المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مدارات إيرانية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد الأول أيلول/سبتمبر 2018

رقم التسجيل: VR.3373.6322.B

مدارات إيرانية (دورية دولية علمية محكّمة)



Iranian orbits

International scientific periodical journal

FIRST ISSUE SEPTEMBER 2018









هيئة التحرير

الهيئة الاستشارية

شروط النشر:

- تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة التي تلتزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميا، وعلى أن تكون مكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية، التي لم يسبق نشرها.
- يقدَّم الأصل مطبوعا على ورق (A4) بنسخة واحدة بحدود (10.000–5.000) كلمة، بخط Simpelied Arabicعلى أن ترقّم الصفحات ترقيما متسلسلا.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في حدود صفحة مستقلة على أن يحتوي ذلك عنوان البحث، ويكون الملخّص بحدود (350) كلمة، على ان يحوي البحث على الكلمات المفتاحية.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث اسم الباحث وعنوانه، جهة العمل (باللغتين العربية والإنكليزية)، البريد الألكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث في صلب البحث، أو أية إشارة إلى ذلك.
- يُشار إلى المصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر البحث، وتراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمّن: اسم الكتاب، ورقم الصفحة.
- يزوَّد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، ويراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو الأبحاث في المجلات، أو أسماء المؤلفين.
- تطبع الجداول والصور واللوحات على أوراق مستقلة، ويُشار في أسفل الشكل إلى مصدره، أو مصادره، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.
- إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يُشير فيما إذا كان البحث قد قدّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشر ضمن أعمالهما، كما يُشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث، أو المساعدة في إعداده.
- أن لا يكون البحث قد نشر سابقاً، وليس مقدما إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهّد مستقلّ بذلك.
- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.

شروط النشر بالمجلة

- تخضع الأبحاث المستلمة لبرنامج الإستلال العلميTurnitin.
- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيأة التحرير، إلا لأسباب تقتنع بها هيأة التحرير، على أن يكون خلال مدة أسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.
- يحق للمجلة ترجمة البحوث المنشورة في أعداد المجلة الى اللغات الأخرى، من غير الرجوع الى الباحث.
- ترسل البحوث على الإيميل: **orbits@democraticac.de**
- تخضع الأبحاث لتقويم سرّي لبيان صلاحيتّها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبِلت للنشر أم لم تقبل، وعلى وفق الآلية الآتية:

أ- يبلّغ الباحث بتسلّم المادة المرسَلة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان منتاريخ التسلّم.

ب- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر موافقة هيأة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقّع.

ت- الأبحاث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحددة، كي يعملوا على إعدادها نهائيا للنشر.

ث- الأبحاث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

كلمة رئيس التحرير:

يتوج المركز الديمقراطي العربي ببرلين –ألمانيا إصداراته المتعددة و المتنوعة بصدور " **مجلة مدارات إيرانية** " إدراكا منه بالأهمية الجيوإستراتيجية و الجيوسياسية لهذه الدولة، و التي تضطلع بدور على قدر عال من الأهمية في التوازنات الإقليمية والدولية؛ كونها ثاني أكبر دولة في الشرق الأوسط من حيث المساحة و السكان، وتشكل نقطة إلتقاء لثلاث فضاءات آسيوية – غرب، وسط وجنوب آسيا – إضافة لإطلالتها على مضيق هرمز وبحر قزوين، وامتلاكها مركزا هاما في أمن الطاقة الدولية والاقتصاد العالمي؛ إذ تحتل المرتبة الثانية عالميا من ناحية الإحتياطيات الغازية المؤكدة والبالغة حوالي (34) تريليون متر مكعب، والمرتبة الرابعة عالميا في احتياطياتها النفطية المؤكدة والبالغة (157) مليار برميل. إضافه إلى ثقلها البشري حيث تشير التوقعات إلى بلوغها حوالي (160) مليون نسمة عام 2025. مع عدم إغفال عمقها التاريخي فهي موطن لواحدة من بين أقدم الحضارات في العالم.

ويعزز كل ذلك دورها المهم في تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الإنحياز ومنظمة أوبك. ونظامها السياسي المنفرد بخصائص تختلف عن بقية الأنظمة السياسية، فهو يضم العديد من الهيئات الادارية والسياسية التي أفضت إلى تبنيه آلية مركبة معقدة في صنع القرار السياسي.

ما تقدم جعلها تسعى إلى ترتيب الظروف الداخلية والإقليمية و إلى حد ما الدولية لتحقق هدفها البعيد المدى المتحمور حول إقامة نظام عالمي جديد يقوم على السلام العالمي والعدالة من وجهة نظرها، يساعدها في ذلك ماتملكه من قدرات عالية في توظيف القوة الصلبة والناعمة لها والتي أفضت إلى إعتبارها في أحيان كثيرة من بين الدول القليلة في العالم التي تمتلك (القوة الذكية)، هذا الأمر جعلها أحد الأطراف الأساسية في أي تسوية لضمان الأمن والتوازن في الشرق الأوسط.

هذه المعطيات دفعتنا إلى التصدي والتفرد بإصدار " **مجلة مدارات إيرانية** " والتي تعنى بالشأن الداخلي والإقليمي والدولي لها من خلال أبحاث أصيلة يقدمها خيرة الباحثون من عموم دول الشرق الأوسط ؛ وذلك لفتح آفاق وفضاءات علمية تبحث وتناقش وتفسر وتحلل كل الظواهر والمتغيرات والمستجدات التى تطرأ على الساحة الإيرانية.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل شكري وإمتناني لرئيس المركز الديمقراطي االعربي–برلين–ألمانيا الدكتور " **عمار شرعان** " لما قدمه من دعم وتشجيع لنا، ولا يفوتني تقديم عظيم امتناني للإخوة و الأخوات الباحثون وأعضاء هيئة التحرير والهيئة العلمية الإستشارية من إيران ومصر والأردن والمغرب والجزائر والعراق، للجهد الكبير الذي بذلوه لإصدار العدد الأول من مجلتنا.

رئيس التحرير:

أ.د.نداء مطشر صادق الشرفة

مدير المركز الديمقراطي العربي العراق/ بغداد

أستاذ النظم السياسية/ الجامعة / المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

الكلمة الافتتاحية:

العقوبات الاقتصادية الامريكية ضد ايران .. حرب كرامة وارادات

Us Sanctions on Islamic Repuplic Of Iran A conflict of dignity and will power

بقلم: د. محمد حسن البحراني/ إيران، مدير سابق بمكاتب قناة الجزيرة وقناة الميادين.

Abstract:
The with drawal of us from the jcpoa (nuclear deal with iran) ,on may 8, and imposing unprecedented ecomomic sanctions on the islamic repuplic of iran, raised a couple of questions regarding the impacts of possible results of the rising conflict between Tehran and Washington .
The most important questions is about the readiness of Tehran to resist the pressures to come out with minimum lose and without giving Washington any chance to succeed in its aims to change policies or stances in the regional issues.

الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي مع إيران في 8-5-2018 الثامن آيار الماضي وبدء الولايات المتحدة فرض عقوبات إقتصادية شاملة غير مسبوقة ضد الجمهورية الإسلامية، أثار جملة من التساؤلات حول التداعيات المحتملة للمواجهة الراهنة والمتصاعدة بين طهران وواشنطن، لكن التساؤل الأبرز يبقى يتمحور حول مدى جاهزية طهران للصمود في هذه المواجهة المصيرية والخروج منها بأقل الخسائر، ودون أن تتحقق لخصمها الأمريكي ما يريده منها من هدف استراتيجي خطير يتمثل بإختصار بدفع نظام الحكم في طهران ومن خلال تطبيق أشد وأقصى العقوبات والضغوط الإقتصادية عليه نحو تغيير قناعاته السياسية ومواقفه المبدئية تجاه القضايا الإقليمية الساخنة وبما ينسجم مع الرؤية الأمريكية، أو تغيير سلوك النظام الإيراني وفقا لتعبير مسؤولي البيت الأبيض.

احتمالات نجاح أو فشل العقوبات الأمريكية.

أي حديث عن احتمالات فشل أو نجاح العقوبات الأمريكية الأخيرة ضد إيران والتي يتوقع أن تبلغ ذروتها في تشرين الثاني – نوفمبر المقبل يستدعي بالضرورة الاشارة الى مدى قدرة كل من إيران وأمريكا على توظيف عناصر قوتها ومعالجة عناصر ضعفها في مواجهتها الحالية.

ما يتعلق الأمر بأمريكا التي يشكل ناتجها المحلي ربع الإقتصاد العالمي حسب آخر تقرير لصندوق النقد الدولي حاولت خلال الأشهر القليلة الماضية اخضاع إيران لاملاءاتها وشروطها الإثنى عشر التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي(مارك بومبيو) في تموز– يوليو الماضي، وانطلقت واشنطن في محاولاتها

هذه من عقلية فرض سياسة الأمر الواقع ومنطق الربح والخسارة والضغوط، وبما تتمتع به من سطوة إعلامية هائلة، إضافة إلى قوة عملتها الدولار.

وبعناصر القوة هذه يمكن القول أن إدارة الرئيس ترامب حققت حتى الآن نجاحاً واضحاً من دفع العديد من الشركات التجارية الأأوربية الكبرى للتخلي عن مشاريعها الاستثمارية في السوق الإيرانية خاصة تلك المتعلقة بقطاعات النفط والطاقة والسيارات والشحن البحري، ومن خلال حرب إعلامية وسياسية وإقتصادية واسعة النطاق قادتها واشنطن وشاركت فيها بفاعلية تل أبيب وعدد من العواصم الخليجية. وتمكنت الإدارة الأمريكية أيضاً من زعزعة قيمة العملة الإيرانية إلى حد كبير، مما أدى الى تراجع ملموس للقدرة الشرائية للمواطن الإيراني... لكن الهدف الأكبر لإدارة الرئيس ترامب ومجموعة العمل الخاصة التي شكلتها مؤخرا وزارة الخارجية الأمريكية يبقى يتمثل بتصفير مبيعات النفط الإيرانية بحلول موعد الرابع من نوفمبر المقبل من خلال أساليب التهديد بمعاقبة أي دولة تواصل شراء النفط الإيراني بعد هذا الموعد، وفي ضوء ذلك فأن هناك من يعتقد بأن الحكم على نجاح أو فشل العقوبات الأمريكية المعتمدة حالياً ضد إيران ستتضح مؤشراته وملامحه في غضون الأشهر القليلة القادمة، رغم أن هناك من المتابعين والعارفين بطبيعة نظام الحكم في إيران من يجزم أن خطط الرئيس الأمريكي ومعاونيه بتصفير مبيعات إيران النفطية سيظل أمراً مشكوكاً به إلى حد كبير ان لم يكن تحقيق هذا الهدف أمراً مستحيلاً وذلك في ظل ما تتمتع به إيران من خبرة طويلة في الإلتفاف على العقوبات الأممية أو الدولية أو الأمريكية الأحادية الجانب التي واجهتها طيلة العقود الأربع الماضية. ولعل من المفيد هنا الإشارة الى أن ذروة العقوبات وأصعبها التي واجهتها إيران كانت تلك التي طبقتها ضدها الولايات المتحدة وبلدان الإتحاد الاوربي وبلدان آسيوية حليفة لها كاليابان وكوريا الجنوبية مطلع عام 2012، واستمرت أربع سنوات متواصلة، حيث تضامنت هذه القوى كلها لحظر شراء النفط أو أي سلعة إيرانية أخرى فضلاً عن حظر التبادل المصرفي معها، وآنذاك توقع الكثيرون أن إيران ستشهد إنهياراً إقتصادياً شاملاً وسريعاً، لكن شيئاً من هذا القبيل لم يحصل...

صحيح ن بعض جوانب النشاط الإقتصادي والإستثماري الأجنبي في إيران قد تأثر بقوة بفعل تلك العقوبات القاسية، لكن عجلة الحياة ظلت تتحرك بصورة شبه طبيعية في هذا البلد، بل أن هذه العقوبات دفعت الإيرانيين للإعتماد أكثر على خبراتهم المحلية ومنتوجاتهم الداخلية لتحقيق الإكتفاء

المشار إليها من تصدير ما معدله مليون برميل من النفط يومياً لتسجل إختراقاً واضحاً لإجراءات الحصار الأممية والدولية المفروضة عليها.

وقد إكسبت تجارب الحظر والحصار المتكررة مع الغرب إيران دون شك مناعة إضافية لمواجهة الآثار السلبية للعقوبات الحالية، كما أن جملة الإجراءات الإستباقية التي إتخذتها حكومة الرئيس روحاني خلال الأشهر القليلة الماضية وحظر إستيراد كافة السلع الأجنبية غير الضرورية، وتشجيع الصناعات الوطنية، واستخدام العصا الغليظة ضد مافيا الفساد الداخلي المرتبطة بإهدار المال العام والنقد الأجنبي، جعلها تبدو مطمأنة إلى قدرتها على تجاوز الحرب الإقتصادية الأمريكية الأخيرة برأس مرفوع رغم إدراكها بحجم المصاعب والخسائر الجسيمة التي يتوقع أن تلحق بإيران في المدى المنظور، ولأن هذه الحرب كما يصفها بعض الإيرانيين هي حرب إرادات حقيقية، وحرب كرامة فلا بد من توظيف واستثمار كل عناصر القوة والمطاولة المطلوبة لها.

داخلياً يمكن القول أن القوى السياسية الأساسية والمؤثرة إصلاحية أم أصولية قد قطعت خلال الأسابيع الأخيرة خطوات مهمة لتحييد أو تجميد علاقاتها لصالح مواجهة الخصم الأمريكي المشترك بلغة واحدة، أما في الميدان الدبلوماسي، فالواقع أن حكومة الرئيس روحاني تبذل جهود حثيثة للتواصل والتفاهم مع مختلف بلدان العالم ذات الثقل الاقتصادي الكبير والتي يمكن الرهان عليها في المرحلة الحساسة المقبلة كالصين والهند وروسيا والعديد من بلدان الإتحاد الأوربي إضافة إلى تعزيز وتنمية علاقاتها التجارية مع دول الجوار الإقليمي وخاصة تركيا والعراق وباكستان وبعض بلدان آسيا الوسطى على أمل التعويض عن جانب من الخسائر المتوقع أن تلحق بإيران بالمستقبل القريب قبل مواجهتها الإقتصادية المتصاعدة مع المحور الأمريكي.

ويمكن الإشارة إلى أن هناك نوافذ تجارية مع العراق وتركيا تبلغ حوالي عشرة مليارات مع العراق وعشرة مليارات مع تركيا، وتعهدات أوربا بإيجاد نظام تبادل مصرفي مشابه للسويفت ومستقل عن رقابة أمريكا، كما أن البنك المركزي بخطته الجديدة فتح مجالاً للإستفادة من العملة الأجنبية الحاصلة من صادرات القطاع الخاص والبتروكيمياويات والصلب والمنتجات الزراعية والسجاد، حسب العرض والطلب لدى مكاتب الصيرفة المرخصة، وأجيزت البنوك لإفتتاح حساب للزبائن بالعملات الأجنبية بضمانات البنك المركزي وبفائدة 3,8%، وامكان السحب بنفس العملة.

الفهرس

الفهرس

الفهرس

القانون الدستوري و النظام السياسي للجمهوري الإسلامية الأيرانية

Constitutional Law and Political System of the Iranian Islamic Republic

أ . د . علي المؤمن دكتوراه في القانون الدستوري
رئيس مركز دراسات المشرق العربي – لبنان
Prof. Dr. Ali Al Moumen (PhD in Constitutional Law)
President of the Center for Oriental Arab Studies – Lebanon

ملخص:

تتنوع مصادر القانون الدستوري في النظام السياسي الإيراني بين المصادر الإسلامية و المصادر الوضعية الديمقراطية مما ميز النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية عن سائر الأنظمة السياسية ليس من حيث مصادر القانون فحسب بل حتى من حيث شكل النظام و مؤسساته و الصلاحيات المناطة بتلك المؤوسات كونه يقع ضمن ما يسمى النظام القيادي الذي يضع الولي الفقيه على رأس الهرم السياسي تليه سلطات و مؤسسات تشرع و تنفذ و تراقب عمل كل واحدة الأخرى.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي الإيراني القانون الدستوري

Abstract :

The sources of constitutional law in the Iranian political system vary between Islamic sources and democratic political sources, which distinguish the political system in the Islamic Republic from other political systems not only in terms of the sources of law but also in terms of form of the system and its institutions and the powers assigned to those convictions because it falls within the so-called The leadership system that puts the Wali al-Faqih at the top of the political pyramid, followed by authorities and institutions that initiate, implement and monitor the work of each other.

Key words : Iranian political system ،The Constitutional law

المقدمة

يتباين النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في بعض مضامينه وهياكله وسلطاته مع النظم السياسية المعروفة، كما يشترك معها في أخرى. فالنظام السياسي الإيراني الحالي يسمى بـ «النظام القيادي»[1] تمييزاً له عن النظم الرئاسية و البرلمانية و المركبة (الرئاسية – البرلمانية) ونظام الحزب الواحد أو نظام الجمعية.

ويتميز النظام القيادي بكون سلطة «القائد ـ الولي الفقيه» فيه هي السلطة المحورية والأولى في الدولة، وهي التي تشرف على عمل سلطات الدولة الثلاث التنفيذية و التشريعية و القضائية. وهذا النظام انعكاس عقدي و حقوقي لنظام الإمامة في مدرسة أهل البيت في عصر غيبة الإمام الثاني عشر للمسلمين الشيعة، و كما هو انعكاس تطبيقي ـ إلى حد ما ـ لنظام الخلافة في مدرسة الخلافة؛ أي أن هذا النظام يستقي مضمونه العقدي وبنيته الفقهية من مدرسة الشيعة الإمامية، كما يستفيد من بعض الرؤى التطبيقية المشتركة من مدرسة الخلافة[2].

و النظام القيادي الذي تطبقه الدولة الإيرانية القائمة كصيغة للحكم؛ يمثل إضافة نوعية جديدة للنظم السائدة في مناهج القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ولم تعرفه علوم السياسة والقانون من قبل. ولذلك فإن تمييزه عن النظم الأخرى يمثل ضرورة منهجية علمية؛ لأن هذا التمييز سيعطي النظام القيادي استقلاله في أن يكون مبحثاً قائماً بذاته، دون الحاجة إلى التفتيش في النظم التي تدرسها مناهج القانون الدستوري والأنظمة السياسية لتطبيقها على النظام السياسي الإيراني[3].

و قد أخذنا بالاعتبار في هذه الدراسة ما تتطلبه الخصوصيات المنهجية المذكورة للنظام السياسي الإيراني؛ لضمان الخروج بمقاربات ونتائج أكثر دقة و وعياً بحقيقة هذا النظام. كما استخدمت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً يتلائم و طبيعة دراسات النظم السياسية والقانون الدستوري.

نشأة دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية

يصنِّف فقه القانون الدستوري أساليب نشأة الدساتير إلى نوعين رئيسين: أساليب غير ديمقراطية، وأساليب ديمقراطية. فالأساليب غير الديمقراطية تعبر عن غلبة إرادة الحاكم على إرادة الشعب المحكوم، أو

على الأقل اشتراك الإرادتين في وضع الدستور. في حين يترجم النوع الثاني تفوق الإرادة الشعبية وسيادتها على إرادة الحاكم، أو أنها هي التي تصنع إرادة الحاكم.

بعد إعلان انتصار الثورة الإسلامية إيرانية ضد نظام الشاه في 11 شباط / فبراير من العام 1979؛ بادر قائدها الإمام الخميني إلى ضمان الإجراءات التي تعطي للنظام السياسي الجديد الذي تطمح لتأسيسه، والدستور الذي يفرز هذا النظام؛ بعدهما اللصيق بإرادة الشعب؛ لكي تكون هذه الإرادة هي الحاكم الحقيقي على مسار نشوء الدستور وتأسيس الدولة ونظامها واختيار مسؤوليها ومنحهم الشرعية القانونية. وبالتالي لم يأت نشوء دستور الجمهورية الإسلامية حدثاً منتزعاً من الصيرورة الطبيعية لنشوء النظام الجديد على يد الشعب الإيراني.

و بسقوط النظام الشاهنشاهي؛ سقط دستور العام 1907 المعروف بدستور المشروطة. ومن أجل الحيلولة دون دخول البلاد في فراغ إداري وقانوني ودستوري؛ فقد قام الإمام الخميني بإجراءين استباقيين أساسيين قبل انتصار الثورة:

الأول: تشكيل مجلس لقيادة الثورة برئاسة الشيخ مرتضى المطهري في 12 كانون الثاني/ يناير 1979حين كان في باريس؛ ليقوم بمهمة القيادة التنفيذية للثورة لحين انتصارها، ثم مهمة السلطة التشريعية بعد انتصارها؛ لحين قيام السلطة التشريعية الدائمة (البرلمان) في الدولة الجديدة.

الثاني: تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة مهدي بازركان في 1 شباط/ فبراير من العام 1979؛ لإدارة البلاد؛ لحين تشكيل حكومة دائمة.

ثم جاءت الخطوة الأولى باتجاه التأسيس الجديد الدائم للدولة؛ عبر طرح جوهر الدولة ومضمون نظامها السياسي الجديد للإستفتاء الشعبي العام؛ وهو ماجرى في يومي 30 و 31 آذار/ مارس 1979، أي بعد 47 يوماً فقط على انتصار الثورة؛ فكانت النتيجة تصويت 2،98 بالمائة من المشاركين لنظام «الجمهورية الإسلامية»؛ وفق الأهداف والمضامين والصيغ التي كان يطرحها الإمام الخميني في خطبه وكتاباته؛ ولاسيما كتاب «الحكومة الإسلامية». و قد أراد الإمام الخميني من هذا الاستفتاء تحصين النظام الإسلامي بحصانة قانونية متفق عليها دولياً، وكذلك الاحتجاج بإرادة الأمة على معارضين تأسيس النظام الإسلامي؛ وهي الإرادة التي فرضت على الدولة الجديدة أن يكون دستورها وقوانينها ومساراتها إسلامية بالكامل[4].

أما دستور ايران الجديد؛ فقد بدأ الطريق نحوه بتكليف الإمام الخميني الفقيه القانوني وعضو مجلس الثورة الإيرانية الدكتور حسن حبيبي بكتابة مسودة الدستور، و ذلك في أواخر العام 1978؛ أي خلال فترة إقامة الإمام الخميني في باريس. ثم عكف مجلس الثورة والحكومة المؤقتة على دراسة مسودة الدستور وتعديلها، وإقرارها. و حينها أجرت الحكومة المؤقتة الإنتخابات العامة ليختار الشعب الإيراني أعضاء المجلس التأسيسي أو ما سمي رسمياً بمجلس خبراء الدستور، والبالغ عددهم (73) عضواً، وهم من فقهاء الشريعة والقانون وخبراء النظم السياسية والاقتصاد وعلماء الاجتماع السياسي والناشطين السياسيين. وبعد شهرين من المناقشات، وتحديداً في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر؛ صادق مجلس الخبراء 1979 على وثيقة الدستور المؤلفة من إثني عشر فصلاً و 175 مادة[5].

ونشرت الحكومة وثيقة دستور الجمهورية الإسلامية في الصحافة و وسائل الإعلام؛ ليطلع عليها الشعب؛ تمهيداً لإجراء الإستفتاء الشعبي العام في 2 و3 كانون الأول/ ديسمبر 1979، والذي صوّت فيه الشعب على دستور الجمهورية الإسلامية بنسبة 99.5 بالمائة من المشاركين في الإستفتاء. وبعد مصادقة الإمام الخميني على الدستور بصفته قائد الثورة الإسلامية والولي الفقيه صاحب البيعة؛ أصبح الدستور جاهزاً للتطبيق[6]. فكان أول دستور من نوعه؛ يجمع بين أصالة الإحتكام التام للشريعة الإسلامية، وعصرية الصياغات الفنية والسلطات والمؤسسات التي أنتجها. كما كان معبراً تعبيراً مباشراً عن إرادة الشعب الإيراني وخياره.

النظام السياسي المؤسَس على دستور الجمهورية الإسلامية[7] :

يتكون هيكل النظام السياسي الإسلامي الإيراني الذي يرسمه دستور الجمهورية الإسلامية؛ من مجموع السلطات الدستورية التالية:

1 - سلطة القيادة:

«القائد» (رهبر) هو التسمية الدستورية الرسمية للولي الفقيه في النظام السياسي الإيراني القائم، وهو رئيس الدولة، ومرجعها الديني والزمني، والمشرف على سلطاتها الثلاث، والقائد العام للقوات المسلحة[8]. وبما أن سلطة القائدة هي السلطة الأولى في النظام السياسي الإيراني؛ لذلك جرت تسميته منهجياً بـ «النظام القيادي»؛ تمييزاً له عن الأنظمة السياسية المعروفة؛ كالرئاسي والبرلماني. ويُنتخب القائد انتخاباً غير مباشر

من الشعب؛ عبر مجلس خبراء القيادة المنتخب مباشرة من الشعب. و قد وضع دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية مجموعة شروط في القائد؛ أهمها الشروط الثلاثة التالية[9]:

أ – الاجتهاد: أو الفقاهة؛ أي القدرة العلمية على استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها، وهو مايخول الفقيه ليكون مرجعاً في الفتيا.

ب – العدالة: التقوى والاستقامة والنزاهة العالية.

ت – الكفاءة: القدرة على القيادة والإدارة والتدبير، والوعي السياسي الفائق[10].

و لم يشترط دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في القائد . الولي الفقيه أن يكون إيرانياً، وهو العرف الشرعي الذي سارت عليه المنظومة الدينية الشيعية منذ تأسيسها؛ إذ لا ينظر الشيعة في تقليدهم ورجوعهم الى قائد المنظومة الإجتماعية الدينية الشيعية إلى جنسية المرجع الديني و قوميته[11].

ويمكن تقسيم مسؤوليات القائد وفق ما جاء في المادة 110 من الدستور الإيراني على النحو التالي:

القسم الأول: المسؤوليات ذات العلاقة بالإشراف على أجهزة النظام الرئيسة، مثل: تعيين وعزل: الأعضاء الفقهاء في مجلس صيانة الدستور، رئيس السلطة القضائية، رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، إقرار انتخاب الشعب لرئيس الجمهورية، إقرار عزل رئيس الجمهورية بعد حكم المحكمة العليا ضده أو تصويت مجلس الشورى الإسلامي على عدم كفاءته السياسية، تعيين جزء من أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام.

القسم الثاني: المسؤوليات ذات العلاقة بمهمة إرشاد النظام، مثل: رسم السياسات العامة للدولة، إصدار قرار الاستفتاء العام، حل معضلات النظام التي لا تحل بالطرق العادية ويستعصي على القانون حلها.

القسم الثالث: المسؤوليات ذات العلاقة بالسيطرة على قرار أمن النظام، مثل: المسؤولية المباشرة عن القيادة العامة للقوات المسلحة وإعلان الحرب والسلم.

وهناك ثلاث مؤسسات دستورية لها ارتباط مباشر بمنصب القائد وعمله:

الأولى: «مجلس خبراء القيادة» (مجلس خبرگان رهبرى): وهو منتخب من الشعب انتخاباً مباشراً، ويتألف من حوالي (85) عضواً من كبار علماء الدين (الفقهاء). وهذا المجلس ينتخب القائد . الولي الفقيه، ويراقب أداءه، ويعزله إذا فقد الشروط الدستورية[12].

الثانية: «مجمع تشخيص مصلحة النظام» (مجمع تشخيص مصلحت نظام): وهو أعلى مؤسسة تخطيط واستشارة وقرار في الدولة، ويضم نخبة قادة البلاد؛ بمن فيهم رؤساء السلطات الثلاث الحاليين والسابقين، وأبرز قادة الأجنحة السياسية. ويُعيّن جزء من أعضائه بصفاتهم الرسمية، والجزء الآخر يعينهم القائد بصفاتهم الشخصية[13].

الثالثة: «القوات المسلحة»: وتتمثل في الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية وقوى الأمن الداخلي. وحصر الدستور بالولي الفقيه – بصفته القائد العام للقوات المسلحة – تعيين القيادات العليا للجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية وقوى الأمن الداخلي أو عزلهم[14].

2 – السلطة التنفيذية:

تتمثل السلطة التنفيذية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية برئيس الجمهورية، وهو المنصب الدستوري الثاني في الدولة بعد منصب «القائد»، ويتم انتخابه انتخاباً مباشراً من الشعب لأربع سنوات؛ تجدد لمرة واحدة فقط. ويختار رئيس الجمهورية وزراءه، ويعرضهم على مجلس الشورى الإسلامي للموافقة عليهم والتصويت عليهم تصويتاً فردياً. ورئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة أيضاً. ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة عددٍ من المجالس العليا في الدولة؛ أهمها «المجلس الأعلى للأمن الوطني»[15].

3 – السلطة التشريعية:

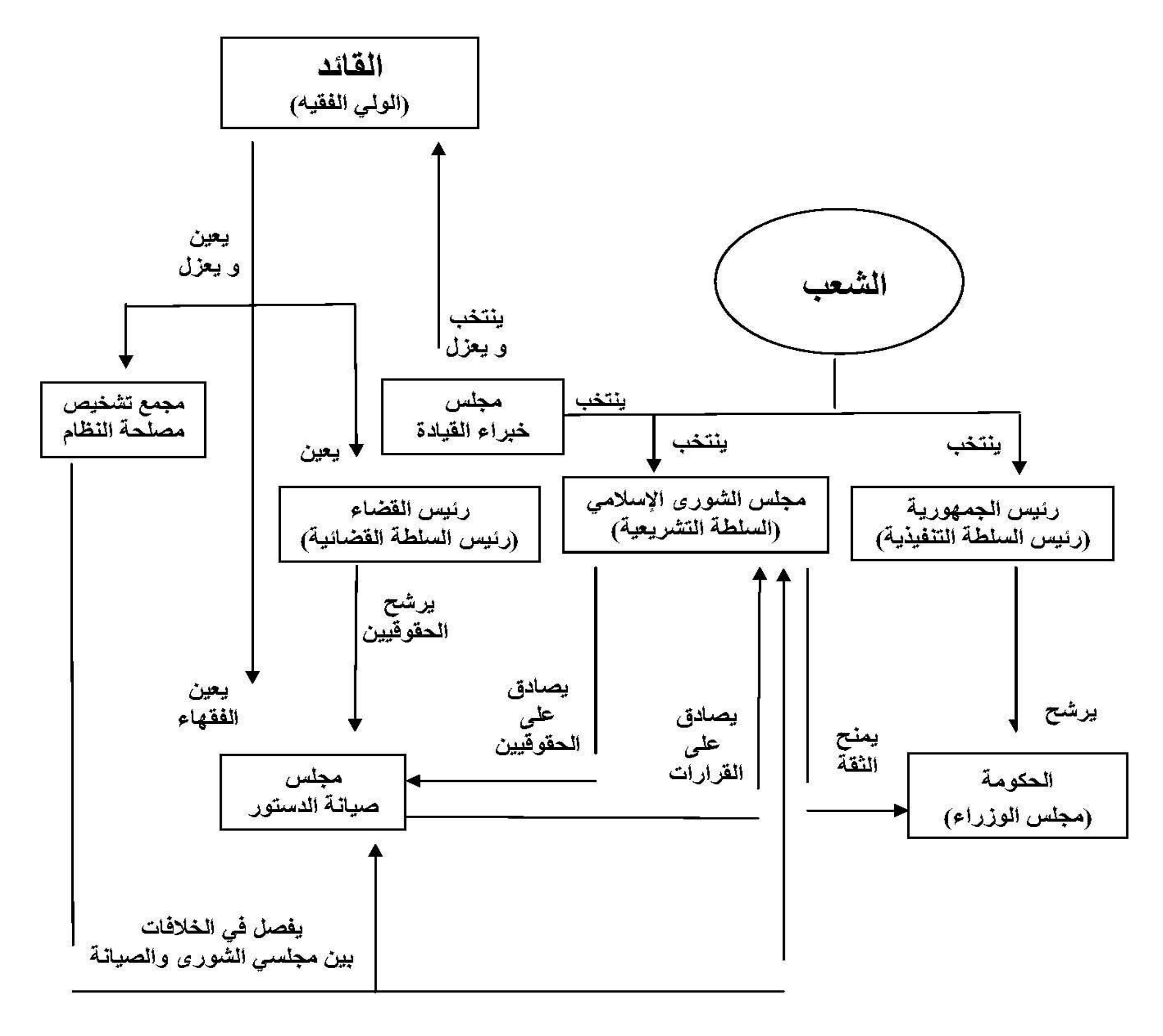
وتسمى في إيران سلطة التقنين؛ أي أنها تقوم بعملية وضع القوانين. و تتمثل السلطة التشريعية في النظام السياسي الإيراني بمجلس الشورى الإسلامي (مجلس شوراي إسلامي)، الذي ينتخب الشعب أعضاءه انتخاباً مباشراً لفترة أربع سنوات، وعددهم (270) عضواً. ومهمة المجلس تشريعية وتخطيطية ورقابية. وقد وضع دستور الجمهورية الإسلامية الى جانب مجلس الشورى مجلساً دستورياً مصغراً، هو «مجلس صيانة الدستور» (شوراى نگهبان قانون أساسي)؛ للمصادقة على القوانين والقرارات التي يصدرها مجلس الشورى، وإعادتها إلى المجلس فيما إذا كانت متعارضة مع دستور الجمهورية الإسلامية وأحكام الشريعة الإسلامية. أي أنه يمارس دور سلطة النقض التي يمارسها المجلس الدستوري أو المحكمة الدستورية أو مجلس الدولة

في البلدان الأخرى[16]. ويتألف مجلس صيانة الدستور من إثني عشر عضواً؛ بينهم ستة فقهاء؛ يعينهم القائد، وستة حقوقيين؛ يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي[17].

4 – السلطة القضائية:

يقف على رأسها رئيس السلطة القضائية، ويعينه القائد لمدة خمس سنوات؛ قابلة للتمديد لدورة واحدة، ويشترط فيه الاجتهاد والعدالة والكفاءة. ويمارس رئيس السلطة القضائية صلاحياته من خلال المؤسسات القضائية؛ كالمحكمة العليا والإدعاء العام والمحكمة الإدارية ووزارة العدل[18].

هيكل النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية ومؤسساتها الدستورية



كما بينه دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية[19]

ركائز نظرية القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية

الميزة الأساس لنظرية القانون الدستوري في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو التزامها بجميع قواعد القانون الدستوري الوضعي الحديث، وفي الوقت نفسه تمسكها بكل معايير الشريعة الإسلامية وأحكامها ومقاصدها. أي أنها صيغة تكاملية؛ صهرت في داخلها أصالة الشريعة الإسلامية وعصرية القانون الوضعي. وتمظهرت هذه الصيغة في توفيقها المنهجي بين ثنائيات إشكالية أساسية في مضمون الدولة ونظامها السياسي ومؤسساتها الدستورية؛ ظلت محاور للجدل العقدي والفقهي والفكري والسياسي منذ دخول المسلمين مرحلة الإنفتاح على متطلبات العصرنة والتحديث، وحتى الآن. وأهم هذه الثنائيات: الدولة المدنية والدولة الدينية، حاكمية الشريعة وحاكمية الشعب، مبدأ ولاية الفقيه ومبدأ الشورى، تقدّم الشريعة وسمو الدستور.

وتقف نظرية القانون الدستوري الإسلامي الإيراني على ثلاث ركائز أساسية؛ هي: حاكمية القانون و حاكمية الشريعة و حاكمية الشعب. ونقارب هذه الركائز في إطار المحاور التالية:

1 – حاكمية القانون:

تتمثل المعايير الأساسية لحاكمية القانون في الدولة الحديثة بخمسة معايير: سيادة القانون، سمو الدستور، تدرج القواعد القانونية، الفصل بين السلطات و الرقابة. ونحاول هنا مقاربة حقيقة حاكمية القانون في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أساس هذه المعايير:

أ – سيادة القانون: انعكس مبدأ سيادة القانون؛ كما أقرته الشريعة الإسلامية وقننه القانون الوضعي؛ على نظرية القانون الدستوري في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودستورها ونظامها السياسي؛ فكان ركناً أساسياً في منظومتها القانونية وتشكيل سلطاتها وسياقات عمل اجهزتها، وفي العلاقة بين الشعب والهيئات الحاكمة. وفي إطار مبدإ سيادة القانون؛ فإن جميع مواطني الدولة متساوون أمام القانون؛ بدءاً برئيس الدولة (الولي الفقيه – القائد) وانتهاء بأي مواطن عادي، وليس لأي مسؤول في الدولة حصانة أمام القانون؛ بمن فيهم القائد؛ فهو مسؤول عن تصرفاته وأدائه الشخصي والرسمي، وموقفه أمام القانون كموقف رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشورى أو رئيس القضاء؛ وكأي مواطن آخر في الدولة. وتنص المادة (107) من الدستور على مايلي: «يتساوى القائد مع كل افراد البلاد أمام القانون»، فضلاً عن باقي مسؤولي الدولة. كما تنص المادة (174) على وجود دائرة قضائية خاصة تعرف بدائرة التفتيش العام؛ مهمتها مراقبة تنفيذ

القوانين في مؤسسات الدولة. وكذلك دائرة قضائية أخرى تعرف بـ «محكمة العدالة الإدارية»، ومهمتها الفصل في شكاوى الناس ضد الحكومة وقراراتها وأجهزتها[20]. ونصت مادة أخرى على تشكيل محكمة أخرى خاصة بالقضاة؛ تفصل في الشكاوى الموجهة ضد القضاة. ولم يسمح الدستور بإيجاد محاكم سياسية أو عسكرية خارج السلطة القضائية[21] للحيلولة دون وقوع مخالفات قانونية.

ب – سمو الدستور: دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو دستور مدني دائم، وقد حدد ضمانات صيانته وسموه؛ عبر «مجلس صيانة الدستور» الذي يضمن دستورية قوانين السلطة التشريعية، فضلاً عن رقابة رئيس الدولة ورئيس الجمهورية والبرلمان والقضاء على ضمان تطبيق الدستور[22].

ت – تدرج القواعد القانونية: ويعني ذلك أن النظام القانوني للدولة يبدأ من الدستور؛ الحاكم على جميع القوانين الأخرى. ثم تأتي بعد ذلك الأوامر الولائية لرئيس الدولة وقراراته، و تليها تشريعات البرلمان، وقرارات مجلس تشخيص مصلحة النظام، وقرارات مجلس صيانة الدستور، ولوائح وقرارات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والأنظمة الداخلية للأجهزة الدستورية في الدولة [23].

ث – الفصل بين السلطات: أقرّ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيعها، واعتبارها سلطات ناشئة عن سيادة الشعب [24]. وجاء في المادة (57) من الدستور: «السلطات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وتمارس صلاحيتها بإشراف ولي الأمر وإمام الأمة». أي أن تقسيم السلطات إلى تنفيذية وتشريعية وقضائية هي من نقاط الاشتراك الأساسية بين الأنظمة الديمقراطية ونظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ إلّا أن الأخير يتميز من الأنظمة الديمقراطية بوجود سلطة عليا هي سلطة القائد (الولي الفقيه)، التي تشرف على أعمال السلطات الثلاث وتنسق فيما بينها، وتتدخل في المجالات التي حددها القانون.

ج – الرقابة: حدد دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية سبعة أنواع متشابكة من الرقابة والتحكم والإشراف؛ تكمل بعضها، وعلى النحو التالي:

أولا: الرقابة الشعبية: تمثل رقابة الشعب العمود الفقري لمنظومة الرقابة في الجمهورية الإسلامية كما يوضح دستورها؛ إذ يراقب الشعب عمل سلطات الدولة ويعبر عن مستويات سخطه ورضاه وتقويمه؛ من

خلال التصويت والإنتخابات ومختلف مظاهر الإعتراض والمطالبة، والدعوة إلى الخير و النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [25].

ثانياً: رقابة الولي الفقيه (القائد): وضعت المادة (57) من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية أداء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تحت إشراف الولي الفقيه (القائد)، وهو أحد ضمانات ممارستها لوظائفها بشكل دقيق وسليم [26].

ثالثاً: رقابة مجلس خبراء القيادة: يتحمل مجلس خبراء القيادة مسؤولية الرقابة على الولي الفقيه (القائد)، والتحقيق في استمرار شروط الفقاهة والعدالة والكفاءة فيه؛ فاذا فقد بعضها؛ يستطيع المجلس عزله وانتخاب آخر محله [27].

رابعاً: رقابة السلطة التنفيذية: من أبرز مهام رئيس الجمهورية (رئيس السلطة التنفيذية)؛ مراقبة تطبيق السلطات الثلاث للدستور [28].

خامساً: الرقابة البرلمانية: يقوم مجلس الشورى الإسلامي بمهمة الرقابة الإدارية والمالية والقانونية على أداء الحكومة. وفي حال وجد مخالفة قانونية أو إدارية أو مالية فإنه يقوم باستدعاء الرئيس والوزراء؛ وصولاً إلى استجوابهم وحجب الثقة عنهم[29].

سادساً: الرقابة الدستورية: يقوم مجلس صيانة الدستور بمهمة تشخيص دستورية تشريعات مجلس الشورى الإسلامي، وهو هيئة مستقلة لا ترتبط بسلطات الدولة[30]. ولاتعد قرارات مجلس صيانة الدستور نهائية؛ فقد وضع الدستور مؤسسة أخرى أسماها مجمع تشخيص مصلحة النظام للتحكيم بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور؛ بما يتوافق ومصلحة البلاد العليا[31].

سابعاً: الرقابة القضائية: من أهم واجبات السلطة القضائية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي الرقابة على أداء جميع سلطات الدولة وأجهزتها، والتحقيق في مخالفات المسؤولين الإدارية والمالية، ومحاسبة المتخلفين منهم[32]. وتمارس السلطة القضائية في إيران رقابتها من خلال عدد من الأجهزة التابعة لها، وأهمها: «ديوان العدالة الإدارية» أو ديوان المظالم. ويقوم بمهمة رفع الظلم والأخطاء التي تقوم بها الدوائر الحكومية بحق عامة الناس[33]، وكذلك «مؤسسة التفتيش العام» التي تقوم بمهمة الرقابة على عملية تطبيق القوانين في كل البلاد[34]، و «المحكمة العليا» التي تراقب أداء القضاة وقراراتهم وأحكامهم، وتمييزها،ومحاكمة

المتخلفين منهم[35]. كما خوّل الدستور رئيس السلطة القضائية التحقيق بشأن ممتلكات مسؤولي الدولة، بدءاً بالولي الفقيه (القائد) ورئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء، وانتهاءً بزوجاتهم وأولادهم، ومحاسبتهم على الإثراء غير المسوغ[36].

2 – حاكمية الشريعة:

تتجسد حاكمية الشريعة الإسلامية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ثلاثة أركان أساسية: إسلامية مضمون الدولة، ووجود الفقيه على رأس الدولة، وتشريعات الدولة:

أ – إسلامية مضمون الدولة: يتصف نظام الدولة بالإسلامي عبر التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقها في الواقع بكل تفاصيله؛ سواء تمثلت بأحكام شرعية أو قوانين أو نظم وأداء وسلوكيات عامة وخاصة. و لم يكتف دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالنص على أن «الإسلام دين الدولة»؛ بل أكد أن الشريعة الإسلامية هو المصدر الوحيد للدستور وللقوانين كافة. وحدد لهذا الغرض سياقات وآليات حازمة؛ تمنع صدور أي قانون وقرار ولائحة ونظام وحكم لايتطابق وقواعد الشريعة الإسلامية. كما حدد آليات واضحة لتطبيق هذه القوانين وتحويلها إلى واقع قائم في جميع مجالات حركة الدولة والشعب[37].

ب – رئاسة الولي الفقيه للدولة: يعبر الولي الفقيه عن موقف الشريعة الإسلامية أزاء تشريعات الدولة وأداءها؛ بوصفه الامتداد الموضوعي لخط النبوة والإمامة؛ كما يعبر السيد محمد باقر الصدر[38]، وكما يوضح الدستور الإيراني[39].

ت – التشريعات: نصّ دستور الجمهورية الإسلامية على أن جميع تشريعات الدولة يجب أن تستند إلى الشريعة الإسلامية بالكامل[40]. وأهم أداة قننها دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لضمان تطابق تشريعات مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الشريعة الإسلامية وغاياتها، هو «مجلس صيانة الدستور»؛ كما مر تفصيله.

3 – حاكمية الشعب:

تتجسد حاكمية الشعب وسيادته في القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية في ثلاث ركائز أساسية: شكل الدولة الجمهوري، وقاعدة الحكم الشورية، والحقوق والحريات العامة والسياسية:

أ – **شكل الدولة: الجمهورية:** النظام السياسي في إيران هو نظام جمهوري؛ أي أنه يعتمد الشعب أساساً لمشروعية الدولة وسلطاتها. ولكي تنسجم «الجمهورية» مع إسلامية الدولة؛ فقد تم تقييدها بمفردة «الإسلامية». وهذا القيد العقدي يعبر هو الآخر عن إرادة الجمهور (الشعب الإيراني) الذي صوّت في الإستفتاء العام على إسلامية جمهوريته، ثم تحول مفهوم نظام الجمهورية الإسلامية إلى نص دستوري؛ لتأكيد إسلامية الدولة وأصالتها؛ فضلاً عن طبيعة دور الشعب (الجمهور) فيها. كما أن الدولة التي أسس لها دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي دولة دينية – مدنية؛ إذ يكون الإنتماء إليها سياسياً؛ أي أنها دولة المواطنة التي تراعي خصوصيات البلد وتنوعه الديني والمذهبي والفكري والقومي.

ب – **قاعدة الحكم: الشورى:** يستند نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في شرعية حكّامه وقرارتهم و نوعية أدائهم الى ثلاثة مستويات من الشورى:

الأول: الشورى أداةً لاختيار الشعب مسؤولي النظام، ومن ذلك انتخاب الولي الفقيه . القائد، و رئيس الجمهورية وحكومته، و أعضاء البرلمان، وأعضاء مجلس الخبراء، وأعضاء المجالس البلدية وغيرها.

الثاني: الشورى مركزاً لاتخاذ القرار بصورة جماعية، وذلك من خلال المجالس واللجان والدوائر المختصة. فمجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الشورى الإسلامي ومجلس الخبراء ومجلس صيانة الدستور والمجلس الأعلى للأمن الوطني وغيرها؛ جميعها تتخذ قراراتها بالشورى ووفقاً لرأي أكثرية الأعضاء.

الثالث: الشورى أداةً لتقوية السلطة؛ إذ تمدّها بالرأي والمشورة. ولاتكون الشورى هنا في موقع اتخاذ القرار؛ بل من خلال ترجيح المسؤول لآراء المستشارين. وهذا النوع من الشورى يمكن مشاهدة تطبيقاته في علاقة القائد بمجمع تشخيص مصلحة النظام، ورئيس الجمهورية بمجلس الوزراء، ورئيس السلطة القضائية بمجلس السلطة القضائية[41].

ت – **الحقوق والحريات العامة والسياسية:** نصّ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أن الحقوق والحريات الممنوحة للإنسان من الله تعالى، والتي قننها النظام السياسي للجمهورية الإسلامية في مواد دستورية؛ تشتمل على: حق المساواة والتكافؤ، و حق الأمن، وحق الحرية السياسية والاجتماعية، وحق العمل، وحق الضمان الإجتماعي، و حق التربية والتعليم، و حق السكن والإقامة، و حق التظلم، و حق الملكية[42]. في حين حمل الفصل الثالث من الدستور عنوان: «حقوق الشعب». وكما جاء في دستور

الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فإن ضمان الحريات السياسية والاجتماعية في حدود القانون هو من واجبات الدولة الإسلامية[43]. كما بيّن أنواع الحقوق والحريات السياسية التي ألزم نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية نفسه بتطبيقها وحدد آليات ذلك. وهي: حرية المعتقد، وحرية الصحافة، وحرية الاتصال، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والاتحادات المهنية، و حرية الإعتراض والتظاهر [44].

مصادر القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية

تتنوع مصادر القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية تبعاً لخصوصيات الدولة في بعديها الديني والمدني، وبعديها الإسلامي العام والوطني الخاص، وهو ماتقتضيه طبيعتها المركبة، وهو فارق جوهري مع دول العالم الأخرى؛ سواء الدول المدنية المحضة التي تستبعد المصادر الدينية؛ ككل الدول العلمانية، أو الدول الدينية المحضة التي تستبعد المصادر المدنية؛ كالفاتيكان، أو الدول المسلمة المدنية التي تنص دساتير . معظمها . على الشريعة الإسلامية كأحد مصادر قانونها الدستوري، وعلى الإسلام ديناً رسمياً للدولة[45]. أما الجمهورية الإسلامية فقد وضع قانونها الدستوري الشريعة الإسلامية مصدراً حاكماً على جميع مصادره المدنية، وهو منهج متداول في تدرج القواعد القانونية. و لكن القانون الدستوري الإيراني حين استخدم التدرج؛ وضع وثيقة الدستور في مرتبة ثانية بعد المصادر المقدسة للتشريع؛ أي القرآن الكريم والسنة الشريفة؛ ليكونا بذلك مصدرين حاكمين على وثيقة الدستور.

وتنقسم مصادر القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية الى:

1 – **المصادر الحاكمة:** القرآن الكريم والصحيح من السنة الشريفة. ويقعان في قمة هرم النظام القانوني الدستوري للدولة، و يهيمنان على جميع ما يليهما من مصادر متدرجة؛ باعتبارهما مصدرين حاكمين على التشريع الإسلامي، و يشكلان المعيار النهائي لحقيقة إسلامية الدولة ونظامها السياسي ومنظومتها القانونية[46].

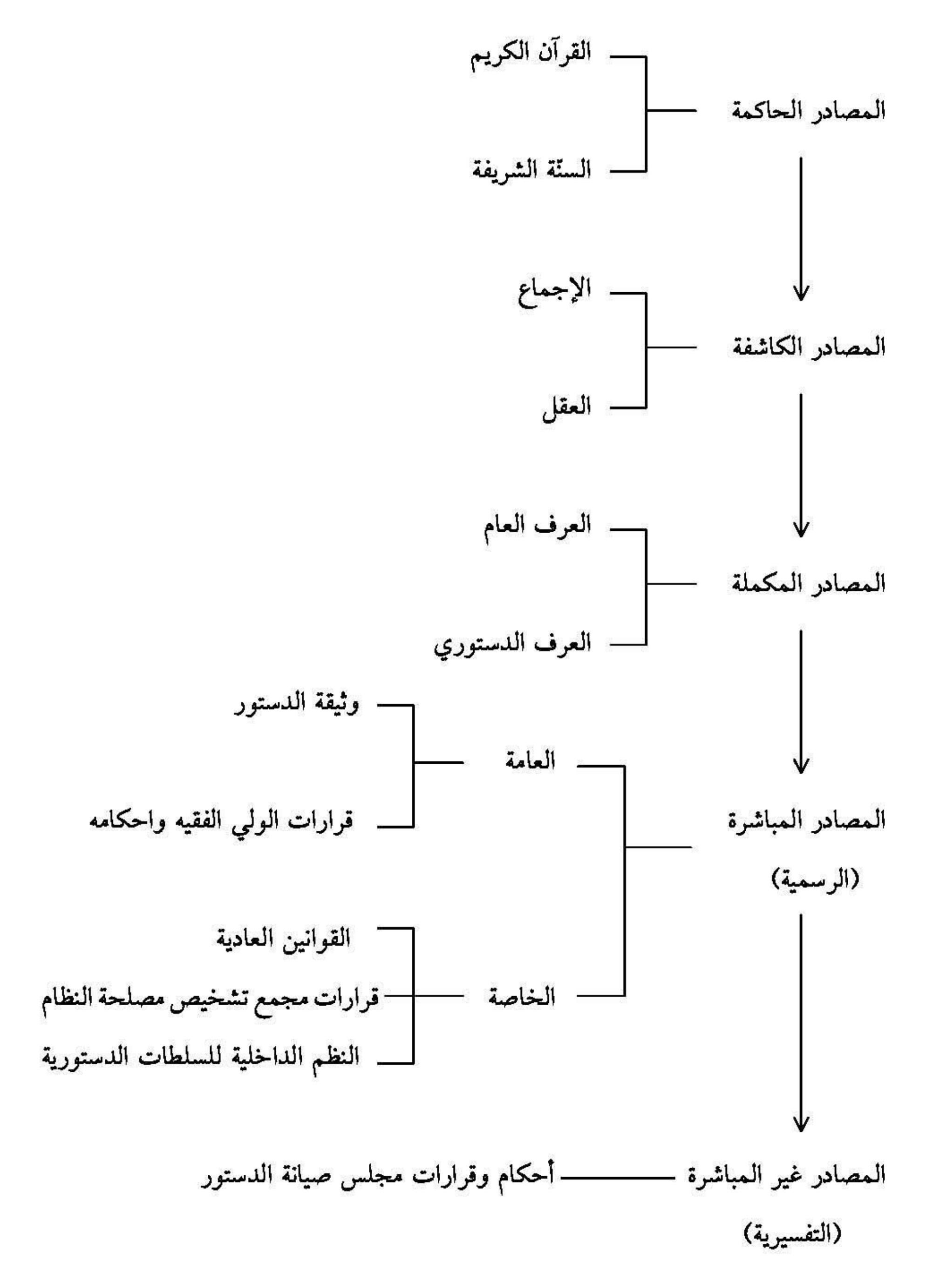
2 – **المصادر الكاشفة:** الإجماع والعقل. ويتم اللجوء إليهما في الموضوعات التي لانص فيها من القرآن الكريم والسنة الشريفة، أو التي فيها نصوص ذات دلالات ظنية وليست قطعية؛ بما يتيح استمرار عملية الاجتهاد، واستنباط الأحكام الشرعية الجديدة؛ للإستجابة إلى جميع متطلبات الدولة والحكم والحياة السياسية[47].

3 – **المصادر المكملة (التابعة):** العرف والعادة. ويشترط فيهما: الإطراد والتتابع، وتعارف الناس عليها، وعدم تعارضها مع قواعد الشريعة الإسلامية. ويشكل العرف الدستوري أحد أهم مصاديق العرف المطرد[48].

4 – **المصادر المباشرة (الرسمية):** وهي المصادر المتفق عليها تقريباً في نظم القانون الدستوري العالمية. وتنقسم إلى عامة وخاصة؛ فالعامة تتمثل في ثيقة الدستور وقرارات الولي الفقيه (رئيس الدولة – القائد) (49). أما الخاصة فأهمها القوانين العادية، وقرارات مجمع تشخيص مصلحة النظام، والنظم الداخلية للمؤسسات الدستورية[50].

5 – **المصادر غير المباشرة (التفسيرية):** وتتمثل في أحكام مجلس صيانة الدستور وقراراته؛ بصفته الجهة الدستورية التي ينحصر بها قرار دستورية القوانين وتفسير الدستور. وهي في الوقت نفسه تمثل السوابق القضائية في البلدان التي تحتكم إلى السلطة القضائية في الدعاوى الدستورية[51].

وهناك مِن فقهاء القانون الدستوري الإيراني مَن يضع بعض قواعد القانون الدستوري في البلدان الأخرى ضمن المصادر غير المباشرة أيضاً؛ فيقسم المصادر غير المباشرة إلى تفسيرية (مجلس تشخيص مصلحة النظام) واستشارية (بعض قواعد القانون الدستوري) في دول العالم المتقدم؛ للاستئناس بها؛ بما لايتعارض والمصادر الحاكمة والكاشفة والمكملة والمباشرة للقانون الدستوري الإسلامي الإيراني. وتدخل هذه المصادر في إطار مايعرف بالسوابق القانونية الدستورية[52].



مصادر القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية

في إطار قاعدة تدرج القوانين (53)

النتائج

القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية هو التعبير القانوني عن الفقه السياسي الذي أفرزه مبدأ ولاية الفقيه وفقاً لصياغة الإمام الخميني.

القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية ونظامها السياسي يمثلان تجربة متفردة على المستويات الفقهية والقانونية والسياسية. وبالقدر الذي يتميز فيه القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية عن القوانين الدستورية الوضعية في المداليل الفكرية والآيديولوجية، ولا سيما في جانب الرؤية الكونية والأهداف والمصادر، فإنه يتساوق معها في القيمة العلمية؛ بالنظر لنوعية صياغاته الفنية ومداليله السياسية.

وقد استندت نظرية القانون الدستوري في الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى جملة من المباديء الأساسية؛ أهمها: أن الدولة الإسلامية هي دولة القانون والمؤسسات القانونية، ويتساوى الجميع أمام القانون؛ بدءاً برئيس الدولة (القائد) وانتهاء بأي مواطن عادي، وأن هذه الدولة وسلطاتها تستند في شرعيتها الدينية إلى الأصول الإسلامية وتفاصيلها الاجتهادية، وفي مشروعيتها القانونية إلى إرادة الشعب، وإنها دولة دينية – مدنية؛ يكون الإنتماء إليها سياسياً؛ أي أنها دولة المواطنة التي تراعي خصوصيات البلد وتنوعه الديني والمذهبي والفكري والقومي، وهي دولة الشورى؛ التي لايستبد فيها الحكّام بقراراتهم؛ بل يستندون إلى الشعب في ذلك؛ عبر المؤسسات الشورية، وأن دستورها يعبر عن إرادة الشعب وإجماعه؛ كجزء من حقوق الشعب التي كفلها الشعب من جميع النواحي، وأن جميع قوانين الدولة هي قوانين تستند إلى الشريعة الإسلامية بالكامل؛ بالشروط التي وضعها الدستور على سلطة التقنين (التشريع) وجميع سلطات الدولة، وأن سلطاتها الدستورية منفصلة عن بعضها في الإدارة والأداء.

وتتنوع مصادر القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ تبعاً لخصوصيات الدولة في بعديها الإسلامي والوطني؛ فمصدراه الأساسيان المقدسان هما: القرآن الكريم والسنة الشريفة، ومعهما المصدران الكاشفان: الإجماع والعقل؛ بما يتيح استمرار عملية الاجتهاد. ثم تأتي المصادر الأخرى المتفق عليها تقريباً في الدساتير العالمية؛ كوثيقة الدستور نفسها، وأحكام رئيس الدولة (القائد) وقراراته. وهناك مصادر ثانوية أخرى للقانون الدستوري الإسلامي الإيراني؛ كسوابق النقض لمجلس صيانة الدستور، وقرارات مجلس تشخيص مصلحة النظام، وبعض تشريعات مجلس الشورى الإسلامي.

والنظام السياسي الذي انتجه دستور الجمهورية الإسلامية يعتمد دعامتين أساسيتين متلازمتين: ولاية الفقيه وشورى الأمة؛ أي إعتماد مبدإ حاكمية الشريعة التي يمثلها الفقيه، ومبدإ حاكمية الشعب التي يمارسها عبر انتخاب الولي الفقيه وعبر انتخاب سلطات الدولة بكل عناوينها. ويمثل الولي الفقيه السلطة الأولى في الدولة، ويقف على رأس نظامها السياسي، وسماه الدستور بـ «القائد»؛ فهو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة، والمشرف على أداء سلطات الدولة. وينتخب الشعبُ القائدَ عبر مجلس خبراء القيادة المنتخب شعبياً. ويشترط في القائد: الفقاهة، والعدالة، والكفاءة. ولذلك يسمى النظام السياسي في إيران بـ «النظام القيادي»؛ تمييزاً له عن الأنظمة الرئاسية والبرلمانية، وهو إضافة منهجية للنظم السياسية.

و بعد سلطة القيادة؛ هناك ثلاث سلطات؛ منفصلة في إدارتها وأدائها ومهامها، ومترابطة في مخرجات أعمالها، وهي: السلطة التنفيدية التي يقف على رأسها «رئيس الجمهورية»، وهو المنصب الدستوري الثاني في الدولة بعد منصب «القائد»، وهو رئيس الحكومة. والسلطة التشريعية التي تتمثل في «مجلس الشورى الإسلامي»، والى جانبه «مجلس صيانة الدستور»، وهو بمثابة المحكمة الدستورية والشرعية. والسلطة القضائية التي يقف على رأسها رئيس السلطة.

الهوامش

(1) لعل أهم من نظّر منهجياً لمفهوم «النظام القيادي»؛ هو الفقيه والحقوقي الإيراني الشيخ عباس علي عميد زنجاني. انظر: كتابه «الفقه السياسي»، ج1، ص284.

(2) يعود استخدام مصطلح «مدرسة الخلافة» المتمثلة في التسنن، ومصطلح «مدرسة الإمامة» المتمثلة في التشيع؛ إلى الفقيه العراقي السيد مرتضى العسكري في كتابه «معالم المدرستين»، ج1، ص7. أنظر أيضاً: علي المؤمن، «من المذهبية إلى الطائفية»، ص13. ويرى الأكاديمي القانوني المصري الدكتور توفيق الشاوي بأن النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية قارب كثيراً بين الفقه السياسي الإسلامي السني والفقه السياسي الاسلامي الشيعي. أنظر كتابه: الشاوي، د. توفيق، «فقه الحكومة الإسلامية»، ص73.

(3) للمزيد انظر: المؤمن، علي، «النظام السياسي الإسلامي الحديث»، ص25.

(4) بقيت إيران بدون دستور دائم لحوالي عشرة أشهر، وتعتمد على تشريعات مجلس قيادة الثورة وفتاوى الإمام الخميني وأحكامه الولائية؛ بصفته الولي الفقيه الحاكم. أنظر: مسيح مهاجري، «إنقلاب إسلامي: راه آينده ملت ها» (الثورة الإسلامية: طريق المستقبل للشعوب)، ص18.

(5) أنظر: مسيح مهاجري (مصدر سابق)، ص117، ود. أصغر شيرازي، «إيران: الدولة والسياسة»، ص56 – 59، و د. جلال الدين مدني، «حقوق أساسي جمهوري إسلامي إيران» (القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية)، ص16 – 20.

(6) مهاجري، مسيح (مصدر سابق)، ص18.

(7) اعتمدنا النص الفارسي الأصلي لوثيقة دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقمنا بترجمة المواد التي نحتاجها في البحث إلى اللغة العربية؛ وذلك لمزيد الدقة. انظر: «قانون أساسي جمهوري إسلامي إيران» (دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، إصدار مجلس الشورى الإسلامي، طهران، 1989.

(8) «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 5 و107 و110.

(9) وهي تقنين لما كتبه الإمام الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية»، ص45 – 49.

(10) يستدل الدكتور وهبة الزحيلي في كتابه «نظام الإسلام»، ص199 – 204 على إجماع المذاهب الإسلامية على شرط الاجتهاد في ولي الأمر (الحاكم). أنظر أيضاً: السيد كاظم الحائري، «الإمامة وقيادة المجتمع»، ص68، و «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المادة 109. وللوقوف على التفاصيل المفهومية لشروط الفقاهة والعدالة والكفاءة في الولي الفقيه؛ انظر: الشيخ محمد علي التسخيري، دراسة منشورة في كتاب «الرؤى الحضارية لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، ص280 – 291.

(11) وذلك لتركيز البعد الديني للولي الفقيه (القائد). وقد كان المراجع الدينيين الرسميين للدولة الإيرانية (الصفوية والنادرية والقاجارية) عرباً من لبنان والبحرين والعراق.

(12) «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 107 و108 و111.

(13) المصدر السابق، المواد 110 . 112.

(14) المصدر السابق، المواد 110 و143 – 150.

(15) المصدر السابق، المواد 113 – 117 و124.

(16) د.عبد الغني بسيوني عبد الله، «القانون الدستوري والنظم السياسية»، ص248 . 259.

(17) «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 133 و 124و 176.

(18) المصدر السابق، المادة 91.

(19) د. علي المؤمن، «الفقه والدستور»، ص 221.

(20) «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المادتان 173 و174.

(21)، الشيخ محمد علي التسخيري، (مصدر سابق)، ص289.

(22) «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 91 – 99.

(23) علي المؤمن، «الفقه والدستور»، ص 118.

(24) «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، عنوان الفصل الخامس، والمادة 57.

(25) «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 6 و8 و62 و199 و107 و117. وأعتقد أن من أفضل من كتب حول منظومة الرقابة والإشراف والتحكم في نظام الجمهورية الإسلامية الإسلامية باللغة العربية هو الشيخ محمد علي التسخيري في بحثه المنشور في كتاب «الرؤى الحضارية لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، ص307 وما بعدها.

(26) «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 57 و110 و112.

(27) المصدر السابق، المادة 111.

(28)المصدر السابق، المادة 113.

(29)المصدر السابق، المواد 54 و 55 و70 و 88 و 112 و 175 – 177.

(30)المصدر السابق، المواد 91 – 94.

(31)المصدر السابق، المادة 112.

(32)المصدر السابق، المادة 174.

(33)المصدر السابق، المادة 173.

(34)المصدر السابق، المادة 174.

(35)المصدر السابق، المادة 161.

(36)المصدر السابق، المادة 142.

(37)المصدر السابق، المواد 4 و72 و94.

(38)السيد محمد باقر الصدر، «لمحة فقهية تمهيدية عن دستور الجمهورية الإسلامية»، و«خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء»، من كتاب «الإسلام يقود الحياة».

(39)«دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المادتان 2 و 5.

(40)المصدر السابق، المواد 4 و72 و94.

(41)علي المؤمن، «النظام السياسي الإسلامي الحديث»، ص182 – 183.

(42)«دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 19. 47.

(43)المصدر السابق، المادة 156.

(44)المصدر السابق، المواد 23. 27.

(45)المصدر السابق، المواد 156 – 162. انظر: علي المؤمن، «النظام السياسي الإسلامي الحديث»، ص 59 – 60.

(46)انظر: د. علي المؤمن، «الفقه والدستور»، ص 304.

(47)المصدر السابق، ص 305.

(48)المصدر السابق، ص 306.

(49)حول مصدرية قرارات رئيس الدولة للقانون الدستوري؛ انظر: د. عبد الغني بسيوني (مصدر سابق)، ص389، و د. عميد زنجاني (مصدر سابق)، ج2، ص216 - 219، و د. مرتضى أسفاد نجفي، «حقوق أساسي جمهوري إسلامي إيران» (القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية)، ص26 - 30.

(50)«دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المواد 91 و94 و96 و 112. و حول مصدرية الأنظمة الداخلية للقانون الدستوري؛ انظر: د. مرتضى أسفاد نجفي، (مصدر سابق)، ص 30 - 31، و د. جلال الدين مدني، (مصدر سابق)، 52، و عميد زنجاني (مصدر سابق)، ج2، ص226.

(51)د. علي المؤمن، «الفقه و الدستور»، ص 307.

(52)حول مصدرية القوانين الدستورية في البلدان الأخرى للقانون الدستوري؛ انظر: انظر: د. مرتضى أسفاد نجفي، (مصدر سابق)، ص 31، و د. جلال الدين مدني، (مصدر سابق)، ص 53، و عميد زنجاني (مصدر سابق)، ج2، ص226.

(53)علي المؤمن، «الفقه و الدستور»، ص 334.

المصادر والمراجع

1. الترابي حسن، «السياسة والحكم»، دار الساقي، بيروت، 2003.
2. التسخيري محمد علي، «حول الدستور الإسلامي»، مؤسسة الهدى، طهران، 1412هـ.
3. الجمل يحيى، «الأنظمة السياسية المعاصرة»، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
4. الخميني، روح الله الموسوي، «الحكومة الإسلامية»، مؤسسة نشر آثار الإمام الخميني، طهران، 1996.
5. دوفرجيه موريس، «المؤسسات السياسية والقانون الدستوري»، ترجمة: د. جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1992.
6. الشاوي توفيق ، «فقه الحكومة الإسلامية بين السنة والشيعة» منشورات العصر الحديث ، 1995.
7. شيرازي أصغر، «السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية»، ترجمة: حميد سلمان الكعبي، دار المدى، دمشق، 2002.
8. الصدر محمد باقر، «الإسلام يقود الحياة»، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1990.
9. عميد زنجاني، عباس علي، «فقه سياسي وحقوق اساسى جمهوري إسلامي إيران »، ج1و 2، مؤسسة أمير كبير، طهران، 1994.
10. «قانون أساس جمهوري إسلامي إيران» (دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، مجلس الشورى الإسلامي، طهران، 1989.
11. المؤمن علي، « الفقه والدستور: التقنين الدستوري الوضعي للفقه السياسي الإسلامي»، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، 2018.

12. المؤمن علي، «النظام السياسي الإسلامي الحديث وخيارات الثيوقراطية والديمقراطية والشورى»، ط2، دار روافد، بيروت، 2017 .

13. مجموعة مؤلفين، «الرؤي الحضارية لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، المستشارية الثقافية لسفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، 2004.

14. مدني جلال الدين، «حقوق أساسي ونهادهاي سياسى جمهوري إسلامي إيران» (القانون الدستوري والمؤسسات السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، همراه، طهران، 1990.

15. منوجهري عباس، «نظام سياسى إيران» (النظام السياسي في إيران)، مركز مطالعات فرهنك بين المللى، طهران، 2003.

16. مهاجرى مسيح، «إنقلاب إسلامي: راه آينده ملت ها» (الثورة الإسلامية: طريق الشعوب المستقبلي)، دار فرهنك إسلامي، طهران، 1986.

17. المودودي أبو الأعلى، «نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور»، ترجمة: محمد عاصم الحداد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1969.

18. مياى ميشيل، «دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستوري»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.

19. وصفي مصطفى كمال، «النظام الدستوري في الإسلام مقارناً بالنظم العصرية»، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، 1973.

ظهور و نشأة الجماعات الإرهابية التكفيرية في إيران

The emergence and establishment of terrorist groups in Iran

رضا الغرابي القزويني Reza Gharabi Alqazwini

مدير الشؤون الدولية في المركز الإيراني لدراسات الإرهاب

عضو هيئة تحرير مجلة دراسات الإرهاب الإيرانية

رضا الغرابي القزويني – باحث و كاتب صحفي عراقي خبير في الشأن الإيراني

الملخص

لعبت متغيرات عديدة منها داخلية خاصة بوضع سكان غرب إيران لا سيما الوضع الإقتصادي و الإجتماعي إضافة إلى متغيرات أقليمية منها ظهور تنظيمات إرهابية في أغلب الدول الأقليمية إلى جانب الدعم الدولي و الحروب المتكررة في المنطقة بظهور تنظيمات و حركات متطرفة في المناطق الكردية السنية داخل الجمهورية الإسلامية و التي أضحت تهدد المواطنين الأبرياء من جميع مكونات الشعب الإيراني ، بيد ان قوة التيار القومي لدى الكرد أضعفت تلك الحركات داخل المجتمع الكردي .

الكلمات المفتاحية الجماعات الإرهابية ، الحركات الاسلامية .

Abstract :

Director of international affairs at the Iranian Center for Terrorist Studies Member of the Editorial Board of Journal of Iranian Terrorism Studies Several variables have been internalized, especially the situation of the population of western Iran, especially the economic and social situation, in addition to regional variables, including the emergence of terrorist organizations in most of the regional countries, international support and recurrent wars in the region. Which has threatened innocent citizens of all components of the Iranian people, but the strength of the national trend in the Kurds weakened those movements within the Kurdish community.

Key words : Terrorist groups، Islamic Movements

مقدمة:

لايمكن اعتبار ظهور الجماعات التكفيرية على الساحة الإقليمية ظاهرة خاصة بالسنوات الأخيرة، في الحقيقة استطاع الفكر التكفيري أن يخرج من دهاليز الأبواب الفقهية و الساحات النظرية إلى الساحة السياسية بعد العشرات و بل المئات من الفتاوى الجهادية التي صدرت بعد تنسيق و اتفاق بين واشنطن و رياض و اسلام آباد خلال الغزو السوفياتي لأفغانستان و ذهاب الآلاف من المقاتلين الشباب إلى هناك، و قبل ذلك الدعم السعودي للإخوان السلفي في بداية الستينات من القرن الماضي.

كما كانت الثورة الاسلامية في ايران إحدى اهداف الإرهاب التكفيري التي استهدفها من زوايا عديدة، هذه الثورة التي حملت في أهدافها و شعاراتها رسالة دعم حركات التحرير و المقاومة كانت بمثابة جرس انذار للملكة العربية السعودية و داعميها حتى يمنعون الثورة ان تكون عامل ملهم.

يقدم زلماي خليل زاد السفير الامريكي الأسبق في افغانستان و العراق اشارة واضحة إلى هذا الموضوع. يقول خليل زاد نقلا عن مسؤولين سعوديين كبار ان الاستخدام الناجح لورقة المتطرفين و الجماعات التكفيريين في الستينات ضد عبدالناصر و ثم استخدامهم في مواجهة الاتحاد السوفياتي في افغانستان، شجعهم على استخدام هذه الورقة ضد ايران و الجماعات الشيعية الموالية لها[1].

هذا الاعتراف المتأخر دليل دامغ على وجود مواجهة شرسة بين ايران و التيار التكفيري منذ العقود الأربعة الماضية حتى الآن.

غزو افغانستان، بداية التكفير في إيران:

عام 1980 و في ذروة انطلاق الحرب الباردة بين كتلة الشرق و الغرب، غزا جيش الاتحاد السوفياتي افغانستان و احتل البلد. اجتنابا لأي مواجهة عسكرية مباشرة مع الروس، قامت واشنطن بتحريض حلفائها بدخول المعركة.

السعودية حليفة الولايات المتحدة لأسباب داخلية و خارجية، و بطلب من واشنطن قامت بإرسال الآلاف من المتطوعين العرب إلى افغانستان مدعومة بالعشرات و المئات من الفتاوى التي اصدرت من

علماء دين وهابيين في المملكة، هذه كانت فرصة للوهابية و مروجيها حتى تظهر نفسها كعقيدة معارضة للكفر المتمثل بالاتحاد السوفياتي و تجند لنفسها الآلاف من الشباب المتحمسين للدفاع عن البلاد الاسلامية.

بادرت السعودية عن طريق مؤسساتها الرسمية مثل لجنة الإغاثة الاسلامية العالمية و رابطة العالم الاسلامي و مساعدات الداعمين السعوديين و الخليجيين المتمثلة بالجمعيات الخيرية و التي عرفت بالسلسلة الذهبية بإنشاء عدة معسكرات لتدريب المقاتلين الجدد[2]. كما تم تأسيس عدد من المدارس الدينية المدعومة من قبل السعودية داخل باكستان.

حسب المعلومات المتوفرة، ذهب مواطنون ايرانيون من محافظتي كردستان و سيستان و بلوشستان إلى افغانستان بدوافع عقائدية و التحقوا بالجماعات الجهادية الافغانية أو تنظيم القاعدة. ربما الموقف الرسمي الايراني المعارض لإحتلال افغانستان ساهم في التنقل السهل للمواطنين الايرانيين إلى افغانستان الذين ارادوا تلبية تلك الفتاوى الصادرة.

نهاية احتلال افغانستان كانت نهاية مهمة الكثير من المقاتلين الذين كانوا يريدون العودة إلى بلدانهم. تلك البلدان واجهت حالة صعبة جدا. عدد كبير من المواطنين العائدين الذين اكتسبوا خبرات عسكرية و تلقوا تعليمات عقائدية تستند إلى التعاليم الوهابية و السلفية. كل هذه التعليمات و التدريبات كانت بمثابة قنبلة موقوتة يحملها هؤلاء المواطنون. فيما بعد اصبح هؤلاء جزءا من شاكلة الجماعات السلفية الجهادية و التكفيرية في المنطقة.

لم تتوفر احصائية رسمية عن عدد الايرانيين الذين عادوا من افغانستان لكن هؤلاء ايضا عادوا إلى ايران بتجارب عسكرية هائلة بعد نهاية الاحتلال. لذلك نجد بين العناصر الايرانية المنتمية للجماعات الإرهابية في سوريا مثل داعش، ايرانيين كانوا في افغانستان فترة الاحتلال السوفياتي و لكن عددهم ليس بكثير.

مرور ثلاثة عقود على نهاية احتلال افغانستان، وضع جيل الجهاد في افغانستان مهمشين. على الرغم من ان هؤلاء بعد العودة إلى ايران حافظوا على تنظيمهم لكن لم يكن لهم اثرا على الساحة.

الديوبندية الجهادية ملهمة لإرهابيي جنوب شرق إيران:

يمكن اعتبار الديوبندية اهم مصدر لفهم الإسلام للجماعات الإرهابية الايرانية القاطنة في جنوب شرق إيران.

هؤلاء الافراد درسوا غالبا في المدارس الديوبندية الباكستانية و الايرانية و عدد منهم لديهم ميول و انتماءات لأهل الحديث و السلفية التي تحمل في طياتها ميول تكفيرية.

هناك ايضا عدد قليل من خريجي المدارس و الجامعات الدينية السعودية يتواجدون في هذه المناطق.

تركت شبكة المدارس الديوبندية الباكستانية تأثيرا قويا على فكر المواطنين و المقاتلين في افغانستان و مناطق جنوب شرق ايران.

في الحقيقة الفهم التقليدي و الغير سياسي للمدرسة الاصلاحية الديوبندية بات يتغير منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران و دخلت قراءات جديده تحمل رؤى متطرفة.

جيش الصحابة الباكستاني، جهنكوي، جيش محمد و طالبان باكستان، ينتمون إلى الديوبندية المتطرفة و تعتبر هذه الحركات مصدر الهام للجماعات الإرهابية في جنوب شرق ايران.

التسعينات و ظهور الجماعات الإرهابية في بلوشستان الإيرانية

ترتبط التسعينات من القرن الماضي بظهور اول الجماعات الإرهابية التكفيرية في جنوب شرق ايران و محافظة سيستان و بلوشستان. هذه الجماعات كانت تحمل اسماء دينية و جهادية و ترفع السلاح لتظهر انها مدافعة عن اهل السنة في ايران و قوم البلوش.

يعتقد هوشنك نورائي عالم الاجتماع البلوشي المقيم في بريطانيا ان جماعة عبدالمنعم اريش الإرهابية كانت اول جماعة متطرفة في جنوب شرق ايران[3].

عبدالمنعم كان شقيق رمزي يوسف، العقل المدبر لهجمات 11 ايلول و تفجير حرم الإمام الرضا عليه السلام في مدينة مشهد الايرانية عام 1994. كما انه تعاون مع جطش الصحابة الباكستاني في اغتيال

رئيسة وزراء باكستان السابقة بي نظير بوتو، لكن في الحقيقة ان اسرة عبدالمنعم مواطنين باكستانيين و لم تشير المصادر الغربية و الايرانية الى الجذور الايرانية لهذا الشخص و جماعته.

فالصحيح هو ان " تنظيم حزب الفرقان " (بافارسي: سازمان حزب الفرقان) هو اول جماعة إرهابية تكفيرية في جنوب شرق ايران. تأسست الجماعة على يد " عبدالجليل قنبرزهي (صلاح الدين)" عام 1996. كان قنبرزهي من خريجي مدرسة دارالعلوم الدينية في زاهدان و بعد التخرج ذهب إلى مولتان باكستان ليكمل دراسته في مدرسة بدرالعلوم رحيم خان ثم انتقل إلى كراتشي و مدرسة دارالعلوم الدينية. قنبرزهي كان من ضمن الاشخاص الذين ذهبوا إلى الجهاد في افغانستان بعد الانتماء إلى " منظمة مجاهدي أهل السنة في ايران".

و برزت نتيجة التعليمات العقائدية و الدينية التي تلقاها قنبرزهي في مدارس باكستان و تجاربه العسكرية في افغانستان في تأسيس حزب الفرقان، اول تنظيم إرهابي تكفيري مسلح في شرق و جنوب شرق ايران. قبل تأسيس الجماعة، قام قنبرزهي بإنشاء مدارس دينية في سيستان و بلوشستان و في نفس الوقت كان يقوم بالدعوة للجهاد و تدريب الاعضاء الجدد.

جماعة حزب الفرقان؛ رائدة التكفير في جنوب شرق ايران

كان لحزب الفرقان علاقات وطيدة مع حركة طالبان الافغانية و تركزت نشاطات الجماعة في محافظة نيمروز الافغانية. "ملا رسول" والي نيمروز و "ملا ولي شاه" القائد العسكري لطالبان في المنطقة كانا داعمي هذه الجماعة و كانت تتلقى التدريبات بشكل مباشر من طالبان الافغاني لذلك نفذت العديد من العمليات الإرهابية في المناطق الحدودية مع ايران و محافظتي خراسان و سيستان و بلوشستان.

خلال القصف الامريكي على افغانستان، تدمرت قاعدة الجماعة في منطقة " كوه ملك " و قتل عدد من الاعضاء. و قتل قنبرزهي زعيم الجماعة عام 2012 و التحق عدد من العناصر إلى جماعة " جندالله " الإرهابية بعد ذلك. و شاركت الجماعة في عده عمليات مشتركة مع جندالله قبل مقتل قنبرزهي.

اما في عام 2013 قامت الجماعة بتأسيس حركة جديدة بإسم " انصار الفرقان " بصورة مشتركة مع " حركة انصار ايران " التي انشقت عن جندالله بعد اعتقال عبدالمالك ريغي زعيم جندالله.

و في نفس العام تأسس "جيش رسول الله" (لشكر رسول الله) الذي يعرف ايضا بإسم " سازمان مبارزان رسول الله" على يد " ملا شه بخش درخشان". هذه الجماعة كانت على تواصل مع جيش الصحابة الباكستاني و طالبان،

عبدالمالک ريغي الزعيم السابق لجماعة جندالله الإرهابية، كان عضو هذه الجماعة قبل ان يقوم بتأسيس حركته.

و بعد مقتل ملا شه بخش، استلم زعامة الجماعه شقيقه " واحد". و في نهاية المطاف انضمت الجماعة إلى جندالله.

جندالله؛ تكفيريون انتحاريون:

بعد جيش رسول الله، تأسيس جماعة جندالله كانت نقطة فصل رئيسية في تكاثر و انشاء الجماعات الإرهابية التكفيرية في ايران.

يكمن سبب اهمية جندالله أو كما تسمى " جنبش مقاومت مردمي ايران" (حركة المقاومة الشعبية الايرانية)، التي تأسست عام 2003 في كثرة نشاطاتها و عملياتها مقارنة بباقي الجماعات من حيث العدد و النوعية. كما ان الجماعة هي الأولى في ايران، قامت بتقليد الاساليب المتبعة من قبل تنظيم القاعدة في العراق و زعيمها ابو مصعب الزرقاوي في اصدار البيانات الحماسية، استخدام الإعلام و الانترنت و ذبح الضحايا.

ولد عبدالمالك ريغي زعيم الجماعة عام 1982 في مدينة زاهدان مركز محافظة سيستان و بلوشستان الايرانية. قام بتلقي الدراسة الدينية في مدارس بلوشستان مثل مدرسة " عين العلوم كشت سراوان " لفترة قصيرة و بعد ذلک اتجه نحو كراتشي في باكستان.

و قبل تأسيس جماعة جندالله، جرب ريغي الانتماء إلى الجماعات الإرهابية من خلال حضوره في جيش رسول الله و التواصل مع المتطرفين الباكستانين.

الميول العقائدية السلفية و الديوبندية المتشددة كانت موجودة داخل الجماعة حيث حولها إلى جماعة متطرفة و معادية للشيعة. و يمكن مشاهدة هذا الميول بوضوح من خلال البيانات الصادرة من قبل الجماعة

أو استخدام بعض المفردات الطائفية مثل الرافضي أو الصفوي في المواقع الالكترونية التابعة لها. بالإضافة إلى ذلک، الروابط الموجودة في تلک المواقه كانت تروج للفضائيات أو المواقع الوهابية المعادية للطائفة الشيعية(4).

على الرغم من التأثيرات التي تركتها تنظيم القاعدة و طالبان على جماعة جندالله لكن لا يوجد دليل قاطع على ارتباط تنظيمي بين الجماعة و القاعدة. عبدالحميد شقيق زعيم الجماعة يقول في اعترافاته ان عبدالمالک قبل كان نشطا في تهريب عناصر تنظيم القاعدة من افغانستان إلى بلوشستان قبل تأسيس جندالله و بعد الهجوم الأمريكي على افغانستان و هذا الأمر ساهم في تعرفه على بعض عناصر القاعدة. عبدالحميد يصف شقيقه " ممثل القاعدة " في زاهدان لوصف هذه العلاقة خلال تلک الأيام(5).

جندالله بسبب الايديولوجية الجهادية و اهدافها المحلية كانت محل اهتمام السعودية و دول الخليج الفارسي و الاجهزة الاستخباراتية مثل موساد و وكالة الاستخبارات الامريكية.

تقارير وكالة الاستخبارات الامريكية التي حملت عنوان " الراية المزيفة " و تم الكشف عنها من قبل مارک بري في صحيفة السياسة الخارجية حول صلات هذه الجماعة بالوكالات الاستخباراتية من المرجح ان تكون صحيحة.

جندالله كانت ترغب بالمساعدات الامريكية و لهذا – بعلم أو دون علم – و عن طريق اتباعها في أوروبا اصبحت تحت مظلة الاسرائيليين الذين تظاهروا بأنهم من وكالة الاستخبارات الامريكية. كما ان هناک فرضيات تتحدث عن صلات بين الجماعة و جهاز الاستخبارات العسكري الباكستاني.

و تقول بعض الشواهد ان بعض عمليات جندالله أو هروب عناصرها من فخ العناصر الامنية الايرانية لم تنجز إلا بدعم استخباراتي دقيق و شائك(6).

نفذت الجماعة العشرات من العمليات الإرهابية في جنوب شرق ايران كما ان ضحاياها لم تقتصر على الشيعة بل مواطنين سنة منهم شخصيات دينية من ضمن الضحايا. الاستخدام المفرط للعنف من قبل جندالله سبب استياء واسع بين اهل السنة في تلک المناطق و خصوصا بين رجال الدين المعتدلين.

كل هذه القضايا تركت تأثيرا سلبيا على الجماعة حيث بعد ستة اشهر من اعدام ريغي في عام 2010،

واجهت الجماعة ازمة داخلية و انشقاقات.

اصبح " محمد ظاهر بلوش " زعيم الجماعة الجديد و تفرعت منها جماعات تدعى " جيش العدل " و " جيش الحسين " و " حركة انصار ايران ".

على الرغم من ان بعض وسائل الاعلام الايراني تعتقد ان الهدف من الإعلان عن تأسيس تلك الجماعات الجديدة هو دعاية من قبل جندالله حتى تظهر انها مازالت في الساحة لكن في الحقيقة الخلافات الواسعة بين العشائر و الجماعات المذهبية و الإرهابية في تلك المناطق و حب الاستحواذ على الزعامة و تمثيل اهل السنة، لعبت دورا في تلك الانقسامات و الانشقاقات. و يدعي جميع زعامات تلك الجماعات انهم يتبعون منهج زعيم جندالله السابق عبدالمالک ريغي.

كما أدت تلك الانقسامات إلى اضعاف العمليات الإرهابية لهذه الجماعات في مناطق جنوب شرق البلاد حيث شهدت تلك المناطق تقلصا واضحا في حجم العمليات الإرهابية.

لا يمكن تحليل اسباب ظهور و نمو الجماعات الإرهابية التكفيرية في جنوب شرق ايران أو أي نقطة أخرى من المنظر الأمني و السياسي فحسب. كما لا يمكن القاء اللوم على التطورات الاقليمية و العالمية فقط. ينبغي البحث عن العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الدينية.

لا يمكن ان نجزم ان تأسيس جماعة إرهابية هو عمل استخباراتي مؤكد. بل هناک فرضية تقول ان الاجهزة الاستخباراتية و الامنية الاجنبية تقوم بتوظيف و تقوية تلک الجماعات. و لو قبلنا بهذه الفرضية علينا ان نعالج الاسباب التي تؤدي إلى تأسيس مثل هذه المجموعات المتطرفة.

لذلك عوامل هامة مثل الفقر و الحرمان الثقافي و الاقتصادي، عدم التنمية، الصلات القبائلية بين القبيلة التي تسكن على شطري الحدود، عدم مراقبة المواد الدراسية و نشاطات المدارس الدينية، عدم مشاركة الطوائف و المذاهب في التشكيلة الإدارية و اتخاذ القرارات و الشعور بالتهميش من الممكن ان تؤدى أو تساهم في دخول الفكر التكفيري و تأسيس جماعات إرهابية أو حتى التعاطف معهم. كما لا يمكن كتمان العوامل الخارجية مثل المساعي الاقليمية أو الدولية الرامية لزعزعة الوضع الامني في بلد ما. و بسهولة يمكن مشاهده و رصد تلک العوامل في جنوب شرق ايران و شرقها.

الإرهاب التكفيري في كردستان ايران:

كانت الحركة الكردية في ايران و مازالت، محل دراسة و ابحاث كثيرة للباحثين الايرانيين و الاجانب. اندمج تاريخ الحركة مع القومية الكردية و الحركات الانفصالية ليس فقط في ايران. يمكن اعتبار الحركة الكردية في ايران امتدادا للحركات القومية و تطوراتها في العراق و تركيا.

على الرغم من سقوط جمهورية كردستان في مهاباد عام 1946 بعد عمر قصير جدا و انهيار الحركات القومية الكردية، لكن انتصار الثورة الاسلامية في ايران، حفزت الحركة الكردية لبدء نشاطها. في الحقيقة سقوط نظام الشاه و تأسيس نظام ديني، هيأ الأرضية لتلك الحركات.

و بعد انتصار الثورة، واجهت كردستان الأزمات التي ظهرت بصورة الجماعات الانفصالية أو المطالبة بالحكم الذاتي.

على العكس من الحركات المسلحة التي برزت في جنوب شرق البلاد و التي تحمل مفاهيم دينية، جذورغالبية الحركات الكردية في كردستان و المناطق الغربية الايرانية مبنية على القومية.

بالإضافة إلى ذلك شهدت كردستان ايران ظهور حركات سنية مثل "جماعة الدعوة و الاصلاح" (اخوان المسلمين) و "مكتب القرآن" و ... لا يمكن عدها ضمن التيارات التكفيرية و الإرهابية.

كما ان جماعات مثل "سباه رزكاري" على الرغم من الانتماء إلى شيوخ الطريقة النقشبندية لكن بسبب الاهداف القومية لا يمكن عدها في إطار الجماعات السلفية ذات الاهداف الايديولوجية.

كما يجب الانتباه بأن الكثير من التطورات في كردستان ايران كانت متأثرة بالاحداث التي تجري على الساحة العراقية و الكردية على وجه الخصوص. انصار الإسلام التي هي من كبرى الحركات السلفية الكردية في ايران، تشكلت في كردستان العراق.

الحركات الإسلامية في كردستان ايران

ظهر في مطلع الخمسينات من القرن الماضي رجل الدين السني الإصلاحي " احمد مفتي زاده " في كردستان و نال منصب الإفتاء في المنطقة. قضى فترة من حياته في العراق و تعرف هناك على افكار جماعة اخوان المسلمين. في عام 1976 أسس " مكتب القرآن " و هي اول تيار ديني – سياسي لأهل

السنة في كردستان ايران ذات نزعة انفصالية.

كان يمتلك الرجل علاقات طيبة مع بعض الشخصيات الشيعية و خلال انتصار الثورة الاسلامية قام بإعلان دعمها. بعد ذلك تم اعتقاله بسبب انتمائه للحزب الديمقراطي الكردي الايراني المعارض و في آخر أيام حياته و من السجن اعتبر العدالة الاسلامية في ظل الحكومة الاسلامية السبيل الوحيد لإنقاذ الشعب الكردي.

بعد وفاته انقسم مكتب القرآن إلى الأكثرية و الأقلية. الأكثرية كانت تعتقد بوجود الابتعاد عن السياسة و ضرورة الاهتمام بالجانب المعنوي و الاقلية كانت تؤمن بضرورة النشاط السياسي بعيدا عن العنف.

بالإضافة إلى مكتب القرآن، جماعة الدعوة و الاصلاح التي يمكن اعتبارها ثاني حركة اسلامية كردية، تأثرت ايضا بإخوان المسلمين.

في الحقيقة جماعة الدعوة و الاصلاح هي الجناح الايراني لإخوان المسلمين التي تأسست حين انتصار الثورة الاسلامية في ايران و بتأثير مباشر من مدرسة الاخوان في العراق و كانت تنشط تحت راية مكتب القرآن و مؤسسه لعدة سنوات.

تعتبر الحركة نفسها مظلة لجميع اهل السنة في ايران لكن غالبية اعضائها و قيادتها من الكرد.

هاتين الحركتين ابرز الحركات الاسلامية لإهل السنة في كردستان ايران و على الرغم من تواجد " جماعة التبليغ و الدعوة " في كردستان لكن بسبب الجذور غير الكردية لهذه الجماعة لا يمكن وضعها و دراستها هنا.

السلفية في كردستان ايران

السفلية و التكفير في المناطق الكردية الايرانية ظاهرة حديثة ظهرت في العقد الأول من القرن الحالي الميلادي.

تأثرت كردستان ايضا بحضور الجماعات الجهادية في افغانستان في عهد الاحتلال السوفياتي.

بالإضافة إلى ذلك احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية ايضا لعب دورا هاما في انتشار الحركة السلفية في هذه المنطقة، خصوصا ان الجماعات السلفية و المتطرفة كان لها موطأ قدم جدي في كردستان العراق و كما اسلفنا سابقا ان الجماعات الدينية في هذه المنطقة تركت تأثيرا قويا على الحركة الاسلامية الكردية الايرانية.

تأسيس جندالإسلام:

في عام 1988 قام الشيخ عثمان بن عبدالعزيزو متأثرا بجماعة الاخوان المسلمين بتأسيس حركة إسلامية تهدف نشر الفكر الاسلامي في المجتمع الكردي. تعرضت الحركة إلى انقسام بعد فترة و تأسست جماعة جديدة تحت مسمى "النهضة " و بعد ذلک ولد " الاتحاد الإسلامي ". و اتفقت الحركة الاسلامية و النهضة لتشكيل " حركة الوحدة الاسلامية " عام 1999.

تعرض التحالف الجديد إلى انقسام في عام 2001 حيث تشكلت الحركة الاسلامية بقيادة ملا علي عبدالعزيز و الجماعة الإسلامية بقيادة الشيخ علي بابير. برزت مساعي لإتحاد الجماعتين من جديد و من هذا المبدأ تأسست جماعة " جند الإسلام " في صيف 2001.

و كان في صفوف الجماعة عدد من المقاتلين الذين كانوا في افغانستان في الثمانينات لذلک اتهمت من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني بالعلاقة مع تنظيم القاعدة الإرهابي.

قامت الجماعة لاحقا بتغيير اسمها إلى " انصار الاسلام " و ركزت نشاطها في المنطقة الحدودية بين العراق و ايران. فرضت سيرتها على عدد من القرى الحدودية و قامت بتطبيق الشريعة الاسلامية في تلک المناطق.

في نهاية خريف عام 2001 تحالفت ثلاثة جماعات كردية و هي " جند الاسلام "، "حماس" و "حركة التوحيد " لتأسيس " انصار الاسلام " و تم اختيار نجم الدين فرج المعروف بملا كريكار لقيادة التنظيم الجديد.

اعتقل ملاكريكار عام 2002 في ايران و نفي إلى هولندا و من هناک إلى النرويج و يتبنى الرجل بشدة افكار ابن تيمية و سيد قطب. كما ان المباديء الفكرية للجماعة خليط لأفكار ابن تيمية و بن باز و عبدالله عزام و سيد قطب.

قتل الكثير من اعضاء الجماعة في هجوم قوات الاتحاد الوطني الكردستاني عام 2003 و هرب الآخرين إلى الحدود الايرانية و بدأ التواصل بين انصار الاسلام و الاكراد الايرانيين في مناطق بانه، جوانرود و مريوان و كل ذلک نتيجة للعلاقات القومية، الدينية، الثقافية و التاريخية بين اكراد البلدين و التواصل المستمر بين مدارسهما الدينية و رجال الدين.

بالإضافة إلى الاعضاء العراقيين، يحتضن انصار الاسلام قوات من جنسيات أخرى و منهم ايرانيين. حاولت الجماعة خلال السنوات الأخيرة ان تقوم بدعوة ترويجية لنفسها عن طريق دور العبادة في المناطق الكردية الايرانية و كسب ائمة المساجد. تقع غالبية هذه الجوامع في المدن الجنوبية بالمحافظة مثل جوانرود و بوكان. الخطابات المحرضة، التأكيد المفرط على حفظ الظواهر الدينية، ترويج السلفية و معاداة الشيعة و معارضة كل جديد تشكل محتوى تلك الخطابات.

تؤكد وسعة دائرة نشاطات الجماعة انها اكبر تنظيم إرهابي في كردستان ايران. يعتقد بعض الخبراء الكرد ان التنظيم يمر حاليا في المرحلة الغير ميدانية في ايران و يعدون الاهداف و المراحل إلى ستة:

1 – الدعوة

2 – التذكير و في حالات معينة تهديد و ارعاب المخالفين و الضالين

3 – تدريبات و تعاليم عسكرية و عقائدية

4 – تربية اشخاص ذات عزم وعقيدة راسخة و تنظيمهم

5 – جمع التبرعات

6 – تشكيل الخلايا السرية الميدانية للمرحلة القادمة التي هي مرحلة الظهور القوي و الجهاد ضد الكفار و المنحرفين

و تستخدم الجماعة النشاط العلني و النصف علني و السري لتحقيق برامجها و اهدافها.

جماعات سلفية أخرى

في نهاية عام 2003 جماعة من انصار الاسلام التي كانت متبقية في ايران أسست " كتائب القاعدة في ايران " مع عدد من السلفيين الكرد الايرانيين. اعلنت الجماعة بيعتها الرسمية مع تنظيم القاعدة بعد ان كانت على صلة به. هذه الجماعة كانت تهدف اعلان الجهاد ضد حكومة اقليم كردستان عراق بعد ادخال

قواتها إلى كردستان العراق.

بدأت نشاطها المسلح عام 2004 و نفذت اول عملياتها في منطقة بنجوين.

و بعد مرور اربع سنوات ظهرت الخلافات و حدثت الانقسامات و تفرع منها جماعة " صلاح الدين " و " جيش الصحابة ". استطاع جيش الصحابة استقطاب عدد من الاكراد. هذه الجماعة ايضا لم تكن ايرانية بالكامل كباقي الجماعات الكردية في البلاد. غالبية الاعضاء كانوا ايرانيين لكن القيادة كانت عراقية. مجموعة صلاح الدين انحلت تلقائيا بعد اعتقال اعضائها و هروب الآخرين إلى افغانستان.

" جماعة التوحيد و الجهاد " مجموعة تكفيرية و إرهابية أخرى، ظهرت في الأعوام الأخيرة في المناطق الغربية من ايران. تأسست هذه الجماعة العنيفة بداية عام 2009. كانت تعرف بالبداية بجماعة " ابوبكر " و نفذت أولى عملياتها في منتصف ربيع عام 2010 ضد قوات الشرطة الايرانية. سجل الجماعة مليء بعمليات الاغتيالات خاصة ضد رجال الدين السنة المعتدلين، الاشتباكات المسلحة مع الجيش و الشرطة، عمليات سطو و الهجوم على المراكز الحكومية في كردستان ايران.

و في نهاية المطاف اعتقلت قيادات الجماعة عام 2011 في مدينة سنندج، مركز محافظة كردستان و تم اعدام 20 منهم عام 2016. استخدام مفردتي " التوحيد " و " الجهاد " تؤكد على وجود ميول سلفية و ربما وهابية في هذه الجماعة.

الإعلام الايراني يعتقد ان جماعة التوحيد و الجهاد هي الفرع الايراني لمجموعة ذات الإسم كان يقودها " ابومصعب الزرقاوي " لكن يبدوا ان الموضوع غير صحيح لأن الزرقاوي قتل ثلاث سنوات قبل تأسيس الجماعة الايرانية و جماعة الزرقاوي قامت بتغيير اسمها إلى " قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين " منذ عام 2004. بينما تأسست جماعة التوحيد و الجهاد الايرانية عام 2009.

نشأة السلفية في كردستان ايران، نجاح أو فشل؟

هناك العديد من العوامل يمكن دراستها أو بحثها حول أسباب نشأة و نمو الحركة السلفية في كردستان ايران خلال الأعوام الأخيرة. البعض من هذه العوامل هي مشتركة في جغرافيا اهل السنة و الجماعة في جميع البلدان الاسلامية و لا تنحصر بكردستان ايران.

الاحتلال الامريكي للعراق و عدم وجود قدرة أو ادارة تفرض سلطتها على انحاء البلاد آنذاك، خلقت بيئة مناسبة لنشاط الجماعات السلفية و التكفيرية في اقليم كردستان العراق. كما ان العلاقات التاريخية بين المنطقتين الكرديتين في العراق و ايران و سطوة المدارس الدينية الكردية العراقية على مثيلتها الايرانية التي

تسببت بحركة تنقل بشري بين شطري الحدود، كان لها دور اساسي في دخول الفكر السلفي إلى المناطق الايرانية.

بالإضافة إلى كل ذلك يجب ان نعلم ان الاحزاب و التيارات القومية اليسارية الكردية فقدت بريقها نسبيا في مناطقها و أخذ مكانها الخطاب الديني و العقائدي كخطاب جديد في المجتمع الكردي الذي لم تقدم له القومية و اليسارية شيئا خلال الأعوام الماضية حتى الآن.

تحريض مشاعر المسلمين تجاه الولايات المتحدة و الغرب في كل العالم لعب دورا اساسيا في اهتمام الشعب الكردي بالحركات المعادية للغرب. الاكراد بعد استيائهم من الخطاب القومي ادركوا ان الخطاب الديني الذي تبنته فئات في العالم الاسلامي و استطاعت من تشكيل حكومة – و لو على اراضي مغتصبة – يعطي لهم الهوية.

الخطاب الطائفي التحريضي ضد الشيعة و العلوية في بعض وسائل الإعلام و اتهامهما بقتل اهل السنة، ايضا كان له دور في تحريض مشاعر بعض اهل السنة في ايران و خصوصا في المنطقة الكردية للإلتحاق بالجماعات السلفية و التكفيرية.

دراسة ميدانية لأسباب التحاق الشباب الكرد الايرانيين إلى تنظيم داعش الإرهابي يؤكد ان تركيز الإعلام العربي على ابادة اهل السنة على يد النظام السوري و الاعتداء على اعراضهم، حرض مشاعر الشباب للدفاع عن اهل السنة و الذهاب إلى سوريا.

تأسيس يوتوبيا الخلافة الاسلامية التي كانت محل اهتمام الكثير من التيارات و الجماعات الدينية خاصة بين اهل السنة و تحقيق هذا الهدف في اجزاء من العراق و سوريا و هجرة الآلاف إلى هذه الحكومة المزعومة، حفزت بعض الجماهير المتدينة بالالتحاق إلى هذه الجماعات في الداخل أو الخارج.

و لكن يبدوا بسبب وجود الفكر القومي القوي بين الاكراد، لا تستطيع تلك الحركات العقائدية المتطرفة من ترك التأثير القوي و المستدام على المجتمع الكردي. الانتباه إلى وجود ميول قومية قوية حتى بين رجال الدين الكرد يؤكد على ذلك. لذلك اعتقد ان الرغبات و الاتجاهات القومية و الوطنية في الاكراد تعد بمثابة مكابح للميول الدينية الحادة و المتطرفة.

المصادر الفارسية و الانجليزية

1. Zalmay Khalilzad –، ((How the Saudis Are Coming Clean on Funding Terrorism))، موقع مجلة بوليتيكو، ١۴ ايلول ٢٠١۶،-http://www.politico.com/magazine/story/2016/09/saudi arabia-terrorism-funding214241
2. ((نقش جريان سلفى وهابى در پشتيبانى و تجهيز گروه‌هاى شورشى در سراسر جهان (دور التيار السفلي الوهابي في دعم الجماعات المتمردة في العالم)))، نشريه راه نما، ارديبهشت ١٣٩٥، شماره ١٢، ص ٢٥١
3. هوشنگ نورائى، ((عمليات و استراتژى سياسى گروه‌هاى راديكال سنى در جنوب شرق ايران (العمليات و الاستراتيجية السياسية للجماعات المتشددة السنية في جنوب شرق ايران)))، استمان، ١٧ اكتبر ٢٠١٢،http://www.ostomaan.org/article
4. - http://ansariran.blogspot.com/2012/08/blog-post_28.html
5. ((عبدالمالک ريگى مجرى سياست‌هاى تفرقه‌افکنانه آمريکا در منطقه است))، خبرگزارى مهر، ٢٩ تير ١٣٨٨،https://goo.gl/oXCvqt
6. هوشنگ نورائى، ((عمليات و استراتژى سياسى گروه‌هاى راديكال سنى در جنوب شرق ايران))، استمان، ١٧ اكتبر ٢٠١٢،-http://www.ostomaan.org/articles/%D8%B3%D9%85%D8%A7-%D9%88 %D9%87%D8%A7%D9%84/14358

تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة

The crisis between the United States and Iran in the Trump era and the possible options

الباحث: د.وليد كاصد الزيدي

باحث سابق في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية (EHESS) بباريس- فرنسا

Researcher: Dr. Waleed Kassid Al-Zaidi
Former Researcher at the School for Advanced Studies in the Social Sciences in Paris-France

ملخص

تحظى الازمة الحالية بين الولايات المتحدة وايران ولاسيما حول البرنامج النووي الايراني باهتمام خاص في أروقة السياسة الدولية وأغلب وسائل الاعلام العالمية.

تبدأ الدراسة البحثية بتتبع تأريخي سريع للعلاقات بين واشنطن وطهران منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى عام 1990، ومن ثم منذ حرب الخليج الثانية وحتى أحداث سبتمبر 2001 وما بعدها حيث الغزو الأميركي للعراق في عام 2003 ، وصولاً الى أزمة التسلح النووي الايراني الراهنة ، والتي من خلالها يمكننا إدراك طبيعة السياسة الأميركية تجاه ايران ، إذ يتبين لنا عدم وجود استراتيجية ثابتة لديها وأن الخيارات تبقى متعددة ومختلفة..

تُركّز الدراسة على تنامي الأزمة بين الولايات المتحدة وايران بعد تسنم ترامب الرئاسة والعداء المتأصل بينهما منذ عقود ولاسيما منذ قيام الثورة الاسلامية في إيران مروراً بالتصنيف الاميركي لها كاحدى دول محور الشر وصولاً الى أزمة الاتفاق النووي الأخيرة ، فضلاً عن الدور الاسرائيلي في الأزمة الامريكية – الايرانية عامةً.

ان إنعكاسات العداء الأمريكي لطهران جعل الأزمة تنتشر لتطال البلدان المجاورة لايران في المنطقة ، ما أدى الى توتر العلاقات مع اغلب جيرانها ، لاسيما بعد الانسحاب الاميركي من الاتفاق النووي مؤخراً.

تتابع الدراسة الخيارات المطروحة لمشهد الصراع المستقبلي بين الولايات المتحدة وإيران ، التي من بين أهمها : فرض العقوبات الاقتصادية ضد إيران ، وتوجهات السياسة الاميركية والاسرائيلية نحو تحقيق عزلة دولية وإقليمية حولها، فضلاً عن خيار التغيير من الداخل ، وأخطرها الخيار العسكري الذي تلّوح به واشنطن وتطالب به وتدعمه تل أبيب.

تخلص الدراسة الى إستشراف مستقبل الازمة لاميركية – الايرانية ، وفي استنتاجاتها ترى أن الازمة ما تلبث أن تنفرج وتتم تسويتها كلما تفاقمت ، وكما حدث في الملف الكوري الشمالي قبل عدة أشهر بعد عداء بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية ناهز السبعة عقود.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة- إيران- السياسة الخارجية- الاتفاق النووي- العقوبات الإقتصادية- ترامب

Abstract
The current crisis between the United States and Iran, especially over Iran's nuclear program, has received special attention in international politics as well as in the most of the world's media.
The study begins with a quick historical follow-up of relations between Washington and Tehran from the beginning of the 19th century until 1990, then from the second Gulf War to the September 2001 events, and the last phase since the US invasion of Iraq in 2003 until the Iranian nuclear crisis. Through this historical follow-up, it is possible to understand the nature of American policy towards Iran, as it is clear that there is no fixed strategy for it , and that the options remain many and different.
The study focuses on the growing crisis between the United States and Iran after Trump won the presidency and the inherent antagonism between them for decades, especially since the Islamic revolution in Iran, through the classification of the US as an axis of evil to the crisis of the recent nuclear agreement, as well as the Israeli role in the US-Iran crisis as general.
The repercussions of the American hostility to Tehran made the crisis spread to the neighboring countries of Iran in the region, which led to strained relations with most of its neighbors, especially after the US withdrawal from the nuclear agreement recently.
In addition, the study follows the options for the future conflict between the United States and Iran, Which include: The imposition of economic sanctions against Iran, the waves of US and Israeli policy toward international and regional isolation on Iran, as well as the option of change from within, and the most dangerous military option looming Washington and demanded and supported by Tel Aviv.
Lastly, the study concludes provide a foresight related to the future of the crisis between Washington and Tehran, In its conclusions, the research study believes that the crisis is soon to be released and settled as it gets worse, as happened in the North Korean file several months ago, after a seven-decade-long feud between the United States and North Korea

مقدمة:

تشهد الساحة السياسية الدولية منذ عدة عقود، ولاسيما منطقة الشرق الاوسط، تأزماً كبيراً في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران حتى وصلت الى ذروة المواجهة بين البلدين في الوقت الراهن، وقد أصبحت تهدد في مخاطرها عموم المنطقة.

ومن خلال عودة سريعة الى تأريخ العلاقات بين واشنطن وطهران، ودراستها وتحليلها، يمكن إدراك طبيعة السياسة الأمريكية تجاه إيران، إذ يتبين لنا عدم وجود استراتيجية ثابتة وأن الخيارات المحددة لا تزال متعددة ومختلفة. في الواقع، هناك وجهات نظر مختلفة في واشنطن حول السياسة التي ينبغي إتّباعها فيما يتعلق بإيران، ولاسيما لدى العديد من جماعات الضغط أو اللوبيات التي تؤثر أو تحاول التأثير في هذه السياسة.

تتناول الدراسة البحثية تتبعاً تأريخياً سريعاً للعلاقات بين واشنطن وطهران منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى اليوم ، مروراً بقضية تأميم النفط في عهد محمد مصدق، وبعد عودة الشاه وإعتماد ايران على الولايات المتحدة بين المدة من 1950 إلى 1979، ومن ثم سقوط الشاه ومجيء الثورة الاسلامية في ايران، والحرب العراقية – الايرانية ، التي تلتها حرب الخليج الثانية والتصنيف الامريكي لإيران كاحدى دول "محور الشر"، كذلك تاثيرات الدخول الامريكي للعراق في الملف الايراني خاصة والمنطقة عامة، وصولاً الى ازمة الاتفاق النووي الايراني والانسحاب الامريكي الاخير منه بعد تولي دونالد ترامب الرئاسة في امريكا.

كما تقدم الدراسة تتبعاً لعدة خيارات مطروحة بشأن مشهد الصراع المستقبلي بين الولايات المتحدة وإيران، من أبرزها : فرض العقوبات الاقتصادية ضد إيران، وتوجهات السياسة الامريكية والاسرائيلية نحو تحقيق عزلة دولية وإقليمية حولها، فضلاً عن خيار التغيير من الداخل، ولعل أكثرها خطورةً هو إستخدام الخيار العسكري الذي تلّوح به واشنطن وتطالب به وتدعمه تل أبيب علانيةً.

تستشرف الدراسة مستقبل الازمة بين واشنطن وطهران، ففي الوقت الذي يتم فيه حشد الكونغرس والرأي العام ووسائل الإعلام الأمريكية بالكامل ضد إيران، تواجه إدارة ترامب معارضة داخلية لسياساتها الفاشلة ومن بينها التدخل في دول مختلفة من العالم ولاسيما في الشرق الاوسط، أو التصعيد مع دول أخرى. السؤال الرئيسي هو ما هي النتائج العملية لهذه السياسات ؟ فها هو الرئيس الامريكي دونالد ترامب يواجه مأزقاً لا يحسد عليه في هذه الايام ، بعد كشف عدة فضائح أُتهم بها في الآونة الأخيرة، ما جعلته مرغماً على الانشغال بها أكثر من إنشغاله بالشأن الخارجي الذي قد يخفف من ضغوطات الولايات المتحدة على ايران وتركيا إذا ما انشعلت بازماتها الداخلية.

أولاً– تتبع تاريخي للعلاقات بين الولايات المتحدة وإيران:

1– منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى 1990:

لعل النفط هو الذي سمم العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، هذا ما قاله فيليب مارتين[1]، وذلك قبل وقتٍ طويل من ظهور أزمة البرنامج النووي. ففي بداية القرن العشرين، أصبح الأمريكيون الذين استقلوا عن الإمبراطورية البريطانية ، متعاطفين أكثر مع إيران، البلد الذي كان يقبع تحت السيطرة البريطانية. حينها دعم الأطباء والمثقفون والمقاتلون الأمريكيون على الفور تحرير الإيرانيين من الوصايتين البريطانية والروسية[2].

بدأت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران في القرن التاسع عشر ، ففي ذلك العهد بدأت العلاقات التجارية الأولى بين واشنطن وطهران، كما نُظِرَ إلى الولايات المتحدة كقوة داعمة لإيران، وكقوة محتملة لمواجهة الطموحات المتزايدة آنذاك للإمبراطوريتين البريطانية والروسية تجاه البلاد. في عام 1941، احتل الاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة إيران. في حين طالبت الولايات المتحدة في مؤتمر طهران عام 1943، الحصول على ضمانات قوى أخرى لاستقلال إيران. في بداية الحرب الباردة، ستستخدم الولايات المتحدة باستمرار هذا الدعم لسيادة إيران في مواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة[3].

لكن كل شيء أصبح يسير بشكلٍ معاكس مع انقلاب 19 أغسطس/آب 1953 ، الذي نظمته وكالة المخابرات المركزية والمخابرات البريطانية ضد رئيس الوزراء المنتخب ديمقراطيا محمد مصدق، عندما سعى الى استقلال وازدهار بلاده عن طريق تأميم شركة النفط الأنكلو- إيرانية (التي سميت فيما بعد BP ، بريتش بتروليوم)، ثم أضحت أكبر شركات الإمبراطورية البريطانية. وبعد نجاح عملية "أجاكس" « Ajax »"[4]، أعاد الأمريكيون والإنكليز الشاه محمد رضا بهلوي إلى العرش[5].

وكانت المدة من أواخر 1950 إلى 1979 قد تميزت باعتماد إيران على الولايات المتحدة بقوة، حيث جرى مساعدة إيران من الناحية الاقتصادية، فضلاً عن تسليحه من أجل أن تعطيه دور "الدرك من الخليج "، وفي نفس الوقت من أجل حماية حليفتها إيران ومنعها من الوقوع في حضن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

وقد مثّلتْ ثورة الخميني عام 1979، التي حولّت إيران من نظام ملكي تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي المدعوم من الولايات المتحدة الى نظام جمهوري اسلامي عن طريق الاستفتاء – وباسناد ودعم من عددٍ من المنظمات الاسلامية واليسارية – نقطة تمزق تام في العلاقات بين طهران وواشنطن. لم تزعم إبانها السلطة الجديدة فقط أنها لم تعد تريد الاعتماد على الولايات المتحدة، بل وتتهمها بمزيدٍ من المواقف الاستعمارية تجاه إيران على بشكلٍ خاص والأمة الإسلامية بشكلٍ عام، إذ يقول الخميني " أن الولايات المتحدة والأجانب هم أساس كل الصعوبات التي تواجه الأمة الإيرانية والدول الإسلامية". هذا الموقف العدائي قاد الرئيس كارتر إلى إعلان حظر على النفط الإيراني وتحريض حلفائه على فرض عقوبات اقتصادية ضد طهران[6].

في حين مثّل احتجاز 52 رهينة من دبلوماسيي سفارة الولايات المتحدة في طهران، في الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني 1979، صدمةً للأمريكيين. أخذت بعدها تُظهر القنوات التلفزيونية يوماً بعد آخر، حشوداً تتصارع ضد "الشيطان الأكبر" الأمريكي، وتحرق العلم الامريكي. سوف تنتقم أميركا جراء ذلك في عدة اتجاهات ومن بينها دعمها للعراق في حربه مع إيران، من 1980 إلى 1988 [7].

وهكذا تم دفع الولايات المتحدة الى الحرب بين البلدين لكي لا يتمكن أي منهما من الخروج من هذا الصراع ومن ثم لا يستطيع أن ينهض او يتمدد، في وقتٍ يحتاج فيه كلا الطرفين الى السلاح الامريكي الذي تم بيعه الى البلدين في هذا الحرب عن طريق أطراف أخرى وبمبالغ هائلة.

وفي نفس الفترة، إستمر الرئيس الامريكي الاسبق رونالد ريغان في اتباع سياسة العزلة ضد إيران خلال فترة ولايتيه (1981- 1989)، بينما سيتبنى جورج بوش سياسة مختلفة منذ عام 1989. إذ ستشهد العلاقات الدبلوماسية في هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً بين البلدين، فضلاً عن زيادة كبيرة في المبادلات التجارية بين البلدين، ولا سيما في قطاع النفط . هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر، ولغرض مواجهة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط والعالم عندما إتبعت الولايات المتحدة عدة سبل مختلفة للحد من نطاق النفوذ الإيراني بدايةً وتأمل أن تؤسس ، في النهاية، تغييراً في البلاد. هذه الوسائل المختلفة للعمل هي عبارة عن مزيج من قوة صلبة ولينة، تعمل منذ التغييرات التي حصلت في السلطة عام 1989[8].

ومنذ عام 1984، وضعت الولايات المتحدة إيران على قائمة الدول التي تدعم الإرهاب، وقد تكرر هذا الاتهام عدة مرات منذ ذلك الحين، خاصة في عام 2002 عندما إعترض جهاز الاستخبارات الإسرائيلي السفينة "كارين A" التي كان يشتبه بأنها تحمل أسلحة إلى مجموعات فلسطينية. حينها إتهمت الولايات المتحدة وإسرائيل إيران بمحاولة تقديم أسلحة للإرهابيين، فضلاً عن دعم طهران لحزب الله اللبناني الذي يتشارك معها في نفس الدين والمذهب، وحيث أن العدو المشترك يتمثل بإسرائيل، كانت الفرصة سانحة لواشنطن بخصوص إطلاق إتهامات بدعم الإرهاب. وهكذا أُعتبرت إيران الهدف الرئيسي للإدارة الأمريكية في برنامج مكافحة الإرهاب الدولي الذي يعد الحصان الرئيسي لمعركة سياستها الخارجية[9].

في حين فتحت وفاة الخميني بالنسبة الى الدول العربية صفحة جديدة في السياسة الخارجية الإيرانية، إلا أنّ التحول الفعلي في السياسة حدث مع خاتمي : إذ غلبت الشكوك في بوادر هيمنة إيرانية على المنطقة ، ما أدى الى أن تصبح العلاقة بين إيران والعربية السعودية وغيرها من الدول، باستثناء العراق، ربما أكثر إحتداماً وسخونةً[10].

يمكن تقسيم توجهات السياسة الخارجية الإيرانية في نهاية الثمانينيات الى مرحلتين : الأولى، غير محسوسة، تحت رئاسة رفسنجاني، تبدأ منذ نهاية الحرب مع العراق ووفاة الخميني في عام 1989؛ وحتى قبيل حرب الخليج الثانية (1991-1990). أما الثانية فقد بدأت بعد هذه الحرب، حيث سعت فيها ايران الى تحسين صورتها – بعد إتهامها كقوة هدامة تعمل على تقويض الوضع السياسي في الشرق الأوسط- الى قوة إقليمية تشارك في إرساء الاستقرار السياسي في المنطقة، ولاسيما بشكلٍ أكثر وضوحاً، في أعقاب إنتخاب محمد خاتمي رئيساً للبلاد في عام 1997 [11].

ومع وصول الرئيس بيل كلينتون الى السلطة في عام 1993، وقد تزامنت ولايته الثانية في عام 1997 مع وصول خاتمي إلى سدة الحكم، توفرت إرادة مشتركة بين الرئيسين للمضي قدماً في عدة مجالات، منها: التعاون الثقافي، والانفتاح الاقتصادي الجزئي، والتخفيف من الحصار. مع ذلك أُدين هذا التحالف رسمياً بعد سنتين من قبل المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي الذي أعلن في عام 1999، أن إستئناف المحادثات مع أميركا في هذه المرحلة وما تمخض عنها من إعادة العلاقات الثنائية هو عدم احترام وخيانة للأمة الإيرانية. هذه المعارضة لأهم رجل في الأمة الإيرانية كانت كافية لوضع حد لآمال التطبيع. ومع وصول الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش إلى الرئاسة عام 2001، مضى هو الآخر قُدماً في هذا الاتجاه حتى أنه بدا راغباً بشكلٍ أقل في مساعدة الحركة الإصلاحية الإيرانية، مقتنعاً بالتعامل مع الذئاب المتخفية في صورة حملان[12].

2- متغيرات ما بعد أحداث 11 سبتمبر:

دفعت هجمات 11 سبتمبر 2001 إيران والسعودية نحو تعاونٍ أوثق، خوفًا منهما من تدخل الولايات المتحدة في إيران بعد العراق، المحافظون الإيرانيون أكثر قوة من الإصلاحيين للتحدث مباشرة مع واشنطن. وقد

عزز الهدف من الإطاحة بحركة طالبان وإنشاء قوة جديدة في كابول، تكون في الواقع تحت سلطة الولايات المتحدة، شكوك إيران في إرادة الولايات المتحدة لمحاصرتها. في وقت تعتمد فيه باكستان على الولايات المتحدة، فضلاً عن الدول المتاخمة لبحر قزوين والتي تعتمد على الأخيرة في استخراج النفط وبيعه (لاسيما في المستقبل)، والذي سيكون على حساب طهران، فضلاً عن أنّ الإطاحة بالنظام العراقي تمخض عنه إنشاء سلطة جديدة في بغداد تكون موالية بشكلٍ أكبر لواشنطن التي أنشأت بنيتها وهيكليتها بشكلٍ أكثر من غيرها.

وفقاً لهذه المعطيات سوف تظهر إيران معزولة بشدة في المنطقة، هذا الخوف من التدخلات في الشأن الداخلي، تشاركها فيه أيضاً المملكة العربية السعودية التي ترغب الولايات المتحدة بفرض إصلاحات داخلية فيها، والسيطرة على تدفقاتها المالية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب والسعي للتدخل في شؤونها الداخلية لمحاربة القاعدة. الدولتان متشابهتان يومذاك في الخوف من الهيمنة الأمريكية التي لا تحترم سيادتهما[13].

ولعل التحول في سياسة الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر الى محاربة الإرهاب بلا رحمة، كانت له تداعيات مهمة على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية، ولكن أيضاً، بشكلٍ أكثر جوهرية، على سياستها الداخلية وعلى العلاقات بين الإصلاحيين والمحافظين داخل النظام.

لقد غيرّت أحداث 11 سبتمبر الواقع الدبلوماسي أيضاً على الرغم من ما مرَّ ذكره، إذ سوف تتوصل واشنطن وطهران إلى التعاون من منطلق المصالح المتوازية فيما يتعلق بأفغانستان في مجالات مثل : محاربة الأصولية الدينية والإرهاب، ومحاربة تهريب المخدرات، والدعم طويل الأمد لتحالف القائد الأسبق أحمد شاه مسعود، ثم تتبعها مرحلة من الحوار والتعاون المهم. وهناك من يرى أنه حتى في تلك الفترة كانت الولايات المتحدة تستخدم الأراضي الإيرانية لعمليات الإمداد، ومع ذلك، بعد هذه المرحلة الإيجابية القصيرة في العلاقات، ستتبع سياسة أمريكية جديدة في الشرق الأوسط، على افتراض أن أمن الولايات المتحدة الذي ينبغي أن يمر عبر منطقة مسالمة والتخلص من الأنظمة الاستبدادية. في عام 2002، جورج دبليو بوش يعبر عن هذه العقيدة الجديدة بوضع إيران على قدم المساواة مع العراق وكوريا الشمالية، في ما يسميه بـ "محور الشر". بعد ذلك بعامٍ واحد، تحصل واشنطن على معلومات حول البرنامج النووي الإيراني لا تستهدف ببساطة فكرة تطوير الطاقة النووية المدنية بل والعسكرية أيضاً. تستنكر وتستهدن الولايات المتحدة انتهاك إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عندها تدرك إيران أن هذه القضية النووية يمكن أن تصبح بسرعة "ورقة" مهمة ستستخدمها واشنطن في اللعبة الدبلوماسية[14].

حاولت الدول الأوروبية التوصل إلى حوار بين إيران والولايات المتحدة ولاسيما بعد دخول أمريكا للعراق في عام 2003، إذ رأت في هذه الخطوة تحولاً أساسياً للمنطقة برمتها. ويؤكد انتخاب محمود أحمدي نجاد في عام 2005 حالة الصراع بين الدولتين[15].

إنتخابات عام 2009، التي فاز فيها مع أحمدي نجاد للمرة الثانية، تنافس فيها معه محمد مير موسوي زعيم "المعتدلين" الذي فضّلَ المفاوضات مع الولايات المتحدة، ولا سيما بشأن القضية النووية، وتحرير النظام،

وزيادة حرية الصحافة، وتوفير المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان. من الواضح أن موسوي يتمتع بالدعم الدبلوماسي من أوروبا والولايات المتحدة. وناشد في خطابه بشكل رئيسي الشباب والمثقفين والطبقات الوسطى وبعض الطبقات الفقيرة لا سيما بسبب البطالة والفقر المتزايد[16].

وهو ما دفع في السنة التالية، الولايات المتحدة الى أن تخصص ميزانية قدرها 75 مليون يورو لتعزيز الديمقراطية في إيران ، تكفي بالكاد لدعم المعارضة الإيرانية. في الوقت نفسه ، وعدت أميركا بأن تكون مستعدة للتفاوض حول الملف الإيراني، رهنا بشرط وقف البرنامج النووي. رفضت طهران رفضاً قاطعاً هذا الشرط، مما أدى إلى فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية متتالية ضد إيران جرى التصويت عليها في الأمم المتحدة[17].

في حين كان وصول باراك أوباما الى البيت الأبيض في عام 2008 يمثل بداية الرغبة في الحوار الأمريكي، التي إنتهت في العام اللاحق مع إعادة انتخاب الرئيس أحمدي نجاد المختلف عليه، عندها أصبحت سياسة أوباما فيما يتعلق بإيران مشابهة لتلك التي إتبّعها سلفه جورج بوش.

منذ سقوط مصدق من قبل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) في عام 1953، والعداء متجذر في الذاكرة الجمعية لدى الإيرانيين ضد الولايات المتحدة، كذلك الدعم الثابت للشاه طوال فترة حكمه الاستبدادي، فضلاً عن معارضة الولايات المتحدة للثورة الإسلامية، والدعم المقدم للعراق في حرب 1980-1988. لكن الولايات المتحدة هي أيضاً البلد الذي يستضيف أكبر الشتات في إيران (يقدر بنحو 500 ألف إلى مليون شخص)[18].

من كل ما جرى عرضه من تتبع تأريخي سريع للعلاقات المتأرجحة بين الولايات المتحدة وإيران، يمكننا أن نخلص الى وجود عداءٍ متأصل لاسبابٍ مختلفة، أولها يتعلق بالمصالح الجيوسياسية في المنطقة، وثانيها اقتصادية لاسيما في قطاع النفط وأخرى دينية، ورابعة تُعّد أهمها تتعلق بأمن اسرائيل التي تدفع باللوبي الصهيوني أن يُألب ويُحرض الادارات الأمريكية المتعاقبة على ضرب إيران وتدمير برنامجها النووي وإن كان لأغراض مدنية.

ثانياً- خلفيات العداء المتأصل بين الولايات المتحدة وإيران والسياسة الجديدة لترامب:

1- الدور الاسرائيلي في الأزمة الامريكية - الإيرانية :

يعد أمن اسرائيل من ضمن الاسباب الرئيسة التي دفعت الولايات المتحدة لعقد الاتفاق النووي مع إيران بغرض إثنائها عن امتلاك سلاح نووي يجعلها قادرة على إحداث توازن استراتيجي في منطقة الشرق الاوسط مع اسرائيل والتي سعت الاستراتيجية الامريكية لجعلها متفوقة استراتيجيا على دول المنطقة من أجل ضمان أمنها من أية إعتداءات عسكرية عليها من جيرانها، ولكن الرغبة الإيرانية في امتلاك السلاح النووي الى جانب امتلاكها لأسلحة متطورة خاصة الصواريخ بعيدة المدى، فضلاً عن تعاونها النووي مع روسيا.

كل تلك الأمور جعلت إيران مهدداً حقيقياً لأمن اسرائيل خاصة في ظل تواجد حزب الله في لبنان على الحدود مع اسرائيل والذي أدركت الاخيرة مدى قوته بعد حرب 2006 ماجعلها تدرك مدى خطر إيران وأذرعها المسلحة على امنها خاصة في ظل تطور قدرات حزب الله بصورة كبيره جداً عقب دخولها في الحرب السورية

فاكتسبت عناصرها خبرات ميدانية في القتال الى جانب تضخم حجم ترسانتها الصاروخية للحد الذي دفع بعض العسكريين الاسرائيليين للقول بأن حزب الله صارقادراً على أن يضرب اسرائيل بمعدل ألف صاروخ يومياً في حال إندلاع حرب معه أو مع طهران ،كذلك فان اقتراب إيران من الحدود الجنوبية السورية مع اسرائيل أقلقت الاخيرة فتحركت لضرب مواقع عسكرية إيرانية في المنطقة[19].

نتنياهو من منصة الأمم المتحدة إلى الباور بوينت:

بين عامي 2001 و 2009، أصبح بنيامين نتنياهو، الذي تولى وزارة الخارجية ومن ثم وزارة المالية، يعمل بشكلٍ اكثر مباشرةً على الساحة الدولية فيما يتعلق بالقضية النووية الإيرانية. مع ذلك، فإن الرجل الذي خاض الانتخابات البرلمانية في عام 2009، بقي يكرر لعدة سنوات نفس الخطاب سواء في الصحافة الإسرائيلية، أو في صحافة الولايات المتحدة أيضاً، عبارة مفادها "سوف تمتلك إيران أسلحة نووية قادرة على تهديد البلدان المحيطة بها"[20].

وقبل أول انتخابات له كرئيس للوزراء، كان بنيامين نتنياهو قلقاً بشأن التهديد الإيراني، ففي وقت مبكر من عام 1992، حذّرَ، عندما كان برلمانياً آنذاك، سلطات بلاده، بالقول " إنّ إيران يمكن أن تحصل على القنبلة النووية خلال ثلاث إلى خمس سنوات"، وفقاً لما نشره الموقع الأمريكي "The Intercept ". أعاد نتنياهو تأكيد ذلك عام 1995 في كتابه "مكافحة الإرهاب"، وبعد عام ، كان رئيس الوزراء المنتخب حديثا يحاول حشد نواب أمريكيين في قضيته أمام الكونغرس الأمريكي، معلناً : "إذا حصلت إيران على أسلحة نووية ، فقد يكون لذلك عواقب كارثية، ليس فقط تجاه إسرائيل والشرق الأوسط، بل وتجاه البشرية جمعاء". غير أن هذه التحذيرات المتكررة لم تأبه بها السلطات الأمريكية فيما بعد.

إلا أنّ مثابرة نتنياهو فيما يتعلق بمسألة التسلح النووي الإيراني، أتت ثمارها يوم 8 مايو 2018 بعد صدور قرار دونالد ترامب بمغادرة البرنامج النووي الإيراني، فمنذ وصوله إلى السلطة عام 1996، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي يحذر باستمرار بقية العالم من قرب حدوث التهديد النووي لإيران – العدو اللدود لاسرائيل– ومع المملكة العربية السعودية (المعادية لإيران أيضاً)، فإنّ الدولة العبرية هي بالفعل واحدة من بين دول قليلة رحبت بالموقف الأمريكي في أعقاب إعلان دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي، إذ قال نتنياهو إنه " يؤيد كلياً" ما وصفه بالقرار "الشجاع" الذي اتخذه رئيس الولايات المتحدة.

في عام 2012 اتخذ نتنياهو موقفاً قوياً أمام المجتمع الدولي، عندما قام بتقديم عرض مصور في المنبر الأممي الذي لا يزال حديث المجتمع الدولي. في ذلك الوقت، طالب رئيس الوزراء الإسرائيلي بإقامة "خط أحمر" لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي. عرضه كان يهدف الى توضيح المراحل المختلفة في صنع الأسلحة النووية من قبل إيران. محذراً بالقول " في الربيع المقبل، وعلى الاكثر في الصيف المقبل حيث هم يتابعون حاليا عمليات التخصيب (...)، سيكونون قادرين على الانتقال إلى المرحلة النهائية في الانتاج النووي"[21].

ومنذ توقيع الاتفاق في عام 2015، زاد بنيامين نتنياهو من الانتقادات، قائلاً إن إيران لا تحترم حصتها في

السوق، وبالتحديد وقف أنشطتها الخاصة بالتطوير النووي. وفي 30 أبريل / نيسان ، قال إن لديه "أدلة قاطعة على برنامج الأسلحة النووية الذي أخفته إيران لسنوات عن انظار المجتمع الدولي في محفوظاتها النووية السرية".

مع ذلك، فقد تم تجاهل هذه الحجج من قبل القادة الأمريكان سواء أكان باراك أوباما أم أسلافه، والتي انتهى بها الأمر الى التزامها من قبل دونالد ترامب. وبالفعل ، وقبل توقيع الاتفاقية الإيرانية في عام 2015، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي دائماً يجعل من الأسلحة النووية لجيرانه واحدة من أولويات معاركه، ما أدى ببساطة إلى تغيير أفكار الخصوم على مر السنين.

بعد ثلاث سنوات، وتحديداً في 30 أبريل 2018 ، قدّمَ نتنياهو عرضاً في برنامج "باور بوينت" هذه المرة من على التلفزيون الإسرائيلي، مؤكداً فيه امتلاكه "الدليل القاطع" على التهديد النووي الإيراني. وفي هذا العرض المسرحي أشار فيه نتنياهو امتلاكه عشرات الآلاف من الوثائق الإيرانية الأصلية التي تم الحصول عليها قبل بضعة أسابيع في ما وصفه بـ "النجاح الهائل في مجال الاستخبارات". ذلك العرض، تم الترحيب به من قبل دونالد ترامب، الذي ذكر أيضاً أدلة أخرى في كلمته يوم 8 مايو من نفس العام[22].

تشكّل هذه الوثائق "دليلاً جديداً حول برنامج الأسلحة النووية الذي أخفته إيران لعدة سنوات عن أنظار المجتمع الدولي في محفوظاتها الذرية السرية"، هذا ما قاله بنيامين نتنياهو، دون أن يعلن أن إيران قد فشلت في التزاماتها بموجب اتفاق عام 2015، في حين أكد ترامب رداً على تصريحات نتنياهو على أن اتفاق 2015 كان "صفقة مروعّة بالنسبة للولايات المتحدة" وأن نظيره قد فعل "الشيء الصحيح" من خلال ما عرضه من على شاشة التلفاز[23].

ولعل من بين أكثر الملفات سخونةً التي واجهت المشاركين في مؤتمر الأمن الذي عقد في ميونيخ بألمانيا في 18 فبراير 2018، كانت الملف الإيراني. حينها لم يتردد نتنياهو بمقارنة الوضع الحالي مع الوضع في عام 1938، عندما حاول الأوروبيون وضع استراتيجية تهدئة في مواجهة التهديد النازي، بالنسبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي فإن الاتفاق النووي الذي وقع في عام 2015 مع طهران سيظهر السذاجة ذاتها ولن يمنع أي شيء.

وحذر نتنياهو قائلا: "بمجرد أن تمتلك إيران الأسلحة النووية، لن يتم التحكم في هجماتها"، محذراً من النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة. مضيفاً: "ان أخطاء الماضي لن تحدث مرة أخرى". ثم أردف قائلاً : "بدأ العد التنازلي"، واعداً بالتدخل ضد "ممثلي إيران" وكذلك "ضد إيران" نفسها[24].

يرى ستيفن كوهين[25]، أنه من أجل استقرار المنطقة، ينبغي على السياسة الأمريكية التخلص من قبضة اللوبي الإسرائيلي، أو الصهيوني، لأنه قائم فقط على مواقف اليمين الإسرائيلي، الذي يتبع في بعض الأحيان سياسات مختلفة عن تلك التي تتبعها واشنطن.

علاوة على ذلك، فإن وجهات نظر هذه اللوبيات غالباً ما تكون غير دقيقة في تحليلها، والشيء الأساسي بالنسبة اليها هو نقل رسالة وإعطاء صورة كاريكاتورية ومانوية عن إيران. كما أن الأمر يتعلق بمسألة رفض

الساسة الأمريكان لخطابات المحافظين الجدد المُبسّطة من أجل البدء بسياسة إيجابية تجاه شرق أوسطي متنوع للغاية في ثقافته وعرقياته ودياناته[26].

لعقود من الزمن، امتلكت الولايات المتحدة علاقات قوية مع إسرائيل، دعمتها بوسائل متعددة : معونة اقتصادية، وتعاون ودعم عسكري واستراتيجي، فضلاً عن دبلوماسية مؤيدة للصهيونية. وتدرك واشنطن جيداً مدى تأثير الدولة العبرية كقاعدة خلفية في الشرق الأوسط وكونها الحليف الرئيسي لها في المنطقة. هذا هو السبب على وجه الخصوص الذي يجعل الولايات المتحدة تدعم إسرائيل دائماً في صراعاتها مع جيرانها (لبنان ومصر وسوريا على وجه الخصوص) أو في سياستها تجاه الفلسطينيين، وبالتالي تُعّد المصالح الأمريكية في هذا المجال ، هي العقبة الرئيسية أمام تحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية[27].

وفي حقيقة الامر، فإن صنع أو الحصول على اسلحة نووية من قبل طهران لن يكون إلا عامل ردع ضمن قدرات إيران في حرب مفترضة مفتوحة مع إسرائيل والولايات المتحدة. إذ أن طهران كانت قد هددت أكثر من مرة بضرب حليف الولايات المتحدة، لذا فإنّ رد الفعل الأمريكي ضد إيران في هذه الحالة يبقى محتملاً في المدى القصير أو المتوسط[28].

النغمة الحازمة لنتنياهو ترجع بشكلٍ كبير إلى الدعم الأمريكي، فمنذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض، وجّهَ المزيد من الانتقادات الى الصفقة النووية. وفي ميونيخ، كان مستشاره للأمن القومي هربرت ماكماستر قد تناول هذا الشان أيضاً، قائلاً: "لقد حان الوقت لاتخاذ إجراء ضد إيران"، متهماً طهران ببناء "شبكة" في المنطقة لتسليح جماعات في سوريا و اليمن أو العراق، على غرار "حزب الله" في لبنان. كما هاجم ماكماستر دولاً مثل ألمانيا التي قررت استئناف العلاقات التجارية مع إيران منذ توقيع اتفاقية عام 2015. و"لأسباب وصفها بالأمنية والأخلاقية ، قال "علينا أن نتوقف عن التجارة مع الحرس الثوري"، مضيفا أن المحافظين الإيرانيين هم الوحيدون الذين يعزز الانفتاح الاقتصادي قدراتهم. وفي وقت لاحق من ذلك بقليل ، إعتبر وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري، الذي تفاوض على اتفاقية 2015 ، أن فكرة امتلاك إيران لأسلحة نووية في المستقبل القريب "كاذبة تماماً". كما أنه قلق من ضعف الكلمة الأمريكية التي فقدت مصداقيتها لإيجاد حل للأزمة، مؤكداً "من الضروري أن تبقى الاتفاقية"[29].

وهكذا نجد أن هنالك تناقضاً واختلافاً في الرؤى بشأن الانسحاب من الاتفاق النووي أو البقاء فيه بين الإدارات الأمريكية والشخصيات التي دعمت ابرامه في 2015، وتلك التي ظهرت بعد تولي ترامب الرئاسة منذ أواخر 2016.

2- إيران من الثورة إلى محور الشر:

على وجه التحديد، كانت المواقف الإيرانية والأمريكية أكثر توتراً في أواخر الثمانينات عنها اليوم، كما يتضح من الخلافات العميقة بسبب نشوب الحرب الإيرانية – العراقية ، وحرية الملاحة في الخليج، ومصير الرهائن الامريكيين. ولكن حتى خلال تلك الفترة العصيبة، تمكن الجانبان من تجنب مواجهة عسكرية بينهما،

على الرغم من أن السفن الحربية الأمريكية كانت قد اشتبكت مع السفن الإيرانية في عام 1988 عندما قامت البحرية الأمريكية بإغراق ثلاث سفن إيرانية بعد انفجار لغم بحري بفرقاطة أمريكية في الخليج العربي[30] .

يشير الاكاديمي الفرنسي/ الإيراني خسروفرهاد": بعد الثورة الإيرانية، تم تهميش عمل وزارة الخارجية الإيرانية، ومع الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات من القرن العشرين، ظهرت حقبة جديدة كانت فيها عائدات النفط مهمة بالنسبة الى إيران، إذ كانت الولايات المتحدة الى جانب الدول الصناعية الأخرى أهم زبائن إيران"[31].

ولعل المرة الأخيرة التي تعاونت فيها حكومة إيرانية مع الولايات المتحدة، كان ذلك في زمن الإدارة الإصلاحية للرئيس السابق محمد خاتمي عندما جرى التعاون بشكلٍ جزئي مع الأمريكان للإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان في خريف 2001. في حين كان الرد الحاسم في الولايات المتحدة، وصف جورج دبليو بوش لإيران بأنها تنتمي إلى "محور الشر" وذلك في خطابه عن حالة الاتحاد في نهاية يناير 2002[32].

في حين قامت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران في عهد ترامب على فكرة إحياء "محور الشر"، عبر التأكيد على التصنيف السابق الذي أطلقه الرئيس جورج بوش الأبن عندما قسّمَ العالم إلى محورين (محور الخير ومحور الشر)، عندها وصفت الاستراتيجية الامريكية السلطات الإيرانية بـ "النظام الدكتاتوري" الذي يزعزع استقرار المنطقة، ويدعو علناً إلى تدمير الولايات المتحدة، ويدعم ويُموّلْ العديد من الجماعات الإرهابية ، فضلاً عن تعامله بقسوة وعنف مع شعبه- بحسب الوصف الامريكي- وأشار واضعو الاستراتيجية الجديدة إلى أن واشنطن " تقوم بنشر المنظومة المضادة للصواريخ المتعددة المستويات" بغية الدفاع ضد الهجمات الصاروخية المحتملة التي مصدرها إيران وكوريا الشمالية[33].

3- تنامي الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران بعد تولي ترامب الرئاسة

يدّعي ترامب أن إيران هي " الراعي الأكبر للإرهاب في العالم مع حلفائها حماس وحزب الله" [34]. وقد إزداد التوتر وإشتعلت المواجهة بين إدارة ترامب وإيران بعد عدة أيام من تولّيه الرئاسة رسمياً. ففي 27 يناير ، وقعّ ترامب مرسوماً تنفيذياً بمنع مواطني سبعة دول إسلامية، بينها إيران، من دخول الولايات المتحدة، وفي اليوم التالي، إعتبرت وزارة الخارجية الإيرانية قرار ترامب "إهانة" للعالم الإسلامي وإيران و"هدية" للمتطرفين، كما توعدت بالرد بالمثل، في حين إعتبرت إيران أن ترامب يحاول جذب الانتباه بعيداً عن "الفشل" الذي حققه بإصدار مرسوم منع الدخول[35].

ولعل مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران خلال فترة حكم ترامب، تعد مختلفة تماماً عن الرؤية الأمريكية السابقة لإدارة أوباما التي وجدت في الاتفاق النووي مع إيران فرصة لإحداث تغيير ذاتي من قبل إيران لسياساتها في المنطقة، لكن هذا النهج أثبت فشله ، لذلك إنتقد ترامب الاتفاق مع إيران وإعتبره خطيئة كبرى، كما طالب بالخروج منه [36] .

وهكذا يتبين لنا بوضح وجلاء تامين، أن إدارة ترامب سوف تلجأ إلى محاصرة إيران في الخليج وهي مستمرة في تشديد الرقابة على برامجها التسليحية بدفع من اسرائيل التي تجد أن إيران هي الوحيدة التي بقيت تقف بوجهها بعد أن دُمرت أغلب البلدان العربية التي كانت تخافها اسرائيل، ولاسيما تلك التي كانت تمتلك جيوش مدربة ومتمرسة في القتال، وترسانة ضخمة من الاسلحة المتطورة.

4- إنعكاسات العداء الأمريكي لإيران على منطقة الشرق الأوسط

مرت الديبلوماسية الإيرانية بتغيرات جذرية منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية، ومن الناحية الفعلية ، فإنه يترجم الرغبة في تصدير ثورتها الى الخارج. كما أظهرت بوضوح شديد بأنها مناهضة لأميركا (ومعادية لإسرائيل) وتريد أن تكون قوة إقليمية لها وزنها واعتبارها في المنطقة. لذا فإنّ معظم الدول الغربية ، بقيادة الولايات المتحدة ، تعتبر إيران غير قابلة للعلاج وتتعامل مع طهران فقط عند الضرورة القصوى[37].

مع ذلك ، فإنّ معاداة أميركا لإيران، أصبحت هذه الاخيرة بالنسبة لبعض البلدان أو لعددٍ من المفكرين ولاسيما في "العالم الثالث"، كنوع من رمز مقاومة الهيمنة الأمريكية. العديد من دول أميركا الجنوبية تقوم بتطويرالمزيد من الشراكات مع طهران، وفي مقدمتها على سبيل المثال ، فنزويلا الرئيس السابق هوغو شافيز ، التي أصبحت الحليف الرئيسي لطهران في أميركا اللاتينية[38].

لابد لنا من قراءة متأنية لواقع العلاقات بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى في الشرق الأوسط، وانعكاساتها على إيران. فإذا كانت الولايات المتحدة حاضرة تماماً في الشرق الأوسط، فهي ليست القوة الوحيدة الموجودة في المنطقة. القوى الكبرى الأخرى، مثل الصين وروسيا أيضاً التي بدأت في التنافس مع الولايات المتحدة من أجل تطوير استراتيجياتها الخاصة في الشرق الأوسط بشكل عام، وإيران على بشكلٍ خاص.

فقد بدأت الصين منذ تسعينيات القرن الماضي في اكتساب المزيد من المصالح في الشرق الأوسط، وخاصة في مجال النفط، الذي تستورده بكميات كبيرة، عندها بدأت تميل إلى التنافس مع الولايات المتحدة من أجل تلبية احتياجات اقتصادها المتنامي. في المنطقة، دون الدخول في مواجهة مباشرة معه. وبالتالي فإن الفائدة ستكون ثلاثة أضعاف: "الحصول على النفط، وتوفير فرص جديدة لصناعتها، وتحدي السلطة الأمريكية في هذا الجزء من الكرة الأرضية". تعزز بكين تعاونها على وجه الخصوص مع إيران، الغنية باحتياطيات النفط والغاز (والتي توفر الوصول إلى موارد بحر قزوين)، وهي تقدم، علاوة على ذلك، ميزة أن تكون هناك سوق داخلية خالية تماماً من المنتجات الأجنبية منذ فرض حظر من الدول الغربية. إيران وجدت أيضاً في جمهورية الصين الشعبية، حليفاً قوياً في الساحة الدولية لمعارضة العقوبات الغربية. وهو يسمح لإيران أن يكون لديها شريك يعمل معها على إضعاف قوة الولايات المتحدة في المنطقة والوقوف بوجهها[39].

وفيما يتعلق بروسيا بوتين، فقد اعتبرت إيران بين الأعوام 2002 إلى 2008 شريكاً دائما للحوار في الشرق الأوسط، حيث هي قادرة على معارضة الولايات المتحدة. انها تعارض العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة من جانب واحد، وتعلق أهمية كبيرة على حماية سيادة إيران. ولهذا السبب اعترضت موسكو على الكثيرمن

قرارات مجلس الأمن الدولي المتخذة ضد إيران، كما تعاونت في بناء محطة بوشهر للطاقة النووية، ووقعت عدة عقود لبيع الأسلحة الى طهران. مع ذلك، فإن الوصول المتزامن لديمتري ميدفيديف وباراك أوباما الى السلطة في عام 2008، نتج عنه فتح عهدٍ جديد من الحوار بين موسكو وواشنطن، وبالتالي فإن السياسة الروسية تجاه إيران تغيرت بعض الشيء. وهكذا، فقد صوتت روسيا في يونيو 2010، على قرار جديد لمجلس الأمن بشأن تطبيق عقوبات جديدة على طهران (حظر بيع الأسلحة ، والحد من الاستثمارات التجارية والمالية، وتقييد حركة الشخصيات الإيرانية ، إلخ)، وبنفس الطريقة، قدمت موسكو نفسها كصورة لبلدٍ قادر على الحوار والمصالحة، كذلك كبلد جيوسياسي يحترم المؤسسات الدولية والقانون الدولي[40].

ربما كان قرار دونالد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران أكثر الأعمال التي يمكن التنبؤ بها في رئاسته المثيرة المدهشة. يرتبط التوقيت بالوضع الخارجي: يبدو أن روسيا وإيران هي التي ستفرض شروط فترة ما بعد الحرب في سوريا، فعلى الصعيد الداخلي، وبعد وصول مايك بومبيو وجون بولتون البيت الأبيض، وهما شخصان عنيفان معاديان لإيران، قد عجّلَ هذا التحول نحو سياسة خارجية أكثر عدوانية – تجاه كل من الأعداء والحلفاء – تمشياً مع شعار "أميركا أولاً " الذي أصبح شعار إدارة ترامب[41].

ثالثاً– تداعيات برنامج إيران النووي

1– القلق الدولي من البرنامج

تم توقيع الاتفاق النووي الإيراني في 14 يوليو/تموز عام 2015 ، إبان حكم الرئيس السابق أوباما، وبحضور ورعاية الأعضاء الأربعة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا والصين) فضلاً عن ألمانيا. كانت هذه الاتفاقية تغييراً جيوسياسياً كبيراً. وقدانتقدتها بشدة السعودية وإسرائيل بشدة ، فضلاً عن أغلبية أعضاء الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة[42].

يعد برنامج إيران النووي أهم سبب للقلق الغربي وتحديداً الأمريكي – الاسرائيلي تجاه إيران، في حين أن الأخيرة تؤكد أنها لا تقوم سوى بتطوير محطات الطاقة النووية المدنية، في حين تتهمها واشنطن بالرغبة في الوصول إلى السلاح النووي. مثّل هذا السلاح مصدر قلق كبير لأميركا كما سيجعل إيران قوة معادية من شأنها أن تعزز موقفه بشكلٍ كبير في الشرق الأوسط، تهدد بشكلٍ مباشر الجيش الأمريكي في المنطقة بالإضافة إلى الحليف الإسرائيلي. علاوة على ذلك، سيكون الأمر خطيراً بالنسبة للولايات المتحدة لشن حرب وقائية ضد إيران.

في الواقع، تقع إيران في منطقة توجد فيها دول أخرى تمتلك مثل هذه الأسلحة منها (إسرائيل وباكستان والهند على وجه الخصوص). امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يمنح إيران حق الوصول إلى شكل جديد من الاحترام أو الهيبة من جانب المجتمع الدولي، مما سيوّفر ضمانة لها ضد أي خطر لهجوم غربي أو إرادة خارجية تؤدي الى تغيير النظام السياسي في إيران[43].

من جانبها، تنفي إيران رغبتها في الوصول إلى السلاح النووي عن طريق طرح العديد من الحجج: تصديقها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومشاركتها النشطة أعمال في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسماحها

بزيارة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمنشآت الإيرانية، وأخيراً إدانة هذا النوع من الأسلحة من قبل الخميني قائد الثورة، بالحكم على أنها مخالفة للإسلام[44].

تكمن أهمية مسألة البرنامج النووي الإيراني في صميم أزمة العلاقات بين أميركا وإيران من وجهة نظر طهران، فهي سلاح ذو حدين، إذ هي في إتجاهٍ معين تسمح بتطوير برنامجها النووي الذي ستستفاد منه كثيراً، وفي إتجاهٍ آخر ستواجه عقوبات دولية بسببه. إذ أنّ امكانية الحصول على الأسلحة النووية، مسألة يمكن من خلالها تلطيف وتحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية مع المجتمع الدولي بشكلٍ عام والولايات المتحدة على بشكلٍ خاص.

في الواقع، فإن الحصول على مثل هذا السلاح – من وجهة نظر طهران– سيكون له نطاق ردعٍ واسع للغاية من شأنه أن يمنع أي غزو غربي لأراضيها، ولعل سقوط الجماهيرية الليبية بقيادة معمر القذافي، بعد تخليها عن هذا السلاح، هو مثال حي وقريب على ما نقول . طهران لم تفعل ذلك وأعطت قليلا من الاهتمام بالتخلي عن برنامجها النووي حتى لو كان هذا الأخير يضغط بشدة اقتصادها[45].

2-الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وإنعكاساته على إيران

أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في 8 أيار / ما 2018 ، انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقية، وإعادة فرض عقوبات على إيران، بذريعة أن" الاتفاق معيب في جوهره، وأنه لا يمكن منع تصنيع قنبلة نووية إيرانية بموجب الاتفاق الحالي"[46].

وأعرب ترامب عن استعداده لإعادة التفاوض على اتفاق نووي جديد، وهو ما رفضته طهران .كما أنه هدد طهران بـ " عواقب وخيمة"، إذا ما استأنفت برنامجها النووي، ونصحها بالتفاوض من جديد، متوقع أن تقبل ذلك في النهاية[47] .

قال نائب سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة جوناثان كوهين في أول اجتماع لمجلس الأمن منذ أن أعلن دونالد ترامب في 8 مايو 2018 عن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع طهران، متجاهلاً قرار الأمم المتحدة رقم (2231) الصادر بالإجماع في شهر يوليو 2015 : "في مواجهة بلد ينتهك باستمرار قرارات هذا المجلس، يجب علينا أن نقرر بشكل حاسم عواقب مهمة تجاهه . لهذا السبب نحث أعضاء هذا المجلس على الانضمام إلينا في فرض عقوبات تستهدف السلوك الإيران المشين في الشرق الأوسط". في حين أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في 9 مايو 2018 وللمرة الحادية عشرة تنفيذ طهران لالتزاماتها. وفي نفس الوقت، أعلن ممثل الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة (جواو فالي دي ألميدا) : "... أن تفكيك اتفاق نووي فعال لا يضعنا في موقف أفضل لمناقشة قضايا أخرى"، في إشارة إلى أنشطة طهران البالستية ، وتطوير نفوذها في الشرق الأوسط. وأضاف "أن التطبيق الكامل (للاتفاق النووي) يحظر سباق التسلح النووي في المنطقة"، معرباً عن أسفه لقرار الانسحاب الأمريكي، مضيفاً :" يدعو الاتحاد الأوروبي مرة أخرى المجتمع الدولي إلى دعم هذا الالتزام المشترك دولياً، ويجب على جميع الموقعين الآخرين تطبيق االقرار 2231 بالكامل

ومن جميع جوانبه"، في حين صرحَ السفير الفرنسي فرانسوا ديلاتري "ان انهيار هذا الانجاز الرئيسي سيُشكّل خطوة جادة للوراء للمنطقة ولمنظمة حظر الانتشار ولأمننا جميعاً، وهو ما سيسبب عواقب وخيمة"[48].

وهناك من يقارن بين إمتلاك إيران سلاح النووي وبين ما تمتلكه كوريا الشمالية من أسلحة نووية، وتوسع في قدراتها بشكلٍ مُطّرد يُمكنها من مهاجمة القارة الأمريكية، وهذا هو السبب في أن الزعيم الإيراني الأعلى، آية الله علي خامنئي، قد حذر باستمرار الحكومات الإيرانية المتعاقبة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية من عدم تطوير أي ثقة بالولايات المتحدة[49].

وكان ترامب قد أجّل الانسحاب من الاتفاق النووي للمرة الثالثة في يناير/ كانون الثاني 2018، ولكنه أكّد أن ذلك سيكون آخر تأجيل يقوم به، ووضع حينها الكونغرس الأمريكي، وحلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين أمام "فرصة أخيرة لـ" إصلاح "ما وصفه بـ" عيوب مروعة "في الاتفاق النووي، أو انه سينسحب منه[50].

إن انسحاب الولايات المتحدة من الصفقة النووية ليس في حد ذاته إعلان حرب، لكن ربما يكون كذلك، أو على الأقل، يمكن أن يؤدي إلى تصعيد ينتهي الى حرب بين الطرفين الرئيسيين المتخاصمين، إيران وإسرائيل في نطاق حرب إقليمية في شكلها ولكن في إطار محتوى دولي واسع.

وفي مثالٍ قريب عن ذلك، ما حدثَ في سوريا، حيث شنت إسرائيل هجوما واسعا على قوات إيرانية من مرتفعات الجولان – الأراضي السورية المحتلة منذ حرب الأيام السبعة – فضلاً عن الاستمرار في قتل وتهجير

الشعب الفلسطيني تحت الأنظار المتواطئة للغرب[51].

ومن تداعيات العقوبات الاقتصادية على إيران، ضغط الولايات المتحدة على الشركات الدولية العاملة في هذا البلد من أجل الانسحاب وترك مشاريعها التي شرعت بها، إذ تعتزم "جنرال الكتريك" وقف بيع معدات صناعة النفط والغاز في إيران قبل نهاية هذا العام، ووفقاً لصحيفة "وول ستريت جورنال"، فإن الشركة كانت تستعد لتنفذ مشروع تصل قيمته الى 150 مليون دولار لغرض إنشاء خطوط أنابيب وضواغط ومعدات تحت الماء قبل إنسحاب الولايات المتحدة من الصفقة النووية. ويبدو أيضاً أن "مشروع بارس الجنوبي Big Pars" الذي تبلغ تكلفته خمسة مليارات دولار، والذي تتولى إدارته شركة توتال الفرنسية قد غادرته الشركة في 20 آب 2018 وأخطرت السلطات الإيرانية بذلك. وكانت قد سبقتها اكثر من عشرة شركات عالمية كبرى بعد أن أوقفت أعمالها ضمن مشاريع واسعة في إيران[52].

رابعاً– الخيارات المحتملة لمشهد الصراع المستقبلي بين الولايات المتحدة وإيران

هنالك عدة إتجاهات ومسارات لدى الإدارة الأمريكية تجاه إيران، ويمكن تحديد ثلاثة رئيسة منها: أولها الرغبة في البدء بحرب إستباقية مباشرة ضد إيران التي يعتبرونها مهددة للولايات المتحدة والحليف الإسرائيلي

بشكلس خاص، وأمن الشرق الأوسط والعالم بشكل عام . وثانيها : العمل على تغيير السلطة في إيران، من أجل إنهاء التهديدات الإيرانية لكي يكون العالم "اكثر استقراراً"، وذلك من خلال تطبيق ما يسمى بـ "الثورة الملونة" التي هي أكثر أو أقل سلميةً، وأخيراً، تفضيل الدخول في حوار جدي مع إيران ومعالجة المشاكل مع ذلك البلدالذي يُعّد قوة إقليمية لايستهان بها من أجل حماية المصالح الأمريكية في المنطقة دون مواجهة عسكرية[53]. ولعل من بين أبرز الخيارات التي تضعها الولايات المتحدة في مواجهة إيران، ما يلي:

1- العقوبات الاقتصادية

فرض العقوبات على إيران سواء من قبل مجلس الأمن الدولي، أو الولايات المتحدة، بل وحتى الاتحاد الاوربي، هي ليست بالجديدة[54]، إذ بدأت منذ العام 2006 واستمرت حتى ايامنا هذه بإعلان الرئيس ترامب فرضها من جديد بعد انسحاب بلاده من الاتفاق النووي.

وقد سبق ذلك بسنوات، وفي محاولة لثني السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة، عملت الاخيرة على اتخاذ عقوبات اقتصادية ضد طهران. كان هدفه أولاً وقبل كل شيء "خنق" الاقتصاد الإيراني قبل فرض المقاطعة، ولكن أيضاً التحريض على الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية – مثل الاتحاد الاتحاد الأوروبي واليابان على وجه الخصوص – أن تفعل الشيء نفسه. وثانياً منع واشنطن الاستثمار الأجنبي في إيران بحيث لا يستطيع الآخرون الاستفادة من سوق لا تستفيد منها الولايات المتحدة نفسها بحكم الواقع[55].

يحدد روح الله موحدي[56]، قائمة العقوبات الاقتصادية التالية من قبل الولايات المتحدة ضد إيران: منع نقل الممتلكات من إيران إلى أميركا، ووقف الحسابات المصرفية الإيرانية في أميركا، وحظر استيراد معظم السلع والخدمات من إيران إلى الولايات المتحدة، وفرض حظر على تصدير أو إعادة تصدير غالبية السلع والخدمات الأمريكية إلى إيران بفرض عقوبات شديدة على الشركات التي تستثمر في قطاع صناعات النفط أو الغاز في إيران، وحظر على شراء النفط الإيراني من قبل الشركات الأمريكية، والحد من وصول إيران للحصول على قروض وإعانات دولية، وحظر أي شكل من المعاملات المالية، في محاولة لعرقلة إبرام العقود التجارية بين إيران ودول أخرى، ودعم المنافسين الاقتصاديين لإيران [...]، واتخاذ خطوات لتقليل مكانة إيران في المؤسسات الدولية للتأمين، واستخدام جميع الوسائل السياسية والاقتصادية والقانونية الآمنة لتشجيع الدول المختلفة على عدم تعميق علاقاتها الاقتصادية مع إيران واتباع نفس السياسة الأمريكية في الضغط الاقتصادي على إيران، وفرض عقوبات من جانب واحد ضد الشركات الإيرانية أو غير الإيرانية من المشاركين في البرنامج النووي الإيراني، واستحصال موافقة مجلس الأمن الدولي على فرض العقوبات الاقتصادية والتكنولوجية والمصرفية والمالية إضد إيران[57].

ففي عام 2010، تمكنت الولايات المتحدة من التصويت على توسيع العقوبات على إيران في الأمم المتحدة بتأييد موسكو وبكين، على الرغم من المحاولة الدبلوماسية في اللحظة الأخيرة من إيران بالاعتماد على

تركيا والبرازيل. العواقب بالنسبة لإيران هي انخفاض كبير في التجارة مع الدول الغربية، وهو عائق إضافي يكبح تنمية اقتصادها[58].

سارت العلاقات بين واشنطن وطهران في تلك الفترة على وتيرة العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها ضد إيران، التي تعاني من عدم الاستقرار المتزايد داخلياً، واستئناف السلطة من قبل الملالي على حساب الرئيس أحمدي نجاد والاحتجاج المتزايد في هذا الاتجاه. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن هذه العقوبات المتتالية عملت على توحيد الأمة على الأقل في نقطة واحدة : الوحدة الوطنية حول الجمهورية، وتوحيد المحافظين المتشددين لخامنئي، والمحافظين الشعبويين الوطنيين لأحمدي نجاد والإصلاحيين من جماعة رفسنجاني[59].

من أجل فهم موقف الولايات المتحدة تجاه إيران بشكلٍ خاص والشرق الأوسط بشكلٍ عام، سيكون من الضروري العودة إلى المفكرين الجيوسياسيين الذين برزوا في العقود الأخيرة، مثل هنتنغتون (وفكرته الشهيرة "صراع الحضارات"، أو فوكوياما ونظريته "نهاية التاريخ".

في هذا المجال، ستكون السياسات الخارجية الاقليمية مهمة أيضاً لدى التحليل من أجل تحديد سياسة الولايات المتحدة الإقليمية في الشرق الأوسط وأهمية علاقتها بإسرائيل. وبالمثل، سوف تُحلل وتُدرس بعض الأفكار العالمية حول السياسة الامنية الامريكية عامةً لفهم مدى تأثيرها على سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران. أخيراً، سيتم طرح مسألة تراجع القوة العظمى الأمريكية، وكذلك مسألة أهمية القوى الكبرى الأخرى في الشرق الأوسط والعالم[60].

2- العزلة الدولية والإقليمية

أحد التكتيكات الأمريكية لمواجهة النفوذ الإيراني، التي تبقى مهمةً جداً في الشرق الأوسط، هو عزل طهران عن جيرانها من خلال إظهار تناقضات المصالح بينها وبين الأمة الإيرانية. ومن أجل تحقيق ذلك، تقوم الولايات المتحدة بتغذية التوترات بين إيران والدول العربية، ولكن أيضا دول القوقاز بالإضافة إلى باكستان وأفغانستان. ولعل سياسة عزل إيران التي سعت اليها الولايات المتحدة منذ عدة عقود لم تفت في عضدها، وقد كانت في أوجها إبان حكم الرئيس الامريكي الاسبق رونالد ريغان الذي إتبع سياسة العزلة ضد إيران خلال فترة ولايتيه في المدتبين (1981- 1989) ،كما سبقت الاشارة اليه آنفاً.

وفيما يتعلق بالدول العربية، تحاول واشنطن إبراز وجود تدخل إيراني في دول عربية مختلفة. هذا يمكن أن يكون ترجمة على وجه الخصوص لدعم أكثر أو أقل نشاطًا للأقليات الشيعية في بعض دول شبه الجزيرة العربية، مثل البحرين كذلك الإجراءات التي تعتبرها واشنطن سلبية، كما هو الحال في الملف الإسرائيلي الفلسطيني أو دعم لحزب الله اللبناني، فضلاً عن الدعم الإيراني إلى الشيعة في العراق إذ يتم إدانتها أيضاً بإرادة كسر السيادة في هذا البلد، ومن أجل تواجد طهران في القوقاز، تصر الولايات المتحدة على أن الإيرانيين يسعون الى ضم أذربيجان. علاوة على ذلك، فإنهم سيحاولون تجاوز التقارب مع تركيا الى منطقة القوقاز[61].

3- خيار التغيير من الداخل

لا تحاول الولايات المتحدة فقط تلويث سمعة إيران، أو على الأقل تشويه صورتها خارج حدودها بل داخلها أيضاً). لقد حرصت الإدارة الأمريكية على الدوام على التمييز بين ما تسميه بـ (نظام الملالي) والحكم الاستبدادي وغير الديمقراطي، وبين الشعب الإيراني، الذي ينظر إليه على أنه مظلوم من قبل سلطة لا يدعمها الغالبية العظمى منه. يقول الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش في عام 2003 "عندما يتحدث الشعب الإيراني عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية، فإنهم يواجهون خطر الترهيب والموت، وللإيرانيين، مثل كل الشعوب، الحق في اختيار حكومتهم وتحديد مصيرهم، لذا تدعم الولايات المتحدة آمالها في العيش بحرية" [62].

هذه الافكار والتصورات التي قد تؤمن بها الادارة الامريكية، أو ربما تُرّوجْ لها فقط، يجعل الولايات المتحدة تعمل على دعم وتوحيد وتعبئة أكبر قدرٍ ممكن من المعارضة للنظام الإيراني. وهي تنشط في مجالات دعمٍ مختلفة، لاسيما المالية، الممنوحة الى وسائل الإعلام الإيرانية المستقلة المعادية للسلطة، كذلك لمختلف المنظمات غير الحكومية (نقابات العمال، ونشطاء حقوق الإنسان، والمنظمات الطلابية، وغيرها) ، فمنذ عام 2006، كان هناك ما يقرب من 100 مليون من الدولارات تنفق سنويا من قبل الولايات المتحدة من أجل
" الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان في إيران "على أمل تعزيز قدرات المجتمع المدني لصالحها وإضعاف قوة طهران ، إذ أنشأت واشنطن أيضاً "التحالف من أجل الديمقراطية في إيران "(CDI)، بدعم من لجنة الشؤون العامة الامريكية – الاسرائيلية (ايباك)، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ومركز السياسة الأمنية (CSP) ومن بعض أعضاء الكونغرس. كما تم إنشاء "المركز الإيراني لممارسة اللاعنف التطبيقي" في دبي منذ عام 2006، من قبل حكومة الولايات المتحدة. أوجه الدعم هذه عززت ودعمت توجهات المنشقين الإيرانيين في إتباع مختلف الطرق للقيام باعمال وممارسات غير عنفية وعصيان المدني. هذا هو في الواقع نفس التكتيك المستخدم خلال "الثورات الملونة" في أوروبا الشرقية (عبر شبكة OTPOR)[63] ، وهذا يعني إنشاء شبكة ثوريين محترفين موالين للغرب، بهدف إسقاط نظام تعتقده الولايات المتحدة استبدادياً، أو يفترض أن يكون كذلك، من خلال استخدام الدعم المالي واللوجستي والتكنولوجي التي تُعد الاكثر أهميةً من بين مختلف الوسائل الثورية[64].

4- الخيار العسكري

هنالك سؤال يُطرح بكثرة مفاده : هل تمثل إيران خطراً حقيقياً على أمن الولايات المتحدة ؟ في وسائل الإعلام الغربية ، فرضية امتلاك إيران للسلاح النووي غالباً ما يقترن بفكرة الحرب النووية المحتملة في الشرق الأوسط، الموجهة بشكلٍ رئيسي ضد إسرائيل. هل هي حقيقة فعلاً ؟

الخيار العسكري للحرب الوقائية ضد إيران هو مفضل من قبل بعض جماعات صانعي القرار الأمريكي. وهي تدعو إلى موقف عنيف تجاه دولة تعتبر معادية وتشجع الإرهاب وتريد الإضرار بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية، وكذلك السلام في الشرق الأوسط والعالم. لذلك فإن البرنامج النووي الإيراني هو المبرر الرئيسي لهؤلاء الصقور مؤيدي الحرب، ويعتقد المدافعون عن الحرب الوقائية أنها ستفضي الى سقوط الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة وفتح الطريق إلى الديمقراطية والليبرالية الأخلاقية والاقتصادية في الشرق الأوسط[65].

مع ذلك، يدرك عددس معتبر من الخبراء الأمريكيين، أن الحرب مع إيران تنطوي على مخاطر هائلة، بما في ذلك تهديد لهيبة القوات المسلحة الأمريكية، لأن المواجهة العسكرية ستؤدي على الأرجح إلى خسائر لا يمكن رصدها منذ حرب فيتنام. في التحليل النهائي، حتى في حالة حدوث أزمة، مثل انهيار خطة العمل المشتركة الشاملة،فإن إيران والولايات المتحدة لديهما ما يكفي من العزم والرؤية الاستراتيجية لتجنب حرب مواجهة متوقعة[66].

وعلى الرغم من العداوة السياسية والإيديولوجية العميقة بين البلدين، فإن العلاقات الإيرانية الأمريكية معقدة للغاية.

المهندسون الرئيسيون لهذه الرؤية "العدوانية" للعلاقة مع إيران، هم المحافظون الجدد الأمريكيون. هذه المجموعة من السياسيين والمفكرين لديها تأثيرات على نطاق واسع في السياسة الخارجية تحت رئاسة جورج بوش، يرون أن العالم ينبغي أن يكون قطباً أحاديا تحت هيمنة أميركا حيث ينبغي الكفاح من أجل فرض المثل العليا للديمقراطية والحرية المدنية والاجتماعية والاقتصادية.وعندما سقطت الكتلة السوفيتية، كان المحافظون الجدد يرون أن الإسلام السياسي سيحل محل التهديد الشيوعي والذي تمثله عدة دول في المنطقة ولعل في مقدمتها إيران، لذا أصبح النظام الإسلامي مع نظرية تصدير الثورة من أهم أهدافهم الرئيسة. تهدف رؤية كل من مذهبي "مانديست ديستني" و "نهاية التاريخ"، والمحافظين الجدد على فرض القيم الأمريكية في كل أنحاء العالم. العديد من المحافظين، هناك أيضا الخوف السابق من إيران الذي يعود إلى الأيام الأولى لنشوء لجمهورية الإسلامية ولا سيما اتهامها بأعمال الإرهاب في مراحله المبكرة. بعض النواب في الكونغرس يحرضون ضد إيران بطريقة أكثر عاطفية، أو لاسباب انتخابية ، بدلاً من العناصر أو التحليلات العقلانية[67].

ولعل إعلان وزير الدفاع (ماتيس) مراراً خلال رئاسته للقيادة الوسطى العسكرية الأمريكية أن أعظم ثلاثة تهديدات تواجه الولايات المتحدة هي :إيران، و إيران، و إيران"، يعطي دلالة واضحة على مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، فوزير الدفاع (ماتيس) ليس الوحيد الذي يتبى هذا الموقف، إذ يتبنّاه رئيس موظفي البيت الأبيض في إدارة الرئيس ترامب، الجنرال جون كيلي، الذي تولى من قبل رئاسة القيادة الأمريكية العسكرية الجنوبية (2016- 2012)، كما يتبّنى الموقف ذاته (مايك بومبيو) ، وزير الخارجية الأمريكي، وهو الرئيس السابق للجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي[68].

وبالنظر لهذه الالتزامات والقدرة الواضحة لدى القوتين واستعدادهما لممارسة ضبط النفس حتى في سياق حصول أكبر، يخاطر المحللون برسم صورة مفرطة في التبسيط والاختزال لا تراعي بالقدر الكافي الفروق الدقيقة في العلاقات الثنائية. وليس هناك شك في أن الولايات المتحدة تشدد الخناق على إيران، كما يتضح من مشروع قانون مجلس النواب المناهض لإيران، والذي يفرض عقوبات على الحرس الثوري الإسلامي (CGR) وهو يوّجه الحكومة الأمريكية لتطوير استراتيجيات من أجل إحتواء إيران في المنطقة وخارجها.

وباستثناء حالات سوء الفهم المحدودة نسبياً والارتباطات البحرية في الخليج، فإنّ لدى القوتين أسباباً كثيرة لتجنب حرب جبهة كبرى.

خامساً– إستشراف مستقبل الازمة لأمريكية – الإيرانية

لدى محاولة تقييم مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، فإنّ المهمة تبدو صعبة ومعقدة للغاية وبعيدة كل البعد من أن تكون سهلة ، خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار السجل المزعج للمحللين الغربيين. كم من المرات سمعنا عن الانهيار الوشيك للجمهورية الإسلامية خلال العقود الأربعة الماضية ؟ كم من المرات سمعنا أن المرشد الأعلى، آية الله علي خامنئي ، أظهر عداءًا معاديًا للولايات المتحدة ، وأنه يريد بأي ثمن صنع قنبلة نووية ؟ وكم عدد المرات التي حذرنا فيها من أنه لن يتفاوض أبداً على صفقة نووية مع الولايات المتحدة ؟ ما يعقد الأمور أكثر هو أن حدثاً غير متوقعاً في الولايات المتحدة أو إيران، على غرار هجمات 11 سبتمبر الإرهابية ، يمكن أن يغير بشكل جوهري توقعاتنا الحالية حول العلاقات بين البلدين. لذا فإن التأني والتمعن المستقل والمحايد أمراً أساسياً في أي تقييم لهذه العلاقات[69].

إن مستقبل العلاقة الأمريكية الإيرانية يتوقف اليوم بالدرجة الاساس على تغيير موقف واشنطن تجاه طهران، وهل ينبغي لهذه العلاقة أن تتطور بطريقة أو بأخرى؟ من الواضح تماماً أن الوضع الحالي غير مرضي إلى حدٍ كبير لكلا الطرفين. تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على نتائج قليلة فقط من خلال تطوير إستراتيجية على مستوى العالم و"عدوانية" تجاه إيران. في الواقع، لا العقوبات الاقتصادية ولا التهديد بالحرب، ولا المساعدات لاثارة بعض قوى الشعب ضد السلطة، لم تنجح لزعزعة استقرار القوة الإيرانية وجعلها تتعثر.

وبالمثل، فإنّ محاولات عزل إيران على المستوى الإقليمي هي أيضاً ليست فعالة جداً. يبدو خيار الحرب الوقائية أو الدائمة مع إيران ليس فقط غير أخلاقية ولكنها أيضاً خطيرة وغير ذات فائدة لمصلحة كلا البلدين، ناهيك عن العواقب الوخيمة لهذا العمل يمكن أن يؤدي إلى استمرار عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، وقد يهدد السلام العالمي، ويشوه صورة الولايات المتحدة في العالم، ويقلق أمن إسرائيل ويقلل من احترام القانون الدولي. فكرة فرض تغيير النظام من خلال دعم واسع النطاق لقوات المعارضة، أو ما يعتبر كذلك، يبدو أيضا غير أخلاقي وخطير. في الواقع ، سيكون هذا تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وهذا يمكن أن يؤدي إلى قمع السلطات الإيرانية للمعارضة بقوة . يجب التأكيد أيضا على التنوع الشديد لهذه المعارضة، ومحاولة واشنطن في دعم "الثورة الملونة" التي ستكون "تجريبية" من قبل الولايات المتحدة من خلال دعم هامشي معين من المعارضة، لا يستلزم فقط خطر تعريض هذه المعارضة لسلطة طهران، ولكن أيضاً لتظهر غير شرعية للشعب الإيراني وستبدو السلطة أنها حريصة على حماية سلامته وسيادته الوطنية.

يرى ستيفن كوهين، بأنه سيكون من الممكن السيطرة بطريقة مناسبة على الأنشطة المختلفة لإيران، بما فيها تلك التي تسبب القلق مثل البرنامج النووي. ولكن ينبغي على الولايات المتحدة أن تحافظ على السلام وبناءه في المنطقة التي هي هدفها الأول. هذا يعني ضرورة احترام مختلف الدول وسيادتها الوطنية وعدم التجانس

لديها، الذي يجب فهمه من أجل تنفيذ سياسة واعية وبناءة وفعالة. ومع ذلك، فإنّ الطريق سيكون طويلاً وسيتطلب حسن النية من الجانبين، كما لا تستطيع أميركا أن تمد يدها دون الحصول على مقاب، وكما يبدو فإن الوضع الحالي لمأزق الصراع يمكن أن يستمر لوقت ما لاسيما في ظل غياب وسيط معتبر لدى كلا الجانبين أو إيجاد مخرج من منطق المواجهة "الوحشية"[70].

وبدلاً من عرض توقعات، يمكن التفكير فقط في بعض العوامل الرئيسية التي قد تشكل جوهر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة خلال الخمس إلى العشر سنوات القادمة، إذ لا يوجد خطر من رؤية تطبيع العلاقات العاصفة والمتسممة بين الولايات المتحدة وإيران. ومع ذلك، يبدو أن الاتفاق النووي، أو خطة العمل العالمية المشتركة (PAGC) الموقعة من قبل إيران و (P5 + 1)[71] في عام 2015، قد مهّدَ الطريق لإمكانية تحسين العلاقات بين البلدين خلال السنوات القادمة. مع أن ذلك ، يبدو طريقه وعراً ، فهو سيستغرق وقتاً طويلاً من أجل تبديد العداء البالغ من العمر قرابة 40 عاماً. ومن الممكن أيضاً أن يتفاقم العداء بين البلدين. ومع ذلك، ينبغي توخي الحذر الشديد لدى التكهن بأن العلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة وإيران من غير المرجح أن تكون اكثر عداءاً مما كانت عليه في الماضي، مع انها من الممكن أن تتحسن إذا استطاع المعسكران إنشاء آليات مؤسسية قادرة على إدارة النزاعات المستقبلية. بعد كل شيء، سيكون التقارب ضروريا للتنفيذ الناجح للاتفاق النووي، الذي هو يصب في مصلحة الطرفين. وبالتالي، سيكون من الصعب على واشنطن وطهران الحفاظ على سياسات العداء المتبادل لدى الالتزام الكامل بتنفيذ PAGC [72].

إلا أنّ الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي قد حطم جميع الآمال بهذا الخصوص وزاد من حجم الأزمة التي نشهدها اليوم بين الطرفين.

وتشير التوقعات إلى أن القوتين لا تتجهان بالضرورة إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق. في الواقع، يؤكد تاريخ العلاقة المتوترة بين هاتين القوتين على مدى العقود الأربعة الماضية هذا الزعم.

ولكن حتى في سياق التوتر المتزايد، من غير المحتمل حدوث مواجهة عسكرية واسعة النطاق، وباستثناء سوء الفهم والاحتكاكات البحرية المحدودة نسبياً في الخليج، فإن لدى القوتين أسباب عديدة لتجنب حرب في جبهة واسعة. على الرغم من هاجس المؤسسة السياسية الأمريكية المناهضة لإيران، لا يبدو أن البنتاغون ولا المخابرات الأمريكية تعرض موقفاً عدوانياً حقيقياً ضد هذا البلد[73].

ولعل النهج الواقعي الأمثل، يتمثل باحترام العلاقات بين الطرفين التي هي أفضل طريقة للحصول على تهدئة السياسة الإيرانية. فالحوار الثنائي الجدي هو أفضل ضمان لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن تمكين الشعب الإيراني من الوصول الى استخدام أفضل للديمقراطية وحقوق الإنسان، مع الحفاظ على تقاليده وإيجاد "االمسار الإيراني الحقيقي للحداثة " المتوخاة.

خاتمة واستنتاجات

تجد الولايات المتحدة اليوم نفسها عاجزة عن ردع إيران التي تراها أصبحت قوة جديدة بدت لها وزنها في المنطقة يحسب لها أكثر من حساب قبل مواجهتها . وإزاء هذا الوضع ، تُصعِد الولايات المتحدة من المبادرات للحفاظ على موقعها في المنطقة، عبر طرق القوة الصلبة من جهة، مثل (شن الحروب في العراق، و ليبيا، ودعم حاسم للصراع في سوريا، والتحريض على حرب اليمن ودعمها، مع استمرار التهديدات ضد إيران...). أو استخدام القوة الناعمة من جهة أخرى، المتمثلة بـ (دعم الجماعات المنشقة في الخارج والمعارضة في الداخل، أو وسائل الإعلام في الدول المعادية، وطرح نموذج الديمقراطية، فضلاً عن تقديم المساعدات الاقتصادية أو العسكرية للحلفاء بشكلٍ عاجل متى ما تطلّبَ الأمر ذلك.

إنَ مشكلة هيمنة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط يُشكّل في الواقع قضية أوسع بكثير من أزمة بين الولايات المتحدة وإيران أو (تركيا مؤخراً) ، وهي التي تعد في الوقت الراهن كأكبر قوة في العالم (على الصعيد الاقتصادي والعسكري خاصة) . كما انها تحرص دائماً على أن تُبقي هيمنتها على العالم الذي هو في الواقع يتجه الى أن يصبح متعدد الأقطاب أكثر فأكثر ولاسيما مع صعود الصين كقوة عالمية كبرى، وعودة روسيا لتلعب دوراً مقاربا نوعاً ما لدور الاتحاد السوفيتي السابق، فضلاً عن وصول القوى الناشئة (الهند والبرازيل على وجه الخصوص)، وتزايد رسوخ القوى الإقليمية (تركيا ونيجيريا واندونيسيا ...) لتعلن نهاية الهيمنة الأمريكية ، تلك التي فكرت بها واشنطن أن تكون أبدية بعد سقوط اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. باختصار، يمكننا تلخيص حالة الولايات المتحدة في العالم أنها تدّعي عدم تعثر قوتها، مع ذلك فإنَ منافسيها يزدادون عدداً و قوة يوماً بعد آخر[74].

يبدو أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران معقدة وصعبة في كثير من النواحي. بشكل عام، واشنطن غير راضية عن إيران، إذ تعدها مصدر قلق لأكثر من سبب فإلى جانب نفوذها في المنطقة، وعدائها تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنّ واشنطن تتهمها بدعم الإرهاب، فضلاً عن محاولة الحصول على القنبلة الذرية عبر برنامجها النووي. لذا فانها تحاول إجبار طهران على تحسين النوايا تجاهها، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الى بذل تكتيكات مختلفة، مثل: العزلة الدولية والإقليمية، وتطبيق العقوبات العسكرية والاقتصادية، ومحاولات لزعزعة استقرار السلطة، وغيرها.

في نهاية المطاف ، لم يثبت أي منها فعاليته حقًا، وكخلاصة لخيارات الولايات المتحدة تجاه إيران التي يمكن أن تستخدمها في الوقت الحاضر، هناك ثلاثة : أولها، خيار الحرب الذي يمكن أن يمنع الخطر الذي تشكله إيران نفسها على المصالح الأمريكية في المنطقة وأمن إسرائيل. ومع ذلك فإنّ هذه الحرب لن تخلو من الخطر على الشعب الإيراني وعلى الجيش الأمريكي وإسرائيل واستقرار المنطقة. ثانياً، يعتقد آخرون أنه لغرض إضعاف السلطة ومن أجل إسقاط النظام، من الأفضل دعم المعارضة القائمة وتطويرها وتمويلها ومساعدتها وتدريب أعضائها وتمويل وسائل الإعلام المنشقة لتحقيق ذلك. مع ذلك، يبدو أن هذا الحل غير مجدي لمعارضة غير متوحدة، ومن ثم ستكون مستهدفة وستقع تحت المزيد من القمع.

أخيراً، مع ظهور معارضة طهران العنيدة وقوى جديدة على رقعة الشطرنج في الشرق الأوسط (الصين وروسيا على وجه الخصوص)، فالولايات المتحدة أصبحت ليست الوحيدة في مجال الهيمنة على النفوذ في الشرق الأوسط.

هذا مثال واضح للحالة الراهنة في العالم، التي كانت في طريقها الى نشوء (نظام الأحادية القطبية)، تلك التي ظهرت بفضل السيطرة الأمريكية بعد سقوط "الستار الحديدي"، إذ بدت تميل إلى وصول قوى ناشئة أو عودة القوى القديمة إن احتمالات بروز التعددية القطبية في العالم، هي حقيقة لا جدال فيها والولايات المتحدة تسعى لمحاربة أية متغيرات بهذا الخصوص، وهو ما سيغير موازين القوى في المنطقة.

إنّ تراجع نفوذ الولايات المتحدة في العالم ليس بسبب تآكل قوتها فحسب، بل بسبب التقدم الذي أحرزته القوى العالمية أو الإقليمية الأخرى، مثل إيران. وفي هذا العالم المتجه الى تعدد الأقطاب في المستقبل، يجب أن تجد إيران مكانها كقوة إقليمية للعمل سوية مع الولايات المتحدة من أجل إيجاد حلولاً ايجابية مستقبلية مفيدة لكلا البلدين. يتطلب هذا الأمر ، الحوار والتفاهم بين واشنطن وطهران كأساس لبناء مرحلة جديدة من الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

ضمن رؤيتنا الحالية، واستشرافنا المستقبلي لواقع الصراع الامريكي – الإيراني المحتدم، نرى أن الامور ستذهب الى التصعيد بشكلٍ كبير ولكنها ما تلبث أن تنفرج، كما حدث مع كوريا الشمالية حيث دام الخلاف بينها والولايات المتحدة قرابة سبعة عقود، وانتهى بتوقيع اكثر من اتفاقية بين الطرفين خلال الاشهر القليلة الماضية وبحضور جمع الرئيسين الامريكي والكوري الشمالي ، وأنهى بذلك واحداً من أكثر الملفات سخونةً وتأزماً في العالم.

الهوامش

[1] نائب رئيس تحرير صحيفة Le Parisien الفرنسية للشؤون السياسية منذ 2012 وحتى الآن.

[2] Philippe Martinat (avec Q.L.)|, «Etats-Unis -Iran: pourquoi tant de haine ? »,23 juillet 2018.

[3] Rouhollah MOVAHHEDI, « La politique étrangère des Etats-Unis au Moyen-Orient après le 11 septembre 2011 : en particulier à l'égard de l'Iran (sous la présidence de George W. Bush) », Sarrebruck, 2012.

[4] أطلقت المخابرات الأمريكية على العملية اسم مشروع أياكس/أجاكس .(TPAJAX Project) . اعترفت المخابرات الأمريكية بمسؤوليتها عنها عام 2013.

[5] Philippe Martinat (avec Q.L.),op.cit.

[6] Rouhollah MOVAHHEDI ,op.cit.

[7] Philippe Martinat (avec Q.L.),op.cit.

[8] Rouhollah MOVAHHEDI ,op.cit.

[9] Ali RASTBEEN , « Les Etats-Unis et l'Europe face à l'Iran sur le chemin escarpé de la mondialisation » , politique-actu : http://www.strategicsinternational.com/

[10] Farhad Khosrokhavar , La politique étrangère en Iran : de la révolution à l'« axe du Mal », Politique étrangère, n°1 , 2003 , 68ᵉannée. p.87.

[11] Khosrokhavar op.cit,p. 97.

[12] Rouhollah MOVAHHEDI ,op.cit.

[13] Khosrokhavar, op.cit. p.87.

[14] MOVAHHEDI ,op.cit.

[15] كان فوز محمود أحمدي نجاد في حزيران / يونيو 2005 في الانتخابات الرئاسية مفاجأة لأغلبية المراقبين ، فقد كان منافسه علي أكبر هاشمي رفسنجاني ، المخضرم في السياسة الإيرانية والشخصية المركزية في فريق قيادة الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها، وهو الذي كان يمتلك عادة إمكانية الفوز في المنافسة الانتخابية، وبمجرد معرفة النتائج الرسمية للانتخابات ، أعلن رفسنجاني علناً أن الانتخابات مليئة بالمخالفات ، لكنه لن يذهب إلى المحكمة ، مفضلاً الاعتماد على العدالة الإلهية – والنسيان ، مع أنه هو نفسه من ساهم بشكل كبير في تأسيس النظام القضائي في ايران.أنظر:
Mohammad-Reza Djalili, « L'IRAN D'AHMADINEJAD : ÉVOLUTIONS INTERNES ET POLITIQUE
ÉTRANGÈRE,Institut français des relations internationales (IFRI) » , Politique étrangère, Printemps, 2007/1, p.27.

[16] MOHAMMAD-REZA DJALILI et THIERRY KELLNER ,Histoire de l'Iran contemporain,(Paris: La Découverte, 2010) ,p.62.

[17] Suzanne Maloney, « Téhéran/Washington : une relation immobile ? », Politique étrangère, n. 3, 2011, p.780.

[18] Khosrokhavar,op.cit,p.85.

[19] أحمد أمين عبدالعال ، إيران والولايات المتحدة: هل يتكرر سيناريو العراق ؟، المركز الديمقراطي العربي ، https://democraticac.de/?p=55468:2018/07/26

[20] « L'Iran ironise sur les "pseudo-révélations" d'Israël sur un programme nucléaire secret » , Le HuffPost avec AFP, 30/04/2018 .

[21] Ibid.

[22] Jade Toussay,Le retrait des États-Unis de l'accord sur le nucléaire iranien est surtout la victoire de Netanyahu Cela fait plus de 20 ans que le premier ministre israélien alerte sur la menace nucléaire iranienne imminente selon lui, Le HuffPost, 09/05/2018 01:21 : https://www.huffingtonpost.fr/2018/05/08/le-retrait-des-etats-unis-de-laccord-sur-le-nucleaire-iranien-est-surtout-la-victoire-de-netanyahu_a_23430057/

[23] « L'Iran ironise sur les "pseudo-révélations" d'Israël sur un programme nucléaire secret », op.cit

[24] "Tensions Iran/États-Unis : une troisième guerre du Golfe »,op.cit.

[25] ستيفن كوهين: من مواليد 25 نوفمبر 1938، هو باحث أمريكي وأستاذ فخري للدراسات الروسية في جامعة برينستون وجامعة نيويورك. يركز عمله الأكاديمي على التاريخ الحديث للثورة البلشفية وعلاقتها بالولايات المتحدة .كما يعمل رئيساً لتحرير المجلة التقدمية The Nation ، وهو أيضا المدير المؤسس للجنة الأمريكية للشرق الأوسط.

[26] Stephen F. Cohen,« Obama's Russia Reset : an other lost opportunity ? », The Nation, JUNE 1, 2011.

[27] Julien Milquet, « L'action des états-Unis envers la République islamique d'Iran », Collection "Au Quotidien", Collection "Au Quotidien″, mars 2013 : http://www.cpcp.be/etudes-et-prospectives/collection-au-quotidien/action-usa-republique-islamique-iran.

[28] Giacomo Goldkorn , « L'Iran et sa capacité à déclencher une guerre nucléaire », Outre-Terre, n. 28, 2011, p.170 .

[29] Nicolas Barotte, L'Iran dans le viseur d'Israël et des États-Unis, lefigaro, 18/02/2018.

[30] Mahan Abedin , « Tensions Iran/États-Unis : une troisième guerre du Golfe ? », Middle East Eye, 14 August 2017 : http://www.middleeasteye.net/opinions/tensions-iran-tats-unis-une-troisi-me-guerre-du-golfe-2043113552

[31] Khosrokhavar op.cit, p. 87.

[32] Mahan Abedin , « Tensions Iran/États-Unis : une troisième guerre du Golfe ? » , op.cit.

[33] منصور أبو كريم، مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في عهد ترامب تجاه العالم، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=52407https://democraticac.de/?p=52407 :2018/02/15

[34] «Donald Trump : la politique qu'il compte appliquer dans le monde arabe » , le point, 09/11/2016.

[35] "يوما بيوم.. كيف اشتعلت المواجهة بين ترامب وإيران ؟ " ، سي ان ان عربية ، 04 فبراير 2017; 11:46 GMT)
http://arabic.cnn.com/middleeast/2017/02/04/iran-us-tensions-timeline:+0400).

[36] منصور أبو كريم، مصدر سابق.

[37] Bernard Hourcade, Géopolitique de l'Iran , (Paris : Armand Colin, 2010), p.85.
[38] ELY KARMON , « Amérique latine, défi de l'Iran aux Etats-Unis dans leur arrière-cour », Outre-Terre, n. 28, 2011, p. 535.
[39] Graeme Davies, « Coercive Diplomacy Meets Diversionary Incentives:The impact of Us and Iranian domestic politics during the Bush and Obama Presidencies » , Foreign Affairs Analysis, n.8, July 2012:https://doi.org/10.1111/j.1743-8594.2011.00164.x
[40] Stephen F. Cohen,op.cit.

[41] « L'Iran ironise sur les "pseudo-révélations" d'Israël sur un programme nucléaire secret », op.cit.
[42] Ibid.
[43] Gideon Rose , « Iran and the bomb », Foreign Affairs, Vol. 91, No. 5 (SEPTEMBER/OCTOBER 2012), p.98.
[44] COLIN. H. KAHL. Kenneth Waltz, Iran and the Bomb: Would a Nuclear Iran Make the Middle East More Secure? », Vol. 91, No. 5 (SEPTEMBER/OCTOBER 2012), pp. 160-161.
[45] Allen L. Keiswetter , «The Arab Spring: Implications for US Policy and Interests, The Middle East Institute» , Jan 13, 2012.
[46] «Remarks by President Trump on the Joint Comprehensive Plan of Action», The White House, May 8, 2018, , 21/5/2018 : https://goo.gl/u38QcY
[47] Cristiano Lima, «Trump warns of 'very severe consequence' if Iran restarts nuclear program», Politico, May 9, 2018, 21/5/2018 : https://goo.gl/ghzhbL
[48] «Les Etats-Unis appellent l'ONU à sanctionner l'Iran», Le Figaro, 27/06/2018.

[49] أنظر للتفاصيل :
Bo Ram Kwon, « Comparing the conditions for sanctions in Iran and North Korea Inwook» , article in Korean Journal of Defense Analysis , March 2016,p .18.
[50] «Statement by the President on the Iran Nuclear Deal», The White House, January 12, 2018, 21/5/2018 : https://goo.gl/nGQhWf
[51] «États-Unis et Iran, un pas de plus vers la guerre ? », site de la REVOLUTION PERMANENTE, lundi 14 mai 2014: http://www.revolutionpermanente.fr/Etats-Unis-et-Iran-un-pas-de-plus-vers-la-guerre
[52] « Le retrait de General Electric en Iran, quelles pertes pour le conglomérat ? », latribune.fr , 01/06/2018.
[53] Graeme Davies, « Coercive Diplomacy Meets Diversionary Incentives:The impact of Us and Iranian domestic politics during the Bush and Obama Presidencies »,op.cit.

[54] فرض مجلس الأمن الدولي أربع مجموعات من العقوبات ضد إيران في ديسمبر/كانون الأول 2006، ومارس/آذار 2007، ومارس/آذار 2008 ، ويونيو/حزيران 2010.أما العقوبات الأميركية ، فقد فُرِضت الأولى عقب اقتحام الطلاب الإيرانيين سفارة الولايات المتحدة في طهران واحتجازهم دبلوماسيين رهائن عام 1979. وفي 1995 أصدر الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون أوامر تنفيذية تمنع الشركات الأميركية من الاستثمار في النفط والغاز الإيرانيين والاتجار مع إيران. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2007 فرضت واشنطن عقوبات على ثلاثة بنوك إيرانية وأطلقت عبارة "ناشر أسلحة الدمار الشامل" على الحرس الثوري الإيراني. وفي 24 يونيو/حزيران 2010 أقر الكونغرس الأميركي عقوبات جديدة من طرف واحد بهدف

الضغط على قطاعي الطاقة والمصارف الإيرانيين. وفي مايو/أيار 2011 أعلنت الولايات المتحدة عقوبات جديدة ضد شركة (بي دي في إس أي) الفنزويلية البترولية المملوكة للدولة وست شركات بترولية صغيرة أخرى وشركات نقل بحري لتعاملها تجارياً مع إيران منتهكة الحظر الأميركي الأمر الذي أثار غضب حكومة هوغو شافيز. في يونيو/حزيران 2011 أعلنت واشنطن عقوبات جديدة ضد قوات الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج للمقاومة وقوات إعمال القانون الإيراني وقائدها إسماعيل أحمدي مقدم. وتم بموجب هذه العقوبات تجميد أي أصول تؤول للمستهدفين وتحظر تعامل كل الأميركيين أفرادا أو شركات من التعامل مع الجهات المذكورة. وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 وصفت واشنطن إيران بأنها "منطقة رئيسية لغسل الأموال"، وهي خطوة كان الهدف منها إقناع البنوك غير الأميركية من التعامل مع إيران. كما قامت الولايات المتحدة بوضع 11 جهة متهمة بمساعدة إيران فيما يتصل ببرنامجها النووي على قائمتها السوداء ووسعت عقوباتها لتستهدف شركات تساعد إيران في صناعتها النفطية والبتروكيميائية. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 أقر الرئيس الأميركي باراك أوباما قانون تمويل الدفاع الذي يفرض عقوبات على المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنك المركزي الإيراني الذي يُعد القناة الرئيسة لعوائد النفط. وبموجب هذا القانون ستستبعد المؤسسات التي تطولها العقوبات من الأسواق المالية الأميركية. وفي 13 يناير/كانون الثاني2011 فرضت الولايات المتحدة عقوبات ضد مؤسسة ذوهاي زهنرونغ الصينية للتجارة في الطاقة المملوكة للدولة التي وصفتها واشنطن بأنها أكبر مزوّد لإيران بالمنتجات البترولية. كما حظرت شركتا كو أويل بي تي إي السنغافورية وفال أويل كمباني ليمتد الإماراتية.

أما بشأن عقوبات الاتحاد الأوروبي ، فقد شدد الاتحاد الأوروبي في 12 أغسطس/آب 2010 عقوباته على طهران، إذ قرر حظر إقامة أعمال مشتركة مع شركات إيرانية تعمل في مجال صناعتي النفط والغاز الطبيعي وأي فرع أو منشأة تقع تحت إدارة هذه الشركات، وتمنع جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي تقديم التأمين وإعادة التأمين لحكومة إيران، وتُحظر واردات وصادرات الأسلحة والمعدات التي يمكن أن تسهم في تخصيب اليورانيوم أو يمكن أن يكون لها "استخدام مزدوج ، وتمنع العقوبات بيع أو توريد أو نقل معدات الطاقة والتكنولوجيا المستخدمة من قبل إيران لتكرير الغاز الطبيعي وتسييله، والتنقيب عنه وإنتاجه. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن يزداد تأثير العقوبات بمرور الزمن نظرا إلى أن قطع الغيار الموجودة سيصيبها الإندثار ولن تعوض. وفي مايو/أيار 2011 وسّع وزراء خارجية الدول الأعضاء بالاتحاد بشكل كبير العقوبات وأضافوا 100 جهة جديدة إلى قائمة تشمل شركاتً وأفراداً، بما فيها جهات تملكها وتديرها الخطوط البحرية الإيرانية.وفي أكتوبر/تشرين الأول 2011 فرض الاتحاد عقوبات على 29 شخصاً في توسيع جديد للقائمة مستهدفاً أفراداً ذوي صلة في ما وُصِفَ بانتهاكات حقوق الإنسان ليصل العدد الإجمالي إلى 61 شخصاً. وفي الأول من ديسمبر/كانون الأول 2011 أضاف الاتحاد الأوروبي 180 جهة وفرداً تابعين لإيران إلى قائمة عقوبات سوداء تفرض تجميداً على الأصول وكذلك حظراً على سفر من لهم صلة بالبرنامج النووي.وفي 23 يناير/كانون الثاني 2012 فرض الاتحاد حظراً فورياً على جميع العقود الجديدة لاستيراد وشراء ونقل البترول الإيراني الخام ومنتجات البترول مع سماح للدول الأعضاء التي لديها عقود سارية لشراء البترول ومنتجات البترول إلى الأول من يوليو/تموز المقبل. وقال مسؤولو الاتحاد إنهم وافقوا أيضا على تجميد أصول البنك المركزي الإيراني وحظر الاتجار في الذهب والمعادن النفيسة الأخرى مع البنك والمؤسسات الحكومية الإيرانية الأخرى. أنظر : سجل العقوبات الدولية ضد إيران، قناة الجزيرة الفضائية :
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/1/23؛

ثم عاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ليفرض عقوبات شاملة على إيران، بعد انسحابه من الاتفاق النووي المبرم بينهما في عام 2015. وتستهدف العقوبات مشتريات إيران في قطاع السيارات والنقل فضلا عن نشاطاتها التجارية ومشترياتها من الذهب والمعادن الأساسية الأخرى، وأصبحت نافذة المفعول ابتداء من يوم السابع من أغسطس/آب 2018.أنظر :"إيران وأمريكا: ترامب يعيد فرض العقوبات على قطاعات حيوية إيرانية، قناة BBC عربي ، 7 أغسطس/ آب 2018".

[55] Kenneth Katzman, «Iran: U.S. Concerns and Policy Responses, Congressional Research Service» , October 1, 2014, p 22.

[56] دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة كاين باس نورماندي.

[57] Rouhollah MOVAHHEDI, op.cit.

[58] Suzanne Maloney , «Iran Nuclear Deal in Sight? »,Interview, June 26, 2014 , Council on Foreign Relations: https://www.cfr.org/interview/iran-nuclear-deal-sight

[59] Suzanne Maloney et Guylaine Vivarat ,« Les perspectives géopolitiques de la nouvelle administration américaine et les affrontements régionaux de l'Iran », Géostratégiques, n. 23, 2009, p. 11-12.

[60] Tanguy Struye de Swielande , « La grande stratégie américaine dans l'après 11 septembre », Cairn.info : https://www.cairn.info/revue-strategique-2006-1-page-19.htm

[61] U.S. DEPARTEMENT OF STATE , 11/12/2012: http://www.state.gov

[62] Ibid.

[63] (OTPOR): منظمة سياسية في صربيا (إحدى جمهوريات يوغوسلافيا الاتحادية السابقة) ، نشطت بين الأعوام 1998 - 2004.

[64] Graeme Davies, « Coercive Diplomacy Meets Diversionary Incentives:The impact of Us and Iranian domestic politics during the Bush and Obama Presidencies »,op.cit.

[65] Ibid.

[66] Mahan Abedin , « Tensions Iran/États-Unis : une troisième guerre du Golfe ? »,op.cit.

[67] « D'où viennent les néoconservateurs ? de Francis Fukuyama Grasset», Le Figaro , 30/11/2006.

[68] "ملامح السياسة الخارجية الأمريكية المتوقعة في ظل إدارة ترامب" ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ديسمبر 2016، ص 9.

[69] « Relations entre les États Unis et l'Iran : perspectives d'avenir, en: entre espoir et craint un nouvel Iran ? », 2018-04-04: https://www.canada.ca/fr/service-renseignement-securite/organisation/publications/entre-espoir-et-crainte-un-nouvel-iran/chapitre-9-relations-entre-les-etats-unis-et-liran-perspectives-davenir.html

[70] Stephen F. Cohen,op.cit.

[71] هي مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي(الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين) بالإضافة إلى ألمانيا، والتي تتولى المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي. بدأت المجموعة عملها في عام 2006 ولا تزال مستمرة حتى اليوم ، رغم انسحاب الولايات المتحدة منها.

[72] « Relations entre les États Unis et l'Iran : perspectives d'avenir » , op.cit.

[73] Mahan Abedin , « Tensions Iran/États-Unis : une troisième guerre du Golfe ? » ,op.cit.

[74] Stephen F. Cohen,op.cit.

المراجع العربية

بحوث ومقالات

-أحمد أمين عبدالعال ، إيران والولايات المتحدة: هل يتكرر سيناريو العراق ؟، المركز الديمقراطي العربي ، 2018/07/26: https://democraticac.de/?p=55468

-"ملامح السياسة الخارجية الأمريكية المتوقعة في ظل إدارة ترامب" ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ديسمبر 2016.

-منصور أبو كريم ، مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في عهد ترامب تجاه العالم ، المركز الديمقراطي العربي،2018/02/15: "https://democraticac.de/?p=52407https://democraticac.de/?p=52407

بيوم.. كيف اشتعلت المواجهة بين ترامب وإيران؟ "، سي ان ان عربية، 04 فبراير 2017: http://arabic.cnn.com/middleeast/2017/02/04/iran-us-tensions-timeline

الأجنبية

كتب

1. DJALILI ,MOHAMMAD-REZA et THIERRY KELLNER ,Histoire de l’Iran contemporain,(Paris: La Découverte, 2010).
2. Hourcade ,Bernard , Géopolitique de l'Iran , (Paris : Armand Colin, 2010).

بحوث ومقالات

1. Abedin ,Mahan , « Tensions Iran/États-Unis : une troisième guerre du Golfe ? » , Middle East Ey, 14 August 2017 : http://www.middleeasteye.net/opinions/tensions-iran-tats-unis-une-troisi-me-guerre-du-golfe-2043113552
2. Barotte, Nicolas, L'Iran dans le viseur d'Israël et des États-Unis, lefigaro, 18/02/2018.
3. Davies , Graeme , « Coercive Diplomacy Meets Diversionary Incentives :The impact of Us and Iranian domestic politics during the Bush and Obama Presidencies » , Foreign Affairs Analysis, n.8, July 2012: https://doi.org/10.1111/j.1743-8594.2011.00164.x
4. «Donald Trump : la politique qu'il compte appliquer dans le monde arabe » , le point, 09/11/2016.
5. « L'IRAN D'AHMADINEJAD : ÉVOLUTIONS INTERNES ET POLITIQUE ÉTRANGÈRE,Institut français des relations internationales (IFRI) » , Politique étrangère, Printemps, 2007/1.
6. ELY KARMON , « Amérique latine, défi de l’Iran aux Etats-Unis dans leur arrière-cour », Outre-Terre, n. 28, 2011.
7. F. Cohen, Stephen ,« Obama’s Russia Reset : another lost opportunity ? », The Nation, JUNE 1, 2011.
8. Katzman ,Kenneth, «Iran: U.S. Concerns and Policy Responses, Congressional Research Service» , October 1, 2014.
9. Goldkorn ,Giacomo , « L’Iran et sa capacité à déclencher une guerre nucléaire », Outre-Terre, n. 28, 2011.
10. Khosrokhavar, Farhad , La politique étrangère en Iran : de la révolution à l'« axe du Mal »,

11. Politique étrangère, n°1 , 2003 , 68[e]année.
12. Maloney ,Suzanne , «Iran Nuclear Deal in Sight? »,Interview, June 26, 2014 , Council on Foreign Relations: https://www.cfr.org/interview/iran-nuclear-deal-sight
13. Maloney ,Suzanne ,et Guylaine Vivarat ,« Les perspectives géopolitiques de la nouvelle administration américaine et les affrontements régionaux de l'Iran », Géostratégiques, n. 23, 2009.
14. Maloney ,Suzanne , « Téhéran/Washington : une relation immobile ? », Politique étrangère, n. 3, 2011.
15. Martinat , Philippe (avec Q.L.)|, «Etats-Unis -Iran: pourquoi tant de haine ? »,23 juillet 2018.
16. Milquet , Julien, « L'action des États-Unis envers la République islamique d'Iran », Collection "Au Quotidien", Collection "Au Quotidien", mars 2013 : http://www.cpcp.be/etudes-et-prospectives/collection-au-quotidien/action-usa-republique-islamique-iran.
17. MOVAHHEDI , Rouhollah , « La politique étrangère des Etats-Unis au Moyen-Orient après le 11 septembre 2011 : en particulier à l'égard de l'Iran (sous la présidence de George W. Bush) », Sarrebruck, 2012.
18. RASTBEEN , Ali , « Les Etats-Unis et l'Europe face à l'Iran sur le chemin escarpé de la mondialisation » , politique-actu : http://www.strategicsinternational.com
19. « Relations entre les États Unis et l'Iran : perspectives d'avenir, en: entre espoir et craint un nouvel Iran ? », 2018-04-04: https://www.canada.ca/fr/service-renseignement-securite/organisation/publications/entre-espoir-et-crainte-un-nouvel-iran/chapitre-9-relations-entre-les-etats-unis-et-liran-perspectives-davenir.html
20. Struye de Swielande ,Tanguy , « La grande stratégie américaine dans l'après 11 septembre », Cairn.info : https://www.cairn.info/revue-strategique-2006-1-page-19.htm
21. Toussay ,Jade , «Le retrait des États-Unis de l'accord sur le nucléaire iranien est surtout la victoire de Netanyahu Cela fait plus de 20 ans que le premier ministre israélien alerte sur la menace nucléaire iranienne imminente selon lui», Le HuffPost, 09/05/2018 01:21 : https://www.huffingtonpost.fr/2018/05/08/le-retrait-des-etats-unis-de-laccord-sur-le-nucleaire-iranien-est-surtout-la-victoire-de-netanyahu_a_23430057/

الملف النووي الايراني في خطابات ترامب وردود روحانـــي وظريف
دراسة في تغريداتهم على مواقع تويتر

Iran's nuclear file in Trump's speeches and spiritual Rouhani and Zarif Study their twitter tweets

اسم الباحث: د. غزوان جبار محمد حسين

العنوان: العراق/ بغداد

جهة العمل: الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب- قسم الإعلام

Researcher name: Dr. Ghazwan Jabbar Mohammed Hussein
Address: Iraq / Baghdad
Job Title: University of Mustansiriya / Faculty of Arts - Department of **Media**

الملخص:

شهدت السنتين الأخيرين سجالات سياسية بشأن ملف إيران النووي، وازدادت معها حدة الخطابات بين زعماء الولايات المتحدة الأميركة وإيران، بعد تولي دونالد ترامب الحكم، وازداد تأثير الخطابات السياسية على الرأي العام مع التطور الهائل الذي شهدته وسائل الاتصال والتواصل بشكل متسارع ووصلت إلى الحد الذي يُمكِن الجمهور من الإطلاع على ما يدور من أحداث سياسة، دون الانتظار حتى يكشف الساسة عن ذلك عِبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في مواجيز ونشرات الأخبار، إذ باتت منصات التواصل الاجتماعي أكثر استخداماً مِن قِبل الساسة الذين يبعثون بخطبهم النارية عِبر المواقع الخاصة بهم، والتي خصصوا مستشارين لإدارتها من خلف الكواليس، وأبرز تلك المواقع الشخصية تويتر الذي خصصت له الكثير من وسائل الإعلام مساحات من صفحاتها المطبوعة والالكترونية وساعات بثها لتحليل خطابات الساسة التي ينشرونها عِبر تويتر.

فأغلب الساسة لديهم حسابات رسمية على تويتر أو غيره من مواقع التواصل، يرسلون عِبره رسائل اطمئنان أو تهديد ووعيد، أثناء حدوث أزَمات سياسية، أو قبل اتخاذ إجراءات ما بحق أي من الدول الأُخرى؛ إذ بات مِن السهل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور عِبر مواقع التواصل تلك، فضلاً عن وسائل الإعلام التقليدية الأُخرى التي تتناول بدورها تلك التصريحات والخطب التي يتمم نشرها عِبر مواقع التواصل الاجتماعي وتترجمها بحسب لغة الوسيلة الإعلامية وتحللها وتستضيف مختصين للتعليق عليها.

ويستخدم الساسة أسرع الوسائل لإيصال خطاباتهم إلى الجمهور؛ ويسعى الجمهور بدوره للتعرف على آخر المستجدات على الساحة السياسية، بما فيها خطابات الزعماء السياسيين، نظراً لما تتمتع به من أهمية لدى الجمهور، إذ باتت تلك الخطابات الشغل الشاغل لدى الرأي العام، ويترقبها الجمهور في اوقات السلم والأزمات والحروب، لما تتضمنه من قرارات مصيرية تحدد ما سيجري بين مختلف دول العالم، فهي تشكل جانباً مهماً في الحرب التفسية التي تسبق الحروب الفعلية، أو حتى تكون بديلاً عنها، لكسب الرأي العام قبل اتخاذ قرارات مصيرية.

إذ تبلورت اهمية الرأي العام في السياسة الخارجية منذ منتصف القرن العشرين الماضي، كما بدأ تأثر الرأي العام بالأزمات والحروب في القرن الحادي والعشرين واضحاً بعد تفجيرات 11 أيلول سبتمبر عام 2001م في الولايات المتحدة الأميركية، ومعها زاد اهتمام زعماء الولايات المتحدة الأميركية الذين تعاقبوا على حكمها، وزعماء دول العالم بالخطاب السياسي، الذي يشترك في إعداده مستشارين مختصين، ويركز الخطاب السياسي الأميركي في المرحلة الحالية على قضايا رئيسة، من بينها منع إيران من امتلاك السلاح النووي بأي ثمن، وهو ما سندرسه في بحثنا هذا الذي يتكون من ثلاثة محاور، يتناول الأول منها مدى انعكاس الخطاب السياسي على الرأي العام، فيما يبحث الثاني دور الخطاب السياسي في تعزيز الحرب النفسية، أما الثالث فتناول دراسة حالة الخطابات السياسية لترامب وردود روحاني وظريف عِبر تويتر، والتي تناقلتها وسائل الإعلام العربية والعالمية، بشأن ملف إيران النووي واختتمت بعقوبات أميركية على إيران، بعد سلسلة من الخطابات السياسية النارية بين الزعيمين، تلتها تصريحات أُخرى زادت الأوضاع سوءً، على الرغم من الاعتقاد السائد لدى الكثيرين بأن العلاقات بين أميركا وإيران لا يمكن أن تصل إلى الحد الذي وصلت إليه، وان الاختلاف في وجهات النظر بينهما شكلياً فقط، فيما كان يتوقع رأي مغاير الذهاب إلى أبعد من ذلك، وأن تكون هنالك حرباً عسكرية مباشرة، إلا انها وإن حدثت فقد اقتصرت على عمليات عسكرية أميركية استهدفت جهات مسلحة تابعة لإيران، على حد ذكر أميركا، واقتصرت على الحرب النفسية التي بدت واضحة في خطابات الرئيس الأميركي دونالد ترامب والحرب النفسية المضادة في ردود نظيره الإيراني حسن روحاني، فضلاً عن ردود وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف.

الكلمات المفتاحية : ملف إيران النووي، الخطابات السياسية، خطابات ترامب، خطابات ظريف، خطابات روحاني، الخطاب والرأي العام، الخطاب والحرب النفسية، تغريدات الساسة، الخطاب الأميركي، الخطاب الإيراني.

Summary:

The last two years have witnessed political debates over Iran's nuclear file, and the rhetoric between US and Iranian leaders has increased since Donald Trump took power. Political rhetoric has increased in public opinion with the rapid development of communication and communication to the extent that the public From viewing the events of the policy, without waiting for the politicians to disclose it through the media and audio in the news bulletins and newsletters, as the platforms of social communication more used by politicians who fire their speeches across the sites Who set up advisers behind the scenes, and the most prominent of those personal sites Twitter, which devoted many of the media areas of print and electronic pages and hours of broadcast to analyze the letters of politicians published by Twitter.

Most politicians have official accounts on Twitter or other websites, sending messages of reassurance, threat or intimidation during political crises or before taking action against any of the other countries. It is easy to reach as many people as possible through sites This communication, as well as other traditional media, which in turn addresses those statements and speeches that are published through social networking sites and translated according to the language of the media and analyzed and host specialists to comment on them

مقدمة

يستعرض الباحث مجموعة من الخطوات المنهجية (أهمية البحث وأهدافه، وإشكاليته، فضلاً عن فرضية البحث وحدوده وهيكليته) وذلك على النحو الآتي:

أهمية البحث:

تُعد البحوث المرتبطة بالخطاب السياسي من البحوث المهمة، لما يضيفه الخطاب السياسي على قوة الدولة وهيبتها بين الدول، وتُعد قوة الزعماء أمام شعوبهم، من القوى المؤثرة بشكل مباشر في عقول الجماهير وتعتمد فاعليته على قدرة القيادات السياسية على صياغة الأهداف والقرارات ونوايا واتجاهات الدولة بشكل مقبول الى عقول الناس.

أهداف البحث:

يسعى الباحث من خلال بحثه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لمعرفة مدى تحقق القوى الاستراتيجية في الخطابات السياسية، ومدى قدرة الزعماء المتنازعين على التأثير في الرأي العام، وكسب الحرب النفسية، من خلال محاولة معرفة الآتي:

مدى قدرة الزعماء في إبلاغ الرسالة إلى الآخرين بطريقة فعالة وجذابة تساعدهم على فهمها.

مدى قدرة الزعماء على إحداث تواصلاً ناجحاً مع المتلقين، وإقناعهم بما يتخذونه من قرارات مصيرية.

مدى قدرة الزعماء السياسيين على كسب ثقة جمهورهم في بلدانهم، وفي دول أُخرى صديقة أو دول أُخرى يستهدفونها في حربهم النفسية.

مدى قدرة الزعماء على نقل وجهة النظر السياسية للجماهير، لتحقيق أهدافهم المنشودة من خطاباتهم.

إشكالية البحث:

تكمن الإشكالية في بعض الخطابات السياسية التي تصدر عن قادة وزعماء دول عظمى، تجاه دول أُخرى تحدث معها نزاعات سياسية، ويسعى الباحث في هذا البحث إلى بيان مواطن القوة في الخطابات السياسية لرئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب وردود أفعال نظيره الإيراني حسن روحاني، ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، عِبر خطاباتهم السياسية، ومدى قدرة كل منهم في استخدام المفردات التي تعزز القوى الاستراتيجية في الخطابات السياسية الموجهة، والتي بدورها تُعد من أساسيات الحرب النفسية الموجهة إلى دول أُخرى المستهدف، ويعتمد ذلك كله على النتائج المتحققة على الأرض.

فرضية البحث:

يسعى الباحث إلى اختبار الفرضية الآتية:

للزعماء السياسيين قدرة على إحداث تواصل ناجح مع الرأي العام، بهدف إقناعه بما يتخذونه من قرارات سياسية، فضلاً إمكانيتهم كسب الحرب النفسية التي يوجهونها إلى حكومات وجمهور دول أُخرى، لديهم نزاعات سياسية معها.

حدود البحث:

تحددت الفترة الزمنية للبحث في العامين الأخيرين 2017-2018م، أي منذ بدء دونالد ترامب الذي تولى حكم الولايات المتحدة الأميركية بشن حملة خطابات سياسية ضد إيران، ومعها بدأت حرب الخطابات مع نظيره الإيراني وغيره من الساسة الإيرانيين ومن بينهم وزير الخارجية محمد جواد ظريف، لذا سيحاول الباحث تحليل نماذج من خطاباتهم للكشف عن مكامن القوة والضعف، وما تتضمنه خطاباتهم من حرب نفسية على بعضهم البعض، والتي تركت أثراً في الرأي العام وانعكست سلباً على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إيران.

هيكلية البحث: يتضمن ذا البحث من ثلاثة محاور قسمت كالآتي:

المحور الأول: مدى انعكاس الخطاب السياسي على الرأي العام

المحور الثاني: دور الخطاب السياسي في تعزيز الحرب النفسية

المحور الثالث: دراسة حالة خطابات ترامب وردود روحاني وظريف بشأن ملف إيران النووي

المحور الأول: مدى انعكاس الخطاب السياسي على الرأي العام

تبلورت اهمية الرأي العام في السياسة الخارجية منذ منتصف القرن العشرين الماضي، إذ حرصت حكومات الدول الغربية على إطلاع الرأي العام في الوقت المناسب على سياستها الخارجية وتوجهاتها العامة إزاء ما تعتزم إصداره من قرارات، عِبر توجيه خطابات رسمية بشأن ما يجري من أحداث، إذ يُمكِن الخطاب السياسي الفعال القادة السياسيين من إيصال الأفكار والقرارات التي يؤمنون بها إلى الجمهور، ويستخدم الساسة مختلف وسائل الاتصال بهدف التأثير في الرأي العام في بلدانهم ومختلف دول العالم التي تتأثر بما يصدرونه من قرارات سياسية، بحكم ما يمتلكونه من وسائل إعلام، فضلاً عن استخدام حساباتهم الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي واهمها تويتر.

والخطاب السياسي خطاب اجتماعي يرتبط بالمجتمع السياسي الذي يُوَجه إليه، ويحمل قيَمه، وتحليل الخطاب ينظر في علاقة المجتمع بالخطاب، وطريقة التواصل وأدواتها[(1)]، ويسعى الكثير من الساسة عِبر تلك الوسائل للتأثير في الرأي العام العالمي بهدف كسب تأييده لقضاياهم، ولعل التطور المستمر للإعلام، يُظهر بشكل جلي أهمية الإعلام والدعاية السياسية والتسويق السياسي على حد سواء في خدمة سياسات الدول الخارجية وخدمة أهدافهم الدبلوماسية، فضلاً عن ترتيب أولويات الجمهور.

وبحسب نظرية ترتيب الأولويات التي بُنيت على أساس كون وسائل الإعلام بمثابة مُنبه يستجيب له الجمهور، تمارِس وسائل الإعلام تصدير الخطاب والآيديولوجيا، وتُصنَف هذه النظرية على أنها من نظريات القائم بالإتصال، ذلك لافتراض النظرية أن وسائل الإعلام تُرتب أولويات الجمهور عِبر إبراز القضايا التي تستحق النشر والبث، وإهمال قضايا أُخرى، فيُبدي الجمهور اهتمامه بهذه القضايا دون غيرها[(2)]، وتنقسم القضايا وفقاً لطبيعتها إلى قسمين، إما ملموسة أو مجردة، ويُقصد بـ(القضايا الملموسة Obtrustive– Concerete Issues): أنها القضايا التي يُعايشها أفراد الجمهور ويتمتعون حيالها بخبرات شخصية واحتكاك مباشر، يسهل عليهم فهمها وتصورها)، أما (القضايا المجردة) (Non– Obtrusive– Abstract Issues)، فهي تلك القضايا التي لا يتمتع حيالها أفراد الجمهور بخبرات شخصية، واحتكاك مباشر، ويصعب عليهم تصورها)[(3)]، ويقع على عاتق وسائل الإعلام وأهمها قنوات التلفزيون الفضائية، فضلاً عن منصات التواصل الاجتماعي، الدور الأكبر في شد انتباه الجمهور إزاء

---

(1) محمد عكاشة، خطاب السلطة الإعلامي وتقنية التعبير اللغوي، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 2004م، ص6.

(2) سناء محمد الجبور، الإعلام والرأي العام العربي والعالمي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عَمان، 2010م ص131.

(3) أحمد زكريا أحمد، مدخل لإهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م، ص23، نقلاً عن: عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا الاتصال والإعلام، النشأة التطويرية والاتجاهات الحديثة والدراسات الميدانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص84.

القضايا المهمة وما يصاحب تلك الأحداث من خطابات سياسية، لما لها من أهمية تمس حياتهم مساً مباشراً.

فقنوات التفزيون الفضائية أكثر تلك الوسائل اتصالاً مباشراً بالجماهير الغفيرة بشتى قطاعاتها، من (الصفوة Elite) وعامة الجمهور، لذا فهي أكثر تلك الوسائل قدرة على تشكيل الرأي العام[4]،إذ أتاحت عملية تطور البث عبر الأقمار الصناعية إمكانات هائلة للاتصال، حيث قلت التكاليف ووسعت نطاق التغطية الجغرافية، وأسهمت في اجتياز العوائق الطبيعية والبشرية[5]، فتطور البث التلفزيوني الفضائي زاد من أهمية الرأي العام وأدى دوراً مهماً في تشكيله، فكُل قضية سياسية وأمنية وما يتبعها من خطابات من قبل زعماء الدول، تُركز عليها قنوات التلفزيون الفضائية، تجد لها صدىً واسعاً في أوساط الرأي العام محلياً وإقليمياً ودولياً، بحسب درجة أهمية تلك القضية، والمتتبيع لوسائل الإعلام تلك بما يها الفضائيات وما تنقله من نشرات أخبار، يجد انها تتناول ما نشره الساسة عِبر مواقعهم الشخصية من خطابات بشأن مختلف الأحداث، ومن بينها خطابات الزعماء وردود الأفعال السياسية والشعبية بشأنها.

وتؤثر الأوضاع السياسية القائمة داخل الدولة في تشكيل الرأي العام بها، فالنظام السياسي القائم على الاستبداد والتسلط يحرم الناس من التعبير عن الرأي، ويقود إلى انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم، ما يؤدي إلى إبراز رأي عام (كامن) يجر إلى الفوضى وعدم الاستقرار، أما في ظل الأنظمة الديمقراطية، فإن الرأي العام يجد له مناخاً من الحرية والفاعلية، ويكون رأياً عاماً ظاهراً، غير مستتر، وتسهم نقاشات الرأي العام في المجتمع الحر بإرساء ممارسات وسلوكيات متقدمة ومتطورة[6]، إذ يسمح النظام السياسي بإيصال المعلومات وخطابات الساسة الى الجمهور من أجل تشكيل رأي عام فاعل، يُسهِل عمل النظام السياسي في صناعة قرار صحيح، ويتطلب تحقيق ذلك مصداقية المعلومات التي يتم إيصالها إلى الجمهور من قِبل إعلام النظام السياسي، فما عاد بالإمكان حجب ما يحدث عن الجمهور لأي سبب كان، ويتولى ذلك الإعلام في الدول التي تعيش مرحلة ناضجة من الديمقراطية.

إذ تتصدر مسألة إمداد الجماهير بالمعلومات الصادقة، ومستوى المعالجة المهنية للتغطية الإعلامية، أولويات العمل الإعلامي الناجح، الذي يعمل على إشباع حاجات تلك الجماهير، عِبر التعرض للقضايا التي تستحوذ على اهتمامات الرأي العام، ولا سيما تلك المتعلقة بالأزَمات التي تتصل بحياة الناس[7]، ففي

---

(4) إسماعيل علي سعد، الرأي العام بين القوة والآيديولوجية، الكتاب الثاني من سلسلة السياسة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988م، ص71.

(5) هبة شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ، 2010م، ص34.

(6) كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عَمان، 2011م، ص127.

(7) عبد الرزاق محممد الدليمي، الإعلام وإدارة الأزَمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عَمان، 2012م، ص230.

وقت الازمات التي تاخذ فـــيها الخطابات السياسية طابع التشنج، تؤدي وسائل الإعلام الحكومية التابعة للنظام السياسي دوراً مهماً في مواجهة الإعلام الموجَه، الذي يسوق المعلومات التي تدعو الجمهور إلى الثورة ضد النظام، لذا يسعى النظام السياسي عِبر وسائل الإعلام التي يمولها، إلى توحيد خطابه السياسي من أجل التأثير في اتجاهات الرأي العام، بهدف الإقناع.

(ولا يمكن أن يتحقق الإقناع إلا بتقديم الحجج والأدلة، وتتوقف قوة أي خطاب سياسي على قدرته في إحداث تواصل ناجح مع المتلقين، وهذا لا يتحقق إلا إذا حاز هذا الخطاب على قدر من الرضا الجماهيري عِبر الإقناع والمحاججة، إذ يصف الخطاب بمفاهيمه المعينة واقع وسياق معين، وهنالك عناصر محددة متفق عليها، ومن خلالها يمكن أن نحكم ما إذا كان استعمال هذا الخطاب لمفاهيمه يحقق نوعاً من التواصل أم لا، إذ يتأسس بالضرورة في كل خطاب سياسي معنى معين أو عدة معان يراد توصيلها للجمهور)[8]، إذ يتم الإقناع عِبر جهود متتابعة تستهدف استمالة العقل والعاطفة أو أحدهما لدى الفرد بطريقة غير مباشرة، وبالتالي لا بد من التخطيط المُسبق والوقت والجهد للتغلب على العوائق التي تقف في طريق تحقيق العملية الإقناعية، وهذه العملية لها جانبان رئيسان، الأول يعتمد على استراتيجيات رمزية تثير العاطفة لدى الفرد المُستهدَف، والثاني يعتمد على استراتيجيات إقناعية تُستعمل لاستمالة العقل والمنطق لدى الفرد المستهدَف، فضلاً عن هذين النوعين، هنالك نوع آخر يعمل على استمالة الدمج بين النوعين المذكورين معاً في آنٍ واحد، أي الاعتماد على استمالة العاطفة والعقل، وقد حدد بينجوس Bettinghous الإقناع* على أنه محاولة مقصودة من المرسل لتغيير معتقدات، أو اتجاهات، أو سلوكيات المستقبِل، عِبر نقل بعض الرسائل، وأضاف بنجوس بأن إدراك الرسالة الإقناعية ليس بمثابة عملية سلبية إذ أن المستقبِل يكون نشطاً في عملية الاستقبال مثله مثل المصدر أثناء عملية الإرسال، حيث أن معتقدات واتجاهات المستقبِل تكون بمثابة عوامل وسيطة تتوسط الطريق الذي تُستَقبل عِبره الرسالة[9]، وترتكز إستراتيجيات الخطاب السياسي والإقناعي على صياغة التخطيط الإعلامي السياسي في صورة تتواءم مع وحدة الهدف، وإن معرفة الرسائل الاتصالية الإقليمية والدولية بطريقة علمية تقدم اللُبنات الأساسية لمشاريع خطابات سياسية واعية ومؤثره تنتج عن السياسة العامة للدولة.

---

[8] أماني مسعود، مبارك ومفهوم حقوق الإنسان– قراءة في الخطاب السياسي، دار الأندلس للنشر، مصر، 2008م، ص43.

* معنى كلمة إقناع في قاموس المعاني، إقْنَاعٌ : (قنَع) (مصدر أَقْنَعَ) ، حاول إقناعه برأيه، أن يجعله يُسلم به عن رضى، والإقْنَاعُ خير من الترغيب والترهيب.

[9] فاروق خالد، الإعلام الدولي والعولمة الجديدة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عَمان، 2011م، ص152.

ومرحلة إعداد الخطاب السياسي ليست من صنع فرد واحد، فهناك أكثر من فرد يشترك في عملية الإعداد، وتسبق عملية الإعداد مرحلة تكوين فكرة عامة حول الوضع وملابساته، ويشارك في ذلك متخصصون ومستشارون[10].

وقد يصنع الرأي العام السياسة العامة للدولة، وهو غير بعيد عنها، ويظهر مدى تأثير الرأي العام في السياسة في مدى ما يمارسه الرأي العام من ضغوط لتحديد القرارات الحكومية، وعلى صنع السياسة العامة، وإحجام المسؤولين عادةً عن اتخاذ موقف معين أو قرار يتوقعون أن يواجَه بمعارضة شعبية، إذ ان الإطار العام الذي يتحرك داخله صانعوا السياسة، الذين قد يتخذون قرارات تحقق الصالح العام، يتحدد من خلال ما يترشح من الرأي العام واتجاهاته، ويتوقف نجاح واستمرار السياسات التي تم اتخاذها رغم ذلك، على مدى تقبل الرأي العام لها وتنفيذها عن اقتناع[11]، وهو ما يضع الساسة أمام تحدٍ كبير، إذ يتعين عليهم إقناع شعوبهم بقراراتهم، لكسب الرأي العام المحلي، قبل التوجه إلى الدول الأُخرى المستهدفة، لذا يتعين على زعماء الدول إقناع شعوبهم وكسب تأييدهم بما يتخذونه من قرارات لطمأنتهم بأن كل ما يتخذونه من قرارات لمصلحة بلدهم، قبل توجيه خطابات لزعماء وشعوب الدول الأُخرى التي يتم التعامل معها، أو تلك التي تحدث معها توترات وأزَمات قد تطول لسنوات دون أن تشهد حروباً عسكرية مباشرة، لذا يتطلب الأمر حنكة سياسية وقدرة على التواصل مع الشعب وشعوب العالم اجل الحفاظ على الأوضاع من الانهيار، وهذا لا يتم عِبر وسائل الإعلام التقليدية فقط، بل لا بُد من استثمار منصات التواصل الاجتماعي التي لدى الأغلبية الساحقة من جماهير العالم، حسابات رسمية فيها أو غير رسمية يطلعون فيها على حسابات الزعماء السياسيين الذين يغردون بشكلٍ متواصل، لكونوا أول مَن يكسب الرأي العام العالمي.

المحور الثاني: دور الخطاب السياسي في تعزيز الحرب النفسية

يواصل الزعماء السياسيون من مختلف دول العالم سعيهم للتأير في الرأي العام، بهدف إقناع أكبر عدد ممكن من الجمهور بما يتخذونه من قرارات قد تكون مصيرية في أوقات السلم، والحروب، والأزَمات التي تسبق الحروب، أو تليها، ويوجهون خطاباتهم عِبر مواقع التواصل الخاصة بهم فضلاً عن وسائل الإعلام، لكن من الخطأ الاعتقاد بأن السياسيين يُعدون برامجهم وخططهم الحزبية ويقدمونها في شكل خطابات وتجمعات جماهيرية يغطيها الإعلام بكل بساطة؛ وذلك لأن السياسة حالياً باتت أكثر تعقيداً، إذ تبدأ وتنتهي في العديد من الأحيان خلف الكواليس بعيداً عن الإعلام، ويلفها الغموض ويحيط بها

---

[10] محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي، منتدى سور الازبكية– دراسة نرية تطبيقية في ضوء نظريات الاتصال، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص54.

[11] كامل خورشيد، مدخل إلى الرأي العام، مصدر سبق ذكره، ص197.

الصمت، ومع ذلك فإن ما يخفيه الساسة في السلم، قد يكشفون عنه خلال الأزَمات والحروب، لينأوا بأنفسهم عن ما حل في بلدانهم من دمار قد يكونا هُم السبب الأكبر في حصوله.

(وبدا تأثر الرأي العام بالأزَمات والحروب في القرن الحادي والعشرين واضحاً بعد تفجيرات 11 أيلول سبتمبر عام 2001م في أميركا، والتي نتج عنها وبشكل واضح إظهار خصائص الرأي العام في أميركا المشحون ضد المسلمين، وما اصطلح عليه "الإرهاب الإسلامي"، ويُدلل على ذلك الذعر الجماعي الذي أصاب الرأي العام الأميركي، وما تبعه من ردود أفعال سيئة تجاه المسلمين والعرب، وهذه العيوب التي تكتنف الرأي العام الأميركي، تم استغلالها لتحقيق مصالح ما، باستخدام أساليب الدعاية والحرب النفسية والشائعات، وهنالك قادة بارزون للرأي العام يعملون على التأثير في تبلور الرأي العام بأشكاله المحلية والإقليمية والعالمية لخدمة أجنداتهم السياسية، وذلك كون قوة الرأي العام تُعد بمثابة سلطة قائمة بالفعل، إذ ان هؤلاء القادة باستطاعتهم تنوير الجمهور، أو تضليله، أو تخديره، أو إلهائه عن قضاياه المصيرية)[12]، عِبر تصدير خطابات رسمية بشأن قضايا عالمية تتعلق بالعالم العربي، والشرق الأوسط بأكمله، وروسيا، وكوريا الشمالة، أو غيرها من الدول التي لدى الولايات المتحدة الأميركية علاقات، أو اتفاقيات، وأهم الخطابات السياسية المشحونة تلك التي تتعلق بالحروب، والتي تُعزز الحرب النفسي والحرب النفسية بحسب تعريف وزارة الحرب الأميركية "استخدام مخطط من جانب دولة ما أو مجموعة من الدول للدعاية وغيرها من الإجراءات الإعلامية الموجهَة إلى جماعة عدائية أو محايدة أو صديقة للتأثير على أرائها وعواطفها ومواقفها وسلوكها، بطريقة ما تحقق أهداف وسياسة الدولة أو الدول المستخدمة لها"[13]، فالحرب النفسية لا توجَه إلى جيع الدول بنفس الصورة رغم اتفاقها في الهدف العام، وهو التأثير في عواطف وأفكار وسلوك الشعب والجيش لدى الطرف الآخر، ولا شك ان الخطابات التي تسبق أو تلازم الحروب، والتي تُعَد احد أبرز صور الحرب النفسية، تنوعت وتطورت بشكلٍ ملفت قد ينذر بحرب مفتوحة على جميع الأصعدة المهمة، الساسية، والعسكرية، والاقتصادية، والتي بات تأثيرها واضحاً على المجتمعات التي تتعرض لها، الأمر الذي يدفعها إلى الحراك ضد السلطة القائمة وتحميلها مسؤولية ما يحدث من تدهور اقتصادي والدعوة إلى إسقاطها، وهنا يسعى الساسة إلى تصدير خطابات بشكل متواصل عِبر مختلف مواقع التواصل والمؤسسات الإعلامية، ويغرقون الجمهور بها، على المستويين الداخلي لتهدئة الأوضاع، والخارجي للتأثير في الأطراف الأُخرى، والحرب النفسية هي عمليات غير عسكرية تشنها دولة ما ضد العدو المفترض، بهدف التأثير في روحه المعنوية وإضعاف جبهته الداخلية، وذلك عبر أساليب معينة، وقد لا تقتصر هذه النوعية من الحروب على أوقات الصراع المسلح أو الطوارئ.

---

(12) كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، مصدر سبق ذكره، ص156–157.

(13) نصر صلاح، الحرب النفسية، معركة الكلمة والمعتقد، ج 1، الوطن العربي، 1988، ص 71.

ويختلف الخطاب السياسي عن الخطابات الأُخرى التي تعبر عن صاحبها وتجسد شخصيته، فليس خطاباً عفوياً أو تلقائياً يرسله صاحبه على سجيته، ليعبر به عن انفعالاته، بل هو خطاب مصنوع وأُعدَ إعداداً متقناً، ليؤثر في الجمهور ويقنعه(14).

وتُعد الرسائل اهم مرتكزات الحرب النفسية، وهناك مجموعة من الرسائل التي تصاغ ومن ثم يتم نقلها للجمهور المستهدف وهي تتغير حسب الحاجة(15):

1- رسائل لجمهور الداخل تظهر العدو بمظهر الشرير وهدفه القتل والتدمير.
2- رسائل لجمهور العدو تُظهر عدم وجود أمل في كسب الحرب وأن الهزيمة واقعة لا محالة.
3- رسائل لعموم المتلقين تتضمن إيراد أدلة عن العدالة والأخلاق في الميدان.

وتسلك الدول مختلف الطرق لإيصال رسائلها مستثمرةً بديهيات الإنسان وعقليته وتفكيره، مثل استخدام أسلوب التكرار لرسالة معينة، فيبدأ الناس بتصديقها وجعلها حقيقةن وقد تستغل بعض العقائد والخرافات لتوصيل، رسالة ما أو تُذاع أخبار كاذبة غير مكتملة الجوانب على أنها حقيقة، وتستخدم أسرع الوسائل لإيصالها بهدف التأثير في الجمهور الذي يتصور ان الحرب واقعة لا محالة، الأمر الذي يترك أثراً سلبياً، مما يخلق فوضى ويؤدي إلى انهيار اقتصاد البلد المستهدف من تلك الحرب، وفي الجانب الآخر الذي يوجه تلك الحرب تُستخدَم كل الامكانات المتاحة من أجل كسب التأييد الشعبي لهذه الحرب، والتي قد تواجه بحرباً مضادة، فمن غير المعقول أن يقف الطرف الآخر دون رد، إذ سرعان ما يصدر خطابات رداً على الطرف الآخر، بعد أن تُكرس الدولة كل امكاناتها الاتصالية.

فالحرب النفسية تنطوي على ما يمكن أن نسميه وظيفة الدولة الاتصالية بمعناها الواسع، بوصفها إحدى وظائف الدولة المعاصرة، والتي تعني ان من واجب الدولة أو السلطات الحاكمة، أن تنقل غلى الأفراد قسطاً معيناً من المعلومات التي يجب معرفتها، قبل اتخاذ القرار السياسي، أي ان محورها الحقيقي هو خلق العلاقة المعنوية والفكرية الثابتة بين الفرد والدولة، هذه العلاقة التي تنبع منها خمس وظائف مميزة(16):

1- ترتيب نظام القيم الجماعية.
2- تدعيم مفهوم التماسك السياسي.
3- خلق الرضا القومي.

(14) محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي، مصدر سبق ذكره، ص54.

(15) عبد الباسط محمد أبو ناموس، الحرب النفسية التي استخدمتها المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي على محافظات غزة عام 2014م، رسالة ماجستير منشورة، ص34، 2015م.

(16) حميدة سميسم، الحرب النفسية، الدار الثقافية للنشر، بغداد، 2004م، ص12-13.

4- الوظيفة الدعائية.

5- الاستعداد للحرب النفسية العكسية.

والهجوم العكسي يجب أن يخضع لتخطيط محكم لو أريد له النجاح، كما يجب أن يخضع لنفس المبادئ ليضع حداً للهجوم الذي يخضع له، وبقدر الضربة الموجهة يجب أن يكون رد الفعل[17]، وهذا ما يحدث فعلاً وما يمكن قراءته في الخطابات السياسية، فضلاً عن المناورات العسكرية، عندما تتأزم الأوضاع بين بلدين، أو بين مجموعة دول متحالفة تشن هجوماً على دول أُخرى متحالفة، إذ يسعى كل طرف لكسب الحرب لصالحه، ولعل تلك الخطابات السياسية التي تسبقها او تليها اتخاذ قرارات حازمة، تكون أكثر وقعاً من شدة الحرب العسكرية، لما تتركه من آثاراً سلبية على اقتصاد البلدان المستهدفة، يترتب عليها انهيار للعملة المحلية مقابل العملات العالمية، وكل ذلك يتم تعزيزه بخطابات يتم بثها عِبر مختلف مواقع التواصل ووسائل الإعلام، وتُسنَد تلك الخطابات بالمعلومات، ومن يمتلكها ويُحسن استخدامها بشكل جيد تكون له فرص أفضل من الآخر لتحقيق النصر، إذ لم يعد التأثير في الخصم شأنًا ارتجاليًا، بل أصبح يخضع لدراسات تبحث في الدوافع النفسية وطريقة تكون الاتجاهات وطبيعة الثقافات المختلفة، فضلاً عن عادات وتقاليد المجتمعات وطريقة تفكيرها، وغيرها من المواضيع التي تشتغل عليها الأبحاث المعدة خصيصًا لاستغلال نتائجها في الحروب النفسية، ويتم توظيف ذلك كله وتضمينه في الخطابات الموجهة، وكل ما يتم الحصول عليه من معلومات يتم استخدامه في تلك الحرب، التي يمكن تسميتها بـ"حرب المعلومات".

و"حرب المعلومات" مصطلح يصف استخدام وإدارة المعلومات، وقد تتضمن جمع المعلومات الإستراتيجية، والتأكد من صلاحية المعلومات الموجودة، ونشر دعايات أو معلومات خاطئة لاحباط العدو أو الشعب، والتقليل من نوعية المعلومات التي توجد لدى العدو والعمل على تقليل فرص جمع العدو للمعلومات، وهي استخدام نظم المعلومات لاستغلال وتخريب وتدمير وتعطيل معلومات الخصم وعملياته المبنية على المعلومات؛ لإحراز السبق، والتقدم على نظمه العسكرية والاقتصادية، فمن الممكن أن تحدث هذه الحرب على مستوى الأشخاص، الشركات، أو على مستوى عالمي، وتنقسم حرب المعلومات إلى سبعة أقسام: حرب القيادة والسيطرة، الحرب الاستخبارية، حرب العمليات النفسية، حرب قراصنة المعلومات، حرب المعلومات الاقتصادية، الحرب الإلكترونية، حرب المعلومات الافتراضية[18]، ويتم في

---

[17] حميدة سميسم، المصدر السابق نفسه، ص26.

[18] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط الالكتروني الآتي:https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8

الوقت الحاضر إغراق المجتمع العالمي بسيل من المعلومات الصادرة عن وكالات الأنباء الأميركية أو منصات التواصل، وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيرية.

(ووجود وسائل الاتصال الجماهيرية، شرط أساسي للدعاية الحديثة، إذ ان إيصال الخطابات السياسية إلى الجمهور، وتشكيل الرأي العام، لا يتم إلا عِبر هذه الوسائل التي بمقدورها أن تحقق دعاية ناجحة، إذا كانت مركزية ومنوعة ومباشرة، ولا يمكن أن تنتشر الخطابات السياسية للزعماء السياسيين وتصل إلى الجمهور المقصود لتدعيم آراء ما أو تغييرها، إلا عندما تتمكن وسائل الاتصال الجماهيرية من جذب انتباه الجمهور)[19]، إلى جانب منصات التواصل الاجتماعي التي اصبحث محط اهتمام وسائل الإعلام، بما تتناقله من خطابات سياسية للزعماء وردود أفعال دولية وجماهيرية بشأنها، فلم تعد منصات للتواصل الاجتماعي فقط بل للسياسي أيضاً.

وإذا ما تم الخوض في ميدان السياسة، نجد التهديدات والاتهامات والمهاترات والتحديات قد أصبحت جزءً من التكوين النفسي للناس، والسبب في ذلك هو ان وجهتهم قد انصرفت إلى تصورات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، تستوعب قضاياهم وفهمهم لنوعية الاستراتيجيات التي تخططها الحكومات لتكون نقطة توتر كل يوم في حياة البشرية[20]، ومع تطور وسائل الإعلام والاتصال الالكتروني ازداد انشغال الناس بالسياسة، لأن القرارات السياسية اصبحت تدخل في صلب حياتهم اليومية حتى وإن كانت صادرة من دول أُخرى، فالعقوبات التي تفرض على بلد ما سرعان ما تنعكس على اوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثالث: تحليل خطابات ترامب وردود روحاني وظريف عبر تويتر

يجري الباحث تحليلاً لخطابات رئيس الولايات المتحدة الأميركية "دونالد ترامب" بشأن إيران وردود نظيره حسن روحاني، فضلاً عن ردود وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، والتي تعج بها وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، وحدد الباحث بعض القوى الاستراتيجية للخطاب السياسي، وهي مجموعة العوامل التي يضيفها الخطاب السياسي على قوة الدولة وهيبتها بين الدول وقوة الزعماء امام شعوبهم، بمعنى انها مجمل الأبعاد المؤثرة ايجابيا على قوة الزعيم، والدولة، ولضرورة دقة الخطاب السياسي فان صياغته تمر بمراحل عدة ليظهر بشكل قوي ومؤثر، وفي البحث سيتم طرح اربع من القوى الاستراتيجية التي يوفرها الخطاب السياسي الفعال، وهي :

1- إبلاغ الرسالة: أي الهدف الاعلى والأسمى الذي تسعى القيادات العليا الوصول اليه، وصياغة الرسالة والايمان بها ليسا تماماً كافيين لتحقيقها، فلكي تتحقق، من الضروري ان تعمل القيادات على

---

[19] مي العبد الله، الدعاية وأساليب الإقناع، دار النهضة العربية، بيروت، 2011م، ص37.

[20] أنور السباعي، التخطيط الإعلامي السياسي، وزارة الإرشاد القومي، دمشق، 1971م، ص77.

ايصالها إلى الآخرين بطريقة فعالة وجذابة تساعدهم على فهمها في المقام الأول، ثم تتحول بعد ذلك الى مصدر الهام[21].

2- الإقناع، قوة الإقناع: تتوقف قوة أي خطاب سياسي على قدرته لإحداث تواصلاً ناجحاً مع المتلقي، وهذا لا يتحقق إلا إذا حاز هذا الخطاب على قدر من الرضا الجماهيري، من خلال الإقناع والمحاججة، إذ يصف الخطاب، بمفاهيمه اللغوية واقع وسياق معين، وهناك عناصر محددة متفق عليها يمكن من خلالها أن نحكم ما إذا كان استعمال هذا الخطاب لمفاهيمه يحقق نوعا من التواصل أم لا، اذ يتأسس بالضرورة في كل خطاب سياسي معنى معين أو عدة معان يراد توصيلها للقارئ، إذ يُعد الإقناع محور القيادة الفعالة[22].

3- كسب الثقة: ان قوة الزعماء السياسيين وشعبيتهم المتزايدة تتمثل في ثقة الناس وبرجاحة عقلهم ومن قدراتهم القيادية، ومن ايمان الشعب بانهم اهلاً للزعامة، وعليه فان من المهام التي تقع على عاتق اي شخص يطمح للقيادة، هي ان يحضى بثقة من يسعى لقيادتهم[23].

4- نقل وجهة النظر السياسية الى الجمهور: إن القدرة على نقل وجهة النظر السياسية للجماهير هي تعبير عن اتقان القائد السياسي لنقل اهدافه المنشودة من حديثه سواء عن طريق االبالغ او التاثير أو الإقناع أو التحفيز أو التوجيه وبذلك تعد هذه الميزة في الخطاب بالغة االهمية في توصيل المعلومة بفعالية حتى في االجواء المتوترة وفي حاالت الوقت الضيق.

واختار الباحث نماذج من الخطابات السياسية للرئيس الأميركي دونالد ترامب وبعض ردود نظيره الإيراني حسن روحاني، ووزير خارجية إيران محمد جواد ظريف.

جداول من عمل الباحث، اعتماداً على تغريدات نشرتها وبثتها وسائل الإعلام، تُبين القوى الاستراتيجية الأربع في الخطابات السياسية:

---

(21) شيل لين، قلها مثل أوباما– قوة التحدث ذات الهدف والرؤية، مكتبة جرير، الرياض، 2009، ص97.

(22) أماني مسعود، مبارك وفهوم حقوق الإنسان– قراءة في الخطاب السياسي، دار الأندلس للنشر، القاهرة، 2008م، ص43.

(23) علي جمال محمد، الأساليب الخطابية وعالقتها بقدرات التفكير التقاربي والتباعدي، جامعة عين شمس، القاهرة، 1987م، ص

جدول رقم (1)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
ترامب	الأنظمة القمعية لا يمكن أن تستمر إلى الأبد	إبلاغ الرسالة	وصف نظام إيران بالقمعي
ترامب	سيأتي اليوم الذي يتخذ فيه الشعب الإيراني خياره	كسب الثقة	مغازلة الشعب الإيراني والسعي لاقناعه بضرورة التغيير
ترامب	العالم بأسره يفهم أن الشعب الإيراني الطيب يريد التغيير	إبلاغ الرسالة	توحيد الرؤى
ترامب	وعدا القوة العسكرية الواسعة للولايات المتحدة، فإن الشعب الإيراني هو أكثر ما يخيف قادته	التكرار	حرب نفسية يراد منها تخويف الحكومة ايرانية وكسب ود الشعب الإيراني
ترامب	تقارير كثيرة عن احتجاجات سلمية لمواطنين إيرانيين سئموا فساد النظام وإهداره لثروات الأمة من أجل تمويل الإرهاب في الخارج	التكرار – محاولة كسب ثقة الرأي العام في إيران والعالم	بتأييده للتظاهرات السلمية في ايران ضد النظام المتهم بالفساد وإهدار الثروات لتمويل الارهاب في الخارج، أي اتهام حكومة طهران بتمويل الارهاب خارج حدودها وتجويع الشعب الإيراني
ترامب	يجدر بالحكومة الإيرانية احترام حقوق شعبها، بما في ذلك الحق في التعبير عن أنفسهم.	محاولة كسب الرأي العام الايراني	انتقاد الحكومة الايرانية لعدم احترام حقوق شعبها– يسعى لكسب ثقة الايرانيين
ترامب	العالم يراقب	نقل وجهة النظر السياسية	العالم يترقب ما سيجري
ترامب	نظام متعصب	ابلاغ الرسالة	وصف نظام إيران بالمتعصب ويسعى لاقناع العالم بذلك

جدول رقم (2)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
ترامب	إن هذه الصفقة "هائلة" و"تسمح للنظام الإيراني بمواصلة تخصيب اليورانيوم	نقل وجهة النظر السياسية	مخاطر الاتفاق النووي مع ايران
ترامب	أعلن اليوم أن الولايات المتحدة ستنسحب من الاتفاق حول برنامج إيران النووي	ابلاغ الرسالة	اعلان الانسحاب
ترامب	أدلة مؤكدة تثبت أن النظام الإيراني ينتهك الاتفاق النووي	إبلاغ الرسالة	انتهاك الاتفاق النووي
ترامب	الشرق الأوسط سيمر بسباق للتسلح النووي" حال تمديده الاتفاق مع إيران	ابلاغ الرسالة	تحذير من تمديد الاتفاق النووي مع ايران
ترامب	سنطبق عقوبات قاسية ضد إيران ونظامها وستواجه مشاكل أكبر مما كان في أي وقت ماضي	نقل وجهة النظر السياسية إلى الجماهير	توعد بفرض عقوبات
ترامب	بلاده ستفرض عقوبات اقتصادية قاسية ضد "النظام الإيراني".	تكرار – نقل وجهة النظر السياسية إلى الجماهير	توعد بفرض عقوبات

جدول رقم (3)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
ترامب	إننا سنفرض عقوبات على أعلى مستوى، وكل دولة ستساعد إيران في مساعيها للحصول على الأسلحة النووية قد تصبح أيضا عرضة لعقوبات قوية من قبل الولايات المتحدة	ابلاغ الرسالة	تحذير بفرض عقوبات على أي دولة تساعد ايران للحصول على الاسلحة النووية
ترامب	تعهد بـ"التطبيق الكامل للعقوبات القاسية"،	التكرار – ابلاغ الرسالة	تطبيق العقوبات
ترامب	وهدد "النظام الإيراني" بأنه "سيواجه مشاكل أكبر مما شهدها في أي وقت مضى حال مواصلته مساعيه النووية".	نقل وجهة النظر السياسية	تهديد باكبر ما هو من العقوبات– حرب نفسية
ترامب	أن الاتفاق النووي مع إيران يتضمن "عيوبا هائلة"	تكرار – نقل وجهة النظر السياسية	عيوب الاتفاق النووي
	أن تمديده لتجميد العقوبات هذه المرة يمثل "آخر فرصة" لتعديل الصفقة	التكرار – ابلاغ الرسالة	تصحيح العيوب في الاتفاق النووي

جدول رقم (4)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
ترامب	يعلن قرار أميريكا النهائي بالانسحاب من الاتفاق النووي	ابلاغ الرسالة	قرار الانسحاب النهائي
ترامب	سيوقع مذكرة لبدء موجة جديدة من العقوبات على النظام الإيراني	نقل وجهة النظر السياسية	بدء مرحلة العقوبات
ترامب	أن العقوبات لن تشمل إيران وحدها بل ستشمل دولًا أخرى متواطئة مع إيران، وأن الولايات المتحدة ستبحث مع حلفائها حلًا مستدامًا وشاملًا.	نقل وجهة النظر السياسية	تهديدالدول المتواطئة مع ايران وترغيب للدول التي ستكون حليفة لواشنطن
روحاني	أن بلاده يمكنها الاستمرار في الاتفاق النووي حتى لو انسحبت "واشنطن" بشرط أن تضمن الأطراف الأخرى مصالح "طهران".	نقل وجهة النظر السياسية	تحدي روحاني بأن بلاده ستواصل العمل بالاتفاق النووي رغم انسحاب واشنطن
روحاني	ايران تواجة مشكلات ستستمر لفترة	ابلاغ الرسالة	تهيئة الرأي العام
ظريف	خطاب ترامب "ينمّ عن جهل ولا يستحق الرد عليه	ابلاغ الرسالة	انتقاد خطاب ترامب- حرب نفسية مضادة
ظريف	خطاب الكراهية الجاهل الذي ألقاه ترامب يعود للعصور الوسطى، ولا يستحق الرد	نقل وجهة النظر السياسية	مواجهة خطاب بخطاب آخر

جدول رقم (5)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
ظريف	"التعاطف الزائف مع الإيرانيين لا يخدع أحدا"	قوة الاقناع	محاولة كسب الرأي العام الايراني بعد محاولة ترامب التأثير في الرأي العام الايراني
ترامب	يصف إيران بأنها "ديكتاتورية فاسدة" و"دولة مارقة" وقال إن "الضحايا الأكثر معاناة بسبب زعماء إيران هو في الواقع شعبها".	نقل وجهة النظر السياسية	اثارة الرأي العام ضد السلطة الايرانية بهدف كسبه وزعزعة الاستقرار في ايران
ترامب	الاتفاق النووي الذي تفاوض فيه ظريف بالتعاون الوثيق مع وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري "مدعاة للحرج للولايات المتحدة".	نقل وجهة النظر السياسية	يصف الاتفاق النووي بالمحرج وينتقد مسؤولين سابقين في الولايات المتحدة للتفاوض مع ايران
ترامب	يتهم طهران باستخدام ثروتها لدعم الرئيس السوري بشار الأسد، ولدعم الحوثيين في اليمن و"لتقويض السلام في شتى أرجاء الشرق الأوسط	نقل وجهة النظر السياسية	اتهام ايران بزعزعة استقرار منطقة الشرق الاوسط

جدول رقم (6)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
ترامب	الاتفاق النووي أحد أسوأ الاتفاقات التي وقعتها الولايات المتحدة في تاريخها	إبلاغ الرسالة	انتقاد الاتفاق النووي
ترامب	أن طهران لم تحترم روح الاتفاق وأنها ما تزال قادرة على امتلاك سلاح نووي	ابلاغ الرسالة	اتهام ايران بعدم الالتزام
ترامب	ستفرض "عقوبات إضافية على النظام الإيراني لعرقلة تمويله الإرهاب" في إطار استراتيجية جديدة للتعامل مع إيران.	نقل وجهة النظر السياسية	ايصال رسالة للجماهير
ترامب	سوف نحرم النظام الإيراني من كل المسارات التي تمكنه من الحصول على سلاح نووي".	نقل وجهة النظر السياسية	احباط كل محاولة ايرانية لامتلاك سلاح نووي
ترامب	طلبت من وزارة الخزانة الأميركية فرض "عقوبات قاسية" بحق "الحرس الثوري" الإيراني، مطالباً الدول الحليفة لبلاده "الانضمام إلينا في اتخاذ خطوات قوية للحد من سلوك إيران المزعزع للاستقرار "	إبلاغ الرسالة	توحيد الجهود كافة لفرض عقوبات على إيران

جدول رقم (7)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
روحاني	"يبدو أن ترامب لم يدرك أنه لا يستطيع الغاء الاتفاقيات الدولية لأن وثيقة الإتفاق النووي ليست إتفاقية ثنائية"	إبلاغ الرسالة	الغاء الاتفاقية ليس بيد اميركا بمفردها
روحاني	يبدو أن ترامب لا يعلم أن الولايات المتحدة قادت انقلابا عسكريا لاسقاط الثورة الاسلامية	إبلاغ الرسالة	استخدام التاريخ
روحاني	يبدو أن ترامب لا يعلم أن بلاده زودت نظام صدام بالصواريخ ليستخدمها ضد الشعب الايراني	إبلاغ الرسالة	استخدام التاريخ
روحاني	يبدو أن ترامب لا يعلم أن بلاده شاركت في الانقلاب العسكري وأعادت الشاه الى السلطة واسقطت الحكومة الشرعية	إبلاغ الرسالة	استخدام التاريخ
روحاني	"إن الرئيس الأميركي نسي أن حكومته دعمت قصف القنابل والأسلحة الكيميائية ضد كرد العراق	إبلاغ الرسالة	استخدام التاريخ
روحاني	داعياً ترامب إلى "قراءة التاريخ ودراسة الاتفاقيات الدولية والأدب"، مذكراً إياه بأن "الدولة الوحيدة التي استخدمت القنبلة النووية هي الولايات المتحدة".	إبلاغ الرسالة	استخدام التاريخ
روحاني	"لم يكن في كلمة ترامب سوى مجموعة من الشتائم والاتهامات وانه اطلق الكثير من الأكاذيب والافتراءات ضد الشعب الايراني	إبلاغ الرسالة	اتهام ترامب بالكذب
روحاني	إيران ستلتزم بالاتفاق طالما أنه "يضمن مصالحنا وسنواصل تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اطار مصالحنا الوطنية وان ما سمعناه اليوم من ترامب ما هو الا تكرار لما سمعناه من المسؤولين الامريكان على مدى 40 عاماً".	كسب الثقة	يسعى لكسب ثقة المجتمع الدولي

جدول رقم (8)

المتحدث	النص	القوى الاستراتيجية	أوجه التأثير
روحاني	إن الولايات المتحدة لا تجرؤ على ضرب إيران لأنها تدرك القوة العسكرية لنا والثمن الباهظ للصراع	نقل وجهة النظر السياسية	رد على الحرب النفسية
روحاني	لماذا لا تهاجمنا الولايات المتحدة؟ بسبب قوتنا، إنهم يعرفونها ويعرفون التداعيات للحرب	إبلاغ الرسالة	حرب نفسية مضادة لتبديد المخاوف
روحاني	ضرورة تطوير قدرات إيران العسكرية لمواجهة أي قوة عسكرية تريد الاستيلاء على أراضيها ومواردها	كسب الثقة	كسب ثقة قوات الأمن والشعب

النتائج والاستنتاجات

استنتج الباحث من خلال التحليل الكيفي لخطابات ترامب وروحاني وظريف الآتي:

1- يولي الزعماء اهمية كبيرة لمنصات التواصل الاجتماعي على الرغم من امتلاكهم وسائل إعلام مرئية ومسموعة ومكتوبة، وأهم تلك المواقع تويتر.

2- يسعى الزعماء الى ابلاغ رسائلهم إلى جماهيرهم في بلدانهم ومختلف دول العالم، بهدف كسب الرأي العام لصالحهم.

3- وصف ترامب الاتفاق النووي مع إيران بأنه الأسوأ، في الكثير من خطاباته، بهدف دفع الدول الأُخرى للانسحاب من الملف النووي.

4- اوصل ترامب وجهة نظره السياسية إلى جميع الدول التي تربطها علاقات مع إيران، ودعاها إلى الالتزام بالعقوات، وإلا ستواجَه بالمثل.

5- يشن الزعيمان (ترامب وروحاني) حرباً نفسية على بعضهم البعض، ويسعى كل منهما إإلى كسب تلك الحرب لصالحه، والشعب الإيراني أكثر من تأثر بتلك الحرب النفسية التي اعكست سلباً على الاقتصاد الايراني.

6- لطالما يسعى ترامب إلى كسب ثقة الشعب الإيراني ويوجه خطابات مباشرة لهم، إلا ان نظيره روحاني لا يوجه ذات الخطاب للشعب الأميركي، بل اكتفى بالحديث عن أحداث تاريخية اتهم فيها وشانطن بمحاولة اسقاط الحرس النظام الإيراني على مدى سنوات.

7- وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف وجَهَ بدوره خطابات رداً على ترامب وهي بمثابة حرب نفسية مضادة، وسعى إلى جانب الرئيس حسن روحاني إلى تفنيد ما قاله ترامب، واصفاً تعاطفه مع الشعب الايراني في تظاهراته الأخيرة بالزائف.
8- لم يكسب اي من الطرفين الحرب النفسية لصالحه، لكنها انعكست بشكل سلبي على شعوبهم، إذ يتخوف الرعايا الأميركيين من التواجد في مناطق يسيطر عليها ايرايين، فيما اصيب الاقتصاد الايراني بالشلل وانهارت العملة الايرانية.
9- لم يتمكن أي من المسؤولَين الإيرانيَين (روحاني وظريف) من إقناع الشعب الإيراني، إذ ركزا في خطاباتهما على الملف النووي الإيراني، وتبادل الاتهامات مع ترامب، وخير دليل استمرار التظاهرات ضد النظام بسبب انهيار العملة الإيرانية وتدهور الاقتصاد، ومن ثم تم استجواب روحاني في البرلمان الإيراني.

التوصيات والمقترحات

يوصي الباحث ويقترح الآتي:

1- على زعماء إيران تعيين مستشارين متخصصين لهم القدرة على صياغة خطابات تحدث تواصلاً ناجحاً مع الشعب الإثراني، لتنال خطاباتهم جزء من الرضا الجماهيري، بدلاً عن مهاجمة دول أُخرى، أي أن يولو خطاباتهم أهمية، كتلك التي يولونها لمواقع التواصل الاجتماعي.
2- على كل زعيم سياسي أن يكون على درجة من المعرفة بالجمهور المستهدف، ليصيغ خطاباً يتماشى مع مجتمعه إذا ما أراد أن يكسب الرأي العام لصالحه، ولا يتم ذلك إلا بدراسات استطلاعية كمية ونوعية.
3- على الزعماء السياسيين اتباع اساليب الترغيب بدلاً عن الترهيب لكسب الأطراف الأُخرى، وهذا ما كان على ترامب فعله لكسب الدول الأُخرى في التحالف النووي وحثها على عدم التعامل مع إيران، بدلاً عن استخدام الترهيب في الخطاب وتهديدها بعقوبات مماثلة في حال تعاملها مع إيران.
4- أن يراعي الزعماء السياسيين في خطاباتهم أفكار متوافقة مع الغاية والأهداف الاستراتيجية للدولة.
5- الاهتمام بصياغة المفردات المناسبة في عبارات مباشرة ومؤثرة تتلاءهم مع تطلعات الجماهير.

المصادر والمراجع

1- أحمد زكريا أحمد، مدخل لإهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م.
2- إسماعيل علي سعد، الرأي العام بين القوة والآيديولوجية، الكتاب الثاني من سلسلة السياسة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988م.
3- أماني مسعود، مبارك ومفهوم حقوق الإنسان- قراءة في الخطاب السياسي، دار الأندلس للنشر، مصر، 2008م.
4- أنور السباعي، التخطيط الإعلامي السياسي، وزارة الإرشاد القومي، دمشق، 1971م.
5- حميدة سميسم، الحرب النفسية، الدار الثقافية للنشر، بغداد، 2004م.
6- سناء محمد الجبور، الإعلام والرأي العام العربي والعالمي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عَمان، 2010م.
7- شيل لين، قلها مثل أوباما- قوة التحدث ذات الهدف والرؤية،مكتبة،جري،الرياض،2009.
8- عبد الباسط محمد أبو ناموس، الحرب النفسية التي استخدمتها المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي على محافظات غزة عام 2014م، رسالة ماجستير منشورة.
9- عبد الرزاق محممد الدليمي، الإعلام وإدارة الأزَمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عَمان، 2012م.
10- علي جمال محمد، الأساليب الخطابية وعالقتها بقدرات التفكير التقاربي والتباعدي، جامعة عين شمس، القاهرة، 1987م.
11- فاروق خالد، الإعلام الدولي والعولمة الجديدة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عَمان، 2011م.
12- كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عَمان، 2011م.
13- محمود عكاشة، خطاب السلطة الإعلامي وتقنية التعبير اللغوي، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 2004م.
14- محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي، منتدى سور الازبكية- دراسة نرية تطبيقية في ضوء نظريات الاتصال، دار النشر للجامعات، مصر، 2005م.
15- نصر صلاح، الحرب النفسية، معركة الكلمة والمعتقد، ج 1، الوطن العربي، 1988م.
16- هبة شاهين، التلفزيون الفضائي العربي، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2010م.
17- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط الالكتروني الآتي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8

العلاقات الإيرانية العربية بين ما هو: سياسي أمني وطائفي

Iranian-Arab relations between what is political security and sectarian

الدكتورة : شيماء الهواري

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء – المملكة المغربية

ملخص:

تعد قضية العلاقات العربية/الإيرانية واحدة من أكثر القضايا طرحا في المنطقة العربية والعالم، وليس من قبيل المبالغة القول بأن مصير هذه المنطقة مرهون بتطورات هذه العلاقة وطريقة إدارتها من قبل اللاعبين السياسيين في المنطقة الشرق الأوسطية وفي الغرب.

ما الشكل المطلوب للعلاقات العربية/الإيرانية؟ سؤال ملح ومرافق على الدوام لمختلف المراحل التاريخية التي مرت بها هذه العلاقات.

في السنوات الأخيرة أخذت هذه العلاقات منحى خطيرا يعوق بشكل واضح سير العلاقات في الاتجاه المثمر بل ويرفع من مخاوف المواجهة والاحتراب، خاصة مؤخرا بعد قطع المغرب لعلاقاته السياسية مع ايران جراء دعمها من خلال حزب الله لجبهة المرتزقة البوليساريو بالعتاد الحربي والتدريب، الامر الذي جعل المغرب يطرد السفير الايران من المغرب ويستدعي نظيره المغربي من طهران، هذا التصرف نتج عنه استدعاء للاستفسار للسفير المغربي في الجزائر من طرف الحكومة الجزائرية بناءا على تصريح وزير الخارجية المغربي الذي اكد على دعم سفارة ايران في الجزائر لتدخلات ايران السافرة في الشأن المغربي وفي وحدته الترابية وعلم الجزائر بها، مما خلق بلبلة سياسية كبيرة في المنطقة الشمال الافريقية التي في الاصل مازالت تأن من احداث الكركارات وسقوط الطائرة العسكرية الجزائرية التي كانت محملة بجنود وطلبة جزائريون، واشتباه تواجد عناصر من البوليساريو عليها كانوا متوجهون الى تنذوف في مهمة عسكرية ضد المغرب.

هناك اراء تقول ان التدخل الايراني في المغرب مجرد كذبة سياسية او ذريعة من المغرب لدعم التدخل العسكري الذي تسانده دول الخليج واسرائيل ضد ايران التي تدعم القضية الفلسطينية والجيش السوري وتدعم حزب الله الذي اذاق الامرين للجيش الاسرائيلي.

الكلمات المفاتيح: ايران، العرب، الشيعة،السنة، الامريكان، الصحراء الغربية، الحوثيون، البوليساريو، الصراع الطائفي

Abstract:
The issue of Arab-Iranian relations is one of the most pressing issues in the Arab region and the world, and it is no exaggeration to say that the fate of this region depends on the developments of this relationship and the way it is managed by political actors in the Middle East and the West
What is the desired form of Arab / Iranian relations? Is an urgent and constant question of the various historical stages in which these relations have passed.
In recent years, these relations have taken a serious course, which is clearly impeding the progress of relations in the productive direction and even raising the fears of confrontation and entanglement, especially recently after Morocco cut off its political relations with Iran because of its support through the Polisario mercenaries
Which led Morocco to expel the Iranian ambassador from Morocco and summon his Moroccan counterpart from Tehran. This action resulted in a call to inquire of the Moroccan ambassador in Algeria by the Algerian government, according to a statement by the Moroccan Foreign Minister. Its territorial integrity and the flag of Algeria
Which created a great political confusion in the region of North Africa, which is still tired of the events of the Karakaras and the fall of the Algerian military aircraft, which was loaded with Algerian soldiers and students, and the suspicion of the presence of Polisario elements were heading to Tnhov on a military mission against Morocco.
There are views that Iran's intervention in Morocco is a political lie or a pretext from Morocco to support military intervention backed by the Gulf states and Israel against Iran, which supports the Palestinian cause and the Syrian army and supports Hezbollah, which is making waves for the Israeli army.

key words : Iran_ Arabs _ Shiites_ Sunnis_ Americans_ Sahara Moroccan Houthis_ Polisario_ sectarian conflict

مقدمة :

طالب سـياسـيون وخبراء بضـرورة تحقيق تفاهم عربي–إيراني يعظم مصـالح الطرفين، ويؤدي إلى الاستقرار الإقليمي، وناشدوا وسائل الإعلام والنخب السياسية والدينية، تجاوز الصور الذهنية المغلوطة والنظر إلى مناطق الالتقاء وتجاوز نقاط الخلاف

أن إيران دولة فاعلة في المنطقة توجد بينها وبين الدول العربية خلافات يمكن بالتنسيق المشترك ضبطها وتجاوزها، وقالوا إن إعادة العلاقات يتعين أن تبدأ بالعلاقات الثنائية بين إيران وكل دولة عربية

على حدة، وأن يكون البدء بالتعاون التجاري الاقتصـــادي تمهيداً للتعاون الســياســي الذي لن يتم من دون اتخاذ إجراءات بناء الثقة بين الطرفين.

لن يكون ممكناً التقدم نحو بناء اقتصاد عربي، أو إيراني، مستقر وقوي، في ظل هذا الاستنزاف. ولن يكون ممكناً التقدّم نحو بناء دول مؤسسات، فضلاً عن الديمقراطية، في ظل هذا النوع من الحروب الطائفية المسنودة إقليمياً. كما سيتعذّر التحكّم بتداعي الموقف والهرولة نحو إسرائيل عبر تمرير اتصالاتٍ وخطواتٍ تطبيعية. فثمة فوضى سياسية، ترافقها فوضى قيمية في غياب مرجعيات .وبحجة العداء للاستبداد واستخدامه قضية فلسطين العادلة أداةً في تبرير الظلم، تصبح إسرائيل مقبولة عند بعضهم، أو لا تُصنّف عدواً على أقل تقدير؛ وبحجة السلام خياراً استراتيجياً، والتنسيق ضد الإرهاب، تسعى قوى الممانعة إلى أن تُقبَل في عضوية النادي نفسه مع إسرائيل، فهي تحاول إقناع العالم بأنها الضمان الوحيد للاستقرار، ولأمن دولة الاحتلال والاستيطان. إن ضبط هذا الفلتان في ظل فوضى الحرب الإقليمية التي تشرخ المجتمعات أمرٌ شبه مستحيل، والتحكّم به في ظروف اعتبار كل طرفٍ فيها الطرف الآخر عدوّه الرئيسي، وتحييد إسرائيل وغيرها، هو ضرب من الخيال.

الخاسرون هم العرب، أنظمةً وشعوباً، وإيران كذلك نظاماً وشعباً. فلا استقرار الأنظمة يُضمن في ظل مثل هذه الحروب، ولا تحقيق الشعوب أمانيها، لأن النتيجة هي الفوضى، وليس تحقيق الكرامة والحرية، وبدل المستبد الواحد تفرّخ الفوضى مئات المستبدين الصغار.

وأشـــــاروا إلى أن الثورات العربية تمثل فرصــــــة مهمة لانطلاق العلاقات العربية–الإيرانية بعيداً عن الضغوط الأمريكية والتحذيرات الإسرائيلية وخلصوا إلى أن قوة الدول العربية من الداخل هي أساس الانفتاح الآمن مع إيران.

أهمية الدراسة :

تظهر اهمية المقال في الوضــعية الحالية التي تعيشــها المنطقة العربية الشــرق الاوســطية وشــمال افريقيا من التدخلات الخارجية سـواء الامريكية او الروسـية وحتى الايرانية، كما للتوتر الحاصـل بين ايران كدولة ودول الخليج وشمال افريقيا دور مهم في كتابة المقال، خاصة ان من يذكي هذا التوتر هي الولايات المتحدة التي تحاول استغلال التخوف التاريخي العربي من ايران في ترسيخ جذورها في المنطقة واستخدام مواردها الطبيعية بطريقة تستفيد منها مباشرة .

اهداف البحث :

- التعرف على حقيقة الصراع العربي الايراني من الجانب الامني و السياسي و الطائفي
- التعرف على تاريخ الشيعة في دول المنطقة العربية في الخليج و شمال افريقيا
- التعرف على الدور الخطير لايران في تحريك الازمات العربية الداخلية
- التحقق من وضعية الشيعة في الدول العربية السنية

تساؤلات البحث :

_ هل الصراع العربي الايراني مبني فقط على اسس مذهبية؟

_ هل ايران حقا تشكل خطرا على العرب من الخليج الى المحيط؟

_ هل ايران تستخدم العامل الامني والمذهبي والسياسي لترهيب العرب؟

_ هل يمكن ايقاف هذا الصراع بطرق سلمية؟

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي والتاريخي والوصـــــفي فهي المناهج المناســـــب لطبيعة البحث واشكاليته

اشكالية البحث:

يتمحور البحث حول اشـكالية الصــراع العربي الايراني واسـتخدام دول الصــراع الجانب الطائفي في اشعال الفتن وكسر جدار الامن العام في الدول المعنية بها لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية.

دراسات سابقة :

- العرب وايران: فهمي هويدي، دار توبقال للنشر
- العرب والايرانيون: العلاقات العربية الايرانية في الزمن الحاضـر : رضـوان السـيد، الدار العربية للعلوم ناشرون – بيروت الطبعة الأولى 1435هـ – 2014م
- العلقات العربية الايرانية في منطقة الخليج : محمد الاحمري ، منتدى العلقات العربية والدولية
- العرب و ايران: مراجعة في التاريخ والسياسـة : مجموعة كاتبين، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسات

- المشروع الايراني في المنطقة العربية الاسلامية: مجموعة باحثين، صادر عن مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية

الجديد في البحث:

ربط الصراع العربي الايراني بالجانب الامني والسياسي والطائفي بدل ما كان يربط دائما بالجانب الاقتصادي والامني فقط، والتطرق الى الدور السياسي والامني لإيران في المنطقة خاصة من خلال استغلال الاقليات المذهبية في المنطقة لتحقيق مصالحها.

صعوبات البحث:

الصعوبة تكمن ليس في قلة المراجع و البحوث بل في كثرتها وقلة المحايدة والجاد والعلمي منها، فاغلبها موجه او متطرف ولا يمت للبحث العلمي باي صلة فهي ابواق للحكومات ولسياساتها فقط .

الفقرة الأولى: العلاقات الإيرانية/المغربية والمدّ الشيعي

كانت تعرف العلاقة المغربية الإيرانية قبل انتصار الثورة الإسلامية نوع من التوافق السياسي بما يعنيه من تمثيل دبلوماسي ارتقى لحدود التنسيق مع المخابرات الإيرانية السافاك أحيانا، مع استحضار البعد الشخصي في العلاقة بين الملك الراحل الحسن الثاني وشاه إيران.

وجاءت الثورة الإسلامية وتحولت ايران الى الجمهورية الاسلامية الايرانية، الشيء الذي قابله المغرب بالرفض. ثم وصل التوتر بين الطرفين إلى درجات عالية عندما أعلن المغرب منح حق اللجوء السياسي لشاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي، وبلغ التوتر ذروته فانقطعت العلاقات بين البلدين تماما عام 1981.

تسعى الدبلوماسية الإيرانية من خلال التحركات والإشارات السياسية التي بعثت بها نحو المغرب إلى إعادة ترميم العلاقة التي عرفت سنة 2009 هزة دبلوماسية في خطوة امتزجت فيها العوامل الداخلية بالأسباب الخارجية، وأسفرت في النهاية عن إغلاق سفارة طهران بالرباط.

جاء التحرك الإيراني التقاربي في سياق تصريح أدلى به مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان، أفصح فيه عن اتصال هاتفي جرى بين وزيري الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف والمغربي صلاح الدين مزوار، اتفقا خلاله على ضرورة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين.

لكن الاندفاع الايراني لإعادة ترميم العلاقة مع المغرب والذي يأتي في سـياق يشـهد تحولات في السياسة الخارجية الإيرانية، يقابله تباطؤ مغربي يوحي بوجود شروط لإعادة بناء العلاقة وفق سياق يتجاوز الأسباب التي أدت الى قطعها في السابق ويضمن للدبلوماسية المغربية مكاسب ربما تسعى لتحقيقها من خلال إعادة العلاقة مع طهران.

أولا: من التقارب إلى القطيعة

رغم أن التوتر والحذر سـمات غالبة لعلاقة المغرب بإيران ما بعد الثورة الإسـلامية؛ فقد شـهدت العلاقات بين الدولتين بين عام 1991 تاريخ افتتاح السـفارة الإيرانية في الرباط –في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية– وعام 2009 الذي حدثت فيه القطيعة مسار دبلوماسيا إيجابيا بشكل تصاعدي. وهو ما يشير إليه حجم الحراك الدبلوماسي بين الجانبين عام 2009.

وقد جاء المنحى الإيجابي المتصـاعد في العلاقات في تلك المرحلة في سـياق مقابل عرف توترا في العلاقات بين إيران والجزائر سـنة 1993 عقب إتهام الجزائر لطهران بالتدخل في شـؤونها الداخلية بعد اندلاع المواجهات المسلحة بين الدولة والإسـلاميين؛ وذلك قبل أن تستأنف في عهد الرئيس السـابق محمد خاتمي الذي إلتقى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عام 2000، لتتواصـل العلاقات الدبلوماسـية بدءا من عام 2003 وتتوج بالتعاون الإقتصادي والسياسي والثقافي.

وتتردد العلاقات بين المغرب وإيران بين الإسـتقرار والإضـطراب نتيجة إرتباطها بعوامل خارجية وأخرى داخلية لم تتمكن الدبلوماسـية الإيرانية من فك عناصـرها والتعامل معها خلال السـنوات الماضـية، ومن ثم تقييم وقراءة اسـتراتيجية لحدود وطبيعة العلاقة بين المغرب والولايات المتحدة وأوروبا من جهة، والعلاقة مع المنظومة الخليجية التي توجد في منطقة تماس مع إيران؛ حيث يقع المغرب تحت تأثير رؤية بعض دول الخليج وتحولاتها تجاه إيران تقاربا أو تباعدا.

وهناك عوامل داخلية آخرى تتمثل في حسـاسـية البعد المذهبي الداخلي وأثره في الأمن القومي الروحي للمغرب، وصلة ذلك بطبيعة السياسة الدينية التي ينتهجها المغرب والتي ترفض حدوث أية خلخلة لمنظومته المذهبية. بالإضافة إلى غموض زوايا عديدة في الموقف الإيراني من قضية الصحراء خصوصا ما يتعلق بطبيعة العلاقة مع جبهة البوليساريو والجزائر.

وبالمقابل، لم يستطع المغرب إيجاد مساحات للتميز وعدم الخلط بين رؤيته لإيران والتعامل معها بعيدا عن المؤثرات الخليجية، وظهر ذلك واضحا في الموقف المغربي في التعامل مع الأزمة التي حدثت بين إيران والبحرين عقب تصريح أحد المسؤوليين الإيرانيين بكونها المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة.

وتفيد العودة إلى السياق الذي حدثت فيه القطيعة الدبلوماسية بين المغرب وإيران عقب إغلاق السفارة الإيرانية في الرباط عام 2009 في فهم طبيعة تردد المغرب حتى الآن في إستئناف هذه العلاقة. وفي نفس الوقت يفيد هذا التردد في معرفة الرؤية المغربية لإستئناف هذه العلاقة التي وإن قطعت دبلوماسيا فإنها خلت في تلك المرحلة من خطابات التصعيد بين الجانبين، وهو ما حفظ إمكانات العودة. وهناك أسباب مباشرة لعناصر التوتر بين المغرب وإيران، يرجع بعضها للقراءة الإستراتيجية للمغرب للتحولات في المنطقة، في حين تعتبر العناصر الأخرى ذات بعد داخلي.[1]

ظلت العلاقات الدبلوماسية شبه مقطوعة بين البلدين حتى أواخر عام 2016 . وقدم سفير ايران الجديد لدى المغرب أوراق اعتماده للحكومة المغربية عام 2015 بينما قدم السفير المغربي الى طهران أوراقه بعد ذلك بعام، منهيا القطيعة الدبلوماسية بين البلدين والتي استمرت 7 سنوات.

استعادة العلاقات بين البلدين كانت تدريجية وكانت بمبادرة من الجانب الايراني الذي عمل بجد على مدار عامين إلى أن تتوجت هذه الجهود بعودة السفير المغربي إلى طهران. وساهم وصول حسن روحاني إلى منصب الرئاسة وانتهاء حقبة سلفه أحمدي نجاد صاحب التصريحات المثيرة، في تهدئة مخاوف المغرب وغيره من الدول العربية من التوجهات الايرانية.[2]

لكن عادت العلاقات للتوتر الشديد بعد ان اعلن المغرب قطع علاقاته الدبلوماسية مع ايران في ماي 2018 على خلفية دعم ايران لجبهة البوليساريو من خلال حزب الله الذي يمدها بالعتاد والتدريب العسكري، واكد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطه ان أسباب القرار مرتبطة بتهديد الأمن الوطني للملكة المغربية وتهديد المواطنين المغاربة من خلال أدلة دامغة ومعطيات دقيقة توفرت لدى المغرب، تثبت أن حزب الله قام وبتنسيق من سفارة إيران في الجزائر بتقديم كل المساعدات لجبهة البوليساريو لتكوين قيادة عسكرية، وتدريب عناصر من الجبهة على الحرب فضلا عن تسليمها أسلحة.

---

[1] _ إيران والمغرب: ترميم العلاقة في مناخ ولي متغير: كمال القصير: سلسلة تقارير، الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، 12 ابريل 2014، على الرابط:studies.aljazeera.net

[2] _ ايران و المغرب:علاقة متأرجحة على وقع الاوضاع الاقليمية، مقالة على صفحة قناة ال bbc الالكترونية بتاريخ 2 ماي 2018

وبين أن هذه المعطيات قد تم تقديمها إلى نظيره الإيراني جواد ظريف في العاصـــمة طهران، إلا أنها لم تلق أجوبة بشــأن هذه الأدلة، مشــيرا إلى أنه كان لا بد من رد حازم تجاه هذا الدعم العســكري. كما قرر المغرب استدعاء سفير المملكة في إيران، وإغلاق السفارة المغربية في طهران.

وكانت العلاقات بين طهران والرباط قد عادت إلى طبيعتها أواخر 2016 بعد ســبع ســنوات من القطيعة على خلفية اتهام المغرب لإيران بنشر التشيع في البلاد.

أ. تداعيات ملف الشيعة

أشــار بيان وزارة الخارجية المغربية في ســياق إغلاق الســفارة الإيرانية عام 2009 إلى ما وصــف حينها بتقارير تظهر دعم إيران لحركة تشـيع في المغرب، واسـتهداف أنشـطة البعثة الدبلوماسـية الإيرانية حسـب المغرب «الإسـاءة الدينية الجوهرية،والمس بالهوية الراسـخة لشـعبه ووحدة عقيدته ومذهبه السـني المالكي». وإعتبر البيان هذه الأعمال تدخلا في الشـــؤون الداخلية للمغرب، ولهذه الاعتبارات قرر قطع علاقاته الدبلوماسـية مع إيران. وفي الواقع يشـوب قضـية نشـر التشـيع كثير من الغموض خصـوصـا في ما يتعلق بالإحصاءات الحقيقية لظاهرة التشيع والحجم الحقيقي للنشاط الشيعي وخريطة انتشاره في المغرب. كما أن هنالك الكثير من التحفظ والحساسية في تناول هذه القضية على المستوى الرسمي. بالمقابل، تتناول الكثير من المنابر الإعلامية على مســتوى النقاش العام النشـــاط الشــيعي في الداخل وفي صــفوف المهاجرين المغاربة خصوصا في أوروبا.

وقد جاءت إثارة قضية النشاط الثقافي للبعثة الدبلوماسية الإيرانية في الرباط بعد سياق تفكيك شبكة أتهمت بالارهاب يتزعمها عبد القادر بلعيرج التي وصـفت بأنها ذات ميولات شـيعية ينضـوي تحتهامغاربة قادمين من بلجيكا؛ حيث ســـاد الاعتقاد بوجود كثير ممن تشــــيع من المغاربة هناك. وقد مثلت تدعايات قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران حسب مراقبين فرصة لتوجيه رسالة تحذير لمن يوصفون بنشطاء شيعة على مستوى الداخل والذين سعوا الى التحرك من خلال انشاء عدد من الجمعيات.

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى متغيرات أساسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار في النظر إلى مسألة التشيع بالمغرب؛ حيث ألحقت التأثيرات السلبية التي نتجت عن الأزمة السورية ضررا نسبيا بصورة حزب الله اللبناني والسياسة الإيرانية بشكل خاص جراء التدخل المباشر في هذه الأزمة.

وهناك عوامل آخرى ذات أهمية؛ فبتواجد الإصلاحيين في السلطة بإيران أقل التمسك بقضية نشر المذهب خارجيا مقارنة بالتيار المحافظ. وفي الإتجاه ذاته لا يمكن إغفال إدراك إيران لمدى التماسك المذهبي الذي تعرفه المجتمعات العربية ومن ضمنها المغرب، وصعوبة إختراقها مذهبيا، مقارنة بسهولة هذه المهمة في دول إفريقيا حيث يعتبر البناء المذهبي رخو وحيث تنشط إيران بشكل كبير.

ومع عودة التقارب، فإن مكاسب سياسية قد يحصل عليها الشيعة في المغرب من خلال السماح لهم بالحصول على الترخيص لتأسيس مؤسسة فكرية تحت إسم "الخط الرسالي للدراسات والنشر"؛حيث أنها ليست جمعية وإنما مؤسسة فكرية حصلت على ترخيصها من المحكمة التجارية. كما أنها لم تأخذ هذا الترخيص على أساس أنها حركة شيعية. وبالتالي، هناك تقاطع بين الوجود الشيعي بالمغرب وبين علاقة هذا الأخير بإيران، حتى سلطات المغرب تتعامل بنوع من المرونة مع الشيعة في المغرب لكي تقدم لإيران مؤشرات إيجابية من شأنها توطيد العلاقة بين البلدين[3].

لكن الأزمة تصاعدت بشكل لافت في عهد الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، وتحديدا عام 2008 حينما أقدم المغرب على حل "البديل الحضاري"، وهو حزب مغربي ذو مرجعية شيعية. أما القطيعة الدبلوماسية الثانية فحدثت في عام 2009، حيث أعلن المغرب قطع علاقاته مع إيران من جانب واحد، بسبب تورط عاملين في سفارة إيران في الرباط بأنشطة نشر التشيع وسط المغاربة.

وفي شهر مارس من العام ذاته، أقدمت السلطات المغربية على إغلاق "المدرسة العراقية التكميلية" في الرباط للسبب ذاته، أما بحلول العام 2016، فقد انفجرت الأزمة مجددا، عقب ظهور تنظيم شيعي باسم "رساليون تقدميون[4]."

ب. إيران وقضية الصحراء المغربية

يعتبر الموقف الإيراني من قضية الصحراء الذي يوصف بالحياد أحد المحاور المؤثرة في العلاقة بين طهران والرباط نظرا لتشعباته؛ حيث ما زال يكتنفه الغموض خصوصا في ما يتعلق بالموقف من جبهة

[3] _ إيران والمغرب: ترميم العلاقة في مناخ دولي متغير : مرجع سابق

[4] _المغرب يقطع علاقاته مع ايران لدعمها جبهة البوليساريو : عادل الزبيري، العربية تجريبي بتاريخ:الاربعاء 2 ماي 2018 .

البوليســاريو، وذلك رغم تعبير الخارجية الإيرانية في فبراير 2007 عن دعم إيران لحل ســياســي دائم بين الأطراف المعنية، ودعوتها المسؤولين المسلمين بأن يتحلوا بالحكمة من أجل تسوية هذه المسالة.

وقد أعاد المغرب التأكيد مجددا على أهمية هذه المســألة في إســتئناف العلاقة؛ حيث طالب إيران بإحترام مبدأ السيادة الداخلية، وهو ما يعني في القاموس السياسي المغربي تحديد موقف واضح من ملف الصحراء بإعتباره شأنا مغربيا داخليا. وربما يطالب المغرب بموقف أكثر تقدما مقارنة بالفترة السابقة في سياق إعادة ترميم العلاقة وفقا لأسس جديدة.

ويخضــع الموقف الإيراني في هذه المســالة لمؤثرات عديد؛ حيث أن أحد أهم الأسـباب التي أدت إلى قطع العلاقة في الســـابق يتمثل في توجس المغرب من التطور الســـريع في علاقة طهران بالجزائر التي تعتبر طرفا فاعلا في قضــية الصــحراء، وما كان يحمله من مؤشـرات في منطقة المغرب العربي؛ حيث شــهدت العلاقات الجزائرية/الإيرانية تطورا مهما بعد عودتها عام 2000 إثر إنقطاع دام ســـبع ســـنوات منذ عام 1993 عقب إتهام الجزائر لإيران بالتدخل في شــؤونها الداخلية ودعمها الجبهة الإســلامية للإنقاد؛ حيث زار الرئيس بوتفليقة إيران سـنة 2003 لتتلوها زيارة كل من الرئيسـين السـابقين: محمد خاتمي سـنة 2004 ثم احمدي نجاد سنة 2007.

ت. إيران وجبهة البوليساريو

أبلغت إيران رئيس الحكومة المغربية الســابق عبد الرحمان اليوســفي أثناء زيارته لطهران ســنة 2002، بخطوة إغلاق مكتب ممثلية جبهة البوليساريو في طهران، لكن تلك الخطوة لم يعقبها سحب إيران أو تجميد إعترافها بما تسـميه البوليسـاريو جمهورية صـحراوية. وقد مثلت هذه الورقة بالمقابل مجالا لمقايضـة سـحب إيران الإعتراف بجبهة البوليسـاريو وبإعلان المغرب موقفا مسـاندا لها بشـأن قضـية الجزر الثلاث المتنازع حولها بين إيران والإمارات؛ حيث رفض المغرب وضــع نزاع الصـــحراء ومســـألة الجزر في كفة واحدة، بإعتبار أن نزاع الصــحراء في الرؤية المغربية هو إعتراف بدولة جديدة بينما موضــوع الجزر هو نزاع على السيادة.

وفي هذا السياق تستمر جبهة البوليساريو في إستخدام ورقة الحفاظ على العلاقة مع طهران. وفي حين لم يبعث الملك محمد السادس رسالة لتهنئة الرئيس الروحاني بتوليه الرئاسة؛ فقد بعث زعيم جبهة البوليساريو

السـابق محمد عبد العزيز برقية تهنئة للرئيس روحاني ضـمنها ما يصـفه كفاح الجبهة من أجل الحرية والكرامة وسعيها لتوطيد العلاقات مع الشعب الايراني.

وتتمثل صـعوبة الخيارات المطروحة أمام إيران في التعامل مع قضـية الصـحراء في معادلة التوفيق بين متطلبات الحفاظ على العلاقة بين كل من المغرب والجزائر في آن واحد، وبالتالي سـياسـة أكثر توازنا في منطقة المغرب العربي.

لكن هذه السياسة قد فشلت خاصة بعداكتشاف المغرب ان ايران تقوم بدعم جبهة البوليساريو عن طريق حزب الله بالتدريب والعتاد العسكري، مما ادى الى قطع المغرب لعلاقاته الديبلوماسية معها وسحب سفيره من طهران وطرد السفير الايراني. إلا ان جبهة البوليساريو تنفي اي علاقات عسكرية مع ايران او حزب الله على التراب الجزائري، كما صرح الناطق الرسمي باسم الجبهة ان عناصرهم اكثر تدريبا من الحرس الثوري الايراني وانهم اكثر استعدادية وتمرس منهم وليسوا في حاجة الى اي مساعدة في هذا المجال، وهو كلام مثير للسخرية وفي نفس الامر خطير؛ حيث ان المغرب بدل ما كان يظن انه يتعامل مع عصابات من المرتزقة فعليه ان يتعامل مع جيش نظامي بحسب كلام الناطق الرسمي للجبهة!

ث. تداعيات التصريحات الإيرانية تجاه البحرين

شكلت تداعيات أزمة العلاقة بين إيران والبحرين سنة 2009 الأساس الذي اندرجت تحته الأسباب الآخرى التي أدت إلى قطع العلاقات بشكل مباشر بين الرباط وطهران. وقد أثار تصريح علي ناطق نوري رئيس مكتب المساءلة في مكتب المرشد الأعلى والمتحدث السابق باسم مجلس الشورى الإيراني سنة 2009، بأن البحرين تعتبر الولاية الإيرانية الرابعة عشر تضامنا عربيا مع البحرين. وكان المغرب ضمن الرافضين لذاك التصريح؛ حيث أرسل وزير خارجيته إلى المنامة لتسليم رسالة تضامن من الملك محمد السادس لملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة.

وقد أظهرت النتائج التي أفرزها ذلك الموقف وجود توتر غير معلن بين الرباط وطهران؛ حيث خصـت طهران المغرب وحده بالإحتجاج؛ فما بدأ أزمة إيرانية–بحرينية إنتهى أزمة مغربية–إيرانية. إستمرت سنوات عديدة، لكن بالمقابل إسـتمرت العلاقات الإيرانية–البحرينية بإعلان الجانبين الحفاظ على علاقة حسـن الجوار.

إن أحد التحديات الكبيرة أمام الدبلوماسـية المغربية يتمثل في قدرتها على التوازن والتوفيق بين تعاملها مع إيران كفاعل إقليمي مؤثر وحفاظها على إرتباطات المغرب بعدد من محاور التأثير الدولية والإقليمية في الآن ذاته سواء خليجية أو غيرها، وذلك بما يعكس رؤية مستقلة عن ضغوطات العلاقة الإقليميةالتي تجعل السياسية المغربية أقرب إلى التعبير عن المواقف وردود الأفعال لا عن الرؤية الإستراتيجية.

ثانيا: أهمية المغرب الإستراتيجية بالنسبة لإيران

الإتجاه الإيراني لإسـتعادة العلاقة مع المغرب له خلفيات عديدة؛ حيث تمثل العلاقة مع المغرب بالنسـبة لإيران –المقتنعة بدورها كفاعل إقليمي– أهمية إستراتيجية بإعتباره فاعلا في مناطق أساسية جيوستراتيجيا سـواء في منطقة المغرب العربي أو في إفريقيا ومنطقة الصـحراء والسـاحل؛ حيث تعرف الدبلوماسـية المغربية حضورا متصاعدا بشكل ملحوظ، ويعكس ذلك حجم الزيارات الرسمية للملك محمد السادس لعدد من الدول الإفريقية، وأيضا طبيعة الحضور والإتفاقيات التي يتم إبرامها.

ولا شك أن إفريقيا داخلة في دائرة الإهتمامات الإيراني خصوصا أن المغرب له نشاط ديني قوي ومتصاعد هناك في سياق ما يمكن وصفه بمهمة دعم الإسلام المعتدل في القارة السمراء؛ مما قد يجعل الإحتكاك على مستوى النشاط الديني في تلك المناطق عنصرا لا يمكن إغفاله مستقبلا إذا استحضرنا التواجد الإيراني في تلك المناطق من الناحية المذهبية من جهة والحضـور الديني المغربي المقابل به والمكثف هنالك والمستند إلى البعد الديني الصوفي من جهة أخرى.

وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أهمية القارة الإفريقية بالنسبة للرؤية الإستراتيجية الإيرانية، ويبدو ذلك من خلال حجم زيارات المسؤولين الإيرانيين لهذه القارة. وقد إستضافت طهران عام 2010 منتدى التقارب بين إفريقيا وإيران شـارك فيه أكثر من 30 دولة إفريقية وحضـره رئيسـا السـنغال وملاوي ورئيس برلمان ساحل العاج، بالإضافة إلى وزراء خارجية وصناعة وصحة وتربية وتعليم وإعلام، وعدد من الأكاديميين والإقتصاديين.[5]

[5]_ إيران والمغرب: ترميم العلاقة في مناخ دولي متغير: مرجع سابق

والحديث عن محور إيراني مغاربي أمر ليس مستبعدا من الناحية الشكلية لكنه غير مقلق، لأن دول المغرب العربي لها من المصالح والأوراق ما يمكن أن تلعبه في هذا الشأن سواء في توازنات علاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أو في توسيع علاقاتها التجارية والإقتصادية والبحث عن آفاق جديدة تكون إيران إحدى بواباتها.

الفقرة الثانية: العلاقات الإيرانية/الخليجية والأقلية الشيعية

احتلت العلاقة بين دول الخليج العربي وإيران مساحة واسعة من الجدل السياسي في العالم والوطن العربي تحديدا، بعد أن غاب الاتفاق بين مصادر القرار العربي المسؤولة على رسم سياسة عربية خارجية تكون قادرة على إنشاء مفهوم أمن قومي عربي وممارسة مشتركة تترجم هذا المفهوم، وحلت بدلا عن ذلك حالة التجزئة والتشرذم العربية رغم وجود مصالح عربية عديدة مشتركة، وكذلك تحديات مشتركة لهذه المصالح وللوجود العربي بحد ذاته، حتى أصبح التفكير بالأمن الوطني للدول العربية منفردة هو العنوان البارز في ظل غياب الأمن القومي العربي. بل اقتصر المفهوم القائم للأمن على أمن أنظمة حاكمة، واتضح بشكل لا يقبل الشك أن الحفاظ على أمن الأنظمة يقود في أحيان كثيرة إلى التفريط في الأمن الوطني وحتى السيادة، ناهيك عن الأمن الإنساني أو الإجتماعي.

وقد سنحت الفرصة لصناع القرار السياسي الإيراني ترتيب مشروع إيراني يصلح لبيئة إقليمية تتوافق مع المصالح والأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد الإحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 الذي حول إيران إلى قوة سياسية وعسكرية إقليمية مهيمنة بعد أن غابت حالة التوازن العسكري في الإقليم، الأمر الذي أفرز عن مظاهر لدور إقليمي إيراني يؤدي أدوارا ويخلق مؤثرات في حالة الأمن الخليجي، هذا الأمن الذي كان يستند إلى قوة العراق الغائبة منذ سنوات، مما دفع دول المنطقة للإرتماء في أحضان الولايات المتحدة التي كانت تعلن بأن مصالحها مرهونة بتوفير حالة الأمن في الخليج العربي واستقرار دوله. وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها بعد عناء شديد تحاصر إيران انطلاقا من تواجد قواتها في مناطق العراق المختلفة إلى الغرب من إيران، بالإضافة إلى الوجود الغربي في أفغانستان في أعقاب الإطاحة بنظام طالبان عام 2002، مع وجود عسكري كثيف في دول مجلس التعاون الخليجي. لكن ذلك لم يؤدي سوى إلى تعزيز نفوذ إيران الإقليمي، وهذا النفوذ كان أحد أوجه التعبير عن المنظور الإيراني تجاه الأمن الخليجي، وذلك انطلاقا من المؤشرات الآتية:

أولا: النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي

أفرزت السـياسـة الخارجية الإيرانية العديد من التوجهات في منطقة الخليج العربي بشـكل عام، وقد بذلت الدبلوماسية الإيرانية جهودا لتحقيق التقارب مع دول المنطقة، وحرصت أن يكون تعاملها مع كل دولة على حدى وذلك لإختلاف تأثير توجهاتها على كل دولة. وبهذه التوجهات أصبحت لديها ملفات وقضايا خلاف عديدة تمثلت بالآتي:

- إستمرار إحتلال إيران للجزر الإماراتية طنب الكبربوطنب الصغرى وأبو موسى، مما أبرز الطموحات التوسعية لإيران في المنطقة. وإستمرار هذه السياسة رغم تغير الحكومات في ايران.
- التمدد الشيعي في منطقة الخليج العربي.
- الملف النووي الإيراني الذي يعد من القضايا الساخنة على الساحتين الإقليمية والدولية وتأثيراته على الساحة المحلية لدول الخليج.[6]

ثانيا: الرؤية الإيرانية للأمن الإقليمي الخليجي

بخلاف دول مجلس التعاون الخليجي ترى إيران أن الوجود الأجنبي في منطقة الخليج هو مصـدر التهديد الأسـاسـي لأمن تلك المنطقة. ويقصـد بالوجود الأجنبي في هذا المقام التواجد الاسـتراتيجي لأية قوة غير خليجية أو لا تنتمي إلى الخليج بشكل مباشر؛ فالمياه التي تربط بين إيران والدول العربية الخليجية ليست مياها عربية بحتة ولكنها مياه مشـتركة. ومن ثم، فإن أمن الخليج ينبغي أن يكون أمنا إقليميا خليجيا خاصـا، يتم في إطار مفهوم الأمن الجماعي الذي تضـطلع به الدول الخليجية، كما أن أي ترتيب أمني يسمح بتواجد أي قوة غير خليجية لن تحقق أمن الخليج بل سيربطه بمصالح خارجية. ولذلك، فقد اقترحت إيران سابقا أن تشارك في الترتيبات الدفاعية لمجلس التعاون الخليجي.

ومن هذا المنطلق اعترضت إيران على التحالفات الدفاعية التي عقدتها بعض دول الخليج مع بعض الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. كما أنها قد اعترضت سابقا على صيغة إعلان دمشق لأنها تتجاهل الدور الإيراني وتعطي مصر وسوريا وهما دولتان غير خليجيتين دورا في أمن الخليج.

---

[6]_طايل يوسف عبد الله العدوان: الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002–2013، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، ص: 141. الرابط الالكتروني غير متوفر.

إن التخوف الخليجي العربي من الدور الأمني الإيراني نابع من خوف الدول الخليجية من هيمنة إيرانية على المنطقة نظرا لغياب توازن إســتراتيجي عربي–خليجي–إيراني في الوقت الراهن. وما يزيد من قوة هذا التخوف المشـــروع النووي الإيراني المتقدم المدعوم من روســـيا. وما يزيدتوتر النظام الإيراني من النوايا الخليجية هو التواجد الكبير للقوات الأمريكية على مقربة من حدودها الأفغانية والعراق ودول الخليج، هذا التخوف يغذيه ضعف التواصل بين الجانب الإيراني والخليجي وحصره في التصريحات السياسية للمسؤولين من كلا الطرفين الفضفاضة في آن والمباشرة القاسية في آن آخر.

ثالثا: المدّ الشيعي في الخليج العربي

قبل تحليل خطورة المد الشيعي الذي تتبناه إيران لتوسيع محيط ثورتها الإسلامية، لابد منهجيا من التذكير ببعض الإحصـــائيات حول الديموغرافية الطائفية والعرقية الخليجية وفق تقديرات CIA وتقرير الأطلس العربي نقلا عن الكاتب كاظم شـبيب«في السـعودية؛ تحكمها أكثرية سـنية وفيها أقلية شـيعية 10% من السكان، وفق التعداد السكاني في سبتمبر/أيلول سنة 2004، وأخرى إسماعيلية 3%. وفي البحرين؛ أكثرية شـــيعية –كما يقول التقرير– ولكن يوجد فيها العديد من الأقليات العِرقية والدينية مثل الإيرانيين 10% والآسيويين من غير الإيرانيين (الهنود والبلوش والباكستانيين وغيرهم) 17%. وفي قطر؛ يشكل الإيرانيون (بمن فيهم البلوش) 10% من إجمالي الســكان، فيما يشـــكِل الباكســـتانيون (بمن فيهم البلوش) 18%، والهندوس 3%، ويمثل الشيعة نسبة 10%. وفي الكويت؛ تحكمها أكثرية سنية 45% وفيها أقلية شيعية 30%، وفيها مسيحيون عرب 8%، وإيرانيون 5%. أما في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ فيشكل السكان من أصل إيراني 12% من السكان، والآسيويون الآخرون 50%، ويمثل الشيعة 16% من السكان، والسنة 80%، والأديان الأخرى 4% . وأخيرا في سلطنة عمان؛ فالنظام الرسمي فيها يعتنق المذهب الإباضـي، وترجع جذور الإباضـــية في عمان إلى القرن الثامن الميلادي، بالإضـــافة إلى وجود جميع الطوائف الإسلامية السنية والشيعية، ويشكل الإباضيون 80% من السكان».

مع كل هذه الفسيفساء الدينية والعرقية ظل الخليج متعايشا وهادئا، يؤكد ذلك الدكتور إبراهيم العسكر«بما يشبه اليقين أن منطقة الخليج لم تشهد حربا طائفية ذات بال منذ القرن التاسع الميلادي الذي تشكلت فيه جماعات مذهبية دينية، وقامت فيه إمارات مذهبية في نواح مختلفة من منطقة الخليج». هذا الإرث التاريخي هو الذي أدى إلى نضوج ظاهرة الطوائف الدينية في الخليج ليس فقط بسبب سيطرة عقلية التجارة

على معظم سكانه وخاصة الأسر الشيعية التي يعتبر بعضها من أثرياء الخليج اليوم. لكن يبدو أنه قد ظهر من يدق المسامير في مفاصل هذا التعايش مستغلا ظاهرة العولمة التي أربكت انسيابية أفكارها وفضاؤها التواصلي السياسات التقليدية المحافظة والمجتمعات الهادئة.

أ. تأثير المد الشيعي الإيراني على الأمن الوطني الخليجي

لم تنسى إيران التعبئة السياسية والأيديولوجية لدول المجلس التي وقفت مع العراق في حربه ضد إيران. ومنذ نهاية الحرب أعدت إيران خطة إستراتيجية بأدوات ناعمة وصلبة للثأر من المعسكر السني العراقي والخليجي. ولذلك، كانت إيران أول المتحالفين مع أميركا منذ وصول طلائع القوات الأميركية لأفغانستان والعراق؛ حيث تهيأت الفرصة لاستغلال العراق كسرداب طائفي ثم منطلقا للمد الصفوي لإقامة الهلال الشيعي حين تتاح الفرصة لضم الخليج إليه. يصب في صالح إيران كون العالم العربي والخليجي في حالة إنهاك وضمور بسبب تداعيات اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، ومرورا بمشروع الفوضى الخلاقة.

رفعت إيران تدريجيا من سقف تدخلاتها موظفة الحراك الطائفي حول الخليج وداخله بهدف إخراجه من مجرد تفريعات مذهبية للديانة الإسلامية تعايشت قرونا ليصبح وحدات سياسية وإجتماعية وثقافية متباغضة ثم متنافرة فمتناحرة. لذلك، تبنت الفصائل الشيعية كحزب الله اللبناني، مرورا بجمعية الوفاق البحرينية، وصولا للتمرد الحوثي على بحر العرب؛ مما أوقع الخليجيين في كماشة طائفية إيرانية. هذا التبني والتحريض الطائفي أسفر عن عدة حوادث إرهابية ضد رجال أمن ومواطنين في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية والبحرين. يضاف ذلك إلى الاستفزازات العسكرية والنشاطات الإستخباراتية والهجمات الإلكترونية ضد بعض دول المجلس الخليجي.

لقد وقع التأثير الأكبر للتغلغل الطائفي الإيراني على مملكة البحرين حيث تعايشت هناك الطائفتان السنية والشيعية لمئات السنين دون توتر حقيقي. حقيقة التصعيد الحالي كما يصفه الكاتب محمد الرميحي يكمن في أن «الاختلاف هو في الأساس سياسي، ركبت عليه تصورات طائفية ممزوجة بشعارات دينية وما لبث الخلاف حتى احتدم حين أدركت دول المجلس أن صوت الطائفية والمذهبية وانتهاج العنف بدأ يسود المعارضة، وأن المشهد أصبح وكأنه حرب بالإنابة وخرج من سياقه الوطني...حيث تريد إيران من خلاله

اختراق المنطقة العربية». وهو ما دفع دول مجلس التعاون، ضـمن إسـتراتيجية وقائية شـاملة، للتدخل من خلال قوات درع الجزيرة لمساعدة رجال الأمن البحرينيين على حماية المدنيين والمنشآت البحرينية.[7]

ت. آليات مناهضة المدّ الشيعي في دول الخليج

لا شك أن هناك خطرا من المد الشيعي على دول الخليج خاصـة في البحرين والكويت بما يهدد أمن دول الخليج قاطبة، وفي هذا المقام يمكن طرح بعض المحاور التي سـتسـاعد في الحد من هذا المد الشـيعي الإيراني في المنطقة:

- الحل الأمني: وهو يرتكز على اسـتعمال القوة في صـد المد الصـفوي الإيراني، وهو حل مؤقت وغير عقلاني لأنه يتعامل مع الظاهر وليس الباطن، وسيعقبه عنف مجتمعي/طائفي.
- الحل الإقصـائي: يقوم على إقصـاء علماء الدين الشـيعة عن قواعدهم المجتمعية والشـبابية لتقليص تأثيرهم في الشـباب ولكي لا يتمتعوا بقاعدة إجتماعية واسـعة في منطقة معينة قد تبنى عليها أسـس تعصـبية، وهو أيضـا حل غير عقلاني؛فإبعاد الداعية أو العالم الديني عن بيئته وزرعه في بيئة جديدة لن يجعله يكف عن تأجيج الفتنة بل سينشره أكثر في البيئة الثانية.
- الوحدة الكونفيدرالية: إن الوحدة الكونفيدرالية ضـرورة حتمية لدول الخليج للحفاظ على كيانها من التفكك والتغلغل الإيراني، وهو حل سياسـي وإجتماعي وإقتصـادي سيحل العديد من المشـاكل في دول الخليج منها البطالة والعنوسة والفقر...[8]كما أنه الحل عقلاني الايجابي.

الفقرة الثالثة: العلاقات الإيرانية/ المصرية والتغلغل الشيعي

أخذت العلاقات بين مصر وإيران في العصر الحديث منحنا متذبذبا بين التوتر أحيانا والفتور أحيانا أخرى، ولم تشـهد مرحلة استقرار كبيرة على مر العصـور بداية من الملك فاروق وحتى عهد السيسـي؛ حيث بدأت العلاقات بين البلدين بعلاقة مصاهرة بين الأميررضا بهلوي قبل أن ينصب شاه لإيران والأميرة فوزية أخت الملك فاروق. ومع الإطاحة بحكم الملك فاروق في مصـر بثورة يوليو/تموز 1952، اتسـعت هوة الخلاف بين الشاه والسلطة الجديدة في مصر بقيادة جمال عبد الناصر؛ حيث اتسمت بالخلاف والعداء فحاول عبد

---

[7]_ الطائفية السياسية والإرهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي: أحمد الازدي، مركز الجزيرة للدراسات، 15 يناير 2015، على الرابط:studies.aljazeera.net.

[8]_محمد صادق إسماعيل: امن الخليج العربي: الواقع وآفاق المستقبل، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014، ص: 186.

الناصر دعم رئيس الوزراء محمد مصدق ضد نظام الشاه، وتبنى سياسات مضادة للتوجهات والمصالح الإيرانية.

أما في العصر الحديث، وخاصة بعد الثورات العربية وترؤس محمد مرسي للحكومة المصرية الجديدة، فقد بدأت محاولات التقارب بين البلدين تأخذ شكلا آخر يشير إلى تطور إيجابي بين البلدين؛ تمثل ذلك في زيارة محمد مرسي إلى طهران لحضور قمة عدم الانحياز في أغسطس/آب عام 2012، لتسليم رئاستها إلى إيران، وهي أول زيارة لرئيس مصري إلى إيران منذ الثورة الإسلامية، وهذه الزيارة تعتبر نوعا من الاختبار العملي لشكل وتوجه السياسة الخارجية المصرية في ظل أول رئيس مدني منتخب ينتمي إلى تيار الإسلام السياسي. ورحبت القيادة الإيرانية بزيارة الرئيس المصري في حينها، مما كان له الأثر الإيجابي في فتح صفحة جديدة بين البلدين. وشهدت العلاقة بين البلدين تطورا ملحوظا حينما وقعت مصر وإيران أول برتوكول بينهما منذ قطع العلاقات الدبلوماسية يقضي باستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين القاهرة وطهران. وفي العام التالي، من شهر فبراير/شباط 2013 دعا الرئيس المصري نظيره الإيراني، لحضور قمة دول منظمة التعاون الإسلامي في القاهرة، واستقبل استقبالا حافلا، وقام بالعديد من الزيارات واللقاءات على هامش القمة، واجتمع مع شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب، الذي يعد من أهم الشخصيات الإسلامية السنية.

وقد سبق كل هذا تأييد مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي للثورة المصرية في خطابه باللغة العربية يوم الجمعة 4 من فبراير/شباط 2011، وذكر فيها أن الثورة المصرية ما هي إلا امتداد للثورة الإسلامية في طهران. ولكن هذه الخطبة أثارت جدلا شديدا داخل مصر وخارجها على إعتبار أن الثورة المصرية قام بها كل فئات الشعب المصري ولم تكن ثورة إسلامية خالصة.

وفي عهد السيسي، وجهت دعوة للرئيس الإيراني حسن روحاني لحضور حفل تنصيب السيسي؛ مما أثار من جديد آفاق تطور العلاقات المصرية–الإيرانية بين البلدين التي لا تزال تمثل التباسا في نهج السياسة الخارجية لمصر، ودوما ما كان يرتهن بأسباب معلنة وأخرى خفية تخضع في معظمها لحسابات سياسية تخص جهات عالمية وربما إقليمية. والهاجس الأساس والمحرك لتلك العلاقة هو رضا دول الخليج التي تعتبر الداعم الأول للسيسي وخصوصا السعودية في عهد الملك عبد الله، والإمارات. وقد عبر السيسي عن

ذلك بقوله«العلاقة مع إيران تمر عبر الخليج العربي.. أمن مصـر لا ينفصـل عن أمن الخليج. (هم) أهلنا ويهمنا أن يعيشوا بسلام.. كل ما نسعى إليه مع إيران هو علاقة عادلة».

أولا: أوجه التقارب والإختلاف حول الملفات الإقليمية

هناك منطلقات رئيسية تشكل سياسة مصر الخارجية فيما بعد الإنقلاب العسكري، وهي منطلقات ليس لها علاقة بالسـياسـة الخارجية في حد ذاتها بل إنها مرتبطة بمصـالح النظام الحاكم الذي يعاني من حسـاسـية مفرطة تجاه شـرعيته حتى بعد مرور أكثر من عام على تواجده في الحكم. وهذه السـياسـة تقوم في الغالب على إسترضـاء الأطراف الخارجية سواء إقليمية أو دولية، فبالرغم من وجود ملفات خلافية تسببت مجتمعة في حصـر العلاقة بين إيران ومصـر في إطار التوتر والمنافسـة، فإن طهران تغلب دائما المصــالح على الأيديولوجية معتمدة في ذلك على ما تتمتع به مصـر من مكانة وأهمية بالنسـبة لإيران وبدافع المصـلحة. ومن بين القضايا التي تختلف حولها ايران ومصر نجد:

أ. القضية الفلسطينية

تعتبر القضـية الفلسـطينية أحد العوامل المؤثرة في العلاقة بين مصـر وإيران، وسـتبقى عاملا أسـاسـيا من عوامل إســتمرار التوتر في العلاقات بين البلدين؛ حيث أن موقف إيران من دعم المقاومة الفلســطينية هو الأسـاس، بينما نجد أن الموقف الرسـمي في عهد السـيسـي يرى أن فصـائل المقاومة وعلى رأسـها حماس خطر على الأمن القومي المصـري، على خلاف ما كان عليه الوضـع في عهد مرسـي. وفي هذا السـياق تعول إيران على الرفض الشعبي المصري للتطبيع مع إسرائيل رغم بروز ليونة في العلاقات المصرية تحت حكم السيسـي مع إسرائيل. ولكن حينما تتقارب وجهات النظر بين البلدين في قضـايا أخرى، نجد أن إيران تلتزم الصمت فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

ب. الأزمة السورية

تقترب رؤية مصـر في عهد السـيسـي من وجهة نظر إيران في الملف السـوري، بعكس ما كانت عليه في عهد مرسي الذي دعا للجهاد من أجل إسقاط بشار الأسد نتيجة لجرائمه في حق الشعب السوري. فمصر تسعى في عهد السيسي للتوصل إلى حل سياسي يضمن بقاء الدولة السورية موحدة، ويؤدي إلى الإنتقال الآمن للسلطة؛ بحيث لا ينتصر فيها طرف بالقوة المسلحة، لاسيما أن نظام بشار الأسد متجذر بقوة داخل بنية الدولة حسـب الرؤية المصـرية الحالية، وهو الأمر الذي شـكل عنصـر قوة للنظام. وعلى ذلك يقترب

الموقف المصــري من الرؤية الإيرانية في دعم النظام الســوري على حســاب الثورة الســورية، مخالفا بذلك بعض الدول التي دعمته وثبتت أركان حكمه وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

ونلاحظ أن توجهات البلدين في هذا الملف هي التوصــل إلى تســوية ســياســية، لأنها تشــكل أهمية بارزة للطرفين، ظهر ذلك جليا في جولات وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف لشــــرح رؤية إيران لحل الأزمات في المنطقة العربية، بعد توقيع الاتفاق النووي، وتأكيد نائب وزير الخارجية الإيراني أمير حســــين عبد اللهيان الذي مثل الرئيس الإيراني في حفل تنصــيب الســيســي رئيســا لمصــر، بقوله«إن أمن مصــر وإيران واحد، وإن هناك تقاربًا في وجهات النظر بشأن سوريا».

وهذه الرؤية ليســـت بعيدة عن الرؤية الأميركية للأزمة الســـورية، وهذا ما عبر عنه مدير الســـي آي إي هبرينيان من أن واشنطن تدعو إلى الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، وقول وزير الخارجية الامريكية الاسبق جون كيري«إن الولايات المتحدة لابد أن تفاوض الأسد من أجل إنجاز الحل السياسي».

ت. الأزمة اليمنية

تطور الأوضــاع في اليمن ودخوله أزمة حقيقة؛ بدأ بعدم قبول الحوثيين للحل الســلمي، بالرغم من توقيعهم على إتفاق السلم والشراكة الوطنية برعاية الأمم المتحدة، ويأتي تعنت الحوثيين نتيجة للدعم الخارجي الذي يحظون به من إيران، وتشــكيلهم لقوة عســكرية للســيطرة على البلاد عقب الثورة اليمنية بغية زرع الصــراع الطائفي في منطقة الخليج ومحاولة تشــييعه. ويدعم هذا الطرح ما يقوله بعض المســؤولين في طهران من أنالحوثيين نسـخة من حزب الله في لبنان، ما يؤكد مشـروع تصـدير ثورة ولاية الفقيه في محيطها الإقليمي.
هذا التدخل الإيراني في اليمن أزعج دول الخليج، وفي مقدمتها المملكة العربية الســعودية، لتأثير ذلك على أمنها القومي، مما دعاها مؤخرا لتشــــكيل تحالف عربي لشــــن هجمات على مواقع الحوثيين في اليمن، والدعوة إلى عودة الشرعية برئاسة هادي منصور مرة أخرى. والملاحظ أنه بعد وصول السيسي لسدة الحكم في مصــر أظهر تأييده لموقف الســعودية في اليمن، وتم الإعلان عن ذلك من خلال وزارة الخارجية، وأنها تتابع بكل قلق تطورات الأوضـاع في اليمن وتدعو الأطراف اليمنية إلى ضرورة إحترام إرادة الشعب اليمني وتحقيق تطلعاته الديمقراطية المشــروعة وعدم اللجوء للعنف أو التصــعيد للتوصــل لحل ســياســي، وإحترام مخرجات الحوار الوطني وتنفيذ بنود المبادرة الخليجية.

وفي المقابل، يلاحظ أيضـــا، وجود بوادر تفاهم بين الســـيســـي والحوثيين، مخالفا بذلك المملكة العربية السعودية الداعم الرئيس له، ومتقاربا –من ناحية أخرى– مع إيران. ويرى البعض أن السيسي ربما يستخدم الملف اليمني كورقة ضـغط على المملكة خاصـة أن مواقف مصـر السـياسـية الأخيرة كانت توافقية وليس فيها ما يؤشـــر إلى إتباع الموقف الخليجي الحاســم في اليمن.وظهر ذلك جليا في اســتقبال مجموعة من الحوثيين في القاهرة، والسماح لهم بإقامة معرض وندوة يهاجمون فيها عاصفة الحزم التي من المفترض أن تكون مصر مشاركة فيها.

كل هذا يؤكد تذبذب الموقف المصــري تجاه الأزمة في اليمن، فتارة يســير في فلك الســعودية وتارة أخرى يدعم الحوثيين، ومن ثم يحاول التقارب مع الموقف الإيراني حيال الأزمة في اليمن، وهذا ما أكده السـيسـي من أنه لا يمكن تكرار تجربة الستينيات في اليمن مرة آخرى.[9]

ثانيا: التغلغل الشيعي في مصر

أ. وضع الشيعة في مصر قبل ثورة 25 يناير

عانا الشيعة في مصر أيام حكم الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك ولمدة 30 عام من الإضطهاد الديني والســياســي والفكري والعقائدي؛ إذ لم يكن يســمح لهم بأبســط الحقوق آلا وهي حرية الدين والمعتقد وبناء الحسنيات،ولا بتداول الكتب الشيعية. هذا بخلاف الحملة الشرسة التي مارستها كل وسائل الإعلام المرئي والمسموع ضد المذهب الشيعي وأتباعه، وبخلاف الإضـطهاد الأمني لهم وحملات المداهمات والاعتقالات الشرسة التي تعرض لها أتباع المذهب الشيعي في مصـر. ودائما ما كان يوصـف أتباع المذهب الشيعي على أنهم عملاء لإيران وأنهم امتداد للمصـالح الإيرانية وأنهم خونة ولا يوجد لديهم انتماء لأوطانهم. هذا ما أرســـته دولة مبارك بدعم من الدولة الوهابية الســـعودية التي تعاونت مع مصـــر ودعمتها ماديا ومعنويا وساعدت في نشر العديد من الكتب ضد المذهب الشيعي مثل"الأن اهتديت من الشيعة للسنة"... وغيرها من الكتب الأخرى.

[9]_ تطور العلاقات المصرية الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي: جمال نصار، مركز الجزيرة للدراسات، 13 شتنبر 2015، على الرابط:studies.aljazeera.net.

ب. وضع الشيعة في مصر بعد ثورة 25 يناير

بعد تفكيك جهاز أمن الدولة وبعد إنجازات الثورة التي قام بها الشـعب المصـري، أصـبحت حرية الدين والمعتقد من المكتسبات التي أكتسبها الشيعة هنا في مصر. ويلتقي الشيعة من كل أنحاء مصر كل يوم جمعة للتعارف بمقام الإمام الحسين (ض) بالقاهرة. وحرية الدين والمعتقد لا يمكن التنازل عنها خاصة أن ائتلاف الثورة يدعم هذا الأمر. كما أنه هناك إتجاهات لبناء حسينيات ومطبعة خاصة لطباعة الكتب ودار ضيافة.[10]

ت. وضع الشيعة في مصر بعد ثورة 30 يونيو

حقق الشيعة في مصر بعد عزل محمد مرسى ما لم يحققوه من قبل وكانت أول مكاسبهم حذف المادة219 من دستور 2012 التي تنص على «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصـادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السـنة والجماعة» والتي وضـعت قاعدة دسـتورية بعدم الإعتراف بأي مذهب يخالف منهج أهل السنة والجماعة. وجاءت التعديلات الدستورية التي وضعتها لجنة الخمسين التي شكلها نظام عدلي منصور المعين من قبل المجلس العسكري لتفتح الباب أمام الشيعة في مصر للحصول على الاعتراف بهم، وفتح حسينيات لهم، ونشر كتبهم. وطبقا لـصحيفة"المصريون" تقدم متشيعون مصريون بطلبات رسمية إلى الحكومة الحالية للموافقة لهم على إنشاء حسينيات في عدد من المحافظات، انطلاقا من تعديل المادة الثالثة من الدستور من قبل لجنة الخمسين لتعديل الدستور، التي أقرت «لغير المسلمين الاحتكام لشرائعهم فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية وقياداتهم الروحية».

وقد ظهرت جريدة آفاق إسلامية الشيعية وعلى صفحتها الأولى صورة عبد الفتاح السيسي وعلى المانشيت رسالة «تحية لأشرف رجال مصر رجال القوات المسلحة...عبد الفتاح السيسي... ألف مبروك لمصر» وذلك عقب سقوط الرئيس محمد مرسى، ولم تنس الجريدة وضع صورة الخميني على ذات الصفحة. ولم يكتف الشيعة بذلك بل صار لهم نشاط واضح عبر مواقع التواصل الإجتماعي كالفيسبوك وتوتير. وأكد عدد من النشطاء عبر موقع التواصل الإجتماعي فيسبوك نشر الحركات الشيعية لأفكارهم ومعتقداتهم في ظل حالة تجاهل تام من الأزهر الشريف والجهات الأمنية المنشغلة، والتي تركز جهودها لملاحقة تدوينات

---

[10]_ العلاقات المصرية الإيرانية إلى أين؟: سيد محمد، رقم الخبر 61، تاريخ النشر 16 جمادى الاولى 1432، على موقع شيعة مصر السيد محمد الحسيني، على الرابط:moaly5.com.

النشطاء الرافضين للأوضاع في مصر. وأصدر نشطاء فيسبوك عددا من الصفحات التي تعمل على نشر المذهب الشيعي، وتأتى في مقدمتها صفحة Egyptien Shia التي يتخطى روادها الـــ130 ألف شخص، مؤكدين أنها تعمل على نشـر المذهب الشـيعي بشـكل صـريح، كما تقوم بنشـر روابط تابعة لموقع ويكى شـيعة ومناظرات بين علماء السـنة والشـيعة، وبعض الأفلام التي تتحدث عنهم، فضـلا عن دعم إيران والحوثيين في اليمن والشيعة في العراق.[11]

الخاتمة:

قال عضـو البرلمان الأوروبي بوريس زالا إن الصـراع الدائر بين إيران والعرب بشـكل عام أسـاسـه ديني، وليس صراعا من أجل المصالح الاقتصادية، وهذا بالضبط ما كان حاصلا بين البروتستانت والكاثوليك في أوروبا. وأوضح أن الأوروبيين استطاعوا السيطرة على صراعهم الديني عن طريق بناء مؤسسات ديمقراطية واقتصـادية جعلت دول الاتحاد وشـعوبه تفضـل المصـالح المشـتركة على صـراع ديني من أجل لا شـيء، وهذه المؤسسات القوية هي التي تفتقد إليها المنطقة[12].

إذن، فالعلاقات العربية الإيرانية يمكن أن تستقيم، ولكن في إطار الندية والشراكة ومعالجة مختلف القضايا بالتفاهم والحوار المباشـر، وليس بالضـرورة عبر الوسـطاء الأميركيين أو الأوروبيين، فالعلاقات العربية الإيرانية هي علاقة جوار، وبالتالي ليست كلها شرا مطلقا، فهناك مصـالح اقتصـادية وتجارية كبيرة متبادلة في الماضي والحاضر، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران ودولة العراق في عام 2013 أكثر من 12 مليار دولار، أما حجم التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي فيبلغ أكثر من 18 مليار دولار في العام الواحد، علاوة على أن العمالة الإيرانية توجد بكثافة في دول الخليج العربي، فهناك آلاف الشـركات والمؤسـسـات التجارية الإيرانية العاملة، ويعيش ويعمل في الإمارات العربية وحدها – بحسـب بعض التقارير – نحو نصـف مليون إيراني، فضـلا عن عشـرات الآلاف في الكويت، وعمان، والمملكة العربية السعودية.

ولعل هذه العينة البسـيطة من الأرقام تبين حجم المصـالح المتبادلة بين إيران ودول الخليج العربي – رغم التوترات السياسية والأمنية القائمة – تكون مدخلا لبناء جسور تواصل، وهي كفيلة بفتح صفحة جديدة في

[11] _ لماذا وقف شيعة مصر مع انقلاب السيسي، الموقع الإخباري كلمتي، بتاريخ 2 يونيو 2015، على الرابط:klmty.net.
[12] _ العلاقت العربية الايرانية وغياب المصالح وطغيان الطائفية: محمد ازوين، الدوحة ، موقع الجزيرة نت بتاريخ: 2018/04/28

العلاقات العربية الإيرانية، التي يجب أن تغادر مفهوم العلاقات التاريخية (الثأرية)، وهو ما يجب أن يمضي فيه العرب والإيرانيون، خدمة لمصالحهم ومستقبل أجيالهم.

هناك تساؤل تم طرحه في المقدمة هل يمكن ايقاف هذا الصراع بطرق سلمية؟ ونحن نوصي بمجموعة من الحلول لفك هذه الازمة التي تؤثر سلبا على العلاقات بين الشعوب الاسلامية و الحكومات وهي:

- عدم المساس بالطائفة الشيعية سواء في دول الخليج او شمال افريقية اعطاؤها كامل حقوقها في التعبد وانشاء حسنياتهم
- عدم المس او اهانة مشاعر الطائفة السنية المقيمة في الجمهورية الايرانية او السنة الايرانيين واحترام توجهاتهم والسماح لهم بنشر كتبهم
- عدم التدخل السافر من قبل دول الصراع في شؤونهم الداخلية وخلق صراعات من العدم والتي تصب مباشرة في مصالح دول غربية
- محاولة خلق جسور للصلح بين الدول العربية و ايران تبدا اولا بالجانب الاجتماعي ثم المذهبي ويليه خلق شراكات اقتصادية يستفيدون منها مثل تبادلات اقتصادية و تجارية واخرى علمية تكنولوجية أي من ينقص دولة تكمله لها الأخرى.

لائحة المصادر والمراجع

الكتب:

- محمد صادق إسماعيل: امن الخليج العربي: الواقع وآفاق المستقبل، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014

الاطروحات الجامعية :

- طايل يوسف عبد الله العدوان: الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط

المنشورات الالكترونية:

- لماذا وقف شيعة مصر مع انقلاب السيسي، الموقع الإخباري كلمتي، بتاريخ 2 يونيو 2015، على الرابط:klmty.net.
- العلاقت العربية الايرانية وغياب المصالح وطغيان الطائفية: محمد ازوين، الدوحة ، موقع الجزيرة نت بتاريخ: 2018/04/28
- العلاقات المصرية الإيرانية إلى أين؟: سيد محمد، رقم الخبر 61، تاريخ النشر 16 جمادى الاولى 1432، على موقع شيعة مصر السيد محمد الحسيني، على الرابط:moaly5.com.
- تطور العلاقات المصرية الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي: جمال نصار، مركز الجزيرة للدراسات، 13 شتنبر 2015، على الرابط:studies.aljazeera.net.
- الطائفية السياسية والإرهاب وأثرهما على الأمن الوطني والجماعي الخليجي: أحمد الازدي، مركز الجزيرة للدراسات، 15 يناير 2015، على الرابط:studies.aljazeera.net.
- المغرب يقطع علاقاته مع ايران لدعمها جبهة البوليساريو : عادل الزبيري، العربية تجريبي بتاريخ:الاربعاء 2 ماي 2018
- ايران و المغرب:علاقة متأرجحة على وقع الاوضاع الاقليمية، مقالة على صفحة قناة ال bbc الالكترونية بتاريخ 2 ماي 2018
- إيران والمغرب: ترميم العلاقة في مناخ ولي متغير: كمال القصير: سلسلة تقارير، الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، 12 ابريل 2014، على الرابط:studies.aljazeera.net

أثر أيديولوجيا الفكر السياسي الإيراني على أطراف النزاع في اليمن

الدكتور إياد خازر المجالي

الباحث في العلاقات الدولية والشؤون الإيرانية

استاذ مساعد، مدير دائرة الاستشارات/ جامعة مؤتة، الأردن

الملخص:

انعكست الأسس الفكرية والأيديولوجية للنظام السياسي الإيراني بشكل متباين في إستراتيجيته, وجاءت قوته وقيمه الثورية العقائدية بهدف تحقيق مشروعه السياسي في الإقليم والمنطقة العربية تحديداً.

نجحت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م, في تحقيق العديد من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية, خضعت لأسس ومعايير غير مسبوقة في تفاعل نظامها السياسي الديني الحاكم ضمن منظومة الفكر السياسي الشيعي المتشدد, الذي نشأ وتطور عبر حقب زمنية ومتغيرات وأحداث تاريخية, حيث شكلت تفاعلات التيارات الفكرية والقوى السياسية الإيرانية رافداً لفكره ومرتكزاته الأيديولوجية, تجسدت في نظام سياسي ديني شيعي أكثر تشدداً وتطرفاً, حكم إيران عقب انتصار الثورة عام 1979م, ولم تقف طموحاته السياسية والاقتصادية عند حدود الدولة الإيرانية بل تجاوزتها إلى كافة دول الإقليم, وتحديداً دول الجوار في الخليج العربي والعراق وسوريا واليمن ولبنان, تركت بصماتها على رؤية الطرف الآخر من العالم لصورة الإسلام والمسلمين.

وشكلت محطات بالغة الأهمية وذات دلالات لها جذور عميقة في تاريخ إيران السياسي والاجتماعي, وساعدت في صنع ثوابت الإستراتيجية الإيرانية بمعايير نادرة ومرتكزات ومحددات رئيسية لبناء النظام الإقليمي, الذي تسعى لقيادته وإدارة انماط الصراع فيه, سواء في التدخل المباشر أو في دور الوسيط, أو من خلال الأشراف المباشر على الأزمات في المنطقة واستثمارها, أن هذه الدراسة تركز بصفة خاصة على أخطار الصراع الأيديولوجي الديني والتطرف العقائدي في المنطقة, الذي بات يمثل التحدي الرئيسي للأمن والسلم الدوليين, والحضور السياسي للايديولوجيا العقائدية الايرانية في اليمن نموذجا.

Abstract:

The Ideological Trends of The Islamic Revolution were variably reflected in its strategies. The strength and value of its ideological revolution were all geared towards fulfilling its political ambition in The region and the Arab world .

The Islamic revolution in 1979 successfully underwent political, social and economic transformation, as well as unprecedented standards of collaboration of its governing elite within the framework of shi,a political system that evolved over a period of time and historical events.

The political upheavals and ideological trends coupled with Iranian political powers constituted The base upon which The whole governing system of shi,a Islam was erected, and that governed Iran after The success of its revolution. The reverberation of this new system was not only limited to Iran, but was felt across The whole region, especially in the Gulf and Iraq. These changes were of tremendous importance and significance That had roots in Iranian political and social history.

The aspirations of Iranian hegemony to build a new regional system by direct involvement, mediation, or remote supervision of crisis management was also part of Iranian policy and investment. this study based in particular on the dangers ideological conflict religious and ideological extremism in the region, the threat that has main challenge to international peace and security, the political presence of Iran ideological ideology in Yemen is a model.

مقدمة :

ثمة العديد من الدراسات التى تناولت الأيديولوجيات والمذاهب الفكرية المتطرفة وما رافقها من تحولات سياسية أثرت بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة والاقليم، كان أبرزها ما تناول ظهور آفات سياسية وانماط سلوكية متطرفه تهدد أمن المنطقة وشعوبها خلال ما عرف باحتجاجات الربيع العربي، التي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار الإقليمي لاسيما فى اليمن والعراق وسوريا، ونظراً لتعدد مصادر التطرف والتشدد والمغالاة كظاهرة ذات حضور تاريخي في وقائع ومتغيرات المنطقة، فقد ارتبط هذا المفهوم بالمعتقد الأيديولوجي الديني والتوجه الفكري لدى تيارات سياسية وجماعات تسلمت السلطة السياسية في عدد من دول المنطقة وبالتحديد إيران عقب الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م، التي استطاعت أن تحقق مشروعاً استراتيجياً توسعياً وإدارة أنماط الصراع الإقليمي وتصدير قيم الثورة، بأهداف توسعية نحو الهيمنة لقيادة العالم الإسلامي، وتوظيف الايديولوجيا الفكرية والدينية الشيعية العقائدية لهذه الغاية، من خلال الدمج بين المجال السياسي والعقيدة الدينية للتيار الذي اسس السلطه في الدولة الاسلامية الايرانية ومن خلال سلوك سياسي ارتبط بجملة من المعتقدات والافكار الدينية التي عمقت لدى صانع القرار السياسي الإيراني رؤية غير واقعية تجاه المتغيرات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، غير أن هذه الدراسة تركز بصفة خاصة على أثر الصراع الأيديولوجي الديني والتطرف العقائدي في المنطقة، وتحاول التعرف على كافة ابعاده في تركيب الفكر السياسي الايراني الديني الحاكم والأسس الأيديولوجية الناظمة لسلوكه السياسي.

المشكلة البحثية:

تتمثل مشكلة الدراسة في فهم وتحليل وتوضيح طبيعة الإشكالية الطارئة من أثر أيديولوجيا الفكر السياسي الإيراني كنظام تشكل على خلفية ايديولوجية سعى الى تكريس سلوكيات سياسية محدده نتاج افكار موروثه اكتسبت صفة الاطلاق، ابرز مظاهرها الانغلاق والانتقاء المعلوماتي والإقصاء للخصوم، كما تسعى الدراسة الى توضيح التوجه الجيوستراتيجي للنظام السياسي الديني الإيراني في المنطقة العربية وعلى اطراف النزاع في اليمن تحديداً، خاصة وانه يعد من القوى الإقليمية الأساسية المؤثرة في حالة عدم الاستقرار للنظام الإقليمي العربي، وهو من أكثر الأنظمة إثارة للجدل في منطقة الشرق الأوسط، نظراً للتصور الموجود حول ظهور هوية دينية مذهبية عقائدية له متمايزة عن بقية العالم الإسلامي.

رافق صعود للنظام السياسي الإيراني المؤدلج سياقاً إقليميا وحالة عدم الاستقرار شهدتها المنطقة، جاءت مواتيه لتحقيق استراتيجيتة ودوره في الإقليم، مثلما كان السياق الداخلي مواتياً لأن يعمل على تعزيز نفوذه السياسي والاقتصادي في اغلب دول الاقليم. وتقديم حالة النزاع في اليمن بين قوات الحكومة الشرعية من جهه وقوات الحركة الحوثية المعارضة والميلشيات المتحالفة معها من جهة اخرى أنموذجاً لهذه الدراسة.

خاصة وأنها حركة مؤدلجة عقائدياً وطائفياً تساندها وتدعمها رؤى وأفكار النظام السياسي الإيراني، حيث تطورت لتأخذ شكل الميلشيا المسلحه, أستغلت مناخ حالة عدم الاستقرار إثر سقوط نظام علي عبدالله صالح وشاركت في نزاع مسلح مع القوات الحكومية الشرعية اليمنية. اسفرت لاحقا الى حرب أهلية فى اليمن سيطرت على أكبر قدر من الموارد، ووسعت نفوذها على مضيق باب المندب الممر المائي الحيوي اليمني وعلى قطاعات اقتصادية هامه على الارض اليمنية, وبهذه الرؤية التي وضعت الباحث أمام إشكالية تشدد الايديولوجيا الدينية الشيعية ومفهوم "ولاية الفقيه" المنهج الذي اعتمده النظام السياسي الايراني في تحقيق استراتيجيته في المنطقة من أكثر المفاهيم إشكالية بين الطرفين[1]، تتناولها الدراسة من خلال فرضيتها والإجابة على تساؤلاتها.

[1] Shehada, Nabil. "The Imperial Comnent in Iran's Foreign Policy". Diplomacy. January 1, 2011, http://www.diplomacy.edu/resources/general/imperial-component- irans-foreign-policy

فرضية الدراسة وتساؤلاتها :

تسعى الدراسة إلى التحقق من فرضية مفادها أن هناك أثر لأيديولوجيا الفكر السياسي الايراني المعاصر تجاه القضايا والأزمات السياسية في المنطقة وبالتحديد النزاع في اليمن، وبالتالي فإن دراسة هذ الأثر يحتاج إلى معالجة متجددة لطبيعة واستراتيجية النظام السياسي الإيراني في محيطة الإقليمي، ومن ثم فإن المشكلة البحثية لهذه الدراسة تتمثل في السؤال الرئيسي الأتي :إلى أي حد يلعب البناء الأيديولوجي الديني المتشدد دوراً في سلوك النظام الإيراني الخارجي وتحديداً في اليمن؟ تتمحور الأسئلة التي حددتها مشكلة الدراسة حول عدد من القضايا المهمة, خاصة تلك ذات الارتباط الوثيق بتفشي ظواهرة التطرف والتشدد يأتي على رأسها: ماهية التطرف كمفهوم ودلالاته الاصطلاحية؟ وماهية المرتكزات والمحددات الإستراتيجية الإيرانية ومدى تأثيرها بإدارة الصراع في اليمن من حيث الدوافع والاسباب والمسوغات لها؟ كيف استثمر النظام السياسي الإيراني الحاكم الفكر الديني المتشدد لتغلغل في المجتمع اليمني؟ و كيف استثمر النظام توظيف الحركة الحوثية المعارضة للشرعية والميلشيات العسكرية المتحالفة معها لتحقيق اهدافها في اليمن؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها من الدراسات القليلة التي تسلط الضوء على واحدة من أبرز القضايا التي تواجه السياسة الدولية في إقليم الشرق الأوسط, وتنبع أهمية الدراسة من أنها تحاول التعمق في أثر البناء الأيديولوجي للفكر السياسي الإيراني الديني الشيعي، خاصة أنها لم تحظ حتى الأن بالاهتمام الكافي على الصعيد الأكاديمي، إذ لا زالت هناك العديد من التساؤلات والتناقضات لم تتوافر لها الرؤية الاكاديمية البحثية لتجيب عليها وتفسرها، وتكتسب الدراسة أهميتها النظرية العلمية من خلال محاولة تحليل المفاهيم ودلالات المصطلحات التي توضح حجم التشدد الإيديولوجي والفكري والسياسي للنظام السياسي الديني الحاكم في إيران بمختلف تياراته المحافظة منها والإصلاحية والمعتدلة، وتحليل أسباب استمرار تفاعل البعد الإيديولوجي الديني وتزايده في إطار سلوك هذا النظام ومشاريعه التوسعية وإستراتيجيته المعاصرة في المنطقة واليمن تحديداً منذ1979م وحتى بدايات عام 2018م.

أما الأهمية العملية (التطبيقية): فتكمن في أنها تصنّف وتحلل أبعاد التطرف والمغالاة الذي يقود إلى الإرهاب بكل أشكاله, خاصة في أنموذج الدراسة المتمثل في النزاع اليمني بين قوات الحكومة الشرعية في اليمن بمواجهة حركة الحوثي (حزب أنصار الله) المعارضة وحلفائها من الميلشيات المؤيدة للرئيس السابق علي عبدالله صالح, فهي تتناول موضوعاً بالغ الأهمية على المستوى الدولي والإقليمي،

وتسعى الدراسة إلى تفسير العوامل والمتغيرات المؤثرة في أنماط الصراع القائم، إضافة إلى تناول ابرز التصورات والمرتكزات الفكرية والإيديولوجية لصانع القرار السياسي الإيراني المؤثرة في تحفيز التطرف الإيديولوجي كمنهج سياسي وظفها لتحقيق أهدافه ومصالحه بدوافع ومسوغات يشوبها الشك والضعف.

أهداف الدراسة:

تمثل هذه الدراسة محاولة لفهم طبيعة السلوك السياسي المتطرف وعلاقته في الايديولوجيا الدينية الإسلامية العقائدية للتيار الفكري الحاكم في إيران، كما تهدف إلى تسليط الضوء على أسباب وأثار تفاعل البعد الإيديولوجي الديني وتزايده في إطار سلوك النظام السياسي الإيراني ومشاريعه التوسعية وإستراتيجيته المعاصرة في المنطقة والعالم خلال العقود الأربعة الماضية منذ تسلمه سلطاته الدستورية في إيران عام 1979م، من خلال تحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة في الفكر الديني الشيعي الإيراني وعلاقته بمظاهر الارهاب الدموي في المنطقة, وتهدف الدراسة في الأساس إلى التوصل إلى العناصر الرئيسية لأبعاد هذا التطرف الأيديولوجي للنظام السياسي الإيراني، وتحديداً في اليمن من خلال الحركة الحوثية التي شكلت تياراً سياسياً عسكريا وفق نمط فكري ايديولوجي ديني تطور إلى الفكر السياسي الشيعي على الأرض اليمنية بدعم خارجي مباشر، من خلال ربط السلوك السياسي للنظام الايراني ودافعه ومسوغاته في الأزمة والصراع القائم في اليمن.

الإطار الزمني للدراسة:

يتمثل اطار الدراسة الزمني بحصر حدودها في الحقبة الزمنية الواقعة ما بين 1979م وحتى بدايات العام 2018م, لأنها فترة زمنية شهدت تطورات ومتغيرات ووقائع تاريخية مهمة للغاية في تاريخ المنطقة والإقليم بأكمله, وأثرت في تشكل العلاقات السياسية والاقتصادية فيها، وأثرت الإستراتيجية الإيرانية بإطارها السياسي والأيديولوجي في دول الجوار كنتيجة موضوعية لتلك المتغيرات.

التعريف ببعض المفاهيم الهامة في الدراسة:

الأيديولوجيا : تعد عملية ذهنية يقوم بها الفكر وهو واعِ الا ان وعيه زائف لانه يجهل الحقيقة التي تحركة، وتصف الايديولوجيا بأنها افكار موروثه اكتسبت صفة الاطلاق، لذلك هي في هذا الجانب من الدراسة تمثل جملة الافكار والقيم العقائدية التي تحكمت في أذهان صناع القرار السياسي الإيراني، وحددت سلوكهم واهدافهم ودوافعهم في اطار ديني عقائدي وبأفق فكري تؤكد انهم امام الحقيقه المطلقة.

النظام الإقليمي/ العربي/ الدولي:

مفهوم شائع في علم السياسة ارتبط بمفهوم الإقليمية كأحد الموضعات العالمية، في مجال التنظيم الدولي مقابل العالمية، ويدل على شكل معين من الدراسات التي تتناول أحد النظم الفرعية في النظام الدولي [2]، اما النظام الإقليمي العربي: هو مفهوم يشير إلى أنماط التفاعل المتغيرة بين وحدات النظام من حيث مستويات الصراع التنافسي والتعاوني، ومستويات الاعتماد المتبادل أو التبعية, وإنما يشكل بالأساس أنماطا من التفاعل بين دول عربية وغير عربية بحكم الجيرة الجغرافية وعوامل أخرى متفرقة[3]، بينما يعد النظام الدولي هو مجموعة التفاعلات والأنشطة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي ينتج عنها أنماط مختلفة ونماذج متباينة من العلاقات التي تتركز حول أطر تنظيمية، وهياكل مؤسسية معينة محكومة ومنتظمة في قواعد ومعايير سلوكية دولية محددة [4].

الامام المعصوم:

مفهوم عقائدي شيعي يعد من ابرز نقاط الخلاف بين الفرق الإسلامية، وهو يحدد الامام القائد الموجه المرجعي للذهب الشيعي ويفسر صفات الامام، اما تعريف العصمه برؤية فقهاء الشيعة انه القوة التي تمنع صاحبها من الوقوع في المعصية، بحيث لا يترك واجبا ولا يقبل محرما مع قدرته على الترك، كما ان المعصوم قد بلغ من التقوى حدا لا تتغلب عليه الشهوات والاهواء، وقد بلغ من العلم في الشريعة واحكامها مرتبة لا يخطئ فيها ابدا[5].

التطرف: تعد ظاهرة التطرف من أكثر القضايا تعقيداً على مستوى العالم وأخطرها على المجتمع الإنساني, لأنها مبعث قلق وخوف للبشرية جمعاء، وهي ذات مفهوم يصعب تحديده أو التعميم عليه، خاصة وأنه يشار إلية بالمعنى اللغوي انه تجاوز لحد الاعتدال ولم يتوسط، وهو يرتبط بالمفاهيم والقيم السائدة في كل مجتمع، في الوقت الذي يتجاوز حده في مجتمع ما ويعتبر هذا تطرفاً، يمكن أن يكون مألوفاً في مجتمع آخر، لذلك فالتطرف والاعتدال مفهومان يرتبطان بالمتغيرات البيئية والحضارية والدينية والسياسية التي

---

[2] الحربي, سليمان عبدالله, مفهوم النظام الدولي الإقليمي, مجلة حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية,ع338,مجلد 32,الكويت, 2011.

[3] مقلد, اسماعيل صبري, العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع, ط7, اسيوط,2009,ص29.

[4] صفي الدين, محمد, النظام الدولي الجديد وتداعياته, ط1, دار الفكر العربي, القاهرة,1993, ص32.

[5] مغنية, محمد جواد, الشيعة في الميزان, ط10, دار الجواد, بيروت, 1989-1993,ص38؛ المجالي, الاسس الفكرية للثورة الاسلامية الايرانية واستراتيجيتها المعاصرة في إدارة انماط الصراع الاقليمي, ص88

؛الجابري, محمد عابد, العقل السياسي العربي, ط3, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,1995,ص5051.

يعيشها كل مجتمع على حده[6]، ويمكن تعريف التطرف على انه ظاهرة تحدث عندما يتخذ الفرد أو الجماعة موقفاً غير حيادي تجاه قضية ما سواء كان موقفهم ايجابياً أو سلبياً.

منهجية الدراسة : ينبغي التأكيد على أن الدراسات المتعلقة بالشؤون الإيرانية تحديدا يمكن أن ينطبق عليها عددٌ وافر من المناهج البحثية خاصة أن التفاعلات التي تحدثها السياسات الإيرانية في محيطها الإقليمي من شأنها أن تؤدي إلى تغير في السياسات الأخرى للدول التي تمثل الطرف المقابل من المعادلات, وهو ما يجعل تلك المساحة العلمية قابلة للدراسة وفق عدد وافر من المناهج البحثية, وتعتمد الدراسة على منهجين أساسيين يمكن أن يندرج تحتهما عدد من المناهج الفرعية وهما:

المنهج التاريخي الكلاسيكي Traditional Historical Approach: وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية أو إيجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعميمات يمكن استخدامها بشكل صحيح للحكم على الظواهر. وتذهب الدراسة إلى أن المنهج التاريخي لا غنى عنه لدراسة السياسات كطابق أساسي يمكن البناء عليه أو كما يقول (هارولد لاسكي) فإن "دراسة السياسة هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول"، ومن أهم رواد هذا المنهج أرسطو وابن خلدون وينتقد هذا المنهج من زاوية كون الأحداث التاريخية ومعالجاتها لمشاكلها إنما هي مغايرة للوقت الحاضر.

ومنهج المصلحة القومية: اعتمده الباحث في هذه الدراسة على فروض وأسس منهج المصلحة القومية, فيما يتعلق بتأثر النظام السياسي الإيراني بأيديولوجيته المتشددة وعلاقتها بأنماط الصراع الإقليمي وتحديداً في اليمن، لأنه من أكثر الأطر الفكرية استخداماً في دراسة النشاط السياسي الخارجي على حد سواء، كما أنه يوفر الأدوات العلمية الموضوعية للتعرف على أثر الأيديولوجيا للفكر السياسي الإيراني والسياسات التي ينتهجها النظام الإيراني في حماية مصالحه وتحقيق مشاريعه التوسعية في المنطقة وحضوره السياسي في اليمن باستخدام كافة اشكال القوة .

---

[6] بيومي , جلال سليمان, التطرف وعلاقته بمستوى النضج النفسي والاجتماعي لدى الشباب, رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية/ جامعة الازهر , القاهرة,1993, ص14

حيث أن مبررات استخدام منهج المصلحة القومية لأنه مرتبط بالأهداف الوطنية بأعتبارها القيمة المركزية للدولة، وتوظيفه في هذه الدراسة يعود إلى تناوله العوامل والأدوات والدوافع التي أدت لتتشدد الفكر السياسي الإيراني، وأثر هذا التشدد في الرؤى والأفكار التي ارتكز عليها نظام الحكم بعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م، حيث ارتبطت الحياة السياسية الإيرانية تاريخياً بالظاهرة الأيديولوجية الدينية [7].

من هنا فإن منهج المصلحة الوطنية يعد وصفا موضوعيا لواقع سياسي استراتيجي أو لمصلحة يجب تقديرها واختيارها من بين غيرها، وقد يكون إسقاطا ذاتيا أو تبريرا شخصيا للسلوك السياسي الإيراني ودوافعه ومسوغاته لأشكال حضورة في اليمن وعلاقاته مع حركة الحوثيين وأهدافه الاستراتيجية والتوسعية، خاصة وأن وصف المصالح الوطنية للنظام السياسي الايراني المؤدلج تكون بإطار المحددات الأساسية والحاجات الجوهرية أو المعايير النهائية التي بموجبها صنعت الدولة أهدافها ومقاصدها، ورسم سياستها الخارجية وإستراتيجيتها وتكتيكها الدبلوماسي عبر مؤسسة المرشد الأعلى / الولي الفقيه الدستورية، من خلال استثمار القوة بكافة اشكالها, لتحقيق المبدأ الأعلى للدولة وهو تأمين البقاء للنظام السياسي, فالقوة هي أوكسجين المصلحة الوطنية والدم الذي يغذيها, فكلاهما متمم للآخر ومكمل له، فالقوة هي وسيلة لحماية المصالح الوطنية للنظام الايراني بكافة مشاريعه التوسعية واستراتيجياته في المنطقة، سواء كانت القوة الناعمة ام الخشنه.

الدراسات السابقة:

دراسة محجوب الزويري، حول العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي ودراسة حسام سويلم حول صناعة القرار السياسي في إيران ومنهج إدارة الأزمات، دراسة حسين شوان حول التطرف والارهاب من منظور علم الاجتماع , دراسة فاطمة الصمادي، حول التيارات السياسية في ايران, ودراسة محمد حسن القاضي حول الدور الايراني في اليمن وانعكساته على الامن الإقليمي، بالاضافة الى دراسة مجيد محمدي حول اتجاهات الفكر الديني المعاصر في ايران، ودراسة سلطان النعيمي الفكر السياسي الايراني, ودراسة:

Mananiam Alfred

[7] شريعتي,علي, التشيع العلوي والتشيع الصفوي, ترجمة حيدر مجيد, تقديم ابراهيم دسوقي شتا, ط2, دار الامير للثقافة والعلوم, بيروت,2007, ص58-59

A multi Perspective Appreoach to The Study of The Iranian Revolution of 1979, (M.A. Thesis,Ohio State University,1985.

تقسيمات الدراسة والاطار النظري:

1. الفكر السياسي الإيراني

1.1 النظام السياسي الإيراني

1.2 التيار الديني الإسلامي المتشدد الحاكم في إيران

2. أيديولوجيا الفكر السياسي الإيراني المعاصر

1.2 مفهوم التطرف الأيديولوجي ودلالاته الاصطلاحية

2.2 البعد الأيديولوجي الديني في الفكر السياسي الإيراني:

3. المرتكزات الايديولوجية للفكر السياسي الإيراني

1.3 إيران في اليمن: أنموذجاً لأيديولوجية النظام السياسي الإيراني

1 . الفكر السياسي الإيراني

يُمثّل الفكر السياسي أحد أبرز الاتجاهات العريقة التي تأخذ حيزاً من اهتمام وتفكير عدد لا محدود من المفكرين والخبراء حول العالم، ويعد من أهم الجوانب التي تضم جُملة من النظريات والأفكار التي يتمّ من خلالها تحديد السلوك الخاص بالحكومات، ويُشكل أحد المقومات المرتبطة بتنظيم حياة البشر، من خلال رسمه للحدود والقوانين واللوائح التي تحول دون تعدي طرف على الآخر، وهو أحد أبرز اتجاهات العلوم السياسية ويأتي في طليعة هذا العلم، من خلاله توزيع أشكال القوة والسلطة والنفوذ في المجتمع أوالدولة، ونظراً لأهمية هذا الجانب ومدى تأثره بالأيديولوجيا العقائدية الشيعية في إيران، تناولت الدراسة في هذا المحور تحليلاً موضوعياً موثقا بالادبيات السائدة يوضح ويجيب على فرضية الدراسة واتساؤلاتها.

1.1 : النظام السياسي الإيراني

بعد أن توالت الوقائع التاريخية مع توفر المعطيات الموضوعية والمادية لانتقال راديكالي وإجراء التغيير الجذري للنظام السياسي الايراني الجديد بثورة شعبية عام1979م، أسهم في تحقيقها حضور منظومة فكرية سياسية من داخل المؤسسة الدينية ومن خارجها بتيارات إيرانية فكرية ليبرالية ويسارية، خاصة بعد أن توفرت البيئة اللازمة للحركة وتوفرت القيادة السياسية التي انعقدت للتيار الديني برئاسة الإمام الخميني[(8)]، أخذت هذه المرحلة من تاريخ إيران السياسي تتجه نحو آفاق مختلفة عما كانت علية

[8] حمادة, أمل, الخبرة الايرانية : الانتقال من الثورة الى الدولة,ط1, الشبكة العربية للابحاث , بيروت,2008, ص161

قبل الثورة, أدت الى سقوط نظام بهلوي[9]، ليمثل بذلك أوضح مراحل التطور في الفكر السياسي الشيعي المحافظ, كما وأصبح التيار الديني الأبرز في الفكر السياسي الإيراني لهذه الحقبة من تاريخ إيران السياسي، وجاء تعبير صريح وواضح لرؤية وفكر ونهج الإمام الخميني، تمثل بنجاح الثورة الإيرانية بالعام 1979 وضع الخميني المرشد الأول للثورة نظريته الشهيرة "ولاية الفقيه"[10] تلك التي بمقتضاها أصبح وليّا على كل الشيعة حول العالم، وورد هذا في نصوص صريحة من خلال دستور الثورة لعام 1979م وتعديلاته لعام 1989 م، وهكذا منح تطبيق نظرية ولاية الفقيه في إيران آية الله روح الله الموسوي الخميني مكانة بارزة في التاريخ المعاصر، بوصفه زعيما لثورة شعبية عارمة أحاطت بأعتى العروش في المنطقة ومرجعا دينيا نافذا قاد أضخم حركة للإحياء المذهبي الشيعي في تاريخ إيران منذ قيام الدولة الصفوية عام 1501 ميلاديا وأصبح وليا للأمر بالإنابة عن الإمام الغائب[11] .

وتعد هذه الرؤية الفكرية عقيدة دينية سياسية وأيديولوجية للدولة الإسلامية الإيرانية، وهي تمثل الأيديولوجيا المتشددة التي لعبت دوراً توجيهياً مركزياً ومتواصلاً منذ انتصار الثورة عام 1979م[12]، وهي ذاتها التي حددت صياغات الأسس الدستورية لبناء شكل الدولة الإسلامية الإيرانية، فجاءت مؤسسات الدولة الإيرانية وآليات صنع القرار فيها وفق هذه النظرية، كما وصبغت النظام السياسي الإيراني بطابع ايديولوجي ديني تم توظيفه لتحقيق أهداف ومصالح التيار الديني في تحقيق مشاريعه التوسعيه وتصدير الثورة، مما تطلب معالجة الوقائع والأحداث للمتغيرات الخارجية والبيئة الإقليمية المحيطة للنظام السياسي الإيراني وجوانب تطرفه في سياساته الخارجية ومشروعه السياسي في الإقليم العربي والعالم الإسلامي.

لا شك ان هذه الرؤية الفكرية تعد من وابرز الأشكال التي طورها الإسلام السياسي الشيعي الذي تسلم مقاليد السلطة في إيران، وهونتاج لتطور الفقه الشيعي المتشدد بفكره واتجاهاته منذ اختفاء الأئمة المعصومين وحتى ظهورها على يد الإمام الخميني في الحوزة العلمية بمدينة قم الإيرانية، مكان صياغة أفكار الامام الخميني التي أطاحت لاحقا بالسلطة الدنيوية للشاه، وتأسيس جمهورية إيران بمظلة

---

9 الكار, حامد, إيران1900 –1980,: الثورات المعاصرة والقوى السياسية والاجتماعية, ط1, مؤسسة الابحاث العربية , بيروت , 1980, ص103

10 كسرائي, شاكر, إيران: الأحزاب والشخصيات السياسية 1890 – 2013م, ط1, دار رياض الريس للكتب والنشر, بيروت, 2014, ص 72 – 73

11 الصباغ، سعيد، التصدير الاستراتيجي للثورة الإيرانية.. دراسة تحليلية للمحددات والمكونات والآليات، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 2018، ص17.

12 السبكي,امال, تاريخ إيران السياسي بين ثورتين(1906– 1979), ط1, دار المعرفة,ع 250,المجلس الوطني للثقافة والفنون والادآب, الكويت,1999, ص 198.

الإسلام[13]، حيث اقترن فكره السياسي بنظرية الإمامة، التي تحصر الحق بالخلافة وقيادة المسلمين في آل البيت، ورفض الانقسام بالشورى واتخاذها وسيلة لانتخاب الإمام[14].

تُظهر الادبيات السائدة حجم تفاعل التيار الأيديولوجي الفكري الديني السياسي الإيراني المتشدد[15]، في مواجهة التيارات السياسية الإيرانية التي شكلت خطراً على النظام السياسي الحاكم، من خلال مؤشرات ووقائع تاريخية تؤكد استخدام هذا التيار للنهج الإقصائي للخصوم والانغلاق والانتقاء المعلوماتي، وتهميش التيارات السياسية التي قدمت الدعم والمساندة لكل الجهود التي حققت الثورة وانجازاتها، خاصة تيارات الجناح اليساري الماركسي أو التياران الليبرالي [16] والراديكالي[17]، فقد ظهر سعى التيار الفكري الديني الشيعي لتأطير هذا الفكر، وأرجع الفضل إلى الأيديولوجيا الإسلامية التي ارتكز فيها الى بناء الدولة والقضاء على خصومه، ورسم ملامح استراتيجية واهدافه التوسعية[18] من خلالها، واستبدال النظام البهلوي بنظام يتصف بالتشدد والمغالاة الذي يحتكر القرار ويتمسك به، خاصة في جانب رفضه للآخر والتشدد في اثبات معتقداته ورؤيته وافكاره الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

في حين تمثل الأيديولوجية الفكرية للنظام السياسي الإيراني من وجهة نظر فقهاء الشيعه عقيدة مقابلة للتفكير والفلسفة، ويؤكد فقهاء المؤسسة الدينية في ايران بأنها مجموعة من الاستنتاجات للوازم العلمية المترتبة على قواعد المنطق، ولا تعد كياناً مستقلاً قائماً بذاته، تعالج الدراسة هذا المفهوم على انه عملية ذهنية يقوم بها الفكر وهو واعٍ الا ان وعيه زائف لانه يجهل الحقيقة التي تحركة، وتوصف الايديولوجيا بأنها افكار موروثه اكتسبت صفة الاطلاق، لذلك هي في هذا الجانب تمثل جملة الافكار

---

13 الخميني، الإمام,الحكومة الإسلامية ،ط1, مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، ١٩٩٦, ص8

14 الشرقاوي, باكينام, الظاهرة الثورية والثولرة الإيرانية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة,1993,ص175.

15 الكاتب, احمد, تطور الفكر السياسي الشيعي, من الشورى الى ولاية الفقيه, ط6, مؤسسة الانتشار العربي, بيروت, 2008, ص422.

16 النعيمي,سلطان, الفكر السياسي الايراني, ط2, مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, دبي, 2010, ص75

17 الراديكالي : هو اسم منسوب الى راديكالية, ويعني اصطلاحاً : نهج الاحزاب والتيارات السياسية الذي يتوجه الى احداث اصلاح شامل وعميق في بنية المجتمع, وهي نزعة تقدمية تنظر الى مشاكل المجتمع ومعضلاته ومعوقاته نظرة شاملة, تتناول مختلف ميادينه السياسية والدستورية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية, بقصد احداث تغيير جذري في بنيته, لنقله من واقع التخلف والجمود الى واقع التقدم والتطور, كما انه مصطلح يطلق على الجماعات السياسية المتطرفه والمتشدده في مبادئها, ويمثل مذهبا فلسفيا وسياسيا قائماً على المبادرة الفردية والعقلانية ويدعو الى الاصلاح السياسي الجذري, من خلال اطلاق الحرية في الاقتصاد والتفكير العقلاني غير المتسرع قبل اتخاذ الخطوات المؤدية للاصلاح, انظر : عمر, احمد مختار, معجم اللغة العربية , ط1, عالم الكتب, القاهرة, 2008, ج4, ص841

18 الكاتب, تطور الفكر السياسي الشيعي, ص416

والقيم العقائدية التي تحكمت في أذهان صناع القرار السياسي الإيراني، وحددت سلوكه واهدافة ودوافعه في اطار ديني عقائدي وبأفق فكري تؤكد لنخب قيادة هذا الفكرانهم امام الحقيقه المطلقة .

لتمييز بين الفكر والأيديولوجيا في هذا الإطار يوضحه الدور الذي لعبه الفكر السياسي في صنع القرار وفي غيرها من التحولات الاجتماعية[19]، بينما تمثل هذه العقيدة في المصطلح العربي الحديث[20]، مفهوماً لا علاقة له بالفكر، بل هو في اغلب الأحيان معاكس للفكر، ولذلك هو فلسفة محددة تشكل بمجملها نظاماً فكرياً وسياسياً [21] يوجه العقل نحو العمل لجماعة من الأفراد يسيرون في حركتهم وفق هذه القواعد، لذلك جاءت أيديولوجيا النظام السياسي الإيراني بمفهوم توضحه طريقة عمله وسلوكه السياسي الخارجي، فقد اشتملت هذه الأيديولوجيا على مجموعة من القواعد التي حددت تكتيكات التغيير واستراتيجياته ضمن المذهب الفكري الشيعي لنظام السياسي الحاكم [22].

2.1 التيار الديني الإسلامي المتشدد الحاكم في إيران:

إن طبيعة النظام السياسي الإيراني في بعده الديني – المذهبي، انعكس بشكل واضح على سلوكه وسياسته الخارجية، المرتبط بشكل وثيق في جملة الانشطة والتفاعلات التي مارسها النظام وأمن بها بغية تحقيق طموحاته في الاستمرار وتعزيز مصالحة القومية وحمايتها، فقد لعبت المذهبية الطائفية في الإستراتيجية الإيرانية المعاصرة دوراً إقليمياً مؤثراً وهاماً في محيطها العربي والإسلامي [23]، ولذلك أخذت تتبلور بجملة محددات وثوابت طغى عليها الفكر الديني المذهبي الشيعي، عمقت رؤية صانع القرار السياسي تجاه المتغيرات كافة بضوابط ومعايير محددة بهذه الايديولوجيا وبمفهوم الأمن الصلب تجاه دول الجوار في الخليج والعراق وسوريا واليمن ولبنان، مما جعلها ذات رؤية سياسية المؤدلجة تؤثر بشكل واضح في دول المنطقة.

لذلك تحدد الدراسة مؤشرات أثر أيديولوجيا الفكر السياسي الإيراني في جوانبه النظرية والتطبيقية وأثرها على تنامي ظواهر التطرف الفكري والتشدد المنتجه للعنف والإرهاب، والتي ظهرت بشكل أساسي من خلال التفاعلات الإقليمية والعربية، بأنماط صراع متعدده منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م، إذ أن دوافع ومسوغات إستراتيجية النظام السياسي الديني الحاكم في طهران رسمت مشروعها

---

[19] يزدي, تعليم الفلسفة, ص242

[20] سياهرودي, سهراب رازقي, الأيديولوجيا الأصولية في الفكر السياسي الشيعي المعاصر ما بين 1941 – 1978م, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة طهران, طهران, 1994, ص2

[21] داوري, القومية والثورة,'ط1, وزارات إرشاد, طهران, 1986, ص55- 203

[22] بشيرية, حسين, الثورة والتعبئة السياسية, ط1, نشر جامعة طهران , طهران,1993,ص70 – 82

[23] الموسوي, المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية, ص 47

التوسعي بدافع تحقيق مصالح إستراتيجية واقتصادية وسياسية وأمنية في المنطقة والإقليم، تسعى من خلالها الى التحكم في دول الجوار والهيمنة على قرارها السياسي والاقتصادي، بمبررات ومسوغات سعيها لنصرة شعوب المنطقة التي يتوجب عليها تحريرهم من استبداد الأنظمة الحاكمة فيها، بأطار نظرتها الأحادية المتشدده للقيم والافكار الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة في البيئة الجيوسياسية الإيرانية، وبدافع وجوب دعم مقاومة الاحتلال الصهيوني لفلسطين، والتدخل في غالبية توجهات وتفاعلات العلاقات داخل النظام الإقليمي العربي والإسلامي، ورفض استراتيجيات الدول الاستعمارية وتحالفاتها الإقليمية المتقاطعة مع مصالح المشروع الإيراني التوسعي، وقد واكب هذه التطورات والتحولات تنامى دور النظام السياسي الديني الحاكم في طهران، بكافة مؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية بأذرعه وميليشياته المؤدلجة التى زادت من تدخلاتها الإقليمية وتجاوزت حدود دولها الوطنية الى دول جوارها الجغرافي.

كما ويتضح للبحث أن أهم الأهداف والدوافع الإستراتيجية الإيرانية التي يظهر فيها التأثير المباشر للبعد الديني المذهبي، من خلال سعيها المتواصل والحثيث نحو تحقيق الحكومة الإسلامية العالمية ونشر الفكر الديني الشيعي في كافة اقطار العالم وتصدير قيم الثورة، وتحقيق طموح قيادتها للإقليم بإطار دستوري سياسي عقائدي ثوري، حيث استخدم لتوظيف أيديولوجية الثورة وإستراتيجيته وتوجيهها نحو دول الإقليم, وسائل عديدة من الدعايات والاعلام الموجه لدول الإقليم، وتشجيع الثورات التي تتبع نهجاً أيديولوجيا مماثل لها، مثل دعم كل من الحركة الحوثية في اليمن، وحزب الإخوان المسلمين في مصر، وتقديم الدعم والمساندة للتنظيمات والأحزاب والحركات التي أخذت بأيديولوجية هذه الثورة الإسلامية الإيرانية[24] ونظامها السياسي العقائدي، كحزب الله في لبنان وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس)، وقد تبنت الإستراتيجية الإيرانية سلوكها السياسي وفقاً لرؤيتها وقدراتها وإمكاناتها التأثيرية في النطاق الإقليمي، وفق منهج المصلحة القومية واستخدام القوة لتحقيق هذه الاستراتيجية، ضمن المحددات التقليدية للسياسة الخارجية الايرانية.

بينما يظهر بأن التيار الديني الإسلامي الثوري الراديكالي الحاكم في إيران يمثل تياراً سياسياً متشدداً في حقبة مهمة من تاريخ إيران السياسي، لا زالت عواقبة تتفاعل بجوانبه العقائدية والفقهية التاريخية مع المتغيرات السياسية والاجتماعية، متجسداً في رؤى وأفكار آية الله الخميني وعدد من فقهاء

---

24 عبد الشافي, جدالات الفكر والحركة, ص39

الشيعة من أنصاره[25]، وقد تميز بعدة مؤشرات أبرزها: الدور السياسي الراديكالي الذي حدده التيار الديني[26] في بناء هيكل غير تقليدي لنظام سياسي مؤدلج ومتشدد بإطار دستوري.

هذا التصور لمفهوم التشدد والمغالاة (التطرف) يتضح في الفكر السياسي الشيعي الإيراني الذي انتقل إلى أقصى ما يسعى إليه في تحقيق مصالحه القومية واهدافه الاستراتيجية، أنجز بتعظيم دور الفقهاء في السلطة الحاكمة بعد أن أصبحت سلطتهم مطلقة تنسخ ما قبلها من أطروحات سلطانية"[27]، ورفض الأفكار السابقة للثورة التي حاولت تصحيح المسار ورفض وقاوم التيار الديني الشيعي (الفقهي الولائي)، جهود العديد من "المجددين والتنويريين المتأثرين بالثقافة الغربية من اصحاب الرؤى الفكرية"[28]، الذين جاهدوا لتعميق وزرع افكارهم التحررية، تلك الأفكار والتوجهات التي أكدوا فيها أن الإسلام هو أيديولوجية التغيير وهو الحل والمنهج العلمي الذي سيخرج ما بداخل الإنسان من إبداع ونزوع نحو الكمال، وأن الأيديولوجية الإسلامية قادرة على بناء المجتمع المثالي، الا أن العقيدة الطائفية المتشددة وأيديولوجيا الفكر السياسي سلكت منحى آخر متناقض ومتقاطع مع هذا التيار، جلب حالة من عدم الاستقرار وخللا في موازين القوى في المنطقة، هددت أمن شعوبها وانظمتها السياسية، وفرقت بين مكونات المجتمع في دول الجوار، وحققت سيطرة جزئية لمشروعها التوسعي فيما يسمى الهلال الخصيب.

2. أيديولوجيا الفكر السياسي الإيراني المعاصر

يعد التطرف الإيديولوجي من المتغيرات المحلية المفسرة للسلوك السياسي أو ما يسمى بمتغيرات البيئة الداخلية الناشئة من تفاعل البيئة الداخلية للوحدة الدولية أو مع وحدات دولية أخرى[29]، وتشير الدراسة في هذا الجانب الى مجموعة المتغيرات الموضوعية الناتجة من هذا التفاعل مع غيرها من المتغيرات الداخلية، والتي يطلق عليها اصطلاحاً الخصائص القومية للدولة، وهي ما يحدد في ضوئها السلوك السياسي الخارجي للوحدة الدولية[30]، وتحليل المذهب السياسي الذي يخلق هذا السلوك ويضبط إيقاعه.

1.2 مفهوم التطرف الأيديولوجي ودلالاته الاصطلاحية:

---

[25] الصمادي, فاطمة, التيارات السياسية في ايران, ط1, المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, قطر 2012, ص22.

[26] عبدالناصر, وليد, ايران : دراسة عن الثورة والدولة, ط1, دار الشروق, القاهرة, 1997: ,ص8

[27] ابراهيم, فؤاد, الفقيه والدولة, تطور الفقه الشيعي, ط1, دار الكنوز الادبية, بيروت,1998, ص284

[28] الهلالي, عماد, الفكر العلماني في إيران الإسلامية ,ط1, دار الانتشار العربي, بيروت ,2012,ص67

[29] كمال, المنوفي, مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة,ط1, وكالة المطبوعات والنشر, الكويت د.ت, ص32

[30] سليم, محمد السيد, التحليل العلمي للسياسة الخارجية : إطار نظري, مجلة الفكر الاستراتيجي العربي, نيسان,1992, ص145.

تتناول الدراسة وفق هذا الإطار البعد الإيديولوجي الديني وتأثيره وفق المتغيرات الداخلية التفاعلية, التي لعبت دورا كبيرا في التشدد والمغالاة لدى صانع القرار السياسي الإيراني الخارجي، والبحث في دلالات التطرف الأيديولوجي يتطلب تحديد مفهوم مصطلح التطرف: لغة فهو مشتق من "الطرف" أي "الناحية"، أو منتهى كل شيء"، وتطرّف "أتى الطرف"، "وجاوز حد الاعتدال ولم يتوسط، "وكلمة "التطرف " تستدعي للخاطر كلمة "الغلوّ" التي تعني تجاوز الحد، وهو من "غلا" "زاد وارتفع وجاوز الحد "، ويقال الغلو في الأمر والدين، فالمتطرف يعتنق أفكارا خاطئة أو مائلة القصد[31]، وهو إصطلأحاً يعني الإغراق الشديد في الأخذ بظواهر النصوص الدينية عن غير علم بمقاصدها وسوء الفهم لها، لدرجة الغلو المنكر في الدين[32]، وقيل انه الشطط في الفهم وتجاوز حد الاعتدال ويضاد مصطلح "الوسطية" الذي هو من الوسط " الواقع بين طرفين.

وهو بلا شك مفهوماً يرتبط عادة بالانغلاق والتعصب للرأي، ورفض الآخر وكراهيته وازدرائه وتسفيه آرائه وأفكاره، والمتطرف فرداً كان أم جماعة ينظر إلى المجتمع نظرة سلبية، فلا يؤمن بتعدد الآراء والأفكار ووجهات النظر، ويرفض الحوار مع الآخر، وقد يصل الأمر بالمتطرف إلى تخوين الآخرين وتكفيرهم دينياً أو سياسياً وربما إباحة دمهم[33].

يتضح بأن هذا الشكل من التطرف يزداد خطره حين ينتقل من طور الفكر والاعتقاد والتصور النظري إلى طور الممارسة والتطرف السلوكي[34]، الذي يعبر عن نفسه بأشكال مادية من أعمال قتل وتفجيرات وتصفيات واستخدام لوسائل العنف المادي المختلفة لتحقيق الأهداف .

هذا إلى جانب أن التشدد والمغالاة في الفكر يرتبط بأنشطه لمعتقدات واتجاهات وأفكار ومشاعر وأفعال وسلوكيات بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً، فأنه يرتبط بسلوكيات مادية عنيفة في مواجهة الخصوم من المجتمع، وهي في الغالب تنشط في مواقف الصراع وتعلن عن نفسها باعتبارها شكلاً عنيفاً من أشكال الانغماس في الصراع، ولها أشكالا عديدة أبرزها حضوراً في التاريخ المعاصر التشدد الديني الأيديولوجي، مثاله سلوك النظام السياسي الايراني ومشاريعها في المنطقة، التي وظفت وارتكزت على خطاب ديني شيعي متشدد، يعكس سلوك صانع القرار الاستراتيجي الإيراني، الذي تجاوز المعقول في فرض رؤيته السياسية الخاصة بالتيار الفكري الديني الحاكم، فهو تشدداً ومغالاة لنخب وقيادات تنظيم سياسي في بيئة حاضنة لفكرهم الطائفي رافقه افعال وخطط تترجم

---

31 رشوان, حسين, التطرف والارهاب من منظور علم الاجتماع' ط1, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية,2002,ص16

32 رشوان , التطرف والارهاب, ص15

33 الجابري, محمد عابد, التطرف يميناً والتطرف يساراً , متوفر على الموقع الالكترونيwww.aljabriabed.net

34 الجابري, التطرف. , متوفر على الموقع الالكترونيwww.aljabriabed.net

على ارض الواقع باستخدام القوه الصلبة[35]، لتحقيق طموحاتهم السياسية, متجاوزين بذلك الادوات الدبلوماسية وعلاقات حسن الجوار .

بينما يعد الإرهاب بكل اشكالة نتاج طبيعي للتطرف والتشدد، وأداة توظف لتحقيق أهداف سياسية سواء كانت لمواجهة داخلية بين السلطة السياسية وجماعات معارضة لها، أو كانت لمواجهة خارجية بين الدول وأطراف فاعلين دوليين, فالإرهاب هو نمط من أنماط استخدام القوة في الصراع السياسي تستهدف القرار السياسي، من خلال إرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار ما أو تعديله أو تحريره، يغذى التطرف من خلال الأساليب القمعية في التعامل مع الجماعات المتطرفة، الذين يشعرون بالقهر وغالباً ما يجنحون للتطرف والتشددو استخدام العنف، لتدمير الحياة نفسها كما يحدث في التفجيرات الانتحارية.

أما دلالات التطرف الأيديولوجي في سياق التحليل لأثره في الفكر السياسي الإيراني فهو: ظاهرة تتعلق باتجاهات فكرية منحرفة متشدده وبدائية مارسها نخب وقيادات التيار الديني المحافظ في بناء استراتيجيته، وقد تحول في مجال ممارسة النظام السياسي الإيراني وأذرعه الدستورية إلى سلوك سياسي يستخدم أدوات القوة بتشدد ومغالاة، ويتصف بأنه سلوك سياسي خرج عن القواعد الفكرية والثقافية التي يقبلها المجتمع الإقليمي والدولي حتى قضايا أو موقف الحياة السياسية في دول الإقليم، كما انه أخذ شكلاً جاوز حد الاعتدال في السلوك الديني فكراً وعملاً، و يعد خروجاً عن المسلك في فهم الدين والعمل بتعاليمه سواء بالميل نحو التشدد أو بالممارسة لأفكار التيار الإسلامي السياسي الشيعي (الفقهي الولائي)[36].

أفرز هذا التطرف نمطاً من التشدد خلق حالة من ردود الفعل والعنف الذي أرعب المدنيين وأصابهم بصورة عشوائية, سقط على أثره مئات الألاف من المدنيين والعسكريين قتلى وجرحى في المنطقة خلال الفترة عام 1979 – 2018م، ولا يمكن فهم الإرهاب وطبيعته وأسبابه دون تحليل ظاهرة التطرف الأيديولوجي للفرق الدينية التي تقاطعت في جوانب تنظيم وارث السلطة السياسية منذ القرن الاول الهجري, لأنه يرتبط عادة بالانغلاق والتعصب للرأي ورفض الآخر وكراهيته وازدرائه وتسفيه آرائه وأفكاره، والمتطرف فرداً كان أم جماعة ينظر إلى المجتمع نظرة سلبية وقد يصل به الأمر إلى تخوين الآخرين وتكفيرهم دينياً أو سياسياً وربما إباحة دمهم، ويزداد خطره حين ينتقل من طور الفكر والاعتقاد والتصور النظري إلى طور الممارسة والتطرف السلوكي، ولهذا دلائل صريحة وواضحة توثقها الوقائع والاحداث في ممارسات السياسة الخارجية الايرانية تحديداً لقوتها وميلشياتها العسكرية الخشنه في العراق وسوريا واليمن وبأبعاد إقليمية.

[35] المجالي , الاسس الفكرية للثورة, ص86.

[36] المجالي, الاسس الفكرية للثورة, ص87.

2.2 البعد الأيديولوجي الديني في الفكر السياسي الإيراني:

ظهر تأثير البعد الديني الأيديولوجي المذهبي في الفكر السياسي الإيراني واستراتيجيته بشكل ملموس في محيطها الإسلامي والعربي، بعد أن نشطت السياسة الخارجية الإيرانية وتفاعلت إثر التحولات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي عاشتها إيران عقب ثورة عام 1979م، لتشمل تحولاً جذرياً لمنظومة العلاقات الخارجية, بأطر إستراتيجية وأهداف تنسجم مع الفكر الثوري للتيار الديني الفقهي الولائي المتشدد الحاكم، ووفق ثوابت ومرتكزات طغى عليه الخطاب الفكري الديني المذهبي الشيعي، كأبرز المؤشرات الواقعية لفكر أسس هيكله ونظامه السياسي الديني وفق نظرية ولاية الفقيه ومبدأ تصدير الثورة التي تؤكد أبعاد هذا التشدد والمغالاة وتمسكه بأيديولوجيته الدينية وإتجهاته الفكرية وعقيدته الطائفية، إضافة إلى أن المؤشرات التي تفسر سلوك النظام السياسي الإيراني تعد من الدلائل الموضوعية لحجم التطرف الأيديولوجي الديني، ونتائجه تتضح من خلال إدارة الإستراتيجية الإيرانية لأنماط الصراع الإقليمي في المنطقة[37] والتدخل المباشر في الصراعات والازمات القائمة، باستخدام أدوات وسائل ومسوغات تبرر سلوكه السياسي المتطرف[38] في المنطقة ودول الجوار.

فقد جاء استخدام البعد الأيديولوجي مدخلاً لتحليل تأثير التطرف الديني في إستراتيجية النظام السياسي الإيراني، ليتضح من خلال هذه الدراسة أن أثر المذهب الشيعي المتشدد على منظوره ورؤيته لمصالحه وأهدافه السياسية الخارجية[39]، ونظرته تجاه العالم الخارجي وتعريفه للصديق والعدو، يبقى ضمن الإطار النظري المسمى " المنظور الجزئي" في العلاقات الدولية، وهو الذي يسمح بدراسة الاختلافات بين الدول فيما يتعلق بسلوك سياستها الخارجية، ومراعاة البيئة الداخلية للدولة كمحدد لذلك السلوك[40]، وقد ارتبطت هذه الدراسة في تحليل البعد الأيديولوجي الديني القيمي وأثره في السياسة الخارجية، بمفهوم "الأيديولوجيا"، حيث نظر بعض منظري السياسة الخارجية للأيديولوجيا على أنها الإطار العام لتحليل الأبعاد الدينية والقيمية والعقائدية والثقافية والحضارية في تأثيراتها في السياسة الخارجية[41].

---

[37] الموسوي, صباح وآخرون, المشروع الإيراني في المنطقة العربية والاسلامية,ط3,دار البشير للثقافة والعلوم,القاهرة,2015,ص47

[38] محمدي, مجيد, اتجاهات الفكر الديني المعاصر في ايران, مراجعة وتحقيق صادق العبادي, ط1, الشبكة العربية للابحاث والنشر, بيروت ,2010 , ص62-65

[39] عبدالحي, سماح عبدالصبور, القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة أدوات السياسة الخارجية الايرانية تجاه لبنان منذ 2005, جامعة القاهرة,2013,ص11

[40] عبد الحي, سماح عبد الصبور, القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ 2005, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة,2013 , ص11

[41] سلامة, غسان وآخرون، الأيديولوجيا والسياسة الخارجية الأمريكية: الإدارة الأمريكية الحالية ، ط1, مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت, 1991، ص319 -320.

كما تناقش البعد الأيديولوجي الديني المتشددة في الفكر السياسي الإيراني الشيعي على اعتبار انه متغيراً من بين العديد من المتغيرات المتداخلة والمتفاعلة في هيكل النظام، مما يثبت أن السياسات التي يصنعها النظام السياسي الحاكم تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات واضحة وجليه عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة، كما أن المعتقدات الدينية العقائدية الشيعية تمثل جانباً فلسفياً ونظرياً لأراء وأفكار وقيم أنتجتها لغة المعتقد والموروث الفكري عبر مراحل التاريخ لبلاد فارس، وتضمنت هذه الايديولوجيا مفاهيم ومدلولات عقائدية دينية شيعية كالإمام المعصوم ومذهب الأئمة الاثنى عشر المقّر بالقلب يدعمه البيان، الذي يحرك الافراد ويوجه سلوكهم وفكرهم السياسي والاجتماعي[42] تجاه مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3. المرتكزات الايديولوجية للفكر السياسي الإيراني

تشكلت ابرز المرتكزات الايديولوجية للفكر السياسي الإيراني التي أستند اليها النظام السياسي الديني في إيران, من خلال إمكانياتها البشرية والاقتصادية وموقعها الإستراتيجي، وتاريخها ذو الجذور العميقة، وهي تتمحور ضمن: المصالح القومية الإيرانية, التي تستثمر الموقع الاستراتيجي والموارد الاقتصادية، كأدوات يوظفها صانع القرار الإستراتيجي في الحفاظ على هذه المصالح باستخدام كافة اشكال القوة، هذا فضلا عن فرض المرتكزات الإيديولوجية الدينية المتشددة القائمة على مبادئ العقيدة الشيعية ونظرية ولاية الفقيه[43]، واستثمار عناصر القوة وامكاناتها الكبيرة لمعارضة وزعزعة استقرار الأنظمة الملكية الوراثية في الإقليم العربي ودول الجوار ،لأعتبارها أنظمة استبدادية وفق الرؤية السياسية الإيرانية [44].

كما وتمثل الأسس والمرتكزات السياسية والعقائدية التي قام عليها النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، جانباً مهماً في تحديد وتحليل أثر المؤسسات والقوى السياسية في صنع الاستراتيجيات الإيرانية، وفي تناول البدائل السياسية للمشروع الإيراني في الإقليم العربي والإسلامي، فقد

---

42 الجابري, محمد عابد, العقل السياسي العربي, ط3, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,1995,ص5051.

43 العدوان, طايل يوسف, الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الشرق الأوسط , كلية الآداب والعلوم, الأردن , 2013 , ص121

44 الزويري, محجوب, حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر, أوراق ندوة مركز الجزيرة للدراسات, قطر,2013, متوفر على الرابط الإلكتروني www. Studies, Aljazeera .net

جاء هذا المرتكز وفق اطر الدستور الإيراني لعام 1979 وتعديلاته لعام 1989م[45]، ومنه انطلقت مشاريعه الخارجية اهمها تصدير الثورة[46] والتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول [47].

بعد أن اتخذ النظام السياسي الإيراني ولاية الفقيه أساساً ومرتكزاً ثابتاً له، عُد هذا النظام من أعقد الأنظمة السياسية في العالم، لأنه يجمع بين الدولة الثيوقراطية(الدينية) وبين النظام الديمقراطي[48] غير التقليدي، ويبدو أن أثر هذه المرتكزات الإستراتيجية الإيرانية ترجمت على ارض الواقع في حضورها الإقليمي وتدخلها المباشر في الأزمات والصراعات والنزاعات القائمة منذ عقود في الإقليم، رافقها النفوذ الأوسع انتشاراً وتصدير قيم الثورة فكراً ومعتقداً في العالمين العربي والإسلامي [49]، وظفت لذلك بعدين أساسيين الأول : يتمثل في البعد العقائدي والذي يسعى لتغيير سلوكيات المنطقة في اتجاه قيم آل البيت والأئمة ألاثني عشر والدعوة إلى تنفيذ وصاياهم، بينما تضمن البعد الثاني العمل وفق اسس النضال الثوري الذي يتعلق باتجاه قوة ذاتية من دول المنطقة، بإستثمار إمكاناتها الاقتصادية والأمنية التي تحول دون وجود قوى أجنبية في الإقليم [50] تهدد استمرار إيران وتحفظ مصالحها في المنطقة.

لذلك أصبح البعد الديني مصدر تشريع رئيسي في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومحرك رئيسي لصنع السياسات، فجاء مساهم فاعل في تحديد شكل وطبيعة الإستراتيجية الإيرانية، التي وضعته ضمن نطاق النظام الدولي كوحدة مستقلة ذات سيادة، بمشروع إسلامي متشدد، يبرر رؤيته السياسية بأنه يسعى لدعم المشروع الإسلامي السياسي العربي بقوة في مواجهة الأنظمة العربية التقليدية, خصوصا بعدما أتخذ النظام السياسي الإيراني من قضية فلسطين قضية مركزية له، بلور من خلالها "مشروع إسلامي عالمي"، لم يبتعد فيه عن المذهب الشيعي الطائفي، والمشروع الثوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وسعى إلى دور إقليمي توسعي قيادي من خلال إيجاد حلفاء مذهبيين سعى به إلى احتواء بعض القوى والتيارات المقاومة، لكنه لم يوفق إلا مع حركة حماس ذات الطابع الإسلامي السياسي المقاوم للاحتلال الإسرائيلي، وحزب الله اللبناني، وجماعة الحوثي في اليمن، إضافة إلى استثمار

---

[45] دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتعديلاته 1989, ط1, المشرق للثقافة والنشر,بيروت, 2003

[46] تصدير الثورة: هي عقيدة أيديولوجية لازمت الثورة الاسلامية الايرانية , تجسد قيمها التوسعية لاعتبار انها اسلامية عالمية, والاهتمام بنشرمبادئها وتطلعاتها خارج نطاق الدولة, وهي تدعم مبادئ الثورة ضد اعدائها؛ تعريف الباحث.

[47] مسهر , عبدالله يوسف, السياسة الخارجية الإيرانية , تحليل صنع القرار , مجلة السياسة الدولية , ع 138 , مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية, القاهرة, 1999, ص11, متوفر على الرابط الإلكتروني www.siyassa.ahram.org.eg

[48] المجالي, الاسس الفكرية للثورة الاسلامية الايرانية, ص88

[49] عبد الحميد, عصام السيد, الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية, ط1, عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية, القاهرة, 2006, ص167

[50] عبدالمؤمن, محمد السعيد, تكيف مرحلي : إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية, السياسة الدولية, العدد196, مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية, , 2014 , ص 63, متوفر على الرابط الإلكتروني www.siyassa.ahram.org.eg

المكونات السكانية العربية الشيعية في العراق ودول الخليج العربي ولبنان وسوريا واليمن، إلا أن جذور الاختلاف والنزاع ظلت قائمة على رأس أولويات السياسة الخارجية الإيرانية مع محيطها الإقليمي ودول الجوار [51].

1.3 إيران في اليمن: أنموذجاً لأيديولوجية النظام السياسي الإيراني

إن دور إيران الإقليمي يُعد محدداً حاكماً للصراع في المنطقة، في ظل الخلل في توازن القوى الإقليمية، ويعزز هذا الدور مفهوم الدولة القائد في الإستراتيجية الإيرانية التي سعت لتحقيق حضورها السياسي، وفرض وجودها في المنطقة عبر مشروعها الإقليمي في التوسع والتمدد ليشمل كافة الإقليم ودول الجوار، مما دفع اغلب دول المنطقة إلى التصدي لهذا المشروع حفاظاً على توازن القوى الإقليمي[52]، خاصة وأن دور إيران الإقليمي أرتبط بدورها كقوة تتطلع للهيمنة الإقليمية، امتلكت ما يكفي من القوة للسيطرة على النظام الإقليمي، واكتسبت أدوات المساومة والتداخل مع جميع القوى الغربية ذات المصالح الجوهرية في منطقة الخليج وجوارها العربي، وعُدّت اليمن إحدى أهمّ نقاط الاهتمام الرئيسية بالنسبة إلى إيران، التي من شأنها أن تساعدها في تعزيز مكانتها في الإقليم، وعليه يمكن القول إن موقف إيران من النزاع في اليمن ودعمها لأحد ابرز اطراف النزاع في سلسلة الحروب والمعارك المتماثلة هو أبرز محددات العلاقات في تنامي ظاهرة العنف والتطرف المبني على أساس مذهبي في الحالة اليمنية.

خاصة وأن الدراسة بهذا الجانب تسقط مضامين الأيديولوجيا الفكرية لسلوك النظام السياسي على واقع الأزمة في اليمن، ليتضح بأنها مجرد مصفوفة متراصة من الأسباب التي تدفع في اتجاه تنامي ظاهرة التطرف والتشدد المؤدي الى العنف في اليمن وفي أماكن أخرى ذات صلة، مستمدة من تأسيسه لمؤسسات سياسية واقتصادية وميليشات عسكرية على نحو مذهبي دافعها ومسوغها أنها تخدم في صورتها النهائية أهداف ومصالح الجماعات الإرهابية في الطرف الآخر على اختلاف تشكيلاتها ومشاربها، ويمنحها طاقة الدفع لتأسيس عملياتها على نحو مذهبي مقابل(لكل فعل رد فعل).

انعكست الأهداف التوسعية والمحددات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية في اليمن من التصورات التاريخية في استعادة أمجاد ماضيها الامبراطوري القديم, مضاف الى ذلك دوافع ومسوغات

[51] ادريس, محمد السعيد, ثلاثون عاما على قيام الثورة الإيرانية في إيران, السياسة الدولية, عدد1, مؤسسة الأهرام للنشر, القاهرة, مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية, القاهرة , , 2009 , ص17, متوفر على الرابط الإلكتروني: www.siyassa.ahram.org.eg

[52] كشك , محمد اشرف, الدور الإيراني في عدم استقرار منطقة الخليج, مجلة آراء حول الخليج, عدد 2016/2/1,ص75-76

عديدة منها الإرث التاريخي للتشيع الإيراني بكل ما يحمله من مشاعر الألم والإحساس بالظلم، ومقاومة العزله في محيطها الجغرافي، ومن الأيديولوجيا الدينية الإيرانية المتشددة في التأثير على التفاعلات السياسية الإقليمية، إذ تنامت الجهود الإيرانية لنشر التشيع في اليمن وفقا للمذهب الإثنا عشري، واستثمر النظام السياسي الإيراني الحاكم الفكر الديني المتشدد ووظفه في دعم الحوثيين[53] للتغلغل وتصدير قيم الثورة ومعتقده الأيديولوجي إلى المجتمع اليمني ولشعوب المنطقة كافة تحت مبررات دينية متشددة, تمثل بهذا الجانب من سلوكها السياسي تحولاً جوهرياً في قواعد اللعبة الإقليمية واختلال لموازين القوى الإقليمية[54]، نظراً للأهمية الإستراتيجية التي يتمتع فيها اليمن، فهو العمق الإستراتيجي لدول الجوار الخليجي العربي، ويمتاز مجتمعه ببنية قبائلية وسياسية متعددة، وهو بؤرة اضطراب فاقده للاستقرار والتنمية نتيجة تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية قبل وبعد إسقاط نظام علي عبدالله صالح عام 2011م, تلك المتغيرات التي شكّلت مشهدًا سياسيًّا معقّدًا ومضطربًا، أتاح للنظام الايراني مجالًا رحبًا لتعزيز دوره وحضوره وتوسع نفوذه على الساحة اليمنية، وفي هذا الإطار وثقت إيران تحالفها مع الحركة الحوثية[55] استنادًا إلى الاعتبارات المذهبية والأيديولوجية المشتركة، وكثفت دعمها لها سياسيًّا وإعلاميًّا وماليًّا وعسكريًّا[56].

---

[53] **الحوثيون** : يعد الحوثيون المكون المذهبي الثاني في اليمن, ويتبعوا الى المذهب الزيدي الاقرب الى الشيعة منه الى أهل السنة والجماعة, وقد نسب هذا المذهب الى مؤسسه زيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي (80هـ – 122هجري /698 – 740م), الذي صاغ نظرية شيعية في السياسة والحكم, واستطاع ان يؤسس لتيار فكري ديني يرتكز على الجهاد في سبيل تحقيق استرداد السلطة من الاتراك بقيادة الامام يحيى بن منصور بن حميد الدين والثورة على الاتراك عام 1322 هجري / 1904م, اسس دولة زيدية في اليمن استمرت حتى عام 1382هجري / 1962م, انتهت بقيام الثورة اليمنية مع بقاء اليمن معقلاً ومركزاً مهماً لهذا التيار المذهبي العقائدي, بينما يُعد الحوثيون أو منتدى الشباب المؤمن حركة دينية ذات تنظيم سياسي عقائدي , يسعى لاسترداد الإمامة, ويعتنقون العقيدة الاثنى عشرية التي تعود في الاصل الى المذهب الزيدي وتسمى الفرقة الجارودية, نسبة الى ابي جارود زياد بن منذر الهمداني المتوفى عام 105 هجري وهم من المتشددين في العديد من الاحكام والسير, حتى انهم وصفو بالروافض : انظر ابو الفتح , محمد عبدالكريم الشهرستاني, الملل والنحل, تحقيق احمد فهمي, ط2, دار الكتب العلمية, بيروت 1992, ص157.

[54] كشك , محمد اشرف, الدور الإيراني في عدم استقرار منطقة الخليج, ص76

[55] **الحركة الحوثية** : اخذت الحركة اسمها من الاب الروحي بدر الدين الحوثي الذي قاد الجماعة الحوثية واتخذ محافظة صعده في الشمال الغربي لليمن مركزاً لها, بدأت الحركة نشاطها السياسي عام 1988م بعد انشاء اتحاد الشباب وتحولت الى مشروع سياسي مع قيام الجمهورية اليمنية عام 1990م, خاصة بعد اقرار مبدأ التعددية السياسية في البلاد, وبدأت العمل على ارض الواقع مع بقية اطياف المجتمع السياسية القومية واليسارية والاسلامية والليبرالية, فيما شاركت الاحزاب الشيعية وشكلت نواة منتدى الشباب المؤمن الذي تحول عام 1997م الى تنظيم سياسي برز بدر الدين الحوثي المرجع الاعلى له , وبين عامي 1999– 2004م بدأ نشاط التنظيم يأخذ الطابع العسكري وهو ما اطلق علية الحركة الحوثية: انظر الاحمدي, عادل, الزهر والحجر: التمرد الشيعي في اليمن وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد, ط2,مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر, 2007, صنعاء, ص129

[56] القاضي, الدور الايراني في اليمن, ص30

كما مهدت هذه المتغيرات السياسية في اليمن إلى صراع سياسي بين طرفين، الأولى منتخبة تمثل الشرعية والثانية ثورية لمكون يمني طائفي شيعي معارض، وبالتزامن مع بروز الحوثيين كقوة مهيمنة مدعومة إيرانيًّا، واستيلائهم على السلطة بالقوة في الفترة من عام 2004 وحتى 2010م، تصاعدت حدة الصراع, استثمرت الإستراتيجية الإيرانية هذا الواقع في ظل حالة الفوضى وعدم االستقرار، نتيجة لتعثر عملية االانتقال السياسي، وتفاقم الإنقسامات الداخلية، وضعف فعالية الحكومة اليمنية الشرعية، وإخفاقها في التعامل مع المشكالت السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك سعت إلى ممارسة دور محوري تمثل في سلوكيات وأنشطة ذات طابع سلبيّ(صراعية ساعية للهيمنة، مثيرة للنزاعات والتوترات)، بمسوغات ودوافع مصلحيه نفعية واعتبارات آيديولوجية، وظفت لها كافة إمكانياتها وقدراتها السياسية والمادية، وفقًا لإستراتيجية توسعية وتصوّرات صُنّاع القرار في النظام السياسي الإيراني للسيطرة على مضيق باب المندب، وتمكين الحركة الحوثية من السيطرة على مفاصل مهمة وحيوية على الأرض اليمنية، وهذا الدور يُعد سلوك أشتمل على نمط تفاعلي في إدارة الصراع بين أطراف النزاع في اليمن بالتدخل في الشؤون الداخلية اليمنية، واتخاذ القرارات وتحديد الوظائف والالتزامات التي مارسها النظام السياسي الإيراني تجاه الفصائل والمليشيات التابعة للحركة الحوثية, التي جاءت على شكل دعماً ومناصرة ضد حكومة عبد ربه منصور هادي التي أنتجتها الثورة اليمنية بالانتخاب من خلال كافة تياراتها السياسية بعد إسقاط نظام علي عبدالله صالح عام2011م.

وفي هذا السياق تصوّر النظام السياسي الإيراني أدواره وأنشطته التداخليه في الجوار الإقليمي، كنوع من الجهد الهادف إلى حماية الذات، من خلال السعي لحشد وتعبئة الأنصار أو الموالين، ولا سيّما من الجماعات والفصائل القريبة منها مذهبيًّا وأيديولوجيا باستخدام القوة الناعمة أو من خلال الاعتماد على الحرس الثوري الإيراني القوة الصلبة في تعزيز الدور الإقليمي، إذ جاء هذا السلوك السياسي الإيراني ليتخذ طابعًا مرفوض اقليميا ودوليا مع تزايد التدخلات الإيرانية في اليمن في ظل الأوضاع الفوضوية[57]، التي رافقت وأعقبت اندلاع الثورة اليمنية, كما ينطوي هذا الحضور السياسي الإيراني الطائفي المتشدد من خلال تصوّر الولي الفقيه – المرشد الأعلى صانع السياسات الإستراتيجية والأنماط العامّة للقرارات والقواعد والتعهدات والالتزامات التي تحقق لنظامه السياسي الإيراني أهدافه طويلة المدى وقصيرة المدى في اليمن,

لذلك إستند النظام الإيراني في تدخلاته في اليمن إلى عدد من الاعتبارات المصلحية البراغماتية والاعتبارات المذهبية والأيديولوجية في سبيل انجاز أهدافه، تمثلت بخطة إستراتيجية لتحقيق الأهداف

[57] (1) K. J. Holsti: «National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy», International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3, September 1970, PP. 246 - 245.

المتعلقة بالتغلغل وتوسيع مجال النفوذ والهيمنة في المنطقة، مارس من اجل تحقيقها دوراً نشطاً على الساحة اليمنية، متوسلاً لعدد من الأساليب ومزيج من الأدوات التي يتعلق بعضها بالقوة الناعمة، أو بالقوة الصلبة شكلت بالمجمل الهيكل المادي للدور الإيراني وأنشطته التدخلية[58]، وفي هذا الإطار درج النظام السياسي الإيراني الديني المتشدد على توظيف أهمّ أداتين من أدوات القوة الإيرانية الناعمة، وهما التشيع السياسي والأداة الإعلامية، بشكل مكثف لاستقطاب القطاعات الشيعية في المنطقة، وتعبئتها ودمجها في المشاريع الإيرانية الإقليمية، الأمر الذي أسهم في منحه أدوارًا محورية وحضورًا سياسيًّا مؤثرًا في اليمن.

في جانب منافشة الاعتبارات الموضوعية والمسوغات التي تناولتها الدراسة لتحديد اثر ايديولوجيا الفكر السياسي الايراني فإنها تحللها وتوصفها بأنها استثمار بين وواضح لحالة الانقسام والفوضى وعدم الاستقرار وضعف السلطة المركزية اليمنية لاختراق والمجتمع، واعتماد النظام السياسي الايراني على سياسة متأنية ودؤوبة والاستثمار طويل الأجل في دعم شركائه أو الموالين له من الفاعلين الدوليين(منظمات وميلشيات واحزاب) يمنية ابرزهم الحركة الحوثية، من خلال توثيق عَلاقاته بهم وتشجيعها ودعمها سياسيًّا وماليًّا وعسكريًّا، فيما يعد الاعتبار الأهم في هذا الجانب ما إعتمدته الإستراتيجية الإيرانية في تشجيع الجماعات أو الفصائل الموالية لإيران على العمل داخل إطار الهيكل السياسي الرسمي للحكومة اليمنية، عبر المشاركة في العملية السياسية في إطار مؤسسات الحكم الرسمية, وعلى العمل خارج إطار الهيكل السياسي الرسمي أو بالتوازي معه، من خلال امتلاك هذه الجماعات لِبُنَى تنظيمية مغلقة، ومصادر تمويل مستقلة وأذرع عسكرية خاصة بها، على نحو يجعلها غير خاضعة بشكل كامل لسلطة الدولة اليمنية [59].

وبهذا الإطار التفاعلي ّوظف البعد الاليديولوجي العقائدي الطائفي واستخدم التشيع السياسي بفكره المتطرف للتغلغل وبناء نفوذه على الواقع في اليمن، إذ سعى النظام الإيراني منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى استقطاب القطاع الزيدي المكون الشعبي اليمني، من أبرزهم مؤسس الحركة الحوثية وقادتها السابقون والحاليون، منهم محمد عزان وعبد الكريم جدبان وحسين الحوثي، وكذلك بعض علماء الزيدية مثل بدر الدين الحوثي والد حسين المؤسس، وعبد الملك الحوثي القائد الحالي للحركة، وقد أفضى ذلك إلى تأثر الحركة الحوثية بشدة بنموذج الثورة الإيرانية وشعاراتها[60].

---

[58] القاضي, الدور الايراني في اليمن, ص45

[59] القاضي, محمد حسن, الدور الايراني في اليمن وانعكساته على الامن الاقليمي, ط1, مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية, الرياض,2017, ص30

[60] القاضي, الدور الايراني في اليمن, ص46

أظهرت خطب حسين الحوثي المؤشر الأبرز لقياس أثر التطرف الأيديولوجي الديني الشيعي، التي اشتملت على رؤى وتوجهات عقائدية شيعية تمثل المرجعية الفكرية للحركة الحوثية، اتضح حجم التأثر الفكري بنموذج الثورة الإيرانية وفكرة القيادة السياسية ذات المشروعية الدينية، إذ عادةً ما كان يستشهد هذا الخطاب السياسي بقائد الثورة الإيرانية آية الله الإمام الخميني، وبالأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله، ويقدمهما كنموذج لمقاومة الاستعمار والصهيونية, فضلاً عن استعارة بعض شعارات الثورة الإيرانية مثل الموت لأمريكا والموت لإسرائيل[61] ، وهو مؤشر آخر لتوظيف النظام السياسي الإيراني لأيديولوجيته الدينية الشيعية في اليمن، لذلك حشد الحوثيون كثيرًا من الشباب تحت راية هذه الشعارات السياسية بغلاف ديني شيعي متشدد، مستفيدين من كون التعبئة ضد إسرائيل تحظى بقبول واسع بين مختلف شرائح الشعب اليمني، من خلال أنشطة منتدى الشباب المؤمن الذي عُرف لاحقًا بجماعة أنصار الله[62].

استمر النظام السياسي الإيراني في تقديم مساعداته ودعمه على شكل العديد من المنح الدراسية للطلبة اليمنيين الذين ينتمون إلى الحركة الحوثية, للدراسة في مدينة قم أهم مقر للمؤسسة الدينية في الحوزات والحسينسات أو في الجامعات الايرانية، لتشييع الطلاب بالمذهب الاثنا عشري، وإكسابهم المهارات الكافية لكي يكونوا دعاة للمذهب الجعفري الطائفي المتشدد، وإكسابهم المهارات القتالية اللازمة من أجل مساعدة العناصر الموالية لإيران في اليمن[63]، كما وأسهم في إنشاء العديد من المؤسسات الدينية لنشر هذا المذهب الأكثر تشدداً وطائفية في اليمن، وعمل على إحياء مجموعة من المناسبات والأعياد الشيعية الاثنا عشرية، التي لم تكن موجودة في المجتمع اليمني من قبل مثل عيد الغدير، ويوم عاشوراء، وإحياء ذكرى وفاة بعض أئمة الشيعة[64].

ومن ابرز المؤشرات التي تؤكد بالمطلق اثر ايديولوجيا الفكر السياسي الإيراني وعقيدته الدينية، سعيه الى استمالة الحوثيين وتوثيق العَلاقة معهم من خلال بعض المواقف ذات الطابع الرمزي، وفي هذا الإطار أمر قائد الثورة الإيرانية علي خامنئي بتجديد ضريح (الناصر للحق) وهو إمام زيديّ بارز من القرن الثالث الهجري، ويقع ضريحه في محافظة مازندران شمال إيران، وبالتوازي مع ذلك عمل بشكل مستمرّ على تعزيز نفوذه السياسي لدى الحركة الحوثية، وتوثيق ارتباطه الأيديولوجي الديني بها،

---

61 شجاع الدين , ميساء, ايران والحوثيون: توترات السياسة وتحالفات المذاهب, 2017,
www.cutt.us/h8miv متوفر على الموقع الالكتروني

62 عالم, امل, النفوذ الإيراني في اليمن : الأدوات، الواقع، المستقبل« ، منتدى العَلاقات العربية والدولية ,2015, متوفر على الموقع الالكتروني www.fairforum.org/research

63 منشاوي, ابراهيم, النفوذ الناعم: في البعد الديني للسياسة الخارجية الايرانية والحركة الحوثية في اليمن , المركز العربي للبحوث والدراسات, 2016, على الرابط الالكتروني http://www.acrseg.org .

64 منشاوي, النفوذ الناعم.

من خلال العمل على دعمها وتمكين العناصر والكتل الأكثر تأثرًا بنموذج التشيع الإيراني المؤدلج والمُسيَّس والأكثر انفصالاً عن التراث الحقيقي للزيديين اليمنيين(كالعناصر والكتل المنتمية إلى الطائفة الزيدية الجارودية)، داخل الحركة [65].

لذلك اتجه بعض الزيديين إلى اعتناق المذهب الاثنا عشري، معتقدين أن نموذج النظام الإيراني العقائدي الثوري المقاوم أقرب إلى التشيع الاثنا عشري هو الزيدية الحقيقية, فقد وظف النظام إمبراطوريته الإعلامية الضخمة لخدمة مشروعه وأهدافه في اليمن، ودعم بسخاء مادي كبير إطلاق عدد من القنوات الفضائية المعبرة عن توجهاتها أو التابعة لحلفائها الحوثيين أو لبعض أجنحة الحراك الجنوبي، وإنشاء عدد من الصحف التي تساند الحركة الحوثية بصورة مباشرة والمشروع الإيراني بصورة غير مباشرة.

فيما تظهر الأدوات المتعلقة بالقوة الصلبة التي استخدمها النظام السياسي الإيراني في اليمن، وهي تتمثل بالأساس في الدعم العسكري الإيراني للحوثيين، سواء عبر الإمداد بالأسلحة أو عبر توفير التدريب والخبرات العسكرية، وهو الدعم الذي شهد تصاعدًا ملحوظا منذ عام2011 م، وبلغ ذروته مع استيلاء الميليشيات الحركة الحوثية على العاصمة صنعاء في أيلول عام 2014 م، مما أسهم في تعزيز القدرات العسكرية لهذه الميليشيات في مواجهة القوّات الموالية للحكومة الشرعية، وفي هذا الإطار أشارت العديد من التقارير إلى أن وحدات من الحرس الثوري الإيراني احد أهم اذرع مؤسسة الولي الفقيه – المرشد الأعلى في إيران وميلشيات حزب الله اللبناني, قيامها بتدريب فصائل عسكرية مسلحة تتبع للحركة الحوثية ورفع جاهزيتها القتالية وتدريبها على استخدام الأسلحة المتقدمة التي استولوا عليها من القواعد العسكرية اليمنية إبان سيطرتهم على العاصمة صنعاء [66].

هذا الحضور التفاعلي لإطراف النزاع في اليمن والتقاطع بين الأهداف الإستراتيجية لأنظمة دول الجوار التي تضررت من حالة عدم الاستقرار والفوضى وتزايد حدة الصراع بين قوات الشرعية وحركة الحوثي بميلشياتها مع حلفائها من قوات الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح المتمردة على القرارات الإقليمية والدولية بخصوص النزاع حول السلطة في اليمن، فقد شكلت هذه المتغيرات السياسية والامنية على الساحة اليمنية تهديداً لأمن الجوار الإقليمي وإضراراً مباشراً جراء الصواريخ البالستية التي اطلقتها حركة الحوثي وميليشياتها على المدن الحدودية السعودية وتهديد مباشر لحركة الملاحة وسفن النقل في مضيق باب المندب، مما دفعها الى تشكيل حلف عربي دولي لمقاومة هذا التمرد والاعتداء والتهديد، في حين سعى النظام السياسي الايراني الى الحد من نفوذ هذا الحلف العسكري السياسي العربي في اليمن

---

[65] منشاوي, النفوذ الناعم.

[66] قناة روسيا اليوم:الحوثيون يستهدفون مطار الملك خالد في الرياض بصاروخ باليستي, 4 ، نوفمبر. 2017

من خلال من تدخله في اليمن، انطلاقاً من ايديولوجيته واستراتيجيته بأن تنامي النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية يعنى بالضرورة التقليل من نفوذ دول الخليج العربي في اليمن، لذلك تهدف إيران إلى تمكين حلفائها الحوثيين في السلطة بغرض إضعاف ارتباط اليمن بسياقه القومي والجغرافي، وعرقلة أي خطوات أو مشاريع مستقبلية تكاملية بين اليمن وجواره الإقليمي، لأن بذلك نتائج يترتب عليها تعزيز نفوذ الدول الخليجية في اليمن وفي المنطقة بشكل عام مما يهدد مشروعها التوسعي وأهدافه الإستراتيجية.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى تناول أثر التطرف الأيديولوجي في الفكر السياسي الإيراني (بين النظرية والتطبيق) الحوثيون نموذجاً، وقد اتضح من خلال هذه الدراسة أن الأثر واضح وجلي في إستراتيجية النظام السياسي الإيراني وأيديولوجيته منذ ثورة عام 1979م، من خلال الأدوار الإقليمية وممارساته السياسية الخارجية، التي عكست المتغيرات الداخلية للمجتمع الإيراني رغم المتغيرات التي توالت على المنطقة ودول الجوار الإيراني، وتركزت الدراسة على تساؤلات رئيسية ذات ارتباط وثيق بتفشي ظاهرة التطرف والإرهاب في الفكر السياسي الإيراني، وأبرزها الدور الذي حققته الإستراتيجية الإيرانية في تأثيرها وتدخلها المباشر بإدارة الصراع في اليمن باتجاه تحسين أو تأزيم الوقائع والأحداث؟.

وقد توصلت الدراسة إلى تحديد مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت في تطرف الفكر السياسي الإيراني الذي انعكس على الامن والسلم في الإقليم العربي والإسلامي، وما زالت تلعب دوراً في تهديد أمن المنطقة وشعوبها، لأنها على تماس مباشر مع النظام الإقليمي العربي، إذ انعكست الإستراتيجية الإيرانية والأطروحات الفكرية الأيديولوجية المتناقضة مع أيديولوجية النظام الإقليمي العربي السني ومصالح القوى المؤثرة في النظام الدولي، ودفعت إلى تشكيل تحالفات دولية مضادة لمواجهة المشروع الإيراني التوسعي وتصدير الثورة إلى دول الجوار وخاصة في اليمن,التي لعبت الأيديولوجية الدينية الإيراني دوراً محورياً في إدارة أنماط الصراع القائم .

كما توصلت الدراسة إلى أن الإستراتيجية الإيرانية المتطرفة أيديولوجياً قد تأكد أثرها في اليمن من خلال سعي النظام السياسي الإيراني على استمالة الحوثيين وتوثيق العَلاقة معهم من خلال بعض المواقف ذات الطابع الرمزي، وبالتوازي مع ذلك عملت بشكل مستمرّ على تعزيز نفوذها السياسي لدى الجماعة الحوثية، وتوثيق ارتباطها الأيديولوجي الديني بها، والعمل على دعمها وتمكين العناصر والكتل الأكثر تأثرًا بنموذج التشيع الإيراني المؤدلج والمُسيَّس والأكثر انفصالاً عن التراث الحقيقي للزيديين اليمنيين كالعناصر والكتل المنتمية إلى لطائفة الزيدية الجارودية داخل جماعة الحوثي.

فيما تظهر الأدوات المتعلقة بالقوة الصلبة التي استخدمها النظام السياسي الإيراني في اليمن، وهي تتمثل بالأساس في الدعم العسكري الإيراني الكامل والمباشر للحوثيين وحلفائهم من قوات علي عبدالله صالح والمليشيات المعارضة للحكومة المنتخبه اليمنية.

سواء عبر الإمداد بالأسلحة أو عبر توفير التدريب والخبرات العسكرية، وهو الدعم الذي شهد تصاعدًا ملحوظا منذ عام 2011 م، وبلغ ذروته مع استيلاء الميليشيات الحوثية على العاصمة صنعاء في أيلول عام 2014 م، مما أسهم في تعزيز القدرات العسكرية لهذه الميليشيات في مواجهة القوّات الموالية للحكومة الشرعية, وفي هذا الإطار أشارت العديد من التقارير إلى أن وحدات من الحرس الثوري الإيراني احد أهم اذرع مؤسسة الولي الفقيه – المرشد الأعلى في إيران وحزب الله اللبناني قيامها بتدريب الميليشيات الحوثية ورفع جاهزيتها القتالية.

المصادر والمراجع العربية والمعربة:

1. إبراهيم فؤاد، الفقيه والدولة، تطور الفقه الشيعي، ط1، دار الكنوز الأدبية، بيروت،1998.
2. بشيرية حسين، الثورة والتعبئة السياسية، ط1، نشر جامعة طهران، طهران،1993.
3. الجابري محمد عابد، العقل السياسي العربي، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1995.
4. حمادة أمل، الخبرة الإيرانية : الانتقال من الثورة إلى الدولة، ط1، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت,2008,
5. الخميني الإمام، الحكومة الإسلامية، ط1، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، 1996.
6. داوري، القومية والثورة، ط1، وزارات إرشاد، طهران، 1986.
7. داوري رضا اردوكاني، لمحة من تاريخ نزعتنا التغريبية: الوضع الراهن في الفكر الإيراني، ط2، دار سروش، طهران،1984.
8. دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتعديلاته 1989، ط1، المشرق للثقافة والنشر، بيروت، 2003 .
9. السبكي امال، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين(1906– 1979)، ط1، دار المعرفة،ع 250، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادآب، الكويت،1999.
10. سلامة غسان وآخرون، الأيديولوجيا والسياسة الخارجية الأمريكية: الإدارة الأمريكية الحالية ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
11. شريعتي علي، التشيع العلوي والتشيع الصفوي، ترجمة حيدر مجيد، تقديم ابراهيم دسوقي شتا، ط2، دار الامير للثقافة والعلوم، بيروت،2007.
12. شوان حسين، التطرف والارهاب من منظور علم الاجتماع’ ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2002.

13. الصباغ، سعيد، التصدير الاستراتيجي للثورة الإيرانية، دراسة تحليلية للمحددات والمكونات والآليات، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة،2018.
14. صفي الدين، محمد، النظام الدولي الجديد وتداعياته، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة،1993.
15. الصمادي، فاطمة، التيارات السياسية في ايران، ط1، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر 2012.
16. عبد الحميد عصام السيد، الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006.
17. عبد الحي سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ 2005، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2013 .
18. عبدالناصر وليد، ايران : دراسة عن الثورة والدولة، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1997.
19. عمر احمد مختار، معجم اللغة العربية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، ج4 ، 2008.
20. القاضي محمد حسن، الدور الايراني في اليمن وانعكساته على الامن الإقليمي، ط1، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض،2017.
21. الكاتب احمد، تطور الفكر السياسي الشيعي، من الشورى الى ولاية الفقيه، ط6، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2008.
22. الكار حامد, إيران 1900 – 1980: الثورات المعاصرة والقوى السياسية والاجتماعية، ط1، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1980.
23. كسرائي شاكر، إيران: الأحزاب والشخصيات السياسية 1890 – 2013م، ط1، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2014.
24. كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، ط1، وكالة المطبوعات والنشر، الكويت د.ت.
25. محمدي مجيد، اتجاهات الفكر الديني المعاصر في ايران، مراجعة وتحقيق صادق العبادي، ط1، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2010 .
26. مسعد نيفين عبد المنعم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.
27. مغنية محمد جواد، الشيعة في الميزان، ط10، دار الجواد و دار التيار الجدي، بيروت، 1989–1993.
28. مقلد اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، ط7، أسيوط،2009.
29. مكاوي نجلاء وآخرون، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، ط1، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت،2015.

30. الموسوي صباح وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، ط3، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2015.

31. النعيمي احمد نوري، السياسة الخارجية الإيرانية 1979 .2011، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ,2012

32. النعيمي سلطان، الفكر السياسي الإيراني، ط 2، مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، 2010.

33. الهلالي عماد، الفكر العلماني في إيران الإسلامية، ط1، دار الانتشار العربي، بيروت،2012.

34. يزدي محمد تقي مصباح، تعليم الفلسفة، ط3، نشر سازمان تبليغات إسلامي، طهران، 1982.

المصادر والمراجع الاجنبية:

- Shehada, Nabil. "The Imperial Component in Iran's Foreign Policy". Diplomacy. January 1, 2011, http://www.diplomacy.edu/resources/general/imperial-component-irans-foreign-policy

Mananiam A multi Perspective Appreoach to The Study of The Iranian .Alfred -
Revolution of 1979, (M.A. Thesis,Ohio State University,1985.

الرسائل الجامعية والدراسات:

بيومي جلال سليمان، التطرف وعلاقته بمستوى النضج النفسي والاجتماعي لدى الشباب، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية/ جامعة الأزهر، القاهرة، 1993.

سياهرودي سهراب رازقي، الأيديولوجيا الأصولية في الفكر السياسي الشيعي المعاصر ما بين 1941 – 1978م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة طهران، طهران،1994.

الشرقاوي باكينام، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1993.

العدوان طايل يوسف، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، 2013.

المجالي اياد خازر، الاسس الفكرية للثورة الاسلامية الايرانية واستراتيجيتها المعاصرة في إدارة انماط الصراع الإقليمي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2017.

الدوريات والمجلات:

ادريس محمد السعيد، ثلاثون عاما على قيام الثورة الإيرانية في إيران، السياسة الدولية، عدد1، مؤسسة الأهرام للنشر، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2009.

الحربي سليمان عبدالله، مفهوم النظام الدولي الإقليمي، مجلة حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية،ع338، مجلد 32،الكويت، 2011.

سليم محمد السيد، التحليل العلمي للسياسة الخارجية : إطار نظري، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، 1992.

عبد الشافي عصام، جدالات الفكر والحركة: البعد الديني في السياسة الخارجية ، مجلة السياسة الدولية، العدد136، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،1999.

عبدالمؤمن، محمد السعيد، تكيف مرحلي : إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، السياسة الدولية، العدد196، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،2014 .

كشك محمد اشرف، الدور الإيراني في عدم استقرار منطقة الخليج، مجلة آراء حول الخليج، عدد 2016/2/1.

مسهر، عبدالله يوسف، السياسة الخارجية الإيرانية، تحليل صنع القرار، مجلة السياسة الدولية، ع 138، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1999، متوفر على الرابط الإلكتروني www.siyassa.ahram.org.eg

المقالات والمواقع الالكترونية:

ابراهيم منشاوي، النفوذ الناعم: في البعد الديني للسياسة الخارجية الايرانية والحركة الحوثية في اليمن، متوفر على الرابط الالكتروني http://www.acrseg.org .

بشارة عزمي وآخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، متوفر على الرابط الإلكتروني www. Studies, Aljazeera .net

الجابري محمد عابد، التطرف يميناً والتطرف يساراً، متوفر على الموقع الالكتروني www.aljabriabed.net

الزويري محجوب، حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر, أوراق ندوة مركز الجزيرة للدراسات، قطر ،2013، متوفر على الرابط الإلكتروني www. Studies, Aljazeera .net

شجاع الدين ميساء، ايران والحوثيون: توترات السياسة وتحالفات المذاهب، 2017، متوفر على الموقع الالكتروني :www.cutt.us/h8miv

عالم امل، النفوذ الإيراني في اليمن :الأدوات، الواقع، المستقبل« ، منتدى العَلاقات العربية والدولية، 2015، متوفر على الموقع الالكتروني www.fairforum.org/research

العمري، القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013،على الرابط الالكتروني . http://www.acrseg.org

قناة روسيا اليوم» : الحوثيون يستهدفون مطار الملك خالد في الرياض بصاروخ باليستي ،2017

أزمة العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب: بين احتمالية المواجهة والنزعة نحو التفاوض

The crisis of relationship of the U.S.A and Iran during the presidency of Donald Trump: From negotiation to War

د.محمود البازي

Dr.Mahmoud Albazi

دكتوراة في القانون الخاص، كاتب متخصص بالشؤون الإيرانية وشؤون مكافحة الإرهاب

ملخص:

عرفت العلاقات الأمريكية الإيرانية تقلباتٍ واسعة وتوتر شديد في العلاقات بين البلدين منذ سقوط نظام الشاه وسيطرت الثورة الإسلامية على إيران عام 1979م وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية هناك. على الرغم من التقارب الخجول الذي شهدته هذه العلاقات مع الولايات المتحدة زمن إدارة الرئيس أوباما وتوقيع الاتفاق النووي مع الإدارة الأمريكية وهو ما عُرف بالاتفاق النووي الإيراني إلاّ أن هذه العلاقات تشهد اليوم منعطفاً تاريخياً يخشى معظم المراقبون من وصول هذه الأزمة إلى حافة الانهيار والاتجاه نحو المواجهة العسكرية بين البلدين. سنقوم في هذه الورقة بتحليل مواقف البلدين والبحث حول سبب هذه الأزمة وآفاقها المستقبلية.

كلمات مفتاحية: الاتفاق النووي الإيراني، إيران، دونالد ترامب، الاقتصاد الإيراني، الاتحاد الأوربي.

Abstract:

Since 1979, Islamic revolution of Iran, the relationship between the USA and Islamic Republic of Iran has been full of tension and difficulty. Despite during the administration of president Obama, there was some progress in the relationship between two countries, which leads to signing Iran's nuclear agreement, since Mr. Trump has become the president of the USA the relationship of two countries has been more tense so that the observers think that this is a historical turning point between two countries and they worry that this tension will probably leads to war. In this paper, we will analyze the positions of the two countries and discuss the cause of this crisis and its future prospects.

Key word: Iran's nuclear agreement, Iran, Donald Trump, Iran's economy, European Union.

مقدمة:

فجّر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مفاجأة من العيار الثقيل بدعوته للتحاور غير المشروط مع الإيرانيين ناسفاً بذلك الشروط 12 التي طرحها من قبل وزير خارجيته "بومبيو" ومتبعاً لنهج "ريكس تيلرسون" وزير خارجيته الأسبق، مرة أخرى. وعلى ما يبدو من جهة أخرى أن سلطنة عمان عادت للعب دورها كوسيط بين إيران والولايات المتحدة، حيث كان وزير خارجيتها يوسف بن علوي قد التقى نظيره الأميركي في واشنطن قبل حوالي ساعتين من مفاجأة ترامب الإيرانية. توقيت ارتسمت حوله هو الآخر علامة استفهام في هذا الاتجاه.

جاءت هذه التصريحات بعد أن تصاعدت حدة التهديدات بين المسؤولين الأمريكيين والقادة الإيرانيين لمستويات غير مسبوقة فمن رؤساء الدول انتهاء بوزراء الدفاع والخارجية وقائد فيلق القدس. بدأت المعركة التهديدية بتهديد الرئيس الإيراني حسن روحاني بغلق مضيق هرمز في حال مُنعت إيران من تصدير نفطها بعد التهديدات الأمريكية التي تسعى من خلالها الولايات المتحدة لإيصال صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر.

بعد هذا التهديد جاء تهديد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران بالقول بأن المشاكل مع الولايات المتحدة غير قابلة للحل تبعه بعد ذلك تأييد الرئيس روحاني وتهديده مرة أخرى بغلق جميع المنافذ في الشرق الأوسط ليتدخل أخيرا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ويطلق تهديدات غير مسبوقة تجاه الإيرانيين.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال محاولة ربط السياسي بالاقتصادي وتأثير الاقتصاد على العلاقات السياسية والعلاقات الدولية. ومن ناحية أخرى قلة الدراسات التي يقوم بها الباحثون العرب عن إيران نظرا لقلة المتمكنين باللغة الفارسية ومن ذلك تنبع أهمية الدراسة من حيث أنها تنبع من عمق الداخل الإيراني لباحث يتقن اللغة الفارسية ويعيش في الداخل الإيراني بالتالي تكون القدرة على تحليل اللقاءات والتصريحات الإيرانية وتحليل الصحف الإيرانية والوضع الاقتصادي الإيراني أكبر. وعليه ستكون أغلب التحليلات الواردة في هذا البحث نابعة من الواقع وتعتمد على الخبرة الشخصية والعلمية للباحث.

مشكلة البحث:

يشكل البحث محاولة لفهم العلاقات والروابط الدبلوماسية المتوترة دائما بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية وبالطبع محاولة استقراء ما وراء هذه التهديدات الناجمة عن خروج الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي الإيراني منفرداً.

فرضية وأسئلة البحث:

تنطلق فكرة البحث من فرضية مفادها أنّ هناك اختلاف في بنية كل من النظامين الأمريكي والإيراني وهو ما سبب ويسبب الكثير من الأزمات بين البلدين، مما يدفع مسؤولي هذين البلدين إلى اتباع أسلوب التهديد بالمواجهة المباشرة. إلاّ أن هذه المواجهة مستبعدة في ظل الظروف الداخلية والخارجية لكلا البلدين. وعليه فإن كل من الولايات المتحدة وإيران يمارسان اليوم لعبة عض الأصابع للدخول في مفاوضات طويلة الأمد. على ضوء هذه الفرضية يمكن طرح العديد من الأسئلة التي سنجيب عليها من خلال ورقتنا الحالية:

1) أين تكمن المشكلة في العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد صعود الرئيس دونالد ترامب إلى سدة الحكم؟
2) هل ستشهد المنطقة حرباً بين إيران والولايات المتحدة بالمفهوم التقليدي للحرب؟
3) ما هو الوضع الداخلي بالنسبة لإيران وهل يساعد اقتصادها على الخوض في سجالات طويلة الأمد مع الولايات المتحدة؟
4) هل تسعى الولايات المتحدة من هذه التهديدات الإطاحة بنظام الحكم بإيران؟
5) ما هي مواقف دول العالم والمنطقة من هذه التهديدات المتبادلة؟
6) ما هي الخطط الاقتصادية والسياسية التي تعدّها الحكومة الإيرانية لمواجهة الضغوط الأمريكية؟

منهج البحث:

تأسيساً على ما تقدّم سوف ننتهج المنهج التاريخي الاستقرائي اعتمادا على المعطيات والتصريحات التلفزيونية والصحفية، وهو منهج يتناسب مع تحليل الظاهرة محل البحث وهي العلاقات الامريكية الايرانية لفهم العوامل المؤثرة على هذه العلاقة والتنبؤ بمستقبلها وتأثيرها على المحيط العربي والاقليمي والدولي. وعليه جاء بحثنا مقسما لثلاثة مباحث نتناولها تباعا.

المبحث الأول: أين تكمن الأزمة وأين بدأت

ستقتصر دراستنا في هذا المبحث على ثلاث مراحل تاريخية هي مرحلة الثورة الإسلامية ومرحلة الرئيس أوباما ومرحلة الرئيس دونالد ترامب. لنكتشف ما هي جذور المشاكل بين الدولتين.

المطلب الأول: ما بعد الثورة الإسلامية في إيران

في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 1979 وبعد سبعة أشهر من إعلان قيام الجمهورية الإسلامية، هاجم طلاب من أنصار قائد الثورة آنذاك الخميني مقر السفارة الأميركية في طهران، واحتجزوا 52 عاملا فيها رهائن طيلة 444 يوما، مطالبين بتسليم الشاه محمد رضا بهلوي الذي كان يخضع للعلاج في الولايات المتحدة[1].

بعدها قطعت أمريكا علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في 7 إبريل 1980، بمبادرة من الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، وأفرجت إيران عن الرهائن الـ 52 يوم تنصيب الرئيس الأمريكي رونالد ريجان رئيسًا للولايات المتحدة في 20 يناير 1981.

استمّرت هذه العلاقات بالتأزم أكثر فأكثر خصوصاً بعد أن أسقطت الفرقاطة الأمريكية فينسين طائرة تابعة للخطوط الجوية الإيرانية من طراز "إيرباص"، وقتل إثر ذلك 290 من ركابها الإيرانيين عام 1988.

إن العداء لم يقتصر بين إيران والولايات المتحدة، بل تعداه إلى إسرائيل منذ قيام الجمهورية الإسلامية إلى يومنا هذا.

المطلب الثاني: ولاية الرئيس باراك أوباما

عرفت العلاقات الإيرانية الأمريكية تحسنا ولو طفيفا في ولاية الرئيس الأمريكي الديمقراطي "باراك أوباما"، ففي 15 يونيو/حزيران 2013، أعلنت الولايات المتحدة "استعدادها للتعاون مباشرة" مع الرئيس الجديد حسن روحاني.

[1] – العلاقات الإيرانية الأميركية.. من الخميني لترمب، لجزيرة، 22/ أيار 2018، (تاريخ الدخول: 6/ أب 2018):
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/7/30/

في 26 سبتمبر/أيلول 2013، التقى وزير الخارجية الأميركي جون كيري نظيره الإيراني محمد جواد ظريف على انفراد في نيويورك، وفي اليوم التالي جرى اتصال هاتفي بين أوباما وروحاني اعتبر الأول من نوعه بين رئيسي البلدين منذ عام 1979.

على إثر هذا التقارب وفي 14 يوليو/تموز 2015، وقعت إيران مع القوى الكبرى اتفاقا تاريخيا يضع حدا للتوتر بشأن الملف النووي الإيراني. ويقضي الاتفاق برفع تدريجي ومشروط للعقوبات عن إيران مقابل ضمانات بأنها لن تسعى للتزود بالسلاح النووي. إلا أن هذا الوئام لم يدم طويلا ففي مطلع ديسمبر/كانون الأول 2016، جدد الكونغرس الأميركي لعشر سنوات العقوبات المفروضة على إيران بموجب قانون خاص، وسمح باراك أوباما بهذا التمديد إلا أنه لم يوقع القانون.

علق الأميركيون العقوبات المرتبطة بالملف النووي، إلا أنهم فرضوا عقوبات أخرى مرتبطة بعدم احترام إيران لحقوق الإنسان، ودعمها "للإرهاب" في الشرق الأوسط، وببرنامجها للصواريخ البالستية[2]. ناهيك عن الاستفزازات المتبادلة في المياه الإقليمية الإيرانية حيث قامت البحرية الإيرانية باحتجاز عشر بحارين أمريكيين نتيجة دخولهم المياه الإقليمية الإيرانية في عام 2016 ومن ثم قامت بالإفراج عنهم فيما بعد[3].

المطلب الثالث: الرئيس دونالد ترامب

بناءً على ما ذكرناه سابقاً يبدو أن سوء العلاقات الأمريكية الإيرانية لم يبدأ من ولاية الرئيس دونالد ترامب بل إن تأزم هذه العلاقة يعود منذ نشأت الجمهورية الإسلامية بإيران. وحتى في أوج التعاون بين البلدين من خلال الاتفاق النووي ساد التوتر بين البلدين وهو ما دفع الرئيس السابق باراك أوباما لفرض العقوبات مرة أخرى. حيث كان يسعى الرئيس أوباما إلى التوصل إلى اتفاقات أخرى يمكن أن نطلق عليه الاتفاق الثاني وهو يشمل تدخلات إيران في المنطقة، وثالث للصواريخ الباليستية وهو ما لم يسعفه الزمن عندما انتهت مدة ولايته. حيث قال ذات مرة: «لا نزال حازمين في تنديدنا بسلوك إيران الذي يزعزع الاستقرار»، مشيرا إلى انتهاكات حقوق الإنسان وبرنامج الصواريخ الباليستية[4].

---

[2] العلاقات الإيرانية الأميركية.. من الخميني لترمب، لجزيرة، المصدر السابق نفسه.

[3] إيران تفرج عن بحارة أمريكيين احتجزتهم في مياهها الإقليمية، روسيا اليوم، 13/كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 6/ أب 2018): https://arabic.rt.com/news/807180-

[4] إيران تفلت من عقوبات «النووي» لتواجه أخرى تتعلق بصواريخها الباليستية، جريدة الشرق الأوسط، 18/كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 1/ آب 2018):

بدأ الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب" حملته الانتخابية بانتقاد واسع لتركة الرئيس أوباما ومن أبرز هذه الملفات، الاتفاق النووي الإيراني حيث وعد بتمزيق هذا الاتفاق بمجرد استلامه لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. وكخطوة أولى وبتاريخ 27/كانون الثاني 2017 وبعد أسبوع من تنصيبه، حظر دونالد ترامب دخول الولايات المتحدة على مواطني سبع دول إسلامية بينها إيران. تلاها فرض عقوبات انتهاء بالخروج من الاتفاق النووي بتاريخ 8/ أيار 2018.

كما قلنا يبدو أن المشاكل العالقة بين الولايات المتحدة وإيران هي مشاكل تتعلق بماهية الدولتين، أولاً ومن حيث وجود ملفات أخرى غير النووي الإيراني كالصواريخ البالستية وحضور إيران في المنطقة وهي مشاكل غير قابلة للحل كما قال المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي[5].

المبحث الثاني: تهديدات ما قبل التفاوض

إيران ليست كوريا الشمالية لتوافق على الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية[6]، هكذا كان ردّ قائد الحرس الثوري الإيراني، محمد علي جعفري لدعوة ترامب للتحاور والتفاوض بدون شروط مع إيران. إن من يقول بأن الوضع في إيران مختلف عن كوريا الشمالية وأن الملف هنا أشد خطورة وأن المواجهة حتمية في الملف الإيراني فرأيه قد خالف الصواب من جهة المواجهة العسكرية أما من حيث الموقع والقدرات فبالفعل فإن إيران تختلف عن كوريا الشمالية بسبب وقوعها في منطقة مختلفة وبسبب نفوذها الواسع ببعض البلدان العربية وتشكيل مجموعات لحماية مصالح إيران في المنطقة وخير دليل على ذلك هو هجوم باب المندب الذي نفذه الحوثيون وهو ما أدى إلى اعلان السعودية إلى إيقاف سفنها التي تحمل النفط عبر هذا باب المندب[7].

/https://aawsat.com/home/article/546126

[5] يقول السيد الخامنئي: " با آمريكا مشكلات ما حل‌شدنى نيست؛ اين‌ها با اصل نظام مشكل دارند" ترجمة: إن مشكلاتنا مع أمريكا غير قابلة للحل هم لديهم مشكلة مع أصل النظام في ايران"، پايگاه تحليلى صراط، (9/ مرداد 1397: 31/ تموز 2018)، (تاريخ الدخول: 4/ آب 2018):
/https://www.seratnews.com/fa/news/424263

[6] آقاى ترامپ ايران كره شمالى نيست كه به درخواست ملاقات شما پاسخ مثبت بدهد، (ترجمة: السيد ترامب ايران ليست كوريا الشمالية لتوافق على طلبك بالتفاوض)، باشگاه خبرنگاران جوان، 9/ مرداد 1397: 31/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 5/ آب 2018):
/https://www.yjc.ir/fa/news/6617496

[7] در پى حمله موشكى حوثى‌ها به يک كشتى سعودى در درياى سرخ، عربستان موقتا صادرات نفت از طريق تنگه باب المندب را متوقف كرد، (ترجمة: المملكة العربية السعودية توقف مؤقتاً تصدير النفط عبر مضيق باب المندب بعد هجوم صاروخي للحوثيين على سفينة سعودية في البحر الأحمر)، حمله حوثى‌ها به كشتى سعودى؛ عربستان صدور نفت از درياى سرخ را متوقف كرد، يورو نيوز، 26/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018):

كما نقلت وسائل الإعلام العربية أخطر تصريح للقادة الإيرانيين حيث أعلن قائد سابق في قوات الحرس الثوري الإيراني اللواء ناصر شعباني، الثلاثاء، أن إيران هي من طلب رسميا من الحوثيين مهاجمة ناقلات النفط السعودية في مضيق باب المندب، حسبما نقل موقع "اعتماد ملي" التابع للإصلاحيين. وقال اللواء شعباني خلال كلمة ألقاها بمدينة مشهد الإيرانية إن جماعات مثل حزب الله في لبنان وأنصار الله الحوثيين في اليمن يشكلان "العصب" للجمهورية الإسلامية الإيرانية بالمنطقة وأضاف هذا اللواء: "قلنا لليمنيين اضربوا ناقلتي نفط سعوديتين وبالفعل قاموا بضرب ناقلتي النفط تابعتين للسعودية في مضيق باب المندب"[8]. الجدير بالذكر أن هذا التصريح تمّ نفيه جملة وتفصيلا على لسان المتحدث الرسمي للحرس الثوري الإيراني رمضان شريف حيث قال شريف: إن كلام اللواء شعباني تمّ تحريفه وقلبه". وأكمل شريف: " ما طرحه هو أن، العدو وبعض المسؤولين الغربيين ووسائل الإعلام يجاهدون للإيحاء بأننا قلنا لليمنيين أن يهاجموا ناقلات النفط السعودية بيد أنّ اليمنيون واللبنانيون وصلوا إلى المستوى الذي يمكنهم من الدفاع عن بلدانهم ومصالحهم الوطنية. وللأسف تمّ حذف أجزاء من حديثه وتحويره مما أدى إلى استغلال وسائل الإعلام الغربية ووسائل الإعلام المغرضة لهذا التصريح"[9].

على جانب أخر تمّ تهديد الإمارات العربية المتحدة عبر مجلة "كيهان" الإيرانية، هذه المجلة المحسوبة على المحافظين والتي عنونت صفحتها الرئيسية بعنوان "إطلاق صاروخ حوثي باتجاه الرياض، الهدف التالي هو دبي"[10]، وهو بالفعل ما تحقق بعد أيام قليلة.

---

http://fa.euronews.com/2018/07/26/saudi-arabia-suspends-oil-exports-through-red-sea-lane-after-houthi-attack

[8] قائد إيراني: أمرنا الحوثيين بضرب ناقلات نفط سعودية، عربي 21، 7/ آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): /https://arabi21.com/story/1114287

[9] النص الفارسي منقول عن موقع ايسنا الإخباري، "سخنان سردار شعبانى ناقص و وارونه نقل شده است"، "آنچه وى مطرح كرده است اين بوده كه "دشمن و برخى مقامات و رسانه‌هاى غربى و معاند در تلاش هستند اينگونه القا كنند كه ما به يمنى‌ها گفته‌ايم كه ناو سعودى‌ها را بزنند، در حالى كه يمنى‌ها و لبنانى‌ها به آن حد از توانمندى رسيده‌اند كه خود بتوانند براى دفاع از كشور و منافع ملى خود تصميم بگيرند" كه متاسفانه با نقل ناقص و وارونه موجب سوءاستفاده بيگانگان و رسانه هاى معاند شده است"، ايسنا، 7/ آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/آب 2018): /https://www.isna.ir/news/97051608917

[10] شليک انصارالله به قلب رياض، هدف بعدى دوبى، (ترجمة: إطلاق صاروخ حوثي بإتجاه الرياض، الهدف التالي هو دبي)، روزنامه كيهان، 14/آبان 1396: 5/ تشرين الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 6/آب 2018): http://kayhan.ir/fa/news/118340

والحقيقة إن احتمالية المواجهة بين الأمريكان والإيرانيين قليلة جدا وإن حدثت تلك المواجهة ستكون عن طريق الخطأ.

لنبرهن على ذلك من قراءة الأوضاع الداخلية والخارجية لكل من البلدين ولدول العالم الأخرى، إذ أن الشروع في مواجهة دامية يبدأ من الداخل ويتم اتخاذ القرار من الظروف المحيطة بالداخل الأمريكي والإيراني.

المطلب الأول: على الصعيد الأمريكي

- يعتبر دونالد ترامب الرئيس الأمريكي من أفضل الرؤساء الذين مروا عبر تاريخ الولايات المتحدة (على الرغم من جميع الانتقادات التي نحملها بجعبتنا ضد الرئيس إلا أن هذا الكلام هو كلام أمريكيو الداخل وليس كلامنا بالطبع) هذا الرئيس الذي استطاع أن يحول ووعوده الانتخابية إلى واقع وبحسب ما يصف نفسه بأنه إذا وعد أوفى. فجميع الوعود الانتخابية التي وعد بها حققها من منع دخول المسلمين إلى أمريكا، زيادة الإنفاق والأعباء المالية التي تتحملها الدول الأوربية في حلف الناتو، الخروج من اتفاقية المناخ، اعتبار القدس عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة، تمزيق الاتفاق النووي الإيراني، تمزيق قانون التأمين الصحي السابق للرئيس أوباما الموسوم ب "أوباما كير"، زيادة فرص العمل إلى فرض الرسوم الجمركية على كل من كندا وأوربا والصين وغيرها. هذه الوعود وغيرها هي من الوعود المعلنة للرئيس الأمريكي وهناك مجموعة من الوعود الغير معلنة وأهمها عدم خوض حرب غير مجدية في الشرق الأوسط ولعل هذا الوعد هو من أهم الوعود المتوافق عليها بين ترامب والقاعدة الانتخابية المصطفة خلف الرئيس الأمريكي. إن خوض مثل هذه الحروب سوف يُفقد الرئيس شعبيته ويُخسره القاعدة الانتخابية التي تقف وراءه بكل خطوة يقوم بها.
- هذا الرجل تاجر ورجل أعمال وكل التصريحات التي يطلقها هنا وهناك تعتمد أولا وأخيرا على الاقتصاد والتكلفة والربح. إن شن حرب على إيران ليس بالقرار السهل من الناحية الاقتصادية للرئيس الأمريكي فالتكلفة ستكون ضخمة للغاية.
- شن حرب على نطاق واسع مع إيران يعني ارتفاع أسعار النفط إلى 300 دولار نتيجة الاضطرابات التي ستشهدها منطقة الشرق الأوسط والخطورة المحتملة لتصدير النفط عبر المضائق البحرية في المنطقة. وهو ما سيهوي بالاقتصاد العالمي إلى هوة الانهيار.

- إن إيران ليست عراق صدام حسين وليست أفغانستان، إن الجيش الأمريكي هاجم العراق عندما كان العراق منهك من العقوبات الاقتصادية والحصار الذي دام لأكثر من 12 عام أدى هذا الحصار إلى انهيار كامل للبلاد مما سهل دخول الولايات المتحدة إلى هناك وعلى الرغم من سهولة الدخول إلاّ أن المدة طالت والخسائر كبرت نتيجة الهجمات العنيفة التي شنتها فصائل عراقية أدت إلى قتل العديد من الجنود الأمريكيين وتكبدهم خسائر فادحة أعطتهم درسا استفادت منه القيادة الأمريكية بعدم التدخل العسكري في أي منطقة في الشرق الأوسط نتيجة الخسائر التي ستتكبدها من خلال هذه التدخلات وهو بالفعل ما شاهدناه في سوريا.

إيران اليوم لديها مخزون كبير من الصواريخ بعيدة المدى القادرة على ضرب المصالح الأمريكية في منطقة الخليج والعراق. بالإضافة لذلك فلديها العديد من المجموعات الموالية لها سواء في سوريا، لبنان، العراق، اليمن وفلسطين فبمجرد شن هجوم ضد إيران ستتحرك هذه المجموعات على نطاق واسع مما يؤدي إلى فوضى عارمة لا يمكن التنبؤ بنهايتها أبدا. ففي العراق ستهاجم المجموعات الموالية لإيران المصالح الأمريكية هناك (لا تنسى عزيزي القارئ الهفوة المدمرة حينما عجزت الولايات المتحدة عن حماية سفارتها بليبيا بهجوم ما يسمى هجوم بنغازي، مما أدى إلى مقتل جميع من كانوا فيها بمن فيهم السفير الأمريكي في ليبيا زمن الرئيس أوباما)[11]، واحتمالية الخسائر البشرية الفادحة في العراق. بالمقابل قد تقوم المجموعات الفلسطينية بشن هجمات ولو محدودة في إسرائيل مما قد ينزلق بالأمر إلى حرب شاملة يتدخل فيها حزب الله هناك حزب الله الذي حصل على عدد لا يستهان به من الصواريخ من سوريا وإيران خلال الحرب السورية. من جهة أخرى ستكون القواعد الأمريكية في منطقة الخليج تحت مرمى نيران الجيش الإيراني، وستتحرك مجموعة الحوثي بفاعلية أكبر هناك. فالتفاعلات التي ستنتج عن هجمة ضد إيران ستكون وخيمة بالفعل.

- الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة: الانتخابات النصفية هي انتخابات عامة تجرى بالولايات المتحدة في منتصف كل ولاية رئاسية – التي تدوم أربع سنوات – ويقوم الناخبون خلالها بتجديد جزء

[11] مقتل السفير الأمريكي في الهجوم على قنصلية واشنطن في بنغازي، فرانس 24، 12/أيلول 2012، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): http://www.france24.com/ar/20120912-

من أعضاء الكونغرس – مجلس النواب – وحكام بعض الولايات ومسؤولين محليين، وهي فرصة كذلك لاقتراح مشاريع قوانين محلية[12].

يتكون الكونغرس الأمريكي من مجلسي النواب والشيوخ، وجميع مقاعد مجلس النواب (435) مقعدا وثلث مقاعد مجلس الشيوخ المئة سيعاد تجديدها عبر التصويت. بالإضافة إلى 36 من أصل 50 حاكم ولاية. ستجري هذه الانتخابات في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. كانت نتائج الانتخابات النصفية على مدار السنين سيئة لحزب الرئيس الحاكم، ففي الانتخابات النصفية السابعة عشر فقد حزب الرئيس 28 مقعدا من مقاعد مجلسي النواب والشيوخ. وفي انتخابات 2006 تمكن الديمقراطيون من الفوز بمقاعد عدة في مجلس الشيوخ ومناصب العديد من حكام الولايات بسبب حالة الاستياء الكبيرة التي كانت تتملك الأمريكيين من سياسة الرئيس جورج بوش. أما اليوم فيبدو أن قاعدة خسارة الأغلبية في الكونغرس نتيجة الانتخابات النصفية وبالتالي خسارة الحزب الجمهوري سوف تُكسر هذا العام نتيجة وجود الرئيس ترامب على سدة الحكم. إن التوقعات والتحليلات تشير جميعها لقدرة الحزب الجمهوري ومن خلفه الرئيس ترامب على تحقيق أغلبية ساحقة بالمجلسين في الانتخابات النصفية نتيجة القاعدة الانتخابية الممتازة التي يتمتع بها الرئيس دونالد ترامب وهو ما سيمهد للرئيس التمديد لولاية أخرى في عام 2020م، وهذه الانتخابات هي نفسها التي أشار إليها الرئيس روحاني في خطابه التلفزيوني عشية إعادة فرض العقوبات على بلاده حيث اعتبر الرئيس الإيراني: "أن هدف الرئيس دونالد ترامب من دعوة القادة الإيرانيين للتفاوض هو بداية حرب نفسية ضد الإيرانيين وشعور الناس بالشك والحيرة ومن جهة أخرى تحقيق أهداف داخلية في الولايات المتحدة في الانتخابات النصفية"[13].

وإن هذه الفقاعات التي يطلقها أعضاء الحزب الديمقراطي من أن دونالد خائن وعميل لروسيا وهذه الهجمة الشرسة التي يتعرض لها ترامب من هؤلاء الأعضاء بل وحتى من أعضاء الحزب الجمهوري هي لتغطية المشاكل والمعضلات الحقيقية التي يتعرض لها الديمقراطيون نتيجة فشلهم بالانتخابات الرئاسية لعام

---

[12] ماهي الانتخابات النصفية الأمريكية؟، فرانس 24، 2/ تشرين الثاني 2010، (تاريخ الدخول: 6/ آب 2018): http://www.france24.com/ar/20101020-frequently-asked-questions-midterm-elections-usa-democrats-republicans-obama-faq

[13] هدف دونالد ترامپ از مطرح كردن آمادگى ديدار با مقام هاى ايرانى، راه انداختن يک جنگ روانى است تا مردم ايران دچار ترديد شوند و از سوى ديگر در پى اهداف داخلى در آستانه انتخابات ميان دوره اى آمريكاست، لقاء تلفزيوني للرئيس الإيراني حسن روحاني على القناة الأولى الإيرانية، 6/ آب 2018.

2016 وإعادة لملمة الصفوف هناك. وبالفعل استطاع الرئيس ترامب التغلب على أخطائه في قمة هلسنكي من خلال شبه الاعتذار الذي قدمه للمخابرات الأمريكية ومن خلال تأجيل لقاء كان مقرر مع الرئيس بوتين هذا العام حيث تمّ تأجيله للعام القادم أي بعد الانتخابات النصفية واستطاع من خلال ذلك امتصاص الهجمة الشرسة التي تعرض لها. لماذا كل هذا التوضيح عن الانتخابات النصفية وما هي العلاقة بشن ضربة عسكرية ضد إيران؟ الجواب هو بتحليل القاعدة الانتخابية التي يسعى الرئيس الأمريكي والحزب الجمهوري لكسبها سواء في الانتخابات النصفية أو الانتخابات الرئاسية، فترامب كسب قاعدة كبيرة من الإنجيليين نتيجة قراره بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل (الإنجيليين: إن الطائفة الإنجيلية أو المسيحية الإنجيلية (evangelists) هي واحدة من الانقسامات الفرعية للمسيحية البروتستانتية. وقد تأسست هذه الطائفة في احضان الأمريكيين البيض بين اعوام 1820 إلى 1830 وهي الآن واحدة من أهم فروع المسيحية المتطرفة للبيض في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من عدم وجود احصائيات دقيقة عن سكان الانجيليين في الولايات المتحدة، لكن التقديرات تشير إلى أن ما بين 15٪ و20٪ من المسيحيين الأمريكيين هم من الطائفة الإنجيلية حتى أن نائب الرئيس الأمريكي هو من الإنجيليين)[14]. بعد الإنجيليين يأتي الجمهور المتعطش للاقتصاد ولتحسين الأوضاع الاقتصادية والابتعاد عن حروب الشرق الأوسط وتكاليفها. هذا الجمهور الذي لا يرغب بإرسال أي جندي أمريكي خارج البلاد. ولذلك سيكون من المستبعد تماما شن عملية عسكرية يرفضها جمهور الناخبين الأمريكيين.

- لا يعني أبدا وجود المحافظين الجدد في إدارة الرئيس ترامب أمثال بومبيو وزير الخارجية وجون بولتون مستشار الأمن القومي انتفاء وجود أشخاص عاقلين في الإدارة الأمريكية فبعد خروج وزير الخارجية الأسبق ريكس تيلرسون من الإدارة الأمريكية بقي هناك عاقل أخر هو جيمس ماتيس وزير الدفاع الأمريكي الذي يسعى لكبح جماح المحافظين الجدد والابتعاد عن المواجهات العسكرية سواء مع الروس والسوريين اثر الادعاء الأمريكي بشن هجوم كيميائي في سوريا حيث استطاع لملمة الموقف الأمريكي

[14] الطائفة الإنجيلية في امريكا .. وقرار ترامب بنقل سفارة بلاده الى القدس، الوقت، 11/ كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): http://alwaght.com/ar/News/118926/

هناك وجنب الأطراف مواجهة خطرة مع الروس في سوريا[15] وهو بالذات يسعى للحيلولة دون تهور هذه الإدارة بشن هجمات ضد إيران.

المطلب الثاني: الجانب الإيراني

- إن شن أي حرب أو الخوض فيها يتطلب اقتصاد متماسك وبنية اقتصادية قادرة على ترميم ذاتها بعد الحرب وهو ما تفتقده الحكومة الإيرانية هذه الإيام نتيجة الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها الحكومة الإيرانية وذلك نتيجة خسارة الريال الإيراني لأكثر من 60 بالمائة من قيمته خلال 6 أشهر وهو ما تسعى الحكومة الإيرانية اليوم للسيطرة عليه إذ سجل سعر صرف الريال الإيراني ليوم الإثنين الموافق ل 23/ تموز 2018، نحو 12 ألف تومان (120 ألف ريال) مقابل الدولار وسجلت السكك الذهبية المتعامل بها في إيران تسجيل أرقام قياسية بل خيالية حيث وصلت السكة الذهبية الموصوفة (سكه‌ى امامي) ب أربعة ملايين وخمس مائة ألف تومن وسأتوسع أكثر بالاقتصاد الإيراني لاحقاً.
- تدرك الحكومة الإيرانية جيدا أن الداخل الإيراني وتماسكه مهم جدا للخوض بحرب مفتوحة في الشرق الأوسط إلا أن الأزمات الداخلية التي تعانيها إيران اليوم تمنعها من شن مثل هذه الحرب أو حتى الدعوة لها. أزمة الماء وأزمة الكهرباء وأزمة تأمين البضائع الأساسية للبلاد حتى قبل بداية العقوبات الاقتصادية على طهران سوف يمنعها من تصعيد الأزمة لمرحلة المواجهة. حيث ترتبط الأزمة الاقتصادية بالجفاف والأزمة المائية التي تحمل تداعيات خطيرة على الثروة الزراعية وتهدد الأمن المائي والغذائي. ووفقًا لتقديرات مؤسسة الأرصاد الجوية الإيرانية التي أُعلن عنها في فبراير/شباط من العام 2018، فإن 97% من مساحة إيران تعاني مشكلة الجفاف. ونقلت وكالة "إيسنا"، عن رئيس مركز مكافحة الجفاف وإدارة الأزمات في الأرصاد الجوية الإيرانية، شاهرخ فاتح، أن "هذه المشكلة موجودة في المناطق كافة في محافظات خوزستان، وعلام، وبوشهر، وكهكيلويه، وبوير أحمد، وفارس، وسيستان، وبلوشستان، وخراسان الجنوبية، وخراسان الشمالية، وخراسان رضوى، ومركزي، وزنجان"[16].

---

[15] البازي، محمود، صحيفة العربي الجديد، حروب أمريكية داخلية، 19/ نيسان 2018، (تاريخ الدخول: 4/ آب 2018):
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/4/18/%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-1

[16] "97 درصد كشور گرفتار خشكسالى + نقشه‌ها"، (97% من البلاد تعاني الجفاف+ خارطة)، وكالة إيسنا، 28/ شباط 2018، (تاريخ الدخول: 7 / آب 2018):
https://www.isna.ir/photo/97040603593/%DA%A9%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%86

- إن القليل من المسئولين الإيرانيين قد يبنون توقعاتهم على أن ولاية الرئيس الأمريكي ستنتهي بعد سنتين وبالتالي ستأتي إدارة جديدة بنفس جديد يتيح لها الحوار مع هذه الإدارة حسب ما يتمنى هؤلاء المسؤولون. إلا أن هذا التوقع الخاطئ سوف تفنّده الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة عندما ستظهر النتائج بتفوق الحزب الحاكم وسيطرة الجمهوريين مرة أخرى. ولعل من المحتمل أن القيادة الإيرانية تنتظر هذه الانتخابات لتتخذ القرار المناسب بعدها.
- إيران لم تذهب إلى سوريا للنزهة كما يعتقد الإسرائيليون حيث يطالبون بخروجها من كامل الأراضي السورية عندما رفضوا العرض الروسي لإبعاد إيران عن الحدود مسافة 100 كيلومتر. إيران ذهبت إلى هناك لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية وهي ستحافظ عليها بكل تأكيد وإن الاتجاه باتجاه الحرب مع الولايات المتحدة سيدفع الإيرانيون لسحب كامل قواتها ومستشاريها من سوريا والعراق للمشاركة بهذه الحرب مما يجعل الساحة السورية خالية وهو ما لن يفعله الإيرانيون أبدا.

المطلب الثالث: الاتحاد الأوربي

أعرب الاتحاد الاوروبي الاثنين عن "أسفه العميق" لقرار واشنطن إعادة فرض العقوبات على إيران ابتداء من الثلاثاء، معلناً أنه اعتبارا من 7 آب/اغسطس سيطبق قانون لحماية المؤسسات الأوروبية الناشطة في هذا البلد.

وقال وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا وهي الدول الثلاث الأوروبية الموقعة على اتفاق 2015 في بيان مشترك مع وزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي فيديريكا موغيريني: "ناسف لإعادة فرض العقوبات الأميركية بسبب انسحاب واشنطن من خطة العمل الشاملة المشتركة"[17].

وجاء في البيان "إننا مصممون على حماية الجهات الاقتصادية الأوروبية الناشطة في أعمال مشروعة مع إيران (...) لهذا السبب تدخل آلية التعطيل الأوروبية حيز التنفيذ في 7 آب/أغسطس".

وأقر الاتحاد الاوروبي قانون التعطيل العام 1996 للالتفاف على العقوبات الاميركية المفروضة على كوبا وليبيا وإيران، ويسمح بحماية الشركات الاوروبية من العقوبات التي يتخذها بلد ثالث. لكن هذا التشريع

[17] "ما از تكرار تحريم ها امريكاعليه ايران بسيار متأسف هستيم، واكنش آلمان، فرانسه و بريتانيا به تحريمات جديد امريكا عليه ايران، (ترجمة: ردة فعل ألمانيا، فرنسا و بريطانيا ضد العقوبات الأمريكية ضد ايران)، سبوتينك باللغة الفارسية، 7/ آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018):
https://af.sputniknews.com/world/201808072558523-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%85%D8%B1%DB%8C%DA%A9%D8%A7-/%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%BE%D8%A7

لم يستخدم أبدا وأقره وزراء الخارجية الاوروبيون في 16 تموز/يوليو. وهذا القانون يحظر على المؤسسات الاوروبية الامتثال للعقوبات الاميركية تحت طائلة التعرض لعقوبات يحددها كل بلد عضو.

وكانت موغيريني قالت في 16 تموز/يوليو 2018: "لا يمكنني القول إن كانت جهودنا ستكفي لكننا نقوم بكل ما في وسعنا لتفادي إبطال الاتفاق النووي المبرم مع إيران لان عواقبه ستكون كارثية على الجميع."

وأضافت "الأمر سيكون صعبا لان وزن الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي لا يستهان به"[18].

وتخلف البنك الاوروبي للاستثمارات عن دعم الاستثمارات الاوروبية في إيران لأنه ككافة المصارف الاوروبية يجب أن يجمع رؤوس الأموال من الأسواق بحسب رئيسه فيرنر هوير.

إن هذا القانون مع جميع الخطوات التي ستتخذها أوربا للمحافظة على الاتفاق النووي ومنع إيران من الخروج من هذا الاتفاق سوف ينجح بالنسبة للشركات المتوسطة والصغيرة أما الشركات الكبرى فهي خرجت من إيران ولا تستطيع الدول الأوربية إجبارها على العودة نظرا لحجم التبادلات مع الولايات المتحدة ولعل أفضل مثال على ذلك هي شركة توتال الفرنسية للنفط حيث قال "باتريك بويان في مقابلة مع الإذاعة والتليفزيون الفيدرالي الفرنسي: "لا يمكنك العمل في 130 دولة من دون النظام المالي الأمريكي ولذلك ليس لدينا خيار آخر ونحن سننفذ القوانين الأمريكية وسنغادر حقول النفط الإيرانية[19].

السؤال الأكثر أهمية هو لماذا تدافع أوربا عن هذا الاتفاق لهذه الدرجة؟

ليس للتبادلات التجارية أو حماية المصالح التجارية مع إيران لإن هذه التبادلات ضعيفة جدا بالمقارنة بحجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين أوربا والولايات المتحدة يبلغ حوالي تريليون دولار[20]، وهو يفوق بكثير مستوى التبادل التجاري بين أوروبا وإيران

---

[18] الاتحاد الاوروبي يؤكد عزمه المحافظة على الاتفاق النووي، كونا، 26/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 7/آب 2018):
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2737462

[19] پاتریک پویان، در گفتگو با شبکه تلویزیونی بی اف ام فرانسه، با تاکید بر اینکه راه دیگری جز خروج از این پروژه نداشته است، گفت: شما نمی‌توانید بدون دسترسی به سیستم مالی آمریکا در ۱۳۰ کشور جهان فعالیت داشته باشید؛ بنابراین در حقیقت ما قوانین آمریکا را اجرا می کنیم و مجبوریم ایران را ترک کنیم، خبرگزاری مهر، 11/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 7/آب 2018):
/https://www.mehrnews.com/news/4344099

[20] النووي الإيراني: هل ترضخ أوروبا للضغوط الأميركية؟، وكالة أخبار الشرق الجديد، 14/ أيار 2018، (تاريخ الدخول: 6/ آب 2018):
http://www.neworientnews.com/index.php/2017-09-18-05-51-19/60312-2018-05-14-04-53-43

الذي بلغ 37 مليار دولار لعام 2017[21]. من وجهة نظر شخصية يبدو أن الأمر يتعلق بالأمن القومي الأوربي حيث تخشى أوربا بل وترتعد خوفاً من نشوب حرب في المنطقة تؤدي إلى نزوح الشعب الإيراني البالغ عدده (80 مليون نسمة أو أكثر) حيث عانت أوربا وأمنها القومي من حركة النزوح واللجوء إلى أوربا إثر الأزمة السورية وقد بلغ عدد اللاجئين إلى أوربا ما يقارب سبع مائة ألف لاجئ في عام 2015 بحسب منظمة هيومن رايتس ووتش[22] وهو ما تسبب بأزمة حقيقة في الاتحاد الأوربي. فما بالك بشعب تعداده 80 مليون نسمة فكم سيكون عدد اللاجئين إلى أوربا في هذه الحالة وهو ما تخشاه بالفعل أوربا خصوصا بعد تنصل الرئيس الأمريكي من كافة الالتزامات الدولية بعد تبنيه لمقولة أمريكا أولا. ويبدو أن الأوربيون مصممون على المضي قدما بسياسة حماية الاتفاق النووي الإيراني.

المطلب الرابع: الصين وروسيا

لطالما شددت روسيا والصين على ضرورة الحفاظ على الاتفاق الإيراني النووي والالتزام الصارم بمبادئ هذه الصفقة، كما حذرت موسكو وبكين في بيان مشترك من اتخاذ أي خطوات قد تقوض تطبيقها. وجاء في البيان، الذي أصدرتاه بعد اختتام أعمال الدورة الثانية لاجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر 2020 حول معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية: "يؤكد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية دعمهما الثابت للتطبيق الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة بالشكل الذي أقره مجلس الأمن الدولي في القرار 2231 الصادر عام 2015"[23].

وأشارت روسيا والصين إلى أن "التطبيق الصارم لخطة العمل الشاملة المشتركة أسهم بصورة ملموسة في تعزيز الهيكل العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك الأمن الدولي على وجه العموم". وأعربتا عن قناعتهما بأن إبرام هذا الاتفاق "أظهر بشكل واضح أن المشاكل العالقة في مجال عدم انتشار الأسلحة

---

[21] حجم التبادل التجاري بين ايران والصين بلغ 37 مليار دولار، قناة العالم، 17/آذار 2018، (تاريخ الدخول: 6/ آب 2018): http://www.alalam.ir/news/3434706/

[22] الاتحاد الأوروبي أحداث عام 2016، هيومن رايتس ووتش، 3/ تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298825

[23] ما هي مواقف الدول الكبرى من الاتفاق النووي مع إيران؟، يورو نيوز، 8/أيار 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018): http://arabic.euronews.com/2018/05/08/where-do-countries-stand-on-the-iran-nuclear-deal-before-trump-decision

النووية لا يمكن تسويتها إلا عبر سبل سياسية دبلوماسية بالتوافق مع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". وشددت روسيا والصين أيضا على دعمهما لـ "الدور المحوري والمستقل للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان تفقد ومراقبة المواقع النووية في إيران بموجب القرار 2231"، وأضافتا أنهما "ترحبان بالتقارير الدورية الصادرة عن المدير العام للوكالة والتي تؤكد الالتزام الكامل من قبل إيران بتعهداتها في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة". كما أيدتا دور اللجنة المشتركة، التي تم تأسيسها لتنفيذ المهمات المنصوص عليها في الاتفاق النووي مع إيران[24].

يبدو أن روسيا والصين تعتبران إيران من الحلفاء التي لا يمكن التخلي عنها بسهولة وهو بالفعل ما أثبتته الصين بإفشالها خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي يسعى هو ووزير خارجيته بومبيو لخفض صادرات إيران النفطية إلى صفر. حيث رفضت الصين طلبا أمريكيا بوقف استيرادها النفط الإيراني بحسب وكالة "بلومبيرغ"، حيث يجب التنويه أن إيران تصدّر إلى الصين ما يقارب 35 بالمائة من نفطها[25]. وإلى جانب الصين وقفت تركيا أيضا برفضها الامتثال للعقوبات الأمريكية على إيران مما شكل متنفسا للاقتصاد الإيراني وخصوصاً صادرات النفط الإيراني الذي يعتمد عليه الاقتصاد الإيراني بشكل رئيسي.

وهنا لن نتحدث عن موقف الدول العربية ومنها السعودية لإن موقفها واضح في معارضتها للاتفاق النووي الإيراني منذ البداية ومعارضتها لأنشطة إيران في المنطقة ومن هذا المنطلق أشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تغريدة على موقع تويتر 1/تموز 2018، أن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز وافق على طلبه زيادة إنتاج النفط، وذلك بعد أسبوع من إعلان منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" قرارا مشابها.

وكتب ترامب "تحدثت للتو مع الملك السعودي سلمان وشرحت له أنه بسبب الاضطرابات والخلل في إيران وفنزويلا، أطلب بأن تزيد السعودية إنتاج النفط، ربما حتى مليوني برميل للتعويض"، مضيفا أن "الأسعار مرتفعة للغاية! وقد وافق".

---

[24] ما هي مواقف الدول الكبرى من الاتفاق النووي مع إيران؟، يورو نيوز، 8/أيار 2018، المصدر السابق.

[25] چين درخواست آمريكا براى كاهش واردات نفت ايران را رد كرد، (ترجمة: الصين ترفض طلباً أمريكياً بتقليص واردات النفط الإيراني)، ايرنا خبرگزارى جمهورى اسلامى ايران، 3/آب 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018): http://www.irna.ir/fa/News/82989910

أمّا الحديث مؤخرا عن تشكيل ما يسمى "ناتو عربي"، ما هو إلا استمرار لسياسة الرئيس ترامب باستغلال المنطقة واستغلال الأموال العربية للتخويف من خطر ما يسمى "إيران". ويجب على العرب دوما العودة إلى تصريحات الرئيس ترامب عندما دعا الإيرانيين إلى التفاوض دون شروط مسبقة (دون التشاور مع الحلفاء العرب) ومن ذلك ينبغي على العرب اتخاذ موقف الحياد والابتعاد عن العداوات المجانية لدول المنطقة.

المبحث الثالث: الاقتصاد الإيراني

إن دراسة الاقتصاد الإيراني هنا هو لأغراض بحثية ولمعرفة قدرة الاقتصاد الإيراني على الدخول في منازعات دولية.

المطلب الأول: عهد الرئيس أحمدي نجاد

في آب/2005، وصل الرئيس محمود أحمدي نجاد إلى هرم السلطة في إيران مستندا في حملته الانتخابية على العدالة ومكافحة البطالة وإعادة عائدات النفط إلى جيوب المواطنين إلى غير ذلك من الوعود الانتخابية. لكن سرعان ما انقلبت هذه الوعود الانتخابية حيث شكلّت هذه الفترة مرحلة خطيرة للاقتصاد الإيراني شهدت بها البلاد تراجعاً اقتصاديا على كافة المستويات فتراجعت صادرات النفط إلى 700 ألف برميل يومياً بعد العقوبات الأمريكية والاتحاد الأوربي بعد أن كانت صادرات النفط تبلغ مليونين و200 ألف برميل يوميا.

وكما ارتفعت نسبة التضخم في عهد الرئيس نجاد من 11.5 بالمائة إلى 45 بالمائة. وانهارت العملة الإيرانية إلى مستويات تاريخية وفقا لتقارير حكومية رسمية تُظهر اتجاهات أسعار صرف الدولار حيث أن الدولار ارتفع بنسبة 298.5 في المئة على مدى السنوات الثماني للرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد. بعبارة أخرى، عندما تم انتخاب محمود أحمدي نجاد كرئيس لإيران 2005، كان سعر الدولار (898) تومان، وبعد ثماني سنوات أي بعد فوز الرئيس حسن روحاني في انتخابات 2013، كان معدل ارتفاع الدولار ثلاثة أضعاف بحيث بلغ سعر صرف الدولار (3579) تومن وفقا لتقرير البنك المركزي[26].

---

[26] احمدی‌نژاد دلار را چقدر گران کرد و بدست روحانی سپرد، (ترجمة: كيف رفع أحمدي نجاد سعر الدولار وحوله لروحاني)، خبر آنلاين، 28/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018):
https://www.khabaronline.ir/detail/430698/Economy/political-economy

المطلب الثاني: عهد الرئيس روحاني

وصل الرئيس روحاني إلى سدة الحكم بتاريخ 15/حزيران 2013 ليستلم هناك اقتصادا شبه منهار مما دفعه إلى الدخول في مفاوضات حول برنامج إيران النووي.

شهدت إيران خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس حسن روحاني مرحلة استقرار نسبي من حيث المعيشة والبطالة والتضخم مما أدى بالطبع إلى انتخابه لفترة رئاسية ثانية فاز بها بأغلبية أصوات 23 مليون إيراني. بدأت المشاكل الاقتصادية في الولاية الثانية للرئيس روحاني حتى قبل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، حيث بدأت تتهاوى العملة الإيرانية في أواخر السنة 1396 الشمسية الإيرانية وبالتحديد في (دى ماه 1396) أي بتاريخ كانون الأول لعام 2017 إثر تظاهرات شهدتها إيران ومن بعد هذه التظاهرات بدأت تلوح بوادر أزمة اقتصادية.

سنقتصر بتوضيح الاقتصاد الإيراني على المؤشرات التي تدل على وضعية هذا الاقتصاد وهي العملات الأجنبية والسكك الذهبية المتداولة في إيران.

أولاً وقبل كل شيء ينبغي توضيح نوع العملة الرسمية في إيران وما هي السكك الذهبية التي يتم تداولها في إيران وتعتبر مؤشر على حالة السوق الإيرانية[27].

كانت أسعار صرف الدولار الأمريكي قبل كانون الأول 2017 تقريبا (37000 ريال أي ما يعادل 3700 تومان للدولار الواحد). وكان سعر صرف السكة الذهبية الواحدة "إمامي" ما يقارب (8،720000 أي ما يعادل 872000 تومان). وبدأ الانهيار للعملة المحلية في إيران بحيث وصل سعر صرف الدولار إلى ما يقارب 120000 ريال أي ما يعادل 12000 تومان للدولار الواحد خلال أواخر شهر تموز وبلغ سعر السكة الذهبية إلى ما يقارب 45،000000 ريال أي ما يعادل 4،500000 تومان خلال نفس الشهر أي أن العملة فقدت ما يقارب 70 بالمائة من قيمتها.

[27] العملة الرسمية في إيران هي الريال الإيراني ويبلغ كل 10000 ريال إيرني 1000 تومان.
السكك الذهبية المتداولة في إيران هي نوعين من السكك (بهار آزادى وهو النوع القديم للسكك الإيرانية) و (سكهي امامي/ نسبة للإمام خميني وهي النوع الجديد من السكك الذهبية التي يصكها البنك المركزي الإيراني). يتم التداول بهذه السكك في إيران ببعيها وشرائها في الأسواق المحلية ويتم درجها في عقود الزواج بعنوان مهر للمرأة. تبلغ هذه السكك تقريبا (٨،١٣٥٩٨ غرام ذهب عيار 22).

لماذا كل هذا التوضيح؟ نريد أن نشرح فكرة أن الإيرانيون لعبوا لعبة ذكية للغاية وهي انهم تركوا سوق العملات ليلتهب ويظن البعض أن النظام على وشك السقوط قبل العقوبات الأمريكية. ثمّ بدأوا خطة متكاملة لإصلاح الاقتصاد بدأها الرئيس روحاني بعزل حاكم البنك المركزي بتاريخ 15/ تموز 2018 ليعين محله أستاذ الاقتصاد والمسئول السابق للتأمين عبد الناصر همتي. لم تبدأ الإصلاحات الاقتصادية لكل من الرئيس روحاني وحاكم البنك المركزي الإيراني إلّا قبل يوم واحد من فرض العقوبات الأمريكية. حيث ظهر حاكم البنك المركزي الإيراني في لقاء تلفزيوني على القناة الثانية للتلفزيون الإيراني ليعرض خطة متكاملة لسوق العملات اشتملت هذه الخطة على عدة عناصر:

- تأمين المواد الأساسية اللازمة للمواطنين الإيرانيين بسعر صرف البنك المركزي (42000 ريال) واعمال رقابة شديدة على الأسواق لمراقبة سعر هذه السلع عندما تصل للمستهلك بالطبع تشمل هذه الحزمة العديد من المواد الأساسية.
- الرفع الجزئي لحظر مفروض على بيع العملة الأجنبية بالأسعار الحرة، مما يسمح لمكاتب الصرافة ببيع العملة بأسعار السوق غير الرسمية لأغراض مثل السفر إلى الخارج. ويمثل ذلك تراجعا عن القرار الذي اتخذه نائب الرئيس روحاني "إسحاق جهانغيري"، في أبريل نيسان بحظر تداول العملة بغير السعر البالغ نحو 42 ألف ريال للدولار.
- البنك المركزي سيسمح" بتعويم محكوم "لسعر صرف الريال وسيحاول تجنب استخدام الاحتياطي لدعم العملة. سيحاول البنك المركزي ألا يتدخل في تحديد سعر العملات الصعبة وهو ما يحدده العرض والطلب لكن رقابة البنك ستمنع (تقلبات السوق) الخارجة عن السيطرة وظهور سوق سوداء".
- لتشجيع الإيرانيين على إعادة ضخ سيولتهم من العملة الصعبة في الاقتصاد، تسمح الخطة للبنك المركزي بإنشاء حسابات ادخارية بالدولار للمواطنين العاديين.
- سيُسمح لمصدري السلع غير النفطية ببيع العملة الصعبة إلى المستوردين، في حين لن يكون هناك سقف لتدفقات العملة أو الذهب الداخلة إلى البلاد. وهو ما يُطلق عليه الإيرانيون "بازار ثانويه" أي سوق الصرف الثانوي حيث يتم بيع شراء العملة الصعبة بين الموردين والمصدرين بالسعر الذي يتوافقون عليه فيما بينهم دون تدخل الدولة مما يسمح بهبوط أسعار الصرف في السوق الحرة كذلك.
- يسمح لكل مواطن أو تاجر باستيراد أو ادخال ما شاء من الذهب أو العملات الصعبة دون فرض رسوم جمركية عليه.

كل هذه الحزمة أقرها مجلس حكومي يقوده الرئيس الإيراني حسن روحاني ويضم رئيسي السلطة القضائية والبرلمان يوم الأحد 5/آب 2018 وعرضها رئيس البنك المركزي على التلفزيون الإيراني في لقاء متلفز[28].

ليتبعه في اليوم التالي الرئيس روحاني عشية فرض العقوبات الأمريكية بتكرار حزمة الإصلاحات التي قدّمها رئيس البنك المركزي وليضيف إليها لغة دبلوماسية أكثر اعتدالا من قبل، حيث أبدى الرئيس روحاني استعداده هو الأخر للحوار مع واشنطن لكن بشرط حسن النوايا ورفع العقوبات واحترم الشعب الإيراني بحسب تعبيره[29]. متخلياً على ما يبدو عن تصريحاته السابقة التي قال فيها: "إن منع إيران من تصدير نفطها يعني أن لا أحد في المنطقة سيتمكن من تصدير نفطه، مضيفًا أن الولايات المتحدة تهدف إلى فرض عزلة على شعبه، محذرًا من أن ذلك سيكلف واشنطن ثمنًا باهظًا، وأن الإيرانيون سيلجأون إلى اغلاق مضيق هرمز وغيره من المضائق في حال منعت إيران من تصدير نفطها[30].

بعد هذه الخطة الاقتصادية انخفضت أسعار الصرف وقيمة السكك الذهبية في السوق الإيرانية لتستعيد ما يقارب 10 بالمائة من القيمة السابقة ليبلغ سعر صرف الدولار تسعة آلاف وأربعمئة تومان للدولار الواحد ولتهبط قيمة السكة الذهبية (سكهي امامى) إلى ما دون ثلاثة ملايين و200 ألف تومان للسكة الواحدة.

خاتمة ونتائج

إنّ العلاقات الأمريكية الإيرانية هي في حالة توتر مستمر على مرّ عقود سابقة نتيجة الاختلاف في الماهية بين النظامين، إلاّ أن سوء هذه العلاقات لم يدفع الطرفين لترجيح الخيار العسكري للمواجهة في الشرق الأوسط بل دفعهم دوماً إلى اللجوء إلى التحاور والتفاوض وهو ما يُرجح اللجوء إلى هذا الخيار، هذه المرة أيضا، نتيجة للدور المحوري الذي تلعبه عُمان بالتهدئة ونقل الرسائل بين البلدين.

إن ما يسهّل الدخول في مثل هذه المفاوضات هو التصريحات الصادرة عن إدارة الرئيس ترامب من أنّ الإدارة لا تفكر بإسقاط النظام هناك. إلاّ أن ما يدفع الإيرانيين للتريث بالشروع بمثل هذه المفاوضات هو

[28] مقابلة مع الدكتور عبد الناصر همتي رئيس البنك المركزي الإيراني، 5/آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/آب 2018): /http://www.iribnews.ir/fa/news/2195593

[29] مقابلة تلفزيونية مع الرئيس حسن روحاني، 6/آب 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018): https://youtu.be/gBFBLWtgiTw

[30] روحاني يصّعد ضد أميركا ودول الجوار ويلمح إلى تعطيل شحنات النفط في الخليج، عربي بوست، 3/تموز 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018): https://arabicpost.net/politics/2018/07/03

التعويل على الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة والتعويل على وصول رئيس ديمقراطي شبيه بأوباما هذا من جهة، والتعويل على احتمالية عزل الرئيس ترامب بعد العواصف التي يتعرض لها الرئيس ترامب نتيجة التحقيقات المستمرة التي تضيق الخناق على عنق الرئيس من افشاء كوهين إلى التدخلات الروسية في الانتخابات الأمريكية.. ويبدو أنه في حال حصل الديمقراطيين على أغلبية الانتخابات النصفية المقبلة فهم لن يتوانوا أبدا بالشروع بعملية عزل الرئيس.

الاقتصاد الإيراني يواجه مشاكل عديدة ستزداد هذه المشاكل خصوصا بعد الدفعة الثانية من العقوبات في نوفمبر المقبل. هذه العقوبات ستستهدف النفط الإيراني الركيزة الأهم التي يعتمد عليها الاقتصاد الايراني. بينما تقف أوربا الداعمة للاتفاق النووي متفرجة عاجزة عن الحيلولة دون خروج الشركات الكبرى من ايران. ويبدو أن على الإيرانيين الإعتماد على الاقتصاد المحلي وتقوية العلاقات الإقليمية لتفادي أثر هذه العقوبات، وهو بالفعل ما بدأته ايران إلا أن هذه الخطط غير كافية وتحتاج لعمق أكبر وتنسيق استراتيجي أكبر للتعاون مع الدول التي لن تلتزم بالعقوبات الأمريكية عليها.

إن رفع سقف التهديدات من الجانبين هو لكسب مواقف تفاوضية مستقبلية يمكن طرحها على الطاولة وأبرز هذه الأوراق هو مضيق هرمز الذي يعتبر ممر استراتيجي للنفط حيث يمر عبره أكثر من 40 بالمائة من النفط العالمي. وإن حدثت حرب أو هجمات ضد المفاعلات النووية سوف تكون عن طريق الخطأ إما باستفزازات متبادلة في المياه الدولية من قبل الطرفين أو نتيجة قرارات متسرعة من قبل الرئيس الأمريكي تصعب السيطرة عليها نتيجة اتخاذها بسرعة. لننتظر ونرى ما سيحدث في الأيام المقبلة.

الرئيس الأمريكي عندما انسحب من الاتفاق النووي كان يظن أن إيران ستنسحب من هذا الاتفاق ولكن وعلى عكس ما توقع الرئيس ترامب بقيت إيران داخل الاتفاق النووي لتسع لتحقيق مكاسب اقتصادية سياسية من المجتمع الدولي. إيران اليوم تختلف عن إيران ما قبل الاتفاق النووي. لإن إيران ما قبل الاتفاق النووي كانت تعاني من عزلة قاتلة عانت منها لسنوات طويلة بالإضافة لعقوبات اقتصادية خانقة صادرة عن مجلس الأمن شاركت فيها كل من روسيا والصين كذلك. أما اليوم فإن المجتمع الدولي وقف إلى جانب إيران ويبدو انه يسعى إلى كسب رضاها لمنعها الخروج من الاتفاق النووي.

إن التزامنا بمبادئ الحرية والعدل والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان يحّتم علينا أن ننتقد الوضع الداخلي في إيران من الحجاب الإجباري إلى اعتقال النشطاء السياسيين ..إلخ اصلاح هذه المعضلات بالإضافة لحل مشاكل المياه والكهرباء وغيرها من المشاكل يساهم بتقوية الداخل الإيراني في مواجهة العقوبات الاقتصادية الأمريكية. والحد من التدخل في المنطقة يدفع الدول العربية باتجاه الحوار اكثر مع إيران بشرط تخلص العرب بنفس الوقت عن تعنّتهم أيضاً.

مراجع

1. العلاقات الإيرانية الأميركية.. من الخميني لترمب، الجزيرة، 22/ أيار 2018، (تاريخ الدخول: 6/ أب 2018): http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/
2. إيران تفرج عن بحارة أمريكيين احتجزتهم في مياهها الإقليمية، روسيا اليوم، 13/ كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 6/ أب 2018): https://arabic.rt.com/news/807180-
3. إيران تفلت من عقوبات «النووي» لتواجه أخرى تتعلق بصواريخها الباليستية، جريدة الشرق الأوسط، 18/ كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 1/ آب 2018):
4. https://aawsat.com/home/article/546126/
5. پايگاه تحليلى صراط، (9/ مرداد 1397: 31/ تموز 2018)، (تاريخ الدخول: 4/ آب 2018: https://www.seratnews.com/fa/news/424263/
6. باشگاه خبرنگاران جوان، 9/ مرداد 1397: 31/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 5/ آب 2018):
7. https://www.yjc.ir/fa/news/6617496/
8. يورو نيوز، 26/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): http://fa.euronews.com/2018/07/26/saudi-arabia-suspends-oil-exports-through-red-sea-lane-after-houthi-attack
9. قائد إيراني: أمرنا الحوثيين بضرب ناقلات نفط سعودية، عربي 21، 7/ آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): https://arabi21.com/story/1114287/
10. ايسنا، 7/ آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/آب 2018): https://www.isna.ir/news/97051608917/

11. شليک انصار الله به قلب رياض، هدف بعدى دوبى، (ترجمة: إطلاق صاروخ حوثي بإتجاه الرياض، الهدف التالي هو دبي)، روزنامه کیهان، 14/آبان 1396: 5/ تشرين الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 6/آب 2018):
http://kayhan.ir/fa/news/118340

12. مقتل السفير الأمريكي في الهجوم على قنصلية واشنطن في بنغازي، فرانس 24، 12/أيلول 2012، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): http://www.france24.com/ar/20120912-

13. ماهي الانتخابات النصفية الأمريكية؟، فرانس 24، 2/ تشرين الثاني 2010، (تاريخ الدخول: 6/ آب 2018):
http://www.france24.com/ar/20101020-frequently-asked-questions-midterm-elections-usa-democrats-republicans-obama-faq

14. لقاء تلفزيوني للرئيس الإيراني حسن روحاني على القناة الأولى الإيرانية، 6/ آب 2018.

15. الطائفة الإنجيلية في امريكا .. وقرار ترامب بنقل سفارة بلاده الى القدس، الوقت، 11/ كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): http://alwaght.com/ar/News/118926/

16. البازي، محمود، صحيفة العربي الجديد، حروب أمريكية داخلية، 19/ نيسان 2018، (تاريخ الدخول: 4/ آب 2018):

17. https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/4/18

18. "97 درصد كشور گرفتار خشكسالي + نقشه‌ها"، (97% من البلاد تعاني الجفاف+ خارطة)، وكالة إيسنا، 28/ شباط 2018، (تاريخ الدخول: 7 / آب 2018):

19. https://www.isna.ir/photo/97040603593/6

20. "ما از تكرار تحريم ها امريكاعليه ايران بسيار متأسف هستيم، واكنش آلمان، فرانسه و بريتانيا به تحريمات جديد امريكا عليه ايران، (ترجمة: ردة فعل ألمانيا، فرنسا و بريطانيا ضد العقوبات الأمريكية ضد ايران)، سبوتينك باللغة الفارسية، 7/ آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018):

21. https://af.sputniknews.com/world/20180807

22. الاتحاد الاوروبي يؤكد عزمه المحافظة على الاتفاق النووي، كونا، 26/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 7/آب 2018):
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2737462

23. خبرگزارى مهر، 11/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 7/آب 2018):

24. https://www.mehrnews.com/news/4344099/

25. النووي الإيراني: هل ترضخ أوروبا للضغوط الأميركية؟، وكالة أخبار الشرق الجديد، 14/ أيار 2018، (تاريخ الدخول: 6/ آب 2018):

26. http://www.neworientnews.com/index.php/2017-09-18-05-51-19/60312-2018-05-14-04-53-43

27. حجم التبادل التجاري بين ايران والصين بلغ 37 مليار دولار، قناة العالم، 17/آذار 2018، (تاريخ الدخول: 6/ آب 2018): http://www.alalam.ir/news/3434706/

28. الاتحاد الأوروبي أحداث عام 2016، هيومن رايتس ووتش، 3/ تشرين الأول 2016، (تاريخ الدخول: 7/ آب 2018): https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298825

29. ما هي مواقف الدول الكبرى من الاتفاق النووي مع إيران؟، يورو نيوز، 8/أيار 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018): http://arabic.euronews.com/2018/05/08/where-do-countries-stand-on-the-iran-nuclear-deal-before-trump-decision

30. چين درخواست آمريكا براى كاهش واردات نفت ايران را رد كرد، (ترجمة: الصين ترفض طلباً أمريكياً بتقليص واردات النفط الإيراني)، ايرنا خبرگزارى جمهورى اسلامى ايران، 3/آب 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018): http://www.irna.ir/fa/News/82989910

31. احمدى نژاد دلار را چقدر گران كرد و بدست روحانى سپرد، (ترجمة: كيف رفع أحمدي نجاد سعر الدولار وحوله لروحاني)، خبر آنلاين، 28/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018):

32. https://www.khabaronline.ir/detail/430698/Economy/political-economy

33. مقابلة مع الدكتور عبد الناصر همتي رئيس البنك المركزي الإيراني، 5/آب 2018، (تاريخ الدخول: 7/آب 2018): http://www.iribnews.ir/fa/news/2195593/

34. مقابلة تلفزيونية مع الرئيس حسن روحاني، 6/آب 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018): https://youtu.be/gBFBLWtgiTw

35. روحاني يصّعد ضد أميركا ودول الجوار ويلمح إلى تعطيل شحنات النفط في الخليج، عربي بوست، 3/تموز 2018، (تاريخ الدخول: 8/آب 2018):

36. https://arabicpost.net/politics/2018/07/03

إيران ودبلوماسية التقارب الأوروبي

م.م هيبة غربي

حاصلة على شهادة الماستر في العلوم السياسة قسم العلاقات الدولية – اختصاص الدراسات الأمنية والاستراتيجية 2017 جامعة قسنطينة – الجزائر.

الملخص

ظل الاتحاد الأوروبي، برغم خلافاته المبدئية مع إيران، يرفض محاولات الإدارة الأمريكية إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وإعادة إيران لمربع العقوبات والاستبعاد من الساحة الدولية أين تحمّل في سبيل ذلك ضغوطاً كثيرة. هذا الوضع الجديد وهذا الإصرار على حماية الاتفاق الذي يحقق مصلحة استراتيجية لإيران وبعض المصالح الآنية للدول الأوروبية جعل الأمر يبدو وكأنما هناك تحالف بين الطرفين الإيراني والأوروبي في مقابل تهديدات الشريك الأمريكي. وباستحضار هذه المعطيات يمكننا أن نتجاوز التساؤل عن وجود هذا التحالف، أو إن شئنا سميناها "علاقة المصلحة"، بين أوروبا وإيران للانتقال لبحث أسباب هذه العلاقة الحميمة التي برزت للعلن وبشكل مفاجئ.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، إيران، التقارب الإيراني الأوروبي

Summary

Despite its initial disagreements with Iran, the EU has rejected attempts by the US administration to turn the clock back, and to return Iran to the box of sanctions and exclusion from the international arena, where it has been subjected to many pressures. This new situation and this insistence on the protection of the agreement that is in the strategic interest of Iran and some immediate interests of European countries made it seem as if there is an alliance between the Iranian and European parties in exchange for the threats of the American partner. In summing up these facts, we can go beyond the question of the existence of this alliance, or, as we call it, the "relationship of interest" between Europe and Iran to move on to examine the reasons for this intimate relationship that suddenly and suddenly emerged.

key words : European Union / Iran / Iranian-European Convergence

مقدمة:

لطالما كانت العلاقات الإيرانية – الأوروبية شديدة التوتر بسبب سلسلة من الخلافات المتفاقمة منذ ثلاثة عقود تقريباً، شملت التعامل مع البرنامج النووي الإيراني والتحالف مع الخليج العدو الأزلي لإيران، فضلاً عن صراع النفوذ الذي اذكي أزمات الشرق الأوسط وخاصة الأزمة في سوريا، جل هذه الخلافات

باتت قيد الانفراج بعدما تمكنت إيران من عقد الاتفاق النووي الذي وُقع في **14 جويلية** بين طهران والقوى الست الكبرى، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا، مما يُتيح إمكانية بدأ صفحة جديدة في العلاقات الإيرانية – الأوروبية خلال الآونة المقبلة. هذه التحركات الدبلوماسية تُشي بـــ بدء مرحلة جديدة من العلاقات السياسية والاقتصادية، ومن المرجح التعاون في مجالات الطاقة والنقل والتجارة والبيئة وحقوق الإنسان، فضلاً عن مناقشة الأزمات الإقليمية التي تطرح تهديدا على المنطقة وأيضًا على العالم اجمع وخصوصًا أوروبا. وعليه يبدو أن تراكم الخلافات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية على ما عقود، أخذت تُلقي بظلالها على العلاقات الثنائية بين أوروبا وإيران حاليًا على الرغم من عقد الاتفاق النووي، وهو ما يطرح العديد من السيناريوهات حول ماهية العلاقات الإستراتيجية بين الجانبين في المستقبل القريب. وعلى هذا الأساس تطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهم التقارب الدبلوماسي الإيراني الأوروبي في خلق مرحلة جديدة من العلاقات السياسية والاقتصادية؟ وما مستقبل هذا التحالف بين الطرفين في مقابل تهديدات الشريك الأمريكي؟.

الفرضية:

تسعا كل من إيران ودول الاتحاد الأوروبي إلى كسر جدار العزلة الاقتصادية والسياسية عن طريق تعزيز تعاونهما التجاري والفني، هادفين بذلك إلى تعميق هذه العلاقة وزيادة مستوى التوافق والثقة، مع الإصرار على تقوية علاقاتهما الاقتصادية خاصة في ظل وجود عدة معوقات أمام تلك الرغبة تحاول عرقلة هذه العلاقة الجدية بين الطرفين والإطاحة بها.

خطة الدراسة:

لانجاز هذا البحث ستكون الدراسة مشكلة من خطة عمل تتكون من أربعة مباحث بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وهي كالتالي:

مقدمة: عبارة عن طرح للموضوع.

المبحث الأول: تحدثنا هنا على العلاقات الأوروبية_الإيرانية منذ بدايتها الأولى خاصة أنّ السمة البارزة لها كانت التوتر بشكل واضح بسبب بعض الخلافات الجوهرية، إضافة إلى التأكيد على حقيقة مهمة وهي أنه بالرغم من هذا التقارب بين الجانبين الإيراني والأوروبي، فإن الدول الأوروبية كعادتها لا تمثل كتلة واحدة

متجانسة إزاء تعاملها مع طهران، وأن السياسة الخارجية الأوروبية إنما تُبنى على المصالح لا المبادئ. وكعادته يبقى الاتحاد الأوروبي يتعامل مع القضايا الكبرى بموقفين لا بموقف واحد.

المبحث الثاني: تحدثنا عن عوامل التقارب في العلاقات الأوروبية الإيرانية مبينين أنّ هذا الوضع الجديد وهذا الإصرار على حماية الاتفاق الذي يحقق مصلحة إستراتيجية لإيران وبعض المصالح الآنية للدول الأوروبية، جعل الأمر يبدو وكأنما هناك تحالف بين الطرفين الإيراني والأوروبي في مقابل تهديدات الشريك الأمريكي.

المبحث الثالث: تحدثنا عن أهم معوقات تطور العلاقة الأوروبية_الإيرانية حيث رغم كل المجهودات التي يبذلها الطرفين، ثمة هناك معوقات أمام تلك الرغبة تحاول عرقلة هذه العلاقة الجدية بين الطرفين والإطاحة بها. أهمها **الموقف الأمريكي اتجاه التقارب الإيراني الأوروبي.** إضافة إلى ملف حقوق الإنسان.

المبحث الرابع: تحدثنا هنا عن مستقبل العلاقة الإيرانية الأوروبية في ظل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، خاصة وانّ تداعيات موقف "**دونالد ترامب**" بالانسحاب من الاتفاق سوف تجد طريقها للتأثير على إيران داخليًّا وخارجيًّا. أمّا بالنسبة إلى الأوروبيين المشكلة ليست في خروج أميركا من الاتفاق فحسب، وإنما في العقوبات التي أقرتها على الشركات التي تتعامل مع إيران.

وأخيراً **خاتمة** تتضمن مجموعة من الاستنتاجات حول الموضوع.

المبحث الأول: التطور التاريخي لعلاقات الإيرانية الأوروبية

قبل تناول خلفية العلاقات بين الجانبين ومحاولاتهما الرامية لإيجاد آليات للتعاون بينهما، تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أولاً/ يكتسب هذا الاتفاق أهمية بالغة، إذ أنّه الأول من نوعه بين إيران والاتحاد الأوروبي الذي جاء بموجب قرار لوزراء خارجية الاتحاد، وقضى بعدم إدراج المطالب السياسيّة الأوروبيّة من إيران شرطاً لتوقيع الاتفاق.

ثانياً/ لا يمكن فهم الاتفاق بمعزل عن التطورات الإقليمية والدولية، وهو الأمر الذي حدا بطهران تفعيل تعاونها مع الاتحاد الأوروبي ليكون حليفاً لها في ظل تلك المتغيرات الجديدة.

ثالثاً/ جاء هذا الاتفاق في ظل استمرار الحملة الأمريكية ضد ما أسمته بالإرهاب، والتي لم تحدد بدقة ملامحها سوى ما وصفته بخلايا الجماعات الإرهابية في بعض الدول، فضلاً عن إدراج واشنطن كل من إيران وكوريا الشمالية والعراق ضمن محور الشر[1].

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية_الأوروبية من الحوار الناقد إلى الحوار الشامل

اتسمت العلاقات الإيرانية_الأوروبية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران سنة **1979** بالتقلبات الكثيرة نالا أنّ السمة البارزة لها كانت التوتر بشكل واضح بسبب بعض الخلافات الجوهرية، والتي كانت من العوائق المؤدية لهذا التوتر في العلاقات الإيرانية الأوروبية[2].

سنة **1989** فرضت المجموعة الأوروبية عدة عقوبات على إيران على خلفية الفتوى التي أصدرها الإمام الراحل "**آية الله الخميني**" بإهدار دم الكاتب البريطاني الهندي الأصل "**سلمان رشدي**" مؤلف كتاب "**آيات شيطانية**"، إلاّ أنّ الاتحاد الأوروبي عاد في أواخر سنة **1990** وقام برفع هذه العقوبات. سنة **1992** جاءت قضية "**ميكونوس**" لتشكل حلقة أخرى من حلقات التوتر حيث قتل ثلاثة معارضين أكراد إيرانيين.

سنة **1997** من شهر **ماي** انتخاب الرئيس الإيراني "**محمد خاتمي**" رئيساً للجمهورية الإيرانية[3] أي بعد وصول الإصلاحيين إلى الحكم وهي المرحلة التي عُرفت بـــ بدأ الدفء في العلاقات الإيرانية–الأوروبية[4].أمّا سنة **2000** شهدت العلاقات بين إيران والجانب الأوروبي توتراً جديداً في الأشهر الأولى من هذه السنة، وخلال نفس السنة شهدت العلاقات الإيرانية–الأوروبية تطوراً ملحوظاً مرة أخرى عندما قام الرئيس الإيراني "**محمد خاتمي**" بزيارة رسمية لألمانيا في العاشر من **جويلية** من نفس السنة[5].

ينبغي التأكيد على حقيقة مهمة وهي أنه بالرغم من هذا التقارب بين الجانبين الإيراني والأوروبي، فإنّ الدول الأوروبية كعادتها لا تمثل كتلة واحدة متجانسة إزاء تعاملها مع طهران، ففي حين تتسارع وتيرة التقارب بين هذه الأخيرة وكل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وهو ما اتضح في توقيع كثير من الصفقات التجارية في

---

(1) اشرف محمد كشك، "**العلاقات الإيرانية – الأوروبية: رؤية تحليلية**"، موقع: http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1560&lang، 2018/06/20.

(2) فهد مزبان حزار الخزار، "**العلاقات الإيرانية – الأوروبية**"، مجلة الخليج العربي، م 36، ع (2–1) ، 2008، ص 86.

(3) اشرف محمد كشك، **المرجع سبق ذكره.**

(4) نزار عبد القادر، "**السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية**"، الدفاع الوطني اللبناني، ع 58، 2006.

(5) اشرف محمد كشك، **المرجع سبق ذكره.**

تحد واضح لقانون "**داماتو الأمريكي**"(*) نجد أن العلاقات البريطانية – الإيرانية قد شهدت توتراً واضحاً خلال العقدين الماضيين وحتى الآن وهو ما سوف نتعرض له بشيء من التفصيل من خلال المطلب الثاني.

المطلب الثاني: المصالح الأوروبية المتباينة في علاقاتها مع إيران

ألمانيا وإيران علاقة استثنائية: ثمة "**علاقة استثنائية**" تجمع بين ألمانيا وإيران منذ تدشين "**الرايخ الثاني**" وإتمام الوحدة الألمانية على يد "**بسمارك**" سنة **1871**، فبعد عامين من ذلك التاريخ، زار حاكم إيران القاجاري "**ناصر الدين شاه**"، برلين في زيارة رسمية (6).

من الناحية الاقتصادية، كانت ألمانيا، ولعقود طويلة، أكبر شريك تجاري أوروبي لإيران حتى تسعينيات القرن الماضي، كما يعيش أكثر من **200 ألف** إيراني في ألمانيا.

فرنسا وإيران واقعية سياسية: تبنت فرنساً أكثر المواقف تشدداً بين القوى الست الكبرى التي ناقشت الاتفاق النووي مع إيران، وذلك رغم التاريخ الطويل لعلاقاتها التجارية والسياسية والاجتماعية مع طهران، حيث عاش زعيم الثورة الإيرانية "**آية الله الخميني**" في المنفى قرب باريس(7). ففي علاقاتها السياسية ظلّ الحوار السياسي مع إيران محدودًا بعد إعادة انتخاب الرئيس "**محمود أحمد نجاد**" المثيرة للجدل في **جوان 2009**، ثم استؤنفت اللقاءات الرفيعة المستوى، بناءاً على طلب السلطات الإيرانية الجديدة(8). أمّا اقتصادياً ففرنسا عادت لتمارس منطق السياسة الواقعية المبنية على أساس مصالحها الوطنية(9). وقد دخلت العلاقات الفرنسية– لإيرانية مرحلة جديدة، تُنذر بنشوب أزمة دبلوماسية حادة على خلفية الرغبة الفرنسية في إضافة بنود جديدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة "**الاتفاق النووي**". وتنذر كذلك بنشوب أزمة بين إيران والاتحاد الأوروبي برمته

(*) داماتو الامريكي: أصدره الرئيس الأمريكي **بن كلنتون** في **05 أوت 1996** والذي تم بموجبه فرض عقوبات اقتصادية على الشركات غير الأمريكية للاستثمار في قطاعات الطاقة في إيران وليبيا بما يزيد عن 40 مليون دولار، وقد أثار هذا الأمر حفيظة الدول الغربية، ولاسيما شركات النفط الأوروبية الراغبة في الاستثمار في قطاع الطاقة في إيران، وفد جاء الرد الأوروبي على هذا القانون في قمة ليون سنة 1996.

(6) أحمد دياب، "**الاقتصاد محركاً: أبعاد الانفتاح الأوروبي الجديد على إيران**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/413، 2018/06/20.

(7) المرجع نفسه.

(8) الدبلوماسية الفرنسية، "**فرنسا وايران**"، موقع: https://www.diplomatie.gouv.fr، 2018/06/21.

(9) أحمد دياب، **المرجع سبق ذكره.**

لأن باريس إحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وأكبر شريك تجارى لكل دول الاتحاد، فضلاً عن استثماراتها الضخمة في إيران والمعرضة إمّا للتراجع والانحسار أو التجميد [10].

ايطاليا وإيران علاقة سلسة: كانت العلاقات بين إيران وإيطاليا أسهل وأكثر سلاسة مقارنة ببقية دول الاتحاد الأوروبي، حيث أنّ العلاقات بين البلدين غير متوترة تاريخياً[11]، خاصة وانّ هذه الأخيرة تتميز بعمق التبادل التجاري، الذي استمر في التقدم بالرغم من التغييرات التي طرأت على الحكومات في كلا البلدين. إضافة إلى أنها تميّزت في مرحلة ما قبل الاتفاق النووي بـــــــ كثيرٌ من الاقتصاد وقليلٌ من السياسة. ومن الواضح أنّ المعادلة ستتغير في المرحلة المقبلة لتصبح؛ كثيرٌ من السياسة وكثيرٌ من الاقتصاد، وستكون إيطاليا كما عبر عنها الرئيس روحاني "**بوابة**" إيران للتفاعل مع أوروبا[12].

بريطانيا وإيران علاقة شائكة: لطالما وضعت العلاقات السياسية المتوترة بين طهران ولندن آثارها على العلاقات الاقتصادية، ولعلها كانت العلاقات الأسوأ مع طهران من بين الدول الست خلال السنوات الماضيةا[13].إلاّ انه بناءاً على معطيات السياسة البريطانية الحالية، ومتابعة تصريحات المسؤولين ومواقف الخارجية البريطانية، فإنّه من المتوقع أن تتبع بريطانيا سياسة متوازنة ونهجاً واضحاً على الساحة الدولية. وحول الاتفاق النووي، فإنّه من المتوقع أن لا تعارض بريطانيا انسحاب الولايات المتحدة، ولن تقف في وجهها إذا فعلت ذلك. أما اقتصادياً لن تجازف بريطانيا بالشيء القليل في علاقتها مع طهران بالكثير في علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول الخليج العربي، ولن يقبل المسؤولون البريطانيون إقامة علاقات تجارية مع إيران على حساب الاتحاد الأوروبي بأي شكل من الأشكال [14].

من العلاقات البريطانية الإيرانية نجد انّه من الضرورة أن نشير إلى حقائق هامة منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وبريطانيا واحدة منها ولهذا لُوحظ بان أي تناقض بين المصالح البريطانية وحلفائها يترتب عنه سرعة تخليها عن التزاماتها السابقة،

---

[10] محمد محسن أبو النور، "**أزمة دبلوماسية محتملة بين فرنسا وإيران**"، موقع: https://www.youm7.com، 2018/07/02.

[11] احمد دياب، **المرجع سبق ذكره**.

[12] حمزة عباس جمول، "**التقارب الأوروبي الإيراني: النموذج الايطالي**"، موقع: http://www.nedalshabi.ps، 2018/06/25.

[13] احمد دياب، **المرجع سبق ذكره**.

[14] "**العلاقات الإيرانية البريطانية – الجزء الثاني**"، مركز المزمات للدراسات والبحوث، موقع: http://almezmaah.com، 2018/06/26.

فبريطانيا كغيرها من الدول الكبرى لا تضمن أحداً إلاّ مصالحا، ومصالحا بالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام[15].

وعلى هذا الأساس لمن يريد تحليل العلاقة الأوروبية_الإيرانية عليه أن يستحضر حقيقة أنّ السياسة الخارجية الأوروبية إنّما تُبنى على المصالح لا المبادئ، وأنّ هذه المبادئ التي تؤسس–نظرياً– للعلاقات الدولية، سرعان ما تتبدل وتتغيّر ويتم تجاوزها إذا ما تعارضت مع أي مصلحة مباشرة. وكعادته يبقى الاتحاد الأوروبي يتعامل مع القضايا الكبرى بموقفين لا بموقف واحد.

لـ انعدام أهم الشروط التي يقوم عليها النظام الإقليمي، وهو "**التعامل مع العالم الخارجي كوحدة واحدة**" وهو ما يفتقده الاتحاد الأوروبي من خلال انعدام وجود اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع القضايا الكبرى، نتيجة الاختلاف وتباين المصالح الأوروبية الذي يؤدي إلى اختلاف السياسات الوطنية إزاء مختلف الأحداث والقضايا الدولية، ما جعل وسيجعل العمل على صياغة سياسة خارجية أوروبية موحدة فعالة قوية ومؤثرة، بعيدة التحقيق وهي تُشكل أبرز التحديات التي يُواجها هذا الاتحاد.

المطلب الثالث: إستراتيجية التعاون مع إيران

استشعر الاتحاد الأوروبي أنّ تنامي العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول الاتحاد بعد الاتفاق النووي، قد افقد الاتحاد الأوروبي القدرة على التأثير على السياسات الإيرانية في مجال حقوق الإنسان، وتقويم السياسة الخارجية الإيرانية على الصعيد الإقليمي، والاستمرار في ذلك الانفتاح سوف يفقد الاتحاد على ممارسة دور فاعل دولي في ظل التجاوزات الإيرانية لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصراعات المسلحة ونقاط التوتر السياسي في الشرق الأوسط . لدا اصدر البرلمان الأوروبي في شهر **أكتوبر** سنة **2016** ما يعرف بـــ "**إستراتيجية التعامل مع إيران**" التي ضمت عدة اشتراطات على إيران تنفيذها لمواصلة تدعيم العلاقات الأوروبية بإيران، تتمثل أهمها في ما يلي:

_ دعوة إيران للعب دور بنّاء في حل الأزمات السياسية في العراق واليمن وسوريا ولبنان وافغنستان، على أساس احترام القانون الدولي وسيادة هذه البلدان.

---

[15] بشرى كاظم عودة، "**السياسة البريطانية اتجاه إيران (1989–1941)**"، مجلة جامعة ذي قار، م 2، ع 1، 2006.

_ إلغاء أحكام الإعدام في إيران كهدف رئيسي للمساعي الأوروبية في مجال حقوق الإنسان، داعياً البرلمان الإيراني إلى مراجعة **المادة 91** من القانون الجنائي **2013.**

_ تأكيد أهمية تطوير إيران العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإقليمية، مع ايلاء الاعتبار الواجب لقواعد منظمة التجارة العالمية، وذلك لتشكيل كتلة اقتصادية وتجارية متماسكة[16].

_ استخدام اليورو ليكون العملة الرسمية للمعاملات مع إيران لمنع السلطات الأمريكية من فرض عقوبات_كما فعلت في الماضي_ ضد بعض البنوك الأوروبية.

_ تشجيع إيران على توقيع معهادة الأمن والسلامة النووية مع الترحيب بمقترح الحوار الإقليمي مع المسؤولين الإيرانيين حول امن وسلامة البرامج النووية.

_ تشجيع إيران كذلك على التعاون التام مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والعمل على تطبيق التوصيات الواردة في هذا السياق، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، من خلال تمكين المنظمات الدولية لحقوق الإنسان من القيام بمهامها.

_ دعوة إيران إلى المساواة الكاملة بين الجنسين من خلال تدابير القضاء على التمييز القانوني والعملي القائم ضد المرأة وضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في سوق العمل وفي جميع جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية[17].

المبحث الثاني: عوامل التقارب في العلاقات الأوروبية الإيرانية

لا يمكن لأحد أن ينكر أن الاتحاد الأوروبي، برغم خلافاته المبدئية مع إيران، قد ظل يرفض محاولات الإدارة الأمريكية إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وإعادة إيران لمربع العقوبات والاستبعاد من الساحة الدولية وأنه تحمل في سبيل ذلك ضغوطاً كثيرة. هذا الوضع الجديد وهذا الإصرار على حماية الاتفاق الذي يحقق مصلحة إستراتيجية لإيران وبعض المصالح الآنية للدول الأوروبية جعل الأمر يبدو وكأنما هناك تحالف بين الطرفين الإيراني والأوروبي في مقابل تهديدات الشريك الأمريكي . باستحضار هذه

[16] مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، "**التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الأول**"، 2016، ص ص 185-186.

[17] **المرجع نفسه**، ص ص 186-187.

المعطيات يمكننا أن نتجاوز التساؤل عن وجود هذا التحالف، أو إن شئنا سميناها "**علاقة المصلحة**"، بين أوروبا وإيران للانتقال لبحث أسباب هذه العلاقة الحميمة التي برزت للعلن وبشكل مفاجئ[18].

المطلب الأول: عوامل التقارب بالنسبة لإيران

كانت إيران من الدول التي تدرك هذه الحقيقة أكثر من غيرها ولذلك فقد سعت لربط مصلحتها الذاتية بالمصلحة الأوروبية حتى وصلنا للمرحلة الحالية التي تظهر فيها الدول الأوروبية وهي تدافع بشكل مستميت عن هذه المصلحة المشتركة المتمثلة في اتفاق نووي "**يجعل العالم أكثر أمناً**"[19]. ومن أجل فهم الموقف الأوروبي من الاتفاق النووي يجب التذكير ببعض الحقائق المهمة في سياق العلاقة بين الجانبين:

أولاً/ ساهمت الدول الأوروبية في عهد ما قبل الشاه في تأسيس المشروع النووي الإيراني ومده بالخبرة اللازمة والتقنيات المتطورة وكان لدول مثل فرنسا وألمانيا القدح المعلى في ذلك.

ثانياً/ أنقذت الدول الأوروبية إيران حينما نصحتها بالانصياع للقانون الدولي إبان هجوم الرئيس الأمريكي "**جورج بوش**" على العراق وقد كان لهذه الانحناءة الإيرانية الإستراتيجية وما نتج عنها من فوائد إبان غزو العراق وأفغانستان دور كبير في إنقاذ النظام الإيراني من أي ضربة أمريكية محتملة.

ثالثاً/ في الوقت الحالي يمكن ملاحظة أنّ الدول الأوروبية تلعب ذات الدور المتمثل في محاولة حماية إيران من الدخول في حرب مكشوفة مع الولايات المتحدة بالتركيز على التبعات السلبية، لذلك على مجمل المنطقة الأولوية الأوروبية تبدو متمثلة في الوقت الحالي في الحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران والدفاع عنه أمام أي محاولة لنقضه. أي أنّ الهدف المشترك هنا هو تثبيت الاتفاق النووي، والحقيقة التي ننطلق منها هي أن هذه الدول شكلت الحماية الحقيقية لإيران في وجه التهديدات الأمريكية، حماية لولاها لنفّذ الرئيس "**دونالد ترامب**" تهديداته بنقض الاتفاق بكل ما يعنيه ذلك من تداعيات[20].

المطلب الثاني: عوامل التقارب بالنسبة لـــــ أوروبا

بالنسبة لداعمي الاتفاق النووي من الأوروبيين فإن هذا الاتفاق يخدم بالفعل المصالح الأوروبية، فمن الناحية الأمنية ستكون إيران حريصة على التوقف عن تهديد الأمن الغربي، بما في ذلك ضمان ألاّ

---

[18] مدى الفاتح، "**الموقف الأوروبي من الاتفاق النووي مع إيران**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: http://www.acrseg.org/40704، 2018/07/06.

[19] "**أوروبا: لا بديل عن الاتفاق النووي مع إيران**"، موقع، http://www.aljazeera.net، 2018/07/22.

[20] مدى الفاتح، **المرجع سبق ذكره.**

يشكّل ذراعها "**حزب الله**" المتمدد سورياً أي تهديد على الكيان الصهيوني الحليف. أمّا من ناحية السوق والاقتصاد، فإن انفتاح السوق الإيراني على الشركاء الغربيين بعد عقود من العزلة سوف يوفر بلا شك مصلحة مهمة للقارة الأوروبية التي باتت تعاني من الشيخوخة والتي بدأ الركود الاقتصادي يتسرب إلى الكثير من مفاصلها حتى وصل الأمر حد التشكيك في جدوى الاتحاد الأوروبي نفسه كمؤسسة. لذلك نجد أنّ العنوانان الأمني والاقتصادي هما الأبرز في هذا السياق.

وعليه فإنّ كلا الطرفين، الأوروبي والإيراني، كانا ينتظران فوائد وعوائد الاتفاق الاقتصادية والتجارية. إيران التي كانت خياراتها في السابق محدودة والتي استنزفت نفسها من خلال تدخلاتها العسكرية الخارجية ودعمها غير المحدود للمجوعات الفوضوية في أكثر من مكان، وأوروبا التي كانت تتلهف لدخول السوق الفارسي بعد رفع العقوبات بشكل كامل عنه، وظهر ذلك في الحفاوة التي استُقبل بها الرئيس "**روحاني**" في العواصم الأوروبية، ولعلنا نذكر كيف غطى المسؤولون في إيطاليا تماثيل روما التاريخية العارية التي يفتخرون بها إبّان زيارة الرئيس الإيراني.

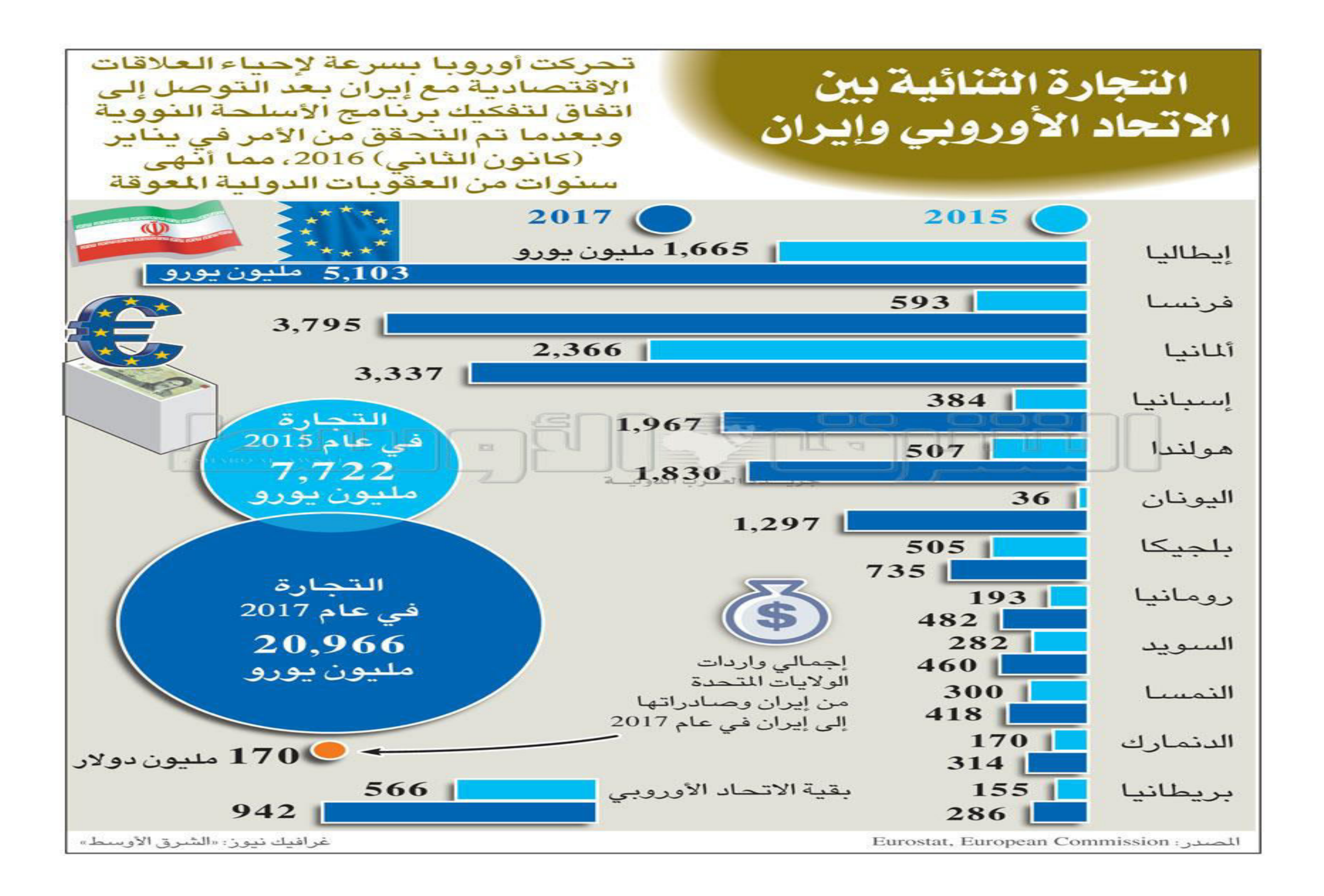
وعليه فانّ "**الربط الاقتصادي**" بهذه الطريقة كان ناجحاً في تحييد مواقف الكثير من الدول الأوروبية التي ظلت ترفض بقوة عودة إيران لمربع الحظر والعقوبات، ما أدى لعجز الولايات المتحدة عن تنفيذ تهديداتها بتمزيق الاتفاق، أو حتى مراجعته، واكتفائها بفرض عقوبات أحادية[21]. وقد أفادت موقع المفوضية الأوروبية أنّ المبادلات التجارية بين إيران والاتحاد الأوروبي حققت نمواً إجمالياً بلغ **62 بالمائة** خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة **2017** [22]. من هنا بالذات يصبح مفهوماً لماذا تتشبث الدول الأوروبية بالاتفاق النووي الذي انسحب منه الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" في محاولة منه لنسفه، هذا ما يؤكد على أنّ العلاقات الدولية مبنية على المصالح والاقتصاد عمادها، ففي العلاقات الدولية لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة وإنمّا هناك مصلحة دائمة.

---

[21] **المرجع نفسه.**

[22] طهران تسنيم، "**المفوضية الأوروبية: صادرات إيران إلى أوروبا حققت نمواً بنسبة 107%**"، موقع، http://kayhan.ir، 2018/07/22.

شكل رقم 1.2 : التجارة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وإيران



Source : Eurostat.European Commission

المبحث الثالث: معوقات تطور العلاقة الأوروبية_الإيرانية

تسعى إيران إلى كسر جدار العزلة الاقتصادية والسياسية عن طريق تعزيز تعاونها التجاري والفني مع دول الاتحاد الأوروبي، هادفة بذلك إلى تعميق علاقاتها الأوروبية وزيادة مستوى التوافق والثقة خاصة في ظل التصريحات الإيرانية التي تتسم بالعقلانية وعدم الاندفاع، كما يُصر الاتحاد الأوروبي على تقوية علاقاته الاقتصادية مع إيران التي حققت معدلات نمو سريعة خلال الأعوام الثلاثة الماضية[23]. لكن رغم هذا وذلك ورغم كل المجهودات التي يبذلها الطرفين ثمة هناك معوقات أمام تلك الرغبة تحاول عرقلة هذه العلاقة الجدية بين الطرفين والإطاحة بها.

---

[23] مصطفى محمد صلاح، "**إيران بين التقارب الأوروبي والقطيعة الأمريكية**"، مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية – لندن، موقع: http://alasersfs.com، 2018/06/15.

المطلب الأول: الموقف الأمريكي اتجاه التقارب الإيراني الأوروبي

يمكن وصف العلاقات الإيرانية–الأميركية بالعلاقات المحمّلة بإرث الماضي الثقيل والبعيد. ولا ترتكز العلاقات بين إيران والولايات المتحدة على المصالح الحيوية للبلدين كما هي الحال بين إيران والدول الغربية الأخرى، ولكنها ترتكز على خلفية إيديولوجية ووطنية، ومقاربة عشوائية تستمد جذورها من الماضي. ويأتي الآن الملف النووي الإيراني ليدفع بهذه العلاقات نحو مواجهة حقيقية وقاسية، يمكن أن تصل إلى مواجهة عسكرية، في حال عدم انصياع إيران للإرادة الدولية بعد إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي[24].

دخلت العلاقات الإيرانية_الأمريكية مرحلة جديدة بوصول الرئيس الأمريكي ذي التوجهات الديمقراطية "**باراك اوباما**" يشوبها التقارب لا الصدام الذي كان يميز شكل العلاقات خلال عهد حكم "**بوش**" الابن[25]. في حين تراجعت هذه العلاقة مرة أخرى خلال اتخاذ "**دونالد ترامب**" موقفاً حاداً ومتشدداً تجاه الاتفاق النووي مع إيران أين أعلن صراحة اعتزامه إلغاء الاتفاق النووي مع إيران حال وصوله البيت الأبيض [26]. في حقيقة الأمر لم يكن قرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مفاجئًا، فهذا كان وعدًا انتخابيًّا لــ "**ترامب**"، ومنذ تسلّمه مقاليد السلطة أبدى إصرارًا على الانسحاب من الاتفاق إذا لم يتم تعديله، وعليه فقد وقّع الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" في **8 ماي 2018** قرار انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وأعلن في الوقت نفسه إعادة العمل بالعقوبات الأمريكية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني ويعود ذلك إلى أنّ الاتفاق منذ تم توقيعه في منتصف سنة **2015** بين إيران ومجموعة **5+1** وهو مثار جدل على الساحتين الإقليمية والدولية. كما وقّع أمرًا رئاسيًّا للبدء بإعادة العمل بالعقوبات الأمريكية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني، وقال إنّ إدارته ستقوم بوضع أعلى مستوى من العقوبات الاقتصادية. وشدد "**دونالد ترامب**" على أن العقوبات ستُطبق أيضًا على أي دولة أخرى تقوم بالتعامل مع إيران [27].

---

[24] نزار عبد القادر، **المرجع سبق ذكره.**

[25] مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، **المرجع سبق ذكره**، ص 170.

[26] **المرجع نفسه**، ص 176.

[27] المعهد للدراسات الإيرانية، **المرجع سبق ذكره.**

هذا الموقف الأمريكي قد لا يعني الكثير بالنسبة لأوروبا، فقد عكست مواقف الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وألمانيا معارضتها لمواقف"**دونالد ترامب**"، وعدّتها خطوة سلبية لن تسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة. وفي ما يبدو أنه استكمال للتنسيق بين الدول الثلاث صدر بيان مشترك بعد قرار "**دونالد ترامب**" مباشرة يفيد بأن حكومات هذه الدول تبقى ملتزمة بتنفيذ الاتفاق وستعمل مع جميع الأطراف الآخرين المعنيين بحيث يبقى الأمر على هذا النحو، وهو ما دفع الدول الثلاث إلى إصدار بيان صدر في **29 أفريل 2018** عن إجماع زعماء بريطانيا وفرنسا وألمانيا على أنّ الاتفاق النووي مع إيران هو أفضل سبيل لمنعها من امتلاك سلاح نووي. ويبدو من الواضح أنّ الأطراف الثلاثة أجمعوا على أنّ الاتفاق يجب أن يبقى[28]. ونشير هنا إلى تصريح وزير خارجية ألمانيا في هذا الشأن الذي أكد: "**أنّنا لا نقبل أن تُملي علينا الولايات المتحدة مع أي من الدول نقيم علاقات تجارية ولو تمثلت الرغبة الأمريكية في الاستمرار في هذا الأمر، فعلى الأوروبيين اتخاذ الخطوات المناسبة لهذا الوضع**"[29] .وقد كان موقف الدول الثلاث منسجمًا مع الموقف الأوروبي الأوسع والأشمل الذي عبّر عنه الاتحاد الأوروبي على لسان الممثلة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "**فيديريكا موغيريني**" التي أكدت أن الاتفاق النووي مع إيران هو "**أحد الإنجازات الكبيرة للدبلوماسية الدولية**"[30].

وعليه يعتبر التفاهم البريطاني الألماني الفرنسي المتين الذي شكل عنوان المرحلة الأوروبية بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، المحرك الأساسي الذي سيدفع القارة الأوروبية على سكة الوحدة مروراً بالعديد من المحطات الهامة التي ستجعل هذا التعاون القلب النابض للإتحاد الأوروبي واللسان المتحدث والمعبر عن تطلعاته وأهدافه. أين سيشكل تقارب هذا الأخير دفعة إيجابية لدور أوروبا والذي سيراهن الكثيرون على كونه عنق الزجاجة الذي تخرج عبره أوروبا من تحت المظلة الأميركية ونظام الأحادية القطبية.

---

(28) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، "**سيناريوهات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران**"، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2018/07/28.

(29) اشرف محمد كشك، **المرجع سبق ذكره.**

(30) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، **المرجع سبق ذكره.**

المطلب الثاني: قضية حقوق الإنسان

على الرغم من أن هناك كم هائل من المشاكل والقضايا المؤثرة التي تعاني منها الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ تأسيسها قبل **39**عاما، لكن ليست هناك من قضية مثيرة للجدل وتبعث على صداع وأرق مزمن لطهران كما هو الحال مع ملف حقوق الإنسان، حيث تلاحق هذه الجمهورية وبشكل منتظم ودونما انقطاع تقارير دولية بشأن انتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان [31]. منذ استلام "**حسن روحاني**" لمهام عمله كرئيس لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بذل ما بوسعه من أجل إظهار نظامه بصورة مقبولة لدى المجتمع الدولي ولاسيما من حيث احترامه لحقوق الإنسان وعدم خرقه لمبادئها الأساسية وسعيه لتحسينها، إلاّ أنّ الذي جرى لحد الآن هو على عكس ذلك تماما[32].

عانى الشعب الإيراني عموماً والمرأة خصوصاً طوال أكثر من **36** عاماً، من ممارسات قمعية تعسفية غير مسبوقة وتمّ تطبيق قوانين استبدادية تُصادر الحريات وتحدد من التحركات والنشاطات الإنسانية، لكن هذه الممارسات القمعية واللاانسانية قد بلغت ذروتها في عهد "**حسن روحاني**" وهو دليل عملي وميداني وشهادة حية من الواقع على كذب وزيف مزاعم الإصلاح والاعتدال في إيران، وأن المطالبة بفتح ملف حقوق الإنسان صار مطلباً ملحاً ويجب العمل من أجله دونما هو أداة لأكثر من سبب خصوصا فيما لو تم العمل من أجل تفعيل هذه المطالبة على أرض الواقع.

إلاّ انّه في حقيقة الأمر فانّ أوروبا ذاتها تعيش نفس الإشكالية، ففي الوقت الذي تسعى فيه النظم الديمقراطية لتطوير تلك العلاقة الإيجابية بينها، وحقوق الإنسان، التي تُشكل أحد مبادئ الحكم الديمقراطي بمفهومه الليبرالي، والذي لا يقتصر على مجرد تدوير السلطة من خلال انتخابات تنافسية، مشتملًا على تمتع أفراد المجتمع بحقوق وحريات محمية بأطر دستورية وتشريعية واضحة، يأتي الأمين العام لمجلس أوروبا في السابع والعشرين من **أفريل 2016** ليهز تلك الصورة النمطية عن ديمقراطية أوروبا بتحذيره أنَّ الديمقراطية وحقوق الإنسان مهددة بتصاعد النزعة الشعبوية والقومية في أوروبا، ممَّا يضعها في وضع خطير جدًّا، خاصة وأنَّ بعض الدول الأوروبية تستغل ما يحدث بها من مشاكل خطيرة، مثل قضايا الإرهاب والهجرة

---

[31] سعاد عزيز، "**إيران وملف حقوق الإنسان**"، المجلس الوطني لمقاومة الإيرانية، موقع: https://www.ncr-iran.org، 2018/07/31.

[32] إسراء الزاملي، "**حقوق الإنسان في إيران**"، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، موقع: https://arabic.mojahedin.org، 2018/08/01.

لتحقيق غايات قومية وشعبوية، ضاربةً بذلك الثقة بالمؤسسات الوطنية والأوروبية، والتي باتت تُصدر قوانين قد تتناقض مع المعايير الدولية وخصوصًا حول معاملة اللاجئين والمهاجرين [33].

المبحث الرابع: مستقبل العلاقة الإيرانية_ الأوروبية في ظل الانسحاب الأمريكي وما بعد الانسحاب

يُمثّل الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران معضلة كبيرة لكل الأطراف الدولية الأخرى الموقّعة عليه، أي روسيا والصين وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، ويمكن لهذه الأطراف الاستمرار فيه. ولكن – من الناحية العملية– بات الاتفاق في حكم المنتهي لعدة اعتبارات: أولها، أن أميركا وإيران هما الطرفان الأساسيان فيه، أما الدول الخمس الأخرى فهي في منزلة الضامن للاتفاق. وثانيها، أن إعادة العقوبات الأميركية ضد إيران ينشئ حالة من عدم اليقين حول الاقتصاد الإيراني، يجعل من الصعوبة على أي شركة أجنبية المجازفة بالاستثمار في السوق الإيرانية. فالمشكلة بالنسبة إلى الأوروبيين ليست في خروج أميركا من الاتفاق فحسب، وإنّما في العقوبات التي أقرتها على الشركات التي تتعامل مع إيران، والتي ستبدأ أميركا في تطبيقها بدءًا من شهر **أوت** المقبل [34].

المطلب الأول: أهم الشركات الأوروبية التي خرجت من السوق الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية

أدّى التوصل إلى الاتفاقية النووية الإيرانية في سنة **2015** إلى حركة تدفق واسعة نسبياً من قِبل الشركات الأجنبية، خاصّة الأوروبية، إلى السوق الإيرانية؛ وذلك أملاً في إيجاد قدم ثابتة اقتصادياً داخله بعد انغلاق دام آنذاك لعشرات السنين. وتتخصص هذه الشركات الأوروبية في مجالات مختلفة كالطاقة والآلات الثقيلة وغيرهما، وذلك كما يلي:

الشركات الأوروبية التي طورت نشاطها في إيران منذ 2015: منذ أن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس السابق "**باراك أوباما**" رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، بدأت الشركات الأوروبية في محاولة غزو السوق الإيراني، وكانت منها شركات النفط والغاز والسيارات والأدوية وغيرهم[35]. وسنحاول هنا رصد أبرز الشركات الأوروبية العاملة في إيران، خاصة منذ سنة **2015**، على النحو التالي:

---

[33] إبراهيم جابر ثري، "**الديمقراطية الأوروبية مصدر التطرف ،مركز نماء للبحوث والدراسات**"، موقع: http://www.nama-centre.com، 2018/08/03.

[34] وحدة دراسات السياسات، "**تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران**"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، موقع، https://harmoon.org، 2018/08/05

[35] علي عاطف حسان، "**مستقبل الاتفاق النووي في ظل خروج الشركات الأوروبية من السوق الإيراني**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: http://www.acrseg.org، 2018/08/06.

أولاً- الشركات العاملة في مجالات الطاقة:

شركة "توتال" الفرنسية: والتي كانت أول شركة كبرى في مجال النفط توقع اتفاقية تجارية في **نوفمبر 2016.**

شركة "بريتش بتروليوم" البريطانية: والتي اضطرت إلى وقف أعمالها مع إيران.

شركة رويال داتش شل النفطية: والتي وقّعت اتفاقاً مؤقتاً في **ديسمبر 2016** لتطوير حقول النفط والغاز الإيراني في آزاديجان الجنوبي وجزيرة كيش وحقل يادافاران[36].

الشركة الإيطالية " ANI" : التي وقعت اتفاقية لدراسة حقول النفط والغاز مع إيران في **جوان 2017.**

شركة "ساجا" النرويجية للطاقة الشمسية: التي انسحبت عن تنفيذ عقد بقيمة **2.5 مليار يورو** [37].

شركة "أو إم في" النمساوية: العاملة في مجال النفط .

شركة "سايبم" الإيطالية: التي كانت قد وقّعت اتفاقيات للتعاون حول مشاريع لمد أنابيب النفط. إضافة إلى **شركة "DNO" النرويجية** التي كانت ثاني شركة للطاقة، بعد شركة توتال الفرنسية.

ثانياً/الشركات العاملة في مجالات الملاحة الجوية:

شركة إيرباص الفرنسية: عقدت مع الحكومة الإيرانية اتفاقية بحوالي **25 مليار دولار** لشراء **118** طائرة جديدة، على أن تصل أول دفعاتها في سنة **2017** والباقية سنة **2022.** إلاّ أنّ خروج الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية، قاد الشركة إلى تعليق تسليم الطائرات إلى إيران [38]، خاصة وأنّ شركة إيرباص تعتمد في إنتاجها على بعض المكونات الأمريكية [39].

ثالثاً/شركات الصناعات الثقيلة:

شركة بيجو سيتروين الفرنسية : عقدت صفقة بقيمة **430 مليون دولار** مع شركة "**ايران خودرو**"- إيران للسيارات- لإنتاج **200 ألف** سيارة في العام بدءاً من سنة **2017.** إضافة إلى شركة "**فولكس فاجن" الألمانية للسيارات** التي أعلنت السنة الماضية عن استئناف عملها وإنتاجها لأنواع من السيارات وتصديرها

---

[36] **المرجع نفسه.**

[37] صالح حميد، "**تجنباً للعقوبات... 08 شركات أوروبة تغادر إيران**"، موقع: https://www.alarabiya.ne، 2018/08/06.

[38] علي عاطف حسان، **المرجع سبق ذكره.**

[39] المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، **المرجع سبق ذكره.**

إلى السوق الإيراني بعد انقطاع دام **17** عاماً[40]. وعليه فانّ تداعيات موقف "**دونالد ترامب**" بالانسحاب من الاتفاق سوف تجد طريقها للتأثير على إيران داخلياً وخارجياً [41].

المطلب الثاني: المحادثات الأمريكية الجديدة مع طهران بعد انسحابها من الاتفاق النووي

أعلن الرئيس الأميركي "**دونالد ترمب**"، **الثلاثاء 31 جويلية 2018**، خلال خطاب ألقاه في "**فلوريدا**" أنّ لديه شعوراً بأنّ الزعماء الإيرانيين سيتحدثون قريباً جداً مع الولايات المتحدة، وذلك في وقت شنّ فيه الإيرانيون هجوماً على دعوة للقائهم. وقد استغلّ الرئيس الأميركي هذا الخطاب لكي يُذكّر مجدداً بقرار سحب بلاده من الاتفاق النووي المروّع الذي وقّعته الدول العظمى مع إيران في سنة **2015**[42]. لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد رفض مسؤولون إيرانيون بارزون يوم الثلاثاء عرض الرئيس الأميركي "**دونالد ترامب**" إجراء محادثات دون شروط مسبقة باعتباره مذلة وعديم القيمة بعد أن عمل "**ترامب**" على إعادة فرض عقوبات على طهران عقب انسحابه من الاتفاق النووي. أين صرح الرئيس الإيراني "**حسن روحاني**" قائلاً "**إنّ انسحاب "دونالد ترامب" من الاتفاق الذي تم التوصل إليه سنة 2015 "غير قانوني" وأنّ إيران لن تخضع بسهولة لحملة واشنطن الجديدة لتضييق الخناق على صادراتها النفطية.**"

وعلى هذا الاساس تبقى الدول الأوروبية الثلاث الرئيسية الموقعة على الاتفاق النووي تبحث عن سبل لإنقاذه، غير أنّ هذه الأخيرة حذرت طهران من أنّها قد لا تتمكن من إقناع كثير من المستثمرين الكبار بالتعامل مع إيران ومواجهة خطر العقوبات الأميركية[43].

هذا ما يجعل العلاقات الإيرانية_الأوروبية بين البينين، بين الخوف من الولايات المتحدة الأمريكية وعقوبتها المفروضة عليها خاصة اقتصادياً، وبين مصالح أوروبا الاقتصادية في إيران ومحاولة الحفاظ عليها قدر الإمكان.

وعليه فهي علاقة غير مضمونة قابلة للتغيير في أي وقت...

---

(40) علي عاطف حسان، **المرجع سبق ذكره.**

(41) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، **المرجع سبق ذكره.**

(42) عربي بوست، "**ترامب: اشعر أن الإيرانيين سيتحدثون قريباً جداً معنا....ومسؤولون إيرانيون : لسنا مثل كوريا الشمالية**"، موقع: https://arabicpost.net، 2018/08/07.

(43) مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، "**طهران ترفض عرض ترامب إجراء محادثات باعتباره بلا قيمة**"، موقع: http://rawabetcenter.com، 2018/08/07.

النتائج:

_ لمن يريد تحليل العلاقة الأوروبية الإيرانية عليه أن يستحضر حقيقة أنّ السياسة الخارجية الأوروبية إنّما تُبنى على المصالح لا المبادئ.

_ انعدام أهم الشروط التي يقوم عليها النظام الإقليمي، وهو "**التعامل مع العالم الخارجي كوحدة واحدة**" وهو ما يفتقده الاتحاد الأوروبي من خلال انعدام وجود اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع القضايا الكبرى.

_ إنّ تنامي العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول الاتحاد بعد الاتفاق النووي، قد افقد الاتحاد الأوروبي القدرة على التأثير على السياسات الإيرانية في مجال حقوق الإنسان، وتقويم السياسة الخارجية الإيرانية على الصعيد الإقليمي.

_ إنّ العنوانان الأمني والاقتصادي هما الأبرز في سياق هذا التقارب، هنا بالذات يصبح مفهوما لماذا تتشبث الدول الأوروبية بالاتفاق النووي الذي انسحب منه الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" في محاولة منه لنسفه.

_ يُعتبر التفاهم البريطاني الألماني الفرنسي المتين الذي شكل عنوان المرحلة الأوروبية بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، المحرك الأساسي الذي سيدفع القارة الأوروبية على سكة الوحدة.

_ هناك كم هائل من المشاكل والقضايا المؤثرة التي تعاني منها الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ تأسيسها قبل **39**عاما، لكن ليست هناك من قضية مثيرة للجدل وتبعث على صداع وأرق مزمن لطهران كما هو الحال مع ملف حقوق الإنسان،..إلاّ انه في حقيقة الأمر فانّ أوروبا ذاتها تعيش نفس الإشكالية.

_ تبقى الدول الأوروبية الثلاث الرئيسية الموقعة على الاتفاق النووي تبحث عن سبل لإنقاذه، غير أنّ هذه الأخيرة حذرت طهران من أنّها قد لا تتمكن من إقناع كثير من المستثمرين الكبار بالتعامل مع إيران ومواجهة خطر العقوبات الأميركية. هذا ما يجعل العلاقات الإيرانية_الأوروبية بين البينين، بين الخوف من الولايات المتحدة الأمريكية وعقوبتها المفروضة عليها خاصة اقتصادياً، وبين مصالح أوروبا الاقتصادية في إيران ومحاولة الحفاظ عليها قدر الإمكان. وعليه فهي علاقة غير مضمونة قابلة للتغيير في أي وقت..

التوصيات:

_ إلغاء الاختلاف وتباين المصالح الأوروبية الذي يؤدي إلى اختلاف السياسات الوطنية إزاء مختلف الأحداث والقضايا الدولية، والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة واحدة وذلك من خلال العمل على صياغة سياسة خارجية موحد فعّالة قويّة ومؤثرة، غير قابلة للتغير ولا يتم تجاوزها حتى إذا ما تعارضت مع أي

مصلحة مباشرة. بمعنى يجب أن تكون هناك مقاربة واحدة تجمع الدول الأوروبية لإنقاذ الاتفاق حول النووي الإيراني بعد الانسحاب الأمريكي.

_ عدم جعل تنامي العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول الاتحاد بعد الاتفاق النووي، سبباً في فقدان الاتحاد الأوروبي القدرة على التأثير على السياسات الإيرانية في مجال حقوق الإنسان، وتقويم السياسة الخارجية الإيرانية على الصعيد الإقليمي، خاصة وانّ والاستمرار في ذلك الانفتاح سوف يُفقد الاتحاد على ممارسة دور الفاعل الدولي في ظل التجاوزات الإيرانية لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصراعات المسلحة ونقاط التوتر السياسي في الشرق.

_ تمسك الطرفين بالاتفاق النووي الذي يعتبر من أهم الإنجازات الديبلوماسية التي تحققت، على الرغم من أنّ الرئيس "**دونالد ترامب**" اعتبره كارثيًا، ومحاولة العمل مع العقوبات التي أقرتها أمريكا على الشركات التي تتعامل مع إيران خاصة منها الأوروبية، بطريقة دبلوماسية للحفاظ على مصالحها مع جميع الأطراف أمريكية كانت أم إيرانية.

_ على قادة ورؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي الاستمرار في دعم الاتفاق طالما استمرت إيران في احترامه وعلى بدء أعمالهم لحماية الشركات الأوروبية المتأثرة من القرار الأمريكي.

_ إنقاذ الأوروبيون الاتفاق مع إيران وحماية المصالح الاقتصادية الأوروبية المرتبطة باستئناف التبادل التجاري مع إيران. ومحاولة تطبيق قانون يعرف باسم "**التعطيل**" وهو أداة تسمح بحماية الشركات العاملة في إيران في مواجهة التهديدات بعقوبات أمريكية تتجاوز حدود الولايات المتحدة.

خلاصة الفصل:

إنّ تجربة العلاقات الأميركية_الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وبالذات منذ سبعينيات القرن الماضي تؤكد أن السياسة الأوروبية وعلى الوجه التحديد الشرق أوسطية منها تأتي امتدادًا للسياسات الأميركية وليست منفصلة عنها، ورغم وجود فروق واضحة في الشكل والمظهر فإن المضمون ليس مختلفًا كثيرًا. وعليه؛ فإن الفارق في السياستين الأميركية والأوروبية هذه الأيام هو أن الأولى تريد تحقيق هذا المبتغى (الاتفاق الشامل)، تحت طائلة الانسحاب من الاتفاق والتهديد بأقصى أنواع العقوبات، وربما يعود الحديث خلال الفترة المقبلة عن خيارات فوق الطاولة تتعلق بالخيار العسكري. أمّا السياسة الأوروبية فتريد ذلك بالإبقاء على الاتفاق

النووي نفسه، بشكل ناعم مصحوب بنوع من التهديد. وكما يقول المثل الإيراني؛ فإنّ أوروبا "**تذبح بالقطن بينما أميركا تذبح مرة واحدة بالسكين**".

وعلى هذا الأساس فإنّ الاتفاق النووي في الوقت الحاضر دخل غيبوبة قاتلة لكنه لم يمت نهائياً بعد، وإنعاشه لا يمكن إلاّ عبر الأوروبيين الذين ستُظهر تصرفاتهم وليس مواقفهم الكلامية مدى استعدادهم للتضحية بمصالحهم، في سبيل الإبقاء على الصفقة النووية مع إيران. وستثبت الأيام أنّ أوروبا لا تستطيع أن تُعرّض مصالحها مع أميركا للخطر حفاظاً على هذه الصفقة؛ كما أنّ الصينيين أيضا رغم خلافاتهم مع الأميركيين لن يضحوا بروابطهم الاقتصادية المتداخلة معهم؛ وكذلك روسيا التي ستستفيد من انهيار الاتفاق، ومع ذلك ليس بمقدورها إنقاذه.

المراجع:

أولاً/ المجلات والدوريات:

1_ فهد مزبان حزار الخزار، "**العلاقات الإيرانية – الأوروبية**"، مجلة الخليج العربي، م 36، ع (2-1)، 2008.

2_ بشرى كاظم عودة، "**السياسة البريطانية اتجاه إيران (1989-1941)**"، مجلة جامعة ذي قار، م 2، ع 1، 2006.

3_ نزار عبد القادر، "**السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية**"، الدفاع الوطني اللبناني، ع 58، 2006.

4_ مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، "**التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الأول**"، 2016.

ثانياً/ المواقع الالكترونية:

1_ اشرف محمد كشك، "**العلاقات الإيرانية – الأوروبية: رؤية تحليلية**"، موقع: http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1560&lang، 2018/06/20.

2_ أحمد دياب، "**الاقتصاد محركاً: أبعاد الانفتاح الأوروبي الجديد على إيران**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/413، 2018/06/20.

3_الدبلوماسية الفرنسية، "**فرنسا وايران**"، موقع: https://www.diplomatie.gouv.fr، 2018/06/21.

4_ محمد محسن أبو النور، "**أزمة دبلوماسية محتملة بين فرنسا وإيران**"، موقع: https://www.youm7.com، 2018/07/02.

5_ حمزة عباس جمول، "**التقارب الأوروبي الإيراني: النموذج الايطالي**"، موقع: http://www.nedalshabi.ps، 2018/06/25.

6_ "**العلاقات الإيرانية البريطانية – الجزء الثاني**"، مركز المزمات للدراسات والبحوث، موقع: http://almezmaah.com، 2018/06/26.

7_ مدى الفاتح، "**الموقف الأوروبي من الاتفاق النووي مع إيران**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: http://www.acrseg.org/40704، 2018/07/06.

9_ "**أوروبا: لا بديل عن الاتفاق النووي مع إيران**"، موقع، http://www.aljazeera.net، 2018/07/22.

10_ طهران تسنيم، "**المفوضية الأوروبية: صادرات إيران إلى أوروبا حققت نمواً بنسبة 107%**"، موقع، http://kayhan.ir، 2018/07/22.

11_ مصطفى محمد صلاح، "**إيران بين التقارب الأوروبي والقطيعة الأمريكية**"، مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية – لندن، موقع: http://alasersfs.com، 2018/06/15.

12_ المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، "**سيناريوهات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران**"، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2018/07/28.

13_ سعاد عزيز، "**إيران وملف حقوق الإنسان**"، المجلس الوطني لمقاومة الإيرانية، موقع: https://www.ncr-iran.org، 2018/07/31.

14_ إسراء الزاملي، "**حقوق الإنسان في إيران**"، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، موقع: https://arabic.mojahedin.org، 2018/08/01.

[1] إبراهيم جابر ثري، "**الديمقراطية الأوروبية مصدر التطرف ،مركز نماء للبحوث والدراسات**"، موقع: http://www.nama-centre.com، 2018/08/03.

15_ وحدة دراسات السياسات، "**تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران**"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، موقع، https://harmoon.org، 2018/08/05.

16_ علي عاطف حسان، "**مستقبل الاتفاق النووي في ظل خروج الشركات الأوروبية من السوق الإيراني**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: http://www.acrseg.org، 2018/08/06.

17_ صالح حميد، "**تجنباً للعقوبات... 08 شركات أوروبة تغادر إيران**"، موقع: https://www.alarabiya.ne، 2018/08/06.

18_ عربي بوست، "**ترامب: اشعر أن الإيرانيين سيتحدثون قريباً جداً معنا....ومسؤولون إيرانيون : لسنا مثل كوريا الشمالية**"، موقع: https://arabicpost.net، 2018/08/07.

19_ مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، "**طهران ترفض عرض ترامب إجراء محادثات باعتباره بلا قيمة**"، موقع: http://rawabetcenter.com، 2018/08/07.

التمدد الإيراني في إفريقيا: إعادة ترتيب الفعل السياسي الخارجي

The iranian expansion in Africa : Reordering the foreign political act

حنان خرباشي

باحثة دكتوراه، مخبر الدراسات السياسية والدولية- جامعة امحمد بوقرة- بومرداس، الجزائر

Phd student, laboratory of political and international studies/ Algeria

الملخص:

تروم الورقة البحثية دراسة موضوع التوغل الايراني في القارة الافريقية التي تعتبر أكثر المناطق ذات التواجد والحضور الأجنبي بحكم أهميتها في السياسة الدولية. حيث تبنت ايران بعد الثورة الاسلامية في1979 رؤية جديدة خارج حدودها. فقد أصبحت افريقيا في التصور السياسي الإيراني أرضا خصبة للنشاطات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية، وذلك بعد أن أدركت القيادة الإيرانية أهمية القارة الإفريقية نظرا لموقعها الجغرافي المجاور للمنطقة العربية، وثقلها السياسي، ناهيك عن أهمية المتغير الطاقوي. كما أن الكتلة المسلمة المتواجدة في افريقيا قد ساعدت ايران كثيرا على التمدد في القارة وولوج معترك التنافس هناك وتطبيق مأموريتها السياسية، عبر اقامة علاقات وطيدة مع عدد من الدول الافريقية من خلال عمل دبلوماسي مكثف. فتمكنت في ظرف وجيز من أن تؤسس لنفسها موقعا هاما في القارة السمراء، سمح لها بكسب تأييد عدد معتبر من الدول الإفريقية لمشروعها النووي وتشكيل تحالفات في مواجهة النفوذ الغربي، وكسر الحصار الاقتصادي المفروض عليها. في سبيل بلوغ الهدف المنشود تبنت إيران جملة من الاستراتيجية تنوعت بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، وآخر ايديولوجي. ورغم اختلاف طبيعة المصالح الإيرانية هناك إلا أنها تخدم بعضها البعض، وتندرج في إطار استراتيجية محكمة تساعد إيران في أن تجد موطئ قدم لها في افريقيا.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا- التوغل الإيراني- الدبلوماسية الاقتصادية- المشروع المذهبي.

Summary :

The paper examines the subject of the Iranian incursion into the African continent, which is considered the most area of presence and foreign presence because of its importance in international politics. After the Islamic Revolution in 1979, Iran adopted an expansionist project to export the revolution and the new Iranian vision beyond its borders. Africa has become a fertile ground for political, economic and even military activities. When the Republic of Iran has recognized the importance of the African continent because of its geographical location Which is adjacent to the Arab region, and its political weight, as well as the importance of the energy variable. The Muslim bloc in Africa has greatly helped Iran expand on the continent, enter the competition and apply its political agenda by establishing close ties with a number of African countries through intensive diplomatic work. In a short period of time, it was able to establish an important position on the continent, allowing it to win the support of a significant number of African countries for its nuclear project and to form alliances against Western influence and to break the economic embargo imposed on it. In order to reach the desired goal, Iran adopted a strategy that varied from political, economic, and ideological. Although the nature of Iran's interests there varies, they serve each other and fall within a coherent strategy that will help Iran find its place in Africa.

Keywords: Africa - Iranian incursion - economic diplomacy - sectarian project

مقدمة:

لطالما كانت القارة الافريقية حاضرة في السياسة الدولية، واحتلت موقعا هاما في استراتيجيات القوى العالمية من أجل اكتساب مناطق النفوذ والثروة والسيطرة في القارة السمراء. حيث دفعت المعطيات الدولية الجديدة بالقوى الكبرى التقليدية، بالإضافة إلى دول ناشئة ظهرت كلاعبين أساسيين في افريقيا ومنها إيران، إلى دخول معترك التنافس لحجز موطئ قدم لها في افريقيا لتحقيق أهدافها ومصالحها التي تنوعت بين الطابع السياسي والاقتصادي والعسكري.

وبالنسبة لإيران موضوع دراستنا فإن رؤيتها للعالم الخارجي تنبثق من الثورة الايرانية لعام 1979، حيث رسمت هذه الأخيرة معالم السياسة الخارجية الإيرانية، التي ترتكز أساسا على المذهبية والايديولوجيا وتداخلها مع عامل البراجماتية. ما وضعها محل جدل اقليميا ودوليا. لاسيما في ضوء تمددها في الفضاءات الخارجية سعيا منها نحو بناء تحالفات جديدة على المستوى الإقليمي والدولي، أين أخذت إيران في تطبيق مشروع توسعي واضح المعالم تحقيقا لمصالح وأهداف متعددة ومتشابكة. هذا المشروع الذي يقوم تحديدا على آلية إلحاق الشيعة في أي رقعة من العالم بإيران، وتصدير قيم الثورة، ونشر التشيع على نطاق عالمي، والذي تعتبره إيران واجبا أخلاقيا.

في هذا السياق، تشهد إفريقيا صعودا إيرانيا ملحوظا في السنوات الأخيرة، يستمد جذوره من مشروع الخميني الرامي إلى تصدير الثورة الإسلامية، بيد أن طابع هذا الصعود أو التمدد الإيراني يختلف عما كان عليه آنذاك، وذلك تبعا للمتغيرات والظروف الدولية الراهنة، التي دفعت بإيران إلى تكييف سياستها الخارجية مع التحولات في البيئة الدولية وإعادة ترتيب مأموريتها السياسية وفقا لذلك. فكانت إفريقيا بمختلف أقاليمها البيئة الخصبة للتوسع والنفوذ، وتأكيد الحضور الإيراني رغم ما يعترض سبيل إيران من عثرات تحول بينها وبين طموحها في أن تكون قوة عالمية. وذلك بالتوازي مع التوجه صوب أمريكا اللاتينية في إطار المشروع ذاته.

تأسيسا على ما سبق، تحاول الورقة البحثية فهم دوافع التوجه الإيراني نحو قارة افريقيا واهتمامها بها، في ضوء ما تواجهه من تحديات على مستوى بيئتها الخارجية. ومن ثم كشف الآليات التي تتبناها إيران في إطار سياستها التوسعية وتواجدها في القارة السمراء.

المشكلة البحثية:

نحاول في هذه الدراسة ولوج النقاش حول التمدد الايراني في افريقيا، وذلك بالإجابة عن تساؤل بحثي يتضمن البحث في مدى حاجة إيران إلى التوجه نحو افريقيا. وذلك في ضوء الرهانات التي تعترضها دوليا. ولقد تمت صياغة التساؤل البحثي على النحو التالي:

ما مدى ضرورة توجه إيران نحو افريقيا لإعادة ترتيب سياستها الخارجية؟

تتفرع عن التساؤل البحثي المركزي أسئلة فرعية هي كالتالي:

فيما تتمثل أهمية افريقيا لدى صانع القرار الايراني؟

ما هي أبرز معالم المشروع الايراني في افريقيا؟

ما هي استراتيجيات ايران لتجسيد مشروع تمددها في افريقيا؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

تسعى إيران إلى إعادة ترتيب سياستها الخارجية بالتوجه نحو إفريقيا بفعل تزايد الضغوطات الدولية عليها.

محاور الدراسة:

قصد الإجابة عن التساؤل البحثي تعتمد الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية، المتمثلة في:

المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية للقارة الافريقية

المحور الثاني: المشروع الايراني في قارة افريقيا

المصالح السياسية

المصالح الاقتصادية

المصالح الايديولوجية

المحور الثالث: استراتيجيات ايران في التوغل في افريقيا

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تروم إلى تحليل أحد أبرز المواضيع التي تحظى باهتمام سياسي وأكاديمي كبير، وهو موضوع المشروع الإيراني التوسعي. لتأتي الدراسة للتركيز على رقعة جغرافية ذات قدر كبير من الأهمية الجيوستراتيجية، أصبحت منذ مطلع القرن الحالي مسرحا للتواجد الإيراني.

أهداف الدراسة:

تحاول هذه الورقة البحثية فهم المشروع الإيراني في قارة إفريقيا، وما تسعى إيران إلى تحقيقه من مصالح وأهداف في هذا الجزء الاستراتيجي من العالم، في ظل تضارب المشاريع التنافسية للاعبين الأساسيين في القارة. والبحث في الجوانب الرئيسية للإستراتيجيات الإيرانية لتحقيق مشروعها في المنطقة موضوع الدراسة.

منهجية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية تعمل على الاحاطة العلمية بالظاهرة المدروسة.

وتنطلق الدراسة من العام إلى الخاص، وذلك من خلال البدء في البحث من الأهمية التي تحظى بها القارة الإفريقية ومكانتها في مأموريات القوى الكبرى. ومن ثم فهم مكانة القارة في إدراك صانع القرار الإيراني، التي جعلت إيران تتجه صوب القارة لتمرير مشروعها الخارجي التوسعي.

المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية للقارة الافريقية

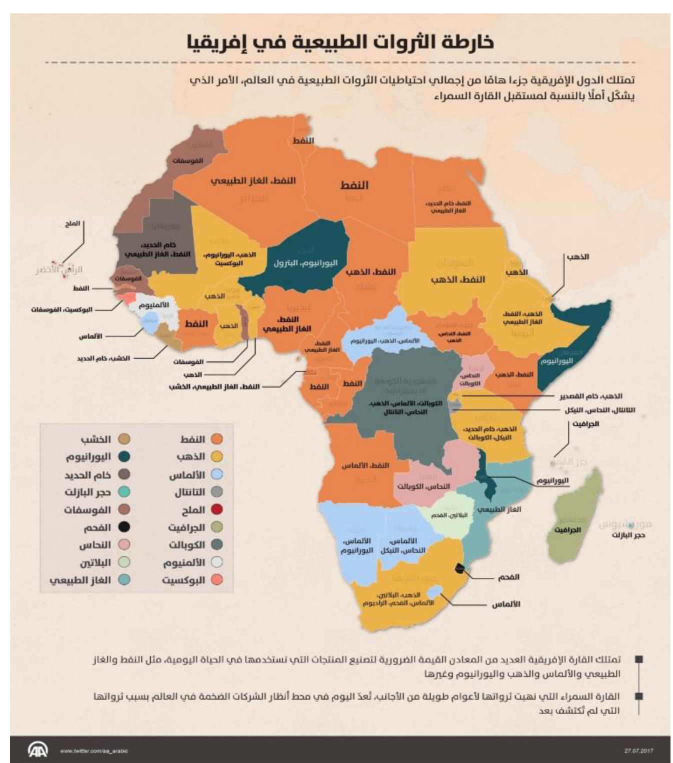
تحظى القارة الافريقية بأهمية استراتيجية كبيرة تستمدها من موقعها الجيوستراتيجي وثرواتها الطبيعية؛ كونها تغطي 6٪ من مساحة الأرض، وهي ثاني أكبر قارات العالم بعد قارة آسيا، وتتوسط العالم جغرافيا.

تتكون القارة السمراء من 54 دولة مستقلة، وهو ما يمنحها ثقلا سياسيا في المنظمات الدولية. غير أن بلدانها متباينة القوة السياسية والاقتصادية.

شكل1: الخريطة السياسية لقارة افريقيا

المصدر : « http://www.cosmovisions.com/Afrique-Carte-Politique.htm »

تمتلك قارة افريقيا حوالي 30٪ من احتياطيات العالم من المعادن1. تقبع القارة على معادن متنوعة، وبنسب مرتفعة جدا، فنجد بها 54٪ من احتياطي العالم من البلاتين، و78٪ من الماس، و40٪ من الكروم، و28٪ من المنغنيز.2 وتمثل المعادن ما متوسطه 70٪ من إجمالي الصادرات الأفريقية وحوالي 28٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما تشكل احتياطيات النفط الافريقي 8٪ من المخزون العالمي، وتصل احتياطيات الغاز الطبيعي إلى 7٪. 3 وللإشارة، النفط الموجود في قارة افريقيا يعتبر سلعة اقتصادية ذات جودة عالية؛ يتميز عن نفط الشرق الأوسط بنوعيته الخفيفة وسهولة استخراجه وتكريره.4 وتقوم بانتاجه 21 دولة افريقية.5



شكل 2: خريطة الثروات الطبيعية في افريقيا

المصدر : إنفوجرافيك/https://www.aa.com.tr/ar/info/6607

لقارة إفريقيا دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي، ينبع من كونها وجهة للاستثمارات الدولية، وأهميتها لدى

---

[1] . Fantu Cheru , « Les économies émergentes et les ressources naturelles de l'Afrique: éviter la « malédiction des ressources» et bâtir des sociétés plus résilientes », *l'Institut Nord-Sud*, (2013) : 1

[2] . Kingsley Ighobor, «Ressources minières : la fin d'une malédiction? », *Afrique Renouveau*, (avril, 20 14), « https://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/avril-2014/ressources-mini%C3%A8res-la-fin-d %E2%80%99une-mal%C3%A9diction »

[3] . African Natural Resources Center, « Catalyzing growth and development through effective nat ural resources management », *African Natural Resources Center*, (2016) : 3.

[4] . سيد اعمر شيخنا، "تحولات الطاقة.. ومستقبل إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، (يوليو 2016): 2.

[5] . أيمن شبانة، "النفط الافريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد !!"، افريقيا قارتنا، ع 2، (فبراير، 2013): 1.

اقتصاديات دول العالم من حيث التجارة الدولية.6 فالقارة ترتبط بشبكة علاقات تجارية كثيفة مع مختلف دول العالم من منطلق الثروات التي تزخر بها.

كونها خزان استراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأولية جعلها مسرحا للتنافس الدولي، حيث أخذت القوى الدولية تتكالب على ثروات القارة. وفي إطار ذلك تتزايد الأطماع والاستراتيجيات الدولية، مما يوحي بعدم انحسار الاستعمار عن القارة الإفريقية. والملاحظ أن التنافس الدولي لم يقتصر على القوى الكبرى التقليدية، وإنما نشهد بروز لاعبين جدد على الساحة الافريقية، على غرار إيران موضوع دراستنا.

المحور الثاني: المشروع الايراني في قارة افريقيا

تتبوأ قارة افريقيا مكانة متميزة في المأمورية السياسية لدولة إيران. فقد غدت الجمهورية الإسلامية مهتمة بالقارة الافريقية منذ بداية التسعينيات خلال ولاية الرئيس هاشمي رفسنجاني الذي أولى اهتماما بالغا بالقارة، بعد أن تراجع ذلك الاهتمام مع انشغال ايران بشأنها الداخلي في أعقاب الثورة الإسلامية في 1979. لتشهد بعد ذلك افريقيا نشاطا ملحوظا للسياسة الخارجية الايرانية فيها منذ عام 2009 لاسيما على المستويين الاقتصادي والأمني، وهو التوقيت الذي تولى فيه محمود أحمدي نجاد زمام الحكم في إيران (2005- 2013)، محاولا إحداث تغييرات على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، التي كان من أهم ملامحها مقارعة النفوذ الأمريكي. الأمر الذي يدعو إلى التساؤل حول دوافع توجه إيران نحو افريقيا، وبصيغة أخرى البحث في مصالح ايران في القارة السمراء.

المصالح السياسية:

نظرا للعلاقات المتوترة مع دول الجوار تسعى إيران إلى إقامة تعاون سياسي مع بلدان بعيدة عنها جغرافيا، وهي ليست بالضرورة قوى عظمى، وعلى هذا الأساس اتجهت أنظار إيران نحو افريقيا.7 سعيا منها لترسيخ حضورها في القارة بالشكل الذي يسمح لها بمواجهة النفوذ الغربي هناك، وتحقيق مآرب أخرى.

تأتي في مقدمة المصالح السياسية التي ترومها ايران في افريقيا سعيها نحو حشد التأييد الإفريقي

---

6 . Charles Harvey, «The role of Africa2 in the global economy: the contribution of regional cooperation, with particular reference to Southern Africa », *Botswana Institute of Development Policy Analysis*, (july, 1997) : 1

7 . Amira Samir, «L'Afrique, nouveau partenaire de Téhéran », *Al-Ahram hebdo*, n 1142, (septembre 2016),« http://hebdo.ahram.org.eg/NewsContent/1142/10/124/18183/L%E2%80%99Afrique,-nouveau-partenaire-de-T%C3%A9h%C3%A9ran.aspx »

للتصدي للحصار والعزلة8 الذي تقوده الولايات المتحدة ضد إيران،9 وتجاوز الآثار الاقتصادية السلبية الناشئة عن العقوبات الاقتصادية.10 لذلك تقوم إيران باستراتيجيات لكسب شركاء في إفريقيا يمكنهم دعم برنامجها النووي.11 وفي هذا الإطار، زار الرئيس أحمدي نجاد في فبراير 2009 عددا من دول شرق إفريقيا، وشدد خلال زياراته على استعداد إيران لمساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز استقلالها وتشكيل حلف موحد لمجابهة القمع الغربي.12 وهنا يظهر أن حاجة إيران لإفريقيا هي في المقام الأول حاجة إلى التوازن والدعم لكي تكون قادرة على الموازنة على الصعيد الدولي بعد رفع العقوبات المفروضة عليها13، حيث فرضت عليها هذه المرحلة أولوية تخفيف حدة التوتر مع الغرب والبحث عن حلفاء جدد.14

في السياق نفسه برزت منطقة شرق افريقيا وتحديدا القرن الافريقي كمركز رئيسي للحضور الإيراني في افريقيا بعد الحصار الذي فرض عليها ردا على برنامجها النووي؛ حيث عملت على تطوير علاقاتها مع دول المنطقة نتيجة لذلك.15 إذ يعتبر شرق افريقيا جزء من استراتيجية إيران الشاملة لتحقيق الهيمنة في المناطق الاستراتيجية من الشرق الأوسط. وتهتم أيضا بساحل البحر الأحمر التي تعدّ أرضا خصبة للحضور السياسي والعسكري والاقتصادي الإيراني في القارة السمراء.16 كما أن تمدّد إيران في القرن الإفريقي يعتبر ضمانة استراتيجية لمشروعها الرامي لتطويق دول الخليج.17

---

[8]. بهدف كبحها عن برنامجها النووي، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية وبموجب قرارات مجلس الأمن منذ 2006 سلسلة من العقوبات الاقتصادية على إيران.

[9]. فهد الخزار، "التوجه الإيراني إزاء افريقيا: رؤية جيوبوليتيكية"، دراسات إيرانية، ع 14، (مايو 2011): 23.

[10]. Fátima Chimarizeni, «Iran-Africa relations : Opportunities and prospects for Iran », *Brazilian Journal of African Studies*, vol.2, n.3,(june 2017) : 36.

[11]. Alex McAnenny, «A Tutorial Overview of Iran's Strategic Influence In Africa », *Center for Security Policy*, (2014) : 1.

[12]. Intelligence and Terrorism Information Center, «Iran's activity in East Africa, the gateway to the Middle East and the African continent », *Intelligence and Terrorism Information Center*, july 2009. P. 2

[13]. في 14 يوليو 2015 تم رفع العقوبات الدولية على إيران بعدما توصل اعضاء مجلس الأمن الدائمون إلى اتفاق مع إيران.

[14]. Chedine Tazi, «L'Iran resserre ses liens avec l'Afrique de l'Ouest », *jeuneafrique*, (28 juillet , 2016), « http://www.jeuneafrique.com/345321/politique/liran-resserre-liens-lafrique-de-louest/ »

[15]. Gerald Feierstein, «The fight for Africa the new focus of the Saudi-Iranian rivalry », *Middle east institute*, (february 2017) : 1.

[16]. Centre d'information sur les renseignements et le terrorisme, «Activités menées par l'Iran en Afrique de l'Est, voie d'accès au Moyen-Orient et au continent africain », *Centre d'information sur les renseignements et le terrorisme*,(juillet , 2009) : 2.

[17]. رضا بودراع الحسيني، "التمدد الإيراني في إفريقيا"، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (14 أبريل، 2017)، « http://www.umayya.org/studies-ar/11886 »

وقد انطلقت إيران في سعيها للتأسيس لنفوذها في قارة إفريقيا من السودان تحديدا نظرا لموقعه الجيوستراتيجي من جهة، ومن جهة أخرى لتقاسمها الرؤية الإيديولوجية نفسها مع نظام عمر البشير ورغبة الطرفان في مواجهة الضغوط الأمريكية.18

من جانب آخر تعزز إيران من تواجدها في القارة الإفريقية بغية الاستفادة من الثقل التصويتي للدول الإفريقية كون أن افريقيا لها مقاعد كبيرة في المنظمات الدولية، لاسيما مجلس الأمن ومنظمة الأوبك ومنظمة التعاون الإسلامي.19 وهو ما يفسر تودّدها للعديد من الدول الأفريقية للفوز بأصواتها في المنظمات الدولية لتحقيق أهدافها والحفاظ على سيادتها وأمنها ضد أي تهديد خارجي.20 ولا شك في أن إيران قد بدأت تجني ثمار هذه السياسة؛ لمّا دعمتها معظم دول غرب افريقيا في تصويت الأمم المتحدة عام 2009 على وضع حقوق الانسان في ايران.21

فضلا عن ذلك تمكنت إيران من الحصول على صفة العضو المراقب في منظمة الاتحاد الإفريقي،22 من خلال العمل السياسي والدبلوماسي، الأمر الذي يشي بعمق التوغل الإيراني في القارة السمراء.

ولتدعيم نفوذ دولته في قارة افريقيا، لم يتردد الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في القيام بزيارات مكثفة إلى عدد معتبر من الدول الإفريقية لتعزيز العلاقات الإيرانية–الافريقية.23 وذلك في إطار الترويج للاستراتيجية الإيرانية "جنوب– جنوب"، بالشكل الذي تصبح فيه دول قارة إفريقيا وأمريكا اللاتينية الحلفاء الجدد لإيران الذين يوفرون لها عمقا دبلوماسيا واقتصاديا على الساحة الدولية.24 ليتبع بعده الرئيس حسن

---

[18] . معتصم صديق عبد الله، "الوجود الإيراني في إفريقيا.. الدوافع والأهداف"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (28 سبتمبر، 2016)،

« https://rasanah-iiis.org »

[19] . مركز الإمارات للسياسات، "النفوذ الإيراني في أفريقيا المحددات وآليات الاختراق"، مركز الإمارات للسياسات، (مايو ، 2016): 3.

[20] . Najla Mari, «Iran in the Face of the International Scramble for Africa », *Journal for Iranian Studies*, (march, 2017) : 56.

[21] . Charlie Szrom, « Ahmadinejad in West Africa what Iranian outreach to the region reveals about Téhéran's foreign policy », *The critical threats project*, (august, 2010) : 2.

[22] . حمدي عبد الرحمن، "الاختراق الإيراني الناعم لأفريقيا"، الجزيرة، (6 مايو، 2013)،

« http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/5/6/ »

[23] . شاهيناز العقباوي، "باستخدام التشيع والعلاقات الاقتصادية.. إفريقيا بوابة إيران للهيمنة على قارة المستضعفين"، الأهرام العربي، (29 فبراير، 2016)، « http://arabi.ahram.org.eg/News/75501.aspx »

[24] . Alex Vatanka, «Iran's awkward diplomacy in Africa », the national interest, (march 23, 2016),

روحاني العرف نفسه لتحقيق الأهداف نفسها.

المصالح الاقتصادية:

يعتبر انتاج النفط المورد الوحيد في الاقتصاد الإيراني، ما يجعل الوضع الاقتصادي الإيراني معقدا وعرضة لعديد الأزمات وأهمها العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران حيث أثرت سلبا على اقتصادها.25 وهو ما دفع بإيران إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية في قارات أخرى كردّ فعل على تلك العقوبات.26

على هذا الأساس تروم إيران ربط النظام الاقتصادي لدول القارة الإفريقية بالنظام الاقتصادي الإيراني27، من خلال مد جسر التعاون الاقتصادي بين إيران وافريقيا، نظرا للإمكانات الاقتصادية التي تتوافر في القارة الافريقية والتي تعمل إيران على الاستفادة منها بالشكل الذي يخدم ويطور مصالحها الاقتصادية.

في هذا الشأن تهدف إيران إلى الحصول على خام اليورانيوم، لذلك هي تسعى إلى تعزيز حضورها في المناطق التي تعتبر مصدرا لهذه المادة.28 والمعروف أن منطقة غرب افريقيا غنية باليورانيوم، فتحاول ايران جاهدة تحسين علاقاتها مع دول المنطقة بسبب حاجتها الماسة لهذه المادة من أجل برنامجها النووي.29 بالإضافة إلى المنتج النفطي؛ فأهمية هذا الإقليم الاقتصادية جعلته يحتل أهمية قصوى في استراتيجية إيران التي دخلت معترك التنافس فيه إلى جانب القوى الكبرى، كما أخذت تنسج علاقات تجارية قوية مع دول الإقليم.30 ولعل ما سمح لإيران بمواصلة توسيع نفوذها في المجال الغربي لإفريقيا هو غياب الاهتمام الامريكي بتلك المنطقة.31

على الصعيد الاقتصادي أيضا تولي الجمهورية الإسلامية الأهمية نفسها لدول منطقة القرن الإفريقي؛

« https://nationalinterest.org/feature/irans-awkward-diplomacy-africa-15571 »

[25] . Fátima Chimarizeni, o.p.cit, 38

[26] . Centre d’information sur les renseignements et le terrorisme, loc.cit.

[27] . عمر يحي، "التغلغل الإيراني في إفريقيا وأثره على الأمن القومي العربي"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، (يناير، 2016)، « http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/edition/99-iranafric »

[28] . محمود ضياء الدين عيسى، "السياسة الإيرانية الراهنة تجاه دول حوض النيل"، آفاق إفريقية، ع 46، (2017): 142.

[29] . Najla Mari, o.p.cit, 57

[30] . السيد عوض عثمان، "النفوذ الإيراني الناعم في القارة الإفريقية"، المركز العربي للدراسات الإنسانية، (2010): 20- 21

[31] . Charlie Szrom, o. p. cit : 2

على اعتبار أن المنطقة تتحكم في طرق التجارة الدولية من خلال المنافذ البحرية الموجودة هناك،32 خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتوجهة إلى أوربا والولايات المتحدة.33

ولبلوغ الأهداف نفسها، كذلك اتجهت ايران نحو جنوب إفريقيا بسبب قوتها الاقتصادية،34 وباعتبارها دولة محورية في قارة افريقيا. حيث ارتبط الطرفان بعلاقات قوية، فلطالما خالفت دولة جنوب افريقيا التوجه العام للاتحاد الإفريقي، بوقوفها مع إيران عند التصويت على قرارات مهمة متعلقة بالشأن الإيراني.35 الأمر الذي يوحي بأن إيران تقتنص كل الفرص المتاحة أمامها في افريقيا من خلال التطلع إلى طبيعة المصلحة التي ستقدمها لها كل دولة في افريقيا.

المصالح الايديولوجية:

تُعتبر إيران الدولة الوحيدة التي تتخذ المذهب الشيعي دينا للدولة، وأكبر دولة شيعية من حيث عدد السكان، الأمر الذي خولها الهيمنة على العالم الشيعي.36 حيث تتجلى أهمية الدين في النظام السياسي الإيراني من خلال المكانة والسلطة المخولة لرجال الدين في الدولة، والتي ينص عليها الدستور الإيراني لعام 1979 في مادته الخامسة: "في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه".37 تأسيسا على ذلك يندرج العامل المذهبي كمحدد رئيسي للسياسة الخارجية الإيرانية. حيث يتداخل عاملي الايديولوجية والمصلحة في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، فالموازنة بين الاثنين تعتبر من القضايا الشائكة والمعقدة وذات الطبيعة الاستمرارية على مدى التاريخ

---

[32] . يحي بوزيدي، "السياسة الإيرانية والسياسة التركية تجاه إفريقيا.. دراسة مقارنة"، قراءات إفريقية، (19 مايو، 2016)، « http://www.qiraatafrican.com/home/new/السياسة-الايرانية-والسياسة-التركية-تجاه-افريقيا-دراسة-مقارنة#sthash.oAKrwb9b.dpbs »

[33] . مركز المزماة للدراسات والبحوث، "التغلغل الإيراني في منطقة القرن الإفريقي- الجزء الأول"، مركز المزماة للدراسات والبحوث، (16 فبراير، 2017)، « http://almezmaah.com/2017/02/16 »

[34] . SMT studies center, «The future of Iranian expansion in Africa : The impossible challenge », *SMT studies center*, (february, 2018) : 6 .

[35] . تمبيسا فاكودي، " علاقات دولة جنوب إفريقيا وإيران وتداعياتها على وحدة الاتحاد الإفريقي"، تر: كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2016: 2.

[36] . Vincent Doix, «Le facteur chiite dans la politique étrangère de l'Iran», *Diploweb*, 4 avril 2017. P. 1

[37] . دستور إيران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام 1989، تر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، (17 يناير، 2018): 8، « https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar »

الإيراني.38

ترتكز ايديولوجية الثورة الاسلامية على تصدير الثورة إلى العالم الإسلامي بأكمله، وهو ما دفع بإيران إلى التمدد بشكل مباشر أو غير مباشر في أكثر من فضاء خارج أراضيها.39 في السياق نفسه، يبرز تنامي المد الشيعي في قارة إفريقيا التي حظيت بحيز كبير من الاستراتيجية المذهبية لإيران.

بعد أن لبست إيران عباءة الدين الإسلامي، تحول التأثير السياسي لإيران في افريقيا إلى الطابع الديني، وذلك ضمن استراتيجية نشر المذهب الشيعي بين الجماعات المسلمة في دول افريقية مثل نيجيريا والسنغال ومالي40 وغيرها. حيث تعتبر إفريقيا أرضا خصبة لجميع الأنشطة الفكرية والدينية بسبب الطبيعة الجغرافية والشخصية الأفريقية المرنة والمنفتحة، مما يجعلها فريسة سهلة لمشروع تشيع المنطقة بقيادة إيران.41

والملاحظ أن المدّ الشيعي في افريقيا آخذا في التزايد تدريجيا. حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد الشيعة في منطقة غرب إفريقيا وحدها قدّر بأكثر من سبعة ملايين فرد.42 وهو ما يبين حقيقة توسع النفوذ الإيراني في القارة السمراء.

من خلال تحليل المشروع الايراني في افريقيا عبر تحديد أهم المصالح والأهداف التي ترجو إيران تحقيقها في القارة، نلتمس أن هذه المصالح وعلى اختلاف طبيعتها إلا أنها تخدم بعضها البعض، وتندرج في إطار استراتيجية محكمة تساعد إيران على أن تجد موطئ قدم لها في هذا الجزء من العالم. وفي سياق ذلك تستغل مناطق القارة كلّ حسب خصائصه، حيث تختلف مصالحها من منطقة إلى أخرى.

المحور الثالث: استراتيجيات ايران في التوغل في افريقيا

في إطار تطبيق مأموريتها السياسية، تقوم إيران باستخدام القوة الناعمة لتنفيذ أهدافها التي تنوعت بين تمرير المشروع التوسعي وترسيخ النفوذ السياسي واكتساب القوة الاقليمية ومجابهة القوى الغربية. كما هو الحال في القارة الإفريقية. وقد تباينت أدوات القوة الناعمة التي تستخدمها إيران في إفريقيا بين الأداة

---

[38] . R. K. Ramazani, « Ideology and pragmatism in Iran's foreign policy », *the Middle East journal*, autumn 2004. P. 549

[39] . Vincent Doix, I.b.i.d, 2- 3

[40] . محمد خليفة صديق، " السلاح الإيراني في إفريقيا ... الواقع وسيناريوهات التصدي"، الراصد، (7 يناير، 2016)،
« http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7237 »

[41] . SMT studies center, o.p.cit, 2

[42] . السيد عوض عثمان، مرجع سابق: 66.

السياسية والدبلوماسية، والاقتصادية، وحتى المذهبية.

تعمل إيران على كسب مواقع نفوذ في افريقيا معتمدة في ذلك على العمل الدبلوماسي؛ حيث مثلت سنوات التسعينيات نقطة تحول في العلاقات الدبلوماسية بين إيران وإفريقيا في ظل تطبيق العقوبات ضد إيران43. فعملت الجمهورية الإسلامية على إقامة العلاقات الدبلوماسية، إلى أن ارتفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي في القارة من خلال فتح سفارات في أكثر من ثلاثين بلدا إفريقياً.44 نتج عنها تشييد علاقات بناءة في مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية.45

وتستهدف إيران دول قارة إفريقيا بالبدء في نسج العلاقات الثنائية من خلال مجالات الاقتصادية والتنمية. إذ تحاول إيران بث نفوذها في افريقيا لاسيما بين دول شمال غربي افريقيا، عن طريق الاستثمار في مشاكل ورهانات المنطقة وأهمها الفقر والحاجة للمساعدات الخارجية وغيرها،46 فتعمل على تقديم المساعدات التنموية وإقامة المشاريع الاقتصادية لمساعدة تلك الدول على تجاوز حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

كما دأبت إيران على التوغل في إفريقيا معتمدة على جملة من السياسات الاقتصادية تنوعت بين خدمات مجالات الصناعة الطاقوية، وتصدير النفط للبلدان الافريقية بأسعار رخيصة، وقد أدت هذه السياسات إلى نمو التبادل التجاري بين ايران والدول الافريقية.47 كما شرعت إيران في انجاز سلسلة من المشاريع الزراعية والصناعية في عدد من الدول الإفريقية، يقوم بها متطوعي "الجهاد من أجل البناء" الذين سخرتهم إيران لهذا الغرض.48 وبصيغة أخرى فإن إيران قد تبنت دبلوماسية اقتصادية في مناطق معينة من قارة افريقيا كإستراتيجية ناعمة لتجسيد مشروعها التوسعي.

---

[43] . Alhadji Bouba Nouhou, «L'Iran et l'Afrique : Une coopération à l'épreuve des faits », *Confluences Méditerranée,* N°90, (mars , 2014) :142.

[44] . الهيبة الشيخ سيداتي، "كيف تلعب إيران بأوراقها في غرب إفريقيا؟"، مركز الجزيرة للدراسات، (مايو، 2015): 3.

[45] . Alhadji Bouba Nouhou, o.p.cit, 144.

[46] . علي عاطف حسان، "النفوذ الإيراني في افريقيا وتهديده للأمن القومي المصري"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (2 مايو، 2018)، « http://www.acrseg.org/40722 »

[47]. مركز سمت للدراسات، "سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في افريقيا.. الدلالات والمآلات"، مركز سمت للدراسات، (يناير 2018): 7

[48] . غازي فيصل حسين، "سوسيولوجية السياسة الخارجية الإيرانية"، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (15 مايو، 2017)، « http://www.umayya.org/studies-ar/13338 »

بيد أن الاستراتيجية الاقتصادية لإيران في إفريقيا التي تهدف أساسا إلى استغلال منابع الثروات الطبيعية وعلى رأسها اليورانيوم، تصطدم في كثير من الأحيان بالطرف الإسرائيلي الذي تمكن من تأسيس شبكة علاقات سياسية واقتصادية وأمنية مع العديد من الدول الإفريقية، وبالتالي يتعين على إيران العمل الكثير من أجل تجاوز اسرائيل في المنطقة التي تسعى إلى عرقلة التوسع الإيراني في قارة إفريقيا.49

فضلا عن ما سبق، تمتلك إيران قوة ناعمة قوامها الخطاب الايديولوجي لاجتذاب الشيعة من غير الإيرانيين في مناطق مختلفة.50 ويندرج ذلك ضمن تصدير الثورة الإسلامية من خلال المنظمات الإسلامية والمراكز الثقافية الإيرانية المسئولة عن نشر الدعاية الشيعية.51 ولعل أكثر المناطق الإفريقية عرضة لاستراتيجية التشييع هي منطقة غرب إفريقيا التي تمثل منطقة الحزام الإسلامي باحتوائها على كتلة إسلامية كبيرة، وهو الأمر الذي يساعد إيران على نشر المذهب الشيعي.52

تقوم استراتيجية نشر المذهب الشيعي على ثلاثة عناصر أساسية:

1)توظيف الطلاب الأفارقة المسلمين، وتسجيلهم في المدارس والمعاهد الإيرانية المنشأة في بلدانهم.

2)توفير منح دراسية لأفريقيين شبان لتدريبهم على الشيعة الإيرانية وتهيئتهم لخدمة المذهب الشيعي في بلدانهم. 3)الأنشطة الخيرية والإغاثة في حالات الكوارث. تقوم الجمعيات الخيرية بتنفيذ العديد من العمليات الخيرية في المناطق الفقيرة مما يخفي هدفها في نشر المذهب الشيعي في أفريقيا53.

بيد أن التوغل الإيراني في أفريقيا لاسيما عبر تشييع المنطقة لم يكن بالأمر الهين، ذلك أن غالبية مسلمي إفريقيا هم من التيار السني من دول إفريقية تميل إلى الاستجابة للمبادرات المالية والدبلوماسية للمملكة العربية السعودية الغريم التقليدي لإيران.54

الخاتمة:

49 . محمد سليمان الزواوي، "إيران في إفريقيا.. البحث عن موطئ قدم"، قراءات إفريقية، (8 مايو، 2013)،
« http://www.qiraatafrican.com/home/new/#sthash.ebAYPdmk.dpbs »

50 . Emmanuel Lincot, «Où va l'Iran ? », *institut de relations internationales et stratégiques,* (octobre, 2016) : 5.

51 . Centre d'information sur les renseignements et le terrorisme, o.p.cit, 2- 3.

52 . السيد عوض عثمان، مرجع سابق:21

53. **Ali Rajab et Hind Hamed,** «La stratégie de domination iranienne en Afrique », Le Portail, (25 déc embre, 2017), «http://www.leportail-centre.fr/2017/12/25/la-strategie-de-domination-iranienne-en-afri que/ »

54 . Kenneth Katzman, «Iran's Foreign and Defense Policies », *Congressional Research Service,* (Ma rch 20, 2018) : 55.

عطفا على ما سبق ذكره، يبرز تعاظم الحضور الايراني في قارة افريقيا بشكل تدريجي، من خلال انتهاج سياسات متنوعة تروم إلى تحقيق المصالح الإيرانية المسطّرة في مأموريتها التوسعية. حيث وجدت إيران في القارة الإفريقية ما يتيح لها ترسيخ نفوذها السياسي، وتشكيل تحالفات جديدة لكسب التأييد الدولي في مواجهة النفوذ الغربي الذي يعترض مشروعها النووي على وجه الخصوص.

ناهيك عن المصالح الاقتصادية الإيرانية في القارة؛ حيث عملت إيران من خلال الدبلوماسية الاقتصادية على كسر الحصار الاقتصادي المفروض عليها، ومن جهة أخرى الاستفادة من الثروات الاقتصادية للقارة على غرار كل الأطراف الدولية النافذة في القارة التي أضحت مسرحا للتنافس الدولي وتتكالب فيها الدول الغربية على الثروة والنفوذ.

على صعيد آخر، لم تكن القارة الإفريقية بمنأى عن مشروع إيران الرامي إلى نشر المذهب الشيعي، لاسيما وأن افريقيا تشمل كتلة مسلمة كبيرة، وهو ما ساعد إيران في مهمتها. الأمر الذي سيكون له تبعات خطيرة على المجتمعات الافريقية المسلمة، أبرزها الفُرقة المحتمل أن تحصل في إطار تضارب المذاهب الدينية داخل المجتمع الواحد.

إن الاختراق الإيراني للقارة السمراء يخضع لاحتمالات النجاح والفشل؛ ففي حين أن إيران تمتلك من الآليات السياسية والاقتصادية والثقافية ما يكفيها لتمرير مشروعها وتحقيق مآربها في القارة، إلا أن العواقب التي تجدها بالمرصاد هناك كثيرة. وعلى رأسها السياسة السعودية النشطة في المنطقة لكبح التمدد الإيراني، والدول الكبرى التي تضغط على الدول الإفريقية لعرقلة إيران.

وفي الأخير يمكن القول بأن تمدد إيران وتوغلها في ربوع القارة الافريقية من شأنه أن يثير عدة إشكالات حول مدى تأثير ذلك في الأمن القومي العربي من جهة، ومن جهة أخرى على العلاقات الإفريقية–الأمريكية كون أن معظم دول افريقيا لا ترغب بالمخاطرة بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

المقالات:

1. الخزار فهد، "التوجه الإيراني إزاء افريقيا: رؤية جيوبوليتيكية"، دراسات إيرانية، ع 14، (مايو 2011).
2. السيد عوض عثمان، "النفوذ الإيراني الناعم في القارة الإفريقية"، المركز العربي للدراسات الإنسانية، (2010).
3. سيداتي الهيبة الشيخ، "كيف تلعب إيران بأوراقها في غرب إفريقيا؟"، مركز الجزيرة للدراسات، (مايو، 2015).
4. شبانة أيمن، "النفط الافريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد !!"، افريقيا قارتنا، ع 2، (فبراير، 2013).
5. شيخنا سيد اعمر، "تحولات الطاقة.. ومستقبل إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، (يوليو 2016).
6. عيسى محمود ضياء الدين، "السياسة الإيرانية الراهنة تجاه دول حوض النيل"، آفاق إفريقية، ع 46، (2017).
7. فاكودي تمبيسا، " علاقات دولة جنوب إفريقيا وإيران وتداعياتها على وحدة الاتحاد الإفريقي"، تر: كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2016.
8. مركز الإمارات للسياسات، "النفوذ الإيراني في أفريقيا المحددات وآليات الاختراق"، مركز الإمارات للسياسات، (مايو ، 2016).
9. مركز سمت للدراسات، "سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في افريقيا.. الدلالات والمآلات"، مركز سمت للدراسات، (يناير 2018).

المواقع الالكترونية:

1. محمد سليمان الزواوي، "إيران في إفريقيا.. البحث عن موطئ قدم"، قراءات إفريقية، (8 مايو، 2013).
2. « http://www.qiraatafrican.com/home/new/#sthash.ebAYPdmk.dpbs »
3. العقباوي شاهيناز، "باستخدام التشيع والعلاقات الاقتصادية.. إفريقيا بوابة إيران للهيمنة على قارة المستضعفين"، الأهرام العربي، (29 فبراير، 2016)، « http://arabi.ahram.org.eg/News/75501.aspx »
4. بودراع الحسيني رضا، "التمدد الإيراني في إفريقيا"، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (14 أبريل، 2017)، « http://www.umayya.org/studies-ar/11886 »
5. يحي بوزيدي، "السياسة الإيرانية والسياسة التركية تجاه إفريقيا.. دراسة مقارنة"، قراءات إفريقية، (19 مايو، 2016)،
6. http://www.qiraatafrican.com/home/new »السياسة- الايرانية- والسياسة- التركية- تجاه- افريقيا- دراسة- مقارنة/« #sthash.oAKrwb9b.dpbs
7. حسان علي عاطف، "النفوذ الإيراني في افريقيا وتهديده للأمن القومي المصري"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (2 مايو، 2018)، « http://www.acrseg.org/40722 »
8. دستور إيران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام 1989، تر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،

(17 يناير، 2018)،
« https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar »
9. صديق محمد خليفة، " السلاح الإيراني في إفريقيا ... الواقع وسيناريوهات التصدي"، الراصد، (7 يناير، 2016)،« http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7237 »
10. عبد الرحمن حمدي، "الاختراق الإيراني الناعم لأفريقيا"، الجزيرة، (6 مايو، 2013)،
« http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/5/6/ »
11. عبد الله معتصم صديق، "الوجود الإيراني في إفريقيا.. الدوافع والأهداف"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (28 سبتمبر، 2016)،
12. « https://rasanah-iiis.org »
13. فيصل حسين غازي، "سوسيولوجية السياسة الخارجية الإيرانية"، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (15 مايو، 2017)، « http://www.umayya.org/studies-ar/13338 »
14. مركز المزماة للدراسات والبحوث، "التغلغل الإيراني في منطقة القرن الإفريقي- الجزء الأول"، مركز المزماة للدراسات والبحوث، (16 فبراير، 2017)،
15. « http://almezmaah.com/2017/02/16 »
16. يحي عمر، "التغلغل الإيراني في إفريقيا وأثره على الأمن القومي العربي"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، (يناير، 2016)،« http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/edition/99-iranafric »

باللغة الأجنبية:

Articles :

- African Natural Resources Center, « Catalyzing growth and development through effective natural resources management », African Natural Resources Center, (2016).
- Bouba Nouhou Alhadji, «L'Iran et l'Afrique : Une coopération à l'épreuve des faits », Confluences Méditerranée, N°90, (mars , 2014).
- Centre d'information sur les renseignements et le terrorisme, «Activités menées par l'Iran en Afrique de l'Est, voie d'accès au Moyen-Orient et au continent africain », Centre d'information sur les renseignements et le terrorisme,(juillet , 2009).
- Cheru Fantu , « Les économies émergentes et les ressources naturelles de l'Afrique: éviter la «malédiction des ressources» et bâtir des sociétés plus résilientes », l'Institut Nord-Sud, (2013).
- Chimarizeni Fátima, «Iran-Africa relations : Opportunities and prospects for Iran », Brazilian Journal of African Studies, vol.2, n.3,(june 2017).
- Feierstein Gerald, «The fight for Africa the new focus of the Saudi-Iranian rivalry », Middle east institute, (february 2017).
- Harvey Charles, «The role of Africa2 in the global economy: the contribution of

regional cooperation, with particular reference to Southern Africa », Botswana Institute of Development Policy Analysis, (july, 1997).

- Katzman Kenneth, «Iran's Foreign and Defense Policies », Congressional Research Service, (March 20, 2018).
- Lincot Emmanuel, «Où va l'Iran ? », institut de relations internationales et stratégiques, (octobre, 2016).
- Mari Najla, «Iran in the Face of the International Scramble for Africa », Journal for Iranian Studies, (march, 2017).
- McAnenny Alex, «A Tutorial Overview of Iran's Strategic Influence In Africa », Center for Security Policy, (2014).
- Ramazani R. K., « Ideology and pragmatism in Iran's foreign policy », the Middle East journal, (autumn, 2004).
- SMT studies center, «The future of Iranian expansion in Africa : The impossible challenge », SMT studies center, (february, 2018).
- Szrom Charlie, « Ahmadinejad in West Africa what Iranian outreach to the region reveals about Téhéran's foreign policy », The critical threats project, (august, 2010).
- Vincent Doix, «Le facteur chiite dans la politique étrangère de l'Iran», Diploweb, (4 avril , 2017).

Web sites :

- Ighobor Kingsley , «Ressources minières : la fin d'une malédiction? », Afrique Renouveau, (avril, 2014), « https://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/avril-2014/ressources-mini%C3%A8res-la-fin-d%E2%80%99une-mal%C3%A9diction »
- Rajab Ali et Hamed Hind, «La stratégie de domination iranienne en Afrique », Le Portail, (25 décembre, 2017), «http://www.leportail-centre.fr/2017/12/25/la-strategie-de-domination-iranienne-en-afrique/ »
- Samir Amira, «L'Afrique, nouveau partenaire de Téhéran », Al-Ahram hebdo, n 1142, (septembre 2016), « http://hebdo.ahram.org.eg/NewsContent/1142/10/124/18183/L%E2%80%99Afrique,-nouveau-partenaire-de-T%C3%A9h%C3%A9ran.aspx »
- Tazi Chedine, «L'Iran resserre ses liens avec l'Afrique de l'Ouest », jeuneafrique, (28 juillet , 2016),
- « http://www.jeuneafrique.com/345321/politique/liran-resserre-liens-lafrique-de-louest/ »
- Vatanka Alex, «Iran's awkward diplomacy in Africa », the national interest, (march 23, 2016),
- « https://nationalinterest.org/feature/irans-awkward-diplomacy-africa-15571

قراءة في الاستراتيجية النووية الايرانية

الاستاذ المساعد الدكتورة تلا عاصم فائق
Assistant Professor Dr Tala Aasem Faiq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
College of Administration and Economics / University of Baghdad

الملخص

في البدء يمكن القول ان قضية التسلح النووي تعد من القضايا ذات الاهمية الاستراتيجية وبشكل خاص فيما يتعلق بالاستراتيجية النووية الايرانية وذلك لطبيعة الموضوع وطبيعة ابعاد ومتغيرات البحث فيه ، لاسيما ان للقضية النووية دوراً استراتيجياً مهماً في دعم الدور الاقليمي لايران باعتبار ان من حق ايران استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية وعليه تم عرض دوافع الاستراتيجية النووية الايرانية إذ ان لايران دوافع على المستوى السياسي والاقتصادي والديني ولتلك الاستراتيجية ابعاد سياسية على المستوى الداخلي والخارجي ، والمستوى الاقتصادي الذي يتعلق بالقدرات الاقتصادية والميزانية الايرانية والبعد العسكري اذ ان امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية سيرفع من مكانة ايران في العالم الاسلامي ولايران العديد من المركز للابحاث النووية ، وللاستراتيجية الايرانية مجموعة ادوار يمكن ان تؤثر في دور ايران الاقليمي ، ولايران طموحات نووية لتحقيق المصلحة الايرانية ، وقامت ايران باتفاق نووي مع القوى الغربية ومع الولايات المتحدة الامريكية ولابد من القول ان موضوع الاستراتيجية النووية الايرانية لا يزال يواجه تحديات وصعوبات لاسيما مع الادارة الجديدة للولايات المتحدة الامريكية وتتعرض ايران الى العقوبات الاخيرة بسبب ادارة الرئيس الامريكي (ترامب) .

الكلمات المفتاحية : الاستراتيجية النووية الايرانية ، الاتفاق النووي الايراني

Summary
The issue of nuclear peaceful program is one of the issues of strategic importance, particularly with regard to Iran's nuclear strategy, the nature of the subject, the nature of the dimensions and the variables of research. The nuclear issue has an important strategic role in supporting the regional role of Iran, considering that Iran has the right to use nuclear energy. For peaceful purposes, the motives of Iran's nuclear strategy have been presented. Iran has political, economic and religious motives, and this strategy has political dimensions at the internal and external levels, and the economic level related to its capabilities. Iran's nuclear program and the military dimension. Nuclear peaceful program will increase Iran's standing in the Muslim world and Iran has many nuclear research centers. Iran's strategy has a range of roles that could affect Iran's regional role, Iran's nuclear ambitions to the Iranian interest, and Iran's nuclear agreement with Western powers. The issue of Iran's nuclear strategy continues to face challenges and difficulties, especially with the new administration of the United States of America. Iran is subject to recent sanctions because of the administration of US President George W. Bush, (Trump).

المقدمـة

1- أهمية الموضوع

تنطلق اهمية الموضوع من حقيقة جوهرية مفادها ان ايران قوى مهمة وذات اهمية استراتيجية في اقليم الشرق الاوسط ويعد امتلاك ايران الطاقة النووية للأغراض السلمية عاملاً مؤثراً في دور ايران الاقليمي وابعاد ذلك الدور على المستوى الدولي والاقليمي .

2- فرضية الموضوع

ان امتلاك ايران الطاقة النووية للأغراض السلمية يؤثر بشكل كبير في تحقيق دور اقليمي مؤثر وبالتالي استراتيجية نووية تحقق لايران الهيمنة الايرانية التي تسعى اليها في اقليم الشرق الاوسط على الرغم من الصعوبات التي تواجهها نتيجة رد فعل القوى الدولية والاقليمية على حد سواء .

3- اشكالية الموضوع :

ينطلق البحث من اشكالية مفادها ان امتلاك ايران الطاقة النووية للأغراض السلمية يؤثر في دورها وفاعليتها على مستوى الاقليم وعليه يحاول البحث الاجابة عن التساؤلات الاتية :

1- ما طبيعة الاستراتيجية النووية الايرانية ؟

2- ما طبيعة ابعاد تلك الاستراتيجية ؟

3- ما دوافع ايران لامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية ؟

4- ما طبيعة معطيات الاتفاق النووي الايراني ؟

4- منهجية البحث:

لقد تم اعتماد العديد من المناهج تحقيق اهداف البحث اذ تم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي .

5- هيكلية البحث:

لقد تم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين الاول تناول الاستراتيجية النووية الايرانية والمبحث الثاني تناول الاتفاق النووي الايراني ثم التوصل الى الخاتمة .

تمهيد

في البدء يمكن القول ان الاستراتيجية الايرانية تنطلق من الاعتماد على القدرة النووية لتحقيق اهدافها وعليه سيتم التطرق الى الاستراتيجية النووية الايرانية واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ومن ثم يتم التطرق الى الاتفاق النووي الايراني .

المبحث الأول: الاستراتيجية النووية الايرانية

يؤشر إصرار ايران على الاحتفاظ بحقها في انتاج الوقود النووي رغم كل الضغوط الامريكية والدولية التي تتعرض لها انها قد اتخذت قرارها النهائي بدخول النادي النووي ويعزز هذه النزعة لدى الجمهورية الاسلامية الصناعة الصاروخية الجاهزة لتطوير صواريخ جوالة وصواريخ بالستية بعيدة المدى، وتفيد الدراسات إن هناك توافقاً بين جميع القوى السياسية الايرانية حول حق ايران بامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية كما يحظى هذا التوجه بدعم شعبي شبه كامل، وهذا ما يؤكد إن قضية امتلاك ايران لهذا السلاح هي قضية محسومة وطنياً لكن المنحنى الدبلوماسي المرن لا يعني امكانية التراجع عن هذا القرار ، ولكن يشكل سلوك معين لكسب الوقت من جهة ولاستدراك الضربة الجوية من جهة ثانية[1] .

ومن الجدير بالذكر أن سياسة ايران النووية تتسم بكثير من التعقيد والغموض ويمكن ربط ذلك بغياب سياسة امنية واضحة المعالم ، ويمكن أن تؤشر سياسة ايران النووية بعض النقاط[2] :

– ليس هناك من خطوط واضحة لاستراتيجية ايران الكبرى، بما في ذلك توجهاتها لتطوير الدورة الكاملة للتكنولوجيا النووية .

– هناك هيئة فنية تدير البرنامج النووي ويعرف عنها بأسم (وكالة الطاقة الذرية) وهي تعمل بمعزل عن التجاذبات السياسية بين المحافظين والاصلاحين .

– لا تشعر ايران انها في عجالة من امرها تقرير وجهة برنامجها النووي باتجاه الاغراض السلمية والتخلي عن الاستعمال العسكري، إن كل تلك المؤشرات تصب في اتجاه وجود نية للاستعمال العسكري .

ولابد من القول أن للطاقة النووية في ايران العديد من المخاطر التي تهدد سلامة البيئة ويكون هناك توجس جدي من احتمال توجيه ضربة عسكرية الى ايران للقضاء على برنامجها النووي، ولذا لابد من التنبه الى امكانية ان تؤثر العقوبات في مقدرة ايران على التزود بأفضل التقنيات والتجهيزات الآمنة لإدارة برنامجها النووي، وايضاً إن ايران منطقة معرضة للزلازل مما يعني أن الهزات الارضية في المنطقة قد تولد مخاطر اضافية بالنسبة لبرنامجها النووي وتمثل اهم المخاطر الجدية التي تواجه بعض المنشآت النووية المهمة وتتمثل بما يلي(3) :

1– مركز طهران للأبحاث النووية :

يقع مركز طهران للأبحاث النووية في منطقة سكنية في طهران على بعد 5 كيلو متر من شمالي الوسط، ويظم مفاعل طهران للأبحاث النووية ومنشأة لإنتاج النظائر المشعة ومنشأة لمعالجة النفايات المشعة، وبما إن المركز يشكل المنشأة الرئيسية للأبحاث النووية في ايران وحداً من مركزها الرئيسية في مجال الخبرة النووية فقد يعد هدفاً سياسياً لضربة عسكرية .

2– مركز اصفهان للتكنولوجيا النووية :–

يعد مركز ابحاث التكنولوجيا النووية في اصفهان المركز الاكبر للأبحاث النووية في ايران يقع المركز على بعد 416 كيلومتر من جنوبي طهران، ويشكل المركز موطناً لاربعة مفاعلات ابحاث ويضم مصنعاً لإنتاج الوقود ويصنع خطوط تجميع الوقود للمفاعلات في اراك وبوشهر، وتزيد من خطورة تلك المواقع احتمالات تعرضها لضربة عسكرية تبدو كبيرة بفعل اهمية اصفهان في البرنامج النووي الايراني .

3- مفاعل بوشهر النووي :

يبعد مفاعل بوشهر النووي مسافة 17 كيلومتر عن جنوب مدينة بوشهر التي يبلغ عدد سكانها 165 الف نسمة ويشكل مفاعل بوشهر واحداً من مفاعلين تقرر بناؤهما في الموقع، والاخطار الكبيرة التي ممكن أن تواجهها ايران هي الخوف من توجيه ضربة عسكرية الى هذا المفاعل .

ومن الجدير بالذكر إن البرنامج النووي الايراني على الرغم من معطياته الواضحة قبل الثورة إلا إنه بعد الثورة الاسلامية 1979 قد بدأ اكثر وضوحاً لأهدافه لاسيما وإن السياسة النووية الايرانية تحركت في اطار الحصول على مصادر قوة جديدة، من خلال مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا تمثلت في ما يلي(4) :

أ- المحافظة على البقاء

تولدت قناعة لدى عامة الايرانيين من خلال التطورات الصراعية المحيطة بمسألة ان اسقاط نظام حكمهم مطلوبة من قبل المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل)، ومن المحتمل أن تخاض حرب عالمية ضد ايران، وعليه فأن عنصر المحافظة على البقاء كان حاضراً بقوة لاسيما وانه في صميم العقيدة الايرانية الامنية، وكان نائب الرئيس الايراني " عطاء الله مها جراني " قد اعلن في اواخر ت1، 1991 بأن ((امتلاك اسرائيل السلاح النووي يجعل من الضروري على الدول الاسلامية ان تزود بالقدرات نفسها)) .

ب- الدافع الديني والشعور القومي

يشكل الدافع الديني عنصر مهماً في تدعيم نظرية ايران الامنية ، اذ إن النظام يدمج في سياسته بين الدين والقومية، ويؤدي الميراث التاريخي القومي الايراني دوراً مهماً في تشكيل المفهوم الامني الايراني، وقد كرس هذا الطرح الرئيس " محمد خاتمي " إذ أكد على ان المجتمع الايراني ملتزم دينياً لاسما وان ايران لا تعد دولة اسلامية فحسب انما هي وريثة لحضارة قديمة جداً، فالنظام الايراني ينطلق من الدافع الديني الاسلامي والرؤية الفكرية اضافة الى الخلفية القومية الفارسية .

جـ- الدوافع الاستراتيجية (الزعامة الاقليمية)

لطالما سعت الحكومات المتعاقبة والنخب السياسية والثقافية الايرانية لموقع اقليمي يتناسب مع تاريخ ايران الطويل وموقعها الجيوستراتيجي المهم وثروتها البشرية والطبيعية من خلال طرق مختلفة، إذ بات من المعروف ادراج عملية تطوير القدرات النووية الايرانية في اطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الايرانية

على الصعيد الاقليمي والدولي، كما وتتدرج ضمن برنامج متكامل لاعادة بناء القوات المسلحة الايرانية إذ إن من اساسيات السياسة الخارجية الايرانية الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الاقليمية .

د- الدافع العسكري

هناك دراسات تفيد ان الدوافع الايرانية في سعيها نحو امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية وتطويرها انما هي دوافع امنية وعسكرية وانها امتداد لطموحات الشاه في أن تكون ايران القوة الاولى المسيطرة في المنطقة، ومن جانب اخر فأن ايران تمارس دوراً استراتيجياً اكبر في شؤونها استناداً الى الفكر الاستراتيجي الايراني الذي كان يركز على الدروس المستفادة من الحرب العراقية – الايرانية والتهديدات الاميركية و(الاسرائيلية) لايران .

و- البحث عن التوازن الاقليمي

أن ايران وجدت نفسها امام ضغوط مكثفة دفعتها الى التشريع الفعلي للبرنامج النووي إذ أنها شعرت أنها محاطة بترسانات ضخمة نووية من دول جنوب السوفيت روسيا، باكستان، الهند، الصين، اضافة الى التواجد العسكري الامريكي في دول الخليج براً وبحراً وجواً وما لديه من اسلحة نووية، اضافة مشاكل ايران الحدود مع العراق، والاهم وجود (اسرائيل النووية) .

هـ- الدوافع الاقتصادية

اذ يهدف البرنامج النووي الايراني الى تأمين اكثر من 20% من طاقة ايران الكهربائية بواسطة المواد النووية في المدى القريب وذلك تخفيض استهلاكها من الغاز والنفط وتطوير الخدمات الصحية وان الطاقة النووية هي من الطاقات الانظف للبيئة والكثير من الدول تتوق لانشاء وتطوير مفاعلات نووية .

ويبدو أن تطورات الحرب على العراق قد ادت الى تحولات مهمة في طبيعة الفكر الاستراتيجي الايراني، عموماً وادركت القيادة الايرانية اهمية احياء البرنامج النووي ولهذا قامت الحكومة في عام 1984 بتقييم تمهدي لرؤية في إذا أمكن مواصلة العمل في المشروع إلا أنها تراجعت عنه لاستمرار الحرب العراقية – الايرانية، ولابد من القول أن الضربات العراقية الجوية ادت الى تأخير في الجهود النووية الايرانية إذ أكد مسؤول تفتيش المفاعل الوطني الالماني، إذ يوضح قبل ضرب بوشهر اكان يمكن اكماله في غضون ثلاثة اعوام، الا إنه وفي وقت الضربة لم تكن اياً من المعدات الرئيسية قد نصبت والحقيقة أن مولدي البخار

(الذين يستخدمان الحرارة من المفاعلات لانتاج البخار الذي يستخدم مولدات الطاقة) قد زودت من ايطاليا بينما انبوب الضغط في بوشهر – قد زود من المانيا[5] .

يمكن القول ان قضية البرنامج النووي اصبحت من القضايا التي تحتل اهمية ستراتيجية في السياسة الايرانية وذلك لمجموعة ابعاد ومعطيات تدعم الدور الاقليمي لايران ومسعاها تعزيز ذلك الدور وتلك الاستراتيجية باعتبار أن البرنامج حق مشروع لايران لاستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية وايران عضو في معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية وتتمثل الابعاد بما يلي :

1- البعد السياسي

ويتمثل البعد السياسي للبرنامج النووي الايراني على مستويين داخلي وخارجي، الاول يتمثل بطبيعة هيكلية النظام السياسي في ايران اذ هناك دور لرئيس الجمهورية لاسيما وإن الانتخابات الايرانية اذ فاز (محمود احمدي نجاد) فوز كبيراً وكان من بين الاسباب الفوز بحسب المراقبين ان هناك تصور لدى الشارع الايراني بان العالم ينتزع الى تشكيل حكومات قوية متشددة على نحو ما هو حادث في الولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل)، ومن ثم فأن هذا التشدد يحتاج الى تشدد في مواجهته وقد اقضى وصول الرئيس الجديد الى السلطة في ايران الى حدوث تحول كبير في الازمة النووية اذ اصبحت تتميز الازمة النووية في عهده بدرجة اكبر من الاتفاق بين اقطاب السياسة الايرانية عن ذي قبل وقد بذل جهداً اضافياً من اجل كسب ثقة المجتمع الدولي، واكد الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وهو حق لايران لا تنازل عنه حسب تعبير الرئيس الجديد ومن جانب اخر اكد على ضرورة استمرار الحوار مع الترويكا الاوربية[6] .

2- البعد الاقتصادي

إذ تشير الحكومة الايرانية الى أن البرنامج النووي الايراني يرمي الى تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة المحطات النووية، وذلك تخفض استهلاكها من الغاز والكهرباء، وتشير الحكومة الايرانية الى اهمية الطاقة النووية لمواجهة الانفجار السكاني والتصنيع العسكري وتجابه الميزانية الايرانية التي تعتمد على 45% من مصادر دخلها على النفط مشكلات متزايدة منها تفاقم التضخم، تزايد عبئ القطاع العام على الميزانية، خطورة تذبذب الاسعار النفطية، ضعف القطاع الخاص امام التدخل الحكومي، هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج[7] .

3- البعد العسكري

ترى ايران أن امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية سوف يعطي لايران دوراً اقليمياً جديداً وكبيراً من اجل تلبية الطموحات الايرانية ليس فقط اقليمياً بل اتجاه العالم الاسلامي كدولة اسلامية مالكة الطاقة النووية للأغراض السلمية، ومن ثم سيرفع من مكانة ايران في العالم الاسلامي، وتدرك الولايات المتحدة الامريكية أن البرنامج النووي الايراني معد لاغراض عسكرية سواء كانت هجومية او للردع وان تأثيرات امتلاك ايران الطاقة النووية للأغراض السلمية لا تنعكس اقليمياً فحسب بل تؤثر عالمياً، وإن ايران لن تتخلى عن طموحاتها النووية بأي شكل من الاشكال[8] .

ولم يظهر البرنامج النووي لايران بصفته جانباً مهماً من جوانب علاقات الدولة الخارجية فحسب بل بوصفته عنصراً محدداً لهوية ايران القومية[9]، وللبرنامج النووي الايراني مجموعة من الدوافع الاستراتيجية اذ تندرج عليه تطوير القدرات النووية الايرانية في اطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الايرانية على الاصعدة الاقليمية والدولية، كما تندرج ضمني برنامج متكامل هو الاخر لاعادة بناء القوات المسلحة الايرانية وترتكز السياسة الخارجية الايرانية على الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الاقليمية[10] .

وفضلاً عما تقدم يمكن القول ان ايران من الممكن أن تحصل على السمعة الدولية في حالة اقتنائها الطاقة النووية للأغراض السلمية وتعد ذلك ذا اهمية كبيرة بل الغاية الرئيسية من اهداف اقتناء مثل هذا السلاح ويعود ذلك لاسباب منها داخلية تتعلق بالمشاعر الوطنية واخرى ترتبط بالبناء المجتمعي والتجربة التاريخية الايرانية وايضاً اسباب خارجية تتعلق بالرغبة الايرانية بأن تكون ايران لاعباً رئيسياً في شؤون المنطقة مع التأكيد على الرغبة الايرانية المقترنة بكثير من المحاولات لقادة المجتمع الاسلامي الدولي[11] .

ولابد من القول إن الستراتيجية الايرانية تنطلق من مجموعة ادوار يمكن أن تؤديها ايران اقليمياً وفقاً للرؤية الايرانية تتمثل بما يلي[12] .

1- يمكن لايران من خلال نظامها السياسي ذي الطابع الاسلامي أن تؤدي دور قيادياً في محيطها الاقليمي من خلال حرصها على قضية السلام والاستقرار في هذه المنطقة وان من اهداف السياسة الخارجية للجمهورية الاسلامية الايرانية التعاون والمشاركة مع دول المنطقة كافة لضمان الامن الجماعي، كما يمكن لايران من خلال خصائصها الجيوبولوتوكية أن تؤدي دوراً اقليمياً من خلال ادامة نهج الانفتاح على الدول العربية الاسلامية .

2- إن بامكان ايران ان تؤدي دوراً قيادياً على مستوى العالم الاسلامي، فبينما ترفض ايران سياسة العسكرة والتسلط ما وراء الاقليمية من جهة فأنها ترفض من جهة اخرى الحركات المتطرفة التي تحث على العنف، وتنتهج طريقاً مستقلاً يمتاز بالاستقلالية والتحررية والعدالة والوصول الى التنمية والتقدم .

3- من الممكن أن تؤدي ايران من خلال امتلاكها للسلاح النووي دور المؤيد والدعم للثروة ، ويقصد تحديداً مساندة حركات المقاومة الفلسطينية ضد العدو (الاسرائيلي) .

4- من الممكن أن تؤدي ايران دور الحليف المخلص لدول الجوار الاقليمي من خلال الارتباط مع هذه الدول بعلاقات تعاونية مبنية على الشفافية والمصداقية .

وفضلاً عما تقدم يمكن القول أن ايران تسعى للتركيز على خيار الطاقة النووية للأغراض السلمية وذلك انطلاقاً من مجموعة حقائق تتمثل بما يلي(13) :

1- أن الوليات المتحدة تقف اليوم على قمة هرم النظام الدولي قوة عظمى مهيمنة من دون منافس (عسكرياً على الاقل) في حين تقف ايران بوصفها قوة اقليمية مهمة في الشرق الاوسط من بين قوى رئيسية اخرى، والولايات المتحدة قد اصبحت القوة المهيمنة عالمياً دون منافس حقيقي لها لاسيما في اعقاب انهيار وتفكك القوة المنافسة وهي الاتحاد السوفيتي السابق، وفي ظل غياب خصم جديد وعدو واضح توجه الولايات المتحدة طاقاتها الضخمة ضده ويساعدها في حفز قواها انتبهت الى وجود مجموعة من الدول الاقليمية المهمة والمهنية نسبياً في الاقاليم، التي توجد لها في مصالح حيوية، ومن ضمنها ايران، في منطقة الشرق الاوسط ترفض السياسات الامريكية وتعارضها .

2- ان البيئة الاستراتيجية للمنطقة قد بدأت تشهد واقعاً جديداً تأسس بشكل خاص بعد الاحتلال الامريكي للعراق، وان اهم متغيرات هذه البيئة هي تلك التي تتعلق بمستويات استخدام القوة او التهديد باستخدامها، فضلاً عن ذلك فأنها قد افرزت واقعاً جديداً تضمن اتجاهين رئيسيين في الوقت نفسه وهما الاول تضمن اختلال في توازن القوى في المنطقة، الثاني هو أن الشعور بالتهديد باستخدام القوة لدى بعض الدول في هذه المنطقة قد تصاعد بوتائر عالية كما هو الحال بالنسبة لايران ، بينما انخفض لدى دول اخرى الى مستويات متدنية جداً .

وتتجسدد العناصر الاربعة لثقافة ايران الاستراتيجية التي تمس توجهها نحو امتلاك اسلحة نووية هي كما يأتي(14) :

1- اعتقاد شامل بالاسلام الشيعي بوصفه اساساً وطيداً للشرعية السياسية للنظام والهوية القومية للبلاد .

2- اعتقاد قومي بمركز ايران الشرعي بوصفها زعيمة للحضارة الاسلامية من حيث هي جهة اقليمية مهيمنة.

3- ادراك متأصل بأن الولايات المتحدة ترغب في الهيمنة على الحضارة الاسلامية وتدميرها .

ولابد من القول أن ايران لديها طموحات نووية كبيرة لاسيما وان النشاطات النووية الايرانية اثارت مجموعة شكوك تحولت الى يقين عام (2002) وعلى الرغم من أن تلك النشاطات كانت سرية وكانت تخالف التزامات ايران النووية للطاقة الذرية على الرغم من ان الطروحات الايرانية بصدد تلك النشاطات على انها محددة للاغراض السلمية الا أن تلك الحقائق فرضت على الوكالة الذرية أن تعلن في 24 / ايلول / 2005 أن انتهاكات ايران ومحاولات عدم وفائها بالتزاماتها تعد عدم التزام باتفاقية الضمانات وفقاً للنظام الاساسي للوكالة الدولية الذرية للطاقة الذرية مادة (120) الفقرة (جـ) فأن الوكالة الدولية عندما تقرر أن دولة ما قد اخلت بالتزاماتها فأن مجلس حكام الوكالة سوف يحظر بأمر المخالفة جميع الاعضاء في الوكالة ومجلس الامناء للجمعية العامة للامم المتحدة، ومنذ عام 2002 حيث تم الكشف عن نشاطات نووية ايرانية موقفاً واضحاً بحرصها على عدم احالة ملفها الى مجلس الامن التابع للامم المتحدة، ومن ثم تم الاتفاق على أن تقوم ثلاث دول من الاتحاد الاوربي وهي فرنسا والمانيا والمملكة المتحدة بالتفاوض مع ايران لايجاد طريقة من شأنها تلبية متطلبات المصلحة الايرانية للحيلولة دون احالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن ومواصلة الجهود الايرانية المبذولة للاستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة الذرية[15].

وفي 12 اكتوبر 2003 توصلت ايران والدول المسماة مجموعة الثلاث الاوربية (الترويكا) الى اتفاق تقوم ايران بموجبه طوعاً بتعليق كل نشاطات تخصيب اليورانيوم واعادة المعالجة وبالمقابل فأن دول الترويكا الاوربية ومن ثم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستعلق عملية احالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن وينص الاتفاق الذي تم التوصل بين الطرفين انه اثر زوال المخاوف الدولية بشكل كامل، فأنه يمكن لايران ان تتوقع وصولاً سهلاً الى التقنية والامدادات الحديثة في عدد من المجالات، وان الترويكا الاوربية تتعاون مع ايران في تعزيز الامن والاستقرار في المنطقة بما في ذلك جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل[16] .

وتفيد الدراسات أن الدوافع الاوربية كانت انطلاقاً من دول الترويكا بأتجاه الحصول على دور مهم في شؤون الشرق الاوسط بعد استبعاده كثير من المساهمة في مسارات ما يسمى (عملية السلام بين العرب

واسرائيل) وبين السلطة الفلسطينية واسرائيل وإن جهود الدول الاوربية (الثلاث) (بريطانيا، فرنسا، المانيا) مع ايران بشأن برنامجها النووي ومحاولة اقناعها بعدم المضي في تطوير اسلحة نووية مقابل تعهد اوربا بمساعدة ايران في الحصول على تقنية استخدام الذرة في الاغراض السلمية[17] .

ومن جانب اخر فأن الرؤية الايرانية لمستقبل المفاوضات تستند الى نقاط الضعف في الموقف الاوربي وعناصر القوة التي تتمتع بها ايران والتي تتمحور حول قضايا عدة اهمها افتقاد المباحثات الى عناصر الثقة التي تمثل المركزية الاساسية لنجاحها لاسيما وان ايران يساورها القلق ازاء استقلالية قرار الترويكا عند التعامل مع الملف النووي الايراني، كما أن تقدم ايران في مجال التقنية النووية ولاسيما في عمليات التخصيب وانها تتم بجهد ايراني يقلل من احتمالية الضغط على اطراف خارجية لوقوف تعاونها مع ايران في هذا المجال وتمتع ايران في الشرعية في برنامجها، إذ أن معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية يتيح لأي دولة ان استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية علماً ان المفاوضات جولاتها توصلت الى اعتراف الجانب الاوربي بحق ايران امتلاك التقنية النووية وهذا الحق يجعل المفاوضات صعبة لانها تنطلق من معايير دولية مما دفع بالجانب الاوربي للاعلان عن صعوبة المفاوضات والذي يعود في هذا الجانب والى قدرة المفاوض الايراني على استخدام الاوراق الضاغطة في هذا الجانب[18] .

أما بالنسبة للرؤية الاوربية فيمكن القول ان الرؤية الاوربية حول الملف النووي الايراني تواجه عقبات تنبع من طبيعة العلاقة مع ايران، اذ إن ايران تتمتع بامتيازات للاوربيين اقتصادياً في ظل وجود قوانين امريكية تمنع دخول الشركات الامريكية دائرة الاستثمار في ايران بما يزيد عن 40 مليون دولار كقانون داماتو، مع توجه ايراني نحو الاستثمار الاجنبي ، وفي الوقت نفسه فأن دول الترويكا الاوربية لا تستطيع التخلي عن علاقاتها التجارية السياسية مع ايران كألمانيا التي تعد الشريك التجاري الاول الاوربي تليه ايطاليا وفرنسا وبريطانيا[19] .

وفضلاً عما تقدم يمكن القول ان ايران تسعى للحصول على دور اقليمي متميز ينطلق من مجموعة معطيات تتجسدد في المكون الداخلي لايران والبيئة الخارجية والمخاطر التي تتضمنها البيئة الاقليمية لذا فأن مسعى ايران نحو الطاقة النووية للأغراض السلمية هو من اجل استخدامه كأداة للردع ولاحداث التوازن في القوة مع القوة النووية الاخرى في المنطقة مثل (اسرائيل) والتوازن مع قوى اخرى (الهند، باكستان)

فضلاً عن السمعة والمكانة الدولية التي يمكن ان تكتسبها من خلال امتلاكها للسلاح النووي لاسيما وان الهدف الاكبر الذي تسعى اليه تحقيق الهيمنة الاقليمية في المنطقة[20] .

وتتميز ايران بموقع استراتيجي يضعها في قلب العالم الاسلامي وبين اغنى منطقتين في العالم لمخزون الطاقة في الخليج وبحر قزوين، ويعزز هذا الدور الايراني امتدادات عرقية لها في بعض الدول المجاورة في افغانستان وطاجكستان التي تتكلم الفارسية، وامتدادات مذهبية في باكستان وافغانستان والعراق والخليج ولبنان ، كما تجمعها ببعض الدول المجاورة الثنيات تعيش على جانبي الحدود كالبلوش مع باكستان والتركمان مع تركمستان والاذريين مع اذربيجان[21] .

وعليه يمكن القول ان ايران لها من مجموعة دوافع ولها معطيات تعزيز دورها الاقليمي لاسيما عند اتجاهها نحو الطاقة النووية للأغراض السلمية على الرغم من الصعوبات التي تواجهها من قبل القوى الاقليمية والقوى الدولية .

المبحث الثاني: الاتفاق النووي الايراني

في البدء يمكن القول ان ايران قد انظمت الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية 2 / شباط / فبراير 1970، ووقعت اتفاقية الحماية او ما يسميها البعض الضمانات ذاتها مع الوكالة الدولية في 15 ايار / مايو 1974 وهي السنة ذاتها التي تقدمت فيها ايران خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة للامم المتحدة بمقترح لجعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية، وكانت اولى الزيارات التي قام بها مفتشو الوكالة الدولية الى المنشآت النووية الايرانية والتي توصلت فيما بعد بشكل منتظم قد بدأت في عام 1992 بناء على دعوة من منظمة الطاقة الذرية الايرانية[22] .

ولابد من القول ان العلاقة بين ايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية ظلت على مدى سنوات علاقة يشوبها الشك وعدم اليقين وعدم التزام ايران بما تطلبه الوكالة الدولية، لاسيما ان قرار الوكالة الدولية في عام 2005 كان قائماً على فكرة الوسطية بين موقف متشدد وهو الامريكي – الاوربي الذي يطالب بنقل الملف الى مجلس الامن نظراً لانتهاكات ايران لمعاهدة الحد من الانتشار النووي وطرف يبدو اكثر واقعية، وهو الموقف الروسي الصيني المدعوم من قبل الهند وعدم الانحياز ، والتي تعترف بحق ايران كدولة موقعة على معاهدة، الحد من الانتشار النووي في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ثم تطالبها بتخلي طواعية عن اتمام دوره الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم بسبب الشكوك في نياتها على الرغم من قبولها الرقابة الكاملة للوكالة الدولية

انشطتها[23]، ويمكن القول ان رقابة الوكالة الدولية المستمرة والمتشددة لا تسمح بالانحراف عن المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووي، وبعد سنوات من توتر العلاقات بسبب البرنامج النووي الايراني اذ اعتمد مجلس الامن الاجتماع يوم 5 / ايار 2007 قرار يفرض عقوبات على تعاملات ايران في المواد والتكنولوجيا النووية الحساسة في محاولة لوقف انشطة تخصيب اليورانيوم الذري قد يستخدم في صنع قنابل نووية، ويعود الفشل الايراني لاقناع المجتمع الدولي ان برنامجها النووي المعلن وغير المعلن يهدف الى الاستخدام السلمي لعدة اسباب منها انها اخفت على الوكالة طيلة 17 عاماً برنامجاً نووياً يتضمن دورة الوقود النووي وانتاج اليورانيوم والبلوتونيوم اي انتاج المواد الاولية للسلاح النووي وهذا يعني ان المسألة لم تكن خطأ عفوياً بل سلوك منهجياً له اهداف محددة[24] .

وعلى الرغم من رفع الملف النووي الايراني الى مجلس الامن وفرض العقوبات الا ان الاتصالات والمباحثات بين ايران والمجموعة الدولية (5 + 1) لم تنقطع لتوصل الى صيغه سليمة مقبولة لبدى كل الاطراف، اذ عقدت العديد من المفاوضات بين (ايران ومجموعة 5 + 1) الدول دائمة العضوية في مجلس الامن اضافة الى المانيا ومنها محادثات جنيف1، عام 2009، وتم التوصل بعدا الى محادثات جنيف2، وقامت عدة دول بدور الوسيط منها تركيا والبرازيل عام 2010 اذ مارست دور الوسيط بين ايران والمجموعة الدولية (5 + 1) من خلال الاتفاق مع ايران على (ارسال اليورانيوم) المخصب الى تركيا لاعادة معالجته ثم اعادته الى ايران، لكن تم اسقاط هذه المبادرة من قبل الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكي ، على الرغم من انه كان هناك ترحيب امريكي بالوساطة، وجرت جولة في المفاوضات بين ايران والمجموعة الدولية (5 + 1) لكن لم يتم التوصل الى اتفاق حول البرنامج النووي الايراني، ومن هذه المحادثات حوارات اسطنبول الاولى في كانون الثاني / 2011، ومحادثات استنطبول الثانية 14 نيسان / 2012، محادثات بغداد 24 ايار / 2012، محادثات موسكو 19 حزيران / 2012 [25]، وجرت مفاوضات بين ايران والمجموعة (5 + 1) في مدينة لوزان السويسرية الذي نص على حق ايران في الاستمرار بعملية تخصيب اليورانيوم بنسبة 3،67 كما نص على رفع العقوبات المفروضة على ايران، وتفيد الدراسات ان اتفاق لوزان حقق مكاسب لايران منها[26] :-

1- الغرب اقر بحق ايران في التخصيب على اراضيها وبناء على هذه الفقرة فأن الطرف المقابل اعترف بحق ايران في مجال التخصيب خلافاً لقرارات مجلس الامن مما يعني أن ايران ستواصل عمليات التخصيب.

2- الغاء الحظر الاحادي المفروض على قطاع النفط الايراني نظراً الى قرار الحظر الصادر عن الكونغرس الامريكي والقاضي لضرورة خفض الدول لمشترياتها من النفط الايراني بنسبة 20% خلال ستة اشهر فأن هذا القانون سيكون لاغياً وستواصل عملية شراء النفط من ايران .

3- الاعتراف بحق ايران في تطوير العلوم النووية السلمية .

4- موافقة الجانب الاخر على الغاء الحظر بشكل تدريجي بالمقابل تعهدت ايران بناء على الاتفاق على ايقاف عمليات التخصيب بنسبة 20% بشكل طوعي، وموافقة ايران على عمليات تفتيش طوعية لمنشأتها النووية تفوق التزاماتها المنصوص عليها(27) .

ومن الجدير بالذكر ان المفاوضات الدولية بلغت ذروتها بالتوصل الى اتفاق اطاري في لوزان في مارس 2015 ، بين ايران ومجموعة (5 + 1) الامر الذي اثار جدلاً واسعاً داخل الولايات المتحدة الامريكية استمر طول مراحل المفاوضات وفي هذا الجدل ظهرت مدرستان(28).

- ترى المدرسة الاولى إن النجاح في التوصل الى اتفاق سوف يمكن القوى المعتدلة في ايران وسيقوي المجتمع المدني الايراني وسوف يدفع بالتنمية الاقتصادية، مما يترتب عليه علاقات تجارية تقوم على الاعتماد المتبادل بين ايران والولايات المتحدة الامريكية .

- اما المدرسة الاخرى فهي تتوقع ان حل النزاع النووي سوف يحرر ايران فعلياً ويمكنها من انتهاج سياسة خارجية اكثر جرأة وطموحاً في المنطقة وإن التوصل الى حقيقة نووية سيدعم دون شك قدرة المناورة لدى الايرانيين وصناع السياسة في طهران وترى هذه المدرسة ان ايران قوة ثورية للهيمنة خارج حدودها، وخلص هذا التحليل الى ان ايران ليس من المتوقع ان تتنازل عن مبادئها في الوقت القريب، ومن جانب اخر اعلن الرئيس (باراك اوباما) الرئيس السابق للولايات المتحدة الامريكية التوصل الى اتفاق وصفه بالتاريخي وكرر ما قاله عقب اتفاق لوزان من ان الاتفاق يمنع ايران من امتلاك السلاح النووي، والاتفاق سوف يجعل المنطقة والعالم اكثر امناً، اما الجانب الغربي فقد جاء الترحيب من وزير خارجية بريطانيا الذي قال ان الاتفاق يفتح افاقاً للتجارة وللايرانيين ان يسافروا وينفتحوا على العالم(29) .

وفضلاً عما تقدم يمكن القول ان المفكرين والباحثين يرون ان دوافع الامتلاك ايران الطاقة النووية للأغراض السلمية الايراني متعددة متمثلة بالدوافع السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والدوافع السياسية تنقسم الى داخلية وخارجية اذ مارس المحافظون في ايران دوراً كبيراً في دفع ايران لامتلاك الطاقة النووية

للأغراض السلمية فضلاً عن الايمان الثابت بأهمية هذه الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولذلك فقد عبرت السياسة الايرانية بالتوجه النووي عن رغبة تيار المحافظين[30] .

وفضلاً عن ذلك فأن الوضع الداخلي في ايران ولاسيما بعد فوز (احمدي نجاد) بالانتخابات الرئاسية عام (2009) والاضطرابات الداخلية من التمسك بالبرنامج النووي ضرورة كبيرة، لكونه النقطة المحورية في الخلاف مع الولايات المتحدة ومن ثم فأن المضي في هذا البرنامج سيؤدي الى توحيد الصفوف الداخلية، وشد الانتباه للشعب الايراني نحو الخارج والخطر الذي تفرضه الولايات المتحدة واسرائيل على ايران بسبب برنامجها النووي اي توظيف مسألة البرنامج النووي من اجل تخفيف حدة المطالبات الداخلية بتغيير الظروف الاقتصادية وتحسينها والمطالبة بالحريات العامة. ايضاً لايران دوافع تنفيذ طموحات اقليمية ومواجهة الاخطار ولان ايران اصبحت دولة معزولة تحيط بها دول نووية فأن الاحساس المتولد بالحصار والضعف يكون عامل دفع في السياسة الايرانية لامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية ومن ثم يكون هو الوسيلة الوحيدة للردع امام الاخطار المحيطة بها[31] .

ومن جانب اخر فأن ايران ترى ان توازن القوى في الشرق الاوسط هو في حالة اختلال لصالح (اسرائيل) وإن بامتلاكها الطاقة النووية للأغراض السلمية سوف تصحح هذا الاختلال[32].

ومن الجدير بالذكر ان السياسة الامريكية في تعاملها مع البرنامج النووي الايراني تقوم على اساس عدم الفصل بين ثلاث قضايا مترابطة وهي[33] :-

1- السياسة الامريكية في الشرق الاوسط .

2- امن اسرائيل من المنظور الدولي .

3- موقع ايران الاقليمي، ودورها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة .

وعليه فأن السياسة الامريكية تجاه البرنامج النووي الايراني لا تختلف باختلاف الادارات الامريكية المتعاقبة وظلت السياسة الامريكية تركز على "وجود الخطر الايراني" وتمارس الولايات المتحدة ضغوطها على الوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجل دفعها باتجاه تصعيد الازمة مع ايران وبالتالي تدخل مجلس الامن[34] .

وفضلاً عما تقدم يمكن القول ان السياسة الامريكية بعد تولي الرئيس الامريكي (باراك اوباما) سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية اكدت على الدبلوماسية وان ادارة الرئيس الامريكي باراك اوباما اعطت

الاولوية للوسيلة الدبلوماسية بالنسبة لايران، وعملت الادارة الامريكية على اقناع ايران دبلوماسياً التخلي عن سياستها المعادية للولايات المتحدة الامريكية حسب ما يراه الامريكان والتي تعدها تهديداً للمصالح الامريكية واتخذت الولايات المتحدة اسلوب العقوبات الاقتصادية إذ نجحت الولايات المتحدة الامريكية في تكوين اجماع غربي ضد ايران حول برنامجها النووي وعملت الولايات المتحدة الامريكية على اقناع الدول الغربية واليابان بضرورة محاصرة ايران اقتصادياً من خلال فرض عقوبات قاسية، وتم تشديد العقوبات عبر القرارات الصادرة من مجلس الامن وفرض عقوبات على البنوك التي تتعامل مع البنوك الايرانية[35] .

اما في الادارة الجديدة للولايات المتحدة الامريكية المتمثلة بـ الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) فقد اعلن في 7 / اب اغسطس / 2018، فرض حزمة اولى من العقوبات الاقتصادية على ايران ، وحذر الدول والشركات التي تبقي على تعاملات او تجارية معها بلا عواقب وخيمة، مطالباً الجميع الانصياع التام ، في تنفيذ تلك العقوبات وكان الرئيس ترامب قد قرر في ايار / 2018 الانسحاب من الاتفاق النووي مع ايران، المبرم عام 2015، تحت ادارة الرئيس الامريكي السابق (باراك اوباما) واعادة فرض العقوبات عليها بذريعة ان الاتفاق سيء ولا يمكنه منع تصنيع قنبلة نووية ايرانية[36] .

ومع اعلان الحزمة الاولى من العقوبات الامريكية تكون الفترة الانتقالية التي منحتها ادارة ترامب للشركات العالمية لتصفية تعاملاتها مع ايران قد دخلت حيز التنفيذ، استناداً الى بيان وزارة المالية الامريكية في ايار / 2018، والذي حدد آلية اعادة فرض العقوبات على ايران، ونص البيان على ان اعادة فرض العقوبات يتم على مرحلتين، الاولى تصبح سارية المفعول بعد فترة تسعين يوماً ، وتنتهي بالسادس من اب 2018، اما الثانية تدخل حيز التنفيذ بعد ستة اشهر وتنتهي في الرابع من تشرين الثاني نوفمبر 2018 وتفيد الدراسات ان ادارة ترامب تسعى عبر فرض العقوبات الصارمة على ايران لارغامها على الجلوس الى طاولة المفاوضات لاصلاح ما تراه واشنطن عيوباً في الاتفاق النووي لعام 2015، وللتباحث معها حول دورها الاقليمي، وبحسب ترامب فأن النظام الايراني يواجه خيارين، اما تغيير سلوكه المهدد والمزعزع للاستقرار واعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي واما الاستمرار في مسار العزلة الاقتصادية[37].

اما بالنسبة لايران فأنها تؤكد انها لم تقبل باعادة التفاوض تحت التهديد خصوصاً في ظل التأكيدات الروسية والصينية والاوربية بعدم الالتزام بها واحترام الاتفاق النووي ما دامت ايران تحترمه، وتعيش ايران احتجاجات شعبية من جراء تصاعد الضغوط الاقتصادية ومنذ نيسان 2018، فقد الريال الايراني نصف

قيمته في ظل التهديدات باستئناف العقوبات الامريكية كما ارتفعت معدلات التضخم ارتفاعاً ملحوظاً وكان صندوق النقد الدولي قد قرر في اذار 2018 ان احتياط العملات الاجنبية الايرانية انخفض الى 115.7 مليارات دولار، من العام المالي 2017 وتوقع ان يخفض ذلك احتياطي عام 2018 الى (97.8) مليار دولار وهو ما يكفي تمويل 13 شهر فقط من الواردات[38] .

ومن جانب اخر يمكن القول ان الرئيس (ترامب) حدد هدفه من وراء ذلك بـ انا اطلب السلام العالمي لا شيء اقل حسب ما جاء في حسابه على موقع تويتر وكان الرئيس الايراني حسن روحاني " اعتبر ان الدعوة للحوار في ظل فرض العقوبات لا معنى لها "واكد روحاني ان دعوة ترامب للحوار دون شروط مسبقة مع طهران هدفها اما الاستهلاك المحلي او شن حرب نفسية على الشعب الايراني[39] .

ومن الجدير بالذكر ان دول الاعضاء الاربعة الدائمين في مجلس الامن وقفت الى جانب ايران ومخالفة الولايات المتحدة الامريكية في ضغوطها على ايران، اما الاوربيون فهم الاكثر انكشافاً امام الضغوط الامريكية وذلك رغم معارضتهم لقرار فرض العقوبات على ايران وتعهدهم بالتصدي له، وقبل يوم واحد من دخول المرحلة الاولى من العقوبات الامريكية على ايران اعلن وزراء خارجية المانيا، بريطانيا، فرنسا، ومفوضية الشؤون الخارجية للاتحاد الاوربي، في بيان مشترك تعهدهم بالعمل على الحفاظ على تدفق الاموال وصادرات النفط والغاز بين دولهم وايران، كما فعلو قانون يعرف بـ ((قانون المنع)) لحماية الشركات الاوربية من اي عقوبات اميركية بسبب تعاملها مع ايران فضلاً عن نصه على عدم اعتراف الاتحاد الاوربي بأي احكام قضائية تضع تلك العقوبات موضع التنفيذ[40] .

ومن الجدير بالذكر ان القانون سن عام 1996 لحماية الشركات الاوربية التي كانت تعمل مع كوبا حينها من العقوبات الامريكية وينص على منع شركات الاتحاد الاوربي من الالتزام بالعقوبات الامريكية ما لم تحصل على تصريح استثنائي من المفوضية الاوربية[41] .

ويمكن القول ان ايران امامها خيارين اما الاستجابة الى طاولة المفاوضات حسب الشروط الامريكية او احتمال المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية .

الخاتمة

في الختام يمكن القول ان ايران تعد من القوى المؤثرة في الشرق الاوسط ويعد امتلاكها الطاقة النووية للأغراض السلمية عامل مؤثر في قوة وهيمنة ايران على مستوى اقليم الشرق الاوسط ولايران مجموعة دوافع

سياسية واقتصادية وعسكرية لامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية ولها مجموعة ابعاد مختلفة الاتجاهات ودخلت في مفاوضات مع القوى الغربية ومع الولايات المتحدة وعلى الرغم من تلك المفاوضات الا انها تعرضت وتتعرض للعقوبات التي فرضتها ادارة الرئيس (ترامب) للولايات المتحدة الامريكية .

ولابد من القول ان السياسة الامريكية ازاء ايران تغيرت من اعتماد على الدبلوماسية في فترة ولاية الرئيس الامريكي السابق (باراك اوباما) الى السياسة الجديدة التي اعتمدها الرئيس الامريكي الحالي (ترامب) اذ قام بفرض العقوبات على ايران من جانب ومن جانب اخر وقفت الدول الاوربية باتجاه رفض تلك العقوبات، وتبقى خيارات ايران محدودة امام التحديات التي تتعرض لها من قبل الولايات المتحدة الامريكية .

قائمة الهوامش

1. د. نزار عبد القادر، ايران والقنبلة النووية، الطموحات الامبراطورية، الطبعة الاولى، المكتبة الدولية بيروت، بلا سنة، ص48 .
2. المصدر السابق، ص49 .
3. ينظر ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، سلسلة كتب بيت الحكمة العراقي، بغداد، عدد (10) ، 2009 ، ص120–122 .
4. ينظر د. عادل محمد عايش، المتغير النووي في العلاقات الايرانية بالكيان الصهيوني، باحث الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، لبنان، طبعة1، 2014 ، ص120–124 .
5. نقلاً عن ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص90–92 .
6. ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص137–138 .
7. ينظر، نقلاً عن المصدر السابق، ص144 .
8. د. بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث 11 ايلول عام 2001، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سلسلة جامعية، دار المحجة للنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص183–184 .
9. ينظر داليا سكاي و فريدريك ويفري، احتواء ايران لتفادي استراتيجية ثنائية الابعاد في منطقة رباعية الابعاد، ترجمة سميرة ابراهيم عبدالرحمن، سلسلة دراسات مترجمة مركز دراسات دولية جامعة بغداد، ايلول 2009، ص5–6 .

10. ينظر سرمد العبيدي، تجاذبات الازمة النووية بين ايران والولايات المتحدة الامريكية مقدمات ونتائج، دراسات سياسية، بيت الحكمة، كانون الاول، عدد13، 2008، ص72 .

11. ينظر د. رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، دار الاوائل دمشق سوريا، طبعة2، 2008، ص34 .

12. ينظر المصدر نفسه، ص43-45 .

13. د. رياض الراوي، المصدر السابق، ص81 .

14. نقلاً عن جنيفر كيبر واندرد تريل ، الثقافة الاستراتيجية الايرانية والردع النووي، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عدد (88) طبعة1، 2009، ص7-8 .

15. جورج بيركو فيتش، البرنامج النووي الايراني بعد الانتخابات الرئاسية الايرانية عام 2005، في كتاب البرنامج النووي الايراني الوقائع والتداعيات، مركز امارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، طبعة1، 2007، ص50-51 .

16. ينظر المصدر السابق، ص52 .

17. رند حكمت، دوافع موقف الترويكا الاوربية من الملف النووي الايراني، الملف السياسي، مساعي الترويكا الاوربية لاحتواء ازمة ايران النووية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد 16، بغداد، 2005، ص5 .

18. خليل الربيعي، مستقبل مساعي الترويكا الاوربية في حل ازمة البرنامج النووي الايراني، الملف السياسي، بغداد، عدد 16 ، 2005، ص13-15 .

19. د. خليل الربيعي، المصدر السابق، ص16 .

20. ينظر محمد علي بطحي، ايران والعلاقات الدولية ، التأثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج تحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي 2005 ، ص178 .

21. ينظر د. سرمد عبد الستار العبيدي، ايران واوربا والملف النووي الايراني، الملف السياسي، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد 98، 1 ايار 2011، ص5 .

22. نقلاً عن، د. رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص189 .

23. نقلاً عن، ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص361 .

24. لمزيد من التفاصيل ينظر المصدر السابق، ص371 .

25. قاسم حسين الربيعي، البرنامج النووي الايراني من فتوى الامام الى فينا، ابحاث ستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، عدد 10، اب / 2015، ص67 .

26. المصدر نفسه ، ص68 .

27. المصدر السابق، ص69 .

28. السيد امين شلبي ، تداعيات التقارب الامريكي الايراني ، تساؤلات دولية وعربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، عدد 202، المجلد 50، اكتوبر 2015، ص90-91 .

29. المصدر السابق، ص90 .

30. وللمزيد من التفاصيل حول اتفاق لوزان ينظر قاسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص76-77 .

31. نقلاً عن، بهاء عدنان السعبري مصدر سبق ذكره، ص782 .

32. ينظر جنيفر كيبر واندرد تريل ، الثقافة الاستراتيجية الايرانية والردع النووي، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ضبي، عدد 88، 2009، ص14-15 .

33. المصدر نفسه، ص12-13 .

34. ينظر، د. رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص226 .

35. ينظر المصدر نفسه، ص227 .

36. رحمن عبد الحسين ظاهر، خيارات الاستراتيجية الامريكية تجاه البرنامج النووي الايراني، (www.iasj.net) ص12

37. سلسلة تقدير موقف العلاقات الامريكية – الايرانية بعد فرض العقوبات، احتمالات التعقيد والاحتواء، وحدة تحليل سياسات من المركز العربي، اغسطس 2018، ص4 .

38. ينظر المصدر السابق، ص4-5 .

39. المصدر السابق، ص6 .

40. العقوبات الامريكية على ايران تدخل حيز التنفيذ، 7 اغسطس اب / 2018، (www.arabic.cnn.com).

41. سلسلة تقدير موقف العلاقات الامريكية – الايرانية بعد فرض العقوبات، احتمالات التعقيد والاحتواء، وحدة تحليل سياسات من المركز العرب، اغسطس 2018، مصدر سبق ذكره، ص4.

42. المصدر السابق، ص5 .

قائمة المصادر

1- السيد امين شلبي، تداعيات التقارب الامريكي الايراني، تساؤلات دولية وعربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، عدد 202، المجلد 50، اكتوبر 2015 .

2- بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث 11 / ايلول / عام 2001، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية سلسلة جامعية، دار المحجة للنشر والتوزيع بيروت، طبعة1، اب / 2012 .

3- جورج بيركو فيتش، البرنامج النووي الايراني بعد الانتخابات الرئاسية الايرانية عام 2005، في كتاب البرنامج النووي الايراني الوقائع والتداعيات، مركز امارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، طبعة1، 2007 .

4- جنيفر كيبر واندرد تريل، الثقافة الاستراتيجية الايرانية والردع النووي، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عدد (88) طبعة1، 2009 .

5- خليل الربيعي، مساعي الترويكا الاوربية في حل ازمة البرنامج النووي الايراني، الملف السياسي، بغداد، عدد16، 2005 .

6- ينظر داليا سكاي وفريدريك ويفري، احتواء ايران تفادي استراتيجية ثنائية الابعاد في منطقة رباعية الابعاد، ترجمة سميرة ابراهيم عبدالرحمن، سلسلة دراسات مترجمة مركز دراسات دولية جامعة بغداد، ايلول 2009 .

7- رحمن عبد الحسنين ظاهر، خيارات الاستراتيجية الامريكية تجاه البرنامج النووي الايراني، (www.iasj.net) .

8- رند حكمت، دوافع موقف الترويكا الاوربية من الملف النووي الايراني، الملف السياسي، مساعي الترويكا الاوربية لاحتواء ازمة ايران النووية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد 16، بغداد، 2005 .

9- رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، دار الاوائل دمشق سوريا، طبعة2، 2008 .

10- ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، سلسلة كتب بيت الحكمة العراقي، بغداد، عدد (10)، 2009 .

11- سرمد عبد الستار العبيدي، ايران واوربا والملف النووي الايراني، الملف السياسي، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد 98، 1 ايار 2011 .

12- سرمد العبيدي، تجاذبات الازمة النووية بين ايران والولايات المتحدة الامريكية مقدمات ونتائج، دراسات سياسية، بيت الحكمة، كانون الاول، عدد13، 2008 .

13- عادل محمد عايش، التغيير النووي في العلاقات الايرانية بالكيان الصهيوني، باحث الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت لبنان، طبعة1، 2014 .

14- قاسم حسين الربيعي، البرنامج النووي الايراني من فتوى الامام الى فينا، ابحاث ستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، عدد 10، اب / 2015 .

15- محمد علي بطحي، ايران والعلاقات الدولية، التأثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج تحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي 2005.

16- نزار عبد القادر، ايران والقنبلة النووية، الطموحات الامبراطورية، الطبعة الاولى، المكتبة الدولية بيروت، بلا سنة .

17- سلسلة تقدير موقف العلاقات الامريكية – الايرانية بعد فرض العقوبات، احتمالات التعقيد والاحتواء، ومدة تحليل سياسات من المركز العربي، اغسطس 2018 .

18- العقوبات الامريكية على ايران تدخل حيز التنفيذ، 7 اغسطس اب / 2018 ، (www.arabic.cnn.com).

التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها على القوة الإقليمية لإيران

The Regional Transformations in The Middle East, The impact on the Regional power of Iran

د. شيماء محمد عبد الله أبوعامر

ملخص:

جاءت موجات الربيع العربي كأحد أهم الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين منذ احتلال العراق في بداية الألفية، فقد كانت الثورة التونسية حجر الدومينو الأول الذي بدأ موجة من التغييرات والتفاعلات الاستراتيجية في المنطقة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الاقليمي. حيث أدت الثورات الى سقوط أنظمة عربية مستقرة، واندلاع حروب أهلية في دول أخرى، والتي فجرت قضية المهاجرين واللاجئين خاصة السوريين الى الدول العربية والغربية، أما على المستوى الاقليمي فقد أدت الثورات إلى موجه من التغييرات الاقليمية، سواء في هيكل التحالفات الاقليمية، أو تصاعد دور الجماعات المسلحة العابرة للحدود، فضلا عن غيرها من التحولات الاستراتيجية الاقليمية.

وتحاول الدراسة أن تبحث في كيفية تأثير الثورات العربية والتحولات الاستراتيجية الناتجة عنها على احتمالات أن تصبح إيران قوة إقليمية قادرة على إعادة تشكيل التفاعلات والأحداث في منطقة الشرق الأوسط لتتوافق مع مصالحها. ولذلك تتناول الدراسة أولا تعريف مفهوم القوة الاقليمية والمعايير المحددة لها، وفي إطار هذه المعايير توضح الدراسة بعد ذلك امكانيات القوة المادية والناعمة التي تؤهل إيران للعب دور القوة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والاشكاليات التي تواجهها فيما يتعلق بمصادر قوتها للعب هذا الدور. ثم تتناول الدراسة بعد ذلك التحولات الاستراتيجية الناتجة عن الثورات العربية. وتوضح بعد ذلك كيف استطاعت إيران الاستفادة من الثورات العربية من خلال تحليل المكاسب الاستراتيجية على القوة الاقليمية، وكذلك تحليل الخسائر الاستراتيجية على القوة الاقليمية لإيران، وفي النهاية تحاول الدراسة في الخاتمة أن تجيب على اشكالية الدراسة عن كيفية تأثير الثورات العربية وتحولاتها الاستراتيجية على القوة الاقليمية لإيران.

الكلمات المفتاحية: القوة الاقليمية، إيران، الثورات العربية، الشرق الأوسط.

Abstract :

The Arab Spring came as one of the most important events in the Middle East in the twenty-first century since the occupation of Iraq at the beginning of the millennium. The Tunisian revolution was the first domino, which began a wave of changes and strategic interactions in the region, both domestically and regionally. The revolutions led to the collapse of stable Arab regimes and the outbreak of civil wars in other countries, where Syria comes at the forefront of these countries with thousands of deaths and many migrants and refugees to the Arab and Western countries. On the regional level, revolutions have led to the formation of regional alliances, the rise of the role of armed groups, and other strategic transformations.

The study attempts to search how the Arab revolutions and the resulting strategic transformations affect the prospects of Iran becoming a regional power capable of reshaping the interactions and events in the Middle East to meet its interests. Firstly, the study discusses the definition of the concept of regional power and the criteria that set for it. Within these parameters, the study clarifies the potential of hard and soft power that qualifies Iran to play the role of regional power in the Middle East. It also clarifies the problems it faces -with regard to its sources of power - to play this role. Secondly, the study deals with the strategic transformations resulting from the Arab revolutions. Then it shows how Iran has benefited from Arab revolutions by analyzing strategic benefits as well as strategic losses on Iran's regional power. Finally, the study attempts to answer the question of how the Arab revolutions and their strategic transformations affect Iran's regional power.
Key words: Regional Power- Iran – Arab Spring – Middle East

مقدمة :

زاد الاهتمام بالدراسات الإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، فبدأت العديد من الدراسات بتناول الإقليم كأحد مستويات التحليل في العلاقات الدولية، فيما اهتمت دراسات أخرى بتحديد وتعريف القوة الإقليمية ، وما هي محدداتها وشروطها والاستراتيجيات التي تتبعها في علاقاتها مع باقي دول الإقليم. وفي هذا الشأن عانت الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط أيضا من العديد من الإشكاليات، على رأسها تحديد المنطقة التي تشكل إقليم الشرق الأوسط، فرغم أن هناك ما يشبه الإجماع على أن هذه المنطقة تضم الدول العربية بالإضافة إلى كل من إيران وإسرائيل وتركيا، إلا أن باري بوزان مثلا في نظريته الخاصة بالمركب الأمني الإقليمي اعتبر أن تركيا دولة عازلة بين الشرق الأوسط وأوروبا.[1] فضلا عن ذلك فإن

هناك الإشكاليات المتعلقة بتحديد القوة الإقليمية، فالمنطقة تعاني من تشتتاً للقوة بين عدداً كبيراً نسبياً من القوى الإقليمية المحتملة والتي تضم مصر وإيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية وتركيا، كما تعاني هذه الدول من محدودية قدراتها مقارنة بقدرات القوى الإقليمية الأخرى على المستوى العالمي في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا.[2]

وقد سببت موجات الربيع العربي عدداً من التحولات والتفاعلات الإقليمية التي تنذر بإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل تراجع المكانة الإقليمية لبعض الدول وصعود دول أخرى. وتعد إيران أحد أبرز الدول المرشحة للعب دور القوة الإقليمية في المنطقة، ومع ذلك كان مارتين بيك يرى أن إيران غير مرشحة للعب هذا الدور وأن الربيع العربي يمثل تحدياً لها في ضوء الصعوبات التي سوف تواجهها لعقد تحالفات إقليمية مع دول الجوار الجغرافي باستثناء سوريا بشار الأسد والعراق، فضلا عن تعارض القيم التي نادت بها الثورات العربية مع القيم التي تتبناها الجمهورية الإسلامية، رغم أن الأخيرة حاولت استثمار الثورات العربية في البداية بتصويرها امتداداً للثورة الإسلامية.[3] إلا أنه مع تراجع موجات الربيع العربي وتغير الأوضاع الإقليمية، باتت هناك تساؤلات حول الفرص المتاحة لإيران للعب دور القوة الإقليمية.

وتدور إشكالية الدراسة حول كيفية تأثير الثورات العربية والتحولات الإستراتيجية الناتجة عنها على احتمالات أن تصبح إيران قوة إقليمية قادرة على إعادة تشكيل التفاعلات والأحداث في منطقة الشرق الأوسط لتتوافق مع مصالحها. **الأمر الذي يطرح عدداً من التساؤلات حول** الإمكانات التي تؤهل إيران للعب دور القوة الإقليمية والقيود التي تواجهها، والمكاسب والمخاطر التي ولدتها الثورات العربية والتحولات الإستراتيجية الناتجة عنها على المكانة الإقليمية لإيران.

أولا : القوة الإقليمية (الإطار النظري)

يعد مفهوم القوة الإقليمية أحد المفاهيم ذات الدلالات المتعددة في حقل العلاقات الدولية، كما أنه يتداخل مع العديد من مفاهيم ومصطلحات الحقل الأخرى، وقد يعود ذلك إلى اختلاف وتعدد المعايير التي يضعها كل تعريف للقوة الإقليمية، وإلى ارتباط وتداخل المفهوم مع مفاهيم أخرى مثل القوى الكبرى والقوى المتوسطة فضلا عن مفاهيم الهيمنة والقيادة.

وقد استند البعض أن الدولة لتكون قوى إقليمية كبرى ينبغي أن تكون أولاً جزءاً من منطقة معينة جغرافياً، وقادرة على الوقوف ضد أي تحالف من الدول الأخرى في المنطقة ولها تأثير كبير في الشؤون الإقليمية، كما أنها بالمقارنة بالقوة المتوسطة يمكن أن تكون أيضا قوى كبرى (أو عظمى) على النطاق العالمي بالإضافة إلى موقعها الإقليمي.[4] فيما أضاف البعض إلى ذلك رغبة الدولة في القيادة، واستعدادها لتكون وسيطاً في الأمن الإقليمي أولا وفي الشؤون الاقتصادية ثانياً، وأن تتوافر لديها الموارد الكافية للتأثير على الساحة الدولية فيما يتعلق بشئونها الإقليمية، وأخيراً أن يتم الاعتراف بها من جيرانها جبراً أو عن طيب خاطر.[5]

فيما ركز تعريف آخر على ما تحوزه الدولة من موارد القوة فعرف القوة الإقليمية بأنها تلك الدولة التي تمتلك موارد مادية تفوق ما تمتلكه أي دولة أخرى من دول الإقليم ومن أبرز هذه الموارد عدد السكان والاتساع الجغرافي والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية، والمشاركة والتفاعل الواضح مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية. فالقوة الإقليمية هي التي تمارس دوراً ريادياً في منطقتها ولها القدرة على التأثير في المنطقة التي تتواجد فيها، كما أنها تمثل هذه المنطقة في المؤسسات والهيئات الدولية. والإقليم قد يعتمد على دولة واحدة قوية يدور في فلكها، وينشأ هذا الوضع بسبب أن الدولة المهيمنة إقليمياً بفضل ما تحوزه من مقومات القوة تستطيع فرض إرادتها والتأثير على الدول الأخرى في المنطقة، وخلق نوع من الرضا عن هيمنتها في المنطقة من خلال وسائل مختلفة أبرزها المنافع الاقتصادية التي توفرها لدول الإقليم، والحفاظ على الأمن الإقليمي، وكذلك من خلال القدرة على طرح رؤية معينة للعالم والقيم التي يجب أن تسوده، وقد تنشأ القوة الإقليمية بفضل الدعم الذي توفره قوى أخرى من خارج الإقليم.[6]

أما أهم التعريفات التي تناولت مفهوم القوة الإقليمية، فهو التعريف الذي وضعه ديتلف نولتي (Detlef Nolte) حيث وضع عدداً من المعايير المحددة للقوة الإقليمية على النحو التالي [7]:

- رؤية الدولة الذاتية (self-conception) أو مطالبتها بمكانتها الرائدة في المنطقة التي هي جغرافياً واقتصادياً وسياسياً محددة .
- عرض (projection) إمكانياتها المادية (العسكرية والاقتصادية والديموغرافية) والتنظيمية (السياسية) والأيدلوجية لاستخدامها إقليمياً.
- أن يكون لها تأثير كبير في الشؤون الإقليمية (الأنشطة والنتائج) .

كما أضاف بأن القوة الإقليمية من المتوقع أن تتوافر لديها المعايير التالية:

- مترابطة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً مع المنطقة.
- تؤثر بشكل كبير على ترسيم الحدود الجيوسياسية والبناء السياسي- الفكري في المنطقة.
- تمارس هذا التأثير عن طريق هياكل إدارية (تنظيمية إقليمية).
- تحدد وتضع هوية أو مشروع إقليمي مشترك.
- توفر المنافع العامة (collective good) للمنطقة أو تشارك في توفيرها.
- تحدد جدول أعمال الأمن الإقليمي بشكل كبير.
- منصبها القيادي في المنطقة معترف به أو على الأقل يتم احترامه من الدول الأخرى داخل وخارج الإقليم، وخاصةً من قبل القوى الإقليمية الأخرى.
- تتكامل مع المحافل والمؤسسات الإقليمية والعالمية وتتبنى ليس فقط مصالحها الخاصة ولكنها تتصرف أيضا كممثل للمصالح الإقليمية.

وبإسقاط المعايير التي وضعها نولتي للقوة الإقليمية على إيران فسوف نجد أن إيران ينقصها الكثير منها، فرغم أنها تدرك وتطالب بأن تعامل كقوة إقليمية مؤثرة، كما أنها تستخدم مواردها وإمكانياتها المحلية لتدعيم دورها ومصالحها، ولها تأثير على الشئون الإقليمية، غير أنها تواجه عقبات مختلفة لأداء دور القوة الإقليمية منها الانقسام الطائفي واعتراف القوى الدولية والإقليمية بها كممثل للمصالح الإقليمية، فضلا عن ذلك فلا يوجد أي هيكل إداري أو تنظيمي تمارس إيران من خلاله نفوذها الإقليمي.

ومع ذلك فهذه الصعوبات لا تواجه إيران وحدها، فالدول الأخرى المرشحة للعب دور القوة الإقليمية تشاركها في العديد من هذه الصعوبات، فجميعها تعاني من إشكالية محدودية القدرات التي تمتلكها على النطاق العالمي عند مقارنتها بالقوى الإقليمية الأخرى مثل الصين أو الهند أو اليابان في آسيا أو البرازيل في أمريكا اللاتينية. وعلى مستوى القوة العسكرية فالولايات المتحدة تعد الدولة الوحيدة التي تتحكم بشكل مباشر في القدرات العسكرية المتقدمة التي يتم نشرها في الشرق الأوسط. كما لا توجد دولة واحدة في الشرق الأوسط تتوافر لديها الإمكانات(العسكرية والاقتصادية والديمغرافية)، والموارد التنظيمية والأيديولوجية لاستعراض قوتها الإقليمية، أو مترابطة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً مع المنطقة، أو توفر المصالح الجماعية للمنطقة، أو تعرف أجندة الأمن الإقليمية، وعلاوة على ذلك لا تمارس دولة واحدة في الشرق الأوسط نفوذها

عن طريق هياكل الحكم الإقليمية ، أو تحدد وتعرف هوية مشروع إقليمي، وأيضا لا توجد دولة شرق أوسطية تتمتع بمكانة رائدة في المنطقة ومعترف بها من قبل الدول الأخرى داخل وخارج المنطقة ومندمجة في المؤسسات الدولية والعالمية بحيث تعبر ليس فقط عن مصالحها الخاصة وإنما أيضا عن المصالح الإقليمية .[8]

يمكن القول إذاً أن الدول المرشحة للعب دور القوة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لا تفي بجميع متطلبات ومعايير القوة الإقليمية، ولذلك صور باري بوزان النظام الأمني في الشرق الأوسط – في نظريته عن مركبات الأمن الإقليمية – بأنه مركب أمني إقليمي متعدد الأقطاب يضم عدداً من القوى الإقليمية.[9]

ثانيا : إمكانيات القوة الإيرانية

بلغ عدد سكان الجمهورية الإسلامية عام 2016 حوالي 80.28 مليون نسمة، ووصل إجمالي الناتج المحلي إلى 418 مليار دولا تقريبا ، وبينما واجهت إيران صعوبات اقتصادية على مدار السنوات الماضية حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي إلى (–2.5) إلا انه ارتفع في عام 2016 ليصل إلى 12% تقريبا، كما انخفض معدل التضخم في 2016 إلى 8.6%. [10] ومع ذلك تعاني إيران من مشاكل اقتصادية جوهرية، فيتعمد الاقتصاد الإيراني على إنتاج النفط، حيث وصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي في عام 2008 إلى ما يقرب من 40%. وقد انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 22 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013.[11] كما أدت العقوبات المفروضة عليها بسبب البرنامج النووي إلى انخفاض صادراتها من الطاقة مما زاد من حدة المشكلات الاقتصادية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وكذلك أسعار السلع الاستهلاكية. كما خلقت العقوبات التي دخلت حيز التنفيذ عام 2012 مشاكل خطيرة بالنسبة للقطاع المصرفي والتجاري. من حيث صعوبة حصول إيران على عائدات مبيعات النفط نقداً، مما اضطرها إلى مبادلة النفط بالذهب والقمح أو المنتجات الاستهلاكية.[12]

أما بالنسبة للقوة العسكرية الإيرانية، فان جيشها يعد أحد أكبر الجيوش في المنطقة من الناحية العددية إذ يقدر عدد القوات الإيرانية بشكل عام بحوالي 523 ألف فرد يتوزعون على أفرع الجيش الرئيسية ويبلغ حجم قوات الاحتياطي 350 ألف فرد. بالإضافة إلى 90 ألف فرد من قوات الباسيج و 45 ألف فرد من قوات الأمن الداخلي، أي أن التعداد الإجمالي للقوات المسلحة الإيرانية يناهز مليون فرد بما نسبته 1.45% من حجم السكان. بيد أن القوات المسلحة الإيرانية تعاني من قصور ملحوظ من حيث قدرتها على

صيانة المعدات الحربية، كما أن عدد الدبابات الحديثة طبقا للمعايير السائدة العسكرية لا تتعدى 580 دبابة ، أما بالنسبة لسلاح الجو فيعاني من ضعف إمكانيات الصيانة بشكل أساسي، كما تعتبر المقدرات التكنولوجية المتوفرة لها قديمة مقارنة بنظيرتها على المستوى الإقليمي، وبالنسبة للقوات البحرية تواجه إيران أيضاً مشاكل متعددة فبنيتها التسليحية قديمة، كما أن الغواصات التي تمتلكها أقل كفاءة من نظيرتها السعودية والخليجية ، كما أنها تعد محدودة بالنظر إلى طول سواحلها البحرية التي تطل على الخليج العربي وبالتالي فان القدرات العسكرية البحرية تعد ضعيفة من الناحية الكمية والنوعية. [13]

ونتيجة لأوجه القصور تلك التي تعاني منها إيران في قواتها التقليدية لجأت لتطوير قدراتها في مجال الأسلحة البالسيتية وغير التقليدية. فأصبحت تمتلك أكبر مخزون من الصواريخ في الشرق الأوسط. كما أنها مستمرة في تطوير برامج بالسيتية طويلة المدى ذات قدرات إطلاق لمسافات كبيرة. كما وضعت أول قمر صناعي لها في المدار عام 2009، كذلك نجحت في إطلاق صواريخ سجيل التي مداها من 1500 إلى 1800 كم. [14]

أما بخصوص الإمكانيات التي تمتلكها إيران في مجال القوة الناعمة، فيرى عباس مالكي أن مصادر القوة الناعمة الإيرانية تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية هي :

أولا : الثقافة وتضم اللغة الفارسية والتقاليد الإيرانية والتشيع : حيث يرى الإيرانيين أن اللغة الفارسية عنصراً أساسياً في جذب الأمم الأخرى على اعتبار أنها دخلت في تركيب العديد من اللغات الأخرى السائدة اليوم في العالم كاللغة التركية والهندية والأوردية والأرمينية والجورجية وغيرها. وفيما يخص البعد الحضاري ، فالحضارة الإيرانية حضارة عريقة زاخرة بالتاريخ والخبرة والتأثير على المناطق المجاورة . وبالنسبة للسياحة، فان إيران تصنَّف على أنها واحدة من عشر دول سياحية هي الأفضل من ناحية التاريخ والمواقع الأثرية ، وفيما يتعلق بالفن والمناسبات الثقافية : فيكفي الالتفات إلى عيد النيروز الذي يُعتبر مؤشرًا على التأثير الكبير للثقافة الإيرانية على الثقافات الأخرى ناهيك عن الفن والشعر والتأليف.

ثانيا: **القيم السياسية** والتي تضم :الديمقراطية والانتخابات وحقوق المرأة والمجتمع المدني، وتمتلك إيران نظامًا سياسيًا هجينًا إن صحّ التعبير يبتكر مفهوم" الديمقراطية الدينية "باعتباره نموذجًا فريدًا من نوعه يصلح أن يكون مصدرًا من مصادر القوة الناعمة الإيرانية لما يقدمه من جديد في هذا الموضوع، وكونه بديلاً عن النظم التقليدية المعروفة في العالم.

ثالثا : **السياسة الخارجية وتضم الشرعية والبرستيج والعلاقات العامة.** حيث تكتسب السياسة الخارجية في الحالة الإيرانية أهمية قصوى كونها المصدر الأكبر من مصادر توليد القوة الناعمة للبلاد والأكثر فعالية وتأثيرًا على الإطلاق [15]

يوضح العرض السابق ان إيران تعاني من أوجه قصور جوهرية في إمكانيات القوة المادية، حيث يعاني الاقتصاد الإيراني من صعوبات متعددة خاصة في أعقاب سنوات طويلة من العقوبات الدولية، وحتى مع توقيع الاتفاق الإطاري في عام 2015 فلم يؤدي ذلك إلى إزالة هذه الصعوبات، كما ان الجيش الإيراني رغم المحاولات المستمرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، ومواجهة أوجه القصور به من خلال تطوير منظومات الصواريخ الإيرانية، إلا أنه مازال يواجه العديد من التحديات في مواجهة المنافسين الإقليميين له. ولكن هل يعني ذلك إن إيران لا تمتلك الإمكانيات التي تؤهلها للعب دور القوة الإقليمية، أوضحت (Maridi Nahas) أن المحاولات السابقة للعب دور القوة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لكل من مصر بعد ثورة 1952 والجمهورية الإسلامية بعد 1979 لم تكن قائمة على أساس زيادة إمكانيات هذه الدول من القوة الصلبة. وإنما كان نجاحها المحدود للعمل كقوة إقليمية يرجع إلى تحدى المبادئ الأساسية للقيادة السياسية والتعاون مع القوى الامبريالية في المنطقة ، فقد تمكن ناصر من العمل كزعيم إقليمي باستعراض نجاحه في تأميم قناة السويس في عام 1956، وإنشاء الجمهورية العربية المتحدة في عام 1958، بينما عانت مصر من عدم نجاحها في استخدام القوة الصلبة خاصة في حرب اليمن في ظل عدم امتلاكها لقدرات متفوقة بالنسبة لمنافسيها .[16] ومع ذلك فان إيران تواجه أيضا معضلات متعددة فيما يتعلق بإمكانياتها في مجال القوة الناعمة ، في ظل تركيزها على عقد تحالفات إقليمية مع شركاء يدينون بالمذهب الشيعي ، الأمر الذي أدى إلى اتهامها بالطائفية ومحاولة إقامة هلال شيعي في المنطقة للسيطرة على إقليم الشرق الأوسط.

وعليه يصبح من الواضح أن إيران تعاني من إشكاليات جوهرية فيما يتعلق بإمكانياتها المادية والمعنوية للعمل كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، ويصبح التساؤل المطروح هل أدت الثورات العربية والتحولات الناتجة عنها إلى تعزيز فرصها للعمل كقوة إقليمية أم تراجع هذه الفرص.

ثالثا : الثورات العربية وتحولاتها الإستراتيجية:

أدى اندلاع ثورات الربيع العربي في عام 2011 إلى عدداً من التحولات الإستراتيجية في المنطقة وذلك على النحو التالي :

1- التحول في أدوار بعض الفاعلين الإقليميين: تغيرت أدوار العديد من الفاعلين الإقليمين في منطقة الشرق الأوسط بعد اندلاع الثورات العربية، فتصاعد الدور الإقليمي لبعضها بينما تراجعت أدوار دول أخرى، فقد تراجع الدور المصري في ظل عدد من المعوقات الهيكلية التي تواجهه في الوقت الحالي، والتي تشمل التحديات الأمنية والصعوبات الاقتصادية التي جعلتها تعتمد على القروض الخارجية خاصة القادمة من الدول الخليجية (السعودية والكويت والإمارات). في مقابل ذلك تصاعد الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية يساندها في ذلك ثلاثة عوامل أولها الموارد المالية الضخمة ثانيها الموارد النفطية وثالثها الدين الإسلامي وذلك بإدارتها لأكثر الأماكن الإسلامية قداسةً (مكة والمدينة). [17] كما تحولت سوريا من لاعب إقليمي لها تأثير كبير في بيئتها الإقليمية إلى ساحة للحرب الأهلية والمعارك الجيوسياسية . كما حاولت دول أخرى الاستفادة من الثورات العربية بالعمل على تعزيز دورها الإقليمي، مثل قطر وتركيا. فقد سعت قطر لتعزيز وزنها الجيوسياسي، بتأييدها لتغيير نظام بشار الأسد، ودعمها للرئيس المصري المعزول محمد مرسي ثم احتضانها لأعضاء من جماعة الإخوان المسلمين بعد إزاحته من الحكم. أما بالنسبة للدور التركي فقد شهد عدداً من التحولات المرتبطة بالأزمة السورية، حيث تحولت من وسيط محتمل بين النظام والمعارضة في المراحل الأولى للثورة السورية، إلى نقد نظام بشار الأسد في تعامله العنيف مع الثورة، إلى التحالف مع الرياض والدوحة للعمل على إسقاط النظام السوري.[18]

2- الصراع على القيادة الإقليمية وزيادة حدة التوتر الطائفي في الشرق الأوسط : لقد تحول الشرق الأوسط بعد الثورات العربية إلى **ساحة للصراع بين المملكة العربية السعودية وإيران**. فالسياسة الإيرانية القائمة على دعم حلفاءها الشيعة وتعزيز نفوذها في كل من العراق ولبنان وسوريا وأخيراً اليمن أدت لتصاعد المخاوف السعودية من قيام إيران بإنشاء هلال شيعي في هذه المناطق. غير أن السياسة الإيرانية القائمة على تعزيز تحالفاتها في هذه المنطقة لم تكن جديدة ، فقد تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، والذي غير من الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة ودفع العراق للوقوع تحت النفوذ الإيراني بشكل أكبر. ومع اندلاع ثورات الربيع العربي زادت ساحات التنافس بين الدولتين بشكل كبير، فقد تحولت اليمن منذ عام 2014 إلى ساحة جديدة للتنافس بينهما، وتخشى السعودية من أن نمو النفوذ الإيراني في اليمن (والتي تعد منطقة نفوذ لها) قد يشعل التمرد في المحافظات الشرقية والجنوبية في المملكة، ولذلك مولت الحكومات المتعاقبة في صنعاء لضمان أمنها الداخلي. أما سوريا والتي تعد

معقلاً للنفوذ الإيراني، فقد رأت المملكة العربية السعودية في الأزمة السورية فرصة لإضعاف نظام الأسد ومن ثم عزل إيران عن المنطقة، ولذلك دعمت جماعات المعارضة السورية ومنها الجيش السوري الحر. وفي لبنان التي تعد الساحة الأخيرة للتنافس بينهما، فقد أثر الوضع السوري عليها حيث ارتفعت حدة العنف الطائفي داخلها، بسبب مشاركة حزب الله النشطة في دعم النظام السوري مما أدى إلى هجمات على المناطق الشيعية اللبنانية من الفصائل السنية. [19]

3- تعرض نظام الدولة القومية للتهديد وتزايد دور الفاعلين من غير الدول: فقد فقدت الحدود وظيفتها ومعناها بسبب حركة اللاجئين والمسلحين والأسلحة عبرها وأصبحت خارج نطاق سيطرة الدول الإقليمية، وكذلك تصاعدت سيطرة جهات فاعلة من غير الدول على العديد من المناطق في الشرق الأوسط. إن الحدود الحالية المعترف بها بموجب القانون الدولي تتعرض لتهديدات متزايدة سواء في المناقشات الفكرية أو على أرض الواقع. فقد أدت الصراعات المستعصية في مختلف البلدان إلى إعطاء زخم للأفكار الخاصة "بإعادة رسم الحدود" كوسيلة لحل المشاكل الكامنة. وشهدت السنوات الأخيرة تزايد المناقشات حول إعادة تفكيك دول المنطقة وظهور دول جديدة. [20] ونتيجة لذلك زادت أهمية سياسات الهوية والانتماءات العرقية والدينية للقبائل والعشائر في ليبيا واليمن والعراق، وتحولت الجماعات العرقية مثل الأكراد والطوائف الدينية بما في ذلك السنة والشيعة والدروز والأقباط واليزيديين إلى عوامل جيوسياسية في الصراعات الإقليمية. كما أن الجماعات شبه العسكرية في فلسطين ولبنان والعراق وليبيا وسوريا واليمن وكذلك التشكيلات الجهادية عبر الوطنية أصبحت تشكل بشكل متزايد التطورات المحلية وعبر الوطنية والإقليمية جنباً إلى جنب مع الدول الإقليمية.[21] وتعد داعش أبرز الأمثلة على تصاعد دور الجماعات العسكرية من غير الدول بسيطرتها على أجزاء كبيرة من الأراضي والأفراد. لقد أصبحت داعش عاملاً آخراً لتعميق عدم الاستقرار الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط في ظل عدم اعترافها بأي دولة أخرى أو التزامها بأي اتفاقية أو قاعدة من قواعد القانون الدولي، وكذلك سعيها لنشر ايديولوجيتها بأي ثمن ، مما جعل التهديد الذي تمثله داعش ليس فقط لنظام الدولة في الشرق الأوسط وإنما أيضا للمصالح الغربية في جميع أنحاء العالم.[22]

4- تزايد الدور الروسي في المنطقة: فقد زاد الحضور الروسي في المنطقة بعد عام 2011 بعد أن كان محدوداً. فقد لعبت روسيا دوراً رئيسياً في منع الضربات الجوية الأمريكية على سوريا وعرقلت أشكال

التدخل الأخرى عن طريق الأمم المتحدة، كما قادت المبادرات الخاصة بتدمير الأسلحة الكيماوية السورية، فضلا عن دورها في محادثات (5+1) بخصوص البرنامج النووي الإيراني والتي انتهت بتوقيع الاتفاق الإطاري مع إيران في عام 2015، وقد حرصت روسيا على تعزيز دورها في المنطقة من خلال مبيعات الأسلحة والتي ذهبت حتى لحلفاء الولايات المتحدة. وتحاول روسيا أن تظهر لحكومات الشرق الأوسط أنها حليف وراعي موثوق فيه – وذلك على خلاف الولايات المتحدة– لتوطيد نفوذها الإقليمي.[23]

رابعا : المكاسب الإستراتيجية للقوة الإقليمية لإيران :

1- الاعتراف بإيران كقوة إقليمية ولاعب هام في أي تسويات إقليمية في الشرق الأوسط: لقد استطاعت إيران أن تربح على المدى القصير من التحولات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط الناتجة عن الثورات العربية ، فقد استفادت من تقدم داعش في العراق، حيث أتيحت لها الفرصة لتتصرف كشريك طبيعي داخل المجتمع الدولي في السعي لإعادة الاستقرار للمنطقة. كما أتيحت الفرصة أيضا لقوة الحرس الثوري الإيراني لتحسين سمعته الإقليمية باعتباره منقذ للأقليات الدينية التي تستهدفها داعش. وليس أدل على ذلك من حملة العلاقات العامة التي قام بها قائد قوة القدس قاسم سليماني على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك صوره في العراق مع مختلف الجماعات العراقية.[24] وقد أتاح لها ذلك الفرصة لتعزيز تعاونها مع القوى الدولية، فقد أشار المسئولون الإيرانيون إلى أن التعاون مع الدول الغربية سوف يكون ممكنا. ففي سبتمبر 2014 بعد الإعلان عن عدم إدراج إيران في التحالف الدولي ضد داعش، زعم المرشد الأعلى آية الله خامنئي أن عدداً من المسئولين الأمريكيين اتصلوا بنظرائهم الإيرانيين لمناقشة تنسيق جهودهم ضد داعش. وأشار إلى أنه في حين أن بعض صناع القرار الإيرانيين لا يعارضون هذا التعاون، إلا أنه اتخذ بنفسه قراراً برفض طلب الولايات المتحدة. كما أنه من الملاحظ أن المرشد الأعلى لم يصدر أي تصريحات بإدانة الغارات الجوية الأمريكية على العراق.[25]. وفي مقابل التحالف الدولي الذي تم تشكيله لمحاربة داعش ، قامت إيران في سبتمبر 2015 بتشكيل ائتلاف آخر (4 + 1) والذي يضم بجوارها كل من العراق وروسيا وحزب الله والحكومة السورية لمواجهة داعش، وحددت إيران الهدف منه بمكافحة الإرهاب من خلال التنسيق الإستخباراتي والأمني. كما تم فيما بعد إنشاء مركز مشترك لتبادل المعلومات الإستخباراتية (يمثل ايران والعراق وروسيا وسوريا) كان له دور هام في تنسيق العمليات العسكرية،

وقد استخدمت هذه المعلومات الإستخباراتية لتوجيه الطلعات الجوية العراقية ضد أهداف داعش في سوريا في أوائل أكتوبر 2015. لقد أصبحت إيران طرف في أي معادلة للقوة في الشرق الأوسط لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهلها سواء في سوريا أو العراق .[26] وليس أدل على ذلك من دعوة طهران لأول مرة لحضور مفاوضات السلام في أكتوبر 2015 وبعد شهر واحد من إطلاق روسيا غاراتها الجوية من القواعد الإيرانية. وقد صرح وزير الخارجية الإيراني ظريف محمد جواد معلقا على ذلك بأن "أولئك الذين حاولوا حل الأزمة السورية توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه بدون وجود إيران لا توجد وسيلة للتوصل إلى حل معقول للأزمة.[27] لقد أدت السياسات الإيرانية في كل من سوريا والعراق إلى جعلها طرفا هاما في أي تسويات سياسية مستقبلية في منطقة الشرق الأوسط

2- الحفاظ على استمرار حلفاءها الإقليميين في السلطة: ساعدها في ذلك تزايد الدور الروسي في المنطقة ، فقد كانت المشاركة الروسية في الأزمة السورية ذات أهمية شديدة لأهداف طهران الإقليمية المتمثلة في الحفاظ على نظام الأسد وتحويل المعركة إلى مقاومة ضد التدخل الغربي. وعلى الرغم من أنه لم يتم إقامة تحالف رسمي بين الدولتين، فقد ظهرت بوضوح شراكة إستراتيجية تقوم على رؤى مشتركة للنظام العالمي. كما ترى روسيا في نظام الأسد شريكاً سياسياً وعسكرياً يتيح لها الوصول المباشر إلى البحر الأبيض المتوسط عبر القاعدة البحرية في طرطوس. وعلاوة على ذلك تشعر موسكو بالقلق إزاء خطر انتشار التطرف الإسلامي إلى الأراضي الروسية .إن سقوط الأسد يمكن أن يكون بمثابة حافزاً للمجموعات الإسلامية الأخرى الموجودة على أراضيها تدفعها للتمرد مرة أخرى ضد النظام الروسي. ولذلك فإن معارضتها لتغيير النظام السوري لها ما يبررها من وجهة النظر الروسية من حيث إصرارها على احترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون السيادية للدول الأخرى وحماية سلامة أراضيها. وترى موسكو ان التدخلات التي تقودها الولايات المتحدة في بيئة ما بعد الحرب الباردة مثل كوسوفو وافغانستان والعراق وليبيا تعد دليلا على رغبة واشنطن في الهيمنة العالمية. وبالتالي فإن موسكو ترى أن دعم واشنطن لجماعات المتمردين السوريين يشكل تحديا صارخا للنظام السوري الشرعي. وترفض موسكو الحجج القائلة بأن النوايا الأمريكية الحقيقية في سوريا مدفوعة بمخاوف إنسانية، وإنما هي ذريعة للولايات المتحدة لإزالة حكومة معادية لمصالحها في المنطقة . وقد بلغ التعاون الروسي الإيراني ذروته في أغسطس 2016، عندما استخدمت روسيا

قاعدة حمدان الجوية الإيرانية لشن هجمات ضد قوات المعارضة داخل سوريا. وكان هذا التنسيق المشترك هاما في الإشارات التي أرسلها. فلأول مرة استخدمت روسيا بلداً آخر غير سوريا لشن غاراتها الجوية على المعارضة. وكانت ايران للمرة الأولى تسمح باستخدام قواعدها الجوية منذ الثورة الإسلامية عام 1979. وقد أدت الجهود الإيرانية الروسية المشتركة للحفاظ على الأسد إلى تحول في موقف المجتمع الدولي. فمنذ اندلاع الثورة السورية والولايات المتحدة تطالب هي وحلفاؤها الأسد بتسليم السلطة .[28]

الخسائر الإستراتيجية على القوة الإقليمية لإيران:

1- تصاعد حدة التهديدات الإقليمية للأمن القومي الإيراني : لقد أدت التحولات الإقليمية الناتجة عن الثورات العربية إلى تزايد التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الإيراني سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. فمن ناحية أدى تصاعد دور الجماعات العابرة للحدود (مثل داعش) إلى تزايد مخاطر التفكيك والانقسام التي تتعرض لها الدول المجاورة ، الأمر الذي يؤثر سلبا على أمنها القومي وعلى توازنات القوة في المنطقة، فضلا عن تهديد الاستقرار الإقليمي للمنطقة بأكملها. وهو ما دفع إيران إلى تقديم الدعم العسكري والمادي للعراق لمواجهة داعش. أو كما أوضح المرشد الأعل في تصريحه عن المقاتلين الإيرانيين الذين قتلوا في العراق بأنهم "ذهبوا لمحاربة العدو... وإذا لم يقاتلوا سيكون هذا العدو داخل البلاد ... إذا لم يتم إيقافهم فسيتعين علينا محاربتهم في كرمانشاه وحميدان".[29]

2- التأثير على شبكة التحالفات الإقليمية الإيرانية : لا يمكن تجاهل تأثر شبكة التحالفات الإقليمية الإيرانية في المنطقة بثورات العربي ، فرغم احتفاظ الأسد بالسلطة وبقاء سوريا كحليف استراتيجي لإيران، إلا أنها لن تعود مرة أخرى دولة موحدة تقدم بوابة آمنة لصلات إيران بحزب الله. كما كانت هناك مؤشرات على أن السودان تعيد تقييم علاقاتها السابقة مع إيران. ففي أواخر عام 2014 ، أمر الرئيس السوداني عمر البشير بإغلاق المراكز الثقافية الإيرانية في جميع أنحاء البلاد، وفي بداية الحملة العسكرية التي قادتها السعودية في اليمن، اختار السودان تغيير اتجاهه من خلال المشاركة في الحملة الجوية ضد الحوثي.[30] كما بدأت حركة حماس باتخاذ خطوات للانتقال إلى مسار أكثر

استقلالية عن جبهة المقاومة لتكون على الجانب الشعبي للثورات والتي تتوافق أكثر مع فلسفتها كحركة مقاومة، كما أنه من المرجع أن يكون عامل الشيعة – السنة أثر على قرار حماس . [31]

3- الصراع الإقليمي والحرب الباردة في الشرق الأوسط : شهدت المنطقة بعد ثورات الربيع العربي تزايد حدة الصراعات الإقليمية خاصة بين إيران والسعودية، فقد كانت الرياض ترى أنه إذا تم تجاهل الدور الإقليمي المتزايد لإيران في كل من العراق ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة فإنها ستضطر يوما ما لمواجهة طهران في الفناء الخلفي الاستراتيجي لها أي الخليج العربي.[32] ولذلك عملت السعودية على تدعيم نفوذها في مناطق النفوذ الإيراني ، حيث تشير بعض التقارير بأن الحكومة السعودية تقدم دعما ماليا إلى العرب السنة في العراق، بما في ذلك زعماء القبائل الذين يرتبطون بحركة الصحوة.[33] ولم تكتفي المملكة باستخدام الدعم المالي لتحقيق أهدافها ومواجهة النفوذ الإيراني ، وإنما لجأت أيضا إلى استخدام القوة العسكرية في ساحتين للصراع في مواجهتها مع إيران ، أولا : في البحرين حيث استندت إلى أحد بنود ميثاق مجلس التعاون الخليجي لتقديم المساندة لدول الخليج، وأرسلت 1000 جندي لمساعدة الحكومة البحرينية على قمع الاحتجاجات.[34] وثانيا : في مواجهة الحوثيين في اليمن، ففي نهاية مارس 2015 أنشأت المملكة العربية السعودية تحالفا عربيا وشنت حملة جوية ضد الحركة الحوثية والتي كانت في طريقها للسيطرة على الدولة اليمنية وإسقاط حكومتها الشرعية والسيطرة على عاصمتها صنعاء . [35]

في مقابل ذلك فقد أدت السياسات الإيرانية في كل من العراق وسوريا إلى زيادة الاتهامات الموجهة لها كدولة طائفية ، خاصة أن تحالف (4+1) الذي عملت على تشكيله والمؤيد للنظام العلوي الشيعي كان يقف في صراع مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش، وهذا الأخير كان يتكون أساسا من الدول الأوروبية والدول السنية قطر والسعودية وتركيا والتي كانت تساند المجموعات المتمردة السنية. لقد كانت الحرب الطائفية على أشدها، واكتسبت أبعاداً إقليمية مع إمكانية تصعيد الصراع السعودي الإيراني للحرب الشاملة في المنطقة. مما ينذر بأن عواقب هذا الانقسام الطائفي في منطقة الشرق الأوسط سوف تكون طويلة المدى على القوة الإقليمية الإيرانية، وعلى نفوذها في المنطقة مما يحد بشدة من قدرتها على التأثير على جيرانها، ومطالبتها بأن تكون ممثلا للمصالح الإسلامية [36]

4- تراجع شعبية ايران: أدى الموقف الإيراني من الحرب الأهلية السورية إلى تراجع شعبيتها في العالم العربي، لقد كانت جبهة المقاومة والتي تضم كل من إيران وسوريا وحزب الله والمنظمات الفلسطينية تتمتع بشعبية واسعة في المجتمعات العربية قبل عام 2011. حيث أعطت الحروب مع إسرائيل خاصة حربي غزة ولبنان في عامي 2006 و 2009 جبهة المقاومة إمكانية الظهور كطليعة للقضايا العربية التقليدية، والدفاع عن القضية الفلسطينية ومقاومة الإمبريالية الجديدة (الغرب) وإسرائيل. كما أنها كانت تنشر أيديولوجيا ثورية تتحدي بقاء وشرعية النظم الاستبدادية الفاسدة والقمعية في المنطقة. وبالتالي فإن إيران وحزب الله لم يقدما فقط هوية إسلامية وايديولوجية سياسية، بل كانوا يدّعون أيضا أنهم الممثلين الحقيقيين للمضطهدين في المنطقة. إلا أنه ومع اندلاع الثورات العربية في عام 2011، وقمع النظام السوري للمتظاهرين السلميين، فقدت جبهة المقاومة الكثير من شعبيتها السابقة في الشارع العربي. ففي البداية حاولت إيران وحزب الله تأطير الثورات العربية باعتبارها استمراراً للثورة الإيرانية في عام 1979، وأنها جاءت تمرداً من قبل الشعوب العربية ضد الأنظمة الاستبدادية المتحالفة مع الغرب. ولكن مع سقوط القذافي واندلاع الانتفاضة السورية أصبح هذا الإطار صعباً على نحو متزايد.[37]

الخاتمة:

يوضح لنا العرض السابق أن إيران تواجه تحديات وإشكاليات متعددة لتلعب دور الدولة الإقليمية في الشرق الأوسط بسبب الصعوبات التي تواجهها فيما يتعلق بمصادر قوتها المادية والمعنوية ، فمن الناحية المادية يواجه الاقتصاد الإيراني تحديات صعبة من حيث اعتماده على إنتاج النفط، فضلا عن تأثير العقوبات الاقتصادية عليه حتى الآن ، كما تواجه أيضا إشكاليات أخرى فيما يتعلق بقوتها العسكرية التقليدية، الأمر الذي دفعها لتطوير إمكانياتها في مجال الأسلحة الباليستية الغير تقليدية . أما بخصوص مصادر قوتها الناعمة في المنطقة ، فرغم تمتعها بإمكانيات تؤهلها للعب دور الدولة الإقليمية في المنطقة من حيث الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية ، إلا أنها مازالت تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال أيضا خاصة مع تصاعد حدة الطائفية في المنطقة وتراجع شعبيتها نتيجة موقفها من الثورة السورية .

وقد حاولت هذه الدراسة بحث أثر التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط على القوة الإقليمية لإيران. حيث أوضحت أن التحولات الإستراتيجية الناتجة عن الثورات العربية قد أثرت على فرص الجمهورية الإسلامية في أن تصبح قوة إقليمية قادرة على تشكيل التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط بما يتوافق مع

مصالحها وأهدافها . فمن ناحية استطاعت إيران الاستفادة من ثورات الربيع العربي وتزايد الحضور الروسي في المنطقة بتعزيز نفوذها وسيطرتها على مناطق نفوذها التقليدية بل واستطاعت مد نفوذها الى مناطق جديدة مثل اليمن. كما تمكنت من فرض الاعتراف بها على المستوى الدولي والاقليمي كلاعب هام في أي تسويات إقليمية مستقبلية في المنطقة. فضلا عن ذلك نجحت إيران في الحفاظ على بقاء الأسد احد أهم حلفاءها في السلطة.

ولو حاولنا أن نوضح كيف تصاعد الدور الإيراني كقوة إقليمية فسوف نجد أن مقارنة الموقف الإيراني من الغزو العراقي ومن الثورة السورية خير دليل على تعاظم قدرتها على التأثير. فقد التزمت إيران في عام 2003 بسياسة ما عرف بالحياد الايجابي تجاه العراق إبان الغزو ، بل ان بعض التقارير قد أوردت قيامها بالتنسيق مع الولايات المتحدة بقدر محدود وبما يحقق مصالحها. وبمقارنة ذلك بقدرتها على التأثير على مجريات الأحداث في الأزمة السورية، من خلال الحفاظ على بقاء الأسد في السلطة ودعوتها للجلوس على طاولة المفاوضات للوصول الى تسوية، فسوف نجد أن إيران استطاعت تحقيق أهدافها الإقليمية وعززت من دورها على المستوى العالمي كقوة إقليمية لا يمكن تجاهلها فيما يتعلق بالأزمات الإقليمية .

ومع ذلك فإنه من الناحية الأخرى فرضت الثورات العربية تحديات كبيرة على إمكانية أن تلعب إيران دور القوة الإقليمية في المنطقة ، فقد تصاعدت حدة التهديدات الإقليمية على أمنها القومي، وعلى التوازنات الإقليمية في المنطقة ، فضلا عن اندلاع صراع إقليمي على النفوذ بينها وبين المملكة السعودية مما أدى إلى تزايد حدة الصراع الطائفي في المنطقة، ليطلق البعض على الصراع بينهما الحرب الباردة في الشرق الأوسط.

الهوامش:

[1] - Barry Buzan, and Oale Waver, **Regions and Powers (**The Structure of International Security), United Kingdom, 2003, Cambridge University Press, p187

[2]- Martin Beck ,**The Concept of Regional Power as Applied to the Middle East** , In Henner Fürtig , (Editor) , Regional Powers in the Middle East New Constellations After the Arab Revolts, New York: 2014, Palgrave Macmillan, Pp5-6

[3] - Ibid**.** p 15

[4] - Detlef Nolte, **How to compare regional powers: analytical concepts and research topics**, **Review of International Studies** , No 36, 2010, p 890

[5] -Burak Kuntay, **Regional Competition In The Middle East In The 21st Century: Turkey And Egypt, The Journal of Economics, Sociology & Politics** . Jan2014, Vol. 10 Issue1 , Pp10-11

[6] - عصام عبد الوهاب محمد أيوب. أثر تغير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم في العلاقات المصرية الإيرانية (2009-1989) دراسة في أنماط التفاعل ما بين قوتين إقليميتين ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2012 ، ص- ص16-17

[7] - Detlef Nolte , **How to compare regional powers: analytical concepts and research topics**, op, cit, p 893

[8] - Martin Beck , **The Concept of Regional Power as Applied to the Middle East**, op cit , Pp 6-7

[9] - Barry Buzan, and Ole Waver, **Regions and Powers (**The Structure of International Security), op.cit, p37

[10] - بيانات البنك الدولي:
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=World%20Development%20Indicators

[11] - Luciano Zaccara , **Iran's Permanent Quest for Regional Power Status**, in , Jacqueline Braveboy-Wagner, Diplomatic Strategies of Nations in the Global South, New York , 2016, Palgrave Macmillan, Pp182-183

[12] - Anthony H Cordesman , and others, **U.S. And Iranian Strategic Competition (Sanctions, Energy, Arms Control, and Regime Change)** , Washington DC, April 2013,CSIS,: on:
*csis.org/files/publication/130722_**iransanctions**.pdf "*

[13] - مصطفى شفيق علام . الدولة الإيرانية (محددات القوة وعوامل الضعف)، القاهرة ، 2010، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ص-ص65-72

[14]- Ali Rahigh Aghsan , and Peter Viggo Jackobson, **The Rise of Iran: How Durable. How Dangerous,, The Middle East Journal**, Vol 64-No4,Autumn 2010, p562

[15] - على باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية .القدرات وحدود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات:
على الرابط التالي :
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html%20[Accessed%206%20Jan.%202014[

[16]- Martin Beck , The Concept of Regional Power as Applied to the Middle East , po ,cit, p 14-15

[17] - **أحمد الكاتب ، القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط ، ملحق تحولات استراتيجية ، السياسة الدولية** ، عن موقع السياسة الدولية :
http://www.siyassa.org.eg/News/4936.aspx

[18] -Bassel F. Salloukh, **The Arab Uprisings and the Geopolitics of the Middle East, The International Spectator,** Vol. 48, No. 2, June 2013, Pp42-43

[19] - Athina Tzemprin , And Others **, The Middle East Cold War: Iran-Saudi Arabia and the Way Ahead**, **Croatian Political Science Review**, Vol. 52, No. 4-5, 2015, **Pp 193**

[20]- Şaban Kardaş , The Transformation of the Regional Order and Non-state Armed Actors: Pathways to the Empowerment In Murat Yeşiltaş, Tuncay Kardaş (eds.), Non-State Armed Actors in the Middle East, Switzerland, 2018, Palgrave Macmillan, , Pp 23-24

[21] - Kristina Kausch , Competitive Multipolarity in the Middle East , Sep 2014, on:
https://www.files.ethz.ch/isn/183837/iaiwp1410.pdf,

[22] Nicos Panayiotides , , **The Islamic State And The Redistribution Of Power In The Middle East International Journal On World Peace** , VOL. XXXII NO. 3 Sep 2015, P14

[23] -Kristina Kausch Competitive Multipolarity in the Middle East , op,cit on :
https://www.files.ethz.ch/isn/183837/iaiwp1410.pdf,

[24] -Dina Esfandiary , And Ariane Tabatabai , **Iran's ISIS policy, International Affairs**, Vol 91, issues 1, 2015 **,** p5

[25] - Ibid, p 11

[26]- Shahram Akbarzadeh, **Iran's Uncertain Standing in the Middle East, The Washington Quarterly,** Fall 2017, p117

[27]- Ibid, p 120

[28]- Ibid, p 119-121

[29]- Shahram Akbarzadeh , **Iran's Uncertain Standing in the Middle East , The Washington Quarterly**, July 2017, p111

[30]- Michael Wahid Hanna & Dalia Dassa Kaye **, The Limits of Iranian Power , Survival** , Vol. 57 no. 5 , Oct–Nov 2015 , Pp181-183

[31]- Nabeel A Khoury, **THE Arab Cold War Revisited: The Regional Impact Of The Arab Uprising Middle East Policy**, VOL. XX, No. 2, Summer 2013, p 83

[32] - Bassel F. Salloukh, **The Arab Uprisings and the Geopolitics of the Middle East**, op,cit, Pp32–46

[33] Tali Rachel Grumet, **New Middle East Cold War: Saudi Arabia and Iran's Rivalry**, *University of Denver*, 2015 on :

https://digitalcommons.du.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2027&context=etd

[34] Ibid

[35] *Awadh Al-Badi*, **Saudi-Iranian Relations: A Troubled Trajectory** In Gawdat Bahgat and others, Security and Bilateral Issues between Iran and its Arab Neighbours, United Kingdom, Palgrave Macmillan , 2017

[36]- Shahram Akbarzadeh , **Iran's Uncertain Standing in the Middle East**, op cit, Pp 116-118

[37]- Helle Malmvig , **Power, Identity and Securitization in Middle East: Regional Order after the Arab Uprisings**, **Mediterranean Politics,** Vol 19, 2014 Issue 1 **,** p 148

قائمة المصادر و المراجع:

اولا : المراجع باللغة العربية :

1. عصام عبد الوهاب محمد أيوب. أثر تغير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم في العلاقات المصرية الإيرانية (1989-2009) دراسة في أنماط التفاعل ما بين قوتين إقليميتين، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2012
2. مصطفى شفيق علام . الدولة الإيرانية (محددات القوة وعوامل الضعف)، القاهرة، 2010، المركز العربي للدراسات الإنسانية

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية

1. Ali Rahigh Aghsan , and Peter Viggo Jackobson, **The Rise of Iran: How Durable. How Dangerous,, The Middle East Journal**, Vol 64-No4,Autumn 2010, p562
2. Athina Tzemprin , And Others **, The Middle East Cold War: Iran-Saudi Arabia and the Way Ahead**, **Croatian Political Science Review**, Vol. 52, No. 4-5, 2015
3. Bassel F. Salloukh, **The Arab Uprisings and the Geopolitics of the Middle East, The International Spectator,** Vol. 48, No. 2, June 2013, Pp42-43
4. Barry Buzan, and Oale Waver, **Regions and Powers (**The Structure of International Security), United Kingdom, 2003, Cambridge University Press
5. Dina Esfandiary , And Ariane Tabatabai , **Iran's ISIS policy, International Affairs**, Vol 91, issues 1, 2015
6. Detlef Nolte, **How to compare regional powers: analytical concepts and research topics**, **Review of International Studies** , No 36, 2010, p 890 -Burak Kuntay, **Regional Competition In The Middle East In The 21st Century: Turkey And Egypt, The Journal of Economics, Sociology & Politics** . Jan2014, Vol. 10 Issue1
7. Helle Malmvig , **Power, Identity and Securitization in Middle East: Regional Order after the Arab Uprisings**, Mediterranean Politics ,Vol 19, 2014 - Issue 1
8. Luciano Zaccara , **Iran's Permanent Quest for Regional Power Status**, in , Jacqueline Braveboy-Wagner, Diplomatic Strategies of Nations in the Global South, New York , 2016, Palgrave Macmillan
9. Martin Beck ,**The Concept of Regional Power as Applied to the Middle East** , In Henner Fürtig , (Editor) , Regional Powers in the Middle East New Constellations After the Arab Revolts, New York: 2014, Palgrave Macmillan,

10. Michael Wahid Hanna & Dalia Dassa Kaye **, The Limits of Iranian Power , Survival** , Vol. 57 no. 5 , Oct–Nov 2015
11. Nabeel A Khoury, **THE Arab Cold War Revisited: The Regional Impact Of The Arab Uprising**, **Middle East Policy**, VOL. XX, No. 2, Summer 2013
12. Nicos Panayiotides , , **The Islamic State And The Redistribution Of Power In The Middle East International Journal On World Peace** , VOL. XXXII NO. 3 Sep 2015
13. Şaban Kardaş , The Transformation of the Regional Order and Non-state Armed Actors: Pathways to the Empowerment In Murat Yeşiltaş, Tuncay Kardaş (eds.), Non-State Armed Actors in the Middle East, Switzerland, 2018, Palgrave Macmillan
14. Shahram Akbarzadeh , **Iran and Daesh: The Case of a Reluctant Shia Power,** Middle East Policy, Vol. XXii, No. 3, Fall 2015
15. Shahram Akbarzadeh, **Iran's Uncertain Standing in the Middle East, The Washington Quarterly,** Fall 2017, p117

مقالات على الشبكة الدولية للمعلومات

اولا باللغة العربية

1. على باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية .القدرات وحدود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات: على الرابط التالي :
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.htm [l%20[Accessed%206%20Jan.%202014
2. **أحمد الكاتب ، القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية،** موقع السياسة الدولية :
http://www.siyassa.org.eg/News/4936.aspx

ثانيا : باللغة الانجليزية

1. Anthony H Cordesman , and others, **U.S. And Iranian Strategic Competition (Sanctions, Energy, Arms Control, and Regime Change)** , Washington DC, April 2013,CSIS,: on:
*csis.org/files/publication/130722_**iransanctions**.pdf "*
2. Kristina Kausch , Competitive Multipolarity in the Middle East , Sep 2014, on:
https://www.files.ethz.ch/isn/183837/iaiwp1410.pdf,

3. Tali Rachel Grumet, **New Middle East Cold War: Saudi Arabia and Iran's Rivalry**, *University of Denver*, 2015, on :
https://digitalcommons.du.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2027&context=etd

مفهوم حوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر

he concept of the dialogue of civilizations in contemporary Iranian political thought

المدرس المساعد فاطمة عطا جبار

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير

الملخص :

اجمع الفلاسفة والمفكرون على مر العصور، بأن الانسان اجتماعي بطبعه وانه لايستطيع ان يعيش بمفرده دوناً عن اقرانه من الافراد الاخرين، وعلى هذا الاساس فأنه بحاجة الاخرين لمعاونته على قضاء حاجاته، كما اشار الى ذلك افلاطون على سبيل المثال لا الحصر ومن بعده فلاسفة ومفكرون اخرون كُثر.

انطلاقاً من هذه المسلمة بات الانسان بحاجة لمحاورة اقرانه ليتمكن من انجاز مايصبو اليه من اهداف، وعلى مر التاريخ وبنشوء الانسانية وتكون الحضارات، اضحت الضرورة ملزمة للتحاور مع الشعوب والمجتمعات. وهو مايطلق عليه بحوار الحضارات، وازدادت الحاجة الى الحوار والتفاهم اكثر فأكثر عندما بدئت الانسانية تشهد حالات صراع وحروب دامية رأت انه لانتيجة من هذه الحروب سوى الدمار وسفك الدماء والموت.

وعند مناقشة مسألة فكرة حوار الحضارات في فكر حضارة ما، فأننا نكون امام رؤى فلاسفتهم ومفكريهم ازاء هذه الفكرة وفقاً لمعتقداتهم ومسلماتهم الفكرية دون الانفصال عن الظروف والاحداث التي تشهدها وتعايشها. وبناءً على ذلك يحتل الفكر السياسي الايراني المعاصر مكانة واهمية خاصة لمناقشته فكرة حوار الحضارات لكونه فكر مرتكز على التراث والاصالة للدين الاسلامية عند التيار المحافظ فيه، وممازجة وفهم المعاصرة والحداثة ومحاولة التوفيق بينهما وبين التراث والاصالة للدين الاسلامي عند التيار الاصلاحي، مع التأكيد على عدم الخروج عن ثوابت واسس الدين الاسلامي في مسألة الحوار مع الحضارات الاخرى لاسيما الغربية منها.

الكلمات المفتاحية: حوار ، حضارة.

Summary:

Collect philosophers and Thinkers throughout the ages,That man is social by nature and that he can not live on his own without his peers from other individuals,And on this basis, he needs others to help him to meet his needs, as noted Plato, for example, but not limited to and many other philosophers and thinkers.

Based on this Muslim man has become a need to dialogue his peers in order to be able to accomplish their goals,Throughout history, humanity has emerged and civilizations have become necessary to dialogue with peoples and societies.And it is based on dialogue civilizations,The need for dialogue and mutual understanding grew more and more when humanity began to witness situations of conflict and bloody wars, which it saw as a result of these wars but of destruction, bloodshed and death

المقدمة

يقع مفهوم حوار الحضارات في اطار التفاعل الحضاري والاحتكاك الثقافي ، وهو مفهوم ليس بالجديد على الرغم من الاشارة الى حداثته وقرب اطلالته التي ليست بالبعيدة . ويعد ذلك بالاشارة الى وجود البشرية وتواصلها مع بعضها البعض في حدود معينة وفق حاجتها الى الاحتكاك والتفاعل المشار اليه اعلاه ، اذ انطلاقا من عد الانسان اجتماعي بالطبع فأن فكرة الحوار موجودة منذ الازل وان اختلف مفهومها القديم عن الحديث المشار اليه في نطاق الحضارة والتفاعل الدولي الحديث.

فالتقدم الحاصل لحياة الافراد من خلال حركتهم بالتاريخ بعثت الحاجة الى الحوار والتواصل بين الثقافات والمجتمعات والشعوب، اذ العزلة لاتؤشر لسياق انساني مستمر ان وجد ضمن ظروف معينة، بل هو ومن دون ادنى شك حالة ملازمة لنتائج حدوثها لاتلبث ان تزول، بزوال مسبباتها. وتبقى الحالة الحاكمة في وجود الانسانية التحاور والاتصال، وانطلاقاً من التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات اصبحت الحاجة ملحة الى طرح موضوعة الحوار الحضاري وفق الحاجة له، لاسيما في ظل ظروف الصراع التي عاشتها الامم والشعوب ممثلة بنظمها السياسية وفلسفتها الايديولوجية ومازالت تعيشها، والتطرق لاسباب تعزيزها .

الامر الذي جعل البعض من رواد الفكر السياسي يشير الى فكرة حوار الحضارات وطرحها على المستوى الدولي وحتى الداخلي، سواء عدها بالرفض او القبول مع اعطاء المبررات لكل منهما .

وعلى ذلك تقودنا الدراسة الى بيان الرؤى الفكرية لرموز الفكر السياسي الاسلامي المعاصر في ايران عن فكرة حوار الحضارات، وهل تعد فكرة ذات قبول وافق واسع في استيعابها، ام انه فكر رافض لها مبيناً اسباب رفضه وفق مايؤمن به ويعتقده في مجال خطه الفكري الاسلامي العريض. وانعكاسات ذلك على علاقاته بالحضارات الاخرى ولاسيما الحضارة الغربية المختلف عنه بالفكر والدين.

اهداف البحث:

تتمخض اهداف البحث في التعرف على فكرة حوار الحضارات ومسببات تعزيزها بشكل عام وفي الفكر السياسي الايراني المعاصر بشكل خاص، مع بيان الرؤى الفكرية التي انطلق منها الفكر المذكور بتياريه المحافظ والاصلاحي.

اهمية البحث:

نستطيع ان نقسم اهمية الدراسة الى مجالين : **الاهمية في المجال العملي التطبيقي** والتي تتجلى بالواقع الذي تعيشه الامم والشعوب ضمن اطار مكونات الدول المستوعبة فيها، والايديولوجيا القائمة عليها. وما تعانيه من صراعات القوى ورغبة الطرف الاقوى في فرض هيمنته على الطرف الاضعف في ظل الاوضاع الراهنة التي تحياها تلك الدول انطلاقاً من مسلماتها الفكرية والفلسفة القائمة عليها، وحالة المقاومة لعدم الخضوع والذوبان في الاخر ، للمحافظة على المركب الحضاري .والباسقة للعيان في الفكر السياسي الايراني المعاصر المرتكز على اصول الاسلام وثوابته، تجاه الحضارة الاخرى (الغربية) التي تحاول بشتى الطرق وبمختلف الوسائل لاجل تثبيت ركائزها في الحضارات المختلفة عنها، ولاسيما الاسلامية منها كونها الحضارة الاكبر والاوسع لها، في اتخاذ موقف المواجهة معها ، والمحاولات لجعلها تحت سيطرتها وفي خدمة لوائها، والانعكاسات المصاحبة لهما وتحديداً للسياسات المتبعة تجاه بعضهما البعض، واثار ذلك على المجالات الاخرى المختلفة (كالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وبالتالي مايعود بأثاره على الشعبفي ظل الاوظاع الحالية في المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية وتحديداً مايتعلق بالملف الايراني النووي والعقوبات المفروضة على ايران من قبل اميركا في الوقت الحالي.

والاهمية النظرية العلمية لمجال الدراسة: تنبعثمن الرؤى الفكرية للفكر السياسي الايراني المعاصر وطريقة طرحه لفكرة حوار الحضارات مابين الرفض والتأييد انطلاقاً من القناعة التي يرتكز عليها وفق المبررات التي يشير اليها وشروطه المطلوبة لها.

اشكالية البحث:

تنطلق اشكالية البحث وفق التساؤل الاتي : (ماهو مفهوم فكرة حوار الحضارات وما هي اسباب تعزيزها عامة وفي الفكر السياسي الايراني المعاصر خاصةً ، وهل يمثل الفكر السياسي الايراني المعاصر وحدة متجانسة في طرحه لفكرة حوار الحضارات)، وعلى ذلك نستطيع ان نطرح التساؤلات التالية:

1- ماهو مفهومفكرة حوار الحضارات.

2- ما هي اسباب تعزيز فكرة حوار الحضارات عامة ، وفي الفكر السياسي الايراني المعاصر خاصةً.

3- هل يمثل الفكر السياسي الايراني المعاصر وحدة متجانسة في طرحه لفكرة حوار الحضارات وهل توجد شروطاً خاصة لاطلاق الحوار وابرازه.

فرضية البحث:

لاجل الاجابة عن التساؤل الوارد في اعلاه تفترض الدراسة فرضية مفادها الاتي: (ترتكز فكرة حوار الحضارات ومفهومها على التواصل بين الحضارات والثقافات الانسانية نتيجة الحاجة الى ذلك وتحديداً بعد النزاعات والصراعات التي عانت منها البشرية، مع ضرورة تعزيزها لاسباب عدة منها مايتعلق بأعادة النظربمفهوم الاستقلالية ، وعدم تفضيل الانعزال، وتعزيز العلاقات الايرانية مع الدول الاخرى انتقائياًوالظهور بالرداء الديمقراطي، ومحاولة لنفي صورة الارهاب لايران المروج لها في وسائل الاعلام، فضلاً عن ان الفكر السياسي الايراني المعاصر لم يشكل وحدة متجانسة لطرحه مفهوم وفكرة حوار الحضارات، مع ضرورة توفر شروط معينة لانجازه).

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي لوصف مفهوم حوار الحضارات والتعرف على اسباب تداولها ، وكذلك المنهج التحليلي للتعرف على الدلالات الفكرية لرواد الفكر السياسي الايراني المعاصر وتحليل مفاهيمه.

هيكلية الدراسة:

وعلى ذلك نقسم الدراسة الى مبحثين: المبحث الاول بعنوان مفهوم فكرة حوار الحضارات واسباب تعزيزهاعامة وفي الفكر السياسي الايراني المعاصر خاصةً مقسم على مطلبين المطلب الاول: مفهوم فكرة حوار الحضارات والمطلب الثاني: اسباب تعزيز فكرة حوار الحضارات عامةًوفي الفكر السياسي الايراني المعاصر خاصةً. اما المبحث الثاني فأنه جاء بعنوان مفهوم فكرة حوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر مقسم على مطلبين المطلب الاول: الاتجاه الرافض لفكرة حوار الحضاراتفي الفكر السياسي الايراني المعاصر والمطلب الثاني: الاتجاه المؤيد لفكرة حوار الحضاراتفي الفكر السياسي الايراني المعاصر.

المبحث الاول: مفهوم فكرة حوار الحضارات واسباب تعزيزهاعامة وفي الفكر السياسي الايراني المعاصر خاصةً:

على الرغم من عد المفكر الفرنسي روجيه جارودي اول من اشار الى فكرة حوار الحضارات، الا انه رُوج لمفهومهاوتداولتها وسائل الاعلام، كان على اثر الخطبة التي القاها الرئيس السابق للجمهورية الاسلامية في ايران محمد خاتمي في عام1998امام الجمعية العامة للامم المتحدة والدعوة لجعل عام 2001 عاماً لحوار الحضارات وانطلقت هذه الفكرة نتيجة ورد فعل لفكرة غربية برزت على يد اعلام ومفكرين غربيين من امثال

صموئيل هنتغتون ومن قبله المستشرق البريطاني برنارد لويس تحت عنوان "صدام الحضارات" ولاسيما الحضارتين الغربية والاسلامية، وكذلك على اثر نظرية "نهاية التاريخ"لفرنسيس فوكوياما ياباني الاصل امريكي الجنسية. وما رافق الاحداث الدولية في العقد الاخير وماقبل الاخير للقرن العشرين من احداث عنف، ومواجهات الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي. وانهيار المعسكر الشيوعي (الاتحاد السوفيتي سابقاً) [1].وهو ما يجعل التعرف على مفهوم فكرة حوار الحضارات واسباب تعزيزها ضرورة انسانية وسياسية اولاً واجتماعية ثانياً لتماس علاقة الشعوب مع بعضها البعض ، وللوقوف على تلك الاسباب وعلاجها.

وعلى ذلك تتطرق دراستنا في هذا المبحث لمطلبين :

المطلب الاول : مفهوم فكرة حوار الحضارات

المطلب الثاني: اسباب تعزيز فكرة حوار الحضارات عامةً وفي الفكر السياسي الايراني المعاصر خاصةً.

المطلب الاول : مفهوم فكرة حوار الحضارات

ان موضوع الحوار بشكل عام موجود منذ وجود البشرية المتمثل بالانسان الاول للوجود ، وهو يحاور نفسه او من خلال محاوراته مع الله . فالموضوع ليس بالامر الجديد ، وبالتدرج في انبعاث الانسانية وتشكلها على حضارات عدة ، ازدادت حاجة الافراد الى الحوار فيما بينهم لاجل الوصول الى تفاهمات معينة، وهذه الحوارات قد تكون مصبوغة بالنفعية لجهة على حساب جهة اخرى نتيجة لعدم تكافؤ شروطه وادواته خلال المرحلة التي يخلق فيها. او قد يكون فعال لتحقيق غاياته وصولاً الى اهدافه لرغبة المتحاورين في ايجاد الحلول للمسائل المطروحة امامهم.

وعلى ذلك سنتطرق بشكل مختصر الى مفهوم (فكرة حوار الحضارات)، اشارة الى الدراسات العديدة التي تناولته وفقاً لمقتضيات العصر وظروفه الراهنة واحداث النزاع التي مرت بها الانسانية .

يعرف الحوار من حيث عده المراجعة في الحديث وهو التجاوب بما يستلزم من رحابة الصدر وسعته ورجاحة العقل وبما يتطلبه من ثقة وثبات، والتعامل المتحضر مع الافكار والآراء، فالحوار هو بمعنى

---

[1] سناء كاظم كاطع، حوار الحضارات في الفكر الاسلامي المعاصر :دراسة تحليلية في المضامين الفكرية ،(بغداد ، مكتب الغفران للخدمات الطباعية،2013)،ص 141. وعبد الهادي الفضلي، الاسلام والتعدد الحضاري:بين سبل الحوار واخلاقيات التعايش، اعداد وتقديم:حسين منصور الشيخ ،سلسلة الدراسات الحضارية ، (بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، 2014) ص ص 222-223. و زكي الميلاد، المسألة الحضارية كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير ،سلسلة الدراسات الحضارية ، ط2،(بيروت،، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، 2008) ، ص ص 115-116.

التسامح وليس التخاذل او الضعف على اساس الهزيمة النفسية وانما بالانطلاق من الترفع عن الصغائر والتسامي على الضغائن ومفارقة الهوى والباطل[2]. والتراجع في الحديث بين اطرافه والتجاوب فيما بينهم لنوال الغاية المطلوبة ، والاعتراف بواقع الاخر ليكون شرطاً للحوار لبلوغ التفاهم المتبادل كشرط لنجاح الحوار ، وهو وسيلة لتحقيق اهداف متنوعة، منها نشر الاسلام واقامة الدليل والبرهان على الناس وتصحيح التصورات الخاطئة عن الاسلام والرد على الشبهات والاطلاع على مفاهيم الاخرين والافادة منهم في امور الدنيا ورد ضررهم على المسلمين من حيث المشتركات في المصالح والتعاون على ارساء القيم المشتركة التي تبيحها الشرائع كافة والمتفق عليها من البشر في عهودهم ومواثيقهم[3]. ف " الحوار وسيلة حضارية متقدمة هدفه الالتقاء والتعايش مع احترام الخصوصيات ولم يكن هدفه القضاء على نقاط الاختلاف او التطابق المطلق فلا وحدة للعلم الا باختلاف الهويات والتنوع، ولاتنوع الا بوحدة العالم".([4]) فضلاً عن التعريف الوارد ذكره اعلاه يذهب بعض الباحثين الى الاشارة الى ان الحوار لايعني القبول والتصديق الى مايذهب اليه المتحاور، فهو وسيلة لتحقيق غاية من خلال الطرق السلمية، تسمح بالتأثير بشكل فاعل في الرأي المطروح وجذوره[5].

أختلف الباحثين في مسألة تحديد الحوار من حيث كونه مفهوم يشمل الجانب السياسي وينطلق نحو الجوانب الاخرى كالثقافية والحضارية، ام انه مفهوم ثقافي وحضاري بالدرجة الاساس ومن ثم يسير باتجاه المجالات الاخرى ومنها السياسية. اذ يشار الى ان الحوار مفهوم سياسي عقدي ثقافي حضاري، ولم تنشئه المواثيق الدولية ، كميثاق الامم المتحدة، لخلوه منه، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي[6]. في حين يشير البعض الاخر الى ان الحوار الحضاري المقصود هو الحوار الذي يدور بين الحضارات ودوائرها وليس الحوار السياسي الخاضع لمعايير المنفعة السياسية او ضرورات المرحلة ومستلزمات التنافس الدولي، وانما هو استراتيجية عليا لابد من ان تتحكم في جميع الانشطة ومنها :(الثقافية ، والفلسفية، والسياسية والحضارية).بحيث تكون معبرة عن الحوار بين الحضارات، والابتعاد عن الوصولية

---

[2] عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار والتفاعل الحضاري من منظور اسلامي، ط2، (الرباط، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسيسكو، 2015) ، ص ص 12-13.

[3] ابراهيم بن ناصر الناصر، حوار الحضارات او العلاقة بين امة الاجابة وامة الدعوة ، مجلة البيان ،(الرياض، عدد2، 2004)، ص ص39-1 وكلك ص 46.

[4] هنية مفتاح احمد القماطي، ازمة الحوار الحضاري في عصر العولمة،دراسة منشورة على شبكة المعلومات الالكترونية.

[5] راغدة درغام ، لئلا يبقى حوار الحضارات المطلوب مجرد حوار طرشان،25 سبتمبر ، 1998، جريدة الحياة الالكترونية تاريخ الدخول2018/8/1 www.alhayat.com

[6] عبد العزيز بن عثمان، مصدر سبق ذكره ، ص9.

والانتهازية في تقويم المسارات الحضارية وتثبيت منظور الحوار والتعايش بين الحضارات بعّدها منجز حضاري وفي الوقت نفسه يكون الابتعاد عن الصدام والصراع بين الحضارات الذي تشجعه بعض الجهات والمؤسسات في العالم لاهداف سياسية واستراتيجية[7].

من خلال ما ورد اعلاه نجد ان الحوار ينقسم الى قسمين : الاول حوار (انفرادي نفعي) يقوده اصحاب المصالح بغية تحقيق اهدافهم وغاياتهم منه مع توظيف المستلزمات المطلوبة لاجله. والثاني : (حوار جمعي مصلحي مشترك) يقوده اصحاب الغايات المشتركة لتجميعها وصولاً الى تفاهمات عامة خدمية تشمل شعوباً عدة . فالنوع الاول تقوده الاطراف السائرة في رحاب العملية السياسية في اطار نظمهم السياسية ومصالحهم وغاياتهم ومنطلقاتهم الفكرية. والثاني تقوده الاطراف السائرة في رحاب المشتركات العامة ثقافياً واجتماعياً ودينياً للالتقاء حضارياً مع الشعوب كافة.

ويطرح موضوع الحوار على المستوى الوطني بين افراد الشعب الواحد وتأثيره في تعميق الوعي الحواري وتعزيز ثقافة الحوار لكونها الخطوة الاولى للانفتاح على العالم ومد جسور التواصل وانشاء علاقات حوارية مع جميع الفئات ومكونات الاطراف المهتمة انطلاقاً من المشاركة الحضارية الرشيدة الواعية[8]. اقترن بروز مصطلح الحوار في مفهومه الحديث بتزايد وتيرة الحرب الباردة بين المعسكرين بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً وتزامن مع تصاعد حدة الصراع الفكري والسياسي الذي طرحه ، فكان طرح الحوار من قبل الجانب الغربي مقابل طرح مفهوم التعايش الذي بثه المعسكر الشيوعي وتبنى فلسفته [9]. والتعايش السلمي يقصد به عدم الذهاب الى الحرب والصراع وقبول كل من الطرفين بالاخر وعدم وجود أي نوع من الالغاء من قبل طرف تجاه الاخر ، ويعد مفهوم جديد في مجال العلاقات الدولية دعا اليه الاتحاد السوفيتي سابقا بعد وفاة ستالين، ويعنى به اتباع سياسة تستند على مبدأ قبول فكرة تعدد المذاهب الفكرية والتفاهم بين المعسكرين (الغربي والشرقي) في المسائل الدولية. ودعوة الاديان كافة الى التعايش السلمي مع بعضها البعض ودعم لغة الحوار والتعاون والتفاهم بين الامم المختلفة . وبعد دعوات التعايش السلمي ظهر ما يعرف اليوم بحوار الحضارات وهو مصطلح وفكرة اول من تحدث عنها المفكر الفرنسي روجيه جارودي

---

[7] محمد محفوظ ، الاسلام والغرب وحوار المستقبل، (بيروت ، المركز الثقافي العربي، 1998) ، ص 139.

[8] عبد العزيز بن عثمان، مصدر سبق ذكره ، ص 34.

[9] المصدر السابق، ص 10.

عن طريق روايته ومشروعه الهادف نحو جمع الحضارات المختلفة على ارضية مشتركة للتفاهم بين المجتمعات وشعوب الارض[10].

يذهب اغلب الباحثين الى ان طرح فكر حوار الحضارات كانت ، كموازاة ورد فعل لفكرة صدام الحضارات التي اطلقها الفكر الغربي ممثلاً ببرنارد لويس وصموئيل هنتغتون، ونظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكاياما، والتي بدأ للترويج لها عقب انهيار المعسكر الشيوعي، وتفرد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم وزعامته، لقد كانت فكرة حوار الحضارات البديل الوجيه والمنطقي للرد على نظرية تدعو الى الصراع والحرب تجاه العالم الاسلامي، انطلاقا من الاشارة الى ان الحضارات تتحاور ولا تتصادم وبيان الحاجة الملحة لمد جسور التفاهم والتواصل عن طريق التسامح والتعايش ومحاولة البحث عن حلول للاشكاليات التي تقطع طريق الحوار [11].

" اكتسبت فكرة حوار الحضارات زخماً كبيراً بعد دعوة الرئيس خاتمي لهذا الحوار والتي لاقت قبولاً دولياً بأعلان الامم الامتحدة عام 2001 عاماً لحوار الحضارات ثم الدعوات التي تلت بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر من العام نفسه"[12]. وعلى ذلك وجد اتجاهاً دولياً يدعم فكرة حوار الحضارات نتيجة للتيار الايديولوجي والسياسي الغربي الداعي للصدام بين الحضارات، وبشكل خاص الامريكي الذي " تُوج فكرياً بأطروحة هنتغتون(صدام الحضارت)، وسياسياً بوصول المحافظين الجدد الى البيت الابيض"[13]. فضلاً عن ذلك للبشرية ان تدرك، ان صميم الوجود الحضاري لكل كيان، لايمثل الخير الكلي ولا حتى الشر الكلي، وانما تستوعب هذه الكيانات الانسانية الخير وتتطلع اليه، كما انها تمارس الشر سواء بقصد او من دون قصد، والتفاعل الحضاري هو الذي يجعل المجتمعات والشعوب تستفيد من فوائد ومحاسن الحضارات ومنجزاتها الصالحة. فالحوار الحضاري يدفع بمراحل الجمود والوقوف عند حدود معينة من التطور والبناء لكونه يعطي المجال والفرصة للتعرف على الامكانيات غير المتاحة في حضارة ما ومتوفرة لدى الحضارة الاخرى، مما يسهل عملية الاستيعاب وولوج عناصر القوة في دورة الحضارة الذاتية[14].

---

[10] عبد الهادي الفضلي، مصدر سبق ذكره ، ص 222.
[11] هنية مفتاح احمد القماطي، مصدر سبق ذكره. و عبد الهادي الفضلي، مصدر سبق ذكره، ص 223.
[12] ابراهيم بن ناصر الناصر، مصدر سبق ذكره ، ص 40.
[13] المصدر السابق، نفس الصفحة.
[14] محمد محفوظ ، مصدر سبق ذكره،ص 137 وكذلك ص 141.

المطلب الثاني: اسباب تعزيز فكرة حوار الحضاراتعامةً وفي الفكر السياسي الايراني المعاصر خاصةً.

تشكل جدلية العلاقة بين الانا والاخر جسراً لطرح مفهوم حوار الحضارات ، وكيف ينظر كل منهما الى نظيره، وفي اطار الجانب الثقافي ووسائل التواصل الالكترونيفي فضاء التقنية سعياً الى التعاون لتحقيق المطلوب، انطلاقاً من حقيقة واقعة ومنبعثة من (التعددية) التي تعد القانون الالهي القاعدة والاصل للاجتماع الانساني، لان الوحدانية خصيصة امتاز بها الخالق دوناً عن المخلوقات، فالتعددية حاصلة في جميع الميادين البشرية كالقوميات والاجناس والقبائل والشعوب وبمجموعها وجِدت ان الحضارة اصل يدفع نحو التنافس في الخيرات والباعث على الابداع . فالاحتلاف بين الناس من القوانين الكونية والاجتماعية، وليس بالامكان التغاضي عنها ،فالاختلافوسنة التعدد والتنوع ليس مدعاة للصراع والاحتراب، وانما هما سبيلاً للتفاعل الايجابي وملتقى للتعاون، لوصف التنوع والاختلاف بكونه غائي وليس افضلية[15]. لاجل وجود الاخر وتنوعه واختلافه عن الذوات الاخرى شكل سبباً لتعزيز فكرة حوار الحضارات. وتبادل الثقافات الانسانية بين الحضارات المختلفة ليشمل الميادين جميعها السياسية والتكنولوجية والاجتماعية، مع احتفاظ كل حضارة بما لديها من قيم خاصة بها، فالشرط الضروري للحوار الحضاري هو الاعتراف بالاخر والا يكون بين قوي وضعيف، فمجال الحوار ينشأ عند توزن قوى الاطراف[16]. كما وانه من اسباب الدعوة الى الاخذ بفكر حوار الحضارات، هو شيوع وسيادة العقلية (غير الموضوعية)، (والعقلية غير العقلانية اللاحوارية)، التي تتقبل الاخر وان كانت لاتؤمن بما يؤمن به الاخر ويعتقده، وبالاشارة الى المناخ العاطفي الذي يسيّر الناس في سلوكياتهم ويجعلهم على خطى العصبية وليس العقلانية الحوارية. ولاجل ذلك انطلقت الدعوة الى ضرورة الارتكاز على سلوكية الحوار العقلاني المنفتح والهادئ المستند على قيم الاعتراف بالاخر وتفهم افكاره وقناعاته في كافة المواقع والامتدادات الفكرية والعملية، لغرض وضع حد للانقسامات، وجعل النزاع ذو طابع سلمي حضاري والسجال الفكري بعيداً عن لغة التعصب والغاء الاخر، فالحوار يتطلب ذهنية تتقبل الاخر وتقتنع بما يقدمه، الا ان الواقع الموجود هو ان كل واحد ينتظر من الاخر المبادرة، وهو مايعني عدم وجود ذهنية الحوار[17]. ان نقص المعلومات المتوفرة عن الحضارات ولاسيما لدى الحضارة الغربية عن

---

[15] سناء كاظم كاطع، مصدر سبق ذكره، ص 10 وكذلك ص ص 45-47.

[16] طاهر محمد احمد الريامي، حوار الحضارات، مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 12، المجلد 15، 2016، ص 310، وكذلك ص318.

[17] مجموعة مؤلفين، محمد حسين فضل الله العقلانية والحوار من اجل التغيير والنهضة ،سلسلة اعلام الفكر والاصلاح في العالم الاسلامي، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،2010) ، ص ص 244-248 وكذلك ص 254.

الحضارة الاسلامية سبباً اخر من اسباب الدعوة الى تداول فكرة حوار الحضارات والاخذ بها، بل وحتى وجود الكثير من المعلومات المغلوطة وغير الصحيحة، هو ما يدعو اليها بشدة لتلافيها وتصحيح الخاطئ منها[18]. اشارة لما ورد اعلاه بالامكان استنتاج جملة من الاسباب تدعو الى تعزيز فكرة حوار الحضارات ولاسيما في اطار المجال الدولي في الفكر السياسي الايراني المعاصر ومنها[19]:

1- جذب الانتباه الى الدور الاسلامي وفعاليته في السياسة الخارجية ومن منطلق مبدأ التعاون والحوار وليس الاقتتال والصراع، الذي تقودة ايران في تعاملها مع العالم الاخر ولاسيما الغربي منه.
2- نظرية اسلامية تدعو الى السلم والحوار مقابل نظرية غربية تدعو الى صراع الحضارات عن طريق دعاة الفكر السياسي الغربي.
3- تعزيز السلام ومن خلال حركة عقل الانسان ودفعه الى التطور نحو الامام دون التراجع الى الخلف.
4- كمواجهة للقوة والعنف اللذان سادا في القرن العشرين كأساس للعلاقة الانسانية والدولية تنطلق من الشعوب املاً في وصولها الى الادارات السياسية.
5- الدعوة الى مساواة اعضاء المجتمع الدولي لحيازة الحقوق، كحق امتلاك القوة النووية والمساواة في حق الفيتو في مجلس الامن او الغائه لتحقيق المساواة .
6- مطالبة مجلس الامن في الامم المتحدة ان يكون للدول الاسلامية مقعداً دائم فيه يعد العضو السادس الذي له حق الفيتو .
7- محاولة دمج ايران بالمجتمع الدولي، والابتعاد عن العزلة فيه، ولتحقيق اهداف مشتركة في مجال التصويت في مجلس الامن، ومقاعده الدائمة والضرائب التي ينبغي فرضها على الدول المتقدمة عن طريق الاستثمار الذي حققته من خلال امكانيات الدول الاخرى.
8- مواجهة تحديات العزلة والتوجه نحو الانفتاح الدولي والحوار مع الاخر والغرب لازالة التوتر وانشاء حالة من الانفراج مع المحيط الخارجي وبناء وتطوير علاقات دولية متميزة مستندة على حاجة الطرفين في المجالات المختلفة (الاقتصادية والثقافية ، والتجارية)[20].

---

[18] مراد هوفمان، الاسلام في الالفية الثالثة ديانة في صعود ، ترجمة : عادل المعلم وياسين ابراهيم، د.ط، (د.م ، مكتبة الشروق، د.ت) ، ص 93 وكذلك ص128.

[19] سناء كاظم كاطع، مصدر سبق ذكره ، ص ص 141-146.

[20] محمد احمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية العلاقة الايرانية العربية:دراسةحالة،متاح: : على:**https://journals.ju.edu.jo/DirasatHum/article/download/480313301**، ص 452تاريخ الدخول 2018/8/31، و مركز القدس للدراسات السياسية ، ايران 25 عاماً على الثورة التحديات الخارجية والداخلية متاح على :**cms.alqudacenter.org/fileman/uploads/pdfs/Iran.pdf**،**ص4**،تاريخ الدخول 2018/8/31.

اذ لابد من تحليل العلاقة بين العلة والمعلول (السبب والمسبب) لاي ظاهرة او تغيير سياسي للعناصر المؤثرة، ووجوب عدم انكار ما لبعضها من دور اصلي ولبعضها الاخر دور فرعي في التغيير، فالحوار الحضاري له اسباب ومسببات يكون لها دوراً اصيلاً ام ثانوياً تبعاً للحالة والموقف والمسألة لموضوع الحوار [21].

تجسدت الاسباب الاخرى لطرح فكرة حوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر بمرحلة وجود الامام الخميني المرشد الاعلى للثورة الاسلامية، وخصوصية التدخل الخارجي في الشأن الايرني قبل الثورة الاسلامية ومواردها (الاقتصادية الاستراتيجية) والنظر بشكل حذر ومريب لما هو غربي، فأختلط المتغير الخارجي (الغرب) مع المتغير الداخلي (دور الفقهاء) لاضفاء الخصوصية على الية التغيير الايراني وطريقة التفكير والتعامل مع الغرب. اذ شكلت هذه المرحلة حاجز القلق والخوف على مكتسبات الثورة الاسلامية وما قد يلحق الضرر بها من الخارج الغربي المعارض لها. والمرحلة الثانية تمثلت بعد رحيله وترجيح سياسات محددة اوجدتها التطورات العالمية، وتثبيت الاعتدال والحوار كمبدأين رئيسيين وجوهريين في سلوك السياسة الخارجية لايران، والاعتدال عُدّ بمثابة رد فعل لسياسة الولايات المتحدة الامريكية ووجودها في المنطقة كوسيلة لردع تحججها بتشدد ايران وسياستها الخارجية منعاً من التذرع لتدخلها في شؤون المنطقة، فالمرحلة الثانية بعد وفاة المرشد الاعلى، عدت مرحلة جديدة لاعادة البناء وانجاز المصالح الايرانية، واعادة بناء الاقتصاد الايراني والمساهمة بفعالية لدعم استقرار المنطقة وتحسين علاقاتها الاقتصادية والسياسية[22].

ويعد التركيز على طرح مفهوم حوار الحضارات محاولة لنفي صورة الارهاب والتطرف عن ايران المروج لها في وسائل الاعلام الامريكية واليهودية بالاساس، ولاعادة النظر في الفهم الخاطئ للاستقلال الذي لايزال قائماً، ودوره في العزلة التي حالت دون تفاعل ايران مع محيطها الخارجي، الامر الذي انعكس بشكل واضح لتبني القيادة السياسية في ايران ممثلة بالرئيس خاتمي لمفهوم حوار الحضارات مع مطلع القرن الحادي والعشرين. وبالرغم من الاسباب الواردة اعلاه فأن ايران لم تضع الغرب في كفة واحدة بتعاملها معهم، اذ امتازت الدول الاوربية واليابان بالحوار معها واستمرار العلاقات وعودتها بعد حدوث أي ازمة، وهو ما

---

[21]) محمد خاتمي وعباس علي عميد زنجاني وعبد العلي قوام ، ندوة: رؤى في الثقافة السياسية، مجلة قضايا اسلامية معاصرة ، عدد 2، لبنان، 1998، ص 203.

[22]) مركز القدس للدراسات السياسية ، ايران 25 عاماً على الثورة التحديات الخارجية والداخلية، مصدر سبق ذكره، ص 3-4 ،وباكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في ايران مابين المتغيرات والقضايا، متاح على:
التغيير20%السياسي/**hadaracenter.com/pdfs/pdf**تاريخ الدخول 2018/8/31 ،صص.181-180 .

لاينطبق على الولايات المتحدة الامريكية من حيث مفهوم العداء والترقب وهو ما يؤشر موقف ايران بالانتقائية في علاقاتها الدولية مع الغرب، فالانفتاح له حدود، وليس الانصياع المطلق لما يريده الغرب وهو مايطرح اشكالية العلاقة مع الاخر في الساحة الايرانية.([23])

ذلك ان الانفتاح الايراني الخارجي محسوب وانتقائي بطريقة لاتشكل تهديداً لقيم واهداف المحافظين ويستثمرون الدرجة المدروسة من الحرية التي يعمل في اطارها التيار الاصلاحي من خلال السماح بتطوير التعاون مع بعض القوى الغربية والاسيوية بما يحقق ويخدم المصالح الايرانية الاقتصادية ويخفف من حدة مشاكلها الداخلية، فضلاً عن ذلك " اظهار ايران بمظهر ديمقراطي تسود فيه انتخابات نزيهة وينجح فيها الاصلاحيون امر حيوي لتحسين صورة ايران الخارجية ودرء اتهامات التطرف عنها وفتح المزيد من الداخل للساحة الدولية حتى تواجه وتمزق الحصار الامريكي".([24])

وفقاً للاسباب اعلاه تتجلى امامنا صورة عن موقف الفكر السياسي الايراني المعاصر من مفهوم فكرة حوار الحضارات مابين تيار معارض لها تجسد بالتيار المحافظ والمتأثر بفكر الثوريين والمحافظين نتيجة لنظرته الى الغرب المبنية على العداء والتدخلات في الشأن الايراني قبل الثورة ومحاولات احباط بناءات الثورة ومرتكزاتها الفكرية بعد قيامها، ومابين تيار مؤيد وفق شروط معينة افرزتها التطورات الدولية والحاجة المنبثقة عنها وهو ما سنتناوله في المبحث التالي.

المبحث الثاني: مفهوم فكرة حوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر

عند التطرق الى الفكر السياسي، فأننا نعني وبلا شك جملة الاتجاهات التي تدور في اطاره وان قصدنا فكراً يختص بحضارة معينة، فأننا نشير الى المسلمات والثوابت التي تنطلق منها الاتجاهات الفكرية في ذلك الفكر، وبحسب ما تؤمن به وتعتقده وفقاً لمرتكزاتها الفكرية ومسلماتها العقدية.

ولايختلف الفكر السياسي الايراني المعاصر عن غيره من الافكار التي تتراوح مابين القبول والرفض واحيانا الحياد تجاه مسألة ما او قضية معينة. وانطلاقاً من موضوع دراستنا لمفهوم فكرة حوار الحضارات

---

[23]) باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في ايران مابين المتغيرات والقضايا ، مصدر سبق ذكره، ص ص 195-197.

[24]) المصدر السابق ، ص ص 197-198.

في الفكر السياسي الايراني المعاصر، فأنه تجدر الاشارة الى ان الفكر السياسي الايراني المعاصر انقسم ازاء فكرة حوار الحضارات مابين اتجاه رافض متمثل بالتيار المحافظ لهذه الفكرة مع تبرير اسباب رفضه، ومابين تيار اخر يؤمن بفكرة حوار الحضارات ويعدها مسلمة لابأس من الاخذ بها في مجال التفاعل الحضاري والاحتكاك الثقافي وان كان له بعض التحفظات عليها والشروط الخاصة لانجاحها، وهو ما يدخل في اطار التيار الاصلاحي.

الا اننا ومع ذلك لانستطيع ان نجمل بأن جميع المحافظين في الفكر السياسي الايراني المعاصر يرفضون فكرة حوار الحضارات، او ان التيار الاصلاحي يقبله ويبرر له ضرورة وجوده. اشارة الى الاختلاف والتناقض بين رواد الاتجاهات الفكرية في الفكر السياسي الايراني المعاصر، ووفق كل اتجاه بحد ذاته[25]. لان التسليم بالاجماع في مناقشة فكرة ما في فكرسياسي معين، مسلمة لايمكن الوصول اليها او بلوغها لتعميمها على الجميع. ولكون العلم لايكشف عن الحقيقة كاملة لحظة البحث عنها، اذا انه قد يتم التوصل الى حقيقة ما في وقت ما، وبعد سنين عدة يتم اكتشاف اشياء اخرى تعطينا مفهوم اخر عن موضوع البحث ذاته[26].

وعلى ذلك نستطيع انقسم هذه المبحث على مطلبين:

المطلب الاول : الاتجاه الرافض لفكرة حوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر.

دعا الامام الخميني من خلال فكرته عن الحديث للحكومة الاسلامية واقامتها الى رفض فكرة حوار الحضارات، بل الى رفض مبدأ التفاعل مع الفكر الاخر المتمثل بالفكر الغربي المختلف الذي لايدين بالاسلام. لكونه فكراً دعا ويدعو الى فصل الدين عن الدولة وفق منهجه العلماني. ودعوة الامام الى الاستناد الى الاسلام وقوانينه التي تكفي المسلمين دون الاخذ من قوانين الغرب الدخيلة على الاسلام والمسلمين. فلا توجد ضرورة بل لاتوجد حاجة الى الاستعارة من قبل الاخرين كمثال الحكام المتغربين والمبهورين الاجانب[27].

ان العالم في نظر الامام الخميني يُمثل بنموذجين حضاريين ، نموذج الاستضعاف ويشمل المسلمون، ونموذج الطاغوت الذي يجمع كل قوى الباطل ومن يتبعها في الارض ، وهما طريقين طريق : الحق (الله)

---

[25] سناء كاظم كاطع، مصدر سبق ذكره ، ص141.

[26] مرتضى مطهري، الاسلام ومتطلبات العصر،سلسلة واثار الشهيد مرتضى مطهري ،(بيروت ،دار الارشاد للطباعة والنشر والتوزيع،2012)، ص53

[27] الامام روح الله الموسوي الخميني ، الحكومة الاسلامية، ترجمة واعداد: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني،(بيروت –لبنان، دار الولاء للطباعة والنشر والوزيع ،2011) ، ص ص188-193.

وطريق: الباطل (الطاغوت)، ولا وجود لطريق ثالث بينهما. فالنموذجين الحضاريين مختلفين في مفهومهما واهدافهما ومنطلقاتهما ونظرتهما الى الانسان والطبيعة والحياة والتاريخ، وما ورائهما، والصراع هو الحاكم بينهما ولاتصالح بين الحق والباطل[28].

يذهب باحث ايراني اخر من خلال نظرته الى الحداثة بتحديد موقفه من الحضارة الاخرى الغربية، ودعوته الى ضرورة الوعي بأختلاف المنهج الغربي عن المنهج الاسلامي. بل ويدعو الى وجوب اتخاذ موقف خاص من المنظرين المرتبطين بالحداثة، وفي الوقت ذاته لا يدعو الى رفض الاستفادة من الاسس المرتكزة عليها الحداثة انطلاقاً من الرؤية الخاصة، مع التأكيد على اخذ موقف خاص من الحداثة. ويبرر هذا الموقف الخاص بناءً على المسلمات التي تؤمن بها حضارة الحداثة التي اخذت عهداً على نفسها بأخراج الانسانية من بربريتها وتوحشها لكون الحداثة قانون لابد وان يسري الى الجميع، وان يجعلوا من الشرقيين متحضرين لكونها أي "حضارة الحداثة " بمرتبة الافضلية وباقي الشعوب بمرتبة ادنى منها، وفرض قانون وآلهة الحضارة الغالبة، على الآلهة، أو آلهة الشعوب المقهورة. وكذلك الفرق والتمييز مابين الحداثة والعقلانية التي نشأت على اساسها الحضارة الغربية، ومابين العلم والعقلانية المرتكزة على الدين الاسلامي الذي من خلالهما نشأت الحضارة الاسلامية.

فالحداثة صورت الحضارات الاخرى بأنها اشكال ذات مستويات ادنى منها من الناحية الحضارية، فبدلاً من التركيز على الاختلاف فيما بينهما والاباحة للحضارة المختلفة ان تسير فيما وصلت اليه، وبدلاً من رسم خطاً فاصلاً بين الحضارة المتحضرة وهويتها، وسائر الهويات الحضارية الاخرى، فان حضارة الحداثة تضع جميع الحضارات الاخرى في اطارها وترجيحاً لمفاهيمها من منطلق القوة وفرض الهيمنة عليها، ان ابت ان تسير في ركابها طواعيةً[29].

ان الخط الاسلامي الذي يسير عليه الفكر الايراني المعاصر هو الحد الفاصل مابين الحوار الحضاري مع الاخر المختلف، كون الاخر المختلف لايؤمن بهذا الخط الفكري، وتعده حضارة الحداثة (الغربية) من قبيل الاستبداد الذي يمارسه رجال الدين في حق المجتمع الايراني، وعلى ذلك تسعى حضارة الحداثة الى توعية المجتمع الايراني للخروج من هذا الاستبداد والسيطرة السياسية في الحكم. وبالتالي فأن هذا الاختلاف

---

[28] سمير سليمان، الامام الخميني والمشروع الحضاري الاسلامي: قراءة في خطاب الصراع والاستنهاض، سلسلة رواد الاصلاح 2، (ايران، مؤسسة التوحيد للنشر الثقافي،1998)، ص ص 27-29.

[29] حسين كتشويان نيان، معرفة الحداثة والاستغراب حقائق مضاد، ترجمة :مسعود فكري ومحمد فراس حلباوي، سلسلة الدراسات الحضارية ، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2016)، ص ص 101-109.

في الطرح الفكري والتزام خطه ونهجه في الحياة، لكل من (الفكر السياسي الايراني المعاصر)، و(الحضارة الغربية صاحبة الحداثة)، لايشكلان ملتقى للحوار الحضاري بينهما[30].

ويذكر مرتضى مطهري ان الانتساب الى القبائل والشعوب له غاية وحكمة في معرفة الاشخاص والتمييز، ولاينبغي ان يكون ذلك مبرراً للاستعلاء والتفاخر لان اساس الشرف والكرامة هو التقوى ، فالناس لايتساوون بالامكانيات النفسية والجسمية او تلبية متطلباتهم فهم مختلفون في قابلياتهم النفسية والعقلية والعاطفية، بل ويفضل الله بعضهم على بعض في المواهب بدرجات، وكل فرد محتاج الى قدرات وامكانيات الفرد الاخر لان الحياة الاجتماعية مترابطة ولكون التمدن البشري حالة فطرية طبيعية، وليس متمخضة في المعاهدة والاختيار، ولا حتى في الاضطرار والالجاء[31]. ونستنتج من انطلاقة مطهري نحو مفهومه للفرد والمجتمع والحاجة الى الاجتماع الانساني وتأثير احدهما بالاخر، مفهومه عن رفض فكرة حوار الحضارات مع الحضارة المستكبرة او التي تحتل مركز القوة لفرض قوانينها على الحضارة الاخرى المختلفة معها ايديولوجياً وربطه بالقبول بالذنب والمعصية. وذلك من خلال اصالة الفرد والمجتمع، ورفض انحلال الفرد في الكل الاجتماعي، وان المجتمع المستقل لا وجود له على غرار المركبات الكيمياوية التي بتركيبها تنتج مركبات مختلفة عن طبيعتها الاولى، فهذا المفهوم لا ينطبق على الفرد من خلال علاقته بالمجتمع، وان التركيب الموجود والمسموح به يندرج تحت اطار الشؤون الروحية والعاطفية والفكرية للافراد، والاندراج في المجتمع عبر الماهية الاجتماعية وغير المستقلة للمجتمع نفسه، وعلى هذا الاساس يكون لكل امة شعور واحد ومصير مشترك واحد، وان لكل امة مقاييسها الخاصة بالحكم. (وسريان عمل الفرد الى المجتمع) في هذه الحالة لامتلاكهم جميعاً فكراً اجتماعياً واحداً أي لهم روح اجتماعية واحدة، فقبول وعمل الفرد لفعل ما، ينسحب على المجتمع الموجود فيه وقبوله له والوحدة في المصير، اذ يقول: (الجو الاجتماعي والروح الجماعية تستقبل الذنب وترضى به وتسير نحوه، ويباشر العمل فرد من افراد ذلك المجتمع في حين ان تصميمه وارادته للعمل جزء من تصميم الكل وارادته، وهكذا يعد الذنب ذنباً للجميع) والاشتراك بوحدة المصير[32].

---

30) مرتضى مطهري ، قضايا الجمهورية الاسلامية ، (بيروت –لبنان، دار الهادي،1981)، ص ص12-14.

31) مرتضى مطهري، المجتمع والتاريخ 5، ترجمة: مرتضى الحسيني،(ايران ، وزارة الارشاد الاسلامي، 1202هـ.ق) ، ص ص 18-19.

32) المصدر السابق، ص ص23-26.

ارتكز الاتجاه الرافض لفكرة حوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر من خلال نظرته الى الحضارة الاسلامية والغربية، على الاختلاف مابين الحضارتين ، فالحضارة الاسلامية واقعة في محيط الضعف ، والحضارة الغربية واقعة في مركز القوة. مركز القوة يفرض وبشكل مستمر نهجه الفلسفي والايديولوجي في الحياة محاولاً تطبيقه على المحيط الضعيف، وعلى هذا الاخير التسليم لما يراه المركز القوي ويأخذ بلبناته الفكرية واسسه التنظيمية. وهو ما لايتوافق مع الفكر السياسي الايراني المعاصر الذي يرى التناقض في جوهر فلسفة الحضارتين، وبالتالي لايوجد مكان لحوار الحضارات بينهما لان الحوار يتطلب توازناً في القوى لتحقيق الاهداف المبتغاة. ولعدم الالتقاء بوحدة المصير، ولغرض تجنب اكتساب الذنب عن طريق وحدة الروح الجماعية فلايوجد مجال للتفاعل والحوار الحضاري لعدم الالتقاء بالخط الفكري لكلا الحضارتين.

المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد لفكرة حوار الحضاراتفي الفكر السياسي الايراني المعاصر

طرح الفكر السياسي الايراني المعاصر المؤيد لفكرة حوار الحضارات، مفهومه عنها بموجب توافر شروط معينة، ليصبح الحوار ممكناً بتوافرها وبخلافه لايعد اهمية او مجال للحوار، وتتحدد هذه الشروط وفقاً لاراء المفكرين ومنهم، محمد علي التسخيري الذي يشير الى الحوار بعده الية لتخفيض مستوى السلبيات وتصعيد مستوى الايجابيات ليصبح الاختلاف في هذا المستوى خيراً ورحمة ودافعاً للمراجعة المستمرة والاصلاح، وهو مايمنح الحوار بعداً مصيرياً وموقعاً مهماً في استمرار الحياة على وتيرة الاستقرار والمحافظة على الجنس البشري بمستوى مايريده الله من القدرة على التفكير في اطار العقل واختياراته. موضحاً الحاجة الى اقامة توازن فعلي بين الثقافات بعد ان يتم الاعتراف بتعدد الثقافات معبراً عنه "بالواقعية الثقافية" او "السلام الثقافي" لكون كل ثقافة انتاج انساني ولصالح الانسانية جمعاء. فعن طريق تحديد معالم الثقافات الاسلامية والغربية يتم تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف[33]. ومن الشروط التي يضعها لقبول الحوار مع الحضارات الاخرى يمكن ايجازها بالاتي[34]:

---

33) محمد علي التسخيري، الحوار مع الاخر ، (ايران ، المجمع العالي للتقريب بين المذاهب الاسلامية،2003) ، ص 36 وكذلك ص ص 2016-2015.

34) المصدر السابق ، ص ص 36-38. وكذلك ص ص 2015-2016

1- وجوب توفر مجموعة من المؤهلات في شخصية المتحاورين وعلى المستويين الذاتي والموضوعي لضمان نجاح الحوار، ومن اهمها الرغبة والتكافؤ في العرض وحريته، وان يكون المتحاور من ذوي التخصص واعتماد المنطقية في الحوار بعده اسلوب حل سليم يستلزم تحقيق الهدف المطلوب .

2- يعد الحوار احدى الاستراتيجيات في حركة المسلم الا انها تتغير تبعاً لموقف الطرف الاخر.

3- عدم مواصلة الحوار عند تجاوز الطرف الاخر للحوار حدوده وادابه، مثل ممارسة التهديد والاضطهاد والقوة وفرض الهيمنة وهو مايرفضه الاسلام بين المتحاورين، والاصرار على عدم قبول الدليل والحجة والبرهان رغم وضوحها، فعند دخول الحوار مرحلة العبث ويكون مضيعة للوقت يستحيل خلالها تحقيق الفائدة المطلوبة، وكما وصف القران الكريم حوار الرسول (ص)مع الكفار اشارة الى قوله تعالى : (ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لايؤمنون * ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة)) (*).

4- التمييز مابين الحوار الثقافي والفكري والسياسي لاطراف متكافئة، ومابين الحوار مع الطرف الغازي (العسكري والثقافي والسياسي)، ذلك ان الحوار الثقافي والحضاري الحقيقي يدور في نطاق الاحتكاك، او التبادل الثقافي في حين ان الحوار في نطاق الغزو لايحمل أي معنى لان الغازي الثقافي يسلب ايجابيات الحوار جميعها، فالبعض يحاور من موقع الاستكبار والقوة والاقتدار، والاخر من موقع الضعف والاضطهاد.

5- يلعب الحوار الدور نفسه في المجال السياسي الاجتماعي من حيث تنضيج القرار الاجتماعي والسياسي واشعار الاخرين بالمسؤولية والموقع الذي يحتلونه واهميته، مشيراً الى ان بعض الانماط تدخل في دائرة المسلمين كلون من الوان الشورى .

ان التسخيري يؤكد تأييده لموضوع حوار الحضارات انطلاقاً لعدم استغلال الدول الكبرى لاحداث الحادي عشر من ايلول 2001، وقلبها الى "صراع حضارات" بين الاديان، ومجال لتصفية الحسابات مع بعض الانظمة السياسية على حساب المجتمعات والشعوب ، بتهمة احتضان الارهابيين ، والحكم على بعض الدول الاسلامية بكونها محور الشر[35].

يربط عبد العلي قوام مسألة الثقافة السياسية للشعب مع مسألة الحوار الحضاري بأعتبار ان الشعب يتلقى ثقافته السياسية من النظام السياسي المسؤول عن تشكلها لديه، من حيث المعلومات والتجارب والتعرف على

---

*)سورة البقرة :الايتين (6و7).

[35] سناء كاظم كاطع، مصدر سبق ذكره ، ص 131.

الحقوق والواجبات والمسؤوليات والادوار، وعلى ذلك فأن الثقافة السياسية نتاج لتاريخ النظام السياسي الممتدة جذوره في السلوك العام وفي تجارب الاشخاص وهو ماينعكس على الحوار بين الحضارات، فعند امتثال النظام السياسي لنظام القيم، فالثقافة السياسية تصطبغ بتلك القيم ، وتعكس توجهات الشعب تجاه المؤسسات والاجهزة كافة، وهو ما يرتبط بمستوى التلقي والقبول من الاخر في اطار الحوار الحضاري[36]. وعلى ذلك يؤثر النظام السياسي على افكار ومعتقدات الشعوب ، فأذا كان ذلك النظام يحمل الصبغة الدينية في حكمه، كما هو الحال في الجمهورية الاسلامية الايرانية فهو ينعكس على تفكير وممارسات الشعب وفق الاطار الديني ، حامل لواء النظام ، فيرفض مايرفضه ويقبل مايقبله، وبالتالي مايعبر عن ردود الفعل بين الحضارات وحوارها سواء عن طريق ممثلي الشعب المعتبر بالنظام السياسي بالشكل الرسمي او من خلال الشعب نفسه الامر الذي يعكس فكر وتوجهات النظام، في أي صورة يتخذها كمؤسسات ثقافية او منظمات مجتمع مدني في علاقتها مع الحضارات الاخرى وحواراتهما.

في حين يطرح عبد الكريم سروش نظريته في التمييز مابين التراث والمعاصرة من خلال اشارته الى الفرد الرعية كعضو للامة الدينية او راعي للسلطان المكلف وفق اساس الفهم الديني التقليدي، في مقابل الانسان المحق في المجتمع المدني المرتكز على اساس الحقوق والواجبات ، وهو مايتطلب فهماً دينياً اخر ، فالانسان المكلف ذو مفهوم اشعري، والانسان المحق ذو مفهوم اعتزالي والفرق بين الاثنين، هو الفرق ذاته بين (الاجبار المبني على القدرية، والاختيار المبني على العقل والحرية). والمقارنة واضحة مابين المجتمع الاول التقليدي، غير المتحضر ومابين المجتمع المدني المتحضر الذي يقوم على اساس مفهومي التعددية والحق، ليكونا المجتمع المتدين والمجتمع غير المتدين، وتضمين المجتمع المدني مفهوم واسع وعميق يتطلب جهداً فكرياً كبيراً لتمكنه من النفوذ الى "قلب الفكر الديني"[37]. وعلى ذلك نستنتج بأن الحوار الحضاري يكون ممكناً في اطار المجتمع المدني في حين يرفضه او يقف عند حدود معينة وفق مفهوم المجتمع الديني او غير المتحضر في فكر سروش. مشيراً الى معاناة البشرية طويلاً للاسباب الطائفية والمذهبية والحروب الدينية الدامية والصراعات العديدة والمريرة بشأن المعتقدات وحول مناطق النفوذ، موضحاً ميلان البشر الان الى الاعتراف ببعضهم البعض كأنداد واخوة واخوات والاقرار بالحقوق المشتركة للجميع، والحد من الحط من

---

36) محمد خاتمي وعباس علي عميد زنجاني وعبد العلي قوام، مصدر سبق ذكره، ص 205.

37) عبد الكريم سروش، التراث والعلمانية: البنى والمرتكزات: الخلفيات والمعطيات، ترجمة : احمد القبنجي، (العراق- النجف ، دار الفكر الجديد، 2007) ، ص ص 152-154.

قدر أي فرد الى مادون المكانة الانسانية، ومنحه حقوقاً اقل على اساس اللون، اللغة، المعتقد، الجنسية، لكون الحقوق ذو صفة شمولية عالمية، بغض النظر عن أي فروقات تخص اللغة او الجنس او اللون او الدين والمعتقد، والقومية والطبقة الاجتماعية. وبالتالي يصبح الحوار الحضاري متاح امام الجميع في ظل سيادة "الحقوق الشمولية العالمية"[38].

ومما تجدر الاشارة اليه ، تعرض نظريات عبد الكريم سروش الى النقد الشديد سواء من الداخل الايراني او من خارج ايران بسبب طروحاته التي تختلف عن طروحات فقهاء ومفكري عصره[39].

اشرنا في المبحث الاول من هذه الدراسة الى طرح محمد خاتمي لمفهومه عن فكرة حوار الحضارات في عام 1998 في كلمة القاها امام الجمعية العامة للامم المتحدة وتتمثل في فكره، بأستبدال الفكرة الخاطئة والخطيرة الدالة على المواجهة بين الحضارات، بالدعوة الى الحوار بين الثقافات والحضارات منبهاً الى معوقين اشرا سبباً يمنعا تحقيق الحوار بين الحضارات يتمثلان بالمعوق الاول: التاريخي المرتكز على العلاقة مابين الاسلام والمسيحية والتراكمات التاريخية التي صاحبتهما على غرار اعقاب الحروب الصليبية، وهو ماشكل حالة من عدم الثقة والتشكيك بين المسيحيين والمسلمين، (أي اشكالية العلاقة مع الاخر المختلف في تدينه)، موضحاً ان هذه الحالة كامنة في الدرجة الاولى والاساس في العالم المسيحي، لسبب بسيط هو ان المسلمين يؤمنون بعصمة جميعالانبياء، الامر الذي يمهد طريق الحوار مع المسيحيين واليهود، وحتى مع بقية معتنقي الديانات الاخرى، في حين ان المسيحيين يحملون نظرة سلبية تجاه الدين الاسلامي والمسلمين، الامر الذي يجعل الحوار صعباً. والمعوق الثاني هو المعوق العصري المتمثل بالاستعمار الذي سعا لاثارة الخلافات بين المسلمين والمسيحيين وحتى بين الفرق والمذاهب الاسلامية نفسها ليتمكن من فرض سيطرته وتحقيق مبتغاه من استعماره حسب المصالح العسكرية والاقتصادية والسياسية[40]. وفي مقابل هذين المعوقين على الصعيد الذاتي (المسلم) وعلى الصعيد الخارجي (الاخر / الحضارة الغربية) هو تأثر فكرنا بعاملين، العامل الاول هو الثقافة ذات الجذور التاريخية والتي تنتمي لعصر انتهى زمانه ، والعامل الثاني

---

[38] عبد الكريم سروش، العقل والحرية والديمقراطية في الاسلام، ترجمة: معين الامام، (المملكة العربية السعودية ، العبيكان للنشر ، 2007)، ص 206.

[39] ينظر: غالب ناصر، مباني الدين التجريبي والتعددية الدينية في فلسفة عبد الكريم سروش،اصدارات مركز الفكر المعاصر،(د.م، مركز الفكر الاسلامي المعاصر،2012) . و مجموعة مؤلفين، حوارات مع عبد الكريم سروش، سلسلة اصدارات مركز الموعود الثقافي، (الكويت ، مجلة نصوص معاصرة، 2013).

[40] محمد خاتمي، مطالعات في الدين والاسلام والعصر ، (بيروت – لبنان، دار الجديد ، 1998)، ص ص 136-137.

هو التأثر بالغرب من دون الاخذ بأسس الحضارة الغربية، وهو مايشكل اهتزاز بالشخصية، مابين ثقافتين مختلفتين فالثقافة التي تحكمنا لاتتفق مع الحضارة التي تشكل اساس حياتنا العملية[41].

على الرغم من المعوقات التي اشار اليها خاتمي في اعلاه فأنه يطرح حلولاً لها تنبع من التسليم بتعدد وتباين الاراء لكونها حقيقة ضاربة في الجذور لامهرب منها في طبيعة الانسان والمجتمع البشري، وبالتي لابد من توفير اجواء تتلاقح وتتواجه فيها الاراء، وفي جو من الحرية والاحترام وان يكون العدل والمنطق هو الفيصل بالحكم، وهو ما يجعل التطور ممكناً.([42])

والمعوقين المتمثلين بالتاريخ والاستعمار بالامكان التغلب عليهما عن طريق مساهمات المفكرين من المسيحيين والمسلمين على حد سواء لغرض التعارف ونشر المعرفة المتبادلة في شتى المجالات للوصول الى الهدف المشترك الذي يتطلبه العالم الاسلامي والعالم المعاصر ، معرجاً على ملء الفراغ الروحي (بالعودة الى الدين) الذي يعد السبب الرئيسي للازمة الموجودة في العالم خلال القرون الاخيرة نتيجة لتحرر الحضارة الغربية منه وفق مبدأ العلمانية، معبراً عن الاداة الرئيسية للحوار المتمثلبالمنطق وليس شيئاً اخر غيره، منوهاً الى الثورة الاسلامية في ايران وبالاستناد الى قيمها وتصوراتها، مستعدة وبشكل كامل لفتح مجاالحوار وفي المجالات كافة مابينهم ومابين الحضارة الغربية والعالم المسيحي والاديان كافة بغية الوصول الى سلام دائم، مقابل العالم الذي تحكمه المجازر والقوة والخديعة والاغتيال قائلاً: (نحن نؤمن بأن التوصل الى السلام العالمي الدائم الذي تحتاجه البشرية يكون ممكناً من خلال الحوار والمناقشات وتحكم المنطق في العلاقات بين بيني الانسان ونبذ التعصب والتزمت)[43].

نقد زكي الميلاد ما طُرح عن مفهوم حوار الحضارات ولاسيما بعد ماذهب اليه محمد خاتمي بشأنها في خطابه الملقى في اجتماع الجمعية العامة للام المتحدة المبين انفا، مشيراً الى ان فكرة حوار الحضارات لم تتحول الى نظرية واضحة المعالم متماسكة ليمكن القول بأن العالم العربي والاسلامي يمتلك نظرية في اطار حوار الحضارات التي تحدد شكل العلاقة ونمطها مع الذات ومع العالم على اساس مفهوم التقدم والتمدن، منوهاً الى ان الفكرة المذكورة لا زالت تدور في مجال كونها مجرد دعوة عامة ولم تتحول الى نظرية لنعرف مانريد منها لذواتنا ويصدق هذا الامر في مرحلة ماقبل وبعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

---

41) المصدر السابق ، ص22. و محمد خاتمي وعباس علي عميد زنجاني وعبد العلي قوام، مصدر سبق ذكره، ص 205.

42) محمد خاتمي وعباس علي عميد زنجاني وعبد العلي قوام، مصدر سبق ذكره، ص203.

43)حمد خاتمي، مصدر سبق ذكره ، ص ص 138-140.

فالدعوة لحوار الحضارات متصفة بالعمومية والاختلاف نازعة نحو العالمية والكونية ولمواجهة صدام الحضارات وبالاشارة الى دعوة الاسلام الى الانفتاح والحوار والتسامح مع الاخر. كل هذه المبررات تعد غير فعالة وغير مؤثرة لعدم القدرة على التراكم واستيعاب التطور في مجالات واتجاهات محددة ولافتقاده لخطة استراتيجية واضحة المعالم، وهو طرح يعبر عن قيم ومثل اخلاقية نبيلة ورغبات وطموحات لايتأثر بها العالم ولايصغي اليها بالمعتاد وهو المحكوم بمعادلات السيطرة والقوة والثروة والتفوق[44]. وبالتالي فأن مفهوم حوار الحضارات موجه لوظيفة دفاعية غرضها رد التشويهات والاسقاطات التي تعرضت له الحضارة الاسلامية والثقافة الاسلامية، مؤكداً على ان العالم الاسلامي ليس هو الطرف الذي بأستطاعته ان يقنع العالم بمسألة حوار الحضارات او يؤثر في اتجاهاته نحو هذه المسألة، لان من يفقد الحضارة والتمدن لا يُعترف له بأن يكون مؤثراً او شريكاً في مسألة حضارية عالمية كبرى كمسألة حوار الحضارات، وهو مايفتقده العالم الاسلامي الذي ينتمي لحضارة باتت من الماضي، مفتقداً اليها في الحاضر. طارحاً مبدأ التعارف كشرط مسبق للحوار الحضاري الذي تقع عليه مسؤولية تحديد مستويات الحوار والتعاون واتجاهاتها وانماطها، ودور التعاون الكبير الذي لهامكانية في ازالة مسببات الصدام والنزاع بين الحضارات والامم، معولاً على الدين الاسلامي وهو من اعظم الديانات السماوية واكملها واكثرها انتشاراً وتوسعاً في العالم، الذي لايتنافر مع المدنية متناغماً معها باعثاً املاً في المستقبل، وقدرته على التجديد والاجتهاد متكاملاً فيه النقل والعقل والعبادات والشريعة والاخلاق والفقه والالهيات، الذي لايمكن للعالم الاسلامي النهوض بدون هذا الدين الذي ينبغي التأسيس عليه والانطلاق منه[45].

الخاتمة والاستنتاجات :

تستخلص دراسة مفهوم حوار الحضارت في الفكر السياسي الايراني المعاصر جملة من الاستنتاجات نبينها على النحو الاتي:

1- ضروة الحوار الحضاري بين الثقافات والحضارات المختلفة نتيجة للحاجة اليه وفق حركة الانسان بالتاريخ ومايصاحبه من احداث ومؤثرات تستلزم ذلك الحوار وتتطلب ايجاده، وعده وسيلة لبلوغ الاهداف عن طريق الاعتراف بالاخر وعدم الغائه او فرض الهيمنة عليه، فمنطلقه التسامح والتفاهم

44)زكي الميلاد، مصدر سبق ذكره، ص ص 116-117.

45) المصدر السابق ، ص ص 117-119. وكذلك ص 156.

ومفارقة الهوى والباطل، مع احترام خصوصيات الاخر و الحيلولة دون طمسها او تشويهها ولتحقيق الغايات بالطرق السلمية، وقد انقسم الباحثين في موضوع حوار الحضارات، فالبعض اشار الى انها فكرة لاتعنى بالجانب السياسي الا من بعيد، اما البعض الاخر فقد اشار الى انها فكرة تنطلق من الجانب السياسي الى بقية الجوانب الاخرى، وما يترتب على كلاهما.

2- ومن مسببات تعزيز فكرة حوار الحضارات وجود الاختلاف والاقرار بالتعددية كونها مسلمة جبل عليها الانسان منذ خلقه، ولتبادل الثقافات والعلوم مع الحضارات الاخرى، والدعوة الى الاخذ بفكرة حوار الحضارات نتيجة كرد فعل على نظريتين احدهما غربية دعت الى الصراع بين الحضارات وفق روادها كبرنارد لويس وصموئيل هنتغتون، ولمواجهة العنف والقوة اللذان سادا العلاقات بين الدول والاخرى مزيج مابين الفكرين الغربي كدعوة روجيه جارودي الى التفاعل مع الحضارات المختلفة ،وما انعكس واثر سلباً على مقومات الحياة لدى الشعوب، والفكر الاسلامي التي دعا اليها انطلاقاً من فقدان وجود العقلية الموضوعية والعقلانية بغية الجنوح الى الحلول السلمية والابتعاد عن العنف والصراع ورفض الاخر في التعامل، والدعوة الى المساواة مع الجانب الحضاري الغربي مقابل حجب حقوق معينة بذاتها لامتلاكها من قبل المركز القوي على حساب المحيط الضعيف. ولنفي تهمة التطرف والارهاب عن الاسلام والمسلمين.

3- انقسم الفكر السياسي الايراني المعاصر تجاه مفهوم فكرة حوار الحضارات مابين تيار محافظ تقليدي رأى بعدم وجود حاجة للحوار بين الحضارات المختلفة بوحدة المصير والدين لاختلاف العقائد والمسلمات فيهما، فضلاً عن اختلال توازن القوى بينهما، وهو مايجعل اطراف الحوار غير متكافئة وبالتالي فأنه لن يحقق الغاية المرجوة منه لرغبة الطرف القوي بفرض شروطه ومعتقداته على الطرف الاقل منه قوة .

4- ان المركب الحضاري للفكر السياسي الايراني المعاصر غير قابل للانحلال والذوبان في المركب الحضاري الاخر المختلف عنه لكون الافضلية والتماييز بين الناس على اساس التقوى وبحسب الدين الاسلامي، في حين يشير الطرف الاخر للمركب الحضاري بضرورة الانحلال والذوبان والاخذ بالحداثة الواصل اليها فكره، كونها سنة لابد وان تحدث عن طريق التاريخ وان كان بطريق القوة والجبر ان تعذر الاخذ بها بطريق الاختيار. ذلك ان الفكر السياسي الايراني المعاصر نظر في هذا الجانب الى المسلمات السلبية لدى الحضارات الاخرى والتي بررت فكرة رفضه لحوار الحضارات معها.

5- يتجه الفكر السياسي الايراني المعاصر المؤيد لمسألة حوار الحضارات بالانطلاق نحوها من الاسلام وما يعتبره من اسس للتفاهم والحوار والتسامح التي انبنت عليه اسسه وثوابته ووفق النهج القراني ومايدعو اليه وفق الايمان بالتعددية والاختلاف. اذ اضحى التعامل والاعتراف بالحضارات الاخرى ولاسيما الغربية امراً حقيقي واقع لامفر منه، مشيراً الى ضرورة توفر شروط معينة لنجاح الحوار بين الحضارات ترتكز على التفاهم والاحترام والمنطق والالتزام بالحجة والبرهان، رافضاً الحوار وفق اجواء الهيمنة والتعصب وفرض الرأي من واقع القوة والاستكبار، وهو بذلك يتفق مع الاتجاه الرافض لحوار الحضارات في الفكر السياسي الايراني المعاصر بضرورة تكافئ الطرفان وتوازن قواهما لنجاح الحوار وتحقيق اهدافه.

6- نجد ان الفكر السياسي الايراني المعاصر محقاً في مسألة رفضه لفكرة حوار الحضارات مع الطرف المستكبر والقوي الذي يتحاور بدافع من القوة والاستكبار ولغرض فرض الهيمنة والوصول عبر النفوذ لتحقيق الاهداف التي يرجوها الطرف القوي، ومن دون تحقيق المساواة في شروط الحوار وتوازن القوى بين اطرافه التي يشير اليها الفكر السياسي الايراني المعاصر، وهو ما يستلزمه بعد ذلك من خسارة قيم معينة وجعله خاضعاً لنفوذ الاقوى وبالنتيجة لن تتحق متطلبات الحوار واهدافه. الا انه لابد من التفكير في مسألة رفض الحوار وماهي النتائج المترتبة عليه والاثار الناجمة منه وانعكاساتها على المجتمعات والشعوب كافة.

7- تطرق الفكر السياسي الايراني المعاصر الى فكرة حوار الحضارات بشكل غير مباشر، عدا ما اشار اليه محمد خاتمي في مؤلفاته بمفهومه عنها ودعوته اليها وفق المبررات التي طرحها.

التوصيات:

توصي الدراسة وفقاً لما ورد اعلاه بمجموعة من التوصيات علها تساهم في فهم فكرة حوار الحضارات وطريقة التعامل معها لتحقيق اهداف المتحاورين ولبلوغ السلام المنشود:

1- ضرورة السعي نحو تعزيز مجال السلام في العلاقات الدولية عن طريق الحوار الحضاري وانكار منطق القوة والتعنت لان الحروب لم تجلب للبشرية الا الدمار والخسارة لاطرافها.

2- فعالية الحوار الحضاري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون السياسية في حالة عدم توافق المصالح السياسية بين اطرافه، وهو مايتطلب بناء القدرات الذاتية للدولة وتعزيزها،

لاسيما مع مرتكزات المدرسة الواقعية وروادها، لتجنب الصدام العسكري وهو ما يحقق نوعا ما من مفهوم " السلام الساخن " الذي يرتكز على الية الردع وليس المواجهة العسكرية.

3- تطويق نظرة الطرف الاخر في الحوار، ومحاولة فهم مصالحه المشتركة مع اطراف الحوار، وتحديد شروط الحوار، لتأمين سلامة خطوات الحوار الحضاري واجراءاته لمعرفة مدى انجازه للهدف الموجه له، وفي حالة معرفة ان الحوار يسير في طريق غير طريقه فلابد من ايقاف الحوار او تغيير الطرف المتشدد المتحاور معه.

4- الوقوف في وجه الدعاية السياسية كأشاعة مضادة تجاه الدول الموجهة بحقها وعدم ترويجها اعلامياً، الا بعد التحقق من صحتها ، للحيلولة دون التأثير على مكامن الحوار الحضاري ان تحقق له الوجود مع الدول المثار بحقها تلك الاشاعة والدعاية السياسية .

قائمة المصادر:

أولاً: القران الكريم.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

1- ابراهيم بن ناصر الناصر، حوار الحضارات او العلاقة بين امة الاجابة وامة الدعوة، مجلة البيان،(الرياض، عدد2، 2004).

2- الامام روح الله الموسوي الخميني، الحكومة الاسلامية، ترجمة واعداد: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني،(بيروت –لبنان، دار الولاء للطباعة والنشر والوزيع ،2011).

3- حسين كتشويان نيان، معرفة الحداثة والاستغراب حقائق مضاد، ترجمة :مسعود فكري ومحمد فراس حلباوي، سلسلة الدراسات الحضارية ، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،2016).

4- زكي الميلاد، المسألة الحضارية كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير، سلسلة الدراسات الحضارية، ط2،(بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2008) .

5- سمير سليمان، الامام الخميني والمشروع الحضاري الاسلامي: قراءة في خطاب الصراع والاستنهاض، سلسلة رواد الاصلاح 2، (ايران، مؤسسة التوحيد للنشر الثقافي،1998).

6- سناء كاظم كاطع، حوار الحضارات في الفكر الاسلامي المعاصر: دراسة تحليلية في المضامين الفكرية،(بغداد، مكتب الغفران للخدمات الطباعية،2013).

7- طاهر محمد احمد الريامي، حوار الحضارات، مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 12، المجلد 15، 2016.

8- عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار والتفاعل الحضاري من منظور اسلامي، ط2، (الرباط، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسيسكو، 2015).

9- عبد الكريم سروش، التراث والعلمانية: البنى والمرتكزات: الخلفيات والمعطيات، ترجمة : احمد القبنجي،(العراق- النجف ، دار الفكر الجديد، 2007).

10- عبد الكريم سروش، العقل والحرية والديمقراطية في الاسلام، ترجمة: معين الامام، (المملكة العربية السعودية ، العبيكان للنشر ، 2007).

11- عبد الهادي الفضلي، الاسلام والتعدد الحضاري:بين سبل الحوار واخلاقيات التعايش، اعداد وتقديم:حسين منصور الشيخ ،سلسلة الدراسات الحضارية ، (بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، 2014) .

12- غالب ناصر ،مباني الدين التجريبي والتعددية الدينية في فلسفة عبد الكريم سروش، اصدارات مركز الفكر المعاصر،(د.م، مركز الفكر الاسلامي المعاصر،2012).

13- مجموعة مؤلفين ، حوارات مع عبد الكريم سروش، سلسلة اصدارات مركز الموعود الثقافي، (الكويت ، مجلة نصوص معاصرة، 2013).

14- مجموعة مؤلفين، محمد حسين فضل الله العقلانية والحوار من اجل التغيير والنهضة ،سلسلة اعلام الفكر والاصلاح في العالم الاسلامي، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،2010)

15- محمد خاتمي وعباس علي عميد زنجاني وعبد العلي قوام، ندوة: رؤى في الثقافة السياسية، مجلة قضايا اسلامية معاصرة ، عدد 2، لبنان، 1998.

16- محمد خاتمي، مطالعات في الدين والاسلام والعصر، (بيروت – لبنان، دار الجديد، 1998).

17- محمد علي التسخيري، الحوار مع الاخر، (ايران، المجمع العالي للتقريب بين المذاهب الاسلامية،2003).

18- محمد محفوظ، الاسلام والغرب وحوار المستقبل، (بيروت، المركز الثقافي لعربي،1998)

19- مراد هوفمان، الاسلام في الالفية الثالثة ديانة في صعود، ترجمة: عادل المعلم وياسين ابراهيم، د.ط، (د.م، مكتبة الشروق، د.ت).

20- مرتضى مطهري، قضايا الجمهورية الاسلامية، (بيروت –لبنان، دار الهادي،1981).

21- مرتضى مطهري، الاسلام ومتطلبات العصر ،سلسلة واثار الشهيد مرتضى مطهري،(بيروت ،دار الارشاد للطباعة والنشر والتوزيع،2012).

22- مرتضى مطهري، المجتمع والتاريخ 5، ترجمة: مرتضى الحسيني، (ايران، وزارة الارشاد الاسلامي، 1202هـ.ق).

23- هنية مفتاح احمد القماطي، ازمة الحوار الحضاري في عصر العولمة،دراسة منشورة على شبكة المعلومات الالكترونية.

شبكة الانترنيت:

1- باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في ايران مابين المتغيرات والقضايا، متاح على التغيير20%السياسي/**hadaracenter.com/pdfs/pdf**تاريخ الدخول2018/8/31.

2- راغدة درغام، لئلا يبقى حوار الحضارات المطلوب مجرد حوار طرشان،25 سبتمبر، 1998، جريدة الحياةالالكترونية، متاح على:www.alhayat.comتاريخ الدخول2018/8/1

3- محمد احمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية العلاقة الايرانية العربية:دراسة حالة، متاح على: **https://journals.ju.edu.jo/Dirasat Hum/article/download/480313301**تاريخ الدخول2018/8/31.

4- مركز القدس للدراسات السياسية، ايران 25 عاماً على الثورة التحديات الخارجية والداخلية متاح على **:cms.alqudacenter.org/fileman/uploads/pdfs/Iran.pdf**.تاريخ الدخول2018/8/31.

إيـران فـــي الإدراك الإستراتيجي العراقي

أ.م.د حيدرعلي حسين

جامعة النهرين، العراق

ملخص:

برغم حالة الغموض الذي يحيط بالتخطيط الأستراتيجي العراقي، إلا إنه يسعى إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تحديد مسار الأسراتيجيات وتفعيلها على وفق نمط من التفاعل والإرتباط بينها، من أجل تعزيز قدرات العراق كدولة إقليمية لها تأثير في البيئة المحيطة ولا سيما إيران .

لذا ينبغي على العراق أن يتعامل مع إيران من منطلق التفاعل مع ألاهداف الأستراتيجية الكبرى التي لا تقف عند حدود معينة وبإبعاد مختصرة، فهي متعددة ومتشعبة ترتبط بدرجة عالية موضوعة الأمن القومي، والمصالح.

على هذا الأساس لا بد أن تكون الأستجابة العراقية للادراك المتكون تجاه إيران منسجمة مع المعطيات الآنية والمستقبلية ولابد من تحديد ملامح إستراتيجية متماسكة تنسجم مع تحولات البئية الأقليمية والبعد الداخلي في العراق ترتكز على معايير الأستجابة الأستراتيجية لمدركات الأمن والأقتصاد والسياسة.

Abstract:

Iraq's strategic perception of Iran is moving toward dealing with Iran's major strategic goals, which are linked to national security and interests.

On this basis must identify the identification of strong strategic features consistent with the changes in the territorial environment and the internal dimension in Iraq and based on the strategic response to security, economy and politics.

مقدمـة:

تناولت الكثير من الدراسات الإستراتيجية موضوعة العراق في الرؤى الأستراتيجية الدولية والإقليمية، إلا إن هذه الدراسة قد تختلف عن ما سبق، كونها تسلط الضوء على الموضوع من زاوية أخرى هذا الحقل المعرفي ألا وهي دراسة الإستراتيجية العراقية والتركيز على إيران ومكانتها في الأدراك الأستراتيجي العراقي .
ولابد من التأكيد على إن إيران تحتل مكانة متميزة على سلم أولويات التفكير الإستراتيجي العراقي لعدة عوامل يأتي في مقدمتها القرب الجغرافي والعلاقات المشتركة ومقومات القوة التي تتوافر عليها، ومقدار تاثيرها في المعادلة السياسية العراقية، هذا ما جعل هذه الدولة إحدى القوى الفاعلة في المنطقة وعنصرا أساسيا في تقرير التوازنات الإقليمية القائمة فيها.

وبرغم الغموض الذي يحيط بالتخطيط الأستراتيجي العراقي، إلا إنه يسعى إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تحديد مسار الأسراتيجيات متعددة وتفعيلها بالتوازي والتزامن وفق نمط من التفاعل والإرتباط بينها، من أجل تعزيز قدرات العراق كدولة إقليمية لها تاثير في البيئة الإيرانية
وبالحديث عن توجهات إستراتيجية العراق بوضعه الراهن ازاء النطاق الاقليمي القريب وبالتحديد إيران، إنطلاقا من عناصر تأثير العراق في هذه الدول والفعل ورد الفعل ولإدراك العراقي لطبيعة البيئة الأقليمية ومصالح الطرف الثاني فيه، وحجم التفاعلات الجارية وإنعكاس ذلك في الإستراتيجية التي يتبناها. ومن هذه المنطلقات فأن العراق أصبح يؤثر في مجاله الحيوي عبر توجهاته السياسية والأحداث التي تجري على أرضه ومخرجاتها.

كل هذه العوامل مجتمعة جعلت من العراق نقطة ارتكاز منتجة لصراعات بين القوى الفاعلة . وبسبب من هذه العوامل فأن أي تغيير يشهده العراق سيكون نتاج للصراع والتفاعل بين تلك العوامل والقوى الأقليمية والدولية المرتبطة بها، فموقع العراق الأستراتيجي يزيد من تعقيد الأمور مع الدول الاخرى. كما إن حالة الترابط في السياسة الدولية بين الدول من حيث توازن القوة وإعادة توزيعها تؤثر في السياسات الإقليمية، لكون التغيير الذي يحدث في دولة ما تنعكس أثاره على دول المنطقة عموماً، وهو أمر ينطبق على العراق الذي يشهد في المرحلة الراهنة تغييراً معقداً تجد فيه دول الإقليم تهديداً لها خصوصاً وإنه حدث بفعل تدخل قوى كبرى خارجية لها إستراتيجية تتقاطع مع البعض من الدول الإقليمية وتؤثر عليها في المدى البعيد.

اهمية الدراسة : أهمية هذا الموضوع تنبع من معالجته لإستراتيجية العراق في التعامل مع إيران القوة الصاعدة إقليميا بعدها فاعلا مهما ومركزيا في المنطقة إلى جانب عده موضوعا لم يحظى بالدراسة الكافية نتيجة لمسببات أهمها غياب التحرك والتفكير الاستراتيجي الواضح للعراق طوال المرحلة الماضية.

اشكالية الدراسة :ينطلق البحث من إشكالية محددة تتمحور حول التخطيط الإستراتيجي للعراق وإن كان بشكل غير ملموس كحال غيره من دول الجوار إلا إن الدراسة عن كثب توضح وجود آلية وأهداف للتحرك الإستراتيجي للعراق .

فرضية الدراسة : يستند البحث إلى فرضية أساسية مفادها ان إيران تحتل مكانة بالغة الإهمية على سلم أولويات صانع القرار الأستراتيجي العراقي، لذا فأن الأدراك العراقي لهذه الأهمية والتي تنبع من عوامل أساسية مؤثرة في البئية والبنية العراقية تولد عنه إستجابة محددة لمعطيات الدور والتأثير الإيراني في عموم المشهد العراقي بالأضافة إلى جملة من العوامل المهمة التي تظافرت لتؤكد هذه الأهمية .

وبالإستناد إلى ذلك يمكن الحديث عن رؤى للاداء الأستراتيجي العراقي تجاه إيران تعتمد في جزء كبير منها على طبيعة العلاقة السائدة وشكل التفاعل والبيئة الأاقليمية ومعطيات المكانة والعمق الأستراتيجي بأبعاده كلها .

منـهج الدراسة:تستند الدراسة على منهجية مركبة قوامها الوصف والتحليل المعياري من أجل تقديم موضوع الدراسة بصيغة واضحة ومكتملة .

هيكلية الدراسة : لقد تمت معالجة الموضوع بصورة مركزة وبطروحات دقيقة عبر ثلاث محاور إذ تناول المحور الاول موضوع الرؤية العامة للإستراتيجية العراقية، في حين ناقش المحور الثاني موضوع إيران ومكانتها في العمق الأستراتيجي العراقي، أما المحور الثالث فقد سلط الضوء على طبيعة الإدراك العراقي لإيران كقوة فاعلة كما تناول بالبحث طبيعة الأداء الأستراتيجي العراقي تجاه إيران .

المحور الأول: رؤية عامة للإستراتيجية العراقية تجاه إيران

ثمة توصيفات عديدة لإستراتيجية الدولة الخارجية، غير أن أكثرها واقعية هو الذي يعدها (آلية تحرك الدولة تجاه محيطها أو دول إخرى والذي يكون نابعا من تصور ورؤى ومعطيات سياسية وإقتصادية وجيوسياسية)، وفي ضوء هذ التوصيف يمكن أن ترسم الدولة أنماط تحركها ومقومات أداءها من حيث القدرة على التأثير في محيطها الخارجي.

ولكي تتشكل صورة إستراتيجية بلد ما على نحو واضح المعالم لابد أن تؤخذ بنظر الإعتبار جملة من العوامل التي تتفاعل فيما بينها لإخراج هذه الصورة ومن ثم إسباغ عليها صفات القوة والمنعة أو الضعف والإنكسار.

ومن أهم هذه العوامل الحجم العام للدولة والقوة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والقوة العسكرية والنظام السياسي الحاكم[1].

وبالنسبة للعراق محور الدراسة، فأن عدم وضوح رؤيته إستراتيجية جعل هذه السياسة تعيش ردود أفعال متناقضة جعلت العراق يفقد حيزا كبيرا من مقومات الفعل الخارجي ويصبح الحلقة الأضعف في الأستقطابات الأقليمية .

وتشير التطورات الحاصلة في المنطقة، وبالتحديد في عمق العراق الأستراتيجي والتفاعلات الجارية والسياقات التي تجري في إطارها إلى مدى عمق المتغيرات الجارية في إسس الإستراتيجيات الدولية والإقليمية في مرحلة مهمة يتشكل في إطارها النظام الدولي، فالتركيبة الجيوسياسية التي عليها المنطقة اليوم لم تعد مجدية من حيث إستمرار التحالفات الأقليمية والتوازنات الأستراتيجية التي غيرت طبيعة الرؤى والتفاعلات السياسية والاقتصادية والامنية بالشكل الذي جعل العراق محور تجاذبات وإستراتيجيات متصارعة تسعى إلى بلورة خارطة تحالفات اقليمية تقوم على إسس متشابكة من المصالح المتصادمة والمتصارعة والمجتمعة أيضا.

وبالإستناد إلى هذا الطرح فان ملامح الأدراك الإستراتيجي العراقي تجاه إيران يمكن أن يتحدد ضمن إطار معين هو الأستفادة من التغييرات والتطورات السياسية التي تشهدها المنطقة، ومحاولة التأثير بها وبأبعاد متعددة والسعي نحو امتلاك بعض عناصر المبادرة تجاه إيران والتحرك من أجل المشاركة في صياغة التركيبة الجديدة للتحالفات عبر موقف داخلي قوي يسمح بالأنطلاق وبفاعلية نحو الخارج والمساهمة في هيكلية التحالفات الإقليمية من خلال الأستفادة من تطور مكانة إيران في الأستراتيجية الأمريكية، إلى جانب تقوية وتعزيز العلاقات ضمن بيئة جيوإستراتيجية متقاربة ومحددة، لذا فأن محاور الإستراتيجية العراقية تجاه إيران يمكن أن تسير في إتجاهات معينة لعل الأهم منها الجانب الأمني والتعاون الأقتصادي[2].

وبرغم الصعوبة التي تكتنف إمكانية وصف معالم الإستراتيجية العراقية تجاه دول الجوار وتحديدا تجاه إيران، مع ذلك فأن العراق يدرك إن إيران تمتلك مقومات الربط الأستراتيجي بين الوسائل بالأهداف، وتستطيع

تحقيق الأهداف بما لديها من وسائل. وفي الوقت ذاته يدرك إنه يقع ضمن الأهداف المحورية للسياسة الأيرانية، إضافة لإدراكه أثر إفتقاده للواقع التكتيكي والعملي المطلوب بغية التعامل والأحتكاك مع الاخرين. ويعي أيضا إن إيران تستحوذ على أنواع من الإستراتيجيات وتستطيع توظيفها مجتمعة لخدمة مصالحها بالمقابل لا توجد إمكانية للإمساك بما يتوافر عليه العراق من قدرة نسبية وتوظيفها إستراتيجيا تجاه إيران. لذا كان لزاما أن يكون الإدراك الإستراتيجي المرحلي للعراق مستندا إلى فهم محتلف قوامه الإستفادة من إيران عبر تحقيق عملية الربط المصلحي العراقي الإيراني الأقليمي الدولي .

فأحتلال العراق ولد توترا إقليميا ناجما عن إرتفاع سقف الطموحات الأمريكية التي تمثلت بشرق أوسط كبير، ويمكن القول أيضا إن البيئة الاقليمة التي نتجت عن الوضع الذي خلفة الوجود الأمريكي في العراق رفع من سقف الطموحات للقوى الإقليمية، بل للجماعات السياسية والعسكرية المنتشرة في العراق وغيره، بشكل أدى إلى خلق توترات وصراعات يصعب التحكم بمسارها. فبعض المتغيرات لا تخضع لمنطق المعادلات السياسية التقليدية وإنما تعمل على إرباك هذه المعادلات وخلق معادلات سياسية جديدة[3]. لذلك نجد إذا ما تتبعنا الخط البياني للتأثير العراقي في معادلة التوازن الاقليمية، إن المتغير العراقي وما نتج عنه ادى الى ايجاد حالة من الترابط الوظيفي بين الاطراف الفاعلة في المنطقة، فبفعل تضاريس البيئة الأمنية الإقليمية تصب سيناريوهات المشهد العراقي في حوض مستقبل دول جواره بشكل أو باخر، لذا فمن البديهي أن تشارك الأقطاب الإقليمية في معادلة التوازن الإقليمي من اجل تعزيز مصالحها وتقوية مكانتها الدولية خصوصا في معادلة التوازن الدولي (التوازن الإستراتيجي المستقر). وإستنادا على ذلك تعكف الدول على صياغة إستراتيجية واضحة لضمان التفوق والتقاطع الإقليمي، وينتج عن ذلك مصالح وأهداف أساسية مشتركة ترتكز على الأستقرار الإقليمي والمحلي وهذا ما تفتقده والمنطقة والعراق منذ سنوات[4].

لقد افرز تغير التوازن في المنطقة تداعيات كثيرة، ليس فقط على المستقبل السياسي للعراق بل على مستوى النظام الإقليمي بمعناه الواسع ليشمل إيران. فخروج العراق من خريطة التوازنات الإقليمية نتج عنه أوضاعا جديدة سواء صعوداً بالنسبة لبعض القوى أو هبوطاً للبعض الأخر[5] وكباقي الدول فقد تولدت رؤى إستراتيجية لدى دوائر صنع القرار العراقي تتجه نحو التأسيس لنظرية في التعامل السياسي مع القوى المحيطة التي تأثر بشكل فاعل في الشأن العراقي، وعلى وجه الخصوص إيران. وتنبع هذه الرؤية من عدة معطيات لعل أهمها تأثير الوجود الأمريكي ومقدار القوة والتأثير العراقي في التفاعل الأقليمي وكذلك إدراك حجم النفوذ

الأيراني في العراق، وكذلك الجانب الأقتصادي والمحور الأمني، لذا فأن التصور الأستراتيجي العراقي لإيران يسعى لتضمين أي توازن قوى قادم سواء بين الطرفين إو إقليميا موقع العراق وتأثيره، خاصة وأن الولايات المتحدة لن تكون مجرد شريك في هذا التوازن وحسب وإنما فاعلة في تحديد شكل ونوع ونظام هذا التوازن القائم، بأعتبارها الطرف الأقوى في معادلة التوازن إلى جانب القوى الأقليمية التي ستساهم في بناء هيكلية المشهد العراقي المستقبلي[6].

إن ظهور العراق كقوة قادرة على تحريك عوامل التأثير في جيرانه سوف يقود إلى تحولات في بيئة توازن القوى الأقليمية التي أصبحت الولايات المتحدة وقوى إقليمية إخرى شركاء فيها وهذا بطبيعة الحال سيولد حالة عدم إستقرار داخلية وإقليمية واسعة النطاق. إذ سوف تحفز هذه المتغيرات إنتشار فوضى اقليمية وتضاربا في المصالح الأستراتيجية للأطراف الفاعلة على طرفي المعادلة القائمة[7].

المحور الثاني : إيران ونظرية العمق الأستراتيجي العراقي

ينبغي أن يحدد الدور السياسي الذي تمارسه الدولة في محيطها الأقليمي الخيارات المتاحة امامها في إطار العوامل المتحكّمة في محيطها الجيوسياسي. فالقوانين الجيوسياسية المتمثّلة بالمصالح تتحكّم بطبيعة الروابط بين دول المحيط الإقليمي على عكس الأحداث والظواهر الطارئة فأنها تتغير بتغيير الأسباب التي أوجدتها، هنا نجد إن التغيّرات الهيكلية الدراماتيكية في الخريطة الجيوسياسية سوف تؤدّي بالضرورة إلى تغيّر طبيعة وعمق ونوعية العلاقات بين الأطراف الأقليمية.

ويصنف العراق كدولة إقليمية فاعلة ومؤثرة في المنطقة فهو حيث يمتلك طاقات إقتصادية وفيرة، وقدرات بشرية مناسبة وهو مهد الحضارات الإنسانية ونتيجة لمخلفات الصراعات والحروب الأقليمية والدولية خرج العراق بوضع معقد، وهذه النتائج جميعها قد أضرت بالطبيعية (الجيوسياسية) للعراق وجعلته في وضع صعب ترافق مع ضعف في الأداء والسياسية وتراجع في الدور والمكانة.

وبالنظر إلى موقعه فأن العراق يقف أمام دوائر للتحرك محددة بالنطاق الأقليمي القريب، ودوائر التحرك هذه تمتاز بوفرة من الخيارات في التعامل معه كونه يمثل عمقها الأستراتيجي الذي تتنافس حولة. ويدرك العراق إن هذه الدول هي عمق إستراتيجي له لابد من التحرك ازائها وفيها بهيكلية محددة من العلاقات والتأثيرات التي تضمن الأمن والأستقرار والتي تقلل من حدة تأثيراتها وتحدياتها .

وما دام الحديث عن الإستراتيجية العراقية وطبيعة توجهاتها إزاء إيران بعدها إحدى أهم دول العمق الأستراتيجي، فأن الفكرة هنا تنطلق من رؤية إستراتيجية للبعد الجيوسياسي في تأثيرات إيران ضمن الحزام الأقليمي للعراق في مرحلة تشهد فيها معادلة التوازن الأستراتيجي في المنطقة إختلالا واضحا في غير صالح العراق. فالمقصود (بالعمق الأستراتيجي للعراق هنا) هو المساحة أو المجال الذي يمكن للعراق أن يكون فاعلا فيها داخل دول الحزام الأقليمي وكذلك شكل وحجم التحديات التي يمثلها هذا العمق بالنسبة للعراق.

هذا المفهوم وإدراكه العلمي والأستراتيجي يأتي بأهمية فائقة في تخطيط السياسة الخارجية من إطار التنظير إلى إطار الممارسة. فمن خلال التعرف على طبيعة التحديات ومن ثم الإستجابة لها تتكون عناصر الأستراتيجية التي توفر للدولة امكانية تجاوز العوائق التي أثرت سلباً على الأنفتاح والتأقلم مع متغيرات البيئة الضيقة التي تجمع محور التفاعل كما وتوفر تصورات وسيناريوهات متعمقة، وإقامة علاقة سليمة بين التوازنات الدولية وبين السياسة الواقعية الإقليمية، وطرح مشروعات شاملة للمنطقة بأسرها، والمبادرة إلى تشكيل مجالات المصالح المشتركة والعمل على الحيلولة دون تشكل تكتلات قومية مضادة تمثل ساحات أخطار جيوسياسية(8).

وفيما يخص المجال الحيوي المفترض الذي تمثله إيران بالنسبة للعراق على وفق نظرية العمق الأستراتيجي، فأن العراق يضع إيران ضمن دائرة الدول التي يؤثر فيها بشكل مهم من ناحية الأستقرار السياسي حيث تعاني إيران من محاولات مستمرة من الولايات المتحدة وغيرها من الدول لزعزعة إستقرارها، لذا تسعى إيران من خلال سياستها الخارجية وتجميع الأوراق الأقليمية والعراق بالذات الضغط للحصول على إعتراف دولي وإقليمي بالتأثير الذي تمثله، والتوقف عن محاولات زعزعة نظامها الداخلي ، وذلك من خلال تحقيق حد أدنى من الحصانة في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية، تجعل المواجهة معها ضمن حدود الأستمرار وليس الأختراق(9). ومن هذا المنطلق يمكن تفسير الحراك السياسي الذي تمارسه إيران وسياستها الأقليمية في العراق وسواه من دول المنطقة، والتي تتضمن أبعاد تأثيرات أي تهديد خارجي أو داخلي لنظامها أو لبرنامجها النووي، وإحتواء المعارضة وعدم السماح بأي دعم خارجي لها، لذا فأن الملف العراقي بكل أبعاده سيكون حاضرا في آلية التفاعل هذه(10).

واذا ما قدمنا رؤية تحليلية في هذا المجال فلا بد من الاشارة إلى إن العراق يدرك إمكانية تاثيره في الدور الأقليمي الأيراني حيث تقوم إيران بتبني كل ما يلزم من أدوات القوة الأقليمية في العراق التي تؤمن لها القدرة

والنفوذ للتأثير على جميع مجريات الوضع الاقليمي، كما يهم إيران أن تستخدم كل ما يمكن لها من أدوات القوة هذه للتأثير على التطورات السياسية الأقليمية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بما يتفق مع مصالحها الإستراتيجية والإيديولوجية.

وإذا ما تحدثنا عن العمق الإستراتيجي المتبادل فأن من مصلحة العراق ان يؤثر في السياسة الإيرانية بأتجاه الدفع بها نحو إستمرار العمل على إبقاءه موحدا ومستقرًا . ومن البديهي أن تتهيأ إيران لسد الفراغ الإستراتيجي ومحاولة إستخدام البوابة العراقية الصديقة لتعزيز نفوذها ليس فقط في الخليج، ولكن في المشرق العربي أيضًا. كما يهمّ إيران أن تتأكد من أن العراق – في الحد الادنى– لن يتخذ في المستقبل أي سياسات معادية لها، وفي الحد الاقصى، تريده أن يكون جزءًا من التحالف الأستراتيجي معها. وبين هذين الحدّين (الأدنى والأقصى)، تسعى إيران لتثبيت وتفعيل نفوذها في الداخل العراقي بما يجعلها جزء من معادلة أساسية لا يمكن تخطيها عند تقرير أي شأن عراقي[11].

إن وجود إيران تلك الدولة التي تسير نحو إمتلاك عناصر القوة التي تؤهلها لإن تكون قوة إقليمية كبرى وحجم وطبيعة الخلاف ومستويات التهديد التي وصلت اليها العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة، تمثل الثقل الجيوستراتيجي في العراق وهنا يصبح التوتر والمواجهة هما السمة الغالبة على بيئة التفاعل والتحرك السياسي التي يكون العراق أحد أطرافها الرئيسة.

وبالإضافة إلى ما تم عرضه من وصف لمناطق التحرك داخل اطار الدول المحددة بالنطاق الجيوسياسي، فان المواجهة ستكون واضحة من خلال الأنطلاق من نقاط إرتكاز ومناطق مركزية مما يولد(أحزمة صراع) جيوسياسية تتصارع حول الحدود والسيادة الداخلية وهو ما ينطبق على العراق مع إيران.

ومن هذا العرض فان العراق يتوسط خط جيوستراتيجي متقدم مشحون بعناصر قوة مختلفة وإرادات مقبلة على صيانة وضمان مستقبل دورها ومصالحها ومعبرة عن الذهنية الإستراتيجية المرتبطة أساسا بدور القوة العظمى التي تشرف على حركة التفاعلات.

المحور الثالث :الإستراتيجية العراقية تجاه إيران .. المدركات والأداء

تتضح الفاعلية السياسية لكل وحدة دولية عبر توظيف عناصر القوة ومعالجة مكامن الضعف في مقوماتها المادية والمعنوية وما الذي تخططه عبر إستراتيجيتها وتنفذه عبر سياستها. كما إن الفاعلية تتضح عبر السياسة العامة للدولة والتي تجسدها في سياستها الداخلية والخارجية . وبالنسبة للعراق فأن الأهمية

السياسية التي تضاف للأهمية الأستراتيجية تكمن في معالجة السلبيات والمشاكل وبناء تجربة سياسية خاصة تحيط بكل مسألة تساند هذه التجربة ويكون النجاح في بناء هذه التجربة هو الركيزة في صناعة الأهمية .

وعلى الصعيد الأستراتيجي، تشكل الأهمية السياسية والأمنية لإيران جانبا مهما في الإدراك العراقي، ومرده بالتأكيد جملة محددات مهمة يمكن أن تحدد فيما يلي :

– تعد إيران مكرتكزا أساسيا في الأمن القومي العربي أو الأمن الخليجي، وهذه حقيقة إستراتيجية وعسكرية وسياسية[12].

– بما إن العراق يضم في تركيبته الأجتماعية مجموعات عرقية متعدده ومنها الكرد كما هو الحال مع إيران، فبالتالي هناك إدراكا متبادلا بضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية للبلدين فيما يتعلق بالنوايا الأنفصالية .

– تشكل إيران فاعلا رئيسيًّا في تفاعلات الساحة العراقية، وعلى مختلف الأصعدة، إذ تمارس دورًا مؤثرًا في العراق، ورمت بثقلها للمحافظة على هذا الدور وتعزيزه بأستمرار

وهنا تلتقي مصالح البلدين على وفق رؤية إستراتيجية نابعة من الأستجابة للمدركات الموضوعية في العلاقة القائمة والتي تتلخص في :

– يدرك العراق إن إيران تشترك معه في إتصاله بمتغير خارجي وهو الولايات المتحدة الأمريكية مع إختلاف صيغة العلاقة بالتأكيد

–ينظر العراق لإيران كعنصر مهم في تقرير توازن القوى في المنطقة وطرف رئيس في أي ترتيبات أمنية إقليمية مستقبلية.

–إمكانية السياسة الأيرانية على إداء دور مهم في المعادلة الإقليمية فيما يتعلق بالجانب الأمني منها ومدى تأثير ذلك على العراق .

لقد تولد في الذهنية الأستراتيجية العراقية معطيات أساسية فيما يتعلق بالمدرك الإستراتيجي حيال إيران يتركز في التركيبة الأيرانية الأقليمية والتي تمنح إيران القدرة على أداء دور بارز في منطقة الشرق الأوسط بأعتبارها من أكبر الدول الإقليمية والتي لها مقومات أساسية ، فهي تمتلك كتله بشرية ضخمة وموقعا جغرافيا إستراتيجيا وأمتداد تاريخيا عميقا وتأثيرا معنويا متواصلا على جوارها الجغرافي، هذه المقومات دفعتها لأن تكون طرفا في المعادلات الإقليمية[13]. ومن جانب آخر، كانت مخرجات إحتلال العراق أحد الأسباب في تصاعد أهمية إيران الإستراتيجية في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة والسعي لإنجاز هذا الهدف، كما تعد

حلقة الوصل بين الشرق الأوسط وآسيا فهي فضلا عن الإمكانات العسكرية التقليدية لها نفوذ ثقافي وسياسي واقتصادي متصاعد ومؤثر، وإيران تقليديا تجيد استخدام القوة الناعمة –أي القدرة على استخدام السياسة والثقافة للسعي لتحقق مصالحها[14].

ولعل ابرز دلالات تنامي المكانة الإقليمية لإيران سعيها المتواصل والحثيث نحو تجنبها لأية توترات مع مجموع الدول المحاذية لها، وميل إيران لتصالح تدريجي مع البيئة الدولية، وبرغم أن إيران لن تحقق مكانة الدولة المركزية المنطقة خلال المدة المنظورة ، إلا أنها تضع خطاها على أول الطريق وستعرف علاقات إيران بآسيا الوسطى تنامياً متواصلاً يعزز المكانة الإقليمية لها في بيئاتها الإقليمية المختلفة[15].

ولابد من الاشارة الى ان التحرك الإستراتيجي العراقي صوب إيران ينطلق من جملة ما ينطلق منه، معرفة أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية الساعية إلى تأمين مكانتها نحو مزيد من العلاقات مع العراق عبر آليات متعددة لعل الأهم منها العمل على تحقيق التوازنات الإقليمية التي تتلاءم مع المصالح الإيرانية القومية والحرص على عدم التورط في أي سياسة يمكن أن يفهم منها إن إيران تقف ضد الوحدة الوطنية للعراق.

ولابُدَّ للمتصدي لدراسة العلاقات العراقية–الإيرانية عمومًا، أن يقف عند حقيقة الإلتصاق الجيوستراتيجي بين البلدين. فأيران تمثل البلد الأكثر انخراطًا وتأثيرًا في الواقع العراقي ، اذ تعمل على مقاربة الملف العراقي من زاوية إستراتيجية أساسية في سياستها الخارجية الشاملة لأسباب عدة لها علاقة بمعادلة توزيع القوى والصراع في المنطقة، والحفاظ على أمنها واستقرارها[16].

وفي ظل التحولات التي تشهدها المنطقة وبخاصة بعد تطورات الربيع العربي، والصراع الدائر في الشرق الاوسط وتغيير موازين القوى والأخلال بالمعادلة الأقليمية، فأن مسار العلاقات العراقية الإيرانية قد تغير بشكل دراماتيكي، وهذا التحول قاد بأتجاه أن تعمل إيران كلاعب فاعل على تكريس دورها الأقليمي وتتبنى كل ما يلزم من أدوات القوة الأقليمية في العراق وسواه، التي تؤمن لها القدرة والنفوذ للتأثير على جميع مجريات الوضع الأقليمي، كما يهم إيران أن تستخدم كل ما يمكن لها من أدوات القوة هذه للتأثير على التطورات السياسية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بما يتفق مع مصالحها الإستراتيجية والإيديولوجية، وهذا ما يجب ان يكون شاخصا أمام أنظار صانع القرار العراقي ويبقى فاعلا في الذهنية الأستراتيجية العراقية من أجل تحديد خيارات التعامل الخارجي بصورة تحقق التوازن في العلاقات مع القوى الاقليمية وتوفير إمكانية التحرك المنضبط في العلاقات والقدرة على إدارتها . وهنا سيكون لأيران دور مهم في تحديد

خيارات العراق الأستراتيجية في المنطقة من خلال التفاهمات والضمانات التي سيعمل العراق على تثبيتها مع إيران من اجل السير نحو استكمال منظومة العمل الأستراتيجي[17].

لذا فان تداعيات التحولات الأقليمية وتصاعد موجه الأرهاب وتغيير أدوار الفاعلين الأقليميين تجعل إهتمام إيران متركزا وبشكل كبير على ضمان بقاء العراق متماسكا ومستقرا مع تاثير مميز لها في بنيته السياسية، وهذا من شأنه أن يزيد فرص المناورة التي يمكن أن يتبناها العراق في إستراتيجيته تجاه إيران مستغلا مجموعة من المقومات في مقدمتها الأهمية السياسية والمحاور الأستراتيجية التي تحتاجها إيران .

وكذلك ما يمثله العراق من خيارات لإيران في إطار سعيها لفك العزلة والمناورة، فهي بحاجة للعراق كورقة ضغط فى مواجهة الغرب، تنعكس كعامل قوة لموقفها التفاوضي، ويمنحها القدرة على المناورة في ملفاتها الخلافية مع الغرب، وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالحها في العراق والتلويح بأستخدام القوة الخشنة من خلال وكلائها فى العراق والمنطقة للإضرار بالمصالح الغربية، وإلى جانب ذلك ما مثله العراق لإيران من متنفس باعتباره أقرب الأسواق لتصريف البضائع الإيرانية فى ظل العقوبات المفروضة عليها.

وينبغي على العراق أن يتعامل مع ايران من منطلق التفاعل مع أهداف إيران الأستراتيجية الكبرى التي لا تقف عند حدود معينة وبإبعاد مختصرة ، فهي متعددة ومتشعبة ترتبط بدرجة عالية موضوعة الأمن القومي، لذا لابد أن تكون الأستجابة العراقية منسجمة مع المعطيات الأنية والمستقبلية في هذا الجانب إذ لابد من تحديد ملامح إستراتيجية متماسكة تنسجم مع تحولات البئية الأقليمية والبعد الداخلي في العراق تستند إلى معايير الأستجابة الأستراتيجية لمدركات الأمن والأقتصاد والسياسة[18].

وعلى هذا الأساس على العراق أن يحسم خياراته فيما يتعلق بالسعي الأيراني لتشكيل المحور الأستراتيجي في المنطقة والذي يعد العراق أحد اهم أركانه، والذي تضمن إيران من خلاله إستقرار مصالحها وإستمرار نفوذها وتحقيق حصانه في مواجهة التحديات وصيانة أمنها القومي[16]، كما إن العراق يضع مرتكزات أساسية للتعامل مع مسار السياسة الخارجية الإيرانية بجميع أبعادها، لاسيما فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الثنائية وحدود الدور الأيراني في المشهد العراقي من ناحية النفوذ وشكل التفاعل. بالاضافة إلى إن العراق يسعى إلى أن تكون غيران بمثابة الطرف الحليف الذي يستند التحالف معه على أسس تختلف عن صيغة التحالفات مع القوى الأخرى[19].

وفي البعد المستقبلي يجب أن يذهب واضعوا الأستراتيجية العراقية بأتجاه توظيف الميل الأستراتيجي الأيراني نحو التهيئة لسد الفراغ الأستراتيجي ومحاولة إستخدام البوابة العراقية لأقامة علاقات متطورة في المنطقة وهذا يمثل مكسبا عراقيا فيما يتعلق بالمصالح القومية العليا لأيران. كما على العراق ان يقدم ضمانات إلى إيران لتأكيد موقفه من عدم إتخاذه سياسات معادية لها في الحد الأدنى وفي الحد الأقصى لا بد أن يبرز العراق قدرته على توظيف مكانته في التحالف الأستراتيجي معها. وعلى هذا الأساس فأن العراق يتبنى رؤية إستراتيجية ويسعى على تثبيت أركانها تستند في مضمونها على إن يكون العراق جزءا مهما وحاظرا لا يمكن تخطيه عند إتخاذ القرار في الشأن الإقليمي. كما أن الأداء الإستراتيجي العراقي ينتظم في إطار تحقيق نوع من التوازن في علاقات العراق بكل من إيران وتركيا في نفس الوقت. وبعبارة أادق فأن العراق يضع أمامه هدف لابد من تحقيقه، يتمثل في إمكانية (التأثير في) (وليس إمتلاك) مقاليد التحكم أو إدارة التنافس والصراع الدائر بين القوى الأقليمية على المصالح في العراق[20].

وهنا يتضح التوجه الإستراتيجي العراقي تجاه إيران عبر مسارين

الأول تحقيق توازن في العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة والغرب، والثاني لعب دور الوسيط أو الموازن او بالأحرى الطرف المهم في المعادلة الأقليمية، وهذا التوجه نابع من معرفة مدى تأثر دول الجوار ومنها إيران بالتاكيد بالأوضاع العراقية منذ تغيير النظام وحتى المرحلة الراهنة وما افرزته من تداعيات على البيئة الأقليمية التي تمثل إيران فيها أحد أهم جوانبها .

ويمكن القول إن الإستراتيجية العراقية تجاه إيران لابد وأن تقيم مدى إمكانية إستثمار وتسخير مقومات ومعطيات التاثير التي يتوافر عليها العراق أو التي يتفوق بها في ميزان المصالح الأستراتيجية الإيرانية من أجل تحقيق مكاسب في إطار العلاقات مع إيران بجميع الأبعاد لذا فأن مستقبل المصالح الإستراتيجية الإيرانية في العراق، سوف يرتبط بمتغيرات داخلية ومؤثرات خارجية.

خاتمة:

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا، إن لإيران أهمية كبيرة في المدرك الأستراتيجي العراقي فأيران بحكم الموقع الجغرافي والثروات وفاعلية الدور الأقليمي، ستبقى على الدوام ذات أهمية إستراتيجية للعراق .

ويمكن القول إن العنصر الأساس في التوجه الأستراتيجي العراقي نحو إيران يتمثل في مكانة إيران ضمن محور الدول التي يؤثر فيه بشكل مهم من ناحية الأستقرار السياسي بالاضافة إلى المعادلة الأمنية إلى جانب النفوذ والصراع الأقليمي. لذا فأن العراق وعبر مسار إستراتيجيته لابد وأن يجري عملية إعادة تقييم لجميع معطيات المرحلة الراهنة من أجل البناء المستقبلي فيما يتعلق بالأداء الاستراتيجي وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران وباقي دول الجوار، وذلك لصياغة إطر محددة للتحرك الأستراتيجي الفاعل الذي يمنح العراق هامشا مهما للحركة في اطار بيئة مضطربة تشهد تحولات كبيرة في شكل وطبيعة التحالفات والتفاعلات.

ان الإستراتيجية العراقية تجاه إيران تمر بحالة من التفاعل الشديد مع إستراتيجيات قوى إقليمية ودولية تسعى لتحقيق مصالح عليا في المنطقة. لعل الأبرز والأهم منها مشروع العالمية الأمريكي، وخصوصا وإن العراق اليوم يمثل نقطة إرتكاز لكل من المشروع الإقليمي الايراني، ومشروع الولايات المتحدة الذي يتمثل في القيادة العالمية لها والذي يعتبر تأمين مصالحها في ما يعرف (بقوس المصالح الأمريكية) الممتد من منطقة الخليج إلى حوض بحر قزوين أمر حيويا وأساسيا لتحقيق الهيمنة. وعليه فإن الأحتمالات المستقبلية للإستراتيجية العراقية تنحصر ضمن هذا التفاعل ومن ثم مخرجاته وإنعكاساته.

الهوامش

1- لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقةالعربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات دكتوراه 73،بيروت، 2009، ص41 ومابعدها، كذلك ينظر لطيف القصاب، سياسة العراق الخارجية و الاحترام الاستراتيجي، مركز المستقبل للدراسات، http://mcsr.net/about/aboutus.html

2- حمد سليمان سالم الرحاحلة ، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط التحديات والفرص، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2014 ، ص 20

3- لانهام ميريلاند، المسألةالكردية في تركيا، ناشرون، ١٩٩٨ ،عمان،ص 45

4-مهند العزاوي، العراق بين التوازن الاستراتيجي والتهديدات الخارجية و الداخلية (صراعاالأجندات)، العرب الاسبوعي، السبت 31 / 10 / 2009

5- ظافر محمد العجمي، أثر الانسحاب الأميركي من العراق على دول الخليج، مركزالجزيرة للدراسات،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/69980616-821A-4767-94D4-F080CEED9ED6.htm

6- علي حسين باكير، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، اراءحول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد 73، اكتوبر 2010، ص 27

7- ياسر قطيشات، تداعيات احتلال العراق على توازن القوى الإقليمي في منطقةالخليج، 23 اذار، 2006 ، كذلك ينظر،الحسان بوقنطار،الأزمة العراقية – الأميركية والمواقف الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، تحليلات سياسية،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3AC2CAA6-3DBC-4E72-8BDB-D439F1F6FF10.htm

8-ينظر محمد السعيد ادريس، مازق العمق الاستراتيجي التركي، على الرابط
http://www.alraynews.com/Papers.aspx?id=12467

9- محمد عبد السلام، إقليم بلا نظام، البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، 31 اكتوبر 2012 على الرابطhttp://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/12/1499/%D9%85%D9%86

10- انتوني كوردسمان،العراق محور رئيس في الصراع الاستراتيجي الأميركي- الإيراني، المركز الخبري، اكانيوز ،
http://www.aknews.com/ar/aknews/8/296139/

11- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة، محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت،الدوحة، 2011 ،ص 38

كذلك، ينظر : محمد السعيد إدريس, إيران وبناءالدولة العراقية : المصالح والسياسات , السياسةالدوليةالعدد 162 المجلد 40 اكتوبر. 2005

(12) جورج فريدمان، مستقبل العراق :البحث عن توازن تجاه ايران، مجلة المستقبل العربي، العدد (304)،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2005/4)،ص 84

(13) أيمن المشاقبة و سعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط(مرحلة ما بعد الحرب الباردة) ، ط1 (عمان، دارالحامد للنشرو التوزيع، 2012)، ص 173

(14) محمد ياس خضير، امن الخليج في ظلال تحولات الإقليمية الجديدة، مجلةدراسات دولية،العدد 53(جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2012) ،ص 138

(15) وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مقال منشور على موقع الجزيرة للدراسات،عل بالرابط
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html

(16)محمد السعيد إدريس، إيران وبناءالدولة العراقية : المصالح والسياسات، السياسة الدولية العدد 162 المجلد40 (أكتوبر 2005)

(17) يناير الاتفاقية الأمنية العراقية بين طهران وواشنطن، السياسةالدولية، العدد 175 . المجلد 44.2009

(18) ثلاثون عاماًعلى قيام الثورة الإسلامية في إيران، السياسية الدولية العدد 176 المجلد 44.إبريل 2009

(19) محمد مجاهد الزيات، إيران والأوضاع في العراق، أوراق الشرق الأوسط، العدد 36 ، مارس 2007

كذلك خليل العنانى، الدور الإيراني في العراق : تحركات غامضة في بيئة مضطربة، كراسات استراتيجية، العدد 158 المجلد 18، (ديسمبر 2005)

(20) عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعدعام 2003، دار الكتب العلمية، بغداد،2014، ص 74

المصادر

1–انتوني كوردسمان،العراق محور رئيس في الصراع الاستراتيجي الأميركي– الإيراني، المركز الخبري، اكانيوز http://www.aknews.com/ar/aknews/8/296139/

2–احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت،الدوحة، 2011

3–أيمن المشاقبة وسعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة) ، ط1 (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

4–الحسانب وقنطار، الأزمة العراقية – الأمريكية والمواقف الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، تحليلات سياسية

5–الاتفاقية الأمنية العراقية بين طهران وواشنطن، السياسةالدولية، العدد 175 . المجلد 44. 2009

6– ثلاثون عاماًعلى قيام الثورة الإسلامية في إيران، السياسية الدولية العدد 176 المجلد 44. 2009

7–جورج فريدمان، مستقبل العراق :البحث عن توازن تجاه ايران، مجلة المستقبل العربي، العدد (304)،(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،2005/4

8–خليل العنانى، الدور الإيراني في العراق: تحركات غامضة في بيئة مضطربة، كراسات استراتيجية، العدد 158 المجلد 18(ديسمبر 2005)

9–ظافر محمد العجمي، أثر الانسحاب الأميركي من العراق على دول الخليج، مركز الجزيرة للدراسات

10–عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعدعام 2003، دار الكتب العلمية، بغداد،2014

11–علي حسين باكير، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، اراءحول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد 73 ، اكتوبر 2010

12-لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات دكتوراه 73،بيروت، 2009

13-لطيف القصاب، سياسة العراق الخارجية والاحترام الاستراتيجي، مركز المستقبل للدراسات

14-لانهام ميريلاند، المسألة الكردية في تركيا ناشرون، ١٩٩٨ ،عمان

15-مهند العزاوي، العراق بين التوازن الاستراتيجي والتهديدات الخارجية والداخلية (صراع الأجندات) ، العرب الاسبوعي، السبت 31 / 10 / 2009

16-مجموعة باحثين، العلاقات العراقية التركية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية التركي، مركز الرافدين الدراسات والبحوث الاستراتيجية

17-محمد السعيد ادريس، مازق العمق الاستراتيجي التركي، على

الرابطhttp://www.alraynews.com/Papers.aspx?id=12467

18- محمدعبدالسلام، إقليم بلا نظام، البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط، السياسةالدولية، 31 اكتوبر

19-محمد السعيد إدريس، إيران وبناءالدولة العراقية: المصالح والسياسات، السياسة الدولية العدد 162 المجلد 40 اكتوبر.

20-محمد ياس خضير، امن الخليج في ظلال تحولات الإقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، العدد 53 جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2012)

21-محمد مجاهد الزيات، إيران والأوضاع في العراق، أوراق الشرق الأوسط، العدد 36، مارس،2007

22-محمد السعيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات، السياسة الدولية العدد 162 المجلد40 (أكتوبر (2005

23-وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، مقال منشور على موقع الجزيرة للدراسات، في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)

24-ياسر قطيشات، تداعيات احتلال العراق على توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج، 23 اذار، 2006

الاحتجاجات الايرانية 2017–2018: دراسة في الاسباب الداخلية والخارجية

د. علي طارق الزبيدي

دكتوراه علوم سياسية – قسم الدراسات الدولية – جامعة بغداد

أستاذ مادة الحقوق في الجامعة العراقية كلية الإدارة والاقتصاد

ملخص البحث:

موضوع الاحتجاجات الإيرانية من المواضيع الحديثة والهامة التي تحتاج الى دراسة معمقة من قبل الباحثين، اذ من الممكن ان تؤثر الاحتجاجات على سياسة إيران الداخلية والخارجية في حال استمرت وتفاقمت،اذ ان الازمة الاقتصادية هي احد اهم المسببات لتأجيج الاحتجاجات، هذا و لم تصل التحسينات الاقتصادية بعد خطة العمل الشاملة المشتركة إلى حياة الفرد الإيراني، كما أن ارتفاع معدل الفقر البطالة وزيادة أسعار الخبز والغذاء قد دفعت الاحتجاجات الاقتصادية الى التفاقم، كما ان انهيار العملة ادئ الى انهيار الاقتصاد انعكس ذلك على حياة المواطنين، وان السبب الرئيس للاحتجاجات ينقسم الى قسمين أساسيين الأول أسباب داخلية تتضمن السياسة الداخلية الإيرانية تجاه فئات المجتمع المختلفة سيما التشدد الديني واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ازدياد نسبة البطالة وعدم تقديم حلول مناسبة لعلاجها، وتفشي ظاهرة الجوع والفقر بين مختلف الطبقات الاجتماعية حتى المتوسطة منها، وكذلك كثرة الاعدامات العلنية، وتضييق الخناق على الحريات العامة والخاصة وحق التعبير عن الرأي، اما الأسباب الخارجية فتمثلت بالتدخل الخارجي بشؤون دول الشرق الأوسط، فتدخلها في العراق وفي الحرب السورية ولبنان واليمن وفلسطين، و يُعد الملف النووي الإيراني من ابرز الأمور التي زادت الوضع سوءاً اذ يرهق الانفاق على البرنامج النووي مبالغ طائلة أدت الى تدهور الاقتصاد، إضافة الى العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على ايران جراء استمرار عملها بالبرنامج النووي.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاجات الإيرانية – الحكومة الإيرانية، الأسباب الخارجية، الأسباب الداخلية، التدخل، الازمة، الاقتصاد.

Summary:
The issue of Iranian protests is one of the important topics that need to be studied in depth by the researchers. The protests could affect Iran's internal and external policy if it continues and worsens. The economic crisis is one of the reasons for fueling the protests. The rise in poverty, unemployment and rising prices of bread and food have pushed economic protests to a worsening, the collapse of the currency leads to the collapse of the economy and this is reflected in the lives of citizens, the main reason for the protests is divided into two main parts The first internal reasons include the internal Iranian policy towards different social groups, especially religious extremism, the widening gap between the rich and the poor, the increase in the unemployment rate and the lack of suitable solutions to remedy it, the spread of hunger and poverty among the various social strata to the middle, the large number of public executions, Public and private opinion and the right to express opinion, either external reasons represented by external interference in the affairs of the Middle East, the intervention in Iraq and in the Syrian war after 2011, Lebanon, Yemen and Palestine, and the Iranian nuclear file is one of the most important things that aggravated the chaos Worse, as exhausting spending on the nuclear program, huge amounts of money have led to the deterioration of the economy, in addition to sanctions by the work progress in the nuclear program.

مقدمة

تعدُ جمهورية إيران الإسلامية لاعباً اقليمياً هاماً في منطقة الشرق الأوسط اذ تنبثق هذه الاهمية من تقدم ادراكها السياسي، تميزها بنفوذ إقليمي، امتلاكها للسلاح النووي، ثقلها العسكري في المنطقة امتلاكها لاحتياطي نفطي وغازي، تقدمها الصناعي والزراعي والتجاري، وتماسك بنيتها الاجتماعية كدولة إسلامية محافظة، وقوة حكومتها، الا ان تغييرات اقتصادية لم تكن إيجابية طرأت بعد عام 2017 بسبب سياسات داخلية وخارجية قامت الحكومة الإيرانية بالسير باتباعها، بالإضافة الى عقوبات دولية مستمرة اضعفت الاقتصاد الإيراني وتسببت بأنهيار العملة مما أدى تدهور اقتصاد البلد وانعكس على حياة المواطن الإيراني، اذ ازدادت البطالة والفقر فبدأ المجتمع الإيراني بالبحث عن طريقة لتغيير الوضع الاقتصادي، فكانت الاحتجاجات احد الطرق التي عبر بها المواطنون عن معاناتهم، الاحتجاجات غيرت العديد من الأنظمة عبر التأريخ، لذا من الضروري احتواء الحدث والسيطرة عليه قبل الخروج عن اطرهِ الطبيعية، اذ يجب فهم الأسباب الداخلية التي دفعت المجتمع الإيراني الى التظاهر سيما بعد الازمة الاقتصادية، وكذلك

البحث في الأسباب الخارجية وفهم جميع ابعادها وكباحثين اكاديميين يجب الوقوف عند هذا الحدث والبحث في أسبابه وسبل علاجه والتوصل الى طرق صحيحة لإمكانية علاجه واحتواءه.

أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث من أهمية إيران كدولة لها ثقلها السياسي، العسكري، الاقتصادي والديني، وهي من الدول المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، واجهت الازمات والعقوبات الدولية والتي أدت بدورها الى ضعف منظومتها الاقتصادية، وانعكس ذلك على المجتمع الإيراني الذي عانى من الفقر الذي كان أساس الاحتجاجات.

إشكالية البحث: يتمحور البحث حول عدد من المشكلات التي تمت صياغتها على شكل تساؤلات، ويحاول البحث الإجابة عنها تباعاً ومنها:

1. ما الأسباب التي أدت الى ظهور الاحتجاجات في إيران؟
2. هل الأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية الإيرانية ام بسياستها الخارجية؟
3. ما الخطط الحكومية الموضوعة لاحتواء هذه الاحتجاجات بشكل سلمي.؟
4. هل للموقف الدولي دور في انهاء او استمرار الاحتجاجات الإيرانية؟
5. هل سيكون هناك تغيير في السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية في حال تم التوصل الى حلول تسوية بين المحتجين والحكومة؟
6. هل تؤثر هذه الاحتجاجات على صنع القرار السياسي الإيراني؟
7. هل تعيد الحكومة الإيرانية النظر في ملفها النووي بعد الاحتجاجات؟
8. هل تعيد الحكومة الإيرانية النظر في ملف حقوق الانسان بعد الاحتجاجات؟
9. هل تعيد إيران النظر في سياستها الخارجية (التدخلات الخارجية)؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان سبب الاحتجاجات الإيرانية جاءت نتيجة لعدد من التأثيرات السياسة والاقتصادية والعسكرية ، قد يكون على رأسها السبب الاقتصادي والازمة المالية وانعكاساتها على المجتمع الإيراني اذ يعد الاقتصاد انعكاس للسياسة الداخلية والخارجية لحكومة إيران، وان عدم وضع حل مناسب وسلمي لازمة الاحتجاجات قد يفاقم الامر ليصل الى مراحل متقدمة وخطيرة، وقد تؤدي الى تغيير جزئي او كلي في السياسة الداخلية والخارجية الإيرانية، وقد

يؤدي الى تغييرات جوهرية في سياسة النظام الإيراني، وبالتالي يؤدي الى أختلال في التوازنات الإقليمية في المنطقة مما يؤثر على السلم والامن الدوليين .

هيكلية البحث: تضمنت الهيكلية ملخص البحث ومقدمة ثم المحور الأول الذي تناول أولا – تعريف الاحتجاج ثانياً – مفهوم الاحتجاج وانواعه، اما المحور الثاني فقد تناول تأثير السياسة الداخلية الإيرانية في الاحتجاجات (الأسباب الداخلية)، والذي ينقسم بدوره الى قسمين: الأول الأسباب المباشرة والتي تضمنت 1- الواقع الاقتصادي الإيراني 2- اتساع الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء، ومن ثم الأسباب غير المباشرة والتي تضمنت 1- فرض الحجاب 2- ازدياد ظاهرة أحكام الإعدام العلنية، 3- منع بعض أنواع الفنون والآداب والرياضات والمهن، اما المحور الثالث فقد بحث في تأثير السياسة الخارجية الإيرانية في الاحتجاجات (الأسباب الخارجية) والذي تضمن اولاً السياسة الإيرانية تجاه سوريا، ثانياً السياسة الإيرانية تجاه العراق، ثالثاً السياسة الإيرانية تجاه لبنان، رابعاً السياسة الإيرانية تجاه فلسطين، خامساً : السياسة الإيرانية تجاه اليمن، سادساً تأثير البرنامج النووي الإيراني على الاحتجاجات، ومن ثم الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات فالمصادر .

المحور الأول

اولاً – تعريف الاحتجاج

طريقة للتعبير عن رأي جماعة او حزب سياسي، وهو عبارة عن تجمع يحدث في مكان ما ووقت معين لتصل فكرة الاحتجاج الى السلطة الحاكمة وجميع افراد المجتمع، وفي الأغلب تتدخل السلطة للحد من اتساع رقعة الاحتجاج ولمنع تحوله الى تمرد شعبي عام، ينظر إلى الحركة الاحتجاجية على أنها تمثل مجموعه من الأفراد تعبر عن رفضها للسياسات أو الممارسات التي تقوم بها السلطة[1].

ثانياً – مفهوم الاحتجاج وانواعه:

ظهر مفهوم الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والسياسية لأول مرّة عام 1850 طرح المفهوم من قبل عالم الاجتماع الألماني (لورانز فون شتاين) في كتابه تاريخ الحركات الاجتماعية في فرنسا ما بين 1789-

[1] رضوان محمود المجالي، أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 12، حزيران 2015، ص ص 52-54. انظر ايضاً : احمد الريسوني، فقه الاحتجاج والتغيير : حوارات ومقالات ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ،ط1، القاهرة ، 2011، ص ص 17-20.

1850 كتعريف للجهود المبذولة خلال الثورة الفرنسية من أجل التغيير وبناء مجتمع جديد، وعرف (تشارلز تيلي) الحركات الاحتجاجية بأنها الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، يهدف الاحتجاج الى تغيير حال قائم سواء كان ذلك الحال اجتماعياً ، سياسياً اقتصادياً ، والاحتجاج في الغالب يكون عمل جماعي يهدف إلى تغيير جزئي للواقع الموجود، الاحتجاجات في الغالب تظهر لمناهضة واقع اجتماعي مرير او واقع سياسي متسلط، أما (إريك نوفو) فيحددها على أنها فعل معارض تقدم عليه جماعة ضدّ أخرى، حول قضية محددة، ويؤكد فرانسوا شازل بأن الحركة الاحتجاجية هي بمثابة (فعل جماعي للاحتجاج بهدف إقرار تغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية) إن الحركة الاجتماعية تفترض درجة من التنظيم لبلوغ هدف التغيير والتجاوز، وهذا ما يؤكد علية (غوي روشي) أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة وهذا ما يقود إلى الاعتراف بحساسية عنصر القضية المولدة للحركة الاحتجاجية وهي وصفة ممتازة للبحث عن الآمال والمصالح، ولتحريك المجتمع والسياسة، اغلب الفئات التي تشارك في الاحتجاجات هم من الفقراء المعدمين طبقات مهمشة، تعاني من البطالة والجهل والفقر [2].

الاحتجاجات تأخذ اشكال وأنواع مختلفة، هناك احتجاج ضد سياسة الدولة او سلوك صانع القرار او اعراف مجتمعية سائدة وغير مقبولة وقد يكون ضد وضع اقتصادي متردي،

أنواع الاحتجاجات من حيث الأسباب[3]:

احتجاجات سياسية: والتي تكون ضد سياسة الدولة المتسلطة او قد تكون ضد الدولة الضعيفة التي لا تتمكن من حماية مواطنيها والدفاع عنهم، او الدول التي تقيد حرية الشعب، وتنقسم الى قسمين:

❖ احتجاجات ضد سياسات داخلية: يستهدف فيها المحتجون سياسة الدولة الداخلية والتي تتضمن

1. تقييد حرية الرأي.
2. التأكيد على السياسة الخارجية بالدرجة الأساس.

---

[2] رضوان المجالي، الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 38 ،ربيع 2013 ص ص20-23.

[3] داني فيلك وأوري رام، صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وأفولها حتى الان (تحليل سوسيو- سياسي، ترجمة نواف عثمانة، مجلة قضايا إسرائيلية، شباط 2012، ص ص 7-9.

3. اسناد نخب قليلة مسيطرة وتهميش فئات مجتمعية أخرى.
4. فرض أيديولوجيا الحكومة على الشعب.
5. تبني سياسات تعسفية بحق المواطنين كالاعتقالات العشوائية والمحاكمات غير العادلة، واتباع سياسة الكيل بمكيالين تجاه المواطنين.

❖ احتجاجات ضد سياسات خارجية

1. التدخلات الخارجية في شؤون الدول الأخرى وترك الشؤون الداخلية
2. إنفاق الأموال في دعم واسناد أطراف خارجية سواء كانت دول او منظمات من غير الدول لتحقيق اهداف معينة.
3. الدخول في صراعات مع دول عظمى او كبرى من شانه ان يقلل من قوة الدولة.
4. الدخول في حروب خارجية خسائرها أكثر من مكاسبها، سيما الخسائر المادية والبشرية.

ثانياً: احتجاجات لأسباب اقتصادية: اغلب الاحتجاجات في العالم ذات مبدأ اقتصادي والسبب في ذلك ان الرفاهية الاقتصادية وتأمين سبل العيش المناسبة اهم ما يشغل المواطن، فالثورات عبر التاريخ كانت ذات بعد اقتصادي فالثورة الفرنسية وثورة الياسمين التونسية وثورات مصر والعراق وإيران اغلبها ذات طابع خليط بين السياسي الاقتصادي، يطالب المحتجين من خلالها تحسين الأوضاع المعيشية او التنحي عن السلطة، ويتم فيها انتقاد القيادات الفاسدة واتهامها بتخريب اقتصاد البلد[4].

ثالثاً: احتجاجات لأسباب عسكرية: تنقسم بدورها الى نوعين[5]:

❖ احتجاجات شعبية مناهضة للحرب: تعني احتجاجات ومظاهرات يخرج فيها المتظاهرين ضد قرار الحرب الذي اتخذه صانع القرار لاسيما إذا كان قرار الحرب يتعارض مع توجهات الشعب وحالة البلد الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فالدول الغير المؤهلة عسكرياً وتتخذ قرار الحرب فقد يؤدي ذلك الى انهيارها.

❖ احتجاجات شعبية مطالبة بالحرب: احتجاجات يطالب فيها المتظاهرون دولتهم بالتدخل لحماية ارضهم من تدخلات خارجية او حروب داخلية أهلية، او لحماية دولة جارة او دولة حليفة تتعرض الى هجوم من قبل قوة خارجية.

---

[4] (Michael Storper, The Poverty of Radical Theory Today, International Journal of Urban and Regional Research v.25,1. USA. 2001.Page 162.

[5] احمد الريسوني، مصدر سبق ذكره ص ص 64-65.

أنواع الاحتجاجات من ناحية الشدة تنقسم بدورها الى ثلاثة اقسام[6]:

أولا: احتجاجات سلمية: هي ما تسمى بالاحتجاجات البيضاء التي يستخدم المحتجون فيها هتافات سلمية بسيطة تدعو الى التغيير ويستخدمون فيها لافتات تحمل شعارات تتعلق بموضوع الاحتجاج، لا يتم التطرق فيها الى الالفاظ المسيئة او العنف المعنوي او المادي.

ثانية: احتجاجات وسطية: هي الاحتجاجات التي تدمج بين النوعين أي يتم استخدام الشعارات ذات اللهجة القوية مع نسبة محدودة من العنف كحرق الإطارات في الشوارع.

احتجاجات عنيفة: هي الاحتجاجات التي يتم فيها استخدام العنف اللفظي شديد اللهجة والتهديدات المباشرة الى الجهات المعنية وكذلك استخدام العنف الشديد كتخريب المباني وحرق السيارات والممتلكات العامة والخاصة وقد يصل احياناً الى القتل العمد او غير المتعمد في اقصى حالاته.

المحور الثاني: تأثير السياسة الداخلية الإيرانية في الاحتجاجات (الأسباب الداخلية)

اولاً: الأسباب المباشرة للاحتجاج

1. **الواقع الاقتصادي الإيراني**

الاحتجاجات الإيرانية 2017–2018 هي مجموعة من المظاهرات والاحتجاجات الشعبية اندلعت في عدد من المدن الإيرانية في يوم 28 ديسمبر 2017 اهم اسبابها الازمة الاقتصادية في ايران ، كانت البداية في مدينة مشهد شمال شرقي البلاد أذ رفع المتظاهرون شعارات ذات طابع اقتصادي موجهة نحو حكومة الرئيس حسن روحاني وسياساتها الاقتصادية، رافعين هتافات ضد الحكومة وضد الغلاء المعيشي.

ثم سرعان ما انتقلت المظاهرات إلى العاصمة طهران ومدن إيرانية أخرى، كما تغيرت بسرعة نوعية الشعارات من مطالب اقتصادية إلى هتافات سياسية، وتباينت المظاهرات بين السلمية الى استخدام العنف من خلال مهاجمة مقرات حكومية وممتلكات عامة [7].

---

[6] المصدر نفسه، ص 69 انظر ايضاً: ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، تحرير يوسف ربابعة، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر بعنوان ثقافة التغيير، جامعة فيلادلفيا، عمان،2012.

[7] تجمّع «لا للغلاء»، الناس يشكون لكن واعون + الفلم، وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء، 30 ديسمبر www.yjc.ir/fa/news.2017

تختلف هذه الاحتجاجات عن تلك التي واكبت نتائج انتخابات الرئاسة عام 2009 والتي سميت بالحركة الخضراء[8]، اذ اقتصرت حينها على العاصمة طهران ، وكانت تحت قيادة واضحة من التيار الإصلاحي الذي آل الأمر ببعض رموزه إلى الإقامة الجبرية، بعد أن نعتَهم النظامُ بأنهم أصحاب فتنة.

أما المظاهرات 2017–2018 فهي لا تحظى بأي نوع من القيادة الأيديولوجية أو السياسية، بل هي حركة من عامة الناس بلا رأس، ورغم طابعها الاقتصادي في بادي الأمر الا انها ليس لها مضمون مشترك، بل تباينت وتعددت مواضيعها وهتافاتها

وتمّ الدّعوة للمشاركة في المظاهرة الّتي كانت تسمّى في البداية «لا للغلاء» واحتجاج على السياسات الاقتصادية لحكومة الرئيس حسن روحاني على الشبكات التواصل الاجتماعي لاسيما الانستكرام، ولكن تجاوز نطاقها العام إلى بعض الشعارات السياسية التي ردّدها بعض المحتجّين [9].

على الرغم من الشعارات الراديكالية التي ترددت في بعض التجمعات، ولكن العديد من الأحزاب والشخصيات ووسائل الإعلام داخل النظام، اعتبروا الاحتجاجات صحيحة وطالبوا بمساءلة الحكومة واليقظة للشعب لمنع استغلال الأعداء للاحتجاجات[10].

لم تؤدي محاولة الحكومة الاقتصادية الى تحولات جذرية في الاقتصاد الإيراني وبقي المواطن الإيراني يرزح تحت وطأة الفقر، ويبدو أن ارتفاع معدل البطالة وزيادة الأسعار قد حفزا الاحتجاجات [11] .

---

[8] **الحركة الخضراء** هو الاسم الذي أطلق على الأحداث التي حصلت في إيران حزيران 2009 بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية 2009، اذ أعلنت الحكومة الإيرانية فوز المرشح محمود أحمدي نجاد للانتخابات الرئاسية بولاية ثانية، ولكن الشعب الإيراني احتج على الانتخابات وشكك في مصداقيتها ولوح البعض بانها انتخابات مزورة، واللون الأخضر هو اللون الذي اتخذه زعيم المعارضة الإيرانية مير حسين موسوي في حملته الانتخابية
Ahmadinejad Takes Big Vote Lead as Rival Warns of Possible Fraud, Published June 13, 2009, Associated Press, www.foxnews.com/story/2009/06/13/ahmadinejad-takes-big-vote-lead-as-rival-warns-possible-fraud

[9] تجاهل الناس شعارات تفكيكية أمام جامعة طهران + فيلم –وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء– 30 ديسمبر www.yjc.ir/fa/news

[10] صرح عضو مجلس خبراء القيادة في إيران آية الله السيد أحمد علم الهدى في مشهد خلال الازمة ان مطالب الشعب في مواجهة الغلاء وتأمين متطلباتهم امر محق دون التساؤل عن الأسباب، وأن الشعب يحق له المطالبة بحقوقه، ودعا الحكومة الى الاهتمام بمطالب الشعب تجنباً من استغلال هذه المطالب من قبل الأعداء، وحذر المواطنين من الوقوع في فخ وسائل اعلام العدو (على حد وصفه) ، داعيا لعدم تلبية اي دعوة للاحتجاج متسائلاً عن ماهية هؤلاء الذين يدعون الناس الى هذه التجمعات، ولفت الى ضرورة مواصلة الكشف عن عناصر ومسببي الفتنة في إيران لان العدو لا يرى غير الفتنة ويعلق الآمال عليها كثيرا ، واكد على أهمية الانتباه من استغلال المطالب الشعبية – وكالة تسنيم الدولية للأنباء 29 –ديسمبر 2017 www.tasnimnews.com/ar/news

[11] المصدر نفسه.

وسبق أن ناقش البرلمان الإيراني مشروع الميزانية للعام 2018 والذي أدى إلى انتقادات من قبل نواب البرلمان من جميع الأطياف السياسية، إصلاحية وأصولية ، تتعلق بفرض ضرائب جديدة و زيادة في الضرائب مثل ضرائب استيراد السيارات ومغادرة البلاد وكذلك ضرائب المطارات بعدة أضعاف، وزيادة في أسعار المحروقات وزيادة ميزانية الأجهزة الحكومية على حساب زيادة الضرائب ورفع الدعم الحكومي، ممّا قد يؤثر على الوضع الاقتصادي للمواطنين، ومعدلات النمو والتضخم في البلاد ، اذ أدى مشروع الميزانية العامة الى خلق غضب شعبي وأزمات وتوترات اجتماعية.

ان اهم الأسباب التي أدت الى اندلاع التظاهرات[12]:

1. السبب الأساس للاحتجاجات جاء نتيجة موجة الغلاء التي وصلت حد تجويع الشعب الإيراني وعلى هذا الأساس تمت تسمية الاحتجاجات بثورة (الغلاء)
2. خسرت 160 ألف عائلة من مدينة مشهد اموالها في مشروع شانديز السكني وكان هذا المشروع عبارة عن أكبر عملية نصب واحتيال والمتورط في هذه السرقة مسؤولين في النظام لم يتم محاسبتهم، وخسر أهالي مشهد أموالهم وسعيهم بالحصول على السكن.
3. أن احد الأسباب الهامة التي زادت من الغضب الشعبي الإيراني ، كان تسريب الرئيس روحاني في نوفمبر 2017 معلومات عن الميزانية الحكومية المقترحة، ولأول مرة، تعرض أجزاء سرية من الموازنة، بما في ذلك تفاصيل عن شراء أسلحة بمبالغ كبيرة وتخصيص مبالغ للمعاهد الدينية، اذ اكتشف الايرانيون ان ملايين الدولارات تذهب لتنظيمات الخط المتشدد والجيش والحرس الثوري ولمؤسسات رجال الدين التي تزداد ثرواتها، بينما اقترحت الميزانية إنهاء الإعانات النقدية لملايين المواطنين، وزيادة أسعار الوقود وخصخصة المدارس الحكومية، هذا في حين تبلغ نسبة البطالة بين الشباب، الذين يمثلون نصف عدد السكان، حوالى 40% بحسب التقديرات.
4. انتشار واسع لمؤسسات القروض المالية غير القانونية في عهد الرئيس، محمود أحمدي نجاد، خلال المدة ما بين 2005 – 2013.، وبناء على ذلك سعت حكومة روحاني منذ 2013 إلى تطهير القطاع المالي، وأغلقت ثلاث مؤسسات قروض كبيرة، وهي ميزان، وفرشتيغان وثمن الحجاج، وأمر البنك المركزي بتعويض ودائع المستثمرين، لكن العملية لم تتم بالسرعة المطلوبة.

5. وكانت مدينة مشهد من بين المدن الاكثر تضرراً من إغلاق مؤسسة ميزان التي كانت تدير نحو مليون حساب بنكي، وأدى إغلاقها إلى العديد من المظاهرات في عام 2015، وتعرضت المدينة إلى ضربة اقتصادية أخرى بعد فشل مشروع ضخم عام 2015 لبناء مدينة جديدة قرب مشهد، وأدى هذا الفشل إلى خسارة 10 آلاف مستثمر لأموالهم.
6. اغلب البنوك الايرانية أعلنت افلاسها وفقد الناس اموالهم، وتجاهلت الحكومة مطالب الشعب الايراني في قضية افلاس البنوك وكانت بطيئة في اقتراح الحلول الناجعة لتلك الازمة.
7. بعد ايقاف الرحلات السياحية الدينية بين دول الخليج وإيران، خسر اهالي المدن السياحية الالاف من فرص عملهم واستثماراتهم واغلقت العديد من المصانع والمحلات التجارية التي كانت تعتمد على السواح الخليجيين لاسيما بعد حرق السفارة السعودية

2- اتساع الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء.

مرَ الاقتصاد الإيراني بحالة من التدهور، كما أن الفجوة الطبقية بين الفقراء والأغنياء تزداد يوم بعد يوم، فضلا عن ازدياد معدلات البطالة والفقر وموجة الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة، نتيجة لتقلبات في أسعار الصرف للعملة والعقوبات الدولية والتدخلات الخارجية وتصنيع السلاح النووي وغيرها من الأمور التي زادت الضغوط على المجتمع الإيراني، في الوقت نفسه تعيش نخبة قليلة بشكل مترف، يعد ذلك من اكثر الأمور خطورة على استقرار البلد اذا ان اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وازدياد البطلة والفقر من جانب وانتشار فاحشي الثراء من جانب اخر الامر الذي يؤدي الى سخط شعبي وتمرد مجتمعي مما يقود الى ظهور تجمعات غاضبة واحتجاجات ضد سياسات الحكومة [12].

إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع وهو ما يشكل تهديداً جدياً لاستقرار إيران، اذ أن التفاوت في الدخل والاضطرابات الاجتماعية المصاحبة له هي المشكلة التي سيكون لها على الأرجح تأثير كبير على الاقتصاد الإيراني

تكمن خطورة الطبقات الاقتصادية المتفاوتة في أن قسم كبير من الشباب يفتقر للتعليم وللوظائف اللائقة مما يفرز احباط وغضب مجتمعي داخلي، وقد يتحول هذا الاحباط إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية تهدد بقاء الحكومة الإيرانية

[12] محمد رضا وصفي، الفكر الإسلامي المعاصر في إيران: جدليات التقليد والتجديد، دار الجديد، بيروت، ط2، 2001، ص ص277-278.

كما ان السخط والإحباط يمكن أن يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي الإيراني لاسيما إذا كان الشعب يعاني من أزمات اقتصادية متعاقبة وحادة، يمكن القول بان أساس الاحتجاجات الإيرانية نابعة من الازمة الاقتصادية الخانقة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء[13].

ثانياً – الأسباب غير المباشرة للاحتجاجات:

1. **فرض الحجاب:** ذكر الفصل الأول من الدستور الإيراني الفقرة رقم (1) بأن "نظام الحكم في إيران نظام جمهوري إسلامي" لذا فأن تطبيق فرض الحجاب كان امراً بديهياً بعد ثورة إيران الإسلامية 1979، كما ذكر الدستور فقرة عن المرأة في الفصل الثالث المادة 21 بأن الحكومة مسؤولة، بما يتوافق مع الموازين الإسلامية، عن تأمين حقوق المرأة في كل المجالات، لذا فأن فرض الحجاب جاء نتيجة طبيعية لتطبيق الشريعة الإسلامية ولم يصدر بخصوصه قانون خاص، وان تطبيق الشريعة الإسلامية في ايران قد جاءت رداً على ثقافة سابقة واحداث شهدتها البلاد خلال حقبة شاه ايران رضا شاه اذ اقترح مشروع (كشف الحجاب الاجباري)[14].

في 8 كانون الثاني 1938، كما هو معروف لكل فعل ردة فعل معاكسة تساويها بالمقدار وتعاكسها بالاتجاه وما الثورة الإسلامية الا ردة فعل على سنوات طويلة من نظام الحكم العلماني

ان سلطة ولاية الفقيه المطلقة بسطت نفوذها وسيطرتها على مفاصل الحياة واصبح الدين محور المجتمع الإيراني مثل سياسات حظر الاختلاط بين الجنسين وفرض الحجاب على الفتيات في سن التاسعة، الا

---

[13] سوزان مَلوني ، الاقتصاد السياسي لإيران بعد الثورة، مطبعة كامبريدج الجامعية ، كامبرج، 2015، ص ص 67–70.

[14] قانون خلع الحجاب الاجباري يشير إلى حقبة هامة من تاريخ إيران ، اذ تم التصويت عليه من قبل حكومة محمد علي وبعده محمود جام، من خلال مشروع مقترح من قبل شاه إيران رضا شاه، ومن أجل تنفيذ هذا المرسوم أمرت الشرطة بإزالة الحجاب جسدياً من أي امرأة كانت ترتديها علناً، وتعرضت النساء للضرب، وتمزق حجابهن، اذ يُعدُ ذلك انتهاك واضح لحقوق المرأة الإيرانية ، بناء على ما تقدم اختارت العديد من النساء البقاء في منازلهن وعدم مغادرتها لتجنب مثل هذه المواجهات المحرجة، في صيف عام 1935 اندلعت احتجاجات واسعة النطاق في مدينة مشهد، وقمعها الجيش بقساوة مما أدى الى مقتل أكثر من 1600 مواطن إيراني في نهاية المطاف تنازل رضا شاه في عام 1941 عن هذا القرار المجحف، انظر: تورج أتابكي، التحديث السلطوي: المجتمع والحكومة في عصر رضا شاه، الترجمة، مهدي حقيقت خواه، طهران، دار النشر ققنوس، 1064، ص 220. انظر ايضاً بصيرت منش، حامد، السياسات الدينية في رضا شاه الحكومة، تاريخ إيران المعاصر، 1954، طهران، معهد البحوث والدراسات الثقافية، ص459.

ان المجتمع الإيراني لم يتخلى عن رغبته في الاندماج بالغرب حتى وان أصبح ضد القانون، قد يكون فرض الحجاب من أكثر القضايا المؤثرة على المجتمع الإيراني واحد أسباب للاحتجاجات المتكررة[15].

2. ظاهرة أحكام الإعدام العلنية.

تأتي الصين في المرتبة الأولى بما يتعلق بتنفيذ احكام الإعدام ثم تليها إيران على صعيد العالم اذ تقع في المرتبة الثانية من حيث أكثر الدول تنفيذًا لأحكام الإعدام، وقد نفذت الاف الاحكام منذ 1979 وفقاً لتعليمات النظام الإسلامي، وتصدر هذه الأحكام غالبًا على تجار المشروبات الكحولية ومهربي المخدرات، لكن المعايير الدولية تسمح بتطبيق هذا النوع من العقوبات عند ارتكاب جرائم قتل متعمدة، يعني أن هذه المعيار لا يفي بشرط تنفيذ هذا الحكم[16].

بناء على ما تقدم فقد اعترضت العديد من المنظمات الإنسانية العالمية على تطبيق إيران لهذا النوع من الأحكام وعدتها إهدار للكرامة الإنسانية ومخالفة للمعايير الدولية وتُعد انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اذ ان الاحكام من الممكن ان تتحول الى سنوات سجن وفقاً لشدة الجريمة لاسيما ان بعض الجرائم لا ترقى الى ان تصل عقوبتها الى الإعدام مثل المتاجرة بالكحول والمعارضة السياسة والآراء السياسية المخالفة لنظام الحكم وبعض قضايا الشرف المختلفة، ان احكام الإعدام تتم بحق اشخاص لم يقدموا على جرائم قتل متعمد او مع سبق الإصرار والترصد او جرائم إبادة بشرية، وبذلك لا يمكن تصنيفها على انها جرائم خطيرة كما هو منصوص عليه في المادة السادسة للمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والامر الاخر المنافي للقيم الإنسانية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية هو علنية هذه الاعدامات التي ترهب المجتمع، الامر الذي لاشك فيه ان هذه الأمور تؤدي الى تفاقم التمرد والاحتجاجات التي تثور بين الحين والأخر واحكام الإعدام في مقدمة أسباب تمرد الشعب الإيراني واحتجاجه على السلطة الحاكمة[17].

---

(15) أنظر الدستور الإيراني، المادة (57) التي تنص على ان السلطات الثلاث الحاكمة تمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وامام الأمة وكل الاحكام التي تصدر منه يجب ان تنفذ وتطبق ، انظر ايضاً: علي المؤمن، النظام السياسي الإسلامي الحديث، دار الهادي، بيروت، ط1، 2004، ص ص155 –159.

(16) Capital punishment: On the way out—with grisly exceptions". The Economist. Retrieved 4 august 2018. https: www.economist.com/international/2015/07/04/on-the-way-out-with-grisly-exceptions

(17) Death Penalty News: Iran Judge to Drug Defendant: 'If you're innocent then you'll go to heaven after you're hanged'". Deathpenaltynews.blogspot.fr. 2016-05-12. Retrieved 2018-08-04 / https://deathpenaltynews.blogspot.com/2016/05/iran-judge-to-drug-defendant-if-youre.html

3. منع بعض أنواع الفنون والآداب والرياضات والمهن.

أ- الفن:

منذ عام 1979 تم فرض قوانين على بعض الحريات التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حتى الفن وضع ضمن اطُر محددة لا يجوز الخروج عنها، لاعتبار بعض انواعه مصدر للفساد وسبب للأنحلال وقد يؤدي الخروج عن التعليمات الموضوعة الى معاقبة وسجن الفنانين أو نفيهم خارج إيران، فقد تم منع بعض أنواع الرسوم التشكيلية التي تتناول مواضيع المرأة ومنع الغناء والرقص بأنواعه ومنع بعض أنواع الأفلام والمسلسلات ويُحظر التمثيل بدون حجاب بالنسبة للنساء، لذا نجد أن أشهر الفنانين الإيرانيين قد هاجروا إلى دول الغرب، لتجنب الصدام المباشر مع السلطة، تعد الأمور المتعلقة بالحريات أساس قيام الثورات والاحتجاجات.

ب-الادب:

واجه الادب الإيراني محددات عدة، فقد تم منع كتابة بعض أنواع الكتب والروايات والاشعار الإيرانية، كما تم اهدار دم العديد من الكتاب والشعراء بسبب تجاوزهم على الضوابط والتعليمات الموضوع مما أدى الى مغادرتهم إيران والعمل في بلدان أخرى، ترى المنظمات الدولية بأن في ذلك انتهاك لحرية التعبير وانتهاك للحقوق البديهية التي وضعتها منظمة الأمم في مسودة الإعلان العالمي لحقوق الانسان التي تتعلق بحرية التعبير والرأي والكتابة والرواية.

ت-الرياضة:

تم منع بعض أنواع الرياضات التي تتم ممارستها من قبل النساء في إيران اذ تم منع بعضها ووضعت تحت ضوابط صارمة منها السباحة والايروبيك والجمناستك والرياضات التي تحتاج الى الموسيقى الايقاعية خلال أدائها، كما أن الحكومة الإيرانية تحظر على النساء متابعة الالعاب الكروية وغيرها من الرياضات داخل الملاعب، وتحظر عليهن دخول النوادي والملاعب الخاصة بالرجال [18].

المحور الثالث: تأثير السياسة الخارجية الإيرانية في الاحتجاجات (الأسباب الخارجية)

اولاً: السياسة الإيرانية تجاه سوريا

[18] Georgina Rannard, World Cup 2018: Women finally allowed in Iranian football stadium , BBC Monitoring, 21 June 2018 , https://www.bbc.com/news/blogs-trending.

تنظر إيران الى سوريا على انها منطقة نفوذ استراتيجي والحفاظ على بقاء النظام فيها جزء من استراتيجية السياسة الخارجية الإيرانية ومن خلالها تبسط نفوذها على جزء هام من منطقة الشرق الأوسط فلا يمكن لإيران ان تلعب دوراً محورياً في المنطقة مالم تتحرك نحو سوريا والمناطق الرخوة الأخرى كالعراق لبنان اليمن وفلسطين لذا دعمت إيران سوريا دعماً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ملموساً بما في ذلك الدعم اللوجستي والتقني والمالي وتدريب الجيش السوري وإرسال بعض القوات المقاتلة الإيرانية الى سوريا، تعد إيران بقاء الحكومة السورية ضمانا لمصالحها الإقليمية واستعراضاً لقوتها في المنطقة، بناء على ذلك فان المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي في العام 2011 اصدر فتوى جهادية لصالح النظام السوري، اذ قامت جمهورية إيران الإسلامية بجهد كبير ومتكامل لإبقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة لأطول فترة ممكنة مع تذليل الظروف له للاحتفاظ بقدرته على استخدام الأراضي السورية لمواصلة قدرتها ونفوذها ولتحقيق مصالحها الإقليمية[19].

اخذت الاحتجاجات السورية منحاً اخر فقد تحولت الانتفاضة ضد النظام إلى حرب أهلية، كان الدعم العسكري الإيراني واضح خلال تلك الفترة ، أجهزة الأمن والاستخبارات الإيرانية قدمت المشورة والمساعدة العسكرية لسوريا من أجل الحفاظ على بقاء النظام وتشمل تلك المساعدات التدريب والدعم التقني والقوات المقاتلة، في عام 2013 كان يقدر عدد المقاتلين الإيرانيين في سوريا بما يقارب 10 الاف جندي ،وكان لها دور فاعل في ردع واضعاف المقاومة ضد النظام [20].

وحسب احصائيات مالية دعمت ايران في2012 سوريا بـ 9 مليار دولار لمساعدتها على تحمل العقوبات الدولية، وفي 2014 بلغت المساعدات المالية الإيرانية للحرب في سوريا ما يقارب 15 مليار دولار الامر الذي أدى الى اثارة حفيظة الشعب الإيراني الذي يرزح تحت وطأة الفقر والجوع والبطالة ورفض الشعب تدخل ايران لإنقاذ سوريا ومحاولة إبقاء نظام بشار الاسد قائم[21].

[19] Will fulton, joseph holliday, and sam wyer, Iranian strategy in Syria: executive summary, institute for the study of war, 1400 16th Street NW, Suite 515 Washington, DC 20036, May 2013.
[20] Jonathan Saul, Parisa Hafezi, Iran boosts military support in Syria to bolster Assad, Reuters, February 21, 2014- www.reuters.com/article/us-syria-crisis-iran/iran-boosts-military-support-in-syria-to-bolster-assad
[21] حسن صبرا، سوريا : سقوط العائلة ... عودة الوطن ، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص ص 98–102.

الا ان للحكومة الإيرانية لها وجهة نظر مختلفة إزاء الموضوع اذ ترى ان بقاء الحكومة السورية يُعد ضمان لمصالحها القومية والاقتصادية لاسيما ان سوريا حليفة إيران منذ الثورة الإيرانية عام 1979 كما أنها تُعد المعبر الاستراتيجي الإيراني نحو لبنان وفلسطين والشرق الأوسط عموماً[22].

ساعدت الحكومة الإيرانية سوريا بمعدات مكافحة الشغب وتقنيات استخباراتية للرصد، وقدمت تكنولوجيا مراقبة البريد الإلكتروني والهواتف المحمولة ووسائل الاعلام الاجتماعية[23].

في 2015 دعمت إيران سوريا ما يقارب سبعة الاف مقاتل من الحرس الثوري الإيراني، وقد أكدت العديد من التقارير وجود ما يزيد عن عشرون ألف مقاتل على الأرض السورية،

استهدفت إيران، في حزيران2017، مواقع لعصابات داعش المتمركزة في منطقة دير الزور في سوريا والتي كانت تحاول ان تتوسع في المنطقة، بصواريخ باليستية متوسطة المدى، اذ أطلقت ست صواريخ باليستية متوسطة المدى من قواعد صاروخية من محافظتي كردستان وكرمانشاه غرب إيران، وأصابت أهدافها بدقة بعد أن عبرت سماء العراق، ونشرت إيران حينها صوراً ومقطع فيديو للحظة إطلاق الصواريخ وإصابتها الأهداف بدقة [24].

وفي عام 2018، قامت قوات تابعة لفيلق القدس الإيراني بإطلاق حوالي عشرون صاروخا على إسرائيل، بناء على كل ما تقدم فأن ردة فعل الشعب الإيراني كانت واضحة وقوية اذ أدت التدخل الإيراني في سوريا الى غضب شعبي كبير دفع الشعب الى الظهور في احتجاجات حاشدة أغلقت الشوارع ، أن التدخل الإيراني أدى بطبيعة الحال الى ضعف في البنية الاقتصادية للبلد اذ تفاقمت أزمات البطالة وتدهور العملة الإيرانية التي انعكست بشكل مباشر على الفرد الإيراني والذي طالب بدوره بتغيير سياسة النظام او تغيير النظام نفسه [25].

---

[22] ريز إرليك، داخل سورية: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، ترجمة رامي طوقان بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013 ،ص ص 85-96.

[23] فولفجانج باور، هاربون من الموت: السوريون والطريق إلى أوروبا ، ترجمة: جمال خليل صبح، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016 ، ص ص 140-155. انظر ايضاً: تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلّة بشأن الجمهورية العربية السورية، حالات حقوق الانسان التي تتطلّب اهتمام المجلس بها، مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، الدورة الثالثة والعشرون، البند الرابع من جدول الاعمال، حزيران 2013.

[24] ربي اغا، إيران تنشر فيديو للحظة إصابة صواريخها البالستية لأهداف في دير الزور، وكالة فارس، تاريخ النشر 2017/6/19. https://arabic.rt.com/videoclub/

[25] حسن صبرا، مصدر سبق ذكره، ص 98.

ثانياً: السياسة الإيرانية تجاه العراق

لقد كان تأثير إيران في العراق أحد أكثر الجوانب التي يجري الحديث عنها ولكنه أقلّ الجوانب التي يتم فهمها في الوضع الذي أعقب حرب 2003، اذ اتهمت العديد من الأطراف الدولية بتدخلها في العراق[26].

في 10 حزيران 2014 سيطرت عصابات داعش الارهابية على بعض محافظات العراق الشمالية والشرقية وجزء من الوسط، من المعلوم ان مساحة الحدود بين العراق وإيران شاسعة، وتمتد تقريباً إلى 1458 كم، وهي تمثل الحدود الشرقية، والشرقية الجنوبية للعراق، وكذلك الجزء الشمالي الشرقي من البلاد، وبحسب وجهة نظر ايران فأن المخاطر المحدقة بالعراق قد تطالها هي الأخرى وبناء على ذلك اسست سياستها الخارجية تجاهه وفق هذا الاساس، لذا فهي ترى ان تدخلها مشروع في تلك المنطقة لحماية نفسها من أي اعتداء سواء كان دولي او إقليمي، وقد كان لها دور الى جانب القوات العراقية في القضاء على تنظيم داعش الإرهابي الا ان ذلك الدور كلفها الكثير من الانفاق المالي الذي اثار حفيظة الشعب الايراني بدأت إيران بمساندة العراق في 2014 ، اذ قامت إيران بعدة طلعات جوية هجومية ضد مواقع تمركز داعش[27].

تهدف سياسة التدخل الإيراني في العراق إلى إبقاء بعض من الأحزاب الإسلامية في السلطة وحماية حدودها، وتوكد الحكومة الإيرانية بأن تدخلها شرعي وبموافقة عراقية ولا يُعد تواجدها احتلال للأراضي العراقية، كما ساهمت إيران بأرسال جنود ومعدات عسكرية ومستشارين وخبراء عسكريين في حزيران2014 ارسلت ما يقارب 500 مقاتل من الحرس الثوري الى العراق، وأرسلت تعزيزات من الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية المتنوعة ، وصل الانفاق المالي الى مستوى عالي للغاية جراء التدخل الإيراني بما جرى في العراق بعد 2014 ، وكما يرى بعض الاقتصاديون فان التدخلات الإيرانية لها تأثير سلبي

---

[26] تقرير الشرق الأوسط رقم 38 ، ايران في العراق : ما مدى النفوذ : ملخص تنفيذي وتوصيات ، تقريب صادر عن مجموعة الازمات ، 21 اذار مارس 2005، ص 27. انظر ايضاً:

أحمد إبراهيم محمود، حرب الخليج الثالثة، الانعكاسات الاستراتيجية على البيئة الإقليمية، في نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 34.

[27] Babak Dehghanpisheh, Insight - Iran's Elite Guards Fighting In Iraq To Push Back Islamic State, Reuters Middle East & North Africa, August 4, 2014 .

واضح على الاقتصاد الإيراني، ويتبنى الشعب الايراني هذا الرأي ايضاً ويدرك تمام الادراك ماهية الحرب وتأثيرها على اقتصاديات البلدان، وبناء على هذا التصور فقد ردد المحتجون الايرانيون عدة شعارات حملت في طياتها ادراك عالي لمستوى التدهور الاقتصادي الإيراني جراء التدخلات الإيرانية في حروب دول الجوار [28].

ثالثاً: السياسة الإيرانية تجاه لبنان

أن العلاقات التي تجمع إيران وحزب الله وفق مقاييس العلاقات الدولية هي علاقة خاصة وفق منهج ديني مذهبي، وهي أعلى مستوى من العلاقات بين وحدتين دوليتين أو وحدة دولية وفاعل من غير الدول، وتحدث حين تصل الوحدتان إلى أعلى درجة في التنسيق تجاه القضايا كافَّةً داخليًّا وخارجيًّا، وتتيح لكلا الطرفين التحدث باسم الطرف الآخر في ما يتعلق بالمواقف من تلك القضايا وتوجيه سياسات موحَّدة وعقد تحالفات مؤثِّرة، فإيران تدعم حزب الله في الشؤون الإقليمية والدولية اذ تكفلت إيران بدفع التعويضات للمتضررين اللبنانيين من اسرائيل في حرب 2006، ومما لا يقبل الشك ان اسناد ايران لحزب الله حد من التطلع الإسرائيلي نحو لبنان واسهم في حمايتها ودعمها بالكامل ضد أي اعتداء، بناء على ذلك انتقدت الاحتجاجات الإيرانية الدعم لحزب الله اللبناني ورفعوا شعارات تطالب بوقف الدعم نحو الخارج وانفاق المال على مشاريع استثمارية لدعم الاقتصاد [29].

سياسياً أعلنت إيران دعمها للحزب لتحرير الأراضي اللبنانية المحتلَّة عام 1982، حتى مغادرة الاحتلال الاسرائيلي عام 2000، ودعمته ايران ضد الاعتداءات الإسرائيلية عام 2006، من الجدير بالذكر ان إيران تهدف من مساعدتها السياسية للحزب إلى تقوية نفوذه لتصبح لبنان منطقة نفوذ إيراني تستطيع الأخيرة من خلالها السيطرة على المنطقة وتمارس سياستها التوسعية اذ ان لبنان تُعد الموقع الأقرب الى إسرائيل [30].

---

[28] Michael R. Gordon And Eric Schmitt, , Iran Secretly Sending Drones And Supplies Into Iraq, U.S. Officials Say, The New York Times, June 25, 2014. / www.nytimes.com/2014/06/26/world/middleeast/iran-iraq.

[30] الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية المؤشرات والدلالات ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 16 نوفمبر 2016، /https://rasanah-iiis.org، انظر ايضاً : إبراهيم غالي، حزب الله بين المقاومة والمتاهات السياسية اللبنانية، ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد 173، العدد السابع عشر، 2007، ص ص 2-5.

من الجانب العسكري فقد أرسلت إيران اعداد كبيرة ومتنوعة من الأسلحة لحزب الله ليكون قوياً متنفذاً على الأرض اللبنانية وورقة ضغط على النِّظام السياسيّ اللبناني للاستجابة للمطالب الإيرانية، كما درّبت إيران وأعدّت عناصر من الحزب عسكرياً في الداخل اللبناني وفي إيران ذاتها[31].

ان حزب الله اللبناني جعل ايران نموذج الدولة التي تواجه الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن جهة ثانية فان حزب الله يمثل منطقة نفوذ هامة بالنسبة لإيران اذ تستطيع الأخيرة أن تستخدم نفوذها في لبنان من خلال الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل لتحقيق أهدافها وقد كان موضوع التدخل في لبنان من ابرز ما تم انتقاده خلال الاحتجاجات[32].

رابعاً – السياسة الإيرانية تجاه فلسطين[33]:

تستند السياسة الإيرانية في التعامل مع فلسطين إلى ركيزتين اساسيتين أساسيتين هما:

- ✓ اولاً: التأكيد على أهمية تقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي للمقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل.
- ✓ ثانياً: تقوم على رفض التعامل مع أصحاب مشروع التسوية السياسية والتطبيع والمفاوضات مع إسرائيل.

ولطالما حرصت ايران على الفصل بين المشروعين وتقديمهما وكأنهما رؤيتان مختلفتان بالكامل لان ايران ترى في إسرائيل منطقة نفوذ تابعة للولايات المتحدة، ان الدعم المالي الكبير للمقاومة وللمنظمات الفلسطينية يسهم هو الاخر في ارهاق الاقتصاد الإيراني ويسهم في اثارة استياء الغرب لاسيما الولايات المتحدة واستياء الشعب الإيراني الذي يطالب بالانسحاب الكامل من التدخل في القضية الفلسطينية وظهر ذلك جلياً في الشعارات التي عبر من خلالها المحتجون عن غضبهم والتي كانت تحمل معاني عدة أهمها على الحكومة ان تترك التدخل في أمور الغير وتلتفت للبلد المتداعي اقتصادياً[34].

---

[31] امين مصطفى المقاومة في لبنان 1948–2000، بيروت ، ط1 ، 2003، ص ص 32–34.

[32] الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية المؤشرات والدلالات ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، مصدر سبق ذكره . انظر ايضاً: احمد عبد الحسين، حزب الله ودوره السياسي في لبنان 1982–1989، رسالة ماجستير غير منشورة، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة البصرة، كلية الدراسات التاريخية، 2011، ص 45.

[33] عبد القادر طافش، إيران والقضية الفلسطينية: الواقع والمتغيرات، مقال منشور في مركز الجزيرة للدراسات، الخميس, 13 ديسمبر, http://studies.aljazeera.net/

[34] محمد أبو سعده، السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين، رسالة

خامساً: السياسة الإيرانية تجاه اليمن:

اتهمت أوساط دولية إيران بدعم الحوثيين والتدخل في الشأن الداخلي اليمني والتأثير سلباً على أمن البلاد وأعلنت السلطات اليمنية في عام 2009 ضبطها لسفينة إيرانية محملة بالأسلحة لدعم الحوثيين، اذ استاءت ايران من اتهامها ووصفت تصريحات الحكومة اليمنية بالمسيئة وطلب وزير الخارجية اليمني (أبو بكر القربي) من إيران التوقف عن دعم الحوثيين ، كما تحدث الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي) عن تدخل إيراني في اليمن والقبض على خلايا تابعة لها في صنعاء أثناء زيارته للولايات المتحدة في أيلول 2012 ، كما اتهم رئيس الأمن القومي اليمني الجنرال (علي حسن الأحمدي) أيران بدعم الحوثيين عسكرياً 2012 في محاولة لإيجاد موطئ قدم لها في اليمن لاسيما ان الاخيرة تقع بمحاذاة الحدود السعودية المنافس للنفوذ الايراني في منطقة الشرق الأوسط ، ان حصول ايران على نفوذ في اليمن يعُد امراً هام للغاية للجانب الإيراني وفي الوقت نفسه يُعدُ ذلك امراً بالغ الخطورة للسعودية ولحلفائها في المنطقة[35].

ان التدخل الإيراني في اليمن لم يكن علنياً بموجب علاقات مباشرة بين دولة وأخرى بل هي علاقة بين دولة وجماعة داخل اطار الدولة، كما هو الحال مع لبنان، رغم عدم علنية الامر الا ان الحكومة اليمنية أعلنت عدة مرات عن اعتقالها لجواسيس إيرانيين ولم تقدم أي منهم لمحاكمة علنية أو تعلن أسمائهم وعندما ظهرت مطالبات تقديمهم للعلن أعلنت الحكومة اليمنية أنه تم الإفراج عنهم ، اكدت الحكومة اليمنية حقيقة الدعم الإيراني للحوثيين وحقيقة ضبطها لسفن إيرانية محملة بصواريخ مضادة للطائرات في كانون الثاني 2013، وبهذا الصدد صرح وزير الداخلية اليمني السابق (عبد القادر قحطان) أن الباخرة قادمة من إيران وتحمل 48 طن من الأسلحة المتنوعة بناء على ذلك فقد تقدم اليمن بطلب لمجلس أمن الأمم المتحدة للتحقيق في القضية ولم يصدر عن الأمم المتحدة أي قرار أو بيان بهذا الخصوص وبطبيعة الحال فأن التدخل الإيراني في اليمن قد اثار حفيظة الشعب الإيراني واسهم الى حد كبير في الاستياء الشعبي اذ يرى الشعب الإيراني بأن الأموال التي تنفقها الحكومة على الحروب الشعب أولى بها ، وان

ماجستير غير منشورة، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2012، ص ص 37–40.

[35] Alex Potter, Yemen in crisis :Who are the Houthis and what do they want?, Esquire, 06 April2015: www.esquireme.com/brief/news/is-yemen-on-the-brink-of-economic-meltdown-and-civil-war.

لتدخل في مناطق متعددة من مناطق الشرق الأوسط قد أدى الى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل كبير [36].

سادساً: تأثير الملف النووي على الاحتجاجات الإيرانية.

يعد الملف النووي الإيراني من القضايا البالغة الحساسية والأكثر خطورة من قضايا الشرق الأوسط بالنسبة لدول العالم الغربي وفي الوقت نفسه يعد عامل هام من العوامل التي تثير استياء الفئات الشعبية الإيرانية لما له تأثير بالغ على الاقتصاد، اذ تنفق الحكومة الإيرانية ملايين الدولارات على الملف النووي في الوقت الذي ترزح فيه الدولة تحت وطأة انهيار مالي واقتصادي واضح، ان الحكومة الإيرانية تهدف من هذا البرنامج الى ترسيخ قوتها في المنطقة وبسط نفوذها دون قلق او تخوف من التهديدات الدولية، فقربها من إسرائيل يمثل نقطة القلق الابرز بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وبعد احداث ما يسمى بالربيع العربي وتحديداً بعد عام 2011 يمكن للباحث ان يلاحظ تمدد ايران في منطقة الشرق الأوسط بشكل سريع فنجد نفوذها قد امتد داخل سوريا والعراق اليمن ولبنان وغيرها من الدول، في العام 2015 تم إبرام الاتفاق النووي، الذي اطلق عليه (خطة العمل الشاملة المشتركة)، اذ تم الاتفاق بين إيران ومجموعة الدول (5 + 1، التي تضم جميع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، الولايات المتحدة الامريكية و روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى ألمانيا، الهدف من هذا الاتفاق هو احتواء ازمة البرنامج النووي الإيراني، سيما بعد انفتاح السياسة الامريكية على ايران في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما [37].

تم التأكيد من قبل الدول التي وقعت على الوثيقة، في 16 كانون الثاني 2016 إطلاق تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة، المتضمنة رفع العقوبات المفروضة على إيران بسبب أنشطتها النووية

---

[36] محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الامن الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض ،2018، ص ص 69–79. انظر ايضاً: احمد محمد الدغشي، الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة،2013، ص ص 17–20.

[37] feredon Hoveyda, Iran and America; the Iranian conundrum, American foreign policy Interests, The Journal of the National Committee on American Foreign Policy Volume 28, 2006 - Issue 2 ،2006. https://www.tandfonline.com

السابقة مقابل تعهد الحكومة الإيرانية بالحد من تطوير برنامجها النووي ووضعه تحت المراقبة الشاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية[38].

الا ان انعطافاً مفاجئاً طرأ على السياسة الامريكية في النصف الاول من العام 2018، اذ اتخذ الرئيس الامريكي دونالد ترامب قرار الانسحاب من الاتفاق النووي 5+1 مع فرض عقوبات شديدة على إيران جراء انتهاكها للاتفاق النووي وفقاً لتقارير أمريكية وإسرائيلية، قد يكون ذلك من أبرز الأمور التي أسهمت في تأجيج الاحتجاجات في إيران، لان الشعب مدرك لتبعات الملف النووي، اذ يرهق الأخير ميزانية الدولة مما يؤثر سلباً على الاقتصاد، وكذلك يؤدي الى الدخول في صراعات دولية تكون نتيجتها فرض عقوبات شديدة من قبل الدول الغربية على ايران[39].

الخاتمة

لم تكن الاحتجاجات الإيرانية ظاهرة جديدة على المجتمع الإيراني بل هي موجودة منذ عصر شاه رضا شاه والشاه محمد بهلوي، لا يمكن لاحد التقليل من شأن الاحتجاجات لاسيما ان الحكومة الحالية وصلت الى الحكم عن طريق الاحتجاجات الشعبية، فالمجتمع الإيراني يرى في الحركات الاحتجاجية الملاذ الأخير الذي لا بد من اللجوء اليه من اجل تحسين الوضع، الشعار الذي رفعه المحتجون هو (لا للغلاء) اذ ان أساس الاحتجاج كان اقتصادي التوجه، إضافة الى ان عدد من الافراد والمنظمات بدأوا بالمشاركة والمطالبة بقضايا إضافية أهمها حرية التعبير والتقليل من التشدد الديني وظهرت تيارات ترفض سلطة ولاية الفقيه والمطالة بدولة علمانية، تنوعت مطالب المحتجين حسب التوجهات لكن تبقى الأسباب التي قادت الى تلك الاحتجاجات واحدة والتي تمثلت بانتقاد السياسة الاقتصادية للبلد، وازدياد عدد البطالة واتساع الفجوة بين الفقراء والاغنياء، وتقييد حرية الراي، وكذلك انتقد المحتجين السياسة الخارجية الإيرانية التي امتد نفوذها نحو الخارج وتدخلها في القضايا الإقليمية والدولية والسعي في تطوير برنامجها النووي الامر الذي اثار استياء دول الغرب مما دفعها لاستهداف أيران من خلال إصدار حزم من العقوبات الاقتصادية، لذا فان على الحكومة الإيرانية ان تحاول احتواء الازمة وتغير

---

[38] كينيث كاتزمان، أزمة البرنامج النووي الإيراني، جميع الحلول صعبة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ، أبو ظبي، 2006، ص 23.انظر ايضاً الزيات، الخليج النووي: التساؤلات الأربع حول ايران نووية، مجلة اراء حول الخليج، العدد 20، 2006، ص ص 60-62.

[39] استطلاع للرأي العام حول الاتفاق النووي الإيراني آب/أغسطس 2015، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.: انظر ايضاً. تاج الدين جعفر الطائي: استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، دار رسلان والنشر والتوزيع، دمشق، 2013، ص ص 34-36.

سياستها بشكل جزئي او تنتهج سياسة جديدة كلياً لاحتواء ازمة المحتجين، حسن روحاني يحاول ان ينحو هذا النحو لكنه سرعان ما يصطدم بالمحافظين الذين يرفضون الانفتاح والخروج عن المبادئ الاساسية ، يجب ان يتم تحليل الوضع وإيجاد حلول ترضي الجميع لاسيما الشعب ورصد أموال خاصة للإصلاح الاقتصادي والتقليل من الانفاق على السياسات التدخلية الخارجية، ولكي نجيب على فرضيتنا التي طرحناها في مقدمة البحث لا بد من التأكيد على ان الاحتجاجات من الأمور الخطيرة التي تواجه الدول فأقوى الحكومات قد تغيرت نتيجة ثورات غاضبة مماثلة عبر التاريخ، وعلى الباحثين الاكاديميين مواصلة الاهتمام بهذه الجزئية الهامة وكذلك الحكومات والحكام، ووفقاً للمعطيات البحثية فأن الاحتجاجات لن تغير النظام بشكل جذري في القريب القادم من الأيام لكن صوتهم ممكن ان يُحدث التغيير المنشود لاسيما مع حكومات متعاونة، قد يحدث تغيير في المستقبل اذا لم يتم تحقيق مطالب المحتجين او استمر الضغط الحكومي والضعف الاقتصادي .

الاستنتاجات

1. من الأسباب التي أدت الى ظهور الاحتجاجات في إيران تدهور الاقتصاد وانهيار العملة وارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة، والسياسة الخارجية التي يغلب عليها طابع التدخل والبرنامج النووي كل ذلك يرهق ميزانية البلد.
2. تُعد السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط والغرب جزء أساس من الازمة الاقتصادية الإيرانية بسبب حُزم العقوبات المشددة التي فُرضت عليها.
3. لم تظهر علامات لاحتواء ازمة الاحتجاجات من قبل الحكومة الإيرانية، بل تمت التعامل مع الامر من خلال الاعتقالات وتهديد المتظاهرين.
4. لم يظهر موقف دولي واضح إزاء الاحتجاجات الإيرانية سوى ان غالبية الدول الغربية دعت الحكومة الإيرانية الى تنفيذ مطالب المحتجين.
5. السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية لن تتغيرا بسهولة بضغط من الاحتجاجات الشعبية الا إذا حدث انفلات تام فقد تقرر إيران حينها تغيير سريع لعدد من سياساتها واستراتيجياتها وتخرج من تحفظها الا ان التغيير حينها لن يكون ذو نفع؟
6. لن تؤثر الاحتجاجات في سياسة إيران المتعلقة بتطوير برنامجها النووي، ولن تتنازل عنه بسهولة لأنه الوسيلة الأهم لقوتها وحمايتها.

7. لن تُعيد الحكومة الإيرانية النظر في ملف حقوق الانسان الخاص بها بناء على طلب المحتجين اذ ان تطبيق الاحكام المستقاة من الشريعة الإسلامية مرتبط بوجودها ككيان
8. لن تعيد إيران النظر في سياستها الخارجية بناء على المعطيات البحثية والتحليل المعمق للقضية، اذ ان التدخل الخارجي مرتبط بكينونتها كدولة ولن تحيد عنه لا بسبب الاحتجاجات ولا بالعقوبات الدولية الشديدة
9. قد تكون الاحتجاجات عبارة عن ورقة ضغط خارجية تستخدمها قوى دولية للتأثير في السياسة الخارجية الايرانية، وان الحكومة تضع ذلك الاحتمال في مقدمة أسباب تأجج الاحتجاجات في ذلك الوقت تحديداً، وتتعامل الحكومة الإيرانية مع القضية وفقاً لهذا المنظور.
10. ينتمي رئيس الجمهورية الإيرانية حسن روحاني الى تيار الإصلاحيين، اذ تتصف سياستهم بالاعتدال والانفتاح ويعدون الشعب بالمزيد من الحريات والإصلاح، مقابل اتصاف تيار المحافظون بالتحفظ تجاه سياسات الانفتاح والتحرر، واغلب خطوات روحاني نحو سياسة داخلية منفتحة تواجهها معارضة شديدة من قبل المحافظين، بناء على ما تقدم تراجعت شعبية روحاني وأصبح مرفوضاً بين أوساط المحتجين بعد ان راهنوا عليه في بداية ولايته، سيما بعد ان أعلن عن تخصيص ميزانية عالية لشراء الأسلحة في عام 2018.

التوصيات

1. يجب ان تنتهج الحكومة الإيرانية سياسات اقتصادية جديدة تتوائم مع الأنظمة الاقتصادية العالمية، ترتبط بالسوق العالمي وتنهض بالواقع الاقتصادي المنهار للبلد، القضاء على البطالة وانتهاج سياسات مضادة للفقر ورتق الفجوة بين الفقراء والاغنياء من خلال دعم الطبقة المتوسط لمنعها من الانزلاق نحو الفقر.
2. على الحكومة الإيرانية ان اتباع سياسات جديدة تجاه الشرق الأوسط والغرب تتميز بأن تكون اقل تدخلاً في قضايا الشرق الأوسط، وتقليل سمة الصراع مع القوى الغربية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وعقد اتفاقيات سلام بدلاً من الدخول في تحدي ضد دول عظمى وكبرى.
3. اعداد برامج مدروسة من قبل الحكومة الإيرانية بواسطة خبراء مختصين بأزمات مماثلة لاحتواء الاحتجاجات وتنفيذ جزء من مطالبهم، عدم التضييق على المتظاهرين والاهتمام بملف حقوق الانسان ومنح فسحة من الحرية للشعب.

4. الاستجابة للدعوات الدولية فيما يتعلق بتحقيق مطالب المحتجين للتقليل من تفاقم الوضع لاسيما بعد انهيار العملة.
5. على إيران ان تغير من سياستها الداخلية تجاه الشعب الإيراني وتحترم وتطبق مبادى حقوق الانسان وتكف عن الاعتقالات التعسفية والاعدامات العلنية وتقييد حرية التعبير، وان تقلل من التدخل في القضايا الإقليمية إذا ما تم ذلك فقد تحقق نوع من الانفتاح على العالم وتقل العقوبات التي تؤثر على الشعب بشكل مباشر.
6. يجب على إيران ان تكرس برنامجها النووي للأغراض السلمية والدخول في الاتفاقيات الدولية التي تحد من تصنيع ونشر السلاح النووي للحد من العقوبات الدولية المتكررة ضدها.
7. التدخل الخارجي يؤدي الى ارهاق ميزانية الدولة وقد يكون هو الأساس في الازمة الاقتصادية بسبب الانفاق العالي على القضايا الخارجية والحروب المباشرة والحروب غير المباشرة.
8. يجب التعامل مع قضية الاحتجاجات بجدية عالية لان عدد غير قليل من الاحتجاجات أطاحت بالأنظمة الحاكمة، احتواء الازمة لا يتم عن طريق القمع والاعتقالات وانما عن طريق تحقيق المطالب الممكنة
9. يجب على حكومة حسن روحاني اتخاذ القرارات المناسبة لضمان استقرار البلد وإقناع جميع الأطراف بأهمية احتواء الازمة وتقديم تنازلات.

المصادر

الكتب

1. أحمد إبراهيم محمود، حرب الخليج الثالثة، الانعكاسات الاستراتيجية على البيئة الإقليمية، في نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003.
2. احمد الريسوني، فقه الاحتجاج والتغيير: حوارات ومقالات، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2011.
3. امين مصطفى المقاومة في لبنان 1948–2000، بيروت، ط1، 2003.
4. بصيرت منش، حامد، السياسات الدينية في رضا شاه الحكومة، تاريخ إيران المعاصر، 1954، طهران، معهد البحوث والدراسات الثقافية،
5. تاج الدين جعفر الطائي: استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، دار رسلان والنشر والتوزيع، دمشق، 2013.
6. تورج أتابكي، التحديث السلطوي: المجتمع والحكومة في عصر رضا شاه، الترجمة، مهدي حقيقت خواه، طهران، دار النشر ققنوس، 1964.

7. حسن صبرا، سوريا: سقوط العائلة ... عودة الوطن، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

8. ريز إرليخ، داخل سورية: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، ترجمة رامي طوقان بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

9. علي المؤمن، النظام السياسي الإسلامي الحديث، دار الهادي، بيروت، ط1، 2004.

10. فولفجانج باور، هاربون من الموت: السوريون والطريق إلى أوروبا، ترجمة: جمال خليل صبح، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016.

11. محمد رضا وصفي، الفكر الإسلامي المعاصر في إيران: جدليات التقليد والتجديد، دار الجديد، بيروت، ط2، 2001.

12. مد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الامن الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض ،2018.

13. كينيث كاتزمان، أزمة البرنامج النووي الإيراني، جميع الحلول صعبة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ، أبو ظبي، 2006.

الرسائل والاطاريح

14. احمد عبد الحسين، حزب الله ودوره السياسي في لبنان 1982–1989، رسالة ماجستير غير منشورة، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة البصرة، كلية الدراسات التاريخية، 2011.

15. محمد أبو سعدة، السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2012.

المجلات

16. رضوان محمود المجالي، أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 12، حزيران 2015.

17. إبراهيم غالي، حزب الله بين المقاومة والمتاهات السياسية اللبنانية، ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد 173، العدد السابع عشر، 2007.

18. رضوان المجالي، الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 38، ربيع 2013.

19. داني فيلك وأوري رام، صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وأفولها حتى الان تحليل سوسيو– سياسي، ترجمة نواف عثمانة، مجلة قضايا إسرائيلية، شباط 2012.

20. الزيات، الخليج النووي: التساؤلات الأربع حول ايران نووية، مجلة اراء حول الخليج، العدد 20، 2006.

الوثائق والتقارير

21. تقرير الشرق الأوسط رقم 38، إيران في العراق: ما مدى النفوذ: ملخص تنفيذي وتوصيات، تقريب صادر عن مجموعة الازمات، 21 اذار مارس 2005.

22. تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلّة بشأن الجمهورية العربية السورية، حالات حقوق الانسان التي تتطلّب اهتمام المجلس بها، مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، الدورة الثالثة والعشرون، البند الرابع من جدول الاعمال، حزيران 2013.

23. الدستور الإيراني، المادة (57) التي تنص على ان السلطات الثلاث الحاكمة تمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وامام الأمة وكل الاحكام التي تصدر منه يجب ان تنفذ وتطبق.

24. تقرير المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية المؤشرات والدلالات،

الانترنت

25. احمد محمد الدغشي، الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة،2013.

26. تجاهل الناس شعارات تفكيكية أمام جامعة طهران + فيلم –وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء– 30 ديسمبر www.yjc.ir/fa/newsوكالة تسنيم الدولية للأنباء 29 –ديسمبر 2017 www.tasnimnews.com/ar/news

27. تجمّع «لا للغلاء»، الناس يشكون لكن واعون + الفلم، وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء، 30 ديسمبر 2017.www.yjc.ir/fa/news

28. الدور الإيراني في المعادلة اللبنانية المؤشرات والدلالات ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 16 نوفمبر 2016، https://rasanah-iiis.org/،

29. عبد القادر طافش، إيران والقضية الفلسطينية: الواقع والمتغيرات، مقال منشور في مركز الجزيرة للدراسات، الخميس, 13 ديسمبر ، /http://studies.aljazeera.net

مؤتمرات

30. ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، تحرير يوسف ربابعة، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر بعنوان ثقافة التغيير، جامعة فيلادلفيا، عمان،2012.

English resources.

31. Ahmadinejad Takes Big Vote Lead as Rival Warns of Possible Fraud, Published June 13, 2009, Associated Press, www.foxnews.com/story/2009/06/13/ahmadinejad-takes-big-vote-lead-as-rival-warns-possible-fraud

32. Alex Potter, Yemen in crisis :Who are the Houthis and what do they want?, Esquire, 06 April2015: www.esquireme.com/brief/news/is-yemen-on-the-brink-of-economic-meltdown-and-civil-war
33. Babak Dehghanpisheh, Insight - Iran's Elite Guards Fighting In Iraq To Push Back Islamic State, Reuters Middle East & North Africa, August 4, 2014 .
34. Capital punishment: On the way out—with grisly exceptions". The Economist. Retrieved 4 august 2018. https: www.economist.com/international/2015/07/04/on-the-way-out-with-grisly-exceptions
35. Death Penalty News: Iran Judge to Drug Defendant: 'If you're innocent then you'll go to heaven after you're hanged'". Deathpenaltynews.blogspot.fr. 2016-05-12. Retrieved 2018-08-04 /https://deathpenaltynews.blogspot.com/2016/05/iran-judge-to-drug-defendant-if-youre.html
36. feredon Hoveyda, Iran and America, American foreign policy Interests, 2006 .
37. Georgina Rannard, World Cup 2018: Women finally allowed in Iranian football stadium, BBC Monitoring, 21 June 2018, https://www.bbc.com/news/blogs-trending.
38. Jonathan Saul, Parisa Hafezi, Iran boosts military support in Syria to bolster Assad, Reuters, February 21, 2014- www.reuters.com/article/us-syria-crisis-iran/iran-boosts-military-support-in-syria-to-bolster-assad
39. Michael R. Gordon And Eric Schmitt, , Iran Secretly Sending Drones And Supplies Into Iraq, U.S. Officials Say, The New York Times, June 25, 2014/ www.nytimes.com/2014/06/26/world/middleeast/iran-iraq.
40. Michael Storper, The Poverty of Radical Theory Today, International Journal of Urban and Regional Research v.25,1. USA. 2001.
41. Will fulton, joseph holiday, and sam wyer, Iranian strategy in Syria: executive summary, institute for the study of war, 1400 16th Street NW, Suite 515 Washington, DC 20036, May 2013.

موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الايراني

د. زينب عبدالله

كلية العلوم السياسية /الجامعة المستنصرية/العراق

الملخص

لقد اثار موضوع الملف النووي الايراني قلق العالم بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص لان من شانه ان يؤثر على البيئة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط , كما انه يفرض تهديدا مباشرا لمصالح الولايات المتحدة الامريكية ومصالح حلفائها في المنطقة واهمهم (دول الخليج العربي) . اذ انقسم الرأي العربي عامة والخليجي خاصة تجاه هذا البرنامج , اذ كان هذا التفاوت واضح مابين التأييد والرفض لاعلان ايران تخصيبها لليورانيوم . وعليه فقد طالبت دول الخليج العربي وبشكل ملح بأن يتم تضمينهم في مفاوضات حل الازمه النوويه الايرانية ليكون لديهم الفرصة لعرض مطالبهم والحصول على الضمانات اللازمه, لكن بالرغم من ذلك لم يتم الاستجابة لتلك المطالب من الجانب الامريكي الامر الذي اثار قلقهم ازاء هذا الاتفاق وجعلهم يترقبون بحيطة وحذر شديدين لما يؤول اليه ذلك الاتفاق, الامر الذي انعكس بدوره على ترحيبهم فيما بعد بقرار الرئيس الامريكي دونالد ترامب في الانسحاب من هذاالاتفاق خاصة مع قناعتهم في ان ايران كانت قد استغلت هذا الاتفاق من اجل انعاش بلدها اقتصاديا , ورسم استراتيجيه جديدة لها على منطقة الشرق الاوسط وبما يمكنها من مد اذرعها الى داخل دول المنطقه بما يخدم مصالحها السياسيه والاقتصادية والايديولوجيه.

انطلاقا مما تقدم فقد تضمنت هذه الدراسه قضيه الملف النووي الايراني منذ بدايته وحتى احالته الى مجلس الامن التابع للامم المتحده بعد ان تضاربت الاراء والمصالح بشانه خاصه مع الشكوك التي راودت الدول الاعضاء في مجلس الامن حول استخدام ايران لهذا البرنامج في انتاج السلاح النووي , وقد كانت احد نتائج هذه المرحله هو الوصول الى عقد اتفاق نووي بين ايران والدول الاعضاء الدائمون في مجلس الامن اضافه الى المانيا (5+1) من اجل تحجيم الاستخدام الايراني لهذا البرنامج وجعله مخصص فقط للاستخدامات السلميه . كما ان هذا البرنامج قد اثار حفيظه دول الجوار ودول الخليج العربي بسبب قلقها من اثار استخدامه عسكريا على امنها واقتصادها بشكل خاص, وامن واقتصاد منطقة الشرق الاوسط . ومع عدم التزام ايران بالتزاماتها تجاه منظمه الطاقه العالميه تصاعدت وتيره الخلافات بينها وبين دول مجلس الامن الدولي ا لعبته دول الخليج العربي من دور فعال في ارجاع العقوبات الاقتصاديه على ايران لما كان لهذا الامر من تاثير ايجابي على الاقتصاد الخليجي بشكل عام .وكانت المحصله هي اعلان الولايات المتحده الامريكيه انسحابها من هذا الاتفاق مما اثار قبول بعض الدول وحفيظه دول اخرى كل حسب مصلحته , واخيرا حاولت الدراسه الاشاره الى السيناريوهات المستقبليه المحتمله بعد اعلان هذا الانسحاب .

Abstract:

Iran's program armament has alarmed the world in general and the Gulf States in particular because it would affect the strategic environment of the Middle East region and pose a direct threat to the interests of the United States of America and the interests of its allies in the region. The Arab opinion in general and the gulf in particular was divided into this program , since the disparity was evident between the support and the rejection of Iran's announcement of Uranium enrichment.

Therefore, the Arab Gulf states urgently demanded that they be included in the negotiations to resolve the Iranian nuclear crisis so that they would have the opportunity to present their demands and obtain the necessary guarantees, but the demands were not met by the US side, which raised their concern over the agreement. He made them anxiously looking forward to the agreement, which in turn was reflected in the fact that they later welcomed US President Donald Trump's decision to withdraw from the agreement, especially as they believed that Iran had taken advantage of the agreement to revive the country economically, and to draw up a new strategy to the region of the Middle East and to enable her to extend its arms into the States of the region in serving her political, economic and ideological interest.

المقدمة

اثارت النشاطات النوويه الايرانيه الشكوك لاول مره اواخر الثمانينات واوائل التسعينات من القرن العشرين, الا ان تلك الشكوك سرعان ما اخذت بالتحول الى يقين في عام 2002 عندما تاججت المخاوف بسبب صور التقطتها الاقمار الصناعيه لمنشات نوويه ايرانيه تحت الانشاء وغير معلن عنها، مما حدا بالوكاله الدوليه للطاقه الذريه الى ان تطلق تحقيقا مكثفا حول البرنامج النووي الايراني النتيجه من تلك التحقيقات هي :

ان ايران قد دأبت منذ ثمانينات القرن الماضي على عدم الوفاء بالتزاماتها بوصفها دوله غير نوويه، اذ انها قامت بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم في منشات نوويه غير معلن عنها. ولان تلك اله النشاطات كانت سريه وتخالف الالتزامات فقد لجأت ايران الى الكذب والمراوغه في تقاريرها المرفوعه الى الوكاله الدوليه للطاقه الذريه الامر الذي اثار الكثير من الشكوك حول تلك النشاطات على الرغم من عدم وجود ادلة قاطعه على ان ايران تسعى الى امتلاك اسلحه نوويه. وفي ظل ادراك دول هذه المنطقه بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص لخطوره تلك التداعيات المتمثله بامتلاك ايران للنووي او احتماليه

شن حرب استباقيه لثنيه عن هدفها هذا الامر الذي استدعى من هذه الدول ان تجنب نفسها الدخول في ازمه هذه القضيه بشكل مباشر من منطلق الحرص على استبعاد الانعكاسات السلبيه المباشره لتلك القضية، وتاجيل الخوض في تداعياتها المسسقبليه على المدى المتوسط والبعيد .

اهمية البحث

تنبع اهمية هذه الدراسة كون الموضوع يتعلق بأمن دول الخليج العربي واستقرار منطقة الشرق الاوسط اذ ان البرنامج النووي الايراني يدخل دول المنطقة بأكملها في سباق تسلح لا يحمد عقباه، كما انه يستنزف مواردها الاقتصادية ويدفع الى التصعيد نحو المواجهة العسكرية. لذا كان لابد من دراسة هذا الموضوع الذي يشكل خطرا على منطقة الخليج العربي بشكل خاص من خلال القاء الضوء على ماهية هذا البرنامج ومراحل الوصول الى الاتفاقيه النوويه الايرانيه (5+1) ومن ثم استعراض مواقف دول الخليج العربي من الاتفاقية ومن الانسحاب الامريكي منها ..واخيرا عرض سيناريوهات حول ما سيؤول اليه هذا الانسحاب

فرضية البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها :

1. ان البرنامج النووي الايرني يهدد امن منطقة الخليج العربي، ويدخل المنطقه في سباق تسلح الامر الذي يشكل عبئا اقتصاديا على دول هذه المنطقه

2.ان دول الخليج العربي مجتمعه ومنفرده تسعى الى التقليل من الدور الايراني في التاثير على منطقه الشرق الاوسط من خلال دعمها للانسحاب من الاتفاق النووي الايراني لما لهذا البرنامج من تاثير سلبي على مكانه هذه الدول وعلى طبيعه علاقتها بدول هذه المنطقه مما سينعكس سلبا على اقتصاد تلك الدول وخاصه في القطاع النفطي

3.ان الاختلافات المذهبيه بين ايران ودول الخليج العربي كان له جزء كبير في تحرك تلك الدول لتحجيم الدور الايراني في منطقه الشرق الاوسط .

كل هذه الامور استدعت ضروره معالجة هذه القضيه من خلال التشديد على فرض المزيد من العقوبات الاقتصاديه على ايران لتفويت الفرصه عليها من اجل تحقيق مراميها في السيطرة على هذه المنطقه من خلال السعي لامتلاكها للسلاح النووي وضروره الخروج من هذا الاتفاق.

اشكالية الدراسة

ان الغرض من هذه الدراسة هو الكشف عن ابعاد البرنامج النووي الايراني وتاثيره على مكانه دول الخليج العربي في منطقه الشرق الاوسط وعلى طبيعه العلاقات التي تربط بينها وبين ايران سواء في المجال الامني او الاقتصادي او السياسي، وموقف تلك الدول من هذا البرنامج ومن الاتفاق النووي الذي عقد بين ايران والدول الرئيسية الخمسة والمانيا (5+1) في جنيف عام 2015، وكذلك موقف تلك الدول من الانسحاب الامريكي من هذا الاتفاق واسباب سعيها من اجل تحقيق هذا الانسحاب، وذلك لان امتلاك ايران لبرنامج نووي ممكن ان تستثمره على المدى البعيد في انتاج السلاح النووي الامر الذي يؤثر سلبا على امن منطقة الشرق الاوسط من خلال احتماليه سيطره ايران على عوامل القوه في هذه المنطقه جراء امتلاكها لهذا السلاح.

اهداف الدراسة

تتلخص اهداف هذه الدراسه بالنقاط الآتية:

1.دراسة البرنامج النووي الايراني من حيث بداياته وواقعه ومحاولة توضيح الهدف منه من وجهة النظر الايرانية

2.الكشف عن مواقف الدول ذات العلافة من هذا البرنامج

3.الكشف عن مراحل الدخول في الاتفاق النووي الايراني والاسباب التي دعت الى اللجوء اليه

4.معرفة مواقف دول الخليج العربي من البرنامج والاتفاق والانسحاب منه

5.محاولة وضع سيناريوهات مبسطه ومحتمله لما بعد الانسحاب الامريكي من الاتفاق.

المنهج المتبع في الدراسه :

لقد اعتمدت في دراستي هذه على المنهج الاستعراضي والذي من خلاله تم استعراض المعلومات الخاصه بالملف النووي الايراني منذ بداياته الواضحه ثم انتقل الى توضيح موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الايراني انتهاءا بموقف تلك الدول من الانسحاب الامريكي من هذا الاتفاق , ثم اعتمدت المنهج التحليلي من خلال محاولتي للوصول الى سيناريوهات متوقعه لما يمكن ان يؤول اليه الانسحاب الامريكي من الاتفاق في المبحث الثالث , اعتمادا على ماتم ذكره من المعلومات في المبحثين الاول والثاني .

هيكلية الدراسة :

قسمت هذه الدراسة الى ثلاثة مباحث ..

جاء المبحث الاول تحت عنوان : الملف النووي الايراني... البداية والوقائع

والمبحث الثاني بعنوان: موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الاراني

اما المبحث الثالث فقد جاء بعنوان: موقف دول الخليج العربي من الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الايراني

المبحث الاول

الملف النووي الايراني ... البدايه والوقائع

حرصت ايران ومنذ عام 2002 على عدم احالة ملفها الى مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة, وخلال عمليه غير رسميه لادارة الازمه تم الاتفاق على ان تقوم ثلاث دول من الاتحاد الاوربي (فرنسا , المانيا , المملكه المتحدة) بالتفاوض مع ايران من اجل التالي

1.ايجاد طريقه من شانها تلبية متطلبات الوكاله الدوليه للطاقه الذريه والمجتمع الدولي للحيلوله دون انتشار الاسلحة النوويه

2.سعي تلك الدول الثلاث الى تلبية متطلبات المصلحة الايرانيه للحيلوله دون احالة ملفها النووي الى مجلس الامن

3. السعي لمواصله الجهود الايرانيه للاستفادة من التطبيقات السلميه للطاقه النوويه.(1)

مراحل الاتفاقيه النوويه الايرانيه

توصلت ايران والدول المسماة مجموعة الثلاث الاوربيه (الترويكا) في اكتوبر 2003 الى اتفاق تقوم بموجبه ايران وبشكل طوعي بتعليق كل نشاطات تخصيب اليورانيوم واعادة المعالجه , مقابل ان تقوم دول الترويكا ومن ثم الوكالة الدوليه للطاقه الذريه بتعليق احالة ملفها النووي الى مجلس الامن الدولي , وهو الامر الذي ينص عليه النظام الاساسي للوكالة الدوليه في حاله مثل الحاله الايرانيه.*

وبعد توقيع البرونوكول الذي اعطى الوكاله الدوليه للطاقه الذريه حق التفتيش الاستثنائي اعتبرت ايران متعاونه معها لكن ليس بشكل مطلق . وفي الثامن عشر من يونيو عام 2004 صوت اعضاء مجلس امناء الوكالة الدوليه وثلثهم من الامريكان بوجوب اشعار ايران بانها لا تقدم دعما كاملا للبروتوكول لا سيما بعد تاجيلها لزيارة وفد من الوكالة وعدم تسليمها مخططات وتصاميم هذه الاجهزه لعدد من مواقع اجهزه الطرد المركزي , وكذلك نتائج ابحاث اجرتها حول تحويل واختبار مواد نوويه لديها(2).

نتيجة لذلك طلبت الوكالة من إيران أن تكون متعاونة فى تنفيذ بنود البروتوكول وحل المشاكل القائمة بينها ومن ضمنها قضية تلوث أجهزة الطرد المركزى بيورانيوم عالى التخصيب ومنذ هذا التاريخ أخذت أمريكا وحلفاؤها فى مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالادعاء المباشر بأن المشروع النووى هو مشروع تسليحى يسعى لإنتاج قنبلة نووية بأقرب فرصة ممكنة.(3)

وعلى نحو تدريجي اقنعت الترويكا والوكالة الدوليه المسؤولين الايرانيين بان الملف النووي الايراني ستتم احالته الى مجلس الامن في حال عدم الالتزام بشروط البروتوكول المنعقد بينهما , وقبل ايام من اجتماع مجلس حكام الوكالة الدوليه علقت ايران طواعية النشاطات المتعلقه بدورة الوقود النووي. (4)

إلا أن الإدارة الأمريكية لم تقتنع بهذا الاتفاق واستمرت فى تحريض المجتمع الدولى والمنظمة الدولية على الاستمرار فى عمليات التفتيش الاستثنائية وفة نهاية نوفمبر 2004 أصدرت وكالة المخابرات المركزية تقريرا يفيد بوجود علاقة تعاون بين عالم الذرة الباكستانى عبد القدير خان وإيران ومن ثم تبنى مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ 29 نوفمبر 2004 ومن ثم قرارا يطالب إيران بإيقاف كافة نشاطتها النووية حتى الانتهاء من أعمال التفتيش.(5)

وفي العاشرمن كانون الثاني / يناير 2006 تخطت ايران اهم خط احمر بالنسبه الى المجتمع الدولي عندما انهت تعليق العمل في تخصيب اليورانيوم في منشأة نطنز , الامر الذي سبب الاتي

- احراج ايران لدول الترويكا الدوليه
- اثارتها لحساسية روسيا تجاهها وذلك عندما رفضت المقترح الروسي بنقل عمليات التخصيب إلى الأراضي الروسية ضماناً لعدم لجوء الإيرانيين لاستخدامه فى أغراض تصنيع سلاح نووى. .
- ابدى المدير العام للوكاله الدوليه للطاقه الذريه غضب كبير تجاه ايران الامر الذي لم يفعله طوال ثلاثة اعوام من التعامل المطول للملف النووي الايراني . وعليه فقد قوبل الرفض الإيرانى باتفاق فى وجهات النظر الأوروبية والأمريكية ودعم روسيا والصين على ضرورة أن توقف إيران برنامجها النووى بشكل عام.(6)

وهنا فقد مثلت النشاطات النوويه المستأنفه مع اللغه العدائيه للرئيس الايراني احمدي نجاد الذي تم انتخابه في عام 2005 انذارا حقيقيا لدول العالم , اذ توحدت المواقف الدولية وصر قرار مجلس محافظى الوكالة ليقضي بإحالة الملف النووى الإيراني إلى مجلس الأمن من دون اتخاذ إجراءات عقابية فى هذه المرحلة

حيث لايزال الأمر يمتعلقا بالشك فى طبيعة هذا البرنامج وبذلك أصبحت إيران فى مرمى فرض عقوبات عليها مالم تمثل لقائمة الطلبات التى احتواها قرار مجلس محافظى الوكالة، وخلال العامين 2006 و 2007 ظلت إيران تلعب على عنصر كسب الوقت مع الترديد الرسمي المستمر من قبل قادة إيران على أن البرنامج النووى لن يتوقف تحت أى ظرف ومهما كانت العقوبات وأنه لخدمة الأغراض السلمية للطاقة (7).

واستمر الموقف بين ايران والغرب مجمدا مايقرب من عشرة اشهر منذ اجراء الانتخابات الرئاسيه في الولايات المتحدة الامريكيه في نوفمبر 2008 , واستمرت مع انشغال ايران ايضا بانتخاباتها الرئاسيه ثم ازمتها الداخليه التي اعقبتها وهكذا حتى نهاية اغسطس 2009 عندما بدأت اشارات تحريك الموقف تصدر من الجانبين , وكانت الشارة الاولى من ايران اذ اعلن الرئيس الايراني احمدي نجاد قبول بلاده اتمام عملية تخصيب اليورانيوم بنسب اعلى من 5% خارج ايران الخطوة التي عكست تحولا نوعيا في طريقة ادارة ايران لملفها النووي .(8)

ثم بدأت المفاجأت النوويه في التوالي مع مطلع سبتمبر 2009 عقب اعلان ايران من جانبها والدول الست الكبرى من جانب اخر عن الاتجاه الى عقد اجتماع بينهما , وفعلا تم عقد هذا الاجتماع في جنيف في اكتوبر من نفس العام بين الطرفين بحضور الولايات المتحدة الامريكيه وبمشاركة شخصيه من مساعد وزير خارجيتها (ويليام بيرينز) في اشارة الى حرص واشنطن على متابعة الموقف عن قرب , ودليل على تحول العلاقه بينهما من التوتر المفتوح الى التواصل غير المشروط. (9)

وعندما بدأت جولة جديدة من المفاوضات في عام 2013 بين القوى الغربيه الرئيسيه وايران كانت اوضاع وظروف كل منهما قد تغيرت الى حد كبير , ففي الطرف الغربي وخصوصا الامريكي لوحظ ان المفاوضات بدأت في مرحلة تمر فيها الولايات المتحدة الامريكية باوضاع سياسية وعسكريه واقتصاديه كابحة لأي سياسة متشددة أزاء ايران , فسياسيا جرت المفاوضات في عهد الرئيس الامريكي باراك اوباما وهو المعروف بأعتداله وتفضيله الخيار الدوبلوماسي في التعامل مع الملف النووي الايراني هذا مع ادراكه لاهمية تحالف روسيا والصين مع ايران, اما عسكريا يصعب توجيه ضربه تكتيكيه لجميع المنشات النوويه الايرانيه لاسباب عديدة منها :

– صعوبة استهداف تلك المنشأت لما تتمتع به من سعة في الانتشار وتمويه وغموض في المعلومات حول بعض المواقع المعروفه

– احتمالية استخدام منظومة صواريخ شهاب او احتمال استخدام اشعال جبهات خارجية عديدة واستهداف القوات الامريكية المتواجدة في منطقة الخليج العربي.

– كما ان التكاليف الباهظه للاحتلال الامريكي لكل من افغانستان والعراق جعل الولايات المتحدة تفكر كثيرا فيما يتعلق بالقيام بضربه عسكريه ضد ايران

– وجاء السبب الاهم وهو معاناة الولايات المتحدة من تداعيات الازمة المالية التي اصابت اقتصادها في نفس السنه 2008.(10)

وعلى الطرف الايراني كان انتخاب روحاني بمثابة اعلان عن تراجع الجناح المتشدد الذي كان له تاثيره الواضح في عهد احمدي نجاد ولعل اول ما قام به الرئيس الايراني هو دعوة الحرس الثوري الى عدم التدخل في الشؤون السياسيه وذلك لعدم عرقلة تطبيق ايران لسياسة جديدة تجاه الولايات المتحدة الامريكيه في اطار الانفتاح على الغرب (11)

ثم انتقلت المفاوضات بعد ذلك الى جنيف لتصبح اكثر صعوبه وتعقيدا بسبب طبيعة القضايا المطروحة من الجانبين , وبدا وكأن مطالبهما متباعدة بل ومتضاربه بحبث يصعب التوفيق بينهما بأي شكل من الاشكال. وبعد ذلك أستؤنفت المفاوضات الايرانيه الغربيه في 2014/3/18 , ومع انتهاء العام 2015 الذي كان يحمل الكثير من العمل والجد المتواصل من القيادات الايرانية نحو وصول المفاوضات الى المراحل الحاسمه, كان لدى ايران البنية التحتيه التي تمكنها من الشروع في العمل على ملفها النووي فور اعتماده من مجلس الامن الدولي (12)

وبعد عدة تمديدات للمهلة حتى الموعد النهائي للاتفاق، أعلنت مجموعة القوى الكبرى 5+1 (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا) عن التوصّل إلى اتفاقٍ نهائي مع إيران حول برنامجها النووي. وينص الاتفاق في مبدئه العامّ على رفع العقوبات الدولية عن إيران مقابل تخليها عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي. وفي حين رحّبت أطرافٌ دولية عديدة بالاتفاق، تحفظت أطرافٌ أخرى، فيما وصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بـ "الخطأ التاريخي. (13)

الانسحاب الامريكي من الاتفاقيه

أدى إعلان الرئيس ترامب يوم الثلاثاء 8 أيار/مايو 2018 عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني بالإضافة لفرضه لعقوبات جديدة على إيران لرفع منسوب التوتر في الشرق الأوسط. فلم يأت الاتفاق النووي الإيراني بالأساس من فراغ، بل أقر الإنفاق النووي عام 2015 بعد مفاوضات شاقة استمرت لسنوات مع إيران و الصين وروسيا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا. لقد فتح ترامب جبهة جديدة على رئاسته المتوترة.

ويتضح من ردة الفعل الأولى أن العالم لم يرحب بالانسحاب الأمريكي، فروسيا أعلنت بأن الانسحاب تهديد للسلم والأمن العالميين، بينما اعتبر الإتحاد الأوروبي بأن الانسحاب الأمريكي خاطئ، إذ وفق موغيريني مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي: «لا تتركوا أحدا يفكك الاتفاق....الاتفاق ملك لنا جميعا».

من جانب آخر أعلن ماكرون رئيس فرنسا بأن: «فرنسا وألمانيا وبريطانيا يأسفون للقرار الأمريكي بالانسحاب من اتفاق إيران النووي». أما تركيا فعبرت بلسان الرئيس أردوغان عن مخاوفها و بان الانسحاب من الاتفاق سيؤدي لزعزعة الاستقرار.

وفي المقابل إن تصريح الرئيس الإيراني روحاني حول انتظار إيران للمواقف الأوروبية والروسية والصين لترى مدى مقدرتها على الاستمرار في الاتفاق في إطار حماية المصالح الإيرانية.هذا يؤكد على مدى تروي إيران في التعامل مع الانسحاب الأمريكي. فقد أصر الرئيس روحاني بأن الاتفاق ليس فقط مع الولايات المتحدة بل مع مجموعة من الدول وهو بالتالي ليس ملكا للولايات المتحدة لتقرر مصيره.

إن الانسحاب الأميركي يأتي بالتالي في ظل وضع هو الأسوأ بالنسبة لعزلة الولايات المتحدة الإقليمية ومدى تداخل سياساتها بل وتطابقها مع السياسة الإسرائيلية وسياسة نتنياهو بالتحديد.(14)

لم يصل الرئيس ترامب للموقف الراهن القاضي بالانسحاب من الاتفاق مع إيران إلا بتأثير من مساعديه اليمينيين الأكثر تطرفا كمستشاره لمجلس الأمن القومي بولتون، ووزير خارجيته بومبيو. هذا فضلا عن ضغط نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي من أجل هذا القرار فكان له ما يريد. فلم يكن سبب اعلان القرار الأمريكي بالانسحاب من الاتفاقيه بسبب النووي الايراني بشكل مباشر ، بل جاء نتيجة لقضية الصورايخ الإيرانية وتطويرها وبأثر تقدم إيران الإقليمي على إسرائيل وعلى ميزان القوى في الشرق الأوسط.

وعليه فإن إلغاء الاتفاق النووي الإيراني سوف يؤدي الى نتائج اهمها:

1. سيدفع إيران بصورة أكبر نحو تركيا بالإضافة لروسيا، وهذا سيجعل أوروبا في حالة تململ واضح تجاه السياسات الأمريكية. في هذه المرحلة يتطوّر مأزق السياسة الأمريكية العالمي التي تقوم على سياسة الدفع بالأمور نحو الحافة، وهي سياسة لن تؤتي ثمارها بسبب سقوط الكثير من هيبة ومكانة الولايات المتحدة.

2. سيشكل إلغاء الاتفاق تأكيدا على أن الإدارة الأمريكية لا تلتزم بتوقيعها، فكل إدارة بإمكانها ان تلغي ما قامت به الإدارة السابقة دون الالتفات لمدى التزام الأطراف في الاتفاقية.

3.كما الغاء الاتفاق وفرض العقوبات سيدفع إيران لزيادة تأثيرها في أكثر من موقع في العالم العربي (وضح ذلك في الانتخابات اللبنانية مثلا) وسيدفعها لزيادة تركيزها على القضية الفلسطينية. (15)

لقد وجد اليمين الإسرائيلي وحلفاؤه في إدارة ترامب فرصة لقلب موازين السياسة حول إيران، لكنهم بنفس الوقت وجدوا فرصة لإضعاف منطقة الخليج وتقسيمها واستنزاف مواردها وأموالها وبيع المزيد من السلاح لدولها. لقد بدأ كل هذا الوضع مع حصار قطر السابق كانت تلك البداية لتوتير إقليم الخليج وإفقاده للحد الأدنى من الاستقلالية.

المبحث الثاني : موقف دول الخليج من الاتفاق النووي الايراني

بعد ثلاث جولات مضنيه وطويله من المفاوضات استغرقت نحو واحد وعشون شهرا منذ الاتفاق الانتقالي في جنيف في نوفمبر 2013 واتفاق الاطار في لوزان ابريل 2015 (كما ذكرنا سابقا) جاء الاتفاق النهائي بين ايران ودول (1+5) الذي سوف يؤدي الى رفع العقوبات الدوليه عن ايران مقابل تفاهمات حول مراقبة برنامجها النووي , هذا الاتفاق الذي تعارضت ردود افعال العالم حوله بين افراح في طهران وتنديد في اسرائيل وترحيب حذر في دول الخليج .(16)

فقد بدى الموقف العربي بشكل عام رافضا للبرنامج النووي الايراني في حال لم يكن الهدف منه الاغراض السلميه بل امتلاك السلاح النووي , ذلك ان هذا البرنامج يشكل تهديدا لدول الخليج والدول المجاورة, اذ من شأنه التأثير على مدى نفوذ هذه الدول فامتلاكها لهذا السلاح يجعل منها القوى الاولى في المنطقه كما ويجعل منها مصدر هيبه للدول الاخرى التي تسعى تبعا لذلك جاهدة لكسب ولاء ايران ورضاها كي لا تتاثر مصالحها. (17) ففي الوقت الذي تمثل فيه المخاوف السياسية الشغل الشاغل والأولوية الكبرى لدول الخليج العربي ، يلعب العامل الاقتصادي دوراً، ربما أقل تأثيراً، ولكنه مهماً في تعزيز مخاوف دول الخليج العربي . من إمكانية بروز إيران كقوى اقتصادية كبرى بعد إتمام الاتفاق، من خلال الاعتماد بشكل

أساسي على الأموال المُتوقع أن يتم الإفراج عنها بعد الاتفاق، هذا فضلاً عن الفرص الإستثمارية الكبيرة التي تمتلكها إيران، خصوصاً في مجال الطاقة، والتي تجعل هذا المجال جذابا بدرجة كبيرة للمستثمرين لذا يمكن للاقتصاد الايراني تهديد او مزاحمة الاسواق الخليجيه المجاورة في الفرص الاستثماريه الخارجيه خصوصا اذا استمر الصراع مع ايران على نفس وتيرته والتي تؤثر على ايران بنفس الدرجة التي تؤثر بها على دول الخليج العربي , ذلك ان ايران قد نقلت ومنذ فترة طويله ميدان الصراع الى قلب الجزيرة العربيه ومحيطها بعيدا عن الحدود الايرانية . وكذلك تمثل عودة ايران الى اسواق الطاقه العالمية اقتطاعا من نصيب دول الخليج العربي وخصوصا المملكه العربية السعودية التي تولت بشكل كبير مهمة تعويض الاسواق بحصة ايران اثناء العقوبات وهو ما يعد اتمرا سيئا بالنسبه لها في ظل الاسعار المنخفضة اساسا للبترول خلال تلك الفتره. (18)

لقد بدأت الدول العربيه تاخذ مسالة البرنامج النووي الايراني ببالغ الجدية وتعطيه الاولوية في اجندتها السياسيه بعد ابراز تقارير الوكالة الدولية للطاقه الذريه التي بأت تصدر منذ يونيو 2003 وحتى قبل توقيع الاتفاق الاطاري في فيينا في يوليو من العام 2015 , والتي تشير الى وجود مؤشرات جديه وكبيرة على ان برنامج ايران النووي يمكن ان يخدم اهدافا تسليحية وقد حاولت الدول العربيه خاصة دول الجوار الجغرافي مع ايران ان يتم اشراكهم في المفاوضات والحوارات المتعلقه بالبرنامج النووي الايراني .(19)

وعليه يمكننا تقسيم موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الى شقين :

موقف مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة اقليميه :

فقد غلب عليه فكرة الموافقة المشروطه اذ رحب المجلس الوزاري خلال اجتماعه في الكويت بالاتفاق بين الدول الكبرى وايران بشأن برنامجها النووي, على ان يكون مقدمة للتوصل الى حل شامل لهذا الملف ودعا المجلس الى التعاون التام مع وكالة الطاقه الذريه (20)

لقد عبرت دول الخليج العربي عن موقفها تجاه هذا البرنامج من خلال تقديمها لبعض المقترحات ومنها:

1.تكرار الاعتراف بحق ايران في الحفاظ على التكنلوجيا للاستخدامات السلميه والدعوه لفرض حظر اقليمي على اسلحة الدمار الشامل .

2.دعم التوصل الى حل دوبلوماسي للازمه النوويه الايرانيه واعرابها عن رغبتها في القيام بدور نشط في ذلك جنبا الى جنب مع الدول الغربيه. (21)

3.حث ايران على التعاون مع المجتمع الدولي وضمان التحقق منذلك من قبل الوكالة الدولية للطاقه الذريه .

4. الاعراب عن قلقها ازاء اي عمل عسكري ضد ايران وذلك لان هذا الامر يشكل خطرا على استقرارها.(22)

ان الوجود الايراني المباشر او حتى غير المباشر في محافظة الاحساء ذات الاغلبيه الشيعيه والحساسيه الخاصه في المنطقة الشرقيه من المملكه السعوديه , مع وجود الاقليات الشيعيه في معظم دول مجلس التعاون الخليجي والاغلبيه الشيعيه في مملكة البحرين , كل ذلك كان سببا في عدم قدرة هذه الدول على اخفاء مخاوفها تجاه قضية البرنامج النووي الايراني , هذا فضلا عن مخاوفها من الانعكاسات البيئيه الكارثيه لاي حادثة نوويه قد تقع في المفاعل النووي الذي بناه الروس في بوشهر والذي يبعد نحو 150 ميلا فقط من دولة الكويت . (23)

اما بالنسبه للمواقف الخليجيه الفرديه : فلا يوجد موقف خليجي موحد من اتفاق جنيف الخاص بالبرنامج النووي الايراني فثمة تباينات واضحه فيما بينها تجاه هذا الاتفاق , حيث سارعت كل من الامارات والكويت وقطر والبحرين للترحيب بهذا الاتفاق وتمت الاشادة به من خلال الكلمه التي القاها رئيس دولة الامارات الشيخ خليفه بن زايد بمناسبة العيد الوطني لبلاده والتي تؤكد ترحيب الامارات بما توصلت اليه طهران والقوى العالميه من اتفاق تمهيدي حول برنامج ايران النووي .(24)

كما اكدت دولة قطر وعلى لسان اميرها ومن خلال احدى زياراته للولايات المتحدة الامريكيه في عام 2005 على رغبة بلاده في عدم رؤية الاسلحة النوويه في منطقة الخليج العربي سواء كان من جانب ايران ام غيرها (25)

كما اكد وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن احمد ال خليفه في مؤتمر صحفي عقب اختتام الاجتماع الثالث لوزراء خارجية مجلس التعاون ودول رابطة امم شرق اسيا "" الاسيان "" في المنامه ان الاتفاق النووي مع ايران يصب في استقرار المنطقه.

في حين كانت سلطنة عمان طرفا وسيطا بين كل من الولايات المتحدة وايران في المحادثات الرسميه منذ البدايه بالتوازي مع المفاوضات العلنيه الامر الذي لم تطلع السلطنه عليه دول مجلس التعاون اذ ان مقتضيات السريه لم تسمح لهم بذلك , وهو ماطرح اشكاليه حقيقيه تتعلق بحدود التزامات اعضاء مجلس التعاون الخليجي تجاه بعضها على الرغم من تاكيد وزير سلطنة عمان للشؤون الخارجيه على ""ان ماجرى تسريبه مبالغ به ولا يمثل الحقيقه"".(26) كما انه اكد على ان الاطراف التي شاركت في تلك المفاوضات وتوصلت الى هذا الاتفاق كانت لديها مصلحة مشتركه في الوصول الى حل سياسي للازمه, الامر الذي سينعكس على الاستقرار في عموم المنطقه .(27)

اما بالنسبه للموقف السعودي فقد غلب عليه التوجس الصريح في بداية الاعلان عن الاتفاق , ثم حدث تحول في الخطاب الرسمي السعودي الى القبول المشروط , اذ اكدت الحكومه السعوديه انه اذا توافر حسن النوايا فيمكن ان يشكل هذا الاتفاق خطوة اوليه باتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الايراني , فيما اذا افضى الى ازالة كافة اسلحة الدمار الشامل وخصوصا السلاح النووي من منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي على امل ان تستتبع ذلك المزيد من الخطوط المهمه المؤدية الى ضمان حق كافة دول المنطقه في الاستخدام السلمي للطاقة النوويه(28) كما اكد وزير الخارجيه السعودي سعو الفيصل انه وفي حال اقتراب ايران لانتاج قنبلتها النوويه فان السعوديه ستجد نفسها مجبره على الشروع باتخاذ خطوات جادة , وحذر دول الناتو من العواقب الغير محسوبه التي من الممكن ان يثيرها عدم التزام ايران بالاتفاق .

وعليه فان السعوديه كانت من اوائل الدول الخليجيه التي شجعت على فرض عقوبات على ايران لكن دون اللجوء للحل العسكري.*

اما بالنسبه لولة الكويت والتي تربطها علاقات قويه مع كل من ايران والولايات المتحدة الامريكية فقد حاولت حل الازمه سلميا وكان من المقرر ان يعتمد موقفها على الاحتمالات المطروحة امامها في حال تأزمت الامور , اذ لم يكن بالمقدور في وقتها اعطاء تصور واضح في هذا الاطار نتيجة ارتباطه بالامور الداخليه الخاصه بايران. الا ان الكويت حرصت بالمقابل على الدفاع عن الشؤون الخاصة بها وبدول المجلس بشكل عام ولايران ايضا وحذرت من التدخلات الخارجيه في الشؤون الداخليه لدول المنطقه.(29) وقد حدد الشيخ صباح الاحمد الصباح في تصريحاته الى الصحف الكويتيه خلال عام 2007 طبيعة

الموقف الكويتي من البرنامج النووي الايراني من خلال اعتماد بلاده على عدد من الاسس والتي من اهمها : (30)

1.التشجيع على اعتماد الحل السلمي وتفضيله على الحل العسكري للازمه.

2.ابداء رغبتها في ان تعلن ايران تعاونها وبشكل كامل مع الوكاله الدولية للطاقه الذريه للوصول الى شرق اوسط خالي من اسلحة الدمار الشامل .(31)

3.ان الكويت شأنها شأنكافة دول الخليج العربي تخشى من الاثار البيئيه للبرنامج النووي الايراني الذي ينتج عن تسرب اشعاعات نوويه تؤثر في البيئه والانسان والثروات المائيه والزراعيه والحيوانيه في المنطقه , الامر الذي يهدد وبشكل مباشر حياة البشر الذين يعتمدون على تحلية المياه من البحر بشكل اساسي كمصدر للحصول على الماء العذب, هذا فضلا عن احتمالية حدوث زلازل نتيجة دخول ايران ضمن حزام الزلازل وكذلك لسوء حالة المفاعلات الروسيه التي تعتمدها ايران .(32)

وكان من الملاحظ ان الدول الخليجيه التي يوجد لديها قضايا عالقه مع ايران هي التي بادرت بالترحيب بتوقيع هذا الاتفاق , وهو ما يعكس افتقادها للقدرة على تغيير هذا الواقع الاقليمي اكثر من اقتناعها به (33) وبشكل عام وعلى الرغم من قلق جميع المسؤولين في الخليج العربي فيما يتعلق بطموحات ايران النوويه فضلا عن شكهم الذي دام من اغسطس 2002 حتى اواخر عام 2005 في النوايا الايرانيه , الا انهم ظلوا صامتين ومترددين حتى مع انزعاجهم من التدخل الايراني في الاحداث التي جرت في العراق بعد عام 2003.(34)

المبحث الثالث: موقف دول الخليج العربي من الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الايراني

لقد اثار الاتفاق الذي ابرم بين الولايات المتحدة وايران في عام 2015 والذي اريد منه انهاء ازمة البرنامج النووي الايراني والخلافات الامريكيه الايرانيه العديد من التساؤلات عن تداعيات هذا الاتفاق على العلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي التي لطالما ابدت تخوفها من ابعاده, وذلك لسببين:

الاول : هو لانها كانت تشك في مدى نجاح هذا الاتفاق في تحجيم طموحات ايران النوويه والتزامها ببنوده

والثاني : تخوفها من الانعكاس الايجابي المتوقع للاتفاق على علاقات ايران الدوليه الامر الذي يساعد في توسيع نفوذها الاقليمي والذي بدوره سوف يشكل الخطر الاكبر للدول الخليجيه.(35)

ونتيجة لما تقدم حاولت الادارة الامريكيه معالجة تلك المخاوف من خلال تكثيف جهودها لاجل طمأنة حلفائها من دول الخليج بشان بنود الاتفاقيه وتداعياتها وذلك بقيامها بعدة فعاليات كان اهمها

أ . الاتصالات التي قام بها مسؤولي الاداة الامريكيه وفي مقدمتهم الرئيس الامريكي السابق اوباما مع زعماء الخليج

ب. زيارة وزير الدفاع الامريكي اشتون كارتر للملكه السعوديه في 21 يوليو 2015 في اطار جولته الشرق اوسطيه

ج. لقاء وزير الخارجية الامريكي جون كيري بنظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي بالدوحة للبحث في قضايا المنطقة الرئيسيه وعلى راسها ابعاد هذا الاتفاق مع ايران .(36)

وعليه فقد رسمت الولايات المتحدة من خلال تلك الفعاليات ملامح استراتيجيتها تجاه تلك الدول والتي كان اهمها(37)

تعزيز الرقابه على البرنامج النووي الايراني : وذلك من خلال التشديد على ان هذا الاتفاق هو الذي يضمن هذا التعزيز من خلال اتاحته الرقابه على النشاط النووي لايران بما يضمن الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط

تاكيد الالتزام الامني تجاه دول الخليج العربي : اذ تعهدت الادارة الامريكيه انه وفي حال وقوع اي عدوان من قبل ايران على اي دولة من دول الخليج العربي فانها سوف تكون على استعداد للتعاون مع شركاؤها الخليجيين لتحديد العمل المناسب وبشكل عاجل بما فيها استخدام القوة العسكريه

الاسراع بجهود تسليح دول الخليج : اعلنت الادارة الامريكيه عن تقديمها لضمانات امنيه واسعه النطاق في مجال الدفاع المشترك وخصوصا في مجال تعزيز الامن البحري وامن الانترنت , فضلا عن اعلانه لموافقتها على تسريع عمليات نقل الاسلحة والصواريخ الى حلفائها في الخليج العربي وخصوصا الضروريه منها (37)

التوافق حول القضايا الاقليميه : عملت الولايات المتحدة على تحقيق التوافق السياسي المنشود مع دول الخليج العربيه بشان القضايا الرئيسيه في الشرق الاوسط محاولة البرهنه على عدم تاثير الاتفاق النووي

على تلك القضايا والملفات . اذ انها اكدت وبشكل مستمر على ان ايران كانت وستظل عوا لها وخصم لها في كثير من القضايا اهمها (دعمها للارهاب, دعمها لتجارة السلاح , دعمها للحوثيين , دعمها لحزب الله اللبناني لانه منظمه ارهابيه حسب وصفها) . كما انها اعلنت عن دعمها للمعارضه اللسوريه المعتدله ضد نظام بشار الاسد الامر الذي تعارضت فيه مع ايران ايضا , هذا فضلا عن دعمها للجهود السعوديه في اليمن كنوع من انواع اثبات التزامها بامن الخليج ضد التطلعات الايرانيه الداعمه لنشاط الحوثيين في اليمن.(38) الا انه ورغم كل تلك الجهود الامريكيه الساعيه الى تذويب المخاوف الخليجيه تجاه هذا الاتفاق ونوايا وتحركات ايران فقد جائت تصريحات جواد ظريف التي اكدت على الاتي : ان ما تحتاجه المنطقه ليس تغييرا في سياسة ايران الخارجيه وانما في السياسات المعتمده تجاه طهران , وهذا ماكدت عليه ايضا تصريحات المرشد الايراني الاعلى علي خامنئي فورالاعلان عن الاتفاق النووي الذي اكد بدوره على عدم حصول تحول كبيرفي علاقات ايران مع واشنطن بشكل عام او بشان سياستها في الشرق الاوسط . الامر الذي اضاف اسباب اخرى لاثارة الشكوك في مدى نجاح الاستراتيجيه الامريكية المتبعه سواء تجاه ايران او اتجاه دول الخليج العربي . (39)

لقد تزامن اعلان الرئيس الامريكي دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الايراني مع تصاعد دعوات غالبية دول مجلس التعاون الخليجي لاخلاء منطقة الخليج العربي من الاسلحة النوويه بدعم من الدول العربيه التي تسعى لتحشيد الدعم الدولي لمشروع اعلان منطقة الشرق الاوسط خاليه من اسلحة الدمار الشامل .. ولكن على الرغم من ذلك فقد جائت مواقف الدول الخليجيه متناقضه بشان هذا الاتفاق(40)

وهنا سوف نستعرض تلك المواقف واسباب تبنيها لهذاه المواقف

1.المملكه العربيه السعوديه : والتي تقاطع ايران اصلا , اصدرت بيانا رحبت خلاله بالقرارات الامريكيه التي اعلنها ترامب , اذ انها قالت بان ايران كانت قد استغلت العائد الاقتصادي من رفع العقوبات عليها للاستمرار في انشطتها المزعزعه لاستقرار المنطقه

2. واعلنت كل من الامارات والبحرين عن تاييدهما للجارة السعوديه في ترحيبها بهذا الانسحاب فقد اعلنت تلك الدولتين في بيانات رسميه تاييدها للخطوة الامريكيه. (41)

3. اكدت الخرجية القطريه في بيان رسمي على ان الاولويه الاساسيه تكمن في اخلاء منطقة الشرق الاوسط من السلاح النووي وتجنيب دخول القوى الاقليميه في سباق تسلح نووي لا تحمد عقباه.(42)

4. اما بالنسبه للموقف العماني فقد اعلنت سلطنه عمان عن اهتمامها بتطورات الملف النووي الايراني مؤكدة انها على علاقه جيدة مع كل من واشنطن وطهران مؤكة على انهما معنيتان بتحقيق السلم والاستقرار في المنطقه وان خيار المواجهه ليس في مصلحة اي طرف.

5. وجاء الموقف الكويتي مؤكدا على اهمية الاتفاق النووي المبرم بين ايران والمجتمع الدولي مشيرا الى ان وجوده افضل من عدم وجوده وذلك لانه يسهم في تحقيق الامن والاستقرار بالمنطقه من وجهة نظرها.(43)

وقد جائت تلك المواقف المتناقضه نتيجة لاسباب عدة اهمها:

التهديد الصاروخي الايراني عبر اليمن : اذ شكل الاتفاق النووي مكافاة لايران التي استغلت رفع العقوبات لاعادة بناء اقتصادها ومن ثم ضخ الاموال والاسلحة لاذرعها الاقليميه وخاصه جماعة الحوثي في اليمن اذ تشير الارقام الى تعرض السعوديه لاكثر من 125 صارخا من قبل الحوثيين .

التمدد الايراني عبر وكلاء الشيعه (حسب تسميتهم لهم) في مناطق النزاعات : فعلى سبيل المثال دعمت ايران قوات الحشد الشعبي في العراق (والتي اطلقت عليها تسمية المليشيات المسلحه) بينما تدخلت في الصراع السوري عبر وكلاء مسلحين , بينما بقي حزب الله الذراع الاساسيه الايرانيه المهددة لمؤسسات الدولة اللبنانيه.

مواصلة ايران تطوير قدراتها النوويه : ان هذا الاتفاق لم يفكك البنيه التحتيه للبرنامج النووي الايراني وانما اسهم في تحجيمها فقط ومع ماتشير له بنود الاتفاق النووي من ان طهران يمكنها استعادة قدراتها النوويه خلال 15 عاما الامر الذي يشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل الامن في المنطقه

الرهان على الضغط الاقتصادي لتحجيم التهديدات : ان احد المنطلقات التي اكدت عليها دول الخليج العربي في ترحيبها بموقف ترامب في الانسحاب من الاتفاق النووي الايراني هو الرهان على اعادة فرض العقوبات على طهران والذي يمثل بدوره رساله موجهه من الولايات المتحدة لكي تعيد تاهيل السلوكيات التهديدية للنظام الايراني من خلال تنامي الضغوط الاقتصادية عليه لتحجيم ادواره الخارجية المهددة لامن المنطقه. (44)

السيناريوهات المحتمله من وراء الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الايراني :

السيناريو الاول /

تصعيد وتيرة التهديدات في المنطقه: يتوقع العديد من الخبراء ان ايران سوف تقوم برد فعل تصعيدي من خلال وكلائها في المنطقه فعلى سبيل المثال ممكن ان تزيد ايران من من الدعم المقدم للحوثيين في اليمن وان عمل بصورة او باخرى على تهريب مزيد من التكنلوجيا الصاروخيه لهم لتكثيف الهجمات الصاروخيه ضد السعوديه وقوات التحالف في اليمن . كما انه من المتوقع ان تقوم ايران بمزيد من التصعيد في العراق ولبنان وسوريا للاضرار بالمصالح الامريكيه والعربيه في ان واحد وهو ما يتطلب من الولايات المتحدة التدخل بصورة رئيسيه لتسوية الازمة في سوريا خصوصا مع وجود ثمة احتمال بان تعيد واشنطن النظر في تعهدها بسحب جميع القوات الامريكيه في شرق سوريا كي لا تمنح الفرصه لقوات مواليه لايران من السيطرة على مناطق في سوريا.(45)

السيناريو الثاني

تهديد امن المنطقه : فمن المحتمل ان تقوم ايران بمحاولات زعزعة امن المنطقه بصورة مباشره مثل قيامها بزيادة التهديد للداخل البحريني هذا فضلا عن قيامها بتوسيع وتيرة الهجمات الالكترونيه ضد دول المنطقه خاصة مع التقدم الذي تشير اليه التقارير حول القدرات الايرانيه في هذا المجال.

وبناء على ما تقدم قد تقوم الولايات المتحدة باطلاق خطة متكاملة للتعامل مع الخطر الايراني بعد الانسحاب من الاتفاقيه بحيث تضمن التعامل مع الرفض الاوربي للقرار الامريكي والذي لا يزال يشكل احد مخارج ايران الجزئيه من اعادة فرض العقوبات الامريكيه . وعليه فقد يشكل الانسحاب الامريكي من الاتفاق بدايه لتحجيم تهديدات ايران للامن والاستقرار الاقليمي من وجهة نظر معظم الدول الخليجيه , الا ان هذا القرار لا يزال بحاجه الى خطة عمل واضحة تتضمن اجراءات محددة لمواجهة التهديدات الامنيه ومنع الانتشار النووي ووقف الارتدادات العكسيه على امن المنطقه.(46)

الخاتمه

ان حالة الأمن في منطقة الخليج بحاجة إلى بناء استراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولية ومتطلبات الأمن لدول المنطقة. ولذلك فإن خيار المشاركة الجادة والفاعلة في بناء استراتيجية أمن

مشتركة من قبل جميع دول المنطقة أصبح مطروحا بالفعل وبقوة كبيرة أمام إيران ودول المنطقة لإنقاذها من حرب مدمرة.

إن التداخل الكبير بين ما يمكن أن يحققه البرنامج النووي الإيراني من فوائد على إيران وبين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية المترتبة على مجتمعات المنطقة في حال قيام حرب جديدة مدمرة نتيجة لهذا البرنامج، تحتم على دول المنطقة النظر إلى هذه المشكلة بنوع من الجدية والحرص والسرعة في العمل المشترك لتفادي وقوعها.

وبالنسبة لدول الخليج العربي، فإن من أفضل السبل لمواجهة الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على دول الخليج العربي هو ضرورة تفعيل مؤسسات التكامل الخليجي –الخليجي من جهة والعربي– العربي من جهة ثانية وتطوير هياكلها. وإن شدة التحديات الأمنية التي تواجهها الدول العربية في مشرقه ومغربه، وعدم قدرة دول الخليج على مجابهتها وحدها وبشكل منفرد، تفرض على الدول العربية ضرورة تطوير الهياكل التكاملية العربية وتفعيلها على المستويات كافة، الدفاعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وذلك لتحجيم أثر تلك التحديات. وهذا الأمر يتطلب ضرورة تعميق الحوار العربي – العربي الجاد والمنفتح خاصة بين الدول المعنية بأمن المنطقة خاصة والأمن العربي عامة.

المصادر :

1.البرنامج النووي الايراني ... الوقائع والتداعيات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه، ط1، 2007، ص 51

2.صحيفة كيهان، 2005/7/23 ، ص11

* ينص الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الطرفين انه اثر زوال المخاوف الدوليه بشكل كامل فانه يمكن ايران ان تتوقع وصولا سهلا الى التقنيه والامدادات الحديثه في عدد من المجالات، وان الترويبكا الاوربيه ستتعاون وايران في تعزيز الامن والاستقرار في المنطقه بما في ذلك جعل الشرق الاوسط منطقه خاليه من اسلحة الدمار الشامل

3.رائد حسين عبد الهادي، البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على الامن القومي الإسرائيلي، رسالة ماجستير منشوره، جامعة الازهر ,كلية الاداب والعلوم الانسانيه، 2011، ص 48– 49

4.عصام عبد الشافي، ازمة البرنامج النووي الايراني : المحددات والتطورات – السياسات – دراسة في الازمات، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجيه الدوليه، القاهرة، ابريل 2004، ص 22

5. sverer/od gaard , bombing iran ; Is it Avoidable ? , in Iran nuclear program , realities and repercussions , 3/5/2015, p.119

6. عزت عبد الواحد سيد، البرنامج النووي الايراني .. بين الصعود وتهديد الامن الخليجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 17 /2013/12 على الرابط الاتي :
http;// www. Moheet. Com /2013/2/7 / 1728501
7. نفس المصدر السابق
8. سامح راشد، الملف النووي الايراني .. تفاعلات بلا تقدم، السياسة الدوليه، العدد 179 ، يناير 2010 المجلد 45، ص 126
9. نفس المصدر السابق, ص 127
10 . sverer/od gaard , bombing iran ; Is it Avoidable ?, p. 120
11. عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونه للدراسات، بيروت، ط 1، 2015، ص 58
12. نفس المصدر السابق، ص60
13. اسامة ابو ارشيد، الولايات المتحدة الامريكيه واتفاق الاطار مع ايران : الدوافع والمكاسب والاثمان، المركز العربي للبحوث والدراسات السياسيه، 2015، ص3
14. جريدة القدس العربي، على الموقع الاتي: http;// arabia 21.com / story/ 1092747
15. هل سيؤثر انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الايراني على الدول العربيه، على الموقع الاتي :
www. Bbc.com/arabic / interactivity. 44047645
16. بعد الاتفاق النووي...دول الخليج وايران : دعوة الى تعزيز الثقه والانفتاح الاقتصادي، انباء، 2015/8/2 على الرابط الاتي : www.alanbaa.com.kw
17 .عمار فرحاني، ونوال قمادي، الملف النووي الايراني وانعكاساته على العلاقات الامريكيه السعوديه، رسالة ماجستير منشوره، جامعة العربي التبسي /تبسه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015 , ص55
18.صلاح عبد اللطيف، ماهي مخاوف الخليج من الاتفاق النووي، اطارات... تحليلات،على الرابط الاتي :
www.masar alarabia. Com 663329
19. افنير كوهين، نحو شرق اوسط جديد..اعادة النظر في المسالة النوويه، مركز الدراسات الأستراتيجة. العدد 44، ص33.
20.وين دنيس، امريكا هي العالم والعالم هو أمريكا، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجيه للبحوث والتوثيق، العدد 2007،115، ص24
21. عبدالله سعد العتيبي، الازمه الامريكيه الايرانيه وانعكاساتها على امن الخليج العربي (دولة الكويت دراسة حاله (2011/1997)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاداب والعلوم، 2012، ص73
22. نفس المصدر السابق , ص74
23. البرنامج النووي الايراني .... الوقائع والتداعيات، مصدر سبق ذكره، ص88

24.وين دنيس، امريكا هي العالم والعالم هو أمريكا، مصدر سبق ذكره، ص62

25. عمار فرحاني، ونوال قمادي، الملف النووي الايراني وانعكاساته على العلاقات الامريكيه السعوديه، مصدر سبق ذكره، ص88

26.محمود إسماعيل، صفقات ايران مع الشيطان الأكبر، وكالة الاخبار الاسلاميه، 2011/2/24 http://gate.ahram.org.eg/News/1055635.aspxعلى الرابط التالي :

27. ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الايراني في المنطقه العربيه ... على ضوء التحولات في السياسة الامريكيه تجاه المنطقه 2003– 2011، الاكاديميون للنشر والطباعه، عمان – الأردن، ط1، 2016. 67

28. جمال سند السويدي، ايران والخليج البحث عن الاتقرار، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ط 2، 1998، ص 407

* لقد كان للامير تركي الفيصل رأي في نوعية العقوبات التي يجب ان تفرض على ايران وذلك في مجال التاثير على عوائدها النفطيه

المصدر: جريدة القدس العربي، العدد الصادر في عام 2011

29. عمار فرحاني ونوال قمادي، الملف النووي الايراني وانعكاساته على العلاقات الامريكيه السعوديه، مصدر سبق ذكره، ص89

30. نفس المصدر السابق، ص90

31. نفس المصدر السابق، ص91

32. حمدان مجزع الشمري، الملف النووي الايراني الى اين، بحث منشور، الكويت، 2007 ، ص33

33.نفس المصدر السابق، ص34

34. غسان سليمان العتيبي، السياسة الايرانيه، صحيفة القبس، العدد 20:12050، ديسمبر 2006 ، ص13

35. عبد الفتاح علي سالم الرشدان، الامن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015، ص80

36. المعضله الايرانيه : السياسات الامريكية لطمأنة دول الخليج العربي بعد الاتفاق النووي، على الرابط الاتي : www. Rawabet center. Com / archives/ 11226

37.عبدالله سعد العتيبي، الازمه الامريكيه الايرانيه وانعكاساتهاعلى امن الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 11

38.محمد عباس ناجي , مابعد الصفقه .. الاتفاق الايراني ومستقبل الشرق الاوسط , كراسات استراتيجيه , القاهره: مؤسسة الاهرام , العدد 25, سبتمبر 2015, ص 12/11

39. سالم الكتبي, الخطر الايراني وامن مجلس التعاون , على الرابط الاتي

http// www. Ahram.org.eg / news /131693/4/443855

40. د. امل صقر، دوافع دول الخليج الداعيه للانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي، 10 مايو،2018، على الرابط الاتي: http// futureuae.com /ar–ae/item/3918

41.خالد الشايع , كيف سيؤثر انسحاب ترامب من الاتفاق النووي على امن الخليج , على الرابط الاتي :
http// raseef22.com/politics/ 12/5/2018

42. جميل الذيابي , التبايين الخليجي وتمييع المواقف , على الرابط الاتي :
http// www. Okaz .com sa/ articile/1640592

43.ملامح وتداعيات الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الإيراني، منتدى التعاون الصيني العربي، على الرابط الاتي :
http/future uae.com / ar-ae/mainpage/item/3918

44. د. امل صقر , دوافع دول الخليج الداعيه للانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي ,مصدر سبق ذكره

45 . محمود حمدي ابو القاسم , السياسة الاريكيه تجاه ايران بعد ترامب ..ضغوط مكثفه ومواجهة غير مستبعدة , المعهد الدولي للدراسات , مركز الدراسات والبحوث , 2017/8/14

46.د. فاطمة الصمادي , ماذا بعد الاتفاق النووي الايراني ؟ الرابحون والخاسرون , 25 2015/12 , على الرابط الاتي .
http// studies. Aljazeera.net/ar/reports/2015/6/20156252435772376.htm.

دور المرشد الإيراني في صنع السياسة الخارجية الايرانية لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية

The Role of the Iranian guide in making Iranian foreign policy to face regional and international chaIIenges

المدرس الدكتور رحمن عبد الحسين الظاهر مدرس مادة العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية، العراق

Teacher Dr.Rahman Abdul Hussein AL-Daher Teacher of International Relation at the Faculty of Political Science at Mustansiriya University

الملخص

ان السياسة الخارجية الإيرانية تصنع من قبل فريق متخصص الا انها تعرض على المرشد الإيراني لأجل الموافقة عليها ولا يعني عرض التفاصيل بل ان المرشد يضع الخطوط العامة لسير السياسة الإيرانية سواء على مستوى الداخل او الخارج وان المرشد في ايران يمسك بأدوات صنع القرار السياسي الإيراني من خلال مجموعة من التابعين المخلصين له في جميع مفاصل الدولة يسيطرون على القرار في اغلب الوزارات واذا اردنا ان نقول فان النظام السياسي في ايران هو اقرب للنظام الشمولي منه الى الديمقراطي لكون المرشد يتمتع بصلاحيات دستورية تجعله فوق السلطات الثلاثة ولكن كل هذه السيطرة على السلطات الا انه لا يتدخل الا في الضروريات والأمور التي تتعلق بسيادة البلد واستقلاله ونظامه، ومن هنا فان السياسة التي تصدر من خلال سلسلة المراجع تواجه تحديات إقليمية ودولية في منطقة الشرق الأوسط خلقت لإيران مجموعة أزمات إقليمية ودولية منها الازمة بين ايران والولايات المتحدة حول البرنامج النووي والحقيقة ان الازمة في العلاقات بين ايران والمملكة السعودية متى ما أنتهت سوف تحل جميع الازمات في سوريا واليمن والعراق ولبنان.

الكلمات المفتاحية : المرشد، السياسة الخارجية، مبياده السياسة الخارجية، دعم المستضعفين ومحاربة الاستكبار العالمي، تصدير الثورة الإيرانية، الاليات السياسية والأمنية والعسكرية، المفاوضات حول البرنامج النووي واتفاقية لوزان، حل الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية

Abstract

The role of the Iranian guide in making Iran's foreign policy in the face of regional challenges

The Iranian foreign policy is made by a specialized team but it is presented to the Iranian leader for approval and does not mean to present the details. Rather, the guide sets the general guidelines for the conduct of Iranian politics both at home and abroad and the guide in Iran holds the tools of Iranian political decision-making through a group of Loyal to him in all the joints of the state, which control the decision in most ministries and if we want to say that the political system in Iran is closer to the totalitarian system to democratic because the leader has constitutional powers make it above the three authorities, but all this control of the However, the policy issued through the series of references faces regional and international challenges in the Middle East. Iran has created a series of regional and international crises, including the crisis between Iran and the United States over the nuclear program, and the fact that the crisis In relations between Iran and Saudi Arabia, when the crisis is resolved, all crises will be resolved in Syria, Yemen, Iraq and Lebanon.

المقدمة

ان الحديث عن دور سياسة الجمهورية الإسلامية هو يعني الحديث عن صانع القرار الاستراتيجي وصانع القرار وفق النظم العالمية والهيكلية الدولية هو رئيس الجمهورية ومنظومة صنع القرار السياسي في اغلب الدول في المجتمع الدولي الا ان في ايران هناك اختلاف كبير اذ توجد في ايران مؤسسات لصنع القرار متعددة الا ان الأبرز فيها بل صاحب الكلمة الأخيرة ليس رئيس الجمهورية بل هو المرشد الأعلى لما له من صلاحيات دستورية ومنصب شرعي يوهله لان يكون كذلك ومن هنا فان تأثير المرشد على صنع السياسة الخارجية سيتضح من خلال هذا البحث، لذا يتطرق هذا الموضوع لتوجهات المرشد في السياسة الخارجية الإيرانية، فنطرح في المبحث الأول اهم المبادئ الأساسية التي تعد الهيكلية التنظيمية لعمل الخارجية الإيرانية في المنظومة الدولية، فقد وضع المرشد السابق مجموعة من الرؤى والمبادئ تم اعتمادها كأسس وثوابت تسير عليها الخارجية الإيرانية، فابقى المرشد الخامنئي بعضها وتم تعديل البعض الاخر، وفق مقتضيات المصلحة والظروف التي تمر على المنطقة، وقد سار المرشد الحالي الخامنئي

على نفس النهج، ولذا ارتئينا وضع مقارنة بين المرشدين حول أهم المبادئ التي يعملون وفقها، واما في المبحث الثاني فقد وضحنا اليات تنفيذ المرشد السياسية والاقتصادية والأمنية، وماهي الطرق والوسائل المناسبة لها ، وماهي اهم التحديات التي واجهت المرشد في بناء دور إقليمي للجمهورية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط.

الفرضية

ان في جمهورية ايران الإسلامية نظاما معقدا ومركبا يتألف من نظام ديمقراطي عموده الانتخابات التشريعية والرئاسية ويعنى بمسالة فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وبين النظام الشمولي الذي يتمثل بموقع المرشد الذي يملك جميع الصلاحيات وفوق السلطات على الرغم من وجوده في موقعه بطريقة الانتخاب الحر من مجموعة من المجتهدين، وبين الحكومة المنتخبة والمرشد المنتخب هناك نوع من الاحتكار الواضح للقرار السياسي الداخلي والخارجي وان كان هناك هامش لعمل الحكومة الإيرانية الا ان القرار النهائي يحتاج الى موافقة المرشد عليه مما يعطي نتيجة ان المرشد في ايران هو الرئيس الفعلي لإيران ، ومن هنا لابد ان نفهم الفروقات بين المرشد السابق والحالي وماهي اليات تنفيذ قرارات المرشد في السياسة الخارجية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية وماهي اهم التحديات التي تواجه سياسة المرشد في منطقة الشرق الأوسط.

الإشكالية

ان توجهات المرشد في ايران هو بناء دولة قوية والعمل على نقل التجربة الإيرانية الى الجوار الإقليمي من خلال الاذرع الإيرانية المتواجدة في المنطقة ولكن هذه الخطوة تواجه بمجموعة من التحديات والعقبات نذكرها بالشكل التالي :

1- لم يستطع المرشد السابق الامام الخميني من تصدير الثورة فهل يستطيع المرشد الحالي السيد الخامنئي من تحقيق ذلك.

2- هل توجد اليات سياسية واقتصادية وعسكرية تساعد ايران في تصدير الثورة وجعلها مهيمنة على دول الجوار.

3- وجود مصالح للولايات المتحدة والدول الكبرى والدول الإقليمية في المنطقة، الا تشكل تحديا امام صانع القرار الإيراني الذي يحاول مد نفوذه إقليميا.

المبحث الأول: دور المرشد في تحديد مبادى السياسة الخارجية الايرانية

وضع المرشد السابق الخميني أهم مبادىء السياسة الخارجية الإيرانية ،والتي عدت دستورا للسياسة الإيرانية تسير وفقه، وعليها بنيت الأهداف والمصالح الايرانية العليا، ومن خلال هذا المبحث سوف نطلع على اراء المرشدين في تلك المبادئ، سواء استمر المرشد الخامنئي في اعتمادها، واستمرار السياسة الخارجية الإيرانية في السير عليها، او عمل المرشد الخامنئي على وضع سبل جديدة، وأساليب تختلف عما كان يعمل به في حقبة المرشد الخميني السابق، لذا ستكون هناك مقارنة بينهما، والتي لا تعني بالضرورة الاختلاف بل ربما الاستمرار على نفس النهج.

المطلب الاول: مقارنة بين أهم المبادىء في السياسة الخارجية عند المرشدين

الاول: مبدأ الالتزام بالشريعة الاسلامية

تنتهج الدولة الإيرانية منهج إسلامي قائم على مبدأ ولاية الفقيه، الامر الذي اسسه في الامام الخميني وقننه في الدستور الإيراني، وقد ورد في البند (16)من المادة الثالثة في الدستور الإيراني (ان الجمهورية الاسلامية تنظر للسياسة على أنها أداة لإظهار احكام الله فلا يمكن الفصل بين السياسة والدين، لذا فان النظام الإيراني يعتقد ان الأحكام الإسلامية تعد مساراً محدداً لتطلعاتها الخارجية ويرى ان السياسة المنبثقة عن الاسلام بما له من القدسية يمكن أن تكون منهجاً نافعا للبشرية وسبيلا واضحاً للتطبيق)[1]، ويعتقد السيد (علي الخامنئي) (إن من واجبات الإسلام والشعوب الإسلامية ومنها إيران أن تسعى إلى تطبيق الإسلام والاعتماد على حضوره الفعال، وضرورة دعم نظام الجمهورية الإسلامية في ايران، فالإسلام هو الضامن لإجراء أحكام الإسلام)، وأن سياسة إيران الخارجية ترتكز على الحفاظ على حرية البلد واستقلاله، وأن تمارس سياستها الخارجية استناداً إلى معايير الإسلام و الشرع المقدس[2].

الثاني: مبدأ القدس قضية إسلامية :

طرح الامام الخميني قضية تدويل القدس، فجعلها قضية اسلامية كبرى قبل ان تكون قضية الفلسطينيين لوحدهم، واوجب تحريرها والدفاع عنها على جميع أبناء الامة الإسلامية، فضلا عن أبناء

---

[1] فيض الهداية ،مواعظ وحكم من كلام الإمام ألخامنئي،اصدارات مؤسسة الإسلام الأصيل، العراق، ص91

[2] محمد زين العابدين،الحكومة الإسلامية في رؤية الإمام الخميني،مؤسسة نشر وتنظيم تراث الإمام الخميني، مطبعة زلال كوثر، ط1،قم, 1432هـ ,ص189

الامة العربية، ولهذا وجه في ان تكون مواجهة العدو الصهيوني على مستوى الامة، ليأخذ الصراع طابعه وشكله الإسلاميين، فلا تبقى قضية القدس قضية الفلسطينيين فقط، وتقع على كاهل هذا الشعب المستضعف والمحروم، وليست مشكلته وحده، بل مشكلة المسلمين جميعا، ونهج الامام الخامنئي نفس المنهج وكلاهما جعل اخر جمعة من شهر رمضان يوم القدس العالمي، وامر بخروج الناس للتظاهر من كل عام[3].

الثالث: مبدأ حماية الاستقلال الوطني والأمن القومي الاسلامي.

من الأولويات القصوى عند المرشد الخميني في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، هو الأمن وتحقيق المصالح العليا، والعمل على رفع مكانة الجمهورية الإسلامية في العالم، وإبراز موقعها ودورها الكبير وقوتها الإقليمية في المنطقة وفي النظام الدولي[4] وكما تعد الحكومة الإيرانية وحدة أراضي البلاد وسلامتها أمور غير قابلة للتجزئة، وعدم المساس بالاستقلال السياسي والثقافي والاقتصادي أو العسكري لإيران، ففي منطقة الخليج حدثت تغييرات كبيرة، وادت الى تواجد اجنبي في الخليج ، مما دفع

ايران الى تطوير قدراتها الدفاعية بشكل عد تطورا متسارعا ينم عن خوف القيادة الإيرانية من التواجد الأجنبي في منطقة الخليج[5].

الرابع: مبدأ تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية الى المحيط الاسلامي

ان المرشد السابق الامام الخميني اكد في موضوع تصدير الثورة الإسلامية، وإنقاذ الشعوب من الطواغيت، انها مسالة أساسية ومصيرية ، ومبدأ لا يمكن التنازل عنه فان حياة الثورة بنموها ونموها بتصديرها واذا توقف تصدير الثورة توقف نموها، وتوقف النمو بالنسبة للثورة يعني الموت، اذأ التصدير للثورة بحكم التنفس للكائن الحي، فاذا انقطع عنه مات[6].

لذا عملت الجمهورية الإسلامية في بداية نجاح الثورة الإسلامية، على وضع صيغ تصدير الثورة الى دول الجوار، فهي في الواقع تحمل هدفاً مبدئياً ضمن المد المعنوي، ونظرا لوجود قواعد شعبية موالية

---

[3] علي البغدادي،امام في امة، المركز الثقافي للدراسات الإسلامية، طهران ،ط2، 2009.،ص215

[4] علي طاهر ،فلسطين في بيإن الإمام ألخامنئي،،طهران،مؤسسة ابناء روح الله الثقافية, ص62.

[5] التقرير الاسرائيلي الاستراتيجي 2011 , مصدر سبق ذكره , ص77-78.

[6] حسن النحوي، قواعد السلوك السياسي،مركز الهدف للدراسات،بغداد،ط1، 2014،.ص92

لنظام الجمهورية الإسلامية في جميع دول الجوار، وعلى الرغم من وجود أنظمة مناهضة لنظام الجمهورية الإسلامية في تلك الدول ، الا انها نجحت في إقامة اذرع إسلامية قوية لها في لبنان واليمن والعراق، وقدمت دعماً لأفغانستان، وامتلكت نفوذا مماثلاً في باكستان، وكل ذلك كان بمثابة دعم لها خارج حدودها ، وكما حصل في انتصار حزب الله في لبنان في تموز عام 2006على الكيان الصهيوني، وعكس انتصار حزب الله القدرة الإيرانية كلاعب إقليمي كبير لا يمكن تجاوزه[7]. وبالمقابل سعى اعداء الجمهورية الاسلامية الايرانية سعيا حثيثا لا لصاق التهم بها، باتهامها بالضلوع في الاحداث التي وقعت بالمنطقة[8]. وبعد تسلم الامام الخامنئي منصب المرشد، ورفسنجاني منصب رئيس الجمهورية عام 1989 حدث تعديلات دستورية كثيرة، عكست تلك التعديلات، الانتقال من مرحلة تصدير الثورة الى مد الجسور مع الاخرين، ومن رفض الصلح مع الكفر الى انتهاج دبلوماسية مرنة[9] وعلى اية حال يلاحظ ان المواقف الرسمية لجمهورية ايران الاسلامية، تغيرت تبعاً للمتغيرات التي يشهدها العالم، وللأحداث المصيرية التي غيرت مجريات الامور في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط، وتبعاً ايضا لمتغيرات النظام الدولي الجديد ، اذ باتت ملتزمة بنهجها في مسيرة البناء، ورسم خططها الخمسية لأعادة البناء وكسر العزلة، وتجنب اثارة المزيد من العداءات، والقيام بتحرك دولي ايجابي نشط، والتي جميعها تبث الامن والطمأنينة لدى حكام المنطقة اتجاه إيران، وهو ما تحقق من خلاله اقامة علاقات طيبة مع كثير من دول المنطقة[10].

اما ما يفهم من تصدير الثورة عند المرشد الخامنئي فهي تختلف فقد تغيرت سياسة جمهورية ايران الاسلامية حيال مسألة تصدير الثورة واصبحت سياسة ثقافية وليست بالقوة[11]. ولا يعني ان الامام الخميني أراد تصدير الثورة الإسلامية بالقوة، بل كان اكثر اهتماما بنقل التجربة الإسلامية الى بقية

---

[7] 29. شيرين هنتر،إيران بين الخليج وحوض بحر قزوين الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، سلسلة دراسات عالمية،مركز الدراسات والبحوث،الإمارات، ،العدد(38)،ط1،ابوظبي، 2001,. ص54

[8] 21. ايزدي بيزن ، مدخل الى السياسة الخارجية لجمهورية ايران الاسلامية ، ترجمة سعيد الصباغ ،جامعة عين شمس ، ط1،القاهرة،2000.،ص65

[9] انعام عبد الرضا سلطان ، المتغير الامريكي في السياسة الخارجية الايرانية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، 2001،ص 60

[10] المصدر نفسه ص65

[11] ايزدي بيزن, مصدر سبق ذكره،ص63

الشعوب ومستعدا لدعم الشعوب، الامر الذي اثار حفيظة الدول المجاورة، فهو لا يعنى تصدير الثورة من الخارج وعن طريق القوة كما يدعيه أعداء الثورة وتروج له حكومات بعض دول الجوار، اما الامام الخامنئي فيعمل على تصدير الثورة من خلال تبليغ خط الامام الخميني وتوعية المسلمين بهذا الخط ، وان المهمة الأساسية للتصدير الى العالم هو إيجاد وعي سياسي لهذا الخط في العالم الإسلامي، وبين صفوف المحرومين، وان الدولة قد يكون لها حدود جغرافية، اما الثورة فليس لها حدود جغرافية، لذا علينا ان نحمل رسالة الامام الى كل المسلمين[12]. وهذا ما دعا له وزير الخارجية الأسبق إبراهيم يزدي (ان الأفضل بدل التأكيد على تصدير الثورة ان نبني مجتمع نموذجي، يلهم الشعوب الأخرى ويكون قدوة لهم ،وقال نحن لا ننوي تصدير ثورتنا بل سنسعى الى ان نكون قدوة للعالم)[13].

الخامس: مبدأ وحدة الامة الاسلامية.

ان المرشد الساب الامام الخميني دعى الى العمل مبدأ توحيد الامة الإسلامية من خلال السياسة الخارجية الإيرانية، اعتمادا على النص الوارد في القرأن الكريم ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾(14) فبحكم الآية الكريمة يعد المسلمون أمه واحده، وعلى حكومة إيران الإسلامية إقامة كل سياساتها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها، وأن تواصل سعيها من اجل تحقيق الوحدة الحقيقية بكافة معانيها في العالم الإسلامية[15]، وقد وضح الامام الخميني ان الجمود الفكري الذي ابتليت به الامة، ادى الى نشوء الطائفية والتطرف والتضليل، مما أدى الى تمزق الامة، واثر على مسالة توحيدها وتماسكها، وهذه تعد من العوامل والمؤثرات التي أسهمت في تمزق المسلمين، فموضوع الوحدة الإسلامية من اهم المواضيع التي تبناها الامام الخميني ،ازداد اهمية عندما ننظر للوضع الدولي الراهن وطبيعة الصراع القائم على المستوى الحضاري وقد عد هذا المبدأ من ضروريات إقامة الحكومة الإسلامي[16] وهذا ما أكد عليه المرشد علي الخامنئي من بعده إذ قال (أننا نمد يد الأخوة نحو كافة الشعوب الإسلامية، وجميع الرؤساء وزعماء الفكر والسياسة في العالم الإسلامي، وندعوهم إلى توثيق

---

[12] حسن النحوي, قواعد السلوك السياسي, مصدر سبق ذكره, ص92

[13] منوجهر محمدي,الثورة الإسلامية في ايران,دار المعارف الحكمية,بيروت,ط1, 2009,ص12

[14] القران الكريم،سورة الأنبياء،اية(92)

[15] محمد علي التسخيري، حول الدستور الإسلامي الإيراني، مطبعة فجر الاسلام، ط1،ايران، 2003.ص281

[16] نورة الهيدان,الامام الخميني رائد الوحدة في القرن العشرين,المركز الثقافي للدراسات الإسلامية,ط1, بغداد,2010.ص91

عرى الإخوة أكثر وأكثر، فأننا نعتقد أن الشعوب الإسلامية ودولها، يمكنهم أن يتعاونوا فيما بينهم، ويزيدوا من التلاحم وتقوية الأواصر، فببركة هذا الإتحاد ستزيد قوتهم، وقدرتهم ويستغنوا عن الآخرين)[17].

السادس: مبدأ دعم المستضعفين ومقاومة الاستكبار العالمي

وذلك تجسيداً للآية القرآنية الكريمة ﴿ ونُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ (18) اذ يؤسس الامام الخميني اصطلاحا جديدا، فليس الاستعمار هنا يسمى بهذه التسمية بل هو استكبار، وهو المنهج الوحيد الذي يتعامل به القوي المتكبر المتعالي مع الضعيف الذي لا يملك القدرة على مقاومته ودفعه[19].

لذا تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على معيار من المعايير الإسلامية التي عبر عنها الامام أتجاه جميع المسلمين، وهذا المعيار هو حماية مستضعفي العالم [20] فإيران تؤيد حقوق المستضعفين ونضالهم في مواجهة الاستكبار والمستكبرين، في أي بقعه من بقاع الأرض لتحقيق الأمة العالمية الموحدة ،فقد دعا الإمام (الخميني) الشعوب الإسلامية ومستضعفي العالم، للوقوف ضد الاستكبار العالمي، ولا سيما"(إسرائيل) الغاصبة مؤكدا على أن أولئك لن يكفوا أياديهم المجرمة عن البلدان الإسلامية، ويؤكد أن السياسة الخارجية لإيران توجب على حكومتها مساندة كافة الشعوب الإسلامية[21] علما ان الجمهورية الإسلامية تعد اليوم التحدي الأكبر للولايات المتحدة وشركاؤها في منطقة الشرق الأوسط، ولدى ايران توجهات مبدئية معاديه لإسرائيل[22]ويقول المرشد الخامنئي يوجد نوعان من التعامل مع الاستكبار العالمي، اما الاستسلام أو المقاومة، مشيرا الى ان الاستسلام يدفع المعتدين للاستمرار في غيهم وتسلطهم على الشعوب، وان استسلام الشعوب والسياسيين والمثقفين وذوي العقول النيرة في مجتمعات العلم يشجع

---

[17] مجموعة باحثين,الوحدة الإسلامية في فكر الإمام الخامنئي , المركز الثقافي الإسلامي,بغداد ,ط1, 2012, ص59

[18] القران الكريم، سورة القصص اية(5)

[19] حسين صوفي محمد حسن،ملخص كتاب السياسة الخارجية الايرانية للدكتور منو شهر محمدي،إيران،طهران،2003،ص4

[20] صائب عبد الحميد واخرون, الامام الخميني وتجديد الفقه السياسي ,مصدر سبق ذكره, ص110

[21].احمد حسين يعقوب، الامام الخميني والثورة الإسلامية ، الدار الإسلامية ،ط1، 2000., ص257.

[22] فواز جرجس , اوباما والشرق الاوسط مقاربة بين الخطاب والسياسات , مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية , ابو ظبي , العدد 154, ط1 , سنة 2010, ص64

المستكبرين على ادامة جبروتهم وطغيانهم، لذا فلن يبقى من سبيل امام الشعوب غير طريق واحد وهو المقاومة[23].

السابع: مبدأ دعم القضية الفلسطينية ومشروع الحل الأمثل لها

إن القضية الفلسطينية في نظام الجمهورية الإسلامية تعد مفصلا مهما، وخطا من الخطوط الأساسية للمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فإيران ترى أن على المسلمين اليوم تقديم الدعم للشعب الفلسطيني ،وهذا الدعم لابد أن يأخذ صورا" متعددة سياسيةً وماليةً وعسكريةً ودوليةً من قبل أصحاب القرار في العالم الإسلامي[24] اذ أكدت إيران أن معاداة (إسرائيل) يعد من أبرز مبادىء سياستها، إذ يقول الإمام الخميني: (اسرائيل هي العدو الصريح للإسلام والمسلمين، وهي في حالة حرب وعداء مع المسلمين منذ مده طويلة) ولا شك أن هذا المبدأ جعل إيران بلداً مستهدفاً سياسياً، واتهامها بالإرهاب من اجل هذا المبدأ ، فقد اتخذت إيران خطوات فعليه لدعم الشعب الفلسطيني، إذ ألغت إيران الاعتراف (بإسرائيل) وحولت سفارتها إلى سفارة فلسطينية ،وجعلت آخر جمعة من شهر رمضان يوما للقدس العالمي يذكر فيه المسلمون بمسؤولياتهم الدينية[25].

ويعتقد السيد الخامنئي (ان على جميع المسلمين في العالم الإسلامي اليوم ان يجعل قضية فلسطين قضيته، لأنها المفتاح السحري الذي يفتح أبواب الخلاص امام الامة الإسلامية، ويجب ان تعود فلسطين للشعب الفلسطيني وان تدير حكومة فلسطينية منتخبة كل الأراضي الفلسطينية[26] ويقول الامام الخامنئي(ان القضية الفلسطينية ليست امرا هينا انها تعدّ ابرز تحديات العالم الإسلامي في الوقت الراهن كما انها قضية ترتبط بمصير كل انسان في هذا العالم)[27] وان الجمهورية الإسلامية الايرانية تتبنى سياسة معاديه (لإسرائيل) وهي تنظر إليها على أنها كيان غاصب ومعتدي ومحتل لأراضي بلد إسلامي مقدس، يضم أماكن مقدسه للمسلمين، كما أنها ترى أن الوجود الإسرائيلي خطرا على إيران، وذلك بحكم شراكتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد نظام الجمهورية الإسلامية في إيران[28]. اذ بين

[23] علي البغدادي,الامام الخامنئي والنهج الإسلامي لتحرير فلسطين,المركز الثقافي,بغداد,2012,ط1,ص6

[24] علي طاهر,فلسطين في بيان الامام الخامنئي , مصدر سبق ذكره , ص139

[25] عبد العزيز مهدي , مصدر سبق ذكره , ص40

[26] حسن النحوي,الرهان الأخير,مركز الهدف للدراسات,بغداد, ط2, 2011,ص209

[27] المنتخب من كلمات الامام الخامنئي,مصدر سبق ذكره, ص137

[28] ضاري سرحان الحمداني ،سياسة إيران تجاه دول الجوار ،العربي للنشر والتوزيع، مصر،2011. ص31

ان مشروع ايران لحل القضية الفلسطينية (نقترح اجراء استفتاء للشعب الفلسطيني لأنه من حق هذا الشعب ان يقرر مصيره بنفسه ويختار نوع النظام الذي يحكم بلاده بأن يشارك كل الفلسطينيين الأصليين في الانتخابات ،وان لا يشارك المهاجرين الأجانب في الانتخابات وبالتالي يحدد السكان الأصليين نوع الحكم على شرط ضمان مشاركة كل الفلسطينيين الأصليين في الانتخابات سواء كانوا في الداخل او الخارج ، وهو مشروع سياسي يحظى بمقبولية لدى الراي العام العالمي، بل هو حق مشروع تضمنه جميع القوانين والهيئات الأممية)[29].

الثامن: مبدأ دعم حركات التحرر الاسلامي في العالم

تسعى السياسة الخارجية الإيرانية إلى تحقيق هذا المبدأ إزاء الشعوب المسلمة، فإيران كدوله إسلاميه تعلن بصراحة كبيره دعم نهضات التحرر، ومنها نهضة الشعب الفلسطيني المظلوم والمضطهد فالجمهورية الإسلامية، أعلنت أنها على أهبة الاستعداد لدعم هذه الحركات (ومواجهة المساعي التآمرية التي يقوم بها أنصار الاستكبار العالمي[30] كما عمل المرشد الامام الخامنئي على تعزيز جبهة الحلفاء في الشرق الأوسط، من العراق الى سوريا و لبنان و فلسطين وهو ما أطلق عليه (محور الممانعة) فإيران كدوله تعمل على أعداد تلك الجبهات وتنشئتها على معرفة أصول العقيدة والتربية الإسلامية، وكذلك تنشئتهم على معرفة أساليب الجهاد ضد الظلم ، لكونها قلعه حصينة عسكريه بالضد من أنظمة الكفر والشرك، وأن تساند نهضات التحرر في العالم، والتي تناضل وتناهض في سبيل الحق والحرية[31].

المبحث الثاني: اليات تنفيذ توجهات الولي الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية

لقد حدد المرشد الخامنئي الاليات التي يجب ان يعمل بها المعنيون في إدارة السياسة الخارجية، والتي لا يمكن العدول عنها، لأنها تعد من صميم النظام الإسلامي، والتي يراد منها تفعيل أدوات السياسة الخارجية بغية الوصول الى تلك الأهداف المراد الوصول اليها لتطبيق تلك المبادىء التي يراها المرشد ضرورية للنظام في الظرف الراهن، علما ان العمل بالمبادىء التي يقرها المرشد، لا تكون بنفس المستوى فهي تخضع لمفهوم الأولويات في تقديم مبدأ على اخر بما يحقق المصالح الإسلامية.

---

[29] علي البغدادي,الامام الخامنئي والنهج الإسلامي لتحرير فلسطين,مصدر سبق ذكره,ص23

[30] .نعيم قاسم ،حزب الله المنهج .التجربة. المستقبل ،دار الهادي،ط3، بيروت،2004.ص412

[31] الولايات المتحدة الأمريكية في فكر الإمام الخميني , مصدر سبق ذكره , ص304.

المطلب الأول: الاليات السياسية:

تعد الاليات السياسية والدبلوماسية من اهم الأليات العاملة في الساحة الدولية، لأنها تستخدم أدوات كثيرة ومستمرة على عكس الأساليب العسكرية فهي ادوات محدودة، لذا سنحاول دراسة نموذجين من نماذج التزام الدبلوماسية الإيرانية بالخطط التي يضعها المرشد.

النموذج الأول: دور الولي الفقيه في إدارة المفاوضات الإيرانية النووية:

يقول المرشد الامام الخامنئي (لا يحق لنا التنازل عن التقنية النووية مهما كان الثمن، وان ما يروج له البعض في عدم تحقيق انجاز على مستوى التقنية فهو ليس صحيحا، فلقد انجزنا الكثير، ولو لم يكن إنجازا كبيرا ،لما اثار حفيظة اعدائنا ، فهم يمتلكون خبراء في هذا الجانب اننا في مفاوضاتنا مع الغرب، اذا ادركنا ان الاتجاه ينتهي الى نقطة فيها مساس بمصالح الجمهورية الإسلامية سوف نتوقف عن التفاوض والتحرك ومن دون تردد ،ولذا اننا نسلك سبلا سلمية مقرونة بالعزة لايران، ،وان ما بذله الرئيس روحاني، ووزير الخارجية، والفريق الدبلوماسي هو عمل يمتاز بالدقة، وانا بدوري على اطلاع كامل على سير المفاوضات، ولو شعرت بان المفاوضات تجري خلافا للضوابط، وتطلعات العزة الوطنية وتوجهات النظام الإسلامي، فاني من المؤكد لن اسمح به وسأتصدى له)[32] وقد أيد الإيرانيون، من الموالين والمعارضين ، التمسك بحق ايران بالحصول على التقنية النووية للأغراض السلمية، علما ان كلمة المرشد وفتواه الصادرة حول حرمة امتلاك القنبلة النووية هي الضمانة التي يطلبها الغرب التي تؤكد حرمة صنع وتخزين واستخدام السلاح النووي[33]. وان من المعروف دوليا أن أية دولة وقعت على معاهدة عام(1968) للحد من انتشار السلاح النووي يكون لها الحق في بناء برنامج نووي للأغراض السلمية وتحصل على مساعدات نووية دولية، وهذا حق كفلته المعاهدة المشار اليها والجمهورية الإسلامية هي واحدة من تلك الدول الموقعة على هذه المعاهدة، وعلى البروتوكولات اللاحقة لها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولها الحق في تطوير دورة وقود نووية لأغراض سلمية، واغراضها كثيرة كالطاقة الكهربائية والاحتياجات الصناعية والزراعية والمعالجات الطبية[34]. وقد أصبح الملف النووي الايراني يشغل اهتمام

---

[32] علي الخامنئي، حاكمية الإسلام،ج1،مؤسسة التاريخ العربي، ط1،بيروت، 2006،. ص316

[33] محمد الاحمري, العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج, منتدى العلاقات العربية والدولية ط1, الدوحة,2015, ص136

[34] .ستار جبار علاي،البرنامج النووي الإيراني وتداعياتها الاقليمية والدولية،بيت الحكمة،ط1،بغداد،2009،ص461

العالم ومنها دول الاتحاد الأوربي بشكل خاص، في الوقت نفسه نجحت الدول الثلاث الترويكا في نهاية عام 2003 في إقناع ايران بوقف انشطتها المرتبطة بتخصيب اليورانيوم، كبادرة حسن نية منها لقاء وعود تلك الدول بالتعاون معها في مجال الطاقة النووية لأغراض مدنية ، الا ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبسبب عدم وفاء هذه الدول بالتزاماتها معها، علقت الاتفاق مع هذه الدول الثلاثة في حزيران2004واستانفت نشاطها النووي، وقامت باختبار أجهزة الطرد المركزي التي يمكنها تخصيب اليورانيوم إلى المستوى المطلوب لديها[35] وعلى الرغم من صدور عقوبات اقتصادية على ايران الا انها لم تؤثر على الموقف الإيراني، بل دفعها الى تعزيز قدرتها العسكرية، وسارعت من تطوير برنامجها النووي باتجاه امتلاك هذه التكنولوجيا، التي تجعلها تتمكن من الافادة السلمية للطاقة النووية ،بدل من الاعتماد على استيرادها من الدول الغربية ، كل ذلك يتم في ظل ظروف العقوبات الاقتصادية، وهذه العقوبات صدرت على الرغم من تأكيد القادة الإيرانيين دوماً، على ان البرنامج النووي هو فقط للاستخدامات السلمية، علاوة على اعطاء الاولوية للاعتبارات الاقتصادية، بعدّها دوافع حاكمة للأنشطة النووية الإيرانية، مع الحرص على النفي الدائم لوجود نوايا لإنتاج السلاح النووي من جانب إيران[36]. ففي تموز 2010 حذر رئيس الجمهورية الايرانية السابق نجاد الدول الأوربية من محاولة تبني عقوبات جديدة ضد ايران، مؤكداً بأن بلاده ستعدها عملا عدائيا يوجه ضد الجمهورية الإسلامية وسترد عليه، كما اعتبر أن جميع الدول التي تقف مع الولايات المتحدة الامريكية ضد بلاده بأنها دول أعداء، وفي الوقت نفسه يوجد هناك فريق من داخل إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، يرى ان سياسة العقوبات الاقتصادية ضد ايران لن تحقق أهدافها المطلوبة، ويمكن القول ان فكرة التدخل العسكري لن تحل الازمة لان البرنامج النووي الإيراني ليس نتاج النظام الإسلامي، بل هو موجود من خمسينيات القرن الماضي في حقبة الشاه، وهو تم تأسيسه للحاجة الاقتصادية وبدفع من الإدارات الامريكية السابقة لترشيد استهلاك النفط في المحطات الكهربائية، وتحويل اعتماد المحطات على الطاقة النووية وتصدير النفط بكميات اكبر للخارج، وهذه من تخطيطات الخبراء والساسة الامريكان في حقبة الشاه، الا انه بعد انتصار الثورة الاسلامية تحول

[35] جاسم يونس الحريري، البرنامج النووي الإيراني والاتحاد الأوربي، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد(140) جامعة بغداد، 2004)، ص11

[36] احمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره ,ص14

البرنامج النووي الإيراني الى ازمة بسبب المواقف السياسية للأمام الخميني من الولايات المتحدة الامريكية، ولكن هناك سؤال يعتقد به بعض الخبراء الامريكان انه لو قامت الولايات المتحدة بالتدخل لتغيير النظام الإسلامي في ايران وعلى فرض انها نجحت وجلبت نظام علماني موال لها ، فهل سيستمر البرنامج النووي الإيراني في عمله ام سيتوقف عن العمل، وفي المقابل هناك من المختصين من يرى ان البرنامج النووي الإيراني هو قضية وطنية إيرانية غير مرتبطة بنوعيه الحكم ولن توقفه أي حكومة قادمة موالية للغرب لأنه حاجه وطنية إيرانية لتنمية الاقتصاد الايراني، ولذا يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان لا تعده تهديدا مستقبليا لها او للمنطقة[37].

واحتمال التدخل العسكري الأمريكي ضد ايران اصبح صعبا لامتلاك ايران قدرات عسكرية دفاعية وهجومية وسيطرتها على مضيق هرمز وامتداداتها في المنطقة بأذرع عسكرية قوية جعل القوات الامريكية والغربية وإسرائيل تحت مرمى القدرات العسكرية الإيرانية، واحتمالية التدمير كبيرة مما جعل الولايات المتحدة تفضل الحل الدبلوماسي، وقد شكلت المفاوضات الإيرانية مع دول (5+1) حديث العالم ،اذ كانت الأهداف التفاوضية الإيرانية ثلاثة: وهي الأول: دفع الخطر عن الجمهورية الإسلامية، والثاني تنمية القدرات الاقتصادية لها من خلال العمل لأكمال المشروع النووي الإيراني الذي يعد طفرة اقتصادية نوعية لما له من توفير لمخزون الطاقة النفطية والغازية وتوفير وقود لمحطات الكهرباء بدلا عن النفط ،والثالث تبديل الازمة بفرصة جديدة للنهوض بواقع ايران، والاستراتيجية الإيرانية تقوم على التحرك الدبلوماسي، واتقان ذلك ضمن الخطوط التي حددها المرشد الخامنئي، في الحفاظ على العزة والكرامة للشعب الإيراني، في مقدار التنازلات التي يمكن ان تقدمها ايران، من اجل الوصول الى حل مع الغرب، والمبادرة الى بعض الإجراءات دون تعهدات قانونية تلزم ايران، (وقد طرح الامام الخامنئي مفهوم المرونة البطولية)في الحوار مع الغرب، اذ قال أوافق على المنهج الذي اطلقت عليه عنوان (المرونة البطولية)[*] قبل سنوات لأنه مفيد وضروري للغاية، ولكن بعد الالتزام بالمبدأ الأساس، واليوم أقول انه لاشك في ان فكر الثورة الإسلامية يعد

---

37) Security Council,Should there be Military intervention to stop Irans Nuclear program .www.udem.edu.my.2010

(*) (المرونة البطولية)هو مصطلح اطلقه المرشد الخامنئي ويقصد به المجال الدبلوماسي يتطلب بطبيعته الليونة وإشاعة أجواء الحوار ويسعى الى الحلول عن طريق المباحثات وهو لايعني التنازل عن الثوابت.

منطلقا مناسبا لإنتاج خطاب ومفاهيم سياسية تتلائم مع ظروف العصر[38] وقد نجحت حكومة الرئيس حسن روحاني بإرسال فريق لأجراء المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني وبموافقة المرشد، والذي اكد على المحافظة على الثوابت الإيرانية، ووجه المرشد حكومة روحاني وفريق التفاوض على تبني المرونة البطولية لكسب المفاوضات مع الغرب ومن وجه النظر الأخرى وفي ظل الظرف الراهن يمكن ان نقول ان نجاح المرشد الامام الخامنئي في توجيه الدبلوماسية الإيرانية التي اجرت المفاوضات مع الصين والمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الامريكية بشكل اذهل العالم، والتي أظهرت هذه المفاوضات قدرة المفاوض الإيراني في تخطي العقبات التي كان تضعها الولايات المتحدة الامريكية بدفع من إسرائيل أو بعض الدول العربية في الخليج ،خوفا من تنامي هذا البرنامج النووي الإيراني، وبالتالي عدم القدرة على السيطرة عليه إقليميا، ومن وجهة النظر الايرانية فان المفاوضات اعطت انطباعا كبيرا عن قدرة المرشد الخامنئي في توجيه الدبلوماسية الإيرانية بالمناورة، واكتساب الوقت ،وكانت توصيات المرشد سببا في النجاح في المفاوضات عام 2015 ودخولها حيز التنفيذ عام 2016 ، أعطت زخما شعبيا للمرشد، وللرئيس حسن روحاني وللفريق المفاوض، بان اصبحوا رموزا وطنية، حققوا الأهداف العليا للنظام الإسلامي في ايران وبعد انتهاء مفاوضات البرنامج النووي الإيراني، ونجاح المرشد في دفع السياسة الخارجية الإيرانية ،باتجاه الحفاظ على البرنامج النووي الإيراني، وان كان بادنى المستويات، المهم بقاء الجمهورية الإسلامية ضمن الدول القادرة على انتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبالتالي هو نجاح للدبلوماسية الايرانية وحصول تقارب إيراني غربي، على عكس ما خطط له الإسرائيليون، من محاولة إيقاع ايران في ازمة تؤدي الى تحالف دولي لضرب البرنامج النووي الإيراني، وهذا الامر لم يقف عند إسرائيل، بل ان هناك دول عربية قريبة من ايران، كانت تسعى لجعل منطقة الخليج العربي خالية من السلاح النووي. الا ان هذا الامر لم يدم طويلا فقد انسحب الرئيس الامريكي ترامب الاتفاقية النووية الموقعة بين خمسة +1 وايران عام 2018.

النموذج الثاني: دور الولي الفقيه في إدارة الازمة مع دول الخليج

---

[38] ياسر عبد الحسين، السياسة الإيرانية الخارجية ،شركة المطبوعات للنشر ،ط1 ،بيروت، 2015 ،ص186

في هذا النموذج الاخر يمكن ان نأخذ العلاقات الإيرانية السعودية كنموذج لدراسة تأثير المرشد في الدبلوماسية الإيرانية ،لان السياسة الخارجية الإيرانية واسعة، وتأخذ مناحي متعددة ،ولكن لأجل ان نوضح عمل الاليات السياسية بشكل متميز، لذلك اخذنا نموذجين للدلالة على قدرت الاليات السياسية الإيرانية في تحقيق المصالح العليا للنظام الإسلامي، أولا ولمعرفة تأثير المرشد الخامنئي في تلك الاليات السياسية في السياسة الخارجية الإيرانية، ومن هنا سنوضح في هذا النموذج العلاقات الايرانية السعودية، لما لها من أهمية وابعاد ايدلوجية وسياسية وثقافية وعسكرية، ومقدار تأثير المرشد في الكثير من الاستراتيجيات المتخذة في صميم هذه العلاقات، وكذلك انعكاس مقدار التعاون والصراع بين الدولتين على المنطقة برمتها، وما نراه اليوم من صراع دامي ما هو الا حرب بالوكالة بين الدولتين في سوريا واليمن ولبنان ونيجيريا وغيرها من الدول، ولمعرفة الأسباب التي تقف وراء هذه الازمة فلابد لنا من دراسة العلاقات الإيرانية –السعودية ليتضح لنا دور المرشد في إدارة هذه الازمة بين البلدين، اذ أدى نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية إلى خلق ازمة في العلاقات الإيرانية السعودية بسبب الخلافات الايديولوجية الجذرية الموجودة بينهما في المجالات الفكرية والدينية ، لان نجاح الثورة الاسلامية يعد بمثابة بروز حكم الإسلام السياسي الذي يعد خطرا على الأنظمة الحاكمة في الدول الإسلامية ، والذي سبب زيادة التوترات في المنطقة هو بروز الخلافات الإيرانية مع دول الخليج ولا سيما مع السعودية مما أدى إلى زعزعة التوازن في المنطقة[39].

أولا: العلاقات الإيرانية السعودية قبل مايسمى بالربيع العربي:

تحظى الدولتان على الصعيدين العالمي والاقليمي بميزة جيوسياسية–اقتصادية تكاد تكون مشتركة، منحت الدولتين موقفاً محورياً في سياسات واهتمامات القوى الدولية والاقليمية في منطقة تحتوي على اكبر مخزون نفطي في العالم، مما يتيح لها لعب دور مؤكد في تقرير العديد من القضايا ذات الصلة بالمصالح والاهداف التي تتطلع إلى تحقيقها، فمنذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران وتسلمها مقاليد الحكم عام 1979 واستقرار الأمور لصالحها ، فقد دأب النظام الإسلامي على الترويج لنفسه بعدّه النموذج الأمثل والأجدر بالتطبيق في عموم العالم الإسلامي تحت ولاية المرشد الأعلى الإمام الخميني، وامام هذه

[39] علي محمد حسين العامري، اثر المتغير الإيراني على العلاقات العراقية – السعودية خلال حربي الخليج مجلة دراسات دولية، العدد 20، قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص (140).

الثورة الإسلامية هناك حكومات عربية تدير البلاد العربية بنظم علمانية فكيف ستتوافق هذه النظم مع النظام الإسلامي في ايران وبالتالي سوف نأخذ المملكة العربية السعودية كنموذج من الدول العربية التي كانت طرفا في إدارة الازمة مع الجمهورية الإسلامية، وعليه يمكن ان نوضح اهداف الحكومتين المختلفتين و نوعية الأنظمة فيها ،فالحكومة الإسلامية في ايران تسعى الى إقامة الحكومة الإسلامية العالمية و القضاء على التسلط والتأكيد على الحياد(لا للشرق ولا للغرب) ودعم المستضعفين والحركات التحررية ونشر الإسلام، واما اهداف السياسة الخارجية السعودية فتتمثل في السعي لزعامة العالم العربي والاسلامي و الحيلولة دون انتشار الثورة الإسلامية الايرانية والمحافظة على الوضع الموجود في العالم الإسلامي، وبالنظر إلى الأهداف المطروحة سابقًا لكلتا الدولتين فلم تتمكن المملكة العربية السعودية من اجهاض الثورة الإسلامية الإيرانية والتي أرادت إحداث تغييرات واسعة النطاق على المستوى الإقليمي وبالمقابل لم تستطع ايران من بناء علاقات متينة مع الدول العربية[40].

ثانيا: العلاقات الإيرانية السعودية بعد مايسمى بالربيع العربي:

ان التذبذب في مستوى العلاقات بين ايران والسعودية، ليس جديدا ،بعدّهما اثنين من اكبر قوى المنطقة(ايران والعراق والسعودية)، بحكم السكان والمساحة والاقتصاد والطموحات الإقليمية، مما جعلت العلاقة بين الدولتين في توتر ،ويضيف بعض المراقبين بعدا دينيا على الازمة بينهما، نظرا للسجالات القديمة بينهما، ويفترض انهم يعيشون مرحلة النهضة ،الا انه من المحتمل ان تكون الدولتين تبحثان عن مصالحهما الذاتية، بالوصول الى مرحلة تحديد الضمانات التي تبعد اي تهديد لمصالح الدولة الأخرى اقليميا ،فضلا عن مسالة توازن القوى وتحديد الشروط التي من خلالها يتحقق الامن الإقليمي، الا ان وصول الرئيس السابق احمدي نجاد قد اسهم في زيادة توتر العلاقات الإيرانية السعودية نوعا ما، نتيجة التصريحات الشديدة للرئيس نجاد الذي أعاد الخطاب الثوري للساحة السياسية الإيرانية، وأعاد مفهوم تصدير الثورة الذي كان في عهد الامام الخميني، الا ان ذلك لم يؤثر تأثيرا كبيرا على العلاقات الإيرانية السعودية، بل استمرت العلاقات التي اعادها الرئيس السابق رفسنجاني والتي دفع بها المرشد نحو اقامة علاقات استراتيجية مع الخليج[41] وجاءت احداث الربيع العربي لتلقي بظلالها على العلاقات الإيرانية

40) ياسر عبدالحسين, مصدر سبق ذكره,ص237

41) محمد الاحمري, مصدر سبق ذكره , ص113

السعودية ،وجعلها في دوامة التوتر والجفاء الشديدين سعيا منهما لمنع رياح التغير ان تصل الى شواطئهما، فقد دعمت المملكة السعودية توسع مجلس التعاون الخليجي ليضم الأردن والمغرب، وقد أدى الاسلوب الثوري في خطابات الرئيس السابق نجاد الى اتهام ايران بالتخطيط لعمليات إرهابية ضد السعودية، كما أدى وقوف ايران الى جانب الشعب البحريني، ووقوف السعودية الى جانب الحكومة البحرينية، وارسال قوات سعودية للبحرين، الى تدهور العلاقات السعودية الايرانية، وبعد فوز الرئيس روحاني بالرئاسة الايرانية تبنى موقفا متوازنا من دول الخليج العربي، اذ صرح انه حريص على تحويل الخصومة بين البلدين الى احترام متبادل، وان السعودية وايران ممكن ان يلعبا دورا أساسيا في المنطقة، كما شدد الرئيس روحاني الى ان ايرا ن تتطلع الى إقامة علاقات طيبة مع دول الجوار، وقال(ان أولوية الحكومة الجديدة على صعيد العلاقات الخارجية، هي إرساء علاقات ودية مع جميع دول الجوار تأسيسا على مبدأ حسن الجوار والاحترام المتبادل)[42].

المطلب الثاني: الاليات الأمنية

تعد الاليات الأمنية هي النقطة المحورية التي يتبنى ادارتها المرشد الأعلى الامام الخامنئي، لما لها من اثار تنعكس على الواقع الداخلي والخارجي الإقليمي والدولي، وهي العمود الفقري للدولة لحمايتها وحماية الاستقلال والنظام السياسي، وتعدّ منطقة الخليج من اهم المناطق في العالم حيوية، لما تمتلكه هذه المنطقة من تأثير على اقتصاديات العالم ،وهذا الامر يؤكده التواجد الغربي في المنطقة ،خوفا على منابع النفط، الذي يعد عصب الحركة الاقتصادية في العالم ،كل ذلك اثر على المستوى الأمني لدول الشرق الأوسط والخليج ،مما جعلها في استنفار دائم وتوترات مستمرة لا سيما في منطقة الخليج العربي، الذي تحكم دوله أنظمة تختلف فيما بينها ايديولوجيا وطائفيا وتختلف في نوعية الحكم[43]. مما أدى الى سباق في التسلح وتطور في القدرات العسكرية التي سببها عدم الثقة بين الدول المتجاورة في منطقة الخليج العربي[44]، ويمكن دراسة الاليات الأمنية وما يؤثر عليها من عدة نقاط:

---

[42] ياسر عبد الحسين, مصدر سبق ذكره, ص241

[43] مازن الرمضاني،السياسة الخارجية دراسة نظرية مطبعة دار الحكمة،بغداد،1991.ص187

[44] تميم هاني الخلاف، القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي، السـياسـة الدولية، العدد 142، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، اكتوبر، 2000، ص152

أولا : رؤية المرشد للقدرات العسكرية الإيرانية: يعتقد المرشد الخامنئي ان تطوير القدرة العسكرية الإيرانية من اوجب الواجبات بالنسبة لبلد يتعرض لتهديدات القوى الكبرى، وهذا الامر لا يخص الجمهورية الإسلامية وحدها، بل ان جميع الدول التي تريد البقاء في مأمن من تدخل القوى الكبرى، يجب عليها ان تكون أنظمتها السياسية قائمة على دعامة شعبية، ويجب ان تكون لها قدرة عسكرية ذات أداء وكفاءة عالية، وعلى كافة القوات المسلحة، ان تعمل على بناء نظام عسكري متطور لصد العدو المحتمل وإيران شأنها شأن بقية دول العالم تسعى إلى تعزيز مكانتها في الساحة الإقليمية والدولية، من خلال تعزيز قدراتها العسكرية، فسعت وبشكل دؤوب إلى بناء قواتها المسلحة، المكونة من الجيش والحرس الثوري، فضلا عن قوات البسيج الذي يعد حشداً شعبياً ايرانياً ، وكذلك تعمل على تحسين منظومتها الدفاعية والهجومية للحفاظ على قوة ردع متطورة نسبيا، لتبني استراتيجية ردع صارمة، لتحقيق التفوق الذي يتم في اطار بناء ترسانة تسليحية عالية الدقة، وفي تطوير قدراتها الصاروخية والبحرية فضلاً عن تحديث عقيدتها العسكرية، وبناء أسلوب إداري تنظيمي جديد يتجاوب مع الدور الذي تؤديه في محيطها الإقليمي(45) وشهدت القوات المسلحة الإيرانية عملية تحديث شاملة، وفقا لتوجيهات المرشد الخامنئي ضمن خطة خمسية متكاملة ،استهدفت بشكل عام تحديث أجهزة وهيكلة القيادة العامة في القوات المسلحة، فضلاً عن إعادة تسليح القوات العسكرية الإيرانية بأسلحة ومعدات جديدة[46]. وقد اعتمدت إيران في تطوير قدراتها العسكرية على روسيا والصين و كوريا الشمالية، اذ تمكنت إيران من التوصل إلى عقد اتفاقية مشتركة مع كوريا الشمالية عام 1989، إذ نصت الاتفاقية على تبادل المعلومات العسكرية بين البلدين[47] وأسهمت كوريا الشمالية في إنتاج الصاروخ الإيراني شهاب 3، وأيضاً أسهمت في إنتاج صاروخ شهاب 5 و مداه يصل إلى 5000 كم ووزن راسه الحربي نحو 1000كغم.(48) وعقدت إيران مع روسيا العديد من الاتفاقيات بشأن تزويدها بمصادر السلاح العسكري، وقد عقدت روسيا مع إيران في

---

[45] شيماء جواد كاظم، السياسة الإقليمية لإيران وأثرها في المصالح الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005.ص62

[46] سعيد رشيد عبد، القدرات العسكرية الإيرانية بين الزعم والوهم، أوراق أسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد 74، بغداد، 2001، ص22.

[47] شيماء جواد كاظم,مصدر سبق ذكره,ص74

[48] حسام سويلم ,مصدر سبق ذكره,ص241

تموز 1991 صفقة أسلحة قدرت بـ (16 مليار دولار) تم توقيعها بموسكو (49)و في عام 1994تم الاتفاق مع روسيا على شراء مصانع ومواد صواريخ شهاب (2-3-4-5) وقد صنع صاروخ شهاب -4 في ايران على أساس الصاروخ الروسي (SS-4)، وفي عام 1998 وقعت إيران مع روسيا اتفاقية لبناء مصانع دبابات في ايران وكذلك تجهيز (100) مجموعة مفككة من دبابات (تي -72) لتجميعها في إيران كذلك (200) عجلة قتال مدرعة (BMP-2)[50] ووصل مستوى التعاون العلمي والصناعي والعسكري والاقتصادي والتجاري بين روسيا وايران في اعلى مستوياته بين البلدين وبالذات الصواريخ (أرض . جو) من نوع (اس 300) المعادلة لصواريخ (باتريوت) الأمريكية التي تتسلح بها إسرائيل[51]وبهذا تحصنت ايران من أي هجوم إسرائيلي او غربي محتمل، بسبب القدرة الهائلة لهذه المنظومة المتطورة.

ثانيا: رؤية المرشد للتحديات الأمنية لإيران

بعد ان تم تحجيم دور العراق، وقد ادركت ايران ان النظام الإقليمي الجديد، لم تعد تحكمه معاملة الهيمنة التقليدية، بين القوى الإقليمية الكبرى (ايران كقوة ساعية للهيمنة والعراق القوة المناوئة لإيران، والسعودية الموازنة لمعادلة الصراع الإقليمي) وانما هذا النظام الإقليمي، اصبح اسير القوى الكبرى الغربية، بعد دخول قواتها في منطقة الخليج العربي[52]. وترى الجمهورية الإسلامية ان منطقة الخليج العربي هي منطقة مجال حيوي لها، ووجود مثل هذه القوات الأجنبية يعد تهديدا لأمنها، ومصالحها ،بل تهديدا لأمن الخليج بأكمله، بل ترى ايران ان اسيا الوسطى هي أيضا منطقة مجال حيوي لها، بالمقابل تسعى الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها توظيف عناصر القوة التي تمتلكها في محيط ايران ، لكونها تعد تحديا لمستقبل المصالح الامريكية في المنطقة مما جعل الولايات المتحدة تعمل لتحجيم قوة ايران المحتملة التي تراها الولايات المتحدة مؤثرة في مستقبل المصالح الامريكية ،ومن ثم فان امن الخليج ينبغي ان يكون امنا

---

49) لمى مضر الإمارة، العلاقات الروسية ـ الإيرانية، الدوافع والمعوقات، سلسلة إيران والعالم، العدد31، جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، نيسان، 2000، ص4

50) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية، دراسات استراتيجية، العدد 8, مركز الدراسات الدولية،بغداد ، 2000. ص51

51) محمد السعيد إدريس، العرب وإيران في حلالة الأمة العربية، المؤتمر القومي الحادي عشر، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص238

52) محمد السعيد ادريس, ايران والخليج واحتمالات العدوان على العراق,مجلة الدراسات الدولية,العدد 150,مركز الاهرام للدراسات السياسية والستراتيجية,القاهرة, 2002,ص10

خليجيا خالصا في اطار مفهوم الامن الجماعي، الذي تضطلع به الدول الخليجية التي تتجاهل إعطاء اي دور للجمهورية الإسلامية في تلك الترتيبات الأمنية في الخليج، والتي تعتمدها دول الخليج بالتشاور مع الولايات المتحدة الامريكية، من اجل ابعاد ايران عن أي دور امني اقليمي[53]. هذا التجاهل للدور الإيراني قابله انزعاج شديد من الجمهورية الإسلامية، لانه جاء نتيجة الهواجس العسكرية اتجاه ايران، اذ تشعر دول الخليج ،ان السياسة الإيرانية تجاه امن الخليج هي مقدمة لهيمنة إيرانية على الخليج، في ظل غياب توازن ستراتيجي عربي إيراني[54] ومما زاد هذه المخاوف، الازدياد السريع في القدرة العسكرية الإيرانية، علما ان ايران ترغب في لعب دور امني إقليمي معتمدة على عدة عوامل منها، حجم السكان ومساحة ايران وطول الساحل الإيراني على الخليج، والقدرات الاقتصادية والقدرات العسكرية والسيطرة على مضيق هرمز، وهذا ما اكده المرشد الأعلى الامام الخامنئي ان ايران تنظر الى هذا الدور نظرة الزعامة، اذ قال (ان للجمهورية الإسلامية دورا كبيرا ومهما وضروريا في امن الخليج واننا مصرون على إبقاء واستمرار هذا الدور مهما كلف الامر)[55]. كما خاطب المرشد الامام الخامنئي دول الخليج العربي قائلا :(ان اعرفوا عدوكم جيدا ان عدوكم الاستكبار، وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الذين يستهدفون نهب ثرواتكم النفطية وتصدير السلع الأجنبية اليكم ، وبيع الأسلحة اليكم بحجج واهية وتصورات غير صحيحة، من اجل جعل المنطقة تحت وصايتهم، اننا في الجمهورية الإسلامية لا نريد منكم سوى التعاون والدعم والتشاور في إدارة المنطقة وان الاستكبار قد همس في اذان الدول الإقليمية، بان يخافوا من الجمهورية الإسلامية، لقد ارعبوهم منا كذبا وبهتانا، لان سياسة الاستعمار فرق تسد، فلو ان دول الخليج اتفقت مع الجمهورية الإسلامية، لشكلنا قوة عظمى في المنطقة النفطية والحساسة من العالم، ولذ أقول ان الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة مرفوض، وبالدرجة الأولى الوجود الأمريكي في الخليج، بهذه الصورة المفرطة فهو مثير للتوتر، فالغرب يدعون انهم بوجودهم يريدون احلال السلام في منطقة الشرق الأوسط،

---

[53] شالون.ن.كايل,الحد من الأسلحة النووية وحضر انتشارها في التسلح,الكتاب السنوي,2005, ترجمةفادي حمود,مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,2005,ص839

[54] محمد السيد سليم,مشروع النظام الشرق اوسطي,مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,1996,ص827

[55] سهيلة عبد الانيس,اثر التسلح الإيراني على امن الخليج العربي, أوراق ستراتيجية,جامعة بغداد, مركز الدراسات الدولية,العدد(50).2000 , ص2

والحقيقة انهم يريدون استسلام العرب لإسرائيل)[56] ويمكن متابعة التحديات المؤثرة على الاليات الأمنية الإيرانية والذي من المحتمل يعيق الدور الإيراني في المنطقة:

التحدي الامريكي في منطقة الشرق الأوسط:

تُعدُ منطقة الشرق الاوسط منطقة حساسة لجميع دول العالم كونها مصدر الطاقة العالمية، لاسيما النفط ، والذي يتم انتاجه وتصديره من دول الخليج كافة ، وتنطلق البواخر حاملة النفط عبر الخليج العربي الذي تشترك فيه دول الخليج وايران، فايران تشرف على جهة كاملة من الخليج ،وتشترك جميع الدول الخليجية بالنصف الاخر، فضلا عن ذلك سيطرة ايران على مضيق هرمز، وهو المضيق الذي تمر منه البواخر، وهذا يعني ان لإيران الحق، كما هو الحق للدول الخليجية في الحفاظ على الامن والاستقرار في الخليج ، ومن هنا ما يجري في الخليج ،من ترتيبات امنية مبنية على أسس أيديولوجية، أو تحالفات دولية او صراعات طائفية، جعلت المنطقة في توتر امني ، كل هذه الأمور هي نتائج بسبب الخوف من احتمال تصدير الثورة الإسلامية الى البلاد العربية، ومن أسبابه ايضاً عدم الانسجام بين ايران ودول الخليج، والخوف من تدخل ايران في شؤون الدول الخليجية، وكذلك ساعد عدم التوازن العسكري مع ايران، على زيادة الفجوة بين الجهتين، وسعي ايران الى تطوير قدراتها العسكرية الصاروخية والنووية، كل ما تقدم من وجهة النظر الخليجية دفعت دول الخليج الى استقدام قوات اجنبية في المنطقة، الامر الذي ترفضه ايران، وتعتقدهُ تهديدا لها، وتطالب بخروج هذه القوات من الخليج، والعمل على إيجاد ترتيبات امنية لدول الخليج فقط، الا ان هذه الأوضاع تفاقمت بسبب مايسمى بثورات الربيع العربي ،الامر الذي ادى الى التصعيد، وازدياد التوتر والتباعد ،اذ اصبح مفهوم امن الطاقة من المفاهيم الأمنية التي بدأت تشكل أهمية قصوى في بناء السياسات العامة ولاسيما الدول الصناعية التي اخذ موضوع الطاقة يشكل لها هاجسا امنيا واقتصاديا وسياسيا، لا سباب تتعلق بالمناطق التي توجد فيها النفط ،فضلا عن مسالة نقل النفط اليهم ومقدار أسعاره التي تعدها الدول الصناعية اهم محددات امن الطاقة العالمي في القرن الواحد والعشرين، وتمثل الطاقة من اهم القضايا التي تهم الاستراتيجية الامريكية كونها المستهلك الأكبر في العالم.(57) ويرى المرشد الخامنئي ان وجود القوات الأجنبية في منطقة الخليج، تعد تحديا كبيرا للسياسة

---

[56] علي الخامنئي,حاكمية الإسلام,ج3,مصدر سبق ذكره' ص35

[57] عمر عبد العاطي, مازق البحث عن طاقة بديلة, مجلة السياسة الدولية, العدد(175)القاهرة,2009,ص246

الخارجية الايرانية ، وتحد من حركتها، لا سيما في ظل التوترات في العلاقات الامريكية الإيرانية مما ينذر باحتمال مواجهة عسكرية مباشرة.(58)علما ان الولايات المتحدة الامريكية ،تحاول الضغط على دول الخليج ،مستخدمة سياسة تضخيم الخطر الايراني، المبني على أساس انه قادم لامحالة، وان هذا التهديد سوف يأخذ اشكالا متعددة الأهداف، منها زعزعة استقرار هذه الأنظمة ،والتدخل في شؤونها الداخلية، فضلا عن زيادة في تطور القوة العسكرية الإيرانية ، التي لن تستطيع دول الخليج مجتمعة، مواجهتها، لذا يتطلب عملا مشتركا يتجسد بإقامة تحالفات امنية عسكرية ،ولابد ان تكون الولايات المتحدة من ضمنها، كما ان دول الخليج ليس لها ثقة بإيران وسياستها الإقليمية نتيجة الوهم الأمريكي او بسبب الديمقراطية التي تنتهجها نوعا ما ايران في سياستها جعل دول الخليج ذات الأنظمة الملكية تخشى النظام الايراني، ولهذا عملت دول الخليج مع الولايات المتحدة الامريكية في أي استراتيجية تتبناها الولايات المتحدة اتجاه ايران، هذا العمل المشترك اوجب تواجد القوات الامريكية بشكل مباشر في منطقة الخليج ،من دون الاعتماد على القوات العسكرية الخليجية، لإسباب منها فشل الحروب بالوكالة وثانيا لضخامة المصالح الأمريكي في الخليج[59]. وتعتقد الولايات المتحدة الامريكية ان ايران تعد التهديد الأول لمصالحها في الخليج وضمان تدفق النفط مصلحة أمريكية بالدرجة الأساس، ولحماية وتامين هذه المصلحة من الخطر الإيراني يتعين على الولايات المتحدة الامريكية استغلال نفوذها وعلاقاتها مع دول الخليج فضلا عن المصالح المتعلقة بإمن الحلفاء والمحافظة على توازن القوى في المنطقة[60]. وان الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها الولايات المتحدة الامريكية مع دول الخليج لتقديم التسهيلات العسكرية لقواتها العسكرية المتواجدة في دول الخليج ، خوفا من اجتياح عسكري إيراني لدول الخليج كما فعله النظام العراقي في الكويت، مما اسهم بشكل كبير بربط امن دول الخليج بالولايات المتحدة[61]. هذا الانتشار العسكري الأمريكي في دول الخليج يعبر عن قناعة خليجية بأهمية الدور الأمريكي في ضمان الامن في الخليج والتصدي للخطر الإيراني المحتمل، كما بالمقابل عمل المرشد علي الخامنئي على دعم الاذرع الإيرانية المتواجدة في

---

[58] ظافر ناظم سلمان ,مصدر سبق ذكره,ص26

[59] بهاء عدنان السعبري, مصدر سبق ذكره, ص240

[60] عبد الله موسى,امن الخليج, مصدرسبق ذكره, ص27

[61] مارينا اوتاوي, ايران والولايات المتحدة ودول الخليج, السياسة الإقليمية,أوراق كارينجي,العدد(105)برنامج الشرق الأوسط,موسسة كارينجي للسلام الدولي,واشنطن,2009,ص12ص11

المنطقة والتي تعد أوراق تفاوضية بيد المرشد الامام الخامنئي والحكومة الإسلامية، مما يجعلها في موقف المفاوض القوي في الترتيبات الأمنية المستقبلية للمنطقة[62]، واستنادا إلى ذلك أعلنت القيادة الإيرانية مرارا دعم حركات المقاومة في كل من فلسطين وحزب الله في لبنان وسوريا أيا كان تأثيره مادام يخدم المصالح الإسلامية في المنطقة[63] مما تقدم يبدو واضحا ان إيران تعد نفسها بموجب الدستور مسؤولة عن حماية المسلمين والمستضعفين في كل بقاع العالم، إذ كان الدستور واضحا وصريحا في ذلك الأمر[64].

2-التحدي الروسي في منطقة الشرق الأوسط

ان طبيعة الدور الروسي الذي يراد تأديته ،وطبيعة توجه روسيا نحو اعادة بناء قوتها العالمية والعودة لممارسة الدور العالمي، الذي كان يمارسه الاتحاد السوفيتي سابقاً كقوة عظمى، دعاها الى إعادة التفكير الجدي في التوجه نحو المناطق ذات الاهمية الاستراتيجية، ومنها منطقة الشرق الاوسط ،لاسيما و ان الولايات المتحدة اليوم في سبيل الحفاظ على ديمومة هيمنتها الأحادية، فأنها تعمل جاهدة على ان يكون الشرق الاوسط منطقة خالصة ضمن المصالح الامريكية من دون ان يشاركها فيه احد ، في الوقت الذي تسعى فيه روسيا للوصول لان تكون دولة عظمى والسعي لمستوى امكانية تحويل النظام الدولي من نظام احادي القطبية الى نظام ثناءي القطبية، وهذا مالا ترغب فيه الولايات المتحدة الامريكية ،بينما روسيا تعمل لأثبات دورها في منطقة الشرق الاوسط ، وان لا تترك الولايات المتحدة تنفرد فيه ، وان كان حاليا يبدو دورا ضعيفا بالمقارنة مع الدور الامريكي ،وروسيا اليوم تعمل جاهدة لإكساب سياستها سمة التغيير[65]. وان الهدف منه هو تعزيز مكانة روسيا على الساحة الدولية ، وقد بدأ العالم يقتنع بأن روسيا القوية والواثقة من نفسها ليست ظاهرة مؤقتة، بل تطور جدي عملت عليه الدبلوماسية الروسية ورسخته في شكل قوي ولمدة طويلة، وقد تحول هذا الامر الى عنصر مهم على طريق استعادة التوازن في العلاقات الدولية ،والسير نحو ضمان الاستقرار في السياسة العالمية، وتحولها الى مسارات مدروسة يمكن التكهن بها بدلا من حالة الفوضى، لذا كان الموقف الروسي اتجاه سوريا يتطور شيئا فشيئا، اذ استخدمت روسيا

---

62) مجموعة مؤلفين،استعادة التوازن استراتيجية الشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد،دار الكتاب العربي،لبنان،بيروت،سنة2009 ،ص205

63) فنسان الغريب ،مصدر سبق ذكره ،ص69-

64) ينظرالفصل العاشر من دستور جمهورية إيران الإسلامية،المادة(152)

65) إسماعيل زاير,السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية,جريدة الصباح الجديدة,بغداد,3ابريل,2015

كل إمكاناتها الدبلوماسية لمنع مجلس الامن والأمم المتحدة، من اصدار أي قرار ضد سوريا بل تطور الامر الى دعم عسكري للحكومة السورية، التي تعدّها روسيا منطقة نفوذ مهمة لها ،وروسيا تربط بين بقاء الأسد ومصالحها في المنطقة والعكس صحيح، فسقوط نظام الأسد سوف يقلص من نفوذ روسيا في منطقة الشرق الأوسط لكونّ سوريا منطقة نفوذ روسية[66]، وترى روسيا ان دعم المعارضة السورية لن يكون في صالحها، وهى لا تريد ان تخسر سوريا، كحليف عربي مهم في منطقة الشرق الأوسط، لإطلالة سوريا على البحر المتوسط، في الوقت نفسه حاولت المعارضة السورية ان تطمئن روسيا، من ناحية استمرار العلاقات الطيبة معها حتى مع تغيير الحكومة، لكن روسيا لم تغير موقفها من الازمة، اما عن الولايات المتحدة الامريكية فهي تسعى لتقديم المساعدات الدبلوماسية و المالية للمعارضة السورية بشكل غير مباشر، واعترفت الولايات المتحدة الامريكية بالقوى المعارضة في سوريا في انها الممثل الشرعي للشعب السوري[67]. في الوقت نفسه نرى ان هناك ظهور ما يمكن تسميته تحالف عسكري جديد بين الجمهورية الإسلامية وروسيا يهدف إلى تحجيم ظاهرة الارهاب المتنامية في الشرق الاوسط، ومن جانب آخر روسيا تسعى إلى تأمين نفسها من خلال علاقتها مع ايران فهي ترغب أن تكون ايران ظهيراً عسكرياً لها في مواجهة حلف شمال الاطلسي، أما من ناحية ايران فان تلك العلاقة ناجحة جداً لها في الرد على الموقف الامريكي من ايران، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وروسيا تحاول تعزيز وجودها ومكانتها كلاعب رئيس على الساحتين الاقليمية والدولية ومواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة وذلك من خلال تدعيم علاقتها بالقوى البارزة في الشرق الاوسط ومنها ايران، التي تعد كقوة كبرى في المنطقة مما تعده روسيا بمثابة اداه للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية[68]. والنتيجة انه مهما كانت مصداقية ايران مع روسيا الا انه تبقى روسيا تبحث عن مصالحها ولا يمكن تغفل عن سوريا وتعطيها لإيران، بل هي تستفيد من الدعم الايراني ولكن تبقى النتيجة ان سوريا منطقة نفوذ روسية.

3-التحدي التركي في منطقة الشرق الاوسط: ان احد أهم اهداف حزب العدالة والتنمية الحزب الحاكم في تركيا هو احياء الدور القيادي للقومية التركية منطلقة من ايديولوجية تؤمن بقدرة تركيا على التحول الى

---

[66] المصدر السابق

[67] باسم راشد,مصدر سبق ذكره, ص48

[68] منى دردير محمد، السياسه الخارجيه الروسيه تجاه ايران خلال فتره (2000-2011 (رساله ماجستير، جامعة القاهره، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه، 2013م، ص65

قوة إقليمية كبرى تهيمن على منطقة نفوذ الإمبراطورية العثمانية سابقا أي إعادة (العثمنة)[*] والإفادة من مكانتها السياسية والاقتصادية لتزعم العالم الإسلامي[69] وهذا ما أكده احمد داود اوغلوا رئيس الوزراء السابق لتركيا في كتابه العمق الاستراتيجي يقول(تمتلك تركيا ميراثا تاريخيا متعدد الاتجاهات يحمل في داخله تراكم التجربة السياسية التاريخية القديمة فضلا عن عناصر الحداثة الأساسية والأكثر تشابكا في المرحلة المعاصرة ويتيح إعادة انتاج هذا الميراث من جديد عن طريق طروحات تفتح المجال امام افاق جديدة الامكانية ليس لتخطي المشكلات المحلية فحسب بل للتأثير في حل الازمات العالمية أيضا)[70].

ويمكن وصف العلاقات التركية الإيرانية بانها متارجحة، قائمة على التعاون والتنافس ويقدر الطرفان وضعهما بعدم الذهاب الى الصدام المباشر، بل يفضلان الصراع في ساحة ثالثة، وبالرغم من كثرة المشكلات بين البلدين، اذ تعارض ايران وجود قواعد أمريكية في تركيا، بينما ترى تركيا انها تريد ان تلعب دورا إقليميا يتناسب مع حجمها وموقعها الجيوستراتيجي، والذي يواجه تحديات متعددة، منها خطر البرنامج النووي الإيراني، وما يسببه من توترات إقليمية، والأتراك في امتحان بين الولاء لأمريكا الحليف الاستراتيجي وبين العلاقات المتميزة مع ايران، والاهتمام بمقدار النمو الاقتصادي والتبادل التجاري الكبير مع ايران[71]. ومع وجود الخشية التركية من الدور الإيراني الجديد في منطقة الشرق الأوسط، وظهور هذا الدور بشكل واضح في المنطقة، وإمكانية تسمية الحقبة في المنطقة بالحقبة الإيرانية، ولا سيما بعد نجاح ايران في تخصيب اليورانيوم وان كان للأغراض السلمية، الا انه يعطي ايران ميزة التفوق التكنولوجي على الدول الأخرى المجاورة، الامر الذي يجعلها قوة عسكرية تدخل في دور التوازن مع إسرائيل[72]، وكذلك تتباين المواقف بين ايران وتركيا حول الاصطفاف، مع أو ضد الحكومة السورية، في الاقتتال الدائر في سوريا، الا ان المصالح المشتركة أيضا كثيرة، ولا سيما بعد التقارب الروسي التركي، اثر محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في 15 تموز 2016 واتهمت تركيا عالم الدين المعارض (فتح الله غولن) الموجود في

---

[69] احمد داود اوغلوا,العمق الســتراتيجي موقع تركيا ودورها في الســاحة الدولية، الدار العربية للعلو ناشــرون، بيروت، ط2، 2011، ص117

[70] نقلا عن احمد يوسف كيطان ,تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية,عمان,دار امجد للنشر والتوزيع,2015,ص350

[71] سعد ارزيج ايدام,العلاقات التركية الإيرانية(2006–1979),أطروحة دكتوراه غير منشورة,جامعة بغداد,كلية العلوم السياسية,2008,ص341

[72] قاسم حسين الربيعي,العلاقات التركية–الإيرانية, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية العلوم السياسية,جامعة بغداد,2014,ص141

الولايات المتحدة والذي تتهمه بانه وراء الانقلاب الفاشل، بل وتشك تركيا بدعم امريكي للانقلاب، مما أدى الى ابتعاد تركيا نوعا ما عن الولايات المتحدة الامريكية، وبدأت تتوجه تركيا نحو الشرق الامر الذي ساعد في زيادة التقارب الإيراني التركي الذي تحتمه علاقة الجوار والمصالح المشتركة، لكن تبقى هناك قضايا مختلف عليها يجري التنافس عليها، ويؤكد ذلك مساعد وزير خارجية ايران للشون العربية والافريقية، حسين امير عبد اللهيان نائب وزير الخارجية (ان علاقتنا بتركيا قوية لكن هناك اختلاف في وجهات النظر في كثير من المواضيع)[73] ويؤكد عبد اللهيان ان الدولتين تواجهان نفس التحديات وهما احتمالية انفصال الاكراد داخل أراضيها لا سيما ان الوجود الكردي متصل بين البلدين، لذلك دخل البلدين بتنسيق امني وعسكري لمواجهة النزعات الكردية الانفصالية، لاسيما ضد حزب العمال الكردستاني، لكن يبقى ان نقول ان الاستراتيجية الإيرانية والتركية في كل ما يجري في المنطقة هو انهما دولتان كبيرتان، وعلاقاتهما الاقتصادية اكبر من ان يختلفا من اجل سوريا او العراق، لان التبادل الاقتصادي بين الدولتين يصل الى ثلاثين مليار دولار سنويا[74] ويمكن ان تكون أسباب الاختلاف في الرؤى بسبب اختلاف النظامين، وانعكاس ذلك على التحالفات الدولية، فايران نظام إسلامي مبدئي مناوء للغرب، وتركيا نظام إسلامي اقرب للعلمانية هو عضو في الناتو ،وتحاول الدخول ضمن الاتحاد الأوربي.

الخاتمة

ان توجهات المرشد في السياسة الخارجية الايرانية اتضحت من خلال المبادئ التي امن بها المرشد في السياسة الخارجية فجعلها من الثوابت التي تسير عليها الدبلوماسية الإيرانية وتتدرب عليها الكوادر الدبلوماسية الجديدة لأجل استمرار الثورة في صميم الدولة الإيرانية داخليا وخارجيا، وكل الثوابت التي قررها المرشد السابق الامام الخميني استمر العمل عليها من قبل المرشد الحالي الخامنئي باستثناء بعض المبادئ التي تم تغير أساليب العمل بها بسبب تغير المرشد أولا وثانيا بسبب تغير الظروف الدولية والإقليمية الا ان الاغلب منها هي قواعد إسلامية لا يمكن تغيرها، ولذلك حين ننظر الى اليات المرشد نرى ان هناك استراتيجيات وضعت لكل هذه المبادىء للعمل عليها جميع المستويات ، منهاعلى المستوى

[73] محمد نور الدين,تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية ضد ايران, شؤن الأوسط ,بيروت, 2010,ص55

[74] خالد السرجاني,هل بدات الحقبة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط,محتارات إيرانية,العدد(71)مركز الدراسات السياسية والستراتيجية,القاهرة,حزيران,2006,ص118

السياسي فقد عالج المرشد الازمات الدولية من خلال الاليات السياسية والدبلوماسية فقد أدت الازمة بين ايران والسعودية الى التصعيد في مستوى الحرب بالوكالة في سوريا ولبنان واليمن ،بينما استطاع المرشد من إدارة الازمة النووية مع دول (5+1) بطريقة استطاعت ايران حسمها لصالح نجاح البرنامج الإيراني في الاستمرار في عمله ولكن تبقى طموحات المرشد الإيراني في مد النفوذ الإيراني على منطقة الشرق الأوسط الحيوية ذات القدرات الكبيرة للطاقة والتي تعد هي منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة الامريكية وبقية الدول الكبرى مما يجعل ايران في مواجهة اقتصادية واحتمال المواجهة العسكرية مع الغرب خوفا على مسالة تدفق النفط الخليجي للغرب، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان امن اسرائيل يعد جزء من الامن القومي الأمريكي الامر الذي يعطي للولايات المتحدة الامريكية الشماعة التي تحاصر وتهدد بها ايران ، والجمهورية الاسلامية من ثوابتها الدفاع عن حقوق الفلسطينين، ولاتتنازل عنها، الامر الذي يجعل فتيل الحرب قائمة بين ايران وإسرائيل مالم يحصل الفلسطينين على حقوقهم اما بفصل الدولتين وإعطاءهم دولة مستقلة او إقامة دولة متوازنة تراعي حق الشعب الفلسطيني ،فان ايران لن تتوقف عن دعم الفلسطينين وبالتالي احتمالية وقوع الحرب قائم بين إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية من جهة وايران وحلفائها من جهة أخرى ومانراه اليوم من حروب في العراق وسوريا واليمن ماهي الاحرب بالوكالة بين الولايات المتحدة وحلفائها وايران وايران وحلفائها.

المصادر

1. باكينام رشاد شرقاوي، تأثير الثورة الايرانية الاسلامية على العلاقات العربية – الايرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ط1، القاهرة، 1996
2. السيد علي الخامنئي، الثورة والنظام الإسلامي، دار الولاية للثقافة، ط1، قم 1432هـ
3. ظافر ناظم سلمان، مستقبل الدور الإيراني، المستقبل العربي، العدد 258، بيروت، 2000
4. جلال دهقاني ، السياسة الخارجية الايرانية وبنية النظام الدولي، مختارات إيرانية، العدد 22 ،القاهرة،2002
5. جعفر حسن عتريسي، الشرق الاوسط على حافة الانفجار، دار المحجة البيضاء، بيروت، ط1، 2008
6. ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، العربي للنشر والتوزيع، مصر،2011
7. انعام عبد الرضا سلطان، المتغير الامريكي في السياسة الخارجية الايرانية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، 2001

8. حسين صوفي محمد حسن،ملخص كتاب السياسة الخارجية الايرانية للدكتور منو شهر محمدي،إيران،طهران،2003

9. فواز جرجس، اوباما والشرق الاوسط مقاربة بين الخطاب والسياسات , مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، العدد 154، ط1، سنة 2010

10. محمد الاحمري، العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج، منتدى العلاقات العربية والدولية ط1، الدوحة،2015

11. جاسم يونس الحريري، البرنامج النووي الإيراني والاتحاد الأوربي، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد(140) جامعة بغداد، 2004)

12. جورج بيركوفتش، البرنامج النووي الإيراني: بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام 2005، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)

13. عامر كامل أحمد، موقف الترويكا الأوربية من البرنامج النووي الايراني، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(50) 2011.

14. علي محمد حسين العامري، اثر المتغير الإيراني على العلاقات العراقية – السعودية خلال حربي الخليج مجلة دراسات دولية، العدد 20، قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة، بغداد، 2012.

15. احمد سامي عنتر، المنافسة الاقليمية بين إيران والسعودية: موازين القوى في الشرق الاوسط، مجلة مختارات إيرانية، المجلد 9، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد (92)القاهرة، 2008

أثر المُتَغّير الأَمريكي في التوجّه التركي – الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة

The impact of the American variable on the Turkish-Iranian orientation towards the Central Asian Republics after the Cold War

ا. م. د. سعد رزيج ايدام — كلية الفنون الجميلة /جامعة بغداد
ا. م. د. عباس هاشم عزيز — كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد.

Assistant Professor.Dr. Saad Rezig Idam — College of Political science/baghdad University
Assistant Professor .Dr. Abbas hashim Aziz — College of Fine Arts /Baghdad University

الملخص

تتمتع جمهوريات أسيا الوسطى بأهمية جيوسياسية وجيواقتصادية جعلها محل اهتمام كبير للاعبين الساعيين إلى تطوير استراتيجيات إقليمية وعالمية، أبرز هؤلاء الاعبين الولايات المتحدة الامريكية، تركيا، ايران .

ان الاهتمام التركي – الايراني بجمهوريات اسيا الوسطى يعد حتميا لاعتبارات عديدة، ليس اقلها المصالح الاقتصادية والادوار الامنية لهذه للجمهوريات والتي يمكن ان تنعكس سلبا او ايجابا على الامن القومي لهذين البلدين، ومن هنا جاء التدخل الامريكي ليرسم معالم هذا التأثير وفقا لاستراتيجية كونية للدول العظمى، والذي ينطلق هو الاخر من اعتبارات الهيمنة الامريكية على العالم لاسيما منطقة اسيا الوسطى. ولهذه جاءت هذه الدراسة لتبين مديات هذه التدخل والتأثير على جمهوريات اسيا الوسطى، فضلا عن الكشف عن المسارات التي اتبعتها الاطراف المتنافسة (الولايات المتحدة الامريكية، تركيا، ايران) في تثبيت مصالحها ومحاولة تحجيم الطرف المنافس. ويبقى النجاح في كسب النفوذ وتحقيق الاهداف يعتمد على الاساليب المستخدمة وعناصر التأثير التي تمتلكها كل من الدول الثلاثة، وقدرتها في فرض خيارات والتعامل مع المنافسين العالمين ، والاقليمين .

الكلمات الافتتاحية : أثر المتغير ، الولايات المتحدة الامريكية ، تركيا ، ايران ، اسيا الوسطى .

Summary

The Central Asian Republics have a geopolitical and geopolitical importance that is of great interest to players seeking to develop regional and global strategies, The most prominent of these players the United States, Turkey and Iran. The Turkish-Iranian interest in the Central Asian republics is inevitable for many considerations, not least the economic interests and the security roles of these republics, which can be reflected negatively or positively on the national security of these two countries. Hence the American intervention to draw the parameters of this effect according to the global strategy of the Great Powers, As well as to identify the tracks pursued by the competing parties (US, Turkey, Iran) to stabilize their interests and try to limit the opposing party. Success in gaining influence and achieving goals depends on the methods and elements of influence that each of the three countries have, and their ability to impose options and deal with global and regional competitors.

المقدمة:

مثّل تفكك الاتحاد السوفيتي بداية تسعينات القرن الماضي مرحلة جديدة وهامة في تاريخ جمهوريات آسيا الوسطى، حيث نتج عن هذا التفكك حصول هذه الجمهوريات على استقلالها، وبروزها كدول حديثة الاستقلال، بتحديات خارجية غير قادرة على مواجهتها.

وشكل موقعها الجغرافي الهام الرابط بين الشرق والغرب، والاسلام والمسيحية، وامكاناتها الاقتصادية الهائلة كالنفط والغاز وموارد الثروة الأخرى، فضلاً عن طبيعة المشاكل الأثنية والحدودية الناجمة عن مرحلة ما بعد الاستقلال، وطبيعة التداخلات العرقية والثقافية واللغوية والدينية بينها وبين دول الجوار الجغرافي، أزمة كبيرة انعكست سلباً على استقرارها لقرن من الزمن.

وقد أسهم كل ذلك في ايجاد تنافس دولي واقليمي تجاه هذه الجمهوريات، مثلت تركيا وايران أبرز المنافسين الاقليميين، وأتخذ اوجهاً عدة سياسية واقتصادية وامنية، وتأثرت مسارات الحركة التركية – الايرانية باللاعبين الدوليين البارزين لاسيما الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، فالولايات المتحدة صاحبة دور عالمي وتسعى إلى ضمان هيمنتها وانفرادها بالساحة الدولية لعقود قادمة، وهي تنظر للمنطقة بعدّها الضامن لاستمرارية الهيمنة والنفوذ، أما (روسيا) فأنها تعّدها منطقة نفوذ تقليدية، و تسعى إلى استعادة دور مفقود فيها، ولايمكن لروسيا الاتحادية أداء مثل هذا الدور وهي بعيدة عن جمهوريات آسيا الوسطى، ومن هنا جاءت اشكالية هذه الدراسة وتمحورت حول مجموعة من الأسئلة :

- ما الأهمية الج
- يوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى؟
- ما الأسباب والدوافع وراء التوجه التركي – الإيراني نحو آسيا الوسطى ؟
- ما تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على التوجهين التركي والإيراني ؟

وبناءاً على الأسئلة التي طرحتها إشكالية الدراسة، فان الدراسة تفترض بان للمتغير الأمريكي اثراً في رسم مسارات التوجه التركي – الإيراني في جمهوريات أسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، واتخذ منحى متصاعد في دعم التوجه التركي والوقوف بوجه التوجه الإيراني بما ينسجم مع الأهداف والمصالح الأمريكية ومن اجل التحقق من هذه الفرضية قسمنا الدراسة إلى مبحثين وعلى النحو الاتي:

تمهيد : الأهمية الجيوسياسية لجمهوريات آسيا الوسطى:

المبحث الأول : التوجه التركي – الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

المطلب الأول: التوجه التركي نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

المطلب الثاني: التوجه الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

المبحث الثاني: التأثير الأمريكي في التوجه التركي – الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

المطلب الأول: التأثير الأمريكي في التوجه التركي نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

المطلب الثاني: التأثير الأمريكي في التوجه الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

الخاتمة.

الأهمية الجيوسياسية لآسيا الوسطى:

تمتعت جمهوريات أسيا الوسطى بأهمية بالغة الحيوية جيوسياسيا، حيث موقعها الجغرافي الهام، والذي يعد قلب اوراسيا وقلب العالم، وقربه من القوى الدولية الفاعلة كروسيا والصين وقوى إقليمية هامة كإيران، ومناطق استراتيجية هامة كالخليج العربي وبحر قزوين، فضلا عن ما تملكه هذه الجمهوريات من ثروات اقتصادية هائلة، أهلها لان تكون محط أنظار اللاعبين الإقليميين والدوليين، وليس غريبا ان يصفها مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق(**بريجنسكي1977–1981**) بالمتغير الجيوسياسي الهام ، ومفتاح السيطرة على العالم.

تتألف أسيا الوسطى من خمس جمهوريات هي **(كارخستان، قيرغيزستان، تركمانستان ، أوزبكستان، وطاجاكستان)**[1] ، وكانت هذه الجمهوريات تقع ضمن الاتحاد السوفيتي السابق، وكانت تشكل تركستان التاريخية، التي احتلتها القوات الروسية عام 1860–1868[2] وتبلغ مساحة أسيا الوسطى **3,994,400 كم^2** ، وهي تشكل نسبة **8,3%** من مساحة القارة الآسيوية البالغة **27,650,000 كم^2** ، يحدها من الشمال روسيا ومن الجنوب ايران ، أفغانستان ، باكستان ، ومن الغرب الصين ، ومن الشرق بحر قزوين[3]، يمثل الإسلام دين الأغلبية من سكان هذه الجمهوريات، وتعد جمهورية كازاخستان اكبر جمهوريات أسيا الوسطى

---

[1] Hariy kahvect, An analysis of the western scholary , dis cours on Turkic identity in central Asia, the Turkish year book relations, university of Ankara, 2001 , p. 128.

[2] علي محمد المياح واخرون ، العرب و أسيا ، بيت الحكمة ، بغداد ،2000،ص116

[3] عبد علي خفاف ، محمد احمد المومني ، أسيا الوسطى الإسلامية ، دار عمان للنشر ، عمان ،1995 ، ص35 .

مساحة اذ تبلغ **2,717,003 كم^2**، في حين تعد أوزبكستان اكثر الجمهوريات تعدادا بالسكان [4]، وتوجد في هذه المنطقة انهار عدة أهمها نهر سيحون وجيحون أو أموداريا و سير داريا، كما توجد فيها اكبر بحيرة طبيعية مغلقة هي بحر الارال[5].

و أسهمت إطلالتها على بحر قزوين وبلاد القوقاز بشكل مباشر أو غير مباشر في اكتساب هذه المنطقة لأهمية ثابتة ومستقرة في الرؤية الجيوبولتيكية، لا سيما في ضوء احتوائها على مصادر طبيعية ضخمة كالنفط والغاز فضلا عن طبيعة الصراعات الأثنية التي انبثقت في هذه المنطقة بعد حصولها على الاستقلال[6] وطبقا للتقديرات فان المنطقة تملك **710 م^3** من الغاز و **292 مليار برميل من النفط**[7]، وتصل تكلفة برميل النفط الواحد من بحر قزوين استخراجا ونقلا **17 دولار**، في حين ان تكلفة البرميل الواحد في الخليج العربي بين **(3–2) دولار** للبرميل الواحد [8] .

ومثل انتهاء الحرب الباردة اهم تغيير جيوسياسي طرأ على منطقة أسيا الوسطى، سمح بتبلور مساحة هامة جذبت اللاعبين الإقليميين للتنافس عليها وتصاعد الاهتمام بهذه المنطقة واخذ صورا مختلفة بعد أحداث **11 أيلول 2001** ودخلت هذه المنطقة في اطار استراتيجية الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة بعد هذه الأحداث، وهو ما اضفى على المنطقة بعدا اخر تجاوزت به الاهتمام بمصادر الطاقة وخطوط الأنابيب إلى الاهتمام بالبعد الاستراتيجي العسكري للمنطقة، ساعد وجود عسكري أمريكي ضخم هو الأكبر من نوعه في قارة أسيا وفي الأرضي التابعة للاتحاد السوفيتي قبل تفككه[9] .

واسهم ذلك في إيجاد استراتيجية تنافسه وسباقا محموما للحصول على مراكز النفوذ السياسية والاقتصادية داخل المنطقة، جسدته كل من تركيا وايران وإسرائيل، هذا التنافس بشقيه العالمي والإقليمي ولد محورين

---

[4] احمد نوري النعيمي ، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى ، الأنموذج التركي ، دراسات استراتيجية ، العدد 53 ، بغداد ، 2003 ، ص9

[5] Mohammad Reza Jalii, Thierry keener, the new geopolitics of central Asia of the Ussr in the post September ,11, puf, Paris , 4 the editions, 2006, pp. 32-33.

[6] Mustafa Ayding, geopolitics central Asia and Caucasus, Turkey year book of international relation, no.xxx111,2001,p.168.

[7] Mohammad Reza hafes Nia, strategic role of the caucaus central Asia axis in global competition , Ama Darya central of the study of central Asia and the caucaus, vol.7, no14-15 tehran, 2003,p.43.

[8] Regis Genta, cau caus and central Asia "great game" ovev oil and gas, the diplomatic world, paris , 2007,p.18.

[9] عبير ياسين ، الوجود العسكري والسياسية الأمريكية تجاه أسيا الوسطى، مجلة السياسية الدولية ، العدد 152، مركز الأهرام القاهرة ، نيسان،2003،ص288.

متقاطعين، مثل المحور الأول الولايات المتحدة، وتركيا وإسرائيل في مواجهة محور اخر مثلته روسيا، الصين وايران.

المبحث الأول : التوجه التركي-الايراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

إن الاهتمام التركي – الايراني بجمهوريات آسيا الوسطى بدأ قبل تفكك الاتحاد السوفيتي حيث استثمرت الدولتان المتنافستان حالة التراخي لدى السلطة المركزية، وانفتاح هذه الدول على العالم الخارجي في نهاية الثمانينات، فعملت على استغلال الروابط والسمات (التاريخية، اللغوية، الثقافية والدينية) لاحتواء هذه الدول، من خلال تعزيز وجودها في هذه الجمهوريات مستخدمة الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، ويمكن تتبع مسارات التوجه التركي- الايراني من خلال:

المطلب الأول: التوجه التركي نحو جمهوريات – آسيا الوسطى:

سعت تركيا منذ عشرينات القرن الماضي إلى الاندماج بالدول الاوربية، وبدأت منذ الخمسينات باتخاذ الخطوات التي تسهل هذه العملية، ومنها الدخول في المنظومات الامنية والدفاعية الاطلسية، أملاً في أن تكون مقبولة في الروابط الاقتصادية والسياسية مثل السوق الأوربية المشتركة والاتحاد الاوربي، إلا أن الفشل في هذا المسعى بسبب نظرة الاوربيين الى تراثها وتاريخها واسلامها كان عائقاً في قبولها في العالم المسيحي، الامر الذي دفعها للبحث عن موطئ قدم في النظام الاقليمي في الشرق الاوسط، لكنها عجزت عن ذلك بسبب انكفاءها الطويل عن العالم الاسلامي، وعلاقاتها المحدودة مع دول المنطقة، وتوجهها الثقافي نحو التغريب والعلمانية، ولهذا وجدت نفسها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي مدفوعة بشعور قوي نحوممارسة الدور الذي يتناسب وقدراتها وموقعها باتجاه آسيا الوسطى ، حيث ترتبط الجمهوريات الاسلامية بتركيا بخصائص مشتركة تاريخياً، وثقافياً وقومياً[10]، وقد ارتكز الدور التركي على اعتبارات عدّة أهمها:

أولا: العوامل التاريخية والثقافية

يمثل وحدة العرق واللغة والدين احد أهم العوامل التي يمكن ان تتأسس عليها علاقات تعاون وثيقة بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى، وتعد قضية الهوية احدى القضايا التي نوقشت بواقعية في اطار المصالح الداخلية والخارجية للطرفين، وادت العوامل التاريخية والثقافية والروابط اللغوية أدواراً هامة في اطار الاندفاع

---

[10] جعفر عبد الرزاق، الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والاستقطاب الدولي، على الموقع: http://www.darislam.com

التركي نحو هذه الجمهوريات[11]، حيث اسهمت الهيمنة العثمانية على هذه الدول في الحقبة الواقعة بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر في التأثير على هذه الجمهوريات في مجالات عدة، ابرزها ان كل جمهوريات آسيا الوسطى عدا طاجاكستان تتكلم اللغة التركية – الآذرية، وهي لغة قريبة على اللغة التركية، فضلاً عن ما تركته هذه الحقبة من تأثير ثقافي إسلامي كبير، لازالت آثاره باقية إلى اليوم[12].

وأثمرت الجهود التركية عن عقد مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول الناطقة بالتركية في أنقرة في30 تشرين الأول 1993، وعن إقامة منظمة للتعاون الاقتصادي، ورفع الحواجز الكمركية، وعقد المؤتمر الثاني في (18) تشرين الأول 1994، وظهر فيه مصطلح (جامعة الشعوب التركية) وكان هدفها تشكيل اتحاد إقليمي تجمعه الروابط العرقية والدينية والثقافية[13].

وعلى اثر التحولات في النظام الدولي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 سواء على الصعيد الدولي او المحيط الإقليمي لتركيا، فقد نجح التيار الطوراني المؤيد لجامعة الشعوب التركية في وضع الأسس الايديولوجية للتأكيد على مكانة تركيا كقوة إقليمية عقب الهزات الكبيرة التي حصلت في محيطها المباشر كالانفجار اليوغسلافي، والتحولات في القوقاز، وخطر التوجه الإيراني، واحتلال العراق 2003، حيث نجح في ابرام اكثر من (200) اتفاقية لدعم علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع هذه الدول[14].

ولهذا سعت تركيا بعد عام **2002** ومجيء حزب العدالة والتنمية إلى تجاوز فكرة الدولة الجسرية لتكون تركيا مركزا إقليميا، أي توسع دائرة علاقتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب عدد من الدوائر لا سيما تلك التي تربطها بروابط ثقافية وتاريخية وحضارية كاسيا الوسطى، وذلك يمثل انعكاسا لوعي متزايد بأهمية المواريث الثقافية والتاريخية لتركيا، واستجابة لموازين حقيقية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وردا على قوى كانت تدفع باتجاه تهميش الدور و الموقع التركيين مثل روسيا الاتحادية وايران[15] .

---

[11] Mustafa Ayding, op. cit, p.186.

[12] احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص18– 19.

[13] سعد رزيج ايدام، العلاقات التركية– الإيرانية 1979 – 2006، الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص233– 234.

[14] محمد دياب، الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة شؤون الأوسط، العدد 105، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2002، ص158.

[15] شريف سعد الدين تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، دار الكتاب العربي، دمشق 2011، ص155–159.

واثمر الجهد التركي عن عقد مؤتمر لرؤساء الدول الناطق بالتركية في أذربيجان عام 2009 ، ووقع قادة الدول على اتفاقية تنص على إنشاء مجلس تعاون لها، وكان الهدف التركي من وراء ذلك تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية، كما عقدت قمة إسطنبول العاشرة في **تشرين الأول 2010** بحضور رؤساء الدول الناطقة بالتركية **(كارخستان، قيرغيزستان، تركمانستان ، أذربيجان، تركيا)**، وخلال القمة ثم التأكيد على ضرورة الحفاظ على المصالح المشتركة والمتبادلة بين هذه الدول ، والحفاظ على الثقافة الوطنية المشتركة وتطوير التعاون الاقتصادي بين الدول ، وتحقيق الاستقرار والأمن فيها ومحاربة الإرهاب[16].

وفضلا عن ذلك فان الاتفاقية الاستراتيجية التي وقعتها تركيا مع أرمينيا في **تشرين الأول 2009** أسهمت في تأسيس علاقات دبلوماسية كانت منقطعة منذ مدة طويلة بين البلدين، وانعكس هذا التقارب على إيجاد صيغ سليمة لحل مشكلة الاحتلال الأرمني للأراضي الآذرية، واسهم في تصاعد الدور التركي في المنطقة[17] ، وأشار إلى ذلك وزير الخارجية التركي السابق **احمد داود اوغلو عام 2012** بان تركيا ستواصل المبادرات لإرساء دعائم السلام في أسيا الوسطى، اذا أسهمت تركيا في مساعدة قيرغيزستان خلال الاضطرابات ، السياسية عام 2010 وكذلك الحال مع الموقف التركي من مشكلة الحركات المتطرفة في أوزبكستان وانعكست هذه السياسية على رؤساء هذه الدول فالرئيس القيرغيزي **اتامبابيف** وخلال زيارته لتركيا عام 2012 اكد على ان تركيا اهم نجم ساطع لنا ، و أشار أمام البرلمان إلى ان تركيا هي وطننا الأهم ، وان الأتراك أجدادنا[18] .

ثانياً: العامل الاقتصادي:

يؤدي العامل الاقتصادي ادواراً هامة في التوجه التركي نحو جمهوريات آسيا الوسطى، فالاقتصاد التركي يعاني من مصاعب عدة، واحدى ابرز سماته عدم كفاية موارده المالية اللازمة للتنمية، مما دفع الحكومة التركية إلى سياسة الاقتراض من الدول الاخرى والمصارف الدولية، فالديون الخارجية بلغت (44) مليار، والتضخم وصل إلى 70% والعجز في الميزانية وصل إلى 12% من اجمالي الناتج القومي، ولهذا سعت

---

16 سرمد خليل إبراهيم ، التوجيهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول أسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ،2013 ،ص119-121.

17 عارف محمد خلف ، الدور الإقليمي التركي ، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد5 ،آذار ،2010،ص29

18 سرمد خليل إبراهيم ، مصدر سابق ،ص123.

تركيا إلى الاستفادة من الموارد الموجودة لدى هذه الجمهوريات وانشاء سوق اسلامي لمعالجة هذه المشاكل[19].

ومنذ إعلان استقلال جمهوريات أسيا الوسطى، فان تركيا ادركت مقدار الفوائد الاقتصادية التي يمكن ان تحصل عليها من جراء تحركها في منطقة أسيا الوسطى ، وان تطوير علاقاتها في المجال الاقتصادي سيسهم في زيادة فاعلية الحركة التركية في المنطقة[20] ، ومع تزايد الاحتياجات النفطية التركية فقد وقعت تركيا مع أذربيجان وجورجيا في **29 نيسان 2000** اتفاقا في واشنطن لبناء خط أنابيب **(باكو–تبليسي–جيهان)** تحت الرعاية الأمريكية وبالفعل تم افتتاح الخط رسميا عام **2005** بكلفة وصلت إلى (4) مليارات دولار وبطول **16000كم²**، وشكل انضمام كازاخستان عام 2006 لهذا الخط لنقل نفطها إلى الأسواق العالمية نجاحا كبيرا لتركيا وهو جزء من التوجه التركي لضمان مد خطوط النفط والغاز عبر أراضيها[21].
ولتركيا حساباتها الخاصة من وراء هذا الخط فهي تعول على هذا المصدر النفطي وفوائده الاقتصادية ومزاياه التجارية والذي يمكن ان يخفف عنها تبعيتها لنفط الخليج العربي من ناحية كما انه سيشكل لتركيا دافعا هاما للتواصل مع أسيا الوسطى، ويعزز من مكانتها الاستراتيجية في الحسابات الأمريكية من ناحية أخرى[22]، وتسعى تركيا التي وصلت نسبة النمو الاقتصادي فيها قرابة 5,2% في الفترة الممتدة من عام 2002 إلى عام 2011[23]، إلى البحث عن مصادر جديدة للطاقة تلبي احتياجاتها الصناعية اذ تعتمد على روسيا وايران ونيجريا لتلبية تلك الاحتياجات، ومن المتوقع ان تصل احتياجات تركيا من الغاز إلى 1,4 مليار م³ خلال السنوات القادمة وترى تركيا ان ارخص هذه المصادر تأتي من أسيا الوسطى والشرق الأوسط وربما يشكل مشروع **نابكو** لمد خط أنابيب بطول **3300كم** وبكلفة 5,6 مليار دولار من تركيا إلى اوربا الغربية احدى أدوات تحقيق هذه الاستراتيجية[24]، وبحلول عام **2010** وقعت تركيا وحكومات الاتحاد الأوربي

---

[19] احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص33– 34.

[20] Mee caman and M.Ali AK yurt, caucaus and central Asia , Trish foreign policy, Alternative: Turkish Jamal relations, vol.10,no.2-3, summer, 2011, p.70.

[21] ابتسام محمد العامري، أسيا الوسطى على مصادر الطاقة وحوض بحر قزوين، مجلة قضايا دولية العدد 44، جامعة بغداد، 2001، ص40.

[22] محمد ذياب، الصراع على الثروات في أسيا الوسطى والقوقاز، مجلة شؤون الأوسط العدد 105، مركز الدراسات والبحوث، بيروت،2002، ص158–159.

[23] Macro Economic indication, Investin Turkey, the republic of Turkey prime minister, investment support and promotion agency,2012, p.11.

[24] عمار علي حسين، ممرات غير آمنة، مركز الخليج للأبحاث، الأمارات العربية المتحدة،2003، ص30.

سلسلة من الاتفاقيات الخاصة بمشروع **نابكو** ، واتفق وزراء كل من تركيا والنمسا وبلغاريا ورومانيا والمجر على مرور المشروع عبر أراضيها، وبدا العمل به عام 2015 وهو ما سينعكس على الانتعاش الاقتصادي مع روسيا والقوى الكبرى الفاعلة في أسيا الوسطى[25] .

وسعت تركيا من خلال توجهها نحو أسيا الوسطى إلى تنفيذ استراتيجية مستقلة بعيدة المدى تهدف إلى السيطرة على مصادر الغذاء في العالم لا سيما الحيوية منها اذ تتوفر في أسيا الوسطى الأراضي الصالحة للزراعة والمناخ الملائم ومصادر المياه ، و اثمر الجهد التركي في المجال الاقتصادي تجاه جمهوريات أسيا الوسطى ان أصبحت الأخيرة من اهم الأسواق لتصريف البضائع التركية، وهو هدف سعت له تركيا لا سيما وان بضائعها لا تلقى رواجا في الأسواق الأوربية ،ووصل حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة إلى 6,5 مليارات دولار عام 2010 ، وتجاوز مجموع استثمارات الشركات التركية في هذه الجمهوريات 4,7 مليار دولار، وقدمت تركيا إلى جمهورية قيرغيزستان عام 2011 هبه نقدية بقيمة 30 مليون دولار ومساعدات تقنية بقيمة 15مليون دولار [26].

ثالثاً: العامل السياسي

اتسم التوجه الاقليمي لتركيا نحو جمهوريات آسيا الوسطى بالعمل على تحقيق قدر كبير من الفاعلية السياسية لتركيا، لاسيما بعد ان اكتسبت تركيا اهمية في السياسة الخارجية الامريكية نتيجة لقيام الثورة الايرانية في شباط 1979، بيد ان هذه الاهمية تضاءلت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث تراجع الموقع الجيوسياسي التركي كذراع لحلف الناتو في مواجهة الخطر الشيوعي، مما دفع تركيا إلى السعي من اجل القيام بدور مؤثر في صنع السياسة الاقليمية، فاستغلت فرصة استقلال جمهوريات آسيا الوسطى لإحداث تحول ايجابي في مسار علاقاتها الدولية والاقليمية شرقاً وغرباً[27]،ومع إعلان هذه الجمهوريات عن استقلالها الواحدة تلو الأخرى في تسعينيات القرن الماضي سارعت تركيا إلى الاعتراف بها وتعزيز نفوذها عبر وسائل عدة ، منها

---

25 سرمد خليل إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص203.

26 باسل محسن مهنا ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،2015،ص289-290.

27ملوك حميد محمد، آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى على الامن القومي العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997، ص80- 81.

تشكيل منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود في إسطنبول عام 1993، تشمل الجمهوريات الإسلامية كافة وأفغانستان وأذربيجان فضلا عن تركيا والباكستان[28] .

ومع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002 أخذت سياسة الحزب تجاه منطقة أسيا الوسطى تأخذ بنظر الاعتبار التوازن الاستراتيجي مع هذه الدول وكانت أول زيارة رسمية لـ **رجب طيب اردوغان** إلى أوزبكستان في عام 2003 وهدفت الزيارة إلى أحياء سياسات الشرق الأوسط الكبير، والذي يشمل دول أسيا الوسطى والشرق الأوسط ، واكد اردوغان خلال الزيارة على **((يجب ان تكون لدينا رؤية مشتركة في منطقة اوراسيا وفي مجال تعاوني أوسع))** [29].

وقام الرئيس التركي السابق عبد الله كول في عام 2009 بزيارة إلى دول أسيا الوسطى ومنها جمهورية طاجاكستان ، وكان من نتائج الزيارة توقيع البلدين على بيان "**دوشنبه المشترك**" للتعاون في مجال المؤسسات الحكومية ، كما اتفقا على مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ومنع انتشار أسلحة المار الشامل ، وفي الاحتفال السنوي لاستقلال جمهورية قيرغيزستان في نيسان 2011 قام رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان بزيارة قيرغيزستان والتقى الرئيس اتامبايف واتفق على تشكيل " المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي" ويهدف المجلس إلى تحديد استراتيجيات للعلاقات الثنائية بين البلدين وتشكيل لجان للتخطيط الاستراتيجي المشترك ، وكان لهذه الزيارات اثرها الكبير على هذه الجمهوريات ، اذا شار السفير الأوزبكي في أنقرة عام 2009 ((الفت قديروف)) إلى ان تركيا أصبحت دولة مشرقة للعالم وان تركيا مثال رائع ونموذج تحتذي بها بلدان أسيا الوسطى لإقامة دولة ديمقراطية، في حين اكد الرئيس التركمانستاني (قربان محمدوف) خلال زيارته لتركيا عام 2012 على الاقتداء بالنموذج السياسي التركي في مجال حقوق الإنسان و التعددية الحزبية[30].

المطلب الثاني: التوجه الإيراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

اهتمت ايران بمنطقة آسيا الوسطى مع بداية تفكك الاتحاد السوفيتي وما تبعه من تصاعد المطالب القومية وظهور الجمهوريات إسلامية على الساحة الدولية، وتحاول ايران ان تلعب دوراً مميزاً في المنطقة

---

[28] Nicolae Miccu, black sea economic cooperation, as a counfindence bulding measure, perception of international affairs,vol.1, no.43, Ankara, December, 1996,p.1.

[29] سرمد خليل إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ،ص117–118.

[30] سرمد خليل إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص118–ص122.

للاستفادة من الفرص السياسية والاقتصادية المتاحة، وقد أدركت أهمية الدور الذي تلعبه تركيا في المنطقة ولهذا سعت إلى أداء دور فاعل في هذه الجمهوريات بالاعتماد على عوامل عدة أهمها:

أولا: العوامل التاريخية والثقافية والدينية

مما لاشك فيه ان الجوار الجغرافي والتفاعل التاريخي الطويل بين بلاد فارس و آسيا الوسطى ، أدى إلى حالة من الاندماج الحضاري والثقافي بين هذه الأقوام، فاللغة الفارسية حتى وقت قريب كانت بمثابة لغة العطاء والأبداع الثقافي لكثير من هذه الأقوام، حتى ان الطاجيك يفتخرون بأنهم أصحاب حضارة وثقافة مميزة، يمكن ان تكون بمثابة جسر بين الثقافة الإيرانية وبقية الثقافات المجاورة[31].

ان استقلال هذه الجمهوريات مثل فرصة هامة لإيران لاستثمارها للخروج من العزلة الإقليمية المفروضة عليها، وللاستفادة من العوامل المشتركة التاريخية والثقافية التي تربطها مذهبيا مع أسيا الوسطى، كما تسهم هذه العلاقات في كسر الحصار المفروض على الدور الإيراني في ظل سياسات الولايات المتحدة الساعية إلى عزلها[32]، وقدمت الحكومة الإيرانية برامج للمساعدات الثقافية من خلال قبول طلاب من جمهوريات آسيا الوسطى للدراسة في جامعاتها والتخصص في مختلف فروع العلم، سواء العلوم الطبيعية أو الدينية، كما دعمت ايران استخدام الحرف العربي بدلاً من الحرف السلافي المستخدم في لغات آسيا الوسطى، الا انها لم تنجح الا في طاجاكستان التي تتحدث الفارسية حيث اختارت الحرف العربي، وتقوم ايران حالياً بطباعة الكتب المدرسية الطاجيكية، لان الاخيرة تعاني من ضعفاً في هذا المجال، وافتتحت مراكز ثقافية تعنى بالخط واللغة الفارسية وتعليمها لأبناء هذه الجمهوريات، لأن اللغة عامل هام للتقارب وايجاد قاعدة فكرية مشتركة[33].

ويمثل السعي في نشر الايديولوجيا الدينية الايرانية عاملاً هاماً في الاندفاع الايراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى، فايران تعد نفسها رائدة تجربة اسلامية في العصر الحديث، وثورتها ترتكز على مبادئ بحاجة إلى الانتشار، والاطروحة الاسلامية التي تتبناها تعد مختلفة عن الاطاريح الاسلامية في المنطقة والعالم

---

[31] ناهض محمد صالح، التنافس التركي – الإيراني في جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاسياسية، جامعة بغداد، 1997 ، ص15.

[32] عبير ياسين، حصار الدور الإيراني في أسيا الوسطى، مجلة مختارات ايرانية، العدد 29، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، كانون الأول ،2002،ص1.

[33] جعفر عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره.

الاسلامي، ولهذا وجدت في الفراغ الايديولوجي الذي شهدته هذه الجمهوريات في اعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي عاملاً هاماً في التوجه نحو هذه الجمهوريات، لقيام انظمة حكم اسلامية بدلاً عن الانظمة الشيوعية، مستغلة وجود اغلبية كبيرة من المسلمين بعضها يتقارب معها ثقافياً كطاجاكستان، والبعض الآخر تتواجد فيها اقليات يتقارب معها مذهبياً كاذربيجان[34].

وتحرص ايران في هذا المجال (الديني) على ان تقدم نفسها كنموذج اسلامي يتسم بالمرونة والطبيعة العملية والسلمية، وقد سعت جاهدة إلى إقناع دول المنطقة بانها لا تشكل اي تهديد لانظمتها السياسية، وشجعت القيادات الحاكمة على القبول بالتعاون معها وفي مختلف المجالات[35].

ويبدو ان النجاح الايراني الاكبر في هذه الجمهوريات كان بشكل خاص في طاجاكستان بسبب الروابط الثقافية والاثنية واللغوية الوثيقة بين الدولتين، ووجود اغلبيه من الطاجيك من ذوي الأصول الإيرانية ، ولهذا عملت ايران على تشجيع عملية أحياء روابط التراث الثقافي المشترك والذي يقرب الطاجيك من ايران[36]، ونجحت ايران في 18 اب 2008 من إنشاء المدرسة الدولية في العاصمة الطاجيكية **دوشنبه** والتي تتسع لـ 1200 طالب إيراني وطاجيكي وبحضور وزير الخارجية الإيراني **منو شهر متكي**[37] .

كما حققت نجاحاً مع تركمانستان مستفيدة من الحدود المشتركة الطويلة بينهما، ساعدها في ذلك ابتعاد ايران عن الخطاب الثوري الذي قد يثير حفيظة هذه الدول ويبعدها عن ايران وكان السفير الايراني في طاجاكستان، قد صرح بأن العلاقات بين ايران وطاجاكستان ينبغي ان تكون انموذجاً للعلاقات في منطقة آسيا الوسطى[38].

ثانياً: العامل الاقتصادي:

ان ما تتمع به جمهوريات آسيا الوسطى من امكانات اقتصادية كانت دافعاً هاماً وراء الاندفاع الايراني نحو آسيا الوسطى، حيث سعت ايران إلى استثمار ما تتميز به هذه الجمهوريات من وفرة في الانتاج الزراعي

---

[34] ناهض محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص111.

[35] مداليا هاشم العفوري، مستقبل التنافس على النفط في منطقة بحر قزوين، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة اليرموك، 2006، ص77.

[36] Kave Afrsidi and Abbas.Malek, Iran Foreigpolicy, After September issues, international institute for Caspian, winter- spring, 2003,p.25.

[37] أنصاف طالب محمد عبيد، السلوك السياسي الخارجي الروسي تجاه أسيا الوسطى بعد عام 2000 رسالة ماجستير جامعة النهرين، 2015 ،ص90

[38] Mustafa Aydin, op.cit, pp.189− 190.

يساعدها على سد النقص في المنتوجات الزراعية الذي تعاني منه[39]، ويمكن لإيران ان توفر حلاً للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الجمهوريات عن طريق عقد اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع الدول المجاورة، وبإمكانها تقديم بعض المواد المصنعة مقابل استيراد بعض المنتجات الزراعية، الامر الذي يؤسس لروابط اقتصادية وتجارية متينة[40].

وتمثل جمهوريات آسيا الوسطى طريقاً هاماً لإيران إلى اوربا، فطوال فترة الحكم السوفيتي كانت تركيا هي الممر الوحيد لإيران إلى اوربا، اما الآن وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال هذه الجمهوريات، فان الوصول إلى اوربا عبر القوقاز او عبر البحر الاسود دون المرور بالاراضي التركية اصبح متاحاً لإيران، كما فتح امامها طريقاً نحو الشرق الاقصى عبر آسيا الوسطى، مما يعيد لإيران حيويتها بوصفها ممراً تجارياً عالمياً يربط بين الشرق والغرب، وفي السياق ذاته ترى ايران بأن جمهوريات آسيا الوسطى دول مغلقة محرومة من البحار المفتوحة، وان ايران بفضل اطلالتها على البحار المفتوحة والتي تبلغ 2000 كم، بعضها على الخليج العربي والبعض الآخر على المحيط الهندي يمكن ان تكون ممراً لآسيا الوسطى باتجاه البحار المفتوحة[41].

ان رغبة ايران في إقامة علاقات اقتصادية مع جمهوريات أسيا الوسطى للإسهام في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني على الحدود الإيرانية الشمالية، وتعزيز امنها الغذائي من خلال استيراد الغذاء من تلك الجمهوريات مقابل تجهيز بعض بلدانها بالنفط ومشتقاته والحصول على الآلات الرخيصة وقطع الغيار اللازمة للمصانع الإيرانية ، فتلك الجمهوريات تمثل سوقا واسعا للمنتجات الإيرانية[42] .

وفي هذا الاتجاه تمكنت ايران ليس فقط من تطوير وجودها الاقتصادي في هذه الجمهوريات فقط، بل وحرمان منافسيها من اي فرص للنجاح الاقتصادي في آسيا الوسطى عن طريق تطوير شبكة مواصلات برية وطرق سكك جديدة بينها وبين آسيا الوسطى، بحيث تصبح ايران حلقة الوصل بين اسيا الوسطى والعالم

---

39 الكسي غروميكو، رؤية جديدة للتقارب الروسي مع ايران، مجلة شؤون الاوسط، العدد 76، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، تشرين الاول، 1998، ص36.

40 محمد كاظم علي، ايران والجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، نشرة دراسات دولية، العدد الاول، مركز دراسات الجمهورية، بغداد، تشرين الاول، 1992، ص6.

41 ناهض محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص122- 123.

42 دعاء هادي صالح ، المكانة الاستراتيجية لجمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية واثرها في السياسة الدولية ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ،2014،ص117.

الخارجي، ويعد طريق خط حديد بانق – مشهد والذي بدأت ايران بتنفيذه منذ سنوات، من اهم الطرق التي ستساعد على اختزال ما يقارب الـ 900 كم، من الطريق الفاصل بين آسيا الوسطى والمياه الدولية والبالغ 2500 كم، وبذلك تصبح المسافة 1600 كم فقط، هذا الخط سيساعد ايران على نقل ما يقارب من 19 مليون طن من البضائع سنوياً وما يقارب 3 ملايين مسافر[43]، وتسعى ايران عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) إلى تحقيق اهداف اقتصادية وزيادة فاعليتها وحركتها في محيطها الاقليمي، من اجل كسر طوق العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية، وقد مكنتها هذه المنظمة من ان تصبح جسراً هاماً يربط منطقة الخليج العربي منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، مما يعزز من أهمية ايران الاستراتيجية ، وسعت ايران إلى إنشاء منظمة جديدة تضم الدول المطلة على بحر قزوين، وهي (ايران، روسيا الاتحادية، اذربيجان، كازاخستان وتركمانستان)، ويعد انشاؤها جهداً ايرانياً لتقوية روابطها مع الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، ان هدف المنظمة هو اقامة تعاون اقتصادي واستغلال الموارد والثروات البحرية في بحر قزوين[44] ، والتركيز على ربط المنطقة بشبكة واسعة من طرق النقل البرية والبحرية بما فيها خطوط أنابيب نقل الطاقة والتعاون في المجالات الاقتصادية بما يحقق الاكتفاء الذاتي لإيران وجمهوريات أسيا الوسطى[45]، ويعدّ نقل النفط والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى عبر ايران إلى الاسواق العالمية من ابرز المصالح الاقتصادية الايرانية في المنطقة، حيث قامت كل من تركمانستان وكازاخستان على احداث خطوط نقل النفط والغاز عبر الاراضي الايرانية لتصل إلى مياه الخليج العربي، ووقعت كل من ايران وتركيا وتركمتنستان في 14 آيار 1997 اتفاقية لنقل الغاز من تركمانستان إلى اوربا عبر الاراضي الايرانية ومروراً بالاراضي التركية[46]، وتتصاعد الاهمية الايرانية في مجال نقل النفط والغاز لكونها تمثل الطريق الاسرع والاكثر امناً، والاقل كلفة لاقتصاديات آسيا الوسطى، والتي تعتمد على صادرات الطاقة والمواد الاولية والخامات الصناعية، كما توفر لها مصدراً اساسياً للخبرة في مجال الصناعات النفطية استكشافاً واستخراجاً وتحويلاً

---

[43] ارش بومند وآخرون، التقاطع الجيوبولتيكي الايراني– الامريكي مجلة شؤون الاوسط، العدد 84، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 1995، ص55.

[44] Mohammad Reza Dabiri, A new Approach, the Legal regime of caspin sea, As abasis for peace and development, the Iranian journalism of international affairs, vol v1, No.1, spring, Tehran, 1994, p.29.

[45] دياري صالح مجيد ، التنافس على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين دراسة في الجغرافية السياسية ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ،2010،ص225.

[46] Patrick Clawsan, Iran and Caspian basin oil and gas, perception, journal of international affairs, Vol.II, No.4, Ankara, December 1997- February 1998, p.27.

ونقلاً[47] ، وفي تشرين الثاني 2002 دعت ايران منتجي النفط في بحر قزوين لنقل النفط بالأنابيب عبر ايران واكد محمود خاجاني المدير في وزارة الطاقة الإيرانية بان البوابة الذهبية من بحر قزوين إلى الخليج العربي عبر ايران أصبحت مفتوحة الآن ويمكن للشركات العاملة في بحر قزوين من نقل صادراتها النفطية إلى الأسواق العالمية وعلى الرغم من المعارضة الأمريكية لهذه الصفقات ومحاولة منعها إلا أنها استؤنفت عام 2005 اذ قامت كازاخستان بأمداد ايران بـ**500000** برميل يوميا[48] .

ثالثا : العامل السياسي والامني :

انطلقت السياسة الخارجية الإيرانية بعد الحرب الباردة من السعي إلى تحقيق نفوذ إسلامي ولكن بزعامة إيرانية ، فايران تقع وسط كتل قومية، فإلى الشرق تقع باكستان وأفغانستان ، وإلى الغرب والجنوب الغربي تقع الدول العربية و إلى الشمال والشمال الغربي تقع تركيا ودول أسيا الوسطى، وباستقلال هذه الجمهوريات وجدت ايران الفرصة لإعادة تنشيط سياستها الخارجية، والبحث عن علاقات جديدة بعد ما أفقدتها اتجاهاتها الدينية الكثير من علاقاتها مع محيطها الإقليمي والدولي وهذه المشاكل لا تزال قائمة بين ايران ودول الجوار الإقليمي[49] ، ولتعميق دورها في أسيا الوسطى لمواجهة الدور التركي حرصت ايران على صياغة منهج براغماتي لا يركز على التغيير الثوري، بل يقدم نموذج إيراني إسلامي يتسم بالطبيعة العملية والسلمية ويعود ذلك للتباين المذهبي من ناحية ، ولإدراكها بان النخبة الحاكمة في أسيا الوسطى قد استلهمت القيم العلمانية مما يجعلها أميل إلى عدم تقبل النموذج الإيراني من ناحية أخرى ، وقد نجحت ايران في إقناع دول أسيا الوسطى بانها لا تشكل تهديدا لنظمها السياسية مما دفعها إلى قبول التعاون مع ايران كما هو الحال مع تركمانستان وأوزباكستان وكازاخستان ، اذا اعلن قادتها ان ايران لا تشكل تهديدا لهم واعلنوا عن رغبتهم بالتعاون معها[50] .

---

47 Mohammad Reza jalili, op.cit, p.120.

48 عقيل حسين عباس، دور المتغير السياسي والاقتصادي في سياسية ايران الخارجية تجاه أسيا الوسطى ، رسالة ماجستير ،جامعة النهرين،2012،ص86-87.

49 محمد السيد سليم ، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسيا الوسطى، محمد السيد سليم ، محررا ، أسيا والتحولات العالمية ، مركز الدراسات الأسيوية ، الجيزة،1998،ص338

50 إبراهيم عرفات ، أسيا الوسطى والتنافس الدولي في منطقة مغلقة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 167 ، مركز الأهرام ، القاهرة 2007،ص109.

وهنالك مجموعة من المشاكل السياسية والامنية عانت منها هذه الجمهوريات والتي وفرت الفرصة للعب دور سياسي فيها، وأسهمت ايران في تسوية النزاع الارمني– الاذربيجاني، وقام وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي بزيارة لكل من ارمينيا وأذربيجان للتوسط في النزاع القائم، وأستجاب الطرفان للوساطة الايرانية، وتم الاتفاق على وقف اطلاق النار، ومثل ذلك نجاحاً للدبلوماسية الايرانية في منطقة آسيا الوسطى، لاسيما وأن أرمينيا رفضت الوساطة التركية لقناعتها بأنحياز تركيا إلى أذربيجان[51].

وانتهجت ايران مقاربة برغماتية اكثر من المقاربة الايديولوجية اذ تفضل أداء دور الدولة الإقليمية الفاعلة اكثر من الدولة الإسلامية الثورية ويتجلى ذلك في الدور الذي قامت به الحرب الأهلية الطاجيكية حيثما لم تقدم الدعم للحركة الإسلامية بل عملت على التقريب بين مختلف اطراف الصراع وتوجت الجهود الإيرانية المتوازنة بوضع حد للحرب الأهلية عام 1999[52].

وبسبب النزاعات المستمرة في هذه المنطقة سعت الدول الفاعلة فيها ولاسيما في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى ايجاد آلية لتسوية النزاعات، حيث طرحت تركيا وايران واوكرانيا وجورجيا واذربيجان وارمينيا فكرة عقد ميثاق لمراقبة السلام في منطقة القوقاز تحت رعاية روسيا وحلف شمال الأطلسي، كما طرحت فكرة لتشكيل قوات لحفظ السلام، تتألف من قوات تركية– أيرانية واوكرانية، تستخدم لمنع الصِدام بين الأطراف المختلفة، ويتم تأليف هذه القوات من الدول غير المتقاتلة وفقاً لطبيعة الأوضاع السائدة، فعلى سبيل المثال ((اوكرانيا وايران)) تحفظ السلام في أرمينيا، إما تركيا وأوكرانيا فأنها تحفظ السلام في أذربيجان، ويبدو أن نجاح هذه الأتفاقات لا يمكن أن يتم بدون موافقة حلف شمال الأطلسي وروسيا[53].

وادت أحداث 11 أيلول وما تبعها من وجود عسكري أمريكي وغربي في المنطقة إلى تزايد المخاوف الإيرانية الناتجة عن تمركز قوات عسكرية لمكافحة الإرهاب في كل من أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجاكستان وبذلك اصبح الأمن القومي الإيراني أمام تهديد حقيقي لا سيما بعد احتلال أفغانستان 2001 والمناطق المجاورة لإيران[54] ، ان اكثر ما يقلق ايران في الجانب الأمني هو تعاون دول أسيا الوسطى مع حلف شمال الأطلسي

---

[51]محمد كاظم علي، مصدر سبق ذكره، ص6–7.

[52]Mohamed Reza Jalili and Thiery Keilner, op. cit, pp.128-129.

[53]Nedim Narh, Ukrania and Turkish Apperaches to settlement conflicts, the Cau Caus in sight Turkey, vol.2, No.2, Ankara, july- sepetemberr, 2000, p.160.

[54] عبير ياسين ، الوجود العسكري والسياسة الأمريكية تجاه أسيا الوسطى ،مصدر سبق ذكره ، ص35

وانضمام تلك الدول إلى الحلف ومن ثم حصار ايران من خلال وجود قوات للحلف في هذه الدول، فالعلاقات القوية بين الولايات المتحدة ودول أسيا الوسطى أثار المخاوف الإيرانية من تأثير ذلك على الوحدة الإيرانية مستقبلا ، ويتضح ذلك بشكل خاص في تحذيرات الرئاسة الإيرانية في قمة شنغهاي عام 2007 من المخاطر التي تحيط بالمنطقة من وراء تنامي الوجود الأطلسي في المنطقة[55] .

المبحث الثاني : التأثير الامريكي في التوجه التركي–الايراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى:

إن الأهمية الجيوسياسية التي تحظى بها جمهوريات آسيا الوسطى لاسيما موقعها الجيوبولتيكي بين الشرق والغرب والرابط بين آسيا بأوربا، وأحتوائها على مصادر الطاقة وبكميات هائلة لاسيما النفط والغاز، دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأهتمام بهذه المنطقة، وتجسد ذلك من خلال الأعتراف الرسمي بها، وأقامة علاقات دبلوماسية معها، ومساعدتها في الأنضمام إلى المحافل الدولية، فضلاً عن تقديم برامج المعونة الأقتصادية لها، وأعطت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 مبررا للولايات المتحدة الأمريكية للقيام بحملتها العسكرية على أفغانستان 2001، ومن خلال هذه الحرب من جهة وحملة مكافحة الإرهاب توفرت التغطية للتدخل العسكري الأمريكي في منطقة أسيا الوسطى ، بما تضمنه ذلك من أبعاد استراتيجية تتمثل في الوصول إلى نفط المنطقة، ومراقبة علاقات التعاون العسكري النووي بين القوى الآسيوية، ثم تطويق هذه القوى ذات الأهمية على المستويين الإقليمي والدولي لا سيما ايران ، والتي يمكن ان تشكل معوقا للسعي الأمريكي في البقاء على القمة[56] .

وكانت جمهوريات أسيا الوسطى من أوائل الدول التي قدمت المساعدة للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، كما اعلن الرئيس الروسي **بوتين** تأييده للوجود الأمريكي في المنطقة الهادف إلى مكافحة الإرهاب مشيرا إلى ان ذلك سوف يصب في مصلحة روسيا[57]،ولم يتوقف الأهتمام الأمريكي عند هذه الخيارات بل سعت إلى التحكم في حركة التفاعلات الأقليمية والدولية التي تستهدف هذه الجمهوريات، لاسيما التوجه التركي – الايراني، بسبب قربها من جمهوريات آسيا الوسطى وروابطها التاريخية، والثقافية والدينية، والسياسية والاقتصادية معها، ويمكن دراسة التأثير الامريكي من خلال مطلبين:

---

[55] هدى متكيس ، الخصائص الجيوسياسية لدول أسيا الوسطى في أسيا الوسطى والتنافس العالمي ، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة ،2008،ص35.

[56] هنري كيسنجر ، هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت 2003 ، ص8.

[57] Department of state, Bureau of European and Eur, Asia affairs, washinghton, d.c. November, 2002,p.27.

المطلب الأول: التأثير الأمريكي في التوجه التركي نحو جمهوريات آسيا الوسطى:

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهوريات أسيا الوسطى أخذت الولايات المتحدة إعادة رسم استراتيجياتها تجاه دول المنطقة، اذ عملت على ترتيب مواقفها السياسية الأمنية والعسكرية والاقتصادية وإعادة انتشار نفوذها وتمركز قواعدها بهدف تامين مصالحها اذ تنظر الولايات المتحدة إلى هذه الجمهوريات كموقع حيوي لمصالحها الاستراتيجية باعتبارها تجاور قوى كبرى منافسة لها كروسيا والصين ودول إقليمية متصارعة معها كإيران[58] .

وأولت الولايات المتحدة الأمريكية أهتماماً كبيراً بدراسة أوضاع جمهوريات آسيا الوسطى، حيث أرسلت العديد من البعثات إلى المنطقة، ومنها بعثة مؤسسة (راند)[*] وبعثة (معهد الولايات المتحدة الأمريكية للسلام)، وتهدف هذه البعثات الى تحديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة في هذه الجمهوريات[59]، ولهذا أعلنت الإدارة الأمريكية مرات عدة وعن طريق بعثاتها الرسمية وعدد من وثائقها القانونية بأن منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين واحدة من المناطق الحيوية والهامة للولايات المتحدة الأمريكية[60].

وبهدف تحقيق مصالحها في هذه المنطقة قدمت الولايات المتحدة الدعم والتأييد للتوجه التركي في آسيا الوسطى هذا ما أشار إليه مستشار الأمن القومي السابق (بريجنسكي) حينما قال ((لكي ترفع الولايات المتحدة من شأن جنوب القوقاز ووسط آسيا عليها أن تحرص على عدم استبعاد تركيا.. لأنه إذا شعرت تركيا وكأنها منبوذة أوربياً، فسوف تصبح أكثر أسلامية ويقل أحتمال تعاونها مع الغرب في أدخال وسط آسيا في المجتمع الدولي))[61].

وشكل تعامل الولايات المتحدة مع تركيا بأعتبارها شريكاً أستراتيجياً اقليمياً هاماً في توازنات أوراسيا، دافعاً لتركيا للولوج في التوازنات الأسيوية مدعومة بلاعب عالمي، وأخذت أهمية ذلك التعاون تزداد بالنسبة

---

58 احمد دياب ، أمريكا وروسيا حدود والاختلاف وافاق التعاون ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 160 ، مركز الأهرام . القاهرة ، تموز 2005،ص164.

* مؤسسة راند أو مؤسسة الأبحاث والتطوير تأسست عام (1948) من قبل شركة طائرات دوغلاس لتقديم تحليلات وأبحاث للقوات المسلحة الأمريكية وتعرف: Rand corporation provides obejective research service.

59محمد السيد سليم ، فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي (دراسة القومية)، مجلة السياسة الدولية الدولية، العدد 111،مركز الأهرام ،القاهرة ، كانون الثاني 2003،ص275.

60 Nasib Nassibi, Azerbaijans Geoplolitics and oil pipline issue, perception, vol.IV, No.4, Ankara, December 1999, February , 2000, p.102.

61محمد سعد ابو عامود، تحولات السياسة الامريكية تجاه ايران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة، كانون الاول، 2002، ص73.

لتركيا، لاسيما في الفترات التي شهدت توتراً في العلاقات بين الأتحاد الأوربي وتركيا، أو الفترة التي شهدت تصاعداً في التنافس التركي – الروسي[62].

ويتجلى الدعم الأمريكي للتوجه التركي في ميادين ثلاثة:

أولاً: (دعم النموذج العلماني):

إن أهمية تركيا للولايات المتحدة كنموذج لدولة أسلامية الأنتماء غربية التوجه، بديمقراطيتها العلمانية وأقتصادها القائم على السوق الحرة، يمكن أن تكون مثالاً لبلدان المنطقة ، ويبدو أن الولايات المتحدة تحبذ الأنموذج التركي وتسعى لدعمه وتأييده في آسيا الوسطى، فهو أنموذج علماني يفصل الدين عن السياسة، عكس النموذج الايراني المنافس الذي يعكس أنموذج الأسلام الثوري، الذي يمزج الدين بالسياسة والذي لا يتفق وتطلعات الولايات المتحدة والغرب، كما يهدف هذا الدعم إلى الوقوف بوجه الحركات الأسلامية المتشددة[**]في هذه الجمهوريات، والتي تضر بالسياسات والمصالح الأمريكية والغربية[63].

ويتركز الدعم الأمريكي للتوجه التركي في آسيا الوسطى بعدّها بوابة لمنطقة قلب أوراسيا فضلاً عن دورها كوكيل للمصالح الأمريكية في المنطقة وفقاً لمبدأ عدم التدخل الأمريكي المباشر، وهذا ما اشار إليه (مارتن أندك) بقوله ((أن من الضروري أن ندخل هذه الدول ضمن أستراتيجية المنطقة، وحالما نقوم بذلك نسطيع أن ندرك الدور المتزايد الأهمية لتركيا في حساباتنا الأقليمية))[64].

ويبدو ان الدور التركي في هذه الجمهوريات استند إلى الصورة الإدراكية لجمهورياته نحو الأنموذج التركي بعدها الدولة العلمانية والديمقراطية سياسيا والمتقدمة والمتطورة اقتصاديا والمنفتحة ثقافيا وهو ما تسعى أنظمة الحكم في هذه الجمهوريات إلى محاكاته واستنساخه منذ استقلالها ، اذ تتزاوج قيم العلمانية والديمقراطية مع الخصوصيات المحلية ، وحتى تسهل من اندماجها في النظام العالمي الجديد[65] .

---

[62] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد طارق ثلجي، طارق عبد الجليل ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) بيروت ،2008، ص529.

** ظهرت حركات اسلامية متشددة في اسيا الوسطى، ففي اوزبكستان ظهرت مثل تلك الحركات في اقليم فرجانا الحدودي وباسم حركة اوزبكستان الاسلامية، وحزب النهضة الاسلامي وحزب التحرير في طاجاكستان، في حين ظهر في كازاخستنان حزب جند الخلافة وحزب آلاش وفي قرغيزستان ظهرت كتائب الاسلام بولي الشيشانية، وغيرها من حركات اخرى صغيرة توزعت في هذه البلدان للمزيد من التفاصيل ينظر: الجماعات الاسلامية في اسيا الوسطى والقوقاز، نشاط متزايد وتهديدات محتملة، على الرابط، www.sasapost.com/islamic-groups-in.middle.asia/

[63] حميد شهاب، التنافس الاقليمي والدولي في جمهوريات اسيا الوسطى الإسلامية ،دراسات دولية ،العدد 1،بغداد،2004 ، ص12.

[64] سعد رزيج ايدام، مصدر سبق ذكره، ص235.

[65] Mohammad reza jalili and thiery keilner, opcit, p.133.

واسهم تعامل الولايات المتحدة مع تركيا باعتبارها شريكا استراتيجيا إقليميا هاما في توازنات اوراسيا في ولوج تركيا إلى التوازنات الآسيوية مدعومة بلاعيب عالمي وأخذت أهمية ذلك التقارب الاستراتيجي تزداد بالنسبة لتركيا لا سيما في الفترات التي شهدت توتراً في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي[66] ويبدو ان هذه الدول لا تعارض التدخل التركي في هذه الدول وبالأخص اذا ما كانت تركيا حليف استراتيجي للولايات المتحدة وهذا ما أكده **صافابيف** نائب وزير الخارجية الأوزبكي حينما قال ((أولا وقبل كل شيء نحن نرحب بمشاركة تركيا كعضو في التحالف ضد الإرهاب .... ونحن نفتقد ان هناك وفرة كبيرة في التعاون الجيد في سياستنا الاقتصادية والعسكرية وانا اعتقد ان تركيا والأعضاء الأخرين في التحالف يمكن ان يلعبوا أدوارا هامة في إتمام المهمة وبنجاح)) [67] .

و لا يتوقف تناغم السياسة الخارجية التركية مع السياسات الأمريكية و الأوربية، بل ويشمل التناغم مع سياسات الدول الحليفة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط كالسعودية وقطر والأردن وفلسطين لهذا فان الولايات المتحدة تعد تركيا بالنسبة لها وبحسب مركز الأبحاث **راندو كارينجي** بانها دولة نموذج يجب ان تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في أسيا الوسطى وهو ما يفسر القبول الأمريكي للدور التركي في أسيا الوسطى والشرق الأوسط[68] .

وتوصلت الولايات المتحدة وتركيا إلى توقيع وثيقة الرؤية المشتركة عام 2006 اذ توكد الوثيقة على إعادة تفعيل الدور التركي في السياسات الإقليمية من ناحية وفي السياسة الدولية من ناحية أخرى، ويبدو ان هذا الدعم نابع من الأدراك الأمريكي بان تركيا هي المنافس الإقليمي الأقوى لإيران من جهة والحليف المهم للولايات المتحدة من جهة أخرى اذ تطرح النموذج التركي في النظام السياسي العلماني وتدفع باتجاه تفضيله على النظام السياسي في ايران وذلك لتحقيق قدر من التوازن الإقليمي[69].

وبالمقابل تشعر تركيا بأن الوجود الأمريكي والغربي في هذه الجمهوريات سيؤمن المصالح التركية، وهو ما عبرت عنه وثيقة الأمن القومي التركي التي أقرها مجلس الأمن القومي عام 2006، حيث أكد على

---

66 احمد داود اوغلوا ، مصدر سبق ذكره ،ص529.

67 باسل محسن مهنا ، مصدر سبق ذكره ،291.

68 عارف محمد خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص29.

69 محمد السيد سليم ، المشهد الاستراتيجي الاسيوي اوائل القرن الحادي والعشرين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 167، مركز الاهرام ، القاهرة ، تشرين الأول 2007، ص80.

أهمية حماية آمن دول آسيا الوسطى والقوقاز، وأن تعزيز علاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة سيصب في مصلحة تركيا[70].

ثانيا : تحجيم الدور الروسي:

يهدف الدعم والتأييد الأمريكي للتوجه التركي في هذه الجمهوريات إلى محاصرة دول أخرى تنافسها على النفوذ في أسيا الوسطى لا سيما روسيا الاتحادية ، وتعد السيطرة على روسيا الهدف الأهم للولايات المتحدة والقوى الأوربية فروسيا كانت هدفا للمخططات لأمريكية بدءا بفرنسا النابليونية ومرورا بألمانيا في حربيها الأولى والثانية ومن ثم الحرب الباردة[71] .

وتعدّ منطقة أسيا الوسطى ميدانا هاما للسياسة الخارجية الروسية ،وسعى الرئيس **بوتين** بعد وصوله إلى السطلة إلى تعميق التوجه الاوراسي في سياسة روسيا الخارجية وذلك ما عرف **بمبدأ بوتين** ،والذي ركز فيه على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في أسيا الوسطى والشرق الأوسط وعدم السماح للولايات المتحدة والغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية[72] .

وإشارت إلى ذلك وثيقة الآمن القومي الروسي لعام 2008 والتي عكست سياسة روسيا وتوجهها للسيطرة المباشرة على منطقة أسيا الوسطى اذ أكدت الوثيقة على إمكانية عودة روسيا بتطلعاتها العالمية وعلى وجود القدرة الحقيقة لروسيا لكي تلعب دورا مؤثرا وفاعلا على المستوى العالمي باعتبارها واحدة من مراكز النفوذ في العالم[73]

وعملت روسيا الاتحادية على زيادة فاعلية سياستها الخارجية حيال جمهوريات أسيا الوسطى بما يعزز الاعتماد الاقتصادي الكبير لتلك الجمهوريات على روسيا بوصفها اكبر شريك تجاري لها لا سيما بعد ان

---

70 محمد نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، رياض الزين للنشر، بيروت،2008 ، ص276.

71 ارش يومند وأخرون ، مصدر سبق ذكره، ص44.

72 أنصاف طالب محمد عبيد ، مصدر سبق ذكره،ص51.

73 لبنى خميس مهدي ، الولايات المتحدة والتنافس الدولي على أسيا الوسطى بعد أحداث 11 أيلول 2001 ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 23–24 ، جامعة النهرين ،2011 ص113.

طرح الرئيس **بوتين** فكرة إنشاء "الاتحاد الاوراسي"، والذي تم إنشاؤه عام 2015 لتحقيق التعاون سياسيا واقتصاديا وعسكريا مع جمهوريات أسيا الوسطى[74].

ودفعت هذه السياسة الروسية الولايات المتحدة للعمل على عزل روسيا جيوسياسيا عن طريق منعها من العودة إلى نفوذها السابق في أسيا الوسطى ومحاصرتها من خلال إقامة القواعد العسكرية في هذه الجمهوريات، والعمل على توسيع حلف الناتو ليشمل هذه الجمهوريات ولهذا جاءت زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي **روبرت بليك** إلى طاجاكستان عام 2013 لمناقشة نقل مواقف حلف الناتو والمنشئات العسكرية الأمريكية إلى طاجاكستان[75]، فهذه الجمهوريات تشكل قاعدة مثالية لتهديد روسيا بالاقتراب من حدودها الجنوبية وبإمكان الولايات المتحدة استغلال الحجج والذرائع والتبريرات للتدخل في المنطقة وشؤونها ، فهنالك المشكلات العديدة التي يمكن استغلالها كالنزاعات الحدودية والقومية وتصاعد دعاوي الاستقلال والانفصال القومي والديني وهي عوامل لها امتدادات واسعة داخل العمق الروسي[76] .

كما وسعت الولايات المتحدة إلى احتواء النفوذ الروسي في هذه الجمهوريات من خلال سياسة الطاقة الهادفة إلى إنشاء خطوط جديدة لنقل النفط المستخرج من أسيا الوسطى إلى الموانئ التركية دون المرور بالأراضي الروسية، وفي الوقت نفسه تسعى روسيا إلى مرور أنابيب النقل عبر أراضيها للحصول على ورقة ضغط سياسة واقتصادية لتحقيق هدفها الاستراتيجي في السيطرة على قلب اوراسيا، وتحقيق التوازن الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة ومحاولة إفشال استراتيجية التطويق الأمريكي لروسيا الاتحادية[77] وكان من نتائج هذه السياسة الروسية عقد الاتفاقية مع تركمانستان في أيار 2007 لنقل 80 مليار م^3 من الغاز الطبيعي سنويا من تركمانستان عبر الأراضي الروسية ولمدة 25 عاما كما وقعت مع أوزبكستان اتفاقا في أيلول 2008 لإنشاء خطوط أنابيب جديدة للغاز قادرة على استيعاب 30 مليارم^3 من الغاز الطبيعي سنويا عبر الأراضي الروسية[78].

ثالثاً: تأمين مصادر الطاقة:

---

[74] أنصاف طالب محمد عبيد ، مصدر سبق ذكره ،ص153.

[75] طاجاكستان قوة مؤثرة أو متأثرة بلعبة النفوذ الإقليمي شبكة الأنترنيت http: ll www. Shatharat. Net

[76] Roger N. Mcdermott, countering global terrorism developing the antiterrorist capabiltes of central Asia malitaries strategic studies institute, us army war College, 2004,p.p.27-28.

[77] دعاء هادي صالح ، مصدر سبق ذكره ،ص145.

[78] طالب حسين حافظ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه أسيا الوسطى : الواقع والأفاق المصدر الدولي ، العدد 10 بغداد ،2009، ص36.

يعد تأمين مصادر الطاقة وبأسعار مناسبة عاملاً أساسياً في تحقيق الرفاه المتواصل للولايات المتحدة والدول الأوربية، ولما كان النفط والغاز من أهم العناصر في تأمين الطاقة المطلوبة، فأن أستمرار تدفق هاتين المادتين إلى تلك الدول يعدّ مسألة حياتية، من هنا يمكن تفسير الموقف الأمريكي تجاه أمن الخليج العربي، كما وتعد منطقة أسيا الوسطى الغنية بالنفط والغاز حلقة جديدة في مجال السعي الأمريكي للسيطرة على الطاقة[79]، وتنبثق الرؤية الأمريكية من أن السيطرة على مصادر الطاقة ستسهم في نجاح مساعيها في قيادة العالم، وأقامة نظام القطبية الأحادية، لأن السيطرة على مصادر الطاقة ستساعد الولايات المتحدة على تحجيم المحاور والأقطاب المنافسة لها، ك(أوربا، اليابان، الصين وروسيا الأتحادية)، فأوربا على سبيل المثال تستورد ما يعادل 90% من النفط والغاز المستهلك داخلياً[80].

وانطلق الاهتمام الأمريكي بأمن الطاقة من حاجتها المتزايدة من النفط وضمان سلامة خطوط الإمدادات النفطية ، ويعد ذلك من الأهداف الحيوية للولايات المتحدة ووجدت في دول أسيا الوسطى خيارها المفضل لتقليل الاعتماد على نفط الخليج العربي ولتلبية الاحتياجات النفطية المتصاعدة للولايات المتحدة ، اذ تشير التقارير إلى توقع ارتفاع الطلب على النفط في الولايات المتحدة إلى حوالي 27 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020 مقارنة باستهلاكها اليومي 20 مليون برميل عام 2002[81] .

ونتيجة لذلك قدمت الولايات المتحدة الدعم والمساندة للنفوذ التركي في آسيا الوسطى لاسيما في مجال الطاقة وخطوط نقل النفط والغاز، وتضمن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول التنمية وتطوير الطاقة في آسيا الوسطى، بعض المبادئ الأساسية لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، وأعطت الأفضلية لخط أنابيب ((باكو– تبليسي– جيهان)) [82]، ولهذا قامت الولايات المتحدة بتوفير الدعم من اجل إنجاح مشروع خط أنابيب **(باكو–بتليسي – جيهان)** بعده افضل الخيارات المتاحة لتصدير النفط من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، اذا أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن تقديم منحه مالية من وكالة التجارة والتنمية الأمريكية قدرها 823 الف دولار إلى اتحاد شركات خط الأنابيب التركية دعما لتنفيذ هذا المشروع والذي بدأ

---

[79] ارش بومند وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص47.

[80] المصدر السابق، ص50.

[81] سليم كاطع علي، الموقف الأمريكي من السياسة الإيرانية تجاه أسيا الوسطى بعد الحرب الباردة ، المرصد الدولي ، العدد10،بغداد،2005،ص55.

[82] Nasib Nassibi, op. cit, p.102.

العمل به عام 2002[83] ، ويبدو ان أقامه هذا المشروع يعد وجها من أوجه التنافس في منطقة أسيا الوسطى وهو ما يفسر إصرار العلاقات المتحدة على دعمه رغم تكاليفه المالية العالية[84] ، ومثل مشروع **نابكو** امتداد للدعم الأمريكي لتركيا في مجال تامين مصادر الطاقة ويهدف هذا المشروع الذي بدأ العمل به عام 2015 إلى نقل الغاز الطبيعي من أواسط أسيا إلى اوربا وتفادي المرور بروسيا الاتحادية وسيؤدي هذا المشروع إلى تقليص الاعتماد الأوربي على إمدادات الغاز الروسية وتحرير جمهوريات أسيا الوسطى من الهيمنة الروسية[85].

كما عملت الولايات المتحدة على مساعدة جمهوريات أسيا الوسطى في تنمية صناعات النفط والغاز الطبيعي ، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي يمكن هذه الدول من التحرك خارج النفوذ الإيراني والروسي والصيني ، وان تنمية الصناعات في هذه الدول سيسهم في إيجاد فرص استثمار للشركات الأمريكية ،الأمر الذي يؤدي إلى تحكم الولايات المتحدة في مصادر الطاقة لهذه الجمهوريات لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية لا سيما في مجال احتواء ايران وتطويقها وإعادة تقوية وتأكيد الدور التركي في المنطقة[86] .

ولخص "**ريتشارد مورينغستر** رئيس البعثة الخاصة لاوراسيا الأهداف الرئيسة لسياسة الولايات المتحدة في مجال الطاقة ، حيث قال **ان أهداف الولايات المتحدة فيما يتعلق بمصادر الطاقة في أسيا الوسطى تتضمن دعم سيادة دولها ، وتقوية روابطها مع الغرب ، ودعم الاستثمارات الأمريكية الخاصة، وبما يعزز امن الطاقة الغربية من خلال تنويع مصادر العرض**[87].

المطلب الثاني: التأثير الأمريكي في التوجه الايراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى:

مما لاشك فيه أن ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من أمكانات وطاقات سياسية، أقتصادية، وعسكرية، فضلاً عن رؤيتها الأستراتيجية لأهمية المنطقة، وأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه في مجال النفوذ والهيمنة العالمية، لاسيما وأنها تتربع اليوم على هرم القوة العالمية وتمتلك قدرات تأثيرية عالية، تؤهلها لإيقاع التأثير على حركة اللأعبين الأقليميين والدوليين في مختلف ساحات العالم، ومنها منطقة آسيا

---

83 ويلفرد كول وآخرون، مصادر الطاقة في بحر قزوين وانعكاساتها على الخليج العربي، مركز الإمارات، أبو ظبي 2010، ص192.

84 Marcus menzol American foreign policy in the Caspian region fracture, 2003 ,p.100.

85 أنصاف محمد طالب ، مصدر سبق ذكره، ص162.

86 باسل محسن مهنا ، مصدر سبق ذكره ،ص47.

87 Jim Nicole, central Asia , regional development and implications for u.s interest, CRS REPORT for congress rl 33458, January ,2010, p.29.

الوسطى، مكن الولايات المتحدة من أن تحد كثيراً من حركة ايران، تجاه آسيا الوسطى، ويمكن دراسة هذا التأثير من خلال:

أولاً: (أحتواء ايران):

يعدّ هدف أحتواء ايران وتفعيل الدور التركي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأستخدمت لهذا الغرض الوسائل الدبلوماسية والمساعدات الخارجية، ودعم التوجهات الأصلاحية، ودعم ومساندة التوجه التركي لمحاصرة النفوذ الايراني في المنطقة ، وهذا ما أشار إليه ريتشارد نيكسون حيث يقول: ((أن تركيا تلعب دوراً ضد التغلغل الايراني في الشرق الأوسط وتؤثر أيجابياً على أوزبكستان وتركمانستان وقرغيزستان وكازاخستان كي لا تسقط في الفخ الايراني، لو تحدثنا عن مصير آسيا الوسطى علينا أن لا نسمح بسقوط أفغانستان ضمن نطاق النفوذ الايراني كي لا تمسك ايران بمفاتيح آسيا الوسطى، لقد خبر كل من البريطانيين والسوفيت هذه الحقيقة))[88].

وقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً كبيرة من أجل الحد من النفوذ الأيراني في هذه الجمهوريات، فالولايات المتحدة تخشى من النفوذ الأيراني والأسلام الأصولي الذي بدأ بالأنتشار بين شعوب هذه الجمهوريات بعد تفكك الأتحاد السوفيتي، ولا تخفي الولايات المتحدة خشيتها من التقارب بين أيران والشعوب المسلمة والذي قد يؤدي إلى نمو تيار الأسلام الأصولي بتأثير التمدد الثقافي والسياسي الايراني في آسيا الوسطى، وتهدف الأستراتيجية الأمريكية إلى أحتواء هذا الخط قبل أتساعه وفقدان السيطرة عليه، لأن نمو التيار الأسلامي الثوري سيرسخ الحقيقة القائلة بأن الجولة القادمة ستكون بين الأسلام والأيديولوجيا الغربية[89].

وتنتهج ايران سلوكا في سياستها الخارجية وأدوارها الإقليمية مغايرة للمعايير الأمريكية ، ووفقا للطروحات الأمريكية فا ايران هي دولة مشاغبة جيوسياسا ومصدر تشويش استراتيجي، وهي بمثابة القاسم المشترك لكل مشاكل الولايات المتحدة في المنطقة ، ولهذا تتهم الولايات المتحدة ايران بانها راعية للإرهاب ومعارضة للعملية السلمية في الشرق الأوسط، فضلا عن سعيها لامتلاك السلاح النووي وإسحله الدمار الشامل[90] ،

---

88 ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة: مالك عباس، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1995، ص155.

89 جعفر عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره.

90 حيدر عبد الجبار حسوني، التنافس السياسي والاقتصادي التركي–الإيراني وانعكاساته الإقليمية، أطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين ،2015،ص206.

وشكلت الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية التي تتمتع بها ايران في منطقتي أسيا الوسطى والخليج العربي دافعا للولايات المتحدة لاستعمال شتى الوسائل لاحتواء ايران وتحجيمها في حدود ضيقة كي لا تصبح قوة إقليمية متنفذة ، لان ذلك سيعرض المصالح الحيوية الأمريكية في تلك المنطقة للخطر، ولهذا عملت الولايات المتحدة على تشويه صورة النظام الإيراني، باعتباره نظاما يرعى الإرهاب ويسعى إلى تصدير الثورة الإسلامية ، ومحاولة التدخل باستمرار في النزاعات بين ايران وجمهوريات أسيا الوسطى لإذكاء سوء التفاهم بين الأطراف المتنازعة واسهم الوجود الأمريكي في أسيا الوسطى في تنفيذ سياسة احتواء ايران وتعميق عزلتها الخارجية ، من خلال تحجيم الصلات الاقتصادية بينها وبين دول العالم عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية والمالية على الأطراف المتعاملة مع النظام الإيراني[91] كما يتيح لها هذا الوجود التأثير في الداخل الإيراني، وأشغالها بمشاكل داخلية من خلال سياسة التطويق والحصار[92].

وبالنسبة لإيران كان وجود الولايات المتحدة في أسيا الوسطى شمالا، والخليج العربي جنوبا، وأفغانستان شرقا والعراق غربا، يمثل حصارا أمريكيا كاملا لإيران، وهو ما يضع تحديات كبيرة على الأمن القومي الإيراني وعلى مصالحها السياسية والاقتصادية، اذ ان سيطرة الولايات المتحدة على موارد النفط في أسيا الوسطى والعراق أثار مخاوف ايران من انخفاض أسعار النفط العالمية مما يسهم في أضعاف الدور الإقليمي الإيراني، كما ويتعارض الوجود الأمريكي في أسيا الوسطى مع المطالب الإيرانية بضرورة حل جميع المشاكل في اطار إقليمي أو داخلي، فضلا عن التخوف الإيراني من إمكانية التأثير في وحدتها الوطنية اذا ما استعمل صانعي السياسة الخارجية الأمريكية ورقة الإقليمية الاذرية التي توليها اهتماما كبيرا ، لا سيما مع ربط الأوضاع في ايران بالحديث عن الإصلاح والديمقراطية في المنطقة[93]، وأدت سياسة الاحتواء الي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه ايران إلى زيادة أهمية تركيا في التوازنات الاستراتيجية في المنطقة وكسبت صفة الشريك الاستراتيجي فضلا عن ان الوجود الروسي في الشمال والشمال الغربي ووجود الصين في الشرق

---

[91] Sami G. hajjar, US military presence in the Gulf; challenges and prospect, strategic studies institute, us army war college, march, 2002,p.12.

[92] مالك عوني، السياسة الخارجية الأمنية المشتركة، أفاق التكامل الأوربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، مركز الأهرام، القاهرة، 2004، ص96.

[93] عبير ياسين، انعكاسات الوجود الأمريكي في أسيا الوسطى، مجلة مختارات إيرانية، العدد 37، مركز الدراسات السياسة، القاهرة،2003،ص10،12

دفع الولايات المتحدة إلى تطوير سياسات تستند إلى وجود تركيا في هذه المنطقة ، والتي تشهد تصاعد المخاطر الاستراتيجية جيواقتصادية وجيوسياسيا[94] .

ثانياً: التصدي للتحالف الأيراني– الروسي:

أن وضع تركيا سياستها الخارجية تجاه آسيا الوسطى على محور يتوائم مع الخيارات الأستراتيجية لقوى النظام العالمي وفي مقدمتها الولايات المتحدة، هذه السياسة التركية التي يبدو أن لها مزايا عديدة من زاوية التوازنات العالمية، دفعت نحو تشكيل توازنات مضادة، كما وأن التوترات التي عاشتها تركيا مع روسيا وايران أضعفت من المرونة التكتيكية لسياسات تركيا في المنطقة بسبب الشعور بالثقة في الدعم الخارجي الذي قدمته القوى العالمية لها[95].

و أدت السياسة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ايران ومحاولة أحتوائها وعزلها وتطويقها، فضلاً عن الدعم والتأييد الأمريكي للنفوذ التركي في جمهوريات آسيا الوسطى، إلى توجه ايران نحو روسيا الأتحادية وتوسيع العلاقات معها في مختلف الميادين، لمعادلة الدعم الأمريكي لتركيا[96].

وفي الوقت نفسه سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقليص النفوذ الروسي في أسيا الوسطى وذلك مرتبط بطبيعة الأهداف الأمريكية الرامية إلى أمتداد نفوذها في المناطق التي كانت تابعة للأتحاد السوفيتي لاسيما الجمهوريات الأسلامية ومحاولة عزلها بشكل نهائي عن روابطها مع روسيا ، وتبرز أهمية ايران في هذا المجال والسعي الأمريكي لعزل ايران عن روسيا وعن الدول الجديدة في المنطقة، فإيران بموقعها الحالي تعدّ الجسر الطبيعي والمناسب للربط بين تلك المناطق والخليج العربي والمياه الدولية[97].

ومع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بدأت الإدارة الروسية تتخوف من وجود خطة أمريكية لاحتواء روسيا عسكريا عن طريق مد حلف الناتو إلى دول أسيا الوسطى واقتصاديا من خلال تحجيم نفوذ روسيا الاقتصادي على دول المنطقة وتجاهل المصالح الروسية أثناء توقيع العقود والصفقات الكبرى المتعلقة بمصادر الطاقة[98].

---

94 احمد داود اوغلو، مصدر سبق ذكره ، ص529.

95 أحمد داود اوغلو، مصدر سبق ذكره، ص533– 534.

96 هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص251– 252.

97 ارش بومند، مصدر سبق ذكره، ص46.

98 شعبان عبد الرحمن، أسيا الوسطى أطماع عمرها خمس قرون ، شبكة الأنترنيت .http:www.islam . on line . net

وتدرك روسيا بان محاولات الولايات للسيطرة على منطقة أسيا الوسطى، ليست فقط لحصار روسيا ،ولكن لمنع قيام حلف قاري تقوده روسيا عن طريق توسيع مظلة حلف الناتو السياسة والأمنية بالمنطقة ولذلك حاولت روسيا باستمرار تعبئة دول المنطقة لمواجهة السياسات الأمريكية ومن هنا يأتي تأكيد روسيا على حتمية التعاون مع ايران والتي لها روابط وثيقة مع دول أسيا الوسطى ، وهي من اشد المعارضين لسياسة الولايات المتحدة الخارجية فضلا عن ان ايران تمثل منفذا لروسيا نحو البحار المفتوحة ، ولهذا قدمت روسيا الدعم لإيران ليس فقط في مواجهة التطلعات الأمريكية بل ومواجهة التطلعات التركية في جمهوريات أسيا الوسطى[99] ، ولحقبة طويلة كانت أيران والأتحاد السوفيتي هما الدولتان الساحليتان لبحر قزوين، وتمتعت المنطقة بحدود آمنة وتعاون عن طريق أعطاء الأسبقية لأمن وسلامة الحدود[100]، ويعطي الوجود الروسي في المنطقة ايران أحساساً بالأرتياح، لأن النفوذ الروسي يساعد على منع تركيا من التوسع في تلك المناطق التي تسكنها شعوب ذو أصول تركية، وبسبب الأقلية الأذرية في ايران أصبح لزاماً على ايران التعاون مع روسيا للحد من الطموحات التركية في هذه المنطقة[101].

إن مصالح روسيا وايران في آسيا الوسطى والقوقاز تتطابق إلى حد كبير في مسائل النزاعات الأقليمية، وفي ميادين الطاقة، ففي طاجاكستان، وناغورنو كاراباخ تعمل ايران في أنسجام مع روسيا، وكلاهما خصماً أستراتيجياً للأطلسي، وبالتالي يمكن لأيران وروسيا الأضطلاع بدور بارز في بناء حلف جيوسياسي قوي في أوراسيا[102].

وتتقاسم روسيا وايران مصالح مشتركة في منع توسع نفوذ الولايات المتحدة وتركيا في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، وكان ذلك دافعاً هاماً للتعاون المتنامي بين البلدين، اذ عملا على إعاقة بناء خط أنبوب باكو– جيهان، ومنع الولايات المتحدة وتركيا من توسيع نفوذهما في حوض قزوين، وتكثيف التعاون بينهما في الميدان النووي، إذ ساعدت روسيا ايران في بناء مفاعل نووي في بوشهر، ووقعت في تموز 2002

---

[99] احمد ثابت ، الاقتصاد السياسي للصراع حول دول أسيا الوسطى ، بعد أحداث 11 سبتمبر ، أوراق آسيوية ، العدد 5، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة ،2000، ص18-19.

[100] Rustam Mamdov, International Legal status of the Caspian Sea, The Turkish year book of the international relations, No.xxxII, Ankara, 2001, p.218.

[101] روبرت بارليسكي، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره في أمن الخليج، مجموعة باحثين، امن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1998، ص140- 141.

[102] الكسي غروميكو، مصدر سبق ذكره، ص37.

برنامج عمل مع ايران لمدة عشرة أعوام لتوسع التعاون يتضمن خططاً لأنشاء خمسة مفاعلات نووية أخرى[103].

ان المساعي الأمريكية لتوظيف موقع تركي الجيوبولتيكي وعلاقاتها الوثيقة مع دول أسيا الوسطى ، من اجل أحكام الحصار على روسيا وايران عبر السعي إلى تهميش دورهما من خلال تقليص الاعتماد الأوربي على إمدادات الطاقة الروسية وتعويضها بخطوط نقل أخرى ، وإنشاء خط لتوصيل الغاز من تركمانستان إلى اوربا عام 2008 ، فضلا عن استضافة العاصمة التشكيلية (براغ) في أيار 2009 قمة جمعت مسؤولي الاتحاد الأوربي ودول أسيا الوسطى وجنوب القوقاز، والتي أكدت على التزام مشترك من الدول الأعضاء المشاركة بإنشاء أربعة ممرات لنقل الطاقة باتجاه اوربا عبر أسيا الوسطى و القوقاز[104].

ثالثا : تفكيك المحور (الروسي – الصيني – الإيراني):

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية احد اهم أهدافها في أسيا الوسطى لكبح المحور الثلاثي(الروسي– الإيراني– الصيني)، ودعم التوجه التركي نحو أسيا الوسطى، اذ تسعى الولايات المتحدة ومن خلال وجودها في أسيا الوسطى إلى احتواء روسيا من جناحها الجنوبي، والصين من جناحها الغربي مع إزالة النفوذ الروسي – الإيراني واستبداله بنفوذ تابع لها كما تسعى الولايات المتحدة إلى إقامة قواعد عسكرية وتعزيز وجودها العسكري في المنطقة بعدها موقع تلافي ثلاث مناطق الشرق الأوسط و أسيا الوسطى وجنوب أسيا[105] .

واتجهت روسيا نحو تشكيل منظومة امن خاصة بها في مواجهة التوسع الأمريكي، اذ عملت على تحسين علاقاتها مع الصين وايران والهند لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها روسيا في جمهوريات أسيا الوسطى، لا سيما الوجود العسكري الأمريكي المدعوم بشبكة من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيه في اطار مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي[106].

---

103 ايلاف نوفل احمد، التوجهات التركية في منطقة الشرق الاوسط في منافسة الدور الايراني والروسي، www.alhewar.org

104 بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية منطلقات وأفاق جديد، مجلة السياسة الدولية العدد 177، مركز الأهرام، القاهرة، تموز 2009، ص279.

105 حسام سويلم ، القواعد العسكري في أسيا والوسطى ، مجلة السياسة الدولية العدد 164 ، مركز الأهرام ، القاهرة ، نيسان ،2006، ص84.

106 المثلث الروسي – الصيني – الهندي، الأهداف المشتركة ، اوراق تركية ، العدد 23 ، مركز الدراسات الدولية، بغداد ، 1999،ص2.

وبالمقابل تبنت الصين وايران الموقف الروسي في الاعتراض على الوجود الأمريكي المباشر في المنطقة فالصين تعد من القوى الكبرى في أسيا والتي لها مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية في جمهوريات أسيا الوسطى، وتنظر الصين إلى المنطقة بعدها مصدرا للطاقة في المستقبل لا سيما مع النمو الاقتصادي المتصاعد والذي يفوق نسبة 10% سنويا ، وفي ظل احتياجاتها المتصاعدة من الطاقة برزت الحاجة للبحث عن البدائل الرخيصة والأكثر أمنا فكانت أسيا الوسطى مصدر مهم وقريب للطاقة[107].

وتتطلع الصين إلى توطيد علاقاتها مع جمهوريات أسيا الوسطى ، اذا أسهمت في العديد من المشارع الاستثمارية في مجالات الطاقة والبنى التحتية ، ومنها مد خط أنابيب مع جمهورية كازاخستان وخط لنقل الغاز بينهما ، والذي دخل الخدمة عام 2013، فالصين تهدف إلى بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية يمكنها من خوض تجربة المنافسة في جمهوريات أسيا الوسطى[108] ،ومن خلال زيارة الرئيس الصيني **(تشي جين بنيغ)** إلى دول أسيا الوسطى عام 2013 ، تم التوصل إلى اتفاقيات بشان تعزيز التعاون الاستراتيجي مع هذه الدول وكان من نتائج هذه الزيارة ان أصبحت أسيا الوسطى شريكا استراتيجيا هاما للصين لا سيما في مجال الطاقة[109].

ان الهدف الاستراتيجي للتحالف بين الصين وروسيا يتجسد في كبح نفوذ الولايات المتحدة في جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية واثمر الجهد الروسي الصيني في هذا المجال في تأسيس منظمة شنغهاي[*] ، والتي حددت أهدافها بإقامة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب لقطع الطريق على الولايات المتحدة في أسيا الوسطى ، وكرد فعل على جهودها لاحتواء الصين وعزل روسيا، ومحاصرة ايران، وكذلك لتحقيق اندماج الاقتصاديات الاوراسية لمواجهة الاختراق الاقتصادي من الولايات المتحدة واوربا واليابان لاوراسيا[110] ، ونجحت منظمة شنغهاي في استقطاب دول أسيا الوسطى ضد التوجهات الغربية والأمريكية اذ طالب أعضاء

---

[107] مطيع الله تائب، الصين وايران وتركيا اللاعبون الجدد في أسيا الوسطى، نيسان 2008، شبكة الأنترنيت http:AL– Jazeera net.

[108] دعاء هادي صالح ، مصدر سبق ذكره ،ص155-156 .

[109] أنصاف محمد طالب ، مصدر سبق ذكره ،ص103 .

* تأسست منظمة شنغهاي عام 1996 بين كل من روسيا والصين وكازاخستان وطاجاكستان وقيرغيزستان ، والتي ما لبثت ان شكلت منظمة شنغهاي للتعاون عام 2001، والتي انضمت اليها أوزبكستان فيما بعد للمزيد من التفاصيل ينظر : محمود سالم السامرائي ، الثابت والمتغير للأمن الإقليمي لجمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية، أوراق تركية ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ،2002،ص95.

[110] سعيد محيو ، قمة معاهدة شنغهاي ، نحو نظام عالمي جديد ، مجلة اخيار سويسر شبكة انترنيت . http: llwww.swiss in to org.

منظمة شنغهاي عام 2005 الولايات المتحدة الأمريكية بتحديد فترة زمنية لرحيل قواتها من القواعد العسكرية في أسيا الوسطى ، وتحقق لها ذلك لا سيما في قاعدة **خان أباد في أوزبكستان وقاعدة ميناس في قيرغيزستان** كما أقامت مناورات مشتركة عام 2006 في طاجاكستان[111].

وأسهمت الصين في دخول ايران إلى المنظمة بوصفها عضوا مراقبا ، وفي قمة شنغهاي في اب 2007 أكدت ايران على المخاطر التي تحيط بالمنطقة من وراء تنامي الوجود الأمريكي كما دعت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في الحفاظ على امنها واستقراراها ، وتعد روسيا والهند من الدول المؤيدة للدور الإيراني في أسيا الوسطى ، فروسيا تجد في الدور الإيراني ما يمكن من خلاله موازنة الدور التركي في حين تؤيد الهند الدور الإيراني لتحجيم الدور الباكستاني في المنطقة[112] .

ولمواجهة ذلك فقد تنبت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قوامها الاستفادة من النفوذ التركي لإقامة توازنات استراتيجية في المنطقة ما تسهم في زيادة فاعلية الوجود الغربي وحلف شمال الأطلسي ، وذلك لمواجهة المحور الصيني – الروسي – الإيراني في منظمة شنغهاي ، والسعي إلى إيجاد منظمة بديلة عن منظمة شنغهاي تضم جمهوريات أسيا الوسطى وكل من أفغانستان وباكستان ، بهدف احتواء المحور الثلاثي المذكور[113] .

كما سعت الولايات المتحدة بالتنسيق مع تركيا وإسرائيل إلى حجب الموارد الطبيعية في جمهوريات أسيا الوسطى عن الصين وروسيا وايران ، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم ، فالتحكم في هذه المواد عامل أساسي في استكمال حلقات احتواء الصين وتحجيم الدور الروسي في المنطقة وحرمان ايران من الاستفادة من المنافع الاقتصادية فضلا عن التهديدات الأمنية على هذه الدول والذي يمثله الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة وتعزيز التحالفات مع الدول المحيطة بالمنطقة[114] .

رابعا : دعم النفوذ الإسرائيلي :

---

111 المصدر نفسه .

112 هدى مييتكيس ، مصدر سبق ذكره ، ص35.

113 محمد السيد سليم ، المشهد الاستراتيجي أوائل القرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص81.

114 محمد سعد ابو عامود ، العلاقات الأمريكية الصينية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 145، مركز الأهرام ، القاهرة،2001،ص145.

يهدف التعاون الأمريكي – التركي – الإسرائيلي إلى تنسيق مواقفهم ازاء أسيا الوسطى ضد اتساع النفوذ الإيراني ولهذا دعمت الولايات المتحدة وإسرائيل الطموحات التركية في هذه الجمهوريات لا سيما وانه يمثل نموذجا علمانيا وامتدادا للرؤى والمصالح الغربية[115] .

وقد بدأ التحرك الإسرائيلي نحو جمهوريات أسيا الوسطى بوقت مبكر من استقلالها ولهذا بادرت إلى إعلان اعترافها بجمهوريات أسيا الوسطى بهدف جعل هذه الجمهوريات ظهيرا استراتيجيا لها ووقعت مع هذه الجمهوريات مجموعة من الاتفاقيات تنص على وجود ضمانات للتأكد من عدم تسرب المعدات والرؤوس النووية إلى الدول الإسلامية لا سيما ايران[116].

وتعد إسرائيل امتدادا للدور التركي في جمهوريات أسيا الوسطى وحلقة من حلقات ربط المصالح الأمريكية في المنطقة لا سيما وانها تعتمد في أدائها على دعم أدوار منافسة لإيران كالدور التركي ، ويهدف التنسيق الأمريكي – الإسرائيلي إلى أبعاد النفوذ الإيراني عن هذه المنطقة وضمان مرور أنابيب نقل الطاقة بعيدا عن ايران لمنعها من الاستفادة منها [117] وترى إسرائيل ان تركيا يجب ان تشكل مدخلا هاما إلى المنطقة وان تركيا يمكن ان تمثل غطاءً لإسرائيل في تغلغلها في أسيا الوسطى ، ولهذا تؤيد إسرائيل الوجود التركي بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية ، نتيجة لذلك كانت الشراكة في أسيا الوسطى مفيدة لكل الأطراف، وأثمرت الجهود الأمريكية – الإسرائيلية عن أبعاد ايران من لجنة نفط أذربيجان، ودعم المشروع التركي – الأمريكي **باكو– بتليسي–جيهان** بهدف أضعاف القوى الإقليمية في المنطقة ايران وروسيا والصين[118].

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

---

[115] سعد رزيج ايدام ، مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية والمتغيرات الاستراتيجية 2002–2015 ، المجلة السياسة الدولية ، العددان 33 و34، الجامعة المستنصرية ،2017،ص158.

[116] ناظم عبد الواحد الجاسور، التحرك الصهيوني، دائرة أسيا الوسطى: المخاطر والتاثيرات المستقبلية، مجلة الراصد الدولي، العدد 14، بغداد، تموز 2007 ،ص23.

[117] عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا والكيان الصهيوني ميادين شراكة الاقتصادية ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 15، دمشق 2011 ، شبكة انترنيت .http: //www.awu. dam.org

[118] سلمان علي حسين، سياسة إسرائيل حيال الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز، رسالة ماجستير، جامعة النهرين،2000،ص81–82

1. تمتعت جمهوريات أسيا الوسطى بأهمية جيوسياسية وجيواقتصادية جعلها محل اهتمام كبير للاعبين الساعيين إلى تطوير استراتيجيات إقليمية وعالمية ، واتخذ هذا الاهتمام أشكالا ثنائية وجماعية فهنالك التنافس(التركي– الإيراني)،(الأمريكي – الروسي)،(الياباني – الصيني)،(الياباني – الروسي)،(التركي – الروسي)،(الأمريكي – الصيني) ،(الأمريكي – الإيراني).

2. أسهمت الأوضاع الداخلية لجمهوريات أسيا الوسطى في زيادة حدة التنافس على هذه الجمهوريات، لكونها دول حديثة الاستقلال لا تملك مقومات إدارة شؤونها الداخلية وفي الوقت نفسه لديها موارد اقتصادية هائلة وموقع جغرافي متميز يطل على ساحات دولية هامة وقوى دولية فاعلة .

3. يواجه التوجه التركي نحو جمهوريات أسيا الوسطى عقبات عدة أهمها محدودية القدرة الاقتصادية والمالية والبعد الجغرافي عن هذه الجمهوريات قياسا بإيران ،وهيمنة عقلية النخبة التركية الحاكمة التي ترفض التفكير خارج الخيار الأوربي ووجود نخبة من الأحزاب والحركات القومية مثل حزب الحركة القومية وحزب اليسار الديمقراطي ، وحزب الشعب الجمهوري، والتي تتبع سياسات خارجية تركز على المصالح القومية التركية فقط، فضلا عن الموقف الروسي المعارض للتوجه التركي نحو أسيا الوسطى والذي يمتلك حظوط كبيرة في أسيا الوسطى لأسباب تاريخية وجغرافية إضافة إلى وجود الجاليات الروسية وأعداد كبيرة من الناطقين باللغة الروسية في هذه الجمهوريات.

4. يواجه التوجه الإيراني عقبات عدة أهمها طبيعة الأيديولوجيا الدينية، والتي تنظر اليها جمهوريات أسيا الوسطى نظرة شك وريبة اذ تعدها أيديولوجيا متطرفة كما تعاني من ضعف الوسائل والإمكانات المالية والاقتصادية، فضلا عن ان ايران تنشغل بأسبقياتها الداخلية وتوجهاتها نحو الخليج العربي مما لا يعطيها القدرة على ممارسة دور فاعل في أسيا الوسطى بالإضافة إلى الدور الأمريكي الهادف إلى عرقلة النشاط الإيراني في أسيا الوسطى كجزء من الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى احتواء ومحاصرة ايران.

5. اسهم المتغير الأمريكي والذي يعد احد ابرز الفاعلين الدوليين في التأثير على حركة اللاعبين الإقليميين لا سيما التركي – الإيراني بالاتجاه الذي يخدم المصالح الأمريكية ، اذ دعمت وبقوة النموذج التركي بعده نموذجا علمانيا يلتقي مع التوجهات الأيديولوجية للولايات المتحدة وغرب اوربا ويلبي مصالحها ، وفي الوقت نفسه حجمت التوجه الإيراني نحو أسيا الوسطى لكونه يمثل أنموذج الإسلام الثوري ، واستخدمت الوسائل والأدوات الدبلوماسية والاقتصادية لتحجيمه.

6. شكل المتغير الأمريكي احد اهم الأسباب التي منعت دول أسيا الوسطى من إقامة علاقات وطيدة مع ايران، وكان ذلك دافعا لإيران لأداء أدوار ثانويا في المحور الصيني – الروسي لعدم قدرتها على منافسة اللاعبين الكبار كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا .

7. ان الدعم الأمريكي للتوجه التركي في أسيا الوسطى كان من اجل إيجاد توازن استراتيجي بين تركيا وايران من جهة والاستفادة من الدور التركي لتحسين الصورة الأمريكية في المنطقة، فضلا عن استخدام تركيا كوسيط بينها وبين ايران في العديد من القضايا ومنها البرنامج النووي.

8. ان اهم ما يميز التنافس التركي – الإيراني هو حرص الدولتين على عدم الدخول في مواجهة مباشرة مع الطرف الأخر وعدم استعباده كليا ويتضح ذلك من خلال دخول الطرفين في مؤسسات ومشاريع مشتركة تتعلق بالمنطقة .

9. ان مستقبل الدور الأمريكي في التأثير على التوجهين التركي الإيراني يتوقف على مدى قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في الهيمنة والتأثير على الساحة الدولية وان احتمالية حدوث تغيرات في البيئة الدولية نتيجة لضعف القوة الأمريكية بسبب حروبها المتعددة و لا سيما في أفغانستان 2001 والعراق 2003 وفي الأزمة السورية التي لازالت مستمرة فضلا عن تعاظم قدرات بعض الدول الفاعلة والمؤثرة يحتم الولايات المتحدة أحداث تغييرات جوهرية في سياستها الخارجية تراعي التطورات المشار اليها .

10. ان الأفاق المستقبلية للتوجه التركي وقدرتها على أداء دور فاعل ومؤثر في أسيا الوسطى ، يتوقف على مدى قدرتها على الدخول في تعاون مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية، واستثمار العامل الأمريكي كداعم ومشجع للدور التركي ، فضلا عن التركيز على المصالح المشتركة مع الدول الإقليمية المحيطة بالمنطقة كروسيا وايران والصين ، وقطعت تركيا أشواطا كبيرة في هذا المجال اذ سعت إلى ربط بحر قزوين بالخليج العربي من خلال إنشاء خط يربط تركمانستان وايران وتركيا والذي سيترك تأثيرات عميقة على المستوى الجيواقتصادي والجيواسترتيجي وسيعزز العلاقات بين تركيا و أسيا الوسطى وايران ، كما سعت تركيا إلى إدخال روسيا في الاستراتيجيات المتعلقة بعلاقات تركيا مع دول أسيا الوسطى، لان حزب العدالة والتنمية حرص على عدم استبعاد روسيا من حساباته وجعل من طروحات التعاون التركي الروسي بديلا عن التنافس والصراع ،على الرغم من تطورات الأزمة السورية الي عرقلت مثل هذا الجهد لا سيما بعد أسقاط الطائرة الروسية في 24 تشرين الثاني 2015 إلا ان تركيا سرعان ما عادت تدريجيا لتجاوز هذه الأزمات .

11. ان الأفاق المستقبلية للتوجه الإيراني يتوقف على مدى قدرة ايران على اتباع سياسة عقلانية بعيدة عن التأثيرات الايديولوجية المتطرفة لا سيما الدينية منها ، وإيجاد حالة من التوافق مع دول المنطقة من اجل تجاوز جهود الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى احتوائها وعزلها عن المنظومة الدولية ويبدو ان ايران قدمت نفسها بوضوح في هذا المجال من خلال تحالفها مع روسيا والصين ،و لا سيما في اطار منظمة شنغهاي والاتفاقيات التي وقعتها بشان مشروع خط جديد مشهد – سرخس- تجان ، ونقل البترول إلى كازاخستان وأخيرا توقيع الاتفاق النووي في تموز 2016.

12. ان المصالح المشتركة التي تجمع كل من تركيا وايران في علاقاتهما المباشرة أو في توجههما نحو أسيا الوسطى، أو ارتباطهما مع القوى الدولية الفاعلة كالولايات المتحدة وروسيا والصين يدفعهما إلى ضرورة التركيز على المصالح المشتركة وإهمال جوانب النزاع والصراع في علاقاتهما وتحييد العامل الأمريكي كمتغير سلبي في هذه العلاقات وسيؤدي ذلك بلاشك إلى توافق تركي – إيراني تجاه أسيا الوسطى وسيسهم في الارتقاء بمستوى التأثير الفاعلية لكلاهما في المحيط الإقليمي والدولي.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب العربية والمترجمة:

1 – احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.

2 – ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة: مالك عباس، الدار الاهلية للنشر، عمان، 1995.

3 – شريف سعد الدين تغيان، الشيخ الرئيسي رجب طيب اردوغان مؤذن إسطنبول و محطم الصنع الاتاتوركي، دار الكتاب العربي، دمشق 2011.

4 – عبد علي الخفاف، محمد احمد المومني، آسيا الوسطى الاسلامية، دار عمار للنشر، عمان، 1995.

5 – علي محمد المياح وآخرون، العرب وآسيا، بيت الحكمة، بغداد، 2000.

6 – عمار علي حسين، ممرات غير آمنة ، مركز الخليج للأبحاث ، الأمارات العربية المتحدة،2003.

7 – محمد ، السيد سليم محررا، اسياق التحولات العالمية ، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة ، 1998.

8 – محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، رياض الزين للكتب والنشر، بيروت، 2008.

9 – محمد نور الدين، تركيا والزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الزين للكتب والنشر، بيروت 1997.

10 –هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية ، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت 2003.

11 –ويلفرد كول وآخرون، مصادر الطاقة في بحر قزوين وانعكاساتها على الخليج العربي، مركز الإمارات، أبو ظبي 2010.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. أنصاف طالب محمد عبيد، السلوك السياسي الخارجي الروسي تجاه أسيا الوسطى بعد عام 2000، رسالة ماجستير جامعة النهرين ، 2015 .
2. باسل محسن مهنا، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،2015.
3. حيدر عبد الجبار حسوني، التنافس السياسي والاقتصادي التركي – الإيراني وانعكاسه الإقليمي، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين،2015.
4. دعاء هادي صالح، المكانة الاستراتيجية لجمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية واثرها في السياسة الدولية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية،2014.
5. سرمد خليل إبراهيم، التوجيهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول أسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين ،2013.
6. سعد رزيج ايدام، العلاقات التركية– الايرانية 1979 – 2006، الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008.
7. سلمان علي حسين ، سياسة إسرائيل حيال الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز، رسالة ماجستير، جامعة النهرين،2000.
8. عقيل حسين عباس، دور المتغير السياسي والاقتصادي في سياسة ايران الخارجية تجاه أسيا الوسطى، رسالة ماجستير، جامعة النهرين،2012.
9. مداليا هاشم العفوري، مستقبل التنافس على النفط في منطقة بحر قزوين، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة اليرموك، 2006.
10. ملوك حميد محمد، آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى على الامن القومي العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997.

ثالثا: الدوريات:

1. ابتسام محمد العامري، اسيا الوسطى على مصادر الطاقة وحوض بحر قزوين ودواعي التنافس على النفوذ الاقليمي، مجلة قضايا دولية، العدد 44، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001.
2. إبراهيم عرفات، أسيا الوسطى والتنافس الدولي في منطقة مغلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الأهرام، القاهرة،2007.
3. احمد ثابت، الاقتصاد السياسي للصراع حول دول أسيا الوسطى، بعد أحداث 11 سبتمبر، أوراق آسيوية،العدد 45، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة ،2000.
4. احمد دياب، أمريكا وروسيا حدود والاختلاف وأفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، مركز الأهرام تموز 2005.

5. احمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى الانموذج التركي، دراسات استراتيجية، العدد 53، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2003.
6. ارش بومند وآخرون، التقاطع الجيوبولتيكي الايراني- الامريكي، مجلة شؤون الاوسط، العدد 84، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 1995.
7. بشيرعبد الفتاح ، السياسة الخارجية الشرعية منطلقات وأفاق جديد، مجلة السياسة الدولية العدد 177، مركز الأهرام، القاهرة ، تموز 2009 .
8. حسام سويلم، القواعد العسكري في أسيا والوسطى، مجلة السياسة الدولية العدد 164، مركز الأهرام، القاهرة، نيسان،2006.
9. حميد شهاب، التنافس الاقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، دراسات دولية، العدد 1، جامعة بغداد، تشرين الثاني، 2004.
10. خديجة عرفه محمد، ايران و أسيا الوسطى، التقرير الاستراتيجي الإيراني، القاهرة، تشرين الأول،2002.
11. روبرت بارليسكي، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره في أمن الخليج، مجموعة باحثين، امن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1998.
12. سعد رزيج ايدام، مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية والمتغيرات الاستراتيجية 2002-2015، المجلة السياسة الدولية، العددان 33 و34، الجامعة المستنصرية،2017.
13. سليم كاطع علي، الموقف الأمريكي من السياسة الإيرانية تجاه أسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، المرصد الدولي، العدد10 جامعة بغداد، 2009.
14.طالب حسين حافظ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه أسيا الوسطى: الواقع والأفاق المرصد الدولي، العدد 10 بغداد،2009.
15. عارف محمد خلف ، الدور الإقليمي التركي ، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد5 ،آذار ،2010.
16. عبير ياسين ، الوجود العسكري والسياسية الأمريكية تجاه أسيا الوسطى، مجلة السياسية الدولية ، العدد 152، مركز الأهرام ، القاهرة ، نيسان ،2003.
17. عبير ياسين، انعكاسات الوجود الأمريكي، في أسيا الوسطى، مجلة مختارات إيرانية، العدد 37، مركز الدراسات السياسة، القاهرة،2003.
18. عبير ياسين ، حصار الدور الإيراني في أسيا الوسطى ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد 29، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، كانون الأول ، 2002.
19. الكسي غروميكو، رؤية جديدة للتقارب الروسي مع ايران، مجلة شؤون الاوسط، العدد 76، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، تشرين الاول، 1998.
20. لبنى خميس مهدي ، الولايات المتحدة والتنافس الدولي على أسيا الوسطى بعد أحداث 11 أيلول 2001 ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 23-24 ، جامعة النهرين ،2011.
21. مالك عوني ، السياسة الخارجية الأمنية المشتركة ، أفاق التكامل الأوربي، مجلة السياسة ، الدولة ، العدد 142، مركز الأهرام ، القاهرة 2004.

22. محمد السيد سليم ، المشهد الاستراتيجي الاسيوي اوائل القرن الحادي والعشرين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 167، مركز الاهرام ، القاهرة ، تشرين الأول 2007.
23. محمد السيد سليم ، فعالية منتظمة المؤتمر الإسلامية ، دراسة تقويمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 142، مركز الاهرام، القاهرة ، تشرين الأول 2007.
24. محمد دياب، الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة شؤون الاوسط، العدد 105، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2002.
25.محمد سعد ابو عامود، العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، مركز الأهرام، القاهرة،2001.
26. محمد سعد ابو عامود، تحولات السياسة الامريكية تجاه ايران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة، كانون الاول، 2002.
27. محمد كاظم علي، ايران والجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، نشرة دراسات دولية، العدد الاول، مركز دراسات الجمهورية، بغداد، تشرين الاول، 1992.
28. ناظم عبد الواحد الجاسور ، التحرك الصهيوني في دائرة أسيا الوسطى : المخاطر والتاثيرات المستقبلية ، مجلة الراصد الدولي ، العدد 14 ، بغداد ، تموز 2007.

رابعا: الإنترنيت:

1 –ايلاف نوفل احمد، التوجهات التركية في منطقة الشرق الاوسط في منافسة الدور الايراني والروسي، www.alhewar.org
2– جعفر عبد الرزاق، الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والاستقطاب الدولي، http://www.darislam.com
3–سعيد محيو ، قمة معاهدة شنغهاي، نحو نظام عالمي جديد، مجلة اخبار سويسر شبكة انترنيت http: llwww.swiss in to . org.
4–شعبان عبد الرحمن، أسيا الوسطى أطماع عمرها خمس قرون ، شبكة الأنترنيت .http:www.islam . on line . net
5–طاجاكستان قوة مؤثرة أو متأثرة بلعبة النفوذ الإقليمي شبكة الأنترنيت http: ll www. Shatharat. Net
6– عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الاقتصادية ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 15، دمشق 2011 ، شبكة انترنيت .http: //www.awu. dam.org
7–مطيع الله تائب الصين وايران وتركيا اللاعبون الجدد في أسيا الوسطى ، نيسان 2008، شبكة الأنترنيت -.http:www Al-jazeera net.

BOOKS and Perodics:

1. Department of state, pureau of European and eur, Asia affairs, washinghton, D.C. November, 2002.
2. Hariy Kahvect, an analysis of the Western scholary, discourse on Turikic identity in Central Asia, The Turkish year book relations, University of Amkara, 2001.
3. Kave Afrsitd and abbas malek, Iran foreign policy after September issues, international institute for Caspian, winter-spring,2003,American.
4. Macro economic indication, invest in Turkey , the republic of turkey prime minister, investment support and promotion agency,2012,
5. Marcus menzol , ameri. Com foreign poliy in the Caspian region franture, 2003 .
6. sMee caman and M.ali akyurt, caucaus and central Asia , Turkish foreign policy, alternative: Turkish journal relations, vol.10,no.2-3, summer, 2011, p.70.

7. Mohammad Reza Dabiri, A new Approach, the Legal regime of caspin sea, As abasis for peace and development, the Iranian journalism of international affairs, vol, No.1, spring, Tehran, 1994.
8. Mohammad Reza Jalili, Thierry Keilner, the new Geopolitics of Central Asia of the USSR in the post September 11, puf, paris, 4th editions, 2006.
9. Mohammad reza jalii, Thierry Keilner, the new geopolitics of central asia of the ussr in the post September ,11, puf, Paris , 4 the editions, 2006.
10. Mohammad. Reza Hafes Nia, strategic role of the Cau Caus Central Asia axis in global competition, Amu Darya, Central for the study of central Asia and the Cau Caus, vol.7, No.14-15 Tehram, 2003.
11. Mustafa Ayding Geopolitics Central Asia and Cau Caus, Turk year book of international relation, No.xxx111, 2001.
12. Nasib Nassibi, Azerbaijans Geoplolitics and oil pipline issue, perception, vol.IV, No.4, Ankara, December 1999, February , 2000.
13. Nedim Narh, Ukrania and Turkisk Apperaches to settlement conflicts the Cau Caus in sight Turkey, vol.2, No.2, Ankara, july- sepetemberr, 2000.
14. Nicolae miccu, black sea economic cooperation, as a counfindence bulding measure, perception of international affairs,vol.1, no.43, anbara, December, 1996.
15. Patrick Clawsan, Iran and Caspian basin oil and gas, perception, journal of international affairs.
16. Regis Genta, Cau Caus and Central Aisa "Gret game" over oil and gas, the Diplomatic World, Paris, 2007.
17. Roger N. mcdermott, countering global terrorism developing the antiterrorist capabiltes of central Asia malitaries strategic studies institute, us army war cottege, 2004.
18. Rustam Mamdov, International Legal status of the Caspian Sea, The Turkish year book of the international relations, No.xxxII, Ankara, 2001.
19. Sami g. hajjar, us military presence in the gulf; challenges and prospect, strategic studies institute, us army war college, march, 2002.
20. Jim Nicole, central Asia , regional development and implications for u.s interest, CRC Report for congress rl 33458, January ,2010.

دور المنظمات الدولية في النزاع النفطي الإيراني-البريطاني عام 1951

The role of international organizations in the Iranian-British oil dispute in 1951

م.د. ثامر مكي علي

Dr.thamir makki Ali Faculty of Arts / University of Mustansiriya,Irak

كلية الآداب/الجامعة المستنصرية، العراق

الملخص

تولى محمد مصدق وزارته الاولى في التاسع والعشرين من نيسان 1951 في مرحلة خطيرة من تاريخ إيران المعاصر، اذ شهدت حينها إيران اضطرابات داخلية خطيرة، على اثر اغتيال رئيس وزرائها علي رزم ارا في السابع اذار 1949 على يد احد اعضاء جمعية فدائيان اسلام ، فضلاً عن تبنيه قرار تأميم النفط الإيراني، والمفاوضات مع الشركة المؤممة ودخول بريطانيا طرفاً في النزاع، ووصول بعثاتها الى إيران من اجل الوصول الى حل يرضي الطرفين، وعند إخفاقها عرضت النزاع على المنظمات الدولية كمحكمة العدل الدولية متهمة محمد مصدق بانه انتهك حقوقها، وعندما لم تصدر الاخيرة قراراً بحل النزاع، دخلت الولايات المتحدة وسيطاً بين الطرفين، فعرض النزاع على مجلس الامن الدولي والبنك الدولي لحل النزاع النفطي بين بريطانيا وإيران، فاذا بمصدق يدافع عن نفسه وبلاده مؤكدا ان النفط نفط ايران وان بريطانيا دولة امبريالية تسرق احتياجات الإيرانيين، لذلك فشلت مساعي بريطانيا بالحصول على حكم ضد مصدق.

الكلمات المفتاحية: نفط، إيران، بريطانيا، منظمات

Abstract

Muhammad Mossadegh took his first cabinet on April 29, 1951, at a dangerous stage in the history of contemporary Iran. Iran witnessed serious internal disturbances after the assassination of its Prime Minister Ali Rizm Ara on March 7, 1949 by a member of the Fedayeen Islam Society, Nationalization of Iranian oil, negotiations with the nationalized company, Britain's entry into the conflict, and the arrival of its missions to Iran in order to reach a mutually satisfactory solution. When it failed, the dispute was presented to international organizations such as the International Court of Justice, accusing Mohammed Mossadegh of violating its rights, the late United States as a mediator between the two parties.

He presented the dispute to the UN Security Council and the World Bank to resolve the oil dispute between Britain and Iran. However, Mossadegh defended himself and his country, asserting that oil is Iran's oil and that Britain is an imperialist country that steals the needs of the Iranians.

Keywords: oil, Iran, Britain, organizations

المقدمة:

وجه تأميم النفط من قبل الحكومة الإيرانية عام 1951 أكبر ضربة اقتصادية وسياسية الى الحكومة البريطانية، اذ ان الشركة اتي اممتها ايران ترتبط ارتباطاً وثيقا ببريطانيا وتمثل ذراعها السياسي والاقتصادي هناك، فضلاً عن ان هذا القرار عدته بريطانيا بداية لخسارة امتيازاتها في الشرق الأوسط وسيفتح الباب امام الدول النفطية الأخرى للمطالبة بتأميم نفطها او على الأقل زيادة حصصها من الارباح، لذلك استخدمت بريطانيا شتى الطرق من اجل اجهاض هذه التجربة فعززت قوتها البحرية في الخليج العربي، هددت ايران اقتصاديا و عسكريا لكن الأخيرة صمدت، فتوجهت بعدها نحو بعض المنظمات الدولية من اجل وضع حلول سريعة لهذه المشكلة التي اخذت تؤرق الأوساط السياسية البريطانية والأمريكية على حد السواء، متهمة محمد مصدق بانه انتهك حقوقها النفطية، فاذا بمصدق يدافع عن نفسه وبلاده مؤكدا ان النفط نفط ايران وان بريطانيا تسرق احتياجات الإيرانيين.

الإشكالية التي طرحها الباحث صيغت على أسئلة عدة منها:

1- هل كان لقرار تأميم النفط من قبل الحكومة الإيرانية عام 1951جذور سياسية واقتصادية؟
2- لماذا اتجهت بريطانيا نحو المنظمات الدولية كمحكمة العدل الدولية ومجلس الامن؟
3- ما هو الدور الذي ادته الولايات المتحدة الأمريكية حيال النزاع النفطي الإيراني-البريطاني وخصوصا الثقل السياسي الذي تتمتع به داخل اغلب هذه المنظمات؟

تم تقسيم البحث الى أربع محاور تناول المحور الأول (جذور النزاع النفطي بين إيران وبريطانيا) اذ تتبعنا فيه المصالح البريطانية في إيران منذ بدايات القرن السابع عشر مرورا بحصولها على امتياز دارسي عام 1901 انتهاءً بقرار تأميم النفط الإيران، وخصص المحور الثاني لمناقشة (النزاع الايراني – البريطاني في محكمة العدل الدولية) اذ عرضت بريطانيا نزاعها مع إيران الى محكمة العدل الدولية بعد ان صرفت نظرها عن حل المسألة بالتدخل العسكري. **اما المحور الثالث فخصص لعرض ل(مساعي مجلس الامن في حل النزاع البريطاني – الإيراني)** بعد ان أخفقت بريطانيا في حل نزاعها مع ايران في محكمة العدل الدولية ومواصلة الحكومة الإيرانية الاستمرار بإجراءات تأميم نفطها اتجهت بريطانيا هذه المرة الى هيئة الامم المتحدة وعرض النزاع على مجلس الامن. اما المحور الرابع فقد تناول وساطة البنك الدولي لحل النزاع النفطي بين إيران وبريطانيا والذي يقع ضمن الجهود الامريكية لحل هذا النزاع.

اعتمد البحث في معلوماته على مصادر عدة وبلغات متنوعة

اولاً/ جذور النزاع النفطي بين ايران وبريطانيا:

تعود المصالح البريطانية الى بدايات القرن السابع عشر عندما بدأت شركة الهند الشرقية The English India Company بالمتاجرة مع الموانئ والمدن الإيرانية، ومنذ نهاية القرن الثامن عشر اكتسبت ايران أهمية جديدة للبريطانيين الذين لم تعد مصالحهم في ايران تجارية فحسب، بل أصبحت مصالحهم استراتيجية ايضاً، لذلك لجأت الى سياسة ربط ايران بمجموعة من المعاهدات للحصول على امتيازات سياسية واقتصادية[1]، حتى اعلن جورج كرزون George Gerzon وزير خارجية بريطانيا حينها على امتياز يوليوس دي روتير في عام 1872"**لم يسبق ان عرف التاريخ عقداً كهذا العقد تسلم مملكة بحسبة جميع مصادرها الصناعية تسليما الى ايد اجنبية**"[2].

أصبحت إيران نتيجة للامتيازات التي منحتها الى بريطانيا شبه مستعمرة، فسيطر الرأسمال البريطاني على الاقتصاد الإيراني، خصوصا بعد ان وضعت بريطانيا يدها على النفط الإيراني عن طريق حصول وليم نوكس دارسي أحد مواطنيها عام 1901 على امتياز خاص بالتنقيب عن النفط[3]، الذي قدر له ان يصبح اهم امتياز بريطاني في إيران، والذي أثر على العلاقات بين البلدين سياسيا واقتصاديا، ووصفه احد الكتاب "**بانه اغرب امتياز من نوعه في تاريخ الأزمنة الحديثة**" [4]. لان شروط هذه الاتفاقية نصت على ان يؤسس دارسي شركة لتنمية امتيازه، وان يدفع للشاه عشرون ألف جنيه إسترليني، وله على صورة أسهم مدفوع ثمنها بالكامل وتكون لإيران عوائد سنوية من صافي أرباح النفط بنسبة 16% و1800 دولار كإيجار سنوي [5].

عندما اخذت اهمية النفط تزداد (خصوصا بعد اكتشاف مناطق جديدة في ايران تحوي النفط كمنطقة مسجد سليمان في السادس والعشرون من ايار 1908)، واصبحت تتطلب صناعته الى المزيد من التقنية

---

(1) للمزيد ينظر: خليل ابراهيم صالح المشهداني، العلاقات البريطانية–الايرانية 1857–1907، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب– جامعة بغداد، 1997، 25–100.

(2) شارلس عيساوي ومحمود ديغانة ، اقتصاديات البترول في الشرق الاوسط ، ترجمة : احمد حسن واحمد سلمان ، بغداد ، 1966، ص243. الجدير بالذكر ان ايران الغت الامتياز في عام 1873 بسبب المعارضة الروسية التي طالبت بامتيازات مماثلة للامتيازات البريطانية. للمزيد ينظر: خليل ابراهيم المشهداني، المصدر السابق، ص118.

(3) للمزيد ينظر: لازم لفتة ذياب المالكي، إيران في عهد مظفر الدين شاه 1896–1907، اطروحة دكتوراه كلية الآداب –جامعة البصرة، 1997، ص81–88.

(4) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، القاهرة، النهضة المصرية للطباعة والنشر، 1968، ص 29.

(5) لازم لفتة المالكي، المصدر السابق، ص89.

والاموال، شكلت بريطانيا شركة نفط الانكلو–فارسية في 14 نيسان 1909، بعد ان اشترت اسهم الشركتين اللتين اسسهما دارسي وهما شركة الاستثمارات الاولى وشركة نفط بختياري[6].

اشار كرزون وزير خارجية بريطانيا بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى (1918–1914) في تعليق له على الاهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها النفط بقوله"... **ان البترول كالدم لا غنى لنا عنه في معارك المستقبل، والبترول لم يكن سببا من اسباب النصر، بل ايضاً من اسباب الحرب**"[7].

واول اجراء اتخذته بريطانيا بعد انتهاء الحرب هو عقدها اتفاقية مع الحكومة الايرانية في التاسع من اب 1919، مستغلة اعلان حكومة روسيا الجديدة بإلغاء الامتيازات القيصرية السابقة، الا ان الاتفاقية واجهت ردود فعل ايرانية، ومواقف دولية معارضة لها.

واصلت بريطانيا جهودها في الحصول على امتيازات من إيران تؤمن مستقبل علاقاتها معها، اذ توصلت شركة النفط الانكلو– فارسية في الثاني والعشرون من كانون الأول 1920 وبدعم من الحكومة البريطانية عقد اتفاقية مؤقتة مع الحكومة الايرانية عرفت باتفاقية (ارميتاج سميث Armitage Smith Agreement) [8] التي كان من شانها تثبيت امتياز دارسي الذي حصلت عليه الشركة قبل الحرب، وكانت تلك الاتفاقية قد فرضت على الحكومة الايرانية لمصلحة الشركة النفط الانكلو– فارسية لأبعاد أي استثمار امريكي للنفط في شمال ايران [9].

بدأت الخلافات تشتد بين بريطانيا ورضا شاه بسبب زيارات الاخير المتكررة الى منشئات شركة النفط الانكلو –فارسية في جنوب إيران، وملاحظته الفوارق التي تبديها الشركة بين الموظفين الاجانب والعمال والموظفين الايرانيين العاملين في الشركة، فضلا عن مماطلة الشركة في دفع حصة ايران من الارباح النفطية، وعلى اثر ذلك اخذت العلاقات بين الحكومة الايرانية والشركة يسودها نوع من التوتر، واتخذت طابعا جديدا ابان سنوات الازمة الاقتصادية العالمية 1929–1933[10]. لذلك طلب رضا شاه من

---

[6] محمد سالم احمد الكواز، أثر النفط في العلاقات البريطانية – الايرانية 1948–1954، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2003، ص20–21.

[7] هارفي اوكنور، الازمة العالمية في البترول، ترجمة ومراجعة: راشد البراوي، القاهرة، 1967، ص95.

[8] للمزيد ينظر: عبد الاله بدري الاسدي، العلاقات البريطانية– الايرانية 1918– 1933، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب–جامعة بغداد، 1994، صص113–124.

[9] محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص35.

[10] عبد الاله بدري الاسدي، المصدر السابق، ص189.

الشركة اعادة النظر في بنود امتياز دارسي، لكن الشركة اعلنت رفضها القطعي في ذلك، بل تذرعت ان الازمة الاقتصادية العالمية سببت انخفاض اسعار النفط عالميا، وبالتالي انخفضت حصة إيران من الارباح [11].

في ظل هذه الاوضاع وجه رضا شاه انذارا في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1932 الى الشركة ابلغها بإلغائه امتياز النفط لحماية المصالح الايرانية، وابلغها في السابع والعشرين من الشهر نفسه الغاء امتياز دارسي [12]. احتجت الشركة النفط على اجراءات الحكومة الايرانية، وعدتها غير شرعية، وطالبت بضرورة حل المشكلة بالطرق الودية، والا ستتحمل الحكومة الايرانية تبعات قرارها [13].

استنكرت الحكومة البريطانية اجراءات الحكومة الايرانية، بل حذرت من مغبة الحاق أي ضرر بمصالح او املاك الشركة، وبانها ستحيل النزاع القائم الى محمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا، اذا رفضت الحكومة الايرانية سحب قرارها الاخير خلال اسبوع، لكن رضا شاه رفض وتمسكت حكومته بموقفها، وعدت الخلاف بينها وبين الشركة مسالة داخلية، وبانه ليس من صلاحيات محكمة العدل النظر فيه [14].

عرضت الحكومة البريطانية القضية امام مجلس عصبة الامم في جنيف في الرابع عشر من كانون الأول 1932، فأبدت الحكومة الايرانية موافقتها بالحضور الى عصبة الامم في التاسع عشر من الشهر نفسه، وعرض الطرفان وجهة نظره دون التوصل الى اتفاق، فأحالت إيران القضية الى التحكيم حسب ما جاء بالمادة (17) من عقد الامتياز.

استؤنفت المفاوضات في الخامس والعشرون من كانون الثاني 1933 تحت اشراف عصبة الامم، واختير اوارد بينس ممثل جيكوسلوفاكيا في عصبة الامم كوسيط بين إيران وبريطانيا، واستمرت المفاوضات ثلاثة أشهر بدأت في جنيف ثم باريس وانتهت في طهران، لكنها باءت بالفشل نظرا لإصرار طرفي النزاع على مواقفه [15].

---

[11] للمزيد عن تأثير الازمة الاقتصادية العالمية على إيران. ينظر: نادية ياسين المشهداني، إيران في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية1929–1933(دراسة في التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية)، رسالة ماجستير، كلية الآداب–جامعة بغداد،1998.

[12] محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص43.

[13] عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين (دراسات ايرانية)، الجيزة، مطبعة المركز النموذجي، 1973، ص68.

[14] محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص45.

[15] عبد الاله بدري الاسدي، المصدر السابق، ص199؛ محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص44–46.

بعدها تغير الموقف الإيراني المتصلب نتيجة تراجع رضا شاه عن قرار الغاء الامتياز، وتوصل وزير المالية الإيراني مع ممثل شركة النفط الانكلو-فارسية الى توقيع اتفاقية جديدة في التاسع والعشرون نيسان 1933 [16].

على اية حال تحسنت العلاقات الإيرانية وشركة النفط الانكلو-فارسية بعد الاتفاقية الجديدة، واستمر ذلك الى قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية بحيث وصفت العلاقات تلك اشبه ما تكون بشهر العسل [17]، الا انها انقلبت على عقبها بعد عدم استجابة ايران بطرد الالمان من أراضيها وتمسكها بحيادها، فقررت بريطانيا وروسيا غزو ايران في الخامس والعشرون من اب 1941 واجبار رضاه شاه على التنازل عن عرش ايران الى ابنه محمد في السادس عشر أيلول 1941[18].

عاد موضوع النفط الايراني الى واجهة الاحداث مرة اخرى في عام 1944 نتيجة تجدد المنافسات بين الشركات النفطية على امتيازات نفطية جديدة في إيران، وأدت حيثيات وملابسات تلك المنافسات الى تأزم علاقات إيران مع بعض الاطراف التي دخلت تلك المنافسة. كما طرحت الحكومة الايرانية في اوائل عام 1949 قضية النفط مع شركة النفط الانكلو- ايرانية بخصوص زيادة عوائد إيران السنوية من امتياز النفط وذلك بعقد اتفاقية جديدة، الا انها لم تسفر عن حل الخلافات بين الطرفين نتيجة المعارضة الداخلية لها ورفض مجلس النواب الايراني التصديق عليها فيما بعد [19].

تبنت اللجنة النفطية في الثامن اذار 1951 قرار تأميم الصناعة النفطية في جميع انحاء ايران، وصادق مجلس النواب على قانون النفط الإيراني في الثامن والعشرين من نيسان 1951 بأغلبية (79) صوتاً مقابل (2) صوت [20]، ثم تبعه مجلس الشيوخ بالمصادقة عليه ايضاً في الثلاثين من نيسان من العام نفسه[21]، وأصبح القانون نافذ المفعول بعد أن وقعه الشاه في الثالث من أيار من العام نفسه [22] الذي لم

---

[16] عبد السلام عبد العزيز فهمي، المصدر السابق، ص70-72.

[17] محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص48.

[18] عبد السلام عبد العزيز فهمي، المصدر السابق، ص104.

[19] للمزيد ينظر: سميرة عبد الرزاق عبد الله العاني، العلاقات الايرانية-البريطانية 1939-1951، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب-جامعة بغداد، 1997، ص259-266.

[20] د. ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 4957 / 311، تقرير من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 30 نيسان 191، وثيقة 44، ص89.

[21] A. Saikal , The Rise and Fall of the Shah , New Jersey , 1950, P.89.

[22] صدى الأهالي " صحيفة «، بغداد، العدد 483، 29 نيسان 1951.

يكن أمامه سوى أن ينحني مؤقتاً أمام العاصفة ويركب الموجة ، واصبح الدكتور مصدق رئيساً للوزراء، ولتتوصل جميع الإطراف الحكومية ان التأميم اصبح نافذاً منذ العشرين من آذار 1951 [23] .

حظي هذا القانون بترحيب كبير وواسع على المستوى الشعبي في إيران اذ أيدته مجموعة كبيرة من الأحزاب والجمعيات وكذلك عدد من رجال الدين بزعامة الكاشاني[24] وبهذا انتهت مرحلة مهمة من تاريخ إيران الحديث وليعلن بدأ مرحلة جديدة من تاريخها السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي لها ظروفها وخصوصياتها ومتطلباتها وتحمل سمات وخصائص تختلف عن جميع المراحل والحكومات التي سبقتها، اذ خاضت فيها إيران تجربة التأميم النفط في الشرق الأوسط، وكان لمصدق بصماته الواضحة عليها.

ثانياً/ النزاع الايراني – البريطاني في محكمة العدل الدولية:

على الرغم من ان التأميم هو اجراء قانوني، الا ان الحكومة البريطانية نظرت اليه بوصفه تجاوزا من جانب إيران، وتحديا للشرعية، وبانه يهدف الى ايذاء بريطانيا، كما ان شيبرد السفير البريطاني في إيران اوصى حكومته بان تتبنى موقفا متصلبا تجاه حكومة مصدق [25].

بعد ان صرفت الحكومة البريطانية النظر عن حل المسألة بالتدخل العسكري [26]، اخذت تطبق خطة جديدة ودقيقة ترمي الى شل صناعة النفط الايراني وتوقيفها عن العمل وافلاس حكومة مصدق فعلى إثر انسحاب الخبراء والفنيين البريطانيين في الثامن والعشرين من حزيران 1951 من شركة النفط السابقة، فرضت الحكومة البريطانية حظراً على شحن النفط الايراني وهددت بمقتضاه أية دولة يمكن ان تشتريه [27]. وللضغط بصورة أكثر على حكومة مصدق أيضاً أيقن البريطانيون ان مغادرتهم لإيران سيترك ورائهم خطوط أنابيب لا يضخ فيها النفط، ومصاف مغلقة، وصهاريج مملوءة بالنفط لكن بلا ناقلات تحمله وسبعون الف موظف ايراني يتقاضون اجراً شهرياً قدره (1.6) مليون جنيه استرليني، لتصبح الحكومة

[23] د. ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف 324 / 311، تقرير من المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 30 نيسان، الوثيقة 237، ص 50.

[24] د. ك. و. الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة 4957 / 311، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 1951، وثيقة 11، ص 24.

[25] محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص112.

[26] للمزيد عن التهديدات البريطانية لإيران. ينظر: المصدر نفسه، ص113-115.

[27] كريم عبد النبي باشا اغا، تأميم النفط وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1983، ص ص 117-118.

مصدق التي تعاني من ضائقة اقتصادية شديدة المسؤولة عن دفع تلك الاجور، ولردع تلك الحكومة ايضاً عن مطالبتها بالتعويضات للأعوام السابقة وعن ارباح الشركة ومطالبتها كذلك عن تقديرات النفط في باطن الارض [28].

سبق وان قدمت شركة النفط الانكلو – ايرانية والحكومة البريطانية في السادس والعشرين من ايار 1951 شـــكوى الى محكمة العدل الدولية بســـبب نزاعهما مع الحكومة الايرانية طعنا فيها بشـــرعية قرار التأميم وعداه باطلاً لأنه يتناقض واتفاق الامتيازات لعام 1933وفي الثاني والعشـــرين من حزيران عام 1951 طلبت الحكومة البريطانية من محكمة العدل الدولية ان تتخذ التدابير المؤقتة لحماية الحقوق البريطانية في ايران ، وان تقرر حكماً نهائياً في قضـــية شـــركة النفط الانكلو – ايرانية ، حتى يتســـنى لها ممارسة حقوقها المخولة لها بمقتضى اتفاقية عام 1933 [29] لذلك طلب رئيس محكمة العدل الدولية "**جي باســـد يفنت** " **J.Basdevent**" في الثالث والعشـــرين من حزيران عام 1951 من الحكومة الايرانية ان تتجنب اتخاذ اية اجراءات تزيد من حدة النزاع او تعرقل تنفيذ أي حكم تصـــدره المحكمة فضـــلاً عن ان لا تقوم باتخاذ أي قرار تنفيذي او تشـــريعي او قضـــائي تحاول به ان تنزع او تصـــادر املاك شـــركة النفط الانكلو– ايرانية[30]، جاء طلب محكمة العدل الدولية مطابقاً للمقترحات التي قدمتها الحكومة البريطانية لها في الثاني والعشرين من حزيران عام 1951.

اما الحكومة الايرانية فإنها اولت الموضـــوع اهتماماً اســـتثنائياً وعقد مجلس الوزراء عدة اجتماعات للاتفاق على صـــيغة المذكرة الجوابية التي ســـوف ترســـل الى محكمة العدل الدولية. وبالفعل اســـفرت تلك الاجتماعات عن تقديم المذكرة التي حملها علي شـــايكان رئيس الوفد الايراني في التاســـع والعشـــرين من حزيران عام 1951 لعرضـــها على محكمة العدل الدولية في لاهاي على ان لا يشـــترك الوفد الايراني في جلسات المحكمة [31].

---

[28] جو ستورك ،ازمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الاوسط، بيروت ،1974، ص44 ؛
York,1997,p261. M.Farmanfarmaian and R Farman Farmaian,Blood and Oil,Inside the Shah's Iran,New

[29] Qasem Eftekhari,Intenational politics and Iranian oil policies , ph.D.school of Arts and sciences of the catholic university of America,N.S.A., 1979,p292.

[30] Charles Issawi and Mohammed Yegaheh,The Economics of middle Eastern oil, London ,Faber and Faber press,1962,p29.

[31] Benjomin Shwadran, the Middle East, Oil and the Great Powers. New Work, council for Middle Eastern Affairs Press, p118; Alan W. Ford . The Anglo Iranian Oil Dispute of 1951- 1952 ,Berkeley University of California press, 1954,p.77

تضـمنت تلك المذكرة، شـرحاً تفصـيلياً عن مراحل قضـية النفط من العام 1901 حتى يوم الثامن والعشـرين من حزيران عام 1951، فضـلاً عن تصـرفات الشـركة ومظالمها في إيران، ثم شـرحت قوانين التأميم والمراحل التي مر بها [32]. وختمت المذكرة بدفاع الحكومة الايرانية عن قضـيتها، وعدم صــلاحية المحكمة للبت في الشـكوى البريطانية قائلة " **ان الخلاف واقع بين الحكومة الايرانية وشـركة اجنبية ذات شخصية حقوقية، فضلاً عن عدم حق الحكومة البريطانية بتوجيه شكواها ضد ايران لأنه لا يوجد خلاف بين الحكومتين حتى تســتطيع المحكمة النظر فيه ولأنه ليس هناك قضــايا (الغاء او فســخ او ابطال اتفاقية عام 1933) انما رغبة الشعب الايراني في تأميم صناعته النفطية وهو حق من حقوق السيادة**" [33].

رأت المحكمة في الثلاثين من حزيران ان من صــــلاحيتها النظر في الشـــكوى البريطانية بعدها مقدمة منذ الســـادس والعشـــرين من ايار ثم في الثاني والعشـرين من حزيران عام1951[34] لان الحكومة الايرانية لم تبعث مندوبها الى المحكمة، وبعد مداولات اصـدرت المحكمة قرارها في الخامس من تموز عام 1951 وطبقاً للمـادتين (41) و(61) من لائحتهـا يتعلق بـالتـدابير المؤقتـة التي يجـب على الطرفين المتنازعين اتخاذهما واهم ما تضمنه القرار هو ما يأتي:

(1) يجب ان يؤكد الطرفان الايراني والبريطاني عن الامتناع عن اتخاذ أي عمل او قرار قد يضر حقوق الطرف الاخر، او من شأنه ان يؤدي الى زيادة حدة النزاع او اتساع نطاقه، او مصمم لعرقلة تطبيق العمليات التجارية والصناعية في شركة النفط الانكلو– ايرانية.

(2) يجب ان تستمر في إيران جميع عمليات شركة النفط الانكلو – ايرانية وبإشراف ادارتها البريطانية، وكما كان عليه الحال قبل الاول من آيار 1951.

(3) انشــاء هيئة خاصـــة تدعى " **هيئة الاشــراف** " ، " The Board of Supervision" تتكون من خمســة اعضــاء، يعين عضـــوين من الحكومة الايرانية ومثلهما من الحكومة البريطانية، وعضـــو خامس يجب ان يكون من رعايا دولة ثالثة يتم اختياره باتفاق من الحكومتين الايرانية والبريطانية،

---

[32] ينظر : د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4958 ، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 1 تموز 1951، الوثيقة 45 ، ص ص 93–94 .

[33] H.S.H.Norri, A Study of Nationalization of The Oil Industry In Iran , Ph.D Thesis Colorado Sate Collage , U.S.A. , 1979,p218; Qassem,Eftekari,Op.Cit,p294.

[34] عبد السلام عبد العزيز فهمي، المصدر السابق ، ص133 .

او يعينه رئيس المحكمة في حالة عدم اتفاق الحكومتين [35]، واناطت المحكمة الى اللجنة المذكورة مهمة الاشـراف على سـير عمليات انتاج وبيع وتنظيم واردات ومصـروفات انتاج النفط الايراني ، وايداع الارباح في احد المصارف وتحت اشراف اللجنة انفة الذكر [36].

ان تنفيذ قرار المحكمة يعتمد على قبول الحكومة الايرانية له ، ومن الواضـح ان هذا القرار لم يأت لصـالحها وانما لصـالح بريطانيا التي رحبت به في السـابع من تموز 1951 ، ووجهت عبر سـفيرها في طهران مذكرة الى حسين فاطمي نائب رئيس الوزراء الايراني ، تضمنت " **في حالة موافقة ايران على قرار المحكمة فان حكومته سترفع قريباً مذكرة جديدة لايران تتضمن مقترحات خاصة بشأن مواصلة شركة النفط الانكلو – ايرانية** " [37] الا ان الحكومة الايرانية والاوساط الرسمية والشعبية والدينية والصحافة استنكرت قرار المحكمة وعدته جائراً ، ولا يراعي حقوق ايران النفطية ، وعدت قضية النفط الايراني مسألة داخلية[38].

صـرح الدكتور مصـدق في الثامن من تموز امام مجلس الوزراء عن عزمه على المضـي بتنفيذ قوانين التأميم مهما كلفه الامر ضارباً بقرار المحكمة عرض الحائط [39]، واعرب وزير خارجيته عن غضبه امام المجلس واصفاً قرار المحكمة بقوله " **انه قرار غريب وفريد** " [40] وفي اليوم نفسه ارسل حسين فاطمي مذكرة الى السـفارة البريطانية في طهران رداً على مذكرتها أكد فيها " **ان الحكومة الايرانية لا تعترف بصلاحية محكمة العدل الدولية في قضية النفط لان النزاع بين ايران وشركة النفط السابقة هو مسألة**

---

[35] محمد شوشتري ، اوضاع ايران اقتصادي در عصر مصدق ، تهران ، 1370 ش ، ص84

[36] طاهر خلف البكاء، احداث ايران الداخلية في السنة الاولى لحكومة مصدق 1951–1952، في الوثائق الدبلوماسية العراقية، المؤرخ العربي، "مجلة"، بغداد، العدد (48) ، السنة التاسعة عشرة ، 1994 ، ص64 .

[37] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4958 ، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 8 تموز 1951، الوثيقة 43 ، ص 84.

[38] " اسناد نفت "، وزارة خارجية تهران، 1330 ش ، ص ص 346 –352 .

[39] اراء جاسم محمد المظفر، موقف الولايات المتحدة الامريكية من تأميم النفط في ايران 1951–1953 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2001، ص67 ؛ محمد سالم احمد الكواز ، المصدر السابق ، ص136 .

[40] نقلاً عن:– روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية 1941–1973 ، ترجمة : علي حسين فياض وعبد المجيد جودي ، البصرة ، 1984 ، ص237.

داخلية ، ليس من اختصـــاص المحكمة ، وان القرار غير عادل ولا قيمة له ومعارض لاســـتقلال ايران وحق سيادتها " [41].

وكررت الحكومة الايرانية رسمياً في التاسع من تموز 1951 رفضها وعدم استعدادها للتعاطي مع قرار المحكمة [42] وابلغت في التاسع عشر من الشهر نفسه السكرتير العام للأمم المتحدة وسكرتير محكمة العدل بذلك [43] وبهذا اخفقت الجهود البريطانية مرة اخرى في اجبار الحكومة الايرانية على التراجع عن قرار التأميم ، لكن ذلك لم يكن نهاية الامر في العلاقات بين الجانبين المتنازعين الايراني والبريطاني حول قضـية النفط اذ تحركت الولايات المتحدة الامريكية سـريعاً وبمسـار دبلوماسـي اخر لأيجاد حل لذلك النزاع فأعلنت توسطها بين الطرفين.

- **ثالثا/مساعي مجلس الامن في حل النزاع البريطاني – الايراني:**

أدى اخفاق الحكومة البريطانية في الوصـول الى تسـوية مع الحكومة الايرانية بشـأن نزاعها حول النفط الايراني الى قيام الحكومة الايرانية بمواصـلة تنفيذ قرار التأميم ووضـع يدها على مصـفى عبادان بعد طرد الخبراء والفنيين والعمال البريطانيين منه ، واصـدارها الاوامر الى قواتها العسـكرية بتأمين الدفاع عن المنشآت النفطية ، ومن جانبها واصلت الحكومة البريطانية ضغطها اقتصادياً على ايران من اجل الوصول الى اهدافها ، واستبعادها استخدام حل التدخل العسكري ضد ايران ، وسلوكها اسلوب المماطلة والتسويف لإضـاعة الوقت وواصـلت تحركاتها عبر مسـلكها الدبلوماسـي من اجل كسـب الرأي العام العالمي ، فضـلاً عن دعم الهيئات والمنظمات الدولية لاسنادها (بحكم ثقل بريطانيا السياسي على تلك المنظمات) في ثني ايران عن قرار تأميم نفطها ، لذلك اتجهت هذه المرة الى هيئة الامم المتحدة وعرض النزاع على مجلس الامن "**Security council**" في الثاني والعشرين من ايلول 1951[44] .

---

[41] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4958 ، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 15 تموز 1951،الوثيقة 25،ص 54 .

[42] طاهر خلف البكاء ، احداث ايران الداخلية ، ص64 ؛

Alan W. Ford , Op.cit. , p.78

[43] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4958 ، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 15 تموز 1951،الوثيقة 35 ،ص 54.

[34] J. Swan , The Foreign Policy of U.S.A. in Iraq, U.S.A , 1967 , p.76

وتضمنت الشكوى البريطانية نقطتين رئيسيتين ، تتعلق الاولى بعدم التزام ايران بالأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية ، في حين تخص الثانية بقرار الدكتور مصـــدق 25 أيلول 1951 القاضـــي بطرد الموظفين من الخبراء والفنيين البريطانيين من الاراضـــي الايرانية في موعد لا يتجاوز الرابع من تشـــرين الاول 1951 [45].

كان هدف بريطانيا من جر ايران الى مجلس الامن كسـب الدعم والتأييد لقضـيتها، وكانت متفائلة بالقرار الذي سيصـدره المجلس ، وحشـدت جميع الامكانيات السـياسـية داخله لتأييد حقوقها في ايران حتى تخرج منتصرة ، لكن الذي حدث هو عكس ذلك ، اذ استفادت ايران من هذه الساحة لإضفاء صفة الشرعية والتأييد لسـياسـة التأميم التي اتبعتها ، اذ أكد حسـين فاطمي نائب رئيس الوزراء في التاسـع والعشـرين من ايلول 1951 " **على مضي ايران في طرد الموظفين البريطانيين من مصافي النفط في عبادان على الرغم من عرض بريطانيا قضـية النفط امام مجلس الامن الذي ليس من اختصـاصـه بحث هذه المسـألة لان بريطانيا اعترفت بتأميم النفط في ايران ، ثم اعلن عن ذهاب الدكتور مصـدق الى مجلس الامن لرئاسـة الوفد الايراني لتوضيح موقف بلاده** " [46].

وابلغ ممثل الحكومة البريطانية في مجلس الامن السير غلادوين جيب "Sir Gladwyn Geeb " اعضـــاء مجلس الامن بانه " **ليس امام بريطانيا من خيار اخر في هذا الوقت ســوى اللجوء الى مجلس الامن، وأعرب عن عدم ارتياحه ازاء قرار ايران بطرد الرعايا البريطانيين وشـــجب عدم اكتراث الحكومة الايرانية بقرار محكمة العدل الدولية واستهزائها به، وحث المجلس على اتخاذ كل ما من شأنه منع ايران من المضي قدماً في اجراءات التأميم**" [47].

اجرت الحكومة البريطانية في الثاني عشـر من تشـرين الاول 1951 تعديلاً على مشـروعها المقدم في الثامن والعشرين من أيلول 1951 وذلك لان الوقت الذي حددته ايران لمغادرة الموظفين البريطانيين قد انتهى مما يعني ضـرورة قيامها بإعادة النظر في الشـكوى الاصـلية فتضـمن المشـروع المعدل " **اسـتئناف**

[45] الزمان ، " صحيفة " ، بغداد ، 27 ايلول 1951

[46] النهار ، " صحيفة " ، بيروت ، 30 ايلول 1951 ؛

[47] مارك ج. جازيوزسكي ، منبع قلبي ، ص195 ؛ روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص238.

المفاوضات في اقرب وقت ممكن بين الاطراف المعنية، وبذل الجهود من اجل حل الخلافات، والعمل وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة " [48].

حضر مصدق شخصياً جلسات مجلس الامن [49]، الذي عقد اولى اجتماعاته في الخامس عشر من تشـــرين الاول 1951 ، والقى كلمة فند فيها الادعاءات البريطانية حيث ابلغ المجلس برد ايران على شكوى بريطانيا التي لا تستند الى اساس قانوني وأوضح" **بان الامم المتحدة هي " الملاذ االاخير الذي يمكن للشـعوب الضـعيفة والمظلومة الالتجاء اليه دفاعاً عن حقوقها** " واضـاف مناشـداً اعضـاء الامم المتحدة " **ان ايران لا تطلب اكثر من انها تتوقع ان تســاعدها تلك المنظمة في اســتعادة اســتقلالها الاقتصادي الذي بدونه لا يمكن تحقيق الرفاه الاجتماعي للشعب وبالتالي استقلاله السياسي** "[50].

وجد مصــدق واللهيار صــالح من اجتماعات مجلس الامن فرصــة ملائمة للكشـف عالمياً سـلوك بريطانيا في الماضي من خلال ازمة التأميم ، بعد ان كانا يعتقدان بان الجوانب السياسية لتأميم النفط هي اكبر من الجوانب الاقتصادية له ، وحاول الدكتور مصدق فضح سياسة شركة الانكلو – ايرانية في نهب ثروات ايران النفطية ، موضحاً ان سياسة الشركة في ايران ومن ورائها الحكومة البريطانية كانت سبباً في افقار الشــعب الايراني وابقائه في التخلف المعنوي والمادي حتى تتمكن من الســيطرة والســيادة على البلد الغني بالنفط ، وواصل حديثه مبيناً "**ان ارباح الشركة خلال المدة (1951-1948) قد بلغت الخمسين وربما الستين مليون جنيه استرليني في حين ان ايران لم تحصل على ربع ذلك المبلغ بل واقل**"[51].

اما اللهيار صـــالح اوضـــح لأعضـــاء مجلس الامن ان "**رفض الحكومة البريطانية للمقترحات الايرانية، ومن ثم عرض قوتها العسـكرية كذلك ارسـال قطعاتها العسـكرية الى اماكن قريبة من الحدود**

---

[37] Benjamin Shwadran,Op.Cit,p128.

[49] ترأس الدكتور مصدق الوفد الايراني الذي ضم عدداً من الشخصيات السياسية الايرانية البارزة في المجال القانوني والمالي والنفطي، لكن سوء حالته الصحية حالت دون حضوره اغلب جلسات مجلس الامن، ليتولى (اللهيار صالح) احد زملاء مصدق الذين يثق بهم كثيراً ادارة معظم المناقشات في المنظمة الدولية عن الجانب الايراني ، ينظر :-
دكتر احمد علي رجائي ومهين سروري، بنج دهه بس از كودتا، اسناد سخت مي كويند !، تهران، انتشارات قلم، 1383ش جلد دوم، ص901.

[40] L.P.Elwell Sutton, Persian Oil , A Study in Politics , London , 1955,p.p.262-263.

[51] خسرو سعيدي ، زندكي ثامة اللهيار صالح ، تهران ، انتشارات طلاية ، 1367ش ، ص91 ؛ النهار ، " صحيفة " ، بيروت ، 17 تشرين الاول 1951 .

الايرانية بهدف منع إيران من ممارسة سيطرتها على مواردها الطبيعية، هو الذي يعرض السلام العالمي للخطر، وقد يكون له عواقب وخيمة ستسبب في اشعال نار حرب عالمية اخرى " [52].

اما المندوب البريطاني اوضح بان " **لايران الحق المطلق في التأميم، وان الدكتور مصدق رجل وطني ومتحمس لتحقيق طموحات الشعب الايراني، الا انه حذر من العواقب الاقتصادية الخطيرة من جراء اقدام إيران على تأميم نفطها** " **وطلب من الدكتور مصدق** " ان يواجه حقائق الموقف وذلك بضرورة ادراكه للمصالح المشتركة الا وهي الطلب العالمي المتزايد على المواد الخام وبالأخص النفط " [53].

وبعد سلسلة من المناقشات التي جرت في اروقة مجلس الامن ، وجد المندوب البريطاني ضرورة التخلي عن مسودة قرار الثاني عشر من تشرين الاول المعدل ، والاعتماد على قرار السابع عشر من تشرين الاول الذي يطالب مجلس الامن بدعوة الاطراف المعنية لاستئناف المفاوضات من دون الاشارة الى الامر الصادر عن محكمة العدل الدولية على الرغم من مساندة الوفدين الامريكي والفرنسي للقرار البريطاني الذي لم يجد نفعاً في تحسين موقف بريطانيا ، لذلك عادت فرنسا بعد ذلك عن موقفها واقترحت ان يؤجل مجلس الامن النظر في الخلاف حول مسودة مشروع القرار في انتظار" **ما ستأمر به قضائياً محكمة العدل بخصوص القضية** " وبذلك اعاد الموقف الفرنسي "**ماء الوجه للبريطانيين**" وهم يعرضون قضيتهم على المنظمة العالمية[54].

ومع ذلك لم يحسم مجلس الامن الدولي الخلاف الايراني – البريطاني، بل زاده عمقاً، وأبقى المسالة معلقة عندما تبنى قراراً فرنسياً في التاسع عشر من تشرين الاول 1951 بأغلبية ثمانية اصوات ضد صوت واحد وامتناع اثنين عن التصويت يقضي بتأجيل مناقشاته حول القضية ريثما تصدر محكمة العدل الدولية قرارها النهائي بهذا الشأن [55].

---

[52] روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص240 .

[53] محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص160.

[54] M.Farmanfarmaian and R. Farmanfarmaian,Op.Cit,p271.

[55] A.F.P.Op.Cit,p2269.

عد الايرانيون قرار مجلس الامن نصـــراً باهراً لهم [56] وشـــعر مصـــدق وزملائه بانه "**كان يوما مشـهودا لهم في المجلس**" [57]، وبدا التأجيل سـياسـياً وقضـائياً وكأنه "**هزيمة غير مقبولة للبريطانيين**" [58]. وكذلك نصـــراً كبيراً ليس لإيران فحســـب، بل وللاتجاهات القومية التحررية في اقطار العالم كافة وضـربة قاصـمة للاحتكارات العالمية والامتيازات الاجنبية، ونجاحاً لوجهة نظر إيران وللسـياسـة الايرانية متمثلة في تأميم الصناعة النفطية.

من ناحية اخرى تكون هناك مبالغة اذا قلنا بانه " **على الرغم من ان الايرانيين لا يمكنهم التفاخر بالنصر**" ، لان تأييد ودعم اعضاء الامم المتحدة لسياسة ايران الهادفة الى السيطرة على صناعاتها النفطية وعزمها على تحقيق ذلك والوقوف في وجه العقبات الهائلة على النطاقين المحلي والدولي ، لم تســـتمر طويلاً بل كانت بمثابة هدنة قصـــيرة الامد ، الا ان تجربتهم في ذلك المجلس قد جعلتهم اكثر قوة من أي وقت مضـى على مقاومة الضـغط البريطاني والاصـرار على طلبهم الحقيقي ، بل كان ذلك النجاح له اثره الواضح في تخفيف حدة المعارضة الداخلية لسياسة الدكتور مصدق.

♦رابعاً/ وساطة البنك الدولي لحل النزاع النفطي بين ايران وبريطانيا:

اثر انتهاء مناقشـــات مجلس الامن في نيويورك ،توجه مصـــدق بناءً على دعوة تلقاها من الرئيس الامريكي هاري ترومان الى واشـنطن ليمكث هناك ثلاثة اسـابيع اجرى خلالها مباحثات مركزة مع الرئيس الامريكي والمسـؤولين الامريكان الذين حاولوا التوصـل الى تسـوية في نزاع النفط بين بريطانيا وايران، لكن جميع المحاولات فشـلت لتمسـك طرفي النزاع بمواقفهما ، وذلك لوصـول حزب المحافظين في بريطانيا الى السلطة حيث الف الوزارة في تشرين الثاني 1951 ونستون تشرشلWinston Churchel[59] التي وجهت

---

[56] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4959 ، تقرير سري من المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 21 تشرين الاول 1951،الوثيقة59 ،ص100 ؛ القبس ، " صحيفة " ، سوريا ، 22 تشرين الاول . 1951

[57] مقتبس في :– روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص241 .

[58] مقتبس في :– فوزية صابر محمد ، ايران بين الحربين العالميتين تطور السياسة الداخلية 1918–1939 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1986 ، ص108.

[59] هو ونستون ليونارد سبنسر تشرشل ، ولد عام 1874 من اسرة مارلبورو البريطانية الشهيرة ، عرف بنزعته الاستعمارية المتطرفة ، حتى انه عد في نظر الغربيين من اعظم رجال التاريخ كان له مواقف عسكرية في حرب البوير الشهيرة في جنوب افريقيا ، كما كان له مواقف سياسية وحزبية باشتراكه في صفوف حزب المحافظين ثم حزب الاحرار الذي اصبح فيه وزيراً للبحرية للمدة 1911–1915 ، وفي عام 1940 اصبح رئيساً للوزراء حيث نجح في بث روح الصمود لدى البريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية ، وبقي تشرشل عضواً في مجلس العموم البريطاني حتى وفاته عام 1965 . للتفصيل عن حياته ينظر:– محمد يوسف

انتقاداتها العنيفة الى حكومة العمال السابقة حول طريقة معالجتها للازمة وابدت استعدادها لحل الازمة القائمة بين الحكومة البريطانية والحكومة الايرانية [60]، كما ان جورج ماكغي ممثل بريطانيا في المفاوضات مع الحكومة الايرانية توصل الى قناعة تؤكد ما نصه " **بينما نحن متشوقون لرؤية ايران وهي تحصل على افضل صفقة ممكنة فليس بوسعنا دعم اتفاقية ستدمر كل قوام العمل النفطي على طول العالم** " [61].

باءت جهود الامريكان بالفشل لان مصدق لم يكن بإمكانه التنازل عن قرار التأميم ليس لإيمانه العميق بضرورته لبلاده فحسب، بل ايضاً لان القوى الاجتماعية الداخلية كانت يومذاك قوية جداً، وتلك الحقيقة بدت واضحة للمسؤولين الامريكان خلال الازمة، ولم يبتعد أحد المسؤولين الامريكان عن الحقيقة عندما قال بان " **مصدق لا يسعه التوصل الى اية اتفاقية مع الحكومة البريطانية لان ذلك يكلفه حياته السياسية**"[62]. او كما ذكر مصدق لاحد المفاوضين الامريكان " **بان العودة الى ايران خالي الوفاض أفضل بكثير من عودتي باتفاق قد اضطر الى بيعه الى المتطرفين** " [63].

قبل عودة مصدق من الولايات المتحدة الامريكية الى ايران قام بدعوته، رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس الى مصر[64]، في الوقت الذي تفاقمت العلاقة السياسية في مصر وبريطانيا على اثر اعلان النحاس ابطال اتفاقية عام 1936 وصل مصدق الى مطار القاهرة في التاسع عشر من تشرين الثاني 1951[65]، وفيها أُستقبل استقبالاً كبيراً وأخذ الناس يهتفون بحياة مصدق والنحاس ، بقي مصدق

ابراهيم القريشي، ونستون تشرتشل ودوره السياسي في بريطانيا حتى العام 1945،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد،2005؛

[60] نزار كريم جواد الربيعي، العلاقات الايرانية –الامريكية 1953–1979، اطروحة دكتوراه، معهد التاريخ العربي، بغداد، 2004، ص ص 41–42.

[61] اراء جاسم محمد المظفر ، المصدر السابق ، ص99 .

[62] دكتر احمد علي رجائي ومهين سروري، جلد اول، منبع قبلي ، ص407 ؛ ناظم مخلف مطني العواد ، مشكلة النفط خلال عهد مصدق ،دراسة تاريخية مقارنة مع تأميم النفط في العراق عام 1972 ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، 1998 ، ص55 .

[53] James A.Bill and W.M. Roger Louis, Mussaddiq,Iranin Intionalich and oil, Londn, 1980, p300.

[64] عن حياته ودوره السياسي، ينظر :–

صلاح عبود غلام العامري، مصطفى النحاس ودوره السياسي في مصر 1914–1952، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2002 .

[55] همابون كاتوزيان؛ دكتر محمد مصدق درتاريخ، از كتاب ماركجي كازيوروسكي ومالكوم يرن، مصدق وكودتا، ترجمة:– علي مرشدي زاد، تهران، قصيدة سرا، 1384ش، ص35.

ثلاثة ايام في القاهرة، التقى خلالها عدداً من الوزراء وفاروق ملك مصر، فضلاً عن طه حسين عميد كلية الحقوق الذي منح مصدق شهادة دكتوراه فخرية من كلية الحقوق في مصر [66] .

استقبل مصدق بعد عودته في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1951 بمظاهرات شعبية واسعة زادت من شـعبيته بين انصـار الجماهير الايرانية وقدم بعد ذلك تقريره الى مجلس النواب والذي حمل فيه البريطانيين مسـؤولية فشـل المفاوضـات [67] ، وبعد يومين القى خطاباً امام مجلس النواب اوضـح فيه تفاصـيل رحلته الى الولايات المتحدة الامريكية محملاً البريطانيين فشـل المفاوضـات هناك بقوله " ان **الحكومة البريطانية حاولت بالمماطلة والتسـويف ان تسـتولي على نفط ايران بان يكون تكريره وتوزيعه بيدها وليس بيد الايرانيين وان تضـع يدها على جميع الصـفقات المالية الناتجة من بيع النفط الايراني مستهدفة ابقاء بلادنا بائسة** " [68].

اثارت زيارة مصدق لمصر بعض نواب البرلمان الايراني، فضـلاً عن ازدياد القلق البريطاني نحوه ، اذ انتقد جمال امامي امام اعضـاء البرلمان مصـدق "**ان تضـامن حكومتنا مع مصر التي هي في حالة حرب مع بريطانيا، وعندما يذهب رئيس الوزراء الايراني بوصـفه شـخصـية رسـمية ولقاءه مع عدد من المسـؤولين المصـريين فأن الحكم علينا سـيكون بان ايران ايضـاً في حرب مع بريطانيا**"[69] ويذكر احد الكتاب الايرانين "**ان انتصـار ايران في تأميم نفطها واخراج بريطانيا من عبادان أثار الشـعب المصـري، ولاجل تهدئة الاوضـاع المضطربة وتسكين الرأي العام، قامت حكومة النحاس بأعلان خبر الغاء اتفاقية 1936 مع بريطانيا وقد كانت دعوة النحاس للدكتور مصدق هي خطوة من اجل جر الرأي العام للشعب المصري وباقي بلدان الشرق الاوسط**"[70].

---

[56] دكتر باقر عاقلي، نخستين وزيران ايران از مشروطة تا انقلاب اسلامي، جاب دوم ، تهران ، انتشارات جاب خانة علمي ، 1374 ش ،ص 725.

[67] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4959 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 25 تشرين الثاني 1951،الوثيقة13 ،ص ص21 –22 .

[68] المصدر نفسه،الوثيقة14 ،ص ص 31 –32.

[59] محمود طلوعي، بازيكران عصر بهلوي، ص624.

[60] وليام راميرلوئيس، "كودتاي ساله 1332ش وميرات حزب تودة" ازكتاب مارك هي كازيورسكي ومالكوم برن، " مصدق وكودتا، ترجمة :– علي مرشدي زاد، تهران، قصيدة سرا، 1384ش، ص131.

ورداً على الذين انتقدوه وجه مصدق كلمة الى الشعب الايراني بعد عودتهِ من مصر اكد فيها على حرية الرأي وحذر النواب الذين يستمرون في اسلوب الذم ويبثون روح الفتن بين الشعب ، ثم اشار قائلاً "**لقد سمعت ان السفير البريطاني قد قال لبعض النواب كيف يكون ذلك انتم (120) عضو ونواب الجبهة الوطنية ونواب طهران هم (12) شخص، ولا يستطيعون اقناعهم** "واكد ان "**الحكومة البريطانية لن تعقد اية اتفاقية ما دمت في منصبي، لأنها لا تستطيع ان تحصل من حكومتنا اي شي**"[71].

اثنى النواب المؤيدون لمصدق على مساعيه التي بذلها في الولايات المتحدة الامريكية فنال ثقة المجلس باكثرية (91) صوتاً من مجوع (107) مقابل (15) صوت وصوت (1) تم اسقاطه لانه صوت مع المؤيدين بشخص مصدق ، ومع المعارضين ضد اعضاء وزارته [72].

عاد مصدق الى طهران وهو يشعر بسوء الاوضاع الداخلية [73] ، والضائقة الاقتصادية في ايران والتي قد تدفع الشعب الايراني الى اسقاط حكومته ، دفعه الى ترك موضوع النفط وطلب من الولايات المتحدة منح ايران قرضاً مالياً وشراء النفط الايراني المخزون لديه في معامل تكرير عبادان كمحاولة منه لانقاذ وضعه الحرج فوعده المسؤولون الامريكان بدراسة طلبه [74].بعدها مباشرة قدمت الولايات المتحدة الامريكية قرضاً لايران بقيمة (25) مليون دولار [75].

على الرغم من التأييد الشعبي للدكتور مصدق الذي كان يدعمه الزعيم الديني ابو القاسم الكاشاني ، الا ان الوضع الداخلي في ايران تأزم بسبب وجود فئات مدفوعة ضد الحكومة اغلبها من المؤيدين للبلاط والحكومة البريطانية، فضلاً عن بعض النواب المعارضين لحكومة مصدق كالنائب المحافظ جمال امامي وابراهيم حاجي نوري عضو مجلس الشيوخ، بغية الضغط عليه الذي لم تغب عنه هذه المعارضة منذ ان

---

[61] محمود طلوعي، بازيكران عصر بهلوي، ص624.

[72] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4959 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 25 تشرين الثاني 1951، الوثيقة12 ،ص ص 17–19 ؛ الزمان، " صحيفة " ، بغداد ، 24 تشرين الثاني 1951 .

[73] منها تجمع المعارضة السياسية ضد حكومة مصدق في داخل البرلمان وخارجه، وتدعمها الصحافة المعارضة، كما شهدت شوارع طهران اعمال دموية بين مؤيدي حكومة مصدق من قوميين وشوعيين ومناهضين للشاه، وبين معارضيها بتشجيع من الشرطة، ادت الى حرق مكاتب ومقرات حزب تودة والصحف المؤيدة لمصدق. للمزيد ينظر: Alan Ford, The Anglo Iranian Oil Dispute of 1951- 1952 ,Berkeley University of California press, 1954, p134-139.

[74]اراء جاسم محمد المظفر ، المصدر السابق ، ص111.

[75] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4959 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 25 تشرين الثاني 1951،الوثيقة12 ،ص 17.

تسلم مهام رئاسة الوزارة الايرانية، من جراء ذلك انعزل في بناية البرلمان متخذاً اياه مقراً دائماً له لاعتقاده بانه مهدد بين لحظة واخرى وقد تم الكشف عن محاولة لأسقاط حكومته في السابع عشر من ايلول 1951 ، وان ما زاد تعقيد الامور في ايران اخفاق الجهود الامريكية في التوصل الى تسوية للنزاع معه ، في اثناء وجوده في الولايات المتحدة اذ اخذت مختلف الاوساط الايرانية بما فيها الدبلوماسية تعلق الكثير وتتنبئ بما يحلو لها من الحوادث ، وتفرض او تصوغ الاحتمالات وتتناقض فيما سيكون في ايران بعد تلك العودة، واخذ حسين علاء وزير البلاط بابراز ضعف حكومة مصدق، وتأليب الرأي العام من خلال تصريحاته المضادة لها ، وطلب من اعضاءها الاستقالة اذا لم يقدروا على حل مصاعب البلاد التي اخذت تزداد ضيقاً يوماً بعد يوم لاسيما الازمة المالية والاقتصادية ، وانما ابدى تأييده الى مرشح جديد يخلف الدكتور مصدق وهو احمد قوام السلطنة، والذي لقي تاييد مؤيدي البلاط الملكي جميعهم ، وساد الاعتقاد بان شعور مصدق بسوء الاوضاع الداخلية دفعه الى طلبه من الولايات المتحدة الامريكية تزويده بالمال لانقاذ وضعه الحرج ، وربما ستدفعه تلك الاوضاع الى التفاهم مع شركات نفط من الدرجة الثانية[76] .

اثناء وجود مصدق في واشنطن اقترح عليه " اصفهاني " **A.H.Isphahani**" السفير الباكستاني هناك بان يتدخل البنك الدولي للانشاء والتعمير "**The International Bank**" لاجل استئناف الصناعة النفطية في ايران لحين تسوية النزاع بينها وبين بريطانيا [77]، وبالفعل اجرى البنك الدولي من جانبه في العاشر من تشرين الثاني 1951 اتصالاً مع الحكومة البريطانية للتباحث في قضية التفاوض مع الحكومة الايرانية حول وقف تصعيد النزاع النفطي بين كل من بريطانيا وايران ، ثم ايفاد مندوب عنه الى لندن في ذلك الشهر [78]، وفي السادس والعشرين وصل روبرت ال كارنر "Robert Garner" نائب رئيس البنك الدولي وقدم مقترحات مفصلة ناقشها مع ممثلي وزارة الخارجية البريطانية حول قيام البنك بمسؤولية الادارة والانتاج وبيع النفط الايراني ، وقد أكدت الحكومة البريطانية على ذلك عندما ابلغت وفد البنك بان "**الادارة الايرانية هناك غير مناسبة ولا تمتلك اية خبرة فنية**" [79].

---

[76] للمزيد ينظر: د.ك .و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/4959، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 18 تشرين الثاني 1951،الوثيقة 13،25، ص 48 –60 ؛ اراء جاسم محمد المظفر، المصدر السابق، ص 99 – 103 .

[77] Benjamin Shwdram,OP.Cit,p132

[78] محمد سالم احمد الكواز ، المصدر السابق ، ص163 ؛ .The New York Times ,Nov,11,1951

[79] Qasem Eftekari,Op.Cit,p313

وفي العاشر من كانون الاول 1951 وافقت الحكومة الايرانية على اشراف البنك الدولي على انتاج النفط الايراني وعلى اثر ذلك اعلنت الحكومة البريطانية رسمياً موافقتها على ذلك [80] ووفقاً لذلك وصلت لجنة من البنك الى ايران في الحادي والثلاثين من كانون الاول 1951 برئاسة روبرت كارنر وعدد من الخبراء الماليين في البنك الدولي [81]ومنذ البداية اكدت اللجنة ان البنك لم يكن يتوقع دخوله الى صناعة النفط بشكل دائم وتجاري ، وان يضع تسوية محمودة للمشاكل ذات العلاقة ، وان هدفها يتمثل في تقديم مقترحات من شأنها التوصل الى اتفاقيات مؤقتة لاستئناف العمليات النفطية في ايران[82]وقدمت اللجنة مذكرة الى الدكتور مصدق تضمنت وجهة نظر البنك لاداء مهمته تلك والتي تركزت على البنود الاتية :

(1) يشرف على صناعة النفط مجلس مؤلف من اشخاص محايدين ينتخبهم البنك ويكونون مسؤولين امامه .
(2) يمنح البنك جميع الصلاحيات اللازمة لتنفيذ ادارة اعمال صناعة النفط في جنوب ايران .
(3) تكون خدمات البنك ذات صيغة وقتية ومن دون مقابل شرط ان تصون تلك الخدمات من الاخطار وان لا تلحق الضرر بحقوق أي طرف من الاطراف المعنية .
(4) يتعهد البنك بتقديم الاعتمادات المالية الضرورية للحكومة الايرانية من اجل استئناف وتشغيل الصناعة النفطية اما كيفية استعادة هذه المبالغ فان البنك الدولي يستقطع تلك المصاريف من ايرادات النفط .
(5) ان البنك سيعقد اتفاقاً لتصدير النفط بكميات كبيرة وبيعه للنفط الخام بسعر (1.75) دولار للبرميل الواحد مع حيازة (80 سنتاً) لكلفة الانتاج تعويضاً للانتظار البريطاني للتسوية ، ودفع (58 سنتاً) لبريطانيا و (37 سنتاً) لإيران .
(6) تقسم ايرادات النفط بعد خصم النفقات على ثلاثة اقسام ، ثلث لإيران، ثلث للعملاء الاجانب الذين سيشترون النفط ، اما الثلث الاخير يحفظ لدى البنك كأمانة .

---

[80] H.S.H.Noori ,Op,Cit,p237

[81] ضمت البعثة كل من هيكتور برودهم " Hector Prudhomme" رئيس قسم الاعارة في البنك الدولي ، وتوركيليد ريبر " Torkild Rieber" الخبير في الشؤون النفطية في البنك الدولي ومعهم كذلك كل ام ليبكويتس "M.Lipkowitz " والزوث كلارك "Ellswarth Glark " وهم من الخبراء الماليين في البنك الدولي . للمزيد ينظر : حسن محمد ، مسألة النفط ومؤامرات الاستعمار ، ص ص 70-71 ؛ L.P.Elell Sutton,Op.Cit,p276

[82] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4959 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 13 كانون الثاني 1952،الوثيقة31 ،ص 86 .

(7) تتبع هذه الطريقة لمدة عامين ، وفي حالة عدم التوصل الى تسوية حاسمة خلال تلك المدة فبالإمكان السير على الطريقة ذاتها ما بعد المدة المعينة الا اذا امتنع احد الطرفين من الموافقة على تجديدها ويحق للبنك ان يمتنع عن ذلك متى شاء [83].

رد مصدق في الثالث من كانون الثاني 1952 على المذكرة التي تقدمت بها لجنة البنك الى الحكومة الايرانية بمذكرة فند فيها ادعاءات البنك قائلاً " **تضمنت مذكرة لجنة البنك الدولي المقدمة الى الحكومة الايرانية تفاصيل لم يتم البحث فيها عندما كنت في واشنطن ، ثم سأل الدكتور مصدق اللجنة عدة اسئلة تخص مقترحاتها** " فما الذي يعنيه البنك بعبارة "**مجلس حيادي** " ؟ وماذا تعني عبارة " **الصلاحيات الكاملة التي سيتمتع بها ؟ ثم اكد ان مقترحات اللجنة تتعارض وقانون التأميم فلا يحق لعملاء النفط ان يكونوا شركاء في منحهم حصة بعد تعيين الارباح ، وان ايران قد أممت صناعاتها النفطية ويجب ان تكون ادارتها من قبل الحكومة الايرانية** . وختاماً أكد الدكتور مصدق في رده على البنك الدولي "**ان لا يتجاهل حقيقة مهمة الا وهي ان تدخله في صناعة النفط الايراني** " سيكون من باب الحرص على "**مصلحة الحكومة الايرانية** " [84] بذلك لم تحظ مقترحات البنك الدولي بقبول الحكومة الايرانية التي ارادت ان تكون اعماله خاضعة لها ولقوانينها. بينما حظيت تلك المقترحات بتأييد كل من الرئيس الامريكي هاري ترومان ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل[85].

ومع ذلك عاد البنك مساعيه مرة اخرى في ايران بفعل التدخل الامريكي ووصل في الحادي عشر من شباط 1952 وفده بالتشكيلة نفسها الى طهران ، واستمرت محادثاته مع الحكومة الايرانية حتى الرابع والعشرين من اذار من العام نفسه [86]،وقدمت بعثة البنك الدولي اثناء تلك المحادثات مقترحات جديدة تضمنت اعطاء ايران حصة من الارباح لا تتجاوز (50%) ، وان تدفع ايران التعويضات لشركة النفط الانكلو – ايرانية ، ومنح البنك الصلاحيات المطلقة لادارة صناعة النفط في ايران ، وان لا تعترض

---

[83] S.A..Arcilesi,Development of The United Stste Foreign policy in Iran 1949-1960,Ph.D.Univesity of Virghia,U.S.A.,1965,p.p.130-131;

[84] روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص245 .

[85] النهار ، " صحيفة " ، بيروت ، 5 كانون الثاني 1952 .

[86] فوزية صابر محمد ، التطورات السياسية الداخلية ، ص110 ؛ صدى الاهالي ، " صحيفة " ، بغداد ، 13 شباط 1952 .

الحكومة الايرانية على انتخاب الخبراء الاجانب ولا على قوميتهم ، ويباع جميع انتاج النفط لشـــركة النفط الانكلو – ايرانية لتقوم بدورها بتوزيعه [87].

قوبلت هذه المقترحات ايضـــاً برفض الحكومة الايرانية لها وذلك لكونها لا تختلف في جوهرها عن المقترحات السابقة، لذلك قدم مصدق بدوره مقترحات مقابلة تضمنت موافقة حكومته على بيع النفط للشركة الســابقة، وتخفيض سـعر بيع النفط الايراني بنسـبة (33%) وتخصـيص (25%) من ثمن البيع من اجل التعويضــات التي سـتقدم لتلك الشـركة، واذا احتاجت صـناعة النفط الايرانية الى الخبراء البريطانيين فان استخدامهم يتم بقرار من مجلس الوزراء الايراني [88].

يبدو ان مصـدق كان مدركاً تماماً بان اسـتخدام الخبراء البريطانيين امراً لا يمكن اعادة النظر فيه، فضـــلاً عن ادراكه ان مقترحاته ســـترفض من البنك لتعارضـــها مع مقترحاته التي وافقت عليها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وهذا ما حصـــل بالفعل، وغادر رئيس الوفد والبعض من اعضـــاءه طهران في العشرين من شباط 1952 [89].

حاول ليبكوتيس وكلارك اللذين بقيا في ايران بعد مغادرة وفد البنك في العشرين من شباط 1952 اعادة فتح المباحثات مع مصـدق في السـادس من اذار 1952واسـتمرت حتى العشـرين من اذار 1952 ، ولكن من دون ان تسـفر عن اية نتيجة[90] لذلك تخلى البنك عن جهوده لتعارض وجهات نظر الحكومتين الايرانية والبريطانية وحتى لو اسـتثنينا مشـكلة اسـتخدام الفنيين والخبراء البريطانيين فان هناك مشـاكل لايمكن حسمها وخصوصا في ما يتعلق منها في تثبيت الاسعار وتقسيم الارباح وادارة العمليات الصناعة النفطية [91] لذلك يمكن القول ان ما صرح به ممثل البنك في لندن من ان " **مفاوضات البنك مع الايرانيين**

---

[87] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4960 ، تقرير سري اسبوعي من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 25 شبط 1952،الوثيقة27 ،ص 77 .

[88]Benjamin Shwadron,Op.Cit,p113.

[79]Homa.Katonzian, The political Economy, p176 ; L.P.Elell Sutton, Op. Cit, p277.

[90] روبرت جراهام ، السياسة الاقتصادية لايران في ظل حكم الشاه ، ترجمة : امين سليم ، مجموعة مقالات مترجمة تحت عنوان " ايران في المحنة " ، البصرة ، 1983 ، ص53 ؛ Richard N.Fray, Op.Cit, p96.

[91] مصطفى فاتح ، منبع قبلي ، ص ص 590 –591 ؛ روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص245 ؛ L.P.Elell Sutton, Op. Cit, p.p 277-278.

لم تنجح بالمرة ويمكن عدها في حكم المنتهية منذ الرابع والعشـرين من اذار 1952 لم يكن الا وصـفا دقيقا لجهود ومساعي اعضاء البنك الدولي في هذا المجال"[92] .

وهكذا اخفقت مسـاعي البنك الدولي التي بذلها لحل النزاع القائم بين بريطانيا وإيران ولأجل تحقيق تسـوية سـلمية بينهما على الرغم من الدعم الدولي لها خاصـة من الرئيس الامريكي هاري ترومان. لكن اصرار طرفي النزاع على وجهات نظرهما هي التي افشلت كل المساعي الدبلوماسية.

بعد اخفاق المفاوضات واصلت الحكومة البريطانية ضغوطها السياسية والاقتصادية [93]. على إيران مما ادى الى تفاقم الازمة السياسية الداخلية وتزايد حدة الصراع الداخلي وبرز ذلك من خلال نشاط المعارضـة البرلمانية التي قادها جمال امامي ضـد الدكتور مصـدق وكذلك موقف حزب "تودة" المعارض لسياسته التي وصفها بانها سياسـة مساومة يقوم بها مع بريطانيا لفسح المجال امام الولايات المتحدة الامريكية لتحل محل بريطانيا [94].

كان من الطبيعي ان يتأثر الاقتصـاد الايراني سـلبا بتوقف عائدات النفط والمقاطعة التجارية المفروضـة على البلاد وتفاقم الصـراع الداخلي وبدأت تظهر في البلاد مشكلات اقتصـادية حادة كارتفاع اسعار الحاجيات المستوردة وارتفاع اسعار العملات الاجنبية ونشاط السوق السوداء وانتشار البطالة، وفي محاولة من الحكومة الايرانية لمواجهة الموقف وسـد العجز في ميزانية الدولة الذي بلغ في تشـرين الاول 1951م (20%) [95]. اتخذت عددا من الإجراءات منعت بموجبها المخصصات الاضافية لكافة الموظفين

---

[92] نقلاً عن :- د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4960 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 3 نيسان1952،الوثيقة16 ، ص 36 .

[93] لم تكتف بريطانيا بتهديد ايران من الخارج بل انه طيلة مباحثات البنك الدولي مع الحكومة الايرانية ، كانت الحكومة البريطانية تمارس ضغطاً في تدخلها في شؤون ايران الداخلية معتقدة ان ذلك سيولد اضطراباً داخلياً يجبر مصدق على قبول مقترحات البنك الدولي ، وكان تدخلها عن طريق موظفي قنصليتها في المدن الايرانية بإثارة وتحريض سكان المدن والعشائر ضد حكومة مصدق الامر الذي يؤدي الى زعزعة امن المدن، ووفقاً لذلك اغلقت الحكومة الايرانية تسع قنصليات بريطانية في ايران والتي وصفتها بانها " اوكار للتجسس " كما امرت السلطات الايرانية في الخامس من شباط 1952 بإغلاق كافة المعاهد الثقافية الاجنبية وبضمنها المجلس البريطاني " British council" . للمزيد ينظر : -

خضير مظلوم فرحان البديري، موقف الرأي العام العراقي، ص ص 162-163؛ السجل، "صحيفة "، بغداد، 16 كانون الثاني، 1952؛ مصر ، " صحيفة "، القاهرة، 24 كانون الثاني 1952؛ Richard .N.Frye,Op.Cit,p.98

[94] فوزية صابر محمد، التطورات السياسية الداخلية، ص 114.

[95] د.ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/4959 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 21 تشرين الثاني 1951،الوثيقة54 ، ص ص 30-31؛ الامة، " صحيفة "، بغداد، 20 تشرين الاول 1952

والعمال واوقفت التعينات الجديدة في دوائر الدولة واجلت أي ترفيع او زيادة في رواتب الموظفين ومنعت شـــراء الســـيارات والاثاث لدوائر الدولة وباعت الفائض منها واوقفت الترميمات والبناء في دوائر الدولة وتركت المستأجر منها وعطلت الايفادات الحكومية والغت التحويل الخارجي وقد شمل هذا القرار المرضى الذين يعالجون في الخارج والطلبة الدارسين في الجامعات الاجنبية [96]. وتطور الامر فيما بعد واضطرت الحكومة الايرانية في الثاني من اذار 1952 الى بيع كميات من الذهب الايراني [97]. مما إثر في ســـعره في السوق العالمي.

كان المجلس الســـادس عشـــر امام هذه الاوضـــاع الداخلية الصـــعبة يقترب من نهايته، وتوجب التحضـــير للانتخابات المســـتقبلية قبل ثلاثة أشـــهر من الموعد الختامي للدورة الحالية، هل كان الدكتور مصـــدق عازماً على ادارة الانتخابات الجديدة وتمديد مدة بقائه في الحكومة؟ هل ســيقترن اســتمرار النزاع على النفط بحياة حكومة مصدق، او هل سيتم اسقاط حكومته قبل السماح لبرنامجه في حل مشكلة النزاع على النفط ان يتحقق؟ وهل سيمنح الثقة في انتخابات المجلس الجديد؟ كل هذه الاسئلة وغيرها كانت تحير مراقبي المشهد الايراني وتقلق ساسته من جميع الاطراف.

الخلاصة:

استغل البريطانيون النفط الايراني وفق شروط ظالمة بحقوق ايران من خلال عقدها العديد من الامتيازات والمعاهدات المجحفة، وظلت تلك الاتفاقيات تحكم العلاقة بين الطرفين في موضوع النفط حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كما كانت شركة النفط الانكلو –ايرانية متعنتة ازاء المطاليب الايرانية مما دفع ايران الى اعلان قرار تأميم نفطها في عام 1951، مما انعكس سلبا على علاقاتها مع بريطانيا، التي بدورها فرضت الحظر على تصدير النفط الايراني.

بقي التأميم أسير ظروفه المحلية ولم يحظ بتأييد أقليمي أو دولي، حتى أن الاتحاد السوفيتي الذي كانت نظرة الدكتور مصدق له تقوم على أساس الشك والحذر لم يكن موقفه يزيد عن التعاطف الظاهري المعلن، وكان لمغازلة مصدق الولايات المتحدة دور أساسي ومهم في ذلك الأمر الذي لم ينتقد عليه

---

[96] المصدر نفسه ، الملفة 311/4960 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 11 اذار ، 1952 ، الوثيقة 4 ، ص12 .

[97] المصدر نفسه ، الملفة 311/4960 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 30 اذار ، 1952 ، الوثيقة 19 ، ص42 .

مصدق من حزب توده فحسب، وأنما أنتقد من بعض مناصريه من الجبهة الوطنية الذين عدوه انحرافا عن مبدأ التوازن السلبي الشبيه بسياسية الحياد خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي. فضلاً عن أن حظر بيع النفط والحصار الاقتصادي الفعلي سببا تناقضاً شديداً بالأمور المالية إلى حد أنه حتى الطلاب الإيرانيين في الخارج كانوا يحتجون على سياسة الدولة الداخلية وأن اعتماد إيران على اقتصاد من دون النفط تحتاج إلى تخطيط اقتصادي دقيق وفي ظروف سياسية اهدأ بكثير.

ما من شك أن حكومة مصدق سعت جاهدة إلى استعادة حقوق إيران من نفطها، إلا أن الظروف الدولية يومئذ وأوضاع إيران الداخلية لم تساعدها على أنجاح تلك المساعي، وأن تلك الحكومة وقعت في بعض الأخطاء، ومنها التأكيد على الجانب السياسي للتأميم وعدم إيلاء الجانب الإقتصادي الاهتمام الكافي ، فضلاً عن عدم ترصين الجبهة الداخلية في مثل تلك المرحلة الحرجة ويعد التأميم الإيراني أحد أعظم الانجازات التي ارتبطت بالدكتور مصدق وبكفاح الإيرانيين من أجل التحرر من السيطرة، بل مثل العام 1951 عاماً كفاحياً لحكومة الدكتور مصدق ونضالها من أجل الوصول على ما يضع إيران على أعتاب مرحلة من النضال والتحرر.

لجأت الحكومة الامريكية وبدأ منذ ايار 1951 إلى التدخل المباشر بالنزاع النفطي الأنكلو إيراني عن طريق استخدام الطرق الدبلوماسية من مفاوضات ووساطة وتشجيع طرفي النزاع على عرض نزاعهما أمام محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والبنك الدولي لتسويته هذا التدخل ، وكان ذلك نابعاً من أن الولايات المتحدة وجدت نفسها أمام موقف صعب ، وأن تركه سوف يجعله أكثر صعوبة بعد أن بدأ واضحاً أن نجاح خطوة مصدق في تأميم النفط الإيراني يشجع بعض الدول النفطية على تأميم نفطها على غرار ذلك النجاح ما يهدد مصالحها في الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص ، فضلاً عن تصورات الولايات المتحدة الأمريكية ان السوفييت يتحينون الفرص لجعل إيران نقطة أنطلاق الشيوعية نحو الشرق الأوسط.

بعد أخفاق الوساطة الأمريكية في تحقيق ما كانت تصبو إليه نتيجة لمواقف حكومة مصدق الرافضة لأي تسوية قد تمثل تراجعاً عن قرار التأميم مما أدى الى قطع إيران علاقاتها الدبلوماسية في اواخر عام 1952، وأدت إلى تقارب وجهات النظر بين الولايات المتحدة الامريكية وبين بريطانيا حول ضرورة

التخلص من مصدق بعد أن كانت تعتقد أن الشخص الذي كان يعتمد عليه لتأمين مصالحها في إيران ومنع التغلغل الشيوعي فيها قد أنتهى دوره.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً/ الوثائق المنشورة:

1-ملفات البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق(د.و.ك)، الملفة 4957 / 311، تقرير من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 30 نيسان 191، وثيقة 44.

2-الملف 324 / 311، تقرير من المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 30 نيسان 1951، الوثيقة 237.

3-الملفة 311/4959، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 21 تشرين الثاني 1951، الوثيقة54.

4-الملفة 311/4958، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 1 تموز 1951، الوثيقة 45.

5-الملفة 311/4960،تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ11 اذار 1952،الوثيقة 4.

-6 الملفة 311/4960، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 30 اذار، 1952، الوثيقة 19.

7- الملفة 311/4960، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 3 نيسان1952، الوثيقة16.

8-الملفة 311/4960 ، تقرير سري اسبوعي من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 25 شباط 1952،الوثيقة27.

9- الملفة 311/4959 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 13 كانون الثاني 1952،الوثيقة31.

10-" اسناد نفت " ، وزارة خارجية تهران ، 1330 ش.

ثانيا: الكتب العربية والمعربة:

1- روبرت جراهام ، السياسة الاقتصادية لإيران في ظل حكم الشاه، ترجمة : امين سليم ، مجموعة مقالات مترجمة تحت عنوان " ايران في المحنة " ، البصرة ، 1983.

2- روح الله رمضاني، سياسة ايران الخارجية 1941-1973، ترجمة : علي حسين فياض وعبد المجيد جودي ، البصرة ، 1984.

3- جو ستورك ،ازمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الاوسط، بيروت ،1974.

4- عبد السلام عبد العزيز فهمي ، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين (دراسات ايرانية) ، الجيزة ، مطبعة المركز النموذجي ، 1973.

5- شارلس عيساوي ومحمود ديغانة، اقتصاديات البترول في الشرق الاوسط، ترجمة: احمد حسن واحمد سلمان، بغداد، 1966.

ثالثا/الكتب الأجنبية:

1- A. Saikal , The Rise and Fall of the Shah , New Jersey , 1950.
2-M.Farmanfarmaian and R Farman Farmaian,Blood and Oil,Inside the Shah's Iran,New York,1997.
3-Qasem Eftekhari,Intenational politics and Iranian oil policies , ph.D.school of Arts and sciences of the catholic university of America,N.S.A., 1979.
4-Charles Issawi and Mohammed Yegaheh,The Economics of middle Eastern oil, London ,Faber and Faber press,1962.
5-Benjomin Shwadran, the Middle East, Oil and the Great Powers. New Work, council for Middle Eastern Affairs Press.
6- Alan W. Ford . The Anglo Iranian Oil Dispute of 1951- 1952 ,Berkeley University of California press, 1954.
7-H.S.H.Norri, A Study of Nationalization of The Oil Industry In Iran , Ph.D Thesis Colorado Sate Collage , U.S.A. , 1979.
8- Swan , The Foreign Policy of U.S.A. in Iraq, U.S.A , 1967.
9-L.P.Elwell Sutton, Persian Oil , A Study in Politics , London , 1955.
10-James A.Bill and W.M. Roger Louis, Mussaddiq,Iranin Intionalich and oil, Londn, 1980.
11- S.A..Arcilesi,Development of The United Stste Foreign policy in Iran 1949-1960,Ph.D.Univesity of Virghia,U.S.A.,1965.

رابعا/الكتب الفارسية:

1- خسرو سعيدي ، زندكي ثامة اللهيار صالح ، تهران ، انتشارات طلاية ، 1367ش.

2- دكتر احمد علي رجائي ومهين سروري ، بنج دهه بس از كودتا ، اسناد سخت مي كويند ! ، تهران ، انتشارات قلم ، 1383ش جلد دوم.

3- دكتر باقر عاقلي، نخستين وزيران ايران از مشروطة تا انقلاب اسلامي، جاب دوم ، تهران ، انتشارات جاب خانة علمي ، 1374 ش.

4- محمد شوشتري ، اوضاع ايران اقتصادي در عصر مصدق ، تهران ، 1370 ش.

5- ولیام راميرلوئيس، "كودتاي ساله 1332ش وميرات حزب تودة" ازكتاب مارك هي كازيورسكي ومالكوم برن، " مصدق وكودتا، ترجمة :- علي مرشدي زاد، تهران، قصيدة سرا، 1384ش.

خامسا/الرسائل والأطاريح الجامعية:

1-اراء جاسم محمد المظفر، موقف الولايات المتحدة الامريكية من تأميم النفط في ايران 1951-1953، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة.

2-خليل ابراهيم صالح المشهداني، العلاقات البريطانية-الايرانية 1857-1907، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب-جامعة بغداد، 1997.

3-سميرة عبد الرزاق عبد الله العاني، العلاقات الايرانية-البريطانية 1939-1951، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب-جامعة بغداد، 1997.

4- صلاح عبود غلام العامري، مصطفى النحاس ودوره السياسي في مصر 1914-1952، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2002.

5-عبد الاله بدري الاسدي، العلاقات البريطانية-الايرانية 1918-1933، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب-جامعة بغداد، 1994.

6-كريم عبد النبي باشا اغا، تأميم النفط واثره على التنمية الاقتصادية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 1983.

7-لازم لفتة ذياب المالكي، إيران في عهد مظفر الدين شاه 1896-1907، اطروحة دكتوراه كلية الآداب –جامعة البصرة، 1997.

8-محمد سالم احمد الكواز، إثر النفط في العلاقات البريطانية –الايرانية 1948-1954، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003.

9-نادية ياسين المشهداني، ايران في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية1929-1933(دراسة في التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية)، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة بغداد،1998.

10- ناظم مخلف مطني العواد، مشكلة النفط خلال عهد مصدق، دراسة تاريخية مقارنة مع تأميم النفط في العراق عام 1972، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 1998.

11- نزار كريم جواد الربيعي، العلاقات الايرانية –الامريكية 1953-1979، اطروحة دكتوراه، معهد التاريخ العربي، بغداد، 2004.

سادسا/البحوث المنشورة:

1-طاهر خلف البكاء، احداث إيران الداخلية في السنة الاولى لحكومة مصدق 1951-1952، في الوثائق الدبلوماسية العراقية، المؤرخ العربي، "مجلة"، بغداد، العدد (48)، السنة التاسعة عشرة، 1994.

سابعاً/الصحف:

القبس، الزمان، صدى الأهالي، الامة، مصر، النهار

الاتجاه الاصلاحي في عهد الرئيس حسن روحاني (الولاية الاولى)

The reformist trend under President Hassan Rowhani (first term)

أ.م.د. وداد جابر غازي

قسم دراسات التاريخية/مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الجامعة المستنصرية

D. And Dad Jaber Ghazi Department of Historical Studies / Mustansiriya Center for Arabic and International Studies Mustansiriya University

الملخص:

ان من اسباب ظهور التيار الاصلاحي، هو غياب الشخصية الثورية وتحولها الى شخصية عقلانية، وهو ما يحدث طبيعياً عندما يصطدم المنطق الثوري بالواقع ، ان ذلك الجيل الثوري يعتبر ان نظام الثورة الايرانية، انما هو نظام نشأ وترعرع على وفق الشرعية الشعبية، وما نتج عبر تطوره في السنوات الاولى من مسيرته من اخطاء وقصور يحتاج الى اصلاح وتعديل للمحافظة على مقدرات الثورة وذواتها، ويعبر عن التيار الاصلاحي مجاميع كثيرة ومتعددة الاتجاهات وقوى وحركات مختلفة ، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تجمع ما بين السياسيين والمثقفين والمفكرين والفنانين والشباب والطلاب، وكذلك منظمات المجتمع المدني وحقوق المراة مضافا لها الطبقة الوسطى في المدن الكبرى وغيرها.

وبالنتيجة فان التيار الاصلاحي، ليس كتلة موحدة تجمع الاصلاحيين في تنظيم واحد له اهداف او مطالبُ ثابتة وموحدة، الأمر الذي كان قد انعكس على اهداف التيار وتوجهاته، الا ان هناك بعض المواقف المهمة ممكن ان نعدها من اهم اهداف التيار الاصلاحي الذي يطمح الى تحقيقها على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

Abstract:

One of the reasons for the emergence of the reformist trend is the absence of revolutionary personality and its transformation into a rational personality. This happens naturally when revolutionary logic clashes with reality. This revolutionary generation considers that the regime of the Iranian revolution is a system that grew up according to popular legitimacy, In the early years of his career from mistakes and shortcomings that need to be reformed and modified to preserve the capabilities of the revolution and its people. The reformist movement expresses many multidirectional groups and forces and different political, economic, social and cultural movements that bring together politicians, intellectuals, intellectuals, artists, As well as civil society organizations and women's rights, as well as the middle class in large cities and others. As a result, the reformist movement is not a unified bloc that combines reformists in one organization with fixed and unified goals or demands. This has been reflected in the current trends and trends. However, there are some important positions that we can promise from the most important goals of the reformist movement which aspires to achieve them at the levels Political, economic and cultural.

المقدمة:

ان من اسباب ظهور التيار الاصلاحي، هو غياب الشخصية الثورية وتحولها الى شخصية عقلانية، وهو ما يحدث طبيعياً عندما يصطدم المنطق الثوري بالواقع ، ان ذلك الجيل الثوري يعتبر ان نظام الثورة الايرانية، انما هو نظام نشأ وترعرع على وفق الشرعية الشعبية، وما نتج عبر تطوره في السنوات الاولى من مسيرته من اخطاء وقصور يحتاج الى اصلاح وتعديل للمحافظة على مقدرات الثورة وذواتها، ويعبر عن التيار الاصلاحي مجاميع كثيرة ومتعددة الاتجاهات وقوى وحركات مختلفة ، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تجمع ما بين السياسيين والمثقفين والمفكرين والفنانين والشباب والطلاب، وكذلك منظمات المجتمع المدني وحقوق المراة مضافا لها الطبقة الوسطى في المدن الكبرى وغيرها.

وبالنتيجة فان التيار الاصلاحي، ليس كتلة موحدة تجمع الاصلاحيين في تنظيم واحد له اهداف او مطالبُ ثابتة وموحدة، الأمر الذي كان قد انعكس على اهداف التيار وتوجهاته، الا ان هناك بعض المواقف المهمة ممكن ان نعدها من اهم اهداف التيار الاصلاحي الذي يطمح الى تحقيقها على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

البدايات الاولى لظهور التيار الاصلاحي في ايران

يحدد المفكر الايراني عبد الحسن خسرونياه، السمه البارزة والاساسية بين التيار المحافظ والاصلاحي، فيتسم التيار المحافظ في التشدد والتقيد بتعاليم المتقدمين والآراء الموجودة وميراث السلف، ولا يجمع بين الدين والحداثة، ويسمى هذا النوع من التوجه بالتيار ((التقليدي والمتجمد))، اما الصفة البارزة في التيار الاصلاحي، فمع اهتمامه وإيمانه بقيمه الموروثة والتعاليم الفكرية الدينية والعلمية التي ورثها عن الاسلاف، ووفائه لها منطقياً وعملياً، غير انه في الوقت نفسه يهتم بالمعطيات الفكرية للانسان المعاصر، ويسعى الى اكتساب واستثمار ما توصلت اليه الشعوب الاخرى في المجال المعرفي، وسمي هذا التيار ((المتجدد))[1].

فرضت التداعيات الداخلية التي خلفتها نهاية الحرب العراقية- الايرانية 1980-1988، ووفاة السيد الخميني من جهة، وصعود التيار الاصلاحي الى سد الحكم في عام1989 من جهة اخرى، ان تتخذ ايران لنفسها هدفا استراتيجيا، تمثل في إعادة بناء واعمار ما خلفته تلك الحرب وارجاء شعارات الثورة واهدافها وليس التخلي عنها بالضرورة حيال نشر الاسلام في العالم وقلب الانظمة الرجعية وتوحيد المستضعفين

وغيرها من الاهداف العقائدية، وقد برز هاشمي رفسنجاني[2](1989-1996) عند رئاسته لدورتين متتاليتين، باعتباره واحدا من اشد الدعاة لهذا الهدف، ومناصرته من خلال سعيه لفتح ابواب ايران امام الخبرات الايرانية الوطنية الموجودة في الخارج، وتسهيل فرص الاستثمار الأجنبي، وتوسيع دائرتي الحوار مع العرب والغرب معاً، فبعد وفاة السيد الخميني عام 1989، سادت مناقشات واسعة في اوساط النخب الايرانية والقيادات السياسية والقيادية، وتبلورت في اتجاهين حول موقع ايران في العالم الاسلامي، اتجاه: ذهب الى القول ان على ايران تقديم تجربة اسلامية ناجحة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا يعني التخلي عن فكر (ام القرى والعالم الاسلامي) والانصراف الى الاهتمام بشؤونها الداخلية اولا، واتجاه اخر: عمل من اجل رفض ان تكون اعادة بناء ايران، وطرحها انموذجا في العالم الاسلامي على حساب الارجاء او التخلي عن شعارات الثورة واهدافها وفاعلية الدور الايراني والاهتمام بشؤون المسلمين في العالم[3].

يعد مجمع علماء الدين المجاهدين، والذي يسمى باللغة الفارسية (مجمع روحانيت موباريز) اهم الهيئات داخل اليسار الاسلامي، والتي تضم في صفوفها العديد من علماء الدين والمثقفين الاسلاميين، تأسس مجمع علماء الدين المجاهدين في سنة 1987، بمباركة خطية من السيد الخميني، وذلك بعد الانقسام الشديد الذي حصل داخل اليسار الاسلامي وضم بين اعضائه هاشمي رفسنجاني وعلي خامنئي[4]، فضلا عن عدد كبير من الشخصيات السياسية المؤثرة في ايران، فعلى اثر الانقسام الشديد والاختلاف في الاراء طلب مهدي كروبي[5] ومحمد موسوي خويني تشكيل تجمع جديد، وكان هذا التجمع هو المقرب من السيد الخميني، والذي بارك تأسيسه في رسالة خطية بعث الى مهدي كروبي وغيره من قادة التجمع، وقد ضم هذا التجمع الجديد ابناء الثورة والمقربين من السيد الخميني اباء كفاحه الوطني، ورأى السيد الخميني في رسالة جوابيه الى المؤسسين له، ((ان تشكيلاً جديداً للتعبير عن عقيدة مستقلة لايعني الاختلاف))[6].

بينما تعد منظمة مجاهدي الثورة الاسلامية[7]، الأنشط والأكثر تنظيما من بين المنظمات المرتبطة بـ(مجمع علماء الدين المجاهدين) واعيد تنظيم هذه المنظمة في عام 1988 في سبيل تحقيق اهدافها السياسية والفكرية، وأبدت هذه المنظمة رئيس الوزراء الاسبق (مير حسين موسوي)، وساندت موافقه اليسارية طيلة فترة رئاسته للوزراء، وكان له دوراً ايضاً في تأييد ترشيح وانتخاب الرئيس الاسبق محمد خاتمي[8].

وكان تنظيم مكتب توثيق الوحدة او ما يعرف (بتحكيم او تعزيز الوحدة)[9]، حسب الترجمات المختلفة، من اهم التنظيمات المرتبطة مع مجمع علماء الدين المجاهدين، وكان هذا التنظيم ينظر الى القائد او المرشد

باعتباره المسؤول الاول عن وضع السياسات العامة في المجتمع، غير انه وبعد مدة من الوقت تغير موقف هذا التيار، عندما قال (حشمت الله طيرزي) الامين العام لهذا التنظيم :((ان البعض في المجتمع يضفي على القيادة والسلطة هالة من التقديس بمعنى ان القيادة امر الهي قد حباالله به شخصا او فئة معينة والآخرون يستمدون شرعيتهم من هؤلاء ولو ساد هذا الفهم، فانه سيتحول الى احتكار وستقتصر جميع شؤون السلطة على فئة معينة))، ومع وجود تباينات في مواقف هذا التيار، نتيجة لوجود جهات متعددة في داخله، غير انها كانت جميعاً من ضمن التيار الاصلاحي[10].

وبرز ايضا تيار اليمين الحداثي(حزب كوادر البناء) مع آفول تدريجي للتيار اليساي في نهاية عقد الثمانينيات بعد انتهاء الحرب مع العراق عام 1988، ورحيل مؤسس الجمهورية الاسلامية السيد الخميني وصول هاشمي رفسنجاني الى السلطة، واستمر هذا التيار بالبروز طيلة فترة حكم هاشمي رفسنجاني والتي استمرت حتى عام 1997، ومع انتهاء الحرب العراقية الايرانية، وتولي هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية، صار المجال مناسبا لظهور كوادر البناء، وكل انصار التيار يعتقدون ان انتهاء الحرب المذكورة، يعني ان مرحلة السياسات الحربية قد انتهت ودخلت الدولة الايرانية مرحلة جديدة، وقامت استراتيجية هذا التيار على البناء الاقتصادي والفكر البناء النافع في السياسة الخارجية، وفي الانتخابات التي جرت في تموز 1996، شكلت مجموعة من التكنوقراطين والمسؤولين جمعية عرفت (كوادر التيار) اجتذبت الكثير من المتعلمين[11].

لقد برز تأثير الحركة الطلابية في فترة رئاسة محمد خاتمي ولدورتين رئاستين من عام1997 الى عام 2005، فقد انجذبت الطلبة الى الخطاب الاصلاحي الذي رفعه محمد خاتمي في حملته الانتخابية، ودعوته الى الحرية السياسية واحترام القانون والدستور وحقوق الانسان وتفعيل المشاركة السياسية، وتنشيط المجتمع المدني، فقد كان الطلبة متحمسين الى اجراء التعبير والاصلاح السياسي، خصوصا الى ان الكثير من هذه الطلبة التي لم تتجاوز اعمارهم (30) سنة، فقد ولدت اما قبل الثورة او في بدايتها، وبالتالي فانهم لم يعرفوا ولم يعايشوا لا دكتاتورية النظام الشاهنشاي ولا قيم الثورة الجديدة، ومن هنا كان الطلبة الشريحة الاكثر تأثيرا وتشوقا لأجراء التغيير في تركيبة النظام السياسي[12].

لقد عبر الكثير من الطلبة عن توجهاتهم السياسية في الثاني من اذار 1997، اي قبيل انتخاب محمد خاتمي في مظاهرة في جامعة طهران طالبوا فيها، بانتخاب القائد الاعلى مباشر وتحديد فترة حكمه وصلاحيته، وكانت رئاسة محمد خاتمي شكلّ دفعاً جديداً للطلاب في التأكيد على مطالبيهم، كانت تلك

المطالب تثير حفيظة المحافظين، وتنامت الحركة الطلابية الاصلاحية في عهد الرئيس محمد خاتمي، وكان المكسب المهم الذي حصلت عليه هذه الحركة، هو نجاح (50) عضوا من النواب الاصلاحيين في انتزاع الموافقة على القراءة الاولى لمشروع يقضي بحظر دخول الشرطة والجيش الى الحرم الجامعي[13].

لقد آثارت الاحداث والاضطرابات التي شهدتها الجامعات في عام(2003) قضية لجوء الاطراف المتنازعة لاستخدام العنف في التعبير عن الاعتراض، حيث أكدَّ التيار المحافظ ان احدى وسائل الولايات المتحدة لاسقاط نظام الجمهورية الاسلامية هو الاعتماد على طبقة مرفهة من التكنوقراط، وهي طبقة تشكلت خلال العشر سنوات الماضية وترتدي ثوب الاصلاحيين، وساعدت على الفوضى وتستثمر الغوغائية والصحافة الحزبية والاوساط الشبابية والطلابية، اما التيار الاصلاحي فقد اكد من خلال ابرز قادته على ان مظاهرات الطلبة ذات مطالب موضوعية وقامت تلك المظاهرات اعتراضاً على خصخصة الجامعات، وقد حولها المتطرفون الى مظاهرات معادية للحكومة، وفي عام 1998، قام تحالف كبير بين علماء الدين والمثقفين الاسلاميين واصحاب المنظمات والجمعيات الاتحادية وبعض الناشطات الاسلاميات امثال (معصومة ابتكار)[14] مساعدة الرئيس الاسبق محمد خاتمي لشؤون البيئة، والكثير من اعوان ومستشاري الرئيس محمد خاتمي من امثال (سعيد حجاريان) مهندس الإصلاحات، بالإضافة الى محمد رضا خاتمي شقيق محمد خاتمي، ولقد شكل هذا التحالف جماعة فرعية جديدة ومهمة داخل التيار الرئيس للتيار الاسلامي، اطلق عليه(حزب المشاركة الاسلامي الايراني) ونتيجة لانفتاح هذا الحزب على كل القوى صاحبة التوجهات الاصلاحية يشار اليه بعبارة (اليسار الحديث)[15].

اشكالية النظام السياسي في ايران في وجهة نظر الاصلاحين

النظام السياسي الايراني، نظام معقد وله سمات تختلف عن كل النظم(الجمهورية) في العالم، حيث لا تتركز السلطة في ايدي شخصيات ومؤسسات منتخبة، مثل الرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، وانما تتحكم فيها ايضا شخصيات ومؤسسات غير منتخبة بشكل مباشر من قبل الشعب في مقدمتها المرشد الاعلى والمؤسسات التابعة له، وفي هذا السياق لا يمكن تناول سلطات الرئيس الايراني في مجال صنع وتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية، الا في اطار دور المرشد الاعلى والسلطات الممنوحة له ،التي تجعل تأثيره طاغيا وقراره مطلق على المستويين الداخلي والخارجي، مع الاخذ في الاعتبار ان هناك ادوار متفاوته التأثير تلعبها مؤسسات اخرى في مجال صنع القرار في السياسات الداخلية والخارجية[16].

اولا: رؤية الاصلاحيين لرئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية وعلاقته بالمرشد الاعلى:

المرشد الاعلى صاحب التأثير الاكبر في النظام السياسي الايراني، ان فرادة الفلسفة السياسية والدستورية، التي اعتمد عليها النظام السياسي الايراني في وضع مخطط دستوري للجمهورية الاسلامية الايرانية، انعكس على قراءة المؤسسات السياسية وهيكليتها، بالاضافة الى عدد هذه المؤسسات والعلاقة بينهما وجعل الدستور الايراني الايمان ب(ولاية الفقيه) من الركائز الاساسية للجمهورية الاسلامية ولا يستقيم نظامها الا بها، ولا يكتسب شرعيته الا باعمالها على ما تقدم، وبناء عليه يتمتع الولي الفقيه او المرشد الاعلى بوضع شديد التميز والتمدد ايضا، فتعيين السياسيات العامة لنظام الجمهورية الايرانية الاسلامية تتم من قبل الولي الفقيه او القائد او المرشد بنص المادة(107) من الفصل الثامن من الدستور الايراني هو اهم منصب في ايران بعد الثورة، لأنه القائد الاعلى بموجب الدستور الايراني، وما رئيس الجمهورية الا منفذ لسياساته[17].

ومن العوامل التي تؤكد في سلطة المرشد طبيعة علاقته بالقوى الآخرى المؤثرة، خصوصا رئيس الجمهورية والمرشد، فقد كان دور هاشمي رفسنجاني المؤثر في اختيار (علي خامنئي) المرشد الاعلى، وشخصيته القوية وموقعه لدى السيد الخميني بشكل خاص، وفي الثورة بشكل عام، اضافة الى علاقته بـ(علي خامنئي) خامنئي نفسه عبر مرحلة طويلة، وفي مواقع مختلفة، قبل الثورة وبعدها، من العوامل التي جعلته منافسا، ان لم يكن موازيا له في بعض الاوقات خلال فترة توليه رئاسة الجمهورية(1997-1989) وقد قلص ذلك دور المرشد وتأثيره[18].

وفي عهد الرئيس الاسبق محمد خاتمي(2005-1997)، كان وقوف الحرس الثوري الى جانب المرشد الاعلى ضده، وعدم وجود علاقة خاصة بينه وبين على خامئني. من العوامل المهمة التي زادت من تأثير المرشد الاعلى علي خامنئي في مجال السياسة الخارجية، واستطاع بالفعل ان يجهض الكثير من توجهات محمد خاتمي الانفتاحية في هذا الشأن، في حين حرص محمد خاتمي على تعزيز علاقته بالمرشد الاعلى، وكان يأمل ان يصل معه الى مرحلة التحالف الاستراتيجي، وحصل ما عدا انجازاً في اول الأمر، اذ ظهر تعاون بين الرجلين، عندما دفع المرشد الاعلى علي خامنئي الى التصريح علنا في غمرة حملة المتشددين على رئاسة الجمهورية قائلا:((انني اساند واويد سياسات الرئيس محمد خاتمي بنسبة 100%))[19].

ويحرص المرشد الاعلى على ان يضع مواليين له او متفقين معه في التوجهات في المواقع المهمة بالدولة، حتى ولو لم يوافق ذلك رغبة رئيس الجمهورية، على سبيل المثال، فقد رفض محمد خاتمي استمرار على اكبر ولايتي القريب من المرشد على وزارة الخارجية في عام 1997، بعد تولي محمد خاتمي الرئاسة، لكنه اضطر الى تعيين كمال خرازي وزيرا للخارجية، لأنه كان مؤيدا من قبل المرشد الاعلى بشكل عام، فان المرشد الاعلى وبصرف النظر عن الشخص الذي يتولى هذا المصب، هو محرك النظام في ايران الذي يحظى بالاحترام وتحتكم اليه الاطراف المختلفة، ولا يمكن لاي سياسة في الداخل او الخارج ان تحظى بالشرعية من دون موافقته عليها[20].

ثانيا: رؤساء الاصلاح ودورهم السياسي في ايران حتى عام 2005

لقد ابرزت التطورات السياسية عام 1989 والمتمثلة بالغاء منصب رئيس الوزراء واقعا جديدا، وهذا يعني من الناحية الفعلية تركيز السلطات بيد رئيس الجمهورية، وقد تعاقب على رئاسة الجمهورية في ايران(6) رؤساء هم(محمد علي رجائي وعلى خامنئي وهاشمي رفسنجاني، ومحمد خاتمي ومحمود احمدي نجاد وحسن روحاني)[21].

اتسمت رئاسة هاشمي رفسنجاني في عام 1989، والذي مثل الاتجاه المعتدل في السلطة، وقد اتخذ استراتيجية قائمة على محوريين الاول هو اعادة اصلاح ما دمرته الحرب، والمحور الثاني هو تقديم المصلحة القومية على المصالح الايدلوجية، والتي كانت تتمتع بالاولوية في سنوات الثورة الاولى، اذا هيمن الجانب الايديولوجي، على السياسية الخارجية الايرانية خلال حقبة وجود السيد الخميني، ولكنه بعد وفاته تبنى هاشمي رفسنجاني سياسة براغماتية اكثر واقعية، بعد ان تسببت المرحلة الاولى في عزلة ايران اقليميا ودوليا عن العالم، ان هاشمي رفسنجاني يمتلك خبرة سياسية عميقة وذلك لترأسه لمجلس الشورى الاسلامي (8) سنوات، فكان على الرئيس هاشمي رفسنجاني تطبيع العلاقات مع دول الجوار، فضلا عن تحسين العلاقات مع الدول الغربية لذا كان هناك تحسين ملحوظ في علاقات ايران الاقليمية والدولية[22].

ومن ثم وصول محمد خاتمي الى رئاسة الجمهورية عام1997، بداية لمرحلة جديدة في سياسة ايران الخارجية، لتبنيه فكرة حوار الحضارات بديلا عن صراع الحضارات، التي عدها فكرة خطيرة وخاطئة، فقد اعتمد على رؤية جديدة على الأسس الدبلوماسية والحوار والعلاقات الدولية المنفرجة والمتكافئة، والتي لا تكون فيها ايران بادئه في اي خصامات او عداوات مالم تهدد في ارادتها ودورها وجوهرها الديني واستقلالها،

فقد سعى محمد خاتمي الى احداث تحول سريع في النظرة الى ايران، فقد دعا الى انفتاح ايران مع الغرب والانتقال من حالة العداء الشديدة الى حالة المودة والمحبة والصداقة[23].

ان فترة رئاسة محمد خاتمي، امتلك فيها التيار الاصلاحي القوة الانتخابية فحين تفوق المحافظين في الهيكل المؤسسي، مما جعل هناك توازن لصالح المحافظين، لان استمرار محمد خاتمي في السلطة وقيامه بتيسير الاعمال اليومية للسلطة التنفيذية في ظل سيطرة المرشد الاعلى على السياسات العامة، يضمن قدرا عن الاستقرار، وينتقد محمد خاتمي بعض قوى التيار الاصلاحي، التي تحاول ابعاد الدين عن الحياة العامة، والتشكيك بالثورة، ويؤكد انه ليس مستعدا للانفصال عن المؤسسة الدينية، وهو بحاجة لصلاحيات المرشد الواسعة لاجراء اصلاحاته، كما ان المرشد من جهته مع مرجعيته الدينية والدستورية بحاجة الى شعبية محمد خاتمي لتمرير قراراته، وهو لا يستطيع تجاهل مطالب قطاعات واسعة من الشعب بالتغيير [24].

ودخل الاصلاحيون معركة التعديلات الدستور بطريقة سليمة للحد من سلطات القائد الاعلى في ظل قيم ولاية الفقيه وما يتمتع من سلطات واسعة في مؤسسات النظام السياسي الايراني، في السادس والعشرون من ايلول 2002، قدم الاصلاحيون لمجلس الشورى لائحتين لتعديل الدستور، تتضمن الاولى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية، اذ تنتقل سلطات تنظيم العلاقة بين السلطات من القائد لرئيس الجمهورية عن طريق قيام الاخير بتشكيل لجنة لتحديد الخروقات التي تحدث للدستور، بسبب هذا التركيز للسلطة في يد القائد، اما اللائحة الثانية: فتتضمن اقتراحاً بتعديل النظام الانتخابي، اذ تمنع تدخل مجلس صيانة الدستور في ابعاد مرشحي معنيين للانتخابات، بسبب توجهاتهم السياسية، وقد اعدَّ المحافظون اللائحتين ، بمثابة محاولة لنزع سلطتهم التي يتمتعون بها عبر سيطرتهم على المؤسسات القابضة على النظام السياسي، ونتيجة لتصعيد المحافظين عن طريق شن حملة شاملة على الرئيس محمد خاتمي والتيار الاصلاحي، واصدار القضاء الذي يسيطر عليه المحافظون احكاماً ضد بعض رموز الاصلاحيين مثل عباس عبد عضو المجلس السياسي ل (جبهة المشاركة)[25].

يرى الاصلاحيون ان تمركز السلطة في يد شخص دون وجود مؤسسة رقابية امراً مخالفاً لدور الشعب، وخطر حقيقي سواء كان هذا الشخص عادلاً ام لم يكن، ولتجنب ذلك يرون ضرورة وجود مؤسسة

رقابية مستقلة من خارج دائر السلطة، تؤدي الى خلق حكومة انسانية مبنية على الحقوق والواجبات البشرية المستقلة للشعب[26].

واقع النظام السياسي بعد عودة الاصلاحيين

ممكن ان نلاحظ الفرق في اداء التيارين (المحافظ- الاصلاحي)، من خلال اعتماد طريقة معينة في الاصلاح فسياسات المحافظين في مجال الاصلاح تختلف عن سياسات الاصلاحيين من حجم الاصلاح وحدوده، اذ ان ترتيب الموضوعات التي يطالها الاصلاح بحسب الاولوية، فالمحافظين عبر هذه المرحلة سيعون بصدد اعتماد النموذج الصيني، كبرنامج سياسي قائم على تشدد داخلي مقابل انفتاح اقتصادي وسياسي على الخارج، فيما ترى اوساط اخرى ان الاصلاحيين بصدد اعتماد النموذج الماليزي الذي يجمع بين ديمقراطية متسامحة وازدهار اقتصادي[27].

لقد ظل المحافظون يرفضون التقسيمات الحزينة منذ عام 1997، التي يعتبرونها (بدعة غريبة)، غير انهم اضطروا في نهاية المطاف الى ان يختاروا لأنفسهم مصطلح (الاصوليين) تميزا عن منافسيهم الاصلاحيين في خطوة ارادوا منها اضفاء الشرعية الدينية على حركتهم من جهة، ونزع هذه الشرعية من الاصلاحيين من جهة اخرى، وبعد التطورات التي رافقت الازمة الانتخابية عام 2009، والتي اظهرت انقسامات واضحة داخل هذا التيار سواء في المؤسسة الدينية او السياسية او العسكرية، وتحديدا قوات الحرس الثوري وقوات التعبئة الشعبية (البسيج) اذ ظهرت طبقة جديدة من داخل المحافظون الاصوليون، وظهرت تحديد منذ انتخاب الرئيس محمود احمدي نجاد عام 2005، والتي عرفت بـ(المحافظين الجدد)، التي رسم اصولها الفكرية ممثل مؤسسة الحرس الثوري وممثل المؤسسة الشعبية(الباسيج)، ويقودها فكراً المرجع أية الله تقي مصباح اليزدي وكانت لدي هذا التيار رغبة واضحة في تشكيل تنظيم سياسي جديد يكون العمود الفقري للأصوليين الجدد او المحافظين الجدد، اما الاصلاحيون فقد تمكنوا من خلق شخصيات معارضة مؤمنة بالثورة والقيم الاسلامية، مثل مير حسين موسوي وهاشمي رفسنجاني وهي تؤمن بالنظام السياسي، وهذا ما سيدفع الى تعزيز قوة النظام السياسي في الجمهورية الاسلامية الايرانية من جهة، وتجديد الحركة الاصلاحية واعادة الروح الشعبية لها من جهة اخرى وبالنتيجة وصول الاصلاحيون الجدد الى السلطة في الانتخابات الرئاسية بدورتها الحادي عشر في عام 2013[28].

جاءت الدورة الحادية عشر في الانتخابات الرئاسة الايرانية، لانتخاب رئيس جديد للجمهورية الاسلامية، ليشغل مكان الرئيس المنتهية ولايته محمود احمدي نجاد، وتاتي هذه الجولة الجديدة الواسعة، والتي توجت بحملة من الاعتقالات الواسعة، والحجز على زعماء المعارضة او ما يعرف (الحركة الخضراء) والتي قادها مير حسن موسوي ومهدي كروبي، وتأتي هذه الدورة الجديدة في ظل الخلافات داخل المعسكر المحافظ[29].

وتقدم (8) مرشحون الى منصب رئاسة الجمهورية الاسلامية، وكان من ضمن هؤلاء الثمانية حسن روحاني رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية، وكان كبير المفاوضين الثوريين اثناء فترة الرئيس الاسبق محمد خاتمي الاسبق وهو عضو سابق حول الملف النووي الايراني، والمرشح المعتدل والاقرب للتيار الاصلاحي، وبينما كان حسن روحاني يمثل الجناح المعتدل من المحافظين المعتدلين والاصلاحيين المعتدلين، تم تشكيل لجنة استشارية للتحالف مع المرشح محمد رضا عارف، الذي يمثل التيار الاصلاحي، وربط هذا التحالف بين الرئيسين الاسبقين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، مع السيد حسن الخميني حفيد السيد الخميني ، وتكونت هذه اللجنة من ممثلين عن المرشحين حسن روحاني ومحمد رضا عارف بالاضافة الى ممثلين عن هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي والسيد حسن الخميني، وكان عمل اللجنة لاختيار احد المرشحين، وقال محمد رضا عارف: ((ساخضع لقرارهم)) وجاء قرار اللجنة على اختيار حسن روحاني ليكون المرشح عن التيار الاصلاحي، لمواجهة خمس مرشحين محافظين منهم مقربان من المرشد الاعلى، وطرأت تغييرات على الجناح المحافظ، مع اعلان غلام على حداد المرشح من قبل التيار المحافظ الانسحاب من سباق الانتخابات ، وقال في بيان على وكالة مهر الايرانية ((اعلن انسحابي من السباق الرئاسي لتشجيع فوز المحافظين)) وكان هذه الخطوة من المحافظين ردا على تقليص المرشحين من قبل المعسكر الاصلاحي))[30].

وطالب الرئيس الاسبق محمد خاتمي، التصويت ل(حسن روحاني) في الانتخابات وقال:((ادعوا الجميع وخصوصا الاصلاحيين، وكل الذين يريدون عظمة امتنا الى المشاركة في الانتخابات والتصويت للشيخ حسن روحاني، وساصوت لاخي العزيز حسن روحاني))، وجاء هذا الاعلان بعد انسحاب المرشح الاصلاحي محمد رضا عارف من السباق الرئاسي، وحصل حسن روحاني بغالبية 50,6% من الاصوات من الدورة الاولى، وبتقدم واضح جدا بحصوله على 18,6 مليون صوت من(36) مليون صوت، وهكذا اخذ(50) مليون ناخب ايراني الفرصة لتغيير حكم الرئيس السباق محمود احمدي نجاد، الذي استمر لثمان

سنوات في استعداء الغرب، وكان سب تزايد الدعم (حسن روحاني) في اللحظة الاخيرة جاء بعد انسحاب محمد رضا عارف كما ذكرنا سابقا[31].

وكان المرشد الاعلى دور مهم في نجاح هذه الانتخابات، فقد دعا الشعب الى التصويت في الانتخابات لاجل ايران، وكانت هذه المرة الاولى التي يخاطب فيها الشعب بهذه الطريقة، بسبب الظروف التي مرت بالانتخابات التي فاز فيها محمود احمدي نجاد بالدورة الثانية، وادت الى تظاهرات كبيرة ضد فوز حمد احمدي نجاد، وطالبت بالاصلاح وكذلك ثورات الربيع العربي والتي القت بظلالها على ازمة الانتخابات الايرانية، مما جعل المرشد الاعلى يدعو الشعب الايراني الى المشاركة الفعالة والكبيرة في الانتخابات، خوفا من عدم المشاركة الجماهيرية كردة فعل على نتائج الانتخابات السابقة، لذا وجه المرشد الاعلى خطابه للشعب فاستجاب الشعب وحقق انتصارا ملحميا، كما نجح حسن روحاني في تشكيل خطاب جديد في المناخ السياسي والاجنماعي في ايران ، بعبارة ذكية مخاطبا رئيس بلدية طهران محمد باقر قاليباق المرشح للرئاسة في الدورة نفسها، قائلا:((انا رجل قانون ولست رجلا عسكرياً))، وحتى على المستوى الاقتصادي، وفي اول رسالة تلفزيونية وجهها للايرانيين عقب فوزه، شدد حسن روحاني، انه سيفى بالتعهدات التي قطعها، واشار الى انه سيبذل قصار جهده في سبيل ذلك، ويرى مراقبون ان فوز حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية سيسمح بعودة المعتدلين والاصلاحيين الى الساحة السياسية بعد ان خضعوا منذسنين عدة لضغوط غير مسبوقة، واوضح (امير محبسيان) المحلل المقرب من المحافظين لوكالة لفرانس برس الصحفية:((ان عملية اختفاء الاصلاحيين من النظام السياسي توقفت جزئيا مع الفوز الجلي الذي حققه روحاني))، ويدين الاخير بفوزه للاصلاحي محمد رضا عارف ودعم الرئيس الاسبق محمد خاتمي، كما اقترب حسن روحاني من الرئيس الاسبق المعتدل هاشمي رفسنجاني، وقال ترتيا فارسي رئيس المجلس الوطني الايراني الامريكي مقره في وشنطن :((فيما يمسك المحافظون بالمؤسسات الرئيسة في البلاد اثبت الاصلاحيون والمعتدلون انهم مازالوا قادرين على القيام بدورهم بالاعتماد على مناصرتهم في المجتمع))، وكان وصول حسن روحاني الى ثاني اعلى منصب في ايران عن طريق الانتخاب ومن صميم رغبة عامة واسعة النطاق، واكد حسن روحاني ان سياسية الحكومة الحادية عشرة هو الحركة في مسار الاعتدال، وقال حسن روحاني: ((بالتأكيد ستفيد هذه الحكومة من تجارب وانجازات المسؤولين والافراد المخلصين في الحكومات التي سبقتها))[32].

حسن روحاني رئيسا للجمهورية الاسلامية الايرانية.

يعرف عن الرئيس الايراني الجديد حسن روحاني، بأنه يمتلك شخصية واقعية ومعتدلة، ليتولى السلطة بعد مروره (8) سنوات هي فترة تولى محمود احمد نجاد للحكم، والتي تم خلالها سلسلة من المشاكل، وعلى رأسها الازمة المتفاقمة بالبرنامج النووي، حيث غير الرئيس السابق محمود احمدي نجاد النهج الايراني الاسترضائي جبال الغرب، الذي تم انتهاجه في عهد الرئيس الاصلاحي الاسبق محمد خاتمي.

أكدّ الرئيس الايراني الجديد، انه سيكون، منسجماً مع توجيهات المرشد الاعلى، وان حكومته ستكون غير حزبية ومتكونة من شخصيات معتدلة، مؤكد على المزيد من الحرية في صفوف الشباب قائلا:((ينبغي عدم فرض قيود كثيرة وان شعبنا يحترم من تلقاء نفسه الاخلاق والقواعد السياسية والاسلامية)) ،وكذلك عدم التشديد على وسائل الاعلام كونه يستمد شرعيته من تصويت الناخبين[33].

ومن ابرز التحديات الداخلية التي واجهها الرئيس حسن روحاني، هي مطالبة الاصلاحيين بالافراج عن مير حسين موسوي ومهدي كروبي، اللذين نددا بالعملية الانتخابية ووصفوها بالمزورة ودعا انصارهما الى النزول للشارع بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة عام 2009، ومنذ العام 2011، وهم قيد الاقامة الجبرية، ويرى الكاتب الايراني محمد صالح صدقيات، ان الرئيس الايراني حسن روحاني انه يعتمد على الاصلاحيين من اصحاب الخبرات، ولكن ليس الذين كانوا ضالعين في احداث2009، وكان البرنامج الانتخابي للرئيس حسن الروحاني الذي دعا اليه في الانتخابات الرئاسة، قد ركز على تحسين الواقع الاقتصادي ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة، ودعم قطاع الصناعة والمنتوج المحلي، كما دعا الى ضرورة العودة الى الحوار مع الغرب واصلاح الاعلام، واطلاق سراح المسجونين السياسيين، فضلا عن اصلاح السياسية الداخلية[34].

يعد الرئيس الايراني حسن روحاني، واحدا من الشخصيات المهمة في ايران، فقد تقلد العديد من المناصب، الذي جعلته يمتلك ذلك التراكم من الخبرة في القيادة والسياسية، وقد شارك في تنظيم الجيش الايراني مع انتصار الثورة الاسلامية في نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، وفي عام 1980 انتخب عضوا في مجلس الشورى الاسلامي، وتولى عضوية البرلمان الايراني لخمس دورات متتالية من عام 1980 ولغاية 2000م، وكذلك تولى منصب نائب رئيس المجلس لولايتين، كما انه ترأس لجنة الدفاع ولجنة السياسية الخارجية، فضلا عن لجنة الرقابة على الجهاز الاعلامي الوطني لمرحلة ما بين عامي 1980-1983، واثناء الحرب العراقية- الايرانية، تولى حسن روحاني مناصب عدة منها قيادة قوات الدفاع الجوي،و قد شغل

امين عام المجلس الاعلى للامن القوي لمدة(16) سنة بين 1989 ولغاية 2005، بعد ان كان ممثل لقائد الثورة الاسلامية في هذا المجلس، كما عين مستشارا للرئيسيين الأسبقين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي للامن القومي لمدة(13) سنة، وفي عام 1991 عين رئيسا للجنة السياسية والدفاع والامن في مجمع تشخيص مصلحة النظام ، وفي عام 2000م انتخب حسن روحاني ممثلا لمحافظة سمنان من مجلس الخبراء، وفي عام2003، تولى حسن روحاني مسؤولية الملف النووي، وعندما تولى الرئيس السابق(محمود احمدي نجاد) مقاليد الرئاسة في ايران، استقال حسن روحاني من منصبه كأمين عام للمجلس الاعلى للأمن القومي، ولذلك فان تلك المسيرة الطويلة في العمل القيادي، لذلك لقب ب(شيخ الدبلوماسية)[35]

عندما استلم المنصب الرئاسي، اصبحت مؤشرات تعديل المسار السياسي، قد برز في الافق، وتمثلت في تعيين محمد جواد ظريف كوزيرا للخارجية، وكان محمد جواد ظريف قد شغل منصب وزير الشؤون الخارجية، فضلا على انه كان الممثل الدائم لدعم الامم المتحدة[36].

وطلب الرئيس حسن روحاني من المجتمع الدولي الاعتراف بحقوق ايران ليحصل في المقابل على تعاون مناسب، وذكر: ((ان الذين يحترمون الديمقراطية ومبادئ التعامل والحوار الحر المبني على الحق عليهم ان يتحدثوا مع ايران من الان فصاعدا بأسلوب مناسب ليتلقوا رداً مناسباً وان يعملوا على النهوض بمستوى السلام والأمن والتنمية من المنطقة والعالم، عبر تعزيز العلاقات))[37].

ان الرئيس الايراني، مد اليد الى الولايات المتحدة الامريكية، في الوقت الذي يريد فيه الغرب ان يعزز الروابط مع الدول المعزولة، وهنا تقصد(ايران)، ونشرت صحيفة التليغراف موضوعا عن العلاقات الايرانية الفرنسية، وقالت فيها :((ان اعلان رئيس الولايات المتحدة الامريكية باراك اوباما عن وجود رسائل متبادلة مع حسن روحاني من اجل ايجاد حل سلمي وسريع مع ايران فيما يتعلق بأزمة البرنامج النووي))[38].

وفي مقابلة تلفزيونية مع حسن روحاني لبرنامج (60 دقيقة) الذي يبث من قبل (سي بي سي) المحطة الامريكية، صرح ان شعار (الموت لامريكا) لا يتعدى كونه شعار بعيد عن اعلان الحرب ضد الشعب الامريكي، مضيفاً ان السياسية الامريكية المتشددة كانت ضد مصلحة الشعب الايراني، وهذا لابد ان يشكل ردة فعل لدى الشعب، واشار الى الدور المساند للولايات المتحدة الامريكية مع انتفاضة الايراني ضد محمد رضا شاه[39].

طبيعة العلاقات الايرانية- الغربية في ضوء البرنامج النووي بعد تولي حسن الرئاسة

شكل البرنامج النووي مصدر قلق وتوتر كبير في العلاقات الايرانية- الغربية، بشكل عام والامريكية بشكل خاص، ويمكن القول ان ازمة ايران النووية قد بدأت في عام 2002، عندما كشف عن وجود محطة لتخصيب اليورانيوم، لكن الازمة اخذت مجرى آخر مع اقتراب تولى الرئيس السابق محمود احمد نجاد مهام عمله في ايران عام2005، وقبل تشرين الاول عام 2010، كانت السياسية الايرانية تسير في دائرة مغلق في ظلل خيار واحد هو الوصول الى مجلس الامن، بوصف ايران دولة خارجه عن النظام الدولي في هذا المجال، كانت النتيجة هي اصدار القرار المرقم(1696) في تموز عام 2006،بسبب تجاهل ايران لتلك المطالب الدولية، وتضمن القرار ان تعلق ايران انشطتها النووية، فضلا عن فرض حظر دولي حول نقل التتكولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ لها، وسبب عدم التزام ايران بهذا القرار إصدر مجلس الامن قرارا المرقم(1737) ، وبعدها اصدر مجلس الامن عام 2010 قراره المرقم (1929) والذي كان يتضمن مجموعة من العقوبات الجديدة على ايران ، وكان الغاية من وراء ذلك، تحقيق غايتين جوهرتين هما:-

1- محاولة عزل ايران دوليا ومحاولة اشعارها ان القوى الكبرى تمانع المساعي النووية الايرانية.

2- محاولة ايجاد بيئة قانونية للازمة للدول والمنظمات الدولية والاقليمية، حتى تاخذ اجراءات ضد ايران بشكل احادي[40]

وكان الاتحاد الاوربي فقد فرض عقوبات خاصة على ايران، انها فرضت حظراً على تجارة المعدات التي يمكن ان تستخدم في تخصيب اليورانيوم، فضلاً عن تجميد الاموال الايرانية المملوكة لافراد ومنظمات، التي يعتقد بانهم ذات صلة بتطوير البرنامج النووي الايراني، وكذلك منع الاتحاد الاوربي من دخول الايرانيين الى دول الاعضاء في الاتحاد الاوربي، فقد جمد الاتحاد الاوربي في كانون الثاني عام 2010، اموالاً مملوكة للبنك المركزي الايراني، وكذلك فرض حظراً على التعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن ومنها الذهب، وفي تموز عام 2013، امتدت العقوبات الامريكية على ايران لتشمل قطاع النفط البتروكميائيات، وكذلك شملت قطاع الشحن، وقد وضعت الولايات المتحدة الامريكية عدد من الشركات الدولية التي يديرها زعماء ايرانيون في قائمتها السوداء، وكذلك قامت كل من كوريا الجنوبية واليابان بفرض عقوبات على ايران تتعلق بالقطاع المصرفي وقطاع الطاقة[41].

وعندما تولى حسن روحاني منصب الرئاسة، فقد دار الحديث عن تلك التوجهات السياسية الايرانية داخليا وخارجيا، واهمها حول الملف النووي الايراني والعقوبات التي فرضت على ايران بسبب الملف النووي الايراني، فيمكن القول انها مرحلة جديدة في ايران من الاعتدال، وقد دعا حسن روحاني الى التعامل بشكل واضح مع القوى الغربية حول الملف النووي الايراني، واكد على ان الدبلوماسية هي الطريق الوحيد لحل هذه الازمة وتوجت هذه الافكار والخطابات للرئيس الايراني المعتدل حسن روحاني بموافقة القيادة الايرانية في 24 تشرين الثاني عام 2013 على تلك الاتفاقية الموقعة مع مجموعة الدول(5+1) التي تشمل دول دائمة العضوية من مجلس الامن + وتشمل البنود الرئيسة في الاتفاق الذي برم من فينا في السنة نفسها.

1. تقييد البرنامج النووي الايراني على المدى الطويل مع وضع حد لتخصيب اليورانيوم لا يتجاوز عتبة 3,67%.
2. تحويل مفاعل فوردو وهو المنشأ الرئيسي لتخصيب اليورانيوم الى مركز الابحاث الفيزياء والتكنولوجيا النووية.
3. خفض عدد اجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين الى 5060 جهاز.
4. السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع الايرانية المشتبه بها، ويشمل ذلك مواقع عسكرية تم الوصول اليها بالتنسيق مع الحكومة الايرانية.
5. حظر استيراد اجزاء يمكن استخدامها في برنامج ايران للصواريخ البالتسية لمدة(8) سنوات.
6. الاتفاق يسمح باعادة فرض العقوبات خلال (65) يوما اذا لم تلتز طهران بالاتفاق وستحصل ايران في المقابل على:-

1. رفع العقوبات الدولية المفروضة بشكل تدريجي.
2. ستتمكن ايران من معاودة تصدير النفط بكل طاقتها الانتاجية.
3. تنص الاتفاق ايضا على التعاون بين الدول الكبرى وايران في مجالات الطاقة والتكنولوجيا.

ودخلت اتفاقية حيز التنفيذ في 20 كانون الثاني عام 2014، ولقي هذا الاتفاق ترحيب وتأييد على المستوى المحلي وعلى المستوى الاقليمي وعلى المستوى الدولي، وصرح حسن روحاني سيفتح:((سيفتح افاقاً عندما تحل هذه الازمة))[42].

وقام الرئيس الايراني حسن روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف في كانون الثاني 2016 باجراء محادثات مع وزير الخارجية الفرنسية لوران فابيوس ووزير الاقتصاد الفرنسي (ايما نوئيل) فضلا عن رجال فرنسيين، تمخضت هذه الزيارة بالنتيجة عن ابرام عدة اتفاقيات مع شركات فرنسية ابرز ما (ابربص وبيجو) واشار المختصون بهذا الشأن الى ان ما يضاعف من اهمية هذه المحادثات، بوصفها قد انت بعد تنفيذ الاتفاق النووي في إطار خارطة الطريق التي يبحثها الرئيس الايراني للتعاون مع هذه الدول الاوروبية، ان كان على المستوى المتوسط ام المستوى البعيد. فان الرئيس الايراني حسن روحاني وافكاره لا يمكن ان تحقق ثمارها بدون تاييد وثقة المرشد الاعلى، بالرغم من اعتدالها وواقعيتها، وبذلك فان القرار الاخير يرتبط بذلك التأييد من المرشد الاعلى، ولهذا فان الرئيس المعتدل حسن روحاني كاسلافه ليس له صلاحيات مطلقة وبالتالي ضيق مساحة حرية اتحاذ القرار، لعدم قدرته على تجاوز ولاية الفقيه[43].

واكد الرئيس حسن روحاني ان سياسته الخارجية حريصة على ايجاد اجواء مبنية على الاحترام المتبادل، والعمل على تطوير العلاقات مع المؤسسات الاوربية ومعالجة حالات سؤ الفهم وايجاد اجواء جديدة من التعاطى والفهم المشترك المبني على اساس الاحترام المتبادل[44].

زارة الرئيس الصيني في الثالث والعشرين كانون الثاني عام 2016 ايران في زيارة تعتبر الاولى بعد(14) سنة على اخر زيارة قام بها الرئيس الصيني السابق، وعن طريق تتبع تلك التركيبة للوفد الصيني السياسية والاقتصادية والتجارية، يمكن ان استشفاف تلك الرغبة الصينية في التعاون مع الجانب الايراني على مختلف الاصعدة، وشدد الرئيس الايراني حسن روحاني على اهمية تنمية وتعزيز التعاون بين البلدين، وتمخضت هذه الزيارة بتوقيع(17) وثيقة تعاون بين الطرفين وفي مجالات عدة، وكانت هذه الزيارات في مضمونها ومحملها تهدف الى تقوية العلاقات بين ايران وهذه الدول ومحاولة لفك طوق تلك العزلة الدولية، التي قد تم فرضها من قبل الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وذلك بنتهاج سياسة خارجية اساسها المرونة والابتعاد عن التشنج والتشدد، والوصول الى تحقيق الاهداف باستخدام اسلوب خطوة خطوة، وهذا ما قام به هذا الرئيس الايراني الذي تميز بالاعتدال والحكنة الدبلوماسية هو ووزير خارجيته محمد جواد ظريف، وذلك كله لايمكن ان يحصل في ظل نظام يكون للمرشد الاعلى كلمة الفصل بدون التأييد[45].

الخاتمة:

استطاع التيار الاصلاحي اعادة وجوده الى الساحة السياسية بدخوله الانتخابات الاخيرة، التي اعادت السلطة للإصلاحيين برئاسة حسن روحاني عن طريق الانتخابات التي سجل الشعب حضوره، واثبت حضوره مرة اخرى، ان النظام السياسي في ايران مصمم على التقدم الى الامام للوصول الى اعلى مراتب الديمقراطية عبر التداول السلمي للسلطة، والحفاظ على الروح الاسلامية في جسد الجمهورية عن طريق منصب الولي الفقيه، ويبدو ان السياسية الايرانية تتجه على المستويين الداخلي والخارجي نحو الانفتاح في محاولة لتحقيق الضغوط الدولية من الناحية الاقتصادية، ولاجل التوصل الى حل فيما يخص الملف النووي الايراني، الذي تعثر في رئاسة محمود احمدي نجاد، اضافة الى الاوضاع المضطربة اقليميا وخصوصا سوريا، التي صارت من الملفات المهمة التي واجهها الرئيس الجديد حسن روحاني، وبهذا فان السلطة في الجمهورية الاسلامية الايرانية هي سلطة ديمقراطية مرنه وغير محتكرة من تيار معين او جماعة سياسية معينة، اضافة الى الدور المهم الذي يلعبه الشعب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام، ولا ننسى الدور الاساس الذي يؤديه الولي الفقيه عن طريق سلطته، للمحافظة على روح النظام السياسي، وديمومية.

ومن ما تم ذكره سالفا يمكن ان نستشف حقيقة الرئيس الإيراني المعتدل حسن روجاني بانه يحمل رؤى وافكار نحو سياسة تتسم بانها(مرنة بعيدة عن التشدد في تفاعلاتها مع العالم بشكل عام والغرب بشكل خاص وبالذات مع الولايات المتحدة الامريكية)، وهذا ما تم رصده في تلك المفاوضات النووية بين ايران ومجموعة الدول(1+5) من اجل رفع او تقليل تلك العقوبات المفروضة عليها، والتي سببت ازمات اقتصادية لإيران.

المصادر والهوامش

[1] حسن علي مكطوف طاهر الاسدي، تداول السلطة بين الاصلاحيين والمحافظين في جمهورية ايران الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية قسم(النظم السياسية والسياسات العامة جامعة المستنصرية،2014، ص141

[2] هاشم، رفسنجاني:- قائد ديني وسياسي ورئيس جمهورية ايران(1977-1989) ولد في مدينة رفسنجاني بمقاطعة كرمان، وتعلم في مدرسة دينية محلية واكمل تعليمه في معهد قم الديني، وتتلمذ على يد الامام الخميني رفض حوالي(3) سنوات في السجن(1977-1975) لنشاطه السياسي ضد الشاه. **رفسنجاني، حياتي، تعريب دلال عباس، اشراف محسن رفسنجاني، مراجعة النص العربي هاشمي رفسنجاني، الطبعة الاولى، دار الساقي، بيروت، 2005، ص49.**

[3] وداد جابر غازي، التجربة الاصلاحين في ايران(2005-1997) في عهد الرئيس الاسبق محمد خاتمي (أنموذجا)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(43)، الجامعة المستنصرية، 2013، ص1-1.

[4] علي خامئني: ولد يوم 17 نيسان 1939 في مدينة مشهد المقدسة من عائلة فقيرة ودرس الفقه والاصول في مدينة قم، وتتلمذ على يد مراجع عظام كالسيد البروجردي والسيد الخميني ومرتضى الحائري، وبعد اكثر من(15) سنة من الكفاح والجهاد والمقاومة في القضاء على نظام الشاه وتولى مناصب هما تأسيس الحزب الجمهوري الاسلامي ورئيس الجمهورية الاسلامية في ايران 1981-1989 وبرحيل الامام الخميني تمت مبايعته من اجل ان يكون المرشد الاعلى في ايران، ولا يزال يشغل هذا المنصب. **علي البغدادي، رجال حول الامام الخميني، المركز الثقافي للدراسات الاسلامية، بغداد، 2010، ص29.**

[5] مهدي كروبي: ولد حجة الاسلام مهدي كروبي في عام 1937 في احدى قرى مدينة اليكودرز في مقاطعة كردستان بدا نشاطه السياسي عام 1962 مع السيد الخميني ضد الشاه وسجن بين عامي 1972 و1967 واصبح عضواً في لجان الثورة الاسلامية الايرانية، وعضوا في مجلس الشورى الاسلامي عام 1980 وتولى رئاسة البرلمان طيلة حكم الرئيس محمد خاتمي ويعد هو من الإصلاحيين ورشحه نفسه للانتخابات لرئاسية 2005 لكنة هزم امام الرئيس السابق محمود احمد نجاد **شاكر كسرائي، ايران الاحزاب والشخصيات السياسية(2012-1990)، الطبعة الاولى، بيروت، 2014، ص276-278.**

[6] احمد مجيد عبدالله، القياسات من الاحزاب السياسية المؤثر في نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية- رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص38.

[7] منظمة مجاهدي الثورة الاسلامية:- تأسست عام 1980 وهي احدى المنظمات السائدة على نهج حظ الامام، وهي تاسست من دمج سبع جماعات . **شاكر كسرائي، المصدر السا بق، الطبعة الاولى، بيروت، 2014، ص95.**

[8] حسين علي مكطوف طاهر الاسدي، المصدر السابق، ص145.

[9] مكتب تعزيز الوحدة: هي اتحاد الجمعيات الاسلامية للطلبة وهي مناصرة للرئيس الاسبق محمد خانمي، وحصل هذا الاتحاد على رخصة للتجمع والتظاهر بمناسبات مختلفة وكانت تندد باحتكار السلطة من جانب المحافظين وتدعو الى تقاسم السلطة بين الاصلاحيين والمحافظين . **شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص97.**

[10] احمد عبد المجيد عبدالله، المصدر السابق، ص288.

[11] فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في ايران، الطبعة الاولى، بيروت، 2012، ص178.

[12] نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية- الايرانية،مركز درات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص168-169.

[13] احمد عبد المجيد عبدالله، المصدر السابق، ص29.

[14] معصومة ابتكار: هي نائبة للرئيس حسن روحاني ومكلفة بشؤون البيئة لتصبح ثانية امراة في الحكومة الايرانية، ولدت عام 1960 من عائلة متوسطة، ولديها شهادة دكتوراه في علم المناعة من جامعة تربية مدرس في عام 1995 ولها تاريخ وطني في ايران. **شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص133-135.**

[15] وبلفرد يوحنا من يحكم ايران، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2003، ص23.

[16] شحاته محمد ناصر، السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس حسن روحاني حدود التاثير واهم الملامح، العدد(191) دراسات استراتيجية، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2014،ص20.

[17] دستور الجمهورية الاسلامية في ايران، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، البطعة الاولى، 2010، ص74-75.

[18] شحاته محمد ناصر، المصدر السابق، ص20.

[19] غسان بن جدو، ايران الى اين، العدد(245)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، 2000، ص8.

[20] شحاته محمد ناصر، المصدر السابق، ص22.

[21] علي حسين مكطوف طاهر الاسدي، المصدر السابق، ص184.

[22] عبد الامير محسن جبار الاسدي، ايران في عهد الرئيس حسن روحاني تكامل ادوار، العدد(25)، المجلة السياسية والدولية، تلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2014، ص1.

[23] المصدر نفسه، ص2.

[24] منال محمد احمد، ايران من الداخل تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية، القاهرة، 2008، ص274.

[25] جبهة المشاركة: هو من اهم الاحزاب السياسية داخل الجمهورية الاسلامية تأسست عام 1998، بجهود الطلبة المسلمين السائرين على خط الامام، ويحمل الحزب فكرا تحريا، ويقترب في السياسات والاباء العقائدية من اراء، المفكر على شريعتي وهو يعد كمنتوج لحكمه محمد خاتمي. **شاكر كسرائي، المصدر السابق، ص91.**

[26] رحمن عبد الحسين ظاهر، دور الولي الفقيه في عملية صنع القرار في السياسية الخارجية، اطروحة دكتوراه فلسفة، غير منشورة، كلية العلوم السياسية(فرع الدراسات الدولية)، الجامعة المستنصرية، 2017، ص52.

[27] المصدر نفسه، ص53.

[28] حسين علي مكطوف طاهر الاسدي، المصدر السابق، ص217.

[29] الصباح الجديد، جريدة،(العراق) العدد(2593) في 13/ حزيران/ 2013، ص12.

[30] علي بدراهم،(جريدة)، الشرق الاوسط، العدد 12614، 11/حزيران/ 2013، ص5، من الانترنت

[31] رحمن عبد الحسين ظاهر، المصدر السابق، ص53.

[32] حسين علي مكطوف طاهر الاسدي، المصدر السابق، ص222.

[33] عبد الامير محسن جبار الاسدي، المصدر السابق، ص5.

[34] صادق حنتوش ناصر، السياسة الخارجية الايرانية (2012-1979)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013، ص175.

[35] انوار اسماعيل خليل، دور الرئيس حسن روحاني في تغيير الخطاب السياسي الخارجي الايراني تجاه الغرب، العدد، (64-65)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2016، ص434.

[36] المصدر نفسه، ص436.

[37] علي حسين مكطوف طاهر الاسدي، المصدر السابق، ص225.

[38] عبد الامير محسن جبار الاسدي، المصدر السابق، ص6.

[39] انوار اسماعيل خليل، المصدر السابق، ص442.

[40] المصدر نفسه، ص440.

[41] سؤال وجواب في نظام العقوبات على ايران، مقال منشور بتاريخ 2014/4/22، ص453، موقع الانترنت.

[42] انوار اسماعيل خليل، المصدر السابق، ص445.

[43] المصدر نفسه، ص448.

[44] صادق حنتوش ناصر، المصدر السابق، ص176.

[45] انوار اسماعيل خليل، المصدر السابق، ص447.

الحركة النسوية الإيرانية قبل الثورة الإسلامية 1979 وبعدها

(دراسة في الأهداف والمعوقات)

Iranian Feminist Movement Before and After 1979 Islamic -Revolution (Study on Goals and Constraints)

أستاذ مساعد دكتور. فاتن محمد رزاق

كلية العلوم السياسية

الجامعة المستنصرية/العراق

Assistant Professor Dr. Fatin Mohammed Razak
Faculty of Political Science
University of Mustansiriya / Iraq

الملخص :

لم تختلف الحركة النسوية الإيرانية عن غيرها من الحركات النسوية الغربية وغير الغربية من حيث الأهداف والأفكار، فقد عبرت عن رفضها للواقع الملموس بالتنظيمات والجمعيات النسوية والصحف أو التظاهرات السلمية لتتخذ شكل الممارسة العملية أو من خلال الرفض الفكري وبالأطروحات الفكرية الداعمة لحقوق المرأة السياسية وغير السياسية.

لقد اتخذت الحركة النسوية الإيرانية إتجاهين فكريين مختلفين متأثرة بالواقع السياسي أنذاك قبل 1979 وبعدها، فكانت حركات نسوية ليبرالية علمانية متأثرة بالغرب بفعل تأثير النظام السياسي العلماني، وبفعل تأثير الموجة النسوية الغربية الأولى التي أكدت على حق الترشيح والانتخاب السياسي، وحق العمل والتعليم وحق الطلاق ورفع سن الزواج ورفض الحجاب، أما بعد الثورة الإسلامية الإيرانية فكان للإسلام السياسي تأثيره البارز على هذه الحركات النسوية، فإنطلقت من داخل الثورة وعبر التنظيمات السياسية والتظاهرات الجماعية التي عبرت عن رفضها لنظام الشاه الذي وجدت فيه إنتقاصا لحقوقها خاصة بعد منع الحجاب في الأماكن العامة؛ لذلك كانت حركة نسوية إسلامية، لكن بعد قيام الثورة انقسمت آراء النساء مابين إتجاهين إسلاميين أحدهما تقليدي محافظ والآخر هو الأبرز والأكثر تأثيرا؛ وهو تيار إسلامي إصلاحي، فكانت مؤيدة للشخصيات الإصلاحية التي تضمن حقوقها المتمثلة ب(حق العمل، حق التمثيل السياسي البرلماني لضعف أعداد النساء فيه، وحق تولي رئاسة المحاكم، ورفع سن الزواج، وحق السفر والعمل والزواج دون موافقة ولي الأمر، وحق التعليم في كافة التخصصات وحق ممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية المختلطة مع الجنسين,وحق طلب الطلاق)، أما حق إرتداء الحجاب من عدمه فنلاحظ وجود بعض الحركات بعضها مؤيد وآخر رافض للحجاب.

Summary :

The Iranian feminist movement did not differ from other Western and non-Western women's movements in terms of goals and ideas. It expressed its rejection of the reality of women's organizations, newspapers and peaceful demonstrations in the form of practical practice or through intellectual rejection and intellectual proposals in support of women's political and non-political rights. The two were influenced by the political reality that existed before and after 1979, when liberal feminist movements were influenced by the West by the influence of the secular political system and by the influence of the first Western feminist wave The political right to work, education, the right to divorce, the raising of the age of marriage and the rejection of the hijab. After the Islamic Revolution, political Islam had a significant influence on these feminist movements and emerged from within the revolution and through political organizations and mass demonstrations that expressed their rejection of the Shah's regime, After the revolution, the views of women were divided between two Islamic trends, one of which was traditional conservatives. The other was the most influential and influential Islamic reformist movement, which was supportive of the personalities of the women. The right to work, the right to political representation in parliament, the weakness of the numbers of women in it, the right to assume the presidency of the courts, the raising of the age of marriage, the right to travel, work and marriage without parental consent, the right to education in all disciplines, the right to engage in cultural and sports activities, And the right to request divorce) either the right to wear the veil or not we notice the existence of some movements Some are supporters and others reject the hijab

تعريف بالمصطلحات:

النسوية : ويقصد بها النظرية والممارسة السياسية لتحرير النساء بإختلاف ألوانهن ودياناتهن وقوميتهن، من عنف واضطهاد الرجال، فتسعى الى تغيير الموقف المجتمعي والمواقف الذكورية من المرأة؛ من حيث الحقوق والإمتيازات السياسية والمدنية والقانونية.

تمكين المرأة : أي توفير الوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية والثقافية والتعليمية لتمكن المرأة من اتخاذ القرار من خلال تدريبها وتعزيز قدراتها ومهاراتها القيادية والإدارية؛ من أجل تغيير العلاقات داخل الأسرة والمجتمع وكسر حاجز السلطة الأبوية الذكورية .

النوع الاجتماعي: ويقصد بها الأدوار والإختلافات التي تبنيها وتقررها المجتمعات لكل من الرجل والمرأة استنادا الى أسس ثقافية وإجتماعية وإيديولوجية وليس على أساس حتمية بيولوجية(الجنس).

مقدمة:

لقد عانت المرأة خلال تاريخها الطويل من الظلم والاضطهاد بسبب العادات والتقاليد الإجتماعية أو الإيدولوجيات والنظم الدينية السائدة، فجاءت دعوات ومطالبات نسائية وذكورية لتحقيق العدالة والمساواة والحرية للمرأة، فتنوعت تلك الحركات متأثرة بالإيديولوجية لتكن نسوية ليبرالية وماركسية واشتراكية وراديكالية أو نسوية ما قبل وما بعد الحداثة، أو علمانية وإسلامية لتبين لنا أن قضايا الجندر (النوع الاجتماعي لاتعود لأسباب بيولوجية وإنما لأسباب إجتماعية وثقافية).

و تعد الحركة النسوية الإيرانية من الحركات السياسية والاجتماعية المتميزة والتي لها تاريخ طويل في مرحلة النضال السياسي المنظم وغيرالمنظم والذي عبرت فيه المراة الايرانية عن اهدافها ومتطلباتها ,مبينه اهم التحديات التي تواجهها والتي شكلت عائقا امام حقوقها السياسية والمدنية لتعبر عن ارائها بالوسائل السلمية من خلال الجمعيات والتظاهرات او عبر الكتب والصحف والمجلات اي انها جمعت بين الفكروالممارسة .

لقد كانت ومازالت الحركات النسوية الإيرانية انعكاساً للواقع والبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية وذلك لطبيعة المجتمع الايراني الاسلامية ذو الاغلبية المذهبية الشيعية مما جعل بعض القوانين والتشريعات المذهبيه لاتتناسب مع طموحات وايديولوجيات التنوعات السياسية والاجتماعية الاخرى من القوميات والمذاهب الاخرى داخل ايران ولعل ابرزها قضية الحجاب التي ومازالت احدى التحديات التي تواجهها الجمهورية الاسلامية قبل قيام الثورة الاسلامية الايرانية وبعدها سواء اكان ذلك يعود لاسباب داخلية او لمؤثرت خارجية غربية اضافة الى قضايا اساسية تتعلق بحقوق الزواج والطلاق او الحقوق السياسية في تولي المناصب القيادية العليا والحقوق الثقافية والبطالة..

لقد سعت الدراسة الى وصف الحركات النسوية الايرانية وتوضيح اسباب نشاطها الحركي واهم متطلباتها في عهد نظام الشاه وبعد قيام الثورة الاسلامية الايرانية عام 1979وذلك باعتماد المنهج التاريخي والوصفي اضافة الى المنهج التحليلي النظمي .

اما فرضية الدراسة(تفترض الدراسة فاعلية وواقعية الحركة النسوية الايرانية قبل 1979وبعده وهي علمانية ليبرالية في عهد نظام الشاه وحركة نسوية اسلامية اصلاحية بعد 1979).

وقد قسمت الدراسة في هيكليتها الى ثلاث مباحث: تناول المبحث الاول (مفهوم الحركة النسوية), وتناول المبحث الثاني (الحركة النسوبة الايرانية قبل 1979), وتناول المبحث الثالث(الحركة النسوية الايرانية بعد 1979) اضافة الى المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول : مفهوم الحركة النسوية

تعرف الحركة النسوية بأنها أي حركة ترفض بشكل واع أنماط التفكير و الممارسات التي تنشئ تمييزا قائما على أساس النوع الإجتماعي، وتنشط وتعمل لإسقاط الظلم القائم على الجنس، أي أن النسوية سلسة من الفاعليات تستهدف تحسين حياة النساء وتغيير وضعهن[1]، فتتضمن مجموعة من الأفكار التي تهدف الى اعطاء المرأة حقوقها ومساواتها مع الرجل، ورفض الهيمنة الذكورية والعنف الذي تتعرض له[2].

و تعرف أيضا بأنها الأطروحات والآراء والأفكار المتجسدة في النصوص أولا، وفي الواقع ثانيا عبر الحركات والمؤتمرات النسوية التي تعبر عن قيمة المرأة وقدرتها في تغيير الأفكار السائدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أجل تحريك الراي العام[3]، فالنسوية تستند الى تصورات فكرية فلسفية تسعى من خلالها الى فهم جذور أسباب التفرقة بين الرجال والنساء، وهدفها تحسين وضع المرأة وزيادة فرصها في كافة مجالات الحياة فهي لا تأتي من فراغ بل من دافع معاناة المرأة، حيث تقدم إحصائيات من ناحية فرص العمل والثروة والتعليم والسكن والمأكل، فالنسوية إذن وعي مؤسس على حقائق مادية وليست مجرد هوية[4]، وهنالك من يفرق بين النسوية و النسائية فالأولى حركة ذات مضمون فكري وفلسفي مقصود في حين النسائية هي الفعاليات تقوم بها النساء دون إعتبار للبعد الفكري والفلسفي أي مجرد نشاط[5]، وهنا تكون دراستنا للنسوية كحركة وكفكر في إيران من حيث الأهداف والمتطلبات الفكرية والواقعية .

إن الحركة النسوية هي وليدة الظلم والاضطهاد الذي تعرضت له النساء على يد الرجال فإن تهميش المرأة وسيطرة الرجل المطلقة التي منحها هو لنفسه كانت سببا في ظهور جماعات ذكورية متطرفة ذات نظرة تسعى للتسلط والتحكم واستعباد المرأة مما أدى الى ظهور التمييز بين الرجل والمرأة[6] .

وتؤكد النسوية على أن التمايزات الجنسية لا تعود لأسباب بيولوجية وإنما لأسباب إجتماعية وثقافية تجعل المرأة ودورها هو المجال الخاص؛ الأسرة والزواج وليس المجال العام فهي ترفض التمييز بين المجال الخاص والمجال العام[7]، أما بدايات الحركة النسوية كمفهوم غربي فهناك من يرجعها الى الثورة الفرنسية والبعض الآخر يرجعها الى أستاذة التاريخ الفرنسية هوبرتين أوكلير أول من استخدمت مصطلح النسوية عام 1882 فاستخدمت مصطلح المواطن والمرأة واصفة نفسها وشريكاتها بمصطلح النسوية[8]، إلا أنه يمكن القول أن النسوية كمفهوم ومطلب سياسي إجتماعي يعود الى القرن السابع عشر، حيث ركز على المساواة بين الجنسين، وهي مساواة ثقافية وإجتماعية وليس بيولوجية، كذلك تشير الى التفاوت الجنسي يعود الى الخلل البنيوي الممنهج في البيئة السياسية والاجتماعية[9]، أما نوع الحركة النسوية [10] فيمكن أن نقسمها الى :

1. الحركة النسوية الليبرالية :

وهي أقدم الحركات النسوية، اذ تعود في افكارها الى افكار جون لوك وروسو وجيرمي بنثام وجون ستيورات ميل ومواقفهم من المرأة التي كانت ما بين مؤيد ومعارض، وركزت على الحرية والعدالة والمساواة وتبنت هذه الأفكار نساء منهم تايلور زوجة ميل واولمب دي غوج وماري ولستنكرافت في كتابها (دفاعاً عن حقوق المراة 1792)، لقد ركزت النسوية الليبرالية الكلاسيكية على المساواة بين الرجل والمراةاما النسوية الليبراليةالمعاصرة فتدعوا الى مراعاة الاختلاف بين الجنسين من اجل حماية حقوق المراة وهذا مامثلته (باتمان وروزبوثام واوكين ومارثانوسبوم[11]) .

2. الحركة النسوية الماركسية :

لقد نظر الفكر الماركسي للمرأة من خلال العائلة والمعالجات الفكرية التي قدمها ماركس لذلك انبعثت حركة نسوية ماركسيةعام 1920 قامت بمراجعة علاقة الرجال بالنساء، وتراجعت تلك الحركة في عهد

ستالين إلا أنها عادت من جديد بعدعام 1960، حيث ساهمت الحركة النسوية الماركسية مساهمة رئيسية في النظريات المتعلقة بتوزيع العمل والتوظيف والأعمال المنزلية وسوق العمل[12].

3. الحركة النسوية الراديكالية:

وارتبطت هذة الحركة بالفكر النسوي والسياسة النسوية المتطرفة وقد نشأت ما بين عام (1960 – 1970) شمال أميركا وإلتزمت المنتميات الى هذه الحركة الى حد ما بأهداف الإشتراكية وعبرت مفكراتها أمثال: (شالميث فايرستون وكيت ميلت) عن القمع الذكوري الذي تتعرض له النساء وأثر الفكر الراديكالي على الفكر النسوي الفرنسي والإشتراكي البريطاني[13]، وعلى الرغم من أن مفهوم نشأة النسوية كحركة ونظرية ذات بعد فلسفي تعود الى الغرب إلا أن ذلك لا يعني أن المجتمعات غير الغربية وخاصة الإسلامية لم تعرف النسوية كحركة بل إعلانا رسميا عن تشكيل النسوية الإسلامية في برشلونة عام 2005 ، حيث عقدت ندوة حول موضوع النسوية الإسلامية التي تهدف الى استعادة فكر الأمة أو المجتمع الإسلامي كحيز للجميع تتقاسمة النساء مع الرجال بالتساوي لأن الأمة مجتمع متعدد وشامل، فتظهر الحركة النسوية الإسلامية كخطاب رسمي شامل في أماكن عدة في الشرق و الغرب، ففي الشرق ظهرت الحركة النسوية الإسلامية، إذ تمكنت النساء خاصة المهاجرات من مواجهة تحديات اجتماعية مفروضة باسم الدين[14] .

لقد مثلت الحركة النسوية الإسلامية بمثابة إعادة قراءة للمرجعية الإسلامية(القرآن والسنة النبوية) من أجل إثبات حقوق المراة وتاسيس مرجعية رصينة تثبت تلك الحقوق وصياغة خطاب قادر على التاثير في التوجهات الاجتماعية، فالناشطات الإسلاميات تجمعهن مبادئ وطموحات اساسية مشتركة، إذ ترى أن الإسلام لا يشكل مشكلة للنساء بل يمنحهن حقوق وامتيازات لكن معاناة النساء تكمن في التفسير الخاطئ والجهل، فالمشكلة لاتتمثل بتحريرهن من الإسلام بل في استعادة حقوقهن التي منحها الإسلام لهن، لذلك نجدهن يدعون الى الانصاف وليس المساواة[15] ، ولكن ضمن اطار الإسلام السياسي، فيضعن برامج عمل سياسية وإجتماعية فيدركن مواقع الاضطهاد الواقع عليهن ويسعين الى اصلاحه بالإستناد الى مبادئ

إسلامية تمكنهن من استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة لتحقيق الانصاف والعدالة وعليه يمكن أن نحدد ثلاثث مقاربات لمعالجة الجندر في الإسلام وفقاً لرؤية مير حسيني[16]:

1. تستند الى تفسيرات متنوعة والى إعادة تفسير النصوص المقدسة لإتخاذ مواقف تتعلق بأدوار النوع الإجتماعي .
2. تتعلق بالايدلوجيات المحلية والقومية التي تتنتج خطاب حول حقوق المرأة والجندر.
3. تتعلق بالتجارب المعيشية للأفراد والمجتمعات المحلية والتي تكشف عن هياكل الفرص والقيود التي تؤثر في النساء .

اما اهم المرتكزات التي تقوم عليها النسوية الاسلامية [17] :

1. اعادة تأويل النصوص الإسلامية بما يحقق العدالة والانصاف والتي أكدها القرآن الكريم وفقا لرؤية تجديدية لكنة يتخذ من القرآن و السنة النبوية كثوابت يعود اليها.
2. تاكيد حق المرأة في الاجتهاد لتخرج تلك التاويلات في دائرة الثوابت الى المتغيرات .
3. دخول النساء على الفضاء العام والى المسجد كما هو الحال للرجل مع التركيز على تعديل قانون الأحوال الشخصية.

إذن تعد الحركة النسوية وليدة الفكر الغربي في القرن الثامن عشر وذلك للظلم الذي تعرضت له المرأة على يد الكنيسة والأنظمة السياسية الدكتاتورية أو بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية التي تنظر للمرأة نظرة دونية وبكونها خطيئة للتتخذ فيما بعد أنواع مختلفة متاثرة بالواقع والايديولوجية السائدة، أما المجتمعات الشرقية أو العربية والإسلامية فعرفت فيها تلك الحركات النسوية المتنوعة وخاصة الحركة النسوية الاسلامية المحافظة والاصلاحية المعاصرة وهذا ماسيتضح لنا في قرائتنا القادمة للحركة النسوية الإيرانية

المبحث الثاني / الحركة النسوية الايرانية قبل 1979:

يقصد بالحركة النسائية الإيرانية بأنها الحركة الاجتماعية التي قامت بها نساء إيران من أجل الحصول على حقوقهن، وقد برزت لأول مرة من خلال الحركة او الثورة الدستورية الايرانية (1905 – 1911) اذ

مثلت تلك المدة بداية للوعي النسوي بحقوقها [18] ، وقد كانت الحركات الوطنية نقطة لإنطلاق الحركات النسوية وانتقال المرأة من المجال الخاص (الأسرة والمنزل) إلى المجال العام إذ انغمست النساء الإيرانيات في الثورة الدستورية، اذ شاركن وانغمسن فيها من خلال المظاهرات و الاعتصامات والحرب الأهلية التي اندلعت في إعقاب الحركة الدستورية بين الجيش والثوريين فعبرت النساء عن حقوقهن من خلال[19]:

1- الجمعيات والتنظيمات النسوية
2- الإعلام والصحف والكتابة والتأليف
3- التعليم
4- الانغماس في الصراع السياسي الايديولوجي كما في رابطة النساء الوطنية برئاسة محترم اسكندراني.

كان للوعي الناهض بافكار العالم الجديد إلى جانب الحركات النسوية وتحولاتها دور رئيس في ظهور موضوعة المراة إلى الواجهة والارتباط الناشئ إلى ظهور موجات من النقد تناولت بعض التصورات الدينية والمعتقدات التراثية التقليدية [20].

على الرغم من مشاركتها في الحركة أو الثورة الدستورية إلا أنها لم تنل حقوقها اذ رفض البرلمان مشاركتها السياسية [21] مما اضطرها إلى التعبير على حقوقها من خلال النقاط الأربعة السابقة إلا إنه يلاحظ على الحركة النسوية قبل (1979) بان للتحديثيين العلمانيين دور في نهضة المرأة فكانت حركة علمانية تدعو إلى المساواة والإصلاح الاجتماعي والقانوني وهي جزء من حركة عامة للمثقفين والنخبة من أجل التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي مستلهمة التطور الحادث في الغرب ورأت تلك الحركة أن الشرط الضروري لنهضة الأمة ومن ضمنها المرأة هو العادات والتقاليد والقيم والمؤسسات السياسية ،الاجتماعية و الثقافية فظهرت رموز علمانية في نهاية القرن التاسع عشر تدعوا إلى نهضة المرأة

وخروجها من السياق الديني السائد في المجتمع[22] فقد قام مشروع النسويات العلمانيات في إيران على شقين[23]:

- الحصول على حقوق المساواة
- ان تكون تلك المساواة في إطار ديمقراطية برلمانية علمانية .

لقد تمثلت مطالب النساء قبل 1979 بما يأتي[7] :

1. حق التعليم ودخول الجامعات .
2. حق المشاركة السياسية .
3. المطالبة بحق التحرر مما ادخله في صراع مع الدين وليس الدولة لأنة يرى فيها المعوق الأول لتحرير المرأة الإيرانية متمثلة بقضية الحجاب وتعدد الزوجات و وقوانين الأسرة ولقيت هذه التوجيهات تأييد من ألشاه رضا بهلوي الذي تأثر كثيرا بتوجهات صديقه أتاتورك بعد زيارة له فقاد حركة لنزع الحجاب وخرجت زوجته وبناته بدون حجاب.

ولكن لا يعني ذلك عدم وجود حركات نسائية ذات طابع إسلامي تطالب بحقوقها في إطار الدين والشريعة لتكن في تلك الحقبة بين ثلاث حركات نسويه إيرانية (علمانية، إسلامية، شيوعية أو يسارية) .

واذ تحدثنا عن حق التعليم ,تم إنشاء أول مدرسة للبنات من قبل الإرساليات الأجنبية للتعلم ثم أسس (حاجي ميرزا حسن رشدي وبي بي خانم أستر آبادي) مدارس أخرى للبنات، لكنها أُغلِقت سريعاً ،وبعد سنوات من التعليم الخاص غير المنتظم قامت الحكومة بانشاء مدارس وكلية تدريب المعلمين للبنات, وفي (1914_ 1925) توسعت المطالبات بحق تمكين المرأة الاقتصادي وحقوق المراة ووضعها القانوني المتعلق بموضوع زواج القصر[24].

لقد عبر عن المطالب النسوية بطريقتين[24] :

الاولى :. تمثلت بالممارسات العملية بإنشاء تلك المدارس وإنشاء صحف والمجلات منها : (العلم، البرعم، لغة النساء، رسالة السيدات 1921، عالم النساء 1920، عالم النساء الوطنيات 1922، مجلة النساء، مجلة سعادة نساء الثورة بنات إيران، المعرفة 1910، الزهر 1913، صوت النساء، بنات إيران 1931،

جمعية النساء، نشرة سعادة النساء وهي يسارية[25]، فاغلب تلك الصحف والمجلات كانت تقودها نساء علمانيات منهن (صديقة دولت ابادي) صاحبة صحيفة (زبان وزنان , لغة النساء) او صوت المرأة أو افاق برسا صاحبة مجلة جهان وزنان إي عالم المرأة[26].

وكذلك بإنشاء الجمعيات فأنشئت اول جمعية سرية (جمعية حرية المرأة) التي عقدت سرا فتم اكتشافها والهجوم عليها اما جمعية النساء الوطنيات الإيرانيات فأنشئت 1918، و في 1922 أنشئت المنظمة الوطنية للمرأة لكن القي القبض على مؤسستها وتم إحراق منزلها و أسس زندوفت شيرازي الجمعية الثورية للنساءويلاحظ ان المراحل المبكرة للحركة النسوية كانت تضم النساء من بنات وأخوات وزوجات الدستوريين المعروفين وكانت أيضا من أسس الطبقة الوسطى المتعلمة[27].

ومن المنظمات التي انشات في عهد الشاة رضا بهلوي منظمة (مسار جديد) والتي أسستها مهرا نجيز دولت شاهي 1955 وكذلك الرابطة النسائية لأنصار الإعلان العالمي للحقوق الإنسان التي أسستها صافية فيروز 1956 وفي 1959 تشكلت 15 منظمة اتحادا سمي المجلس الأعلى للمنظمات النسائية في إيران وقرر المجلس تركيز جهوده على حق التصويت[28].

الطريقة الثانية :. و تتمثل بالأطروحات الفكرية المعبر عنها بالكتب والمؤلفات التي اثيرت قبل الحركة الدستورية منها [29].

1. بي بي خاتون الاستربادي التي صنفت كتاب (معاييب الرجل 1895) ردا على كتاب (تأديب النسوان) حيث ترى ليس كل رجل أفضل وأكمل من كل إمرأة ولا كل إمراة أدنى من كل رجل .
2. انتقد الميرزا فتح علي اخوند زادة (1812-1877) تعدد الزوجات وحياة المرأة متطرقاً الى ضرورة تعلم المرأة كما تحدث نفسه في كتاب (اثرلدي وملحقات كمال الدولة) عن الحقوق المتساوية للرجل والمرأة وعن تعلم المراة وحقوقها الاجتماعية.
3. الميرزا اغا خان الكرماني(1852-1894) حارب العادات والتقاليد الاجتماعية التي تفرض على المرأة وتمنع اختلاطها بالرجل.

4. اعتصام الملك الاشتياني (1937) رئيس تحرير مجلة بهار في تبريز وهو والد بروين اعتصامي من أشهر شعراء إيران في القرن العشرين فقد عرف اعتصام الملك الإيرانيين عن النتاجات البارزة للكتاب العرب والأوربيين، وأهم كتبه المترجمة كتاب تحرير المرأة لقاسم أمين، ومن الذين دافعو عن حقوق المرأة الشيخ احمد الرومي، وملك المتكلمين والميرزا جها نكيزفان الشيرازي رئيس تحرير صور اسرافيل .

لقد كان لذلك النشاط الحركي والفكري آثاره الواضح في تحقيق أهداف المرأة و مطالبها خاصة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (1941 – 1979)؛ إذ انضمت المرأة في أواخر السبعينيات الى السلك الدبلوماسي والقضاء والشرطة والتعليم وتولي المناصب القضائية، وفي 1968 أصبحت فارو فروبارسا وزيرة التعليم، وعلى الرغم من أن المنظمات النسائية كانت تحت اشراف أخت الشاه الأميرة أشرف الأخت التوأم للشاه إلا أنها استطاعت أن تحقق انجاز في توعية المرأة وتعليمها، ففي هذه الحقبة تم محو الأمية وقدمت تلك الجمعيات التدريب المهني وتقديم المشورة والأنشطة الرياضية والثقافية ورعاية الأطفال [30] ، وأهم القوانين التي شرعت[31]:

1. قانون حماية الأسرة 1975، والذي تضمن حقوق متساوية للجنسين وحقها في الطلاق والزواج وحضانة الأطفال ورفع سن الزواج الى 18 عاما النساء و 20 عاما للرجال .

2. تشريع قانون الاجهاض.

3. قانون حق ترشيح النساء للمناصب السياسية فتم انتخاب 333 إمراة في المجالس المحلية و 22 إمراة في البرلمان و 2 في مجلس الشيوخ عام 1978 كذلك نجد 40% من النساء من سن 6 فما حقوق متعلمات و (12,000) يدرسن محو الأمية و 33% طلبة الجامعات من النساء.

إذن يمكننا القول أن للفكر الغربي وطبيعة النظام السياسي أثره المباشر على الحركات النسوية الإيرانية، لتتخذ شكلا علمانيا ليبراليا متأثرة بالموجة النسوية الغربية الليبرالية الأولى من حيث الحقوق والامتيازات متناسية طبيعة المجتمع الايراني ذو الأغلبية المسلمة مما انعكس فيما بعد على الحركة النسوية الإسلامية التي شاركت في اسقاط النظام عام 1979بعد اتباعه نظام التغريب.

المبحث الثالث / الحركة النسوية الإيرانية بعد 1979

لقد أثبت دراسة مسحية إيرانية إن هنالك علاقة بين الهوية الوطنية والاتجاهات والقيم اذ تؤثر على حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل وكذلك على التسامح الديني والثقافة الغربية، فارتبطت الهوية الوطنية العالية ارتباطا سلبيا بالتمييز بين المرأة والرجل أو عدم التسامح الديني بل هي مرتبطة ايجابيا بالمساواة بين الرجل والمرأة لذلك يلاحظ بعض الاحيان بوجود علاقة عكسية في المساواة بين المرأة والرجل والهوية الدينية أو الوطنية فهي ذات علاقة ايجابية مع الهوية الوطنية وسلبية مع الهوية الدينيةخاصة المتطرفة فكلما كان الإحساس بان الأمة وليس الدين هي أساس هويتهم يشجع ذلك على الانفتاح تجاه الديانات الأخرى وعلى المساواة بين الجنسين وإتباع مواقف أكثر توافقا مع الغرب في حين ترتبط الثقافة الأبوية والسياسات المناهضة للفكرالغربي مع التدين المفرط واحياناً مع التعصب الديني ([32]) لذلك كان للثورة الإيرانية 1979 ذات البعد الإسلامي تأثير كبير على حقوق المرأة الإيرانية فتلاحظ إن الحركات الدينية في المجتمعات المحافظة تتيح للنساء توفير بعض القدرات والإمكانيات المالية وكذلك إمكانية التمتع بالأدوار السياسية والاجتماعية خاصة في الريف حيث توفر لهن الدعم المادي والتدريب من اجل الانخراط في صفوفها لذلك تركز الأحزاب والحركات الدينية المرتكزة على العقيدة إلى دعم المرأة وحمايتها مقابل عجز الدولة [33] لكن بالرغم من تشجيعها المرأة على المشاركة في المجال العام لكن لم تعطي لها دورا القيادي والأساس في داخل الحزب أو في المناصب العامة [34]

لقد عزز القادة الروحيون التقليديون عبر التاريخ الإنقسام بين دعاة القوانين والناشطين السياسيين الذين عملوا جاهدين على تحفيز الجمهور والعامة، فقربهم من الجمهور ودورهم المؤثر في تشكيل المواقف العامة والمعايير الاجتماعية وحشد الجماهير والمشاركات الشعبية في القضايا الدينية الأخلاقية دليل على أنهم جزء من أي حركة فعالة للنهوض بالمرأة، فقد رفض المتدينون السياسيون الواعون المنظمات النسائية ذات التوجه السياسي الناشط والساعي مؤخرا لوضع إطار لتمكين المرأة في الإسلام، وقد وجد علماء الدين التقليديين تأثير هذه التجمعات محدود لأنها لم تضمن قادة روحانيون أو من تدربوا على الفقه الإسلامي. لكن الكثير من تلك الجمعيات والمنظمات والسياسيين يلجأون للحصول على مباركة هؤلاء القادة الدينيون

وقد حصل الكثير من النساء على الدعم من اجل الوصول إلى السلطة وذلك لتفسير القوانين وفقا للرؤية الدينية متقيدة بالتفسيرات الدينية الذكورية [35]

لقد تحددت اهداف ومطالب الحركةالنسوية الايرانية بالاتجاهات الفقهية السائدة والتي وجدت لها تطبيقاً عملياً في القوانين والتشريعات الداخلية التي جاءت انعكاساً لهذه الاراء والتي تتمثل بالاتجهات الاتية[36]:

1. **الاتجاة التراثي** : ومثل هذا الاتجاة كتابات كل من(محمد صادق الاورمي، يوسف النجفي الجيلاني 1948 ، احمد الشاهرودي، قوام الدين الوشنوي، السيد علي مولانا التبريزي في قضايا الحجاب، وكل من (زين العابدين قرباني، ومحمد شبستري، عباس علي عميد، حسين حقاني، ابي الفضل النبوي القمي، محمد حسين الطهراني، محمد تقي الاصفهاني) في مايتعلق بحقوق المراة السياسية وكذلك حسين المدرس والعلامة المجلسي والامام الخميني قبل ثورة ويمكن تلخيص آراء هذه الاتجاة ونظرياته فيما يلي :-

- الاعتقاد بوجود اختلافات كثيرة بين الرجال والنساء في المجال البدني، العقلي، العاطفي و الروحي
- تقديم تصور خاص عن كمالات المراة
- الاصرار على ملازمة البيت ومناهضة الحضور الاجتماعي للمراة
- الاعتقاد بفوارق كثيرة بين الطرفين حقوقيا وتكلفيا

2. **الاتجاة الثاني:** (الاتجاة الكلامي – الاجتماعي 1960 ...) واهم من مثل هذا الاتجاة (مرتظى مطهري، علي شريعتي، وافكارالامام الخميني ابان الثورة وبعدها، محمد حسين الطبطبائي، يحيى نوري، اية الله جواد املي) اما اراء هذا الاتجاه فتمثلت ب :

- الاعتقاد بالهوية الانسانية المتساوية عند الرجل والمراة
- الاعتماد بالمشاركة الاجتماعية للمراة بل رجحانها
- تقديم تفسيرات كلامية عقلانية للاختلافات الحقوقية بين الرجل والمراة .
- الاعتقاد بوجود اختلافات بين الرجل والمراة في بعض المجالات تمثل الاختلافات الجسدية والنفسية العاطفية[37].

3. **الاتجاة الثالث:** (الاتجاة الفقهي – الحقوقي 2000 م – ....)، ومثل هذا الاتجاة اية الله الشيخ يوسف الصانعي والدكتور حسين مهربو رواية الله الشيخ ابراهيم الجناتي ...)

وأهم آراء هذا الاتجاه[38]:

- عدم شرط الذكورة في مرجعية (التقليد ورئاسة الجمهورية والقضاء و الولي الفقيه وعدم سد الباب المشاركة امام النساء.
- استقلال البنت الباكر في الزواج وجواز خروج المراة من منزل زوجها بغير اذنه.
- دية الرجل والمراة بالقتل متساوية .
- حق المراة في التعليم وفي سياقة السيارة.
- ان الطلاق بيد الرجل الا انة هنالك حالات يمكن للمراة فيها الطلاق اي ان يكون العسر والحرج في الحياة او ضمن شروط العقد
- حق المراة في عدم الحمل وحظانة الاولاد وهنالك اتجاهات معاصرة في حقوق المراة اثرت افكارها على واقع المراة من الناحية الاجتماعية القانونية كاراء الشيخ اية الله محمد هادي معرفت محمد الموسوي البنجوردي[39].

وعليه يمكن القول أن الاتجاة الذي ساد في ايران والذي كان لة تأثيرا كبير على دور مكانة المرأة الإيرانية هو الإتجاة الثاني، فان الإمام الخميني شخص قضية المرأة تشخيصا مزج فيه بين مسؤولية النخبة والمجتمع معا لذلك ما قدمه في الواقع من محاولة تأصيليه لحقوق المرأة بدا مع اهتماماته الفقهية المرتبطة بالتجديد، فكان حديثه عن المرأة نبذا ثابتة في كتبه ورسائله وخطبته المتعلقة بالأوضاع السياسية والإجتماعية، وتزامنا مع حركة تمكين المرأة في نهاية االقرن التاسع عشر، فكان يعتقد أن الإسلام أعطى للمرأة مكان كبير فكان خطابه يمثل تطورا نوعيا فتحدث عن الوعي لدى المرأة المسلمة واستعادتها لذاتها وهويتها[40] أما مطهري وعلي شريعتي اللذان يعدان من منظري الثورة الاسلامية فاتخذ الاول من نقده للاسس الفلسفية لمفهوم تحرير المراة وفقا للمفهوم الغربي مدخلا لحقوق المراة في الاسلام فناقش المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء في القران رافضا التشابه لانه يتعارض ونظام التكوين والفطرة

انطلاقا من ان الاسلام يولي اهمية تحقيق التوازن في المجتمع من خلال المحافظة على الاستعدادات الطبيعية لدى كل من الرجل والمراة واستخدمها ضمن اطارها الملائم، و يرى مطهري ان الخطاب القرآني توجه الى المرأة على اكثر من مستوى كونها انسانا، و مستوى كونها مؤمنة ومستوى كونها امراة، بينما لم يتوجه الى الرجل الى على المستويين الاولين دون الاخير وهما اللذان تشارك المرأة معه في ما حدد فيهما من أوامر وتكاليف، كما انتقد مطهري الفكر الذي يطرحه الفقهاء التقليديون الاخباريون[41] وقد برر مطهري مسالة الحجاب لكي يتيح للمراة الحركة بحرية في المجتمع دون ان تتعرض لمسالة التحرش ومضايقة الرجل اما موافقة ولي الفتاة في الزواج فهو بعد موافقتها ولكي يساعدها في حسن الاختيار، اما شريعتي فهو لايختلف عن راي مطهري فارجح نظريته الفلسفية حول المراة بتاكيده على وعي المراة لهويتها كامراة ايرانية ومسلمة فوجد ان المراة الايرانية موزعة بين التغريب والتخلف والموروث لذلك يطرح في كتابة (فاطمة هي فاطمة)، انموذج فاطمة الزهراء مثالا للوعي والفاعلية فانتقد الجمود لدى علماء الدين التقليدين وطرح مفهوم المجتمع التوحيدي الذي يحترم المراة وحقوقها([42]) لذلك يمكن القول ان الحركة النسوية الاسلامية الايرانية انطلقت من هذه المطلقات الفكرية الاصلاحية .

اما على المستوى الحركي , لقد شاركت النساء الإيرانيات في ثورة 1979 مع الرجال وبكافة الطبقات الاجتماعية وعبرن عن عدم رضاهن عن نظام الشاه بارتداءهن الحجاب واعتبرنه نظاما ملكيا امبرياليا مرتبطا بالغرب وبعد 1979 في آذار شعرت بعض النساء بالخيبة والخذلان من الثورة فشاركن في مظاهرات نسويه جماعية لمدة 5 أيام دون حجاب تعبيرا على عدم رضاهن عن النظام الثوري وبعد مدة وجيزة قامت مجموعة تضم 17 امرأة أوربية أمريكية مصرية من منظمة ترأسها سيمون دي بوفوار وهي اللجنة الدولية لحقوق النساء وصلت إلى مدينة قم الإيرانية وهي المركز الديني الشهير لذلك كان ارتداء الحجاب قبل الثورة في التظاهرات هو رمز للقومية المناهضة للامبريالية ثم تم خلعة تعبيرا عن رمز للمقاومة النسوية ([43] بالرغم من تأكيد قائد الثورة الإسلامية (الإمام الخميني) على أهمية المرأة ودورها بقوله:.(إن المرأة إنسان عظيم ومربية للمجتمع ويتربى الإنسان بأحضان تلك المرأة وسعادة الدول وشقاؤها تتعلق بالمرأة ودورها فمن المرأة يبلغ الرجل مدارج الرقي والعظمة)، فدور المرأة لا يقتصر على البيت

وتربية الأطفال والتعليم بل إن لها دوراً استثنائياً في التجمعات والتظاهرات فكانت الثورة نسائية ثم رجاليه أو يرى إن أولوية المرأة هي تربية وحضانة أطفالها [44] إن هذا لا يعني إن ليس لها أدوارا أخرى فالثورة الإيرانية مدينة في نهضتها إلى المرأة كما يعتقد ويؤكد ذلك بقولة تربى النساء في أحضانهن الرجال الشجعان ,إن القران الكريم يربى الإنسان والمرأة أيضا تربى الإنسان فلا بد إن يكون لها دور في إحياء الفكر المحمدي الأصيل والافادة منها في إحيائها العلمية والاجتماعية بغية المساهمة الفعالة والناجحة في النهضة كما إن للمرأة دوراً في التربية والتعبئة والجهادية فبالرغم من أنها غير ملزمة بالجهاد ولكن عليها الدفاع عن بلدها ودينها وهذا نابع من الإسلام الذي منحها الحرية والمساواة وحق العمل والتعبير [45] بالرغم من هذه الرؤية للنساء إلا إن ما أفرزته الثورة هو إعادة تأهيل اجتماعي وأخلاقي عندما علقت قانون الأسرة الصادرة 1967 والذي عدل في 1975 كما تم تنفيذ السلسلة الأولى من التعديلات لقانون العقوبات 1982 إي قانون الحدود والقصاص الذي ألزم المرأة بالالتزام الأخلاقي في الملبس بدورهن أمهات وزوجات وفقا للقانون الحجاب الإلزامي 1983 إلا إن ظروف الحرب 1980 – 1981 استلزمت مشاركتها في القطاع العام والخاص وإشراكها مدنيا وسياسيا ثم تراجعت تلك الحقوق تدريجيا في عهد احمدي نجادي 2005 – 2013 حيث أدخلت حكومته تعديلات مهمة على القانون المدني الخاص بالزواج والأسرة وقانون العقوبات الإسلامي وشكلت موقع نقاش واسع في البرلمان وعلى شبكة الانترنيت [46] إزاء تلك الترجيحات أنتجت لنا حركة نسويه إسلامية ذات طابع جماهيري مماجعلهاالكثر اتساعا من الطابع النخبوي للحركة النسوية العلمانية فقد اكتسبت خبرتها من مشاركتها في ثورة 1979 واستطاعت تلك الحركات الإسلامية إن تؤدي دورا مهما وأساسيا وان تبرز بشكل كبير في عهد الرئيس السابق احمد خاتمي 1997 حيث دعمته في الانتخابات و دعم الإصلاحيين في مجلس الشورى[47] إي إننا نستطيع القول أنها حركة نسويه إسلامية أصلاحية اي ليس تقليدية ترتكز على ماتنتجه الرجال من أفكار بل أنها تطرح أفكار وأطروحات تتعلق بحقوق المرأة من داخل الإسلام لكن باتجاه تجديدي وليس تقليدي فانضمت في هذا التيار الإصلاحي الكثير من النساء المتعلمات والمتخصصات في المجالات الاجتماعية والثقافية

ونساء ينتسبن إلى الشرائح الوسطى والعليا في المجتمع الإيراني ومن النخبة السياسية الحاكمة وبعض النساء هن من الجيل الأول والثاني للثورة منهن (معصومة ابتكار) التي شاركت في اقتحام السفارة الأمريكية ودخلت (فائزة هاشمي) البرلمان بأصوات تفوق أصوات رئيس البرلمان ناطق مووني فعينت ابتكار في عهد خاتمي مساعدة له في مجال البيئة وعين خاتمي أيضا زهراء شجاعي مستشارة له وشهدت إيران ارتفاع في عدد النائبات للوزراء والمديرات في الدوائر الحكومية بل حتى في الحوزة الدينية [48] لقد كان لأوضاع حقوق الإنسان في إيران و خاصة حقوق المرأة سبباً مباشرا في ظهور الحركات النسوية ففي تقرير نسوي لمنظمة العفو الدولية ومفوضية حقوق الإنسان وصفت أهم الاضطهادات التي تتعرض لها النساء الايرانيات بما يلي : [49]

- تزويج البنات في سن مبكر
- تقييد النساء ليس بالحجاب فقط وإنما فرض بشكل للحجاب واللباس الشرعي
- سجن ناشطات في حقوق الإنسان
- منع دخول النساء إلى ملاعب كرة القدم كمتفرجات
- منع حصول المرأة على وسائل منع الحمل الحديثة حيث فرض البرلمان قيود شديدة
- منع منح الجنسية الإيرانية لأولاد المرأة الإيرانية المتزوجة من رجل غير إيراني
- منع اختلاط الرجال والنساء في الحفلات الخاصة ففي أيار 2016 اصدر المدعي العام حكمة بتلقي 599 جلدة ل 35 شاب وشابة في قزوين شمال طهران لإقامتهن حفل تخرج جامعي مختلط حيث أدانت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مؤتمرها الصحفي في جنيف ذلك [50] وعليه يمكن أن نحدد مطالب الحركة النسوية الإيرانية بما يلي :

أولا : الحقوق السياسية

تتضمن الحقوق السياسية حقوقها في البرلمان و رئاسة الجمهورية والقضاء والسلطة التنفذية :-

أ . البرلمان:

لقد اكد الامام خميني والمرشد الاعلى علي خامنئي على اهمية مشاركة المراة السياسية في مجلس الشورى الايراني ففي الدورة الاولى والثانية للمجلس تم انتخاب اربع نساء من اصل 37 مرشحة فاكد قائد الثورة على دخول النساء في المجلس فهو حق وواجب عليهن المشاركة لاقتلاع جذور الفساد والانحطاط الاجتماعي فالاسلام دين سياسي كل شيئ فيه سياسي حتى القيادة, وطلب خامنئي من الذين يحرمون مشاركة النساء والترشيح ان يتعرفوا على الاسلام الحقيقي لان من واجب المراة الشرعي ان تتدخل في امور الدولة وان تدافع عنها وتحافظ عليها ووضح خامنئي في لقاء نشرته صحيفة (جيهان اسلام) ان عدم دخول المرأة المجلس يدل على ان المجتمع لم يكن قد تقبل بعد جدوى انتخاب النساء فهو عرف سياسي وليس قانوناً[51] وقد عملت الصحف والجمعيات النسائية على المطالبة منذ بداية الحملة الانتخابية بزيادة عدد النائبات في المجلس وهذا مادعت اليه الدكتورة (زهراء مصطفوي) ابنة الامام الخميني وصاحبة (جمعية النساء في ايران) وزاد عدد النساء البرلمانيات في الدورة الرابعة الى (9) نساء لكن المشكلة تكمن في العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية السائدة التي تواجه المجتمع الايراني اضافة بعض الفقرات القانونية التي منها(موافقة مجلس صيانة الدستور)على ترشيح البرلمان ,الا انه بشكل عام نلاحظ ارتفاع عدد المرشحات والفائزات عن الاعوام السابقة واغلبهن من اصحاب الشهادات الجامعية العليا والاولية [52] الا ان نسبة التمثيل السياسي لايتناسب مع نسبة النساء السكانية البالغة50% ,فتطالب النساء بزيادة مشاركتهن السياسية فبدات المدافعات عن حقوق الانسان حملة لتغيير الوجه الذكوري لمجلس الشورى فتقول (جيلا شريعت) وهي احدى مسؤولات الحملة سواء في مجلس الشورى او في مجلس الخبراء :. (هدفنا هو النضال ضد التمييز بحق النساء وهدفنا ان تشغل النساء نصف مقاعد البرلمان وهومايستلزم تغيير ثقافة الناس من خلال تفسير ثقافة المسؤولين حيث إن المشكلة في ذهنية الرجل بعدم قدرة المرأة على تولي المناصب العليا لذلك تطالب النساء الإصلاحيات بالمساواة في الحقوق حيث إن الترشيح في إيران يتم من خلال ابرز التيارات السياسية فتوجد 6 مرشحات من أصل 30 على قائمة المحافظين في طهران وثمان لدى الإصلاحيين[53]وبرزت أقوى المدافعات عن حقوق المرأة خلال البرلمان السادس الإيراني وحاولت احدى عشرة نائبة من أصل 27 تغيير القوانين الأكثر تحفظاً,و في البرلمان السابع قام

أعضاء مجلس رئاسة الدستور بمنع النساء 11 من الترشيح وسمحوا للنساء المحافظات بذلك[54] لقد امتلكت المرأة الإيرانية القوة والشجاعة في رفضها نتائج الانتخابات 2009 من خلال التظاهرات وعبرت الحركة النسائية عن دعمها للمرشح مير حسين موسوي رئيس الوزراء الأسبق الذي وعد بإصلاحات كثيرة تعطي للمرأة حقوقها السياسية وخاصة تولي المناصب الرفيعة كما أجبرت التظاهرات المرشح الأعلى علي خامنئي بإجراء تحقيق لتقصي نزاهة الانتخابات[55] وعبرت حفيدة الإمام الخميني زهرا اشرفي عن رفضها ورفض الحركة النسوية الإيرانية ومن بينها جمعية حماية المرأة الإيرانية التي ترأسها إشرافي لفوز احمدي نجادي 2009 في الانتخابات الرئاسية لان فوزه يوثر سلبا على حقوق المرأة في الحرية والمساواة بسبب طرح مشروع تعدد الزوجات دون موافقة الزوجة الاولى[56] .

لم تقتصر الحركة النسوية على النسوية الإصلاحية بل نلاحظ في الانتخابات البرلمانية التاسعة اعترضت نساء التيار الأصولي على حالة عدم المساواة التي تحكم الفعاليات السياسية حيث من بين 290 نائبا فقط (8)من اعضاء المجلس هن من نساء ,وقد بلغ وجود النساء في المناصب العليا والدبلوماسية 7,2% فكان حضورهن في مجال الصحة والتعليم والتنمية وبقين مهمشات بعيدات عن اللجان القضائية والسياسية

والخارجية وفي 2009 شهدت إيران محاولات نسائية لترشيح أنفسهن لكن مجلس صيانة الدستور رفض ذلك بحجة عدم الصلاحية العامة [57].

كما تعاني السجينات السياسيات في ايران من اوضاع سيئة حيث توجد سجون عديدة تسجن فيها النساء لاسباب سياسية او لتهم امنية وفقا لرؤية النظام السياسي[58] لذلك ظهرت العديد من الحركات النسوية السلمية ذات المطالب الاجتماعية والسياسية (حركة تعليم النساء , حركة لا للحجاب , حملة مليون امضاء)[59] فقد تم استيحاء حملة مليون توقيع من نجاح الحملة المغربية حيث جمع مليون ناشط من الرجال والنساء في المدن والمحافضات الايرانية للضغط من اجل حقوق المراة وواجهت الحركة مقاومة

شديدة من قبل السلطة لكن عادت من جديد في عهد روحاني لاعادة الحقوق التي استلبت في عهد نجادي وبعد ان قدم روحاني تعهدات بذلك لإنهاء التمييز العنصري في الجامعات ومعالجة القوانين التميزية وتوفير فرص عمل للنساء وتخفيف العقوبات على الملبس لكنها مازالت قيد الدراسة[60] إذن لا حضنا وجود حراك نسائي من داخل الحركات الإسلامية ومن نسويات متخصصات في الفقه حيث ترى ان الشريعة قادرة على التكيف مع الكثير من احتياجات المرأة في أمور الزواج والطلاق والميراث[61] ، اذن المشكلة هنا في مشاركة المراة البرلمانية لاتعود الى ان الدستور يمنعها من ذلك فترك الامر للشعب في اختيار مرشحيه ولاسباب ثقافية واجتماعية.

ب. القضاء:

بعد الثورة تم تحويل النساء اللاتي يعملن في منصب قضائي الى اعمال ادارية لان القوانين في الجمهورية الاسلامية تمنع ذلك الا في حدود ضيقة فقد سمح للنساء العمل كمستشارات في المحاكم ونيل درجة القضاء دون رئاسة الحكم الا ان تطوراً حدث في عام1983 حيث سمح لهن ذلك وبهذايمكن ان يكن مستشارات لديوان العدالة الادارية والمحاكم المدنية الخاصة وقضاة التحقيق ومكاتب المحاماة ويمكن ان يعملن في تدوين قانون المحاكم ورعاية صغار المحاميين فعينت أربع قاضيات في طهران في محكمة شؤون الاسرة وفي 1998 تم تعيين امراة في منصب القائم باعمال المدعي العام في المحكمة العليا [62] لذلك كان النقد الموجة من الحركة النسوية الايرانية هو عدم تراس المراة للمحاكم القضائية بكافة انواعها وبذلك تكون المراة الايرانية قد تكون شغلت جميع المناصب القضائية باستثناء رئاسة المحكمة واصدار الاحكام وذلك وفقا لشبه اجماع فقهي تتبعه في ذلك القوانين العادية [63] .

ج. السلطة التفيذية:

وتتضمن :

1. القيادة (ولي الفقية) حيث تتضمن المادة 5 و 109 بعدم اشتراط الذكورية في اختيار ولي الفقية وانما تطلب الاهلية العلمية والعدالة والورع للازمتان لقيادة الامة الاسلامية والقدرة والشجاعة والتدبير اي

الفقة او العدل والاهلية العلمية ثلاث شروط لاختيار ولي الفقية من قبل مجلس الخبراء وليس شرط الذكورة.

2. الوزراء ورئاسة الجمهورية:

تتضمن المادة 133 من الدستور عدم وجود اي مانع في توزير النساء اما المادة 115 من الدستور فتنص على اختيار رئيس الجمهورية من بين الشخصيات الدينية والسياسية ومهمة ادارة السلطة التنفيذية وتطبيق مواد الدستور واثير الجدل هو مفردة الشخصيات فالبعض عدها للرجال دون النساء[64].

لقد تزايد إعداد النساء في السلطة التنفيذية بتشجيع من الرئيس هاشمي رفسنجاني خاصة اثناء الحرب العراقية الايرانية فعين السيدة شهلا جيدي 1993 مستشارة له واستمر ذلك في عهد خاتمي حيث عين معصومة ابتكار 1997 نائبة لة ورئيسة لمنظمة حماية البيئة كما عين زهرا شجاعي مستشارة له وبلغ عدد النساء في منصب مدير عام في وزارات الحكومة عام 2002(1168) امراة من اجملي العدد (11716) و اغلبهن في الصحة والاقتصاد والصيدلة وتتراوح اعمارهن من بين (30 – 44) اي نسبة القياديات بلغت 4 % اللاتي تولين منصب وزير ونائبة وتعد طهران وجبلان وهرمزان واذربيجان الغربية من اكثر المحافظات التي تعمل فيها النساء وفي عام 2000 عين وزير الداخلية الايراني عبد الواحد الموسوي السيدة رحمت روماني حاكمة لمنطقة سروستان وهي اول سيدة تتولى هذاالمنصب منذ انتصار الثورة الاسلامية في العام 1979 وفي 1998 سمح مجلس الثورة انضمام النساء الى الشرطة الداخلية [65]

اما رئاسة الجمهورية فبقيت حكرا على الرجال ففي 1997 و 2005 رفض المجلس صيانة الدستور ترشيح بعض النساء بحجة عدم الصلاحية وان مفردة الشخصيات هي تخص الرجال وليس النساء وهنا برز دور الحركة النسوية في الاعتراض على هذه التفسيرات اللغوية فقام تجمع من حزب (جمعية ايران الغد في عام 2004 بمظاهرة اعتراض على تفسير (مفردة رجال السياسة) لصالح الرجال واكدن انها تعني الرجال والنساء , لقد كانت تلك الفقرة موضع اتفاق الناشطات النسويات في التيار (الاصلاحي والمحافظ) قد ظهر خطاب نسوي ايراني مختلط يتالف من اصلاحيات شهيرات ومن محافظات يوكدن على ان المسالة سياسية واجتماعية وليست شرعية [66].

ثانيا : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أ. حق التعليم والعمل:

لقد ارتفع المستوى التعليمي للنساء الايرانيات خاصة التعليم الثانوي والجامعي من 49 % عام 1997 الى 59 % عام 2002 مما انعكس ايجابا على ارتفاع نسبة عمل النساء المتعلمات لترتفع النسبة من 17,3 % في عام 1996 الى 32.5 عام 2004 ويعود ذلك الى سياسة التميز الايجابي التي اتبعتها ايران (1996 – 2000) والمقصود بها مجموعة البنا والاطر والتعليمات القانونية والصيغ التنفيذية والعملية المتبعة لاخراج مجموعة اجتماعية وسياسية ودينية وجنسانيه خاصة من وضع غير مرغوب فيه الى وضع يحقق فية النمو والازدهار [67].

الا انه بالرغم من ارتفاع مستويات التعليم الذي يعود الى سياسة التعليم العالي التنموية الاانهن يعانين من ارتفاع نسبة البطالة في سوق العمل والذي ترجعه بعض الحركات النسوية الى اتهام نظام ادارة البلاد للذكورية وبالرغم من خطط التمنية التي وضعت بعد الثورة الاسلامية الا ان مشاكل النساء في سوق العمل لم تحقق مستوى المطلوب اضافة الى انه ثمة فكر يشجع عمل النساء بعد الثورة في المجال الخاص بدلا من الحضور في المجالات الاقتصادية العامة التي كان يتوقع لها ان يكون دورا في المجال العام خاصة بعد قيام الحرب العراقية الايرانية التي يفترض فيها استبدال مواقع الرجال للنساء الا ان هذا الاستبدال لم يتحقق في الواقع[68] وعليه يلاحظ ارتفاع نسبة بطالة النساء مقارنة مع الرجال الذي يرجعه البعض الى ارتفاع عدد السكان اوالى المورثات الثقافية والاجتماعية السائدة حيث تعاني المراة من تمييز جنوسي في سوق العمل بالرغم من تاكيد الدستور الايراني على مساواة المراة والرجل الا ان المادة 1117 من القانون المدني تمنع عمل المراة في حال عدم رضا الزوج ويمكن ان نحدد اهم مشاكل البطالة التي تواجه المرأة الايرانية بما يلي([69]):

1. صادق مجلس الشورى الايراني عام 1983 على قانون عمل النساء للدوام الجزئي وبنصف راتب مع احتساب مدة العمل الجزئي كدوام كامل ولها نفس الحقوق الترفيعية والتقاعدية الا انه لايشمل الموظفات بالعقد الحكومي .

2. بالرغم من هذا التشريع الا انه لاتوجد ضمانات تنفيذية كافية لتطبيق قانون عمل النساء بدوام نصفي في القطاع العام بسبب مشاكلها وقيودها وعدم توفير الضروف للازمة لتطبيقه في حين لو طبق فانه سوف يوفر فرص عمل للعديد من النساء بما يعزز العدالة ويعزز متطلبات الاسرة

3. ان مسؤولية المراة في تربية الاطفال او رعاية كبار السن في الاسرة شكل عائق امام دخول المراة المجال العام والاقتصادي خاصة الانشطة التجارية والربحية.

4. ان نسبة بطالة النساء من حملة الشهادات العليا في اعلى من نسبة الرجال وكذلك معدل بطالة النساء في المدن هي الاكبر مقارنة مع الرجال .

5. ان عمل نساء المدينة يكون في القطاعات الصحية والخدمية والصناعية في حين المراة في الريف يكون في عمل الزراعة والصناعات اليدوية والعائلية لذلك تكون نسبة بطالة نساء المدن اكبر من بطالة نساء الريف

اذن يمكن القول ان وجود البطالة النسوية لايعود الى الشريعة الاسلامية بل ان الاسلام حث الرجل والمراة على العمل ولم يضع عراقيل امامها بل اعطائها حق التملك والتسلط على اموالها ولكن وضع بعض الضوابط على المراة منها الالتزام بالعفاف بين الجنسين او الحفاظ على حجابها، اما المادة 1117 فهي تعود الى الشريعة الاسلامية التي تستوجب موافقة الزوج عند خروج الزوجة من المنزل وهذا يعني قوامة الرجال هي داخل المنزل فقط وليس على حقوقها المالية والاجتماعية بل يجب على الرجل النفقة على زوجتة لذلك نلاحظ ان الشريعة الاسلامية اعطت الصلاحية ليقرر ما هو الانسب والاصلح للاسرة خاصة عندما يكون هناك تزاحم او مصلحة او لمنع مفسدة لذلك فان هذه المادة تنسجم مع اصول الشريعة الاسلامية (70).

اذن تتمتع المراة الايرانية بحق العمل فقد شرعت الكثير من القوانين التي تضمن حقوقها والتي هي انسب القوانين مقارنة مع القوانين في الدول الغربية والاسلامية فلاتوجد اي قيود على حق عمل سوى قيد شرعي للنساء المتزوجات وليس جميع النساء بل ان السياسة التعليمية الايرانية الناجحة قد ساعدت النساء المتعلمات من دخول سوق العمل وعليه فان ماتحتاجه المراة الايرانية وفقا لرؤية الحركات النسوية هو مزيد من السياسات العامة التي تمكن المراة من مواجهة مشكلة البطالة التي تواجه المجتمع ككل .

ب. الحجاب

يعد الحجاب من عدمة من الحقوق والحريات الشخصية فقد مثل الحجاب مؤسسة نظامية اجتماعية تقوم على التزام النساء بيوتهن وعدم الظهور للعام وارتبط ذلك بمجموعة من القيم والسلوكيات التي تمنع اختلاط النساء بالرجل ومنع خروجهن للمجال العام لذلك ظهرت دعوات لنهضة المراة وتفكيك الحجاب (الشادر) في ايران ومن هؤلاء الذين دعو الى ذلك (احمد كسرافي) كما اعتبر رفع الحجاب رمز البلوغ بلوغ ثورة النساء وكان ذلك ابان الثورة الدستورية 1906 حيث كان الحجاب يمثل غطاء مادي واجتماعي شامل للمرأة[71]وبعد قيام الثورة الاسلامية 1979 شرعت المادة 638 التي تتضمن قانون فرض الحجاب وتعاقب المراة التي لاتلتزم به في الاماكن العامة بالحبس(10-60 يوم وغرامة مالية قدرها 50 – 500 دولار) [72] لذلك شاركت النساء في تظاهرات عام 2009 و 2007 فظهرت مجموعة فتيات تخلع الحجاب بشكل علني مما ادى الى اعتقالهن ومعاملتهن وفقا للمادة 639 وليس 638 وهي المادة التي تتعلق بالفحشاء والمجاهرة فيها التحريض على المعصية و عقوبتها (2 – 10 عام) واطلق عليهن فتيات شارع الثورة [73] وعلية يمكن القول ان هذه الدعوات هي من خارج النسوية الاسلامية فلاخيرة تراعي الشريعة الاسلامية والواقع الاجتماعي وعلية قد تكون تلك النساء قد تاثرن بالفكر الغربي و الحركات النسوية الغربية اضافة الى تاثير وسائل التواصل الاجتماعي.

ت . الممارسات الثقافية والنشاطات الرياضية

تمنع المراة من دخول الملاعب كرة القدم كمشجعات كما ان الرياضة النسوية هي منفصلة عن الاختلاط مع الرجل كذلك هناك دعوات لفصل الجامعات كذلك الموسيقى والغناء فهو من المحرمات على الجنسين[74] لذلك تطالب الحركات النسوية برفع تلك القيود القانونية التي تمنع الاختلاط .

د . حقوق الزواج والطلاق:

تتمتع المراة الايرانية باهتمام الدستور الايراني الذي اكد على اهمية الاسرة ودور الزوج في النفقة على زوجته وحقها في الطلاق في حال عدم النفقة او لسبب حرج او عسر و الزوج مسؤول عن توفير المهر اما موضوع تجهيزات الزواج فالمراة التي تجهز له واصبح عادة اجتماعية ان يوقع الزوج على ايصال التجهيزية حيث تعيد المراة في حالة الطلاق الاثاث اضافة الى مهرها والذي كان في السابق يمتنع الزوج من الاعتراف بوجود الجهاز كذلك تطالب المراة باجر المثل اي اجور عمل المنزل الذي كانت تقوم به كأمر زوجي وليس تبرعا كذلك الزوج الذي يطلق زوجتة دون عذر مقبول عليه ان يعطيها نصف مايملك[75] بالرغم من هذه الامتيازات القانونية والاجتماعيةالتي تتمتع بها المراة الا ان مطالب الحركة النسوية تمتثل ببعض الفقرات والقوانين التي ترى فيها تقييد لحريتها او انتقاص من كرامتها وفقا للمنظور الغربي او الليبرالي وليس الاسلامي ومن هذه القوانين[76] :-

- المادة (11) منع السفر الا بالموافقة الزوج وان كانت غير متزوجة وبعمر اقل من 40 عاما عليها موافقة الاب او الاخ
- المادة (83) قانون الحدود / ان عقوبة الزنا هي الجلد مائة جلدة للذكور غير المتزوجين والانثى الاثمة ترجم حتى الموت اي تمييز ذكوري حتى في قانون العقوبات
- المادة 209 ان حياة المراة تبلغ دية نصف مقدار دية حياة الرجل اما عقوبته الرجل الذي يقتل المراة علية دفع دية لعائلة الضحية كتعويض.
- المادة 105 عدم خروج الزوجة الا بعد موافقة الزوج .
- المادة 1133 للزوج حق الطلاق زوجة بدون تبليغ اوتبنيه.

- 114 الرجل المتهم بالزنى يغمر في حفرة الى الخصر وليرجم وان تمكن الهروب سيترك اما المراة فتغمر في حفرة لحد العنف وترجم وان هربت تعدم بالرصاص.
- المسؤولية الجنائية للانثى 10 سنوات الذكور 14 عاما اي عام البلوغ .
- المادة 44 حظر التعقيم الطوعي كوسيلة لمنع الحمل .
- المادة 315 يكافىء القضاة المعنيين في قضايا الاسرة بعلاوات ان توصل والى الصلح وليس الطلاق.
- تعدد الزوجات الزواج المؤقت .
- العنف المنزلي من قبل الزوج او والدته.
- عدم المساواة في الارث.

الخاتمة

لقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتجات: ـ

- تعود اصول الحركات النسوية الى الفكروالممارسة الغربية في القرن الثامن عشر حيث اكدت على حق العمل والتعليم والانتخاب ولكن تطورت فيما بعد لتختلف عن بعدها الليبرالبي القائم على الحرية والمساواة الى انواع مختلفة من الحركات النسوية لتعكس التوجهات الايديولوجية المختلفة الماركسية والاشتراكية والراديكالية والسحاقية... وتاثرت المجتمعات العربية والاسلامية في العصر لحالي بتلك الحركات الاانها انطلقت من واقع مجتماعتها متاثرة بالبنية السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية والثقافية لتكن مطالبها واهدافها في اطار الشريعة الاسلامية.
- تنوعت الحركات النسوية في المجتمع الايراني قبل 1979 لتكن (ليبرالية و يسارية واسلامية) الاان الحركة النسوية الليبرالية العلمانية هي الابرز من بين تلك الحركات والتي ركزت على حق التعليم والعمل والمشاركة السياسية وحق الزواج والطلاق .

- لقد عبرت الحركة النسوية الايرانية قبل الثورة والتي يمكن ان نسميها الموجة الاولى للنسوية الايرانية عن مطالبها واهدافها خلال الكتب والصحف والمجلات والتظاهرات فتضمن بعد فكري وعملي مؤيد لها ومن كلا الجنسين اي انها ليست مكتفية بالنساء بل وجدت دعما كبيرا على مستوى الفكر والممارسة ومن قبل رجال انفسهم لتكن اكثر انفتاحا.
- لقد انعكست الاتجاهات الفقهية السائدة والتي هي في الاصل في موضع خلاف فيما يتعلق بمسائل المراة على التشريعات والقوانين السائدة التي عكست الشريعة الاسلامية وفقا للرؤية المذهبية.
- لقد اختلفت النسوية بعد 1979وعلى الرغم من تنوعها مابين ليبرالية واسلامية الاان النسوية الاسلامية هي الابرز في الواقع الايراني لكنها شهدت انقساما متاثرة بالاتجاهات الدينية والسياسية السائدة مابين نسوية تقليدية محافظة ترى انه ليس من الضروري خروج المراة للمجال العام ومشاركتها الرجل الحياة السياسية او العمل او الاختلاط..ومابين حركة نسوية اسلامية اصلاحية تجديدية ركزت على المزيد من المشاركة السياسية وتولي المناصب العليا كرئاسة الجمهورية او الولاية العامة او المحاكم القضائية وحق دخول كافة التخصصات الجامعية ومعالجة مشاكل الدوام الجزئي للنساء..
- دعمت بعض النساء القضايا الاجتماعية حق المراة في خلع الزوج والزواج دون موافقة الولي وحق السفر والعمل وتخيف الخناق على قضايا الحجاب و كما قامت به بعض الفتيات من تظاهرات وخلعهن الحجاب في اماكن عامة تعود لحالات فردية او ليست لنسوية اسلامية اصلاحية فقد ابدت الاخيرة تحفظها من هذه الحالات .
- لقد جاءت الحركات النسوية الايرانية كرد فعل لبعض التقييدات والمعوقات الاجتماعية والثقافية والقانونية

التي حدت من حريتها ولم تحقق العدالة والانصاف اذ نجد مطالبة بعض الحركات والناشطات النسوية بحقوق هي في الاصل وفقاً للرؤية الغربية وليس الاسلامية مماجعلها موضع تاييد ودعم من قبل الانظمة

-

- والحركات الغربية وموضع رفض من داخل النظام السياسي والاتجاه الفقهي الاسلامي بتنوعاته المختلفة خاصة في قضايا الزواج والسفر ..
- بالرغم من الامتيازات الكثيرة التي تتمتع بها المراة الايرانية في التشريعات القانونية لتعكس الاتجاه الاصلاحي التجديدي خاصة في مجال التعليم والترشيح والانتخاب الاانها بحاجة الى سياسات عامة تتضمن فيه كوتا نسائية داخل البرلمان اوفي المؤسسات الحكومية الاخرى بالاضافة الى تعديل بعض التشريعات التي تحرمها من بعض الحقوق السياسية والاجتماعية من اجل ضمانات اكبر لحقوقها كحق رئاسة الجمهورية.

الهوامش

1-نادرة شلهوب، تولين المعرفة النسوية عن كتاب النسوية العربية رؤية نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012 ، ص340

2-اندروادجار، وبيترسيد جويك، موسوعة النظرية الثقافية، ترجمة هناءالجوهري، المجلس القومي الاعلى للترجمة، القاهرة، 2014 ، ص277

3-حفناوي بعلي، مدخل نظرية النقد النسوية ومابعد النسوية، الدار العربية للعلوم، بيروت 2009 ، ص42

4-مريم رمضاني، تجليات النظرية النسوية في ترجمة الادب النسوي، جامعة وهران، رسالة ماجستير منشورة الكترونيا، 2011 _ 2012 ، ص1

5-انور قاسم الخضري، الحركة النسوية في اليمن، ص3: www.al kutubcaf.com

6-مريم رمضاني، مصدر سبق ذكره ، ص3

7-كولن فارلي، مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة، ترجمة محمد زاهي بشير ونجيب المحجوب، جامعة قار يونس، ليبيا، 2008 ، ص293

8-ريان فورت، النسوية والمواطنة، ترجمة ايمن بكر وسمير الشيشكلي، المشروع القومي للترجمة، القاهرة،2004، ص29.

9-حنفاوي بعلى، مصدر سبق ذكرة، ص43

10- خديجة العزيزي، الاسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي، دار بيسان، بيروت، 2005، ص22

11- جون درازيك وباتريك ونلفي , نظريات الدولة الديمقراطية , ترجمة هشام احمد محمد , المركز القومي للترجمة , القاهرة ،2013 ،ص335، وكذلك ينظر: مجموعة باحثين، المراة هويتها الجنسية وادوارها الاجتماعية، ترجمة رعد حجاج، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ,بيروت ,2012,ص48. ص 51.

12- خديجة العزيزي، مصدر سبق ذكره، ص23
13- المصدر نفسه، ص25
14- يونس عوض، النسوية الاسلامية : وؤية تحليلية من واقع الادب المعاصر مجلة الروزنة، العدد العاشر، 2012،ص66 و ص 68
15- مجموعة باحثين، النسوية والمنظور الاسلامي اضافة جديدة للمعرفة والاصلاح، تحرير اميمة ابو بكر، مؤسسة المراة والذاكرة، القاهرة،2013، ص45 و ص 51
16- نادرة شلهوب، مصدر سبق ذكره، ص340. ص343.
17- مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكرة ،ص12 وكذلك ينظر، يوسف عوض، مصدر سبق ذكرة ،ص66 ، ص68
18- . الحركة النسوية الايرانية، ويكيبيديا
19- اماني صالح، المراة المسلمة بين قرنين الانجازات والتحديات ،مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ص356 . ص375
20- مهدي مهريزي، مسالة المراة دراسات في تجديد الفكر الديني في قضية المراة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت،2008، ص47.
21- الحركة النسوية الايرانية، ويكيبيديا.
22- اماني صالح، مصدر سبق ذكره، ص347
23- . المصدر نفسه، ص 346
24- فاطمة الصمادي، المراة الايرانية والرئاسة فاكهة السياسة المحرمة،2013،.studies,Aljazeera.net
25- الحركة النسوية الايرانية ، ويكيبيديا.
26- مهدي مهريزي, مصدرسبق ذكره ,ص49.
27- الحركة النسوية الايرانية ، ويكيبيديا.
28- اماني صالح، مصدر سبق ذكره، ص347.
29- الحركة النسوية الإيرانية، ويكيبيديا.
30- المصدر نفسه.
31- مهدي مهريزي، مصدرسبق ذكره ,ص50- ص52.
32- الحركة النسوية الايرانية ،ويكيبيديا.
33- المصدر نفسه
34- بلا مؤلف، التغيير الاجتماعي في ايران بعد حقبة الخميني، مركز دراسات الدولية والاقليمية ,كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر,2015،ص8.

35- النساء يحتشدن من اجل اعادة صياغة الديمقراطية,ص171

36- المصدرنفسه,ص172

37- مهدي مهريزي ,مصدر سبق ذكره,ص82

38- المصدرنفسه، ص93

39- المصدرنفسه، ص94. ص103.

40- المصدرنفسه، ص105

41- المصدر نفسه، ص51 –ص53

42- المصدر نفسه، ص49 . ص50

43- المصدرنفسه، ص48. ص 50

44- منال عمر وآخرون،تعزيز اوجه التآزر من اجل النهوض بحقوق المراة في مرحلة مابعد الصراعات في الدول المسلمة، اوراق بحثية مقدمة لمشروع العلاقات الاميركية مع العالم الاسلامي التابع لمعهد بروكنجر،2013،ص4

45- الدراسات النسائية ، الجندر ,ترجمة هالة كمال,.htpp: sjoseph.ucdavis.edu

46- المراة في فكر الخميني، مجلة الطاهرة,طهران، العدد 28، شباط، 2017,ص9. ص11.

47- المصدر نفسه، ص7. ص8.

48- التغيير الاجتماعي في ايران بعد حقبة الخميني, مصدر سبق ذكره.

49- فاطمة الصمادي, مصدر سبق ذكره.

50- التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية(2017 . 2018) www.amnesty.org

51- مفوضية حقوق الانسان تدين جلد 35شاباًوشابة في ايران.htpps: news.unorg/ ar/story

52- دلال عباس واخرون، المراة والاسرة في الدستور والقوانين الايرانية , مركز الحضارة لتنمية الفكرالاسلامي ، بيروت، 2009,ص95

53- المصدرنفسه، ص233

54- في ايران هل تحصل النساء على دورا كبيرا في الحياة السياسية ؟جريدة النهار,25شباط,2016www.annahar.com

55- حقوق المراة في ايرانwww.wikizero.com

56- محللون :المراة اكبرالخاسرين في الانتخابات الايرانية,مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, العدد4118.2009

57- حفيدة الخميني لن نستسلم،جريدة بلادالعالم، العدد2009,20

58- فاطمة الصمادي ، مصدر سبق ذكره.

59- السجينات السياسيات ووضع الاجنحة النسائية في السجون الايرانية،اذار 2016 www.women.ncri.iron.org

60- ناهيد حسيني ، الحركات الاجتماعية الجديدة وايران ,ترجمة عادل حبة,الحوارالمتمدن, العدد5749,2018 www.ahewar.org

61- منال عمرواخرون ،مصدر سبق ذكره ، ص5

62- النساءيحتشدن من اجل اعادة صياغة الديمقراطية، مصدر سبق ذكره.

63- دلال عباس واخرون مصدر سبق ذكره، ص173

64- المصدر نفسه، ص 233

65- المصدرنفسه،ص 234. ص236

66- مجموعةباحثين ،عمل المراة مقاربات دينية واجتماعية ، مركز الحضارة لتنمية الفكرالاسلامي ، بيروت ,2013،ص78 . ص79 وكذلك ينظر: دلال عباس واخرون مصدر سبق ذكره، ص93 . ص95 دلال عباس واخرون مصدر سبق ذكره، ص97 . ص99

67- مجموعةباحثين ،عمل المراة مقاربات دينية واجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص409

68- المصدرنفسه، ص402. ص407

69- المصدرنفسه، ص294 . ص312

70- دلال عباس واخرون مصدر سبق ذكره، ص245 . ص256

71- اماني صالح ، مصدر سبق ذكره،ص353

72- فاطمة الصمادي، مصدر سبق ذكره.

73- هل تستطيع الحركة النسائية الجديدة في ايران تغيير وضع المراة ، المعهد الدولي للدراسات الايرانيةwww.rasanah. iiis.org

74- فاطمة الصمادي، مصدر سبق ذكره.

75- دلال عباس واخرون مصدر سبق ذكره، ص116-ص125

76- عضيد جواد الخميسي، المراة الايرانية بين عنف الدولة وعنف المنزل .الحوار المتمدن ,2015www.ahewar.gorgوكذلك ينظر: نوشين احمد خراساني،مليون توقيع للنساءالايرانيات حملة من اجل المساواة، منظمة التضامن النسائي للتعلم من اجل الحقوق والتنمية والسلام، ص16 –ص19.

المصادر

اولاً: الكتب

1- اندروادجار، وبيترسيد جويك، موسوعة النظرية الثقافية، ترجمة هناء الجوهري، المجلس القومي الاعلى للترجمة، القاهرة، 2014

2- اماني صالح، المراة المسلمة بين قرنين الانجازات والتحديات، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت .

3- . بلا مؤلف، التغيير الاجتماعي في ايران بعد حقبة الخميني، مركز دراسات الدولية والاقليمية ,كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر، .2015

4- جون درازيك وباتريك ونلفي، نظريات الدولة الديمقراطية، ترجمة هشام احمد محمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2013 .

5- حفناوي بعلي، مدخل نظرية النقد النسوية ومابعد النسوية، الدار العربية للعلوم، بيروت, 2009.

6- خديجة العزيزي، الاسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي ، دار بيسان ، بيروت ، 2005

7- دلال عباس واخرون، المراة والاسرة في الدستور والقوانين الايرانية ،مركز الحضارة لتنمية الفكرالاسلامي ، بيروت ، .2009

8- ريان فورت ، النسوية والمواطنة ، ترجمة ايمن بكر وسمير الشيشكلي ،المشروع القومي للترجمة ،القاهرة ,2004

9- كولن فارلي ، مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة ، ترجمة محمد زاهي بشير ونجيب المحجوب ، جامعة قار يونس ، ليبيا ، 2008

10- مجموعة باحثين،المراة هويتها الجنسية وادوارها الاجتماعية، ترجمة رعد حجاج ،مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ،بيروت ،2012.

11- مجموعة باحثين ، النسوية والمنظور الاسلامي اضافة جديدة للمعرفة والاصلاح ، تحرير اميمة ابو بكر ، مؤسسة المراة والذاكرة ، القاهرة ، 2013 .

12- منال عمر وآخرون، تعزيز اوجه التآزر من اجل النهوض بحقوق المراة في مرحلة مابعد الصراعات في الدول المسلمة، اوراق بحثية مقدمة لمشروع العلاقات الاميركية مع العالم الاسلامي التابع لمعهد بروكنجر،2013

13- مهدي مهريزي ، مسالة المراة دراسات في تجديد الفكر الديني في قضية المراة، مركز الحضارة لتنمية الفكرالاسلامي ،بيروت ،2008،

14- نادرة شلهوب ، تولين المعرفة النسوية عن كتاب النسوية العربية رؤية نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2012

15- نوشين احمد خراساني، مليون توقيع للنساءالايرانيات حملة من اجل المساواة، منظمة التضامن النسائي للتعلم من اجل الحقوق والتنمية والسلام، بلاتاريخ، بلا مكان.

ثانياً: الرسائل الجامعية

مريم رمضاني ، تجليات النظرية النسوية في ترجمة الادب النسوي ، جامعة وهران ، رسالة ماجستير منشورة الكترونيا ،2011 _ 2012

ثالثاً: الصحف والمجلات العلمية

1-محللون : المراة اكبرالخاسرين في الانتخابات الإيرانية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد2009.4118

2- حفيدة الخميني لن نستسلم، جريدة بلادالعالم، العدد2009,20

3-المراة في فكر الخميني، مجلة الطاهرة,طهران، العدد 28، شباط، 2017

4-يونس عوض ، النسوية الاسلامية : وؤية تحليلية من واقع الادب المعاصر مجلة الروزنة ، العدد العاشر ، 2012

رابعا: الانترنت.

1. الحركة النسوية الايرانية , ويكيبيديا
2. انور قاسم الخضري ، الحركة النسوية في اليمن ، www.al kutubcaf.com
3. الدراسات النسائية ، الجندر ،ترجمة هالة كمال,.htpp: sjoseph.ucdavis.edu
4. التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية(2017 . 2018) www.amnesty.org
5. السجينات السياسيات ووضع الاجنحة النسائية في السجون الايرانية،اذار 2016.www.women.ncri.iron.org
6. في ايران هل تحصل النساء على دورا كبيرا في الحياة السياسية ؟جريدة النهار، 25 شباط،2016 www.annahar.com
7. حقوق المراة في ايرانwww.wikizero.com
8. فاطمة الصمادي، المراة الايرانية والرئاسة فاكهة السياسة المحرمة،2013،.studies,Aljazeera.net
9. عضيد جواد الخميسي، المراة الايرانية بين عنف الدولة وعنف المنزل ، الحوار المتمدن www.ahewar.gorg2015
10. مفوضية حقوق الانسان تدين جلد 35شاباً وشابة في ايرانhtpps: news.unorg/ ar/story
11. ناهيد حسيني، الحركات الاجتماعية الجديدة وايران، ترجمة عادل حبة، الحوار المتمدن، العدد2018,5749www.ahewar.org
12. هل تستطيع الحركة النسائية الجديدة في ايران تغيير وضع المراة ، المعهد الدولي للدراسات الايرانيةwww.rasanah. iiis.org

Nuclear Iran and the Regional and Global Security

إيران النووية والأمن الاقليمي والدولي

Dr. Sami Calawy
Al-Iraqia University
College of Law and Political Science,Irak

ا.م د. سامي كلاوي

ملخص :

منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في شهر شباط من عام 1979 والجمهورية الجديدة منهمكة في نزاعات مع معظم دول الجوار إضافة الى القوى العالمية الكبرى. وتأتي تلك النزاعات على خلفية اتهام إيران لتلك القوى بالعمل على اسقاط اول نظام حكم إسلامي حقيقي. هذا في حين تُتهم إيران بمحاولاتها لتصدير نموذجها الإسلامي الثوري الى غيرها وبذلك تزعزع استقرار المنطقة.

ويهدف هذا البحث الى تحليل التهديد الإيراني لدول المنطقة وكذلك تهديد الغرب وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة وحلفائها للأمن القومي الإيراني. ويقدم البحث خمسة افتراضات صيغت وفق المدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، واختبرت على ضوء وقائع ميدانية متعددة. وشملت تلك الافتراضات الاتفاق النووي الموقع في فيينا وموقف القيادة الأميركية الجديدة منه الى جانب احتمال نشوب نزاع مسلح بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وإيران من جهة أخرى. ويستنتج البحث ان سياسة تصدير النموذج الاسلامي التي تتبعها إيران والتدخل الإيراني في النزاعات الإقليمية ووقوفها الى جانب قوى موالية لها يجعل منها بلدا محاطا بالأعداء. كما وان المشروع النووي الإيراني يشكل هو الاخر مصدر تهديد لدول المنطقة التي تعاني من مخاطر سباق التسلح. وبالمقابل، فان الضغط التي تمارسه الولايات المتحدة وحلفاؤها على إيران يحملها على استشعار الخطر، وخصوصا من ترسانة الأسلحة الإسرائيلية والتواجد العسكري الأميركي المكثف في المنطقة. وفيما يتعلق باتفاق فيينا النووي، يخلص البحث الى ان هذا الاتفاق لن يدوم طويلا وذلك بسبب المعارضة الشديدة له من قبل إسرائيل والمملكة العربية السعودية وغيرهما من دول المنطقة إضافة الى الإدارة الأميركية الجديدة، ولكن هذا لا يعني احتمال نشوب نزاع مسلح في المستقبل المنظور.

كلمات مفتاحية: أمن، تهديد، قوة

Abstract:

Since the triumph of the Iranian Islamic revolution, the new republic has been involving in conflicts with almost all of the neighbor countries in addition to the world's great powers. Iran accuses its neighbors and their Western allies of attempting to topple the first real Islamic republic. In return, Iran's neighbors and their Western allies accuse Iran of attempting to export its revolutionary model of Islam to other countries and then to destabilize the region.

This research aims at examining the threat Iran imposes to regional and global powers and the threat imposed by regional and global powers to Iran's national security. The research deals with Vienna nuclear deal and the position of the new American administration regarding this deal.

It is concluded that the Iran's policy of exporting its model of Islam to countries allied with the Western powers, and the involvement in the regional conflicts in favor of pro-Iranian actors made of Iran a country surrounded by enemies. The Iranian nuclear program is another source of threat in a region characterized by an arms race. In return, the pressure exercised by the United States and its allies on Iran makes it feel threatened, especially by the Israeli huge arsenal of developed weapons and the intensive American military existing in the region.

With regard to Vienna nuclear deal, the research concludes that it would not last for a long time because of the significant resistance it meets from Israel, Saudi Arabia and other regional powers in addition to the new American administration. However, a military confrontation is not likely to happen in the short run.

Keywords: security, threat, power

Introduction

On February 1st, 1979, Ayatollah Khomeini returned to Iran after being in exile for around fourteen years. This return came to remark the triumph of one of the greatest revolutions in the twentieth century. It was so amazing to watch an eighty-year turbaned man wearing black aba talking to millions of Iranian people about establishing a republic on the basis of Islam. Moreover, this man came with a dream to spread his version of Islam all around the Muslim World. He did not fear any superpower. He defied both two superpowers at that time (i.e. the United States and the Soviet Union) and described them for 'great Satan' and 'less Satan' respectively. Consequently, his Islamic republic was surrounded by enemies and was invaded by Iraq.

After eight years of severe war against Iraq, Ayatollah Khomeini had no option but to swallow the 'poison' of the defeat, as he described the acceptance of the ceasefire. Two years later, the founder of the Islamic republic died. His successor, Ayatollah Khamenei, decided not to swallow any drop of a 'poison' similar to that swallowed by Khomeini. To achieve this goal, the new spiritual leader gave a green light to have a very developed military machine. The Khomeini's fatwa which forbad the acquirement of nuclear weapon was ignored and the halted nuclear program was revived.

In August 2002, the *National Council of Resistance* of Iran, a dissident group based in the United States revealed details about a very secret site used by Iranian scientists for nuclear researches. The site was provided with advanced centrifuges for uranium enrichment. Since then, marathon negotiations between Iran and Western powers have taken place in many countries to determine the fate of the Iranian nuclear program. More than a decade later, Iran and what came to be known as group 5+1 (United States, United Kingdom, Russia, France, China and Germany) signed, in Vienna, a deal on the Iranian nuclear program recognizing the right of Iran to have nuclear technology but restricted the use of this technology only to peaceful purposes.

However, many of Iran's enemies, especially Israel and the Saudi Arabia, did not welcome the deal and continued to regard Iran and its proxy organizations as the main source of threats to the stability of the Middle East. The Iranian deep involvement in the conflicts of Palestine, Iraq, Syria, and Yemen reflects, according to Iran's enemies, the desire of the Islamic Republic to destabilize the region.

For their own part, the Iranians believe that the ultimate objective of the United States and its allies is to rule the Muslim World by completely pro-Western governments in order to put control over the wealth of the region.

What are the motivations behind the Iranian nuclear program?

Does Iran really threaten the region? Or, it is threatened itself?

Will Vienna deal put an end to the Iranian nuclear threats?

The aim of this research is to answer these questions:

Method

Within the field of social research, one can distinguish between quantitative and qualitative approaches of research. Unlike quantitative analysis, which is largely dependent on numerous data and, accordingly, independent of the researcher, qualitative analysis is extensively dependent on already formulated theories and assumptions, and, consequently, on the analytic

skills of the researcher and his personal knowledge of the social context where the data is gathered (Bhattacherjee, 2012: 122). Accordingly, this research is classified as a qualitative one so long its goal is to analyze the threats imposed by/on Iran on the basis of the neorealist theory. Thus, what concern the research are qualitative values, such as trust, intension, beliefs and alike, but not quantitative ones, such as the number of populations, income per capita, and so on.

One of the methods used to test and evaluate the relationship among qualitative variables is to form hypotheses, deduce consequences from them, checking the deduced consequences against observations, and finally, making inferences about the hypotheses based on the observations. This method is called 'hypothetico-deductive method' (Singleton, 1993: 54) and was founded by the Austrian philosopher Karl Popper (1902-1994), who suggested a model constituting of several steps of scientific research. The most important steps of the model are; determining a phenomenon, developing testable hypotheses, testing these hypotheses, and deducing a theoretical framework on the basis of the verified hypotheses.

Based on the neorealist theory, I will form and examine a number of hypotheses about the threats imposed by Iran, as well as the threats imposed on it, by regional and global powers. Maximizing national interests, balancing the power of the rivals and the deterrence policies are the most important realists' assumptions from which the hypotheses would be derived.

This research will hypothesize that:

- Iran's nuclear program is motivated by the desire to balance the power of its regional enemies.
- Iran's efficient involvement in the local conflicts of the Middle East contributes to the military escalation in the region.
- The nuclear deal signed in Vienna on July 2015 would fail in resolving the conflict between Iran from the one hand and the Western powers and their Mideastern allies from the other.

The research is divided into four main parts. The first part discusses and analyzes Iran's motivations to acquire nuclear technology. The second examines and analyzes the mutual threats between Iran from the one hand and the Western powers and their regional allies from the other hand. The third part is to examine the influence of Iran's allies on its regional and global policies, including the nuclear activities. Vienna deal and its ability to put an end to Iran's nuclear threats is examined in the fourth part. Finally, the analysis is summed up to make a comprehensive conclusion.

1. Theoretical Framework

So long the Iranians make serious efforts to balance the power of its regional enemies and maximize their national interests; the realists' theory could be a good theoretical tool to explain its behavior.

Realism is divided into two main schools; classic Realism and Neorealism. Hans

Morgenthau is considered as the most important theorist within the classic Realism. His book "*Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*" became "undisputed standard bearer for political Realism, going through six editions between 1948 and 1985" (Williams, 2013: 17). *Power* or *interest*, defined in terms of power, is the keystone in Morgenthau' realist theory. He believes that selfishness and power-lust are rooted in the nature of humanity and are the main cause of conflict. Consequently, the international politics, according to him, like all politics, is a struggle for power (Morgenthau, 1948: 25).

Neorealism (also called structural realism) occurred in the late 1970s, when Kenneth Waltz published his book '*Theory of International Politics*'. This work replaced Morgenthau's "*Politics Among Nations*" as undisputed standard bearer for political Realism. Waltz accepts Morgenthau's assumption that power plays the most significant role in the international politics but he does not accept the assumption that the ambitions of the leaders and the characteristics of states are causal variables for conflicts, with exception to the minimal assumption that the ultimate goal of states is to survive. Unlike Morgenthau, Waltz concentrates on the international political system as a function of states' and leaders' behavior. According to Waltz (1979: 88-99), the international system is composed of a structure and its interacting units. Political structures have three elements:

1. The character of the system (anarchical or hierarchical)
2. The character of the units (similar or different)
3. The distribution of capabilities amongst the units (Polarity)

Further, Waltz assumes that:

1. State is the single and most important representative actor in the international political system.
2. The international political system is anarchical.
3. States adopt a policy of self-defense (Balance of Power)
4. States seek their interests and attempt to maximize their power.

Today's world politics, especially the 'War on Terror', clearly shows that the assumptions of the realists still work well. Thus, the international political system is still anarchic so long it lacks a strong authority to prevent wars, aggressions and conflicts.

With regard to the units of the system, states are still the most important actors on the world arena and they act rationally so long all of them attempt to maximize their utilities and power. Further, in order to survive and protect their utilities, states are always attempt to balance the power of their rivals by their own abilities or by allying with other great powers. This balance, according to the neorealists, contributes to keep peace among states.

The polarity of the international political system is subject of disagreement among the scholars. Some of them argue that the collapse of the Soviet Union and the end of the Cold War transformed the system from bipolarity to unipolarity led by the United States. Other scholars believe that Russia is still acting as a serious and powerful rival to the United States and accordingly no significant change has taken place into the system.

However, with regard to the nuclear capabilities, the neorealists are divided into two main camps; offensive and defensive. The offensive neorealists assume that, given the required capabilities, states will seek regional hegemony as the best means for surviving in a dangerous world. The defense neorealists argue that the international system is relatively benign, and "technology and geography make offensive action difficult, and states can signal their peaceful intentions" (Williams, 2013: 27-28).

On the basis of the neorealist theory, the research will try to answer the already arisen questions.

2. The Birth and Strength of Iran's Nuclear Program

The first step, Iran made toward nuclear program took place in 1967. Then the United States provided Iran with a five-megawatt research reactor. According to Akbar Etemad, the president of the Atomic Energy Organization of Iran (AEOI) from 1974 to 1978, the Iranians started nuclear researches at the University of Tehran before the Non-Proliferation Treaty (NPT) has been entered into force on March 5, 1970. During the mid of 1970s, Iran has launched an extensive nuclear energy program. In 1974, the Shah, Mohammed Riza Pahlavi (1919-1980), set a plan to produce 23,000 megawatts of electrical power from a number of nuclear power stations within twenty years (Etemad, 1987: 207).

In February 1979, the Islamic revolution led by Ayatollah Khomeini toppled the regime of Shah Pahlavi and established an Islamic republic. The founder of this republic, Ayatollah Khomeini reportedly described the nuclear energy as 'unislamic' and, accordingly, all of Iran's nuclear activities came to an end by the end of Pahlavi's regime (Caravelli, 2011: 87).

Twenty months after the revolution, a full-scale war outbroke between Iraq and Iran and lasted for eight years (1980-1988). The war inflicted heavy damaged on the Iranian infrastructure including the nuclear program. The Iraqi fighter aircrafts succeeded several times in bombing two power reactors under construction at Bushehr after which the leading global engineering and technology services company 'Siemens' abandoned the project.[1] With the aid of China, Iran opens a nuclear research center in Isfahan on December 1984.[2] Since then, serious efforts have been made to develop the nuclear program. Argentina and Pakistan also were among the countries from which Iran sought nuclear cooperation in the 1980s. Pakistan, despite its close ties to the West, especially the United States, provided the Iranians with a significant help to revive their program. The Pakistani nuclear scientist 'Abdul Qadeer Khan', the founder of the Pakistani uranium enrichment program for atomic bomb project, himself put his knowledge and experience at the disposal of the Iranians (Caravelli, 2011: 88). This return to the nuclear program, despite the fatwa of Ayatollah Khomeini, was a response to the shortage of weapon supply during the Iraqi-Iranian war.

The nuclear cooperation between China and Pakistan from the one hand and Iran from the other, in the 1980s, was motivated by two main factors. For the first, both China and Pakistan were in need to exchange their nuclear experiences for the Iranian oil. For the second, the three countries (China, Pakistan and Iran) resisted the Soviet occupation of Afghanistan and found in the Soviet military existence in a neighboring country a source of threat to their

national security.

During the 1990s, Iran moved from research to operational capability in its enrichment program. It derived valuable insights about the enrichment process from Khan and his associates and, on its own, moved forward with construction at Natanz of two centrifuge facilities, one above ground holding one thousand centrifuges and a much larger underground facility for as many as 54,000 centrifuges.[3]

In late 1996, Iran requested that its experts would be allowed to observe an upcoming Chinese nuclear test and subsequently to have its experts learn from Chinese counterparts how to prepare for and conduct similar tests. Russia has also contributed to the Iranian nuclear program in the 1990s. In 1995, the Russians took over a project of building a 1000 MW light water nuclear power reactor at Bushehr, the same project begun years earlier under the Shah and halted by Ayatollah Khomeini. Less than a year later, a separate agreement has been signed with Russia to provide fuel for the reactor (Caravelli, 2011: 96).

Last decade, the Iranian nuclear program was revealed. In 2002, the opposing group "National Council of Resistance of Iran (NCRI)" uncovered the secret nuclear facilities in Iran, including the Natanz facilities and a heavy water production facility at Arak (Reardon, 2012: 14-15). A few months later, Iran's program and efforts for building sophisticated nuclear facilities at Natanz and other cities were also revealed. Accordingly, the then president Mohammad Khatami had no option but to announce the existence of the Natanz and other facilities on Iran's television and invited International Atomic Energy Agency (IAEA) to visit them. The IAEA reaction was to give the Iranian officials an ultimatum to reveal all the details of the nuclear activities by October 31, 2003.[4] The announcement of the president marked a new and very serious round of confrontation between Iran and the Western great powers led by the United States.

In 2006, the United States failed to impose economic sanctions upon Iran through the United Nations' Security Council because of the Russian and Chinese opposition. Therefore, the Americans were compelled to join the four permanent members of the Security Council plus Germany (P5 + 1) and to offer new inducements (in addition to those already offered by the Europeans) to Iran as an attempt to stop its nuclear program. Finally, after 17 days of negotiations and 12 years of deadlock, an agreement between the two sides was reached in Vienna on July 2015. The deal, which contains 159-pages, obliged Iran to dismantle much of its nuclear infrastructure, while the United Nations, United States and European Union were obliged to lift the sanctions built around Iran over the past nine years.[5] However, nobody knows how many years the deal is going to last.

3. Iran's Motivations

Since the discovering of the Iranian nuclear program until the present day, the intention of building this program has been a subject of disputes between the Iranian officials from one hand and the United States and its allies from another. While the Iranians insist that their

nuclear program is peaceful and designed to meet the country's need for energy, especially electricity, the Americans and their European and Mideastern allies, particularly Israel, believe that this program aims at producing nuclear weapons. Considering the fact that nuclear energy can be used for both civilian and military purposes, no one can be perfectly confident that the Iranians tell the truth about their program.

However, in order to make a comprehensive analysis of the Iranian nuclear program, it is of a good use to deal with the Iranian motivations behind the development of nuclear technology at three levels; domestic, regional and global. This separation does not mean that there are no links among the three levels. Contrarily, these three levels are linked to one another in such a manner that it is impossible to ignore the mutual influence among them. Separating them from each other is just to locate the motivations in their right place.

3.1 The Domestic Motivations

After the collapse of Shah's regime and the establishment of an Islamic rule led by ayatollah Khomeini, the Iranian nuclear program halted. In an interview with the American journal '*Foreign Affairs*', Mohsen Rafighdoost, the minister of the Islamic Revolutionary Guard Corps (IRGC) during the Iraqi-Iranian war, revealed that he had suggested to Ayatollah Khomeini that Iran was in need for working on both nuclear and chemical weapons but Ayatollah Khomeini told him, in two separate meetings, that weapons of mass destruction were forbidden by Islam.[6]

Moreover, a report published by two *Washington think tanks*, stated that the costs of the Iranian nuclear project was enormous: More than $100 billion of oil revenue and foreign investment alone. And, according to some estimates, relying on nuclear fuel enriched domestically could cost Iran $125 million more per year than buying fuel on the international market. Furthermore, Bushehr reactor supplies just 2 percent of Iran's electricity needs, while 15 percent of the electricity is lost through old and ill-maintained transmission lines. Separately, the report adds: "Iran's solar energy potential may be 13 times higher than the country's total energy needs". On the basis of this data, Ali Alfoneh, an Iranian specialist at the "Foundation for Defense of Democracies in Washington", raised the question: "Why is the regime in its entirety ready to pay such a high price, and make such great sacrifices, if there is no military component?"[7] Similar questions were raised by Thomas W. Wood and other authors. According to Wood: "calculations show that while the annual market cost of purchased fuel for a seven-reactor scenario would be approximately $350 million, the costs of indigenous fuel production in Iran's facilities could exceed that by nearly $125 million. This finding calls into question the economic logic of Tehran's program and suggests that other factors may be motivating its drive to acquire indigenous front-end nuclear capabilities".[8]

For their own part, the Iranians regard the American argument as invalid. According to Mohammed Sahimi, many countries which are rich in fossil energy resources, including United Kingdom and Russia, which both are oil exporters rely on nuclear power for an important part of their energy needs. Sahimi also remarks that since the Islamic Revolution of 1979, Iran's population has increased from 32 to nearly 70 million, while its production of oil

is only 70% of the pre-Revolution level. This fact makes the Iranians raise the questions: Why did the United States and its Western allies believe that Iran was in need for nuclear energy in the 1970s when its population was 30 million but is not in need now? “How do the US and her allies suggest Iran should feed, house and educate her population, create jobs for her army of educated people, and develop the country, all with oil and gas alone, while she has very significant uranium deposits that can be used for generating electricity?” [9]

Moreover, the “World Economic Forum” ranked, in a recent study, the world’s countries according to their energy security. Iran was ranked 102 out of 124. [10] The chairman of the “Expediency Council”, Hashemi Rafsanjani, who has been the driving force behind the nuclear program since the late 1980s, also asserted the need for nuclear technology so long the oil is going to run out soon. Rafsanjani expressed Iran’s “willing to apply unprecedented monitoring and control on its nuclear activities, but the United States rejects this because Washington truly aims to keep Iran from becoming a developed country”.[11]

Another domestic important reason for Iran’s attempt to acquire nuclear technology is the national pride. This fact is confirmed by many scholars occupied with the Iranian nuclear program. George Perkovich, for instance, argues that the Iranians insist on acquiring nuclear technology to show the world that their nation is advanced, fully developed and strong, that Shiite Iran is the greatest society in Southwest Asia.[12] Neil Macfarquhar also notes that from nuclear negotiators to student dissidents, from bazaar merchants to turbaned mullahs, Iranians agree: the right to develop nuclear power is a point of national pride.[13]

Moreover, many Iranians, like many other nations, believe that acquiring nuclear technology would put their country side by side with the development countries. Angus McDowall argues that for Iranian nationalists, the membership of the nuclear club is an old ambition whose realization they believe will put Iran at the forefront of modernity.[14] The Iranian pride of having nuclear technology was expressed by the Iranian president Mahmoud Ahmadinejad, speaking on Iran’s Nuclear Day, April 10, 2007: “I declare today, in all pride, that from this day, Iran is among the countries producing nuclear fuel on an industrial scale. Today, Iran’s enemies are embarrassed by Iran’s progress in various areas” (Cordesman, 2009: 256). Jeffrey Knopf is another example of scholars who think that national pride is among the important factors behind Iran’s nuclear program. He concludes that the provision of security assurances has played only a modest role in Iranian affairs, while pride, anti-imperialism, and domestic discontent have often influenced Tehran’s behavior, including its nuclear policy (Knopf, 2012: 111). Knopf added that one cannot help but suspect that even if Iran had faced no credible external threat, it still would have pursued a nuclear program, be it under the Shah or under the Islamic Republic. Pride, prestige, the ghost of Persian empires past, and domestic political problems might have been motivation enough. (Knopf, 2012:127).

However, the very high price, Iran has paid and is still paying for its nuclear program show that the national pride cannot be one of the crucial factors behind this program. Other factors, in addition to the need of energy, are responsible for such expensive sacrifices.

3.2 The Regional Threats

Kenneth Waltz argues that two reasons are behind the Iranian attempts to have a nuclear program. First, Iran is surrounded by unstable countries from both the east and west. To the east, Iran shares hundreds of kilometers of borders with Pakistan and Afghanistan, and these two countries are not stable, and that might make any neighbor feel uncertain about what is going to happen next. To the west, Iran shares more than thousands of kilometers with Iraq; the country with which it had an eight-year severe war. “I wonder”, Waltz concludes, “if Iran really feels more comfortable now that it’s not Saddam Hussein but instead the United States who represents the great military force in Iraq. If I were ruling Iran, I certainly would not think this region of the world is safe. Second, if the president of the United States says three countries form an axis of evil which George Bush said in 2002, and he then proceeds to invade one of them, Iraq, what are Iran and North Korea to think?” [15].

However, Israel is the most powerful one among Iran’s regional enemies, and that is, of course, due to its arsenal of nuclear weapons. The Iranian leaders have repeatedly declared that the removal of Israel from the world map is an unquestionable goal for the Islamic republic of Iran. The former Iranian president, Ahmadinejad, for instance, addressing a conference titled ‘The World without Zionism’ in Teheran on October 26, 2005, recalled the late Ayatollah Khomeini saying: “Israel must be wiped off from the world’s map.” Rafsanjani, a former president has also called the Muslims to annihilate Israel with a nuclear strike.[16] To achieve this goal, Iran has no options but to balance the Israeli military capabilities, especially the nuclear arsenal. Simultaneously, to ally itself with Syria, the country which refuses to sign peace agreement with Israel, the Lebanese Hezbollah, which has adopted an armed struggle to liberate Lebanese territories, occupied by Israel, and with the Palestinian movements whose ultimate goal is also the removal of the Jewish state. Such disputes make the Israeli-Iranian conflict an existential one and open for full-scale confrontations.

Iran’s relations to the Gulf states, especially Saudi Arabia, has witnessed long periods of tension since the very beginning of the Islamic revolution. According to Christin Marschall (2003: 25), Iran in general was more serious in its official attempts to export the revolution to Iraq and Lebanon, where Shia connections were stronger, than to the Gulf. Nevertheless, the Gulf states deeply distrusted Islamic Iran after a number of coup attempts, bomb explosions, sabotage acts and assassination attempts. These happened mainly in the early 1980s but were clearly still in the minds of the ruling elites a decade later, which has made any rapprochement difficult. Responding to these threats, the Gulf States, especially the Saudi Arabia was in need

to seek American protection to balance the Iranian power. The Americans, for their own part, found in the Iranian threat to their allies and vital interests in the Gulf a very good pretext for intensifying their military existence in the region. This military existence played a crucial role in changing the balance of power between Iran and Iraq to the favor of the later during the last two years of the Iraqi-Iranian war. Consequently, the Iranians started to feel more threatened than threatening, and that was an important factor behind the attempts to have unconventional weapons.

Today, Iran is involving in many regional bloody conflicts, and confronting with many regional and global powers because of these conflicts. In Iraq, for instance, the effective

participation of the "Islamic Revolution Guards Corps" (IRGC) in the war waged by the Iraqi army to liberate the territories occupied by the so-called "Islamic State in Iraq and Syria" (ISIS) shows that the Iranians are deciding not to leave the future of Iraq in American hands. For their part, the Americans can never be satisfied of such cooperation between Iraq and Iran.

In Syria, the Iranians are fighting hard beside the al-Assad's regime. This position deepens the rift between Iran and the regional countries, which support the armed groups that fight against the Syrian regime, such as Saudi Arabia, Qatar and most importantly Turkey. Both Iraq and Syria turned into arenas for severe Iranian-Turkish proxy war. Considering the facts that Turkey posses a developed military arsenal, and it is a member in NATO, the Iranian concerns about such an aggressive and threatening neighbor can never be dismissed.

Yemen is another arena where Iran and the Gulf States, especially Saudi Arabia and Arab United Emirates (AUE), are confronting each other. There, the Iranians support the "Houthi Movement" against forces loyal to the internationally-recognized government of President Abdrabbuh Mansour Hadi, who is backed by a multi-national coalition led by Saudi Arabia.

Finally, Lebanon is probably the most dangerous arena where Iran is involved. The Lebanese Shiite party 'Hezbollah', which is totally backed by Iran, has been fighting against Israel since its establishing in 1982. The July War of 2006, however, was the most serious battle between Hezbollah and Israel. The war was waged by Israel as a response to the kidnaping of two Israeli soldiers by a detachment of Hezbollah. Hezbollah demonstrated surprising capabilities against the Israeli invasion. Israel could not locate and destroy all of Hezbollah's rockets and missiles, many of them previously supplied by Syria and Iran, so even after firing four thousand of these weapons during the fighting, Hezbollah still retained fifteen to twenty thousand rockets and missiles when the fighting ended (Mattair, 2008: 92).

As a result of the involvement in so many regional conflicts, Iran became surrounded by enemies from which some have powerful armies. Accordingly, it is inevitable for the Iranians to have the weapons by which it could deter these enemies from attacking them. Moreover, Iran seeks to influence the politics of the region in such a manner that enables it to impose its political agendas on the region. Such a political influence cannot be reached without being backed by a military superiority and that is why Iran is going ahead with its nuclear program.

3.3 The Global Threats

The dissolution of the communist block and the American invasion of Iraq remarked a significant change in the international political system. While the collapse of communism transferred the system from bipolarity to unipolarity led by the United States, the invasion of Iraq in 1991 and 2003 represented a clear manifestation of the American domination over the world's politics. The invasions were also a clear message to all of the Mideastern regimes that anyone attempts to disobey the orders of the White House would be a subject of severe punishment. Many countries around the world got the American message and attempt to change their behavior in accordance with the new world order. Iran, however, was not among

those countries. Thus, despite the American dominance over the region, Iran continued its hostility towards the Americans.

Responding to the Iranian long-standing hostility, President George W. Bush, in 2002, labeled Iran, along with Iraq and North Korea, as a founding member of what he called "Axis of Evil." The American administration categorized Iran as one of the main sources of instability in the region. This categorization is based on the American belief that Iran supports international terrorism, undermines the Israeli-Palestinian peace process and backs anti-American armed groups in Iraq. Accordingly, a primary goal of the American foreign policy has been to prevent Iran from acquiring nuclear weapons. Many U.S. officials feared that Iran's leaders would either use these weapons to facilitate international aggression or perhaps even use them against America or its allies, either directly or through terrorist proxies (Haas, 2010: 66).

In order to escape a fate like that of Saddam Hussein, the Iranians adopted two strategies. The first one is to develop its military capabilities to the extent that it could deter the Americans from attacking their territories. The second one is to ally with a great power which is able to balance the American military existence in the region. With regard to the first strategy, Iran has made great efforts to acquire developed weapons, and it made most of the world's states think that the ultimate goal of the Iranian nuclear program is to produce nuclear weapons. With regard to the second strategy, the Iranians succeeded in establishing informal alliance with Russia and China. Aligning with two nuclear powers and permanent members of the Security Council of the United Nations could prevent any aggression against the country.

It is so hard to believe that the American-Iranian relations would turn from hostility into friendship and cooperation. That is because of the long history of antagonism between the two countries; an antagonism based on ideological factors which are the most powerful barriers to prevent them from coming together. All of the Iranian leaders, be they hardliners or moderate, view the Americans as the enemy number one for Islam and the Muslims, and view the alliance between the Americans and the Israelis as a satanic alliance aiming at destroying the Muslim World through dividing its nations and countries. In return, the U.S. government, as argued by (Beeman, 2005: 163): "No matter which party is in power, would like to see a very different form of government in Tehran, and the leaders of the Islamic Republic know this.

For this reason, accusations of current misdeeds on the part of Iranian officials coming out of Washington are viewed askance by Tehran". Accordingly, the US-Iranian antagonism will continue despite the signed agreements between them.

Britain is Iran's second Western enemy after the United States. Since the establishment of the Islamic republic until the present day, the Britain-Iranian relations have witnessed many conflicts and tensions. Most importantly was the conflict which followed the fatwa issued by Ayatollah Khomeini on the British Indian novelist Salman Rushdie in February 1989. The fatwa which shed the blood of Rushdie came as a response to his novel '*The Satanic Verses*' which was regarded by Ayatollah Khomeini as a serious insult to Islam and the Muslims. In 1992, an Iranian diplomat was expelled in retaliation for Tehran's expulsion of a UK diplomat. Later, three Iranians are expelled from London (two embassy officials and a student) after an

alleged plot to kill Mr. Rushdie.[17] In June 1999, the Iranians accused the Britain of supporting the protests against the reelection of president Ahmadinejad. Commenting this issue, Iran's Supreme Leader Ayatollah Ali Khamenei says: "arrogant powers" in the US and European countries tried to encourage protests. He added that the "most evil of those powers was Britain". The British media was also criticized.[18] That is why, it was not a surprise to see the British position towards the Iranian nuclear program very close to that of the Americans during all of the negotiations' phases. Moreover, the Britain supported the American sanctions against Iran before the signing of the nuclear deal in July 2015. The alignment of these two great powers against Iran makes her feel seriously threatened and in need for powerful weapons.

4. Iran's Allies

In spite of the fact that Iran has many enemies, it has friends too, and these friends are spread around the world; from China at East to Venezuela at West. Paradoxically, most of Iran's friend-states are not Muslim. Syria, probably, is the only Muslim country with which Iran enjoys very close ties. However, the Iranians sponsor and cooperate with many Muslim groups fighting in different countries and regions across the Muslim World. Iran's lack to Muslim allies and friends could be explained by the fact that the Iranians deeply believed that their model of Islam is the only right one and all of the others are wrong. Moreover, Iran detaches itself from the Islamic countries which enjoy stable relations with Israel and the United States, such as Egypt, Jordan, Pakistan, the Gulf States and to some extent Turkey. Conversely, Iran strengthens its relations with the countries which are against the United States and Israel, such as Syria, Cuba and Venezuela.

Iran's allies and friends could be classified into two groups; regional and global. This classification is useful to understand the influence of Iran on the politics of both regional and global levels, and its ability to defy the threats it faces at these levels.

4.1 Iran's Regional Allies

As mentioned above, Syria became the closest Mideastern state to Iran after the triumph of the Islamic revolution. Many Western analysists, such as (Hirschfeld: 1986: 105) wondered how Iran and Syria came together so long the Iranian regime is a Persian Islamic theocratic while the Syrian is a pan-Arab secular republic. This closeness, however, was not based on ideological factors but on the famous principle 'My enemy's enemy is my friend'. Thus, both countries aimed at defeating Israel and helping the Palestinians to liberate their occupied territories, both countries were hostile to Saddam's regime, and both fear Turkey and the United States. As argued by (Hinnebusch, 1997: 87): "In the geopolitical school, the geographically shaped balance of power shapes alliances: contiguous states tend to be rivals and balancing dictates alliances, checkerboard fashion, with one's neighbor's neighbor". The

most obvious factor in the Syrian-Iranian alliance, then, would be the shared threat from contiguous Iraq, Turkey and Israel.

The Iranian hostility towards Israel inspired Iran's leaders to find influential allies close to the Jewish state. The Israeli invasion of Lebanon in 1982 and establishing what they called a security zone in the southern part of this small country gave the Iranians a unique opportunity to create the Shiite party 'Hezbollah' in Southern Lebanon where the Shi'a constitute the vast majority of population. Just a single year after its establishment, the party stood behind the bloody attack against the American marines in Beirut where 241 Americans were killed. It was the deadliest single day for the U.S. Marine Corps since the battle of Iwo Jima during World War II.[19] In the same attack 58 French paratroopers were killed by a second bomb-laden truck. Hezbollah has also been involved in kidnaping of many American and Western citizens in Lebanon. This strategy used by the Iranians through their proxy (Hezbollah) to impose their own agendas in the region. Thus, the use of violence was an effective strategy to achieve the departure of America, France and their allies from Lebanon and the termination of the influence of any 'imperialist' power in the country, as argued by Richard Norton (2009: 71). Simultaneously, the Iranians have employed the kidnaping of American and Western citizens to achieve immediate goals. Iran Gate is an example. On November 3, 1986, a pro-Syrian Lebanese publication, *Al Shiraa*, reported that Reagan's administration secretly sold arms to Iran in exchange for the release of hostages held in Lebanon (Gibson, 2010: 174-175).

The Palestinian Hamas is another ally. According to many sources, Iran is the main source of weapons smuggling to Hamas through many channels. In late October 2010, for instance, the Nigerian authorities seized 13 containers of weapons from Iran. The weapons, headed for Gambia, included a cache of artillery rockets that, if placed in the hands of highly trained militants, could accurately hit targets more than five miles away, killing everything within about 40 feet. Insurgent fighters in Afghanistan and Iraq have used similar rockets against U.S. troops (Roshandel, 2011: 54).

Despite the fact that Hamas can never defeat the Israelis using such weapons, an armed Hamas could prevent the Israelis from putting full military control on the Palestinian territories, especially the Gaza strip. Moreover, the Iranian weapons could inspire the Palestinians to develop their military capabilities and, then, to strengthen the Iranian-led alliance against Israel. Accordingly, the Israelis consider any Iranian military support to any Palestinian organization as an attempt to shift the balance of power in the Middle East to the favor of Iran, and such a move is strongly unacceptable in Tel Aviv, and could hasten the military confrontation in the region.

Yemen is a new arena where the Iranians found an ally. That took place in March 2015, when the Iranian-backed militia 'al-Houthis' put control on wide territories including the capital Sanaa. Responding to this move, the Saudi Arabia led a multinational coalition and waged an aerial war against the Houthis. In return, Iran involved in the conflict to help the Houthis.

According to both the Iranians and Houthis, the president Abdrabbuh Mansur Hadi is an unjust ruler appointed by the Saudi Arabia and the 'imperialist' America to assure their

interests in Yemen. While the Saudi goal is to spread their ideology of Wahhabism in the neighboring country, the American's goal is to assure control over the strait of Bab al-Mandab, through which huge quantities of oil a day flows to the West.

Although the Iranians deny any direct involvement in the conflict, the developed weapons, including ballistic missiles, used by the Houthis show that Iran is making serious efforts to defeat the Saudi Arabia and its local allies in Yemen. And if these efforts result in the marginalization of the pro-Saudi groups, Yemen will turn into an Iranian ally and then the Shi'a Crescent which threatened many regional and global powers will turn into a Shi'a semi-circle starting from Yemen through Iran, Iraq, and Syria to Lebanon.

On the basis of these facts, one can conclude that Iran has allies and proxies all over the region, and then it can strongly affect the politics of this region.

4.2 Iran's Global Allies

After the death of Ayatollah Khomeini in 1989 and the dissolution of the Soviet Union in 1991, the Russian-Iranian relations witnessed a remarkable improvement. Both countries rethought the principles on which their external relations have been based and they concluded that national interests and security should be the key elements of their international policies.

In the 1990s, the Iranians recognized that they could not go ahead with their nuclear program without an essential help from a nuclear power. Further, this nuclear power should be among the five permanent members of the Security Council of the United Nations. This would assure the Iranians both nuclear know-how and protection against any eventual aggressive reactions from other superpowers. Russia, for its own part, needed the Iranian market to improve its bad economy. Moreover, it wished to avoid any Iranian negative role in the ethnic conflicts the Russians had after the dissolution of the Soviet Union. Thus, friendship and cooperation were the best or win-win choice for both countries. The Russians began to supply Iran with weapons and agreed to complete Bushehr nuclear reactor. In return, the Iranians did

not back the Muslims in the first Chechen war (1994-96) and showed understanding and support for the territorial integrity of the Russian Federation. The two neighbors also cooperated to put an end to the five-year Tajik civil war (1992-97). Finally, both neighbors supported the Afghani government opposing the Taliban (Parker, 2008: 169-182).

When Putin came to power in 1999, expectations emerged that the Russian-Iranian relations would approach a level of an alliance. The new Russian president gave a significant push to these relations by providing Iran with developed weapons and renewing commitment to completing the Bushehr reactor. The Russians have also promised to provide Iran with long range surface-to-air missile system S-300s [20] . Such a system is very necessary for the Iranians to avoid an eventual missile attack carried out by Israel or the United States against its nuclear facilities. Moreover, some Western sources maintain that Russia helped Iran acquire missile technology, and also that Iranian students have received training in Russia on nuclear-related skills (Hunter, 2010: 111). However, the Russian resistance to the American demand of issuing a resolution by the Security Council of the United Nations to force Iran, by all necessary means, to abandon its nuclear program is the worthiest attitude the Russians have

ever assumed towards Iran. This attitude saved the Iranian regime from a disaster similar to that of Saddam or Qadhafi.

The Syrian armed conflict which erupted in 2011 pushed the Russian-Iranian relations to a level of a non-declared alliance. Both Russia and Iran view the regime of Bashar al-Assad as an ally and make serious efforts to prevent its collapse in the hands of extreme and pro-Western groups. While some Iranian-backed militias fight beside the Syrian army on the ground, Russian jets carry out air sufficient strikes against the bases of the anti-regime groups on the Syrian soil. The Russian-Iranian cooperation and coordination reached a very high level in September 2016 when Russia used Iranian territory for the first time as a base to launch air strikes against Syrian militias, widening its air campaign in Syria and deepening its involvement in the Middle East. Such a level of cooperation makes the Iranians feel secure and protected against eventual American or Israeli attacks.

China is another superpower showing support for Iran. The two countries maintained close military contacts throughout the 1980s and 1990s. Among other things, China helped Iran boost its military capabilities by providing it with tactical ballistic and anti-ship cruise missiles, advanced anti-ship mines, and Houdong fast-attack boats equipped with anti-ship missiles. Iran and China have also signed on November 14, 2016 an agreement to hold joint military drills and cooperate in fighting terrorism.[21]

In addition to the military cooperation, China has always used its veto right in the Security Council of the United Nations to prevent issuing any resolution which could be interpreted in favor of using military action against Iran to force it to abandon its nuclear program.

There are several factors behind the deep and broad partnership between China and Iran. During the past several years, China has become Iran’s biggest oil customer and trading partner. In return, China has aided Iran to modernize its military hardware and doctrine

through the transfer of military technology and sales of small arms and tactical ballistic and anti-ship cruise missiles. China has also assisted in the development of Iran’s nuclear program via the transfer of technology and machinery. Further, China’s economic ties to Iran have shielded the Iranian regime from the effects of international sanctions.[22] Such mutual interests between China and Iran could assure deep-rooted and long-lasted ties between the two countries.

It is to conclude that Iran’s cooperation and coordination, at almost all levels, with two permanent members of the Security Council of the United Nations would make Iran’s nuclear disarmament a very difficult task.

5. Vienna Nuclear Treaty

After a decade of negotiations, the 5+1 world powers (United States, Russia, United Kingdom, France, China and Germany) reached, on July 14, 2015, an agreement with Iran regarding its nuclear program. The agreement could be regarded as a win-win deal because both the United States and Iran claimed victory. The Americans argue that Iran had almost 20,000 centrifuges in July 2015. “Under the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), it will be limited to installing no more than 5,060 of the oldest and least efficient centrifuges at

Natanz for 10 years. Iran's uranium stockpile will also be reduced by 98% to 300kg for 15 years. It must also keep its level of enrichment at 3.67%. By January 2016, Iran had drastically reduced the number of centrifuges installed at Natanz and Fordo and shipped tones of low-enriched uranium to Russia. In addition, research and development will take place only at Natanz and be limited for eight years. No enrichment will be permitted at Fordo for 15 years, and the underground facility will be converted into a nuclear, physics and technology center. The 1,044 centrifuges at the site will produce radioisotopes for use in medicine, agriculture, industry and science". [23]

As for Iran, minister of foreign affairs and the leader of the Iranian delegation to Vienna, Mohammed Javad Zarif, described the deal as a win-win solution but not perfect. According to this deal, the world's great powers recognized Iran's right to have nuclear technology for peaceful purposes. The Iranian people regarded this recognition as a significant triumph. It was an experience added to a number of experiences, Iran has had in resisting external powers trying to frustrate its ambitions and desires, as argued by William Beeman (2005: 92). It simply satisfies the Iranians' national pride of being an advanced nation. Further, the sanctions imposed by the UN, US and EU in an attempt to force Iran to halt uranium enrichment will be lifted. These sanctions have crippled Iran's economy, costing the country more than $160bn in oil revenue since 2012 alone. Moreover, Iran stands to gain access to more than $100bn in assets frozen overseas and will be able to resume selling oil on international markets and using the global financial system for trade.[24]

However, that was in theory. In practice, things were quite different. The deal met fierce objections both inside and outside the United States. According to many Congress' members,

the deal preserves Iran's ability to produce as much nuclear fuel as it wishes after year 15 of the agreement and allows it to conduct research on advanced centrifuges after the eighth year. Moreover, the Iranians won the eventual lifting of an embargo on the import and export of conventional arms and ballistic missiles.[25] Consequently, a few weeks before president Obama left office, the U.S. Congress voted to extend some sanctions on Iran to which the Iranian president Hassan Rouhani responded by giving Ali Akbar Salehi, the head of Iran's Atomic Energy Organization, three months to come up with a plan for nuclear-powered ships and producing fuel for them.[26] This presidential order simply meant that the Iranians would turn again to the uranium enrichment and then to violate Vienna deal.

At the regional level, both Israel and Saudi Arabia clearly expressed their dissatisfaction of the deal. The Israeli Prime Minister, Benjamin Netanyahu, described it as a 'historic mistake' that would create a "terrorist nuclear superpower" instead of 'historic agreement' as it was described by the American president Obama. The Saudis warned that the deal could encourage an arm race in the region.[27] These critics which came from the Iran's strongest rivals in the region showed that the deal could not put an end to the tension between Iran and its regional rivals.

The new American president, Donald Trump, expressed his unhappiness with the nuclear deal before he took office. On numerous occasions, he has called it a "really, really bad deal," and has said that he may want to renegotiate its terms.[28] The Iranian reaction to Trump's

position towards the nuclear deal was not calm but violent. Ten days after Trump took office, Iran conducted a missile test. This test could be regarded as a defying message telling the new American administration that overstepping the bounds of Vienna deal would not be an easy move.

According to Eric Lorber, tearing up the agreement would carry significant consequences. Although the president could walk away from the agreement and reimpose sanctions, Iran has already received approximately $100 billion. Walking away would allow Iran to continue its work on the nuclear program while enjoying this significant financial windfall.[29]Trump, however, went ahead and declared, on May 12, 2018, that the United States withdrew from the Vienna deal and new economic sanctions would be imposed on Iran, which declared it would remain in the deal but heavily has threatened that if sanctions are reinstated it could restart its nuclear program.[30]

According to Trump, the deal was only a medium-term plan and it also does not address Iran's non-nuclear weapons and missile programs. Many political analysists, however, note that Trump's decision was coincident with the president's foreign policy, which has so far been marked by a significant ratcheting of tensions with Iran, driven by his administration's noted friendliness towards Israel, which opposes the deal, and the appointment of Iran hawks to prominent positions in his administration.[31] All of the signatories to the deal criticized the Trump's move and warned against less secure world. This move could embolden hard-line forces in Iran, raising the threat of Iranian retaliation against Israel or the United States,

fueling an arms race in the Middle East and fanning sectarian conflicts from Syria to Yemen.[32]

On the basis of these facts, one can conclude that Vienna nuclear deal cannot put an end to the tension that characterizes the relationship between Iran from the one hand and the United States and its allies, especially Israel and the Saudi Arabia, from the other hand. Thus, while Iran will always feel unsecure so long it does not have the weapon by which it could deter the regional and global enemies, the United States and its allies will also feel unsecure so long Iran is attempting to acquire nuclear weapons.

However, Iran's huge arsenal of ballistic missiles and its firm ties to Russia and China would turn any American or Israel attempt to attack Iran into an adventure whose consequences are totally unknown. Therefore, such a move is not likely to happen, at least in the next few years.

6. Conclusion

Since its very beginning, the Islamic revolution of Iran has been representing a serious threat to most of the region's countries. The danger of this revolution lies in its model of Islam. According to the leader of the revolution, Ayatollah Khomeini, all rulers of the Muslim World were tyrants oppressing their nations and they might be removed from power through revolutions similar to that of Iran. Israel, in the view of Ayatollah Khomeini and his successors was like a cancerous tumor inside the Muslim body, and it should be removed by

all means. Consequently, the Islamic regime got no friends but enemies. With exception of Syria, all the region's regimes detached themselves from Iran.

At the global level, the leaders of the Islamic revolution believed that while the United States represented a 'great Satan', the Soviet Union represented a 'less Satan'. Accordingly, both of the superpowers wished to see the new Iranian regime collapsed.

Due to many factors, such as geographic proximity, border disputes, Shi'a majority, Iraq felt very threatened by the Iranian revolution. That is why, it waged a full-scale war against Iran in 1980. Almost all of the global and regional powers lined up with Iraq. After eight years of severe war, Iran had no option but to accept a resolution of the Security Council calling for ceasefire.

The worthiest lesson, the Iranians taught from this war was that they must acquire the weapons which enable them to deter any power attempting to attack their country. Accordingly, the Iranians made great efforts during the 1990s to build a serious nuclear program. Many factors contributed to made a successful start. The more pragmatic Iranian foreign policy after the death of Ayatollah Khomeini in 1989, the high revenues of oil, the dissolution of the Soviet enemy and emergence of the helpful Russian regime were among the important factors behind the good start of the nuclear program. In 2002, the nuclear program was revealed and became a subject of marathonic negotiations between Iran from one side and the world's great powers from the other. On July 14, 2015, a deal was reached in Vienna to

restrict the program to only peaceful purposes.

Considering the fact that the way to acquiring nuclear weapon must always be secret and decisive, no one can be confident about the Iranians' claims that their nuclear program is peaceful. However, one can be confident that even in the case of acquiring nuclear weapon, the Iranians will never use this weapon against any nation. That is simply because this kind of weapon is used to deter enemies but not to attack them.

Iran's involvement in many of the region's conflicts, such as in Iraq, Syria, Yemen and Palestine, increases the number of its enemies. So, it is not a surprise that Iran feel threatened by some global and regional powers, most important of them the United States and Israel. At the same time, other countries, such as the Gulf states (with exception to Oman), feel threatened by Iran and its proxy organizations, such as Hezbollah, Hamas, the Houthis and other armed groups.

However, the question which is raised today; will the conflict between Iran from one hand and Israel, United States and its allies from the other hand lead to a military confrontation in the near future? The answer is NO. The current Russian- Iranian rapprochement which reaches to an extent of semi-alliance makes any dramatic shift in the regional balance of power and, then, a large-scale military confrontation almost impossible.

Notes:

1. Iran Watch: http://www.iranwatch.org/government/iran/iran-irna-sabouri-bushehrdelay-082204.htm.
2. CNN Library: http://edition.cnn.com/2013/11/07/world/meast/irans-uclear-capabilities-fast-facts/
3. "Nuclear Black Markets: Pakistan, A.Q. Khan and the Rise of Proliferation Networks,", *The International Institute for Strategic Studies*, London, May 2007, P. 71
4. Mohammad Sahimi, "Iran's Nuclear Program, Part 1: Its History," www .payvand.com/news/03/oct/1015.html
5. "Iran Nuclear Deal: Historic Agreement in Vienna", *The Guardian*, July 15, 2015
6. Gareth Porter, "When the Ayatollah Said No to Nukes", *Foreign Affairs*, October 16, 2014.
7. Scott Peterson, "How Much is a Nuclear Program Worth?", *The Christian Science Monitor*, April 3, 2013
8. Thomas W. Wood, Matthew D. Milazzo, Barbara A. Reichmuth, and Jeffrey Bedell, "The Economics of Energy Independence for Iran", *Non-proliferation Review*, Vol. 14, No. 1, March 2007
9. Sahimi Mohammed, "Iran's Nuclear Program", Part II, '*Payvand*', October 4, 2003. Available on http://www.comw.org/pda/fulltext/03sahimi.html
10. *Al-Monitor*, February 20, 2014. Available on: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/02/iran-nuclear-energy-domestic-need.html
11. George Perkovich, "For Tehran, Nuclear Program is a Matter of National Pride", *YaleGlobal*, March 21, 2005
12. Ibid
13. Neil Macfarquhar, "Across Iran, Nuclear Power is a Matter of Pride", *The New York Times*, May 29, 2005
14. Angus McDowall, "National Pride is the Spur for Iran's Nuclear Ambitions", *The Irish Times*, March 3, 2005
15. Sagan, Scott and Waltz, Kenneth, "A Nuclear Iran: Promoting Stability or Courting Disaster?"**,** *Journal of International Affairs*, Spring-Summer 2007
16. The Guardian, October 27, 2005
17. BBC World News, "Timeline: Iran and UK Relations", August 20, 2015
18. Ibid.
19. USA Today, October 23, 2013
20. Mark N. Katz, "Russian-Iranian Relations in the Putin Era," *Demokratizatsiya: The Journal of Post-Soviet Democratization* 10, no.1 (Winter 2002): 71.
21. Associated Press, November 16, 2016
22. Scott Warren Harold, Alireza Nader,' China and Iran: Economic, Political, and Military Relations', *Rand*, 2012
23. "Iran Nuclear Deal: Key Details" *BBC World News*, July 16, 2015
24. Ibid.

25. The New York Times, July 14, 2015
26. CBS NEWS, December 13, 2016
27. BBC World News, July 14, 2015
28. The New York Times, January 17, 2017
29. Eric B. Lorber, 'President Trump and the Iran Nuclear Deal' *Foreign Policy*, November 16, 2016
30. The Independent, May 9, 2018
31. Ibid.
32. The New York Times, May 8, 2018

Bibliography:

1. Beeman, William O. "*Great Satan vs. the Mad Mullahs: How the United States and Iran Demonize Each Other*", Praeger, Westport, CT. 2005
2. Bhattacherjee Anol, "*Social Science Research: Principles, Methods, And Practices*", University of South Florida, Florida, USA 2012
3. Caravelli, Jack, "*Beyond Sand and Oil: The Nuclear Middle East*", Praeger Security International, Santa Barbara, CA. 2011.
4. Cordesman, Anthony H. & Seitz, Adam C. "*Iranian Weapons of Mass Destruction: The Birth of a Regional Nuclear Arms Race?*", Praeger Security International, Santa Barbara, CA, 2009
5. Cordesman, Anthony H. "*The Military Balance in the Middle East*", Praeger, Westport, CT.
6. Etemad, Akbar, "*Iran: A European Non-Proliferation Policy*". Ed. Harald Muller, Oxford, Clarendon Press, 1987
7. Gibson, Bryan R. "*Covert Relationship: American Foreign Policy, Intelligence, and the Iran-Iraq War,* 1980-1988", Praeger, Santa Barbara, CA. 2010
8. Haas, Mark L., "*The Clash of Ideologies: Middle Eastern Politics and American Security*", Oxford University Press, New York, 2012
9. Hinnebusch Raymond A. & Ehteshami Anou Bryan R. Shiravan, "*Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System*", Routledge, London, 1997
10. Hirschfeld, Yair, "The Odd Couple: Ba'thist Syria and Khomeini's Iran", in Moshe Maoz and Avner Yaniv (eds) "*Syria Under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*", St Martin's Press, New York, 1986
11. Hume Cameron, "*The United Nations, Iran, and Iraq: How Peace-making Changed*", Indiana University Press, 1994
12. Hunter, Shireen T., "*Iran's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Resisting the New International Order*", Praeger. Santa Barbara, CA. 2010
13. Knopf, Jeffrey W. "*Security Assurances and Nuclear Non-proliferation*", Stanford University Press, Stanford, CA, 2012
14. Marschall, Christin, "*Iran's Persian Gulf Policy: From Khomeini to Khatami*", Routledge Curzon, New York, 2003

15. Mattair, Thomas R., "*Global Security Watch-Iran: A Reference Handbook*", Praeger Security International, Westport, CT. 2008

16. Morgenthau, Hans, "*Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*", A.A. Knopf, New York, 1948.

17. Norton, Augustus Richard, "*Hezbollah: A Short History*", Princeton University Press, Princeton, NJ. 2009

18. Parker, John W. "*Persian Dreams: Moscow and Tehran Since the Fall of the Shah*", Potomac Books Inc.; 1St Edition, 2008

19. Pelletière, Stephen, "*Iraq and the International Oil System: Why America Went to War in the Gulf*", Praeger, Westport, CT. 2001

20. Reardon, Robert J., "*Containing Iran: Strategies for Addressing the Iranian Nuclear Challenge*", Rand, Santa Monica, CA., 2012

21. Roshandel Jalil & Lean, Nathan Chapman, "*Iran, Israel, and the United States: Regime Security vs. Political Legitimacy*", Praeger, Santa Barbara, CA. 2011

22. Singleton Royce, Bruce C. Straits, Margaret Miller Straits, "*Approaches to Social Research*", Oxford University Press, 1993

23. Waltz, Kenneth, "*Theory of International Relations*", McGraw-Hill, Inc., California, 1979

24. Williams, Paul D., "*Security Studies: An Introduction*", Routledge, New York, 2013

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مدارات إيرانية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلد الأول عدد 2. كانون الأول ديسمبر 2018

رقم التسجيل: VR.3373.6322.B

مدارات إيرانية (دورية دولية علمية محكّمة)

Iranian orbits

International scientific periodical journal









مجلة مدارات إيرانية علمية دولية محكّمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا – برلين تعنى بالشأن الإيراني داخليا واقليميا ودوليا.

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2626-4927

Journal of Iranian Orbits

Is An international Scientific Periodical journal issued by the Democratic Arabic Center –Germany- Berlin

It aims at Publishing Studies and Research on Iranian affairs internally, regionally and internationally.

Registration number : VR. 3373 – 6322. B

الناشر:

المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية - برلين ألمانيا

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : orbits@democraticac.de


D.A.C

الهيئة العلمية الاستشارية:

شروط النشر:

- تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة التي تلتزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف علىها عالميا، وعلى أن تكون مكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية، التي لم يسبق نشرها.
- يقدَّم الأصل مطبوعا على ورق (A4) بنسخة واحدة بحدود (10.000–5.000) كلمة، بخط Simpelied Arabicعلى أن ترقّم الصفحات ترقيما متسلسلا.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في حدود صفحة مستقلة على أن يحتوي ذلك عنوان البحث، ويكون الملخّص بحدود (350) كلمة، على ان يحوي البحث على الكلمات المفتاحية.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث اسم الباحث وعنوانه، جهة العمل (باللغتين العربية والإنكليزية) ، البريد الألكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث في صلب البحث، أو أية إشارة إلى ذلك.
- يُشار إلى المصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر البحث، وتراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمّن: اسم الكتاب، ورقم الصفحة.
- يزوَّد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، ويراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو الأبحاث في المجلات، أو أسماء المؤلفين.
- تطبع الجداول والصور واللوحات على أوراق مستقلة، ويُشار في أسفل الشكل إلى مصدره، أو مصادره، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.
- إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يُشير فيما إذا كان البحث قد قدّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشر ضمن أعمالهما، كما يُشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث، أو المساعدة في إعداده.
- أن لا يكون البحث قد نشر سابقاً، وليس مقدما إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهّد مستقلّ بذلك.
- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.
- تخضع الأبحاث المستلمة لبرنامج الإستلال العلميTurnitin .
- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيأة التحرير، إلا لأسباب تقتنع بها هيأة التحرير، على أن يكون خلال مدة أسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.
- يحق للمجلة ترجمة البحوث المنشورة في أعداد المجلة الى اللغات الأخرى، من غير الرجوع الى الباحث.
- ترسل البحوث على الايميل

orbits@democraticac.de

تخضع الابحاث لتقويم سرّي لبيان صلاحيّتها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبِلت للنشر أم لم تقبل، وعلى وفق الآلية الآتية:

- أ- يبلّغ الباحث بتسلّم المادة المرسَلة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان منتاريخ التسلّم.
- ب- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر موافقة هيأة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقّع.
- ت- الأبحاث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحددة، كي يعملوا على إعدادها نهائيا للنشر.
- ث- الأبحاث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

الفهرس

الحركة الإسلاميّةالمعاصرة
إشكاليات التجديد والتأصيل في ضوء الرؤية الحضاريّة

محمد علي ميرزائي
رئيس مركز المصطفى للفكر الإسلامي

ملخص

لو نظرنا بتمعّن إلى ما يجري في المشهد العربي والإسلامي العام من تطورات دراماتيكية في جميع الصعد لأدركنا بالقطع أنّ عددًا كبيرًا جداً من القضايا الحيوية في العالم الإسلامي أصبحت مرتبطةً بمصير الحركة الإسلامية. عليه فإنّ معالجة الكثير من مآزق الأمة الإسلامية هي رهينة لحركة إصلاحية عميقة في بنية التوجهات الإسلامية و بالتحديد و قبل أي نزعة أو مدرسة دينية، هي تتصل بالإسلام السياسي. يسعى المقال هذا لتسليط الضوء على عمق المعضلات التي تسببت في إخفاق التنمية و التقدم الحضاري للمسلمين و تصاعد النزاعات والفتن الداخلية و تصعيد الحروب الأهلية في الشعوب الإسلامية و ضياع الطاقات والفرص لمواجهة التحديات. هذه الدراسة لا تعترف بالطرق القمعية للتعامل مع الحركات الإسلامية السياسية ولا تعتقد بأن السعي لضرب الإسلام السياسي سيتوج بالفلاح والنجاح والأدلة على ذلك كثيرة جدا. ولكن الاعتراف بوجود أزمة حقيقية في علاقة مكونات المجتمع الإسلامي بما فيها التوجه الإسلامي السياسي ستكشف عن أزمة المرجعية و فقدان المعائير المعتمدة لدى الجميع في مواجهة النزاعات. و لعل من أكبر هذه المعضلات هي مشكلة القومية والطائفية المتغلغلة في بنية المجتمعات الإسلامية من جهة و ترسيخ الرؤية الأيديولوجية الفاقدة للقدرات الواقعية والفعالية العملانية في التوجهات الإسلامية من جهة ثانية. و هي من ضمن التساؤلات العميقة التي تقتضي منا الحوار الهادئ بين الأطراف كافة لصناعة التوافق والحل الضامن لتقدم المجتمعات الإسلامية.

كلمات مفاتيح: الحركة الإسلامية، الإسلام السياسي، القومية العربية، الرؤية الحضارية، المرجعية الإسلامية

المقدمة

هو ضرب من المأساة بالمعنى الدقيق للكلمة أن نشهد أن الحركة الإسلامية التي بدأت في مراحلها الأولى قبل ما يقارب القرنين من الزمن حركةً نهضويةً حضاريةً تعتمد الفلسفة والعقلانية منهاجاً في الحقبة التأسيسية فيما بعد قد شهدت انعطافات خطيرة وفي مراحل تدريجية خطوةً خطوةً حتى تحولت حالة متقوقعة على الداخل و تشددت مواقفها تجاه الآخر. وأخيراً في نماذج كثيرة منها- و ليس كلها لأننا نجد حركات إسلامية مقاومة حقاً تنفتح على المجتمع المتنوع و تتعامل بتسامح شديد إلا مع قضايا بحجم الاحتلال والاستعمار- قد صارت حركة إسلامية لا تفكر بغير الاستيلاء على السلطة والسعي للهيمنة السياسية والعسكرية والأمنية بممارسة أبشع أنواع الجرائم كما في نموذج داعش[1] تتخلى عن التوجهات البنيوية النهضوية التي أسس لها الأفغاني وعبده و غيرهما من رواد النهضة الإسلامية العالمية.و لعل التأمل في هذا التوجه المنحدر من الأعلى إلى الأسفل و من الواسع إلى الضيق و من النهضوي إلى الأيديولوجي و من مقاصد الحضارة والتقدم إلى تطبيق الشريعة الفقهية الجزئية يكشف عن عمق الأزمات كما أننا في ضوء هذا التأمل يمكننا في نفس الوقت إنجاز إنتاج الحلول والمخارج بالاسلوب الانعكاسي كما يُقال. و هذه معضلة كبيرة في معالجة إشكاليات الإسلام السياسي اليوم و بالتحديد تعقيدات دراسة الجماعات الإسلامية التي تعطي الأولوية والأوّليّة للتوصل إلى السلطة دون نضج خرائطها التربوية والفكرية والفقهية المجتمعية.

إن الحركة الإسلاميّة[2] في أدبيات هذا المقال تعني الذراع العمليّ والميدانيّ بل التنظيمي[3] للصحوة الإسلاميّة الّتي انطلقت طلائعها منذ قرابة قرنين في العالم الإسلاميّ ضمن حركة النهضة الإسلاميّة والعربية في شبه القارة الهندية و مصر و غيرها من الدول العربية والإسلاميّة. لا شك أنّ الحركة هي صحوة وأنّ الصحوة هي حركة أيضاً ولكن نطلق الصحوة على البنية الفكريّة العامة والحوافز الكلية لتفعيل الفكر الإسلاميّ في جميع الأبعاد الاجتماعية وتنشيط

---

1 غني عن الذكر أننا نملك أدلة دامغة تؤكد أن وراء الحركات الإسلامية السياسية و تنظيماتها أيدي الاستعمار العالمي. هذا ما أكده ترامب علنا واعترف بأن الرئيس أوباما هو المؤسس لداعش و من قبله قالت السيدة كلينتون أن أميركا قد وضعت أساس تنظيم القاعدة قبل عشرين سنة و هكذا توالت الدراسات والمقالات والتعليقات المتواترة على أن الاستعمار الغربي لمقاصد معلومة تتعلق بمصالحها الاستراتيجية قد أدمنت و تعودت على تنظيم الفكر والسلوك في بعض القطاعات العربية والإسلامية بل فيما يتعلق بمجتمعات العالم المستعمَر ولكن مع كل ذلك فإننا نعلم أن مجالا معرفيا أو مجتمعيا إسلاميا خاصا و وعياً منقوصا ناتجا عن خلل منهجي لدى هولاء المتطرفين هو الذي يمهد للاستعمار ليتحقق في الأنفس و لعل المفكر الجزائري الراحل مالك بن نبي قصد ذلك حينما تحدث عن مفهوم قابلية الاستعمار. لو لا الظروف النفسية والنظرية والمجتمعية الملائمة والمنسجمة مع الفعل الاستعماري للمجتمعات المستهدفة للاستعمار لما نجحت خرائط المستعمرين في بلاد العرب والمسلمين.

2 تعمّدت تجنّب استخدام الحركات الإسلاميّة في صيغة الجمع ليس تجاهلاً للتصنيفات والطبقات المتنوّعة جداً من الحركات الإسلاميّة التي تأبى التواصلَ والتلاقي في أوسع من الأطر القوميّة أو المذهبيّة الخاصة ولكن إيماناً منّي بأن روح الحركات الإسلاميّة المعاصرة هي الدعوة إلى تطبيق الإسلام الشامل في جميع أبعاد الحياة برؤية حضاريّة. ففضّلت توحيد الصيغة أملاً في التلاقي والتوافق وتأكيداً للمبادئ المشتركة بينها.

3 التوعية الفكريّة والنشاط العلميّ ما قبل ترجمتها في الواقع و سريانها في العلاقات الاجتماعيّة هي صحوة ولكنّها ليست حركة إجتماعيّة كما أن تحوّلها إلى دولة و نظام حكم ايضاً يُخرجها من كونها حركة إلى مستوى الدولة والنظام السياسيّ. فاصدق عنوان للحركة الإسلاميّة هي التي تنشط ضمن المؤسّسات المدنيّة أو الأحزاب السياسيّة أو الجمعيّات والتنظيمات الأجتماعيّة ذات الأطر والهياكل العمليّة للأعضاء والمنتمين.

العقيدة لبناء الإنسان و نظام حياته، ونطلق الحركة على الممارسة العملية المنظمة في الهيكلية الاجتماعية والسياسية. وهذا الفرز والفصل هو عامل مساعد في نسق المفاهيم و تنظيم الأفكار.

ومن حيث المصاديق، فإننا لا نفرز الحركات الإسلاميّة في هذا المقال حسب الخلفيّات المذهبيّة، أو الطائفيّة، أو القوميّة، مع أنّ مثلَ هذا التصنيف أمر ممكن. و أغلب الظنّ أنّ الحركة الإسلاميّة لم تستطع أن تحرّر نفسها من هذه الخلفيّات المُحدقة بها، كما أنّ بعضاً من التحليل الانتقاديّ في هذه المضامين هو بهذا الاتجاه.[4] عليه فإنّ الصّحوة الإسلاميّة و بالتالي الحركة الإسلاميّة هي تشمل جميع التوجهات الدينيّة ذات الرؤية الحضاريّة و نحن نعرف « أنّ الحضارة الإسلاميّة هي نتاج لتفاعل ثقافات الشعوب الّتي دخلت في الإسلام، سواء إيماناً وتصديقاً واعتقاداً، أو انتماءً و ولاءً وانتساباً، وهي خلاصةٌ لتلاقح هذه الثقافات والحضارات الّتي كانت قائمةً في المناطق الّتي وصلت إليها الفتوحات الإسلاميّة، ولانصهارها في بوتقة المبادئ والقيم والمثُل الّتي جاء بها الإسلام هدايةً للناس كافة.»[5]

أما الوصف الشائع على الحركة باعتبارها تيار الإسلام السياسي، فإنني أراه وصفاً غير دقيق يلحق الضرر بسُمعة التيّار، لأنّ المفردة فيها إسقاط لجميع الأبعاد السلبية والحمولة الوافدة من المناخ الغربيّ على الثيوقراطية الطموحة في السلطة. لا أعتقد أنّ عنوان الإسلام السياسيّ و رواجه برئ ونحن نعلم أنّ الغرب لن يتبنّى وصفاً دون سبب، ولن يقبل بنعت التوجهات السياسيّة الدينيّة في الغرب وإنما يختار ما هو راكز في العقل الغربيّ من الوجهة السلبية.

يمكن تسجيل ملاحظات كثيرة على هذا المصطلح والوصف، ولكن أكتفي بذكر سببين هما أوّلا أنّ السياسيّة ليست وصفاً إيجابياً بالضرورة. و لا تدلّ على أكثر من المجال والحقل. وليس فيها الشحنة القيميّة والإيجابيّة والدّلالة الأصيلة. عليه، فلا يستحقّ الوصف العامّ هذا أن ننعتَ به الفكر الإسلاميّ الّذي شامل جامع ذو أبعاد كثيرة. فإنْ كان ولابدّ من أن نصف الإسلام بوصف معيّن فليتنا نعتناه بالإسلام الاجتماعيّ مقابل القراءات الفردية عنه، أو الإسلام الحضاريّ مقابل القراءات الاجتهادية القوميّة أو القُطريّة أو المذهبيّة و هكذا.

رغم أنّ تحقيق الغايات الإسلاميّة العليا يتطلّب الشأن السياسيّ والانخراط فيه، غير أنّ السياسيّة ليست هي العنوان الأبرز للإسلام. و المصطلح يوحي إلى العالم بروح استغلالية

4 رغم وجود عدد كبير من كتابات الإسلاميين ضد القومية والعلمانية كالإسلام والقومية العلمانية من مؤلفات الشيخ عبد السلام ياسين و هجومه الشديد على هذه التوجهات والمدارس ولكن النظر إلى المستوى العميق للحركة الإسلامية تفضح الكثير من النزعات المذهبية و القومية والطائفية والعلمانية في بعضها كالإسلام السياسي التركي ذي النزعة العلمانية.

5 التويجري عبد العزيز بن عثمان، خصائص الحضارة الإسلاميّة وآفاق المستقبل، من المقدمة ص 4.

الحركات الإسلاميّة و أولوية السلطة والحكومة لدى أصحابها. والحقّ أن يقال إنّ السلطة والسياسة والحكم بالعموم هي كلّها ليست أكثر من فرصة و مجال و مناسبة و أرضية و وسيلة لتحقيق العدالة، تماماً كالمال والأنفال والممتلكات المادّية الّتي تُمكّننا من تحقيق العدالة و تعديل الحياة و تأمين الكرامة و الاستقرار والأمن في المجتمع، باعتبارها عنصر أمن و استقرار نفسيّ، ولأنّ الفقر والعجز الاقتصاديّ سبب أساس للانحرافات والانهيارات الخلقيّة و الدينيّة في الناس. عليه، فهل نستطيع أن نقول إنّ الإسلام الاقتصاديّ أو المالي!؟ لا شكّ في أنّ هناك سياسةً إسلاميّةً، وأنّ هناك نظاماً سياسيّاً إسلاميّاً، وأنّ الشريعة الإسلاميّة هي منظومة فكريّة و حقوقيّة و أخلاقيّة تُغطي على جميع الأبعاد الحياتيّة، غير أنّ العنوان الشامل الجامع لهذا الإسلام ليس أنه سياسي.[6]

المسلمون من أعلام النهضة و رواد الحضارة إلى قيادة الحركة ورؤساء التنظيم

وُصفَ الشيخ القرضاوي بأنه الأب الروحي للحركة الإسلامية[7](السنية والإخوانية) و رأس الإسلام السياسي في أدبيات بعض المعارضين للإسلاميين[8] و من داخل الإسلاميين أيضا ارتفعت أصوات وصفت الشيخ القرضاوي بأنه فقيه الصحوة و زعيم الحركة الإسلامية[9]

مهما يكن فإن المحسوم في فهم تأريخ الحركة الإسلامية هي أنها انبثقت من الحركة الإصلاحية النهضوية و لكنها لدى أهم المفكرين العرب والمسلمين فإن الحركة الإسلامية هي انعطافة تراجعية[10] من بعد الإمام محمد عبده. الشهيد مرتضى المطهري، الأستاذ محمد عمارة والأستاذ رضوان السيد و غيرهم كثيرون على هذا الرأي.

يعتبر عند البعض بمثابة قطيعة عن الفكر الإصلاحي، وبالتالي قطيعة بين منظومة الفكر الإسلامي الحديث ومنظومة الفكر الإسلامي المعاصر، باعتبار أن «رشيد رضا» مثل آخر حلقات تلك المرحلة. القطيعة التي يصورها الدكتور «محمد عمارة» بطريقة قاسية بحيث يلغي من الأساس اعتبار «رشيد رضا» من التيار الفكري الإصلاحي الذي نهض به «الأفغاني وعبده». فهذا

---

6 إن المستشرقين والمفكرين الغربيين المتابعين لشأن الحركات الإسلاميّة يظهرون حرصاً شديدا على ترديد هذا الوصف باستمرار و يفضلونه على الأصولية الإسلاميّة لأن الأصولية الإسلاميّة فيها بعد إيجابي أكثر وأن هناك حركات مسيحية أصولية لها بعض الحرمة في نظرهم ولكن الوصف الإسلام السياسي على الحركات الإسلاميّة الهدف من وراءه خبيث لأنهم بهذا يوحون إلى العقل الغربي بدنيوية الإسلام و رغبات قادته للسلطة والسياسة وأن الإسلام يستأهل أن يوصف بالدنيا و السياسة أكثر من الخلق والقيم والبعد الإنساني الباطني والإيماني الذي يبحث عنه الإنسان الغربي الضائع.

7 القرضاوي مرجعاً..الفكرة والنشأة والمكونات، معتز الخطيب، مجلة إسلامية المعرفة: مجلة الفكر الإسلامي المعاصر - العدد 53، ص 45.

8 عيد، عبدالرزاق، يوسف القرضاوي بين التسامح والإرهاب، بيروت: دار الطليعة،ط1م2005، ص9. و عيد عبد الرزاق عيد يقدم هنا قراءة أيديولوجية معادية للدين ممثلاً في القرضاوي، و يستنكر فكرة الحوار القومي الإسلامي ص103، و يرفض اقتراح الجابري للعقلانية بدل العلمانية ص108.

9 الخطيب، معتز، يوسف القرضاوي ..فقيه الصحوة الإسلامية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2010 م .

10 زكي الميلاد، كتاب مجلة الفيصل، العدد 9، نقد إقبال..كيف نقرأ إقبالا اليوم، ص 68.

حسب نظره «خلط وتعميم يطمس فروقاً أساسية وهامة بين هذه التيارات، ومن مخاطره أنه يلبس المتخلف ثوب المتقدم، ويزين بعباءة العقلانية والاستنارة قوماً وقفوا فقط، أو وقفت بهم قدراتهم عند ظواهر النصوص»

ويرى في مكان آخر أن مسار حركة الإصلاح الديني والتجديد الفكري التي قادها الأفغاني وعبده أخذت في التراجع التدريجي لصالح الاتجاهات السلفية بعد زمن من التألق والازدهار. أما الدكتور «رضوان السيد» فيرى في «**رشيد رضا**» «نموذجاً في تحولاته ما بين العقد الأول من القرن العشرين ووفاته عام 1935م لوجوه الحيرة والتراجع التي خالطت المشروع الإصلاحي الإسلامي». وهكذا يذهب الشيخ «مرتضى مطهري»[11] الذي يرى أفول الفكر الإصلاحي في العالم العربي من بعد نهضة الأفغاني وعبده الكواكبي، ويتساءل لماذا سقطت جاذبية الحركة الإصلاحية الإسلامية في البلدان الإسلامية؟ ويرى في التحول من الإصلاحية إلى السلفية سبباً في ذلك، حيث تغيرت كما يقول «مطهري» الروح التي جعلت الحركة الإسلامية التي بدأها السيد جمال تفقد أهميتها وحرارتها. وهو اتجاه أكثر مدعي الإصلاح بعد السيد جمال الدين والشيخ عبده، والتحول من النضال ضد الاستعمار والاستبداد إلى النضال ضد العقائد التي تخالف الاتجاه السلفي بوجه خاص

و لعل هذه الرؤية الواسعة الشاملة للسيد جمال الدين باعتباره الرائد النهضوي الأول للعالم الإسلامي في القرنين الماضيين،هي التي دفعت بالأستاذ محمد إقبال[12] ليوجه ملاحظة على منهج السيد حيث كان إقبال يتمنى لو أن السيد جمال الدين الأفغاني الذي يصفه إقبال بأنه كان دقيق البصر بالمعنى العميق, لتاريخ الفكر والحياة في الإسلام، إلى جانب خبرته الواسعة بالرجال والأحوال، الخبرة التي جعلت منه في نظر إقبال همزة الوصل بين الماضي والمستقبل. كان يتمنى عليه لو أن نشاطه الموزع الذي لم يعرف الكلل، اقتصر بتمامه على الإسلام بوصفه نظاماً لعقيدة الإنسان وخلقه ومسلكه في الحياة. ولو أنه اقتصر على ذلك لكان العالم الإسلامي أقوى أساساً من الناحية العقلية، مما أصبح عليه فيما بعد.[13]

وحين يريد إقبال أن يحدد طبيعة مهمته الفكرية معقباً على ما قاله عن الأفغاني يقول: «ولم يبق أمامنا من سبيل سوى أن نتناول المعرفة العصرية بنزعة من الإجلال، وفي روح من

11 الأعمال الكاملة للشهيد المطهرى . ج24، ص: 58.

12 كاب مجلة الفيصل السعودية، العدد 9، زكي الميلاد، ص125.

13 زكي الميلادل، محمد إقبال وتجديد التفكير الديني في الاسلام، مجلة ثقافتنا، العدد 11.

الاستقلال، والبعد عن الهوى، وأن نقدر تعاليم الإسلام في ضوء هذه المعرفة، ولو أدى بنا ذلك إلى مخالفة المتقدمين وهذا الذي أعتزم فعله»[14]

التطرق لمحمد إقبال هنا جاء باعتباره من اساطين التجديد النهضوي الإسلامي في القرن الماضي و نقده على طبيعة التوجه النهضوي للسيد جمال الدين الأسد آبادي الأفغاني و دعوته إلى التجديد في أعماق الفكر بدلا من تسييس التوجه الإسلامي على نمط الغلبة السياسية في منهاج السيد، وكل ذلك ليقف القارئ الكريم على المسار التأريخي للتوجهات الإسلامية الفلسفية لأمثال محمد إقبال و الأستاذ مطهري و العلامة السيد الطباطبائي صاحب الميزان[15] و من ثم الحركات الإصلاحية السياسية الحضارية كأمثال السيد جمال والكواكبي و من بعدهم جيل الإصلاح التربوي والتعليمي والمجتمعي مثل الإمام محمد عبده وأخيراً صيرورة التوجهات الشاملة الكبرى والانزلاق إلى الروح الحركية على حساب التعمق الفلسفي والتجديد الناعم للذهنية والخطاب والفكر الإسلامي. وهذا ما كان يتمناه محمد إقبال الفيلسوف. يبدو أن الحركة الإسلامية في الرؤية والأفق والقدرة الاستيعابية التجاوزية انتقلت من مراحل الفكر والفلسفة والنهضة إلى مستويات التنظيم و غلبة الأدب الأيديولوجي. و هذا ما يظهر على نمط تفكير رشيد رضا الأبرز بين تلاميذ محمد عبده. رشيد قد أضفى على الاتجاه الإسلامي طابعاً أيديولوجيا صارماً مما دفع بالبعض أن يعتبره عامل توهيب الحالة الإسلامية التي بدأها السيد جمال والشيخ عبده.[16]

لا شك أن هذه التوجهات الحركية الإسلامية رغم هذه الإشكاليات ولكنها أتت في لحظات الإفلاس والانحدار والاستحقاقات الخطيرة بعد إخفاق التيارات العلمانية واليسارية والليبرالية والقومية و استطاعت أن تسجل نجاحات مبهرة على الصعيد السياسي الإسلامي والمجتمعي.[17]

14 -محمد إقبال، تجديد الفكر الديني في الإسلام، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ص162.

15- ما تمناه محمد إقبال لينجزه السيد جمال الدين قد حققه العلامة الطباطبائي و هو المؤسس للكثير من القضايا الفكرية والفلسفية التي بُنيت عليها الحركات الإسلامية والنهضوية للأمة ايضا. فرغم أن السيد الطباطبائي لم ينخرط في الشأن السياسي ولكنه قد تربى على يديه أهم قادة الثورة الإسلامية الإيرانية و من أبرزهم هم الشيخ الشهيد مطهري و الشيخ المفسر جوادي آملي والشيخ الفيلسوف مصباح يزدي و غيرهم كثر من أساطين الحركة الإسلامية المعاصرة في إيران.

16- حسام الحداد، رشيد رضا وتأسيس الأيديولوجيا الوهابية في مصر، المنشور على موقع بوابة الحركات الإسلامية: http://www.islamist-movements.com/35235

17 -تجدر الإشارة إلى أن الحركة الإسلامية المقاومة قد أخذت طابعا جديدا من بعد الثورة الإسلامية في إيران و التي ساهمت بقوة في إعادة تشكل الوعي المقاوم والحركي. و هي الحركة التي تركت بصماتها على المشهد الإقليمي برمتها و فتحت المجال لتجديد الفكر الإسلامي و وضعت أمام الإسلاميين خيارات عقيدية وفكرية جديدة. ولعل حزب الله اللبناني و فيما بعد الحركات التي نجحت في دحر الاحتلال الإسرائيلي والتكفير الوهابي في بعض البلدان من هذا النموذج أو البارادیغم الجديد.

الحركة الإسلامية و إشكاليات المفهوم والأفهوم

في الواقع أن مجموعة كبيرة من المفاهيم الإسلامية السياسية يتم استخدامها في الأوساط الإسلامية الحركية دون التدقيق الكافي أو التجديد والتأصيل و هذه الإشكالية قد أربكت البعد النظري لهذه الحركات و أعاقت التواصل النظري والفلسفي مع الأوساط الأكاديمية من جهة و مع الطيف الفكري الداخلي في الوسط الإسلامي نفسه من جهة ثانية و سببت تناقضات كبيرة في منطق الإسلاميين.

إن رصد أدبيات الحركة الإسلامية في مصر و تونس و تركيا و غيرها من مراكز الفكر الإسلامي السياسي يؤكد توظيف المفاهيم والمصطلحات دون التأصيل والتجديد الكافي. منها الديمقراطية والمجتمع المدني والحداثة وأحيانا العلمانية المؤمنة و ما شابها من مفاهيم و اصطلاحات قد أقتبست من سياقات تأريخية و فلسفية خاصة و تم الزج بها في عمق أدبيات الحركة الإسلامية السياسية. وهذا ما اقنع الكثيرين بأن الحركة التونسية على سبيل المثال تم عَلمنتها بعد الثورة التونسية[18] و هكذا ألصقت المفاهيم بالحركة الإسلامية الأردوغانية في تركيا. هو شيئ يشبه اللقط والخلط والتشوّه المعرفي أمام النخب والكوادر العلمية والقيادية للحركة.

نضرب مثلا آخر لهذه الإشكالية و هي تعقيدات مفهوم "الشريعة"[19] باعتبارها أفهوماً سياسياً في أدبيات الإسلاميين أيضاً. فنجد أن مفهوم "الشريعة" في التراث الإسلامي له حدود دلالية واسعة تبلغ مستوى تخوم الدلالة الدينية نفسها أو أقل منه بقليل. غير أن الإسلاميين حينما يستخدمون كلمة "الشريعة" في مشروع تطبيق الشريعة باعتباره عنواناً عالمياً عريضاً لخرائط الحركات الإسلامية فهم يوحون إلينا وكأن الشريعة غير مُطبّقة أصلاً. و لكننا نحن نعلم أن الشريعة لها مستويات شاملة تعمّ الدينَ إلى حد كبير. وأنّ بعض مستوياتها قائمة مُطبّقة في المجتمعات الإسلامية حتى دون توافر فرصة السلطة السياسية لهم.

و من الغريب العجيب أن بعضهم يسعى للقول إن العلمانية مفهوم في أصله لا صلة له بالفلسفة والفكر وإنما بالمنطق التنظيمي والإجرائي ساعيا لنقل العلمانية من الفضاء الفكري الفلسفي إلى البعد الإجرائي حسب قوله و هذا ليس دقيقا وإنما ارتباك الفكر الحركي حول التعامل مع المفاهيم الفلسفية الوافدة. نظرة عابرة على إثارات المفكر الراحل عبد الوهاب المسيري في كتابه العميق والحيوي، العلمانية الشاملة تكشف لنا الكثير الكثير عن مداليل العلمانية الفكرية والفلسفية و بل الوجودية و لا يترك مجالا للشك في أن العلمانية هي لا يمكن

---

18 حسن الحسن، دحض نظرية راشد الغنوشي «العلمانية إجراءات عملية وليست فلسفة معادية للدين»، مجلة الوعي، العدد 312 -السنة السابعة والعشرون محرم 1434هـ – تشرين الثاني/ كانون الأول 2012م.

19 علي مبروك، مفهوم الشريعة بين تسييس الإسلام و تحريره، دار مؤمنون بلاحدود، المقدمة.

لصقها بالإسلام إلا بعد إخلائها من مفاهيمها الأصلية واعتبار دلالات جديدة في تشبه تلك التي يصيرها الشيخ راشد الغنوشي في محاضرته الشهيرة الإسلام والعلمانية.[20]

ولكن عقل الإسلاميين في بعض الحالات مأزوم من هذه الناحية فهم يتخيلون أن جوهر الشريعة هي السياسة والحكم فإذا لم تكن السلطة السياسية بيد الإسلاميين، فهو يعني أن الشريعة برمتها غير مُطبّقة. ولكن الواقع يقول لنا إن الأخلاقيات الإجتماعية والمعتقدات النظرية و الإيمانيات العامة بالإضافة إلى الجانب الشعائري لها حضور غليظ و ملحوظ في الأمة.و هذا فضلا عن أنها تمثل العمق الاستراتيجي لأي مشروع دولة. قوائم الحكومة تقوم على أخلاق المجتمع.

ولأنهم لا يرون ذلك فهم يقعون في ورطة اختزال الشريعة في البعد السياسي. و في نهاية الأمر، يتم تسييس الشريعة الإسلامية و مفهوم تطبيق الشريعة تجاهلاً للأبعاد الأخرى للشريعة. معلوم أننا لا نفصل بين السياسة والشريعة، لأننا لا نؤمن بسلامة المنطق العلماني في الفصل، ولكن الشريعة لا تتعين و تستقر في الحقل السياسي فحسب ولكنها حقيقة تطال حقول أوسع من السلطة بكثير.

من المحتمل أن يكون المنشأ الأول لهذا الالتباس هو الخلط بين الشريعة والتشريع لأن بعض أصحاب التوجهات العلمانية في الدراسات الإسلامية كالمفكر المصري محمد سعيد العشماوي(1932م- 2013 م)[21] في كتابه (أصول الشريعة)، الذي صدرفي القاهرة، في العام (1979م)، يبذل جهداً واسعاً في إثبات الفصل بين حدود مفهوم الشريعة والتشريع[22]. حيث يدعي أن الشريعة هي كلية و أصلية و ثابتة وأما التشريع فهي عملية جزئية زمنية ظرفية تتحول بتحول الظروف و هي عملية تشبه التقنين في القانون الحديث. نستطيع القول إنه يسعى لعلمنة مفهوم الشريعة والتشريع بصورة أو بأخرى.

في وجهة نظر العشماوي لقد ورد لفظُ الشريعة بِنَصّه في القرآن مرةً واحدةً:

---

20 غازي التوبة، قراءة في مقال "الإسلام والعلمانية" للغنوشي، نشرت الدراسة على موقع الجزيرة نقد على محاضرة الشيخ راشد التي هي بدورها نُشرت في نفس الموقع.https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/3/16/

21 المؤلف، فهو محمّد سعيد العشماوي (1932-2013م)، مفكر مصري، ورجلُ قانونٍ تخرّج من كلية الحقوق في العام (1955م)، مارس القضاء، فرأس محكمة الجنايات في القاهرة، ومحكمة أمن الدولة العليا، كما حاضر في أصول الدين، والشريعة الإسلامية، والقانون المقارن في عدّة جامعات مصريّة، وأوربيّة، وأمريكية. بدأ التأليف في سنّ مبكرة، فأصدر عدداً من الكتب في الإنسانيّات العامّة، ثمّ اتّجه إلى الكتابة في الإسلاميّات، فأصدر تسعة من المؤلفات أثارت جدلاً واسعاً هي :أصول الشريعة 1979)م(، الإسلام السياسي 1987)م(، الربا والفائدة في الإسلام 1988)م(، معالم الإسلام 1989)م(، الخلافة الإسلامية 1990)م(، جوهر الإسلام 1992)م(، الشريعة الإسلامية والقانون المصري1996)م(، حقيقة الحجاب وحجيّة الحديث 2002)م(، الإسلام والسياسة 2004)م.(

وقد تُرجم بعضٌ من هذه الأعمال إلى الفرنسية والإنجليزية، وتحديداً أعماله الثلاثة الأساسيّة، التي ضمّنها خلاصة اجتهاداته في نقد الإسلاميات التراثية، وتطبيقاتها الحديثة :أصول الشريعة، والإسلام السياسي، والخلافة الإسلامية.

22 العشماوي، أصول الشريعة، ط2، 1983م، ص 21.

{ثُمَّ جَعَلْناكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْها} [الجاثية: 18].

ثم ورد بصيغة الفعل مرّةً واحدة أيضاً:

{شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ ما وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنا إِلَيْكَ وَما وَصَّيْنا بِهِ إِبْراهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى} [الشورى: 13].

كذلك ورد اشتقاقاً مرّة واحدة:

{لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهاجاً} [المائدة: 48].

بالعودة إلى كتب اللّغة، ثم يقدم سيرورة دلالية تأريخية للمفهوم قائلا: إنّ كلمة شَرَعَ تعني وَرَدَ: شَرَعَ الواردُ،أي تناولَ الماءَ بِفيه. شرعتْ الدواب في الماء، دخلتْ فيه. والشِرعة والشريعة: مَشْرَعةُ الماء؛ أي مورده، أو مدخله.

وقيل: الشرعة هي المنهاج، أو الطريق: منهاج الشيء، أو الطريق إليه، وهذا هو المعنى الذي قصد إليه القرآن: {ثُمَّ جَعَلْناكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ} [الجاثية: 18]؛ أي: ثمّ جعلناك على منهاج من الدين، أو على طريق له.؛ أي: مَنْهجَ لكم من الدين، وضّح لكم طريقاً من الدين هو ما وصى به نوحاً... أو سنّ لكم من الدين. {لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهاجاً} [المائدة: 48]؛ أي: لكلّ جعلنا منكم طريقاً ومنهاجاً، أو لكلّ جعلنا منكم مدخلاً (مورداً) ومنهاجاً .ومن الممكن أن يُحمل اللفظ، أيضاً، على معنى الثبات والاستقامة؛ أي: الطريق الثابت، والمنهج المستقيم.

وهكذا، في تفسيرالعشماوي يكون المعنى القرآني للفظين: الشرعة والشريعة ما سنّ الله من الدين، وأمر به، كالصوم، والصلاة، والحج، والزكاة، وسائر أعمال البر؛ أي كلّ ما يعدّ نظاماً للدين نافياً أن يكون المفهوم يطال أحكاماً للمعاملات (= التشريع).

يقوم العشماوي بفصل المفهوم أي الشريعة عن مسارات التشريع و دلالاته. فلفظ الشريعة لا يعني، في اللغة، ولا في الاستعمال القرآني، معنى التشريع، أو القانون؛ بل إنّه ورد بنصه {ثُمَّ جَعَلْناكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ} [الجاثية: 18]، وبفعله (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا) في آيتين مكيتين نزلتا قبل ظهور التشريع، الذي لم يبدأ إلا بعد انتقال النبي (ص) إلى المدينة.

أمّا الاشتقاق الوارد في الآية {لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً}، وهي آية مدنيّة؛ أي: نزلت بعد بدء التشريع الإسلامي، فهو لا يعبّر عن معنى التشريع، وإنّما هي آية نزلت في سياق مناسبة خاصّة: تطبيق النبي (ص) عقوبة الزنا المنصوص عليها في التوراة، وهي الرجم، على يهودي.

والمقصود بها أنّ لكلّ من الدينين، اليهودي والإسلامي، مدخلاً (مورداً) ومنهاجاً مغايراً للآخر، ولا يعني أن تطبيق النبي صلى الله عليه وسلم عقوبة وردت في التوراة أنّ موردي الدينين متطابقان، أو أنّ سبيلهما واحد.

فالقرآن، عندما نصّ على التشريع، لم يذكر لفظ الشريعة، ولا حتّى أحد مشتقّاتها (ومنها لفظ التشريع). هكذا يريد العشماوي أن يؤكد أن التوسيع لمفهوم الشريعة ليس قرآنيا بل المداليل القرآنية و سياقاته تنافي ذلك. والتفسير الأقلي الضيق لرقعة دلالات مفهوم "الشريعة" في إطار الفقه أيضا قد تحقق فاعتقد أصحاب هذا التوجه نحو علمنة الشريعة أن ما حدث مع لفظ الشريعة في اليهودية، من استدخال أحكام التلمود في التوراة، وترجيح آراء الأحبار والكهنوت الإسرائيلي، ما أدّى إلى هدر معناه وإفراغه من مضمونه، تكرّر بالحرف في الإسلام.[23]

في معتقدات هذا التيار أنه في الأصل، استعمل لفظ الشريعة في القرآن على المعنى، الذي يفيد السبيل، أو المنهاج. بعد ذلك، توسّع المعنى ليشتمل على أحكام الدين على اختلاف مضامينها، ومستوياتها، فأصبحت الشريعة تعني كلّ ما ورد في القرآن من سبل للدين، ونظم للعبادات، وتشريعات للجزاء أو للمعاملات، ثم تخطّى المعنى كلّ ذلك، فأضيف إليه ما جاء في السنة النبوية، وما تتضمنه آراء الفقهاء، وتفاسير المفسرين، ونظرات الشراح، وتعاليم رجال الدين (على اختلاف مضامينها وتحيّزاتها الفقهية والمذهبية).

وهكذا،يعتقد منتقدو توسيع مفهوم الشريعة و معارضو الحركة الإسلامية السياسية بأنه لم يعد لفظ الشريعة يدلّ، في الفهم الدينيّ الإسلاميّ، على معناه الأصلي في اللّغة، وهو المورد، أو الطريق، ولا على معناه الأوّل في القرآن، وهو المعنى اللغوي ذاته، لكنّه أصبح يعني كلّ أحكام النظام الإسلامي، ما تعلّق منها بالدين، وما اختصّ بالتشريع، سواء وردت في القرآن، أو في السنّة، أو على الإجماع، أو من التفاسير، دون الفصل، أو حتّى التمييز، بينها (وهنا مكمن الخطورة؛ دمج الدنيوي: السياسي خاصةً، في الديني، واعتبارهما ماهية واحدة).

أي أنّ لفظ الشريعة صار يحمل في طيّاته مجمل التراث الديني الإسلامي على اختلاف مضامينه ومستوياته[24]: ما هو عقائديّ إلهي ثابت من الوحي، وما هو فكريّ وضعيّ متغيّر من قراءات، واجتهادات، ونظريّات، ومقولات فقهيّة في الاجتماع، والقانون، والسياسة، والاقتصاد،

23 سمير الحمادي، العلاقة بين الشريعة والتشريع عند محمد سعيد العشماوي: قراءة في كتابه أصول الشريعة، كتبه لموقع مؤمنون بلاحدود و نحن في فصل استعراض أفكار العشماوي في هذا الكتاب اعتمدنا عليه رغم النقد الجاد الذي لدينا لتحليل مضامين الكتاب.

24 المصدر نفسه، ص 48.

يُفترض أن تكون مفاعيلها مرتبطة بظروفها المحليّة والتاريخيّة، وما يستجدّ في واقعها من حوادث ونوازل، دون أن تتجاوزه إلى العصور اللاّحقة[25].

و نحن هنا دون الإلحاح على صوابية الفكرة أو عدمها في توسيع نطاق الشريعة في الحركة الإسلامية نقول إن علمنة المفهوم هذا أيضا دونه عقبات و لم ينجح التبرير العشماوي أن يصنع برهاناً مقنعاً على المدعى والفرضية. ولكنه ضعف في المنطق العلماني لا ينفي ضعفا آخر يقابله في منطق الإسلام السياسي المعاصر.

الحركة الإسلامية و مشكلة الأفكار

لا أحد ينكر أن السلفية المتشددة والتكفيرية تمثل معضلة حقيقية في شبكة العلاقات الإسلامية الإسلامية و كذلك هي تحدّ في وجه علاقات المسلمين بغيرهم في المنطق العملي غير أن القليل يرون في السلفية عويصة معرفية و إشكالية فكرية لا ينجح المسلمون في التعامل معها إلا بإعادة إنتاجها في صور و أشكال وأنساق مختلفة والمشكلة لا تزال قائمة في الذهنية الإسلامية.

السلفية هي مثال في ذلك لنقول أن مواجهة الحركات المتشددة والراديكالية في المنطقة والعالم بالقمع وضربهم بالنار والحديد لا تعالج المشكلة من جذورها رغم ضرورة إخماد نيرانهم و القضاء على فتنهم في الأمة إلا أن البنية المنهجية المعرفية الإسلامية فيها خلل يسمح بتغلغل هذه التيارات في أعمق المستويات في الأمة الإسلامية والمعالجات ينبغي أن تتسانخ وتتجانس مع طبيعة التحدي والمرض.

من جهة ثانية فإنه لا شك أن نمطاً من الواقعية البراغماتية قد سيطر على جزء كبير من التوجهات الإسلامية السياسية و الإصرار على الوصف السياسي مرده إلى هذه النزعة. هو أمر طبيعي أن يبحث الإسلاميون عن مجالات التطبيق العملي للفكر الإسلامي و العمل على وضع خرائط عملية لتغيير الإنسان والمجتمع و بخاصة لو نظرنا إلى النزعات النظرية البحتة في الدوائر الإسلامية و مؤسساتها التربوية الدينية التي مثلت معضلة مزمنة في السابق. ولكن العمل والعملانية أيضاً لا يمكنها أن تُحقق مقاصدَ الشريعة وغايات الدين إلا أن تستمدّ القوة والطاقة والفعالية من الرؤية والنظرية و ضرورات عصرنتها و تحديثها و تجديدها لاستعادة العلاقة بين الديني والزمني و بين المبدئي والواقعي.

من مشكلات الفكر الحركي هي إخضاع الفكر للواقع بدلا من إعمال الاجتهاد في أسسه والسعي لإعادة صياغة النظرية و احترام المبادئ الفكرية الفلسفية. و نحن نعلم أن قيمة الحركة

25 المصدر نفسه، ص 156.

الإسلامية ليست في ما تقوم به من أعمال على مستوى التفاصيل السياسية و ممارسة السلطة ولكن في الإنطلاق المبدئي في بناء السلوك و اقتباس الخرائط التطبيقية من الأسس الكلية و هذه هي مكمن الضعف والعجز في أغلب التوجهات الإسلامية و السبب الرئيس في تعقيد علاقة الإسلاميين بالزمن.

إلى هذا يشير مالك بن نبي حينما يحذر من أن المسلمين يخاطرون في مصير الأمة حينما يسعون لاقتباس الحل الأميركي أو الماركسي أو الليبرالي لتطبيقها على المشاكل التي يواجهونها في مجتمعاتهم.[26]

و لعل اختفاء ظاهرة بناء الجيل المفكر والمنظر والفيلسوف في الحركة الإسلامية و ظهور أجيال التنظيم في القاعدة و الإرشاد في القيادة قد نشأت عن هذا الفراغ. من هم فقهاء الحركة الإسلامية بالمعنى الدقيق والزمني للفقيه و هو من يعالج العلاقة بين النظرية والفكر و ينطلق من المبادئ لوضع أطر العمل و أحكام الإسلام في ظروف معاشة للأمة؟ بالكاد نجد نماذج قوية فعالة على هذا الصعيد.

و لعلّ إلى هذه الإشكالية يشير الشيخ القرضاوي و هو من قيادات الحركة الإسلامية البارزة حينما يعتب على الإسلاميين قائلاً:

وإني لأنكر على الإسلاميين: أنهم لا يعطون مفكريهم وعلماءهم وأدباءهم ما يستحقون من تكريم وتقدير، ينزلهم منازلهم، في حين يصنع العلمانيون والماركسيون هالات مكبَّرة حول رجالاتهم، حتى يجعلوا من الحبَّة قُبَّة، ومن القط جملا[27] !

الشيخ القرضاوي لا يشير إلى مشكلة الأفكار عند الإسلاميين على غرار وضوح أدبيات مالك بن نبي و نقده البعيد العميق لفقدان الفعالية والقدرات التغييرية للفكر والنظر. و بخاصة أنه هو و أمثاله هم صناع الفكر للصحوة و معامل النظرية للحركة الإسلامية الإخوانية و طبعاً لا يوجهون الضربة إلى أنفسهم ولكنه يرى المشكلة في عدم تقدير الإسلاميين للفكر والمفكر و للفقه والفقيه، حسب تفسير الشيخ.

ولكن بن نبي، متحرر من ثقل القيود القيادية للحركة. و الإطار الذي ينطلق منه و يتحرك فيه هو إطار المسألة الحضارية و هي في طبيعتها أرحب من المنطق التنظيمي الإسلامي الذي عاشه الشيخ القرضاوي و من في مستواه. إن الشيخ القرضاوي لا يتوقع من الحراك العملي للإسلاميين

---

26 مشكلة الثقافة، مالك بن نبي، ص 37.

27 وأخيراً هوى النجم، كلمة رثاء أصدرها الشيخ القرضاوي في ذكرى رحيل شيخه الراحل محمد الغزالي

أن يختبروا الفكر والفقه الصادرين من أمثاله ولكنه يرجو منهم التقدير والتبجيل والتكريم حسب النص المشار إليه آنفاً.

مشكلة الفكر و المعرفة و مشكلة الثقافة والمجتمع هي مصطلح مركزي في أدبيات المفكر الجزائري مالك بن نبي و لهذا المفهوم أسسه و جذوره من واقع الحياة الحضارية والاجتماعية للمسلمين في عصرنا[28]. إن مالكاً قد وصف بدقة عالية مآزق الفكر والنظر في الأمة الإسلامية و وضع النقاط على الحروف فيما يخص إشكاليات الفكر والمعرفة و أصولها في المنهج والنظر والواقع و تحدث عن طيف واسع من أسباب التأخر الحضاري من صميمها الخلل المنهاجي في الرؤية و تغييب عنصر الفعالية العملية[29] في الحياة للأفكار و فقدان الرؤية الكلية التوحيدية للأعمال. و هي مشكلة حقيقية يعاني منها المسلمون و توجهات الإسلام الاجتماعي من قرون قديمة.

في نظر مالك بن نبي، إن تنظيم المجتمع و حياته و حركته، بل فوضاه و خموده و ركوده، كل هذه الأمور ذات علاقة وظيفية بنظام الأفكار المنتشرة في ذلك المجتمع. فإذا ما تغيّر هذا النظام بطريقة أو بأخرى فإنّ جميع الخصائص الإجتماعية الأخرى تتعدل في الاتجاه نفسه.[30]

نظم الأفكار أمر غاية في الأهمية و الحركة التي لا تملك هذا النظم في فكرها لا تقدر على تغيير الواقع بالاتجاه الذي ينبغي أن يكون. و معلوم أن نظم الفكر و تنظيم العمل يجب أن يكونا معاً جنباً إلى جنب. الحركة التي لها تنظيم العمل ولكن لا نظم لها في أفكارها لن تنجح في انجاز أعمالها.[31]

الجماعة و الثورة الإسلاميّة..العلاقة المحرّمة غربياً و عربياً

لا شك في أنّ للجماعة حضوراً عميقاً و استراتيجيّاً في بنية المشروع الإسلاميّ السياسيّ في إيران يعود إلى المراحل الأولى للحركة الإسلاميّة في هذا البلد. إنّ فهمَ هذه العلاقة و سبرَ أغوارها يتطلّب دراسات جادّة، ولكنّ الأصعب من هذا الأمر، هو وعي العوائق الصّارمة أمام تطويرها و اعتبار الجماعة محظورةً في ظلّ القطيعة السياسيّة بين النظامين المصريّ والإيرانيّ طوال العقود الماضية هو تبسيط للأسباب الحقيقية.

28 مشكلة الثقافة، مالك بن نبي، ص 41.

29 شروط النهضة، مالك بن نبي، فصل المنطق العملي، ص102

30 مشكلة الثقافة، مالك بن نبي، ص 13.

31 المصدر نفسه، ص 15

يمكن القول، إنّ حركة الإخوان المسلمين هي أقرب التوجهات الإسلاميّة السنّية إلى الثورة الإسلاميّة و بقيت لها في الوعي الإيرانيّ و ضمير الثوّار و قادتهم مكانة ناصعة و صورة مشرقة لا يشوبها أمر انعكست بوضوح في أغلب تعليقات القادة وأدبيات الإيرانيين في الصحافة والمؤلفات الفكرية السياسية والدينيّة، إلى أن تأثّرت الصورة لدى الإيرانيين بعد صعود نجم الإخوان في مصر و فوزهم بالسلطة لأوّل مرّة، أي بعد ما يقارب ثمانين عاماً من انطلاقتهم. و كذلك الصورة الإيرانيّة في المخيال الإخوانيّ انهارت إلى حد كبير بعد الدور الإيرانيّ في منع سقوط النظام السوريّ في حربها ضد التنظيمات الإرهابيّة في سوريا و ليس كلّ المقاتلين أو المعارضين فيها هم إرهابيون طبعاً.

يبدو لنا من رصد الواقع و تتبّع مواقف الطرفين، أنّ الموقف الإيرانيّ لم يتجاوز العَتَب، وإن كان شديداً أحياناً. ولكنّ الموقف الإخوانيّ تجاوز حدود العتب كثيراً حيث برزت إلى العلن مواقف جد سلبية لقيادات الجماعة ضدّ إيران سياسياً. والحقيقة المرّة هي أنّهما الان في حالة شبه القطيعة لأنهما باتا في محورين متناقضين في المنطقة، ليس المجال هنا يلائم لتقديم الصورة المتكاملة عن خارطة المواجهات. ومهما يكن من أمر فإنّ الإقرار بالمشكلة العميقة أفضل من تجاهلها و أقرب إلى السعي للعلاج.[32]

شخصياً لم أرصد أي موقف إيرانيّ ضد الإخوان يذهب إلى تصنيف الجماعة تصنيفاً عدائياً، وإن كانت الملاحظات على أداءها السياسيّ في السلطة كبيرةً وأن الأداء الإخواني في نظرهم كان مُخيباً لتوقعاتهم وآمالهم. و هذا المجال ليس ملائماً للولوج في مثل هذه الملاحظات أيضاً، ولعلّنا أشرنا إليها في وقت آخر.

بالمناسبة، أقيم مؤتمر واسع الأطراف في أعلى المستويات الفكريّة والنخبوية حول الإمام سيد قطب في جامعة طهران قبل ما يقارب عام. و وُجّهت إليّ شخصيّاً دعوة لتقديم ورقة بحثية عن سيد قطب. وما شهدته في تلك المناسبة و هي أتت في أوج العتب المتبادل بين الإيرانيين وإخوانهم كان مفاجئاً، حيث ساد النقاشات تقدير كبير لافت من أغلب المشاركين للجماعة و أدوارها الهامّة في الفكر الإسلاميّ السياسيّ.

و باستثناء بعض المشاركين الّذين تحدّثوا عن فكر سيّد قطب رحمه الله باعتباره منبثَقاً رئيسيّاً ومُلهماً للحركات الجهاديّة والإرهابيّة حسب زعمهم و هذا تماشياً مع الموقف السائد في أوساط المثقفين والمحلّلين في الحالة الراهنة، ولكنّ الجوّ السائد في المؤتمر كان الوعي المسؤول والإيجابيّ تجاهه .

32 هذا التحليل يرجع إلى سنوات سابقة ولكن الظروف الان قد تغيرت كثيراً وأن حقائق برزت و ظهرت و المعادلات الإقليمية قد تغيرت والمسافات بين إيران الحركة الإسلامية قد تقلصت.

إنّني هنا سأقتصر على بيان نقاط عشر موجزة عن إشكالية العلاقة بين الجماعة والثورة و آفاقها المستقبليّة في منطق المراجعة والتصحيح. و أحيل التفصيل إلى مجال آخر أنسب لطرحها:

1- لو تتبّعنا فقرات الدستور الإسلاميّ الإيرانيّ الّذي تولّد بُعيد انتصار الثورة في إيران بأشهر قليلة، و نظرنا بالتحديد إلى مقدّمة الدستور والمبادئ العامّة لهذه الوثيقة، و من ثمّ قارنّاها مع البيان التأسيسيّ للجماعة أو مع روح المواقف الفكريّة الإخوانيّة أو مع خطبة الشيخ يوسف القرضاويّ للعيد عام 1973 و كذلك لو قسْنا أدبيات الثورة الإسلاميّة التأسيسيّة مع طرح المودوديّ[33] في الفكر السياسيّ[34] و البنية التحتية الأساسية لفكر الإمام حسن البناء و الشهيد سيد قطب لشهدنا تقارباً مذهلاً في الملامح العامة لكلّ هذه المضامين.و معروف أن المرجع الولي السيد علي الخامنئي المرشد الأعلى للنظام الإسلامي في إيران قد نقل بعض كتب سيد قطب إلى اللغة الفارسية و هي خطوة تكشف عن مدى التفاعل الفكري بين أبرز قادة الثورة الإسلامية و الأفكار السياسية الحركية للجماعة الإسلامية و جماعة الإخوان.

2- تجاوزت أدبيات الإمام الخمينيّ و أدبيات قادة الجماعة و مؤسّسها الحدود المذهبيّة لتنصهر القضايا المذهبيّة في الخطاب الحضاريّ الإسلاميّ المشترك ولعلّ مثل هذا التقارب الهائل بين الخطابين السياسين الإسلاميين الإخوانيّ والإيرانيّ هو كان من أهمّ عناصر تأجيل الاشتباك بين الحركات السلفيّة الدعويّة والثورة الإسلاميّة الإيرانيّة إلى اليوم. كان التوجّه الإخوانيّ الإسلاميّ الّذي حمله القيادات الإسلاميّة في مصر و تونس و لبنان و السودان و غيرها من مراكز التواجد الإخوانيّ متفاعلاً مع الثورة و قيمها و مواقفها بالعموم و في أغلب الحالات.

أعتقد شخصياً أنّ الحركتين الإسلاميتين تقاربتا بقدر ابتعادهما عن المذهبيّات والقوميّات لصالح الرؤية الإسلاميّة الحضاريّة . المتابع لمواقف الشيخ الراحل الإمام محمد الغزالي و كذلك الشيخ يوسف القرضاويّ و والشيخ راشد الغنوشيّ يحسّ بشديد التواصل وعمقه بين الأدبين السياسين والخطابين الثوريين. استمرّ هذا اللقاء إلى أن اشتعلت المنطقة على أيدي عالميّة و انطلقت خطّة عالميّة لخلط الأوراق في غرب آسيا واحتدمت الصراعات تحت عناوين طائفيّة

33 رغم أن هناك لغطاً كبيراً حول افكار المودودي حيث ينسب الكثيرون هذه الأيام ما يجري في العالم الإسلامي من ظواهر الإرهاب والقتل والتكفير إلى أفكاره و افكار سيد قطب الذي قيل أنه أخذها من المودودي غير أن المتتبع الفاحص المنصف يجد بوناً شاسعاً بين نظريات المودودي و التفكير التكفيري والمتشدد. فلا شك أن المودودي اجتهد و أفكاره في بعض الأسس تلتقي مع ابن تيمية أو شاه ولي الله الدهلوي ولكن الموضوعية والإنصاف العلمي تقتضي القول إن ما قاله يختلف جوهرياً عن الأفكار التي نشرتها الحركات التكفيرية. مع الاسف أن هولاء لم يفهموا لا سيد قطب ولا المودودي.

34 نلاحظ أن المودودي رحمه الله الذي فُهم أفكاره بشكل مغلوط فاسد عن عمد أو عن غير عمد، فإنّه يسعى في كثير من كتبه ومحاضراته للجمع بين الديمقراطية و دور الشعب في تقرير المصير والتاثير في السلطة و حكم الله تعالى و شرعه. حيث يقول: ولئن سمحتم لي بابتداع مصطلح جديد لآثرت كلمة " الثيو ديمقراطية "أو "الحكومة الإلهية الشعبية " لهذا الطراز من نظم الحكم؛ لأنّه خوّل فيها للمسلمين حاكمية شعبية مقيّدة، وذلك تحت سلطة الله القاهرة. راجع: نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور، أبو الأعلى المودودي ص 35، طبعة دار الفكر.

ومذهبيّة فانهارت المنظومة الحضاريّة الّتي سادت التوجهات الإسلاميّة في الطرفين تجاه بعضهما بعضاً أو لحقت بها حالة دمار شاملة لو لا نقول إنّها انهارت كلياً.

3- أفضل العلاقات بين الطرفين تجسدت في التواصل الاستراتيجيّ بين إيران وأخوانهم في فلسطين أي حركة حماس الإخوانيّة. هذه العلاقة الإيرانيّة الإخوانيّة الفلسطينيّة كانت متجذرة في أعماق الفلسفة الوجوديّة للثورة الإسلاميّة الإيرانيّة. و هي كانت من العناصر الحاسمة في حماية فلسطين و القضيّة الإسلاميّة الأولى. لم يكتف القيادات الإيرانيّة بإسقاط الحليف الاستراتيجيّ الأكبر لإسرائيل أي القضاء على النظام الشاهنشاهيّ الإيرانيّ و رفع العلم الفلسطينيّ فوق سفارة إسرائيل في طهران، وإنّما استمرّت استراتيجيات الدعم والتعزيز للقضيّة الفلسطينيّة و حركة حماس إلى اليوم، رغم الإشكاليات وتعثّرات لها من حين لآخر. بقيت علاقة الجماعة والثورة متينة طوال العقود الماضية. فمن الواضح البديهيّ أنّ ما ربط الجماعة والثورة في الأسس والمبادئ اعمق من السياسات التكتيكية.

4- النظريات الإسلاميّة الإخوانيّة في جميع المجالات الفكريّة في السياسة والإقتصاد والثقافة والفنّ والمجتمع والتربية كانت ولا تزال بمثابة ثروة معرفيّة و ثقافيّة حضاريّة في رصيد الحركة الإسلاميّة عموماً. أضف إلى ذلك، المرونة الفكريّة والتسامح الكبير الّتي اتسمت بها القيادة الإخوانيّة في كلّ العالم حيث استوعبت الاجتهادات المتنوعة في الإسلام الحضاريّ بجميع الأطياف الّتي قد تتعارك في نقاط أخرى ولكنها هي جميعها التقت في هذه الجماعة و هذه هي الثورة الفكريّة الهامة والحاضنة الأكثر أهمية في التجديد واللقاء على مستوى التوجهات الإسلاميّة. و لعل شيئاً من البراغماتيّة والعملانيّة الإخوانيّة تجاوز الخطوط التقليديّة في أولويات الجماعة الإسلاميّة حيث تحالفت مع السلفيّة والقوميّة والقبطيّة ممّا سبب خلط الأوراق و استغلال الآخرين لتوجيه الضربات الخفيّة إليها والله العالم.

5- الثورة الإسلاميّة استهدفت بشكل مباشر أو غير مباشر المصالح الاستراتيجيّة الكبرى للأميركيين والإسرائيليين في آن واحد، على المستوى العالميّ. لأنّها قَلَبَتْ الموازين الجيوسياسيّة والجيواستراتيجيّة لصالح الحالة الإسلاميّة. و في نفس الوقت، أنّها أرسلت رسائل تحذير غير مباشرة إلى الأنظمة الاستبداديّة في المنطقة، ممّا سبّب الرعب فيها و بدات بالتحالف معاً للقضاء على الثورة الفتية. أتت الحرب الإيرانيّة العراقية بتمويل مباشر من بعض دول المنطقة للقضاء على الثورة و منع تصدير رسائلها إلى خارجها. و مع الحرب بدأ مشروع إيرانوفوبيا العالميّ لصناعة الخوف من الثورة في قلوب العرب والغرب.

6- فكّ الارتباط والعلاقة بين الثورة و رسائلها إلى العالم، و بالتحديد، تواصلها المعنويّ والمقاصديّ والسياسيّ مع الإخوان في فلسطين و لبنان و مصر و غيرها و كذلك المقاومة الإسلاميّة في لبنان بات الهدف الأول للكثير من الجهات العربية والغربية الّتي رأتْ في الثورة الّتي تحوّلت في وقت

قياسيّ إلى دولة دستوريّة فيها نموذج إسلاميّ جديد للديمقراطية والسيادة الشعبية خطراً وجودياً لها. و من تلك اللحظة نشطت الدوائر الخفيّة والعلنيّة لتخريب التواصل و زرع الفتن بين جميع أوصال الصحوة الإسلاميّة.

7- دولة إيران الإسلاميّة باركت الثورة المصريّة و صعود الجماعة إلى الحكم و أعلنت ذلك تقديراً للشعب المصري و احتراماً لقراره في التحول الكبير والتأريخيّ. ولكنّ جهات عربية أخرى ذات الوزن المالي والنفوذ العربيّ لم يرض بذلك فبدأت المشكلة الحقيقية جنباً إلى جنب مع المؤامرات العالمية في إعادة الخلط لأوراق الثورات العربية و إطلاق ثورات مضادّة نشطت حركة إقليمية وعالميّة لمنع التقارب الإيرانيّ الإخوانيّ انعسكت في الخطاب الّذي ألقاه الرئيس محمد مرسي في طهران والذيّ زاد الطين بلة بين الطرفين. خاب الأمل الإيرانيّ مبكراً فشعرت بأنّ المحاولات العالمية والإقليمية في الحؤول دون اللقاء الاستراتيجيّ بينهما قد نجحت نسبياً.

8- ينبغي لنا هنا التذكير بأنّ التجربة السياسيّة الإخوانية في مصر تم إفشالها والأسباب كثيرة و متنوعة و معقدة غير أنّ الحقيقة هي أنّ الثورة الفكريّة السياسيّة والعمق الإسلاميّ الحضاريّ لها لا تزال قوية و قابلة للتجدد والتعزيز. جماعة الإخوان المسلمين حركة عالميّة لها عشرات النماذج الفكريّة تمارس تعدّدية فكريّة إسلاميّة في عدد كبير من الدول العربيّة والإسلاميّة فمهما حاول الأعداء البعيدون والقريبون من خلال المشاريع المختلفة أن يسقطوا فكرها ويعرقلوا وجودها، غير أنّها قادرة على خلق المعادلات الجديدة والخروج من هذه الأوضاع قوية. غير أنّ مراجعة ذاتية و نقد شفاف للأدوار السابقة ستساهم في إعادة التشكل في بعض البنى الخطابية أو الوسائل الادائية القيادية والتجديد.

9- الإختلاف الإيرانيّ الإخوانيّ في سوريا هو سياسيّ بحت لا علاقة له بالمذاهب والقوميات. إنّ الرئيس بشار الأسد ليس شخصية إسلامية ولا هو شخصية شيعية ولا نظامه السياسيّ يشبه النظام السياسيّ في إيران أو يحظى بقبول من قبل الفكر السياسيّ الإسلاميّ في إيران وإنما الواقع هو أنّ إيران ترى في الحرب الدائرة في سوريا الرامية إلى إسقاط النظام السوريّ عبر الإرهاب المستورد إلى سوريا من عشرات الدول هي تستهدف المقاومة ضد إسرائيل و ضرب حزب الله في لبنان و قطع الطريق أمام التواصل الإيرانيّ الفلسطيني. فلو استثنينا المشروع الإيرانيّ في وجه الصهيونية العالمية والاحتلال الإسرائيليّ في فلسطين عبر المقاومة الإسلاميّة في لبنان فأيّ مصلحة استراتيجية للإيرانيين في سوريا؟ لن أخوض في النقاش على سوريا الان و أعرف أنّ المجال ليس ملائماً لذلك ولكن كلّ ما أحببت قوله هو أنّ الإختلاف الإيراني الإخوانيّ في سوريا هو إختلاف سياسيّ بحت و ليس فيه البعد المذهبيّ بالتأكيد. وما فعله رموز من التيار الإخوانيّ في قطر أو مصر من خلط الأوراق الإيرانيّة العربية عبر إقحام العناصر المذهبية و إلهاب المنطقة بالغريزية الطائفية والمذهبية كانت خطوة مدمرة لها تبعات ستستمر لعقود من الزمن.

10- الأفق المرجو في العلاقات الإيرانيّة الإخوانية هو التفاهم والتعاون للمصلحة العامة الإسلاميّة و المساهمة في الخروج بالأمة من هذا الوضع المأساويّ والفتن المتنقلة والإرهاب المنتشر والمشاريع التقسيمية والتداعيات الخطيرة القادمة. لا يمكن تصور الاستغناء المتبادل عن التواصل بينهما لأنّ التجربة الإسلاميّة الإيرانيّة في تطوير الثورة إلى الدولة عبر خارطة دقيقة من التنظير والعمل و تحقيق بناء الدولة و تكوين النظام السياسيّ والاجتماعيّ الناجح نسبياً وهي تجربة فريدة من نوعها لم يشهد العالم الإسلاميّ نظيراً لها من قرون، يمكن أن ينظر إليها الإخوان باعتبارها رصيداً غالياً لهم ايضاً في مخططاتهم الإصلاحية والتصحيحية المستقبلية.كما أنّ الحركة العالمية الإسلاميّة الّتي تقودها الجماعة هي الجسر الطبيعيّ بين الثورة الإسلاميّة و أكثر التوجهات تعقلاً و نضجاً و انفتاحاً.

يبدو أن الجماعة تتفاهم مع الثورة الإسلامية الإيرانية و قيمها أكثر من الدولة الإسلامية الإيرانية منطقها و استراتيجياتها، ولكن الحوار المباشر والتواصل الفكري والثقافي والسياسي كفيل بإزالة العوائق من أمام المساهمة من الطرفين في سبيل التصحيح والإصلاح وتطوير الفكر الإسلامي السياسي المعاصر. مع الأسف أن العلاقات الإيرانية المصرية و كذلك الإيرانية الإخوانية لا تزال غير مسموح غربياً و اسرائيلياً و عربياً ولكن مصر و هيبتها التأريخية و الإخوان و عقلانيتهم المعهودة يمكنها أن تتجاوز هذه المخططات العالمية لأن العالم الإسلامي والعربي اليوم في أمسّ الحاجة إلى التحالف الإيراني المصري التركي على سبيل الأنظمة و الحركة الإسلامية المعاصرة والصحوة تقتضي التواصل بين جميع مكوّناتها و ترشيد أداءها.

الحركة الإسلامية و حتمية المواجهة مع الحداثة والعقلانية

المفكّر الإسلاميّ المعاصر مُصاب بالذّهول والشّرود الفلسفيّ أمام الزّحف الفكريّ والعمليّ للفكر الحداثيّ إلى عُقر العقل العربيّ والإسلاميّ و هو إلى حدّ كبير عاجز عن تقديم البديل، فإمّا أنّه تابع مقلّد مستسلم أو منفعل متشنج ناقد بلا أيّ بديل أو خيار الهروب. و يبدو أن المشاريع العربيّة والإسلاميّة وبالتحديد تلك التجارب النقديّة الشاملة في المغرب العربيّ الهادفة إلى النقد والحلّ أخفقت في تحقيق غاياتها. قد يكون السبب في هذا الوضع المأساويّ في صناعة الفلسفة البديلة للعرب والمسلمين هو ضعف المنهج الاجتهاديّ أو بالأحرى ضعف الاجتهاد في المنهج النقديّ و فقدان الرؤية الفكريّة الأصيلة من القرآن والسّنة.

العقل الاعتزاليّ الإسلاميّ الجديد أعلن عجزه في التّمسّك بالمنطق الإسلاميّ الحضاريّ و دعى إلى الاستقالة والعلمانيّة. إنّ تجربة نصر حامد أبو زيد والجابري وحسن حنفي و محمد اركون و عبد الله العروي وهشام جعيط و عبدالمجيد الشرفي و الكثير الكثير من أمثالهم، هي

مقتصرة على مقاربات فكريّة بمناهج غربيّة لا أثر للذّات الإسلاميّة والعربيّة في تلك المناهج. آليات القراءة والفهم والبيان وفقاً للمناهج الخارجيّة.

إن الحركة الإسلامية هي أكثر توجهات العالم الإسلامي قدرة على تحريك العمل الاجتهادي لاحتكاكها بالنص الشرعي من جهة و بالعمل الاجتماعي من جهة ثانية. ما ينبغي لنا تحريكه و تفعيله هو العمل الاجتهادي الداخلي والتعامل مع آليات الاستنباط والاجتهاد بروح التجديد والمعاصرة و بمنطق التأصيل و إعادة فهم التراث بطريقة فاعلة و مواكبة للحياة.

الاقتصار على سبّ الحداثة والخوف منها أو التخويف منها ليس مجدياً لأن المادة الفكرية والفنية والثقافية اليوم هي من الجنس الحداثي حيث بات الإنسان في ضوء طغيان الحداثة شيئاً حداثياً ولم يعالج المشكلة محاولات مابعد الحداثيين بل سببوا المزيد من التحير والشرود للعقل المسلم.

إنّ الحركات الإسلاميّة مشدودة باتجاه العمل الاجتماعيّ والسياسيّ و راغبة في ركوب موجة السلطة و بلوغ المواقع الحضاريّة التنظيميّة أكثر من سعيها لبناء الإنسان المعاصر بعقيدة صالحة و عمل نافع عقلانيّ فعّال.والمهمّة الأخيرة لها متطلبّات كثيرة و هي تقتضي تجديد قراءة القرآن الكريم و إعمال أكبر قدر ممكن من الاجتهاد الحرّ في ضوءها و تصحيح المصادر الشرعيّة و التراث الإسلاميّ من كلّ ما ألصق بها من الخارج و سبّب تشويهها و إسقاط فعاليّتها. وبقاء الجماعات الإسلامية خارج العمل الاجتهاديّ العميق سيُبقيها على تماسّ مع السطح من الفكر الإسلامي. و الرّهان على المؤسّسات التقليديّة للفكر والفقه لبناء الموسوعات الفكريّة الإسلاميّة حول الأنظمة الاجتماعيّة في ظلّ النظام التربويّ والعلميّ التقليديّ فيها رهان غير رابح إلى إشعار آخر في أقلّ تقدير.

لست واثقاً مما أقول ولكني سمعت أن الحركة الإسلامية التي لها قاعدة شعبيّة و تنظيمات جماهيريّة فهي لا تستطيع أن تفكر باختراق جدران الفهم التقليديّ تحفّظاً من ردّات فعل الشارع و سخط الرأي العامّ. هي تنبذ المحاولات الاجتهاديّة الجريئة لقلقها على التأثير في موقعيّتها بين الشعب والجمهور. قيل لي إنّ الإخوان لم يتحمّلوا الشيخَ الغزالي بسبب اجتهاداته الصّارمة في وجه السلفيين والإسلام التقليدي الذي يشكّل طيفاً من أطياف الفكر الإخواني و تيّار من التيّارات الداخليّة فيها. ولكنّي على يقين من أنّ أمثال الشيخ الغزالي والشيخ القرضاويّ لو بقوا في داخل الأزهر لم يبلغوا هذا المستوى من التجديد الاجتهاديّ في فهم الإسلام و هم في رقيّ وعيهم الاجتهاديّ مدينون بالمناخ الاجتماعيّ والسياسيّ الحرّ الذي أمّنَتْ لهم الجماعة.

إنّ الحداثة لن تزول بمواجهتها نقداً سلبياً و رفضاً قاطعاً و إقصاءاً لها بالخطب والكلمات أو من خلال التكفير لرموزها و التشنيع في حق أصحابها و حملة رسالتها ولكن بالطرح البديل و هذا الطرح يتطلب مرجعية فلسفية و فكرية أخرى لا تملك التوجهات الفكرية الإسلامية التي تتخذ من النص الشرعي الجامد والمشوب بالتأريخية والضعف وعدم التصنيف والترتيب والمنهجية، أساساً و منطلقاً لفهم الإسلام أي بديل لمواجهتها و مواكبتها.

ظاهرة التحاق الآلاف من المسلمين في الغرب بالحركات الإرهابية في سوريا و إبداء أعلى مستيوات الحماس لقتل المسلمين و إباحة دماء النساء والأطفال والمدنيين تحت عناوين مذهبية أو سياسية تنمّ عن هروبهم الحقيقي من الحداثة و عدم القناعة بالمشاريع مابعد حداثية و فقدان البدائل الإسلامية الأخلاقية والعقلانية الصالحة لملأ فراغهم العقيدي والروحي. هي كارثة كبيرة تعكس مدى ثقل رسالة الحركة الإسلامية في المواجهة الإيجابية في وجه الحداثة و السعي لتقديم منظومة إسلامية من المفاهيم و قيم السلوك تحقق للإنسان والمجتمعات المعاصرة ما فشلت في تأمينها لهم المدارس الليبرالية والرأسمالية والمادية.

الكتاب والسنة و ضرورات إعادة تشكيل المرجعية الفكريّة والعقيدية للحركة الإسلاميّة

الجمود على الاجتهادات التاريخيّة والتصورات المذهبيّة أو الأفكار الحركيّة والتنظيميّة هو خطر محدق على العمليّة التنظيريّة الإسلاميّة و مانع أمام تطوير الأنظمة الاجتماعيّة و السياسيّة الّتي يرمي الإسلام السياسيّ لتحقيقها في ضوء المرجعيّة الإسلاميّة.

من الحقائق الخطيرة الهامة في تأريخ إنشاء المدارس الفكريّة والمذاهب الإسلاميّة والحركات السياسيّة و الدينيّة و كذلك التكتلات القومية و منظومة مفاهيمها هي أنّها برزت في الساحة الإسلاميّة في ظل تطورات واقعية و متطلبات سياسية و مجتمعية في حقب زمنية معينة.

أغلب هذه المذاهب والمدارس أتت نتيجة رؤية نقدية للّاحق على السّابق و السعي لطرح جديد و مشروع أكثر كفاءة من البدائل القائمة أو التجارب السابقة. عليه فإنّ الباحث يمكنه التأكّد من أمرين هامّين جداً، هما: الظرف التأريخيّ و مقتضياته الواقعيه الموضوعيّة في تكوين التوجهات المذهبيّة الفقهية أو الكلامية أو السياسيّة الإسلاميّة من جهة و اعتبار المنهج النقديّ المُعلن أو الكامن في عناصر البديل الجديد. بناءاً على هذين الأمرين نكتشف أنّ الفكر الإسلاميّ في تأريخه الطويل اتّسم بالواقعيّة والرؤية النقديّة.

إن العناصر الأساسيّة في تكوين المذاهب الإسلاميّة الكبرى لم تكن قد أتت من داخل تلك المذاهب لأنها لم تكن قائمة حينما سعى صُنّاعها لتكوينها، وإنّما المصادر العابرة للمذاهب كانت المنبثق الأساس لها. فالإمام أبو حنيفة والإمام مالك والإمام الشافعيّ والإمام أحمد والإمام

جعفر الصادق رضي الله عنهم وغيرهم من الأئمّة الكبار في التأريخ الإسلاميّ لم يطرحوا مذاهبهم على أساس هذه المذاهب طبعاً وإنما نسمّي ما قدّموه بأسماء هذه المذاهب. و أنّهم قدّموا أفكارهم و اجتهاداتهم الّتي سُمّيت فيما بعد بأسماء مذاهبهم في ضوء رؤيتهم النقديّة للواقع و للمدارس الفكريّة الّتي تزامنت معهم ساعين للتّصحيح والإصلاح بحسب فهمهم و استنباطاتهم و كذلك للموائمة والملائمة بين الفكر الإسلاميّ و الظروف المتجدّدة في كلّ عصر.

باعتقادنا أنّ ثنائية الواقعيّة الموضوعيّة والنقديّة الإصلاحيّة هي ثنائيّة غاية في الأهمّيّة تفرض على علماء كلّ زمن و مفكري كلّ عصر أن يفعلوا ما هم فعلوه. أي عليهم أن ينظروا إلى عصرهم و متطلبات زمنهم و من ثم إلى واقع الفكر الإسلاميّ في جميع الصعد الفقهية والعقيدية والخلقية فيعملوا على إعادة الطرح و إعادة تكوين المذاهب في ضوء مرجعية القرأن الكريم و صحيح السنة.

لا شك عندي في أنّ جمود الحركة الفكريّة الإسلاميّة المعاصرة على مصادر المذاهب و امتناع المفكرين والفقهاء عن شمول مضامين المذاهب للاجتهادات الجريئة الملائمة للعصر و للفهم المتجدد للكتاب والسنة لن يسمح بصياغة فكر و سلوك إسلاميين ناجحين في مواجهة أزمات الإنسان في زماننا و تحقيق مقاصد الدين.

إنّ الإمام جعفر الصادق و قبله الإمام محمد الباقر ابن زين العابدين ابن حسين بن عليّ ابن أبي طالب كانا معاصرين للحكم الأمويّ و مشاريعهم الفكريّة العقدية المنحرفة حسب مدرسة أهل البيت فرأوا من الضّروريّ التصدّي لهم من خلال النقد الكلاميّ والفقهيّ والأخلاقيّ والسياسيّ و تصحيح ما كان خلفاء الأموية و علمائهم ينسبون إلى النبيّ المصطفى عليه السلام و تفسيرهم عن السنة و السيرة ومفاهيم القرآن الكريم. سمّيّت هذه المحاولات الفقهية والعقيدية والقرآنية الباقرية والجعفرية بالمذهب الجعفريّ أو الإماميّ أو الشيعي. من هذا المنطق بإمكاننا تأكيد أنّ حركة الإمام جعفر الصادق كانت في بنيتها حركة تصحيحية إصلاحية لمواكبة الواقع و مواجهة تحديات الزمن. حركة نقدية لانحرافات المدارس الفكريّة على الأرض و تصحيحها و حركة موضوعية بينها و بين التأريخ والواقع صلة مباشرة فهمها مرتبط بفهمه.

في ضوء ذلك فإن أيّ جمود فكريّ على فهم ما يُنقل عن الإمام الصادق من فقه و كلام و اجتماع بمنهجية أخبارية مقطوعة عن فهم الزمان والمكان والظرف لن يسمح بالحركات الإسلاميّة الّتي تبنت مدرسة أهل البيت كمرجعية فكرية أن تطرح نظريات معاصرة منسجمة مع الزمان الحاضر. و لعل السر الحقيقيّ وراء تأكيد الإمام الصادق و حثّه على عرض ما يصلنا من أخبارهم على القرآن الكريم يكمن في هذه الحقيقة. لأنّ الكثير ممّا يُنقل عنهم من أخبار و

روايات قد تكون متأثرة بأهواء المتعصبين أو جهل الرواة و ضعف المدونين والمستنسخين أو من المتغيرات الّتي تخضع للظروف فمع تغييرها يتغير الحكم. إنّ إفساح المجال أمام العالم المجتهد لعرض ما يصله من روايات أهل البيت على القرآن الكريم سيُبقي على القرآن الكريم أساساً متيناً للمرجعيّة العظمى.

أراد البعض أن تكون أسُس المذاهب والمدارس الفكريّة الكلامية والفقهية صارمة غير قابلة للتزلزل والتغير قدر الإمكان غير خاضعة لشيئ من خارجها حاكمةً على نفسها مرجعاً لها من نفسها. و من المعلوم أنّ مبدأ حاكمية القرآن الكريم و هيمنته على المنقول والمرويّ من السنة والاجتهادية المذهبية تضادّ الغرض هذا.

أغلب أدبيات الإقصاء كخطابات التكفير والتفسيق والتضليل الّتي ملأت المذاهب والمدارس الفكريّة أتت لصيانة المذاهب من أن يتم اختراقها من خارجها و بالتالي تجاوزها إلى غيرها. هذه الإشكالية في اعتبار المذاهب مرجعيات لنفسها و عدم عرض المذهبيات على القرآن الكريم و قطعيات السنة و منع وزن الأخبار والفتاوى بالقرآن الكريم و تصورها أحكاماً نهائية لا يمكن نقضها و معارضتها كانت السبب الرئيس في انخراط الفقهاء بالأخبار والفتاوى والأقوال الاجتهادية بدلاً من التعمق في القرآن الكريم و قطعيات السنة. والإشكالية نفسها تعمقت فيما بعد فاستمر الإصرار على البقاء على الفتاوى نفسها والاجتهادات نفسها طوال التأريخ و رفض الخروج من اجتهادات علماء المذاهب الأوائل إلى غيرها في القرون اللاحقة.

رغم أنّ ائمة المذاهب نفسها قد قاموا بما قاموا به من أجل شعورهم بالمآزق الفكريّة والاجتماعية و ضرورات واقعية لا يمكن الالتفات الشرعيّ إليها إلا بالسعي الجديد و تجديد الفكر أو لإحساسهم بالخطر على منبع من المنابع الشرعية كخوف المدارس الحديثية والتيارات السلفية على مصدر الحديث من تشدد أصحاب الرأي والعقل. فهل يُعقل أن يستنكر صناع المذاهب الفكريّة ما يقوم به غيرهم من اللاحقين على غرار ما هم فعلوه؟ و هل أنّ ظروفهم و مقتضيات عصورهم استوجبت بناء مذاهب ولكن الظروف الأكثر تعقيداً و تشابكاً كظرفنا نحن لا تقتضي اجتهادات عميقة و واسعة في ضوء القرآن الكريم و قطعيات السنة؟

معروف أنّ الإمام أبا حنيفة الّذي استقر في العراق حيث الواقع الحضاريّ المتباين مع ظروف الحجاز و معترك المدارس الحديثة والتيارات العالمية المتنوعة و مقتضيات الحياة المختلفة، لم يجد بداً من أن يقوم بالتجديد الجذريّ في منهجية الفهم والاستنباط الشرعيّ و تبنّي فكرة الرأي والقياس لمعالجة القضايا الّتي لا تشبه تلك الّتي تعالجه الروايات الحجازية والمكية والمدنية. مدرسة الرأي والاجتهاد العقليّ الحنفيّ هي قامت على أساس منهجيّ نقديّ

للمناهجيات القائمة من جهة و لأجل صناعة البدائل والحلول الواقعية الدينيّة لعصره من جهة ثانية.

تبعه الإمام الشافعيّ في نفس الميزتين والقاعدتين أي النقدية والواقعية الموضوعية العقلية حيث رأى أنّ مدرسة الرأي تجاوزت الحدود في الاجتهاد على حساب الحديث وأنّ مدرسة الحديث تشددت في تجاهلها للعقل والاجتهاد فسعى لوضع مدرسة معتدلة. بقطع النظر عن التقييم لهذه الأوصاف ولكن المؤكد اليقين أنّ الإمام جعفر الصادق و الإمام الشافعيّ والإمام أبا حنيفة و مالكا و أحمد و غيرهم من أئمة المذاهب الفكريّة والفقهية قد سعت لمراجعة الواقع الفكريّ والعمليّ للمسلمين و إعادة بناء المنظومات الفكريّة و تجديد المناهج باتجاه الأفضل و هذا ما يمكن تسميته بالاجتهادية الحداثية الإسلاميّة و هو ما يؤكد أنّ المسلمين و علمائهم لم يتوقفوا عن التفكير والتحديث والتجديد يوما و لم تغب عن بالهم ظروف الحياة المعاصرة لهم ولم يتركوا فرصهم لممارسة إجتهاد في ضوء مصادرهم الأصلية.

و ممّا يكتب لابن تيمية من فضل أنه في ضوء ظروف مجتمعه و تفحصه لواقع الأمة المشحون بالخرافات والتخلف والعجز قام بالدعوة إلى الاجتهاد و حرّم تقليد الأئمة السابقين لعدم التواصل المنطقيّ بين ظروفهم و ظروفه. صحيح أنّ الحنابلة من أتباع ابن تيمية من منطقة لم تتسم بالمقومات الحضاريّة الكافية فشلت في تلقي الرسالة التيمية في ضرورات الاجتهاد و بقيت جامدة صلبة أنتجت فيهم مدرسة ابن تيمية بعضاً من التوجهات التكفيرية ولكن المواقف التيمية نفسها حينما وقعت على عاتق أحناف شبه القارة الهندية الماتريديين الديوبندية أحدثت تحولات خطيرة و مهمة لأنّ الشاه وليّ الله الدهلويّ المعاصر للشيخ محمد بن عبدالوهاب كان في ظرف فكريّ و مذهبيّ و سياسيّ مختلف جوهرياً فباتت التيمية الهندية احترمت المذاهب الأربعة و ركزت على مواجهة الاستعمار و ابتعدت عن التكفير و انتهت إلى الجماعة الإسلاميّة المودودية و أدبياتها الحضاريّة الهامة ولكن التيمية النجدية رسخت دعوتها في الجانب العقيديّ فانتشرت أدبيات التكفير و النقد اللازع للمذاهب و الأشعرية و غيرها من المذاهب الكلامية والفقهية.

لا مجال أمام الحركة الإسلاميّة المعاصرة لو أرادت أن تقدم نموذجاً حضارياً سياسياً في الحكم الرشيد الإسلاميّ إلا أن تقوم بمراجعة فكرية اجتهادية شاملة في ضوء الكتاب والسنة القطعية و السعي الاجتهاديّ الحداثيّ في التأنيس والتعقيل والتخليق السياسيّ والمجتمعيّ.

إنّ الاستمرار في تقليد المذاهب الفقهية والكلامية التأريخية هو العائق الأكبر أمام تطوير الفكر الإسلاميّ في الحركة الإسلاميّة و تجاوز الاجتهادات التاريخية و مناهجهم المحصورة

المحدودة بأطر المذاهب بات أمراً ملحاً. و لعل الشيخ محمد الغزالي رحمه الله و منهجيته الفقهية و الفكريّة في فهم الكتاب والسنة أقرب شاهد و نموذج في هذا المضمار.

الحركة الإسلاميّة من الانتمائية الكليّة المذهبيّة إلى المساهمة العالميّة الحضاريّة

أثبتت نموذجيّة الحركة الإسلاميّة في مصر أنّها قادرة على استيعاب أكبر قدر ممكن من التنوّع الفكريّ والثقافيّ والتعدديّة الاجتهاديّة في داخلها دون اللجوء إلى إلصاق الأحكام العقيدية الإقصائية ضدّ المختلفين والمتنوّعين مع المركز. هذه حقيقة رائعة و مبعث على الابتهاج لأنّ المبدأ نفسها قابل للتوسّع والتعميم والتطوير أكثر فأكثر. إنّنا نجد فرقاً ملحوظاً في أدبيات و منطق قادة الحركة الإسلاميّة في تونس و مصر و لبنان و باكستان و السودان و غيرها. و هم كلّهم يرون أنفسهم تحت المظلّة المركزيّة للمرجعيّة الحركية الإسلاميّة المعاصرة و يتفاعلون في المخطّط الإسلاميّ الحركيّ العالميّ العامّ.

من جانب آخر فإنّ تفعيل الرؤية المقاصديّة لو أخذ على محمل الجدّ فيمكنها أن تُغيّر قواعد التعامل والتواصل بين المكوّنات القوميّة والطائفيّة والمذهبيّة الإسلاميّة والعربيّة كلّها و يذيب الفوارق الجانبية الهامشيّة الّتي ساهمت في استبعاد المسلمين بعضهم لبعض. هذا التوجّه النسقيّ سوف يوزّع الأدوار و يُنشّط المساهمات فيما بينها لتحقيق الأهداف العالية الإسلاميّة على كلّ الصّعد.

إنّ التوجه المقاصديّ يستوجب تجديداً اجتهادياً يسمح بإعادة فهم النصوص الدينيّة و صناعة الفكر الفقهيّ والعقيديّ بالطريقة الّتي تدعم تحقيق الغايات الشرعيّة للأحكام الدينيّة في الواقع. و ضم الرؤية العقلانية إلى المقاصدية يساعد على إخراج معائير المقاصد من حدود النص إلى رحابة العقل ولكن بانضباط و حدود معينة لا تخضع النص للعقل ولكن تفسح المجال للعقل أن يلعب دوره في فهم رحابة فضاءات النص.

إن التأمّل في علاقة المذاهب الإسلاميّة بعضها ببعض يُظهر حقيقة مرعبة و هي أنّها لأسباب كثيرة و عناصر داخلية و خارجية متنوعة لا نخوض في ذكرها الان، تركت العمل و صناعة المجتمع للأنظمة السياسيّة وهي في ما بينها تشابكت و تناحرت. حيث نجد أنّ التوجّهات المذهبيّة عاشت أدبيّات إقصائيّة خطيرة فيما بينها تاركة فرصة بناء الحضارة بيد الحكومات و السلاطين راضية بالقليل من المنافع و تبادل المصالح. إنّ تأريخ تلاعب السلاطين والأمراء والحكومات السياسيّة بالعلماء والمذاهب و تحريض بعضها على بعض و توظيف بعضها ضد بعض و تخريب السلم والاستقرار والحضارة من خلال عملية الشيطنة والتشويه في علاقات النخب والتيارات الفكريّة هو تأريخ أسود و مرعب.

اليوم أيضاً نرى أنّ أصحاب المصالح السياسيّة والاستراتيجيّة من خارج الأمة الإسلاميّة أو الأنظمة السياسيّة العربيّة والإسلاميّة الّتي تعيش تجربة ديكتاتورية و وضعاً حضارياً مأساوياً تبدي حساسيّة بالغة تجاه التواصل الحضاريّ بين المكونات الحضاريّة المتنوعة في الأمة، فترحّب بكلّ المشاريع التخويفيّة و الشيطنة لاستبعاد الخطر على السلطة والحكم الاستبداديّ. ولكن الحقيقة أنّ الحركة الإسلاميّة المعاصرة هي حركة عالميّة إنسانيّة تتبنّى الفكر البنّاء والعصريّ و تتقبل المساهمة على أوسع الأطر للنهوض الحضاريّ بمرجعيّة إسلاميّة عُليا و في ضوء القواعد الثابتة من القرآن والسنة. هذه الحركة يمكنها المناورة والتعامل بحكمة مع الحكومات و من حقّها أن تمارس الواقعيّة والعملانيّة في منطقها مع الأنظمة المستبدّة ولكن بشروط و بحدود.

من الخطوط الحمراء أن ينزلق التوجّهات الإسلاميّة السياسيّة في معترك المذاهب والقوميّات لأنّ الحروب المذهبيّة و الخضوع لإرادات الأطراف السياسيّة الّتي ترى في الوحدة الإسلاميّة بين المذاهب والتيارات الإسلاميّة المتنوعة خسارة لنفسها قد تنتهي إلى القضاء على الإسلاميّة السياسيّة الحضاريّة نفسها.

إن الحركة الإسلاميّة العالميّة المعاصرة ينبغي لها أن تنطلق في خارج المناخ الخاصّ للأزهر وقم و نجف والمدينة والزيتونة و جامعة القرويين و غيرها من المراكز العلمية الرائدة في صنع الفتوى والاجتهاد وأن تصنع فيما بينها كلّها منطقة الملتقى الحضاريّ و تطالبهم بمدرسة فكرية عصرية تساهم في تحقيق مقتضيات المشاريع الإسلاميّة في السلطة والمجتمع و بالتّحديد في صناعة الأنظمة الإسلاميّة المعاصرة في المجتمع والسياسة والإقتصاد. إنّ الحركة الإسلاميّة تملك الأهليّة والقدرة على أن تقرب من المسافات البعيدة بين هذه الحواضر العلميّة العريقة و ذلك من خلال فرض مطالباتها على هذه المؤسّسات الدينيّة في شكل تساؤلاتها النابعة عن التجربة و أن تتوخّى منها الأجوبة والحلول.

تقاعُس الحركة الإسلاميّة في القيام بواجب نقل التساؤلات والتعقيدات على المرجعيّات الإسلاميّة المتنوّعة و مدارسها الاجتهاديّة المختلفة سينتهي إلى إستمرار تكريس الرؤية العلمانيّة - الاستبداديّة في السياسة و هي أخطر من الاستبداديّات التقليدية و أشنع من العلمانيّات الغربية بدون شك، كما أنه سيتمخض عنه الفكر الإسلاميّ المستقيل عن الرسالة الاجتماعيّة الحضاريّة والمولع بالتطرّف والتشدّد والتكفير.

و في نفس المضمار، على المؤسّسات الفكريّة الدينيّة والمرجعيات الدينيّة الإسلاميّة أن تعيد البناء للمناهج والأفكار والنظريات بناءاً على مآزق الحركة الإسلاميّة و إخفاقاتها في تكوين الأنظمة الاجتماعية أو فشلها في الأداء السياسيّ توصلاً إلى تمكين الفكر الإسلاميّ من الأداء

الأفضل في تحقيق مقاصد الحضارة المعاصرة و غاياتها الإنسانية والقيمية. عليه فأعتقد أنّ هناك أهمية فائقة لطرح تساؤلات التجربة الإخوانية المصرية في السلطة على المفكرين والمراجع الدينية. لأنّ الفكر الشرعيّ المعارض لا يواجه نفس الأسئلة الّتي يواكبه الفكر الإسلاميّ حينما هو حاكم. كذلك النخب السياسيّة و الدينيّة في النظام الإسلاميّ الإيرانيّ بعد تجربة سياسية إسلامية استمرت قرابة أربعة عقود ينبغي لهم أن يبنوا جسراً علمياً هاماً بينهم و بين المراجع الدينيّة في كلّ العالم الإسلاميّ بحثاً عن الخروج من المآزق النظرية و الفكريّة حول قضايا الواقع السياسيّ والإقتصاديّ والثقافيّ الإسلاميّ في إيران كنموذج.

الحركة الإسلاميّة..انجازات المعارضة و إخفاقات الحكم

مشكلة الحركة الإسلاميّة الّتي لا تزال تعاني منها هي أنّها لا تؤسّس للحكم حينما تعارض ولا تفنتح على المعارض حينما تحكم. لا تعميم في هذا الأمر طبعاً ولكنّ التجربة الإسلاميّة في إيران في تنافس الأحزاب السياسيّة الإسلاميّة على السلطة و فشل الكثير منها حينما تصعد إليها و تفوز في الانتخابات أثبتت لنا أن الإسلاميّن هم مُدمنون على المعارضة فلا يرتاحون وهم يمارسون السلطة. فمن الطريف أنني رأيت بعضهم و هم يلعبون دور المعارضة حتى وإن كانوا في السلطة!

أسباب هذا الإخفاق كثيرة جداً تتراوح بين الإرادات الخارجية و الضغوط التي تأتي من تلك الجهات لإفشال العمل السياسي الإسلامي و ضعف الداخل فكريّاً و سياسيّاً و إداريّاً. ومنها أنّ الحركيّ الإسلاميّ يتربّى على أن يتعامل مع المنسجم القريب أو بالتعبير الأدقّ مع الإخوان. وأمّا مقتضيات العمل السياسيّ فهي كثيرة و متنوّعة، منها ضرورة التعامل الإيجابي مع جميع الأطراف و الانتقال من دور المعارضة السياسيّة إلى دور الحاكم والموالي من أصعب المهامّ لأنّها عمليّة تقتضي أن يُغيّر الإنسان منطقَه وأدبياته و يعدّل سلوكَه و مواقفَه. ذلك أنّ مقاصد المعارضة وأدبياتها و وسائل تحقيق أهدافها تختلف عن مثلها في السلطة.

أن تملك الحركة الإسلاميّة تجربة السلطة والحكم وإنْ جزئياً، يساعدها على أن يلعب دور المعارضة و وظيفتها بمزيد من التفاهم والتفهّم فيعتدل سلوكها و يُعقل خطابُها و تتوازن مطالباتها. إنّ أرض السلطة مزروعة بأخطر الأشواك و عالم السياسة حقل مشحون بالألغام.

الحركة الإسلاميّة و أزمة التواصل السياسيّ والفقهي

تسييس العمل الفقهيّ أدّى إلى تسييس المبادئ الاجتهاديّة و مصادرها و مناهجها و هذا ما يتطلّب جهداً إضافيّاً كبيراً لإعادة تكوين البنية الاجتهاديّة الإسلاميّة ممّا يسمح للمسلمين أن يقوموا بتطوير الحكم و ترشيده وفقاً لمبادئ العقل والشرع.

المبادئ الفقهيّة والكلاميّة التقليديّة في العراق و إيران و لبنان و مصر و غيرها من البلاد العربيّة كانت حجر عثرة أمام العمل السياسيّ والحركيّ. الشهيد السيد محمد باقر الصّدر والإمام الخمينيّ والسيد محمد حسين فضل الله و كذلك الشيخ القرضاويّ والشيخ محمد الغزاليّ و من قبلهم القادة العلماء من الإخوان المسلمين واجهوا مقاومات شرسة من قبل التيار التقليديّ الأخباريّ والسلفيّ في مشاريعهم الحضاريّة والسياسية.

ولكن هولاء بفضل قوتهم الفقهية و مكانتهم العلمائية الاستنباطية استطاعوا أن يكرّسوا بعض المبادئ الّتي غطت على العمل السياسيّ في حزب الدعوة العراقيّ و الثورة الإسلاميّة في إيران و المقاومة الإسلاميّة في لبنان وجماعة الإخوان المسلمين في مصر و غيرها، غير أنّ الكارثة حلت بهذه الحركات حينما انقطع الحبل بينها و بين جيل من الفقهاء القادرين على التجديد الفكريّ بكل أبعاده ممّا أدى إلى تسطيح الفهم والوعي في بعض أفكارها و حولها إلى حركات العمل السياسيّ الّتي تفتقر إلى العمق الفكريّ والفقهيّ والكلاميّ لتغطية عملها من جهة و إلى التجديد الكلاميّ والعقليّ للتواصل مع المجتمع المدنيّ المتنوع في بنياته العقيدية.

يظهر للمتابع السياسي والديني في إيران أنّ هناك تعارضاً واضحاً في بعض مواقف القيادات السياسية العالية و طريقة مقاربة المراجع الدينية في قم.لأنّ الحكم يتطلّب نظرة مختلفة إلى الحياة وبالتالي أحكاماً مختلفة قابلة للتحقق في عالم الخارج و هذا بدوره يتطلّب منهجية اجتهادية مختلفة و أداءً فكرياً فقهيّاً مختلفاً للفقيه والمرجع ولكنّنا نشهد فرزاً خطيراً بين الثقافة التقليدية في المؤسسات الدينية و مقتضيات العمل السياسي في السلطة والحكم.

إنّ الحركة الإسلامية في السودان و مصر و تونس و لبنان و إيران والعراق و دول كثيرة أخرى أمام معضلة عدم وجود شريحة علمائية و مراجع خبراء دين يستجيبون للرد على تساؤلات الحركة الميدانية والنظام السياسي. لأجل ملأ الفراغ الفقهي هذا ينبغي توسيع التواصل بين الحركة الإسلاميّة و المواقع المرجعية في المؤسسات الدينية و جهاز الفقهاء. آليات كثيرة تناسب هذا الهدف و تقرب الطرفين و تملأ الفجوة. حالة مصر في علاقة الإخوان والأزهر و موقف شيوخ المؤسسة المعارض تجاه الجماعة مصداق خطير و حساس لهذا الأمر. بالتأكيد ليس من الطبيعي أن نتوقع فك الصلة الوجودية بين المؤسسات الدينية و الدول ولكن يمكن أن تعمل الحركة الإسلامية على التفاهم مع كتلة علمائية و مجلس علمائي بمستوى رفيع. والمشكلة تكبر حينما تلعب الجماعات الإسلامية دور المعارضة ليس في السلطة فحسب وإنما في الدعوة والعمل الإسلامي الإرشادي العامّ أيضاً.

الحركات الإسلاميّة المعاصرة و ضرورات التغيير البنيوي

تطوير العمل الفقهيّ والكلاميّ الإسلاميّ هو بمثابة مقدمة معقولة للتطور السياسيّ و ترشيد السلطة والحكم في العالم المعاصر.اختزال المشكلة السياسيّة في العالم في فريق الحكم و تركيز العمل السياسيّ على تغييرهم لا يلامس الحقيقة ولا يتفق و فهم الواقع العميق. تشخيص ناقص للمشكلة فلا يتأتى منه الوصول إلى العلاج الناجز.

الإختلاف الشديد في قراءة المشكلة أحدث تنوعاً شديدا في المواقف الملائمة للتوصل إلى الحل والبديل. فعلى سبيل الثال نلحظ أن بعض الجماعات الإسلاميّة العالمية ترى أنّ ظروف المسلمين و مجتمعاتهم اليوم هي ظروف مكّية و هي حالة غير مستعدة للطرح المدنيّ والحقوقيّ والسياسيّ فعلى رأيهم يجب التخلي عن التركيز على النهي عن المنكر و إزالة المنكرات وإنما المطلوب حسب تصورهم هو السعي لبناء الكتلة الصالحة في المجتمع و تبليغ الإسلام و مبادئه إلى الناس على أسُس منهجيتهم ذات الأسس الستة في العمل الدعويّ والتبليغيّ مشددين على ضرورة البعد عن الاحتكاك مع الشأن السياسيّ ما دامت الإشكاليات الحقيقية العميقة تكمن في ضعف بنية الشخصية الإسلاميّة الدينيّة و جماعة التبليغ الإسلاميّة خير مثل لهذا الاتجاه.

إن جماعة التبليغ لا تتبنى التنظيم العصريّ فرغم أنّها من أوسع الحركات الإسلاميّة انتشاراً في العالم الإسلاميّ ولكنها لا تتبنى ناطقاً باسمها ولا تملك قناة إعلامية ولا مراكز تنظيمية مع أنّ لها مكاتب في أرجاء العالم. و أغلب الظنّ أنّ جلّ مبرراتهم في ذلك هي في أنّ العقل التنظيميّ سيتحوّل إلى عبئ إضافيّ وأنه يسبب الانحراف عن المغزى والجوهر والباطن لحساب الشكل والصورة والهيكل و هذه الاستحالة ستكون بشكل تدريجيّ غير ملحوظ. إنّهم في منبت أصول معتقداتهم ينحدرون إلى الحركة الديوبندية الهندية الّتي تزعمها الإمام وليّ الله الدهلويّ والتي انطلقت منها شتى أنواع السلفيات الدعوية والجهادية والتكفيرية والتي كانت منبثق نظريات الإمام المودوديّ وفضل الرحمن وحركة طالبان رغم التباينات الهائلة بين مناهج كلّ من هولاء. غير أنّ أمراء جماعة التبليغ اقتنعوا بضرورة العودة إلى المرحلة المكية من التأريخ الإسلامي.

لا أقصد الدعوة إلى نقطة الصفر رغم أني حينما أنظر إلى الثقافة الإسلاميّة المنتشرة في شبه القارة الهندية(الهند و باكستان و البنغلادش) اشعر أنّ هناك تخلفاً مرعباً في فهم الإسلام وأتفهم طريقة عمل الجماعة تلك طبعاً، ولكنّي أردت لفت الانتباه إلى أنّ الحركة الإسلاميّة ينبغي لها أن تعيد فهم نفسها و تراجع حساباتها و تقوم بنقد ذاتيّ جريئ و عملية جراحية صعبة إن إقتضى ذلك المشروع النهضويّ والتجديديّ ذلك كله.

التنظيمات القائمة على الحلال والحرام التقليديين والفقه التراثيّ الإسلاميّ والمدارس الاجتهادية التقليدية التأريخية لن تفلح في خوض العمل السياسيّ بنجاح حتى لو صوت لصالحها

الغالبية الساحقة من الجماهير لأنها في مثل أحوالنا المعاصرة لا هي تملك خبرات الحركات العلمانية والمدنية والبراغماتية السياسيّة ولا هي تملك العقل الإسلاميّ والفقهيّ والكلاميّ القائم على تجديد اجتهاديّ يسمح لها بعقلنة القضايا الإسلاميّة و أنسنتها حيث لا تتباين مع القضايا الإنسانية المعاصرة.

فوز الكثير من الحركات الإسلاميّة في الانتخابات الحرة ميسور تماماً كما إسقاط النظام السياسيّ القائم ممكن ولكن الصعوبات الكبرى تبدأ بعرقلة حركة هولاء بعد إسقاط الأنظمة و الانخراط في السلطة على أثر الفراغ النظريّ وضعف التجربة السياسيّة ممّا سيتسبب في ضياع الحركة و جماعاتهم و جماهيرهم و خسارة الراهن والمستقبل. والحل ليس في أن يظهر الحركيّ الإسلاميّ في مظهر العلمانيّ المتسامح ولا في إظهار التشدد والعنف في أدبيات الإسلاميين في السلطة والسياسة و لا في تلويث الحركة بصفقات مع الجهات العالمية الّتي أصلاً هي وراء إفشال الكثير من الحركات الإسلاميّة في العمل السياسيّ والحزبيّ وإنما الحل في أن نضع مشروعاً فكرياً معمقاً يأتي من ضمنه العمل الاجتهاديّ الحقيقيّ و تعميق النظر و تنضيج الفكر الدينيّ حيث يكون بديلاً عقلياً واقعياًصالحاً للعمل السياسيّ فيه القدرة الاستيعابية على امتصاص الطاقات البشرية النافعة بقطع النظر عن الانتماءات والتكتلات والحزبيات والطائفيات والمذهبيات.

إن الإشكالية الكبرى في الحركة الإسلاميّة المعاصرة هي في أنّها لا تملك الرصيد الفكريّ الاجتهاديّ العصريّ ولا تنتمي إلى جامعة فكرية واضحة المعالم ولا تخرج من مدرسة علمائية معيّنة ولا هي تملك القدرة على بناء شريحة من العلماء والمجتهدين المعترف بهم في الحركة الفقهيّة الاجتهاديّة. إنّ العقل التنظيميّ لا يكفي لنجاح الحركة الإسلاميّة في التأسيس الحضاريّ و تقديم البديل الإسلاميّ نهجاً لتكوين الدولة و نظام الحكم.



النظام السياسي الإيراني بين الشكلية والموضوعية

Iranian Political System: The Formality and Objectivity

د.طارق صالح عبدالنبي الذباح

رئيس جامعة اجدابيا/ ليبيا

دة.منى رمضان بوبكر المطردي

عميد الدراسات العليا/ ليبيا

الملخص

هدفت هذه الدراسة الوقوف على أبعاد الصراع السياسي بين قوى الشرعية ، وقوى المشروعية ، في إيران، منذ قيام الثورة الإسلامية الشيعية الامامية في إيران في "فبراير1979م". وكانت قوى الشرعية هي المسيطرة على الحكم بلا منازع وبشكل كامل خلال حكم آية الله "الخُميني" بين عامي1979م–1989م. وبعد وفاة "الخُميني" في الثالث من يونيو1989م شهدت الخارطة السياسية في إيران تغييراً جذرياً؛ حيث فقد رجال الدين الكثير من قبضتهم على السلطة بسبب عدم تمتع آية الله "علي خامينيء" بالشخصية الكاريزمية التي تميز بها سلفه آية الله "الخُميني"، مما ساعد على وصول الإصلاحيين إلى الحكم في الفترة من1989م وحتى يونيو2005م. الذَّين تميَّزوا بتوجهاتهم الإصلاحية والانفتاح على الغرب.

وقد شهدت هذه الفترة خلافاً واضحاً بين التيارين الرئيسيين في مؤسسات الدولة وهما: "المحافظون" الذين يستمدون شرعيتهم من ولاية الفقيه، و"الإصلاحيون" الذين يدعون إلى مزيد من الانفتاح والحرية. ويؤمن المحافظون بأحقية الولاية كمصدر وحيد لتشريع القوانين والسياسات، وبالتالي يصبح رجال الدين وحدهم المخولين بتحديد الفكر السياسي والاجتماعي للأُمة. في حين يطالب الإصلاحيون بمواكبة الأفكار الواقعية بعيداً عن الإيديولوجية، فَهُم يسلِّمون بأهمية الاقتصاد الحر، والانفتاح التجاري كوسيلة لتنمية وتطوير المجتمع في إيران.

وعاد المحافظون إلى السلطة من جديد بعد انتخاب "محمود أحمدي نجاد" رئيساً لإيران من خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في يونيو2005م. ثم دخلت إيران مرحلة جديدة بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة التي جرت في يونيو2009م، والتي أُعيد فيها انتخاب "محمود أحمدي نجاد" رئيساً لدورة ثانية؛ حيث شكَّل انتخابه منعرجاً خطيراً في الحياة السياسية الإيرانية مما أدى إلى خروج المظاهرات المنددة بنتائج الانتخابات والتداعيات التي نتجت عنها.

وعلى ذلك جاء هذا البحث لدراسة النظام السياسي الإيراني، من خلال دراسة الموضوعات التالية: - **المبحث الأول: المؤسسات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية:**

- **أولاً:** الولي الفقيه (المرشد الأعلى/ القائد).
- **ثانياً:** المؤسسة التنفيذية (رئيس الجمهورية، نواب الرئيس، الوزراء).

- **ثالثاً:** المؤسسة التشريعية (مجلس الشورى الإسلامي، مجلس صيانة الدستور).
- **رابعاً:** المؤسسات القضائية (القضاء العام، القضاء الثوري، القضاء الخاص).

- **خامساً: مؤسسات عابرة للسلطات** (مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس الأمن القومي الأعلى، مجلس إعادة النظر في الدستور).

المبحث الثاني: التحليل الموضوعي للنظام السياسي الإيراني :

- **أولاً**: بالنسبة للولي الفقيه.
- **ثانياً**: رئيس الجمهورية.
- **ثالثاً**: التشريع.
- **رابعاً**: مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- **خامساً: مدى التأثير على القوى السياسية غير الرسمية في النظام**

وأخيراً قائمة بالمراجع العربية والأجنبية التي استعان بها الباحث في دراسته.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، النظام السياسي الايراني ، الشرعية ، المشروعية

Abstract

This *paper seeks to identify the aspects of political conflict between the authorized powers and other powers emerged from lawful regulations in Iran since the Iranian Revolution in February, 1979.*

The *authorized powers were dominated during the rule of Ayat Allah Khamini between the years 1979 – 1980, and after his death in June 1989, the political map in Iran witnessed drastic changes. The religious men lost their power due to the lack of Ayat Allah Ali Khamini to the personal charisma that characterizing Ayat Allah Khamini. This, in turn, caused the arrival of what is called the corrective group to the power in 1989 to June 2005. This group has been descried with their corrective orientation and the openness to the West. This period has witnessed clear differences between the two important parties in the governmental institutions: conservative, who derive their power from the Faqih, and the corrective party, who continuously seeking the openness to the West and more freedoms to the nation. The conservatives believe in their priority in being in power as the only source of laws, regulations and policies. Hence, the religious men become the only people authorized to determine the social and political thought to the country. At the same time, the corrective group asks for following the logical ideas far away from ideology as they believe in the importance of free economy, commercial openness as tools for developing the Iranian society.*

The *conservatives returned to power again after nominating Mahmoud Ahmadi Najad as a president to Iran through presidential elections took place in June 2005. Since then, Iran entered new era in*

the tenth presidential elections took place in June 2005, which elected Mahmoud Ahmadi Najad as president for the second time. This choice has caused dangerous change in the Iranian Political Life. This triggered protests against the results of elections.

***Hence**, this paper came to investigate the Iranian Political System through studying the following subjects:*

First Part: the Governing Institutions in the Islamic Republic of Iran

The Faqih (The upper guide or leader)

The executives Institutions (the President, Vice president, Ministers)

The Authoritarian Institutions (Islamic Consultation Council, Maintenance Constitution Council)

Judicial Institutions (General Jury, Revolutionary Jury, Private Jury)

Trans-power Institutions (the Council of Ruler Expediency, the Supreme National Security Council, the Constitutional Review Council)

The second section: The objective analysis of the Iranian Political System:

First: for the guardian jurist.

Second: for the President of the Republic.

Third: Legislation.

Fourth: the Council of Ruler Expediency.

Fifth: the extent of influence on the informal political forces in the country political affairs, and finally a list of Arabic and foreign references used in his study.

Key Words: Iran, Political Power, Formality, Objectivity

المقدمة

في إطار التصنيف المنهجي لتحليلات النظم السياسية هناك اتجاها واقعيا يرتكز على المنهج الاستقرائي، يصف أصحابه واقع النظم السياسية بما هو عليه دون تفسيره، ومن ثم فهم يعتمدون على الواقع السياسي بصدد تحليلاتهم[1].

وجدير بالذكر هنا أن هؤلاء النظريين أطلق عليهم "**الميكيافليين الجدد**"، ويتخذ بحثنا من نظرة هؤلاء الواقعيين للنظم السياسية منطلقا له، والتي مفادها أن شتى النظم السياسية تنتهي في الواقع أوليجارشية (حكم القلة) مهما بدأت بواجهات تستدعي وصفها بأنها ديمقراطية. ومن وجهة نظرهم، هذا أمر طبيعي طالما أن حقيقة السلطة السياسية تتمثل في ظاهرة الاحتكار الفعلي لأدوات العنف، وطالما أن الاحتكار هنا يعني بالضرورة قصر اتخاذ القرار السياسي على قلة دون كثرة، ومن أبرز الذين قادوا هذا الاتجاه الواقعي في النظم السياسية هم (باريتو) في كتابه "علم الاجتماع"، (موسكا) في كتابه عن "الطبقة الموجهة"، (برينهام) في كتابه "الميكيافليين"[2].

واستناداً لما سبق يستهدف بحثنا هذا محاولة الوصول إلى حكم موضوعي بصدد الأوليجارشية (القلة) الحاكمة في النظام السياسي لجمهورية إيران الإسلامية، وذلك من خلال مبحثين، نستعرض في الأول للواجهات الشكلية (المؤسسات الدستورية) للنظام والدور المحدد لكل منها وفقاً لما جاء في الدستور الإيراني، أما المبحث الثاني، فهو تحليل موضوعي لواقع النظام السياسي الإيراني من خلال رده إلى الواقع.

وفقا لهذا النوع من التحليل يكون التساؤل الرئيسي هو: ما هي القلة التي ينتهي إليها الحكم في النظام السياسي لجمهورية إيران الإسلامية؟ ويلاحظ أنه بحكم طبيعة مادة البحث – المؤسسات السياسية الإيرانية، مع ردها إلي واقعا– وعلى مقتضي الهدف الذي حددناه سلفا كان لابد من اللجوء إلى المنهج الاستقرائي (الاختباري) كمنهج لبحثنا هذا في سبيل الوصول إلى حكم موضوعي بشأن هدف البحث.

خطة البحث

المبحث الأول: المؤسسات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية:

- **أولاً**: الولي الفقيه (المرشد الأعلى/ القائد).
- **ثانياً**: المؤسسة التنفيذية (رئيس الجمهورية، نواب الرئيس، الوزراء).

---

[1] عادل ثابت، **النظم السياسة** (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007) ص 21.

[2] **انظر في هذا المضمون**: محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسي، **مدخل العلوم السياسية** (طبعة منقحة ومزيدة معدة لطلاب العلوم السياسية بكلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 1995) ص ص 154، 155، محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية** (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1965) ص ص 124،123.

- **ثالثاً:** المؤسسة التشريعية (مجلس الشورى الإسلامي، مجلس صيانة الدستور).
- **رابعاً:** المؤسسات القضائية (القضاء العام، القضاء الثوري، القضاء الخاص).

- **خامساً: مؤسسات عابرة للسلطات** (مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس الأمن القومي الأعلى، مجلس إعادة النظر في الدستور).

المبحث الثاني: التحليل الموضوعي للنظام السياسي الإيراني :

- **أولاً:** بالنسبة للولي الفقيه.
- **ثانياً:** رئيس الجمهورية.
- **ثالثاً:** التشريع.
- **رابعاً:** مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- **خامساً:** مدى التأثير على القوى السياسية غير الرسمية في النظام.

المبحث الأول

المؤسسات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية

لم تختلف الثورة الإيرانية عام 1979 عن الثورات الكبرى[1] اختلافا كثيرا"، إذ كانت تجسد حركة سياسية بارزة، مرت عبر مراحل طويلة، وبلغت ذروتها في انتفاضات عامي 1978 و1979، وأصابت الثورة العالم بصدمة، وأحدثت تحولا كبيراً لا يزال يحير الكثير من المراقبين.

نجحت النخبة الحاكمة بعد الثورة في التصدي للتحديات التي تراوحت بين المعارضة المسلحة داخلياً ونشوب حرب مدمرة لمدة ثماني سنوات شنها (صدام حسين)، وعلى العكس من الأنظمة التي تفضل الاستقرار عن طريق إحكام السيطرة المركزية ووضع برنامج للتنمية يدعم موقفها وأمن دولتها، والأهم من ذلك فإن النخبة الحاكمة حافظت على استقرار الجمهورية الإسلامية بعد وفاة (آية الله الخميني) في يونيه 1989م، في أعقاب حرب الخليج الثانية، في بلد ظل طوال تاريخه الطويل يتبع النظام الملكي فإن النخبة الحاكمة في "**إيران الثورة** " فضلت المشاركة الشعبية ضمن حدود معينة، طبقت اللامركزية في السلطة وهي إستراتيجية أيديولوجية – ثقافية تهدف إلي تطويع المثل العليا لثورة عام 1979 وتعديلها، ثم إدارة الصراع من خلال الإجراءات غير الرسمية، وهذا ما يجعل من النظام الإيراني – ولو من الناحية الشكلية – نظاماً أكثر ديمقراطية.

ويتناول هذا المبحث المؤسسات السياسية الحاكمة في إيران وفقا لما نص عليه الدستور، وذلك على النحو التالي:

- **أولاً:** الولي الفقيه (المرشد الأعلى/ القائد).

[1] الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، الثورة الروسية 1917 وتواصلت حتى الثلاثينيات من هذا القرن ثم الثورة الصينية التي اندلعت عام 1911، واستمرت حتى الستينيات.

- **ثانياً:** المؤسسة التنفيذية (رئيس الجمهورية، نواب الرئيس، الوزراء).
- **ثالثاً:** المؤسسة التشريعية (مجلس الشورى الإسلامي، مجلس صيانة الدستور).
- **رابعاً:** المؤسسات القضائية(القضاء العام، القضاء الثوري، القضاء الخاص).
- **خامساً: مؤسسات عابرة للسلطات** (مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس الأمن القومي الأعلى، مجلس إعادة النظر في الدستور)[2].

وسنعرض لذلك بشيء من التفصيل:

- أولاً: الولي الفقيه (المرشد الأعلى/ القائد)[1].

يعد منصب المرشد الأعلى للثورة أقوى مؤسسة في إيران، ويرتبط هذا المنصب بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الراحل آية الله روح الله الخميني التي هي ولاية الفقيه، نشأت هذه الولاية إعمالاً للمادة (110) من دستور عام 1979، إذ تؤسس تلك المادة على نحو راسخ صلاحيات الولي الفقيه وحقوقه[2] كالتالي:

- وظائف القائد وصلاحياته وفقا للمادة (110)[3]:

1- تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2- متابعة حسن تنفيذ السياسات العامة للنظام.

3- إصدار الأمر بالاستفتاءات.

4- رئاسة القيادة العامة للقوات المسلحة.

5- إعلان قرارات الحرب والسلم وتعبئة القوات.

---

(2) **والمقصود بها التي تتماس في إطارها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، في التشكيل و/ أو الوظائف، وبالتالي تصعب نسبتها إلي أي من ثلاثتها بشكل منفرد. وينطبق هذا الوضع علي كل من (مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس الأمن القومي الأعلى، مجلس إعادة النظر في الدستور).**

راجع في هذا الصدد: نيفين مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002) ص 127.

(1) **وفقا للدستور، وفي الولي الفقيه راجع:**

دستور الجمهورية الإسلامية في إيران لعام 1989، تم التصديق عليه أول مرة 1979، وتم التصديق عليه بعد التعديل عام 1989 (بيروت، المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، د . ت) **ملحق في:** نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 304 – 306، **حول الولي الفقيه: الميلاد والنشأة، راجع:**

فهمي هويدي، **إيران من الداخل** (القاهرة، مركز الأهرام للتنمية والنشر،1988) ص ص 89 – 108.

(2) **تدور نظرية ولاية الفقيه حول من يمتلك المبرر الشرعي والأساس الفلسفي لتولي الإمامة (ممارسة الحكم) في المجتمع الشيعي في فترة الغيبة الصغرى للإمام التي بدأت بغيبة المهدي عام 620 م، وعلي هذا الأساس يستعمل في إيران مصطلحا مرشد الثورة، الولي الفقيه كمترادفين، وللتوسع راجع:**

محمد رضا وصفي، **الفكر الإسلامي وآفاقه في إيران المعاصرة** (شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد(123)، 2006) ص ص 138 – 142.

Abrahamian, Ervand, Khomeinism**: Essays On Islamic Republic,** (London, University Of California Press, 1993).

Mohsen, Milam. M, **The Making Of Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic**, (Boulder , co : West Review Press, 1994), p 262.

(3) **وهي المادة التي حدثت فيها تعديلات في الدستور التكميلي 1989 م.**

6- **نصب وعزل وقبول استقالة كل من:**

أ- فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب- رئيس السلطة القضائية.

ج- رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.

د- رئيس أركان الجيش والقائد العام لقوات الحرس الثوري وقادة القوات النظامية وغير النظامية(المدنية).

7- حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاثة.

8- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

9- التوقيع على حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم، فيجب أن تنال قبل انتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.

10-عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتقصيره في وظائفه القانونية، أو بعد أخذ رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية على أساس من المادة (89) من الدستور.

11- العفو، أو التخفيف من عقوبات المحكم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية، ويستطيع القائد أن يوكل شخصا آخر أداء بعض وظائفه وصلاحياته[1].

- **الهيئات التابعة للمرشد:**

- **بالنسبة لآية الله الخميني:(المرشد الأول: 1979 – 1989):**

وسع آية الله الخميني من صلاحياته وأدخل منصبه في الإطار المؤسساتي بإقامة ثلاث شبكات شخصية متداخلة كالتالي:

أولاً: فرض سلطته على أصحاب المناصب الرسمية في الدولة عن طريق تعيين ممثليه الشخصـــــيين

(ويعرفون باسم ممثلي الإمام) في كافة المصالح الحكومية الهامة، ويعلو منصب ممثل الإمام علي منصب الوزير والمسئولين الآخرين ويتلقي ممثل الإمام تعليماته من مكتب الخميني وليس من

---

[1] موسي الموسوي، **ثورة الخميني: الثورة البائسة؟** (بدون ناشر، بيروت، 1989) ص ص 49 – 52، محمد السعيد عبد المؤمن، **العمامة والعباءة في السياسة والحكم** (الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1995) ص ص270 – 272، يحيي داود عباس، **قراءة في كتاب النظام السياسي الإيراني** (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (87)، أكتوبر 2007) ص 31.

Hoogluiid, Eric, **Twenty Years Of Islamic Revolution: Political and Social Transition In Iran Since 1979**,(New York, Syracuse University Press, 2002) p.p 125-129.

رئيس الوزراء، وكان هؤلاء الممثلون بمثابة "عين الخميني وأذنه"، مسئولين مسئولية مباشرة أمامه.

ثانيا: أصدر الخميني – عقب وصوله إلي إيران بفترة قصيرة – مرسوماً يقضي بتشكيل سلاح الحرس الثوري الإسلامي"، وإقامة شبكة من "**اللجان الثورية"**، الهدف منها إجهاض أي تهديد يواجه الدولة ومثلو دولة داخل الدولة.

ثالثا: اهتمام الخميني بتدعيم العلاقة بين الطلبة وبين مدرسيهم داخل الدوائر الدينية مثل معهد الفيضة الدينية في قم، بعد قيام الثورة قام الخميني بتعيين طلابه في المناصب الدينية الهامة كأئمة المساجد وخطباء لصلاة الجمعة، وأدت الكاريزما والمرجعية اللتان كان يتمتع بهما إلي جعله أكثر قوة ونفوذا في تعزيز سلطته[1].

- **بالنسبة لخامنئي: (المرشد الثاني: 1989 – الآن)**[2]:

أ- مكتب الإرشاد الأعلى: وهو المؤسسة الرسمية التي يمارس من خلالها سلطته، ويتكون المكتب من أربعة أعضاء دائمين كلهم من علماء الدين من أصحاب درجة حجة الإسلام أو آية الله.

ب- نظام ممثلي المرشد الأعلى: يشكل ممثلوا المرشد الأعلى عنصرا" رئيسيا" آخر في سلطة خامنئي، ويرتبطون بشكل وثيق بمكتب المرشد الأعلى، ويعينهم خامنئي، أو يوافق عليهم بصورة شخصية . ويوجد هؤلاء الممثلون في كل وزارة ومؤسسة حكومية مهمة وفي معظم الهيئات الثورية والدينية، كلهم تقريبا من رجال الدين، أغلبهم يحملون درجة حجة الإسلام.

وتقدر لجنة الدفاع عن حقوقه المرجعية الشيعية عدد هؤلاء الممثلين العاملين داخل إيران وخارجها بنحو ألفي ممثل، ويشكل هؤلاء الممثلين العاملين في مجموعهم شبكة سيطرة متنوعة في طول البلاد وعرضها تكر جهودها لفرض سلطة المرشد الاعلى[3].

---

[1] انظر في هذا المضمون:

Bahman, Bakhtiar, **The Governing Institutions Of Islamic Republic Of Iran: The Supreme Leader, The Presidency, and the Majalis**, IN, Al Swaidi, Gamal, ed, **Iran and The Gulf : a search For Stability** (Abu Dhabi: The Emirates Centre For Strategic Studies and Research, 1996), p.p 48- 50.

[2] وقد كان مفترضا أن يكون آية الله العظمي حسين علي منتظري خليفة الخميني، غير أن منتظري انتقد بعض الممارسات الحكومية واعتبرها عارا علي الثورة، مما دفع الخميني إلي إرغام منتظري علي الاستقالة في مارس 1989، وقد تلت ذلك أزمة خلافة، إذ تنص المادة (109) من الدستور علي ضرورة أن يكون الولي الفقيه مرجع تقليد قادرا علي الإفتاء، وباستبعاد منتظري لم يعد هناك خلفاء مناسبون من بين صفوف علماء الدين المسيسين، ولذلك أمر الخميني بإلغاء هذه المادة بصورة قانونية، ولم يعد الدستور المعدل 1989 ينص علي ضرورة أن يكون الولي الفقيه مرجع تقليد أو أن يتم اختياره من بين علماء الدين الأرفع درجة، وحتى وفاة الخميني لم يكن لقب خامنئي إلا حجة الإسلام، فلم يكن آية الله أو فقيها ، لذلك قام المجلس بترقية خامنئي درجة في هرم العلم الديني ورفع رتبته إلي آية الله، بصدد ذلك راجع:

Oliver , Roy, **The Crisis Of Religious Legitimacy In Iran** , (The Middle East Journal, Vol (53) , No (2), Spring 1999), p 207 – 212 .

, Edward. Shirley G **, Fundamentalism In Power: Is Iran's Present Algeria's Future ?**

(Foreign Affairs, Vol (74), No(3), May/ June , 1995).

مجلس الخبراء: (هيئة تعيين وعزل المرشد)[4]:

يعتبر مجلس الخبراء الهيئة المكلفة بتعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية، من أهم مؤسسات نظام الجمهورية الإسلامية، وبذلك يكون قد تحدد النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية على يد مجلس الخبراء (الذي يضم ثلاثة وثمانين عضوا وبدأ اجتماعاته عام1979 يختص "مجلس الخبراء" - المكون من أعضاء يجرى انتخابهم من الشعب مباشرة-، بانتخاب مرشد الثورة وبإعفائه- بالطريقة التي حددتها المواد 107 و108 و111 من الدستور[1].

ولقد اتكأ مجلس الخبراء في تدوينه للدستور على عاملين أساسيين هما:

1. تعزيز مكانة وصلاحيات الولي الفقيه.
2. مراعاة تطبيق القوانين والأحكام الإسلامية، وتأسيس مؤسسات تهتم بالركن الإسلامي في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية[2].

ويعد مجلس الخبراء من أهم المؤسسات السياسية في نظام جمهورية إيران الإسلامية لإتصاله المباشر مع قائد الثورة، من حيث أنه طبقاً للمواد (107)، (108)، (111) من الدستور يحدد عن الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته هي:

1- الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.

2- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.

3- الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة.

وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره[3]، أما في حالة تنحي القائد لأسباب شخصية، أو لرؤيته انه غير قادر علي أداء مهمته ومسئولياته، أو في حالة وفاة القائد يقوم مجلس خبراء القيادة باختيار وتقديم قائد جديد في أقرب فرصة. وإذا طالت مدة اختيار البديل فإنه طبقا للمادة

---

[3] Farhang, Rajee, **Iranian Ideology and Worldview: The Cultural Export Of Revolution, In** , Esposito, John **, ed, The Iranian Revolution : It's Global Impact,** (Miami: Florida International University Press) **p . 74**.

[4] الدستور، مرجع سبق ذكره، ص 304.

[1] **انظر في هذا المضمون:** بيزن إيزدي، ترجمة: سعيد الصباغ، **مدخل إلي السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية** (القاهرة، الدار الثقافية، 2000) ص ص 16، 17، حوار مع آية الله يزدي، **مجلس الخبراء وكيفية الإشراف علي الزعامة** (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (81)، أبريل 2007) ص ص 64 ، 65.

Shaul. B ,Bakhash, , **The Regin Of The Ayatollahs: Iran and The Islamic Revolution**,

(New York, Basic Books, 1994), p.p 82 – 83 .

[2] **راجع في هذا الصدد:** محمد سلطان النعيمي، **الفكر السياسي الإيراني منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى عام 2000 ...دراسة تحليلية في ضوء المصادر الفارسية** (رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغات الشرقية وآدابها، 2007) ص 121.

[3] **انظر في هذا الصدد:** محمد السعيد عبد المؤمن، **مسألة الثورة الإيرانية** (القاهرة : د. ن، 1981) ص ص 98 – 105، طلال بنان، **إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية** (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد (155)، يناير 2004) ص 15.

(111) يتم تشكيل لجنة مكونة من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور، ويقوم أعضاء هذه اللجنة بأداء مهمة القائد بشكل مؤقت، لكن القرارات المصيرية لا تتخذها اللجنة إلا بعد موافقة ثلاثة أرباع مجمع تشخيص مصلحة النظام[4].

ثانياً: المؤسسة التنفيذية:

- الرئاسة[1]:

نص دستور 1979- أساساً- على توزيع السلطة التنفيذية بين الرئيس ورئيس الوزراء، على أن يكون القائد الأسمى للسلطة التنفيذية هو الرئيس، الذي ينتخبه الشعب لفترة أربع سنوات، ويحق له خوض الانتخابات مرة أخرى ولكن لمرة واحدة فقط، ويكون دوره شرفياً أكثر منه حقيقياً، بينما تبقى السلطة الفعلية في يد رئيس الوزراء الذي يعينه الرئيس.

بيد أن الرئيس لا يستطيع في عملية اختياره لرئيس الوزراء أن يعارض الأغلبية البرلمانية والتي لا تستطيع فرض مرشحها عليه، أما رئيس الوزراء فيعمل بصفة مستقلة عن الرئيس الذي يستطيع البت في تشكيل حكومته[2].

وبإنشاء سلطة تنفيذية ثنائية أصبح هناك احتكاك فعلي وصراع بين شقي السلطة، ولاسيما عندما ينتمي الرئيس ورئيس الوزراء إلي فصيلين مختلفين[3]، وكان الصراع لا تتم السيطرة عليه إلا بالاحتكام إلى المرشد، ولعل في ذلك، السبب الذي دفع رجال الدين في مجلس الخبراء إلي إضعاف السلطة التنفيذية بشطرها نصفين لمنع خطر قيام ديكتاتورية رئاسية يمكن أن تتحدى الولي الفقيه تقيد سلطات البرلمان[4].

وجدير بالذكر أن الرئاسة بشكلها الحالي هي نتاج عملية تعديل الدستور والتي تمت في يوليو 1989، فاستطاعت لجنة تعديل الدستور التي شكلها الخميني في أواخر أبريل 1989، ورأسها خامنئي وضع نهاية لهذه الازدواجية في السلطة التنفيذية، فتم إلغاء منصب رئيس الوزراء وتخويل مسئولياته للرئيس، انفرد هذا الأخير بالسلطة التنفيذية، **وأوصت اللجنة تقريرها بالتالي:**

---

[4] يحي داود عباس، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[1] وفقا للدستور راجع: **الدستور**، مرجع سبق ذكره، ص ص 306 – 312.

[2] **انظر في هذا الصدد:** باكينام الشرقاوي، **الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية** (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،؟ 1993) ص ص 193 – 195.

, Bahman, Bakhtiar, op cit , p 57 .

[3] **كما كانت الحالة في رئاسة الرئيسين أبو الحسن بني صدر (80- 1981)، وعلي خامنئي (81 – 1989)، وعلى سبيل المثال كان خامنئي مرغما علي العمل مع رئيس وزراء يعارضه هو حسين موسوي.**

[4] **انظر في هذا الصدد:**

Bahman, Bakhtiar, op cit , p 58 , 59 , 62 .

- أن يشغل رئيس الجمهورية منصب رئيس السلطة التنفيذية.
- أن يتمتع الرئيس بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية.
- أن يطرح الرئيس أسماء وزراء الحكومة على مجلس الشورى للاقتراع على الثقة.
- يحق للرئيس عزل أي وزير من منصبه، وفي حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء فيجب أن يخضع مجلس الوزراء الجديد لاقتراع جديد على الثقة.

بالإضافة إلى ذلك، يسيطر الرئيس على هيئة التخطيط والميزانية، منصب رئيس مجلس الأمن القومي، كما يملك نفوذاً كبيراً في مسألة تشكيل أعضاء المجلس الأعلى للثورة الثقافية الإسلامية المسؤول عن القضايا الثقافية والتعليمية.

والخلاصة، أن منصب رئيس الوزراء تم إلغاؤه بعد إصلاح الدستور 1989، وتم تحويل جزء من مهام رئيس الجمهورية إلي النائب الأول للرئيس، وأيد ذلك (رافسنجاني) الذي أعلن بعدها ترشيح نفسه للرئاسة . وفي النظام السياسي الإيراني يختار رئيس الجمهورية نائبه الأول، والذي يقوم بدوره، أما في حالة خلو منصب الرئاسة فلابد من إجراء انتخابات جديدة في غضون خمسين يوماً لإعادة شغل المنصب[(1)].

- ثالثاً: المؤسسة التشريعية:

نظم الدستور الإيراني السلطة التشريعية من خلال مجلسين:

- **مجلس الشورى الإسلامي: ويختص بالتشريع.**
- **مجلس صيانة الدستور: لمراجعة مدى توافق ما يصدره مجلس التشريع مع النظام الإسلامي ومبادئ الثورة الإسلامية.**

1- مجلس الشورى الإسلامي[(2)]

- **هيكل المجلس ودوره:** يتألف مجلس الشورى الإسلامي من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة، بالاقتراع السري. ويعين القانون شروط الناخبين والمنتخبين، وكيفية الانتخابات. ومدة النيابة في مجلس الشورى الإسلامي أربع سنوات، وتجري انتخابات كل دورة قبل انتهاء الدورة السابقة، بحيث لا تبقى البلاد بدون مجلس في أي وقت من الأوقات.

كان عدد نواب مجلس الشورى الإسلامي هو مائتان وسبعون نائباً، منهم 265 مسلماً، بالإضافة إلي خمسة أعضاء يمثلون الأقليات الدينية (ثلاثة أعضاء يمثلون المسيحيين، واثنان يمثلون اليهود والزرادشت)، وزاد عدد أعضاء المجلس الآن وأصبح 290 عضواً، وبالمجلس

[(1)] انظر في هذا المضمون:
باكينام الشرقاوي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 183 – 186، يحيي داود، مرجع سبق ذكره، ص 34.
(**British Journal Of Middle Eastern Studies,** , Mohsen, Milani,. M, The Evolution Of Iranian Presidency : From Bani – Sadr to Rafsanjani, Vol (20) , No (1), 1993 , p.p 94-95 .

[(2)] الدستور، مرجع سبق ذكره، ص ص 294 – 300.

لجان داخلية دائمة ومؤقتة، نطاق الدوائر الانتخابية وعدد النواب يحددهما القانون[3]، بعد إجراء الانتخابات تصبح جلسات مجلس الشورى الإسلامي رسمية بحضور ثلثي عدد النواب، وتتم المصادقة على المشاريع واللوائح القانونية وفق النظام الداخلي المصادق عليه من قبل المجلس، باستثناء الحالات التي يعين لها الدستور نصاباً خاصاً. وتشترط موافقة ثلثي الحاضرين للمصادقة على النظام الداخلي للمجلس. طريقة انتخاب ومدة دورة عمل كل من رئيس المجلس، وهيئة الرئاسة، وعدد اللجان والشؤون المرتبطة بمناقشات المجلس، وأمور المناقشات والانضباط، كل ذلك يحدد بواسطة النظام الداخلي للمجلس.

في زمن الحرب والاحتلال العسكري للبلاد تتوقف لمدة محددة انتخابات المناطق المحتلة، أو انتخابات جميع البلاد، وذلك باقتراح من رئيس الجمهورية، وموافقة ثلاثة أرباع عدد النواب، وتأييد مجلس صيانة الدستور، وفي حالة عدم تشكيل المجلس الجديد يواصل المجلس السابق أعماله.

مناقشات مجلس الشورى الإسلامي يجب أن تكون علنية، وينشر التقرير الكامل عنها عن طريق الإذاعة والجريدة الرسمية لإطلاع الرأي العام، ويمكن عقد جلسة غير علنية إذا دعت الضرورة والحفاظ على أمن البلاد، وذلك بطلب من رئيس الجمهورية ،أو أحد الوزراء ،أو عشرة من نواب المجلس. وتكون اللوائح المصادق عليها في هذه الجلسة معتبرة في حالة موافقة ثلاثة أرباع عدد النواب عليها، ومع حضور أعضاء مجلس صيانة الدستور، وتنشر تقارير عن هذه الجلسات، واللوائح المصادق عليها لإطلاع الرأي العام بعد زوال حالة الضرورة. ولرئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء . مجتمعين أو كلا على انفراد . حق الاشتراك في الجلسات العلنية للمجلس، ويحق لهم اصطحاب مستشاريهم معهم، وإذا ما رأى النواب ضرورة حضور الوزراء، فإنهم مكلفون بالحضور، وعلى المجلس أن يستمع لأقوالهم إذا ما طلبوا ذلك[1].

- **أهم صلاحيات وسلطات مجلس الشورى الإسلامي:**

- سن القوانين وإقرار القرارات التي ليست لها قوة القانون وإرسالها إلي مجلس صيانة الدستور للتأكد من تطابقها مع القيم والمعايير الإسلامية والدستور طبقًا للمادة السادة والتسعين من الدستور.
- شرح القوانين العادية وتفسيرها يعتبران من صلاحيات مجلس الشورى الإسلامي، ومفهوم هذه المادة لا يمنع القضاة من تفسير القوانين في نطاق تشخيص الحق.

[1] انظر في هذا الصدد:

Bahman, Bakhtiar, op cit , p p 63 – 66 .

- تقدم اللوائح القانونية - بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها - إلى مجلس الشورى الإسلامي، كما يستطيع ما لا يقل عن خمسة عشر نائبًا اقتراح مشاريع القوانين، وطرحها في مجلس الشورى الإسلامي.
- مشاريع القوانين والاقتراحات والتعديلات - التي يقدمها النواب في خصوص اللوائح القانونية، وتؤدي إلى خفض العائدات العامة، أو زيادة الإنفاق العام - تعتبر صالحة للمناقشة في المجلس إذا تضمنت طريقة لتعويض الانخفاض في العائدات، أو تأمين الزيادة الجديدة في الإنفاق.
- يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد.
- يجب أن يتم المصادقة على المواثيق، والعقود، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية من قبل مجلس الشورى الإسلامي.
- يحظر إدخال أي تغيير في الخطوط الحدودية سوى التغييرات الجزئية، مع مراعاة مصالح البلاد، وبشرط أن تتم التغييرات بصورة متقابلة، وأن لا تضر باستقلال ووحدة أراضي البلاد، وأن يصادق عليها أربعة أخماس عدد النواب في مجلس الشورى الإسلامي.
- يحظر فرض الأحكام العرفية، وفي حالات الحرب والظروف الاضطرارية المشابهة يحق للحكومة بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي أن تفرض . مؤقتًا بعض القيود الضرورية على أن لا تستمر مطلقًا أكثر من ثلاثين يومًا، وفي حالة استمرار حالة الضرورية، على الحكومة أن تستأذن المجلس من جديد[1].
- عمليات الاقتراض، والإقراض أو منح المساعدات داخل البلاد، أو خارجها التي تجريها الحكومة يجب أن تتم بمصادقة مجلس الشورى الإسلامي .
- يمنع منعا باتا منح الأجانب حق تأسيس الشركات والمؤسسات في مجال التجارة، والصناعة، والزراعة، والمعادن، والخدمات.
- لا يجوز للحكومة توظيف الأجانب إلا في حالات الضرورة وبمصادقة مجلس الشورى الإسلامي.
- العقارات والأموال الحكومية - التي تعتبر من المباني الأثرية والآثار التراثية - لا يجوز نقل ملكيتها إلى أحد إلا بمصادقة مجلس الشورى الإسلامي على أن لا تكون من التحف الفريدة النادرة.
- كل نائب مسئول تجاه جميع أبناء الشعب، وله الحق في إبداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة. النيابة منصب شخصي لا يقبل التفويض، ولا يستطيع المجلس أن يفوض صلاحية وضع القوانين لشخص، أو هيئة، وفي حالات الضرورة يستطيع مع الأخذ

---

[1] بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 22 ، 23.

بنظر الاعتبار المادة الثانية والسبعين تفويض لجانه الداخلية، حق سن بعض القوانين التي تنفذ بصورة تجريبية خلال المدة التي يعينها المجلس حتى يصادق عليها بصورة نهائية .

- وكذلك فإن مجلس الشورى الإسلامي يستطيع تفويض الموافقة الدائمة على النظم الداخلية للمؤسسات والشركات والمؤسسات الحكومية، أو المرتبطة بالحكومة مع مراعاة المادة الثانية والسبعين إلى اللجان ذات العلاقة، أو يعطي إجازة الموافقة عليها للحكومة[2].

وحينئذ يجب أن لا تتنافى اللوائح والحكومية المصادق عليها مع مبادئ وأحكام المذهب الرسمي للبلاد، أو الدستور- وهذا ما يشخصه مجلس صيانة الدستور بمقتضى الترتيب المذكور في المادة السادسة والتسعين، هذا بالإضافة إلى ضرورة عدم مخالفة تلك اللوائح للقوانين والمقررات العامة للبلاد، ولكي تتم دراسة وإعلان عدم تعارضها مع القوانين المذكورة يجب إطلاع رئيس مجلس الشورى الإسلامي على ذلك، ضمن إبلاغها للتنفيذ.

يتمتع أعضاء المجلس بحرية تامة في مجال إبداء وجهات نظرهم وآرائهم في نطاق أداء مسؤولياتهم النيابية، ولا يجوز ملاحقتهم، أو توقيفهم بسبب آرائهم، أو وجهات نظرهم التي يبدونها في المجلس ضمن أدائهم مهام النيابة. في حالة توجيه نواب مجلس الشورى الإسلامي على الأقل سؤال إلى رئيس الجمهورية، أو توجيه أي نائب إلى الوزير المسئول، فإن على رئيس الجمهورية، أو الوزير المسئول الحضور في المجلس للإجابة عن السؤال الموجه إليه، ويجب أن لا تتأخر الإجابة في حالة رئيس الجمهورية عن شهر واحد، وفي حالة الوزير عن عشرة أيام، إلا أن يكون هناك عذر مقبول بتشخيص مجلس الشورى الإسلامي. يستطيع كل من له شكوى حول طريقة عمل المجلس، أو السلطة التنفيذية، أو السلطة القضائية أن يرفع شكواه تحريريًا إلى مجلس الشورى الإسلامي، والمجلس ملزم بالتحقيق في هذه الشكاوى وإعطاء الرد الكافي عليها . وحينما تكون الشكوى متعلقة بالسلطة التنفيذية، أو السلطة القضائية، فيجب على المجلس أن يطالب تلك السلطة بالتحقيق والرد الكافي ويعلن النتيجة خلال فترة مناسبة، وإذا كانت الشكوى ذات صفة عامة وجب إعلام الشعب بالنتيجة[1].

2- مجلس صيانة الدستور[2]: يمكن اختزال أهمية هذا المجلس على أنه حائط الصد تجاه المساس بمبادئ الجمهورية الإسلامية، يتم تشكيله، بهدف ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور، للمحافظة على أصالة النظام والحيلولة دون حدوث أي انحراف في مسيرته التكاملية المتكأة على الدين والمذهب، وكذلك من

---

[2] يحيي داود، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[1] نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 109 – 116.

[2] الدستور، مرجع سبق ذكره، ص ص 301 – 303.

أجل المحافظة على الدستور، وبدون وجود هذا المجلس لن يكون لمجلس الشورى أي اعتبار قانوني[3]، **ويتكون على النحو التالي:**

1. ستة أعضاء من الفقهاء، ويختارهم القائد.
2. ستة أعضاء من المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشحهم رئيس السلطة القضائية، ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي.

وبالنسبة للعضوية في هذا المجلس:

فهي ست سنوات. وعزل، أو قبول استقالة أعضاء المجلس في يد الجهة التي عينتهم، وفي الدورة الأولى يتم تغيير نصف أعضاء كلا الفريقين- بطريقة القرعة- بعد ثلاث سنوات من تشكيله، ويجري اختيار أعضاء جدد مكانهم[4].

- مهام وصلاحيات مجلس صيانة الدستور:

1. التأكد من تطابق القوانين التي صادق عليها مجلس الشورى مع أحكام الإسلام والدستور.
2. يتولى الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة، ورئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء العام.
3. تفسير مواد الدستور.
4. تأييد صلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية، ومجلس الشورى الإسلامي، والاستفتاءات.
5. الموافقة على توقف الانتخابات في بعض مناطق إيران أو في جميع المناطق في وقت الحرب والاحتلال العسكري.
6. حضور مراسم أداء قسم رئيس الجمهورية المنتخب في حضور ممثلي الشعب.
7. حضور الجلسات السرية للمجلس والجلسات الطارئة.
8. إبداء الرأي في قرارات اللجان المتخصصة بمجلس الشورى الإسلامي.
9. تحديد مواضع مخالفة الإسلام وأحكامه وعدم دستورية قرارات السلطة التنفيذية.
10. مشاركة جميع أعضاء مجلس صيانة الدستور في مجلس إعادة النظر في الدستور.
11. تدوين وتصويب وإصلاح اللائحة الداخلية لأسلوب عمل مجلس صيانة الدستور[1].

- رابعاً: المؤسسات القضائية: (القضاء العام، القضاء الثوري، القضاء الخاص)[2].

---

[3] يحيي داود، مرجع سبق ذكره، ص 32 ، طلال بنان، مرجع سبق ذكره، ص 16، عمرو عبد الكريم، **تمايزات النخبة الدينية الحاكمة في إيران** (السياسة الدولية، العدد(130)، أكتوبر 1997) ص 62، سلطان النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[4] **انظر في هذا المضمون:**

عادل حسين، **إيران : الدولة الإسلامية .ماذا تعني؟** (القاهرة، المركز العربي الإسلامي للدراسات، 1997) ص 32، محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران لماذا ..؟** (مختارات إيرانية، العدد(55)، فبراير2005) ص ص 58، 59. وليد عبد الناصر، **عشرون عاما بعد الثورة: إيران وإشكاليات التحول من الثورة إلي الدولة** (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (136)، أبريل 1999) ص 8.

[1] **انظر في هذا المضمون:** بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 19 – 21، يحيي داود، مرجع سبق ذكره، ص 33.

- **خامساً: مؤسسات عابرة للسلطات:**

1. مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2. مجلس الأمن القومي الأعلى[3].
3. مجلس إعادة النظر في الدستور.

وسوف نركز هنا علي مجمع تشخيص مصلحة النظام لأهميته في توضيح النقطة محل البحث مع الإشارة - في عجالة- إلي باقي المؤسسات:

- **مجمع تشخيص مصلحة النظام[1]:**

أسس آية الله الخميني مجمع تشخيص مصلحة النظام في فبراير 1988، فبعد صدور الدستور الجديد في عام 1989 تم تغيير المادة (112)، وخصصت المادة الجديدة لمجمع تشخيص مصلحة النظام ليضطلع بمهمتين، هما حل الأزمات بين البرلمان، ومجلس صيانة الدستور، وتقديم النصح للمرشد الأعلي حسب المادتين110، 112 من الدستور[2]. فعلي سبيل المثال إذا عجز المرشد عن حل مشكلة تتعلق بالدولة بالطرق التقليدية لا يجوز القيام بأي عمل إلا بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، ويتكون المجمع في الوقت الراهن من 31 عضوا من بين التيارات الأيديولوجية المختلفة في نخبة القيادة[3].

- **فيما يتعلق بوظائف وصلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام:**

أ- ينص البند الأول من المادة 110 من الدستور الإيراني على أن مسؤولية تحديد السياسات العامة للنظام تقع على عاتق القائد بعد استشارة مجمع تشخيص مصلحة النظام ومن هذا الجانب، فإن وظيفة المجمع تكون استشارية ولا تدخل تحت حيز اتخاذ القرار، وذلك يعني أن قرارات هذا المجمع غير ملزمة للقائد إذ قد يتخذ الأخير بعد استشارة الأول وبعد تناول المسألة من كافة الجوانب قرارا مغايرا لآراء المجمع وكذا نص البند الثاني من المادة نفسها على أن المرشد هو المعني بالرقابة على حسن إجراء السياسات العامة للنظام، والذي قد يحيل هذه المهمة أيضا واقتراح الوسائل المناسبة التي تسمح بأدائها لمجمع تشخيص مصلحة النظام[4].

---

[2] لن يتم التطرق لتفاصيل السلطة القضائية نظرا للتركيز علي النقطة البحثية محل الاهتمام فقط، ولمزيد من التفاصيل في هذا الصدد راجع : نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 120 – 127.

[3] يعد من المؤسسات المستحدث ذكرها في الدستور حيث ألحق في تعديل 1989 والذي حدد وظائفه المنوط بها في المادة 176، راجع في هذا الصدد: Chubin Shahram, **Iran's National Security Policy**, (New York , Washington DC, 1994) p.p 65 – 68 .

[1] **ولقد تولي هاشمي رفسنجاني رئاسة هذا المجمع بعد انتهاء مدة رئاسته الثانية للجمهورية في صيف 1997.**

[2] يحي داود، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3] ويلفريد بوختا، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، **من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، سلسلة دراسات مترجمة (17) (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996)؟ ص ص 86 ، 87 .

[4] نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 127 – 129.

ب- **أما فيما يتعلق بالمكانة الاستشارية لهذا المجمع**، فمن الضروري الإشارة إلى البند الثامن من المادة 110 الذي ينص على أن حل مشكلات النظام التي لم تحل بالطرق العادية هي من وظائف القائد، غير أنه قد يوكلها للمجمع إذ تنطوي وظيفة هذا المجمع على عرض المساعدة والرأي بما لديه من خبرة على القائد لذا نص الدستور على أن اتخاذ القرار بشأن مشكلات النظام وكذا تحديد السياسات العامة للنظام ومهمة طرح الإستراتيجيات والحلول لمشكلات النظام والإشراف على سير تلك السياسات جميعها من مسؤوليات القائد الأساسية، والمجمع ليس له شأن باتخاذ القرارات في هذا السبيل إنما هو جهة استشارية فحسب، لكن من ناحية أخرى فإن الفقرة الأخيرة من المادة 110 من الدستور تشير كذلك إلى أن القائد يمكنه تفويض شخص ما، أو جهة ما (مجمع تشخيص مصلحة النظام) لمتابعة جزء من صلاحياته[1].

مجلس إعادة النظر في الدستور[2]:

يختص هذا المجلس بإجراء إصلاحات وإضافات وتغييرات مستقبلية في الدستور، ووفقا للمادة (177) تتم إعادة النظر في دستور جمهورية إيران الإسلامية في الحالات الضرورية على النحو التالي: يقوم القائد بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام . وفق حكم موجه إلى رئيس الجمهورية . باقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها، أو تكميل الدستور بها والدعوة لتشكيل مجلس إعادة النظر في الدستور على النحو التالي:

1. أعضاء مجلس صيانة الدستور.
2. رؤساء السلطات الثلاثة.
3. الأعضاء الدائمون في مجمع تشخيص مصلحة النظام.
4. خمسة أشخاص من أعضاء مجلس خبراء القيادة.
5. عشرة أشخاص يعينهم القائد.
6. ثلاثة من أعضاء مجلس الوزراء.
7. ثلاثة أشخاص من السلطة القضائية.
8. عشرة من نواب مجلس الشورى الإسلامي.
9. ثلاثة أشخاص من الجامعيين.

ويعين القانون كيفية العمل وأسلوب الانتخاب وشروطه، وقرارات هذا المجلس يجب أن تطرح للاستفتاء العام . بعد أن يتم تأييدها والمصادقة عليها من قبل القائد . وتحصل على موافقة الأكثرية المطلقة للمشاركين في الاستفتاء العام، بالنسبة لمضامين المواد المتعلقة بكون النظام إسلاميًا وقيام كل القوانين والمقررات على أساس الموازين الإسلامية والأسس الإيمانية،

(1) نفس المرجع السابق.

(2) الدستور، مرجع سبق ذكره، ص 321.

وأهداف جمهورية إيران الإسلامية وكون الحكم جمهوريًا، وولاية الأمر، وإمامة الأمة، وكذلك إدارة أمور البلاد بالاعتماد على الآراء العامة، والدين والمذهب الرسمي لإيران، هي من الأمور التي لا تقبل التغيير[3].

المبحث الثاني

التحليل الموضوعي للنظام السياسي الإيراني

- أولاً: بالنسبة للولي الفقيه

يضع الدستور الإيراني الولي الفقيه أو ما يعرف خارج إيران بـ "**المرشد الأعلى**" بمثابة الرجل الأول في الحكم ورأس هرم النظام السياسي في الدولة، فهو المحور الذي يتلاقي حوله مؤسسات النظام ككل وهو المؤسسة الأم التي تهيمن وتسيطر عليه جميعًا[1].

فمبدأ ولاية الفقيه هو ميراث إسلامي استندت عليه الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الخميني لكي يحكم الناس بالقانون والعدل والشريعة الإسلامية، فمنصب المرشد هو المؤسسة الأعلى فوق جميع أجهزة النظام الأخرى[2]، فمفهوم السلطة بالنسبة لولاية الفقيه أوسع بوصفها القاعدة الفلسفية التي قامت عليها الحكومة الإسلامية أوسع بكثير مما ذكره النص الدستوري حولها[3].

وباستقراء الواقع الإيراني لاحظنا أن عملية صنع القرار تتم في إطار معطيات محلية معينة وفي ظل بيئة اجتماعية وسياسية، خلفية تاريخية أهم ما يميزها الخصوصية الشيعية لإيران بما في ذلك مركزية دور رجال الدين، كما يؤدي نظام ممثلي المرشد إلي تمكين القائد من ممارسة سلطاته في خمسة مجالات مختلفة هي:

- الوزارات في السلطة التنفيذية.
- القوات المسلحة وقوي الأمن.
- ممثلوا المرشد الأعلى في المحافظات (أئمة صلاة الجمعة) .
- الهيئات الثورية والدينية.
- المراكز الثقافية الإيرانية في الدول الأجنبية[4].

---

[3] نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 130، 131.

[1] بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2] سامح راشد، **الثورة الإيرانية بعد 25 عاما ...تحولات الدولة والمجتمع** (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد(157)، يوليو 2004) ص 58.

[3] علي محافظة، آخرون، **العرب وجوارهم إلي أين ؟**، سلسلة كتب المستقبل العربي(20) (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000) ص 251.

Crabb. Jr, Cecil . V, Review: The Impact Of Islamic Thought Upon Political Ideology And Behavior, (**The Journal Of Politics** , Vol (48), No (4) , Nov, 1986 . p.p 1065 – 1072

[4] وليد عبد الناصر، **إيران دراسة عن الثورة والدولة** (القاهرة، دار شروق،1997) ص 123، ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره، ص 71.

ويلاحظ على نظرية الولاية المطلقة للفقيه تلقي بظلالها ليس على نظام القيم الخاص بالنظام السياسي فحسب بل وعلى حركة مؤسساته أيضاً، يحتل الولي الفقيه (القائد) مكانة محورية في النظام السياسي الإيراني فهو يبقى في السلطة مدى الحياة حيث لا يحدد الدستور فترة زمنية لقيادته مثلما هو الحال بالنسبة لرئيس الجمهورية ما لم يطرأ ما يوجب عجزه، وتخضع هذه الحالة لعملية مؤسساتية معقدة يصعب معها تفعيل عملية العزل في حالة ما عكس ذلك صراع حقيقي على السلطة في إيران[1].

كما أن القائد يتمتع بنفوذ علي مؤسسات الحكم الأخرى بما فيها رئاسة الجمهورية والبرلمان عن طريق سيطرته علي أهم مؤسستين لا يوجد مثيل لهما في أي نظام سياسي هما مجلس صيانة الدستور، مجمع تشخيص مصلحة النظام اللذان يرجعان مباشرة للقائد نظراً لسلطته الكبيرة في تعيين أعضائهما وعزلهم. بالإضافة إلى خضوع سلطة القضاء مباشرة للقائد الذي له أن يعين ويعزل من يتقلد أعلى سلطة قضائية في البلاد والذي بدوره يتحكم في نصف نصاب مجلس المحافظة على الدستور[2].

يتضح أيضا من صلاحيات القائد - السالف ذكرها في المبحث الأول من هذا الفصل – أن القائد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية يتمتع بسلطات واسعة على جميع المستويات: في المجتمع الإسلامي، وأركان الحكومة والدولة، ويتأكد ذلك – إلي حد ما – في عبارة : " الولاية المطلقة المندرجة في المادة رقم 57 من الدستور[3]، إن قراءة بسيطة لتلك الصلاحيات الواسعة النطاق تجسد الرغبة الملحة من قبل التيار الديني في الانفراد بالسلطة، وفرض فكرها على النظام الجديد بعد الثورة .

أما فيما يتعلق بمجلس الخبراء- الهيئة المنوطة بتعيين المرشد- وجدت باستقراء واقع النظام السياسي الإيراني أن مجلس الخبراء لم يقم بأي دور يذكر في مسألة اختيار الولي الفقيه حيث فرضت الشعبية الجارفة التي تمتع بها الخميني على مسألة اختيار الولي الفقيه وعقدها للخميني، وهكذا جاء المجلس في دورته الأولي في صورة شرفية، أما في دورته الثانية 1990، أي بعد وفاة الخميني لم يستطع سوى عدد قليل جدا" من الذين كانوا في المجلس الأول من ترشيح أنفسهم مرة أخرى، فقد أصبح معيار الترشيح قائماً على الولاء التام للزعامة[4]، فلقد نقل الخميني فكره السياسي من مجرد إشراف الولي الفقيه على السلطة إلي تولي مهامها بنفسه،

---

[1] طلال بنان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

Falk , Richard A , Khomeini's Promise, **(Foreign Policy**, NO(34), Spring 1979, p.p 28– 34

[2] نفس المرجع السابق.

- لمزيد من التفصيلات حول نظرية ولاية الفقيه انظر:

روح الله الخميني، إعداد وتقديم: حسن حنفي، **الحكومة الإسلامية**، (د.ن، 1979) .

[3] يحي داود عباس، مرجع سبق ذكره، ص31 .

[4] سلطان النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 123 ، 126.

وانطلاقاً من ذلك أصبح الخميني يمارس صلاحياته ليس من منطلق الدستور، وإنما من منطلق الولاية الاعتبارية العامة والتي يساويها مع ولاية المعصوم من حيث درجة العموم والشمول[5].

ثانياً: رئيس الجمهورية:

لا جدال في أن الرئيس هو ثاني أقوى مسؤول في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، غير أن نفوذه يتركز بالدرجة الأولى حول السياسات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للدولة وليس حول السياسة الخارجية، ونتيجة للقيود المفروضة على منصب الرئيس، فإن قوته ليست بالقدر الكبير المفترض غالبا في هذا المنصب في الغرب.

والأكثر من ذلك، أن الظهور العلني للرئيس، وممثلي السلطة التنفيذية الآخرين في وسائل الإعلام وفي المؤتمرات الدولية وتسليط الأضواء عليهم، يشجع على الاعتقاد الخاطئ بأن السلطة التنفيذية تلعب دوراً مهيمنا في وضع السياسة الداخلية والخارجية لإيران[1].

بيد أن الحقيقة هي أن الرئاسة الإيرانية تختلف عن أي رئاسة أخري من نواحي كثيرة:

1. النظام الإيراني هو النظام الوحيد الذي يتعين فيه مصادقة سلطة دينية عليا (الولي الفقيه) غير منتخبة من الشعب بصورة مشروعة.
2. النظام الإيراني هو النظام الوحيد الذي تتبع فيه السلطة التنفيذية برمتها سلطة دينية، وهي سلطة ولاية الفقيه، وهي الأداة التنفيذية لتوجهاتها، ولو من ناحية نظرية على الأقل، إذ ينص الدستور على أن الولي الفقيه فقط هو صاحب الاختصاص في كل القضايا العامة.
3. النظام الإيراني هو النظام الوحيد في العالم الذي لا يمارس فيه المسؤول التنفيذي للدولة أي سيطرة على القوات المسلحة[2].

وعلي صعيد الممارسة السياسية

فإذا كان يتم الرجوع إلي رئيس الجمهورية باعتباره منتخب ديمقراطياً لتنفيذ القانون وإدارته في البلاد، الأمر الذي يجعل مهمته صعبة بالمقارنة بمهمة المرشد الأعلى الذي لن يتنازل عن حقه المطلق وربما لن يقبل تعديله بحيث صارت ولاية الفقيه فوق الرئيس، ومجلس الوزراء والدستور نفسه، وهي ولاية لا تخضع لإرادة الشعب بل لا تخضع للانتخابات التشريعية،

---

[5] ولعل أصدق مثال علي ذلك تلك الأزمة التشريعية التي دارت بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى حول قانون العمل، الذي قام مجلس الشورى بتعديله عدة مرات ورفضه مجلس صيانة الدستور بحجة مخالفته للإسلام، الأمر الذي دفع وزير العمل للاستعانة بالخميني بوصفه اعلي سلطة في إيران، فأجازله تطبيق القانون دون أن تأخذ الإجراءات الدستورية النهائية بتصويت مجلس صيانة الدستور عليه، كشف هذا عن تطور الولاية إلي ولاية الفقيه المطلقة في فكر الخميني، راجع في هذا الصدد: المرجع السابق، ص 123.

[1] ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره، ص ص 44، 45 ، بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

Bakhash, Shaul. B, Iran , (**The American Historical Review,** Vol (96), NO(5), Dec, 1999 . p.p 1475

[2] انظر في هذا المضمون:

, Fred , Halliday, Iran And The Middle East : Foreign Policy and Domestic Change, (**Middle East Report**, No (220), Autumn, 2001) p.p 42 – 47 .

, Milani, Op. Cit, p. 99 .

فالدستور يمنح المرشد صلاحيات كبيرة لكنه يجعل من رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية[3].

وفيما يتعلق برئيس الجمهورية: قال حسين على منتظري، وهو أكبر رجل دين إيراني معارض، إن النظام الإيراني يعانى من خلل بسبب حرمان رئيس الجمهورية من سلطته الحقيقية واستنزاف المصلحة العامة في الصراع بين الأجنحة، وذكر منتظري، وهو من رموز الثورة الإيرانية عام 1979 أن الإيرانيين لا يقدموا بأعداد كبيرة على التصويت في الانتخابات، لأن السلطة الحقيقية ليست في يد الرئيس، بل في يد المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئ[1].

فالرئيس يعمل في منظومة تخضع لصلاحيات المرشد التي منحها له الدستور، فهو منفذ وليس بحاكم، ويوقع الاتفاقيات ولا يبرمها، يمكنه إقالة الوزراء ولا يعينهم إلا بعد موافقة المجلس عليهم، وخاصة إذا كان المجلس ذو أغلبية لا تعمل لصالح الرئيس[2]، وعلى سبيل المثال، عندما جاء وصل خاتمي إلي الرئاسة وهو ينتمي إلي التيار الإصلاحي، فإن ذلك لم يمثل تيارا إصلاحيا حقيقيا وإنما – كما يرى الكثير من المحللين – هو احدى صور، أو مراحل تطور التيار الأساسي في إيران، و هو التيار المحافظ الذي يستمد قوته وشرعيته من نظام ولاية الفقيه[3].

وبذلك تعد السلطة التنفيذية أضعف حلقة من حلقات السلطة في إيران، فهي لا تحظى بالصلاحيات التي تؤهلها لتكون سلطة ذات تأثير مقارنة بوجود سلطة الولي الفقيه وبقية المؤسسات الدستورية التي تعلو في سلطتها على السلطة التنفيذية[4].

وهذا يعكس حالة التعقيد والتشابك التي يتسم بها النظام الإيراني في المزج بين عنصرين هما:

- **الأول: عنصر الجمهورية:** بما يعنيه من إعلاء رأي الشعب ومشاركته في اتخاذ القرار.
- **الثاني: عنصر الإسلامية:** بما يفرضه من قواعد دينية تدعم من دور رجال الدين في الحياة السياسية في ظل تكريس نظرية ولاية الفقيه كأساس للنظام[5].

- ثالثاً: التشريع:

---

[3] محمد علي سرحان، **إيران إلي أين؟ في عهد الرئيس خاتمي: حوار حضارات أم صراع حضارات ؟** (دمشق، د. ن ، 1999) ص 131، علي محافظة، مرجع سبق ذكره، ص ص 254 ، 257.

[1] **انظر في هذا المضمون:**

Oliver , Roy, op cit , p 205 .

[2] بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] بشير عبد الفتاح، **إيران: إرهاصات ثورة جديدة**، مجلة الديمقراطية، العدد(14) (القاهرة، الأهرام، أبريل 2004) ص 150.

[4] سلطان النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 130، يحي داود، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[5] محمد عباس ناجي، **أين يقف رافسنجاني داخل النظام السياسي الإيراني؟** (ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (125)، مايو 2005)، ص 49، يحي داود، مرجع سبق ذكره، ص 35.

يتميز هيكل المؤسسات التشريعية الإيرانية بتعدد المرجعيات التشريعية على نحو فريد ومتميز بين كافة دساتير العالم المعروفة، وتعود هذه الخصوصية إلى رغبة السيد الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي أبت إلا أن تحول دون منازعة أحد أركان الحكم لسلطة ولاية الفقيه. فإلى تلك الرغبة الخمينية يعزى تعدد المرجعيات التشريعية، بدءا من (القائد/مرشد الثورة أعلى منصب في البلاد)، مرورًا بـ **"مجلس مراقبة الدستور"** الذي له حق استبعاد المرشحين من خوض الانتخابات، و"مجلس الخبراء" الذي ينتخب أعضاؤه مرشد الثورة، وانتهاء بـ"مجمع تشخيص مصلحة النظام". فكان تعدد الهيئات التشريعية استجابة لما قضى، وترسيخا لفكرته القاضية بمنع تركز المرجعية التشريعية وبالتالي السلطة السياسية- في يد مجموعة واحدة خلاف الولي الفقيه. فالسيد الخميني كان وحده منوطًا بالقيادة إلى أجل غير معلوم، أي حتى ظهور المهدي المنتظر[1].

لا يقبض مجلس الشورى الإسلامي" (البرلمان) وحده على سلطة التشريع، كما هو الحال في غالبية برلمانات العالم، بل تنازعه في ذلك مؤسسات تشريعية أخرى. وقد توخي المشرع الإيراني في دستور الجمهورية الإسلامية صوغ رغبة السيد الخميني عبر طرائق متعددة. فللبرلمان مجلس يراقب أعماله ويزن قراراته، وله الحق في الموافقة عليها، أو ردها، ولا تكون لقرارات المجلس - مهما كانت غالبية الأصوات- الصفة القانونية، ما لم يوافق **"مجلس مراقبة الدستور"** على انطباق تلك القرارات ومشاريع القوانين مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وهو ما ورد بوضوح في المادة (94) من الدستور، في حين كانت المادة (93) قد نزعت الصفة الحقوقية للمجلس برمته، في حال ما لم يتشكل "مجلس الرقابة على الدستور"، أي أن روحية ومواد دستور الجمهورية الإسلامية قد جعلت أعضاء **"مجلس الرقابة على الدستور"** بمثابة أعضاء في محكمة دستورية عليا لها صلاحيات تشريعية أرفع من البرلمان. ويتكون المجلس من 12 عضوا، نصفهم من الفقهاء يعينهم مرشد الثورة الولي الفقيه مباشرة، وينتخب البرلمان النصف الآخر من رجال القانون المتخصصين في أفرع القانون المختلفة، بناء على ترشيح من رئيس السلطة القضائية الذي يعين بدوره مباشرة بقرار من الولي الفقيه .

وتحدد المادة (96) من الدستور آلية اتخاذ القرار في" مجلس الرقابة على الدستور"، تلك التي تقسم أعضاء هذا المجلس إلى فئتين متفاوتتين من حيث الأهمية. فأعضاء الفئة الأولى الممتازة هم الفقهاء الذين يملكون وحدهم حق التصويت في مجلس الرقابة فيما يتعلق بانطباق قرارات البرلمان مع أحكام الشريعة الإسلامية، أي تكون أغلبية أربعة أصوات كافية لاتخاذ القرار.

---

[1] انظر في هذا المضمون:

Bahman, Bakhtiar, op cit , p p 63 – 66 .

أما أعضاء الفئة الثانية، فيستطيعون التصويت في مجلس الرقابة، بجانب الفقهاء، إذا ما بحثت قضية تماشي قرارات البرلمان مع دستور الجمهورية الإسلامية، وفي هذه الحالة تكون الغالبية المطلوبة هي ثلاثة أرباع عدد أعضاء المجلس، كما نصت المادة 98 من الدستور، أي 9 أصوات من أصل 12 صوت .

وليس خافيًا أن شرط غالبية التسعة أعضاء هذه قصد منه ألا يتخذ مجلس الرقابة على الدستور أي قرارات لا تحظى بأغلبية الأعضاء الست من الفقهاء الذين نصبهم الدستور قيمين وأوصياء على أحكامه . ولأعضاء "مجلس مراقبة الدستور" الحق في فحص صلاحية المرشحين لخوض الانتخابات البرلمانية والرئاسية، واستبعاد من يرونه "غير مستوفٍ للشروط"، بالاستناد إلى عدة معايير، منها المنطلقات الفكرية للمرشحين، وبالأخص الإيمان بولاية الفقيه[1].

كما أن صلاحية اتخاذ القرارات السيادية مثل إعلان الحرب، أو السلم، ورسم السياسات العامة للدولة هي بنص الدستور من اختصاص الولي الفقيه، وليس البرلمان، أو رئيس الجمهورية.

وبتقليب النظر في معاني ودلالات هذه " الترتيبات " يتضح أن " مجلس الرقابة على الدستور" الذي يهيمن عليه الفقهاء يسبق البرلمان في الأهمية التشريعية، وبدوره يكون الولي الفقيه السيد علي خامنئي ممسكًا بالخيوط التشريعية، وقادرًا من الناحية الدستورية على لجم أي اندفاعات للبرلمان، عن طريق أعضاء الفئة الممتازة من الفقهاء[2].

- مجلس الأمن القومي:

ولأن للولي الفقيه كذلك سلطة "رسم" السياسات العامة للجمهورية الإسلامية - بعد التشاور مع "مجلس الأمن القومي"- فقد أضيف "مجلس الأمن القومي" إلى تشكيلة الهيئات الإيرانية، المتراوحة بين الصفة التنفيذية والصفة التشريعية .

ولا تحظى قرارات "مجلس الأمن القومي" مهما كانت غالبية عدد الأعضاء المؤيدين بالصفة الإلزامية إلا بموافقة المرشد. وبخلاف "مجلس الشورى الإسلامي" (البرلمان)، و"مجلس مراقبة الدستور" هناك "مجلس تشخيص مصلحة النظام" الذي أنشئ بقرار من السيد علي خامنئي في 18 مارس 1997، إبان الانتخابات الرئاسية.

---

[1] انظر في هذا المضمون:

Bakhash, Shaul. B, Iran , **The American Historical Review**, op. cit. p.p 1475 – 1496 .

[2] انظر في هذا المضمون: **مجلس صيانة الدستور وضرورة تجنب السياسات المزدوجة** (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،العدد (79)، فبراير 2007) ص 55.

, Hoogluiid, Eric, op cit , p.p 132 – 138 .

وتوضح الخلفية التشريعية للانتخابات البرلمانية في إيران صلاحيات البرلمان المحدودة نسبيًا، في مقابل تضخم مثيلتها لدى مجلس الرقابة على الدستور، وطغيان صلاحيات الولي الفقيه غير المحدودة على تفكير المشرع في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبالتالي على إمكاناته التنفيذية والعملية غير المقيدة تقريبًا في الحياة السياسية الإيرانية[3].

- النظام الانتخابي للبرلمان:

- اللوائح ليست شرطًا للانتخاب:

مثلما يتفرد المجتمع الإيراني بخصوصيات فالنظام الانتخابي للبرلمان في إيران متفرد هو الآخر مقارنة بغيره من النظم الانتخابية. فالمرشحون يقومون بالترشح بصفة فردية، لكن الناخبين يستطيعون اختيار مرشحين بعدد المقاعد في دوائرهم، دون الالتزام تمامًا باللوائح التي تقدمها الأحزاب السياسية. ويجمع الاقتراع ذو الدورتين بين نظامي "الأغلبية" و"النسبية"، متيحًا للناخبين انتخاب النواب مباشرة، أو اختيار المزيج الذي يريدون، لكن على الناخبين كتابة أسماء المرشحين بالتحديد، وليس وضع لوائح التنظيمات السياسية التي ليس لها سوى دور تعريفي من دون أي قيمة رسمية. ولكي يتم إعلان فوز المرشح من الدورة الأولى يتوجب عليه الحصول على غالبية الأصوات، بحد أدنى 25% منها[1].

أما الدورة الثانية، فتجرى لاحقًا بين صاحبي أعلى الأصوات، أي بين مرشحين اثنين لكل مقعد. ويلتزم الناخبون أحيانًا باللوائح بشكل مطلق، ولكن نظريًّا يستطيع المرشحون المستقلون غير المدرجين على أي لوائح أن ينتخبوا، وهو احتمال قائم، شهدت النتائج عليه بحصول المستقلين على 21 مقعدًا في الدورة الأولى من أصل 226 مقعدًا تم حسمهم[2].

- الأقلية والديموغرافيا في الاعتبار:

حرص الدستور على النص بتخصيص خمسة مقاعد نيابية للأقليات الدينية هناك، إذ يتمثل الأرمن بمقعدين، وكل من اليهود، والآشوريين، والزرادشتيين بمقعد نيابي واحد، فإذا كان النائب ينتمي لأقلية ما فبإمكانه إما التصويت لمرشح أقليته، أو المشاركة في انتخاب نواب آخرين، ولا يمكن التصويت للاثنين معًا .

---

[3] طلال بنان، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[1] يوسف عزيزي، **إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية: نظرة من الداخل علي التطورات السياسية والثقافية في عهد خاتمي** (دار الكنوز الأدبية، 2001) ص ص 38 – 40.

[2] **انظر في هذا المضمون:**

محمد السعيد عبد المؤمن، **قراءة في الخطاب السياسي للرئيس الإيراني الجديد** (مختارات إيرانية، العدد 61 ، أغسطس 2005) .

Shirley, Edward. G , Fundamentalism In Power : Is Iran's Present Algeria's Future ?

(**Foreign Affairs**, Vol (74), No(3), May/ June , 1995), p 38 .

وفي الإجمال هناك 38 ألف مكتب اقتراع، ويدعى الناخب -المتوجب عليه إبراز بطاقته الانتخابية لختمها للحيلولة دون أن يصوت الناخب مرتين- إلى كتابة أسماء المرشحين الذين يختارهم بما يتناسب مع عدد المقاعد، دون التقيد بمكتب اقتراع محدد.

وتوزع مقاعد المجلس على المحافظات المختلفة، حسب الثقل السكاني . وحسب الدستور تتم زيادة المقاعد كل 10 سنوات بواقع 20 عضوًا؛ فكان عدد المقاعد 270 في البرلمان الخامس. وبسبب العامل الديموغرافي زاد عدد النواب في الانتخابات السادسة إلى 289 بدلاً من 290 لاعتبارات حسابية[3].

رابعاً: فيما يتعلق بمجمع تشخيص مصلحة النظام:

تطرق التعديل الدستوري لعام 1989 إلى تحديد مفهوم السياسات العامة للنظام، كما جاء في البند الأول من المادة (110) والذي نص على أن تحديد هذه السياسات يعتبر من ضمن وظائف وصلاحيات المرشد (الزعيم) بعد التشاور حولها مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، وكذا نص البند الثامن من المادة نفسها على مسؤولية المرشد تجاه حل المشكلات التي قد يواجهها النظام والذي بدوره قد يحيلها لمجمع تشخيص مصلحة النظام إن لم تحل بالطرق العادية وخلال السنوات الأخيرة راح هذا المجمع وفقا لتلك الصلاحيات الموكلة إليه من قبل المرشد يباشر مهمة تحديد السياسات العامة للنظام على مختلف الميادين والأصعدة السياسية، الاقتصادية، القضائية، الاجتماعية، والثقافية وتهيئتها ورفعها للمرشد للموافقة عليها[1].

وتجدر الإشارة بشأن مسألة التفويض تلك والقواعد المتعلقة بها إلى أن تفويض الصلاحية خاصة الصلاحيات الإستراتيجية كمهمة تحديد السياسات العامة وحل المشكلات التي تواجه النظام له قواعد قانونية عامة تتمثل في التالي :

1- أن التفويض بالصلاحية هنا لا يسلب صلاحية وسلطات المفوض الأساسي حيث تظل الصلاحية للقائد أيضاً.

2- أن التفويض بالصلاحية لا يسلب مسؤوليات المفوض أمام المؤسسات السياسية العليا لاسيما مجلس الخبراء وغيره إذ إن التفويض بالصلاحية لمجمع تشخيص المصلحة لا يعفيه من المساءلة أمام الشعب ومجلس الخبراء.

3- كذلك فإن التفويض بالصلاحية لا يعني اتخاذ القرار في كافة المجالات إذ إن قيام المفوض بإتمام كافة صلاحيات المفوِّض لا يعني انتهاء دور القائد – وكأنه سلبت منه جميع حقوقه –

---

[3] **انظر في هذا المضمون:** رياض الريس، **مصاحف وسيوف: من الشاهنشاهية إلي الخاتمية** (بيروت، رياض الريس، 2000) ص ص 197 – 204.
Roy, op.cit, p.p 207 – 212 .

[1] **انظر في هذا المضمون:**

Mohsen. M, Milani, **The Making Of Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic,** (Boulder , co : West Review Press, 1994), p 244 .

بدليل أن التفويض قد انطوى على القيام بجزء من المهام المنوطة للقائد – تحديد السياسات وحل المعضلات – وليس كل المهام.

4- وفقا للحقوق العامة فإن عملية التفويض والاستشارة إنما تأتي في مرحلة تالية وفي الأمور غير الحيوية نظرا للسلبيات والأخطار التي قد تؤثر على كافة المجالات في حالة حدوث العكس حتى إن التفويض في الأمور البسيطة قد يكون تحت إشراف ورقابة المفوض وبصفته المباشرة خاصة وأن التفويض بالصلاحيات الكاملة وتحديد السياسات وحل المشكلات يتنافى مع القواعد القانونية والعرفيــة، فالتشريع الدستوري قد أناط مثل تلك المسؤولية لأعلى سلطة سياسية في الدولة، وإلا لماذا نص الدستور

على تحديد صفات شخصية من يتولى هذه السلطة السياسية مثل تمتعها بالقدرات، والخبرات، والاستقامة ،والانتساب للوطن والتي بعد التأكد من توافرها لدى الشخصية، تمنح الصلاحية الكاملة والملاحظ كذلك أن المادة 110 من الدستور قد تضمنت مسألة التفويض بالصلاحية حينما أوضحت أن ذلك يتحدد من قبل القائد في الشؤون محدودة الأهمية (البند 11 من صلاحيات ووظائف القائد)، فعلى سبيل المثال لا يمكن للقائد إنابة شخص، أو مؤسسة ما للتوقيع على تنصيب رئيس الجمهورية، ومن هذا المنطلق، فإن القيام بوظائف تحديد السياسات وحل المشكلات ليست مادة قابلة للتفويض وهي موقوفة على القائد الذي يمكنه أخذ استشارة المجمع حياله لكن مسألة التفويض الكامل للقيام بتلك المهام الرئيسية لا تعد من المهام القانونية والسياسية لمجمع تشخيص مصلحة النظام[(1)].

ووفقا للمادة (112)، فإن من الوظائف المنوط بها مجمع تشخيص مصلحة النظام أن هذا المجمع ينعقد – بأمر من القائد – لمناقشة وتحديد المصلحة في الأوضاع التي يتأكد فيها الخلاف بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى الإسلامي حول بعض القرارات التي قام بالتصديق عليها الأخير ولم يقبلها الأول باعتبارها مخالفة لموازين الشرع والدستور، وكذلك للتشاور في الأوضاع والأمور التي يوكلها إليه القائد وسائر الوظائف الأخرى الواردة في الدستور بهذا الخصوص إذن يقوم المجمع بالفصل في الخلاف الواقع بين المجلسين بعد أن تحال إليه ولعل تلك الوظيفة تمنح للمجمع مهمة تشخيصية وليس استشارية تشريعية لأنه في هذه الحالة (الخلاف بين المجلسين) يتحتم على المجمع الفصل وفقا لتحديد ،أو تشخيص المصلحة ولا يمكن اعتبار مهام المجمع تنطوي على نواح تشريعية إذ ثمة من يقوم بهذه الوظيفة ولاسيما مجلسي الشورى والصيانة.

(1) ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره، ص ص 87 ، 88.
Rezaei, Ali, Last Efforts Of Iran's Reformists, (**Middle East Report**, NO (266), Spring 2003, p.p 40- 46 .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مجمع تشخيص مصلحة النظام لا يعتبر مرجعا تشريعيا، إنما يقوم بوظيفة استشارية إضافة إلى الفصل بين المجلسين حينما لا يمكنهما التوصل لحل مشترك[2].

من العناصر الأخرى المتعلقة بالمجمع أنه يتدخل للفصل بين المجلسين حينما يحدث الخلاف أي أن مهمته تبدأ منذ ذلك الحين فقط، وهذا يعني أن هذا المجمع ليس معنيا، أو مختصا بالتحقيق حول الموضوع المختلف عليه، أو التدخل في بنود المادة المصوبة بمعنى آخر إن تشريع القوانين يخص مجلس الشورى الإسلامي مثل قانون مكافحة المخدرات (أكتوبر 1998)، وغيره من القوانين التي تسن في نطاق الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى الإسلامي والتي لا يحق للمجمع التدخل فيها، لذا فإن دخول هذا المجمع إلى نطاق التشريع الأولى للمجلس يعد مخالفاً لنص المادة 112 من الدستور.

من الأسباب الأخرى التي تبرر عدم تدخل المجمع في الصلاحيات التشريعية، أو صلاحيات سائر السلطات الأخرى هي أن أعضاء هذا المجمع سواء الدائمين أم غير الدائمين، لا ينتخبون بصورة مباشرة من قبل الشعب إذ إن المجمع يعد مؤسسة معينة وليست منتخبة، ورغم أن رئيس الجمهورية هو العضو الوحيد من بين أعضاء المجمع المنتخب انتخابا" مباشرا" إلا أن قراراته تكون غير مؤثرة بالنظر إلى تركيبة هذا المجمع ، وعلى هذا النحو لا يأخذ المجمع أي صلاحية تشريعية، بل ولا صلاحية سياسية، أو ديمقراطية أيضا.

لذا فمن أفضل الوسائل لتدخل المجمع في حل الخلاف (بين المجلسين) أن يكون له صلاحية إشرافية، بمعنى أنه حينما يتدخل لتشخيص المصلحة في الخلاف القائم بين مجلس الشورى ومجلس الصيانة حينما يحال إليه فعليه أن يأخذ في اعتباره حق مجلس الشورى بوصفه مؤسسة منتخبة في إبداء المصلحة أيضاً ولا نغفل أن المصلحة يمكن تحقيقها، أو التدخل في بنود المادة المصوبة.

بمعنى آخر، إن تشريع القوانين يخص مجلس الشورى الإسلامي مثل قانون مكافحة المخدرات (أكتوبر 1998)، وغيره من القوانين التي تسن في نطاق الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى الإسلامي والتي لا يحق للمجمع التدخل فيها، لذا فإن دخول هذا المجمع إلى نطاق التشريع الأولى للمجلس يعد مخالفاً لنص المادة 112 من الدستور[1].

---

[2] نفس المرجع السابق .

[1] انظر في هذا الصدد مجموعة من المقالات حول مجمع تشخيص مصلحة النظام :

- **انتقاد زيادة صلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام ...بيان لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية** (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005) ص 49.
- **مجمع تشخيص مصبحة النظام لن يتدخل في الأمور التنفيذية** (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005) ص 48.
- **الرد علي الشبهات السياسية لإشراف المجمع** (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005) ص 50.

والأهم من ذلك، أنه بمقارنة المجمع بالمراجع القضائية العليا نجد أن الأول له صلاحيات إشرافيه بينما تتمتع هذه المراجع بصلاحيات استثنائية (إعادة النظر)، وبالتالي فالمجمع ليس له حق التدخل في المواد المختلف عليها.، لأن ذلك من اختصاص مجلس الشورى إنما ينصرف عمل المجمع إلى الفصل في الخلاف الواقع فحسب[2].

خامساً: مدي التأثير علي القوي اللارسمية:

منذ البداية فرض آية الله الخميني وضعية الجماعات المتنافسة في إيران من منطلق الاعتقاد بأن نظام الجمهورية الإسلامية شرطا لازمًا لبقاء الحزب، أو الجماعة على الساحة، وأي معارضة، أو إظهار أي نوع من المقاومة أمام إرادته تؤدي علي الفور إلي الاستبعاد، أو الإطاحة[1]. تأسيسًا على ذلك، تفتقد إيران مؤسسات المجتمع المدني، فهي تعاني من الفراغ المؤسساتي غير الرسمي بسبب الخلفية الأيديولوجية للنظام الذي يعتمد علي سيطرة النخبة الدينية الحاكمة التي تتمتع بصلاحيات دستورية واسعة وسيطرة فعلية كاملة علي حركة مؤسسات النظام السياسي الإيراني بغض النظر عن تعددية التيارات السياسية في داخل هذه النخبة الدينية الحاكمة سواء كانت إصلاحية(تحررية)، أو محافظة (متشددة) .

بمعني أنه، لا توجد حركة نشطة وفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني في النظام السياسي الإيراني يمكن أن تتحكم فعليا في حركة مؤسسات السلطة الرسمية تجاوبا مع وضع التعددية السياسية السائدة في المجتمع الإيراني[2].

والمسألة الأخرى غير المألوفة في النظام الإيراني وتؤثر بالسلب على فاعلية العمل الحزبي، طبيعة العمل داخل مجلس الشورى الإسلامي، والمنوط به سن القوانين، فهي لا تسمح بوجود تكتل أغلبية ثابت طوال الدورة التشريعية يساعد على توازن عملية سن القوانين وتوجهات المجلس في دورته التشريعية، فالحركة داخل المجلس تحكمها قاعدة المصلحة التي تضع مجموعة من الدوائر كإطار لتجمعات النواب داخل المجلس، وهذه الدوائر لها أقطابها التي تشبه المغناطيس القوي الذي يجتذب إليه العناصر الأضعف فكريا، وسياسيا مهما كان عدد الأصوات التي حصلت عليها[3].

يؤدي عنصر المصلحة إلى التفاف كل مجموعة من الأعضاء حول قطب من أقطابه، وتأتي إليه العناصر الهامشية، أو المترددة، أو الصامتة، لتكوين مجموعة برلمانية ليست ثابتة

- **بيان جبهة المشاركة حول مهمة إشراف المجمع** (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005) ص 51.

[2] ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره ، ص ص 87 ، 88.

[1] علي كشتجر، **خامنئي ومجلس الخبراء**، (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد(88)، نوفمبر 2007) ص 42.

[2] طلال بنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 20 ، 21.

- **للمزيد راجع**: سعيد برزين، ترجمة: علاء الرضائي، **التيارات السياسية في إيران (1981 – 1997)** (أبو ظبي، مركز الأمارات، 2000).

[3] محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران لماذا ؟**، مرجع سبق ذكره، ص 59.

أيضا طوال الدورة، وتتم الصفقات بين هذه المجموعات عند التصويت على كل قانون، ولعل السبب في ذلك هو التداخل بين أهداف وتوجهات ولوائح الأحزاب السياسية، وعدم وجود نظام حزبي قوي، بالإضافة إلي عدم وجود انتماء قوي لجماعة سياسية محددة، فضلا عن أن أغلبية النواب هم من المستقلين دائما، نتيجة لظروف محلية ،أو تأثيرات قبلية تمنع انتماء المرشحين لحزب، أو جماعة سياسية[4].

خاتمة

استهدف في هذا البحث محاولة الوصول إلي حكم موضوعي بصدد الأوليجارشية (القلة) الحاكمة في النظام السياسي لجمهورية إيران الإسلامية، وذلك من خلال مبحثين، تعرضنا في الأول للواجهات الشكلية (المؤسسات الدستورية) للنظام والدور المحدد لكل منها وفقا لما جاء في الدستور الإيراني، أما المبحث الثاني فكان تحليلا" موضوعيا" لواقع النظام السياسي الإيراني من خلال رده إلي الواقع.

وانتهينا إلي أن الزعامة كجهاز، والزعيم كقائد مرشد يجمع بين سلطات دينية وسياسية لا وجود لها بين الأنظمة المختلفة في العالم سواء في الدول الشرقية، أو الغربية، أو الإسلامية، وهي مرتبطة بالشيعة الإيرانيين، أوجدته طبيعة المذهب الشيعي، مما جعل للزعيم نفوذا كبيرا في مختلف أوجه النشاط البشري، وهو ما أشار إليه الدستور في المادة الخامسة التي تقول " في زمن غيبة الإمام المهدي (عجل الله تعالي فرجه الشريف) تكون ولاية الأمر، وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر الشجاع القادر علي الإدارة والتدبير".

فإذا كانت السلطات الحاكمة في إيران هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، غير أنها لابد وان تمارس صلاحيتها بإشراف ولي الأمر وإمام الأمة. ولما كان الأمر كذلك، فقد أعطى الدستور صلاحيات للولي الفقيه تفوق صلاحيات المؤسسات الأخري مجتمعة، بل وإن مشروعيتها لا تتحقق إلا بموافقة الولي الفقيه، وقد كفل الدستور للولي الفقيه الأدوات اللازمة لتمكينه من السيطرة على الأجهزة الأساسية في النظام، بتخويله منفردًا في تعيين قادة القوات المسلحة، والحرس الثوري، وكذلك رؤساء السلطة القضائية، وهيئات الإذاعة والتليفزيون . كما يملك الولي الفقيه سلطة عزل رئيس الجمهورية من منصبه، إذا ما وجده مجلس القضاء الأعلى مذنبًا ومقصرًا في أداء واجباته الدستورية (المادة 110).

---

[4] نفس المرجع السابق، أيضا:

سلطان النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 233 .

وباستقراء الواقع الإيراني وجدنا أن عملية صنع القرار تتم في إطار معطيات محلية معينة وفي ظل بيئة اجتماعية وسياسية، خلفية تاريخية أهم ما يميزها الخصوصية الشيعية لإيران بما في ذلك مركزية دور رجال الدين.

وأخيرا يمكنني القول أن، ولاية الفقيه هي النظرية السياسية التي يقوم علها النظام الحاكم في إيران، وهي الركيزة الأساسية، وحجر الأساس لنظام الجمهورية الإسلامية، والولي الفقيه (القائد) هو مركز الثقل الرئيسي الذي يمنح الشرعية للنظام برمته، ويكون بمثابة القلة التي ينتهي إلها الحكم في النظام السياسي الإيراني.

مراجع الدراسة

أولاً: الوثائق:

1. **دستور الجمهورية الإسلامية في إيران لعام 1989.**

ثانياً: الكتب:

1. ثابت، عادل ، **النظم السياسة** (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007).
2. بدوي، محمد طه، ليلي أمين مرسي، **مدخل العلوم السياسية** (طبعة منقحة ومزيدة معدة لطلاب العلوم السياسية بكلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 1995).
3. بدوي، محمد طه .. **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية** (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1965).
4. مسعد، نيفين ، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

5. هويدي، فهمي ، **إيران من الداخل** (القاهرة، مركز الأهرام للتنمية والنشر،1988).
6. الموسوي، موسي ، **ثورة الخميني: الثورة البائسة؟** (بدون ناشر، بيروت، 1989).
7. عبد المؤمن، محمد السعيد، **العمامة والعباءة في السياسة والحكم** (الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1995).
8. عبد المؤمن، محمد السعيد، **مسألة الثورة الإيرانية**، (القاهرة : د. ن، 1981).
9. إيزدي، بيزن ، ترجمة: سعيد الصباغ، **مدخل إلي السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية** (القاهرة، الدار الثقافية، 2000).
10. حسين، عادل، **إيران : الدولة الإسلامية .ماذا تعني؟**(القاهرة، المركز العربي الإسلامي للدراسات، 1997).
11. آخرون، علي محافظة، **العرب وجوارهم إلي أين** ؟، سلسلة كتب المستقبل العربي(20) (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000).
12. عبد الناصر، وليد ، **إيران دراسة عن الثورة والدولة** (القاهرة، دار شروق،1997).
13. سرحان، محمد علي ، **إيران إلي أين؟ في عهد الرئيس خاتمي: حوار حضارات أم صراع حضارات ؟** (دمشق، د. ن ، 1999).
14. عزيزي، يوسف ، **إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية: نظرة من الداخل علي التطورات السياسية والثقافية في عهد خاتمي** (دار الكنوز الأدبية، 2001).
15. الريس، رياض ، **مصاحف وسيوف: من الشاه نشاهية إلي الخاتمية** (بيروت، رياض الريس، 2000).

ثالثاً: الدوريات:

1. محمد رضا وصفي، **الفكر الإسلامي وآفاقه في إيران المعاصرة** (شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد(123)، 2006).
2. يحيي داود عباس، **قراءة في كتاب النظام السياسي الإيراني** (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (87)، أكتوبر 2007).
3. حوار مع آية الله يزدي، **مجلس الخبراء وكيفية الإشراف علي الزعامة** (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (81)، أبريل 2007).
4. طلال بنان، **إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية** (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد (155)، يناير 2004).

5. عمرو عبد الكريم، **تمايزات النخبة الدينية الحاكمة في إيران** (السياسة الدولية، العدد(130)، أكتوبر 1997).
6. محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران لماذا ..؟** (مختارات إيرانية، العدد(55)، فبراير2005).
7. محمد السعيد عبد المؤمن، **قراءة في الخطاب السياسي للرئيس الإيراني الجديد** (مختارات إيرانية، العدد 61 ، أغسطس 2005) .
8. برزين، سعيد ، ترجمة: علاء الرضائي، **التيارات السياسية في إيران (1981 – 1997** (أبو ظبي، مركز الأمارات، 2000).
9. وليد عبد الناصر، **عشرون عاما بعد الثورة: إيران وإشكاليات التحول من الثورة إلي الدولة** (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (136)، أبريل 1999).
10. ويلفريد بوختا، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، **من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، سلسلة دراسات مترجمة(17) (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996).
11. سامح راشد، **الثورة الإيرانية بعد 25 عاما ...تحولات الدولة والمجتمع** (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد(157)، يوليو 2004).
12. بشير عبد الفتاح، **إيران: إرهاصات ثورة جديدة**، مجلة الديمقراطية، العدد(14) (القاهرة، الأهرام، أبريل 2004).
13. محمد عباس ناجي، **أين يقف رافسنجاني داخل النظام السياسي الإيراني؟** (ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (125)، مايو 2005).
14. **مجلس صيانة الدستور وضرورة تجنب السياسات المزدوجة** (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (79)، فبراير 2007).
15. **انتقاد زيادة صلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام ...بيان لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية** (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005).
16. **مجمع تشخيص مصبحة النظام لن يتدخل في الأمور التنفيذية** (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005).
17. **الرد علي الشبهات السياسية لإشراف المجمع** (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005).

18. **بيان جبهة المشاركة حول مهمة إشراف المجمع**، (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005).

19. علي كشتجر، **خامنئي ومجلس الخبراء** (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد(88)، نوفمبر 2007).

رابعاً: الرسائل العلمية:

1. محمد سلطان النعيمي، **الفكر السياسي الإيراني منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى عام 2000 ...دراسة تحليلية في ضوء المصادر الفارسية** (رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغات الشرقية وآدابها، 2007).

2. باكينام الشرقاوي، **الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية** (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؟، 1993).

خامساً: المراجع الأجنبية:

1. *Abrahamian, Ervand, Khomeinism**: Essays On Islamic Republic,** (London, University Of California Press, 1993) .*
2. *Bahman, Bakhtiar, **The Governing Institutions Of Islamic Republic Of Iran: The Supreme Leader, The Presidency, and the Majalis,** IN, Al Swaidi, Gamal, ed**, Iran and The Gulf : a search For Stability** (Abu Dhabi: The Emirates Centre For Strategic Studies and Research, 1996).*
3. *Bakhash, Shaul. B, Iran , **(The American Historical Review,** Vol (96), NO(5), Dec, 1999.*
4. *Chubin Shahram, **Iran's National Security Policy**, (New York , Washington DC, 1994).*
5. *Crabb. Jr, Cecil . V, Review: The Impact Of Islamic Thought Upon Political Ideology And Behavior, (**The Journal Of Politics** , Vol (48), No (4) , Nov, 1986.*
6. *Edward. Shirley G **, Fundamentalism In Power: Is Iran's Present Algeria's Future ?**(Foreign Affairs, Vol (74), No(3), May/ June , 1995) .*
7. *(**Foreign Affairs**, Vol (74), No(3), May/ June , 1995).*
8. *Falk , Richard A , Khomeini's Promise, **(Foreign Policy**, NO(34), Spring 1979.*
9. *Fred , Halliday, Iran And The Middle East : Foreign Policy and Domestic Change, **(Middle East Report**, No (220), Autumn, 2001).*
10. *Hoogluiid, Eric, **Twenty Years Of Islamic Revolution: Political and Social Transition In Iran Since 1979**,(New York, Syracuse University Press, 2002).*
11. *Mohsen, Milam. M, **The Making Of Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic**, (Boulder , co : West Review Press, 1994).*
12. *Mohsen, Milani,. M, The Evolution Of Iranian Presidency : From Bani – Sadr to Rafsanjani, **(British Journal Of Middle Eastern Studies,** Vol (20) , No (1), 1993.*

13. *Mohsen. M, Milani,* ***The Making Of Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic,*** *(Boulder , co : West Review Press, 1994).*

14. *Oliver , Roy,* ***The Crisis Of Religious Legitimacy In Iran*** *, (The Middle East Journal, Vol (53) , No (2), Spring 1999).*

15. *Rezaei, Ali, Last Efforts Of Iran's Reformists,* ***(Middle East Report,*** *NO (266), Spring 2003.*

16. *Shaul. B ,Bakhash,* ***The Regin Of The Ayatollahs: Iran and The Islamic Revolution*** *(New York, Basic Books, 1994).*

17. *Shirley, Edward. G , Fundamentalism In Power : Is Iran's Present Algeria's Future ?*

اثر تعدد الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني

The impact of multiple races and religions in Iranian society

الدكتور إياد خازر المجالي
أستاذ مساعد جامعة مؤتة / الأردن

ملخص :

لقد برزت خطورة ظاهرة التعددية الإثنية وتعدد الأديان في المجتمعات المعاصرة, وبرزت سمة تهدد كيان الدولة الوطنية ووحدتها الوطنية في الكثير من الدول المتعددة الإثنيات خصوصا في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث اندلعت على إثرها الكثير من النزاعات الداخلية على أساس إثني في العديد من الدول امتدت لاحقا إلى خارجها، وخاصة في دول العالم الثالث بسبب فشل أنظمتها السياسية في التعامل مع هذه الظاهرة, أسفرت عن الكثير من المآسي والمجازر في حق الإنسانية نتيجة أعمال التطهير العرقي والصراع الإيديولوجي العقائدي بين مكونات شعوبها, تتناول الدراسة بهذا الجانب اثر تعدد الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني إذ يفترض الباحث بأن التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة جاءت عميقة وجذرية فيه, من خلال تحليل الأبعاد السياسية والاجتماعية وتحديد المفاهيم الاصطلاحية للتعدد العرقي والديني والإجابة على تساؤلات هذه الدراسة.

Abstract:

The seriousness of the phenomenon of multi-ethnicity and multi-religiousism has emerged in contemporary societies. The national entity and its national unity have been threatened in many multi-ethnic States, especially in the last quarter of the twentieth century. Many ethnic conflicts have erupted in many countries. In the third world countries because of the failure of their political systems in dealing with this phenomenon, resulted in many tragedies and massacres against humanity as a result of ethnic cleansing and ideological ideological struggle among the components of their peoples. Multi-ethnic and religions in the Iranian society as a researcher assumed that the political, economic and social repercussions of this phenomenon came deep and radical in which, through the analysis of these dimensions and to answer questions of this study

المقدمة :

تتمتع إيران بأهمية جغرافية متميزة ، مكنتها من أن تكون نقطة تواصل بين حضارات شرق قارة آسيا وغربها، فضلاً عن المزايا الهائلة التي وفرها لها هذا الموقع الجغرافي المتمثل بوقوعها على طرق موارد التجارة العالمية وتعدد الثروات الطبيعية والبشرية فيها، بالإضافة إلى توافرها على المزايا المادية والمعنوية التي أهلتها لأداء أدواراً اقتصادية واجتماعية وسياسية في محيطها الإقليمي والدولي, لذلك فقد واجه المجتمع الإيراني ولازال العديد من التحديات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي استحوذت على اهتمام الباحثين والدارسين لتقييم أثارها وتداعياتها على بناء المجتمع وفي كافة جوانبه, وتعد ظاهرة التعددية العرقية والدينية من ابرز هذه التحديات وأكثرها التصاقاً بواقع إيران منذ عصور طويلة, الأمر الذي صاحبه غياب فكرة المواطنة بين الأفراد والجماعات الذين ينتمون لهذه الأقليات الاثنية والدينية المشكلة للمجتمع.

في الوقت الذي يكون فيه تعدد الأعراق والأديان ظاهرة طبيعية وايجابية ومصدر من مصادر الاثراء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للدولة والمجتمع إذا تم أتباع الآليات والإستراتيجيات المناسبة لإدارته, إلا انه يمكن أن يتحول في أحيان أخرى إلى معضلة حقيقية ومصدراً أساسياً لتطور الصراع الذي يهدد بقاء الدولة ككل, نتيجة ضعف نظامها السياسي وعدم قدرته على تلبية مختلف المطالب العرقية الإثنية، أو نتيجة لرفضها هذا التعدد بشكل قطعي لأسباب إيديولوجية أو عقائدية، أو نتيجة لسيطرة مجموعة أثنية أكثر تطرفاً على ذلك النظام السياسي الحاكم وقمعه لأي جماعة تهدد مركزها القيادي في الدولة.

إشكالية الدراسة والتساؤلات :

يتناول البحث بالدراسة والتحليل تنامي تأثير ظاهرة التعددية العرقية والدينية في المجتمع الإيراني, إحدى أهمّ نقاط الاهتمام الرئيسية بالنسبة إلى المجتمع الإيراني من الداخل والتحدي الأبرز الذي يهدد بناء المجتمع ومكوناته، إذ يفترض الباحث بأن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتعدد الأعراق الاثنية والأديان في المجتمع الإيراني عميقة وجذرية في اثارها وتداعياتها, ويدور السؤال المحوري للدراسة حول: إلى أي مدى تشكل التعددية العرقية والدينية تحدياً للمجتمع الإيراني في جوانبه السياسيةً والاجتماعية ؟ وهل تشكل التعددية العرقية والدينية عقبة أمام تحقيق درجات عالية من الاندماج الوطني والتنمية المستدامة للمجتمع الإيراني في كافة الميادين ؟، ومن هذه الفرضية وتساؤلاتها الرئيسية , يتفرع منهما عدد من التساؤلات الفرعية

على النحو التالي :

ما هو مفهوم الأعراق الاثنية والأديان ؟

ما هي أهمية هذا تعدد الأعراق والأديان على المجتمع الإيراني؟

ما هي أهم الأبعاد الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية لتلون وتعدد المجتمع الإيراني؟

هل تجاوز تأثير هذا التعدد حدود إيران, أم بقي محدد بقيود ومعوقات تقلل من إمكانية تأثيره ؟

وهل ترتبط بعض القوميات العرقية او الدينية بقدرات الفاعلين الإقليميين والدوليين

ما هي إستراتيجية إيران في إدارة هذا التنوع العرقي الاثني ؟

هل ترسيخ فكرة المواطنة والوحدة الوطنية بين المكون المجتمعي الإيراني من أولويات النظام السياسي الحاكم؟

في ضوء التساؤلات السابقة، تتناول الدراسة أبعاد تعدد الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني من خلال محور : الإطار ألمفاهيمي ويتضمن تعريف مفهوم الأعراق الاثنية وتعددها والأديان , وتناولها بشكل منفرد باعتبارها نمطاً من التدخلات والتفاعلات المجتمعية للشعوب الفارسية عبر مراحل زمنية طويلة، والخلفية التاريخية لهذه الأعراق والأديان تمثل سياقًا عامًّا لها.

أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في ارتباطها بظاهرة من أعقد الظواهر التي عرفتها البشرية في القرن الماضي، خاصة وأنها تتزايد بشكل ملحوظ في المجتمع الإيراني وتشكل تهديداً وتحدياً له ولجواره الإقليمي وحتى الدولي, إضافة إلى أن أهمية تناول هذا الجانب البحثي تسعى إلى إثراء النقاش والبحث العلمي بشأن التعددية العرقية والدينية الإيرانية وتوازناتها القائمة عبر المراحل التاريخية المختلفة, وتداعياته في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبنية النظام السياسي, وتكتسب الدراسة أهميتها النظرية العلمية من خلال تحليل عدد من المفاهيم والدلالات الاصطلاحية التي توضح تداعياتها في المجتمع الإيراني وتأثيرها المباشر على أمنه القومي.

أما الأهمية العملية التطبيقية فتكمن في أنها تصنّف وتحلل أبعاد التعددية العرقية والدينية الإيرانية, فهي تتناول موضوعاً يتعلق بفهم وتفسير العوامل والمتغيرات المؤثرة في المجتمع الإيراني وحضوره الإقليمي والدولي, فهي تحاول التعمق في أثر التعددية العرقية والدينية الإيرانية, والمساهمة في تناول الحلول والآليات والإستراتيجيات المناسبة لإدارة التعددية العرقية الاثنية والدينية في المجتمع, خاصة أنها لم تحظ حتى تاريخه بالاهتمام الكافي من جانب الباحثين, ولم تنل ما تستحقه من الدراسة على الصعيد الأكاديمي, إذ لا زالت هناك العديد من التساؤلات والتناقضات لم تتوافر لها الرؤية لتجيب عليها وتفسرها.

أهداف الدراسة: تمثل هذه الدراسة محاولة لفهم وتفسير طبيعة الأعراق والأديان لشعوب بلاد فارس, وتحليل أهم المقاربات النظرية التي تساعد في تفسير أبعادها وتأثيراتها على مستوى الدولة, كما تهدف إلى التعرف على أسباب وأثار تفاعل الأبعاد الإيديولوجية الدينية والسياسية والاقتصادية لهذه التعددية, وتناول البحث هذه الأعراق والأديان بمزيد من التحليل والمعالجة خاصة في جوانب تأثيرها على التيارات الفكرية والأنظمة السياسية التي حكمت إيران خلال العقود الماضية, لأن تحليل أي ظاهرة يتطلب التعمق في محاولة فهمها لغويا واصطلاحا والتعرف على أهم المفاهيم المتداخلة معها وأهم المقاربات التي تفسرها .

منهج الدراسة : رغم من أن ظاهرة التعددية العرقية الإثنية وتعدد الأديان وهي ظاهرة قديمة قدم الإنسان، إلاّ إن بروزها كمتغير رئيسي على مسرح الأحداث الدولية خلال القرن الماضي وفي إيران تحديداً, اقتضت الضرورة أن تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي وذلك من أجل تتبع مراحل التغير التاريخي للتركيبة السكانية في إيران, والتعرف على معالم وأثار هذه الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني، وأبعادها الإيديولوجية والاقتصادية والسياسية، وتأثيرها المباشر وغير المباشر على سياسات ورؤى وأفكار التيارات والأنظمة الحاكمة عبر حقب زمنية متعاقبة.

كما أعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة لأنه يساعد في الإلمام بجميع جوانب الظاهرة المطروحة ومدى ارتباطها بالتعددية العرقية والدينية الإيرانية محل الدراسة، حيث يتيح هذا المنهج التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه التعددية العرقية والدينية الإيرانية، بغرض الوصول إلى تعميمات علمية يمكن إسقاطها على الوحدات المشابهة في البيئة الإقليمية المشابهة، حيث تم من خلال هذا المنهج دراسة ظاهرة التعددية العرقية الاثنية والدينية الإيرانية بمختلف تعقيداتها ومدى تمكن المجتمع الإيراني من إيجاد الآليات المناسبة لإدارتها.

مصطلحات الدراسة وكلماتها الافتتاحية :

الأعراق / القومية / الاثنية

تقسيمات الدراسة: قسمت الدراسة الى:

الإطار النظري والمفاهيم:

- ✓ تعدد الأعراق والأديان
- ✓ اثر وأهمية تعدد الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني
- ✓ أهم الأبعاد الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية لتلون وتعدد المجتمع الإيراني
- ✓ إستراتيجية إيران في إدارة هذا التنوع العرقي الاثني والاديان

الخاتمة والتوصيات

المراجع والمصادر

المبحث الأول:

الأعراق والأديان

الإطار النظري والمفاهيم:

إن دراسة أي ظاهرة في العلوم السياسية يتطلب إدراك معمقا لمختلف متغيراتها انطلاقا من دراسة أهم مصطلحاتها، مرورا بالأطر النظرية التي حللتها ووصولا إلى عملية إسقاطها على الواقع، وذلك من أجل الوصول إلى زاوية معينة من الفهم والتشخيص السليم لها وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال التعرف على مصطلحات التعددية العرقية الإثنية والدينية, أوهم المقاربات النظرية المساعدة على فهم هذه الظواهر.

مفاهيم التعددية العرقية الإثنية والدينية

تباينت أراء الباحثين حول تعريف موحد لمفاهيم التعددية العرقية الإثنية والدينية، وذلك يرجع إلى الزاوية التي ينظر من خلالها كل باحث لهذا المصطلح، إلى جانب تداخله مع المصطلحات الأخرى.

تعريف التعددية لغة: يعود أصل كلمة التعددية للدلالة على كلمة " عدَّ " والتي تعني حسب وأحصى، و "عدَّد" الشيء جعله ذا عد د ، وت عاد القوم يعني عدَّ بعضهم بعضاً و" تعدّدت" صارت ذات عدد و العديدةُ هي الحصة والنصيب[1], أي أنها مضامين توضح مشتقات الأصل اللغوي تعني عدم التفرد لان أصل العد وجود الشيء القابل للإحصاء سواء قل أو كثر[2].

التعددية اصطلاحا: لقد تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم التعددية, ويمكن تناول أبرزها تقارباً لحالة الدراسة , وهي تمثل تعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد الجماعات نفسها[3], في حين يتناولها معجم المصطلحات السياسية، فيعرفها على أنها : تعني وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر، تكون لها اهتمامات دينية أو اقتصادية إثنية وثقافية متنوعة، والتعددية من الناحية السياسية تصف مجتمعا تكون القوة فيه موزعة بصورة واسعة

---

1 المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط 2، ج 2.القاهرة : شركة الأوفست الشرقية ، 1985 ، ص 9

2 عاشو، احمدمد مهدي , التعددية الإثنية : إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية .عمان :المركز العالمي للدراسات السياسية, 2002, ص20

3 بدوي،احمد زكي, معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط 2,نشر مكتبة لبنان, بيروت1989، ص79

على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة أو التعاون, في حين تتناول الموسوعة البريطانية هذا المفهوم بأنه "الإستقلالية التي تحظى بها جماعات معينة في إطار المجتمع مثل : الكنيسة، النقابات المهنية، الاتحادات العمالية والأقليات العرقية "[(1)], أما في قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية فيعرف التعددية على أنها عبارة عن "تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة، تحترم وجود التنوع والاختلاف في اتجاهات السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة، وخاصة المجتمعات الحديثة حيث تختلط الاتجاهات الإيديولوجية والفلسفية و الدينية"[(2)] .

ما تجدر الإشارة إلية في هذا الجانب أن الدراسة قد ركزت تحليلها لظاهرة التعدد العرقي الاثني والأديان في تناول التعاريف الموضوعية التي حاولت أن تنفذ لصميم الظاهرة وبالتالي تنوعت بحسب موضوع التعددية وربطت بين مفهوم التعددية وبين عملية التفاعل بين كتلتين سياسيتين واجتماعيتين أو أكثر، وفي المقابل فإن التعددية السياسية يمكن أن تكون هي ذاتها انعكاسا للتعددية الاجتماعية, لان التعدد بهذا المفهوم يرادف التنوع والتفاوت والاختلاف بينهما كمصطلح سياسي له خلفية تاريخية وفلسفية، ترتبط بإدراك دور الدولة وطبيعة المواطنة، بل وطبيعة الإنسان وصيغ العقد الاجتماعي وقضاياه ونظامه الاقتصادي, التي تمكن من التداول على السلطة وعدم الاستبداد ووسيلة لإدارة الاختلافات السياسية والعرقية, لذلك يتضح من تحليل ظاهرة التعددية، بأنها تتضمن عناصر خمسة يقتضي التعرف هي: " المتعدد " الذي حكم علية بالتعددية وهو الذي يشمله الإحصاء والحصر, والعنصر الثاني هو" المتعدد فيه "وهو الذي يكون التعدد والاختلاف حوله, والمعتد به وهو الأدوات والوسائل والعوامل التي قادت إلى التعدد وتسببت فيه, والمتعدد له وهو بيان الأهداف التي يتمحور حولها التعدد والتي أدت إلى ترسيخه كحقيقة اجتماعية, والعنصر الخامس والأخير هو المعتد عليه، ويشير إلى الإطار الحضاري للتعددية والذي يرتبط بالزمان والمكان في بيئة معينة[(3)].

انقسمت التعددية إلى نمطين رئيسيين ضمن مفاهيم هذه الدراسة , الأول هو نمط الصراع و يتضمن فيه المجتمع حسب مزيجا من الجماعات تختلط مكونة وحدة سياسية واحدة دون أن تتحد أو تتماسك، كل فئة متمسكة بديانتها وثقافتها ولغتها وأفكارها وأساليبها الخاصة، غير أن التعامل بينها يتم من خلال السوق، ومن هنا تفرض التعددية الثقافية نمط صراعي، يرتكز على

---

4 - Encyclopedia Britanica,Vol 8 ,p51.

[2] سامي ذبيان ، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية, رياض الريس للكتب والنشر، لندن,1990 ص 138-139

[3] لطفي، وفاء," التعددية المجتمعية "، مركز المشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية, القاهرة, 2002 ، ص . 99 , متوفر بتاريخ2014/6/7 على الموقع الالكتروني

.www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc

سيطرة إحدى الجماعات الثقافية على الجماعات المختلفة، وتفرض تنظيما غير ديمقراطي للعلاقات بين الجماعات, بينما النمط الثاني هو التوازن يقوم على التكامل والتوافق بين الجماعات المكونة للمجتمع، وفق علاقات متناغمة ومنسجمة ووفق قوانين الضبط والتنظيم, وأهم ما يميز هذا الإطار أنه يفرق بين آليتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في التكامل، والأخرى في الضبط والتنظيم، ومن خلالهما تتعايش الجماعات المتنافسة معا ضمن نفس المجتمع حيث أن التوزيع المتوازن للقوى بين الجماعات ، يشكل وضعا مناسبا لتقييد احتكار السلطة.

مفهوم الأعراق الإثنية

يرجع الأصل اللغوي للفظة إثنية إلى اللفظة اليونانية القديمة Ethnos والتي يقصد بها أمة وهي جماعة بشرية ذات الأصل الواحد [(1)], وفي اللغة العربية استعمل مصطلح الاثنية كمرادف مطابق لمفهوم العرقية بالرغم من أن مفهوم العرقية في جوهره يقوم على صلات الدم والسلالة، في حين تحتل الهوية والثقافة جوهر العلاقات الاثنية[(2)] , ومنهم من يشير إلى ألامه بأنها جماعة من الأفراد لهم سمات مشتركة، وقد يرتبط هذا بالتساوي مع المهاجرين والأقليات والجماعات المشتتة التي تتشارك نفس الخصائص والتمركز الجغرافي.

بينما تعني الاثنية اصطلاحا كما يعرفها قاموس علم الاجتماع، الصادر عن الهيئة المصرية للكتاب سنة 1979 م, بأنها جماعات ذات تقاليد مشتركة ، تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية من المجتمع الأكبر[(3)], ووردت في الموسوعة البريطانية، على أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم، روابط مشتركة من العرق، اللغة، والقومية أو الثقافة, ويعتبر " **فريدريك بارث Frederic Barth** من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية بأن الإثنية في نظره لا تعبر عن مجموعات جامدة او ثابتة، بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضائها يتغيرون (علي المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية[(4)] .

ومما سبق يمكن استنتاج التعريف الإجرائي التالي:

يعد مصطلح الإثنية من المصطلحات التي يكثر الحديث عنها مؤخرا من قبل الباحثين والمهتمين بالقضايا الدولية مثلما كان مصطلح القومية محط اهتمام الباحثين في بدايات القرن

[1] وهبان, أحمد ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر, دار الطبعة الجديدة للنشر, الإسكندرية ، ص11

[2] عبدالرزاق, حنان ," الآليات المؤسساتية لإدارة التعددية الاثنية دراسة حالة النزاع في إقليم الباسك باسبانيا منذ 1959م, رسالة ماجستير (.جامعة بسكرة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) 2001 ، ص2

[3] الجاسور, ناظم عبد الواحد, ناظم ، موسوعة علم السياسة , دار مجدلاوي, عمان ، 2004 ، ص7

[4] Frederic Barth (ed.)", Ethnic Groups and Boundaries" , Boston : Little Brown, 1969 , p 11.

العشرين،يعود سبب اهتمام العلماء والباحثين بالظاهرة الإثنية والصراعات الإثنية لمالها من دور مهم في استقرار السياسة الدولية، وهناك تباين واختلاف في تحديد مفهوم الإثنية نظرا لتداخلها مع مفاهيم ومصطلحات كالقومية والعرقية والأقلية, كما إن مفهوم الإثنية من أكثر المفاهيم جدلا في العالم إذا مثلت الإثنية مصدرًا من مصادر عدم الاستقرار السياسي .

الإثنية : هي جماعة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم سمات مشتركة، كالعادات والتقاليد، اللغة الدين، والملامح الفيزيقية والتي تساعدها في التميز والمحافظة على هويتها ومصالحها في مواجهة الجماعات الأخرى أو في التعايش معها.

التعددية الإثنية : هي وجود جماعات إثنية وعرقية مختلفة ومتعددة، ذات هويات اجتماعية ثقافية، عقائدية، وبيولوجية متنوعة، ولها نمط من العلاقات المتوازنة أو الصراعية فيما بينها داخل إقليم الدولة الواحدة.

العرقية Racisme: استخدم عدد كبير من الباحثين الإثنية كمفهوم مرادف أو مطابق لمفهوم العرق أو الجماعة العرقية لذلك فإن أغلب التعريفات الخاصة بمفهوم العرقية قريبة إلى حد بعيد ومتداخلة مع مفهوم الإثنية مع الاختلاف في كون العرقية تشير أحيانا إلى فكرة عنصرية، وهي إرتقاء وسمو عرق معين على الأجناس الأخرى، ومن هذه التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم العرقية: في تعريف المعجم الوسيط، حيث يقول إن " العرق هو أصل كل شيء، كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك، ومن معانيه كذلك الجبل الغليظ الذي لا ي رتقى لصعوبته[(1)] .

ويذهب معجم المصطلحات السياسية إلى تعريف العرق بأنه " مصطلح يطلق على مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية، مع فرضية إمتلاكهم لموروثات جينية واحدة "[(2)].

ومفهوم العرقية ethnicity حديث الاستعمال في العلوم الاجتماعية، على الرغم من استعماله في علم دراسة البشرية، حيث لم يظهر في القواميس والمعاجم إلا في نهاية الستينات وبداية السبعينات[(3)]،أما كلمة عرق ethnic فهي قديمة، ومشتقة من الإغريقية ethnos التي بدورها مشتقة من ethnikos وتعني في الأصل ملحد, فالمصطلح استعمل بهذا المعنى في اللغة

[1] المعجم الوسيط ، معجم اللغة العربية , مجمع اللغة العربية, القاهرة، 1985 ، ص618

[2] هلال, علي الدين وآخرون," ، معجم المصطلحات السياسية , مركز البحوث والدراسات السياسية, القاهرة, 1996,ص215

13 N.Glazer and D.P.Moynihan,Ethnicity Theory and ExperienceExperience.(Massachussets:Harvard University Press1975)p.2

الانجليزية من منتصف القرن الرابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث بدأ في استعماله تدريجيا للإشارة إلى الخصائص السلالة العرقية"[1]

في حين يعبر مصطلح عرقية ethnicity عن أناس أو قوم، وتدل العرقية على" الرمز والشعار والهوية للفرد، وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد من المجموعة العرقية التي ينتمي إليها"[2], تركز هذه التعريفات على الانتماء أي الأصل وهو العنصر الأساسي والعامل المهم والمحدد لكل التعريفات للعرقية في العلوم الاجتماعية والسياسية.

ويعتبر هذا التعريف من أهم التعريفات للمجموعة العرقية لأنه يتضمن عناصر أساسية لا يمكن الاستغناء عنها وهي:

1- مجموعة من السكان، وهذا يعني التركيز على العدد أي على نسبة معينة معتبرة من السكان.

2- الأصل المشترك هو عنصر جوهري ولا يمكن الاستغناء عنه وهو الركيزة الأساسية للمجموعة العرقية.

3- مرتبطة بإقليم خاص أي وجود وطن وبلد تقطنه المجموعة العرقية.

4- إن التضامن والتلاحم والتكتل شروط جوهرية للمجموعة العرقية، لان العرقية الموحدة هي الثراء الاجتماعي للأمة واستقرارها السياسي والاقتصادي.

ومما سبق يمكن استنتاج التعريف الإجرائي التالي:

العرق هو مفهوم يستخدم في تصنيف البشر إلى مجموعات, تدعى أعراق أو مجموعات عرقية، استنادا إلى تركيبات من تفتقر إلى أساس متين في البيولوجيا الحديثة، فإنها لا تزال ذات تأثير قوي على العلاقات الاجتماعية المعاصرة, فقد استخدم لفظ العرق لأول مرة للإشارة إلى المتكلمين بلغة مشتركة ومن ثم للدلالة_على الانتماءات لأمة، وبحلول القرن السابع عشر بدأ العرق يشير إلى السمات الجسدية الظاهرية, وقد استخدم هذا المصطلح في كثير من الأحيان بالمعنى التصنيفي البيولوجي العام، بدءا من القرن التاسع عشر، للدلالة على مجموعات بشرية متباينة وراثيا محددة بالنمط الظاهري.

[1] Montserra Guibernau and John Rex,The Ethnicity Reader,Nationalism and Migration..(Oxford Polity Press 1999)p.33.

[2] E.M.Burge ,The Eesurgence of Ethnicity ,Myth or Reality.(Ethnic and racial studies,Vol 1 N°3 july 1978) p.226.

الدراسات الحديثة ترى التصنيفات العرقية كبنية اجتماعيا، وهو كذلك، العرق ليست شيء جوهري للبشر بل هوية أنشئت لإقامة معنى في سياق اجتماعي, هذه الهويات العرقية تعكس المواقف الثقافية للسلطات الإمبراطورية المهيمنة خلال عصر التوسع الاستعماري الأوروبي, في هذا المعنى، يقال إن الأعراق هي بنى اجتماعية تطورت ضمن سياقات قانونية واقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة، ويمكن أن تكون لها تأثير مباشر على الأوضاع الاجتماعية الكبرى, وذات آثارا مادية حقيقية في حياة الناس من خلال ممارسات تفضيلية وتمييزية مؤسسية, حتى أن كثيرا ما تجد الجماعات العرقية التي تتمتع بسلطة قليلة نسبيا نفسها مستبعدة أو مضطهدة كما هو حالة الأعراق الاثنية في إيران.

وهناك من الباحثين من يعتمد على المعيار العددي كشرط لتعريف المجموعة العرقية، أي وجود عدد كبير من السكان حتى يكون للمجموعة العرقية وزن، وتتمكن من التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية في الدول والمجتمع, ونتيجة للمعيار العددي فلقد أصبح مصطلح العرقية مرتبطا بمفهوم المجموعة العرقية لان العرقية تفقد مدلولها ومعناها إذا لم ترتبط بالمجموعة العرقية التي تنتمي إليها.

وعنصر الأصل المشترك والاختلاف العرقي هما من أهم العناصر التي تميز المجموعة العرقية عن بعضها البعض، وهذا ما ركز عليه ستيفان ريان Stephan Rayan:

1- المجموعة ينظر إليها في المجتمع بأنها تختلف عن الآخرين بخصائص اللغة، الدين، السلالة والوطن الأم.

2- واختلاف الأعضاء عن بعضهم البعض"[1] .

فالمجموعة العرقية تعتمد على القيم والذكريات التاريخية والأساطير وهذه غير كافية، إذ لا بد من إقليم خاص واسم يطلق عليها حتى يمكن التعرف عليها, وبعد أن سلطنا الضوء على الجماعة العرقية يجدر بنا أن ننتقل إلى تعريف مصطلح متشابه للسابق وهو الأقلية العرقية Minority group, هناك عدة مصطلحات للدلالة على الأقليات ، ففي اللغة العربية عادة ما يستعمل مصطلح الأقليات دون كلمة مجموعة، فالتعريف الأكثر شيوعا "الأقلية هي مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة ومعرضين للاضطهاد ومنعزلين عن المشاركة في

[1] Huseyin Isikal,Two Perspectives on The Relationship of Ethnicity to Nationalism:Comparing Gellner and Smth.(Alternative:Turkish Journal of International relations vol 1 N°1 spring 2002)p.3.

إدارة المجتمع وذلك بسبب الخصائص الفسيولوجية والثقافية التي تميزهم عن باقي الجماعة"[1]، وقد اقتصر هذا التعريف على تبيان وتوضيح أن الأقلية مضطهدة ومحرومة من المشاركة السياسية، فهذه الظاهرة ليست عامة ولا تنطبق على بعض الأقليات.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص أهم العناصر الأساسية التي تضمنها التعريف:

1-عدد قليل مقارنة ببقية السكان (وهو نفس المعيار العددي).
2-هي في وضع سياسي واقتصادي ثانوي أي مسيطر عليها من طرف الأغلبية.
3-لها خصائص لغوية ودينية تختلف عن باقي السكان.
4- عندها إدراك ووعي للمحافظة على هويتها.

كما تستند العرقية إلى خصائص جسدية أهمها لون البشرة وشكل الأنف ولون الشعر ومع وجود هذه العوامل إلا أن علماء الحياة (البيولوجيا) وعلماء الاجتماع لا يقبلون بان العرق مفهوم صحيح والعرقية تختلف عن الإثنية في أنها قائمة على الأصل ألسلالي أو العرقي المشترك.

بينما مفهوم القومية: فلا يوجد اتفاق حوله، لأنه يتكون من عدة عناصر تشكلت عقب أزمنة مختلفة، فمثلا نجد في التاريخ عدة قوميات مثل تلك التي ظهرت في أوروبا وخاصة في إيطاليا وفرنسا وألمانيا والتي أدت إلى توحيد تلك الدول، وكذلك القومية الأفروآسيوية التحررية التي أدت إلى تحرير الشعوب من الاستعمار، وأخيرا ظهرت القومية العرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا، والتي يطلق عليها باللغة الانجليزية **Ethnonationalism**، وهي شائعة الاستعمال في الخلافات الدولية، وأدت إلى إقامة دول على أسس عرقية.

فمصطلح القومية حديث النشأة ظهرت في الأدبيات سنة 1798 "[2]، وهذا يؤكد على أن استعمالها لم يكن شائعا إلا في العصر الحديث, والقومية مصدرها اللغوي من القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة، وفي الدلالة السياسية يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة، من حيث الانتماء إلى الأمة محددة, ويمكن القول أن القومية هي إدراك وشعور وإحساس بالانتماء إلى تراث مشترك وتضامن بين كل مكونات الأمة من أجل تحقيق وحدة سياسية, والتراث المشترك قد يشمل الاعتقاد بالأصل الواحد، اللغة، الدين والثقافة، والقومية إيديولوجية سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع إلى بناء الأمة عن طريق اعتقادهم بأنهم "مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في الانضواء في وحدة

---

[1]- Joshua Costellena,Order and Justice,National Minorities and The Right to Secession/(International Journal on Minority and Group Rights N°6 :1999)p.401

[2]وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، ،ص42.

سياسية مستقلة عن غيرها وأن تنظم كيانها القومي تنظيما اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا مما يحقق لها شخصيتها القومية."[1].

يتضح للدراسة في هذا السياق بأن اللغة والدين والأصل المشترك والسلالة والعدد متغيرات متداخلة في تركيب المفاهيم مثل العرقية، السلالة، الأقليات، القومية، القومية العرقية، ولهذا يجب حسم تلك المصطلحات في الجدول الآتي الذي يحدد المتغير الرئيسي لكل من المفاهيم دون أن يعني أن بقية المتغيرات الأخرى ليست ذات أهمية.

ويعد مفهوم تعدد الأديان: ما يطلق على مجموعة الأفكار والعقائد التي توضح حسب أفكار معتنقيها الغاية من الكون والحياة, وكما يعرف عادة بأنه الاعتقاد المرتبط بما وراء الطبيعة والإلهيات, يرتبط هذا المفهوم بالأخلاق والممارسات والمؤسسات المرتبطة بذلك الاعتقاد, وبالمفهوم الواسع عرفه البعض على انه المجموع العام للإجابات التي تفسر علاقة البشر بالكون, وقد تطور هذا المفهوم عبر أشكال مختلفة في شتى الثقافات, فبعض الديانات تركز على الاعتقاد باله معين, وذات قوانيين طابعها الإلزام لكل البشر.

والدين في مفهومه الاصطلاحي يشير إلى معنى : دان خضع فهي ديانة وهو دين, وتدين به فهو متدين, ويدين به من الاعتقاد والسلوك, بمعنى انه طاعة المرء والتزامه لما يعتنقه من فكر ومبادئ, ولأنه يتمثل بالطاعة والانقياد, في حين ينظر علماء الاجتماع والانثربولوجيا إلى الدين على انه مجموعة من الأفكار المجردة والقيم أو التجارب القادمة من رحم الثقافة[2] .

المبحث الثاني:

اثر وأهمية تعدد الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني

تشكل ظاهرة تعدد الأعراق الاثنية والأديان في إيران ظاهرة طبيعية من التعدد والتنوع على أسس عرقية إثنية ولغوية ودينية ومذهبية, في ظل امتدادها على مساحة شاسعة مترامية الإطراف في قلب قارة آسيا, خاصة بعد أن تعرضت بلاد فارس لهجرات وافدة من عدة مناطق خارج حدودها عبر تاريخيا الطويل, رغم أن عدد السكان فيها قد بلغ 79 مليونا و926 ألفا و270 نسمة[3], فقد شكلوا تلون عرقي وديني غاية في الأهمية بأبعاد وتداعيات عديدة وعميقة, الأمر

[1] Paul Roe,The Intrastate Security Dilemma,Ethnic Conflict as a Strategy.(Journal of Peace research V° 36 N° 2 March 1999)p.194

[2] Lindbeck,George A.1984.Nature of Doctrine louisvill,Estats Units:Westminster/John Konx Press

[3] وفق تقارير المركز الإحصائي الإيراني لعام 2017م, مركز آمار ايران اعلام كرد؛ نرخ بيكاري به, درصد رسيد/ نرخ مشاركت اقتصادي , درصد، خبرگزاري (مهر، 21 ,2017),

متوفر على الرابط الالكتروني https://goo.gl/mD9PGE

الذي تطلب مزيدا من الجهد والبحث في التعرف إلى تداعيات هذا التنوع اللغوي والثقافي والتعدد العرقي والديني في إيران.

خاصة وأنها تُعد من البلدان ذات الجذور العميقة في التاريخ, بحيث تنعكس أثارها الثقافية والحضارية على مختلف مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية, وجعلها ذلك من أبرز دول منطقة الشرق الأوسط وخلق لها أهمية كبرى كدولة جوار للنظام الإقليمي العربي, حيث قد تؤثر أية تفاعلات داخلية إيرانية على نظامنا الإقليمي واستقراره.

كما أنها من أكثرها أعراقا وطوائف وأجناس, في إطار من الخصوصية التي وفرت البيئة الخصبة لتنامي وتعدد هذه الأعراق الاثنية والديانات فيها, خاصة وأنها تحتل موقعاً مهماً في الخريطة السياسية والإستراتيجية على المستوى الإقليمي والعالمي، باعتبارها دولة مترامية الأطراف وغنية بالموارد النفطية والثروات الطبيعية, وتتكون من فيسفساء عرقية ودينية طالما شكلت مصدر قلق للأنظمة والحكومات الإيرانية المتعاقبة.

أهم الأبعاد الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية لتلون وتعدد المجتمع الإيراني

تختلف إيران عن الدول التي يتعايش فيها عدد من القوميات العرقية, فهي تشهد اضطرابا مستمرا تشعله هذه القوميات تعبيرا منها عن رفض سياسات السلطات الإيرانية تجاهها واعتراضها على سياسة التهميش وأساليب القمع التي تمارس في حقها من قبل أجهزة النظام، وتعتبر هذه القوميات نقطة ضعف للنظام الإيراني وورقة ضغط يمكن أن تمارس عليه، وخاصة أن هذه القوميات مجتمعة تشكل نحو نصف السكان في إيران، أي ما يقرب 40 مليون نسمة، ويمكن القول أن هذه القوميات مجتمعة أو بأفكار وأهداف موحدة يكون لها تأثير وقوة كبيرة تضاهي قوة السلطات الإيرانية، وتستطيع بتوحيد أفكارها وأهدافها أن تحصل على استقلالها أو تسقط النظام الحاكم في أي وقت تريد, إلا أن العديد من المؤشرات تؤكد انحسار أثار هذا التباين والتنوع في بنية المجتمع الإيراني, وتؤكد هيمنت الثقافة الفارسية الواحدة على مدى سنوات طويلة, الأمر الذي يهدد الاستقرار والسلم المجتمعي الإيراني إذا استمر النظام السياسي الديني الحاكم في طهران بإدارة هذا التعدد تهميشاً واقصاءاً لهذه الثقافات المتعددة في المجتمع.

حيث تطرح الجماعات الإثنية في إيران مطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه، ومن هذه المطالب تأكيد هويتها واحترامها بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وضعا خاصا في البلاد, وكلما تباينت قيم الجماعة الإثنية وهويتها

وتمثيلها في المجتمع الإيراني تزايدت نزعتها إلى التمرد والانفصال, وعادة ما جاءت اللغة والدين والعادات والتقاليد أكثر الموضوعات حضورا في هذه المطالب الإثنية .

التوزيع العرقي لسكان الجمهورية الإيرانية وآثاره :

وتحمل ظاهر التعدد العرقي الاثني والتعدد العقائدي الديني شأنها شأن سواها من الظواهر السياسية الأخرى من السمات العالمية, إلا أنها تتأثر بخصوصية الإطار المجتمعي الذي نشأت فيه, متأثرة بشبكة معقدة من المتغيرات والعلاقات والتفاعلات المجتمعية المتبادلة, ويمكن وصف الأقليات العرقية والدينية في إيران بالمتداخلة شيئا ما، وقد حرص النظام في إيران على تنفيذ عدة مشاريع وخطط تسعى إلى السيطرة على هذه الأقليات بإجراء تغيير ديموغرافي، وإجبار كافة الأقليات على التعلم والتدريس باللغة الفارسية، وتفريس الهويات والأرض والمعتقدات والثقافات، يمكن ملاحظة تداخل بين العرق والمذهب كما هو الحال بين الأكراد والبلوش والتركمان وقليل من العرب والذي يجمعهم مذهب السنة .

خاصة وأن هذا التعدد يمثل عاملا مهما لاستقرار المجتمع وعامل أساسي في تواصل أفراد المجتمع الإيراني مع بعضهم البعض ومع قياداتهم السياسية وسلطاتهم الرسمية[(1)], فقد جاء التوزيع العرقي الاثني للشعوب الإيرانية بين عدة جماعات وأقليات عرقية في الهضبة الإيرانية وأقاليمها يتضمن 51% من إجمالي عدد السكان هم من العرق الفارسي, وما نسبته 24% من إجمالي السكان هم من الأكراد, بينما يشكل الجيلاك المازندرانيين ما نسبته 8%, والاذريون يشكلون نسبة 7%, في حين يشكل العرب والبلوش والتركمان نسبة 2% لكل منهما, في حين يشكل اللور ما نسبته 2% والأعراق الأخرى المختلفة نسبة 1% من إجمالي عدد السكان.

تشير الدراسات الإيرانية إلى أن العرب يشكلون أكثر من 7.7% من سكان إيران، منهم 3.5 مليون في محافظة خوزستان (الأحواز) وما تبع لها (غالبيتهم من الشيعة ويتكلمون بلهجة أحوازية القريبة من اللهجة العراقية)، و 1.5 مليون في سواحل الخليج العربي خاصة بندر لنجة (سنة يتكلمون لهجة خليجية)، و 0.5 مليون متفرقين، كما يقدر عزيزي عدد أكراد إيران بنحو 10% من سكان إيران. الشكل البياني يوضح التوزيع العرقي لإيران: وحسب التقارير الإيرانية فإن التوزيع الديني والمذهبي لإيران يتكون من 65% شيعة، 25 % سنة، واليهودية والمسيحية والزرادشتية والبهائية تبلغ 10% [(2)].

---

[1] الريني, منال, إيران من الداخل تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية, ط2, نشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية, ألمانيا , 2018, ص6

[2] عزيزي, يوسف, إيران مقبلة على التفكك, مقالة, متوفر على الموقع الالكتروني https://www.azzaman.com .

وفي جانب تحليل التوزيع العرقي لمكون للمجتمع الإيراني, فأن المشهد القومي فيه يتميز بتداخل معقد ما بين المذهبية والقومية, كما أن امتداداتها الجغرافية الإقليمية تضيف إليه بعدًا إقليميًا مهم مما يجعل الأمر غاية في التعقيد, يتضح للدراسة بأن معظم الأقليات العرقية في إيران يقطنون المناطق الحدودية وهي ذات امتداد خارجي, فالعرب في الجنوب والجنوب الغربي، يمتدون إلى العراق ودول الخليج العربي في الجنوب، كما هم البلوش في الجنوب والجنوب الشرقي لإيران ولهم امتدادهم في إقليم بلوشستان في باكستان وأفغانستان، أما يتواجدوا في الشمال والشمال الشرقي يجاورون تركمانستان، في حي يقطن الأذريون في الشمال والشمال الغربي وأجزاء منهم في الوسط جنوب جمهورية أذربيجان، والأكراد في الغرب وهم جزء من الحلم الكردي الكبير في تركيا وكردستان العراق . .

لذلك يعد العرق الفارسي هو الأغلب بين سكان إيران, ويشكل نصف السكان تقريبا بين بقية الأعراق التي تسكنها, ويتوزعون على إحدى عشر محافظة في الهضبة الإيرانية هي محافظات: خرسان الرضوية وسمنان وخرسان الجنوبية ويزد والبرز وأصفهان وكرمان وفارس وبوشهر, كما أنهم في كل من همدان وكلستان وطهران وهرمزكان وقزوين يشكلون الأغلبية في عدد السكان.

أما العرق التركي فينقسم إلى الاذريين والاترك وهم أغلبية عدد سكان كل من محافظات اردبيل واذربيجان وزنجان وقزوين, ويتواجدوا بنسب مرتفعة في اذربيجان الغربية وكلستان وطهران, في حين ينقسم العرق الكردي في إيران إلى : الكهلر والسنة واللر والبختياريين واللكو, يسكنوا محافظات كرمنشاه ولرستان وكردستان واذربيجان الغربية وايلام وجهار ومحال وكهكيلوية وخرسان الشمالية, في حين يمثل العرب عدد كبير من سكان خوزستان وهرمزكان والبلوج ويمثلون غالبية سكان محافظتي غيلان والديلم, حيث يشكل العرب من أصول فارسية اغلب سكان مازندران

التوزيع الجغرافي للأقليات في إيران: أكثر القوميات انتشارا في إيران هم الفرس، حيث يشكلون الأكثر من بين القوميات التي تقطن إيران، ويتوزعون في 11 محافظة من أصل 31 محافظة إيرانية، وهذه المحافظات هي: فارس، خراسان رضوي، خراسان جنوبي، أصفهان، سمنان، قم، مركزي، يزد، بوشهر، كرمان، البرز، ويشكل الفرس نحو نصف محافظات طهران وهمدان وهرمزكان وقزوين وكلستان.

ويشكل الأتراك وهم الأذريون والتركمان غالبية السكان في ثلاث محافظات هي أذربيجان الشرقية وزنجان وأردبيل، بحيث يشكلون نصف سكان محافظة قزوين وكلستان، ونحو 25%

من محافظة طهران ونحو خمس سكان محافظة أذربيجان الغربية. بينما الأكراد فيشكلون الأغلبية في نحو سبع محافظات: جهارمحال وبختياري، أذربيجان الغربية، كردستان، كرمنشاه، لرستان ايلام، كهكيلويه وبوير احمد، ويشكلون نصف سكان محافظة همدان وثلثي سكان محافظة خراسان الشمالية. ويشكل العرب أكثرية سكان محافظة "خوزستان" ونصف سكان محافظة هرمزكان، بينما يشكل البلوش الأكثرية في محافظة سيستان وبلوشستان وربع سكان محافظة كرمان. عقائديا: أغلب القوميات والأقليات في إيران تدين بالإسلام، ويتبع أغلبية السكان المذهب الشيعي الجعفري، والمعروف أيضا بالمذهب الإمامي أو الإثنى عشري، ويأتي في المرتبة الثانية المذهب السني، ثم ديانات أخرى مثل البهائية واليهودية والزردشتية والمسيحية.

تعدد الديانات والأيديولوجيات وآثارها على شعوب إيران .

يشكل العامل المذهبي في النسيج العرقي الاثني الإيراني بعداً هاماً وحيوي في تقسيم المجتمع الإيراني, توضحها اغلب المؤشرات والتقديرات شبه الرسمية للتوزيع العقائدي بين الشعوب والأعراق التي تقطن إيران, بأن ما نسبته 89% من عدد السكان يدينون بالمذهب الشيعي بينما يشكل أهل السنة منهم 10%, ويتوزع 1% منهم بين الأرثوذكس الأرمن واليهود والزرادشتة وغيرهم .

يبدو لهذه الدراسة أن المسوغ الموضوعي لتعددت الديانات والطوائف في إيران, جاء نتيجة اتساع رقعتها الجغرافية وامتداد حدودها بمحاذاة شعوب وأمم وأعراق ومجموعة الشعوب التي تستوطن في وسط وشرق قارة آسيا, وقد انقسمت هذه الديانات بين الديانة الإسلامية الطائفة الشيعية التي تشكل أغلبية سكان إيران من الفرس والاذريين والجيلاك والعرب, ينتشرون في كافة بقاع البلاد ويندر وجودهم في بلوشستان, حيث تقدر نسبة المسلمين الشيعة الإيرانيين 95% من إجمالي عدد السكان, في حين يشكل الأكراد والبلوش والتركمان وبعض العرب والفرس في الأقاليم الجنوبية والشرقية سنة إيران الذين تقدر أن نسبتهم 15% تقريباً, كما أن الديانة الزردشتية من العقائد والديانات التي يقدر عدد معتنقيها في إيران بحوالي 22000 نسمة من إجمالي عدد السكان, بينما تشكل البهائية إحدى الطوائف الإسلامية في إيران نسبة لا يستهان بها وهي تقدر ب 300 ألف نسمة.

توضح الدراسة في هذا الجانب من التحليل بأن المسوغ التاريخي لهذا التعدد, بأنه جاء نتيجة إلى تسلط الأتراك على بلاد فارس خلال حقب زمنية طويلة , فإن اللغة والثقافة الفارسية بقيت هي المسيطرة على إيران والمنطقة بشكل كبير، ومع انتقال السلطة السياسية إلى الأسرة البهلوية الفارسية بعد انتهاء حكم القاجاريين في عشرينيات القرن الماضي أصبحت اللغة والثقافة

الفارسية أحد أهم عناصر الهوية الإيرانية في القرن العشرين، خاصة وان "الفرس" يعرفوا بأنهم أولئك الذين لغتهم الأم هي الفارسية، ويعتبرون أنفسهم فرس و يشكلون نحو 49% من سكان إيران, كما لعب المذهب الشيعي دوراً مهما كذلك في ترسيخ دعائم هذه الهوية التي سعت لإثبات نفسها أمام المنافسين الأتراك والعرب في المنطقة [(1)], بالإضافة إلى أن هناك مجموعة كاملة من الأعراق الأخرى، والذين يعرّفون أنفسهم بأنهم إيرانيون يتحدثون اللغة الفارسية، وذلك بسبب الصلات الثقافية واللغوية مع الأعراق في المحيط الإقليمي, لكن في الوقت ذاته هويتهم العرقية ليست فارسية.

ورغم النجاح الكبير الذي لعبته إيران في إيجاد الهوية الإيرانية على حساب حقوق الأقليات العرقية والمذهبية[(2)], فإن الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها إيران حاليا وما يحدث حولها من تطورات سياسية واجتماعية وأمنية في حقبة ما بعد الانهيار السوفيتي وعصر التفرد الأميركي، يبدو أن المشكلات العرقية التي كانت قد خمدت تحت رماد الأيام وجدت من ينفخ فيها، مما يجعل التحدي أمام طهران اكبر واقوى لترتيب العلاقة مع هذه الأقليات حفاظا على تماسكها العرقي وعدم السماح لأميركا باستخدام ورقة العرقيات ضدها في هذه المرحلة الحرجة من مواجهتها ضد الغرب, كما تبدو آثار النزعة الانفصالية بين أقليات البيئة المحاذية والإقليمية أقل تأثيرا على الأقليات العرقية والدينية الإيرانية، حيث تراقب إيران وتركيا بشكل منسق تطور الاشتباكات بين سلطات دول الجوار العراقي والتركي مع القوات الكردية في شمال العراق والتي اشتدت حدتها منذ عام 2018، إذ أن الأكراد أقاموا كيانا سياسيا في شمال العراق شبيه بحالة شمال قبرص، أما التنظيمات الدينية السنية فقد تراجع نشاطها بشكل كبير منذ عام 2014، الأمر الذي خفف من العبء الأمني عن كاهل الدولة الإيرانية [(3)] .

المبحث الثالث

اثر التعدد العرقي ألاثني والأديان في المجتمع الإيراني

تظهر المؤشرات الواقعية بأن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتعدد الأعراق الاثنية والأديان في المجتمع الإيراني عميقة وجذرية في آثارها وتداعياتها, خاصة في جانب تحليل التحديات التي تواجهه تطبيق سياسات الحكومات الإيرانية في مجال عملها السياسي والاجتماعي

[1] المجالي, إياد, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية وإستراتيجيتها المعاصرة في إدارة أنماط الصراع الإقليمي, رسالة دكتوراه غبر منشورة , جامعة مؤتة, الأردن, 2017, ص76

[2] محفوظ ،محمود, الأقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي، مجلة الديمقراطية ،القاهرة : السنة السادسة، العدد2

[3] عبدالحي, وليد, إيران ومستقبل المكانة الإقليمية 0 202, ط1, مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف, بالجزائر,2017,ص86

فهي تشكل عقبة أمام تحقيق درجات عالية من الاندماج الوطني والتنمية المستدامة للمجتمع الإيراني في كافة الميادين .

كما تعد ظاهرة التعدد العرقي والديني أداة في النزاعات الإقليمية بين الدول المشرقية، كما باتت مجالاً للتدخلات الخارجية مخلفةً في كلا الحالتين وضعاً دائماً للنزاع الأهلي وعدم الاستقرار، ومآسيَ إنسانية واجتماعية, إن الدراسة تابعت اغلب الوقائع التاريخية والمتغيرات التي أسفرت عن هذا التعدد, لتفسير ما للحركات الإثنية من أثار كبيرة على استقرار المجتمعات التي تتواجد فيها، وابرز مثال على ذالك ما حصل (للاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا)، كما إن دولا أخرى بات الانقسام خطرا يداهمها نتيجة لوجود حركات اثنيه تدعو إلى الانفصال، ومن هذه الدول (سريلانكا والسودان واندونيسيا وإيران وتركيا والعراق) .

كما أن الصراعات الاثنية، تعد ظاهرة معقدة ومتشابكة، يمثل وجودها احد معالم الواقع الإنساني، سواء فيما يتصل بخلفياتها و أسبابها، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها، ويمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعتين رئيسيتين : أولها البيئة الداخلية مثل طبيعة التعدد في المجتمع والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, وثانيها: يتعلق بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في الصراع الاثني .

ويرجع سبب اندلاع الصراعات الإثنية إلى مزيج معقد من الدوافع يتمثل أبرزها في ضعف الاندماج بين الشعوب داخل الدولة الإيرانية، وذالك بفعل التخطيط العشوائي لحدود تلك الدول، مما أدى إلى عدم تطابق الحدود السياسية مع التجمعات السكانية، وهو الوضع الذي فشلت معظم الحكومات المتعاقبة على حكم إيران في التعامل مع بحكمة، بل أدت سياساتها التي تستند على طائفة قومية فارسية وتجاهلت واستبعدت الآخرين إلى حالة من انعدام الثقة, بمؤشرات عدم الاستقرار داخل المجتمع .

ولهذا تفاقمت المشكلة واضطرت اغلب الجماعات والقوميات العرقية الاثنية اللجوء إلى الفوضى والاعتصام والتمرد في بعض الأقاليم الإيرانية, لتحسين وضعها في عمليتي التوزيع للثروة والمشاركة السياسية في الدولة, إضافة إلى إن تجاهل النظم السياسية المتعاقبة في ايران لمطالب الإثنيات، أو عدم الاعتراف بها، أو عدم استيعابها لتلك المطالب أدى إلى لجوء هذه القوميات الإثنية إلى وسائل أخرى للوصول إلى تلك المطالب.

واهتمامنا بظاهرة التعدد العرقي والديني في هذه الدراسة, يقودنا إلى تحليل أبعاد السياسات التي اتخذتها الأنظمة الحاكمة في إيران عبر العقود الماضية من تهميش وتمزيق وفوارق معيشية هددت وتهدد امن المجتمع واستقراره، باعتباره يتكون من تجميع الإجباري لشعوب غير متجانسة قومياً ودينياً, خاصة بعد أن أضحت الحركات العرقية والإثنية تمثل واحدة من ابرز ظواهر

الحياة السياسية, وان لهذه الحركات شأن على استقرار المجتمعات التي تتواجد فيها فالصراعات إلى أين ستقود وماذا ينجم عنها في المستقبل[1].

خلال الثمانين عاما الأخيرة التي تسلمت الحكومات الإيرانية سلطاتها دأب فيها الفرس البهلويين إلى قيادة دفة الحكم من الأتراك القاجاريين، برؤية محددة تسعى إلى تعميق حضور القومية الفارسية على حساب الأعراق الأخرى, فقد تعد القومية من أبرز الأسس الفكرية التي تفاعلت معها قوى وتيارات سياسية إيرانية عندما احتدم الصراع بين الإسلام والغرب[2], وهي من المفاهيم التي تناولها المفكرون الإيرانيون باعتبارها إحساس مشترك بين أبناء الشعب الإيراني ترسيخ الهوية الإيرانية المتمثلة في اللغة والتاريخ والثقافة الفارسية,, كما أنها عقيدة مثلت وجدان مشترك أضافت إليهم هذه المشاعر بالانتماء والتعنصر لعرقهم الآري, وأنهم يشكلون جماعة سياسية تمتاز عن غيرها من الأمم والشعوب, وبمعنى أخر فإن التيارات القومية الإيرانية هي التي تدعي أن الحق في السلطة وتشكيل النظام السياسي أساسة القواسم المشتركة لأبناء الشعب الواحد وهي اللغة والآداب والعادات والتقاليد المشتركة[3] .

كما وتعد فكرة القومية التي غزت العالم الثالث من أوروبا والغرب نسخة ممزوجة من الدعوة للتحرر والديمقراطية, وعلى أثرها نالت شعوب العالم الثالث, ممن ابتليت بالاستعمار بالاستقلال السياسي, إلا أن هذا التحرر والاستقلال بدا ظاهريا, لأنه لم يشفع بالاستقلال الفكري والأخلاقي والقيمي, فأغلب البلدان ألتي تحررت من نير الاستعمار المباشر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية, استمرت تعاني من الأزمات الاجتماعية والأزمات السياسية[4].

تلك الفكرة التاريخية المستوردة من الغرب, أخذ بها بعض الإيرانيين في ظاهرها كنزعة عنصرية, عرفها المجتمع الإيراني بمعناها السياسي, نتيجة لحجم المتغيرات التي توالت في القرن التاسع عشر, ورغم تعدد أشكال القومية المستوردة من الغرب, فإنها ارتكزت على البعد الثقافي, والجهة الممثلة لهذه النزعة هي قوى وتيارات إيرانية تعمل في مجالها الوطني, بإطار وأساس فكري يعد أيديولوجياً وحركة تغيرية وتعبيراً عن السعي لتخلص من قيود الاستعمار, والمطالبة بالحرية وسيادة القانون, وتعزيز سلطة الشعب من خلال مجلس نيابي بأطر الديمقراطية يجمع كافة

[1] عاشور, مهدي محمد, التعددية الإثنية، إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية, ط1, المركز العلمي للدراسات السياسية , 2002 , ص 77

[2] عنايت, احمد, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ترجمة إبراهيم دسوقي شتا, ط1, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1984, ص198

[3] داوري, رضا اردوكاني, القومية والثورة, ط1, وزارات إرشاد, طهران, 1986, ص33

[4] شفيعي, الأسس الفكرية للثورة, ص136

الأعراق والأديان على الأرض الإيرانية, فجاءت القومية الثقافية, إحدى الأدوات الفكرية التي تعبر عن انتصارها للوضع القائم في البلاد[1].

لذا تحمل أصحاب الرؤى القومية الفارسية من المجتمع الإيراني عبء رفع التخلف الذي كان يضرب أركان المجتمع الإيراني, خاصة وان الاستقلال السياسي لم يغير الأزمات والتخلف الاقتصادي الذي بقي دافعاً وسبباً من دواعي الاستمرار في الارتباط بعلاقات مع الغرب, فالاستقلال السياسي بهذا الواقع كان اسماً بلا مسمى, لم يستطع دعاة القومية الفارسية والتيارات الوطنية والإصلاحي, اكتساب التأكيد الشامل من المجتمع الإيراني, بسبب امتداد جذور دعواتهم القومية العنصرية, ودعواتها إلى فكر التغريب نحو الحداثة الغربية ونقلها كما هي دون مراعاة خصوصية المجتمع الإيراني ذو التعددية العرقية والاثنية والتعدد في أديان أبناء شعبها, فقد بات يصعب على أي متدين أن يقتنع أو يدرك ما ينادي به هؤلاء لعدم الانسجام الفكري والإيديولوجي معهم, مما خلق إشكالية فكرية وتباين عميق بين مكونات المجتمع من كافة اطيافة وقومياته وبين التيارات الوطنية والإصلاحية والدينية الفاعلة في المجتمع الإيراني [2],

وما أن دخلت القومية الفارسية مستبعدة كافة الأعراق الاثنية الإيرانية إلى ساحة العراك الثقافي مع الشاه رضا خان بهلوي, حتى أشتعل الجدل الأيديولوجي بين دعاة القومية الفارسية مع أطراف المجتمع الإيراني من أعراقة المختلفة والمتدينين عامة والإسلاميين تحديداً, فقد كان محور الجدل والصراع يتركز على التناقض والتباين بين أهداف ومصالح هذه الأعراق والأديان لشعوب بلاد فارس, خاصة وأن القومية الفارسية تمثل مجموعة القواعد المرتبطة بمصالح آنية لفريق سياسي محدد, بينما الأديان فهي عقائد وايديولوجيات تمثل رسائل لا تميز بين إنسان وأخر إلا بما كسبت يمينه من تقوى, وعلى أثر هذا التوصيف يتضح بان ميدان المواجهة أبرز جماعة من المتنورين أتباع رضا خان بهلوي ممن نصبوا العداء لكل الأديان والإيديولوجيات العقائدية, واتهموها بأنها سبب تخلف المجتمع الإيراني, بحجة محاربة الخرافات, وإحياء المآثر القومية حتى أنهم من رفعوا شعار الإصلاح الديني, بإدخال عناصر غير دينية عليها وإخراج مالا يتناسب والعصر منها, حتى لو كان ركناً من أركانها[3].

فالقومية الإيرانية لم تكن على صلة بأديان وعقائد شعب إيران, بل كانت على النقيض منه, وكان معيار التدين في تلك الفترة مواجهة القومية, ومما لا شك فيه أن الصراع بين دعاة القومية الفارسية والأديان والإيديولوجيات العقائدية لم يكن علنياً, نتيجة لحكم رضا خان بهلوي, فقد

---

[1] عنايت, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ص198, 213

[2] رجبي, محمد حسن, الحياة السياسية للإمام الخميني, ط1, مؤسسة الطباعة والنشر وزارة الثقافة الإيرانية, طهران, 1990, ص158 - 159

[3] داوري, القومية والثورة, ص 12

أعطى أولوية المواجهة للنفوذ الأجنبي, وكذلك آثر تأجيل المنازلة والتزام الهدنة بين دعاة القومية الفارسية والأديان والإيديولوجيات العقائدية, ودعا إلى تضامنهم مع القومية الفارسية لمواجهة الاستعمار[1], غير أن هذا التوجه أدى إلى إيجاد الكثير من عدم الثقة لدى العرقيات الأخرى وصل إلى حد المواجهات الدموية في فترات مختلفة من تاريخ إيران المعاصر..

فقد ظهرت العديد من المؤشرات السياسية التي زادت من توسيع الفجوات والمسافات بين القوميات والأعراق الإيرانية والأقليات الإيديولوجية, بإضافة العنصرية الطائفية علاوة على العنصرية العرقية التي مارستها الأنظمة السابقة وعلى رأسها نظام البهلوي، حيث اختلفت اتساع هذه الفجوات من قومية إلى أخرى، ولكن تعتبر القومية العرقية الكردية والبلوشية والعربية أكثر القوميات رفضاً لسيطرة وهيمنة القومية الفارسية على سلطات الحكم في إيران، وتعتبرها محتلة لأرضيها ومضطهدة لأبنائها، وكانت ومازالت هذه الأعراق تعبر عن استيائها من قمعية الأنظمة المستبدة بطرق سلمية وبطرق الكفاح والنضال السياسي الداعي للإصلاح والبناء تارة, وتارة أخرى كانت تصعد من خطابها للتهديد بالانفصال عن طريق الكفاح المسلح, وتختلف إيران عن الدول التي يتعايش فيها عدد من القوميات أنها تشهد اضطراباً مستمراً تشعله هذه القوميات تعبيراً منها عن رفض سياسات الحكومات الإيرانية وسلطاتها تجاهها واعتراضها على سياسة التهميش الإقصاء وأساليب القمع التي تمارس في حقها من قبل هذه السلطات.

وتعتبر هذه القوميات والأعراق الاثنية نقطة ضعف كافة الأنظمة والسلطات السياسية التي تعاقبت على الحكم في إيران, فهي تمثل ورقة ضغط تمارس دورها بالمطالبة بحقوق المواطنة الحقيقية والمشاركة السياسية، وخاصة أن هذه القوميات مجتمعة تشكل نحو نصف السكان في إيران، أي ما يقرب 40 مليون نسمة، ويمكن القول أن هذه القوميات مجتمعة أو بأفكار وأهداف موحدة يكون لها تأثير وقوة كبيرة تضاهي قوة النظام الإيراني، وتستطيع بتوحيد أفكارها وأهدافها أن تحصل على استقلالها أو تسقط النظام الحاكم في أي وقت تريد.

كما أن هذا الأثر يتضح من خلال التتبع التاريخي لأقليات عرقية واثنيات تعرضت لشتى أساليب القمع والتهميش والاستبداد وسلب حقوقهم أو معاملتهم بقسوة وقمع وعنصرية على مدى عقود من تاريخ إيران السياسي, فقد مارست السلطة الحاكمة أساليب التميز والقمع في تعاملها مع القوميات غير الفارسية والطوائف من غير الشيعة، تؤكدها الممارسات السياسية على ارض الواقع في محافظة خوزستان جنوب إيران والتي تعتبر الأهواز مركزها ويشكل العرب غالبيتها, حتى بعد عمليات التفريس التي مورست فيها على مدى أكثر من نصف قرن، يظهر فيها

[1] عنايت, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ص213

وقائع تاريخية تشير إلى حجم هائل ومستمر من الاضطرابات والفوضى وعدد من الاشتباكات عبرت عن مدى سخط الشعوب فيها من الظلم الواقع واستبداد الأنظمة السياسية الحاكمه ، كما هو الحال في بلوشستان وكردستان والعديد من المناطق التي تشهد تواجداً لأقليات شهدت اضطرابات واشتباكات عدة مرات.

إستراتيجية إيران في إدارة هذا التنوع العرقي الاثني والأديان

تؤكد الدراسة في هذا الجانب إلى أن ظاهرة التعدد أعراق واديان شعوب إيران, تعد في جانبها السلبي خطر يهدد الأنظمة السياسية الحاكمة فيها حال اعتبارها ثغرات تسمح باختراق وضرب الأمن القومي الإيراني، وكما أنها يمكن أن تشكل نقطة ضعف ومنطلقاً لخطر جدي قد يواجه الأنظمة الحاكمة في أية لحظة, خاصة وإنها دولة مترامية الأطراف، بات تعدد القوميات فيها وتنوعهم وانتشارهم يهدد فارسيتها والنظام السياسي الفارسي بشكل جدي، كما أن هذه القوميات استطاعت أن تضرب بجذورها في أرض إيران منذ وقت طويل، وتكوّن لذاتها وجودا راسخاً متأصلا يثبت احتلال النظام الإيراني للمناطق التي تتواجد فيها هذه القوميات, ويوجد في إيران نحو 110 لهجة ولغة منها: الفارسية، البلوشية، الأذرية، العربية الكردية، التركمانستانية، السيستانية، القشقاية، اللرية وغيرها، ولكن جميع السكان يعرفون الفارسية بسبب أن التعلم باللغة الفارسية ولم تسمح السلطات الإيرانية بتعلم الأقليات والقوميات بلغاتهم الأصلية.

لقد عاد التركيز على الورقة العرقية بشكل أوضح مع أحداث عام 2005م لعرب الاحواز في الجنوب الإيراني, حيث خرج الآلاف من الاحوازيين في مظاهرات يطالبون فيها بالمساواة وتحسين أحوالهم رغم وجود منابع النفط في مناطقهم، ويطالبون بحريات ثقافية ووقف ما يسمى بفرسنة الشعب العربي هناك، غير أن تلك المظاهرات تم إخمادها بالقوة وقتل فيها عدد من المتظاهرين وتم القبض على عشرات آخرين منهم , لذلك فقد اعدت مؤسسات صنع القرار السياسي في النظام الإيراني الحاكم العديد من التدابير الاحترازية في مواجهة هذا التعدد والتلون المجتمعي , ابتعدت فيها عن ترسيخ فكرة المواطنة والوحدة الوطنية بين المكون المجتمعي الإيراني ولم تكن من أولويات السلطة السياسية , وهذا مؤشر فشل في إدارة هذا التعدد .

وبالرغم من تركيبة ايران الفريدة المتكونة من مركز قومية فارسية شيعية المذهب وأجزاء من قوميات كوردية، أذرية، تركمانية، عرب وبلوش، تمكنت من حفظ تماسكها عرقيًّا ومذهبيًّا وثقافيًّا وجغرافيًّا على الرغم من وجود حركات تحررية مسلحة مدعومة من نظيراتها خارج الحدود الإيرانية, لم تنجح فقط في احتواء الحركات التحررية بل قامت باختراقها وتوجيهها خارج الحدود الإيرانية بهدف إفشال مشروع مثيلاتها خارج الحدود الإيرانية بهدف تشكيل دول قومية.

يظهر من استراتيجيات النظام الإيراني في التعامل مع الأقليات, بعد تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أساس الوحدة القومية والدينية الشيعية باعتبار أن كافة الأقوام المتواجدة في إيران هم من أصل فارسي، واللغات هي لهجات تابعة للغة الفارسية، والاعتراف بوجود معتنقي أهل السنة هو لفرض حدود نشاطهم لتقليل الفوارق المذهبية في الداخل، بهدف ذوبان معتنقي أهل السنة داخل المذهب الشيعي بعكس مساعي إيران في الخارج الرامي إلى تشديد الهوة بين المذهبين الشيعي والسني, والسعي لتعزيز فكرة القومية الفارسية واللغة والمذهب الإسلامي الواحد عبر وسائل الإعلام, بشرعية تستند إلى الدستور الإيراني وبشكل رئيسي على الدين وليس على القومية أو اللغة, لأن الحكومة المرتكزة على القومية والعرق واللغة يؤدي بالنتيجة إلى حرمان القوميات والأعراق الأخرى المتواجدة في الدولة مما يخلق حالة من عدم الاستقرار.

الخاتمة :

تخلص دراسة اثر التعدد العرقي والديني في المجتمع الإيراني إلى أنها ظواهر طبيعية تم توظيفها واستثمارها من قبل الأنظمة والسلطات السياسية الإيرانية, لتحقيق مشاريعها في السيطرة على هذه الأقليات بإجراء تغيير ديموغرافي، وإجبار كافة الأقليات على التعلم والتدريس باللغة الفارسية، وتفريس(الهوية الفارسية) الهويات والأرض والمعتقدات والثقافات، وإجراء ما من شأنه الخلط والتداخل بين العرق والمذهب كما هو الحال بين الأكراد والبلوش والتركمان وقليل من العرب والذي يجمعهم مذهب السنة.

كما وتخلص للدراسة بهذا الجانب بأن لجغرافية إيران السياسية والسكانية المعقدة تشير إلى تشكل من مزيج من القوميات التي تحيط بها من كل الاتجاهات ولها امتدادات في دول الجوار الإيراني، بمعنى أن المنطقة الفارسية شبه معزولة داخل وسط من القوميات المتعددة، إلا أن واقع الحال يؤكد هيمنة القومية الفارسية والعقيدة الدينية الشيعية، فيما ظلت الأقليات القومية والطائفية الأخرى في المجتمع الإيراني تشعر بالظلم وعدم المساواة في الحقوق, وأنها لم تحظ بفرص متساوية مع القومية الفارسية على صعيد الحقوق الوطنية القومية, ولا مع الشيعة

فيما يتعلق بالحقوق الطائفية، وكان هذا التباين والتفاوت في التفاعل مع متطلبات التعايش وبين شعوب إيران سبباً وقوع الاضطرابات القومية والطائفية فيها.

فالتعددية الإثنية والعرقية والمذهبية والطائفية في أي دولة هي ظاهرة طبيعية تتطلب إيجاد نظام سياسي ملائم يحقق العدل والمساواة، ويحد من الصراعات، والدولة بهذه الصيغة تحقق مطالب الجميع وتؤمن لهم حقوقهم عن طريق الدستور والمشاركة السياسية لكل أطياف المجتمع دينية كانت أم سياسية أو قومية، وما نراه في كثير من دول العالم المتعددة الأعراق والطوائف والمذاهب والإثنيات من تطبيق للنظام الفيدرالي والديمقراطية التوافقية هو أنسب الأنظمة لمجتمع متعدد كالعراق لتحقيق الاستقرار السياسي وتجنب الحروب الداخلية.

كما أنها تلعب دوراً متعدد الجوانب في الحياة السياسية في إيران، وتكشف خبرة الواقع الدولي وما شهده من صراعات إثنية عن أن ثمة إخفاقاً إيرانيا في إدارة التعددية الإثنية, الأمر الذي يبرر تناول هذه الآثار الناجمة عن سوء إدارة التعددية الإثنية وما تفرزه من تحديات ومشكلات, ومن هذه النتائج والآثار ما تسعى له أكثر القوميات في إيران من لأكراد، البلوش والتركمان إلى الهروب من المركز والاتحاد مع القوميات المتواجدة خلف الحدود نظرًا لوجود امتداد جغرافي وقومي في الدول المجاورة, بالإضافة إلى الاعتماد على حل القومية الكردية (أكبر القوميات المهددة للأمن القومي الإيراني) عن طريق خرق تحالف الأحزاب الكردية ودعم أحزاب كوردية بهدف شق الصف الكردي لإيصال فكرة أن إيران هي الضامن الوحيد لها كأحد المكونات الرئيسية للقومية الفارسية.

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر العربية والمعربة

- بدوي، احمد زكي, معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط 2, نشر مكتبة لبنان, بيروت1989.
- الجاسور, ناظم عبد الواحد, ناظم ، موسوعة علم السياسة , دار مجدلاوي, عمان ، 2004 .
- داوري, رضا اردوكاني, القومية والثورة, ط1, وزارات إرشاد, طهران, 1986
- رجبي, محمد حسن, الحياة السياسية للإمام الخميني, ط1, مؤسسة الطباعة والنشر وزارة الثقافة الإيرانية, طهران, 1990
- الريني, منال, إيران من الداخل تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية, ط2, نشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية, ألمانيا , 2018,

- سامي ذبيان ، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية, رياض الريس للكتب والنشر، لندن,1990
- شفيعي, محمد فر, الأسس الفكرية للثورة الإيرانية, ترجمة محمد حسن زراقط, مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي, بيروت, د ت,
- عاشور, محمد مهدي , التعددية الإثنية : إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية .عمان :المركز العالمي للدراسات السياسية, 2002, ص20
- عبدالرزاق, حنان ," الآليات المؤسساتية لإدارة التعددية الاثنية دراسة حالة النزاع في إقليم الباسك باسبانيا منذ 1959م, رسالة ماجستير, جامعة بسكرة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2001
- عبدالحي, وليد, إيران ومستقبل المكانة الإقليمية 0 202, ط1, مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف, بالجزائر,2017,ص86
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط 2، ج 2, مجمع اللغة العربية, القاهرة : شركة الأوفست الشرقية ، 1985
- عنايت, احمد, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ترجمة إبراهيم دسوقي شتا, ط1, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1984
- لطفي، وفاء, " التعددية المجتمعية "، مركز المشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية, القاهرة, 2002, متوفر بتاريخ2014/6/7 على الموقع الالكترونيwww.asharqalarabi.org.uk.
- محفوظ ،محمود, الأقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي، مجلة الديمقراطية ،القاهرة , السنة السادسة، العدد2
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط 2، ج 2, شركة الأوفست الشرقية ، القاهرة, 1985
- هلال, علي الدين وآخرون" ، معجم المصطلحات السياسية , مركز البحوث والدراسات السياسية, القاهرة, 1996.
- وهبان, أحمد ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر, ط1, دار الطبعة الجديدة للنشر, الإسكندرية، 2000.

الرسائل الجامعية :

- المجالي, إياد, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية وإستراتيجيتها المعاصرة في إدارة أنماط الصراع الإقليمي, رسالة دكتوراه غبر منشورة , جامعة مؤتة, الأردن, 2017.

المواقع الالكترونية:

عزيزي, يوسف, إيران مقبلة على التفكك, مقالة, متوفر على الموقع الالكتروني https://www.azzaman.com

المراجع الأجنبية:

- ✓ *N.Glazer and D.P.Moynihan,Ethnicity Theory and -*
- ✓ *Experience.(Massachussets:Harvard University Press1975)*
- ✓ *Encyclopedia Britanica,Vol 8*

- ✓ *Huseyin Isikal,Two Perspectives on The Relationship of Ethnicity to Nationalism:Comparing Gellner and Smth.(Alternative:Turkish Journal of International relations vol 1 N°1 spring 2002)*
- ✓ *Joshua Costellena,Order and Justice,National Minorities and The Right to Secession/(International Journal on Minority and Group Rights N°6 :1999)*
- ✓ *Lindbeck,George A.1984.Nature of Doctrine louisvill,Estats Units: Westminster/John Konx Press*
- ✓ *Paul Roe,The Intrastate Security Dilemma,Ethnic Conflict as a Strategy.(Journal of Peace research V° 36 N° 2 March 1999)*
- ✓ *E.M.Burge ,The Eesurgence of Ethnicity ,Myth or Reality.(Ethnic and racial studies,Vol 1 N°3 july 1978).*
- ✓ *Frederic Barth (ed.)", Ethnic Groups and Boundaries" , Boston : Little Brown, 1969.*
- ✓ *Montserra Guibernau and John Rex,The Ethnicity Reader,Nationalism and Migration..(Oxford Polity Press 1999)*

أمن الخليج العربي والاستراتيجية الايرانية (الدور والتأثير)

The security of the Persian Gulf and the Iranian strategy (role and influence)

د. تقى اياد القيسي

استاذة في الجامعة العراقية - كلية الادارة والاقتصاد

الملخص:

شهدت الآونة الأخيرة معطيات عدَّة مقلقة بشأن السلوك المستقبلي لإيران تجاه دول الخليج في مرحلة ما بعد توقيعها الاتفاق النووي اذ ان امتلاك إيران للبرنامج النووي يعد قضية حساسة تواجه دول الخليج وأمنه، نتيجةً لقرب إيران جغرافياً من دول الخليج وأن الأخيرة يعدَّ مصدر دخلها الرئيس النفط الذي قد يؤدي في حالة انقطاعه إلى فشل كثير من خطوط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول مما ينعكس سلباً على أمن هذه الدول واستقرار أنظمتها. تسعى ايران لبناء قوة عسكرية كبيرة، من خلال تطوير قُدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، لما له انعكاسات إستراتيجية بالغة الأهمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي بصفة عامة ومنطقة الخليج والدول المجاورة بصفة خاصة. حيثُ أن أمتلاكها لهكذا إمكانيات يُساعد على تعزيز مكانتها الإقليمية على مستوى الخليج والشرق الأوسط ويعطيها دوراً عسكرياً استراتيجياً واسعاً في هذه المنطقة الحيوية من العالم يتناسب مع القيمة الفعلية لموقعها الجيوستراتيجي.

وتشير بعض المعطيات إلى ارتفاع وتيرة التدخل الإيراني تجاه دول الخليج لأنها من الأقاليم المهمة في العالم بسبب ما تتمتع به هذه المنطقة من خصائص وامتيازات، ولا ينحصر هذا الدور في التأثير السياسي فقط ، وإنما يشمل أبعاداً جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية فضلاً عن الأبعاد الثقافية والدينية. ويُعدُّ الدور الإيراني وتأثيره في الخليج نتاج طبيعي لسياسة إيران مع محيطها الاقليمي التي يقر العديد من المحللين والمهتمين والمتابعين بغموضها وصعوبة فهمها اذ تناولت هذه الدراسة بالشرح والتحليل أهم وأبرز العوامل والقضايا المؤثرة على العلاقات بين كل من ايران ودول الخليج العربي من الحقيقة الكامنة وراء تنامي المصالح الاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الخليج العربي مع مرور الزمن .

الكلمات المفتاحية:

البرنامج النووي الايراني، الاستراتيجية الايرانية، امن الخليج العربي، الدور والمكانة الإقليمية، الامن الدولي

Abstract

Has recently witnessed several disturbing data on the future behavior of Iran towards the Gulf states in the post-signing of the nuclear agreement as Iran's possession of the nuclear program is a sensitive issue facing the Gulf states and security lt of the proximity of Iran geographically from the Gulf states and that the latter is the source of income President oil, which may result in the interruption of many of the lines of economic and social development of these countries, which adversely affects the security of these countries and the stability of their systems Iran seeks to build a large military force by developing Through the development of its conventional and non-conventional military capabilities, because of the strategic implications of the most important at the regional and global levels in general and the Gulf region and neighboring countries in particular. As its acquisition of such capabilities helps to strengthen its regional position in the Gulf and the Middle East and gives it a strategic strategic role in this vital region of the world commensurate with the actual value of its geostrategic location.

Some of the data indicate the high frequency of Iranian intervention towards the Gulf states because it is one of the most important regions in the world because of its characteristics and privileges. This role is not limited to political influence, but also includes geopolitical and geo-strategic dimensions as well as cultural and religious dimensions. The Iranian role and its influence in the Gulf is a natural product of Iran's policy with its regional environment, which is recognized by many analysts and interested in its ambiguity and difficult to understand. This study dealt with the most important factors affecting the relations between Iran and the Gulf countries. And strategy in the Gulf region over time

المقدمة:

يستحوذ الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي على اهتمام كبير من الدارسين والمهتمين بالمنطقة، إذ يقر الجميع بدور وتأثير إيراني إقليمي فاعل في هذه المنطقة، ولا ينحصر هذا الدور في التأثير السياسي فقط ، وإنما يشمل أبعاداً جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية . ويُعدُّ الدور الإيراني وتأثيره في الخليج نتاج طبيعي لسياسة إيران مع محيطها الاقليمي التي يقر العديد من المحللين والمهتمين والمتابعين بغموضها وصعوبة فهمها.

وتنطلق استراتيجية إيران الاقليمية من منطلق مصالحها الحيوية، ويبدو أن الصراع بين (الإصلاحيين والمحافظين) ليس له انعكاس ظاهر على جوهر سياسة ايران الاقليمية وأهدافها وإنما على آليات واستراتيجيات تحقيقها، لأن قضية المصالح الوطنية الإيرانية تبقى محل إجماع وطني. وقد لا يكون الدور الذي تمارسه إيران اليوم في المنطقة، وليداً لتوجهاتها وتحدياتها الراهنة فقط ، وإنما يعود لوجود عوامل أخرى ساعدت على بلورة هذا الدور وانضاجه وتصاعده . فإيران لم تخرج في سعيها لتحقيق أهدافها الإقليمية في منطقة عن أهدافها وتوجهاتها الاستراتيجية طوال سنوات الحرب الباردة .

اذ ان إيران لم تخف رغبتها وسعيها لبسط تأثيرها ونفوذها في المنطقة لتصبح في مدرك القوى الكبرى رقماً صعباً في معادلة توازن القوى الاقليمية/ الشرق اوسطية. إلا أن افتقاد إيران القوة العسكرية الكافية الضروريه لممارسة هذا الدور يعد المعضلة الحقيقية التي تواجه إيران اليوم في تحقيق أهداف استراتيجيتها الاقليمية في المنطقة. إن هذه العلاقات تتداخل فيها مجموعة من الملفات الشائكة ، الجوهرية المتدة تاريخيا أهمها : أمن الخليج العربي ، احتلال العراق ، احتلال الجزر العربية الثلاث ، الصراع العربي – الإسرائيلي ، وغيرها من القضايا الشائكة ، التي تمثل تحدياً جوهرياً وحقيقياً لكل من إيران ودول الخليج ، وهو ما يجعل دراسة العلاقات بين إيران ودول الخليج أمرا صعباً ومهما في الوقت نفسه .

ففي ظل ما شهدته الساحة العربية من تحولات إستراتيجية نتجت عن احتلال العراق والأزمة السورية على خلفية ثورات(الربيع العربي) التي انعكست آثارها على العلاقات الإيرانية-الخليجية فقد ازدادت هذه العلاقات صعوبة وضبابية ارتبط بعدم وضوح الرؤية الإيرانية

خاصة بعد مواقف طهران المتباينة تجاه سوريا وكذلك تخوف الدول الخليجية من قدرات إيران النووية حتى ولو استخدمت في المجال السلمي .

1. أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في اهمية الموقع الجغرافي التي تُعد من أكثر مناطق العالم توترا ، ولاسيما بعد احتلال العراق عام 2003م، وأحداث ثورات الربيع العربي عام 2011م ، ودولة ايران وبرنامجها النووي أضافت أبعادا خطرة لمشكلتي الصراع والتسلح الاقليميين، اذ ان الواقع الراهن الذي يعكس اهتماما متزايدا بقضايا منطقة الخليج للأهمية الاقتصادية والجغرافية اللذان يلقيان بظلالهما ليس فقط على الأمن الإقليمي بل وعلى الأمن العالمي أيضا نتيجة علاقة التأثير والتأثر بين السياسة والأمن في عالم اليوم.

2. **فرضية الدراسة**

تحاول هذه الدراسة إثبات فرضية مفادها أن ايران وظفت دور البرنامج النووي لها توظيفاً استراتيجياً بما يتواءم ويتأقلم ويتكيف مع أهدافها ومصالحها في الخليج العربي ومن ثم انعكاسها على مصالحها وطموحاتها الاستراتيجية الدولية، ولإثبات هذه الفرضية تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما هي اهداف الاستراتيجية الايرانية في الخليج العربي ؟
- ما هي المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة على العلاقات الايرانية الخليجية ؟
- ما هي دوافع ايران لامتلاك السلاح النووي ؟
- ما هو اثر البرنامج النووي الايراني على امن الخليج ؟
- ما هي الآفاق المستقبلية لهذه العلاقات ضمن إطار التأثيرات الدولية ؟

3. الاشكالية :

تنبثق إشكالية الدراسة في تأشير وتوضيح مدى ما شكله عام2003م ،من انعطافة تاريخية قادت الى اختلال التوازن الاستراتيجي للمنطقة جراء غزو العراق واحتلاله ، مما حدا بالفرصة إلى أن تقترب من المنافس التقليدي ايران لتوظيفها عن طريق تعزيز وتقوية دورها ومكانتها الشرق

أوسطية وسعيها لأعاده التوازن الاستراتيجي في المنطقة بما يتناسب مع اهدافها وتحدياتها وبقاء كيانها كدولة موحدة لم تطأها الفوضى بعد وضمن هذا الاطار تكمن مشكلة البحث.

4. **مناهج الدراسة :**

لا يمكن الاعتماد على منهج واحد عند البحث في موضوع معين ، طالما بدت أن المناهج العلمية تكمل بعضها البعض، فتمت الاستعانة بالمنهج التاريخي أحد المناهج الرئيسة لإعطاء الخلفية الشاملة عن الطبيعة المفاهيمية للموضوع، وكذلك المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن في إعطاء أهمية الموضوع وبيان تشعباته ، واخيراً المنهج الاستشرافي الاحتمالي.

المبحث الاول

الامن والاستراتيجية (المفهوم / المستويات)

بما ان مفهوم الامن والاستراتيجية هما من المفاهيم الاساسية في موضوع الدراسة ، فنرى انه من الضروري التطرق لهذين المفهومين

المطلب الاول : الامن ومستوياته

اولا /الامن لغة واصطلاحا

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها ، لذا فقد أختلف اللغويين والكتاب حول مفهومه وابعاده ومقوماته وأساليب تحقيقه وتعددت وتنوعت المسميات المستخدمة في هذا الميدان :

اذ ان كلمة الأمن في اللغة مشتقة من (الأمان) و(الأمانة) بمعنى وقد (أمن) من باب فهم وسلم ، وأيضاً من (آماناً) و(آمنة) بفتحتين فهو (آمن) و(آمنة) فالأمن ورد في اللغة العربية ضد الخوف أي أن نقيض الأمن هو الخوف .. والخوف يعني فقدان الأمن ، كما تأتي كلمة الأمن في صيغ أخرى مثل (أستأمن) و(الأمين) و(الأمن)وكل ذلك من الأمن[69] .

وتُشير معاجم اللغة الى ان كلمة أمن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة أن يعني الامن عند الفرد العادي معنى موافقاً، وهو غياب

(69) محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1987 ، مادة الامن.

العنف والمخاطر التي تُهدد الشخص وحقوقه، أو بعبارة أخرى، عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والاذى الحسي[70].

ويعني الأمن ضمناً التحرر من التهديد ، ويرى بعض المحللين في ذلك شرطاً مطلقاً ، فإما يكون المرء آمناً وإما لا يكون ، وهم ينظرون إليه في الأغلب على أنه أمر نسبي ، فهناك درجات مختلفة للأمن ، ومن الممكن النظر إليه بوصفه أمراً موضوعياً وذاتياً في آن واحد معا فالأول يشير إلى واقع الحال ، فيما إذا كان الشخص مهدداً فعلاً وتتوافر له الحماية الكافية ، أما الأخر فيشير إلى تصور المرء عن الوضع ورغبته ، لا في التحرر من التهديد فحسب ، بل في الشعور بالحرية[71] .

وقد أوجبت جميع الأديان السماوية الأمن للبشر ، وسعت جاهدة لإنقاذهم من الخوف والرعب وصولاً ، إلى تحقيق مستويات مفتوحة من الأمن والسلام حيث أن الإسلام الذي يعد دين الأمن والسلام ،[72] ذكر مفهوم الأمن في العديد من الآيات القرآنية في مواضع متعددة بدلالة الأيمان والاطمئنان وعدم الخوف كقوله تعالى : **وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ** [73] ، وقوله تعالى ﴿**الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**﴾[74]. يقول ابن سيدة: الامن نقيض الخوف. وفي موضع اخر من القرآن الكريم ﴿**وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ**﴾[75].

أما في معاجم اللغة الانكليزية فكلمة الأمن (Security) تعني الأمان (Safety) ويقابلها كلمة الخوف (Fear)[76] وتشير بعض المصادر ومنها قاموس (Webester's) الى أن الأمن يعني التخلص من الخوف والقلق والعمل على توفير الطمأنينة والسلام[77] . اما قاموس اكسفورد فيعرف الامن بأنه(حالة من الشعور بالأمان والتحرر من القلق)[78].

لذلك يعد مفهوم الامن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء اللغوي في المعنى . اذ يشتمل الامن على دلالات لغوية متعددة يصعب حصرها، إلا ان هناك نوع من الادراك العام يتمثل في إنه

---

(70) فهد بن محمد الشقحاء، الامن الوطني: تصور شامل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2004، ص13.

(71) بول روبنسون ، قاموس الأمن الدولي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، أبو ظبي ، ط1 ، 2009 ، ص69

(72) أياد نوري جاسم ، صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي : دراسة مستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2013 ، ص5 .

(73) سورة البقرة ، من الآية 126 .

(74) سورة قريش، الآية(4).

(75) سورة البقرة، الآية(125).

(76) فراس عباس البياتي ، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف ، ، دار عيدان للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2011 ، ص24 .

(77) New Webester's dictionary and the sowrce of English lang . levicon publishing inc ,1996 , P 903 .

(78) Oxford World Power, Oxford University press, Eleventh impression, UK, 2004, P671.

حالة من عدم التعرض لوجود الانسان أو ما يُهدد وجوده وحياته وسلامة سلوكه في البيئة التي يتواجد فيها.

ويتمثل جوهر مفهوم الامن في المعنى الاصطلاحي، في انه يُشير الى تلك الحالة من الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينة جراء انتفاء الخطر بإجراءات وقائية سابقة من اجل تحقيق وانجاز ذلك، اي تحقيق الامان [79]. فللأمن بالمفهوم السياسي الشامل "يعني القدرة التي تتوفر لدى الدولة ، والتي تمكنها من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في شتى المجالات في مواجهة مصادر التهديد الداخلية والخارجية وتمكنها من تهيئة الأوضاع والمناخ الملائم لتأمين مصالحها بوصفها متطلبات رئيسة ، داخلياً وخارجياً بالشكل الذي يدفع عنها التهديدات باختلاف أبعادها ، وبالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم وهنا فالمسؤولية تتطلب وعلى المدى الطويل لتحقيق الأمن والرفاه التخصيص الحكيم للموارد بين مجالات الحماية والاستهلاك والاستثمار [80].

ولقد أشار روبرت مكنمارا إلى " أن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة" وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"[81]. اما باول روا يعرف الامن بانه" يتمثل في تامين الاحتياجات الانسانية بمختلف صنوفها ومواجهة مهددات الوجود"[82].

فالأمن من حيث الاصطلاح ثابت لا يتغير، ولكن ربما يكون التغيّر في توجهاته واساليبه، طالما تغيرت الظروف التي يتعامل معها[83]. كما انه لا يقتصر على رؤية ذاتية او خاصة، ولذلك فقد تعددت تعريفات ومدركات من تعرض لجوهر الامن. وتنوعت الدلالات التي تُشير إلى مفهوم الامن باختلاف القضايا التي تدخل ضمن نطاقه[84].

ثالثا / الامن الدولي ومستوياته

1. الامن الدولي

---

[79] سعد ياسين الناصري، محددات مفهوم الامن والامن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد5، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص51.

[80]) روبرت غبللين ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ترجمة : عمر سعيد الايوبي ، دار الكتاب العربي، بيروت ، 2009 ، ص289 .

[81]) روبرت مكنمارا ، جوهر الأمن ، ترجمة : يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1997، ص120 -121 .

[82] Paul Roe, The 'Value' of Positive Security, Review of International Studies, Vol.34, No.4, Cambridge University Press, 2008, p779.

[83] ينظر: جمعة بن علي بن جمعة، الامن العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010، ص16.

[84] Helga Haftendorn, The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security, International Studies Quarterly, Vol.35, No.1, United States, 1991, p3.

بدأ الميل نحو مفهوم دولي للأمن بعد ادراك دولي بان الامن ضرورة يشترك في صياغته المجتمع الدولي، وبعد ان بات مفهوم الامن يشمل الارض والبحار والمحيطات والفضاء والبناء الافتراضي العام كالبنية التحتية المعلوماتية، مما جعل مُهددات الامن عالمية وتتطلب حلولاً عالمية مشتركة، لان التعدي على البيئة او انفجار نووي معين سوف يؤثر على جميع الدول ولا تنحصر تأثيراته على اطراف بعينها فدفعت هذه الحقيقة الى تجاوز بعده العسكري الى الامن البيئي على سبيل المثال[85]، فلم يعد التركيز على البعد الوطني في الامن كافياً بل أصبح التركيز على الامن الدولي، فالأمن هنا يمثل في أنه حصيلة ومجموع أمن كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية ، ولا تتحقق هذه الحالة إلا من خلال التنظيم و التعاون الدوليين، وأصبح هناك ادراك دولي للمسؤولية الامنية في العالم . ويتضمن الأمن الدولي " أمن كل دولة عضو في النسق الدولي الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته ، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحوٍ يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبأ به" [86]

ولذلك فان الامن الدولي يشمل الاطار الدولي العام لمختلف التفاعلات ومؤثراتها، ويتضمن مختلف مستويات المناطق الجغرافية ومهدداته التي(لم تُعد تأتي من البيئة الدولية بقدر ما تأتي من داخل الدول، لعل من أهمها تجارة المخدرات، والهجرة، وانتشار الاسلحة الخفيفة، والتراجع في البيئة ، فضلاً عن الصراعات العرقية، والامن المائي، والامن الغذائي، والتغيرات المناخية والقرصنة البحرية، وغيرها من التحديات التي تندرج تحت الامن الدولي غير التقليدي بوصفه أحد مجالات التخصصات الحديثة في الدراسات الاستراتيجية)[87].

2. مستويات الامن الدولي

تقسيم مستويات الامن الدولي الى ست مستويات تتكامل مع بعضها، وتحدد الفاعلين الامنيين لكل مستوى من هذه المستويات وهي كما يلي :

أ- الأمن من أجل الافراد **(الامن الفردي)**. [88]وهو صيغة للأمن الذي تسعى الحكومات الوطنية عبر جهودها وتشريعاتها الدستورية إلى تحقيقه .. بالإضافة إلى ما أكد عليه ميثاق

(85) See:Lis.St.Jean, The changing nature of international security: the need for an integration definition, Carleton University, Norman Paterson school of international affairs, Canada, without date, p2.

(86) نشأت عثمان الهلالي ، الأمن الجماعي ، مجلة مفاهيم الأسس المعرفية العلمية ، العدد19 ، القاهرة ، 2005 ، ص28 .

(87) For more information see: David Arase, Non-Traditional Security in China-ASEAN Cooperation: The Institutionalization of Regional Security Cooperation and the Evolution of East Asian Regionalism, Asian Survey, Vol.50, No.4, University of California Press, 2010, p809.

(88) خديجة عرفة محمد أمين ، مفهوم الأمن الانساني ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، العدد 13 ، القاهرة ، 2006، ص31 .

الأمم المتحدة والذي تعزز بالإعلان العالمي لحقوق الأنسان وكذلك إلى مجموعة اتفاقيات منع جريمة أبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها .

ب- الأمن من أجل المجموعة الاجتماعية(**الامن الاجتماعي**). وهو ذلك النظام الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها .

ت- الأمن من أجل الوطن(**الامن القومي**). ويشمل تأمين الدولة والمجتمع ضد كل الاخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً سواء في المجال العسكري أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي وبصيغة عامة أصبح مفهوم الأمن القومي مرجعية لتسويغ أي أجراء تتخذه الدولة لتأكيد حقها في البقاء .

ث- الأمن من أجل الاقليم(**الامن الاقليمي**). يتحقق الأمن الإقليمي من التقاء مجموعة من الدول المتجاورة والمتفاعلة والتي تجمعها روابط (سلالية ، لغوية ، ثقافية ، اجتماعية ، تاريخية مشتركة) والتي يتزايد إحساسها بالهوية المشتركة أحياناً بوساطة أفعال واتجاهات الدول غير الأعضاء في نظامها[89] بمعنى يُجسد الامن الاقليمي أمن مجموعة من الدول يجمعها اقليم معين، ويرتبط بمنطقة جغرافية محددة، ويختلف عن الامن الوطني من ناحية الشمول، كما انه يختلف عن مفهوم الامن الجماعي لان الأخير يُكرِس نفسه(الكل للكل)، اما الامن الاقليمي فيجسد مبدأ (البعض للبعض).

ج- الأمن من أجل المجتمع الدولي ويُمثل جميع الدول في العالم(**الامن الدولي**). يعد مفهوم الأمن الدولي أكثر شمولاً واتساعاً من مفهوم الأمن القومي الذي يختص بدولة معينة وكذلك مفهوم الأمن الإقليمي الذي يتوجه نحو مجموعة من الدول التي تقع ضمن إقليم أو منطقة جغرافية محدودة ، فالأمن الدولي يتوجه نحوالبيئة الدولية والنظام الدولي برمته ، فالأمن هنا يمثل في أنه حصيلة ومجموع أمن كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية .

ح- الامن من أجل العالم والذي يُمثل اطار الكرة الارضية(**الامن العالمي**). وهو الحقل الذي يتضمن دراسة القضايا العابرة للحدود ذات الآثار العالمية التي لا يمكن حلها الا من خلال الجهد التعاوني، ويشمل قضايا الامن التقليدي وغير التقليدي والامن القومي والامن الداخلي والقانون الدولي والامن الاقتصادي وحركة السكان والامن البيئي وأمن الطاقة وتهديدات الامراض المعدية التي تشمل مناطق واسعة من العالم والجريمة العابرة للحدود الوطنية والصراع داخل الدول والارهاب والتمرد والقوة العالمية الامريكية ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل التي تسبب بقصد او بغير قصد دماراً ومعاناة كبيرة للمدنيين[90].

---

[89] مصطفى علوي ، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والدولي ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، العدد 4 ، القاهرة ، 2005 ، ص22 .

[90] توماس شيلينج، استراتيجية الصراع، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص245.

هنا تتجذر مسألة توضيح الفرق والتمييز بين العالمي، والدولي في الدراسات الاستراتيجية ، تُشير كلمة دولي الى التعامل مع عدد قليل من مناطق مختلفة من العالم، ولكن ليس في جميع انحاء العالم. أما العالمي فتكون أكثر شمولية وتراجع في دلالة الحدود وتشترك في مناطق مختلفة من العالم ويكون أكثر كثافة من الاول ويتميز بسمة الترابط والتداخل .

المطلب الثاني: الاستراتيجية ومستوياتها

اولا / الاستراتيجية لغة واصطلاحا

تحتل الاستراتيجية كمفهوم أهمية كبيرة نظراً لاتساع دائرة استخدامها وتنوع دخولها ضمن مجالات عديدة من سياسية واجتماعية واقتصادية و إدارية وتكنولوجية. فقد عدت الاستراتيجية وبكافة المقاييس تمثل القوة المحركة والمسيرة لحركة ومسيرة الحياة من خلال ما تشتمل عليه من زيادة في فرص النجاح والعمل بالضد من الفشل.

وعند البحث في مفهوم الاستراتيجية نجد من الضروري الإشارة إلى **الدلالة اللغوية للمفهوم** والتي تتكون من كلمتين ذو اصل اغريقي الكلمة الاولى (stratos) وتعني الجيش والكلمة الثانية (agein) وتعني يقود ، أي ان الاستراتيجية هنا تعني قيادة الجيش.[91] و ان كملة استراتيجية في الاصطلاح هي كلمة مفهومها ذو اصل عسكري اذ ارتبط بالحرب وادارتها ، وطوال قرون عدة كانت الاستراتيجية تعبر عن مفهوم عسكري ، حيث تناولها (كلاوزفيتز) واعتبرها بانها هي (فن استخدام الاشتباك للوصول الى هدف الحرب [24] وبعد ذلك حدث تحول وتطور في مفهوم الاستراتيجية ، اذ ان (ليدل هارت) لم يقر بفكرة الهدف العسكري او ان الاستراتيجية هي ذات معنى وهدف عسكري فقط ، وانما جعل منها وسيلة لتحقيق هدف السياسة ، ولكن بوسائل عسكرية ، ولقد عرفها بانها ("فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل لتحقيق هدف السياسة). ويمكن فهم الاستراتيجية بطريقة افضل على انها فن وعلم "تطوير واستخدام القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية للدولة المعنية بصورة منسجمة مع توجهات السياسة المعتمدة ، لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الاخرى او الاطراف الاخرى ، وتسعى الاستراتيجية الى ايجاد التآزر والتناسق والتكامل بين الاهداف والطرائق والموارد لزيادة احتمالية نجاح السياسة والنتائج الايجابية التي تنجم عن ذلك النجاح ، وبذلك الاستراتيجية تعد عبارة عن عملية تسعى الى تطبيق درجة عالية من العقلانية والاتساق لمواجهة ظروف قد تحدث وقد لا تحدث ، وان افضل طريقة لفهم الاستراتيجية هي وصفها بانها

---

[91] صباح بالة ، مفهوم الاستراتيجية الدولية ، الموسوعة السياسية ، متاح على الرابط political –encyclopedia .org

[3] كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب ، ترجمة : اكرم ديوي وهيثم الايوبي ، المؤسسة العربية للتوزيع والنشر ، بيروت ، ط1 ، 1974 ، ص170.

"دليل سياسي لبلوغ الوضع المنشود"[25]. وتوصل (عبد القادر محمد فهمي) الى تعريفها بانها (علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في اطار عملية متكاملة يتم الاعداد والتخطيط لها بهدف تحقيق هامش من الحرية في العمل يعين صناع القرار على تحقيق اهداف سياستهم العليا في اوقات السلم والحرب[26]

وخلاصة القول هنا ، ان الاستراتيجية هي علم وفن ، مهمتها تحديد الامكانيات المتاحة والوسائل الممكنة لتحقيق الاهداف عبر فترة زمنية محددة، وهي بذلك تنصرف الى وضع الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر او غير مباشر من اجل تحقيق اهداف .

ثانيا / مستويات الإستراتيجية

بالنسبة الى مستويات الاستراتيجية ، فأن المتخصصين في الدراسات الاستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات من الاستراتيجية الشاملة والمتخصصة والفرعية وكالآتي:

1-المستوى الوطني أم المستوى الشامل:

وقد تعددت تسميات الإستراتيجية في هذا المستوى بين الدول (بحسب المدارس الفكرية المعتمدة) فهي إستراتيجية عليا ام شاملة، وعموما، تقع هذه الإستراتيجية في قمة الإستراتيجيات وتخضع مباشرة للسلطة السياسية، ومهمتها وضع الغايات لكل من الإستراتيجية السياسية، الاقتصادية، العسكرية، والثقافية التي تؤلف المكونات الأساسية للإستراتيجية العليا وتأمين التنسيق بينها جميعاً.

وعليه فهي **(فن وعلم استخدام القوى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية والعسكرية للدولة أثناء السلم أم الحرب لتحقيق الغايات والأهداف السياسية العليا).** ومدى هذه الإستراتيجية قد يتجاوز المستقبل المتوسط (أي أكثر من 25 عاما)، وهي لا تنظر إلى الصراع أم الحرب التي تدخلها الدولة فحسب، بل تنظر إلى السلم الذي سيعقبه. ولا تكتفي بتحقيق التنسيق بين مختلف الوسائل التي تملكها الدولة فقط، بل عليها أن تنظم استخدامها أيضا بغية تجنب تقويض وضع الدولة، ومن أجل أمنها وازدهار شعبها. فمثلا، على الإستراتيجية العليا أن تقدر وتضاعف الإمكانيات الاقتصادية والقدرة البشرية، علاوة على دعم القوى

[1] هاري ار. ياغر ، الاستراتيجية ومحترفوا الامن القومي : التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة : راجع محرز علي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ط1، ، 2011 ، ص17.

[2] عبد القادر محمد فهمي ،المدخل الى دراسة الاستراتيجية ، دار مجدلاوي للنشر، عمان ، ط 2، 2011، ص25.

المعنوية. وأنَّ أهمية تقوية إرادة الرجال وشخصيتهم تعادل أهمية الحصول على القدرة المادية. وهي تتولى أيضا تنظيم وتوزيع الأدوار والقوى بين مختلف المرافق والصناعة. كما علينا أن ندرك أن القدرة الحربية عاملا واحدا من عوامل الإستراتيجية العليا التي يدخل في حسابها قوة الضغط المالي أم التجاري أم السياسي أم الدبلوماسي أم المعنوي،.. وكلها عوامل هامة لأضعاف إرادة الخصم.

وتطبق الإستراتيجية العليا بأحد الشكلين التاليين(92):

أ- إستراتيجية مباشرة: إذ تعد القوة العسكرية الأداة الرئيسة لتحقيق الأهداف الوطنية، أي استخدام القوة الصلبة ، ولا تستثنى استخدام عناصر القوة الأخرى إلى جانب القوات العسكرية.

ب- إستراتيجية غير مباشرة: وهي تبحث في تحقيق الأهداف بوسائط غير عسكرية بالدرجة الأولى، وبالإنهاك العسكري بالدرجة الثانية إذا اقتضت الضرورة. أي بمعنى إنها تبحث عن الحسم في العلاقة مع الطرف الثاني عن طريق استخدام الوسائل النفسية، كالدعاية والإشاعة، وتسميم السياسة والاقتصاد، والضغط الدولي، والتفتيت الداخلي وغيرها اي استخدام القوة الصلبة والقوة الناعمة .

2-المستوى التخصصي:

وفيه تختص الاستراتيجية بمجال معين كالاستراتيجية العسكرية والإستراتيجية السياسية ، والإستراتيجية الاقتصادية . ودون الدخول في تفاصيل كل منها، فهي معنية كلا في مجاله بإعداد الدولة بما يتلاءم وأهداف السياسة العليا التي تتوخى تحقيقها.

3-المستوى الفرعي:

بمعنى وجود إستراتيجيات فرعية، لكل إستراتيجية متخصصة، وفيه تهتم الإستراتيجية بنوع من مجال معين.

المبحث الثاني

استراتيجية ايران تجاه دول الخليج العربي

(92) محمد جمال الدين محفوظ ، المدخل إلى العقيدة والإستراتيجية العسكرية الإسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.، القاهرة ، 1976، ص96.

تعد العلاقات الإيرانية – الخليجية واحدة من أكثر العلاقات الخاضعة لجدل سياسي فهي علاقات شهدت تقلب عبر تاريخها المعاصر والراهن، ورغم التقارب الجغرافي، والمشتركات التاريخية والدينية ، إلا أن جوانب الصراع والتنافس حاضرة إلى جوار مضامين التعاون بين الطرفين.

المطلب الاول : المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات بين ايران والخليج

نتيجة التغييرات الحاصلة في النظام الدولي وما رافقها من تطورات مهمة كان لها انعكاس واضح على العلاقات الدولية، وتأثير كبير على القوى الإقليمية، اصبح لزاماً على الدول ومنها إيران إعادة وضع سياسة ملائمة مع الواقع الجديد فضلاً عن المتغيرات التي طرأت على المستوى الاقليمي عامة ولكل دولة على وجه الخصوص اذ ان المتغيرات الدولية و الإقليمية تعدهي من اهم المتغيرات المؤثرة في موضوع العلاقات الإيرانية الخليجية، ولا يمكن دراسة أبعاد تلك العلاقات السياسية والاقتصادية من دون التطرق إلى البيئة الإقليمية والدولية التي تؤثر على متن العلاقات بين الطرفين.

اولا . التفرد الامريكي (الهيمنة) [(*)]

سعت الولايات المتحدة الامريكية الى ان تكون القوة المهيمنة عالمياً ، وفرض نفوذها وسيطرتها على العالم ككل ، فهي ايضا تسعى للهيمنة على الاقاليم الجغرافية ذات الاهمية الدولية والتي تمتلك ثروات ومواقع استراتيجية مهمة ، وعلى رأس هذه الاقاليم يعد الشرق الاوسط والخليج العربي خاصة من اهم المناطق التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة عليها . ومنع اي قوة سواء كانت اقليمية او دولية من ان تنافسها على السيطرة عليها ، اذ تعد هذه المنطقة احد مراكز القلب بالنسبة للاستراتيجية الامريكية ، والتي تعني ان السياسة الامريكية على استعداد لاي نوع من انواع الحروب بما في ذلك الصراع النووي لمنع تلك المنطقة من السقوط في أيدي خصومها . وأدت أحداث 11 أيلول /سبتمبر2001، خاصة التحولات (السياسية والأمنية) وبعدها احتلال العراق إلى تصاعد دور إيران على صعيد المنطقة، بل شكلت فرصة مناسبة لحل مشاكلها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أدى هذا الوضع إلى تنمية علاقات إيران مع دول المنطقة؛ لذا لم يعد تصاعد دورها الإقليمي قائماً على المقومات التقليدية مثل الموقع الجيوبوليتيكي الخاص لإيران، الذي جعل منها مركزاً لمكونات الشرق الأوسط الكبير

(*) الهيمنة هي ظاهرة سياسية انسانية يمكن لمسها في اطار العلاقات بين الافراد والجماعات والنظم السياسية ، والهيمنة في اطار العلاقات الدولية هي "محاولة دولة ما بما تملكه من وسائل وعناصر قوة لفرض ارادتها على الدول الاخرى واملاء سياسات ومواقف عليها تتناسب مع مصالحها القومية والعالمية ، او تعمل على منعها من اتخاذ سياسيات ومواقف تتعارض معها، انظر نزار اسماعيل الحيالي ، سياسة الهيمنة الامريكية ، الجذور – الواقع – المستقبل ، اوراق استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد (11) ، 2001 ، ص 1-2 .

المختلفة ، فلا شك أن احتلال العراق وسقوط نظامه السياسي قد جعل إيران أمام فرص اذ استطاعت استغلال انهيار النظام في العراق وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية في حربها في العراق، لتتحول إلى القوة الإقليمية الأبرز في المنطقة ، وخصوصا ان هناك ترابط بالفكر والايدلوجية وليس من السهولة التخفيف منه أو إلغائه . كما أن تحول العراق إلى دولة صديقة ومتحالفة مع إيران في المنطقة يحد من التهديد المستقبلي، وله دور مهم في تقوية مكانة إيران في الترتيبات (السياسية-الأمنية) حيال منطقة الخليج، وعليه فإيران استطاعت من خلال العراق كسر الحاجز الجيوستراتيجي الذي فرضته الولايات المتحدة، فقد أتاح لها الاحتلال فرصة كبير لنشر نفوذها السياسي والعسكري فضلاً عن تغلغلها الاقتصادي والثقافي، وهو ما يضاعف من حجم وتأثير الوجود الإيراني في الخليج ،[93]، وبما يصب في زيادة قوة إيران في المنطقة وإشغال أعدائها والمنافسين بقضايا خارجية من أجل تخفيف الضغط على قضايا الداخل وبخاصة المظاهرات والاحتجاجات التي اجتاحت إيران بعد الانتخابات الرئاسية عام 2009 .

الا انه بالرغم من ذلك فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية لان تجعل من الخليج العربي بحيرة امريكية ، اذ كانت ولا زالت القوات العسكرية الامريكية دائمة الاستعداد للتدخل عند حصول أي ازمة في المنطقة ، ويمكن القول ان الرؤساء الامريكان كافة (من فرانكلين روزفلت الى دوايت ايزنهاور ، مرورا بجيمي كارتر ، ووصولاً الى بوش الاب والابن ، باراك اوباما ودونالد ترامب) ، قد قاموا جميعاً بالمعنى الحرفي او المجازي للكلمة "بزرع العلم الامريكي في قلب منطقة الخليج العربي" وهو ما اكده الرئيس الامريكي الاسبق (جيمي كارتر) عندما قال : " ان اي محاولة من قبل قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ستعتبر من قبل الولايات المتحدة الامريكية اعتداء على المصالح الحيوية الامريكية".

ولذلك فان الاستراتيجية الامريكية تجاه هذا الاقليم الجغرافي تسعى الى منع ظهور قوى مهيمنة اقليمياً مستقلة التفكير ، اذ انه كلما كان سلوك هذه الدول اكثر استقلالاً ازداد الضغط الذي تفرضه الولايات المتحدة الامريكية عليها ، وتسعى الى السيطرة على سلوك القوى المهيمنة اقليمياً من اجل الحفاظ على مصالحها الحيوية فيها . لاجل ذلك تعمل الولايات المتحدة الامريكية على منع بروز أي قوة اقليمية تهدد مصالحها او تنافسها على مناطق نفوذها ،

وتأسيساً على ما تقدم ، فان سيطرة الولايات المتحدة الامريكية وهيمنتها ونفوذها يعد من اهم المتغيرات الخارجية التي تؤثر على المكانة الاقليمية لايران في الاستراتيجية الامريكية ، لانها تسعى لمنع صعود أي قوة تنافسها او تهدد مصالحها الحيوية في المنطقة .

([93]) خليل العناني، النفوذ الإيراني في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد (165)، القاهرة، 2006، ص110.

ثانيا. الأزمة السورية والعلاقات الإيرانية – الخليجية:

تُعد سورية إحدى دول التأثير في إجمالي منطقة الشرق الأوسط على مدى التأريخ، إذ يرتبط تاريخها بمراحل التطور التي مرت بها المنطقة العربية، و يشكل موقعها ممراً رئيساً لدول أوروبا وأسيا إلى الشرق الأوسط عامة وبضمنها إلى المنطقة العربية، ولهذا فأن الأمن القومي العربي طالما كان رهناً بأحداث سورية الرئيسة عبر العصور المختلفة[94].

إلا أنه كان هناك ما يشير إلى وجود قدر من الاستقرار السياسي والأمني، وبعد اندلاع ما عرف بأحداث الربيع العربي نهاية العام 2010 أخذت الأحداث في سوريا منحى تفاعلي مع الربيع العربي، إلا أنها سرعان ما اتجهت إلى منحى آخر مليء بالعنف والتدخل الخارجي، وهو ما جعل أحداثها تخرج عن توصيف كونها جزء من الربيع العربي لتكون أحداث لها طابعها الخاص، سرعان ما انخرطت بها اغلب الدول الإقليمية وأهمها: تركيا وإيران وبلدان الخليج العربية، وهو ما يعطيها صفة المتغير الذي أريد به كل طرف أن يمرر سياسته وأهدافه من خلالها، وينعكس الوضع في سوريا على علاقات الدول الإقليمية بشكل أو بآخر[95]،إذ ساهمت سرعة تفاعلات الأزمة منذ العام 2010م وتصاعد حدتها على المستويين الوطني والإقليمي, وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وضعف الاقتصاد في فشل الدولة السورية في السيطرة على أقاليمها, وعجزها على انفراد سلطتها الداخلية في الامتلاك الحصري لوسائل الإكراه المتمثلة بالأساس في السلاح, كما شكلت التنظيمات والجماعات المسلحة التي ظهرت بعد تسليح المعارضة وفي مقدمتها "الجيش السوري الحر" "وجبهة النصرة" منافسا قويا للنظام في سوريا أظهر بشكل جلي الدولة في سوريا فاشلة, لاسيما بعد أن أظهرت الجماعات المسلحة سيطرتها على مناطق جغرافية واسعة من الدولة, وقدرتها على الصمود أكثر بعد تلقيها دعما من طرف دول إقليمية [96].

لقد بدأت الأزمة السورية في 15 مارس/آذار 2011، بعد نجاح التظاهرات التي حصلت في بعض البلدان العربية, بدأت شرارة الأزمة في سورية بعد التظاهرات لمطالبة النظام الحاكم بتحسين الخدمات والوضع المعاشي للمواطن السوري فتم معاملة هذه التظاهرات بمنتهى القسوة، [97].

---

[94] جمال ولكيم ،صراع لقوى الكبرى على سورية : الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ،بيروت ،2012، ص215.

[95] ربيع نصر, زكي محشي وخالد أبو إسماعيل, الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية, المركز السوري للبحوث والدراسات، دمشق، 2013، ص8.

[96] ابتسام محمد العامري، " البعد الإقليمي في الأزمة السورية "، المجلة السياسية والدولية، العددان (28- 29)، بغداد: الجامعة المستنصرية ، 2015 ، ص 119-122.

[97] باقر جواد كاظم، "الأزمة السورية وتداعياتها على العراق"، الملف السياسي، العدد (121)، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ، بغداد , 2012 ، ص3.

شكلت الأزمة السورية واحدة من أكثر الأزمات والقضايا الإقليمية تعقيدا بسبب طبيعة المسارات التي اتخذتها، منذ اندلاعها، والناتجة عن تعدد الأطراف والفواعل الإقليمية والدولية المؤثرة في تحديد توجهات هذه الأزمة, الأمر الذي جعلها تأخذ حيزاً كبيراً من حجم التفاعلات الإستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي، فعلى المستوى الدولي شكلت الأزمة السورية واحدة من ابرز قضايا التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية الساعية لإسقاط النظام الحاكم في سوريا وبين روسيا الاتحادية التي كانت تهدف إلى المحافظة على النظام السوري بوصفه حليفاً استراتيجياً حيوياً ومهماً لروسيا في منطقة الشرق الأوسط. اما على المستوى الإقليمي فقد شهدت هذه الأزمة تدخل عدد من الأطراف الإقليمية فيها التي سعت إلى توجيه كفة الأحداث لصالحها وفي مقدمتهم إيران ودول الخليج العربي[98] وفي مقابل المواقف الدولية الأمريكية والأوربية والإقليمية التركية والسعودية التي أدت دورا في دعم الاحتجاجات ضد الرئيس السوري (بشار حافظ الأسد)، أعلنت قوى إقليمية ودولية صراحة وقوفها معه، وكانت إيران القوة الأولى التي دعمته سياسيا في شكل مطلق, انه رصيد كبير لإيران في المنطقة ، فسوريا تحظى بأهمية استراتيجية كبيرة في المدرك الاستراتيجي الإيراني .

اما موقف الدول الخليجية فكان ضد النظام ومساندة المعارضة سياسياً ومادياً، فضلاً عن الدعم العسكري والإعلامي، والإصرار على إسقاط النظام ، وفسر هذا الدعم الخليجي للمعارضة السورية بأنه وسيلة لتقييد النفوذ الإيراني في المنطقة . بعبارة أخرى، لم تظهر تعارضات حادة في العلاقات الخليجية- السورية على مدى المدة اللاحقة على (اتفاق الطائف Taif Agreement [*] في العام 1989، بل وشاركت سورية بفاعلية في أحداث أزمة وحرب الخليج الثانية 1990 /1991 وطرحت إمكانية مشاركتها بحفظ الأمن الخليجي ضمن دول إعلان دمشق في العام 1991، واتجهت العلاقات السورية الخليجية للتطور وتدفق الاستثمار الخليجي إلى سوريا مما ساهم بتحريك الاقتصاد السوري، الا إن تحالفات سورية الإقليمية ومع إيران تحديداً، باتت تشكل أحد المخاطر والتحديات أمام عمل منظومة الأمن الخليجي، وعليه فان موقف دول الخليج من الأزمة السورية كان يحمل في طياته قدراً من المخاطرة المحسوبة، وذلك لوجود شبكة من العلاقات المعقدة التي ينضوي في إطارها النظام السوري، وهذه الشبكة تتلامس وتتقاطع في بعض أجزائها مع بعض مكونات البيئة الأمنية والإستراتيجية لمنظومة التعاون الخليجي، بل وتمتد إلى داخل مكونات بعض مجتمعات الإقليم، بما فيها مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي ، وعليه يكون للازمة السورية تأثيرها على العلاقات الإيرانية - الخليجية، لاسيما بعد تصاعد تفاعلاتها ووصولها إلى مستوى

(98) سلمان شيخ ، ضياع سوريا وكيفية تجنبه ، مركز بروكنجر ، الدوحة ، 2012 ، ص 5-6.

(*) اتفاق الطائف Taif Agreement: اتفاق الذي شمل الأطراف المتنازعة في لبنان وذلك بواسطة سعودية في 30 سبتمبر/ أيلول 1989 في مدينة الطائف وتم إقراره بقانون بتاريخ 22 أكتوبر/ تشرين الأول 1989 منهياً الحرب الأهلية اللبنانية وذلك بعد أكثر من خمسة عشر عاماً على إندلاعها. للمزيد ينظر: الاتفاق بصيغة (pdf) متاح على الرابط :

lstatic.org/PDF/documents/Taif-Agreement-30-sep-1989.pd

انغماس كبير جدا لمختلف الأطراف الإقليمية فيها وصولا إلى العام 2016، عندما ظهرت استحالة الحسم بالخيار العسكري، نتيجة حجم الاستثمار العسكري لأطراف الأزمة فيها، وإنما يتوجب نوع من التسويات السياسية .

ثالثا . ثورات الربيع العربي والعلاقات الإيرانية- الخليجية :

مثلً حدث (الربيع العربي) بيئة خصبة لتفاعلات وتأثيرات متعددة الأبعاد، محليا وإقليميا ودوليا، والمهم هنا هو مدى تأثيره في امن الخليج العربي ، وان هذه الأحداث انطلقت نتيجة وجود عوامل عربية داخلية وأخرى خارجية دفعتها للظهور، وإذا كانت أحداث سوريا والبحرين قد انطلقت من كونها جزء من ربيع عربي الا انها انتهت إلى طروحات ونتائج لا علاقة لها بالمقدمات التي تم الانطلاق منها، ومن ثم صارت كأحداث مستقلة لذاتها تؤثر بمسار العلاقات الإيرانية الخليجية.

أما بالنسبة لأحداث (الربيع العربي) أي التي انطلقت في نهاية العام 2010 واستمرت في الأعوام 2011 و 2012 فيلاحظ عليها أن هناك متغيرات داخلية أو مسببات أو حوافز أو دوافع أثرت في السياسة في المنطقة العربية ودفعت الشعوب العربية إلى الثورة على الحكومات، أو في اقل تقدير دفعت إلى موجة احتجاج على الواقع المتردي في البلدان العربية [99]، وفي نفس الوقت لا يمكن إنكار أهمية العوامل الخارجية بوصفها مسببات وحوافز ساعدت على الدفع بالأحداث إلى الظهور, فضلاً عن العوامل الداخلية التي كان لها الدور الرئيس في قيام الثورات العربية والتي لم تكن في واقعها المعاش محض صدفة، بل كانت نتيجة لعوامل عدة من بينها الاستبداد السياسي وغياب الحريات العامة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والتلكؤ الكبير في مسيرة التنمية الاقتصادية، لا بل الإخفاقات الاقتصادية الكبيرة التي عاشتها البلدان العربية[100].

في المقابل هناك مؤثرات خارجية لهذه الثورات، إذ لم تكن تلك الثورات خالية من تدخلات خارجية وتأثيرات دولية، لأن لكل فعل سياسي وجه داخلي بالتأكيد سيكون له وجه خارجي، إذ إن ما حدث في المنطقة العربية من أحداث وتغيير للأنظمة الدكتاتورية منذ أواخر العام2010 ومطلع العام 2011 لا يخرج من دائرة الفوضى الخلاقة التي حققت ولا زالت تحقق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[101].

(99) يلاحظ أن المتغير ما هو إلا حافز يدعو إلى تبني أنماط سلوكية محددة لأغراض التعامل مع مضامينها وعلى نحو يتماشى معها، ولقد أضحى من المتعارف عليه إن هذه المسببات أصبحت في عالم اليوم تنبع في آن واحد من المحيط الداخلي الذي تصنع السياسة ضمن إطاره ومن محيطها الخارجي. ينظر: مازن إسماعيل الرمضاني, السياسة الخارجية: دراسة نظرية , بغداد , مطبعة دار الحكمة , ط , 1991 , ص141.

(100) صدام عبد الستار رشيد, ثورات الربيع العربي (دراسة سياسية اجتماعية تحليلية), أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية العلوم السياسية , بغداد, 2013 , ص87.

(101) علي بشار بكر أغوان، الفوضى الخلاقة: العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية , 2013 ، ص8-12.

إن بدايات أحداث (الربيع العربي) كانت نهاية العام 2010 إلا أنها ظهرت للسطح في مستهل العام 2011، إذ بدأت التظاهرات الجماهيرية التي نتجت عنها ثورات شعبية وأطلقت تسمية "الربيع العربي" على هذه الثورات العربية، وأطاحت بأقدم النظم في تونس ثم مصر وليبيا، وكانت دول مجلس التعاون الخليجي على موعد مع هذه الثورات مما جعل الشارع الخليجي فعّالا في التعبير عن رفضه لاستمرار الأنظمة السياسية بصورتها الوراثية والملكية والدعوة إلى ضرورة الإصلاح السياسي تغيير هياكل الحكم من ملكية إلى ملكية دستورية[102].

فبعد أن نجحت الثورة التونسية بالإطاحة بالرئيس التونسي الأسبق (زين العابدين بن علي) والتي كان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية فضلاً عن التضييق السياسي والأمني نجحت ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011 في مصر بإسقاط الرئيس المصري الأسبق (محمد حسني السيد مبارك) ، ومن بعدها الثورة الليبية في 17 فبراير/ شباط 2011 وقتل الرئيس الليبي الأسبق (معمر محمد القذافي) وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي قادت إلى تنحي الرئيس اليمني (علي عبد الله صالح)، أما الحركات الاحتجاجية فقد طالت العديد من البلدان العربية وكانت أكبرها في سوريا[103].

لقد برزت على الساحة الإقليمية في أعقاب الثورات العربية مواقف متعددة وسياسات مختلفة لعدد من الدول التي لها شأن في التحولات السياسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط، وأخذت تبرز بين القوى الإقليمية حالة من التنافس الجيوبوليتيكي، بعد أن فاجأت هذه الثورات تلك القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط، مثلما تفاجأ العالم أجمع، فدخلت هذه الدول في متاهة مؤقتة حول الكيفية التي يجب التصرف بها أمام ما يجري من تحولات سريعة ليس على المستوى الداخلي للدول التي تشهد الثورات فقط، وإنما على الصعيد الجيوبوليتيكي في الإقليم .

وبالنسبة إلى موقف إيران من الثورات العربية، كغيرها من دول العالم شكلت لحظة انطلاق الثورات العربية مفاجأة لإيران من حيث التوقيت والزخم فارضة عليها للوهلة الأولى سياسة الصمت لفهم حقيقة ما يجري ومعرفة أبعاده، لكنها سرعان ما تحولت إلى تصريحات غير واضحة المعالم لتتجه في النهاية إلى سياسة متناقضة في توجهاتها وأهدافها، ففي الوقت الذي دعمت فيه إيران الثورات والاحتجاجات التي شهدتها كل من تونس ومصر والبحرين ورأت أنها مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية، عارضت الاحتجاجات في سوريا ووصفتها بأنها شأن

(102) عدنان محمد الهياجنة, هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي , المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد(15), الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية بيروت , 2007 , ص41-42.

(103) مصطفى علوي, كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية, مجلة السياسة الدولية, العدد(184), مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة , 2011 ص40.

داخلي بل أنها وصلت إلى حد تأييد إجراءات الحكومة السورية وأسلوب التعامل الذي اتخذته بحق المعارضين له [104].

ولم يلق الموقف الإيراني المؤيد إلى الثورات العربية في كل من تونس ومصر وحتى في اليمن، وليبيا في العام 2011 أي رد فعل إزاء اعتراض أي قوة إقليمية أو دولية إلا أن الثورة في سوريا كانت موضع جدال وتجاذب، واتهامات متبادلة بين إيران ودول أخرى في المنطقة [105].

إن الأحداث التي اندلعت كانت محط تجاذب بين إيران والبلدان الخليجية، فإيران كما بينا اتخذت مواقف متناقضة من الأحداث العربية فهي أيدت الأحداث في مصر والبحرين واليمن ورفضتها في العراق وسوريا، في حين كانت بلدان الخليج تؤيد الأحداث في غيرها باستثناء البحرين واليمن، ومن ثم تسبب الربيع العربي بتوتر بين البلدان الخليجية وإيران، وصورته بلدان الخليج بأنه نوع من محاولات إيران لتوسيع نفوذها خليجيا, في حين صوّرته إيران بأنه محاولات خليجية لإعادة صياغة مكانتها إقليميا عبر صياغة الأوضاع في عدة بلدان في المنطقة تتقاطع مع السياسات الخليجية ومنها في سوريا، أو رغبة بالحصول على بيئة إقليمية أفضل كما في مصر.

المطلب الثاني : تأثير البرنامج النووي الايراني على امن دول الخليج العربي

يعد البرنامج النووي الإيراني احد أهم القضايا ذات الجدل الكبير في منطقة الشرق الأوسط، ويخفي الجدل الدائر حوله كثيرا من الأهداف والاستراتيجيات المتصارعة في المنطقة وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعود جذور البرنامج النووي الإيراني الى عهد الشاه في إيران[*]. ويمكن ان يتبين ان إيران بدأت ترى ان التكنولوجيا النووية تمنحها ردعا دفاعياً ، اذ ان المعروف لأي قوة نووية ان اولى اهدافها الاستراتيجية هي الحصول على قوة رادعة ضد باقي القوى الدولية فضلا عن الاستخدامات الاخرى للتكنولوجيا النووية في المجالات الاخرى ، فاذا استمرت ايران بالتحول من قوة نووية صغيرة الى قوة نووية كبرى بامتلاكها التكنولوجيا النووية والمفاعلات واليورانيوم المخصب بكميات كبيرة ، فان ذلك سيمنحها ردعاً

[104] ابتسام محمد العامري, المواقف الإقليمية من الحراك السياسي في الدول العربية تركيا وإيران أنموذجا, حلقة نقاشية عقدها قسم الدراسات الإستراتيجية بمركز الدراسات الدولية, الملف السياسي, العدد(103), مركز الدراسات الدولية , بغداد, 2012 , ص5-6.

[105] مركز الخليج للدراسات، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2011 – 2012 ، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة ، 2012 ، ص 214.

[*] البرنامج النووي الايراني : يعود تاريخ البرنامج النووي الإيراني إلى زمن حكم الشاه (محمد رضا بهلوي) في إيران ، الذي انشأ في العام 1974 المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية ، والتي بدأت فور إنشائها عملية تفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية من اجل التوقيع على عقد لمدة عشر سنوات لتزويد إيران بالوقود النووي ، واستتبعت ذلك بعقدين مع كل من المانيا في العام 1976 وفرنسا في العام 1977 ، فضلا عن ذلك قامت إيران في حينها بشراء حصة مقدارها (10%) من اسهم شركة (Eurodif[*]) لتخصيب اليورانيوم في العام 1975 ، وكان الاتفاق يقضي على ان تطلع إيران على تطوير التكنولوجيا الخاصة بتخصيب اليورانيوم وان تحصل على حصة من اليورانيوم المخصب الذي تنتجه الشركة ، نزار عبد القادر ، إيران والقنبلة النووية : الطموحات الامبراطورية ، المكتبة الدولية ، بيروت ، ط1، ص228.

اضافياً حتى من التصرفات الاستفزازية من قبل القوى الدولية الاخرى خوفاً من تشظي الحكم في ايران وانتقال هذه الترسانة النووية لقوى اخرى غير معلومة التوجهات والاهداف، مما قد يعرض الامن الدولي للخطر وهو نفس الردع المتوفر للقوى النووية الكبرى في العالم[106].

وهذه أبرز مشكلة تواجهها دول الخليج عامة في علاقاتها مع إيران فثمة مخاوف من هذا البرنامج الذي قد يتحول إلى برنامج عسكري يجعل منها أهم قوة في منطقة الخليج وحتى في الشرق الأوسط، وهناك من يخشى التداعيات البيئية لهذا البرنامج على دول الخليج، لذا تجد هذه الدول نفسها في حيرة إستراتيجية في كيفية التعامل مع إيران وبرنامجها النووي من جهة، ومع الإستراتيجية الأمريكية تجاه هذا البرنامج من جهة أخرى، أكان في فرض العقوبات، أم في قبول برنامجها النووي السلمي، أم في التهديد الأمريكي لضربها عسكرياً، ذلك بأن على دول الخليج في الأوضاع كلها أن تتفاعل مع أحد هذه الخيارات تجاه إيران، لكن من دون أن يتعارض أي خيار في الوقت نفسه مع أمن هذه الدول واستقرارها، ولا شك في أن هذه الدول متفقة على مبدأ وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية، وتجد مجتمعة أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية ، لأن امتلاكها للقدرات النووية سيعد تطوراً جديداً ذا انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج، وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية – الخليجية والعلاقات العربية– الإيرانية على نحو أوسع .

يتضح أن إيران قد صاغت رؤية لتأمين منطقة الخليج تتفق والدور القيادي الذي ترغب في القيام به، والجديد في الطرح الإيراني بعد احتلال العراق مرتبط بتوقيته من ناحية، وبمحتواه من ناحية أخرى؛ فمن ناحية التوقيت، جاء طرح إيران في ظل غياب رؤية عربية واضحة لمهددات أمن النظام العربي، فضلاً عن انقسام الدول العربية حول مدى خطورة التفوق الإيراني في مجال التقنية النووية ، والواضح ان إيران شهدت تطور في قدراتها النووية مقارنة بما كان لديها قبل العام 2003 ، وجاء ذألك نتيجة تحطيم المؤسسة العسكرية العراقية في أعقاب حرب تحرير الكويت، التي أعطت إيران فرصة تاريخية لأعاده بناء نفوذها عن طريق إعادة تسليح قواتها، وتبني برنامج نووي يرمي إلى بناء قدرات نووية ذاتية[107]، ويمكن القول أن دول الخليج على الرغم من اختلاف مواقفها حول القضايا الأخرى وتضارب مصالحها، تجد هذه الدول مجتمعة أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجرد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية(كامنة أو محتملة).

[106] بول براكن ، العصر النووي الثاني : الاستراتيجيات والاخطار وسياسات القوى الجديدة ، الدار العربية ناشرون ، بيروت ، ط1، 2013 ، ص195.

[107] سرمد أمين عبد الستار، إيران والولايات المتحدة العلاقات الأزمة ومشاهد المستقبل، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (12) ، شباط 2012، ص4.

وتتبع دوافع هذا الموقف الخليجي, الذي يؤمن بمبدأ وجوب منع إيران من امتلاك القدرات النووية العسكرية، من حقيقة الواقع الجغرافي والسياسي لهذه الدول الذي سيجعل منها الضحية المحتملة والهدف الرئيس للضغوط السياسية والعسكرية الناتجة عن دخول إيران للنادي النووي[(108)]، وان معضلة دول الخليج نتيجة للبرنامج النووي الإيراني في موقفها الصعب الذي وجدت نفسها فيه, فهي لا تريد أن تكون هناك حرب جديدة في المنطقة ضد دولة لها عمق شعبي وديني في دول الخليج العربية من جهة ، و لا تود أن تُصبح إيران قوة نووية تمتلك هذه القُدرات في المجال العسكري من جهة أخرى,[(109)].

و هذا هو مكمن المعضلة الأساسية لدول الخليج العربي ، لذلك فإن مواقفها العلنية تُحبذ الخيار الدبلوماسي على غيره من الخيارات باعتبار أنه أفضل السبل التي ستؤدي إلى نزع فتيل التخوّف الخليجي وإبعاد احتمال حدوث الحرب في المنطقة من جهة، والدفع بإيران بعيداً عن أن تصبح دولة بقدرات نووية عسكرية من جهة أخرى[(110)].

اما السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي يصب في اتجاه تعميق الخلل القائم في توازنات القوى في منطقة الخليج ويهدد الاستقرار في المنطقة، ويزيد من معضلة التوصل إلى صيغة متفق عليها للأمن الإقليمي في ظل غموض النوايا الإيرانية واستمرار الخلاف حول بعض القضايا المتعلقة بالترتيبات الأمنية،[(111)].

اذ ان إيران تسعى أن تحقق من خلال السلاح النووي أربعة أغراض هي: المحافظة على البقاء، الردع، الهيبة والمكانة الدولية، الدور النووي . ويقصد بالدور: "محصلة ما تقوم به الوحدة الدولية من أفعال وسلوكيات، في ممارسة نشاطها الخارجي بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية"، وهكذا فإن الدور يعبر عما يراه صانع القرار مناسباءً للوحدة وللوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدولي، عن طريق التزامات وقرارات وأفعال وغيرها من التصرفات والسلوكيات المختلفة [(112)].

هذا الوضع يمثل تكريس لحالة الخلل القائم في موازين القوى والتي تعكس تفوقا عسكريا وبشريا إيرانيا، خاصة بعد الخروج الحالي للعراق من معادلة التوازن العسكري, فمخصصات الإنفاق العسكري الإيراني تحظى بأهمية قصوى في ميزانية الدولة، لما يحققه ذلك من تحقيق

---

(108) مصطفى العاني, الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية, مركز الخليج للأبحاث, دبي , ط1, 2004 , ص 12 .

([109]) أشرف محمد كشك : "رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني"، مختارات إيرانية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ، العدد62، 2006، ص23.

(110) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة.. بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2005 ص 25.

(111) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني....، مصدر سبق ذكره، ص 28.

[(3)] فاضل زكي محمد: السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، 1975، ص 61.

الهدف القومي لإيران في بناء قاعدة عسكرية صناعية متميزة، وان من الركائز الأساسية للإستراتيجية القومية الإيرانية ضرورة هيمنة إيران على الخليج وأن يتم الاعتراف إقليمياً ودولياً بها، لذلك فإن عليها التصدي بكل الطرق والوسائل لمواجهة أي جهود أو إجراءات تعوق ذلك كجزء أساسي من الأمن القومي الإيراني، وهو ما يفرض عليها امتلاك قدرات ذاتية عسكرية واقتصادية وتقنية تفوق حاجتها الدفاعية والذي ينعكس بدوره على التوازُن الإستراتيجي الإقليمي لتُصبح قوة إقليمية مُهيمنة[113].

وينبغي التمييز بين موقف مجلس التعاون الخليجي وموقف دول الخليج مجتمعه من هذا الاتفاق بالنسبة لموقف مجلس التعاون الخليجي السته كمؤسسة إقليمية، فقد غلب عليه فكرة "الموافقة المشروطة" إذ رحب المجلس الوزاري الخليجي بالاتفاق بين الدول الكبرى وإيران بشأن برنامجها النووي، على أن يكون مقدمة للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف، ودعا المجلس إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية, والتوصل لمرحلة جديدة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران مبنية على عدم التدخل وحسن الجوار وعدم استخدام القوة أو التهديد بها .

إن القراءة الإقليمية لدول المنطقة ربما تختلف قليلاً أو كثيراً في مضمونها عن القراءة الغربية لبرامج التسلح الإيرانية؛ فدول الخليج لا تمتلك أدلة مادية تدعم الاتهامات الغربية لحكومة إيران بأنها تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل، فالبرنامج النووي الإيراني - والذي من المفترض أن يعمل ضمن الحدود القانونية التي حددتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحت إشراف ورقابة اللجنة الدولية للطاقة الذرية- قد تم استخدامه لغرض تطوير القدرات النووي العسكرية للدولة, وإن أغلب دول الخليج تدعم الجهود الدولية الرامية لمنع أي دولة موقعة على المعاهدات الدولية لحظر أسلحة الدمار الشامل من تجاوز أو خرق التزاماتها القانونية المنصوص عليها في هذه المعاهدات, فترى هذه الدول أن من الواجب والمنطق خضوع جميع المنشآت النووية في المنطقة لعمليات المراقبة والتفتيش والتحقق الدولي لتعزيز الثقة المتبادلة[114]

إن امتلاك إيران سلاحا نوويا يؤدي إلى صعوبة حقيقية في التوصل إلى صيغة مشتركة للترتيبات الأمنية في المنطقة، التي هي في الأصل من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية - الخليجية، خاصة ما يتعلق فيها بمسألة الوجود الأجنبي في تلك الترتيبات، ومن ثم فإن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية

(4) أميرة زكريا نور محمد، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي أمن دول الخليج العربي "2005-2016"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الاطلاع والتوثيق: 2016/9/30، متاح على الرابط: http://democraticac.de/?p=34475

(114) عاصم نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الاسلامية 1979، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2007 ، ص 89.

لمنطقة الخليج وينسف كافة الجهود التي بذلها الجانبان لسنوات مضت لبناء الثقة ونبذ اللجوء للقوة في حل الخلافات وارتضاء التفاوُض ومبادئ حسن الجوار والمنافع المتبادلة كأسس للتعامل البيني, وهو ما يدفع دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع كافة الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها .

وبشكل عام يلاحظ أن دول الخليج ركزت في موقفها لإدارة موضوع التسلح الإيراني على جانبين أساسيين لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزهما، لما قد يترتب على ذلك من نتائج كارثية:

1. رفض تصعيد الملف النووي إلى مرحلة الحرب بين إيران وأي من القوى الإقليمية والدولية (إسرائيل والولايات المتحدة)، لأن مثل هذه الحرب قد تضع منطقة الخليج بشكل كامل في عدم توازن، وتجعلها عرضة للدمار الشامل.

2. رفض امتلاك إيران للسلاح النووي، لأنه سيعطيها مساحات نفوذ أوسع وربما هيمنة إقليمية شاملة على المنطقة، لذا فإن سعي إيران الدائم لامتلاك القدرة النووية حفز دول الخليج إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية في حماية أمنها بشكل عام، والتعويل على الولايات المتحدة كصمام أمان لحماية دول أعضائها من أي تهديدات نووية إيرانية مستقبلية.

وأن البيئة الإستراتيجية للمنطقة قد بدأت تشهد واقعاءجديدا، تأسس بشكل خاص بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وأن أهم متغيرات هذه البيئة هي تلك التي تتعلق بمستويات استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، فضلاء عن ذلك، فإنها قد أفرزت واقعاء جديدا تضمن اتجاهين رئيسين، الأول تضمن اختلالاء في توازن القوى في المنطقة، والاتجاه الثاني هو أن الشعور بالتهديد باستخدام القوة لدى بعض الدول في هذه المنطقة قد تصاعد بوتائر عالية كما هو الحال بالنسبة إلى إيران، بينما انخفض لدى دول أخرى إلى مستويات متدنية جدا[115]. ففي ظل صراع إيران مع الدول الغربية ترى طهران إن منطقة الخليج العربي هي الحلقة الأضعف التي يمكن التأثير فيها على المصالح الغربية، في حين توجه الأمن الاستراتيجي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي أو ما يطلق عليه (الأمن الصلب) عن طريق استمرار الخلاف حول عائدية الجزر الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وابو موسى) ورفض تسويتها بآلية التحكيم الدولي، فضلاً

---

(115) محمد قدري سعيد : كيف نتعامل مع واقع استراتيجي جديد؟ صراعات قادمة نتيجة اختلال موازين القوة والقيم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة متاح على الموقع: http://www.ahram.org.eg/

عن التهديد أكثر من مرة بأغلاق مضيق هرمز، وكذلك طرح مبادرات حول مفهومها لأمن الخليج ترمي عن طريقها إحداث اختلال في توازن القوى تقوية لمصالحها وأهدافها .

وتعد دول الخليج دول محاذية ومجاورة لإيران، وتتقاسم معها مياه الخليج، وبالتالي فإن كل ما يمس أمن إيران الاستراتيجي لا بد وأن ينعكس سلباً على دول الخليج، نظرًا لأن الانعكاسات الإقليمية تمثل البعد الأكثر أهمية للمشكلة النووية الإيرانية وإن الدول المعنية بمخاطر التسلح النووي الإيراني ليست الولايات المتحدة و"إسرائيل "بل دول الخليج العربي، وذلك على صعيد التلوث البيئي في حال وقوع حادث ما في منشآت ليست ذات مستوى رفيع تقنياً، وبالتالي فإن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي قد يحدث تعارضاً في التوجهات بين القيادات الإيرانية والقيادات الخليجية التي ما زالت تتخوف من فكرة تصدير الثورة التي تبنتها إيران في أعقاب ثورتها الإسلامية .

إن موقع إيران الجغرافي والذي يعد أحد مؤشرات قياس قوة الدول بعدها دولة مسيطرة على أهم شرايين التجارة العالمية، وواقعها الديمغرافي فضلاً عن إستراتيجيات إيران لتطوير التسلح التقليدي، والضبابية التي تحيط ببرامجها النووية من اهم مقومات جعل إيران قوة اقليمية فاعلة في محيطها الاقليمي. اذ إن إيران لديها إمكانات وقدرات متنوعة تستطيع عن طريقها ممارسة دور إقليمي وكذلك الدخول في تنظيمات (تحالفات) إقليمية[116].وباعتراف المهتمين جميعاً والمتابعين للشأن الإيراني الإقليمي الفاعل في منطقة الشرق الأوسط.

ومن هنا مثلت منطقة الخليج أهمية متميزة في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية، بسبب امتلاك دول الخليج الست مخزوناً من النفط يعادل 60% من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد مما يضيف بعداً او بنداً لبنود الرؤية الإيرانية الاستراتيجية. اذ ان إيران تدرك أن التغيير في الحدود السياسية فيما بين الدول الخليجية أو داخل كل منها مما يترتب عليه إعادة ترتيب المنطقة يجب أن لا ينال من الأهمية الإستراتيجية لإيران وهذه تستند إلى ركائز ثابتة تحكمها بغض النظر، عن تغيير الرموز التي تحكم الدولة، إذ أن إيران لديها رؤية لمتطلبات الأمن في منطقة الخليج تحكمها هذه الأسس الثابتة .

- موقع إيران على رأس الخليج والتي يمكنها من التحكم في شريان الحياة الذي يغذي العالم الصناعي بعصب اقتصاداته وهو النفط والطاقة وأن أية أزمة مع إيران سوف لا تؤثر على امدادات الطاقة الإيرانية فحسب، بل ستؤثر على منابع الطاقة الإقليمية وامداداتها ولاسيما في منطقة الخليج عن طريق تحكمها بمضيق هرمز .

[116] محمد قدري سعيد ، مصدر سابق، ص10.

- مخاوف إيران من حدوث أضرار والمساس بأمنها القومي عن طريق الخليج إذ تخشى من الوجود الأمريكي، المكثف في المنطقة

ويمكن ان نوضح اهم الاثار المترتبة على البرنامج النووي الايراني تجاه الخليج العربي :

1. تهديد الاستقرار الاقليمي في منطقة الخليج ومما لا شك فيه ان امتلاك ايران السلاح النووي من شأنه التأثير على استقرار المنطقة خصوصا بعد خروج العراق من المعادلة .
2. ان امتلاك ايران للسلاح من شانه يؤثر بشكل كبير وفعال على امن واستقرار منطقة الخليج من حيث المعطيات السياسية والجغرافية في الوقت الحاضر تشير الى ان القوة الايرانية اذا ما ارادت ان تتحرك فان مسارها قطعا لن يكون شمالا او شرقا ففي الشمال روسيا وفي الشرق القوى النووية الاسيوية (الهند الصين وباكستان) وهذا يعني ان امكانية التمدد المتاحة لإيران هي غربا حتما تجاه الخليج العربي .[117]
3. صعوبة التوصل الى صيغة مشتركة لأمن الخليج لان امتلاك ايران للسلاح النووي سيؤدي الى صعوبة التوصل الى صيغة مشتركة لأمن الخليج اذ تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الايرانية – الخليجية لان ايران دائما تطالب بان يكون لها دور في الترتيبات الامنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من ان امن الخليج هو مسؤولية دولية وهذا يتعارض مع رؤية دول الخليج التي ترى في الوجود الاجنبي شيئا مهما لضمان امنها .[118] اذ ان المفهوم الايراني لأمن المنطقة يتعارض حتما مع المفهوم الخليجي القائم على الدفاع عن المكتسبات وتثبيت ركائز الامن والعقد الاجتماعي بين الشعوب وقياداتها مع رفض التدخل الخارجي في الشأن الداخلي .
4. الاثار البيئية المترتبة على البرنامج النووي الايراني الذي سوف يؤثر بشكل مباشر على دول الخليج ويجعلها في مرمى الخطر في حال تسرب الاشعاعات النووية .

الخاتمة

ان العلاقات الإيرانية - الخليجية تفرضها حسابات الجوار المشترك، وروابط التاريخ والمصالح المشتركة وتطويرها، وهي ذات أهمية متزايدة، وحيوية للغاية، وثمة ضرورة أن تدرك إيران أن هذه علاقات إستراتيجية وليست ظرفية، وأن أمن الخليج يقع على عاتق دوله بما فيها إيران، على وفق ترتيبات أمنية مشتركة، للحيلولة دون وقوع أي أزمة.

(117) اشرف محمد كشك ،رؤية دول ملس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الايراني، مصدر سبق ذكره، ص65.

(118) نزار عبد القادر، الدوافع الايرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد57، 2005 ،ص 59.

وبوجه عام، فقد دأبت دول الخليج على التعامل مع إيران على وفق مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما أبدت دول الخليج حرصاً بالغاً على الملفات العالقة بين الجانبين، على وفق القوانين والمعاهدات الدولية. الا انه شهدت الآونة الأخيرة معطيات ومؤشرات عدَّة مقلقة بشأن السلوك المستقبلي لإيران تجاه دول الخليج في مرحلة ما بعد توقيعها الاتفاق النووي مع القوى العالمية الست الكبرى ، وقد قامت إيران عن طريق زيارات مسؤوليها منطقة الخليج بتأكيد ضرورة التعاون الأمني بينها وبين البلدان الخليجية مؤكدة أن حفظ أمن المنطقة يتحقق "عبر المشاركة والتعاون الإقليمي" وعبر توسيع مفهوم الأمن ليضم التعاون في مجالات الاستثمار والاقتصاد والسياحة والتبادل الثقافي من أجل "ترسيخ الأمن الدائم".

نلاحظ هنا أن إيران تعرض مفهوماً شاملاً للأمن لا يقتصر على النواحي العسكرية والأمنية بل له بعده التعاوني إذ أنه يدمج بين المفهوم الإستراتيجي للأمن والمفهوم التعاوني للأمن .

وعليه فإننا توصلنا إلى عددٍ من الاستنتاجات :

1- **الدور والتاثير الإقليمي الذي تحتله إيران اليوم** بعد الأحداث التي حصلت في المنطقة عام 1991، والحرب الأمريكية على العراق واحتلاله عام 2003، فضلا عن التحول الديمقراطي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط قد يغير موازين القوة بين دول المنطقة وتحالفاتها، مما يعيد صياغة أدوار هذه الدول ونفوذها في معادلة التوازن الاقليمي فأن إيران أصبحت القوة الإقليمية المنفردة التي تمتلك قابلية التأثير في المنطقة . اذ ان الرغبة الإيرانية في ممارسة دور إقليمي مميز لتستفيد من جانبين أولهما : جانب المصلحة المؤكدة مع الدول الخليجية، والآخر : يخص الجانب الأمريكي الذي تود أن ترسل له رسالة مفادها بأنها أصبحت ضمن المنطقة ولم تعد مصدر تهديد لها ولا داعي لعزلها

2- **ان امتلاك إيران للبرنامج النووي يعد قضية حساسة تواجه دول الخليج وأمنه**، نتيجةً لقرب إيران جغرافياً من دول الخليج وأن الأخيرة يعدَّ مصدر دخلها الرئيس النفط الذي قد يؤدي في حالة انقطاعه إلى فشل كثير من خطوط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول مما ينعكس سلباً على أمن هذه الدول واستقرار أنظمتها. تسعى ايران لبناء قوة عسكرية كبيرة، من خلال تطوير قُدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، لما له انعكاسات إستراتيجية بالغة الأهمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي بصفة عامة ومنطقة الخليج والدول المجاورة بصفة خاصة. حيثُ أن أمتلاكها لهكذا إمكانيات يُساعد على تعزيز مكانتها الإقليمية على مستوى الخليج والشرق الأوسط ويعطيها دوراً عسكرياً استراتيجياً واسعاً في هذه المنطقة الحيوية من العالم يتناسب مع القيمة الفعلية لموقعها الجيوستراتيجي.

3- **العمل المشترك في جميع المجالات لمواجهة التحديات** ، إن التطورات التي شهدتها المنطقة العربية لاسيما منطقة الخليج العربي خلال الأعوام الماضية أوجدت قناعة لدى دول المنطقة بأن مواجهة الخطر لن يتم إلا عبر العمل في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية فبقاء العلاقات القوية بين دول المنطقة هو الضمان الأول لمواجهة التحديات التي تواجهها فدول المنطقة تشترك في امتداد جغرافي واحد وعمق استراتيجي متكامل يصعب الفصل بين متغيرات تحدث في جزء من هذه المنطقة دون أن يكون لهذا التغيير تأثير على باقي المناطق والأقاليم .

المصادر

المصادر العربية

1. ابتسام محمد العامري, المواقف الإقليمية من الحراك السياسي في الدول العربية تركيا وإيران أنموذجا, حلقة نقاشية عقدها قسم الدراسات الإستراتيجية بمركز الدراسات الدولية, الملف السياسي, العدد(103), مركز الدراسات الدولية , بغداد, 2012 .
2. ابتسام محمد العامري، " البعد الإقليمي في الأزمة السورية "، المجلة السياسية والدولية، العددان (28- 29)، بغداد: الجامعة المستنصرية ، 2015 .
3. أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة.. بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2005 .
4. أشرف محمد كشك : "رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني"، مختارات إيرانية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ، العدد62، 2006 .
5. أياد نوري جاسم ، صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي : دراسة مستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2013 .
6. باقر جواد كاظم، "الأزمة السورية وتداعياتها على العراق"، الملف السياسي، العدد (121)، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ، بغداد , 2012 .
7. بول براكن ، العصر النووي الثاني : الاستراتيجيات والاخطار وسياسات القوى الجديدة ، الدار العربية ناشرون ، بيروت ، ط1، 2013 .
8. بول روبنسون ، قاموس الأمن الدولي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، أبو ظبي ، ط1 ، 2009 .
9. توماس شيلينج، استراتيجية الصراع، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010 .
10. جمال ولكيم ،صراع لقوى الكبرى على سورية : الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ، بيروت، 2012.
11. جمعة بن علي بن جمعة، الامن العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، القاهرة،2010 .
12. خديجة عرفة محمد أمين ، مفهوم الأمن الانساني ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، العدد 13 ، القاهرة ، 2006، ص31 .
13. خليل العناني، النفوذ الإيراني في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد (165)، القاهرة، 2006 .
14. ربيع نصر, زكي محشي وخالد أبو إسماعيل, الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية, المركز السوري للبحوث والدراسات، دمشق، 2013 .
15. روبرت غبللين ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ترجمة : عمر سعيد الايوبي ، دار الكتاب العربي، بيروت ، 2009 .
16. روبرت مكنمارا ، جوهر الأمن ، ترجمة : يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1997.
17. سرمد أمين عبد الستار، إيران والولايات المتحدة العلاقات الأزمة ومشاهد المستقبل، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (12) ، شباط 2012 .

18. سعد ياسين الناصري، محددات مفهوم الامن والامن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد5، بيت الحكمة، بغداد، 2011 .
19. سلمان شيخ ، ضياع سوريا وكيفية تجنبه ، مركز بروكنجر ، الدوحة ، 2012 .
20. صدام عبد الستار رشيد, ثورات الربيع العربي (دراسة سياسية اجتماعية تحليلية), أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية العلوم السياسية , بغداد, 2013 .
21. عاصم نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الاسلامية 1979، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2007 .
22. عبد القادر محمد فهمي ،المدخل الى دراسة الاستراتيجية ، دار مجدلاوي للنشر، عمان ، ط 2، 2011 .
23. عدنان محمد الهياجنة, هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي , المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد(15), الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية بيروت , 2007 .
24. علي بشار بكر أغوان، الفوضى الخلاقة: العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية , 2013 .
25. فاضل زكي محمد: السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، 1975 .
26. فراس عباس البياتي ، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف ، ، دار عيدان للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ،2011 ، ص24 .
27. فهد بن محمد الشقحاء، الامن الوطني: تصور شامل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2004 .
28. كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب ، ترجمة : اكرم ديوي وهيثم الايوبي ، المؤسسة العربية للتوزيع والنشر ، بيروت ، ط1 ، 1974 .
29. مازن إسماعيل الرمضاني, السياسة الخارجية: دراسة نظرية , بغداد , مطبعة دار الحكمة , ط , 1991 .
30. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1987 ، مادة الامن.
31. محمد جمال الدين محفوظ ، المدخل إلى العقيدة والإستراتيجية العسكرية الإسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.، القاهرة ، 1976 .
32. مركز الخليج للدراسات، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2011 – 2012 ، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة ، 2012 .
33. مصطفى العاني, الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية, مركز الخليج للأبحاث, دبي , ط1, 2004 .
34. مصطفى علوي ، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والدولي ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، العدد 4 ، القاهرة ، 2005 .
35. مصطفى علوي, كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية, مجلة السياسة الدولية, العدد(184), مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة , 2011 .

36. نزار اسماعيل الحيالي ، سياسة الهيمنة الامريكية ، الجذور – الواقع – المستقبل ، اوراق استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد (11) ، 2001 .

37. نزار عبد القادر ، إيران والقنبلة النووية : الطموحات الامبراطورية ، المكتبة الدولية ، بيروت ، ط1،

38. نزار عبد القادر، الدوافع الايرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد57، 2005 .

39. نشأت عثمان الهلالي ، الأمن الجماعي ، مجلة مفاهيم الأسس المعرفية العلمية ، العدد19 ، القاهرة ، 2005

40. هاري ار. ياغر ، الاستراتيجية ومحترفوا الامن القومي : التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة : راجع محرز علي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ط1، ، 2011 .

مصادر الانترنيت

41. أميرة زكريا نور محمد، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي أمن دول الخليج العربي "2005-2016"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الاطلاع والتوثيق: 2016/9/30، متاح على الرابط: http://democraticac.de/?p=34475.

42. محمد قدري سعيد : كيف نتعامل مع واقع استراتيجي جديد؟ صراعات قادمة نتيجة اختلال موازين القوة والقيم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، متاح على الرابط .http://www.ahram.org.eg/ :

43. صباح بالة ، مفهوم الاستراتيجية الدولية ، الموسوعة السياسية ، متاح على الرابط political –encyclopedia .org

44. اتفاق الطائف بصيغة (pdf) متاح على الرابط :
lstatic.org/PDF/documents/Taif-Agreement-30-sep-1989.pd

المصادر الاجنبية

1. *David Arase, Non-Traditional Security in China-ASEAN Cooperation: The Institutionalization of Regional Security Cooperation and the Evolution of East Asian Regionalism, Asian Survey, Vol.50, No.4, University of California Press, 2010 .*
2. *Helga Haftendorn, The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security, International Studies Quarterly, Vol.35, No.1, United States, 1991 .*
3. *New Webester's dictionary and the sowrce of English lang . levicon publishing inc ,1996 .*
4. *Oxford World Power, Oxford University press, Eleventh impression, UK, 2004, P671.*
5. *Paul Roe, The 'Value' of Positive Security, Review of International Studies, Vol.34, No.4, Cambridge University Press, 2008, .*
6. *See:Lis.St.Jean, The changing nature of international security: the need for an integration definition, Carleton University, Norman Paterson school of international affairs, Canada, without date .*

قيام الحركة الدستورية في بلاد فارس عام 1905

The Constitutional Movement of Persia in 1905

د . محمد كامل محمد الربيعي
كلية الآداب/الجامعة المستنصرية
أ . د . رزاق كردي العابدي
كلية الاثار/جامعة الكوفة

الملخص:

شهدت المراحل التي سبقت قيام الحركة الدستورية في بلاد فارس منعطفات مهمة، إذ أُعلنَ العصيان المدني ضد حكم ناصر الدين شاه الاستبدادي، بعد تردي الأوضاع الاقتصادية في بلاد فارس، والتي تصدى لها بعض الواعين من المثقفين الفرس وطالبوا بالإصلاح، ورأوا ضرورة اقتلاع جذور واسباب الفساد والتفكك الاداري والاجتماعي والاقتصادي في بلاد فارس.

وتوافرت للحركة الدستورية أسبابها الداخلية والخارجية التي مهدت لقيامها فقد بلغ الوضع الداخلي على الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية حداً كبيراً من التدهور، ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى تدهور الاوضاع الاقتصادية وتنامي روح التذمر والنقمة على الحكم القائم آنذاك، سفرات ناصر الدين شاه المتعددة للدول الاوربية التي ارهقت الخزينة الحكومية الخاوية، مما زاد الأوضاع سوءً، ومهد للحركة الدستورية بعد أن تعالت الأصوات بضرورة اصلاح البلاد والضرب على يد المفسدين الاجانب الذين كانوا يعبثون باقتصاد البلاد.

وسنُسلط في هذا البحث الضوء على أهم المنعطفات المهمة التي سبقت قيام الحركة الدستورية، ابتداءً بالأوضاع العامة في عهد ناصر الدين شاه، ومروراً بأثر بعض المثقفين في بلاد فارس في تعزيز الوعي السياسي، فضلاً عن تسليط الضوء على حركة التنباك في عهد ناصر الدين شاه قاجار التي سبقت قيام الحركة الدستورية في عهد مظفر الدين شاه.

كلمات مفتاحية: الحركة الدستورية، بلاد فارس، عهد ناصر الدين شاه، حركة التنباك، مظفر الدين شاه.

Summary:

The period before the constitutional movement in Persia witnessed significant turning points.

The civil disobedience to the despotic rule of Nasiruddin Shah was declared after the deterioration of the economic situation in Persia, which was met by some conscious Persians and called for reform and saw the

need to root out the causes of corruption and disintegration. Administrative and economic development in Persia.

The internal political and economic situation of the constitutional movement has reached a great deal of deterioration.

Among the most important factors that led to the deterioration of the economic situation and the growing resentment and resentment of the current regime, Nasiruddin Shah's numerous trips to the European countries The government treasury was exhausted, which worsened the situation, and paved the way for the constitutional movement after the voices of the need to reform the country and beating by foreign spoilers who were tampering with the economy of the country.

In this paper, we will shed light on the most important turning points that preceded the establishment of the constitutional movement, beginning with the general conditions of Nasser al-Din Shah, and the influence of some intellectuals in Persia in promoting political awareness.

Which preceded the establishment of the Constitutional Movement under Muzaffaruddin Shah.

Keywords: *Constitutional Movement, Persia, the era of Nasiruddin Shah, the Tunbak movement, Muzaffaruddin Shah.*

المقدمة:

أسهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في قيام الحركة الدستورية في بلاد فارس، والتي أدت الى قيام أول برلمان مُنتخب عام 1905، وأسهم بدور فاعل في الحياة السياسية لهذا البلد، ووضع حداً معيناً لاستبداد الشاهات القاجاريين ودكتاتوريتهم.

توافرت للحركة الدستورية أسبابها الداخلية والخارجية التي مهدت لقيامها، فقد بلغ الوضع الداخلي على الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية حداً كبيراً من التدهور، ولم تعد الجماهير قادرة على السكوت أو تجاوز هذه الاوضاع، اما الاسباب الخارجية فتمثلت بإندحار روسيا القيصرية في حربها مع اليابان عام 1904 – 1905، مما أعطى الفرس زخماً ثورياً أصبحوا بموجبه قادرين على تحدي السلطة الاستبدادية القاجارية ومواجهتها وإجبارها على الرضوخ لمطالبها في إقامة مجلس نيابي مُنتخب والعمل بدستور مكتوب، كما منحت الثورة التي اجتاحت روسيا عام 1905 وشارك فيها أكثر من مليون عامل قدراً معنوياً في دفع الفرس لمقارنة أوضاعهم

وسلطة حكامهم بسلطة القياصرة الروس، فتحركوا بفعل هذه العوامل للقيام بحركتهم الدستورية عام 1905.

أولاً- الاوضاع العامة في عهد ناصر الدين شاه:

اعتلى ناصر الدين شاه ((1848 -1896)) العرش في تشرين الأول من العام 1848[119] وكان عمره سبعة عشر عاماً وقد دام حكمه مدة ثمان وأربعين سنة وشهراً واحداً وثلاثة أيام[120].

تسلم ناصر الدين شاه الحكم في جو تسوده الاضطرابات والفتن الداخلية والمعارك التي كانت تدور رحاها داخل المدن والقرى لاشتداد (الحركة البابية) وإعلانهم العصيان على الدولة المركزية وكانت الحياة الاقتصادية لبلاد فارس تسير من سيء الى الاسوأ وأصبح اقتصاد البلاد وثرواتها ومواردها تصب في صالح الدول الأجنبية وعلى رأسها بريطانيا وشهدت مدة حكمه الطويل امتداداً للتنافس الشديد بين الدولتين البريطانية والروسية من اجل الاستحواذ على ثروات البلاد وبسط نفوذهما عليها[121]. أدى الحكم الاستبدادي المطلق لناصر الدين شاه، وتحول حكمه الى حكم متخلف، وانعكاس ذلك على الوضع العام للبلاد، والفساد المطلق للحاشية المحيطة به، لاسيما رجال البلاط القاجاري الانتهازيين والجشعين في ان واحد وارتشاءهم وفسادهم وسوء الإدارة الى أن تصل بلاد فارس الى شفا هاوية السقوط حتى لقد أكد أحد المؤرخين لو لم تقع أحداث مهمة في العالم لصالح بلاد فارس فان الاخيرة انتهت عملياً كدولة[122].

لم يتخذ ناصر الدين شاه اجراءات اصلاحية ولم يتقدم بأيخطوة ايجابية باتجاه تقدم البلاد وتطويرها ففي اواخر حكمه بدد الثروات الحيوية لبلاده باثمان بخسة الى الاجانب[123].

وعلى الرغم من هذه الحقائق التي تميزت بها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حقبة حكم ناصر الدين شاه، فإن بعض المؤرخين حينما يقانون حكمه بسائر شاهات بلاد

---

[119] اختلف المؤرخون في تاريخ تتويج ناصر الدين شاه ففريق جعله يوم الثالث عشر من ايلول وفريق جعله يوم العشرين من تشرين الاول في العام ذاته .انظر: علي خضير عباس المشايخي، بلاد فارس في عهد ناصر الدين شاه 1848 – 1895 ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد ، 1987 .

[120] ادوارد براون ، يك سالهادرميان بلاد فارسيان ، ترجمة ربيح الله منصوري، تهران1337ش، هزار معرفت. د.ت ، ص 106؛ عبد العظيم رضائي تاريخ ده هزار ، مسألة بلاد فارس ، ج4 ، انتشارات وجاب اقبال ، تهران، 1377ش ، ص 156.

[121] علي رضا أنصاري، بلاد فارس در عصر ناصر الدين شاه، انتشارات فردوسي، تهران، 1378ش، ص53.

[122] ابراهيم تيموري ،عصر بي خبري يا، تاريخ امتيازات در بلاد فارس، تهران، 1342، ص 3.

[123] حسن كريم الجاف ، الوجيز في تاريخ بلاد فارس ، ج3 ، بغداد، 2005 ، ص 251.

فارس في جميع المجالات للتعرف على ما اقرفت ايديهم من جرائم واثام، فإنهم يقولون بأنه((شاه رحيم رؤوف وإنساني لاتشوب انسانيته شائبة))[124]، لذلك عده بعض المؤرخين احد افضل الشاهات القاجاريين السيئين[125].

ولو تسنى لناصر الدين ان يبقي الميرزا تقي خان الفاهراني "اميراً كبيراً" بوصفه رئيس وزراءه لانقلبت الامور بعكس ما آلَ إليه امر البلد في اواخر حكمه، ولكانت البلاد تسير بالتدريج نحو مدارج الرقي والترقي ولتمكنت بلاد فارس من التخلص من النفوذ الاجنبي وعلى المتمثل بالدولتين البريطانية والروسية ووضع حداً لنهب ثروات البلاد بلا حد أو حدود.

تحركت الدول الطامعة في ايران لنهب ثرواتها وعلى رأسها السلطات البريطانية التي لم ترقها محاولات اميركبير الاصلاحية في تأسيس دولة عصرية قائمة على القانون والعدالة الاجتماعية في بلاد فارس [126]، فاجتمعت قوى الردة وعملاء الدولتين البريطانية والروسية وجميع الدول التي تضررت مصالحها اثر اصلاحاته التقدمية واجتمع خصومه من كل حدب وصوب حول الشاه يحرضون ويؤلبونه عليه وكانت على رأس المحرضين والدة الشاه "مجد عليا" وكل من اقا ميرزاخان نوري وشيرخان(عين الملك) رئيس قبيلة القاجاروحاجي علي خان فراشبا والسردار محمد حسن خان البرداني صهر محمد شاه[127]، وتمكن هؤلاء من ايغار صدر الشاه ضده وتخويفه من انه يحاول تقويض عرشه، فأتت هذه المحاولات الخبيثة اكلها ، اذ اصدر الشاه فرمانا بعزل(اميركبير) هذه الشخصية الوطنية المخلصة لبلاد فارس والشاه نفسه، ومن ثم اصدر ناصر الدين شاه امراً الى كل خان المراغة والى " فراش باشي " بقتل (اميركبير) في حمام قصر "فين" بكاشان عن طريق قطع شرايين كلتا يديه في 9 كانون الثاني من العام 1852 وبعد هذه الحادثة المروعة بقي ناصر الدين شاه نادما على فعلته هذه طوال حياته[128].

بدأ عصر التدخل الاجنبي بصورة سافرة في مقدرات بلاد فارس الاقتصادية والسياسية واخذت تتصاعد يوماً بعد آخر، وبات ناصر الدين شاه يعتمد على عملاء الدولتين المذكورتين، ولاسيما في حقبة رئاسة وزارة اغا خان نوري احد عملاء البريطانيين الذي خلف مرزا تقي خان أميركبير في رئاسة الوزارة الايرانية، وفتح ابواب بلاد فارس للنفوذ الاجنبي[129].

---

[124] ادوارد براون ، مصدر سابق ، ص 107 .

[125] علي خضير عباس المشايخي ، المصدر السابق، ص 17.

[126] فريدون ادميت ، اميركبير وايران، تهران، 1373ش ، ص 218 .

[127] المصدر نفسه ، ص 219.

[128] محمود محمود ، تاريخ روابط سياسي ،بلاد فارس وانكليز درقرن نوزدهم ، ج3 ، تهران ، 1325 ، ص 624.

[129] المصدر نفسه ، ص 625.

شهدت بلاد فارس في مستهل القرن التاسع عشر ردات عميقة في شتى المجالات تركت اثارها العميقة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الفارسي وهددت بتقويض الأُسس الهشة للنظام القاجاري الاقطاعي خلال ذلك القرن وواجهت بلاد فارس تحدياً متزايداً من الغرب ومن الرأسمالية في اوربا تحديداً [130].

دخلت بلاد فارس عصر الامتيازات الاجنبية والنفوذ الاجنبي، ولم يستفد المصلحون القاجار من محاولات التحديث التي بدأها القائم مقام الفرهاني رئيس الوزراء لمحمد شاه واميركبير رئيس الوزراء لناصر الدين شاه لانهما لقيا حتفهما لمحاولتهما تغيير الاوضاع الفاسدة والمتخلفة في بلاد فارس والحاقها بركب الدول المتحضرة ، ولكن ثمرة هذه المحاولات التي حصل عليها بلاد فارس كانت قليلة جداً[131]. ومع ازدياد القروض التي كان شاهات القاجار يأخذونها من الدول الغربية ازدادت الامتيازات الممنوحة الى الدول الاجنبية وعلى راسها بريطانيا وروسيا، وصاحب سلسلة الامتيازات التي منحت للاجانب تدفق سيل البضائع الاجنبية المتفوقة نوعاً والارخص سعراً التي هددت معيشة الاف من الحرفيين وتوقف العديد من الصناعات الحرفية الايرانية، فازدادت بطبيعة الحال اسعار السلع الاجنبية المتداولة في الاسواق بلاد فارس وتضاعف التضخم مراتٍ عدّة وانخفضت قيمة العملة الفارسية المعروفة "بالقران" في الاسواق العالمية[132]. وكانت للسياسة الرجعية والقمعية التي اتبعها ناصر الدين شاه القاجاري وبطانته الفاسدة دورها في ظهور الفتور والضعف والفساد في جميع مفاصل الدولة الفارسية فهيأ ذلك الشروط الموضوعية لتعزيز التدخل الاجنبي في شؤون بلاد فارس والهيمنة على مقدراتها العامة.

أثر بعض المثقفين في بلاد فارس في تعزيز الوعي السياسي:

تصدى لهذه الاوضاع المتردية بعض الواعين من المثقفين الفرس وطالبوا بالاصلاح، ورأوا ضرورة اقتلاع جذور واسباب الفساد والتفكك الاداري والاجتماعي والاقتصادي في بلاد فارس وكان من ابرز هؤلاء المصلحين جمال الدين الافغاني الذي، دعا مع سائر المصلحين، امثال مالكوم خان وميرزا حسين خان سباهدار وعلى الرغم من اختلاف توجهاتهم السياسية والدينية لانقاذ الشعوب الاسلامية من براثن المستعمرين والجهل والتخلف والفقر والمرض واستبداد الملوك والحكام الظالمين والى ايجاد أوضاعٍ جديدة تسودها معالم العدالة الاجتماعية التي يدعو اليها الدين الاسلامي الحنيف[133].

---

[130] B. jazani, Capitalism and Revolution in Iran , Londoon, 1980, p.20.

[131] رضا مرادي، تدخلات دول أجنبية در إيران، تهران، 1375ش، ص23.

[132] كاظمي قمي، اقتصاد إيران درعهد قاجار، تهران، 1373ش ، ص118 .

[133] فوزية صابر ، دور المثقفين الايرانيين في الثورة الدستورية في بلاد فارس 1905 – ، مجلة كلية المعلمين ، العدد 6، تشرين الثاني 1999 ، ص6.

وفضلاً عن هذه الشخصيات والدعاة الذين ذكرت اسماءهم ظهرت شخصيات أخرى كان لها دور مهم في ايقاظ الوعي عند الشعوب الاسلامية فظهر بعض الاسلاميين من امثال ميرزا جعفر خان مشير الدولة التبريزي الذي تبوأ وظائف مختلفة في شتى المراحل في بلاد فارس وأخوند زاده ميرزا (1878 – 1812) واغا خان الكرماني[134] مستشار التبريزي ومجد الملك وزين العابدين مراغه وميرزا حسن خان(خبير الملك) وحاج سياج محلاتي وميرزا عبد الله حكيم فرغاني وشيخ احمد اوجي كرماني، ومرزا بدر علي زردوز وميرزا نصرة الله خان وطالبوف وظهير الدولة صفا، وقد كان لهؤلاء الشخصيات المثقفة الدور البارز في نمو الوعي السياسي للشعوب الفارسية والتسريع في ظهور الحركة الدستورية التي بدأت بوادرها في حركة التنباك في عهد ناصر الدين شاه قاجار.

ثالثاً- حركة التنباك في عهد ناصر الدين شاه قاجار:

كان لاعطاء الاجانب الامتيازات الكبيرة احد العوامل المهمة لتدهور الاوضاع الاقتصادية وتنامي روح التذمر والنقمة على الحكم القائم انذاك، وكان لسفرات ناصر الدين شاه المتعددة للدول الاوربية التي ارهقت الخزينة الحكومية الخاوية اثر كبير في إعجابه بالتقدم الحضاري لتلك الدول وشَعَرَ بنقصهِ امامهم واستعداده لتنفيذ كل طلب غير مشروع لادنى دولة من الدول الاوربية[135] .

ومن الامتيازات التي اثرت في هياج البلاد فارسيين منحه امتياز احتكار التنباك وبيعه في بلاد فارس الى شركة الدخان البريطانية باسم أحد البريطانيين وهو ريجالد تالبوت[136].

فقد كان التنباك نوعا من التبوغ شاع استعماله في القرن التاسع عشر حيث بوضع في (النارجيلة) لتدخينه ولم يكن سكان بلاد فارس يعرفون استعمال السكائر في تلك المرحلة الزمنية.

تكتلت المؤسسة الدينية ضد مصالح الدول الاجنبية الطامعة في بلاد فارس وثرواتها ووقفت بوجه السلطة المركزية التي تهاونت في اعطاء الامتيازات السخية غير المدروسة الى الاجانب وكانت المؤسسة الدينية قد ظهرت في الميدان السياسي منذ عهد الصفويين كأقوى مؤسسة دينية سياسية وكانت اشبه ما تكون بدولة داخل دولة، خاصة في عهد القاجاريين الذين

(134) إعدم كل من المعارضين الثلاثة ميرزا اقا خان كرماني وشيخ احمد الدوحي وميرزا حسن خان خبير الملك الذين كانوا من دعاة الاصلاح بقطع رؤسهم بأمر من محمد علي ميرزا ولي عهد بلاد فارس في السادس من 1312هـ بتهمة البابية ومحاولة قتل ناصر الدين شاه قاجار.ينظر: عبد الرفيع حقيقت رفيع ، تقويم تاريخ سياسي بلاد فارس أزغاز بايان دوره بهلوي، تهران، 1379، ص 498 .

(135) ابراهيم تيموري ، المصدر السابق ، ص 8.

(136) سميث مجيد يكتاني، ماليه كشور درزمان قاجار، مجلة " بررسيهاي تاريخي" شماره اسال هفتم ،1377ش ، ص 170 .

قدموا تأييدهم اللامحدود الى هذه المؤسسة حتى يحصلوا على دعمها ومساندتها لتثبيت شرعية حكمهم باعتبارهم اتراكاً غرباء عن بلاد فارس [137].

وقد تعاونت هذه المؤسسة مع فئة المثقفين وتمكنوا من قيادتها للجماهير بلاد فارس والوقوف امام استبداد الشاه وحكومته المطلقة ، وانعكس هذا التعاون في تحريك الجماهير ضد اتفاقية التنباك التي عدت واحدة من اهم الاتفاقيات المهددة للسيادة الاقتصادية والسياسية لبلاد فارس في تلك الفترة .

ظهرت اولى بوادر الوعي الشعبي ضد اتفاقية التنباك في 21 شباط 1891 وذلك حينما ذهب عدد من التجار لمقابلة ناصر الدين شاه راجين منه الغاء الاتفاقية لما فيها من ضرر عليهم وعلى اقتصاد البلاد المتدهور اصلاً، الا ان الشاه لم يستجب لرجائهم، وقد تتابعت الاحداث بعدئذ بصورة سريعة وعملت المؤسسة الدينية على تصعيدها واتخذ رجال الدين دور الزعامة والقيادة لحركة التنباك في الكثير من مدن البلاد وكان لفتوى اية الله حسن الشيرازي [138] المجتهد الاكبر للشيعة القاطن في سامراء بالعراق، الدور الأكبر في إثارة عامة الناس في مختلف المدن الفارسية وقد امتثل لفتواه رجال الدين الكبار في بلاد فارس امثال الشيخ حسن الاشتياني في طهران وحاج ميرزا ادمي في تبريز والسيد النجفي في اصفهان[139].

وفي اواخر تموز سنة 1981 ابرق الشيرزاي الى ناصر الدين شاه يطلب منه الاستجابة لرغبة الناس في الغاء الاتفاقية فارسل اليه الشاه جوابا مفصلا ذكر فيه الاسباب والمبررات التي دفعته الى عقد الاتفاقية . وابرق الشيرازي ثانية الى الشاه رسالة طالبه بإلغاء الاتفاقية وبعد ان يئس الشيرازي من اقناع الشاه اصدر فتواه المشهورة بتحريم تدخين التنباك وهذا هو نص الفتوى : ((بسم الله الرحمن الرحيم ، اليوم استعمال التتن والتنباك حرام بأي نحو كان ومن استعمله كمن حارب الامام الغائب عجل الله فرجه))[140].

اعلنت جميع مدن البلاد الفارسية استجابتها لهذه الفتوى والتزامها الشديد بها لانها كانت صادرة من الامام الشيرازي واخذ الناس يجمعون (الغلايين) والنرجيلات وقاموا باحراقها في الساحات العامة واغلقت دكاكين بيع التنباك ابوابها وصار الناس يراقب بعضهم بعض لكيلا يعمد احدهم الى تدخين التنباك سراً خلافاً للفتوى، وشاع في حينه ان تأثير الفتوى قد امتد الى

[137] سعيد نفيسي ، تاريخ اجتماعي وسياسي بلاد فارس در دوره معاصر ، ج2 ، تهران، 1377ش، ص 35 .

[138] ولد الميرزا محمد حسن الشيرازي في شيراز في 25 شباط 1815 وأصبحت المرجعية له بعد وفاة المرحوم الشيخ مرتضى الأنصاري في أواخر عام 1864 وتوفي في 24 شعبان 1314 ، الموافق للرابع والعشرين من شباط 1895 في النجف الاشرف. حسن الجاف، المصدر السابق، ص269.

[139] سعيد نفيسي ، المصدر السابق، ص 36 .

[140] احمد كسروي ، تاريخ مشروطةً ايران، تهران، د.ت ، ص 16 .

قصر ناصر الدين شاه نفسه وان زوجاته قد امتنعنَ عن تدخين التنباك على الرغم من طلب الشاه منهن التدخين ويذكر الدكتور علي الوردي في هذا الصدد ان الشاه قد امر خادمهُ ان يحضر له الغليون "النارجيله"، الا ان الخادم امتنع عن تنفيذ امره محتجا بوجوب اطاعة فتوى الامام الشيرازي الذي هو نائب الامام المهدي المنتظر[141].

وعلى اثر الضغط الشعبي الذي قادهُ رجال الدين اضطرت السلطة الى الغاء اتفاقية التنباك وحصر تجارته الخارجية والداخلية بيد الشركة الوطنية الايرانية للتنباك، وبالفعل الغيت الاتفاقية في 26 كانون الثاني عام 1892[142].

سارت البلاد في اواخر حكم ناصر الدين شاه من سيء الى اسوأ حيث اصبح الفساد الاداري والاجتماعي والاقتصادي سمة ملازمة لنظامه الاستبدادي[143].وزاد حجم الامتيازات الممنوحة الى الشركات الاجنبية مما أدى الى تخريب وتدهور الاقتصاد وتراجعت مستوياته ووصل الاقتصاد الوطني الى هاوية الافلاس، وبسبب قصر نظرهِ السياسي وسفراتهِ المتعددة الى الخارج أصبحت الخزينة الايرانية خاوية [144]. ومَنعَ ناصر الدين شاه فتح مدارس جديدة تدرس فيها العلوم العصرية ولم يكترث عندما حرق حشد من المتزمتين الدينيين احدى المؤسسات التعليمية الحديثة وحرم دخول الصحف الليبرالية والحرة وحاول اشعال النزاعات القبلية والصراعات الطائفية ومنع إعطاء المنح للطلبة للدراسة في الخارج[145].

تألفت الجمعيات السرية لمقاومة حكم ناصر الدين شاه، وتركت شخصيات بارزة بلاد فارس متوجهه الى اوربا والدولة العثمانية وبدأت صحفهم مثل "اختر" و"قانون" و " ثريا " و"بدروش" تدخل خلسة الى داخل البلاد ، وكتبت هذه الصحف مقالات متعددة تهاجم الاستبداد الشاهنشاهي والسيطرة الاجنبية والفساد المستشري في كل مرافق البلاد . وتنمية للوعي السياسي والشعبي بين الجماهير في مختلف ارجاء البلاد بدأت الحركة الداعية للإصلاح بقيادة المجتهدان المعروفان محمد الطباطبائي[146] وعبد الله البهباني[147] تأخذ طابع المطالبة باقامة النظام الدستوري في البلاد على الرغم من عدم وضوح مفاهيمها في عهد مظفر الدين شاه لدى

[141] علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ،ج3 ، بغداد ، 1972، ص 95.

[142] محمود محمود ، المصدر السابق ، ج4 ، ص 191.

[143] للاطلاع على الاوضاع السياسية والاجتماعية السيئة في عهد ناصر الدين شاه .ينظر: محمود طلوعي ، خواند نهاي تاريخي ، تهران، 1378 ، ص 350 – 351.

[144] ينظر مقال : عبد الحسين بهراسي بعنوان بيلان نور المنشور في مجلة برسهال تاريخي شحارن،4، سال هشتم ،1973 ، ص 223 .

[145] رضا طهراني، مشروطة ايران، تهران، 1377ش، ص122.

[146] ولد في كربلاء عام 1842، وتنقل بين العراق وايران، وكان له أفكار تحررية ومحباً للعلم. توفي في عام 1920. ينظر: خضير البديري، موسوعة الشخصيات الايرانية، بيروت، 2015، ص178-184.

[147] ولد في النجف الأشرف المصدر السابق، 2015، ص80-84 .

الاكثرية الساحقة من طبقات الشعب ، وتنامت الحركة الدستورية في عهد هذا الشاه الذي خلّف والده في الحكم[148].

رابعاً- الحركة الدستورية في عهد مظفر الدين شاه:

منذ نهاية عام 1904 بدأت الاصوات تتعالى في بلاد فارس بضرورة اصلاح البلاد والضرب على يد المفسدين الاجانب الذين كانوا يعبثون باقتصاد البلاد، اذ كان المستشار البلجيكي (نوز) ورهطه من المستشارين البلجيكيين يهيمنون على مقاليد الجمارك والمالية وسائر مفاصل الاقتصاد البلاد ، وطالب رجال الدين حكومة مظفر الدين شاه وعلى رأسها عين الدولة رئيس وزرائها باقالة نوز وانهاء خدمات المستشارين البلجيكين وغلفوا مطاليبهم السياسية هذه بحجة مفادها بانهم حصلوا على صورة نوز وهو في زي رجال الدين الشيعة لابسا العمامة والعباءة في احتفال الجالية الارمنية في طهران وروجوا بين الناس ان هذه الصورة اهانة متعمدة للاسلام والمسلمين وقد طبعت بأمر من رجال الدين من هذه الصورة آلاف النسخ لتوزيعها في انحاء بلاد فارس كافة بهدف تأليب الجماهير على عين الدولة، ورغم شدة الاعتراضات الجماهيرية بقيادة المؤسسة الدينية المطالبة بإقالة نوز، إلا أن حكومة عين الدولة لم تعبأ بمطاليبهم وبدلاً من إقالة نوز أنيطت به تحدياً من رئيس الوزراء لرجال الدين وانصارهم من كافة طبقات الشعب البلاد فارسي وزارة الجمارك والبريد والبرق[149].

ازدادت الحملة على حكومة عين الدولة واخذت تشتد يوماً بعد الآخر، وأخذ التذمر يزداد بين الناس وسائر الطبقات ولاسيما طبقة التجار الذين فرضَ عليهم نوز رسوماً جمركية مطالبا اياهم بدفع ديون مضاعفة عن بضائعهم الموجودة في الجمارك، وطالب التجار بإلحاح من عين الدولة انصافهم واظهروا استيائهم الشديد من اصحاب الجمارك والرشاوي الطائلة التي يأخذونها من التجار الايرانيين مطالبين بإقاله نوز[150].

بدأت الحوادث المثيرة للاضطرابات تتوالى يوما بعد آخر، نذكر منها حادثة شراء المصرف الروسي في طهران اراضي مدرسة ومقبرة قديمة معروفة بمدرسة دجال، من الشيخ فضل الله نوري المعروف بمعاداته للاصلاحيين والمطالبين بالدستور[151].

[148] خليل سهراب، ايران در عهد مظفر الدين شاه، تهران، د.ت، ص37 .
[149] احمد كسروي، تاريخ مشروطيت، ص 48.
[150] رضا طبراني، المصدر السابق، ص 124.
[151] المصدر نفسه، ص 125.

أدت حادثة ارتفاع سعر السكر في الاسواق الايرانية الى ان تضع الحكومة اللائمة في هذا الارتفاع على تجار السكر فأمر(عين الدولة) على اثر هذه الحادثة حاكمه العسكري في طهران (علاء الدولة) أن يحاسب التجار، فأحضر سبعة من التجار المعروفين الى مقر حاكمية طهران للتحقيق معهم، ورغم دفاع التجار عن انفسهم بجرأة متناهية وأكدوا أن سبب ارتفاع سعر السكر في الاسواق الايرانية هو نشوب الحرب بين روسيا واليابان عام 1904- 1905 ولكن(علاء الدولة) لم يقتنع بحجتهم وطلب من رئيس التجار حاجي سيد هاشم توقيع تعهد خطي يقضي بتقليل اسعار السكر، فرفض حاجي سيد هاشم توقيع مثل هذا التعهد مبينا ان سعر السكر خاضع لقانون العرض والطلب ولا يمكنه التحكم فيه. فانتاب علاء الدولة الغضب من رده وأمر بشده من رجليه وارجل سائر التجار الحاضرين وضربهم بالفلقة وكان لحاجي سيد هاشم وحاجي سيد اسماعيل الذين تعرضا للاهانة حرمة ومكانة كبيرة لدى رجال الدين وسائر طبقات المجتمع الفارسي وكانت المؤسسة الدينية مرتبطة ارتباطا وثيقا بطبقة البازار والتجار الكبار لانها كانت توفر لهم مصدرا ماليا يرفد المؤسسة الدينية بالاموال التي تحتاجها في مؤسساتها المختلفة لا سيما وطلاب المدارس الدينية فهاج الرأي العام بتحريض من رجال الدين في طهران اثر هذا الحادث [152]. وعد السيد محمد علي جمال زاده يوم 14 شوال 1323 يوم توقيف التجار وشد رجلي هاشم خان وسائر التجار في الفلقة من قبل (علاء الدولة) الحاكم العسكري في طهران اول يوم لقيام الثورة الدستورية[153].

تجمع عدد كبير من الاهالي من بينهم السيدان البهباني والطباطباني في مسجد (الشاه عبد العظيم) القريب من البازار الكبير بغية اللجوء اليه[154].

وطالب الملتجئون بإقالة علاء الدولة حاكم طهران وتطبيق الشريعة الاسلامية وتأسيس مجلس عدلي وعزل(نوز) البلجيكي من منصبه الرسمي[155].

واثار الوعاظ الدينيون بخطبهم النارية حماسة المعتصمين وتعطلت الاسواق والمحلات التجارية نتيجة الاعتصامات التي شهدتها البلاد.

وتمكنت الحكومة بالتعاون مع انصارهم من رجال الأمن تفريق شمل المعتصمين فخرج الاخيرين من المسجد وهم اكثر حماسة عما كانوا عليه من قبل، فتجمعوا في مكان اخر

[152] احمد كسروي، المصدر السابق ،ص 59.
[153] مردان خودساخته زير نظر خواجه نوري، انتشارات أمير كبير، تهران،1335، ص 128 – 129.
[154] يعد اللجوء من التقاليد الموروثة التي اعتاد الفرس عليها منذ العهد الصفوي وهم يسمونهُ "البست" ومعناه ان يذهب الناس الى اماكن معينة من المساجد او الاضرحة المقدسة او بيوت المجتهدين او السفارات الاجنبية او الأماكن الملكية او ميادين المرجعية او محطات التلغراف حيث لا يستطيع رجال الحكومة القاء القبض عليهم . ينظر: احمد اصفهاني، بست در إيران، تهران، 1375ش، ص80.
[155] حسن معاصر ، تاريخ مشروطيت ، ص 82 .

واستعملت حكومة (عين الدولة) القوة والقسوة مع المعتصمين، فقرر البهباني الايعاز الى المتجمهرين للتوجه الى ضريح الشاه عبد العظيم والاعتصام فيه بتاريخ 15 كانون الاول عام 1905 وبدأت المظاهرات تعم العاصمة طهران واعلن المعتصمون بأنهم لن يبرحوا اماكنهم في شاه عبد العظيم الا بعد الاستجابة لمطاليبهم الاساسية والرامية الى عزل عين الدولة رئيس الوزراء وعلاء الدولة حاكم طهران من منصبيهما وتأسيس مجالس للعدالة اطلقوا عليها اسم "عدالت خان" وإفساح المجال للشعب لكي يتصل بالشاه بحرية وعزل نوز وبطانته من الجمارك الفارسية وتشكيل نوع جديد للحكومة يكون للجماهير دور فيها[156].

اخذ عدد المعتصمين في شاه عبد العظيم يزداد يوميا ووجد الناس في تلك الحادثة فرصة سانحة لبلاد فارس لكي يعمقوا كرههم الشديد للسلطة المركزية، وصار الوعاظ وقرّاء التعازي يصعدون المنابر وهم يندددون بالحكومة ويؤلبوا الجماهير ضدها وتضامن بعض افراد الاسرة القاجارية أمثال(سالار الدولة) أبن مظفر الدين شاه وبعض الشخصيات المعروفة من رجالات البلاط مثل الحاج (ميرزا نصر الله ملك المتكلمين) مع الملتجئين ورجال الدين وساعدوهم ماديا مما ادى الى تفاقم الازمة وازدياد أعداد المعتصمين[157]. وعلى الرغم من محاولة عين الدولة فت عزيمة رجال الدين وقادة الحركة الدستورية وتهديدهم بالوعيد تارة، والاغراء تارة اخرى لاقناعهم بالرجوع عن تحركاتهم والامر الى انصارهم بالتفرق، الا ان محاولاته هذه باءت بالفشل الذريع، اذ صمد البهباني والطباطبائي امام المغريات المادية والتهديد بالقوة والعنف، فعلى سبيل المثال قدم(عين الدولة) مبلغاً قدره 130 الف تومان للطباطبائي بهدف ارشاءه للابتعاد من البهباني، إلا أن الطباطبائي رفض المبلغ المذكور وأصر على تقوية اتحاده وتكاتفه مع البهبساني[158]،اضطر مظفر الدين شاه تحت ضغط رجال الدين وسائر المطالبين بالدستور للموافقة على تأسيس مجلس العدالة وتنفيذ سائر مطاليبهم، فأسهم هذا التعهد في تهدئة الاوضاع بصورة مؤقتة وادى الى رجوع الطباطبائي و البهباني وسائر رجال الدين الى طهران وتفرق المعتصمون بهدف تحقيق وعود الحكومة بتنفيذ مطالبهم[159].

الا ان الاوضاع اضطربت من جديد بعد ان شعر الداعون الى الاصلاح والدستور بأن الحكومة تتلكأ في تنفيذ ما وعد به الشاه وان مطالبهم لن تتحقق بالوعود والكلمات المعسولة، فتجددت المصادمات والاضطرابات الحادة في طهران وضواحيها وقابلتهم الحكومة بمنتهى الخشونة والعنف وقتل احد طلاب الحوزة الدينية في تلك المظاهرات اسمه "رشيد عبد الحميد"

---

[156] رضا تبريزي، تاريخ سياسي ايران در مشروطة، تهران، 1378ش ، ص 63 .
[157] رضا تبريزي، المصدر السابق ، ص 63 .
[158] احمد كسروي ، المصدر السابق، ص 61.
[159] المصدر نفسه، ص 62.

وتوالت المصادمات مما ادى الى مقتل عدد آخر من المتظاهرين على يد القوات الحكومية فلجأ المعتصمون الى السفارة البريطانية مجددين مطالباتهم السابقة، ورغم وصول وفد المعتصمين الى مظفر الدين شاه وتكرار المذكور تلبية مطالبهم المعتصمين، الا ان الاضطرابات تجددت لان الحكومة لم تف بوعودها واشتدت حدة المظاهرات والمصادمات بين المتظاهرين والقوات الحكومية، وفي هذا الجو المشحون بالتوتر والاحتقان واراقة الدماء، لجأ رجال الدين الى ضريح السيدة(فاطمة المعصومة) في قم ،واجتمع حولهم الاف من المطالبين بالدستور ولاح من الافق شبح وقوع حرب اهلية ، ضد رجال الدين الكبار بترك بلاد فارس في هجرة جماعية هربا من الحكم الاستبدادي ،وقد كان لتهديدهم هذا الاثر الكبير في سائر الولايات الفارسية[160].

وهنا وجدت الحكومة البريطانية انه لا بد من الوقوف الى جانب الحركة الوطنية الداعية الى الدستور ضد حكومة الشاه ، فاعتصموا في ساحة المفوضية البريطانية في طهران وكانها اصبحت معقلاً للثوار الدستوريين ضد الجكومة المركزية وقد بلغ عدد المعتصمين اليها في شهر اب من عام 1906 حوالي اثنتا عشر الف نسمة[161].

ادى تعاطف محمد علي ميرزا ولي العهد الذي كان يكن العداء الى (عين الدولة) ويسعى الى تنحيته من الحكم عن طريق الدستوريين معهم، الى ازدياد قوتهم وتعزز موقفهم يوماً بعد يوم[162].

واصبحت الحكومة المركزية تترنح تحت ضربات المطالبين بالدستور، فاضطر الشاه للموافقة على طلبات الدستوريين ، فأُبعِدَ (عين الدولة) من رئاسة الوزارة وعين مكانه رجلاً له سمعة طيبة لدى الدستوريين هو(نصر الله خان) المعروف بمشير الدولة الذي هيأ الاجواء لاجراء الانتخابات لانتخاب المجلس النيابي، ووقع الشاه على الفرمان الذي كان ينص على قيام جمعية تأسيسية تمهيدا لوضع الدستور[163].

وبالفعل أفتُتِحَ مجلس الشورى في طهران في الرابع عشر من آيار من عام 1906 الذي يوافق عيد ميلاد مظفر الدين شاه وقد حضر الشاه حفلة افتتاح المجلس التي ترأسه(صنيع الدولة) على الرغم من مرضه الشديد وكان اول عمل قام به المجلس هو تأليف لجنة صياغة الدستور فتمت صياغته بشكلٍ نهائي وصادق عليه الشاه في الرابع عشر من كانون الثاني من عام

[160] عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين، القاهرة ، 1973 ،ص 30؛ ومحمد وصفيابو مغلي ، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران 1905 – 1979 ، اصدار مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ،1980 ،ص 3.

[161] رضا تبريزي، المصدر السابق ،ص 65.

[162] المصدر نفسه.

[163] المصدر نفسه.

1907 وقد توفي مظفر الدين شاه بعد خمسة ايام من اقرار الدستور، ليتسلم الحكم من بعدهِ محمد علي شاه قاجار، ولتبدأ مرحلة جديدة من الحياة النيابية في بلاد فارس[164].

الخاتمة

عدَّ قيام الحركة الدستورية في بلاد فارس واحداً من أهم الأحداث الثورية التي شهرتها هذه البلاد في مفتتح القرن العشرين، وتمكن المجلس النيابي الذي تمخض عن قيام الحركة الدستورية من أن يقرر السياستين الداخلية والخارجية للدولة القاجارية، وأن يضع حداً للتدخل الأجنبي، وأن يجعل الحياة النيابية واقعاً ثابتاً لايمكن للشاهات من تجاوزهِ وإغفالهِ.

تمكن المجلس النيابي الأول أن يسهم بدورٍ مهم في الحياة السياسية، فقد منع المجلس الشله القاجاري من حق منح أي امتياز للأجانب بدون موافقته، كما تمكن من تشكيل لجنة عُليا تألفت من خمسة من كبار رجال الدين للنظر في جميع القرارات التي يتخذها البرلمان وإقرار مدى موافقتها لروح الاسلام ليتم بعد ذلك فقط عرضها على الشاه الذي لم يكن يحقُّ لهُ إقرار أي قانون جديد مهما كان طابعه دون موافقة المجلس الخماسي.

وهكذا أسس هذا المجلس لحياةٍ أكثر ديمقراطية في بلاد فارس، واستطاع أن يضع حداً لاستبداد الشاهات القاجاريين، ودفعهم للعمل وفق دستور مكتوب على مدى سنوات عدّة.

---

[164] حسن الجاف، المصدر السابق، ص 315 .

المصادر

1- ادوارد براون ، يك سالهادرميان بلاد فارسيان ، ترجمة ربيح الله منصوري، تهران1337ش، هزار معرفت. د.ت ، ص 106؛ عبد العظيم رضائي تاريخ ده هزار ، مسألة بلاد فارس ، ج4 ، انتشارات وجاب اقبال ، تهران.

2- علي رضا أنصاري، بلاد فارس در عصر ناصر الدين شاه، انتشارات فردوسي، تهران، 1378.

3- ابراهيم تيموري ،عصر بي خبري يا، تاريخ امتيازات در بلاد فارس، تهران، 1342.

4- حسن كريم الجاف ، الوجيز في تاريخ بلاد فارس ، ج3 ، بغداد، 2005.

5- فريدون ادميت ، اميركيير وايران، تهران، 1373ش ، ص 218 .

6- محمود محمود ، تاريخ روابط سياسي ،بلاد فارس وانكليز درقرن نوزدهم ، ج3 ، تهران، 1325.

7- رضا مرادي، تدخلات دول أجنبية در إيران، تهران، 1375.

8- كاظمي قمي، اقتصاد إيران در عهد قاجار، تهران، 1373.

9- فوزية صابر، دور المثقفين الايرانيين في الثورة الدستورية في بلاد فارس 1905 – ، مجلة كلية المعلمين ، العدد 6، تشرين الثاني 1999.

10- عبد الرفيع حقيقت رفيع ، تقويم تاريخ سياسي بلاد فارس أزغاز بايان دوره بهلوي، تهران، 1379.

11- سميث مجيد يكتاني، ماليه كشور درزمان قاجار، مجلة " بررسهاي تاريخي" شماره اسال هفتم ، 1377.

12- سعيد نفيسي ، تاريخ اجتماعي وسياسي بلاد فارس در دوره معاصر ، ج2 ، تهران، 1377.

13- احمد كسروي ، تاريخ مشروطةً ايران، تهران، د.ت.

14- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ،ج3 ، بغداد ، 1972.

15- محمود طلوعي ، خواند نهاي تاريخي ، تهران، 1378.

16- عبد الحسين بهراسي بعنوان بيلان نور المنشور في مجلة برسهال تاريخي شحارن،4، سال هشتم ، 1973.

17- رضا طهراني، مشروطة ايران، تهران، 1377.

18- خضير البديري، موسوعة الشخصيات الايرانية، بيروت، 2015.

19- خليل سهراب، ايران در عهد مظفر الدين شاه، تهران، د.ت.

20- مردان خودساخته زير نظر خواجه نوري، انتشارات أمير كبير، تهران،1335.

21- احمد اصفهاني، بست در إيران، تهران، 1375.

22- رضا تبريزي، تاريخ سياسي ايران در مشروطة، تهران، 1378.

23- عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين، القاهرة، 1973.

24- محمد وصفيابو مغلي ، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران 1905 – 1979 ، اصدار مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ،1980.

25- jazani, Capitalism and Revolution in Iran , Londoon, 1980.

التحول في العلاقات العراقية–الإيرانية بعد العقوبات الأميركية على طهران

Relations in Iraq - Iran after the US sanctions on Tehran

الباحث/ د. دريد شدهان محمود

الباحث/ د. غزوان جبار محمد

الجامعة المستنصرية- كلية الآداب- قسم الإعلام

الملخص:

مرت العلاقات العراقية-الإيرانية بتغيرات مستمرة على مر السنين، منذ القرن الماضي، وحتى العصر الحديث، ويتوقع أن تشهد تغييرات قد تقترن بقرارات دولية وعقوبات على أي من البلدين، وكل مرحلة تميزت بسمات خاصة، الا ان الثابت فيها عدم الاستقرار بين البلدين، والذي يزداد في مرحلة معينة، وينخفض في مرحلة أُخرى، واستمرت العلاقات بين البلدين متوترة بسبب مشكلة شط العرب والحدود، وقطعت العلاقات الدبلوماسية وأعيدت بين البلدين، وحدثت بين البلدين حروب انتهت بخسائر كبيرة في الأرواح والأموال والممتلكات.

وفي هذا البحث سنُسلط الضوء على أهم الأحداث، والتحول في العلاقات بين البلدين، منذ القرن الماضي حتى مرحلة فرض العقوبات الأميركية على إيران، وقسمَ الباحثان، البحث إلى ثلاثة مباحث تناولا في الأول منها، العلاقات العراقية-الإيرانية حتى سقوط النظام عام 2003، وفي المبحث الثاني تم تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين العراق وإيران بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، وخُصص المبحث الثالث للحديث عن طبيعة العلاقة بين العراق وإيران بعد العقوبات الأميركية على طهران.

فضلاً عن التوصيات التي قدمها الباحثان، والتي يمكن أن يستفيد منها صُناع القرار في كلا البلدين.

الكلمات المفتاحية: العراق، إيران، التحول في العلاقات السياسية والاقتصادية، التوترات السياسية، الأزمات، الحروب، العقوبات الاقتصادية الأميركية.

Summary:

The Iraqi-Iranian relations have undergone continuous changes over the years, from the last century until the modern era, and are expected to witness changes that may be accompanied by international resolutions and sanctions on either country.

Each stage has special features, but there is constant instability between the two countries. The relations between the two countries have been tense because of the problem of the Shatt al-Arab and the borders.

Diplomatic relations have been cut and returned between the two countries.

There have been wars between the two countries that ended in heavy losses of lives, property and property.

In this research, we will highlight the most important events, the transformation in the relations between the two countries, from the last century to the stage of the imposition of US sanctions on Iran, and the section of the researchers, the search for three topics discussed in the first one, the Iraqi-Iranian relations until the fall of the regime in 2003, The second was to highlight the nature of the relationship between Iraq and Iran after the US occupation of Iraq in 2003, and devoted the third topic to talk about the nature of the relationship between Iraq and Iran after the US sanctions on Tehran.

As well as the recommendations made by the researchers, which can benefit decision-makers in both countries.

***Keywords**: Iraq, Iran, political and economic relations, political tensions, crises, wars, US economic sanctions.*

مقدمة:

تشهد العلاقات العراقية-الإيرانية تحولات وتغيرات مستمرة على مر السنين، لتأثرها بقرارات تتعلق بالبلدين الجارين، فضلاً عن تلك التي تصدر من دول أُخرى كالولايات المتحدة الأميركية، ويفيد ماضي العلاقة العراقية-الإيرانية، أن طبيعتها وخصائصها قد اختلفت باختلاف واقع المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها هذه العلاقة، بيد أن هذا التباين لا ينفي أنها قد تميزت في العموم باستمرار اقترانها بخاصية الصراع بين الدولتين، على أن استمرارية هذه الخاصية لا تنفي مع ذلك أن العلاقة الثنائية قد اقترنت أحياناً بالتعاون، استجابة لتأثير ثمة ظرف محدد بيد أن هذا التعاون كان مؤقتا وينتهي بانتهاء الدافع له، وتعد خاصية الصراع في العلاقة العراقية -الإيرانية خصوصا منذ عام 1958 محصلة لتأثير مجموعة متغيرات متفاعلة نبعت من معطيات الواقع العراقي، وكذلك الإيراني.

ولم يؤد تغيير النظام السياسي الإيراني عام 1979 واتخاذها الإسلام قاعدة لسياسة عامة عليا دون ديمومة تلك الغاية، إذ ان إدراك كل من الدولتين أن إحداهما تشكل تهديدا للأخرى أدى إلى تصعيد علاقتهما الثنائية إلى مستوى حرب كانت شاملة وباهظة التكاليف استمرت ثماني سنوات 1980-1988، فتأثير الجغرافيا والواقع السكاني والاجتماعي للعراق في عموم حركته الخارجية ما كان يسمح بذلك.

اولا: مشكلة البحث: تكمن مشكلة بحثنا هذا في التوترات التي تصيب العلاقات بين البلدين، والأزمات والحروب التي أثارها حكام البلدين، فضلاً عن المشكلات الحديثة التي يُثيرها

الساسة في كلا البلدين، والتي قد تُسبب أزَمات جديدة بين العراق وإيران، فضلاً عن تأثر البلدين بقرارات دولية.

ثانيا: أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في الموضوع الذي يتصدى، وهو علاقة العراق بإيران بصفتها دولة جارة، إذ مرت تلك العلاقة بتغيرات مستمرة تأثرت بأحداث تتعلق بالبلدين وقرارات دولية انعكست بشكلٍ سلبي على حياة الشعبين، أملاً في تقديم النصح والمشورة لصُناع القرار في العراق لعقد اتفاقيات دائمة تحفظ سيادة العراق من التدخلات الإقليمية، وإبعاد العراق وشعبه عن التوترات والحروب والأزمات.

ثالثا: اهداف البحث: لخص الباحثان أهداف البحث بالآتي:

- التعرف على طبيعة العلاقات العراقية-الإيرانية.
- التعرف على تأريخ العلاقات بين البلدين الجارين.
- التعرف على الأسباب الحقيقية للتوترات والأزّمات والحروب بين البلدين.
- التعرف على مواقف حكام البلدين من الأزمات التي تُصيب كل منهما.

رابعا: تساؤلات البحث:

- هل العلاقات بين البلدين مبنية على المصالح فقط؟
- هل تشكل إيران تهديداً على حدود العراق ومياهه وخيراته؟
- هل يُمكن التوصل إلى اتفاق نهائي بين البلدين مع ضمان عدم إخلال أي طرف بها؟
- هل يمكن إنهاء التوترات والأزمات والحروب بين البلدين؟
- كيف يُمكن الخروج من أزمة العقوبات الأميركية على إيران التي انعكست سلباً على البلدين؟

خامسا: منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي والتاريخي والوصفي، لكونها أفضل المناهج لطبيعة البحث.

سادسا: صعوبات البحث: تكمن صعوبة البحث بندرة وجود مصادر حديثة بشأن طبيعة العلاقات العراقية-الإيرانية بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها واشنطن على حكومة طهران.

المبحث الأول/ العلاقات العراقية-الإيرانية منذ القرن الماضي حتى سقوط النظام

إن العلاقات العراقية-الإيرانية موغلة في القدم شديدة التعقيد، حيث يؤكد التاريخ الحضاري لكلتا الدولتين انهما متصلتان منفصلتان، اذ لعبت الجغرافية السياسية دورا كبيرا في تحديد علاقتهما، ولعبت الشخصية القومية لكلا البلدين دوراً اشد في تعقيد هذه العلاقات، حيث كانت إيران منذ عهودها الاسطورية تبدي اهتماماً بالعراق لا كدولة جارة أو كمنطقة امتداد عمراني لها على اساس انها الجنة الموعودة للخير الذي يأتي منها كمنطقة زراعية ومائية تحتاجها شبه الهضبة الإيرانية[165]، فالعلاقات بين البلدين مرت بمراحل عدة، تميزت كل واحدة منها بسمات خاصة، الا ان الثابت فيها عدم الاستقرار بين البلدين، والذي يزداد في مرحلة معينة، ينخفض في مرحلة أُخرى، اذ يتم تسويته باتفاقية لا يلبث ان يتجرد احد الطرفين منها عندما يرى انها مجحفة بالنسبة له[166]، واستمرت العلاقات بين البلدين متوترة بسبب مشكلة شط العرب والحدود، والتي حسمتها إلى حد ما اتفاقية العام 1937، التي رفضت من قبل حكومة شاه إيران[167]، وفي العام 1969، اعلنت إيران إلغائها الاتفاقية السابقة بعد ان عدّتها غير عادلة بحقها، وفي العام 1971، قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عقب احتلال إيران لجزر طنب الكبرى والصغرى وابو موسى عند مضيق هرمز في الخليج العربي، وبعد عامين أُعيدت العلاقات بين البلدين وتم التوقيع على اتفاقية الجزائر في العام 1975 والتي تم التوصل عن طريقها إلى تخطيط نهائي للحدود بين الدولتين، وبعد ذلك اتسمت العلاقات بالتهدئة، وتوقفت النزاعات على الحدود، ولكن بعد مدة أخذت النزاعات تتصاعد مع احداث الثورة الإسلامية في إيران، فقاما الجانبين بتصعيد الهجمات الإعلامية، الامر الذي ادى إلى قيام العراق بإلغاء اتفاقية الجزائر، وقيام الحرب في ايلول من العام 1980[168].

وتوقفت الحرب في 8 آب من العام 1988، بعد ان اعلنت إيران قبولها قرار مجلس الأمن رقم (598) الداعي لوقف القتال بين الطرفين، اذ خلفت الحرب خسارة الطرفان لأكثر من مليون ونصف قتيل، ونحو ضعفهم من الجرحى والمعوقين، فضلا عن المليارات الكثيرة التي تكابدها اقتصاد البلدين سواء بشكل مباشر تمثل في تدمير مكامن القوة الاقتصادية، ولاسيما مصافي النفط في البلدين أو بشكل غير مباشر عن طريق اضاعة فرص كبيرة للاستثمار والتنمية وجذب

[165] ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2003، ص271.

[166] فاضل حسن كطافة الياسري، العراق وموقعه المجاور لإيران - دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، 2006،ص146.

[167] عصام السيد عبد الحميد، الخطاب الاعلامي للثورة الإيرانية واثره على العلاقات الخارجية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006، ص206.

[168] فاضل حسن كطافة الياسري، العراق وموقعه المجاور لإيران، مصدر سبق ذكره ، ص146.

رؤوس الاموال الاجنبية، لكن العلاقات بين البلدين لم تتحسن بعد الحرب، لانهما لم يوقعا معاهدة للسلام تضبط مسار العلاقات، وتعيدها إلى حالتها الطبيعية[169].

إن وفاة الخميني عام 1989 أدى إلى أن تشهد السياسة الخارجية الإيرانية إعادة هيكلة أساسية أفضت إلى تغليب المصالح القومية على شعارات الإيديولوجية الدينية، وبالتالي الابتعاد النسبي عن شعار تصدير الثورة، وما صاحبها من خطاب مناهض للنظم السياسية في عموم الخليج العربي لصالح خطاب أخر تميز في العموم بخصائص الاعتدال والمرونة والواقعية، ومما ساعد على ذلك تولي إصلاحيون (هاشمي رافسنجاني ومحمد خاتمي بالتتابع) قيادة الدولة الإيرانية وإدارة شؤونها خلال الأعوام 1989-2005, وفق نوعية إدراكهم لكيفية تحقيق المصالح العليا لإيران، وهذا التحول انعكس إيجابا على مجمل علاقات إيران الإقليمية والدولية، وبضمنها العلاقة العراقية-الإيرانية خلال الأعوام 1990-2003، فهذه العلاقة اقترنت بأنماط من التعاون ساعد عليها أن العراق بعد عام 1990 لم يشكل تهديدا جادا لإيران، فالحصار الذي فرض على العراق كان مؤثرا ومع ذلك استمرت هذه العلاقة الثنائية متأزمة[170].

وفي المدة ما بين وقف اطلاق النار في العام 1988، وحتى 2 اب من العام 1990 تميز السلوك الإيراني تجاه العراق بما اسماه الرئيس الإيراني السابق (هاشمي رافسنجاني) بالمقاومة في المفاوضات، أي تصميم إيران على استعادة أراضيها، وقبول العراق باتفاقية الجزائر، وهو ما حققته بالفعل عندما تنازل العراق عن كل مطالبه السابقة، والتي دخل من اجلها في حربه مع إيران، وتعهد العراق أيضاً بتعويضها عما اصابها خلال سنوات الحرب بمبلغ 250 مليون دولار مقابل حياد إيران ازاء عملية الغزو للكويت، وعدم التزامها بالحصار الاقتصادي التزاماً جاداً[171].

وبعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991 اندلعت الانتفاضة الشعبانية في وسط وجنوب العراق، اذ حمل العراق جزءا من مسؤولية اندلاعها لإيران، كما اتهمها بالتخطيط والتنسيق مع المعارضين الموجودين على ارضها لإسقاط النظام الحاكم آنذاك، وهو ما أعاق عودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها، الا في الالفية الجديدة التي حملت انفتاحا عراقيا على صعيد العلاقة مع إيران[172]، فقد ساد التعاون بين البلدين، وتطور بوتائر سريعة على الرغم من بعض جوانب الصراع التي تظهر حول هذه المسالة أو تلك، الا ان النتيجة النهائية هو ان تطبيع

---

[169] Anoushiravan Ehteshami, Iran- Iraq Relations after Saddam, the Washington quarterly, the center for strategic and international studies and the Massachusetts institute of technology, Autumn 2003, PP.115-118.

[170] مازن الرمضاني، العلاقة العراقية-الإيرانية، مقال منشور في المركز العرابي للأبحاث ودراسة السياسات، بتأريخ 17 -يناير-2011، على الرابط الالكتروني الآتي: https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies//Pages/art12.aspx

[171] محمد علي حوات، قراءة في الخطاب الإعلامي والسياسي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص251-256.

[172] مازن الياسري، العراق والمجتمع الدولي والعهد، دار السلام ، بيروت ، 2010 ، ص218.

العلاقات العراقية - الإيرانية قد بدأ يؤتي ثماره، وهو ما تكرس من زيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين، وكذلك الزيارات الرسمية المتكررة للمسؤولين في البلدين، وتنسيق المواقف ذات المصالح المشتركة(173).

واستمرت القيادة الإيرانية على الرغم من كل اشكال التطبيع المتزايدة في العلاقة بين البلدين تنظر إلى القيادة في العراق على انها مصدر اللا استقرار، ولذلك بقيت إيران تتمنى زوال تلك القيادة، ومجيء قيادة جديدة للعراق تختلف في توجهاتها عنها، وبما تخدم مصالحها، إلاّ ان ما اعلنه رئيس الإدارة الأمريكية السابق (بوش الابن) بعد احداث 11 ايلول من العام 2001، من ضم إيران إلى جانب العراق وكوريا الشمالية ضمن مثلث (محور الشر)، جعل إيران تنظر إلى عدو الامس على ان بقائه بضعفه افضل بكثير مما لو أصبحت الولايات المتحدة على الحدود الإيرانية، وبسبب التخوف من العملية الأمريكية ضد العراق، فإنّ كلا الطرفين حاولا تنسيق المواقف ونسيان الخلافات لمصلحة تبني مواقف مشتركة لغرض افشال المخططات الأمريكية الرامية إلى تغيير جغرافية منطقة الشرق الاوسط، لذلك كان موقف إيران رافضا تماما للحرب ضد العراق، ولكن عندما لاحت في الافق بوادر الحرب حاولت إيران ان تتبنى سياسة جديدة لعلها تحقق لها بعض أهدافها(174).

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين العراق وإيران بعد الاحتلال الأميركي عام 2003:

تُعدّ إيران من اهم الدول الإقليمية المؤثرة في الشأن العراقي بعد احتلاله في 9 نيسان من العام 2003، اذ ارتبطت العلاقات بينهما بعوامل التاريخ والجغرافية، الامر الذي جعل العراق فاعلا اساسيا في التفكير الاستراتيجي الإيراني على مر المراحل التاريخية، وانتهجت إيران سلوكا سياسيا اتسم بـ(الازدواجية)، اذ شددت على استمرار دعم حكومة العراق الوليدة، واحترام سيادته ووحدة أراضيه، والمساعدة في اعماره واستقراره(175)، اذ مثل احتلال العراق مصدر سعادة لإيران، لانها تخلصت من نظام سياسي تصارع معها في حرب مسلحة دامت ثمان سنوات، وإنّه يمثل في احد جوانبه تهديدا لبروز هدف إيراني ألاّ وهو (الوحدة القومية)، لكن في الوقت نفسه اصبحت إيران الهدف الاخر للمشروع الأمريكي بالحرب على الإرهاب(176)، بعد ان تمركزت القوات الأمريكية بالقرب من الحدود البرية الإيرانية مع العراق، الامر الذي دفع إيران إلى

(173) بيداء محمود أحمد، تطبيع العلاقات العراقية-الإيرانية عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (17)، الجامعة المستنصرية، تموز 2005، ص140.

(174) المصدر نفسه ، ص 140-141.

(175) بتول هليل الموسوي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (25)، الجامعة المستنصرية، تموز 2008، ص504.

(176) عامر هاشم، دراسة في اثر الفاعلين الإيراني والتركي في المعادلة العراقية، مجلة دراسات سياسية، العدد(14)، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة ، بغداد، 2009 ، ص41-42

ان تتبنى اتجاها آخر قوامه العمل بكل الوسائل على افشال المخطط الأمريكي عبر تشجيع عدم الاستقرار في العراق، وافشال التجربة الأمريكية في اقامة عراق جديد قائم على اساس الديمقراطية والحرية[177].

ولذلك فالسلوك الإيراني في العراق بعد 9 نيسان من العام 2003، ارتكز على تحقيق عدد من الأهداف والاستراتيجيات، وفي مقدمة هذه الأهداف[178]:

1. مزاحمة الوجود الأمريكي في العراق، والمحافظة على قدر فعال من الحركة العسكرية والاستخباراتية والمالية في داخل الإدارة العراقية الجديدة، وفي انحاء العراق كافة، ولاسيما المحافظات الجنوبية.
2. تدريب وتمويل وتنظيم شبكات وتشكيلات قتالية لتنفيذ أهداف السياسة الإيرانية في العراق بدون ان يظهر ارتباط مباشر بين هذه التنظيمات وبين القيادة السياسية في طهران بما في ذلك توجيه ضربات إلى القوات الأمريكية في العراق.
3. اجتثاث منظمة مجاهدي خلق من معسكراتها في العراق، وتصفية كوادرها وطردهم نهائيا، وتصفية مواردهم وامكاناتهم العسكرية والمالية واللوجستية.

أولاً: المجال السياسي والدبلوماسي:

شهدت العلاقات العراقية – الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان من العام 2003، تغيرا جديدا طرأ عليها، اذ حرصت الحكومات العراقية التي تشكلت بعد سقوط النظام السابق على فتح صفحة جديدة من العلاقات الايجابية مع إيران، وان لا تتخذ الأراضي العراقية منطلقا للعدوان عليها، أو التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، لانه سيعقد العلاقات بين البلدين، ويضيف تخوفات اضافية للجانب الإيراني الذي رأى في الاحتلال الأمريكي للعراق قلقا للإيرانيين، واحتمال مواجهة عسكرية بين الأمريكيين والإيرانيين تكون الأراضي العراقية ساحة لها[179]، اذ هدد المسؤولون الإيرانيون بزعزعة الاستقرار في العراق في حالة ممارسة الولايات المتحدة ضغوطا عسكرية ضد إيران بسبب أنشطتها في مجال نشر السلاح

[177] بيداء محمود أحمد، تطبيع العلاقات العراقية-الإيرانية عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، مصدر سبق ذكره ، ص141.
[178] إبراهيم نوار، العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية، مركز المحروسة، القاهرة، 2010، ص145.
[179] محمد كامل الربيعي، مستقبل العلاقات العراقية – الإيرانية، المجلة السياسية والدولية، العدد (10)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2008، ص62.

النووي، ومن ناحية أُخرى فإنّ الانقسام في الحكومة العراقية من شأنه ان يؤدي إلى لجوء بعض الأطراف السياسية إلى إيران طلبا للدعم[180].

لكن إيران اتجهت بعد ذلك لإعادة تمثيلها الدبلوماسي مع العراق، اذ تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي الخارجية العراقية والإيرانية بشأن فتح قنصليات عامة في كلا البلدين حرصا منهما على التعاون المشترك لتعميق روابط الصداقة، وحسن الجوار، وتقديم أفضل الخدمات القنصلية لرعاياهما، فضلا عن افتتاح القنصلية العامة للعراق في مدينة مشهد الإيرانية[181].

ومن المعروف إعلاميا وسياسيا، ومنذ اواسط العام 2005، كانت قد جرت زيارات متبادلة رفيعة بين مسؤولي البلدين لتعزيز العلاقات الرسمية بينهما وتطويرها، وفتح قنصليات عدة في البلدين، وتعزيزا للعلاقات الثنائية، فقد توالت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في البلدين لتعزيز العلاقات والتعاون بينهما عسكريا واقتصاديا وسياسيا، مع تواصل موقف الأمريكيين باتهام إيران بالتورط والتدخل بالشأن الداخلي العراقي[182].

وبعد زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق (نوري المالكي) لطهران في آب من العام 2007، حدث تبدل جوهري في السياسة الإيرانية ازاء العراق[183]، اذ توالت بعدها زيارات المسؤولين العراقيين والإيرانيين لكلا البلدين، ففي 2 شباط من العام 2008 زار الرئيس الإيراني السابق (محمود أحمدي نجاد) بغداد، ووقع خلالها على اتفاقيات تعاون مشترك في مجالات عدة، اذ فتحت تلك الزيارة آفاق التعاون المشترك بين البلدين لانهاء الخلافات، وبدء صفحة جديدة من العلاقات[184].

وترتبط بهذا المجال قضايا اساسية ظلت محور الصراع طيلة العقود الماضية والحالية سنتناولها لاهميتها المرتبطة بالمجال السياسي، اذ وظفت سياسيا العديد من القضايا والمشكلات العالقة بين البلدين، وتحولت من اطارها الخاص إلى اطار سياسي نتيجة طرحها في العديد من اللقاءات والاتفاقيات السياسية التي تبرم بين البلدين، واهم هذه المشكلات والقضايا هي:

1. قضية الحدود: شكلت مشكلات وخلافات الحدود احدى ابرز مدخلات الصراعات والحروب في الوقت الماضي والحاضر، وهي نقاط حمراء تقف عندها الدول بحزم دائم، وايضا هي المراكز

---

(180) أنتومي كوردسمان، تطور التمرد العراقي (2003-2005)، ج1، ترجمة: امير جبار الساعدي، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011، ص154.

(181) عامر هاشم، مصدر سبق ذكره ، ص58.

(182) مازن الياسري، مصدر سبق ذكره، ص218-219.

(183) التقرير الستراتيجي العراقي 2008، العلاقات العراقية – التركية: اشكالية مركبة ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الستراتيجية، بغداد،2008، ، ص200.

(184) الصباح تراجع الاحداث السياسية لعام 2008، جريدة الصباح، العدد (1569)، 2008/12/13، ص2.

الحيوية والنقاط الاستراتيجية التي ترى دول معينة ان الوصول لها هو مطلب لا بد من تحقيقه، اذ تشير الدراسات الاستراتيجية الحديثة، والتي تخص انواع وانماط الصراعات الدولية في العالم المعاصر إلى ان عدد النزاعات المسلحة الكبرى للمدة من 1990-2003، بلغت (356) نزاع تشكل نزاعات الحدود قسما كبيرا منها، ولذلك ادت الحدود في العراق وإيران إلى ادخالهما في ميدان تنافس دائم، وصراع شبه مستمر، وحروب عسكرية، حيث عكست تلك الحدود طبيعة العلاقات السياسية غير المستقرة بين البلدين، بحيث أصبحت مناطق لاثارة المشكلات بينهما، ولمختلف الأسباب[185]،ويمكن ان نوضح هذه المشكلات بالآتي[186]:

أ- المشكلة الأولى/ تمثلت في شط العرب، والتي اثرت بشكل سلبي في العلاقات بين البلدين، انطلاقا من الرغبة الإيرانية في السيطرة على هذه المنطقة لاهميتها العسكرية والاقتصادية ومسوغاتها المستمرة بان اغلب مياه هذا الشط تاتي من نهري الكارون والكرخة اللذين ينبعان من أراضيها، وعليه فإنّ هذه المياه إيرانية.

ب- المشكلة الثانية/ تتمثل بالانهار الحدودية المشتركة، والتي كانت من المشكلات الدائمة في العلاقات العراقية – الإيرانية، لانها كانت تخضع لسيطرة الدولة التي تنبع الانهار من أراضيها، وتتحكم في نسب مياهها عند الضرورة أو استعمالها كورقة ضغط على الجانب الاخر كلما رأت إلى ذلك سبيلا.

ج- المشكلة الثالثة/ تمثلت بالحدود البرية المشتركة بين البلدين والتي ما زالت مستمرة حتى وقتنا الحاضر، كالمنازعات على حقوق الرعي والتهريب والتسلل والاصطدامات على الحدود والمخافر الحدودية، فضلا عن الحقول النفطية المشتركة.

ومع الاحتلال الأمريكي للعراق في 9 نيسان من العام 2003، وسقوط النظام السابق، انفتحت الحدود مع دول الجوار، في وقت اعتقلت القوات البحرية الإيرانية في كانون الثاني من العام 2006، جنود خفر السواحل العراقيين في اثناء مطاردتهم لسفينة محملة بالنفط العراقي المهرب، وقبلها بمدة قليلة اشتبكت سلطات الحدود العراقية مع مجموعات لتهريب الوقود مدعمة من عناصر إيرانية وغيرها من حوادث الحدود التي تأتي مكملة لحلقة الخلاف الحدودي العراقي – الإيراني الذي لم يحل نهائيا الى يومنا هذا على الرغم من توقيع كلا الطرفين على أكثر من إتفاقية دولية بهذا الخصوص، وعليه فإنّه يجب على الطرفين ضرورة عقد اتفاقية جديدة

[185] بيداء محمود أحمد، الحدود العراقية – الإيرانية: دراسة تاريخية سياسية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العددان (20-21)، الجامعة المستنصرية، 2006،ص92-94.

[186] سعيد خديدة علو، العلاقات العراقية – الإيرانية واثرها على القضية الكردية في العراق 14 تموز 1958-8 شباط 1963 ، دار دجلة، عمان، 2007، ص 115 وما بعدها.

لامجال فيها لأي طرف بانتهاكها اورفضها فيما بعد، حيث ان التجارب التاريخية أثبتت ان الجانب الإيراني، وعلى صعيد المنطقة ككل لم يلتزم بالاتفاقيات السابقة بشكل عام[187].

ويتفق الباحثان مع هذا الرأي، لان مشكلة الحدود كانت فعلا محور الصراع العراقي-الإيراني طيلة العقود الماضية، مما يتطلب من الطرفين التوصل إلى اتفاقية جديدة لترسيم الحدود بهدف انهاء المشكلات والخلافات التي تتسبب من ورائها.

2. قضية المياه:

كانت للحرب العراقية – الإيرانية بداية الثمانينات، والتوتر الذي اعقبها تداعيات على تعقيد موضوعات ومشكلات وقضايا كثيرة بين البلدين شكلت برمتها ملفات مهمة يجب حسم قضاياها، ومن جملة هذه الملفات غير المتفق عليها موضوعة المياه، فعلى الرغم من تجاوب العراق مع رغبة إيران باعتماد خط (التايلوك)* في شط العرب ضمن اتفاقية الجزائر، الا ان هذه الاتفاقية تراجع عنها العراق في العام 1980 لعدم إلتزام الجانب الإيراني بالاتفاقيات المبرمة بين البلدين حول قضية الحدود، حيث هناك (25) نهرا صغيرا، اهمها نهر الكارون الذي يبلغ طوله نحو 200 كم تنبع من الأراضي الإيرانية بالقرب من الحدود العراقية لتدخل العراق، وتشكل روافد لنهر الزاب الصغير وديالى وشط العرب[188].

ونفذت إيران مشاريع على تلك النهر دون مراعاة للجانب العراقي في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية، والتي اثرت بشكل كبير في المياه المتدفقة داخل الأراضي العراقية، في المساحات الزراعية والبيئة نتيجة جفاف أجزاء واسعة من المناطق المجاورة لإيران، وعلى الرغم من تلك المشاريع لكنها لم تتضح خطورتها سابقا، لان مياه نهر دجلة، تتشكل أكثر من 50% منها من الأراضي التركية، الا ان قيام تركيا وإيران بانشاء مشاريع على أنهر وروافد نهر دجلة ادى إلى انحسار المياه، وهو ما يشكل خطورة على مستقبل الوارد المائي السنوي لهذا النهر، اذ سيكون لهذه المشاريع تأثير مباشر في كمية ونوعية المياه**، مما ينعكس على المساحات الزراعية، لاسيما التي تعتمد على تلك الروافد التي تصب في نهر دجلة، وهي نهر الزاب الصغير وديالى، الامر الذي ادى إلى تصحر مساحات واسعة لعدم توفر المياه، وجفاف الانهر الصغيرة التي كانت تغذيها،

---

[187] بيداء محمود أحمد، الحدود العراقية – الإيرانية ، دراسة تاريخية سياسية، مصدر سبق ذكره ، ص 111-112.

* خط التايلوك هو الحد الفاصل بين العراق وإيران والذي طالبت به الأخيرة بان يكون خط منتصف النهر لشط العرب بعد الغائها لاتفاقية الجزائر.

[188] أحمد عمر الراوي، تأثير سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية التي نظمها قسم الدراسات الجغرافية (دراسات حول مشكلة المياه في العراق)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2009، ص22.

* التأثير في نوعية المياه جاء نتيجة ارتفاع نسبة الاملاح بمياه الانهار، فضلا عن تلوثها بمياه الصرف الصحي، والمياه العادمة الصناعية والزراعية التي تستعمل المواد الكيمياوية مما يجعل هذه الانهار، وما تحمله من ملوثات غير صالحة للاستعمال البشري أو الحيواني. للمزيد ينظر:

- أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2010، ص118- 121.

لاسيما في مناطق مندلي وخانقين وزرباطية[189]، وتتضح هنا أيضاً مشكلة مياه البزل الإيرانية القادمة من مزارع قصب السكر في محافظة خوزستان، اذ يعود تدفق مياه البزل من الأراضي الإيرانية إلى شهر حزيران من العام 2010، في منطقة السويب عند مخفر سيد علي، وتبين انها مياه مالحة، في الوقت الذي طلب من الجانب الإيراني وعن طريق وزارة الخارجية العراقية إتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تلوث مياه النهر نتيجة المياه الداخلة فيه من هور الحويزة، وان تلك المياه ادت إلى تلوث المياه الجوفية في المناطق الحدودية، وألحقت اضرارا بالواقع البيئي، كونها ذات ملوحة شديدة ما يجعلها اشبه بمياه البحر في الوقت الذي حذر العديد من وقوع كارثة بيئية في حال حدوث فجوات في الساتر الترابي الحدودي الذي انشا منذ العام 1982، كون تلك المياه ستقتل الزراعة والكائنات الحية وتهجر السكان، وبالمقابل فعلى الرغم من تصريحات المسؤولين الإيرانيين عن توقف اطلاق مياه المبازل إلى الأراضي العراقية، لكنها في الواقع مستمرة، وسببت بإيقاف عمل فلاتر مياه الشرب بشكل نهائي واثرت بشكل عام في الحياة الزراعية والبشرية، واوقفت الصيد من جراء هجرة الاسماك[190].

وعلى وفق ما تقدم وفي ضوء متابعة الباحثان للاحداث، ونشرها ضمن ميدان عمله الصحفي، فإنّه يتفقان مع الرأي السابق كون شط العرب ما زال يتعرض لضرر بيئي فادح لحق به جراء استعماله كمصب للنفايات بعد اطلاق الجانب الإيراني مياه المبازل الزراعية شديدة الملوحة، واغلاقه لنهري الكارون والكرخة اللذين كانا يصبان فيه، فضلا عن تدفق مياه الصرف الصحي لمناطق البصرة، وما ستؤول اليه هذه الحالة من تأثيرات سلبية وخطرة في البيئة العراقية مستقبلا مع نتائجها السلبية أيضاً على الاقتصاد العراقي اذا ما تم اتخاذ الخطوات والمعالجات السريعة من الجانب العراقي لايقاف تمادي الجانب الإيراني، وضرورة حماية الحدود العراقية من هذه التجاوزات.

3. **قضية الديون والتعويضات:** بعد حرب الخليج الثانية أمن العراق طائراته لدى إيران، والتي رفضت تسليمها للعراق مما سبب توترا في طبيعة العلاقات بين البلدين، اذ أكد الجانب الإيراني انها (22) اثنتان وعشرين طائرة فقط، في حين تشير المصادر العراقية إلى انها (148) مئة وثمان واربعين طائرة ما بين حربية ومدنية، لكن إيران من جانبها عّدت تلك الطائرات بمثابة تعويض عن الحرب التي دارت بين البلدين لثمانية اعوام ، وانها عمدت إلى تدريب الطيارين الإيرانيين عليها، وباشرت باستعمالها فعلا في القوة الجوية الإيرانية، وبعد الاحتلال الأميركي للعراق في 9 نيسان من العام 2003، دعمت إيران بعض الاحزاب العراقية للمشاركة في السلطة، وقد اتت

[189] أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص110- 112.

[190] المبازل الإيرانية والمخلفات الحربية السابقة تدق ناقوس الخطر، تقرير منشور في جريدة البرلمان، العدد (1280)، 2011/2/7، ص5.

ثمار ذلك عندما اعلن السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق سابقا على ضرورة دفع العراق تعويضات عن تبعات الحرب التي شنها ضد إيران في عهد النظام السابق، وهو ما مثل تقاربا كبيرا بين الاتجاهين[191].

وفي 27 ايارمن العام 2006، سلم وزير الخارجية الإيراني السابق (منوشهر متقي) إلى وزير الخارجية العراقي السابق (هوشيار زيباري) ملفا* يحتوي لائحة اتهام ضد الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) من أجل تقديمها إلى المحكمة الجنائية العراقية العليا بهدف تجريم العراق بتهمة شن حرب على إيران، والتي تسعى فيها إلى تثبيت مسؤولية العراق عن الحرب التي دارت معها تمهيدا لمطالبتها بتعويضات كبيرة أو الاستيلاء على حقول نفطية في جنوبه، ومنها حقل مجنون النفطي[192].

قضية المعتقلين والمفقودين: تعد قضية المعتقلين والمفقودين من القضايا الحساسة والمهمة، اذ لم تحسم، ولم تفعل لحد الوقت الحاضر مع الجانب الإيراني.

ففي تصريحات لعضو لجنة حقوق الإنسان السابق في البرلمان العراقي (سليم الجبوري): بان هناك نحو ثلاثة الآف معتقل عراقي في السجون الإيرانية ما زالوا يعيشون خلف القضبان لم تحسم قضيتهم لحد الآن، اذ عدّ هذا الملف بالحساس، ودعا إلى تفعيل جانب الدبلوماسية، واحترام خصوصية كل بلد لحسم هذا الملف، في حين طالبت الجهات القضائية بوضع آلية حقيقية لحسم قضية المعتقلين باسرع وقت ممكن[193].

لكن حسم هذا الملف امر ضروري، لاسيما وان المئات من العراقيين لم يعرف مصيرهم لحد الآن منذ الحرب العراقية- الإيرانية، فضلا عن المعتقلين منذ سقوط النظام العراقي السابق في نيسان من العام 2003 والى يومنا هذا، في الوقت الذي يتطلب من الجانب العراقي المبادرة بتحريك هذا الملف وحسمه بالتعاون مع منظمة الصليب الاحمر الدولية لكي يتسنى معرفة مصير المعتقلين والمفقودين العراقيين في السجون الإيرانية.

---

[191] بيداء محمود أحمد، تطبيع العلاقات العراقية- الإيرانية عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، مصدر سبق ذكره ، ص140- 141.

* ان الوثيقة الاساسية التي تستند اليها إيران في دعواها حول مسؤولية العراق عن الحرب، هي رسالة الامين العام للامم المتحدة الاسبق (خافير بيريز ديكويلار) إلى رئيس مجلس الأمن الدولي المؤرخة في 9 كانون الأول من العام 1991، والتي جاء فيها "ان الهجوم على إيران يوم 22 ايلول من العام 1980 لا يمكن تسويغه في اطار ميثاق الأمم المتحدة، أو أية قواعد أو مبادئ معترف بها في القانون الدولي، أو آية مبادئ اخلاقية دولية، وهو ينطوي على المسؤولية عن الحرب". للمزيد ينظر:

- عبد الواحد الجصاني، حول التعويضات في الحرب العراقية- الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، العدد (333)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني 2006، ص69.

[192] عبد الواحد الجصاني، حول التعويضات في الحرب العراقية- الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص69 وما بعدها.

[193] اربعة الاف معتقل عراقي في إيران والكويت والسعودية، خبر منشور في جريدة البرلمان، العدد (1310)، 27/ 3/2011، ص1.

ثانياً: المجال الأمني: اتسمت العلاقات العراقية-الإيرانية بعد العام 2003، بنوع من التوتر نتيجة تصريحات بعض المسؤولين العراقيين بان إيران تعدّ جزءا من عدم الاستقرار الأمني في العراق حتى وصفها البعض بانها حاملة ميزان الاستقرار في العراق.

وعلى الرغم من ان بعض المسؤولين العراقيين يتحاشون في اغلب الاحيان ذكر التدخلات الإيرانية في العراق على اساس عدم وجود الدليل الذي يثبت تورط إيران في الموضوع الذي يطرح في وقته، الا ان تصريحات عدة ذكرت لبعض منهم تثبت ان لإيران دورا مؤثراً في العراق، ففي زيارة أُولى لوفد رسمي عراقي لإيران في ايلول من العام 2004، طرح الوفد ملفات التدخل الإيراني في العراق بحقائق وادلة تثبت ذلك، فضلا عن العثور على أسلحة إيرانية في غالبية مدن العراق، وفي التوقيت ذاته هاجم الدكتور (إبراهيم الجعفري) نائب رئيس الجمهورية حينها التدخل الإيراني في العراق خلال زيارته إلى طهران، فضلا عن طرحه قضية السفير الإيراني في بغداد (حسن كاظمي قمي)، اذ قال: "ان انشطة كاظمي تخضع لمراقبة دقيقة، وان على طهران ان تحذر ممثلها في بغداد بالابتعاد عما يمكن ان يسبب بطرده من العراق"[194].

واعرب رئيس الوزراء العراقي الاسبق الدكتور(اياد علاوي) عن قلقه ازاء العمليات الإيرانية في العراق في عامي (2004،2005) ، كما سبقه في ذلك مسؤولين كبار في الحكومة العراقية المؤقتة"[195].

وأخذ الدور الإيراني في العراق يتزايد بشتى الوسائل، فتارة تؤكد على انها عملت ما بوسعها في ايقاف دعم الجماعات المسلحة، والمساهمة الحقيقية في محاربة العنف الطائفي والإرهاب في العراق، وتارة تؤكد على استعدادها للتفاوض مع الامريكيين بهذا الخصوص، وفعلا نجحت إيران في المهمتين بشهادات دولية وعراقية، بعد ان بدت نتائج المفاوضات الإيرانية الأمريكية في العام 2007، واضحة للعيان، ولاسيما تأثيرها في تخفيف حدة العنف الطائفي أولاً، ودحر الإرهاب ثانيا[196].

وهنا لابد من الاعتراف بان الولايات المتحدة رضخت للأمر الواقع، وأقرت بان لإيران دوراً لا يمكن تجاهله في العراق، فحتى لو لم تقدم لإيران تنازلات في المفاوضات، فانّ مجرد جلوسها معها يعني الاعتراف بان لإيران دورا فاعلا في العراق، وانها مفتاح الكثير من القضايا، ولا يمكن

[194] عامر هاشم، دراسة في اثر الفاعلين الإيراني والتركي في المعادلة العراقية، مصدر سبق ذكره ، ص46.

[195] أنتومي كوردسمان، مصدر سبق ذكره ، ص150.

[196] التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، العلاقات العراقية-التركية: اشكالية مركبة، مصدر سبق ذكره، ص199- 200.

انكار ان الوضع بعد المفاوضات قد تحسن في العراق، وهي رسالة إيرانية للولايات المتحدة بانه لا يمكن تجاوزها عند وضع الخطوط النهائية لمستقبل العراق[197].

واكدت التقارير العسكرية على ان السلاح المستعمل في الهجمات على القوات الأمريكية والبريطانية يتم تهريبه من قبل المخابرات الإيرانية لبعض الجماعات المسلحة في العراق، كما تكشف ذلك العمليات المضادة كل يوم ضد تلك القوات، أو ما كشفته عمليات الديوانية في نيسان من العام 2007، وكربلاء في آب من العام 2007، حتى بدت التجربة وكأنها مماثلة لأنموذج حزب الله في لبنان[198]. لكن إيران انتهجت استراتيجية بعيدة المدى في العراق، ودعمت مشروع الفيدرالية من أجل ضمان استمرار نفوذها في المدن العراقية بهدف اضعافه، وتقسيم أراضيه، وابعاده نهائيا عن حلبة التنافس الإقليمي[199]، في الوقت الذي دعت عشائر الفرات الاوسط والجنوب إلى التحذير من التغلغل والنفوذ الإيراني في مدنهم مطالبين الحكومة العراقية بإنهاء هذا النفوذ، وطردهم من الأراضي العراقية[200].

واستمرت التدخلات الإيرانية بالشؤون العراقية، إلى أن جاء اليوم الذي تعهدت فيه إيران للحكومة العراقية بانها لن تتدخل في الشأن العراقي، بحسب ما أضار الناطق باسم الحكومة العراقية السابق (علي الدباغ)، ويُعد تعهد إيران بعدم التدخل في الشؤون العراقية بمثابة اعتراف ضمني بانها اذا كانت تتدخل سابقا فإنّها في المستقبل ستوقف هذه التدخلات[201].

ولكن بعد استتباب جزء من الوضع الأمني في العراق، ونجاح خطة فرض القانون، ولاسيما بعد النصف الأول من العام 2009 استطاعت الحكومة العراقية الحد من النفوذ الإيراني في أراضيها، وعدم السماح بالتدخل في الشأن الداخلي العراقي، هذا ما أكده غالبية المسؤولين العراقيين في تصريحاتهم الإعلامية.

ثالثاً: المجال الاقتصادي:

شهدت العلاقات العراقية- الإيرانية تطورا ملحوظا في المجال الاقتصادي بعد ان اعتمد العراق بشكل كبير على السلع والبضائع الإيرانية التي كانت تمر عبر الحدود بشكل رسمي أو غير رسمي في مدة الحصار الاقتصادي المفروض عليه خلال مدة التسعينات إلى سقوط النظام السابق، اذ كان الهدف هو تحقيق المنفعة للطرفين، ومن ذلك النفط العراقي الذي يصدر عبر

[197] عامر هاشم، مصدر سبق ذكره ، ص58.

[198] التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، العلاقات العراقية-التركية: اشكالية مركبة، مصدر سبق ذكره، ص200.

[199] بتول هليل الموسوي، مصدر سبق ذكره ، ص5.

[200] خالد عيسى طه، العراق ومسيرة الدم، الدار العربية للعلوم ، ناشرون، بيروت، 2010، ص296.

[201] عامر هاشم، دراسة في اثر الفاعلين الإيراني والتركي في المعادلة العراقية، مصدر سبق ذكره ، ص49- 50.

إيران بشكل مهرب، وقد اتهمت الولايات المتحدة حينها إيران بخرق الحظر على العراق، وتهريب النفط عبرها، مما اضطرت إيران إلى اعلان كشف احتجاز سفن كانت تهرب النفط، واتخاذ تدابير مشددة لتطبيق الحظر، لكن في الحقيقة ان السلع الإيرانية غزت الاسواق العراقية عبر الحدود، ولم تستطع القوى الدولية منع انتهاك إيران للحظر الدولي، لاسيما وان التجارة هي تجارة الاغذية والسلع الأُخرى، ومن الصعوبة منع التهريب للحدود الطويلة بين البلدين، والبالغة 1200 كم[202].

وبعد سقوط النظام العراقي السابق في العام 2003، أعلنت إيران بانها ستقدم مساعدات بقيمة 100 مليون دولار لإعادة بناء العراق بشرط ان تدفع تلك المبالغ إلى الحكومة العراقية مباشرة على شكل بنى تحتية لمشاريع في النجف وكربلاء، فضلا عن وعودها في تصدير منتجاتها إلى الاسواق العراقية، وهو ما يعود في النهاية لمصلحة التجار الإيرانيين الذين غزت بضائعهم الاسواق العراقية، وفي كانون الأول من العام 2006 وقعت إيران اتفاقية تتضمن دفع مليون دولار إلى العراق على ان يخصص جزء من هذا المبلغ لدفع ميزانية الحكومة العراقية، اما المتبقي فيصرف لتطوير القطاعات المختلفة، فضلا عن قيام إيران بإقامة علاقات اقتصادية مستقلة مع إقليم كردستان العراق، اذ اغرقت الاسواق في شمال العراق بكميات هائلة من المنتجات الإيرانية تصل إلى ملايين الدولارات[203]، وقال رئيس الملحقية التجارية في السفارة الإيرانية ببغداد (مهدي نجات نيا): إنّه بعد زيارة الرئيس الإيراني السابق (محمود أحمدي نجاد) إلى العراق اتفق الطرفان على الاشتراك في إقامة المعارض الدولية والتجارية في البلدين، والسعي للتعاون المستمر بين الغرف التجارية والصناعية العراقية والإيرانية، وفي جميع المحافظات، والتأكيد على اهمية دور الاسواق في المنافذ الحدودية، والعمل على نمو النشاط التجاري فيها عبر توفير التجهيزات اللازمة لها، والاتفاق على افتتاح مكاتب ومراكز تجارية في الدولتين، وتهيئة الحماية والمواقع والتسهيلات اللازمة لإنشاء تلك المراكز، فضلا عن موافقة الجانب الإيراني على فتح معارض متخصصة دائمة ومؤقتة للشركات الإيرانية المجازة من وزارة التجارة الإيرانية في المحافظات العراقية كافة، وعرض مباشر للصناعات الإيرانية في ثلاث محافظات هي: بغداد، والبصرة، واربيل[204].

---

[202] بيداء محمود أحمد، تطبيع العلاقات العراقية – الإيرانية عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، مصدر سبق ذكره ، ص138.

[203] عماد عبد الكريم، استراتيجية إيران في احتلال العراق، استرجع بتاريخ 26/ 8/ 2010 على الموقع الالكتروني:

http://www.Ikhwan.Net/forum/show thread.Php?I43107.

[204] فلاح الشيباني، الملحقية التجارية الإيرانية في بغداد، نعمل على مساعدة التجار والمستثمرين العراقيين للتعامل مع الشركات الإيرانية، استرجع بتاريخ 2011/1/16، على الموقع الالكتروني.

http://www.inciraq.com/pages/viewpaper.php?id=20088930.

ومن ثم أصبحت إيران الشريك التجاري الأول للعراق، ومن المتوقع في ظل الاوضاع الأمنية والسياسية الحالية ان يتسع نطاق هذه الشراكة، لاسيما مع زيادة موارد العراق المالية من تصدير النفط، وقد دخلت الحكومتان الإيرانية والعراقية في مجموعة من التعاقدات النفطية والمواصلاتية (في مجالات الطرق، والنقل، والطيران، والاتصالات)، والاستثمارية بما يؤمن مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين، ويزيد من نطاق المصالح المتبادلة[205]، فالعلاقات العراقية-الإيرانية توسعت في هذا المجال كثيرا بعد العام 2003، اذ استفاد الطرفان من هذا التعاون واردات مالية كبيرة تدعم اقتصاد البلدين، ولاسيما من السياحة الدينية، فضلا عن المشاركة في المعارض التجارية والاقتصادية والاتفاقيات الاقتصادية الأُخرى التي تم ابرامها بين البلدين.

ومما سبق فإنّ العلاقات العراقية- الإيرانية تطورت بعد العام 2003، في المجالات كافة نتيجة دعم إيران للعملية السياسية في العراق، فضلا عن تنشيط الجانب الدبلوماسي عبر تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين، وفتح السفارات في كلا البلدين، وكانت المجالات والقضايا التي تم تناولها سابقا هي التي حددت طبيعة العلاقة بين البلدين بعد العام 2003 ولا سيما في المجال الاقتصادي التي استفادت منه إيران بعد ان غزت أسواق العراق بالبضائع والمستلزمات الإيرانية، فضلا عن انتعاش السياحة الدينية بين البلدين، مما يتطلب من الطرفين التعاون في المجالات كافة وحسم القضايا العالقة عبر الطرق السلمية والدبلوماسية.

المبحث الثالث: آثار العقوبات الأميركية على إيران وانعكاسها على العراق

أثارت العقوبات الأميركية المفروضة على إيران مخاوف الساسة العراقيين المرتبطين بها، من أن تؤدي إلى فقدان دعمهم، وفعلاً كان أول المتأثرين رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، الذي واجه موجة انتقادات من قبل الساسة الإيرانيين لإعلانه الالتزام بالعقوبات الأميركية، أما من الناحية الاقتصادية فقد بدت بوادر آثارها حين بدأ الحديث عن إمكانية تقليل حجم الصادرات الإيرانية، إلا أن الرئيس العراقي الجديد الدكتور برهم صالح أعلن في مؤتمر صحفي مع نظيره الإيراني حسن روحاني عزمهما زيادة حجم الصادرات.

1- الآثار الاقتصادية:

تثير العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية على إيران مخاوف شديدة من أن يكون العراق أكبر المتضررين جراءها، بسبب اعتماده بشكل كبير على مشتقات الطاقة، كالبنزين

[205] إبراهيم نوار، العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص146.

والغاز، فضلاً عن المواد الإنشائية والصناعية والغذائية الحيوية، في وقت يُتوقع أن يتعزز التضخم بسبب انخفاض ودائع العراقيين في المصارف الإيرانية نتيجة تحول سعر الفائدة الحقيقي إلى السالب.

وعزمت الولايات المتحدة الأميركية ومنذ عهد الرئيس باراك أوباما في الأول من تموز عام 2010، على استخدام قانون فرض العقوبات ضد إيران (ISA) لإقناع الحكومة الإيرانية بتغيير حساباتها الاستراتيجية، والامتثال لالتزاماتها النووية بالكامل والمشاركة في مفاوضات بناءة بخصوص مستقبل برنامجها النووي، ووقع الرئيس أوباما على قانون العقوبات الشاملة ضد إيران، ويعدل هذا القانون قانون فرض العقوبات ضد إيران لعام 1996 والذي يتطلب فرض عقوبات على الشركات التي يثبت قيامها باستثمارات معينة في قطاع الطاقة بإيران أو استثناء الشركات من تلك العقوبات[206].

والتي قد تنعكس على حجم التبادل التجاري مع العراق، والذي وبلغ خلال العام الماضي قرابة 8 مليارات دولار، بينما 77 مليون دولار فقط هي قيمة صادرات بغداد إلى طهران، وفقًا لمصدر رسمي في وزارة التجارة العراقية، ويؤكد مراقبون أنّ "العقوبات ستؤثر على العراق باعتبار أنّ هناك الكثير من الأمور الاقتصادية التي تربط البلدين الجارين، وهناك الكثير من التبادل التجاري عبر المنافذ، وأكدوا أن "العقوبات ستؤثر على السوق العراقية، فبدلا من أن يستورد من الدول البعيدة، ويتكلف أعباء النقل والضرائب، يمكن للسلع التي تأتي من إيران أن تخدم العراق بنصف الأسعار التي يحصّلها من غيرها، وبالتالي سيتأثر سلباً الوضع الاقتصادي العراقي الداخلي بالعقوبات هذه"، حيث سيكون العراق مضطرا إلى التخلي عن الدولار في تجارته مع إيران للالتفاف على العقوبات[207].

وهناك العديد من الآثار التي قد يتعرض لها الاقتصاد العراقي كنتيجة للعقوبات الامريكية المفروضة على بعض الاقتصادات الاقليمية كالاقتصاد الايراني ويمكن إيجازها بالآتي[208]:

---

[206] وحدة الدراسات الإيرانية، العقوبات الأمريكية على إيران وتأثيرها على العراق، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسة منشورة بتاريخ 17/11/ 2018 على الرابط الالكتروني الآتي: https://rawabetcenter.com/archives/77392

[207] ملخص بيان قانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات المنشور على الإنترنت عِبر الموقع الالكتروني الآتي: https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/.../CISADA_arabic.pdf

[208] حامد عبد الحسين الجبوري، الاقتصاد العراقي في ظل العقوبات الامريكية لبعض الاقتصادات الاقليمية والدولية الآثار والآفاق، مقال منشور بتاريخ 13-09-2018 على الموقع الالكتروني: http://fcdrs.com/economical/1123

أولاً: تقلص النشاط السياحي وخصوصاً السياحة الدينية، إذ أن فرض العقوبات الامريكية على الاقتصاد الايراني أدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية الإيرانية امام الدولار الاميركي والدينار العراقي.

ثانياً: ان ارتفاع قيمة الدينار العراقي أمام التومان الايراني أسهم في زيادة الطلب من قبل العراقيين على السياحة الدينية والترفيهية في إيران، مما إن زيادة الطلب على السياحة سيولد المزيد من الطلب على الدولار الأميركي، ويرفع تكاليف تنمية الاقتصاد العراقي، لان قيمة السلع الرأسمالية المستوردة اللازمة لتحقيق التنمية تصبح أكبر في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار، فضلاً عن انخفاض حجم الاحتياطي الاجنبي الذي يزيد سعر صرف العملات الاقليمية ويزيد الطلب على منتجات بلدانها.

ثالثاً: في حال كثفت الولايات المتحدة الاميركية رقابتها وشددت العقوبات الاقتصادية على إيران للحد من نفوذها في العراق والمنطقة سينخفض العرض السلعي في السوق العراقية وهذا ما يفضي إلى ارتفاع الاسعار المحلية في العراق فيتضرر اصحاب الدخول المحدودة.

وفيما يتعلق باستيراد المنتجات الإيرانية، أشار مسؤولون عراقيون إلى أن أي تضييق اقتصادي أميركي على العراق سيسحق الطبقة الفقيرة بالكامل، بينما إيران لها منافذ تصدير غير العراق ولديها مقوّمات كثيرة، لكن العراق اقتصاده ريعي قائم على النفط وأي مسّ به سيكون كارثياً".

2- الآثار السياسية:

تأثرت المساعي السياسية العراقية لتشكيل الحكومة المقبلة بالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الاميركية على إيران، وأشار مراقبون إلى ان العقوبات الأميركية على إيران تتناسب طردياً مع ازدياد ثقلها في العراق، ودورها في تشكيل الحكومة العراقية لا سيما بعد إعلان نتائج الانتخابات.

ونددت جهات سياسية عراقية بالعقوبات ضد إيران لكنها رحبت سراً بها، ويرى خبراء في الشأن العراقي إن الشأن الإيراني مهم للعراقيين، لكنهم يشاطرون في الوقت نفسه رئيس الوزراء حيدر العبادي موقفه من أن المصلحة العراقية أولاً وأخيراً، ولا يجب المجاملة على حسابها، ويرى الالتزام بالعقوبات لمنع تضرر العراقيين[209].

[209] وحدة الدراسات العراقية، العراق والعقوبات الأمريكية على إيران، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسة منشورة بتاريخ 21-8-2018 على الرابط الالكتروني الآتي:

http://rawabetcenter.com/archives/72064

وأثارت العقوبات الأميركية على إيران مخاوف العديد من الساسة العراقيين المرتبطين بها، وبغض النظر عن مخاوفهم، فإن الحكومة العراقية مطالبة بالأخذ بعين الاعتبار مصلحة الشعب العراقي في التعامل مع هذا الملف المعقد بالنسبة لها، ففي حال رفض تطبيق العقوبات الأميركية أو انتهاكها، فقد تفرض واشنطن عقوبات على العراق، كفرض عقوبات على شراء النفط العراقي، أو تجميد الأصول العراقية لدى الولايات المتحدة، وهو ما سيكون له آثار سلبية وكارثية على العراق[210].

الخاتمة

يبقى موضوع العلاقات العراقية-الايرانية الموضوع الاكثر تداولا بين المختصين والساسة كون العلاقة بين البلدين تعود لسنين طويلة اتسمت بالمد والجزر في احيان كثيرة، لا سيما قبل عام 2003، وعُدّت إيران من اهم الدول الإقليمية المؤثرة في الشأن العراقي بعد الاحتلال الأمريكي له في نيسان 2003 نتيجة ارتباط العلاقات بينهما بعوامل التاريخ والجغرافية، الامر الذي جعل العراق فاعلا اساسيا في التفكير الاستراتيجي الإيراني على مر المراحل التاريخية، وكانت قضايا (الحدود، والمياه، والديون والتعويضات، والمعتقلين والمفقودين) من ابرز القضايا العالقة بين البلدين منذ العام 2003 والى يومنا هذا.

ولكن مع مرور السنين تطورت العلاقة في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية فضلاً عن السياحة الدينية، واصبح العراق مصدرا لتسويق البضائع الايرانية، فضلا عن المشاورات الدبلوماسية بين الطرفين لحل الازمات السياسية، لكن العقوبات الاميركية الاخيرة على حكومة طهران جعلت الحكومة العراقية تلجأ الى تنفيذها لحماية مصالح شعبها وهذا ما اكده المسؤولين العراقيين في اكثر من مناسبة، ولا سيما في المجال الاقتصادي الذي اثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي داخل ايران نتيجة انخفاض قيمة التومان الايراني امام الدولار الامريكي الامر الذي دفع الحكومة الايرانية الى اتباع سياسة جديدة ووضع الخطط الكفيلة بحل الازمة ومواجهة تلك العقوبات بدبلوماسية عالية.

---

[210] وحدة الدراسات العراقية، العراق والعقوبات الأمريكية على إيران، المصدر السابق نفسه.

التوصيات:

يُقدم الباحثان مجموعة من التوصيات لصُناع القرار في العراق، أهمها:

1- اتباع الدبلوماسية في المفاوضات مع الجانب الإيراني، بعيداً عن التشنج.
2- بناء علاقة متكافئة مع إيران.
3- دعم المؤسسات الأمنية العراقية وفي مقدمتها الجيش العراقي وتسليحه بأحدث الأسلحة، ليتمكن من صد أي هجمات إرهابية يتعرض لها العراق، وبالتالي يقل اعتماده على المساعدات العسكرية الإيرانية.
4- ينبغي على صانع القرار العراقي ان يتعامل مع مستقبل الاقتصاد العراقي وفق أصعب الاحتمالات حتى يتجاوز الآثار الناجمة عن العقوبات الأميركية على طهران وأي بلد يتعامل معه اقتصادياً.
5- العمل على تنويع منافذ تصدير النفط عبر الدول المجاورة كالسعودية والاردن وتركيا وايران، فأي منفذ من هذه المنافذ يتعرض لخلل ما او أزمة معينة، سيتم اللجوء إلى المنافذ الأخرى لتعويض النقص الناجم عن الخلل او الازمة.
6- تنويع التبادل التجاري حتى يتم تلافي الآثار السلبية التي تحصل في حال تركيز الاستيرادات لأن الدول التي يعتمد عليها في تلبية الطلب المحلي وتعرضها للعقوبات الاقتصادية ستنعكس بشكل مباشر على العراق ولو بالأمد القصير، فتنويع الاستيرادات سيقلص حجم الاثار السلبية التي تنعكس على الواقع العراقي.
7- تنويع تقويم النفط العراقي وعدم الاقتصار على الدولار في تقويمه لأن اي أزمة تصيب الاقتصاد العالمي ستنعكس سلباً على الاقتصاد العراقي.

المصادر:

أولاً: الكتب العربية:

1- إبراهيم نوار، العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية، مركز المحروسة، القاهرة، 2010.

2- أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2010.

3- بتول هليل الموسوي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (25)، الجامعة المستنصرية، تموز 2008.

4- مازن الياسري، العراق والمجتمع الدولي والعهد، دار السلام ، بيروت ، 2010.

5- محمد علي حوات، قراءة في الخطاب الإعلامي والسياسي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005.

6- سعيد خديدة علو، العلاقات العراقية – الإيرانية واثرها على القضية الكردية في العراق 14 تموز 1958-8 شباط 1963، دار دجلة، عمان، 2007.

7- خالد عيسى طه، العراق ومسيرة الدم، الدار العربية للعلوم ، ناشرون، بيروت، 2010.

8- ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2003.

9- عصام السيد عبد الحميد، الخطاب الاعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006.

10- فاضل حسن كطافة الياسري، العراق وموقعه المجاور لإيران-دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، 2006.

ثانياً: الكتب المترجمة:

1- أنتوني كوردسمان، تطور التمرد العراقي (2003-2005)، ج1، ترجمة: امير جبار الساعدي، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011.

ثالثاُ: الدوريات

1- أحمد عمر الراوي، تأثير سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية التي نظمها قسم الدراسات الجغرافية (دراسات حول مشكلة المياه في العراق)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2009.

2- بيداء محمود أحمد، تطبيع العلاقات العراقية-الإيرانية عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (17)، الجامعة المستنصرية، تموز 2005.

3- بيداء محمود أحمد، الحدود العراقية – الإيرانية: دراسة تاريخية سياسية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العددان (20-21)، الجامعة المستنصرية، 2006.

4- التقرير الاستراتيجي العراق 2008، العلاقات العراقية - التركية: اشكالية مركبة ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد،2008.

5- عامر هاشم، دراسة في اثر الفاعلين الإيراني والتركي في المعادلة العراقية، مجلة دراسات سياسية، العدد(14)، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة ، بغداد، 2009.

6- عبد الواحد الجصاني، حول التعويضات في الحرب العراقية- الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، العدد (333)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني 2006.

7- محمد كامل الربيعي، مستقبل العلاقات العراقية – الإيرانية، المجلة السياسية والدولية، العدد (10)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2008.

رابعاً: الكتب الأجنبية

1- Anoushiravan Ehteshami, Iran- Iraq Relations after Saddam, the Washington quarterly, the center for strategic and international studies and the Massachusetts institute of technology, Autumn 2003, PP.115-118.

خامساً: الصحف

1- اربعة الاف معتقل عراقي في إيران والكويت والسعودية، خبر منشور في جريدة البرلمان، العدد (1310)، 27/ 3/2011.

2- تراجع الاحداث السياسية لعام 2008، جريدة الصباح، العدد (1569)، 13/12/2008.

3- المبازل الإيرانية والمخلفات الحربية السابقة تدق ناقوس الخطر، تقرير منشور في جريدة البرلمان، العدد (1280)، 7/2/2011.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1- عماد عبد الكريم، استراتيجية إيران في احتلال العراق، استرجع بتاريخ 26/ 8/ 2010 على الموقع الالكتروني: .http://www.Ikhwan.Net/forum/show thread.Php?I43107

2- فلاح الشيباني، الملحقية التجارية الإيرانية في بغداد، نعمل على مساعدة التجار والمستثمرين العراقيين للتعامل مع الشركات الإيرانية، استرجع بتاريخ 16/1/2011، على الموقع الالكتروني.

http://www.inciraq.com/pages/viewpaper.php?id=20088930

3- وحدة الدراسات الإيرانية، العقوبات الأمريكية على إيران وتأثيرها على العراق، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسة منشورة بتاريخ 17/11/ 2018 على الرابط الالكتروني الآتي:

https://rawabetcenter.com/archives/77392

4- ملخص بيان قانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات المنشور على الإنترنت عِبر الموقع الالكتروني الآتي:

https://www.treasury.gov/resourcecenter/sanctions/Programs/.../CISADA_arabic.pdf

5- حامد عبد الحسين الجبوري، الاقتصاد العراقي في ظل العقوبات الامريكية لبعض الاقتصادات الاقليمية والدولية الآثار والآفاق، مقال منشور بتاريخ 13-09-2018 على الموقع الالكتروني: http://fcdrs.com/economical/1123

6- العراق والعقوبات الأمريكية على إيران، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات العراقية، دراسة منشورة بتاريخ 21-8-2018 على الرابط الالكتروني الآتي:

http://rawabetcenter.com/archives/72064

7- مازن الرمضاني، العلاقة العراقية-الإيرانية، مقال منشور في المركز العرابي للأبحاث ودراسة السياسات، بتأريخ 17 - يناير-2011، على الرابط الالكتروني الآتي:

https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies//Pages/art12.aspx

8- عماد عبد الكريم، استراتيجية إيران في احتلال العراق، استرجع بتاريخ 26/ 8/ 2010 على الموقع الالكتروني: http://www.Ikhwan.Net/forum/show thread.Php?I43107.

9- وحدة الدراسات الإيرانية، العقوبات الأمريكية على إيران وتأثيرها على العراق، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسة منشورة بتاريخ 17/11/ 2018 على الرابط الالكتروني الآتي:

https://rawabetcenter.com/archives/77392

10- حامد عبد الحسين الجبوري، الاقتصاد العراقي في ظل العقوبات الامريكية لبعض الاقتصادات الاقليمية والدولية الآثار والآفاق، مقال منشور بتاريخ 13-09-2018 على الموقع الالكتروني: http://fcdrs.com/economical/1123

11- وحدة الدراسات العراقية، العراق والعقوبات الأمريكية على إيران، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسة منشورة بتاريخ 21-8-2018 على الرابط الالكتروني الآتي:

http://rawabetcenter.com/archives/72064

12- فلاح الشيباني، الملحقية التجارية الإيرانية في بغداد، نعمل على مساعدة التجار والمستثمرين العراقيين للتعامل مع الشركات الإيرانية، استرجع بتاريخ 16/1/2011، على الرابط الالكتروني:

http://www.inciraq.com/pages/viewpaper.php?id=20088930.

القضية الفلسطينية في سياسة ايران الخارجية للمدة(1979–2013) دراسة تاريخية

The Palestinian issus in Irans foreign policy for the period(1979-2013) historical study

د. فراقد داود سلمان الشلال

جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الملخص

تضامنت ايران حكومة وشعبا مع القضية الفلسطينية وحقوق شعبها المغتصبة منذ عام1948, بفضل القيادة الدينية للإمام الخميني بعد نجاحه في اسقاط حكومة الشاه بالثورة الاسلامية عام1979, واصبحت ايران منذ ذلك الوقت عنصرا فاعلا في النظام الاقليمي العربي خاصة بعد ان وجدت ايران تشتت الموقف العربي ورضوخه لعمليات التسوية العربية-الصهيونية, اعتبرت ايران القضية الفلسطينية هي قضية الامة بأجمعها ولاحق لإسرائيل في جزء من اراضيها, وبالرغم من وصول الإصلاحين الى حكم ايران ومن ثم المحافظين الا ان القضية الفلسطينية بقيت تحتل الصدارة في اهتمامات الساسة الايرانيين فقد تغيرت توجهاتهم من الايديولوجيا الى الواقعية والبراغماتية بسبب التحديات السياسية والامنية كان الهدف منها تعزيز مكانتها الاقليمية والاعتراف بدورها كلاعب اقليمي مهم لا يمكن تجاوزه بأية ترتيبات سياسية في المنطقة.

Abstract

lran has joined the joined the government and people with the Palestinian cause and the rights of its people usurped since 1948 thanks to the religious leadership of lmam Khomeini after his succession overthrowing the shahs government .since then lran has become an active player in the Arab regional system .especially after the dispersion of the Arab position and its surrender to the Arab –Zionist settlement process.in spite of the arrival of the reformists and conservatives to govern in lran ,but the issue remained at the forefront in order to strengthen lrans regional status and recognition as a regional player cannot be bypassed.

المقدمة

احتلت القضية الفلسطينية حيزا كبيرا في سياسات الدول الاسلامية عامة وايران خاصة وكان دعم الشعب الفلسطيني في التحرر من صلب اهتمام الحكومة الايرانية بعد نجاح الثورة الاسلامية عام1979 حيث اصبحت ايران منذ العقد الاخير عنصرا فاعلا في النظام الاقليمي العربي وذلك من خلال تحالفها مع المنظمات الفلسطينية المعارضة للتسوية السياسية وهي التأثير في ركيزتي المصالح الامريكية في المنطقة وفي تدفق النفط عبر مضيق هرمز والتأثير في امن اسرائيل من خلال حزب الله اللبناني وحركة الجهاد الاسلامي الفلسطيني وهذا ادى الى نجاح طهران في مقايضة امريكا على الملف النووي الايراني بما يضمن للأخيرة مصالحها في المنطقة ولايران قيادة اقليمية وتمكنت ايران من الامساك بالورقة الفلسطينية الاستمرار بتخصيب اليورانيوم والخروج من مطرقة الضغوطات الامريكية وسياسة الدبلوماسية الاوربية. وان الدعم الايراني للقضية الفلسطينية ادى الى تزايد تأييد بعض الاطراف العربية لإيران التي عدتها من الدول المناضلة والمعارضة لإسرائيل وكبح قدرات اسرائيل في المنطقة ومنعها من التصور ان تفوقها العسكري على العرب سيقودها الى تفاهمات اقليمية تمنحها مكاسب اقتصادية وسياسية تحت ستار عملية التسوية

اهمية البحث: تتأتى اهمية البحث من كونه يسلط الضوء على مسار توجهات سياسة ايران الخارجية تجاه القضية الفلسطينية والتي نجحت ايران في توظيف الورقة الفلسطينية لصالحها في تحقيق طموحاتها النووية من جهة, وبروزها كطرف صاحب تأثير على المحيط الاقليمي من جهة اخرى.

اهداف البحث: يهدف البحث الى توضيح ان مصالح ايران وامنها القومي يكمن في الحفاظ على نفوذها في المنطقة وفرض ارادتها كطرف رئيس في معادلة توازن القوى الاقليمي واهم ما يحقق لها ذلك هو الاستمرار ببرنامجها النووي والثبات على سياستها العدائية لإسرائيل ودعم حركات المقاومة الفلسطينية.

اشكالية البحث: تدور اشكالية البحث حول محورية القضية الفلسطينية في سياسة ايران الخارجية منذ عهد الامام الخميني عام1979الى عهد الرئيس محمود احمدي نجاد 2005-2013, الايراني وبالرغم من اختلاف التيارات الحاكمة للسلطة في ايران من الاصلاحيون والمحافظون الا ان الاهداف بقيت واحدة وهي امكانية قيامها بدور اقليمي متميز في المنطقة وذلك من خلال دعمها للقضية الفلسطينية.

اقسام البحث: للإحاطة بالموضوع قمنا بتقسيم البحث الى مقدمة وخمسة مباحث جاء المبحث الاول ليسلط الضوء على القضية الفلسطينية في منظور الامام الخميني, وخصص المبحث الثاني لدراسة القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين علي اكبر رفسنجاني ومحمد خاتمي1989-1997, وتناول المبحث الثالث القضية الفلسطينية في عهد محمود احمدي نجاد2005-2013, وجاء المبحث الرابع ليوضح موقف ايران من تطورات القضية الفلسطينية2009-2011, والمبحث الخامس تناول اسباب توتر وانفراج العلاقات الفلسطينية –الايرانية2011-2013. وزد على ذلك خاتمة واستنتاجات وقائمة الهوامش.

منهجية البحث: قمنا باتباع المنهج التاريخي بغية الوصول الى ادق الاستنتاجات.

المبحث الاول: القضية الفلسطينية في منظور الامام الخميني[(1)] 1979-1989

تهتم الايديولوجيا بالنظام السياسي وتركز اهتمامها حول السيطرة على السلطة السياسية وممارستها , كما انها تهتم بالإنسان ودوره وتعمل على تأليف سلوك افراد المجتمع ليتوافق مع توجهاتها, كما انها تهتم بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي, اي انها تعد منحى حياتي ونظام لإدارة حياة الافراد فهي نسق فكري عام يقدم تفسيرا للظواهر السياسية ,الاجتماعية, الفكرية, والاخلاقية ويعمل على توجيه وتبسيط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات.[(2)]

وان صانع قرار السياسة الخارجية هو فرد او مجموعة من الافراد لكل منهم نسق عقيدي خاص به , وقد يتبنى المجموع نسقا عقيديا واحدا او ايديولوجيا محددة تحدد طبيعة التفكير وكيفية استقاء المعلومات وتنظيمها وتبويبها وترتيبها وتحديد البدائل القرارية واختيار البديل النهائي الذي يمثل قرار السياسة الخارجية. وتؤثر الايديولوجية او النسق العقيدي لأفراد مجموعة صنع القرار بشكل كبير في توجيه السياسة الخارجية للعديد من الدول فهي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في واضعي السياسات الخارجية وتمدهم بالأداة التي يفسرون بها الواقع بحسب تصوراتهم وبما يتفق مع النماذج الفكرية والسياسية التي يعتنقونها.[(3)]

ومن هنا يكون قرار السياسة الخارجية متماشيا مع معطيات الموقف السياسي. وتمكن ايه الله الخميني ادارة الثورة الاسلامية في ايران من منفاه في فرنسا بعد سنوات قضاها في تركيا والعراق واستطاع من جذب العديد من طبقات المجتمع الايراني وبالأخص الطبقة الوسطى من التكنوقراط والي يمثل غالبيتها الطلاب والموظفين للوقوف وراء افكاره التي كانت الشرارة التي اطلقت الثورة ضد النظام الحاكم في ايران واطاحت به في عام1979.[(4)]

ولقد مثلت تصورات الامام الخميني المحرك الفكري للسياسة الخارجية الايرانية لأنه قسم العالم من حيث القوة الى قسمين "المستضعفون والمستكبرون" والذي رأى ان ايران الاسلامية هي الدولة الوحيدة في العالم التي تسلك المسلك الحيادي ,لأنها وحدها التي تتمتع بالاستقلال الحقيقي , فضلا عن انها هي الدولة الوحيدة التي يتحقق فيها الاسلام الصحيح وهي الحكومة الوحيدة التي تأسست على مبادئ القرآن ومن ثم فان صراعها مع اي طرف خارجي مهما كانت هويته هو بالأساس كفاح بين الحق والباطل.[5]

وانسجاما مع مبادئ الثورة قطعت ايران علاقاتها الرسمية مع اسرائيل بوصفها" الشيطان الاصغر" والتي كانت قد بدأت منذ عهد دافيد بن غورين قبل اثنين وعشرون عاما, والغاء الرحلات الجوية والاتصالات البريدية بين الدولتين واغلاق مكاتب شركة العال الاسرائيلية للطيران, فضلا عن ايقاف تزويد اسرائيل بالنفط الايراني, وتحويل سفارة اسرائيل بعد الغائها الى مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية.[6] ومثل وصول ياسر عرفات[7] رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو اول زعيم عربي له وزن يصل الى طهران بعد نجاح الثورة الاسلامية وكان اول قائد عربي يلتقي بالإمام الخميني لتهنئته بالانتصار في 17/شباط من العام 1979وكان برفقة عرفات وفدا فلسطينيا مكونا من ستين فدائيا فلسطينيا وكان على راسهم احمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وسعد حايل مسؤول غرفة العمليات المركزية وعدد من عناصر الثورة الفلسطينية[8]

وادلى عرفات بتصريح للصحفيين ذكر فيه" لقد شعرت داخل الاجواء الايرانية وكأنني انوي زيارة القدس.. اليوم انتصرت الثورة الايرانية وغدا ستنتصر فلسطين "وفي اليوم الثاني من الزيارة رفع ياسر عرفات العلم الفلسطيني على مبنى السفارة الفلسطينية بحضور مهدي بازركان[9] رئيس الحكومة الايرانية وكريم سنجابي[10] وزير الخارجية واستبدل اسم الشارع الذي يقع فيه مبنى السفارة من شارع (كاخ) الى شارع فلسطين, وعين هاني الحسن المعروف باسم خليل الوزير اول أول ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية في طهران.[11]

وفي منتصف العام نفسه اعلن الامام الخميني اعتبار اخر جمعة من شهر رمضان "يوم القدس" كفعل تضامن دولي للمسلمين ليدعموا الحقوق الفلسطينية المشروعة للشعب المسلم في فلسطين وهو ايضا يوم للضعفاء والمستضعفين لمواجهة قوى الاستكبار, فيرى الامام الخميني القضية الفلسطينية من اهم القضايا العادلة في العالم ودائما ما يذكر"نحن نساند المضطهدين أيا كان القطب الذي ينتمون اليه فالفلسطينيون يضطهدهم الاسرائيليون.. لذا نحن نساندهم وتعتبر ايران اسرائيل دولة غير شرعية لأنها تأسست على حقوق شعب اخر وهي اغتصبت منه "[12], لذلك رفض الامام الخميني ومن سار على نهجه جميع اشكال مفاوضات السلام مع اسرائيل

معتبرين انها غير مشروعة دينيا سواء كانت علاقات تجارية او سياسية , وان القضية الفلسطينية من منظور الامام الخميني هي ليست قضية وطنية تخص الشعب الفلسطيني وحده وانما قضية تخص جميع المسلمين لان القدس كانت اولى القبلتين وعلى هذا النحو على كل مسلم واجب ديني واخلاقي هو التسلح ضد اسرائيل وتحرير القدس.[13]

واصدر الامام الخميني اوامره في20 /تشرين الثاني من العام 1980بتشكيل جيش المستضعفين وهو الجيش الذي عرف باسم جيش العشرين مليون, وكان من اهداف تشكيله تحرير القدس ولكن اجهض هذا المشروع بسبب اندلاع الحرب العراقية- الايرانية 1980-1988, وعندما زحفت الجيوش الاسرائيلية على بيروت في العام1982 وكانت القيادة الفلسطينية مهددة بالسقوط في ايدي الإسرائيليين ابدى عدد كبير من الايرانيين عن رغبتهم في التطوع وسافر بالفعل نحو (1500) شخص من رجال الحرس الثوري للدفاع عن الارض الفلسطينية المقدسة وفي عام 1984 اقترح اية الله حسن منتظري فكرة انشاء جامعة خاصة للفلسطينيين في ايران يتلقون فيها التعليم العالي مجانا لكن الفكرة بقيت دون تنفيذ.[14]

وبالمجمل فان الثورة الاسلامية وثوابتها تتعامل مع القضية الفلسطينية وفق ثلاثة محددات[15]

اولا: تنظر ايران الثورة للقضية الفلسطينية كإحدى اهم القضايا العادلة في العالم وتتعامل معها باعتبارها اهم قضايا العرب والمسلمين بالمعنى الاستراتيجي, الى الدرجة التي افردت مادتين كاملتين في الدستور الايراني لعام1979 للقضية الفلسطينية المادة(152)ان الدفاع عن حقوق المسلمين يمثل احد المبادئ الاساسية للخارجية الايرانية, بينما عبرت المادة(156)من الدستور عن اولوية الجمهورية الاسلامية في دعم المستضعفين في اي بقعة من العالم وهاتين المادتين تصبان في صالح القضية الفلسطينية بشكل مباشر.

ثانيا: لا يوجد ادنى شك لدى ايران الثورة الاسلامية ونظامها القائم على نظرية ولاية الفقيه وحكم رجال الدين والمرجعية الدينية بان القضية الفلسطينية شكلت في الماضي وتشكل اليوم مصدرا مهما جدا من مصادر مشروعية الثورة الاسلامية وشرعية النظام الحاكم.

ثالثا: ثوابت الثورة الاسلامية اعتبرت القضية الفلسطينية قضية الامة مادامت "اسرائيل" قائمة كدولة وان حل القضية الفلسطينية يكمن في حذف اسرائيل من خارطة الشرق الاوسط".

المبحث الثاني : القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين علي اكبر هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي (1989-2005)

تقلص دور الايديولوجيا الثورية الايرانية في صنع السياسة الخارجية عقب وفاة الامام الخميني عام 1989, وتولي علي اكبر هاشمي رفسنجاني[16](1989-1997) الحكم, لتتقدم عوامل المصلحة القومية على الاعتبارات الايديولوجية. حيث اوضح رفسنجاني سياسة بلده تجاه القضية الفلسطينية بان اسرائيل دولة عنصرية وتوسعية لم تنشا في المنطقة لتصنع السلام فيها وانما لنهب ثرواتها, ولذلك ترفض ايران اية تسويات تضمن الاعتراف بإسرائيل وتضر بالحقوق الفلسطينية.[18]

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية1991قامت الولايات المتحدة الامريكية بجهود حثيثة من اجل ارساء عملية السلام في الشرق الاوسط فأرسل الرئيس الامريكي جورج بوش ببرقيات الى الرؤساء والملوك العرب ,من اجل عقد مؤتمر في العاصمة الاسبانية مدريد في تشرين الاول1991يمهد لإنهاء حالة الصراع العربي- الاسرائيلي, واعربت ايران عن موقفها الرسمي الذي جاء رافضا لمبادرات السلام مع الجانب الاسرائيلي واعتبرت موافقة الزعماء العرب على حضور المؤتمر اضعاف للقضية الفلسطينية وعارضت اية تسوية لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة.[18]

وسرعان ما عقدت ايران مؤتمرا مضادا لمؤتمر مدريد في 19/ تشرين الاول من العام نفسه في العاصمة طهران ,سمي "بالمؤتمر الدولي لدعم الثورة الاسلامية للشعب الفلسطيني "ولقد حضره ممثلون عن كل من لبنان والجزائر والسودان فضلا عن كافة الفصائل الفلسطينية المناهضة لعملية السلام في المنطقة على حساب الشعب الفلسطيني, ولقد ادان الرئيس رفسنجاني بشدة مؤتمر مدريد ووصفه بانه مؤتمر "استسلامي" ويسعى الى تمزيق وحدة الصف الفلسطيني من خلال زرع بذور الشقاق والخصام بين الفصائل الفلسطينية , وابدى استعداد ايران ارسال قوات عسكرية لمحاربة اسرائيل جنبا الى جنب مع الفلسطينيين وانشا المؤتمر صندوقا لمساعدات الفلسطينية برأسمال قدره (20 مليون دولار امريكي) مدعوما من مجلس الشورى الايراني.[19]

وبعد سنتين عارضت ايران ايضا اتفاقية اوسلو1993[20] المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل واعتبرتها ايران باطلة وغير شرعية ووصفت منظمة التحرير الفلسطينية بذراع اسرائيل لقمع الفلسطينيين ومما تجدر الاشارة اليه ان ايران بدأت تقلل من شدة مواقفها من اسرائيل وقضية الشعب الفلسطيني وبعد عقد المعاهدة الاردنية- الفلسطينية والتي سميت باتفاقية وادي عربة التي وقعت في 26/ تشرين الاول 1994استنكرت ايران هذه الاتفاقية[21]

ووصف السيد علي خامنئي[22] الاتفاقية بانها "تسوية غير عادلة ووصف اسرائيل بالعربيد الصهيوني البارع في قتل الابرياء".[23]

وانتقلت ايران من موقف المعارض, الى موقف عدم المانع او الرافض لها .)وازداد هذا التوجه قوة مع فوز الاصلاحيين ووصول محمد خاتمي[24](1997-2005) الى سدة الحكم, وبدت السياسة الخارجية لإيران اكثر واقعية, فايران لديها الرغبة الحقيقية في الخروج من العزلة الدولية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الامريكية من خلال سياسة الاحتواء المزدوج[25] كما لديها الرغبة في الانفتاح على دول أوربا, والمعسكر الاسيوي, ودول الخليج العربي, لذا نزعت ايران الى التخلي التدريجي عن اهمية العامل المذهبي في السياسة الخارجية الايرانية, لتحل محلها نظرة واقعية تقوم على تحقيق المصالح القومية للدولة بعد ان تأكد دور الدولة على حساب الثورة نتيجة سيطرة المعتدلين على السلطة الامر الذي جعل ايران تنتهج سياسة خارجية اكثر اعتدالا تجاه دول العالم وبالأخص دول الخليج المجاورة ومن ثم اصبحت رعاية المصالح القومية هي الركيزة الاساسية للسياسة الخارجية الايرانية.[26]

ولتعزيز علاقة ايران مع كافة الدول العربية والغربية اطلق محمد خاتمي مشروع حوار الحضارات في ايلول عام 1997 خلال كلمة القاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة ,ورأى محمد خاتمي ان فكرة حوار الثقافات هي محاولة من اجل التفاهم وترك التصادم, ورحبت الامم المتحدة واعتبرت عام2001 عام حوار الحضارات وعينت مندوبا خاصا لها, ووفقا لتوجهات خاتمي تبنى سياسة عدم معارضة او عرقلة عملية السلام في الشرق الاوسط والابتعاد عن كل ما يضر بعلاقات ايران مع الدول العربية في النظام السياسي الاقليمي.[27]

ودأبت ايران على مساندة القضية الفلسطينية وعدتها من القضايا المصيرية والمحورية ففي مؤتمر القمة الثامن لمنظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد في طهران في 16/ كانون الاول/1998ادان المؤتمرون في بيانهم الختامي النهج الاسرائيلي المتبع ضد فلسطين ودعا البيان الى ضرورة ان تمتنع اسرائيل عن استخدام الارهاب الدولة الذي تمارسه ضد الفلسطينيين الامنين متجاهلة جميع المبادئ الاخلاقية والقانونية وعلى اسرائيل ان تلتزم بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية[28]وان تخضع منشاتها للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[29]

واعلن محمد خاتمي خلال المؤتمر ان ايران ليست بصدد فرض سياستها على اية دولة بخصوص عملية التسوية رغم معارضتها المبدئية لها وهي لن تربط علاقاتها الثنائية مع الدول الاسلامية وبين الموقف من اسرائيل ووافقت ايران ان يتضمن المؤتمر خطابا سياسيا يدعم عملية السلام ويتمسك بأسس اتفاقية مدريد.[30]

في حين اوضح محمد خاتمي خلال مؤتمر قمة الدوحة الذي عقد في 13/ تشرين الثاني 2000, رؤيته تجاه القضية الفلسطينية ومفهوم الدولة الفلسطينية المتعددة الاديان والطوائف, ودعا الى عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين الى فلسطين واجراء استفتاء ديمقراطي للسكان الاصليين سواء كانوا مسلمين او مسيحين او حتى يهود لتقرير شكل الدولة ونظام الحكم الذي يرونه مناسب ليعيشوا فيه , وانشاء دولة فلسطينية مستقلة على كافة الاراضي الفلسطينية التاريخية, ويرى ان اسرائيل كيان غير شرعي وان اسرائيل اكبر عدو للعالمين العربي والاسلامي .[31]

وايدت ايران مبادرة الامير عبدالله بن عبدالعزيز[32] التي طرحها ابان عقد مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002 عندما تبنت جامعة الدول العربية وبالإجماع مبادرته وبعد اتفاق الاطراف الفلسطينية عليها الرامية الى اعتراف الدول العربية بإسرائيل شريطة انسحابها من الاراضي التي احتلتها , وكان موقف الرئيس خاتمي من تلك المبادرة المباركة والتأييد, اما عن وزير الخارجية الايراني كمال خرازي فقد وصفها بالمبادرة الاكثر سخاء من قبل الدول العربية التي تنسجم في اكثر الاحوال تفاؤلا مع قرارات الامم المتحدة.[33]

المبحث الثالث: القضية الفلسطينية في سياسة ايران الخارجية في عهد الرئيس محمود احمدي نجاد[34] (2005-2013).

بالرغم من الاختلاف الايديولوجي بين ايران وحماس الا ان فوز الاخيرة في الانتخابات التشريعية في العام2006, ومن ثم تشكيلها الحكومة جاء في ظل ظروف وتحديات كبيرة بالنسبة لطهران ,حيث تنامت الضغوط الدولية عليها بسبب ملفها النووي , فضلا عن الوجود العسكري الامريكي المكثف في المنطقة , وهو الامر الذي حتم عليها ان تنحي الايديولوجية جانبا لتتغلب لغة المصالح على سياسة ايران الخارجية , حيث ادان نجاد السياسة الاسرائيلية المتبعة ضد ابناء الشعب الفلسطيني وشكك بالمحرقة اليهودية التي يدعيها اليهود واكد ان اسرائيل ستزول من على الخارطة, وتشدد نجاد في سياسته حيال اسرائيل حيث صرح بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين للثورة الاسلامية في ايران " ان المحرقة الحقيقية هي التي تحصل يوميا في فلسطين والعراق .. وانه على مدى اكثر من ستين عاما اتاحت هذه الخرافة للصهاينة ان يبتزوا النساء والاطفال"[35]

ولقد اثارت تصريحات نجاد حول المحرقة اليهودية ردود افعال غربية واسرائيلية وشنت وسائل الاعلام الاسرائيلية حملة ضد ايران وذكر يهود اولمرت لأحدى الصحف الالمانية قائلا" ان نجاد مريض نفسيا ومعاد للسامية "[36]

وازاء التصعيد الاسرائيلي الايراني وجد التقارب طريقه ما بين ايران وفلسطين ممثلا بزيارة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة الذي يتخذ من سوريا مقرا له لطهران مرتين خلال الاشهر الثلاثة الاولى في منتصف كانون الاول2005, والزيارة الثانية جاءت في شباط2006, واثمرت هذه الزيارات عن تنسيق ايراني- فلسطيني مع حركة حماس عالي المستوى [37]. وتأييدا من لدن ايران للقضية الفلسطينية قامت باستضافة مؤتمر لدعم الانتفاضة الفلسطينية في شهر نيسان 2006 وقدمت دعما بقيمة 100 مليون دولار لحماس ودعا المرشد الاعلى للثورة الاسلامية علي خامنئي خلال المؤتمر دول العالم الاسلامي اعتبار فلسطين قضيتها الاولى.[38]

وتضامنا للمطالب الشرعية الفلسطينية عقد معهد الدراسات السياسية والدولية في وزارة الخارجية الايرانية مؤتمرا دوليا في طهران في2006/12/11, حول حقيقة وحجم المحرقة اليهودية وقد شارك في هذا المؤتمر عدد كبير من اساتذة الجامعات الايرانية والاجنبية وقد تمخض عن المؤتمر تشكيل لجنة دولية لدراسة المحرقة اليهودية وقال نجاد في المؤتمر ان اسرائيل ستزول قريبا على غرار الاتحاد السوفيتي وقد اعرب منوشهر متقي وزير الخارجية الايراني عن رأيه بالمؤتمر "الغاية من عقد المؤتمر ليس اثبات او نفي المحرقة وانما فتح الطريق امام الباحثين الأوربيين لأبداء أراءهم حول ذلك"[39]

ولقد جاء رد الفعل الاسرائيلي على هذا المؤتمر الشجب والاستنكار ففي بيان اصدرته وزارة الخارجية الاسرائيلية لعقدها ورعايتها مؤتمر دولي ينكر المحرقة اليهودية واعلنت الوزارة كذلك عن نيتها رفع دعوى قضائية على محمود نجاد في محكمة العدل الدولية بتهمة محاولة ابادة الإسرائيليين, واعتبر الاسرائيليون انكار نجاد لهذه المحرقة يسعى الرئيس الايراني الى اضفاء صبغة الشرعية على نواياه الصحيحة بالقضاء على اسرائيل ونشر الافكار الاسلامية المتطرفة التي تتناقض مع مبادئ وقيم العالم الحر.[40]

واثر قيام اسرائيل بهجوم كبير على قطاع غزة في كانون الاول من عام2008, انتقدت ايران وبشدة الدول العربية لعدم وقوفها الى جانب الشعب الفلسطيني في القطاع, ودعت الدول الاسلامية للتحرك لوقف العدوان الاسرائيلي بأرسال سفينة تحمل المساعدات الغذائية والطبية لهم وابداء الاستعداد لإقامة مستشفى ميداني قريب من غزة لمعالجة المصابين بالإضافة الى الدعم اللوجستي والمادي للمقاومة الفلسطينية. ثم نظمت المؤتمرات نصرة للقضية الفلسطينية في شهر اذار / 2009, فضلا عن مؤتمر القدس الذي عقد كالعادة في الجمعة الاخيرة من شهر رمضان.[41]

وطالب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الايرانية حسن قشقاي المجتمع الدولي ومنظمة المؤتمر الاسلامي بضرورة التحرك لوقف العدوان الاسرائيلي على غزة , وعمت المظاهرات مختلف المدن الايرانية وافتتح علماء الدين الايرانيين باب التطوع لمواجهة الاعتداء الاسرائيلي.[42]

وعملت يران على اطلاق حملة دبلوماسية واعلامية للمطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار ورفع الحصار عن سكان القطاع وانخرط فيه الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد ووزير الخارجية الايراني متقي وحمل لوائها عدد من ابرز الصحف الايرانية المحافظة مثل جمهوري اسلامي , وكيهان. التشاور المستمر مع اركان محور الممانعة في سياقات مختلفة منها مؤتمر الدوحة الذي عقد في كانون الثاني 2009.[43] حيث تبوأ الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد مقعدا هاما في ذلك المؤتمر بسبب غياب اهم دولتين عربيتين وهما مصر والمملكة العربية السعودية. وتعود اهمية غزة بالنسبة ايران من خلال ما يلي:[44]

اولا: ان قطاع غزة يمتلك موقعا استراتيجيا يعطي ايران اطلالة على البحر المتوسط.

ثانيا: يقلق اسرائيل من الداخل ويهددها ويضعها بين فكي الكماشة جهة في الجنوب وجهة اخرى في الشمال.

ثالثا: محاولة ضرب نظام مصر العمود الفقري للمشروع القومي العربي ممكن التخلي عن ورقة القطاع مقابل ثمن اهم في مكان اخر محيط ايران مثلا فالإطلالة على البحر المتوسط يؤمنها حزب الله في جنوب لبنان. وفي هذه المعادلة حزب الله هو الثابت في المعادلة الايرانية وحماس هي المتغيرة المؤقتة خاصة في ظل التجانس المذهبي العقائدي مع الحزب عكس حركة حماس.

ومما تجدر الاشارة اليه ان حركة حماس كانت تنظر للدعم الايراني لها بانه واجب ديني واخلاقي يفرضه الوضع الفلسطيني, وايران تنظر اليه على انه دعم لحركات الممانعة والمقاومة في وجه قوى الاستبداد والظلم.

المبحث الرابع: موقف ايران من تطورات القضية الفلسطينية 2009-2011

اولا: العامل الداخلي

نجحت ايران ولزمن طويل لو جزئيا في ابقاء علاقته بالقضية الفلسطينية بعيدة عن ساحة الجدل السياسي الداخلي بين الاحزاب والتكتلات السياسية المختلفة بحيث عدت القضية الفلسطينية خطا احمر امام اية انتخابات داخلية تحدد من سيحكم البلاد تنفيذيا وتشريعيا الا ان هذه المعادلة بقيت بأمان حتى العام 2009 , حين اتهمت احزاب المعارضة وزارة الداخلية

بتزوير الانتخابات لصالح الرئيس محمود احمدي نجاد وانزلت جمهورها الى الشارع للتظاهر تحت شعار "اين صوتي"؟, حينها دخلت القضية الفلسطينية في صلب الازمة الداخلية الايرانية حين هتف الناس بالشوارع " لا غزة ولا لبنان, روحي فداء ايران".[45]

ومن خلال هذا الشعار يتضح ان هناك شرائح اجتماعية ايرانية ليست قليلة تبدو غير راضية عن استراتيجية النظام السياسي الايراني في التعامل مع القضية الفلسطينية القائمة على تغليب ثوابت الثورة الاسلامية على المصالح الداخلية والوطنية للشعب الايراني, ففي الوقت الذي يعاني فيه المواطن الايراني من حصار اقتصادي خانق اثقلت كاهل المواطن بينما هناك اصرار من المؤسسة الحاكمة على تقديم الدعم المالي وبشكل كبير لفصائل المقاومة الفلسطينية وحزب الله اللبناني والنظام في سوريا.

ثانيا: العامل الاقليمي ثورات الربيع العربي

ادى سقوط بعض الانظمة العربية بفعل ثورات الربيع العربي , وانحسار احتكار ايران لفكرة المقاومة ضد اسرائيل , ومجيئ انظمة عربية منتخبة شعبيا تقف علنا الى جانب فصائل المقاومة الفلسطينية كلها احداث من شانها رفع حدة التنافس الاقليمي بين ايران وبقية الدول على لعب الدور الاساس في القضية الفلسطينية , وهذا ما دفع ايران على رفع وتيرة دعمها المادي والعسكري لحركتي الجهاد الاسلامي وحماس.[47]

ولقد اتخذت الحكومة الايرانية وتيارها المحافظ موقفا مؤيدا للنظام السوري في مواجهة الثورة السورية منذ انطلاقها في 18/مارس/اذار2011,وظهر ذلك من خلال التأييد الكامل للنظام ووصفت الثورة السورية بالمؤامرة الاجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سورية من قبل الصهاينة والغرب , والنظر الى الاحداث على انها فتنة شبيهة بما حدث في ايران في العام 2009, وقد اكدت ايران في اكثر من مناسبة ايمانها بقدرة الحكومة السورية التعامل مع الاوضاع واعلنت دعمها للإصلاحات التي اعلنها الرئيس السوري بشار الاسد لتخفيف الازمة. ونظرا للتقدير الشعبي العربي لمواقف السياسة السورية تجاه الغرب واسرائيل فقد ركزت البيانات الايرانية الرسمية على ان الشعوب العربية تدرك ان ما يجري في سوريا ما هو الا "مؤامرة امريكية لدعم الكيان الصهيوني" [48]

ولقد بدت المفارقة كبيرة وواضحة في الموقف الايراني من ثورات الربيع العربي , ففي الوقت الذي دعم فيه النظام الايراني الثورات الشعبية في البحرين, ومصر, رفضها في سوريا, وقمعها في الداخل الايراني, في حين تحدث المرشد الاعلى علي خامنئي عن ضرورة مساندة سوريا ودعمها. وبسبب تباين هذه المواقف اتهمت المعارضة الاصلاحية في ايران النظام الحاكم بالازدواجية.[49]

وتعرض الاعلام الرسمي الايراني لهجوم كبير من قبل الاصلاحيين ومن الامثلة على ذلك المقال الذي كتبه نائب وزير الخارجية الايراني الاسبق محمد الصدر وانتقد فيه التغطية الاعلامية للانتفاضة السورية في وسائل الاعلام الرسمية وشبه الرسمية وقال ان الموقف المطلوب من ايران هو اسداء النصح للرئيس بشار الاسد للاستماع الى شعبه واجراء اصلاحات حقيقية في النظام. اما موقع المعارض الاصلاحي مير حسين موسوي, فقد قارن بين الاعلام الايراني الذي تحدث عن جمعة هادئة في سوريا بتاريخ23/نيسان/2011, ووسائل الاعلام السورية الرسمية التي صرحت "ان عددا من المدنيين قد قتلوا في المواجهات في تلك الجمعة" , ومن ذلك يتضح ان الموقف الايراني من الثورة السورية لم يكن مفاجئا بسبب طبيعة العلاقات الاستراتيجية السورية-الايرانية منذ قيام الثورة الاسلامي عام1979, وان اضعاف او اسقاط النظام السوري ستكون تداعيات سلبية على النفوذ الايراني في لبنان "حزب الله اللبناني" , وفلسطين على اعتبار ان سوريا البوابة الجيوسياسية لهذا النفوذ.[50]

اما عن موقف حركة حماس والجهاد الاسلامي الفلسطينيين من الثورة السورية فعند اندلاعها كان من الطبيعي ان يطلب النظام السوري تأييد حركة حماس كجزء مما يراه ردا للجميل على استضافتها في سوريا وتحديدا منذ ابعاد قادتها من الاردن في نهاية التسعينات ,ولكن الحركة لم يكن بوسعها ان تفعل ذلك ليس فقط لان التحالف مع سوريا كان ضد الكيان الصهيوني وليس ضد الشعب السوري بل ايضا لاعتبارات الوفاء للسوريين ومنحها الدعم المادي السخي بعيدا عن الحسابات السياسية غير حسابات المبادئ الدينية والقومية.[51]

ان ايران تمتلك رؤية بشان كيفية المحافظة على مصالحها في سوريا حتى من دون وجود الرئيس بشار الاسد , ولقد اشارت العديد من التقارير الاعلامية عن لقاءات عديدة كانت قد جرت بين مسؤولين ايرانيين وبعض قوى المعارضة السورية فطهران تدرك تماما ان لب الاستراتيجية التي تنادي بها القائمة على المقاومة والممانعة تتمحور حول القضية الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية ,كما انها تدرك تماما ان اي تراجع في العلاقة سيقدم مكاسب مجانية للأطراف الفلسطينية الاخرى الساعية الى بلورة حل سياسي للقضية وفق مبدأ ثنائية المفاوضات والسلام بسقف مطالب اقصاه دولة فلسطينية على حدود عام 1967, وهي معادلة ترفضها ايران جذريا , ولكن ذلك لا يمنع مما تقوم به ايران اليوم عبر الاحتفاظ بعلاقة متميزة مع بعض الفصائل الاخرى من خلال تخصيص دعم اضافي لها كأجراء وقائي لسد اي فراغ قد ينشا جراء تراجع العلاقة مع حماس.[52]

المبحث الخامس: اسباب توتر وانفراج العلاقات الفلسطينية-الايرانية 2011-2013

اولا: الثورة السورية

لاشك ان ايران واطرافا اخرى كانت تتدخل احيانا في الشأن الفلسطيني بشكل فج , مما ادى لتعقيد ملف المصالحة وتكريس الانقسام, الا ان ذلك لا يعني ان ايران وغيرها كان السبب الرئيس في المشاكل الفلسطينية الداخلية , وبالتالي فان تغير السياسة الايرانية لن يؤدي تلقائيا الى انهاء الانقسام الفلسطيني او تغيير معادلة الصراع مع اسرائيل ,فالخلل اضافة الى السياسة الاسرائيلية يكمن في النخب السياسية الفلسطينية وفي النظام السياسي الفلسطيني نفسه, وان لم تغير هذه النخب سياستها وترتقي بمواقفها للموقف الوطني المسؤول فان اي تغيير في سياسة ايران تجاه القضية الفلسطينية سيكون تأثيره محدودا.[53]

ولكن حقيقة الامر ان ايران ومنذ اندلاع الثورة السورية تقدم لحلفائها الاستراتيجيون حماس وحزب الله اللبناني الدعم المتواصل واللامحدود فضلا عن مساندة الرئيس بشار الاسد, بينما التزمت حركة حماس النأي بالنفس وعدم التدخل في الشؤون الداخلية السورية ويعد الموقف الذي ابدته حركة حماس بالتنصل من دعم الرئيس الاسد خلافا لما فعله حزب الله وغيره ممن تدعمهم ايران وكان دافعا لتحول مهم في علاقة حركة حماس بإيران اذ توترت العلاقات ما بين ايران وحركة حماس وانقطعت الامدادات المالية الايرانية لحماس واصبحت الاخيرة تعيش في ضائقة مالية واضحة بعد توقف الدعم الايراني لها على خلفية موقفها من الثورة السورية وما يدل على ذلك هو حالة الاختناق التي يعيشها اهل غزة بسبب كثرة الاعباء المالية من الضرائب والرسوم.[54]

وفي محاولة لملئ الفراغ المالي الذي سببه توقف الدعم الايراني حاولت حركة حماس استبدال هذا الدعم بدعم خليجي , وذلك من خلال الزيارات العديدة التي اجراها رئيس الحكومة في غزة اسماعيل هنية للبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية ,كما ان اعلان حركة حماس انها مع التحرك الشعبي في سوريا لم يفسر الى هجوم على نظام الرئيس الاسد بينما اعلنت ايران رسميا انها تقف مع النظام وتبنت رؤيته بالكامل وشنت هجوما شرسا على المعارضة والجيش الحر, متهمة اياهما بانهما مجموعات مسلحة تمارس الارهاب ضد الدولة ومؤسساتها المدنية كما وقفت ايران بشكل عملي مع النظام السوري من خلال مساعدات ضخمة شملت الاقتصاد والاستشارات العسكرية وتسيير رحلات جوية يومية باتجاه سوريا تحمل معها معدات عسكرية لمساعدة النظام السوري في حربه مع المعارضة المسلحة.[55]

وعلاقة طهران بحركة الجهاد الاسلامي الفلسطينية يشوبها الكثير من التوتر والازمات والاسباب عديدة منها[56]

1-انزعاج ايران من سياسة الحياد التي تتبعها القيادة السياسية للجهاد الاسلامي حيال عدد من القضايا الاقليمية وفي مقدمتها اليمن ورفض الحركة الاقتراب اكثر من التكييف السياسي الايراني لها.

2-التقليصات المالية المتزايدة لدعم الحركة في الآونة الاخيرة وهو ما تسبب في اشكالات واحراجات مالية داخلية كبيرة بدأت تصيب مؤسسات وكوادر الحركة.

3-حصلت حركة الجهاد الاسلامي على معلومات تفيد بان لإيران دور خفي بالتعاون مع مجموعات مفصولة واخرى داخل الحركة, لتشكيل جيوب تنظيمية موازية للحركة ومنفصلة عنها يطلق عليه حركة الصابرين داخل قطاع غزة يكون اكثر تبعية وولاء والتزاما بسياسة ورؤى ايران في المنطقة.

اصبح المشهد السياسي للعالم العربي بعد ثورات الربيع العربي يتسم بعدم الاستقرار والهدوء الامر الذي جعل اهتمام الحكومات الجديدة ينصب على القضايا الداخلية مثل تشكيل الحكومات والانتخابات والدستور, فضلا عن التطورات السياسية الامنية والاستراتيجية التي حدثت على المستويين الاقليمي والدولي جعل الانظار تتجه نحو حسابات الارباح والخسائر على تلك المستويات, وبدأت تبتعد عن اولوية القضية الفلسطينية وعن الاخطار المحدقة بها مثل مشروع برافر, لتتوجه الى تداعيات احتمالات الضربة الامريكية لسوريا , وما ستؤول اليه من تغييرات في موازين القوى الاقليمي وكذلك ما سينجم عن التفاهم الايراني الاوربي الامريكي حول البرنامج النووي الايراني من انعكاسات على المنطقة وتحالفاتها, كما توجهت الانظار الى مستقبل مصر بالأخص عقب الثورة على الرئيس محمد مرسي والاطاحة بتجربة الاخوان التي نقلت مصر ايضا الى مرحلة من عدم الاستقرار الامني والسياسي انعكست سلبا على قطاع غزة وعلى علاقة النظام الجديد مع حركة حماس وعلى مشروع المصالحة الفلسطينية-الفلسطينية الذي كان برعاية مصر.[57]

تابعت ايران دعمها للقضية الفلسطينية وحاولت الربط بين ما رأته صحوة اسلامية(الثورات العربية) وبين القضية الفلسطينية, وفي كل المؤتمرات الدولية التي عقدت في ايران حول هذه الصحوة حيث اكد علي خامنئي مرشد الثورة الاسلامية على اولوية القضية الفلسطينية وقال في استقبال مسؤولي الدولة وسفراء البلدان الاسلامية بمناسبة عيد الفطر في 19/اب/2012 " ان القضية الاصلية في العالم الاسلامي هي القدس الشريف وموضوع فلسطين المظلومة والتي

برزت اكثر بفضل الصحوة الاسلامية وعلى جميع الحكومات والشعوب الاسلامية والنخب السياسية والثقافية ان تحذر من مؤامرة خطيرة هي مؤامرة التكتم والالتفاف على القضية الاصلية للمسلمين"[58]

في حين رأى سعد جليلي امين المجلس الاعلى للأمن القومي الايراني خلال استقباله القيادي الفلسطيني اسماعيل الزهار" ان القضية الفلسطينية ومواجهة الكيان الصهيوني هما العمود الراسخ والفصل المشترك للصحوة الاسلامية" [59]

ثانيا: القضية الفلسطينية في قمة حركة عدم الانحياز في طهران

تعتبر ايران احد الاعضاء البارزين في حركة عدم الانحياز الدولية, وتبدي ايران اهتماما كبيرا بالمؤتمرات , وتعدها احدى الوسائل المهمة لدعم تحالفاتها في المنطقة العربية وخارجها لذلك سعت ايران الى ابراز اهتمامها بأولوية القضية الفلسطينية في قمة حركة عدم الانحياز التي عقدت للفترة ما بين 26-31 اب 2012في طهران , بمشاركة اكثر من مائة دولة من بينها خمس وثلاثون دولة شاركت على مستوى رئيس دولة , وخمس دول شاركت على مستوى المساعد الاول والمساعد للرئيس, ودولة واحدة شاركت على مستوى رئيس المجلس, وواحد واربعون دولة شاركت على اعلى مستوى لها في هذه القمة حيث اكد وزير الخارجية الايراني علي اكبر صالحي " ان القضية الفلسطينية تمثل المحور الاساس في الوثيقة الختامية لقمة طهران لحركة عدم الانحياز وان القيادة الايرانية ركزت على اولوية القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الاولى للعرب والمسلمين والاحرار"[60]

ولقد اعرب صالحي لوزير خارجية الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة محمد عوض على جميع الفصائل الفلسطينية توخي الحيطة والحذر تجاه المؤامرات الصهيونية وضرورة الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني.[61]

وتكمن اهميه هذه القمة في انها اصدرت ثلاث بيانات خاصة بالقضية الفلسطينية اكد البيان الاول على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وانهاء الاحتلال الاسرائيلي واستقلال دولة فلسطين وحق اللاجئن الفلسطينيين بالعودة وفق القرار الامي المرقم(194), وكرر البيان الثاني دعم الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة تحت راية المنظمة التحرير الفلسطينية وفق اتفاق القاهرة والدوحة , وكلفت اللجنة على مستوى المندوبين الدائمين في الامم المتحدة بمساعدة الشعب الفلسطيني لإنجاز اهدافه بما في ذلك الحصول على دولة غير عضو في الامم المتحدة. وجاء البيان الثالث متضامنا مع الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال واتخاذ الخطوات اللازمة لذلك بالمحافل الدولية.[62]

ومن ذلك يتضح لنا ان ايران ظهرت بمظهر القيادي والريادي في المنطقة من خلال البيانات الانفة الذكر والتي عدت دعم القضية الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني من اولويات سياستها الخارجية وذلك بالاعتماد على المشترك الاسلامي بينها وبين فلسطين.

ورحبت ايران بالمصالحة الفلسطينية واعلنت عن استعدادها لاحتضان حوار بين الفصائل الفلسطينية كما قال الرئيس محمود احمدي نجاد عندما استقبل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس واعلن استعداد بلاده تقديم اي دعم في اطار تحقيق التفاهم والمصالحة الوطنية بين الفلسطينيين وصرح" ان القضية الفلسطينية تعد اليوم اهم قضايا المنطقة وان هذه الاهمية اكتسبت طابعا دوليا واصبح العالم برمته يرتبط بشكل ما مع هذه القضية" واكد نجاد حرص بلاده على جميع الفلسطينيين واعرب لمحمود عباس استعداد ايران لاحتضان الفلسطينيين للجلوس على طاولة الحوار لتحقيق التفاهم والوحدة بين جميع الفصائل الفلسطينية.(63)

ثالثا: موقف ايران من الاعتراف الامي بفلسطين

ايدت ايران الاعتراف الدولي بفلسطين مراقبا غير عضو في الامم المتحدة وصرح الناطق باسم الخارجية الايرانية رامين مهمانبرست "ان اعتراف الامم المتحدة بفلسطين كعضو غير مراقب فرصة لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني". وعدت ايران هذا الاعتراف خطوة اولى على طريق تنفيذ السيادة الشاملة للفلسطينيين على اراضيهم المغتصبة وعودتهم الى ديارهم ومواصلة المقاومة , والملاحظة الثانية هي تغير الموقف الايراني من هذه القضية فقد كانت ايران متحفظة تجاه اي اعتراف بفلسطين كدولة الى جانب اسرائيل وجاء هذا الموقف صراحة في تصريح علي خامنئي المرشد الاعلى للثورة الاسلامية في المؤتمر الدولي الخامس لدعم الانتفاضة الذي عقد في طهران في مطلع تشرين الاول من عام2011, "ان اي خطوة تؤدي الى تقسيم فلسطين غير مقبولة وان حق الفلسطينيين المشروع في عضوية الامم المتحدة يخفي بين طياته مخطط دولتين وهو ليس سوى اذعان للمطالب الصهيونية او اعتراف بالنظام الصهيوني على الارض الفلسطينية ".(64)

ومن خلال ما سبق يتضح لنا ان عام 2013شهد متغيرات كثيرة على مستوى القضية الفلسطينية, كان من ابرزها التداعيات الحرب على غزة وعلى العلاقة بين ايران وحركة حماس واستئناف التفاوض الفلسطيني-الاسرائيلي وما وصل اليه مشروع المصالحة الفلسطينية-الفلسطينية فضلا عن تكرار مواقف المسؤولين الايرانيين من قضية فلسطين وحصل في هذا العام حادثين همين اولهما انتخاب حسن روحاني رئيسا لإيران والتفاهم الغربي- الايراني حول

البرنامج النووي الايراني, واستمر حسن روحاني في عدائه لإسرائيل الا انه كان اخف وطأة من محمود احمدي نجاد .[65]

وعلى ما يبدو ان الإدارة الامريكية تحاول ان تستغل الاتفاق في سبيل تهدئة عدد من الملفات الساخنة ومن بينها القضية الفلسطينية. وموافقة ايران على اتفاق5+1 جاء ليبدد مخاوف الولايات المتحدة تجاه الكثير من القضايا وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وامن الخليج العربي والعراق.

خاتمة واستنتاجات

تتحدد اهداف الدول الساعية لحماية مصالحها القومية من خلال سياستها الخارجية وتتأثر بالبيئة الاقليمية والعالمية, التي تتعامل معها وتتحرك فيها وبالقوة او القوى التي تتحكم وتوجه هذه البيئة فالسياسة الخارجية الايرانية تصاغ بالضرورة في اطار الوحدة الدولية وترمي الى تحقيق اهدافها ازاء وحدات خارجية ,فالنظام السياسي الايراني المتشكل في اعقاب الثورة الاسلامية لعام1979, كثورة ايديولوجية دينية اسلامية احدث تغييرات سياسية كبرى في النظام الايراني, اما في المرحلة الانية فقد حدثت تغييرات هيكلية في الظروف التاريخية والبيئة الجيوستراتيجية التي كانت تعمل ايران في اطارها, فوجدت ايران نفسها في بيئة مغايرة تماما فقد اختلفت البيئة العالمية في سبعينيات القرن الماضي عنها في القرن الحادي والعشرين بما يتاح امامها من فرص وخيارات بدأت تتضح معالمها منذ تسعينيات القرن الماضي. ولقد ساهمت الحرب الامريكية على الارهاب في تعزيز مكانة ايران كدولة اقليمية ذات نفوذ قوي ووفرت واشنطن لإيران فرصة مناسبة للحصول على مكانة اقليمية متميزة فبعد الاطاحة بنظامي افغانستان والعراق اللذين كانا يشكلان تهديدا مباشرا لطهران تمت مكافأة الاخيرة بإطلاق يدها في العراق ولبنان واصبح لها نفوذ واسع في اسيا الوسطى وافريقيا وغزة. تعاملت ايران مع الثورات العربية بما يلائم مصالحها الوطنية وتحالفاتها الاقليمية حيث يولي النظام السياسي في ايران اهتماما بالغا بالسياسة الخارجية اساسا في غياب سياسة داخلية مركبة او ديمقراطية .ايران التي اتبعت سياسة مذهبية في تعاطيها مع الثورات العربية اذ حاولت تقديم نفسها على انها حاملة لواء الدفاع عن الشيعة في الوطن العربي مع انهم عرب وليسوا ايرانيين وهي نزعة تراهن على تحويل التنوع الطائفي العربي الى ولاءات سياسية على اقل تقدير. ولكن ايران وجدت نفسها وفي احيان كثيرة امام معضلة حقيقية تجسدت في صعوبة الجمع بين الثوابت الثورية والمصالح القومية خلال التعامل مع قضية كالقضية الفلسطينية وبين الثوابت والمصالح وجد النظام الايراني نفسه يحاول صك معادلة توازن تبقيه لاعبا اساسيا في القضية الفلسطينية .

الاستنتاجات

اولا: تصر ايران على موقفها من الحقوق الفلسطينية وترفض الاعتراف بإسرائيل وتعتبر فلسطين ارضا اسلامية مقدسة يقع واجب تحريرها على عاتق جميع المسلمين.

ثانيا: في خضم الدعم الايراني للقضية الفلسطينية لن تتخلى ايران عن هويتها القومية القائمة على الايديولوجية الثورية التي اضفت شرعية وبصمة خاصة لإيران كدولة مستقلة تسعى للعدالة والحفاظ على حقوق الانسان.

ثالثا: تبدو ثوابت الثورة الاسلامية متشددة حين تحرم اخضاع التعامل مع فلسطين للاعتبارات السياسية والمصلحية. ان ايران توازن وبذكاء ما بين ثوابت ثورتها الاسلامية ومصالحها القومية في التوجهات الداعمة لحركات المقاومة الفلسطينية وهذا ما اضفى عليها مكانه مهمة على الساحة الاقليمية التي فقدتها بعض القوى المركزية العربية بسبب سياساتها الرتيبة تجاه القضية الفلسطينية.

رابعا: على الرغم من كل التحديات الاقليمية التي تواجه ايران ,الا انها ستبقى اللاعب الاقليمي الاقوى والاكثر تأثيرا في مواجهة اسرائيل.

الهوامش

(1)اية الله الخميني: ولد الامام الخميني في مدينة خمين عام1902من عائلة دينية سياسية, فقد والده بعد سته اشهر من ولادته ,وبقي تحت كفالة والدته وعمته, حتى سن التاسعة عشر اشتغل الامام الخميني في مدينة خمين بدرس العلوم الفقه والاصول واللغة العربية والمنطق, وفي عام 1921 التحق بالحوزة الدينية في اراك ثم غادرها الى قم لمتابعة دراسته في حوزتها العلمية , وتتلمذ على يد الميرزا محمد علي شاه ابادي لمدة ست سنوات, عمل بالسياسة سنوات عدة لمقارعة نظام الشاه محمد رضا, وفي 5/تشرين الاول من عام 1965 نقل الامام الخميني مع ابنه السيد مصطفى من تركيا الى العراق وعمل في التدريس في حوزة محافظة النجف العراقية ومن منفاه كان يتابع اخبار اوضاع ايران السياسية الداخلية وفي 16/كانون الثاني من عام 1978 اسس الامام تشكيل مجلس قيادة الثورة الاسلامية من منفاه في باريس بعد ان انتقل من العراق الى باريس, تولى حكم الجمهورية الاسلامية من عام1979-1989, وتوفي في طهران سنة 1989,خليل احمد خليل, ملحق موسوعة السياسة, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت,ط1, 2004,ص362-364.

(2) محمد احمد عبد ابو سعدة, السياسة الايرانية تجاه حركات المقاومة الاسلامية في فلسطين, رسالة ماجستير جامعة الازهر-غزة /كلية الآداب والعلوم الانسانية /2012,ص43.

(3)محمد فايز, قضايا علم السياسة, دار الطليعة, بيروت,1986,ص32.

(4)امال السبكي, تاريخ ايران بين ثورتين1906-1979,عالم المعرفة,الكويت,1999,ص202-203.

(5)جعفر عبدالرزاق, الاسلاميون والقضية الفلسطينية, منظمة الاعلام الاسلامي,طهران,1989,ص155.

(6)القضية الفلسطينية في احاديث الامام الخميني, مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني , طهران,2002, ص35.

(7)ياسر عرفات: ولد في القدس عام1929 لعائلة تنتسب الى عائلة الحسيني الكبيرة, كان من المحاربين في شوارع القدس مع عبدالقادر الحسيني , حصل على شهادة الهندسة المدنية عام1952 من جامعة القاهرة وفي عام1956 حارب لفترة قصيرة في صفوف الجيش المصري ضد العدوان الثلاثي على مصر , ثم ذهب الى الكويت في عام1957 ومارس مهنته كمهندس مدني دون ان يغيب عن باله تأسيس حركة وطنية فلسطينية لمحاربة الصهاينة وفي عام1959 انشأ حركة فتح انتخب رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي تشرين الاول من عام1984 اعترفت القمة العربية في الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني وفي الشهر التالي استقبل في الجمعية العامة للأمم المتحدة. توفي في 11/ تشرين الثاني2004 في مستشفى عسكري فرنسي بعمر75 سنة.. للمزيد من التفاصيل ينظر, تاريخ العالم في القرن العشرين (عظماء القرن), لبنان,2004,ص89-90.

(8)مأمون كيوان, ايران وفلسطين جذور ودوافع العلاقة, مجلة شؤون عربية, العدد106,حزيران,2006, ص103.

(9) مهدي بازركان: ولد في عام 1905, درس الهندسة وتولى رئاسة اللجنة التنفيذية لتأميم النفط في عهد حكومة محمد مصدق, اعتقل من قبل قوات نظام الشاه بسبب نشاطه السياسي , وبعد سقوط نظام الشاه تولى بازركان تشكيل اول حكومة بعد الثورة في1979/2/13, واجهت حكومته انتقادات من قبل العديد من رجال الثورة فقدم استقالة حكومته في 1979/11/15,واكتفى بأن يكون احد اعضاء مجلس الشورى ,للمزيد من التفاصيل ينظر, محمد وصفي ابو مغلي, دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة, جامعة البصرة,1983,ص25-26.

(10) كريم سنجابي: ولد في مدينة كرمنشاه عام 1906, وهو من قبيلة سنجابي الكردية وكان والده زعيم القبيلة درس القانون في فرنسا وبعد عودته اصبح استاذا للقانون الدستوري والاداري في جامعة طهران وعين نائبا لوزير التربية الوطنية في حكومة مصدق عام 1951, ولعب سنجابي دورا مهما في المعارضة ضد نظام الشاه وتعرض للاعتقالات عدة مرات , وفي نهاية عام 1978 اصبح زعيما للمعارضة العلمانية وقد حاول الشاه اقناعه بتشكيل وزارة وطنية اثر الاحداث التي اجتاحت ايران , ولكن سنجابي فضل الذهاب الى باريس والتحالف مع اية الله الخميني واصبح وزيرا للخارجية في حكومة بازركان, محمد عبدالله العزاوي, بازركان والمخاض الصعب, الدار الوطنية الجديدة, دمشق ,2009,ص65.

(11)خالد هتهت, موقف ايران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق اوسلو, رسالة ماجستير غير منشورة , معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة,2010, ص24.

(12) القضية الفلسطينية في احاديث الامام الخميني, مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني ,طهران,2002, ص35.

(13) محمد يونس عبدالرحمن العبيدي, سياسة ايران الخارجية تجاه اسرائيل1979-2009,مجلة دراسات اقليمية, مركز الدراسات الاقليمية, جامعة الموصل , العدد32, 2013,ص66.

(14)يحيى عباس , موقف ايران من القضية الفلسطينية بعد الثورة الاسلامية, , مجلة شؤون شرق اوسط, العدد10, 2004, ص65.

(15)احمد المنيسي, ايران والقضية الفلسطينية , تحولات الايديولوجيا والسياسة, مجلة القدس, العدد42, 2002,ص57.

(16)علي اكبر هاشمي رفسنجاني: ولد في قرية تابعة لإقليم رفسنجان عام1932,وينتمي لأسرة دينية تمتهن الزراعة , تلقى تعليمه الديني على يد الكتاتيب وتتلمذ على يد عدد من علماء الحوزة في قم شارك مع الامام الخميني في نضاله ضد الشاه محمد رضا بهلوي اعتقل اكثر من مرة انتخب نائبا عن مدينة طهران1979 ثم رئيسا لمجلس الشورى الاسلامي واصبح في عام 1983 احد اعضاء مجلس الخبراء وانتخب مرة ثانية عام 1983 رئيسا لمجلس الشورى الاسلامي . للمزيد من التفاصيل ينظر عبد الوهاب الكيالي, موسوعة السياسة, ج7, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, د.ت,ص64.

(17)عبدالقادر طافش, ايران والقضية الفلسطينية :الواقع والمتغيرات, مركز الجزيرة للدراسات ,2012,ص3.

(18)محمد يونس عبدالرحمن العبيدي, المصدر السابق,ص71.

(19)ابتسام محمد عبد, علاقة الاحزاب والحركات السياسية الفلسطينية بإيران, الملف السياسي, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد,العدد61, 2009,ص6.

(20) اتفاق اوسلو: يشكل هذا الاتفاق الذي وقع في 13/ ايلول 1993, منعطفا مهما في تاريخ الصراع العربي- الاسرائيلي ونص اعلان مبادئ ذلك الاتفاق على اقامة سلطة حكم ذاتي فلسطينية انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة اثناء خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات ويتم خلالها وقبل العام الثالث البدء بمفاوضات فلسطينية- اسرائيلية على قضايا الوضع النهائي وتنص المادة الاولى منه والخاصة ببند المفاوضات ان هدف المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية تشكيل حكومة ذاتية انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات. حسام محمود احمد, اثر اتفاق اوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية1993-2014, رسالة ماجستير, جامعة الاقصى, 2016, ص52.

(21)محمد يونس عبدالرحمن العبيدي, المصدر السابق, ص72.

(22)علي خامنئي: ولد في عام1939 في اسرة من ثمانية ابناء, في مدينة مشهد المقدسة من اب اذربيجاني وام فارسية تعلم في مدرسة الكتاب الدينية في مسقط راسه, وقام بزيارات متعددة الى حوزات النجف الاشرف وقم المقدسة, وفي العشرين من عمره صار الامام الخامنئي تحت وصاية الامام الخميني الذي كان مثله الاعلى في الحياة السياسية عانى الخامنئي من التعذيب والاعتقال في عهد الشاه كثيرا حتى انتهى به المطاف الى النفي الى سيستان الى ان اندلعت الثورة الاسلامية في عام1979,عين في منصب وزير الدفاع عام1980ثم منصب المشرف على قوات الحرس الثوري بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية1980-1988, ثم منصب امام جمعة طهران, وفي حزيران من عام1989 وافق مجلس الخبراء على وهو الهيئة الدينية المخولة دستوريا تنصيب الولي الفقيه الى منح الامام الخامنئي منصب ولاية الفقيه, كريم سجدبور, في فهم الامام الخامنئي رؤية قائد الثورة الاسلامية الايرانية, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي , 2008, ص5-9.

(23)ضاري سرحان الحمداني, سياسة ايران تجاه دول الجوار, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة,2012,ص31.

(24) ولد محمد خاتمي في مدينة اردكان عاصمة اقليم يزد الاوسط سنة 1943, لأسرة ايرانية متدينة بعد انهاء دراسته الابتدائية دخل سنة 1961 مدرسة قم الدينية , ثم حصل على درجة البكلوريوس في الفلسفة من جامعة اصفهان وبعد تخرجه اكمل المستوى المتقدم في الدراسة الدينية من معهد قم وفي سنة 1970 درس العلوم التربوية في جامعه طهران ثم عاود دخول معهد قم لدراسة علم الاجتهاد , بدا نشاطه السياسي في اتحاد الطلبة المسلمين بجامعة اصفهان وعمل قريبا من ابن السيد الخميني احمد ومحمد منتظري ونظموا حلقات

نقاش سياسية دينية وتراس خاتمي مركز هامبورغ الاسلامي في المانيا قبل انتصار ثورة الاسلامية عام 1979,يجيد خاتمي ثلاث لغات غير الفارسية وهي العربية والانكليزية والالمانية, شارك خاتمي في نشاطات سياسية ضد الشاه محمد رضا, في اعداد وتوزيع بيانات سياسية لاسيما تلك التي تصدر عن الامام الخميني مؤسس الجمهورية الاسلامية الايرانية. مثل دائرتين انتخابيتين هما مقاطعة (اردكان وكمبجود) في الفترة الاولى للبرلمان سنه1980 وفي سنة 1981 عينه الامام الخميني مديرا لمؤسسة كيهان, كما عين وزيرا للثقافة والتوجيه الاسلامي سنة 1982, تولى عدة مسؤوليات اثناء الحرب العراقية- الايرانية1980-1988, بما فيها نائب ورئيس القيادة المشتركة للقوات المسلحة ورئيس قيادة الحرب الدعائية وعين مجددا وزيرا للثقافة والتوجيه الاسلامي في عهد الرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني, ورئيسا للمكتبة الوطنية الايرانية. وصل الى سدة الحكم في الجمهورية الاسلامية عام1997للمزيد من التفاصيل ينظر. .اروند ابراهيميان, تاريخ ايران الحديثة, ترجمة مجدي صبحي, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت,2014,,ص270.

(25)الاحتواء المزدوج: تعود جذور سياسة الاحتواء الى حقبة ما بعد الحرب العالمية الاولى وتستند فلسفة الاحتواء حسب رأي جورج كينان على وجود قوة عسكرية متقدمة يستنفذها الطرف المحتوي في اغراض التهديد او المواجهة الفعلية مع الطرف المراد احتواءه بالطريقة ذاتها التي ادارها حلف شمال الاطلسي الناتو ضد الاتحاد السوفيتي السابق ابان الحرب الباردة, وبعد انتهاء الحرب الباردة عادت من جديد سياسة الاحتواء واضحت من السمات المميزة لسياسات القوى الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية والتي تهدف الى احتواء وتحجيم القوى الاقليمية المناهضة للاستراتيجية والمصالح الحيوية الامريكية ومنذ عام 1993 برز ما سمي بسياسة الاحتواء المزدوج اي العمل على تقليص القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية للقوتين الاقليميتين وعزلهما عن محيطهما الاقليمي بكل الوسائل المتاحة مثل الحظر الاقتصادي واستعمال القوة العسكرية اذا تطلب الامر ذلك.. وللمزيد من التفاصيل ينظر منهل الهام عبد ال عقراوي, العلاقات الامريكية-الايرانية 1993-2008, ط1, شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع,الاردن,2018,ص46-47.

(26) علاء مطر, تحليل لمؤسسات وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الايرانية,2015/4/2,دنيا الوطن شبكة المعلومات الدولية الانترنت, الرابط.http:llwww.alwatan

(27) Mahdi MohammadNia ,understinting Iran foreign policy (an application of historic construcitism), Turkish gournal,of International relation ,vol,9,no.1,2010,p171.

(28)معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية: وهي معاهدة دولية بدأ التوقيع عليها في 1/ تموز1968للحد من انتشار السلاح النووي الذي يهدد السلام العالمي ومستقبل البشرية ولاتزال خارج هذه المعاهدة باكستان والهند, واسرائيل وكوريا الشمالية وتعهدت الدول الموقعة على هذه المعاهدة عدم نقل التكنولوجيا النووية الى دول اخرى وان لا يقوموا بتطوير ترسانتهم من الاسلحة النووية وان لا تستعمل السلاح النووي الا اذا تعرضت لهجوم نووي, وللمزيد من التفاصيل ينظر نص المعاهدة, ايان انطوان, تأملات في استمرار الحد من الاسلحة وتغييره, التسلح والسلاح والامن الدولي,بيروت,2006,ص71.

(29) ضاري سرحان الحمداني, المصدر السابق,45.

(30)محمد يونس عبدالرحمن العبيدي, المصدر السابق,ص74.

(31)محمد صادق اسماعيل, من الشاه الى نجاد ايران الى اين, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة,2009, ص262.

(32)عبدالله بن عبدالعزيز: ولد في 1/ اب/1924,الملك السادس للملكة العربية السعودية وهو الولد العاشر من ابناء عبدالعزيز ال سعود نشا في كنف والده تولى الحكم في ا/ اب 2005, ولغاية23/ كانون

الثاني2015تتلمذ على يد عدد من المعلمين والعلماء ودرس في حلقات المساجد وتولى العديد من المناصب منها رئيس الحرس الوطني عام1963, وفي عام 1975 تولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء , وفي عام1982 رئيس المجلس الاقتصادي الاعلى .للمزيد من التفاصيل ينظر, الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

(33) راي تقية, ايران الخفية, ترجمة ايهم الصباغ, مكتبة العبيكان, الرياض,2010, ص273.

(34)محمود احمدي نجاد: ولد في عام 1956 من اب كان يعمل حدادا ومعلما للقران وبقالا, في قرية ارادان بالقرب من غرمسار وهو الطفل الرابع من بين سبعة اطفال, وقد غير الاب اسمه من سابورجان عندما انتقلت العائلة الى طهران وفي عام 1976اجتاز نجاد مسابقات القبول في الجامعات الايرانية الوطنية وقيل انه حاز على المرتبة ال132 من بين (400,000)طالب مشارك في تلك السنة ومن ثم التحق بجامعة ايران للعلوم والتقنية في كلية الهندسة المدنية نال شهادة الدكتوراه في هندسة النقل والتخطيط من نفس الجامعة عام1997عندما عين حاكما على لمحافظة اردبيل شمال غرب ايران وصل الى الرئاسة بعد حصوله على نسبة62%من الاصوات... اروند ابراهيميان, المصدر السابق,ص277.

(35) ممدوح بريك محمد الجازي, النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة 2003-2011, ط1,عمان,2014,ص167.

(36)احمد نوري النعيمي, سياسة ايران الخارجية1979-2011,دار الجنان للنشر والتوزيع, الاردن,2012, ص538.

(37) محمد احمد عبد ابو سعدة, المصدر السابق,ص94.

(38)محسن محمد صالح ,التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام2012-2013, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, بيروت, 2013,ص190.

(39)احمد نوري النعيمي, المصدر السابق,ص542.

(40)محمد يونس العبيدي, المصدر السابق,ص78.

(41)طلال عتريس, ايران وفلسطين, المركز الاقليمي للدراسات الاجتماعية والتربوية.

(42)احمد عمر المدني , العلاقات الامريكية الايرانية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي(2006-2009), رسالة ماجستير غير منشورة , غزة, جامعة الازهر,2012,ص79.

(43) ممدوح بريك محمد الجازي, المصدر السابق ,ص82.

(44)محمد احمد عبد ابو سعدة, المصدر السابق,ص107.

(45)فاطمة الصمادي, ايران والمقاومة بحث ضمن العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة, قطر,2010,ص129.

(46) فاطمة الصمادي, ايران والمقاومة الفلسطينية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , معهد الدوحة ,2011, ص3.

(47)فراس ابو هلال, ايران والثورات العربية الموقف والتداعيات , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, معهد الدوحة,2011,ص9.

(48)ياسر قطيشات, ايران وثورات الربيع العربي, الحوار المتمدن,4/ 2011/12.

(49)فراس ابو هلال, المصدر السابق,ص10.

(50)اطلاق النار مباشرة على جنازة ضحايا الجمعة الدامية شبكة المعلومات الدولية الرابط.www.kalema.com

(51)محجوب الزويري, ايران الثورية والثورات العربية, ملاحظات بشان السياسة الخارجية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, معهد الدوحة,2012, ص5.

(52)محمد عباس ناجي, ايران والربيع العربي, اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة, مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

(53) عبدالقادر طافش, الايران والقضية الفلسطينية الواقع والمتغيرات, مركز الجزيرة للدراسات,2012,ص6.

(54)محمد السعيد ادريس, ايران والاختبارات الصعبة في غزة, مجلة مختارات ايرانية,العدد102, 2009 ,ص4.

(55)عبدالقادر طافش, المصدر السابق,ص7.

(56)خالد هتهت, المصدر السابق,ص152.

(57)محسن محمد صالح ,المصدر السابق, ص 191-192.

(58)عبدالقادر طافش, المصدر السابق,ص9.

(59)محسن محمد صالح, المصدر السابق,ص187.

(60)علاء بيومي, لوبي اسرائيل ومساعي الاعتراف الامي بالدولة الفلسطينية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, معهد الدوحة,2011, ص8.

(61)سماح عبدالصبور عبدالحي, القوة الذكية في السياسة الخارجية الايرانية , دار الندى للنشر والتوزيع, ط1, 2014,ص141-142.

(62)سيد نعمت الله قادري, منظمة المؤتمر الاسلامي افاق المستقبل والدور الايراني, مجلة العلاقات الايرانية الدولية, السنة2, العدد43 ,2008 , ص124.

(63)محسن محمد صالح, المصدر السابق,ص188.

(64)علاء بيومي, المصدر السابق,ص10.

(65)محسن محمد صالح,ص192.

المصادر

اولا : الموسوعات والقواميس

1-خليل احمد خليل, ملحق موسوعة السياسة, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت,ط1, 2004.

2-عبدالوهاب الكيالي, موسوعة السياسة, الدار العربية للنشر والتوزيع, بيروت ,د.ت.

3-موسوعة تاريخ العالم في القرن العشرين(عظماء القرن), لبنان,2004.

ثانيا: الكتب العربية والمترجمة

1-اروند ابراهيميان, تاريخ ايران الحديثة, ترجمة مجدي صبحي, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, 2014.

2-امال السبكي, تاريخ ايران بين ثورتين1906-1979, عالم المعرفة, الكويت,1999.

3-ايان انطوان, تأملات في استمرار الحد من الاسلحة وتغييره, التسلح والسلاح والامن الدولي,بيروت,2006.

4-جعفر عبد الرزاق, الاسلاميون والقضية الفلسطينية , منظمة الاعلام الاسلامي, طهران, 1989.

5-راي تقيه, ايران الخفية, ترجمة ايهم الصباغ ,مكتبة العبيكان,الرياض,2010.

6-سماح عبدالصبور عبد الحي, القوة الذكية في السياسة الخارجية الايرانية, دار الندى للنشر والتوزيع , ط1, 2014.

7-ضاري سرحان الحمداني, سياسة ايران تجاه دول الجوار, العربي للنشر والتوزيع,القاهرة,2012.

8-فاطمة الصمادي ايران والمقاومة الفلسطينية, بحث ضمن العرب وايران, مراجعة في التاريخ والسياسة.,قطر,2010.

9-كريم سجدبور, في فهم الامام الخميني, رؤية قائد الثورة الاسلامية الايرانية, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي,2008.

10-محمد فايز, قضايا علم السياسة, دار الطليعة , بيروت,1986.

11-محمد وصفي ابو مغلي, دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة, جامعة البصرة,1983.

12-محمد صادق اسماعيل ,من الشاه الى نجاد ايران الى اين, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, 2009.

13محمد عبدالله العزاوي, بازركان والمخاض الصعب , الدار الوطنية الجديدة, دمشق, 2009.

14-منهل الهام عبد ال عقراوي, العلاقات الامريكية الايرانية 1993-2008, ط1, شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع, الاردن,2018.

ثالثا: الاطاريح والرسائل الاكاديمية

1-احمد عمر المدني, العلاقات الامريكية – الايرانية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي2006-) رسالة ماجستير غير منشورة غزة, جامعة الازهر,2012.

2-خالد هتهت, موقف ايران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق اوسلو, رسالة ماجستير غير منشورة , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة,2010.

3-محمد احمد عبد ابو سعدة, السياسة الايرانية تجاه حركات المقاومة الاسلامية في فلسطين, رسالة ماجستير, جامعة الازهر, غزة, كلية الآداب والعلوم الانسانية,2012.

رابعا: البحوث والدراسات

1-احمد المنيسي, ايران والقضية الفلسطينية, تحولات الايديولوجيا والسياسة, مجلة القدس,العدد42, 2002.

2-احمد نوري النعيمي, سياسة ايران الخارجية1979-2011, دار الجنان للنشر والتوزيع, الاردن,2012.

3-سيد نعمت الله قادري ,منظمة المؤتمر الاسلامي افاق المستقبل والدور الايراني, مجلة العلاقات الايرانية الدولية,السنة2, العدد43, 2008.

4-عبدالقادر طافش, ايران والقضية الفلسطينية الواقع والمتغيرات, مركز الجزيرة للدراسات,2012.

5-علاء بيومي, لوبي اسرائيل ومساعي الاعتراف الامي بالدولة الفلسطينية , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, معهد الدوحة,2011.

6-فاطمة الصمادي, ايران والمقاومة الفلسطينية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, معهد الدوحة, 2010.

7-فراس ابو هلال, ايران والثورات العربية الموقف والتداعيات, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, معهد الدوحة, 2011.

8-مأمون كيوان, ايران وفلسطين جذور ودوافع العلاقة, مجلة شؤون عربية, العدد106, حزيران, 2006.

9-محمد يونس عبدالرحمن العبيدي, سياسة ايران الخارجية تجاه اسرائيل 1979-2009,مجلة دراسات اقليمية, مركز الدراسات الاقليمية, جامعة الموصل,العدد32, 2013.

10-ممدوح بريك محمد الجازي, النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة2003-2011,ط1,عمان,2014.

11-محمد عباس ناجي, ايران وثورات الربيع العربي(اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة), مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

12-محمد السعيد ادريس, ايران والاختبارات الصعبة في غزة, مجلة مختارات ايرانية,العدد102, 2009.

13-يحي عباس, موقف ايران من القضية الفلسطينية بعد الثورة الاسلامية , مجلة شؤون شرق الاوسط, العدد10, 2004.

خامسا: التقارير والنشرات

1-ابتسام محمد عبد, علاقة الاحزاب والحركات السياسية الفلسطينية بإيران, الملف السياسي, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد,العدد61, 2009.

2-محسن محمد صالح, التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام2012-2013, مركز الزيتونة للدراسات والنشر,2013.

3-القضية الفلسطينية في احاديث الامام الخميني , مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني, طهران,2002.

سادسا: شبكة المعلومات الدولية الانترنت

1-علاء مطر, تحليل لمؤسسات وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الايرانية, 2015/4/20,دنيا الوطن, الرابط.htpp //www.alwatan

2- ويكيبيديا الموسوعة الحرة, الرابط httpp//ar.m .wikipedia

3-ياسر قطيشات, ايران وثورات الربيع العربي, مجلة الحوار المتمدن,4/ 2011/12.الرابط .m.ahewar.org

4-اطلاق النار مباشرة على جنازة ضحايا الجمعة الدامية, شبكة المعلومات الدولية الرابط.www.kalema.com

المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية الإيرانية: دراسة في المتغيرين العراقي والسوري

Influential variables in Turkish-Iranian relations: a study in the Iraqi and "
"Syrian variables

الباحث: **جاسم محمد حاتم**

الملخص

يعد المتغير العراقي والسوري من المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية الإيرانية، إذ تفاعلت تركيا وإيران مع هذين المتغيرين من أجل تحقيق أهداف توجهاتهما الخارجية، سبب هذين المتغيرين في جعل تركيا وإيران تعيدان النظر في أسس علاقاتهما، لكن تأثير المتغير العراقي كان أقل حدة من تأثير المتغير السوري، إذ جعلت الأزمة السورية في بدايتها تركيا وإيران على مفترق الطريق لكن عندما شعر البلدين بأهمية علاقاتهما في ظل هذه المدة سرعا نما عادت المياه الى مجاريها.

سببت المتغيرات التي شهدتها المنطقة عام 2011 حالة من الفوضى في المنطقة مما ولد ضهور الكثير من الملفات التي استدعت تركيا وإيران على تقوية علاقاتهما من أجل مواجهة التهديدات المشتركة.

Summary

The variables of Iraq and Syria are variables affecting Turkish-Iranian relations. Turkey and Iran interacted with these two variables in order to achieve the objectives of their foreign orientations. These two variables caused Turkey and Iran to reconsider their relations, but the impact of the Iraqi variable was less severe than that of the Syrian variable , As the Syrian crisis at the beginning of Turkey and Iran at the crossroads of the road, but when the two countries felt the importance of their relations under this period quickly grew back to the water stream.

The changes that occurred in the region in 2011 caused chaos in the region, which resulted in a lot of files that called on Turkey and Iran to strengthen their relations in order to face common threats.

المقدمة

يركز هذا البحث على المتغيرات التي تحتل مكانه مهمة في العلاقات التُركية الإيرانية، بما أنَّ المنطقة شهدت العديد من التغيرات فإنَّ من البديهي أَنْ يحدث اختلاف في السياسات والتوجهات تجاه ما يحدث في المنطقة مما ينعكس على مستوى العلاقات التركية الإيرانية.

إذ أنَّ تركيا وإيران تفاعلت مع المتغيرات الإقليمية لا سيّما المتغير العراقي والسوري، إذ شهدت العلاقات التركية الإيرانية في هذه المدة حالة من التناقض وذلك بسبب السلوك الناتج عن سياسات الدولتين وكذلك الادوار المختلفة التي تلعبها تركيا وإيران في المنطقة، فتارة تسير العلاقات تجاه التعاون بينما تارةً أخرى تسير تجاه الخلاف والعكس صحيح.

يعد المتغير العراقي حلقة أساسية شهدت فيها العلاقات التركية الإيرانية التنافس والرهان على المنطقة، في حين سبب الاحتلال الامريكي للعراق في جعل المنطقة منطقة فراغ جيوسياسي مما جعل هاتين الدولتين تتنافسان ملئ هذا الفراغ.

وبعد ذلك بدأت تركيا وإيران تتنافسان من أجل السيطرة على مجريات الامور في الداخل العراقي من أجل أنْ تصبحا دولتين لهما دور كبير في العراق على حساب الكثير من القوى الإقليمية، كما أنَّ الدور الإيراني كان له الثقل الأكبر مقارنة بالدور التركي في المشهد العراقي؛ ويرجع ذلك إلى فاعلية السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة، مما أسهم في جعلها ذات تأثير كبير يفوق التأثير التركي فيعد ذلك العامل الاساسي في زيادة حدة المنافسة التركية الإيرانية على العراق.

شكل المتغير السوري منعطفاً جديداً في العلاقات التركية الإيرانية أسهم هذا المتغير في جعل العلاقات التركية الإيرانية تصل إلى مرحلة من مراحل المنافسة؛ فإنَّ المنافسة على سوريا أصبحت شديدة جداً بين الدولتين، بل أصبح في ظل هذا المتغير التهديد قائماً بين تركيا وإيران ولا سيّما في ظل اختلاف ما تقوم به سياسات الدولتين تجاه الأزمة السورية.

إذ احتلت سوريا أهمية بالنسبة لتركيا وإيران فلكلّ منهما مشروعه الذي يسعى اليه، وكذلك ضرورة إبعاد الخطر عن كلا الدولتين مما أدى إلى تلاقي المشروع التركي والمشروع الإيراني، لكن مستوى المنافسة في سوريا لم تصل بتركيا وإيران إلى مرحلة التصادم على الرغم من كل التصريحات التي يُدلي بها المسؤولون من كلا الطرفين.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث في معرفة المكانة التي يحظى بها العراق وسوريا في سلم أولويات الدولتين (تركيا- إيران)، إضافة الى بيان مدى استعداد الطرفين لمتغيرات المنطقة.

هدف البحث:

يهدف البحث في الكشف عن أثر هذين المتغيرين على العلاقات التركية الإيرانية، إضافة إلى معرفة مواقف الاتفاق والاختلاف التي اتسمت به العلاقات التركية الإيرانية تجاه هذين المتغيرين.

فرضية البحث

إنَّ تسارع ديناميكية الحراك في المنطقة وزيادة حدة الخلاف وتقاطع مصالح الدولتين تجاه متغيرات المنطقة انعكس ذلك في زيادة مستوى المنافسة على مستوى العلاقات الثنائية والعكس صحيح.

تساؤلات البحث:

ينطلق البحث من تساؤلات عدة منها:

1. ما أثر المتغيرات في المنطقة على العلاقات التركية الإيرانية؟.
2. ما الدوافع المحركة لتركيا وإيران تجاه متغيرات المنطقة ؟ .

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مناهج دراسية عدة :

1. **المنهج التحليلي:** يعد من المناهج المهمة في البحث وذلك من أجل تحليل دور البلدين في المتغيرات التي شهدتها المنطقة ولا سيّما المتغيرين (العراقي والسوري).
2. **منهج صنع القرار:** يرصد مدى فاعلية صانعي القرار التركي والإيراني تجاه ما تشهده المنطقة من متغيرات.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على مبحثين رئيسين، تضمن المبحث الأَوَّل : المتغير العراقي وينقسم الى مطلبين المطلب الأَوَّل : أهمية العراق في المدرك الاستراتيجي التركي-الإيراني بينما المطلب الثاني : أثر المتغير (العراق) على العلاقات التركية الإيرانية، بينما تضمن المبحث الثاني : المتغير السوري وتضمن

مبحثين ، الأوَّل : أهمية سوريا في المدرك الاستراتيجي التركي-الإيراني ، بينما المبحث الثاني : أثر المتغير السوري على العلاقات التركية الإيرانية.

المبحث الاول: المتغير العراقي

تتسم الخصائص المكانية للعراق بوصفها مركزاً جيوستراتيجاً فعالاً في قلب العالم، مما جعلها منطقة منافسة إقليمية ودولية فإنَّ أيَّ تغيير يحدث في العراق سيكون محصلة للصراع والتفاعل بين تلك العوامل والقوى الإقليمية والدولية[1].

المطلب الاول: مكانة العراق في المدرك الاستراتيجي التركي-الإيراني

أوَّلا: أهمية العراق بالنسبة لتركيا

يحظى العراق بأهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي التركي انطلاقاً من سعي تركيا الى ضرورة العمل على حماية مصالحها الاستراتيجية وبكل الوسائل سواء كانت دبلوماسية أم عسكرية، فإنَّ العراق يشكل عاملاً مهماً للأمن القومي التركي[2].

الاهتمام التركي في العراق يعود إلى أسباب مهمة يمكن أن نوضحها بالآتي[3]:

1. تجمع العراق وتركيا حدود برية مشتركة (384) كم وهذا له تأثير على العلاقات التجارية والروابط الاجتماعية والثقافية والتأثيرات السياسية والاستراتيجية.
2. التشابه الكبير في الفسيفساء العِرقية التي تجمع البلدين عرباً وأكراداً وتركمانَ ، إضافة إلى التفاعل الثقافي والحضاري والاجتماعي بين شعبيهما على طرفي الحدود.
3. يحتفظ الشعب التركي بمكانة خاصة للموصل وما زال ينظر لها كعمق استراتيجي له، خسرها مضطراً بعد الحرب العالمية الأُولى.
4. تعد قضية تركمان كركوك ورقة رابحة بالنسبة لهم في حساباتهم، يمكن أن تستعملها متى شاءت من أجل تحقيق هدفها في إبقاء كركوك ونفطها خارج السيطرة الكردية.

ثانياً: أهمية العراق بالنسبة لإيران :

([1]) دينا محمد جبر- دنيا جواد مطلك، العراق والبيئة الإقليمية بين مطلب التوازن والمصالح الوطنية العليا، **مجلة العلوم السياسية**، (بغداد: 2013)، ص111.

([2]) محمد ياس خضر، سياسة تركيا حيال العراق بعد عام 2003، **قضايا سياسية**، (بغداد:2011)، ص121.

([3]) جاسم محمد حاتم، العلاقات التركية الإيرانية بعد عام 2011، **رسالة ماجستير (غير منشورة)**، كلية العلوم السياسية جامعة تكريت، 2018، ص59.

تعتبر إيران كونها البلد الأكثر تأثيراً في الواقع العراقي فهي تعمل في هذا الملف من زاوية استراتيجية في سياستها الخارجية لأسباب عدة منها توازن القوى والصراع في المنطقة والحفاظ على أمنها واستقرارها من جهة أخرى[1].

عندما يتم الحديث عن الدور الإيراني في العراق فهو موضوع شائك ومتشعب في الجوانب كافة، لأَنَّ إيران تمسك زمام الأمور في العراق سواء كانت من الناحية السياسية أو الاقتصادية وحتى الدينية ويكون الأثر الذي تمتلكه إيران كبيراً، إذ يمثل العراق جزءاً من المشروع الإيراني، وبالتالي فإنَّه ومن غير المنطقي أنْ يتم الحديث عن تخلي إيران عن نفوذها في العراق بسهولة[2].

يحظى العراق بأهمية كبيرة في السياسة الإقليمية الإيرانية، فهي تحاول أنْ تستخدم ما لديها من أدوات قوة ونفوذ في العراق وذلك من أجل مواجهة التحديات الخارجية وضمان سلامة مواردها ومصادر الطاقة لديها[3].

المطلب الثاني: أثر المتغير العراقي على العلاقات التركية الإيرانية :

تعاظم النفوذ التركي الإيراني في العراق وهذا ولَّد المنافسة الشديدة بين تركيا وإيران وذلك بسبب عدم سيطرة لولايات المتحدة الامريكية على العراق وبسبب الفوضى التي نتجت عن ذلك ونتيجة للخسائر العسكرية والاقتصادية التي تكبدتها الولايات المتحدة في العراق وحتى يوصف ذلك بالفشل الامريكي في العراق، استغلت كلٌ من تركيا وإيران ذلك من أجل الهيمنة على العراق ولعب دور أساسي ومؤثر[4].

فإنَّ الاختلاف في الأَدوار بين الطرفين جعل إيران تتمتع بدور مميز في الشأن العراقي على سائر اللاعبين الإقليميين؛ وذلك لما تمتلكه من قدرات ومقومات تجعل العراق تحت نفوذ المصالح الإيرانية، وإنَّ هذا الدور الذي تلعبه إيران في العراق أثارَ مزاعم تركيا تجاه ذلك، مما جعل تركيا تدرك الخطر الناتج عن النفوذ الإيراني في العراق، وهذا بالفعل جعل كل دولة تريد أن يكون لها دور مؤثر على حساب الأُخرى، وإنَّ تأخر تركيا في التدخل في العراق جعل إيران هي صاحبة الدور الرئيس في العراق[5].

---

[1] نفس المصدر السابق، ص15.

[2] السيد أبوداود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2014)، ص163.

[3] أردشير بشنج، كيف تعاملت ايران مع نتائج الانتخابات العراقية، **مختارات إيرانية**، (القاهرة: 2014)، ص58.

[4] نقلاً عن: عمار مرعي الحسن ، **التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003**،(بغداد: دار الكتاب العربي،2014)، ص74.

[5] حيدر علي حسين ، العراق و دول الجوار ...أهداف و مصالح ،**مجلة المستنصرية** ، عدد33 ، (مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية: 2011) ص7.

شكل الانسحاب الامريكي من العراق مشاكل عديدة لدى تركيا وإيران بسبب الخشية من مسألة تفكك العراق في حين أَنَّ كلاً منهما يحمل صورته الخاصة حول مستقبل العراق بعد الاحتلال، وما يوثق ذلك الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي آنذاك "رجب طيب آردوغان" في آذار 2011 إلى العراق كانت لها العديد من الدلائل، زار فيها أماكن مختلفة حتى ترسخت له رؤية اساسية حول نشاط تركيا في العراق، ولا سيّما أَنَّ تركيا وإيران يختلفان في ناحية الرؤية لمستقبل العراق[1].

إذ ساد اعتقاد لدى تركيا بأَنَّ المواقف الإيرانية المناهضة لدورها تعكس مصالح إيران الجيوسياسية، في حين أَنَّ تركيا تخشى التغلغل الإيراني في العراق ولا سيّما في مدينة الموصل والمناطق الحدودية مع تركيا والسيطرة عليها، وكذلك التدخل في أزمات المنطقة كونها لاعباً إقليمياً مؤثراً، إلَّا أَنَّ ذلك يشكل تهديداً للأمن القومي التركي ، وإِنَّ ذلك عامل ضغط على تركيا مما جعل تركيا تراهن على كافة أزمات المنطقة والدخول بقوة من أجل موازنة النفوذ الإيراني الذي بدأ يزداد في المنطقة[2].

نجد أَنَّ سياسة البلدين تتداخل في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص مما أوجد المنافسة التركية- الإيرانية على المكانة الإقليمية، فقيام إيران بتقديم الدعم للأنظمة الموالية أكسب إيران مقبولية واسعة في المنطقة، والتنافس الشديد بين تركيا وإيران على المنطقة ولد نوعاً من الخلافات بين الطرفين وهذه الخلافات ولَّدت تبادل الاتهامات بسبب السلوك الذي تنتهجه السياسة الخارجية لكلا الدولتين، وإضافة إلى ذلك فإِنَّ العلاقات بين البلدين شهدت نوعاً من التوتر بسبب زيادة حدة المنافسة على مناطق النفوذ والاختلاف في الأَدوار[3].

تمكنت إيران من استغلال سوء العلاقة العراقية التركية، إذ بدا التأثير الإيراني في العملية السياسية كبيراً جداً، وإِنَّ تركيا أدركت ذلك الخطر بحيث ولَّد لديها قناعة بأَنَّها لا بُدَّ أَنْ تعمل جاهدة على تقليص الفجوة وتخفيف حدة التوتر بينها وبين العراق؛ وذلك بسبب ما يمثله العراق من أهمية في الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة[4]، فقد تمحور ظهور داعش في 10حزيران 2014 واكتساحه مدينة الموصل وكذلك أجزاء واسعة من العراق الأمر الذي أدى إلى زيادة التنافس التركي الإيراني على العراق، ترجم ذلك من خلال القيام بنشاطات عديدة من بينها تدخل إيران

---

[1]([1])Gallia Lindenstrauss and Yoel Guzansky , **THE RISE AND (FUTURE) FALL OF A TURKISH-IRANIAN AXIS** , Foreign Policy Research Institute , 2011 , P3.

([2]) كرم سعيد، **التقاطع التركي الايراني في العراق**، مجلة السياسة الدولية ، متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع2017/11/22: ، http://www.siyassa.org.eg/News/11987.aspx

([3]) خالد المعيني، **كي لاتسرق الثورات دراسة موضوعية في ثورات الربيع العربي**، (بيروت: منشورات ضفاف، 2014)، ص114.

([4]) عماد قدوري و أخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص230.

بحجة القضاء على هذا التنظيم كون هذا التنظيم يشكل خطراً كبيراً على إيران بسبب القرب الجغرافي منها، إذ قامت إيران بتقديم الدعم العسكري إلى العراق المتمثل بالمستشارين العسكريين، أمَّا تركيا فقد تذرعت بحماية التركمان وكذلك الحفاظ على الأمن القومي التركي بسبب سيطرة التنظيم على مناطق حدودية مع تركيا، مما جعل تركيا تتدخل بقوات عسكرية لموازنة النفوذ الإيراني في العراق الذي بدأ يزداد يوماً بعد يوم[1].

وإنَّ هذا التوغل بالاتفاق مع بعض القيادات العراقية من أجل تدريب الحشد الوطني الذي تشكل من المتطوعين من ابناء شمال العراق. ويرى القنصل التركي السابق في الموصل "يلمز أوزتورك" أنَّ التوغل التركي يهدف إلى التأثير بمخرجات تحرير الموصل من داعش في ظل تزايد الدور الإيراني فضلا عن ذلك[2].

كانت إيران قد عبرت بالرفض لمسألة ارسال قوات تركية إلى شمال العراق بقولها "**على تركيا الحصول على تصريح من ادارة بغداد**" وهذا ما عبر عنه نائب وزير الخارجية الإيراني "حسين أمير عبد اللهيان" إنَّ إرسال تركيا قوات إلى منطقة بعشيقة في الموصل "**خطوة خاطئة**" وغير ايجابية، وأضاف قائلاً: (**إنَّ نضال الدول ضد الإرهاب يجب أنْ يتم عن طريق اذن من الحكومة المركزية وبالتنسيق مع الادارة العراقية وإلَّا فإنَّ ذلك سيكون ضد أمن المنطقة**)[3].

من ضمن التحديات التي شهدتها العلاقات التركية الإيرانية هو الاستفتاء الكردي في العراق كان لاستفتاء إقليم كردستان الذي حدث في 25 ايلول 2017 الأَثر الكبير في توحيد الرؤية حول العراق وشهدت العلاقات **التركية الإيرانية** تقارباً حول ذلك، إذ أُجريت زيارات عدة بين الطرفين وصل الرئيس التركي "رجب طيب آردوغان" إلى إيران لحضور الاجتماع الرابع لمجلس الاعمال التركي الإيراني بوفد رفيع المستوى بدعوة من الرئيس الإيراني "حسن روحاني"، وشكلت هذه الزيارة أهمية خاصة في ظل تصاعد التوتر في المنطقة في ظل استفتاء اقليم كردستان[4].

إذ دفع استفتاء الانفصال إلى تشكيل آلية للتقارب التركي الإيراني أكثر مما كانوا علية في السابق حتى أنَّه يشكل اكثر حساسية لدى الطرفين، إذ اتخذ الطرفان إجراءات عدة كان من

(1) أبراهيم نصر الدين ، **حال الامة العربية 2014-2015 الاعصار: من تغيير النظم الى تفكك الدول** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015) ص 136.

(2) نقلاً عن: عادل عبد الحمزة ثجيل – أيلاف راجع ، دوافع وأهداف التوغل التركي وأثره في العلاقات العراقية – التركية ، **قضايا سياسية** ، العددان 43 – 44 ، (كلية العلوم السياسية جامعة النهرين: 2016) ص258.

(3) **İran'dan Türkiye'ye Musul tepkisi**, Bağlantıda mevcut, Değerlendirme tarihi 27/11/2017
http://www.milliyet.com.tr/irandanturkiyeyemusultepkisi/dunya/detay/2159290/default.htm

(4) **Türkiye-İran ilişkileri: Geçici dostluk mu müttefiklik mi?**,FHA, Görüntüleme tarihi 30/11/2017, Bağlantıda mevcut ,
http://tr.farsnews.com/world/news/13960715001245

بينها العمل على اغلاق المعابر الحدودية واتخاذ إجراءات اقتصادية حازمة تجاه ذلك فضلا عن المناورات العسكرية التركية- الإيرانية- العراقية[1].

تعد المياه واحة الاساليب التي استخدمتها تركيا وإيران من أجل الضغط على العراق وذلك من أجل تحقيق الكثير من المكاسب التي يرمي الطرفان إلى تحقيقها، تركيا تسعى إلى القضاء على حزب العمال الكردستاني، بينما تسعى إيران إلى ضرورة تصريف منتجاتها في العراق، وكأَنَّ هناك توافق تركي إيراني حول ما يجري تجاه العراق[2].

---

[1] وكالة ترك برس، **مستقبل التقارب التركي الإيراني بعد "استفتاء الانفصال"**، وقت الاطلاع 2017/11/30، متاح على الرابط: http://www.turkpress.co/node/40848

[2] مثنى العبيدي، الحصار المائي: لماذا تصاعدت التوترات العراقية مع تركيا وإيران؟، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 2018، وقت الاطلاع 2018/7/2، متاح على الرابط:

https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/4033/%D8%A7%D9%84%D8%AD%

المبحث الثاني: المتغير السوري

المطلب الاول: مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي التركي-الإيراني

أوَّلاً: أهمية سوريا بالنسبة لتركيا

تحظى سوريا بأهمية كبيرة في السياسة التركية نتيجة لاعتبارات عدة منها من وجود حدود مشتركة بين البلدين إضافة إلى الوجود الكردي في سوريا الذي يعد عاملاً مهماً يجعل تركيا تهتم بسوريا نتيجة لتخوف تركيا من مسألة استخدام الاكراد كورقة ضغط ضدها(1).

ثانياً: أهمية سوريا بالنسبة لإيران

تحظى سوريا بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، فهي جزء من المشروع الإيراني الذي يضم العراق وسوريا ولبنان واليمن وبذلك فهي تعد الحليف المهم لإيران الذي لا يمكن الاستغناء عنه من أجل ايصال الامدادات لحزب الله اللبناني(2).

وبالتالي فإنَّ سوريا وإيران دخلتا في تحالف طويل الامد وهذا التحالف مستمر في ظل الاضطرابات التي تشهدها سوريا، واجهت سوريا هجمة شرسة من قبل دول إقليمية ودولية، فكانت إيران من الدول الداعمة للنظام وتعمل جاهدة للحفاظ على بقاء النظام دون تغييره ؛ لأَنَّ ذلك يعد عاملاً مهماً في سياسة إيران الإقليمية(3).

إنَّ التحالف السوري مع إيران سوف يعطي لسوريا أهمية كبيرة في مواجهة التحديات الخارجية التي تسعى إلى ذهاب سوريا نحو الدمار والفوضى(4).

المطلب الثاني: أثر المتغير السوري على العلاقات التركية الإيرانية

أحدثت الأزمة السورية الكثير من التعقيد في منطقة الشرق الاوسط، الامر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة التركية – الإيرانية على سوريا، وعلى ما يبدو أَنَّ الأزمة السورية تكون قد وضعت كلاً من تركيا و إيران على مفترق الطريق، وتعد بأَنَّها كاشفة لما تسعى اليه كلا الدولتين

---

(1) مليحة التون شبلي، **سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية**، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص34.

(2) محمد كريم كاظم، الأزمة السورية وتأثيرها على معادلة المصالح التركية الإيرانية، **مجلة حمورابي**، (بغداد: 2014)، ص163.

(3) مروة وحيد، سوريا، إيران وتوازن القوى في منطقة الشرق الاوسط، **مجلة الشرق الاوسط**، (المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط: 2012)، ص259.

(4) أشراف دحلان، الاستجابة العربية لتحولات السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، **تحولات استراتيجية**، (مجلة السياسة الدولية: 2016)، ص34.

وكذلك للأجندات الإقليمية لكلا الطرفين، ووضعت كلاً من تركيا وإيران في حالة من التناقض وهذا أدى إلى زيادة حدة التوتر في العلاقات بين الطرفين[1].

كان السبب الرئيس في توتر العلاقات بين تركيا وإيران هو اختلاف رؤية كل منهما حول سوريا، فقد كانت سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية قائمة على تقديم النصح إلى بشار الأَسد للقيام ببعض الاصلاحات التي يمكن ان تهدئ من حدة التوترات، بينما إيران تدعم النظام لمواجهة التظاهرات المطالبة بالإصلاح، فقد أدى الدعم التركي للمعارضة السورية والدعم الإيراني للنظام إلى زيادة حدة المنافسة بين الدولتين على سوريا، وقد ولَّد ذلك نوعاً من التوتر بين تركيا وإيران[2].

أصبح التوتر بين تركيا وإيران حول القضية السورية على المستوى الرسمي ففي شباط 2012م عندما قام نائب رئيس الوزراء التركي "بولنت ارينج" باتهام إيران بأَنَّ دعمَها لسوريا بعيداً عن الأخلاق الدولية نتيجة لما تقوم به القوات السورية من الهجوم على المدنيين، ومن ناحية أُخرى قال المتحدث باسم وزير الخارجية الإيراني "رامين مهما نبرست" إنَّ تركيا في حساب خاطئ[3].

واجهت الدولتان تبادل الاتهامات نتيجة للتوترات الحاصلة بسبب تعقيد الأحداث في المنطقة، إذ قام نائب وزير الخارجية التركي باتهام إيران بدعم خلايا موالية لها من أجل العمل على إحداث الاضطرابات في البلدين المجاورة ومنها تركيا وكذلك التنسيق مع حزب العمال الكردستاني من أجل التأثير على الدول المنافسة لإيران[4].

فالأزمة السورية أحدثت أثراً كبيراً على مكانة تركيا الإقليمية، لا سيّما في ظل التقارب الإيراني الامريكي، لذلك فقد واجهت تركيا مسألة عدم القدرة على وضع حد للازمة السورية وحتى عدم القدرة في السيطرة على مجريات الأمور في سوريا في ظل التدخلات الإقليمية[5].

إنَّ التوتر في العلاقات التركية الإيرانية دخل مرحلة جديدة ، الأَمر الذي أدى إلى جعل تركيا ترفض الوساطة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ، والوقوف بجانب الولايات المتحدة ضد

---

[1] فكرت نامق عبد الفتاح – كرار أنور ناصر ، التفاعلات الاقليمية و الدولية و الازمة السورية ، **قضايا سياسية** ، عدد23 ، (كلية العلوم السياسية جامعة النهرين: 2011) ص17.

[2] ستيفان لاربي – عالي رضا نادر ، **العلاقات التركية الإيرانية في شرق اوسط بات متغيرا** ، مؤسسة راند ، فرجينيا ، 2013 ، ص8.

[3]Mustafa AŞIK , **SURİYE KRİZİ VE TÜRKİYE – İRAN İLİŞKİLERİ** , USRC , 2014 , Varış Tarihi 2/12/2017: http://www.evsam.org/asik/87-suriye-krizi-ve-turkiye-iran-iliskileri.html

[4] شيماء معروف فرحان ، مصدر سبق ذكره، ص12.

[5] علي فارس حميد ، توظيف فكرة المجال الحيوي في الاداء الاستراتيجي التركي بعد عام 2002 (دراسة في الاطر الفكرية و لنظرية العمق الاستراتيجي) ، **قضايا سياسية** ، عدد42 ، (كلية العلوم السياسية جامعة النهرين: 2015) ، ص236.

إيران وقبول تركيا بالسماح (لقوات الناتو) بنشر الدرع الصاروخي على أراضيها ؛ وأَنَّ ذلك يكون موجهاً ضد إيران، وكان الرد الإيراني قوي عندما قامت بالتصريح على أن اي تدخل في الأراضي السورية سوف يعرض هذه القوات للخطر[1].

التهديد أصبح بشكل رسمي في العلاقات التركية الإيرانية، فإيران غير راضية تجاه ما تقوم به تركيا نحو سوريا حيث بعث الرئيس الإيراني السابق "أحمدي نجاد" رسالة إلى رئيس الوزراء التركي "رجب طيب آردوغان" عن طريق مبعوثه الخاص وجاء فيها **(إنَّ استعمال أيَّ قواعد عسكرية تركيا للهجوم على سوريا سوف يعرضها لقصف صاروخي إيراني)**، حتى أَنَّ رئيس مجلس الشورى الإسلامي "علي لاريجاني" في أيار 2013م بين الدعم الذي تقدمه إيران إلى سوريا في ووقوف إيران بجانب سوريا حكومةً وشعبا في مختلف المجالات، كما أَنَّها أبلغت تركيا بأَنَّ النظام السوري خط أحمر وأَنَّ تجاوز هذا الخط يعني تدهور العلاقات[2].

تعد القضية السورية مسألة معقدة وذلك بسبب تشابك مصالح الدول الإقليمية، فالنظام السوري يتلقى الدعم من إيران ودول أُخرى، بينما المعارضة السورية فهي تتلقى الدعم من تركيا ودول أخرى، وهذا عمل على أختلال توازن القوى في المنطقة، وأثر ذلك بشكل سلبي على علاقة تركيا وإيران جعل تلك الدولتين يسود بينهما عدم الثقة تجاه سياساتهما في المنطقة[3].

إنَّ النظرة المستقبلية لدور إيران في سوريا تكون مرتبطة تماماً في ما تحققت من أهداف حتى الآن وما بدأ يتحقق بشكل تدريجي في ظل متغيرات المنطقة، وكان من أبرز التطورات التي واجهها دور إيران في المنطقة هو التطور الذي شهدته السياسة التركية في المنطقة الأمر الذي يعطي بوادر تلاقي تلك السياسات في منطقة المنافسة الإقليمية وهذا يعد عاملاً مهماً في تحديد مستقبل سوريا[4].

كما أَنَّ التوجه التركي لا يخفي ما تطمح اليه تركيا لتحقيقه في سوريا، وكذلك الوجود الإيراني الذي يتسم بالتواجد الميداني والمباشر على الأَراضي السورية، مما ولَّد نوعاً من التذبذب بين القوى الفاعلة في الأزمة بسبب وجود نوعاً من المنافسة الشديدة على من يمتلك القدرة في التأثير على مجريات الأمور في سوريا[5].

---

[1] هدى نبيل كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص147.

[2] نقلاً عن: قاسم حسين الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص269.

[3] ينظر: شيماء ماجد، مستقبل الدور التركي في الشرق الاوسط: السيناريوهات المتوقعة ومحددات التحرك المصري، **بدائل**، العدد26، (القاهرة: 2018)، ص15.

[4] التقرير الاستراتيجي، الامة في مواجهة الصعود الإيراني، **مجلة البيان**، (القاهرة: التقرير الثالث عشر، 2016، ص214.

[5] مصطفى عبد العزيز مرسي، التكالب على سورية وصراع الأدوار، ومعضلة التسوية السياسية، **شؤون عربية**، العدد170، (القاهرة: 2017)، ص32.

وبالتالي فإنَّ التعارض التركي الإيراني تجاه ما يحدث في سوريا يشكل عاملاً مهما في اظهار ما تتسم به العلاقات التركية الإيرانية من اختلاف حول مجريات الأَحداث، وما يتسم به المشهد السوري من تعقيد يشكل عاملاً مهماً في جعل القوى الإقليمية(تركيا-إيران) هي مَنْ ترسم الخريطة المستقبلية لسوريا[1].

الخاتمة

1. تنظر تركيا وإيران إلى العراق على أَنَّه يمثل عاملاً مهماً فهو يعد البوابة التي يتم من خلالها بسط وتوسيع نفوذهما في ظل السعي إلى الهيمنة الإقليمية. فمن الطبيعي أَنْ يشكل أهمية لتركيا وإيران.
2. الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في العراق بيئة خصبة لكلا الدولتين تساعد في تحقيق أهدافهما، واستخدام هذه الفوضى من أجل أبعاد كل خطر محتمل أن يؤثر على هاتين الدولتين في ظل إشغال المنطقة بهذه الصراعات، وهذا ما حدث بالفعل تمكنت الدولتان من تحقيق ذلك.
3. حاولت تلك الدولتان أن يبقى العراق ضعيفا لأن ذلك يوفر لهم فرصة القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة وعدم وجود قوى أخرى مناوئة لها مما جعل تركيا وإيران تتدخلان في الكثير من أزمات المنطقة وبشكل مؤثر دون أي عائق من قوى أخرى.
4. يعد المتغير السوري السبب الرئيس في إظهار حدة الخلافات بين البلدين، ويأتي ذلك سبباً لاختلاف سياسات البلدين تجاه سوريا، تبقى سوريا محل خلاف تركي إيراني كون وجود الكثير من الاهداف التي يسعى الطرفان في تحقيقها، لم يتم حل الأزمة ؛ وذلك بسبب تشابك المصالح الإقليمية والدولية، وكذلك الاختلاف حول مستقبل سوريا.
5. كان اختلاف المصالح هو الجزء الغالب في العلاقات التركية الإيرانية حول الأزمة السورية لكن هذا لا يعني القطيعة في العلاقات بين البلدين، على الرغم من ذلك نجد هنالك نوعاً من التفاهم بين البلدين حول ما يجري في سوريا، لكن محور الخلاف بين الطرفين يمكن أَنْ نشاهده من خلال أن كلا الطرفين يقدم الدعم لجهات مختلفة مما أدى إلى تضارب السياسات الإقليمية وأحدث توتراً مكتوماً في العلاقات بين البلدين، والخلاف الدائر حول الأزمة قائم على النظرة المستقبلية التي يريد تنفيذها كل طرف على حساب الآخر.

[1] محمد كريم كاظم، الازمة السورية وتأثيرها في معادلة المصالح الإيرانية التركية، **مجلة حمورابي**، العدد11، (بغداد: 2014)، ص170.

مستقبل النظام المالي الأوروبي المقترح مع إيران في ظل الانسحاب الأمريكي

The future of the proposed European financial system with Iran under the US withdrawal

هيبة غربي
باحثة في العلوم السياسة قسم العلاقات الدولية
جامعة قسنطينة 3 /الجزائر.

الملخص

يواجه الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي الذي يُعتبر أهم وابرز نموذج للتكتلات العالمية وأكثرها تطوراً بعد قرار **"دونالد ترامب"** تحدياً غير مسبوق لحماية ما أسماه الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" "السيادة الإستراتيجية والاقتصادية لأوروبا".وتسعى بروكسل إلى الحفاظ على مكسب الاتفاق النووي مع طهران، وهو ما يعني التزاماً أوروبياً للحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع إيران، ولكن دون المخاطرة بقطع الخيط الرفيع ما الإدارة الأمريكية. خاصة وأنّ النظام المالي العالمي مرتبط بالدولار الأمريكي والسبب في ذلك يعود إلى أنّ الولايات المتحدة كانت ولا زالت تُعتبر الدولة الأكثر نفوذًا سياسيًّا واقتصاديًّا وماليًّا في العالم. وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تأسيس نظام مالي مستقل للحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران عقب انسحاب أمريكا.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي الأوروبي / إيران/ الرفض الأمريكي

Summary

The European Economic and Monetary Union (EEMU), the most important and most important model of global conglomerates after Donald Trump's decision, faces an unprecedented challenge to protect what French President Emmanuel Macaron called "the strategic and economic sovereignty of Europe." Brussels seeks to maintain the gains of a nuclear deal with Tehran, which means a European commitment to maintain economic ties with Iran, but without risking cutting off the fine line what the US administration. Especially since the global financial system is linked to the US dollar and this is because the United States was and still is considered the most influential political, economic and financial in the world. Which made the European Union seeks to establish an independent financial system to maintain nuclear agreement with Iran after the withdrawal of America.

key words : European Financial System / Iran/ American rejection.

مقدمة

يُعتبر نموذج الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي أهم وابرز التكتلات العالمية وأكثرها تطوراً، فهو يندرج ضمن اتحاد العملة التي لها مزايا لا خلاف عليها، فهي تخفض من التكاليف التبادل الأجنبي وتغطي المعاملات من الأخطار وتشعل المنافسة في أسواق عناصر الإنتاج، مما يحفز التجارة والاستثمار والنمو والعمل، والتي لن تتحقق إلاّ من خلال الاتحاد المصرفي لتعميق التكامل المالي والاقتصادي في منطقة اليورو وتصحيح واجه الضعف في بنيان النظام وتعزيز صلابة المنطقة في مواجهة الأزمات المستقبلية. إلاّ أنّ هذا الأخير يواجه بعد قرار **"دونالد ترامب"** تحدياً غير مسبوق لحماية ما أسماه الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" "السيادة الإستراتيجية والاقتصادية لأوروبا". وتسعى بروكسل إلى الحفاظ على مكسب الاتفاق النووي مع طهران، وهو ما يعني التزاماً أوروبياً للحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع إيران، ولكن دون المخاطرة بقطع الخيط الرفيع ما الإدارة الأمريكية. خاصة وأنّ النظام المالي العالمي مرتبط بالدولار الأمريكي والسبب في ذلك يعود إلى أنّ الولايات المتحدة كانت ولا زالت تُعتبر الدولة الأكثر نفوذًا سياسيًّا واقتصاديًّا وماليًّا في العالم. هذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تأسيس نظام مالي مستقل للحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران عقب انسحاب أمريكا..وعلى هذا الأساس تطرح الإشكالية التالية:

ما مصير النظام المالي الأوروبي المقترح مع إيران في ظل الرفض الأمريكي؟.

الفرضية :

ُعتبر محاولات حكومة برلين وعدد من دول الاتحاد الأوروبي الإبقاء على الاتفاق النووي الإيراني، بهدف إجراء تبادل مصرفي مع طهران، بعيداً عن عقوبات واشنطن؛ بـ المهمة شبه المستحيلة. ويعد العمل على تدشين أنظمة أوروبية جديدة لتبادل البيانات المصرفية، مستقلة عن نظام "سويفت" الأمريكي، ليس بالأمر السهل، لذلك يبقى الكيان الأوروبي المزمع إنشاءه مجرد كيان لتسهيل المعاملات المالية بين الشركات الأوروبية العاملة في إيران بعيداً عن الحكومات، للتسهيل وليس للخروج من عباءة النظام الأمريكي.

خطة الدراسة:

لانجاز هذا البحث ستكون الدراسة مشكلة من خطة عمل تتكون من أربعة مباحث بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وهي كالتالي:

مقدمة: عبارة عن طرح للموضوع.

المبحث الأول: تحدثنا هنا عن البنك المركزي الأوروبي على اعتبار أنّ البنك المركزي في أي دولة هو المسؤول الأول عن السياسة النقدية، التي يكون أهم أهدافها هو الحفاظ على قيمة العملة أمام العملات الأخرى، كما يُعتبر البنك المركزي المشرف على أداء البنوك التجارية وغيرها من البنوك، وذلك لضبط عمليات الائتمان والسيولة وغيرها من المؤشرات النقدية، ولذلك يُطلق على البنك المركزي من أي دولة اسم "**بنك البنوك**".

المبحث الثاني: تحدثنا هنا عن الاتحاد المصرفي وأهميته أين يُعتبر وجود اتحاد مصرفي في منطقة تتعامل بعملة واحدة أمراً مهماً، فهو يدعم متانة النظام المصرفي من خلال إيجاد هيئة تنظيمية مركزية مستقلة لا تخضع للضغوط السياسية، ويعمل على تقليص الارتباط بين البنوك المتعثرة والحكومات، وبالتالي لا تؤدي الأزمات المصرفية إلى الديون السيادية. هذا ما يجعل الاتحاد المصرفي الأوروبي قد يحقق الكثير من الانجازات في إصلاح الهيكل المالي في الاتحاد الأوروبي، كون لان أزمات البنوك والديون السيادية في منطقة اليورو أخيراً أظهرت فجوات عميقة في هيكل النظام المالي الأوروبي التي تجعله عرضة لأزمات مستقبلية.

المبحث الثالث: تحدثنا عن النظام المصرفي الأمريكي "**سويفت**" في ظل العقوبات الأمريكية على إيران، وكيف اعتبر هذا الأخير أنّ تعليق وصول البنوك الإيرانية إلى نظام التراسل اتُخذ لمصلحة الاستقرار وسلامة النظام المالي العالمي عموماً. خاصة أنّ نظام "**سويفت**" يهدف إلى توفير شبكة عالمية موحدة للاتصالات المالية الآمنة بين المؤسسات المصرفية. وبالتالي هذه الخطوة تضع إيران في عزلة مصرفية، وتدفعها للبحث عن بدائل لتنفيذ تعاملاتها المصرفية لدعم عمليات التصدير والاستيراد للبلاد. وعليه فان العقوبات الأمريكية تشكل ضربة قوية وخسارة فادحة للنظام الإيراني؛ حيث تقصيه من نظام "**سويفت**"، الذي يُعد أهم نظام دولي لحركة الأموال في العالم.

المبحث الرابع: تحدثنا هنا عن خطة الاتحاد الأوروبي الجديدة لتفادي العقوبات الأمريكية وذلك من خلال إتباع آلية الأهداف الخاصة الجديدة، التي تتضمن نظام مقايضة متطوراً يمكنه تجنب عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية. مع ضرورة تعزيز الاستقلالية الأوروبية من خلال إنشاء قنوات دفع مستقلة عن الولايات المتحدة، من خلال إنشاء صندوق نقد أوروبي ونظام "**سويفت**" مستقل. إضافة إلى التعاون الأوروبي الروسي والصيني خاصة وأنّ اتحاد هذه القوى الخمس التي تملك مجتمعة اقتصاداً أقوى من أمريكا بكثير، والذي يتحقق في ظل الموضوع الإيراني لمواجهة واشنطن سيخلق فجوة كبيرة في الدولار وبالتالي هناك احتمال كبير أن

تقلص البنوك المركزية لبلدان العالم اهتمامها بالدولار الأمريكي وتعمل على تخزين اليورو أكثر من الماضي.

وأخيراً **خاتمة** تتضمن مجموعة من الاستنتاجات حول الموضوع.

المبحث الأول: البنك المركزي الأوروبي

يكتسي دور البنوك أهمية كبرى من خلال الدور الذي قد تلعبه في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتحقيق التوازن الكلي للاقتصاد وبناء مصداقية راسخة في مجال السياسة النقدية والإشراف والرقابة المصرفيتين[(1)] . يُعتبر البنك المركزي في أي دولة المسؤول الأول عن السياسة النقدية، التي يكون أهم أهدافها هو الحفاظ على قيمة العملة أمام العملات الأخرى، كما ويُعتبر البنك المركزي المشرف على أداء البنوك التجارية وغيرها من البنوك، وذلك لضبط عمليات الائتمان والسيولة وغيرها من المؤشرات النقدية، ولذلك يطلق على البنك المركزي من أي دولة اسم **"بنك البنوك"**[(2)].

المطلب الأول :نشأة البنك المركزي الأوروبي

تُمثل المادة الرابعة من معاهدت **"ماستريخت"** شهادة ميلاد البنك الأوروبي المركزي الذي يتمتع بـ شخصية قانونية مستقلة تُوفر له السلطة الكاملة لممارسة مهامه في الإطار المؤسسي للموضوع، ويعمل إلى جانبه مجموع البنوك المركزية الوطنية التي تُعتبر مساهمة في رأس مال البنك المركزي الأوروبي وفق مفتاح توزيع نسبي يتشكل من شطرين، شطره الأول من الناتج الداخلي الخام **"PIB"** أمّا الشطر الثاني يمثل عدد السكان، ودون شك فانّ ألمانيا تحتل المرتبة الأولى أمّا الدول التي خارج نظام الاورو لا تسدد حصتها من رأس مال البنك المركزي، إلاّ أنّها تدفع قيمة دنيا للمشاركة في تغطية تكاليف تشغيل البنك المركزي[(3)].

بدأ البنك المركزي الأوروبي في تنفيذ سياسة نقدية موحدة في منطقة اليورو منذ الأول من **جانفي 1999**، حيث حددت معاهدة **"ماستريخت"** هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للمنظومة المصرفية الأوروبية، فتؤكد المادة الخامسة بعد المئة من تلك المعاهدة على أنّ

---

(1) نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، **"الاتحاد المصرفي الأوروبي كضرورة لاستكمال التكامل النقدي والوقاية من الأزمات المالية"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، م 11، ع 1، 2018، ص 169.

(2) WWW. Elbassair.net

(3) نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، **المرجع سبق ذكره**، 169.

"الهدف الرئيسي للبنوك المركزية يتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار". وتتمثل أهم وظائف البنك المركزي الأوروبي في ستة وظائف رئيسية وهي كالتالي:

_ الحفاظ على استقرار الأسعار مثل باقي البنوك المركزية الأخرى، وهو يُعد الهدف الأول والرئيسي للبنك طبقاً لمعاهدة **"ماستريخت"**.

_ إصدار اليورو_العملة الأوروبية الموحدة_ سواء الأوراق النقدية أو العملة المعدنية.

_ تحديد معدلات الفائدة قصيرة الأجل في دول منطقة اليورو.

_ تشجيع الأسلوب الهادئ والبسيط في إدارة نظم الدفع.

_ إدارة الاحتياطات النقدية لأعضاء الاتحاد الأوروبي.

_ تقديم النصح والإرشاد لمؤسسات وحكومات الاتحاد الأوروبي فيما يخص النظم المالية والنقدية، مثل مراجعة السياسة النقدية قبل مراجعة البرلمان الأوروبي[1].

المطلب الثاني: أهداف البنك المركزي الأوروبي

تُعتبر لائحة النظام الأوروبي للبنوك المركزية جزءاً لا يتجزأ من معاهدة **"ماستريخت"**، وتنص المادة الثانية منها على أنّ **"الهدف الرئيسي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار، ودون الإخلال بـ هدف استقرار الأسعار، فانّه يُدعم السياسة الاقتصادية للجماعة بقصد الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة....ويعمل النظام الأوروبي للبنوك الأوروبية، وفقاً لمبدأ اقتصاد سوق مفتوح يتميز بالمنافسة الحرة، ويدعم التخصيص الفعال للموارد.."**، ويتبين من خلال ذلك أنّ الهدف الأساسي يُمثل في مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، والذي حدده البنك المركزي الأوروبي انه تضخم يُقيل عن **2%** في منطقة الاورو بأكملها. إلاّ أنّ التداعيات الأخيرة للازمات المالية والمصرفية المتعاقبة من الأزمة العالمية لـ سنة **2008** وأزمة الديون السيادية الأوروبية منذ سنة **2010**، قد عززت أهدافه لتشمل تحقيق الاستقرار المالي في منطقة اليورو.

المبحث الثاني: الاتحاد المصرفي وتعميق التكامل المالي والمصرفي

أشارت تحليلات مجموعة **QNB** أنّ الاتحاد المصرفي الأوروبي قد يُحقق الكثير من الانجازات في إصلاح الهيكل المالي في الاتحاد الأوروبي، نظراً لان أزمات البنوك والديون السيادية في منطقة اليورو أخيرًا أظهرت فجوات عميقة في هيكل النظام المالي الأوروبي التي تجعله عرضة

[1] منى كمال، "تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية"، 2010، ص 5.

لأزمات مستقبلية. وكانت معدلات الفائدة المنخفضة قبل انطلاق الأزمة قد أدت إلى ارتفاع مُبَالَغ فيه في حجم القروض في الدول الصغيرة في منطقة اليورو. وفي نفس الوقت أدّى عجز الموازنات العامة المستمر في هذه الدول إلى ارتفاع شديد في الديون السيادية. وخلال الأزمة المالية العالمية في عامي **2009/2008** اضطرت بعض الدول الأوروبية إلى تقديم حزم إنقاذ لنظامها المصرفي، الأمر الذي رفع من مستويات الديون السيادية وأدى في النهاية إلى أزمة الديون السيادية في أوروبا[1].

المطلب الأول: مفهوم الاتحاد المصرفي

أعطى قادة منطقة اليورو الضوء الأخضر لإنشاء ما أصبح يُعرف عالميًا بالاتحاد المصرفي الأوروبي، أو لتحويل السياسة المصرفية من المستوى الوطني إلى المستوى الأوروبي في **29 جوان 2012**، وتتمثل الخطوة الأولى في تحويل البنك المركزي مهمة المراقب الجديد لمعظم النظام المصرفي الأوروبي لـ يتسنى مع نهاية **2014 وبداية 2015** تحقيق الهدف المعلن والمتمثل في معالجة مظاهر الهشاشة التي تشوب النظام المصرفي الأوروبي منذ وقت طويل، هذا وأنّ الاتحاد المصرفي لن يتوقف عند هذا الحد فقط، وإنمّا سوف تستدعي انعكاساته الهيكلية إلى ما هو ابعد بكثير من التحول إلى الرقابة المركزية.

وقد ترجمت فكرة الاتحاد المصرفي إلى واقع حقيقي في اقل من سنتين، بسعي هذا الأخير إلى استكمال الوحدة النقدية والاقتصادية، وكانت الخيارات قليلة أمام السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، نظراً لضخامة الدين الخاص الذي كان معظمها مقوماً بالعملة الأجنبية، وهذا في غياب هيئة إشرافية مركزية كمقرض الملاذ الأخير، مما جعل الثلاثة عشر دولة من المنطقة النقدية تلجأ إلى صندوق النقد الدولي[2].

المطلب الثاني: دعائم الاتحاد المصرفي

يُعتبر وجود اتحاد مصرفي في منطقة تتعامل بعملة واحدة أمراً مهماً، فهو يُدعم متانة النظام المصرفي من خلال إيجاد هيئة تنظيمية مركزية مستقلة لا تخضع للضغوط السياسية، ويعمل على تقليص الارتباط بين البنوك المتعثرة والحكومات، وبالتالي لا تؤدي الأزمات المصرفية إلى الديون السيادية. فالاتحاد المصرفي يُمكنه تقويض المشاكل الأساسية التي عرقلت الاتحاد النقدي وأدخلته في أزمات متعاقبة، والتي تمثلت في غياب وظيفة مقرض الملاذ الأخير، فقدان آلية صلبة للتعاون والتنسيق والرقابة ما بين الدول الأعضاء، إضافة إلى صعوبة وضع

---

[1] عزيز عصمان، "QNB: انشاء الاتحاد المصرفي الاوروبي اصلاح الهيكل المالي"، صندوق ضمان أموال المودعين، موقع: http://dif.gov.ly/?p=931، 2018/10/29.

[2] نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، المرجع سبق ذكره، 174.

إستراتيجية الخروج من الأزمة، ومن اجل تجاوز كل ذلك، فقد اعتمد الاتحاد المصري ثلاثة دعائم أساسية كما يلي:

أولاً/ آلية الإشراف والرقابة الموحدة:

إنشاء هيئة تنظيمية واحدة تتولى وضع وتطبيق قواعد موحدة للإشراف والرقابة هذا يُشكل خطوة نحو منهج مشترك لتحقيق نظام مصرفي سليم، وقد تم منح البنك المركزي الأوروبي السلطة الكاملة لوضع تشريعات مباشرة تحكم عمل **150** من اكبر البنوك في منطقة اليورو، مع إمكانية التدخل في البنوك الأصغر حجماً عند حدوث الأزمات، وهناك حاجة لمنح المزيد من السلطات للبنك المركزي على كافة البنوك وتوفير الموارد المالية له حتى يتمكن من التدخل لإنقاذ البنوك المتعثرة، وتجدر الإشارة إلى أنّ آلية الإشراف والرقابة الموحدة بدأ اعتمادها بشكل شامل في سنة **2016**.

يتضمن الاتفاق التأكيد على إشراف البنك المركزي الأوروبي على تحريك العملية برمتها، وهو الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحديد ما إذا كان البنك على حافة الإفلاس وبالتالي لن تتحمل المالية العامة ثمن أخطاء البنوك أو مواجهتها لازمات مالية ومصرفية معلنة بذلك نهاية عهد حزم المساعدات الضخمة، ليقوم المركزي الأوروبي بوظيفة مقرض الملاذ الأخير، وتدنيه المخاطر النظامية المهددة لبنوك الاتحاد المصرفي وتقليص تكاليف مواجهة الأزمات المصرفية، ويُعهد له اختصاص التدخل على عدة مستويات أهمها:

_ ترخيص لمؤسسات الائتمان وتقييم المشاركين المؤهلين من البنوك[1].

_ ضمان تنفيذ اللوائح الاحترازية الجزئية المرتبطة ببازل 3 من كل بنك، بما في ذلك الامتثال للمتطلبات الدنيا للأموال الخاصة، نسب الرفع المالي والسيولة.

_ فرض إجراءات تصحيحية لمعالجة المشاكل المكتشفة، كتكوين وسائد الأموال الخاصة أو تدابير التدخل المبكر.

ثانيا/ الآلية الموحدة لفض الأزمات المالية:

يُحاول الاتحاد المصرفي توفير إطار تشريعي موحد يحدد بوضوح القواعد والإجراءات الفعالة لإدارة وفض الأزمات المصرفية، فسرعة التدخل والمصداقية ضروريتان لمواجهة الأزمات

[1] نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، **المرجع نفسه**، 175.

المصرفية، فالآلية تقوم على تقليص البنوك الفاشلة في أوروبا بوضع آلية قرار موحدة وصندوق واحد لدعم البنوك التي تواجه مشاكل سيولة، وإعادة هيكلة البنوك وتصفية البنوك الخاسرة.

وقد أقرت الدول الأعضاء خريطة عمل موحدة حول توحيد القرارات الوطنية بشأن إعادة هيكلة البنوك، كما حددت مجموعة من الأدوات لمعالجة الأزمات المصرفية المحتملة في ثلاثة مراحل هي: الإعداد، الوقاية، التدخل المبكر علاوة على ذلك أنشأت منطقة الاورو بالفعل صندوق للإنقاذ، وهو آلية الاستقرار المالي الأوروبي بـــ قيمة **500 مليار اورو**، حيث خصصت **60 مليار** منها لإعادة هيكلة رؤوس أموال البنوك ابتداء من نهاية سنة **2014**.

ثالثا/ الصندوق الأوروبي لضمان الودائع:

أعلنت المفوضية الأوروبية سنة **2010** يتواجد أربعون نظاما مختلفا لتأمين الودائع للدول **27** الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لكن مع انطلاق سنة **2015** في ظل الاتحاد المصرفي، لابد من تواجد نظام وحيد لضمان الودائع المصرفية، يُغطي أوروبا بأسرها لطمأنة المودعين بأنّ ودائعهم في بنك ما ستكون مؤمنة بنفس المستوى في أي بنك آخر، ولتخفيف مخاطر الدعم المصرفي خاصة في ظل الأزمات النظامية، فقد تم وضع سقف **100.00 اورو** لكل مودع في حالة فشل بنك[1].

المطلب الثالث : أهداف الاتحاد المصرفي الأوروبي

إنّ إنشاء مثل هذه الهيئة أصبح ضرورياً في هيكل النظام المالي الأوروبي لمواجهة أي أزمات مستقبلية. إذ يُعتبر وجود اتحاد مصرفي في منطقة تتعامل بعملة واحدة أمراً مهماً لسببين رئيسيين: أولاً يُدعم متانة النظام المصرفي من خلال إيجاد هيئة تنظيمية مركزية للمنطقة لا تخضع للضغوط السياسية من الدول الأعضاء، وثانياً يعمل على تقليص الارتباط بين البنوك المتعثرة وديون الحكومات، وبالتالي لا تؤدي الأزمات المالية إلى أزمات في الديون السيادية.

ويعتمد إنشاء اتحاد مصرفي أوروبي على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

_ إنشاء هيئة تنظيمية واحدة تتولى وضع وتطبيق قواعد موحدة.

_ أن تمتلك هذه الهيئة الموارد المالية التي تمكنها من التدخل لدعم البنوك التي تواجه مشاكل في السيولة، وتمكنها من تصفية البنوك الخاسرة.

[1] نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، المرجع نفسه، 176.

_ لابد من وجود برنامج لضمان الودائع المصرفية يغطي أوروبا بأسرها لطمأنة المودعين بأن ودائعهم في بنك ما ستكون مؤمنة بنفس المستوى في أي بنك آخر.

_ يلعب دوراً حيوياً في منع حدوث أزمات أخرى من خلال كسر الدائرة المغلقة بين عمليات إنقاذ البنوك وأزمات الديون السيادية[1].

وعلى الرغم من أن هناك بعض التحرك نحو هذا الإطار النقابي المصرفي، فإنّه لا يزال غير مُكتمِل. ففيما يخص إنشاء إتحاداً مصرفياً ومالياً أوروبياً قد اظهر الاتحاد الأوروبي المزيد من الضعف، خاصة وإن التكامل المالي العميق عبر الدول الأوروبية يتطلب إطاراً شاملاً للحماية من عدوى الأزمات المصرفية.

المبحث الثالث: النظام المصرفي الأمريكي سويفت في ظل العقوبات الأمريكية على إيران

تستمر إدارة "**دونالد ترامب**" في رفع ضغط العقوبات على إيران، وتستمر الحكومة الإيرانية في تحديها. إنّ ما عبرت عليه إدارة "**دونالد ترامب**" - في الدورة الأولى من العقوبات هو انه أي شركة أو دولة تريد العمل تجارياً مع إيران فإنّها لن تُحظى بأعمال تجارية مع أمريكا. وقد كان لهذا الأمر أثراً كبير على الشركات التي تريد الاستثمار في إيران، العديد منها ترك البلاد، والأخرى التي أرادت الاستثمار هنا قررت عدم فعل ذلك ، أما "**سويفت**" فقد اعتبرت أنّ تعليق وصول البنوك الإيرانية إلى نظام التراسل "**اتُخذ لمصلحة الاستقرار وسلامة النظام المالي العالمي عموماً**"[2].

المطلب الأول: ما هو نظام سويفت؟

في سنة **1973**، وبمبادرة من **239** مؤسسة مصرفية، بدأ تأسيس جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك "**سويفت**"، واتخذت من العاصمة البلجيكية بروكسل مقرّاً لها؛ بهدف توفير شبكة عالمية موحدة للاتصالات المالية الآمنة بين المؤسسات المصرفية. ويهدف هذا النظام إلى تقديم أحدث الوسائل العلمية في مجال ربط وتبادل الرسائل والمعلومات بين جميع أسواق المال، من خلال البنوك المسؤولة عن تنفيذ ذلك بمختلف الدول، وبذلك يتمكن المشترك من مقابلة احتياجات العملاء الأجانب والمحليين أيضًا.

لـ"**سويفت**" مكاتب في دول عدة أهمها فرنسا، ألمانيا، سويسرا، إيطاليا، إسبانيا، المملكة المتحدة، النمسا، السويد، روسيا، أستراليا، اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا،

---

[1] عزيز عصمان، المرجع سبق ذكره.

[2] "بعد العقوبات الأمريكية ..قرار سويفت يضع إيران في عزلة مصرفية"، موقع: http://www.roayahnews.com، 2018/11/12.

سنغافورة، الهند، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، المكسيك، الولايات المتحدة، وأفريقيا الجنوبية. ويبلغ عدد الدول المشتركة في تأسيس جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك أكثر من **209** دول، من بينها معظم الدول العربية، ونحو **10.800** مؤسسة مصرفية. وتقوم هذه المؤسسات الأعضاء في "**سويفت**"، بمعالجة ونقل أكثر من **24 مليون** رسالة كمعدل يومي. كما يخضع هذا الأخير لقوانين الاتحاد الأوروبي خضوعًا يميزه عن بقية النظم المالية والمصرفية حول العالم[1].

المطلب الثاني: العقوبات الأمريكية وإقصاء إيران من نظام سويفت

يُذكر أن واشنطن كانت قد أعادت فرض عقوبات على إيران، وقد بدأ سريان الحزمة الثانية من العقوبات الأمريكية، **الإثنين 5 نوفمبر** من هذه السنة، وذلك بعد أشهر من إعلان أمريكا انسحابها من الاتفاق النووي مع طهران. هذه الخطوة تضع إيران في "**عزلة**" مصرفية وتدفعها للبحث عن بدائل لتنفيذ تعاملاتها المصرفية لدعم عمليات التصدير والاستيراد للبلاد، حيث يجعل من الصعب على إيران الحصول على أموال مقابل الصادرات والدفع مقابل الواردات[(2)].

ويرى الخبير في الشأن الإيراني الدكتور "**محمد بناية**"، أن إقصاء إيران من نظام "**سويفت**"، الذي تتعامل به أغلب البنوك في العالم، سيتسبب في خسائر كبيرة للنظام الإيراني، مضيفًا أنّ طهران ستخسر التعامل مع أكثر من **200** بنك حول العالم، كما ستفقد ثقة المستثمرين في البقاء على أراضيها. مؤكدًا أنّ غالبية بنوك العالم ستحجم عن التعامل مع النظام المصرفي الإيراني، خوفًا من فرض عقوبات أمريكية عليها، مشيرًا إلى أن إيران ستواجه صعوبة في إجراء عمليات التبادل التجاري، وتلبية احتياجات سوقها المحلية من الواردات.

وعليه فان العقوبات الأمريكية تشكل ضربة قوية وخسارة فادحة للنظام الإيراني؛ حيث تقصيه من نظام "**سويفت**"، الذي يُعد أهم نظام دولي لحركة الأموال في العالم.

أمّا فيما يخص احتمالية انضمام إيران إلى نظام "**سويفت**" روسي، أوضح الخبير في الشأن الإيراني، أن النظام الروسي ليس بالديناميكية نفسها، والقوة الاقتصادية التي تتمتع بها الدول المشاركة في نظام "**سويفت**"، وهو ما يعني أن الاعتماد على النظام الروسي كبديل لن يكون بحجم القوة الاقتصادية نفسها[(3)].

[(1)] علي رجب، "الاقتصاد الإيراني يترنح...العقوبات الأمريكية تقصي ظهران من برنامج "سويفت"، المرجع دراسات وأبحاث استشرافية حول الإسلام الحركي، موقع: http://www.almarjie-paris.com، 2018/11/05.

[(2)] "بعد العقوبات الأمريكية ..قرار سويفت يضع إيران في عزلة مصرفية"، **المرجع سبق ذكره.**

[(3)] علي رجب، **المرجع سبق ذكره.**

وعليه فان قرار العقوبات الذي اتخذه "**دونالد ترامب**" لم يمس إيران وحدها بل فتح حرباً تجارية على كل جيرانه دون أن يستثني أحداً حتى كندا حليفة الولايات المتحدة تاريخياً، وكذلك المكسيك واليابان والآن مع الصين، ولم يحترم "**دونالد ترامب**" تاريخ أوروبا تجاريًا وعسكرياً وسياسياً واعتبرها مثل الصين، وهو ما دفع الأوروبيون إلى اتخاذ قراراً مباشراً ببدء التخلي عن تلك الهيمنة. من خلال اتخاذ آلية قانونية هي الأولى من نوعها في أوروبا للخروج من رقة الدولار وسيطرة الاقتصاد الأمريكي، وتفادي العقوبات الأمريكية ضدها. هذا ما سنلتمسه في المبحث الرابع.

المبحث الرابع: خطة الاتحاد الأوروبي الجديدة لتفادي العقوبات الأمريكية

تُعتبر محاولات حكومة برلين وعدد من دول الاتحاد الأوروبي الإبقاء على الاتفاق النووي الإيراني، بهدف إجراء تبادل مصرفي مع طهران، بعيداً عن عقوبات واشنطن؛ بـ"**المهمة شبه المستحيلة**". ويعد العمل على تدشين أنظمة أوروبية جديدة لتبادل البيانات المصرفية، مستقلة عن نظام "**سويفت**" الأمريكي، ليس بالأمر السهل. خاصة وأنّ "**سويفت**" شرياناً رئيسياً للتجارة الخارجية؛ الأمر الذي قد يُعرقل جهود أوروبا لحماية شركاتها التي شرعت في الانسحاب بالفعل من السوق الإيرانية، خشية عقوبات محتملة من الولايات المتحدة، لاسيما أنّ الأوروبيين يدركون صعوبة إيجاد بديل للأنظمة المصرفية الأمريكية في المستقبل القريب[1].

المطلب الأول: آلية الأهداف الخاصة والعمارة المصرفية الأوروبية الجديدة

من المحتمل أن تكون سياسة "**دونالد ترامب**" قد أدت إلى نتيجة عكس ذلك المقصود. إنّ قرار واشنطن بالتخلي عن الاتفاق النووي الإيراني وفرض عقوبات صارمة على الشركات التي تتاجر في النفط الإيراني اعتباراً من **4 نوفمبر**، هو خلق لقنوات جديدة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وإيران ومن المحتمل دول أخرى. إنّ الإعلان الأخير الذي أصدره مسؤولون في بروكسل عن إنشاء "**آلية أهداف خاصة**" غير محددة لتفادي التجارة بالنفط بالدولار الأمريكي وبالتالي فرض عقوبات على أمريكا، قد يسبب هذا بداية النهاية للسيطرة التي يفرضها نظام الدولار على الاقتصاد العالمي.

ووفقًا لتقارير من آخر محادثات ألمانية ثنائية في طهران في **17 اكتوبر**، فإنّ ما يسمى بـ "**آلية الأهداف الخاصة**" التي ستسمح لإيران بالاستمرار في الحصول على صادراتها النفطية، ستبدأ التنفيذ في الأيام المقبلة. وفي نهاية **سبتمبر**، أكدت رئيسة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي،

[1] هشام رشاد، "المخاطر الاقتصادية تحول دون تمسك أوروبا باتفاق إيران النووي"،العين الإخبارية، موقع: https://al-ain.com، 2018/11/05.

"**فيديريكا موغيريني**"، على خطط لإنشاء قناة تجارية مستقلة، مشيرة إلى أنه **"لا يمكن لأي دولة أو منظمة ذات سيادة أن تقبل أن يقرر شخص آخر من يُسمح لك بالتداول معه"**.

وفقًا لتقارير مختلفة من الاتحاد الأوروبي، تتضمن خطة **"آلية الأهداف الخاصة"** الجديدة نظام مقايضة متطوراً يمكنه تجنب عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية. وكمثال على ذلك، تستطيع إيران شحن النفط الخام إلى شركة فرنسية، من خلال رصيد مستحق بواسطة خطة "**آلية الأهداف الخاصة**"، يُشبه إلى حد كبير أحد البنوك. ويُمكن بعد ذلك أن تستخدم لدفع مصنع إيطالي للبضائع المشحونة بالطريقة الأخرى، دون أي أموال تمر عبر أيدي الإيرانيين أو النظام المصرفي العادي. وسيتم إنشاء وسيط مالي دولي متعدد الجنسيات تدعمه الدولة للتعامل مع الصفقات ومع الشركات المهتمة بإيران بالإضافة للمعاملات والأطراف الإيرانية. لن تكون أي معاملات واضحة بالنسبة للولايات المتحدة، وسوف تشمل اليورو والجنيه الاسترليني بدلاً من الدولار.

إنه رد استثنائي على ما وصفته واشنطن بسياسة الحرب المالية الشاملة ضد إيران، والتي تتضمن تهديدات بفرض عقوبات على البنوك المركزية الأوروبية وشبكة الدفعات المشتركة بين البنوك **"سويفت"** ومقرها بروكسل إذا كانت لديهم روابط مع إيران بعد **4 نوفمبر**[(1)].

المطلب الثاني: إنشاء نظام مالي مستقل عن الولايات المتحدة للحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران

دعت ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، إلى نظام دفع مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يمكن أن يكون إيجابي بالنسبة لعملة البيتكوين الرقمية. خلال الأشهر القليلة الماضية، تضررت إيران وتركيا بشدة جراء العقوبات الأمريكية. مستبعدة من النظام المالي العالمي، لم تتمكن هذه الدول من القيام بمعاملات إلى دول أخرى وأصبحت مقيدة من استخدام النظام المصرفي العالمي.

ورداً على ذلك، عبّر وزير الخارجية الألماني الذي يخدم في الحكومة الرابعة لمجلة "**أنجيلا ميركل**" منذ مارس الماضي، "**هايكو ماس**" قائلاً: **"إنّه من الضروري أن يتم تعزيز الاستقلالية الأوروبية من خلال إنشاء قنوات دفع مستقلة عن الولايات المتحدة، وإنشاء صندوق نقد أوروبي ونظام "سويفت" مستق**[(2)].

---

(1) فريديريك وليام انغدال، "**خطة الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين لتفادي العقوبات على النفط الإيراني**"، مركز دراسات كاتيخون، موقع: http://katehon.com، 2018/11/10.

(2) "ألمانيا تدعو للانسحاب النظام المالي الأمريكي وإنشاء نظام دفع مستقل"، موقع: http://www.rasd24.net، 2018/11/09.

كما أعلنت بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين يوم 24 سبتمبر وفي خطوة تنم عن مواجهة سياسات واشنطن الرامية لممارسة المزيد من الضغط على إيران، عن إنشاء نظام جديد للتبادل المصرفي بعنوان "إس بي في" (Special Purpose Vehicle) للتعامل مع إيران. وهو ما عبر عنه يوم 5 أكتوبر وزير المالية الفرنسي قائلا: "إنّ دونالد ترامب يُشكل دافعاً لأوروبا الأقوى". وأضاف "إنّ حصيلة الأزمة مع إيران، توجد فرصة سانحة لأوروبا لإنشاء مؤسساتها المالية المستقلة لكي تقوم بالتجارة مع أي طرف شاءت"(1).

وعلى مدار العامين الماضيين، أصبح للعملات الرقمية دور هام في تخطي النظام المالي الذي يُسيطر عليه الدولار، واستبدال نظام "سويفت". ففي وقت سابق من العام الجاري، قامت إيران باستخدام العملات الرقمية للتداول مع حلفائها، واضطر البنك المركزي الإيراني إلى البدء في تطوير مقترحات لاستخدام العملات الرقمية. وقد عبّر "محمد رضا بوراهيري"، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية في البرلمان الإيراني قائلاً: "إنّ روسيا وافقت على استخدام الشبكات المالية اللامركزية مثل العملات الرقمية مع إيران للتحايل على النظام المصرفي الذي تُسيطر عليه الولايات المتحدة" .ومن جانبه، عبّر "كيم دوتكوم"، وهو رجل أعمال ألماني فنلندي معروف بتطوير شركة "ميجا" قائلاً: "إن انسحاب الاقتصادات الأوروبية من النظام المصرفي العالمي خطوة إيجابية بالنسبة للبيتكوين(*) وغيرها من العملات الرقمية لأنه سيؤدي إلى انخفاض الدولار وعملات الاحتياط الأخرى، ويرسخ موقف العملات الرقمية كمخزن للقيمة ووسط التبادل".

هذا وقد بدأت شعبية العملات الرقمية في الارتفاع في دول مثل تركيا، إيران وفنزويلا، حيث أدى الانخفاض السريع في قيمة العملات الوطنية والرقابة الصارمة على رأس المال إلى منع استخدام العملات الورقية كوسيلة للتبادل المناسبة (2).

إنّ الهدف من إنشاء أوروبا آلية "اس بي في" هو تنحية الدولار الأمريكي عن التعاملات التجارية مع إيران جانباً بحيث أنّ أمريكا لن تكون قادرة على الاطلاع على محتوى الصفقات بسبب مرور المبالغ المتبادلة عبر النظام المالي الأمريكي (لان كل صفقة ومعاملة بالدولار يجب أن تمر عبر النظام المالي الأمريكي)، وبالتالي لن يكون بوسعها مقاطعة البنك الأجنبي والمتعامل ذات الصلة. حتى وان قامت أمريكا بفرض عقوبات على "اس بي في" فان ذلك لن يوثر على هذه الآلية، لأنها ليست بحاجة للدولار(3).

(1) "**أوروبا والعقوبات على إيران: هل تتضعضع سلطة الدولار؟**"، موقع: http://www.alalam.ir، 2018/11/11.

(*) بيتكوين هي عملة معماة ونظام دفع عالمي يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق أساسية، من أبرزها أن هذه العملة هي عملة إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها.

(2) "ألمانيا تدعو للانسحاب النظام المالي الأمريكي وإنشاء نظام دفع مستقل"، **المرجع سبق ذكره.**

(3) "أوروبا والعقوبات على إيران: هل تتضعضع سلطة الدولار"؟، **المرجع سبق ذكره.**

وعلى هذا الأساس إذا فقدت الولايات المتحدة هيمنتها على الأنظمة المصرفية العالمية، واختارت الدول الاتجاه إلى شبكات مالية مستقلة، فمن المحتمل أن يلجأ كل من المستثمرين والشركات والأفراد والتجار والحكومات إلى العملات الرقمية (1).

المطلب الثالث : التعاون الأوروبي الروسي الصيني

كرّست دوائر السياسة الأوروبية الرائدة في الآونة الأخيرة عدة أفكار أهمها المناقشة التي جرت بين روسيا والصين منذ أواخر **سنة 2017** على إمكانية الربط بين أنظمة الدفع الثنائية وتجاوز الدولار. وانه سيتم ربط نظام الدفع الإلكتروني الصيني ونظام الدفع المحلي الروسي مباشرة، والتي لم يسبق لها مثيل في حقبة ما بعد سنة **1944**. هذا وقد أكد وزير الخارجية الألماني، "**هيكو ماس**"، في شهر **أوت** وفي إشارة إلى الإجراءات الأمريكية الأحادية لمنع النفط والتجارة الأخرى مع إيران، قائلاً: "**يجب على أوروبا ألا تسمح للولايات المتحدة بالتصرف فوق رؤوسنا وعلى حسابنا لهذا السبب، من الضروري أن نعزز الاستقلالية الأوروبية من خلال إنشاء قنوات دفع مستقلة عن الولايات المتحدة، وإنشاء صندوق نقد أوروبي وإنشاء نظام "سويفت" مستقل**". وهو ما عبّرت عليه "**فيديريكا موغيريني**" خلال الاجتماع الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك قائلة: "**إنّ برنامج " آلية الأهداف الخاصة " يهدف إلى تسهيل المدفوعات المتعلقة بصادرات إيران بما في ذلك النفط، طالما أنّ الشركات المعنية تقوم بأعمال مشروعة بموجب قانون الاتحاد الأوروبي**". وتشارك الصين وروسيا أيضا في " **آلية الأهداف الخاصة** ". من المحتمل أن تنضم تركيا والهند ودول أخرى لاحقا[2].

الحقيقة أنّ الصين وروسيا تسعيان لسنوات للتخلص من هيمنة الدولار. وتحول الموضوع الإيراني اليوم إلى فرصة لهاتين القوتين لجعل القوى الأوروبية تواكبهما أيضاً. إنّ اتحاد هذه القوى الخمس التي تملك مجتمعة اقتصادا أقوى من أمريكا بكثير، يتحقق في ظل الموضوع الإيراني لمواجهة واشنطن[3].

إذا كان هذا هو الحال، فسوف يخلق فجوة كبيرة في الدولار. في إشارة إلى "**آلية الأهداف الخاصة**" وتداعياتها، أشار "**جاريت بلان**"، المسؤول السابق في وزارة الخارجية الأمريكية في عملية التفاوض حول الاتفاق النووي الإيراني، إلى أن آلية الدفع تفتح الباب أمام تدهور طويل الأمد لقوة العقوبات الأمريكية. فحقيقة أنّ الدولار الأمريكي لا يزال العملة المهيمنة الساحقة على التجارة الدولية والمعاملات المالية يعطي واشنطن قدرة استثنائية على البنوك والشركات في بقية

[1] "ألمانيا تدعو للانسحاب النظام المالي الأمريكي وإنشاء نظام دفع مستقل". **المرجع سبق ذكره.**

[2] فريديريك وليام انغدال، **المرجع سبق ذكره.**

[3] "أوروبا والعقوبات على إيران: هل تتضعضع سلطة الدولار؟". **المرجع سبق ذكره.**

العالم. قد يتغير وفي القريب الآجل على الرغم من أنّه لم يتم إنجازه بعد[1]. خاصة انّه هناك إمكانية أن تستخدم أوروبا في إطار مواجهة الإجراءات الأمريكية، نظامها المالي المستقل بصورة أوسع نطاقاً. ومع زيادة حجم الصفقات والمعاملات التجارية باليورو، يبرز احتمال أنّ تقلص البنوك المركزية لبلدان العالم اهتمامها بالدولار الأمريكي وتعمل على تخزين اليورو أكثر من الماضي. وهذا يمكن أن يدق ناقوس الخطر لهيمنة الدولار على المعاملات الدولية[2].

وعليه فان القضاء على عملة الدولار هو ثالث موقف يتخذه الاتحاد الأوروبي ولا مجال للانتصار على الدولار إلاّ برؤية موحدة وأرضية مشتركة تقضي نهائيا على منطق السوق السوداء في العقيدة الأمريكية.

إلاّ أنّ كل هده الاقتراحات والمجهودات تبقى صعبة المنال، فقد أعرب الخبير الاقتصادي والأستاذ في جامعة السوربون الفرنسية "**شبل السبع**"، عن رؤيته بأن الاقتراح الألماني لتطوير نظام مصرفي بديل لنظام التعريف المصرفي الأمريكي "**سويفت**"، هو مناورة سياسية وورقة ضغط تستخدمها المستشارة الألمانية "**أنجيلا ميركل**" بحنكة.

كما أضاف "**شبل السبع**" قائلاً: "**إنّ هذا الاقتراح سيسمح للأوروبيين بالتعامل باليورو أو عملات أخرى غير الدولار من دون علم الأمريكيين**".

وفي نفس الوقت، اعتبر "**شبل السبع**" أنّ المشكلة في النظام المصرفي الأوروبي البديل هو بأن **70%** من التبادلات التجارية حول العالم تتم بعملة الدولار، مما سيشكل صعوبة في التبادلات التجارية. وأضاف: "**أنّه من الممكن خلق نظام مصرفي بديل للنظام الأمريكي، لكن هذا النظام لا يمكنه استبدال نظام "السويفت" الأمريكي، لأن الأخير يبقى الأساس، فكل المصارف المركزية في العالم، باستثناء روسيا تمتلك احتياطها المالي بعملة الدولار**". وتابع قائلاً: "**أنّ الاقتراح الألماني هو موقف سياسي كبير ويُشكل تحدياً لأمريكا، لكن هذا النظام الأوروبي المصرفي الجديد وفي حال تم إتباعه لن يلغي نظام "سويفت" ولن يستبدله**"[3].

وعليه فان إنشاء هذا النظام يواجه عقبات ولا يمكن أن يكون بديلاً عن نظام "**سويفت**" المالي، لكونه مرتبطاً بمنظومة من المؤسسات المالية والبنوك حول العالم، تجاوز عدد مستخدميها العام الماضي، **28 مليون** معاملة، وأكثر من **11 ألف** مؤسسة مالية ومصرفية في أكثر من **200 دولة**، فضلاً عن سيطرة الدولار الأمريكي على الاقتصادات العالمية.

---

(1) فريديريك وليام انغدال، المرجع سبق ذكره.

(2) "أوروبا والعقوبات على إيران: هل تتضعضع سلطة الدولار؟"، المرجع سبق ذكره.

(3) "خبير اقتصادي: أنشاء ألمانيا لنظام مصرفي بديل للأمريكي هو مناورة سياسية"، موقع: https://arabic.sputniknews.com، 2018/11/10.

وعلى هذا الأساس فان الكيان الأوروبي المزمع إنشاءه يبقى مجرد كيان لتسهيل المعاملات المالية بين الشركات الأوروبية العاملة في إيران بعيداً عن الحكومات، للتسهيل وليس للخروج من عباءة النظام الأمريكي.

النتائج:

_ يتمتع البنك الأوروبي المركزي بـ شخصية قانونية مستقلة توفر له السلطة الكاملة لممارسة مهامه في الإطار المؤسسي للموضوع، ويعمل إلى جانبه مجموع البنوك المركزية الوطنية التي تُعتبر مساهمة في رأس مال البنك المركزي الأوروبي وفق مفتاح توزيع نسبي يتشكل من شطرين.

_ الهدف الرئيسي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار، ودون الإخلال بــ هدف استقرار الأسعار، فهو يُدعم السياسة الاقتصادية للجماعة بقصد الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة. ويعمل وفقاً لمبدأ اقتصاد سوق مفتوح يتميز بالمنافسة الحرة، ويدعم التخصيص الفعال للموارد.

_ يُعتبر وجود اتحاد مصرفي في منطقة تتعامل بعملة واحدة أمراً مهماً، فهو يُدعم متانة النظام المصرفي من خلال إيجاد هيئة تنظيمية مركزية مستقلة لا تخضع للضغوط السياسية، ويعمل على تقليص الارتباط بين البنوك المتعثرة والحكومات، وبالتالي لا تؤدي الأزمات المصرفية إلى الديون السيادية، فالاتحاد المصرفي يُمكنه تقويض المشاكل الأساسية التي عرقلت الاتحاد النقدي وأدخلته في أزمات متعاقبة.

_ على الرغم من أن هناك بعض التحرك نحو هذا الإطار النقابي المصرفي، فإنّه لا يزال غير مُكتمِل. ففيما يخص إنشاء إتحاداً مصرفياً ومالياً أوروبياً قد اظهر الاتحاد الأوروبي المزيد من الضعف، خاصة وإن التكامل المالي العميق عبر الدول الأوروبية يتطلب إطاراً شاملاً للحماية من عدوى الأزمات المصرفية.

_ تُشكل العقوبات الأمريكية بعد أشهر من إعلان انسحابها من الاتفاق النووي مع طهران ضربة قوية وخسارة فادحة للنظام الإيراني؛ حيث تقصيه من نظام "**سويفت**"، الذي يُعد أهم نظام دولي لحركة الأموال في العالم هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإنّ "**دونالد ترامب**" من خلال هذه العقوبات المتخذة لم يمس إيران وحدها بل فتح حرباً تجارية على كل جيرانه دون أن يستثني أحداً، وهو ما دفع الأوروبيون إلى اتخاذ قراراً مباشراً ببدء التخلي عن تلك الهيمنة. من خلال اتخاذ آلية قانونية هي الأولى من نوعها في أوروبا للخروج من رقة الدولار وسيطرة الاقتصاد الأمريكي، وتفادي العقوبات الأمريكية ضدها.

_ من المحتمل أن تكون سياسة "**دونالد ترامب**" قد أدت إلى نتيجة عكس ذلك المقصود. إنّ قرار واشنطن بالتخلي عن الاتفاق النووي الإيراني وفرض عقوبات صارمة على الشركات التي تتاجر في النفط الإيراني اعتباراً من **4 نوفمبر**، هو خلق لقنوات جديدة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وإيران ومن المحتمل دول أخرى.

_ حقيقة أنّ الدولار الأمريكي لا يزال العملة المهيمنة الساحقة على التجارة الدولية والمعاملات المالية يُعطي واشنطن قدرة استثنائية على البنوك والشركات في بقية العالم. قد يتغير وفي القريب الآجل على الرغم من أنّه لم يتم إنجازه بعد. خاصة انّه هناك إمكانية أن تستخدم أوروبا في إطار مواجهة الإجراءات الأمريكية، نظامها المالي المستقل بصورة أوسع نطاقاً. وعليه فان القضاء على عملة الدولار هو ثالث موقف يتخذه الاتحاد الأوروبي ولا مجال للانتصار على الدولار إلاّ برؤية موحدة وأرضية مشتركة تقضي نهائيا على منطق السوق السوداء في العقيدة الأمريكية.

_ تُعتبر محاولات حكومة برلين وعدد من دول الاتحاد الأوروبي الإبقاء على الاتفاق النووي الإيراني، بهدف إجراء تبادل مصرفي مع طهران، بعيداً عن عقوبات واشنطن؛ بـ"**المهمة شبه المستحيلة**". ويعد العمل على تدشين أنظمة أوروبية جديدة لتبادل البيانات المصرفية، مستقلة عن نظام "**سويفت**" الأمريكي، ليس بالأمر السهل وصعبة المنال **لأن هذا الأخير يبقى الأساس، فكل المصارف المركزية في العالم، باستثناء روسيا تمتلك احتياطها المالي بعملة الدولار**".

التوصيات:

_ من الأفضل للولايات المتحدة عدم تضمين نظام "**سويفت**" للتحويلات البنكية الدولية في هذه العقوبات المقبلة ضد إيران من أجل التمكن من مراقبة التحويلات التي تجريها مع الدول حول العالم ومنح الفرصة لعدد من الدول الحليفة لترتيب أوضاعها.

_ من الضروري مراجعة نقاط الضعف فيما يخص إنشاء إتحاداً مصرفياً ومالياً أوروبياً والذي لا يزال غير مُكتمِلا، خاصة وإن التكامل المالي العميق عبر الدول الأوروبية يتطلب إطاراً شاملاً للحماية من عدوى الأزمات المصرفية.

_ إنّ القضاء على عملة الدولار هو ثالث موقف يتخذه الاتحاد الأوروبي بعد الانسحاب البريطاني سنة **2016** والمواصلة في الاتفاق النووي مع إيران سنة **2018**، ولا مجال للانتصار على الدولار إلاّ برؤية موحدة وأرضية مشتركة من خلال المزيد من التعاضد ووضع الكثير من الخطط لمواجهة العقوبات الأمريكية وبالتالي القضاء نهائيا على منطق السوق السوداء في العقيدة الأمريكية.

_ إنّ تعزيز الاستقلالية الأوروبية من خلال إنشاء قنوات دفع مستقلة عن الولايات المتحدة، وإنشاء صندوق نقد أوروبي ونظام "**سويفت**" مستقل، لا يمكن أن يتحقق إلاّ عبر الأوروبيين نفسهم الذين ستُظهر تصرفاتهم وليس مواقفهم الكلامية مدى استعدادهم للتضحية بمصالحهم، في سبيل الإبقاء على الصفقة النووية مع إيران.

_قد تكون سياسة "**دونالد ترامب**" قد أدت إلى نتيجة عكس ذلك المقصود. إنّ قرار واشنطن بالتخلي عن الاتفاق النووي الإيراني وفرض عقوبات صارمة على الشركات التي تتاجر في النفط الإيراني اعتباراً من **4 نوفمبر**، هو خلق لقنوات جديدة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وإيران ومن المحتمل دول أخرى هو اكبر فرصة لا تقدر بثمن أمام القوى الخمس التي تملك مجتمعة اقتصاداً أقوى من أمريكا بكثير، يتحقق في ظل الموضوع الإيراني لمواجهة واشنطن.

خلاصة:

لم يحترم "**دونالد ترامب**" تاريخ أوروبا تجارياً وعسكرياً وسياسياً واعتبرها مثل الصين، وهو ما دفع الأوروبيون إلى اتخاذ قراراً مباشراً ببدء التخلي عن تلك الهيمنة. من خلال إنشاء كياناً قانونياً لتسهيل المعاملات المالية القانونية مع إيران،هذه الآلية القانونية هي الأولى من نوعها في أوروبا للخروج من رقة الدولار وسيطرة الاقتصاد الأمريكي، وتفادي العقوبات الأمريكية ضدها.

هذه الخطوة ليست مجرد تحدي أوروبي للهيمنة الأمريكية، بل ستخلق آليات وقنوات جديدة تتماشى مع طبيعة القانون الدولي، للالتفاف على الأنظمة الأمريكية الخاصة بالتجارة ونقل الأموال مثل نظام "**سويفت**".

وعليه فان فكرة أن يكون القرار الأوروبي بداية لتخلي أوروبا عن أمريكا، أو خطوة في عزلها اقتصادياً مستبعدة جداً خاصة وأنّ المصالح هي التي تحكم العلاقات بين الدول والمصالح الأوروبية في أمريكا ضخمة، ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يتخلى عنها من أجل عيون إيران .

وعلى هذا الأساس فان الكيان الأوروبي المزمع إنشاءه يبقى مجرد كيان لتسهيل المعاملات المالية بين الشركات الأوروبية العاملة في إيران بعيداً عن الحكومات، للتسهيل وليس للخروج من عباءة النظام الأمريكي.

المراجع:

أولاً/ المجلات والدوريات:

1_ نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، **"الاتحاد المصرفي الأوروبي كضرورة لاستكمال التكامل النقدي والوقاية من الأزمات المالية"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، م 11، ع 1، 2018.

2_ منى كمال، **"تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية"**، 2010.

3_ WWW. Elbassair.net

ثانياً/ المواقع الالكترونية:

1_ عزيز عصمان، "**QNB: إنشاء الاتحاد المصرفي الأوروبي إصلاح الهيكل المالي**"، صندوق ضمان أموال المودعين، موقع: http://dif.gov.ly/?p=931، 2018/10/29.

2_ "بعد العقوبات الأمريكية ..قرار سويفت يضع إيران في عزلة مصرفية"، موقع: http://www.roayahnews.com، 2018/11/12.

3_ علي رجب، **"الاقتصاد الإيراني يترنح...العقوبات الأمريكية تقصي ظهران من برنامج "سويفت""**، المرجع دراسات وأبحاث استشرافية حول الإسلام الحركي، موقع: http://www.almarjie-paris.com، 2018/11/05.

4_ هشام رشاد، **"المخاطر الاقتصادية تحول دون تمسك أوروبا باتفاق إيران النووي"**،العين الإخبارية، موقع: https://al-ain.com، 2018/11/05.

5_ فريديريك وليام انغدال، **"خطة الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين لتفادي العقوبات على النفط الإيراني"**، مركز دراسات كاتيخون، موقع: http://katehon.com، 2018/11/10.

6_ "ألمانيا تدعو للانسحاب النظام المالي الأمريكي وإنشاء نظام دفع مستقل"، موقع: http://www.rasd24.net، 2018/11/09.

7_ **أوروبا والعقوبات على إيران: هل تتضعضع سلطة الدولار؟**، موقع: http://www.alalam.ir، 2018/11/11.

8_ **"خبير اقتصادي: أنشاء ألمانيا لنظام مصرفي بديل للأمريكي هو مناورة سياسية"**، موقع: https://arabic.sputniknews.com.2018/11/10 ،

تمثلات ادراكية صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية – الأمريكية)

Cognitive representations The Rise of the Gap Phenomenon in the Formation of the Swinging Interaction Tracks (Iranian-American)

فراس عباس هاشم

باحث دكتوراه جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية

الملخص:

تناقش هذه الدراسة علاقة ايران بالولايات المتحدة على خلفية الانسحاب الامريكي من الاتفاق حول البرنامج النووي الايراني، وتتساءل الدراسة اذا ما كانت الادارة الامريكية تستطيع معالجة هذا الاخفاق، وتنظر الدراسة ايضا الى تحديد الدور الايراني وتناميه المستمر في منطقة الشرق الاوسط من خلال تنويع خياراتها الاستراتيجية ومواقفها حيال القضايا الشائكة ، وتأثيرات ذلك على المصالح الامريكي ، وتبين التغيرات الناجمة عن الاختلاف بين ادارة دونالد ترامب وسابقتها في التعامل مع ايران .كما تنظر الدراسة الى تقاطعات الموقف الاوروبي مع الموقف الامريكي من البرنامج النووي وتجدد العقوبات علي ايران وتناقش ايضا علاقة ايران بدول الاتحاد الاوروبي لا سيما بعد التطورات في السياسة الامريكية ومحاولة استعادة دورها المتراجع في ساحة الشرق الاوسط .

الكلمات المفتاحية: التوازن ، البرنامج النووي ، دور اقليمي ، العقوبات الاقتصادي ، الاتحاد الاوروبي

Abstract:

This study discusses Iran's relationship with the United States on the background of the US withdrawal from the agreement on Iran's nuclear program. The study wonders if the US administration can address this failure. The study also examines Iran's role in the Middle East by diversifying its strategic choice and stance on the thorny issues, its impact on US interests, and the changes resulting from the difference between Donald Trump's administration and its predecessor in dealing with Iran. The European Union also discussed the US position on the nuclear program and the renewal of sanctions against Iran. It also discussed Iran's relations with EU countries, especially after developments in US policy and its attempt to regain its declining role in the Middle East arena.

Keywords: *Balance, Nuclear Program, Regional Role, Objections, European Union.*

المقدمة :

افرزت التحوّلات والتطوَّرات الاقليميّة في منطقة الشرق الاوسط العديد من التحديات المؤثرة في الأداء الاستراتيجي الإيراني وهذه المتغيَّرات اسهمت في إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير، في ضلِّ سعي الاخيرة لأداء دور إقليميّ مؤثر كان لها انعكاسا في علاقاتها السياسية، فضلاً عن الصّراع حول الهيمنة وإعادة السيطرة على هذا المنطقة، أمام ذلك تجد إيران نفسها محط اهتمام دول المنطقة الاقليمية منها والدولية بصورة عامة بعد ان زاد اكثر حضورا في معادلاتها وهذا ما يثير مخاوف الولايات المتحدة وحلفائها .

ومن ناحية اخرى مواجهة تحديات عديدة وتتمثل بعضها على الصعيد الداخلي وأخرى إقليميّة بالإضافة إلى الدوليّة ، ومن المحتمل أنّ تكون بعض هذه التداعيات السالبة مادة لتعبئة داخلية مضادة لهذا التوجه الإيراني الحالي وخصوص قضية البرنامج النووي الايراني لاسيما وان السياسة الامريكية منذ تولي(دونالد ترامب) محملة بأفكار وسياسات جديدة تجاه العديد من القضايا الاقليمية والدولية .ومن الواضح أن إدارة ترامب شعرت بخيبة أمل من سياسات الادارة السابقة في تعاملها مع ايران، وقررت اللجوء للتصعيد .

وهذا التحول في الموقف الأمريكي يعكس مخاوف أمريكية من التطورات السريعة في الترسانة الصاروخية الايرانية ومحاولتها بأقناع الدول الاوربية من اجل عزل ايران بعد اصطدامها بالموقف الرافض بالانسحاب من الاتفاق وفرض المزيد من العقوبات، لا سيما وان العلاقات بينهما تميزت بالعديد من الازمات في السنوات الاخيرة ، والتي انعكس تأثيرها على طبيعة التحالفات في المنطقة فضلا عن ذلك تمثل عبئا كبيرا على ايران نتيجة العقوبات الامريكية .

وبناء على ذلك جاءت **اهمية هذه الدراسة** محاولة في فهم السلوك الايراني بعدما ادركت تطورات الاحداث في المنطقة وخصوصا بعد التحولات في السياسة الامريكية سوف تترك تداعياتها الاستراتيجية على الصعيد الداخلي وعلى علاقاتها الاقليمية. ولأهمية هذا الموضوع وبالتالي **ممكن طرح اشكالية على صيغة تساؤلات** حول مدى تأثير التحولات في السياسة الامريكية تجاه ايران في رسم السلوك الخارجي الايراني و في التعاطي مع تطورات الاحداث والمتغيرات فسما يتعلق ببرنامجها النووي ونفوذها الاقليمي . وتنطلق الاجابة على هذا التساؤلات **من خلال فرضية** مفادها ان التفاعلات الامريكية الايرانية في المنطقة تتجه الى مزيد من التصعيد ، وهي تعكس وجود علاقة طردية فكلما ازداد الطرفين الايراني والامريكي حضورا في المنطقة، انعكست حدة ذلك على المنافسة والصراع فيما بينهما .

المبحث الاول

تأصيل انماط المواجهة لاستيعاب سيرورة مستجدات حدود التاثير

مما لا شك مع اندلاع موجة الاحتجاجات في الشرق الاوسط، ازداد تأزم المنطقة، وانفتحت أكثر على التدخلات الخارجية، فغدت ساحةً رئيسة لصراع الأجندات الإقليمية والعالمية على دول أنهَكَتها المشكلات والأزمات والحروب، تعاني فشل الدولة وغياب حكم القانون، وتخضع لمعادلات فُرضت عليها خارجيًا. لا شكّ في أن كل هذه التحولات قد كانت سببًا لاختلال ميزان القوى في الإقليم[269].

وعليه تواجه ايران سياقا جغرافيا معقدا وشديد الاضطراب لوقوعها في منطقة الخليج العربي وبحر قزوين بجانب موقعها الجغرافي المتاز وهذه البيئة الجغرافية حتمت على ايران اعلاه العامل الامني في سياساتها الخارجية والسعي الى امتلاك تكنولوجيا نووية متقدمة لردع الاعداء من ناحية ودعم النفوذ الاقليمي لإيران من ناحية اخرى[270]، في الواقع إنّ إيران تدرك أدائها دور لقوة الإقليميّة يتطلب شرعية إقليميّة ودوليّة، ويتوفر تصور لدى دوائر صنع القرار في إيران هو أنّ توفير الشرعية الأمريكية لهذا الدَّور هو المفتاح للحصول على الشرعية الإقليميّة، لاسيّما أنّ بعض الدوائر في الولايات المتحدة لا ترى في دول الخليج موازنًا لإيران، ولا يتم التعامل معها على أنَّها طرف في أي صفقة يمكن التوصل إليها مع إيران[271]، إذ يؤكد خبراء السياسة في إيران العمل على صياغة مضمون إقليميّ جديد من وجهة نظر إسلامية تضع له إيران استراتيجية جديدة على المستوى الإقليميّ وتقوم بتعديل بعض سياساتها الاقليميّة لتتناسب مع احتياجاتها السياسية والأمنية في إطار الظروف الجديدة [272]. وعلى الرغم من أنّ مواقف بعض الدول العربية التي تتوجس من تداعيات حركة التغيير على استقرار مجتمعاتها جاء الموقف الإيراني متوافقا مع حالة التغيير في المنطقة من خلال الترويج لنموذجها الإسلامي ،لذلك أصبحت دعواتها محور التغيير والتَّحوُّل الدّيمقراطيَّ في المنطقة .

يرتبط تحديد طبيعة العلاقة وحجم النفوذ والتأثير لفاعل بحجم دولة كيان او تحالف دولي من جهة في فاعلين من غبر الدول من جهة اخرى بالنظر الى اربعة عوامل رئيسية : ايدولوجية اطراف العلاقة ومدى ارتباط الهيكل التنظيمي للفاعل من غير الدولة بالفاعل الدولي

---

[269] ايفا حداد ، الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية وأثره في العلاقات الإيرانية – السعودية ، مجلة سياسات عربية العدد (25) ،(بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2017)، ص 68 .

[270] سماح عبد الصبور عبد الحي ، القوة الذكية في السياسة الخارجية :دراسة في ادوات السياسة الخارجية الايرانية تجاه لبنان 2005-2013) ، تقديم ، نادية محمود مصطفى ، (مصر ، دار البشير للثقافة والعلوم ، 2014)، ص 102 .

[271] كوثر عباس الربيعي ، فراس عباس هاشم ، مصدر سبق ذكره ، ص 8.

[272] محمد السعيد عبد المؤمن ، ايران ومحاولات استعادة الحلم الامبراطوري ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (201)، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2015) ، ص94.

او الاقليمي وادوار الفاعل من غير الدولة كونه يعمل ضمن اطار وطني او عابر للقوميات واخيرا مدى اعتماده على عناصر الدعم الخارجي [273].

وهكذا رأت الإدارة الأميركية في "نجاحات إيران في تشكيل نفوذ ومشاركة حقيقية بمصالحها وحلفائها وقدراتها والتمدد في المنطقة من اليمن إلى العراق إلى سوريا ولبنان وغزة، واعتبرت ذلك نقطة ثقل استراتيجي للسياسة الإيرانية وأنها أصبحت تشكل ظاهرة يصعب تجاوز مواقفها ومطالبها ومصالحها، كما أنها أصبحت تشكل ظاهرة دولة إقليمية عظمى تتمدد باستمرار وبقوة تنافس قوة ونفوذ إسرائيل والولايات المتحدة[274]،إلى ذلك، نظر البعض إلى مرحلة الرئيس الأمريكي(باراك أوباما-Barack Obama) على أنها فرصة لن تتكرر لحصول إيران على نافذه للتواصل مع الولايات المتحدة والغرب، وهي فكرة قال بها المرشد الأعلى على خامنئي نفسه. تضافر بالتالي عدد من المعطيات لتشكل حزمة اقتصادية سياسية ثقافية جعلت (المرشد الاعلى علي الخامنئي) ، وهو القوة الحقيقية في الجمهورية الإسلامية، يسمح بفتح الطريق للتفاوض[275].

وعليه فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن بمبدأ الحفاظ على دورها وأهميتها في المنطقة بحيث تكون مطلوبة وبالتالي مرغوباً بها من كلّ الأطراف، ومن ثم تنطلق من منظور إدارة الصّراعات وليس حلها بشكل نهائي وهذا المبدأ يثير قلق بعض الدول الإقليميّة التي ترى أهميّة الحصول على نتائج مباشرة للتحديات التي تواجه المنطقة فالولايات المتحدة تتعامل مع كل الملفات على أنّها عمليات (Process)كما يحصل في الكثير من قضايا المنطقة [276].

ويبدو أنّ سعي الولايات المتحدة من وراء خطابها التصعيدي تجاه إيران يأتي، في إطار توثيق الولايات المتحدة لعلاقاتها مع حلفائها بعد مرحلة من البرود التي رافقت حقبة الرئيس الأميركيّ السابق(باراك أوباما-Barack Obama) تزامناً مع جولة وزير الدفاع الأميركيّ (جيمس ماتيس-James Mattis) في منطقة الشرق الأوسط، حيث جدد وزير الدفاع الأميركيّ من العاصمة السعودية الرياض اتهاماته لإيران بـ"**أداء دور في زعزعة استقرار الشرق الأوسط** "في الوقت الذي أكدت إدارة الرئيس الأميركيّ(دونالد ترامب-Donald Trump) من واشنطن أنّها في صدد مراجعة الاتفاق النووي مع إيران على لسان وزير الخارجية الأمريكيّ السابق(ريكس تيلرسون- Rex

[273] محمد جمعة ، شبكة معقدة موقع الفاعلين من غير الدول في السياسة الايرانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (196) (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2014) ، ص 76 .

[274] ايفا حداد ، مصدر سبق ذكره ، ص 75.

[275] محمد الرميحي ، خديعة "تشامبرلين": الهواجس الخليجية من "تفاهم" نووي إيراني-أمريكي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (195)، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2014) ، ص 60 .

[276] عدنان هيجانة ، الاستراتيجيّة الأمريكيّة تجاه تحدّيات الأمن الاقليمي لدول الجوار الخليجيّ: بين الثابت والمتغيّر ، مجلة دراسات ، المجلد (2) ، العدد (1) ، (البحرين ، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، 2015)، ص 147.

Tillerson)[277].ويعزز ذلك الاتجاه محاضرة السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (نيكي هيلي-Nikki Haley) ألقتها في معهد(أمريكيان إنتربرايز إنستيتوت-American Enterprise Institute) بإمكانية الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران لأنّها غير ملتزمة بنص الاتفاق وأنّها في حالة انتهاك لبنوده) مضيفة" **إننا إذ ننظر لهذا الموضوع بعناية فائقة**" وأيضًا أضافت" **إنّ الاتفاق لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة على المدى البعيد**" مشيرا" **يجب ألا ننظر فقط في الانتهاكات يجب أنّ ننظر إلى تصرفات إيران العدائية تجاه الولايات المتحدة**"[278].

ويبدو أنّ هذا التصعيد الأمريكيّ ضد إيران يستدعي سياسة "**حافة الهاوية**" التي اتبعتها الولايات المتَّحدة في مواجهة كوريا الشمالية والتي أفضت في النهاية إلى تسوية للأزمة بين البلدين، وما يرجّح هو ذلك تصريح الرئيس الأمريكيّ (دونالد ترامب) على هامش قمة الناتو قائلاً " **بأن الولايات المتَّحدة سوف تفرض أقصى الضغوط على إيران، وسوف يتواصلون معنا وسيطلبون الحوار، وفي ذلك الوقت سوف نجلس إلى طاولة التفاوض ونصل إلى اتِّفاق**"[279]، وذلك قبل أنّ يعلن في 31 تموز / يوليو عام 2018 في مؤتمر صحفي مع رئيس الوزراء الإيطالي(جوزيبي كونتي-Giuseppe Conte) عن استعداده لالتقاء قادة إيران "دون شروط مسبقة وفي أي وقت يريدونه"، ومع تلك السياسة قد يكون المجال مفتوحًا أمام مفاوضات مباشرة بين الطرفين، لا سيّما وأنّ ردّ الطرف الإيرانيّ على تصريحات الرئيس الأمريكيّ قد بدأ في التلميح إلى قبول العرض ، وهو ما يعني أنّ التلاقي والتفاهم أمر غير مستبعَد وأجندة العمل يُمكّن التفاهم بشأنها في المراحل التمهيدية للتسوية المرتقبة بين الطرفين[280].

ومن ثم فإنّ الإضافة التي تقدمها هذه المقاربة في هذه المرحلة قرار الرئيس الأمريكيّ السابق(باراك أوباما-Barack Obama) التركيز على المحادثات مع إيران كهدف واحد ورئيسي يُمكّن تحقيقه،ومعنى هذا محاولته لإدارة منطقة تتجه نحو مزيد من الاضطرابات من هذا المنظور يتفق تحليل(مارك لينش-Marc Lynch) **مع الملامح الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية تجاه الإقليم التي تتمثّل في تبنّي استراتيجية إعادة الهيكلة الأمريكية، بداية من استمرار التمسك بخيار عدم التورط عسكريا في المنطقة، والتركيز على التعامل مع أزمات الإقليم**

---

(277) وتشمل جولة ماتيس كلاً من السعودية وقطر ومصر وإسرائيل وجيبوتي. بدر الراشد ، واشنطن تعود لحلفائها بمواجهة إيران: فصل النووي عن "الأذرع" ، الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت)، بتاريخ (21 /4/ 2017)، على الرابط التالي :
https://www.alaraby.co.uk/politics/a81749e7-10c9-4d07-916f-c8a4a766b638

(278) عبد الحميد صيام , الولايات المتحدة تلوح بإمكانية الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران, صحيفة القدس العربي ، العدد (8938) ، لندن ، 2017 ،ص 10.

(279) تقرير الحالة الايرانية (يوليو 2018) ،(الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص ص 54 -55.

(280) المصدر نفسه ، ص ص 54 -55 . وفقاً لرؤية الأستاذ المساعد في جامعة كولومبيا الأميركية (ريتشارد نيفيو- Richard Nephew) **فإنّ فكرة سير إيران إلى حافة الانهيار الاقتصادي مبالغ فيها وأنها نابعة من الاعتقاد أنّ حدوث انهيار كهذاً سيؤدي إلى ثورة في الداخل، ويشجع العلاقات الإيجابية الإيرانية مع العالم الخارجي بعد انهيار اقتصادي يقود إلىِّ ثورة النظام من الداخل.** مقتبس من صحيفة الشرق الاوسط ، العدد(14502)، الرياض ، 2018 ، ص 15.

بانتقائية، وعدم تبنّي استراتيجية شاملة وصولا لتغيير البيئة الاستراتيجية في الإقليم وعلى أثرها دخلت العلاقات بين الولايات المتحدة والقوى الإقليميّة مرحلة جديدة من خلال فرض نموذجها في إعادة صياغة التحالفات العربية مع القوي الدولية[281]،تتمثّل هذه الاستراتيجية في صياغة الولايات المتحدة مقاربتها الجديدة[282]،بكونها موجهة تجاه إيران بضمن رؤيتها لمكانة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية الأمريكية ،ومن هذه الزاوية تجاوزت الولايات المتحدة سياستها القديمة التي أملتها الظروف الدوليّة القديمة. فهي تّمارس هذا الدَّور من خلال البحث عن شركاء جدد يختلفون عن الشركاء التقليديين، لذلك عملت الولايات المتحدة أمام تبوأ آسيا المرتبة الأولى استراتيجيا بالنسبة لأمريكا وتصاعد الصين اقتصاديًّا وتوازي ذلك مع الأطماع الروسية المتزايدة في الشرق الأوسط، والبحر الأبيض المتوسط على إعادة إدماج إيران دوليا وخلق تفاهم جديد مع إيران لتحقيق أهداف تخدم ما هو جيوستراتيجي وأمني واقتصادي[283].

وبالرجوع الى التوتُّرات القائمة بين إيران والولايات المتحدة في ظلّ إعادة فرض عقوبات أمريكية على إيران، أكَّد الحرس الثوري أن إيران لن تبقى مكتوفة الأيدي وسوف يكون للحكومة الإيرانية ردّ حازم، كما صرَّح المتحدث الرسمي باسم الحرس الثوري (رمضان شريفي)، في 5 اب/ أغسطس عام (2018)، قائلا " **بأنه أُجرِيَت التمارين بهدف السيطرة على سلامة الممرات المائية في إطار تنفيذ البرنامج السنوي لتدريبات الحرس الثوري، وَفْقًا لما نقلته وكالة(فارس الإيرانية)**" مضيفا" **وقد تمَّت هذه المناورات بإشراف من قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري، الذي شدَّد على ضرورة الحفاظ على القدرة الدفاعية الشاملة وتعزيزها لضمان الأمن الاستراتيجي لمضيق هرمز والخليج، والردّ المناسب على التهديدات المحتمَلة من الأعداء**"[284].

وفي ضوء ذلك مثلت إيران واحدا من أبرز التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط فبعد أحداث ايلول /سبتمبر عام(2001) والتغيير الذي طرا على السياسة الخارجية في الشرق الأوسط ازداد الضغط على إيران التي وجدت نفسها في عزلة متزايدة بسبب سياسة المجابهة المفضلة لدى امريكا [285].على هذا الأساس يشير (مركز ستراتفور-

[281] رغدة البهى ، إعادة التفكير في ثورات الربيع العربي بعد خمس سنوات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (206) (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2016)، ص 194.

[282] نعوم تشومسكي ، العالم الى اين ، ترجمة : ريم طويل ، (بيروت ، دار الساقي ، 2018)، ص 189 .

[283] خالد ياموت ، الصعود الايراني الجديد :العودة الى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي ، مجلة رؤية تركية ، العدد (29)، (تركيا ، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، 2016)، ص 36.

[284] تقرير الحالة الايرانية (اغسطس 2018)، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص 15.

[285] مصطفى محمد جاسم، الامبراطورية الناعمة : السياسة الخارجية الامريكية اتجاه الشرق الاوسط ، مراجعة : فاطمة سلومي ،(بيروت، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية ، 2015)، ص 166.

(Stratford Centre) إلى أنّ إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة سيؤدي إلى فراغ في السلطة لأن قدرة إيران تتفاقم على بسط سلطاتها على منطقة نفوذ تمتد من غرب أفغانستان إلى ساحل الأبيض المتوسط وهذا لا يثير مخاوف اللاعبين الإقليميين مثل إسرائيل والسعودية وتركيا وحسب ولكنها تثير قلق الولايات المتحدة أيضا [(286)].

وبعبارة اخرى نظراً للمشهد الصراعي الذي يتكشف بين ايران وامريكا، اعتبر الفيلسوف اليوناني (ثيوسيديدس-Thucydides) [(*)] والذي يعد احد اهم رواد نظرية القوة او الواقعية، الذي توصل بقراءته للحروب بين أسبرطة وأثينا قبل 2500 عام قبل الميلاد إلى قانون حتمية الحرب، والى أن منطق العلاقات الدولية لم يتغير وثابت، ويقوم على منطق العداوة ومعضلة الأمن، وهما المحركان للسلوك السياسي للدول التي تعطى أولوية لمصالحها الأمنية، لكن ما توصل إليه (ثيوسيديدس) لا يعني ان خيار الحرب هو الخيار الوحيد، كماي قول الفيلسوف الانجليزي (توماس هوبز-Thomas Hobbes) [(**)] "**إن الجو العاصف لا يعني ان تسقط الأمطار**". هذه العلاقة هي التي تحكم ايران وأمريكا [(287)].

وبوجه عام تحدد استراتيجية الأمن القومي للإدارة الامريكية المعلنة في 18 كانون الأول/ ديسمبر عام(2017) أربعة أهداف رئيسة تشكل مرتكزا لحماية المصلحة القومية الأميركية وهي: حماية الوطن والشعب وطريقة الحياة الأميركية، وتعزيز الرخاء، والحفاظ على السلم من خلال القوة، وتعزيز النفوذ والتأثير الامريكي عالميًّا[(288)]، وبعبارة أخرى لمواجهة سيل التحديات والتهديدات التي تحيق بالولايات المتحدة من الصين وروسيا اللتين تتحديان قوة الولايات المتحدة ونفوذها ومصالحها وتسعيان لتقويض مكانتها العالمية. فضلا عن إيران وكوريا الشمالية وسعيهما بتطوير أسلحة نووية، بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية التي تهدد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، ويمكننا الاشارة هنا أيضًا إلى أنّ الإدارة الأميركية ترى الأمن القومي للبلاد يجب أنّ يقوم على التصدي، ومنع المخاطر قبل وصولها إلى أرض الوطن،

[(286)] ريز ارليخ ، من داخل سوريا : قصة الحرب الاهلية وما على العالم ان يتوقع ، تقديم ، نعوم تشومسكي ،ترجمة : رامي طوقان ،(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص 213.

[(*)] ثوسيديديس (460– 395 ق.م) مؤرخ إغريقي شهير، صاحب كتاب تاريخ الحرب البلوبونيزية ويعد أول المؤرخين الإغريق الذين أعطوا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية أهمية خاصة.

[(**)] توماس هوبز (1588 - 1679) كان عالم رياضيات وفيلسوف إنجليزي.

[(287)] ناجي صادق شراب، امريكا وايران ومصيدة ثيوسيديدس، الراصد للشؤون الدولية ،(غزة ، مركز غزة للسياسات والاستراتيجيات ، 2018)، ص 8.

[(288)] للمزيد ينظر :

Scott Horsley, Miles Parks, Trump Outlines His Blueprint For Military And Foreign Policy, December 18, 2017, https://www.npr.org/2017/.../18/.../trump-to-outline-his-blueprint-for.

والحد من الهجرةوتنظيمها، ومواجهة الإرهابيين في معاقلهم، ومنع انتشار الأسلحة النووية[289].

لذا وفي ضوء، ذلك فإنّ إيران أكثر قدرة على إدارة الوضع الإقليميّ في ظل الفوضَى المؤقتة الناجمة عن حركات التغييّر لما تمتلكه من خبرة ومن أدوات وأذرع إقليميّة تخولها الصمود في مثل هذه الظروف التي طالما اعتادت العمل فيها، بل ومحاكاتها في كثير من الأحيان لاستدراج بعض القوى للتفاوض والحصول على تنازلات وفي مناخ كهذا، قد تستفيد ايران من الفراغ الحاصل في بعض الدول العربية ومن حالة التخبط من أجل الدخول إليها، كما أنّ من الممكن لها أنّ تستغل اختلال التوازن الجيوبوليتيكي في مناطق أخرى واستثماره لمصلحتها[290]،وبالإضافة إلى الدَّور المهم للقوى الاقليميّة نتيجة لتغير النظام الدوليّ فإنّ لها بلا شك أهمية متزايدة في النظام الدوليّ نتيجة لرغبة "القوى العظمى"، بناء تحالفات معها ومقدرتها على فهم مختلف التُّطوَّرات السياسية الإقليمية والتعامل معها ولأن القوى العظمة غير مستعدة للانخراط في الصّراعات الإقليميّة انخراطاً مباشرا [291].

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول أنّ السياسة الإيرانية وجدت في بيئة إقليميّة ودولية شهدت متغيَّرات مثلت فرصة استراتيجية بالنسبة لها عملت على توظيفها واستغلالها متحررة من القيود والتي كانت تحد من حركتها الخارجية ،وفقا لمصالحها وتحت وطأة القيود والأعباء المرتبطة بتلك التطورات إضافة إلى تلك الناجمة عن مستجدات ملفات أخرى، تصب المحصلة النهائية بمعايير المكسب والخسارة في اتجاه سلبي بالنسبة لإيران، رغم أن تلك السلبية ليست هي الغالبة ولا الظاهرة على وضعية إيران الإقليمية ، لكن ذلك يعزى بالأساس إلى مكاسب بعيدة عن سياقات المتغيرات الاقليمية بفعل حركات التغيير في المنطقة وصيرورتها.

المبحث الثاني
مسارات التوجه الامريكي الدافعة تجاه ديناميات التأزيم
(البرنامج النووي انموذجا)

أنّ تسارع وتيرة تطوّرات الأحداث في البيئة الإقليميّة لإيران كان مدخل لفهم وتفسير فرصة الاطلاع على أتساع مدركات صانع القرار الإيراني في التعاطي مع المستجدات الجيوبوليتيكية عامة والبرنامج النووي الايراني بصورة خاصة ، فضلا عن ذلك نطاق تحركاتها

[289] علي الجرباوي، الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، مجلة سياسات عربية، العدد(31)، (بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 12.

[290] المصدر نفسه ، ص 12.

[291] ابراهيم بن عبد العزيز المهنا ، المنافسة على القمة وتحول القوة نحو الشرق : تطور النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، (بيروت، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2015)، ص 175.

يستلزم منها إعادة صياغه أهدافها ومصالحها في المنطقة ورسم دورها الإقليمي امام التحديات التي باتت تشكلها الولايات المتحدة.

ويتعين في اطار تناولنا لمفهوم توازن القوة أن نشير الى ان تحقيق التوازن في أي نظام يستند إلى فئتين؛ فئة الجهد الداخلي بما فيه القدرات الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية، وفئة الجهد الخارجي بما فيه من تحركات تُعزز دائرة التحالفات الدولية أو تسعى إلى إضعاف الدولة المقابلة وتقزيمها [292]. وتمشياً مع نفس المنطق يعتمد مبدأ توازن القوى على "**ميكانزم تستطيع الدول بواسطته أن تنظم صراعات القوة فيما بينها بحيث تحمي استقلالها وتحول دون ابتلاع كيانها القومي**" . وبحسب (كينيث والتز-Kenneth Waltz)، فإن الهدف الرئيس لأي دولة لا يكون ابتداء في تعظيم قوتها، بل في الحفاظ على موقعها في النظام الدولي/ الإقليمي؛ وبالنتيجة، فإن "مصير أي دولة يحدد تبعًا لاستجابة كل دولة لأي فعل تقوم به الدولة الأخرى" [293].

ومن خلال دراستنا لطبيعة العلاقة الانتقالية بين ايران والولايات المتحدة فقد تزايدت مساحة التباعد اكثر بينهما لتصل الى مستوى التصاعد نتيجة التصريحات المتكررة التي عدت مسيئة للعلاقة بين الطرفين .ومن هنا تباينت مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران خلال فترة حكم الرئيس الامريكي (دونالد ترامب-Donald Trump) فهي مختلفة تماماً عن الرؤية الأمريكية السابقة لإدارة (باراك أوباما-Barack Obama)التي رأت في الاتفاق النووي مع إيران فرصة لإحداث تغيير ذاتي من قبل إيران لسياساتها في المنطقة، لكن هذا النهج أثبت فشله، لذلك (ترامب) يتنقد الاتفاق مع إيران ويعتبره خاطئة كبري، ويطالب بتغيره أو الخروج منه [294].

يأتي في هذا السياق أن الدول وحدات متشابهة الوظائف إلا أنها مختلفة القدرات، فقد تتعاون الدول من أجل المنافع المتبادلة لكن سيظل هناك صراع وإن كان غير تنافسياً(Non- zero sum game) حيث سيظل يؤرقها كيفية تقسيم هذه المنافع فيما بينها إذ سيعزز الشعور بالتهديد المتبادل بالحد من التوسع في هذا التعاون بعيداً عن تداخل المصالح بفعل المساومة والتنازلات بين الدول، وسيكون من حصل على أكبر المكاسب والقدرات دائماً أهم من طبيعة تلك المكاسب خصوصاً إذا كان الصراع تنافسي (Zero sum game)، إذ قد يقوم صاحب النسبة الأكبر باستخدام قدراته لتدمير الآخرين (الدول في هذه الحالة) [295].

[292] ايفا حداد ، مصدر سبق ذكره ، ص 72.

[293] المصدر نفسه ،ص 72.

[294] وليد كاصد الزيدي ، تطورات الازمة بين الولايات المتحدة وايران في عهد ترامب والخيارات المحتملة ، مجلة مدارات ايرانية ، العدد (الاول) (برلين ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، 2018)، ص 61.

[295] عبد الرحمن ايمن ، فوضوية النظام الدولي عند كينث والتز ، تقارير سياسية ، (القاهرة ، المعهد المصري للدراسات ، 2018)، ص 5.

واتساقًا مع ما تقدم فقد دعت استراتيجية الدفاع الوطني لعام (2018) التي أصدرتها وزارة الدفاع الأمريكية الولايات المتحدة لدعم تحالفاتها في منطقة الشرق الاوسط لموازنة إيران ومواجهة الوجود الإيراني في سوريا، وتضيف لاتزال إيران تشكل أهم تحدًّ لاستقرار منطقة الشرق الأوسط وأنّها تسعى لزعزعة الاستقرار من خلال سعيها إلى امتلاك اسلحة نووية، ومنافسة جيرانها على الهيمنة الإقليميّة من خلال شبكة متنامية من الوكلاء وبرنامجها الصاروخي لتحقيق أهدافها [296]،فقد تزامن مع مراجعة الاتفاق النووي تبنّي إدارة الرئيس (دونالد ترامب) (استراتيجية مشروع التصوّر الاستراتيجي) أو(استراتيجية شاملة لكل الأنشطة الإيرانية الضارة) للتصدي لإيران في الشرق الأوسط ولا سيّما في (سوريا والعراق واليمن) والمشروع يشمل إطارا استراتيجيا يضم الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية يستهدف أيضا التجسس الإلكتروني وأنشطة أخرى وربما الانتشار النووي[297].ومن جهة أخرى يذهب اغلب الباحثين أنّ المدركات الأمريكية تذهب إلى افتراض أنّ محاصرة إيران ومواجهتها سيؤدي إلى الحد من دورها ونفوذها في المنطقة .

وفي سياق الموقف ركزت المفاوضات بين إيران و مجموعة (5+1) على التوصل الى تسوية شاملة واتفاق نهائي تضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي الايراني مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران. وعلى الرغم من ذلك ، فإن الاتفاق الذي أسفرت عنه مباحثات المجموعة مع ايران له تداعيات وآثار على سلوك إيران وسياساتها الخارجية وعلى موازين القوى الإقليمية في منطقة مليئة بالصراعات[298].

وازاء هذا الموقف لعلّ أبرز المتغيّرات التي طرأت على تطورات البرنامج النووي الإيراني موافقة إيران على تجميد برنامجها لتخصيب اليورانيوم مقابل رفع جزئي للعقوبات حيث بدأت الولايات المتحدة وإيران وبلدان أخرى بتنفيذ اتفاقية في 20 كانون الثاني /ديسمبر عام(2014) تستمر هذه الاتفاقية المؤقتة لستة أشهر ومن ثم تؤدي إلى اتفاقية أخرى طويلة الأمد تسمح لإيران بتطوّير قدراتها على إنتاج الطاقة الذرية مع منع أي برنامج مستقبلي للحيازة على أسلحة

[296] حيث أشار تقرير البنتاغون عن التحديات الرئيسية التي تواجهها الوزارة خلال العام 2018 إلى أن إيران تشكل تهديداً أمنياً عالمياً كبيرا للولايات المتحدة نظراً لطموحاتها الإقليمية وإمكانية تطوير قدراتها النووية ..عمرو عبد العاطي ، التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترامب والسياسة الخارجة الأمريكية تجاه إيران ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد السادس ، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018) ، ص 139.

[297] أعده المشروع كل من وزير الدفاع الامريكي (جيمس ماتيس-James Mattis) ووزير الخارجية الامريكي السابق (ريكس تيلرسون- Rex Tillerson) ومستشار الأمن القومي الامريكي الجنرال (هربرت ماكماستر-Herbert McMaster)، وأكدت عدة مصادر مطلعة أن الهدف من الخطة زيادة الضغط على طهران لكبح برامجها للصواريخ الباليستية ودعمها للميليشيات الشيعية والجماعات المتشددة. ويرى المراقبون أن الرئيس الأمريكيّ (دونالد ترامب) يعمل في سياق التعاطي مع إيران على أكثر من محور والتي تضمن حماية المصالح الحيوية لواشنطن وحلفائها في الخليج العربي والمنطقة. ترامب يدرس وضع استراتيجية أكثر تشددا إزاء إيران ، صحيفة العرب ، العدد (10750) ، لندن ، 2017 ، ص 5 .

[298] Zachary Laub,The Middle East After the Iran Nuclear Deal, September 3, 2015, https://www.cfr.org/expert.../middle-east-after-iran-nuclear-deal.

نووية وفي المقابل يرفع الغرب عقوباته تدريجيا[299]،وعلى خلاف الرئيس الأمريكيّ السابق(باراك أوباما-Barack Obam) عارض الرئيس الأمريكي(دونالد ترامب-Donald Trump) الاتفاق النووي مع إيران الذي وقع عام (2015) ووصفه بالأسوأ في التاريخ ويسعى نحو الغاءه أو اعده النظر فيه مرة اخرى لتعديله لأنَّه لا يمثّل المصالح الأمريكية ويضر بأمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر لذلك يعتقد الرئيس الأمريكيّ بأنَّه لا بد من وضع محدّدات لخرى على الاتفاق النووي تضمن وضع إيران تحت المساءلة الكاملة وبشكل يحول دون اختبار إيران لا سلحتها وهو امر لم ينص الاتفاق على منعه [300].

ومن هذا المنطلق عملت فرنسا على تقديم مبادرة في 30 اب /أغسطس عام(2017) بإجراء مفاوضات مستقبلية حول البرنامج النووي الإيراني في مرحلة ما بعد رفع بعض القيود الرئيسة المفروضة عليه بداية من عام(2025) حيث تحمل المبادرة الجديدة ثلاث دلالات رئيسية: الأولى: أنّ فرنسا ترى أنّ الاتفاق النووي يعاني من سلبيات كثيرة رغم حرصها على استمرار العمل به وأنَّه من دون تحصينه بمفاوضات جديدة لمعالجة ما يُمكّن تسميته بمكامن الخلل(Reverso Context) فإنّه سيكون مهددا بالانهيار بشكل مستمر. الثانية: أنّ هذا الاتفاق أثبت أنَّه لا يُمكّن التعويل على إمكانية انخراط إيران في التزامات دوليّة صارمة طالما أنَّه لم تكن هناك قيود واضحة وعقوبات رادعة عليها وهو ما يفتقد إليه الاتفاق في بعض بنوده. الثالثة: أنّ السبب في تجدد الخلافات الحالية الخاصة بالاتفاق يعود إلى المساعي التي بذلتها إدارة الرئيس الأمريكيّ السابق (باراك أوباما-Barack Obama) من أجل إبرام صفقة نووية بأي ثمن، دون النظر إلى تاريخ إيران في التعامل مع الاتفاقات الدوليّة، أو إلى الملفات الملغومة التي

استمرت دون تسويتها، وفي مقدمتها ملف الصواريخ الباليستية [301].

يتضح مّما سبق أنّ رغبة ايران بالتقارب مع الولايات المتحدة تكمن في أمرين جوهريين: **أولاً:** الرغبة في فك العزلة السياسية وتخطي أزمة العقوبات الاقتصادية فالعقوبات المفروضة على إيران قبل عدة سنوات دفعتها للتقارب مع أميركا باعتبار أنّ تخطي أزمة العقوبات الاقتصادية وفك عزلة الاقتصاد باتت حاجة إيرانية. ثانيًا: يتمثل في عودة الإصلاحيين للمشهد السياسي فالتيار الإصلاحي في إيران وخلال السنوات الاخيرة أي مع نهاية حكم الرئيس

---

(299) ريز ارليخ ، مصدر سبق ذكره ، ص 211.

(300) كرار انور البديري ، براديغما للفهم : النظريات المؤسسة للسياسات الخارجية الامريكية ، (بغداد ، دار السنهوري ، 2018)، ص 445.

(301) تسعى باريس من خلال تلك المبادرة إلى تجنب تجدد الأزمة النووية بعد رفع بعض القيود الرئيسية التي يفرضها الاتفاق حاليا على برنامج إيران النووي، خلال فترة لا تزيد عن عشرة أعوام. وتسعى فرنسا من خلال إجراء مفاوضات جديدة مع إيران إلى معالجة الثغرات التي تضمنها الاتفاق الأول عبر الوصول إلى اتفاق مكمّل قد يعزز من فرص التزام إيران ببنوده، في حالة ما إذا تضمن لغة صارمة وواضحة وإجراءات رادعة في حالة انتهاكه، بشكل قد يدفع واشنطن إلى دعم استمرار العمل به. للمزيد انظر :محمد عباس ناجي، مبادرة فرنسية لمعالجة الثغرات في الاتفاق مع إيران، صحيفة العرب، العدد (10740)، لندن ، 2017، ص 4.

السابق(محمد خاتمي) خضع لعملية إقصاء وتهميش ممنهجة ومتعمدة من المشهد السياسي ومن ثم جرى تجفيف منابعهم السياسية وذلك لتأكيد استمرار هيمنة المحافظين على القرار السياسي سواء في البرلمان أم في الرئاسة أم في باقي أجهزة الدولة الرئيسة الأخرى[302].

في هذا السياق فمن الواضح أنّ الولايات المتحدة في مواجهة موقف أوروبيّ لا ينسجم مع توجهات إدارة الرئيس الامريكيّ(دونالد ترامب-Donald Trump) بصورة كاملة وأنَّه لم ينجح على الرغم من تهديده بالانسحاب من الاتفاق على الضغط على الأطراف الأوروبية من أجل الالتزام بخطه المتشددة تماما لهذا ترى بعض الدوائر الأمريكية أنّ أي قرار من الرئيس الأمريكيّ بالانسحاب من الاتفاق النووي قد لا يتسبب في عزل إيران بقدر ما يعزل الولايات المتحدة وقد ذهب في هذا الاتجاه (دنيس روس-Dennis Ross) مستشار الأمن القومي السابق بقوله" **خروج امريكا من الاتفاق النووي سيكون سببا في عزلة أمريكا ولكن الايرانيين لن ينعزلوا**" [303].

ويعزز ذلك الاتجاه محاضرة السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (نيكي هيلي- Nikki Haley)، التي ألقتها في معهد (أمريكيان إنتربرايز إنستييوت) قائله " **بإمكانية الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران لأنها غير ملتزمة بنص الاتفاق وأنها في حالة انتهاك لبنوده**". وأشارت إلى أن الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب-Donald Trump) سيبلغ الكونغرس الامريكي في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام(2017) أن إيران غير ملتزمة ببنود الاتفاق النووي،. مضيفة" **إن الاتفاق لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة على المدى البعيد**"، وأضافت" **يجب ألا ننظر فقط في الانتهاكات، يجب أن ننظر إلى تصرفات إيران العدائية تجاه الولايات المتحدة**" [304].

في هذا السياق من المؤشرات التي يرى البعض أنّها تدعم انسحاب (دونالد ترامب-Donald Trump) من الاتفاق النووي قيامه بإدخال تغييُّرات مهمة على عناصر إدارته استبعد خلالها كل من وزير الخارجية الأمريكيّ السابق (ريكس تليرسون-Rex Tillerson) ومستشار الأمن القومي الأمريكيّ السابق(هربرت ماكماستر- Herbert McMaster)، وتعيين (مايك بومبيو-Michael Pompeo) وزيرا للخارجية و(جون بولتون-John Bolton) مستشارا للأمن القومي [واللذين اضحيا من اشد المعارضين للاتفاق النووي الإيراني ويؤيدان فكرة الانسحاب منه]. ففي أول تصريحاته بعد أنّ تولى وزارة الخارجية تحدث (مايك بومبيو-Michael Pompeo) قائلاً " أنّ

---

[302] ابراهيم العثيمين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 11-12 .

[303] لا يزال الموقف الأوروبيّ مختلفا عن الموقف الأمريكيّ إذ في حين تعطي ادارة (دونالد ترامب- Donald Trump) اولوية للانسحاب من الاتفاق ، يعطي الاوروبيون اولوية لبقاء الاتفاق واستمراره مع محاولة الوصول إلى تسوية يُمكّن من خلالها تجنب انهيار الاتفاق ، فعلى سبيل المثال في اثناء زيارة الرئيس الفرنسي(مانويل ماكرون-Emmanuel Macron) للولايات المتحدة في 24 ابريل عام(2017) أكّد أنّ الدول الاوروبية وامريكا يجب الا يكررا اخطاء الماضي في الشرق الأوسط وأنّ بلاده لن تنسحب من الاتفاق لأنّها وقعته ولأنها لن تترك ساحة الشرق الاوسط مفتوحة امام الفوضى. تقرير الحالة الايرانية (ابريل 2018) ، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص47.

[304] عبد الحميد صيام , الولايات المتحدة تلوح بإمكانية الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران, صحيفة القدس العربي ، العدد (8938) ، لندن ، 2017 ،ص 10.

إيران تتصرف بشكل اسوا بعد توقيع الاتفاق النووي" مؤكدا" أنّ الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران سيكون خيار الولايات المتحدة في حال لم يتم تعديله "[305]، انطلاقاً من ذلك هذه التغييُّرات مجتمعة وضعت نهاية للاتفاق النووي حيث أعلن الرئيس الأمريكيّ (دونالد ترامب-Donald Trump) في الثامن من أيار/مايو(2018) انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (٥+١) كما نبه إلى ذلك فور فوزة في الانتخابات الامريكية.

ادى ذلك كله الى تلويح إيران بخيار الانسحاب من الاتفاق، وهو ما أشار إليه وزير خارجيتها (محمد جواد ظريف) في حديثه إلى موقع(ناشيونال إنترست- National Interest) في 17 تموز / يوليو(2018)،قائلا " **إن خيار الانسحاب مطروح، ومع ذلك فإن التكلفة على طهران ستكون كبيرة. الانسحاب من الاتفاق معناه اتجاه إيران من جديد إلى إعادة تطوير برنامجها النووي، بما يتضمن رفع مستوى عمليات تخصيب اليورانيوم إلى 20 بالمئة وتشغيل أجهزة الطرد المركزي الأكثر تطورا والتي قامت بتخزينها بناء على الاتفاق ووقف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها** " [306].

وللتذكير نشير الى أن الرئيس الامريكي(دونالد ترامب-Donald Trump) كان قد أجل الانسحاب من الاتفاق النووي للمرة الثالثة في كانون الثاني / يناير (2018)، ولكنه أكد أن ذلك سيكون آخر تأجيل يقوم به ووضع حينها الكونغرس الأمريكي وحلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، أمام "فرصة

أخيرة لـ" إصلاح "ما وصفه بـ" عيوب مروعة "في الاتفاق النووي أو انه سينسحب منه [307]،بلغ هذا التطور مداه بعد دخول الحزمة الأولى من العقوبات الأمريكية على إيران حيّز التنفيذ، وفي سياق تشديد الضغوط على إيران أعلن وزير الخارجية الأمريكية (مايك بامبيو- Michael Pompeo) عن تشكيل مجموعة عمل يرأسها (براين هوك-Brian H. Hook)[*]بشأن إيران في 16 اب /أغسطس (2018)، وهذه المجموعة تولت مهمَّة تنفيذ استراتيجية "الضغوط القصوى" من أجل تغيير سلوك إيران، وسيكون ضمن أهدافها تنسيق أنشطة وزارة الخارجية الأمريكيَّة المتعلقة بإيران، والتنسيق بين الولايات المتَّحدة وحلفائها بشأن العقوبات على إيران، ومتابعة الدول التي تواصل عَلاقاتها التجارية مع إيران بعد تشرين الثاني /نوفمبر(2018) ، بما في ذلك فرض عقوبات على الدول التي تنفِّذ مبادلات تجارية مع إيران[308]. وبحسب (هنري سميث-

---

[305] تقرير الحالة الايرانية (ابريل 2018) ، مصدر سبق ذكره ، ص46.

[306] محمد عباس ناجي ، ثقة محدودة بين روسيا وإيران : التفاهمات الضيقة تشي بحتمية انفراط عقد تحالف الضرورة ، صحيفة العرب ، العدد (10707) ، لندن ، ص 4 .

[307] وليد كاصد الزيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 65.

[*] مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية.

[308] تقرير الحالة الايرانية (اغسطس 2018)، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص 46.

(Henry Smith) الذي يقود مجموعة كونترول ريسك(Control Risks) فان قرار الادارة الامريكية بفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على ايران سيكون له اثار ستترتب عليه اثار تمتد الى الاسواق العالمية حيث سيؤدي الى ارتفاع اسعار النفط وربما يضر بالاقتصاد العالمي. بحلول أوائل عام 2019 ، يمكن للعقوبات التي تستهدف صادرات النفط الإيرانية خفض الإنتاج العالمي بما يصل إلى مليون برميل ، مما يزيد من إمدادات الطلب القوي لتبديد الاثار الناتجة عن تلك العقوبات[309].

انطلاقا مما سبق يبدو أن هناك في الإدارة الأميركية من يؤمن بدفع العلاقة الأميركية الإيرانية الى مزيد من التقارب ويعمل على دفع ادارة (دونالد ترامب) إلى التخفيف من موقفه المتشدد ضد إيران. حيث يشير الباحثان (إريك بروار-Eric Brewer) و(أريان طبطبائي- Ariane Tabatabai) عن هذا التصور بالقول" **إن فرض المزيد من الضغط على طهران لن يجدي نفعا ولن يكون أمرا ناجعا**". في مقابل ذلك اعتبر السفير الأميركي السابق والمساعد الخاص السابق للرئيس أوباما(دينيس روس-Dennis Ross)، في دراسة نشرها معهد واشنطن، قائلا "**يبدو أن ترامب نفسه يؤمن بإمكانية عقد اتفاق أفضل بعد أن كان قد عرض مؤخرا التحاور مع الجانب الإيراني دون شروط مسبقة**" [310].

مّما تقدم يمكننا القول في خضم الموقف الرافض للفعل الأمريكيّ بعد الانسحاب من الاتفاق النووي فيما يبدو تتجه التُّطوَّرات نحو تصعيد حدة ضغوطها الاقتصاديّة على إيران التي تأتي في إطار تزايد شكوك الرئيس الأمريكيّ من منطلق جدوى الاتفاق في منع إيران من امتلاك القنبلة النووية أو تطوير برنامج الصواريخ الباليستية، مّما قد يؤدي إلى مزيد من توتر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، لاسيّما أنّ الموقف الأمريكيّ تجاه إيران يوافق من حيث الهدف موقف الرؤية السعودية والإسرائيلية التي تستند إلى ضرورة ايقاف الدَّور الذي تقوم به إيران في المنطقة.

المبحث الثالث

استيعاب مجريات التحول في زمن المراجعات (اعادة تنظيم البناء)

تعتبر دراسات الجغرافيا المسرح الذي تصادمت عليه الأمم طوال التاريخ، وهي عاملٌ مهمٌ في السياسة الدولية بوصفها العنصر الدائم والثابت فحسب، بل كانت الجغرافيا تحدد رؤى قادة الدول، وتؤثر في صناعة قراراتهم في شؤون السياسة الخارجية ،انتقل هذا الدور الى

[309] Frud Bezhan ,What Now? Iran's Options After U.S. Pulls Out Of Nuclear Deal, May 09, 2018, https://www.rferl.org/a/iran-s-options-after...deal/29217632.html

[310] مقتبس من صحيفة العرب ، العدد (11115)، لندن ، 2018 ، ص 7 .

الجغرافيون الذين اصبحوا مهتمين بالسياسة العالمية ومسار صعود الأمم وأفولها لتقديم رؤيةٍ للمشهد العالمي باستخدام أوصاف واستعارات جغرافية ،وقد كانت هذه المقاربات كفيلة بتنظيم منهج دراسات ما عُرف بعلم (الجيوبوليتيك) الذي يرتبط بشكل وثيق بالجغرافيا الاستراتيجية التي تهتم بالسيطرة على المناطق المؤثّرة في أمن الدول ورفاهيتها وتأمين الوصول إليها[(311)].

في مقابل ذلك وبسبب تطلعات الدول واهتماماتها وتباين نظمها السياسية تتباين أهدافها ومصالحها وأفضلياتها في سلم أسبقيات الدول، ويعزز من ذلك التباين اختلاف زاوية الرؤيا لدى رواد المدارس الفكرية عند نظرتهم أو تصنيفهم للأهداف والمصالح الوطنية، فبينما أكّد(هانز موركنثاو-Hans Morgenthau) أنّ الهدف الأول والأخير للدول كافة يكمن في الحصول على القوة [(312)]،ومن هذا المنطلق يوضح (كندر مان-Condorman) أنّ للدول "**اهدافاً أساسية ترتبط بتطلعاتها نحو ضمان أمنها وأهدافاً ثانوية تمثّل الأدوات وحلقة الوصل لإنجاز الأهداف الأساسية**". من كل هذا يصنف (رودولف هولستي – Rudolf Holsti)الأهداف الوطنية إلى "أهداف القيم والمصالح الأساسية" و"أهداف متوسطة المدى" و"أهداف بعيدة المدى " [(313)].

وبالفعل تفكر الدول في مصالحها وتقدر نقاط القوة والضعف وتنشئ السياسات التي تحمى بها مصالحها في حدود مواردها والقضية ،إذ تتمثّل عملية تحديد المصالح من حيث الأسس والأولويات ومدى تعارضها واتفاقها مع مصالح الآخرين ،ومدى توظيفها لنقاط القوة في تحقيق مصالحها وكيف تعالج نقاط الضعف وتزيد من نقاط القوة وإذا كانت الموارد عاملاً محدداً فكيف يتم الإضافة إليها لتزداد قوتها ويكون من الأفق أنّ تحقق وتحمى الدول مصالحها في إطار توازن القوى[(314)] ، وفي النهاية يرتبط صنع القرار الاستراتيجي في الدولة بالموقف والقضايا التي تمس الوجود والكيان والأهداف والسياسات الرئيسة لها ،وتسعى الدولة من خلال قراراتها الاستراتيجية لتعديل اِتّجاهاتها وجعلها أكثر ملائمة مع البيئة الخارجية ويتطلب ذلك رصد ومراقبة دائمة للأحداث الخارجية وما تتضمنه من تغيير وتقييم ذلك لمعرفة حجم وقوة التغيير واتجاهه[(315)].

---

(311) عماد قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بورة للصراع ، مجلة سياسات عربية ، العدد (9) ، (بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014 ،)،ص 45 .

(312) ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات ، (عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2009) ، ص 144.

(313) المصدر نفسه ، ص ص 144- 145 .

(314) عبد المنعم محمد عدلي عبد المنعم ، القرار الاستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية : دراسة في صنع القرار نموذج للتحليل، تقديم جهاد عودة، (القاهرة ،المكتب العربي للمعارف، 2015) ، ص 19.

(315) عبد المنعم محمد عدلي عبد المنعم ،مصدر سبق ذكره ، ص 8.

ومن ثم فأنّ ما جعل الهدف الإيراني بمركز الصدارة هو سعيها لأن تكون القوة الإقليميّة التي لا يُمكّن إنكار وجودها وبدونها لا يمكن معالجة أية قضية إقليميّة مهما كانت أهميتها وتمسكها بالقيام بهذا الدَّور المهيمن، يأتي من رؤية القيادة الإيرانية للمصلحة القومية بكونها تمتلك مقومات الدولة المرشحة في المعادلة الإقليميّة ،التي تسعى إلى حمل الآخرين على القبول بها كقوة إقليميّة متفوقة ومفتاح الحل لكل المشكلات ،وهذا ما أكّده وزير الدفاع الإيراني السابق (علي شمخاني) قائلاً " **تسير إيران في طريق يهدف إلى حمل الآخرين رغما على إرادتهم على قبول إيران كقوة إقليميّة** "[316]، لكن في مقابل هذه القراءة نجد هنا أثناء سعي الدول لامتلاك القوة بمعنى تنمية وتطوير قواها الشاملة فهي تسعى في ذات الوقت لتحقيق مصلحتها الوطنية العليا لوجود علاقة جدلية بين القوة والمصلحة، فزيادة القوة تحقق الأهداف الوطنية، وتكفل الأمن القومي للدولة[317].

ولذلك فإنّ إيران وفقا لخياراتها الجديدة في السياسة الخارجية سوف تحاول تتبنى نهجا "موازنا" في التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية فهي تدرك أنّ "**الدبلوماسية الناعمة**" سوف تمكنها من أنّ تتجاوز التهديدات الموجهة لها من ادارة الرئيس الامريكيّ(دونالد ترامب- Donald Trump) وهي لن تخلق فرصا جديدة للولايات المتحدة لتعيدها المربع الأول إذ ستتبنى سياسة ذكية قائمة على القوة الصلبة والناعمة لتمكين ذاتها[318]. ومن جهة أخرى نقلت وكالة (ايلنا-ILNA) الإيرانية عن وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) تأكيده "**أنّ أولويات سياسته تركز على الاقتصاد والقضايا الإقليميّة، من أجل تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية والاقتصاد المقاوم**" [319].مضيفا "**إنّ بلاده لا تريد استمرار التوتر في العلاقات مع السعودية**" مشيرا إلى "**أنّ تنمية العلاقات الخارجية، خصوصاً مع الجيران، من أولويات الحكومة الحالية وايضا أنّ تحسين العلاقات مع السعودية يتطلب الاحترام المتبادل واحترام المصالح المشتركة بين البلدين**" [320].

---

[316] عمار مرعي الحسن ، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003 ، (بغداد ، دار الكتب العلمية ، 2014) ، ص 29 .

[317] بشير رجب الصفصاف، اتجاهات الإنفاق العسكري والتسلّح في المنطقة العربية وعلاقتها بالسلم والأمن الإقليمي ، مجلة المستقبل العربي، العدد(470)،(بيروت ،مركز دراسات الواحدة العربية ، 2018)، ص 130.

[318] علي فارس حميد، مكانة التحالفات والشراكات الاستراتيجية في ضوء توجهات دونالد ترامب، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد (14)، (بغداد ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، 2017)، ص 76.

[319] ويعد الاقتصاد المقاوم من المصطلحات التي أطلقها المرشد الأعلى الإيراني (علي خامنئي) عام(٢٠١٠) لمواجهة العقوبات الاقتصادية، باسم (الاقتصاد المقاوِم) في تأكيده على وجهات نظره في الاقتصاد ،ويقصد بالاقتصاد المقاوم "**تبَنّيَ سياسة قائمة على إحلال الواردات وتشجيع المنتج المحلي بدل الاستثمار الأجنبي**". للمزيد ينظر : صحيفة الشرق الاوسط ، العدد (14135) ، السعودية ، 2017 ، ص 5 .

[320] المصدر السابق، ص 5.

خلال هذه المرحلة يبدو أنّ الموقف الأميركيّ من الاتفاق النووي[321]،يجعل من موقع أوروبا أكثر أهمية بالنسبة لإيران كما يمنح دول الاتحاد وضعا قويا سيمكنه من ممارسة ضغوط على إيران. حيث أنّ فقدان إيران للشريك الأوروبيّ يجردها من أي تواصل ضروري مع الغرب لفك العزلة الاقتصادية مع العالم الذي بات ضروريا بالنسبة إلى إيران لا سيّما بعد انفجار أزمتها الاقتصادية داخل شوارع البلاد ومع ذلك فإنّ المرجع الأوروبيّ يؤكد أنّ موقف لندن كما العواصم الأوروبية الأخرى ينطلق من موقع التحالف مع الولايات المتحدة حتى لو كان هناك تباين حالي في أمر الاتفاق النووي[322].

اضافة الى ذلك لا تزال إيران ترى في مواقف الدول الشريكة في الاتِّفاق النووي أو التي تربطها بإيران مصالح اقتصادية وسياسية أهمِّيَّة خاصَّة لمواجهة التحدِّي الأمريكي، إذ رفضت هذه الدول الضغوط والمطالب الأمريكية بالتزام العقوبات المفروضة على إيران، في هذه الحالة صدر بيان مشترك بين مسؤولة السياسة الخارجية للاتِّحاد الأوروبي(فردريكا موجيريني- Federica Mogherini) ووزراء خارجية كل من (ألمانيا ،وفرنسا، وبريطانيا)، انتقدوا فيه القرار الأمريكي بعودة العقوبات، باعتبار أن إلغاء العقوبات المتعلقة بالملفّ النووي كان جزءًا أساسيًّا من اتِّفاق (5+ 1) [323]. بل العكس من ذلك وبخلاف موقف الأوساط السياسية الإيرانية من مؤتمر فيينا أدركت إيران عدم قدرة الدول الموقعة على الاتفاق على إلزام الولايات المتحدة بتنفيذ الاتفاق أو اتخاذ موقف مع هذا تحرص إيران على تسجيل موقفها أمام الدول الموقعة على الاتفاق لحشد الدعم الدوليّ المؤيد لها وتحويل هذه المواقف إلى تعاون اقتصادي أو غض الطرف عن التجاوزات الإيرانية سواء في تنفيذ بعض بنود الاتفاق أم السياسات الإيرانية التي يعترض عليها الاتحاد الأوروبيّ [324].

هنا، لا بد من الإشارة إلى أنه الرغم من استياء إيران من مؤسسات الاتحاد الأوروبيّ ورفضها فتح ممثلية للاتحاد الأوروبيّ في طهران نتيجة لاتباعها سياسات تجاه إيران وتطبيقا لاستراتيجية تعامل الاتحاد الأوروبيّ مع إيران التي صدرت عن البرلمان الاوروبيّ في شهر تشرين الاول /أكتوبر عام (2016) وعبرت عن مطالب الاتحاد الأوربيّ من إيران مقابل السير في اتجاه دعم الدول الأعضاء له العلاقات الاقتصادية وكان منها العمل على تعديل وضع حقوق الإنسان بإيران ووقف التدخل الإيراني في شؤون دول الجوار وتعديل الموقف الإيراني من "عملية السلام"

---

[321] البر داغر ، حسن ابو طالب ، حلمي شعراوي واخرون ، حال الامة العربية (2016-2017) الحلقة المفرغة : صراعات مستدامة واختراقات فادحة ، احمد يوسف احمد محررا ،(بيروت ، مركز دراسات الواحدة العربية ، 2017)، ص 69.

[322] صحيفة العرب ، العدد (10867)، لندن ، 2018 ، ص 6.

[323] تقرير الحالة الايرانية (اغسطس 2018)، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص 49

[324] المصدر نفسه ،ص 78.

في الشرق الأوسط [325]، هي ما يعطي ذلك التفسير حول تغير ألموقف الإيراني من الاتحاد الأوربيّ بعد تولي (دونالد ترامب) السلطة فعليا في الولايات المتحدة إذ رأت إيران في الاتحاد الأوربيّ داعما قويا لها في مواجهة تهديدات الرئيس الامريكيّ بإلغاء الاتفاق النووي وعلى الجانب الآخر تمسك الاتحاد الأوربيّ بموقفه الداعم للاتفاق النووي الذي عبرت عنه ممثلة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوربيّ(فدريكا موجيريني- Federica Mogherini) التي وصفت الاتفاق النووي بين ايران ومجموعة (5+1) بأنّه نتاج دبلوماسية مؤثرة وقالت سنستمر في عام (2017) أيضاً على تعهداتنا في الحفاظ على هذا الاتفاق [326]. لا شكّ أن التصعيد الأمريكي أدَّى إلى ارتباك داخلي في إيران، وكانت ردود الفعل متباينة تجاه مسألة إعادة التفاوض، لا سيما في ظلّ الغموض الذي يحيط إمكانية تفادي إيران تداعيات العقوبات الأمريكية.

عند هذا الحد يتضح لنا منظوران بخصوص مسألة إعادة التفاوض مع الولايات المتحدة والتي لا تزال محلّ جدل واسع داخل إيران، وعلى هذا النحو أعلن المرشد (علي خامنئ) من جانبه عدم الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة، إذ صرح في 13 اب / أغسطس(2018) قائلا "**بأن أمريكا اليوم تقترح إجراء مفاوضات من جديد، وهذه ليست قضية جديدة، لكن حاليًّا تغيرت المعادلة ولن نُجرِي مفاوضات من جديد**" . في المقابل يذهب اخرون الى القبول بفكرة الحوار، لكنه يُبدِي قلقه من مصداقية الحوار مع الإدارة لأمريكية الحالية بوصفها هي التي خرجت من الاتِّفاق، وهذا الفريق يدعم الحوار خشية أن تُفاقِم الضغوط الأمريكية سيزيد من الوضع الاقتصادي. وفي إطار التناقض بين وجهتَي النظر في الداخل، وجَّه نائب رئيس البرلمان الإيراني (علي مطهري) رسالة إلى القائد العامّ للحرس الثوري قائلاً"**ينبغي لجعفري ولكل الإخوة المجاهدين في الحرس الثوري اتباع قرار السلطات العليا بالنظام في موضوع التفاوض وعدم التفاوض مع أمريكا**" [327].

ومن هنا فإن ثمة قناعة أوروبية بأنّ منطقة الشرق الأوسط أصبحت تعرف تغيّرات وتحوّلات وأنّ إيران تلعب دوراً أساسياً في معظم مناطق التوتر والاضطراب وأنَّه من الممكن مستقبلاً الاعتماد على إيران إلى جانب القوى التقليدية بالمنطقة في تحقيق معالجات ما لأزمات المنطقة المختلفة، من جانب آخر ترى بريطانيا أنّ إيران رقم صعب في المعادلة الإقليميّة للشرق الأوسط، وبناء عليه فهي تناصر عودة إيران لأداء دورها الجيوسياسي في المنطقة. حيث دافع وزير الخارجية البريطاني السابق(فيليب هاموند- Philip Hammond) في الدورة العاشرة من مؤتمر(حوار المنامة) في السادس من كانون الأول/ ديسمبر عام(2014)عن هذه الرؤية وهو

[325] تقرير الحالة الايرانية (يناير –فبراير 2017)، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)،ص 77.

[326] المصدر نفسه ،ص 77.

[327] تقرير الحالة الايرانية (اغسطس 2018)،(الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص ص 47-48.

يتحدث عن إيران قائلاً " **إنّها بلد أكبر من أنّ يتم تجاهله وهي عامل أساسي لمستقبل الأمن في الخليج**"[328].

مما تقدم يمكننا القول تنطلق سياسة الدولة في إيران من نقطة مركزية موقعها في منطقة تعد من بين أهم الأقاليم الاستراتيجية في العالم ويكتسب ذلك أهمية أكبر تفيد وقائع الاحداث ان الوسيلة التي تعطي ايران حضورا في منطقة الشرق الاوسط والذي كان غائبا في فترات سابقة هو تمتعها بقدرات تعزز من دورها ومكانتها رغم التحديات التي تواجها بفعل برنامجها النووي وتجدد العقوبات عليها بعد الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي، ولهذا الاساس ان ابرز تجليات الحضور الايراني المنطقة للتعبير عن نفسها وقوتها سواء من خلال المعرفة الثقافية او عن طريق اعادة بناء شبكة علاقاتها الاقليمية في اطار تحقيق مصالحها واهدافها .

الخاتمة

مما تقدم يمكننا القول ان منطقة الشرق الاوسط تمر بحالة مخاض عسيرا انعكس ذلك على مصالح ايران واهدافها لا سيما نتيجة سياسات الادارة الامريكية الجديدة فضلا عن حسابات حلفائها في المنطقة ، ومن هنا حملت نتائج الاتفاق النووي الايراني معها بوادر تعزيز دور ايران في المنطقة وترجيح كفة ميزان القوة الاقليمي لصالحها، اذ كانت تعتقد ان الملف النووي سيكون المفتاح امام بقية الملفات الامر الذي زاد من علامات عدم الارتياح الامريكي وخصوصا بعد تنسم الرئيس دونالد ترامب وتبني سياسات جديدة في المنطقة زادت من حالة العدائية بين ايران والولايات المتحدة بالرغم من معارضة دول الاتحاد الاوربي للسياسات الامريكية الجديدة وقرارها بالانسحاب من الاتفاق النووي ، محاولة بذلك التأثير في القرار الايراني سواء على المستوى الداخلي او الاقليمي، مع تضاعف الاعباء الاقتصادية على الداخل الايراني ، بعد اعادة الادارة الامريكية فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية على ايران، وواضح هذه الرسالة الرئيس الامريكي مع ضرورة اعادة التوزان في المنطقة. هذه التحولات مجتمعة تبين ان الخلافات بين الطرفين ممكنة الحدوث خصوصا ان الظروف الاقليمية تضغط على ايران للسير باتجاه معاكس للرغبة الامريكية .

[328] خالد ياموت ، الصعود الايراني الجديد :العودة الى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي ، مجلة رؤية تركية ، العدد (29) ، (تركيا ، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، 2016)، ص 37 .

الموقف الامريكي من البرنامج النووي العراقي والايراني (1991–2001)

The US position on the Iraqi and Iranian nuclear program (2001-1991)

د. نيزيار نعمان نعمان

أستاذ جامعة زاخو

فاكولتي العلوم الانسانية/ قسم التاريخ

الملخص

يشكل موضوع البرنامج النووي العراقي والإيراني ذات ابعاد اقليمية و دولية خطيرة على المستوى السياسي والامني والعسكري,وقد اثار هذا الموضوع تداعيات خطيرة على المنطقة خاصة بعد ان اخذت الولايات المتحدة الامريكية على عاقتها مسوؤلية حماية ورعاية ومنع هذا البرنامج بشتى الوسائل و الطرق خاصة وقد اثار هذا الموضوع الكثير من التساؤلات و التناقضات وتباين في وجهات النظر بين وكالة الطاقة الدولية والمجتمع الاوربي من جهة والولايات المتحدة من جهة اخرى .

فعلى سبيل المثال بالنسبة للملف النووي العراقي والذي حير المجتمع الدولي فيما يتعلق بمسالة امتلاكها اوعدم امتلاكها للسلاح النووي, فمن جهة انكرت العراق عن امتلاكها او تبنها لاي برنامج نووي لاغراض عسكرية في المقابل تشبثت الولايات المتحدة بقناعتها التامة عن امتلاك العراق لهكذا برنامج لكن دون تقديم ادلة ثبوتية واضحة ,اما بالنسبة لايران فقد وجهت الاتهام إليها فيما يتعلق ببرنامجها النووي كونها ترى انه يحوي في ثناياه أو يواكبه بخط متوازٍ معه برنامج نووي عسكري سري يهدف في محصلته النهائية إلى امتلاك السلاح النووي وما البرنامج النووي السلمي إلا غطاء يتم التستر من خلاله على هذا البرنامج السري .ونحاول من خلال هذا البحث تسليط الضور بمبحثين على كيفية تعامل الولايات المتحدة الامركية مع قضية التسلح النووي العراقي الايراني.

الكلمات المفاتيح: (العراق,ايران , البرنامج النووي ,وكالة الطاقة الدولية , الولايات المتحدة الامريكية , البرنامج السلمي النووي)

Abesterct

The importance of search in subject the Iraq and Iranian Nuclear program doesnt spring fromwhat this programraises a contradictions in opinions between Iran and Iraq which insists that this program is used only for useful purposes while U.S.A. has another point of view whenaccuses Iraq of having such program just to use it as a cover to a secret militaey nuclear program aiming at possessing the nuclear weapon and whether this accession is fixed or not . it will be the route towards a dramatic change to Iran and it is territionl environment in a never d iffer to what happened to Iraq when occupied military and there we will give a light to this subject in tow chapter.

المقدمة:

اصبح الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الامريكية ، منذ بداية التسعينيات، يمثل المحدد الأكثر تأثيراً لعمليات الانتشار أو عدم الانتشار السلاح النووي في المنطقة خاصة بعد ان اصبحت الدول المالكة لها تتستر الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية مثل:

1-توليد الطاقة الكهربائية وتشغيل محركات الغواصات والبواخر إزالة الجليد وطائرات الشحن

2-طبيا: التصوير الشعاعي(Radiation Therapy)

3-صناعيا: الفحوصات اللاإتلافية(Non-destructive Testing)

4-قياسات السمك والعمق(Thickness & Level Gauging)

5تقييم الأبار والكشف عن نضوح السوائل وتأكل المعادن النفط والغاز(Well Logging)

6-تحليل المواد والكشف عنها عند تراكيز واطئة جداً (Activation Analysis)

7-في البحوث الزراعية والبايولوجية إحداث الطفرات الوراثية (Inducing Mutations) (Radioactive Tracing)

ومن هذا المنطلق اصبحت الكثير من الدول تصنع و تتبنى الانظمة و الاسلحة النووية دون ان تحدد اهدافها الحقيقية من امتلاك هذه الطاقة خاصة اذا علمنا بان الاستخدامات العسكرية لهذه النوع من السلاح يعد كارثيا ويشكل تهديدا عالميا ومن هنا ظهر الدورالأمريكي والذي بدى واضحاً في الدفع باتجاه تشكيل إطار المفاوضات متعددة الأطراف حول ضبط التسلح والأمن الإقليمي (Security (ACRS Arms Control and Regional في ظل عملية التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي، وكانت بصمات واشنطن واضحة في كل التطورات المتعلقة بإدارة تفاعلات أطراف المنطقة مع النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية المستند على معاهدة منع الانتشار (NPT)[(329)] والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)[(330)] ، بعكس ما كان الحال عليه خلال العقود السابقة حين كان النظام الدولي والتوجهات الإقليمية يتسمان بطابع مستقل نسبياً عن السياسة الأمريكية.

ومن هنا نبع اهمية الموضوع ليكون بحثا اكاديميا تيناول الجوانب المهمة لهذه القضية وقد تم تقسيم البحث الى مقدمة و مبحثين وخاتمة تناولت ابرز ماتم التوصل اليه من استنتاجات حول

([329])معاهدة منع الانتشار:معاهدة دولية بدا التوقيع عليها في 1 يوليو 1968 للحد من انتشارالاسلحة النووية حيث جرت خلال الفترة 1945-1953 اكثر من 50 انفجارا تجريبيا نوويا,وقد وقع عليها اكثر من 189 دولة ,للاطلاع على النص الكامل للاتفا قية ينظر..,النص الكامل لمعاهدة حظر الاسلحة النووية ,وثائق واحداث, www.umn.edu,arabic

([330])الوكالة الدولية للطاقة النووية:وهي منظمة غير حكومية مستقلة تاسست تحت اشراف الامم المتحدة ي 29يونيو 1957 بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية و الحد من التسلح ويوجد المقر الرئيسي مدينة فيينا بالنمسا للمزيد ينظر....,في www.umn.edu,arabic

الملف النووي العراقي و الايراني فقد ركز المبحث الاول المعنون "البرنامج النووي العراقي بين الواقع و السراب" لمحة تاريخية عن البدايات الاولى لظهور و تطور البرنامج النووي العراقي ثم تطرق ايضا على الاسايي التي دعت الولايات المتحدة في شن حملات عسكرية ضد العراق, اما المبحث الثاني فكان تحت عنوان"السياسة الامريكية تجاه البرنامج النووي الايراني"والذي تناول التوتر الحاصل في العلاقات الايرانية الامريكية وتطوره لياخذ منحى خطيرا لاتزال موضوعا يثير القلق و التساول الدولي

اما بخصوص المصادر المعتمدة عليها لانجاز البحث ,فقد اعتمد على عدد من المصادر المعاصرة للحدث تاتي في مقدمتها تقارير ووثائق خطيرة ومهمة صادرة عن وزارة الخارجية الامريكية ووزارة الدفاع الامريكية,اضافة الى العديد من الخطابات والتصريحات التي ادلى بها روساء وزارء الخارجية الامريكية وتشكل مادة فريدة وغنية في نفس الوقت ولم يتم استخدامها حسب علمنا في دراسة اكاديمية مستقلة ,اضافة الى عدد من المصادر الاجنبية والانكليزية والمرفقة بقائمة المصادروالمراجع

اولا: البرنامج النووي العراقي بين الواقع و السراب:

تعود جذور البرنامج النووي العراقي الى خميسنات القرن العشرين عندما ابتدأت الحكومة العراقية رحلتها في تطوير البحث العلمي في مجال الطاقة الذرية ،انشأت في عام 1956 لجنة الطاقة الذرية العراقية،حيث يرتبط رئيسها بمكتب رئيس الوزراء

وبموجب مبادرة (الذرة من أجل السلام) [(331)] التي اعلنها الرئيس ايزنهاور في كانون الأول 1953 أهدت لجنة الطاقة الذرية الأمريكية مكتبة تضم العديد من المنشورات الأمريكية المعلنة و الصادرة عنها، بما فيها بعض تقارير مشروع منهاتن.كما عملت على إهداء العراق مفاعلا نوويا للأبحاث بقدرة 5 ميغاوات وقد تم شحن المفاعل من الولايات المتحدة الامريكية الى العراق ،الا ان قيام نقلاب 14 تموز 1958 غير وجهة النظر الامريكية تجاه العراق لذي اعتبرته بلدا غير مستقر فأمرت الباخرة الحاملة للمفاعل بتغيير وجهتها لتذهب الى ايران وليسلم المفاعل النووي التجريبي لجامعة طهران لبدأ من هذه النقطة مسار المشروع النووي الايراني

في العام1959 ونتيجة لتوجه علاقات جمهورية العراق ناحية المعسكر الشرقي ،تم الإتفاق مع الإتحاد السوفياتي على تجهيز وبناء مفاعل نووي للأبحاث والدراسات و منشأة لإنتاج العدد الطبية والصيدلانية

---

3) برنامج الذرة من اجل السلام:وهوشعار و مشروع رفعته عالمة الذرة المصرية سميرة موسحيث درست الاشعاع النووي في بريطانيا وكانت تامل ان يوظف الطاقة الذرية في تحقيق السلام لان اي دولة تتبنى فكرة السلام لابد وان توظفها للاغراض السلمية فنظمت مؤتمر الذرة من اجل السلام الذي استضافته كلية العلوم في مصر وشارك فيه عدد كبير من علماء العالم ,هيئة الاستعلامات المصرية نسخة محفوظة على الموقع www.wae)[331] Pak.ahn.

ومع وصول وتنصيب المفاعل الروسي ومباني الخدمات الخاصة به في عام1964 تم اتخاذ القرار بتأسيس مركز البحوث النووية،والذي ضم خمسة أقسام في حينه وفي عام 1968 تم تشغيل المفاعل النووي الذي جهزه وشيده الإتحاد السوفياتي في موقع التويثةوهو من نوع الحوض المائي وبقدرة 2 ميغاواوت،والذي عرف بأسم مفاعل 14تموز

في العام 1969وقع العراق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية(NPT) ثم تم تأسيس منظمة الطاقة الذرية عام1974حيث صدر قانون منظمة الطاقة الذرية العراقية الذي ربطها بمجلس قيادة الثورةويترأسها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ويديرها ادرياً نائب رئيس المنظمة وبرامج عملها تديرها لجنة الطاقة الذرية .

في العام 1978تم الإنتهاء من تطوير مفاعل 14 تموزورفع قدرته إلى 5 ميكاواط،ولكنه اصبح لايفي بالاحتياجات العلمية للمنظمة مما دفع العراق للبحث عن انشاء مشروع كبير وهو ما عرف بمشروع 17تموزحيث تحرك العراق على فرنسا لتجهيزه بالمفاعل المطلوب وتم توقيع العقد الفرنسيفي تشرين الثاني 1976،حيث وقع العراق عقدا مع تجمع من الشركات الفرنسية وبعلم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتجهيز وإنشاء:

1-مفاعل بحوث من نوع الحوض المائي بطاقة 40 ميكا واط ومشابه لمفاعل (Osiris)في مركز بحوث ساكلي جنوب باريس،لذلك عرف مفاعل 17 تموز في الوثائق الفرنسية بأسم أوزيراك (Osirak)ويرتبط بمفاعل اوزيراك مفاعل صغير بقدرة 500 كيلو واط للبحوث والدراسات،وقنوات تجارب عمودية لمنظومات تجارب البحوث الهندسية وبحوث المواد ، قنوات افقية لتجارب الفيزياء النووية وفيزياء الحالة الصلبة ،مصيدة نيوترونية.،وخزان صغير للماء الثقيل بسعة 700 لتر

2-بناية الفحوصات الحارة / (LAMA)فحوصات المواد المشعة والمشععة.

3-ورشة منظومات التجارب على القنوات العمودية .(LWB)

4-محطة معالجة النفايات المشعة .(RWTS)

على هامش الاتفاق العراقي الفرنسي وضمن سعي العراق للحصول على التكنولوجيا النووية تم توقيع مشروع 30 تموز – او ما عرف بالعقد الإيطالي ،ضمن اتفاقية التعاون المشترك بين لجنتي الطاقة الذرية العراقية والإيطالية (CNEN) ، الموقعة في كانون الثاني 1976، تم توقيع عقد مع الشركة سينا تيج تضمن: - وبعلم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتجهيز وانشاء

1-مختبرات دورة الوقود النووي

2-مختبرات تصنيع أقلام الوقود

3-مختبرات الراديوكيمياء الحارة تحديث قسم الراديوكيمياء

4-منشأة لبحوث وإنتاج العدد الطبية والصيدلانية و النظائر المشعة وتحديث قسم الإنتاج.

وكخطوة لاحقة كان التوجه نحو انشاء محطة كهرونووية لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة 400 ميكاواط .لذلك فاوضت منظمة الطاقة الذرية العراقية شركات المانية وفرنسية وبريطانية وايطالية ويابانية وكندية وبلجيكية وفنلندية عاملة في هذا المجال ، وكانت القناعة تميل نحو فنلندا والتي استمر التفاوض معها الى منتصف الثمانينيات.وبالتوازي كانت تجري دراسات وفحوص لإختيار الموقع المناسب لانشاء المحطة[332].

تعرض البرنامج النووي العراقي السلمي الى عدة ضربات من قبل اسرائيل ،ففي نيسان 1979تم تفجير قلب مفاعل اوزيراك في ميناء سين سورمير (Saint sur Mer)في فرنسا عندما كان في طريقه للشحن إلى بغداد ، وخلال عام 1979بعد هذا التفجير طلب المجهز الفرنسي موافقة المنظمة على تغيير مواصفات مفاعل اوزيراك بحيث يتم تشغيله بحزمة من وقود (الكاراميل) واطئ التخصيب بدلا من وقود عالي التخصيب المتفق عليه وكان هذا الطلب بسبب الضغط الاسرائيلي على الفرنسيين لتغيير المواصفات ،لكن منظمة الطاقة الذرية العراقية رفضت التعديل واصرت على مواصفات العقد المتفق عليها[333]

في 13حزيران 1980تم إغتيال الدكتورالمهندس يحيى المشد ، وهو عالم مصري كان يعمل في المشروع النووي العراقي ،حيث كان استشاريا في الاتفاق الفرنسي /العراقي ،واثناء تواجده في غرفته في فندق مريديان في باريس تم اغتياله بالة حادة وتلفيق تهمة دخول احدى بائعات الهوى لغرفته واتهامها بالجريمة

في السابع من آب /اغسطس 1980تم تفجير أربعة قنابل ثنان في مقر شركةسينا تيج في روما المسؤولة عن تجهيز مفاعل 30 تموز للعراق ،وواحدة في دار مدير فرع الشركة في ميلانو، وواحدة في بيت خبير مفاعلات نووية في باريس م اغتيال المهندس المدني الإستشاري عبدالرحمن رسول باستعنال السم في مقر اقامته في باريس وفي ابريل /نيسان 1981 اصيب الدكتور المهندس سلمان رشيد سلمان اللامي بحالة تسمم اثناء حضوره ورشة عمل في جنيف، توفي على أثرها في 9 حزيران1981 وكانت الضربة الاشد في السابع من حزيران/يونيو ، في 13 ديسمبر/كانون اول1981 حيث قامت مجموعة طائرات إسرائيلية بغارة مباغتة على بغداد ،وقد كان العراق حينها يخوض حربا ضد ايران مما جعل تركيز قواته ورادارته على الجهة الشرقية من الحدود

[332]) (-Mike Shuster, " Natioam Sscurity,Nonprolifertion, and the War Against Terrorism" in After 11/9; Preventing Mass- Destruction Terrorism and Weapons Proliferation, Michael Barletta,ed. Center for Non Proliferation Studies , California,U.S.A, 2002..

[333]) (

27-Anthony H. Cordesman , Iran's Military Forces: 1988-1993 , Center for Strategic and International Studies(CSIS),September, Washington 1994.

،فجاءت الغارة من الجنوب الغربي مباغتة لتمطر مفاعل اوزيراك بوابل من القذائف ،ونتج عنها تدمير المفاعل ، الذي كان ما يزال في عهدة الجانب الفرنسي وفي طور الاستلام والتسليم حيث كان جاهزا للتشغيل التجريبي، و لم تسلم البنايات الخدمية المجاورة للمفاعل من الأضرار

بعد هذه الضربة التي قضت على تطوير البرنامج العراقي ايقنت القيادة العراقية من ان الامر لايمكن ان يتم الا بالاعتماد على القدرات الذاتية وباستخدام السرية التامة في التنفيذ ،وفي الربع الأخير من 1981تم تشكيل دائرة الدراسات والتطوير،حيث تشكلت من من سبعة أقسام و شعبتين بهدف إكتساب المعرفة بالتكنلوجيا النووية وبما يتلائم وطموحات المنظمة في بناء مفاعل كهرونووي، وبالإعتماد على الكادر العراقي فقط(334)

نتيجة لاعتماد على القدرات الخاصة فقط وعدم الاستعانة بخبراء اجانب للحفاظ على امن المشاريه استخدمت دائرة الدراسات والتطوير عدة خطوات في هذا المجال ويمكن تلخيصها في

1-الإستفادة من الأدبيات المنشورة عالميا

2-الإستفادة من وثائق الوكالة الأمريكية المتوفرة في المكتبةمنهاتن

3-.الدراسات والتجارب المختبرية

4-Pilot تصميم وتنفيذ وتشغيل منظومات ريادية إعتماداً على النتائج المختبرية Units/Plants

5- تصميم وتنفيذ وتشغيل منظومات إنتاجية بالإستفادة من نتائج المنظومات الريادية Scaling Up.

6-.مشاريع الفاصلات الكهرومغناطيسية الريادية في موقع التويثة

7-مشاريع رابع كلوريد اليورانيوم الريادية في موقع التوي

8-المشاريع الريادية لإسترداد اليورانيوم من فاصلات موقع التويثة

9-مشاريع فلوريدات اليورانيوم الريادية في موقع التويثة

10-مشاريع التخصيب الكيمياوية الريادية في موقع التويثة

(334) :جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي ، " أسلحة الدمار الشامل : الاتهامات والحقائق " ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 306 ، 8/ 2004,ص55

11-مشاريع التخصيب بطريقة التنافذ الغازي الريادية في موقع التويثة[335]

كل المشاريع التي ذكرت اعلاه كانت قد نفذت بشكلها التجريبي وتم تشغيلها ونجحت في موقع التويثة جنوب بغداد ،وبالتالي ابتدأت الخطوة العملية في تحويل هذه المشاريع من شكلها المختبري الصغير الى حيز الانتاج الفعلي،فكانت مهمات العمل مقسمة كما يلي

1-التصاميم: الكادر التصميمي لدائرة الدراسات والتطوير في المنظمة
2-التصنيع: الورش الميكانيكية والكهربائية في المنظمة ،
3-المنشأة العامة للمعدات النفطية،
4-منشأة عقبة بن نافع
5-منشأة بدر العامة

أنتهي بذلك الجزء الاكبر من المشروع النووي العسكري العراقي ،اما ما تبقى منه فقد تم تدميره من قبل لجان التفتيش التابعة للامم المتحدة في عقد التسعينات .حيث إنتهى البرنامج رسميا في 10 نيسان 1991 عندما أعلنت الحكومة العراقية موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم 687 لسنة 1991.وقد كانت كلفة المشروع الوطني الذي نفذته الدائرة 3000 كان بحدود 700 مليون دولار أمريكي وهذا يعادل تقريبا المبلغ الذي تم دفعه للشركات الفرنسية والإيطالية.سُلم الإصدار الأخير من)التقرير الكامل والشامل والنهائي (للبرنامج النووي العراقي (Full, Final and Complete Declaration) FFCD الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 25 أذار 1998

في عام 1991 أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأول مرة بان هناك دولة طرف في معاهدة حظر الانتشار النووي قد قامت بخرق المعاهدة ، وطبقا لمصادر هذه الوكالة فان البرنامج النووي العراقي قد نفذ برنامجا نوويا ضخما بصوره سرية لأغراض عسكرية في منشآت لم يصرح بها سابقا للوكالة الدولية للطاقة الذرية336في الأعوام 1991 و1992 قامت فرق التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبموجب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وبالأخص القرار رقم 687 في 3 نيسان 1991 ، بالتحري عن كافة البنى التحتية النووية العراقية وقامت بتدميرها بالكامل(337)

ومهما كثر الحديث عن واقعية أو عدم واقعية البرنامج النووي العراقي فان الحديث عنه في سياق وجوده اليوم على ارض الواقع لم يعد ذا مغزى أو أهمية ، ليس بسبب سقوط

[335]) (- Secretary William J.Perry,"Working with Gulf Allies to contain Iraq and Iran" DefenseIssues,Volume10, No 61 . Briefing on June 6, 2003

نظام صدام حسين الذي أرسى قواعد ذلك البرنامج وطوره ، أو من خلال التقارير التي نشرت في واشنطن والتي اعتبرت وجود أسلحة الدمار الشامل كمبرر لشن الحرب عليه واحتلاله من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا لا أساس لها من الصحة ، ولكن علينا أن لا نتصور أن أمتلاك العراق للسلاح النووي لن يكون له تأثير على العراق ، فهو إن لم يكن هو المستهدف بعينه ، فإن امتلاكها له سيكون بإمكانها أن تهدد أهدافا أمريكية محددة ليس في العراق فحسب وإنما لأهداف مماثلة في أفغانستان فضلا عن أن هذا السلاح سيشكل عامل ضغط سياسي بالرغم من أن اغلب الاعتقاد أنها لن تقدم على استخدام السلاح النووي بوصفها أداة هجومية وإنما لأغراض تتعلق بعامل الردع (338). لا يمكن وضع تصور محدد للسياسة الأمريكية حيال البرنامج النووي العراقي من دون أن التعرف على فحوى الإستراتيجية العالمية الأمريكية في ظل البيئة الدولية الحالية والنظام السياسي الدولي الذي تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة مكوناته ، بعد أن ظلت الإستراتيجية الأمريكية أثناء الحرب الباردة قائمة على ما يمكن وصفه بالإستراتيجية التقليدية والتي تقوم على أن الولايات المتحدة معرضة للهجوم بواسطة أسلحة نووية تتولى إيصالها أنظمة يمكن تحديدها ويطلقها عدو محدد بوضوح .

وإذا كان مفهوم الإستراتيجية في تلك الحقبة يهتم بالتوقيت والطرق والمصادر واستخدام هذه المصادر بوصفها مهددات ومعوقات وعقوبات تستخدم لتغيير سلوك الدول الأخرى ، فان المفهوم الحديث والمختصر للإستراتيجية يتحدد بـ ألاهداف والطرق والسائل و المعنى ، وكيف يكون بإمكانها تحقيق هذه الأهداف، وما الذي ستستخدمه لفعل ذلك[(339)]

ولذلك ومع انتهاء الحرب الباردة أخذت السياسية الدولية فيما يتعلق بموضوع توفير الأمن تتعرض للتغيير نتيجة لانتهاء تلك المرحلة وبوجود أشكال جديدة للعولمة وبخاصة في مجالات التحول السياسي والاقتصادي وفي مجالات النزاع المسلح(340)،بعد إن كانت الترتيبات الأمنية الغربية بشكل عام تقوم في تلك المرحلة بالدرجة الأساس على تقييد الاتحاد السوفييتي الذي كان شاسعا جدا وكيانا متطورا جدا في أوجه عديدة وفي حالة نشوب حرب تفضي إلى استخدام ألاسلحة النووية بينه وبين القطب الآخر فأنه سيكون عرضة لتكبده خسائر كبيرة[(341)]

لذا فقد كانت السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة قبل ذلك الوقت ترتكز على افتراض قيام حالة مواجهة عسكرية خطرة للغاية بين قوتين عظمتين كثيفتي التسلح ، و كانت

---

[338])(zifferero, op.cit,p.7

([339]) - Michael G. Roskin and Nicholas O. Berry , " The New World of International Relations", Prcntice- Hall , Upper Saddel River, New Jersey, 1999. p.27..

([340]) بيورن هاغلينو إليزابيث سكونز ، " القطاع العسكري في محيط متغير. الإنفاق العسكري والتسلح 2003 " ، في : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي . الكتاب السنوي 2003 ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ،[ترجمة]: فادي حمود وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ،(بيروت 2004)

[341]) (Berry, , op.cit,,p.27

دول حلف شمال الأطلسي ودول حلف وارشو سجينة ضمن إطار علاقة عدائية بين هاتين القوتين تعززها عشرات الآلاف من الأسلحة النووية في درجة عالية من التأهب موجهة ضد بعضها البعض واعتمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها على القوات النووية ليس لردع القوات النووية السوفيتية فحسب ، وإنما أيضا لردع ما يزيد على مليون عنصر من الجيوش التقليدية في أوربا ، و انطلاقا من تلك البيئة الدولية برز مفهوم التدمير المؤكد المتبادل(342).

أما اليوم وبعد أن تفكك الاتحاد السوفييتي فان تلك الصورة قد تبدلت إلى حد كبير وجذري ، خاصة بعد أن تراجعت القدرات الإستراتيجية الروسية وتخلفت بشدة صنوف القوات المسلحة السوفييتية التي كانت هائلة في السابق ، وللمرة الأولى وبعد نصف قرن أصبح من الصعب تصور وضع تتدهور فيه العلاقات الأمريكية الروسية إلى الحد الذي يمكن أن ينتج عنه نزاع مسلح (343). وفي الواقع أن حلف وارشو لم ينته فحسب ، بل أن كثيرا من دول ذلك الحلف الذي بات جزءا من الماضي ، قد أصبحت الآن أعضاء في حلف شمال الأطلسي فضلا عن أن روسيا نفسها قد أصبحت مشاركا في عملية حفظ السلام في منطقة البلقان ، فضلا عن ذلك فهي عضو في برنامج التحالف للشراكة من اجل السلام(344).

ومع انتهاء الحرب الباردة بدأ وصف الولايات المتحدة بأنها اصبحت أحادية القطب بامتلاكها تفوقا لا يمكن تحديه في مجالات الأسلحة النووية والتقليدية والتكنولوجيا العسكرية ومدعوما بأكبر اقتصاد قومي في العالم ونفوذ عالمي في ميدان الاتصالات(345)، ويمكن القول أن وضع الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى الوحيدة في العالم اصبح واقعا منذ . 1990-2001 في المرحلة التي أطلق عليه مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، أي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى وقوع تلك الهجمات الحادي عشر من أيلول سبتمبر2001 ، وهي بلا شك مدة زمنية قصيرة تاريخيا دشنت خلالها مرحلة جديدة في الإستراتيجية الأمريكية العالمية اتسمت على نحو لا لبس فيه بوضوح الأهداف والأغراض من جهة و أدت إلى خلق نوع من التوحد لدى صناع القرار السياسي لدى كل من الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة حول هذه الأهداف والأغراض من جهة أخرى ، بعدما عانت الولايات المتحدة من هجوم مباشر على مواطنيها وإقليمها لم تشهد له

---

342) (ibid

(343) صفوت الزيات ،" أسلحة الدمار الشامل :الاتهامات والحقائق" ، [تعقيب]: في احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا , ص187

(344) كيري ام.كارتشنر ، " شبكة الصواريخ الدفاعية والمناهج الجديدة للردع ".في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية – أسلحة الدمار الشامل : إطار العمل الاستراتيجي الجديد ، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية ، تموز / يوليو 2002 .,ص10

(345) اليسون ج . ك. بايلز ،" اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي " ، في : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي . الكتاب السنوي 2003 ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ،[ترجمة]: فادي حمود وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ،(بيروت 2004). ,ص71

مثيلا في السابق.وهذا الحد الفاصل لا شك انه قد شكل نقطة تحول في الإستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة(346)

وكان أهم ما ترتب عن هذه الهجمات ، وبالرغم من أن الأشخاص الذين قاموا بتنفيذها أو التقنيات التي تم استخدامها في تلك العمليات لم تكن جديدة البتة ، فإنها قد أوضحت بجلاء أن الدولة الأقوى في العالم ظهرت معرضة ومكشوفة أمام هجمات غير مألوفة مما ولد صدمة كبيرة بعد عقد من النمو الاقتصادي والاستقرار ، هذه الصدمة ربما مهدت بشكل مؤثر جدا إلى أن تعتمد الولايات المتحدة على استخدام القوة العسكرية الكاسحة في استراتيجيات الردّ لتصبح هذه الاستراتيجيات الجزء الحاسم في بيئة سياسات الأمن ، ليس للغرب أو للنصف الشمالي من الكرة الأرضية فحسب ، وإنما للقسم الأعظم من العالم(347).

ولعل أهم ما تمخضت عنه هجمات أيلول / سبتمبر هو ظهور مستويين من التغيير الأول يتعلق بنوعية التهديد الذي بدأ يواجهه الأمن القومي الأمريكي والثاني ، وهو أيضا تغييرا نوعيا ولكن هذه المرة يتعلق بهوية العدو ، بمعنى أن هذين المستويين الجديدين كانا خارج كل الحسابات الإستراتيجية الأمريكية المتوقعة والتي اتبعت لأكثر من نصف قرن مضى وتحديدا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية(348).

كما أن تطورا جديدا أخر قد طرأ على المستجدات الامنية و العسكرية الامريكية ، إذ لم هجمات 11 أيلول / سبتمبر الأذى في المصالح الأمريكية خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة أو حتى في قارة أمريكا الشمالية أو في أي مكان آخر على الكرة الأرضية ،وإنما شمل الخطر هذه المرة مداهمة وتدمير أهم مفصلين يرمزان إلى القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية العالمية(349) ، وفي قلب الأراضي الأمريكية وأدى إلى مقتل عدد كبير جدا من المواطنين الأمريكيين فضلا عن الأضرار الاقتصادية البالغة . هذا التغيير في نوع التهديد ولدت لدى الولايات المتحدة قناعة بان الكثير من الدول وفي مقدمتها العراق قد اظهروا اهتماما شديداً في الحصول على الأسلحة النووية وهم قادرون على الحصول على المواد الضرورية لصنعها من مصادر مختلفة ،

346) (Mike Shuster, " Natioam Sscurity,Nonprolifertion, and the War Against Terrorism" in After 11/9; Preventing Mass- Destruction Terrorism and Weapons Proliferation, Michael Barletta,ed. Center for Non Proliferation Studies , California,U.S.A, 2002,p.4..

(347) بايلز,المصدر السابق ,ص69

(348) جون آر. بولتون " إطار العمل الاستراتيجي الجديد : الرد على تهديدات القرن الحادي والعشرين " ، في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية – أسلحة الدمار الشامل : إطار العمل الاستراتيجي الجديد ، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية ، تموز / يوليو 2002.,ص5

(349) المصدر نفسه.

11-Amin Tarzi, " Proliferation Assessment: Iran's Strategic Environment After 9/11", in :After 9/11: Preventing Mass- Destruction Terrorism and Weapons proliferation, Micheal Barletta, ed.Center Nonproliferation Studies, Ocsasional Paper No.8 ,May 2002,p.35.

كما أن هذه الدول لا تعتمد الشفافية في نشاطاتها النووية أو في عقائدها أو نياتها ، بل ربما تكون متهورة إلى حد استخدام هذا النوع من الأسلحة ضد شعوبها أو ضد الآخرين معا[350]

ووفقا لهذه الرؤية أصبح تركيز الولايات المتحدة متمحورا حول الكيفية التي تستطيع من خلالها استخدام القوة لهزيمة الإرهابيين والأنظمة التي ترعاهم ، إذ سينظر إلى أي نظام يأويهم أو يدعمهم على انه معادٍ للولايات المتحدة ، هذا من جهة ، أما من الجهة الأخرى فيتعلق بسبل تكييف القوات الأمريكية على أفضل وجه لتمكينها من تنفيذ عمليات استخدام هذه القوة المطلوبة والتي يجب أن تتناسب مع طبيعة الأعداء وخططهم الرامية إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل إذ أنهم سوف لن يترددوا في استخدامها ضد الولايات المتحدة على حد قول نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني[351] . وهذا يعني أن الولايات المتحدة قد أعطت لنفسها الحق والمبرر لمهاجمة أي دولة أو مجموعة من الدول التي لديها نيات عدوانية تجاهها أو اتجاه الدول التي تجاورها وتسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل وهو ما أكده وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد عندما قال " أن الأفضلية غير المتناظرة التي يمتلكها الإرهابي تتجسد في قدرته على مهاجمة أي مكان وفي أي وقت يريد وبواسطة أي أسلوب يمكن تصوره ، في حين انه ليس ممكنا الدفاع عن كل مكان وفي اي وقت ،فالأسلوب الوحيد للتعامل مع هذه التهديدات هو مطاردتها حيث توجد ، لهذا السبب فإن حرب امريكا على الإرهاب العالمي تستند إلى ذلك المبدأ الذي يقضي بأن نعثر على الإرهابيين العالميين في أي مكان من العالم ، وان نمنع الأمم من منحهم ملجأ أمنا"[352].

ولعل الصورة تكون أكثر وضوحا في خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبلييو بوش عندما قال: " على كل دولة ... أن تأخذ بجدية خطر الإرهاب الذي يتنامى إلى مدى كارثي . وهو الإرهاب المسلح بالأسلحة البيولوجية أو الكيمياوية أو النووية .. أن بعض الدول التي ترعى الإرهاب تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل أو أنها أصبحت تملكها فعلا ...," [353].

---

[350]) (-Amin Tarzi, " Proliferation Assessment: Iran's Strategic Environment After 9/11", in :After 9/11: Preventing Mass- Destruction Terrorism and Weapons proliferation, Micheal Barletta, ed.Center Nonproliferation Studies, Ocsasional Paper No.8 ,May 2002,p.35)

([351]) ديك تشيني، المؤتمر القومي رقم 103 للحزب الجمهوري المنعقد في 26 آب / أغسطس 2002، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع:
- www.whitehouse.gov/news/releasese/2002826

([352]) دونالد رامسفيلد ، نص شهادته أمام اللجنة الفرعية للمخصصات التابعة للجنة الدفاع في مجلس الشيوخ الأمريكي ، 21 أيار/ مايو 2002 ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع : ص2
- www.defenselink.mil/speech/2002/s20020521-secdef.html

([353]) جورج دبلييو بوش ، [خطاب] في ذكرى مرور ستة أشهر على هجمات 11ايلول / سبتمبر ، في 13 آذار/ مارس 2002 ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع: www.whitehouse.gov/news/releasese/2002313 - ص1-3

وعلى الرغم من أن الرئيس جورج بوش قد أعلن تبنيه سياسة الحرب الوقائية[354]، والإعلان أيضا بان الولايات المتحدة ستظل صاحبة السيادة العسكرية العالمية المؤكدة والتي لا تسمح بأي ظهور محتمل لأي دولة أخرى منافسة عسكريا إلا أن اعتماد الحرب الاستباقية بوصفها إستراتيجية أمريكية رسمية لم يتم الإعلان عنه إلاّ في شهر حزيران / مايو 2002، عندما تحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش عن تحوُّل بلاده إلى شن حرب وقائية، أو استباقية، أو إجهاضية ضد دول ترعى الإرهاب أو تموّله، أو تغض الطرف عنه[355]، وضد الدول التي تطوّر حالياً أو قد تفكر في أن تطوّر مستقبلاً أسلحة دمار شامل كيميائية، أو نووية، أو بيولوجية، وكرّر تأكيد هذا التحوّل في الشهر التالي في حفل تخريج ضباط الأكاديمية العسكرية في وست بوينت[356].والحقيقة أن هذه الإستراتيجية ليس وليدة اللحظة التي أُعلنت فيها ، كما يظن الكثيرون ، فهي بالحقيقة قد بدأ التخطيط لها منذ مستهل التسعينيات من القرن الماضي عندما عقد صقور واشنطن[357] العزم على تغيير مسار السياسة الخارجية الأمريكية ، بحيث يتسنى الهيمنة على العالم، وهو ما يتضح من المذكرة الرسمية التي أعدّها (بول وولفيت) [358]

عام 1992م حول توجهات أمريكا خلال القرن الحادي والعشرين، والتي أكد فيها أهمية ردع أي قوة محتملة تتطلع للقيام بدور عالمي أو إقليمي، لكن بوش الأب رفضها.

ويمكن أن نلاحظ بان بوش قد ركز على الإرهاب إفرادا أو دولا اسماها بالدول المارقة وكذلك على الخطر الذي سيلحق الأذى بالأمن القومي الأمريكي إذا ما امتلك الإرهابيون إفرادا أو دولا على أسلحة الدمار الشامل وهذا ما يهمنا تحديدا عند دراسة السياسة الأمريكية حيال العراق وبرنامجها النووي[359]

وطبقاً لما تقدم فان طبيعة الحرب على الإرهاب في الأساس هي حرب لا متماثلة ، بمعنى أن لكل حرب من حروب المستقبل، حيثما كان موقعها الجغرافي وظروفها القتالية، نوعاً من

---

[354] [(26)] - يرى نعوم شومسكي أن من الخطأ أن يتساوى مفهوم الحرب الوقائية مع مفهوم الضربة الاستباقية لان ثمة اختلاف جوهري بينهما يوضحه بالقول أن الحرب الوقائية هي رد فعل لهجوم حالي أو وشيك الوقوع ، فمثلا إذا جاءت الطائرات عبر الأطلنطي لضرب الولايات المتحدة ، فإن الولايات المتحدة لها أن تضرب هذه الطائرات وتسقطها حتى قبل أن تلقى قنابلها ، ولها أن تهاجم القواعد الجوية التي جاءت منها هذه الطائرات ، أما قانون الحرب الاستباقيةpreventive war فهو مختلف تماما، فهو يعني أن للولايات المتحدة الحق . وحدها، فليس ثمة من له هذا الحق غيرها . في مهاجمة أي بلد تدعي أنه يمثل احتمالا لتحديها. ومن ثم ، إذا ادعت الولايات المتحدة ، على أية أسس ، أن البعض قد يمثل لها في بعض الأحيان تهديدا ، إذن فيمكنها مهاجمة هذا البعض. يُنظر: نعوم شومسكي ، "حرب العراق هي بروفة لحروب قادمة" ، [حوار] : مع في. كيه. راماتشاندران ، 2 نيسان / ابريل 2003 الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع : www.z.net-.

([355]) George W. Bush, the Bush Doctrine, the White House, September 17, 2002.,p.17.

([356]) حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، أكتوبر 2002م. ,ص290

([357]) صقور واشنطن: وهي تسمية اطلقت على اليمين المحافظ ويمتيز هذا الاتجاه باستخدام السلاح لمواجهة التحديات و زيادة ميزانية الدفاع ودعم اسرائيل و تحويل الشرق الاوسط الى دول ديقراطية George W. Bush, the Bush Doctrine, the White House, September 17, 2002-

358()بول وولفيت:ولد في عام 1943 في نيويورك شغل منصب نائب وزير الدفاع الامريكي خلال الفترة 2001-2005,- www.whitehouse.gov/news/releasese/2002129.

([359])كارتشنر,المصدر السابق,ص12.

الخصوصية المميزة التي تفرض التعامل مع كل حرب متوقعة بطريقة خاصة ومختلفة عما سبقها أو حتى عما قد يلحق بها. وهكذا فإذا كانت حرب العراق 1991-2003 ومالحقت بها عمليات الغزو الانكلو- أمريكي للعراق لتصنع النموذج الواضح للحروب غير المتماثلة التي تعتمد في التحضير لأعمالها القتالية وفي التمهيد لها وفي إدارة معاركها وفي تطوراتها على مبدأ حوار الإرادات [(360)]

إذ أنها في هذه الحالة الجديدة ، على وفق طبيعة العدو الجديد ، ليس بالضرورة أن تكون متمثلة على شكل صراع بين دول قومية قائمة ذات سيادة تمارس عداءها بالعمل العدواني المباشر أو التهديد به ، وإنما هي عبارة عن مصادر عداء تتبناه مجموعات إرهابية ليس بالضرورة أن تنتمي إلى بلد أو دولة واحدة معينة ، من دون استبعاد وجود مثل هذه الدول من خلال وجود حكام دكتاتوريين متطرفين أو من خلال ما تقدمه هذه الدول من دعم إلى هذه المجموعات قد تصل إلى تجهيزهم بالأسلحة الكيمياوية أو البيولوجية أو النووية وتسخير كل ماهو متاح لديها من وسائل لإيصال تلك الأسلحة إلى عمق الولايات المتحدة[(361)]

وهذا يوصلنا إلى الاستنتاج بان عناصر تهديدات العراق التي هددت الأمن القومي الأمريكي على وفق الاستراتيجية الأمريكية تكونت من:

1. الأفراد أو المجموعات الإرهابية المنظمة.

2.الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية (أسلحة الدمار الشامل) إذا ما حاز عليها العراق .

3. أنظمة الحكم الدكتاتورية التي تمتلك أو تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل .

4.وسائل إيصال هذه الأسلحة إلى أهدافها واهم هذه الوسائل هي الصواريخ الباليستية بعيدة المدى

وفي ضوء هذا التنوع في عناصر التهديد للأمن القومي وخصائصه أصبح واردا أن من أهم ما يميز الإستراتيجية الأمريكية في المرحلة القادمة في التعامل مع العراق هو ما حدده الرئيس بوش عندما قال: " لن نتمكن من كسب الحرب على الإرهاب بالبقاء في موقع دفاعي ، يجب أن ننقل المعركة إلى العدو وان نعطل خططه ، وان نتصدى لأسوأ التهديدات قبل بروزها "[(362)]

([360]) بسام العسلي ، "الحروب غير المتماثلة وتجربة العراق" ، مجلة الحرس الوطني السعودية ، العدد 265 في 2004/7/1,ص265.

(361) جون اس. وولف، " الولايات المتحدة تواجه تحديات مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل" ، في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية – أسلحة الدمار الشامل : إطار العمل الاستراتيجي الجديد ، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية ، تموز / يوليو 2002, ص10.

([362]) جورج دبليو بوش ، [خطاب] عن حالة الاتحاد في 29كانون الثاني / يناير 2002 ،,ص3, الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع : - www.whitehouse.gov/news/releasese/2002129.

وهكذا اصبح الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي ضد اي تحرك نووي من جانب العراق متضمنا في خطوطه العامة هو تجنب وقوع هجومات مستقبلا و استخدام الوسائل الدبلوماسية والقوة لجعل الشعب الأمريكي أكثر آمنا. ومن هنا ، وكما اشار اليه الخبير الأمريكي في الدفاعات الإستراتيجية و الميدانية كيري كارتشنر " انه وبغية الاستجابة إلى التهديدات المعاصرة والناشئة ، على الولايات المتحدة أن تغير من طريقة تفكيرها بالنسبة للردع وكيفية ممارستها له ، علينا إعادة تصميم أساليب الردع لجعلها مستبقة للأحداث بدلا من أن تكون حالة من الرد فعلية "(363).

هذه الإعادة في تصميم هيكلية وأسلوب الردع الجديد للإرهاب هي تلك التي حددها وزير الدفاع السابق وليم بيري كأدوات للحرب هي : الردع ، المنع ، الدفاع(364).ومن هنا فان إي إدارة أمريكية لا تستوعب الدور الرئيس لأي من هذه العناصر ربما ستفشل في توفير الحماية للولايات المتحدة من إي هجوم مدمر، وبالمقابل فان على الدول والحكومات الأخرى أن تشعر بأهمية الردع النووي وان تأخذ بالحسبان مصالح شعوبها وان على هذه الدول أن تتأكد من أن القوة العسكرية التقليدية الأمريكية الهائلة هي أيضا عنصر أساسي في عملية الردع(365).

وثمة تساؤل برزفي هذه المرحلة وهي هل أن الردع نفسه سيكون كافيا لمواجهة التهديدات العراقية؟

أن الإجابة على هذا التساؤل يجب أن تستند على مدى الموثوقية من الردع، ذلك لان الولايات المتحدة قد واجهت وما زالت تواجه عدوا يمكن القول بان الردع لم يكن مصمما له بالأساس أي على مواجهة هذا النوع من مصادر التهديد بصورة مباشرة ، فالذين هاجموا نيويورك وواشنطن ، طبقاً لوجهة النظر الأمريكية ،عبارة عن مجموعة من العناصر الانتحارية التي نفذت أعمالا تم التخطيط لها من قبل عناصر بلا وطن وبلا ولاء لشعب معين أو للناس بصورة عامة وتستطيع الحصول على هذه الاسلحة من قبل دول ذات انظمة دكتاتورية وتاتي العراق في مقدمتها، وهذا ما دفع بيري للقول بان: " الأسلحة النووية أو الجرثومية إذا ما وقعت في أيدي الإرهابيين أو الدول المارقة تشكل الإشارة الأعظم خطرا على الأمن القومي الأمريكي، بل العالمي، وهذا التهديد أصبح على نحو متزايد غير بعيد "(366).

---

(363) كاتشنر,المصدر السابق ,ص11.

364) (Perry,op,cit,p.45

365) (Shuster,op.cit ,p.5

(366) ibid,p.5

وعلى الرغم من أن إدارة الرئيس بوش ومنذ الأشهر الأولى لم تكن مقتنعة على ما يبدو بإجراءات الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل منها, معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT) ، اتفاقية الحظر الشامل(CTBT)[367]، واتفاقية الأسلحة البيولوجية (BWC)[368]، اتفاقية خفض الأسلحة (CTR)[369] ومسألة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية (370)

قد يبدو هذا الأمر اكبر من الحقيقة ولكن في سياق الحرب الجديدة على الإرهاب ، فانه ربما يتطلب من الولايات المتحدة أن تستعمل هذه الآليات لمنع الانتشار من خلال بناء تحالف دولي للقيام بعمليات مشتركة دبلوماسية وعسكرية تجاه الدول ذات السمعة السيئة في مجالات التسلح بأسلحة الدمار الشامل وحمل هذه الدول على التعاون مع المجتمع الدولي ، وان هذه الإستراتيجية ستحظى بدعم وتأييد اغلب الإجماع الدولي في داخل مجلس الأمن الدولي الذي سيكون إلى جانب ذلك ، لأنه عمل يجنب الأمن والسلم العالمي من تهديدات أسلحة الدمار الشامل[371]. إن عملا كهذا يتطلب حث الدول المصدرة للمواد والمعدات النووية وفي مقدمتها روسيا الاتحادية على التعاون في جهود حظر الانتشار من خلال اعتبار أن خطر الإرهاب يهدد الجميع[372]

ثانيا : السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني

وبالإضافة إلى ما تقدم ، فمن الملاحظ أن الإدارة الأمريكية ومن خلال السياسات التي يرسمها ما يسمى بـ " فريق الصقور " المعروف بتطرفه قد ربطت بين الإرهاب وبين امتلاك السلاح النووي من قبل دول وصفتها بـ " المارقة " أو الخارجة على القانون والعرف الدولي ومن بينها العراق ، ولم يتوان هذا الفريق بأن يتبنى إستراتيجية الحرب عليها واحتلالها ، والذي اعترفت الولايات المتحدة رسميا بعد مضي نحو سنتين من احتلاله بعدم امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل ، وإن ذريعة الربط بين الإرهاب وبين أسلحة الدمار الشامل وفي المقدمة منها السلاح النووي على وفق التصور الأمريكي هو مخافة أن تقع مثل هذه الأسلحة بيد الإرهابيين أو أن حكاما دكتاتوريين أو مستبدين في الدول التي تمتلكها سوف لن يتوانوا في استخدامها لضرب أهداف

[367]) اتفاقية الحظر الشامل:وهي معاهدة دولية تحظر اجراء الاختبارات النووية بكافة اغراضها العسكرية و السلمية وقع عليها اكثر من 44دولة في عام2012, أسلحة الدمار الشامل : إطار العمل الاستراتيجي الجديد ، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية ، تموز / يوليو 2002 .

[368]) اتفاقية الاسلحة البيلوجية: وهي معاهدة غاية في الاهمية وقعت في عام 1972 بين 165 دولة تحرم منع انتاج وتخزين هذا النوع من السلاح لخطورته الكامنة في قدته على ازالة البشرية من على وجه الارض ,المصدر السابق.

[369]) اتفاقية خفض الاسلحة: وهي اتفاقية قائمة على اساس منع الافراط من التسلح للدول خاصة اذا كانت ذات انظمة رجعية و مستبدة وقعت عليها 21دولة في 1988 Perry,op.cit ,p.45,

[370]) Lawrence J. Korb and Alex Tiersky, " the End of Unilateralism? Arms Control After September 11," Arms Control Today (October 2001), on line : www.armscontrol.org/act/2001-10/korboct01.asp.p.10. (

[371]) (Shuster,op.cit,p.31

[372]) Perry, op.cit,p.49 .(

أمريكية في إي مكان باستطاعتهم الوصول إليها ، وهذا يجرنا للوصول إلى حقيقة أصبحت معروفة ، وهي أن الساحة التي اختارتها الولايات المتحدة للحرب على الإرهاب هي منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد حيث تمت الحرب على أفغانستان ومن بعده العراق واحتلالهما بشكل مباشر ومازالت تهدد باستخدام القوة ضد أهداف أخرى في المنطقة ومنها سوريا وإيران (373)

توترت العلاقات الإيرانية الأمريكية منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979م ، نظراً لموقف الولايات المتحدة من الشاه، واتهامها بمحاولة إسقاط الثورة، ودفع العراق لشن حرب ضد إيران، وعندما حدث تقارب بين الولايات المتحدة وإيران عام 1981م، كان بغرض إطلاق سراح الرهائن الأمريكية في بيروت، ودأبت الإدارات الأميركية المتعاقبة على البيت الأبيض على إتباع سياسة الاحتواء المزدوج منذ 1993 ضد العراق وإيران، وقامت بسن قانون الحظر " داماتو "[374] في عام 1996، ثم الضغط على أوروبا واليابان والعالم العربي لتقليص تعاونهم مع الجمهورية الإسلامية وتقييدهم بشروط[(375)]. وعلى الرغم من انتهاج إيران سياسة أكثر واقعية في أعوام 1989 1997م، في ظل رئاسة "هاشمي رفسنجاني"[(376)]، وتبنّي الاتجاه الإصلاحي بقيادة "خاتمي" منذ 1997م الرغبة في التقارب مع الولايات المتحدة، وكذلك تقديم إيران دعماً كبيراً في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب والثناء الأمريكي على هذا الدور، بناءً على معلومات مضللة زوّدت بها المخابرات الإسرائيلية الولايات المتحدة حول حماية إيران لـ (الملاّ محمد عمر) زعيم طالبان، و (أسامة بن لادن) زعيم تنظيم القاعدة بعد أن تسللا إليها، وأنهما تحت الحماية الإيرانية[(377)].

بالإضافة إلى سياسة الحكومة الإيرانية الاقتصادية المركزية التي وصفها بالمستبدة والفاسدة من شأنه كما يقول أن يزعزع ثقة المجتمع الدولي، ويحرم الشعب الإيراني من نوعية الحياة التي تتناسب وثروة البلاد البشرية والطبيعية، وهذا السلوك طبقاً لرؤيته يقوّض الاستقرار الإقليمي، وله آثار ترددية على أمن الولايات المتحدة والأمن الدولي. وأضاف قائلاً: "إننا نتخذ، وسوف نتخذ الإجراءات الضرورية لحماية المصالح الأمريكية"، وعدد وسائل مقاومة بلاده للسياسة الإيرانية، وذكر من بينها العقوبات في المجال العسكري [(378)].

---

[373]) (ibid,p.45).

(33)ibid .

([375]) أحمد سليمان البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر، مجلة السياسة الدولية، العدد (148)، أبريل 2002م,ص35.

)([376]هاشمي رفسنجاني:ولد في 1934عرف بعلي اكبررفسنجاني شغل منصب ئاسة البلمان و رئاسة الجمهورية لدورتين (1989-1997)للمزيد ينظر...,كزارش فارس از تاريخجة نشان هاي نظامي ايران از اقدس تا فتح ,مدال هايي كة برسينه.

([377]) **إيـران في فوّهـة المـدفع: ملـف نـووي.. وحظـر اقتصـادي** " ، 2005/2/13 ، الشـبكة الدوليـة للمعلومـات (الانترنيـت) ، علـى موقـع : - www.aljazeara.net,ص2

([378]) " أرميتاج: على الولايات المتحدة أن تساند الشعب الإيراني في توقه إلى الديمقراطية، " الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) ص2على الموقع : www. u.s.anfo.com

ترى الولايات المتحدة أن لإيران علاقة قوية بموضوع الإرهاب الدولي وتتهمها بأنها الدولة الأكثر نشاطا في هذا المجال ، أما المحاذير والقلق اللذان يحكمان النظرة الأمريكية لبرنامج إيران النووي، فتتمثل في خوف أمريكي متزايد من احتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج، و استخدامه في المجال العسكري، وهو ما يجعل واشنطن تخشى من اختلال ميزان القوى لصالح طهران في مواجهة تل أبيب، فضلاً عن القلق الناجم من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعتبرها واشنطن إرهابية، وتتذرّع بتهديدها لأمنها القومي، ويتزايد القلق الأمريكي من خلال رؤيتها لإيران على أنها مازالت تمثّل تهديداً أيديولوجياً وعائقاً ثقافياً أمام انتشار القيم الأمريكية في المنطقة، واعتبارها القوة الوحيدة الإقليمية في المنطقة بعد سقوط النظام العراقي التي يمكن أن تشكّل تهديداً للأمن والمصالح الأمريكية، فضلاً عن سعي واشنطن لبتر أي محاولة إيرانية قد يكون من شأنها التأثير على خريطة القوى السياسية في العراق، خصوصاً وأن نحو 60% من العراقيين ينتمون للمذهب الشيعي، بمعنى آخر، تخشى واشنطن من أن تشكّل إيران خطراً على العراق الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة لتدشينه[379]

وعلى وفق ما تقدم ومنذ مدة غير قصيرة أخذت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على إظهار شكوكها بصدد البرنامج النووي الإيراني ، وعلى أعلى المستويات ، فوزير الخارجية الأمريكي الأسبق (وورن كريستوفر) قد أشار في خطاب له مطلع عام 1995 إلى أن بلاده تراقب منذ زمن بعيد الجهود الإيرانية التي بدأت منذ أواسط الثمانينات وهي "جهود تخطو بشكل منتظم لبناء أساس لاكتساب وتطوير أسلحة نووية ... تنطوي جهود إيران لامتلاك الأسلحة النووية على أخطار هائلة، وكل عضو مسؤول في المجتمع الدولي له مصلحة في إفشال هذه الجهود ولا مجال للتهاون"[380] .

يرى بعض المحللين والاستراتيجيين في القدرة الإيرانية خطورة كافية لتشكيل تهديد كبير على جنوب الخليج العربي إذا ما حصلت دول هذه المنطقة على مساندة القوات الأميركية[381] .
وهذا لا يعني حسب رأي هؤلاء استبعاد القدرات الإيرانية التي تتسم بالخطورة وإنما يؤسس للتقليل منها عندما تكون المنطقة محمية بالمظلة العسكرية الأمريكية . وابدت الولايات المتحدة عدم قناعتها بان إيران تسعى من خلال برنامجها النووي إلى الحصول على الطاقة الكهربائية في ظل توفر كميات هائلة من احتياطي النفط والغاز وهما المادتان اللتان يمكن لإيران أن تحصل

---

[379]) Perry,op.cit ,p.50

[380]) (Anthony H. Cordesman , Iran's Military Forces: 1988-1993 , Center for Strategic and International Studies(CSIS),September, Washington 1994. ,p.23

[381])(Al J.Venter, Iran's Nuclear Ambition : Innocuous Illusion or Ominous Truth ? Jane's International Defense Review, September 1997,p.15

من خلالهما على الطاقة الكهربائية بأسعار زهيدة قياسا إلى تكلفة حصولها عن طريق المفاعلات النووية[382].

ويبدو بأن كانت هناك اصواتاً داخل الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى حشد المجتمع الدولي لممارسة ضغوط كبيرة على إيران لحثها على وقف طموحاتها بامتلاك أسلحة نووية ، شكلت جزءاً من إستراتيجية شاملة للحد من الانتشار النووي[383]. وهو الأمر الذي أكده جون بولتون وكيل وزارة الخارجية الأميركية لشؤون ضبط الأسلحة والشؤون الدولية، بأن الولايات المتحدة تواصل السعي من خلال الدبلوماسية في كل الميادين والتجمعات الدولية لكي تمارس ضغطا على إيران لوقف برنامج أسلحتها النووية مشيرا إلى أن الولايات المتحدة قد استخدمت كل ما لديها من أدوات دبلوماسية متعددة للضغط على إيران، فقد عملت من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومع شركائها الروس والصينيين والبريطانيين والفرنسيين والألمان، بالإضافة إلى أطراف أخرى[384]. ولم تخف الإدارة الأمريكية عزمها على عرض قضية البرنامج النووي الإيراني على الأمم المتحدة وهو ما أعلنه وزير الخارجية الأمريكية كولن باول بأنه "يتعين على الأمم المتحدة أن تعالج مسألة طموحات إيران النووية إلا إذا حافظت طهران على التزاماتها وتحركت بسرعة لإرضاء وطمأنة مخاوف المجتمع الدولي ونحن نرى أن الإيرانيين لم يطمئنوا مخاوفنا، ويجب على الوكالة إحالة هذه القضية إلى مجلس الأمن. فنحن لا نود أن نرى إيران وهي تصبح قوة نووية أخرى؛ فلدينا ما يكفي من هذه القوى"[385].

وما قاله كولن باول هو بالطبع إجراء دبلوماسي لكنه قد يفضي إلى استخدام القوة من خلال العودة إلى الفصل السابع من ميثاق أمم المتحدة على النحو الذي سارت على وفقه مجريات قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة . فلقد أسهمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة ولا سيما بعد حرب الخليج الثانية وما كشفته من تطورات تتعلق بالبرنامج النووي العراقي أخذت الولايات المتحدة تمارس ضغوطا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي بهدف عدم تكرار الحالة العراقية في دول أخرى,ولهذا نجد أن السياسة الأمريكية في

---

[382]) (Shuster,op.cit ,p.54

([383]) السناتور لوغار يدرج، " ضرورة المثابرة على العمل الدبلوماسي لإحراز تقدم حول منع انتشار أسلحة الدمار الشامل" ، وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي ، نشرة واشنطن ، 7 أيلول/سبتمبر 2004.,ص5,الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع:

- http://usinfo.state.gov/arabic

([384]) الولايات المتحدة تستخدم الدبلوماسية للضغط على إيران بشأن برنامجها النووي "، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، نشرة واشنطن، 18آب/أغسطس 2004، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع:

- http://usinfo.state.gov/arabic

([385]) باول: قضية برنامج إيران النووي قد تعرض على الأمم المتحدة قريباً"، وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي ، نشرة واشنطن ، 13أيلول/سبتمبر 2004، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع:

- http://usinfo.state.gov/arabic

جوهرها تجاه البرنامج النووي الإيراني لا تختلف باختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، ولذلك ظل هذا الاختلاف ظل مركزا على ما يسمى ب "الخطر الإيراني" [386]وأي اختلاف قد يحصل إنما في طريقة التعاطي مع هذا الخطر، فإذا عدنا إلى نحو عقد سابق نرى أن تسليط الضوء على التهديد الإيراني لا يرتبط بالمحافظين الجدد في الولايات المتحدة. بل بالإدارة الديمقراطية السابقة أيضا.

ولكن الاختلاف ربما كان يدور بين إستراتيجية الإدارة الديمقراطية السابقة التي اعتمدت "الاحتواء المزدوج" لكل من إيران والعراق وبين الإدارة الحالية التي لجأت إلى الحرب في العراق، والى التهديد المباشر لإيران وللدول الأخرى في المنطقة. أما الهدف، فهو واحد وثابت، منع إيران من امتلاك القدرة النووية لأنها تضر بمصالح الولايات المتحدة وبالاستقرار في المنطقة.

وقد اكد داماتو عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحزب الجمهوري من نيويورك قدم في كانون الثاني عام 1995 مشروع قانون لمقاطعة إيران من خلال فرض حظر تجاري شامل من قبل الولايات المتحدة على إيران ليشمل جميع الإعمال التجارية التي يقوم بها أي مواطن أمريكي خارج البلاد ما عدا المواد ذات الطبيعة الإنسانية بدعوى وضع حد للتصرفات الإيرانية التي تعدها الولايات المتحدة بغير مقبولة ويقصد بذلك التسلح وانطلاقا من ذلك جاء الأمر التنفيذي للرئيس الأمريكي بيل كلنتون رقم 12957 الصادر بتاريخ 15 آذار 1995 والذي بمقتضاه، كما قال كلنتون في حينه، " مارست صلاحياتي القانونية بإعلان حالة طوارئ قومية للتصدي لأعمال حكومة إيران وساستها وإصدار أمر تنفيذ منع بمقتضاه أشخاص تابعين للولايات المتحدة من الدخول في عقود لتمويل أو تولي الإدارة العامة أو الإشراف على تطوير موارد نفطية" وفي 5 آب من عام 1996 أقر مشروع القانون، الذي سمي بقانون داماتو ، والذي تم بموجبه فرض عقوبات اقتصادية على الشركات التي تستثمر في إيران وليبيا بمبالغ تزيد على 40 مليون دولار[387].

ويستند هذا التصور إلى أن هدف التركيز على الخطر النووي الإيراني في تلك المرحلة أي في فترتي ولايتي الرئيس بيل كلينتون ، هو تعطيل محاولات التقارب الإيراني مع دول الخليج وإدامة شعور هذه الأخيرة بالتهديد (بعد تراجع التهديد العراقي إثر حرب الخليج الثانية) وتبرير اللجوء إلى الحماية لدفع هذا التهديد لأن إستراتيجية الأمن الجماعي الإقليمي التي أعلن عنها وزير الدفاع الأميركي أمام لجنة العلاقات الخارجية في 18 أيار/مايو 1995 تتكون من ثلاثة عناصر : الأول هو تدعيم القدرة الدفاعية الفردية لكل دولة من دول الخليج. والثاني هو العمل على تعزيز

[386]) (Perry,op.cit,p.56)

(45) Washington Post, Clinton Sings Sanctions , Augast5, 1996,p.1

القدرة الجماعية لدول الخليج لتتمكن من الدفاع عن نفسها من خلال مجلس التعاون.... والثالث هو عبارة عن سلسلة من الاتفاقيات لاستخدام المرافق المتوافرة.... علماً بأننا أبرمنا مثل هذه الاتفاقيات مع جميع شركائنا الستة في الخليج" [(388)] كما تمارس الولايات المتحدة ضغوطها على الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل كبير من اجل دفعها باتجاه تصعيد الأزمة مع إيران وبالتالي حمل الوكالة باتجاه إحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي وهو ما يمكننا ملاحظته في الكثير من الممارسات التي تقوم بها الولايات المتحدة .

إذا فالنظرة الأمريكية لقضية الانتشار النووي يحقق لها هدفها في ألاّ تصبح هناك أطراف إقليمية قادرة على امتلاك الأسلحة النووية، لأن امتلاك هذه الأطراف للسلاح النووي سوف يحول دون تمكّن الولايات المتحدة من خوض أي مواجهات إقليمية ضد القوى التي تسعى لتحقيق أهداف خاصة بها، مثلما حدث في حالة العراق، كما أن القوات الأمريكية تعتمد في خوض معاركها على الأسلحة التقليدية وتحقق تطوراً ملحوظاً في إطارهذا الاستخدام، وتوافر الأسلحة النووية لدى القوى الإقليمية سوف يحرم الإدارة الأمريكية من استخدام قواتها المسلحة في المستوى التكتيكي وتشير قراءة سريعة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التدخُّل العسكري خارج الحدود أن هذا التاريخ حافل بأكثر من مائتي حالة تدخّل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تراوح هذا التدخّل العسكري بين أعمال عسكرية مباشرة، ونشر قوات، وإرسال تعزيزات لوجستية إلى الحلفاء، وحماية أرواح الأمريكيين اعتماداً على القوة المسلحة، وقد كشفت حرب الخليج الثانية عام 1991م، ثم غزو العراق عام 2003م عن حقيقة هامة مفادها أن وجود السلاح النووي لدى أي من القوى الإقليمية سوف يجعل التدخّل العسكري الأمريكي امرا لامفر. [(389)]

الخاتمة

أن ما يمكن استنتاجه من خلال ما تقدم أن طبيعة العلاقة بين العراق وإيران والولايات المتحدة قد أخذت منحنا خطيرا منذ بداية التسعينات فقد رفض العراق وإيران الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج العربي ونظرت بعين قلقة إلى الاتفاقيات الأمنية والعسكرية التي وقعتها دول الخليج العربي مع الولايات المتحدة والى وجود القواعد العسكرية الأمريكية وانتشارها في المنطقة . كما اعتقدت إيران أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة قد وضعتها على الأرجح هدفا قادما بعد احتلال الولايات المتحدة لكل من أفغانستان والعراق مما جعلها . أي إيران . بين فكي كماشة قوامها القوات العسكرية الأمريكية في هذين البلدين وفي أماكن أخرى

---

[388]) (Perry,op.cit,p.6..

([389]) مراد إبراهيم الدسوقي،" بين السلاح النووي الإسرائيلي ومعاهدة عدم الانتشار النووي" ، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر العدد (120)، أبريل 1995م،ص56

مجارة لها ، ويترافق هذا القلق مع ربط الولايات المتحدة بين حربها على الإرهاب وبين الدول التي تسعى إلى امتلاك السلاح النووي ومنهاالعراق و إيران التي اصرت الولايات المتحدة على أنها تمتلك برنامجا نوويا سريا يهدف إلى إنتاج الأسلحة النووية من دون أن تمتلك الدليل القاطع الذي يُثبت ذلك ، بينما اصرت إيران على أن برنامجها النووي تقتصر أهدافه على الأغراض السلمية . فضلا عن كل ما تقدم فأن الولايات المتحدة ومن خلال طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يهدف إلى إحلال الإصلاح السياسي في المنطقة على وفق النموذج الأمريكي ، على الأرجح انه يعني إيران بدرجة كبيرة والتي تعدها الولايات المتحدة دولة ذات نظام سياسي دكتاتوري ومتطرف وتتهمه انه يتدخل في شؤون العراق الداخلية لعرقلة عملية الأعمار فيه ، كل ذلك أدى إلى زيادة حدة التوتر القائم أساسا بين جميع الاطراف وبات شبح المواجهة العسكرية بينها خيارا محتملا ، و لجات اليها الولايات المتحدة مع العراق طالما أن ذلك ينسجم مع استرايجيتها القائمة على الضربة الوقائية ، من بين خيارات أخرى قد تحقق فيها أهدافها في منع وجود قوة ربما تهدد مصالحها أو حلفاءها في المنطقة وفي المقدمة منهم إسرائيل . وسيظل ، على الأرجح ، الهدف الأمريكي يعتمد على منع كل من العراق و إيران من حيازة أي برنامج نووي متقدم ليس خشية من احتمال أن يؤدي بها ذلك إلى الحصول على الأسلحة النووية و إنما أيضا في منعهما من الحصول على التكنولوجيا النووية المتطورة حتى وإن كانت مخصصة للأغراض السلمية من اجل حرمانهما من القيام بنهضة اقتصادية قوامها تسخير النفط والغاز لأغراض التصدير والحصول على اكبر قدر من العملات الصعبة ، والحد من زيادة الطلب المحلي عليه من خلال توفير الطاقة الكهربائية عن طريق المفاعلات النووية وبالتالي إبقاءهما في حالة من التخلف الاقتصادي . وبالرغم من أن الوكالة الدولية للطاقة الدولية لم تستطع أن تقدم دليلا قاطعا عن قيام العراق باختراق معاهدة حظر الانتشار النووي فان موقف هذه الوكالة ظل خاضعا في كثير من الأحيان للضغوط الأمريكية الذي ربما تنجح من خلاله الولايات المتحدة من إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي وبالتالي إعطاء أي إجراء قد تلجأ إليه الولايات المتحدة غطاءاً شرعيا قد لا يكون بعيداً عن النموذج العراقي في حالة عدم استجابة إيران لتلك الإجراءات والسير على خطى الرئيس العراقي السابق في علاقته بمجلس الأمن الدولي والتي أدت إلى صدور سلسلة من القرارات التي قيدت الاقتصاد العراقي ودمرت بنيته التحتية قبل أن تُقدم الولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها بشن الحرب على العراق واحتلاله وتغيير النظام السياسي فيه بالرغم من أن عملية الحرب لم تكتسب الشرعية الدولية .

إنتهاكات العدوان الإسرائيلية و آثره على قطاع غزة

Violations of Israeli aggression and its impact on the Gaza Strip

Javad Afravi
Master of International Relations
An international relations - iran

الملخص :

منذ اليوم الأول لاحتلال قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي إثر حرب الخامس من حزيران لعام1967 ،ضربت هذه القوات بممارساتها كل القيم الإنسانية عرض الحائط ، ولم تعر المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان أدنى اهتمام، رغم مزاعم إسرائيل بأنها امتداد للحضارة الغربية التي نادت باحترام حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته وإنسانيته .

وكان هذا التوجه من قبل قوات الاحتلال متسقا مع طبيعة الأيديولوجية الصهيونية ، التي لازمت نشأة الدولة الإسرائيلية منذ نشأتها قبل أكثر من نصف قرن وبالتالي فقد توارثها قادة الاحتلال عن الآباء المؤسسين للدولة ، لتترجم إلى قوانينتخنق الشعب الفلسطيني ، وتنشق حريات مواطنيه ، وتقلب حياتهم إلى جحيم لا يطاق ، تمثل بصورة فجة في سنوات الانتفاضة بين عامي ١٩٩٣-١٩٨٧ .

فمع نهاية عام ١٩٨٧ ، و تحديداً في الثامن من ديسمبر ، حيث اندلعت الانتفاضة ، كان الاحتال الإسرائيلي قد دخل عقده الثالث ، في ظل إهمال كامل للمعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان ، وبحلول الانتفاضة ، أثلتت إسرائيل-بكل جدارة –أنها قادرة على الاستمرار في نقس التحدي لتلك القوانين والتشريعات والمواثيق.

الكالمات الدالة : الانتهاكات ،اسرائيل ، غزة ، حقوق الانسان

Abstract

Since the first day of the occupation of the Gaza Strip by the Israeli occupation forces following the war of June 5, 1967, these forces have hit all their human values. International human rights instruments did not pay the least attention. Despite Israel's claims that it is an extension of Western civilization, which called for respect for human rights and the preservation of dignity and humanity.

This approach by the occupation forces was consistent with the nature of the Zionist ideology, Which has characterized the emergence of the State of Israel since its inception more than half a century and therefore has been inherited by the occupation leaders of the founding fathers of the state, To translate into laws suffocate the Palestinian people, and to liberate the rights of its citizens, And turning their lives into an unbearable hell, which was grossly represented in the years of the intifada between 1987 and 1993.

By the end of 1987, and specifically on December 8, when the intifada broke out, The Israeli incursion has entered its third decade, With full disregard for international and domestic human rights standards, By the intifada, Israel was well - able to continue to defy the challenge of laws, legislation and covenants.

Key Words: Violations, Israel, Gaza, Human Rights.

الاحتلال الإسرائيلي وآثاره على قطاع غزة

قطاع غزة : لمحة جغرافية وتاريخية :

الآثار المترتبة على الاحتلال قطاع غزة

المشاكل في القطاع نتيجة سياسة الاحتلال

قطاع غزة : لمحة جغرافية وتاريخية :

قطاع غزة هو الاسم الإداري الذي أطلق على المنطقة التي رسمت في اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل في رودس بتاريخ ٢٤/فبراير/١٩٤٩ ، وقد أطلق عليه الأراضي الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية ، وحددت المادة الخامسة من الاتفاقية قطاع غزة بالحد الفاصل بين القوات العسكرية للطرفين ابتداء من الساحل عند وادي الحصي ، ويسير في اتجاه شرقي عبر دير سنيد ، وهكذا أصبح ذلك الشريط الساحلي الممتد على الساحل الجنوبي الشرقي لحوض البحر المتوسط ، هو ما يعرف بقطاع غزة ، إذ يحده من الجنوب الغربي جمهورية مصر العربية ، ومن الشمال خط الهدنة مع فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، ومن الغرب فيحده البحر المتوسط ، ومن الشرق خط الهدنة(1)

ويقع القطاع في أقصى الطرف الجنوبي الغربي من فلسطين ، ويطل على البحر المتوسط الذي يقع إلى الغرب منه ، وتمتد رقعته الأرضية السهلية الساحلية ما بين البحر المتوسط غربا ، وصحراء النقب شرقا ، ويفصلها عن بقية فلسطين خط وهمي يعرف بخط الهدنة ، بينما يفصلها عن أراضي شبه جزيرة سيناء المصرية خط الحدود السياسية بين فلسطين ومصر ، إذ توجد مدينة رفح بقسميها الفلسطيني والمصري على جانبي الحدود(2)

وتنبع أهمية الموقع الجغرافي للقطاع من عدة نواح رئيسة هي :

منذ القدم ، وقع على أبرز الطرق التجارية في العالم ، تلك التي تبدأ في حضرموت واليمن ، حيث تجتمع تجارة البلاد وتجارة الهند ، ثم تسير شمالا إلى مكة والمدينة والبتراء ، ومن هناك إلى فرعين ، ينتهي أحدهما في غزة على البحر المتوسط ويمتد شمالا إلى دمشق وتدمر (3)

وفي العصر الحديث زاد موقعه الجغرافي أهمية بعد أن بنى الإنجليز خط السكة الحديدية الذي يربط القنطرة بحيفا لأغراضهم العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى ، وغدت غزة أكثر مناطق جنوب فلسطين اتصالا بالعالم الخارجي أثناء الانتداب البريطاني(4)

ويختلف عرض القطاع من منطقة لأخرى ، بحيث يتراوح ما بين ٦-١٢كم ، كما تختلف ارتفاعاته عن سطح البحر ، والأجزاء الشرقية منه أعلى ارتفاعا ، إذ تتراوح ارتفاعاته في الشرق ما بين ٧٨-١٥٠ م فوق سطح البحر(5) ويبلغ طول القطاع من بيت حانون شمالا إلى رفح جنوبا حوالي ٤٦ كم ، وتبلغ مساحته ٣٦٥ كم(6)

وتبلغ الكثافة السكانية في القطاع ١٤ ألف نسمة في الكيلومتر المربع الواحد ، وهي النسبة الأعلى في العالم ، وقد بلغ عدد سكانه في العام ١٩٤٨ ، ٢٧٠ ألف فلسطيني ، منهم ١٩٠ ألف لاجئ ، فيما قدر عدد سكانه في نهاية عام ١٩٦٧ بنحو ٣٨٠ ألف نسمة ، ومع نهاية العام ١٩٨٧ حيث انطلقت الانتفاضة وصل عدد سكانه إلى ٥٦٠ ألف نسمة (7)

وقد أدت حرب عام ١٩٦٧ إلى إحداث شرخ كبير في البنية السكانية لقطاع غزة ، وتسببت في حدوث موجات نزوح وهجرة كبيرة إلى خارجه خلال الحرب وما تلاها من سنوات ، ومع ذلك ، فقد واصل المجتمع الغزي نموه السكاني ، وهذا ما يؤكد فتوته وشبابه وقدرته على الحياة والاستمرار ، رغم الممارسات الإسرائيلية للتأثير في هذه المسألة والتحكم في عواملها واتجاهاتها (8)

ويتوزع سكان قطاع غزة على المدن والمخيمات التالية :

1-المدن : جباليا ، غزة ، دير البلح ، خان يونس ، رفح

2-المخيمات : جباليا ،الشاطئ، البريج ،النصيرات ،المغازي ،دير البلح، خان يونس ،رفح

3-القرى والبلدات : بيت حانون ، بيت لاهيا ، جباليا ، الزوايدة ، القرارة ، بني سهيلا ، عبسان الكبيرة والصغيرة ، خزاعة

أما عن تاريخ قطاع غزة ، فقد وقع تحت سيطرة العثمانيين عام ١٥١٧م ، وتم تقسيمه إداريا إلى ناحيتين تضمان ٢١٠ من القرى ، حيث بطش العثمانيون بأهل غزة وقتلوا ألفا من سكانها ، بعد أن ثار هؤلاء على الحكام الجدد ، وقتلوا أربعمائة من العثمانيين(9)

كما قاسى علماء غزة من ظلم الوالي العثماني عثمان باشا عام ١٧٧٠ ، جراء ممارسته لسياسة الابتزاز المالي بحق السكان ، الذين ثاروا عليه في مناطق مختلفة من فلسطين ، كالرملة ويافا ، وتجلى ذلك في تخلي أهل غزة وفلسطين عموما عن العثمانيين في الصراع الذي جرى بينهم وبين علي بك الكبير الذي احتلت قواته منطقة غزة دون مقاومة يوم ٣٠/أكتوبر/١٧٧٠، وما لبثت أن استجدت متغيرات سياسية على غزة أسوة بباقي أراضي فلسطين ، تمثلت في بروزنجم محمد أبو

الذهب أحد قادة جيش علي بك ، الذي سرعان ما انقلب على قائده ، وتمكن من حتلال مدينة غزة يوم ١/نيسان/ ١٧٧٥ (10)

وكان لغزة نصيب من الحملة الفرنسية على بلاد الشام ، حيث احتلت القوات الفرنسيةبقيادة (كليبر) منطقة غزة واستسلمت له دون قتال يوم ٢٦/فبراير/١٧٩٩ ، ولم يدافع عنهاحاكمها عبد الله باشا وفرسانه الذين انسحبوا إلى يافا ، وغنم نابليون في غزة معدات ومؤنا كثيرة، وأقام فيها إدارة محلية من الزعماء المحليين إلى جانب الحامية الفرنسية (11)

وبعد اندحار الحملة الفرنسية حكم غزة محمد باشا أبو المرق ، ثم محمد أغا أبو نبوت ،وفي عام ١٨٣١ تحركت الحملة المصرية بقيادة إبراهيم باشا ، واحتلت العريش وغزة وعكا ، وغيرها من المدن الشامية ، وقسما من الأناضول. (12)

وما أن أشرفت الحرب العالمية الأولى بين عامي ١٩١٤-١٩١٧ على الانتهاء ، حتىاحتل البريطانيون فلسطين بقيادة الجنرال اللنبي ، وجاء احتلالهم لقطاع غزة بعد معارك ضارية ،حيث انهزموا في ربيع عام ١٩١٧ مرتين ، ولحقت بهم خسائر فادحة إلى أن تمكنوا في المرة الثالثة من الاستيلاء عليه بتاريخ ٧/نوفمبر/١٩١٧ بعد حصار استمر ستة أشهر (13)

وتصدت غزة للسياسة البريطانية في فلسطين ، حيث تشكلت الجمعيات لتنسيق العمل الوطني ،وإبراز وحدة الشعب وتماسكه وإظهار الوعي الوطني ، عبر النشاطات والنضالات المشتركة ضد الانتداب

وكان لغزة النصيب الوفير في المشاركة في ثورة البراق عام ١٩٢٩ ، وقام سكانهابمهاجمة المطار الحربي شرقي المدينة ، ومهاجمة مستوطنة (بيار تعبا) قرب بيت دراس ،وطردوا من كان فيها من اليهود ، وشاركوا في نسف البناية العسكرية في المدينة في عدة حوادث، الأمر الذي واجهته السلطات بعنف شديد ، وفرض حظر التجوال وشن الاعتقالات والسجن ،إلا أن ذلك لم يمنعهم من مواصلة نضالهم ، ولعل أبرز مظهر من مظاهر هذه المقاومة تمثل في تخريب السكة الحديدية التابعة للجيش البريطاني عبر نزع القضبان وإحراق الألواح الخشبية ،وبذلك تعطلت السكة التي كانت بمثابة الشريان الحيوي لإمداداته (14)

واستمرت المواجهات المتبادلة بين أهل غزة وسلطات الانتداب ، تتخذ أشكالا مختلفةوأساليب متنوعة ، حتى اليوم الأخير لهذا الانتداب في فلسطين يوم ١٤/مايو /١٩٤٨ ، حيث وقعت فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي

وقد قاسى القطاع الأهوال بعد نكبة عام ١٩٤٨ ، ففي ١٤/أغسطس/١٩٥٤ قامت قواتالاحتلال الإسرائيلي بنسف محطة مياهها ، وفي ٢٨/شباط/١٩٥٥ أعادت هجومها على ذاتالمحطة ، وعلى

معسكر الجيش المصري المرابط بجوارها ، وذهب ضحية الهجوم عدد كبير من/نيسان/١٩٥٦ قامت المدفعية الإسرائيلية بقصف وسط غزة الآهلة الجنود والمدنيين ، وفيبالسكان ، وقرى دير البلح وعبسان وخزاعة ، فكانت الخسائر الناتجة عن هذه الاعتداءات أكثر من ستين شهيدا ، وتسعين جريحا من النساء والرجال والأطفال ، وبعد أقل من عشرة أيام أطلقتالمدفعية الإسرائيلية نيرانها على مستشفى غزة وقتلت أكثر من ستين فلسطينيا ، وجرحت ثمانين آخرين(15)

ولم يخفف من تلك المآسي والأحزان التي ألمت بسكان القطاع ، إلا انتقام الفدائيينالفلسطينيين ، ففي شهر أبريل من عام ١٩٥٦ دخلت أكبر مجموعة فدائية من القطاع قدرت بثلاثمائة فدائي ، باتجاه الأهداف التي حددت لها داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، حيث هاجموا مستعمرة ريشون ليتسيون التي تبعد ١٥ كم فقط عن تل أبيب ، واستمرت هذه العملية بتواصل يومي من ليلة السادس وحتى الثالث عشر من ذل الشهر ، واستشهد أحد عشر فدائيا ، ووقع ثلاثة آخرون في الأسر(16)

و في 5يونيو/١٩٦٧ احتلت إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس ، وقامت بفرض حكمها العسكري ، مما أدى إلى سيطرتها الكاملة على جميع أوجه حياة المجتمع والتحكمفي آفاق تطوره اللاحقة ، ورغم أن هذه الحرب كانت قصيرة الأمد ، إذ دامت ستة أيام فقط ، إلا أنها غيرت خريطة الشرق الأوسط تغييرا دراماتيكيا ، فقد حقق الجيش الإسرائيلي انتصارات.باهرة على ثلاثة جيوش عربية ، وسيطرت على شبه جزيرة سيناء ، وعلى مدخل خليج العقبة ، ووقع قطاع غزة مرة أخرى في قبضة إسرائيل ، بعدما كان خضع لسيطرتها فترة قصيرة فيحرب السويس سنة ١٩٥٦ (17)

وقد قوبل احتلال القطاع بمقاومة تميزت بالشدة ، وبارتفاع كبير في معدلات العمليات الفدائية ، ويعود ذلك لعدة أسباب:

1-حجم القمع الذي تعرض له سكان القطاع ، مبكرا ، فاق بمعدلاته كثيرا ما مورس في الضفة الغربية.

2-تفشي البطالة الواسعة في القطاع ، بعد أن سرح الاحتلال زهاء ثلاثة أرباع موظفي الحكومة (نحو خمسة آلاف موظف) ، وأحرق بعض مراكب الصيد ، ليحرم الصيادين من مصادر رزقهم.

3-التأثير الملموس لجيش التحرير الفلسطيني المتواجد في غزة ، حتى لحظة احتلال القطاع من قبل إسرائيل ، وبقاء بعض أفراده إلى ما بعد الاحتلال في القطاع.

4-الخبرة الوطنية المخزونة لدى سكان القطاع ، منذ مواجهة القوات الإسرائيلية في الخمسينيات ، والأعمال الفدائية التي نفذت إبان تلك المرحلة. (18)

-الآثار المترتبة على احتلال قطاع غزة :

قبل الحديث عن الآثار والنتائج التي ترتبت على احتلال إسرائيل لقطاع غزة ، ينبغي التنويههنا إلى أن أهمية القطاع بالنسبة لإسرائيل لم يكن موضوعا مجمعا عليه داخل المجتمع السياسيوالعسكري فيها ، بل كان هناك خلاف ، وخلاف شديد داخل المؤسستين العسكرية والسياسية ،وتبين ذلك من خلال البرامج الانتخابية والتصريحات العلنية ، وتجسد بشكل واضح بعد انطلاق الانتفاضة عام ١٩٨٧ ،فقد برزت آراء عديدة في إسرائيل ترى أنه لا يوجد في قطاع غزة أراضذات قيمة تذكر ، فلا يوجد فيه جبل مسيطر على محيطه من الناحية الاستراتيجية ، أو نقطة رقابة لمتابعة تحركات جيوش معادية ، وليس لليهود فيه أي وشائج وصلات تاريخية ، وحسب قول أحد الصحفيين الإسرائيليين : " من من اليهود بحاجة إلى هذه الرمال في غزة ، بكل ما فيها من كراهية ؟ وما الذي يساوي فيها حياة رجل يهودي واحد " ؟ (19)

ولعل ذلك ما يفسر رد شمعون بيريز وزير الخارجية على رئيس الوزراء إسحاق شامير الذي طالب بضرورة الاحتفاظ بقطاع غزة ، لكونه جزء لا يتجزأ من إسرائيل ، بقوله بعد انطلاق الانتفاضة مباشرة في أواخر عام ١٩٨٧ :يوجد الآن في قطاع غزة ٦٠٠ ألف عربي يعيش نصفهم في مخيمات اللاجئين ، وقد تضاعف عدد هؤلاء منذ عام ١٩٥٦ ، وفي خلال اثني عشر عاما سيصبح عددهم مليون نسمة ، فماذا يقصد شامير بهذا القول ؟ هل يعني أن المليون نسمة التي ستكون في القطاع لا يمكن فصلها عن إسرائيل ، هل تلك هي الهدية التي يرغب في تقديمها لإسرائيل ؟ (20)

فيما قال المحلل العسكري الإسرائيلي زئيف شيف : " إن إحدى المشاكل المعقدة للغاية تكمن في أن قطاع غزة ، قنبلة بشرية موقوتة ، حتى لو لم تكن هناك أسباب فلسطينية وطنية ، ورغبة شديدة من السكان في التحرر من الاحتلال الإسرائيلي ، ستأتي لحظة تنفجر فيها هذه القنبلة ، لأسباب ديمغرافية واقتصادية ، وبسبب البنية التحتية المتداعية ، وهذا كله أوصلني إلى نتيجة أنه سيأتي علينا يوم نتوسل فيه لكي يأخذ منا أحد ما ، هذا القطاع بمشاكله (21)

وهناك قسم من الرأي العام في إسرائيل يميز وضع غزة عن وضع الضفة الغربية ومكانتها ، ففوائد غزة لا تضاهي بأي قدر فوائد الضفة الغربية ، وكذا أضرارها ، وفي الغالب ، فإن الواقع والحلم الصهيونيين على حد سواء ، لا يقبلان بغزة إلا على سبيل القط الذي يعرض مع الجمل ، -على حد وصف العسكريين الإسرائيليين -فلم يكن في وسع إسرائيل إلا أن تأخذ غزة عندما أخذت سيناء ، وما كان في وسعها أن تلقم مصر غزة عندما استرجعت هذه سيناءها ، وهكذا

ربط مصير غزة إلى حد بعيد بمصير الضفة الغربية ،وإن كان ذلك على مضض من واقع الصهيونية وحلمها (22)

وقد شغل مستقبل القطاع حيزا ملحوظا في المقترحات والمشاريع الإسرائيلية ، وهي في المجمل تصورات تتضمن الرؤيا الإسرائيلية له ، من خلال آراء لمحللين ومفكرين ، ولا بد من الإشارة إلى ملاحظة مركزية وهامة في هذا السياق ، وهي أن مجمل مشاريع التسوية المطروحة لم تمثل رأيا حكوميا رسميا ، بسبب الانقسام التقليدي المعروف في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة ، حول تيارين مركزيين : الليكود والعمل. ورغم هذا الاختلاف ، فقد كان للاحتلال الإسرائيلي للقطاع العديد من المظاهر ، لعل أهمها اختلافه شكلا ومضمونا عن أي احتلال آخر ، مدفوعا بتوجهات أيديولوجية صهيونية ،تعتبر أن الأراضي الفلسطينية المحتلة جزءا من الحق التاريخي للشعب اليهودي ، مما فسر كونه احتلالا إحلاليا يهدف أساسا إلى اقتلاع الفلسطينيين من ديارهم ، عبر سلسلة منظمة من الإجراءات الهادفة إلى تدمير بنى المجتمع وتضييق الخناق على أفراده بشتى الطرق ، بالأوامر العسكرية التي يصدرها قادة المناطق أحيانا ، وبالقبضة الحديدية أحيانا أخرى (23)

وقد كان لاحتلال قطاع غزة العديد من الآثار والنتائج المباشرة ، من أهمها:
١- الهجرة القسرية ، لعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين تركوا القطاع خوفا من ارتكاب الجيش الإسرائيلي للمجازر ضدهم ، ، كما فعل عام ١٩٥٦ ، ولم يتمكن الكثيرون الذين كانوا خارج المنطقة قبيل نشوب الحرب من العودة ، لأن الإحصاء الإسرائيلي لم يشملهم ، وتم ا عتبارهم نازحين ، لا حق لهم في الإقامة بالقطاع. (24)

2-فرض العقوبات الجماعية على الأهالي ، مثل اقتحام المنازل ليلا بحجة البحث عن السلاح ،وجمع الرجال في أماكن عامة ، واعتقالهم مددا مختلفة دون توجيه تهم إليهم ، وفرض نظام منع التجوال بين حين وآخر (25)

3--تبدل مراكز القيادة في القطاع ، ففي حين كان أصحاب الثروات من الوجهاء والأعيان ، مقربين من النظام المصري ، وتم اعتبارهم رموزا سياسية ، جاء الاحتلال الإسرائيلي ليغير هذا الوضع ، مما نجم عنه اختفاء هذه الرموز عن القيادة ، وبدأ الالتفاف حول التنظيمات رغم عدم ظهورها بشكل علني واضح ، لأن إسرائيل منعت قيام أي مؤسسة فلسطينية(26)

وقد أسندت سلطات الاحتلال إلى قيادة الجيش مسؤولية التشريع والإدارة ، وأصبح القائد العسكري هو المسؤول عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، إضافة إلى الهيمنة على السلطة العسكرية ، وغداة احتلالها للقطاع أصدر القائد العسكري أمرا يخول بموجبه الصلاحيات

التشريعية والتنفيذية له ، وأصدرت سلطات الاحتلال بين العامي ١٩٦٧-١٩٩٢ أكثر من ١١٠٠ أمرا عسكريا (27)

ولم تكن الأوامر العسكرية متاحة أمام الجمهور الذي تطبق عليه ، إذ لا تعلن السلطات عنها في الصحافة أو الإذاعة ، ولا تنشر في جريدة رسمية ، وتوزع فقط على المحامين العاملين ، وكانت هذه الأوامر تصدر على شكل أوامر غير مرقمة ، وأنظمة وإعلانات لا تحمل أرقاما متسلسلة يصعب حصرها ، وبالتالي التعرف على مضمونها(28)

ومن نماذج هذه الأوامر:

وقيف المواطنين : فقد أعطت لكل جندي إسرائيلي صلاحية إيقاف أي شخص سواء كان رجلا أو امرأة لمدة ٩٦ ساعة ، يمكن تجديدها لسبعة أيام من قبل الضابط ، وتسعة أشهر من قبل المحكمة العسكرية دون إبداء أسباب التوقيف أو توجيه لائحة الاتهام ، وقد سمح الأمر العسكري رقم (٣٧٨ لعام ١٩٧٠ (باعتقال أي شخص من دون مذكرة توقيف ، وتوقيفه مدة قد تصل إلى ١٨ يوما قابلة للتجديد دون توجيه تهمة أو محاكمة.

صلاحية التحري : بمقتضى المادتين (٧٨و٨١ من الأمر العسكري ٣٧٨ (فكل ضابط أو جندي يستطيع أن يدخل وفي أي وقت إلى أي مكان للتفتيش ، سواء كان المكان بيتا سكنيا أو محلا تجاريا أو سيارة ، ولا يوجد أي اعتبار لكون المكان مدرسة أو مستشفى أو مسجدا أو كنيسة ، وبدواعي الأمن يستطيع الجندي حجز البضائع والمستندات والأدوات ، وتفتيش الأشخاص والأمتعة واحتجازهم ، وله صلاحية إيقاف المركبات والبواخر.

الاعتقال الإداري : وفقا للأمر العسكري رقم (٩٤١ لعام ١٩٨٨ ، (فإن لقائد المنطقة صلاحية أن يأمر باعتقال أي شخص اعتقالا إداريا لمدة تزيد عن ستة أشهر ، وله أن يمدد فترة الاعتقال لمدة ستة أشهر أخرى حتى في حالة عدم وجود تهمة معينة تؤدي إلى محاكمة المواطن العادي (29)

منع التجوال : للقائد العسكري صلاحية فرض حظر التجوال على أي منطقة ، ولمدد يراها مناسبة لفرض عقوبته ، وكل من يخالف ذلك من الفلسطينيين يعاقب بالحبس لمدة خمس سنوات أو بغرامة قدرها ٢٥ ألف شيكل ، أو بكليهما معا ، ومن صلاحيته كذلك الإعلان عن مناطق مغلقة ، ومنع المواطنين من الدخول إلى مساحات معينة .

إغلاق المحلات : وفقا للأمر العسكري رقم (٩١٩ لعام ١٩٨٧ ، (يحق لكل قائد عسكري أن يأمر بإغلاق أي محل تجاري أو صناعي أو مدرسة أو مطعم ... إلخ ، ومنع إدارته من العمل والمدة التي يحددها.

فرض الإقامة الجبرية : وفقا للمادة (١٠٩(من قوانين الطوارئ الإسرائيلية يجوز للقائد العسكري أن يصدر أمرا بتقييد حرية أي شخص من التجوال أو التحرك(30)

ومن خلال تلك الأوامر تمكنت سلطات الاحتلال من السيطرة على أوجه حياة المجتمع الغزي ونشاطاته المختلفة ، واستطاعت فرض سيطرة تكاد تكون كاملة على مجمل جوانب حياة سكان القطاع ، فقد تحكمت بالمصادر الطبيعية كالمياه ، والأراضي والتخطيط والتنظيم ، وسيطرت على المجالس البلدية والقروية ، ومختلف جوانب الحياة الاقتصادية

ومن خلال تفحص الأوامر العسكرية ، نرى أنها سعت لتحقيق عدة أهداف ، منها:

1-إحكام قبضة إسرائيل على الأراضي المحتلة ليس من النواحي الأمنية والسياسية فحسب ، وإنما أيضا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية.
2- تقويض المقومات الأساسية للمجتمع الفلسطيني ، والحيلولة دون بناء بنية تحتية متينة له ، تكريسا لانتهاك حقه الأساسي في تقرير المصير.
3- تعميق ربط الأرض المحتلة بإسرائيل وتوطيد دمجها بها ، وصولا إلى تحقيق الضم الفعلي لها دون الإعلان عن ذلك رسميا.
4- توسيع نطاق تطبيق القانون الإسرائيلي ليشمل المستعمرات اليهودية.
5- الفصل القانوني والإداري بين اليهود والفلسطينيين في الأراضي المحتلة(31)

وتجسيدا لتلك الأوامر على أرض الواقع ، فقد اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عددا من الممارسات ضد الفلسطينيين ، لعل أبرزها:

-تشريد السكان الأصليين ، وتحويلهم إلى لاجئين في المنفى ، أو إلى مواطنين من الدرجة الثالثة في داخل وطنهم

-عدم الاعتراف بالاحتلال كاحتلال ، وما يترتب على ذلك من واجبات وحقوق تحددها المواثيق والمعاهدات الدولية .

-محو الهوية الثقافية والحضارية لسكان الأراضي المحتلة

-إقامة مناطق أمنية في أماكن مختلفة من الأراضي المحتلة ، لا تخضع لأي قانون يحدد الحقوق والواجبا ت(32)

ولعل تلك الممارسات دعت عددا من الشخصيات الإسرائيلية من التحذير في نهاية حقبة الستينيات ، بأن يتحول (جيش الدفاع الإسرائيلي) إلى جيش محتل لشعب آخر ، وإفساد صورة

المجتمع الإسرائيلي ، إلا أن رد رئيسة الحكومة في حينه " غولدا مائير" جاء غاضبا بقولها" إنني مشمئزة لسماع هذه الدعوات ،أنا أعرف مبدأ واحدا فقط،مبدأ قيام شعب إسرائيل(33)

ونتيجة لذلك ، فقد انتهجت سلطات الاحتلال أبشع أنواع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الفلسطينيين في قطاع غزة ، كالاستخدام المفرط للقوة بحق السكان المدنيين ، والاعتقالات ، وهدم المنازل ، والإبعاد ، وإجراءات المنع من السفر ، وإغلاق المدارس ، وغير ذلك من الإجراءات والممارسات لإحكام قبضتها على القطاع .

وقد دلت تلك الانتهاكات على أن ما يحكم السياسة الإسرائيلية في قطاع غزة بالدرجة الأولى مصلحتها ، وليس مصلحة ورفاهية المدنيين الفلسطينيين ، بحيث خلقت من قطاع غزة مجتمعا تابعا وخادما لها ، ولذلك فقد أخضعته لإدارتها العسكرية ، ولم تقم بتحسين الأوضاع فيه ، وظلت تخشى هذا التجمع السكاني الهائل عند حدودها ، ليس ذلك فحسب ، بل أرسلت إليه أكثر جنرالاتها قسوة وهو أريئيل شارون ، الذي ذهب لقمع وترويض سكانه ، وتمكن من تحقيق هدفه بعد أن شق طرقات واسعة عبر المدن والقرى ، وعمل على تدمير المساكن وترحيل السكان.

.

وهذه الوقائع تؤكد أن هدف الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة منذ البداية ، لم يكن السيطرة على الأرض واستثمار السكان كما هو حال الاستعمار القديم فقط ، بل كان احتلالا من نمط كولونيالي* هدفه السيطرة على الأرض والاستيطان من جهة ، ومن جهة ثانية تهجير السكان الأصليين عبر أشكال ووسائل مختلفة بدءا بالإبعاد الفردي والجماعي ، وانتهاء بالتضييق لاقتصادي ، ولتحقيق ذلك لجأت سلطات الاحتلال إلى سلسلة منظمة من الأساليب والإجراءات الإدارية والقانونية والعسكرية(34)

وإن المتتبع لجوهر السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة ، يدرك أنها قامت أساسا على خلق الوقائع المادية في محاولة لتجسيد الأهداف الصهيونية على الأرض بالاستيلاء على الأراضي ، وبالربط الاقتصادي ، وتنشيط حركة الاستيطان ، والعمل على تفريغ الأراضي المحتلة من مواطنيها الفلسطينيين ، بخلق الظروف الاقتصادية والنفسية والإنسانية الطاردة.

وقد تحددت السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بمستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة ومنها قطاع غزة ، بعوامل ومنطلقات أساسية ثلاث ، تصب كلها في إطار استكمال إنجاز الهدف الصهيوني المتمثل في حشد واستقدام أكبر عدد ممكن من يهود العالم إلى إسرائيل باعتبار أنها دولة كل اليهود ، وهذه المنطلقات الثلاث هي :

1--المنطلق الأيديولوجي :

ولم يكن هذا الاختيار، اختيارا عبثيا، وضمن التحديد الصهيوني، فإن الدولة التي أقيمت عام 1948 أقيمت فقط على جزء من أرض إسرائيل، وأصبح إنجاز الهدف الصهيوني المتمثل في إقامة إسرائيل الكبرى، المهمة الأساسية لإسرائيل الصغرى، ووفق هذا المنطق، فإن ما أسفرت عنه حرب ١٩٦٧ من احتلال القطاع، لا يعدو أن يكون خطوة أخرى على طريق إنجاز الهدف الصهيوني الأكبر(35)

2-المنطلق الأمني

من حيث مميزاته الخاصة قياسا بالضفة الغربية، فإن قطاع غزة يعتبر تجمعا سكانيا كبيرا لمئات الآلاف من السكان الفلسطينيين " المعادين "،حتى أن كل واحد منهم هو مخرب محتمل (36)

ولذلك فقد اعتبر الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة ضرورة استراتيجية أمنية لغايات الدفاع عن كيانه، ومضمون أطروحة الضرورات الأمنية والاستراتيجية يتمثل في أن إسرائيل في حدود اتفاقيات الهدنة، تفتقد إلى العمق الاستراتيجي أمام التهديد العربي بالهجوم من الشرق، وخاصة في المنطقة الوسطى الممتدة من الخضيرة في الشمال إلى أسدود وعسقلان في الجنوب، إضافة إلى منطقة القدس وهي أكثر المناطق حيوية بشريا واقتصاديا في فلسطين، وقد التقط الزعماء السياسيون والقادة العسكريون الإسرائيليون هذا الوضع الجيو-استراتيجي، وجعلوه مبررا وحافزا لاستمرار السيطرة على الأراضي المحتلة(37)

3-المنطلق الاقتصادي

سعت سلطات الاحتلال إلى إتباع سياسة الدمج الاقتصادي بين اقتصادها المتطور، واقتصاد قطاع غزة المنهك، وما أدى إليه ذلك من تدمير شامل للبنية التقليدية للاقتصاد الوطني ونسف للأسس الرئيسة لاستقلال المناطق المحتلة، ففي ظل سياسة الدمج الاقتصادي جرى إخضاع اقتصاد القطاع وربطه ربطا كاملا بالاقتصاد الإسرائيلي، وأبرز مظاهر هذه العلاقة تمثل في الهيمنة الإسرائيلية الكاملة على السوق المحلية، وتحول قطاع غزة إلى سوق مغلق تماما للبضائع الإسرائيلية (38)
باقتلاعهم من مزارعهم ومصانعهم ليعملوا كأجراء في مرافق الاقتصاد الإسرائيلي، وفي حين يحصل هؤلاء خمس قيمة عملهم، فإنهم يعيدونه إلى المنتجين الإسرائيليين، من خلال شرائهم السلع الإسرائيلية في السوق المحلي، علما بأن إسرائيل تعتبر المشتري والبائع الوحيد في قطاع غزة : تشتري قوة عمل بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار، وتبيعه بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار(39) وبالتالي، أراد الإسرائيليون تحقيق أربعة أهداف:

1- .إخماد الروح الوطنية ، وطمس الهوية الفلسطينية.
2- حرمان الفلسطينيين ليس من حقوقهم السياسية فحسب ، بل ومن المدنية أساسا.
3-تحويل حياتهم اليومية إلى مسلسل من المعاناة المؤلمة
4-تحطيم الاقتصاد الفلسطيني(40)

وكل ذلك بغرض تحقيق الهدف الاستراتيجي النهائي ، تهويد المكان ، وزعزعة البناء الاجتماعي والنفسي بشكل تدريجي وهادئ حتى الانهيار والرحيل ، بدون اللجوء إلى الوسائل التي انتهجت خلال حرب عام ١٩٤٨.

المشاكل في القطاع نتيجة سياسة الاحتلال :

تسبب الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة بالعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية ، وساهم بطريقة منظمة ، إدارية وقانونية ، في تدهور الواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي ، ويمكن استيضاح هذه المشكلات من خلال الوقائع المادية التي سعت إسرائيل من خلالها إلى ترجمة سياستها من الناحية العملية والقانونية ، مما نجم عنه المس بجميع أوجه حياة المجتمع الفلسطيني ، والتحكم بها عبر سلسلة من الأوامر العسكرية والإدارية ، وامتدت تلك السياسة لتشمل الاقتصاد والتعليم والصحة وجميع المجالات الهامة.

وقد عبر رؤساء الإدارات المدنية الإسرائيليين في قطاع غزة منذ احتلاله عن خططهم للتعامل مع ثلاث مشكلات رئيسية في هذه المنطقة ، وهي :

لحاجة إلى إدارة المناطق إلى حين التوصل إلى حل سياسي

الحاجة إلى ضمان الأمن والحذر من خصوم إسرائيل في المناطق

الرغبة في إدارة المناطق بأرخص ثمن ممكن(41)

ومن الممكن استيضاح هذه المشكلات من خلال المجالات الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

المجال التعليمي

بعد احتلال قطاع غزة عام ١٩٦٧ ،بدأ التدخل الإسرائيلي في مجال التربية والتعليم ، حيث أساء إلى العملية التربوية بصورة عامة ، والتغيير الأساسي الذي حاولت سلطات الاحتلال تمريره هو ما ورد في الأمر العسكري رقم (٨٥٤) لسنة ١٩٨٠ ، بإدخال تعديلات على عدد سنوات الدراسة في كليات المجتمع ، مما يسمح له بضم الجامعات الفلسطينية تحت هذا القرار (42)

وهدف الاحتلال من هذا التغيير إلى السيطرة على الجامعات في المستقبل ، من حيث تعيين الأساتذة ، وقبول الطلبة ، والموافقة على المناهج وتعديلها ، وإصدار تراخيص سنوية لعمل .

الجامعات وغيرها من الأمور ، التي تعمل على تحجيم عمل الجامعات وجعلها ألعوبة في أيدي سلطات الاحتلال(43)

ويمكن حصر الأضرار التي نجمت عن الإجراءات الإسرائيلية ضد المسيرة التعليمية بالآتي:

-تعمد الاستمرار في سياسة التجهيل التي تمارس ضد الفلسطينيين ، والمحاولات - الحثيثة -والفاشلة في ذات الوقت

– لإجبار الطلاب على ترك المدرسة والتسكع في الشوارع أو التوجه إلى سوق العمل.
-فرض أسلوب العقاب الجماعي ضد الطلاب ، وإرغامهم على الانصياع لتعليمات السلطات ، والتي تتنافى مع القيم والمفاهيم التربوية والوطنية.
-تزايد مشكلة الخريجين الذين يبحثون عن عمل ، وإجبارهم على التفكير في الهجرة أو العمل كأجير في سوق العمل(44)

المجال الصحي

منذ نكبة عام ١٩٤٨ والأوضاع الصحية في قطاع غزة في تدهور مستمر ، نتيجة غياب سلطة وطنية تسعى إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ، وبعد وقوع القطاع تحت الاحتلال الإسرائيلي ، استمر الوضع الصحي في التدهور ، حيث لم تعمل سلطات الاحتلال على إيجاد الظروف المناسبة والملائمة لتحسينه ، بل استمرت في اتباع سياسة الهدم الاجتماعي والثقافي للفلسطينيين. ولم تكتف سلطات الاحتلال بالامتناع عن تقديم الخدمات الصحية الملائمة لسكان القطاع ، وعدم تخصيص مبالغ كافية للنهوض بالقطاع الصحي مما تقتطعه من ضرائب ورسوم من سكان القطاع فحسب ، بل عملت على تقزيم وتقييد دور القطاع الخاص والقطاع الخيري من القيام بذلك ، وفاقمت بذلك المشاكل المتعلقة بإجراءات صنع القرار فيما يخص التخطيط والتمويل وإدارة نظام الرعاية الصحية الحكومي. (45)

وبعد أن كانت الخدمات الصحية تقدم مجانا قبل عام ١٩٦٧ ، أقدمت سلطات الاحتلال على فرض رسوم باهظة على العلاج ، ومع استمرار تردي الوضع الاقتصادي للفلسطينيين ، فإن المواطن العادي أصبح عاجزا عن سداد قيمة العلاج.
وجه آخر للمعاناة في هذا المجال ، فقد خصص طبيب واحد لأكثر من ألفي شخص في القطاع ، بينما خصص طبيب لكل سبعمائة شخص في إسرائيل ، وهذا يدل على الهوة الشاسعة بين العناية الصحية في المنطقتين ، إضافة إلى النقص الهائل في الإمكانيات والأدوات الطبية ، حيث

كان يلجأ سنويا إلى المستشفيات الإسرائيلية لتلقي العلاج حوالي ٢٠٠٠-٣٠٠٠ مريض فلسطيني من قطاع غزة (46)

المجال الاقتصادي:

اعتمدت سلطات الاحتلال ، منذ بداية احتلالها لقطاع غزة خطة وزير الدفاع (موشيه ديان) ، التي هدفت إلى تحقيق عدة غايات تمثل أهمها في الدمج الاقتصادي للأراضي الفلسطينية المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي ، وقد سهلت مجموعة من الإجراءات الإدارية والقانونية ، لتحقيق استراتيجية الدمج الاقتصادي ، تضمنت:

-إزالة الرسوم الجمركية عن السلع المتاجر بها بين إسرائيل وقطاع غزة.

-الرقابة الإسرائيلية على صادرات وواردات القطاع من وإلى الأسواق الخارجية.

-إغلاق المؤسسات المالية العربية كلها.

-السماح للفلسطينيين القادمين من القطاع بالعمل نهارا في إسرائيل . (47)

ومن الممكن تلخيص أهم أهداف سياسة الدمج الاقتصادي بما يلي:

-توفير الاستقرار الأمني ، والإبقاء على احتلال المناطق لأطول فترة ، وإلحاقها بإسرائيل.

-خلق حقائق عملية تؤدي لإقامة ظروف اقتصادية ملائمة لها ، بحيث تضمن إسرائيل أن تكون العلاقة الاقتصادية مع أي كيان سياسي فلسطيني، متوافقة مع مصالحها ورغباتها.

-استخدام المناطق المحتلة جسرا لوصول المنتجات الإسرائيلية إلى البلدان العربية ، على أمل تطبيع العلاقات الاقتصادية معها مستقبلا(48)

الهوامش:

1-مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٨ ، ص٢٢٩

2-صالح ،حسن، فلسطين:الجغرافيا والديموغرافيا ،شؤون عربية،جامعة الدول العربية،تونس ،العدد٦٠،ديسمبر ١٩٨٩، ص٧

3-هيئة الموسوعة الفلسطينية ، الموسوعة الفلسطينية ،بيروت ، ط١ ،١٩٨٥ ، ج٣ص٣٩٠

4-المرجع السابق

5-إبراهيم، يوسف، العمران الريفي في قطاع غزة،رسالة ماجستير غير منشورة،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،١٩٩٥ ،ص٢.

6-صالح ، حسن ، مرجع سابق ، ص7

7-المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي ، ١٩٨٩

8-عطايا،أمين،الواقع الديمغرافي في قطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي ، مؤسسة صامد ، عمان ، العدد ٨٤، حزيران ١٩٩١ ،ص١٩٢

9-الحمد ، جواد ، تحرير ، المدخل إلى القضية الفلسطينية

10-رافق ، عبد الكريم ، فلسطين في عهد العثمانيين ، الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني ، ج٢ ،ص٧١٧

11-المرجع السابق ، ص٧٢١

12-مناع ، عادل ، تاريخ فلسطين في أواخر الحكم العثماني ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص٧٠

13-مجلة صامد ، مرجع سابق ، ص٢٧

14-الدباغ ، مصطفى مراد ،موسوعة بلادنا فلسطين ،دار الهدى للطباعة والنشر،كفر قرع،طبعة جديدة ،٢٠٠٢،ج١ص٣٠١

15-الصوراني ، غازي ، قطاع غزة : ١٩٤٨-١٩٥٦ ، الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، مجلة صامد، مرجع سابق ، ص٢٣

16-أرونسون،جيفري،سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية،ترجمة:حسني زينة،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،ط١،١٩٩٠، ص٢٧

17-ياسين ، عبد القادر ، الحركة السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٨٧ ، مجلة صامد ، مرجع سابق ، ص٣٧

18-القيمري،عطا،غزة شوكة في الحلق،مجلة الدراسات الفلسطينية،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،العدد١٣،شتاء ١٩٩٣، ص١٥٣

19-النشاش،عبد الهادي ، الانتفاضة الفلسطينية الكبرى ، الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨ ص١٨

20-هارتس١٩٨٨/٨/٩

21-القيمري ، عطا ، مرجع سابق ، ص١٥٣

22-المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، الإغلاق الإسرائيلي لقطاع غزة : دراسة قانونية وتوثيقية ، غزة ، ط١،١٩٩٦ ، ص4

23-صالح ، حسن ، الأوضاع الديمغرافية للشعب الفلسطيني ، الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، ج١ص٣١٢

24-العارف ، عارف ، غزة نافذة على الجحيم ، مركز أبحاث منظمة التحرير ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٣ ، ص٦٩٨

25-الشعيبي،عيسى،الكيانية الفلسطينية:الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي،مركز أبحاث منظمة التحرير،بيروت،ط١،١٩٧٩، ص١٣٥

26-الدجاني ، عبلة ، المرأة والطفل في مواجهة الغزوة الصهيونية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ط١ ،١٩٩٢، ص١٢٣

27-مؤسسة الحق ، زاوية حقوق الإنسان ، رام الله ، ط١ ، ١٩٩٥ ، م١ص١٤٣

28-الدجاني ، عبلة ، مرجع سابق، ص١٢٣

29-لكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ج١ص٨٠

30-غال، رؤوبان ، الحرب السابعة :تأثير الانتفاضة على المجتمع في اسراييل دار الكيبوتس الموحد،تل أبيب،ط١، ١٩٩٠، ص١٢

31-الجنيدي ، سليم ، المستقبل السياسي للأراضي المحتلة ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، العدد ٦٠ ، ديسمبر ١٩٨٩، ص٥٢.

32-الجنيدي ، سليم ، مرجع سابق ، ص52

33-القيمري ، عطا ، مرجع سابق ، ص١٥٣

34-الجنيدي ، سليم ، مرجع سابق ، ص٥٢
35-المدني ، رشاد ، وحبيب االله ، غانم ، فلسطين والانتفاضة ، شركة فينوس للطباعة والنشر ، الناصرة ، ط١،١٩٩٠، ص١٣
36-الشنار،حازم،الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة،الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية،القدس،ط١٩٨٩،٢، ص١٣
37-عبد الجواد ، صالح ، برنامج التدمير الاجتماعي الشامل للشعب الفلسطيني ،صحيفة الأيام،رام االله ،العدد ٩٩٨ ، ١٩٩٧/٩/٢٨
38-غازيت ، شلومو ، العصا والجزرة : الإدارة الإسرائيلية في يهودا والسامرة ، دار زمورة بيتون ، تل أبيب ، ١٩٨٥ ، ص٢٦٧
-39Center ,Beirut,1969,p143 Al-Abid,Ibrahim , Israel and Human Rights ,Palestine Research
40-صلاح ، منذر ، مقومات البنية التعليمية لدولة فلسطين ،مجلة شؤون عربية العدد ٦٠ ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص39
41-الحوراني ، عبد االله ، مرجع سابق ،ص١٢٣
42-المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، السكن في قطاع غزة ، المركز الفلسطيني ومؤسسة الحق ، غزة ،ط١، ١٩٩٧،ص٢٦
43-الحوراني ، عبد االله ، مرجع سابق، ص٣٣
44-أرونسون ، جيفري ، مرجع سابق ، ص٤٢
45-بنفينيستي،ميرون،الضفة الغربية وقطاع غزة : بيانات أساسية ، ترجمة: ياسين جابر ،دار الشروق ،عمان ، ط١ ،١٩٨٧،ص٤٣
46-سويد ، ياسين ، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ، الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، ج٦ص٣٧٠.
47-ربابعة ، غازي ، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من ١٩٤٨-١٩٦٧ ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط١ ، ١٩٨٣ ، ج١ ، ص٩٥
48-الموسوعة الفلسطينية ، هيئة الموسوعة الفلسطينية ، بيروت ، ط١، ١٩٨٥ ، ج١ ص١٨٦

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مدارات إيرانية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد 03: مارس 2019

رقم التسجيل: VR.3373.6322.B

مدارات إيرانية (دورية دولية علمية محكّمة)





Iranian orbits

International scientific periodical journal







مجلة مدارات إيرانية

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN: 2626-4927

Journal of Iranian orbits

مجلة مدارات إيرانية علمية دولية محكّمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا – برلين تعنى بالشأن الإيراني داخليا واقليميا ودوليا.

الناشر:

المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين–ألمانيا

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112 Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail : orbits@democraticac.de

الهيئة المشرفة على المجلة

شروط النشر:

- تنشــر المجلة الأبحاث العلمية الأصــيلة التي تلتزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميا، وعلى أن تكون مكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية، التي لم يسبق نشرها.
- يقدَّم الأصـــــل مطبوعا على ورق (A4) بنســــخة واحدة بحدود (5.000–10.000) كلمة، بخط Simpelied Arabicعلى أن ترقّم الصفحات ترقيما متسلسلا.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في حدود صـفحة مسـتقلة على أن يحتوي ذلك عنوان البحث، ويكون الملخّص بحدود (350) كلمة، على ان يحوي البحث على الكلمات المفتاحية.
- أن تحتوي الصــــفحة الأولى من البحث اســـم الباحث وعنوانه، جهة العمل (باللغتين العربية والإنكليزية) ، البريد الألكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اســم الباحث في صــلب البحث، أو أية إشارة إلى ذلك.
- يُشــار إلى المصــادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشــر في أواخر البحث، وتراعى الأصــول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمّن: اسم الكتاب، ورقم الصفحة.
- يزوَّد البحث بقائمة المصــادر منفصــلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصــادر أجنبية تضــاف قائمة بها منفصــلة عن قائمة المصــادر العربية، ويراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأســماء الكتب أو الأبحاث في المجلات، أو أسماء المؤلفين.
- تطبع الجداول والصـور واللوحات على أوراق مسـتقلة، ويُشـار في أسفل الشكل إلى مصـدره، أو مصادره، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.
- إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يُشير فيما إذا كان البحث قد قدّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشــر ضــمن أعمالهما، كما يُشــار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث، أو المساعدة في إعداده.

- ألا يكون البحث قد نشـر سـابقاً، وليس مقدما إلى أية وسـيلة نشـر أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهّد مستقلّ بذلك.
- تعبر جميع الأفكار المنشـورة في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضـرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.
- تخضع الأبحاث المستلمة لبرنامج الإستلال العلميTurnitin .
- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيئة التحرير، إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير، على أن يكون خلال مدة أسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.
- يحق للمجلة ترجمة البحوث المنشورة في أعداد المجلة الى اللغات الأخرى، من غير الرجوع الى الباحث.
- ترسل البحوث على الايميل: **orbits@democraticac.de**

تخضـع الابحاث لتقويم سرّي لبيان صـلاحيتّها للنشـر، ولا تعاد البحوث إلى أصـحابها سـواء أقبِلت للنشر أم لم تقبل، وعلى وفق الآلية الآتية:

- أ- يبلّغ الباحث بتسلّم المادة المرسَلة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.
- ب- يخطر أصـحاب الأبحاث المقبولة للنشـر موافقة هيأة التحرير على نشـرها وموعد نشـرها المتوقّع.
- ت- الأبحاث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضـافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحددة، كي يعملوا على إعدادها نهائيا للنشر.
- ث- الأبحاث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

فهرس العدد

استقالة ظريف كزلزال سياسي عالمي: الأسباب والنتائج

حفريات في مواقع التواصل الاجتماعي

Zarif's resignation as a global political earthquake: causes and consequences

Excavations in social networking sites

By: Mahmoud Albazi

محمود البازي[1]: باحث دكتوراة في القانون في جامعة الشهيد بهشتي الإيرانية ومحلل سياسي

ملخص:

زلزال سياسي ضرب إيران عندما استقال وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف لما للرجل من وزن سياسي هائل في البلاد. مهندس الاتفاق النووي الإيراني والوجه الضحوك لإيران. تمّ رفض استقالة ظريف بعد يوم واحد منها لكن رافقت هذه الاستقالة ابهامات عديدة حاولنا البحث عنها وتحليلها في وسائل التواصل الاجتماعي. وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت منصة محببة للسياسيين للخوض في غمار السياسة وجذب الجمهور وتكوين الخطاب السياسي. عاد الرجل إلى مكتبه ولم تظهر أسباب هذه الاستقالة للعلن، هل هي خارجية أم داخلية؟ على كل حال من المؤكد أن ظريف اليوم يتمتع بصلاحيات أوسع بعيداً عن صراع الأجنحة، بعد المناورة السياسية التي قام بها.

كلمات مفتاحية: جواد ظريف، انستاغرام، روحاني، مواقع التواصل الاجتماعي، إيران.

abstract:

A political earthquake hit Iran when Iranian Foreign Minister Javad Zarif resigned, saying the man had a huge political weight in the country. The architect of the Iranian nuclear deal and the cynical face of Iran. Zarif's resignation was rejected one day later, but this resignation was accompanied by many inquiries that we tried to research and analyze in social media. Social media that have become a favorite platform for politicians to go into politics, attract the public and form political discourse. The man returned to his office and did not show the reasons for this resignation to the public, is it external or internal? In any case, it is certain that Zarif today enjoys broader powers away from the wing struggle, after his political maneuvering.

Keywords: Jawad Zarif, Instagram, Rouhani, Social media, Iran.

مقدمة:

لا تستغربوا عندما يكون موضوع مقالتنا "استقالة ظريف" ونبدأ المقالة بالحديث عن دونالد ترامب. فترامب الظاهرة ترافقه العواصف أينما يذهب وأينما يحل. فالاستغراب الذي رافق فوزه بالانتخابات الرئاسية وفي محاولة للإجابة على الأسئلة الكبيرة التي رافقت هذا الفوز طُرحت ثلاث فرضيات مهمة لفهم وصول ترامب إلى البيت الأبيض: "أولا، إن الصراع الدائر في البلدان الغربية المتطورة هو صراع بين ثقافتين cultures يشتملان على مكونات طبقية وثقافية وسياسية وقيمية، أو صراع بين ثقافات يمكن أن تتحول إلى هويات. كما ترى ثانيا أنه في الصراع على المستوى العالمي تبنت روسيا والصين عقيدة صراع الحضارات clash of civilizations ضد انتشار الديمقراطية والليبرالية باعتبارها ثقافة غربية. وثالثا، أن الفجوة بين النخب التي تتبنى القيم الليبرالية في تحالف مع الفئات التي عانت من التهميش الأقليات والنساء من جهة والطبقة العاملة البيضاء والريف وغيرهم، أدت إضعاف الرابط التاريخي الحديث العهد بين الديمقراطية والليبرالية والانتقال إلى

الصــــراع بينهما في حالات متزايدة"[1]. فإذا ركزنا على الفرضـــية الثالثة التي يبدو من خلالها أن ترامب اسـتطاع اسـتغلال الوضـع السـائد والعنصـرية التي تفاقمت بين صـفوف المجتمع الأمريكي ليتكلم رجل البازارات بكلام الشـــارع الأمريكي ومن هنا تنبع قدرة ترامب على فهم الظروف المحيطة به واستغلالها أيّما استغلال. ولذلك وضّف ترامب وسائل التواصل الاجتماعي لنقل رسائله المهمة وبدأت معه نقلة نوعية في العرف الدبلوماســـي في كل أنحاء العالم. فالرؤســـاء ووزراء الخارجية والسـياسـيين كانوا يتحرزون من اسـتخدام وسـائل التواصـل الاجتماعي بل وكانت وسـائل التواصـل الاجتماعي مجرد منصــــة للمواطن العادي لنقل اللحظات الجميلة التي تمرّ معه على مدار يومه. وحسـابات السـياسـيين تقريبا في العالم أجمع لم تكن سـوى لعرض صـورهم ومشـاركتها مع الشـارع. وهكذا اكتسح ترامب الشارع السياسي ومارس هجماته التويترية المحبوبة وابتعد عن الوسائل التقليدية لنقل الأخبار ولعزل أعضـــاء حكومته. وهي بالفعل طريقة أثبتت جدواها بشـــكل كبير. فوســـائل الإعلام التقليدية تكون لها جمهورها الخاص فالقاعدة الجماهيرية لـCNN مختلفة تماماً عن القاعدة الجماهيرية لـfox news . واعتمد ترامب على الرســائل المتناقضــة والمســتفزة وقد ســاهمت هذه الرسائل المستفزة بكسب العديد من المتابعين له في جميع وسائل التواصل الاجتماعي.

وبالعودة إلى موضوعنا محل البحث نشاهد أن عدوى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي اجتاحت السـاحة السـياسـية بحيث دفعت وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف"، إلى اسـتخدام تطبيق "انسـتاغرام" للإعلان عن اسـتقالته ومشـاركة هذه الاسـتقالة مع الجمهور دون اتباع السـلوك التقليدي لتقديم الاستقالة.

ففي منتصف الليل تقريبا وتزامناً مع زيارة الرئيس الأسد لطهران شارك ظريف جمهوره بمنشور على "انستاغرام". وهو عبارة عن صـورة "دينية"، وكتب ظريف: "أعتذر لكم عن أي تقصـير وقصـور بدر

[1]– بشارة، عزمي، صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تتجب الديمقراطية نقائض الليبرالية، مجلة سياسات عربية، العدد 23، تشرين الثاني 2016.

مني خلال مدة خدمتي، وأشـكر الشـعب الإيراني والمسـؤولين"[1]. ليعود ظريف مرة أخرى بعد يومٍ واحدٍ وعلى نفس المنصـة "انسـتاغرام" ويتراجع عن اسـتقالته بعد أن تمّ رفضـها من قبل الرئيس روحاني، حيث كتب ظريف على صـورة للعلم الإيراني: "لم يكن لدى سـوى مخاوف على الرقي بالسياسة الخارجية، والدفاع عن المصالح القومية، والدفاع عن حقوق الشعب الإيراني، في الساحة الدولية".

وتابع ظريف على إنسـتاغرام: "آمل أن تحقق وزارة الخارجية مسـؤولياتها بقوة في إطار الدسـتور وقوانين البلاد والسياسات العامة، من خلال تعاون وتكاتف الجميع، وحكمة وتوجيه وإشراف المرشد الأعلى والسيد رئيس الجمهورية".

وختم ظريف قائلا: "أقدم جزيل الشـكر للشـعب الإيراني الشـجاع والعزيز على وافر محبته ودعمه الكبير، ولجميع النخب والمسؤولين الكرام على دعمهم لي خاصة خلال الساعات الثلاثين الأخيرة"[2]. هذا وفي أول نشاط دبلوماسي له عقب عودته عن استقالته، شارك ظريف الأربعاء 2019/2/27 في مراسم استقبال رئيس الوزراء الأرمني الذي وصل طهران صباح الأربعاء.

تتمحور مقالتنا حول فرضيتين:

الفرضية الأولى: لقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي منبرا للسياسيين تساهم بإيصال رسائلهم بشكل أسرع وأوسع وبهذه الطريقة يبدو أن السياسيين يحاولون دمج الشعوب في القضايا السياسية لتحقيق مكاسب بعيدا عن الطرق التقليدية.

[1] – جواد ظريف، الصفحة الرسمية على انستاغرام، 2019/2/25، (تاريخ الزيارة: 2019/2/26)، انظر الرابط التالي: https://www.instagram.com/p/BuUTD0CBv73/

[2] – جواد ظريف، الصفحة الرسمية على انستاغرام، 2019/2/27، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي: https://www.instagram.com/p/BuYD4rah6FX/

الفرضـــية الثانية: مع رفض اســـتقالة ظريف وعودته إلى وزارة الخارجية يبدو أن الهدف من هذه الاستقالة كان لعبة سياسية للحصول على تفويضات وصلاحيات أوسع. خصوصاً بعد تعرض الرجل للكثير من الانتقادات من الجانب المتشدد في إيران.

إن الإشـــكالية التي نحاول بحثها في هذه المقالة ليســت اســتقالة ظريف بذاتها، وإنما فهم الواقع السياسي الذي تعيشه إيران اليوم بعد انسحاب دونالد ترامب من الاتفاق النووي. هي محاولة لفهم الانسجام والتنافر في الداخل الإيراني من خلال دراسة حالة استقالة ظريف. وسنسلط الضوء بالتأكيد على دور وسائل التواصل الاجتماعي في السياسة الإيرانية ومشاكلها.

وبالتالي تحاول دراستنا الإجابة على العديد من الأسئلة التي تدور في ذهن المواطن العربي العادي الذي يكتفي بقراءة الأخبار العربية التي يتم تحضيرها له من قبل وسائل الإعلام العربية. وبالتالي تفتقر هذه الأخبار إلى الواقعية والحيادية وهو ما حاولنا الابتعاد عن هذه الســياســة ومحاولة فهم الواقع الإيراني من خلال اللغة الأصل (الفارسية)، وبالطبع من خلال معاصرة هذه الأحداث من الداخل الإيراني الذي صرنا جزء منه لسنوات.

أولا: ردود الفعل الداخلية:

جاءت استقالة ظريف عشية زيارة للرئيس السوري بشار الأسد إلى طهران، بتاريخ 2019/2/25، في عيد الأم وولادة السيدة فاطمة الزهراء ويوم المرأة (الإيراني). وفي محاولة لرصد ردود الفعل في الداخل الإيراني سنعرض ردود فعل بعض أبرز الشخصيات تجاه هذه الاستقالة. ونبدأ من هرم السلطة في إيران، قائد الثورة الإيرانية. حيث التقى السيد الخامنئي مع الرئيس بشار الأسد وتمّ اللقاء بحضور كل من "قاسم سليماني" قائد فيلق القدس الإيراني، وعلي أكبر ولايتي مستشار الشؤون الدولية للسيد علي خامنئي. وبعد هذا اللقاء تمّ نشر صور اللقاء الذي لم يظهر فيه جواد ظريف وزير الخارجية وبعد ذلك استقال ظريف.

ظريف قال في رسالة نصية أرسلها إلى موقع "اختيار" بالفارسية "انتخاب" بعد أن أرسل له صحفي تابع لهذا الموقع يسأله عن صحة خبر استقالته فأجابه السيد ظريف: "بعد صور اجتماعات اليوم، لم يعد لجواد ظريف اعتبارا دولياً بوصفه وزيرا للخارجية"[1].

وخلال استقباله الثلاثاء 2019/2/26م، حشدا من منشدي مناقب ومراثي اهل البيت (ع)، حيث هنأ خامنئي بولادة السيدة فاطمة الزهراء، واعتبر هؤلاء المنشدين ذخرا للمضي بأهداف الاسلام والثورة الى الامام واكد ضرورة الاستفادة من هذا الرصيد في مسار الاهداف الحسينية والفاطمية وتبيين معارف الثورة[2]. ولم يتطرق أبداً إلى مسألة استقالة ظريف.

روحاني:

قال الرئيس روحاني، في كلمة أمام الجمعية العامة للبنك المركزي في اجتماعها الثامن والخمسين: "أشكر وزير الخارجية محمد جواد ظريف ومحافظ البنك المركزي عبد الناصر همتي ووزير النفط بيجن زنغنه لصمودهم وقدرتهم في المتمثلة في مواجهة الولايات المتحدة"[3]، وأضاف: "أنهم ما زالوا ملتزمين بهذا الصمود". وأضاف روحاني في محاولة لشرح أسباب عدم دعوة ظريف إلى اللقاء الذي تمّ بين كل من الرئيس السوري والسيد علي خامنئي وبين الأسد وروحاني: "بالأمس، سافر الرئيس السوري من دمشق إلى طهران والتقى بقائد الثورة، وعقدنا اجتماعاً معه وقد جاءت الزيارة فقط لشكر الشعب الإيراني. وقد قال الأسد إن رحلتي إلى طهران هي لمجرد شكر الشعب الإيراني والحكومة

---

[1]– ظريف در تماس پیامکی با «انتخاب»: بعد از عکس های ملاقاتهای امروز، دیگر جواد ظریف به عنوان وزیر خارجه در جهان اعتباری ندارد (ظريف في رسالة أرسلها إلى موقع اختيار: بعد صور اجتماعات اليوم، لم يعد لجواد ظريف اعتباراً دولياً بوصفه وزيراً للخارجية)، انتخاب، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/26) انظر الموقع التالي: /http://www.entekhab.ir/fa/news/461580

[2]– دیدار مداحان اهل‌بیت با رهبر انقلاب (لقاء قائد الثورة مع عدد من منشدي أهل البيت)، وكالة أنباء ايسنا، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/26)، انظر الموقع التالي: /https://www.isna.ir/news/97120703381

[3]– روحانی: از دکتر ظریف تشکر می‌کنم (روحاني: أشكر الدكتور ظريف)، وكالة الأنباء الإيرانية تسنيم، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/26)، انظر الموقع التالي: /https://www.tasnimnews.com/fa/news/1397/12/07/1956300

الإيرانية والقائد الأعلى للثورة. وبالمناسبة، فقد شكر وزارة الخارجية في معرض حديثه. لقد فعلناها معاً ولو لم نكن معاً لما نجحنا، كل جهودنا هي في خدمة الشعب الإيراني وكل شخص منا يتحمل عبئاً ثقيلاً في منصبه"[1].

ولم يتطرّق الرئيس روحاني لاستقالة ظريف خلال اجتماعه مع الجمعية العامة للبنك المركزي. ويبدو أن هناك أطرفا دخلت على السكة لمحاولة استرضاء السيد ظريف للبقاء في منصبه ومن هذه المحاولات هي الاتصال الهاتفي الذي جرى بين نائب الرئيس الإيراني "إسحاق جهانغيري" ووزير الخارجية جواد ظريف وبعد ذلك تمّ الإعلان عن رفض الاستقالة من قبل الرئيس روحاني بعد يوم واحدٍ منها فيما يبدو كأنها مناورة سياسية سنبحث أسبابها لاحقاً. حيث قال الرئيس الإيراني في رسالة وجهها لظريف: "أرفض الموافقة على قبول استقالتك لانها تتعارض مع مصلحة البلد". وأضاف روحاني: "يجب أن تنسق الهيئات الحكومية عملها تنسيقاً كاملاً مع وزارة الخارجية، استمر بالقوة واللباقة والشجاعة"[2].

وكان لاستقالة ظريف صدى غير مسبوق في الداخل الإيراني، فجميع الأطراف السياسية أدلت بدلوها وأبدت وجهة نظرها في هذا الموضوع. فـ"**علي مطهري**" النائب لرئيس البرلمان الإيراني قال: "الرئيس لا ينبغي أن يوافق على استقالة ظريف فلا يوجد بديل له في وزارة الخارجية"[3].

---

[1]- المصدر السابق.

[2]- روحانى به ظريف: با استعفاى جنابعالى موافقت نمى‌كنم (وحاني لظريف: لا أقبل استقالتكم)، يورو نيوز فارسي، 2019/2/27، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي:
https://fa.euronews.com/2019/02/27/rouhani-rejects-resignation-of-foreign-minister-zarif

[3]- واكنش على مطهرى به استعفاى ظريف (ردة فعل علي مطهري حول استقالة ظريف)، انصاف، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي:
http://www.ensafnews.com/159044/

وأضاف علي مطهري على هامش (الثلاثاء) تجمع للصحافيين: "لا أعرف أسباب استقالة السيد ظريف، هو نفسه يجب أن يشرح ذلك. لكن بشكل عام، أعتقد أن السبب الرئيسي للاستقالة هو التدخل الذي تقوم به بعض المؤسسات غير المسؤولة في السياسة الخارجية للدولة والبلد"[1].

ودعى العديد من الشخصيات المهمة والممثلين وبعض فئات الشعب العادية دعوا ظريف للبقاء في منصبه ودافعوا عنه في كل مواقع التواصل الاجتماعي وانتشرت هذه الدعوات بوسم "هاشتاغ" #ظريف_بمان (#ظريف_ابقى).

وعلى الطرف المقابل، شن الأصوليون حملة شعواء ضد وزير الخارجية المستقيل. منهم من وزّع الحلوى كالسيد "**كريمي قدوسي**" النائب في البرلمان الإيراني عن مدينة مشهد، الذي نفى فيما بعد على صفحته على تويتر نفى صحة خبر أنه وزع الحلوى فرحاً برحيل ظريف. الرجل معروف بالتشدد حتى أنه قال لروحاني قبل جلسة الأمم المتحدة التي عقدت بتاريخ 2018/9/25: "بأن روحاني وظريف ليس لديهم الحق بأن يقابلوا ترامب "الخبيث"بأي شكل من الأشكال"[2]. وعلى طريقته أبدى "قدوسي" سعادته برحيل ترامب ونشر على صفحته الرسمية على انستاغرام قائلاً: "ظريف قد استقال بالفعل 13 مرة قبل ذلك، وقبل حوالي شهرين، أمضى تسعة أيام دون عمل حيث منع من ذلك. السيد ظريف واجه تحديات كبيرة مع دولة روحاني، وتبدو هذه الاستقالة نتيجة الخلاف مع روحاني حول الاتفاق النووي الإيراني. لقد تمّ قبول الاستقالة وزنغنة وزير النفط سيلحق بظريف"[3].

هنا يبدو الانقسام حاد إلى درجة كبيرة في الشارع السياسي الإيراني فالأطراف التي تناصر ظريف ودولة روحاني سعوا إلى توصيف الخلاف على أنه خلاف مع المؤسسة العسكرية وتدخلاتها

1- المصدر السابق.

2- جواد كريمي قدوسي، الصفحة الرسمية على تويتر، 2018/9/23، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27) انظر الرابط التالي: https://twitter.com/KarimiGhodousi/status/1043959825649029121

3- جواد كريمي قدوسي، الصفحة الرسمية على انستاغرام، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27) انظر الرابط التالي: https://www.instagram.com/p/BuW-kpch3rO/

بالسياسة الخارجية. أمّا الأطراف الأصولية فحاولت أن تسلط الضوء على الخلافات داخل الحكومة الإيرانية معتبرة هذه الخلافات هي سبب الاستقالة المفاجئة.

ومن الوجوه المعروفة بإيران والذي شـــنّ هجمة عنيفة ضـــد جواد ظريف، "رائفي بور" الذي يعرّف نفســه بأنه مفكر ومنظر وناقد. حيث غرّد رائفي بور على تويتر قائلاً: "لا للاســتقالة ظريف يجب محاكمته. تجربته الدبلوماسية التي دامت ست سنوات لم تثمر سوى البؤس للشعب الإيراني؟ يجب أن يجيب أمام الملأ على ست سنوات من الفشل"[1]. وفي تغريدة أخرى على تويتر كتب رائفي بور: "قال لم ينسقه معه بشأن الزيارة، بالجهنم لم يتم التنسيق معك". جدير بالذكر أن رائفي بور حذف هذه التغريدة من صفحته الرسمية ولكنها انتشرت بشكل واسع على مواقع التواصل الاجتماعي. وقد تمّ إطلاق العديد من الوســوم التي تهاجم ظريف من قبل المعســكر المتشـــدد أبرزها #ظريف_يجب_أن_يحاكم وأخر مثل #الهروب_من_الإستجواب.

ثانياً: على الصعيد الدولي

نتنياهو:

عبَّر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الثلاثاء 2019/2/26، عن سعادته باستقالة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف.

وقال نتنياهو على تويتر: "رحل ظريف. إلى حيث ألقت. ما دُمتُ أنا هنا فلن تمتلك إيران أســلحة نووية"[2].

بومبيو:

---

[1]- رائفي بور، الصفحة الرسمية على تويتر، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي: https://twitter.com/A_Raefipour/status/1100433853313937408

[2]- بنيامين نتنياهو، الصفحة الرسمية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بالعربي على تويتر، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي: https://twitter.com/Israelipm_ar/status/1100309669908750336

أكد وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، الثلاثاء 2019/2/26، أن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، الذي قدم استقالته هو مجرد "وجه للمافيا الدينية."

حيث قال بومبيو على"تويتر": "علمنا باستقالة ظريف، دعونا ننتظر أن كان هذا صحيحا".

وأضـــاف الوزير: "على أي حال، هو (ظريف)، و(الرئيس الإيراني) حســن روحاني، مجرد وجوه مزيفة للمافيا الدينية الفاســدة. نحن نعلم أن جميع القرارات النهائية يتم اتخاذها من قبل المرشــد الأعلى في إيران، علي خامنئي".

وأكد بومبيو أن "سياسية الولايات المتحدة الأمريكية لا تتغير، النظام يجب أن يتعامل كدولة طبيعية وأن يحترم شعبه"[1].

يبدو أن العرب لم يتسرعوا هذه المرة بإصدار الأحكام فلم تصدر ردود فعل عربية بشأن استقالة ظريف.

ثالثاً: محاولة لفهم الأسرار الخفية حول أسباب الاستقالة ورفضها

تعددت الآراء والتكهنات حول سبب استقالة ظريف. ويمكننا أن نذكر البعض من هذه التوقعات:

الأول: قيل إن ظريف يحظر نفسه لانتخابات (1400شمسي) أي انتخابات 2021 الرئاسية في ايران. وهو يطمح للفوز بالسباق الرئاسي. وهو بهذه الاستقالة يحاول القفز من السفينة الغارقة وخصوصاً أن الأوضاع الاقتصادية هبطت بشعبية حكومة روحاني إلى أدنى مستوياتها. ويبدو أن هذا القول قد ثبت عدم صحته حيث تمّ رفض الاستقالة وعاد ظريف إلى مكتبه في طهران ومارس أعماله بشكل طبيعي بعد يوم واحد فقط من الاستقالة.

---

[1]- SecPompeo، وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، الصفحة الرسمية على تويتر، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي:
https://twitter.com/SecPompeo/status/1100183711528689665

الثاني: هناك خلافات حادة داخل حكومة روحاني، (أصحاب هذا الرأي هم المعسكر المتشدد) وهو لا يطرحون الأسباب المقنعة لهذه الخلافات التي يدّعونها. فالمعسكر المتشدد يحاول فقط الإطاحة بحكومة روحاني التي اســتطاعت في فترة من الزمن أن تحقق أهم الإنجازات الدبلوماســية (الاتفاق النووي).

الثالث: تمّ إقالته ولم يستقيل. أصحاب هذا الرأي يميلون للقول إلى أن ظريف تمّ اقالته لإيجاد تغيير جذري في الســياســة الخارجية الإيرانية وخصــوصــاً في مواجهة أوربا. أوربا التي يشــتكي الإيرانيون اليوم منهم من عدم القدرة على تحقيق المطالب الاقتصـــــادية الإيرانية وعدم قدرة الأوربيين الخروج من جلباب أمريكا. فأصـــــحاب هذا الرأي يقولون إن أوربا غير قادرة على المتابعة بحفظ الاتفاق النووي بدون الولايات المتحدة، وأن إيران تضــــييع وقتها بإنتظار الأوربيين العاجزين. ومع اخراج ظريف من منصـــــب وزير الخارجية تفهم أوربا أن وقت التفاوض انتهى وأن المدة محدودة للغاية لمحاولة إنقاذ الاتفاق النووي. فإن لم يتم تنفيذ المطالب الإيرانية فإيران ســوف تنســحب من الاتفاق النووي وتعود لتخصيب اليورانيوم إلى مستويات ما قبل الاتفاق وهو ما سيهدد الأمن العالمي ككل. هذا الرأي بكل بساطة يمكن رفضه وذلك لرفض روحاني هذه الاستقالة وعودة ظريف إلى منصبه.

أما برأينا فإن الاستقالة كانت مناورة سياسية ذكية قام بها كل من ظريف وروحاني. وهي الحصـول على امتيازات غير محدودة بالنســـبة للســـياســـة الخارجية الإيرانية ومحاولة الحد من تدخل بعض الأطراف العسكرية.

بدأت المشـــــكلة مع خروج الرئيس ترامب من الاتفاق النووي، وبعدها بدأت المشـــــاكل تنهال على الحكومة الإيرانية الواحدة تلو الأخرى. المشـــاكل الاقتصـــــادية هي أهم المشـــاكل التي عانت منها الحكومة الإيرانية وتعرضت لذلك للكثير من الانتقادات في الداخل. سواء من الطرف المتشدد الذي لم يكن موافقا بالأصـل على الاتفاق النووي ومن فئات الشـعب التي سـاءت أوضـاعهم الاقتصـادية بشــكل لا يوصــف. بعد ذلك انهالت الانتقادات بشـكل خاص على كل من روحاني وظريف. وبعد الســـنوات التي تمتع بها ظريف ووزارة الخارجية الإيرانية باســـتقلال نســـبيا جيد للخوض في غمار

الدبلوماسية وإنجاز الاتفاق النووي، بدأت الأطراف التي استقالت يوماً ما بالعودة إلى الساحة والتدخل في الشؤون الخارجية. لم يستسلم ظريف لهذه التدخلات بل علا صوته ذات مرة في لقاء تلفزيوني مصور مع موقع "أخبار آنلاين" قائلا: "يستفيد الكثيرون من غسيل الأموال في ايران وأولئك الذين يغسلون المليارات هم بالطبع قادرون على تمويل حملات إعلانية ضخمة ضد قوانين مكافحة غسل الأموال".[1]

هذه الانتقادات الحادة لغسيل الأموال جعلت ظريف محلا لانتقادات لا متناهية من جميع الأطراف. لعل أبرز هذه الانتقادات، ما صرّح به رئيس السلطة القضائية "صادق لاريجاني" سابقا ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام الحالي والمقرب من المرشد الأعلى حيث وصف كلام ظريف بطعنة خنجر في ظهر الجمهورية الإسلامية[2]. ولم تنتهي المعارك حول غسيل الأموال فعلى ما يبدو أن غسيل الأموال كانت حجة للتلميح بأن هناك أشخاصاً محددين لا يريدون إقرار اللوائح الأربعة وهي عبارة عن الاتفاقية التي تنص على مكافحة تمويل الإرهاب، والتي أقرتها الأمم المتحدة عام 1999، وتشمل مقدمة و28 مادة وملحقاً واحداً، واللوائح الأربعة هي مجموعة العمل المالي، والمعروفة اختصارا بـ"اف.اي.تي.اف"، وتضمن هذه اللوائح اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب، المعروفة باسم "سي.إف.تي"التي أعطت طهران فرصا متكررة لتطبيق 41 توصية لتحقق الشفافية في نظام تبادلاتها المالية والمصرفية.

---

[1]- ظريف: پولشویی گسترده در جمهوری اسلامی ایران یک واقعیت است (ظريف: إن غسيل الأموال بشكل واسع في الجمهورية الإسلامية الإيرانية حقيقة)، بي بي سي فارسي، 2018/11/12م، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي:

http://www.bbc.com/persian/iran-46178141

[2]- لاريجانی سخنان ظريف درباره پولشویی را به «خنجری در قلب نظام» تشبيه كرد (لاريجاني يشبه حديث ظريف عن غسيل الأموال كأنه خنجر في خاصرة النظام)، راديو الغد، 2018/11/19، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي:
https://www.radiofarda.com/a/sadeq-larijani-reacts-on-zarifs-speech-on-money-laundering-in-iran/29609124.html

وتأتي أهمية إقرار هذه اللوائح والانضمام إليها كون ذلك قد يساعد إيران كثيرا في الاحتفاظ باتفاقها النووي بعد انسحاب الولايات المتحدة الأميركية منه، وهو ما قد يؤدي إلى حذف اسمها من القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي، التي صنفت فيها الدول "غير المتعاونة" في تبييض الأموال ودعم الإرهاب ماليا، وهذا بالنتيجة قد يسهل تعاملاتها المالية مع الآخرين، بحسب ما يقوله مؤيدوها.

هذا وقد أعلنت مجموعة العمل المالي(FATF) ، 22 شباط 2019، أنها أعطت إيران أربعة أشهر أخرى، مهلةً لإجراء التعديلات اللازمة لمكافحة غسل الأموال والدعم المالي للإرهاب.

ووفقًا لما أعلنته (FATF) فإن إيران تبقى خارج القائمة السوداء حتى يونيو (حزيران) القادم، بانتظار قبول انضمام طهران للمعاهدة الدولية.

وخلصت "FATF" هذا الأسبوع، خلال الاجتماع إلى أنه "ما زالت هناك بنود لم تكتمل بعد"، وذكرت في بيان أنها "تتوقع أن تمضي إيران بسرعة على مسار الإصلاح"[1].

وقالت: "إذا لم تُفعّل إيران التشريعات المتبقية بحلول يونيو (حزيران) 2019 بما يتماشى مع معايير(FATF) ، فإن مجموعة العمل المالي ستحتاج إلى زيادة الفحص الإشرافي لفروع المؤسسات المالية والوحدات التابعة لها التي مقرها إيران."

حكومة روحاني هي من الداعمين الرئيسيين لهذه اللوائح وسعى كل من روحاني وظريف خلال العامين الماضيين إلى إقناع البرلمان، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، بأهمية الانضمام إلى معاهدة(FATF) ، و"باليرمو"، ومعاهدة مكافحة تمويل الإرهاب(CFT) ،

---

[1]- مجموعة العمل المالي (FATF) تمهل إيران 4 أشهر أخرى، ايران انترناشيونال، 2019/2/22، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي:
https://iranintl.com/ar/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-fatf-%D8%AA%D9%85%D9%87%D9%84-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-4-%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89

لكنهم لم يحصلوا على الموافقة على الانضمام إلى هذه المعاهدات بسبب معارضة المتشددين في المؤسسات الحكومية.

وكان البرلمان الإيراني قد وافق على معاهدة مكافحة تمويل الإرهاب، واتفاقية باليرمو، لكن مجلس صيانة الدستور اعترض على هذه الموافقة، وهو ما أدى إلى عرض مشاريع قوانين هذه الاتفاقيات على مجلس تشخيص مصلحة النظام، الذي لم يبت في الأمر حتى الآن. جاءت استقالة ظريف على ما يبدو احتجاجاً كذلك على عدم إقرار هذه اللوائح ومن المحتمل أن تكون هذه الاستقالة بالتنسيق مع الرئيس روحاني حيث هاجم روحاني في نفس اليوم الذي استقال فيه ظريف هاجم وانتقد مراراً وتكراراً تدخل الهياكل العسكرية في البنية الاقتصادية للبلاد، قائلاً إن المرشد الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي أكد مراراً وتكراراً: "إن القوات المسلحة يجب ألا تتدخل في الاقتصاد"[1]. وفي خطابه أمام الجمعية العامة للبنك المركزي بعد يوم واحد من استقالة ظريف قال روحاني: " "لا يمكنك إعطاء البلد إلى 10 أو 20 شخصًا، ونقول لهم نحن نتبع قراراتكم". وتابع أيضا، "بعض الناس يريدون أن يبنوا جدارا حول البلد". في إشارة منه للأشخاص الذين يريدون عزل إيران. بعد كل ما ذكرناه أصبح جلياً سبب الاستقالة وهو عبارة عن مناورة سياسية لكسب صلاحيات أكبر في المجال الخارجي. إن الأيام القادمة ستحمل أخبارا سارة لكل من روحاني وظريف من حيث إقرار اللوائح الأربعة وتحسين الاقتصاد وعودة المفاوضات مع أوربا حول الالية المالية المشتركة للهروب من العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران. ولنثبت وجهة نظرنا نحيلكم إلى ما صرّح به قائد فيلق القدس الإيراني اللواء قاسم سليماني: "بالتأكيد إن السيد ظريف هو مسؤول السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية وكان خلال فترة مسؤوليته في وزارة الخارجية ولا يزال مدعوما من كبار المسؤولين في النظام خاصة قائد الثورة الاسلامية (مد ظله العالى)، مؤكدا انه "اتخذ على الدوام

---

[1] – روحانى: نيروهاى مسلح دست از اقتصاد بردارند (روحاني: إن القوات المسلحة يجب أن لا تتدخل في الإقتصاد)، كلمة، 2019/2/25، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي: http://www.kalemeh.tv/2019/02/10419/

إجراءات قيّمة على مختلف المســتويات حرصــا منه على ضــمان المصــالح الوطنية للبلاد، وكان يواكب الثورة الإسلامية والشعب الإيراني في المعركة ضد الأعداء اللدودين"[1].

[1]– ظريف يعود عن استقالته واللواء سليماني يؤكد: ظريف هو المسؤول الرئيسي عن السياسة الخارجية للبلاد، إذاعة النور، 2019/2/27، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27) انظر الرابط التالي:
/http://www.alnour.com.lb/news/politics/353936

المصادر والمراجع:

- بشارة، عزمي، صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تتجب الديمقراطية نقائض الليبرالية، مجلة سياسات عربية، العدد 23، تشرين الثاني 2016.

- جواد ظريف، الصفحة الرسمية على انستاغرام، 2019/2/25، (تاريخ الزيارة: 2019/2/26)، انظر الرابط التالي:

https://www.instagram.com/p/BuUTD0CBv73/

- جواد ظريف، الصفحة الرسمية على انستاغرام، 2019/2/27، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي:

https://www.instagram.com/p/BuYD4rah6FX/

- ظريف در تماس پیامکی با «انتخاب»: بعد از عکس های ملاقاتهای امروز، دیگر جواد ظریف به عنوان وزیر خارجه در جهان اعتباری ندارد (ظريف في رسالة أرسلها إلى موقع اختيار: بعد صور اجتماعات اليوم، لم يعد لجواد ظريف اعتباراً دولياً بوصفه وزيراً للخارجية)، انتخاب، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/26) انظر الموقع التالي :

http://www.entekhab.ir/fa/news/461580/

- دیدار مداحان اهل‌بیت با رهبر انقلاب (لقاء قائد الثورة مع عدد من منشدي أهل البيت)، وكالة أنباء ايسنا، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/26)، انظر الموقع التالي:

https://www.isna.ir/news/97120703381/

- روحانی: از دکتر ظریف تشکر می‌کنم (روحاني: أشكر الدكتور ظريف)، وكالة الأنباء الإيرانية تسنيم، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/26)، انظر الموقع التالي:

https://www.tasnimnews.com/fa/news/1397/12/07/1956300/

- روحانی به ظریف: با استعفای جنابعالی موافقت نمی‌کنم (وحاني لظريف: لا أقبل استقالتكم)، يورو نيوز فارسي، 2019/2/27، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي:

https://fa.euronews.com/2019/02/27/rouhani-rejects-resignation-of-foreign-minister-zarif

- واكنش على مطهرى به استعفاى ظريف (ردة فعل علي مطهري حول استقالة ظريف)، انصاف، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي:
http://www.ensafnews.com/159044/

- جواد كريمي قدوسي، الصفحة الرسمية على تويتر، 2018/9/23، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27) انظر الرابط التالي:
https://twitter.com/KarimiGhodousi/status/1043959825649029121

- جواد كريمي قدوسي، الصفحة الرسمية على انستاغرام، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27) انظر الرابط التالي:
https://www.instagram.com/p/BuW-kpch3rO/

- رائفي بور، الصفحة الرسمية على تويتر، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي:
https://twitter.com/A_Raefipour/status/1100433853313937408

- بنيامين نتنياهو، الصفحة الرسمية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بالعربي على تويتر، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي:
https://twitter.com/Israelipm_ar/status/1100309669908750336

-SecPompeo ، وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، الصفحة الرسمية على تويتر، 2019/2/26، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي :
https://twitter.com/SecPompeo/status/1100183711528689665

-ظريف: پولشـويی گسـترده در جمهوری اسـلامی ايران يک واقعيت اسـت (ظريف: إن غسـيل الأموال بشـــكل واســـع في الجمهورية الإســـلامية الإيرانية حقيقة)، بي بي ســـي فارســـي، 2018/11/12م، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي:

http://www.bbc.com/persian/iran-46178141

- لاريجانی سـخنان ظريف درباره پولشـويی را به «خنجری در قلب نظام» تشـبيه كرد (لاريجاني يشـــبـه حديث ظريف عن غســـيل الأموال كأنـه خنجر في خـاصـــرة النظـام)، راديو الغد، 2018/11/19، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي:

https://www.radiofarda.com/a/sadeq-larijani-reacts-on-zarifs-speech-on-money-laundering-in-iran/29609124.html

- مجموعـة العمـل المـالي (FATF) تمهـل إيران 4 أشـــهر أخرى، ايران انترنـاشـــيونـال، 2019/2/22، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي :

https://iranintl.com/ar/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-fatf-%D8%AA%D9%85%D9%87%D9%84-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-4-%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89

-روحانی: نيروهای مسـلح دسـت از اقتصـاد بردارند (روحاني: إن القوات المسـلحة يجب أن لا تتدخل في الإقتصاد)، كلمة، 2019/2/25، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27)، انظر الرابط التالي:

http://www.kalemeh.tv/2019/02/10419/

- ظريف يعود عن استقالته واللواء سليماني يؤكد: ظريف هو المسؤول الرئيسي عن السياسة الخارجية للبلاد، إذاعة النور، 2019/2/27، (تاريخ الزيارة: 2019/2/27) انظر الرابط التالي:
http://www.alnour.com.lb/news/politics/353936/

إيران والخيارات القادمة

Iran and the coming options

الباحثة: هيبة غربي (جامعة قسنطينة 3 /الجزائر)

ملخص:

منذ تولي الرئيس "**حسن روحاني**" السلطة اظهر تفضيله لان تصبح السياسة الإيرانية أكثر وسطية وتعاوناً، وحكومته التي ترفع شعار "**التعقل والاعتدال**" متحمسة لتعديل الوضع الاقتصادي عن طريق اتخاذ خطوات باتجاه رفع العقوبات، وجدب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين الروابط مع بعض الدول المجاورة ومع الولايات المتحدة الأمريكية. إلاّ أن انسحاب هذه الأخيرة من الاتفاق النووي، والشروط التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي "**مايك بومبيو**" بشأن تقويض النظام الإيراني في الشرق الأوسط. جعل إيران تساورها مخاوف حقيقية من زوال نظامها وإسقاطه، وهو ما فرض عليها تحسين علاقتها مع كل الدول، وبالتحديد تغيير سياستها الخارجية فما دام المذهب الشيعي الإيراني يسمح بتحديث الإسلام، فلم لا تُحدِّث إيران سياستها الخارجية لضمان مستقبلها وتحقيق مصلحتها الخاصة.

الكلمات المفتاحية: إيران، السياسة الخارجية، الخيرات القادمة.

Summary:

Since the inauguration of President "Hassan Rowhani" power showed a preference because Iranian politics become more centrist and cooperation, and his government, which raises the slogan of "prudence and moderation" keen to modify the economic situation by taking steps towards the lifting of sanctions, and waterless foreign investment, and improving ties with

neighboring countries and with the US United States of America. However, the latter's withdrawal from the nuclear agreement and the conditions announced by US Secretary of State "Mike Pompeo" on undermining the Iranian regime in the Middle East. Making Iran harbored real fears of the demise of the regime and overthrow, which was imposed to improve its relations with all countries, and in particular to change its foreign policy as long as the Iranian Shiite doctrine allows updating Islam, why Iran does not occur its foreign policy to ensure its future and to achieve their own interests.

key words : Iran / Foreign Policy/ Good things coming

مقدمة:

ازدهرت الدراسات الإيرانية في العقود الأخيرة وباتت تُشكل إحدى أهم القضايا المعاصرة، التي تُثير أقلام الباحثين والخبراء الاستراتيجيين ومراكز صناعة الأفكار في الغرب والعالم العربي؛ وتزايد هذا الاهتمام بعد سنة **1979**؛ وهو العام الذي شهد انقلاباً هائلاً في تاريخ إيران المعاصر، فسجل أول ثورة في القرن العشرين تسير عكس الثورات عبر تكريس نظام ديني قائم على ولاية الفقيه. ومما زاد من حجم الأبحاث والإصدارات المعنية بالشأن الإيراني، سعي طهران لتوسيع نفوذها الإقليمي وتدخلها المفرط في الشؤون الداخلية لدول عربية عدة. رغم هذا وذاك فان إيران تمر بأوضاع اقتصادية صعبة، ولم يفلح الرئيس حسن روحاني، الذي أطلق الكثير من الوعود، منذ وصوله إلى سدة الرئاسة سنة **2013**، في معالجة العديد من تعقيداتها. اذ تعاني قطاعات الاقتصاد الإيراني من عدد من المشكلات، تمثل أهمها في تهاوي العملة، ومعدلات نمو سلبية، وتضخم تجاوز **35%** وعليه فأن الرئيس الإيراني "**حسن روحاني**"، تساوره مخاوف حقيقية من زوال نظامه وأن تلك التحذيرات تعكس تلك المخاوف، بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق الإيراني، والشروط التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي "**مايك بومبيو**" بشأن تقويض النظام الإيراني في الشرق الأوسط. أما على الصعيد الخارجي، فان المجتمع الدولي سئم من التصرفات

الإيرانية، ما أدى إلى اتخاذ خطوات ملموسة تجاه تقويض النفوذ الإيراني، كنجاح تحالف سائرون مقتدى الصدر المعاد لإيران في الانتخابات التشريعية في العراق، ورفضه للتدخل الإيراني في البلاد. كذلك في سوريا ولبنان واليمن.... كل هذه العوامل تُنذر بأن نظام الملالي إلى الزوال..

إلاّ أنّ إيران تبقى قَويّة، وتزداد قُوّة، وتَملُك قُدرةً مُتميّزةً في قِراءَة التَّطوُّرات وتَقدير المَواقِف ولا نَعتقِد أنّها ستَمُد رَقبتها لحَبل المِشنَقة الأمريكية الإسرائيليو طَوعًا، إيران ستَناور وتُحاوِل كسب الوقت، ولكن إذا وَصَل الأمر إلى قَطع الأعناق النِّفطيّة، وتَجويع الشَّعب الإيرانيّ على أمَل إسقاط النِّظام، فإنّ الرَّد سَيكون مُختَلِفًا.. بَل مُختَلِفًا جِدًّا..لذلك فهناك عدة خيارات أمامها للحفاظ على قوتها وهيمنتها في ظل الظروف الدولية الراهنة...على هذا الأساس تُطرح الإشكالية التالية: **كيف ساهمت الظروف الدولية الراهنة في دراسة إيران لخياراتها القادمة؟...**

الفرضية:

إذا كانت المرحلة الروحانية قد تميزت بـــ الغلاء المعيشي والوضع الاقتصادي المتردي والكساد وتفشى الفساد، ما جعل الرئيس "حسن روحاني" يقف حائراً بين وعود انتخابية لم تر النور بعد وازدياد الضغوط الخارجية والداخلية على حكومته. فإن هذا الأخير يجد نفسه أمام موقف صعب وخيارات قادمة أصعب لاحتفاظ إيران بـــ قوتها وهيمنتها في ظل الظروف الدولية الراهنة.

المبحث الأول: المرحلة الروحانية لإيران

منذ تولي الرئيس "**حسن روحاني**" السلطة اظهر تفضيله لان تصبح السياسة الإيرانية أكثر وسطية وتعاوناً، وحكومته التي ترفع شعار "**التعقل والاعتدال**" متحمسة لتعديل الوضع الاقتصادي عن طريق اتخاذ خطوات باتجاه رفع العقوبات، وجدب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين الروابط مع بعض الدول المجاورة ومع الولايات المتحدة الأمريكية. خاصة وانّ إتمامه لاتفاق نووي نهائي وما

ســينتج عنه من جهة رفع العقوبات، يُرجح أن يُشــكل دعماً له ويزوده بالمجال اللازم لإقرار أجندته في حقلي السياسة الخارجية والداخلية[1].

المطلب الأول: إيران اقتصادياً

عندما تَســلَّم الرئيس الحالي "**حســن روحاني**" الحكم ســنة **2013** كانت مؤشِّــرات الأداء الاقتصـادي في أسوأ ما يكون بمعدَّل نمو حقيقي سلبي **0.3-%** ومعدَّل تضـخم مرتفع جدًّا **35%** في الإحصـــاء الرســـمي و**45%** في غير الرســـمي، ووصــل الحال إلى طريق مســـدود إلَّا طريق التصــالح مع الغرب والولايات المتحدة، فكانت ســنة **2016** هي الســنة التي شــهدت تطبيق خطة العمل الشـــاملة المشـــتركة أو ما يطلق عليه الاتِّفاق النووي مع مجموعة **5+1**، الذي عولَّ عليه روحاني كثيرًا في إنعاش الاقتصـــــاد وتطوير أدائه وإخراجه من أزماته الحادة، ومع تطبيق الاتِّفاق النووي عادت الصادرات النِّفْطية والاستثمارات الأجنبية، وإن كانت أقلّ من المتوقَّع.

تحسـنت مؤشِّـرات أداء الاقتصــاد عمومًا منذ ســنة **2016** لما شـكَّلَه قطاع النِّفْط من أهمِّية نسـبية لنموّ الناتج المحلي الإجمالي، وإن لم يسِـرْ الأمر بنفس مســتوى الأداء المنتظر بعد الاتِّفاق النووي مع مؤشِّـرات أخرى تمسّ المسـتوى الاقتصــادي اليومي للمواطنين الإيرانيين، كالبطالة، وكذلك على الصـــعيد التنموي الاجتماعي، فتفاقمت الأزمات الداخلية وازدادت وتيرة الاحتجاجات المندِّدة بتردِّي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية خلال سنة **2017**، تزامُنًا مع تولِّي "**دونالد ترامب**" رئاسة الولايات المتحـدة الأمريكيـة وتهـديـده بخروج بلاده من الاتِّفـاق النووي وتقويض الاتِّفـاق وإعـادة العقوبـات الاقتصادية على إيران مرة أخرى.

---

[1] علي رضا نادر، "**الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الإيرانية**"، ص 2، موقع: www.rand.org، 2019/02/18.

ثم جاء قرار "**دونالد ترامب**" في **ماي 2018** بخروج بلاده من الاتّفاق النووي وإعادة تطبيق عقوبات اقتصـــادية قاسـية على الاقتصـــاد الإيراني على مرحلتين، الأولى في الســادس من اوت وتشـــمل عقوبات على مشـــتريات إيران من الدولار الأمريكي، وتجارتها في الذهب والمعادن الخام والصـــلب والفحم والبرمجيات الصـناعية واسـتيراد الطائرات وقطع غيارها وقطاع السـيارات. والثانية في **الرابع من نوفمبر** من نفس السـنة على مشـتريات النِّفْط الخام الإيراني، والمتعاملين بالتحويلات المالية مع البنك المركزي الإيراني وعقوبات أخرى، ليضيف فصلًا جديدًا في تاريخ النظام الإيراني مع الأزمات الخارجية منذ ثورة **1979**[1] .

المطلب الثاني: إيران وملف حقوق الإنسان

كان ملف حقوق الإنســـان وأحكام الإعدامات المتصـــــاعدة في إيران، دوماً من المآخذ الرئيسـية على الجمهورية الإسـلامية الإيرانية، وقد تم دائماً توجيه الانتقادات لها على هذا الأسـاس بالدرجة الأولى، وقد كان هذا الملف ولا يزال نقطة الاختلاف الأساسية بين النظام الديني المتطرف والمجتمع الدولي.

عندما بدأ حســـن روحاني بالاســـتعداد لحملته الانتخابية فإنه أكد على نيته في تحســـين أوضـاع حقوق الإنسان في إيران، وهو أمر لاقى الكثير من الارتياح والاستحسان من جانب الدول الديمقراطية ومن جانب المنظمات المعنية بـــــــــ حقوق الإنسان، لكن لم يدر بخلد هذه الدول أنّ روحاني سـوف يسـتخدم شـعاره هذا كوسـيلة من أجل بلوغ غايات وأهداف محددة، وأنه سـيقوم بلعبة داخليــة هــدفهــا الأســـــاســـــي هو التمويــه على المجتمع الــدوليــة وتضـــليلــه[2].

---

[1] احمد شمس الدين ليلة، "**تقييم الأداء وسيناريوهات المستقبل وخيارات النظام**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع:https://rasanah-iiis.org ، 2019/01/25.

[2] فلاح هادي الجنابي، "**حقوق الإنسان وإصلاحات روحاني**"، المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية"، موقع: https://www.ncr-iran.org، 2019/01/27.

منذ أكثر من عامين، والعالم منشغل بمزاعم الصراع الدائر بين روحاني ورجال الدين المتشددين الآخرين في الحكم بخصوص المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو في الحقيقة صراع وهمي مفتعل هدفه خداع وإلهاء المجتمع الدولي وابتزازه عن طريق دفعهم من أجل دعم روحاني ضد رجال الدين المتشددين كي يصبح موقفه قويا ويلتف حوله الشعب الإيراني، لكن الذي يجب أن يعرفه المجتمع الدولي ويستوعبه جيداً هو أن روحاني بنفسه قد دافع عن تنفيذ أحكام الإعدامات واعتبرها ضرورية من أجل حفظ النظام، كما أنه كان شخصياً أحد أبرز المسؤولين الإيرانيين الذين ساهموا في قمع انتفاضة سنة **2009** والنيل منها بمنتهى الوحشية والقسوة.

أكثر من **2000** حكم إعدام تم تنفيذه خلال عهد روحاني وهو رقم مرعب قياساً إلى العهود السابقة رغم أنه لا يُمثل الرقم الحقيقي لاعتبارات كثيرة، كما أنّ الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والتضييق على الحريات كانت من أبرز معالم عهد روحاني، كما يجدر بالذكر أنّ إيران وطوال ثلاثة عقود ونصف العقد من عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد تلقت **61** إدانة دولية بخصوص إنتهاكاتها لحقوق الإنسان اثنان منهما في عهد روحاني نفسه. وعندما كانت المفاوضات الماراثونية دائرة بين الدول الكبرى والنظام الديني المتطرف في إيران جارية، طالبت السيدة "**مريم رجوي**"، رئيسة الجمهورية المنتخبة من جانب المقاومة الإيرانية، الدول الكبرى بجعل تحسين حقوق الإنسان ووقف الإعدامات شرطًا في الاتفاق النووي مع طهران، بالإضافة إلى أنها قد طرحت قبل ذلك ضرورة إحالة ملف حقوق الإنسان في إيران إلى مجلس الأمن الدولي، كما نوهت "**مريم رجوي**"، بذلك إلى أهمية وحساسية هذا الملف وتأثيره الكبير جداً على طهران، لكن لحد الآن كما يبدو لم تنتبه الدول الكبرى للاستخدام الأمثل لملف حقوق الإنسان وتوظيفه بالصورة التي تخدم السلام والأمن والاستقرار في إيران والمنطقة والعالم(1).

(1) **المرجع نفسه.**

وعليه فان حالتا الأمن والاستقرار بقيتا من أهم النقاط المنعدمة في عهد حسن روحاني الذي أكد على نيته في تحسين أوضاع حقوق الإنسان في إيران، خاصة وأنّ الاستقرار والأمن وحقوق الإنسان يسيران جنباً إلى جنب ولا يمكن الفصل بينها فهما وجهان لعملة واحدة...وما دام هذا لم يتحقق بعد فان إيران في عهد "**حسن روحاني**" لا زالت وستبقى تعاني من انعدام ابسط حقوقها وهو الأمن والاستقرار.

المطلب الثالث: إيران والاتفاق النووي

"**إن الاتفاق النووي مع القوى العالمية سيفتح فصلًا جديدًا من التعاون مع العالم الخارجي بعد سنوات من العقوبات. النتيجة المرضية للجميع ستحُدُّ تدريجيًّا من انعدام الثّقة المتبادل**". **هذا ما عبّر عنه الرئيس الإيراني** "**حسن روحاني**" بسبب توصُّل دول "**1+5**" للاتفاق مع إيران حول برنامجها النووي الذي ملأ العالم ضجيجًا طوال سنوات مديدة، وأنذر بحرب إقليمية شاملة. والذي تمّ في "**فيينا**"، بعد مفاوضات استمرَّت مدَّة **21** شهرًا. بالنسبة لروحاني، فالرَّئيس يُعوّل كثيرًا على رفع العُقُوبات عن بلاده. وفقًا لبعض التخمينات فإنَّ ما بين **30- 50 مليار دولارًا** من عائدات إيران النفطيَّة المجمَّدة ستتحرر فور التوقيع على الاتفاق. بالجُملة؛ لإيران ما يصل لـــ **100 – 140 مليار دولار** من عائدات النِّفط مُجمَّدة في المصارف الأجنبيَّة. لكنَّ رهان روحاني على رفع العقوبات ربما يكون رهانًا غير مجدٍ حسب الاقتصاديين لان العقُوبَات مسؤولة فقط عن **20%** من مشكلات الاقتصاد الإيراني.

بالنسبة لـــ أوروبا ستخرج العديد من الدُّول الأوروبيَّة بمنافع اقتصادية في المقام الأول، فُسوق السيَّارات مثلًا بين فرنسا وإيران سيشهد نقلة كُبرى بعد رفع العقوبات، خصوصًا أنَّ ثَمَّة علاقات اقتصاديَّة بين البلدين منذُ سَنَوات تُقيِّدها فقط العقوبات التي كانت مفروضة. بالمُجمل تظلّ الاستفادة الكُبرى التي ستستفيدها أوروبا من وراء الاتفاق النووي هو النِّفط والغاز الإيراني. والغاز على التحديد.

بالنسبة لـــــــــــ أمريكا فبعدما خرج "**بارك أوباما**" من العراق وأفغانستان، في محاولاته لسحب يد الولايات المتحدة من الشـــرق الأوســـط، ومتابعتها الأمور عبر حلفائها الإقليميين. يبدو اتفاق إيران سيسهِّل على الولايات المتحدة عدَّة ملفَّات: العراق وسوريا أولًا، بعض التأثيرات في لبنان وفلسطين كذلك، اليمن بشــكلٍ أســاســيّ. ما يبدو هو أنّ الولايات المتحدة لم تعد ترى في الســعودية حليفها الأهمّ، فقد تصــرفت بما يخالف أمانيها، ويبدو أنها ســتترك لإيران العنان للتحرك في المنطقة كيفما تشــاء طالما تحافظ على مصــالح أمريكا. الجدير بالذكر أن طهران وواشــنطن اشــتركتا في التَّحالف الدولي على "**داعش**" ما يعني أنَّ تعاونًا بينهما – عندما تجمعهما المصــلحة – ســيكون مقدَّمًا على دولة كالسعودية، تورطت في عدة ملفات ولم تستطع حلَّها كملفّ سوريا الذي بدا أنّ إيران تبلي فيه بلاءً حسنًا[1].

بـــــــالنسبة لروسيا فما فعلته هو تجنُّب وقوع أية حروب مع إيران، وكذلك تجنُّب أن تُطَبِّع إيران علاقاتها مع الولايات المتحدة. فتبقى روســـيا هي الحصـــان الأســـود للرهان في العلاقات الإيرانية الأمريكية، علماً أنّ روسيا هي المورِّد الأساسي للسلاح إلى إيران، وهي التي بنت مفاعلات إيران النووية كذلك، ناهيك عن كمّ التبادل التجارب بين البلدين[2].

وعلى هذا الأســاس فان الاتفاق النووي يعني، من الناحية الســياســية، اعترافًا مباشــرًا من قبل الولايات المتحدة بإيران كقوة إقليمية كبرى، ينبغي التنسيق معها في كل ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسـط، وهو ما يمنح، بطبيعة الحال، هامش مناورة سـياسـيّ واسـع للجمهورية الإسـلامية في مقاربة الكثير من الملفات الملتهبة.

---

[1] عبد الرحمن ناصر، "**كيف يبدو الشرق الأوسط "الجديد" بعد الاتفاق النووي؟**"، ساسة بوست، موقع: https://www.sasapost.com، 2019/01/30.

[2] **المرجع نفسه.**

المطلب الرابع: التدخلات الإيرانية

مع مرور ما يقرب من أربعين عاما منذ قيام نظام الجمهورية الإيرانية **سنة 1979**، تعاني المنطقة العربية برمتها من تدخلات إيرانية متنوعة الأســـاليب ومتعددة المســـتويات، بدءاً من تصـريحات المسؤولين، مروراً بخلق أذرع وجماعات موالية وصـولاً إلى دعم وتشـجيع وتدريب خلايا القتل والتخريب والإرهاب الهادفة إلى إيجاد حالة من الفوضـى والترويع في المجتمعات العربية. وإذا كان صـحيحاً أنّ هذه التدخلات كانت متمركزة في بداياتها في منطقة الخليج على وجه التحديد، إلاّ أنه في الآونة الأخيرة تزايد حجم النشـاط التدخلي الإيراني في شؤون كثيرة من دول المنطقة. بمعنى أكثر وضـوحاً أنّ حديث جنرالات الحرس الثوري عن سيطرة طهران على أربع عواصـم عربية ليس مجرد هفوات أو خطابات جوفاء، بل هي تصــريحات عاكســة لواقع قائم بالفعل يؤكده كلام الرئيس الإيراني "**حســن روحاني**" عن المعبر الإيراني الإلزامي على مســتوى المنطقة، ذلك المعبر الهادف إلى إحداث تغييرات ســـياســـية عميقة في الدول العربية، يترتب عليها تغيير موازين القوى بين مكوناتها المجتمعية عبر إدخال تعديلات ديموغرافية على الأرض لضـمان تكريس الملامح الجديدة، ولعل ما يجري في كل من ســـوريا والعراق واليمن يؤكد على ذلك، وقد عبرت "**الوثيقة العربية الشـــاملة لمكافحة الإرهاب**" والتي ناقشـــها رؤســـاء المجالس والبرلمانات العربية خلال مؤتمرهم بالجامعة العربية في فيفري ســـنة **2018**، والمقرر رفعها إلى القمة العربية في دورتها التاســـعة والعشـرين في الرياض **مارس** من نفس السـنة، عن مخاطر التدخل الإيراني في المنطقة العربية، إذ أكدت على أنّ التدخل الإيراني، أدّى إلى إذكاء الطائفية واســـتشـــراء الإرهاب، وتمدد الجماعات الإرهابية وتكوين ودعم ميليشيات طائفية مسلحة، الأمر الذي يُشكل تهديدًا للتماسك المجتمعي في الوطن العربي.

إنّ التدخلات الإيرانية في شؤون المنطقة ليست مجرد سياسة تنتهجها الدولة الإيرانية في مرحلة ما أو تجاه طرف ما، وإنّما هي سياسة متجذرة في دستور الدولة، إذ تشرع لها المادة **154** من الفصل العاشر الخاص بالسياسة الخارجية من دستورها في ضوء رغبة النظام الإيراني في تأسيس حكومة عالمية، التدخل في شؤون الدول بحجة دعم المستضعفين على حد زعمها رغم ما تمارسه من قتل وإرهاب لمكونات الشعب الإيراني كما يحدث لعرب الأحواز والأكراد والبلوش الذين يعانون منذ عقود من ويلات قمع وإرهاب النظام وأدواته تحت ســـمع ونظر المنظمات العالمية التي وقفت عاجزة في ردع آلة القتل والإرهاب والتشريد لتلك المكونات الكبيرة في الدولة الإيرانية[1].

وعليه فقد تميزت المرحلة الروحانية بـــــــ الغلاء المعيشي والوضع الاقتصادي المتردي والكساد وتفشـــي الفســاد، هذا ما جعل الرئيس "**حسـن روحاني**" يقف حائراً بين وعود انتخابية لم تر النور بعد وازدياد الضغوط الخارجية والداخلية على حكومته.

وعلى هذا الأسـاس يجد "**حسن روحاني**" نفسـه أمام موقف صـعب وخيارات قادمة أصـعب لاحتفاظ إيران بـــــــ قوتها وهيمنتها في ظل الظروف الدولية الراهنة. وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية والداخلية لإيران في ظل الظروف الدولية الراهنة واهم خيارتها القادمة

وعد روحاني عندما كان مرشحًا للرئاسة بالتغلب على المِحَن التي تواجهها إيران عن طريق حل الأزمة النووية وتحسين الاقتصاد والتخفيف من السياسة الاجتماعية القمعية للنظام، إلاّ انه وفقًا

---

(1) احمد طاهر،" **بالأرقام...... خسائر فادحة لنظام إيران في سوريا واليمن**"، المجلة، موقع: https://arb.majalla.com، 2019/02/03.

لإحصـــاءات الحكومة الإيرانية الرســمية يعيش ما يقرب من ثلث الإيرانيين تحت خط الفقر، على الرغم من أنّ التقديرات غير الرسمية تشير إلى أنّ العدد يتجاوز ذلك بكثير. ورغم مواصلة المجتمع الإيراني لطريقه نحو التحرر، فإنه يبدو أنّ انتهاكات حقوق الإنســان قد ازدادت في عهد روحاني، وأنّ الإنجاز المميز للرئيس روحاني "**الاتفاق النووي**" بات معرضًا للخطر بعد تنفيذ الرئيس "**دونالد ترامب**" تهديداته بالانســحاب من الاتفاق. وقد أدرك "**حســن روحاني**" أنّ إيران بحاجة ماسّــة إلى إصــــلاحات كبيرة، ولكن قدرته على إحداث تغيير حقيقي يعرقلها -إن لم يمنعها تمامًا- وجود خامنئي والمؤسـسـات الإيرانية غير المنتخبة والرجعية، بما فيها مجلس صـيانة الدسـتور وعديد من المؤسسات شبه الحكومية وكذلك قوّات الأمن بما فيها قوّات الحرس الثوري. وعليه، وبدراسة الوضع الإيراني الحالي فإن هناك عدة خيارات محتملة قد تحدث في المســتقبل. ومن المســتحيل تحديد الخيار الذي سيقع، إلاّ أنّ بعض هذه الخيارات أكثر احتمالًا من غيرها نظرًا لوضع إيران الهش[1].

المطلب الأول : التحديات الاقتصادية والسياسية

أولاً/ التحديات الاقتصـــادية: إنّ أي مراقب يطلع على الميزانية المقدمة من قبل الرئيس حســن روحاني لمجلس الشورى يستطيع أن يتوقع أنّ أحد أكبر التحديات التي تواجه إيران في العام 2018 سوف يكون الضـغوط الاقتصـادية على عامة الشـعب وقدرة تحمله لهذه الضـغوط أو حسبما تفضّل الحكومة الإيرانية الإشـارة إليها بالإصـلاحات الاقتصـادية. وهنا يُمكننا أن نشـير إلى الاحتجاجات الأخيرة، نهاية سـنة **2017**، التي عصـفت بالبلاد والتي كانت جذورها اقتصـادية[2]. خاصـة وان الاقتصاد الإيراني يعاني من أزمات حادة نتيجة عاملين أساسيين هما البيروقراطية المعوقة والكشف

---

[1] علي رضا ناذر، "**مستقبل إيران السياسي غير المؤكد**"، **المعهد الدولي للدراسات الإيرانية**، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/02/10.

[2] عماد ابشناس، "**إيران في 2018: تحديات تثقل كاهل النظام والمجتمع**"، مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net، 2019/02/06.

عن قضـايا كبرى للفسـاد والاختلاس بمليارات الدولارات والرشـوة خلال السـنوات القليلة الماضـية[1]. وبما أن مشـــــاريع الحكومـة الإيرانيـة، التي كـانت تعوِّل على الاتفاق النووي للخروج من الجمود الاقتصـادي، قامت برفع سقف توقعات الشـارع من الاتفاق، ومن ثَمَّ واجهت عراقيل وضـعتها الإدارة الأميركية على تنفيذ هذا الاتفاق، فإن الحكومة تعتبر أنّ عليها التوجه نحو محورين:

الأول/ الإصلاح الاقتصادي بشكل تُؤمِّن فيه الضرائب الحجم الأكبر من مداخيل الدولة بدل البترول الذي ما زال يصـعب تحصـيل عائداته وأثمانه من الدول الأخرى. وتكمن المشـكلة في أن الإيرانيين ليس لديهم ثقافة دفع الضـــــرائب على غرار الدول الغربية، واعتادت الحكومات الإيرانية خلال مئة سنة الأخيرة، أن تؤمِّن مداخيلها عبر بيع البترول، وعادة ما كانت الضرائب تؤمِّن **7%** من مداخيل الدولة كحد أقصـى، وكانت تشمل الضرائب على رواتب الموظفين .ومن المؤكد أنّ محاولة الحكومة تأمين ما يزيد عن **60%** من مداخيلها عبر الضـرائب سيُحدث صـدمة كبيرة في المجتمع، قد تؤدي إلى ردَّات فعل عنيفة من قبل المواطنين، أقلها ما شـــهدناه نهاية سـنة **2017**. يضـاف ذلك إلى معضلة البطالة التي تطول بصورة أساسية الشباب الذين يشكِّلون الأكثرية النسبية للمجتمع الإيراني، وهي تشبه كرة الثلج التي تكبر يومًا بعد يوم.

الثاني/ الاقتصـاد المقاوِم الذي يعتمد على إعادة بناء البنية التحتية للاقتصـاد الإيراني بحيث يقوم بتأمين حاجة البلاد من السـلع والمواد الأسـاسـية، بحيث لا تحتاج لاسـتيراد البضـائع بشـكل يمكِّن أعداء إيران من استغلال العقوبات الاقتصادية ضدها.

ثانياً/ التحديات السياسية: وتتمحور أيضًا حول محورين:

---

[1] "**الاقتصاد الإيراني قبل وبعد الاتفاق النووي**"، مركز دراسات دور انتاش، موقع: https://www.dusc.org، 2019/02/11.

الأول/ المشاكل الداخلية خاصة وأنّ إيران ستكون على موعد مع الانتخابات المقبلة لمجلس الشورى الإسلامي خلال سنة **2019**، وتشكِّل التجاذبات السياسية سنة **2018** أرضية لهذه الانتخابات . وعليه، فإن الاتجاهات السياسية المختلفة سوف تحاول ضرب بعضها البعض، وستكون حكومة الرئيس روحاني وبرامجها في شتى المجالات أحد أسهل الأهداف وصولًا لجميع الاتجاهات السياسية[1].

الثاني/ مواجهة المشاكل الخارجية مع الحكومة الجديدة للولايات المتحدة وجيران إيران خاصة المملكة العربية السعودية، من جهة، واستمرار الوجود الإيراني في المنطقة وصناعة الصواريخ البالستية والأسلحة الدفاعية؛ الأمر الذي يعتبره النظام في إيران ضمانة للأمن القومي الإيراني، من جهة أخرى، وما يمكن أن يشكِّله هذا الحضور من أعباء سياسية واقتصادية تنعكس على الداخل الإيراني. ويهدف السلوك الأميركي تجاه إيران إلى إعادتها الى كرسي المفاوضات مجددًا، وهذا أدى إلى صعود الاتجاهات المتشددة داخل إيران مجددًا حيث يصعب على أية شخصية سياسية اليوم أن تتحدث عن مفاوضات على غرار ما حدث قبيل الانتخابات النيابية.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية والاجتماعية

أولاً/ التحديات الأمنية: إذا ما نظرنا إلى خريطة إيران السياسية فيمكن أن نلاحظ أن "**المجموعات الإرهابية**" تتواجد في كل المناطق الحدودية لإيران وتترصد للنفاذ داخل البلاد بأي شكل من الأشكال. وما يزيد من خطورة التهديد أنّ دولًا معادية لإيران بدأت تمويل المجموعات المعارضة بشكل سخي جدًّا خلال الآونة الأخيرة، وبات المعارضون الإيرانيون خارج البلاد يمتلكون وسائل إعلام فضائية وشبكات تواصل اجتماعي قوية جدًّا تؤثر على الداخل الإيراني بشكل كبير.

---

[1] عماد ابشناس، **المرج سبق ذكره**.

ثانياً/ التحديات الاجتماعية: تواجه إيران شـــرخًا كبيرًا بين الجيل الجديد الذي يُعتبر الجيل الخامس للثورة والأجيال الأولى والثانية للثورة في مجالات اجتماعية وثقافية عدَّة؛ حيث أنّ تمســـك الأجيال الأولى للثورة بمبادئها مقابل ابتعاد الأجيال الجديدة عن هذه المبادئ يؤدي إلى تصـــادم كبير في الأفكار. وعلى الرغم من أن معظم احتجاجات بداية سـنة **2018** بدأت لأسـباب اقتصـادية إلاّ أنّ الشـــباب الذين ســـايروا هذه الاحتجاجات فيما بعد كان معظمهم يُعبِّر عن موقفه تجاه الظروف الاجتماعية والثقافية التي تواجهه إلى جانب مشاكله الاقتصادية خاصة البطالة[1].

المطلب الثالث: أهم الخيارات الإيرانية القادمة

أولا/ الخروج من منطقة الشرق الأوسط ولعلى أبرز نتائج التدخُّل الإيرانيّ في هذه المنطقة بعد ما يعرف بالربيع العربي، انهيار الدول الوطنية كما حدث في العراق وسـوريا ولبنان واليمن، وتَصـاعُد موجة الإرهاب بصـورة غير مسـبوقة، واتسـاع نطاق الحروب الأهلية في المنطقة، وتوغُّل الفاعلين من غير الدول، وانتشـار الميليشيات المسلَّحة، وانتشـار الفوضـى وعدم الاستقرار[2]. إلاّ انه حسب ما يعتقده المحللون فإن طهران تعمل على تغيير نهجها في ســـوريا، بالاعتماد على القوة الناعمة بدلاً من العســـكرية، بهدف ضـــمان اســـتمرار وجودها، وقطف ثمار دعمها للنظام الســـوري طيلة الأعوام السابقة. فهي تسعى من خلال هذه المخططات إلى تثبيت وجودها في سوريا ما بعد انتهاء الصـراع، من خلال تطبيع وجودها الثقافي والاجتماعي في المجتمع السـوري، مما يضـمن اسـتمرار تأثيرها حتى بعد انتهاء الصراع في سوريا. كما ان تثبيت هذا الوجود على الأراضي السورية يضمن لإيران دعم دورها الإقليمي في المنطقة من خلال تسهيل وصـولها لحليفها حزب الله عن طريق ربط إيران بـــــــ لبنان مرورا بـــــ دمشق وبغداد. كما سيساعدها هذا الوجود في مواجهة الضغوط

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] محمود حمدي أبو القاسم، "**إيران: سياسات التدمير وطموحات الإعمار**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع:https://rasanah-iiis.org ، 2018/02/12.

والعقوبات الدولية المفروضـــة عليها...وهو ما عبّر عنه أمين ســر الهيئة الســياســية في الائتلاف الوطني الســوري المعارض، "**رياض الحسن**"، في تصـريح خاص لمدونة مصـدر سـوريا قائلاً: "**إنّ ضـــغط الولايات المتحدة الأمريكية على طهران للخروج من ســـوريا جعلها تبحث عن باب آخر لتثبيت احتلالها لسـوريا، بعد أن شـعرت بالخطر الذي يحوم حول وجودها العسـكري**"، وأضــاف "**أنها وجدت في التغلغل الثقافي وسيلة جديدة لتحقيق أهدافها**" . إن إيران حسب "**رياض الحسن**" تسعى لـــــــ فرض ثقافتها المذهبية الطائفية، وان اللجوء إلى غسل عقول الأطفال وتغيير تفكيرهم بطريقة طائفية، وتجهيزهم ليكونوا مقاتلين في المســـتقبل، هي جرائم حرب جديدة، داعياً المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان لـــ وقف جرائم إيران التي استغلت الأوضاع المعيشية الصعبة في مدن وقرى ريف "**دير الزور**"، بعد ســنوات من المعاناة مع اســتبداد نظام الأســد ووحشــية تنظيم الدولة[1].

ثانياً/ تســوية العلاقات الأمريكية الإيرانية من الممكن أن تشــتمل الخيارات المطروحة أمام النظام الإيراني على مجموعة واسعة من الحلول كالحيل الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن يستند النظام إلى واحد منها أو أكثر، لمواجهة التأثيرات الاقتصـــادية المرتقبة بعد تطبيق العقوبات الأمريكية كتقديم تنازلات سياسية في اللحظات الأخيرة للإدارة الأمريكية والعودة إلى طاولة المفاوضات، أو ما يُعرف بسـياســة حافة الهاوية التي يلجأ إليها النظام عند تَعقُّد الأمور ووصــولها إلى طريق مســدود للحيلولة دون الانهيار الداخلي أو سقوط النظام، وقد لجأ النظام الإيراني بعد الثورة إلى هذه السياسة أكثر من مرة على مدار تاريخه. وتؤيِّد هذا الاتجاه الناشـطة الإيرانية ابنة أحد دعائم النظام الإيراني "**فائزة هاشمي رفسنجاني**"، التي رأت ضرورة اتِّباع حلول غير اقتصادية، وبالتحديد تغيير السياسة الخارجية الإيرانية. وعبرت عن هذا التغيير قائلة: "**لقد اعتدنا –الإيرانيين– حل المشــكلات بعد أن**

---

[1] غيث الأحمد، "**ما بعد انتهاء الصراع: كيف ستحفظ إيران وجودها في سوريا**"، مركز رفيق الحريري في الشرق الأوسط، موقع: http://www.achariricenter.org، 2019/02/16.

تصل إلى النقاط الحرجة، كما فعلنا عندما أطلقنا سراح الرهائن الأمريكيين سنة 1981 وقبلنا السلام مع العراق سنة 1988، سنفعل الشيء نفسه مع "دونالد ترامب"، وكما أنّ مذهبنا "الشيعي" يسمح لنا بتحديث الإسلام، فلم لا نُحدِّث سياساتنا "الخارجية"؟". ويبدو أن هذا الخيار مرجح جدًّا في ضوء التجارب التاريخية للنظام الإيراني مع العقوبات كما سبق وحدث عند قبول إيران للتفاوض الذي انتهى بتوقيع الاتّفاق النووي في سنة 2015 بعد معاناة الاقتصاد والشعب الإيراني من العقوبات.

ثالثاً/ الدخول في علاقات جديدة كالتعويل على كسب التأييد والدعم الاقتصادي من حكومات حليفة، سواء من دول الجوار كالعراق أو قطر أو تركيا، أو من الحلفاء التجاريين كالاتحاد الأوروبي وأهم مشتري النِّفْط الإيراني كالصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان، أو ربما حلفاء سياسيون كروسيا على سبيل المثال[1].

رابعاً/ إيران والتزامها بالاتفاق النووي إذ أن موقف إيران المتوقع من مسالة الاتفاق النووي يتأرجح بين احتمالين اثنين: الأول أن تظل إيران باقية في الاتفاق النووي كخيار مؤقت ومرحلي، وستظل تترقب محاولات بعض القوى الدولية خلق آليات مالية مستقلة بعيدة عند الدولار، والثاني قبولها التفاوض حول اتفاق جديد، وذلك قد يحدث مع استشعار النظام الإيراني بان الاتفاق النووي أصبح بلا جدوى، وأنّ النظام أصبح يواجه أزمة بقاء حقيقية[2].

---

(1) احمد شمس الدين ليلة، **المرجع سبق ذكره**.

(2) "**ايران ومستقبل البقاء في الاتفاق النووي الرهانات والبدائل**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ص ص 21-22.

وعليه تبقى المصـلحة الخاصـة وحدها من يلعب اكبر دور في العلاقات الدولية، فلا صـداقة دائمة ولا عداوة دائمة وإنما هناك مصـلحة دائمة وهو ما يفرض على إيران تحسـين علاقتها مع كل الدول وتحديث سياستها الخارجية لضمان مستقبلها وتحقيق مصلحتها الخاصة.

النتائج:

_ تميزت المرحلة الروحانية بـــــــــ الغلاء المعيشي والوضع الاقتصادي المتردي والكساد وتفشى الفســـاد، هذا ما جعل الرئيس "**حســـن روحانى**" يقف حائراً بين وعود انتخابية لم تر النور بعد وازدياد الضـغوط الخارجية والداخلية على حكومته، فالنظام أصـبح متخناً بالعقوبات، خاصــة وهو الذي احتفى يوما ما خلال ولايته الأولى في 2015 برفع العقوبات عندما وقع الاتفاق النووي، ووعد شعبه بعدم العودة للوراء، وقع في خطأ إستراتيجي بعدها، ووضـع كل بيضـه في سلة واحدة، فربط مصير حكومته وبرنامجه ووعوده الانتخابية بالصفقة الدبلوماسية الوليدة آنذاك.

_ تعمل طهران على تغيير نهجها في ســـوريا، بالاعتماد على القوة الناعمة بدلاً من العســـكرية، بهدف ضـمان اسـتمرار وجودها، وقطف ثمار دعمها للنظام السـوري طيلة الأعوام السـابقة. فهي تسـعى من خلال هذه المخططات إلى تثبيت وجودها في سـوريا ما بعد انتهاء الصـراع، من خلال تطبيع وجودها الثقافي والاجتماعي في المجتمع الســوري، مما يضــمن اســتمرار تأثيرها حتى بعد انتهاء الصراع في سوريا.

_ تشـــتمل الخيارات المطروحة أمام النظام الإيراني على مجموعة واســعة من الحلول كالحيل الاقتصـــادية والســياســية التي يمكن أن يســتند النظام إلى واحد منها أو أكثر، لمواجهة التأثيرات الاقتصادية المرتقبة بعد تطبيق العقوبات الأمريكية.

_ إنّ موقف إيران المتوقع من مســـألة الاتفاق النووي يتأرجح بين احتمالين اثنين الأول أن تظل إيران باقية في الاتفاق النووي كخيار مؤقت ومرحلي، والثاني قبولها التفاوض حول اتفاق جديد.

_ تبقى المصلحة الخاصة وحدها من يلعب اكبر دور في العلاقات الدولية، فلا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة وإنما هناك مصلحة دائمة وهو ما يفرض على إيران تحسين علاقتها مع كل الدول وتحديث سياستها الخارجية لضمان مستقبلها وتحقيق مصلحتها الخاصة.

التوصيات:

_ على الحكومة الإيرانية في ظل العراقيل التي وضعتها الإدارة الأميركية على تنفيذ الاتفاق النووي، التوجه نحو محورين اثنين الإصلاح الاقتصادي والاقتصاد المقاوِم.

_ يُلزم الرئيس "**حسن روحاني**" بتحسين أوضاع حقوق الإنسان في إيران خاصة وان هذا الملف قد كان ولا يزال نقطة الاختلاف الأساسية بين النظام الديني المتطرف والمجتمع الدولي.

_ وقف التدخل الإيراني في المنطقة العربية، الذي أدى إلى إذكاء الطائفية واستشراء الإرهاب، وتمدد الجماعات الإرهابية وتكوين ودعم ميليشيات طائفية مسلحة، الأمر الذي يُشكل تهديدًا للتماسك المجتمعي في الوطن العربي.

_ تسوية العلاقات الأمريكية الإيرانية وضرورة إتباع حلول غير اقتصادية، وبالتحديد تغيير السياسة الخارجية الإيرانية، فما دام المذهب الشيعي الإيراني يسمح بتحديث الإسلام، فلم لا تُحدِّث إيران سياستها الخارجية لضمان مستقبلها وتحقيق مصلحتها الخاصة.

_ الدخول في علاقات جديدة كالتعويل على كسب التأييد والدعم الاقتصادي من حكومات حليفة، سواء من دول الجوار كالعراق أو قطر أو تركيا، أو من الحلفاء التجاريين كالاتحاد الأوروبي وأهم مشتري النِّفْط الإيراني كالصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان، أو ربما حلفاء سياسيون كروسيا على سبيل المثال

ـ على إيران أن تظل باقية في الاتفاق النووي كخيار مؤقت ومرحلي، أو قبولها التفاوض حول اتفاق جديد.

خاتمة:

تمتلك الدولة الإيرانية مقدَّرات اقتصادية هائلة تؤهِّلها لأن تكون في مصافّ الدول المتطورة، إذ تحوي أرضها مقدَّرات طبيعية ضخمة من النفط والغاز وركائز بشرية شابة وأصول رأسمالية متنوعة، لكنها إلى حد الآن لم تترجَم كل هذه الممتلكات في شكل نهضة اقتصادية وتنمية بشرية متكاملة، وهو ما ينبغي أن يلتفت إليه صُنَّاع القرار الإيراني بدلًا من توجيه ثروات وموارد البلاد المالية والبشرية بما لا يعود بالنفع على الشعب الإيراني، وبما يثير الصراعات الإقليمية.

قائمة المراجع:

أولاً/ المجلات والدوريات:

1_ احمد طاهر، " **بالأرقام...... خســـائر فادحة لنظام إيران في ســـوريا واليمن**"، المجلة، موقع: https://arb.majalla.com، 2019./02/03

2_ علي رضـــا نادر، "**الاســـتمرارية والتغيير في الســـياســـة الخارجية الإيرانية**"، ص 2، موقع: www.rand.org، 2019/02/18.

ثانياً/ المواقع الالكترونية:

1_ احمد شـمس الدين ليلة، "**تقييم الأداء وسـيناريوهات المستقبل وخيارات النظام**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org ، 2019./01/25

2_ فلاح هادي الجنابي، "**حقوق الإنســـان وإصـــلاحات روحاني**"، المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية"، موقع: https://www.ncr-iran.org، 2019./01/27

3_ عبد الرحمن ناصر، "**كيف يبدو الشرق الأوسط "الجديد" بعد الاتفاق النووي؟**"، ساسة بوست، موقع: https://www.sasapost.com، 2019/01/30.

4_ علي رضـا ناذر، "**مسـتقبل إيران السـياسـي غير المؤكد**"، **المعهد الدولي للدراسـات الإيرانية**، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019./02/10

5_ عماد ابشـــنـاس، "**إيران في 2018: تحديات تثقل كاهل النظام والمجتمع**"، مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net، 2019./02/06

6_ "**الاقتصــــــاد الإيراني قبل وبعد الاتفاق النووي**"، مركز دراســـات دور انتاش، موقع: https://www.dusc.org، 2019./02/11

8_ محمود حمدي أبو القاســـم، "**إيران: ســـياســـات التدمير وطموحات الإعمار**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org ، 2018./02/12

9_ غيث الأحمد، "**ما بعد انتهاء الصـراع: كيف سـتحفظ إيران وجودها في سـوريا**"، مركز رفيق الحريري في الشرق الأوسط، موقع: http://www.achariricenter.org، 2019./02/16

10_ "**ايران ومســـتقبل البقاء في الاتفاق النووي الرهانات والبدائل**"، المعهد الدولي للدراســـات الإيرانية، ص ص 21-22.

إرتِدَادات ضاغطة

الحَرَسُ الثورِي الإيراني وتُّمثلات أعبَاء الصُعُود الإقليميّ وتحدّياته

Stress suppressors

Iranian Revolutionary Guard and the burdens of the intractable confrontation

د. فراس عباس هاشم (كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين –العراق)

ملخص:

تتناول هذه الدراسة صيرورة نشوء الحرس الثوري الإيراني منذ العام 1979 في ظَلِّ تصاعد حدة التحديات الداخلية والإقليمية بما يهدد أركان الدولة الإسلامية فضلاً عن عملية التحديث التي رافقت نشأته حتى يومنا هذا بما يتوافق مع طبيعة المهام الجديدة التي يضطلع بها في المنطقة، والبحث في آليات تكيفه مع المؤسسة السياسية في إيران في ظَلِّ ديناميةِ التصعيد ضده ،وبالتالي منحه قوة في عملية التغيير السياسي، وتعرض الدراسة كيف استطاع الحرس الثوري من بنَّاء قدراته التنظيمية والمالية بما يمتلكه من مؤسسات اقتصادية أسهمت في استقلاليته بعيدا عن الجيش النظامي وتنامي شعبيته، وتناقش الدراسة عملية تطوير عقيدته العسكرية على أساس يلبي متطلبات المرحلة الحالية دون المساس بجوهر عقيدته الاساسية باعتباره حامي للثورة الإسلامية ومكتسباتها. وتخلص الدراسة إلى أَن الحرس الثوري الإيراني يهدف إلى موازنة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة في ظَلِّ القدرات غير المتماثلة النوعية تهدف لمواجهة التحديات الخارجية التي تستهدف أمن إيران على المستويين الداخلي والإقليمي بالإضافة إلى تأمين حلفائه الإقليميين في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الثورة الإسلامية ، الحرس الثوري ، الأزمة السورية ، العقوبات الاقتصادية ، الولايات المتحدة .

Abstract:

This study deals with the emergence of the Iranian Revolutionary Guard since 1981, when internal and regional challenges escalated, threatening the pillars of the Islamic state, as well as the process of modernization that accompanied its inception to this day in accordance with the nature of the new tasks being carried out in the region. Political situation in Iran under the dynamic of escalation against him, and thus give him strength in the process of political change and the study shows how the Revolutionary Guard was able to build its organizational and financial capabilities of the economic institutions contributed to its independence away from the regular army and growing popularity, The study concludes that the IRGC aims to balance the US military presence in the region in the light of the asymmetric capabilities that are designed to meet the external challenges that are facing the challenges of the Islamic revolution. Aimed at the security of the Islamic Republic at the internal and regional levels in addition to securing its regional allies in the region.

Keywords: Islamic Revolution, Revolutionary Guard, Syrian Crisis, Economic Sanctions, United States.

مقدمة:

افرزت التحوّلات والتطوَّرات الإقليميّة في منطقة الشَّــرق الأوســط العديد من التحديات المؤثرة في الأداء الاســتراتيجي الإيراني وهذه المتغيَّرات أسـهمت في إعادة تَشـكِيلُ المنطقة على نَحو كبير، في ظَلَّ سعي الأخيرة لأداء دور إقليميّ مؤثر كان لها انعكاسا في علاقاتها السياسية، حيث تشير هذه التحركات إلى تصــــاعد دَور الحرس الثوري الإيراني لأداء مهام خارجية في المنطقة في ظَلَّ امتلاك خصــوصــية فكرية عَقائدية تمثل وجه الثورة الإســلامية وهو بمثابة المدافع عن قيَّم ومبادئ الثورة الإسـلامية مع تبنيه خطاب قيمي أخلاقي بالتزامن مع شـعارات ثورية ، من هنا استطاع القيام بوظيفية تامين التهديدات التي تواجه ديمومة مكتسـبات الثورة الإســلامية خصــوصــا مع بروز دور الفاعلين من غير الدول في الســاحة الإقليمية بعد مَوجة التغييّر في الشَّـرق الأوسـط وتكوين حلفاء يعمل من خلالها بتحقيق أهدافه في الدول ذات الأهمية الاســتراتيجية لإيران .حيَّث اكتســب القدرة

على أداء دَور محوري في الأزمة الســـورية وفي غيرها ،من خلال رؤية التجديد في بنَّاء عَقيدته التي تدعو إلى دَور أكبر على المستوى السياسي يلعبه الحرس الثوري بما يتناسب مع متطلبات الوضع الإقليمي الحالي، بالإضافة إلى استحضار تكتيكات تم استخدامها في مرحلة زمنية سابقة انعكسَت بشكّل واضح على أدائه في سوريا .

وبناء على ذلك جاءت **أهمية هذه الدراســة** محاولة لاكتشــاف قدرات الحرس الثوري الإيراني من خلال معرفة ادواته التي اســتطاع من خلالها بنَّاء فاعليته وانعكاســها على دَوره المتصاعد بشكّل واضح على المستويين المحلي والإقليمي .وبالتالي تأتي **الإشكالية التي تنطلق منها الدراسة** " شَكّلت الأَحداث التي رافقت الحرس الثوري الإيراني منذ مرحلة تأسيسه منطلقاً في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد الحرس الثوري الإيراني". وتنطلق الاجابة على هذا التساؤلات من خلال **فرضية رئيسية** مفادها" يتمثل المنطلق العقائدي الأساس الفكري الذي أسهم في تَشــكِيلُ الحرس الثوري الإيراني علاوة على ذلك إعادة بناء دَوره الفاعل في مسَــارات الأَحداث على المستوى الداخلي أو الإقليمي ".أما **منهجية الدراسة** تفرض علينا تناول هذا الموضوع إتباع أكثر من منهج بحسب اقتضاء الضرورة، فقد استخدم منهج دراسة الحالة خلال دارسة طبيعة الأَحداث والتّطوُّرات التي رافقت نشأة الحرس الثوري في إيران في ظَلِّ حالة التأزم التي رافق علمية بناء الدولة الجديدة. كما جرى توظيف المنهج الاســتقرائي لفهم طبيعة التَّحوُّلات التي حصــلت في المنطقة وســاهمت في بلورة رؤية جديدة لإعادة تَشــكِيلُ مهام وواجبات الحرس الثوري لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجه إيران.

واتساقاً مع ما تقدم سيتم توزيع **هيكلية الدراسة** إلى ثلاث مباحث يشمل المقدمة. ويركز المبحث الأول : حركة مســارات صــعود الحرس الثوري وإعادة انتاج الذات وتوليدها. أما المبحث الثاني : مَجاَلات الأدوار الأدائية للحرس الثوري في سياقاتها الخارجية (الأزمة السورية أنموذجًا). فيما تناول المبحث الثالث : الحرس الثوري الإيراني وتحديات مواجهة تحوّلات الداخل وتهديدات الخارج.

المبحث الأول

حركة مسَارات صعود الحرس الثوري وإعادة إنتاج الذات وتوليدها

من نافلة القول أن عملية بناء الدولة في إيران بعد أعلان الثورة [*] الإســـلامية في العام (1979) لا تزال في خطوات بدائية ومأســـسة الصـــراع على الســلطة لم تتجز بعد عند هذه الظروف وديناميتها [1]، أمر الســـيد (روح الله الخميني) في 5 أيار/مايو عام (1979) بتشـــكيل الحرس الثوريّ الإيرانيّ لأهدافٍ عديدة ولمهمّات كثيرة ، منها الاضـــطلاع بمهمة حماية وحفظ النظام الجديد من المخاطر المحتملة الداخلية والخارجية, وهذا ما جاء في ميثاقه التنظيمي الأساسي. ويتجلّى هذا بوضوح في صورة خطابة قائلا " **لو لم يكن حرس الثورة ما كانت الدولة, إني أوقر الحرس وأحبهم وعيني عليهم, فلقد حافظوا على البلاد عندما لم يستطع أحد. ومازالوا,**

(*)تعتبر الثورة مفهومًا محوريًّا في الفكر السياسيّ الحديث ، وتعني في علم الاجتماع "**تغييراً جذرياً وعميقاً في المجتمع والبنى الاجتماعيّة، يحدث بصورةٍ مفاجئةٍ ويكون مصحوبًا بالعنف والقوّة** ". ومن الناحية السياسيّة تعني الثورة "**تغيير المؤسّسة السياسيّة والنظام ورموز الحكم**". نقلا عن :محسن رضائي ، علي مبيني دهكردي ، إيران الإسلامية في أفق الرؤية المستقبلية ، ترجمة : رعد الحجاج ،ط1،(بيروت : مركز الحضارة لتنيمة الفكر الإسلامي ، 2013)، ص 625.

(1) معتصم صديق الله عبد الله ، المؤسسات العسكرية بين الثقة والتهميش مقارنة بين وضع الحرس الثوري والجيش في بنية النظام الايراني ، مجلة الدراسات الإيرانية ، السنة الأولى ، العدد الأول ،(الرياض ،مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية ، ديسمبر 2016)، ص 135. في الحقيقة لم تكن الثورة الاسلامية أولى الثورات في إيران وإن اختلفت عن سابقاتها رواداً وواقعية وتوجهات ، غير أنها تستقي من الثورة الدستورية وانتفاضة مصدق في العام (1953) تلك الروح المتأصلة في النزعة الدائمة لدحر العدوان وحماية الحقوق واجتثاث الظلم وحماية العراض والخيرات والسيادة ، غير أن الثورة الإسلامية أضافت إلى هذا البعد مكونا نهائيا يتمثل في الدافعية الإيمانية التي تنسجم وتنبثق من اعتبار الحكومة الإيرانية حكومة قرآنية إسلامية ،ونظام الحكم هو إسلامي فقهي شرعي يأتمر بتوجيهات المرشد الروحي ولا يحتمل التعارض تحت طائلة العصيان على أوامر الله . عدنان مهنا ، مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط ، ط1،(بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، 2014)، ص ص 16-17

إنهم مرآة تجسـم معاناة هذا الشـعب وعزيمته في سـاحة المعركة وتاريخ الثورة "[1].وبدا هنالك فعليا حالات استثنائية تستعصي على الجيش يصعب معها التعاطي وبالتالي تهدد تكوينات المجتمع الإيراني وكجزء من هذه المقاربة حرصت القيادات على إنشاء قوات للحرس لحفظ مكتسبات الثورة ودرء التهديدات الأمنية سيما وإنها عززت من التوجه المتنامي لبناء ملامح الدولة الإسـلامية في إيران .

ولدراسة قدرة الحرس الثوري(Revolutionary Guard Corps) كمؤسسة ثورية لا بد من إتباع إطار تحليلي مميز يسمح بعرض شامل لما هو معروف وما يعتقد بأنه صحيح عن الحرس الثوري ولا شك تكتسب الأبحاث عن الجيوش الثورية أهمية خاصة،لكونها تصلح لمقارنة الحرس بالقوات المسلحة الثورية الأخرى. فعلي سبيل المثال يقيس(جون إليس–John Ellis) قوة تلك القوات ونجاحها بالدرجة التي تستطيع معها أن توائم الاهتمامات الشخصية لمقاتليها وبين أهداف الثورات التي أنجبتهم . أما (جوناثان أدلمان–Jonathan Adelman) فيقول بأن عامل الحماسة هو الذي يجعل أية قوة مسلحة ثورية تتميز بقدرة عسكرية فعالة أكثر من سابقاتها الموجودة قبل الثورة [2].

---

[1] هاني نسيرة ، الحرس الثوري الإيراني.. بين القوة والضعف (دراسة تستعرض تاريخ هذه المؤسسة الأمنية وعلاقتها بتطورات الملف السوري)شوهد في 2019/1/12 ، في :www.albainah.net/items . تنص المادة(150) من الدستور الإيراني على أن مهمة قوات الحرس الثوري الإيراني تتمثل في حماية الثورة ومنجزاتها " **تبقى قوات حرس الثورة الإسلامية التي تأسست في الأيام لانتصار هذه الثورة راسخة ثابتة من أجل أداء دورها في حراسة الثورة ومكاسبها. يعين القانون حدود وظائف هذه القوات، ونطاق مسؤولياتها في ما يخص وظائف ونطاق مسؤولية القوات المسلحة الأخرى مع التأكيد على التعاون والتنسيق الأخوي فيما بينها** ". نجلاء مكاوي ، يحيى صهيب ، تامر بدوي ، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي ، ط1،(بيروت ، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ،2015)،ص 53.

[2] كينيث كاتزمان ، الحرس الثوري الايراني : نشأته وتكوينه ودوره ، ط3 (ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1998)، ص 17 .

في حين تحدد (كاترين تشـــورلي- Katerina tchurly) المراحل التي يجب على الجيوش الثورية أن تمر بها بهدف الدفاع عن مكاسب الثورة ومواصلة الحرب الثورية[1]،في الحقيقة إن تأثير صـــعود قوى إقليمية على المنطقة خلال فترات تاريخية مختلفة ترك بصـــماته على ذاكرة الشرق الأوسط وهذا يوضح نسبيا ما تمارسه إيران بالضبط في الإقليم خلال العقود الماضية [2]. وهكذا ، نجحت إيران في مرحلة ما بعد العام (2003) في توســيع دورها الإقليمي وبدء الحديث عن "**الحقبة الإيرانية**" بالتزامن مع نهاية ولايتي الرئيس الإيراني الأســبق (محمد خاتمي) (1997-2005) وبداية ولاية الرئيس الإيراني الســابق (محمود أحمدي نجاد) (2005- 2013) بعد تراجع زخم تصدير الثورة خلال الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988).وفي السياق ذاته استفادت إيران بالفعل من خيارات إدارة الرئيس الأمريكي الســابق(باراك أوباما-Barack Obama) (تحت غطاء الصفقة النووية التاريخي) في تدعيم صعود دورها الإقليمي في منطقة الشَّرق الأوسط [3]. لقد كان للمتغيرات الإقليمية التي حصـــلت في منطقة الشَّـــرق الأوســـط بفعل حرّكات التغييّر وغياب الفواعل من القوى الإقليمية بســبب انشـــغالهم بالتحديات الداخلية عامل مهم في بلورة توســـع الدَّور الإيراني الجديد في المنطقة .

---

[1] المرجع نفسه ، ص18 .

[2] خطار ابو دياب ، إيران 2019 : منعطف الانتقال من الثورة إلى الدولة ، صحيفة العرب ، ، العدد (11219) ، لندن ، 2019 ، ص 8 .يقول (كايهان بازيغان-Kayhan Bazigan) استاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد للعلوم والعلاقات الدولية " **إن العراق يشكل أول وأهم نقطة في الدور الإيراني في الشرق الأوسط ، لا سيما بعد عام (2003) ، حيث شكل نقطة التفاعل بين إيران من جهة والدول العربية المدعومة من الولايات المتحدة من جهة أخرى ،فالمصالح المتضاربة لإيران والدول العربية مثل السعودية والاردن ودول الخليج في العراق جعل العراق والمنطقة في حالة توتر نتيجة لسياسة التنافس وتضارب المصالح الإقليمية بين هذه الأقطاب**" .بهاء عدنان السعبري ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11أيلول عام 2001 ،ط1،(بغداد ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2012)، ص 161.

[3]خطار ابو دياب ، مرجع سابق ، ص 8 . وللمزيد من المعلومات ينظر: ولي نصر، الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها السياسة الأمريكية في حالة تراجع ، ترجمة : قيس قاسم العجرش، ط1 (العراق ، المعقدين للنشر والتوزيع ، 2016).

في ضـوء ما سـبق، تشـكلت النواة الأولى للحرس الثوري من عناصـر متعددة اللجان تكونت من مختلف المناطق الإيرانية للتنسـيق والتعبئة بين القطاعات المختلفة[1] التفت حول هدف إنجاح الثورة وتنوعت في خلفياتها. فمن هذه العناصـر من كان ينتمي إلى تنظيمات لها جذورها في مرحلة ما قبل الثورة ،وكان أهم هذه التنظيمات تنظيم "الأمم الإســلامية" الذي شـكَّل امتداداً لتنظيم "فدائيان إســلام" في الأربعينيات. وتنظيم "مجاهدي الثورة الإســلامية" الذي قدم للحرس بعض قادته أمثال (محسن رضائي) و(علي شمخاني) ... [2].

ومن هنا، يتضـح أن الحرس الثوري الإيراني[3] كان يرى نفسـه تجسيدا للإسـلام وقيَّم الثورة فهو كان في قلب صـيرورة نشـأة الدولة الإيرانية الحديثة ـــــ إذ شـدد رئيس مجمع تشـخيص مصـلحة النظام السـابق(هاشـمي رفسـنجاني)في ديباجته على أن " **حرس الثورة الإسـلامية الذي تشـــكل من أكثر الأشـــخاص تجربة ونضـــجاً, عليه مســـؤولية المحافظة على منجزات الثورة ودستورها, لقد كان دَور الحرس مؤثراً في إحباط كل مؤامرات القوى الاستكبارية ضد الثورة, سواء في أعمال التخريب أو التضـــليل أو جبهات القتال, كما قاموا بدور كبير في رفع الروح المعنوية للجماهير, وكان دورهم الفني أهم من دورهم العســكري, وقد غطى جهازهم الإعلامي الاحتياجات الإعلامية, كذلك كان لهم دور كبير خارج البلاد في تصـدير الثورة الإسـلامية, فأثبتوا أنهم جهاز يمكن الاعتماد عليه**"[4].فقد ســعى الحرس الثوري الإيراني إلى تطوير بنية تحتية لوجســتية لإمداد ودعم قواته ولذا فقد أنشـــأ مشـــتريات منفصـــلة عن مثيلتها في الجيش النظامي وبنى منشـــآت

---

[1] أمل حمادة ، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة الى الدولة ،ط1،(بيروت ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2008) ،ص 190.

[2] للمزيد ينظر :نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية –الإيرانية ،ط1، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001)، ص 136.

[3] Saeed Kamali Dehghan,It's become a monster': is Iran's revolutionary guard a terror group, 12/10/2017, https://www.theguardian.com/.../its-become-a-monster-is-irans-revolutionary-guard-a-ter...

[4] انجلاء مكاوي ، يحيى صهيب ، تامر بدوي ، مرجع سابق ،ص ص 53-54.

للصناعات العسكرية [1]. ومن المعلوم أن الحرس الثوري يشبه إلى حد كبير الجيوش التقليدية لكنه يظَلّ مميزا عليها بالنظر إلى طبيعته الإيديولوجية وامكانياته الضخمة ودوره داخليا وخارجيا الذي لا يقتصر على حماية البلاد من المخاطر الخارجية ، بل يشمل الدفاع عن النظام السياسي وتصدير افكاره [2]. من هنا يلاحظ (كينيث كاتزمان-Kenneth Katzman)[3] أن الحرس الثوري يختلف اختلافاً اساسياً عن الجيش وذلك لرؤيته العقائدية وطريقة إدارة عملياته ودوره الوظيفي في المجتمع والسياسة فضلا عن تطور نشأته ،مما يجعل تحليل أوضاعه أمراً صعبا في ضوء الأطروحات التقليدية لعلم التحليل السياسي-العسكري[4].

وفق هذا المنظور، فإن كثيرًا ما كانت هذه الأطروحات مسوغًا ومبررًا فكريين وأيديولوجيين تطور مع مرور الوقت[5]،بهذه الطريقة كان لزوماً بالحرس الثوري أن يقتضي تغيرًا نسبيًا يتعلق بطبيعة الدور الوظيفي فقط، دون أن يمتد إلى تغير في السياق العام للعقيدة العسكرية له، خاصة في ظَلّ وجود متغيرات عديدة يمكّن أن يكون لها دور رئيسي في ضبط حدود هذا التغييّر، لا تتعلق فقط بالتّطوُّرات الداخلية، وإنما ترتبط أيضًا بتوازنات القوى القائمة على الساحة الإقليمية [6].

من الواضح جدًا أن قيادات الحرس الثوري الإيراني اعتبرت أن المهام التقليدية التي قام بها خلال فترة الحرب مع العراق (1980-1988) لم تعد تتوافق مع المعطيات الموجودة على

---

[1] كينيث كاتزمان ، مرجع سابق ، ص 24 .

[2] معتصم صديق عبد الله ، مرجع سابق ، ص 136.

[3] Kenneth Katzman ,Search for a stable peace in the Persian Gulf, February 01, 1998, https://ssi.armywarcollege.edu/pubs/people.cfm?authorID=480

[4] كينيث كاتزمان ، مرجع سابق ، ص 9.

[5]Said Amir Arjomand, The State(s) of Ideology in Iran, The Washington Institute for Near East Policy, February 29, 2016, https://www.washingtoninstitute.org/.../the-states-of-ideology-in-iran

[6] مأزق مرحلي: احتمالات تغير العقيدة العسكرية للحرس الثوري ، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،30 /12/ 2018 ، شوهد في 2019/1/11 ، في: https://futureuae.com

الأرض، فقد تبدلت مرحلة الصراع، على نَحو دفعها إلى الدعوة لإجراء عملية إعادة هيكلة للوحدات المختلفة للحرس، بهدف توسيع نشاطه وتعزيز قدرته على تنفيذ سياسات خارجية تعزز من حماية مكتسبات الثورة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. ومن هنا جاءت الإجراءات التي اتخذت حينها لتعبر عن تطوير أكثر منه تغيير في العقيدة العسكرية للحرس، حيث تضمنت عملية توسيع هيكلي للانسجام مع السياسات العسكرية القائمة آنذاك، وفي هذه التركيبة الجديدة بدأت الأمور تتجه إلى التغير بشكّل أوضح، في ظَلّ الأدوار التي مارسها الحرس على الساحة الخارجية، وفي الوقت نفسه كانت الأهمية المتعاظمة لدوره الخارجي من خلال الانخراط المباشر في الصراعات وليس إدارتها، ومن ثم الاعتماد على نمط المواجهات غير المتماثلة [1].

وفي هذا السياق، جاء إعلان الحرس الثوري الإيراني عن تغير عَقيدته العسكرية[*] خلال المناورات التي قام بها في 22 كانون الأول /ديسمبر عام(2018) في ظَلّ التطورات العديدة التي طرأت على الساحتين الداخلية والخارجية تعكّس تصاعد مستوى التهديدات التي تواجهها إيران. في الوقت ذاته هذا التوجه الجديد قد لا يعبر بالضرورة عن تحول شامل في العقيدة وذلك من خلال تِبنّي تكتيكات جديدة

في الاستراتيجية العسكرية تتوافق مع هذه التهديدات[2]،وضمن هذا الاتجاه ظهرت ملامح الاستراتيجية الأميركية الحقيقية التي تركزت في تغيير نظام الحكم في إيران من خلال تحقيق إنهيار اقتصادي كلي لإيران بسبب استمرار العقوبات الاقتصادية عليها ومن منطلق الخلفية الدِّينية صرّح

---

[1] المرجع نفسه.

[*] تعرف العقيدة العسكرية بأنّها "**جميع المبادئ والنهوج والاساليب التي تمكن القوات المسلحة من إدارة أعمالها في السلم والحرب ، والمستنبطة من الأفكار والممارسات المختلفة النابعة من الخبرة العملية والدراسات النظرية** " للمزيد انظر : طارق محمود شكري ،العقيدة العسكرية وتطوراتها ،(بغداد ،الذاكرة للنشر والتوزيع ،2016)،ص 29.

[2] فقد تضمنت العقيدة الجديدة التي اعلن عنها اعطاء دورًا أوسع للقوات البرية التابعة للحرس الثوري، وهو ما يمثل مؤشرًا على حجم الاستمرار فى سياسة التصعيد التي تتعرض لها ايران في مواجهة الضغوط التي تعرضت لها بسبب برنامجها النووي. مأزق مرحلي: احتمالات تغير العقيدة العسكرية للحرس الثوري ، مرجع سابق .

الســـيد (علي خامنئي)، قائلا " **تحدّث ترامب في الآونة الأخيرة مع أحد القادة الأوروبيين، بأن الجمهورية الإسلامية ستنهار خلال الأشهر المقبلة**" مؤكدا " **استحالة تحقيق ذلك** "[1].

ومن خلال هذا الموقف خرج نائب القائد العام لقوات الحرس الثوري الإيراني، العميد(حسين سلامي)، ليؤكد " **أن بلاده تقوم في الوقت الراهن بنقل رسالة "الثورة" في مجالها العسكري إلى خارج البلاد. وأن إيران ستواصل حركتها الثورية على المستوى الإقليمي**". ووفق هذه المسلمة يرى (ســلامي) في تصــريحات نقلتها عنه، وكالة مهر للأنباء، "**إن المســتشــارين العســكريين الإيرانيين يقومون في الوقت الراهن بنقل رســالة الثورة في مجالها الدفاعي والعســكري إلى خارج البلاد**". وأضـاف، "**أن هناك حربا قادمة سيتقرر فيها مصير من يشـاركون فيها، وأن بلاده تمتلك "قدرات يعتد بها**". واصفاً اياها "**ذات**

تأثير تجاوز الحدود الجغرافية " [2].

المبحث الثاني

مَجاَلات الأدوار الأدائية للحرس الثوري في سياقاتها الخارجية (الأزمة السورية أنموذجًا)

لقد أصــبحت الظروف الإقليميّة المســتجدة مهمة بالنســبة لإيران وذلك بفعل موقعها الجيوســتراتيجي القريب من قارات العالم ،وقد حرصــت على الاســتفادة من اخذ معطيات الرقعة الجغرافية المحيطة بها بنظر الاعتبار بما يؤمن مصــالحها ،وفي الوقت نفســه كان لموقع الجوار الإيراني مع بعض الدول أثره في علاقاتها حيث اخذت تتحين الفرص لتحقيق مكاســبها كما لم ينقض ذلك من تعدد خياراتها في بناء مقتربات الاســتجابة للحفاظ على دورها الاســتراتيجي في المنطقة .

[1] Michael Young, A regular survey of experts on matters relating to Middle Eastern and North African politics and security, October 25, 2018, https://carnegie-mec.org/diwan/issue/1626?lang=en

[2] الحرس الثوري الإيراني: سنصدر الثورة عسكريا ،31/10/ 2016 ،شوهد في 2019/1/11 ، في : https://www.skynewsarabia.com/…/888169

وبناء على ذلك تؤدي البيئة الجيوبوليتيكة للدولة دوراً مهما في تحديد ورســـم أدائها الاســـتراتيجي تجاه جوارها الإقليميّ وهذا التأثير دفع الكثير من دعاة المدرســـة الجيوبولتيكية إلى النظر إلى العلاقات الدوليّة على أنّها انعكاس للفوارق الجغرافية بين الدول[1]،إلى جانب ذلك قد يكون تأثير موقعها عكسيا عندما تستشعر الدولة حالة من الضعف وبجوارها دولة قوية مما يجعلها في ضمن مجالات حدود مطامع هذه الدولة وتأثيرها ،بما يدفعها إلى تبنّي سلوك خارجي يتمثّل في التحالف مع دولة أخرى لتحقيق التوزان أو التزام الحياد سواء فرض هذا الحياد عليها أو اختارته هي لنفســها لحماية أمنها القومي[2]. فإيران بحكم موقعها الجغرافي وامتلاكها موارد اقتصــادية ضــخمة فضـــلا عن الثروة النفطية والغازية من حيث الاحتياطات أصـــبحت واحدة من الدول المؤثرة في السّاحة الإقليميّة، كما أنّها تمتلك رؤية واضحة مكنتها من أداء دور فاعل .

تشير التغيّرات والتحوّلات في منطقة الشَّرق الأوسط إلى أنّ ثمّة ملامح خريطة جديدة قيد التشـكّل ومن أبرز سـماتها بروز تحول في طبيعة الفاعلين الإقليميين في الشَّـرق الأوسـط ،لقد شكّل "صـعود الفاعلين من غير الدول" [*] حالة غير مسبوقة في جيوبوليتيك المنطقة العربية بسبب انتقال الفاعلين من غير الدول إلى دول داخل الدول عبر امتلاك اجنحة عسـكرية وبنية اقتصــادية وإعلام مستقل وتحالفات خارجية ومؤسسات موازية ونسبة من التحكم في تفاعلات الحرب والسـلام في الإقليم وهو ما يؤدي إلى

---

[1] عمر كامل حسن ، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي،(دمشق ، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008)، ص 61 .

[2] المرجع نفسه ، ص 62 .

[*]ومن هنا يقصد بالفاعل من غير الدولة هو" أي جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال(autonomy)،أي مقدار الحرية التي يتمتع بها عند السعي لتحقيق أهدافه والتمثيل(representation) أي تمثيل أتباعه والمؤيدين له والنفوذ(influence أي القدرة علي إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين، مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها". ايمان احمد رجب ، انماط وادوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (185)، (القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011) ، ص 89 .

التعامل مع هؤلاء الفاعلين من غير الدول كأمر واقع[1]، من ناحية أخرى أصبحت خريطة الفاعلين من غير الدول في المنطقة تتســـم بالتعقيد، نتيجة تنوع أنماط الفاعلين النشـــطين فيها. فمن حيث مســـتوى نشـــاط الفاعلين، يُمكّن التمييز بين الفاعلين من غير الدول المحليين، أي الذين ينحصـــر نشـــاطهم في دولة واحدة فقط مثل الأحزاب الســـياســـية والمحاكم الإســـلامية وبين الفاعلين العابرين للحدود الذين يتعدى نشـــاطهم حدود دولة واحدة، مثل(الأفراد ، والتنظيمات المســـلحة ، والشـــركات المتعدية الجنسيات ،...) [2].

بالمقابل تشـعر إيران أنّ التغييّر في سورية يستهدفها جيوستراتيجيا إذ يكسب اللاعبون الجيوستراتيجيون الآخرون نقاط قوة، في حين تعجز هي بسبب طبيعة نظامها والنظرة السلبية لدورها في ضـمن الرّأي العامّ العربيّ عن تجيير هذا التغير لصـالحها أو على الأقلّ الحدّ من الخسـائر[3]. ضمن هذا السياق وفي مرحلة مبكرة من الأزمة السورية تحدث الرئيس السوري (بشار الاسد) قائلاً " **إنّ سـورية تعتبر الآن محور المنطقة وهي خط الصـدع في الشـرق الأوسـط ومن يتلاعب بها سيتسبب في حدوث زلزلي** " واضاف" أنّ **أي مشكلة تقع في سورية ستحرق المنطقة برمتها وإذا كانت خطة الغرب تقسـيم سـورية فإنّ ذلك سـينسـحب على المنطقة كلها** "[4]. ومع ذلك التطور تضـــافرت جهود الحرس الثوري الإيراني تدفع نحو انشـــاء قوات رديفة للقوات النظامية في ســـوريا تمتلك القوة التي تؤهلها لتكون فاعلاً مؤثراً في مواجهة التنظيمات المتطرفة ويدعم القوات الحكومية في مواجه التهديدات.

---

[1] امجد احمد جبريل ، السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق (2001-2010) ،(بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2014) ، ص 66.

[2] ايمان احمد رجب ، مرجع سابق ، ص 89 .

[3] التّوازنات والتّفاعلات الجيوستراتيجيّة والثّورات العربيّة ، سلسلة: تحليل سياسات ،(الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، 2012)، ص 31.

[4] عقيل سعيد محفوض ، خط الصدع في مدارك وسياسات الازمة السورية (مقاربة مفاهيمية)، دراسات سياسية (دمشق ، مركز دمشق للأبحاث والدراسات ، 2016)، ص 13.

في الواقع كانت إيران القوة الإقليميّة الأولى التي أعلنت دعما غير محدود لسورية التي سبق دعمتها خلال حربها مع العراق بين عامي (1980 – 1988) وكان التحالف السوري الإيراني الذي قام خلال عهد الرئيس السوري السابق (حافظ الأسد) والسيد(روح الله الخميني) آنذاك قد منح إيران منفذا على المنطقة العربية وشـرق البحر المتوسـط[1]. وقد أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية إنّ الإحداث في سورية تشكّل جزءا من مؤامرة غربية لزعزعة استقرار الحكم في سورية وإضعاف محور المقاومة ضـد إسـرائيل ، بعد ذلك أعلنت إيران معارضـتها لأي تدخل خارجي في سـورية ،كذلك اعترضـت على الاتهامات الغربية لها بأنّها كانت تقوم بدعم قوات الأمن السـوري في قمعها للمتظاهرين[2].وفي ضـوء ذلك ترى إيران أنّ اسـتهداف النظام السـوري يشـكل تهديدا جيوسـياسـياً لخطوط دفاعها الأمامية كما أنّ انـهيار النظام السوري هو مقدمة لانهيار محور الممانعة.

وهو ما يدفعنا إلى القول أن هذه العوامل سـاعدت الحرس الثوري الإيراني في تأكيد مكانته وأهميته في مسألة الأمن القومي الإيراني والسياسة الخارجية الإيرانية ،ما يشير إلى أن هذه المرتكزات ترتبط في تحقيق رسالة تؤمن إيران من خلالها حلفائها في منطقة الشَّرق الأوسط[3].حيث يفُصَل قانون الحرس الثوري ما كان قد أجمله الدستور من مهام على الصعيدين الداخلي والخارجي ويحددها على النَحو الآتي: [4]

–حماية الثورة وأمنها .

–مواجهة كل القوى المناوئة للثورة الإسلامية.

–دعم حرّكات التحرير في العالم .

–حراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الأمريكي والصهيوني وحلفائهم في المنطقة .

---

[1] موريال ميراك فايسـباخ ، جمال واكيم ، السـياسـة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002،(بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2014)،ص 186.

[2] المرجع نفسه ، ص 188.

[3] هاني نسيرة ، مرجع سابق .

[4] نيفين عبد المنعم مسعد ، مرجع سابق ، ص 135.

-الحفاظ على الحدود من تسلل الأسلحة والجواسيس والتنظيمات المتطرفة .

ولذلك إذ نجحت التحرّكات الإيرانية في المنطقة في منح الدولة قدرات عســــكرية كبيرة تساعد الحكومة الإيرانية على رفع شعار التهديد في مواجهة التهديد فقد صرح السيد(علي الخامنئي) قائلاً "**سـوف نواجه أي نوع من العدوان ، بل أي نوع من التهديد بحسـم وبالقوة الكاملة وسـنقوم بالتهديد في مقابل التهديد**"[1]،فمثلاً حدد العميد (حسين سـلامي)[*] دَور القوات الإيرانية في سـوريا حيث يمثّل الحرس الثوري الإيراني أغلبها والتي فرضت حضورها بشكّل مكثف، من منطلق أن هذا التواجد العسكري الإيراني أصبح يرتكز على أربع عوامل مهمة وأساسية تتحرك على أساسها القوات العسكرية في سوريا وكالآتي:.

أولاً : تدريب الجيش السوري وتجديد بنية هذا الجيش من حيث التركيبة الداخلية والتنظيمية.

ثانياً :تَشــكِيلُ قوات الدفاع الوطني وتدريبها وتسـليحها وإدماجها مع قوات الجيش الســوري كقاعدة أساسية ثانوية .

ثالثاً : إرســال مســتشــارين وفنيين إيرانيين لتدريب القيادات العســكرية في الجيش الســوري لإدارة العمليات العسكرية في مواجهة التنظيمات المسلحة في سورية.

رابعاً: تسـليح الجيش السـوري وقوات الدفاع المدني في سـورية بتجهيزات عسـكرية حديثه وتدريبهم على استخدام هذه التجهيزات والحفاظ عليها وادامتها [2].

واتساقاً مع ما تقدم، يبدو أنّ إيران تشـعر بقلق بالغ بسـبب الغموض في الموقف الروسـي بشــــان ما يجري من تفاهمات مع رئيس الوزراء الإســـرائيلي (بنيامين نتنياهو- Benjamin

---

[1] محمد السعيد عبد المؤمن ، إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (201)،(القاهرة : مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، يوليو 2015)، ص 93 .

[*] نائب القائد العام لقوات الحرس الثوري الإيراني.

[2] طهران تعترف بـ200 قتيل وبمشاركة الحرس الثوري في سوريا موقع عربي 21، 27 أكتوبر 2015 ،شوهد في 2019/1/12 ، في: https://arabi21.com:

[*] النائب الأول لرئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية البرلمانية في إيران .

(Netanyahu) حول الأزمة السـورية وتخشـى من ضـغط روسـي عليها لدفعها إلى الانسـحاب من سوريا .الأمر الذي دفع (كمال دهقاني)[*] إلى استباق تلك المخاوف بقوله "**إنّ الحضور العسكريّ الإيرانيّ على الأراضـي السـورية جاء بطلب رسـميّ من الحكومة السـورية لمحاربة الإرهاب**"[1]، وهذا الحضـور لن يسـتمر إلى الأبد، إذ ليس من المقرر أنّ تبقى القوات في سـوريا لسـنوات طوال، وإنّما بمجرَّد إيجاد السـلم في سـوريا، فسـتخرج إيران طواعية، لكن يبدو أنَّه لم يحِن الوقت لذلك، فحكومة وشعب سوريا في حاجة إلى مساعدات إيران، وسيكونون في حاجة إلى قوات إيران لمحاربة الإرهابيين، وإذا أصرَّت الدول الغربية على عدم حضور إيران في سوريا برعاية روسية فسيكون ذلك بسبب الفجوة التي أوجدتها هذه الدول بين الحليفين أي إيران وروسيا [2] وهذا ما أكّده أيضًا (حسين سـلامي) قائلاً " **أن ايران ليسـت لديها أي خطة للبقاء في سـوريا على المدى البعيد**"، واضـاف "**أن تواجد إيران في سـوريا كان بطلب من الحكومة السـورية، وليس لدينا أي خطة بعيدة الأمد للبقاء في هذا البلد**" [3].ومن هنا نخلص إلى أن إيران اسـتطاعت جعل موضـوع الإرهاب الإقليمي وعلاقته بالأزمة السـورية مواجهة إقليمية ودولية وهو ما أعطى إيران مشـروعية اسـتقلال سياسـتها الإقليمية ، كما أوجدت إجماعا سـيـاسـيا بين اللاعبين حول خطر التنظيمات المتطرفة كتنظيم

---

[1] تقرير الحالة الايرانية (يونيو 2018)، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص 38 .

[2] تقرير الحالة الايرانية (يونيو 2018)، مصدر سبق ذكره ، ص 38. ويرى الكاتب الإيراني(مصطفى غني زاده) أن الدافع الرئيسي وراء زيارة ولايتي يوم 12 يوليو 2018 لموسكو يتمثل في الهواجس الإيرانية من عقد صفقة ثلاثية بين روسيا وإسرائيل والولايات المتحدة تهدف إلى إخراج المقاتلين الإيرانيين العسكريين وغير العسكريين من سوريا، خصوصًا أنها تأتي قبل أربعة أيام قمة هلسنكي بتاريخ 16 يوليو 2018 بين الرئيسين الأمريكيّ (دونالد ترامب) والروسي (فلاديمير بوتين)، وبالتزامن مع زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) إلى روسيا في 12 / 7/ 2018 ، لإقناع روسيا بإخراج القوّات الإيرانية من سوريا، ومع تداول وسائل الاعلام العالمية الحديث عن اتفاق(روسي– أمريكي–إسرائيلي) محتمل في أثناء القمة على إخراج المقاتلين الإيرانيين من سوريا. تقرير الحالة الايرانية (يوليو 2018) ، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص 44.

[3] صحيفة العرب ، العدد (11160)، لندن ، 2018، ص 2 .

(داعش) والحاجة إلى تعاون إقليمي لمواجهتها وايدت التدخل العسكري الدولي لمواجهة تنظيم(داعش)

ومشاركة المستشارين الإيرانيين بتقديم المساعدة للحكومة العراقية [1].

المبحث الثالث

الحرس الثوري الإيراني وتحديات مواجهة تحولات الداخل وتهديدات الخارج

إن قراءة موضوعية للمتغيَّرات الداخلية التي شهدتها إيران فضلا عن التحديات الخارجية شكلت محاولة لفهم طبيعة هذه التحوّلات وفي تغييّر مَسار الأحداث، فضلاً عن التأثير في شكل العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والحرس الثوري الإيراني وقد خلف هذا الوضع المتأزم حالة من الاحتقان الداخلي تركت تأثيراتها لتخلق واقعا جديدا في إيران على مختلف الأصعدة سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي .

وفي سياق متصل، يُمكّن إرجاع التَّطوُّرات الذي شهدها المشهد السياسي الداخلي في إيران خلال أوائل القرن الحادي والعشرين إلى نتيجة لحالة من الاحتقان الاجتماعيّ والسياسي اللذين جعلا دوران النخب السياسية الإيرانية سريعا نسبيا بسبب الرغبة العارمة لدى المجتمع في التغييّر. وليست التغيّرات الإقليميّة والدوليّة بعيدة في تأثيراتها على هذا المشهد ولا سيّما في ظلِّ ظهور المحافظين الجدد في إيران وفي ظلِّ الدفع الإعلامي الغربي[2]،دخل هذا الخطاب الإعلامي مرحلة خطرة مع توتر الحديث بممارسه الحرس الثوري الإيراني انشطة مالية مشبوهة ،حيَّث أكد زير خارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) في مقابلة صحافية أجراها معه موقع "خبر أونلاين" والتي تضمنت اعترافا صريحا بتفشي عمليات غسل الأموال في إيران، إذ تشكل أمرا حقيقيا وواقعيا قائما(في إشارة إلى الحرس الثوري والشركات التابعة له)، ويكسبون الأرباح بغسيل الأموال واضاف

---

[1] محمد السعيد عبد المؤمن ، مرجع سابق ، ص 93.

[2] محجوب الزوير، الخلاف بين المحافظين والاصلاحيين في ايران ، في كتاب : الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، (ابو ظبي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2008)، ص 141.

"**مما لا شك فيه أن هؤلاء الذين يغسلون آلاف المليارات، يمتلكون القدرة المالية التي تمكنهم من توظيف عشرات ومئات المليارات لإفشال قوانين مكافحة غسل الأموال**" [1].وهكذا دفعت كافة هذه المعطيات إلى ترسيخ خطاب إعلامي مضاد . وفي هذا السياق طالبت صحيفة "مشرق نيوز" الإلكترونية المقربة من الحرس الثوري وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) بتقديم استقالته دون فضائح، مشيرة إلى أن الجهاز الدبلوماسي الإيراني بحاجة إلى ضخ دماء جديدة[2].

وقد تمخض عن تلك الأزمة شبه اجماع بين الباحثين المختصّين على أن حدة الصراع بين مؤسسة الرئاسة والحرس الثوري الإيراني قد تراجعت بصورة ملحوظة بعد مغازلة الرئيس الإيراني الحالي للحرس الثوري واصفاً بأنّها محاولة منه للسعي نحو تحييد هذه القوات من التدخل في رسم السياسة العليا للدولة وهو ما تحدث عنه(حسن روحاني) قائلاً " **إنّ قوات حرس الثورة، ليست قوات حرب في المنطقة بل قوات سلام وأمن**" مضيفا "**إنّ قوات الحرس الثوري أرقى وأبعد من الأحداث السياسية ولا تجاريها أو تتدخل فيها**"[3].على إثر هذا التطوّر بدأت محاولات (روحاني) لسدّ الفجوة بين حكومته والتيار المحافظ في حزيران / يونيو عام (2018) عندما خاطب معارضيه قائلاً " **أنا كممثل للشعب، أُقبّل أيادي جميع الإيرانيين حتى أيادي أولئك الذين وجّهوا إلي وإلى حكومتي أسوأ الإهانات، يجب أنّ نظهر للعالم أجمع أننا نستطيع التغلب على مشكلاتنا وصعوباتنا، لكننا لن نتنازل عن كرامتنا وحريتنا واستقلالنا وديمقراطيتنا وجمهوريتنا ودِيننا وثقافتنا** "[4].من جهة أخرى، يلاحظ ولأسباب كثيرة أنّ رؤية المجتمع الإيراني ما تزال منقسمة تجاه

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر : تقرير الحالة الإيرانية (نوفمبر 2018)،(الرياض، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018)، ص11.

[2] المرجع نفسه ، ص 13 .

[3] إيران على عتبة التغيير عبر بوابة الحرس الثوري ،صحيفة العرب ،العدد (9324)، لندن ، 2013 ، ص 1 .

[4] وفي هذا السياق ذكرت صحيفة (جهان صنعت) الإيرانية أنّ المشاجرة الكلامية بين الرئيس وقائد فيلق القدس وقعت خلال مراسم عيد الفطر، بعد أنّ وجّه اللواء(قاسم سليماني) انتقادات إلى روحاني لعدم تخصيصه مبالغ

عمل أي حكومة في البلاد بين من يرى **ضـــرورة المواجهة مع الولايات المتحدة والغرب من خلال البرنامج النووي وأنّ الوقت في مصــلحة إيران لأنّ النفوذ العالمي والإقليميّ للولايات المتحدة في تراجع مســـتمر ويتبنى هذا الرَّأي قادة الحرس الثوري وبعض رجال الدين ومجموعات التيار المحافظ**، وبين من يرى **أنّ مصـــلحة إيران الاســـتراتيجية إقامة علاقات مع الولايات المتحدة والتوصل إلى اتفاقية نووية شاملة من أجل إنّهاء العزلة وتقوية الاقتصاد ورفع العقوبات ويتزعم هذا الاتجاه الرئيس (حسـن روحاني) وفريق التفاوض النووي الإيراني والرئيس الإيراني الأســبق (هاشــمي رفســنجاني) واحزاب وتيارات اصــلاحية متعددة**. ولا شــك أنّ انجاز الاتفاق النووي مع الغرب ســوف يقوي ليس موقع إيران فقط بل موقع الرئيس (حسـن روحاني) أيضـًـا [1]. ويبدو من خلال هذا المبادرة أن مؤســســة الرئاســة في إيران بدأت تعي مخاطر اسـتمرار الوضــع المتأزم في البلاد وخصــوصــا بعد أن تأكد لهم اسـتمرار الظروف بصـورتها الحالية بمثابة تهديد للأمن القومي الإيراني .

وانطلاقًا من هذا الإدراك، ازاء هذا الواقع صـرح (حسـين رويوران) [*] قائلا" **أن إيران لن تتوانى في الرد على أي كيان يســتهدف أمنها وشــعبها، وقد بدا واضــحًا، من خطابة مهددًا بأن إيران لها القدرة على الردع وحماية اسـتقلالها**"، وأضـاف" **أن وجود إيران العسـكري في سـوريا يُعتبر نوعًا من القوة**" . موضــحًا " **أن الهجوم الذي شــهدته مدينة الأحواز أســقط كثيرًا من الضــحايا لعدة أســـباب، أبرزها إهمال بعض الجوانب الأمنية، لذلك علينا أن نكون دومًا يقظين لما يدور حولنا**

إضافية للحرس الثوري وفيلق القدس في ميزانية(2018 – 2019) وقوبلت هذه الانتقادات بردّ عنيف من روحاني، لكن أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني (علي شمخاني) تدخّل للتوسط بين الطرفين، وأنهى الخلاف بينهما. للمزيد انظر: تقرير الحالة الايرانية (يوليو 2018) ، مصدر سبق ذكره ، ص 10.

[1] ابراهيم نصر الدين ، حسنين توفيق ابراهيم ، محمد سعد ابو عامود ، واخرون ، حال الامة العربية (2014 – 2015) الاعصار : من تغيير النظم الى تفكيك الدول ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 127 .

[*] كاتب وباحث سياسي إيراني.

وعلى استعداد لتوقُّع أي عمل إرهابي لأن العدو لن يتوقَّف أبدًا عن استهدافنا" [1]. وفي المقابل، يرى الأستاذ(جيمس دورسي–James Dorsey) في كلية "راجارانتام" للدراسات الدولية، أن إيران تعلم أن هدف من يقف وراء الهجوم هو تصـــعيد حدة مواجهتها مع الولايات المتحدة. الأمر الذي يوحي بأنه إذا قامت إيران بأي عمل عدائي في مياه الخليج فمن الممكّن أن يتســبب ذلك بإعطاء فرصة للاندفاعة الأمريكية في التدخل مباشر ضدها، وهو آخر ما تسعى إليه إيران[2]. يُمكّن القول يعتبر هذا الهجوم الذي استهدف استعراض لعناصر الحرس الثوري بمثابة تقليل من رمزية الحرس وصورته التي رسمها لنفسه في إيران .

هذه الوقائع التي تربط بين دوافع الولايات المتحدة في نجاح سياستها الموجهة ضد إيران وأهداف حلفائها وأصـــدقائها في المنطقة [3]. فقد لجأ الرئيس الأميركيّ (دونالد ترامب– Donald Trump) إلى تبِنّي سياسات واستراتيجيات تسمح بتطبيق إجراءات أشد صرامة على الحرس الثوري الإيراني وحلفائه من الفواعل من غير الدول في المنطقة [4]. وكان من نتيجة ذلك فرض الولايات المتحدة عقوبات مالية على قوات الحرس الثوري الإيراني بسبب ما تردد عن ارتباطه بالإرهاب على حد وصـــفهم، لكنها أحجمت عن تصـــنيف تلك القوات جماعة إرهابية. ويهدف هذا الإجراء الذي أعلنه مكتب مراقبة الأصـــول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية إلى عرقلة الشـــبكات المالية

---

[1] أصدر الحرس الثوري بيانًا أكَّد فيه أنه أطلق صواريخ مختلفة متوسطة المدى تمتد إلى مسافة ما بين ٦٥٠ و ٧٠٠ كيلومتر في الهجوم الذي استهدف قاعدة تابعة لتنظيم (داعش) في سوريا ،رداً على الهجوم العسكري في مدينة الاحواز بتاريخ ايلول/ سبتمبر عام (2018) الذي استهدف استعراضيًّا لقوات الحرس الثوري. تقرير الحالة الايرانية (سبتمبر 2018)،(الرياض، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص ص 21-22 .

[2] صحيفة العرب ، العدد (11118) ، لندن ، 2018 ، ص 6 . وللمزيد حول هذا الموضوع ينظر: عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران –العراق–سورية–لبنان أنموذجًا)، ط1،(بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015).

[3] Ronald Newman, U.S. Policy toward Iran: Thoughts for the Next Administration, Middle East Policy Council https://www.mepc.org/.../us-policy-toward-iran-thoughts-next-admini...

[4] صحيفة العرب ، العدد (10750) ، لندن ، 2017 ، ص 5 .

للحرس الثوري[1].وهذا ما عّبر عنه وزير الخارجية الأمريكية الســـابق(ريكس تيلرســـون– Rex Tillerson) عندما قال " **إن واشـــنطن قررت عدم إضـــافة الحرس الثوري إلى قائمة المنظمات الإرهابية الخاصــة بوزارة الخارجية**"، مشـيرا " **إن ما نحاول فعله هو الحد من قدرة الحرس الثوري الإيراني على تمويل نشــاطاته الإرهابية على حد وصــفه**" [2].ولذلك تدرك إيران أن مصـير هذه العقوبات المفروضـة ضـدها سيكون الفشل وذلك لأن اغلب الدول الحليفة للولايات المتحدة رفضت تطبيق العقوبات المفروضة عليها من جانب الولايات المتحدة وهو ما يجعل الاخيرة وحيدة لتنفيذها.

وفي ضـوء ما سبق يمكننا القول أن الثورة الإسـلامية افرزت منذ بدايتها مناخا سياسياً جهادياً يسـود السـاحة ، وقد تشـكَّل في ظله تياران أحدهما سـياسـي والأخر جهادي ،كان بينهما اختلاف في الرؤية تجاه العديد من القضـايا المحلية والإقليمية ،حيَّث شـهدت العلاقة بينهما خلال الفترة الاخيرة توتراً في الحدود الفاصلة بينهما ولا شك أن الساحة السياسية في حاجة لكليهما، لانهما يستطيعان معا تشكِّيل هندسة العلاقات على السّاحة الداخلية في إيران [3].

خاتمة

مّما تقدم يبدو أن الحرس الثوري الإيراني منذ تأسـيسـه واجه العديد من الصـعوبات والتحديات سيما وأن منطلقه العقائدي شكَّل الأساس النظري لتصـوُّراته ومدركاته ازاء الواقع المحلي والإقليمي في ظَلّ التهديدات التي رافقت قيام الثورة الإسـلامية في إيران حيث جاءت بوادر تشـكيله كخطوة اسـتراتيجية لحماية الثورة ومكتسـباتها امام حجم التحدي الذي تواجهه إيران وهذا الامر يسـتدعي مقاربة تضـمن ديمومة واسـتمرار هذه المؤسسـة الرديفة للجيش النظامي ولهذا ثمة حاجة

---

[1] عقوبات أميركية على الحرس الثوري الإيراني ،موقع الجزيرة للدراسات ، 2017/10/13، شوهد في 2019/1/14 ، في:https://www.aljazeera.net/news/.../10

[2] عقوبات أميركية على الحرس الثوري الإيراني ، مرجع سابق .

[3] محمد السعيد عبد المؤمن ، المرونة الشجاعة المقدرات الايرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد (199) ،(القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، يناير 2015)، ص 8.

ملحة لتغييّر عَقيدته العسكرية بما ينسجم مع تَّطوُّرات المنطقة في ظَلَّ تزايد الدَّور الإقليمي لإيران وفي اطار ذلك كانت مشاركة الحرس الثوري في بعض أزمات المنطقة تعكس قدرة هذه المؤسسة في أداء المهام المسندة اليها وهذا ما اثبته خلال الازمة السورية .ومن هنا اتضحت رؤية الحرس الثوري التي تتجه نَحو بنَّاء ذاته وهويته في ظَلَّ ادراك لطبيعة المرحلة الجديدة وبشكّل يتلاءم مع مكانته ودَوره في إيران وبما يمتلكه من رصيد وقاعدة جماهيرية. وعليه فقد عمل على ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي كانت تشكلها التنظيمات المتطرفة ،فضلاً عن الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة .

قائمة المراجع

أولاً :الكتب :

أ- العربية:

1-أبراهيم نصــر الدين ، حســنين توفيق أبراهيم ، محمد ســعد ابو عامود ، وآخرون ، حال الأمة العربية (2014 -2015) الاعصـــــار : من تغيير النظم الى تفكيك الدول ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2015).

2-امجد احمد جبريل ، السـياسـة السـعودية تجاه فلسـطين والعراق (2001-2010) ،(بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2014).

3-أمل حمادة ، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة ،ط1، (بيروت ، الشـــبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2008).

4-بهاء عدنان السعبري ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11أيلول عام 2001 ،ط1 (بغداد ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2012).

5-طارق محمود شكري ،العقيدة العسكرية وتطوراتها ،(بغداد ،الذاكرة للنشر والتوزيع ،2016)،

6-عبادة محمد التامر، سـياسـة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران –العراق-سـورية-لبنان أنموذجًا)، ط1،(بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015).

7-عدنان مهنا ، مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط ، بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، 2014).

8-عمر كامل حســن ، النظام الشــرق أوســطي وتأثيره على الأمن المائي العربي،(دمشــق ، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008).

9-محجوب الزوير، الخلاف بين المحافظين والاصـــلاحيين في إيران ، في كتاب : الخليج العربي بين المحافظة والتغيير،(ابو ظبي ،مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2008).

10–موريال ميراك فايسباخ ، جمال واكيم ، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002،(بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2014).

11–نجلاء مكاوي ، يحيى صهيب ، تامر بدوي ، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي ،ط1، (بيروت : ركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015).

12–نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية –الإيرانية ،ط1، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001).

ب–المترجمة :

1–كينيث كاتزمان ، الحرس الثوري الإيراني : نشـــأته وتكوينه ودوره ، ترجمة : مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط3، (ابو ظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1998).

2–محسن رضائي ، علي مبيني دهكردي ، إيران الإسلامية في أفق الرؤية المستقبلية ، ترجمة : رعد الحجاج ، (بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، 2013).

3–ولي نصر، الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها السياسة الأمريكية في حالة تراجع ، ترجمة : قيس قاسم العجرش، ط1 ،(العراق ، المعقدين للنشر والتوزيع ، 2016).

ثانياً :المجلات والدوريات العلمية:

1–ايمان احمد رجب ، انماط وادوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (185)، (القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011).

2–التّوازنات والتّفاعلات الجيوستراتيجيّة والثّورات العربيّة ، سلسلة: تحليل سياسات ،(الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، 2012).

3–عقيل سعيد محفوض ، خط الصدع في مدارك وسياسات الازمة السورية (مقاربة مفاهيمية)، دراسات سياسية (دمشق ، مركز دمشق للأبحاث والدراسات ، 2016).

4-مجلة الدراســـات الإيرانية ، الســنة الاولى ، العدد الأول ،(الرياض ،مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية ، ديسمبر 2016).

5-محمد الســعيد عبد المؤمن ، المرونة الشــجاعة المقدرات الإيرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد (199) ،(القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، يناير 2015).

6-ـــــــــــــــــــــ، يران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (201)،(القاهرة : مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، يوليو 2015).

ثالثاً :التقارير :

1-تقرير الحالة الإيرانية (يونيو 2018)، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018).

2-تقرير الحالة الإيرانية (يوليو 2018) ، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018).

3-تقرير الحالة الإيرانية (سبتمبر 2018)،(الرياض، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018).

4-تقرير الحالة الإيرانية (نوفمبر 2018)،(الرياض، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018).

رابعاً : الصحف

1-إيران على عتبة التغيير عبر بوابة الحرس الثوري ،صـــحيفة العرب ،العدد (9324)، لندن ، 2013.

2-خطار ابو دياب ، إيران 2019 : منعطف الانتقال من الثورة إلى الدولة ، صـــحيفة العرب ، العدد (11219) ، لندن ، 2019 .

3-صحيفة العرب ، العدد (10750) ، لندن ، 2017 .

4- صحيفة العرب ، العدد (11118) ، لندن ، 2018 .

5-صحيفة العرب ، العدد (11160)، لندن ، 2018.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

1-هاني نسيرة ، الحرس الثوري الإيراني.. بين القوة والضعف (دراسة تستعرض تاريخ هذه المؤسسة الأمنية وعلاقتها بتطورات الملف السوري)شوهد في 2019/1/12 ، في : www.albainah.net/items

2-مأزق مرحلي: احتمالات تغير العقيدة العسكرية للحرس الثوري ، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،30 /12/ 2018 ، شوهد في 2019/1/11 ، في : https://futureuae.com

3-الحرس الثوري الإيراني: سنصدر الثورة عسكريا ،10/31/ 2016 ،شوهد في 2019/1/11 ، في :https://www.skynewsarabia.com/.../888169

4-طهران تعترف بـــ200 قتيل وبمشاركة الحرس الثوري في سوريا موقع عربي 21، 27 أكتوبر 2015 ،شوهد في 2019/1/12 ، في :https://arabi21.com

5-عقوبات أميركية على الحرس الثوري الإيراني ،موقع الجزيرة للدراسات ، 2017/10/13، شوهد في 2019/1/14 ، في:https://www.aljazeera.net/news/.../1

سادساً: المراجع الاجنبية :

1-Saeed Kamali Dehghan,It's become a monster': is Iran's revolutionary guard a terror group, 12/10/2017, https://www.theguardian.com/.../its-become-a-monster-is-irans-revolutionary-guard-a-ter...

2-Kenneth Katzman ,Search for a stable peace in the Persian Gulf, February 01, 1998, https://ssi.armywarcollege.edu/pubs/people.cfm?authorID=480

3-Said Amir Arjomand, The State(s) of Ideology in Iran, The Washington Institute for Near East Policy, February 29, 2016, https://www.washingtoninstitute.org/…/the-states-of-ideology-in-iran

4-Michael Young, A regular survey of experts on matters relating to Middle Eastern and North African politics and security, October 25, 2018, https://carnegie-mec.org/diwan/issue/1626?lang=en

5-Ronald Newman, U.S. Policy toward Iran: Thoughts for the Next Administration, Middle East Policy Council https://www.mepc.org/…/us-policy-toward-iran-thoughts-next-admini…

تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطية: عرض وتقييم

د. عبد الحميد مرغيت أ. دينال خلفات

جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر

ملخص:

لقد ظل الخلل يشوب صورة الاقتصاد الإيراني لفترات طويلة من الزمن نتيجة تجارته الخارجية غير المتوازنة والمرتكزة أساسا على صادرات النفط ، وهو ماكان له تداعيات وخيمة على الاقتصاد والمجتمع في ضوء الصدمات النفطية المعاكسة من جهة والعقوبات الدولية التي فرضت علي إيران من جهة أخرى. وعليه ومن أجل التصدي لهذا الوضع القائم فقد اتخذت إيران في السنوات الماضية إجراءات حاسمة بغرض تشجيع الصادرات غير النفطية . فبعدما كانت هته الأخيرة تشكل 3 بالمائة فقط من إجمالي صادرات البلد في عام 1979 ، ارتفعت حصتها بشكل تدريجي لتبلغ عام 2017 ما مقداره 51 بالمائة ، وهو انجاز مهم يستحق الدراسة والتحليل للتعرف على عوامل نجاح هذه التجربة في التنويع الاقتصادي ، ومن ثم استخلاص الدروس للبلدان التي لايزال اقتصادها شديد الاعتماد على مداخيل الصادرات النفطية.

الكلمات الدالة: إيران–النفط –العقوبات الاقتصادية –الصادرات غير النفطية–التنويع الاقتصادي.

Abstract

The image of Iran’s economy was always flawed for long periods of time, due to the fact that the country external trade suffer from disequilibrium, because of its dependency to oil exports. Such situation has many adverse socioeconomic impacts, especially in the light of sudden declines in oil prices, and the imposed international sanctions on the Iranian economy. However, in recent years, Iran has taken serious steps to promote nonoil

exports. These later was little over 3% of total exports in 1979 ,but this percent has smoothly increased over time and in 2017 , it stood at almost 51%. Hence, the present paper is curious to learn how this has been achieved in Iran ,and draws some conclusions and policy implications for countries whose economy still heavy reliance on the oil revenues.

Keywords: Iran- Oil- Economic Sanctions- Nonoil Exports - Economic Diversification.

مقدمة:

تعتبر إيران من بين أفضل الأمثلة على البلدان النامية التي نجحت في تنويع نشاطها الاقتصادي بعيدا عن النفط.فرغم تميز الاقتصـاد الإيراني بقطاع محروقات كبير،فهو خامس أكبر منتج للنفط ضـمن منظمة البلدان المصـدرة للنفط ، كما يحتل المركز الثاني في العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي والمركز الرابع في احتياطيات النفط الخام، إلا أن هذا الوضـع لم يمنع السـلطات من بذل جهود معتبرة في سبيل تنويع قاعدة الصادرات غير النفطية .فهته الأخيرة وبعدما كانت نسـبتها لاتتجاوز 3 بالمائة من إجمالي صـادرات البلد عام 1979 [1]، بلغت خلال عام 2017 حدود 51 بالمائة[2]. وهو انجاز كبير ومهم سـمح بمعالجة بعض الخلل الذي كان يشـوب صـورة الاقتصـاد الإيراني لعدة سـنوات وأعاد التوازن و لو جزئيا للتجارة الخارجية للبلد ،وهو ما من شـأنه أن يجعل الاقتصـاد بعيدا ولو بشكل نسبي عن التداعيات السلبية للتغيرات الحاصلـة في أسواق النفط العالمية.

وبناء على ماتقدم تأتي هذه الدراسـة بدافع الفضـول العلمي للتعرف أكثر على عوامل نجاح التجربة الإيرانية ،من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسـي التالي :كيف نجحت إيران في تشـجيع صـادراتها

---

[1] Mohsen Bahmani-Oskooee and Magda Kandil, « Exchange Rate Fluctuations and Output in Oil-Producing Countries: The Case of Iran », IMF Working Paper ,WP/07/113 May 2007,p.4.

[2] في عام 2017 بلغت إجمالي صادرات إيران ما مقداره 91 مليار دولار أمريكي ، شكلت فيها حصة الصادرات غير النفطية ما قيمته 47 مليار دولار.

غير النفطية ؟وماهي أهم الدروس المستفادة من تجربتها لباقي للبلدان النامية التي لاتزال اقتصادياتها شديدة الارتباط بصادرات النفط ؟

وللإجابة على هذا التساؤل سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث ، حيث سيتناول المبحث الأول مكانة النفط في الاقتصاد الإيراني ودوافع التنويع. أما المبحث الثاني فيستعرض إستراتيجية تشجيع الصادرات غير النفطية في إيران. في حين ينصرف المبحث الثالث والأخير لإبراز بعض مؤشرات نجاح التجربة الإيرانية في تشجيع الصادرات غير النفطية.

المبحث الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الإيراني ودوافع التنويع

تملك "إيران" ثاني أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهذا بعد المملكة العربية السعودية، حيث بلغ إجمالي ناتجها المحلي عام 2014 حوالي 366 مليار دولار. وهي كذلك ثاني أكبر بلدان المنطقة –بعد مصر– من حيث عدد السكان البالغ عددهم 77.3 مليون نسمة. ويتميز الاقتصاد الإيراني بقطاع محروقات كبير فهو يحتل المركز الثاني في العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي والمركز الرابع في احتياطيات النفط الخام المثبتة ،كما أنها خامس أكبر منتج للنفط ضمن منظمة البلدان المصدرة للنفط بحصة إنتاج يومي مقدرة ب2.7 مليون. يضاف لذلك الحضور الملحوظ للدولة في قطاع الصناعات التحويلية.[1]

وخلال الثمانيات والتسعينات من القرن الماضي كان الخلل يشوب دائماً صورة الاقتصاد الإيراني من خلال تجارته الخارجية غير المتوازنة والشديدة الاعتماد على النفط كسلعة تصديرية أساسية، ما جعل الاقتصاد يعاني كثيرا في فترات الصدمات النفطية المعاكسة كتلك التي حصلت في عامي 1986 و 1998.وتبعا لذلك فقد كان الانشغال الرئيسي والتحدي الصعب لمختلف الحكومات

---

[1] البنك الدولي، لمحة عن إيران ، أكتوبر 2014. متاح على الموقع:
http://www.worldbank.org/en/country/iran/overview

الإيرانية هو كيفية تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، وهو الرهان الذي سعت إيران لكسبه من خلال مختلف خطط التنمية الخمسية التي أطلقتها منذ العام 1989.

و في نفس السياق أقرت إيران عام 2005 **وثيقة "رؤية 2025 "التي أعدها مجلس "تشخيص مصلحة النظام"** ، **وهو عبارة عن مشروع استراتيجي** يستهدف تحويل إيران خلال عشرين سنة إلى القوة الإقليمية الأساسية الأولى في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص وجنوب غرب آسيا بشكل عام. وتتضمن هذه الوثيقة خططًا بعيدة المدى للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية.وتعتبر أن المتغير المركزي لتحقيق المكانة الإقليمية هو "معدل النمو الاقتصادي" الذي لابد أن يكون في حدود 8% عام 2025.

وتضاعفت جهود الساسة الايرانين في سبيل تنويع الاقتصاد ،عقب تشديد العقوبات الغربية على إيران ســـواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو مجلس الأمن الدولي أو الاتحاد الأوروبي ،وهذا بسبب برنامجها النووي والصاروخي ،الذي اعتبره الغرب مصدر تهديد للسلم والأمن العالميين ،في حين أصرت إيران على أنه برنامج سلمي.[1] وقد تضمنت هذه العقوبات مجموعة من القيود التجارية والمالية اشتملت على مايلي: [2]

-حظر استيراد النفط والغاز الإيراني؛

- حظر التعامل مع البنك المركزي الإيراني و فرض قيود على التعاملات المصـــــرفية مع البنوك الإيرانية لاسيما منعها من الاستفادة من خدمات نظام الدفع الدولي (سويفت) « SWIFT » وهذا

---

[1] تعود بداية فرض العقوبات الدولية على إيران إلى القيود التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية عقب أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين عام 1979، تلاها فرض حظر تجاري كامل عليها عام 1995 ثم تجديد العقوبات منذ 2007.كما قام مجلس الأمن الدولي بفرض أربع مجموعات من العقوبات ضد إيران في ديسمبر 2006، ومارس 2007، ومارس 2008 ويونيو 2010 بسبب برنامجها النووي والصاروخي .و في عام 2010 قام الاتحاد الأوربي بفرض عقوبات جديدة على إيران.

[2] البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

من أجل عرقلة التجارة الخارجية الإيرانية،بما تُحْدِثه من ارتفاع في تكلفة التجارة الخارجية والمعاملات المالية.

–فرض قيود على سلاسل التوريد في القطاعات الأساسية من الاقتصاد :مثل صناعة السيارات .

–تجميد الأصول المالية الخارجية لإيران في البنوك الأمريكية والأوروبية.

ولقد كان لهته العقوبات تداعيات وخيمة على الاقتصاد الإيراني أبرزها:

–انخفاض الصادرات النفطية التي كانت في السابق تبلغ 2.2 مليون برميل يوميا إلى النصف.[1]

–انخفض تدفق رأس المال إلى إيران ، فقد قدرت بيانات "البنك المركزي" ، بوصول هذا التدفق إلى 2.4 مليار دولار في الفترة من نيسان/أبريل حتى أيار/مايو 2012 مقارنةً بنحو 11.4 مليار دولار في عام 2011. [2]

–انخفاض حاد في قيمة العملة المحلية "الريال" مقابل العملات الأجنبية ،فقد انتقل سعر صرفها من مستوى 8600 ﷼ للدولار الأمريكي الواحد عام 2005، إلى مستوى قياسي هو 26492 ﷼ إيراني للدولار خلال عام 2014.[3]

– انكمش الاقتصاد الإيراني بنحو 9 بالمائة على مدى سنتين متواليتين 2013 و 2014. [4]

وقد اعترف الساسة الإيرانيون وعلى رأسهم المرشد الأعلى "علي خامنئي" بالصعوبات الكبيرة التي يعانى منها الاقتصاد بفعل العقوبات حيث قال في خطابه السنوي في "عيد النيروز" في 21 مارس 2013، "...كان هناك تأثير للعقوبات، ويعود ذلك إلى الخلل الحتمي الذي يعاني منه اقتصادنا في اعتماده على النفط،... فالضعف الاقتصادي لإيران قد أدى إلى وضع مجموعاتٍ

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2]پاتريك كلاوسون،"إيران ما بعد النفط" ،معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،3 أبريل 2013.

[3] Islamic Republic Of Iran : 2015 Article IV Consultation, IMF Country Report No. 15/349, December 2015.

[4] البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

معينة من الشعب في ظروفٍ صعبة". [1] غير أنه بدلاً من تغيير سياسة إيران النووية، قرر الساسة الإيرانيون المواجهة ،حيث قال "خامنئي" في خطابه السابق "يمكننا تحويل كل خطرٍ يداهمنا إلى فرصة سانحة لنا...". [2]

وعموما فقد نجحت إيران في كسب رهان التنويع الاقتصادي فمنذ السنوات الأخيرة الماضية أصبح البلد في خضم طفرةٍ من تصدير المنتجات غير النفطية[3] والتي بلغت نسبتها حدود 46 بالمائة من إجمالي صـادرات البلد وفقا للنشـرة الإحصـائية السـنوية لمنظمة الدول المصـدرة للنفط لعام 2015.[4]وهذا بعد أن كانت هته النسـبة عام 1979 في حدود ثلاثة بالمائة فقط .وسـنحاول في المبحث الموالي معرفة الإستراتيجية التي تبنتها إيران لتحقيق هذا النجاح الكبير.

المبحث الثاني: إستراتيجية تشجيع الصادرات غير النفطية في إيران

تعود بداية التفكير بجدية لتنويع الاقتصـاد الإيراني إلى نهاية الثمانيات من القرن الماضـي ولاسـيما بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية عام 1988، حيث شـرعت إيران في وضـع وتنفيذ إسـتراتيجية لتشجيع الصادرات غير النفطية ارتكزت معالمها على مايلي:

- الدعم المؤسسي للصادرات غير النفطية؛
- صياغة وتنفيذ الخطط الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الاندماج في الاقتصاد العالمي.

---

[1] باتريك كلاوسون، مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] نفس المرجع السابق.

[4] http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/163.htm.

أولا : الدعم المؤسسي للصادرات غير النفطية .

قامت إيران بإنشاء مجموعة من المؤسسات الموجهة لدعم وتشجيع الصادرات غير النفطية .وفي مايلي أهم هذه المؤسسات [1]:

1.المجلس الأعلى لتشجيع الصادرات غير النفطية

تم إنشاؤه في ظل الخطة الخماسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1995-2000) يترأسه رئيس الجمهورية أو نائبه الأول و أعضـــاؤه هم :وزير التجارة-وزير الصـــناعات -وزير الشـــؤون المالية والاقتصـــادية -وزير التعمير والبناء -محافظ البنك المركزي- مدير مركز تشـــجيع الصـــادرات- مدير منظمة الإدارة والتخطيط -مدير الجمارك-مدير غرفة الصـناعة والتجارة. ينعقد المجلس شـهريا ويتمثل دوره الأساسي في إعداد السياسات الداعمة للصادرات وتقديم المساعدات الخاصة والتسهيلات المطلوبة لتحفيز الصادرات غير النفطية و إزالة كافة العراقيل التي تواجها من خلال تنسيق الجهود بين مختلف أعضاء المجلس.

2. لجان تشجيع الصادرات للمحافظات

تقرر إنشائها بموجب الخطة الخماسية الثانية وهذا في مختلف المحافظات الإيرانية البالغ عددها 25 محافظة.يترأسها المحافظ العام وتضم في عضويتها المدراء العامين للوزارات و ممثلي الهيئات العضو في المجلس الأعلى لتشجيع الصادرات غير النفطية.

تتمثل مهام هذه اللجان في تنفيذ قرارات المجلس الأعلى لتشـــجيع الصـــادرات على مســـتوى المحافظة،و إعداد خطط تنمية الصـــادرات بها و النظر في أهم العراقيل والمشـــاكل التي تواجه المؤسسات المصدرة و إيجاد الحلول لها، وكذا تقديم مختلف أشكال الدعم والتسهيلات للنهوض بنشـاط التصـدير في المحافظات ، و إعداد القوائم والإحصـائيات لمختلف المنتجات التصـديرية

[1] United Nations, Industrial Developement Organization,Islamic Republic Of Iran Industrial Sector Survey On The Potential For Non Oil Manufactured Exports,1999 ,pp.31-36.

للمحافظة . إضافة إلى إبداء رأيها حول القوانين والتشريعات الخاصة بالتصدير وتقديم مقترحات تحسينها إلى المجلس الأعلى للتصدير.

3.دائرة تشجيع الصادرات بوزارة الصناعات

قامت وزارة الصناعات بإنشاء دائرة مكلفة بتشجيع الصادرات في المؤسسات المنتسبة للوزارة عبر تقديم الدعم الفني والمالي ووضع السياسات والبرامج و إعداد الدراسات التي تساعد في تنمية صادرات القطاع الصناعي . ومنذ العام 1995 منحت وزارة الصناعة امتياز خاص للمؤسسات المنتسبة للقطاع والتي تصدر للخارج في الحصول على النقد الأجنبي لاستيراد المواد الأولية التي تحتاجها في نشاطها.

4.وزارة التجارة

قامت وزارة التجارة الإيرانية بإنشاء عدة هيئات لتشجيع الصادرات غير النفطية وهي:

-المركز الإيراني لتشجيع التصدير

تأسس عام 1984 يترأسه نائب وزير التجارة المكلف بالتصدير يتمثل دوره في تشجيع الصادرات غير النفطية ومعالجة المشاكل والعقبات التي تواجه المصدرين.إضافة إلى تنظيم معارض للتعريف بالصادرات الإيرانية داخل وخارج البلد. ومحاولة إيجاد قنوات تواصل بين رجال الأعمال الايرانين ونظرائهم الأجانب.

-شركة إيران "للسجاد"

يعود تأسيسها إلى ماقبل الحرب العالمية الثانية لتنمية صناعة السجاد في البلاد. قامت بإنشاء عدة فروع لها في مختلف محافظات البلاد لنشر وتعليم هذه الصناعة وزيادة مستويات الإنتاج . للشركة مركز مبيعات في العاصمة طهران وشبكة تصدير واسعة نظرا للإقبال الواسع للأجانب على استيراد منتجاتها لاسيما في ألمانيا.

- غرفة صناعة السجاد في الوزارة

تقدم هذه الغرفة العديد من التسهيلات لنساجي السجاد اليدوي في مختلف المحافظات

- صندوق ضمان الصادرات

يتبع لوزارة التجارة حيث تأسس عام 1973 ، وهو مؤسسة مالية لتأمين ائتمان الصادرات الإيرانية من المخاطر السياسية والتجارية.كما أن الصندوق يصدر ضمانات ائتمانية تستهدف تسهيل عملية تمويل الصادرات ،وتقديم تسهيلات مالية للتجار الإيرانيين تساعدهم في فتح أسواق خارجية جديدة.[1]

-المكاتب التجارية الموجود بالخارج

تم فتحها في عدد من البلدان المضيفة (تركيا-ألمانيا-كينيا-لبنان-المملكة المتحدة...) وهذا بغرض تعزيز الروابط التجارية بين إيران والبلد المضـــيف،وتقديم المعلومات لرجال الأعمال الايرانين حول فرص التصدير الممكنة بهته البلدان، وكذا الترويج لفرص الاستثمار المتاحة بإيران والتسهيلات والحوافز الممنوحة.

5.بنك تنمية الصادرات الإيراني

تأسس عام 1991 وتتمثل مهامه في ضمان توسع الصادرات الإيرانية من خلال تقديم الخدمات البنكية الضرورية للمصدرين وتمويل المشاريع الصناعية التي لها إمكانات للتصدير .و قد تم إقامة فروع للبنك في المحافظات الإيرانية التي بها أنشطة تصديرية.

6.غرفة إيران للتجارة و الصناعات والمناجم

صدر القانون المنظم لإنشاء هته الغرفة عام 1991 وتم تعديله عام 1994.وتعتبر بمثابة صوت مجتمع الأعمال في إيران.كما تلعب دور مستشار الحكومة في القضايا المتعلقة بقطاعات التجارة والصناعة والمناجم.تتولى تنظيم معارض داخل إيران وخارجها بعد موافقة وزارة التجارة وكذا عقد الندوات والمؤتمرات حول القضايا التي تهم هذه القطاعات.كما تقوم بإقامة علاقات مع نظرائها في باقي بلدان العالم.

---

[1]أنظر الموقع الالكتروني لصندوق ضمان الصادرات الإيراني: www.egfi.org.ir

7.جمعية المدراء الصناعيين

هي منظمة خاصة تأسست نهاية السبعينات وتسعى للدفاع عن مصالح المؤسسات الصناعية الخاصـــــة في إيران، فهي بمثابة منتدى يتم خلاله إعداد الدراســـات والبحوث حول واقع القطاع ومقترحات تشجيعه وترسلها للجهات الرسمية (الحكومة–البرلمان–البنك المركزي).

8.إنشاء صندوق ريادة الأعمال"اميد"

ويتمثل دوره في تعزيز ريادة الأعمال من خلال المؤسســات الصــغيرة والمتوسـطة وهذا عبر تقديم قروض من الصندوق للمؤسسات الناجحة مثل: مهنة السجاد اليدوي.

9.تجربة المناطق الحرة في إيران

قامت ايران بإنشـاء المجلس الاعلى للمناطق الحرة التجارية والصـناعية الذي يراسـه أمين المجلس وغالبا مايحضـــــر اجتماعاته النائب الاول للرئيس الايراني ووزراء؛ العدل، والاقتصـــــاد والمالية، والثقافة ، والصناعة والمناجم والتجارة، ومحافظ البنك المركزي... وهذا بغرض دراسة والموافقة على اقتراحات انشاء مناطق حرة للتجارة والصناعة تكون وظيفتها الاساسية تقديم الخدمات والضمانات والفرص الاستثمارية للمستمرين الاجانب. وتتميز المناطق الحرة بعدم خضوع المستثمرين الأجانب للضـــــرائب ولا للتعريفات الجمركية ،كما أن حصـــــة الاجانب في الملكية مئة بالمئة وفي أي مجال.وتعتبر جزيرة "كيش" إحدى أهم المناطق الحرة في البلاد ؛ حيث تســـعى ايران لجعلها جنة الاستثمار الأجنبي ،ومركز استقطاب ديبولماسي ورياضي وسياحي.

10.تدابير أخرى: [1]

-عام 1997 تم إقرار إعفاء ضريبي 100 بالمائة على مداخيل تصدير السلع الصناعية والمنتجات الفلاحية.

-تم اختيار يوم "21 أكتوبر " من كل ســنة كيوم وطني للصــادرات تقام فيه المعارض الخاصــة بمختلف المنتجات المصدرة وكذلك الندوات وهذا تحت إشراف مباشر من وزارة التجارة.

-في مارس 1998 منح مجلس الوزراء موافقته لجميع المصــدرين للتمتع بحرية الاســتخدام الكامل (100 بالمائة) لإيراداتهم من العملة الأجنبية الناجمة عن نشــاطهم التصــديري. و قد ســمحت هذا الإجراء للمصــدرين بإنفاق عائداتهم بالعملة الصــعبة على اســتيراد مواد خام وقطع غيار لأعمالهم بدلاً من إجبارهم على بيعها للبنوك المحلية بســعر الصــرف الرســمي بعد أن كان البنك المركزي الإيراني يطلب من المصدرين دفع كفالة للتأكد من تحويل عائدات التصدير للبنوك الإيرانية لصرفها بأسعار رسمية.

ثانيا: صياغة وتنفيذ الخطط الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

منذ العام 1989 و إلى غاية يومنا هذا(2016) قامت إيران بصياغة وتنفيذ ستة خطط خماسية للتنمية بمختلف جوانبها ،وفي مايلي استعراض لأهم ماتضمنته هذه الخطط مع التركيز على جانب تنمية الصادرات غير النفطية.

1. الخطة الخماسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1989-1994) [2]

اسـتهدفت الخطة تشـجيع الصـادرات غير النفطية من خلال الاسـتثمار في الصـناعات التي تتمتع بإمكانات تصـديرية كبيرة ،وكذا صـناعات إحلال الواردات،و العمل على تحقيق القطاع الصـناعي للاكتفاء الذاتي من مواده الأولية والوســيطة وتوفير مدخلات الإنتاج لباقي القطاعات.وفي ســبيل

[1] United Nations,Op.Cit,pp.17-19.

[2] Ibid.p.15.

تحقيق ذلك رخصت الخطة بالاستفادة من المساعدة الفنية الأجنبية وتدفق التكنولوجيا. ووضعت مجموعة من الإجراءات التي من شانها استقطاب رأس المال كتشجيع مشاريع الشراكة مع الأجانب ،وتحفيز الايرانين المقيمين بالخارج على استثمار أموالهم في بلدهم الأصلي.

و قد وجه الاهتمام الأكبر في هذه الخطة نحو مشاريع الصناعات الغذائية و السلع الصناعية حيث تمت إقامة 4800 وحدة صناعية جديدة خلقت 160000وظيفة جديدة وهذا في مجالات : الصناعات الغذائية –الصناعات الصيدلانية–النسيج–مواد البناء –الآليات –الصناعات الكيماوية...

وقد نجحت هذه الخطة في خفض الطلب على الواردات التي يحتاجها القطاع الصناعي حيث أصبحت مدخلاته تنتج محليا ،مع تصدير الفائض وتحقيق مداخيل هامة بالعملة الصعبة. كما ارتفعت الصادرات غير النفطية من 1.04 مليار دولار أمريكي عام 1989 لتبلغ ما مقداره 3.74 مليار دولار عام 1993.

2. الخطة الخماسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1995–2000) [1]

أكدت هذه الخطة على أهمية الدور الذي تلعبه كل من الدولة والقطاع الخاص في توسيع قاعدة الصادرات غير النفطية ،ودعت للاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها إيران في هذا المجال.ومن التدابير التي اتخذت في سبيل تحقيق ذلك مايلي:

–تأسيس "المجلس الأعلى للتصدير" من أجل إعادة التقييم الشامل لوظائف وعمليات الهيئات التجارية للبلد ووضع التوصيات في مايخص تنسيق عملها وترقيته بما يؤدي لتنمية الصادرات غير النفطية.

–إنشاء لجان لتشجيع الصادرات بمختلف المحافظات الإيرانية.

–دعم وتعزيز دور "بنك تنمية الصادرات" و توسيع أنشطة وعمليات صندوق "ضمان الصادرات"، و إنشاء نظام تأمين الصادرات.

[1] Ibid,p.16.

-إقرار سياسات تحفيز جبائي وتيسير حصول المصدرين على القروض وتبني سياسة سعر صرف وسياسة تعريفة جمركية داعمة للتصدير

-الإشـراف والرقابة الدائمة والمسـتمرة على الصـادرات غير النفطية وتنسـيق أنشـطة كافة الهيئات المكلفة بتشجيع الصادرات ومحاربة البيروقراطية.

-تخصــــيص جزء من الإنتاج المحلي للتصـــدير واســـتخدام طاقات الإنتاج الموجودة من ســـلع الصناعات الغذائية لتوسيع قاعدة التصدير

-تشـجيع تجارة المقايضـة للصـادرات غير النفطية مع بلدان أخرى وتطوير المنتجات المصـدرة بما يتوافق مع أذواق المستهلكين في البلدان المستوردة

-تشـجيع تكوين جمعيات جديدة للمصـدرين ،وتدعيم أنشـطة الجمعيات الموجودة ومكافحة التهريب ووضع تشريعات لحماية المصدرين وعلاماتهم التجارية.

-تشـجيع السـفارات الإيرانية في الخارج على الترويج للصـادرات الإيرانية واستخدام وسـائل الإعلام الأجنبية في الترويج للصادرات خارج المحروقات.

- منحت الخطة الموافقة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وطالبت الحكومة بوضع التشريعات والقوانين الملائمة لتحقيق ذلك.وحددت مجالات هذا الاسـتثمار في البني التحتية و والمشـاريع التي من شأنها دعم قدرات التصدير.

وبموجب هذه الخطة تم إقامة 4700 مؤســـســـة صـــناعية خلقت 87000 وظيفة جديدة ،وارتفعت مساهمة قطاع التصنيع والمناجم إلى 16.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 1999.

3.الخطة الخماسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2004/2000)[1]

تمثلت أولويات هذه الخطة في تطوير البنية الصناعية الوطنية و تشجيع دور القطاع الخاص في هذا المجال. كما دعت لزيادة الادخار الضـروري للنمو الاقتصـادي عبر تطوير البنوك الخاصـة

[1] http://www.senat.fr/rap/r99-457/r99-4575.html

المحلية والدولية وشـــركات التامين و اللجوء للتمويل الخارجي وتعديل قانون اســـتقطاب وحماية الاستثمار الأجنبي .كما قدمت الخطة تدابير لخفض الدعم و إلغاء الحواجز غير الجمركية .وقد استهدفت هذه الخطة تحقيق معدل نمو 6 بالمائة سنويا و خلق 730 ألف منصب شغل خلال خمس سنوات.

4.الخطة الخماسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2009/2005)[1]

استهدفت الخطة تحقيق نمو قوي بمعدل 8 بالمائة سنويا ، ورفع قيمة الصادرات غير النفطية إلى 53 مليار دولار مع نموها بمعدل سنوي 10.7 بالمائة.ولتحقيق ذلك رصدت الخطة استثمار ما قيمته 473 مليار دولار خلال خمس سنوات ،مع تخصيص 58.8 بالمائة من هذه الاستثمارات لتكون من نصيب القطاع الخاص الذي سيستفيد من قروض بنكية ممولة من صندوق الاحتياطيات بالعملة الأجنبية وسندات المساهمة. و أقرت الخطة أيضا خوصصة 65 بالمائة من رأس مال بعض البنوك التجارية وشـــركات التامين وشـــركات الطيران وشـــركات توزيع الكهرباء وشـــبكة المواصلات.

كما استفاد قطاع النفط والبتروكيماويات من استثمارات بقيمة 50 مليار دولار خلال خمس سنوات بمعدل عشرة مليارات دولار سنويا . و هذا السياق وبغرض تنمية الصناعات البتروكيماوية عملت الحكومة الإيرانية بقوة على اســـتبدال النفط بالغاز الطبيعي في المنازل، وهذا من خلال إطلاق الحكومة خطة ترشيد البنزين في عام 2007 مما جعل الاقتصاد الإيراني من أكثر الاقتصاديات العالمية اعتماداً على الغاز.[2]

[1] http://iranecoinfoblog.blogspot.com/2005/04/les-grandes-orientations-du-4me-plan.html

[2] باتريك كلاوسون،مرجع سبق ذكره.

5.الخطة الخماسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2015/2010)

تضمنت الخطة إستراتيجية شاملة لتطبيق الإصلاحات تقوم على عوامل السوق ،وتسعى لرفع القدرة الإنتاجية للقطاع غير النفطي ، ومنح البنك المركزي قدرا أكبر من الاستقلالية، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحقيق استقرار العملة المحلية في السوق،وإعادة منظمة الإدارة والتخطيط التي كانت مسئولة عن صياغة الموازنة العامة وخطط التنمية الخمسية في البلاد، وفتح قطاع النفط للشركات الأجنبية للاستثمار والمساعدة الفنية.[1]و قد أقرت الخطة بناء 27 مشروع بتروكيماوي. يضاف إلى ذلك تشجيع الخوصصة وتحفيز القطاع الخاص وتنشيط التواجد الاقتصادي الإيراني في العالم.

6.الخطة الخماسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2021/2016)[2]

ينصب تركيز هذه الخطة (التي يجري تنفيذها حاليا) على تنمية القدرات الدفاعية و تحقيق النمو الاقتصادي السريع والدائم . فالنسبة للأمر الأول تلحظ الخطة أهمية حماية المصالح القومية و أمن البلاد وذلك عبر تطوير القدرات والتكنولوجيات البالستية و إنتاج الأسلحة والمعدات الدفاعية الرئيسية الحديثة. ولتحقيق ذلك تعتزم السلطات تخصيص "خمسة في المائة" على الأقل من الموازنة العامة سنويا لهذا الغرض .وعلى الصعيد الاقتصادي، تصبوا الخطة لبلوغ نمو "سريع ودائم" بنسبة ثمانية في المائة سنويا وعلى امتداد خمسة أعوام.وتأمل السلطات تحقيق ذلك باجتذاب الرساميل الأجنبية ، و تحويل ما بين 30 و38 في المائة من عائدات النفط والغاز إلى صندوق الثروة السيادي الموسوم "صندوق التنمية الوطنية"،والعمل على تطوير صناعة النفط التي تعتبر السلطات أنها بحاجة لاستثمارات بقيمة 200 مليار دولار خلال الأعوام المقبلة

[1] البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

[2] http://elaph.com/Web/News/2015/6/1020470.html

للوصول إلى أهداف التنمية .حيث ستخصص إيران من مواردها الداخلية (صندوق التنمية الوطنية) 15-20 مليار دولار،والباقي سيأتي معظمها من خارج البلاد.[1]

ثالثا: الاندماج في الاقتصاد العالمي

عمدت السلطات الإيرانية إلى انفتاح في تجارتها ونظامها الاستثماري و السعى إلى تكامل إقليمي مع شركائها التجاريين،بهدف الاستفادة من مزايا هذا الاندماج في الحصول على أسواق جديدة لتصريف منتجاتها التصديرية غير النفطية.وفي الشأن تعتبر إيران عضوا مؤسسا في منظمة "التعاون الاقتصادي "التي تأسست عام 1960،وتضم عشرة بلدان وهي :ايران-باكستان-تركيا-أذربيجان-كازاخستان-قرغيزيا-طاجكستان-تركمنستان -أوزبكستان-أفغانستان. وتهدف هذه المنظمة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي بين أعضائها من خلال إزالة كافة الحواجز ، وتنفيذ المشاريع المشتركة و إنشاء بنك التجارة والتنمية و صندوق تأمين. و قد نجحت المنظمة في تعزيز الروابط بين الأعضاء لاسيما في مجالات النقل والمواصلات –التجارة – الطاقة.[2]

وتعتبر إيران أن التكامل الإقليمي ليس بديلا عن النظام العالمي.فعضوية منظمة التجارة العالمية أولوية للحكومة الإيرانية. فرغم تقدمها بطلب عضوية المنظمة في يوليو 1996 ، إلا أنها لم تلقى بعد الموافقة على ذلك ، وبذلك تبقى إيران أكبر اقتصاد لا يزال خارج منظمة التجارة العالمية.[3]

---

[1] مقال بعنوان " إيران تحتاج 200 مليار دولار استثمارات في قطاع النفط"، متاح على الموقع : http://www.cnbcarabia.com/?p=281425

[2] United Nations,Op.Cit,p..28

[3] وكالة رويترز،"إيران أكبر اقتصاد خارج منظمة التجارة العالمية تقول إنها مستعدة للانضمام"،17 ديسمبر 2015.متاح على الموقع:www.ara.reuters.com

المبحث الثالث: مؤشرات نجاح التجربة الإيرانية في تشجيع الصادرات غير النفطية

بوجه عام، تُعد تجربة إيران في تشـــجيع الصـــادرات غير النفطية ناجحة إلى حد بعيد كونها ســاهمت في تنويع الاقتصـاد وعودة التوازن للتجارة الخارجية للبلد لاسـيما في ظل العقوبات الدولية التي فرضـــت عليها . وهو ما أكده المرشـــد الأعلى "علي خامنئي" في خطابه الســنوي في "عيد النيروز" في 21 مارس 2013 حيث قال "...لقد ســـاعدت العقوبات على تفعيل القدرات الداخلية الهائلة للأمة الإيرانية...".[1]

وفي مايلي استعراض لبعض المؤشرات الدالة على هذا النجاح:

-تطورت حصة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات بشكل ملفت للانتباه ،حيث انتقلت من 8 بالمائة عام 1989 لتبلغ 51 بالمائة خلال عام 2017 وذلك مثلما يوضحه الجدول الموالي:

[1] پاتريك كلاوسون، مرجع سبق ذكره.

الجدول (01): تطور نسبة الصادرات غير النفطية خلال الفترة (1989-2017) الوحدة:%

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الصادرات غير النفطية	8	6.8	14.4	15.5	20.4	24.8	17.6	13.9	15.8
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات غير النفطية	23.4	23.4	10.23	10.3	31.81	23.14	22.7	11.3	21.7
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2017
الصادرات غير النفطية	21.7	11.28	32.58	40.56	20.79	23.87	36.88	45.3	51.16

المصدر : تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية :

-United Nations Industrial Developement Organization,Islamic Republic Of Iran Industrial Sector Survey On The Potential For Non Oil Manufactured Exports,1999.p.21.

- OPEC Annual Statistical Bulletins (2007-2018).

-ارتفعت نسبة تغطية الصادرات غير النفطية للواردات من 14% عام 1992 إلى 24% في عام 2002 ثم لتبلغ 60 بالمائة عام 2012.[1]

-ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لإيران من 7.2 بالمائة عام 2009 لتبلغ 11.5بالمائة عام 2015.[2]

- أدى الانخفاض الكبير في سعر صرف الريال الإيراني إلى تحسين القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية[3]، ونجم عن ذلك تدافع التجار الإيرانيين ليصبحوا مصدرين ، فعلى سبيل المثال، صرح رئيس جمعية منتجي الفستق الإيراني، لصحيفة "فايننشال تايمز" بأن " ارتفاع سعر الدولار الأمريكي (و بالتالي انخفاض الريال) تسبب في طفرةٍ لمزارعي الفستق".[4]

- احتلت إيران عام 2013 المركز الأول عالميا في مايخص التعويضات المدفوعة لعمليات ضمان الصادرات في المدى المتوسط والطويل ب 871 مليون دولار ، و كذا للمدى القصير ب 191 مليون دولار.[5]

[1] نفس المرجع السابق.

[2] Bijan Khajehpour , Growth in Iran's non-oil exports linked to sanctions relief, March 23, 2014.in :www.al-monitor.com

[3] Mohsen Bahmani-Oskooee and Magda Kandil, Op.Cit,p.4.

[4] باتريك كلاوسون، مرجع سبق ذكره.

[5] مقال بعنوان "صناعة الضمان في الدول العربية والإسلامية والعالم"، نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الثالث، يوليو –سبتمبر 2014. ص ص.9-10.

-استفادت إيران من تكاملها الإقليمي عبر عضويتها في منظمة "التعاون الاقتصادي" في تصدير ما مقداره 15 بالمائة من إجمالي صادراتها إلى بلدان المنظمة .[1]

-شـهت صـادرات البتروكيماويات نمو كبيرا فهي الفئة الأكثر رواجا في التصـدير . وقد تحقق ذلك نتيجة الاسـتثمارات الضـخمة التي قامت بها إيران لتطوير صـناعة النفط وتحويله إلى منتجات صـناعية قابلة للتصـدير مثل : المنتجات البتروكيماوية (سـماد اليوريا -البولي إيثيلين- الميثانول وخام الحديد -البوتان)-المنتجات البلاستيكية المصنوعة من النفط-المشتقات النفطية مثل :وقود الديزل-البنزين- السوائل الغازية .[2]

-بالإضـافة إلى صـادرات البتروكيماويات ، تشـمل قائمة الصـادرات غير النفطية على : السـجاد ، الملابس الجاهزة، النسـيج- المنتجات الفلاحية كالتفاح، التمور، الطماطم ، البطاطس ،البطيخ ،الكيوي ، التفاح، الزعفران، الفواكه المجففة والطازجة ،الفسـتق(المركز الأول عالميا)، الزبيب، والقطن الصـمغ والكمون-جميع أنواع الجلود، والأحذية- الكافيار (عام 2015 افتتحت إيران أضـخم مزرعة في العالم لإنتاج الكافيار) -مختلف أنواع المنظفات والصـابون - مواد البناء : الأسـمنت، الأحجار، والمنتجات ذات الصـلة-مركبات النقل : السـيارات وقطع الغيار -المعادن : الألمنيوم ، النحاس ، الحديد ، الزنك...- الخدمات التقنية الهندسية ...

-بالموازاة مع هذا الارتفاع الحاصـل في الصـادرات غير النفطية ،فقد ارتفعت إنتاجية القوى العاملة الإيرانية من أقل من 20 بالمائة -مقارنة بنظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية- عام 1990

[1] United Nations,Op.Cit,p.28.

[2] باتريك كلاوسون، مرجع سبق ذكره.

لتبلغ حدود 40 بالمائة في عام 2011 ، وهو أداء جيد مقارنة بالعديد من اقتصـــاديات الأســـواق الناشئة .[1]

ومن المتوقع أن تشـهد الصـادرات غير النفطية في المسـتقبل القريب طفرة كبيرة ،وهذا تبعا لتخفيف العقوبـات الـدوليـة على إيران بموجـب الاتفـاق المبرم في 14 يوليو 2015، حيـث وقعـت إيران والأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) بالإضـافة إلى ألمانيا خطة العمل الشـاملة المشـتركة (JCPOA) بشـأن برنـامج إيران النووي، بمـا يمهـد الســـبيل أمـام رفع العقوبـات عن إيران وانـدمـاجهـا من جديد في الاقتصـــاد العالمي. وأعقب ذلك اعتماد خطة العمل من كل الأطراف في 18 أكتوبر 2015. وفي 16 يناير 2016 تم رفع العقوبات فعليا بعد أن أوفت إيران بالتزاماتها في ظل الاتفاقية.[2]

خاتمة وتوصيات

لقد ظل الخلل يشـــوب صـــورة الاقتصـــاد الإيراني لعدة سـنوات من خلال تجارته الخارجية غير المتوازنة التي تعتمد أســـاســـا على صـــادرات النفط ،والتي كانت لها تداعيات وخيمة على الاقتصاد والمجتمع في ضوء الصدمات النفطية المعاكسة من جهة والعقوبات الدولية التي فرضت علي إيران من جهة أخرى .وتبعا لذلك شـكل تنويع الاقتصـــاد وتشـــجيع الصـــادرات غير النفطية التحدي الأول للقادة السياسيين ،وهو الرهان الذي استطاعت إيران كسبه مع الزمن حيث أضـحت ومنذ السـنوات الأخيرة الماضـية في خضـم طفرةٍ من تصـدير المنتجات غير النفطية وقللت بشـكل كبير من اعتمادها على النفط. وبناءا على استعراضنا لهذه التجربة الناجحة يمكن الخروج بمجموعة

---

[1] Robert Blotevogel,The Productivity Challenge in Iran , The Islamic Republic of Iran : Selected Issues paper,IMF Country Report No. 15/350,p.19.

[2] برونو فيرساي،"الانعكاسات الاقتصادية لتخفيف العقوبات الاقتصادية عن إيران" ، صندوق النقد الدولي ،1فبراير 2016.

من التوصيات لصالح البلدان النامية التي لايزال اقتصادها شديد الاعتماد على الصادرات النفطية وأهمهما ما يلي:

– ضرورة توفر إرادة سياسية عليا واعية بالمخاطر المستقبلية المترتبة عن الاعتماد على تصدير النفط فقط ومؤمنة بحتمية العمل على إحداث تنويع نشاطها الاقتصادي، وأن تعمل (باختلاف مستوياتها)بروح الفريق الواحد في سبيل تحقيق هذا الهدف.

– ضرورة صياغة وتنفيذ حكومات هذه الدول لوثيقة "الرؤية " التي تمتد على عدة سنوات (20عاما مثلا) توضح من خلالها الرؤية الوطنية الشاملة البعيدة الأفق التي ترغب السلطات في أن تكون عليها مجتمعاتها وهذا حرصا منها على مصلحة أجيالها الحاضرة والمستقبلية. كما يجب أن تضع هذه الوثيقة أهداف واضحة لتنمية القطاع غير النفطي وزيادة قدراته التصديرية ،وأن تعمل على حشد كل الطاقات المجتمعية وتوجيهها في سبيل ذلك.

–ضرورة وجود تدخل كبير من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات التصديرية غير النفطية المستهدفة.

–إقامة مجلس أعلى لتشجيع الصادرات غير النفطية يرأسه رئيس البلاد ويتكون أعضاؤه من مختلف الجهات الحكومية التي لها علاقة بالتصدير بهدف تنسيق الجهود في سبيل تنمية القطاع الغير النفطي وصادراته وإزالة كافة العراقيل أمامه.

–اعتماد إستراتيجية لإحلال الواردات بتنشيط الاستثمار في السلع المصنعة ولما لا تصديرها.

–ضرورة تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية وكذا تطوير صناعة البتروكيماويات من خلال تحويل المزيد من النفط إلى منتجاتٍ صناعية قابلة للتصدير.

–تشجيع ودعم المنتجات المحلية التي تتميز بإمكانات تصديرية كبيرة نظرا لتمتعها بمزايا تنافسية.

– التركيز على التنمية البشرية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم فالتنمية البشرية هي أساس التنمية الاقتصادية .

المصادر

المصادر العربية

-وليد عبد الحي، إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، 2010. ص.259.

-پاتريك كلاوسون،"إيران ما بعد النفط" ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،3 أبريل 2013.

-برونو فيرساي، "الانعكاسات الاقتصادية لتخفيف العقوبات الاقتصادية عن إيران" ، صندوق النقد الدولي ،1فبراير 2016.

- البنك الدولي : لمحة عن إيران ، أكتوبر 2014.متاح على الموقع: http://www.worldbank.org/en/country/iran/overview

-الموقع الالكتروني لصندوق ضمان الصادرات الإيراني: www.egfi.org.ir

-مقال بعنوان " إيران تحتاج 200 مليار دولار استثمارات في قطاع النفط"، متاح على الموقع : http://www.cnbcarabia.com/?p=281425

-وكالة رويترز،"إيران أكبر اقتصاد خارج منظمة التجارة العالمية تقول إنها مستعدة للانضمام"،17 ديسمبر 2015.متاح على الموقع:www.ara.reuters.com

- مقال بعنوان "صناعة الضمان في الدول العربية والإسلامية والعالم" ، نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، السنة 32،العدد الفصلي الثالث، يوليو -سبتمبر 2014. ص ص.9-10.

المصادر الأجنبية

−Mohsen Bahmani-Oskooee and Magda Kandil, « Exchange Rate Fluctuations and Output in Oil-Producing Countries: The Case of Iran », IMF Working Paper ,WP/07/113 May 2007,p.4.

- Islamic Republic Of Iran : 2015 Article IV Consultation, , IMF Country Report No. 15/349, December 2015.

-Robert Blotevogel,The Productivity Challenge in Iran , , The Islamic Republic of Iran : Selected Issues paper,IMF Country Report No. 15/350,p.19.

-United Nations ,Industrial Developement Organization,Islamic Republic Of Iran Industrial Sector Survey On The Potential For Non Oil Manufactured Exports,1999 ,pp.31-36.

-Bijan Khajehpour , Growth in Iran's non-oil exports linked to sanctions relief, March 23, 2014.in :www.al-monitor.com

-http://www.senat.fr/rap/r99-457/r99-4575.html.

-http://iranecoinfoblog.blogspot.com/2005/04/les-grandes-orientations-du-4me-plan.html.

-http://elaph.com/Web/News/2015/6/1020470.html.

-http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/163.htm

إيران ومعضلة التعاون الإقليمي في مواجهة العقوبات الأمريكية

Iran and the dilemma of regional cooperation in the face of US sanctions

د. علي عبد الخضر محمد المعموري

ملخص:

يبقى مفهوم التعاون سواء كان على مستوى اقليمي او دولي العامل الرئيس في فرض حالة مستدامة من الاستقرار، والذي يعول عليه من خلال شبكة من التحالفات الاقتصادية عن طريق اتفاقات ثنائية او الانضمام الى منظمات إقليمية تثمر عن ربط مصالح الدول فيما بينها ويترتب عليها احترام ارادة وتوجهات الدول كل على حدة. يًعد الملف النووي الايراني من اهم الملفات التي تعصف في المنطقة ، ونتيجة لعدم التزام ايران في ملفها النووي(من وجهة النظر الامريكية) ولتدخلها في الشؤون الداخلية للدول مما خلق حالة عدم الاستقرار وخاصة في ملفي سوريا واليمن، جعلت الولايات المتحدة الامريكية تنسحب من الاتفاق النووي الذي عقدته في زمن الرئيس اوباما، وفرض حزم من العقوبات التي استهدفت النظام السياسي وكيانات وافراد وشركات وبنوك ومصانع ايرانية اخرى. من خلال البحث سوف نبين مدى قدرة ايران على اللجوء الى التعاون الاقليمي في الالتفاف على العقوبات الذي اصلا كان احد اسباب فرض العقوبات عليها بسبب ما يسمى عدم انصياعها للمجتمع الدولي وقرارته. ان افرازات السياسة الخارجية الايرانية قد انعكست سلبا عليها نتيجة المتغيرات والسيناريوهات التي بدأت ملامحها واضحة من خلال تبني ادارة ترامب بضرورة معاقبة ايران بسبب عدم التزامها بمقررات المجتمع الدولي وتدخلها المستمر في زعزعة الأمن الاقليمي.

الكلمات المفتاحية: التدخلات الايرانية الاقليمية، ازمة التعاون الاقليمي، الاتفاق النووي ،العقوبات الامريكية .

Abstract:

The concept of cooperation is still the main factor whether on regional or international level to force continuous statement for stability, which depend on it from during connection of economical alliance through consecutive agreements or joining to the regional organization will result about the linking the stat's interests among them and arrangement in respect of will and directions of the countries severally. The Iranian nuclear file is most important that is dangerous in area, and the result of Iran didn't obligate in her nuclear file and for her intervention in intern issues of countries, and as a result, it is create of the statement of instability especially in Syria and Yemen problems, the United States of America was made retreat by The nuclear agreement that signed in period of Obama and force packages of the economical sanctions on political system. Groups, individuals, companies and banks, through the search will explain what ability of Iran to use the regional cooperation to across that dilemma, the Iranian foreign policy had reflected to itself badly due to there are many difficult changing that appeared clearly through Trump's administration take up the necessary of punishing Iran because it was reason of all happening in the middle east.

المحور الأول: إيران وإشكاليات ما بعد الثورة:

لقد بدى واضـــحاً وجلياً منذ الوهلة الأولى التي قامت فيها الثورة في إيران أهداف وتوجهات من قاموا بالثورة ، ولأن الثورة كانت ذات طابع راديكالي إســـلامي، فقد أثر ذلك على مســـتويين الداخلي المتمثل بطبيعة المجتمع الايراني ونمط حياته ، وخارجي متمثل في فترة كانت الحركات ذات الطابع القومي العلماني تعصف في المنطقة مما خلق رد فعل عنيفة من قبل السلطات العربية الحاكمة التي جاءت الى سدة الحكم عن طريق تلك الحركات، أما الجانب الآخر بعض الدول كانت

رافضـــة لوجود مثل هكذا نظام مغاير لتوجهاتها الايديولوجية كدول الخليج مما أدى الى حالة من الإشكالية الكبيرة في تقبل او عدم تقبل التغيير الحاصل في ايران الاسلامية .

لعبت الهوية الايديولوجية للثورة الاسـلامية الايرانية دورا بارزاَ في تغيير توجهات السـياسـة الخارجية وتقليص مسـاحة الخيارات بالنسـبة لصـانع القرار، حيث اصـبحت مباديء الثورة مرجعية السـلوك الخارجي، في المقابل كانت هناك توجهات سـياسـية داخلية تعتبر ايران دولة أمة عليها ان تتميز بدور القوة الاقليمية في النظام شـرق اوسـطي، ووسـيلتها في ذلك العلاقات الاقتصـادية السياسية مع دول الجوار الاقليمي او القوى الكبرى[1].

أولاَ: سلوك النظام الإيراني الداخلي:

خلق التغيير في ايران بعد الثورة ردود فعل حادة من قبل بعض طبقات المجتمع الإيراني وخاصـة بالنسـبة للطبقات المتأثرة بنمط الحياة الأوروبية، أضـف الى ذلك الحركات السـياسـية التي كانت فاعلة في الحياة الاجتماعية الايرانية وذات طابع مدني، أضـــف الى ذلك تبنيها الى نظرية ولاية الفقيه التي اسـسـت لبنية سـياسـية جديدة لم تعهدها لا ايران ولا اي دولة في التاريخ الحديث. فبالنسبة لبنية النظام السياسي الايراني ، فإن حصر السلطة في ولاية الفقيه التي توجه السياسات كافة أدى الى حالة من التوتر المزمن بين الدولة والمجتمع ، الامر الذي يدفع النظام لإفتعال أزمات خارجية من أجل تحقيق التماسـك الداخلي مجددً، وتجد تلك السـياسـات مبررا لها في بعض مواد الدسـتور الايراني، خاصـة في المادة 152 التي تنص في لافقرة منها على ان السـياسـة الخارجية لإيران تقوم على الدفاع عن حقوق جميع المسـلمين والمادة 154 التي تنص على تعتبر جمهورية ايران الاسـلامية سـعادة الانسـان في المجتمع البشـري كله قضـية مقدسـة لها، وتعتبر الاسـتقلال والحرية وواقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس في ارجاء العالم كافة ، وعليه، فإن جمهورية ايران الاسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في اية نقطة من العالم،

[1]حجاب عبد الله، السياسة الاقليمية لإيران في اسيا الوسطة والخليج (1979 – 2011): دراسة في المحددات الداخلية والخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص53.

وفي الوقت نفسه لا تتدخل في اشؤون الداخلية للشعوب الأخرى[1]. إن من أهم إشكاليات قيام الثورة وامنتج عنها بصورة سلبية في المجتمع الايراني هي وضع نظرية ما ذكرنا سابقاً "ولاية الفقيه" التي اعتقد مؤسسيها وعلى راسهم اية الله الخميني انها ستنشأ الدول الاكثر عدلا في العالم في ظل استقطاب عقائدي موحد. لكن إقامة ولاية الفقيه بعد انتصار الثورة الاسلامية لم تكن خالية من معارضة العديد من رجال الدين والمثقفين الايرانيين، فالخلاف الذي كان قائماً بين كبار الفقهاء بعد الثورة دار حول مفهوم "ولاية الفقيه" والإشكال الذي كان مطروحاً هو كالتالي: هل تشمل هذه الولاية الحكم وإقامة الدولة علما ان إقامتها تعود لمسؤولية الإمام الغائب الثاني عشر؟[2]. كل هذا ساهم في اعتبار ان سلوك الثورة ومتبنيها قائم على اساس فكري غير مرن يفرض على المجتمع الايراني رأي واحد لا ثاني له, وعُد من يعارضه خارج عن التوجهات العقائدية لنظرية الولي الفقيه، مما ساهم بصورة جلية على ظهور معارضة شديدة ليس من التيار المدني لا بل حتى من رجال الدين انفسهم، مما خلق ردة فعل عنيفة لدى النظام الثوري ، واصبح سلوكه عنيفاً اتجاه من يعارض فكرته وتفسيره لنظرية الولي الفقيه.

أثار المحدد الثقافي العديد من الجدل حوله بإعتباره مدخلاً في العملية الثورية، وتعتبر الايديولوجية هي العنصر الثقافي الأكثر مباشرة في تأثيره على الثورة، وفي الحالة الايرانية فإن الآيديولوجية المؤسسة للثورة هي تلك التي كان فيها الترابط الوثيق بين الدين والسياسة والرفض التام لمقولة الفصل بينهما او القول بأن الدين يمثل شيئاً والسياسة شيئاً منفصلاً عنه، وقد إتضح ذلك من خلال أفكار الإمام الخميني[3]. لقد ساهم فرض ايديولوجية دينية متطرفة على المجتمع الايراني صاحب الباع الطويل في التحرر والمدنية ردات فعل غير محسوبة واصبحت التصفيات العشوائية

[1] د. أشرف محمد كشك، معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤيا الايرانية: السياسة الدولية، العدد 196، المجلد 49، أبريل 2014، ص80.

[2] نصيب عتيقة و نموشي نسرين، النظام السياسي في ايران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2007-2008، ص9.

[3] محمود ابراهيم متولي، السياسة الخارجية الايرانية: المحددات المؤثرة، المركز الديمقراطي العربي، الدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 16 نوفمبر 2017، https://democraticac.de/?p=50628.

للاحزاب المعارضـــــة وللكيانات التي تنادي بالعودة الى التحرر مســـألة شـــبه يومية، مما جعل المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان والمراءة تنادي بالتدخل الدولي لوقف مثل تلك الممارسات مما اتعكس سلبا على واقع العلاقات الخارجية لايران حديثة العهد بامور وقضايا السياسة الخارجية ، اضـف الى ذلك ألقت أزمة الرهائن الامريكيين بظلالها على المشـهد الداخلي الايراني وانعكاسـها على كافة الاصـعدة الخارجية والتي اعقبت استلام الاسـلاميين للسلطة في ايران، مما أعطى طابع عام على افكار وتوجهات هذه الثورة في سياستها الخارجية.

ثانياً: الثورة وسياسة ايران الخارجية

دأبت ايران الثورة منذ تسلمها السلطة الى الميول نحو اعطاء الثورة مفهوما جديدا، منطلقة من ايمانها المطلق من نجاحها خارج اسـيجة الحدود المرتسـمة وبالاعتماد على توجهات عقائدية مشتركة بين فكرها وفكر الشعوب التي ذاقت ذرعا بتصرفات القابضين على السلطة من الذي انقسم بتوجهاته نحو المعسكر الراسمالي والمعسكر الاشتراكي، وبما ان الثورة نجحت في بلد مثل ايران فيقينا منها انها ســوف تنجح في بلد اخر مجاورشـــعبها يعتنق نفس مذهب الجمهورية، الا انها لم تعتقد ان المشـترك لايمكن تعميمه على المتقاطع ذلك ان اغلب شـعوب الدول العربية التي تحكمها الطبيعة الجافة والصـحراوية تحكمها القبيلة والعشـيرة والتقاليد اكثر مما يحكمها الدافع والوازع الديني ، اضـــف الى ذلك ان مجرد تفكيرالنظام الديني في ايران بتصـــديرها للثورة أثار حفيظة الانظمة السـياسـية المجاورة لها وبالاخص الخليج العربي والعراق ، الذي كان معني بالدرجة الاســاس في التغيير ، ولأن العراق كان يحكمه التيار القومي الاشرس في كل الانظمة السياسية العربية اصبح من اللازم ان يتولى التصادم مع الجارة ايران بالنيابة عن كل الدول العربية التي كانت تشعر بتهديد الثورة لها فاصـبحت مشـكلة الحدود بين العراق وايران ذريعة لإثارة النزاع بين البلدين والتي اصــلا اقيمت على اتفاقية الجزائر عام 1975*.

ان رؤى وتوجهات السلطة في ايران بعد الثورة في إعطاء الثورة بعداً قومياً ليس فقط بسبب ايمانها بضـرورة اعادة تجربتها في بلد اخر من توجه عقائدي صـرف ولكن لوجود اسـتراتيجية لدى ايران الثورة من ان خلق التصـادم خارجيا هو لتحقيق توحيد الصـف الداخلي التي كانت تعاني متها ايران والتي جاءت متطابقة مع التوجهات القومية للنظام السـياسـي في العراق من حتمية الصـراع يغذيه الوازع الذي عُرفت به دول الخليج . بهذا اصـــبح توجه ايران المبكر في اعطاء الثورة بعدا قوميا واعلانها ذلك بصورة صريحة من اهم اشكاليات السلوك الجديد لايران في علاقاتها الاقليمية والذي أثر بالسـلب على شـكل التعاون الاقليمي التي سـتحتاجه ايران فيما بعد للخروج من طائلة العقوبات الامريكية .

على الرغم من محددات السـياسـة الخارجية الايرانية والاهداف العامة للثورة التي اسـتندت عليها الثورة الاســـلامية الايرانية في عهد (الإمام الخميني) بين عامي (1979-1989) نلاحظ وجود تباين في ســياســة ايران الخارجية عند تقييم ورصــد العديد من مواقف الحكومات الايرانية المتعاقبة، حيث باتت معظم المحددات و الاهداف بعد رحيل (الإمام الخميني) تتســـم في توظيفها لبعض القضـــايا الخارجية بالمزج بين النهج الاديكالي الميني على اســـس المحافظة التقليدية في إظهار شخصية ايران الدولية التي ارادها (الإمام الخميني) لايران، ولتكون أكثر تمسكاَ لذاتية الدولة باسـتقلاليتها والتعبير عن إرادتها الخاصـة أمام المجتمع الدولي من جانب، والتماشـي بشـكل بطيء ونســـبي مع متطلبات احتياجات التغيير في النهج بما يتوافق مع رؤى التجديد الداخلي والانفتاح الخارجي من جانب اخر، ويتضـح ذلك عند تشـخيص أبرز الملامح العامة التي يمكن اسـتنتاجها عند رصد أوجه التغير في السياسة الخارجية الايرانية التي ظهرت بشكل تدريجي بعد رحيل (الإمام الخميني) وتسـلم (الإمام الخامنئي) منصـب المرشـد الاعلى للجمهورية الاسـلامية، فعلى الرغم من تمسـك (الإمام الخامنئي) بتعاليم ونهج (الإمام الخميني) والتعهد المسـتمر بتطبيق أهداف الثورة الا ان الحكومات الايرانية المتعاقبة أخذت بالأســـس البرغماتية التي تخدم اهداف الثورة ودون التخلي عن الطابع الايراني الذي يقوم على بلورة شخصية الدولة المميزة من جهة، والأخذ بواقعية احتياجات

الاصلاح والتحديث بمختلف الجوانب على الصعيدين الداخلي والخارجي من جهة اخرى[1]، كل هذا سيجعلها تتعامل مع ملف التعاون الإقليمي بحذر شديد دون المساس بالمباديء التي أنشأت عليها الثورة، ومواجهة تحديات التعاون بإسلوب أكثر واقعية وبرغماتية.

المحور الثاني: تحديات التعاون الإقليمي

يعد التعاون الاقليمي بالنسبة لايران على المستوى الاقتصادي في الدرجة الاساس وعلى المستويين الامني والعسكري الشوكة التي يمكن ان تنفذ ايران من خلاها الى عين العقوبات الامريكية ، الا انه ليس من الاسهل ان تستطيع ايران ان حقق ذلك وخاصة في ظل التوترات التي تشوبها المنطقة والتي تشكل ايران احد اقطابها الريئيسين، فعلى الرغم من ان ايران مقبولة نسبيا لدى بعض الدول الاقليمية الا انها في الوقت ذاته على طرفي حرب مع الدول صاحبة القرار الاقتصادي الاسمى في المنطقة.

أولاَ: دول الخليج وهاجس فرض الهيمنة

يعد الخليج العربي أهم منفذ بحري يربط ايران بالعالم، اذ يتم عبره تصدير النفط الايراني للخارج، كونها تمتلك العديد من الحقول النفطية البحرية في قاع الخليج[2]، وتسعى ايران دوما السيطرة على عملية التصدير هذه من خلال فرض سيطرتها على مضيق هرمز، وكان هذا الهدف الشغل الشاغل لايران في عهد الشاه، وبعد مجيء الثورة الى ايران اضافت الى هذا الهدف الاقتصادي مبدأ سياسي ذات طابع ديني وهو اعادة امجاد الامبراطورية ، فكان الهدفان يلتقيان عند

---

[1] محمد احمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية، العلاقات الايرانية-العربية، مركز دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة اهل البيت المجلد 40، العدد 2، عمان، 2013، ص457.

*اتفاقية الجزائر هي اتفاقية بين العراق وايران وقعت في 6 اذار 1975 ووساطة الجزائر، تضمنت الاتفاقية على البنود التالية: 1) إجراء تخطيط نهائي لحدود البلدين البرية بناءاً على بروتوكول القسطنطينية عام 1923 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914، 2) تحديد الحدود النهرية حسب خط التالوك. 3) قيام كل من البلدين بإعادة الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة والالتزام بإجراء رقابة مشددة وفعالة على هذه الحدود من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت. (أنظر نص إتفاقية الجزائر 1975).

6.حسنين جودة، جغرافية اسيا الاقليمية، مطبعة المعارف، الاسكندرية، 1985، ص548.

دول الخليج، فاصـــبح منذ ذلك الوقت توجس دول الخليج من اهداف الثورة المعلنة ذات هدف اقتصادي .

ما يهم في اكثر العلاقات الاقتصـــادية لايران هي مع دول الخليج كما ذكرنا التي تحدها معها حدود برية واخرى بحرية عميقة ولان العمق الاستراتيجي الايراني يمتد الى دول الخليج اصبح من الضـــرورة ان تجد لها مخرجا من العقوبات الامريكية باتجاه هذه الدول الا ان في الحقيقة يلعب التاريخ لعبته في طبيعة العلاقة التي تحكم ايران ودول الخليج، وهذا ما يسبب هاجسا نفسيا لا يمكن لدول الخليج ان تتخلى عنه بل شـــدد الخناق على ايران في ظل العقوبات الامريكية عليها اضـــف الى ان تدخلات ايران في الشؤون الداخلية لدول الخليج دعمت هاجس الهيمنه لدى تلك الدول.

في واقع الامر ، ان الهاجس او التخوف الذي اعتنقته دول الخليج من ايران لم يكن وهما بقدر ما كان واقعا، وهذا ما جعل دول الخليج تكون داعما اســـاســـيا للعراق في الحرب العراقية-الايرانية، وســـعت دائما اما لإطالة مدى الحرب لاضـــعاف ايران او لانهائه بتغيير نظام الثورة في ايران، وتجلى الهاجس الحليجي من ايران وبلغ ذروته في هذا كله بصورة مباشرة بعد فترة طويلة من الحرب العراقية- الايرانية وهو التدخل الايراني المباشـــر في اليمن ودعمه للجماعات الحوثية، ومواجهته من قبل دول الخليج بقيادة الســـعودية في ما أطلقت عليه عاصـــفة الحزم ومن ثم إعادة الأمل في اطار ما يسـمى بالتحالف العربي ، لقد جسد التحالف المذكور جوهر الصـراع بين ايران والسعودية والحرب بالوكالة. وتبرز قضايا الصراع الخليجي – الإيراني على النحو التالي[1]:

1. الحدود : تعد الحدود إحدى قضـايا الصـراع الخليجي – الإيراني ومصـدراً رئيسـياً للخلاف بين الطرفين، وتتجلى مظاهر هذا الخلاف في أكثر من مشـكلة حدودية، يأتي في مقدمتها الخلاف حول الجزر الاماراتيـة الثلاث، كما بين الكويت وايران خلافاَ حول حقل الـدرة النفطي.

---

[1] د. أشرف محمد كشك، دول الخليج وايران: قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة، مجلة الدراسات الايرانية، العدد الاول، 2016، ص12- 16.

2. الدور الإقليمي: استطاعت ايران من توظيف التطورات الاقليمية بما يعزز نفوذها الإقليمي من خلال الفترة ما بعد عام 1990 والذي اصـــبح الامن الاقليمي فيها هو المحدد لهيكل الامن العالمي ، حيث استطاعت ايران تحقيق ثلاث اهداف؛ الاول، الاستمرار في التدخل في شؤون الجوار الاقليمي، والثاني، الاستفادة من تجربة العراق مع المجتمع الدولي بشأن اسلحة الدمار الشامل، والثالث، توظيفها لقدراتها النفطية، اما المرحلة الثانية فكانت بعد عام 2011 . في اطار ما يسمى بالربيع العربي.
3. التسلح التقليدي والبرامج النووية الإيرانية: وهنا تولى ايران تطوير قواتها العسكرية التقليدية اهتماماً بالغاً. مما ساهم كثيرا في زيادة هوة الصراع بين البلدين.

على هذا كله ستزداد فجوة العلاقات الايرانية الخليجية على وتيرة اسوء من ذي قبل ، ما عدا موقف قطر الذي شذ عن الصف الخليجي ، والذي يعتبر زيادة في عمق الخلافات الخليجية – الايرانية نتيجة اصطفاف ايران مع قطر في ملف الاخوان المسلمين والتي تسانده قطر وتعارضه باقي دول الخليج ، والذي كان الانقلاب الذي قام به السيسي ضد الاخوان بدعم من السعودية والامارت اهم القضايا الخلافية التي عمقت انشقاق الصف الخليجي ولجوء قطر الى ايران، كما سنرى التغيير الحاصل في توجهات العلاقات الاقتصادية الايرانية – التركية، ليعزز طاقة التعاون بينهما لرفع منحنى التعاون الاقليمي التي تنشده ايران للحيلولة دون الرضوخ للضغوط الامريكية.

ثانياً: تركيا و ايران... توافق الرؤى وتقاطع الأهداف

بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في عام 2002، وتوسيعه من الاصلاحات السياسية تمكن الحزب من أن يجلب الى العملية السياسية كتلة أوسع من السكان الأتراك، الأمر الذي يغير الجانب الاجتماعي لعملية صنع القرار، وعلاوة على ذلك فان الاقتصاد الوطني المتنامي والنشاط الدبلوماسي قد زودا الحكومة التركية بمزيد من الموارد لإدارة سياسة خارجية مستقلة، بما في ذلك موقفها من شؤون الشرق الأوسط، كما ان تحسين القدرة على اتخاذ موقف مستقل بشأن

القضـايا الرئيسـية مكن تركيا من التعامل مع ايران وفقا لمصـالحها الوطنية، بدلاً من اتباع الخطط الأمريكية، وعلى ذلك فمن المنطقي القول ان الدور التركي في الاستراتيجية المناهضة لإيران سوف يحدد على الارجح من خلال وجهات نظر أنقرة حول النفوذ الايراني في المنطقة ومن العلاقات الثنائية[1].

وعلى ذلك فإن أمام الديناميات الايجابية فرصـــة كبيرة لتعزيز العلاقات التركية – الايرانية في المجالين السياسي والأمني ايضاً، ولا سيما حاجة البلدين الى إحتواء القومية الكردية الأمر الذي يدفعهما الى مزية من التقارب وتكثييف الحوار، ان دعم الولايات المتحدة للميليشـــيات الكردية السورية وخططها طويلة الأمد للاحتفاظ بوجودها العسكري المحدود في شمال سوريا يضغط بالفعل العلاقات بين أنقرة وواشـــنطن، كما ان التردد في التوصـــل الى حل توفيقي حول مســألة الأكراد الســـوريين بقيادة حزب الإتحاد الديمقراطي قد يدفع تركيا الى النظر بجدية في التعاون العســكري والسياسي مع ايران في سوريا والعراق[2].

تركيا تعد اللاعب الاقليمي الاكبر في المنطقة، ولتركيا تاريخ طويل من التقاطعات والتوترات مع ايران، وبقى هذا التوتر موجودا حتى محاولة الانقلاب الفاشــلة التي حصــلت لتركيا واخرها كان موقفهما المتباين من قضـايا الربيع العربي وبالأخص الملف السـوري . تأثرت العلاقات الايرانية – التركية إيجاباً بالمحاولة الانقلابية الفاشــلة التي هزت تركيا، ولم تتردد طهران في دعم حكومة حزب العدالة والتنمية، فقد أجرى وزير الخارجية الايراني ثلثا اتصـــالات بنظيره التركي ليلة حدوث الانقلاب الفاشـل، مؤكدا دعم طهران لشـرعية الحكومة التركية أمام المحاولة الانقلابية[3]. هنا اصـــبحنا أمام منعطف جديد في تاريخ العلاقات بين البلدين ، فقد اعطى وقوف ايران الرافض للانقلاب في تركيا بعدا جديدا في التعاون الاقليمي بين البلدين اضـف الى ذلك ان البلدين اصـبحا

---

[1] تيمور أحميدوف، تركيا واحتواء ايران في الشرق الأوسط المجلس الروسي للشؤون الدولية (RIAC) ترجمة وتحرير ترك برس، 2 مارس 2018، www.turkpress.co

[2] المصدر نفسه.

[3] حسن أحمديان، إيران وتركيا.. حسابات ثنائية واقليمية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 22 اغسطس، 2016، https://rawabetcenter.com

ينظر الى الولايات المتحدة العدو السـياسـي المشـترك بين البلدين بعد اشـارة تركيا الى وجود ايادي امريكية خفية في عملية الانقلاب الفاشلة.

يصـــــح القول بالتالي ان التوافق بين ايران وتركيا جاء على خلفية توحد الرؤى والتوجهات، لكن في سـبيل تحقيق ذلك كله يبقى عامل المصـلحة القومية للدولتين هو الهدف الراجح من طبيعة التوازن في العلاقات بين البلدين وان ظهر غير ذلك، فتركيا في واقع الامر ترى ان من مصـــلحتها المطلقة ان تكون الراعي الاول لتوجهات الدول العربية ذات الطابع الاسلامي بايديولوجية يمكن من خلالـها ان تنفذ الى اجندة توافقية مع دول الخليج من جهة، ومع ايران من جهة اخرى، دون المس بمصـالحها المشـتركة للوجهتين. وبهذا نحتاج الى الى الولوج الى دراسـة تجربة التعاون التي ممكن من خلالها ايران تسـتفيد مها لتحييد ملف العقوبات ، وهذه التجربة يجب ان تتمحور على عدة مسـتويات و أصـعدة لتأخذ تنفيذها وتطبيقها عدة مراحل متراتبة، دون ترك اي مبادرة قد تقوض فرص التعاون التي ممكن من خلالها أن تشـهد ايؤان في علاقاتها الالقيمية مسـتو لم تشـهده من قبل.

المحور الثالث: تجربة التعاون الإقليمي في مواجهة العقوبات

بعد الثورة تغيرت توجهات السـياسـة الخارجية الايرانية تجاه دول المشـرق العربي، وتغيرت الاسـاليب المختلفة لتجسـيد هذه التوجهات، لكن لم يتغير الاهتمام ولم تهتز مركزية المنطقة في إدراك صـانع القرار في ايران، وذلك لكون المنطقة تشـهد مشـاريع دولية متعاقبة وتحولات متتالية وهذه الاخيرة ليسـت ببعيدة عن إيران، خاصـة بعد 2011 على اثر أحداث 9/11 التي كان لها تداعيات على العالم وخصـوصـا المشـرق العربي فنتج عنها احتلال العراق في 2003 و توالي المشـاريع الامريكية أبرزها مشروع الشرق الاوسط الكبير [*] ، وقد شـهدت هذه الفترة دخول ايران في العديد من القضايا التي اصبحت تضغط على صانع القرار فيها بشكل كبير من خلال تنامي تيار رافض لسياستها الخارجية، وكذلك من خلال ضغط العامل الاقتصادي بسبب تشديد الحصار الذي

مس المصادر الاستراتيجية للدخل الوطني على رأسها الصناعات النفطية، وهو ما أدخل البلاد في وضع اقتصادي حرج مما سيبقى أثره واضح على ملامح السياسة الخارجية الايرانية، وصولاً الى التحول الكبير في المنطقة العربية المعروف بالربيع العربي، والذي نتج عنه سقوط بعض الانظمة العربية، ودخول هذه الدول في مراحل انتقالية ولدت نزاعات وحالة لا استقرار أمني[1].

حاولت إيران ومنذ فرض الولايات الامريكية أول سلسة من العقوبات* عليها من ايجاد عدد من الحلول لمواجهة تلك العقوبات وانجع طريقة برايها هي اقامة تعاون اقليمي ثنائي ومتعدد للخروج من فخ العقوبات، وهذا التعاون التي كانت تنشده ايران كان على مستويين مهمين بالنسبة لها :

أولاً: على المستوى الإقتصادي:

إن البنية الاقتصادية هي احد الاسس التي ترتكز عليها المكانة الاقليمية، لذا فان اعتماد ايران على متغير النفط إضافة الى الاوضاع الإقتصادية التي تعيشها كالتضخم والبطالة وتعثر الحريات الاقتصادية والحصار الاقتصادي من بعض الدول، تمثل ابرز المظاهر السلبية في بنية الاقتصاد، وهو ما يؤثر على توجهات السياسة الاقليمية لإيران[2]. إن إعادة فرض العقوبات يشكل

---

*يعد مشروع الشرق الاوسط الكبير، المشروع الرابع الذي قدمته الادارة الامريكية في ظل ادارة بوش الابن خلال ولايته الاولى والثانية حيث سبق هذا المشروع ثلاثة مشاريع، الاول حول رؤية بوش لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي باقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا الى جنب مع دولة اسرائيل، وقد تضمنت خطة الطريق التي صاغتها اللجنة الرباعية معالم هذا الحل اما المشروع الثاني فيتعلق بانشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الامريكية والشرق الاوسط في غضون 10 سنوات أما ثالثها فيختص بنشر الديمقراطية في المنطقة. (انظر د. عبد العليم محمد، مشروع الشرق الاوسط الكبير، صحيفة البيان الاماراتية، اتجاهات، 23 مارس 2017، www.albayan.ae

[1] شنين محمد المهدي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول المشرق العربي 2001-2013، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014، ص أ- ب.

*فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ايران في أعقاب الثورة الاسلامية عام 1979. في عام 1995 أصدر الرئيس الامريكي بيل كلينتون أوامر تنفيذية تمنع الشركات الامريكية من الاستثمار في النفط والغاز الايرانيين وهذا ما فعله الكونغرس ايضا، وفي عام 1996 أصدر الكونغرس الامريكي قانون العقوبات على ايران وليبيا ، في العام 2008 منعت الولايات المتحدة المصارف الامريكية من أن تكون وسيطاً في تحويل أموال من إيران او اليها، واستهدف القانون الامريكي لعام 2010 إمدادات الوقود الايراني التي تعتمد على المنتوجات المكررة، وقد شددت واشنطن عام 2011 عقوباتها على الاشخاص الذين يقدمون دعماً لتطوير القطاع النفطي الايراني، وجمدت في كانون الثاني 2012 أرصدة مؤسسات مالية أجنبية تقيم علاقات تجارية مع البنك المركزي الايراني، ومع أخذ المفاوضات شكلاً أكثر جدية في العام 2013 بدأت الادارة الامريكية تتريث في تطبيق عقوبات جديدة ضد طهران، وتم توقيع الاتفاقية النووية الايرانية في العام 2015، والتي رفعت العديد من العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران في مقابل فرض قيود على برنامجها النووي، لكن بتاريخ 8ايار 2018 أعلن الرئيس الامريكي دونالد ترامب انسحابه من الاتفاق النووي الايراني والمعروف باتفاق (5+1) ، والتي فرضت أسوء حزمة عقوبات تفرضها الولايات المتحدة على ايران. أنظر د. أيمن عمر، الاقتصاد الايراني بين العقوبات الامريكية والممانعة الاوروبية ،صحيفة النهار،18 ايار 2018 ، www.annahar.com

[2] حجاب عبد الله، السياسة الاقليمية لإيران في اسيا الوسطة والخليج (1979 – 2011): دراسة في المحددات الداخلية والخارجية ، مصدر سبق ذكره، ص47.

إضـفاء الطابع الرسـمي على انسـحاب الولايات المتحدة من الصـفقة الايرانية التي بموجبها وافقت ايران على كبح برنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات، ولكن اذا كان من المفترض ان يســـاعد تخفيف العقوبات في علاج اقتصـاد ايران، فإنه لم ينجح في ذلك، فقد تعرضـت البلاد الى ضـغوط اقتصادية حادة حتى من دون فرض العقوبات، التي من المؤكد انها ستجعل الوضع أسوء[1].

ان هاجس التعاون الاقتصـادي الاقليمي لايران بدأ مع اسـتشـعارها خطر فرض العقوبات الامريكية وكيفية الاستفادة من حالة التعاون السياسي بين ايران وتركيا التي اعقبت الانقلاب الفاشل في تركيا والاستفادة منه في مواجهة العقوبات الاقتصادية ذروته ، وكمبادرة من تركيا لرد الجميل على موقف ايران من الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا، وبعد التوافقات التي حصلت في الملف السوري، قامت تركيا بموقف ايجابي مع ايران بخصوص فرض العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة عليها. فمع تصـاعد الحملة السـياسـية الامريكية ضـد ايران وبعد توقيع الرئيس الامريكي دونالد ترامب مرسـوماً بالخروج من الاتفاق النووي الايراني وبعد بدء اجراءات المحاصـرة الاقتصـادية، تجد الحكومة الايرانية نفسـها أحوج ما تكون الى طوق نجاة، ولهذا كان لتصـريحات المسـؤولين الاتراك بشـأن الازمة الايرانية – الامريكية وقعا خاصـا في اوسـاط الحكومة الايرانية، وكان وزير الخارجية التركي "مولود جاووش أوغلو" قال ان بلاده لن تقطع العلاقات التجارية مع طهران بناء على أوامر من دول اخرى، وذلك بعد ان ابلغت الولايات المتحدة دولا بوقف جميع وارداتها من النفط الايراني.[2]

وغالباً ما يشـار الى تاريخ طويل من التفاعل باعتباره احد العوامل الرئيسـية التي تسـهم في التفاهم المتبادل بين ايران وتركيا، وهذا العامل هو التعاون في الشـؤون الاقتصـادية والتجارية التي تقود العلاقات الثنائية، وتمثل ايران أكثر من 17% من إجمالي واردات الغاز الطبيعي التركي، مما يجعل من طهران محاوراً وشـريكاً مهماً في خطة أنقرة في أن تصـبح مركزاً رئيسـياً للطاقة بين

[1] كرشناديف كلامور، إقتصاد إيران المنهك حتى قبل العقوبات الامريكية الجديدة، "ذي اتلانتك" ترجمة مكي معمري، الامارات اليوم، 11 اغسطس، 2018. www. emratalyoum.com

[2] إيران تتطلع الى تركيا في مواجهة العقوبات الامريكية، صحيفة أحوال تركية، يوليو 2018، www. Ahvalnews.

المناطق الغنية بالموارد وبين اوروبا، وعلاوة على ذلك تخطط تركيا لدخول الســـوق الإيرانية وإعادة حجم التجارة الى مســـتواه في عام 2012، قبل ان توقف عقوبات الأمم المتحدة العلاقات التجارية الثنائية[1].

لكن السؤال هنا، " هل ستقاوم تركيا في موقفها ضد العقوبات الامريكية؟ وما هي إمكانياتها للحد من ضـــغوط العقوبات على ايران؟ وما هي العوامل المؤثرة في تحديد الموقف التركي بهذا الشأن؟"، وهذا ما تساءل عنه في موقع "تابناك"، معلوم ان تركيا تعيش حالياً أسوء أزمة إقتصادية في العقد الأخير، والليرة التركية تشهد هبوطاً ملحوظاً أمام العملات الأجنبية، حيث انخفض سعرها مقابل الدولار منذ مطلع العام الحالي حوالي 20%، والمؤشرات الاقتصادية والتجارية التركية تؤكد صـــعوبة الأزمة الأقتصـــادية، وبلغ الدين الخارجي 400 مليار ، ففي مثل هذا الوضـــع قد تشـــكل فرصـــة جني الارباح من ايران نتيجة العقوبات الامريكية، مغريات لا تقاوم، وقد تدفع السلطات في انقره الى المقاومة بوجه الضـــغوطات الامريكية، لهذا الســـبب أعلنت تركيا مراراً أنها لن تساهم في فرض الحصار الاقتصادي على ايران، رافضة العقوبات الامريكية الجديدة على طهران، ولكن هناك صورة اخرى للمشهد، حيث ليس من الواضح الى أي مدى تستمر أنقرة في الصمود بوجه الضغوط الامريكية المؤكدة على ضـرورة الالتزام بالعقوبات المفروضـة على ايران ومما لاشك فيه فان الامر يعود الى عملية تطوير العلاقات المتأزمة بين أنقرة وواشنطن[2].

بالنسبة الى روسيا ، والتي تعتبر الراعي السياسي والاقتصـادي والعسـكري الاكبر لايران. حيث تلتقي المصالح الروسية – الايرانية في ملفات عديدة الأمر الذي يجعل روسيا اكبر المهتمين بارهاصـات الدفعة الاولى من العقوبات الاميركية على ايران منذ خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران وروســـيا تبحث عن صـــيغ بديلة لإنقاذ ما بقي من الاتفاق وما وراء الاتفاق من

[1] تيمور أحميدوف، تركيا واحتواء ايران في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره.
[2] مسعود الزاهد، هل تساهم تركيا في التفاف ايران على العقوبات الامريكيةالعربية نيوز، 9 اغسطس، 2018، www.alarabiya.net

مصالح سياسية واقتصادية وواستراتيجية في مقدمتها الطاقة والتبادل التجاري والتعاون العسكري والامني والتنسيق في ملفات اقليمية كسوريا [1].

لمعرفة مدى التعاون الاقتصادي ببين ايران وروسيا يجب ان ننظر الى مستوى الشراكة الاستراتيجية المتحققة على ارض الواقع بين البلدين، ومدى ما تبديه روسيا من مرونة وقدرة في سبيل الالتفاف على العقوبات الامريكية. نشر موقع سبوتنك نقلا عن موقع " Mako.co.il " عن وثيقة سرية لوزارة الخارجية الاسرائيلية أن روسيا ستساعد ايران على وضع بديل لتجاوز العقوبات الامريكية، واشار الموقع الى الموافقة على هذه الالية من قبل رؤساء روسيا وايران وتركيا خلال القمة الثلاثية التي عقدت في طهران في 7 ايلول الماضي، واوضحت كاتبة المقال دانا وايش عبر حسابها على "تويتر" أن ايران ستصدر نفطها الى مصافي التكرير الروسية في بحر قزوين، ومن ثم سيتم ارسال هذا النفط الى السوق الدولية على انها روسية[2].

ثانياً: على المستوى الامني والعسكري

يجب ان نعرف في الواقع كيف يمكن للتعاون الاقليمي على المستوى الامني والعسكري يعزز التفاف ايران على العقوبات الامريكية، ونحن نعلم جلياً ان هدف العقوبات الامريكية هي خفض مستوى انفاق ايران في تطوير الاسلحة واحتوائه، وبالاخص برنامج ايران النووي وتطويرها المستمر للصواريخ الباليستية ، بالاضافة الى تدخل ايران في الشؤون الداخلية للدول وزعزعة الاستقرار بدعم جماعات مسلحة، كاليمن وسوريا ولبنان وغيرها، لذا فان مواجهة العقوبات الامريكية المفروضة على ايران ليس على مستوى الاقتصادي فقط ولكن يشمل ايضا مجال التعاون العسكري والامني في كيفية توفير موارد واجهزة واسلحة عسكرية للدول الحليفة مع ايران وتهيئة اجواء تعاون اقليمي على شكل احلاف عسكرية او تعاون عسكري اقليمي.

---

[1] لماذا ترفض روسيا العقوبات الاميركية على ايران؟ تقرير صادر عن شبكة الجزيرة الاخبارية، 2018/8/4، www.aljazeera.net

[2] سيرجي كونييف، خطة روسية سرية لمساعدة ايران على تجاوز العقوبات الامريكية، 2018/10/15، موقع سبوتنيك الروسي، https://sptnkne.ws/kk8p

تؤكد مجريات الاحداث السياسية لدى ايران بأنها تدرك حدود الاهتمام برفع مستوى قدراتها العســكرية وإظهار قوتها لتحقيق البعد الأمني المتلازم وتوظيف فكر الســيادة بعيداً عن الترابطات التي تتعارض مع مصـــالحها القومية، إضـــافة الى ان ذلك يتلازم مع عدم التجاوز او الانزلاق في سياسـات تؤدي بها الى خلق نزعة انعزالية وردود أفعال دولية، تجعلها عرضـة لتهديدات غير قادرة على مواجهتها، بمعنى اخر، ان الاسـتراتجية الأمنية لدى ايران في عهد حكم الثورة الاسـلامية في مراحلها الثلاثة ما زالت تقوم على الاسـتمرار في السـعي المكثف لبناء ترسـانة عسـكرية تجعل منها القوة الاقليمية الاكبر القادرة على مواجهة القوى الاقليمية في المنطقة كاسرائيل وبالتالي فان التسـلح في عقلية المســؤولين الايرانيين يشـكل اهمية كبيرة لبلادهم للحفاظ على سـيادة ايران والحفاظ على تطوير مسـتقبل مصـالحها في منطقة الشـرق الاوسـط من خلال تدشـين نفوذها في منطقة الخليج العربي[1].

في حقيقة الامر بدأت ايران ومنذ الكشــــف عن برنامجها النووي البحث عن شـــراكة استراتيجية مع روسيا ، وهذه الشراكة التي كانت تبحث عنها ايران كانت مرتكزة على تاكدها من ان روسيا ستقدمها لها نتيجة المغريات التي قدمت لها من ايران كآبار النفط والاستثمار وتعزز ذلك في فتح الباب على مصارعيه في الملف السوري والتي كان سبب لروسيا في استقدام قوات داخل العمق الســوري، بعد ذلك كله، حاولت ايران في تعزيز التعاون الاقليمي وميله لمصــلحتها للتهيؤ في حال فرض عقوبات امريكية عليها ، فجاء انشـاء تحالف امني يربط روسـي– ايراني – عراقي – سـوري، لمحاربة داعش الا انه يحمل الكثير في طياته فقد كان هناك تخالف دولي انشـأته الولايات المتحدة ورفضـــــت ان تكون ايران فيه، وفي محاولـة منها (اي ايران) ليس فقط اللاتفاف على العقوبـات المحتملة انذاك ، بل لترسـيخ جذورها في العراق وسـوريا امتدادا الى لبنان ووضــع الولايات المتحدة في مواجهة روسيا لا في مواجهتها التي لا تطيق صبرا عليه. طيلة سنوات وخصوصـا التي سبقت توقيع الاتفاق النووي، كان الايرانيون متوجســين من إمكانية اســتمرار هذه الوتيرة المتصــاعدة من

[1] محمد احمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية ، مصدر سبق ذكره، ص458.

علاقات التعاون مع موسكو لإدراكهم ان هذه العلاقات كانت مرتبطة بمتغيرات خارجية، خصـوصـاً مسارات صـعود وهبوط العلاقات الامريكية– الروسية، وكان رهانهم انه من دون علاقات اقتصـادية للغرب مع روسيا لن تتراجع في تطوير علاقاتها مع ايران [1].

لقد شـهدت العلاقات بين تركيا وايران توتر مطرد منذ الثورة في ايران عام 1979 الى وقت قريب وخاصــة في ملفي العراق وســوريا فقد كانتا الجارتين على طرفي نقيض ، مســتوى التعاون الامني والعسكري تغير مستواه جذريا فلم يكن في السابق اي تعاون في هذا المجال من قبل ، الا ان عدة اســباب غيرت مجريات الأحداث، منها الملف الســوري وطريقة التعاطي معه، والملف الكردي وهو اهم الملفات التي تورق بال الدولتين والتي جعلتهما يغيران مســار العلاقات بينهما خاصة في ظل الدعم الامريكي للاكراد في شمال سوريا وقضية الاستفتاء في شمال العراق.

في الخامس عشـر من اغسـطس/ اب 2017، وبناءاً على دعوة سـابقة من نظيره التركي خاوصــي أكار، قَدِم رئيس الأركان الإيراني محمد حسـين باقري الى أنقره على رأس وفد عســكري وسـياسـي رفيع المسـتوى، وذلك في زيارة هي الاولى من نوعها منذ الثورة الإيرانية، واستمرت على مدى ثلاثة أيام، بيان القوات المسـلحة أشـار الى ثلاثة مضـامين رئيسـة للزيارة: اسـتمرار المكافحة المشتركة لكل المنظمات الإرهابية التي تهدد أمن المنطقة، والتعاون بخصوص أمن الحدود، وتبادل الآراء حول الاسهامات الممكنة من أجل أمن واستقرار المنطقة، إشارات الرضى الإيراني عن الزيارة ومخرجاتها بدت واضــحة في تصــريحات باقري عن ضــرورتها واهميتها، إضــافة الى الإتفاقات الموقعة بين الطرفين في الجالين العسكري والأمني[2].

[1] د. محمد السعيد ادريس، تحالف الضرورة بين ايران وروسيا: جدل التفاعل بين الفرص والتحديات، مجلة الدراسات الايرانية، ، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، العدد الثالث، يونيو 2017، ص48.
[2] سعيد الحاج ، إيران وتركيا.. الإنتقال الى مساحة التعاون وتنسيق المواقف، 24 أغسطس، 2017، ترك برس، www.turkpress.co

خاتمة والاستنتاجات

يبدو ان للجمهورية الإســــلامية الكثير من الخيارت في مواجهة العقوبات الامريكية الاقتصــــادية، الا انه وفي حقيقة الامر يمكن ان تلجأ الى التعاون الاقليمي مع بعض من الدول ،على ســـبيل المثال تســـتطيع ان تتعاون مع الدول الخليج مثل عُمان و قطر و حتى الكويت، البعيدات نسبياً عن مؤثرات السياسة السعودية المدعومة من الولايات المتحدة هذا من جانب، من جانب اخر يمكنها ان تعتمد على تركيا والعراق وتمر الى سوريا، اضف الى روسيا التي تعتبرها ايران موردها الاساسي في استيراد الاسلحة ، الا ان ايران تحتاج الى عملة نقدية، وبهذا فان اكبر مســـتوى يمكن ان تحققه في علاقاتها الاقليمية هي مع العراق الذي يعتمد بشـــكل مباشـــر على المنتجات الايرانية والتي يمكنها ان تســـتقدم منه العملة النقدية ، أما تركيا التي تعد من اكثر الدول تعاونا في المجال الاقتصـــــادي لها ،فيمكنها ان تقدم خيارات عدة لمواجهة العقوبات الأمريكية. الا ان العراق التزم بالعقوبات المفروضـــة وليس لديه تلك الوســـائل بحيث يســـتطيع ان يلتف على العقوبات ، وهذا ما جعل الحكومة تفكر بارسال وفد تفاوضـي الى الولايات المتحدة لاستثنائه من قائمة العقوبات كما ان تركيا متواصلة بالتعاون التجاري مع ايران وتتحدى في ذلك الولايات المتحدة الامريكية خاصة سيدخل موضوع شراء منظومة (أس 300) على خط التحدي ، فلهذا في النهاية سيكون من الصعب على الولايات المتحدة أخضاعها، وخاصة في ظل تصاعد مستوى لاالعلاقات الايرانية – التركية.

لكن كل هذا هل يكفي لايران ان تجعل من مســتوى التعاون بينهما وبين دول الاقليم مخرجا ومنفذا لها من العقوبات، وخاصـــة تلك العقوبات كانت تشـــمل جميع قطاعات الصـــناعة والتجارة والزراعة وحتى قطاع السيارات، من المبكر جدا الحديث عن عمق المؤثرات السلبية التي ستطال ايران في جميع قطاعاتها ولكن الاكيد انها ســـتأثر وسيثقل كاهلها عاجلا ام اجلا، وستزداد اثاره على كافة طبقات المجتمع الايراني مما يجعله سببا (حسب المعتقد الأمريكي) في انتفاض الشعب ضد دولته التي تتبع سياسة التدخل في شؤون الدول المجاورة والاستمراربرنامجها النووي وتطوير

صـواريخها الباليسـتية (وهو مبرر الولايات المتحدة لفرض العقوبات). اليوم ايران بأمس الحاجة الى اللجوء الى تطوير تعاونها وخاصـة الاقتصـادي مع دول الجوار، واتباع سياسـة انفتاحية على كافة المستويات، وهذا ما نجده دائماً في برغماتية السياسة الخارجية المتميزة بها.

لايران تاريخ كبير في مواجهة تحديات كبيرة نابعة من طبيعة مجموعة القيم والمباديء التي بنيت عليها سلوك النظام السياسي ، تؤطرها سلسلة من البرغماتية والاحترافية ذات استراتيجية عالية التخطيط للتعامل في مثل هكذا ملف مهم ، وأثارت انتباه الكثير من المراقبين والباحثين في الشـــأن الدولي حول الأســـلوب والطرق التي تتبعها الجمهورية الإســـلامية في الحد من الضـــغط الدولي وتحييده في النهاية في شأن ملفاتها ذات الأهمية القصوى.

هناك ثلاث سيناريوهات ممكن ان تنتهجها ايران لمواجهة العقوبات الأمريكية:

1. الرضـوخ للضـغوط الامريكية وتهديداتها، والنزول الى رغبتها مع اسـتخدام ذكي وحذر من اجل التفاوض على اتفاق نووي حديد، وهنا يجب ان تقوم بالســـماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالدخول الى منشـآتها النووية وتفتيشـــها، وهنا من المؤكد ســترفض ايران مما يقود الحل ال اللجوء الى طرف ثالث للتدخل في حل الموضـوع، حيث سـتبقي الولايات المتحدة الباب مفتوح للوساطات.
2. لجوء ايران التحايل على العقوبات لبيع نفطها أو منتوجاتها وهنا يجب ان تســـتخدم طرق التهريب أو اســـتخدام شـــركات وهمية أو اســـماء وهمية أو ملاذات اخرى من خلال دول تتعاون معها وترعى هذه العمليات، كتعاونها مع تركيا حيث يمكن ان تقوم تحويل اموال من الريال الايراني الى العملة التركية ثم تحويلها الى الذهب لتحصـل فيما بعد على الاموال بصورة بعيدة عن الرقابة الامريكية.
3. الاعتماد على مستوى التعاون والدعم الذي ستقدمه الكثير من الدول كالصـين والهند وحتى دول الاتحاد الاوروبي نتيجة الضـرر الذي سيصـيبها هذه الدول من فرض العقوبات على

ايران خاصـــة في مجال شـــراء النفط الايراني والمرتبطة معها بســلســـة من المصـــالح التي سـيجعل من هذه الدول تجد الكثير من الطرق والسـبل للتحايل من طرفها أو ايجاد اسـتثناء لـها.

قائمة المصادر

1. أشرف محمد كشك، دول الخليج وايران: قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة، مجلة الدراسات الايرانية، العدد الاول، 2016، ص12- 16.
2. أشرف محمد كشك، معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤيا الايرانية: السياسة الدولية، العدد 196، المجلد 49، أبريل 2014.
3. تيمور أحميدوف، تركيا واحتواء ايران في الشرق الأوسط، المجلس الروسي للشؤون الدولية (RIAC) ترجمة وتحرير ترك برس، 2 مارس 2018، www.turkpress.co
4. حسن أحمديان، إيران وتركيا.. حسابات ثنائية واقليمية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 22 اغسطس، 2016، https://rawabetcenter.com
5. حسنين جودة، جغرافية اسيا الاقليمية، مطبعة المعارف، الاسكندرية، 1985، ص548.
6. حجاب عبد الله، السياسة الاقليمية لإيران في اسيا الوسطة والخليج (1979 – 2011): دراسة في المحددات الداخلية والخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.
7. سعيد الحاج ، إيران وتركيا.. الإنتقال الى مساحة التعاون وتنسيق المواقف، 24 أغسطس، 2017، ترك برس، www.turkpress.co
8. سيرجي كونييف، خطة روسية سرية لمساعدة ايران على تجاوز العقوبات الامريكية، 2018/10/15، موقع سبوتنيك الروسي، https://sptnkne.ws/kk8p
9. شنين محمد المهدي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول المشرق العربي 2001-2013، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014، ص أ- ب. أيمن عمر، الاقتصاد الايراني بين العقوبات الامريكية والممانعة الاوروبية ،صحيفة النهار،18 ايار 2018 ، www.annahar.com

10. عبد العليم محمد، مشروع الشرق الاوسط الكبير، صحيفة البيان الاماراتية، اتجاهات، 23 مارس 2017، www.albayan.ae

11. كرشـــناديف كلامور، إقتصـــاد إيران المنهك حتى قبل العقوبات الامريكية الجديدة، "ذي اتلانتـك" ترجمـة مكي معمري، الامــارات اليوم، 11 اغســطس، 2018. www. emratalyoum.com

12. إيران تتطلع الى تركيا في مواجهة العقوبات الامريكية، صحيفة أحوال تركية، يوليو 2018، www. Ahvalnews.

13. مسـعود الزاهد، هل تسـاهم تركيا في التفاف ايران على العقوبات الامريكيةالعربية نيوز، 9 اغسطس، 2018، www.alarabiya.net

14. لماذا ترفض روســيا العقوبات الاميركية على ايران؟ تقرير صـــادر عن شـــبكة الجزيرة الاخبارية، 2018/8/4، www.aljazeera.net

15. محمد الســعيد ادريس، تحالف الضـــرورة بين ايران وروســيا: جدل التفاعل بين الفرص والتحديات، مجلة الدراسـات الايرانية، ، مركز الخليج العربي للدراسـات الايرانية، العدد الثالث، يونيو 2017.

16. محمود ابراهيم متولي، السـياسـة الخارجية الايرانية: المحددات المؤثرة، المركز الديمقراطي العربي، الدراســـات الاســـتراتيجية والســـياســـية والإقتصـــادية، 16 نوفمبر 2017، https://democraticac.de/?p=50628.

17. محمد احمد المقداد، تـأثير المتغيرات الـداخليـة والخـارجيـة الايرانيـة على توجهـات ايران الاقليمية، العلاقات الايرانية-العربية، مركز دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة اهل البيت المجلد 40، العدد 2، عمان، 2013.

18. نصيب عتيقة و نموشي نسرين، النظام السياسي في ايران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2007-2008.

السياسة الامريكية تجاه ايران في عهد ترامب

ا.م. د. شيماء معروف فرحان

قسم الدراسات السياسية

ملخص:

يتناول موضوع البحث السياسة الامريكية تجاه ايران في عهد الرئيس ترامب استنادا الى ماجاء في استراتيجية الامن القومي الامريكي للرئيس ترامب تجاه القوى والاطراف الاقليمية والدولية بشكل عام ، وتجاه ايران بشكل خاص وذلك عبر البحث في السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس ترامب وفقا لاستراتيجية الامن القومي الامريكي ، حيث احتلت السياسة الامريكية تجاه ايران وقرار الرئيس ترامب الانسحاب من اتفاق الدول (5+1) مساحة واسعه من الاهتمام والتحليل نظرا لما يحتله موضوع ايران من اهتماما اقليميا ودوليا يعكس اهمية ايران نفسها ودورها في منطقة الشرق الاوسط سيما القضايا المصيرية فيها هذا من جانب ، ومن جانب اخر اهمية التعرف على سياسة الرئيس ترامب وماهية التحولات التي طرأت في تلك السياسة عن سياسة الادارات الامريكية السابقة (ادارة الرئيس بوش الابن ، وادارة اوباما).

abstrct

The subject of the research deals with US policy toward Iran under President Trump based on a reference to President Trump's national security strategy to regional and international powers and parties in general, and Iran in particular, by examining US foreign policy under President Trump in accordance with the US National Security Strategy, The US policy toward Iran and President Trump's decision to withdraw from the 5 + 1 agreement have been a subject of great interest and analysis, given the regional and international interest of Iran, reflecting the importance of Iran and its role in the Middle East, This is fateful On the other hand, it is important to know

President Trump's policy and the shifts that have taken place in that policy from the policies of former US administrations (the Bush administration, the Obama administration).

مقدمة :

يشـكل الشـرق الاوسـط المنطقة الاكثر تعقيدا بالنسـبة لإدارة الرئيس ترامب ، فالوضـع الامني فيها غير مستقر ولايسـمح بالانسـحاب السريع منها ، ولايزال وضـع الحلفاء غير مستقر بسبب الحروب الواســعة فيها ، كالحرب في اليمن ضــد الحوثيين والحرب في ســوريا والعراق ضــد تنظيم داعش الارهابي الى جانب الضـربات المسـتمرة التي تتعرض لها تركيا والعمق الخليجي بسـبب الارهاب . ومن ثم فأن التعامل مع النظام الامني في منطقة الشــرق الاوســط بحاجة الى صــياغات جديدة تتناســب وطموحات ادارة الولايات المتحدة الامريكية برئاســة دونالد ترامب في تشــييد نظام القوى الجديد وفق مصالحها الاستراتيجية [1].

ان حالة الفوضى وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط دفع الادارة الامريكية الجديدة الى اعادة التفكير في اليات التعامل مع دول المنطقة وخاصــــة تلك الدول التي تعتقد الولايات المتحدة بانها تقف وراء حالة الفوضى وعدم الاستقرار وتعد ايران في مقدمة تلك الدول وفقا للمنظور الامريكي .

عموما ، اتسـمت المدركات الاسـتراتيجية الامريكية بالسـلبية تجاه ايران ، وبالمقابل ظلت المدركات الايرانية رافضــة لســياســات الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة . لذا ســيتم البحث في تلك المدركات من خلال دراسة السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط ، والبحث في الرؤية السياسية الامريكية تجاه ايران ، والرؤية الايرانية تجاه سياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط ، واخيرا البحث في الانسـحاب الامريكي من الاتفاق النووي الايراني وتداعيات ذلك الانسـحاب وذلك في ضوء الفرضية الاتية [2]:

1ـــ فرضـية البحث : وفقا لرؤية الرئيس ترامب تعد منطقة الشـرق الأوسـط عموما الاكثر تعقيدا فالوضع الأمني فيها لا يسمح بالانسحاب السريع منها ومازال وضع الحلفاء فيها غير مستقر بسبب الحروب فيها، ومن ثم فأن التعامل مع النظام الأمني في منطقة الشـــرق الأوســـط بحاجة الى صـياغات جديدة تتناسـب وطموح امريكا في تشـييد نظام القوى الجديد وفق مصـالحها الاسـتراتيجية الامر الذي سـيتطلب انشـاء محاور جديدة في المنطقة تكون اكثر قدرة على تشـكيل النظام الامني في المنطقة عبر البدء باحتواء ايران .

2. اهمية البحث :

تنطلق اهمية الدراســة من اهمية فهم الســياســة الامريكية في عهد الرئيس ترامب تجاه احد القوى المهمة والفاعلة في منطقة الشـرق الاوسـط والخليج العربي الا وهي الجمهورية الاسـلامية الايرانية حيث تاتي اهمية الدراســة من اهمية اطرافها (الولايات المتحدة الامريكية ، وايران) ، فضـــلا عن اهمية بيئة هذه العلاقة منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي ـــ منطقة النفوذ والمصالح الامريكية . الاكثر توترا وفوضى في العالم .

3. هدف البحث :

يهدف البحث الى دراســة الســياســة الامريكية في عهد الرئيس ترامب تجاه ايران وفقا لما جاء في استراتيجية الامن القومي الأمريكي والتي تهدف الى احتواء وتطويق ايران كقوى اقليمية والعمل على مواجهة نفوذها في عموم الشـرق الوسـط والسـعي الى شـل ايران اقتصـاديا تمهيدا لعزلها وتهميش دورها في المنطقة.

4. اشكالية البحث :

يتمحور البحث حول اشـكالية مفادها ان سـياسـة الرئيس ترامب تجاه ايران وقراره بالانسـحاب من الاتفاق النووي الايراني سيضع الولايات المتحدة الامريكية في مسار تصادمي مع ايران عبر الشرق

الاوسـط وهو ماسـيقود بدوره الطرف الايراني من تكثيف حالة التنافس في المنطقة بقصـد مواجهة الضغوط الامريكية .

5ـــ مناهج البحث : في ضوء عنوان البحث المذكور فسيتم اعتماد عدة مناهج لتغطية الموضوع اهمها:

المنهج التحليلي الذي يختص بدراســـة وتحليل المعطيات المتعلقة بأهداف ومصــــالح ومتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية لكل من طرفي العلاقة الولايات المتحدة الامريكية وايران .

والمنهج الوصــفي الذي يختص بوصــف بعض الأحداث والتطورات في تلك العلاقة . فضــلا عن المنهج المقارن للمقارنة بين سياسات وتوجهات اطراف العلاقة .

6. هيكلية البحث : سيتم تقسيم البحث الى المحاور الاتية :

المحور الاول : الســياســة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس ترامب وفقا لاســتراتيجية الامن القومي الامريكي.

المحور الثاني : سياسة الولايات المتحدة ازاء القوى الاقليمية في الشرق الاوسط .

المحور الثالث : الرؤية الامريكية لسياسة ايران الخارجية في منطقة الشرق الأوسط .

المحور الرابع : الرؤية الايرانية لسياستها الخارجية في منطقة الشرق الاوسط .

المحور الخامس : ســياســة الولايات المتحدة تجاه ايران ... الانســحاب من الاتفاق النووي وفرض العقوبات

المحور الاول : الســياســة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس ترامب وفقا لاســتراتيجية الامن القومي الامريكي.

أعلنت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الثامن عشــر من شــهر كانون الثاني اســتراتيجية الأمن القومي الأميركي، والتي جاءت تحمل نفس الشـعار الذي رفعه ترامب خلال حملته الانتخابية " امريكا أولا " ، وجاء في الاســتراتيجية الجديدة أن مصــادر التهديد للولايات المتحدة وحلفائها تأتي من ثلاثة جهات هي[3] :

1. مواجهة القوى الكبرى الطموحة وهي روسيا والصين ومنع ظهور القوى المنافسة لها .

2ــ منع انتشار اسلحة الدمار الشامل عبر مواجهة القوى الاقليمية الساعية لامتلاك السلاح النووي وخاصة(ايران وكوريا الشمالية) أو الدول المارقة حسب التعبير الامريكي .

3. (التنظيمات الجهادية الإرهابية)

وتركز استراتيجية الرئيس ترامب على أربعة محاور رئيسة تتعلق بمجملها بالمصالح الامريكية واولويات ضمانها و هي[4]:

حماية أراضــي الولايات المتحدة وشــعبها ونمط الحياة الأمريكية عبر مكافحة التطرف ومنعه من الانتشــــار داخل الولايات الأمريكية بالهجرة، وكيفية التعامل مع الأشــــخاص غير المرغوب فيهم بمنعهم من الدخول إلى الأراضــي الأمريكية ، فضــلا عن التركيز على مبدا ضـمان تحقيق الرفاهية للأمريكيين.

وعلى المســــتوى الأمني ، وفيما يتعلق بكيفية الحفاظ على الأمن والســــلام الامريكي طرح ترامب مبدا فرض "الســلام باســتخدام القوة"، وتطوير هياكل القوات المسـلحة الأمريكية ومنظومة الدفاع الصاروخية.

وعلى المسـتوى الاقتصـادي تركز الاسـتراتيجية الأمريكية على ضـرورة تعزيز النفوذ الاقتصـادي للولايات المتحدة عالمياً بتشجيع القطاع الخاص والاستثمار.

وعن مقارنة اسـتراتيجية ترامب للأمن القومي الأمريكي مع سـابقتها في عهدي الرئيس بوش الأبن والرئيس اوبـاما نجـد ان الرئيس بوش انتهج اســـتراتيجيـة تحويل الأنظمـة الحـاكمـة إلى أنظمـة ديمقراطية، وجاءت من بعدها إدارة أوباما التي تبنت اسـتراتيجية فك الارتباط بالمنطقة والتخلي عن فرض الديمقراطية، واليوم تعلن إدارة ترامب عن اســـتراتيجية "أمريكا أولاً" التي هي في حقيقتها لا تقدم حلولاً لأزمات المنطقة، بل تحمّل الإدارتين السـابقتين مسؤولية تضـاؤل النفوذ الأمريكي لصـالح إيران وانتشار الفكر الجهادي ـ حسب وجهة نظر الرئيس ترامب ـ .

في الشـأن الإيراني، تصـرُّ إدارة الرئيس ترامب على تبني اسـتراتيجية تنقض فيها تعهدات الولايات المتحدة للاتفاق النووي، والانطباع الســائد عن ترامب والمتحدثين باســمه تبيّن أنهم يريدون إلغاء الصــفقة مع إيران، مدعين انتهاك ايران للاتفاق، وكانت سـياسـة إدارة الرئيس السـابق باراك أوباما تتضـمن فصـل القضـية النووية الإيرانية عن السـياسـات الإقليمية الأخرى التي تتنافى مع المصـالح الأمريكية في المنطقة. ويبدو أن توجه الديمقراطيين كانت في التوصل إلى اتفاق نووي، ثم التفاوض مع طهران على القضــايا الأخرى، بما في ذلك الأزمة الســورية، وحزب الله، واليمن، وقضــايا الإرهاب؛ لكن إدارة ترامب رفضت هذا الفصل بين الملفات.[5]

إن هذه الاســـتراتيجية لن تخدم المصـــالح الأمريكية في المنطقة، لان الســـعي إلى تحقيق الأمن والاســـتقرار على المدى الطويل يتطلب من إدارة ترامب ألا تتجاهل إيران، في حين ان ادارة الرئيس ترامب تدعي ان هذه الاســـتراتيجية تعمل من اجل الحيلولة دون تحوّل منطقة الشـرق الاوسـط الى ملاذ آمن للإرهابيين، وأن لا تكون أي قوة معادية للولايات المتحدة الأعلى نفوذاً، وأن تبقى المنطقة مصدراً مستقرا لتدفق النفط والغاز.

وأشارت الاستراتيجية ايضا إلى قضية التحالفات الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث تهدف الاســـتراتيجية الجديدة الى عدم دخول الولايات المتحدة في تحالفات دولية لا يشـــترك الحلفاء في تحمل أعباء التحالف، وأن تكون الكلمة الأخيرة للرئيس ترامب. وعليه فأن هذه الاستراتيجية اعترفت ضـــمناً بنهاية عالم القطب الواحد وعودة المنافســـة بين الدول العظمى وهذه النظرية تقلق حلفاء الولايات المتحدة من انتهاج إدارة ترامب لبعض الســـياســـات الخطرة مثل كيفية التعامل مع إيران بتهديد الاتفاق النووي[6].

المحور الثاني : سياسة الولايات المتحدة ازاء القوى الاقليمية في الشرق الاوسط .

تشكل منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأكثر تعقيدا بالنسبة لأداره الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اذ ان الوضـع الأمني في منطقة الشـرق الأوسـط وانتشـار الفوضـى وحالة عدم الاسـتقرار في دول المنطقة العربية خاصـة بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي وانتشـار الفوضـى والإرهاب بعد سيطرة تنظيم داعش على مسـاحات واسـعه من العراق وسـوريا والحروب الواسـعة في اليمن ضـد الحوثيين والحرب ضـد داعش في العراق وسـوريا ، الى جانب الضـربات المسـتمرة التي تتعرض لها تركيا والعمق الخليجي بسـبب الإرهاب ومن ثم فقد وجد ترامب ان التعامل مع النظام الامني في الشـرق الأوسط يتطلب الحاجة الى صياغات جديدة تتناسب والطموح الامريكي في اقامة نظام القوى الجديد وفق مصالحها الاستراتيجية[7] .

وهنالك من يرى ان النظام الامني التقليدي في منطقة الشرق الاوسط والخليج سيتفكك بشكل سريع ، فتركيا بوصفها احد القوى الاقليمية الكبرى في الشرق الاوسط بدأت تفقد جزء كبير من جاذبيتها في المنطقة ولم تعد قادرة على الاستمرار بالمراهنة في ظل التفوق الايراني الروسي في سوريا والعراق ، وايضا بالنسبة للمملكة العربية السعودية فهي الاخرى اصبحت تواجه ازمات جديدة تتعلق بسياساتها بشان تنامي التطرف العنيف في المنطقة مما يؤشر احتمالية كبيرة لأنشاء محاور جديدة في المنطقة تكون اكثر قدرة على تشكيل النظام الامني في الشرق الاوسط [8].

ان طبيعة التحديات والمخاطر التي تسيطر اليوم على منطقة الشرق الأوسط جعلت النظام الاقليمي في الشرق الاوسط يتسم بالفوضوية وعلى هذا الاساس تبنت استراتيجية ترامب للأمن القومي الامريكي استراتيجية الانسحاب المعتدل وفقا لافتراضات التوازن من الخارج ، فالوضع الإقليمي لا يسمح باستمرار استنزاف الولايات المتحدة الامريكية لموارد قوتها في صراعات مستحكمة مع الاحتفاظ بهدفها الرئيس في حسم ملف الحرب على داعش الارهابي في المنطقة .

واذ ما أخذنا القوى الاقليمية المسيطرة في تفاعلات منطقة الشرق الاوسط نجد ان المملكة العربية السعودية على سبيل المثال بدأت تشعر بالقلق من توجهات ترامب فالتحالفات هذه المرة تقوم على اساس المصالح الملموسة وليس المصالح الضامنة للاستقرار فالاستقرار وفقا لرؤية ترامب وفريقه الرئاسي سوف يخضع الى ما تحصل عليه الولايات المتحدة من تموضع استراتيجي وفق اطار التوازن من الخارج[9] .

ان هذا التوجه يدفع ادارة ترامب الى تحدي موقع الصين وروسيا استراتيجيا مما يؤثر على المصالح السعودية الاقليمية خاصة عندما يتعلق الامر بروسيا التي قدمت الدعم للجيش العراقي الى جانب تامين حاجة سوريا من الضربات الجوية ضد الجماعات المسلحة مما وضع المملكة في وضع صعب خاصة بعد تشتت الدول الخليجية وعدم قدرتها على تامين موقف موحد في اليمن .

اما ايران ، ووفقا لخياراتها السياسية الخارجية الجديدة فأنها سوف تحاول ان تتبنى نهجا موازنا في التعامل مع الولايات المتحدة الامريكية ، اذ تدرك ايران ان اعتماد خيار الدبلوماسية الناعمة سوف تمكنها من ان تتجاوز التهديدات الموجهة اليها من قبل ادارة ترامب وهي ستحرص على عدم منح الفرص للولايات المتحدة الامريكية لتعيدها الى المربع الاول اذ من الممكن ان تتبنى ايران سياسة ذكية قائمة على القوة الناعمة والصلبة لتمكين ذاتها [10].

المحور الثالث : الرؤية الامريكية لسياسة ايران الخارجية في منطقة الشرق الأوسط .

كانت ايران من اهم اعمدة السياسة الامريكية في الشرق الاوسط اذ ادت ايران دورا استراتيجيا عبر الاعتماد الامريكي عليها . الا ان الثورة الاسلامية التي حدثت في ايران عام 1979 قلبت موازين القوى في الشرق الاوسط وفي خضم الحرب الباردة بين العملاقين خرج من المعسكر الغربي حليف مهم بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وقد ادى هذا التغيير في البيئة الاستراتيجية الى تحول في طبيعة العلاقة بين الدولتين اذ لم يكن هذا التغيير على مستوى التفاعل السياسي بل كان اساسه الفهم الفكري والايديولوجي لكلا الطرفين والذي بموجبه نظمت العلاقات السياسية بعد ذلك [11].

لقد كان لتحول ايران من الملكية البهلوية خلال حكم الشاه الى جمهورية اسلامية سببا في خلق حالة من التنافس والصراع في المنطقة سيما ان ايران كانت قد بدأت منذ تلك الحقبة ببناء سياستها الداخلية والخارجية انطلاقا من فلسفتها الدينية ومعتقداتها الايديولوجية . ولان التركة الثقيلة في العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الامريكية وايران جعلت من الصعوبة على الطرفين ان ينظر كل منهما الى الاخر من منظور المصلحة الذاتية الوطنية .

فايران بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية دولة معادية منذ ظهور الجمهورية الاسلامية والاحداث السياسية التي جاءت بها تلك الثورة كأزمة الرهائن الامريكيين في طهران . ولاتقتصر الرؤية الامريكية لإيران بانها دولة شيعية ، فهي حقيقة ثابتة ساعد على ايجادها طبيعة النظام السياسي والتكوين المذهبي فيها . فايران تعد من اكبر الدول الاسلامية ذات الاغلبية الشيعية وتتجسد الرؤية

الامريكية بان النفوذ الايراني للخارج قد يمتد الى الدول المجاورة ذات الطائفة الشيعية التي قد تشكل هلالا شـــيعيا يمتد من ايران الى بلاد الشـــام ، كما وان الثورة الايرانية اكدت فيما بعد هذه الرؤية ولاســيما بعد اتباع ايران ســياســة تصــدير الثورة مما عكس فهم وادراك امريكي لخطورة الوضــع خصوصا بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 . حسب وجهة النظر الامريكية [12].

الامر الذي جعل من السياسية الخارجية الايرانية تمثل تهديدا للمصالح الامريكية في تلك المنطقة ســـيما وان ايران تتمتع بالعديد من المقومات التي تميزها عن غيرها من الوحدات الدولية الاخرى كالموقع الجغرافي بالإضافة الى عوامل أخرى تتعلق بطبيعة النظام السياسي، والتركيبية الديموغرافية وغيرها وهذا ما يسـبب التباين الكبير بين الوحدات السـياسـية في مقومات القوة الكلية التي تمتلكها، ويحدد طبيعة علاقاتها السياسية الخارجية، والدور الذي تؤديه على مسرح الحياة السياسية إقليميا ودوليا، الأمر الذي تسـبب في جعل الجمهورية الاسـلامية الايرانية تصـنف من حيث مدى قدرتها على الفعل الســياســي الخارجي ومدى قدرتها على التأثير في الوحدات الدولية الاخرى بكونها قوة اقليمية كبرى في منطقة الشــرق الاوســط .فإيران ، تعد من الدول ذات الطموح الإقليمي وهي من الدول النشــطة في مجال الفعل الســياســي الخارجي ، وهي ايضــا من الدول القادرة على صــياغة اهدافها السياسية الخارجية في ضوء ما تملكه من وسائل وادوات سياسية واقتصادية وعسكرية فضلا عن ووجود قيادات سياسية محنكة في مجال السياسة الخارجية كوزير الخارجية كمال خرازي للفترة (1997ــ 2005) ، ومنو شهر متكي الذي كان وزيرا للخارجية الايرانية للفترة (2005ــ 2010) والسيد محمد جواد ظريف (2013 ولحد الآن) [13].

وبذلك ، تعد ايران من الدول المهمة التي تمارس دورا وتأثيرا مهما في ثلاث دوائر اقليمية مهمة بالنسبة لمصالحها العليا سيما في منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية عموما وفي منطقة اسيا الوسطى والقوقاز معتمدة في ذلك على ســياســة خارجية نشــطة وفاعلة تؤهلها لممارســة ذلك الدور وهذا بحد ذاته ما اثار مخاوف الولايات المتحدة الامريكية وحفيظتها .

وعليه، فالولايات المتحدة الامريكية تقر اليوم بدور إيراني إقليمي فاعل في منطقة الشرق الاوسط والمنطقة العربية بوجه خاص ، ولا ينحصر هذه الدور فقط في التأثير السياسي، وإنما يشمل أبعاداً اخرى متعددة جيوبوليتكية واستراتيجية بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية والدينية. ويعد الدور الإيراني وتأثيره في الشرق الأوسط مخرجا طبيعيا لسياسة إيران الخارجية التي توصف من قبل الكثير من المحللين والمهتمين والمتابعين بالذكاء والحنكة السياسية يؤهلها لذلك مجموعة من المقومات والامكانات المتعلقة بتاريخها و موقعها الجغرافي و مساحتها و ثقلها السكاني و قوتها العسكرية, و مواردها و ثروتها خاصة النفطية , و تستطيع وفقا لذلك تبوء مكانة إقليمية دولية بارزة, و أن تكون قوة مؤثرة في العالم العربي والإسلامي هذا من جانب [14].

ومن جانب اخر وعلى الصعيد الاقليمي ، ترى الولايات المتحدة الامريكية ان التقارب الايديولوجي والفكري بين ايران وبعض الجماعات لحركات المقاومة مارس دورا كبيرا في تهديد المصالح الامريكية ومصالح حلفائها في الشرق الاوسط وخصوصا امن اسرائيل فقد اتفقت الرؤية الامريكية والاسرائيلية "على ان ايران هي من تدعم اعمال العنف والفصائل المسلحة في كل من لبنان وفلسطين والعراق وافغانستان وانها تمتد تلك الفصائل بمال والسلاح " . ايضا مثل البرنامج النووي الايراني والمخاوف الامريكية ــ الاسرائيلية من هذا البرنامج تحديا اخر للولايات المتحدة ومصالحها في منطقة الشرق الاوسط فعلى الرغم من اخضاع هذا البرنامج لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوصل بشأنه الى اتفاق مع الدول الكبرى المشاركة في هذا المجال والذي عرف باتفاق الدول (1+5) في كانون الثاني 2015 الا ان الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل لاتزال تجد في ايران تهديدا لمصالحها في الشرق الاوسط وهذا ما دفع بإدارة ترامب بإعادة النظر بذلك الاتفاق وانسحاب الولايات المتحدة الامريكية منه والدعوة لتشديد العقوبات الدولية على ايران .

المحور الرابع : الرؤية الايرانية لسياستها الخارجية في منطقة الشرق الاوسط بعد مجيء ترامب.

كان انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مفاجأة كبيرة لإيران، مما دفع المرشـــد الأعلى خامنئني والرئيس حســـن روحاني، اتباع ســـياســـة ضـــبط النفس، والاكتفاء بأن إيران غير معنية بنتائج الانتخابات الأميركية. وأنها مستعدة للتعامل مع أي أحد؛ إلا أن إيران لم تخف قلقها من التهديديات التي قطعها ترامب في حملته الانتخابية والمتعلقة بإلغاء الاتفاق النووي. وذلك من خلال الردود الرسمية الإيرانية تجاه وصول ترامب للرئاسة

تمتلك السياسة الخارجية رؤية شمولية تأخذ بنظر الاعتبار جميع ابعاد وجوانب ومعطيات البيئتين الدولية والاقليمية والشـي الذي وفر القوة للجمهورية الاسـلامية الايرانية هو تمكنها من تحقيق تقدما لابأس به لعناصـر القوة التي يغلب عليها الطابع المادي دون ان تحقق بالضـرورة تفوقا جوهريا في المعادلة امام بقية اللاعبين الاقليميين والدوليين هذا ما قاله وزير الخارجية الايرانية الدكتور محمد جواد ظريف [15].

واكد وزير الخارجية الايرانية ان الميزة الخاصـة التي تتوافر عليها السـياسـة الخارجية الايرانية تكمن في مجال خطاب الثورة الاســـلامية الذي يبنى على مفاهيم الايمان بالقدرات الذاتية والاســـتقلال والاصـول القيمية للجمهورية الاسـلامية وهذه العناصـر هي التي حققت لإيران خلال العقود الاربعة الماضـــية بالتحديد قوة تراكمية اصـــبحت ظاهرة للعيان اليوم ، ويبرهن على ذلك عقم القرارات او الخطوات المتخذة في المنطقة دون مشـاركة الجمهورية الاسـلامية الايرانية، ويعتقد ظريف ايضـا ان من يحاول حرمان ايران من عامل القوة فهو في الحقيقة يفتقد الى سياسة صـحيحة تضمن التعاطي الصحيح مع مجريات الاحداث على الساحة الدولية[16] .

تنطلق السـياسـة الخارجية الايرانية من مبدا السـعي الى تطوير العلاقات مع جميع بلدان العالم دون ان يعني ذلك الابتعاد عن القيم او المثل العليا لإيران فايران تســـعى الى التعاطي مع كافة بلدان المنطقة بالاعتماد على قيمها ومبادئها لا بالتخلي عنها حســـب ما قاله الســيد ظريف . وترى ايران

ان الذين سعوا الى الهيمنة العالمية او الهيمنة الاقليمية لم يحققوا سوى الفوضى وتكبيد انفسهم والعالم خسائر كبيرة ونفقات باهظة . وان ايران لا تؤمن بالهيمنة حتى تتهم بمحاولاتها فرض هيمنتها على المنطقة فايران تسعى لان تكون قوة مهمة في المنطقة ولكن ليس على حساب الاخرين .

وفيما يتعلق بسياسة ايران الخارجية في اطار مفاوضاتها حول برنامجها النووي تمتلك ايران رؤية مفادها الاعتماد على توكيد الذات والايمان بقدراتهم ومصادر القوة التي يمتلكونها وهذا ما مكنها من النجاح في مفاوضاتها مع الدول الست الاقوى في العالم والتوصل الى اتفاق معها بكل ثقة واعتداد بالنفس [17].

وترى ايران على لسان وزير خارجيتها جواد ظريف ان سياسة الولايات المتحدة الامريكية لم تتغير كثيرا تجاه دول العالم انما العالم هو الذي تغير .

ففي الماضي كانت الولايات المتحدة الامريكية تنقل خلافاتها الى المجتمع الدولي وكان المجتمع الدولي يؤيدهم بلا تحفظ ولكن ما نجحت ايران في تحقيقه اليوم هو ان الولايات المتحدة الامريكية اصبحت تواجه اليوم رفضا شديدا لسياساتها العدائية سواء على صعيد الداخل او على الصعيد الدولي وهذا يعني ان ايران تمكنت كسر اجواء الخوف من القوة الامريكية هذا من جانب ومن جانب اخر ، ترى ايران ان منطقة الشرق الاوسط هي من اكثر مناطق العالم التي تواجه تهديدات وتحديات كبيرة بدءا من خطر التطرف والعنف والارهاب وانتهاء بخطر التجزئة والتفكك وهي بذلك تعمل من اجل عدم انفلات زمام الامور وتحول العنف الى حرب او الى ممارسات طائفية تهدد امن ايران الاقليمي .

وفي سبيل تحقيق الرؤية الايرانية المطروحة انفا ، توظف ايران ادواتها الاقتصادية انطلاقا من ايمانها بضرورة توظيف علاقاتها الخارجية كأداة للتنمية والتقدم الاقتصادي وهو ما ينسجم مع الشعار الذي رفعته الجمهورية الاسلامية الايرانية مؤخرا الذي طرحه سماحة قائد الثورة الايرانية "

الانتاج وفرص العمل " من اجل توفير فرص العمل الذي يحتاجها البلد والعمل ليس من اجل تلبية احتياجات المجتمع الداخلية فقط بل من اجل التصـدير ايضـا وذلك بهدف ربط اقتصـادنا بسـلسـلة الاقتصــادات العالمية وبهذه الطريقة نمتلك الوسـائل المضـادة للعقوبات ذلك ان قطع هذه العلاقات سوف يؤثر سلبا على اقتصـاد العالم برمته فعند الارتباط فعدم الارتباط مع الاقتصـاد العالمي يعني ان قطع علاقاتنا الاقتصادية الخارجية مع الدول التي نتعامل معها سوف لن يؤثر على اقتصاديات تلك الدول وبالتالي يكون فصل ايران عن العالم غير مكلفا اقتصاديا [18].

وعليه ، تدرك ايران جيدا ان الولايات المتحدة الامريكية تهدف الى عزلها وابقاءها على الهامش ولكنها ايضـا تدرك ان الولايات المتحدة الامريكية لم تعد القوة الكبرى الوحيدة في العالم ولأتوجد قوة عظمى وحيدة في عالمنا اليوم وهذا ليس شـعارا انما نتيجة حتمية لحقائق الفترة الانتقالية التي يمر بها العالم اليوم اذ لا يمكن لهذه الفترة ان تتحمل بروز قوة عظمى وحيدة لكثرة اللاعبين في الميدان.

المحور الخامس : سـياسـة الولايات المتحدة تجاه ايران الانسـحاب من الاتفاق النووي وفرض العقوبات

شـهدت السـياسـة الخارجية الامريكية تجاه الجمهورية الاسـلامية الايرانية منذ وصـول الرئيس الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب منصبه في 20 كانون الثاني 2017 تغييرات واضحة في مواقف الولايات المتحدة من إيران، وذلك بالمقارنة مع السياسة التي اتبعها الرئيس الاسبق باراك أوباما. وهو ماعد مؤشرا على حقبة جديدة من التغييرات التي تنوي ادارة ترامب تبنيها ضد ايران سـيما ما يتعلق بالتعامل الأميركي مع الملف النووي الايراني والاتفاق الذي تم التوصـل اليه مع القوى (5+1) وأهم تلك التغييرات أن هذا الملف أصـبح على رأس أولويات هذه الإدارة، لا سـيما بعد نجاح المملكة العربية السـعودية في تدشـين قمة الرياض التي كان أحد عناوينها الرئيسـية مواجهة خطر إيران.[19]

وبالفعل، تصــاعدت حدة التوتر بين الإدارة الأمريكية الجديدة وإيران حول الاتفاق الخاص بالبرنامج النووي الإيراني، ووصل إلى ذروته برفض الرئيس الأمريكي (ترامب) المصادقة على الاتفاق النووي الإيراني، وتبني اســتراتيجية أمريكية أكثر عدائية تجاه إيران، وخلال إعلانه لاســتراتيجيته الجديدة وصـــف الرئيس الأمريكي إيران بأنها "نظام متطرف"، واتهمها بأنها "أكبر دولة راعية للإرهاب"، ورفض الإقرار بالاتفاق النووي الذي وُقع عام 2015 في عهد الرئيس أوباما، وقال إنه ســيحيل الأمر إلى الكونجرس، ويستشـير حلفاء الولايات المتحدة في كيفية تعديله، وشـدد على أنه سـيغلق "جميع الطرق على طهران للحصول على السلاح النووي"، وأن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بحق الانسحاب من الاتفاق في أي وقت[20].

والجدير بالذكر ان "الاتفاق النووى الإيرانى" كان قد شهد انقساما واضحا بين مسئولي إدارة ترامب. فبينما يرى اتجاه ضـرورة التزام الرئيس الأمريكي بتعهداته الانتخابية بالانســحاب من هذا الاتفاق، الذي يراه "الأسـوأ" في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية بينما يدعو اتجاه آخر إلى ضـرورة الإبقاء عليه احتراما لدولة القانون والمؤسـسـات، والتي كان الاتفاق تحت رعايتها وبموافقتها في عهد باراك أوباما، فضــلاً عن تجنب الصـدام مع الدول الغربية الموقعة عليه، خاصــة بعدما أعلنت عدم نيتها إعادة النظر في بنود الاتفاق مرة أخرى.

وبرغم هذا الانقســام، فإن واشــنطن أبقت على الاتفاق النووي مع إيران لمدة 90 يوما بحســب المعلومات المتوافرة لدى الولايات المتحدة، وانها ترى أن طهران تلتزم بالشـــروط التي ينص عليها الاتفاق النووي، مما يعني عدم فرض أي عقوبات أمريكية عليها بسبب برنامجها".

الجدير بالذكر أن الانقســام ما بين ترامب ومؤســســات الدولة ليس وليد اللحظة. فمنذ اليوم الأول لتنصيبه، باتت ملامح الصدام تتكشف في ظل ما ينتهجه ترامب من أفكار وسياسات ربما تتعارض مع توجهات الخارجية الأمريكية وفق تقديراتها السياسية والأمنية. [21]

وازاء ما تقدم نتساءل ، اذا كان ترامب وإدارته وجهوا انتقادات شديدة وحادة لسياسة الرئيس الاسبق أوباما تجاه إيران، فما هي شكل السياسة التي تنوي إدارة الرئيس ترامب اتباعها تجاه إيران؟ وهل ستكون تلك السياسة مغايرة تماما لسياسة الرئيس أوباما كما تضمنتها تصريحاته والتي وصف ادارة اوباما وطريقة تعاملها مع ايران بانها هي التي اعطت ايران مزيدا من القوة والنفوذ في المنطقة . وبالتالي فهل من الممكن ان تعود العلاقات الأميركية الإيرانية إلى مرحلة العزلة والصراع ؟ أم أن إدارة ترمب ستتجه إلى ايجاد استراتيجية جديدة تجمع بين الاستراتيجيتين السابقتين للرئيس بوش الابن والرئيس اوباما ؟.

وفي اطار محاولة الاجابة عن تلك التساؤلات يقول احد مستشاري ترامب وهو جون بولتون، "لطالما فضّلوا تغيير النظام في طهران. فهم يرون أنّ بوادر التنافر والعزلة في إيران، إلى جانب استمرار المظاهرات وقيام الآلاف بالهتاف باسم الراحل رضا شاه في مباراة لكرة القدم، تجعل هذا الوقت مثالياً لتشديد الخناق الاقتصادي على النظام. ويجادل مغيّرو النظام أنّ الحكومة الإيرانية على وشك السقوط، وأن الوقت قد حان الآن لعزلها مالياً والسماح للانهيار الاقتصادي الذي من شأنه إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية في ايران "[22] .

ولطالما وضع المسؤولون الامريكيون وتحت ذرائع شتى موضوع العقوبات الاقتصادية على الجمهورية الاسلامية الايرانية ضمن برنامج عملهم المعتاد ، ولكن هذه المرة كانت اهم الحجج التي سيقت لفرض هذه العقوبات هي التجارب البالستيه والبرنامج الصاروخي ودعم مجموعات المقاومة مثل حزب الله وحماس والجهاد الاسلامي وغيرها ووفقا لذلك تمت بالفعل مصادقة مجلس النواب الامريكي على مشروع العقوبات ضد روسيا وايران وكوريا الشمالية حيث صوت 419 نائبا وعارضه ثلاثة نواب فقط ومن ثم وقع عليه الرئيس الامريكي دونالد ترامب ليصبح قانونا اعلن فيه الداعمين له على ان الهدف من هذا المشروع هو التصدي للنشاطات الايرانية " المزعزعة للاستقرار

في المنطقة" حســـب وجهة نظر حكومة الرئيس ترامب وزيادة الاعباء على روســـيا في حال عدم حصول تغيير في مقاربات السياسة الخارجية للكرملين [23].

لقد أعادت الولايات المتحدة فرض عقوبات اقتصـــادية وشـــددت عقوبات أخرى على قطاعات النفط والبنوك والنقل الإيرانية بعد أن انســـحبت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتفاق النووي الذي أبرم عام 2015، وتعهدت بمزيد من التحركات للضغط على ايران. وتشمل العقوبات 50 بنكا وكيانات تابعة لها وأكثر من 200 شخص وسفينة في قطاع الشحن كما تستهدف الخطوط الجوية الإيرانية (إيران إير) وأكثر من 65 من طائراتها.

ومن بين العقوبات المطروحة إدراج نحو 25 مصـــرفا إيرانيا فرضـــت عليها عقوبات من قبل في قائمة سـوداء مما دفع نظام سـويفت للتحويلات المالية والمعاملات بين البنوك ومقره بروكسـل، إلى وقف التعامل معها بما يضـيف المزيد من العراقيل أمام تجارة إيران مع العالم. وسـتعيد هذه الخطوة فرض عقوبات كانت قد رفعت بموجب الاتفاق النووي الذي تفاوضـــت عليه إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما وخمس قوى عالمية أخرى وأبرم عام 2015 كما ستضيف 300 تصنيف جديد في قطاعات النفط والشحن والتأمين والبنوك في إيران.

وبتفاصـــيل هذه العقوبات، فســـيتم حظر المعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن النفيســـة كالذهب، بالإضـافة إلى الألمنيوم والحديد، والتكنولوجيا المرتبطة بالبرامج التقنية الصـناعية، التي قد تسـتخدم مدنيا أو عسـكريا، بالإضـــافة إلى فرض عقوبات على المؤســـســـات والحكومات التي تتعامل بالريال الإيراني، أو سندات حكومية إيرانية، ناهيكم عن قطاعات المواصلات والطاقة والبنوك.

التداعيات الاقليمية والدولية لسياسة ترامب تجاه ايران .

في اطار تداعيات القرار الامريكي بتشـديد العقوبات على ايران فمن المتوقع ان تسـهم سـياسـية الولايات المتحدة الامريكية تجاه ايران في عهد الرئيس ترامب خاصـــة فيما يتعلق بالاتفاق حول البرنامج النووي الايراني وتبني الولايات المتحدة خيار تشـــديد العقوبات على ايران في زيادة حدة العداء بين الدولتين والذي قد ينعكس على زيادة مستوى التوتر العسكري والامني وخاصة في منطقة الخليج العربي والبحر الاحمر اضـافة الى رفع مسـتوى الاسـتقطاب بين ايران والقوى المرتبطة بها والمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي [24].

بالنسبة لمواقف القوى الكبرى وتحديداً الصين وروسيا، لجأت إلى مبادرة بعضها لاعتماد نظام مالي جديد للتجارة الخارجية لا يعتمد على الدولار، بل على العملة المحلية. ولا يزال النظام المالي الجديد في بداياته ويُسـتعمل فقط على نطاق ضـيق، لكن هناك محاولات لدول «البريكس»، التي تضـم روسيا والصـين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، لتأسيس نظام للتعاملات المالية الدولية مستقل عن النظام الحالي .

كما ان استمرار الحصـار على الدول الإقليمية والكبرى ساهمت ايضا في تبني هذه الدول لوسائل تعامل مالية جديدة في مجال النفط. كما هو الحال في موقف الصــين من العقوبات الإيرانية، إذ قررت تأسيس سوق مستقبلي في شنغهاي لتجارة النفط يستخدم «اليوان» بدلاً من الدولار. وبذلك تحاول الشـركات الصـينية تفادي العقوبات الأميركية، كما أن السـوق سـتتعامل في بادئ الأمر مع المشــتريات الإيرانية وتتفادى الدول الأخرى. ولكن تبقى تجربة الصــين مهمة في حال توســعها مسـتقبلاً، خصــوصــاً وأنها من أكبر الدول اسـتيراداً واسـتهلاكاً للنفط. وتوجد أمثلة كثيرة أخرى لمحاولات استعمال المقايضة (الهند وتركيا)، إضافة إلى اعتماد العملات المحلية لاستيراد النفط من ايران.[25]

واخيرا، تبقى سياسة الرئيس ترامب تجاه ايران ومدى نجاحها في تحقيق اهدافها تجاه الاخيرة مرهونة بمجموعة من المتغيرات المتعلقة بالداخل الامريكي ومتغيرات اخرى مرتبطة بطبيعة ما يتوقع ان تتخذ ايران من ردود افعال في هذا المجال ، فضـــلا عن المتغيرات المتعلقة بالقوى الدولية الكبرى كروسـيا والصـين ودول الاتحاد الاوربي التي ترتبط بمصـالح وعلاقات اقتصـادية مهمة مع كل من طرفي العلاقة.

خاتمة

تتسم السياسة الامريكية بما يمكن تسميته بالثوابت في استراتيجيتها القومية بغض النظر عمن يتولى السـلطة سـواء كانوا جمهوريين ام ديمقراطيين ، فمثلا تعد سـياسـة الدفاع والحفاظ على المصـالح القومية العليا ومواجهة التهديدات والتحديات الناشـــئة والعمل على بقاء الولايات المتحدة الامريكية القطب الاوحد في العالم عبر مواجهة طموحات القوى المنافسـة مثل روسـيا والصـين فضـلا عن ثوابتها في احتواء الاعداء ومواجهة تهديداتهم وهذا ما ينطبق على ايران التي ترى فيها الولايات المتحدة تحديا خطيرا لمصالحها .

ومع وجود الثوابت تعتبر اجراءات رسـم السـياسـة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية من العمليات المعقدة وذات المراحل المتعددة وغالبا ما تتبلور بعد مسـيرة طويلة وضـمن منافسـات بيروقراطية داخل المؤسسة السياسية.

وبقدر تعلق الامر بقرار مواصلة المفاوضات النووية في اطار محادثات مجموعة الدول (5+1) مع الجمهورية الاسـلامية الايرانية فقد كان هذا الموضـوع من اهم موضـوعات الامن القومي والسـياسـة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية في الولاية الثانية للرئيس باراك اوباما 2012ــــ2016) والذي تمخض عنه ابرام الاتفاق النووي المسمى بالبرنامج الشامل للعمل المشترك

وعلى الرغم من عقد هذا الاتفاق ظلت المؤســـســة الســياســية الحاكمة على موقفها المعارض من المفاوضـــات لأســباب عدة منها ، حالة الشــك وانعدم الثقة بإيران ، واتهامها بالإرهاب ،وســـعيها لامتلاك الســـــلاح النووي . ومع مجيء الرئيس ترامب عارض ترامب الاتفاق النووي وكرر عبارته الشـــهيرة ان الاتفاق مع ايران هو اســـوا الاتفاقات التي تم التفاوض بشـــأنها حتى اليوم . فالولايات المتحدة الامريكية لطالما اتهمت ايران على انها بلد ثوري وينتهك حقوق الانســـان ويلهث وراء امتلاك الاســـلحة النووية ومحاولة مد نفوذها الى مناطق مهمة في الشـــرق الاوســـط وتهديد امن اســرائيل . واخيرا ، يبدو ان الســياســة الامريكية اليوم في عهد الرئيس ترامب ســوف تضــع هيمنة الولايات المتحدة الامريكية امام تحديات واخطار جديدة بســـبب تكرارها الاخطاء الاســـتراتيجية والقرارات الخاطئة التي وقعت بها الادارات الامريكية الســابقة ســيما ادارة الرئيس جورج بوش الابن وقراره بالغزو العسكري للعراق عام 2003 .

قائمة الهوامش

1ـــ د. ياسر عبد الحسين ، السياسة الخارجية الامريكية في عهد ترامب قوة المال وفرط القوة ، مجلة ابحاث اســـتراتيجية ، مركز بلادي للدراســـات والابحاث الاســـتراتيجية ، العدد 14، اذار ، 2017، ص.14.

2ـــــ شحاته محمد ناصر ، السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس حسن روحاني ، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، 2014، ص.26.

3ـــــــ تـرامـب يـعـلـن اسـتـراتـيـجـيـة الامـن الـقـومـي الامـريـكـي https://arabic.rt.com/.../91640..

4. الشرق الاوسط في استراتيجية ترامب للأمن القومي الامريكي

www.bayancenter.org/2018/01/4154/

5ـــ "امريكا اولا" في استراتيجية ترامب للا من القومي ، مؤسسة الاهرام ، الاربعاء ربيع الثاني 1439 هـ ا لعدد 47868 ، 27، ديسمبر 2017.

6وول ستريت جورنال . الامن القومي الامريكي يبحث خيارات المواجهة مع ايران

https://orient-news.net/

7 د. علي فارس حميد ، مكانة التحالفات والشـــراكات الاســـتراتيجية في ضـــوء توجهات دونالد ترامب ،(رؤية اســـتراتيجية) مجلة ابحاث اســـتراتيجية ، مركز بلادي للدراســـات والابحاث الاستراتيجية ، العدد 14، اذار 2017، ص ص 74. 75

8. المصدر نفسه ، ص 75

9. المصدر نفسه ، ص75

11. المصدر نفسه ،ص، 76.

12ـ رحمن عبد الحسين ظاهر : دور الولي الفقيه في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الايرانية ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2017، ص.89

13ـــ شحاته محمد ناصر ، السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس حسن روحاني ، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، 2014، ص.26

14 د. بهاء عدنان السعبري ، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث 11/ ايلول/ 2001 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2012، ص127 ومابعدها .

15 كلمة رئيس تحرير فصلية طهران لدراسات السياسة الخارجية ، حسين صفدري ، معهد الدراسات والبحوث السياسية ، السنة الثانية ، العدد الخامس ، صيف 2017، ص.11

16ـــ انظر نص المقابلة الخاصة مع الدكتور محمد جواد ظريف ، في فصلية طهران لدراسات السياسة الخارجية ، المصدر نفسه ، ص.16

17. المصدر نفسه ، ص.17

18. المصدر نفسه ، ص 20 .

19. عبد الحفيظ عبد الرحيم ، التصدي الصلب ، السعودية في مواجهة الاندفاعات الايرانية ،

https://books.google.iq/books?isbn=1780583273

20. المصدر نفسه

21ـ علي حسين حميد ، امريكا والناتو بعد ترامب ، مجلة ابحاث استراتيجية ، مصدر سبق ذكره ، ص.99

22. المصدر نفسه ، ص98.

23ـــ انظر نص المقابلة الخاصة مع الدكتور محمد جواد ظريف ، في فصلية طهران لدراسات السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، .20

24. المصدر نفسه . ص 21

25. وليد خدوري : اثار العقوبات النفطية على ايران ، صحيفة الحياة ، 8 ايلول ، 2018.

محمد السعيد ادريس ، ومحمد عباس ناجي : الانتخابات الرئاسية الايرانية والصراع على مستقبل الجمهورية الاسلامية الايرانية ، ع201، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، 2009، ص 7

15ـ المصدر نفسه ، ص23 ايضا ـ محمد السعيد ادريس ، ومحمد عباس ناجي : الانتخابات الرئاسية الايرانية والصراع على مستقبل الجمهورية الاسلامية الايرانية ، ع201، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، 2009، ص7.

"السياسة الخارجية الروسية تجاه ايران 2000-2017"

"Russian Foreign Policy Towards Iran 2000-2017"

الاستاذة: ربا عبادة راشد مسودة (ماجستير دراسات دولية- جامعة بيرزيت- رام الله- فلسطين)

عضو هيئة تدريس لدى جامعة القدس المفتوحة في رام الله- فلسطي

ملخص

سعت روسيا الى توثيق العلاقات مع ايران، وتنظر روسيا لإيران على انها امتداد جغرافي حيوي يشكل إحدى المعابر البرية باتجاه المياه الدافئة، وهذا فرض بدوره تواصلاً جيوسياسياً بين روسيا وايران، وخاصة اهمية إيران لروسيا كورقة ضغط تجاه الغرب وان ايران اعلنت رفضها لنظام القطب الواحد، والاستفادة من قدرات ايران الاقتصادية والمالية كونها أكبر منتج للغاز بعد روسيا، وتتجه روسيا لمجال التعاون مع ايران في الطاقة النووية فأيدت مشروعها النووي، خاصة ان الدعم الروسي للمشروع النووي الايراني هو انه ليس لمصلحة روسيا امتلاك ايران سلاح نووي خوفاً من منافستها، وان ايران دولة حدودية لمناطق العمق الاستراتيجي الروسي.

فالدراسة تحاول الاجابة على دوافع توجهات السياسية الخارجية الروسية تجاه ايران، وتفترض الدراسة ان سياسة روسيا تجاه ايران هي الحد من النفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط من أجل تحقيق مصالحها وأمنها القومي.

الكلمات المفتاحية: روسيا، ايران، الشرق الأوسط، الملف النووي الايراني، الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract

Russia has sought to strengthen relations with Iran, and Russia views Iran as a vital geographical extension that constitutes one of the land crossings into warm waters. This has in turn necessitated a geopolitical connection between Russia and Iran, especially Iran's importance to Russia as a pressure card towards the West. Iran's economic and financial capabilities as the largest gas producer after Russia, Russia is going to cooperate with Iran in nuclear energy, supported its nuclear project, and Russian support for the Iranian nuclear project is that it is not in Russia's interest to possess a nuclear weapon for fear of its rival, A border state of Russia's strategic depth zones.

The study attempts to answer the motives of the Russian foreign policy toward Iran. The study assumes that Russia's policy towards Iran is to limit Western influence in the Middle East region in order to achieve its interests and national security.

Keywords: Russia, Iran, Middle East, Iran's nuclear file, USA.

1. مقدمة.

كان للتحولات العميقة التي شـــهدها النظام الدولي انتقال النظام من ثنائي القطبية الى أحادي القطبية والتي نتج عنها نظام جديد في العلاقات الدولية، إلا أن روســـيا ابقت على صــــورتها كقوة عظمى من خلال استراتيجيتها الضخمة التي تمتلكها رغم انها كانت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي قوة ضعيفة لكنها استطاعت استرجاع قوتها ومكانتها الدولية.[1] وحتى تكون روسيا دولة قوية لا بد من أن تكون سياستها الخارجية مختلفة عن سياسة الولايات المتحدة الامريكية،[2] وهذا ما أكد عليه فريد زكريا في دراسته بعنوان "عالم ما بعد أمريكا "ان الولايات المتحدة الامريكية لا تزال هي القوة العظمى على المستوى العسكري والسياسي، اما مجالاتها الاخرى ستتحول بعيداً عن الهيمنة الأمريكية وحتى لو انها كقوة ليست في زوال ولكن على الاقل سيكون

[1] محمد مجدان، "سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر،" *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العددان 47-48 (صيف-خريف 2015)، 40.
[2] المرجع السابق.

هناك قوى تزاحمها.[1] وصـــاغ بوتين مذهب الواقعية في ســياســته الخارجية ورأى أن "الخيار الواقعي الوحيد لروســيا هو خيار أن تكون دولة قوية وواثقة من قوتها."[2] وتركز الســياســة الخارجية الروســية على تحقيق أهداف أساسـية منها ضـمان أمن البلاد، وتهيئة الظروف للنمو الاقتصـادي، وتعزيز الأمن والسـلام الدولي، وتعزيز علاقات حســن الجوار لمنع التوترات والصــراعات في المناطق المجاورة للاتحاد الســوفيتي، اضــافة لتحقيق أهداف وسياسـات داخلية لتحسين الاوضـاع الداخلية المتدهورة والسيطرة على الحدود وتحقيق النمو الاقتصـادي والحفاظ على الوحدة الداخلية.[3]وتتجه السـياسـة الخارجية الروسـية الى الشـرق الاوسـط لتحقيق أهدافها والتي تتضــمن تأكيد أمن البلاد لصــيانة وحدتها وقوتها، وتشــكيل نظام عالمي مســتقر،[4] فالشــرق الأوسط يشكل حزاماً يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، خاصـة مصلحة روسيا مع إيران والذي يفيد ازعاج الولايات المتحدة، والعلاقات الروســـية الايرانية تفيد في تحجيم طهران خاصـــة في مســـألة الورقة الاسـلامية والتي اقترنت بفكرة الارهاب، مما زاد من اهتمام بوتين في منطقة الشـرق الأوسـط خوفاً من انتقال الشرارة الى روسيا.[5]

1.1 اشكالية الدراسة.

نظراً لأهمية الدور الروســي في منطقة الشــرق الأوســط، بتعزيز حضــورها والتأكيد على نظام تعدد الأقطاب ومنافســة الولايات المتحدة الامريكية، أدى لتبني فلاديمير بوتين ســياســة تجاه ايران من أجل الحد من النفوذ الغربي، وبالتالي يتمحور **الســؤال الرئيســي** للورقة البحثية حول: ما هي دوافع توجهات الســياســة الخارجية الروسية تجاه ايران؟

---

[1] علاء عبد الحفيظ محمد، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة،" *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العددان 48/47 (صيف/خريف 2015)، 10.

[2] Richard Sakwa, *Putin: Russia's Choice, Abingdon: Routledge* (2004): 267-278.

[3] "Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation," The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation official site, Feb 2013.

[4] صدقي عابدين، "السياسة الروسية في آسيا: الأهداف والتحديات،" 87.

[5] احمد عبد الله الطحلاوي، ورقة بحثية بعنوان: "استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية، "المركز العربي للبحوث والدراسات (نوفمبر 2014).

وينبثق عن الدراسة أسئلة فرعية أخرى:

ما هي أهداف ووسائل السياسة الخارجية الروسية في ايران؟

كيف ساهمت المحددات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الروسية تجاه ايران؟

كيف أثرت المتغيرات الدولية في السياسة الخارجية الروسية تجاه ايران؟

ما هو دور عوامل التباعد كالملف النووي الايراني وبحر قزوين في سياسة روسيا الخارجية تجاه ايران؟

2.1 فرضية الدراسة.

ان سياسة روسيا الخارجية تجاه ايران هي بناءً على المصالح القومية لروسيا، كون أن إيران قوة اقليمية مؤثرة في منطقة أمنية لروسيا وما تملكه من احتياطي الطاقة وموقعها الاستراتيجي، واعتبارها حليف لروسيا للحد من النفوذ الغربي والمناداة بنظام متعدد الأقطاب كمظهر من سياسة روسيا الخارجية لمواجهة الهيمنة الامريكية.

3.1 أهمية الدراسة.

تتمثل أهمية الدراسة حول دوافع التوجهات الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وكيف أثرت التغيرات التي حصلت على الساحة الدولية في سياسة روسيا الخارجية خاصة تجاه إيران، والتي تحكمها المصالح القومية للدول والتنافس الواضح والعلني لتحقيق المصالح، وموقفها من العديد من القضايا المستحدثة كالملف النووي الذي يشكل محور النقاش على الساحة الدولية بين القوى الكبرى، والتنافس على بحر قزوين.

4.1 منهجية الدراسة.

تقوم الدراسة على اساس المنهج الوصفي والتاريخي من خلال وصف التغيرات الدولية الجديدة التي دفعت السياسة الخارجية الروسية للتوجه لإيران، وطبيعة العلاقة ما بين البلدين من خلال تحليل النصوص والمعطيات وانعكاساتها على السياسة الخارجية الروسية تجاه ايران. والدراسة تقوم على اساس جمع

المعلومات والبيانات من المصادر الأولية والثانوية وتحليل النصوص ودراسة المواقف من اجل الاجابة عن الأسئلة واستخلاص النتائج.

5.1 الاطار النظري.

عملية صنع السياسة الخارجية هي عملية معقدة، فالسياسة الخارجية كما عرفها السيد سليم هي "البرنامج العلني الذي يختاره الممثلون الرســـميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الخارجي،"[1] وانطلاقاً من الإطار النظري، فإن صانع القرار قد يغير توجهه في الســياســـة الخارجية وذلك باختلاف القضــية ونوعها وباختلاف الفترة الزمنية، وعلى اســاس ذلك تتحدد المصـــــالح والأدوار للدولة التي يكون متفق عليها عن طريق وحدة القرار النهائية.[2]**وتؤكد الواقعية الجديدة** على معنى الصراع السياسي للسيطرة، وتمنح الدولة القدرة على تكوين الأهداف والمصالح،[3] وهذا ما تسعى اليه روسيا في سياستها الخارجية تجاه ايران، فهي مبنية على المصالح وتحقيق أهدافها، وأكد والتز على أن رغبة للدول في البقاء يجعلها في موقع التنافس، لكن عليها ألا تسـتخدم القوة وإلا أتت بنتيجة عكسـية، وإنما عليها المحافظة على مكانتها في النظام،[4] وبالتالي تركز **الواقعية الجديدة** على عدم استخدام القوات القتالية، والاعتماد على المعلومات والاعتماد المتبادل والذي يساهم في تقليل حدة الصراع بسبب تردد الدول والخوف من تجميد أرصـدتها الخارجية او توقيف معاملاتها الخارجية،[5] ويتمثل ذلك من خلال اتجاه سـياسـة روسـيا الخارجية نحو آسـيا وتحديداً الشـرق الاوسـط لتأكيد أمن البلاد وصـيانة وتقوية سـيادتها ووحدتها الاقليمية، وتشكيل نظام عالمي مستقر وخلق شروط اقتصادية خارجية من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي الروسي وتحسين علاقتها مع دول الجوار،[6] والتوجه الى ايران لبناء العلاقات بينهما لتحقيق المصالح، فموسكو وقفت

---

[1] محمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية* (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسة، 1989)، 12.

[2] Margret G. Herman, ,Charles. F. Hermann and Joe.D Hagan, "*How Decision Units Shape Foreign Policy Behavior*", *International Studies Review 3,2* (May 2003), 309-310.

[3] أحمد النعيمي، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية" *العلوم السياسية*، العدد 46 (2013)، 55.

[4] تيم داون وآخرون، *نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع* (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، 223.

[5] أحمد النعيمي، البنيوية العصرية، 10.

[6] السيد مصطفى عابدين، "السياسة الروسية في آسيا: الأهداف والتحديات،" *السياسة الدولية*، العدد 170 (أكتوبر 2007)، 87.

الى جانب ايران بتزويدها بالمقدرات التكنولوجية، اضافة للمصالح الاقتصادية الصريحة في الشرق الأوسط وتوفيق اهدافها بناء على مصـــالحها الاســـتراتيجية لإنهاك الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، وفتح الأبواب لإعادة روسيا للمنطقة.[1]

6.1 دراسات سابقة.

هناك العديد من الدراسـات السـابقة التي تحدثت عن سـياسـة روسـيا تجاه ايران، يؤكد **محمد مجدان** في دراسته "**سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر**" بأن روسيا تسلك اليوم اسلوباً جديداً في سياسـتها الخارجية، بالتركيز على مصـالحها القومية، وأنها دولية قوية من كل النواحي ولها علاقات مع العديد من الدول وبالتالي ستكون منافسـة للغرب، من خلال طرح نفسـها كقوة ذات عمق آسـيوي والمحافظة على استقلالية سياستها الخارجية، فسياسة روسيا الجديدة اليوم تقوم على تبني مواقف متوازنة تجاه القضايا الاقليمية والدولية دون ربطها بالمواقف او السياسات الامريكية، حتى لا تشكل لها تهديداً مباشراً لمصالحها، مما حذا بروسيا لأن تتجه للاهتمام بسياسات تعاونية مع دول أخرى من الشرق الاوسط كإيران، فالعلاقات الامريكية الروســـية لا تخلو من الاختلافات العميقة في ظل لعبة توازن المصـــالح الذي أدى بالنهاية الى وصـول خلافات في العلاقات الأمريكية الروسـية، ومن المناطق التي تشـكل مصـدر خلاف ايران والتي تعتبر أهم مناطق التوتر التي تعكس لعبة اختلاف المصالح الاستراتيجية.[2]

ويرى **نيكولاي كوزهانوف** في مقال نشـــر في معهد واشـــنطن بعنوان "**علاقات روســـيا مع ايران**" بأن محددات سياسة موسكو تجاه ايران تتمثل حول الأولوية في تخطي العلاقات الروسية الامريكية، بمعنى ان روسيا تستخدم ايران كورقة ضغط في حوارها مع واشنطن، وذلك اما بتجميد التعاون مع ايران تارة او بتعزيزه تارة أخرى، وهذا يؤكد أن العلاقات الروســـية الايرانية مرت بفترات متوترة ما بين التعاون وتجميد العلاقات، ومن اهم المحددات أيضاً قضية الامن القومي وعدم تقبل أي وجود عسكري أمريكي لحلف الناتو بالقرب من

[1] ابراهيم عرفات، "روسيا والشرق الأوسط: أية عودة،" *السياسة الدولية*، العدد 170 (أكتوبر 2007)، 73.
[2] محمد مجدان، "سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر،" *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العددان 47-48 (صيف-خريف 2015)، 52- 53.

الحدود الروسية او من قبيل منطقة المصالح والتطلعات الروسية التي تسعى من خلالها لتكثيف التعاون مع معارضي واشنطن وأوروبا، وترى روسيا ان التواجد الايراني في مصالح روسيا الاستراتيجية كالقوقاز وبحر قزوين يشكل حماية استراتيجية لروسيا، وتحقيق أيضاً المصالح الاقتصادية للنخبة الروسية، وبالتالي تسعى روسيا الى وجود حليف جديد لها في الشرق الأوسط، واستغلال الملف النووي الايراني من اجل المساومة السياسة مع الغرب لتحقيق مصالحها وزيادة نفوذها في منطقة الشرق الاوسط.[1]

2. السياسة الخارجية الروسية تجاه ايران 2000-2017.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حدث في العلاقات الروسية الايرانية طفرة، خاصة بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين الرئاسة في 2000،[2] ووصفت حينها ايران بأنها الشريك التقليدي لروسيا، وذلك مهد للرئيس الايراني محمد خاتمي زيارة لروسيا في 2001،[3] وزيارة بوتين لإيران في عام 2007 والتي تعتبر الأولى من نوعها منذ 64 عاماً، ومن خلال تلك الزيارات تم وضع الأطر القانونية والاتفاقيات التي من خلالها يضمن الطرفين تطور العلاقات واستمرارها.[4]

1.2 أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه ايران.

للسياسة الخارجية الروسية العديد من الاهداف وتندرج وسائلها وفق اطار استراتيجي متكامل، وتتمثل أهداف السياسة الخارجية الروسية:

أولاً: تطوير القدرات الروسية، فرغم ان السياسة الروسية تتسم بالبراغماتية واللجوء للتفاوض، لكن في كثير من الأحيان لا تغفل الجانب العسكري، في ظل وجود التهديدات الموجهة نحوها سواء داخلية كالتحديات العرقية والانفصالية، او خارجياً عن طريق الصراع مع الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب، وجيرانها في الحدود، لذلك تسعى روسيا لضمان سلامة وأمن البلاد، والتي تحافظ عليه عن طريق تطوير جيشها

[1] Nikolay Kozhanov, "Understanding the Revitalization of Russian-Iran Relations," *Carnegie Moscow Center*, May 2015.

[2] فلاديمير بوتين: الرئيس الحالي لجمهورية روسيا الاتحادية، تولى المنصب منذ 2000- 2008، وأعيد انتخابه عام 2012.

[3] محمد خاتمي: الرئيس الخامس لجمهورية إيران منذ 1997-2005.

[4] نورهان الشيخ، "التعاون الاستراتيجي الروسي- الايراني: الأبعاد والتداعيات،" *السياسة الدولية*، العدد 180 (إبريل 2010)، 40-41.

وأسلحتها والمصانع والصواريخ بعيدة المدى، والتطوير المستمر للمنظومة المتعلقة بالسلاح النووي، والحفاظ على استقلالها وسيادة أمنها القومي، وهذا يفسر سياستها نحو الشرق الأوسط،[1] كإيران والتي لا تعتبرها روسيا مصدر تهديد لها في حدودها الشمالية، فمن خلال سياستها البراغماتية اطمأنت روسيا من الجمهورية الاسـلامية والتخوف الذي كان يعتريها، واعتبرتها عامل اسـتقرار في منطقتها الجنوبية للحدود، بعد ان انتهجت ايران مواقف جديدة كقوة اقليمية عن طريق اقامة العلاقات مع حسـن الجوار مع جيرانها الجدد في الشمال، وبالتالي وجدت روسيا نفسها في موقع تفاهم مع ايران وهذا يتوافق مع مصلحتها الوطنية.[2]

ثانياً: الحفاظ على الامن القومي الروسـي، وذلك من خلال تبني مفهوم الامن الموسـع، لضـمان أمن الأفراد والمجتمع من التهديدات الخارجية والداخلية، فمنذ عام 2000 تم تشـكيل عقيدة اسـتراتيجية روسـية تشكل خلاصة التفكير الاستراتيجي الجديد، من خلال تحديد الأولويات الاستراتيجية، فوثيقة الامن القومي الروسـي لسـنة 2000 تؤكد على مكانة روسيا في المجتمع العالمي، فالخطاب يؤكد على التوجهات الكبرى التي تسـود النظام الدولي والذي يشـهد تحولات خاصـة بعد انتهاء الصـراع السـوفيتي الأمريكي، فالعوامل المتعلقة بالاقتصـاد والسـياسـة والبيئة والتكنولوجيا والتي تلعب الدور الكبير في النظام الدولي يسـاعد للتوجه لعالم متعدد الأقطاب.[3]وبدأت تظهر ملامح الصـــراع مع الولايات المتحدة مثل الحرب الجورجية والملف النووي الايراني، وعلى صـعيد الملف السياسـي لكل من البلدين مصـالح مشـتركة، فطهران تستخدم موسكو غطاء دبلوماسـي في تحركاتها على الصـعيد العالمي، في حين أن روسـيا تؤكد على استقلالية قرارها أمام المجتمع الدولي وتأكيد دورها في الشرق الاوسط، من خلال ورقة المساومة الايرانية.[4]

---

[1] عامر عبد الغفار، *السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين من العام 2011-2014*، جامعة النجاح الوطنية، 65.

[2] وليد حسن محمد، "العلاقات الايرانية الروسية في المجال النووي،" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 51 (2015)، 309-310.

[3] شكلاط ويسام، *الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 الى 2014 "دراسة حالة جنوب المتوسط*، جامعة مولود معمري، 104.

[4] صداح أحمد الحباشنة، "اشكاليات العلاقات الروسية الايرانية: مساحة الالتقاء وهامش الاختلاف لفترة 1992-2010،" *المجلة الأردنية في القانون والعلوم الانسانية*، العدد 1 (يناير 2013)، 40.

ثالثاً: مكافحة الارهاب، اذ يشكل تحدياً كبيراً على وضع روسيا سواء داخلياً او خارجياً، وخاصة ان الارهاب مرتبط بالعقلية الروسية منذ المشكلة الشيشانية، والذين نفذوا العديد من العمليات داخل روسيا، والعديد من الأقاليم الروسية، وتتفق سياستها مع سياسة الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب من خلال مشاركتها فيما أسمته الحرب على الارهاب في أفغانستان،[1] وتطابق ذلك في نظرة روسيا مع العالم العربي والإسلامي لمكافحة الارهاب وتوسيع التعاون مع العالم الاسلامي، وأكد بوتين على ضرورة تطوير العلاقات مع دول المنطقة بقوله "كان تطوير العلاقات المتعددة الجوانب مع البلدان العربية وسيبقى توجهاً مهماً في السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، ويؤدي لتعزيز الاتصالات المباشرة.. ومن مصلحتنا في الوقت الراهن التعاون في المجالات ذات الأولوية كالطاقة والتجارة والتعاون الانتاجي."[2] وهذا ما أكد عليه بوتين في مفهوم السياسة الخارجية الروسية والتي وضحت المبادئ والمنهجية والغايات لتلك السياسة، والتي صادق عليها الرئيس في 30 نوفمبر 2016، فأكد بأن التهديد الارهابي العالمي وصل الى مستوى جديد مع ظهور تنظيم ارهابي دولي لتنظيم الدولة الاسلامية.[3]

رابعاً: التطوير الاقتصادي لجمهورية روسيا الاتحادية، اذ سعت روسيا الى تطوير الجانب الاقتصادي من خلال تعزيز القدرة التنافسية والاستقرار المالي والاقتصادي وبناء تجارة عالمية،[4] ويعتبر التعاون التجاري والاقتصادي المبني على اتفاقية التعاون والمساعدة المتبادلة في الشؤون الجمركية واتفاقية الغاء الضرائب الموقعة عام 2001.[5] وأقام وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك والذي يشغل منصب رئيس اللجنة التجارية والاقتصادية الروسية الايرانية الجهود لاعتماد اتفاق شامل حول مبادئ العلاقات ما بين الطرفين، ورحب

---

[1] عامر عبد الغفار، *السياسة الخارجية الروسية*،67-68.

[2] عبد العزيز الراوي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،" *دراسات دولية*، العدد 35 (2000)، 174.

[3] "Foreign Policy Concept of the Russian Federation (Approved by President of the Russian Federation Vladimir Putin on November 30, 2016), The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, Dec 2016.

[4] " Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.

[5] صداح الحباشنة، *العلاقات الاستراتيجية الروسية الإيرانية*، 50-52.

بوتين باعتماد الوثيقة وقال انه من الضـروري تعزيز الاطار القانوني الجديد، واتفق الجانبين على زيادة حجم التجارة الثنائية عشرة اضعاف حتى عام 2017.[1]

خامساً: إقامة نظام متعدد الاقطاب، من أولويات الاتحاد الروسي للتغلب على التحديات العالمية هو إقامة نظام عالمي عادل ومسـتدام، وهذا هدف من أهداف سـياسـة روسـيا الخارجية من أجل ايجاد نظام مسـتقر ومسـتدام للعلاقات الدولية مقاماً على أسـاس القانون الدولي المقبولة عموماً والمبادئ المتعلقة بالمسـاواة والحقوق والاحترام المتبادل وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، من أجل ضمان الأمن المتساوي لكل أفراد وأعضاء المجتمع الدولي،[2] فكل من روسيا وإيران تعارضان بشدة المحاولات الامريكية في توجيهها للسياسة الدولية، وتشـترك روسـيا وإيران في معارضـتهما للنظام أحادي القطبية، وأكد احمدي نجاد ذلك بقوله "ان ما يحدث الآن في العالم يضـر بالمصـالح الروسـية، لأن الجانب الروسـي يرفض سـياسـة القطب الواحد، وهي نفس السياسة التي ترفضها ايران، وهذا ما يجعل روسيا وإيران في خندق واحد."[3]

2.2 وسائل السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران.

منذ تولي بوتين السلطة اعتمدت روسيا على العديد من الوسائل من أجل تحقيق سياستها الخارجية، والحفاظ على مصـالحها وأمنها وبما يتلاءم مع مركزها الدولي، وتمثل ذلك من خلال لجوء روسـيا **للمؤسـسـات الدولية،** بالتأكيد على دور الأمم المتحدة في الحفاظ على دورها المركزي لتنظيم العلاقات الدولية، وتقيدها بالأحكام والمبادئ الرئيسـية لميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز فعالية مجلس الامن الدولي لصـون السـلم والأمن الدوليين.[4] تؤكد عليه السلطات الروسية، بأفضلية تسوية النزاعات بالطرق السلمية والاستخدام الدبلوماسي كأسلوب أرخص لممارسة النفوذ، وتؤيد استمرار الانشطة الدولية كهيئة الامم المتحدة والدور البارز لمجلس

[1] Nikolay Kozhanov, “Understanding the Revitalization of Russian-Iran Relations,” Carnegie Moscow Center, May 2015, pp.10.

[2] “Foreign Policy Concept of the Russian,” The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.

[3] صداح أحمد الحباشنة، "اشكاليات العلاقات الروسية الايرانية: مساحة الالتقاء وهامش الاختلاف لفترة 1992-2010،" *المجلة الأردنية في القانون والعلوم الانسانية*، العدد 1 (يناير 2013)، 58.

[4] “Foreign Policy Concept of the Russian,” The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.

الأمن، ولهذه الاستراتيجية أهمية لطهران، بأن روسيا في تردد لتنفيذ اي عقوبة من جانب واحد ضد ايران، وبنفس الوقت ترغب موسكو في التوجه لتسوية المشكلة النووية ضمن إطار الامن، وتنظر روسيا في شراكتها مع ايران للمصالح على المستوى الاقليمي والدولي مثل منظمة شنغهاي.[1]

واتجهت روسيا أيضاً بالإضافة للأساليب التقليدية الدبلوماسية، الى اداة مهمة جداً وهي **القوة الناعمة**، فتؤكد روسيا في سياستها الخارجية على ان القوة الناعمة جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية من أجل تحقيق أهدافها.[2]

تعتبر الصناعات العسكرية الروسية أداة من ادوات روسيا في سياستها الخارجية، ففي العقيدة الأمنية الروسية، للقوة العسكرية أهمية كبيرة لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية وأساس قوة الدولة، ومن خلالها يتم مواجهة الضغوطات الخارجية، ففي خطاب الرئيس بوتين امام البرلمان في أيار 2006 أشاد بالولايات المتحدة الامريكية كونها تنفق أكثر من روسيا في موازنتها العسكرية بخمسة وعشرين ضعفاً بقوله ".. وهذا ما يشار اليه في مجال الدفاع بتعبير وطنهم ..قلعتهم.. ولي أن أقول لهم أحسنتم صنعاً،" فأكد بوتين ان روسيا بلد لها تاريخ ممتد من الف سنة ولها ميزة تطبيق سياسة خارجية من الناحية العملية، ولكن تكمن المشكلة الوحيدة ان قوتها العسكرية قليلة جداً اذا ما ارادت أن تستند بها للمطالبة بالعظمة لنفسها،[3] واحتلت روسيا المرتبة الرابعة دولياً كأكبر دولة من حيث الانفاق العسكري بعد الولايات المتحدة والصين والسعودية على التوالي،[4] وقد وصلت النفقات العسكرية عام 2015 الى 4.86% من الناتج المحلي الاجمالي وارتفعت عام 2016 الى نسبة 5.4% من الناتج المحلي الاجمالي وفق وكالة الاستخبارات المركزية.[5]

---

[1] Nikolay Kozhanov, "Russia's Relations with Iran Dialogue without Commitments," *The Washington institut For Near Policy*, Jun 2012, pp. 8.

[2] "Foreign Policy Concept of the Russian," The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.

[3] باقل باييف، *القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية* (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)،145-146.

[4] أحمد كيتان، روسيا الاتحادية القوة الصاعدة: مقومات القوة ونقاط الضعف، *مجلة الدراسات الاقلمية* (مايو 2017)، 124-125

[5] "Central Asia: Russia", the world Fact book, *Central Intelligence Agency (CIA)*, Washington Aug, 2017.

ومن أهم المجالات والأدوات التي تركز عليها روسيا خاصة في سياستها الخارجية **المجال النووي**، فتمتلك روسيا حتى عام 2017 من الرؤوس الحربية والصواريخ الموجودة مع القوات والمنتشرة ما يقارب 7000 مقابل 6800 للولايات المتحدة الامريكية و 270 تملكه الصين، ومجموع الدول التي تملك السلاح النووي حوالي 14,935 سلاحاً نووياً،[1] وفق تقرير ستوكهولم.[2] وكان التقارب الروسي الايراني في هذا المجال على درجة من الامتياز، فساعدت الشركة الروسية الحكومية "أتموستري" الايرانيين على اكمال محطة بوشهر النووية، مانحة الايرانيين التحكم رسمياً بالمنشئة منذ عام 2013، وفي عام 2014 اعلنت الشركة النووية الروسية "روساتوم" عن توصلها لاتفاق مبدئي يقضي ببناء وحدتين نوويتين جديدتين في ايران،[3] فروسيا ملتزمة بالتنمية الشاملة للتعاون مع ايران وتسعى من خلال ذلك ضمان التنفيذ للاتفاق المشترك لتسوية الحالة المحيطة بالبرنامج النووي الايراني وذلك بالاستناد على قرار مجلس الامن الصادر عن الأمم المتحدة 2231 في تموز 2015،[4] ولكن التأييد الروسي للملف النووي الايراني هو فقط بناء على الاستخدامات السلمية، وترفض ان يتحول برنامجها النووي السلمي للاستخدام العسكري، وقبول روسيا للعقوبات التي تفرض على ايران كسياسة رفض من شأنها ان تؤهل ايران لامتلاكها السلاح النووي في المستقبل،[5] والذي من شانه احداث تغيير جذري في ميزان القوى في المنطقة والي قد لا يكون لصالح موسكو.[6]

[1] تمتلك الدول التسعة وهي الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين والهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية ما يقارب 4150 سلاح نووي منتشر ومشغل، وبمجموع ما تملكه الدول مجتمعة حوالي 14935 وفق معهد ستوكهولم لبحوث السلام.

[2] "Global nuclear weapons: Modernization remains the priority", Stockholm International Peace Research institute (Sipri), Stockholm Jul 2017.

[3] آنا بورشيفكايا، *روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع، الآثار، الآمال*، مركز إدراك للدراسات والاستشارات (مارس 2016)، 28.

[4] "Foreign Policy Concept of the Russian," The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.

[5] حسني عماد العوضي، ورقة بحثية بعنوان "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط منذ 2011"، جامعة بني سويف، 14.

[6] Nikolay Kozhanov, *Russia's Relations with Iran*.

3. محددات السياسية الخارجية الروسية تجاه ايران.

شـهدت السـاحة الدولية منذ بداية العقد حضـور روسـي في النظام الدولي كقوة سـياسـية صـاعدة ومؤثرة في النظام الدولي ومشـــاركة بالأزمات الدولية،[1] وتعتبر المحددات التي تمتلكها روســيا مدخلاً مهماً لفهم طبيعة العوامل المؤثرة في سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض.

1.3 المحددات الداخلية.

تلعب المحددات الداخلية دوراً كبيراً في ســياســة روســيا الخارجية، ومن اهمها العامل الجغرافي، فتنطلق السـياسـة الخارجية الروسـية في رؤيتها لأهمية العامل الجغرافي والذي يحتل الصـدارة في سـلم الاهتمامات العالمية، ولا يمكن أن يتشكل أي نظام عالمي بعيداً عن المنطقة الاستراتيجية والتي تعتبر قلب العالم وتشكل مركز القوى وارتكازاً للسـياسـة الخارجية الروسـية.[2] وان حفاظ روسيا على هيمنتها في منطقة آسيا الوسطى، لا يتم إلا من خلال تطوير العلاقات مع إيران، من أجل تحقيق الامن للحدود الجنوبية والخشــية من اندلاع الصـــراعات الاقليمية.[3] وتعتبر إيران الطريق الأقصـــر والممر المركزي للمواصـــلات بين هاتين القارتين، والوحيدة التي ترتبط جغرافياً ببحر قزوين ومنطقة آســيا الوســطى والقوقاز، وزادت الأهمية بعد اكتشـــاف مصـــادر الطاقة في بحر قزوين.[4] وحاجة ايران لروســيا كحليف وشــريك اســتراتيجي في مواجهة الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة الامريكية، بسـبب موقعها الاسـتراتيجي وتأثيرها في منطقة حسـاسـة جداً، فروسـيا تنظر لإيران ليس فقط من ناحية الضـــغط على الغرب وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما للاســتفادة من قدراتها المالية والاقتصـــادية، فهي أكبر منتج للغاز بعد روســيا وتتعاون معها في انشــاء ممرات للنفط

[1] نورهان محمد سعد، ورقة بحثية بعنوان "تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط 2000-2015"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 1-2.

[2] عبد الرزاق بوزي، *التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط 2010-2014*، جامعة محمد خيضر، 2015، 54.

[3] عز الدين ابو سمهدانة، *الاستراتيجية الروسية*، 102-103.

[4] فاتنة محمد بيضون، *المواقف السياسية الخارجية الايرانية تجاه دور الجوار الشرقي في الفترة 1991-2001*، جامعة بيرزيت، 2014، 13.

والغاز، واسـتفادة روسـيا من الجيوبوليتيك الايراني من أجل مواجهة التغلغل واختراق التمويل الوهابي العربي في أوساط الجمعيات الاسلامية.[1]

لكن لهذا التواصـل الروسـي الايراني سـلبيات على سـياسـة روسـيا، فتعاظم الدور الايراني يثير مخاوف وحذر كبير في سـياسـة روسـيا الخارجية، ويخلق لها نوع من التعب خاصـة بعد تولي الرئيس أحمدي نجاد السلطة عام 2005، بتصـدير المشكلة الايرانية للخارج من خلال الخطاب السياسي المتشـدد حول الملفات الحساسة، كالملف النووي والانتشار العسكري الأمريكي دون أن يكون هناك أي تأثير لسياسة موسكو على ايران، وان أي امتداد ايراني يمنع طموح روسـيا للوصـول للمياه الدافئة، فتخوف روسـيا من تنامي قوة ايران كقوة اقليمية عظيمة تجعلها في موقع منافسـة جيوسـياسـياً بدأت تتضـح أكثر بأكثر، فيما لو نجت ايران في امتلاك السلاح النووي.[2]

2.3 المحددات الخارجية.

اتخذت روسيا العديد من الخطوات من أجل تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وإحداث التقارب فيما بينهما، خاصـة أحداث 11 سـبتمبر، فقدمت روسـيا نفسـها كشـريك لمحاربة الارهاب من خلال تقديم العديد من التنازلات في منطقة آسيا الوسـطى والتي كانت لوقت قريب تعتبر منطقة روسية محرمة، اضـافة للدعم الاسـتخباراتي لقوات التحالف الدولي في أفغانسـتان، وموافقة روسـيا الضـمنية على الغاء معاهدة الحد من الصـواريخ المضـادة ABM الموقعة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السـوفيتي سـابقاً، من خلال تصـريح لوزير الدفاع الروسـي "سـيرغي ايفانوف" خلال زيارة نظيره الامريكي "دونالد رامسـفلد" لروسـيا في 2001 "ان المعاهدة هي من مخلفات الحرب الباردة،"[3] وكانت مسـاعي روسـيا عن طريق اسـتغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، عن طريق زيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة من أجل دعم

[1] ناصر زيدان، *دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير* بوتين (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، 229، 251-253.
[2] ناصر زيدان، *دور روسيا في الشرق الاوسط*، 53.
[3] بلال طلال الجوادي، *السياسة الروسية تجاه المشرق العربي بعد عام 2000*، *جامعة النهرين*، 2016، 59-60.

حليفتها إيران وسورية من ناحية، وتقوية التقارب الروسي وتخفيف تواجد القوة الامريكية خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.[1]

وكان للثورة السورية دور كبير في السياسة الخارجية الروسية والموقف الايراني من هذا التدخل، فروسيا في تدخلها بسوريا كان من أجل انكفاء الولايات المتحدة عن التدخل، رغبة منها ببزوغ دورها وتمنح نفسها دوراً مقابلاً للاستراتيجية الأمريكية، وبقاء النظام السوري هو نفوذ استراتيجي لروسيا حتى لو تدهورت الاوضاع ووصلت الى حد القتال الأهلي لكنها ستبقى حاضرة من خلال خطاب حماية الأقليات، وقررت مناهضة الثورة السورية، وكانت روسيا هي اللاعب الأبرز في جيواستراتيجية سوريا، رغم عدم رغبة الغرب بتدخل روسيا.[2]وتتشارك روسيا وإيران لحد كبير في أحداث الربيع العربي في الشرق الأوسط،، من خلال الدعم للتوصل الى الحل السلمي للنزاع، فإيران تنظر للأحداث السورية على أنها مدبرة من أجل اعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط نحو اضعاف دورها في المنطقة، واقترح الروحاني على بوتين التوجه للمزيد من المشاورات حول المسائل الاقليمية خاصة ما يحدث بالشرق والأوسط وتحديداً سوريا، بسبب تخوف روسيا وإيران من استمرارية هذا الوضع.[3] اما الهدف الايراني من التدخل في سوريا هو من أجل اقامة مشروع طائفي تابع لها من أجل تحقيق أهدافها الاقليمية والدولية، وجزء من الهلال الشيعي الذي يضمن لها اختراق الدول العربية وفرض سيطرتها على البحر المتوسط، واضعاف الدولة السورية وخاصة ان إيران لم ترتاح لجهود روسيا لإدخال تركيا طرفاً في المعادلة السورية والتي أصبحت منقذة لمقاتلي المعارضة ومنقذة لروسيا من الغرق في سوريا والتداعيات عن الجرائم المرتكبة في حلب، مع وجود ايضاً حلم لإيران بالتوسع في إقامة قومية تحقق الريادة في الاقليم والمنافسة مع كل من تركيا والسعودية وإسرائيل على النفوذ

---

[1] أحمد عبد الله الطحلاوي، ورقة بحثية بعنوان "استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية،" المركز العربي للبحوث والدراسات (نوفمبر 2014).

[2] مريم مالكي، *السياسة الخارجية الروسية إتجاه الازمة السورية 2011*-2014، جامعة الجيلالي بونعامة، 2015، 68-69.

[3] Y.Y. Belobrov and others, "N*EW AGENDA IN RUSSIAN–IRANIAN RELATIONS," Russian International Affairs Council*, Mus 2014, pp. 33-34.

في المنطقة، على عكس روسيا التي تريد نشر نفوذها في المنطقة مع الاعتراف بالمصالح الاقليمية والدولية على ساحتها.[1]

وكان لانضـــمام تركيا دور في تغيير المعادلة، بطرح روســـيا توجه جديد داخلها من أجل تســـوية الأزمة السـورية، فاضـطرت كل من إيران والنظام السـوري قبوله على مضـض، من خلال عقد اجتماع اسـتانة مع الفصـائل السـورية بمسـاعدة تركية لوقف اطلاق النار كتمهيد لعقد مؤتمر جنيف لبحث المسـائل بشـكل أكثر شـــمولي،[2] وبالتالي لا يمكن ان يتصـــور نتيجة ذلك ان تصـــل العلاقات ما بين الاطراف آنفة الذكر لدرجة الصـدام المباشـر، لما تحمله العلاقات فيما بينهم من مصـالح مشـتركة، فروسـيا وتركيا لا تسـتخفان بقوة النفوذ الايراني وتعاونه مع قوات النظام الســـوري، ويدرك الأطراف حجم المخاطر في حال اي ســـوء بينهم والذي يمثل مجازفة لن تخرج أي أحد فيهم منتصـراً، مما يفرض على الكرملين عقد تسـويات لتقليص الشـكوك بين موســـكو وأنقرة من جهة وطهران من جهة أخرى، وهذا الدور مهم لروســـيا كونه يعزز من نفوذها ويظهرها بمركز القوة العظمى والقادرة على التعامل مع اطراف متناقضة في محيطها الاقليمي.[3]

4. عوامل التباعد في السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران.

رغم علاقات التعاون الاســـتراتيجي بين روســـيا وإيران، لكنها لم تكن تخلو من مظاهر تباعد في العديد من الجوانب، منها قضـية الملف النووي الايراني، فتؤكد روسـيا على حق ايران امتلاك السـلاح النووي بشـرط ان لا يتحول الى استخدام عسكري،[4] والتنافس على بحر قزوين لما يتمتع بأهمية جيواستراتيجية.[5]

---

[1] سعيد رفعت، "التآلف الاقليمي الثلاثي: انجازاته ومشكلاته ومآلاته،" *مجلة شؤون عربية*، عدد 169 (ربيع 2017)، 11-13.
[2] محادثات أستانة للسلام في سوريا: والتي جرت بين ممثلي الدولة السورية وعدد من فصائل المعارضة السورية برعاية كل من روسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة والمبعوث الأممي لسوريا ستيفان دي ميستورا، في العاصمة الكازاخستانية أستانة في 23-24 يناير 2017والذي دعى لحل الأزمة السورية.
[3] سعيد رفعت، *التآلف الاقليمي*، 14-15.
[4] صداح أحمد الحباشنة، *اشكاليات العلاقات الروسية الايرانية*، 65.
[5] عبد الناصر سرور، "الصراع الاستراتيجي الأمريكي-الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة: 1991-2007،" *مجلة جامعة الأزهر بغزة*، العدد 1 (إبريل 2008)، 50-51.

1.4 الملف النووي الإيراني.

يعتبر الملف النووي الإيراني من أكثر القضـايا تعقيداً وإثارة للجدال على كل من الصـعيد الإقليمي والدولي، بسبب اصرار ايران على حقها غير المشروط بامتلاك دورة الوقود الكاملة واتمام برنامج تخصيب اليورانيوم، مع وجود مواقف متباينة، فالولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي رافضين للحق، مقابل الموقف الروسـي الاكثر تفهماً لإيران.[1]

ويعود تاريخ الملف النووي الايراني الى عام 1960 عندما أنشأ شـاه ايران محمد رضـا بهلوي منظمة الطاقة الايرانية ومركز طهران للبحوث النووية بمســاعدة أمريكية ووقعت ايران على معاهدة الحد من انتاج وتجربة الأســلحة النووية عام 1968 وأصــبحت نافذة عام 1970 والتي أكدت على حق ايران في انتاج وتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبعد زوال حكم الشاه ايران و مع أحداث الثورة الايرانية العراقية وما خلفته من دمار بدأت ايران في 1990 بناء مفاعل نووي لتوليد الطاقة الكهربائية في بوشــهر، لكن كانت الولايات المتحدة تفرض ضـغوطها لإلغاء أي صـفقة مع ايران في هذا الخصـوص.[2] وحول تنامي التعاون الروسـي الايراني، وقعت اتفاقية بين الجانبين عام 1992 في مجال الاسـتخدامات السـلمية للطاقة النووية، وفي عام 1995 كان آخر اتفاق مع روسـيا بموجبه وافقت على بناء مفاعل بوشـهر مقابل 780 دولار، اضـافة الى تكثيف الجهود الايرانية للتعاون بشـكل أكبر مع الدول ذات الخبرات والتجارب النووية، خاصــة كازاخسـتان والتي تعد أهم وأكبر مراكز الابحاث النووية إبان الاتحاد السوفيتي سابقاً.[3]

وبعد ان تم الكشــف عن البرنامج النووي الايراني الســري عام 2002، راجعت موسـكو على الفور المبادئ المحددة والتي تشكل اساس تعاونها مع الجمهورية الاسلامية،[4] وفي 2003 كان قد أعلنت ايران بأن مفاعلي

[1] حسني العوضي، *السياسة الخارجية الروسية*، 14.
[2] محمود محمد الكركي، *العلاقات الروسية الامريكية في عهدي الرئيسين فلاديمير بوتين وجورج بوش 2000-2008*، جامعة مؤتة، 2009، 62.
[3] وليد حسن محمد، *العلاقات الايرانية الروسية*، 314.
[4] عمرو محمد إبراهيم وآمال محمود عبد المجيد، ورقة بحثية بعنوان "البرنامج النووي الايراني والصراع على الشرق الاوسط" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية (فبراير 2016)، 9-10.

بوشـهر النووي ذو الطاقة 1200 ميكا واط أصـبحا جاهزين،[1] وفي 2005 وقعت روسـيا مع طهران العديد من الاتفاقيات تضـمن عودة الوقود النووي المسـتخدم في محطة الطاقة بوشـهر الى روسيا ولكن بشكل عام كانت قد حدت من تعاونها مع ايران، ورافضـــة لجميع المحاولات الايرانية للحصـــول على التراخيص لإنتاج الاسـلحة الروسـية في إيران، ورغم ذلك وعلى مدار العقدين اثبتت طهران انها صـديقة روسـيا في الأوقات العصيبة من خلال مساعدتها في تعزيز السلام والاستقرار على سواحل بحر قزوين، وردع الثورات ومكافحة الارهاب.[2]

وفُرضـــت عقوبات على ايران من قبل مجلس الأمن في ديســـمبر 2006 ومارس 2007 و مارس 2008 ويونيو 2010، حيث دعا مجلس الأمن في حزيران 2010 لتدابير ضـــد بنوك ايران الجديدة في الخارج، اذ اشـتبه في أن لديها علاقات بالبرنامج النووي او برنامج الصـواريخ، ووسّـع قرار مجلس الامن حظر مبيعات الاسلحة ضد ايران، اضـافة الى القائمة السـوداء التي شـملت الشركات التي تسيطر عليها الخطوط البحرية لجمهورية ايران،[3] ورغم موافقة روســـيا على دعم العقوبات على ايران عام 2010 لكنها اســـتطاعت اقناع الامم المتحدة بضـرورة تخفيفها، وبالتالي فإن المصـالح هي التي تقود السياسـة الروسية الايرانية بما يضـمن الحد من نفوذ الغرب وتعزيز العلاقة مع طهران على حساب الأمن الدولي.[4]

وتعد روسـيا جزء أسـاسـي من مجموعة E3 والتي تعني الاتحاد الاوروبي اضـافة للولايات المتحدة وروسـيا والصـين او ما تعرف 5+1 والتي شـاركت في المفاوضـات والتي أدت الى الوصـول لاتفاق ايران النووي في فينا عام 2015، ويسـاهم الاتفاق الى تعزيز موقع روسـيا في الصـناعة النووية الايرانية، واسـتمرار روسـيا بتزويد ايران لوقود مفاعل بوشهر.[5] كانت مبررات ايران لامتلاكها للسـلاح النووي لضـمان استقلالها، وتعزيز مكانتها على الصـــعيد الدولي والاقليمي وامتلاكها قدرة تفاوضـــية لتحقيق أكبر قدر من الامن والهيبة،[6]

---

[1] هاني جواد النجار، *التعاون العسكري والاقتصادي*، 271.
[2] عمرو ابراهيم وآمال عبد المجيد، *البرنامج النووي الايراني*، 9-10.
[3] *"Register of international sanctions against Iran"Reuter*, Jan 2012.
[4] بورشيفكايا، *روسيا في الشرق الاوسط*، 27، 29-30.
[5] علي حسن باكير، تبعات الاتفاق النووي الايراني على الصين وروسيا، مركز الجزيرة للدراسات، 2-7-8.
[6] أسماء أمينة قاسم، *التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه ايران وانعكاساتها على دول المنطقة 2003-2014*، جامعة الجيلاني بونعامة، 2015، 95-96.

وحاولت روسيا الحفاظ على علاقاتها الجيدة مع ايران مع الحيلولة دون امتلاكها للأسلحة النووية، ومارست سياسة المماطلة رغم وجود عقود بين الطرفين، ومتفق عليها،[1] وان الموقف المتشدد الروسي تجاه ايران في صدور قرارات من مجلس الامن بموافقة روسية، مبينة على اتفاق مسبق مع ايران، حتى لا يتم احراج روسيا على الساحة الدولية.[2] ولطالما كان البرنامج النووي الايراني نقطة قوة وضعف، وما زالت المفاوضات الدبلوماسية مستمرة حيال البرنامج النووي،[3] وهناك حرص روسي ايراني بأن لا يؤثر الملف النووي على علاقتهما.[4]

2.4 التنافس حول بحر قزوين.

لم يكن هناك خلاف بين ايران والاتحاد السوفيتي حول بحر قزوين سواء من ناحية الطبيعة القانونية للبحر او الانتفاع بالثروات والموارد الموجودة فيه، وكان التعامل مع المنطقة وفق أحكام معاهدتين موقعتين بين الاتحاد السوفيتي وايران في عامي 1920 و 1940، وأكدت الاتفاقيتين بأن البحر منطقة مشتركة ولا يحق لأي دولة ثالثة القيام بأي نشاط مهما كان نوعه، ومع تفكك الاتحاد السوفيتي ظهرت جمهوريات مستقلة وزاد عدد الدول المطلة، وهي كل من تركمانستان وأذربيجان وكازاخستان اضافة لإيران وروسيا.[5] وتعتبر منطقة بحر قزوين مهمة بسبب موقعه الجغرافي والاستراتيجي وما تحتويه من موارد كالنفط والغاز الطبيعي، وتنظر كل من ايران وروسيا للمنطقة وفق مصالحهما، وكانت مساعي روسيا في اطار الهيمنة السياسية والتوسعية في منطقة بحر قزوين من أجل الحفاظ على حدودها الجغرافية، فروسيا دولة ممتدة بدون حواجز طبيعية لحماية نفوذها وكان لا بد بالعقيدة العسكرية الروسية الاعتماد على اسس الدفاع من أجل خلق مناطق على حدودها الجغرافية من أجل حمايتها.[6] والاستفادة الروسية من الترسبات البترولية في أذربيجان والسعي لتفكيك

---

[1] شيماء تركمان صالح، *السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية: الانتشار النووي نموذجاً*، جامعة النهرين، 2012، 224-225.

[2] شيماء تركمان صالح، *السياسة الخارجية الروسية*، 233.

[3] رنا أبو ظهر الرفاعي، *الملف النووي الايراني والصراع على الشرق الأوسط* (بيروت: دار العلوم العربية للطباعة والنشر، 2008)، 204.

[4] Nikolay Kozhanov, "*Understanding the Revitalization of Russian-Iran*, 14.

[5] صداح أحمد الحباشنة، *اشكاليات العلاقات الروسية الايرانية*، 66.

[6] مثنى فائق مرعي، "أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الايرانية،" *مجلة آداب الفراهيدي*، العدد 19 (آذار 2014)، 273، 277-287.

القوة الامريكية في المنطقة، والعمل على دعم علاقتها مع ايران، وتحقيقاً لهذه الأهداف سعت روسيا للدخول في العديد من الاحلاف في المنطقة، ففي عام 2003 قامت روسـيا بتوقيع اتفاقية مع قيرغيزسـتان تسـمح بموجبها الأخيرة للطائرات الروســـية الحربية بالهبوط في قاعدة "كانت" الجوية، وفي 2006 تعاظم الوجود الروسي من خلال انشاء قاعدة كانت الجوية والتي تقوم بمهمة تعقب الحركات الاسلامية في البلاد وقاعدتين عسـكريتين مهمتهما توجيه الغواصـات النووية وإضـافة لمحطة اسـتقبال المعلومات من الأقمار الصـناعية العسكرية وذلك من اجل توجيه الصواريخ الباليستية.[1]

أما **منظور ايران لبحر قزوين**، خاصـة من الناحية الاقتصـادية، اذ يعتبر بحر قزوين ثالث أكبر احتياطي عالمي للنفط والغاز، ويشمل ثلث احتياطي النفط في منطقة الشرق الاوسط، ويحتل المرتبة الرابعة من حجم الاحتياطي للغاز الطبيعي، وهذا جعل ايران تراقب بحذر كل من روســـيا والولايات المتحدة واللتان تحاولا التنافس من أجل احتواء المنطقة للسيطرة على انتاج النفط والغاز الطبيعي.[2]

تمثلت تداعيات التنافس على بحر قزوين بين كل من ايران وروسيا حول تقسيم ثروات بحر قزوين من جديد بعد انهيار الاتحاد السـوفيتي، مع تزايد عدد الدول المطلة عليه الى خمسـة دول، وهذا اثار مسـألة الوضـع القانوني للبحر، طالبت ايران الابقاء على حصـتها بنسـبة 50% وفق المعاهدتين السـابقتين، وان تتقاسـم روسيا وبقية الدول 50% من المتبقي، رفضـت الدول التقسيم، مما حذا إيران ان تقسم البحر بشكل متساوٍ بين الدول المتشاطئة بنسبة 20% لكل من الدول الخمسة السابقة، دعمت تركمانستان الموقف الايراني، في حين أذربيجان رفضـت الفكرة وأيدت على اهمية تقاسـم بحر قزوين ليس بالتسـاوي وانما وفق امتداد الجرف القاري، وترى اذربيجان ان نســـبة ايران هي ما بين 13-14% وليس 20%،[3] دعمت موســـكو موقف

[1] عبد الناصر سرور، *الصراع الاستراتيجي*، 68-69.
[2] مثنى فائق مرعي، *أهمية منطقة بحر قزوين*، 280-281.
[3] محمد عبد الرحمن العبيدي، ورقة بحثية بعنوان: "إيران وجمهوريات القوقاز في العلاقات السياسية والاقتصادية 1991-2008"، مركز الدراسات الاقليمية، 13-14.

أذربيجان وكازخستـــان في خلافهما مع ايران، لأنها ترى بأن الحضـــور الامريكي والغربي في هذه المنطقة الاستراتيجية يهدد مكانتها وأمنها، وبالتالي تكررت محاولاتها من اجل احتوائها وتطويقها.[1]

انعكس ذلك على العلاقات الروسية الايرانية، اذ اعتبرت روسيا ان انهاء المشكلة حول الاستحداث القانوني لبحر قزوين يمنحها التركيز على قضـية الاسـتئثار بطرق النقل للنفط والغاز، ويعني ذلك زعامة روسـيا في بحر قزوين، وما يؤهلها انها قوة عسـكرية لا منافس لها في المنطقة، اما ايران ترفض هذا التقسـيم وتصـر على حصولها بما يشكل نسبة 20%، وخاصة ان التقسيم فرض عليها وشكل نسبة 11-13% ينعكس سلباً بسبب خلوه من حقول النفط والغاز، والعمق الموجود يحتاج الى تنقيب بالغ الصـعوبة، وان السفن الروسية ستقترب من الشواطئ الايرانية في أي وقت. [2]

ان المواقف الروســـية الإيرانية حول بحر قزوين تلتقي وتتباعد في آن واحد على العديد من القضـــايا، والاختلافات بين الطرفين هي أكثر من وجود نهج مشـترك للتعاون بين الطرفين، ورغم الخلافات بين روسيا وإيران لكنها يشـــتركان بنفس الرغبة في الحل الجذري للقضـية بما يخدم مصـــالح جميع الدول المتشـــاطئة والحفاظ على الطاقة والموارد البيولوجية لبحر قزوين.[3]

ورغم المحاولات التي بذلت من أجل حل المشكلة وتفعيل الحوار بين روسيا وإيران والدول المطلة على بحر قزوين لكن لم يتم التوصل لحل يرضى جميع الأطراف وبالتالي يبقى التنافس على بحر قزوين من التداعيات التي تؤثر وتنعكس سلباً في العلاقات الروسية الايرانية.

خاتمة.

استطاعت روسيا في السنوات الاخيرة ان تؤسس لها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة على العالم، مما مكنها من استعادة دورها وهيبتها على الساحة الدولية، وهذا يفسر سياسة روسيا الخارجية تجاه

[1] فرح الزمان أبو شعير، *العلاقات الايرانية الروسية*، 7.
[2] مثنى فائق مرعي، *أهمية منطقة بحر قزوين*، 286.
[3] Y.Y. Belobrov and others,"NEW AGENDA IN RUSSIAN–IRANIAN, 36-37.

ايران، فالموقع الاســـتراتيجي لإيران وثرواتها من النفط والغاز وموقفها الداعم لروســـيا برفض النظام أحادي القطبية أهلها لأن تكون وفق جدول مصالح روسيا.

ونتيجة وجود تغيرات متســـارعة في المنطقة والتي أثرت بشـــكل أو بآخر على العلاقات الروســـية الايرانية، خاصة الأزمة السورية فكل من روسيا وإيران وقفتا الى جانب النظام السوري وسبق ان لم تتشاركا كل من روسيا وإيران موقفاً متطابقاً كما الموقف حيال الازمة السورية، وما يجمع العلاقات الروسية الايرانية اليوم لا يمكن لأي منهما ان يتخلى عنها، فهي مبنية على المصالح المتبادلة، وان استمرارية العلاقات الروسية الايرانية هي رهن المصالح المشتركة، وطموح كل منهما في التنافس الاقليمي والدولي والدور الذي تلعبه كل منهما في النظام الدولي.

وروسيا في سياستها الخارجية تجاه ايران تركز على استمرارية العلاقات الروسية الايرانية ولكن تبقى مشروطة، من خلال حرص روسيا على الابقاء على تلك العلاقات كورقة مساومة تستخدمها في التفاوض مع الغرب وتحديداً الولايات المتحدة الامريكية تحقيقاً مصـــالحها التي ســـتحصـــل عليها بالتفاوض حول العديد من الملفات المهمة لأمن روسيا ومصلحتها الاستراتيجية، اضافة لاستمرار الضـــغط الروســـي على ايران لاتبعاها سـياســة مسئولة خاصـــة فيما يتعلق ببرنامجها النووي والذي يشكل الأزمة العالمية حالياً من خلال طمأنة الغرب ورفض أي اجراء من شأنه ان يحول الاستخدام السلمي لاستخدام عسكري، وهذا بدى واضـــحاً بالتأييد الروســـي لفرض العقوبات من قبل مجلس الأمن ضد ايران.

فالسياسة الخارجية تجاه إيران تعتبر عامل مهم ومؤثر في مجريات الصـراع الدولي خاصـة في مناطق النفوذ وبلورة للتحالفات الدولية من أجل مواجهة الولايات المتحدة الامريكية والتأســيس لنظام متعدد الاقطاب، ورغم وجود علاقات استراتيجية تعاونية بين روسيا وإيران لكنها لا تخلو من وجود عوامل تباعد من شـــأنها ان تؤثر في ســياســـة روســيا الخارجية تجاه ايران خاصـــة الملف النووي الايراني، والضـــغوطات الغربية التي فرضـت عقوبات على ايران، اضـافة للتنافس على بحر قزوين

وثرواته، وإن السـياسـة الخارجية الروسـية تجاه ايران هي مبنية على تحقيق المصـالح والأهداف في ظل التوازنـات بين الاعتبـارات الـداخليـة والخـارجيـة من خلال مزاحمـة الولايـات المتحـدة الامريكيـة والحفاظ على المصـالح الروسـية خاصـة الأمنية لما تشـكله منطقة الشـرق الأوسـط وتحديداً إيران حزاماً يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز.

المصادر والمراجع.

- **المراجع العربية**

- إبراهيم، عمرو محمد، و عبد المجيد، آمال محمود. البرنامج النووي الايراني والصراع على الشرق الاوسط، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2016.
- أبو سمهدانة، عز الدين. ***الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2000-2008: دراسة الحالة الفلسطينية*** (رسالة ماجستير). جامعة الازهر : غزة، 2012.
- أبو شعير، فرح الزمان. العلاقات الايرانية-الروسية: شراكة حذرة تميز حلف الضرورة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
- الجوادي، بلال طلال. ***السياسة الروسية تجاه المشرق العربي بعد عام 2000*** (رسالة ماجستير). جامعة النهرين: بغداد، 2016.
- الكركي، محمد. ***العلاقات الروسية الأمريكي في عهدي الرئيسين فلاديمير بوتين وجورج بوش 2000-2008*** (رسالة ماجستير). جامعة مؤتة: مؤتة، 2009.
- الرفاعي، رنا أبو ظهر. ***الملف النووي الايراني والصراع على الشرق الاوسط***. بيروت: دار العلوم العربية للطباعة والنشر، 2008.
- الحباشنة، صداح أحمد. "إشكاليات العلاقات الروسية الايرانية: مساحة الإلتقاء وهامش الإختلاف للفترة 1992-2010، ***المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية***، العدد 1 (يناير 2013): 58.
- الراوي، عبد العزيز. "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، ***مجلة الدراسات الدولية***، العدد 35 (2000): 174.
- الشيخ، نورهان. "التعاون الاستراتيجي الروسي-الايراني: الأبعاد والتداعيات" ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 180 (ابريل 2010): 40.

- الامارة، لمى مضـر. "الاسـتراتيجية الروسـية بعد الحرب الباردة وانعكاسـاتها على المنطقة العربية،" ***مجلة المستقبل العربي***، العدد 362 (ابريل 2009): 112.
- النعيمي، أحمد. "البنيوية العصـرية في العلاقات الدولية،" ***مجلة العلوم السـياسـية***، العدد 46 (2013): 55.
- الطحلاوي، أحمد عبد الله. اسـتعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسـياسـة الروسـية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014.
- العبيدي، محمد عبد الرحمن. إيران وجمهوريات القوقاز في العلاقات السياسية والاقتصادية 1991-2008، مركز الدراسات الاقليمية، 2016.
- العوضـي، حسـني عماد. السـياسـة الخارجية الروسـية تجاه منطقة الشـرق الأوسـط منذ 2011-2016، جامعة بني سويف، 2016.
- باكير، علي حسـن. تبعات الاتفاق النووي الايراني على الصـين وروسـيا، مركز الجزيرة للدراسات، 2016.
- باييف، بافل. ***القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية.*** أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010.
- بوزي، عبد الرزاق. ***التنافس الامريكي الروسـي في منطقة الشـرق الأوسـط 2010-2014***(رسالة ماجستير). جامعة محمد خيضر: الجزائر، 2015.
- بيضون، فاتنة محمد. ***المواقف السياسية الخارجية الايرانية تجاه دور الجوار الشرقي في الفترة 1991-2001***(رسالة ماجستير). جامعة بيرزيت: رام الله، 2014.
- بورشيفكايا، آنـا. روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع والآثار والآمال، **مركز إدراك للدراسات والاستشارات**، 2016.
- داون، تيم، وآخرون. ***نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع.*** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

- رفعت، سعيد. "التآلف الاقليمي الثلاثي: انجازاته وممكلاته ومآلاته،" ***مجلة شؤون عربية***، العدد 169 (ربيع 217): 11.
- زيدان، ناصر. ***دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين***. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.
- سرور، عبد الناصر. "الصراع الاستراتيجي الأمريكي-الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة: 1991-2007،" ***مجلة جامعة الازهر***، العدد 1 (ابريل 2008): 50.
- سعد، نورهان محمد. تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط 2000-2015، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2016.
- سليم، محمد السيد. ***تحليل السياسة الخارجية***. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989.
- صالح، شيماء تركمان. ***السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا لدولية: الانتشار النووي انموذجاً*** (رسالة ماجستير). جامعة النهرين: بغداد، 2012.
- عابدين، السيد مصطفى. "السياسة الروسية في آسيا: الأهداف والتحديات،" ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 170 (أكتوبر 2007): 87.
- عبد الغفار، عامر. ***السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين من العام 2011-2014*** (رسالة ماجستير). جامعة النجاح الوطنية: نابلس، 2015.
- عبد النبي، هاجر أحمد. "أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة 2000-2015،" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2016.

- عرفات، ابراهيم. "روسيا والشرق الاوسط: أية عودة،" ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 170 (أكتوبر 2007): 73.
- فرج، شـريف مازن. توجهات القياد السـياسـية الروسـية وتطور الدور الروســي في النظام الدولي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2016.
- قاسم، أسماء أمينة. ***التوجهات الجديدة للسياسة الخارجة الأمريكية تجاه ايران وانعكاساتها على دول المنطقة 2003-2014***(رسـالة ماجسـتير). جامعة الجياني بونعامة: الجزائر، 2015.

- كيتان، أحمد يوسـف. "روسـيا الاتحادية القوة الصـاعدة: مقومات القوة ونقاط الضـعف." ***مجلة الدراسات الاقليمية***، (مايو 2017): 124.
- مالكي، مريم. **السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية 2011 -2014**(رسالة ماجستير). جامعة الجيلاني بونعامة: الجزائر، 2015.
- مجدان، محمد. "سـياسـة روسـيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر." ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العددان 47-48 (صيف-خريف 2015): 40.

- محمد، علاء عبد الحفيظ. "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة،" ***المجلة العربية للعلوم الانسـانية***، العددان 48/47 (صـيف/ خريف 2015): 10.
- محمد، وليد حسـن. "العلاقات الايرانية الروسـية في المجال النووي،" ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، العدد 51 (2015): 307.
- مرعي، مثنى فـائق. "أهميـة بحر قزوين في العلاقات الروســيـة الايرانيـة،" ***مجلة آداب الفراهيدي***، العد 19 (آذار 2014): 273.

- ويسام، شكلاط. ***الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 الى 2014: دراسة حالة الجنوب المتوسط***(رسالة الماجستير). جامعة مولود معمري: الجزائر، 2016.
- **المراجع الانجليزية**
  - Belobrov Y.Y, and others. "NEW AGENDA IN RUSSIAN–IRANIAN RELATIONS," Russian International Affairs Councll, 2014.
  - Central Intelligence Agency (CIA).
  - Herman ,Margret G, and others. "*How Decision Units Shape Foreign Policy Behavior*", International Studies Review 3,2 ,May 2003.
  - Kozhanov, Nikolay. "Russia's Relations with Iran Dialogue without Commitments," The Washington institut For Near Policy, 2012.
  - Kozhanov, Nikolay. "Understanding the Revitalization of Russian-Iran Relations," Carnegie Moscow Center, 2015.
  - Sakwa, Richard. *Putin: Russia's Choice*, Abingdon: Rutledge, 2004.
  - Stockholm International Peace Research institute (Sipri).
  - The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation.
  - Usaf, Edward A. O'Connor. "Russian-Iranian Relations: Outlook for Cooperation with the Axis of Evil," ***Strategic Insights***, Volume IV, Issue 8 (August 2005): 2.

أيديولوجية الثورة الإسلامية الإيرانية

مسـتل من أطروحة الدكتوراه الموسـومة بالأسـس الفكرية للثورة الإسـلامية الإيرانية وإستراتيجيتها المعاصرة في إدارة أنماط الصراع الإقليمي 1979 – 2016م

للدكتور إياد خازر المجالي

أطروحة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا/ جامعة مؤتة

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في فلسفة التاريخ

ملخص

انعكسـت الأسـس الفكرية والأيديولوجية القوة الدافعة للثورة الإسـلامية الإيرانية بشـكل متباين في إسـتراتيجيتها, وجاءت قوتها وقيمها الثورية العقائدية بهدف تحقيق مشـروعها السـياسـي في الإقليم والمنطقـة العربيـة تحـديـداً بعد ان حققت نجـاحهـا عـام 1979م, في تحقيق العديد من التحولات السـياسـيـة والاجتماعية الاقتصـاديـة وخضـعـت لأسـس ومعايير غير مسـبوقة في تفاعل نظامها السياسي الحاكم ضمن منظومة الفكر السياسي الشيعي, الذي نشأ وتطور عبر حقب زمنية متعددة من خلال متغيرات ووقائع وأحداث تاريخيه وتفاعل التيارات الفكرية والقوى السياسية الإيرانية, لتشكل بمجملها رافداً لفكر الثورة السـياسـي ومرتكزاتها الإيديولوجية حيث تجسـدت في نظام سـياسـي ديني شيعي, حكم إيران عقب انتصار الثورة.

وشـكلت أيديولوجية الثورة الإسـلامية الإيرانية محطات بالغة الأهمية وذات دلالات لها جذور عميقة في تاريخ إيران السياسي والاجتماعي, كما سـاعدت في صـنع ثوابت الإسـتراتيجية الإيرانية بمعايير نادرة ومرتكزات ومحددات لبناء النظام الإقليمي, الذي تسـعى لقيادته وإدارة الصـراع فيه,

ســواء في التدخل المباشــر أو في دور الوســيط أو من خلال الأشــراف على الأزمات في المنطقة واستثمارها.

Abstract

The Ideological Trends of The Islamic Revolution were variably reflected in its strategies. The strength and value of its ideological revolution were all geared towards fulfilling its political ambition in The region and the Arab world .

The Islamic revolution in 1979 successfully underwent political, social and economic transformation, as well as unprecedented standards of collaboration of its governing elite within the framework of shi,a political system that evolved over a period of time and historical events The political upheavals and ideological trends coupled with Iranian political powers constituted The base upon which The whole governing system of shi,a Islam was erected, and that governed Iran after The success of its revolution. The reverberation of this new system was not only limited to Iran, but was felt across The whole region, especially in the Gulf and Iraq. These changes were of tremendous importance and significance That had roots in Iranian political and social history .

The aspirations of Iranian hegemony to build a new regional system by direct involvement, mediation, or remote supervision of crisis management was also part of Iranian policy and investment.

مقدمة:

إن قيام الدولة الصــفوية عام 907-1148 هـ/1501-1736م وفرضــها للمذهب الجعفري الإثنى عشـري الشـيعي في بلاد فارس كنظام ديني سـياسـي في مطلع القرن السـادس عشـر ميلادي وتداعياته المتمثلة بانتصـــار الثورة الإســـلامية الإيرانية عام1399هـ/ 1979م, كانت محط أنظار الباحثين, حيث وضـع كم هائل من الدراسات التي عالجت وحللت وقائع وأحداث تاريخية لبلاد فارس, أخذت أغلبها موقفاً محدداً منها بين التأييد أو الرفض, وُجل هذه المواقف اســـتندت لتقييم يرتكز على معتقد أصـــحابها وتوجهاتهم الفكرية, وكلا الموقفين لهذه الدراسـات من الثورة يعبر عن وجهة نظر تجافي الحقيقة أو تقترب

من الواقع, وهي متفاوتة في موضـــوعية التحليل المعرفي للأحداث التاريخية والوقائع التي ســـبقت الثورة الإســلامية الإيرانية, أو تلك التي تناولت الثورة كنتيجة حتمية لصــراع سـياسـي تفاعلت به تيارات فكرية إيرانيه بينما تسلط هذه الدراسة الضوء على أيديولوجية الثورة الإسلامية الإيرانية تلك القوة الدافعة للسلوك السـياسـي الايراني وعلاقاتها بالاتجاهات الفكرية المتباينة, كما اهتمت بأفكار تلك الاتجاهات والتيارات, وإبراز دورها في بناء نظام ســـياســـي أيديولوجي, كان له دور في رســـم ملاح النظام الإيراني الحاكم ومؤسساته عقب الثورة.

الاطار النظري للدراسة:

تسعى الدراسة لبيان اغلب الرؤى والأفكار للتيارات والقوى السياسية الإيرانية التي شكلت محطات بالغة الأهمية بجذورها العميقة في تاريخ إيران السـياسـي وأثرها في صـنع ثوابت ومرتكزات الإسـتراتيجية الإيرانية في بناء شـــكل النظام الإقليمي, خاصـــة وإن هذه التباينات الفكرية التي أحدثتها الفرق الدينية والحركات السـياسـية في تاريخ إيران تُعد أفرز لأفكار متضـاربة ومتصـارعة متقاطعة في المصـالح والأهداف شكلت بالمحصلة النهائية الثورة الإسلامية الإيرانية وتحولاتها السياسية والاجتماعية.

مشكلة الدراسة: وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية : ما هي اشكاليات ومفاهيم الأســـس والجذور الفكرية للثورة الإســـلامية الإيرانية, وما مدى امكانية التوظيف الأيديولوجي العقائدي الثوري لتحقيق المشــروع الايراني في الإقليم, حيث انطلقت الدراســة لمعالجة وتوصــيف أثر أيديولوجية الثورة الإسـلامية الإيرانية, وكيفية توظيفها حسـب مقتضـيات الحال في بناء إسـتراتيجياتها المعاصـرة تجاه الصراع في المنطقة العربية وإقليمها الإسلامي.

أهمية الدراســـة : وتتبع أهمية الدراســـة من متابعتها للتطورات والمتغيرات لأثار أيديولوجية الثورة الإسـلامية الإيرانية وجذورها التاريخية وحضـورها الفاعل دولياً وإقليمياً، كما تبرز اثر الفكر الاسـتراتيجي الإيراني في إدارة أنماط الصراع الإقليمي, كونه على علاقة بالمنطقة العربية وإقليمها الإسلامي .

وفي جانب اهميته العملية فقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة أكاديمية في مجال تاريخ الفكر السياسي والفكر الاستراتيجي المعاصر, لتسد فراغاً في المكتبة العربية فيما يتعلق بطبيعة تأثير الفكر السياسي والاستراتيجي الإيراني في إطار التحولات التاريخية والمتغيرات التي شهدتها إيران و تطور فكرها السياسي الشيعي بعد الثورة, وتداعيات قيمها السياسية والفكرية في إدارة أنماط وأشكال الصراع الإقليمي الذي عصف بالمنطقة, خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي, وأحداث (11 أيلول 2001م), وما صاحب ظاهرة الربيع العربي من تحولات للعديد من الأنظمة العربية خلال الفترة السنوات الخمس الماضية.

اهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى تتبع الجذور الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية, ومرتكزات الفكر السياسي الإيراني, من خلال تحديد ابرز ملامحه واهم المدخلات والمخرجات التي أفرزت العديد من المفاهيم والرؤى لنموذج الدولة الثيوقراطية(الدينية) وما تبعها من تداعيات حملت في طياتها كثيرا من التأويلات, بالإضافة إلى تحديد أثرها على عمليتي التقارب والتنافر بين دول الإقليم العربية والإسلامية.

فرضيات الدراسة وتساؤلاتها: ولتحقيق ذلك سعت الدراسة للتثبت من صحة فرضيات مفادها: ان الجذور الأيديولوجية والفكرية للثورة الاسلامية الايرانية قد تم توظيفها في صنع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية, ولإثبات صحة فرضيات الدراسة كان لا بد من الاجابة على السؤال المحوري حول ماهية الثوابت والمرتكزات التاريخية والإيديولوجية للفكر الاستراتيجي الايراني صانع ثورة 1979م.

منهج الدراسة: ولإثراء الدراسة بما يحقق الأهداف العلمية بمضامين موضوعيه فقد اتبعت الدراسة منهج البحث التاريخي لتحليل ووصف مضامين الدراسة ومحاورها.

الدراسات السابقة : اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية, ولتنوع فترات الدراسة التي بنت ايديولوجية الثورة وفكرها السياسي, مما تطلب تنوع الدراسات السابقة من مصادر ومراجع ودراسات مختلفة, ونظراً لخصوصية عنوان هذا البحث المستل من الاطروحة التي تناولت الاسس

الفكرية للثورة الاســلامية الايرانية والذي تطلب الرجوع الى ابرز الدراســات الموضــوعية النوعية التي تم نشــرها عبر مراكز الدراســات, بالإضــافة الى الكتب الأجنبية والدوريات والدراســات العلمية المحكمة, والرســـائل الجامعية ذات الاهتمام بموضـــوع الدراســـة, وكتب ذات قيمة علمية تناولت جوانب مهمة كدراسات سابقة وثقت حسب المنهج التاريخي في هوامش الدراسة.

تقسيمات الدراسة: الفصل الأول أيديولوجية الثورة الإسلامية الإيرانية

الفصل الثاني العمل السياسي للتيار الفكري الإسلامي 1952-1978م

الفصل الاول

أيديولوجية الثورة الإسلامية الإيرانية

تمثل عقيدة الثورة الإســلامية الإيرانية الأيديولوجيا المقابلة للتفكير والفلســفة, وهي في الواقع تشــكل مجموعة من الاســـتنتاجات للوازم العلمية المترتبة على قواعد المنطق, لا تُعد هذه الايديولوجيا كياناً مستقلاً قائماً بذاته, وإنما التمييز بين الفكر والأيديولوجيا يوضحه الدور الذي يلعبه الفكر في الثورة وغيرها من التحولات الاجتماعية لأنه يتضمن جملة النظريات والآراء والتطورات التي يتعرف عليها الإنسان عن الحياة, والرؤية التي تعكسها تجربة الغرب أيضا فيما شهدت من تحولات مبنية على الفكر[1], بينما تتمثل هذه العقيدة في المصــطلح العربي الحديث[2], وتشــكل فيه مفهوماً لا علاقة له بالفكر, بل هو في اغلب الأحيان معاكس للفكر ومضـــاد له[3], ويُعد في هذا الاطار محاولة لتبرير الأغراض والأهداف العملية وطريق للوصــول اليها, أو هو مجموعة من القواعد الكلية الســياســية المبنية على فلســفة معينة لتشــكل

---

[1] يزدي, تعليم الفلسفة, ص242

[2] سياهرودي, سهراب رازقي, الأيديولوجيا الأصولية في الفكر السياسي الشيعي المعاصر ما بين 1941 – 1978م, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة طهران, طهران, 1994, ص2

[3] داوري, رضا اردوكاني, لمحة من تاريخ التغريبّية : الوضع الراهن في الفكر الإيراني, ط2, سروش, طهران,1984, ص78

بمجملها نظاماً فكرياً وســـياســـياً يوجه العقل والعمل لجماعة من الأفراد يســـيرون في حركتهم وفق هذه القواعد.

لذلك جاءت أيديولوجيا الثورة الدافع القوي للسلوك السياسي الايراني, بمفهوم يوضحه برنامج وطريقة عملها والتي خدمت الثوار في محاولتهم أثناء تغيير النظام البهلوي عام 1978-1979م. فقد اشـــتملت هذه الأيديولوجيا على مجموعة من القواعد التي حددت تكتيكات التغيير واســـتراتيجياته ضـــمن المذهب الفكري الشـيعي للثورة, فقد حُدد ببرنامج عملي أوصـل معتنقيه إلى ما يبتغون تحقيقه من أهداف حتى أن الرؤية بهذا الاتجاه تشـير نحو أداء المذهب الفكري لدور الأيديولوجيا, فهي شـكلت عناصـرها بالهدف والوسـيلة والقيمة, ولم تعيق الوصـول إلى أهداف الثورة بل قدمت الوسيلة لتحقيق انتصـارها, وراهنت على اسـتثمارها للتعصـب والغضـب في نفوس العامة ضـد الوضـع القائم واعتماد الأيديولوجيا كقوة دافعة نحو التغيير[(1)], مما سـاهم برفع المسـتوى الوعي الثوري عند عامة الشـعب الإيراني من خلال تحديد وضـعية الصـراع ونقل مجموعة المعاني المشتركة إلى فئات الشـعب وجماهير الثورة كافة وتعبئة الجماهير وكشف مفاسد الوضـع القائم لنظام بهلوي, وبيان مكامن الخلل فيه .

التيار الماركسي الشيوعي الإيراني ومبادئه الفكرية

لا بد في هذا المقام من اجراء مقاربة موضــوعية بين اكثر الايديولوجيات والرؤى الفكرية التي رفدت التيارات السـياسـية وايديولوجية الثورة الاسـلامية الإيرانية ومن أبرزها : التيار الماركسـي الشـيوعي, حيث مثلت الشيوعية الماركسية تياراً فكرياً لعب دوراً بارزاً في سـاحة الصـراع السياسي في إيران خاصـة بعد هزيمة التيارات الفكرية العلمانية والليبرالية والقومية وقد ســاعدت عوامل عدة على ظهورها أبرزها: الظلم والاسـتبداد الذي كان المجتمع الإيراني يعيشـه, والذي كان يحتاج حلولاً جذرية لتغيير الوضـع القائم على

[1] بشيرية, حسين, الثورة والتعبئة السياسية, ط1, نشر جامعة طهران , طهران,1993,ص70 - 82

المستوى السياسـي والاقتصـادي, الأمر ألذي دفع الشباب الإيراني المتحمس إلى اختيار الفكر الماركسـي – اللينيني كبديل عن التيارات الفكرية السائدة انذاك [1] .

خاصـــة وان أغلب مؤشـــرات حضـــور هذا التيار الفكري تظهر بعد غزوه للمجتمع الإيراني بدعم مباشـر من الاتحاد السوفيتي الذي اصبح يخضـع للثورة البلشفية عام 1917م واستقر الأمر في روسيا للفكر الشـــيوعي الماركســـي, وقد حفز الطلبة ممن تلقوا تعليمهم في أوروبا إلى تأسـيس بعض الحركات اليسـارية, في إطار البحث عن حلول للمشـاكل التي تعاني منها البلاد, وأصـبحت الثورة البلشـفية بفكرها ومبادئها منارة يستهدي بها دعاة التغيير من النخب والشباب في إيران [2], ولم ليحقق هذا التيار حضوراً بارزاً في إطار الركائز الأسـاسـية التي تقوم عليها دعوته, نتيجة محاربتة للدين باعتباره مصـدر للتخلف ومغذي للخرافات, إضــافة إلى نشـره الإلحاد بالمجتمع الإيراني تيمناً بالفكر الذي أنتج الثورة البلشـفية في روسيا , وسعيه إلى حماية مصالح الإتحاد السوفيتي في إيران[3].

يُرجع الحزب الشيوعي الإيراني مشكلة التخلف في المجتمع الإيراني إلى أسباب اقتصادية, سمحت للرأسمالية والإمبريالية بالتحكم بالمجتمع والتسلط عليه[4], لذلك كان من الطبيعي أن يسعى أبناء الشعب الإيراني من كافة فئاتهم وشرائحهم الاجتماعية إلي محاولة التفكير بتغيير الوضـع القائم, لذلك بدأ الحزب نشـاطه السياسـي كمنظمة سياسية معارضـة وحزب تقدمي, وقدم نفسه للمجتمع الإيراني على أنه جبهة شـعبية ديمقراطية معادية لكافة أشـكال الاسـتعمار الإمبريالي والفاشـي[5], وسـعى بهذا الإطار إلى تفعيل

---

[1] شفيعي, محمد فر, الأسس الفكرية للثورة الإيرانية, ترجمة محمد حسن زراقط, مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي, بيروت, د.ت, ص145

[2] وحيد نيا, سيف الله, الخواطر والوثائق, ط1, انتشارات وحيد, طهران, 1988, ص166 – 176

[3] شفيعي, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية, ص148

[4] Najmabadi ,Afsaneh,Irans tarn to Islam,from modernism to order, cambridg journal of economics,1980,, pp.207

[5] رهمنا, علي, علي شريعتي : سيرة سياسية, ترجمة احمد النعيمي , ط1, دار الانتشار العربي, بيروت, 2014, ص43

جهوده في توعية الجماهير عن حجم الأخطار التي تحيط بالبلاد, وتوضـــيح ماهية الإجراءات الواجب إتباعها لمواجهتها, سواء الداخلية منها أو الخارجية, ولذلك وجد ردة فعل من الشاه رضا بهلوي, فسعى لمحاربتة ومنع نشاطه, بإصدار القوانين الخاصة بذلك[1].

والواقع أن برنامج التيار الشيوعي النظري الإصلاحي, لا يتضمن قواعد اقتصادية بل جاء يمثل منظومة لا تتوافق مع الإسلام, وكانت تمثل أيديولوجية خطيرة تهدد نفوذ الدين[2], وسعى لتنفيذ برنامجه بمرحلتين, الأولى كانت تسعى للخلاص من الاستعمار الخارجي, وإزالة نظام رضا خان بهلوي, والأخرى القيام بالثورة الاشتراكية مع المحافظة على مصالح الاتحاد السوفيتي في البلاد [3].

ولا ينكر الدور الذي مارسه التيار الشيوعي من خلال تطور تلك الرؤى وتأسيس حزب توده, الذي شكل أقوى الأحزاب والتيارات الفكرية في إيران, إلا أن دوره وصف بالغموض الشديد, خاصة قبيل اندلاع شرارة الثورة الإسلامية, فقد تضاربت مواقفه الوطنية مع شعاراته التي كان يعلنها لكسب الجماهير[4], وقد وصف علي شريعتي أسلوب عملهم والتكتيك الذي انتهجه التيار الشيوعي بأنه تنويري تقدمي, وأنهم يسعون من خلاله إلى صناعة الحضارة والتحضر بعيداً عن الدين, ويعلمون بأن فلاح المجتمع وخلاصه ليس في إقامة التكايا وإنشاد الروضة أو التعزية وإقامة الشعائر الدينية الشيعية, وإنما بالعمل على اجتثاث الفساد من جذوره, والبحث عن طريق التحرر وتحقيقه والتخلص من الاستبداد[5] .

---

[1] هاشم, أزمة الديمقراطية في إيران,ص63 – 64

[2] هاشم, كونستاس ارمينجون, المذهب الشيعي والدولة : رجال الدين واختبار الحداثة, ترجمة محمد احمد صبح, ط1, دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع , دمشق,2015 , ص79

[3] Najmabadi ,Iran turn to islam, pp.207

[4] شتا, إبراهيم دسوقي, الثورة الإيرانية : الصراع, الملحمة, النصر , ط1, الزهراء للإعلام العربي, القاهرة,1986, ص166

[5] شريعتي, علي, العودة إلى الذات, ترجمة إبراهيم دسوقي شتا, ط1, الزهراء للإعلام العربي, القاهرة, 1993, ص72 ؛ شتا, الثورة الإيرانية : الصراع والملحمة والنصر , ص167 ؛ رهنما, علي شريعتي : سيرة سياسية, ص43

وقد أبتعد التيار الشيوعي الإيراني "حزب توده" بأفكاره ومبادئه عن الشعارات الحادة والعنيفة, مراعياً ظروف إيران التاريخية وخصـوصـية المجتمع, ومقتضـيات علاقة الاتحاد السـوفيتي مع الغرب, فكان الدافع لتأييده والإقبال على الانضـــواء أو التعاطف مع رؤيته هو عداء الاتحاد الســـوفيتي لبريطانيا, ولغضـــب الجماهير الإيرانية من ســياســات بريطانيا الاســتعمارية, فدعمت الجماهير الايرانية الإتحاد السـوفيتي لمواجهة حركات الاسـتعمار والرأسـمالية والإمبريالية, وقدم بالمقابل الدعم السـخي لحزب توده كراعي رســمي لأنشــطة التيار الشــيوعي في البلاد, وهي عوامل وفرت القناعة لدى المفكرين والكتاب الماركســيين, بأن هذا الفكر الذي جاءت به الشــيوعية إنما هو أيديولوجيا ســياســية اجتماعية, كانوا يفضلون الحديث عن البعد السياسي في أفكارهم وكتاباتهم بدل الدخول في المسائل النظرية [1].

ويظهر من ممارسـات التيار الشـيوعي الماركسـي في إيران, عدم المساس بالمشـاعر الدينية عموماً, والإســلام على وجه التحديد, ولم يعلن حقيقة فكرة الإلحادي وتبنيه لقضــايا العمال, أو أنه يتبنى الفكر الماركسـي اللينيني إلا عام 1959م, ورغم انه تمتع ببنية منظمة كحزب سـياسـي وكوادر مدربه وامتلاكه لشـبكة إعلامية تضـم عدد من الكتاب, والصـحفيين والصـحف والمجلات الأسـبوعية, إلا أن تأثيره في مسيرة الأحداث السياسية, والاجتماعية, والوقائع التاريخية على الساحة الإيرانية بدأت أقل تأثيراً, وتراجع دوره إثر اســتناده إلى فكر إلحادي, لا ينســجم مع التركيبة الثقافية والنفســية والإيديولوجية للمجتمع الإيراني[2].

التيار الفكري الإسلامي

يمثل التيار الفكري الإسلامي تياراً فكرياً رئيسياً فاعلاً في الحياة السياسية الإيرانية عبر حقب التاريخ السياسـي الايراني بكافة مراحلة, وتحديداً في الفترة الزمنية التي سـبقت الثورة الإسـلامية, فقد اشـترك هذا التيار مع تيارات فكرية أخرى في المجتمع الإيراني أبرزها التيار التنويري الإصــــلاحي العلماني والتيار

---

[1] داوري, رضا اردوكاني, لمحة من تاريخ التغريبّية, ص128

[2] رهنما, علي شريعتي : سيرة سياسية, ص43

الشيوعي الماركسي والتيار القومي, وهي جميعها ذات منطلقات غير دينية, إلا أن التحديات التي واجهت المجتمع الإيراني والغزو الثقافي تحديداً, جعلت التيار الفكري الإسلامي يتجه للدفاع عن الإسلام بوصفة منهجاً صـالحاً في مجتمع أصـابه التخلف, وقد ألقي على عاتق الإسـلام هذه المعضـلة, فجاهد مفكرو التيار للرد على هذه التهمه وإثبات أن سبب التخلف هو البعد عن القيم الإسلامية وليس الإسلام [1].

موقف التيار الفكري الإسلامي من الغرب:

وقف دعاة التجديد والحداثة في إيران موقفاً ســلبياً من الدين الإســلامي[2], وقد أخذ هذا الموقف أشـكالا عدة أهمها الدعوة إلى التحلي بأخلاق الغرب, بحجة أنها أكثر انسـجاماً مع العلم وروح العصـر, واجههم في هذه الرؤية رجال الدين الذين يعتقدون بشمولية الدين وصـلاحيته لإنتاج نظام سياسيي إلا أن الظروف وقفت عائقاً أمام تحقيق رؤيتهم تلك لذلك اكتفى رجال الدين بقيادة الحركة الدســتورية بأهداف مرحليه متواضعة, تختصر بتأسيس بيت العدالة (دار القضاء) والمطالبة برفع ظلم الشاه وتخفيف حدت واسـتبداده, وأخذ المتعلمون في أوروبا زمام المشـروطية(الثورة الدسـتورية 1906) ووجهوها باتجاه غير الذي كان مرسوماً لها حسب تصور الفقهاء الشيعة المشاركين في فعالياتها آنذاك[3].

جاءت ردود افعال التيارات الفكرية الإيرانية الأخرى, متباينة في مواجهة الحادثة فقد قبلت الغرب وفكره دون نقاش, حتى ما جاء منها على حساب الدين ورفض رجال الدين الديمقراطية والحركة الدستورية

---

[1] رجبي, الحياة السياسية للإمام الخميني, ص78

[2] داوري, اردوكاني رضا, الفلسفة المدنية عند الفارابي, ط1, المجلس العالي للثقافة والفن , طهران, 1975, ص12

[3] رجبي, محمد حسن, الحياة السياسية للإمام الخميني, ط1, مؤسسة الطباعة والنشر في وزارة الثقافة, طهران, 1990, ص14

بالمجمل, وشكك أغلبهم في أسسها ومنطلقاتها الفكرية, نظراً لأنها بنيت على أصول مستورده من فكر وأيديولوجيا دخيلة على المجتمع الإيراني ولا تنسجم مع الإسلام [(1)].

ودافع رجال الدين عن مبادئ وقيم المذهب الديني وأكدوا في خطبهم ومحاضـــراتهم أن تكليف النيابة العامة أمانة ملقاة على عاتقهم, ورغم أن أصـــوات رجال الدين في مواجهة موجة الحداثة والتجديد لم تؤثر بشكل كبير إلا أن الحوزة العلمية كانت بيئة خصبة احتضنت هذه الأفكار الإسلامية, وانتظرت إلى أن انتهت موجة الحركة الدستورية, لتعيد طرحها نفسها بشكل مختلف قليلاً لتكوين أساس للثورة الإسلامية الايرانية [(2)].

والتيار الفكري الإسلامي كغيرة من التيارات التي اشترك معها في التفاعل السياسي في إيران, إذ لم يتوفر لديه القدرة على إنتاج نظرية فكرية, لمعالجة مشاكل المجتمع, فقد أنشغل في الدفاع عن الدين, ولم تتح له الفرصة لابتكار الحلول والتأسيس النظري للتغيير, ولم ينضج مشروع التيار الفكري الإسلامي, رغم جهود دعاته في مواجهة ومعارضـــة الاســـتعمار والحداثة والتجديد والفكر الغربي, فقد اكتفى التيار بالانتقاد والمعارضة السياسية للسلطة, وبعد سقوط رضا خان بهلوي, كانت بداية مرحلة جديدة من العمل الديني على المستوى السياسي والفكري[(3)], الذي يمكن أن يؤسس لثورة شعبية, لكن دعم بريطانيا والاتحاد السوفيتي للشاه رضا بهلوي أفقد التيار الفكري الإسلامي تلك الفرصة نحو التغيير, وخاصة أن الجماهير الغاضـــبة والتيارات الفاعلة على الســـاحة الســـياســـية الإيرانية افتقدت للقيادة المؤهلة لتوجيه إمكانياتها وطاقاتها [(4)]

---

[1] عنايت, احمد, الفكر السياسي الإسلامي المعاصر, ترجمة إبراهيم دسوقي شتا, ط1, مكتبة مدبولي, القاهرة, ص281

[2] بهار, ملك الشعراء, تاريخ الاحزاب السياسية المختصرة : زوال القاجارية, 2مجلد, , ج2, ط1, دار امير كبير, طهران, 1992, ص10

[3] عنايت, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ص299

[4] رجبي, الحياة السياسية للإمام الخميني, ص116 – 117

بنية النظام السياسي بأيديولوجية الإمام الخميني :

كان التيار الفكري الإسلامي قد بدأ يعمل على المستوى السياسي والفكري إلا أنه لم يصل إلى مرحلةٍ تؤهله لقيادة ثورة عامه رغم أفكار الخميني وأطروحته حول السلطة في الإسلام تمثلت برؤى مستقبلية حول الأخطار التي تحيط المجتمع الإيراني حيث دعا إلى تحفيز الجماهير للقيام بالتغيير والنهوض وإقامة الشعائر الدينية والدفاع عن الحق ومواجهة الإلحاد[1] .

وكان مبرر الإمام الخميني في هذه الرؤى التي ضمنها كتابه كشف الأسرار رداً على سياسات الشاه رضا بهلوي, التي اتسمت بالاستبداد وخنق إيران والهجوم على العلماء ومحاصرة المتدينين أيديولوجياً وسياسياً تحت غطاء الحداثة والتجديد السطحي الذي تجلى في شعارات فارغة كالتنمية والقومية الثقافية وممارسات لم يجدها الخميني ذات قيمة كاستبدال غطاء الرأس واللباس التقليدي, ونزع الحجاب واستبدال القوانين الشرعية بالقوانين المدنية وتأسيس نظام قضائي جديد فهي جميعها ممارسات تهدف إلى مواجهة الحوزة العلمية والحد من نفوذها وقوتها وحضـــورها في المجتمع الإيراني لذلك جاءت أفكار الخميني لتنقض الأفكار المعادية والمضادة للدين الإسلامي[2].

والتأكيد بنفي وعدم مسؤولية الدين عن تخلف المجتمع الإيراني وإثبات السبب هو ترك الدين واللحاق بركب الحضارة الغربية كما دعا الخميني إلى الحذر من التورط في العلمانية والسعي لفصل الدين عن

[1] الخميني, الإمام, صحيفة النور: رسالة مؤرخة في 1978/5/22, ترجمة مركز الوثائق الثقافية للثورة الإسلامية, ط2, نشر وزارة الثقافة والإرشاد, طهران,1991, ج1, ص588

[2] الخميني, الإمام, كشف الأسرار, ترجمة مركز الوثائق الثقافية للثورة الإسلامية , ط1, منشورات آزدي, طهران, 1943, ص9

الدولة[1], لأنها أشبه بفصل الجسد عن الرأس وتؤدي إلى خسارة الدولة الاستقلال والأمن الداخلي وتحلل المؤسسة الدينية وتلاشيها[2].

فجاءت هذه الايديولوجيا ضـمن ما تناوله وسـوق له الخميني في تلك الحقبة ضـمن نشـاط التيار الفكري الإسلامي خلال عهد الشاه محمد رضا بهلوي, لتشكل فكراً سياسياً يحدد علاقة الفقهاء بالسلطة السـياسـية, ويؤكد أن معارضـتها ليسـت مرتبطة بموقف سـلبي من أصـل وجود السـلطة بل المعارضـة لشـخص الشـاه الظالم المسـتبد, وهو في هذه المرحلة لا يبدي موقفاً رافضـاً لأصـل السـلطة, ولا لشـكلها الملكي, ولم يطرح فكرة ولاية الفقيه بالمعنى الذي طرحه لاحقاً [3].

فيقول الخميني: " نحن لا نطالب بدولة الفقيه وإنما نطالب أن تدار الدولة وأمور الناس وفق شـريعة الله وقوانينه لما فيه مصـــلحة الناس والوطن وهذا الأمر لا يتحقق دون رقابة الفقهاء وقد أقر دســتور المشروطية هذا الحق للفقهاء ولا يتعارض هذا مع مصلحة الوطن ولا السلطة بأي شكل من الأشكال" [4], لذلك كان موقف الخميني الذي برز ملهماً ومفكراً في تلك الحقبة من تاريخ البلاد, وموجهاً وداعياً ومعارضـاً, حتى انه يعد الدولة كافره وظالمة ومسـاعدتها وإعانتها تعادل الكفر لأن الدولة تمارس الظلم وتجبر الشـعب على تقليد الغرب والتيار الفكري الإسـلامي كغيره من التيارات التي لم يشـتمل فيها ركني الثورة الأســاســيين : نفي النظام القائم وتقديم البديل فهي جميعها لم تســعى لنفي الملكية أو الســعي لأزالتها[5].

---

[1] جعفريان, رسول, نظرة خاطفة الى الخلفيات الفكرية للرؤية الالتقاطية الجديدة في إيران, ط1, سازمان تبليغات إسلامي, طهران , 1990ص35- 108

[2] الخميني, كشف الأسرار, ص2 – 5

[3] الخميني, كشف الأسرار, ص186

[4] الخميني, كشف الأسرار, ص222

[5] الخميني, كشف الأسرار, ص239

واجه التيار الإســلامي في إيران تحديات عده أبرزها المواجهة السـياسـية للاسـتعمار البريطاني, فقد جاهد بصـيغة الدفاع والتحدي للغزو الأيديولوجي والسـياسـي المتجسـد بغزو الماركسـية والليبرالية الغربية والقومية الثقافية, مما دفع التيار الإســـلامي إلى التحالف مع التيار القومي, بصـــفته الأقرب لتوجهاته السـياسـية في مواجهة الاسـتعمار فجاء ممثل التيار الإسـلامي الأبرز آية الله الكاشـاني الذي تفرغ للعمل السـياسـي ونشـط بهذا الجانب إلا أنه قُمع وسُـجن, ولم يحقق إنجازات هامه على الصـعيد الفكري والثقافي[(1)].

وقد برز العمل السياسي عند الكاشاني ضمن إطار الدستور الذي أقر في عصر الحركة الدستورية, ورغم انه كان منفياً عام 1948م, فقد ابرق إلى الشعب الإيراني محذراً من التعديلات المنوي إدخالها على الدستور واعتبرها مقدمه للاستبداد والديكتاتورية[(2)], كما تحالف مع التيار الوطني رغم الاختلاف معهم في كثير من الأسـس والتفاصـيل, إلا انه طالب مصـدق بصـلاحيات اسـتثنائية لمواجهة التعديلات الدسـتورية المخالفة لمبادئ الحركة الدسـتورية, المبنية على روح الشـريعة الإسـلامية وتعاليم النبي (ص), فهو ممن أهتم بأن المشــروطية أقرب إلى الإســلام من الاســتبداد وأكثر توافق لتعاليمه, ووفق هذه الموازنة الفكرية بين حلفائه من التيار الوطني وعلاقاته بالنظام الســياســي الحاكم, دعا المجتمع الإيراني المشــاركة في الجهاد ضد الاستعمار ليثبت انه لا يقبل الذل[(3)].

وقد التزم علماء الحوزة العلمية, بالأحكام والضـوابط الإسـلامية التي أقرت في الدسـتور باعتبارها تحقق مصالح دينيه ووطنية حفظها لهم الدستور قبل التعديل وأخذت المرجعية تطالب بعدم ألمساس بمواد الدسـتور ذات الطابع الديني في حال أجرى التعديل, لذلك لم يعارضـوا التعديل كونه لم يمس مصـالحهم, وكان نتاج الحركة الثقافية والعمل السياسي للتيار الفكري الإسلامي, متواضع ومحدد ولم ينتج عملاً فكرياً

---

[1] رجبي, الحياة السياسية للإمام الخميني, ص149

[2] آيت, حسن, دروس من التاريخ السياسي الإيراني, ط1,حزب جمهوري إسلامي, طهران, 1984, ص150

[3] آيت, دروس من التاريخ السياسي الإيراني, ص212

ايجابياً, وإنما كانت تحركاته كأغلب التيارات الفكرية التي ســـادت في أربعينات القرن العشـــرين, ذات الصبغة والأهداف المادية, والتي لم يكن همها تحقيق شعارات إسلامية كبرى[1].

وقد تميزت التيارات الفكرية في هذه المرحلة, عن التيارات المســتجدة بعد انقلاب 1953م, بخاصـتين: الأولى تمحور نقاشـها السـياسـي في التخلف عن ركب الحضـارة, واختصـرت مجهودها في البحث عن حل سـياسـي لرفع هذا التخلف, أما الخاصـية الثانية فأنها تقع في جانب سـيطرة الرؤى غير الدينيةو على الواقع الثقافي والاجتماعي[2].

بينما التيار الإســـلامي وقف موقف الدفاع, ولم يكن يشـــكل تياراً فاعلاً صـــريحاً, فكانت الأفكار المتداولة هي أفكار هجينة لا أصـل لها, اسـتوردت وجملت بغلاف ديني, لا تحمل خصـوصـية المجتمع الإيراني, ولا تعالج مشاكله, وإنما زادت من خصومها مع التيار الفكري الإسلامي وظل هذا الحال إلى أن حدثت تطورات سياسية عام 1951 – 1953م, حيث تلاشـت التيارات غير الدينية, وسـاد التيار الفكري الإســـلامي, وهذا يعود إلى أن التيارات الأخرى لم تكن وليدة لحراك اجتماعي وإنما كانت وليدة التقليد, وعبرت هذه التيارات عن تنامى الحس الذاتي, وربما القومي للبحث عن حلول من الداخل مما دعا إلى العودة إلى الدين للبحث في ثناياه عن حل, هذا وقد أدى فشـــل التيارات الفكرية التي انطلقت بعد انقلاب 1953م إلى تأسـيس فكرة الثورة الإسـلامية, خاصـة بعد هزيمة التيار الوطني القومي وإثبات عدم صـحة التحالف مع التيار الفكري الإسـلامي, ودخول الحزب الشـيوعي الإيراني توده في نفق معظم, وانســحاب التيار التنويري العلماني بعد هزيمة المشـروطية, وخلال هذه الأجواء خلا الجو للتيار الفكري الإسـلامي, ليكون بديلاً للتيارات المتنافسة, ويجرب حظه في ميدان العمل السياسي الاجتماعي[3].

[1] رجبي, الحياة السياسية للإمام الخميني, ص16

[2] Najmabadi ,Iran turn to islam, pp.213

[3] Najmabadi ,Iran turn to islam, pp.214

الفصل الثاني

العمل السياسي للتيار الفكري الإسلامي 1952-1978م

المذهب الفكري

ان الأســس الفكرية للثورة الإســلامية والنظام الســياســي الديني الحاكم, شــكلت بمجملها قواعد فكرية لمذهب فكري استندت له الثورة الإسلامية الإيرانية, تمثل في تفاعلاتها العملية الذهنية (التنظير الفكري), مع المشــكلات التي عصــفت بالمجتمع الإيراني, وهو بهذا التوصــيف قواعد ومخططات تشــبه الخارطة التي تدلنا للوصول إلى مكان محدد, كما انه يحدد الأطر العامة والأهداف والبرامج التي نفذتها الثورة, في معالجة العديد من القضــايا والمشــاكل التي عانى منها المجتمع الإيراني قبل الثورة, فتضــمن في برامجه رفض الوضــع القائم قبل الثورة وبيان مكامن الخلل مقترحاً الحلول لها[1], فشـكل المذهب الفكري ضـرورة ملحة للثورة حتى لا تنحرف عن أهدافها بعد خمودها, وتســير وفق مخطط رســم بحركة تنظيرية فكرية جذرية, أخذت من الوقت فترة طويلة ومن الجدل والاعتراض على الوضع القائم طريقاً لها [2].

والثورة بدون المذهب الفكري مجرد تغيير سياسي عادي, وتحول في بعض القيم الاجتماعية, ويجب أن تنسـجم الثورة مع المذهب الفكري ليحدد أهدافها وبرامجها والأسـس والمرتكزات التي يبنى عليها النظام الجديد بعد انتصــارها, وهذا المذهب عكســه اعتقاد ابرز مفكري الثورة محمد تقي مصـباح يزد, الذي أكد أن التغير الاجتماعي هو اثر من آثار تغيير الأفكار النظرية وتبدل نظام القيم, بل يرى أن التعليم والتربية الصــــحيحين تبدأ ببيان الأخطاء الكامنة في العقائد والمعارف الفاســـدة, وأولى من تعميق التأمل النظري ومضــاعفة قدراتهم الفكرية, خاصــة وأن التربية وفق مذهب فكري واضــح المعالم, يعد مقدمه تمهيدية تدفع المجتمع شيئاً فشيئاً على درب الإصلاح الثوري[3].

---

[1] شفيعي, الأسس الفكرية للثورة الإيرانية, ص89

[2] بازركان, ثورة إيران بين حركتين, ص85

[3] يزدي, محمد تقي مصباح, تعليم الفلسفة, ط3, نشر سازمان تبليغات إسلامي, طهران,1982,ص318

التيارات التلفيقية[1]:

إن التحول الذي طرأ على الأســـس الفكرية للثورة الاســـلامية الإيرانية من الدفاع ومواجهة التيارات المضادة الى تيار لا منافس له على الساحة السياسية الايرانية, هو حاصل تفاعل مجموعة من العناصر التي اجتمعت معاً لتزيد في اندفاع المفكرين المسـلمين لبذل جهود مضـاعفة في التأسـيس النظري لكافة المجالات, وقد تمثلت هذه العناصـر بالهزيمة التي لحقت بالتيارات القومية والليبرالية والماركسـية, اضـافة ازدياد تداعيات الضـغوط الخارجية على الداخل الإيراني وانشـغال نظام الشـاه وأدواته الثقافية بالدفاع عن مشـــروعية نظامه, والتطورات التي طرأت على النظام العالمي وحركة الفكر في العالم الإســـلامي والعالم الثالث عموماً وإحياء ما ســـمي بالأصـــولية الإســـلامية في المرحلة التي أعقبت انقلاب مصـــدق عام 1953م, في حين واجهت التيارات الفكرية غير الدينية في هذه المرحلة مأزقاً سياسياً وفكرياً عجزت معه عن تبرير وجودها واثبات مشـــروعية أفكارها لدى الرأي العام الإيراني, فقد خلت الســـاحة الفكرية للتيار الفكري الإسلامي لذلك يمكن تسمية الفترة من 1952- 1978م بفترة إحياء الفكر الإسلامي وتجديده في إيران[2].

وأثبتت المؤشـرات الفكرية والثقافية في ميدان الفكر الإسـلامي وأيديولوجية الثورة الايرانية, أن هناك من وصـف هذه التحولات بأن ما يشـهده الفكر الديني الذي أعيد إحياؤه هو فكر ديني آخر لا يرتبط بما كان سائداً قبل هذه الفترة [3] ومنها :

---

[1] التلفيق: هو ترجمة لمصطلح (النقاط) المستخدم في اللغة الفارسية لوصف بعض التيارات الدينية وغير الدينية, انظر: زراقط, محمد حسن, ترجمة الأسس الفكرية للثورة الإيرانية, ط1, مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي: سلسلة الفكر الإيراني المعاصر, بيروت, 2007, ص18

[2] شفيعي, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية, ص176

[2]Sheikholeslami, Ali Rida, (from religious a ccommodation to religious revolution: the transformation of shiism in iran),the state,and ethnic politics: Afghanistam, iran,and Pakistan,Banuazizim, Ali and Mgron,Weiner,Albany : Syracuse Un. Press,1986,pp 301

تيار التلفيق:

ورغم هذا التحول الجذري وحركة الإحياء التي أتســـم بها الفكر الديني, إلا أن شـــوائب وموروثات العصر السابق كانت تحاول الدخول والتأثير على صفاء التيار الديني, لأن رواسب التيارات التي سادت المرحلة الســـابقة لإنقلاب 1953 م, ظلت قائمة مع شـــئ من التعديل والتطور , وقد تمثل ذلك بمحاولة بعض المتنورين والمفكرين مزج بعض الأفكار الدينية بغيرها من الفكر والمستورد, كمحاولة تلفيقية تهدف إلى التوفيق بين الحداثة والتقليد, وكانت تتنازعهم هذه الرغبة بسبب ما شهدوا من انحسار للتيارات غير الدينية وهزيمتها في المواجهة الاجتماعية, ورغبةً منهم في اســـتخدام خبراتهم من الأفكار العصـــرية والمعرفية لأنهم اعتقدوا أن الإسلام وحده غير قادر على مواجهة مشاكل العصر [1].

والتلفيق مفهوما يعني بأن الشـــخص الملفق هو الذي يجمع الشـوائب والفاسـد من الافكار والرؤى إلى مزيد من الفساد, دون مراعاة التناغم والانسجام بين الأفكار التي يستوردها, ويكّون فكره من مجموعة أفكار لا يجمع بينهما قاســـم مشـــترك, وقد عرف التلفيق خلال الفترة التي أعقبت انقلاب 1953م, ولكن هناك مؤشـــرات تؤكد ظهوره قبل هذه المرحلة, ممثلاً بجهود الليبراليين والقوميين والماركســـيين, في مزج الإسلام برؤاهم وأفكارهم, لأهداف سياسية واقتصادية تمنح وجودهم القبول بين الجماهير الإيرانية [2].

وأبرز وجوه وأشكال التلفيق, يتمثل في البحث عن مبرر علمي للأفكار الدينية, لاعتقاد مفكري التيار الفكري الإسلامي الشيعي أن الفكر الديني يقوم على البحث العلمي, وأن هذا التنوع والتلفيق يؤسس لعلم كلام جديد مبني على العلوم التطبيقية, وقد اخذ التلفيق قبولاً في ســـاحة الفكر الإيراني وأبرزهم هؤلاء

[1] شفيعي, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية, ص178

[2] داوري, القومية والثورة, ص22

التلفيقيين مهدي بازركان[1] الذي ينظر إلى المعارف الدينية بمنظار العلوم التجريبية لتثبيت صـــحتها من خلال النظريات العلمية[2].

التجديد:

يتضح من حراك التيار التلفيقي أن اغلب مفكريه ممن درسوا في الغرب وتأثروا بفكره لذلك سعوا إلى التجديد الديني, وإعادة تفسـير المعارف الموروثة وفق مقتضـيات العصـر الراهن ووفق هذه الرؤية, فإن اعتماد التجديد الديني كمحاولة لإثبات العقائد الدينية بواســطة العلوم التجريبية, إلا أن هذا التطبيق أدى إلى تداخل بين مجالات العلوم التجريبية والدين حتى أن خطورته حولت العقائد إلى عبء على المعارف العلمية, وأدت إلى اختزال الأفكار الدينية التي لم يثبتها العلم التجريبي وردها على أنها خرافات[3] .

وتمخضــت عن جهود المجددين للفكر الاســلامي نتائج عديدة, أبرزها أدلجة الدين للوصــول إلى إسـلام سيـاسـي حديث يتسم بموقف عقلاني معتدل من الغرب لا ينبهر به أو يسلّم به الفرد, ولعل ابرز ما اتصـــفت بها حركة التجديد الفكري للتيار الديني الإســـلامي أنها تولى قيادتها غير رجال الدين ممن تمسـكوا بالفكر المعاصـر رغبة منهم بتوفيق وتلفيق والتسـليم بتفوق المعرفة العلمية على المعارف الدينية الموروثة, والاسـتفادة من العلوم التجريبية لتصـحيح المعتقدات الدينية, كما اتسـمت هذه الحركة باعتقاد راسـخ لديها أن الإسـلام الصـحيح هو الإسـلام الذي يرفض الاسـتبداد ويحث على العلم فكان لا بد لهذه

---

[1] مهدي بازركان :(1907 – 1995م) وهو أستاذ جامعي وسياسي إيراني بارز درس الهندسة في باريس ثم عاد إلى طهران للتدريس في جامعتها, تعاون مع محمد مصدق في مشروع تأميم النفط, وأصبح أول رئيس لشركة النفط التي أممها مصدق, لوحق بعد الانقلاب على مصدق عام 1953م, وسجن عدة مرات بسبب معارضته لنظام البهلوي, وهو من أهم مفكرين التيار الفكري الإسلامي لمرحلة ما بعد الانقلاب, ومطور لمفهوم التلفيق بالبحث العلمي المستند إلى العلوم الطبيعية التجريبية في معالجة المعارف الدينية الإسلامية, وكان له دور بارز ومهم في تأسيس(حركة المقاومة الوطنية) عام 1953م, و(حركة حرية إيران) عام 1962م, وبعد نجاح الثورة عيّنه الخميني رئيساً للوزراء, وانتخب عضواً في البرلمان الإيراني عن حركة حرية إيران, انظر: رهنما, علي شريعتي, ص61

[2] جعفريان, نظرة خاطفة إلى الخلفيات الفكرية للرؤية الالتقاطية الجديدة في إيران, ص66

[3] جعفريان, نظرة خاطفة إلى الخلفيات الفكرية للرؤية الالتقاطية الجديدة في إيران, ص70

الحركة من إطلاق شعار العودة إلى الذات والعودة إلى القرآن [1], يتضح من ذلك أنها أفكار مستوردة من الحداثة الغربية, وقد اتبع خطوات لبناء وأيديولوجياتها دعاة التجديد حيث عمدوا إلى إعادة ترتيب الفكر الشيعي للموائمة بين التشيع والفكر المعاصر [2].

وما تجدر الإشارة إليه أن الفترة الموسومة بحركة الإحياء الفكري الديني, اتسمت بالاستبداد والتضييق على الحريات السياسية من قبل حكومة النظام الملكي, وكان ردة فعلها الإنسحاب من الساحة الاجتماعية والسياسية, مما وفر البيئة المناسبة لتثبيت وتقوية الشاه بهلوي, بالإضافة الى عوامل عدة أهمها المساعدات المالية والعسكرية الأمريكية, وارتفاع عائدات النفط, وتوفر قوه عسكرية تحت قيادته, وجميعها حوافز دفعت التيار الفكري الإسلامي, للسير قدماً بفكرة الثورة الإسلامية .

التيار التلفيقي الإصلاحي:

من اهم الأسس والمبادئ التي عبرت عن التيار التلفيقي أنه يعد امتداداً للتيار الوطني والجبهة الوطنية منذ عام 1940م, مع فارق إعادة النظر في الأصول الفكرية وطرق المواجهة, فقد جاء هذا التغيير إشارة إلى خاصتي التلفيق والإصلاح, ودعاته يعتقدون بضرورة الجمع بين الإسلام والديمقراطية والمفاهيم العصرية, حتى لو تطلب الأمر إجراء تعديلات على منظومة الفكر الديني بهدف الإصلاح, ولذلك فقد سعى هذا التيار إلى تأويل القرآن مع النصوص الدينية لاستخراج معانٍ تتوافق مع العصر وتتطابق مع أفكارهم, وقد استخدم طرق المواجهة السياسية دون الحاجة إلى الثورة وأبدى إعجابه وحسن ظنه بالغرب وإمكانية التفاهم معهم [3].

إلا أن التباين في رؤى قياداتها وعدم انسجامها أدى إلى فشل هذه المحاولة, واستطاع الشاه بهلوي من تجاوز الأزمات السياسية للسنوات 1961-1963م, خاصة بعد اعتقال مهدي بازركان وسجنه حتى

---

[1] سياهرودي, الأيديولوجيا الأصولية في الفكر السياسي الشيعي, ص94

[2] ايراني, ناصر, ازمة الديمقراطية في ايران واثنى عشر مقالة اخرى (بُحران دمكراس در ايران ودوازده مقاله ديكر), ط1, مركز النشر الجامعي, طهران,1992, ص131

[3] شفيعي, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية, ص185

عام 1961م, ولم يسمع لتيار نهضة حرية إيران أو مهدي بازركان أي صوت حتى عام 1977م, حيث استعاد التيار نشاطه تدريجياً بداية ربيع عام 1977م, وأصدار عدد من البيانات الموقعة, وارسالها إلى الشاه وغيره من مسؤولي النظام وبعض التيارات ووكالات الأنباء(1).

وتُعد مبادئ وأسس التيار التلفيقي الإصلاحي محاولات لإثبات علمية الأفكار والمعتقدات الدينية, وتمرداً على الضوابط التقليدية لفهم النص الديني, ولم تحظ هذه الأفكار والنظريات بقبول عند العامة وانحصر تأييدها وقبولها في الأوساط الجامعية, كما أنها حاولت إثبات إمكانية الجمع بين القومية والدين وحل خطوط التعارض بينهما في إطار الحركة الدستورية المشروطية والبرلمان(2).

وفي جانب تقييم دور التيار التلفيقي في دعم أيديولوجية الثورة الإسلامية الايرانية ظهرت مؤشرات عديدة من خلال تحليل أبعاد هذا الفكر, شكلت بمجملها نقاط ضعف بدءا من المنطلقات التي حفزت بازركان لتحليل مشكلة المجتمع الإيراني فقد اعتمدت النظام السياسي, واستبداده وانعدام الحرية الاقتصادية باعتبارها عوائق المجتمع وتحدياته, أضافه إلى أن الأيديولوجيا التي قام عليها التيار التلفيقي الإصلاحي, تعمل بالحرص على عدم القيام بأي نشاط ضد النظام القائم أو الثورة عليه بل دعا إلى إجراء بعض الإصلاحات والتعديلات فقط, غير أن هذا الموقف عُدّ من النقاط السلبية التي تمنع من اعتباره ممثلا لفكر الثورة الإسلامية, خاصة أنه لم يمتلك تصور لنظام بديل عن النظام السابق, لذلك أُعتبرت منطلقات التيار التلفيقي الإصلاحي أفضل مما جاء به التيار الوطني من أفكار ورؤى إصلاحية.

ويسجل للتيار التلفيقي الإصلاحي, أفكاره الحديثة التي حولت الفكر الديني إلى فكرٍ عصريٍ علمي, رغم عدم التوافق على الأفكار المطروحة ولم يستطيع أن يكسب مؤيدين من المجتمع الإيراني بعد أن سار على خطى المتنورين ولذلك عجز عن إقناع الشعب بأفكاره ودعوته (3).

---

[1] تقوي, إصلاح الفكر الديني عند المفكرين المعاصرين في إيران, ص212

[2] سياهرودي, الأيديولوجيا الأصولية في الفكر السياسي الشيعي, ص99

[3] شفيعي, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية, ص67

التيار التلفيقي الراديكالي:

يمثل التيار التلفيقي الراديكالي إرث سلفه الماركسي اللينيني, الذي كان ناشطاً قبل عام 1953م, وهو في حقيقة الأمر تيار راديكالي يساري قدّم نفسه بقالب ديني يعبر عن التيارات اليسارية التي كانت تعمل ضمن إطار الفكر الإسلامي الشيعي, مع يسارية ظاهره تحاول أن تكون منافساً للتيار الإصلاحي التلفيقي, ويمكن في هذا الجانب إبراز الأسس النظرية التي اعتمد عليها التيار التلفيق الراديكالي الذي جاء أوسط الستينات من القرن العشرين(1), لإنتاج تيار مركب بأيديولوجية جديدة يجمع ما بين لوازم العمل السياسي ومقتضيات الوفاء للفكر الإسلامي الشيعي, خاصة وان الرؤى والأفكار التي تفاعل معها هذا التيار هي نتاج المتغيرات السياسية خلال الفترة التي أعقبت الثورة البيضاء وهزيمة الجبهة الوطنية في الساحة السياسية الإيرانية.

وقد انسجم التيار التلفيقي الراديكالي مع توجه ثوري في العالم الإسلامي وسعى لحل مشكلات المجتمعات الإسلامية السياسية والإقتصادية, من خلال عدة ممارسات أبرزها التطرف والعنف لمواجهة المد الشيوعي وتقديم تصور جديد للاشتراكية يخالف ما جاء به ستالين, وقد أطلق عليه الاشتراكية الإسلامية وتبناه عدد من مفكري التيار التلفيقي الراديكالي, وسعوا للتوفيق بين مصالح الفرد والمجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية, وقد ظهرت هذه الرؤية في إيران عقب انقلاب 1953م وهزيمة التيارات الفكرية غير الدينية , بدافع البحث عن أيديولوجيا جديدة مناسبة لموجهة المتغيرات وتداعيات ما بعد الانقلاب بتوجهات يسارية (2).

وتُعد الإشتراكية الإسلامية المنهج الفكري والرؤيا التي تبناها دعاة التيار التلفيقي الراديكالي, ترجموا عملهم بالدعوة إلى المزج بين الاشتراكية الأوروبية وبين التشيع, لمواجهة الشاه من خلال تأسيس حزب "

---

1 عنايت, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ص264

2 عنايت, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ص242

عباد الله الاشتراكيون"[1] بهدف الوصول إلى المصالحة بين الإسلام والاشتراكية, وإعادة التأويل وقراءة النصوص الدينية من جديد للوصول إلى إسلام حركي على مستوى العمل وأدواته, وإلى إسلام أيديولوجي على مستوى التنظير والفكر برز مصطلح الإسلام الثوري[2].

الإسلام الثوري:

ويمثل هذا التعبير مفهوماً لأهم الأســس والمبادئ للتيار التلفيقي الراديكالي, حيث يُبرز البعد الثوري في الإسلام ويسعى لترسيخه على حساب القيم العقائدية, وقد استخدم التيار التلفيقي الراديكالي منهج تضخيم الأبعاد الثورية في الإسلام وأغفل الأبعاد التي لا تخدم الثورة, وركز على الأفكار والرؤى التي تصف الإسلام بالجمود والبعد عن السياسة والمجتمع, ليتضح بهذه المؤشرات صورة الإسلام المطورة في عقيدة هذا التيار ولذلك كان هذا التيار يوصف بالتيار التلفيقي الراديكالي[3].

فقد إنتشر هذا التيار بمساعدة عدة عوامل, أبرزها التجربة المريرة التي خاضها الشعب الإيراني وانتهت بانقلاب 1953م, وتنامي نشاط حركات التحرر ومواجهة الإمبريالية مع العديد من بلدان العالم, وظهور جيل جديد من الشباب يُحكم بفكر تغييري, ويسعى إلى أيديولوجيا جديدة تكسر الجمود الذي يسيطر على الساحة الفكرية السياسية بعد الانقلاب, وسعى عدد منهم إلى أدلجة التشيع, والدمج بينه وبين الاشتراكية, ومن هذا الباب, دخلت أغلب المفاهيم إلى الفكر الديني, مستوردة من الاشتراكية مثل: البنية التحتية, فلسفة التاريخ, الأيديولوجيا, الثورة, والعدالة الاجتماعية, ورغم ان هذه المفاهيم ذات مدلولات عميقة في الثقافة الإسلامية, إلا ان مستوردوها عجزوا عن تطبيقها وموائمتها وترجمتها فكرياً[4].

---

[1] تقوي, محمد علي, إصلاح الفكر الديني عند المفكرين المعاصرين في إيران ما بين 1941 – 1961, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة طهران, طهران, 1993, ص174

[2] مطهري, مرتضى, حول الثورة الإسلامية (بيرامون انقلاب اسلامي), ط1, دفتر انتشارات إسلامي, قم , 1982, ص45 – 46

[3] جعفريان, نظرة خاطفة إلى الخلفيات الفكرية للرؤية الإلتقاطية الجديدة في إيران, ص33 – 34

[4] سباهرودي, الأيديولوجيا الأصولية في الفكر السياسي الشيعي, ص6, 105

لذلك عُد الإسلام ديناً ثورياً معادياً للاستعمار والاستغلال ومنهجاً صالحاً لتشكيل أيدويولوجيا تكتسب قبولاً بين المسـلمين وغير المسـلمين, فقد ظهرت المفردات التي تفسـر الإسـلام الاشـتراكي في الفكر السياسي الشيعي, كالشهادة, التوحيد, التقية, الإمامة, الجهاد, الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر, وحدة الدين والسياسة, عالمية الإسلام, الأمة الإسلامية, والأخلاق العملية في الإسلام[1].

الدين الأيديولوجي:

أن المنهج الذي ركز فيه على مفاهيم ثورية الإسـلام وإبعاده الحقيقية وبناء المجتمع الإنسـاني المثالي, أدى الى التعامل مع الدين بوصفه برنامج للعمل السياسي والاجتماعي كأيديولوجيا تغّلب عليها البعد السياسي في تفسير الإسلام ومفاهيمه وبالتالي ادلجته[2].

وقد راج تفسير الدين وللتشيع حتى صار الفرضية الأبرز لتحليل الثورة وتداعياتها, ولا زال هذا المفهوم مقبولاً عند عدد كبير من الباحثين حتى أنهم تعاملوا مع هذه الرؤية بفرضية أن الإسلام والتشيع لا طاقة لدية يدفع نحو الثورة, لولا الأدلجة التي تعرض إليها الدين قبل الثورة [3].

وسعى دعاة هذا التيار إلى ربط كل المفاهيم المستفادة من النصوص الإسلامية وأخضعوها لمقتضيات الأيديولوجيا الحركية[4], والتزموا بما تنتهي إليه كل مفرده من مفردات الفكر الإسلامي, لذلك جاءت لوازم هذه الأدلجة بسلسلة خطوات تتمثل في تجريد الإسلام من الأبعاد الغيبية ومن القداسة, ولكي يتجنب هذا الفكر اليساري التكفير والوصم بالارتداد, فأظهر نوعاً من الإصرار على الحديث عن عظمة الله وتمجيده كتعويض عن أفكارهم والأبعاد الغيبية في الدين, وأدلجة المذهب الشيعي التي أدت إلى جذب الطبقة الوسطى من المجتمع الإيراني إلى التدين[5], ويأكدوا على الصعيد الفكري الإسلامي بأنه أدلجة

---

[1] أبو الفضل, عزتي, الإسلام الثوري والثورة الإسلامية, ط1, انتشارات هدي, طهران, د.ت, ص37

[2] سباهرودي, الأيديولوجيا الأصولية في الفكر السياسي, ص104؛ داوري, القومية والثورة, ص55- 203

[3] عنايت, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ص40

[4] عنايت, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ص268

[5] Burke,Edmund and paul Lubek ,explaining social Move ments in two oil exporting state, comparative studies,No.4,1986,op.cit.pp,661

ومزج وإعادة قراءة للدين على ضوء الفكر الماركسي, الأمر الذي جذب الشباب إلى القيم الإسلامية وترك التيارات العلمانية والتحول باتجاه الثورة, والمطالبة بنزع المشـــروعية عن النظام الملكي, ولذلك اســـتغلت الحوزة العلمية ورجال الدين الفرصة للدعوة إلى الدولة الإسلامية[1].

ورغم عدم قبول نظرية أدلجة الدين والتشـــيع, إلا أن بعض اليســـاريين من أتباع التيار التلفيقي راديكالي, اعتقدوا أن الإسـلام بعد انقلاب 1953م, قد فقد قدرته على التأثير ولا يمكن استخدامه محركاً للثورة لذلك دعوا إلى إدخال بعض التعديلات عليه وإعادة تفســـيره من جديد, ومن هذا المنطلق تقدمت جماعات لأداء هذه المهمة منها جماعة (مجاهدي الخلق), حيث ارتضوا الماركسية بوصفها علم النضال وتحت تأثير الفرضيات الماركسية, وصفوا المرحلة بعصر العمل والمواجهة, وصبغ كل شيء بالايدولوجيا ســواء من المتنورين الدينين أو الشـــعراء, فالجميع تأدلج وتحولت الرمزيه الشـــيعية إلى رموز أيديولوجية ثورية, فالشـــهداء صــــاروا بمفهوم هذا التيار أبطال الثورة حتى أن الأدلجة ســـارت إلى العلوم وجوانب المعرفة المختلفة أيضاً[2].

وقد نشـطت منظمة مجاهدي خلق في إطار الفكر الإســلامي حتى عام 1975م, وكان لأصــولها الفكرية ومنطلقاتها دور فاعل في التحضـــير لفكرة الثورة الإســلامية, خاصـــة وأنها تمثل أبرز تشـكيلات التيار التلفيقي الراديكالي, وامتازت هذه المنظمة برفضـــها للنظام القائم, واعتقدت انه لابد من الثورة عليه, لذلك أحذ فكرها ينتشـــر بين عامة الشـــعب الإيراني, ولم ينحصـــر فكرها في الطبقة المثقفة, ومثل جيل الشـباب نواة هذه المنظمة, بعد القمع والاستبداد الذي تعرضـت له الجماهير على يد الشـاه محمد رضـا بهلوي إثر انتفاضة 1963م[3], ووصل أتباعها إلى قناعة مفادها أن العدو الأصلي لإيران هو الامبريالية

[1] explaining social Move ments in two oil exporting state, .pp,662 Burke,

[2] سباهرودي, الأيديولوجيا الأصولية في الفكر السياسي الشيعي, ص107

[3] جعفريان, نظرة خاطفة إلى الخلفيات الفكرية للرؤية الإلتقاطية الجديدة في إيران, ص122

واعتبروا الشـاه عميل لها, لذلك توجهت المنظمة بحشـد جماهيرها نحو المواجهة السـياسـية السلمية من خلال التحالف مع المتطرفين من اتباع نهضة حرية إيران ويساريوها لتأسيس تيار مختلف[1] .

وسـعت قيادة الجبهة لمنظمة مجاهدي خلق إلى تدوين أيديولوجيا واضـحة المعالم, وتأسـس كادر سياسي منظم يتولى مهام القيادة, لمواجهة الشـاه بالأسلحة, مما دفع نظام الشاه إلى شن حمله اعتقالات واسـعة وإعدام عدد من كوادرها في عام 1971م, هذا مما دفع بالمنظمة بالتحول تدريجياً نحو المركسـية التي أعلنت عنها 1975م, لذلك انسحب عدد من كوادرها[2] .

وقد جاء هذا التحول لمجاهدي الخلق التلفيقية نحو الماركسـية, معتمده على أسـاس أن الإسـلام لا ينسـجم مع الماركسـية في السـياسـية والاجتماع والاقتصـاد, وهذا يكشـف الخلفية الثقافية للتيار التلفيقي الراديكالي, وذراعها الثوري "منظمة مجاهدي الخلق", وعقيدة قيادات المنظمة الماركســـية بالمواجهة مع النظام القائم, وإن الإســلام وحيداً عاجز عند إدارة المعركة في مقابل الشــاه, وكان لابد من وجهه نظر منظمة مجاهدي خلق إن تنظم الأفكار الماركسية للإسلام [3].

أيديولوجيا الإسلام الثوري:

يعد البعد التلفيقي الثاني الذي اعتمدته منظمة مجاهدي خلق, هو اعتماد الإســلام بوصــفه دافعاً نحو الثورة محرضاً عليها, ويؤكد قيادات المنظمة أن هذا الاعتماد مرحلي, حيث استثمرت بعض المفاهيم الإسـلامية ذات الصـلة بالجهاد والحركة, والعمل لتكوين صـله بالجماهير لأنها لا تقبل بالماركسـية, فكان لابد من العودة إلى الأيديولوجيا الدينية ونتاجها الفكري الثقافي لتحفيز الجماهير, رغم أنها تنظر إلى الإسـلام بأنه خال من الفكر الثوري, ولا يمكن تعليق الأمل عليه كعامل محرك دون التعديل, بسبب رؤية

[1] سباهرودي, الأيديولوجيا الأصولية في الفكر السياسي الشيعي, ص120- 123

[2] داوري, القومية والثورة, ص55- 203

[3] محمدي, مجيد, اتجاهات الفكر الديني المعاصر في ايران, مراجعة وتحقيق صادق العبادي, ط1, الشبكة العربية للابحاث والنشر , 2010 , بيروت, ص61

المنظمة بجمود الإسلام في التعامل مع القضايا الاجتماعية والسياسية والرضى بالقضاء والقدر, كما أن الحوزات العلمية تحولت إلى مؤسسات لا يمكن الرهان عليها, وحتى فكر الخميني من وجهه نظر المنظمة أعجز من أن يغير المجتمع الإيراني, فكان لابد من إنتاج نسخه جديدة من الإسلام حسب رؤيتهم تكون خالية من الخرافات, ويجب تدعيمه من خلال أدلجته, حتى يكون بمقدوره الحركة والثورة والوصول إلى مجتمع خالٍ من الظلم [(1)].

وهي بذلك سعت إلى ادلجة أيديولوجيا جديدة للإسلام, وبروتستانتية إسلامية إصلاحية, من خلال القرآن الكريم وكتاب نهج البلاغة, وغيرها من النصوص الإسلامية لإعادة تفسيرها, وإنتاج ما يخدم رؤيتها وفكرها الثوري, بالاعتماد على وسائل لتفسير تختلف عن وسائل الحوزة العلمية التي تنتهجها لنفس الغاية, فمنظمة مجاهدي الخلق ترى في الإسلام الثوري انه ينسجم مع قوانين العصر ونظرية التطور, وتصر على أن أيديولوجيتها هي الإسلام الثوري لا الماركسية [(2)].

ويظهر أن الأيديولوجيا التى تدعيها منظمة مجاهدي خلق ليس فيها من التوحيد إلا الاسم, وما سوى ذلك من المفاهيم والأفكار فهي ماركسية بالكامل, ويتضح ذلك من خلال اختلافها مع الفكر الديني التقليدي, وذلك من قناعة قيادات منظمة مجاهدي خلق ذراع التيار التلفيقي الراديكالي بأهمية وضرورة الثورة وعدم الاكتفاء بالإصلاح من داخل النظام القائم, للوصول إلى مجتمع خال من الطبقية, وإعادة حقوق العمال والفلاحين, وهذا الهدف لابد له من أدوات فكرية ماركسية علمانية, لذلك اكتفت المنظمة بالشعارات كتوصيف حالي للمجتمع التوحيدي وبنائه ماركسي أما على مستوى العمل, فقد اختارت المنظمة المواجهة المسلحة خياراً أمثل, وهي بهذه الصورة تعطى الأيديولوجيا الدينية شكلاً مشوهاً ممزوجاً بالماركسية, وأنهت الإسلام من حساباتها طيلة الفترة التي نشط بها التيار التلفيقي الراديكالي منذ عام 1975م [(3)].

---

[1] سباهرودي, الأيديولوجيا الأصولية في الفكر السياسي الشيعي, ص136

[2] جعفريان, نظرة خاطفة إلى الخلفيات الفكرية للرؤية الإلتقاطية الجديدة في إيران, ص88

[3] شفيعي, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية, ص227

"علي شريعتي[1]" مفكر التيار التلفيقي الراديكالي :

يمثل شريعتي دوراً بارزاً وهاماً في إطار التيار التلفيقي الراديكالي, رغم أنه لم يكن عضواً في منظمة مجاهدي خلق, وبما أن المنظمة كانت الذراع التي تطبق أفكار التيار في الساحة السياسية والاجتماعية الإيرانية, حيث تدور أفكاره ورؤاه حول الحاجة إلى فهم الإســـلام, لاســيّما التشـــيع ببعده الأيديولوجي الحركي, لان الإسـلام بنظره أن غابت عنه تلك اللأيديولوجيا, سـيبقى آلة تسـتعملها الطبقة الدينية لخدمة مصـــالحها[2], فإن نفوذ علي شـــريعتي في إيران والعالم الإســـلامي, يبرز من جهتين, الأولى: تأثيره في الترويج للإشتراكية الإسلامية كما يفهمها طلاب الجامعات والمثقفون, أما الأخرى فتختص بترويجه ونشره لقيم الإســـلام الثوري التي حفزتها وعززت قبولها في المجتمع, والظروف الاجتماعية والثقافية والتي

---

[1] علي شريعتي : ولد محمد تقي شريعتي عام 1933م , كان والده من المفكرين الإسلاميين, فقد أسس مع عدد من رجال الدين مركز الحقائق الإسلامية في مشهد, وأكمل علي شريعتي دراسته فيها, وقد انضم علي إلى حركة المقاومة التي أسسها طلقاني وزنجاني, ولذلك سجن شريعتي ستة أشهر ولم يكن قد تخرج من كلية الآداب بعد, وارسل عام 1959م ببعثة دراسية إلى فرنسا حصل منها على درجة الدكتوراه عام 1964م في تخصص علم الاجتماع من السربون, وبدا عملة مدرسا في جامعة مشهد كعالم اجتماع عام 1965م, اكتسب شهرة وشعبية كبيرة في الجامعة وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة في إيران, فشعر نظام الشاه وسلطته المركزية بخطر = = = وخوف من أفكاره, فقررت وقف فصوله في الجامعة, فأخذ يلقي محاضراته في حسينية الإرشاد التي افتتحت عام 1969م, ونظرا للنجاح الذي حققه لم تجد السلطة بدا من إغلاق الحسينية عام 1973م, واعتقلت الكثير من أتباعه, ثم سجن شريعتي ثمانية عشر شهرا تم تعذيبه خلالها ثم أطلق سراحه عام 1975م, وبقي تحت المراقبة والمتابعة, مما دفعة إلى الرحيل إلى لندن واقام فيها إلى أن مات مسموما عام 1977م , ألف خلال حياته العديد الكتب احتوت في مضامينها رؤى وأسس فكرية دينية, ترتبط بمفاهيم الحداثة للإصلاح والتجديد ورفض الاستبداد وتوظيف الدين لتحقيق الأهداف, ومن أهم مؤلفاته : أين نبدأ, ومهمة مفكر , ونظرة إلى فهم الإسلام, وفلسفة التضرع, التشيع العلوي والتشيع الصفوي, والعودة إلى الذات, انظر : رهنما, علي شريعتي سيره سياسية, ص113–143؛ عبد الناصر , وليد, إيران : دراسة عن الثورة والدولة,ط1, دارالشروق,القاهرة, 1997,ص12–13؛ محمدي, اتجاهات الفكر الديني المعاصر في ايران, ص61

[2] الهلالي, عماد, الفكر العلماني في إيران الإسلامية ,ط1, دار الانتشار العربي, بيروت ,2012,ص67

اجتاحت العالم بعد الحرب العالمية الثانية, وأكدت على انتشـار فهم جديد للدين, وإعادة تفسيره وأدلجته, مما تطلب أدوات فكرية ولغوية لم تكن موجودة فجاء شـــريعتي الذي يعد من أوائل الذين ادخلوا هذه المصـطلحات إلى الكتابة في المجال الفكري الإسـلامي, هذا ولا يمكن إنكار ما أدخله الماركسـيين من مصـطلحات على اللغات الإسـلامية, للتعبير عن معانٍ ومفاهيم لا تنسـجم بالضـرورة مع قضـايا الفكر الإسلامي[1].

ويُعد شـريعتي مبتكر الدين الأيديولوجي في إيران, وأحد منظري التيار التلفيقي الراديكالي, ومن دعاة التفسير المادي للإسلام, وقد استند إلى مقولة منسوبة إلى الإمام الحسين هي " أن الحياة عقيدة وجهاد", وهو أول من تناول البعد الاجتماعي والسياسي للإسلام, لأنه يعتقد أن الإسلام هو أيديولوجيا وليس فلسفة ولا ثقافة, ويحمل رسالة ومذهباً لهداية الناس ونجاتهم[2] .

وتضـمنت رؤى شـريعتي لأشـكال الدين الأيديولوجي وميز بين ثلاث إشـكال واحدة منها فقط تمثل الإسلام الأصيل الأول يمثل المذهب العقلي العلمي الإنساني الإيديولوجي أما الشكل الثاني فهو الإسلام الموروث بواســـطـة التلقين العاطفي التقليدي, بينما الأخير يمثل الإســـلام العلماني المرتبط بالعلوم المتخصـصـة لذلك دعا شـريعتي المسـلمين إلى التنوير وأعطى مثالاً أبو ذر الغفاري كانموذجاً للمسـلم الإيديولوجي الذي لم يرث الإسلام تقليداً ولم يحمله بوصفة ثقافة [3].

لذلك تبنى شريعتي رؤية متجددة للدين تمثلت بأن الدين مؤسسة اجتماعية لها دورها الاجتماعي ولا فرق بين الدين والدنيا والمجتمع ومنشـأ هذا الانسـجام بين الدين والدنيا هو الدور الاجتماعي الذي يؤديه

---

1 عنايت, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ص269

2 شريعتي,علي, التشيع حزب كامل, ط1, انتشارات قم, طهران,1982,ص76 – 81

3 شريعتي,علي, سلسلة الآثار الكاملة, ترجمة إبراهيم الدسوقي شتا, ط2, دار الأمير للثقافة والعلوم, بيروت, 2007, ج2, ص 293

الدين على الصـعيد السـياسـي والأبعاد الاجتماعية الأحرى فالتوحيد[1] برؤيته ليس مجرد اعتقاد بوحدانية الله عز وجل, بل هو قاعدة لها لوازم سياسـية واجتماعية تقضـي إلى نفي الطبقية والعديد من التناقضـات الاجتماعية والعرقية القومية التي تحول بين الإنسان والتقدم [2].

وتعد قراءة شـريعتي الجديدة للإسـلام ورسـالته في شـرح الإسـلام الثوري تأصـيلاً للجيل الجديد من الشباب حيث أكد بأن التنّور هو نوع من النبوة تُحّمل المتنور رسالة ومسؤولية كرسالة الأنبياء ولكن دون وحي[3], وحاصل الرسالة التي يحملها المتنورين وصول المجتمع للعدالة والمساواة من خلال نشر التشيع الثوري, والأيديولوجيا بأنها تواجه الماركســـية والليبرالية, وتدعو المســـلمين للعودة إلى الذات الدينية الإسلامية الشيعية [4].

وبما أن الأيديولوجيا الجديدة التي يراها شـــريعتي, لم تكن قد تحققت بهذا الإطار, فإنها تحتاج إلى تجديد, كما حصـــل في المســـيحية لدى الغرب أي تجديد بناء الفكر الديني, وهذا التجديد يقوم على نبش التراث, واســـتخراج عناصـــره الأصـــلية, وتحويله إلى طاقة, وحركة لتحقيق مجموعة من الأهداف تربط المثقف بالناس عامة, وتجريد رجل الدين من سلاحهم, ونبذ الخرافات, وكل عوامل التخلف, وتحويل الدين من التقليد والخضوع إلى التدين الواعي النقدي[5] .

ويبدو أن هذه الأفكار والرؤى الناتجة من الدمج بين مفاهيم العدالة الاجتماعية, وما شابهها في الفكر الماركسي والإسـلام هي نوع من التلفيق الذي حاز على قبول واسـع في أوساط الشباب الإيراني بوصـفها

---

1 شريعتي,علي, التشيع العلوي والتشيع الصفوي, ترجمة حيدر مجيد , تقديم إبراهيم دسوقي شتا, ط2, دار الأمير للثقافة والعلوم , بيروت, 2007, ص324

2 شريعتي, علي, معرفة الإسلام: دروس حسينية الإرشاد, ط1, دفتر تدوين آثار علي شريعتي, طهران, 1981, ج1,ص39 -40

3 شريعتي, علي, ما العمل؟, ط1, دفتر تدوين آثار علي شريعتي, طهران, 1981, ص34

4 سياهرودي, الأيديولوجيا الأصولية في الفكر السياسي الشيعي, ص81

5 شفيعي, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية, ص233

الأيديولوجيا الأبرز, فقد عُدّ شريعتي أبرز أيديولوجيّ الثورة الإسلامية ومنظرها, وهو بهذا الدور يوازي آية الله الخميني فيما نسب إليه من دور أساسي وحيوي في فكر الثورة الإسلامية, وأن أفكاره أدت إلى إحياء الفكر الإسلامي, وتشكيل نهضة فكرية وثقافية بين الشباب في إيران, مكنتهم من إحداث الثورة [1].

وقد أثار شـريعتي حفيظة علماء وفقهاء المؤسســة الدينية في إيران, الذين عارضـوا رؤيته وفكرة, وتصدوا لخطر التفسير الإشتراكي للإسلام, وللتجديد والمزج بين المفاهيم الماركسية المتشابهة مع الإسلام وأدلجة الدين, ومنهم الشـهيد مرتضـى مطهري, الذي تصـدى للتيار التلفيقي, وما جاء به شـريعتي من آراء[2].

التيار الفقهي– الولائي

أيديولوجية الثورة الإسلامية الإيرانية برؤية التيار الفقهي– الولائي

لم يكن التيار الإسـلامي طارئاً على الأوسـاط الفكرية الإيرانية, وإنما اعتمد حضـوره, وأشـكال تعبيره على الظروف والمتغيرات التي عاشـتها إيران عبر تاريخها السـياسـي, وعطفاً على دور التيارات الفكرية غير الدينية, والتيار التلفيقي الإصلاحي والراديكالي, والأسس والأصول التي دعمت فكر الثورة الإسلامية, فإن انقلاب 1953م يُعد تحولاً جذرياً لدور التيار الفكري الإســلامي, وطريقة توظيفه كأداة حققت المؤسسة الدينية أهدافها الثابتة والمتغيرة, على الساحة السياسية والاجتماعية الإيرانية, فقد وصف بالتيار

---

[1] عنايت, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ص274

[2] الشهيد مرتضى مطهري: ولد في مدينة مشهد عام 1919م, ودرس في الحوزة العلمية في قم, وانتقل إلى طهران عام 1953م, وهو فقيه وفيلسوف ومفكر شيعي, تتلمذ عند العلامة الطباطبائي والإمام الخميني, ويعد من ابرز المتصدين للفكر الماركسي في إيران وبيان فساد مذهبهم, وهو من مؤسسي حسينية الإرشاد أهم مراكز نشر المعارف الإسلامية قبل الثورة في إيران, له مؤلفات كثيرة في فروع العلوم الإسلامية المختلفة, ويعد من إفراد الثورة الإسلامية ومن قادتها المؤثرين, اعتقل من قبل قوات بهلوي عدة مرات, وقد كلفه الإمام الخميني بتشكيل مجلس لقيادة الثورة عام 1978م, انظر: مطهري, مرتضى, شهيد يتحدث عن شهيد, ترجمة محمد علي اذرشب, ط1, به انديشان, جامعة طهران,1387هـ ,ص5 – 17

الجاد ذو النظام المتكامل, المحقق لبناء نظام سـياسـي واجتماعي, وسـمي بالتيار الفقهي – الولائي في إشارة إلى أن هذا التيار جامع الإسلام وشامل .

وقد كان لفشـل الحركة الدسـتورية وتأميم النفط, ردود فعل تمثلت في القناعات التي ترسـخت لدى المجتمع الإيراني بأن الحل الأمثل لمشـاكله, هي الإصـلاح الجذري وقطع دابر الفسـاد بالكامل, وهذا لا يتحقق إلا بتأسيس نظام سياسي اجتماعي يقوم على أسس وقيم داخلية غير مستوردة, ولذلك عمد أنصار هذا التيار إلى التربية والتعليم ونشـر الوعي بدل المواجهة السـطحية للوضـع القائم, وبالتحديد العمل على إحداث تغيير أساسي يطال الإنسان في أعماقه وتكوينه النفسي [1].

بدء التيار الفقهي– الولائي انطلاقه من أواسـط الأربعينيات القرن العشـرين, وأسـتمر في التأسـيس لأفكاره إلى أن دخل السـاحة السـياسـية والاجتماعية الإيرانية عام 1961م, وختم مسـيرته بالمواجهة وانتصار الثورة الإسلامية, بدعم ومساندة عدد من مفكري إيران ممن انسجمت أهدافهم ورؤاهم الفكرية مع الاتجاه الإسـلامي في بعض الجوانب, وتحديدا إنهاء النظام الملكي[2], كان الإمام الخميني في بدايات انطلاق التيار من علماء وفقهاء الحوزة العلمية, وينصـب اهتمامه على التعليم, ويدعم بقوة حركة آية الله كاشـاني, ويدعو في محاضـراته لجملة من الخطط والبرامج الإصـلاحية, مما جذب إليه عدد من المريدين والطلبة, شـكلوا جماعة التبليغ والدعوة في القرى والتجمعات السـكنية, لذلك يمكن تحديد هذه الحقبه من تاريخ إيران السياسي, وتسميتها بعد أن نضجت بمرحلة إحياء الفكر الإسلامي الشيعي [3].

---

1 شفيعي, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية, ص233

2 حمادة, أمل, الخبرة الإيرانية : الانتقال من الثورة إلى الدولة, ط1, الشبكة العربية للأبحاث والنشر , بيروت, 2008, ص87 ؛ الطائي, تاج الدين جعفر , إستراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي, ط1, مؤسسة أرسلان للطباعة والنشر والتوزيع, دمشق, 2013, ص83

3 رجبي, الحياة السياسية للإمام الخميني, ص138

الجهاد السياسي والاجتماعي للتيار الفقهي الولائي:

قام التيار بإعداد الأســاس الفكري والثقافي, كأداة من أدوات الحركة الثورية, بعد أن انطلقت شــرارتها عام 1961م, وظلت البلاد تعيش هذه الأجواء إلى أن أطلق الخميني إعلانه بالإعتراض على قانون لجان الولايات, وكان لهذا الإعلان أثر عميق في فكرة ربط الدين في الســياســة, وإعادة المجتمع إلى الميدان السياسي [(1)].

ويمثل هذا الإنجاز الفكري والثقافي, تحولاً أدى إلى قلب قناعات الناس لقبول فكرة الثورة الإســلامية والتفاعل معها, وتجلت مظاهر نشـــاط هذا التيار في انتفاضـــه عام 1963م على الثورة البيضـــاء وتداعياتها, ولكن جاءت النتائج متواضعة بسبب عدم اكتمال الرؤية الفكرية الداعمة له, الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في كثير من القضايا الفكرية والنظرية للتيار الفقهي – الولائي[(2)] .

ويظهر الدور الفاعل للتيار الفقهي– الولائي من خلال أنشــطته التي انطلقت من قاعدتين الأولى في قم بزعامة الإمام الخميني وتلاميذه ومؤيديه والأخرى في طهران وكانت أكثر توســعاً وانتشــار بينما كان في قم أكثر جهادية ونضالاً, فالشهيد المطهري كان على تماس وتواصل مع اللجان الإسلامية والنقابات, وقد ابتكر فكرة جمع هذه اللجان في إطار واحد وأســس مؤتمر اللجان الإســلامية خلال الفترة 1962 و 1963م, والذي كان له دور مؤثر في توجيه أهل طهران وجماهيرها الشــعبية وربطهم بقيادة الإمام الخميني ومرجعيته [(3)].

فأخذت تنتشر في البلاد الجمعيات والقوى الإسلامية وتضم في صفوفها أفراد وهيئات مختلفة, ذات نشــاط غير منظم ولكنها أتحدت وتجمعت لتبدأ العمل الســياســي بإشــراف الإمام الخميني وتحت رعايته وقيادته, وأطلق عليها جمعية الإتلاف الإسلامي, فنشط أعضائها لنشر الفكر السياسي الشيعي, وبثه بين

---

[1] روحاني, حميد, نهضة الإمام الخميني : دراسة وتحليل, ط1, انتشارات راه إمام, 1981, ج1, ص179

[2] رجبي, الحياة السياسية للإمام الخميني, ص269 – 270

[3] شفيعي, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية, ص254

المجاهدين, عملاً بتوصــية وتوجيهات الإمام الخميني, الذي يعتقد" بأن الإســلام غير معروف بالشــكل المطلوب الذي يسمح بمباشرة العمل السياسي, لذلك لا بد من نشر الوعي بالفكر الإسلامي, وقد ترجم التيار الفقهي– الولائي رؤاه وأفكاره, بتوسعة المراكز الحسينية وتحويلها إلى مراكز ثقافية تبليغيه, بعد أن كانت مراكز متخصصة في مراسم إحياء عاشوراء لذلك تحول العمل بها إلى منتديات فكرية, باعتبارها مراكز يرغب فيها جيل الشباب, ويتفاعلوا مع أنشطتها وفعاليتها" [1].

ومثلت هذه الجمعية منبراً للفكر الشيعي وأداة من أدوات توظيف الدين في حشد الجماهير, لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية خاصة وأن التيار قد انصرف للتربية والتعليم, لأن الإمام الخميني كان يعتقد منظراً أن اللبنة الأولى في صرح الثورة هي بناء الإنسان نفسه, والترويج الجديد للسياسة التي تقوم على الأخلاق والقيم, وهي صور شكلية في الأغلب لم تلامس الواقع عبر مجريات الأحداث التي رافقت الثورة.

تصدى التيار لمحاولة تغيير ثقافة المجتمع, والسير ضمن خطوات رسمها الخميني لتبدأ, من نشر القيم الإسلامية الشيعية والدفاع عنها وتوضيحها للناس[2], وتقوية ثقافة الشباب بهذه القيم ومنع توجههم نحو تيارات غير إسلامية (الولاء والبراء), وتربية كوادر مؤمنه برؤاه للإسلام, والعمل على إضعاف النظام القائم, والاعتراض عليه وإبراز نقاط ضعفه, وتشكيل مؤسسات موازية لمؤسسات الدولة من خلال مقاطعتها, وتجنب اللجوء إليها, وتخريب النظام القائم, والثورة في وجهه بهدف تغيير القيادة [3].

وكان أبرز وجوه التباين والاختلاف بين التيارات التلفيقية وبين التيار الفقهي الولائي أسلوب المواجهة ومنهجها, فقد كان التيار الفقهي– الولائي يحرص على المواجهة الثقافية السليمة, حتى عندما كانت تنظم

---

1 الخميني, الإمام, ولاية الفقيه والجهاد الأكبر, ط1, منشورات فقيه, طهران, د.ت, ص183
2 الخميني, ولاية الفقيه والجهاد الأكبر, ص151
3 الخميني, ولاية الفقيه والجهاد الأكبر, ص179

المظاهرات وتدعى الجماهير إليها, كان يتم التأكيد على الرغبة في خروج الشـــــاه, دون إراقة الدماء والاضطرار إلى مواجهة المسلحة[1].

وبعد أن خصصت الفترة التي أعقبت انقلاب 1953م, للبناء الفكري والتأمل النظري لهذا التيار, فقد أدت الأحداث والمتغيرات التي استجدت في ستينات القرن العشرين إلى الدخول في مرحلة مهمة, هي مرحلة الخطاب السياسي معتمداً هذا التيار الفقهي على الركائز الفكرية, التي أنجزها في المرحلة السابعة, للبدء في أخذ زمام المبادرة والعمل بشكل مستقل عن أي حزب سياسي أو تيار فكري آخر, لأنه كان يرى بذلك الوصول يريد إلى تطبيق أحكام الإسلام وهذه القناعات تشكلت لدى التيار بعد أن سحق الشاه محمد رضا بهلوي انتفاضة عام 1963م, فكانت المؤشرات تؤدي نحو نقطة ألا عوده, وأن المواجهة هي الحل الأمثل لإنهاء هذا النظام, ولذلك مثلت انتفاضـــــة 15 خرداد 1963م محطة مهمة لتقيم التيارات المعارضة للشاه, وخاصة التيار الفقهي – الولائي الذي سعى الشاه إلى إسترضائه بعد أن بعث مبعوثه إلى قم للقاء الإمام الخميني [2].

فجاءت رغبة الشاه في كسب ود الحوزة العلمية, بعد أن تأكد من تحول مكانتها عقب حركة الإحياء الديني التي شهدها المجتمع الإيراني في العقد السادس من القرن العشرين, والتي أقلقت الشاه وإثارة هواجسه, إضافة إلى القلق الذي لمسه من منهج الخميني الذي إختلف إلى حد كبير عن أسلافه من علماء الحوزة العلمية, من ناحية دخول الحوزة العلمية إلى علم السياسة دون تحفظ ومواجهة النظام, وقد أصدر الخميني رسالة إلى الجماهير للبدء في المواجهة مع النظام, ودعا العلماء إلى إعلان تحريم الاحتفال بعيد النوروز لعام 1963م, كشكل من أشكال المقاومة السلبية, وهذا موقفاً صريحاً وحاداً, أدى

---

[1] مطهري, حول الثورة الإسلامية, ص45

[2] رجبي, الحياة السياسية للإمام الخميني, ص184

إلى إغلاق أبواب المصــالحة والمهادنة مع الشــاه, فأظهر الشــاه وجهه الحقيقي وخلع قناع الحرص على رضا العلماء, واتهمهم بأنهم راسخون في الخيانة للوطن [(1)].

أخذ التيار الفقهي– الولائي, يقدم رؤيته الجديدة لإصــلاح المجتمع الإيراني, في إطار هذه المتغيرات والتحولات, رؤية تعكس في تفاصـيلها حلولاً سـياسـية واجتماعية ضـمن أسـس فلسـفيه إمتازت بربطـها في الأسس الاجتماعية والثقافية والتعليمية والدينية, بما يتوافق ومقتضيات العصر الجديد وقدمها التيار بطرحٍ متماسـكٍ, عرف بفكر الثورة وأيديولوجيته الإســلامية, ووفر لوازم المعالجة الاجتماعية والسـياسـية كحلول للمشـــاكل الاجتماعية الإيرانية, وهو بهذا المنتج يمثل حركة بناء فكري متكاملة لتغيير الوضـــع القائم بمسؤولية وعمق [(2)].

نظرية الثورة برؤية التيار الفقهي– الولائي:

المباني الفكرية للثورة الإسلامية ألإيرانية نظرية ولاية الفقيه :

تبني التيار الفقهي– الولائي فكرة رفض النظام القائم والدستور وقد اعد ذلك تحولاً أساسياً في مسيرة الفكر السـياسـي الشـيعي ومثل إعلاناً للثورة على النظام ألقائم واعتبر هذا الإعلان رداً عملياً على اتهام الفكر الشـيعي التقليدي بأنه لا يملك نظرية الثورة [(3)], لذلك دعا الخميني علماء المسلمين السـعي لوضـع حد للحكومات ألظالمة وإزالتها من الوجود لأن في ذلك سـعادة لملايين الناس[(4)], وتابع هجومه على نظام الشاه والدستور ودعا المجتمع الإيراني إلى إبقاء شعار محاربة الشاه حياً لأنه شعار الإسلام[(5)].

---

[1] روحاني, نهضة الإمام الخميني, ص263 – 264

[2] شفيعي, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية, ص278

[3] Enayat,Hamid, revolution in Iran: 1979: religion as political ideology, in Noel Osullivan ,ed , Revolutionary theory and political reality , New York: st Martin,s press,1983,pp.200

[4] الخميني, ولاية الفقيه والجهاد الأكبر, ص38

[5] الخميني, صحيفة النور: رسالة مؤرخة في 1978/5/22 , ص588

وهذا الواقع دفع التيار الفقهي – الولائي إلى مضـــــاعفة جهوده الرامية إلى مواجهة الثقافة الجديدة التي تســـعى إلى إحياء ثقافة بلاد فارس ما قبل الإســـلام, واعتبار الملكية من تراث الفرس التاريخي الطويل, مما أدى إلى تنامي حدة الاعتراض على مرحلة ما قبل الإســـلام من تاريخ إيران, وأدن التيارات الملكية القديمة ومحاولة امتدادها لذلك العاصـر, وأصـبح لا بد من مقاومة كل أشـكال وسـياسـات الشـاه والتمسك بالإسلام, هذا الموقف من الملكية يترجمه قول الإمام الخميني: " إن الشاهنشاهية منذ ولدت في إيران وحتى يومنا هذا ؛ سودت وجه التاريخ, وان جنايات ملوك إيران شوهت وجه التاريخ حقاً " [(1)].

كما انضـــم إلى الخميني في مواجهته للتيار القومي عدد من العلماء من طلبة الإمام مطالبين حماة الإســـلام بالتحرك للحيلولة دون العودة إلى الزرداشـــتية التي هي أبرز وجوه ما قبل الإســـلام, ومحاولات إحياء القيم الفارسية التي تمثل حضارة ما قبل الإسلام [(2)].

يرى التيار الفقهي– الولائي أن الإسـلام يمثل الدين والدولة والأيديولوجيا في الوقت نفسـه بترابط وثيق يرفض الفصـل بينهم, أي أن الإطار النظري لمفكري الثورة الإسـلامية هو من حكم تصـورات الدولة, وهو اللإطار القادر على معالجة شـؤون الإنسـان وحل مشـكلاته, دون الإسـتعانه بغيره من التيارات والمذاهب, وقد سـعى إلى إحياء الأبعاد الاجتماعية المتغافل عنها في الإســلام من خلال نشــر الفكر الإســلامي والتعريف به [(3)].

واعتبروا مشروع الدولة الإسلامية, البديل المناسب للوضع القائم الذي يهدف إلى الوصول بالمجتمع إلى الحالة المطلوبة من الثورة, وبرؤية الخميني فإن الوصــول إلى هذا الهدف لن يتم إلا بالإطاحة بنظام الشــاه, وإحلال نظام ســياســي إســلامي مكانه وهي الأفكار التي ســبق وأشــار إليها الخميني حول إقامة المجتمع الإســلامي ســياســياً وإدارياً واجتماعياً [(4)], وظلت فكرة الدولة الجامعة ذات الشــمولية تختمر في

[1] الخميني, صحيفة النور,ج1, ص 307
[2] عنايت, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر , ص217
[3] مطهري, حول الثورة الإسلامية, ص63
[4] الخميني, صحيفة النور , ص 197

أفكاره التي يطرحها في محاضراته إلى أن أتت الفرصة المناسبة لطرح نظرية ولاية الفقيه للتطبيق العملي, بوصـفها الإطار الناظم للمؤسـسـات في الدولة ألإسـلامية وهو بذلك ينكر إظهار الإسـلام على انه دين عباده فقط [1].

وقد أعلن الإمام الخميني بعد تهيئته الجو الفكري والذهني وتصوره للدولة الإسلامية[2] القائمة على أســاس ولاية الفقيه في محاضــرات نظمت في كتيب نشــر بعدة لغات, أحدثت هذه الأفكار ردود أفعال متباينة في الأوســاط الحوزية في النجف حيث أُشــيع أن جماعة الخميني أنجزوا تأســيس حزب الدولة الإسلامية [3].

يؤكد الخميني في بحوثه الفكرية والتنظيرية أن ولاية الفقهية مفهوم بديهي, لا يحتاج إلى اســتدلال وإقامة براهين لإثباتها وان ســبب غموض المفهوم هو أن الإســلام مضــت عليه قرون أقصــي فيها عن التصدي لإدارة شؤون المجتمعات بالشكل المطلوب, وهذا بسبب واقع الأمة الإسلامية وخيوط الاستعمار الذي أقنعنا أن الإسلام ليس فيه دولة ولا مؤسسات حكومية [4].

ولإثبات ســلطة (ولاية) الفقهاء الشــيعة, فقد حاول الخميني بذل جهود للاســتدلال بالآيات القرآنية والروايات والبراهين العقلية, من فعل النبي (ص) وتعيينه خليفة من بعدة, للإشــراف على تطبيق أحكام الإســلام, وانتقال هذه الصــلاحيات في زمن غيبة الإمام إلى العلماء والفقهاء, فكان أول من تحدث بهذه

---

[1] شفيعي, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية, ص310

[2] الدولة الإسلامية الايرانية : هي النظام الذي سعى إلى تحقيقه الإمام الخميني, على أساس الخدمة وليس للرئاسة أو السلطة أو السيطرة, فجاءت بأبعاد خدمية لبناء جهاز تنفيذي, يعبر عن الجانب الحركي العملي لرؤى التيار الفقهي, ويأمر بالانصياع لخدمة الأمة, بإطار إصلاح البلاد والعباد عبر أيديولوجيا دينية تأخذ موقعها الشرعي بين الشعب عبر وسائل القبول للاستمرار والبقاء,انظر: الخميني, الحكومة الإسلامية, ص32 ؛ الطائي, إستراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي, ص83

[3] روحاني, نهضة الإمام الخميني, ص494 ؛ رجبي, الحياة السياسية للإمام الخميني, ص292

[4] الخميني, ولاية الفقيه والجهاد الأكبر, ص5 – 17

الصـراحة عن سـلطة الفقهاء, ووجوب السـعي لإقامة الدولة الإسـلامية بقيادة علماء الدين[1], مسـتنداً في دعوته إلى تجربة النبوة, حيث كان النبي (ص) مُبلغاً ورسولاً وحاكماً سياسياً في وقت واحد, مكلفاً بتطبيق القوانين وتنفيذ الأحكام الإسلامية, وقد أمر الله سبحانه وتعالى بطاعته وجعله حاكماً على المسلمين, وأكد أنه على الفقهاء العدول أن يتولوا الرئاسـة, والحكومة والسـهر على تنفيذ أحكام الإسـلام, وتطبيق قوانينه, وذلك لأن دولة الإســــلام هي دولة القانون الإلهية, ويجب على الفقهاء والعلماء, القيام بهذه المهمة والإشراف والتخطيط, وإقرار البرامج وتطبيقها[2].

ويؤكد الإمام الخميني في جانب بنية نظام الدولة الإسلامية الايرانية, بأنها ليست دولة استبدادية, بل هي نوع من الدول المشروطية, التي تقيد فيها صـلاحيات الحاكم بإطار الدستور والقواعد والأصـول التي أقرها القرآن والسـنة النبوية, مشـيراً إلى الأصـول التي أقرها القرآن تقييد كلاً من الحاكم والمحكوم, وبهذا القيد تتحدد صـلاحيات السلطة التشريعية, وتمتاز الدولة الإسلامية التي يرى انها تمتلك ادوات التنفيذ في ســـلطتها بكونها بيد الفقهاء, في حين تبقى الســـلطة التشـــريعية لا تمتلك الحق بإقرار قوانين مخالفة للشريعة[3].

وهناك من يصـف مشـروع الإمام الخميني للدولة الإسـلامية بالتأسـيس الكلي والنظري والاسـتدلال الفقهي العقلي لإثبات أصـــل نظرية ولاية الفقيه, باعتبارها نظريةٌ كانت قائمة في الفقه الشـــيعي, ودور الإمام بهذا الجانب تمثل في إعادة أحياء البحث الفقهي لهذه المســـألة وإدخالها في إطار علم الكلام, وجعلها من متفرعات بحث الإمامة [4].

ويتضـح أن العلاقة التي ربطت التيار الفقهي- الولائي بأيديولوجية الثورة, جاءت نتيجة انسجام فكري اســتندت فيه أهداف الثورة ومجرياتها إلى تنظير التيار للفكر الثوري وإلى أســس نظرية متباينة توصــل

---

1 الخميني, ولاية الفقيه والجهاد الأكبر, ص19

2 الخميني, ولاية الفقيه والجهاد الأكبر, ص80

3 الخميني, ولاية الفقيه والجهاد الأكبر, ص46

4 شفيعي, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية, ص317

التيار إليها خلال عقد من الزمن لذلك وقف التيار في وجه كل محاولات التلفيق التي تسـيء لعقيدتهم الدينية, وقد حقق فكر هذا التيار شـرط رفضـه للوضـع القائم ونافس في سـلبه المشـروعية عن النظام الملكي كل التيارات الفكرية المعارضة حتى انه دفع بنظام الشاه بالتحول إلى موقع الدفاع عن نفسه .

بينما الفكر الثوري للتيار الفقهي– الولائي قدم طرحه لنظام سـياسـي بديل ليحقق بذلك خصـوصـية وتميز, وقد أنطلق من أرضـية اجتماعية وقبول واسـع في الأوسـاط الشـعبية ويمتلك شـبكة علاقات قيادية وجمهوراً واسـعاً أمكنه من تحقيق أهدافه, فقد تمثلت نقاط الضـعف هذان التياران التلفيقيان, إنهما حاولا التغيير من داخل النظام الملكي, دون التفكير بتغييره والإطاحة بـه, أو البحث عن بدائل للنظام القائم, وهو ما يناقض فكر الثورة الإسلامية , كما أن عدم قدرتها على اكتساب قبولاً اجتماعياُ يسمح لها بتحقيق الثورة والقيام بأعبائها .

ونفذ التيار الفقهي – الولائي رؤاه الفكرية بالدفاع عن عقيدته الدينية واثبت قدرته على تقديم البديل للنظام القائم, وحشـد الجماهير والأتباع قبل الشـروع للعمل السـياسـي مما اسـتنفذ منه أكثر من عقد من الزمن عملاً ونشـاطاً في هذا الميدان, وقد امتاز نشـاط التيار الفقهي – الولائي بالطابع الثقافي الفكري لا السـياسـي أو العنف المسـلح خلال فترة التأمل النظري والإعداد للأجيال الجديدة , لذلك جاء فكره مختلفاً عن التقليد الإمامي الموروث, لأنه يقضـي بتطبيق أحكام الإسـلام من وجهة نظر علماء الدين وفقهاء المؤسـسـة الدينية الشـيعية, وأن الإصـلاح وتطبيق أحكام الدين يتوقف على اسـتلام الفقهاء زمام السـلطة تحت عنوان نظرية ولاية الفقيه في عصر غيبة الإمام, وبرؤية وفكر الإمام الخميني.

لذلك جاءت الثورة نتيجة لعمل أنطلق من التنظير على المسـتوى الفكري, وإعداد منظم لأليات التنفيذ والإطاحة بالنظام الملكي, بواسـطة ثورة شـعبية وبمشـاركة جميع القوى والتيارات السـياسـية وبخطة فكرية تضمنت المبادئ الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية التي أنجزت فعلياً في شباط من عام 1979م .

المراجع والمصادر العربية والمعربة

- ابو الفضل, عزتي, الإسلام الثوري والثورة الإسلامية, ط1, انتشارات هدي, طهران, د.ت.
- آيت, حسن, دروس من التاريخ السياسي الإيراني, ط1,حزب جمهوري إسلامي,طهران, 1984.
- ايراني, ناصـــر, ازمة الديمقراطية في ايران واثنى عشـــر مقالة اخرى (بُحران دمكراس در ايران ودوازده مقاله ديكر), ط1, مركز النشر الجامعي, طهران,1992.
- بشيرية, حسين, الثورة والتعبئة السياسية, ط1, نشر جامعة طهران , طهران,1993.
- بهار , ملك الشـــعراء, تاريخ الاحزاب الســياســية المختصــرة : زوال القاجارية, 2مجلد, ط1, دار امير كبير , طهران, 1992
- جعفريان, رســـول, نظرة خاطفة الى الخلفيات الفكرية للرؤية الالتقاطية الجديدة في إيران, ط1, سازمان تبليغات إسلامي, طهران , 1990.
- حمادة, أمل, الخبرة الإيرانية : الانتقال من الثورة إلى الدولة, ط1, الشـــــبكة العربية للأبحاث والنشر , بيروت, 2008.
- الخميني,الإمام ،" الحكومة الإسـلامية"، مؤسـسـة تنظيم ونشـر تراث الإمام الخميني، طهران، ,١٩٩٦
- الخميني,الإمام, تحرير الوسيلة, ط1, مطبعة الآداب, النجف– العراق,2000.
- الخميني,الإمام, صـــحيفة النور , ترجمة مركز الوثائق الثقافية للثورة الإســلامية, ط2, نشـــر وزارة الثقافة والإرشاد, طهران, 1991.
- الخميني,الإمام, كشـف الأسـرار , ترجمة مركز الوثائق الثقافية للثورة الإسـلامية , ط1, منشـورات آزدي, طهران, 1943.
- الخميني,الإمام, ولاية الفقية والجهاد الأكبر , ط1, منشورات فقيه, طهران, د.ت.
- داوري, رضـــا اردوكاني, لمحة من تاريخ التغريبّية : الوضـــع الراهن في الفكر الإيراني, ط2, سروش, طهران,1984.

- روحاني, حميد, نهضة الإمام الخميني : دراسة وتحليل, ط1, انتشارات راه إمام,طهران, 1998.
- زراقط, محمد حسـن, ترجمة الأسـس الفكرية للثورة الإيرانية, ط1, مركز الحضـارة لتنمية الفكر الإسلامي: سلسلة الفكر الإيراني المعاصر, بيروت, 2007.
- شتا, إبراهيم دسوقي, الثورة الإيرانية : الصراع, الملحمة والنصر , ط1, الزهراء للإعلام العربي, القاهرة,1986.
- شـريعتي, علي, العودة إلى الذات, ترجمة إبراهيم دسـوقي شـتا, ط1, الزهراء للإعلام العربي, القاهرة, 1993
- شريعتي, علي, ما العمل؟, ط1, دفتر تدوين آثار علي شريعتي, طهران, 1981.
- شـريعتي, علي, معرفة الإسـلام: دروس حسـينية الإرشـاد, ط1,ج1, دفتر تدوين آثار علي شريعتي, طهران, 1981.
- شريعتي,علي, التشيع العلوي والتشيع الصفوي, ترجمة حيدر مجيد , تقديم إبراهيم دسوقي شتا, ط2, دار الأمير للثقافة والعلوم , بيروت, 2007.
- شـريعتي,علي, سـلسـلة الآثار الكاملة, ترجمة إبراهيم الدسـوقي شـتا, ط2, ج20, دار الأمير للثقافة والعلوم, بيروت, 2007.
- شـفيعي, محمد فر, الأسـس الفكرية للثورة الإيرانية, ترجمة محمد حسـن زراقط, مركز الحضـارة لتنمية الفكر الإسلامي, بيروت.
- الطائي, تاج الدين جعفر, إسـتراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي, ط1, مؤسـسـة ارسـلان للطباعة والنشر والتوزيع, دمشق, 2013.
- طهري, مرتضـى, حول الثورة الإسـلامية (بيرامون انقلاب اسـلامي), ط1, دفتر انتشـارات إسلامي, قم , 1982.
- عبد الناصر , وليد, إيران : دراسة عن الثورة والدولة ,ط1, دار الشروق,القاهرة, 1997.

- عنايت, احمد, الفكر السـياسـي الإسـلامي المعاصـر, ترجمة إبراهيم دسـوقي شـتا, ط1, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1984.
- محمدي, مجيد, اتجاهات الفكر الديني المعاصـــر في إيران, مراجعة وتحقيق صـــادق العبادي, ط1, الشبكة العربية للأبحاث والنشر, بيروت, 2010 .
- مطهري, مرتضـــى, شـــهيد يتحدث عن شـــهيد, ترجمة محمد علي اذرشـــب, ط1, به انديشـــان, جامعة طهران,1968.
- الهلالي, عماد, الفكر العلماني في إيران الإسلامية ,ط1, دار الانتشار العربي, بيروت,2012.
- وحيد نيا, سيف الله, الخواطر والوثائق, ط1, انتشارات وحيد, طهران, 1988.
- يزدي, محمد تقي مصــباح, المجتمع والتاريخ من وجهة نظر القران الكريم, ط1, نشــر ســازمان تبليغات إسلامي, طهران , 1993.
- يزدي, محمد تقي مصباح, حورات حول ولاية الفقيه, ط1, دار الهدى , بيروت , 2003.

رسائل جامعية:

- تقوي, محمد علي, إصــلاح الفكر الديني عند المفكرين المعاصــرين في إيران ما بين 1941 – 1961, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة طهران, طهران, 1993
- سياهرودي, سهراب رازقي, الأيديولوجيا الأصولية في الفكر السياسي الشيعي المعاصر ما بين 1941 – 1978م, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة طهران, طهران, 1994.

الدراسات والمقالات:

- عبد الناصر, وليد, عشرون عاماً بعد الثورة : ايران واشكاليات التحول من الثورة والدولة, مجلة السياسية الدولية, السنة 15, العدد 136, مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, القاهرة , 1999, متوفر على الرابط الإلكتروني www.siyassa.ahram.org.eg

المراجع والمصادر الاجنبية:

- Burke,Edmund and paul Lubek ,explaining social Move ments in two oil exporting, state, comparative studies,No.4,1986,op.cit.pp,661
- Najmabadi ,Afsaneh,Irans tarn to Islam,from modernism to order, cambridg journal of economics,1980,

الاتفاق النووي الإيراني

دراسة مقارنة بين ادارتي أوباما وترامب

أ.د. شيماء عادل فاضل

م.د. علي طارق

الجامعة العراقية – كلية الإدارة والاقتصاد – العراق

ملخص:

يناقش البحث قضـية هامة على الصـعيدين العالمي والشـرق اوسـطي والتي تتمحور حول البرنامج النووي الإيراني الذي يواجه انتقادات حادة من قبل الأوســاط الدولية بشــكل عام والولايات المتحدة بشــكل خاص، من يناقشـــه البحث هو التناقض الذي واجهه الاتفاق النووي الإيراني امام أدارتي الرئيسـين باراك أوباما ودونالد ترامب اذ كان الاتفاق النووي في الأسـاس فكرة منبثقة من قبل إدارة الرئيس أوباما لاحتواء الازمة النووية الإيرانية، في حين انســـحبت إدارة الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق، تهدف الدراســة الى اســتنباط الحقائق وراء ظاهرة التناقض التي شــهدتها السـياســة الامريكية تجاه الملف النووي الإيراني ، وما هي النتائج التي من الممكن ان تتمخض عن السـياسـة الامريكية تجاه ايران، وبناء على كل ما تقدم فأن البرنامج النووي الإيراني سوف تكون له انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الامن في الشرق الوسط والعالم ، كما يلقي البحث الضوء حول انعكاس الانســـحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وردود فعل الدول الحليفة للولايات المتحدة لاســـيما دول اوربا.

ولأجله تناول البحث بشكل أساس الدور الأمريكي المتناقض حول البرنامج النووي والبحث والاستقصاء عن الأسباب والنتائج للسلوك الأمريكي والإيراني.

Summary

The research discusses an important issue at the global and Middle East level, which revolves around the Iranian nuclear program, which is facing sharp criticism from the international community in general and the United States in particular. The discussion is the contradiction between the Iranian nuclear agreement before the administrations of President Barack Obama and Donald Trump. The nuclear program is essentially an idea created by the Obama administration to contain the Iranian nuclear crisis. While the administration of President Donald Trump has withdrawn from the agreement, the study aims at finding the facts behind the contradiction in US policy toward the file. The Iranian nuclear program, what are the possible consequences of US policy towards Iran, and based on all of the above, Iran's nuclear program will have direct and indirect implications for security in the Middle East and the world, and sheds light on the reflection of the US withdrawal from the nuclear agreement and the reaction of countries The United States, especially the European countries. The study is based on the contradictory American role on the nuclear program and the research and investigation of the causes and consequences of American and Iranian behavior.

مقدمة:

مع موجة الربيع العربي وازدياد تأزم منطقة الشرق الاوسط ، والانفتاح الواسع للتدخلات الخارجية ،غدت هذه التحولات سببا في اختلال ميزان القوى بالإقليم وبروز ايران بملفها النووي والذي احتل موقعا مهما في سلسلة الملفات العالقة والشائكة في عالم السياسة الدولية لما لها من تأثير كبير ومباشر في منطقة الشرق الاوسط والعالم، ولاسيما مع منافسيها الاقليمين (اسرائيل) ،فضلا عن اهتمام الولايات المتحدة بهذا الموضوع اهتماماً

خاصــاً بســبب مصــالحها الشــرق أوســطية في محاولة لحمايتها والمحافظة عليها بكافة الوسائل المتاحة والممكنة.

فضــلا عن ان القوة النووية هي في حد ذاتها اضــافة نوعية لكل دولة تســعى لامتلاكها، وكذلك الحال مع إيران التي لاتزال الروح الفارســـية المتميزة بالإحســـاس القوي بالأهمية والعظمة، ويبدو ذلك واضحا في خطابات قادتها السياسيين.

ولأجله جاء بحثنا للتوصــل الى حقائق جوهرية فيما يتعلق بســياســة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الملف النووي الإيراني وماهية الأســـباب والدوافع التي أدت الى بروز تناقض كبير بين ادارتي الرئيســـين باراك أوباما ودونالد ترامب وايهما الســـياســـة الأكثر واقعية التي تؤدي الى استنزاف البرنامج النووي الايراني تدريجيا بغية تقويضـه بما يحقق المصـالح الامريكية والعالمية بشكل فعلي.

وعليه ينطلق البحث من فرضــية أســاســية مفادها ان (التغير المفاجئ والســريع في الســياســة الخارجية الامريكية بشــأن الملف النووي الإيراني ســيخلق تأثيرات وانعكاســات متباينة ليس في داخل الولايات المتحدة الامريكية نفســها، وانما ايضــا في خارجها ســواء من قبل حلفاءها او من قبل الجانب الايراني).

وللبرهنة على صـحة الفرضـية، تم طرح التساؤلات الاتية:

1. هل للاتفاق النووي الإيراني الذي عقدته أدارة الرئيس أوباما عام 2015 تأثير إيجابي في احتواء ازمة البرنامج النووي بين الولايات المتحدة وإيران.
2. هل يشكل انسحاب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي الإيراني الى تفاقم الازمة بين الجانبين الأمريكي والإيراني وما هو موقف الأخيرة من الانسحاب الذي أضر بمصالحها.

في كتابة البحث تم اتباع اســـلوب المناهج المتعددة اذ تم اعتماد المنهج التأريخي والمنهج المقارن، وكذلك كل من المنهجين النظمي ومنهج صـنع القرار للوصـول الى أقرب الحقائق والنتائج التي هدف اليها البحث.

يتضـــمن البحث مقدمة وتمهيد وأربعة محاور، اذ تناول المحور الأول الدوافع الايرانية تجاه الملف النووي اما المحور الثاني فقد تناول الدوافع الاميركية تجاه الملف النووي الإيراني، في حين تضـمن المحور الثالث دور الادارة الاميركية في الاتفاق النووي الايراني، اما المحور الرابع والذي جاء ليوضـح ردود الأفعال الدولية من قرار انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الايراني، فضـلا عن الخاتمة التي تضمنت تلخيصا لمضمون البحث.

المبحث الاول

الملف النووي الايراني

تحرص إيران ولاتزال على تقديم نفســـها كدولة فريدة من نوعها، وتدعي بانها مهددة وغير مقبولة، ومرد هذا الادعاء هو النموذج السـياسـي الفريد الذي تتبناه، فضــلا عن فرادة ثقافتها.

ان فهم التوجهات الايرانية من حيث الاسس والاهداف هو الذي سـوف يمكننا من فهم سـياسـتها ومواقفها وحدود رهاناتها وهو تماما ما أدركته الدول الكبرى ولاسـيما الولايات المتحدة الامريكية والتي تعاملت معها بحذر ولاسيما تجاه الملف النووي، فإيران تسـعى الى تطوير برنامجها النووي متحديا في ذلك العديد من القوى ذات التأثير سـواء اكانت الاقليمية او الدولية، ومنها الولايات المتحدة الامريكية ســـبيلا لتحقيق عدة اهداف من بينها:

1. تعويض النقص الحاصل في قدراتها الدفاعية التقليدية.

2. قناعة منها لابد ان لا تعتمد كثيرا على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم او على تمسكهم بالالتزامات الدولية.
3. ممارســـة دور اقليمي أكثر نشـــاطا في منطقة الخليج العربي او في منطقة الشـرق الاوسـط على العموم عبر القوى الناعمة كالمســاعدة في اعادة البناء وتطوير البنى التحتية او وسائل الاعلام والاستثمارات (1).
4. احياء المد الاســـلامي في المنطقة واقامة كتلة اســـلامية قوية تضـــم إيران وجمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية.
5. تامين نفســـها بالاســـتمرارية تجاه دول الخليج المتحالفة مع الولايات المتحدة الامريكية وعدد من الدول الغربية المعادية لها والســـاعية لتحقيق امنها واستقرارها، واستبعادها عن الترتيبات الامنية (2).
6. ادراكها بان اســـتخدام الســـلاح النووي كأداة للردع ولأحداث التوازن مع القوى النووية الاخرى بالمنطقة (اسرائيل، باكستان، الهند).
7. اكتساب سمة ومكانة دولية التي يمكن ان تكتسبها من خلال امتلاكها السلاح النووي.
8. ملأ الفراغ الايديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.
9. تأمين 20% من طاقتها الكهربائية لتحقيق اســتهلاكها من الغاز والنفط بهدف توجيهها نحو التصدير، فضلا عن مواجهة الانفجار السكاني والتصنيع السريع للبلاد (3).
10. توليد الطاقة لخدمة الحاجات الاســتهلاكية ولاســيما في المناطق الجنوبية من إيران المتواجدة فيها المفاعلات النووية.

ان ايران ربما لا تريد بناء ســلاح نووي كهدف في حد ذاته ،وانما تريد امتلاك القدرة على التحول الى دولة نووية في حال واجهت خطرا وشـــيكا ،وفي هذا

الصـــدد يشـــير المدير التنفيذي الســـابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية (محمد البرادعي) الى ان ((الخيار المفضل لدى ايران هو امتلاك القدرة على صنع الاســلحة من غير ان تعمد الى صـــنعها)) ، كما ذكر : ((بان معرفة كيفية تخصيب اليورانيوم رادع في ذاته)) والى انهم ((ليسوا بحاجة الى سلاح عبارة عـــــــن رســـــــــالـــــــــة)).(4)

ونتيجة لهذه الاهداف فســـرت كل دولة بمنظار مختلف باختلاف مخاوفها ومواقفها ، فهناك دول تعترف لإيران بحقها في الحصـــول على التقنية النووية للاستخدام السلمي كما هو الحال مع روسيا وباكستان ،وهناك دول لا تخفي قلقها من حصـــول ايران على التقنية التي تمكنها من انتاج الاســلحة النووية ومنها الولايات المتحدة الامريكية منطلقة رفضـــها من (يمتلك القدرة النووية للأغراض الســلمية يتمكن من انتاج الاسـلحة النووية اعتمادا على الراي الذي يرى ((وجود علاقة مباشرة بين انتشـار التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وانتشـــار الاســلحة النووية في العالم ،اذ يعتمد الجانبان المنشـأت والتكوينات والمواد نفســها تقريبا ،فلا توجد طاقة نووية ســلمية واخرى عســكرية بل توجد طاقة نووية واحدة)) (5) .

رغم ثباتها النســـبي في الموقف الا ان جدوى محاصـــرة إيران وعزلها على المستويين الاقليمي والدولي كان من صلب اولويات الادارة الامريكية، ومحاولة نقل الملف النووي الى مجلس الامن لفرض عقوبات صـارمة ضـدها، وتكثيف الضغوط تجاه الدول التي تساندها (روسيا، باكستان) .(6)

في الحقيقة ان قدرات إيران الاقتصـــــادية لا تســـمح لها بان تبقى في موقف التخاصم المستمر مع الرافضين لتسلحها النووي، الذي يعد هذا الملف اقصى درجات القلق في السلوك الايراني تجاه القوى الاقليمية او الدولية.

لذا جاءت احداث ما حصـــل في جارتها العراق عام 2003 الفرصـــة لها للالتقاط الانفاس والتروي قبل الرضـــوخ للمطالب الاميركية قناعة منها بان الوقت لم يعد لصـــالح انجاح المشـــروع الاميركي في الانقضـــاض عليها، بل العكس اذ لابد ان يكون لها دورا فاعلا في ظل ما يجري من احداث، وقدرة الدبلوماسية الايرانية كانت واضحة وجسدت صورة الاوضاع الراهنة والمستقبلية في التعامل الدقيق مع المعطيات الواقعية (7).

ان اســـتمرار إيران في عدم التنـازل تجاه ملفها النووي، ورغم معرفتها من اصـرارها سـيكون محفوفا بمخاطر المواجهة المؤكدة، هذا الى جانب التكاليف الباهظة، الا انه يحقق لها مصـداقية واضـحة في العديد من الاوجه التي لابد وان ينظر اليها باهتمام كبير تأكيدا لسـلامة موقفها الاسـلامي الرافض لسياسة الهيمنة الاميركية.

المبحث الثاني: سياسة ادارتي أوباما وترامب تجاه الاتفاق النووي الإيراني

تكشـــف لنا الســـنوات الســـابقة وبالتحديد منذ نهاية الحرب الباردة بان الولايات المتحدة الامريكية تحاول فرض نفسها تجاه منطقة الشرق الاوسط كحارس يحافظ على الامن والتوازن عن طريق منع انتشـــار الســـلاح النووي، وتوريط الطرف الاقوى ودفعه الى معركة اســـتنزاف، فضـــلا عن تعطيل قدرته على اســـتخدام عوامل قوته، وجعل المنطقة منطقة مجردة من السلاح النووي باستثناء اسرائيل

وعلية سعت الى اتباع مختلف السياسات وانتهجت العديد من الاستراتيجيات سبيلا لمواجهة اي تهديد يمس اهدافها تجاه منطقة الشرق الاوسط، وثوابت استراتيجيات امنها القومي التي في مقدمتها منع انتشار الاسلحة النووية (8).

وعلية سنحاول في هذا المحور تحليل السياسة الاميركية في عهدي الرئيسين باراك اوباما ودونالد ترامب واجراء مقارنة بينهما في ظل السعي الايراني المتواصل للحصول على السلاح النووي والذي يعد اقصى درجات القلق تجاه تفوقها الاقليمي.

أولا: دور إدارة الرئيس أوباما في الاتفاق النووي الإيراني

أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المفاوضات بين إيران والدول الست الكبرى في فيينا يعطي فرصة لحل ملف طهران النووي بطريقة سلمية، كما أكد أوباما إن الاتفاق يغلق أمام طهران كل السبل لامتلاك السلاح النووي، كما أنه يجنب الشرق الأوسط سباق تسلح خطير.

وكذلك أكد على ان غياب الاتفاق مع طهران سيعرض الشرق الأوسط لخطر نشوب حرب كبيرة، مشيراً إلى أن الصفقة تتماشى مع مصالح أمن جميع الدول، وشدد أوباما على أن هذه الصفقة النووية تناسب المصالح القومية للولايات المتحدة وحلفائها، وأنه حتى بعد توقيع الاتفاق لا تزال "خلافات جدية قائمة" بين الولايات المتحدة وإيران، وأن الاتصالات بين البلدين ستكون محدودة لأننا لم نطبع علاقاتنا معها بعد (9).

كما عد الرئيس الأمريكي أن إيران لا تزال تمثل تهديدا للمجتمع الدولي قائلا: "ما زلنا نعاني مشكلات بسبب الدعم الإيراني للإرهاب". كما لم يستبعد أوباما احتمال "الخدعة" من قبل طهران في

تنفيذها بنود الاتفاق، وبهذا الخصوص أشار إلى الأهمية البالغة لآلية الرقابة التي تمت مناقشتها أثناء المفاوضات في فيينا.

كما ورد الرئيس الأمريكي على معارضي الصفقة، قائلا إن« لا أحد منهم، بمن فيهم رئيس الوزراء الإسرائيلي وأعضاء الكونغرس، اقترح بديلا له، وأنا أنصحهم التمعن في قراءة نص الاتفاقية قبل أن ينتقدوها، وإذا بقوا على رأيهم بأنها صفقة سيئة فدعوهم يفسرون وجهة نظرهم ويقترحون شيئا أفضل منها»(10).

وعد أوباما أن على أغلبية الكونغرس الأمريكي أن تصادق على الاتفاق مع طهران "بناء على الوقائع". وقال: "لا أعول على أن يلقى هذا الاتفاق دعم الحزب الجمهوري. لكنني أتوقع أن تكون المناقشات مبنية على الوقائع وليس على مضاربات أو معلومات مضللة."

كما رفض الرئيس الأمريكي الانتقادات التي يوجهها إليه الجمهوريون وعدد من الديمقراطيين، قائلا: "إننا منعنا أية إمكانية لتطوير السلاح النووي من قبل إيران. نجحنا في توحيد المجتمع الدولي حول نظام العقوبات الأكثر فعالية والذي وجه ضربة قوية إلى الاقتصاد الإيراني، وأجبر طهران على الجلوس إلى طاولة المفاوضات."(11)

وأكد أن الاتفاق يركز على الملف النووي فقط، وهو لا يشمل ما اعتبره أوباما "الأنشطة الإيرانية الضارة" في المنطقة وفي العالم برمته. وأكد أنه يشاطر أعضاء الكونغرس قلقهم من احتمال أن يتيح رفع العقوبات لإيران فرصة "تمويل الإرهاب" وتكثيف دعمها للنظام السوري و"حزب الله". لكنه أكد أن واشنطن ستعمل مع حلفائها في المنطقة ومنهم دول الخليج وإسرائيل لوضع حد لهذه الأنشطة التي لا علاقة لها بالملف النووي (12).

ويبدو أن الإيرانيين في إطار الصفقة النووية مع الدول الست الكبرى، قبلوا ضرورة تأجيل تطبيق الاتفاق حتى موافقة الكونغرس عليه، وهذا ما أعلنه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في تصريح له مؤخرا ((أن الاتفاق النووي سيدخل حيز التطبيق في غضون 90 يوما بعد موافقة مجلس الأمن الدولي عليه)) (13).

كما قدم أوباما الاتفاق النووي للكونغرس في غضـــون 5 أيام بعد عقده، وقد ســارع مجلس النواب الأمريكي إلى انتقاد الاتفاق، محذراً من أن هذه الصفقة ستؤجج سباق التسلح في العالم.

وقال رئيس مجلس النواب جون بينر في بيان له إن "هذه الصـــفقة لن تؤدي، على الأرجح، إلا إلى اشتعال نيران سباق التسلح في جميع أنحاء العالم"

ونوه بأن الاتفاق سيوفر لإيران الوقت والفضاء المطلوبين لإنتاج قنبلة نووية، وأن عقد الصفقة مع طهران أظهر تراجع أوباما عن مبادئه. (14).

وكانت العقوبات الأمريكية التي فرضـــت على إيران أقرت غالبا بإجماع البرلمانيين، لكن تعليقها – مقابل الالتزامات الإيرانية في إطار الاتفاق– يثير انقساما عميقا في الكونغرس.

وتمتع خصـــوم باراك أوباما بغالبية تاريخية في مجلســـي النواب والشـــيوخ، وعد الغالبية أن الرئيس الأمريكي "مكافأ" الزعماء الإيرانيين بقبوله رفع المنظومة المعقدة للعقوبات الأمريكية بدون تأمين تفكيك البنية التحتية النووية الإيرانية.

وقال رئيس لجنة الشـؤون الخارجية (إد رويس) الذي قاد النقاشــات في مجلس النواب الأمريكي إن هذا الاتفاق لا يلزم طهران بتفكيك تكنولوجيا تصـــنيع القنابل وســـيســـمح لها بتطوير برنامج نووي لأغراض صناعية في غضون عشر سنوات، فيما قال السيناتور جون ماكين "كل شيء يبعث على الاعتقاد أنه اتفاق سيء". (15)

في عهد الرئيس الأمريكي باراك اوباما تم اتباع سياسة الحد الادنى وهي سياسة تقوم على رفض استعمال القوة العسكرية او التلويح بها لأنه ليس من صالح الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في الشرق الاوسط (16).

اي بمعنى اخر اعتماد مقاربة جديدة تقوم على تأخير الخيار العسكري وتقديم سياسة المفاوضات المباشرة للتعامل مع الازمة، ويكون ذلك في إطار استراتيجية جديدة تم تبنيها كأسلوب جديد لإدارة الملفات العالقة.

ان مرد اعتماد هكذا سياسة واتباع هكذا استراتيجيات بالتأكيد له مسببات من بينها:

1. رغبة ادارة الرئيس في توظيف القوة الناعمة تجاه إيران جاءت نتيجة قراءة واقعية بعدم فعالية استخدام القوة الصلبة.
2. فضلا عن حسابات اقليمية واضحة مفادها ان توجيه ضربة عسكرية وقائية الى المنشأت النووية لن يقدم سوى تأخير البرنامج النووي لسنوات اطول. (17)

ان الادارة الاميركية كانت عازمة على مواصلة توجهها هذا وتجسيده على ارض الواقع وان تطلب ذلك اجراء عدد من التعديلات الشكلية أو الفرعية التي يمكن قبولها من الجانب الايراني، وتضمن في الوقت نفسه إقناع الاطراف الاقليمية الاخرى بان اي اتفاق مع إيران يلبي مطالبها ويستجيب لتحفظاتها. (18)

وبدأت سياسة المفاوضات تجري بين الجانبين الاميركي والايراني التي استمرت ما يقارب الـــ 18 شـــهرا ،الذي اكد فيها الرئيس الاميركي باراك خلال هذه الفترة في مقابلة معه في 2015/4/2 ((على الخيار العسكري في حال لم يتم الاتفاق))(19) ،وتم على اثر هذه المفاوضات عقد اتفاقا في فيينا بالـــ15من 2015/7،والذي يسمح هذا الاتفاق لإيران بتحقيق طموحاتها النووية للأغراض السلمية ،وذلك بضمان حسن نيتها في هذا المجال ، وخضوع برنامجها لشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما في ذلك توافر شروط السلامة ،فضلا عن تفصيلات تقنية وفنية ضرورية .

وفي مقابل هذا تعهدت الولايات المتحدة الامريكية برفع الحظر او الحصـار الاقتصـادي المفروض على إيران، الى جانب تعهد الاتحاد الاوربي باتباع سياسـة أكثر انفتاحا تجاه إيران والغاء العقوبات المفروضة عليها مقابل التزام إيران بالاتفاق النووي (20).

ثانيا: دور إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الاتفاق النووي الإيراني:

قرر الرئيس الأميركي دونالد ترامب في العام 2018 انســـحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي الإيراني الذي عُقد بين إيران والدول (5+1) في العام 2015، ووقع على مذكرة رئاســـية تم بموجبها عودة فرض العقوبات على النظام الإيراني، وركز الرئيس على ان العقوبات ستكون ذات طبيعة اقتصادية بالغة الشدة.

الحُجة التي نادى بها ترامب تمثلت في إن النظام الإيراني قد قام بدعم منظومة الإرهاب وبدد ثروات الشـعب الايراني، واكد على ان إدارة الرئيس السـابق باراك أوباما سـمحت للجمهورية الإسـلامية في إيران بالتقدم في برنامجها النووي لاسـيما في تخصـيب اليورانيوم، والوصـول اعتاب امتلاك قنبلة نووية.

كما وصـف ترامب الاتفاق النووي بالكارثي، اذ تسـبب في حصـول إيران على مبالغ طائلة ودعم برنامجها النووي واكد ترامب ان الاتفاق النووي سوف يؤدي في المستقبل الى سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط، لاسيما ان إسرائيل متخوفة من الاتفاق النووي، وقد تسعى لتطوير ترسانتها النووية لتوفير الحماية لنفسـها، اذ قدمت عدد من الأدلة التي تُدين النظام الإيراني وتتهمه بالسـعي لامتلاك السلاح النووي للأغراض غير السلمية(21).

ويُعدُ انسـحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتفاق النووي الإيراني انسـحاب طرف من بين سـتة أطراف دولية وقعت الاتفاق الذي عُد اتفاقاً دولياً بعد اعتماده من قبل مجلس الأمن الدولي، بيد أن الانسحاب الأمريكي يُفقد الاتفاق قيمته، في المقابل لم تقدم إيران على الانسحاب من الاتفاق والتزمت بالبقاء رغم الانسحاب الأمريكي.

أن المعطيات وحقائق الواقع تؤكد وفق العديد من المحللين والمتابعين أن خروج الولايات المتحدة يعني انهياره، اذ تتحكم بما نســـبته أكثر من 90%من العقوبات على إيران، كما تتحكم في النظام المالي العالمي ومن خلاله تستطيع فرض عقوبات تخشاها جميع الأطراف.

تنقســم الأســباب التي دفعت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الى الانســحاب من الاتفاق النووي الإيراني الى قسمين: (22) .

أولا: أسباب داخلية:

1. تم انســـحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي الإيراني لســـبب أســـاس وهو الوعد الانتخابي الذي قطعه الرئيس ترامب على نفســه امام الناخبين الامريكيين خلال حملته الانتخابية عام 2016.
2. دخول الولايات المتحدة في اتفاق دولي مع إيران يُعدُ ســـبقاً لدبلوماســـية الادارة الامريكية بقيادة الرئيس الأمريكي الســـابق باراك أوباما وللحزب الديمقراطي في الوقت الذي رفض الحزب الجمهوري الاتفاق جملة وتفصيلاً.
3. جاء انسحاب الرئيس الأمريكي ترامب من الاتفاق أثر ضغوطات من قبل الحزب الجمهوري الذي يرفض تطبيع العلاقات مع إيران.

ثانياً: اسباب الخارجية:

1. عدم ثقة الولايات المتحدة بالتزام أيران بالاتفاق النووي والادعاء بعدم صـــحة المعلومات التي تقدمها الجمهورية الإسلامية الإيرانية بخصوص برنامجها النووي.
2. الضـغوط الإسـرائيلية على الولايات المتحدة بشأن خطورة الاتفاق الإيراني على إسرائيل نفسـها والمنطقة.
3. التزام ترامب بأمن حلفائه وشـــركائه من دول الخليج الذين يرون أن إيران اســـتغلت الاتفاق النووي للتوسع الاستراتيجي في المنطقة وبدأت بتمويل ودعم الجماعات المسلحة.

4. امتلاك إدارة ترامب أدلة على تجاوز إيران على نصوص الاتفاق ومنها ما قدمته الأمم المتحدة حول تزويد إيران جماعة الحوثيين في اليمن بالصـــواريخ البالســـتية وهي بذلك قد خرقت قرار مجلس الأمن الدولي 2216.
5. امتلاك إدارة الرئيس الأمريكي ترامب قناعة تامة بعدم إمكانية الاتفاق النووي الذي ابرمته إدارة الرئيس الســابق أوباما من منع الجمهورية الإســلامية الإيرانية من تصـنيع قنبلة نووية في ظل الاتفاق.
6. يعتقد الرئيس ترامب وادارته بأن الاتفاق النووي يســير بأتجاه اذكاء ســباق تســلح في منطقة الشرق الأوسط.
7. تهديد إيران لأمن منطقة الشــرق الأوســط لاســيما امن إســرائيل وامن بعض دول الخليج من خلال سياسة التدخل الواسع في مختلف مفاصل ومناطق الشرق الأوسط.
8. عدم تأكيد الاتفاق على الســياســة الخارجية الإيرانية للعمل على منع إيران من التمدد والتدخل في منطقة الشــرق الأوســط بل اقتصــر الاتفاق في معظم فقراته على الجوانب النووية، وكأنها الاشكال الأوحد بالنسبة لإيران مع دول المنطقة المجاورة.

ورغم ان لوزارة الخارجية دور هام في الســياســة الخارجية الامريكية وعلاقة الولايات المتحدة بالدول الأخرى ففي الوقت الذي شــــهدت فيه العلاقات الامريكية الإيرانية نوع من التهدئة خلال إدارة الرئيس باراك أوباما فقد تراجعت العلاقات بين الدولتين خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب، فقد اكد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في أكثر من مناســـبة إلى أن إيران دولة راعية للإرهاب، اذ تدعم بشكل مباشر عدد غير محدود من الميليشيات المسلحة، في مختلف دول الشرق الأوسط مثل العراق ولبنان واليمن، لذا فهي تهدد امن إسرائيل وعدد من دول الخليج العربي (23).

وقد شـــهدت العلاقات الامريكية الإيرانية توتراً ملحوظاً بعد انســحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية الدولية التي تم بموجبها اعفاء إيران من معظم العقوبات التي كانت مفروضـــة عليها، مقابل التزامها بالحد من نشاطها النووي الا ان إدارة ترامب قوضت الاتفاق من خلال الانسحاب التام منه.

وقد قدم وزير خارجية الولايات المتحدة في أكثر من محفل دولي اثنا عشـــر مطلباً أســـتهدف منها تغير سياسة إيران الخارجية لاسيما فيما يتعلق بتحديد البرنامج النووي ليكون ضمن الاطُر السلمية فقط، وعدم التدخل في شؤون دول الشرق الأوسط، والامتناع عن دعم وارسال مليشيات مسلحة للقتال في أراضـــي الغير وتجنب تهديد إســرائيل ودول الخليج وكذلك عدم التدخل في العراق ولبنان واليمن وفلسطين. (24).

كما انتقد مايك بومبيو سياسة سلفه وزير الخارجية السابق جون كيري لأنه لم يُعامل إيران كما يجب وبصــــورة ادق لم يعاملهم كأعداء كما هو مفترض، مما أســـهم في تراجع مكانة الولايات المتحدة العالمية، وان التنازلات التي قدمتها إدارة باراك أوباما تُعد تراجعاً وضــــعفاً في ســـياســـته الولايات المتحدة الخارجية تجاه إيران والعالم (25).

في حين اختلفت الآراء داخل الكونغرس الأمريكي بين مؤيد ومعارض بعد اعلان الرئيس ترامب انسحابه من الاتفاق النووي الإيراني، وبرزت عدد من التساؤلات حول دور المؤسسات الأمريكية في هذا القرار، وفي مقدمتها الكونغرس الأمريكي، ووفقاً للمعطيات والمعلومات المســـتقاة من الاحداث فأن الكونغرس لن يتمكن من منع الرئيس دونالد ترامب من الانســـحاب من أتفاق النووي مع إيران، اذ لم يتمكن الكونغرس من التأثير على قرار الرئيس لان الاتفاق يقع ضـــمن صـــلاحيات الســـلطة التنفيذية (26).

كذلك انقســم مجلس النواب الى مؤيدين ومعارضـــين لقرار الرئيس ترامب وطرح المعارضـــون للانســـحاب من الاتفاق فكرة تفيد بوجوب ان يتضـــمن الاتفاق منع إيران بشـــكل فعلي من تطوير برنامجها النووي ليتم الســـماح لوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بعمليات تفتيش دورية للمنشـــآت العســـكرية، وحظر تخصـــيب اليورانيوم الذي تنوي إيران اســـتخدامه لتصـــنيع قنبلتها النووية، ومنع وتصنيع وتطوير الصواريخ الباليستية (27).

كما أن عدداً من أعضـــــاء مجلس الشـــيوخ تابعون للحزب الديمقراطي تحديداً قدموا طلباً لترامب للإبقاء على الاتفاق النووي الايراني اذ أكدوا على ان الخروج من الاتفاق ســـوف يُدخل الاطراف الدولية في صـراع خطير وسـباق تسـلح في المجال النووي فضـلا عن تأكيدهم على وجوب احتواء إيران وتحديد سـياسـتها الخارجية ضـمن أطُر معينة تتسـق مع توجهات المجتمع الدولي، لذا فأن الانسحاب من الاتفاق النووي الايراني خطر للغاية على الامن الدولي بشكل عام وعلى أمن الشرق الأوسط بشكل خاص (28).

و لجون بولتون مســتشـــار الامن القومي الأمريكي في إدارة الرئيس دونالد ترامب له موقف من الاتفاق النووي الإيراني، اذ وصـفه بأنه ((اتفاق بائس لا طائل منه لان سلوك إيران لا يمكن التنبؤ به، لاسـيما بخصـوص برنامجها النووي من جهة وتدخلها في سـياسـة حكومات الشـرق الأوسـط ودعمها للمليشيات المسلحة من جهة أخرى)) كما دعى الدول الحليفة مثل بريطانيا، المانيا وفرنسا الى تكثيف الضــغوط على حكومة إيران واخضــاعها للمراقبة الشـديدة ومحاسـبتها على سـلوكها وإيقاف دعمها للإرهاب (29).

فيما يرى وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس في إدارة ترامب الى ان الاتفاق النووي الإيراني يصب في مصلحة الولايات المتحدة الامريكية وهو بذلك يختلف عن توجهات إدارة ترامب اذ دعم وزير الدفاع فكرة الاتفاق النووي الإيراني على الرغم من رفض إدارة ترامب له ذلك لأنه يرى في الاتفاق النووي تحقيقاً للصالح العام وللاستقرار الدولي.

أن رأي وزر الدفاع جيمس ماتيس حول النووي الإيراني يؤدي الى تحقيق المصـــلحة العالمية والأمريكية من خلال ارغام اران على التوقف عن تطوير برنامجها النووي مقابل الغاء العقوبات، الامر الذي اثار حفيظة الجمهوريين وكذلك استياء ترامب شخصياً لان رأي ماتيس يتعارض مع موقف الرئيس دونالد ترامب الذي يعدُ الاتفاق خطأ تأريخي قامت به إدارة أوباما وحلفاء الولايات المتحدة من الاوربيين، وقد صـــرح ماتيس في اكثر من محفل دولي، بما يلي "ان مصـــالحنا

الوطنية تلزمنا بالحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران لاسيما إذا استطعنا التأكيد على أن إيران تحترم الاتفاق، وإذا استطعنا الاستنتاج أنه يصب في صالحنا، فمن المؤكد أنه يجب أن نحافظ عليه لذلك يتوجب على الرئيس أن ينظر فيه ويحافظ عليه(30)

ان سياسة الرئيس ترامب جاءت بالتأكيد على النقيض من سياسة الرئيس باراك اوباما فهو منذ توليه سدة الحكم يعلن ويتخذ اجراءات بالضد من الاتفاق النووي مع إيران والسعي لوقفه بشتى الطرق، انطلاقا من ان هناك صفقة أفضل يمكن تحقيقها، كما يؤيد زيادة العقوبات الاقتصادية على إيران الى أكثر مما كانت عليه قبل الاتفاق.

ويبدو مصير الاتفاق النووي الإيراني الذي تم إبرامه في منتصف العام 2015 غامضاً منذ وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. التمديد الفارط (يناير 2018) لتعليق العقوبات النووية على إيران بموجب الاتفاق النووي والذي صادق عليه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، كما هدد أنه سيكون آخر فرصة لإصلاح هذه الاتفاقية مقابل ألا يتم التراجع عنها، وبشروطه هو المتعلقة بتدخلات إيران السياسية والعسكرية في المنطقة وببرنامجها للصواريخ الباليستية بعيدة المدى. مصير الاتّفاقية يتراوح بين الإبقاء عليها مع التفاوض حول الملفات الأخرى خارج إطار الاتفاقية، أو تعديلها، أو انسحاب أحادي منها من طرف الولايات المتحدة، أو انهيار الاتفاق؛ ويرتبط هذا المصير بعوامل مختلفة لعل أهمها، مدى تجاوب الكونغرس الأمريكي والاتحاد الأوروبي والحلفاء الأوروبيين الموقّعين للاتفاق مع شروط الرئيس ترامب، بالإضافة إلى درجة التأثير المتبادل بين الرئيس ترامب وفريقه للأمن القومي حول هذا الملف (31).

ورغم قرار تمدّيده لتعليق العقوبات النووية على إيران للمرة الثالثة منذ تاريخ توليه الرئاسة مطلع العام 2017، لكنه أكد في المقابل أن هذا التمديد سيكون الأخير واضعا بذلك الكونغرس والاتحاد الأوروبي أمام ضرورة إصلاح" عيوب" ما أطلق عليه أسوأ صفقة في التاريخ الأمريكي. ومنذ انطلاق حملته الانتخابية وحتى وصوله للبيت الأبيض، ما انفك ترامب يعارض وبشدة الاتفاق، في عهد الرئيس أوباما. ترامب يعتبر أن هذا الاتفاق يمنح إيران، من خلال رفع العقوبات عنها، هدنة

بعدة سنوات لإعادة تقوية اقتصادها ونسج علاقات اقتصادية ودبلوماسية، والاستفادة من رفع الحظر عن أموال العقوبات المودعة في البنوك الدولية لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط.

وهذا ماعلنه في 20 نيســــان من عام 2017 بقوله: ((ان إيران لا تحترم روح الاتفاق الموقع عام 2015 مع القوى العظمى حول برنامجها النووي والذي ادى الى تخفيف العقوبات الدولية المفروضة على هذا البلد)). (32)

الملفت لنظر المتابع لتطورات الأزمة المتواصلة بين الولايات المتحدة وإيران هو التخبط الواضح للسياسة الأمريكية والتصريحات المتضاربة أحيانا للرئيس ترامب من جهة وفريقه للأمن القومي، وتحديدا وزير الخارجية "ريكس تيليرسون" ووزير الدفاع "جيمس ماتيس" من جهة أخرى، فالرئيس الأمريكي يريد الانسحاب من الاتفاق وإعادة تفعيل العقوبات، في حين يرى تيليرسون، رغم إقراره هو أيضا بأن الاتفاق معيب، أن هذه الخطوة ستكون ذات تأثير سلبي على الولايات المتحدة، باعتبار أن هذا الخروج بصفة أحادية يعد تقويضا لمصداقية الولايات المتحدة في أعين حلفائها الاوربيين ، وسيمنح "الحجة الأخلاقية" للنظام الإيراني أمام المجتمع الدولي لاستكمال البرنامج النووي.

ما يزيد من اضطراب الإدارة الأمريكية وعجزها عن اتخاذ قرار نهائي هو أنه متعدد الجوانب، أي أنه لا يجمع إيران والولايات المتحدة فقط بل أيضا روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا كأعضاء ضامنين لمراقبته. وجود أعضاء ضامنين للاتفاق بالإضافة إلى التقارير الدورية التي تصدرها بعثات التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تنص على أن إيران تطبق بدقة بنود الاتفاق، يضع مصداقية الولايات المتحدة على المحك في صورة ما إذا أرادت التملص من الاتفاق أو خرقه، لاسيما أن الدول الضامنة له تدعمه بشدة وتعده إنجازا دبلوماسيا ويحمل لها مصالح اقتصادية.

وبما ان المعلوم أن "قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني" ينص على أن الرئيس الأميركي مطالب بالمصادقة على التزام إيران ببنوده أمام الكونغرس كل ثلاثة أشهر، كما أنه ملزم أيضا بالمصادقة على تمديد تعليق العقوبات النووية على إيران أو إعادة فرضها كل أربعة أشهر، وبالتالي فإن قرار ترامب الأخير بتمديد تعليق العقوبات يشير بوضوح إلى نجاح فريقه للأمن القومي (وزيري الخارجية والدفاع ومستشار الأمن القومي) في إقناعه مرة أخرى بصيغة بديلة عن الخروج بصفة أحادية من الاتفاق النووي.

لكن بالتزامن مع هذا القرار، أصــــدر البيت الأبيض في الثاني عشــــر من يناير 2018 بيانا عن الرئيس الأمريكي ذكر فيه الشروط الواجب أن يتضمنها أي قانون يصدره الكونغرس لــــ" إصلاح عيوب" الاتفاق، كما اشترط على الحلفاء الأوروبيين إضافة" اتفاق تكميلي" للاتفاق الأصلي الموقع في 2015، مقابل عدم انســحاب أمريكي منه، ومن بين أهم الشــروط التي تضــمنها بيان الرئيس الأمريكي والتي على الكونغرس والحلفاء الأوروبيين القبول بها مقابل الحفاظ على الاتفاق تتلخص في:(33)

1. ضــرورة إنهاء ما يسـمى "بنود الغروب" التي تحد زمنيا القيود المفروضـة على البرنامج النووي الإيراني وأن تكون بنود الاتفاق مفتوحة زمنيا وليست محددة بمجال زمني معين كما نص اتفاق 2015.
2. وجوب عدم الفصـل بين برنامج إيران النووي وبين برنامجها لتطوير الصـواريخ الباليسـتية بعيدة المدى (أصبحت إيران بذلك قادرة على استهداف القوات الأمريكية المتمركزة في مياه الخليج العربي، وأيضـا القواعد الأمريكية في دول المنطقة، كما بات في مقدور صـواريخها اسـتهداف أراضـي الكيان الإسـرائيلي المحتل، وهو ما يعد خطا أحمرا، لاسـيما في عهد الرئيس ترامب الذي أظهر حماساً كبيرا في الالتزام بحماية أمن إسرائيل).

3. ضـرورة السماح للمفتشين الدوليين بالتفتيش النووي حتى داخل المنشأت العسكرية الإيرانية وهو ما اســتنكرته طهران معتبرة أن هذه المنشــآت لا يمكن أن تكون مســتباحة لأنه أمر يتعلق بالسيادة الوطنية.
4. ضــرورة التصــدي لتدخلات القيادة الإيرانية في دول المنطقة مثل ســوريا واليمن والعراق ولبنان.

وبالمثل كان رد الجانب الايراني امام تصـــريحاته لا يعلو قوة عن الجانب الاميركي، فالرئيس روحاني في أكثر من مناســبة وبالتلفاز يصــرح بالتحذير الايراني في حال انســحاب الولايات المتحدة من الاتفاق بشكل لم يحصل له مثيل في تاريخها وهو ان الولايات المتحدة ستندم على ذلك.

اذ لا تضــارب بين الإبقاء على الاتفاق، وبين إقرار عقوبات اقتصــادية جديدة عليها فرفع العقوبات الاقتصادية عنها، الذي تم بموجب توقيع الاتفاق النووي، لم يسهم في تحسين المؤشرات الاقتصادية في إيران ولم تتحقق المكاسب المتوقعة، بل على العكس من ذلك، فقد استمر الركود والتضخم يخيم على الاقتصاد الإيراني.

خاتمة:

يتضــح في ضــوء دراســتنا للملف النووي الايراني والتأثيرات الاميركية في الحد منه، انه رغم مضــي ثلاثة عقود ونصــف العقد من العقوبات والعزلة التي تعيشــها الجمهورية الاســلامية الايرانية جراء ملفها النووي، الا انها عازمة على الاستمرار بنهج تطويره، وابعاث رسالة لقادة العالم، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية بانها غير خائفة ولن تتنازل عن مواقفها وطموحها وحلمها تجاه منطقة الشرق الاوسط بالتهديدات والعقوبات.

كذلك ما تقدم لم يمنع الولايات المتحدة الامريكية، وغيرها من الدول المتحالفة حول سـياسـتها تجاه إيران في الاســتمرار بمحاصــرتها وعزلها على المســتويين الاقليمي والدولي في صــلب اولوياتها،

والضـــغط على مجلس الامن بفرض عقوبات صـــارمة ضـــدها وتكثيف الضـــغوط تجاه الدول التي تساندها.

ووفق ما تقدم وفي ظل الواقع وبناءا على ما سبق من تحليل، توصلت الدراسة الى النتائج الاتية:

1.ان اصـــرار إيران على الاســـتمرار في اجندتها النووية رغم الضـــغوط التي تتعرض لها يعد انجازا لسياستها على اعتبار انه اضاف لها نوع من القوة مثل تهديدا للقوى المنافسة لها سوى في داخل اقليمها ام خارجه.

2. ان مخاطر المواجهة المؤكدة ســـتكون في مقدمة الخيارات المســـتقبلية المطروحة في حالة اســـتمرار الجانبان الايراني والاميركي على عدم التنازل عن رؤيتهما المختلفة تجاه الملف النووي.

3. رغم اختلاف مواقف ادارة الرئيســين الأميركيين الســابق باراك اوباما والرئيس الحالي دونالد ترامب حول السعي الايراني المتواصل للحصول على السلاح النووي الا انهما يتفقان ان بقاء بلدهم الحارس المحافظ على الامن والتوازن هي من صلب اولويات سياسة البلد.

4. ان قرار الانسحاب الاميركي من الاتفاق النووي الايراني، وبغض النظرعن اسباب استمراره ودوافعه ادخل البلدين في ازمة جديدة، فضـــلا عن ردود الافعال الدولية المتباينة ما بين مؤيد ورافض لأسباب تتعلق بمصالح كل دولة.

المصادر:

1. تلا عاصم فائق، التسلح النووي الايراني وتأثيراته الاقليمية والدولية، مجلة حمورابي، العدد (19-20)، بيروت، مركز حمورابي للدراسات الستراتيجية، السنة (4)، صيف-خريف 2016، ص 109
2. تلا عاصم فائق، م.س.ذ، ص89.
3. المصدر نفسه، ص104.
4. تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة – التعاملات السرية بين اسرائيل وإيران والولايات المتحدة الامريكية، القاهرة، مكتبة مدبولي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بلا سنة، ص311.
5. ايناس عبد السادة، د. عي حسين العيساوي، مجلة قضايا سياسية، العدد (1)، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد 16،2009، ص101. ينظر ايضاً: عمرو عبد العاطي، تداعيات الانسحاب الاميركي من الاتفاق النووي الايراني، مجلة السياسة الدولية، تحليلات – شرق اوسط، القاهرة مركز الاهرام للدراسات السياسية ولاستراتيجية 2018/5/20،
6. تلا عاصم فائق، م.س.ذ، ص109.
7. حسين حافظ وهيب، السياسة الخارجية الايرانية بين البرغماتية والمبدئية في الموقف من العراق، اوراق دولية، العدد (134)، بغداد، مركز دراسات دولية – جامعة بغداد، ايار 2004، ص17.
8. خضر عباس عطوان، د. علي حسن نيسان، تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد 472، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران 2018، ص 138.

9. احمد سليم البرصان، التوجهات الجديدة في السياسات الاميركية في الشرق الاوسط، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد 76، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، السنة 20، صيف 2016، ص 70.
10. ايمن عبد الكريم حسين، القوة الناعمة وتوظيفها في الاستراتيجية الاميركية الشاملة تجاه الشرق الاوسط، مجلة حصاد البيان، العدد 8، بغداد، مركز البيان للدراسات السياسية ولاستراتيجية، تموز – اب 2016، ص 46-47. ينظر ايضاً عبد الفتاح على الرشدان، رنا عبد العزيز الخماش، تركيا والبرنامج النووي الايراني حدود الاتفاق والاختلاف (2002-2016)، ط1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص18.
11. محمد سعد ابو عامود، الخيارات الصعبة مستقبل السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية ولاستراتيجية، يناير 2015، المجلد 50، ص73.
12. احمد عبد الامير الانباري، م.س.ذ، ص198.
13. (27) Paul K. Kerr and Kenneth Katzman, Iran Nuclear Agreement U.S. Exit, Congressional Research Service, July 20, 2018, p6- and 8
14. محمد بو بوش، العرب والشرق الاوسط في السياسة الاميركية، مجلة المستقبل العربي، العدد (462)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، اب 2017، ص21.
15. المصدر نفسه، ص22.
16. كريستين كنيب ، انسحاب ترامب من الاتفاق النووي ..اسفين في العلاقات عبر الاطلسي ، انترنيت ، www.google.com

17. عمارة فرحاني و نــــوال قمادي، الاتفاق النووي الإيـــراني وانعكاساته علـــى العلاقات الأمريكية- السعوديـــــة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية غير منشورة، جامعــة العربــي التبســي – تبســة –كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسـم العلـوم السياسية ، ص (34-38) . ينظر أيضا: (50) حيدر الخفاجي ، المناورات العسكرية الايرانية : الاهداف والرسائل ،مجلة حصاد البيان ، العدد 14،بغداد ، مركز البيان للدراسات السياسية والستراتيجية ،ت1،ت2،ك1 2017 ،ص31.

18. Nict Cunningham. Oil price. To fal or fly depending on iranhan nuclear talks,oil price.com.30 march 2015. P,55.

19. Seyed Hossein Mousavian & Mohammad mehammad Mehdi Mousavian, buildian on the Iran Nuclear Deal for International Peace and Security , Journal for peace and nuclear disarmament ,2018,vol.1,No.1,pp.180-181.

20. Cinelli & Balmer, Deals and warm words flow as Iran president visits Europe, Reuters USA, 2016: http://www.reuters.com/article /us-iran-europe-rouhani

21. Suzanne Maloney, Done deal: As the Iran nuclear agreement is implemented, sanctions and prisoners are released, Brookings Institution, 2016: http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2016/01/17-iran-nuclear-deal-sanctionsrelief-prisoner-release-maloney

22. مصطفى اللباد، الاتفاق النووي وتداعياته الجيو-اقتصادية على قطر والإمارات، صحيفة السفير، 15يوليو 2015، ص 53. ينظر ايضاً: عمرو عبد العاطي، تداعيات الانسحاب الاميركي من الاتفاق النووي الايراني، مجلة السياسة الدولية، تحليلات – شرق اوسط، القاهرة مركز الاهرام للدراسات السياسية ولاستراتيجية، 2018/5/20

23. المصدر نفسه، ص 54.

24. Paul K. Kerr and Kenneth Katzman, op.cit, p 25.

25. Ipid, pp 26-28.

26. ياسين سلمان العبادي، القدرات الدفاعية لمجلس التعاون الخليجي ودورها في تعزيز امن الخليج العربي، اطروحة دكتوراه، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2016.

27. 2018، ص196. Ceasing U.S. Participation in the JCPOA and Taking Additional Action to Counter Iran's Malign Influence and Deny Iran All Paths to a Nuclear Weapon," Presidential Memoranda, May 8, 2018.

28. Senior Administration Officials Hold A Background Briefing Via Teleconference on Iran," January 12, 2018; "Director For Policy Planning Brian Hook Holds A State Department News Briefing Via Teleconference on the JCPOA Joint Commission Meeting," March 21, 2018.

29. Robert Einhorn, "A Verdict on Iranian Military Nukes Won't Kill the Deal," The National Interest, November 30, 2015. November 30, 2015

30. Iran Nuclear Agreement: The International Atomic Energy Agency's Authorities, Resources, and Challenges, U.S. Government Accountability Office, GAO-16-565, June 2016.
31. ([4]4)Statement for the Record Worldwide Threat Assessment of the US Intelligence Community, Senate Armed Services Committee, February 9, 2016.p 7.
32.) Mohammed Cherkaoui, Trump's Withdrawal from the Iran Nuclear Deal: Security or Economics? Reports, 10 May 2018, pp 6-8.
33. Ipid, p9.
34. نوار جليل هاشم، القدرات النووية الاسرائيلية، ومستقبل الخيار العسكري ضد إيران، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 14، بيروت مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الرابعة، ربيع 2015، ص 109 – 110
35. انترنيت: ردود الافعال الدولية على انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الايراني، وكالة مونتي كارلو الدولية، 2018/5/8 www.mortcaloo.com

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مدارات إيرانية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد 04: يونيو 2019

رقم التسجيل: VR.3373.6322.B

مدارات إيرانية (دورية دولية علمية محكمة)

Iranian orbits

International scientific periodical journal







مجلة مدارات إيرانية علمية دولية محكمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا- برلين، تعنى بالشأن الإيراني داخليًا وإقليميًا ودوليًا

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2626-4927

Journal of Iranian Orbits

Is An international Scientific Periodical journal issued by the Democratic Arabic Center –Germany- Berlin

It aims at Publishing Studies and Research on Iranian affairs internally, regionally and internationally.

Registration number : VR. 3373 – 6322. B

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية - برلين- ألمانيا

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : ***orbits@democraticac.de***

شروط النشر

- تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة التي تلزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميًا، وعلى أن تكون مكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية التي لم يسبق نشرها.
- يقدم الأصل مطبوعًا على ورق (A4) بنسخة واحدة بحدود (10.000-5.000) كلمة بخط (Simpelied Arabic) على أن ترقم الصفحات ترقيمًا متسلسلًا.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في حدود صفحة مستقلة على أن يحتوى ذلك عنوان البحث، ويكون الملخّص بحدود (350) كلمة، على أن يحتوى البحث على الكلمات المفتاحية.
- أن تحتوى الصفحة الأولى من البحث على اسم الباحث وعنوانه، جهة العمل (باللغتين العربية والإنجليزية)، البريد الإلكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث في صلب البحث أو أية إشارة إلى ذلك.
- يُشار إلى المصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر البحث وتراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمّن: اسم الكتاب، ورقم الصفحة.
- يزوَّد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، ويراعي في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو الأبحاث في المجلات أو أسماء المؤلفين.
- تطبع الجداول والصور واللوحات على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الشكل إلى مصدره، أو مصادره مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.
- إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يشير فيما إذا كان البحث قد قدّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشر ضمن أعمالها، كما يُشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث أو المساعدة في إعداده.
- ألا يكون البحث قد نشر سابقًا، وليس مقدمًا إلى أية وسيلة نشر أخرى وعلى الباحث تقديم تعهّد مستقلّ بذلك.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.

- تخضع الأبحاث المنشورة لبرنامج الإستلال العلمي (Turnitin)
- لا يجـوز للباحـث أن يطلـب عـدم نشـر بحثـه بعـد عرضـه علـى هيئـة التحريـر إلا لأسـباب تقتنـع بها هيئة التحرير، على أن يكون خلال مدة اسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.
- يحـق للمحلـة ترجمـة البحثـو المنشـور فـي أعـداد المجلـة إلـى اللغـات الأخـرى، مـن غيـر الرجـوع إلى الباحث.
- ترسل البحوث على الإيميل (orbitd@democraticac.de)
- تخضـع الأبحــاث لتقـويم سـرّي لبيــان صــلاحيتّها للنشــر، ولا تعـاد البحـوث إلــى أصــحابها سـواء أقبلت للنشر أم لم تقبل، وذلك وفق الآلية التالية:

أ. يبلغ الباحث بتسلّم المادة المرسلة للنشرة خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.

ب. يخطــر أصــحاب الأبحــاث المقبولــة للنشــرة موافقــة هيأة التحريــر علــى نشــرها وموعـد نشـرها المتوقّع.

ت. الأبحــاث التــي يـرى المقوّمــون وجـوب إجـراء تعـديلات أو إضــافات عليهـا قبـل نشـرها تعـاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحددة، علي يعملوا على إعدادها نهائيًا للنشر.

ث. الأبحاث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

فهرس المحتويات

كلمة رئيس التحرير

يصدر هذا العدد في ظل ظروف استثنائية حيث تشهد المنطقة توترًا متصاعدًا فالأزمات تتراكم والتنافس في أعلى ذروته، يتزامن معه تصعيد عسكري تتخلله الدبلوماسية المنضبطة أحيانًا وغير المنضبطة أحيانًا أخرى حيث تتوالى التصريحات بين قوة شرق أوسطية لا يستهان بقدراتها السياسية والدبلوماسية لعمق ارتداداتها الإقليمية يقابلها أكبر قوة عالمية تقود العالم وتتفوق اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا على ما عداها من القوى.

فبين التجديد والتذكير بفتوى تحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل بما تتضمنه من أسلحة نووية وكيميائية وميكروبية وبين المناداة بعدم التخلي عن البرنامج الصاروخي، تصدر تصريحات تؤكد عدم وجود النية والقرار بشن حرب على طرف النزاع المعني، نلاحظ تارة تطرح اشتراطات لعل من بين أهمها ضرورة تعديل سلوك طرف النزاع، وأخرى يظهر الاستعداد للتفاوض دون شروط محددة مسبقًا.

تدور هذه الإشكالات وقد يستغرب بعض المحللين وقيادات دول المنطقة من كل ما يصدر من أطراف الأزمة المتراكمة والتي تضرب جذورها في عمق العلاقات ما بين هذان الطرفان الذين ما أن يتوافقا حتى ينهار هذا التوافق وتبرز الاختلافات الجوهرية بالمواقف والسياسات والأهم من ذلك المصالح الإستراتيجية لكليهما في المنطقة_ العراق وسوريا واليمن ولبنان زائدًا المضائق والخلجان والبحار_ وكذلك قضايا مهمة ومصيرية كصفقة القرن والتبادل التجاري مع الصين. الخ.

ملفات عديدة وشائكة لأنها تتعلق بمصالح واستراتيجيات تهم شريان الاقتصاد العالمي ألا وهو النفط وجيوبولتيكا دول النفط وخطوط التجارة والنقل العالمي _ حزام الحرير _ ، هذا الأمر ومن بين جملة من القضايا التي ذكرناها تتلخص طرق حلها بقبول طرفي الأزمة المتغيرات العالمية الجديدة والتي تفرض نفسها بقوة على الساحة الدولية عمومًا ومنطقة الشرق الأوسط خصوصًا. سيما وأن الحصار الاقتصادي وتدهور العملة وتخلخل هيكل الصادرات القائم على النفط بشكل كبير والذي قد برزت انعكاساته على أحد أطراف هذه الأزمة مما قد يدفعها إلى مزيد من استخدام أنصارها في المنطقة لإحداث ارتدادات كبيرة تؤثر بقدرٍ عالٍ من التأثير على الطرف الآخر لهذه الأزمة والذي قد يساهم بتغيير مكامن القوة في المفاوضات التي لابد أن تجري بينهما طالت الفترة الزمنية أم قصرت. لأن كلا طرفي الأزمة يدرك تمامًا قوة الضرر الذي قد يصيبه لو جعل الطرف الآخر يتلمس أنه خاسر، إضافة إلى إدراك كليهما بوضوح لمرافق وآليات صنع القرار لكليهما حيث الدراية والحكمة والحسابات الدقيقة والصبر والتفاوض ذو النفس الطويل والذي لا يفضي

إلى مواجهة مسلحة كما توقع البعض أو يتوقع وإنما يسعى الطرفان لترتيب الظروف التي تفضي الى إعادة توزيع مراكز القوة و النفوذ أو الحفاظ على ما جناه أحد الأطراف من مكاسب عميقة الأثر في المنطقة.

لذا يسعى صناع القرار لأطراف الأزمة إلى إدارتها بحنكة سياسية عالية واللجوء الى كل أنواع التفاوض من التفاهم وتوثيق المشتركات وصولًا إلى المساومة والردع والسعي للتغيير في بعض مراكز النفوذ في مناطق التنافس والتوتر الشديد.

من هنا طرح باحثوا هذا العدد تقريرًا استراتيجيًا وتحليلًا سياسيًا وتقدير الموقف إضافة الى البحوث العلمية المحكمة التي اعتادت المجلة على نشرها.

وهنا أقدم خالص امتناني لرئيس المركز الديمقراطي الأستاذ عمار شرعان والى الهيئة العلمية وهيئة التحرير ،إضافة الى باحثينا الكرام على ما قدموه من جهود لإصدار هذا العدد.

رئيس التحرير

ا.د. نداء مطشر صادق الشرفه

مدير المركز الديمقراطي_ بغداد

يونيو_ حزيران_ 2019

التقرير السياسي: القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط

Political Report: Iran's soft power in the Middle East

الدكتور إياد المجالي

أستاذ مساعد – مدير الاستشارات جامعة مؤتة

Dr.iyadmajaly@gmail.com

الدكتور علي طارق الزبيدي

كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة العراقية

الأستاذة هيبة غربي

باحث أكاديمي – الجزائر

Hibapolitique1980@hotmail.fr

الملخص:

يُعد مفهوم القوة الناعمة أحد المتغيرات الأساسية في حقل العلاقات الدولية وأصبح للقوة الناعمة دور كبير في السياسات الخارجية للفواعل الدولية ، وفيما يخص الجمهورية الإسلامية الإيرانية فقد أعطت أهمية كبيرة للقوة الناعمة لأنها تمتلك مصادر تلك القوة مما جعلها تنجح في توظيف تلك الأبعاد الناعمة في سياستها الخارجية في الشرق الأوسط ، من أجل تحقيق ما تسعى إليه من أهداف وحماية مصالحها الجيوسياسية ومواجهه التحديات على الصعيدين الإقليمي والدولي وقد بينا في دراستنا هذه الأسس الفكرية التي قامت عليها هذه القوة التي اعتمدت عليها الجمهورية الإيرانية في سياستها الخارجية ، ودور تلك القوة في توجهات سياسة إيران الخارجية بالإضافة الى تناول كيفية توظيف القوة على اعتبار ان أهم (الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية) أهم وسائلها، وذات دور وتأثير على واقع ومستقبل المشاريع السياسية الإيرانية في المنطقة العربية والإقليم.

كما يناقش التقرير في هذا الإطار إشكالية قدرة إيران في توظيف القوة الناعمة في سياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط، وإمكانية تحقيق أهداف ومصالح وتطلعات النظام السياسي الحاكم في إيران منذ ثورة 1979م، بالإضافة الى تحديد دور هذه القوة على سلوكيات السياسة الخارجية وحدود تأثيرها في المجتمع الدولي.

Abstract:

The concept of soft power is one of the fundamental variables in the field of international relations. Soft power has become a major role in the foreign policies of international feuds. In the Islamic Republic of Iran, it has given great importance to soft power because it possesses the resources of this force. In order to achieve its goals and protect its geopolitical interests and face challenges at the regional and international levels. In our study, we have demonstrated the intellectual foundations on which this force was based, The role of this force in the orientations

of Iran's foreign policy, as well as how to use force as its most important means (diplomatic, cultural and economic) with a role and impact on the reality and future of Iranian political projects in the Arab region and the region

The report also discusses Iran's ability to use soft power in its foreign policy towards the Middle East and the possibility of achieving the goals, interests and aspirations of the ruling political regime in Iran since the 1979 revolution, as well as determining the role of this force in foreign policy behavior and limits of influence in the international community.

مقدمة :

إن القوة الناعمة من أهم أدوات تنفيذ وتحديد السياسة الخارجية وتوجهاتها السياسية منها والعقائدية والثقافية، كما تشكل أبرز المتغيرات الأساسية في حقل العلاقات الدولية ولها دور كبير في فهم السياسيات الخارجية للفواعل الدولية ومدى تأثيرها، خاصة بعد تراكم هذا الكم الهائل من المعرفة إثر ثورة التكنولوجيا ووسائل الاتصال التي تنامت بشكل كبير في العقدين الماضيين، مما هيأ الظروف الموضوعية في القدرة على مراقبة السياسات وتقييمها، فيما يخص الجمهورية الإيرانية فقد استثمرت إستراتيجيتها هذه الأداة في سياستها الخارجية ووظفت إمكانياتها ومصادر قوتها الناعمة في تحقيق أهدافها ومصالحها في دول الجوار، اعتمدت مرتكزات هذه القوة عبر تفاعلها مع المتغيرات الدولية المتسارعة مما انعكس على توجهاتها ومكانتها إقليميا ودوليا.

في جانب تحديد الإطار العام لهذا التقرير حول القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط، لابد بداية من تناول أهمية التقرير التي تكمن في تسليط الضوء على أداة غاية في الأهمية من أدوات النفوذ ووجه آخر من أوجه الصراع ، التي اكتسبت اهتمام الأنظمة السياسية في المنطقة العربية والمجتمع الدولي، وتوضيح تفاعلات دور هذا النوع من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية وحدود تأثيرها وتوجهاتها في الشرق الأوسط.

بينما يسعى هذا التقرير لتحقيق أهداف موضوعية علمية من خلال الإجابة على تساؤلات حول كيفية استثمار وتوظيف إيران للقوة الناعمة وإمكانيتها وأدواتها الدبلوماسية والثقافية والعقائدية، هذا بالإضافة الى تفسير مجالات ومسوغات استخدام القوة الناعمة وتحديد مصادرها وابرز الدلائل والمؤشرات على تأثيرها في مناطق النفوذ الإيراني .

فقد استدل التقرير على فرضية مفادها ان للقوة الناعمة الإيرانية مصادرها السياسية والثقافية وقيمها العامة التي أصبحت من الأساسيات التي يعتمدها النظام السياسي الحاكم في تنفيذ سياسته الخارجية، نظرًا لإمكانيتها من امتلاك مقومات هذه القوة الصاعدة التي مكنتها من فرض إرادتها والتأثير على فكر ورأي أطراف عدة في دول الجوار والسيطرة على عقول وأفكار الآخرين من شعوب المنطقة، فقد وظفت هذه القوة لتحقيق مكانة مؤثرة في الإقليم والمجتمع الدولي، بحيث أضحت إيران احد أهم الأطراف الدوليين المؤثرين في توازنات القوى في المنطقة الشرق أوسطية، بما ينسجم مع الإطار النظري لنظريات العلاقات الدولية

وبالتحديد المدرسة الواقعية ومرتكزاتها، في حين تطلب اعداد هذا التقرير منهجية علمية موضوعية في معالجة البيانات وتحليلها، لذلك استخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتفسير دور للقوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط.

هيكل التقرير: -

- الإطار العام
- الأسس الفكرية للقوة الناعمة الإيرانية
- توظيف القوة الناعمة الإيرانية ووسائلها (الدبلوماسية و الثقافية والاقتصادية)
- دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبلها في الشرق الأوسط
- الخاتمة والمراجع.

1 . الأسس الفكرية للقوة الناعمة الإيرانية

الدكتور إياد المجالي

1.1 المفهوم الاصطلاحي: يُعد مفهوم القوة الناعمة محوري في فهم التفاعلات الدولية ، فهو يرتبط بمجموعة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ويمثل الأساس الفكري الذي تعتمد عليه أدوات تنفيذ استراتيجية الدولة تجاه المحيط الدولي،خاصة وأن التفسير العلمي لمفهوم القوة يستند الى مضامين نظرية ورمزية تشير بمجملها الى انها سيطرة شخص على عقل وأفعال شخص آخر أو "القدرة على التأثير"[(1)] ، ويعرفها مودي لسكي بأنها استخدام الوسائل المتوفرة لدى الدول من أجل الحصول على سلوك ترغب في تتبعه دول أخرى[(2)]، لذلك لا يقتصر مفهوم القوة على القوة العسكرية أو الاقتصادية أو على وسائل الإكراه المادي بل يشمل كل مقومات القوة المادية والمعنوية فهي تحدد مكانة الدولة في المجتمع الدولي وطبيعة العلاقات الدولية مع الأطراف الدولية الأخرى، فهي تشكل قدرة أحد الأطراف على فرض إرادته وسيطرته على الطرف الآخر وجعله يقوم بالعمل الذي يحقق مصالح الطرف الأقوى بكل الوسائل المادية والمعنوية.

في حين بدأ مفهوم القوة الناعمة يشهد انتشاراً واسع النطاق في الحقول الأكاديمية والخطاب السياسي، ليُفسر بأنه نقيض للقوة الخشنة ويُعني بقدرة الدولة على صياغة خيارات الآخرين في الحصول على ما تريد عبر الجاذبية والاستقطاب بدلًا من الإكراه والعنف، بحيث تكون القوة الناعمة أداة تجعل الأطراف يريدون ما تريده أنت، من خلال استثمار موارد كالثقافة القيم السياسية البراقة والسياسة الخارجية القائمة على الدبلوماسية والحوار والتعاون الاعتماد المتبادل، كذلك "يقول فرانك فايبرت: أن التعريف الواسع للقوة الناعمة يأتي من نظرية العلاقات الدولية التي تشير إلى تحقيق الأهداف عن طريق الإقناع والتعاون بدلًا من استخدام القوة المسلحة أو العقوبات الاقتصادية أو غيرها من إشكال الإكراه"[(3)].

إن ظهور هذا النوع من القوة بعد الحرب العالمية الثانية كأداة للسياسة الخارجية وتشكلها كنظرية في علم السياسة، جعلها ذات علاقة مباشرة بازدياد تأثير وسائل الاتصال الجماهيري، فقد استند الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الغربي والاشتراكي وتعزز باعتماد الاتحاد السوفيتي على نشر الإيديولوجية الشيوعية طوال الحرب الباردة مع الولايات المتحدة ، فقد اعتمدت هيمنة على العقول والميول، فظهرت تبعًا لهذا التوجه دعوات دولية لاعتماد الوسائل السلمية في حل الصراعات الدولية، لتخفيف عبء الخسائر البشرية والاقتصادية جراء استخدام القوة الخشنة، لذلك تولد شعور عام لدى الدول العظمى بأهمية الهيمنة

---

[1] David singer, International Influence, A formal Model ,the American political (Science Review,vol51,1987),p.420

[2] روبرت غلين ،الحروب والتغير في السياسة الدولية ، ترجمة : عمر سعيد الأيوبي ،ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 5009،ص51.

[3] Frank Vibert, Soft Power and international rule-making, liberal institute, Berlin 2008 ,pp.5-6.

والغزو الثقافي واستثمار أدوات التأثير على الدول الأخرى بما يصب في مصالحها حيث باتت من أكثر الأساليب استخداماً[1].

1.2 أيديولوجية الثورة: تمكنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ ثورة 1979م من استثمار مقومات القوة الناعمة باعتبارها مصادر أساسية تسعى لتحقيق مصالحها، خاصة وأنها تمتلك ترسانة كبيرة من هذه المقومات الثقافية والقيم السياسية والاستراتيجيات السياسة الخارجية حملها نظامها السياسي الثيوقراطي الحاكم، الذي تأسس على مبادئ والمعتقدات الدينية التي يؤمن بها الشعب، مما أكسبها قوة ناعمة في محيطها العالمي، فجاءت الايدولوجيا إحدى أهم الأسس التي قامت عليها القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط، بما تحويه من قيم سياسية نابعة من طبيعة الفكر السياسي المؤدلج الذي تسلم زمام السلطة عقب الثورة، رغبت هذه السلطة بالعمل على تقديم هذه القيم للانتشار والتصدير، بعد ان لاقت تأثيرا كبيرا في دول الجوار وأغلب دول الإقليم الشرق أوسطي، لتصبح هذه القيم ذات الطابع الديني الإسلامي من أهم المؤثرات السياسة الخارجية الإيرانية التي أعطت الثورة الإسلامية الإيرانية قوة ناعمة في محيطها وظفت له جميع الإمكانيات لإقامة نظام إسلامي عالمي.

غيرت هذه الثورة المؤدلجة عقائديا مجريات الحياة في إيران والعديد من دول الإقليم الشرق أوسطي، فقد استخدم النظام السياسي الديني الحاكم لإيران أدوات الأيديولوجيا الدينية لتأثير والتغلغل في العراق وسوريا واليمن والبحرين ولبنان والسعودية وبنسب متفاوتة لباقي دول الخليج العربي، لأنها قامت على أسس ومبادئ ومعتقدات دينية شيعية يؤمن بها مكون واسع من شعوب المنطقة، وبناء حواضن اجتماعية في الخليج العربي والشرق الأوسط، تتقبل وتؤيد طرحها التوسعي ذو الأبعاد الطائفية، بشرتهم بالسلام والسعادة وأوجدت لهم أملًا بالتحرر من قيود الاستغلال الذي تمارسه أنظمتهم الحاكمة والقوى الكبرى[2].

خاصة وأن الأيديولوجيا هي تعبير عن الأفكار والاتجاهات العامة التي حملتها الثورة الإيرانية والتي تضمنت منظومة من القيم سعت أجهزة النظام السياسي الديني الحاكم للجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى تصديرها وتوسيع قاعدة انتشارها، مما اكسبها تأثيرًا كبيرًا في السياسة الخارجية وفي ردود أفعالها تجاه المتغيرات الإقليمية والدولية، بمسوغ ارتباطها الوثيق بالدين ورفضها الفصل بين السياسة والدين في ممارسة صنع القرار الخارجي بأسس الحكومة الإسلامية والأممية الدينية ومبدأ الحياد[3]، وعدم التبعية لأي تكتل

1الباحثون السوريون، مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية، شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت، 2015، http://www.syr-res.com

2محمدي ، منوجهر، الثورة الإسلامية في إيران مقارنة بالثورتين الفرنسية والروسية ، تعريب : حيدر نجف ، ط1 ، دار المعارف الحكمية ، لبنان2010، ص193.

3العواملة، خالد، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992، ص518

سياسي دولي واستقلال متكامل، وتطبيق هذه الرؤى العقائدية على جميع بلدان الإقليم ودول الجوار، مما عزز توجه النظام إلى مبدأ تصدير قيم الثورة كأحد السبل لحماية منجزاتها وتجسيدها على أنها نموذج يقتدى على كافة شعوب العالم الإسلامي اتباعها، إذن هي ثورة مؤدلجه بطروحات فكرية وبمبادئ إسلامية شيعية تعد من أقوى المصادر في توليد ترسانة القوى الناعمة الإيرانية[1]، وهذا يفسر قدرة الدين كمحدد مهم للغاية في إيجاد القوى الناعمة وتحقيقه القدرة على جذب المسلمين وغير المسلمين بنهج وخط ثوري عقائدي.

1.3 دور النظام السياسي في رفد القوة الناعمة لإيران: المسوغ الذي اكسب النظام السياسي الحاكم في طهران قوة ناعمة تمثل في أيديولوجيا فكرية عقائدية ارتكزت على الدين الإسلامي والمذهب الشيعي، امتلك بها نفوذًا وتأثيرًا بين أغلب المسلمين قبل أربعين عام، نظراً للقوة العقائدية التي استطاعت جذب وجلب أغلبية كبيرة من المسلمين بواسطة الطروحات الروحانية العقائدية، يتضح منها تأثير العامل الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية عبر حقب تاريخية متعاقبة لحكم التيارات الفكرية الدينية المحافظة منها والإصلاحية للسلطة السياسية في إيران، مما يدل على قوة المؤسسة الدينية الشيعية التي سبق لها وأطاحت بالشاه نشاه محمد رضا بهلوي صاحب السلطة العلمانية القوية والقوة المذهلة من الإمكانيات العسكرية والأمنية، خدم الاستراتيجية الأمريكية حتى بات رمزًا عنيداً للقوة الإقليمية قبل سقوطه، لتأتي الثورة الإسلامية الإيرانية وتثبت مكانه أيديولوجيا ما زالت تحكم وتتحكم في إيران والجيوب الشيعية في دول الإقليم مؤثرة في المجتمعات المحيطة بشكل قوي ومباشر[2].

في هذا السياق توصف الثورة بأنها حملت مضموناً فكرياً إسلامياً منذ اليوم الأول وأنها لازالت محتفظة بقدرتها على التأثير نتيجة لقدرتها على تطوير نفسها بأفكار ورؤى أممية إسلامية تسعى الى تطبيق الإسلام الشيعي على جميع البلدان العربية، بالإضافة الى رفض القوميات التي تسببت بشرذمة العالم وقسمت الأمة الإسلامية، كما أن الاستراتيجية التي وضعت بهذه الرؤى استندت إلى الأصول الدينية الشيعية وأسس المذهب الشيعي الاثني عشري[3].

كما ويشكل النظام السياسي الإيراني خصوصية في إستراتيجيته وصنع قراراته ، لذلك يعد من أبرز الأسس التي قامت عليها القوة الناعمة، خاصة في جانب الهيكل التنظيمي لمؤسساته او لنظرية ولاية الفقيه التي أعطت المرشد الأعلى – الوالي الفقيه الصلاحيات المطلقة على أرض الواقع، حيث تطغى هذه

1كلام، صادق زيبيا، الصحوة الشيعية بوصفها قوة ناعمة، تحليل إخباري، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، www.studies.aljazeera.net

2اللباد, مصطفى, حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه, ط1, دار الشروق,القاهرة,2005,ص6

3نصار, مرنا وليد, المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط (2003 - 2015), المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين,www.democraticac.de

الصلاحيات على الدستور والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فهذا الجانب من تأثير النظام السياسي في صنع القوة الناعمة بات محوري ومركزي في إدارة الملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد وخارجها، بمسوغ أن سلطة النظام السياسي بهذا الإطار تتوافق مع طبيعة الثورة ومقتضياتها.

إن قوة النظام السياسي ضمن هذا السياق تنعكس من ممارساته السياسية غير التقليدية وتطبيق نوع نادر من الديمقراطية الدينية، حفظها الدستور الإيراني لعام 1979م وتعديلاته 1989م، ليحقق نفوذاً للنظام السياسي مرتبط بنص المادة (56) التي تنص على السيادة المطلقة على العالم وعلى الإنسان (لله) عز وجل، الذي منح الإنسان حق السيادة على مصيره الاجتماعي، ولا يحق لأحد سلب هذا الحق الإلهي أو استغلاله[1]، هذا يفسر قوة النظام وقدرته على التأثير في العالم الخارجي واستقطاب عدد من مكونات المجتمعات العربية والإسلامية حول هذا النهج السياسي، باعتباره احد مصادر القوة الإيرانية الناعمة المؤثرة في سياستها الخارجية.

1.4 هوية المجتمع الإيراني: بينما تشكل الهوية الإيرانية ركن أساسي من الأسس التي قامت عليها القوة الناعمة في الشرق الأوسط، فقد تميزت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإرث حضاري فارسي ممتد لآلاف السنين أمتزج بالثقافة الإسلامية، انعكست بشكل واضح في ثقافة المجتمع الإيراني وهويته الحضارية من خلال دورها المحوري الذي ساعد على رفع رصيد القوة الناعمة وتحديد سلوكها السياسي، لاعتبار موضوعي يوضح أنها متغيرات مجتمعية ذات صلة وثيقة بردود أفعال النظام السياسي الديني الحاكم في طهران تجاه مختلف القضايا الداخلية والخارجية، فالقوة الناعمة لإيران اقترنت بالمصدر الرئيس لجذب الآخرين وممارسة إقناعهم بالأفكار المراد نشرها وتصديرها والتأثير بهم حولها لتحقيق النتائج والأهداف المطلوبة، فهي بلا شك هوية المجتمع لأنها تتماثل بالتقاليد والأفكار والعقائد والمناهج الفلسفية والآداب والفنون في مجتمع بلاد فارس، حيث تجتمع هذه الثقافة على شكل قيم وممارسات شعبوية جماهيرية ونخبوية كثمرة لنشاط مرتبط بالبيئة الإيرانية، التي تُفعل قدرتها في التواصل مع الآخرين بمخزون كبير من الثقافة المنتج الطبيعي للتعدد العرقي والقومي والديني في إيران مما يولد القوة الناعمة والتأثير في الشرق الأوسط.

إن النشاط البشري لهذا التعدد يسعى لتنمية الوعي والاستفادة من التقدم العلمي من أجل تحقيق حياة ملائمة لشعوبها، لذلك تعد الحضارة التي ترتبط بالجانب الاجتماعي حصيلة تفاعل هذه المكونات المجتمعية ومجموعة الثقافات فيما بينها بشكل مستمر وتكاملي، مما انعكس بشكل أو بآخر على تأثيرها في العلاقات

---

[1] (56) مادة من الدستور الجمهوري الإسلامية الإيرانية لعام (1979م), ط1, المركز الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية, دمشق, 1985,ص71

الدولية لأنها ذات قدرة على جذب الآخرين[1]، في الجانب العملي يمكن إسقاط هذا التأثير من الموقع الجيوستراتيجي المحوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية البالغ الأهمية في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة التجانس الثقافي والحضاري مع الحضارة الإسلامية مما مكنها من رفد قوة إيران الناعمة ومنح صانع القرار السياسي الإيراني ثقة كبيرة وقدرة على توظيف الدين وكافة مقومات وعوامل ومصادر القوة الناعمة في تحقيق مشاريعه التوسعية وفي سياسته الخارجية ونقل قيم الثورة وتصديرها إلى العالم الخارجي.

1.5 السياسة الخارجية الإيرانية: في حين تشكل السياسة الخارجية أبرز الأسس التي قامت عليها القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط، خاصة وأنها تمثل سلوك النظام السياسي الإيراني وردود أفعاله تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية، فهي بلا شك أكثر الأسس تأثيراً في تحقيق الأهداف والمصالح الإيرانية التي تستثمر أدوات الدبلوماسية منها والاقتصادية أو العسكرية أو الدعائية، إلى جانب ما تمتلك من قيم وطروحات ومبادرات تعزز العلاقات الثنائية الإقليمية والدولية وبسلطة شرعية لحكام وصانعي القرار في الجمهورية الإيرانية.

لذلك يتناول الباحثون السياسية الخارجية الإيرانية بشكل من الاهتمام في المعالجة والتحليل، لحجم تأثيرها في محيطها الإقليمي والدولي، فهي المصدر الأهم للقوة الناعمة والمؤطر الأبرز لمصالحها وتوجهاتها ضمن أسس الدين الإسلامي الشيعي والدستور الإيراني لعام 1979 وتعديلاته 1989م الذي أعد لتحقيق هذه الرؤية، ورفض السياسة الخارجية كافة أشكال التسلط والخضوع للأجنبي على قرارات النظام السياسي الحاكم، برد فعل اتخذه صانع القرار السياسي للموائمة بين الخيارات المتاحة في تحقيق مصالح إيران وأهدافها، خاصة وأنه اعتمد مبادئ استقطبت شعوب المنطقة كأفكار وتوجهات تحررية واستقلالية في قراراتها ونهجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبناء هيكلها السياسي ضمن دستور إيراني انطلق به رأس النظام ومؤسساته المدنية والعسكرية من عقيدة دينية رفع شعار لا شرقية ولا غربية، تسعى إلى عدم اتباع أي محور دولي والحياد عن القوى الكبرى وتكتلاتها السياسية، مما انعكس على هوية إيرانية إسلامية شيعية ذات خصوصية دينية[2]، فهي تحقق الأهداف التي يسعى النظام السياسي الحاكم في إيران الوصول إليها من خلال القوة الناعمة بأقل التكاليف خلافًا للقوة الصلبة.

---

[1] نصار، المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط (2003 - 2015)، المركز الديمقراطي العربي

[2] أيزدي، بيزن، مدخل الى السياسة الخارجية الإيرانية، ترجمة سعد صباغ،ط1،الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000، ص201

2.دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبلها في الشرق الأوسط

أ. هيبة غربي

مثلت إيران واحدة من القوى الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط التي لديها مجموعة متنوعة من عناصر القوة الناعمة، فضلاً عن ميزات إيران نفسها، والتي سعت باستمرار لاستثمارها بصورة مثلى لتسويق سياساتها إقليمياً ودولياً، فالأيديولوجية الإسلامية والمذهب الشيعي والحضارة الفارسية القديمة تعد بمثابة عناصر تفوق في الدبلوماسية الشعبية الإيرانية، فضلاً عن خطابها السياسي الخارجي الموجه ضد الأنظمة الديكتاتورية وقوى الاستكبار العالمي ومناصرة القضية الفلسطينية ومعاداة إسرائيل، مثلت بمجملها مرتكزات السياسية الخارجية الإيرانية لتحقيق الغزو الناعم لدول الجوار والمنطقة، والتي مثلت بدورها أيضاً عناصر جذب للكثير من التنظيمات السياسية والعسكرية والتي تبنت بدورها نفس المفاهيم والمصطلحات.

بالمقابل فإنه على الرغم من النجاحات التي حققتها إيران في مجال توظيف القوة الناعمة، واجهت هذه الأخيرة مشكلة استيعاب التناقضات الناشئة بين خطابها السياسي وممارساتها الناعمة، ففي الوقت الذي تُسخر فيه إيران كل قواها الناعمة لإقناع العالم بنجاح نموذجها السياسي، تمارس في نفس الوقت سياسات خارجية صلبة تسعى إلى طمس الحدود وإلغاء سيادة الدول من خلال تدخلها المؤثر في شؤون الدول الأخرى(1).

هنا بالذات تحدث المفارقة بينما حققته إيران في مجال توظيفها للقوة الناعمة وبين سياساتها الخارجية الصلبة التي تسعى من خلالها إلى طمس الحدود وإلغاء سيادة الدول، خاصة وأن هذه القوة لها دور كبير في توجيه السياسة الخارجية لإيران. وهو ما نسعى الى تحليله في هذا التقرير.

المطلب الأول: سياسة إيران الخارجية

تُمثل سياسة إيران الخارجية دائماً إشكالية، سواء على المستوى التحليلي النظري أو على المستوى العملي، وهو ما سبب إرباكاً حقيقياً للمتعاملين معها؛ ومرد ذلك أنّ طهران لا تتحدث بصوت واحد، وأن ثمة معسكرين في إيران يتداول أن تلك المسألة، فضلاً عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقدة. ويلاحظ في الآونة الأخيرة، وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م تصاعداً في النفوذ الإقليمي لإيران؛ فهي تقبع على موقع جيوبوليتيكي متميز قدم لها فرصة كبيرة في استثماره لجهة الدفع بمشروعها التوسعي الدفاعي

[1]إلياس، فراس، "الركائز الرئيسية للدبلوماسية الشعبية الإيرانية"، مركز العراق الجديد، موقع: https://www.newiraqcenter.com، 10/05/2019.

والهجومي في نفس الوقت، بيد أنه، أي الجيوبولتيكي الإيراني، جعلها أيضاً عرضة للمخاطر في منطقة تتسم بالتوتر وعدم الاستقرار.

وعليه، تحاول إيران أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بغية لعب دور قيادي، يعكس قدراتها وإمكانياتها الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي، وإحساسها بالرسالة وهذا ما يُعد إحدى الإشكاليات التي واجهت إيران في سياستها الخارجية، حيث راوحت سياستها بين المثالية (العقائدية) والواقعية، بين القول والفعل. بالإضافة إلى أنها بلد نامي تفتقر إلى الإمكانيات الكافية لتنفيذ دورها الطموح، لاسيما أنّ هذا النفوذ الإقليمي جاء في كثير من الأوقات على حساب التنمية الإيرانية الداخلية واحتياجات المجتمع الإيراني، خاصة في ظل الحصار المضروب عليها، فضلاً عن الاحتجاجات الداخلية بسبب فشل سياساتها الاقتصادية الداخلية المعارضة لسياسة إيران الخارجية الطموحة ذات الكلفة العالية، وخاصة تدخلها في لبنان والعراق وفلسطين وغيرها من المناطق والأقاليم الأخرى، حيث استنفذ ذلك من مواردها[1].

وعلى هذا الأساس يمكن القول بان السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط قد مرت بثلاثة مراحل أساسية، المرحلة الأولى منذ نشأة الجمهورية الإسلامية سنة 1979، والمرحلة الثانية منذ الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990، أمّا المرحلة الثالثة والأخيرة، فهي المرتبطة ببدء ما يسمى بالربيع العربي. خاصة أنّ وصول تيار الإسلام السياسي في عدد من البلدان العربية، قد شجع إيران على أن تستفيد من ذلك الوضع وزيادة تأثيرها ونفوذها الإقليمي[2]، فبالإضافة إلى المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإيرانية المتمثلة في التعايش السلمي والحوار بين الحضارات، والسعي لبناء عالم يعيش في سلام ووئام بما يضمنه من ثقافات مختلفة، هذا إلى جانب العمل على إنهاء المواجهات بين الشعوب وإزالة أسباب التوتر بينها وبين مختلف الدول[3] وغيرها.

فهي تقوم أيضاً على نظريات جميعها تهدف إلى إعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط وفق أسس إيديولوجية استعمارية، تخدم مصالح القوى التي تهيمن على هذا الإقليم، والمستهدف أساساً فيها هو العالم العربي عبر تغييب أي دور له في هذه الاستراتيجيات، والقضاء على فاعليته السياسية والاقتصادية والحضارية أهمها: نظرية القومية الإسلامية "الشيعية"، نظرية تصدير الثورة الخمينية الإيرانية، واعتبارها أهم وظائف الدولة الإسلامية الإيرانية، لإقامة الحكومة العالمية العادلة، نظرية الولي الفقيه، نظرية أم القرى، التي تقوم على

---

[1] البطنيجي،عياد، "السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة"، مركز الدراسات الاستراتيجية، موقع: http://cssrd.org.lb،10/05/2019.
[2] عيسى، محمد ضياء الدين، "السياسة الإيرانية الراهنة اتجاه دول حوض النيل"، مجلة آفاق افريقية، م13، ع 46، 2017، ص 128.
[3] عيسى، "السياسة الإيرانية الراهنة اتجاه دول حوض النيل، ص 132.

مفهوم أنّ إيران هي مركز "الإسلام" العالمي، وأخيراً نظرية "الشرق الأوسط الإسلامي"، التي تفرض الهيمنة على الشرق الأوسط كاملاً وفي قلبه العالم العربي، وفرض قيام حكومة إسلامية عالمية تقودها إيران، وهيت تقاطع مع نظريات الشرق الأوسط الجديد والكبير والموسع "الأمريكية والإسرائيلية" على السواء[(1)].

إنّ أهم استراتيجية تقوم عليها إيران في توجيه سياستها الخارجية هو قدرتها على توظيف أدواتها وإمكاناتها الدبلوماسية ومنها كيف تنظر إلى مفهوم القوة الناعمة وما مصادر القوة التي تدير بها مصالحها في مناطق نفوذها، خاصة وان القوة الناعمة بالنسبة لإيران هي أهم الأدوات التي استخدمتها ولازالت تستخدمها في توجيه سياستها الخارجية، لذلك كان لا بد من تسليط الضوء على القوة الناعمة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبلها في الشرق الأوسط ضمن هذا التقرير.

المطلب الثاني: القوة الناعمة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبلها في الشرق الأوسط

يُثير توظيف القوة الناعمة كأداة للسياسة الخارجية التساؤل حول مدى قدرة الحكومات على توظيف هذه القوة وتوجيهها بصورة معينة نحو المستهدفين بها لتحقيق أهداف الدولة[(2)]. إيران دولة حالها حال الدول الأخرى لها من الإمكانات والموارد السياسية ما يؤهلها للاضطلاع بادوار إقليمية ودولية ذات شأن استراتيجي مؤثر، كما لها من الخصوصية السياسية في إدارتها للازمات في الشرق الأوسط من منطلق المصلحة القومية العليا[(3)]. وقد سعت هذه الأخيرة ومنذ قيام ثورتها الإسلامية، عبر طموح بناء ذاتها كقوة إقليمية كبرى، تنشر نفوذها في المجال الحيوي الذي يعتبر محيطها الاستراتيجي، أي توظيف شقين أساسيين من مفردات قوتها الشاملة، كالقوة الصلبة العسكرية تحديداً، إلى جانب القوة الناعمة التي تسعى من خلالها إلى بناء حواضن اجتماعية في الخليج العربي والشرق الأوسط، تتقبل وتؤيد طرحها التوسعي ذو الأبعاد الطائفية. وفي سبيل ذلك انطلقت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية الناعمة إلى مبدأ "**شد الأطراف أو الربط الاستراتيجي**"، القائم على ربط محركات الفعل السياسي الشيعي في البلدان الأخرى بالإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، فذهبت باتجاه الدعم السياسي والعسكري لحزب الله في لبنان، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وجماعة خط الإمام في الكويت، مستندة إلى دستورها الذي يعطيها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول. تحت ذريعة نصرة المظلومين والمستضعفين في الأرض[(4)]. إضافة إلى ذلك

---

[1] الياس، "الركائز الرئيسية للدبلوماسية الشعبية الإيرانية"،

(2) علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2019، ص 61،

(3) فراس الياس، "**مستقبل مكانة إيران في الشرق الأوسط**"، 2017، ص 102.

(4) **المرجع نفسه**، ص 126.

توظيفها أطراف إقليمية غير دولتية في خدمة إستراتيجيتها الإقليمية، الساعية إلى إنشاء كيانات طائفية موالية متجاوزة للحدود القومية، تمتد من إيران إلى لبنان ويشمل العراق وسوريا[(1)]. وكمثال على ذلك فقد عملت طهران على تغيير نهجها في سوريا، بالاعتماد على القوة الناعمة بدلاً من العسكرية، بهدف ضمان استمرار وجودها، وقطف ثمار دعمها للنظام السوري طيلة الأعوام السابقة. فهي تسعى من خلال هذه المخططات إلى تثبيت وجودها في سوريا ما بعد انتهاء الصراع، من خلال تطبيع وجودها الثقافي والاجتماعي في المجتمع السوري، ممّا يضمن استمرار تأثيرها حتى بعد انتهاء الصراع في سوريا. كما أنّ تثبيت هذا الوجود على الأراضي السورية يضمن لإيران دعم دورها الإقليمي في المنطقة من خلال تسهيل وصولها لحليفها حزب الله عن طريق ربط إيران بـــ لبنان مرورا بــ دمشق وبغداد. كما سيساعدها هذا الوجود في مواجهة الضغوط والعقوبات الدولية المفروضة عليها...وهو ما عبّر عنه أمين سر الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني السوري المعارض، "**رياض الحسن**"، في تصريح خاص لمدونة مصدر سوريا قائلاً: "**إنّ ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على طهران للخروج من سوريا جعلها تبحث عن باب آخر لتثبيت احتلالها لسوريا، بعد أن شعرت بالخطر الذي يحوم حول وجودها العسكري**"، وأضاف "**أنها وجدت في التغلغل الثقافي وسيلة جديدة لتحقيق أهدافها**" [(2)].هذا الدور الخارجي غير المعتاد يحسن صورتها وموقفها وموقعها على الساحة الدولية بوصفها قوة سلام، وذلك في ظلّ اتهامات وانتقادات حادة لدورها الإقليمي وتسببها في حالة الفوضى ورعاية الإرهاب وعدم الاستقرار التي تضرب المنطقة[3].لكن على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها إيران في هذا المجال، إلاّ أنّ ما تمارسه من ادوار تطبيقية في الشرق الأوسط اليوم، افقد دبلوماسيتها التي تعبر احد أهم أدوات القوة الناعمة في الكثير من محتواها وتأثيرها السياسي[(4)]. إذ كانت تقصد من سياستها الخارجية إلا نقل خبرتها الواسعة في تكوين الميليشيات المسلَّحة ونشر الفوضى والعنف، وهو الأمر الذي تمتلك فيه إيران خبرة واسعة ساعدها على تحقيق الدمار الشامل ثم إعادة الاعمار الذي سيساهم في دمار آخر، حيث أن التغيير الديمغرافي المصاحب لهذه المخططات الإيرانية قد ينتج عنه توترات طائفية بين السكان الأصليين والسكان الشيعة الذين يتم إعادة تسكينهم، الأمر الذي سيساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار في هذه المناطق[5].

[(1)] **المرجع نفسه**، ص 117.

[(2)] غيث الأحمد، "**ما بعد انتهاء الصراع: كيف ستحفظ إيران وجودها في سوريا**"، مركز رفيق الحريري في الشرق الأوسط، موقع: http://www.achariricenter.org، 2019/05/11.

[(3)] محمود حمدي أبو القاسم، "**إيران: سياسات التدمير وطموحات الإعمار**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع:https://rasanah-iiis.org ، 2019/05/12.

[(4)] فراس الياس، "الركائز الرئيسية للدبلوماسية الشعبية الإيرانية"، **المرجع سبق ذكره.**

[(5)] محمود حمدي أبو القاسم، **المرجع سبق ذكره.**

النتائج:

_ موقع إيران الجيوبوليتيكي المتميز قدم لها فرصة كبيرة في استثماره لجهة الدفع بمشروعها التوسعي الدفاعي والهجومي في نفس الوقت. فهي تحاول أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بغية لعب دور قيادي، يعكس قدراتها وإمكانياتها الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي، وإحساسها بالرسالة.

_ إنّ أهم إستراتيجية تقوم عليها إيران في توجيه سياستها الخارجية هو قدرتها على توظيف أدواتها وإمكاناتها الدبلوماسية ومنها كيف تنظر إلى مفهوم القوة الناعمة وما مصادر القوة التي تدير بها مصالحها في مناطق نفوذها.

_ إنّ ما تمارسه إيران من أدوار تطبيقية في الشرق الأوسط اليوم، افقد دبلوماسيتها التي تعبر احد أهم أدوات القوة الناعمة في الكثير من محتواها وتأثيرها السياسي. إذ كانت تقصد من سياستها الخارجية إلاّ نقل خبرتها الواسعة في تكوين الميليشيات المسلَّحة ونشر الفوضى والعنف، وهو الأمر الذي تمتلك فيه إيران خبرة واسعة ساعدها على تحقيق الدمار الشامل ثم إعادة الاعمار الذي سيساهم في دمار آخر.

التوصيات:

_ وقف التدخل الإيراني في المنطقة العربية، الذي أدى إلى إذكاء الطائفية واستشراء الإرهاب، وتمدد الجماعات الإرهابية وتكوين ودعم ميليشيات طائفية مسلحة، الأمر الذي يُشكل تهديدًا للتماسك المجتمعي في الوطن العربي.

_ تسوية العلاقات الأمريكية الإيرانية وضرورة إتباع حلول غير اقتصادية، وبالتحديد تغيير السياسة الخارجية الإيرانية، فما دام المذهب الشيعي الإيراني يسمح بتحديث الإسلام، فلم لا تُحدِّث إيران سياستها الخارجية لضمان مستقبلها وتحقيق مصلحتها الخاصة من جهة، وحماية الشرق الأوسط من العنف والفوضى واللاستقرار من جهة ثانية .

_ انطلاقاً من السياسة الخارجية الإيرانية تُشير إلى حقائق هامة منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وإيران واحدة منها ولهذا لُوحظ بان أي تناقض بين المصالح الإيرانية وحلفائها يترتب عنه سرعة تخليها عن التزاماتها السابقة، فإيران كغيرها من الدول الكبرى لا تضمن أحداً إلاّ مصالحا، ومصالحا بالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام.

3. توظيف القوة الناعمة الإيرانية ووسائلها (الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية)

د. علي طارق الزبيدي

3.1 مفهوم القوة الناعمة: فهي تمثل إمكانية التوصل إلى الهدف المطلوب عن طريق التأثير الإيجابي في الآخرين وجذبهم، بعيداً عن التهديد واستخدام القوة الصلبة، وهذه القوة تعتمد على طرُق وأساليب ممنهجة وفقاً لأسلوب دبلوماسي ذكي، إذ يتم بموجبه إقناع الآخرين بتنفيذ ما نرغب به دون استخدام أساليب قهرية، متجاوزة بذلك اللجوء إلى الحروب التقليدية وأنفاق الأموال الطائلة على القوة الصلبة.

تؤكد القوة الناعمة في هذا الجانب على أن يكون للدولة قوة روحية ومعنوية تتجسد في الأفكار والمبادئ والأخلاق من خلال تفعيل المجالات الدبلوماسية وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية والثقافة والفن والدعاية، مما يدفع لآخرين إلى تقدير هذا التوجه والإعجاب به ومن ثم اتباعه.

وهو مفهوم طرحه المفكر جوزيف ناي[(1)] من جامعة هارفارد لبيان القدرة على جذب الآخرين دون الإكراه أو استخدام القوة كوسيلة القسرية، تم استخدام المصطلح للتأثير على الرأي العام وتغييره من خلال استخدام وسائل دعائية دبلوماسية خاصة ومن خلال دراسة المجتمعات وما ترغب به، حيث ابتكر جوزيف ناي هذا المصطلح في كتابه الصادر في تسعينات القرن الماضي ومن ثم قام بتطوير المفهوم في كتابه الصادر عام 2004 بعنوان القوة الناعمة وسائل النجاح في السياسة الدولية، يتم استخدام المصطلح في الوقت الحالي على نطاق واسع في الشؤون الدولية من قبل المحللين وطلبة العلوم السياسية والسياسيين المحترفين .

3.2 توظيــف القــوة الناعمــة الإيرانيــة: حـاول النظـام الإيرانـي فـي العـام 2005م، اسـتخدام كـل مصـادر القـوة الناعمـة وأدواتهـا التـي تـتم تعبهـا إيـران ضـمن اسـتراتيجية واحـدة ضـمن سياسـات واضـحة لتوظيـف القـوة الناعمـة فـي سـياق الاسـتراتيجية الوطنيـة الكبـرى للـبلاد ومشـروعها التوسـعي وتصدير الثورة، لتكون أكثر فعالية في خدمة المصالح الإيرانية القومية والسياسة الخارجية للبلاد.

وقد وضع النظام في ذلك العام وثيقة تُعرف باسم الاستراتيجية الإيرانية العشرينية (2005-2025)، أو الخطة الإيرانية العشرينية "إيران: 2025". وهي تُعتبر "أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني، تضع

1المساعد السابق لوزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، الرئيس السابق لمجلس الاستخبارات الوطنية: Joseph S. Nye, The Paradox of American Power, Oxford University Press, USA; 1 edition, 2003, p. 8-12; see also: Joseph S. Nye, Soft Power: The Means To Success In World Politics, Public Affairs, New York, 2004, p:5-8

التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عامًا، وتهدف إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا (أي المنطقة العربية تحديدًا التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء).

وتنص الوثيقة على أن طهران ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليميًا في العام 2025، لتحتل إيران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب آسيا اقتصاديًا، وعلميًا، وتكنولوجيًا، وتصبح نموذجًا ملهمًا ولاعبًا فاعلاً ومؤثرًا في العالم الإسلامي استنادًا إلى تعاليم "الإمام الخميني" وأفكاره، وبما يعكس هويتها الإسلامية الثورية[1] .

حيث تمنح هذه الوثيقة أهمية قصوى للمنطقة المحيطة بإيران والتي تضم خمسة نظم تحتية، هي: شبه القارة، والشرق الأوسط العربي، والخليج العربي، والقوقاز، وآسيا الوسطى، وهي مناطق تستهدفها القوة الناعمة الإيرانية بالدرجة الأولى وفق عدد من الأدوات والوسائل الثقافية والقيمية والأدوات السياسة .

3.3 أدوات القوة الناعمة الإيرانية: تمتلك إيران ترسانة هائلة من الأدوات التي تساعدها على توجيه مصادر القوة الناعمة والتي اشتملت الجوانب الثقافية والسياسة والاقتصادية للبلاد في الاتجاه المراد والذي يحقق في نهاية المطاف مصالح البلاد العليا وأهدافها الاستراتيجية، وتتوزع هذه الأدوات على مستويات متعددة من المواضيع داخل البناء الثقافي والسياسي والاقتصادي، أولاً: الجانب الثقافي والقوة الناعمة

تُعدُ الثقافة مصدراً أساسياً من مصادر القوة الناعمة لأي دولة من دول العالم، إذ أن القوة الناعمة تعتمد اعتماداً كلياً على الجانب الثقافي والإنساني للدولة وتعد الثقافة مفهوم واسع للغاية يتضمن اللغة والمفاهيم والمبادئ المجتمعية والسلوك الجمعي والتأريخ الحضاري والديني للبلد.

وتُعرف الثقافة على أنها مجموعة القيم والممارسات التي تعكس صورة واضحة للمجتمع، وقد تعددت إشكال ومفاهيم الثقافة، الأدب، الفن، التراث الحضاري، التعليم العالي، التاريخ، الدين.

[1] علي حسين باكير،اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية، القدرات وحدود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، الأربعاء، 17 أبريل، 2013، بحث منشور على الموقع
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html%20%5BAccessed%206%20Jan.%202014%5D

1.**اللغة:** تعد اللغة من الأسس التي تعتمد عليها الثقافة لكل بلد إذ يرى الباحثون أن اللغة الفارسية عنصر أساس في اجتذاب الثقافات الأخرى من مختلف المشار بذلك لأنها دخلت في تركيب العديد من اللغات الأخرى في العالم كاللغة التركية والهندية والأوردية، العربية والأرمينية، والجورجية، والسواحلية وغيرها، فاللغة هي أساس البعد الثقافي إذ تعد اللغة الفارسية من اللغات المعروفة عالمياً والمستخدمة على نطاق واسع في العالم بسبب المهاجرين الإيرانيين خارج البلد إذ قاموا بنشر اللغة في أنحاء العالم وبذلك انتشرت الثقافة الإيرانية بمديات واسعة في مختلف دول العالم الشرقي والغربي. [(1)] .

2.**البعد الحضاري:** الإمبراطورية الفارسية هو الاسم التاريخي للمنطقة التي قامت عليها الإمبراطوريات والدول الفارسية والتي تشكل اليوم الجمهورية الإسلامية في إيران تقع الإمبراطورية الفارسية شرق وشمال شبه الجزيرة العربية، تأسست الإمبراطورية الفارسية عام 559 ق.م، وتعتبر الإمبراطورية الفارسية، من أعظم الدول التي سادت المنطقة قبل ظهور الإسلام، حتى إنها تفوقت على الإمبراطورية البيزنطية في الشهرة والقوة، إن ذلك البعد الحضاري المتميز لإيران جعلها محط أنظار جميع الدول، إذ إن الدول ذات التاريخ والحضارة العريقة تستمد قوتها من الإرث الحضاري لها ويعد مصدر قوة لا يستهان به، ويعد الإرث الحضاري والتاريخي من أهم عناصر دعم وإبراز القوة الناعمة لإيران، .كما أن حضارة تعود إلى ثلاثة آلاف عام لا بد ان تكون مفعمة بالتأثير التاريخي والخبرات العميقة في سياساتها وعلاقاتها مع دول العالم[(2)].

3.**السياحة :** تمتلك إيران تنوعاً جغرافياً متميزاً ومناخ معتدل أغلب أشهر السنة وفيها العديد من المواقع السياحية الدينية والأثرية، وتُعَدُ البلد الثامن والستين من البلدان الجاذبة للسياح، إذ يزورها في كُل عام تقريباً مليون سائح، وكانت أحد أقطاب السياحة في العالم، لكنها تراجعت قليلاً بعد الحرب العراقية الإيرانية خلال ثمانينيات القرن العشرين والتي وصفت بأنها أطول حرب في القرن[(3)]، إذ أثرت على القوة الإيرانية الناعمة بشكل سلبي حيث من المعروف أن الدخول في صراعات وحروب طويلة يغير وجهة نظر العالم نحو الدولة الداخلة في الصراع، وتقل بذلك جاذبيتها بل تنعكس الصورة الإيجابية عنها إلى صورة سلبية لا تليق

---

[1]Joseph S. Nye, Soft Power: The Means To Success In World Politics, Op. Cit., p:11.

انظر ايضاً : محمد حمدان، القوة الناعمة وإدارة الصراع عن بُعد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2013، ص 23.

[2]علي حسين باكير،اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.

[3]Iran's foreign tourist arrivals continue to increase, Tehran Times, volume 11366, 13 Feb. 2012 www.tehrantimes.com/component/content/article/95390

بمكانتها العالمية، والركون إلى السلام والأمن يزيد من مكانة الدولة وجاذبيتها بين دول العالم، إلا ان إيران استعادت موقعها ومكانتها السياحية بعد انتهاء الحرب وحلول السلام[1].

4.الفن الإيراني والقوة الناعمة: يُعد الفن من أهم وأبرز مصادر القوة الناعمة الإيرانية إذ تتميز بالتقدم في مجال الفن الرفيع والمتحضر ويعد عامل جذب هام لإيران إذ يزورها ملايين السياح بحثاً عن أشكال الفنون وتاريخ نشوؤها وأنواعها، فإيران تستقطب الفنانين والعلماء والسياح من مختلف دول العالم الباحثين عن أصول الجمال والفن الراقي، إن كلمة فن مصدر الضرب من الشيء أو النوع، والفن في عرف أرباب البيان وعلماء الإنشاء هو تصوير الطبيعة والسمو بها على ما فوق الطبيعة والفنون الجميلة أو الصنائع الفائقة سبعة (الشعر، الخطابة، الموسيقى، النحت، التصوير، العمارة، الرقص) إن الفن: صناعة، مهارة، حذق وعندما ظهرت الحضارة على وجه الأرض، عرفها الروم والفرس، منذ آلاف السنين قبل الميلاد، كانت فنونه مبدئية أي غير مشذ به، وبمرور الزمن ثقفوها، أذ أصبح الفن الفارسي مثالاً للرقي والتقدم الحضاري وقد يكون الفن أحد أهم دعائم القوة الناعمة الإيرانية إذ تفتقت قرائح شعرائهم بأروع أبيات الشعر والقصيد، كما ألف كتابهم العديد من القصص والروايات والمسرحيات «هومير، يريبدس، سفوكليس»، كما برعوا في التصوير والنحت «فدياس»، وبممارستهم للحياة واكتشاف الجميل وصنعه وإبداعه، «كان الفن عند شعب إيران لا يعني نقل الواقع المرئي المطابق وتقليده التقليد المطابق، إنما تذهب الفنون لدى الحضارة الفارسية أبعد من ذلك إذ تعمق النظرة للأشياء وتنفقيها روح الفن حتى تكون الرؤية للحياة والطبيعة أبلغ وأوسع شمولية لذا فالفن يعد أحد أهم أعمدة القوة الناعمة الإيرانية، فلا قيمة للعمل الفني إذا لم يبرز صفة الشيء ويظهر عنصره الجمالي ويقلد مميزاته، وينفث فيه روحًا من الفن وإشعاعًا من الجمال.

واشتهرت بلاد فارس بالفن المعماري البديع وغيره من المعابد والأديرة، كما اشتهرت بالنحت والتماثيل والزخارف والنمنمات، كان تطور الفن الأوروبي في العصور المتوسطة وما قبلها يعتمد على حد كبير على مؤثرين:

أولهما: التراث الإغريقي والروماني الذي انتقل إلى أوروبا، إما عن طريق الإمبراطورية الرومانية الشرقية في القسطنطينية وإما عن طريق الاكتشافات الجديدة للفنون الرومانية واليونانية في الشرق الأدنى وإيطاليا وفي أجزاء الإمبراطورية الرومانية.

[1]Iran tourism: after the nuclear deal, https://surfiran.com/iran-tourism-nuclear-deal

وثانيهما: الفن الإسلامي الذي انتقل إلى الغرب، إما عن طريق البيزنطيين مباشرة وإما عن طريق الأمويين والعباسيين، حيث كانت للشعوب الفارسية فنون أخرى «موسيقى، رقص، غناء، تمثيل، شعر، قصص وروايات ومن آدابهم الشهنامة، كليلة ودمنة، رباعيات الخيام التي ترجمت إلى العربية وهذا هو الخط الذي سار عليه الفنان الفارسي في كل الحقب الفنية[1].

3.4 الاقتصاد الإيراني والقوة الناعمة: تعد إيران ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط والتاسع والعشرون في العالم بحجم 337.9 مليار دولار (2010م) ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على تصدير النفط والغاز، حيث أنها تميزت صناعياً وزراعياً وتجارياً، وأن حوالي 20 ٪ من الأراضي الإيرانية صالحة للزراعة، تنتشر مناطق إنتاج مواد الغذاء الرئيسية في بحر قزوين ومنطقة في وديان شمال غرب البلاد، في حين أن مناطق أخرى تتطلب الري لإنتاج المحاصيل الناجح، تمتلك إيران 10% من احتياطيات النفط المؤكدة بالعالم، وهي عضو في منظمة البلدان المصدر للنفط أوبك، وتنتج 4 ملايين برميل يوميًا أكثر من نصفها يصدر إلى الخارج فيما تذهب الكمية الباقية للاستهلاك المحلي، وتقدر الاحتياطات المؤكدة ب152 مليار دولار، في عام 2013م بلغ الدين الخارجي الإيراني عند 7.2 مليار دولار مقابل 17.3 مليار دولار في عام 2012م، إذ يعد ذلك مؤشرًا واضحًا لدعم وإسناد القوة الناعمة الإيرانية إذ أن الدولة القوية هي التي تكون محط أنظار الجميع كما قال جوزيف ناي إضافة إلى أن القوة الاقتصادية تسمح للدولة بزيادة المساعدات لدول العالم الأمر الذي يزيد من رصيدها في مجال القوة الناعمة، والصناعات الإيرانية المتميزة تصب في صالح قوتها الناعمة بسبب اجتذابها للعديد من تجار العالم الراغبين في استيراد منتجاتها، فالاقتصاد والقوة الناعمة يسيران باتجاه واحد ويتناسبان طردياً مع بعضهماً[2].

3.5 السياسة الداخلية والقوة الناعمة: تمتلك إيران نظامًا سياسيًا فريداً يسير وفق مفهوم الديمقراطية الدينية يصلح أن يكون مصدراً من مصادر القوة الناعمة الإيرانية لما يقدمه من جديد في هذا الموضوع، وكونه بديلاً عن النظم التقليدية المعروفة في العالم الذي يجمع بين الدين والسياسة بشكل عميق ويعد ذلك بحد ذاته جاذبًا كبيراً للدول الإسلامية المحيطة التي ترغب بتطبيق التعاليم الدينية ودمجها مع السياسة الداخلية والخارجية وبذلك يكون النظام المختلط الديني والسياسي مصدراً من مصادر القوة الناعمة الإيرانية

---

[1] محمد خير حسن سيد أحمد رفاعة،الفن الفارسي، مقال متاح على محرك بحث سودارس، 7-12-2010 الموقع الالكتروني https://www.sudaress.com/alsahafa/18219

[2] the world fact book, central intelligence, agency, "https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html"

على الرغم من أن الأصوات في الغرب تعارض هذا النمط من أنظمة الحكم إلا أن عديداً من دول الشرق تؤيد ذلك النظام[1] .

وفي السياق يؤكد رئيس مجلس الشورى البرلمان الإيراني علي لاريجاني: "إن إحدى نظام الحكم في إيران الذي يجمع بين الدين والدولة وبشكل ديمقراطي انتخابي أنه قدّم نموذجًا للديمقراطية الدينية التي تستند إلى التصويت الشعبي ومقاومة المتسلط بما يتماشى مع القيم الإسلامية"[2]، ويقود النظام طبقة من رجال الدين على رأسهم الولي الفقيه المرشد الأعلى، ويفتح المجال واسعًا للسياق الانتخابي أن يأخذ مكانه في النظام السياسي ليفرز قيادات بشرعية شعبية، ويتيح حرية الاختيار للجميع، وقد استمر على هذا المنوال في سياق تراكمي منذ العام 1979 وحتى اليوم.

3.6 السياسة الخارجية والقوة الناعمة: فقد اعتمدت إيران على فكرة أساسية مفادها أن السياسة الخارجية يجب أن تحمل طابع ديني قابل للتصدير نحو الخارج فالفكرة الأساس التي يقوم عليها النظام في إيران هو نقل الأفكار والسلوك السياسي الذي تؤمن به إيران نحو دول العالم وهذا ما تطمح له أغلب القوى الكبرى في العالم فعلى غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي تنادي بقيم معينة واليابان والصين وروسيا، كما أن إيران أيضاً تمتلك مخزون كبير من الأفكار والتوجهات ترغب في أن يعتنقها الآخرون وهنا تبرز القوة الناعمة الإيرانية التي تتمثل في مد جسور المساعدات إلى الدول الإسلامية القريبة والبعيدة ونشر ثقافتها وأفكارها، وقد يشكل ذلك تهديداً لقوى أخرى أو خروج عن السياق الدولي المعهود إلا إنها مستمرة في النهج الذي تتبعه مع أغلب دول العالم التي تتقبل الثقافة والسياسة الإيرانية.

بناء على ما تقدم تواجه إيران انتقادات لاسيما من قبل دول الغرب إلا أن الولايات المتحدة وأوروبا دخلت في اتفاق مع إيران عام 2015 حول القوة النووية واستخداماتها وهذا مؤثر قوي للتقارب الغربي مع إيران ويصب في مصلحة جميع الأطراف الدولية، إلا أن إدارة الرئيس دونالد ترامب تراجعت عن الاتفاق الذي أبرمته إدارة الرئيس السابق أوباما ما شكل تأثيراً سلبيًا على نوع العلاقة بين الطرفين الأمريكي والإيراني التي شهدت تراجعاً بسبب التحول المفاجئ في السياسة الأمريكية نحوها وهي نقطة تسجل لصالح إيران فيما يتعلق بالسمعة الدولية والالتزام بالاتفاق[3].

---

[1] bakhash, Shaul, Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution by Shaul, Bakhash, Basic Books, c1984 p.158-9

[2] Arjomand, Said Amir, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran, Oxford University Press, c1988, p.144

[3] علي حسين باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية، القدرات وحدود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، الأربعاء، 17 أبريل، 2013، بحث منشور على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html%20%5BAccessed%206%20Jan.%202014%5D.

نتيجة لخصوصية النظام الثيوقراطي الحاكم في طهران، انعكست بشكل مثير وكبير قدرته الفائقة في توظيف القوة الناعمة ضمن أدوات سياسته الخارجية والتأثير في محيطه الإقليمي والدولي، بإطار مسوغات موضوعية أبرزها المتغير الدولي الذي تعامل مع القوة الناعمة كخيار أقل كلفة وأكثر فاعلية عن غيره من الإمكانيات التي تحدد القوة سواء الصلبة أو الذكية، فهي بلا شك تعد من وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في الوصول إلى مكانة متميزة في الساحة الدولية، إضافة إلى أن ميزان القوى في المنطقة بات يعتمد على القوة العسكرية والعناصر التقليدية لها، بل أصبح أيضًا يرتبط بعناصر ذات أبعاد ناعمة قادرة على توظيف أمثل لتلك الأبعاد وإضافتها إلى العناصر التقليدية الأخرى لتساند القوة الناعمة وتقويها.

كما أن موقع إيران الجيوبوليتيكي والجيوسياسي قدم إلها فرصة كبيرة في استثمارها لجهة الدفع بمشروعها التوسعي الدفاعي والهجومي في نفس الوقت، فهي تحاول أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بغية لعب دور قيادي، يعكس قدراتها وإمكانياتها الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي، وإحساسها بالرسالة.

الخاتمة:

في أعقاب تحليل الأسس الفكرية التي قامت عليها القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط واعتمدتها في سياستها الخارجية، وتفسير دور تلك القوة وكيفية توظيفها على اعتبار أن إمكانياتها (الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية) أهم وسائلها، وذات دور وتأثير على واقع ومستقبل المشاريع السياسية الإيرانية في المنطقة العربية والإقليم، لهذه الاعتبارات يخلص التقرير إلى إنّ أهم استراتيجية تقوم عليها إيران في توجيه سياستها الخارجية هو قدرتها على توظيف أدواتها وإمكاناتها الدبلوماسية ومنها كيف تنظر إلى مفهوم القوة الناعمة وماهية مصادر القوة التي تدير بها مصالحها في مناطق نفوذها، خاصة وأن ما تمارسه إيران من أدوار تطبيقية في الشرق الأوسط اليوم، أفقد أداتها الدبلوماسية التي تعد أحد أهم أدوات القوة الناعمة في الكثير من محتواها وتأثيرها السياسي، إذ كانت إيران تقصد من سياستها الخارجية نقل خبرتها الواسعة في تكوين الميليشيات المسلَّحة ونشر الفوضى والعنف في أغلب مناطق نفوذها.

ومن أبرز الجوانب التي خلص إليها التقرير السياسي لقوة إيران الناعمة في الشرق الأوسط، أنها أصبحت قوة أكثر فاعلية في تأثيرها وجذب الآخرين بسبب اعتمادها على مصادر الثقافة والقيم السياسية وسياستها الخارجية وهويتها الإيرانية الممتزجة مع الحضارة الإسلامية.

المراجع:

الكتب:

- أيزدي، بيزن، مدخل إلى السياسة الخارجية الإيرانية، ترجمة سعد صباغ، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000.
- روبرت غلين، الحروب والتغير في السياسة الدولية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
- علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019.
- اللباد، مصطفى، حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2005.
- محمد حمدان، القوة الناعمة وإدارة الصراع عن بُعد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2013.
- محمدي ،منوجهر، الثورة الإسلامية في إيران مقارنة بالثورتين الفرنسية والروسية، تعريب: حيدر نجف، ط1، دار المعارف الحكمية، لبنان 2010.

المجلات الدورية:

- عيسى، محمد ضياء الدين، "السياسة الإيرانية الراهنة اتجاه دول حوض النيل"، مجلة آفاق افريقية، م13، ع 46، 2017.
- العواملة، خالد، الثورة الايرانية وشرعية النظم السياسية العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992، ص518
- الياس، فراس ، "**مستقبل مكانة إيران في الشرق الأوسط**"، 2017.

المواقع الالكترونية:

- الباحثون السوريون، مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية، شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت، 2015، http://www.syr-res.com
- البطنيجي،عياد، "السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة"، مركز الدراسات الاستراتيجية، الموقع الالكتروني: http://cssrd.org.lb،10/05/2019.
- علي حسين باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية، القدرات وحدود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، الأربعاء، 17 أبريل، 2013، بحث منشور على الموقع http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html%20%5BAccessed%206%20Jan.%202014%5D
- غيث الأحمد، "ما بعد انتهاء الصراع: كيف ستحفظ إيران وجودها في سوريا"، مركز رفيق الحريري في الشرق الأوسط، موقع: http://www.achariricenter.org،11/05/2019.
- فراس الياس، "الركائز الرئيسية للدبلوماسية الشعبية الإيرانية"، مركز العراق الجديد، موقع: https://www.newiraqcenter.com،10/05/2019.
- كلام، صادق زيبيا، الصحوة الشيعية بوصفها قوة ناعمة، تحليل اخباري، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، www.studies.aljazeera.net
- رفاعة، محمد خير حسن سيد أحمد، الفن الفارسي، مقال متاح على محرك بحث سودارس، 7-12-2010 الموقع الالكتروني https://www.sudaress.com/alsahafa/18219

- أبو القاسم ، محمود حمدي، "إيران: سياسات التدمير وطموحات الإعمار"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org،12/05/2019.
- نصار، مرنا وليد، المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط (2003 – 2015)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، www.democraticac.de

المراجع الاجنبية:

- Arjomand, Said Amir, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran, Oxford University Press, c1988, p.144.
- bakhash, Shaul, Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution by Shaul, Bakhash, Basic Books, c1984 p.158-9
- http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html %20%5BAccessed%206%20Jan.%202014%5D
- https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html
- singer, International Influence, A formal Model ,the American - political (Science Review,vol51,1987),p.420
- - Frank Vibert, Soft Power and international rule-making, liberal institute, Berlin2008 , pp.5-6
- - Iran tourism: after the nuclear deal, https://surfiran.com/iran-tourism-nuclear-deal
- Iran's foreign tourist arrivals continue to increase, Tehran Times, volume 11366, 13 Feb. 2012
- Joseph S. Nye, The Paradox of American Power, Oxford University Press, USA; 1 edition, 2003, p. 8-12: see also: Joseph S. Nye, Soft Power: The Means To Success In World Politics, Public Affairs, New York, 2004, p:5-8
- Seyed Hossein Mousavian & Mohammad mehammad Mehdi Mousavian, buildian on the Iran Nuclear Deal for International Peace and Security, Journal for peace and nuclear disarmament ,2018, vol.1, No.1, pp.180-181 .
- The world fact book, central intelligence, agency - www.tehrantimes.com/component/content/article/95390

الملحق:

المادة (56) من الدستور الجمهوري الإسلامية الإيرانية لعام (1979م)، ط1، المركز الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، دمشق، 1985،ص71.

تحليل سياسي: هل تحتاج أمريكا إلى العراق لمراقبة إيران

Political Analysis: Dose America need Iraq to monitor Iran

هيبة غربي

Hiba Gharbi

باحثة في العلوم السياسية والاستراتيجية

Hibapolitique1980@hotmail.fr

الملخص:

إن ما يجري الآن من إعادة انتشار للقوات الأمريكية في العراق بهدف مراقبة إيران ما هو في الحقيقة إلاّ للسيطرة على مقدرات البلد واحتلاله من جديد، ولكن بطريقة يمكن أن نقول أنها ناعمة ولها مقبولية. وعليه فإنّ ما صرّح به "**دونالد ترامب**" في الحقيقة ما هو إلاّ بهدف البقاء في العراق والسيطرة على النفط العراقي. بطريقة ناعمة بدلاً من فرض البقاء بالقوة الصلبة (العسكرية). بمعنى أنّ أمريكا ليست بحاجة إلى العراق لمراقبة إيران وإنّما هي تتخذ هذه المراقبة كذريعة لتحقيق مصالحا الخاصة لا أكثر ولا اقل. فأمريكا كغيرها من الدول الكبرى لا تضمن أحداً إلاّ مصالحا، ومصالحا بالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام.

Summary:

The redeployment of US troops in Iraq to control Iran is really only to control and reoccupy the country's capabilities, but in a way that can be said to be soft and acceptable. So what Donald Trump really said was only to stay in Iraq and control Iraqi oil. In a soft way rather than imposing a solid (military) survival. In the sense that America does not need Iraq to monitor Iran, but it is taking this observation as a pretext to achieve a reconciliation, no more and no less. America, like any other major country, guarantees no one but reconciliation, and irrevocable reconciliation is not linked to a person or a system.

الكلمات المفتاحية: أمريكا / العراق/ مراقبة أمريكا لـــ إيران

key words : America / Iraq / US control of Iran

تهدف زيادة النشاطات الأمريكية على الأراضي العراقية، والتأكيد الرسمي للإدارة الأمريكية حول التواجد العسكري، إلى تحقيق عدد من الأهداف بالنسبة لهذه الأخيرة، منها ما يتعلق بالعراق ومساعدة المؤسسات العراقية للاعتماد على نفسها في الفترة القادمة ومكافحة الجماعات الإرهابية وخاصة في ظل عودة نشاطات "**تنظيم داعش**" واستغلاله للفراغ الأمني في بعض المناطق في العراق، ومنها ما يتعلق بالمنطقة بشكل عام، حيث من الممكن تكثيف التواجد العسكري في العراق لاتخاذه منطلقاً للعمليات العسكرية في سوريا في ظل الانسحاب الجزئي منها، بالإضافة إلى مراقبة طهران وتحجيم النفوذ الإيراني في العراق عن طريق تشجيع الدول العربية على التعامل مع الحكومة العراقية وتنشيط العلاقات التجارية وفتح باب الاستثمار في العراق لمنع استفراد إيران بالسوق العراقية خلال الفترة القادمة. وهو ما أكده الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" في إحدى مقابلاته قائلاً: "**إنّ بلاده أنفقت ثروة كبيرة على قاعدة "عين الأسد" الجوية في غرب العراق وأنّ على الولايات المتحدة الاحتفاظ بها**" وأضاف "**أنّ أحد الدوافع وراء رغبتي في الاحتفاظ بهذه القاعدة هو أنني أريد مراقبة إيران على نحو ما، لأنّ إيران تُمثل مشكلة حقيقية**"[1]. هذا ما سنتطرق إليه من خلال هذه الدراسة التحليلية ...**هل فعلاً أمريكا تحتاج إلى العراق لمراقبة إيران....؟**. لانجاز هذه الدراسة التحليلية سنتناول ثلاثة محاور وخلاصة تحليلية وهي كالتالي:

أولاً/ استخدام أمريكا العراق لمراقبة إيران:

تخشى طهران من قيام الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام العراق للإضرار بالمصالح الإيرانية، ودعم الحركات والجماعات المعارضة للنظام الإيراني ودفعهم للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي الإيرانية، بالإضافة إلى قيام القوات الأمريكية ببناء قواعدها في المناطق الإستراتيجية في العراق لمنع اكتمال الطريق الاستراتيجي لإيران الذي يمر بالعراق إلى سوريا، وهذا ما يُهدد النفوذ الإيراني في العراق بشكل كبير. إذ تحاول الإدارة الأمريكية فرض واقع سياسي وعسكري جديد في العراق بعد الانتهاء من تنظيم داعش، وهو عدم السماح لإيران بالاستفراد بالعراق كما كان في السابق، حيث أنّ هناك كتل سياسية تؤيد التواجد الأمريكي وتعتبره ضرورياً في هذه المرحلة، بالإضافة إلى حدوث تغيير كبير في المزاج الشعبي نحو القوات الأمريكية، أين أصبح الكثير من العراقيين ينظرون إلى التواجد الأمريكي كأمر طبيعي ولا يرونه احتلالاً جديداً، بل لديهم أمل في مساهمة هذا الأخير في تخفيف وطأة النفوذ الإيراني داخل العراق.

يبدو أنّ الإستراتيجية الأمريكية في العراق تقوم على تفكيك النفوذ الإيراني بشكل تدريجي، وهذا الخيار أفضل من المواجهة العسكرية مع أدوات إيران في العراق، لأن المواجهة العسكرية ستتسبب بانهيار

---

[1] زيد عبد الوهاب، "**مستقبل التواجد الأمريكي في العراق**"، مركز العراق الجديد، موقع: https://www.newiraqcenter.com، 2019/05/20.

الاستقرار الهش الموجود في العراق والتي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة عليه في الوقت الحالي، وبالتالي تجنب المواجهة مع الميليشيات والأدوات الإيرانية في العراق، لان التصادم العسكري يؤدي إلى عودة الفوضى والدمار إلى العراق [1].

إنّ الوجود الأمريكي في العراق سيؤدي إلى خلق 3 احتمالات:

الاحتمال الأول/ هو المزيد من التوتر بين البلدين أمريكا وإيران، هذا ما يزيد من حدة المعضلة الأمنية بين الطرفين أين يسعا كلاهما إلى البقاء عن طريق أسبقية الأمن، وتكون هذه المعضلة نتيجة النظرة الواقعية لكلا الطرفين القائمة على الشك وسوء الظن والتشاؤم إزاء إمكانية حل الصراعات والحروب من اجل المحافظة على البقاء وحماية الحدود والهوية الثقافية من الاعتداءات الخارجية. وهو ما يوحي الى قيام حرب باردة ثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بعدما كان الاتحاد السوفياتي طرفاً رئيسياً في الحرب الباردة الأولى.

الاحتمال الثاني/ هو حدوث أزمة جديدة في العراق وهو ما يعرف بالمعضلة الأمنية داخل الدول خاصة وان الحديث عن الوجود الأمريكي في العراق هو حديث يمس السيادة والاستقلال ويقلل من مكانة العراق ..علماً أنّ القانون والدستور العراقي لا ينص على اتخاذ العراق كمحطة للاعتداء على دول الجوار، وعلى هذا الأساس فان أي ضربة عسكرية على إيران ستقابلها ردة فعل عراقية من الفصائل والجهات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية. وعليه ومن منظور سياسي، قد تعني مغادرة الولايات المتحدة للعراق الآن انزلاق الأخير في الفوضى مجدداً وترك البلد فريسة للنفوذ الإيراني الذي أصبح يُسيطر على المؤسسات الحيوية في البلاد. ولم يعد هذا بالأمر بمستبعد خاصة إذا استمرت الولايات المتحدة في تشكيل سياستها في العراق دون أخذ الرأي العام العراقي عين الاعتبار، فحلفاء الولايات المتحدة في العراق يتناقصون باضطراد، وينحسرون في زوايا ضيقة.

الاحتمال الثالث/ التلميح من خلال هذا الوجود إلى إبرام صفقة ما في المستقبل في إطار الضغط الأمريكي الاقتصادي على إيران، بمعنى أنّ إيران يمكنها أن تجلس على طاولة المفاوضات وإعادة ترتيب أوراقها في الشرق الأوسط، على أساس أنّ المراقبة ليست هي نفسها المهاجمة خاصة وان الولايات المتحدة غيرت إستراتيجيتها من الاحتواء إلى المواجهة، والمواجهة هنا يمكن أن تكون اقتصادية، دبلوماسية،

---

[1] زيد عبد الوهاب، **المرجع نفسه**.

اجتماعية وغيرها. فمن خلال هذا الاتصال تمر المعلومة بوضوح وتخلق نوع من الشفافية وتقل المعضلة الأمنية بين الطرفين (أمريكا وإيران).

ثانيا/ أسباب مراقبة أمريكا لـــــ إيران:

هناك منطق واضح وراء تصريح "**دونالد ترامب**" حين أعلن أنّ الولايات المتحدة ستحتفظ بقواعدها في العراق بغية مراقبة إيران عن كثب، فالعراق بالنسبة للولايات المتحدة يُشكل الممر الاستراتيجي الذي قد يُمكنها من خلاله السيطرة على تحركات إيران في المنطقة وأنشطتها النووية. والإبقاء على التواجد العسكري الأمريكي في العراق سوف يُساهم بالطبع في قطع الاتصال بين إيران وأذرعها في سوريا ولبنان[1]. إنّ تفكيك النفوذ الإيراني في العراق لن يقتصر على جانب واحد، بل كافة الجوانب والمجالات التي نجحت إيران في السيطرة عليها منذ سنة **2003** وحتى الآن، فالجانب الإيراني نجح خلال السنوات الماضية من احتكار السوق العراقي ورفع نسبة الصادرات إلى العراق، بالإضافة إلى السيطرة على الجانب الثقافي والديني وإخضاع المؤسسات الدينية، بالتزامن مع تأسيس الميليشيات الطائفية المسلحة لتكون قوات موازية للجيش العراقي والمؤسسات الأمنية الرسمية، ودعم الأحزاب السياسية للسيطرة على قرارات البرلمان، وهذا يتطلب محاربة النفوذ الإيراني في هذه المجالات بشكل تدريجي يمنع التصادم المسلح ولا يؤدي لانهيار الدولة ويضمن تحجيم النفوذ الإيراني، ومن المناسب القيام بهذه الخطوات في الوقت الحالي في ظل الانشغال الإيراني بالعقوبات الأمريكية وإمكانية عودة المظاهرات الشعبية في الداخل التي تعاني من الظروف الاقتصادية القاسية والإجراءات القمعية[2] .

إضافة إلى هذا وذاك فان الرئيس الأمريكي "**دونالد تارمب**" عازم على تصحيح الخطأ الذي ارتكب من قبل الإدارتين الأمريكيتين السابقتين "**جورج دبليو بوش**" و"**باراك أوباما**" فالأول باحتلاله للعراق سنة **2003**، قد قدم للنظام الإيراني هدية إستراتيجية لا تُقدر بثمن حينما أسقط نظام الرئيس العراقي السابق "**صدام حسين**" العدو اللدود له، والثاني عززت سياساته المتهاونة مع النظام الإيراني نفوذه وتغلغله بكل مفاصل النظام السياسي العراقي بشقيه الحكومي وغير الحكومي. إذ بـــ سياساتهما إزاء العراق دشنا لنظرية جديدة في العلاقات الدولية وهي "**نظرية المستفيد من الاحتلال**"[3].

---

[1] شكر خلخال، "**خطاب ترامب وأزمة التيار السياسي المعتدل في العراق**"، معهد واشنطن، موقع: https://www.washingtoninstitute.org، 2019/05/23.

[2] زيد عبد الوهاب، **المرجع سبق ذكره**.

[3] "**أمريكا والعراق ما بعد داعش**"، مركز الروابط والبحوث للدراسات الإستراتيجية، موقع: http://rawabetcenter.com، 2019/04/22.

تعمل أمريكا على تغيير نهجها في العراق بالاعتماد على القوة الناعمة بدلاً من القوة العسكرية بهدف ضمان استمرار وجودها. أين وجدت حجة مراقبة طهران وسيلة جديدة لتحقيق أهدافها، إن لم نقل أنها استخدمت في سياستها الخارجية نفس الوسيلة التي اتبعتها إيران لضمان بقائها في العراق حفاظاً على نفوذها هناك، ألا وهي القوة الناعمة التي تسعى من خلالها إلى بناء حواضن اجتماعية في الخليج العربي والشرق الأوسط، تتقبل وتؤيد طرحها التوسعي ذو الأبعاد الطائفية، مستندة إلى دستورها الذي يعطيها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة نصرة المظلومين والمستضعفين في الأرض.

ثالثاً/ أهداف المراقبة:

استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الوقت والجهد في العراق على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية[1]، من خلال التعاون الأمني والاستخباراتي وتأهيل الأجهزة الأمنية العراقية، إضافة إلى قيامها بتدريب القوات العراقية المسلحة بكل صنوفها، وإعادة تأهيلها من حيث التنظيم والتسليح، وكذلك إعادة تأهيل المناطق المتضررة. إضافة إلى هذا وذاك فلدى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قنصلية في العالم في "**أربيل**" عاصمة إقليم كردستان العراقي، وتبلغ تكلفة المرحلة الأولى من بنائها **600 مليون دولار** أمريكي، فهي تعد من بين أكبر السفارات الأمريكية من حيث المساحة[2].

انطلاقاً من هذه المعطيات نجد أن ما يجري الآن من إعادة انتشار للقوات الأمريكية في العراق بهدف مراقبة إيران ما هو في الحقيقة إلاّ للسيطرة على مقدرات البلد واحتلاله من جديد، ولكن بطريقة يمكن أن نقول أنها ناعمة ولها مقبولية. فالولايات المتحدة الأمريكية لا تحتاج أن تُعطى لها الشرعية في أي بلد كان فما بالك بالعراق الذي هو مُدين لها بالتخلص من النظام السياسي السابق ومُدين لها أيضاً بـ محاربة تنظيم داعش، فلولا قوات التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لما تمكن العراق بآي شكل من الأشكال القضاء على داعش. ضف إلى هذا وذاك فان الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر العراق ولاية من ولاياتها حتى وان لم يكن ذلك رسمياً، فهي تُعطي لنفسها الحق بان تتدخل بكل صغيرة وكبيرة طالما أعطت مالاً ودماءاً داخل العراق ....لهذا فالعراق يُمثل بالنسبة لها نقطة إستراتيجية ونقطة انطلاق في أي سياسة تتخذها.

---

[1] مثال الآلوسي، "**دور الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مستقبل العراق**"، معهد واشنطن، موقع: https://www.washingtoninstitute.org، 2019/05/27.

[2] "أمريكا والعراق ما بعد داعش"،**المرجع سبق ذكره**.

وعليه فإنّ ما صرّح به "**دونالد ترامب**" في الحقيقة ما هو إلاّ بهدف البقاء في العراق والسيطرة على النفط العراقي. بطريقة ناعمة بدلاً من فرض البقاء بالقوة الصلبة (العسكرية). بمعنى أنّ أمريكا ليست بحاجة إلى العراق لمراقبة إيران وإنّما هي تتخذ هذه المراقبة كذريعة لـــ تحقيق مصالحا الخاصة لا أكثر ولا اقل.

انطلاقاً من هذه الدراسة التحليلية نجد انّه من الضرورة أن نشير إلى حقائق هامة منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وأمريكا واحدة منها ولهذا لُوحظ بان أي تناقض بين المصالح الأمريكية وحلفائها يترتب عنه سرعة تخليها عن التزاماتها السابقة، فأمريكا كغيرها من الدول الكبرى لا تضمن أحداً إلاّ مصالحا، ومصالحا بالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام.

المراجع:

1_ **زيد عبد الوهاب**، "مستقبل التواجد الأمريكي في العراق"، **مركز العراق الجديد، موقع:** https://www.newiraqcenter.com، **2019/05/20.**

2_ **شكر خلخال**، "خطاب ترامب وأزمة التيار السياسي المعتدل في العراق"، **معهد واشنطن، موقع:** https://www.washingtoninstitute.org، **2019/05/23.**

3_ "**أمريكا والعراق ما بعد داعش**"، **مركز الروابط والبحوث للدراسات الإستراتيجية، موقع:** http://rawabetcenter.com، **2019/04/22.**

4_ **مثال الآلوسي**، "دور الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مستقبل العراق"، **معهد واشنطن، موقع:** https://www.washingtoninstitute.org، **2019/05/27.**

أدوات التأثير الإيراني على سوريا-العراق-اليمن

Tools of Iranian influence on Syria-Iraq-Yemen

أ.عبد الرحمان فريجة

Abderrahmane Fridja

باحث دكتوراه بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة باتنة - الجزائر

Faculty of Law and Political Science. university batna 1- hadj lakhdar, algeria

abderrahmane.fridja@univ-batna.dz

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة و تحليل القدرات والإمكانات، المساهمة في تشكيل أدوات الدولة الإيرانية للتأثير في عمقها الاستراتيجي. من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة و المسطرة في مشروعها العشريني (2005-2025)، وضمان تحقيق مصلحتها الوطنية العليا إقليميًا. انطلاقا من البيئة الداخلية المرتبطة بالسياسة الخارجية الإيرانية. و فهم مدى قدرتها على تحويل تلك الإمكانات والموارد الوطنية إلى أدوات التأثير الصلبة/الناعمة.

أظهرت نتائج الدراسة مدى قدرة إيران على توظيف كل العناصر والمصادر المتاحة: التاريخية، الأيديولوجية، الثقافية-الدينية، السياسية، الاقتصادية العسكرية. و تحويلها إلى أدوات للتأثير الخارجي - الصلب و الناعم- لتحقيق أهداف مشروعها الإقليمي ، من خلال تبنيها سياسة توسعية تدخلية خلقت بيئة مساندة لها في دول العراق-سوريا-اليمن، عبر وكلائها و حلفائها من الفواعل الحكومية و غير الحكومية.

الكلمات المفتاحية: إيران-المشروع العشريني- العمق الإستراتيجي-العراق-سوريا-اليمن.

Abstract:

This paper aims to study and analyze the capabilities and potential of the Iranian nation to contribute to the formation of the tools of the Iranian nation to influence its strategic depth. In order to achieve the desired results in its twentieth project (2005-2025), and to ensure its higher national interest regionally, based on the internal environment linked to Iranian foreign policy, to understand the extent of its ability to transform those national resources into hard/soft instruments of influence.

The results of the study showed Iran's ability to employ all available elements and resources: Historical, ideological, cultural, religious, political, military economic. And to transform them into instruments of external influence - steel and soft - to achieve the objectives of its regional project, through the adoption of a policy of expansionist interventionism created a supportive

environment in the countries of Iraq - Syria - Yemen, through its agents and allies of governmental and non-governmental actors.

Keyword: Iran- Strategic Depth- 20th Iranian Strategy-Iraq-Syria-Yemen

مقدمة:

حاولت إيران بعد الثورة الإسلامية في1979، نقل تجربتها التي لاقت مقاومة وعداوة وانقسامًا في الدول العربية والإسلامية القريبة والمجاورة لها خاصة في تسعينيات القرن الماضي. ولكن مجموعة من التحولات والظروف التي عرفتها المنطقة. بداية من التدخل الأمريكي وسقوط نظام صدام حسين عام 2003. كحدث، أعطى فرصة لإحياء إيران مشروعها التاريخي وإعادتها، تشكيل بنية دول المنطقة المجاورة لها، عبر وثيقة وطنية: "إستراتيجية إيران العشرينية (2003-2025) [1]"، التي حددت ملامح إيران لبلوغ مكانة إقليمية في شتى القطاعات/ وعلى كافة المستويات. كقوة مركزية تنافس قوى الأقاليم السياسية التي حددت نزوعها الجيواستراتيجي: من إقليم القوقاز(أذربيجان، وأرمينيا، وجورجيا، وأجزاء من الأناضول)، إلى أسيا الوسطى (من شرق بحر قزوين إلى الحدود الشمالية الصينية، إضافة لأفغانستان)، عبر الإقليم الجنوبي (جنوب باكستان، وجنوب شرق الجزيرة العربية)، استقرار بالهلال الخصيب (العراق، سوريا، ولبنان، وفلسطين، والأردن، واليمن مؤخرًا).

نظرت إيران إلى العراق وسوريا واليمن كنقاط رئيسية ومهمة لتعزيز مكانتها في المنطقة. خاصة، بعد أحداث الربيع العربي 2011، التي فتحت مجالًا لانتقال الإستراتيجية الإيرانية العشرينية. من مرحلة التنظير إلى التطبيق الفعلي، ولعب دور محوري في ظل الظروف التي نتجت عن الصراع السياسي الناجم عن هشاشة وضعف دول [2] محور العراق – سوريا – اليمن في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. وهذا ما مهد لإيران توسيع نفوذها وتحقيق أهدافها عبر الروابط التي تمكن لها السيطرة والتأثير الكامل –على الدولة المستهدفة– من خلال مجموع الوسائل والأدوات المتاحة.

---

(1) جاءت الخطة العشرينية نتيجة لتراكم مجموعة من الخطط والمشاريع التنموية لمعالجة مجموع من الظروف الداخلية والخارجية: انطلاقا من أول خطة خماسية عام 1955، ثم الخطة الثانية السباعية عام 1956، والثالثة عام 1962، ثم الرابعة كأول خطة خماسية في سنة 1969، تليها الخطة الخامسة عام 1974، والسادسة عام 1979، باعتبارهما انجح الخطط التنموية في إيران، ولكنها لم تطبق بسبب الثورة. لكن بعد هذه الفترة ومع نجاح الثورة الإيرانية ظهرت نخبة جديدة دعت إلى استئناف المشاريع التنموية ورسم استراتيجيات تحدد مسار الخطط الخماسية بداية من الخطة خماسية لعام 1983 ثم 2000. إلى الخطة العشرينية (2005-2025).

(2) لمزيد من المعلومات حول فشل الدول العربية، أنظر: علاء الدين النحاس و بشار شيخ علي، الدولة بين الفشل و الإفشال: دراسة تطبيقية لحالة الدول العربية(ليبيا–سوريا–العراق)"، المركز الديمقراطي العربي، 2019، في 2019/05/25، على الرابط:
https://democraticac.de/?p=58705

قبل ذلك، سيكون مفيدًا من أجل الوصول إلى نتائج حول تأثير أدوات القوة الإيرانية على دول سوريا العراق وليبيا، والتطرق إلى قدرات الدولة الإيرانية، في تحويل مصادرها ومواردها إلى سلوك خارجي بغية تحقيق أهداف مشروعها العشريني في عمقها الاستراتيجي (العراق – سوريا – اليمن).

الإمكانات و الموارد المتاحة في تشكيل أدوات التأثير الإيرانية

في دراستها، حول تأثير أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان في الفترة مابين(2005-2013). أكدت سماح عبد الصبور، على ضرورة عدم إهمال البعد الداخلي في فهم و تشكيل أدوات التأثير الإيراني. لأهمية ودور هذا البعد الحيوي في خلق رصيد متعاظم من تلك المصادر.[(1)] وفي ظل قوتها وقدراتها الوطنية ومكانتها الجغرافية والإستراتيجية والاقتصادية ودورها الاتصالي، المنطلق من خصائص البيئة الداخلية المرتبطة بالسياسة الخارجية لإيران، التي تعمل على توظيف كل العناصر والمصادر المتاحة: الأيديولوجية، الثقافية الدينية، الاقتصادية والعسكرية، التكنولوجية... وغيرها، من أجل ضمان تحقيق مصلحتها الوطنية العليا إقليميا.[(2)] وفي تحديده لأنواع المصادر والموارد المرتبطة بخلق أدوات القوة الصلبة من المصادر الملموسة، مثل القوة العسكرية والقوة الاقتصادية. وأخرى مرتبطة بالقوة الناعمة، من المصادر غير الملموسة، مثل المؤسسات، الأفكار، القيم، الثقافة، شرعية المؤسسات. يشترط جوزيف إس. ناي (الابن)، في محاولة امتلاك وتشكيل أدوات قوة صلبة/ناعمة، أنه يتعين على الدولة أن تظهر مدى قدرتها على تحويل تلك الموارد والإمكانات المتاحة فعليًا إلى أدوات تحقق النتائج المرجوة.[(3)]

بناءًا على ما تقدم في طرح جوزيف ناي، فإن إيران استطاعت تحويل مقدراتها وإمكاناتها الثابتة إلى قوة متغيرة، مكنت إيران من امتلاك أدوات التأثير –الناعمة/الصلبة– المطلوبة للوصول لأهدافها الإقليمية.

أولا/ الموارد و الإمكانات الإيرانية لامتلاك أدوات التأثير "الصلبة:

1) **جيو–سياسية إيران (الموقع–الحجم– الجوار):** لإيران موقعًا جغرافيًا مهمًا، يقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا **بمساحة قدرها** 1648000كم^2. وبإطلالة بحرية على أهم ثلاث منافذ بحرية بالمنطقة، وهي الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب، وبحر قزوين في الشمال. يبلغ مجموع هذه السواحل البحرية الإيرانية 2524 كم (تتوزع هذه السواحل على الخليج العربي بـ:

(1) سماح عبد الصبور، "القوة الذكية في السياسات الخارجية للدول: بين النظرية و التطبيق"، في: "العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات و مداخل مقارنة (الجزء الأول)"، نادية محمود مصطفى: محررا، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2016، ص 285.

(2) علي حسين باكير، "إيران و التنافس الشرق الأوسطي التقاء و تصادم المشاريع(تركيا و إسرائيل)"، في: المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية، مصر: دار البشير لثقافة و العلوم، الطبعة الثالثة، 2015، ص ص 96-110.

(3) جوزيف إس.ناي، "مستقبل القوة"، أحمد عبد الحميد نافع: مترجما، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2015، ص30.

1180كم؛ وعلى خليج عمان وبحر العرب بـ: 700كم؛ وعلى بحر قزوين بـ: 644كم). تشترك فيه إيران بحدود ساحلية من خلال ارتباطها بالخليج العربي وبخليج عمان، عبر مضيق هرمز الذي يعطي **موقعًا استراتيجي** مفتوح المجال للتمدد والتوسع. بالإضافة للحدود البرية الإيرانية البالغ طولها: 5204كم. يحدها من الشمال الغربي تركيا (470كم)، ومن الغرب العراق (1280كم)، أما من الشرق يحدها أفغانستان (837كم)، وباكستان(877كم). كلها عوامل أعطت قوة عسكرية واقتصادية، لا تقل أهمية عن بحر قزوين (بـ:644كم) كمورد للقوة الإيرانية. باعتباره كأحد أهم الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية خاصة منها: النفط والغاز.[1]

2) **القوة السكانية**[2]: يقدر عدد السكان في إيران عام 2012 بـ:78 مليون نسمة، 45% منها شباب تقل أعمارهم عن 20 سنة.[3] وفي إحصائية لقاعدة البيانات التابعة للبنك الدولي[4] "world development indicators"، التي حددت نسبة السكان في إيران سنة 2017 بتعداد يصل إلى (81.1628 مليون/نسمة).[5] تتشّكل تركيبتها المجتمعية من الأقليات و الإثنيات العرقية من: الفرس (50%= حوالي 40مليون/ن)، والآذريون(23%=حوالي 24مليون/ن)، والأكراد(11%= حوالي 8ملايين/ن)، والعرب (5%=حوالي 4ملايين/ن)، والبلوش(3%=حوالي 3مليون) وغيرها من الأقليات التي تمثل مجتمعة (8%).[6]

---

(1) سماح عبد الصبور، "القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013"، مصر: دار البشير للثقافة و العلوم، الطبعة الأولى، 2014، ص.ص 115-116.

(2) لمزيد من المعلومات حول المقدرات الديموغرافية و الخصائص الإثنية و العرقية لدولة إيران، أنظر:
وليد عبد الحي، "مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020"، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف، 2010، ص21-36.

(3) غازي التوبة، مرجع سابق، ص 23.

(4) لمزيد من المعلومات انظر موقع قاعدة البيانات في البنك الدولي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?cid=GPD_1&locations=IR

(5) *World Dévelopement Indicators, Google Public Data Explorer," Google.com. N. p., 2019. Web. 18 May 2019.* *https://bit.ly/2Uu7D26*

(6) سكاي نيوز عربية، إنفوغرافيك.. الأقليات أكثر من نصف سكان إيران، 2018/01/07، في: 2019/05/19، على رابط الموقع التالي:
https://bit.ly/2FwM9Mf



المصدر: سكاي نيوز عربية، "إنفوغرافيك.. الأقليات أكثر من نصف سكان إيران"، 2018/01/07، في: 2019/05/19، على رابط الموقع: https://bit.ly/2FwM9Mf

على الرغم من أن التعدد الإثني والعرقي من مهددات التماسك المجتمعي الداخلي (بالإضافة لكونه من أهم العوامل الأساسية في امتلاك أدوات التأثير الخارجية) لدولة إيران[1]. فإن هذه الأخيرة، استطاعت من خلال الهوية الشيعية الإيرانية – ولو نسبيا– تجاوز الولاءات الفرعية، واستغلالها التركيب الإثني المتنوع، نحو خلق عملية اتصالية مع القوميات الأخرى في الدول المجاورة، سواءً بتواجد الجاليات الإيرانية الفارسية أو مع الأفراد الذين تربطهم علاقات تاريخية، وأيديولوجية، وسياسية، وثقافية دينية، ومصلحية/براغماتية.

3) **القدرة الاقتصادية**: مثلت أساس النهوض العلمي والتطور الاجتماعي والسياسي لإيران[2]، والتي يلعب فيها النفط والغاز[3] دورًا كبيرًا، يظهر من خلال سيطرتهما على نسبة كبيرة من صادراتها.[4] وكأهم مصادر دخلها الأجنبي بنسبة 80%، ونسبة 60% من دخل الحكومة، و30% من إجمالي الناتج المحلي القومي في العام.[5] ووفقًا لهذه المقدرات، تعتبر عائدات النفط والغاز مصدر رئيسي لتمويل ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية الإيرانية من جهة[6]، وكأداة لتعزيز علاقاتها الدولية والإقليمية وربطها بمشروعها التوسعي لخلق بيئة مساندة لها من جهة أخرى.[7] ولتوسيع شبكة علاقاتها الخارجية وبناء المصالح الاقتصادية والسياسية مع بعض الأقطاب العالميين[8]: كروسيا، الصين، الهند وغيرهم من مستوردي النفط

---

(1) غازي توبة، مرجع سابق، ص 15.
(2) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص.13.
(3) إيران هي رابع احتياطي عالمي للنفط و ثاني اكبر احتياطي من الغاز الطبيعي.
(4) غازي التوبة، المرتكزات الديموغرافية و الاجتماعية و الثقافية في المشروع الإيراني، في: المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية، عمان، عمان، الأردن: دار عمار للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص43.
(5) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص13.
(6) سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الإيرانية، ص 117.
(7) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 12.
(8) لمزيد من المعلومات حول قدرات إيران الطاقوية، أنظر في مجلة الطاقة العالمية على الرابط التالي https://www.aboutenergy.com/en_IT/magazine.shtml

والغاز الإيراني[1] (لكسر العزلة/ والاستمرار في بناء مقدراتها النووية). وليس عند هذا الحد فقط، بل توظف الدولة الإيرانية عائدات النفط والغاز – إلى جانب تركيبتها المجتمعية المتميزة– كمصادر مهمة لدعم الفواعل من غير الدول (من وكلائها وحلفائها) للتواصل والتأثير على البيئة الداخلية للدول المجاورة.

4) القدرات و المقومات العسكرية (القدرات التقليدية وغير التقليدية):

إن امتلاك دولة إيران للموقع الجيو–استراتيجي والإمكانات الاقتصادية والديموغرافية مكنها من امتلاك القدرات الصلبة العسكرية المتمثلة في:

أ. **القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية–النظامية:**

صنف موقع__GLOBAL FIREPOWER(GFP) سنة 2019، إيران من ضمن أقوى 20 دولة من حيث مقدراتها العسكرية. هذا التصنيف الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعى فيه: عدد الأسلحة وتنوعها، الأسلحة النووية، والمخزونات النووية، والعوامل الجغرافية، والقوة الديمغرافية، والمرونة اللوجيستية، والموارد الطبيعية، وامتلاك السواحل البحرية، والاستقرار المالي، والقيادة السياسية والعسكرية. وتقسم قاعدة البيانات العالمية القوات العسكرية الإيرانية في: القوة برية، وقوة جوية، وبحرية[2]. ومقدراتها الظاهرة في الشكل 2.

الشكل 2: تحليل و تصنيف القدرات العسكرية؛ البرية، البحرية، و الجوية الإيرانية في قاعدة البيانات GLOBAL FIREPOWER(GFP)،[3] لسنة 2019.

[1] سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الإيرانية، ص 118

[2] *Globalfirepower(GFP), "2019 Military Strength Ranking", 2019, Accessed : 26 May 2019, Available Online At : https://www.globalfirepower.com/country-military-strength detail.asp?country_id=iran*

[3] لمزيد حول المعلومات حول الموقع انظر على الرابط التالي: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=iran



المصدر: الخليج أونلاين،"إنفوجرافيك .. القدرات العسكرية الإيرانية"، 14ماي2019، تاريخ الزيارة في: 25ماي 2019، على الرابط التالي: http://khaleej.online/6n1zjq

- **القدرات الصاروخية:** لإيران أكبر قوة صاروخية في منطقة الشرق الأوسط، يتم تشغيلها بواسطة القوة الجوية في الحرس الثوري الإيراني. وتضم ترسانة إيران الصاروخية: صواريخ الشهاب-3(أو النيزك)، BM-2 MUSUDAN VARIAT، صواريخ باليستية قصيرة المدى وصواريخ كروز، وصواريخ كروز مضادة للسفن، الصواريخ المضادة للدبابات، صواريخ أرض جو، رؤوس نووية.(1)
- **البرنامج النووي**(2): تمتلك إيران حوالي 19000 جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم، ومخزون يصل إلى 400 رطل من اليورانيوم المخصب بنسبة 20%. يمكنها من صناعة رؤوس نووية تجعلها بعيدة عن أي هجوم عسكري محتمل من أعدائها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل(3). وكأداة ضغط وتأثير لتوسيع نفوذها الإقليمي في ظل العقوبات الاقتصادية و العزلة المفروضة عليها.

(1) committees of congress, crs report:"Iran's Foreign And Defense Policies", Usa: Congressional Research Service (CRS), 11 december 2018. P.15. https://www.everycrsreport.com/files/20181211_R44017_935fc05ca3d9ad969dc098e52d6bf66175ee74f3.pdf

(2) لمزيد من المعلومات حول البرنامج النووي الإيراني، أنظر: عطا محمد زهرة، "البرنامج النووي الإيراني"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2015.

(3): Everycrsreport," Iran'S Foreign And Defense Policies", EveryCRSreport.com, 08 May 2019. Accessed : 25 May 2019, Available online at: https://www.everycrsreport.com/reports/R44017.html

ب. **القدرات العسكرية الإيرانية غير النظامية:**

تنقسم القوات المسلحة الإيرانية القادرة على خوض الحروب غير المتماثلة، من: الحرس الثوري الإسلامي المعروف بالفارسية باسم سباح باسدان إنغلاب إسلامي The Sepah-E-Pasdaran Enghelab Islami. وعلى ميليشيا الباسيج وقوات القدس.[1]

- **الحرس الثوري الإيراني:** تأسس الحرس الثوري، عقب الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 كميليشيات مسلحة من النخبة المسئولة عن حماية النظام الديني– الشيعي من التهديدات الداخلية. وكقوة تضم حوالي 125000 فرد. تمتد إلى ما وراء إيران، داخل النزاعات الإقليمية الكبرى في جميع أنحاء الشرق الأوسط، من خلال:

سيطرتها على وحدة قوات القدس (يقدر عدد أفرادها ما بين 2000–5000) المسئولة عن عملياتها في الخارج [2]. إدارتها لقوات الباسيج الإيرانية[3]

ثانيا/ المقدرات و الإمكانات المتاحة في تشكيل أدوات التأثير الناعم الإيرانية:

ركزت إيران على بناء مقدراتها الصلبة من أجل تحقيق أمنها القومي والإقليمي، إلى جانب مصادر قوتها الناعمة المتمثلة في:

1) **اعتبار إيران المركز الثقافي العالمي للشيعة:** يتمثل في قيام الثورة الإسلامية منذ 1979، وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقيادتها للمذهب الشيعي الذي مكّنها، من التأثير في الأحداث الدولية والتفاعلات الإقليمية، التي تحتوي على العناصر الشيعية.[4]

2) **امتلاك منظومة إعلامية كبيرة:** تعتبر منظومة إيران الإعلامية، هي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، تحت إشراف المرشد الأعلى للسياسات الإعلامية عبر وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي تتبع نشر مبادئ الثورة الإيرانية لخارج و تدعم الدبلوماسية الشعبية في تحقيق أهداف التأثير التي تخدم

---

[1] committees of congress, crs report:"Iran's Foreign And Defense Policies", Usa: Congressional Research Service (CRS), 16 january 2018. P.17.
https://www.everycrsreport.com/files/20190116_R44017_bda183bfa100b1e19ece962a9dc046f993d3d549.pdf

[2] *DW.COM, "What Is Iran's Revolutionary Guard?, 05.04.2019, Accessed: 25 May 2019, Available online at: https://www.dw.com/en/what-is-irans-revolutionary-guard/a-40948522*

[3] سماح عبد الصبور ، السياسة الخارجية الإيرانية، ص.133.

[4] بشير بودلال، "سياسة إيران الإقليمية: بين البعد القومي و البعد الديني منذ 1979"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011، ص.7.

مشروعها الإقليمي، وتتوافر المنظومة على محتوى 30 لغة، 30 تلفزيونًا محليا، و08 محطات تلفزيونية وطنية، و06 محطات تلفزيونية خارجية و40 محطات إخبارية دولية.[1]

3) **القيم السياسية:** أرست الثورة الإسلامية الإيرانية نظامًا سياسيًا مميزًا، يبتكر مفهومًا يدمج السياسي بالديني في "الديمقراطية الدينية"، كنموذج يصلح لأن يكون مصدرًا من مصادر أدوات القوة الناعمة، وبديلًا للنظم التقليدية العالمية–حسب الإيرانيين.

4) **السياسة الخارجية:** يمكن للسياسة الخارجية الإيرانية أن تكون مصدرًا أساسيًا من مصادر تشكيل أدوات القوة الناعمة، المرتبطة بالشعارات التي تروج لها، والأطروحات المنصوص عليها في الدستور الإيراني. وتنص المادة الثالثة (من الفصل الأول المخصص للأصول العامة) في البند الأول الذي يشير إلى: أن السياسية الخارجية تنظم على الأسس الإسلامية، المدافعة على المسلمين، وحتى المستضعفين في العالم كافة"[2].

حاولت إيران تجاوز مفهوم "القوة على أنها الموارد"، وانتقالها من امتلاك الإمكانات والمقدرات (الجغرافيا–القوة الاقتصادية–العسكرية–عدد السكان–الهوية–الثقافة الدينية) إلى نتائج سلوكية بتشكيل أدوات التأثير في **عمقها الاستراتيجي**[3].

سوريا–العراق–اليمن العمق الإستراتيجي لإيران

دفعت الضغوط والعقوبات الدولية على إيران، إلى زيادة مقدراتها للمواجهة والدفاع خارج حدودها وفي عمق هذه الدول لعوامل وأسباب/ ودوافع عدة، أهمها:[4]

1) **النزعة الوطنية الفارسية:** التي تعلي من شأن القومية الإيرانية وتدفع إيران نحو الهيمنة والسيطرة التي أصبحت من الدوافع والسلوكيات القومية لإحياء الدولة الفارسية الكبرى لأن الإيرانيين يروّن دولتهم هي الأحق بالهيمنة والسيطرة الإقليمية الطبيعية على شعوب، **المنطقة العربية الرخوة:** لوجود ضعف، مقارنة بالكتل الإقليمية المحيطة بإيران وصعوبة اختراقها بسهولة، خاصة روسيا، وتركيا، وباكستان وآسيا الوسطى[5]، المتساوية/ أو الأكثر قوة من إيران.

---

[1] سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الإيرانية، ص 144.
[2] علي حسين باكير، "اكتشاف القوة الناعمة.. القدرات و حدود التأثير"، 17أفريل 2013، مركز الجزيرة للدراسات، في 2019/05/20، على الرابط: https://bit.ly/2PtVnfJ
[3] انظر أكثر حول نظرية العمق الاستراتيجي، في كتاب: احمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية"، ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، الدوحة قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.
[4] سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الإيرانية، ص.156.
[5] بشير بودلال، نفس المرجع، ص.ص 25–45.

يظهر انعدام المنافس الإقليمي الحقيقي لإيران في المنطقة، في عدم قدرة تركيا ترجيح كفتها لصالحها في سوريا، وفشل السعودية على مجابهة الحوثيين في اليمن، بالإضافة لسيطرتها على العراق.[1]

2) **المكون الشيعي والأقليات الدينية الشيعية:** وتأتي أهمية توجه إيران نحو العراق-سوريا-اليمن، ولعب دور أساسي بأدواتها الصلبة /الناعمة، كونها بلدان ذات امتداد جغرافي-تاريخي وسياسي وثقافي، وفي ظل انتشار المذهب الإثني عشري الذي يلقى صدى واسع الانتشار داخل مكونات المجتمعات العراقية-السورية-اليمنية.[2]

3) **تكوين نسخة تشبه حزب الله اللبناني في شبه الجزيرة العربية وإنشاء ممر مائي:** حتى تتمكن طهران من التحكم في التجارة المنقولة بحرًا عبر الممرات المائية مرورًا على باب المندب كنقطة عبور لأكثر من 70 سفينة في اليوم. بالإضافة إلى امتلاك هذه النقطة المهمة للضغط على إسرائيل (الابن المدلل لأمريكا التي تفرض عقوبات اقتصادية على إيران)، من الحدود السورية واللبنانية.

4) **الأمن القومي الإيراني:** تؤمن إيران إيمانًا راسخًا بأن دورها وأنشطتها المتدخلة في الشأن العراقي-السوري-اليمني. ونقل ما تعتقده دفاعًا عن النفس إلى أراضي منافسيها، أو أعدائها بشعار مواجهة أعداء إيران على أرضهم بدلًا من مواجهتهم على أرض إيران[3]. اعتمادًا على مبدأ، أن أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم، لكن بلعبة صفرية.

أدوات التأثير الإيرانية على سوريا - العراق - اليمن

تاريخيا، لابد من الإشارة إلى أن المجال الحيوي الجيو-استراتيجي الممتد غربًا نحو العراق سوريا هو التوجه السائد في سياسة إيران الخارجية[4].

سنحاول من خلال هذا المبحث كشف الوسائل والأدوات التي تعمل عليها إيران للتأثير في كل من الشأن السوري- العراقي- واليمني، من الناحية البشرية والمادية والمذهبية والاجتماعية وتحديد حلفائها داخل هذه البلدان وأساليب التواصل والتعامل فيما بينهم.

هناك عديد من المؤشرات المتعلقة بتدخل إيران وتأثيرها في الشؤون الداخلية لدول سوريا والعراق واليمن، مع تشابه أساليب واستراتيجيات إيران المنتهجة في توظيف أدوات الصلبة/الناعمة، لتحقيق أهدافها، من

---

[1] جلال سلمي، العقوبات الأمريكية ضد إيران.. الدوافع و التداعيات"، 21 جانفي2018، نون بوست، في 2019/05/20، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/21719

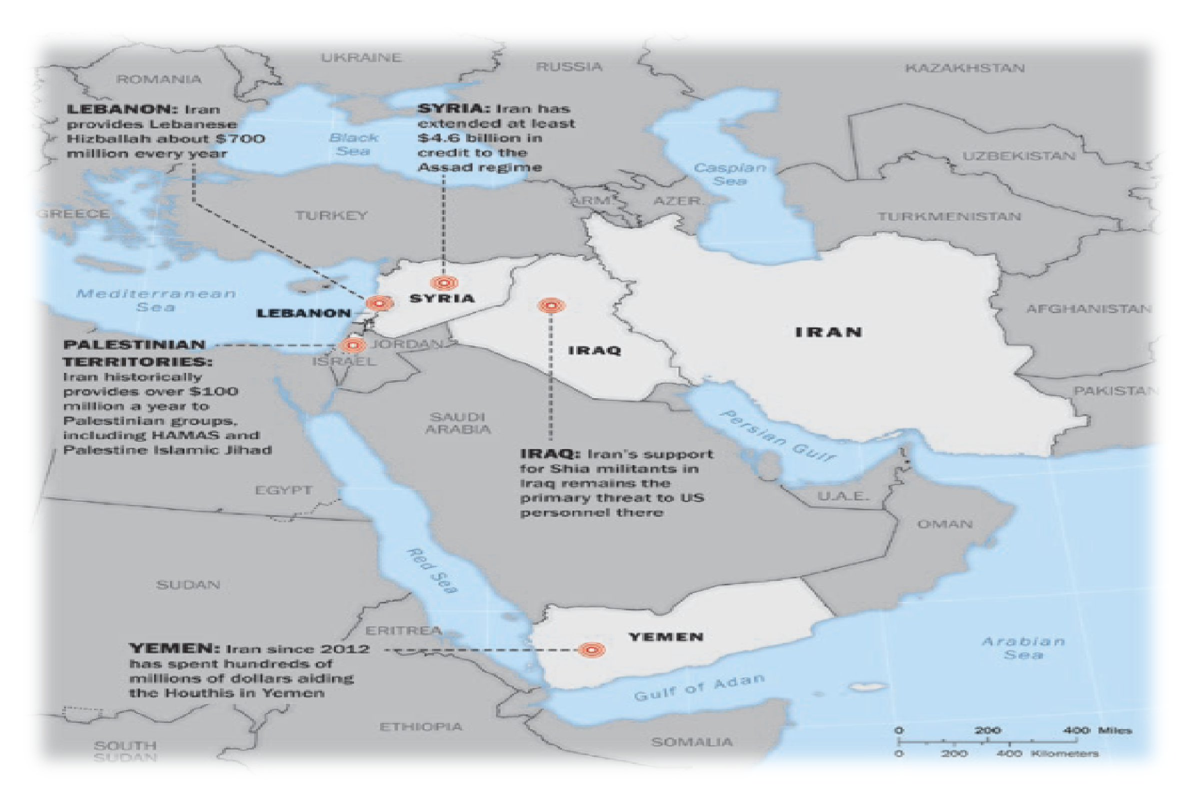
[2] Mohammad Hassan Al-Qadhi," **The Iranian Role In Yemen** And Its Implications On The Regional Security", Arabian Gulf Centre For Iranian Studies, 2017, P.P 48-65.

[3] ibid, p.27.

[4] بشير بودلال، مرجع سابق، ص.32.

خلال الدعم السياسي والإعلامي والعسكري والمالي والاستشاري لوكلائها وحلفائها من اللاعبين؛ من الفواعل من غير الدول، كحزب الله، وحركة أنصار الله الحوثية في اليمن، الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا، أو من خلال دعم الفواعل الحكومية كنظام بشار الأسد في سوريا.

الخريطة رقم 1: توضح نقاط تمركز أنشطة إيران الإقليمية.



Source : Everycrsreport,'' Iran'S Foreign And Defense Policies'', EveryCRSreport.com, 08 May 2019. Accessed : 25 May 2019, Available online at: https://www.everycrsreport.com/reports/R44017.html

تعتمد إيران على أداة التأثير الثقافية – وداخلها الديني، المتمثل في المذهب الشيعي بالتركيز على نسج علاقات مع الجماعات والفصائل في البيئة الداخلية لـ العراق–سوريا–اليمن (في إطار نشر نموذجها الإسلامي ودعم الثورات الشعبية) لخلق الانقسام وعدم الاستقرار وضعف الحكومات اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا، واجتماعيًا، ما يعزز هذا الفشل من تحالف إيران وحشد مؤيديها وأنصارها من نفس الطائفة لاختراق البلدان ثم استغلال تلك الانقسامات السياسية المختلفة، من خلال دعم الحركات القريبة من إيران عقائديا والمتوافقة مع توجهاتها بنزعة مصلحية براغماتية.

ظهر هذا الاستثمار الإيراني جليا منذ 2003 (سقوط نظام صدام) إلى 2011 وما بعدها(الثورات العربية)، كفترة زمنية شهدت حراكًا سياسيًا وانفلاتًا أمنيًا وانقسامات وصدامات عنيفة[1] لم يسلم منها محور العراق – سوريا – اليمن.

في **العراق** حاليًا، النظام الحاكم هو نتيجة لاستثمارات إيران في دعم الفصائل والمنظمات الشيعية العراقية، وتمكينها من تولي السلطة بعد أن وصل وكلائها للمناصب السياسية الحيوية والتأثير في بلدانهم بما يتوافق والمصلحة الإيرانية. أما في **اليمن**: فزادت إيران تحالفها مع المتمردين الحوثيين على أساس طائفي أيديولوجي (في باطنه براغماتي للسيطرة على باب المندب)، بعد الثورة التي أسقطت علي عبد الله صالح عام 2011.[2] وعلى عكس الحالة **السورية** التي تظهر فيها براغماتية إيران: لدعمها نظام بشار الأسد على حساب مبادئها وشعاراتها التي تنادي بنصرة ثورات الشعوب المضطهدة ودعم المستضعفين.

في نفس السياق، يعتبر محمد حسن القدحي، أن تشجيع المجموعات/الحركات والفصائل الموالية لإيران، جرى على مستويين: **أولا**، في الهيكل السياسي الرسمي للدول من خلال المشاركة السياسية في المؤسسات الرسمية الحاكمة للسلطة بحيث تتمكن هذه المجموعات/ الوكلاء بواسطة أداة التشيع السياسي من لعب دور حاسم، إما سعيًا للحفاظ على النظام الحاكم أو تغييره. وهو الظاهر في **الاعتبار الثاني**: الخارج عن الإطار الهيكلي والسياسي الرسمي، من خلال الهيكل التنظيمي لهذه الجماعات ودعمها بالمصادر المالية، والعسكرية وحتى الاستشارية. تعطيها القدرة على تقويض أي نظام سياسي يعارض المصالح الإيرانية.[3]

تظهر هذه القدرة، في تقرير خاص بدائرة أبحاث الكونغرس[4] cogressional research service سنة 2019 في أن استخدام إيران للدعم العسكري في عمقها الاستراتيجي كأحد الأدوات الصلبة وكأداة لدعم العناصر الداخلية[5]. كان من خلال الفروع والفصائل المسلحة الموالية لقوات الحرس الثوري الإيراني في الدول المستهدفة (كقوات القدس، بدر وغيرها)، بالدعم وبتقديم الأسلحة والتدريب وحتى الدعم الاستشاري. وتضم الأسلحة التي تزود بها إيران وكلائها: أنظمة متخصصة ضد الدبابات، صواريخ مدفعية، مدافع هاون، و صواريخ باليستية قصيرة المدى وصواريخ كروز. ويضيف التقرير، قيام الحرس الثوري الإيراني بتجنيد ما

---

[1] فاطمة بوسكران، "علاقة إيران بالحركات الإسلامية كمدخل للتوسع الجيوسياسي: الحركة الحوثية في اليمن كنموذج"، الجيوبوليتيك العدد3، 2015، ص.ص 1–2. https://platform.almanhal.com/details/article/72620.

[2] Mohammad Hassan Al-Qadhi, **op.cit**, P.P 8-28.

[3] ibid, p.p 30-31.

[4] لمزيد المعلومات حول ابحاث دائرة الكونغرس، أنظر على الرابط: https://crsreports.congress.gov/

[5] سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الإيرانية، ص.177.

يتراوح بين 24.000 و80.000 عنصرًا من المقاتلين الشيعة للعمل تحت قيادة حزب الله اللبناني (بـ700مقاتل) في **سوريا** ما بين 2013-2017.[1]

في **العراق**: زودت إيران المليشيات العراقية -التي يتراوح عدد أفرادها حسب التقرير بين 110.000 و120.000، بالذخيرة الصاروخية المساعدة لصواريخ المرتجلة ROCKET ASSISTED MONITIONS (IRAMs). وتوفير صواريخ مضادة للسفن للمتمردين الحوثيين في **اليمن**. لإظهار مدى قدرة إيران ووكلائها من تحكمهم في نقطة التفتيش باب المندب.

في تقرير آخر، لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2018 والمعنون بـ: **"نظام الخارجين عن القانون: وقائع أنشطة إيران المدمرة"**، يوضح توظيف إيران للأداة الاقتصادية المالية، من خلال "إنفاقه أكثر من 16 مليار دولار منذ 2012، لدعم نظام بشار الأسد في **سوريا**، ودعم {إيران} الشركاء الآخرين في **العراق** و**اليمن**". ومع اختلاف تقديرات إنفاق إيران على المشاريع الإقليمية. ذكر مبعوث مكتب الأمم المتحدة في سوريا، ستيفان دي ميستورا: "أن قيمة مساعدات إيران **لسوريا** بما في ذلك المساعدات الاقتصادية والعسكرية، بلغت 6 مليارات دولار في سنة 2015". كما اختلفت وتنوعت أدوات الدعم الإيراني للتأثير على **العراق**. فإلى جانب الدعم المالي المباشر للميليشيات الشيعية والنخب السياسية، وكجزء لزيادة نفوذها على الحكومة العراقية المنتخبة في تصويت مايو 2018، قام روحاني بزيارة رسمية إلى العراق في مارس 2019، من خلال توقيع اتفاقيات اقتصادية منها؛ إنشاء خط سكة حديدية جديد.[2]

وبناءًا على هذه التقارير، فإن الأداة الاقتصادية/المالية الصلبة، جاءت -في تحركات إيران- كأداة للتأثير الناعم على البلدان المستهدفة، في تقديم برامج المساعدات وإعادة الإعمار والبنية التحتية وتقديم الدعم للطائفة الشيعية.[3]

كما تولي إيران أهمية كبيرة **لقطاع الإعلام -باعتباره أداة من أدوات التأثير الناعمة، تدمج فيها التشيع السياسي-** لتحقيق أهداف مشاريعها في دول المنطقة العربية. تظهر في توظيفها إستراتيجية متكاملة ومتناسقة – مع قدرات التأثير الثقافي/الاقتصادي/العسكري/الاقتصادي المالي-لاختراق الداخل وكسب الرأي العام وتضليله عبر وسائل الإعلام والدعاية التي تسوق الاتجاهات الرسمية[4] داخل **العراق** (مثل قنوات

---

[1] Henneth Hatzman, ''Iran's Foreign And Defense Policies'', Usa: Congressional Research Service (CRS), 2019, p.p 4-20

[2] Henneth Hatzman, op.cit.p.20-42.

[3] سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الإيرانية، ص 229.

[4] هشام داوود "الغنجة"، العامل المذهبي و دوره في توجيه السياسة الخارجية تجاه العراق 2003-2013"، عمان الأردن: دار الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017، ص.18.

Press Tv، والميادين، والعالم الإخبارية، وسحر العامة الإيرانية...ألخ).[1] أما في اليمن: عملت إيران على جذب متخصصين إعلاميين (يمنيين) وتوظيف أكثر من 1300 إعلاميًا، لدعم مشروعها من مختلف المحافظات اليمنية وتدريبهم في إيران والعراق ولبنان على التقنيات والبرامج المتخصصة عبر الأقمار الصناعية ودورهم في وسائل الإعلام المختلفة مثل المذيعين في تلفزيون وراديو قناة المنار التابعة لحزب الله اللبناني. التي لعبت دورًا رئيسيًا في تشكيل الرأي العام في المنطقة. بالإضافة إلى القنوات التابعة والممولة من إيران، والتي تسعى إلى وضع الصراع اليمني ضمن منظورها الأيديولوجي المتعلق بالشعارات الثورية مثل محاربة الظلم وحماية المستضعفين ودعم ثورات تقرير مصير الشعوب[2]، وهذا ما كان غائبًا على أرض الواقع.

الخاتمة:

ظهرت قدرة إيران في استغلال قدراتها من الموارد والإمكانات وتحويلها إلى أدوات للتأثير الخارجي على بيئات دول المنطقة العربي وخاصة على دول محور العراق- سوريا- اليمن، لتحقيق أهداف مشروعها الإقليمي مكانة إيران 2025. من خلال تبنيها سياسة توسعية تدخلية تسعى لتحويل وكلائها عبر مجموعة من الروابط التاريخية الأيديولوجية والثقافية -الدينية، إلى قوى سياسية وعسكرية تهيمن على العمليات السياسية في دول العراق وسوريا واليمن، لإعادة تجربة حزب الله اللبناني في هذه البلدان. لكن السؤال المطروح هل يمكن أن تستمر إيران في التأثير ولعب دور أساسي ومحوري في دول العراق سوريا واليمن.

مثلت العقوبات الأمريكية على إيران تحديًا كبيرًا، بعد انسحاب الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي في مايو 2018، بإعلانه إعادة العمل على العقوبات المفروضة من أجل إبرام اتفاق جديد يتضمن تخلي إيران عن عمقها الاستراتيجي وتوقفها عن دعم الجماعات المسلحة في سوريا واليمن، لكن مع رفض إيران هذه التهديدات والمساومات، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض الحزمة الأولى من العقوبات في نوفمبر 2018، والتي تشمل المشتريات الإيرانية بالدولار، والمعادن، الفحم، والبرمجيات المخصصة للصناعات وقطاع السيارات، أما الحزمة الثانية والتي دخلت حيز التطبيق في أوت 2018، شملت هذه عقوبات المعاملات الخاصة بالبترول والغاز والمؤسسات المالية التجارية[3]. هي عقوبات، لن ترهن تحقيق مشروع

---

[1] هشام داوود الغنجة، مرجع سابق، ص 18.

[2] Mohammad Hassan Al-Qadhi, op.cit, p.p 42-43.

[3] نانيس عبد الرزاق فهمي، "تأثير العقوبات الدولية على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط"، 2019/02/06، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، في 2019/05/20، على الرابط: http://ncmes.org/ar/publications/special-publications/356

إيران الإقليمي فقط بل سببًا في تفجر البيئة الداخلية بسبب تركيز إيران على الجبهة الخارجية على حساب الداخل في ظل الظروف الاجتماعية (الفقر، البطالة، اليأس..).

قائمة المرجع:

باللغة العربية:

1) بودلال بشير ، "سياسة إيران الإقليمية: بين البعد القومي و البعد الديني منذ 1979"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3، 2011.
2) بوسكران فاطمة ، "علاقة إيران بالحركات الإسلامية كمدخل للتوسع الجيوسياسي: الحركة الحوثية في اليمن كنموذج"، الجيوبوليتيك العدد3، 2015، ص.ص 1-2. https://platform.almanhal.com/details/article/72620
3) التوبة غازي ، المرتكزات الديموغرافية و الاجتماعية و الثقافية في المشروع الإيراني، في: المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية، عمان، الأردن: دار عمار للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
4) حسين باكير علي ، "اكتشاف القوة الناعمة.. القدرات و حدود التأثير"، 17أفريل 2013، مركز الجزيرة للدراسات، في 2019/05/20، على الرابط: https://bit.ly/2PtVnfJ
5) حسين باكير علي ، "إيران و التنافس الشرق الأوسطي التقاء و تصادم المشاريع(تركيا و إسرائيل)"، في: المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية، مصر: دار البشير لثقافة و العلوم، الطبعة الثالثة، 2015.
6) سكاي نيوز عربية، إنفوغرافيك.. الأقليات أكثر من نصف سكان إيران، 2018/01/07، في: 2019/05/19، على رابط الموقع التالي: https://bit.ly/2FwM9Mf
7) سلمي جلال ، العقوبات الأمريكية ضد إيران.. الدوافع و التداعيات"، 21 جانفي2018، نون بوست، في 2019/05/20، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/21719
8) عبد الحي وليد، "مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020"، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف، 2010.
9) عبد الصبور سماح ، "القوة الذكية في السياسات الخارجية للدول: بين النظرية و التطبيق"، في: "العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات و مداخل مقارنة (الجزء الأول)"، نادية محمود مصطفى: محررا، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2016.
10) عبد الصبور سماح، "القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013"، مصر: دار البشير للثقافة و العلوم، الطبعة الأولى، 2014.
11) الغنجة هشام داوود، "العامل المذهبي و دوره في توجيه السياسة الخارجية تجاه العراق 2003-2013"، عمان الأردن: دار الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017، ص.18.
12) فهمي نانيس عبد الرزاق ، "تأثير العقوبات الدولية على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط"، 2019/02/06، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، في 2019/05/20، على الرابط: http://ncmes.org/ar/publications/special-publications/356
13) ناي جوزيف. ، "مستقبل القوة"، أحمد عبد الحميد نافع: مترجما، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2015، ص30.

14) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "تقييم حالة: إيران في أفق عام 2025"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016،

باللغة الأجنبية:

1) committees of congress, crs report:''Iran's Foreign And Defense Policies'', Usa: Congressional Research Service (CRS), december 2018. P.15. https://www.everycrsreport.com/files/20181211_R44017_935fc05ca3d9ad969dc098e52d6bf66175ee74f3.pdf
2) committees of congress, crs report:''Iran's Foreign And Defense Policies'', Usa: Congressional Research Service (CRS), 16 january 2018. P.17. https://www.everycrsreport.com/files/20190116_R44017_bda183bfa100b1e19ece962a9dc046f993d3d549.pdf
3) DW.COM, "What Is Iran's Revolutionary Guard?, 05.04.2019, Accessed: 25 May 2019, Available online at: https://www.dw.com/en/what-is-irans-revolutionary-guard/a-40948522
4) Everycrsreport,'' Iran'S Foreign And Defense Policies'', EveryCRSreport.com, 08 May 2019. Accessed : 25 May 2019, Available online at: https://www.everycrsreport.com/reports/R44017.html
5) Globalfirepower(GFP), "2019 Military Strength Ranking", 2019, Accessed : 26 May 2019, Available Online At:
6) Henneth Hatzman, ''Iran's Foreign And Defense Policies'', Usa: Congressional Research Service (CRS), 2019, p.p 4-20
https://www.globalfirepower.com/country-military-strength detail.asp?country_id=iran
7) Mohammad Hassan Al-Qadhi,'' **The Iranian Role In Yemen** And Its Implications On The Regional Security'', Arabian Gulf Centre For Iranian Studies, 2017, P.P 48-65
8) World Dévelopement Indicators, Google Public Data Explorer," *Google.com*. N. p., 2019. Web. 18 May 2019. https://bit.ly/2Uu7D26

العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب

American-Iranian relations In The Era President Donald Trump

م.م. محمد معزز الحديثي أ.د. خضر عباس عطوان

Mohammed M AL-Hadithy Khudher A Atwan

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين / العراق

AL-Nahrain University /College of Political Science

الملخص :

يمثل وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقطة تحول في مسيرة العلاقات الأمريكية الإيرانية، ويمكن القول أن العلاقات الأمريكية الإيرانية شهدت مراحل مختلفة من حيث التعاون أو الصراع فقد كانت إيران من أبرز حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بيد ان التغيير السياسي في إيران في نهاية سبعينيات القرن الماضي، ووصول نظام ديني متشدد أسهم في توتر العلاقات بين البلدين، وعلى الرغم من أن العلاقات الأمريكية الإيرانية تشهد تنافساً وصراعاً منذ عام 1979 بيد أن ظهور الطموح النووي الإيراني أسهم في زيادة توتر العلاقات بين الجانبين، وقد مرت العلاقات بتحولات مختلفة اتساقاً مع طبيعة المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في كلا البلدين، ويمكن القول أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي الذي تم توقيعه في عهد سلفه باراك أوباما بين إيران والقوى الكبرى في النظام الدولي في عام 2015 أدى إلى زيادة حجم التوتر في العلاقات بين الجانبين، وهو ما يقدم رؤية واسعة لمجموعة من الاحتمالات المستقبلية الحاكمة لسلوك العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، إيران، الاتفاق النووي، دونالد ترامب، القوى الكبرى، الشرق الأوسط.

Abstract

The arrival of US President Donald Trump is a turning point in the course of US-Iranian relations, and it can be said that US-Iranian relations have undergone different stages of cooperation or conflict. Iran has been a major ally of the United States, but the Iran in 1979 and the arrival of a radical religious system have contributed to tension The relations between the two countries, despite the fact that US-Iranian relations have been witnessing competition and conflict since 1979, but the emergence of Iran's nuclear ambitions contributed to increasing tension between the two sides, and relations have undergone different transformations consistent with the nature of political variables It can be said that the decision of US President Donald Trump to withdraw from the nuclear agreement signed under his predecessor Barack Obama between Iran and the major powers in the international system in the year 2015 led to an increase in the tension in relations between the two sides, which provides a broad vision For a range of future prospects governing the behavior of the US-Iran relationship

المقدمة :

اشتملت العلاقات الأمريكية الإيرانية على مراحل مختلفة طبقاً للمتغيرات الإقليمية والدولية التي مرت بها هذه العلاقات، فمنذ النصف الثاني من القرن العشرين كانت إيران في ظل حكم الشاه إحدى أبرز حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بيد أن حدث التغيير السياسي في إيران عام 1979 مثل نقطة تحول في سياق العلاقات بين البلدين، في ظل وصول نظام (ديني متشدد) يعمل على نشر مشروع توسعي في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما مثل أهمية كبيرة في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي، نظراً لمجموعة اعتبارات منها: وجود إسرائيل التي هي في الأصل مشروع اعتقادي مهم في الفكر السياسي الغربي عامة وبضمنه الفكر السياسي الأمريكي، وتوافر مصادر الطاقة، فضلاً عن السعي الأمريكي لمنع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة.

لقد أخذ مسار العلاقات بين الدولتين يحمل مضمون فيه قدر من التوتر، وانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ ذلك الحين، وقد شهدت العلاقات متغيرات عدة، بيد أن أبرز المتغيرات التي أسهمت في التأثير على سياق العلاقات الأمريكية الإيرانية كانت تتمثل في الطموح النووي الإيراني، كما ظهر في التغطية الإعلامية والخطاب السياسي الظاهر الذي تعامل مع تلك العلاقات .

ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين أضحى الملف النووي متغير مهم ومؤثر في طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية، إلى جانب الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط الذي عده الخطاب السياسي للولايات المتحدة الأمريكية يمثل تهديداً على مصالحها ومصالح حلفاءها في المنطقة لاسيما إسرائيل، وبدرجة أقل الدول الخليجية، وبعد مسيرة طويلة من المباحثات والمفاوضات بين إيران والقوى الكبرى في النظام الدولي تم توقيع الاتفاق النووي، بيد أن وصول الرئيس دونالد ترامب إلى قيادة الولايات المتحدة الأمريكية مثل متغيراً أخراً في سياق العلاقات بين البلدين، وذلك من خلال لجوئه الى الانسحاب المنفرد من الاتفاق النووي مع إيران، الذي امتدت مسيرة المفاوضات بشأنه قرابة 13 عام، مع مسعى أمريكي خلاله بتوفير غطاء الوقت الكافي لبروز إيران كلاعب إقليمي مؤثر في المنطقة، في عهد الرئيسين جورج بوش الابن وباراك أوباما؛ مما أسهم في تصاعد بعض الخلافات الأمريكية الإيرانية مجدداً ودفع باتجاه توتر ليس العلاقات الأمريكية الإيرانية فحسب وإنما ظهرت مؤشرات على أن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عامة وعلى نحو أخص في المنطقة العربية إنما تعاني من وجود تهديدات لا توجد إرادة لإيجاد تسويات لها.

إن العلاقات بين الدولتين أخذت منحى صراع، ظاهريًا، طوال المدة التالية لعام 1979م، ووصولًا إلى العام 2017م، عندما صعدت إدارة الرئيس دونالد ترامب للحكم، إذ شهدت العلاقات في هذه المرحلة توترات عدة، إذ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية على النظام الإيراني، ووجود خطاب متبادل ذو نزعة يحمل معه توترات، تدفع إلى البحث فيها.

أهمية البحث:

يسعى البحث للكشف عن تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ مرحلة التغيير السياسي في إيران ولغاية وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، من خلال دراسة وتحليل عدد من المتغيرات المؤثرة في العلاقة بين البلدين، ومن أبرزها البرنامج النووي الإيراني والموقف الأمريكي منه ثم توقيع الاتفاق النووي مع إيران، وأخيراً الانسحاب الأمريكي منه في عهد ترامب.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من رؤية مفادها أن وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أسهم بإحداث متغيرات مؤثرة في إطار العلاقات الأمريكية الإيرانية تمثلت من خلال قراره الانسحاب من الاتفاق النووي وتداعيات ذلك في توتر العلاقات بين البلدين.

منهجية البحث:

استلزم موضوع البحث الركون الى المنهج الاستنباطي في دراسة وتحليل العلاقات الدولية، من خلال الانتقال من دراسة العلاقات الأمريكية الإيرانية بشكل عام إلى دراسة وتحليل متغير الاتفاق النووي في إطار العلاقات بين البلدين بشكل خاص.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة، اشتمل المحور الأول على دراسة إيران في المدرك الاستراتيجي الأمريكي بدلالة تطور العلاقات بين البلدين، أما المحور الثاني فتضمن الاتفاق النووي في سياق العلاقات الأمريكية الإيرانية، في حين تناول المحور الثالث العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي.

المحور الأول: إيران في المدرك الاستراتيجي الأمريكي بدلالة تطور العلاقات بين البلدين:

تمثل إيران أهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي نظراً لمجموعة مقومات القوة التي تتوافر عليها سواء كانت مقومات القوة المادية أو المعنوية، إلى جانب مقومات القوة الثابتة أو المتغيرة، وفي هذا الصدد يمكن القول أن دراسة وتحليل تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ منتصف القرن العشرين لغاية الوقت الحاضر تكشف طبيعة مكانة ودور إيران في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، لذا فان العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ ما بعد منتصف القرن العشرين شهدت تعاون كبير في مختلف المجالات أبرزها التعاون في مجال الطاقة لاسيما في تصدير النفط الإيراني الى دول العالم الغربي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب التعاون مع القوى الغربية في مجال تزويد المحطات والمنشآت النووية، وتتضح أهمية إيران في إدراك الولايات المتحدة من خلال تدخل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في إسقاط انقلاب مصدق عام 1953 الذي حاول تأميم النفط الإيراني ومعارضة توجهات ومصالح القوى الغربية في إيران[1]، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين ظل التعاون هو السمة السائدة للعلاقات الأمريكية الإيرانية، والذي انعكس بدوره على السياسة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما العلاقات الإيرانية مع إسرائيل، بيد أن نقطة التحول المفصلية في سياق العلاقات الأمريكية الإيرانية تمثلت في حدث التغيير السياسي في إيران في عام 1979 التي لا تعد نقطة تحول مفصلية في تاريخ العلاقات الأمريكية الإيرانية فحسب وإنما في سياق علاقات إيران مع العالم الغربي بشكل عام، وذلك لأن وجود نظام الشاه في إيران قبل العام 1979 كان يعد أقوى حلفاء الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، بيد أن وصول نظام (ديني متشدد) يستند إلى العقائد الدينية ويعمل على نشر مشروع توسعي بأبعاد دينية مذهبية أدى الى ظهور، ظاهريًا، خلافات في العلاقات الأمريكية الإيرانية، وأسهم في ظهور مرحلة اتسمت بوجود توتر في معظمها[2].

يمكن القول أن تزايد أهمية إيران في المدرك الاستراتيجي الأمريكي يعد جزء من تعاظم المكانة الاستراتيجية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي باعتبارها واحدة من أبرز مناطق المجال الحيوي الأمريكي في العالم، والتي صنفتها الاستراتيجية الأمريكية على أنها المناطق التي تهدد الأمن القومي الأمريكي، وذلك نظراً لمجموعة اعتبارات منها على سبيل المثال لا الحصر: وجود إسرائيل

---

[1]مثنى علي المهداوي، العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد توقيع الاتفاق النووي، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد(6)، كانون الأول 2018، ص 123.

[2]وليد كاصد الزيدي، تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، العدد (1)، أيلول 2018، ص 54.

وتوافر مصادر الطاقة في المنطقة فضلاً عن السعي الأمريكي لمنع انتشار الأسلحة النووية بما يهدد الأمن الاقليمي وانعكاس ذلك الأمن العالمي[1]، وفي هذا الصدد من الأهمية بمكان معرفة أن وجود نظام ديني متشدد يسعى لتبني مشروع توسعي في المنطقة العربية عبر توظيف الأدوات الدينية والمذهبية يسهم في زيادة الخطر على الأمن الاقليمي الذي تعده الولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز أهدافها؛ مما يؤدي إلى تعاظم الأهمية التي تتمتع بها إيران في الإدراك الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط وطبيعة القوى الفاعلة فيه.

من خلال ما تقدم فقد اتسمت العلاقات الأمريكية الإيرانية بالتوتر طيلة المرحلة الممتدة من عام 1979 ومروراً بحربي الخليج الأولى والثانية وصولاً الى مطلع القرن الحادي والعشرين، وقد اقترنت تلك المرحلة بفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية على إيران وانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ وصول نظام الولي الفقيه الى السلطة في إيران، على الرغم من وصول قيادة إصلاحية في إيران حاولت التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي لاسيما بعد وفاة الخميني في عام 1989 متمثلة بالسيد هاشمي رفسنجاني ثم السيد محمد خاتمي الذي وصل الى السلطة في إيران عام 1997 في ذات الوقت الذي شهد وصول الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، بيد ان تلك الجهود لم تحقق آمالها في أحداث تقارب مهم بين الجانبين في ظل سنوات القطيعة، وقد أسهمت أحداث 11 أيلول 2001 في زيادة توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية لاسيما بعد إدراج الولايات المتحدة الأمريكية إيران ضمن قائمة دول محور الشر التي صنفتها الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب عام 2001، وفي هذا الصدد فإن أحداث 11 أيلول 2001 أسهمت بزيادة عداء العالم الغربي للدول الإسلامية التي اتهمت بدعم وتمويل الجماعات المتطرفة، ولاسيما الحكومات ذات الطابع الديني كما في إيران على الرغم من رفض النظام الإيراني لأحداث 11 أيلول 2001 إذ وصف مجلس الشورى الإيراني الأحداث بالعمل الإجرامي غير المقبول وقام 165 عضواً من مجموع أعضاءه البالغين 290 عضواً بالتوقيع على وثيقة أعربوا فيها عن تعاطفهم مع الشعب الأمريكي وطالبوا بوصف العمل بالإرهاب، وقد شهدت تلك المرحلة تطوراً بسيطاً في العلاقات بين البلدين تمثل في التعاون الإيراني مع الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال أفغانستان عام 2001، بيد ان الخلافات الكبيرة في المصالح القومية العليا لكلا البلدين كانت هي الحاكمة لسلوك العلاقة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران[2].

---

[1] بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بيروت-بغداد، 2012، ص 119-120.

[2] مثنى علي المهداوي، مصدر سبق ذكره، ص 124-125.

غني عن القول أن أحداث 11 أيلول 2001 أسهمت بإحداث تداعيات كبيرة في الواقع الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، وذلك عندما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية مكافحة الإرهاب التي عملت على استهداف دول المنطقة التي تهدد الأمن والاستقرار الاقليمي، فكانت البداية هي الاحتلال الأمريكي لأفغانستان في عام 2001 وقد تعاونت إيران بشكل كبير مع الولايات المتحدة لإنجاز ذلك، ثم كان المتغير الآخر الأكثر أهمية هو الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، الذي أسهم في إسقاط النظام العراقي الذي يعد العدو الأول للنظام الديني في إيران، وقد وجدت إيران في ذلك الفرصة المناسبة للخلاص من المنافس الاقليمي الذي يعيق طموحات إيران التوسعية في منطقة الشرق الأوسط، وقد اتضح الدور الإيراني جلياً في المساعدة على الاحتلال الأمريكي لأفغانستان و العراق من خلال تصريح نائب الرئيس الإيراني الأسبق محمد علي ابطحي الذي قال : "ان بلاده قدمت الكثير من المساعدة للولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان والعراق، ولولا الدور الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة"[1] .

ونظراً لان إستراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية صنفت إيران ضمن دول محور الشر فقد أدرك صانع القرار الإيراني أن إيران هي الخطوة القادمة في الاستهداف الأمريكي لدول المنطقة، لذا عملت إيران على إعاقة وإفشال المشروع الأمريكي لاسيما في العراق من خلال نجاحها في دعم وتمويل الجماعات المسلحة، التي شاركت في إعاقة نجاح المشروع الأمريكي في العراق، وتمكنت إيران بعد ذلك من فرض نفوذها أو تأثيرها في العراق بل وذهبت إلى مد نفوذها إلى المنطقة العربية مستندة إلى استراتيجية التوسع الاقليمي الذي كان العراق مرتكزها، ليتبلور النفوذ الإيراني من خلال زيادة مستوى الدعم لمجموعة واسعة من الجماعات دون مستوى الدولة : حزب الله وحركة حماس ، ثم تجلى النفوذ الإيراني إقليمياً بشكل مؤثر من خلال الدور الإيراني في منع إسقاط نظام الأسد في سوريا وصولاً الى دعم الحوثيين للسيطرة على اليمن ، وهو ما أدركته السعودية فشكلته تحالف عربي بقيادته للتعامل مع ذلك التهديد لأمنها، حتى باتت إيران قادرة ليس في تهديد امن دول الخليج العربي فحسب وإنما تهديد الأمن الاقليمي في المنطقة العربية عامة وبضمنه في منطقة الشرق الأوسط ، وهو ما يعد ظاهريا تحدياً كبيراُ في إطار علاقاتها بالولايات المتحدة

[1] مازن إسماعيل الرمضاني، العلاقات العراقية الإيرانية حاضر المستقبل ومستقبل الحاضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 17 كانون الثاني/2011، على الرابط الأتي: https://www.dohainstitute.org/AR/Pages/index.aspx

الأمريكية، رغم أن الأخيرة متورطة بصيغة أو بأخرى في إظهار هذا التحدي عبر منحه الوقت الكافي لبروزه وتدمير القوى الموازنة له في المنطقة[1].

المحور الثاني: الاتفاق النووي في سياق العلاقات الأمريكية الإيرانية :

تمثل قضية البرنامج النووي الإيراني واحدة من أكثر المتغيرات المؤثرة في العلاقات الأمريكية الإيرانية وان الأبعاد التي تحكم الرؤية الأمريكية للبرنامج النووي الإيراني تتمثل في ان تداعيات تحول إيران إلى قوة نووية عسكرية سوف تؤدي إلى إحداث متغيرات فاعلة في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية، وتتدرج في هذا الإطار عدد من المخاطر منها على سبيل المثال لا الحصر: إن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيؤدي إلى تقويض نظام منع الانتشار النووي وتسريع التوجه لدى عدد من الدول الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط إلى محاولة امتلاك السلاح النووي، مثل تركيا ومصر والسعودية، وهو ما سيفضي إلى زيادة الاضطراب في المنطقة وتهديد المصالح الأمريكية – الأوروبية في واحدة من أغنى مناطق العالم ومن أكثرها أهمية في الاستراتيجيات الدولية، كما تندرج في إطار تلك التداعيات المخاوف من إمكانية انتقال السلاح النووي إلى الجماعات الإرهابية والتي سيتم من خلالها استهداف المصالح الغربية في المنطقة، إلى جانب ذلك فإن ابرز المخاوف الأمريكية من إمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي هو رفع قدرة الابتزاز التي تملكها إيران، فإذا لم يكن بإمكان إيران مهاجمة الأراضي الأمريكية بصواريخ نووية فإن ذلك يمكن تحقيقه إزاء إسرائيل، فضلا عن تمتعها بإمكانية تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة من خلال استهداف حقول النفط في منطقة الخليج العربي[2].

يمكن القول أن المسألة النووية كانت تمثل، أو أريد لها أن تمثل، أحد المتغيرات المؤثرة في سياق علاقات إيران مع والولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية منذ مستهل القرن الواحد والعشرين، وكانت البداية الفعلية لأزمة البرنامج النووي الإيراني عام 2003 عندما كشفت المعارضة الإيرانية المدعومة من الغرب مواقع نووية سرية لم تعلن عنها السلطات الإيرانية، ومنذ ذلك الوقت أخذت الأزمة النووية تلقي بضلالها على واقع تفاعلات إيران مع الغرب ولاسيما مع الولايات المتحدة الأميركية، ويمكن القول ان مسيرة المباحثات والمفاوضات التي أجريت في إطار البرنامج النووي الإيراني شهدت مراحل ومحطات مختلفة سواء المفاوضات التي جرت مع إيران من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية أم من جانب الولايات المتحدة

---

[1] معمر فيصل خولي، التغلغل الإيراني في العراق: الدوافع والأشكال وأدوات التأثير، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، منشور بتاريخ 2016/6/11، على الرابط الآتي: http://rawabetcenter.com/archives/27905

[2] طارق محمد ذنون الطائي ، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيروت – بغداد ، 2012، ص 189.

والقوى الكبرى في النظام الدولي، لما بات يعرف لاحقاً بمفاوضات (5+1) تعبيراً عن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن فضلاً عن ألمانيا، التي توجت بتوقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى في النظام الدولي[1].

أسهمت المسيرة الطويلة والشاقة في المفاوضات بين إيران والقوى الكبرى برعاية الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الى توقيع هذه الأطراف الاتفاق النووي بعد مفاوضات استمرت قرابة 13 عاماً في 14 تموز 2015 بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن فضلاً عن ألمانيا، والذي دخل حيز التنفيذ في 15 كانون الثاني 2016، ونشر البيت الأبيض ورقة تضمنت "معايير خطة العمل المشتركة الشاملة " بخصوص البرنامج النووي الإيراني، وتضمن الاتفاق عدد من المواد منها ما يأتي [(2)]:

1 – سيتم تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي لدى إيران من 19 ألف (10 آلاف تعمل الآن) إلى 6140 جهاز طرد مركزي على أن يسمح ل 5060 جهاز منها بالعمل على تخصيب اليورانيوم لمدة (10) اعوام .

2 – لن يتم إيقاف تخصيب اليورانيوم كما تنص عليه قرارات مجلس الأمن السابقة وسيسمح لإيران بالتخصيب حتى نسبة (3,67%) وهي نسبة كافية للاستعمالات السلمية و لا تسمح بإنتاج قنبلة نووية وسيتم التخصيب في منشأة ناتانز حصراً .

3 – لن يتم إغلاق منشأة فوردو المحصنة (التي تيم تشييدها على عمق 200 متر تحت الأرض من دون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتم كشفها عام 2009 بواسطة الأقمار الصناعية الأمريكية)، وإنما سيتم إيقاف عمليات التخصيب فيها لمدة 15 عام، ولن يسمح ببقاء مواد انشطارية في داخلها وإنما السماح ببقاء (1000) جهاز طرد مركزي، كما لن يتم تفكيك مفاعل أراك للماء الثقيل وإنما سيتم تغيير قلب مفاعل أراك كي لا يتمكن من إنتاج مادة بلوتونيوم التي تدخل في صناعة السلاح النووي.

من خلال ما تقدم يمكن القول ان توقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى في النظام الدولي يمثل نقطة تحول و ذلك بعد جولات التفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني، التي حاول الغرب ان يعطيها طابع مرثوني في كثير من الأحيان، وإنها كانت تصل الى طرق مسدودة ، حتى ان التوقيتات النهائية التي حددتها لجان التفاوض الدولي تم تمديدها في أكثر من مرة حتى تم التوصل الى توقيع الاتفاق النووي، الذي

---

[1] السيد أمين شلبي، تداعيات التقارب الأمريكي الإيراني : تساؤلات دولية وعربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (202)، تشرين الاول 2015،ص 90.

[2] نقلاً عن : علي حسين باكير، المعلن وغير المعلن في الصفقة النووية الأمريكية - الإيرانية ، وكالة عربي 21، في 2015/4/4 على الموقع الالكتروني : http://arabi21.com/story

شهد مواقف دولية عديدة مؤيدة لتوقيع الاتفاق لاسيما من قبل منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بيد أن تلك المواقف واجهت طابعاً آخر على المستوى الاقليمي في المنطقة العربية وفي منطقة الشرق الأوسط لاسيما من قبل حلفاء الولايات المتحدة الأمريكي، وتحديداً من قبل إسرائيل وكل من السعودية والإمارات التي عارضت الاتفاق النووي بشدة، وحذرت من خطورة تنامي القوة الإيرانية التي تهدد الأمن الاقليمي في المنطقة وتمثل تحدياً حقيقياً للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

المحور الثالث: العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي:

ليس ثمة شك في انسحاب الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى في النظام الدولي يمثل احد المتغيرات الحاكمة للعلاقات الأمريكية الإيرانية، وذلك لان مسألة الانسحاب من الاتفاق النووي كانت أبرز أجندة الرئيس ترامب في برنامجه الانتخابي .

وفي هذا الصدد من الأهمية بمكان معرفة الأبعاد المؤثرة في هذا التوجه والمتمثلة في المتغير الإسرائيلي الذي أدى دوراً كبيراً في فوز ترامب وذلك بسبب معارضة إسرائيل لسياسات الرئيس السابق باراك أوباما لاسيما المتعلقة بتوقيع الاتفاق النووي، والتي طالبت بدورها ترامب الانسحاب منه والتصدي للتهديدات التي تمارسها إيران في منطقة الشرق الأوسط[1]، لاسيما بعد اتساع نفوذها ودخولها الفاعل في أزمات وصراعات المنطقة، كالدور الإيراني في دعم نظام الأسد في سوريا الى جانب الدعم الإيراني للتمرد الحوثي في اليمن، فضلاً عن بسط نفوذها السياسي والعسكري في كل من العراق ولبنان، حتى باتت إيران اكبر قوة إقليمية قادرة على التأثير في امن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تطور علاقاتها مع القوى الكبرى في النظام الدولي لاسيما روسيا الاتحادية والصين الى جانب القوى الأوروبية[2].

كما يظهر البعد الآخر، الأقل تأثيرًا في قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران المتمثل بدور البعد الخليجي، الذي تبلور في تحالف ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وولي عهد الإماراتي محمد بن زايد مع الرئيس ترامب، ذلك التحالف القائم على (مواجهة الخطر الإيراني في المنطقة)، من خلال توقيع عقود وصفقات التسليح بين كل من السعودية والإمارات من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، التي اتضحت في قمة الرياض التي عقدت برعاية الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز في 20 أيار عام 2017 في قصر اليمامة بالرياض بين الرئيس ترامب وعدد من زعماء الدول العربية والإسلامية،

---

[1] وليد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص 57.

[2] محمد جمعة، شبكة معقدة: موقع الفاعلين من غير الدول في السياسة الايرانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 196، نيسان 2014، ص 77.

وظهر واضحاً توجهات الرئيس ترامب في مواجهة إيران والانسحاب من الاتفاق النووي لاسيما بعد الحملة العنيفة التي وجهت ضد إيران في القمة، والتي توجت بتوقيع السعودية والإمارات صفقات تسليح بلغت قرابة 350مليار دولار، في أول صفقة يعقدها الرئيس ترامب منذ وصوله الى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

لقد بات واضحاً طبيعة توجهات ترامب إزاء العلاقات مع إيران بالنظر لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح حلفاءها في منطقة الشرق الأوسط .

وقد حدد ترامب في تشرين الأول عام 2017 طبيعة الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع إيران التي اشتملت على الآتي[2]:

1- مواجهة الدور الإيراني في الإخلال بالأمن الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط من خلال الدور الإيراني في كل من العراق وسوريا واليمن ولبنان.
2- إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران أو إلغاءه بشكل كامل والعودة لتحقيق المصالح الأمريكية.
3- معالجة مسألة انتشار الصواريخ البالستية التي تهدد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
4- تفكيك الشبكات التي تدعمها إيران في منطقة الشرق الأوسط لاسيما القوى والحركات المسلحة .

اتساقاً مع ما تقدم أصبح الانسحاب من الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى أحد أولويات الرئيس ترامب في توجهات الإدارة الجديدة، التي اختلفت بشكل كبير عن سلفه بارك أوباما، وأعلن الرئيس ترامب في 8 أيار 2018 انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، وإعادة فرض حزمة عقوبات جديدة على إيران اشتملت على عقوبات اقتصادية الى جانب عقوبات من شأنها ردع النشاطات الإيرانية في إنتاج الصواريخ البالستية، وكانت إيران أعلنت عن آخر تجاربها في هذا الإطار من خلال الكشف عن صاروخ (خرمشهر) في أواخر أيلول 2017، وأكد ترامب على سعيه منع امتلاك إيران للسلاح النووي وتهديد الأمن الإقليمي والعالمي.

وقد أثار قرار ترامب ردود أفعال دولية، إذ استنكرت القوى الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) قرار ترامب وأكدت التزامها بالاتفاق النووي مع إيران، وصرحت مفوضة في الإتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية (فيديريكا موغيريني) أنه لا يحق لطرف بمفرده أي ينهي الاتفاق، في حين اعتبرت كل من روسيا الاتحادية والصين أن قرار ترامب يعبر عن رؤية أحادية في إدارة النظام الدولي ومعالجة مشكلاته معتبرين ذلك

[1] علي فارس حميد وآخرون ، قمة الرياض وهم القوة ومحنة المواجهة، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، العدد (15)، آب 2017، ص 23.
[2] منصور أبو كريم، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة ، 2018/1/28، ص 22.

تجاهلاً للقانون الدولي والجهود الدولية التي بذلت في إطار الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية،كما أكدت روسيا على أن قرار ترامب يزعزع الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط لأنه لا يوجد بديل عن هذا الاتفاق، على الجانب الأخر شهد قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي ترحيباً وتأييداً كبيراً من القوى الإقليمية الحليفة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولاسيما كل من إسرائيل والسعودية والإمارات والبحرين، وباركت هذه الدول القرار الأمريكي الذي وصفته الضروري والمناسب لكبح جماح النفوذ والقوة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط[1].

لقد أسهم قرار ترامب في توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية بشكل كبير وتصاعدت حدة التهديدات الأمريكية إزاء إيران، مقابل إصرار إيران على قدرتها في مواجهة القوة الأمريكية مستندة في ذلك إلى قوتها العسكرية التقليدية وانتشارها الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط .

ويمكن القول أن أبرز الاحتمالات المستقبلية التي تحدد مسار التصعيد في العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي تتمثل في مجموعة من الاحتمالات لكنها تستبعد في الوقت ذاته إمكانية اندلاع حرب شاملة بين الطرفين، لما يتمثل عليه ذلك الخيار من تداعيات خطيرة ليس في إطار العلاقات بين البلدين فحسب وإنما في سياق الأمن الإقليمي والعالمي، إلى جانب الإدراك الأمريكي لحجم الانتشار الجيوسياسي الذي تتمتع به إيران في المنطقة، والذي يجعل المصالح الأمريكية لاسيما في الخليج العربي أمام إمكانية استهدافها من قبل الأدوات الأمنية والعسكرية الإيرانية سواء المباشرة أو غير المباشرة، بل باتجاه آخر يمكن أن توجه الولايات المتحدة ضربة عسكرية محدودة لأهداف مختارة في الداخل الإيراني لكنها يجب أن تؤمن عدم قدرة إيران على الرد بالضربة الثانية، لاسيما في ظل امتلاك الترسانة العسكرية الإيرانية صواريخ بالستية قصيرة ومتوسطة المدى قادرة على استهداف المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط .

أما الاحتمالات الأخرى في تصعيد التوتر بين الطرفين تتمثل في لجوء الولايات المتحدة الأمريكية الى فرض المزيد من العقوبات على إيران من اجل العمل على إمكانية عزلها إقليمياً وعدم استطاعتها تهديد الأمن الإقليمي، ومواصلة الحصار الاقتصادي الذي تتعرض له إيران الذي سينجم عنه مشاكل سياسة واقتصادية واجتماعية في الداخل الإيراني قد تجبر النظام الإيراني أخيراً على تغيير سلوكه في المنطقة وفقاً لما تبحث عنه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها إسرائيل.

---

[1] وليد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص 64-65.

الخاتمة:

لقد بات واضحاً الأهمية التي تتمتع بها العلاقات الأمريكية الإيرانية التي شهدت مراحل مختلفة منذ مرحلة ما قبل التغيير السياسي في إيران عام 1979 ، ثم مرحلة قطع العلاقات والحصار التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على النظام في إيران، وصولاً إلى ظهور البرنامج النووي الإيراني كمتغير كبير في التأثير على العلاقات بين البلدين، التي توترت بعد قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الذي تم توقيعه في عهد سلفه بارك أوباما بين إيران والقوى الكبرى في النظام الدولي، لما بات يعرف بدول الخميس دائمة العضوية في مجلس الأمن فضلاً عن ألمانيا، وتداعيات ذلك الموقف في طبيعة المتغيرات الإقليمية المرتبطة بتوتر العلاقات بين البلدين، في ضوء إمكانية تصعيد التوتر إلى احتمالات عديدة من بينها توجه الولايات المتحدة للخيار العسكري، الذي يواجه تحديات كبيرة ويمكن أن يسهم في زعزعة الأمن الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ويعرض المصالح الأمريكية للخطر، لاسيما في ظل الانتشار الأمني والعسكري الإيراني غير المباشر في هذه المنطقة .

قائمة المصادر :

أولا–الكتب والدراسات

1. السيد أمين شلبي، تداعيات التقارب الأمريكي الإيراني: تساؤلات دولية وعربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (202)، تشرين الأول 2015.
2. بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بيروت–بغداد، 2012.
3. طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت – بغداد، 2012.
4. منصور أبو كريم، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة ، 2018/1/28.

ثانيا–الأبحاث

1. علي فارس حميد وآخرون، قمة الرياض وهم القوة ومحنة المواجهة، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، العدد (15)، آب 2017.
2. محمد جمعة، شبكة معقدة: موقع الفاعلين من غير الدول في السياسة الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 196، نيسان 2014.
3. مثنى علي المهداوي، العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد توقيع الاتفاق النووي، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد(6)، كانون الأول 2018.
4. وليد كاصد الزيدي، تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، العدد (1)، أيلول 2018.

ثالثا-مقالات الانترنت

1. علي حسين باكيير، المعلن وغير المعلن في الصفقة النووية الأمريكية – الإيرانية ، وكالة عربي 21، في 2015/4/4 على الموقع الالكتروني : http://arabi21.com/story
2. مازن إسماعيل الرمضاني، العلاقات العراقية الإيرانية حاضر المستقبل ومستقبل الحاضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 17 كانون الثاني/2011، على الرابط الآتي: https://www.dohainstitute.org/AR/Pages/index.aspx
3. معمر فيصل خولي، التغلغل الإيراني في العراق: الدوافع والأشكال وأدوات التأثير، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، منشور بتاريخ 2016/6/11، على الرابط الآتي: http://rawabetcenter.com/archives/27905

اتجاهات صعود مقتربات التحوط الاستراتيجي الإيراني وتمثلاتها في فضاء التّحولات الإقليمية

Trends in the rise of Iranian strategic hedging approaches and their appearance in spatial spaces

د. فراس عباس هاشم

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – العراق

Ferashashem48@yahoo.com

الملخص :

تناقش الدراسة الإطار النظري لاستراتيجية التحوط الاستراتيجي فضلاً عن ذلك استعراض مقتربات تبني السياسة الإيرانية للتحوط تجاه الإقليم وجوارها القريب انطلاقاً من ادراكاتها لطبيعة عملية التغيير في المنطقة والتفكك الجغرافي التي تجري. كما تعرض الدراسة المتغيرات الجغرافية الجارية لما يمكن تسميته بالاختراق الناعم المتمثل بإعلان الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية للجولان السورية وإعادة انتشارها في المنطقة .وتناقش الدراسة دوائر التنافس الدولي في الشرق الأوسط وإعادة تشكيل المصالح والأهداف والتحالفات الإقليمية .وترى أن إيران أصبحت ملزمة لمواجهة التحديات الجديدة في الفضاء الإقليمي. وناقشت الدراسة منطلقات التوجه الإيراني حيال علمية تعزيز التعبئة الداخلية وبناء قدراتها الذاتية لمواجهة المخاطر والتطورات التي تهدد الداخل الإيراني.

كلمات مفتاحية: التحوط، التحالفات ،الولايات المتحدة ،القدرات العسكرية.

Abstract:

The study discusses the conceptual framework of the strategy of strategic hedging, as well as reviewing approaches to adopt the Iranian policy of hedging towards the region and its immediate neighbors based on its understanding of the nature of the process of change in the region and the geographical disintegration that is taking place. The study also discusses the current geographical variables of what can be called the soft penetration of the US declaration of Israeli sovereignty over the Syrian Golan and its spread in the region. The study discusses the international competition circles in the Middle East and the restructuring of regional interests, The study discussed the Iranian approach towards strengthening internal mobilization and building its own capacities to confront threats and developments threatening the Iranian interior.

Keywords: Hedge, Alliances, United States, Military Capabilities.

المقدمة

يمثل التداخل والتدافع المطرد في منطقة الشرق الأوسط موضوع اهتمام من قبل الدول الكبرى والإقليمية وبالتالي ينعكس ذلك التدافع الدولي بين تلك القوى على استقرار المنطقة وتحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية في المنطقة، ومن هنا تواجه إيران العديد من الصعوبات في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي تشهدها الساحة العالمية وفي ضوء ذلك لا تقتصر تلك التحديات والتهديدات على التوجهات الاستراتيجية للإدارة الأمريكية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط فحسب وإنما أيضاً نتيجة تصاعد الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة (كالسعودية، وإسرائيل) وتأثيراتها السياسية على مجريات الأحداث وتطورها في المنطقة وسعيها نحو الإخلال بالتوازن الإقليمي لصالحها ضد إيران وحلفائها وعليه هنالك العديد من الدلالات النظرية التي تذهب للاعتقاد بتبني القيادة الإيرانية لاستراتيجية أقرب للتحوط منه إلى التراجع في الدور الإقليمي في تعاملاتها مع دول الجوار في المنطقة، فضلاً عن الدول المهددة لها لذلك كانت نظرية التحوط الاستراتيجي أحد الاتجاهات المفسرة للسلوك الإيراني للتأقلم مع الواقع الجديد ومحولاتها في تعزيز تحالفاتها في المنطقة مع القوى الكبرى والإقليمية لمواجهة مثل هذه التوجهات، وإيجاد شراكات لاحتواء مخاطر التهديد المباشرة في الوقت نفسه عملت على تعزيز بنيتها الداخلية وترسانتها العسكرية كأجراء تحوطي لمواجهة التهديدات الأمنية التي تهدد استقرار أراضيها .

وبناء على ذلك **جاءت أهمية هذه الدراسة** كونها محاولة لفهم السلوك الإيراني في التعاطي مع التحديات الجديدة التي باتت تشكلها القوى الإقليمية الصاعدة فضلاً عن الدولية المهددة والدخول في تحالفات لتعزيز دورها الإقليمي. ولأهمية هذا الموضوع وبالتالي **ممكن طرح إشكالية** على صيغة تساؤلات "شكلت التحديات الجديدة نقطة تحول في مجالات التعاون الإقليمي لإيران انطلاقا من خيارات إستراتيجية التحوط ومقترباتها في بناء منطلقات سلوكية تهدف تتيح لها تعبئة قدراته الداخلية وحرية حركتها في فضاءات المنطقة ".وتنطلق الإجابة على هذا التساؤلات من خلال **فرضية مفادها**" وجدت إيران أن التحولات الإقليمية والدولية أتاحت لها مساحة لتبني مقتربات جديدة تستهدف العمل على تحقيق توازن خارجي لمواجهة الدول المهددة فضلا عن كونها مدخلًا لتحقيق توازن دخلي عبر بناء قدراتها الذاتية الدفاعية والعمل على المحافظة على وحدتها". أما **منهجية الدراسة** يفرض علينا تناول هذا الموضوع إتباع أكثر من منهج بحسب اقتضاء الضرورة، فقد استخدم المنهج الوصفي خلال دارسة التوجهات الجديدة للقيادة الإيرانية تجاه الجوار الجغرافي ومدى انعكاس تطورات الأحداث في المنطقة على البيئة الداخلية والخارجية لإيران. كما جرى توظيف المنهج الاستقرائي لفهم الدوافع التي تقف وراء تبني التحوط الاستراتيجي في إطار تفاعلاتها على الصعيدين

الداخلي والخارجي أمام التحولات الدراماتيكية التي تشهدها المنطقة. واتساقاً مَع ما تقدم سيتم **توزيع هيكلية الدراسة** إلى أربعة محاور يشمل المقدمة والخاتمة. يركِّز المحِور الأول: مدخل مفاهيمي. أما المحِور الثاني يتناول: رسم مساحة التوازن الجديدة بوصفها أداة للتحوط الاستراتيجي. فيما تَناوُل المحِور الثالث: إعادة تعزيز مسارات التحوط الداخلي كمقاربة لمواجهة تحديات الخارج. أما المحور الرابع يتناول: اتّساع دائرة الانزلاقات الإقليمية نحو فضاءات المواجهة واهتزاز التوازن.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي

افترضت النظريات الكلاسيكية أن الدول تلجأ إلى استراتيجيات متعددة لمتابعة مصالحها القومية، وتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، منها ما هو صراعي، ومنها ما هو تعاوني، ومنها ما يوظف الحياد، ومنها ما يعتمد على التوازن سواء كان ناعمًا (Soft Balancing) أم خشنًا (Hard Balancing)، ومنها ما يقوم على التحالف مع القوى الكبرى أو ما يعرف بـ مسايرة الركب (Band Wagoning) منها ما ينشد المهادنة أو يستغرق في التبعية[1].

من هنا تشير الممارسة للمقاربة التقليدية المتعلقة بتحقيق المصالح القومية للدول أن هناك استراتيجية أخرى لم تحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات الأكاديمية وهي نظرية التحوط الاستراتيجي (Strategic Hedging) وتشكل هذه الاستراتيجية بديلًا ثالثًا . كونها استراتيجية وسطًا بين استراتيجيات الأمن القومي، التي تتبنى الميكانزمات الصراعية وتلك التي تتبنى الميكانزمات التعاونية من جهة، وبين التوازن التقليدي ومسايرة الركب من جهة أخرى (سواء اتخذت طابعًا دفاعيًا بالتحالف مع الدولة المهددة، أو طابعا هجوميًا بالتحالف مع دولة / دول منافسة للأخيرة) وبين التوازن الصلد والتوازن الناعم وبين المواجهة المباشرة أو الاعتماد المفرط على الدول الكبرى[2].

والجدير بالملاحظة أن نظرية التحوط الاستراتيجي استندت إلى فكرة أولية أن الدولة "المتحوطة" تتعاون مع مصدر التهديد لأمنها الوطني لتجنب التهديدات أو الدخول في صراعات غير متكافئة (وهو ما يطلق عليه التوازن الناعم)، وفي الوقت نفسه تتبنى عناصر من التوازن الصلد في مواجهة الدول المهددة، من قبيل الانخراط في تحالفات مع القوى المنافسة للأخيرة، وزيادة مقدراتها العسكرية وغير العسكرية، ومن الواضح

---

(1) أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (215)، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2019)، ص 30 . لمزيد من التفاصيل حول مفهوم القوة الناعمة والخشنة ينظر: جوزيف سناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (السعودية: العبيكان للنشر، 2007). وأيضاً علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة : مكتبة الإسكندرية، 2019).

(2) المرجع نفسه، ص 30 .

أن استراتيجية التحوط تتضمن خليطًا من التعاون والصراع، إذ تمكن استراتيجيات التحوط الدول التي تطبقها من الانخراط في تعاون اقتصادي، وسياسي، واجتماعي مع الدول المهددة، بينما توظف ميكانزمات عسكرية (زيادة أو تحديث المقدرات العسكرية والدخول في تعاون أو تحالف أمني رسمي مضاد للدولة المهددة)، واقتصادية، ودبلوماسية ومؤسسية لإضعاف قوتها[(1)].

ولقد تعددت التعريفات بشأن مفهوم "التحوط الاستراتيجي" بتعدد الاتجاهات الفكرية التي ينظر من خلالها كل مفكر، لهذا لم يتفق على تعريف موحدًا وشاملًا سيما وأنه يضم استراتيجيات مختلفة تجسد مزيجًا من الاستجابات السياسية.

ووفقا لما سبق يعرّف (إيفلين غوا- Evelyn Goh) التحوط بأنه "مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تجنب المواجهة المباشرة إزاء القوة المهددة وليست قوية بما فيه الكفاية لكي تستطيع الدولة المتحوطة من اتخاذ قرار بشأن البدائل المتاحة مثل التوازن أو مسايرة الركب أو الحياد"[(2)]، أما (كويك شوي- Kuik Chwee) فإنه يعرفه باعتباره "السلوك الذي تسعى من خلاله الدول إلى درء المخاطر من خلال السعي إلى خيارات سياسية متعددة تهدف إلى إنتاج تأثيرات مضادة متبادلة، وذلك في ظل حالة من اللايقين المرتفع والمخاطر الكبيرة[(3)].

في حين ذهب في الاتجاه الآخر بعض الباحثين في تفسيرهم لمفهوم التحوط الاستراتيجي بمثابة مجموعة من السياسات التي تسعى في الوقت نفسه إلى القيام بأعمال مضادة تهدف إلى زيادة الخيارات إلى الحد الأقصى وتجنب المخاطر، وهذا يفترض بالطبع محاولة الدول تعظيم المكاسب من القوة الصاعدة من خلال إقامة روابط تجارية واستثمارية مباشرة، على الرغم من احتمالية وجود مخاوف سياسية أو أمنية بين الطرفين[(4)]، ومن ثم فاستراتيجية التحوط هي استراتيجية "تهدف إلى الأفضل وتستعد للأسوأ".

وفي ضوء ذلك يتكون سلوك التحوط إذن من متابعة استراتيجيات تؤكد ميكانزمات الانخراط والتكامل من ناحية، وتؤكد التوازن بالمفهوم الواقعي الذي يأخذ شكل التعاون الأمني مع الدول الأخرى وزيادة القدرات العسكرية وتحديثها من ناحية أخرى، وقد وصف (تيسمان بروك-Tessman Brock) سلوك التحوط بأنه

[(1)] أيمن إبراهيم الدسوقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 30 .

[(2)]Kei Koga, **The Concept of "Hedging" Revisited: The Case of Japan's Foreign Policy Strategy in East Asia's Power Shift**,29December 2017,https://academic.oup.com/isr/article/20/4/633/4781685

[(3)] لوبيز فيدال وإنجلز بري جلين، "استراتيجية التحوط: ملامح السياسة اليابانية تجاه صعود القوة الصينية"، عرض: صباح عبد الصبور، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 29 /10/ 2018، شوهد في 2019/3/19، في https://futureuae.com/old.rar/Tag/Index/4634:

[(4)] المرجع نفسه .

أقل تصادمًا من فكرة التوازن التقليدي التي كانت سائدة في الحرب الباردة وأنه أقل تعونا من استراتيجيتي مسايرة الركب والتبعية اللتين تجعلان الدول تتعاون استراتيجيًا مع الدولة القائد أو الأقوى حتى تتجنب هجومًا مباشرًا من جانبها، أو من أجل المشاركة في غنائم النصر هذا النمط من السلوك كان غالبًا على سياسات الدول الخارجية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (السابق) مباشرة[1].

من جانب آخر أضاف (لورا باسكال– Laura Pascall) إلى هذه النظرية الجديدة والتي تختلف تمامًا عن نظرية التوازن في تصنيفه أدبيات التحوّط الاستراتيجي من خلال تبني نهجين: الأول يعتبر التحوّط "استراتيجية تركّز على الأمن"، ويختلف عن سياسات التوازن، في حين أن النهج الثاني يعتبر التحوّط "استراتيجية مختلطة" تجمع بين المشاركة والتوازن[2]، إضافة إلى ذلك يعتقد (ديني روي– Denny Roy) أنه لدى الدول أربعة خيارات في مواجهة الهيمنة الإقليمية المحتملة وهذه تشمل (التوازن، التحالف، والمشاركة، والتحوط)، ويؤكد أن ممارسة الدول لاستراتيجية التحوّط تعود إلى مقاربة تتمثل عندما تكون هناك درجة عالية من اللايقين بشأن النوايا الحقيقية للقوة الصاعدة تلجأ للتحوط الاستراتيجي وعلى هذا النحو يُفهم التحوط كاستراتيجية عامة تستلزم الحفاظ على أكثر من خيار استراتيجي واحد ضد احتمال وجود تهديد أمني مستقبلي[3]، ربما يمكن القول، على نحو أكثر دقة، أن نوايا هذا الطرف أو ذاك لا سيما وأن نتائج أفعالهم صعبة التوقع بحيث لا يكون إنتاجها أبدًا نتيجة تصرف أحادي الجانب، إنها شأن هذا الطرف كما هي شأن الآخر وهي متصلة ببعضها، وتشكل منظومة، تبنى من خلال تفاعل استراتيجيات الفاعلين[4].

علاوة على ذلك، اتجه الاهتمام بالتحوط الاستراتيجي إلى اعتماد مقاربات أشمل لمعالجة سلوكيات الدول، ومن ذلك عمد كل من (تيسمان بروك– Tessman Brock) و(وولفف ويتك– Wolfe Wojtek) إلى تطوير تعريف إجرائي لاستراتيجية التحوط، إذ وضعا أربعة معايير يجب أن تتوافر في سلوك الدولة حتى يمكن عده حالة من حالات التحوط الاستراتيجي:[5]

---

(1) أيمن إبراهيم الدسوقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

(2) لوبيز في دال وإنجلز بري جلين ، مرجع سبق ذكره .

(3) المرجع نفسه .

(4) جيرار ديسوا ، **دراسة في العلاقات : النظريات البيدولتية**، ترجمة: قاسم المقداد، ج2، (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015)، ص 201.

(5) أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص 32 . وللمزيد ينظر :

Mohammad Salman,**GustaafGeeraerts,The Impact of Strategic Hedging on the Foreign Politics of Great Powers: The Case of Chinese Energy Strategy in the Middle East**, September 2013,https://www.researchgate.net/.../266089160_The_Impact_of_Strategi...

أولًا: أن تقوم الدولة بتحسين قدرتها التنافسية (العسكرية، والاقتصادية) تحسبًا لأية مواجهة عسكرية محتملة مع الدولة المعادية (ويطلق البعض على ذلك النمط الأول من التحوط)، وزيادة الاحتياطيات الاستراتيجية من السلع العامة لتعويض المساعدات الراهنة المقدمة من الدولة المهددة (ويطلق البعض على ذلك النمط الثاني من التحوط)، ويمكن تحسين المقدرات التنافسية للدولة المتحوطة من خلال التعاون الأمني والدفاعي والانخراط في تحالفات رسمية مع فاعلين (إقليمين ودوليين) مناهضين لسياسات الدولة المهددة للأمن الوطني وبتطوير قدراتها الذاتية العسكرية والاقتصادية وما يرتبط بذلك من زيادة التسلح وإعطاء الأنفاق العسكري أولوية متقدمة على ما عداه من أوجه الإنفاق العام.

ثانيًا: أن تتجنب الدولة استثارة الدولة المهددة بصورة صريحة أو تجنب المواجهة المباشرة معها والانخراط في علاقات تعاونية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع الدولة المهددة .

ثالثًا: تأكيد أن التنسيق لاستراتيجية التحوط يكون مركزيًا على أعلى المستويات الحكومية لأنها تتناول قضايا تتعلق بالأمن القومي .

رابعاً: يجب أن تكون الدولة المتحوطة مستعدة لقبول التكلفة الداخلية أو الدولة في المدى القصير لاستراتيجيتها التحوطية من أجل تحقيق المنافع في الآجلين القصير والبعيد وقد تتضمن التكلفة الداخلية إقامة أو تطوير البنية التحتية لدولة المستهدفة، وضخ الاستثمارات وتقديم حوافز سياسية واقتصادية.

من خلال ما تقدم تتبنى الدول المتوسطة والصغيرة استراتيجية التحوط الاستراتيجي بغية تعظيم المكاسب وتجنب التبعية للقوى الكبرى أو القوة المهددة لأمنها الوطني، ومن هنا تعمد الدول المتوسطة والصغيرة إلى إيجاد قدر من العلاقات التعاونية مع مصدر التهديد لتجنب التهديدات أو الدخول في صراعات غير متكافئة بينما تتبنى في الوقت نفسه عناصر من استراتيجية التوازن الصلب ضد مصدر التهديد من قبيل الانخراط في تحالفات أمنية مع القوى المنافسة للقوى المهددة لها؛ وذلك من أجل زيادة قدراتها العسكرية ويعتبر البعض التحوط الاستراتيجي الطريق الذكي لتعويض التفاوت في القوة وقلة أدوات القوة الصلبة المتاحة أمامها وذلك من خلال ما يتيحه للدولة المتوسطة أو الصغيرة من حرية حركة لتوظيف قوتها النسبية من أجل تحقيق بعض الاستقلالية لسياستها الخارجية[1].

---

[1] أيمن الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في سياسات الدول الصغيرة والمتوسطة، **مجلة اتجاهات الأحداث**، العدد(19)، (أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث الدراسات المتقدمة، 2017)، وللمزيد من المعلومات حول التحالفات والصراعات بين الدول ينظر :ممدوح محمود مصطفى، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997). وأيضاً، خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، (دمشق : دار كيوان للطيعة والنشر والتوزيع ، 2009). وكذلك، جهاد عودة، **الصراع الدولي مفاهيم وقضايا**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006).

المحور الثاني: إعادة رسم مساحة التوازن الجديدة بوصفها أداة للتحوط الاستراتيجي

تنطلق سياسة الدولة في إيران من نقطة مركزية موقعها في منطقة تعد من بين أحد أهم الأقاليم الاستراتيجية في العالم ويكتسب ذلك أهمية أكبر، فضلًا عن ذلك لما تتمتع به هذه المنطقة من مزايا استراتيجية شاملة لوقوعها على طرق موارد التجارة الدولية والثروات النفطية ولامتلاكها مقومات أساسية تؤهلها لأداء دور إقليمي بارز ولتعزيز مكانتها الإقليمية في الشرق الأوسط.

في الواقع أن معظم الملامح الرئيسة لما شكله الإخلال بتوازن القوى الاستراتيجي للمنطقة من منعطفات كبيرة في شكل التحالفات الإقليمية وأطرفها، إلا أنه لا يوجد تغير كبير في شكل وطبيعة خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة، إذ تبنى جميع التحالفات في المنطقة على أساس هدفين استراتيجيين هما: الأول الهاجس الأمني المتبادل بين الحلفاء. الثاني: المصالح المشتركة بكافة أشكالها[1].

وتأسيساً على ذلك يشكل العامل الجغرافي في رأي علماء الجيوبوليتيك الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية وذلك من خلال تأثير العامل الجغرافي في قوة الدولة الذي ينحصر في عوامل عدة تتحدد ما بين الرقعة الجغرافية والتضاريس والموقع الجغرافي[2]، وعلى هذا النحو تنطلق إيران في تحركاتها الإقليميّة من منطلقات تنهض على أنّ مساهمة إيران في القضايا الإقليميّة يؤدي إلى تثبيت الدَّور السياسي الأمني لإيران في المنطقة بل ويزيد من الأهمية الاستراتيجية لها في النظام العالمي لذلك زاد الاتجاه الإقليميّ في السياسة الخارجية الإيرانية، انطلاقاً من أنّ سياسة التحوط الاستراتيجي تجنب إيران المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتأمين مصالحها في المنطقة[3]، وهكذا مارست إيران قدرتها العسكرية وأهميتها الاستراتيجية كقوة إقليمية "وازنة" يحسب حسابها ويستحيل تجاوزها أو تدرك ردود فعلها إلى الحد الذي أدخلها في لعبة التوازنات الاستراتيجية التي أتقنت إيران فنون التعامل معها والتأثير في صناعة القرار الإقليميّ وتحديد وجهته كما وسعت إيران من ميدان تأثيرها وامتلاكها أوراق اللعبة السياسية في مساعيها التحوطية عبر دعمها حركة المقاومة الشرق أوسطية سواء أكان في العراق أم في جنوب لبنان أم فلسطين وهي أوراق تثبت أهمية إيران كلاعب استراتيجي إقليميّ[4].

---

[1] مصطفى كمال، "تحولات خريطة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات ، 2018/4/15، شوهد في 2019/3/23، في: www.acrseg.org/40698

[2] كرار أنور ناصر البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**،(بيروت: شركة صبح للطباعة والتجليد، 2015)، ص 19.

[3] سماح عبد الصبور، **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013**، تقديم، نادية محمود مصطفى، (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص 155 .

[4] عدنان مهنا ، **مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014)، ص 365.

ولهذا يمكن النظر في حالة الاختلافات الإيديولوجية تتصف بخاصية زيادة من إدراك التهديد وينتج عنه تصورات وقناعات نوايا عدوانية عند الخصم وعلى العكس من ذلك كلما كانت الأيديولوجيات متشابهة أو متقاربة فلن ينتج عنها قناعات بأن الخصم يضمر عداء وشراً وضرراً، ويظهر تأثير الأيديولوجيات على أدراك التهديد في موقف الولايات المتحدة من إيران وأن المدركات مدفوعة بقدر كبير بالانشقاقات السياسية الداخلية والاختلافات الأيديولوجية[1]، ومن هنا تحاول إيران في سياستها الخارجية أن توازن بين إمكاناتها وقدراتها وأوضاعها الداخلية وتوظيف قدراتها السياسية والاقتصادية في سبيل مواجهة التحديات والتهديدات الإقليمية وقد ارتكزت اتجاهات سياستها الخارجية بمبادئ أساسية أطلقوا عليها "الاعتدال الحكيم"، وذلك سعيًا إلى نقل إيران بعيدًا عن المواجهة إلى الحوار والتفاعل البناء مع دول الجوار الإقليمي وخصوصًا في منطقة الخليج العربي وتحديداً السعودية وإيجاد مساحة من التفاهم مع مراعاة الحفاظ على الأمن القومي الإيراني ورفع مكانتها الإقليمية ولهذا فهي تمتلك خصائص محددة، أهمها:[2]

- تضع التنمية على رأس قائمة الأولويات.
- تحفظ الاستقرار في المحيط الأمني لإيران.
- تصرف الاهتمام إلى توسعة وتعميق العلاقات مع أكبر عدد من الدول والمؤسسات الدولية بغية تحقيق الأهداف المرجوة.
- تتوخى الحيطة والحذر من الدخول في أزمات لا علاقة لها بالمنافع الأساسية لإيران.

الواضح من خلال هذه القراءات تأتي استراتيجية الانفتاح الإيراني تجاه محيطها الجغرافي ودعم علاقات التعاون مع دول الجوار وخلق مجالاً للنفوذ السياسي والانتفاع أكثر ولتكون قادرة على مواجهة العقوبات الاقتصادية الأمريكية عليها وإدراكها ضرورة تركيز اهتمامها الاستراتيجي بشكل مستمر تجاه جوارها الإقليمي لذلك وسعت من نسبة تبادلاتها التجارية مع كل من تركيا (إذ يسعى الطرفان إلى زيادة حجم التجارة البينية بينهما إلى 30 مليار دولار سنويًا)، والعراق، وفي هذا الإطار جاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) إلى العراق لتعكس أهمية وأولوية العراق ضمن استراتيجية إيران الإقليمية، ولا شك أن دول الجوار تتيح لإيران نوافذ إقليمية أخرى لتعزيز تحوطها الاستراتيجي والتوازن في علاقاتها الخارجية، ولتأكيد مكانتها استضافت إيران في 7 كانون الثاني / يناير عام (2019) "المؤتمر الدولي للدفاع والأمن في غرب آسيا" في إيران، ويترتب على هذا الحضور أهمية خاصة في مواجهة سياسة الولايات

[1] كاظم هاشم نعمة، **الخليج العربي ومعضلة الأمن والمثلث الاستراتيجي الجديد**،(الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2019)، ص32.

[2] فاطمة الصمادي، استقالة ظريف: السياسة الخارجية لروحاني من حلقة نياوران إلى فشل الانخراط البناء، **مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية**، العدد (0)،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، ص 47.

المتحدة التي تحاول حصار إيران وعزلها دوليًا[1]، ومن خلال ذلك تشير التقارير الاقتصادية إلى ارتفاع حجم التجارة بين إيران والعراق، إذ بلغ حجم التبادل التجاري غير النِّفْطي بينهما قرابة 8 مليارات دولار في عام (2018) مقارنة بـ5، 6 مليار دولار في عام (2016)، هذا غير صادرات الغاز الطبيعي التي تقدَّر بقيمة 5، 2 مليار دولار سنويًّا[2]. في حين كانت الصادرات العراقية إلى إيران ضئيلة للغاية فلم تتعدَّ قيمتها 21 مليون دولار في النصف الأول من عام (2017)[3].

يمكننا إذنً وبناء على ما سبق الربط بين تطورات التوتر التي تشهدها العلاقات الإيرانية والسعودية والتي زادت حدة التنافس والصراع بعد المحاولات السعودية لخلق توازن مع إيران في جنوب شرق آسيا لا سيما أن شراكة الهند الاستراتيجية مع إيران تمثل مصدر قلق بالنسبة إلى السعودية، وبالتالي يدفع هذا التحالف مع السعودية دولًا مثل الهند والصين إلى البحث عن طريقة للموازنة بين علاقتها مع إيران وعلاقتها مع السعودية[4]، ومن هنا أصبح واضحاً أن الخلافات (الإيرانية –السعودية) أخذت منحى تصاعدي بين الطرفين ومحاولة كل طرف التوسع على حساب الطرف الآخر والحفاظ على المكتسبات المكانية على حساب الآخر وبالتالي ستلقى بضلالها على طبيعة التفاعلات الإقليمية وعلى تشكيل التحالفات الجديدة.

بهذا المنظور يبدو أن إيران تواجه معضلة استراتيجية في مواجهة التغييرات في المنطقة وهكذا صاغت استراتيجية التحوط ضد الدول المهددة لأمنها من خلال تبني تصورات مختلفة عن البيئة الخارجية على عكس ما عليه بالنسبة لحلفائها ولذلك حاولت تقاسم النفوذ واثبات الوجود على الساحة السورية عبر استنساخ النموذج الروسي بتدشين قواعد عسكرية دائمة وليس محض تمركزات عسكرية متنقلة، وتشير تقديرات غربية في هذا السياق إلى أن إيران أقدمت بالفعل على تدشين قاعدتين عسكريتين واحدة في مطار دمشق الدولي وهو مقر الحرس الثوري الإيراني والأخرى في جبل عزان بالقرب من حلب[5]، ولذلك تعتمد روسيا مقاربة التعاون والشراكة مع إيران لتعزيز الأمن الروسي الذي تهدده الولايات المتحدة سياسياً في محاولة لعزلها اقتصادياً بفرض المزيد من العقوبات عليها، فضلاً عن ذلك التنافس العسكري والدخول في سباق تسلح لا تقدر روسيا على مجاراة أمريكا فيه، وكذلك تمدد حلف شمال الأطلسي في اتجاه حدودها[6]،

---

[1] تقرير الحالة الإيرانية (يناير /فبراير 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019)، ص 53.

[2] تقرير الحالة الإيرانية (مارس 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019)، ص 17.

[3] المرجع نفسه، ص 18.

[4]"استراتيجية سعودية شاملة في جنوب آسيا"، **صحيفة العرب**، العدد(11269)، ص 4، (2019/2/24). وللمزيد من المعلومات حول طبيعة التفاعلات الإيرانية السعودية في المنطقة ينظر: عبد العزيز بن محمد الشيخ، **الاستراتيجية السعودية: دراسة في ظل المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق**، (بيروت: جواثا للنشر، 2011).

[5] أحمد السيد النجار وآخرون، **حال الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر**، أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد محررين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 57 .

[6] كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 238.

بالإضافة إلى ذلك تحاول من خلال التعاون مع إيران التقليل من المخاطر والتحديات الإقليمية الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وأيضاً لموازنة الوجود الأمريكي في العراق تحولت النوايا الإيرانية تجاه العراق نحو بناء شبكة من المصالح والاتفاقيات وهو ما شكل، كأحد أهم ميادين التنافس (الأمريكي–الإيراني) بعد توقيع العقوبات الأمريكية على إيران بسعي كلا الطرفان لجذب العراق لصالحه نظرًا لمركزيته ووزنه في استراتيجية كل منهما، فالولايات المتحدة تعدُّ العراق ساحة حيوية لمواجهة خطر إيران وتقليم أظافرها ضمن استراتيجية أمريكية تهدف إلى تعديل سلوك النظام الإيراني[1]، بينما تنظر إيران إلى العراق بأنه طوق نجاة وشريان حياة ورئة اقتصادية لمجابهة الضغوطات والالتفاف على العقوبات من خال احتواء العراق وتحويله إلى بوابة مركزية لتصدير النِّفط الإيراني إلى العالم الخارجي، ولذلك تتبنى إيران سياسة الاحتواء تجاه العراق من خال تكثيف علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية بالعراق للحيلولة دون نجاح الضغوط الأمريكية على الحكومة العراقية للالتزام بالعقوبات ضد إيران[2]، وهذا يعني أن إيران باتت تنظر إلى العراق على أنه يمكن أن يكون بوابة باتجاه تسويات مهمة في المنطقة لا سيما على صعيد تقريب وجهات النظر بين إيران والمنظومة العربية وفي المقدمة منها السعودية[3]، فهذه المقاربة تنطلق من فرضية قوامها أن إيران أصبحت تمتلك أوراقًا مهمة في عديد من الملفات في العراق وسوريا واليمن ولبنان، ولم يعد من الممكن تجاه لدورها كفاعل إقليمي له تأثيره، وليس من السهولة بمكان الحد من هذا الدور على الأقل على المدى المتوسط إلا بضغوطات خارجية وداخلية معاً[4]، وهذا ما نلاحظ تجلياته في حالة تحقيق توازنها الخارجي مع حلفاء الولايات المتحدة في شمال أفريقيا من خلال الانفتاح السياسي حيال بعض قضايا المنطقة تتجلى بحالة التقاء الموقفين (الإيراني –المصري) في ما يخص الصراع في سوري وأكدت مصر مرارًا أنها تتمسك بوحدة الأراضي السورية وبدور الجيش السوري في حماية هذه الوحدة [5]، ومن هنا ننطلق من قناعة مفادها مفادها إن كل من إيران وروسيا في حاجة لبعضهما في مواجهة أمريكا، وتحسين كل منهما لشروط التفاوض، وتبادل المصالح مع أمريكا بالإضافة إلى أوروبا، والصين، فروسيا تواجه منافسة صينية كما تواجهها أمريكا، وهناك صراع دولي كبير على الممرات المائية العالمية، ومن ثم فروسيا والصين وأمريكا في حاجة إلى إيران، وهنا تأتي "الشراكة" الروسية الإيرانية لتسهم في حفاظ روسيا على نفوذها في الشرق

---

[1] تقرير الحالة الإيرانية (يناير /فبراير 2019)، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص 32 .

[3] حمزة مصطفى، خامنئي يعارض تواجد الأميركيين في العراق ويطالب عبد المهدي بإخراجهم فوراً، **الشرق الأوسط**، العدد 14740، ص 3، (2019/4/7).

[4] محمود حمدي أبو قاسم، **الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران**،(الرياض، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018)، ص9.

[5] أحمد السيد النجار وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الأوسط[1]، ولقد عزز دور إيران الإقليمي الموقف الروسي الداعم لها، والذي وجدت فيه روسيا تعزيزًا "لدورها الإقليمي وتحديا" للدور الغربي لاسيما بعد نصب الدرع الصاروخي في تركيا[2].

وفي ضوء ما تقدم قد تكون السياسة الأمريكية الموجهة ضد إيران منذ بداية تنسم (دونالد ترامب- Donald Trump) الرئاسة الأمريكية متجهة إلى شق مسار جديد في التوتر في العلاقات بين البلدين، وظهر ذلك في مخاطبة الرئيس الأمريكي للشعب الإيراني في تغريدة على موقع تويتر نشرها في 11 شباط/ فبراير (2019) باللغة الفارسية يحمِّل فيها النظام المسؤولية عن معاناة الشعب الإيراني، ويتهمه فيها بممارسة القمع والتورط في الإرهاب والفساد[3]، وعلى هذا الأساس توازيًا مع ما سبق تلوِّح الإدارة الأمريكية بورقة تغيير النظام في إيران، وهذا طرح نجده أيضاً عند مستشار الأمن القومي الأمريكي (جون بولتون- John Bolton) وهو يشير إلى "إنَّ النظام الإيراني الآن بعد مضي أربعين عاما من الثورة مخير بين تغيير سلوكياته أو أن يكون الأمر في نهاية المطاف للشعب الإيراني لتحديد مسار بلاده "[4]، وهذا توجه يعكس عدم استبعاد فكرة تغيير النظام الإسلامي في إيران ضمن أولويات الولايات المتحدة أو على الأقل التلويح بذلك من أجل إجبار إيران على القبول بالشروط الأمريكية، وهي الفكرة نفسها التي تحدث بها المرشد الأعلى الإيراني (علي خامنئي)[5]، هذه الخيارات في مجملها تعزز سير الولايات المتحدة نحو الاعتماد على العزم تجاه إيران باعتباره شرطاً رئيسيًا قابضاً على علمية صنع القرار الأمريكي، ولهذا خلال الحرب الباردة كان رد فعل الرئيس الأمريكي الأسبق (هاري ترومان-Harry S. Truman) الإدراكي للأزمة الكورية هو أن الشيوعيين كانوا يختبرون عزم الولايات المتحدة، والأمر نفسه بالنسبة للألمان إذ قام (أدولف هتلر-Adolf Hitler) باختبار عزم فرنسا وبريطانيا وهي عواقب تكتشف وجود تركيز مستمر حول مسألة العزم[6]، ومن هنا يمكننا القول تشير الدلائل وتطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط أن المنطقة مقبلة مقبلة على تغييرات جيوسياسية قد تدفع باتجاه الاصطفافات الإقليمية أو بحصول تسويات كبيرة حيال القضايا المهمة في ظل تزايد مؤشرات الانخراط الأمريكي تجاه المنطقة.

---

[1] خالد يايموت، الصعود الايراني الجديد: العودة الى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي، **مجلة رؤية تركية**، العدد (29)، (تركيا، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2016)، ص 38. وللمزيد من المعلومات ينظر : عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2009).

[2] محمد كريم كاظم، وفراس عباس هاشم، الأزمة السورية والأمن القومي الإيراني: دراسة في الخيارات المتاحة، **مجلة قضايا سياسية**، العددان (39-40)، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2015)، ص 194.

[3] تقرير الحالة الإيرانية (يناير /فبراير 2019)، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[4] المرجع نفسه، ص 48 .

[5] فراس عباس هاشم، تمثلات إدراكية صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية – الأمريكية)، **مجلة مدارات إيرانية**، العدد (2)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص 84.

[6] ريتشارد نيدليبو، لماذا تتحارب الأمم: دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، **سلسلة عالم المعرفة** (403)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 2013)، ص 183.

المحور الثالث: إعادة تعزيز مسارات التحوط الداخلي كمقاربة لمواجهة تحديات الخارج

رسمت الموازنة المالية الإيرانية الخطوط العريضة لتوجهات الحكومة خلال العام(2019) ووضّحت أوجه إنفاقها وماتوليه من اهتمام لكل قطاع من القطاعات سواء الخدمية أو الإنتاجية أو الدينية أو العسكرية، وتوضّح كذلك مصادر الإيرادات التي تتوقع الحكومة أن تعتمد عليها في تمويل نفقات الموازنة القادمة في ضوء التحديات الراهنة والحصار الاقتصادي الأمريكي المفروض عليها[1].

في هذا السياق أولت الحكومة الإيرانية منذ إقرارها للموازنة الاهتمام بعض النواحي الاجتماعية اهتمامًا رغم الخفض الواضح للنفقات في مشروع موازنة العام (2019)، تجنُّبً الإثارة حنق المجتمع، فخصَّصَت 14 مليار دولار لدعم استيراد السلع الضرورية بسعر الصرف الرسمي القديم (4200 تومان للدولار) ارتفاعًا من 13 مليار دولار في العام (2018) في محاولة من الحكومة لتجنب زيادة أسعار بعض المنتجات الأساسية المستوردة من الخارج التي تمسّ حياة البسطاء، بخاصة المنتجات الغذائية الأساسية وأجَّلَت زيادة أسعار البنزين لعام آخر، ولم تنسَ الحكومة أن اقتراحًا سابقًا بزيادة أسعار البنزين مع رفع الدعم النقدي، كان امن العوامل التي قادت إلى خروج احتجاجات شعبية ضدّ الحكومة أوائل عام(2018)[2]، وتكمن أهمية هذا الفعل السياسي في أنه دفع في زيادة مخصصات الدعم، اقترحت الحكومة زيادة في الرواتب الحكومية عمومًا بنسبة 20 %، وبنسبة تصل إلى 40 % إلى رواتب العمال تماشيًا مع ارتفاع التضخم، بجانب تخصيص 7 تريليونات تومان للدعم، وزادت المخصص للرعاية الصحية إلى 37 تريليون تومان (3,6 مليار دولار بسعر صرف 5800 تومان للدولار)، وإعفاء ذوي الدخول الأقل من 2.3 مليون تومان شهريًّا (397 دولارًا) من دفع الضرائب[3].

مقابل ذلك أن انتعاش إنتاج النفط في إيران ستكون آثارها واضحة على الاقتصاد وتشير التوقعات الاقتصادية إلى ارتفاع صادرات النفط الخام الإيراني بمقدار 25,1 مليون برميل يوميًا خلال شهر شباط/ فبراير عام (2019)، مقارنة بنحو 20.1 مليون برميل/ يومياً نهاية عام (2018)، جاء هذا الارتفاع نتيجة استئناف كوريا الجنوبية واليابان استيراد النفط الإيراني في بداية العام (2019) بعد توقُّف شهرين عن الاستيراد[4]، وضمن هذا السياق كانت أوروبا لَمحت إلى إيران في بداية الانسحاب الأمريكي من الاتّفاق النووي بالسعي لإنشاء آلية مالية بديلة عن (SWIFT) وبعد التيقن من استحالة ذلك قدمت أوروبا آلية

---

[1] تقرير الحالة الإيرانية (يناير /فبراير 2019)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 19.

[3] المرجع نفسه، ص19 .

[4] تقرير الحالة الإيرانية (يناير /فبراير 2019)، مرجع سبق ذكره، ص20.

مالية وقانونية تُدعَى (SPV)، كوسيلة لمقايضة البضائع بين الشركات الأوروبية والإيرانية تشمل السلع كافةً التي تشملها العقوبات ولم تُفَعَّل أيضًا، لتُطرَح آلية أخرى هي (INSTEX) لمقايضة البضائع التي لا تشملها العقوبات أو لا تتعدى الواردات الغذائية والدوائية[1].

وفي ضوء ذلك كشفت الفقرات السابقة مدى تَأثُّر حجم التجارة بين إيران وكلّ من الصين وأوروبا سلبيًّا بالعقوبات الاقتصادية الأمريكية، إذ تراجع مع الشريك التجاري الأول وهو الصين بنحو 6% من 37 مليار دولار في عام(2017)، إلى 35 مليار دولار في عام(2018)، وكانت نسبة التراجع التجاري أكبر مع أوروبا في عام(2018) بـ 12% وبقيمة قرابة 20,7 مليار دولار مقارنة بـ23,6 مليار دولار في عام(2017)، وفي المقابل نما حجم التجارة الإيرانيَّة مع دول الجوار كالعراق وتركيا كما أوضحنا سابقاً، وكذلك مع رابطة الدول المستقلة (CIS) بنسب كبيرة خلال العام(2018)، انظر الجدول رقم (1)[2].

جدول (1): حجم التبادل التجاري بين إيران وبعض الدول للفترة (2017-2018)

التبادل التجاري (بالمليار دولار)	2017	2018	نسبة النمو %
الصين	37	35	6-
أوروبا	23,6	20,7	12-
رابطة الدول المستقلة CIS	--	أكثر من 2,2	28

المصدر: تقرير الحالة الإيرانية(مارس 2019)، (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2019)، ص 23.

وفي ضوء التصعيد الأمريكي الأخير ضد إيران الذي يصحبه شعور متولد في الإدراكات الإيرانية من أنهم أمام قوة مهددة تسعى لإلحاق الأضرار بهم، وتبياناً لهذا الوضع، فقد جاء نمط المواجهات العسكرية اللامتماثلة مساراً يتبوأ مكانة مهمة في مواجهة المخاطر والتهديدات وبهذه المقاربة فإن إيران وبفضل منظومة دفاعها التي تركز على نقاط الضعف لديها أكثر من تركيزها على زيادة قدراتها في مجالات الدفاع المعروفة سعت إلى تحويل نقاط الضعف هذه إلى فرص لصالحها. وتماشيا مع هذه العقيدة العسكرية الجديدة اهتمت إيران بأدوات وطرق الحرب اللامتماثلة، وركزت على نقاط الضعف لدى العدو، باعتبارها وسيلة فعالة في مقاومةُ التهديدات، فعلى سبيل المثال، إذ ترى إيران من متطلبات هذه العقيدة محاولة تشكيل وحدة من القوارب الصغيرة المجهزة بالصواريخ في الخليج العربي وتهدف بهذه الخطوة إلى القدرة على الرد السريع، وقلب الأمور لصالحها في حال حدوث حرب في الخليج العربي[3].

[1] المرجع نفسه، ص 21.
[2] تقرير الحالة الإيراني (مارس 2019)، مرجع سبق ذكره، ص23.
[3] القوة الصلبة والناعمة لإيران، **مجلة رؤى تركية**، العدد (2)، (تركيا، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2016)، ص 83.

ووفقًا لما تقدم ففي التأصيل الأوسع مدى لقضية التسلّح على المستويات الدولية والإقليمية، أمام تطور حالة الشك وانعدام الثقة بين الدول ذات المصالح المتصارعة تلجأ كل منها إلى زيادة قوتها العسكرية وتطويرها، على نحو يفضي إلى معضلة الأمن (Security Dilemma) بحيث لا يكون أي منها قادرًا على تحديد مستوى التسلح اللازم لردع القوى الأخرى، وكما عبر عن ذلك (ريتشاردسون- Richardson) من خلال القول أن سباق التسلّح يتأثر بعاملين: الأول: مستوى تسلّح الخصم، وهو عامل دافع نحو زيادة معدل التسلّح لدى الطرف المعني. والثاني: ارتفاع مستوى التسلح لدى الطرفين في لحظة معينة، والذي يقود إلى التقليل من معدل التسلح بفعل عوامل التكلفة[1].

ولهذا ترى إيران بأن تحقيق تحوطه الاستراتيجي في مواجهة الدول المهددة أن تتواكب مع تعزيز قدراتها العسكرية في المجالات التقليدية وغير التقليدية، وهو ما يفسر زيادة الحكومة الإيرانية من الدعم المالي للأنفاق العسكري في مشروع موازنة عام (2019)، في خطوة تأتي لتعزز الدفاع تجاه المخاطر الإقليمية[2]، وهكذا استمرت إيران في تطوير قدراتها الصاروخية باعتبارها وسيلة للردع طالما أنها تطال أهدافاً بعيدة ولأطراف تراهم خصومًا لها وأنها مجال لتطوير التقنية الوطنية ومنذ العام (2008) أجريت إيران تجربة صاروخية على صاروخ من صنعها وتصميمها من مدى (2000كم) وبذلك أعفت إيران نفسها من الاعتماد على استيراد التقنية الأجنبية، وفي العام (2009) أرسلت إيران أول قمر صناعي مستخدمة صاروخًا عابرًا للقارات وكان ذلك إيذانًا بأنها دخلت إلى صناعة مثل هذه الصواريخ والتي يترتب عليها تطوير قدرة حمل رأس نووي، وعلى الرغم من بيانات إيران أنها لا تطور قدرات صاروخية أو نووية لأغراض هجومية إلا أن طموحاتها لا يمكن التستر عليها وثمة توقعات بأنها سوف تمتلك قدرة صاروخية عابرة للقارات بالاعتماد على الذات[3].

هنا لا بد من تأكيد أن تراجع إيران في مسالة برنامجها الصاروخي وقبولها بالتفاوض عليه أمر يبدو مستبعدًا لأنه يعني تجريد إيران من سلاح الردع، إذ لا يفتأ المسئولون الإيرانيون يستحضرون في هذا الخصوص ذكرى حرب الخليج الأولى عندما استهدفت الصواريخ العراقية المدن الإيرانية ويشددون في ضوء هذه الحرب على أن الأهم بالنسبة إليهم زيادة دقة صواريخهم أكثر من زيادة مداها، وكما أشار وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) في رسالة نشرتها صحيفة النيويورك تايمز في كانون الأول/ ديسمبر

---

[1] عبد الجليل زيد المرهون، اتجاهات الردع في الخليج، **مجلة سياسات عربية**، العدد (22)، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 33.

[2] إيران تزيد نفقات الحرس الثوري في موازنة العام القادم، **العرب اللندنية**، العدد (11214)، ص 3، (2019/12/30).

[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 175.

عام (2017) لأوروبا قائلا "ما من إدارة إيرانية ستترك شعبنا دون دفاع عن نفسه وعلى المجتمع الدولي وأوروبا على وجه الخصوص أن تستوعب ذلك"[1].

وتماشيًا مع هذا الاستراتيجية أحتل البعد المعلوماتي موقعاً أساسياً في العقيدة العسكرية الإيرانية تماشيا مع التطورات في مجالات التكنولوجيا هذا ما تؤكده العديد من التقارير التي تشير إلى بناء إيران قدرات الكترونية بشكل محلي بدعم من بعض الجامعات الإيرانية، وبالتعاون مع مجتمعات الهاكرز، كوسيلة أخرى للحرب ضد خصومها وبمرور الوقت أصبحت الهجمات السيبرانية أداة أساسية تعتمد عليها إيران بغرض التجسس، وجمع المعلومات، فضلاً عن ذلك عززت من وضعها في مجال التجسس الإلكتروني[2]، وتتميز الحرب السيبرانية (Cyber War) بأن لها جانبًا عنيفًا من حيث الاختراقات والقرصنة ونشر الفيروسات وغيرها من الأساليب، وهي في ذلك لا تفرق بين المقاتل المدني وبين العام والخاص وبين السري والمعلوم، ومن أهم خصائص هذه الحرب سرعتها الفائقة، وهي سرعة تدفق الفوتونات عبر الألياف الضوئية كما أنها عالية الطابع والتأثير غير محددة المجالات ساحاتها غير مرئية ووسائلها خفية[3]، وهكذا تقدم التحرّكات الإيرانية نجاحًا في المنطقة في منح الدولة قدرات عسكرية كبيرة تساعد الحكومة الإيرانية على رفع شعار التهديد في مواجهة التهديد وتبيانًا لهذا الوضع فقد تحدث السيد (علي الخامنئي) قائلاً "سوف نواجه أي نوع من العدوان، بل أي نوع من التهديد بحسم وبالقوة الكاملة وسنقوم بالتهديد في مقابل التهديد"[4].

المحور الرابع: اتساع دائرة الانزلاقات الإقليمية نحو فضاءات المواجهة واهتزاز التوازن

مما لاشك فيه أخذت طروحات الباحثين تأخذ إشكالات متعددة للبحث عن مقاربات نظرية أملًا في الوصول لتفسيرات تتوافق مع طبيعة مستجدات النظام الدولي الحالي، في هذا السياق أكد (جون ميرشايمر – John J. Mearsheimer)[5] في كتابه بعنوان" تراجيديا سياسات القوة العظمى" المنشور في العام

---

[1] أحمد السيد النجار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] صباح عبد الصبور، "تكتيكات مضادة: حدود قدرة إيران على توظيف الاختراقات السيبرانية"، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 4/2/ 2019، شوهد في 2019/4/17، في: (https://futureuae.com

[3] يشير مصطلح الحرب السيبرانية إلى وسائل وأساليب القتال التي تتألف من عمليات في الفضاء السيبراني ترقى إلى مستوى النزاع المسلح أو تجري في سياقة ضمن المعنى المقصود القانون الدولي والإنساني، ويمكن تعريف الهجمات السيبرانية "**بأنها فعل يقوض قدرات وظائف شبكة الكمبيوتر لغرض قومي أو سياسي من خلال استغلال نقطة ضعف ما تمكن المهاجم من التلاعب بالنظام فهدف أنظمة المعلومات هو إتاحة المعلومات وضمان سلامتها، ولذا تهدف الهجمات السيبرانية على العكس من ذلك إلى سرقة المعلومات أو انتهاك سريتها أو تعديلها، أو منع الوصول إليها**". عبد الغفار عفيفي الدويك، مستقبل الصراع السيبراني العالمي في القرن الـ 21، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (214)، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2018)، ص 30-33

[4] فراس عباس هاشم، ارتدادات ضاغطة: الحرس الثوري الإيراني وتمثلات أعباء الصعود الإقليمي وتحدياته ، **مجلة مدارات إيرانية**، العدد (3) (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019)، ص 61.

[5] John J. Mearsheimer, The Rise & Fall of the Liberal International Order, September 11, 2018, https://ndisc.nd.edu/.../rise_and_fall_of_the_liberal_international_ord...

(2001) الذي جاء فيه "بأنّ السياسة الدولية ما هي في النهاية إلاّ تراجيديا بأتمّ معنى الكلمة نظراً لعوامل عديدةٍ أبرزها أنّ الدول وفي "نظام دولي فوضوي" تغيب عنه سُلطةٌ عليا تضبط السلوكيات أو تُوّفر الحماية لن يكون أمامها سوى الاعتماد على الذات عبر التسلّح ونسج التحالفات أو التوافقات القائمة على المصلحة المشتركة لا أكثر"، معتبرًا" الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط مختبراً جديداً لما يقصده (ميرشايمر) بالتراجيديا، فالتداخلات القائمة بين دول المنطقة من جهة والقوى الدولية والإقليمية الفاعلة من جهةٍ أخرى، تُنذرُ حقّاً بمأساةٍ جديدةٍ تُحدق بتشكيل خارطة التوازن الجديدة في هذه المنطقة"[1].

انطلاقاً من هذا الطرح يبحث (ماثيو .ج بروس– Mathew J. Burrows) في دراسته تحت عنوان (الشرق الأوسط عام 2020: مُحدِد أم مُحدَد بواسطة الاتجاهات العالمية) Middle East 2020: Shaped by or Shaper of Global Trends)، الذي جاء فيها أن منطقة الشرق الأوسط لن تتشكل فقط من خلال الاتجاهات العالمية، ولكن من المرجح أن تُحدِد هذه المنطقة أيضاً مستقبل باقي دول العالم، بمعنى أن أي سيناريو محتمل للشرق الأوسط سيكون له آثار ضخمة على بقية العالم[2]، ويؤكد (بورس) أن منطقة الشرق الأوسط ستبقى خاضعة لأكبر قدر من التغيير على مدى المستقبل المتوسط، حيث سيتراوح هذا التغيير من النمو الاقتصادي الهش إلى عدم الاستقرار المزمن والصراعات الإقليمية المحتملة[3].

وفي ضوء ما سبق يبدو أنّ الموقع الاستراتيجي لإيران يؤثر في فاعلية دورها الاستراتيجي على المستوى الإقليميّ، في ميل لصالح إقامة علاقات مع الدول المجاورة والبعيدة على أساس ما يقدمه موقع الدولة لها لأداء أدوار تتسع أو تضيق بحسب شؤون ذلك الموقع الجغرافي ومميزاته البشرية والطبيعية وبالنسبة لإيران فأنّها دولة إقليميّة مؤثرة وفاعلة في المنطقة وتمتلك المقومات الأساسية لتوظيف دور إقليميّ من كتله بشرية ضخمة وموقع جغرافي وامتداد تاريخي عميق وتأثير معنوي متواصل على جوراها الجغرافي وهذه المقومات في حد ذاتها تجعل إيران طرفا في معادلات التوازن الإقليمي وسياقات النظام الدوليّ المختلفة الذي تنفتح عليه إيران أو تتصادم معه[4]، وفي مستوى آخر ثمة وجه آخر لما نعده حدودًا لفكرة الشرق الأوسط تتجلّى هنا في أنّ إيران بدأت على وفق المعطيات الجيوبوليتيكية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط تأخذ موقعًا أقرب

---

[1] جلال خشيب،" تراجيديا المغرب الكبير: ما بعد هجوم حفتر"، **تحليلات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، 2019/4/18، شوهد في 2019/4/19، في: https://eipss-eg.org

(*) مدير مبادرة الاستبصار الاستراتيجي بالمجلس الأطلنطي بالولايات المتحدة.

[2] "ثلاثة سيناريوهات: ملامح التغيير في الشرق الأوسط عام 2020 "، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 30 /8/ 2014، شوهد في 2019/3/1، في:https://futureuae.com

[3] المرجع نفسه. وللمزيد من المعلومات حول التحولات في منطقة الشرق الأوسط ينظر: عبد الله غلوم الصالح، **التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط**، (بيروت: منشورات ضفاف، 2016).

[4] مهدي نور الدين، **الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد احتلال العراق**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012)، ص 39.

للقلب إذ لم تعد التعريفات التقليدية حول القلب والأجنحة أو المركز والأطراف التي كانت تطلق على خرائط المنطقة سابقا تصلح للاستخدام الجديد في النظام الدوليّ، حيث لم تعد طرفاً أو جناحًا أو دولة لمنطقة القلب في الشرق الأوسط وهذا يعود للمتغيَّرات الناجمة عن تعديل الخريطة الجيوبوليتيكية في الجوار الإيراني، نتيجة أتساع رقعة الشرق الأوسط التاريخية والجغرافية والسياسية لتشمل آسيا الوسطى والقوقاز وأفغانستان وإلى حد ما شبه القارة الهندية بسبب التلازم الاقتصادي والسياسي بشكل أكثر تركيزًا في عالم ما بعد الحرب الباردة[1] .

وفي الواقع إذا نظرنا إلى دائرة الصراع في منطقة الشرق الأوسط يتضح أنها أصبحت ستفاقم التوترات في المنطقة، لا سيما بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج الحرس الثوري الإيراني ك"منظمة إرهابية"، تُعتبر هذه الخطوة بمثابة تهديد وجودي للدولة الإيرانية يفرضه عدو خارجي، من غير المرجح أن يكون لهذا القرار تأثير على سلوك إيران الإقليمي، وجاء الرد الإيراني بإدراج القيادة المركزية الأمريكية غرب آسيا كمنظمة إرهابية[2]، في هذا السياق تدرك إيران استحالة الدخول في مواجهات عسكرية ضد القوت الأمريكية في المنطقة وذلك بسبب التكلفة الباهظة التي قد تتعرض لها في حال إقدامها على أي تحرك ضد الأهداف والمصالح الأمريكية، وهذا ما يرجح احتمالية انخراطها في مفاوضات سياسية في المستقبل.

نرى على هذا النحو نشر وكالة أنباء فارس المقربة من الحرس الثوري بيانًا لمجلس الأمن القومي جاء فيه "إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي إجراء متقابل ردًّا على الخطوة غير القانونية والبعيدة عن الحكمة للإدارة الأميركية اليوم، تعتبر نظام الولايات المتحدة الأميركية دولة راعية للإرهاب والقيادة المركزية الأميركية وجميع القوات التابعة لها جماعة إرهابية"، وأضاف "إلى أن هذه القيادة تتحمل مسؤولية تنفيذ السياسات الإرهابية للإدارة الأميركية ضد منطقة غرب آسيا، وقد عرَّضت الأمن الوطني الإيراني للخطر بهدف تمرير السياسات العدائية للولايات المتحدة"[3]، ومن هنا يبدو أن السعودية لا تزال عمليًا تمثل محوراً للاستراتيجية الأمريكية الجديدة في مواجهة إيران إذ تعمل على التخطيط لنقلة جديدة في الصراع اليمني في ظل الدعم الأمريكي المتواصل، فضلاً عن محاولاتها بتعمق صلاتها بالعراق من الناحية الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى سعيها لأغراء روسيا بفك ارتباطهم بإيران.

---

[1] ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيراني: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015)، ص 17 وما بعدها .

[2] فاطمة الصمادي، "الحرس الثوري على قائمة الإرهاب: دفع نحو المواجهة مع إيران"، موقع الجزيرة للدراسات، تقارير، 2019/4/9، شوهد في 2019/4/17، في : studies.aljazeera.net/ar/reports

[3] فاطمة الصمادي، مرجع سبق ذكره .

إلى جانب ذلك على مستوى التنسيق الأمني بين السعودية والولايات المتحدة في المنطقة تبذل الأخيرة جهود التشكيل تحالف أمني في ما يطلق عليه "التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط" "MESA" ما يعرف إعلاميًا بـ "الناتو العربي"، وتجلت هذه المساعي من زيارات وجولات أمريكية مكثفة آخرها جولة وزير الخارجية الأمريكي (مايك بومبيو-Mike Pompeo) الشرق أوسطية في 19 نيسان / مارس عام (2019)، لتعزيز التعاون العسكريّ بين الدول الأعضاء في التحالف المأمول، على أن يكون عمليًّا ضمن المنظومة الأمريكية لحصار إيران، عبر مواجهته عسكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا[1]، ولذلك جاءت التفسيرات الإيرانية لزيادة عدد الهجمات التي تتعرض لها الأجهزة الأمنية، تتجه إلى تلقّي التنظيمات المسلَّحة دعمًا خارجيًّا، بهدف زعزعة الاستقرار الداخلي في إيران وهذا ما تؤكده معطيات الوضع القائم إلى محاولة تطويق إيران وإضعافها في المنطقة، وذلك في إطار التصورات الإيرانية التي تري أن السعودية والإمارات هما المحرضتان الأساسيتان على عمليات العنف في إيران، ولعل أبرز ما نتج عنها تصريح قائد الحرس الثوري الإيراني السابق (محمد على جعفري) بعد حادثة خاش قائلا "إن الصبر الذي كان تتعامل به إيران في مواجهة المؤامرات والدول الرجعية بالمنطقة، بخاصة السعودية والإمارات الضالعتان في هذه الأحداث سوف يتغير"[2]، وعليه يبدو إن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بالانتشار في غرب العراق وشرقي سورية جاءت اتساقاً مع تحركات حلفائها في المنطقة ومحاولاتها في إعادة الانتشار وتعزيز الوجود العسكري بهدف مواجهة إيران وحلفائها.

والملاحظ أن منظور الإدارة الأمريكية في صياغتها لموضوع مواجهة الوجود الإيراني في المنطقة ينتج خطابًا تؤدي فيه دور في تقرير مصير هذا الوجود، وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكية (بومبيو) على أن الولايات المتحدة لم تغير موقفها لجهة ضرورة إبقاء قوات مسلحة في شمال شرق سوريا لمنع انتشار نفوذ إيران في المنطقة. مضيفاً "هذا يمثل جزءًا مهمًا من استراتيجيتنا في الشرق الأوسط والتي تشمل إجراءات خاصة بالتصدي لإيران"[3]، أما بالنسبة للتطور الأخطر في هذا الإطار توقيع إعلان الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب-Donald Trump) أمراً تنفيذياً في الخامس والعشرين من آذار/مارس عام (2019) ينص على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، وذلك بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو-Benjamin Netanyahu) الذي وصف الخطوة بأنها "تاريخية"

---

[1] تقرير الحالة الإيرانية (مارس 2019)، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] شكّل الهجوم الانتحاري على حافلة جنود للحرس الثوري في أثناء مرورها بمديرية خاش التابعة لمحافظة سيستان وبلوشستان ذات الأغلبية السنية جنوب شرق إيران، الحدث الأبرز خلال شهرَي يناير وفبراير (2019) نظرا إلى ضخامة عدد القتلى والجرحي، إذ تُوفّي على أثر هذا الهجوم الانتحاري 27 من جنود الحرس الثوري، وأصيب 13 جنديًّا، عندما هاجم الانتحاريون حافلة تُقِلّ جنود الحرس الثوري بسيارة مفخخة، على الطريق الواصل بن خاش وزاهدان. تقرير الحالة الإيرانية (يناير /فبراير (2019)، مرجع سبق ذكره، ص29.

[3] "واشنطن تراهن على أكراد سوريا في مواجهة نفوذ إيران وطموحات أردوغان"، **العرب اللندنية**، العدد 11315، ص 2 (2019/4/11).

إذ لم تقدّم أي إدارة أمريكية سابقة على اتخاذها منذ احتلال إسرائيل للجولان في عام(1967)[1]، وهكذا اندفعت الكثير من التصورات بشان الخطوة الأمريكية الأخيرة مستلهمة مقاربة تذهب للقول أن الزعماء ليسوا بسجناء الظروف الاستراتيجية والسياسية فهم يمتلكون القدرة على تحويل العلاقات العدائية الطويلة الأمد بأجندات محلية تتطلب حل هذه الصراعات أو على الأقل إحراز تقدم كبير في تقليل التوترات المرتبطة بها من خلال تصورات سياسية بديلة للأمن[2].

وفي هذا الإطار تذهب التوجهات الحالية في المنطقة نحو فرضية إعادة صياغة شكل خريطة الشرق الأوسط الجديد، هذا الاتجاه يؤكده مساعد الرئيس الأمريكي الممثل الخاص للمفاوضات في الشرق الأوسط، (جيسون غرينبلات-Jason D. Greenblatt) في تغريده له على "تويتر" مرفقة بها الخريطة الجديدة، قائلاً "أهلا بأحدث نسخة بنظام خرائطنا الدولية بعد إصدار الرئيس الأمريكي إعلانًا يعترف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان انظر خارطة رقم (1)"[3]، من جهة أخرى عد مركز "ستراتفور"(Stratfor) الأمريكي للدراسات الاستراتيجية والأمنية قرار (ترامب) خطوة حيوية في عملية إعادة تشكيل واسعة تقوم بها الولايات المتحدة للمعايير المتفق عليها لإدارة النظام العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأهم هذه المعايير في النظام العالمي الحالي هو إجماع القوى الدولية على رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة العسكرية [4]، مما تقدم يمكننا القول في ظل هذه المستجدات على الساحة السورية كان أحد أهم الاعتبارات الأكثر أهمية بالنسبة للمصالح الإيرانية والتي فسرت تلك الخطوة يعد تطورًا تصعيديًا باتجاه جرها لحرب مباشرة بهذا المعنى أدركت إيران انعدم الدخول في مواجهة مسلحة سوف يعزز من موقفها الإقليمي بسبب حالة الفراغ على الساحة العربية وبما يحفظ توازن القوة على الساحة السورية.

---

[1] تكمن أهمية الجولان للجانب الأمريكي في كونها منطقة تمثل خطراً على حليفتها إسرائيل في الشرق الأوسط، كما أنها تعد مصدراً هاماً لسد الاحتياجات الإسرائيلية من الموارد. ومن هنا استند القرار الأمريكي تجاه الجولان إلى البعد الأمني لإسرائيل من جهة، وأمن منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى. ورغم أهمية الموقع الجيوسياسي للجولان وتأثيره في الأمن العسكري لإسرائيل، لا يقتصر تركيز إسرائيل في سيطرتها على الجولان على تأمين وجودها عسكرياً، بل يأتي أمنها المائي في أول القائمة إذ تحصل إسرائيل على 40% من احتياجها المائي من هضبة الجولان، إضافة إلى مشاريع التنقيب عن النفط التي ابتدأتها منذ عام (2014). القرار الأمريكي حول الجولان.. السياقات والأهداف والتداعيات، تقرير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2019/4/17، شوهد في 2019/4/18، في: https://fikercenter.com. وللمزيد من التفاصيل حول المشاريع الغربية لتقسم الشرق الأوسط ينظر: جيرمي سولت، **تفتيت الشرق الأوسط : تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي**، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، (دمشق: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).

[2] ريتشارد نيدليبو، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[3] "خريطة أمريكية تضم الجولان والقدس لإسرائيل"، موقع كتابات الجورنال، 2019/4/18، شوهد في 2019/4/18، في : elgornal.net/news/news.aspx?id=12977935

[4] القرار الأمريكي حول الجولان.. السياقات والأهداف والتداعيات، تقرير موقف، مرجع سبق ذكره. وللمزيد من التفاصيل حول التأثير الاسرائيلي في السياسة الأمريكية ينظر: جيمس بتراس، **قوة إسرائيل في الولايات المتحدة**، ترجمة: داوود صالح رحمة، (دمشق: دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع، 2018).

خارطة(1): الجغرافية الإسرائيلية الجديدة بعد ضم الجولان السوري



الخاتمة

مما تقدم لنا نظرية التحوط الاستراتيجية مقاربة جديدة في السلوك الاستراتيجي الإيراني باعتبارها خياراً استراتيجياً لمواجهة الأخطار والتحديات المتصاعدة على المستوى الخارجي والداخلي لإيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصاعدة في المنطقة في ظل التهديد الذي باتت تشكله بالنسبة إليها ولذلك تحاول تجنب الدخول في مواجهات مباشرة مع تلك القوة المهددة، ومن هنا كان التحوط الاستراتيجي وسيلة تمكنها من الحفاظ على مصالحها المكتسبة وعلى أمنها، وأصبحت تركز على تقاسم الأعباء مع حلفائها لمواجهة هذا التحدي والمعارضة لسياسات تلك القوة، بالإضافة إلى تبني مقاربة داخلة بتعزيز بنيتها العسكرية، فضلاً عن الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع اللازمة والضرورية للداخل الإيراني، لاسيما أن المقتربات الأمنية كانت حاضرة في السلوك الخارجي الإيراني خصوصاً ضد التنظيمات المتطرفة وتعرضها للعديد من الهجمات في داخل أراضيها.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

– أحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر، احمد يوسف أحمد، نيفين مسعد محررين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)

– جهاد عودة، الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006).

– جوزيف سناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (السعودية: العبيكان للنشر، 2007).

– جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، (دمشق: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).

– جيمس بتراس، قوة إسرائيل في الولايات المتحدة، ترجمة: داوود صالح رحمة، (دمشق: دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع، 2018).

– خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، (دمشق: دار كيوان للطبعة والنشر والتوزيع، 2009).

–كاظم هاشم نعمة، الخليج العربي ومعضلة الأمن والمثلث الاستراتيجي الجديد، (الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2019).

– سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013)، تقديم، نادية محمود مصطفى، (مصر، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)

– عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

– عدنان مهنا، مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014).

– علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2019).

– كرار أنور ناصر البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، (بيروت، شركة صبح للطباعة والتجليد، 2015).

– ممدوح محمود مصطفى، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997).

– مهدي نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد احتلال العراق، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012).

–ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيراني: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015).

ثانياً: الدوريات

–أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (215)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2019).

– أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في سياسات الدول الصغيرة والمتوسطة، مجلة اتجاهات الإحداث، العدد (19)، (أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث الدراسات المتقدمة، 2017).

– خالد يايموت، الصعود الايراني الجديد: العودة الى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي، مجلة رؤية تركية، العدد (29)، (تركيا، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2016).

- عبد الغفار عفيفي الدويك، مستقبل الصراع السيبراني العالمي في القرن الـ 21، مجلة السياسة الدولية، العدد (214)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2018).
- فاطمة الصمادي، استقالة ظريف: السياسة الخارجية لروحاني من حلقة نياوران إلى فشل الانخراط البناء، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد (0)، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018).
- فراس عباس هاشم، ارتدادات ضاغطة: الحرس الثوري الإيراني وتمثلات أعباء الصعود الإقليمي وتحدياته، مجلة مدارات إيرانية العدد (3) (برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2019).
- فراس عباس هاشم ، تمثلات ادراكية صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية – الأمريكية)، مجلة مدارات إيرانية، العدد (2)، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2018).
- محمد كريم كاظم، وفراس عباس هاشم، الأزمة السورية والأمن القومي الإيراني، الأزمة السورية والأمن القومي الإيراني: دراسة في الخيارات المتاحة، مجلة قضايا سياسية، العددان (39-40)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2015).

ثالثا: التقارير

-تقرير الحالة الإيرانية (يناير /فبراير 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019).
-تقرير الحالة الإيرانية (مارس 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019).

رابعا : الصحف

-استراتيجية سعودية شاملة في جنوب آسيا، صحيفة العرب اللندنية، العدد (11269)، ص 4، (2019/2/24).
- إيران تزيد نفقات الحرس الثوري في موازنة العام القادم، صحيفة العرب اللندنية، السنة 41، العدد (11214)، ص 3، (2019/12/30).
- حمزة مصطفى، خامنئي يعارض تواجد الأميركيين في العراق ويطالب عبد المهدي بإخراجهم فوراً، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14740، ص 3، (2019/4/7).

خامسا :المواقع الالكترونية

-لوبيز فيد الو إنجلز بريجلين، استراتيجية التحوط: ملامح السياسة اليابانية تجاه صعود القوة الصينية، عرض: صباح عبد الصبور، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 29 /10/ 2018، شوهد في 2019/3/19، في: https://futureuae.com/old.rar/Tag/Index/4634
- صباح عبد الصبور، تكتيكات مضادة: حدود قدرة إيران على توظيف الاختراقات السيبرانية، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2/4/ 2019، شوهد في 2019/4/17، في: https://futureuae.com
-ثلاثة سيناريوهات: ملامح التغيير في الشرق الأوسط عام 2020، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 30 /8/ 2014، شوهد في 2019/3/1، في: https://futureuae.com
-فاطمة الصمادي، الحرس الثوري على قائمة الإرهاب: دفع نحو المواجهة مع إيران، موقع الجزيرة للدراسات، تقارير، 2019/4/9، شوهد في 2019/4/17، في: studies.aljazeera.net/ar/reports
- خريطة أمريكية تضم الجولان والقدس لإسرائيل، موقع كتابات الجورنال، 2019/4/18، شوهد في 2019/4/18، في: elgornal.net/news/news.aspx?id=12977935

سادسا: الأجنبية

-Kei Koga, The Concept of “Hedging” Revisited: The Case of Japan's Foreign Policy Strategy in East Asia's Power Shift, 29December 2017, https://academic.oup.com/isr/article/20/4/633/4781685
-Mohammad Salman, GustaafGeeraerts, The Impact of Strategic Hedging on the Foreign Politics of Great Powers: The Case of Chinese Energy Strategy in the Middle East, September 2013, https://www.researchgate.net/.../266089160_The_Impact_of_Strategi...
-John J. Mearsheimer, The Rise & Fall of the Liberal International Order, September 11, 2018, https://ndisc.nd.edu/.../rise_and_fall_of_the_liberal_international_ord...

قضايا الاجتهاد ومناهجه في الفكر الشيعي الحديث : قراءة في مشروع مرتضى مطهري

Issues of ijtihad and its methods in modern Shiite thought : A reading of Morteza Motahhari's project.

عبد الرزاق الدغري
Abderrazak Doghri
باحث في الحضارة المقارنة، كلية الآداب القيروان، تونس
Searcher In Comparative Civilization, Fculty of Arts and Humanities, Kairouan, Tunisia

الملخص:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين حركة اجتهادية متميزة قادها رواد التجديد وإحياء الفكر الديني في المذهب الإمامي الشيعي، لقد ساهم المجتهدون في تجديد الفكر الديني وجعله يواكب الواقع ويستجيب للتحولات العالمية ولمستجدات العصر، ومكن الاجتهاد من فتح آفاق التأويل والانفتاح على العلوم والقضايا المعاصرة. ولذلك ارتأينا أن نهتم في هذا المقال بدراسة خصائص الاجتهاد لدى الشيعة الإمامية في العصر الحديث، وأن نُعنى بمدرسة الإحياء والتجديد الديني من خلال عرض تجربة الأستاذ مرتضى مطهري وتقييمها. ويهمّنا في هذه الدراسة أن نتبيّن قيمة الاجتهاد ومناهجه وآلياته وأن نتعرض إلى أدواره ومقاصده ووظائفه. وقد ركّزنا محور اهتمامنا على مبحثين كبيرين يتعلّق الأوّل بدراسة وظائف الاجتهاد الشيعي المعاصر وقضاياه ويتصل الثاني بإبراز منهج الاجتهاد وآلياته. ففيم تتجلى أبرز مناهج الاجتهاد وآلياته؟ وأين تكمن قيمة الاجتهاد الإمامي الشيعي الحديث؟

الكلمات المفاتيح : الاجتهاد، إصلاح ، تعايش، تجديد، منهج.

Abstract:

The second half of the 20th century witnessed a distinct ijtihad movement led by the innovators of the religious thoughts in the Shiite/Shia faith. mujtahids contributed to the innovation of the religious thouht and the means of ijtihad. in fact, they revived the religious thoughtos that it responds to the new conceptual changes in the world. Thanks to ijtihad, new horizons were opened in the field of interpretation of the Qur'an and openness to the contemporary sciences and other issues. Therefore, the focus of my article will be mainly on two issues. The first will be interested in the characteristics of the ijtihad in shia imamah in the modern era, whereas the second will emphasize the approach of religious innovation with reference ti the study and evaluation of Morteza Motahhari 's experience. The main concern of my study is to show the importance of the ijtihad and its methods and techniques as well as its roles, goals and

functions. As a result, two main isuues are highlighted in this article: the first is related to the study of functions of the contemporary Shiite ijtihad; whereas the second deals with the methods and techniques. So Where is the value of the modern ijtihad Shi'ite imams? And what are its main methods and techniques?

keywords: ijtihad, reform, cohabitation, innovation, method and approach.

المقدمة :

لقد اقتصر الفقه عند الإمامية في البداية على ما يُروى عن الأئمة من الأحاديث والفتاوى، ثمّ أثبت الفقهاء الحاجة إلى الاجتهاد الديني، ولم يعد تقليد الأئمة من آل البيت أو انتظار الإمام المعصوم مبطلا للاجتهاد، فاختص بالاجتهاد الفقيه الجامع للشرائط وكلّ من تميز من العلماء في عدّة معارف وعلوم، وهيّأ نفسه لاستنباط الأحكام، ليقلّده الناس في اجتهاداته وآرائه.

ولمّا شهد الفكر الديني الشيعي تحوّلات فكريّة ومعرفية متنوعة، توسّعت دوائر الاجتهاد ومناهج الاستدلال وطرائق التفكير وسُبله وأهدافه، فشملت الفقه ومختلف جوانب الحياة الروحية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتدعّم نشاط المراجع، ونما الاجتهاد لتلبية حاجيات المجتمع وتحقيق تماهي الأحكام في الأصول والفروع مع متطلبات العصر، وهدف العلماء إلى الخروج من الفهم الضيق الحرفي للنصوص، فأنتج أصحاب الفكر الإصلاحي الشيعي ورواد الإحياء والتجديد الديني نصوصًا اجتهادية ونظريات ومواقف تهدف إلى جعل الدين يواكب الحياة ويحقق مصالح الإنسان. لذلك بدا لنا الاجتهاد قضية تطرح عدة تساؤلات منها: ما حدّ الاجتهاد؟ أهُوَ إحياء الموروث وإصلاح التفكير وتجديد الشريعة أم هو القطع مع فكر السلف والانزياح عن قيد النصوص الشرعية؟ ما علاقة الشريعة بالاجتهاد؟ ومن هو المجتهد؟ أهو رجل الدين أم المثقف عامة؟ وما هي مجالات الاجتهاد وحدوده وآلياته؟

ويدور محور اهتمام هذه الدراسة البحثية على مقاربة مجالات الاجتهاد وأهدافه وآلياته ومناهجه لدى العلماء الشيعة المعاصرين أتباع مدرسة الإحياء والتجديد الديني؛ لذلك يحقّ لنا أن نتساءل عن حدود الاجتهاد وعن مدى نجاح العلماء في تجاوز بعض الإشكاليات في المنظومة العقدية الإمامية، وعن دورهم في تطوير الأحكام وتيسير الفهم وإيجاد الحلول للمعضلات التي تواجه المؤمن. وإلى أيّ حدّ استطاعوا تطوير عملية التشريع الإسلامي.

وسنركز على الفيلسوف مرتضى مطهّري (ت1980) لأنّه كان أحد رواد مدرسة الاجتهاد والتجديد المعاصرة وصاحب مشروع إصلاحي، ساهم في التنظير للاجتهاد وممارسته في شتى مستويات الحياة، ورسم معالم الإسلام ومستقبله، ثم توسّع العلماء في دوائر الاجتهاد وآلياته، ومن بين هؤلاء المرجع اللبناني محمد حسين

فضل الله (ت2010) والمجتهد العراقي محمد مهدي شمس الدين (ت2001) والفقيه العراقي محمد تقي المدرسي وبعض المفكرين الإيرانيين أمثال مصطفى ملكيان ومحمد مجتهد شبستري وعبد الكريم سروش، لذلك ستكون لنا ملاحظات حول مساهماتهم الاجتهادية.

ويهمّنا في هذا المبحث أن نجيب عن إشكاليتين: ما هي مجالات الاجتهاد المعاصر ووظيفته انطلاقا من تجربة مطهّري؟ وهل استطاع مطهّري وضع منهجية قادرة على الخروج بالاجتهاد من أسر الماضي والتوفيق بين نصوص الشريعة وحاجات المجتمع الإسلامي المعاصر؟

1- قضايا الاجتهاد المعاصر ووظائفه في مشروع مطهّري:

أ- تحقيق الإصلاح وبلوغ النهضة:

ساهم مطهّري من خلال عمله الاجتهادي في إعادة قراءة التراث الديني عامة والمناداة بعدة قيم ثورية اجتماعية واقتصادية وإنسانية، فطالب بالحرية الدينية والسياسية وبمراجعة منظومة القيم والأخلاق والمعاملات السائدة لتحقيق ثورة فكرية وقيمية جديدة تتلاءم مع روح الدين ومقاصد الشريعة وقيم العصر. وانبنت مقاربته الاجتهادية على معالجة مظاهر التخلف والانحطاط والنظر في سبل تخطيه، فسبر أغوار مجتمعه، وصاغ أطروحة تبحث في مظاهر تقدم المسلمين في الماضي وأسبابها وتنظر في علل تخلفهم في هذا الزمن، فكشف الأطراف المسئولة والعوامل الداخلية والخارجية . ورأى أنّ الإصلاح يقتضي أوّلا الإلمام بالثقافة الإسلامية ومختلف علومها، ويستدعي ثانيا تجديد التفكير الديني ونقد الذات والنظر في أسباب التخلف والانحطاط وفهم الأنفس والعقول ومراجعة آليات التفكير وسبل العيش، يقول: "**والآن فلنجلس ونحاسب أنفسنا...هل التفكير الإسلامي في أدمغتنا حي أم ميت؟** ..."[1].

لقد اجتهد مرتضى مطهّري في تقديم قراءة نقدية للنصوص واستخلاص القيم لتهذيب النفس وإصلاح الأخلاق وإزالة المفاسد، ودعا إلى الاقتداء بفضائل الإمام علي وما تميّز به من العلم والحكمة والتواضع والأدب والعدالة والحرية والسخاء والمروءة واحترام الآخر وحسن معاملته، فقد أحسن إلى الخوارج وحافظ على نصيبهم من بيت المال. وقد تمكن مطهّري بفضل اطلاعه على أدبيات الفكر الغربي وتميزه في العلوم الإسلامية من التجديد في المجال الاجتماعي والاجتهادي ومعالجة بعض القضايا الراهنة التي تتعلق بالأخلاق والعمل والمرأة والعلاقات الاجتماعية والمعاملات الإنسانية ونقد الموروث الفكري الإسلامي وعادات المجتمع وسلوكه وطرائق تفكيره، فقد وقف بجرأة في وجه الأفكار الجامدة، ونبذ الانتهازية والتواكل،

[1] مرتضى مطهري، الثورة والدولة، ط1، دار الرشاد، بيروت-لبنان، 2009. ص340. و انظر مرتضى مطهري، الإسلام ومتطلبات العصر، تعريب علي هاشم، ط1، مجمع البحوث الإسلامية إيران، مشهد، 1411هـ. ص516.

ونقد فكر العلماء في الحوزة ورجال الدين، وظلّ يبحث في جذور الانحرافات الدينية وفي إصلاح عقائد هذا الجيل وأفكاره، بطريقة تراعي دور الاجتهاد الشامل وتنبذ التزمّت. وبحث في سبل تحقيق التغيير الاجتماعي ومعالجة الضمير الإنساني الذي يمنح كل ذي حق حقّه[1]. وتساءل عن دور المجتهدين والمؤسسات الدينية: كيف يواجهون تطلعات الجيل الجديد؟ وما هي مسيرة التقدم؟ وكيف تتطور العلوم؟ وما مميزات القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية؟ وفيم تتمثل أسباب التخلف؟ وما هي السبل للتخلص من الهيمنة الأجنبية؟ ويرى أن دور المجتهدين والمصلحين كبير يستوجب القيام بعمل إصلاحي شامل يساير مستوى العصر ويمثّل أركان الثورة ومبادئها، يقول: "**علينا أن نتعلم منطق العصر، ولغة العصر، وأفكار العصر، ثم نقوم بواسطتها بهداية الناس وقيادتهم**"[2].

كما تمكّن –مثل عدة مصلحين آخرين– من صياغة نظريات في الاقتصاد الإسلامي والمعاملة البنكية والأخلاق والقيم الاجتماعية تنسجم مع خصوصيات المجتمع الإسلامي وهويته، وبحث في الأسس الفلسفية للقضايا الاقتصادية وشروط التعامل مع الأحزاب الغربية وتوجهاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية، وانتقد الأنظمة الاقتصادية والمالية والسياسية العالمية[3].

وقد مثلت المرأة محورًا مهمًا من محاور تفكيره الاجتهادي، هدف من خلاله إلى إثبات مساهمتها في بناء المجتمع ورقيّه، وتصحيح الآراء حولها، وتمكينها من أن تنال حقوقها ومنزلتها الطبيعية، فنفى أن تكون سبب خطيئة آدم أو أن تجرّ الرجل في الحياة إلى الخطيئة. ولئن دافع عن مساواتها مع الرجل في المنزلة الإنسانية، وأثبت كمالها، وأكّد أنّ الإسلام يميّز بينهما في بعض الحقوق والواجبات والعقوبات نظرًا لما بينهما من اختلافات غريزية وجسمية، فإنه ينبذ التشابه بينهما ولا يرضى بشكل المساواة التي يقترحها الغرب لأنها تتجاهل هذه الاختلافات[4].

وقام عمله الاجتهادي على مراجعة الأسباب الواهية التي اعتقد الناس بأنها سبب فرض الحجاب مثل ترويض النفس أو الحفاظ على سلامتها بسبب انعدام الأمن. وبين أنّ فلسفة الحجاب تحقق منافع نفسية واجتماعية تمتّن العلاقة بين الأسرة، وذهب إلى أنّ الحجاب يحفظ لها حريتها وقوّتها، ويمتّن صلتها

---

[1] مرتضى مطهّري، الإمام علي في قوتيه الجاذبة والدافعة، ترجمة جعفر صادق الخليلي، ط1، مؤسسة البعثة، بيروت، 1990، ص78و106و151.ص159.الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص268–269.

[2] مرتضى مطهّري، نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، جمع وتصنيف مهدي جهرمي ومحمد باقري، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011، ص ص111- 113. الثورة والدولة، ص ص58-85.

[3] مرتضى مطهري، الإسلام والاقتصاد، ط1، دار الإرشاد، بيروت– لبنان، 2011. الإسلام ومتطلبات العصر، ص 208و232. فردين قريشي، تجديد التفكير الديني في إيران، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، تعريب علي عباس الموسوي، ط1، بيروت، 2008،ص 215.

[4] مرتضى مطهري، نظام حقوق المرأة في الإسلام، ط1، دار الكتاب الإسلامي، إيران، 2005، ص ص134–145.

العاطفية والجنسية بزوجها، يقول في هذا الصدد: "**إنّ الحجاب الذي يأمر به الإسلام للمرأة ليس البقاء في الدار وعدم الخروج منها، فليس في الإسلام ما يدعو إلى حبس المرأة**"[1]

ونعتقد أنّ الإقرار بالمساواة وبضرورة احترام المرأة وإصلاح ما ساد من اعتقادات حولها تعلقت بالخلق والمنزلة الدونية والضّعف الجسدي والعقلي ونقص التّدين يعتبر موقفًا اجتهاديًا رائدًا يثمّن حقوق الإنسان ويساهم في الإصلاح الاجتماعي والسياسي والرقي الحضاري، فلن يتحقق الإصلاح والتطور إذن، إلا بمعالجة أسباب التخلف والتمسك بأصول الشريعة.

ب- الانخراط في قيم العصر ومبادئه: الحقّ والحرية والتعدّدية والمساواة:

تركّزت اجتهادات المصلحين خلال القرن العشرين على قيم الحرية والتعدّدية واحترام حقوق الإنسان، وعلى تأصيل هذه القيم في البيئة والمجتمع، فأثبت مطهّري ومحمد حسين فضل الله وعلي الأمين ومحمد مهدي شمس الدين منزلة الحرية في تاريخ الإسلام وقيمة تنوع التفكير، فقد فرض الدين الإسلامي مبادئ التسامح والاحترام لعقائد الشعوب المختلفة، وأوصى بالرفق في معاملتهم، ولم يواجه الناس أو أجبرهم على الإيمان، بل حارب الحكومات، وتصدّى إلى الذين يقيّدون فكر الناس ويدفعونهم إلى الجهل والظلمات، فمنح مطهّري وغيره من المفكرين الحرية معنى شاملًا مناسبًا للعصر لتشمل الفكر والعقيدة والتعبير والصحافة، ودافع عن حرية النقد والتعبير للمعارضين، واحترام الحريات الشخصية شرط أن يحترم كل واحد غيره، ففي مسألة شرب الخمر مثلا، يذكر مطهّري أنّ الإسلام لم يسمح بالتجسّس على شارب الخمر أو منعه إيمانًا بحرية الفكر وبأنّ التدين يقتضي القناعة الشخصية. أما في ما يتعلق بمنزلة الإنسان وتحقيق مساواته، فإن الشريعة الإسلامية منعت الاسترقاق والاستعباد، ونادت بالحرية الفكرية والروحية للعبيد، وأرست شرعية التنوع والاختلاف[2]. إننا نعتقد أنّ هذه الآراء الاجتهادية مثلت هدف الثورة وأسّ التغيير، وعبّرت عن احترام الإنسان، وبحثت عن النزعة الإنسانية للدين(L'Humanisme)، يقول مطهّري"**إنني أعلن أنّ في الجمهورية الإسلامية لا يوجد تحديد ولا تقييد للأفكار أبدا، ولا يمكن أن نسمع في ظلها خبرًا عن حصر الأفكار، يجب أن يكون الجميع أحرارا**"[3].

بيد أنّ هذه الحرية لا يمكن أن تعني التظاهر بالمروق عن الدين أو التعارض مع التوحيد الإلهي، لذلك نجد مطهّري رفض عدة عقائد يعتبرها قائمة على الوراثة والجهالة والتقليد، واعتقد أنّها تأسّست على

---

[1] مرتضى مطهّري، مسألة الحجاب، ترجمة جعفر صادق الخليلي، ط1، مؤسسة البعثة، بيروت، 1990، ص ص82و79.

[2] مرتضى مطهري، الرقّية والاستعباد في الإسلام، ترجمة حسن علي مطر، مجلة الاجتهاد والتجديد، 37/36، السنتان التاسعة والعاشرة، 2015، ص ص30-36. وانظر القسم الثاني ع39/38، السنة العاشرة، 2016.

[3] الثورة والدولة، ص 90. بين المنبر والنهضة الحسينية، ص 293وص ص443-444.

الميولات والأهواء ورآها بعيدة عن التفكير، وتدفع إلى التعصّب والغموض، وتحول دون النشاط الفكري، وتقف حاجزًا أمام التعبير الحر والفكر المنطقي مثل عبادة بعض الحيوانات أو الأشياء والأصنام، ونلفيه يدعو أتباع كلّ مذهب ديني أو فكري مثل الشيوعيين إلى التزام الصراحة والوضوح في اختيار أسلوب تفكيرهم وعقيدتهم وتصورهم للحياة لأنهم يرفعون صور الإمام في الاحتفالات ويبطنون رفضهم للنظام الاقتصادي والفكري والعقائدي الإسلامي[1].

ونلمس لديه وعيًا بأهمية التعددية الدينية والمذهبية، فهو يرى أنّ المصادر الإسلامية وخاصة القرآن تتضمن إمكانات عديدة من البحث والاجتهاد والاستنباط، ونلفيه يشيد أحيانا بحقّ التنوّع والاختلاف، ويراه ضرورة حتمية، ذلك أنّ الأفكار المختلفة مهمّة للوصول إلى الحقيقة وتقوية الفكر وتحقيق حيوية العقيدة، فهو يعتقد أنّ آراء بعض المخالفين للشيعة وأعدائهم الذين يسبّونهم تحفّز علماء الشيعة على البحث وتساهم في التعرف إلى الأفكار القديمة وتشذيبها وتنقيح بعض العقائد، فيقول: "**إن وجود القطب المخالف ضرري حتى بالنسبة إلى المصالح البشرية كما أن القرآن الكريم يعترف بالاختلاف والتنوع ... فلولا الاختلاف لما كان هناك تضارب بين الآراء والعقائد، ولولا هذا التضارب لما شهدنا هناك تقدمًا أو تطويرًا في العقائد أو أنها لا تبقى محافظة على حيويتها وبريقها وعنفوانها في الحد الأدنى**"[2].

ولا يجد حرجًا في الإقرار بتنوّع القراءات والأفكار والاعتقادات والفهم داخل المذهب الشيعي وبمبدأ التعايش مع المذاهب الأخرى، فيتحدث عن التعددية داخل الدين الواحد، ولا يعارض طرح الأفكار المختلفة في المجتمع الإسلامي، إلاّ أنه يرى أنّ المذهب الشيعي هو المذهب الحق ويرفض بشدة التعددية المذهبية بمعنى حقانية المذاهب المختلفة[3].

ونعتقد أنّ انتصاره للمذهب الإمامي لا يحدّ من قيمة تفكيره الريادي في مجال قبول المختلف وتوسيع دائرة الانفتاح على الآخر واحترام الإنسانية والاعتراف بحق القوميات والجنسيات والثقافات وتكريس العدالة والمساواة. فنلفيه ينبذ الإكراه والمغالاة أو التّضييق على الناس في معتقداتهم ويقرّ بحقّ الارتداد طالما أنّه لا يؤدّي إلى الإخلال بالنّظام الاجتماعي والسياسي، ويرى أنّ "**ظهور عالم يتمتع فيه أفراد البشرية بحرّية الجهر بالعقيدة ويتخلّص فيه الناس من الخوف والفقر، يكون هو المثل الأعلى للبشرية**"[4].

---

[1] الثورة والدولة، ص91. وانظر : بين المنبر والنهضة الحسينية، ص ص 421-439.
[2] مرتضى مطهري، كتب الضلال وحرية التعبير، ترجمة وسيم حيدر، الاجتهاد والتجديد، ع35/34، بيروت، 2015، ص69، وص ص53-58-59.
[3] نقد الفكر الديني عند الشهيد مطهري، ص23.
[4] نظام حقوق المرأة في الإسلام، ص 158.

والحقّ أنّ هذه الدّعوة إلى احترام النزعة الإنسانية للدين تدعّمت في كتابات المفكرين والجامعيين المعاصرين مثل المفكر العراقي عبد الجبار الرفاعي والمفكرَين الإيرانيين محمد مجتهد شبستري ومصطفى ملكيان،[1] فكانت لديهم أطروحات تنزع إلى مراجعات جذرية للظاهرة الدينية والتخلّص من المركزية الإيمانيّة واحترام الإنسان والنظر في القيم الإنسانية والمعنوية والعقلية والروحية التي ينبغي بسطها في المجتمع، وتثبت الوظائف التي يجب أن تضطلع بها القراءة المعاصرة للأديان.

أمّا في المجال السياسي فلا يخفى على بصير دعوته إلى التعدّدية السّياسية ومدنية الدولة، وحرية الأحزاب والمساواة والعدالة، ولئن تحدث مثل غيره من المصلحين والمجددين عن الحكومة الإسلامية، فإنه رفض قيام الدولة الدينية بالمفهوم الكهنوتي، ودافع مثلهم عن مشروع الدولة والجمهورية الإسلامية وسلطة الأمّة وحرّية الشعب في اختيار القائد السياسي، وحقّ التداول على السلطة وتقرير المصير والحرّيات السّياسية والانتخاب وحرّية الأحزاب والجماعات في بلوغ السلطة، فقد اجتهد هؤلاء في التنظير لطبيعة الحكم والسياسة والتنظيم الإداري للدولة، وتداركوا نظرية الإمامة الإلهية لآل البيت والنيابة العامة للولي الفقيه، وآمنوا بالتلازم بين الشرع والعقل وحق الأمّة في تدبير شأنها السياسي، وبدأ الانتقال تدريجيا من الحكومة الدينية إلى الدّولة الوطنية، فشمل الاجتهاد إقرار الانتخاب والدستور والدولة، وتوزيع السلطات، وتعدّد المرجعيات الدينية، ومساعدة الأمة على التشريع وممارسة الاختيار في الاجتهادات الفقهية وسنّ القوانين. وأكّد المفكرون التواشج بين المجتمع المدني والمجتمع الديني، ذلك أنّ نظام الجمهورية الإسلامية يتأسس على الشريعة ولكنه منسجم مع منجزات العقل وسلطة القانون ومعطيات الحضارة والتجربة البشرية[2].

ونعتقد أنّ مطهّري تأثر بالتحولات التي عرفها عصر الأنوار، فقد أبدى احترامه للمبادئ العامة التي انبثقت عن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، لأنها أشادت بالعدالة والحرية والمساواة ونوّهت بحقوق الإنسان وقيمته ومكانته، وعبّر عن إجلاله لمنظميها وللفلاسفة الذين ألهموهم موادها. لكنّه يوجه نقدًا لها، فيراها لائحة فلسفية وليست قانونًا ملزمًا، لأنّ الثقافة الغربية غيّبت الوازع الديني، وحوّلت الإنسان إلى آلة منتجة لا تحرّكها إلا المصالح الاقتصادية، وأفقدته روحه وأصالته، ولم تمنح المرأة مكانتها الحقيقية، وأغفلت تطبيق

[1] محمد مجتهد شبستري، تأملات في القراءة الإنسانية للدين، ترجمة حيدر نجف، ط1، دار التنوير، مركز فلسفة الدين بغداد، 2014. مصطفى ملكيان، المعنوية والمحبة خلاص جميع الأديان، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، ع47-48، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، 2011، عبد الجبار الرفاعي، إنقاذ النزعة الإنسانية في الدين، ط2، مركز دراسات فلسفة الدين بغداد، 2014.

[2] مرتضى مطهري، قضايا الجمهورية الإسلامية، ط1، دار الهادي، بيروت-لبنان، 1981، ص ص12-18. الثورة والدولة، ص94.محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ط2، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، 1403هـ، ص ص11-46. مركز نون للتأليف والترجمة، محمد باقر الصدر، نظرية الدولة في الإسلام، ط1، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، 2011، ص ص11-28.وراجع: مصطفى ملكيان، محمد الشبستري وآخرون، مطارحات في عقلانية الدين والسلطة، ترجمة أحمد القبانجي، ط1، منشورات الجمل، بيروت-بغداد، 2009، ص ص79-220.

القيم الإنسانية للدين[1]، فظل مطهّري يدافع عن إشكالية الهوية والقيم بالحفاظ على البعد الحضاري والتاريخي للمجتمع الإسلامي وتجنب الانصهار في ثقافة الغرب، ولم يقبل من التجديد إلاّ ما يتناغم مع نصوص الشريعة الإسلامية وينطلق منها.

ج- تصحيح الاعتقاد:

إن بنى الاجتهاد على مراجعة ما استقر من مسلمات تعلقت بصورة الأشخاص المهمة في التاريخ الإسلامي مثل علي بن أبي طالب والحسين وما اتّصل بوقائع تاريخية وعقائد مثل الإمامة والتقية و"التطبير"أوالعزاء، لتطهير العقيدة ونبذ التطرف والتضخيم والبدع والخرافات واستخلاص القيم والمبادئ الحسنة التي تناسب العصر وآليات تفكيره. وقد لا نجانب الصواب متى أقررنا بأنّ مطهّري وغيره من المجتهدين المعاصرين ساهموا في تصحيح الفكر الإسلامي وتجديده ونقده وتطويره ونبذ البدع، وإعادة فهم نصوص الشريعة، فنقد مطهري بعض الأفكار السائدة مثل الاعتقاد بأنّ حب علي يسقط الذنوب وأنّه "**حسنة لا يضر معها سيئة**"[2]. لأن هذا التصوّر ينفي المسؤولية والعدل. ودرس عوامل انحطاط المسلمين الشيعة ومنها الغرور والتسليم بما روي من أخبار تعد أتباع آل البيت والمذهب الإمامي بغفران الذنوب والنجاة دون حساب، لذلك أكّد على جدوى العمل والطاعة والإيمان الصادق[3].

وشمل تصحيح الاعتقاد تنقية الاحتفال ببعض المناسبات والوقائع من الغلو والتأويل الأسطوري والخرافي مثل تحريف واقعة كربلاء، فقد ألحقت بالحادثة عدة 'أكاذيب' واختلق الرواة الأساطير وحرّفوا سير الأئمة وصفاتهم، فنسبوا إلى علي، مثلا، قوة خارقة وعظمة أسطورية ومؤهلات وقدرات عجيبة ليظهر في مظهر بطل من أبطال المعارك، فقد ضرب بسيفه في معركة "خيبر" "مرحب الخيبري" ضربة قسمته إلى نصفين، فنزل جبريل ووضع جناحيه تحت سيف علي حتى يخفّف من وقع الضربة ويمنع أن تنشق الكرة الأرضية إلى نصفين ويحول دون أن يعمّ الموت والخراب[4].

وفي هذا السياق نبذ الاعتقاد بأن يكون الحسين قد استشهد لغفران ذنوب الأمة يوم الحساب، لأن هذا الرأي يحدّ من مسؤولية المؤمن وحريته ويساهم في عقلية التواكل. وعمل على تصحيح مفهوم العزاء والذكرى؛ أهو بكاء لضياع الحسين أم لعظمته؟ فقد أُفرغ العزاء الحسيني من محتواه وأصبح البكاء والحزن هدفًا وغايةً في

[1] نظام حقوق المرأة في الإسلام، ص ص155-167.
[2] نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص32.
[3] المصدر نفسه، ص ص29-33.
[4] نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص39. 36-42. لقد مثّل الفكر الأسطوري قسما مهما من أقسام الثقافة الإسلامية:
Fathi Triki, L'esprit historien dans la civilisation arabe et islamique, Maison Tunisienne de l'Edition et Faculté des Sciences Humines et Sociales de Tunis, 1991

حدّ ذاته، وأضحت الشهادة رمزًا للانكسار والفشل لإثارة العواطف ضدّ يزيد وابنه، والحال أنّ العزاء يحمل مضمونًا اجتماعيًا يعبّر عن الحركة والنضال الاجتماعي. ويصف متبعي هذا السلوك بالجناة، وينسب إليهم تحريف العقيدة والمعاني الأصيلة لنهضة الحسين، ويرى أنّهم يماثلون النصارى في تعظيم عيسى والدعوة إلى الحزن عليه والاعتقاد بموته الفدائي، ويودّ مطهري أن يعبّر الرثاء عن التغنّي بالبطل وبشجاعته لا دليلًا على القهر ورثاء مسكين مهزوم[1]. واجتهد مطهّري في تصحيح معتقد الشفاعة وما صاحبه من ممارسات طقوسية، فلا يمكن الاعتقاد بأن الحسين شفيع الناس من خلال اللطم وسكب الدموع والعزاء، ورأى أنّ هذا التصوّر يماثل الاعتقاد بشفاعة الأوثان عند المشركين، ذلك أنّ الشفاعة لله وحده[2].

وأمّا في خصوص عقيدة التقية، فإنّه يرى أنّ الفكر الشيعي أفرغها من مفهومها الأصلي الذي يفيد الحفاظ على الدين، وأصبحت ملاذًا للتهرب من مواجهة العدو والدخول في مجادلات جوفاء[3].

ودعا إلى تنقية نصوص الشريعة من كل ضروب التناقض والغلو والإطراء ومراجعة وثوقية الأخبار المروية عن الأئمة، وترجيح كفة العقل، فقد تضمنت سيرهم الكثير من التناقض والاضطراب كأن نجد عليا والرسول يزهدان في الدنيا في حين أن الأئمة لم يكونوا كذلك[4]. ويؤكّد على دور الزمان والمكان في صياغة بعض الأحكام والسنن فيرى أنّ النّصوص الدالة على الخضاب خاصة بظرفية زمنية ولم تكن من الأحكام العامة، وأنّ الحكم بتغيير الشّيب هدف إلى الرفع من معنويات المقاتلين المسلمين وتحفيزهم على القتال وحتى يشعر العدو بحداثتهم وقوتهم[5].

على هذا النحو إذن، تتجلى لنا أهمّية الاجتهاد في تفكير مطهّري، فكان على حدّ رأي الأستاذ محمد عمارة صاحب 'مدرسة اجتهادية' أحدث مع غيره من المجتهدين ثورة فكرية ارتأت تجديد قراءة الدين وإصلاح الفكر ونقده، وثارت على الإخباريين وهدفت إلى تنقية ما شاب العقيدة من انحراف كبير[6].

د- البحث في علاقة الدين والدولة وقضايا التطور والتعايش والمواطنة والعنف.

أضحى الاجتهاد وسيلة رقي وتطوّر وعملية بناء للمجتمع ونظام الدولة، وصار الوازع الديني من المداخل المهمة للاجتهاد ذلك أن الدين وما يتعلق به من قيم ومعتقدات يساهم في تحقيق الحكم الديمقراطي

---

[1] المصدر نفسه، ص ص49-52.
[2] نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ص57-59.
[3] المصدر نفسه، ص115.
[4] الثورة والدولة، ص487.
[5] نظام حقوق المرأة في الإسلام، ص ص123-124.
[6] محمد عمارة، مقدمة كتاب نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ح.

والتعايش السلمي والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فلعب المجتهدون دورًا فاعلًا للانخراط في الرقي الحضاري والتقدم واحترام المختلف بالعودة إلى القيم الدينية الأصيلة[1].

وقد تميز مطهّري بشجاعة فكرية برزت من خلال التطرق إلى مسألة التقريب بين المذاهب الإسلامية خاصة ومنها السنة والشيعة، وخلق أجواء التفاهم والتقارب والتعايش لكي يعمّ السلام والوئام داخل الوطن الواحد، ويتجاوز الشيعة عزلتهم وتتوطّد علاقاتهم، فنوه بالتسامح والاحترام الذي أبداه الإسلام لعقائد الشعوب الأخرى، وتحدث عن "المعنوية" وهي حالة من الرقي الروحي بسبب نمو العاطفة الإنسانية والأخوّة الإسلامية[2].

وكان لهذه الدعوة إلى التسامح والحوار امتدادها الواسع في الأوساط الاجتهادية الشيعية في العقود الأخيرة، ليعبر المجتهدون عن قراءة جديدة للدين تمكّن من الخروج من دائرة المذهبية وبناء الدولة الوطنية والنظر في العلاقة بين الهوية الدينية والهوية الوطنية، ونزع الطائفية ونبذ السب والتكفير والإقصاء والعنف والتطرف، فاجتهد العلماء مثل محمد حسين فضل الله ومحمد مهدي شمس الدين وعلي الأمين في تقديم قراءة حداثية للدين من خلال الحديث عن الوحدة الوطنية وحقوق المواطنة، ووجوب التعايش بين السنة والشيعة لأنّهما أمّة واحدة، ونشر"خطاب الاعتدال في مواجهة ثقافة التطرف والإرهاب"و"حوار الأديان والثقافات". لقد كان لهذا الفكر المعتدل مكانة كبرى في الأطروحات النظرية للفلاسفة المعاصرين الذين تجاوزوا فكر المراجع وسلطة الموروث، فتحدث محمد مجتهد شبستري عن"القراءة الإنسانية للدين" و"القراءة النبوية للعالم"، وصاغ مصطفى ملكيان نظرية"العقلانية والمعنوية "وهي نظرية ترتكز على ضرورة تقبل الدين بصيغة جديدة وفهم جديد. وطرح عبد الكريم سروش فكرة "القبض والبسط" التي تميز بين الدين والمعرفة الدينية البشرية المتغيرة و"الصراطات المستقيمة" أو التعددية الدينية[3]. ولا شكّ في أنّ هذه القراءات تعبّر عن تطوّر الاجتهاد في فهم النصوص الدينية ونقد التدين التقليدي وتأسيس التدين العقلاني الذي

---

[1] المصدر نفسه، ص ص111- 113.

[2] نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ص162-163. الثورة والدولة، ص132و 154-163. بين المنبر والنهضة الحسينية، ص444. وللتوسع في علاقة المسلم المعاصر بالدين انظر:

- Seyyed Mohammad Hussein Tabâtabâï, L'islam et L'homme contemporain, traduit par V.M Vis-Dousti, Assemblée Mondiale Ahlu al-bayt, 2012.

[3] انظر: علي الأمين، السنة والشيعة أمّة واحدة، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت-لبنان، 2015، وكتاب خطاب الاعتدال في مواجهة ثقافة التطرف والإرهاب، مؤسسة العلامة السيد علي الأمين للتعارف والحوار ، بيروت-لبنان، 2015، وراجع : مصطفى ملكيان، عرض ونقد لنظرية القبض والبسط النظري للشريعة، قضايا إسلامية معاصرة، ع15، مركز دراسات فلسفة الدين بغداد، ص28. ومصطفى ملكيان، التدين العقلاني، ترجمة عبد الجبار الرفاعي وحيدر نجف، ط1، مركز دراسات فلسفة الدين- بغداد، 2012.وراجع: محمد حسين فضل الله، الكلمة السواء قاعدة للتعايش، قضايا إسلامية معاصرة، الفلاح للنشر والتوزيع، ع20-21، بيروت، ص ص21-37، ومحمد مجتهد شبستري، التعايش والحوار بين الأديان والثقافات، الفلاح للنشر والتوزيع، ع20-21، بيروت، ص ص87-132. وانظر ضمن نفس العدد: عبد الكريم سروش: الصراطات المستقيمة، ص ص133-168.

ينطلق من التجربة الدينية ويشيد بالقيم والمبادئ التي جاءت بها الأديان، ويساهم في بناء الوطن وتحقيق السلام. مما يعني أنّ مواضيع الاجتهاد لم تقتصر على المجال الفقهي وأنه قراءة مجدّدة للدين ولطرائق التعايش والتفاعل مع المستجدات في العالم.

على هذا النحو إذن، منح الاجتهادُ الدينَ حركة وحيوية وحياة ونشاطًا فكريًا مستمرًا، فقد جعل المجتهدون قراءة الدين تستوعب متطلبات الزمان وقضاياه، ورفعوا شعارات مثل "الثورة" و"النهضة" و"تجديد الفكر" و"الإسلام والاقتصاد" و"بناء الذات الثورية" للمساهمة في تحقيق مداخل الإصلاح والتقدّم في الدولة. وتوضح من خلال مطهّري أنّ الاجتهاد يقوم على تشخيص العلل وتعيين مواضع الفساد في مختلف المجالات وتدبير الإصلاح وتجديد التفكير، وبلوغ الاستقلال الفكري والثقافي وحماية الهوية الإسلامية والخصوصيات الثقافية من معضلات التغريب والاستشراق والدفاع عن منظومة الأخلاق والقيم الإسلامية، وتحقيق بناء شامل للمجتمع في سبيل تحرره ونهضته وتقدمة، والحفاظ على هويته بالعودة إلى الشريعة وبالاستفادة من التنويريين فيما يخدم الدين والإنسان ولا يتعارض مع العقيدة وقيم العصر ومتطلّباته. لذلك تنوّعت مواضيع الاجتهاد المعاصر ومجالاته، وهدفت إلى النهوض بالمجتمع وتأسيس فكر سياسي واقتصادي وأخلاقي حديث، وتحقيق عدّة قيم ومبادئ مثل العدالة والمساواة والأخلاق والتسامح وإصلاح الاقتصاد ومقاومة الفساد في السلوك والاعتقاد[1].

وقد توضّح لنا أنّ مطهّري اجتهد في مقاربة عدّة قضايا معاصرة، ونبذ التقليد الأعمى للعلماء والفقهاء، وشكّل اجتهاده ثورة فكرية وقيمية من خلال إعادة قراءة الروايات والأخبار والمقولات والمعتقدات مثل الإمامة والنهضة الحسينية وفق قيم الثورة في إيران وما يخدم الإنسان المعاصر ويوليه مكانته، فتحدّث عن محاربة الأهواء والبدع، وعن المصلح الذي يجدّد للأمّة دينها[2]. لكن رغم هذا الجهد الذي بذله فإنّه لم يتجاوز في أغلب اجتهاده سياج نصوص الشّريعة وعمل الدعاة، يتحدّث عن الإصلاح والإحياء ونقد الفكر، ويعيد طرح الإشكالات التي أثارها بعض العلماء حول القضاء والقدر والحجاب والعدالة والإمامة والنبوة، ونلفيه يشيد بحادثة كربلاء وما تجسمه من صور البطولة والفداء، وحينما يثير مسائل جديدة يقدم إجابات المتكلم التقليدي لأنّه لم يكن إيجابيًا في بعض رؤاه تجاه أهمّ الأفكار والأطروحات الحديثة، وكان يقرّ بتلازم الدين والسياسة ويعتقد أنّ الإسلام السياسي هو الطريق الأمثل للنهوض وتقديم الحلول للمجتمع، ولا حاجة

---

[1] نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهّري، ص ص81–83و116و 138، 155، 177.بين المنبر والنهضة،ص141.
[2] الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص263–264.

للمسلمين للاقتباس من التيارات السياسية والفكرية الغربية لأنها تفكّك الدولة وتهدم الدين، فنقد المدارس الغربية وحذر من انتشارها في البيئة الإسلامية[1].

2- منهج الاجتهاد وآلياته في فكر مرتضى مطهّري:

تركّز اهتمام المجتهدين المعاصرين بتجديد العلوم الإسلامية والمباني العقلية في معالجة القضايا الدينية والحياتية، وانشغلوا بمراجعة المسلمات وتحقيق إسلامية المعرفة وتأكيد الوعي بالتاريخ اعتمادًا على آليات اجتهادية ووسائل منهجية مختلفة في التعامل مع نصوص الشريعة تمثل أهمّها في [2]:

أ- تجديد التعامل مع الموروث وتطوير العلوم الشرعية:

تأسّس التلقي المعاصر للموروث الديني الإسلامي على الوعي بضرورة تجديد العلوم الإسلامية عبر تنويع أحكام علم الكلام ومواضيعه وأصول الفقه وتطوير وظيفتهما واستثمار حقول أخرى مثل الفلسفة والتاريخ والاجتماع والاقتصاد والنفس، فقد حرص مطهّري- مثل غيره من أتباع مدرسة الاجتهاد والتجديد إبان الثورة الإيرانية-على إيجاد إصلاحات في البنى المعرفية لنظام الاجتهاد الفقهي بإضافة مجموعة من العلوم الأخرى تشمل الحديث والرجال والتفسير والعقيدة والأخلاق والقراءة التاريخية. ولم يعد الاجتهاد الشيعي قصرًا على المجال الفقهي، وإنما اقتحم كلّ مجالات الواقع المتشعب في العقيدة والحقوق والحريات والصحة والسياسة والتطرف والاستبداد، فاقتضى هذا الواقع تجدّد العلوم لتشمل علم الكلام والفلسفة والتحوير في بعض الأحكام دون الخروج عن النص المؤسس ومبدأ الإجماع، ذلك أنّ "**الشرائع تتبدّل بحكم تطوّر متطلبات العصر...فإذا كان القصد من متطلبات العصر هو ما يسمّونه اليوم بالمدنية أو المدنية المتطوّرة، فإنّ الحاجة إلى دين جديد مستمرة على الدّوام**[3].

وقد تجلّت محاولة تجديد العلوم التقليدية، من خلال مراجعة القواعد والمسلمات التي حكمت بنية المنظومة الفقهية الأصولية الشيعية، وباعتماد آليات متنوعة في التأويل والتحليل تعيد النظر في ما قرّ في الفكر والعقيدة، وتصوغ أحكامًا وآراء متجدّدة في التعامل مع المغاير والمختلف تهتمّ بتنقية الأخبار وتقويمها وفق النص القرآني، وترجيح آراء المجتهدين، ومراعاة تنوع ثقافة المجتهد، والاستقلال في الرأي، وتوسيع دائرة

---

[1] الثورة والدولة، ص ص 125و126 و153و245.ونقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ص82-83و111. ويمكن العودة إلى علاقة الإسلام السياسي بالخطاب التبشيري الخلاصي إلى:علي الصالح مولى، مسألة الحكم لدى الشيعة الإمامية الإثني عشرية، مجلة الحجاز العالمية للدراسات الإسلامية والعربية،ع13، نوفمبر، 2015، ص236.

[2] الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص258-259. وراجع: أفكار النائيني وعلي شريعتي ومهدي بازرجان وحسين نصر ومطهري وسروش ضمن: مجيّد محمدي، اتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران، ترجمة ص. حسين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.

[3] الإسلام ومتطلبات العصر، ص247.

الأحكام. فمثّل علم أصول الفقه فلسفة العلماء المسلمين في تفسير النص التشريعي والمنهج العلمي المنطقي للاجتهاد بالرأي في استنباط الأحكام فيما فيه نص. ووضع المجتهدون نصب أعينهم مراعاة المصلحة وفقه الكل وأحكام الطوارئ وذلك للاستجابة إلى النوازل وإدارة الدولة والتفاعل مع النظام الاقتصادي والسياسي العالمي وإصلاح بنية تفكير المجتمع ورؤاه وقيمه الأخلاقية والتربوية[1].

واتسمت بعض اجتهادات مطهّري وغيره من مجتهدي عصره بالمرونة ومجانبة كل تزمت أو تعقيد في استخراج الأحكام لتساير حاجة المجتمع وخصائصه، ومن الأمثلة التي يضربها مطهّري لتأكيد وجوب التحرر من بعض قيود الأحكام ما تعلّق بتحريم لمس جسد غير المحرم، فأباح إنقاذ امرأة في حادث وحملها إلى المستشفى دون انتظار أحد محارمها لحمايتها وتحقيق نجاتها، وأمّا المثال الثاني فتعلّق بوجوب استدعاء طبيب جراح لامرأة في حالة مخاض لم تفلح القابلات في توليدها[2]. لذلك رأى مطهّري أنّ جهود المجتهدين "**ينبغي أن تركّز على المسائل الجديدة والمستحدثة التي تظهر في كلّ عصر ويجب التأكّد من انطباقها على ما هو موجود في الشّريعة من أحكام مجملة**"[3]، وهو يرى أنّ الاجتهاد في العصر الحالي فقد روحه لأنّ الناس يعتقدون أنّ مهمّة المجتهد هي فقط استنباط المسائل والأحكام الفقهية التي لها حكم واحد مهما تعاقبت الأزمنة، وفي هذا الصدد أقرّ مطهّري بنسبية الأحكام المتّصلة بالمعاملات وتاريخيتها وبتعدّد الأحكام الفقهية لأنّ الشريعة ليست مجموعة من الأحكام الثابتة، فلكل عصر ضروراته وأدواته المعرفية ومناهجه العلمية وطرائق تفكيره، وعادة ما نلفيه يتحدث عن إجماع الأمّة ومصالحها ومعقولية الأحكام ومدى انسجامها مع الواقع ومع النص القرآني[4].

ومن الجوانب الأخرى المهمّة في تجديد قراءة الموروث ما تعلق بإحياء الشريعة وتجديد الفقه، ذلك أنّنا نلمس في مواقف مطهّري خطّاً ثوريًا يهدف إلى الإحياء والتجديد، وهو يقرن بينهما ويراهما منهجين ضروريين في الاجتهاد، يعرّف الاجتهاد بأنّه إحياء لأفكار الأمة وتصحيح لمواقفها تجاه الدين، ويعرّف الإحياء بأنّه إثارة صحوة جديدة في الدين وإحياء التفكير بشأنه وببعض ما صار مهملًا منه، وإزالة الانحرافات والخرافات والتشويهات، وتجديد السنة وإماتة البدعة. ويتمثل تجديد الفكر في تنقيته من الشوائب والخرافات والزيادة المضافة إليه، وتأمّل المتغيرات على الفكر الديني[5]. ويشمل التجديد والإحياء القيم

---

[1] انظر مواقف محمد مهدي شمس الدين ومحمد حسين فضل الله وعبد الجبار الرفاعي وحسن الأمين ضمن مجلة: مقاصد الشريعة، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، دار الفكر دمشق، 2002.
[2] الإسلام ومتطلبات العصر، ص174.
[3] المصدر نفسه، ص ص163–164.
[4] المصدر نفسه، ص ص163–164.
[5] بين المنبر والنهضة الحسينية، ص ص 493–503.

والمبادئ الإسلامية مثل العدالة والقضاء على الخلافات والحواجز الطبقية، وتحقيق استقرار المجتمع الإسلامي، والرحمة، والأخوة، وزوال الظلم والإجحاف، والقضاء على الحواجز الطبقية والمشاكل الاقتصادية، واحترام الحريات، ويرى أن الإحياء والتجديد سبيل إعادة القيم القرآنية النبيلة وتحقيق أهداف الثورة وسر دوام حكومة الجمهورية الإسلامية واستقرارها[1].

ويعتقد مطهّري أنّ قصور الاجتهاد في عدّة أحكام إسلامية ساعد على ظهور تصورات خاطئة حول الشريعة الإسلامية تسمها بالتحجّر والتخلّف والعجز عن مواكبة العصر، وقد أعاق الجمود الفكري وتوقُّف الفقه الإسلامي عن الحركة وتقديس تجربة الأقدمين والابتعاد عن مواجهة مستجدات العصر روحَ التجديد في الشريعة وتمسّك الناس بهويتهم، وساهم في ابتعاد فئة من الشباب 'المتنوّرين' عن الأصول الشرقية والإسلامية وتقليدهم المطلق للمدارس الفلسفية الغربية، ويتطلّب هذا الحال قيام حركة نشيطة لسنّ القوانين الجديدة انطلاقا من الواقع المعاصر ومن التعاليم الإسلامية[2]. وباتت الحاجة ماسة إلى مجابهة جمود الفقه وتخلّفه أمام القوانين والتعاليم الأوروبية في مجال الاجتماعي والقضائي والأحوال المدنية وفي كلّ القوانين والأحكام حتّى تواكب العصر ومبادئه، ويجد فيها الجيل الجديد ملاذه، يقول مرتضى مطهّري: "**نحن نرجّح السير في طريق القرون السّبعة المنصرمة، بينما قرننا المعاصر يحتاج إلى طوسي (ت460ه) جديد بل إلى عشرات من أمثاله يقومون أوّلًا بتفهّم متطلبات العصر وحاجاته بضمير مشرق، وثانيًا باقتحام السّاحة العلمية بشجاعة عقلية وأدبية نظير شجاعة شيخ الطائفة وثالثًا بعدم تجاوز حدود الكتاب والسنة**"[3].

يتّضح من خلال فكر مرتضى مطهّري أنّ الاجتهاد حركة مستمرّة وقوّة لإحياء الفكر الدّيني القويم وتجديده وتحرّره من أسر الماضي، ينير العقول والنّفوس وينزع المفاسد، لتخطّي العقبات التي تقف حاجزًا أمام رقي الإنسان وتنويره، يقول:"**إنّ لدينا دينا، والفكر الديني موجود عندنا ولكنّنا في حالة بين النوم واليقظة، حالة بين الموت والحياة، وهي حالة من الخطورة بحيث لابد من دراستها**"[4]. ويستوجب الإحياء والتجديد مراجعة الفكر الديني و مفهوم التدين ومسؤولية المسلم: "**ولكن الذي يجب أن يشغل بالنا بالدرجة الأولى في الوقت الحاضر هو هذا الفكر الديني الذي نحمله نحن المتدينين المسلمين ... هذا الفكر الذي نحمله نصف ميت أو في حالة خمود، هذا الفكر فينا يجب إحياؤه**"[5]. ويرجع مطهّري انحطاط المسلمين في العصر

[1] الثورة والدولة، ص ص131– 132.
[2] نقد الفكر الديني عند الشيخ مطهري، ص137.
[3] نقد الفكر الديني عند الشيخ مطهري، ص139.
[4] الثورة والدولة، ص ص331–334
[5] المصدر نفسه، ص340.

الحاضر إلى انتشار الأوهام والكسل والبطالة، بدل العمل والاجتهاد والاقتداء بآل النبي، واتخاذهم قدوة في المسؤولية وحبّ العمل، مما يعني أن الاجتهاد ينبني على العودة إلى القرآن والإجماع وفهم العقيدة وتطبيقها، ويتأسس على المسؤولية والوعي بقيمة الإنسان ودوره في الوجود.

لذلك يدعو مطهّري إلى أن يجدّد المسلمون طرائق تفكيرهم في الدين ومراجعة أفكارهم حول الإسلام، وتحدي السياسة الحاكمة في العالم التي تريد أن يبقى الإسلام بين الحي والميت، فيشمل الاجتهاد إحياء الدين وإصلاح نمط التفكير والعقول بتصحيح فهم المسلمين للإسلام، وتنقية الدين من الخرافات، ويرى أنّ رسالة العلماء هي التوضيح والتّمييز بين الدين وما هو ليس من صلب الدين ومكافحة البدعة والتحريف بالتمسك بالنص القرآني وما يجمع عليه العلماء، وأنّ المسلمين ما أحوجهم اليوم "**إلى نهضة دينية إسلامية، إلى إحياء الفكر الديني، إلى انتفاضة إسلامية نيرة**"[1].

ويكمن الاجتهاد في فهم النصوص الدينية من خلال سعيه إلى نقد القراءة الحرفية للنصوص وإعادة النظر في بعدها التاريخي بتقديم رؤية كونية تضع في الاعتبار قانون التحول المعرفي وفلسفة الأحكام وتحديات الحداثة، وبمنح الاجتهاد معنى شاملًا يخص عدة مسائل حياتية وفكرية تقرنه بالثورة وبمعاني إنسانية، لأن الاجتهاد في فهم الموروث وفي إيجاد القيم والحلول يضمن تحقيق الاستقلال الثقافي والسلام والحرية في الجمهورية الإسلامية. ويرى في هذا المضمار أنّ الثورة الإيرانية قامت لفك قيود التزمت والجمود وأنّ الحرية ينبغي أن تكون شاملة كما ينصّ الشرع، فينبذ محاكم التفتيش، وينهى عن التجسّس على معتقدات الآخرين، ويدعو إلى ترشيد الحرية وإلى إعطاء المخالف الحرية اللازمة كي يبدي رأيه ويعبّر عن معتقده[2].

على هذا النحو، خالف مطهّري اجتهاد بعض العلماء الشيعة الأوائل الذين أوّلوا الآيات تأويلًا مذهبيًا مغال، فاستخلص إثر تفسير الآيتين" **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**"(الدهر3/76) و"**فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ**" (الكهف29/18) أنّ الإسلام دين الحرّية يحقّق الكرامة لجميع أبناء المجتمع وأنّه "**يجب أن يكون الإنسان حرًّا في فكره وقلمه وبيانه، وفي هذه الصّورة فقط تتمكّن ثورتنا الإسلامية من الاستمرار في طريق النّصر القويم**"[3].

ولكن رغم هذا الجهد التّجديدي المهمّ الذي يعبّر عن شجاعة وجرأة في ذلك الزمن، فإنّ مطهّري بقي منشدًّا إلى بعض ركائز مذهبه وإلى فكره الدعوي وما أقره القرآن والعلماء السابقين له، ونستدل على صحة رأينا

---

[1] الثورة والدولة، ص ص342-344.

[2] كتب الضلال وحرية التعبير، ص ص63-69.

[3] الثورة والدولة، ص ص 133-134 و135-199.

من خلال ما نلمسه مثلًا في موقفه من الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة (ت2000) في مسألة إباحة الإفطار أو في رأيه السلبي أحيانا من المالكية والأشاعرة والمعتزلة والشافعية[1].

ب–التدبّر والتعقّل: دعوة إلى إعلاء منزلة العقل:

ذكر مطهّري أنّ الشّيعة استعملوا كلمة الاجتهاد بمعناها العام الدال على مطلق الجهد والسعي للوصول إلى حكم شرعي من الأدلّة الشّرعية المعتبرة، فكان الاجتهاد بمعنى التدبر والتعقل في فهم الأدلّة الشّرعية لأنّ استنباط هذه الأحكام يكون بمعرفة جملة من المعارف الشرعية كالأحاديث والأصول والتفسير، وأشار إلى أن القصور المنهجي في الاجتهاد تمثل في منع الرأي والإجماع[2].

يدعو مطهري إلى تطبيق الاجتهاد الذي يعوّل على العقل، ويعتبر الحركة الإخبارية التي تقدّس الأحاديث والأخبار حركة مناوئة للفكر، فينفي العصمة عن العلماء والأنبياء وجميع البشر، ولا يجيز التقليد بما هو تطبيق أعمى للعادات والتقاليد وتسليم مطلق للأخبار والأحاديث المنسوبة إلى الأئمة، لأنّه يورث المفاسد، ويُشرّع مطهّري للتقليد الواعي الذي يفتح الأبصار ويعبّر عن المسؤولية والحرية، ويجيز تقليد الفقهاء الصالحين، وكلّ مجتهد حيّ ونبذ تقليد الميت، ذلك أنّ الهدف من تحريم التقليد هو الحفاظ على المكانة العلمية والدينية للحوزة، وجعل العلوم تُساهم في حلّ المشاكل التي لم تعالج بعد، فيديم المجتهدون النظر في المشاكل الجديدة، ويطوّروا العلوم الإسلامية بجعلها تواكب الواقع[3].

على هذا النّحو إذن، عمد مرتضى مطهّري– وعدد آخر من المجدّدين– إلى إعادة فهم النّص والموروث عامة، وتجديد قراءته باعتماد منهج نقدي عقلاني يسمح بنقد الفكر الديني وفهم مقدّمات الاستدلال والتعامل مع الأخبار تعارضا وسندا ودلالة وإزاحة الخرافات والبدع، فاستخدم الجهاز الاصطلاحي الفلسفي القديم مثل "المادة" و"الصورة" و"العلة" وفلسفة الأحكام التي تمكّن العقل من أن يكون قادرًا على تحقيق انخراط المسلمين في قيم العصر ومعالجة مشاغل الوطن والمسلمين عامة، وتساعد على اكتشاف القوانين والنّفاذ إلى جوهر العقيدة، وترفع مكانة العقل في الاستنباط وجعله إمامًا للاجتهاد والإصلاح والتجديد[4].

---

[1] الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص53–54و78.

[2] الثورة والدولة، ص ص347–351. 395.راجع تعريف الاجتهاد ضمن:
Malek chebel, « Ijtihad », Dictionnaire des symboles musulmans, Rites, mystique et civilisation, Albin Michele, 1995, Paris, pp212-213.

[3] الثورة والدولة، ص ص354–364.

[4] بين المنبر والنهضة الحسينية، ص29، 109.مجتبى إلهيان، الأستاذ المطهري، الشخصية المبادئ والمنهج الفقهي، الاجتهاد والتجديد، ع11/12، 2008، ص ص39–47.

والحقّ أنّ هذه النّزعة الاجتهادية المناصرة للعقل كانت السّمة الأعم لعدد كبير من تيّار الإحياء والإصلاح والتجديد الشيعي، لأنّ العقل يدين التطرف والجمود والتحجّر، وفي هذا المجال تحدّث المرجع الشيعي اللبناني المعاصر علي الأمين عن مكانة العقل في الإسلام، ورفض أن يمارس الفقيه التحليل والتحريم. وقدّم الفقيه العراقي محمد تقي المدرسي رؤية علمية اجتماعية في فقه الأولويات تعتمد على الكتاب والسنة والعقل لإنارة الفكر، فأشاد بدور العقل في منهج الاستنباط وبقيمة التكامل بين العقل والوحي، وبالاستفادة من جميع العلوم ومنها علم السياسة وعلوم الأخلاق والمنطق. ولاحظ أنّ أخلاقيات بعض القوانين التي توضع اليوم تستوجب إدامة العقل والتفكير، مثل الاستنساخ البشري واعتماد الأسلحة والاحتباس الحراري والغازات المؤثرة، ومدى مساهمتها في خدمة الإنسان وبناء الأسرة وتقدّم الحضارة[1]. ولا شك أنّ هذا الاتجاه الاجتهادي التجديدي مهم، يساعد على مواكبة الشّرع للواقع وإيجاد الحلول للمسائل الحديثة المستعصية وتحقيق الانفتاح الحضاري والتّعاون الإنساني.

ج- تنظيم الاجتهاد ومعالجة واقع المؤسسة الدينية:

يرى مرتضى مطهري أنّ الاجتهاد عامل من عوامل الإصلاح وتحقيق النهضة، يستوجب التفقّه في الدّين والاعتدال ليظل القوة المحرّكة التي تستوعب ظروف التطور، ويقتضي من المجتهدين توسيع مجالاته وتنظيمه وإصلاح هياكله وتعيين شروطه وتحديد وظائفه وتهيئة الظروف المناسبة لممارسته في الحوزات العلمية وضمن مكتب المرجعية. ولذلك اقترح مرتضى مطهّري أن يكرّس المجتهدون جهودهم في تجديد مناهج البحث والفكر وإصلاح التعليم، بتجديد البرامج، وتدريس الفلسفة أو المنطق العقلي الأرسطي واللغات الأجنبية، وتنويع العلوم، وتحقيق الانفتاح الثقافي، وفرض نظام تقييمي وامتحانات للطلبة، والتكفل بنفقات رجال الدين[2].

إنّنا نتبين أنّ مطهّري عالج واقع المؤسسة الدينية وموقع الفقيه والخبراء، ونقد علماء الدين لأنهم عطلوا الاجتهاد وتسبّبوا في جمود المجتمع وتوقفه عن الحركة، بسبب النظام المالي وأساليب ارتزاقهم، وخضوعهم إلى تأثير التقليديين وأصحاب المال، وأقرّ بأنّ ممارسة الاجتهاد تستدعي نظام التخصّصات في الفقه، والاستقلالية وحرية الرأي، وتوفير ميزانيات خاصة للحوزات العلمية والمؤسسات الدينية عامة، وإنشاء المجلس العلمي الاستشاري في الاجتهاد[3].

---

[1] محمد تقي المدرسي، المذهب القيمي في التشريع وأبعاد تطوير مناهج الاستنباط، مجلة البصائر،ع51، بيروت-لبنان، 2015، ص ص137، 138، 144، 149-150.وراجع علي الأمين، زبدة التفكير في رفض السب والتكفير، ط2، دار مدارك، الإمارات العربية المتحدة،2015، ص ص74-90.

[2] بين المنبر والنهضة الحسينية،ص ص250-257.الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص17، 67، 78، 161، 265، 277.

[3] نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهّري، ص ص107-115، 148.بين المنبر والنهضة الحسينية، ص235-260.

وقد دعّم العلماء الإمامية المعاصرون منزلة العقل لبلوغ الحقائق وممارسة الاجتهاد وتجاوز منهج التلقين وفرض الأفكار، يقول محمد تقي المدرسي "**فنحن بحاجة إلى أن نعرّض أنفسنا لحركة أو هزّة أو انتفاضة عنيفة وحادّة حتى تسقط كلّ الحجب والأفكار الباطلة والضغوط لنكتشف الحقيقة بأنفسنا**"[1].

واقترح العلماء أن يشرف على آليات التطوير المختصون وأن يتعدّد المجتهدون وتتوسّع مجالات عملهم، وقد مكّن الانفتاح من مراجعة العلوم الإسلامية والسماح لغير المعصوم بالإفتاء والاجتهاد، ولم تقتصر مصادر الأحكام على أحاديث الأئمة، بل صار للفقهاء والعلماء المجتهدين رأي في الاستنباط ودور في قيادة المسلمين وإرشادهم، ذلك أنّ الواقع البشري يتطلب أن تكون أبواب الاجتهاد مفتوحة ويستوجب الانفتاح على المذاهب الأخرى والاستفادة من العلوم الحديثة والثقافات المعاصرة، فيتواجد أخصائيون مجتهدون وفقهاء، ويتوسّع المدى التشريعي من خلال تنويع مصادر التشريع التي كانت تقتصر على القرآن وكلام الأئمة ويتجاوز العلماء الآراء القديمة التي تمنع الاجتهاد مع النص[2].

وفي هذا السياق اقترح عدد من المجتهدين مثل المدرسي مأسسة الاجتهاد وتكثيف عدد علمائه للإلمام بالظواهر الدينية والمسائل الحياتية، بأن يتم تشكيل مجالس الشورى لتضم إلى جانب علماء الدين خبراء في الحياة وفقهاء في القانون وغيرهم، واستند لتبرير رأيه إلى ظاهرة انتشار مرض إنفلونزا الخنازير (H1N1) في موسم حج 2010، فأكّد الحاجة إلى وجود خبراء في الصّحة ليحدّدوا مدى انتشار المرض وخطورته، وسبُل الوقاية منه، ذلك أنّ الحوار معهم يمكّن من تحديد الفتوى أو الحكم.[3]

غير أنّنا نرى أنّ الاجتهاد الشّيعي خضع في بعض الأحيان إلى هيمنة بعض المرجعيات والحوزات العلمية، وإلى سلطة رجال الدّين التقليديين المنشدين إلى حرفية النص المقدس الإسلامي وإلى نصوص اجتهادية قديمة، كما وجد التيّار الإصلاحي والتجديدي الفلسفي الشّيعي المعاصر أيضًا صعوبة في تحرير الفكر من هيمنة الطّابع التّقليدي واعتماد مناهج البحث الحديثة[4].

د – اعتماد مقاصد الشريعة:

يبدو جليًا أنّ مطهّري اعتمد على مقاصد الشرع والمصلحة في الحديث عن عدّة مسائل مثل المرأة والحجاب وآداب المعاملات، واجتنب الغلو والتطرف، وتوجه نحو النظر في الكليات والانتباه إلى الجزئيات، فساهم

---

[1] المذهب القيمي في التشريع وأبعاد تطوير مناهج الاستنباط، مجلة البصائر، ع51، ص ص 146-148.
[2] الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص78و 161-164، 277.
[3] مجلة البصائر، ع50، السنة23، بيروت-لبنان،2012، ص146. في هذا السياق يقدم العلامة اللبناني علي الأمين مقترحات لتطوير الاجتهاد ومنها: تجديد النظر في عملية استنباط الأحكام الشرعية بالتأكيد على مرجعية القرآن وآياته، وتوخّي الموضوعية في الاستنباط وفتح باب الاجتهاد لمن هم أهل لذلك:السنة والشيعة أمة واحدة، ص ص231-238.
[4] راجع في هذا الصدد مجلة نصوص معاصرة ع15-16،2008، ع19، السنة5، بيروت- لبنان، 2010.

في اعتماد منظومة عقلانية أعاد من خلالها النظر في الموروث عن طريق «فلسفة الأحكام» وفلسفة الوجود والمعرفة، ومستعينا أحيانا بما اكتسبه من معارف حول التاريخ الفلسفي وقيم العصر وفلسفة حقوق الإنسان. لقد تعامل مع نصوص الشريعة تعاملًا نشيطًا يضمن مصلحة المسلمين مستقبلًا من خلال التركيز على حركية المضمون ومراعاة مقاصد التشريع وأهدافه، و"إدراك الضرورات" والأولويات، وتجاوز القصور المنهجي الذي يساهم في إضفاء قدسية مطلقة على الأشخاص وتراث السلف. وقد تنامى الوعي لديه بوجوب التمييز بين النصوص الأصلية والنصوص المستنبطة منها مثل التفسير والتاريخ، وبالمراجعة النقدية للعلوم، وبضرورة الخروج بالفقه الإسلامي من دائرة الأحكام الفردية إلى دائرة الأحكام الاجتماعية وتحويل الاجتهاد إلى عمل جماعي متخصص ينجزه مجموعة من العلماء للوصول إلى إجابات تلائم الزمن الحاضر والإشكالات الراهنة قصد الاهتمام بمقاصد الشريعة وأهداف التشريع وفلسفة الفقه، ذلك أنّ الاجتهاد في نظره جهد بشري يراعي مصالح الأمة ويحرّرها من أسر النظرة السطحية والحرفية والمذهبية للنصوص الشرعية[1].

ومن خصائص منهجه الاجتهادي مراعاة عاملي الزمان والمكان في الإفتاء لتحقيق المصلحة العامة والاستقلالية والمراجعة النقدية والحيوية للأحكام الشريعة واستثمارها في معالجة القضايا الراهنة، فيجب أن يقترن الاجتهاد بالتفكير والتدبر ليدفع بالفقه الاجتهادي إلى أن يواكب الزمان والمظاهر الجديدة والعلاقات بين الناس في العالم على اختلاف مذاهبهم و أديانهم وهو يرى أنّ "**الاجتهاد –في العصر الراهن – من خلال الأسلوب الجديد الذي يتحوّل بتحوّل الزّمان والمكان والأحوال والعرف على أساس المصادر الشّرعية المعتبرة يمثّل دعامة محكمة ومنيعة لنظرية الحكومة الإسلامية على أساس أدلّتها في مقابل حوادث الزمان، أيّا كان نوعها، وفي جميع المجالات، وعليه فإن تجاهل هذه الوسيلة الحيوية، بما تشتمل عليه من المناهج الحديثة، التي يمكن اعتبارها آلية محرّكة للفقه والفقاهة والاكتفاء بالأساليب القديمة في مقام استنباط الأحكام سيؤدي ... إلى الركود والجمود في الفقه**"[2]، فقد تطلب الواقع الشيعي أن يفتي المجتهد حسب خصائص بلده وظروفه التاريخية، فتعدّد المراجع المجتهدون داخل البلد الواحد، وصار لكل مرجع مجلس ومساعدين ووكلاء ومكتب يتفاعل مع الوقائع[3].

على هذا النحو إذن حرص مطهّري وغيره من المجتهدين (محمد مهدي شمس الدين، محمد حسين فضل الله، علي الأمين، محمد تقي المدرسي ومحمد باقر الصدر (ت1980)) على تجاوز النظرة الضيقة للاجتهاد

---

[1] الثورة والدولة، ص ص364–370. نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص151و366.

[2] مرتضى مطهّري، الرقيّة والاستعباد في الإسلام، القسم الأول، مجلة الاجتهاد والتجديد، ع36/37، السنتان9و10، بيروت، 2016، ص ص58–64.

[3] راجع مجلة مقاصد الشريعة، تحرير وحوار عبد الجبار الرفاعي، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، دار الفكر دمشق، سورية، 2002.

واعتمدوا على فقه الأولويات أو فقه المقاصد الذي تأسس على الاهتمام بالكليات التشريعية وتوظيفها في فهم النصوص الجزئية وردّ المتشابهات إلى المحكمات والفروع إلى الأصول، فينطلق المجتهد من منهج استقرائي شامل للربط بين الأحكام الجزئية والفروع، والقراءة الشاملة للوحي ومراعاة النسبية الزمنية والمكانية، وقاعدة "الأهم والمهم" وأهمّية المصالح والأولويات لتكييف الواقع البشري مع الوحي الإلهي [1]، ومن أمثلة ذلك اقترح محمد باقر الصدر ضرورة التفسير الموضوعي للشريعة، فهدف إلى تأكيد روح العصر ونبضه في قراءة القرآن وفهمه بالاستفادة من الشريعة والإضافة إليها، وسعى إلى التحديث الكلامي والتفسير الموضوعي للقرآن وتجديد المنهج في تفسيره[2] .

لقد ذهب محمد باقر الصدر إلى أنّ حركة الاجتهاد ينبغي أن تشمل التطبيق الاجتماعي، فيتجاوز المجتهد الاعتناء بالشأن الفردي فقط إلى الاهتمام بمصلحة المسلم والمجتمع عامة في مستوى سلوك الفرد وتصرفاته وحياة الجماعة البشرية ومصالحها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فيتّسع مجال الاجتهاد المستقبلي ليكون مدار اهتمامه المجال التطبيقي الاجتماعي أو ما يعرف بالفهم الاجتماعي للنص دون التركيز على الفقه فقط، آنذاك، فيتحول الاجتهاد إلى حركة تدافع عن مصلحة الناس وعامل قوّة تعمل على تطبيق مقاصد الشريعة، بتوسيع الهدف أو المصلحة وتطبيق الاجتهاد في شتى مناحي الحياة[3].

وقام الاجتهاد على توسيع مجال الاستنباط الفقهي ليشمل قضايا المجتمع والأمّة، وتجديد النظر في أدواته التقليدية، وسعى المجتهدون إلى بناء منهج جديد في التعامل مع النصوص والأحكام، أسماه محمد تقي المدرسي بـ "المذهب القيمي في التشريع"، وهو المنهج الذي يبني الاستنباط الفقهي عن طريق قيم الشريعة، بتجديد فهم منظومة القيم الإسلامية التي تمثل خلفية الفقيه المشرع/ المجتهد، وهي قيم تتصل بواقع المجتمع وتحولاته، فاعتمد المدرسي "فقه الواقع" أو "فقه الأولويات" ضمن رؤية علمية تهدف إلى تأسيس معالم أصولية جديدة في استنباط الحلول والأحكام، وتعوّل على الكتاب والسنة والعقل ولكنها تلائم الواقع، وتهتم بوجوب التمدن الإسلامي، وتحقق أولوية القيم وتجديدها، وتراعي دور المؤسسة الدينية وموقع الفقيه والخبراء. فقد تطرّق المدرسي إلى المواضيع المعاصرة المهمّة التي تعبّر عن الوعي بالتاريخ وبحركة الواقع، فهو يبحث عن تأصيل القيم الاجتماعية والإنسانية التي جاء بها العصر واقتضتها الظرفية العالمية الجديدة

---

[1] الإسلام ومتطلبات العصر، ص173.نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ص132-139،145. وانظر مواقف فضل الله وشمس الدين والرفاعي ضمن مجلة مقاصد الشريعة، تحرير وحوار عبد الجبار الرفاعي. (مرجع سابق)

[2] محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، قم، 1421هـ، ص ص29-30. راجع حسن الأمين، مجلة مقاصد الشريعة، 2002 ، ص ص152-153.

[3] محمد باقر الصدر، بحوث إسلامية، ط2، دار الكتاب الإسلامي، 2013، ص ص65-79.

في البيئة الإسلامية ومنها مجموعة من الأولويات أو الضرورات مثل حق الفرد في الحرية والكرامة ورقابة الدولة على الفرد عن طريق الهاتف والاطلاع على المعطيات الشخصية[1].

ومن الأهمية بمكان أن نشير في هذا المقام إلى قيمة منهج الاجتهاد في مدرسة التجديد والإحياء التي ينتمي إليها مطهّري، فقد جدّد المجتهدون وسائل الاجتهاد وآلياته وذلك بترجيح كفّة العقل واتباع الإجماع وأحكام الآيات، والحدّ من النزعة الإخبارية التي تقدّس الموروث الفقهي، وعمل هؤلاء على إحياء نصوص الشّريعة وتجديد أصول الفقه وعلم الكلام، فكانت المقاصد والمصالح والأولويات مشغل المجتهدين وسبيلهم في مواكبة المستجدات.

واتضح لنا أنّ مطهري رفض أن يكون الاجتهاد تحويرًا لحقائق الدين الثابتة القطعية أو المباني، وإنّما هو تغيير في السلوك والقيم وفي بعض المفاهيم الخاطئة. وقد أدار ظهره مثل غيره من المجتهدين نحو المناهج والبحوث اللغوية واللسانية الغربية مثل الهرمنوطيقا(l'herméneutique) وعلم النفس وعلم الاجتماع، فاعتبروها لا تتناسب مع الشريعة الإسلامية وأبحاثًا مسقطة عليها. ويتفق فضل الله وشمس الدين ومحمد تقي المدرسي ومطهّري في أنّ الاجتهاد والتطوير يشمل الفروع ولا يهمّ المباني والأصول، فلا يطال حكمًا ثابتًا بل إنّ ذلك يعدّ ضربًا من البدع والمحدثات، فرفض المدرسي الهيرمونطيقا ورآه مصطلحًا قديمًا اعتمده المتصوفة والعرفاء، ولم يتجاوز الاجتهاد في الفروع، لأنّ مساحة الاجتهاد والتطوير تتم في الأدوات والوسائل التي لم ينّص الشّرع على قدسيتها أو بين الشّرع حكمها، فكان عمله الاجتهادي من داخل دائرة عقائد المذهب وصراط آل البيت[2]، وأمّا محمد مهدي شمس الدين فيقول:"**نحن نتبنى وجهة نظر الإمام الخميني الذي يقول إني أومن بالفقه التقليدي، وبنمط اجتهاد الجواهري، ولا أرى جواز التخلف عنه، وأعتقد أن الاجتهاد صحيح بهذه الصيغة، ولكن ذلك لا يعني أن الفقه الإسلامي غير متجدد..إننا نوافق على هذا الفهم الذي يراعي المعايير الضرورية لممارسة عملية الاجتهاد والاستنباط الفقهي، ويحترز من الوقوع في فخ الحداثة**"[3].

إنّا نتبيّن من خلال هذا التحليل أنّ المجتهدين المعاصرين ساهموا عبر منهج الاجتهاد ومواضيعه في تجديد فهم الدين والتفاعل مع الحداثة والنهوض بالمجتمع ليواكب تحوّلات العصر، لكنهم لم يتجاوزوا دائرة

---

[1] محمد تقي المدرسي، (حوار)بمجلة البصائر، ع50، السنة23، بيروت-لبنان، 2012، ص ص142 و 177-178.
[2] مجلة البصائر، ع50، ص142، 147، 148، 154-157وص ص175-178.
[3] مجلة مقاصد الشريعة،ص43**"نحن لا نوافق إطلاقا على اعتماد المناهج الغربية في استنطاق النص باتباع المناهج الألسنية في اللغة وما إلى ذلك لأننا نعتبر أنّ هذه المناهج تنتمي إلى مناخ ثقافي وحضاري مختلف عن ثقافة وحضارة الإسلام".**

الشريعة، فكان اجتهادًا تقليديًا في منهجه ومقارباته وفي بعض المسائل التي يعالجها، ولم يخرج عن سياج الخطوط العريضة للمذهب ومبادئه الكبرى.

الخاتمة: في نهاية هذه الدراسة يمكن أن نصل إلى مجموعة من المواقف والاستنتاجات أهمها:

- إنّ الاجتهاد مقوم أساسي من مقومات التحديث الفكري والأصولي شمل تجديد الخطاب الديني، وبنية التفكير، وتناول المواضيع ذات الطابع المعرفي والمنهجي ومجالات مختلفة في الدين والحياة والاقتصاد والأخلاق والعلاقات والحريات والقيم، وهدف إلى تحقيق النهضة والإصلاح ومعالجة أسباب الانحطاط والتخلف والفساد ورسم معالم التقدم، بالعودة إلى القيم الإنسانية الأصيلة والاستفادة من قيم العصر الجديد، وعالج المجتهدون القضايا الحديثة لتحقيق التعايش واحترام الدولة الوطنية وحقوق المواطنة والانفتاح الحضاري والثقافي ونبذ التطرف والتكفير والإرهاب والعنف. وكان لهذا الاجتهاد الجديد نتائج مهمة تجسمت في تغيير منظومة التفكير السياسية والدينية والانفتاح على الآخر، فتنوّع فهم النص، وساد لون من التفكير العقلاني في الدين.

- قام منهج الاجتهاد على نزع القداسة عن المنظومة الأصولية التقليدية بتطوير أصول الفقه وعلم الكلام ووسائل الاستدلال، وتجديد قراءة الموروث وجعل العقل نبراسًا للفكر والاعتقاد، والتقليص من الأخبار المروية عن الأئمة مقابل تمكين المجتهدين من إبداء رأيهم وعيًا منهم بأنّ قضايا عصرهم وآليات تفكيرهم تختلف عن الأجيال الإسلامية الأولى، فحاولت الاجتهادات الجديدة أن تراعي مصلحة الأمّة ومقاصد الشريعة وأولوياتها وأن تتسم بالوسطية والاعتدال.

- إنّ أصحاب الاتجاه التقليدي في الاجتهاد من الفلاسفة والمصلحين والمراجع العلمية غالبًا ما انشغلوا بتكثيف حركة الاجتهاد في الفروع دون التعمق في تحوير الأحكام الأصول أو المباني، وقصروا الاجتهاد على المراجع العلمية والولي الفقيه أو المرشد الأعلى وبعض رجال الدين والمؤسسات الدينية التقليدية، فحاول المجتهدون التخلي عن نظرية الإمامة الإلهية لآل البيت وتجاوز سلطة الولي المطلقة مقابل الإقرار بتعدد الفقهاء والمراجع والاعتراف بالنظام السياسي الحديث للدولة الإسلامية والدستور وسلطة الأمة، بيد أنّ المجتهدين أصروا على عدم الاستفادة من المناهج الحديثة.

* المصادر:

- **مطهري**، مرتضى، نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، جمع وتصنيف مهدي جهرمي ومحمد باقري، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011.

*مقال:الرقيّة والاستعباد في الإسلام، القسم الأول، مجلة الاجتهاد والتجديد،ع36/37، السنتان9و10، بيروت، 2016.

* مقال : كُتب الضلال وحرية التعبير، ترجمة وسيم حيدر، مجلة الاجتهاد والتجديد، ع34/35، بيروت، 2015.

* الإسلام والاقتصاد، ط1، دار الإرشاد، بيروت- لبنان، 2011.

* الثورة والدولة، ط1، دار الرشاد، بيروت-لبنان، 2009.

*بين المنبر والنهضة الحسينية، ط1، دار الإرشاد، بيروت- لبنان، 2009.

* نظام حقوق المرأة في الإسلام، ط1، دار الكتاب الإسلامي، إيران، 2005.

*مسألة الحجاب، ترجمة جعفر صادق الخليلي، ط1، مؤسسة البعثة، بيروت، 1990.

*الإمام علي في قوتيه الجاذبة والدافعة، ترجمة جعفر صادق الخليلي، ط1، مؤسسة البعثة، بيروت، 1990.

* الإسلام ومتطلبات العصر، تعريب علي هاشم، ط1،مجمع البحوث الإسلامية إيران،مشهد، 1411هـ.

* قضايا الجمهورية الإسلامية، ط1، دار الهادي، بيروت-لبنان، 1981.

* المراجع:

أ- المراجع باللسان العربي:

- **إلهيان**، مجتبى، الأستاذ مطهّري، الشخصية المبادئ والمنهج الفقهي، الاجتهاد والتجديد، ع11/12، 2008.

-**الأمين**، حسن، مقاصد الشريعة، تحرير وحوار عبد الجبار الرفاعي، ط1،دار الفكر المعاصر لبنان، دار الفكر سورية، 2002.

- **الأمين**، علي، زبدة التفكير في رفض السب والتكفير، ط2، دار مدارك، الإمارات العربية المتحدة،2015.

* السنة والشيعة أمّة واحدة، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت-لبنان، 2015.

*خطاب الاعتدال في مواجهة ثقافة التطرف والإرهاب، مؤسسة العلامة السيد علي الأمين للتعارف والحوار، بيروت، 2015.

- **الرفاعي**، عبد الجبار ، إنقاذ النزعة الإنسانية في الدين، ط2، مركز دراسات فلسفة الدين بغداد، 2014.

- **سروش**، عبد الكريم، الصراطات المستقيمة، قضايا إسلامية معاصرة، ع20-21، بيروت.

- **شبستري**، محمد مجتهد ، تأملات في القراءة الإنسانية للدين، ترجمة حيدر نجف، ط1، دار التنوير، 2014.

* التعايش والحوار بين الأديان والثقافات، قضايا إسلامية معاصرة، ع20-21، بيروت.

* الشبستري، محمد وآخرون، مطارحات في عقلانية الدين والسلطة، ترجمة أحمد القبانجي، ط1، منشورات الجمل، بيروت-بغداد، 2009.

- **شمس الدين**، محمد مهدي، مقاصد الشريعة، تحرير وحوار عبد الجبار الرفاعي، ط1 ،دار الفكر المعاصر بيروت-لبنان، دار الفكر دمشق سورية، 2002 .

- **الصدر**، محمد باقر ، الإسلام يقود الحياة، ط2، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، 1403هـ .

* نظرية الدولة في الإسلام، ط1، مركز نون للتأليف والترجمة، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، 2011.

* بحوث إسلامية، ط2، دار الكتاب الإسلامي، 2013.

* المدرسة القرآنية، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، قم، 1421هـ،

- **فضل الله**، محمد حسين، الكلمة السواء قاعدة للتعايش، قضايا إسلامية معاصرة، ع20-21، بيروت.

- **فضل الله**، محمد حسين وعبد الجبار الرفاعي ومحمد مهدي شمس الدين وحسن الأمين ضمن مجلة: مقاصد الشريعة، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، دار الفكر دمشق، 2002.

- **قريشي**، فردين، تجديد التفكير الديني في إيران، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، تعريب علي عباس الموسوي، ط1، بيروت، 2008.

- **المدرسي**، محمد تقي، المذهب القيمي في التشريع (حوار) مجلة البصائر ، ع50، السنة23، بيروت–لبنان، 2012.

- **محمدي**، مجيّد، اتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران، ترجمة ص. حسين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2010.

- **ملكيان**، مصطفى، المعنوية والمحبة خلاص جميع الأديان،قضايا إسلامية معاصرة،ع47–48،مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، 2011.

*عرض ونقد لنظرية القبض والبسط النظري للشريعة، قضايا إسلامية معاصرة، ع15، مركز دراسات فلسفة الدين بغداد.

* التدين العقلاني، ترجمة عبد الجبار الرفاعي وحيدر نجف، ط1، مركز دراسات فلسفة الدين– بغداد، 2012.

- **مولى**، علي الصالح، مسألة الحكم لدى الشيعة الإمامية الإثني عشرية، مجلة الحجاز العالمية للدراسات الإسلامية والعربية، ع13، نوفمبر ، 2015.

ب– المراجع باللسان الفرنسي :

-Malek chebel, art« Ijtihad », Dictionnaire des symboles musulmans, Rites, mystique et civilisation, Albin Michele, 1995, Paris, pp212-213.

- Seyyed Mohammad Hussein Tabâtabâï, L'islam et L'homme contemporain, traduit par V.M Vis-Dousti, Assemblée Mondiale Ahlu al-bayt, 2012.

- Fathi Triki, L'esprit historien dans la civilisation arabe et islamique, Maison Tunisienne de l'Edition et Faculté des Sciences Humines et Sociales de Tunis, 1991.

التنافس الأمريكي الإيراني في العراق منذ سنة 2003م

US- Iranian Rivalry In Iraq Since 2003

الأستاذة هيبة غربي
Hiba Gharbi
باحث أكاديمي – الجزائر
Hibapolitique1980@hotmail.fr

الملخص:

تعد مسألة العلاقات الثنائية بين طرفين أو عدة أطراف في المجتمع الدولي من المسائل الجوهرية لاستمرار النظام الدولي، لأنه من دون وجود هذه العلاقات لا يمكن أن يستمر سير هذا الأخير على وفق القواعد والقوانين التي وُضعت، وهذه العلاقات لابد أن تحكمها المصلحة وبالتالي استخدام الغاية لأجل تحقيق هذه المصلحة. هذا وقد أشار العديد من الباحثين والمختصين بالشأن الاستراتيجي إلى أنّ العراق يتمتع بموقع جغرافي مهم، ولعلّ في مقدمتهم رواد النظريات الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية "**هالفورد ماكندر، نيكولاس سبيكمان، والكسندر دي سفرسكي**"، لذلك فقد عدّ الموقع الجغرافي للعراق ذو أهمية كبيرة في الاستراتيجيات العالمية. هذه الأهمية الإستراتيجية جعلت الحكومة العراقية تواجه خيارين صعبين أين تبقى توجهاتها في حالة من الضبابية، فهي بين موقف أمريكي متشدد من إيران، وبين علاقات تاريخية واقتصادية مع طهران. إضافة إلى المشاكل الداخلية الجمة التي يعانيها العراق، والتي من المفترض أن تعمل هذه الحكومة على حلها.

الكلمات المفتاحية: العراق / إيران/ أمريكا / التنافس الأمريكي الإيراني في العراق

Summary :

The issue of secondary relations between two or more parties in the international community is one of the fundamental issues of the continuity of the international order. Without these relations, the latter can not continue according to the rules and laws that have been established. This interest. Many scholars and strategists have pointed out that Iraq has an important geographical position, perhaps foremost geopolitical and geo-strategic theories, such as Halford McKinder, Nicholas Spekman and Alexander de Svensky. Therefore, Iraq's geographic location is of great importance in global strategies. This strategic importance has made the Iraqi government face two difficult choices and its direction remains in a state of uncertainty. It is between a strong American position on Iran and historical and economic relations with Tehran. As well as Iraq's many internal problems, which the government is supposed to solve.

key words : Iraq / Iran / America / US-Iranian rivalry in Iraq

مقدمة:

أصبح العراق ساحة للمواجهة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تُشكل بالنسبة للأمريكيين الممر الاستراتيجي الذي قد يُمكنهم من إحكام السيطرة على مفاتيح تحركات إيران في المنطقة، كما أنّها بمثابة البوابة الأكثر تأثيراً للسيطرة على إيران، والإبقاء على التواجد العسكري الأمريكي في العراق بـــ مثابة قطع حلقة الوصل بين أذرع إيران في سوريا ولبنان، أين اقتنعت أميركا أنّ غلق منافذ أرض الرافدين أمام طهران كفيل بحل كل أزمات المنطقة بعدما أضحى العراق معسكراً خلفياً لطهران يُسهم في دعم جبهاتها في كل من سوريا ولبنان واليمن، دون نسيان ميليشيات الحشد الشعبي التي أكلت الأخضر واليابس في هذا البلد بحجة محاربة تنظيم داعش. أمّا بالنسبة لـــ إيران فالعراق يحتل أولوية كبرى في الإستراتيجية الإيرانية، ليس فقط لاعتبارات المكان والزمان والموارد، وإنما أيضاً كبوابة عبور في تصدير النفط إلى العالم الخارجي، للالتفاف على العقوبات، كما يُمثل دور طهران السياسي في العراق فيما تملكه من علاقات وروابط بالحكومة العراقية والأحزاب السياسية الفاعلة في العملية السياسية ومراكز صنع القرار، حيث تسعى بشتى السبل لاستمرار حالة عدم الاستقرار التي تشهدها العراق، عبر زيادة تدخلها في المشهد العراقي، سواء في مساعي تشكيل تكتلات سياسية جديدة، أو التدخل في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة. فضلاً على ذلك أنها تعمل على استمرار خلخلة الأوضاع السياسية في العراق بما يجعل الحكومات العراقية ضعيفة، وإيجاد نخب سياسية تدين بالولاء والطاعة لطهران. هذا وقد جرت عدة أحداث في العراق تُظهر أن الصراع الإيراني الأمريكي قد دخل إلى عمق العراق وانّ العراق أصبح محل المواجهة الحاسمة بين البلدين لحسم الصراع بينهما. وعلى هذا الأساس تُطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التنافس الأمريكي الإيراني في خروج العراق من حالة الضبابية واستخدام نوع من البراغماتية في سياستها خدمة لمصلحتها الخاصة..؟

الفرضية :

تواجه الحكومة العراقية خيارين صعبين هما الالتزام بالعقوبات الأمريكية وفقدان الشراكة مع إيران، أو عدم الالتزام بالعقوبات الأمريكية وفقدان الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وربما يدفعها ذلك إلى محاولة تبني سياسة متوازنة مع الطرفين.

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية للعراق بالنسبة لـــــــ أمريكا وإيران

أشار العديد من الباحثين والمختصين بالشأن الاستراتيجي إلى أنّ العراق يتمتع بموقع جغرافي مهم، ولعل في مقدمتهم رواد النظريات الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية "**هالفورد ماكندر**، **نيكولاس سبيكمان**، **والكسندر دي سفرسكي**"، لذلك فقد عد الموقع الجغرافي للعراق ذو أهمية كبيرة في الاستراتيجيات العالمية، وتتضح لنا هذه الأهمية الإستراتيجية للعراق عن طريق ما أشار إليه "**بورس ريدل**" : "**من أنّ العراق يتمتع بموقع جغرافي جيوستراتيجي ذو قيمة سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية**"[1]، خاصة منها القيمة الاقتصادية أين يعد العراق اقتصادياً دولة ثرية في مصادر الطاقة _ لاسيما النفط_ والمعادن غير الوقودية، فضلاً عن نوعية إمكاناته الزراعية الفعلية والكامنة[2]، ما أسهم في إعطاءه أهمية إستراتيجية كبيرة في خانة المدركات الإستراتيجية الدولية لاسيما الأمريكية والإيرانية[3].

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للعراق بالنسبة لـــــــ إيران

حظي العراق من الناحية الإستراتيجية بـ أهمية بالغة في الجيوبوليتيك الإيراني للعوامل التالية:

العامل الجغرافي : ونعني به الجوار الجغرافي، لعل حتمية الجوار، يُعتبر من بين أهم الثوابت الجغرافية التي لا يمكن لصناع القرار فيها من تجاوز هذه الحقيقة، فموقع العراق من الناحية الجيوبوليتيكية يعد امتدادًا جيوبوليتيكياً هاما لإيران في ضوء جميع الاستراتيجيات العالمية، إذ يشترك العراق مع إيران بحدود برية وبحرية تصل إلى نحو **1300 كم**، وبضوء مزايا الموقع العراقي، فانّ هذا يشكل وفق أدبيات الجغرافية العسكرية عمقاً استراتيجياً طبيعياً لإيران[4].

العامل الأمني: لعب العراق دوراً مهماً فيما يتعلق بأمن إيران كما شكل على الدوام منافساً إقليمياً واستراتيجياً لـ إيران، ويرى "**جروج فريدمان**" أنّ هذه الحقيقة التاريخية قد رتبت في إدراك صانع القرار الإيراني قناعة مفادها، أنّ أي مكاسب إقليمية يحصل عليها العراق لابد وأنها ستكون على حساب المصالح والطموحات الإيرانية في منطقة الخليج العربي، ومن ثم يقوي موقف العراق التفاوضي معها، لذا رفضت إيران حصول العراق على أية مكاسب جيوبوليتيكية قد يخرج بها كاحتفاظه بجزيرتي "**وربة وبوبيان**".

---

[1] عمار حميد ياسين، "**العلاقات الأمريكية – العراقية 1991-2001**."ص 199.
[2] عمر كامل حسن، "المتغيرات **الجيوسياسية القادمة في العراقي ضوء السلوك السياسي الخارجي والداخلي**"، دار الخليج للصحافة والنشر والتوزيع، ص 23.
[3] عمار حميد ياسين، **المرجع سبق ذكره**، ص 199.
[4] عمر كامل حسن، **المرجع سبق ذكره**، ص69.

العامل التاريخي: انصب الفكر الجيوبوليتيكي لكافة صناع القرار الذين تعاقبوا على حكم دولة إيران الحديثة في رؤيتهم للعراق، على أنها عقيدة فكرية – تاريخية قوامها الطموح الإيراني لاستعادة نفوذها الإمبراطوري، ولعل أوضح تطبيق جيبولوتيكي لتلك العقيدة الفكرية المتأصلة في الشخصية الإيرانية إتباع إيران سياسة القضم التدريجي لـــ جغرافية العراق السياسية، وفق إستراتيجية القوة الخشنة – إقليم الحوار والدبلوماسية التقليدية واعني بها المفاوضات المؤدية إلى اتفاقيات – شط العرب وغيره من الأراضي التي العراقية التي استولت عليها إيران وفق تلك الإستراتيجية التفاوضية.

العامل الأيديولوجي: أين تعد إيران العراق جزءًا مهمًا من نفوذها الثقافي لاعتبارات إيديولوجية[1].

إضافة إلى هذا فإن العراق يحتل أولوية كبرى في الإستراتيجية الإيرانية، ليس فقط لاعتبارات المكان والزمان والموارد، وإنما أيضًا كبوابة عبور في تصدير النفط إلى العالم الخارجي، للالتفاف على العقوبات، وقد أشار متابعون عن إمكانية أن تقوم إيران بنقل النفط إلى الأراضي العراقية على أن تقوم الحكومة العراقية بإعادة تصديره للعالم الخارجي تحت اسم الحكومة العراقية، خاصة في ظل وقوع سابقة إيرانية من هذا النوع جرى الكشف خلالها عن نقل إيران النفط عبر شاحنات إلى داخل الأراضي العراقية، لتصديرها للعالم الخارجي. فالعراق هو الخيار الإستراتيجي الأمثل بالنسبة لإيران في نقل النفط للعالم الخارجي كوسيلة للالتفاف على العقوبات الأمريكية بالنظر إلى القرب الجغرافي بين ميناء البصرة، وحقول النفط الإيرانية المنتجة، وبالتالي سهولة النقل، وقلة التكلفة المالية والأمنية[2].

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للعراق بالنسبة لـــــــ أمريكا

أكد الخبير في السياسة الخارجية الأمريكية ، "**جيمس ايكنز**" قائلاً: "**أنّ سبب الغزو الأمريكي للعراق هو البترول فمن الواضح أنّ هذه هي القضية، ولو أنّ العراقيين كانوا ينتجون الفجل فهل كنا ذهبنا إلى غزوهم؟ بالطبع لا. لقد غزونا العراق من أجل النفط**" . وقد وصل استهلاك الولايات المتحدة من النفط إلى **11.3 مليون** برميل يومياً واستمر بالزيادة إلى أن وصل حوالي **20 مليون** برميل يومياً ، بحيث أصبحت تستورد ثلثي حاجتها من النفط فيمت حقولها واحتياطيها النفطي في نضوب.

ومن أهم أسباب اهتمام الولايات المتحدة بالنفط العراقي أنّ تكلفة إنتاج البرميل لا تتجاوز دولارين، فيما تكلفته التشغيلية في أمريكا تقدر بـــ **14.8 دولار**، والرأسمالية بـــ **21.5 دولار**، وفي الحقول البحرية

---

[1] عمر كامل حسن، **المرجع نفسه**، ص 70.
[2] "**المخاوف الإيرانية من الضغوط الأمريكية على العراق.. مؤشرات ودلالات**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/05/18.

الأمريكية ما بين **60-70 دولاراً** للبرميل، لذا يُمثّل النفط العربي والعراقي على وجه الخصوص سلعة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك حوالي **17 مليون** برميل يومياً في حين أنّ إنتاجها لا يتجاوز **6 ملايين** برميل يومياً، أي أنّها تستورد نحو 11 **مليون** برميل يومياً، لتغطية حاجاتها الاستهلاكية الفعلية من الطاقة. إضافة إلى أنه من أهداف سعيها إلى السيطرة على منابع النفط التحكم بأسعاره لأن ارتفاع سعر البرميل دولاراً واحداً يعني تحميل ميزانيتها **أربعة مليارات دولار** سنوياً، خاصة مع الزيادة الهائلة في حجم وارداتها النفطية. وتبقى المشاكل الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة الأسباب الحقيقة وراء حربها على العراق، فمنذ تولي "**بوش الابن**" منصب الرئاسة في **جانفي 2000**، أخذت تتزايد أوضاعها الاقتصادية خاصة بعد أحداث **الحادي عشر سبتمبر 2001** وما ترتب عليها من تداعيات تبنيها الحملة على الإرهاب في شتى أنحاء العالم ونجم عن ذلك تفاقم أوضاعها الاقتصادية[1].

وعلى هذا الأساس، نجد إنّه من الضرورة أن نشير إلى حقائق هامة منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وأمريكا وإيران واحدتان منها ولهذا لُوحظ بأن أي تناقض بين المصالح الأمريكية الإيرانية وحلفائهما يترتب عنه سرعة تخليهما عن التزاماتهما السابقة، فهما كغيرهما من الدول الكبرى لا تضمنان أحداً إلاّ مصالحهما، ومصالحهما بالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام.

المبحث الثاني: المصالح الأمريكية الإيرانية في العراق

تعد مسألة العلاقات الثنائية بين طرفين أو عدة أطراف في المجتمع الدولي من المسائل الجوهرية لاستمرار النظام الدولي، لأنه من دون وجود هذه العلاقات لا يمكن أن يستمر سير هذا الأخير على وفق القواعد والقوانين التي وُضعت، وهذه العلاقات لابد أن تحكمها المصلحة وبالتالي استخدام الغاية لأجل تحقيق هذه المصلحة[2]. إنّ العلاقات بين عدة أطراف ضمن النطاقين الدولي والإقليمي لابد أن تتعدد أوجهها وأشكالها بل وحتى أنواعها، كما يتوجب أن تكون لها آليات وأدوات ووسائل لتفعيل تلك العلاقات وتطويرها بشكل ايجابي إن أراد الطرفان دفعها نحو الأحسن. وعلى هذا الأساس فإن العلاقات التي نشأت وتطورت بين هته

---

(1) **أمريكا تحضر لحرب جيوسياسية تتعدى حدود العراق**"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، موقع: http://rawabetcenter.com، 2019/05/18.

(2) خلود محمد خميس، "**العلاقات العراقية – الأمريكية (1991-2013) والآفاق المستقبلية**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص 34.

الدول كان لابد لها أن تأخذ العديد من الأنماط والمستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية وخاصة خلال الفترة التي سيتم تناولها فيها[1] وهذا ما سنتطرق إليه خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: المصالح الإيرانية في العراق

بدأت إيران، منذ احتلال العراق **سنة 2003**، في التوغل داخل المجتمع العراقي كهدف يجعل تدخلها في شؤونه السياسية أمرًا تلقائيًّا، ثم بعد ذلك باتت تتذرع بأن كل ما تفعله في العراق هو بطلب من حكومته، لتتمكن عبر هذه السياسة من جعل العراق بحكوماته المتعاقبة منصاعًا لتوجهات طهران. ومن محفزات إيران للسيطرة على العراق ما يلي:

_ يعتقد الإيرانيون أنّ العراق هو العمق الاستراتيجي الأهم لهم، بل وينظرون إلى هذا البلد على أنّه جزء من إقليمهم.

_ تُعتبر العراق بمثابة البوابة الأكثر تأثيرًا للسيطرة على بقية دول الخليج، ومن ثم المنطقة العربية برمتها، وهو حلقة الوصل بين مكونات الشيعة بين طهران وسوريا ولبنان ودول الخليج، كون العراق أكبر وأقوى الدول في المنطقة ما يؤهله للوقوف ندًا للسعودية؛ وبالتالي إخضاع دول الخليج، التي يتبع بعض من سكانها المذهب الشيعي[2] .

_ يحتضن العراق أعدادًا كبيرة من الشيعة وهو ما تستغله إيران في تسهيل مهمتها في السيطرة الداخلية وإحكام التأثير على مجريات الحياة السياسية والدينية العراقية[3]. إضافة إلى الضغوطات التي ستعرفها إيران مستقبلاً من طرف الحرس الثوري الذي طالما شهدت علاقتهما في الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات الرئاسية الإيرانية في **ماي 2017**، مزيدًا من التصعيد، في ظل الخلافات التي تتسع تدريجيًا بين الطرفين، والتي بدا لافتًا أنها لم تعد تنحصر فقط في الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران مع مجموعة "**5+1**" ولم يلق تجاوبًا ملحوظًا من جانب الحرس الذي وجه انتقادات قوية ضده، وإنّما امتدت أيضًا إلى ملفات أخرى داخلية مثل الملف الاقتصادي وخارجية على غرار الملف السوري[4].....هذا وخاصة بعد قرار الولايات المتحدة إدراج الحرس الثوري الإيراني في قائمة التنظيمات "**الإرهابية**" الأجنبية، وبما أنّ الحرس الثوري

---

[1] عمار حميد ياسين **المرجع سبق ذكره**، ص 42.

[2] مصطفى صلاح، "**التدخل الإيراني واليات السيطرة على العراق**"، المرجع/ دراسات وأبحاث استشرافي حول الإسلام الحركي، موقع: http://www.almarjie-paris.com، 2019/05/13.

[3] مصطفى صلاح، **المرجع نفسه**.

[4] ""**ضغوطات انتخابية": تصاعد الصراع بين الحرس الثوري وروحاني**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com، 2019/04/22.

الإيراني يؤدي دوراً رئيساً في الاقتصاد الإيراني[1] فستعرف إيران ضغوطات كثيرة لن تغطيها إلاّ اللجوء إلى العراق كمنفذ وكمخرج تتنفس من خلاله الصعداء.

المطلب الثاني: المصالح الأمريكية في العراق

تسعى إدارة الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" لترتيب أوضاع العراق في مرحلة ما بعد دحر داعش، فمن الناحية السياسية تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعية الحقيقي للنظام السياسي العراقي في مرحلة ما بعد افريل سنة **2003**. لذا فهي لا ترغب في فشل تلك التجربة لما له من انعكاسات سلبية على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط. و تبرز ترتيبات الإدارة الأمريكية من خلال اللقاء الذي عقدته اللجنة المشتركة "**الأمريكية –العراقية**" والتي ناقشت التصورات والمقترحات التي تمثل مرتكزات السياسية الأمريكية لــــ عراق ما بعد داعش ، ومن ثم قُدمت إلى "**حيدر العبادي**" رئيس وزراء العراق. وهي كالتالي:

_ بقاء القوات الأمريكية وزيادة أعدادها لفترة لا تقل عن خمس سنوات.

_ التعاون الأمني والاستخباراتي وتأهيل الأجهزة الأمنية العراقية، إضافة إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب القوات العراقية المسلحة بكل صنوفها.

_ إعادة تأهيل القوات العراقية المسلحة من حيث التنظيم والتسليح، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة.

هذه المقترحات تُبين بأنّ العراق لا يزال له أهمية عسكرية وأمنية واستخباراتية لدى صانع القرار السياسي في واشنطن، وما أدل على ذلك، تلك القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العراق ما بعد سنة **2003**.

أمّا على الجانب السياسي– الدبلوماسي فالعراق أيضاً يحتل مكانة متقدمة لدى صانع القرار السياسي سواء كان ذلك الصانع من الحزب الجمهوري أو الديمقراطي والدليل على ذلك أن السفارة الأمريكية في العراق تعد أكبر السفارات الأمريكية في المنطقة الشرق الأوسط وهذا يوحي بأهمية هذا البلد في السياسة الأمريكية، أمّا في "**أربيل**" عاصمة إقليم كردستان العراقي فلدى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قنصلية في العالم، وتبلغ تكلفة المرحلة الأولى من بنائها **600 مليون دولار** أمريكي، فهي تعد من بين أكبر السفارات الأمريكية من حيث المساحة. وعلى هذا ما جعل "**دونالد ترامب**" يُعبر عن استيائه الشديد من الإدارة السابقة التي تركت العراق لوحده، ليكون فيه فراغ يشغله الإيرانيون وداعش، مشيراً إلى أنه كان يجب أن تضع أميركا يدها على النفط في العراق. خاصة وأنّ العراق كان يمتلك قوة تساوي إيران، إلاّ أنّ أميركا أخطأت حينما دخلت

---

[1] "إيران **(2019/04/12)**"، الدبلوماسية الفرنسية، موقع: https://www.diplomatie.gouv.fr، 2019/04/22

العراق (**الغزو الأميركي للعراق سنة 2003**) ثم سلمته لإيران، مشيراً إلى أنّ الإدارة الأميركية كان عليها أن تبقى هناك وتُسيطر على النفط العراقي.

وعلى هذا الأساس فإن الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" عازم على تصحيح الخطأ الذي ارتكب من قبل الإدارتين الأمريكيتين السابقتين "**جورج دبليو بوش**" و"**باراك أوباما**" فالأول باحتلاله للعراق سنة 2003، قد قدم للنظام الإيراني هدية إستراتيجية لا تُقدر بثمن حينما أسقط نظام الرئيس العراقي السابق "**صدام حسين**" العدو اللدود له، والثاني عززت سياساته المتهاونة مع النظام الإيراني نفوذه وتغلغله بكل مفاصل النظام السياسي العراقي بشقيه الحكومي وغير الحكومي. إذ بـــ سياساتهما إزاء العراق دشنا لنظرية جديدة في العلاقات الدولية وهي "**نظرية المستفيد من الاحتلال**"[1].

وعليه فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية في عهد رئيسها الجديد "**دونالد ترامب**" تمضي في محو آثار تلك النظرية وتسعى بجد لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق. هذا ما يزيد من حدة المعضلة الأمنية بين الطرفين أين يسعا كلاهما إلى البقاء عن طريق أسبقية الأمن، وهو ما يوحي على قيام حرب باردة ثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بعدما كان الاتحاد السوفيتي طرفاً رئيسياً في الحرب الباردة الأولى.

المبحث الثالث: تأثير التنافس الأمريكي الإيراني على الوضع في العراق

تعاني العملية السياسية في العراق من عقم كبير وانسداد الأفق، ومن غير المؤمل أن تنفرج قريبًا، ويعود ذلك بسبب التنافس المستحكم بين أهم كتلتين سياسيتين شيعيتين، هما كتلتي "**الإصلاح**" بقيادة رجل الدين "**مقتدى الصدر**"، وكتلة "**البناء**" بقيادة "**هادي العامري**"، واللتان تتبنيان وجهتي نظر مختلفتين بشدة. والولايات المتحدة وإيران لن يقفا دون دعم أطراف هذا الصراع الكبير، وستدعم كل دولة مواليها بالساحة العراقية، أين سيعتمد الأمريكيون على قواتهم العسكرية لتقديم الدعم للمقربين لهم، وهم بهذه الحالة مقتدى الصدر ومن حوله، بينما ستدعم إيران مليشيات الحشد ومن يتحالف معها. أمام هذا وذاك تبقى العراق محور وسط بين طرفين شديدين التنافس كل واحد يحاول أن يحقق مصالحه رغم تعارضها مع الأخر.. وتبقى العراق أمام نقطة استفهام كبيرة تجعلها الوحيدة من يدفع الثمن. وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

---

[1] "**أمريكا والعراق ما بعد داعش**"، مركز الروابط والبحوث للدراسات الإستراتيجية ، موقع: http://rawabetcenter.com، 2019/04/22.

المطلب الأول: العراق ومرحلة النجاح (احتفاظها بالتواجد الأمريكي)

ساهم التواجد الأمريكي في العراق في فتح الباب أمام الكثير من الدول لإعادة تفعيل العلاقات مع العراق، فالفترة الماضية شهدت عدد كبير من الزيارات الرسمية المهمة إلى العراق في سبيل تخفيف النفوذ الإيراني وفتح المجال أمام الآخرين للدخول وكسر احتكار طهران للساحة العراقية. فمنذ تشكيل الحكومة العراقية الجديدة بقيادة "**عادل عبد المهدي**" في **أكتوبر 2018** زار عاهل الأردن "**الملك عبدالله**" العاصمة العراقية بغداد لأول مرة منذ **10 سنوات** كخطوة تمهيدية لبناء علاقات تجارية واسعة في **14 جانفي 2019**، حيث كانت آخر زيارة للملك "**عبدالله**" إلى العراق سنة **2008** وهذا يؤشر على أهمية هذه الزيارة بالنسبة لاستئناف العلاقات التجارية والاقتصادية، أين مهدت الزيارة لتوقيع العديد من الاتفاقيات بين العراق والأردن. وبالتزامن مع توقيع الاتفاقيات وزيادة التبادل التجاري مع الأردن، بادرت المملكة العربية السعودية هي الأخرى لتوطيد وتنمية العلاقات مع العراق، في المجال الاقتصادي والتجاري والرياضي والإعلام. يبدو واضحاً أن هذا الانفتاح العربي على العراق يأتي ضمن المحاولات الأمريكية لإبعاد العراق عن إيران، وتخفيف النفوذ الإيراني في العراق، والبدء بمجال الطاقة والعلاقات التجارية ثم الدخول في الجانب السياسي بشكل تدريجي[1].

⬅ ما يتضح أنّ أمريكا تستخدم العراق لمراقبة طهران يعني لا حباً في "**عادل عبد المهدي**" ولا في شعبه وإنّما خوفاً على نفوذها من إيران في العراق....إذا كان صحيحاً على ما يقال على الرئيس العراقي الجديد بأنه رجل سياسي اقتصادي واقعي فسينتهز الفرصة للخروج باقتصاد بلاده من الصفر والوصول إلى الاكتفاء الذاتي الذي يسبقه الاكتفاء الأمني، خاصة وأنّ العلاقات الدولية يغلب عليها الطابع المصلحي فلا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة وإنما هناك مصلحة دائمة ... هذه المصلحة المزدوجة سوف تدفع العراق إلى الطريق الصحيح.

المطلب الثاني: العراق ومرحلة الخطر (احتفاظها بالتواجد الإيراني)

كشف بعض المسئولين العراقيين عن صعوبة الالتزام بالعقوبات الأمريكية، على غرار الرئيس "**فؤاد معصوم**"، الذي صرح، في **6 أوت** الفائت، بأنّ ظروف العراق وطبيعة علاقاته مع إيران تجعل من الصعب عليه الالتزام بتنفيذ العقوبات الأمريكية، ويتزامن ذلك مع رفض الميليشيات الموالية لإيران في العراق الالتزام بتلك العقوبات، مثل "**حركة النجباء**"، على نحو قد يدفعها، حسب اتجاهات عديدة، إلى تهديد المصالح الأمريكية في العراق، في حالة ما إذا وصل التوتر بين واشنطن وطهران إلى مرحلة غير مسبوقة. كما تدرك

---

[1] "**مستقبل التواجد الأمريكي في العراق**"، مركز العراق الجديد، موقع: https://www.newiraqcenter.com، 2019/04/24.

حكومة العبادي أنّ هناك مصالح سياسية واقتصادية واسعة تربطها بإيران قد تتضرر في حالة التزامها بالعقوبات الأمريكية بالكامل. ففضلاً عن الارتباطات الأيديولوجية والعسكرية والسياسية القوية بين الدولتين، فإن الأخيرة تعد شريكًا تجاريًا رئيسيًا للعراق، حيث توفر لها سلعًا حيوية كالغذاء والإلكترونيات والأدوية وغيرها بأسعار رخيصة. وفي المقابل تُمثل العراق إحدى الأسواق الرئيسية للسلع الإيرانية وبحجم صادرات غير نفطية يصل إلى **5.5 مليار دولار** سنويًا[1].

إنّ عدم اتخاذ العراق حتى الآن موقفًا حاسمًا حيال الالتزام بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران التي بدأ سريانها في أوت الماضي، يجعلها تقدم عاطفتها على مصلحتها ...هذه المصلحة التي تسعى إليها كل دولة في علاقتها الدولية والتي هي أساس هذه العلاقات. إلاّ أنّ هذا التضامن وهذه العاطفة خاصة وان إيران هي من أقرب جيرانها وبالتالي وُجب التعاون معها انطلاقاً من أنّ العراق مرت هي الأخرى بنفس العقوبات الأمريكية سنة **2003/1991**، لكن هذا التعاون وهذا الانجذاب يمكن أن يضع العراق في مرحلة الخطر ويدخلها في متاهة هي في غنى عنها.

المطلب الثالث: الوسطية العراقية بين إيران وأمريكا

يبدو أن الحكومة العراقية تواجه خيارين صعبين هما الالتزام بالعقوبات الأمريكية وفقدان الشراكة مع إيران، أو عدم الالتزام بالعقوبات الأمريكية وفقدان الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وربما يدفعها ذلك إلى محاولة تبني سياسة متوازنة، وهو ما بدأت مؤشراته في الظهور، حيث قام البنك المركزي العراقي بإخطار البنوك التجارية بحظر المعاملات بالدولار مع البنوك الإيرانية في إشارة أولية للاستجابة للعقوبات الأمريكية، لكنه في الوقت نفسه لم يوجه بوقف استخدام اليورو في التعاملات مع إيران. إلى جانب ذلك، أشارت بعض الترجيحات إلى احتمال اتجاه الحكومة العراقية نحو إجراء مزيد من المحادثات مع وزارة الخزانة الأمريكية لإعفاء العراق من حظر التعاملات التجارية مع إيران، خاصة أنها قد تلوح بأنها لا تستطيع أن تمنع تدفق السلع على الحدود بين الدولتين، في ظل سيطرة الميليشيات المسلحة عليها. في المرحلة الحالية أزمة سوف تؤثر، دون شك، على اتجاهات علاقاتها مع كل من واشنطن وطهران، لاسيما في ظل تصاعد حدة التوتر بينهما، بعد انسحاب الأولى من الاتفاق النووي، بالتوازي مع استمرار مشكلة التشكيلة الحكومية الجديدة التي لم تتفق عليها القوى السياسية الرئيسية بعد[2].

---

[1] **"خيارات محدودة: مسارات العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق بعد العقوبات الأمريكية"**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com، 2019/04/26.

[2] **المرجع نفسه.**

وعلى هذا الأساس فإن مع اشتداد العقوبات الأمريكية ضد طهران، تبقى توجهات الحكومة العراقية في حالة من الضبابية، فهي بين موقف أمريكي متشدد من إيران، وبين علاقات تاريخية واقتصادية مع طهران. إضافة إلى المشاكل الداخلية الجمة التي يعانيها العراق، والتي من المفترض أن تعمل هذه الحكومة على حلها، مما يعتبر الكثير من المحللين أن مهمة رئيس الوزراء العراقي صعبة للغاية .وتبقى وحدها العراق من يدفع الثمن لأن وجود كل من أمريكا وإيران ما هو إلاّ استعمار في صورة جديدة.

النتائج:

_ يتمتع العراق بموقع جغرافي جيوستراتيجي ذو قيمة سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية، ما أسهم في إعطاءه أهمية إستراتيجية كبيرة في خانة المدركات الإستراتيجية الدولية لاسيما الأمريكية والإيرانية ما جعله ساحة للمواجهة بينهما.

_ تمضي الولايات المتحدة الأمريكية في عهد رئيسها الجديد "**دونالد ترمب**" في محو آثار تلك النظرية وتسعى بجد لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق. هذا ما يزيد من حدة المعضلة الأمنية بين الطرفين أين يسعا كلاهما إلى البقاء عن طريق أسبقية الأمن، وهو ما يوحي على قيام حرب باردة ثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بعدما كان الاتحاد السوفيتي طرفاً رئيسياً في الحرب الباردة الأولى.

_ تستخدم أمريكا العراق لمراقبة طهران يعني لا حبّاً في "**عادل عبد المهدي**" ولا في شعبه وإنما خوفاً على نفوذها من إيران في العراق....إذا كان صحيحاً على ما يقال على الرئيس العراقي الجديد بأنه رجل سياسي اقتصادي واقعي فسينتهز الفرصة للخروج باقتصاد بلاده من الصفر، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي الذي يسبقه الاكتفاء الأمني خاصة أنّ العلاقات الدولية يغلب عليها الطابع المصلحي فلا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة وإنما هناك مصلحة دائمة ... هذه المصلحة المزدوجة سوف تدفع العراق إلى الطريق الصحيح.

_ إنّ عدم اتخاذ العراق حتى الآن موقفًا حاسمًا حيال الالتزام بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران التي بدأ سريانها في أوت الماضي، يجعلها تقدم عاطفتها على مصلحتها ...هذه المصلحة التي تسعى إليها كل دولة في علاقتها الدولية والتي هي أساس هذه العلاقات. إلاّ أنّ هذا التضامن وهذه العاطفة خاصة وان إيران هي من اقرب جيرانها، وبالتالي وُجب التعاون معها انطلاقاً من أنّ العراق مرت هي الأخرى بنفس العقوبات الأمريكية سنة **2003/1991**، لكن هذا التعاون وهذا الانجذاب يمكن أن يضع العراق في مرحلة الخطر ويُدخلها في متاهة هي في غنى عنها.

_ تبقى توجهات الحكومة العراقية في حالة من الضبابية، فهي بين موقف أمريكي متشدد من إيران، وبين علاقات تاريخية واقتصادية مع طهران. إضافة إلى المشاكل الداخلية الجمة التي يعانيها العراق، والتي من

المفترض أن تعمل هذه الحكومة على حلها، ممّا يعتبر الكثير من المحللين أنّ مهمة رئيس الوزراء العراقي صعبة للغاية. وتبقى وحدها العراق من يدفع الثمن لان وجود كل من أمريكا وإيران ما هو إلاّ استعمار في صورة جديدة.

التوصيات:

_ على العراق أن تضع حداً للعقم الكبير وانسداد الأفق الذي تعاني منه العملية السياسية في بلادها، والذي من غير المؤمل أن تنفرج قريبًا، بسبب التنافس المستحكم بين أهم كتلتين سياسيتين شيعيتين، هما كتلتي "**الإصلاح**" بقيادة رجل الدين "**مقتدى الصدر**"، وكتلة "**البناء**" بقيادة "**هادي العامري**"، واللتان تتبنيان وجهتي نظر مختلفتين بشدة. والولايات المتحدة وإيران طبعاً لن يقفا دون دعم أطراف هذا الصراع الكبير، أين ستدعم كل دولة مواليها بالساحة العراقية.

_ على الحكومة العراقية الخروج من حالة الضبابية، فهي بين موقف أمريكي متشدد من إيران، وبين علاقات تاريخية واقتصادية مع طهران. إضافة إلى المشاكل الداخلية الجمة التي يعانيها العراق، والتي من المفترض أن تعمل هذه الحكومة على حلها.

_ على العراق أن تكون سياستها **براغماتية** في تعاملها مع البلدين من خلال التجرد من كل المسلمات والاهتمام فقط بنتيجة العمل الآنية، بمعنى الاهتمام فقط بما تقدمه كل من إيران وأمريكا خدمة لمصلحتها هي .... رغم أنّ كل ما يعانيه العراق اليوم من أزمات سياسية واقتصادية من تراجع السيادة العراقية والغياب الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات وتفشي الفساد الإداري والمالي، كان بالطبع نتيجة حتمية للسياسة الأمريكية الفاشلة التي تستغلها إيران لتوسيع نفوذها ليس فقط في العراق بل في المنطقة بأكملها.

خاتمة:

إنّ ما يعانيه العراق اليوم من أزمات سياسية واقتصادية من تراجع السيادة العراقية والغياب الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات وتفشي الفساد الإداري والمالي، كان بالطبع نتيجة حتمية للسياسة الأمريكية الفاشلة التي تستغلها إيران لتوسيع نفوذها ليس فقط في العراق بل في المنطقة بأكملها. هذا ما جعل العملية السياسية في العراق متعثرة غير قادرة على الخروج من التنافس المصلحي المزدوج الأمريكي والإيراني، ما زاد من حدة المعضلة الأمنية بينهما من جهة. وجعلها تعيش في حالة من الضبابية بدلاً من إيجاد حل لـ مشاكلها الداخلية الجمة التي تعانيها والتي من المفترض أن تعمل على حلها من جهة ثانية.

المراجع:

أولاً/ الكتب:

1_ عمر كامل حسن، "المتغيرات **الجيوسياسية القادمة في العراقي ضوء السلوك السياسي الخارجي والداخلي**"، دار الخليج للصحافة والنشر والتوزيع.

ثانياً/ المجلات والدوريات:

1_ خلود محمد خميس، "**العلاقات العراقية – الأمريكية (1991-2013) والآفاق المستقبلية**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

2_ عمار حميد ياسين، "**العلاقات الأمريكية – العراقية 1991-2001**".

ثانياً/ المواقع الالكترونية:

1_ مايكل آيزناشتات، "**إيران والعراق**"، **معهد واشنطن**"، موقع: https://www.washingtoninstitute.org، 2019/05/01.

2_ منة الله جلال، "**العراق وإيران....تاريخ من الحروب والمصالح والعلاقات**"، موقع، https://www.sasapost.com، 2019/04/02.

3_ عبد الحسين شعبان، "العلاقات العراقية – الأمريكية: أي تاريخ وأي استقرار"، **الحوار المتمدن**، ع 5745، 02 جانفي 2018، موقع: http://www.ahewar.org، 2019/4/05.

4_ مصطفى صلاح، "**التدخل الإيراني واليات السيطرة على العراق**"، المرجع/ دراسات وأبحاث استشرافي حول الإسلام الحركي، موقع: http://www.almarjie-paris.com، 2019/05/13.

5_ ""**ضغوطات انتخابية**": **تصاعد الصراع بين الحرس الثوري وروحاني**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com، 2019/04/22.

6_ "إيران **(2019/04/12)**"، الدبلوماسية الفرنسية، موقع: https://www.diplomatie.gouv.fr، 2019/04/22

7_ "**أمريكا والعراق ما بعد داعش**"، مركز الروابط والبحوث للدراسات الإستراتيجية ، موقع: http://rawabetcenter.com، 2019/04/22.

8_ "**مستقبل التواجد الأمريكي في العراق**"، مركز العراق الجديد، موقع: https://www.newiraqcenter.com، 2019/04/24.

9_ "**خيارات محدودة: مسارات العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق بعد العقوبات الأمريكية**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com، 2019/04/26.

10_ أ**مريكا تحضر لحرب جيوسياسية تتعدى حدود العراق**"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، موقع: http://rawabetcenter.com، 2019/05/18.

الموقف الأميركي تجاه الدور الإيراني في سوريا والعراق في ظل تنظيم "الدولة الإسلامية- داعش"

U.S attitude toward Iranian role in Syria and Iraq under IS

أ. م. د. حسين أحمد دخيل

Hussein Ahmed Dakhiel

دكتوراه في العلوم السياسية – مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء

Political Science(Asst. Prof. Dr), Center for Strategic Studies – Karbala University

Dr.husseinalsarhan@gmail.com

م. ميثاق مناحي العيسى

Methaq Mnahi Al-Issa

ماجستير في العلوم السياسية – مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء

Political Science(M.A), Center for Strategic Studies – Karbala University

methak1148@gmail.com

الملخص:

اتخذ التأثير الإيراني في الشرق الأوسط أشكالاً عدة، والدوافع تتباين وفقًا لطبيعة الحالة (الأزمة) والأطراف الفاعلة فيها وأنماط التأثير الإقليمي والدولي والأدوات المستخدمة، فضلًا عن طبيعة التنافس الجيوسياسي لاسيما مع صعود أطراف فاعلة إقليميًا. ومن جانب آخر كثيرًا ما يؤكد صناع القرار في الولايات المتحدة على ضرورة الحد من التأثير الإيراني المتصاعد في سوريا والعراق بعد ظهور تنظيم داعش وسيطرته على مساحات كبيرة في كلا البلدين. كذلك ينظر صُناع القرار في الولايات المتحدة إلى أن إيران تستغل مواجهة الإرهاب لتعزيز. وتتجلى إشكالية الموضوع في أن الدور الإيراني لم يرتبط بظهور داعش وإنما في مرحلة سابقة سواء من خلال علاقات إيران مع سوريا وأيضًا في العراق بعد 2003. لذلك نفترض أن الولايات المتحدة تعمل على الحد من النفوذ السياسي والعسكري لإيران عبر التصدي للإرهاب في البلدين وتشكيل التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في أيلول 2014 ومن ثم تشجيع الحلفاء المناوئين لإيران في المنطقة ليكونوا بالضد من النفوذ الإيراني المتزايد في كلا البلدين.

خلص البحث إلى أن الولايات المتحدة تعمل لأجل تعزيز مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، لضمان الحفاظ على توازن القوى الإقليمي لصالحها ولصالح حلفائها عبر تحجيم الدور الإيراني في المنطقة من خلال مكافحة الإرهاب. وبالمقابل تبذل إيران جهودا دبلوماسية وإعلامية تحمل رسالة تدل على حرص إيران على أمن دول المنطقة بالتوازي مع جهودها لتعزيز مصالحها الاستراتيجية.

Abstract

The Iranian influence in the Middle East has taken many forms, and the motives different according to the nature of any state (crisis)and the patterns of regional and international influence and the tools, as well as the nature of the geopolitical competition, especially with rise of the regional actors. Also, US decision-makers emphasize on limit of Iranian role in Meddle East crises after rise of ISIS and its control over large areas in Syria and Iraq. Moreover, U.S decision-makers believed that Iran exploiting counter-terrorism to strengthen its influence in the region, particularly in Syria and Iraq. Therefore, we assume that the United States is working to impede the political and military role of Iran by countering terrorism by formation of Global Coalition against ISIS in September 2014 and encouraging the allies to counter the increasing Iranian role in two countries.

In conclusions, United States raises concerns to strengthen its strategic interests in the region by ensuring that the regional balance of power is maintained in favor of the United States and its allies and by limiting the Iranian role in the region. Also, Iran's policymakers are aware of the dynamics of American political action and behavior in the region and its mysteries. So, Iran is exerting efforts to emphasize Iran's concern for the security of the countries of the region in parallel with its efforts to promote its strategic interests.

المقدمة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط بعد الأحداث في سوريا أوضاعًا مريبة تصاعدت فيها قوة الجماعات الإرهابية تدريجياً. وتنامت الأعمال الإرهابية لاسيما مع التطورات التي شهدها العراق، حيث تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق والشام (داعش) الإرهابي، الذي وسع سيطرته على مناطق كاملة في شمال وغرب العراق بالتوازي مع توسيع نفوذها وامتداده في شرق سوريا في إطار منطقة جغرافية واحدة، مما يعكس تغييرات في اللوحة السياسية – العسكرية للعراق وسوريا، وسط تخوفات من امتداد هذا التنظيم نحو بلدان قريبة.

تنظر طهران إلى الجماعات الإرهابية على أنها تهديد خطير لها، إذ ترابط تلك الجماعات على مسافة 180 كيلومتر من الحدود العراقية الإيرانية بعد سيطرة داعش على مساحات واسعة في العراق. وبسبب تردد واشنطن في بداية مواجهة تنظيم داعش واكتفت بالضربات الجوية، يجمع خبراء استراتيجيون وكذلك البنتاغون على أن إيران– وبسبب الموقف الأمريكي– عززت من تأثيرها السياسي والأمني داخل العراق وسوريا من خلال التموضع العسكري والتحشيد المذهبى حتى صارت القوة الوحيدة التي تجمع ما بين النفوذين السياسي والعسكري في كلا البلدين.

يمكن القول أن تغيير الأوضاع السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة بعد غزو الولايات المتحدة للعراق شكلت أهم دافع لإيران لأن يكون لها نفوذ سياسي وعسكري في المنطقة. ثم تطور هذا الإدراك بعد ظهور تنظيم داعش في سوريا والعراق بعد عام 2013 وعملت على تعزيز تأثيرها السياسي والعسكري في

المنطقة عمومًا وسوريا والعراق بشكل خاص. كما تنظر الولايات المتحدة إلى تزايد الدور الإيراني في العراق وسوريا على أنه يهدد توازن القوى في المنطقة والذي يهدد بدوره المصالح الأميركية التقليدية بشكل عام.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: (اتجهت الولايات المتحدة إلى الحد من التأثير السياسي والعسكري لإيران في سوريا والعراق من خلال مواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية- داعش" في كلا البلدين ومن ثم تحفيز دول المنطقة المناوئة لإيران ليكونوا بالضد من الدور الإيراني المتزايد في كلا البلدين).

هيكلية البحث: لإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث. خصص الأول لمناقشة طبيعة الدور الإيراني في سوريا والعراق، فيما خصص الثاني، لمناقشة طبيعة الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب في سوريا والعراق. وأخيرًا، خصص المبحث الثالث للوقوف على طبيعة الموقف الأمريكي من الدور السياسي والعسكري لإيران في سوريا والعراق.

المبحث الأول: طبيعة الدور الإيراني في سوريا والعراق.

شكلت أحداث الاحتجاجات الشعبية ضد النظام السوري التي شهدتها سوريا عام 2011، والتي تطورت حتى وصلت ذروتها بظهور التنظيمات المسلحة وبدء المواجهات المسلحة مع قوات النظام، حافزًا مهمًا لإيران في أن يكون لها دور في سوريا سياسيًا وعسكريًا. وكذلك الحال مع العراق الذي يتواجد فيه الدور الإيراني بوضوح لاسيما على المستوى السياسي والذي تطور لاحقا إلى أن يكون دور عسكري لاسيما بعد تمدد داعش وسيطرته على مساحات واسعة في المناطق الغربية والشمالية الغربية من البلاد، عبر تواجد المستشارين أو عبر دعمها الكبير لعدد من الفصائل الشيعية المسلحة. وسنحاول في هذا المبحث بيان دوافع هذا الدور وطبيعته في كل سوريا والعراق.

المطلب الأول: دوافع الدور الإيراني في سوريا والعراق

شهدت المنطقة أحداثًا متسارعة قادت إلى تعزيز الجماعات الإرهابية لقوتها والتهديدات التي تلوح بتوسيع ساحة المعركة في دول المنطقة، فضلاً عن فشل الجهد الدولي والإقليمي في تحديد قوة تلك الجماعات، وكانت لذلك مجموعة من الدوافع وكالآتي:

أ- **تزايد تهديد الإرهاب في المنطقة بالنسبة لإيران:** توالت الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد حركات الاحتجاج الشعبي في كل من تونس وجمهورية مصر العربية من ثم ليبيا ضد الأنظمة الدكتاتورية المتسلطة فيها بتشجيع من القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وسرعان ما امتدت تلك الاحتجاجات إلى سوريا إذ كانت الهدف الرئيس من تلك الاحتجاجات أو ما سميت

حينها بـ "ثورات الربيع العربي" كما أوضح ذلك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ومخطط السياسة الأمريكية (هنري كيسنجر) في مقابله له مع صحيفة نيورورکر الأمريكية عندما أجاب حول الأحداث في سوريا وقال: "هل تعتقدون أننا أقمنا الثورات في تونس ومصر وليبيا لعيون العرب؟ يضحك بعدها ساخرًا ويقول: كل ذلك لأجل عيني إيران وسوريا".[1] وبعدها تصاعد تدهور الوضع الأمني في سوريا بعد أن أصبح السلاح بيد المعارضة رافقها ضعف سيطرة الدولة على بعض المناطق مما قاد إلى انعدام سيادة الدولة عليها ومن ثم توافدت الجماعات الإرهابية على البلاد ومنها تنظيم القاعدة وجبهة النصرة وتشكل فيما بعد تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام –داعش" الإرهابي. وبدأ عملياته الارهابية في الداخل السوري بعد تزايد قوته وسيطر على أجزاء كبيرة من شرق البلاد في مدينتي الرقة والحسكة.

ولم يكن العراق بعيداً عن خطر الأحداث في سوريا بعد العام 2011. إذ انسحبت القوات الأمريكية من العراق بعد الضغط العسكري بفعل عمليات المقاومة المسلحة والضغط السياسي. ونتيجة لأسباب داخلية وخارجية، عادت الجماعات الإرهابية إلى البروز على الساحة العراقية عبر رفع راياتها في ساحات الاحتجاج أو ما سُميت حينها "بساحات الاعتصام" في كل من محافظات الأنبار والموصل وصلاح الدين أي في المناطق الشمالية والغربية من العراق. وبعدها بدأت مرحلة سيطرة تلك الجماعات على بعض الأحياء والقرى في تلك المحافظات مستغلةً ضعف الدولة هناك وذلك في الأشهر الأخيرة من عام 2013 وتوجت تلك العمليات بسيطرة تنظيم داعش على محافظة نينوى ومركزها الموصل في 10/حزيران/2014 وأغلب مناطق محافظتي صلاح الدين وديالى ، فضلًا عن سيطرته على مناطق عدة في محافظة الأنبار منذ أواسط عام 2013 بعد تمدد التنظيم من شمال شرق سوريا.

إذ لم يقتصر طموح تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي على الأرضي السورية لاسيما بعد تزايد قوته بفعل توافد المتطرفين إلى سوريا وحصوله على الأسلحة، إذ حاول التعرض إلى بعض المدن اللبنانية الحدودية مع سوريا إلا أنه جوبه بمقاومة الجيش اللبناني وقوات المقاومة المتمثلة بقوات حزب الله.

هذه التطورات أشعرت الجمهورية الإسلامية في إيران بخطر الإرهاب الذي أصبح أقرب إلى الأراضي الإيرانية لاسيما بعد سيطرة التنظيم على المحافظات العراقية المقابلة للمناطق الإيرانية عبر الحدود بين البلدين مثل ديالى وصلاح الدين وانهيار القوات المسلحة العراقية بعد حزيران/2014.

---

[1] مقابلة مع صحيفة نيورورکر الامريكية THE NEW YORKER أجرتها الصحفية البولندية (نتاليا السكونوفيا) على الرابط http://www.saidaonline.com/news.php?go=fullnews&newsid=44807 .

ب- **متطلبات الدور الاقليمي الموازي للأدوار الدولية في الشرق الأوسط:** شرعت الولايات المتحدة في قيادة تحالف دولي ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي بعد تعاظم قوة التنظيم في كل من سوريا والعراق وتوسع نطاق سيطرته في حزيران/2014، فيما حاولت الإدارة الأميركية تجميع أكبر قدر ممكن من الحلفاء المشاركين والداعمين للتحالف بمختلف الأشكال.[1] وشكلت تحالف دولي ضم (64) دولة بما فيها بعض دول المنطقة.

واكتنفت استراتيجية هذا التحالف وتكتيكاته إشكاليات كثيرة قادته إلى عدم الوضوح وضعف النجاح نسبيًا في تحقيق أهدافه، مع أن التحالف – وكما هو معلن – لم يكن يهدف الى القضاء على التنظيم الإرهابي وإنما أعلنوا المسئولين الأمريكان مراراً وتكراراً أن هدف التحالف هو شل قدرات التنظيم وتحديد قوته واحتواءه.[2]

كذلك الحال مع الجهد الاقليمي الغامض والمتناقض من حيث الأهداف مع قيادة التحالف الدولي المتمثلة بالولايات المتحدة، إذ أن أهداف الدول الإقليمية الفاعلة مثل تركيا والسعودية اختلفت عن أهداف التحالف على الرغم من أنها فاعل رئيس في توريد الإرهابيين إلى سوريا وتمويلهم. فقد أيدت تركيا مقاتلي المعارضة السنية في سوريا وكانت تخشى أن يؤدي أي عمل عسكري ضد تنظيم داعش الإرهابي إلى إضعاف موقف خصوم الأسد. وسعت أنقرة إلى إرسال قوات برية للعراق وسوريا لجني ثمارها بعد انتهاء المعارك وفي مقدمتها تدعيم مكانتها الإقليمية في مواجهة منافسيها (مصر والسعودية وايران) والتخلص من نظام الأسد في سوريا، فضلًا عن تحجيم طموح الأكراد في سوريا وتركيا بعد اعتماد الولايات المتحدة في المرحلة السابقة على قوات البيشمركة الكردية في مواجهة تنظيم "داعش" الإرهابي في الأراضي السورية والعراقية. وبالتالي ترغب تركيا في امتلاك أوراق ضغط أضافية على الولايات المتحدة تحقق بها مطالبها الإقليمية.

وكذلك الحال مع السعودية التي أرادت من التحالف أن تصرف الأنظار عنها بعيدًا عن الانتقادات التي تواجهها بدعوى دعمها للجماعات الجهادية الإرهابية. خاصة وأن للمملكة النصيب الأكبر من عدد المقاتلين في العراق وسوريا. كما تأمل المملكة أن يؤدي إضعاف الإسلاميين الراديكاليين من مقاتلي تنظيم "داعش" إلى تمكين العناصر المعتدلة في المعارضة السورية في استعادة زمام المبادرة ضد نظام الأسد. فضلًا عن ذلك اهتمت المملكة على وجه الخصوص بمنع نجاح تنظيم "داعش" الذي يهدف إلى إقامة " خلافة

[1] للمزيد حول الموضوع ، أنظر : مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تقرير معلومات: التحالف الدولي .. من هم وما دوافعهم؟ ، تقرير معلومات على الموقع الالكتروني: http://cutt.us/XoVL8

[2] للمزيد حول الموضوع ، أنظر : مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تقرير معلومات: التحالف الدولي .. من هم ومادوافعهم؟ ، تقرير معلومات على الموقع الالكتروني: http://cutt.us/XoVL8

إسلامية". فمحاولة داعش قيادة المجتمع الإسلامي في العالم، كما أعلن زعيمها البغدادي، تحدي خطير يواجه السعودية وقيادتها الدينية.[1]

أما إيران فلم يجري إشراكها في التحالف على الرغم من أنها على تماس مباشر بخطر الإرهاب في المنطقة وكذلك رفض الجانب الأمريكي إشراك النظام السوري في التحالف ورفض التنسيق معه. وبالتالي فإن إيران أصبحت ترى أن تنظيم "داعش" يشكل خطر على المنطقة ويهدد أمنها القومي وهناك مخاوف داخل طهران من أهداف ذلك التحالف باعتبار أن تحديد قوة إيران الإقليمية ونفوذها واحدًا من أهدافه.

ولكن على الرغم من رفض الولايات المتحدة دخول إيران في التحالف إلا أن إيران مارست دورها السياسي والعسكري في التأثير والتدخل في العراق وسوريا وكان لمستشاريها دور عسكري كبير في كلا البلدين.

هناك دوافع عديدة لتدخل إيران وصعود دورها في مواجهة الإرهاب في سوريا والعراق أبرزها حاجة إيران لحلفاء في الشرق الأوسط بعد تمدد الجماعات الإرهابية وخاصة تنظيم "داعش" الإرهابي، إذ تشكل سوريا خط الدفاع الأمامي لإيران قبل العراق في المنطقة.

المطلب الثاني: الدور الإيراني في سوريا والعراق في ظل تنظيم داعش الإرهابي:

إن الأحداث والتطورات الأمنية التي شهدتها دول المنطقة بعد سيطرة الجماعات الإرهابية على مساحات واسعة من سوريا وأخرى في العراق تشكل عامل ضغط جديد على إيران من أجل تغيير موازين القوى في الشرق الأوسط، وإجبارها على الرضوخ لقرارات جديدة تدعوها إلى التخلي عن بعض حلفائها الذين يشكلون خطرًا مباشرًا على أمن وسياسة إسرائيل، والعمل على استنزاف القوة الإيرانية بعد دورها المباشر في كلا البلدين العراق وسوريا.

ومع استمرار التطورات في الأزمة السورية زاد التركيز على السياسة الإيرانية، ولم يقف عند الدعم السياسي للنظام في سوريا، بل تجاوزه إلى الوقوف مع روسيا والصين في شكل من أشكال التحالف لمنع أي قرار أممي ضد النظام السوري. كما أنها –وفق تقارير متعددة– لم تتردد في تقديم الدعم العسكري لاسيما في مراحل الأحداث الأولى، إذ كان النظام يتمتع بسيطرة شبه كاملة على الأراضي السورية.[2] هذا إلى جانب موقفها السياسي الداعم للنظام في سوريا ومنع انهياره. كما عملت أيضًا على إنشاء توافق دولي مع روسيا والصين، وحافظت على مستوى من العلاقة المعقولة مع روسيا، وفي نفس الوقت جعلت الصين شريكًا في

[1] مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تقرير معلومات: التحالف الدولي .. من هم وما دوافعهم؟، مصدر سبق ذكره.

[2] محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية–السورية والحراك السوري الشعبي: مركز الجزيرة للدراسات، 24 أغسطس/آب، 2011: http://goo.gl/YqCQzC

سياستها الخارجية. ولعل حالة التعاون بين البلدان الثلاثة واضحة في الموقف من الأحداث في سوريا، لاسيما الاتفاق بين روسيا وإيران على بقاء الرئيس السوري بشار الأسد في الحكم، والذي قد لا تشاركهم الصين إياه بنفس المستوى، لكنه يعكس حالة من التوافق بينهما جميعا.

واستمر الدور الإيراني الأمني والسياسي في سوريا والعراق أيضًا. إذ أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني" إن بعض دول المنطقة التي تدعم المعارضة السورية ترتكب أخطاء في حساباتها مؤكدًا في الوقت ذاته أن طهران ستقف إلى جانب الحكومة والشعب في سوريا إلى النهاية"، وأضاف روحاني خلال لقائه رئيس مجلس الشعب السوري محمد جهاد اللحام "من المؤسف أن بعض دول المنطقة ترتكب أخطاء في حساباتها وتتصور أن العناصر الإرهابية أداة بأيديها على الدوام لتمرير أهدافها في حين أن الإرهاب سينقلب عليها عاجلاً أم آجلا". وفقًا لما أعلنه مجلس الشعب السوري في بيان له في 2 حزيران/2015.

وفي ذات الإطار أكد رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني "أن الدول الكبرى حاولت على مدى السنوات الأربع الماضية خلق مشاكل داخل سوريا عبر تشكيل منظمات إرهابية وأن الشعب السوري أفشل تلك المؤامرات ضد بلاده وهو المنتصر في الحرب"مؤكدًا أن بلاده" لن تسمح أبدًا بالنيل من سوريا. كما لن تدخر جهداً في تقديم كل أشكال الدعم لسوريا ".[1]

وفي العراق أظهرت الأزمة الأمنية، وتصاعد دور تنظيم "داعش" طبيعة الدور الإيراني متعدد الوظائف. فمنذ بداية الأزمة، برز بوضوح الدور الإيراني في العراق والحضور في الميدان في مواجهة مقاتلي "داعش" الإرهابي كما تواجد أيضًا الإيرانيون لتقديم الاستشارات الأمنية والاستخبارية لمواجهة الإرهاب. إذ أن سيطرة تنظيم داعش"الإرهابي على الموصل وتكريت ومناطق أخرى، وتزايد احتمالات انفصال إقليم كردستان، كلها رفعت من وتيرة الهاجس الأمني لدى إيران.

وأكدت إيران تأثيرها للعراق منذ أزمة حزيران 2014 وإلى الوقت الحاضر إذ أكد وزير الدفاع الإيراني اللواء حسين دهقان في زيارة له إلى بغداد على "استمرار دعم ومساندة بلاده للعراق في الحرب ضد الإرهاب وتأكيد بلاده على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات". وأضاف " أن أمن العراق من أمن إيران، وأن هدف إيران هو القضاء على تنظيم (داعش)".[2] الأمر الذي جعل من هدف القضاء على داعش سبيل لتحقيق التأثير الواقعي في العراق وسوريا.

---

[1] صحيفة الاخبار اللبنانية، http://goo.gl/6H3w00

[2] جريدة الصباح العراقية 19-5-2015 : على الموقع: http://goo.gl/dwb4YN

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية تجاه الدور الإيراني والإرهاب في الشرق الأوسط

بعد أحداث 11 أيلول 2001 كان العديد ممن كانوا داخل المؤسسة الأمنية الأمريكية قلقين من السنوات التي تلت الحادث وأجري خلالها الاستعدادات لمواجهة الأعداء التقليدين. فواشنطن لم تكن مستعدة لمواجهة التحدي الذي شكله الخصوم غير التقليدين مثل تنظيم القاعدة. لذلك –وبعد عقد من الزمان– بنت الولايات المتحدة هيكلاً بيروقراطياً متقنًا لقتال ومواجهة تنظيم القاعدة معتمدة على قوتها العسكرية واستخباراتها ووكالات إنفاذ القانون لتنفيذ مهام محاربة الإرهاب ومكافحة التطرف. أما التهديد الحالي المتمثل بتنظيم "الدولة الإسلامية" داعش فقد حل محل تنظيم القاعدة بتهديده الوضع العام، إذ أن الأيديولوجية والخطاب والأهداف الطويلة الأمد لتنظيم "داعش" تتشابه مع تنظيم القاعدة، كما أن الجماعتين كانتا حليفتين. لذا يرى عدد كبير من المحللين بأن التحدي الحالي ببساطة يتمثل بإعادة تركيز جهود واشنطن لمكافحة الإرهاب نحو هدف جديد يختلف عن التهديد الذي ساد بعد أحداث 11 أيلول 2001.

ولكن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في خطابه القومي المتلفز في أيلول 2014– لتوضيح خطته في تفكيك وتدمير تنظيم داعش الإرهابي– استرعى الانتباه الى أن هناك خط مستقيم بين تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وأدعى بـ"أن تنظيم داعش منظمة إرهابية مترابطة وبسيطة"[1]. إلا أن ذلك كان خطأ كبيراً. فعلى الرغم من أن التنظيم يستخدم الإرهاب كتكتيك فهو حاله حال الشبكات الإرهابية تضم مئات الآلاف من المقاتلين ولا يقتصر عملها على إقليم معين دون آخر ويتباهى التنظيم بوجود آلاف المقاتلين ويستولى على مناطق واسعة في سوريا والعراق ويسيطر على خطوط الاتصالات وعلى عدد من البنى التحتية من مطارات وجسور وهذا هو سبب تقليل استراتيجيات مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف من خطورة تنظيم القاعدة ولا تعمل اليوم بجدية للقضاء على تنظيم "داعش".

يرى الكثير أن واشنطن كانت بطيئة في سياساتها في العراق وسوريا تجاه حقيقة تهديد تنظيم "الدولة الإسلامية داعش" الإرهابي. في سوريا، كانت الأولوية للجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب والقضاء على فروع أو تشكيلات تنظيم القاعدة التي أعطت ميزة لتنظيم "داعش"، وأيضًا قدمت الفرصة لنظام الأسد لإفشال جهود الولايات المتحدة والمعارضة المتحالفة معها في إنهاء هذا النظام. وفي العراق، فإن واشنطن مستمرة في جهود مكافحة الإرهاب ومعتمدة على الحكومة العراقية في بغداد لاستعادة شعبيتها المفقودة،

[1] Audrey Kurth Cronin, ISIS Is Not a Terrorist Group: Why Counterterrorism Won’t Stop the Latest Jihadist Threat, Foreign affairs magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A, March/April 2015 Issue, http://goo.gl/1kkFVf

وبناء قوات عسكرية من المدنيين لقتال التنظيم. وقد وضعت المناهج لمقابلة تهديد مختلف عن تهديد القاعدة.[1]

إن (استراتيجية مكافحة الإرهاب) ليست العنصر الوحيد في الممارسات الأمنية الوطنية التي اكتشفتها واشنطن وعملت على تنشيطها بعد أحداث 11 أيلول 2001. فبعد الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام 2003 بدأت القوات العسكرية الأمريكية تدريجيًا التفكير بـ(مكافحة التمرد). وكان التطبيق الأكثر نجاحًا في عقيدة مكافحة التمرد الأمريكية في العراق عام 2007 وأشرف عليها الجنرال ديفيد بترايوس عام 2006. وأن مواجهة تنظيم "داعش" بطبيعة الحال، تلفت الانتباه إلى نهج ثالث في قتال التنظيم– إلى جانب مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد–وهو أسلوب (الحرب التقليدية الشاملة) والتي شنت بهدف تدميره تمامًا.[2]

الحقيقة الواقعية هي أن الولايات المتحدة لم يكن لديها خيارات عسكرية جيدة في قتالها ضد تنظيم "داعش" الإرهابي. لا مكافحة الإرهاب ولا مكافحة التطرف ولا الحرب التقليدية الشاملة كافية لتحفز الولايات المتحدة على تحقيق انتصار واضح ضد التنظيم.

ويرى كثير من الباحثين الأمريكان أن السياسة التي تهدف الى تحقيق الأهداف عبر وسائل أفضل، والتي لديها القدرة على تأمين مصالح الولايات المتحدة على الأقل في الوقت الحاضر، هي احتواء الهجوم ودمج الحملة العسكرية المحدودة مع الجهد الدبلوماسي والجهد الاقتصادي لإضعاف تنظيم "داعش" الإرهابي وتراصف مصالح عدة بلدان هّددت بالخطر بعد تقدم التنظيم وتوسعه.[3]

<u>المطلب الأول:</u> الموقف الأمريكي من الدور الإيراني في سوريا والعراق.

لقد كانت أحداث 11/أيلول– التي داهمت الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها على يد عناصر شرق أوسطية تنتمي في غالبيتها إلى دول حليفةً تقليدياً لها – نقطة الشروع في الاستراتيجة الأمريكية لمكافحة

---

[1] I bid.

[2] في عام 2006 ومع بلوغ العنف ذروته في العراق، قرر الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إرسال قوات أمريكية إضافية قوامها 20000 جندي إلى العراق. وتعهد الجنرال جون آلن – الذي عمل نائبا لقائد القوات المتعددة الجنسية في الأنبار –بتعزيز العلاقات مع القبائل السنية ورعايتها وتشكيل ما سمي آنذاك بقوات الصحوة السنية التي شملت 40 عشيرة رئيسة وفرعية من العشائر السنية وقررت القتال إلى جانب القوات الأمريكية ضد تنظيم القاعدة في العراق. وخلال عام 2008 انخفض معدل الهجمات الإرهابية إلى أكثر من 80%. انظر في ذلك :

-Audrey Kurth Cronin, ISIS Is Not a Terrorist Group…, Op. Cit.

ولتفاصيل أكثر انظر أيضا :

-James F. Jeffrey, Pushing Back ISIS: Getting the Ground Component Right, The Washington Institute for Near East Policy, U.S.A., April 10, 2015, http://goo.gl/4he45

[3] للمزيد أنظر :

-Audrey Kurth Cronin, ISIS Is Not a Terrorist Group…, Op. Cit.

-Lara Jakes, Kate Brannen , How to Win Friends and Influence Iraqis, Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A, March 16, 2015 :http://goo.gl/v0ocoz

الإرهاب التي جعلت نهاياتها منفتحة مكانياً وزمانياً، بل إن هناك ومن داخل دائرة صنع القرار الأمريكي من يعتبر أن أحداث الحادي عشر من أيلول كانت بمثابة الهدية التي جاءت بها السماء إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتتولى بنفسها قيادة الحملة الواسعة للتغيير في منطقة الشرق الأوسط.[1]

لاشك أن عملية غزو العراق ثم احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 قد امتدت تداعياتها إلى كافة دول المنطقة وتحديدًا إيران التي كانت تخشى من التداعيات الأمنية والسياسية والإستراتيجية التي قد تنجم عنها، خاصة وأن الولايات المتحدة قد جعلت من إيران إحدى دول محور الشر بعد حربها على أفغانستان وإسقاط نظام طالبان، الأمر الذي جعلها تبدو أكثر قلقاً من أي مسعى أمريكي للتغيير سواء في العراق أو في منطقة الشرق الأوسط عمومًا.

وقد شكل تصاعد دور القوى الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي في كل من العراق وسوريا دوامة رسمت وأعادت تحديد كيفية تصرف القوى الإقليمية والعالمية، إذ من المستحيل تجاهل وجود مجاميع التنظيم الإرهابي؛ لأنهم يشكلون كيانًا إقليميًا، ونتيجة لذلك، فقد اضطرت الدول إلى تعديل سياساتها وعلاقاتها مع بعضها البعض.

ومع أن مسرح أحداث التنظيم الإرهابي تجري داخل سوريا والعراق، إلا أن دمشق وبغداد ليستا الوحيدتين اللتين تحتاجان إلى التعامل معه. فهناك قوى أخرى إقليمية مثل: تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية، بحاجة إلى إعادة حساب مواقفهم أيضا. ويمكن للتنظيم الإرهابي إلحاق الأذى وخلق الأزمات، غير أن بقاءه على قيد الحياة يعتمد على بقاء هذه القوى مُشتّتة. إن تنظيم "الدولة الإسلامية" تعتمد على الإرهاب، غير أنه لا يجب التقليل من شأنه، فهو أيضا قوة مُركزة قد تُمكنها من توسيع أراضيها. وطالما هي على قيد الحياة، فهي تنطوي على تحدي جيوسياسي.[2] عليه هناك عدد من العوامل الدافعة باتجاه الموقف الأمريكي المضاد لتصاعد الدور الإيراني في مواجهة الإرهاب في المنطقة.

المطلب الثاني: عوامل وطبيعة الموقف الأمريكي تجاه الدور الإيراني

1 – عوامل الموقف الأميركي تجاه الدور الإيراني

أ–يؤكد معظم الباحثين الأمريكان أن استراتيجية إيران لكسب مجال رئيس للتأثير في العالم العربي والمحيط الإقليمي ليست جديدة. أن صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي أعاد تنشيط النفوذ الإيراني في

[1] Audrey Kurth Cronin, ISIS Is Not a Terrorist Group…, Op. Cit.

[2] د. سرمد عبد الستار أمين، رؤية إستراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، جامعه بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 29، كانون الأول 2005، ص 80.

المنطقة. وأن الدعاية المرعبة والقوية للتنظيم، وحشد "المكون الشيعي" لمقاومة التنظيم سمح للمستشارين الإيرانيين بتحقيق إدارة فاعلة للفصائل الشيعية – وإلى حد ما– في الجيش العراقي. ويعتقد بعض المحللين الأمريكان بأن وجود الفصائل المدعومة من إيران على الأرض جنبًا الى جنب مع الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى عرقلة تحرك التنظيم الإرهابي عبر الغارات الجوية، سيجعل إيران هي الفائز في العراق بعد هزيمة التنظيم.[1]

ب- إن إسرائيل وبلدان الخليج العربي والأردن هم حلفاء تقليديين للولايات المتحدة وهم متفقون بشكل كبير بشأن تخوفهم من إيران، فضلاً عن الانقسامات التاريخية التي ما زالت كبيرة بينهم وبين إيران، وإيران تدعم نظام الأسد في سوريا.[2] وبالتالي فإن المنافسات والتحديات بدأت بالتبلور في منطقة الشرق الأوسط ومن ثم فإن التخلي عن النفوذ في المنطقة- ذات الأهمية الاستراتيجية العالمية- والسماح للآخرين (من غير الولايات المتحدة الأميركية) – ويقصد بهم إيران – في كسب هذا النفوذ والتأثير في المنطقة وعلى الحلفاء التقليديين سيكون له عواقب وخيمة.

ت- إن الرئيس أوباما بعث آمالاً جديدة فيما يخص العلاقات الإقليمية في المنطقة من خلال الخطاب الذي ألقاها في حزيران 2009 في جامعة القاهرة، مؤكدًا أنه سيبذل جهودًا في الحوار ليس مع الأصدقاء فحسب بل مع الأعداء أيضا (أي إيران)[3]. فخلال المدة الرئاسية الأولى اتخذت الإدارة الأمريكية موقفًا متصلباً تجاه إيران بشأن العقوبات النووية تبعتها المدة الرئاسية الثانية التي اتصفت بالحاجة الملحة إلى اتفاق نووي، ونتيجة لذلك فقدت الولايات المتحدة القوة التفاوضية. وهذا التحول – الذي لم يرافقه تنسيق كافٍ مع الحلفاء في المنطقة (من إسرائيل إلى الخليج) والذي ربما يهدئ مخاوفهم نتيجة التوصل إلى اتفاق تقارب بين الولايات المتحدة وإيران – يصبح مشكلة كبيرة لهؤلاء الحلفاء بأن تصبح إيران واحدًا من البلدان التي تحصل على مكاسب في الشرق الأوسط بفعل دعمها الكبير للعراق وسوريا عبر اعتماد الحكومة العراقية على المستشارين والأسلحة الإيرانية للمساعدة في القضاء على تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي وزيادة تأثيرها ونفوذها في سوريا.[4]

---

[1] George Friedman, The Islamic State Reshapes the Middle East, Strat for Global Intelligence, U.S.A, 25 November 2014 https://goo.gl/J4EQMK

[2] George Friedman, The Middle Eastern Balance of Power Matures, Strat for Global Intelligence, U.S.A, March31, 2015. http://goo.gl/aFR860

[3] David Rothkopf, Operation Charlie Foxtrot: The entire Middle East is at war right now, and the Obama administration's strategic incoherence is aiding and abetting the chaos, Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A., March27, 2015. http://cutt.us/xDyKn

[4] أدام إنتوس، وجوليان بارنيز،" الولايات المتحدة تتردد بشأن تغيير النظام"، صحيفة وول ستريت جولانال، 5 مارس 2011، تاريخ الوصول للخبر 10 فبراير 2013، علي الرابط التالي:http://goo.gl/UdHD49

ث- ضرورة عدم الاعتراف بالدور الإيراني لتجنب فقدان حلفائها السنة: بعد صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي ترى واشنطن أن ذلك يهدد نظام الدولة في الشرق الأوسط، فإذا فشلت هذه الدول، فسيتم ملء الفراغ من قبل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من غير الدول. ولا يعد تنظيم داعش الإرهابي السبب الوحيد لهذا الانهيار. فإيران أيضاً – كما تراها الولايات المتحدة – تتحدى جيرانها عن طريق استخدام "حلفائها الشيعة" لخلق نفوذ لها في المنطقة. وقد أدى ذلك إلى رد فعل من قبل السعوديين وغيرهم من السنة الذين يرون أنفسهم محاطين على نحو متزايد بالنفوذ الإيراني.

وعلى عكس إسرائيل التي تشعر بالقلق أولًا حيال البرنامج النووي الإيراني وثانيًا حيال أهدافها التوسعية، تعد الدول العربية البرنامج النووي الإيراني بأنه إشارة إلى طريقة التفكير التوسعية الخطرة التي تنتهجها طهران. ولذلك، يشير القرار السعودي باستخدام القوة – للمرة الأولى في البحرين والآن في اليمن- إلا أن الرياض لن تنتظر أكثر من ذلك للتصدي للتهديد وهي مدعومة من قبل أغلب دول الخليج وواشنطن.[1] وبذلك إذا أعطت واشنطن أي إشارة بأن إيران شريكًا لها في القتال ضد تنظيم "داعش" فإنها ستفقد حلفائها السُنة.

2- طبيعة الموقف الأميركي المضاد لإيران

تدرك واشنطن أن حلفائها في الشرق الأوسط- وعلى الأخص دول الخليج- يخشون تصاعد الدور الإيراني في المنطقة، إذ ترى تلك الدول أن قدرة النظام الإيراني على النفاذ إلى داخل عمق الجبهات الداخلية فيها، وخلق نفوذ قوي لإيران فيها سيؤدي إلى تقويض أنظمتها الحاكمة واستبدالها بأنظمة متحالفة مع إيران وبذلك توسع إيران من مجالها الحيوي عبر دعم الجماعات الشيعية ومن ثم بسط هيمنتها السياسية والاستراتيجية على دول المنطقة. وهذا هو التخوف الحقيقي لتلك الدول وليس التهديد الذي يشكله السلاح النووي الإيراني بعد إنتاجه. إذ أن تلك الدول تعي أن إيران لن تستخدم السلاح النووي في الأمد المنظور ضد الدول القريبة منها لما لذلك من أثر سلبي مباشر عليها، كما تدرك تلك الدول أن إيران تستخدم التهديد النووي في ابتزازها لتحقيق غاياتها في بسط هيمنتها السياسية والاستراتيجية.

وبهذا الإطار وظفت واشنطن هذا التخوف في صناعة رأي عام إقليمي في دول الخليج العربي بأن النفوذ الإيراني يهدد وجودها وبالتالي لابد من الاهتمام بهذا الموضوع. لذلك دعمت واشنطن عملية "عاصفة

---

[1] David Rothkopf, Operation Charlie Foxtrot …, Op.,Cit.

الحزم" ضد اليمن بدعوى أن جماعة "أنصار الله" الحوثيين مدعومة من إيران وتشكل تهديد جدي على السعودية.[1]

كما وظفت واشنطن التوتر الطائفي الذي يخيم على منطقة الشرق الأوسط وأرادت في اتجاه عرقلة الدور الإيراني بالإعلان عن خشيتها من تعاظم الدور الإيراني على الأرض. ففي العراق وبعد الدور الكبير الذي لعبته الفصائل الشيعية في إطار الحشد الشعبي في تحرير مناطق ديالى وأمرلي وصلاح الدين، يلجأ المسئولين الأمريكان إلى الإساءة لفصائل الحشد الشعبي بعدّها "مليشيات" مدعومة من إيران ويحاولون مصادرة جهودها.

فخلال معركة تحرير محافظة صلاح الدين أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عدم قيامها بتقديم الدعم لتلك العمليات وأكد بعض الباحثين الأمريكان أن غياب التحالف الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة عن تلك العمليات يؤكد التأثير القليل للولايات المتحدة. إذ وصف المسئولين الأمريكان أن تلك العمليات بأنها "مفاجأة صغيرة" للبنتاغون والقيادة الأمريكية وتساءلوا مباشرة عن تأثير ودور قادة الحرس الثوري الإيراني في تلك العمليات. وأصبح الدور الكبير للحشد الشعبي وفصائله في تحرير أجزاء كبيرة من محافظة صلاح الدين يُثير قلق بعض المسئولين الأمريكان. إذ قال مسئول الاستخبارات الوطنية (جيمس كالبر) متحدثًا لمجلس العلاقات الخارجية: أن إيران – وبكل وضوح– لديها مصالح كبيرة في نتائج الأمور وما ستؤول إليه الأوضاع في العراق "وتنبأ بأن" إيران ستستمر في ممارسة نفوذها على الفصائل الشيعية في العراق لاستهداف تنظيم " الدولة الإسلامية" الإرهابي والقضاء عليه".[2]

وأكد مسئول أمريكي "أن القوات التي شاركت في عملية تحرير محافظة صلاح الدين هي مزيج من قوات الأمن العراقية وأبناء بعض القبائل السنية، وكانت النسبة الأكبر هي من قوات الفصائل الشيعية المنضوية في إطار الحشد الشعبي" . وهذا ما دعى (جيمس كالبر) إلى التأكيد أن "هذا المزيج يسبب القلق في معركة

[1] دينيس روس، وجيمس جيفري، فهم الفوضى في الشرق الأوسط: حروب وتحالفات متعددة، ترجمة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الولايات المتحدة الأمريكية، 6نيسان 2015. على الموقع: http://cutt.us/sBTVs

[2] للمزيد انظر :

-Anthony H. Cordesman with assistance of Michael Peacock, The Changing Security Balance in the Gulf, Center for Strategic & International Studies, U.S.A., April 2, 2015. http://cutt.us/8Y9Q

-Johin Hannah, When the U.S. will Intervene in the Gulf, and other notes from the Camp David Summit, Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A., June 2, 2015: http://goo.gl/7FE6xe

ينشط فيها التوتر والتخندق الطائفي. فمدينة تكريت وباقي محافظة صلاح الدين فيها أغلبية سنية ساحقة، وأن بعض الشيعة قد انتقلوا لمحافظة صلاح الدين للقتال فيها قادمين من ديالى المحاذية لإيران".[1]

كما يذهب الأمريكيون إلى بعث التخوف من أن التدخل الإيراني في مواجهة الإرهاب سيقود الى استنهاض وتأجيج مخاوف المكون السُني في دول المنطقة لمحاولة للوقوف بالضد منه. وهنا يقول الباحث الأمريكي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن (انتوني كوردسمان): "إن الاعتماد على القيادة الشيعية في عمليات تحرير المدن من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية سيرسخ الاعتماد على إيران، وهذا أمر خطير. إذ أن هذا الحال يعطي الدول السنية العربية المحيطة بالعراق المزيد من المبررات لتكون معادية لإيران، كما أن الصراع في العراق سيخلق انقساما إقليميا مستمراً بين السنة والشيعة".[2]

ومع أن قوات الحشد الشعبي حررت أغلب مناطق محافظة صلاح الدين حتى وصلت إلى مدينة تكريت (مركز المحافظة) وحاصرتها لأكثر من (10) أيام بدون أي مجهود من التحالف الدولي والولايات المتحدة، إلا أن التحالف الدولي والولايات المتحدة تدخلوا بالضربات الجوية في اليومين الأخيرين وعملوا على تسويق فكرة مفادها أنه لولا التحالف والغارات الجوية لما استطاعت القوات العراقية وفصائل الحشد الشعبي من تخليص المدينة من سطوة التنظيم الإرهابي، كما أكد ذلك مسئولين وباحثين أمريكان. إذ بعد معركة تحرير تكريت انبرى معظم الباحثين والمسئولين الأمريكان إلى دور غارات التحالف الدولي في تحقيق هدف اقتحام المدينة وفك أغلال تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي عنها.

إذ أكد (جيمس جيفري)[3] "أن الحل الإيراني فشل في عملية تحرير تكريت وأن من شأن المشاركة الأمريكية الناجحة في العملية تبرهن نقطة مهمة وهي أنه لا يمكن التخلص من تنظيم "الدولة الإسلامية" من دون مساعدة أمريكية بغض النظر عما يفعله الإيرانيون، ومع هذه المشاركة سوف يأتي دعمٌ للأكراد والعرب السُنة العراقيين أكبر بكثير مما تستعد إيران وأصدقاؤها تقديمه".[4]

ومن جانب آخر، يؤكد باحثون أن الطريقة التي خاضت بها إدارة الرئيس أوباما المفاوضات النووية – بما في ذلك تلميحاتها المتكررة بشأن إمكانية قيام شراكة مع طهران بعد إبرام الاتفاقية – هو ما يقلق حلفاء الولايات المتحدة من الرياض إلى تل أبيب إلى أنقرة. وللتخفيف من حدة هذه المخاوف، دعى (جيمس

[1] Lara Jakes, Kate Brannen, Baghdad to Pentagon: Surprise! We've Invaded Tikrit! , Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A., March 2,2015 : http://cutt.us/MUAX

[2] Ibid.

[3] Anthony H. Cordesman, The Real Strategic Goal in Iraq and Syria: How Do You Bring Lasting Stability?, Center for Strategic & International Studies, U.S.A.,Mar 16, 2015: http://goo.gl/mvRMf0

[4] جيمس جيفري: عمل سفيرا للولايات المتحدة في العراق وتركيا وهو باحث متميز في زمالة (فيليب سولندر) معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

جيفري) واشنطن إلى " تغيير مسار الحوار بعيدًا عن التساؤل حول ما إذا كانت القوات الأمريكية ستتجنب شن غارات على مناطق تشارك فيها قوات فصائل الحشد الشعبي الشيعية المدعومة من إيران في القتال. وعلى الإدارة الأمريكية أن تركز بدلًا من ذلك على توضيح أنه مهما فعلت أمريكيا على المستوى التكتيكي للتصدي للتهديد الحالي الأكبر، ستبقى إيران منافساً استراتيجياً ولابد من احتوائه".[1] وفي حديث آخر أكد (جيمس جيفري)" أن حسم المعركة في تكريت نصرًا للولايات المتحدة وهزيمة ليس لتنظيم داعش بل لإيران وأصدقائها أيضاً".[2]

كذلك دعى بعض الباحثين الكبار إلى ضرورة تقديم الدعم لحكومة العبادي في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية واعتبروها نقطة جوهرية وضرورة لازمة لتحجيم النفوذ الإيراني ومن يستفاد منه عبر زيادة المساعدة العسكرية الأمريكية للعراق بوصفه ضرورة ملحة لقتال الجماعات الإرهابية. إذ دعى الكاتب المعروف (كينيث م. بولاك) – الباحث في معهد بروكنغز(Brookings Institution)– صانع القرار الأمريكي لتقديم ما يحتاجه العراق و" أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية دور أكبر كما حصل مع الدور الأمريكي – وخلال مدة وجيزة – في تحرير تكريت وكذلك يدعوا إلى استغلال فرصة ضياع الوحدة بين فئات المكون السني ومحاولة لملمة شتاتهم".[3]

لذا فإن التهديد الناجم عن تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي دفع إيران إلى أن تكون أكثر تشددًا في التعامل مع الأزمة الأمنية في العراق وسوريا – حيث يتواجد التنظيم ويسيطر على بعض أراضيهما– التي تسبب بها التنظيم الإرهابي وغذاها ضعف التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة والإشكاليات التي تعتريه. لذلك عملت إيران على تنظيم القوى وتقديم المساعدة التي لا غنى عنها في الوقت المناسب.

الخاتمة:

منذ عقود وللولايات المتحدة مصالح حيوية استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، وقد حُكِمت المنطقة بتوازن قوى إقليمي كانت ومازالت كفته تميل لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وهذا ما أتاح لها المحافظة على مصالحها الاستراتيجية وصيانتها. غير أنه ومنذ اجتياح الولايات المتحدة للعراق في العام 2003 دخل العراق خصوصًا والمنطقة عمومًا في حالة عدم استقرار، وهو ما ألقى بضلاله على المشهد الجيواستراتيجي. وكان أبرز ما يميزها تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة والتي دعت إيران إلى

[1] جيمس جيفري، الدعم الجوي الأمريكي لتكريت: القرار الصائب، ترجمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 26/اذار/2015: http://goo.gl/sIL3Tr

[2] المصدر نفسه. وكذلك انظر: جيمس جيفري، يجب اتخاذ التدابير البرية المناسبة لدحر تنظيم"الدولة الإسلامية"، ترجمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 10/نيسان/2015. على الموقع: http://goo.gl/4he45t

[3] جيمس جيفري، يجب اتخاذ التدابير البرية المناسبة لدحر تنظيم"الدولة الإسلامية"، المصدر السابق.

ضرورة أن يكون لها دور سياسي وعسكري في المنطقة. ثم تطور هذا الإدراك بعد ظهور تنظيم داعش وحملة مواجهته منذ عام 2014 وعملت على امتداد تأثيرها السياسي والعسكري في المنطقة عمومًا وسوريا والعراق على وجه الخصوص.

كما أنها شهدت ظهور أطراف فاعلة غير حكومية ومن بينها المجاميع المسلحة التي قاتلت القوات الأميركية في العراق وتمارس دورًا محوريًا في مواجهة الإرهاب في العراق وسوريا والتي أطلقت عليها الولايات المتحدة وحلفائها تسمية "المليشيات" عبر تصريحات مسئوليهم وإعلامهم على الرغم من تأكيد صانع القرار العراقي على أن تلك المجاميع أصبحت في إطار الدولة وجرى تنظيمها في إطار هيئة الحشد الشعبي ويجري توجيهه من خلال القيادة العسكرية المشتركة كما هو حال صنوف القوات العسكرية النظامية العراقية.

وتؤكد الولايات المتحدة أن تلك الفصائل تحصل على دعم كبير من إيران في مكافحة الإرهاب في الوقت الذي تشهد الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب تخبط وعدم نجاح في تحقيق أهدافها المعلنة. وترى الولايات المتحدة أن ذلك الدعم لا يجب أن يُنظر إليه في إطار المدى القصير بل يجب ربطه بطموحات غيران الإقليمية واستراتيجيتها في بسط هيمنتها السياسية والاستراتيجية عبر دعم تلك "الأطراف الفاعلة غير الحكومية" في العراق وسوريا والبلدان الأخرى وهذا الإدراك مدعم بإدراك الحلفاء التقليديين لها في المنطقة. وبالتالي فإن وجود وبقاء هذه الفصائل المدعومة من إيران يهدد بتغيير توازن القوى الإقليمي الحالي الضامن للولايات المتحدة مصالحها الحيوية في المنطقة. لذا نجد الولايات المتحدة تحاول عبر تصريحات مسئوليها مصادرة انتصارات تلك الفصائل المنضوية في إطار الحشد الشعبي في العراق وتحاول تحجيم دورها مع أنها تحظى باعتراف رسمي ومقنن من قبل الحكومات أو تستند إلى تأييد شعبي ومباركة الجماهير. وهدفها ضمان عدم حدوث أي تغيير في ميزان القوى الإقليمي بما يضع مصالحها على المحك، فنجدها تارة تلوح بمخاوف المكون السني في بلدان المنطقة تجاه النشاط العسكري لتلك الفصائل، وتارة أخرى تشكك بوطنيتها باعتبار أغلبها مدعومة من إيران.

يرى مسئولون وباحثون أمريكان أن إيران تسيطر اليوم على الأرض والولايات المتحدة تسيطر على الجو، وبالتالي ضرورة التصدي للدور الإيراني عبر إثارة المخاوف الطائفية للمكون السني في مجتمعات دول المنطقة من سيطرة الفصائل والمجاميع المدعومة من إيران. ولاسيما كما حصل في النجاح في تحرير مدينة تكريت إذ حذر الكاتب الأمريكي انتوني كوردسمان من خطورة "الانتصار المفترض" الذي تم بجهود وحدات

الحشد الشعبي وليس الجيش العراقي متناسيًا عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها في بناء جيش عراقي قوي يمكنه المحافظة على أمن البلاد ووحدته في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي.

ومن جانب الدول حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة فإن تخوفها من الدور الإيراني المتصاعد ليس بالأمر الجديد ولكن تعزز هذا التخوف بعد الاتفاق المبدئي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية (اتفاقية الإطار النووي) وترى تلك الدول أن إيران ستنجح في استخدام التهديد النووي لابتزازها من أجل بسط مزيد من السيطرة والنفوذ في المنطقة. وذلك تلاقت تلك المخاوف مع الهدف الأمريكي في ضرورة تحجيم الدور الإيراني.

في الحقيقة تثير الولايات المتحدة تلك الذرائع من أجل صيانة مصالحها الحيوية الاستراتيجية في عموم المنطقة، عبر ضمان الحفاظ على كفة ميزان القوى الإقليمي لصالح الولايات المتحدة وحلفائها، عبر تحجيم مستقبل أي قوة في المنطقة، حتى لو تم ذلك على حساب المصالح الوطنية لبلدان المنطقة وسلامته ووحدة أراضيها. إن إيران وصانعي السياسات فيها يدركون مكامن التحرك والسلوك السياسي الأمريكي في المنطقة وخفاياه. لذا تبذل إيران جهودًا دبلوماسية وإعلامية تحمل رسالة تدلل حرص إيران على أمن دول المنطقة بالتوازي مع جهودها لتعزيز مصالحها الاستراتيجية.

قائمة المصادر:

– أدام إنتوس، وجوليان بارنيز،" الولايات المتحدة تتردد بشأن تغيير النظام"، صحيفة وول ستريت جولانال، 5 مارس 2011، تاريخ الوصول للخبر 10 فبراير 2013، علي الرابط التالي:http://goo.gl/UdHD49

– جيمس جيفري، الدعم الجوي الامريكي لتكريت: القرار الصائب، ترجمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، 26/اذار/2015: http://goo.gl/sIL3Tr

– جيمس جيفري، يجب اتخاذ التدابير البرية المناسبة لدحر تنظيم "الدولة الاسلامية"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، واشنطن، 10/نيسان/2015. على الموقع: http://goo.gl/4he45t

– حسين أحمد دخيل، التحالف الدولي لقتال تنظيم (داعش): الخطأ الاستراتيجي ورؤية صانع القرار العراقي، مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء ، على الموقع الالكتروني: http://goo.gl/wl6cGl

– دينيس روس، وجيمس جيفري، فهم الفوضى في الشرق الاوسط: حروب وتحالفات متعددة، ترجمة معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، الولايات المتحدة الامريكية، 6 نيسان 2015. على الموقع: -http://cutt.us/sBTVs

- سرمد عبد الستار أمين، رؤية إستراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 29، كانون الأول 2005.

– محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية–السورية والحراك السوري الشعبي: مركز الجزيرة للدراسات، 24 أغسطس/آب، 2011: http://goo.gl/YqCQzC

– مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تقرير معلومات: التحالف الدولي.. من هم وما دوافعهم؟ تقرير معلومات على الموقع الالكتروني: http://cutt.us/XoVL8

الصحف:

- جريدة الصباح العراقية 19-5-2015 : على الموقع: http://goo.gl/dwb4YN

– صحيفة الاخبار اللبنانية، http://goo.gl/6H3w00

المصادر باللغة الانكليزية:

-Anthony H. Cordesman, The Real Strategic Goal in Iraq and Syria: How Do You Bring Lasting Stability?, Center for Strategic & International Studies, U.S.A.,Mar 16, 2015: http://goo.gl/mvRMf0

-David Rothkopf, Operation Charlie Foxtrot: The entire Middle East is at war right now, and the Obama administration's strategic incoherence is aiding and abetting the chaos, Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A., March27, 2015. http://cutt.us/xDyKn

-George Friedman, The Islamic State Reshapes the Middle East, Stratfor Global Intelligence, U.S.A, 25 November 2014https://goo.gl/J4EQMK

- George Friedman, The Middle Eastern Balance of Power Matures, Stratfor Global Intelligence, U.S.A, March31, 2015. http://goo.gl/aFR860

- Lara Jakes, Kate Brannen, Baghdad to Pentagon: Surprise! We've Invaded Tikrit!, Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A., March 2,2015 : http://cutt.us/MUAX

- Lara Jakes, Kate Brannen , How to Win Friends and Influence Iraqis, Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A, March 16, 2015 :http://goo.gl/v0ocoz

– Anthony H. Cordesman with assistance of Michael Peacock, The Changing Security Balance in the Gulf, Center for Strategic & International Studies, U.S.A., April 2, 2015. http://cutt.us/8Y9Q

– Audrey Kurth Cronin, ISIS Is Not a Terrorist Group: Why Counterterrorism Won't Stop the Latest Jihadist Threat, Foreign affairs magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A, March/April 2015 Issue, http://goo.gl/1kkFVf

– James F. Jeffrey, Pushing Back ISIS: Getting the Ground Component Right, The Washington Institute for Near East Policy, U.S.A., April 10, 2015, http://goo.gl/4he45

- Johin Hannah, When the U.S. will Intervene in the Gulf, and other notes from the Camp David Summit, Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A., June 2, 2015: http://goo.gl/7FE6xe

Kenneth M. Pollack, Iraq's Mr. Abadi comes to Washington, Brookings Institution, U.S.A., April 13, 2015http://goo.gl/DC276P

السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني "2000-2019"

US policy Towards the Iranian nuclear issue "2000-2019"

هالة محمود طه دودين

Hala Mahmoud TahaDoudeen

ماجستير دراسات دولية- جامعة بيرزيت- رام الله فلسطين

Master of International Studies, Birzeit University, Ramallah, Palestine

ملخص

شهدت السياسة الأمريكية تصعيداً وتغيراً في المواقف تجاه الملف النووي الإيراني منذ الثورة الإيرانية، واستغلت الإدارات الأمريكية الاختلاف ما بين التوجهات من أجل فرض العقوبات الدولية على إيران، سواء كانت بموافقة الدول الأوروبية عن طريق صدور قرارات من مجلس الأمن، أو قرارات فردية من الإدارة الأمريكية، إلى حين وصول الإدارة ما قبل الأخيرة تحت رئاسة باراك أوباما والتي اتسمت بالدبلوماسية والتفاوض والتي كانت نتيجتها توقيع اتفاق 5+1 عام 2015، ومع مجيئ الإدارة الأمريكية الأخيرة بإدارة دونالد ترامب تغيرت السياسة عن طريق إلغاء الاتفاق النووي الإيراني، بحجة أن الاتفاق يعتبر مخسراً ويضر بالمصالح الأمريكية، بالمقابل كان الرد الأوروبي عكس ذلك.

لذلك، تحاول الدراسة الإجابة على لأي مدى اختلفت سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه الملف النووي الإيراني منذ 2001-2019، وتفترض الدراسة بأن السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني قائم على أساس تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، ومنعها من امتلاك السلاح النووي حتى لا تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، إيران، الملف النووي الإيراني، ترامب، العقوبات.

Abstract

US policy has seen an escalation and change in attitudes toward the Iranian nuclear file since the Iranian revolution. US administrations have used different approaches to impose international sanctions on Iran, whether with the approval of European countries through resolutions of the Security Council or individual decisions by the US administration, Until the arrival of the Department of penultimate under the presidency of Barack Obama, which was characterized by diplomacy and negotiation, which resulted in the signing of the agreement 5 + 1 in 2015, and with the arrival of the last US administration, Donald Trump changed policy by canceling the Iranian nuclear agreement, That the agreement is considered to be a loss and detrimental to American interests, in return the European response was the opposite.

Therefore, the study tries to answer to what extent the policy of the successive US administrations towards the Iranian nuclear file has changed since 2001-2019. The study assumes that the American policy towards the Iranian nuclear file is based on limiting the

Iranian role in the region and preventing it from possessing nuclear weapons. In the region.
Keywords: United States, Iran, Iran's nuclear file, Trump, Sanctions.

1. المقدمة

اتجهت الأنظار إلى إيران باعتبارها واحدة من الدول الأكثر تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط،[1]ولا شك أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أثرت على العلاقات الإيرانية الأمريكية. ومما لا شك فيه أن الكشف عن طموحات ونوايا الجمهورية الإسلامية بشأن برنامجها النووي "المتعلق بتخصيب الوقود" وخروجه إلى العلن في العام 2002 زاد من الضغوطات الغربية "الأمريكية على وجه الخصوص"بالرغم من وجود تعاون محدود وحذر بين الطرفين حول أفغانستان. تحولت السياسة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، باتجاه الضغط على النظام في إيران من أجل وقف العمل بمشروع البرنامج النووي الإيراني والتراجع عنه. وبالتالي ذهب بعض الباحثين إلى القول أن الولايات المتحدة كانت مهتمة أكثر "بتغيير النظام في إيران على أن تقوم بإبرام اتفاق معها حول برنامجها النووي."[2]

أبدت إيران خلال سنوات 2003-2005، تعاوناً كبيراً مع شروط الترويكا نتيجة الضغوطات سالفة الذكر، حيث قامت بالالتزام وتنفيذ بنود الاتفاقيات مع الأخيرة، مما شجع الولايات المتحدة على الانضمام إلى المفاوضات التي عقدت بين الطرفين في عام 2005. عاد الضغط الأوروبي على إيران مع قيامها بفرض عقوبات اقتصادية على إيران لخرقها الاتفاقيات الموقعة بشأن برنامجها النووي، وكادت اللقاءات تتوقف كلياً مع إيران حيث أنه لم يعقد سوى لقاء واحد في العام 2008 في جنيف بين الولايات المتحدة وإيران.[3]

شهدت السياسة الأمريكية تحولاً في العلاقات الأمريكية الإيرانية في العام 2008 بوصول الرئيس أوباما للحكم، فقد أبدى تعاوناً بغية وضع حد للبرنامج النووي عبر المفاوضات. وبمقابل التحول في السياسة الأمريكية لم تقم إيران بتعليق أنشطة التخصيب التي كانت تقوم بها قبل بدء المحادثات حول برنامجها النووي. نظر البعض إلى أن مبادرات الرئيس أوباما ساهمت بإضعاف الموقف الأمريكي الذي يُعتبر أصلاً بأنه ضعيف في اجتماعات مجموعة "5+1" مع إيران عام 2008. اعتُبر التحول في السياسة الأمريكية الجديدة تجاه الملف النووي الإيراني مؤشراً على استعداد الولايات المتحدة بقبول بعض أنشطة التخصيب

---

[1] شاكر كسرائي، تاريخ ايران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع دول الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2016، 5، ط1.

[2] جيمس سيبينيوس، و مايكل سينج ، هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع ايران؟ إطار تحليلي للمفاوضات الإيرانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2013، 41.

[3] المرجع السابق، 42.

الإيرانية، دلل على ذلك القبول الأمريكي في العام 2009 بمبدأ اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب مقابل اليورانيوم العالي التخصيب.[1]

عزز طلب مجموعة "1+5" في محادثات العام 2012، من تجميد تخصيب إيران العالي المستوى لليورانيوم، بعد أن صَرّح الرئيس أوباما بأن امتلاك إيران سلاحاً نووياً يعتبر خطأً أحمراً بالنسبة لبلاده،[2] وفي 2015 عقدت إيران ومجموعة القوى العظمى "1+5" اتفاقاً تاريخياً في فينا حول البرنامج النووي الإيراني، بعد مفاوضات مكثفة دامت 22 شهراً لجعل الملف النووي الإيراني يحمل الطابع السلمي البحت، وفي المقابل يتم رفع العقوبات عن إيران.[3]

شهدت إيران مجموعة من العقوبات الاقتصادية منذ ثلاثة عقود، وتهدف هذه العقوبات إلى الضغط على إيران وتعليق برنامجها النووي. نجحت هذه العقوبات في البداية من خلال الضغط على إيران وإخضاعها لقبول التفاوض بشأن برنامجها النووي من خلال توقيع اتفاق في يوليو 2015، تم من خلاله الاتفاق على تقييد النشاط النووي مقابل رفع العقوبات.[4] ولكن سرعان ما عادت وتأزمت العلاقات مع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للحكم ليعلن بأن هذا "الاتفاق أسوأ ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية على مر التاريخ."[5]

1.1 اشكالية الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في سياسة الولايات المتحدة في الحد من الانتشار النووي الإيراني والعمل على تقييده، والذي يُشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، والمحافظة على إبقاء الوضع على ما هو عليه في منطقة الخليج والشرق الأوسط على وجه الخصوص، فهي تسعى للمحافظة على التفوق العسكري والتفوق النووي في منطقة الشرق الأوسط والعالم بأكمله. **وتتمحور الدراسة حول السؤال الآتي: لأي مدى اختلفت سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه الملف النووي الإيراني منذ 2001-2019؟** ويتفرع عن السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى:

---

[1] جيمس سيبينيوس، و مايكل سينج ، هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع ايران؟ إطار تحليلي للمفاوضات الإيرانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013، 42.

[2] لمرجع السابق، *43*.

[3] شاكر كسرائي، تاريخ ايران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع دول الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2016، 539.

[4] شعبان عبده ابو العز المحلاوي، "العقوبات الاقتصادية على ايران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الايرانية،" *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، العدد 63 (2017)، 752.

[5] "ماذا سيحدث بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي؟" موقع الجزيرة الإخباري، 2018/5/8.
شوهد في: 2018/11/25، الرابط: http://cutt.us/yb6Vq

- كيف كانت السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني؟
- لأي مدى توافقت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه الملف النووي الايراني؟
- ما موقف دول 5+1 من الانسحاب الأمريكي الأخير من الاتفاق النووي الإيراني؟

1.2 الفرضية

تفترض الدراسة بأن السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني قائمة على أساس تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، ومنعها من امتلاك السلاح النووي حتى لا تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

1.3 أهمية الدراسة.

وتتبع **أهمية الورقة البحثية** من خلال تتبع ودراسة المواقف الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني عن طريق تعقب فترات الحكم لكل من الرؤساء جورج بوش وباراك أوباما ودونالد ترامب، وفهم وتحليل سياسة كل رئيس تجاه الملف النووي الإيراني.

1.4 منهجية الدراسة.

وتتبع **الورقة البحثية المنهج التاريخي**، من خلال تتبع نشوء الملف النووي الإيراني، **والمنهج التحليلي**، من خلال تحليل مواقف كل إدارة من الإدارات الأمريكية المتعاقبة "بوش، أوباما، ترامب،" تجاه الملف النووي الإيراني.

1.5 الإطار النظري.

إن انعدام ثقة المجتمع الدولي بنوايا إيران من امتلاك الطاقة النووية أدى إلى مطالبة بعض من دول العالم بفرض عقوبات على إيران، والتفاوض معها لردعها عن امتلاك الطاقة النووية، في حين رأت بعض الدول مثل روسيا أن من حق إيران امتلاك الطاقة النووية، لوجود مصالح مشتركة لها مع إيران. فالمصالح هي التي تحدد المواقف بين الدول وهذا يتم وفق الواقعية الجديدة، حيث أن الدول هي الفواعل الأساسية في السياسة الدولية وصانع القرار يتصرف بما يتناسب مع مصالح الدولة. وتهدف كل دولة للحفاظ على وجودها وتحقيق الأمن والدفاع عن مصالحها، ولأن النظام الدولي في حالة من الفوضى هذا يعني أن الدول لا تثق بنوايا بعضها وتتوقع الأسوأ دائماً، وكل دولة عليها أن تحمي نفسها بنفسها وتعمل على زيادة إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية والبحث عن حلفاء لها من أجل إيجاد توازن القوى.

2. البرنامج النووي الإيراني.

تسعى إيران لأن تكون ريادية في العالم الإسلامي والشرق الأوسط، وتحاول صياغة النظام ليصبح أكثر انسجاماً مع مصالحها وتقلل من دور الولايات المتحدة والغرب.[1] في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات أثيرت شكوك حول الأنشطة النووية الإيرانية، وتم الكشف علناً عن البرنامج النووي الإيراني عام 2002 عن طريق تحقيق مكثف قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأظهرت الأقمار الصناعية صوراً لمنشآت نووية قيد الإنشاء لم تعلن عنها إيران من قبل، وكان يتم تخصيب اليورانيوم في هذه المنشآت السرية. أدى خرق إيران لاتفاق تعليق النشاطات النووية عام 2003 إلى إثارة مخاوف الدول، ومما زاد من هذه المخاوف فوز أحمدي نجاد في انتخابات 2005 وانتخابات 2009 الذي يعني الاستمرارية في النشاطات النووية.[2]

ترى إيران أنها دولة ذات جذور فارسية ما يعني أنها كانت قوة عظمى، وهذا يعزز طموحاتها في أن تبقى قوة عظمى في المنطقة وفي العالم، فهي ترى أن من حقها أن تكون دولة متطورة ومتقدمة صناعياً وليست فقط منتجة للنفط. وهذا يظهر من خلال محاولاتها السرية بتخصيب اليورانيوم وامتلاك السلاح النووي والتي أصبحت فيما بعد علنية بعد العام 2002.[3]

مر البرنامج النووي الإيراني بأربعة مراحل تمثلت المرحلة الأولى، بمرحلة النشأة والبنية الأساسية في الفترة ما بين 1968-1978، والمرحلة الثانية مرحلة الحظر والإحياء "أي حظر شامل على إيران في مجال التسلح ورفض التعاون النووي معها" في الفترة ما بين 1979-1985، والمرحلة الثالثة مرحلة تفعيل جزئي للبرنامج النووي الإيراني في الفترة ما بين 1985-1991، والمرحلة الرابعة اهتمام إيراني مكثف بالطاقة النووية في تسعينيات القرن العشرين.[4]

يعتبر الإعلان عن مشروع البرنامج النووي الإيراني إشكالية بحد ذاتها، حيث أثارت تخوفات لدى دول الجوار التي لها علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصةً والغرب عامةً. جاء الإعلان عن مشروع البرنامج النووي الإيراني في ظل سياسة أمريكا المعلنة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، المتمثلة بالحرب على الإرهاب. حيث شنت الحرب على أفغانستان والعراق التي وصفتهم بدول محور الشر، وكانت مستعدة لتضييق الخناق على إيران ومشروعها النووي.

---

[1] شاهرامتشوبين،طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، 179.
[2] البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007، 9.
[3] البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007، 19-20.
[4] أشرف عبد العزيز عبد القادر. الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية، 2001-2009، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، 132-133.

3. سياسة الولايات المتحدة للحد من الانتشار النووي

احتلت قضية الانتشار النووي أهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على أمنها القومي. وتضاعفت خطورة الانتشار النووي لدى الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فلجأت لسياسات تمنع أو تحد من هذا الانتشار الذي يشكل خطراً على أمنها وعلى العالم بأكمله.[1]

اتجهت اهتمامات الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إلى التركيز على هوية الدول الساعية لامتلاك السلاح النووي وطبيعة نظام الحكم القائم، أكثر من اهتمامهابمنع انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية في مناطق معينة. وترى الولايات المتحدة أن الدول التي تسعى لامتلاك السلاح النووي تمارس العنف ضد شعوبها، وتستغل الموارد لمصالح الحكام الشخصية دون مراعاة للقانون الدولي، وهي بذلك تنتهك المعاهدات الدولية بحيازتها للأسلحة النووية كونها تهدد أمن الدول. ركزت الولايات المتحدة على منع من تسميهم "الدول المارقة" من امتلاك أسلحة دمار شامل، حتى لا يتمكنوا من تهديد أمن الولايات المتحدة وحلفاءها، واتبعت عدة استراتيجيات حيال ذلك منها، استراتيجية الأمن القومي الأمريكية عام 2002، والاستراتيجية الوطنية الأمريكية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل لنفس العام، واستراتيجية الأمن القومي عام 2006، وركزت كل هذه الاستراتيجيات على الأسلحة النووية.[2]

اتبعت الولايات المتحدة عدة أساليب لمنع الدول المارقة والجماعات الإرهابية من امتلاك الأسلحة النووية. فاعتمدت آلية مكافحة استخدام أسلحة الدمار الشامل التي تهدف إلى منع الدول المارقة من استخدام الأسلحة في حال كانت تملك أسلحة أو تسعى لامتلاكها. وأشارت إلى سياسة الردع بمعنى أن الولايات المتحدة لها الحق في الرد بما أتيحت من قوة مسلحة، لتواجه التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل عليها أو على حلفاءها.[3]

وبالإشارة إلى سياسة الردع رأت أنها بحاجة لآليات جديدة لتحقيق الردع، تشتمل على سياسة قوية ومعلنة وقوة عسكرية ومجموعة من أدوات إقناع الخصوم بعدم استخدام أسلحة الدمار الشامل، إذ أنه لا يمكن الاعتماد على سياسة الردع فقط. وبناءً على هذه الاستراتيجية رأى الرئيس بوش أن الردع لا يكفي أحياناً،

---

[1] المرجع السابق، 39.

[2] أشرف عبد العزيز عبد القادر. الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية، 2001-2009، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، 51-53.

[3] المرجع السابق، 54-55.

وأنه يجب أن يكون هناك تدابير استباقية للكشف عن أسلحة الدمار الشامل ومنع أي هجوم محتمل في حال امتلاك الدول لها، ومثال ذلك الحرب على العراق.[1]

لجأت الولايات المتحدة لاتباع استراتيجية تُعزز منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي عدم امتلاك الدول المارقة والإرهابية أسلحة الدمار الشامل. وتشمل هذه الأداة تدابير تقليدية مثل الدبلوماسية والاتفاقيات وضبط التسلح، وبهذا تعرقل مساعي هذه الدول من امتلاك السلاح النووي. وتعزز فاعلية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى تفعيل دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي تجبر الدول الموقعة على معاهدة منع الانتشار النووي، على التصديق على البروتوكول الإضافي الذي يتبع للوكالة. وتشمل هذه الأداة كذلك أنظمة متعددة لضبط التسلح ومنع الانتشار، التي تعتبر مهمة في استراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الانتشار، والعمل على سن تشريعات جديدة تحسن من أداء نظام الرقابة على صادرات الولايات المتحدة بما لا يضر مصالحها التجارية.[2]

اتبعت الولايات المتحدة أسلوب العقوبات للحد من الانتشار النووي بالرغم من عدم فاعليته في بعض الأحيان، وقامت بتعزيز القدرات الاستخباراتية والتعاون الدولي للحصول على المعلومات حول خطط ونوايا الدول التي تسعى للانتشار النووي. وكانت الولايات المتحدة تشرك حلفاءها والدول الصديقة لها بالاستراتيجيات التي تتبعها، باعتبار أن التهديد ليس فقط للولايات المتحدة بل لحلفائها أيضاً وكافة المجتمع الدولي. وعملت الولايات المتحدة على إيجاد إدارة فاعلة لتخفيف الآثار الناتجة عن استعمال أسلحة الدمار الشامل في حال حدوثها، وبهذه الطريقة تحاول اقناع الدول التي تستخدم تلك الأسلحة بأنها لن تحقق أهدافها.[3]

تعتبر معاهدة حظر الانتشار النووي من المعاهدات التي حاولت الحد من الانتشار. وتهدف للتخلص من الأسلحة النووية والتزام الدول الخمس التي تملك الأسلحة بالعمل على نزع السلاح النووي، كذلك تدعو الدول التي لا تملك السلاح النووي إلى عدم التفكير بامتلاكه. وتشترط المعاهدة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتبادل الخبرات فيما بين الدول، وتدعو لمشاركة الأطراف في اتفاقيات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومراقبة الصادرات المرتبطة بالمواد النووية. وهناك أربعة دول فقط ليست طرفاً في هذه المعاهدة هي "الهند، اسرائيل، كوريا الشمالية، باكستان"، وتقوم بتكثيف جهودها في حال شعرت بأن هناك

[1]أشرف عبد العزيز عبد القادر. الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية، 2001–2009، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، 54–55.
[2]أشرف عبد العزيز عبد القادر. الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية، 2001-2009، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012،، 56.
[3]المرجع السابق، 56–59.

خطراً يهددها مثل كوريا الشمالية وإيران، وتعمل على تطوير أسلحة نووية لحماية نفسها كما في حالة العراق، إذ قام الرئيس صدام حسين ببذل جهود كبيرة لتطوير أسلحة نووية لبسط سيطرته على المنطقة وتوسيع نفوذه.[1]

ترى بعض الدول أنها بحاجة لامتلاك أسلحة نووية، وبعضها حصل على تعهدات حماية من خلال مشاركتها بتحالفات. واستجاب بعضها للضغوط السياسية والدبلوماسية لمنع الأسلحة النووية، في حين أن هناك دولاً لا تملك القدرة التقنية لتطويرها. وهناك تعارض شديد من قبل العديد من الدول بامتلاك الأسلحة النووية بالرغم من امتلاكها القدرة على تصنيعها، وترغب في الانضمام إلى معاهدة قادرة على منع امتلاك السلاح النووي. وكان هناك فشل في معاهدة حظر الانتشار النووي بنزع السلاح من الدول الحائزة على أسلحة نووية، وخروقات للمعاهدة والتعهدات التي أملتها اتفاقية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من قبل عدد من الدول مثل: العراق، ليبيا، كوريا الشمالية، وإيران. ولتلافي فشل المعاهدة كان هناك عدة توصيات لمنع الانتشار النووي، إذ يتعين على الأطراف في المعاهدة التقيد بالالتزامات الأساسية والمتوازنة بخصوص عدم الانتشار ونزع السلاح ضمن ما تم الاتفاق عليه في إطار المعاهدة، وتنفيذ البند المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح، وتعزيز مراجعة معاهدة حظر الانتشار وما يتعلق بالشرق الأوسط باعتباره منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وعلى جميع الدول التي لا تملك الأسلحة النووية ومشاركة في حظر الانتشار أن تقبل الضمانات التي شملها البرتوكول الإضافي الأول للوكالة الدولية للطاقة الذرية.[2]

3.1 إدارة بوش للملف النووي الإيراني

اختلفت سياسة الرئيس بوش تجاه الملف النووي الإيراني عن سياسته تجاه العراق وكوريا الشمالية، حيث اتجه إلى تجديد الحظر الذي فُرض على إيران عام 1995، عقب إعلان إيران عن اكتمال تجهيزات مفاعل بوشهر عام 2003، وإعلانها عن وجود منشأتي ناتنز وآراك وإعلان الرئيس خاتمي استثمار مناجم يورانيوم تساعد إيران الاعتماد على نفسها من أجل إنشاء دورة كاملة للوقود النووي. ومنذ إعلان الرئيس بوش بأن إيران دولة من دول محور الشر، تغيرت السياسات الأمريكية تجاه إيران ما بين الضربات العسكرية ومحاولة الحوار السياسي معها، وزعزعة النظام الحاكم بالسر بدعم جماعات المعارضة وتحريض المجتمع الدولي ضد إيران. وبالرغم من تعليق العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة، إلا أنه لم يتم قطع

[1] أسلحة الرعب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، 72.
[2] أسلحة الرعب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، 72-96.

الاتصال تماماً، فحدثت عدة اتصالات بين الطرفين من خلال المؤتمرات الدولية لبحث مستقبل أفغانستان، وملاحقة أعضاء القاعدة ومهربي النفط العراقي. لكن سرعان ما أصبح هذا التنسيق يضعف بعد الكشف عن تورط إيران في قضية تهريب أسلحة للفلسطينيين.[1]

كان هناك عدة عقبات تقف أمام عودة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة تمثلت في، رعاية إيران للإرهاب وسعيها للانتشار النووي ومعارضة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتهديد دول الجوار الخليجي وانتهاك حقوق الإنسان. لم يحقق أسلوب العقوبات والاحتواء والضغوط الدبلوماسية التي اتبعها الرئيس بوش النجاح. وأرجع بعض الباحثين الأمريكيين ذلك إلى إحساس الإيرانيين بقوميتهم، وطبيعة السياسة الإيرانية الداخلية التي تتمثل بالانتماء لنفس الثورة ونفس المبادئ بين الإصلاحيين والمحافظين، وحاول الرئيس بوش دعم الشعب الإيراني للحصول على الديمقراطية تمهيداً لسقوط نظام الحكم.[2]

لجأ الرئيس بوش لاتباع سياسة "الحرب الوقائية" و"تحالفات الراغبين" و"التفوق الأمريكي" ورفض الاتفاقيات والمعاهدات لأنها تقلل من قوة الولايات المتحدة. وأبرز ما يمثل سياسة بوش هو العمل الأحادي ضد أي تهديد، وأوضح في أحد تصريحاته أنه لن يتردد في العمل الانفرادي أو مع حلف تقوده بلاده حيث قال في تصريح له "لن أنتظر في خدمة الأحداث بينما تتجمع الأخطار، لن أقف مكتوف الأيدي بينما يقترب الخطر أكثر وأكثر". ورأى المحافظين الجدد أن استراتيجية بوش الأحادية هي الطريق الصحيح على عكس تعددية الرئيس السابق روزفلت.[3]

تغيرت العلاقات الأمريكية تجاه إيران في عهد الرئيس بوش واتجهت للتهديد بشن حرب على إيران لعدم تعليقها تخصيب اليورانيوم وحيازتها للأسلحة الذرية. لكن إيران ادعت عدم رغبة الولايات المتحدة بإجراء محادثات معها بسبب انحيازها لإسرائيل.[4]

3.2 إدارة أوباما للملف النووي الإيراني

تختلف إدارة أوباما للملف النووي عن إدارة بوش المتشددة تجاه أنظمة الحكم في الدول المعادية لأمريكا، التي أضعفت مصداقية نظام خاتمي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وفشلت في إيجاد ثقة

---

[1] رشا حمدي. موقف إدارة بوش تجاه البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، 2003، عدد152، 308–310.

[2] المرجع السابق، 308-310.

[3] أشرف عبد العزيز عبد القادر. الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية، 2001–2009، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، 49-50.

[4] شاكر كسرائي، تاريخ إيران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع دول الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2016،485.

بين الولايات المتحدة وإيران. تقوم إدارة أوباما على التفاوض المباشر، من خلال اتباع عدة سياسات كان منها: سياسة الترغيب والترهيب، وسياسة الصفقة الكبرى، ودراسة كل قضية بصورة منفصلة.[1]

وسعت الولايات المتحدة إلى فرض المزيد من العقوبات على إيران، حيث أشار الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما إلى ضرورة استخدام القوة الأمريكية في كافة الشرق الأوسط. وأكد أن سياسة التهديد والوسطاء لم تنجح فيما يخص الملف النووي الإيراني، ولا يستبعد استخدام القوة بقوله "ينبغي أن لا نتردد في مخاطبة إيران مباشرة، إذ ينبغي أن تهدف دبلوماسيتنا إلى زيادة الثمن على إيران مقابل استمرارها في برنامجها النووي من خلال تطبيق عقوبات أكثر صرامة، وممارسة مزيد من الضغط من جانب شركائها الرئيسيين في التجارة... وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نبين لإيران، وللشعب الإيراني بخاصة، ما يمكن أن يغيره التغيير الجذري لهم في المشاركة الاقتصادية، والضمانات الأمنية والعلاقات الدبلوماسية". لم تكن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على إيران مفروضة نحو الاقتصاد، إنما استهدفت الصناعات النووية وصناعات القذائف، وإلا كان هناك احتمالية لإجراءات تتخذها إيران مقابل ذلك.[2]

رأى البعض أن سياسة أوباما الصارمة لم تحل المشكلات الرئيسية في العلاقات الأمريكية الإيرانية، وأن التهديدات لم تجعل إيران تخضع، فتبنت الولايات المتحدة رؤية جديدة تمثلت في سياسة المفاوضات المباشرة وغير المشروطة وتشمل مستويات دبلوماسية رفيعة ومراسلات غير رسمية تسمى "الصفقة الكبرى"... فحدوث صراع مع إيران سيؤدي إلى أضرار مدنية واقتصادية وتؤثر على نفوذ الولايات المتحدة، وستكون سياسة الصفقة الكبرى لمصلحة الجميع. طالبت إيران بالاعتراف بدورها في المنطقة ليتم العمل بسياسة الصفقة الكبرى، لأنها رأت أن سياسة توازن القوى أخفقت في حل قضايا المنطقة وهذا يعني أن على إدارة أوباما اتباع سياسة تكون فيها المصالح متوازنة، وتبني منهج آخر من السياسات. فركز في المراحل الأولى على بعض القضايا التي كان من المحتمل الاتفاق عليها، ومن ثم الانتقال للقضايا الإيرانية المتعلقة بالبرنامج النووي.[3]

أجرى الرئيس أوباما محادثات مع إيران عام 2013 تدعو للتعاون فيما بينهم لحل المشاكل العالمية، إلا أنه لم يتغير شيء في الموقف الأمريكي تجاه إيران وبقيت تهديدات الولايات المتحدة لها قائمة. وفي العام نفسه ألقى الرئيس (حسن روحاني) كلمة في الولايات المتحدة بخصوص فتح حوار مع دول العالم، وبحث

---

[1] محمود مونشيبوري. العلاقات الأمريكية– الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010، 22-23.

[2] المرجع السابق، 24.

[3] محمود مونشيبوري. العلاقات الأمريكية– الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010،26-32.

العلاقات الإيرانية الأمريكية والعلاقات الإيرانية ومجموعة "5+1" حول الملف النووي الإيراني، وتم التوقيع على اتفاق مؤقت واتفاق آخر عام 2015، وجرى حوار في جنيف بين وزيري إيران والولايات المتحدة حول العلاقات بين البلدين.[1]

3.3 إدارة ترامب للملف النووي الإيراني

أبدى ترامب عدم رضاه عن الاتفاق النووي ونوه في عدة خطابات له بإمكانية تصفير العلاقات مع إيران. ويرى ترامب أن إيران تُشَكِل خطراً على استقرار الدول في الشرق الأوسط كاليمن والسعودية ولبنان وسوريا وليبيا، لذلك فهو يريد جرها إلى حالة من عدم الاستقرار وإحكام السيطرة عليها. وقد أشار ترامب إلى أن الاتفاق النووي يُشكل خطراً على أمن الولايات المتحدة وأمن إسرائيل، كما يَزعم بدعم إيران للإرهاب.[2]

تمت الإشارة للحديث عن السياسة التي اتبعها الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما، والتي كانت ترتكز على الدبلوماسية ومواقف اتسمت بالشدة والرخاء، وبناء التحالفات مع الدول والمنظمات الدولية، ولجأ في بعض الأحيان لفرض عقوبات اقتصادية على الدول التي يراها منحرفة عن السياسة الدولية.[3] في حين أن سياسة الرئيس ترامب تختلف عن سلفه أوباما، فهي تسعى للحد من نفوذ إيران المقلق والمُزَعزع للاستقرار في المنطقة، عن طريق تعزيز العلاقات مع حلفاء أمريكا والشركات الإقليمية، كما تقوم سياسته على حرمان إيران من الحصول على السلاح النووي، ومواجهة التهديدات التي تُشكلها الصواريخ الباليستية والحركات الإرهابية التي يُمولها الحرس الثوري الإيراني. ويسعى ترامب من خلال سياساته إلى احتواء الأنشطة الإيرانية في المنطقة والحد من النشاط النووي الإيراني.[4]

يُعتبر الأمن الإقليمي أحد أهم الأسباب التي دفعت ترامب للانسحاب من الاتفاق النووي، واتباع سياسة شديدة اللهجة تجاه إيران. ومما أثار غضب الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكبر هو أن الاتفاق النووي يساعد إيران على التخلص من العقوبات التي فُرِضت عليها، وفتح الأبواب أمامها للاستثمار الأجنبي وعقد تحالفات مع غيرها من الدول المنافسة لأمريكا.[5]

---

[1] شاكر كسرائي، تاريخ ايران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع دول الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2016، 485-486.

[2] شاهر الشاهر وآخرون، الشرق الأوسط في ظل أجندات، 292_294.

[3] أسامة أبو رشيد، "سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حزيران 2014)،5.

[4] علي عدنان محمد حسن، "استمرار امريكا في الاتفاق النووي الايراني على المحك،" مجلة اتجاهات سياسية، العدد 1 (كانون الاول 2017)، 130.

[5] محمود حمدي أبو القاسم، "السياسة الامريكية تجاه إيران بعد ترامب ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة،" (طهران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018).

شملت العقوبات التي فُرضت على إيران والتي أصبحت سارية منذ 7 آب 2018، على تبادلات مالية تخص العملة الإيرانية وحصول إيران على عملية بنكية أمريكية وقطاع انتاج السيارات واتجار إيران بالذهب والمعادن الثمينة ونشاطات متعلقة بقدرة إيران على طرح سندات للدين السيادي. وكانت باقي العقوبات التي وُقِعَت في 5 نوفمبر من نفس العام قد شملت على تبادلات تخص الاتجار بالنفط الإيراني، وتبادلات مالية من مصارف أجنبية تتعامل مع البنك المركزي الإيراني، وإدارة الموانئ الإيرانية وقطاعات الطاقة والشحن وبناء السفن.[1]

4. مراحل فرض العقوبات الدولية الأمريكية على إيران

ظهرت حالة من التوتر في العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد سقوط نظام الشاه عام 1979، وحالة من التوتر والحساسية المفرطة استمرت حتى يومنا هذا، في نظام اتسم بأحادية القطبية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. هذا النظام الأحادي القطبية أدى إلى تداعيات أبقت العلاقة متوترة بين الطرفين.[2]

4.1 المرحلة الأولى: منذ 1979 حتى عام 2005.

أدت حادثة احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران بعد الثورة الإسلامية، إلى حدوث تداعيات أثرت سلباً على العلاقات الإيرانية الأمريكية. خاصة بعد فشل إطلاق سراحهم بالطرق السلمية والعسكرية، حيث قام مجموعة من الطلاب في جامعة طهران بالتظاهر أمام السفارة الأمريكية والهتاف بشعارات الموت للشاه والموت لأمريكا، وقاموا باحتجاز 65 طالباً أمريكياً داخل السفارة كرهائن. وبذلك بدأت أزمة بين البلدين استمرت 440 يوماً.[3]

احتلت إيران بعد هذه الحادثة مسرح الأحداث في أمريكا ووضعت الشعب الأمريكي في مرحلة من القلق والخوف المتزايد والذي ظهر مجدداً في العام 2005، حين انتُخِبَ أحمدي نجاد رئيساً لإيران على اعتبار أنه كان من بين الشباب الذين قاموا باقتحام السفارة الأمريكية آنذاك.[4]

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات أحادية الجانب على إيران عام 1979 بموجب مجموعة من القوانين والتشريعات والأوامر التنفيذية. وكان من بين هذه الأوامر الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس الأمريكي آنذاك "جيمي كارتر" والذي يحمل الرقم 12170، حيث جمد بموجبه كل الممتلكات والأموال التي كانت بحوزة البنك المركزي والحكومة الإيرانية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، تلا ذلك أمراً تنفيذياً آخر

---

[1]"ماذا تتضمن العقوبات الامريكية على ايران،" الميادين نت، (أغسطس 2018). شوهد في 2019/3/25: الرابط: http://cutt.us/DCrk6

[2]ياسين مجيد، "العلاقات الايرانية-الامريكية مفارقات الحوار والاحتواء،"*مجلة الشؤون الاوسط*، العدد 39 (مارس 1995)، 13.

[3]نعمة حسن محمد، "أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران 4 نوفمبر 1979- 20 يناير 1981،" *مجلة بحوث الشرق الاوسط*، العدد 34 (مارس 2014)، 275-342.

[4]المرجع السابق.

يحمل الرقم 12205، يقضي بموجبه فرض حظر على الصادرات الأمريكية على إيران ووضع قيود على التحويلات المالية الأمريكية. ثم جاء الأمر التنفيذي رقم 12211، وتم بموجبه فرض حظر على سفر المواطنين الأمريكيين إلى إيران وفرض حظر على الواردات القادمة من إيران ومنع إقامة أية صفقات تجارية أو مالية مع إيران.[1]

شهدت الفترة ما بين قيام الثورة الإيرانية وحتى عام 1985 تجميداً شاملاً للبرنامج النووي الإيراني، ويرجع ذلك إلى أسباب وقناعات دينية لدى آية الله الخميني الذي يرتئي تحريم امتلاك أسلحة الدمار الشامل. بالإضافة إلى عوامل أخرى منها قيام الطائرات العراقية بقصف المنشآت النووية الإيرانية، واتخاذ موقف مضاد من الثورة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وفرض الحظر الشامل على مجالات التسلح كافة.[2]

حدثت عدة تحولات في الاستراتيجية الإيرانية بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، الأمر الذي أدى إلى إسراع إيران بتطوير برنامجها النووي، حيث تم ذلك عند مجيء القيادة الجديدة التي أعقبت آية الله الخميني وتم توسيع نطاق البرنامج النووي ليتعدى المرحلة السلمية إلى مرحلة الأبحاث النووية، حيث أنشأت إيران مركز للأبحاث النووية في جامعة أصفهان وقامت بتدريب مختصين نوويين في الخارج مع استمرار بناء محطة بوشهر النووية. وسّعت إيران دائرة تعاونها مع الدول الأخرى حيث تفاوضت مع باكستان وفرنسا لتقديم التعاون الفني للمركز، كذلك قامت بتوقيع بروتوكول تعاون نووي مع الصين عام 1985، تلاه آخر مع باكستان عام 1986، ثم عام 1987 وقعت إيران اتفاق آخر مع الأرجنتين يتم بموجبه تزويد إيران بالوقود النووي من اليورانيوم المشع. وكان لتفكك الاتحاد السوفييتي الأثر الكبير في تطوير البرنامج النووي الإيراني.[3] في العام 1995 صدر أمر تنفيذي يقضي بمنع دخول الأشخاص التابعين لأمريكا من تولي الإدارة العامة أو الدخول في عقود تمويل، ومنعهم من الإشراف على موارد نفطية في إيران. وفي نفس العام تم توسيع الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية وفرضت حظراً مالياً وتجارياً كاملاً.[4]

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع العقوبات الاقتصادية على إيران، ووجدت أن هذه العقوبات غير كافية للضغط على إيران لتغيير سلوكها، وبناءً على ذلك أقرت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1996 قانون "داماتو أو قانون عقوبات إيران وليبيا"، ثم عُدِلَ القانون وأصبح يُعرف بقانون العقوبات على إيران. تم

---

[1] فهد الخراز، "الابعاد الاستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على ايران وتداعياتها المحتملة،" *مجلة آداب البصرة*، العدد 66 (2013)، 255-300.

[2] أحمد محمود ابراهيم، "البرنامج النووي الايراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية،" *مجلة السياسات الدولية*، العدد 142 (1998)، 312.

[3] توفيق، سعد حقي. 2003، انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة. مجلة العلوم السياسية، *جامعة بغداد*، العدد 27، 13.

[4] الخراز، فهد. 2013. الأبعاد الاستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على إيران وتداعيتها المحتملة. *مجلة آداب البصرة*، العدد66، 255-300.

بموجب هذا القانون تهديد الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني على ما يزيد عن 20 مليوناً في السنة، وحرمانها من الحصول على ضمانات من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي وحرمانها من دخول السوق الأمريكية، بالإضافة إلى حظر الاشتراك بالعقود التي تصدرها الخزنة الأمريكية.[1] أدى اكتشاف تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم في إيران من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2003، إلى جعل العقوبات المفروضة على إيران تأخذ نطاقاً دولياً صارماً للتعامل معها.[2]

4.2 المرحلة الثانية: منذ 2006 حتى 2015.

حُوِّل الملف النووي الإيراني في شهر شباط من العام 2006، إلى مجلس الأمن كخطوة لتحجيم دور إيران إقليمياً بإجماع دولي، ومحاولة منع تطور الأنشطة النووية في إيران إلى الاستخدام العسكري وإبقاءها سلمية الاستخدام. وهذا ما أدى إلى دخول الملف النووي الإيراني مرحلة التصعيد والمواجهة السياسية. إن الخشية من تنامي قدرة إيران النووية وتطورها للاستخدام العسكري وامتلاكها الأسرار التقنية النووية، والخوف من فرض هيمنة إيران إقليمياً في منطقة ذات نفوذ متداخل وبالتالي مصالح مشتركة ومتداخلة استراتيجياً واقتصادياً، جعل الدول الأوروبية تتخذ موقفاً حيال ذلك.[3]

أدى تنامي دور إيران إقليمياً وتهديد المصالح الأوروبية إلى تخوف الدول الأوروبية واعتبار إيران دولة تشكل خطراً وتهديداً للسلم والأمن الدوليين لامتلاكها القوة النووية. وأصدر مجلس الأمن أربع مجموعات من العقوبات ضد إيران،[4] وهي: المجموعة الأولى تناولت المواد النووية الحساسة وتجميد أصول الأفراد والشركات الإيرانية والتي صدرت عام 2006.[5] والمجموعة الثانية والتي جاءت عام 2007، نتيجة لعدم امتثال إيران للقرار السابق وعدم وقف تخصيب اليورانيوم.[6] والمجموعة الثالثة صدرت عام 2008، والتي سمحت بعمليات تفتيش للشاحنات البحرية والجوية في حال الاشتباه باحتوائها على مواد محظورة.[7] والمجموعة الرابعة في عام 2010، تضمن منع إيران من الاستثمار في الخارج بأي نشاطات لها علاقة بالملف النووي الإيراني.[8]

---

[1]Haidar, Jamal Ibrahim. 2016. Sanctions and Exports Deflection: Evidence from Iran, Kennedy school of Government, Harvard University, economic policy 63ed panel meeting, https://bit.ly/2Akkz2u.

[2]يوسف إبراهيم كمال، *أثر العقوبات الدولية على الاقتصاد الإيراني*، 210.

[3]حبيب فياض، "البرنامج النووي الإيراني والقرارات الدولية،" *مجلة شؤون الأوسط*، العدد 129 (صيف 2008)، 107-108.

[4]محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "دراسة في العقوبات الدولية على إيران،" *مجلة دراسات إقليمية*، العدد 25 (2012)، 25-58.

[5]معمر عطوي، "العقوبات الدولية على ايران: محاصرة دولة معقدة،" *مجلة شؤون الأوسط*، العدد137 (خريف 2010)، 245.

[6]"*The Security Council receives reports from some 90 countries on sanctions against Iran*," UN (Dec 2007).

[7] "*Chairman of the sanctions committee on Iran submits his report to the Security Counci*," UN (Aug 2008).

[8] "*The Security Council is imposing further sanctions on Iran over its nuclear activities.*" UN (Jun 2010).

4.3 المجموعة الثالثة: منذ 2015 حتى 2019.

يعاني الشرق الأوسط من أزمات ومخاطر تهدد استقراره نتيجة للتطورات العديدة التي أدت إلى حدوث اضطرابات في المنطقة، والتي ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنها تهدد مصالحها القومية في منطقة الشرق الأوسط. وكما جاء على لسان الدبلوماسي الأمريكي جيمس جيفري "أن الشرق الأوسط يتخبط بأزمات ومخاطر تهدد استقراره، ناهيك عن الاضطرابات الشعبية والبلبلة الإيديولوجية والدينية، وذلك على نحو لم تشهده تلك المنطقة منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، إن جميع هذه التطورات مترابطة، وإن كان كل منها بشكل منفصل، وحتى بصورة أكبر إذا تم جمعها سوية، يشكل تهديداً للمصالح القومية الأساسية للولايات المتحدة التي حددها الرئيس أوباما في سبتمبر 2013 وهي، دعم حلفاء الولايات المتحدة وشركائها، وحماية التدفق الحر للنفط والغاز إلى الاقتصاد العالمي، ومكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل."[1]

تميزت سياسة أوباما باعتمادها على نهجين للتخفيف من حدة العداء مع الدول التي يصفها بالدول المعادية له، وهما: سياسة الاحتواء كما في حالة إيران وروسيا، والتركيز على البيت الداخلي وتقليل التفاعل الأمريكي في السياسة الدولية.[2] انتهج أوباما سياسة دبلوماسية بعيدة كل البعد عن استخدام الحرب والقتال والقوة العسكرية، إذ سعى للوصول إلى حل والاتفاق سلمياً، إلا أنه في بعض الحالات اتجه إلى فرض العقوبات الاقتصادية كنوع من الردع.[3]

سعى كل من الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما والرئيس الإيراني حسن روحاني للوفاء بالوعود التي قطعها كل منهما على شعوبهم. فالرئيس الأمريكي كان يطمح إلى تحقيق إنجاز تاريخي في ظل حكمه للولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك بعقد اتفاق نووي مع إيران، في حين كان الرئيس الإيراني يسعى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في إيران عن طريق رفع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عليها. لم تكن أمريكا قادرة على إقناع شركائها لفرض المزيد من العقوبات على إيران، فالصين والاتحاد الأوروبي كانوا حريصين على رفع العقوبات عن إيران، وكانت الظروف الإقليمية والدولية التي جاء خلالها الاتفاق الدولي الموقع بين إيران ومجموعة 5+1 بالغة التعقيد.[4]

---

[1] Jeffrey, implications of the Iran Nuclear agreement for U.S. policy in the middle east. The Washington institute. 2015. For more: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/implications-of-the-iran-nuclear-agreement-for-u.s.-policy-in-the-middle-ea

[2] كولن دوك، "عقيدة أوباما.. فشل الاحتواء للمنافسين وتراجع مكانة واشنطن"، عرض عمرو عبد العاطي، 31 أيار 2015، تم استرجاعه بتاريخ 2017/5/28.

[3] المرجع السابق.

[4] فتيحة ليتيم، "الاتفاق النووي الإيراني: أبعاد وتداعيات،" *مجلة شؤون الأوسط*، العدد 152 (شتاء 2016)، 98.

كان من أبرز ما جاء في بنود الاتفاق النووي احترام حقوق إيران النووية ضمن إطار المعاهدات الدولية، واعتراف القوى الكبرى بالبرنامج النووي الإيراني. كما كان من بنود الاتفاق اعتراف الأمم المتحدة بامتلاك إيران قدرات نووية، والسماح لدول العالم بالتعاون مع الاتفاق النووي الإيراني في إطار المواصفات العالمية. واحتفاظ إيران بالبنى التحتية النووية مع تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي، وإلغاء جميع قرارات الحظر المفروضة على إيران من قِبَل مجلس الأمن الدولي والتي تشمل الحظر المالي والاقتصادي، والإفراج عن مليارات الدولارات من العائدات الإيرانية، بالإضافة لإلغاء حظر التسلح على إيران.[1]

تسعى الدول الأوروبية لضمان أمن الإقليم من أي عمل إرهابي، وبموجب هذا الاتفاق ضمن الغرب عدم تسلح إيران بالقنبلة النووية، بالإضافة لعقد اتفاقيات تعاون تجارية مع إيران والعمل على مكافحة الإرهاب. وبذلك أدخل الغرب إيران عن طريق هذا الاتفاق في مفاوضات طويلة لتحقيق المكاسب لصالحها مقابل أن تخفف إيران العنف في المنطقة. في المقابل ضَمِنت إيران أن تُعامَل في المجتمع الدولي كدولة طبيعية، وجلوسها مع الدول الخمس الكبرى على طاولة المفاوضات ولمدة طويلة يُعَبِر عن وضعها الدولي والإقليمي في المراحل المقبلة.[2]

أكد ترامب بعد توليه الحكم في أمريكا على عدم ثقته بنوايا إيران النووية، ويرى أن استمرار إيران في دعمها للحركات الإرهابية وانتهاك حقوق الإنسان، يعني أن الاتفاق غير مجدٍ وأنه "كارثة". وعبّر ترامب بقوله "أتطلع إلى التراجع عن هذه الصفقة الكارثية مع أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم."[3]

فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الأوروبيين إعادة الحديث عن الملف النووي الإيراني، كون الاتفاق يشمل الدول الأوروبية وليس فقط اتفاق بين طرفين. واستند الموقف الأوروبي على عاملين أساسيين، أولهما مبني على المصالح والذي جاء عام 2015 بعد التوقيع على الاتفاق النووي بين الدول الأوروبية، وتوصلت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيران إلى اتفاق اقتصادي قائم على صفقة تقدر ب 25 مليار دولار لشراء 128 طائرة مدنية، وهذا يعني فتح باب التعاون بين الدول الأوروبية. وفي قمة بروكسل أكد الأوروبيون على ما أعلنه القادة الأوروبيين أن "لا تراجع عن الاتفاق النووي مع إيران ولا عودة للبحث بتفاصيله وبنوده"، والتي يرى الأوروبيون أنها كلفتهم عشر سنوات من المحادثات للتوصل إلى هذه

---

[1] هيئة التحرير، "أبرز بنود الاتفاق النووي،" *مجلة شؤون الأوسط*، العدد 151 (صيف 2015)، 45-47.

[2] جواد الحمد، "تحليل الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته،" *مجلة دراسات شرق أوسطية*، العدد 73 (خريف 2015)، 133-134.

[3] حسين الكرعاوي و هيثم صوان، "الإدارة الأمريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني بين مشهدي الإلغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية،" *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، العدد 60 (2018)، 5-7.

المحصلة.[1] أما العامل الثاني الذي يستند إليه الموقف الأوروبي فهو الرسالة التي رغبت إيصالها فدريكا موغريني مفوضية الشؤون الأمنية والخارجية، إلى أن الإخلال بالاتفاق سيؤدي إلى فقدان الثقة على مستوى المجتمع الدولي وسيشكل سابقة خطيرة على مستوى التفاهمات الدولية.[2]

اعتبرت إيران أن واشنطن انتهكت بنود الاتفاق لعام 2015، ورفضت عرض أمريكا بإجراء مفاوضات. وعبّر وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف بأن الاتفاق "اتفاق دولي أيده قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"، وأنه ليس "اتفاق شخصي". وجاء ذلك كرد على مبعوث الأمم المتحدة الخاص بشأن إيران قائلاً "الاتفاق الجديد الذي نأمل أن نبرمه مع إيران لن يكون اتفاقاً شخصياً بين حكومتين مثل الاتفاق الأخير، نحن نسعى لإبرام معاهدة." وترى الدول الخمس الكبرى أن الاتفاق يُعتَبر أفضل فرصة لمنع إيران من تطوير ملفها النووي والحصول على قنبلة نووية.[3]

5. الاتفاق النووي ومفاوضات مجموعة (5+1).

تضمن الاتفاق في المراحل الأولى عدة مبادئ بين إيران ومجموعة القوى العظمى "5+1" ركزت جميعها على جعل الملف النووي الإيراني مخصص للأغراض السلمية فقط، وبالتالي إعادة البرنامج النووي خطوات للوراء لعدم جعله عسكرياً. وأن تخفض نسبة التخصيب والتخلي عن نصف كمية اليورانيوم المخصب بدرجة 20% والنصف الآخر يخصب بدرجة 5% وأن لا تتلاعب بنصوص الاتفاق وأن تجمد أنشطتها في منشأة "نتانز""وفوردو" ومنشأة أراك. وأن لا تقوم بتوسيع برنامجها النووي وتُمنَع من بناء منشآت جديدة أو تطوير ما هو قائم أو استبدال أجهزة الطرد بما هو أحدث.[4] وتم الاتفاق على تقليص أجهزة الطرد المركزي من 19,000 إلى 5060 جهازاً تُنتِج يورانيوم مخصب بنسبة 3,67% لمدة خمسة عشر عاماً.[5] وبناءً على ذلك وافقت إيران على انتزاع قدرة مفاعل "أراك" في التعامل مع البلوتونيوم، وتقوم بصب الإسمنت في الجزء الأساسي للمفاعل لإيقاف تشغيله. ومَنَع الاتفاق النووي إيران من استخدام منشأة "فوردو" وعدم إجراء أي أبحاث لتخصيب اليورانيوم في هذه المنشأة لمدة "15 عاماً" ومن ثم تحويلها للأغراض السلمية لاحقاً.[6]

---

[1] موسى عاصي، "الاتحاد الأوروبي يرى في الاتفاق النووي مع ايران مفتاحاً للأمن،" صحيفة النهار (تشرين الأول 2017). http://cutt.us/hRDDS تاريخ الزيارة 2018/9/12.

[2] المرجع السابق.

[3] Ahmad Hasan, "Iran rejects US offer to hold talks and says Washington has overturned a previous agreement," Reuters (Sep 2018).

[4] مصطفى اللباد،"الخفي في اتفاق جنيف بين ايران والدول الست الكبرى"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد97، (2014)، 115.

[5] ميشالنوفل، "التسوية النووية مدخل إلى توازن جيوسياسي جديد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد97،(2015)، 104.

[6] شاكر كسرائي، تاريخ ايران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع دول الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2016، 572.

ويتوجب على مجموعة القوى العظمى "1+5" رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران بشكل جزئي وعدم فرض عقوبات جديدة أثناء فترة التفاوض، وتحرير العقوبات المفروضة على تجارة المعادن النفيسة والعقوبات على قطاع السيارات، وعلى صادرات إيران من البتروكيماويات، ورفع العقوبات عن شركات النقل والتأمين. وأهم العقوبات المفروضة على إيران هي التي فُرِضت على البنك المركزي الإيراني، حيث أبقت أمريكا على هذه العقوبات لحين التوصل لحل شامل للملف النووي الإيراني بمزيد من الضغط على إيران لتقوم بتقليص برنامجها النووي.[1] وفي حال عدم التزام إيران بشروط الاتفاق سيتم فرض العقوبات عليها خلال 65 يوماً بموجب الاتفاق لمدة عشرة سنوات على الأقل. وفي 20يوليو 2015 تبنى مجلس الأمن الدولي اتفاق فيينا في قرار رقم "2231"، على أن يتم إلغاء كافة أشكال الحظر التي فُرِضت على إيران خلال السنوات الماضية، وَيُعتَبر التصديق على هذا القرار أول خطوة للعمل المشترك لتسوية الأزمة النووية التي استمرت 12 عاماً ورفع العقوبات عن إيران.[2]

6. الموقف الأوربي حول الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني.

صرّحت القوى الأوروبية أنها ستحمي شركاتها التي تتعامل مع إيران من أي ردود أفعال تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الاتفاق النووي الإيراني، ساعية لحماية مصالحها الاقتصادية التي تعتبر جزء أساسي من الاتفاق. وقد أصدر الممثل الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي فريدريكا موغيريني، بياناً موحداً أكد على تأييد الاتحاد الأوروبي لخطة العمل الشاملة المشتركة والسعي لتنفيذ هدفهم بضمان بقاء البرنامج النووي الإيراني سلمياً.[3] تهدف الدول الأوروبية من فرض العقوبات على إيران إلى تقويض قوتها الإقليمية والحرص على بقاء البرنامج النووي الإيراني سلمياً. وسمحت دول الاتحاد الأوروبي للشركات الأوروبية المتضررة من العقوبات التي فرضتها أمريكا على إيران من مقاضاة الإدارة الأمريكية أمام المحاكم الوطنية للدول الأعضاء من أجل حماية شركاتها من العقوبات، وقد أشاد الرئيس روحاني بموقف الاتحاد الأوروبي ورفضه للعقوبات.[4]

رفضت ألمانيا العقوبات المفروضة على إيران وصرحت أنجيلا ميركل أن "انسحاب أمريكا من الاتفاق هو مدعاة للقلق"، كون الاتحاد الأوروبي تربطه مصالح اقتصادية مع إيران وشراكة تجارية كبيرة مع حتى قبل

---

[1] مصطفى اللباد،"الخفي في اتفاق جنيف بين ايران والدول الست الكبرى"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد97، (2014)، 115-116.

[2] شاكر كسرائي، تاريخ ايران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع دول الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 588-590.

[3] "European Commission: *We deeply regret" Washington's sanctions against Iran,*" CNN, USA (Age 2018).

[4] Daniel Boffey and other's, " *EU acts to protect firms from Donald Trump's sanctions against Iran Companies told to ignore White House demands to drop all business with Iran*," The Guardian, Age 2018.

توقيع الاتفاق النووي. كذلك يظهر موقف فرنسا الرافض للعقوبات بتصريح وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير، بأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية "الشرطي الاقتصادي للعالم". كما أجمعت دول الاتحاد الأوروبي على رفضها لتلك العقوبات المفروضة على إيران. عزز الاتفاق النووي عام 2015 الشراكة الأوروبية مع إيران حيث وصلت الصادرات الأوروبية إلى إيران عام 2017، إلى 13 مليار دولار.[1]

عبرت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فريدريكا موغريني في اجتماعٍ مع مسئولين من بريطانيا والصين وألمانيا وروسيا وفرنسا والصين وإيران، أن "الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستنشئ كياناً قانونياً لتسهيل المعاملات المالية والقانونية مع إيران"، بهدف مواصلة التجارة معها وشراء نفطها والالتفاف على العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عليها. وقد جاءت تصريحات موغريني بعد أسبوعين من إعلان وزارة الاقتصاد الألمانية أن دول الاتحاد الأوروبي تبحث عن نظام مدفوعات مع إيران، يساعد على استمرار التعاملات التجارية بين الطرفين بالرغم من وجود العقوبات الأمريكية عليها.[2]

7. الخاتمة

يظهر التغير من سياسة كل من جورج بوش وباراك أوباما ودونالد ترامب، أن سياسة بوش لم تنجح أو على الأقل لم تحقق القدر المطلوب للوصول إلى اتفاق نووي مع إيران. في حين اتسمت إدارة أوباما باستخدام عدة سياسات للتفاوض مع إيران دون التركيز على القوة والتهديد العسكري فقط. أما سياسة ترامب تجاه الملف النووي الإيراني فقد تمثلت بانسحابه من الاتفاقية وفرض عقوبات جديدة على إيران.

يبدو أن إدارة بوش لم تكن مهتمة كثيراً بمعالجة أو تطبيع العلاقات مع إيران، وكل ما جرى من محاولات تقارب كانت تهدف بالأساس إلى التوافق حول العراق بعد التخلص من النظام البعثي. وكانت توجهات الرئيس بوش مُنصَبة أكثر على معاقبة الذين اعتدوا على أمريكا في 2001، والأنظمة المباشرة التي تدعمهم والقضاء على نظام طالبان في أفغانستان المحتضن للمتهم الأساسي بتفجيرات نيويورك "بن لادن وقاعدته" والنظام العراقي "صدام حسين وحزب بعثه،" ولم يركز في حينه كثيراً على المشروع النووي الإيراني، واهتم بإعادة بناء البيت الداخلي الأمريكي والحصول على دعم له من داخل الولايات المتحدة الأمريكية. في حين ركز أوباما منذ وصوله للحكم على التخلص من الإرث الثقيل الذي تركه سلفه بوش وحاول قدر المستطاع عدم توريط أمريكا في صراعات العالم. ومع وصول ترامب الى الحكم تغيرت السياسة

---

[1] تقرير بعنوان "مخاوف أوروبية من العقوبات الامريكية على ايران،" قناة الجزيرة (يناير 2018).
https://www.youtube.com/watch?v=doTD07Xa68A

[2] "مبادرة أوروبية للالتفاف على العقوبات الامريكية على إيران،" موقع الجزيرة الاخباري (سبتمبر 2018).
الرابط: http://cutt.us/mzTTh

الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني وألغى الاتفاق الذي عقده أوباما بعد 12 عاماً من التفاوض، بحجة أن هذا الاتفاق يضر بالمصالح الأمريكية.

المراجع.

- أسلحة الرعب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. 2007. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.
- أبو القاسم، محمود حمدي. 2018. السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة، طهران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
- اعطيوي، فاطمة. 2011. المثلث الأوراسي والبرنامج النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بيرزيت.
- ابراهيم، أحمد محمود. 1998. البرنامج النووي الايراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، مجلة السياسات الدولية، عدد 142، 312.
- البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات. 2007. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1.
- المحلاوي، شعبان عبده ابو العز. 2017. العقوبات الاقتصادية على ايران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الايرانية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد 63، 752.
- الخراز، فهد. 2013. الابعاد الاستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على ايران وتداعياتها المحتملة، مجلة آداب البصرة، عدد 66، 255-300.
- العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس. 2012. دراسة في العقوبات الدولية على ايران، مجلة دراسات اقليمية، عدد 25، 25-58.
- اللباد، مصطفى. 2014. الخفي في اتفاق جنيف بين ايران والدول الست الكبرى، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد97، 13-18.
- الحمد، جواد. 2015. تحليل الاتفاق النووي الايراني وانعكاساته، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 73، 133-134.
- الكرعاوي، حسين. و صوان، هيثم. 2018. الإدارة الامريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الايراني بين مشهدي الإلغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 60، 5-7.
- تشوبين، شاهرام. 2007. طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1.
- حمدي، رشا. 2003. موقف إدارة بوش تجاه البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، عدد152، 308-310.
- حسن، علي عدنان محمد. 2017. استمرار امريكا في الاتفاق النووي الايراني على المحك، مجلة اتجاهات سياسية، عدد 1، 130.
- حقي، توفيق سعد. 2003، انتشار اسلحة الدمار الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد 27، 13.
- سيبينيوس، جيمس و سينج، مايكل. 2013. هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع ايران؟ إطار تحليلي للمفاوضات الإيرانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1.
- عبد القادر، أشرف عبد العزيز. 2012. الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الإنتشار النووي: الحالة الإيرانية، 2001-2009، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط2.
- عطوي، معمر. 2010. العقوبات الدولية على ايران: محاصرة دولة معقدة، مجلة شؤون الأوسط، عدد137، 245.

- فياض، حبيب. 2008. البرنامج النووي الإيراني والقرارات الدولية، مجلة شؤون الأوسط، عدد 129، 107-108.
- كسرائي، شاكر. 2016. تاريخ ايران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع دول الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1.
- كمال،يوسف ابراهيم. أثر العقوبات الدولية على الاقتصاد الايراني، 2010.
- ليتيم، فتيحة. 2016. الاتفاق النووي الايراني: أبعاد وتداعيات، مجلة شؤون الاوسط، عدد 152، 98.
- مجيد، ياسين. 1995. العلاقات الايرانية-الامريكية مفارقات الحوار والاحتواء، مجلة الشؤون الاوسط،عدد 39، 13.
- محمد، نعمة حسن. 2014. أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران 4 نوفمبر 1979- 20 يناير 1981، مجلة بحوث الشرق الأوسط، عدد 34، 275-342.
- مونشيبوري، محمود. 2010. العلاقات الأمريكية– الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1.
- نوفل، ميشال. 2015. التسوية النووية مدخل إلى توازن جيوسياسي جديد، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد97، 100-105.
- هيئة التحرير. 2015. أبرز بنود الاتفاق النووي، مجلة شؤون الأوسط، عدد 151، 45-47.

المواقع الالكترونية العربية

- صحيفة النهار
- موقع الجزيرة الاخباري

المراجع باللغة الانجليزية

- Daniel Boffey and other's, EU acts to protect firms from Donald Trump's sanctions against Iran Companies told to ignore White House demands to drop all business with Iran, The Guardian, Age 2018.
- European Commission: We deeply regret" Washington's sanctions against Iran, CNN, USA (Age 2018).
- Hasan, Ahmad. "Iran rejects US offer to hold talks and says Washington has overturned a previous agreement," Reuters (Sep 2018).
- Jeffrey,Jemes F. implications of the Iran Nuclear agreement for U.S. policy in the middle east. The Washington institute. 2015.

المواقع الالكترونية باللغة الانجليزية

- CNN.
- UN.

الدور الإيراني في الشرق الأوسط: المتغيرات الإقليمية (العراق-سوريا) أنموذجاً

The Iranian Role in the Middle East: Regional Changes (Iraq-Syria)

جاسم محمد حاتم
Jassem Mohammed Hatem
ماجستير علوم سياسية
Master of Political Science
Jasem77jasem77@gmail.com

الملخص

تنطلق الرؤية الإيرانية لمنطقة الشرق الأوسط طبقاً لمصالحها الحيوية الأمر الذي استدعى أتباع سياسات أكثر واقعية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لذلك، لاسيما أن إيران لم تخفف من رغبتها في الهيمنة على المنطقة لتصبح القوة الإقليمية العظمى في المنطقة، وشكلت الأحداث التي شهدتها المنطقة "**الربيع العربي**" بيئة خصبة لإيران في السعي لبناء توجهاتها الاستراتيجية القائمة في أحكام السيطرة على المنطقة، استفادت إيران من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي التي شهدتها المنطقة من خلال زيادة فاعليتها في منطقة الشرق الأوسط.

استغلت إيران المشروع الديني كأساس لتوجهاتها في المنطقة ونجحت في ذلك، ونتائج تلك السياسة هو أن إيران بدأت تمتلك معامل التأثير في المنطقة من خلال وجود جماعات تدين بولائها لإيران ومرتبطة معها مذهبياً، وأصبحت المذهبية تلعب دوراً مهماً في سياسة إيران الخارجية. إن السياسة التوسعية التي انتهجتها إيران تجاه مناطق عدم الاستقرار السياسي مكنت إيران من تحقيق الأهداف المرسومة لتوجهاتها الخارجية، مستغلةً بذلك ضعف الحضور الإقليمي لدول المنطقة الأمر الذي مكن إيران من تحقيق أداء استراتيجي مميز في منطقة الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: إيران# منطقة الشرق الأوسط

Summary

The Iranian vision of the Middle East region is based on its vital interests, which necessitated the adoption of more realistic policies in order to achieve the goals set for it. In particular, Iran has not relaxed its desire to dominate the region to become the regional superpower in the region. Iran's fertile environment In seeking to build its strategic orientations in regional

governance, Iran has benefited from the chaos and political instability in the region by increasing its effectiveness in the Middle East.

Iran has exploited the religious project as a basis for its orientations in the region and has succeeded. The results of this policy are that Iran has begun to have influence in the region through the existence of groups that reject its loyalty to Iran and are ideologically linked to it. The sectarianism plays an important role in Iran's foreign policy That Iran's expansionist policy towards political instability has enabled Iran to achieve the goals set for its foreign policy, taking advantage of the weak regional presence of the countries of the region, which enabled Iran to achieve outstanding strategic performance in the Middle East.

Keywords: Iran # Middle East Region

المقدمة

تشكل إيران واحدة من الدول الإقليمية التي تمتلك مكانة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، تمكن صانع القرار الإيراني من توظيف العديد من الأوراق الرابحة والاستفادة من الثغرات التي شهدتها المنطقة من أجل التأثير على مجريات الأمور وبالفعل استطاعت إيران من تحقيق مكانة تليق بها كدولة لها دور مميز في منطقة الشرق الأوسط.

استفادت إيران من عوامل الوهن التي أصابت المنطقة وتمكنت من خلال ذلك في بناء سياسة إقليمية مستندة على نشر الأذرع الإيرانية في شتى بقاع المنطقة وأحكام السيطرة على مناطق النفوذ المهمة، فبذلك أصبحت إيران تمتلك عوامل ضغط مؤثرة المنطقة.

إن الأدوار الإقليمية التي أتسمت بها إيران تنطلق من أهداف قائمة نحو بناء قوة إقليمية تمتلك زمام الأمور في المنطقة مبنية على أسس قوية ومتينة كي تكون قادرة على مواجهة الأحداث العرضية، استغلت إيران الصراعات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وتمكنت من ممارسة التأثير في الكثير من دول المنطقة بفعل تعدد قنوات السياسة الخارجية، فتمكنت إيران من التوجه نحو المذهبية تجاه قضايا المنطقة فنجحت في ذلك، فضلاً عن التأثير السياسي في الكثير من البلدان، وأنتج عن ذلك زيادة في فاعلية الأداء الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث لمعرفة أسس السياسة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى بيان مدى استفادة إيران من التغيرات التي شهدتها المنطقة، ومدى قدرتها في توظيف الإمكانيات المتاحة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تسارع الأحداث في البيئة الإقليمية في ظل زيادة توجه إيران تجاه المتغيرات الإقليمية ساهم في جعل توجهات إيران الخارجية تنطلق نحو إفراز وضع استراتيجي متكيف مع الظروف الجديدة.

الإشكالية:

تهدف إشكالية الدراسة إلى طرح التساؤلات الآتية:

- ما العوامل التي ساهمت في زيادة الأداء الإيراني في المنطقة.
- ما السبل التي اعتمدتها إيران في ظل توجهاتها الخارجية.
- ما الدلالات التي تبنتها إيران في التكيف مع متغيرات المنطقة.

منهجية البحث:

1. **منهج التحليل النظمي:** لتحليل الفعل الإيراني الذي ينطلق به صانع القرار للحصول على أفضل النتائج وبالتالي العمل على تحويل كل ما هو سلبي إلى ايجابي.
2. **المنهج الوصفي:** لوصف بعض المواقف السياسية التي تصدر عن صناع القرار تجاه بعض الأزمات والقضايا، إضافة إلى استغلال تلك الأزمات من أجل زيادة الفاعلية في المنطقة بما يحقق المصلحة الوطنية العليا.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول تناول أسباب زيادة الأداء الإيراني في المنطقة.

المبحث الثاني: تضمن مقومات النفوذ الإيراني في المنطقة.

المبحث الثالث الدور الإيراني تجاه المتغيرات الإقليمية (العراق-سوريا) أنموذجاً.

المبحث الأول: أسباب زيادة الأداء الإيراني في المنطقة

ينطلق هذا المبحث في الكشف عن الدعائم التي ساهمت في زيادة الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى بيان مدى الفاعلية التي أتسمت بها السياسة الإيرانية تجاه ما تشهده المنطقة من تغيرات.

1- الاحتلال الأمريكي للعراق:

أخذت إيران تنظر إلى الاحتلال الأمريكي للعراق كونه الفرصة المهمة التي يجب استغلالها بشكل جيد، سيما أن إيران أخذت تبدي تطلعاتها في ممارسة دور إقليمي مختلف عن الاطر الحاكمة للشرق الأوسط[1]. إذ تمكنت إيران من تثبيت دورها السياسي في العراق مستغلة الضعف الأمريكي في السيطرة على الأوضاع في العراق، فمن المؤكد أن يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة الإيرانية في التأثير على الساحة العراقية وهذا يجعل إيران هي الطرف المؤثر في العراق والتي تتفوق على الدول الإقليمية كافة[2].

أن أهمية العراق في الرؤية الاستراتيجية الإيرانية تنطلق من بلورة استراتيجية ثلاثية الأبعاد: **أولاً** الحث على الديمقراطية التي تعد الوسيلة للهيمنة الشيعية على الحكم، **ثانياً** بعد الفوضى التي شهدها العراق تنظر إيران الى العراق وفق منظور الهيمنة عليه، **ثالثاً** بناء سلسلة من الفاعلين المتنوعين من أجل تقليل المخاطر العرضية التي تواجهها مستقبلاً، وهذه الاستراتيجية أثمرت بنجاحها في العراق بشكل كبير سيما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق[3].

بدء النفوذ الإيراني يزداد في العراق بعد الانسحاب الأمريكي منه عام 2011 والذي كان يمثل أحد معوقات الدور الإيراني في العراق، بدأ بعد ذلك الدور الإيراني يزداد تأثيره على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية كافة، وهذا مؤشر أساسي يبرهن لنا مكانة إيران الإقليمية، إذ يكتسب العراق أهمية كبيرة في السياسة الإيرانية وهو جزء من المشروع الذي أخذت تسعى إيران تحقيقه في المنطقة[4].

2- ضعف الدور العربي

في ظل انهيار شبه كامل للنظام العربي مع عجز الحكومات العربية عن وضع حد للتدخلات الخارجية يتزامن ذلك مع تراجع دورهم السياسي في المنطقة الأمر الذي ترك مساحة واسعة أمام الدول الإقليمية

([1]) ممدوح بريك محمد، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات السياسية للأمم المتحدة 2003-2011**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص78.

([2]) علاء عكاب خلف، **علاقة العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي**، (بغداد: بيت الحكمة، 2012)، ص601-602.

([3]) محمد السعيد إدريس، **تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجية لدول الخليج**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013،

([4])Michael Eisenstadt, **Iran and Iraq**, The Washington Institute for Near East Policy,(London: 2015), p5.

لممارسة دورها بشكل فعال ومؤثر[1]. إن النفوذ الإيراني في المنطقة هو نتيجة للفراغ العربي السياسي والاقتصادي والعسكري، فتمكنت إيران من الاستناد على فروع إقليمية والتي أوجدت لها دوراً مهماً ومؤثراً في المنطقة العربية، لكن كل هذه المنطلقات قائمة على وجود مشروع إقليمي لا يمكن الإغفال عنه جعل إيران توظف العديد من الأوراق الرابحة والتي مكنت إيران من اللعب بحرية تامة في المنطقة[2].

بعد اندلاع ثورات الربيع العربي في مطلع عام 2011 التي أطاحت بالكثير من البلدان العربية نتج عن ذلك ضعف التأثير العربي مقابل زيادة الدور الإيراني، تدخلت في مساندتها للثورات العربية مما جعلها تمتلك فواعل مهمة في المنطقة اكتسبت من خلالها مكانه إقليمية مؤثرة[3]. أسهم ضعف الوجود العربي في أزمات المنطقة إلى إيجاد فراغ عملت إيران على ملئه، فتمكنت من إبعاد العراق عن محيطه العربي ووضعت الحواجز ضد إقامة أي وجود لدور عربي في العراق، واستفادت من الثورات العربية لاسيما الثورة السورية ضد الرئيس بشار الأسد 2011 فتمكنت من خلالها تعزيز دورها بوجود عسكري مؤثر في سوريا[4].

عبرت إيران عن ارتياحها تجاه الثورات العربية لكن معوقات الموقف الإيراني في ظل الحسابات الاستراتيجية مكنت إيران من تلافيها والحصول على مكاسب مهمة في المنطقة رغم أن نتائج الثورات لم تكن كلها في صالح إيران، ومع ذلك تكيفت السياسة الإيرانية مع المتغيرات الجديدة التي شهدتها المنطقة وفتحت قنوات للحوار التي مكنتها من مواجهة العديد من التهديدات الخارجية[5]. لاشك أن ما آلت إليه المنطقة من تغيرات في ظل الوهن العربي جعلت إيران لاعباً مؤثراً في خريطة التوازنات الإقليمية، إذ نجحت إيران في إيجاد بيئة خصبة للتمدد في المنطقة من خلال اعتمادها على القوة الناعمة، وبذلك أصبحت طرفاً مؤثراً في السياسة الإقليمية[6].

وعلى ما يبدو فإن تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة سبب إرباكاً لدى الدول العربية في التعامل مع مخرجات التأثير الإيراني في ظل سياسة التحالفات التي أجرتها إيران في المنطقة والتي تمكنت من خلالها تحقيق ما كانت تسعى إليه. إن النجاح الذي حققته إيران في المنطقة لا يرجع لطبيعة الاستراتيجية المتبعة

([1]) ناصر المطيري، التمدد الإيراني في المنطقة، **صحيفة النهار**، العدد 1125، الرياض، 2010.

([2]) عادل علي عبدالله، **محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي**، (دبي: دار مدارك للنشر والتوزيع، 2012)، ص189.

([3]) ينظر: التقرير الاستراتيجي النصف سنوي الثاني، مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التحولات والتحالفات الجديدة، **مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية**، (الرياض: 2017)، ص123.

([4]) أحمد سيد أحمد، قمة الرياض وافاق الدور الإيراني في الاقليم، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد 3، (الرياض: 2017)، ص75.

([5]) طلال عتريسي وأخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص373.

([6]) هشام بشير، ابعاد متشابكة تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2015، متاح على الرابط: http://www.acrseg.org/39601

بل إلى الضعف والوهن في المنطقة العربية الذي مكن إيران من تحقيق النجاح باستراتيجيتها تجاه المنطقة العربية[1].

3- البرنامج النووي الإيراني

الرغبة في الحصول على السلاح النووي تنبع من استراتيجية نووية تؤسس وفق أهداف حيازة هكذا نوع من السلاح، وفي كثير من الأحيان تنبع من منطلقات أيديولوجية عقائدية، أو انعكاساً للرؤية التي يحملها صانع القرار السياسي[2]. سعت إيران في الحصول على السلاح النووي؛ وذلك من أجل أحداث التوازن في القوة مع القوى النووية الأخرى في المنطقة (الهند- باكستان- إسرائيل) مما يكسبها السمعة والمكانة الدولية في ظل حصولها على هذا السلاح، لربما الهدف الأكبر من ذلك هو السعي لتحقيق الهيمنة الإقليمية[3]. إن امتلاك إيران للقنبلة النووية يشكل ذلك مصدر التهديد للأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا يأتي وفق الرؤية الإيرانية للمنطقة من منظور قيادي فهي ترى نفسها بأنها الأحق في قيادة المنطقة[4].

نجحت إيران في استغلال الانشغال الغربي بتداعيات الثورات العربية مما ساعدها في زيادة مخزونها من اليورانيوم، وزادت من حرية مناورتها في التعامل مع الغرب ولاسيما في ظل التخبط الذي تشهده السياسة الدولية[5]. مما جعلها تسارع بامتلاكها للأسلحة النووية بتوظيف مزايا ذلك من خلال العمل على فرض المساومة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية على المستوى الإقليمي والدولي، إضافة لذلك فهي تعمل على استعادة مكانتها الإقليمية في ظل الوظيفة النووية[6].

4- العلاقة مع روسيا

العلاقات الإيرانية الروسية عميقة لكن شهدت العديد من التقلبات، فمع تولي الرئيس الإيراني حسن روحاني السلطة عام 2013 تحسنت العلاقات واختارت إيران روسيا كشريك لاستكمال برنامجها النووي، فمع اندلاع الأزمة السورية تشاركت الدولتان في دعم حليفهما والذي أوصل العلاقات إلى مستوى الشراكة

([1]) رضوي أحمد عبد الجليل، الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية 2003-2015: دراسة حالة العراق ولبنان، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية**، برلين، 2016

([2]) رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، (دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، 2008)، ص40.

([3]) المصدر نفسه، ص50.

([4]) السيد أبو داود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**، (الرياض: العبيكان للنشر ، 2014)، ص482.

([5])محمد عباس ناجي، مصدر سبق ذكره، ص58.

([6]) سناء نويجي، المشروع النووي الإيراني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط 1957-2010، **رسالة ماجستير (غير منشوره)**، جامعة محمد خضير-بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-قسم العلوم الإنسانية، الجزائر ، 2015، ص90.

الاستراتيجية[1]. تشكل إيران أهمية خاصة في الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بل أنها تمنح روسيا عمقاً جيوسياسياً مهماً لاعتبارات يمكن إيجازها بالآتي[2]:

- تشكل إيران من الدول المهمة المجاورة لروسيا التي تمتلك مكانة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط.
- تدعم إيران بشار الأسد والذي يعد حليف لروسيا.
- العلاقات الاقتصادية والعسكرية القائمة على أساس المنفعة المتبادلة بينهما.
- الدعم الذي يقدمه أحدهما للآخر ساهم في تحقيق المزيد من التقارب في ظل العلاقات الثنائية.

ظلت إيران تعتمد على روسيا في حماية نفسها من الانتقادات الغربية ولاسيما في ظل الألفية الجديدة، ثم اتجهت إيران ضمن سياسة تكتيكية قائمة على بناء علاقات متينة وقوية مع الجانب الروسي حتى أصبحت روسيا صوت إيران في المحافل الدولية، ووقفت معها حتى مع تغير الإدارة الأمريكية وصعود إدارة جديدة تتبنى سياسة الخناق تجاه إيران[3]. فإن روسيا تنظر إلى إيران كونها الطريق الذي يصلها الى منطقة الخليج التي تحظى بمكانة مهمة في الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة فمن خلال ذلك لم تفرط روسيا بعلاقتها مع إيران في ظل المكاسب التي تحصل عليها روسيا.

المبحث الثاني: مقومات النفوذ الإيراني في المنطقة

ارتكز الأداء الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على مجموعة من الأهداف التي تمكنت من خلالها إيران من تحقيق الكثير من المكاسب التي ترمي الوصول إليها، شهدت المنطقة العديد من التقلبات التي استغلتها إيران بالشكل الصحيح وكانت ثمار ذلك واضحة أمام الجميع، ومن بين هذه المقومات:

1. دعم الصراعات الطائفية

اعتمدت إيران على استثمار الصراعات والتدخل فيها بالوكالة عن طريق شركائها المختلفين خوفاً من التسبب بأحداث لا تستطيع القوى الإقليمية التحكم فيها، ومن أجل تصعيد هذا الصراع وتحويله إلى صراع إقليمي[4]. عملت إيران على التوجه نحو دعم بعض الجهات المتصارعة في المنطقة من أجل التحكم بما تمليه عليها تطلعاتها الاستراتيجية، ومن خلال ذلك باتت تمتلك عنصراً مؤثراً في المنطقة في ظل طبيعة أداءها الاستراتيجي.

اتجهت إيران نحو بسط نفوذها في المنطقة وذلك من خلال دعم حلفاءها بوسائل مختلفة سياسياً وعسكرياً في سبيل تحقيق أهداف سياستها الخارجية، فبدأت تسعى نحو العمل على استثمار مناطق الصراع ومن

---

(1) **التقرير الاستراتيجي النصف سنوي**، العلاقات الروسية الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017، ص205.

(2) حسني عماد حسني العوض، **السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتن**، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص40.

(3) **التقرير الاستراتيجي السنوي**، تطورات العلاقات الإيرانية الروسية بعد عام 2017، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017، ص156.

(4) جيفري مارتيني وآخرون، مستقبل العلاقات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط، **مؤسسة راند**، نيويورك، 2017، ص10.

أجل زيادة تأثيرها في المنطقة كي تصبح الدولة الإقليمية العظمى التي تمتلك زمام الأمور في منطقة الشرق الأوسط[1].

تعتمد إيران على استراتيجية المواجهة غير المتوازنة مما جعلها تندفع نحو الخارج عبر حزام من الدول التي تعد الأذرع الإقليمية التي تشكل محور سياسة إيران في المنطقة لاسيما في ظل سعي إيران لتوسيع نفوذها في المنطقة العربية[2].

2. تصدير الثورة

إن النجاح الذي حققته إيران في حقبة ما بعد الثورة أثبت قدرة إيران في مواجهة الأخطار الخارجية، أي أن الطابع الأيديولوجي في السياسة الإيرانية ساهم في حضور إيران على الساحة الإقليمية[3]. بقيت إيران تصر على مبدأ تصدير الثورة في التعامل مع المنطقة العربية، بالرغم من إدراكها لمدى الاستياء الذي تشهده الدول العربية من إصرار إيران على تطبيق هذا المبدأ، فيتم ملاحظة الدعم الذي تقدمه إيران للكثير من دول المنطقة، ولعل موقفها من الثورات العربية خير برهان على محاولة إيران لتصدير الثورة[4].

رحب الجانب الإيراني بالثورات العربية وأخذ يرى بأن تلك الثورات نموذجاً ملهماً في الثورة على الأنظمة الفاسدة، وجاء ذلك الترحيب على لسان هرم السلطة الإيرانية علي خامنئي " **أن الثورات العربية تستلهم روح ونموذج الثورة الإسلامية في إيران وبالتالي فهي استمرار لها**"[5].

3. المشروع الإيراني

إن المشروع الإيراني هو جزء من الرؤية الإيرانية لدورها في المنطقة والذي ينطلق من رؤية سياسية وفكرية وثقافية، يأتي هذا المشروع من منظور توسعي قائم في السيطرة على المنطقة كي تكون إيران الدولة الإقليمية العظمى التي تمتلك زمام الأمور في المنطقة[6].

يهدف المشروع الإيراني إلى طرح إيران كقوة إقليمية من خلال إيجاد دور لها يخدم مصالحها في المنطقة، استثمر الجانب الإيراني عامل الضعف العربي الذي شكل الخطوة المهمة والمحفزة لزيادة التأثير الإيراني في المنطقة[7]. أصبحت إيران تمتلك تمدد إقليمي واسع يتمثل بـ" الهلال الشيعي" إذ يعد الركيزة الأساسية للفكر

([1]) سنية الحسني، طبيعة الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، **أراء حول الخليج**، العدد 85، (الرياض: 2011)، ص70.
([2]) محمد كريم كاظم، الأزمة السورية وتأثيرها في معادلة المصالح الإيرانية التركية، **مجلة حمورابي**، العدد11، (بغداد: 2014)، ص165.
([3]) محمد توفيق، **التجربة الإيرانية النموذج المذهبي الانتفاضي**، (الرياض: مجلة البيان، 2014)، ص81.
(4) رانيا مكرم، الكراهية والعلاقات الإقليمية.. نماذج عربية وإيرانية، **اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية**، (مصر: 2015)، ص29.
([5]) محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الإقليمي الإيراني بعد الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 85، (القاهرة: 2011)، ص57.
([6]) السيد أبو داود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**، (الرياض: العبيكان للنشر، 2014)، ص481.
([7]) مسفر بن صالح الغامدي، النفوذ الإيراني في البحر الأحمر أهداف ومعوقات البقاء في إقليم حيوي، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد5، (الرياض: 2017)، ص130.

السياسي الإيراني والذي أنتج عن ذلك زيادة في المكانة والنفوذ الإيراني في المنطقة، أن أهم ما تسعى إليه إيران هو التحكم بالمنطقة كي تصبح القوة الإقليمية العظمى في المنطقة[1].

4. التدخل كشريك في مكافحة الإرهاب

بدأت إيران تخشى مسألة انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة مما أعدتها خطوة مهمة للتوجه نحو تحقيق ما تسعى إليه في ظل التدخل بالكثير من الدول بصيغة شرعية وهي التدخل بحجة مكافحة الإرهاب وإظهار نفسها أمام المجتمع الدولي بكونها دولة ليست راعية للإرهاب بل هي تحارب الإرهاب.

تمكنت إيران من التدخل في المنطقة في ظل ظهور داعش بصفة شرعية تحت ذريعة حماية المراقد والمقدسات الدينية، كان لإيران الدور المهم لمحاربة داعش سواء كان في العراق أو سوريا لأن ذلك يشكل خطراً عليها وعلى حلفاءها[2].

استغلت إيران ظهور داعش في العراق وسوريا بعد عام 2014 من أجل لعب دور أكثر واقعية في ظل المشهدين السوري والعراقي، فكانت لعبة المتغيرات التي شهدتها المنطقة لصالح إيران، فمحصلة ذلك أن إيران أفرزت دوراً مهماً في محاربة داعش من أجل تغيير النظرة العالمية تجاه إيران في محاربتها للإرهاب والتطرف[3]. أدركت السياسة الإيرانية أن التحالف الإيراني السوري هو لا ينحصر فقط في القضاء على داعش بل تقديم الدعم للنظام السوري الذي يعد الحليف الاستراتيجي لإيران في المنطقة والذي يقع جزء من الهلال الإيراني، وهذا جعل سوريا تحظى بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الإيرانية[4].

المبحث الثالث: الدور الإيراني تجاه المتغيرات الإقليمية (العراق–سوريا) أنموذجاً

1. الدور الإيراني في العراق

عندما يتم الحديث عن الدور الإيراني في العراق فهو موضوع شائك ومتشعب في الجوانب كافة، لأن إيران تمسك زمام الأمور في العراق سواء كانت من الناحية السياسية أو الاقتصادية وحتى الدينية ويكون الأثر الذي تمتلكه إيران كبيراً، إذ يمثل العراق جزء من المشروع الإيراني، وبالتالي فأنه ومن غير المنطقي أن يتم الحديث عن تخلي إيران عن نفوذها في العراق بسهولة[5].

(1) بسام ضويحي وآخرون، **استراتيجيات عمل ولاية الفقيه في الوطن العربي والعالم الإسلامي النتائج والمرئيات**، (عمان: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016)، ص58-59.

(2) بشير عبد الفتاح، الحسابات التركية والإيرانية بشأن أزمة داعش، **شؤون عربية**، العدد159، (مصر: 2014)، ص71.

(3) شيماء تركان صالح– منعم صاحي العماري، العراق وخطة أوباما 2014((دراسة في حيثيات الأداء الخفي))، **قضايا سياسية**، العددان 39-40، (بغداد: 2015)، ص17.

(4) حسين علي زادة، إيران وتركيا والحرب العالمية الثالثة، **مختارات إيرانية**، العدد169، (القاهرة: 2014)، ص54.

(5) السيد أبوداود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2014)، ص163.

سياسياً: إذ تمكنت إيران من تثبيت دورها السياسي في العراق مستغلة الضعف الأمريكي في السيطرة على الأوضاع في العراق، فمن المؤكد أن يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة الإيرانية في التأثير على الساحة العراقية وهذا يجعل إيران هي الطرف المؤثر في العراق والتي تتفوق على الدول الإقليمية كافة[1]. رحبت وزاره الخارجية الإيرانية بالانسحاب الأمريكي من العراق، فكانت هذه خطوه مهمة لصالح إيران وعبرت الخارجية الإيرانية عن ذلك وفق الإعلان الصادر عنها في الأول من كانون الثاني2012 إذ وصفت ذلك بأنه انتصار عظيم لكافة أطياف الشعب العراقي والحكومة المركزية ولمؤسسة الدينية[2].

بدء النفوذ الإيراني يزداد في العراق بعد الانسحاب الأمريكي منه عام 2011 والذي كان يمثل أحد معوقات الدور الإيراني في العراق، بدأ بعد ذلك الدور الإيراني يزداد تأثيره على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية كافة، وهذا مؤشر أساسي يبرهن لنا مكانة إيران الإقليمية، إذ يكتسب العراق أهمية في السياسة الإيرانية وهو جزء من المشروع الذي أخذت تسعى إيران تحقيقه في المنطقة، وأن المشروع الإيراني بدء يتضح أمام الأنظار من خلال قيام إيران بالتدخل في أزمات المنطقة وتحقيق دور أساسي ومؤثر[3]. إن الدور الإيراني في العراق يأتي نتيجة للقدرة التي تمتلكها إيران في التأثير على الوضع الداخلي فهي تتلقى مقبولية من أغلب الكتل السياسية وهذا يأتي من خلال الزيارات التي يقوم بها المسئولون العراقيون من كل الطوائف، وهذا يجعل حكومة حسن روحاني تعزز نفوذها الإقليمي، ومن خلال ذلك تسعى إلى زيادة شراكاتها الإقليمية والدولية والخروج من العزلة الدولية المفروضة عليها[4].

اقتصادياً: تمكنت إيران من استثمار دورها الاقتصادي في العراق من خلال هذا الدور تخفيف حدة العقوبات الدولية التي كانت موجهة ضدها، وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في 18 اب2012 بأن إيران قامت في العمل مع مؤسسات مالية وذلك من أجل مواجهة العقوبات المفروضة عليها والتي شكلت الضرر الكبير بالاقتصاد الإيراني، وأشارت الصحيفة أن الولايات المتحدة الأمريكية رصدت قيام مسئولين عراقيين بتقديم المساعدات المالية واللوجستية لإيران[5].

يحتل كلا البلدين علاقات اقتصادية قوية، إذ تعد إيران من أكبر الشركاء التجاريين للعراق ويرجع ذلك للروابط الاقتصادية القوية بين العراق وإيران، ولإيران والعراق منافذ حدودية مشتركة سهلت عملية نقل

([1]) علاء عكاب خلف، **علاقة العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي**، (بغداد: بيت الحكمة، 2012)، ص601-602.

([2])BAYRAMSİNKAYA,**IRAKİRANİLİŞKİLERİAMERİKANASKERLERİNİNÇEKİLMESİNDENSONRA**, Vakfi SETA Araştırmaları Siyaset Ekonomive Toplum, 2013, p21.

([3])Michael Eisenstadt, **Iran and Iraq**, The Washington Institute for Near East Policy,(London: 2015), p5.

([4]) علي رضا نادر، الدور الاقليمي الذي تضطلع به إيران في العراق، **مؤسسة راند الامريكية**، نيويورك، 2015، ص13.

([5]) شنين محمد المهدي، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المشرق العربي 2001-2013**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014، ص145.

البضائع والسلع، إذ بلغ حجم التبادل التجاري 6 مليار دولار عامي 2013-2014[1]. وفي تقرير لوكالة DW الإخبارية والتي تم الإشارة إلى أن حجم التعاون الاقتصادي بين بغداد وطهران في عام 2017 وصل إلى عشرة مليار دولار ويرجع ذلك إلى قوة العلاقات بين البلدين والنفوذ الكبير لإيران في العراق ساهم بشكل كبير في ذلك[2].

عسكرياً: يشكل العراق عاملاً أمنياً مهماً بالنسبة لإيران إذ كانت الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الإيراني حمدي وحيدي إلى العراق في3 تشرين الأول 2012 والتقى خلالها بوزير الدفاع العراقي، إذ الزيارة الأولى التي يقوم بها وزير دفاع إيراني إلى العراق بعد قيام الثورة الإيرانية عام1979، وأن هذه الزيارة تهدف إلى متابعة سير الاتفاقيات المبرمة بين العراق وإيران، وتطرق في هذه الزيارة إلى أهمية العراق في السياسة الخارجية الإيرانية[3]. إذ أن تزايد النفوذ الإيراني مع انهيار الجيش العراقي أمام داعش في 2014/6/10، وسقطت بذلك مدن عراقية من أهمها الموصل وصلاح الدين والانبار وأقضية من مدن أخرى، بدأت إيران تدرك خطر التنظيم على أمنها مما جعلها تتدخل في العراق بشكل فعلي كلاعب مؤثر في العراق وأمام أنظار المجتمع الدولي لأنها تسعى لتبرهن للدول كافة بأنها تقاتل الإرهاب وليس راعية للإرهاب[4].

من خلال التحالف الرباعي الذي تم الإعلان عن تأسيسه في 26 أيلول 2015 والذي ضم كلاً من روسيا وإيران وسوريا والعراق في ظل توحيد التنسيق الاستخباراتي لمواجهة تنظيم داعش في العراق وسوريا، وبذلك تم الاعتراف بدور القوات الإيرانية بشكل رسمي في العراق وسوريا، قامت إيران بالتدخل في الشؤون العراقية والسورية بشكل مباشر عن طريق إرسال مستشارين عسكريين هذا وفر لإيران التدخل تحت غطاء قانوني دون معارضة[5].

تم توقيع اتفاقيه تعاون عسكري بين العراق وإيران في23 تموز 2017، من أجل زيادة التعاون في المجال العسكري والأمني ومحاربة التطرف، إذ وقع كلٌ من وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان ووزير الدفاع العراقي عرفان الحيالي اتفاقيه تعاون عسكري من أجل تقديم الدعم في مجال مكافحة الإرهاب، والدعم اللوجستي وتقوية أواصر التعاون العسكري مع العراق، وتبادل الخبرات بين الطرفين[6]. وإن ما أشار له موقع

---

(1)Michael Eisenstadt, OPtic,p5.

(2) وكالة DW الإخبارية، **إيران والعراق تبادل تجاري بالمليارات**، 2017، متاح على الرابط:
http://www.dw.com/ar/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%88%D8

(3) جاسم يونس الحريري، مصدر سبق ذكره، ص153.

(4) محمد بيومي وآخرون، البحث عن الاستقرار: بالاتجاهات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2014، **تقرير المستقبل**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد6 ، 2015، ص10.

(5) مثنى العبيدي ، نمط التأثير ... التوافق والتناقض بين " التحالف الرباعي " والعراق، **مجلة شؤون تركية** ، عدد 3 ، (القاهرة: 2016) ص153.

(6) وكالة سكاي نيوزعربية، **توقيع اتفاقية عسكرية "واسعة المدى" بين إيران والعراق**، 2017، متاح على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/web/article/967006/%D8%AA%D9%88%D9%82%

"انتلجنس أون لاين" الأمني في 11يناير2017 قيام قاسم سليماني بالعمل على تعزيز العلاقات ما بين فيلق القدس وحزب العمال الكردستاني؛ وذلك عن طريق مقابلة أجراها مع أحد الشخصيات المهمة في هذا الحزب، جميل بايك الذي يعد من القادة البارزين في مدينة السليمانية، وجاء ذلك بسبب كونه من المقربين بين بغداد وطهران، والذي يعد منافساً لمسعود برزاني الموالي لتركيا والغرب، ويعد الدعم الذي تقدم به قاسم سليماني إلى الحزب من أجل العمل على أضعاف دور تركيا في العراق(1).

2.الدور الإيراني في سوريا

عشية اندلاع الأزمة في سوريا عام 2011، أصبح هنالك قلق إيراني تجاه ما يحدث في سوريا فكان الأمر مربكاً في بدايته، بدء القادة الإيرانيون ينظرون إلى الثورة التي حدثت في سوريا هل هي تمرد على النظام السوري أم ثورة حقيقية أم مجرد مشكلة يمكن تلافيها، ومع تسارع الأحداث وتفاقم الأزمة ضد النظام بات الأمر أكثر جديه بالنسبة لإيران كون هذا النظام هو الحليف الأساسي في المنطقة(2).

سياسياً: يعد النظام السوري هو الحليف الاستراتيجي لإيران في المنطقة، وهذا يعكس السياسة البراغماتية الإيرانية، ويتمثل الدعم الإيراني للنظام بأنه قائم على أن أي تهديد للنظام في سوريا يعد تهديداً لإيران، وبذلك تمكنت إيران من تحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال التغيرات التي حدثت في المنطقة والتي تعد تطور إيجابي في سياسة إيران الخارجية تجاه ما تطمح إليه في منطقة الشرق الأوسط(3). أخذت إيران تدرك تطور الأحداث في سوريا، مما فرض على إيران التدخل في الأزمة ولاسيما عندما ترسخت القناعة لديهم أن تفاقم الأحداث في سوريا سوف تجعل النظام في حافة الهاوية مما جعل إيران تزيد من دعمها من أجل بقاء النظام في ضل الحفاظ على وجودها في المنطقة(4).

لم يكن التدخل الإيراني في سوريا على أساس أمني أو عسكري أو إقليمي ولا على اتفاقية الدفاع المشتركة بين الدولتين، لكن على أساس المصالح الإيرانية في سوريا، فإن إيران ترى سوريا الحليف الاستراتيجي المهم في المنطقة، وتعد بأنها المدخل للعالم العربي بالنسبة لإيران، وكذلك ورقة ضغط تستعملها إيران في مفاوضاتها مع (إسرائيل)(5). إن الرهان الاستراتيجي الإيراني بخصوص سوريا عبر عنه علي خامنئي بقوله "**إذا لم نقاتل في سوريا والعراق، فإن هذا يفرض علينا أن نقاتل في داخل أراضينا**" وأن الحديث عن أهمية

(1) التقرير الاستراتيجي السوري، تعاون إيراني–كردي ضد تركيا، **المرصد الاستراتيجي**، العدد34، (لندن: 2017)، ص5.

(2) أحمد سعيد نوفل وأخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص369.

(3) شحاته محمد ناصر، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد روحاني حدود التأثير وأهم الملامح**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2014)، ص62.

(4) نبيل العتوم، **إيران وخيارات الإطاحة بالأسد، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، العدد4، (الأردن:2015)، ص2.

(5)Abdul Hamide AL-Mossawi, IRAN and the Syrian Crisis, **china public administration**, VOL.14, 2017, p139.

سوريا عبر عنها الكثير من القادة الإيرانيين، وأن التخلي عن النظام السوري يعني بقاء النظام الإيراني داخل حدوده وهذا يؤدي إلى تلاشي قوة إيران الإقليمية[1].

تعد الأزمة السورية أو ما تسمى "ثورات الربيع العربي" تحولاً مهماً في السياسة الخارجية الإيرانية، لأن سوريا تعد جزء من الخطة الاستراتيجية التي تقوم عليها إيران في المنطقة وأن خسارتها تعد خسارة كبيره لإيران، فمن خلال سوريا تستطيع إيران من تحقيق وصول الإمدادات التي تقدمها إيران إلى حزب الله في لبنان، ومما يسبب ذلك دوراً مهماً في ما تطمح إليه إيران في المنطقة[2].

عسكرياً: إن ما قامت به إيران هو تقديم الدعم إلى النظام السوري عسكرياً ففي أوائل آب 2012 تمكنت المعارضة السورية من أسر حوالي (48) مقاتلا إيرانياً في سوريا وكانت إيران قد زعمت أن هؤلاء جاءوا دفاعاً عن مقام السيدة زينب وهذه من الحجج التي نجحت فيها السياسة الخارجية الإيرانية من التدخل في شؤون الدول المجاورة ، ففي أيلول 2012 كان هنالك اعتراف رسمي من قبل إيران بوجود قوات النخبة التابعة للحرس الثوري الإيراني يتواجدون في سوريا وهذا ما صرح به محمد علي جعفري قائد الحرس الثوري آنذاك[3].

تمتلك إيران دوراً عسكرياً مؤثراً في الأزمة السورية فهي بدأت بدعم النظام السوري ولاسيما في ظل ظهور تنظيم داعش في العراق والشام في منتصف عام 2014، مما أدى ذلك إلى جعل إيران تتكبد خسائر في الأرواح بسبب مشاركته هؤلاء في المعارك مع النظام، ففي عام 2016 نتيجة لشن المعارضة هجوماً على حلب الأمر الذي أدى إلى تكبد النظام والقوات الموالية له خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات[4]. عملت إيران على تحشيد آلاف المقاتلين من أجل الانضمام إلى المعارك بجانب النظام السوري في حربه ضد داعش، لتعلن إيران عن تشكيل قوات عابرة للحدود من أجل مواجهة أي خطر أو تهديد خارجي لإيران، وفي لقاء قامت به وكالة مشرق نيوز الإيرانية مع أحد القادة البارزين في الحرس الثوري "محمد علي مكي" في 2016/8/18 والذي تحدث عن هذه القوات ودورها في سوريا وبين أنها بقيادة قاسم سليماني وتُعد هذه القوات فاعلاً مهماً من فواعل السياسة الخارجية[5].

أصبح "قاسم سليماني" قائد الحرس الثوري الإيراني هو القائد الميداني الذي يشرف على المعارك ويضع الخطط العسكرية والأمنية للقوات التي تقاتل المعارضة والتنظيمات الإرهابية المتواجدة على الأراضي

([1]) تقرير الحالة الإيرانية، **أبعاد الدور الإيراني في حلب السورية**، (الرياض:مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2016)، ص43.

([2]) ابتسام محمد العامري، موقف إيران من التغييرات السياسية في المنطقة العربية، **دراسات سياسية**، العدد46، (بغداد بيت الحكمة، 2013)، ص63.

([3])ستيفان لاربي – علي رضا نادر ، مصدر سبق ذكره ، ص9.

([4]) التقرير الاستراتيجي السوري، **طريق إيران الجديد في للحرب في سوريا**، المرصد الاستراتيجي، 2017، ص5-6.

([5]) تقرير الحالة الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص40.

السورية، وصرح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية "حسين أميري عبد اللهيان" بقوله: **(أن السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على الجانب الدبلوماسي والعسكري وهما صفتان أساسيتان تشكلان عنصراً واحداً تجاه تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الإيرانية)**[1].

الخاتمة

إن ديناميكية التحولات الإقليمية كان لها دور إيجابي في زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، ويأتي ذلك نتيجة لضعف بعض الدول الإقليمية التي مكنت إيران من التوجه نحو حيازة مكانة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط.

تعدد القنوات التي استخدمتها إيران تجاه قضايا المنطقة مكنها من الحصول على دور مؤثر في الكثير من دول المنطقة، أصبح لها دور في العراق وسوريا واليمن والبحرين ولبنان وهذا الدور ناتج عن المشاريع التي ترمي إيران تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط.

إن التطورات التي شهدتها السياسة الإيرانية تجاه المنطقة تمكنت من خلالها إيران من تحقيق نتائج مهمة في ظل زيادة الأداء الاستراتيجي، وبفعل حنكة القيادة السياسية تمكنت إيران من تحقيق الكثير من المكاسب الناتجة عن الوعي والإدراك بالمصالح القومية.

إن أهم ما يتسم به الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بأنه قائم على توسيع مناطق النفوذ في المنطقة، من أجل زيادة التأثير وأحكام السيطرة وجعلها القوة الإقليمية العظمى التي تمتلك زمام الأمور في منطقة الشرق الأوسط.

المراجع:

المراجع العربية:

- ابتسام محمد العامري، موقف إيران من التغييرات السياسية في المنطقة العربية، **دراسات سياسية**، العدد46، (بغداد بيت الحكمة، 2013).
- أحمد سيد أحمد، قمة الرياض وأفاق الدور الإيراني في الإقليم، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد 3، (الرياض: 2017).
- أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
- التقرير الاستراتيجي السوري، **طريق إيران الجديد في للحرب في سوريا**، المرصد الاستراتيجي، 2017م.
- **التقرير الاستراتيجي النصف سنوي**، العلاقات الروسية الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017، ص205.

[1] نقلا عن: تقرير الحالة الإيراني، **أستمرار التدخل الإيراني في سوريا والعراق**، (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، اكتوبر 2016)، ص73.

- التقرير الاستراتيجي النصف سنوي الثاني، مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التحولات والتحالفات الجديدة، **مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية**، (الرياض: 2017).
- **التقرير الاستراتيجي السنوي**، تطورات العلاقات الإيرانية الروسية بعد عام 2017، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017.
- التقرير الاستراتيجي السوري، تعاون إيراني–كردي ضد تركيا، **المرصد الاستراتيجي**، العدد34، (لندن: 2017).
- السيد أبو داود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2014).
- بسام ضويحي وآخرون، **استراتيجيات عمل ولاية الفقيه في الوطن العربي والعالم الإسلامي النتائج والمرئيات**، (عمان: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016).
- بشير عبد الفتاح، الحسابات التركية والإيرانية بشأن أزمة داعش، **شؤون عربية**، العدد159، (مصر : 2014).
- تقرير الحالة الإيرانية، **أبعاد الدور الإيراني في حلب السورية**، (الرياض:مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2016).
- تقرير الحالة الإيراني، **استمرار التدخل الإيراني في سوريا والعراق**، (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، اكتوبر 2016).
- جيفري مارتيني وآخرون، مستقبل العلاقات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط، **مؤسسة راند**، نيويورك، 2017، ص10.
- جاسم يونس الحريري، مصدر سبق ذكره.
- حسني عماد حسني العوض، **السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتن**، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017).
- حسين علي زادة، إيران وتركيا والحرب العالمية الثالثة، **مختارات إيرانية**، العدد169، (القاهرة: 2014).
- رانيا مكرم، الكراهية والعلاقات الإقليمية.. نماذج عربية وإيرانية، **اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية**، (مصر : 2015).
- رضوى أحمد عبد الجليل، الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية 2003–2015: دراسة حالة العراق ولبنان، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية**، برلين، 2016، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=41389
- رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، (دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، 2008).
- ستيفان لاربي – علي رضا نادر ، مصدر سبق ذكره.
- سناء نويجي، المشروع النووي الإيراني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط 1957–2010، **رسالة ماجستير (غير منشوره)**، جامعة محمد خضير–بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية–قسم العلوم الإنسانية، الجزائر، 2015.
- سنية الحسني، طبيعة الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، **أراء حول الخليج**، العدد 85، (الرياض: 2011).
- شحاته محمد ناصر، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد روحاني حدود التأثير وأهم الملامح**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2014).
- شنين محمد المهدي، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المشرق العربي 2001–2013**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014.
- شيماء تركان صالح– منعم صاحي العماري، العراق وخطة أوباما 2014((دراسة في حيثيات الأداء الخفي))، **قضايا سياسية**، العددان 39–40، (بغداد: 2015).
- طلال عتريسي وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

- عادل علي عبد الله، **محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي**، (دبي: دار مدارك للنشر والتوزيع، 2012).
- علاء عكاب خلف، **علاقة العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي**، (بغداد: بيت الحكمة، 2012).
- علي رضا نادر، الدور الاقليمي الذي تضطلع به إيران في العراق، **مؤسسة راند الأمريكية**، نيويورك، 2015.
- مثنى العبيدي ، نمط التأثير ... التوافق والتناقض بين " التحالف الرباعي " والعراق، **مجلة شؤون تركية** ، عدد 3 ، (القاهرة: 2016).
- مسفر بن صالح الغامدي، النفوذ الإيراني في البحر الأحمر أهداف ومعوقات البقاء في إقليم حيوي، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد5، (الرياض: 2017).
- محمد السعيد إدريس، **تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجية لدول الخليج**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- محمد كريم كاظم، الأزمة السورية وتأثيرها في معادلة المصالح الإيرانية التركية، **مجلة حمورابي**، العدد11، (بغداد: 2014).
- محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الإقليمي الإيراني بعد الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 85، (القاهرة: 2011).
- محمد توفيق، **التجربة الإيرانية النموذج المذهبي الانتفاضي**، (الرياض: مجلة البيان، 2014).
- محمد بيومي وآخرون، البحث عن الاستقرار: بالاتجاهات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2014، **تقرير المستقبل**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد6 ، 2015، ص10.
- ممدوح بريك محمد، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات السياسية للأمم المتحدة 2003-2011**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص78.
- ناصر المطيري، التمدد الإيراني في المنطقة، **صحيفة النهار**، العدد 1125، الرياض، 2010.
- نبيل العتوم، **إيران وخيارات الإطاحة بالأسد، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، العدد4، (الأردن:2015)، ص2.
- هشام بشير، أبعاد متشابكة تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2015، متاح على الرابط: http://www.acrseg.org/39601
- وكالة DW الإخبارية، **إيران والعراق تبادل تجاري بالمليارات**، 2017، متاح على الرابط: http://www.dw.com/ar/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%88%D8
- وكالة سكاي نيوزعربية، **توقيع اتفاقية عسكرية "واسعة المدى" بين إيران والعراق**، 2017، متاح على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/web/article/967006/%D8%AA%D9%88%D9%82%

المراجع الأجنبية:

- Abdul Hamide AL-Mossawi, IRAN and the Syrian Crisis, **chinapublicadministration**, VOL.14, 2017, p139.
- BAYRAMSİNKAYA,**IRAKİRANİLİŞKİLERİAMERİKANASKERLERİNİNÇEKİLMESİN DENSONRA**, Vakfı SETA Araştırmaları Siyaset Ekonomive Toplum, 2013, p21.
- Michael Eisenstadt, **Iran and Iraq**, The Washington Institute for Near East Policy,(London: 2015), p5.

سورية... من حالة أزموية إلى معضلة جيوبولتيكية

(دراسة في الجيوبولتيك النقدية)

Syria…The move from crisis situation to geopolitical problem (study in Critical geopolitics)

د. شاهر إسماعيل الشاهر
Dr. Shaher Ismail AlShaher
استاذ مشارك في كلية الدراسات الدولية جامعة صن ياتسون
Associate Professor School of International Studies Sun Yat-Sen University
Sh.alshaher77@gmail.com

الملخص:

هناك من ينكر الفكر التآمري، أو ما يعرف بنظرية المؤامرة، لكن ما شهدته المنطقة، سواء في ليبيا، أو العراق، أو السودان، أو سورية، من أحداث دموية وعمليات تقسيم، يجعل هذه النظرية أمراً واقعياً ملموساً.

لقد شكّلت الحرب على سورية نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ودولية، فبعض الدول الإقليمية مثل تركيا وبعض الدول العربية والقوى الدولية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أرادت إسقاط الدولة السورية، وبالمقابل هناك قوى دولية متمثلة بـ روسيا الاتحادية والصين، وقفت إلى جانب الحكومة السورية، واستخدمت كل منهما حق النقض (الفيتو) مرات عديدة لمنع صدور قرارات عن مجلس الأمن بفرض عقوبات على سورية، ورفضت التدخل العسكري الغربي في سورية.وخلف هذه القوى الدولية كانت هناك قوى إقليمية وقفت مع سورية، أهمها إيران والعراق.

الكلمات المفتاحية: سورية– أزمة– معضلة جيوبولتيكية– الجيوبولتيك النقدية.

Summary:

There are those who deny the Conspiratorial thought, which is so-called “conspiracy theory”, but given of the bloody events that the region witnessed andprocess of fragmentation, whether in Libya, Iraq, Sudan or Syria, which made this theory very realistic and Concrete action.

The war in Syria shaped an engagement area between regional andinternational systems, some regional power such as Turkey, and westernpowers, primarily the United Statespursue to convert the Syria Arab Republic into a failed state. This stands in contrast with the countries such as Russian Federation and People's Republic of Chinawhich supported the Syrian government.

For several times Russia and Chinathwart the Security Council’s decisionsimposition of sanctions on Syria, and many draft resolutions on the Syrian issue were vetoed to prevent military intervention.

In addition to many regional powers which stand by Syria as a result of geopolitical considerations such as Iran and Iraq.

Keywords: Syria- crisis-geopolitical problem- Critical geopolitics

المقدمة:

شكلت الأزمة السورية حالة استقطاب وتنافس إقليمي ودولي غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة. حيث أظهرت تشكل محورين: الأول محلياً من المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري، ويدعمهم إقليمياً كلٍ من تركيا ودول الخليج العربي، ومن ورائهم جميعاً يقف دولياً الغرب بجناحيه الأمريكي والأوروبي. أما المعسكر الأخر فيشمل محلياً الحكومة السورية، ويدعمها إقليمياً كلٍ من إيران وحزب الله في لبنان، ومن ورائهم جميعاً يقف دولياً كلٍ من روسيا والصين.

يرى نابليون بونابرت أنّ السياسة الخارجية لأي دولة تكمن في موقعها الجغرافي. ويعد العامل الجيوستراتيجي من العوامل المهمة في سياسة الدولة الخارجية، لأن تلك السياسة تكمن في أهميتها الجغرافية، ويرى المختصون في مجال العلاقات الدولية أنّ هناك علاقة وثيقة ومترابطة بين الجغرافية والسياسة، لهذا أطلق على هذه العلاقة الوثيقة تسمية علم الجغرافية السياسية (الجيوبوليتكس) الذي يمكن تعريفه بأنه العلم الذي يهتم بالدولة؛ لا على أساس أنها مفهوم جامد بل كائن حي، وأنه يبحث بالدرجة الأولى علاقة الدولة ببيئتها وحيزها والعمل على محاولة حلّ المشاكل جميعها الناتجة عن العلاقات المكانية.

فأهمية سورية لا تأتي فقط من أهميتها الجغرافية، بل من الدور الذي تلعبه في محيطها الإقليمي. فكون سورية أهم دولة في منطقة الشرق الأوسط هذه حقيقة استراتيجية وليس إدراك مبالغ فيه للمكانة الإقليمية. لذا بدء السعي إلى تحويل سورية من دولة ناشطة جيوستراتيجياً (دولة مؤثرة)، إلى دولة مهمة جيوسياسياً (دول متأثرة). ولعل أكبر انتصار في مواجهة الحرب على سورية هو بقاء الدولة السورية، وقد فشلوا في تقسيمها أو إنهاء وجودها.

إن تطورات الأزمة على مدار السنوات السابقة أكدت بغير شك أن الأزمة السورية قد أصبحت بالفعل أزمة دولية، ولم يعد النطاق الداخلي فيها بشقيه السياسي والعسكري سوى ساحة لتفاعلات وضغوطات أطراف خارجية لكل حساباتها ومصالحها وأدواتها في التأثير والتدخل.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أن أهمية سورية لا تأتي فقط من أهميتها الجغرافية، بل من الدور الذي تلعبه في محيطها الإقليمي. فكون سورية أهم دولة في منطقة الشرق الأوسط هذه حقيقة استراتيجية وليس إدراك مبالغ فيه للمكانة الإقليمية. لذا بدء السعي إلى تحويل سورية من دولة ناشطة جيوستراتيجياً (دولة مؤثرة)، إلى

دولة مهمة جيوسياسياً (دول متأثرة).ولعل أكبر انتصار في مواجهة الحرب على سورية هو بقاء الدولة السورية، وقد فشلوا في تقسيمها أو إنهاء وجودها.

الفرضية:

يفترض البحث أن الصراع الحقيقي على سورية هو بين قوى تريد تغيير الخرائط وقوى تريد الحفاظ عليها، وباقي موضوعات الصراع مجرد خطابات دعائية. فلو كانت الأطراف تريد إرجاع سورية إلى ما كانت عليه قبل بداية الأزمة لتمت تسويتها لكن الكل يريد خلق وضع جديد يخدم مصالحه. وأن الصراع في سورية لابد وأن يكون مؤثراً في أقصى الحدود على التوازن الدولي ككل، لأن نتيجة ذلك الصراع سوف تؤثر في الهيمنة على سوق الطاقة كما تأثيرها على الدور الروسي من حيث الفشل أو النجاح.

إشكالية البحث:

إن موجة ما يسمى بـ "الربيع العربي" المزعوم، وبعد اصطدامها بالصخرة السورية، عادت بقوة إلى مرسليها، ما سيكون له تأثيرات كبيرة على الأطراف الإقليمية التي كانت سبباً في الحرب على سورية، وكانت تدعم المسلحين في سورية. أي أن الأزمة ستنقل إلى مرسليها (الأزمة الخليجية أنموذجاً).

منهج البحث:

تعتمد الدراسة على أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي، وهذه المناهج هي:

1- **المنهج الاستقرائي** الذي تبنته المدرسة الواقعية "**Realism**"في العلاقات الدولية، بمعنى رؤية التغيرات على أرض الواقع كما هي، لا كما تعكسه قواعد النظام الدولي.

2- **المنهج المقارن:** لمقارنة بعض الوقائع التاريخية والقيام بعملية إسقاط تاريخي للأحداث.

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

سوف نتناول في هذا المطلب مفهوم الجيوبولتيك النقدية، والجيوبولتيك النقدية وتجاوز الجغرافيا السياسية، والجيوبولتيك النقدية وإيجاد بديل لنظريات العلاقات الدولية.

أولاً: مفهوم الجيوبولتيك النقدية:

تعرف الجيواستراتيجية بأنها دراسة أثر الموقع الاستراتيجي للدولة وأهميته، من خلال توظيفه في الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية وغيرها لتحقيق الأهداف الوطنية، وتبحث الجيواستراتيجية في المركز الاستراتيجي للدولة المتناولة بالتحليل، استناداً إلى عوامله الجغرافية العشرة:

الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة مع المحيط، الطبوغرافيا، المناخ، الموارد، السكان[1].

أما الجيوبولتيك النقدية، فهو اتجاه نظري حديث في جيوسياسية العلاقات الدولية، يختلف بشكل كبير عن المجال التقليدي المسمى الجغرافيا السياسية، وينتقد منظروا الجيبوتيك النقدية الجغرافيا السياسية التقليدية باعتبارها تقوم على اعتبارات جغرافية ثابتة تعد بمثابة عقائد راسخة، إلى درجة إطلاق صفة "الجغرافيا الأرثوذكسية"* على ذلك التصور التقليدي[2].

وإذا كانت الجغرافيا السياسية التقليدية لها مدارس متعددة: ألمانية وفرنسية وبريطانية وحتى يابانية وصينية، فإن الجيوبولتيك النقدية مدرسة أمريكية بامتياز، أسس لها مجموعة من المنظرين الأمريكيين من بينهم: " كلاوس دودز وجيرويل اتوثل وجون اكنيو، وغيرهم[3]. ففي عام 1996، تم التطرق لأول مرة إلى مسألة إعادة القراءة والتحقيق حول الجيوبوليتيك والخطابات الجيوبوليتيكية التقليدية، والتي تهدف إلى تقوية وتوسيع الدولة، وتشجيع النزعة الامبريالية، واحتضانها من قبل النخب والجماهير، مما أفرز إنشاء حقل فرعي جديد يعرف بـ"الجيوبوليتيك النقديةة"، ويعنى بالتركيز على فتح الكتابات الجيوبوليتيكية التقليدية، لاكتشاف التحيّزات والتناقضات، وفهم الطبيعة الخطابية لها، للتمكن من فهم أفضل لعلاقات القوة الكامنة، التي تشكل إحدى أهداف وأدوات السياسة الخارجية.

ثانياً: الجيوبولتيك النقدية وتجاوز الجغرافيا السياسية:

يهدف المشروع النظري للجيوبولتيك النقدية ليس فقط إلى تجاوز الإطار التقليدي للجغرافيا السياسية، ولكن أيضاً إلى "إيجاد مسار معرفي موازي لنظريات العلاقات الدولية، التي أصبحت أقل قدرة لوحدها على فهم الواقع المعقد لعالم ما بعد الحرب الباردة"، كما يرى " كلاوس دودز"[4].

أما من حيث تجاوز الجغرافيا السياسية التقليدية فإن ذلك يظهر من خلال شيئين رئيسين:

الأول: هو تجاوز الربط بين الجغرافيا ومفهوم القوة: إذ تقلصت إلى حد كبير قيمة المحدد الجغرافي كمصدر من مصادر قوة الدولة، لا من حيث الموقع ولا من حيث الحجم، فقد أصبحنا نرى دولاً صغيرة جداً من

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمان: دارمجدلاويللنشروالتوزيع، 2004، ص158.

* – في محاولة لتشبيه العقائد الجغرافية المتصلة به بالعقائد الدينية.

[2] – محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافية السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010.

[3] – كلاوس دودز وديفيد أتكنسون، **الجغرافية السياسية في مئة عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي**، ج1، ط1، ترجمة: عاطف معتمد وعزت زيان، القاهرة: المركز القومى للترجمة، 2010، ص 9.

[4] – كلاوس دودز و ديفيد أتكنسون، **الجغرافيا السياسية في مائة عام (التطور الجيوبوليتيكي العالمي)**، ترجمة: عاطف معتمد وعزت زيان، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ج2، 2010، ص 125.

حيث الحجم ولكنها مؤثرة جداً في بيئتها الإقليمية، وحتى على المستوى الدولي. كما أن تزايد تأثير وسائل التواصل الاجتماعي قد أفقد الحدود الجغرافية قيمتها، وبالتالي أثر بشكل كبير على قيمة الموقع الجغرافي للدولة كمصدر من مصادر قوتها، فالتهديدات المعاصرة لم تعد تتأثر بالخصائص الجغرافية للدولة فقط.

أما المظهر **الثاني** من مظاهر تجاوز الجغرافيا السياسية التقليدية فيتمثل في أن الأفراد، وليس الدول، هم الذين أصبحوا يشكلون الفواعل الجيوبولتيكية الأساسية:فمن المعروف أن علم الجغرافيا ينقسم إلى فرعين رئيسيين هما: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية. وإذا كانت الجغرافيا السياسية التقليدية هي فرع من فروع الجغرافيا الطبيعية، فإن الجيوبولتيك النقدية هو فرع من فروع الجغرافيا البشرية،فالأفراد العاديين أصبحت لهم القدرة على خلق الأوضاع الجيوبولتيكية وليست سياسات الدول لوحدها[1].

وتظهر النزعات الانفصالية الأخيرة في إقليم كردستان وإقليم كتالونيا باعتبارها حدث بارز في هذا السياق، إذ عبرت هذه النزعات عن رغبات عرقية معينة – والمجموعات العرقية تعكس الرغبات الجماعية للأفراد – في تأسيس كيانات سيادية جديدة خلقت وضع جيوبوليتيكي معين في الأقاليم التي تنتمي إليها بمجرد الإعلان عنها[2].

ثالثاً: الجيوبولتيك النقدية وإيجاد بديل لنظريات العلاقات الدولية:

يركز التحليل للسياسة الخارجية من منظور النظام الدولي اهتمامه على المستوى الكلي للتحليل Macro Level of Analysis، وينصب الاهتمام الرئيس على التغييرات في البيئة الدولية التي تنفذ فيها الدول سياستها الخارجية. وهنا يشار إلى أن أي تغيرات في مزايا النظام الدولي ستؤدي إلى تغيرات في السلوك الخارجي للدول التي تكون هذا النظام.[3]

لقد بدأ التركيز فعلياً على طبيعة النظام الدولي كعامل مستقل يفسر السلوك الدولي، مع بداية المدرسة السلوكية في تطور دراسة العلوم السياسية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي. وقد ركز هذا التطور الذي استمد جذوره من المدرسة الواقعية الجديدة على كيفية تقسيم القوة في النظام الدولي، وكيفية تأثير هذا التقسيم في سلوك الدولة في الساحة الدولية.[4]

---

[1] - Walter Russell Mead, ***"The Return of Geopolitics, The Revenge of the Revisionist Powers"***, Foreign Affairs, May/June 2014.

[2] – محمد خالد، "**الحركات الانفصالية نذر مرحلة جديدة من الخرائط**"، صحيفة البيان، تاريخ 2017/10/8.

[3] – عدنان محمد هياجنة، **دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999، ص 33.

[4] - See: A.F.K.Organski and Jacek Kugler , ***The War Ledger*** (Chicago: University of Chicago Press, 1980) and Waltz,op.cit.

أما من حيث إيجاد بديل لنظريات العلاقات الدولية، فمن المعروف أن ما نتوجه إليه بالتحليل في العلاقات الدولية هو إما ظواهر أو سلوكات أو أحداث، ويدخل الاعتبارين الأولين ضمن اهتمامات نظريات العلاقات الدولية، لكن هذه النظريات مهمتها في المقام الأول تفسير الأحداث، ولأن معدل الأحداث تزايد بشكل كبير منذ نهاية الحرب الباردة، فإنه كان يجب إيجاد مسار معرفي موازي لنظريات العلاقات الدولية يهتم بهذا السياق الجديد وهو ما كان من ضمن الاهتمامات الأساسية للجيوبولتيك النقدية، والذي يحلل الأحداث من خلال ثلاثة أبعاد: جوهر الأحداث: أي لماذا حدث ما حدث ؟ وعامل الحدث: أي ما هي العوامل التي يمكن أن تحفز على استمرار الحدث وتطوره ؟ وأخيراً بيئة الحدث:أي ما هو النطاق الذي يشمله الحدث تأثيراً وتأثراً؟

ومن وجهة نظرنا فإن الجيوبولتيك النقدية يغطي النقص في نظريات العلاقات الدولية من حيث:

1- حل الإشكالية المتعلقة بمستويات التحليل في العلاقات الدولية:فلم تعد هناك مستويات متمايزة نحلل بها الواقع، فالحدث بطبيعته أصبح ينتقل في تأثيره وتأثره من المستوى المحلي إلى الاقليمي إلى الدولي.
2- إن الأحاديث التي أصبحت تنشأ في واقع العلاقات الدولية لا تعطي بالضرورة الظواهر المركزية في العلاقات الدولية والتي قدمت لها نظريات العلاقات الدولية تفسيرات مختلفة.
3- هنالك عوامل أصبحت مؤثرة بشكل كبير في واقع العلاقات الدولية، لا تغطيها البنية الأنطولوجية لنظريات العلاقات الدولية، مثل العامل التكنولوجي.

ويقوم هذا التحليل الجيوبولتيكي الجديد على قاعدتين:

القاعدة الأولى: كل حدث يخلق الوضع الجيوبولتيكي الخاص به، لذا فإن تغير الأوضاع الجيوبولتيكية لم يعد مرتبط بتغير الحدود كما كان في التصور التقليدي من خلال زوال دول أو تفككها، ولكن من خلال تبلور أحداث معينه يمكن أن تؤدي إلى حدوث اضطراب جيوبوليتيكي، خاصة إذا كانت أحداث مفاجئة وغير متوقعة.[1]

القاعدة الثانية: وتتمثل في أن الحدث إذا تعطل تطوره المخطط له، فإنه يتحول إلى معضلة جيوبولتيكية.

[1] – دام برس في لقاء خاص مع د. شاهر الشاهر للحديث حول العدوان التركي على عفرين، تاريخ 2018/1/25، على الرابط: http://webcache.googleusercontent.com/

المطلب الثاني: الجيوبولتيك النقدية والحرب على سورية

مجموعة أحداث دولية شكّلت مجتمعة البيئة المناسبة لتغيير بنية وشكل النظام الدولي تلاقت جميعها في نقطة مشتركة هي سورية وأزمتها التي شهدت استقطاب إقليمي ودولي هدّم النظريات السابقة، مثل الأحادية القطبية، لترتسم الخارطة الجديدة للنظام الدولي على هيمنة أقطاب متنافسة متباينة السياسات والمصالح، متوازية القوى نوعاً ما، حيث كانت هذه المعالم الجديدة غير واضحة، إلا أنّ تداعيات الأزمة السورية كشفتها للعلن. فما حدث في الدول العربية من تونس الى مصر وليبيا، لم يكن إلا مقدمة لتحقيق الهدف الاستراتيجي الغربي في الإطاحة بالدولة السورية، وتركيب نظام سياسي يدور في الفلك الأمريكي، بحيث يتم طي ملف الصراع العربي– الصهيوني، وتهيئة الطريق لمحاصرة إيران وصولاً الى الصين وروسيا تحت راية ما يسمى" الدين الإسلامي المعتدل" الذي يحكم دول المنطقة، أو من خلال تحويلها الى دول طائفية مفتتة (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، تكون ساحة جيوسياسية للدول الغربية وإسرائيل، وتفتح الطريق للسيطرة على أوراسيا، أي السيطرة على طرق إمداد الطاقة ومحاصرة روسيا والقضاء على النفوذ الصيني في المنطقة.

انتقلت الأزمة السورية من محيطها الداخلي، داخل سورية، لتصبح شأناً عالمياً تدخَّلت فيه جميع القوى الإقليمية والكبرى. ونتيجة لتحالف "المعارضة المسلحة" مع القوى الغربية والخليجية وتركيا، وتحالف الدولة السورية مع روسيا الاتحادية والصين وإيران، بات لكل طرف من الأطراف الدولية القدرة على تعطيل الحلول السياسية التي لا تراعي مصالحه الاقتصادية والسياسية، ولذلك فإن استمرار الأزمة السورية دون حل سياسي سيطرح العديد من التحديات الاستراتيجية للأطراف الفاعلة في هذه الأزمة تفرضها الاستحقاقات المختلفة التي يمكن أن تتمخض عنها الأزمة.

ومفهوم الجيوبولتيك النقديةينطبق بشكل كبير على الأزمة السورية في الوقت الراهن.إذ لم تتحقق المخططات العدائية الرامية إلى تقسيم الدولة السورية وتحويلها إلى دويلات متنازعة على أساس طائفي، وهو ما جعل هذه الأزمة تتحول إلى معضله جيوبولتيكية في النطاق الإقليمي. فالصراعات الإقليمية التي لم تحسم على الأراضي السورية، يعاد إخراجها إلى البيئة الإقليمية كالأزمة الخليجية، وقد تنفجر أزمات أخرى ارتباطاً بتحول الأزمة السورية إلى معضلة جيوبولتيكية[1]. فتأثيرات هذه الأزمة لم تعد مرتبطة بالنطاق الجغرافي للدولة السورية. بل تحولت هذه الأزمة إلى معضلة جيوبولتيكية من خلال انتقال تأثيراتها بشكل

[1] – **خطة مؤسسة راند الأميركية للحل في سورية**، وحدة الترجمة والتعريب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 11 تموز 2016.

معاكس ومتسارع إلى البيئة الإقليمية، وكذلك إلى المستوى الدولي من خلال استفادة الفيدرالية الروسية من الحالة السورية لإحداث التحول المرغوب في النظام الدولي برمته.

وكذلك كان للأزمة الخليجية تداعيات وانعكاسات على مجمل الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، فهي كانت محصلة لإعادة تموضع الكثير من الكيانات والحركات السياسية، خاصة عقب فشل المشروع الأمريكي في المنطقة، فالمعارضة السورية، المدعومة من دول الخليج، كانت الأكثر تأثرًا بهذه الأزمة، التي عصفت بكل المنطقة.

وكان الكاتب البريطاني روبرت فيسك كتب في مقاله بصحيفة إندبندنت أن أزمة الخليج لا علاقة لها بقناة الجزيرة، وأن الأمر كله يتعلق بالحرب في سوريا. ورأى أن الحصار المفروض على قطر هو لترويض الدولة الخليجية الوحيدة التي لديها القدرة على تخطي السعودية وإملاء نتائج الحرب هناك.

أولاً: شكل التحالفات المؤثرة في الحرب على سورية (الأعدقاء):

"الأعدقاء" هو المفهوم الأكثر حضوراً في منطقة الشرق الأوسط، والأعدقاء ترجمة للكلمة الانجليزية المركبة " Frenemy " وهي كلمة مركبة من Friend و Enemy أي أصدقاء وأعداء، وقد استخدم المصطلح لأول مرة في العلاقات الدولية عام 1953 من قبل الصحفي الأمريكي والتر ينشل، وهو يشير إلى تقاطع مساحات العداوة والصداقة في العلاقات بين دولتين أو أكثر، بحيث من الصعب وصف علاقتهما بأنها علاقة صداقة صريحة أو عداوة صريحة[1].

إن مفهوم " الأعدقاء " بهذا المعنى هو أكثر مفهوم يمكن أن يشرح لنا الوضع المعقد في العلاقات بين دول الشرق الأوسط في الوقت الراهن، فالإمارات والسعودية يعادون قطر وتركيا العدوتين لسورية والتي تعد الحليف الرئيس لإيران، وإيران هي العدو الأول للسعودية والإمارات؟؟؟ وإسرائيل تعادي قطر وتركيا، وقطر وتركيا تعاديان سورية التي تعد عدواً رئيساً لإسرائيل، وقطر وتركيا يعادون سورية ويتقربون من إيران الحليف الرئيسي لها...وهو ما يمكن أن سميه "تحالفات مصلحية معقدة". لذا، فاليوم نرى أنه لا يوجد أي طرف إقليمي أو دولي يستطيع إحداث تحول عميق في بنية الصراع على سورية.

لقد جاءت نتائج الأزمة السورية في كثير من النواحي كارثية بعض الشيء، نظراً لكثرة الخطط الخارجية لإنهاك الدولة السورية واستنزاف قوتها، وكثرة الدول المساهمة فيما يعتبرونه من وجهة نظرهم إعادة رسم

[1] – أحمد محمد أبو زيد، **العلاقات اليمنية الخليجية.. الأخوة الأعداء**، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2018، ص13.

خارطة منطقة "الشرق الأوسط" عموماً، والذي تم التخطيط له دون التحديد الدقيق لإمكانيات الدولة السورية، وارتباطاتها الإقليمية والدولية، والتي كانت بالمجمل أحد أسباب إخفاقهم في تحقيق أهدافهم.

ثانياً: الحرب على سورية وإعادة الهيكلة الإقليمية:

تعود تعقيدات الوضع السوري إلى طبيعة بنائه الصراعي الذي يتأسس على ثلاث طبقات تتفاعل في جدلية تزيد من صعوبة التحليل الطامح إلى الاقتراب من الدقة. يبدو بوضوح أن المستوى الأول للصراع يتمثل في المستوى المحلي السوري الذي تنخرط فيه قوى سياسية وطائفية وجهوية متباينة ومصالح اقتصادية نافذة. ويتكون المستوى الثاني الإقليمي من صراع أساسي على سورية بين إيران الداعمة للنظام والمتحالفة معه، في مواجهة تركيا التي تتبنى إسقاط النظام السوري وتتحالف مع بعض فصائل معارضته السلمية والمسلحة. ولا يمنع الصراع التركي ـالإيراني من انخراط أطراف إقليمية لها مصالح في الصراع السوري، وإن ظل الملمح الرئيس للمستوى الثاني. ويظهر المستوى الدولي الثالث للصراع في الشد والجذب الدوليين بين روسيا والصين من ناحية، في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى[1].

ويعد مفهوم "إعادة الهيكلة الإقليمية" من الأطر التحليلية المستحدثة في فهم التفاعلات الإقليمية، وهو مفهوم يشير إلى صراع إقليمي ممتد، يتميز بثلاث خصائص:

الخاصية الأولى: لا يهدف إلى تحقيق انتصارات عسكرية بقدر ما يهدف إلى تغيير الثقافة السياسية السائدة، وحتى الترويج لخرائط جديدة.

الخاصية الثانية: تشترك فيه ثلاثة أنواع من الفواعل، فواعل من دون الدول، وفواعل إقليمية وفواعل خارجة عن الإقليم.

الخاصية الثالثة: يتسم بالتطرف في سلوك بعض الأطراف المندمجة فيه.

فمفهوم إعادة الهيكلة الإقليمية وفقاً لهذه الخصائص يعبر بشكل كبير عن ما يحدث في منطقة "الشرق الأوسط"، فهنالك دعوة إلى تأسيس ثقافة سياسية علمانية تشمل كل الإقليم، في مقابل الاعتراض الذي تبديه التيارات الإسلامية المتطرفة والدول المرتبطة بها.

كما أن هناك ترويج من حين إلى آخر إلى خرائط جديدة لسورية واليمن. ومن الواضح أيضاً أن هناك تطرف في سلوك الأطراف المندمجة في إعادة الهيكلة الإقليمية، إذ لا يوجد أي طرف على استعداد لتغيير

[1] – مصطفى اللبّاد، "**الصراع التركي ـ الإيراني على سورية والفراغ العربي**"، مجلة بدايات، العددان 3-4، خريف 2012 شتاء 2013، على الرابط:https://www.bidayatmag.com/node/213

وجهة نظره. فالوضع الراهن يشير إلى صراع إرادات إيراني ـ تركي على سورية وعلى القيادة الإقليمية، إذ يملك كلا البلدين نظرياً أفضل الفرص للانخراط في النظام الإقليمي البازغ. تتجه إيران تاريخياً إلى التمدد نحو الغرب، أي العراق وبلاد الشام نزولاً إلى مصر في أقصى تمددها. فضلاً عن نفوذها في الخليج العربي الذي كان منذ خمسة قرون على الأقل ساحة لتمدد نفوذها الإقليمي. وفي المقابل تميل جغرافياً تركيا إلى التوسع في اتجاهين، الأول نحو الغرب، أي البلقان وأوروبا، والثاني نحو الجنوب أي سورية ومصر. ويبقى ملاحظاً هنا أن هذه الطموحات الإقليمية لكليهما لا تأتي من باب حب التوسع، وإنما ترجع إلى مجموعة من الأسباب: أولاً: شح الموارد في إيران وتركيا تاريخياً، وثانياً: للتحكم بطرق التجارة والمواصلات، وثالثاً: الدفاع عن الحدود من خارجها وليس من داخلها، ورابعاً: المترتب على ثالثاً، لأن التوسع خارج الحدود يحقق هدفاً أساسياً لكليهما وهو إخفاء الطبيعة الفسيفسائية للكتلة البشرية في هذين البلدين المتصارعين.

وبالمحصلة فإن "الشرق الأوسط" يمر بفترة انتقالية، ومستقبله مرتبط بنتيجة إعادة الهيكلة الإقليمية الحاصلة.

ثالثاً: المجتمع الدولي ومستقبل الأزمة السورية:

شكَّل الانقسام الدولي الكبير حول الأزمة السورية، والمرتبط بتشابك المصالح السياسية والاقتصادية، والذي تطور ليصبح عبارة عن مواجهة عسكرية بين الأطراف الدولية بالوكالة على الأرض السورية. وانقسام المجتمع الدولي حول كيفية حسم الأزمة السورية لا يعكس المنطق الضيق لتضارب المصالح فقط، ولكنه يعبر عن انقسام المجتمع الدولي في رؤيته لطبيعة الأزمة وهو ما يعكسه وجود مسارين في تعامل المجتمع الدولي مع هذه الأزمة:

المسار الأول: هو مسار "جنيف" الذي يرى أن الأزمة السورية هي قضية "**سلطة**" في المقام الأول، أي أن ما يجب الاهتمام به هو كيفية تحقيق الانتقال السياسي، بغض النظر عن مضمونه وعن الأطراف الممثلة فيه.

أما المسار الثاني: فهو مسار " سوتشي" والذي يرى أن الأزمة السورية هي قضية " **دولة**"، أي أن ما يجب التفكير فيه في المقام الأول هو حماية الدولة السورية من الانقسام.

قليلون جداً من يقيمون الأمور من منطلق المبادئ، كثيرون يقيمون الأمور من منطلق المصالح والاحتياج. وبالمحصلة لن يستطيع المجتمع الدولي التوصل إلى تسوية لتلك الأزمة إلا إذا حدث اتفاق على طبيعة الأزمة في حد ذاتها.

وبرأي الباحث فإن سورية لطالما وقعت ضحية الجغرافيا، فموقعها المميز جعلها دوماً في قلب الصراع الدولي على القطبية والطاقة، وهو الأمر الذي أدَّى بالضرورة لتشابك وتعقيد المصالح الدولية المختلفة على الأرض السورية وكان له الأثر البالغ في تدويل وتأجيج الصراع الدولي على سورية، وأن الصراع في سورية لابد وأن يكون مؤثراً في أقصى الحدود على التوازن الدولي ككل، لأن نتيجة ذلك الصراع سوف تؤثر في الهيمنة على سوق الطاقة كما تأثيرها على الدور الروسي من حيث الفشل أو النجاح.

رابعاً: دور الأزمة السورية في إنهاء القطبية الأحادية:

إن قراءة التاريخ تؤكد أن تكوَّن أي نظام دولي جديد يرتبط غالباً بحوادث مفصلية تحمل في طياتها ملامح هذا النظام والقوى الصاعدة فيه، وتهيئ للانتقال من نظام عالمي لآخر. وفي هذا السياق، فقد شكَّلت الأزمة السورية استثناءً في حالة الاضطرابات التي شهدتها معظم الدول العربية منذ مطلع العام 2010، وكان للعلاقة "السورية–الإيرانية–الروسية– الصينية" الوثيقة، إضافةً لعدم انسياق سورية إلى التسويات الإقليمية السابقة المدعومة أمريكياً، دوراً مهماً في تشكيل هذا الاستثناء .

واليوم، يعيش النظام الدولي حالة من القطبية الأحادية الهشة، وهي مرحلة انتقال وتطور في النظام الدولي من القطبية الأحادية الصلبة إلى مرحلة جديدة، فانتقال النظام الدولي من القطبية الأحادية إلى التعددية لا يمكن أن يتم إلا عبر مرحلة انتقال في داخل القطبية الأحادية، بمعنى الانتقال من المرحلة الصلبة إلى المرحلة المرنة، وبالتالي تمثل مرحلة القطبية الهشة مرحلة تحضير لنظام التعددية القطبية، وفي ظل هذه المرحلة تتطور العلاقات بين الوحدات الرئيسة في المجتمع الدولي إلى علاقات تعاون ومشاركة في تحمل المسؤولية، وتوزيع المنافع، ويتم ذلك عبر التعاون بصيغة توازن المصالح (كما تقترح الصين في مشروع الحزام والطريق)، وليس بصيغة علاقات عدوانية.

وكان أيلول 2015، وهو التاريخ الذي قررت فيه روسيا الاتحادية إرسال قواتها البرية والجوية إلى سورية رغم مخاطر احتمالات الاشتباك مع القوات الغربية، بمثابة الإعلان عن توازن دولي جديد يعيد إلى الأذهان الخطوط الفاصلة بين القطبين الدوليين في مرحلة الحرب الباردة، ويؤسس لمرحلة جديدة من التوازن في

النظام العالمي تكون فيه روسيا الاتحادية ومن يقف في نهجها السياسي عاملاً موازناً للهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية.

كذلك اتسم موقف الصين تجاه الأزمة السورية بالاختلاف عن موقف الولايات المتحدة تجاهها، وهو تباين في المواقف ليس جديداً. فطالما تناقضت التوجهات السياسية للصين مع مثيلاتها الأمريكية في الحقبة الأخيرة، في ظل سياسة خارجية صينية براغماتية تحكمها تقاطعات الأيديولوجيا بالمصالح. إلا أن الجديد في موقف الصين تجاه الأزمة السورية بأنه تعدى حدود الاختلاف الموقفي المعهود مع سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وبلغ حد التصادم والمواجهة السياسية في سابقة تعد الأولى من نوعها في هذه المنطقة. ويسهم تدخل الصين في واقع توازنات معادلة القوى في الشرق الأوسط إلى جانب كل من روسيا وإيران في مواجهة الولايات المتحدة والدول الغربية، في إحداث تطور جديد على تلك المعادلة، خصوصاً في ظل تصاعد أزمات المنطقة إلى حدٍ بلغ نزاعات مسلحة تعكس واقع تلك التوازنات[1].

الموقف الصيني من الأزمة السورية يمثل رداً مباشراً على الإعلان الأمريكي عن تحول في الاستراتيجية الأميركية نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوية، وهي منطقة تنامي النفوذ الصيني، وهو ما يعني وجود توتر بين الطرفين في هذه المنطقة، مما يجعل الصين تعمل على الرد في مناطق أخرى، وقد شكّلت الأزمة السورية فرصة للقيام بذلك، إضافة إلى اتهام الصين للولايات المتحدة الأمريكية بالمساس بمصالحها الجوهرية، إما عن طريق بيع أمريكا أسلحة لتايوان، أو تشجيعها للمجموعات الانفصالية في التبت، وبالتالي فإنّ الصين اتخذت المناكفة في الأزمة السورية كجزء من الرد، ولو سياسياً فقط.

وأحد أكبر المؤشرات على أننا أصبحنا نعيش في عصر اللا قطبية هو التحرر الملاحظ في سلوك القوى الإقليمية، فهذه القوى كانت في فتره الحرب الباردة تراعي بشكل كبير التوازن الدولي بين المعسكرين كمحدد أساسي لسياستها الخارجية واستمر نفس السياق مع عالم الأحادية القطبية. واليوم القوى الإقليمية المركزية تصنع سياستها بشكل أكثر استقلالية، ولم تعد بنية النظام الدولي أبرز محدد لسياستها الخارجية لأن هذه البنية انتقلت من حالة " الاستقطاب " مهما كان شكله إلى حالة " اللا استقطاب"[2].وفي وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الأخيرة التي أعلن عنها الرئيس ترامب في 2017/12/18 حديث عن عصر جديد

---

[1] – سنية الحسيني، "**سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 440، تشرين الأول 2015، ص41.

[2] – ألكسندر دوغين، "**المشاكل الجيوبولتيكية وقوانين المدى الكبير والعولمة والمفارقة الروسية**"، مركز كاتخيون للدراسات، 201/10/14

للتنافس العالمي (اعتراف أمريكي بعالم متعدد الأقطاب)*. كما أن النظام الدولي يفقد جزئياً طابعه الأيديولوجي الليبرالي، ولذلك لم يعد هناك تشديد على الديمقراطية في الخطاب الدولي.

لقد تخلت الصين عن سياسة النأي عن التدخل في الأزمات الواقعة خارج نطاق مصالحها المباشرة أو فضائها الجيوسياسي المباشر، وذلك للمرة الأولى في تاريخها الحديث، فعلى الرغم من جميع المطالبات الغربية، أبقت الصين سفارتها في دمشق مفتوحة طوال فترة الحرب على سورية، وطرحت وزارة الخارجية الصينية في شباط 2012 مبادرتها لحل الأزمة السورية

فإذا كانت برلين قد شهدت ولادة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، فإن دمشق شهدت ولادة التحوّل التاريخي في السياسة الخارجية الصينية. فقد اتسم الموقف الصيني بشأن الأزمة السورية برفض التدخل الخارجي بصفة عامة، والتدخل العسكري على وجه التحديد، ومن ثم رفض أي إجراء في مجلس الأمن من شأنه أن يفتح الطريق أمام احتمال هذا التدخل، وهو ما يفسر استخدامها الفيتو مرات متتالية ضد قرارات بشأن سورية . وهي المرة الأولى في تاريخ حق النقض التي يستخدم من أجل دولة عربية. كما أن سورية هي الدولة الوحيدة التي استخدمت الصين من أجلها حق الفيتو /6/ مرات. فسوريا تُعد رصيداً إستراتيجياً للصين، لا من ثروتها الطبيعية، بل من زاوية ثقلها الجيوسياسي على صعيد الموقع الجغرافي والمكانة الحضارية، والدور الذي تلعبه في معادلات السياسة الشرق أوسطية. وترى بكين أن الفيتو الروسي–الصيني المشترك سيفتح "نافذةً من الفرص" لحلّ الأزمة السورية. وأن استخدامها للفيتو ينطلق من معارضتها لأي تدخل غربي في سورية، بعد أن أساء حلف شمال الأطلسي استخدام قرار مجلس الأمن في ليبيا فتدخل لإسقاط الدولة الشرعية فيها، لا حماية المدنيين كما ادعى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

الخاتمة:

لقد ساهمت الأزمة السورية إلى حدٍ بعيد في تغيير البنية الدولية القائمة على القطبية الأمريكية، لتعطي الفرصة لتصاعد القوى الدولية التي لطالما رفضت الهيمنة الأمريكية. وإن جملة المؤشرات السياسية والاقتصادية الحالية، لا تصبُّ في مصلحة النظريات الجيوسياسية التي صورت الهيمنة والقوة الأمريكية بأنها مطلقة ونهائية، فاقتصادياً، تشير التقارير الاقتصادية إلى تراجع القدرات الاقتصادية الأمريكية، إضافة إلى أن تورط الولايات المتحدة في الأزمات والصراعات الدولية قد افقدها مصداقيتها السياسية، كما شكلت

* – أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب البنود الأساسية من النسخة المحدثة لاستراتيجية الأمن القومي، مؤكدا أن الولايات المتحدة تدخل "عصراً جديداً من التنافس"، تتحداها فيه روسيا والصين. وقال ترامب: "إن الاستراتيجية الجديدة تتضمن "الاعتراف"، وسواء طاب لنا ذلك أم لا، بأننا دخلنا عصراً جديداً من التنافس.

بعض الأزمات كالأزمة السورية بداية لتراجع الهيمنة الأمريكية على القرار الدولي في منظمة الأمم المتحدة، وهو ما يشكل نظرياً بداية الانحدار الأمريكي من قمة هرم النظام الدولي.

ويؤكد الباحث على جدلية العلاقة بين الموقع والدور التي استكملت أركانها في النموذج السوري، حيث أدى الدور الذي قامت به سورية وتبنته ودافعت عنه كجزء من أيديولوجيتها سبباً مكمّلاً وكافياً لاستهدافها، وهنا يرى الباحث تقدّم أهمية الدور على المكانة الجغرافية كسبب لاستهداف سورية. وأن الأزمة السورية ستنتقل من التفاعلات العسكرية التي حسمتها الدولة السورية بشكل كبير إلى التفاعلات الاستراتيجة المرتبطة بإدارة التواجد العسكري الأجنبي للقوى الإقليمية والدولية.

النتائج:

توصل الباحث من بحثه إلى النتائج الآتية:

- الأزمة السورية استوعبت كل الضغوط الإقليمية في المرحلة السابقة، واليوم دخلنا في مسار معاكس، فمخرجات تلك الأزمة ستؤثر على كل النطاق الاقليمي.
- لقد أريد من الحرب على سورية أن تصبح سورية أمام ثلاثة سيناريوهات: اللبننة أو الأفغنة أو البلقنة. لكن التاريخ أثبت أن سورية حالة خاصة، ومن الممكن أن تكون نموذجاً لما بعدها.

المراجع:

1- أحمد محمد أبو زيد، **العلاقات اليمنية الخليجية.. الأخوة الأعداء**، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2018.

2- ألكسندر دوغين، "**المشاكل الجيوبولتيكية وقوانين المدى الكبير والعولمة والمفارقة الروسية**"، مركز كاتخيون للدراسات، 201/10/14.

3- **خطة مؤسسة راند الأميركية للحل في سورية**، وحدة الترجمة والتعريب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 11 تموز 2016.

4- عدنان محمد هياجنة، **دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999.

5- دام برس في **لقاء خاص** مع د. شاهر الشاهر للحديث حول العدوان التركي على عفرين، تاريخ 2018/1/25، على الرابط: http://webcache.googleusercontent.com/

6- كلاوس دودز وديفيد أتكنسون، **الجغرافية السياسية في مئة عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي**، ج1، ط1، ترجمة: عاطف معتمد وعزت زيان، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

7- محمد خالد، "**الحركات الانفصالية نذر مرحلة جديدة من الخرائط**"، رسم صحيفة البيان، تاريخ 2017/10/8.

8- محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافية السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010.

9- مصطفى اللبّاد، "**الصراع التركي ـ الإيراني على سورية والفراغ العربي**"، مجلة بدايات، العددان 3-4، خريف 2012 شتاء 2013، على الرابط: https://www.bidayatmag.com/node/213

10- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

المراجع باللغة الانكليزية:

1- A.F.K.Organski and Jacek Kugler , The War Ledger (Chicago: University of Chicago Press, 1980) and Waltz,op.cit.

2 -Walter Russell Mead, ***"The Return of Geopolitics, The Revenge of the Revisionist Powers",*** Foreign Affairs, May/June 2014.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مدارات إيرانية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد الخامس أيلول/ سبتمبر 2019

رقم التسجيل: VR.3373.6322.B

مدارات إيرانية (دورية دولية علمية محكّمة)



International scientific periodical journal







مجلة مدارات إيرانية علمية دولية محكمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا- برلين، تعنى بالشأن الإيراني داخليًا وإقليميًا ودوليًا

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2626-4927

Journal of Iranian Orbits

Is An international Scientific Periodical journal issued by the Democratic Arabic Center –Germany- Berlin

It aims at Publishing Studies and Research on Iranian affairs internally, regionally and internationally.

Registration number : VR. 3373 – 6322. B

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية - برلين- ألمانيا

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : ***orbits@democraticac.de***

شروط النشر

- تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة التي تلزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميًا، وعلى أن تكون مكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية التي لم يسبق نشرها.
- يقدم الأصل مطبوعًا على ورق (A4) بنسخة واحدة بحدود (5.000-10.000) كلمة بخط (Simpelied Arabic) على أن ترقم الصفحات ترقيمًا متسلسلًا.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في حدود صفحة مستقلة على أن يحتوى ذلك عنوان البحث، ويكون الملخّص بحدود (350) كلمة، على أن يحتوى البحث على الكلمات المفتاحية.
- أن تحتوى الصفحة الأولى من البحث على اسم الباحث وعنوانه، جهة العمل (باللغتين العربية والإنجليزية)، البريد الإلكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث في صلب البحث أو أية إشارة إلى ذلك.
- يُشار إلى المصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر البحث وتراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمّن: اسم الكتاب، ورقم الصفحة.
- يزوَّد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، ويراعي في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو الأبحاث في المجلات أو أسماء المؤلفين.
- تطبع الجداول والصور واللوحات على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الشكل إلى مصدره، أو مصادره مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.
- إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يشير فيما إذا كان البحث قد قدّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشر ضمن أعمالها، كما يُشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث أو المساعدة في إعداده.
- ألا يكون البحث قد نشر سابقًا، وليس مقدمًا إلى أية وسيلة نشر أخرى وعلى الباحث تقديم تعهّد مستقلّ بذلك.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.

- تخضع الأبحاث المنشورة لبرنامج الإستلال العلمي (Turnitin)
- لا يجـوز للباحـث أن يطلـب عـدم نشـر بحثـه بعـد عرضـه علـى هيئـة التحريـر إلا لأسـباب تقتنـع بها هيئة التحرير، على أن يكون خلال مدة اسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.
- يحـق للمحلـة ترجمـة البحثـو المنشـور فـي أعـداد المجلـة إلـى اللغـات الأخـرى، مـن غيـر الرجـوع إلى الباحث.
- ترسل البحوث على الإيميل (orbitd@democraticac.de)
- تخضـع الأبحـاث لتقـويم سـرّي لبيـان صـلاحيتّها للنشـر، ولا تعـاد البحـوث إلـى أصـحابها سـواء أقبلت للنشر أم لم تقبل، وذلك وفق الآلية التالية:

أ. يبلغ الباحث بتسلّم المادة المرسلة للنشرة خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.

ب. يخطـر أصـحاب الأبحـاث المقبولـة للنشـرة موافقـة هيأة التحريـر علـى نشـرها وموعـد نشـرها المتوقّع.

ت. الأبحـاث التـي يـرى المقوّمـون وجـوب إجـراء تعـديلات أو إضـافات عليهـا قبـل نشـرها تعـاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحددة، علي يعملوا على إعدادها نهائيًا للنشر.

ث. الأبحاث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

فهرس المحتويات

التقرير السياسي: التنمية في إيران بين المقاومة والممانعة

Political Report: Development in Iran Between Resistance and Correctional

الدكتور علي طارق الزبيدي

الاستاذ عبد الرحمن فريجية

الدكتور فيهم رملي

الاستاذة هيبة غرابي

الدكتور حمدان أبو عمران

الملخص:

هدف هذا التقرير إلي دراسة وتحليل التنمية في إيران بين اجراءات مقاومة العقوبات وإجراءات الممانعة وقد اتبع الباحثون في هذا التقرير في اعداده المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وذلك بهدف الوصول لأهم المعلومات الخاصة بربط متغيرات التقرير مع بعضها البعض.

تعتبر فعّالية العقوبات الاقتصادية على هياكل الاقتصاد الإيراني؛ من أبرز المخاطر على التنمية ومشاريعها وأهدافها وقد برز ذلك في التغيرات الكبرى التى طرأت الحالة التنموية والاقتصادية والأمنية والسياسية وقد توصل الباحثون إلى أن المجالات التنموية والصناعية والسياسية والاقتصادية وكذلك مستوى التراجع في المجالات التنموية وتبين أن مؤشرات الاقتصاد الإيراني تراجعت في مجال تصنيع السيارات وتراجع تصدير البترول والغاز للخارج وانخفضت حجم الاستثمارات الخارجية مما ساهم في تدهور الوضع الاقتصادي الوطني، وظهرت حقيقة الأزمة في كافة المجالات التنموية.

مقدمة :

تعتبر التنمية أحد الركائز الأساسية في بناء الدولة وتطويرها وذلك من خلال رسم السياسات الوطنية التى توجه النمو والتنمية وفق مقتضيات المصلحة الوطنية العليا، وتعتبر العلاقات الخارجية أبرز العوامل المساهمة في نجاح فرص التنمية والتطوير المجتمعي والوطني وتحقيق الأهداف الدولة، وبناء الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بما يحقق الاستقرار المجتمعي والمؤسساتي.

إن الخروج عن النظام الدولي والمكونات الدولية في السياسات المحلية والوطنية تضع الدولة على محك في علاقاتها الخارجية وكياناتها، وتهدد مصالحها واستقرارها وهذا من شأنها العمل على إضعاف الاستثمار الأجنبي داخل الدولة واستهداف التجارة معها من خلال العقوبات الاقتصادية التى تفرضها الدول الكبرى

على المسئولين والشركات الكبرى التى تعمل على خدمة اقتصاديات الدولة، وهذا بالفعل ما حدث مع إيران وتهديد أمنها الإقتصادي والاستثماري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

ما من شك أن الاقتصاد هو القاعدة المادية الأساسية التي تقوم بنية المقاومة، وبالتالي فإن إضعاف القدرة الاقتصادية سيؤدي إلى زعزعة قوة الدولة، وإضعاف قدراتها التفاوضية، مع ما يستتبع ذلك من إضعاف لقدرة الدولة وبدرجة مماثلة للمجتمع على الصمود، ويؤدي إلى تصدع الجبهة الداخلية وظهور أعراض الوهن ونفاذ الصبر، ومن هنا يبدو مفهومًا استخدام العقوبات الاقتصادية ضد إيران والتي وصلت إلى حد الحصار الشبه كلي من أجل إخضاعها للمطالب والاملاءات من قبل معاقِبيها ومحاصِريها في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

تضج الساحة السياسية الدولية في هذه الآونة بحدث فرض الولايات المتحدة الأمريكية حزمة عقوبات جديدة على إيران، والتي دخلت يوم الرابع من **نوفمبر 2018** رسمياً حيز التنفيذ. بـــ سبب عدم التزام طهران بــــ بنود الاتفاق حسب رأي الولايات المتحدة، هذا وقد تعددت أوجه تأثير العقوبات على إيران ولا يمكن حصر تأثيرها في المجال الاقتصادي فقط بل في عدة مجالات. يتّصف هذا العهدُ الجديد من تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية بـــ مرحلةٍ من الاضطراب وعدم الاستقرار المحتمل، والأهمّ من ذلك أنه بسبب غياب الحلول البديلة، من الممكن أن تُمهّد هذه الأزمة الطريق أمام مفاوضات إيرانية مع الولايات المتّحدة وتزيد في الوقت عينه من اعتماد طهران على القوى العظمى، بـــ ما فيها روسيا وأوروبا.

هيكل التقرير: -

- المحور الأول: ماهية التنمية والعقوبات الاقتصادية.
- المحور الثاني: الخصائص الاقتصادية لإيران.
- المحور الثالث: تجليات العقوبات المفروضة على إيران.
- المحور الرابع: إدارة الأزمة التنموية في إيران.
- الخاتمة والمراجع.

المبحث الأول: ماهية التنمية والعقوبات الاقتصادية

What is Development and sanctions Economic

الدكتور على طارق الزبيدي

كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

alitariqalzubadi@gmail.com

مفهوم التنمية

هي نهوض الدولة والانتقال بها من الوضع الثابت إلى وضع أعلى، وتتم التنمية من خلال توظيف جميع الطاقات التي تتوافّر لديها، الموجودة والكامنة لتوظيفها للأفضل وتحقيق الأهداف.

التنمية لغة: هي مصطلح مشتق من كلمة نمو وهو ارتفاع الشيء وانتقاله من حالة إلىحالة آخرى.

التنمية اصطلاحاً: هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكميّة مستمرة عبر مدة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلميّة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكوميّة والشعبية.

أشكال التنمية

- التنمية الشاملة: مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي والأمني
- التنمية الفرعية كالتنمية الصناعيّة، أو التنمية الزراعية،

والتنمية بشكل عام هي عملية تغيير اجتماعي مخطّط يقوم بها الفرد او الجماعات للانتقال بالدولة إلى وضع أفضل وبما يتوافق مع احتياجات الحكومة والشعب وتتلائم مع إمكانيّات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والفكريّة[1].

التنمية في إيران

تولي الجمهورية الإسلامية في إيران اهتماماً بالغاً بالتنمية وبكافة أشكالها إذ تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التنمية هي السبيل الوحيد لتقدم إيران، وبناء على ذلك اهتم كل من المرشد الإيراني ورئيس الجمهورية الإيرانية حسن روحاني اهتماماً كبيراً وحددا الخطوط العريضة والتفصيلية للخطة التنموية في إيران، كما أكد المرشد الأعلى على التنمية وابلغ البرلمان الإيراني ومجمع تشخيص مصلحة النظام بإيلاء هذا الشأن جل اهتمامهم.

([1])سناء الدويكات،مفهوم التنمية لغة واصطلاحاً، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦ https://mawdoo3.com

بدايةً تضم الخطة التنموية السادسة لإيران ثمانون بندًا وتتضمن ثمانية جوانب رئيسة هي: الاقتصاد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاجتماع، والدفاع والأمن، والسياسة الخارجية، والحقوق والقضاء، والثقافة، والعلم والتقنية والإبداع.

كما شملت الخطة التنموية محاور ثلاثة هي:

- اقتصاد أقوى. (المقاوم)
- إحراز التقدم في العلوم والتكنولوجيا.
- التقدم في المجال الثقافي.

وبالنظر إلى تلك المحاور فإن المهتمين بالشأن الإيراني يدركون مدى واقعيتها وأهميتها بالنسبة لإيران وأن استمرار التهديد الامريكي وما تشكله العقوبات الاقتصادية من صعوبة للنظام في إيران، ومن ثم يقترح المرشد الأعلى وبتأييد الجميع على أن الحل الأمثل يكمن في تعزيز الاقتصاد المحلي والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وهو ما كان واضحاً في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها إيران لاسيما بعد تكثيف العقوبات الاقتصادية عليها، وتم تطوير الاقتصاد المقاوم ودعم رأس المال المحلي وتقليل البطالة والسعي نحو زيادة النمو.[1]

وتهدف الخطة التنموية للوصول بنسبة النمو إلى 8 % من خلال تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في اقتصاد إيران الداخلي وتشجيع الإيرانيين أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الخارج على الاستثمار في الاقتصاد الداخلي لإيران عن طريق التسهيلات وتعزيز البنية التنافسية في الأسواق، والتركيز على دول غرب آسيا بوصفها دولا مجاورة ومهمة بالنسبة لإيران.[2]

التنمية والنفط

تتطلع إيران الى نقطة جوهرية في الاقتصاد وهي التقليل الاعتماد على تصدير النفط والاعتماد على المنتج المحلي في ضمان النمو وزيادة الدخل وتوفير فرص عمل والنهوض بمستوى الفرد،ورغم ان هذا التحدييُعدُ صعباً على دولة مصدرة للنفط مثل إيران لكنه هدف ممكن تحقيقه على المدى البعيد، كما تتطلع الخطة إلى أن تتحول النظرة تجاه النفط من مجرد مصدر لتأمين الموازنة العامة إلى مصدر للاستثمارات الاقتصادية، ويتم إيداع 30 % من عوائد تصدير النفط في صندوق التنمية الوطنية.

([1]) د. سلطان محمد النعيمي، الخطة التنموية السادسة في إيران.. المعوقات والأهداف، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء - 21 شهر رمضان 1436 هـ - 07 يوليو 2015 مـ رقم العدد 13370- https://aawsat.com/home/article/

[2]مؤشرات وحدة الاستخبارات الاقتصادية Economist Intelligence Unit: http://www.eiu.com/home.aspx

وهنا يمكن القول هنا أن النظام الإيراني سوف يسعى في المستقبل إلى تعزيز الاقتصاد المحلي وعدم رهنه بالخارج، وعلى الرغم من الثروات الطبيعية الهائلة والرغبة الإيرانية في تنويع اقتصادها فإن النفط يبقى المحور الرئيس لاقتصادها، يليه الغاز والبتروكيماويات، غير أن ذلك لا يمنع من تخفيف الاعتماد عليه وعلى قطاع الغاز (1).

التنمية والأمن

يحرص النظام الإيراني على تحقيق نوع من السيطرة على الفضاء الإلكتروني، إذ تسعى الدولة إلى تنمية الشبكة الافتراضية وفق الخطة الهندسية الثقافية للبلاد إلى 5 أضعاف كحد أدنى، وتأهيل الشبكات الاجتماعية حتى تسير وفق الأطر التي تحقق أمن هذا النظام وعدم تعرضه للمخاطر، كما تم التضييق على شبكات التواصل الاجتماعي؛ ويرجع سبب ذلك التضييق إلى الدور الذي لعبته تلك الشبكات في الاحتجاجات الإيرانية خلال السنوات الأخيرة.(2)

---

[1]تقرير اممي.. إيران حققت أكبر نمو في مؤشر التنمية الإنسانية خلال العقود الأربعة الأخيرة، 2 February، 2018، http://almanar.com.lb/3313396

([2])إيران تخصص 20% من إيرادات النفط لاحتياطي صندوق التنمية، طهران ـ العربي الجديد، 17 فبراير 2019، https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/17/

التنمية والسياحة

لا شك أن إيران تسعى عبر خطتها السادسة للتنمية إلى رفع نسبة السياحة إلى 5 أضعاف على ما هي عليه، إذ تعمل على رفع عدد السياح الوافدين إلى إيران من جميع بلدان العالم إلى 5 أضعاف كحد أدنى حتى نهاية الخطة التنموية السادسة، إذ تعد السياحة في إيران مصدراً هاماً للغاية وتعتمد عليه العديد من الشرائح في المجتمعمن جهة ومن جهة أخرى تعد السياحة أحد اهم وسائل القوة الناعمة للدولة، فيمكن أن نلاحظ توافد السياح من دول العالم مثل الولايات المتحدة وأوروبا وكندا وأستراليا والبلدان العربية.(1)

التنمية العسكرية

جدير بالذكر أن تفاقم التوتر بين إيران والولايات المتحدة قد أدى إلى تطلع إيران لتطوير ترسانتها العسكرية إضافة الى السعي للظهور كقوة إقليمية وحيدة في المنطقة، كما صرح رموزها السياسيون والعسكريون، ومن الأمور البارزة في هذه الخطة التي تخصيص 5 في المائة من الموازنة العامة للقطاع الدفاعي، وكذلك التركيز على تطوير تكنولوجيا أنظمة الصواريخ ودعم وسائل القوة الناعمة والدفاع.

وقد عكفت القيادة الإيرانية على تطوير النقاط الأمنية المنتشرة على حدود الدولة من أجل حماية حدودها ضد أية تهديدات محتملة لذلك فقد اسندت مهام التأمين للحرس الثوري الإيراني إدارة تلك المخافر العائدة له، وكذلك إشراك سكان هذه المناطق في المشاريع الأمنية وتنمية النشاطات المعلوماتية.

وعلى الرغم من حزمة العقوبات الدولية التي وقعت على إيران، إلا أنها تسير بنفس الخطى نحو تطوير المجال الدفاعي وعلى رأسها تطوير ترسانتها الصاروخية، ومع انهيار الاتفاق النووي الإيراني (5+1) الذي أبرم في لوزان بسويسرا بسبب إعلان الولايات المتحدة الامريكية انسحابها من ذلك الاتفاق في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وصولاً بقيام الإدارة الأمريكية بالانسحاب النهائي؛ وذلك للضغط على الدول الأوروبية وإيران بأبرام اتفاق بشروط جديدة تتطابق مع رؤية وأهداف الإدارة الأمريكية على غرار الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما، لذا دعت الضرورة لتطوير منظومة دفاعية إلكترونية متطورة باستخدام التكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا الفضاء لمجابهة التهديدات التي تحيط بإيران وخاصة البرنامج النووي الذي تسعى إيران لتطويره منذ عهد الشاه وحتى الوقت الحاضر، وذلك عبر حماية المنشأت النووية ضد أخطار تلك الهجمات السيبرانية أو الالكترونية والتي تؤثر على إعاقة مسيرة البرنامج النووي (2).

---

(1) الدكتور عماد آبشناس، " الاقتصاد المقاوم".. هكذا تواجه إيران العقوبات الأميركية،الأميركية 2019/5/13، مقال منشور على موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/5/13

(2) المصدر نفسه .

السياسة الخارجية والتنمية

أما السياسة الخارجية فلم تكن بمنأى عن باقي المحاور الأساسية، وبناءاً على ذلك استحوذت هذه الخطة على الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية؛ وذلك بهدف تنمية الاستثمارات الأجنبية والمحلية والدخول في الأسواق العالمية بشكل مؤثر، إن السياسة الخارجية الإيرانية سياسة متميزة قوية تهدف إلى بسط نفوذها وفرض ايديولوجيتها التي تجمع بين القوة والدبلوماسية وتتبع سياسات متعددة أهمها الردع وسياسة التدخل الخارجي وكسب الحلفاء.

التنمية والثقافة

تميل إيران إلى تطوير وتنمية ثقافتها بشكل مستمر، فهي معروفة بتراثها وأرثها الثقافي الغني، إضافة إلى براعتها في مجالات عدة أهمها تصدير ثقافتها لدول العالم، كما تتميز بقوتها الناعمة في شتى المجالات الدينية والثقافية والتاريخية أما المجال الثقافي فكان واضحاً من خلال خطة التنمية السادسة فقد ركزت الخطة على بذل الجهود المناسبة من أجل إبراز قيم الثورة الإسلامية والإنجازات التي حققتها الدولة.(1)

العقوبات الامريكية على إيران

سيطر عدد من الطلبة الإيرانيين على السفارة الأمريكية واحتجزوا رهائن من الجانب الأمريكي داخلها، بناء على ذلك أصدر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الأمر التنفيذي رقم 12170 في تشرين الثاني 1979 بتجميد نحو 12 مليار دولار من الأصول الإيرانية، بما في ذلك الودائع المصرفية وغيرها من الأصول التي لا تزال مجمدة في انتظار حل المطالبات القانونية الناشئة عن الثورة (2). بعد الحرب بين إيران والعراق زادت الولايات المتحدة العقوبات المفروضة على إيران، وتم فرض عقوبات تحظر مبيعات الأسلحة وجميع المساعدات الأمريكية لإيران(3).

وقد تميزت ولاية الرئيس هاشم رفسنجاني بعقوبات أشد ضد بلاده، وفي آذار 1995، أصدر الرئيس الأمريكي كلينتون الأمر التنفيذي 12957 الذي يحظر تجارة الولايات المتحدة في صناعة النفط الإيرانية،

(1)عمر حرزالله،10 حقائق صادمة عن الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات، التاريخ: 11 يونيو 2019، https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2019-06-11-1.3581347

(2) (Haidar, J.I., 2015."Sanctions and Exports Deflection: Evidence from Iran," Paris School of Economics, University of Paris 1 Pantheon Sorbonne, Mimeo Moin Khomeini, (2000), p.220.

(3) Akbar E. Torbat, "Impacts of the US Trade and Financial Sanctions on Iran", The World Economy, Vol. 28, No. 3, pp. 407-434, March 2005.

وفي أيار 1995، أصدر الرئيس كلينتون الأمر التنفيذي 12959 الذي يحظر أي تجارة أمريكية مع إيران، ومن ثم انتهت التجارة مع الولايات المتحدة، التي كانت تنمو بعد انتهاء الحرب بين إيران والعراق فجأة[1].

وكذلك في عام 1995، أقر الكونغرس الأمريكي قانون عقوبات إيران وليبيا والذي بموجبه أصبحت هذا الاتفاق، فإن جميع الشركات الأجنبية التي توفر استثمارات تزيد قيمتها على 20 مليون دولار تعمل على تطوير الموارد البترولية في إيران، كما تم فرض اثنتين من أصل سبع عقوبات محتملة من قبل الولايات المتحدة.

ولا شك انه في أغسطس من عام 2005 أصدر الرئيس كلينتون أمراً بتخفيف العقوبات المفروضة على إيران بعد انتخاب الرئيس الإصلاحي الإيراني محمد خاتمي كما أنه في يونيو 2007، أصدر الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الأمر التنفيذي 13382 بتجميد أصول الأفراد المرتبطين بالبرنامج النووي الإيراني، في يونيو.

في عام 2009، كانت هناك مناقشة في الولايات المتحدة لتنفيذ "عقوبات مشددة" ضد إيران، مثل قانون العقوبات النفطية الإيرانية المكررة لعام 2009، وفي 24 حزيران 2010، أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكيين القانون الشامل للعقوبات والمسائلة وسحب الاستثمارات في إيران لعام 2010 والذي وقع عليه الرئيس أوباما في 1 تموز 2010[2].

وفي 18 كانون الثاني/يناير 2012، حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من أن العقوبات تهدف إلى خنق الاقتصاد الإيراني، وستخلق سخطًا كبيرًا تجاه الدول الغربية، وقد تؤدي إلى اللجوء السلبي[3]. وقدمت إيران في 16 يوليو 2018 شكوى أمام محكمة العدل الدولية ضدّ الولايات المتحدة احتجاجًا على إعادة فرض عقوبات أمريكية عليها بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، واتهمت إيران الولايات المتحدة بأنها تفرض حصارا اقتصادياً بموجب إعادة العقوبات الاقتصادية عليها[4].

---

[1]Ibid.

[2]) "Iran's next president, Hassan Rouhani, seen as best hope for ending nuclear standoff with West". The Washington Post.

[3] Kessler ،Glenn (18 December 2008). "U.S. Links Iranian Bank To Fifth Avenue Building". Washington Post.

[4]) Ipid.

المبحث الثاني: الخصائص الاقتصادية لإيران – الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الخارجية والمقاومة الداخلية

The economic characteristics of Iran - Iran's economy between external sanctions and domestic resistance

أ. عبد الرحمن فريجة
باحث في العلاقات الدولية
قسم العلوم السياسية – جامعة باتنة-1
f.remili@univ-blida2.dz

د. فهيم رملي
أستاذ مساعد –أ– في الشئون الإيرانية
قسم العلوم السياسية – جامعة البليدة -2
abderrahmane.fridja@univ-batna.dz

تقديم:

تأسيسًا على هذا فقد ناقشنا في هذه المقالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران والتي مست مختلف قطاعاتها الاقتصادية؛ بدءا بالقطاع الطاقوي مرروا بالصناعي وانتهاءً بالزراعي، وتم تدارس نظرية "الاقتصاد المقاوم" كآلية قديمة في ثوب جديد اعتمدتها إيران من أجل تخفيف حدة هذا الحصار، وكان منطلق الدراسة مبني على إشكالية جوهرية مفادها: **ما هي الاستبصارات التي يمكن للباحث أن يستقيها من دراسته للعقوبات الاقتصادية المفروضة على هياكل الاقتصاد الإيراني؟**

للإجابة على هذه الإشكالية انتظمت المقالة في بناء أكاديمي، بمدخل عام للعقوبات الاقتصادية، مرورًا بالقطاع الطاقوي في إيران وتأثيرات العقوبات الاقتصادية عليه على اعتبار أن هذا القطاع حساس وعليه تعقد آمال كبيرة في رفد عجلة الاقتصاد الإيراني، والقطاع الصناعي والزراعي ومدى تأثرهما هما أيضا بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على غيران وتبيان ذلك الترابط العضوي بين مختلف القطاعات إذا تضرر قطاع انتقل الضرر إلى قطاع آخر، وانتهاء باقتصاد المقاومة كبديل إيران لمواجهة العقوبات الأمريكية والاستمرار قدما نحو النهوض بالاقتصاد الإيراني.

قبل البدء– العقوبات الاقتصادية: خلفية عامة

ترتبط أية عقوبات تفرضها مؤسسات المجتمع الدولي على أي دولة بتأثيرات محددة وموجهة تستهدف هذه العقوبات إحداثها، لدفع الدولة المعنية والتي تخضع للعقوبات إلى تغيير سياساتها التي عوقبت بسببها، في الاتجاه الذي تريده مؤسسات المجتمع الدولي والدول المسيطرة على صناعة القرار فيها[1]، كما ويعتمد المنطق الداخلي للعقوبات على استخدام قوانين الاقتصاد السياسي من أجل ثني الدولة المعاقَبة عن مواقف

---

[1]– أحمد السيد النجار، **"الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران"**، شرق نامه، العدد الثامن، يناير/كانون الثاني 2011، ص 19.

بعينها، وبالتالي يقوم هذا المنطق على افتراض أساسي مفاده أن القيادة السياسية في البلد المعني سوف تستلم– عند نقطة معينة ما– أمام الضغوط الخارجية، بسبب حساباتها المجردة للاحتفاظ بسلطتها السياسية[1].

كما تتجلى التأثيرات السلبية في الدولة المعاقَبة في أشكال مختلفة مثل ارتفاع أسعار المستهلكين وازدياد البطالة وخسائر أصحاب الأعمال وتقلص المعروض من السلع، ونظرًا لارتباط السياسة والاقتصاد ارتباطًا عضويًا، فإننا نجد التأثيرات السلبية في جانب الاقتصاد ترجمة مباشرة في جانب السياسة؛ معنى هذا الكلام أنه من شأن التداعيات الاقتصادية السلبية أن تمتدّ سلبًا أيضا في حسابات الجدوى السياسية لصناع القرار في البلد المعني، بما يؤدي إلى التأثير في سياساتهم وتعديلها في النهاية[2].

ومتى ما أجرينا مسحًا على الأدبيات التي تناولت العقوبات الاقتصادية وتأثيراتها نجد أن أغلبها تغفل في أحيان كثيرة طبيعة النظم السياسية التي تفرض عليها العقوبات، وما يترتب على ذلك الاختلاف من تباين في تأثير هذه العقوبات، معنى هذا الكلام أنه لا يمكننا في كل الحالات أن ننطلق من تأثير متشابه للعقوبات على النظم السياسية بشكل عام، كما أن الدول التي تفرض العقوبات تستهدف في أحيان كثيرة إرسال إشارة إلى الدولة المعاقَبة بخطورة سلوكها في قضية معينة وضرورة تغيير هذا السلوك[3]. والملاحظ أيضًا في موضوع العقوبات الاقتصادية أنها لا تأتي ضمن إستراتيجية متكاملة، ولكنها تفرض في أحيان كثيرة لاعتبارات داخلية في البلد الذي يفرض العقوبات، لذلك نجد أنها تأخذ أشكالًا وأنماط عديدة تنحصر في مجملها في أنواع ثلاثة بين التجارية والاستثمارية والذكية[4].

وغير بعيد عن السياق أعلاه، نجد أن الكثيرين ترسخ في مدركهم أن العقوبات الاقتصادية حديثة العهد ببني البشر، لكن في حقيقة الأمر أنها قديمة قدم الإنسان، فقد استخدمت العقوبات الاقتصادية في فترة مبكرة جدًا، فقد فرض القائد اليوناني **بيريكليس Perikles** (490 ق.م– 429 ق.م) على دولة **ميغارا** المجاورة الحظر التجاري عام 342 ق.م، وكان ذلك كردّ فعل على المحاولة التي قامت بها ميغارا لنزع

---

[1]– مصطفى اللباد، " **العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران**"، شرق نامه، العدد الثامن، يناير/كانون الثاني2011، ص 9.

[2] - Brooks, Risa A. " **Sanctions and Regime Type: What Works, and When**?", Security Studies, Vol. 11, No 4, June 2002, P-p 15-16.

[3] - Byungwon Woo , Danie Verdier, " **Sanctions, Rewards and Regime Types** ", (July 05, 2019), Available at: https://polisci.osu.edu/sites/polisci.osu.edu/files/Sanctions%2C%20rewards%20and%20regime%20type.pdf , p-p 23-26.

[4] - David J. Lektzian and Christopher M. Sprecher, " **Sanctions, Signals, and Militarized Conflict** ", American Journal of Political Science , Vol. 51, No 2, Apr 2007, P-p 415-431.

ملكية بعض الأراضي واختطاف نساء، أما في العصر الحديث فقد دشّنت الولايات المتحدة الأمريكية عهد العقوبات الاقتصادية لما فرضتها على بريطانيا العظمى كردّ فعل على محاولات البريطانيين الحد من تجارة أمريكا مع فرنسا، ونفس الشيء انتهجه كل من **ويلسون ورزفلت** بفرضهما حظرًا وعقوبات على الإمبراطورية اليابانية أعوام 1917 و 1940 على التوالي[1]، بمعنى آخر أن عقوبات العصر الحديث والمعاصر كانت تستخدم بشكل منظم على عكس سابقتها من العصور الغابرة التي كانت تستخدم بشكل فوضوي.

المحور الأول– قطاع الطاقة الإيراني والعقوبات الاقتصادية

سيتم التطرق في هذا المحور لعنصرين رئيسيين؛ ويتعلق الأمر بكلّ من الملامح العامة للهيكل الاستخراجي بشقيه النفط والغاز في إيران وتبيان أهميته في رفد الاقتصاد الإيراني أولًا، والتأثيرات التي من الممكن أن تحدث بسبب العقوبات الاقتصادية ثانيًا.

[1]– **تقرير وكيل وزارة الخارجية الأميركي سيمون آيزنشتات عن أثر العقوبات**، النشرة الإعلامية الصادرة عن السفارة الأمريكية بدمشق، مجلة الفكر السياسي، ص 89، نقلا عن: http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/1/6-report.pdf

الفرع الأول– الواقع الطاقوي في إيران: أي دور للطاقة في الاقتصاد الإيراني؟

تمثل البنية الاقتصادية أحد الأسس التي ترتكز عليها المكانة الإقليمية أو الدولية لأية دولة من الدول؛ إذ يعتمد النهوض العلمي والتطور الاجتماعي والسياسي بشكل أساسي على هذا المتغير وقد شكل التحول السياسي بعد الثورة الإيرانية نقطة تَحوُّل في البنية الاقتصادية، لذلك فلدراسة الواقع الطاقوي ودوره في الاقتصاد الإيراني لابد من التنبه أولًا وقبل كل شيء إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يعمل في إطاره الاقتصاد الإيراني، وإدراك أنه محكوم بنصوص دستورية تحدد له إطارًا عامًا للحركة، فقد نص الدستور على بناء نظام اقتصادي طبقًا للمعايير الإسلامية، كما أكد على العمل لتحقيق اكتفاء ذاتي في ميادين العلوم الصناعية، والزراعية، والعلوم العسكرية[1].

بعد معرفة الإطار القانوني الناظم للاقتصاد في إيران، ننتقل للبحث في مضامين الواقع الطاقوي في إيران، هذه الأخيرة مما لا شك شأنها شأن أية دولة ريعية تعتمد بشكل كبير جدًا على الموارد الطاقوية الأولية والتي تتشكل من النفط والغاز بالإضافة إلى معادن أخرى كالفحم والنحاس والرصاص والحديد والكُرُوم[2]، لكن ما يهمّنا نحن هنا في هذا المقام هو كلّ من: النفط والغاز كونها من الموارد الأولية التي تمتلك منها إيران كميات ضخمة جدًا تأتي في مقدمتها الغاز ويليها النفط؛ بالنسبة **للغاز** فالمؤكد أن أراضي إيران تحوي في باطنها احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي في العالم جعلها تتبوأ المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية، احتياطي يصل وفق إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أكثر من 992 تريليون قدم مكعب[3]، مع ترشيحه ليفوق هذا الرقم سيما إذا علمنا أن لإيران احتياطات ضخمة جدًا في بحر قزوين تقدر بأكثر من 11 تريليون قدم مكعب، رقم قد يبدو محدودًا مقارنة مع احتياطات الدول المشاطئة للبحر مع ذلك فإنه يزوّد إيران من جهة أخرى بقوة اقتصادية وقوة مساومة سياسية مؤثرة [4].

ومتى ما راجعنا الدراسات التي سلطت الضوء على هذا الجانب من الاقتصاد الإيراني سنجد أن هناك فجوة كبيرة في الإنتاج الإيراني بخصوص الغاز الطبيعي؛ فمثلًا بلغ عام 2005 ما مقداره 60 مليار متر مكعب

1– لزهر وناسي، فهيم رملي، " المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط : دراسة في الأدوار والتفاعلات"، في : التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط ، تحرير: حسين قادري، الجزائر–باتنة : منشورات مخبر الأمن الإنساني ، الطبعة الأولى، السداسي الأول 2019، ص 56.

2– محمد السعيد عبد المؤمن، " **النفط المتنازع عليه** "، مختارات إيرانية ، العدد 6، 2006، ص 57.

3– مصطفى شفيق علام، الدولة الإيرانية: محددات القوة وعوامل الضعف، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2010، ص 50.

4– عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 182–183.

بما نسبته 2.5% من الإنتاج العالمي بمعدل تصدير يصل إلى 2.6 مليار مكعب يوميًا[1]، ليرتفع إلى حدود 11 مليار مكعب يوميًا في أواخر عام 2007 بفعل اكتشافات جديدة لحقول الغاز سيما في الشواطئ الإيرانية بالقرب من **بوشهر** وفي منطقة **سراخس** في الشمال الشرقي، هذا فضلًا عن حقول **تانبك** وجزيرة **لامانج** و**بارس** [2].

وعن مساهمة الصادرات الإيرانية من الغاز في الناتج المحلي فعلى الرغم من مساهمته في زيادة الصادرات إلا أن هذا لا يتناسب وحجم الاحتياط الضخم، فقد بلغت إيرادات الغاز الطبيعي حوالي مليار دولار عام 2007، ليتراجع بعد سنوات 2009 إلى يومنا هذا بفعل ثلاثة أمور؛ الأولى بعدها عن أسواق الاستهلاك الأوروبية والآسيوية التي هي حكر تقريبًا على منتجات روسيا الاتحادية ودول آسيا الوسطى، الثانية تقنية تتمثل في ضعف القدرات التكنولوجية اللازمة لإسالة الغاز الطبيعي، والأخيرة وهي محور بحثنا وتتمثل في العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران كما سيأتي ذكره لاحقًا والتي لا تسمح بدخول الاستثمارات المهمة لتطوير هذه الصناعة[3].

ولذلك ما فتئت إيران تبحث منذ مطلع الألفية الجديدة –وإلى اليوم– تسعى لعقد عدد من الاتفاقيات في مجال الغاز مع شركات عالمية كشركة **بي جي** البريطانية عام 2005، وقبلها أبرمت عقدًا مع اليونان لتوريد الغاز إليها عام 2002، وبعدها بعام مع كل من النمسا وإيطاليا[4]، كما سعت إيران حثيثًا من أجل مدّ أنابيب الغاز لتصديره إلى أوروبا عن طريق تركيا وإلى آسيا عن طريق كل من باكستان والهند، إلا أن هذا ليس بالأمر اليسير ذلك أن هناك صعوبات ستلاقي وتلاقي فعلًا هذه المشاريع الطموحة لن يكون أولها الضغوط الأمريكية على هذه الدول من أجل الحؤول دون المشاركة فيها، ولن يكون آخرها طبعًا المنافسة الشرسة من الدول الأخرى التي تتطلع هي الأخرى لتصدير الغاز وفي طليعتها روسيا الاتحادية مع ما يستوجبه ذلك من إمكانات مالية وبنية تحتية متطورة[5]، وهو ما لن يتأتى لها في ظل العقوبات الأمريكية كما سيأتي لاحقًا.

ولأن صانع القرار الإيراني يدرك الحجم الكبير لفائدة تصدير الغاز الطبيعي، وما ستوفره من مزيد من العملات الأجنبية، الأمر الذي يرفع من درجة نموها الاقتصادي وتحسين بنيتها التحتية في مجال الطاقة،

---

[1]– فهد مزبان الخزار، " **الإستراتيجية الناعمة في الفكر الإستراتيجي الإيراني**"، شؤون إيرانية ، العدد 31، 2009، ص 5.

[2]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2010، ص 358.

[3] - Keith Crane and others, Iran's Political, Demographic, Economic Vulnerabilities, Washington: Santa Monica, 2008, P 71.

[4]– عادل سيد أحمد، " **أنابيب الطاقة الجغرافية تقود السياسة** "، السياسة الدولية ، العدد 164، 2006، ص 96.

[5] - Keith Crane and others, op.cit. p 72.

سيما إذا علمنا أن ثمة تقارير تؤكد أن العالم متوجه مستقبلًا نحو تفضيل الغاز على النفط سيما مع 30 هذا القرن ليصل الطلب العالمي إلى 4.5 مليار مكعب سنويًا، وهو ما يعني بلغة الأرقام نموّا قدره 2% سنويًا، مما سيجعل نمو معدلات استهلاك الغاز الأعلى بين المواد الأولية الأخرى[1].

كان هذا بالنسبة للغاز، أما بالنسبة **للنفط** فإن ما يمكن قوله في هذا الصدد لا يختلف كثيرًا عما قيل وأثير بخصوص الغاز الطبيعي، فأراضي إيران تحوز على احتياطيات ضخمة جدًا من النفط الخام فاقت عتبة 140 مليار برميل، مما يعني أنه لا يوجد ما يفوقها في العالم سوى احتياطات السعودية البالغة 264 مليار برميل، حقيقة تشكك فيها دراسة تابعة للمعهد الفرنسي للبترول مفادها أن إيران بهذه الاحتياطات تتبوأ المرتبة الثالثة وليس الثانية، بعد كل من السعودية وكذا العراق هذا الأخير الذي بلغت احتياطاته وفق ذات الدراسة 200 مليار برميل[2]، من جهة أخرى فإن هذا الرقم مرشح للارتفاع سيما إذا علمنا أن هناك لم تكتشف بعد سواء في الداخل الإيراني أو غير بعيد عنها، نعني بهذا الأخير الاحتياطات الهائلة من النفط في بحر قزوين والتي تشكل سندًا آخر مضافًا للاحتياطات الداخل الإيراني، الأمر الذي دفع بشركة **بريتيش بيتروليوم** لأن تقرّ في أحد تقاريرها السنوية الصادرة حديثًا بأن نفط إيران ومصادره ستبقى لأكثر من قرن آخر[3].

أما من ناحية الإنتاج، فتاريخيًا تعود أولى بدايات إنتاج النفط في إيران إلى عام 1913م، ليرتفع خلال الحرب العالمية الأولى وذلك راجع إلى أن إيران كانت الممول الرئيسي لتزويد البريطانيين بالنفط، وفي عام 1919 وصل الإنتاج النفطي إلى 10 ملايين برميل ليتصاعد بعدها إلى 25 مليون برميل بحلول 1923، ليقفز بعدها إلى حدود 43.5 مليون عام 1928، ووصل عام 1938 إلى 78.3 مليون برميل واستمر الإنتاج الإيراني في الزيادة ليصل عام 1975 إلى حوالي 60 ملايين برميل يوميًا[4].

لكن الأمور لم تبق على حالها ذلك أن نسب الإنتاج هذه انخفضت بشكل كبير جدًا، فبلغ معدل إنتاج إيران مثلًا في العقد الأول من الألفية الجديدة ما يقارب عتبة الأربعة ملايين برميل في اليوم، أي بفارق مليوني برميل يوميًا عما كانت عليه قبل الثورة الإسلامية لعام 1979م[5]، لينخفض بعدها في السنوات الخمسة التي

---

[1]– فهد مزبان الخزار، " **إيران وفكرة إنشاء تكتل للغاز على غرار الأوبك**"، شؤون إيرانية ، العدد 32، 2009، ص 9.

[2]– علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2013، ص 11.

[3]– عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد 2003: من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم إيران الفارسية، بغداد: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 27-28.

[4]– مهدي حسن الخفاجي، النفط الإسلامي والتآمر الاستكباري، إيران: المركز الإسلامي للدراسات السياسية، 1985، ص 09.

[5]– وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 ، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010، ص 96.

تلتها ويراوح متوسط إنتاجه بين 3.5 و3.9 مليون برميل يوميًا، ومردّ ذلك إلى الوضع الإقليمي والدولي الذي صاحب نجاح الثورة الإسلامية، فما إن تم إسقاط نظام الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية حتى فرض الغرب (على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية) الحصار على إيران، وبعدها لتدخل في حرب الثماني سنوات مع الجار اللدود العراق بين أعوام 1980-1988 حرب عكف خلال النظام العراقي على تدمير البنية التحتية الإيرانية وكذلك أهم المرافئ الخاصة التي كانت تعوّل عليها إيران في تصدير نفطها للخارج، ومع انتهاء الحرب مع العراق واستمرار الحصار الغربي تضررت غالبية الآبار النفطية وحقولها الرئيسية، مما يستوجب الحاجة لإدامة تقنيات متطورة من أجل تطوير هذه الحقول والاستفادة منها بشكل أكبر[1].

وعن دور النفط في دعم الاقتصاد الإيراني فأول ما نشير إليه هو ما أورده كل من **فاليري مارسيل وجون ق ميتشيل** في مؤلفهما الموسوم بـ "عمالقة النفط" بأنه ليس من قبيل المبالغة القول بأن الاقتصاد الإيراني قد وُلد يوم 26-5-1908 وهو التاريخ الذي يصادف أول حقل نفطي اكتشفها المهندس الإنجليزي **جورج رينولدز** قرب مسجد سليمان في جنوب غرب البلاد ومنذ ذلك الوقت لعبت الاستثمارات في هذه السلعة الإستراتيجية دورًا هامًّا في تحسين المستوى الاقتصادي الإيراني[2].

غير بعيد عن هذا، فقد ساهم تصدير النفط في توفير العملة الصعبة وهي عامل مهم للاقتصاد الإيراني، فقد بلغت قيمة هذه الصادرات حوالي 22 مليار دولار في عام 2001 لوحدها، لترتفع ثلاثة أضعاف هذه القيمة بحلول عام 2007 لتستقر في حدود 66 مليار دولار، أي ما نسبته 85% من الصادرات الإيرانية مساهمة بذلك بنسبة 23% من الناتج المحلي الإجمالي[3]، لتنخفض بين أعوام 2008-2011 متأثرة بحزمة العقوبات الاقتصادية الدولية، لتعود بعدها للارتفاع عام 2012 وتنخفض عامي 2013 و 2014 بفعل تضييق القيود الدولية على صادراتها النفطية بالأساس لتحقق ناتجا محليا قدره 101.4 مليار دولار (2012) وما قيمته 61.9 مليار دولار (2013) وتحصيل 53.6 مليار دولار (2014)[4].

---

[1]- روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 18 وما بعدها.

[2]- فاليري مارسيل، وجون ق ميتشيل، عمالقة النفط وشركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 323.

[3] - Keith Crane and others, op.cit. p 70.

[4]- عبد الحافظ الصاوي، " النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة "، في: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، أحمد بن عبد الرحمن الصويان محررا، التقرير الارتيادي الإستراتيجي ، الإصدار الثالث عشر، الرياض: مجلة البيان، 2016، ص 549.

ومن أجل مواجهة خطر إعادة فرض العقوبات من جهة والتهاوي الشديد لأسعار النفط في السوق العالمية وما يستتبع ذلك من تضخم وتراجع في النمو شديدين عملت إيران على تنويع وجهات صادراتها النفطية بين أوروبا وآسيا لتأتي في مقدمتها الصين واليابان آسيويًا وكذا كل من فرنسا وألمانيا أوروبيًا[1]، توجه كان مشوبًا بمصاعب وعراقيل جمة بفعل ضغوطات الدول الأوربية وكذا عقوبات الولايات لمتحدة الأمريكية كما سيأتي ذكره في العنصر الموالي.

الفرع الثاني- الذراع الاقتصادي الإيراني الأقوى: بين مطرقة الضغوط الأوروبية وسندان العقوبات الاقتصادية الأمريكية

رأينا في العنصر السابق كيف أن قطاع الطاقة في إيران يعدّ أهم مرفق اقتصادي، ليس فقط من أجل التنمية على المستوى الداخلي بل كذلك على المستوى الخارجي من خلال جلب العملات الأجنبية، مضاف إلى كل هذا أهم مصدر جيوبوليتيكي، نعني بهذا درجة الترابط الوثيق للذراع الأقوى في الاقتصاد الإيراني ممثلًا في قطاع الطاقة من جهة، وعلاقاتها الخارجية ممثلة في الأقطاب الآسيوية، هذه الحقائق لم تكن خافية على صانع القرار الأوروبي والأمريكي، لذلك ما فتئ يفرض عقوبات على إيران ظاهرها هو كبح جماح الجمهورية الإيرانية عن الدخول لنادي الدول النووية، ولكن في حقيقة الأمر هي منصبة وموجهة نحو قطاع الطاقة وبدرجة أكثر نحو النفط الإيراني الذي يعدّ فرصة مغرية، وكلّ يعمل بشكل أحادي من أجل الظفر بنصيب منه.

قبل الاسترسال في حيثيات الضغوط الأوربية من جهة والعقوبات الأمريكية من جهة أخرى، ضروري جدًا أن نلفت الانتباه إلى أساس المشكلة، والذي يعود إلى تعنت إيران وإصرارها وتمسّكها بحقها في اكتساب التكنولوجية النووية، الأمر الذي لم يتم قبوله من قبل القوى الدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ومتى ما تعمقنا في البحث في هذا الجانب نجد أنفسنا أمام مفارقتين غريبتين نوعا ما أحاطتا بالمشروع النووي الإيراني والتي عكست في أغلبها دلالات سياسية؛ الأولى تتعلق بالبدايات الأولى للبرنامج النووي الإيراني والذي كان برعاية أمريكية وعون أوروبي، وتحول ذلك الموقف الإيجابي إلى الرفض مباشرة بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979، والمفارقة الأخرى التي تخص الداخل الإيراني أن البرنامج النووي توقف نتيجة فتوى الخميني التي حرمت هذا النوع من الأسلحة، لتستأنف إيران برنامجها بعد رسالة من الخميني إلى هاشمي رافسنجاني تراجع فيها الخميني عن فتواه الأولى ليعلن الرئيس رافسنجاني عام 1989 أن إيران

[1]- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2015، ص 33.

لا تستطيع تجاهل العنصر النووي في العالم الحديث[1]، إعلان بمقدار ما بعث الأمل في نفوس الإيرانيين (الذين عانوا من ويلات الصواريخ الباليستية العراقية إبان حرب الخليج الاولى)، فقد حمل معه معاناة جديدة كانت بدايات فصولها الأولى حصارًا اقتصاديًا في بداية الأمر واستمر شديدًا لحد اللحظة، وفيما يلي سنبحث في حيثيات الضغوط الأوربية والعقوبات الأمريكية.

بالنسبة **لأوروبا**، فمنذ عام 2003 تناوب على إدارة الملف النووي الإيراني 4 طواقم هي بحسب التسلسل الزمني كالتالي: مرحلة خاتمي عهد بالملف لحسن روحاني، مرحلة أحمدي نجاد الأولى عهد بالملف إلى علي لاريجاني، ومرحلة أحمدي نجاد الثانية عهد بالملف إلى سعيد جليلي[2]، مرحلة حسن روحاني الأولى والثانية عهد بالملف إلى جواد ظريف، فترة تخللتها تفاهم بين للترويكا الأوربية (فرنسا، ألمانيا وبريطانيا) وإيران وكذا اهتزازات في مرات أخرى، وافتتح الأوروبيون ضغطهم على إيران بتقديمهم لعرض لهذه الأخيرة يتم بموجبه ضم إيران لمنظمة التجارة العالمية وفتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية سيما في قطاع الطاقة كي تتدفق عليها العملات الأجنبية في مقابل توقف إيران عن تخصيب اليورانيوم، عرض قابلته طهران بالرفض أول الأمر لسببين رئيسيين؛ الأول أن هذا العرض لا يجلب لها فوائد مباشرة، بل سيستغرق وقتا أطول في المفاوضات حوله، في حين تركز السبب الثاني في رغبة طهران بالمضي قُدُمًا في تخصيب اليورانيوم لتحسين مواقعها التفاوضية[3].

وكبادرة حسن نية بين الطرفين قبلت إيران بدخول المفتشين الدوليين لمنشآتها النووية للتدليل على الطابع السلمي لبرنامجها النووي، والذي عُدّ شرط استمرار المفاوضات، وكذا تجميد مؤقت ومشروط لنشاطاتها النووية، وقد قوبلت هذه المبادرة من الجانب الأوروبي بتعهدهم بالبقاء في مفاوضات مع إيران لحين التوصل إلى حل دائم يحقق فوائد اقتصادية وتكنولوجية لطهران، ولكن هذه الفوائد كانت مشروطة هي الأخرى بفرض رقابة صارمة على برنامجها النووي، بشكل يضمن بقاءه تحت مستوى امتلاك دورة الوقود النووي[4].

---

[1]– فهيم رملي، الدور الإقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: المحددات والرهانات، مذكرة ماجستير (منشورة)، قسم الدراسات الدولية : تخصص الدراسات الآسيوية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 84.

[2]– مصطفى اللباد، " **العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران** "، مرجع سابق، ص 11.

[3] - Hassan Rohany, « **Peaceful Nuclear Activity and Our Construction with the World** », National Interest , Vol 1,No 1, Winter 2005, p-p 5.10.

[4]– مصطفى اللباد، " القرار النووي الإيراني من مرحلة خاتمي-روحاني إلى نجاد-لاريجاني"، (27-07-2019)، متاح على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/443.htm

الكلام أعلاه يجعلنا نقف عند نقطة مهمة قلّما ينتبه إليها الكثير من الباحثين في الشأن النووي الإيراني، والأمر يتعلق بقضية التوقيف المؤقت والمشروط للأنشطة النووية الإيرانية، ذلك أن إيران توقفت بالفعل عن نشاطاتها ولكن في المجالات التي حققت فيها تقدمًا تقنيًّا فقط، ما يعني رفضًا ضمنيًا للتجميد في المجالات التي تواجه صعوبة فيها، وما يؤكد هذه النقطة أنه في الوقت الذي قبلت فيه إيران العرض الأوروبي بالتجميد قامت بتشييد بل وتشغيل منشأة أصفهان النووية أثناء المفاوضات، في مثال نادر جدًا على حذاقة المفاوض الإيراني وقدراته في كسب واستغلال الوقت.

لاحقًا، وبعد تغير البيئة الداخلية لإيران (مجيء أحمدي نجاد) والبيئة الخارجية (فشل العدوان على حزب الله وعلى غزة)، وظهور بوادر التورط الأمريكي في المستنقع العراقي، بدأت إيران تتلكّأ في مواصلة تطبيق ما تم الاتفاق عليه مع الترويكا الأوروبية، الأمر الذي عزا بهذه الأخيرة لفرض عقوبات عليها، مسّت هذه المرة على غرار المرات السابقة القطاع الحيوي في الاقتصاد الإيراني وهو قطاع الطاقة، إذ نصت العقوبات لعام 2009 على أن يتم حظر الاستثمارات الجديدة للاتحاد الأوروبي في قطاعات الغاز والطاقة النووية وكل أنواع المساعدات الفنية[1].

من جهة أخرى، تُظهِر هذه العقوبات بوضوح عملية تحول في سياسة الاتحاد الأوروبي في تعامله مع الملف النووي الإيراني، وانتقاله من دبلوماسية المسار الثاني إلى دبلوماسية المسار الأول[2]، دبلوماسية شبيهة بتلك التي لطالما انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران وقبلها العراق، وهو التحول الذي رافقه انتقادات لاذعة وعديدٌ من التساؤلات من قبل أجهزة الإعلام الإيرانية وساستها، وتشكلت تحت تساؤل عام مفاده: لماذا انتهج الاتحاد الأوروبي المسار الأمريكي بهذه الحماقة وبهذه الطريقة العمياء، بينما الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها أية مصالح اقتصادية خفية مع إيران؟[3].

إن السؤال أعلاه لهو واقعي في طرحه وسيكون هناك آثار وخيمة ليس على إيران بل على الاتحاد الأوروبي كذلك، صحيح أن إيران تحتاج – وفقًا لمسؤليها– إلى استثمار يساوي أو يفوق 8 مليارات دولار في قطاع الغاز لوحده من أجل انتعاش الاقتصاد الإيراني، مع ذلك فإن هذه الخسارة لا تقارن بشيء مع خسارة

1– هينر فورتج، " **الخلافات الدولية بشأن العقوبات على إيران : الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين**"، شرق نامه ، العدد الثامن، يناير /كانون الثاني 2011، ص39.

2– حول هذه الأمور وأخرى في مسارات الدبلوماسية انظر : لويس دياموند، الدبلوماسية متعددة المسارات : منهج منظوماتي للسلام ، ترجمة:عبد الكريم ناصيف، سورية: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص–ص 31–59.

3– حول هذه النقطة انظر: شهروز إبراهيمي، " **أمنيت خليج فارس، نقش آمريكا وجايكاه** "، فصلنامه مطالعات خاورميانه، مركز بزوهشهاى علمى ومطالعات استراتيزيك خاور ميانه، سال هفدهم، شماره أول، طهران. متاح على الرابط: https://www.sid.ir/fa/journal/ViewPaper.aspx?ID=263783

الاتحاد الأوربي، هذا الأخير الذي يتلقى ما نسبته 29% من النفط الإيراني، وتزداد درجة اعتماده على الغاز من إيران، ولهذا فإن العقوبات سيكون لها آثار ملموسة في زيادة عدم الاستقرار الحالي في مجال الطاقة في أوروبا، الأمر الذي ظهر في التخوف الأوروبي من الاعتماد على روسيا والبحث المحموم عن تنويع لمصادر الطاقة وكذا الإمداد بالغاز، غير أن هناك من لديه افتراض ضمني بأن خلف العقوبات الأوربية على إيران إقرار وتأكيد بأن إيران لن تنهار قدرتها على التصدير بسبب هذه العقوبات، مما يسمح بالاستفادة الأوروبية[1].

غير بعيد عن هذه النقطة، فإن هناك من يُردِف من جهة أخرى بقوله أن قمة المحنة الأوروبية حول هذه العقوبات تكمن في ترجمتها في نهاية المطاف إلى خسائر أوروبية على الصعيد الاقتصادي، المالي والطاقوي، ونستدل هنا مثلًا بشركة الطاقة السويسرية العملاقة **إي جي إل**، هذه الأخيرة التي وقعت عقدًا مع إيران تبلغ قيمته 13 مليار دولار أمريكي على مدى 25 سنة، وهو ما سوف يتأثر سلبيًا بالتأكيد بسبب العقوبات على قطاع الطاقة في إيران[2]، بالإضافة إلى أن هذه العقوبات من شأنها فسح المجال لشركات عملاقة آسيوية من أجل الاستثمار في القطاع الطاقوي الإيراني، والمشكلة بحسب الساسة الأوروبيين لا تكمن فقط في انتقال هذه الشركات الآسيوية للاستثمار في إيران بقدر ما يتعلق بقضية بقائها هناك ولوحدها دون منافسة تذكر، سيما في حقل كحقل **بارس** الذي كانت شركات أوروبيه تستثمر فيه مثل **رويال دوتش وشل وريبسول وأو إم في وتوتال**[3].

في نفس سياق تشديد العقوبات الدولية على إيران، قامت **الولايات المتحدة الأمريكية** باتخاذ إجراءات عدة لمعاقبة إيران وثنيها عن اكتساب التكنولوجية النووية، كما تملك الولايات المتحدة الأمريكية التاريخ الأطول والأكثر صرامة في العقوبات ضد إيران، فهذه الأخيرة تخضع منذ ثمانينيات القرن الماضي للعقوبات الأمريكية، وتم تشديدها في منتصف التسعينيات، ثم عادت لتفرض عقوبات أخرى عام 2006، وتشددها عام 2007، وعام 2008، وكذا عام 2010، وتجتمع كلها في نقطة أنها (العقوبات) كانت غالبًا مستقلة عن الانتماء الحزبي للرئيس[4].

وفي الوقت الذي كان **جورج بوش** الابن يؤكد أن هدفه هو القضاء على النظام الإيراني (ونتيجة لذلك تم إدراجها في خانة ما أسماها بدول "محور الشر" مع كل من العراق وكوريا الشمالية، وما انفكّ يفرض عليها

[1]– فورتج، مرجع سابق، ص 40.

[2]– النجار، " **الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران** "، مرجع سابق، ص 21.

[3]– مصطفى اللباد، " **العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران** "، مرجع سابق، ص 17.

[4] - Kenneth Katzman, Iran Sanctions, Congressional Research Service, July 12, 2019 , Pp 47-48.

عقوبات ويدعم المعارضة سرّا وعلانية من أجل إسقاط الجمهورية الإسلامية)، كان الرئيس الأسبق **باراك أوباما** قد أقر في خطاب له في سبتمبر عام 2010 أن أمريكا لا تريد تغيير النظام الإيراني كما أنها لا تملك ما تضيفه على عقوباتها الفردية على إيران سوى تشديد العقوبات على المتعاملين معها من غير الأمريكيين، إقرار أتبعته **هيلاري كلينتون** بقولها أن أمريكا تظل منفتحة على المفاوضات مع إيران حتى ولو تم فرض عقوبات عليها بسبب برنامجها النووي، هذه الأخيرة التي لا تشكّل النهاية في حد ذاتها، بل هي لبنات في جدار تشكّل طيلة عقود خلت من شأنه أن ينتهي بحل تفاوضي تلتزم به أمريكا وإيران على حد سواء.[1]

ويتبين جليّا أن العقوبات الأمريكية على إيران كانت فردية أحادية منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران، تهدف جميعها ظاهريًا إلى كبح جماحها في اكتساب التكنولوجية النووية، لكن في حقيقة الأمر أن هذه العقوبات استهدفت ولا تزال الذراع الأقوى في إيران، وهو قطاع الطاقة، قد يتساءل سائل كيف ذلك؟، فيكون الجواب بتعداد أسماء سياسية شغلت مناصب رفيعة في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والتي كان لها دور في الملف النووي الإيراني[2]:

- **ديك تشيني** (نائب رئيس سابق) مستشار شركة **HALLIBURTON**.
- **كوندوليزا رايس** (مستشارة الأمن القومي سابقا ووزيرة خارجية سابقا) مستشارة شركة **CHEVRON**.
- **زلماي خليل زاد** (مبعوث الرئاسة الأمريكية لأفغانستان) مستشار شركة **UNICAL**.
- **جيمس بيكر** (وزير خارجية سابق) المستشار العام لشركة **AIOC**.
- **هنري كيسينجر** (وزير خارجية سابق) مستشار شركة **UNICAL**.
- **ليود بنتسين** (وزير مالية سابق) مستشار لعدة شركات نفطية.
- **زبيجنيو بريجينسكي** (مستشار سابق للأمن القومي) مستشار شركة **AMOCO**.
- **برنت سكوكروفت** (مستشار سابق للأمن القومي) مستشار شركة **PENNZOIL**.
- **لورانس إيجلبرجر** (مستشار سابق للأمن القومي) مستشار لعدة شركات نفطية.
- **جون سنونو** (متحدث باسم البيت الأبيض سابق) مستشار لعدة شركات نفطية.

إن التدليل أعلاه لكفيل لتبيان العلاقة والارتباط العضوي بين الطاقة والسياسة الخارجية الأمريكية، وبطبيعة الحال فإن الحالة الإيرانية لن تكون بعيدة عن هذه العلاقة، فبعد أن فشلت تقريبًا كل العقوبات الفردية الأمريكية الأحادية الجانب، استصدرت قرارا أمميا يحمل الرقم 1929 منتصف جوان 2010 يقر بإجراءات

[1] - Marck Landler, “ U.S sanctions 8 Iran Officials For Crackdown”, New York Times, Sept 29,2010, Available at: https://www.nytimes.com/2010/09/30/world/middleeast/30sanctions.html?mtrref=www.google.com&gwh=1B59AB255B70D8E9910FAAC3B1F66325&gwt=pay

[2] – مصطفى اللباد، " **أنابيبستان : الحرب النفطية وبناؤها الصراعي**"، شرق نامه ، العدد 3، ربيع 2002، ص 14.

تستهدف المورّدين الأجانب للجاوزلين أو لمعدات محطات تكرير النفط التي تعاني إيران من نقص فادح فيها، وشملت هذه الإجراءات حتى دولًا كانت في مجموعة الست المتفاوضة، ونسوق مثالًا على ذلك، حين فتحت وزارة الخارجية الأمريكية العديد من التحقيقات في شأن شركات صينية عاملة في إيران، الأمر الذي أدى وفق وسائل الإعلام إلى تأجيل التوقيع على اتفاق بين الشركة الوطنية الصينية للنفط من جهة وبين شركة النفط الوطنية الإيرانية من جهة أخرى[1].

ويعتبر هذه التوجه نقلة نوعية في سبيل تركيع إيران عن طريق ليّ ذراع الاقتصاد الأقوى وهو الطاقة، كما يمكن اعتبار هذا الجانب من العقوبات من أقوى الإجراءات لأنه بالفعل سيجعل الشركات صاحبة المصالح الكبيرة في السوق الأمريكية تراجع موقفها من إيران وتشارك في مقاطعتها اقتصاديًا بصورة مؤلمة للاقتصاد الإيراني، وعلى مدى أكثر من عقد كامل قطعت العديد من الشركات الأجنبية علاقاتها الاقتصادية مع إيران، وعلى وجه الخصوص الشركات التي تمثل تعاملاتها مع السوق الأمريكية أهمية أكبر بكثير من أهمية تعاملاتها مع إيران، ونجد من أبرز تلك الشركات شركة **توتال** الفرنسية، وكذلك شركة **ريبسول** الإسبانية **وسيمنز** الألمانية [2].

وإذا انتقلنا لتأثير العقوبات على الاقتصاد الإيراني، فإن ثمة حقيقة من الضروري جدًا أن نضعها في الحسبان وهي أن العقوبات التي لا تتضمن فرض حظر شامل على صادرات النفط والغاز الإيرانيين لا يمكنها أن تتسبب في أزمة جوهرية للاقتصاد الإيراني، فهو السبيل الوحيد لزعزعة الداخل الإيراني ليس اقتصاديًا بل حتى اجتماعيًا، سبيلٌ لم يكن ممكنا طيلة السنوات الماضية وذلك راجع لغياب بديل لنفط وغاز إيران؛ بمعنى آخر أنه وبقدر عدم قدرة إيران على تحمل الحظر في حال وقوعه فإن الاقتصاد العالمي هو الآخر لن يحتمل غياب أكثر من 3 ملايين برميل يوميًا من الصادرات الإيرانية، لأن هذا الغياب سيشعل لا محالة الأسعار بشكل جنوني[3].

لذلك فإن أي أحد لن يغامر بفرض حظر طاقوي على إيران، إلا عندما تكتمل إمكانيات تعويض إنتاجها وصادراتها من خلال طاقة إنتاجية احتياطية في الدول صاحبة الاحتياطات الكبيرة وبالتحديد السعودية وبدرجة أقل منها العراق، وهو ما حصل تماما في عهد **دونالد ترامب**، فبالكاد هنِئ العالم بالاتفاق النووي المبرم بين إيران ومجموعة الخمسة زاد واحد حتى هلع بتصرف الرئيس الجديد، إذا بمجرد تبوئه لسدة الحكم

---

[1]- فورتج، مرجع سابق، ص ص 38-39.

[2]- النجار،" **الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران** "، مرجع سابق، ص ص 20-21.

[3]- هاورد ، مرجع سابق، ص 36، 47-48.

في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أعلن أن أمريكا لن تلتزم بالاتفاق النووي الإيراني، وأن إدارته ستفرض عقوبات إضافية تصل حتى فرض حظر النفط الإيراني ومنعها من تصديره بعد أن اكتملت إمكانيات تعويض حصة إيران في السوق العالمية من خلال الطاقة الإنتاجية الاحتياطية للسعودية والإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي دفع بإيران لاعتبار هذا العمل بمثابة حرب شاملة ضدها، وتقوم باتخاذ عدة إجراءات اتسمت بالضغط على الدول الأخرى التي أبرمت الاتفاق معها والالتزام به، أما داخليًا فقد تم التركيز على قطاعات أخرى غير الطاقة من أجل تدارك نسب معينة لرفد الاقتصاد الإيراني ويتعلق الأمر بالقطاع الصناعي والزراعي وهو ما سيتم تناوله في العنصر الموالي.

المحور الثاني– القطاع الصناعي والإنتاجي الإيراني والعقوبات الاقتصادية

شكّل خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي صدمة كبيرة لإيران، أعاد إلى أذهان الكثير من ساستها وطيف واسع من شعبها السنوات العجاف في ثمانينيات القرن الماضي، الأمر الذي صاحبه تعالي أصوات من أجل نبذ الاعتماد على الريع الطاقوي والاهتمام بقطاعات أخرى من أجل تحسين أكبر للاقتصاد الإيراني، توزعت هذه القطاعات بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وفيما يلي سنستعرض كلّا منهما على حدى وتبيان ما إذا كانت العقوبات الاقتصادية قد طالتهما أم أنهما بقيا بعيدًا عنها.

الفرع الأول– قطاع الصناعة في إيران والعقوبات الاقتصادية: بين الانتكاسة التحويلية والوثبة العسكرية

بادئ ذي بدء نشير إلى أنه كلما كانت الدولة سوقًا صناعية واسعة، لاسيما فيما يتعلق بالصناعات الإستراتيجية الثقيلة، كالحديد والصلب والسيارات والصناعات التكنولوجية وغيرها، كان ذلك مؤشرًا على قوة الدولة، وكلما كانت الدولة أقل إنتاجًا وتصنيعًا وأكثر استيرادًا للصناعات الإستراتيجية اعتبر ذلك عامل ضعف في الدولة المعنية.[1]

ويعد القطاع الصناعي واحد من القطاعات المؤثرة على الاقتصاد الإيراني ويعمل به نحو 30% من مجموع القوى العاملة، ويضم هذا القطاع عددًا من الصناعات تأتي في مقدمتها البيتروكيماويات والأسمدة والمنسوجات ومواد الإنشاءات والبناء والصناعات الغذائية وصناعة المعادن والسيارات والصناعات الإلكترونية، وشهد القطاع الصناعي تطورًا مهمًّا وحقق مؤشرات جيدة، حيث بلغت نسبة مساهمته في الاقتصاد الإيراني قرابة 50% من الناتج المحلي الإجمالي[2]، وتشير الإحصائيات إلى أن إيران مثلًا تحتل

[1]– علام، مرجع سابق، ص 46.

[2]– حمد جاسم محمد الخزرجي، مستقبل النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية، بيروت: منشورات زين الحقوقية والأدبية، الطبعة الأولى، 2013، ص 238.

المرتبة السادسة عشر في صناعة السيارات بالعالم، وتبلغ إيراداتها من هذه السلعة حوالي 80 مليون دولار سنويًا، قيمةٌ ما كانت لتتحقق لولا الرسوم الجمركية المرتفعة التي أقرتها إيران على كل عمليات استيراد السيارات، وتحتل المرتبة الأولى في صناعة السجاد، الذي يوفر ما قيمته 5 ملايين دولار سنويًا كإيرادات[1].

هذا ويشير العديد من الباحثين إلى أن إيران وإن كانت تدم صورة ضبابية نوعا ما بخصوص الصناعات التحويلية، فإنها تعطي صورة مقبولة للصناعات العسكرية والتي مرت منذ نجاح الثورة الإسلامية بأربعة مراحل:

- **الأولى** وهي التي سبقت اندلاع الحرب الإيرانية–العراقية، وشهدت فيها الصناعة تراجعًا رهيبًا، نتيجة انسحاب الخبراء الأمريكيين الذين كانوا يعملون في مجال الصناعات العسكرية والحربية إبان فترة الشاه.
- **المرحلة الثانية** كانت مع بداية الحرب الإيرانية العراقية، تركز العمل فيها على إنتاج الذخائر التي تحتاجها القوات الإيرانية المقاتلة في الميدان.
- **المرحلة الثالثة** بدأت مباشرة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وتم افتتاح العديد من خطوط إنتاج الأسلحة والمعدات الحربية، وذلك بعد الدمج بين وزارتي الدفاع والحرس الثوري، والذي تبعه أيضًا دمج مؤسسة الصناعات الدفاعية التابعة للجيش مع مؤسسة الاكتفاء الذاتي التابعة لحرس الثورة الإسلامية عام 1990.
- **المرحلة الرابعة** وبدأت بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شهدت الصناعات الدفاعية الإيرانية قفزة نوعية في مجالات عدة أبرزها الاستخدامات العسكرية لأشعة الليزر، والأنظمة الإلكترونية التي تتحكم في قدرة وكفاءة الأسلحة الحديثة، وتحدد مكان وزمان الهدف المقصود بدقة، وكذلك التوسع في إنتاج قطع غيار الأسلحة المستوردة محليًا، وإنتاج الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى محلية الصنع [2].

وعلى الرغم من سنوات التصنيع الطويلة التي مرت بها إيران إلا أنها تشكوا التأخير دومًا ومردّ ذلك إلى عدم قدرة إيران من التخلص من التبعية الاقتصادية والتقنية للبلدان الرأسمالية المتقدمة، وبدلًا من مساهمة الصناعة في الاقتصاد الإيراني أصبح عالة عليه، بالرغم من الاستثمارات التي يحوز عليها، لذلك ثمة إجماع أنه إيران وفي ظل العقوبات المفروضة عليها فإنها بحاجة إلى مزيد من الجهود من أجل تحقيق مكاسب ومداخيل أكثر مما هو محصّل عليه الآن، وما لم تسع لذلك فسوف يؤدي إلى انتكاسة أخرى

[1]– أحمد السيد النجار، مصر وإيران وتركيا: الواقع الاقتصادي والعلاقات الأوروبية، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003، ص 131.

[2]– هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية (أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، وكوريا الشمالية)، بيرون: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2017، ص–ص 113–140.

بالاقتصاد الإيراني تضاف إلى الانتكاسات الأخرى في قطاع النفط والغاز[1]، مع ذلك تبقى الصناعة الإيرانية متقدمة قياسا بدول المنطقة، ولها مساهمتها المهمة في الاقتصاد الإيراني.

أما بالنسبة لتأثير العقوبات الاقتصادية على قطاع الصناعة الإيراني فمجمل ما يمكن قوله أنها جاءت متسقة ودرجة أهمية القطاع، فإذا ما رجعنا للعقوبات التي فرضت على إيران في العقد الأول من الألفية الجديدة نجد غالبيتها تتمحور حول القدرات الصاروخية الباليستية الإيرانية وبدرجة أقل الصناعات التحويلية، لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على وضع الصناعة العسكرية تحت المراقبة، سيما مع تقارير تفيد أن إيران بلغت مراتب متقدمة في تطوير منظومة الصواريخ لديها وكذا منظومة الطائرات الحربية بدون طيار، ونظرًا لأن إيران لا تتلقى مساعدات عسكرية حتى من حلفائها (كروسيا مثلًا) فإن هذه العقوبات لم تؤثر كثيرًا في القطاع الصناعي العسكري الإيراني، لكن في مقابل ذلك أثّرت عليها في جانب قطاع الصناعات التحويلية نظرًا لأن هذه الأخيرة تعتمد على تقنيات جد متطورة تستوردها إيران من البلدان الرأسمالية المتطورة، وبدخول الحزمة الجديدة من العقوبات في ظل غدارة بات من غير الممكن لإيران تحصيلها الأمر الذي سينعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الإيراني[2].

الفرع الثاني- القطاع الزراعي في إيران والعقوبات الاقتصادية: إمكانات متاحة واستثمارات معطّلَة

تملك إيران أراضي زراعية مساحتها أكثر من 20 مليون هكتار أي ما يعادل 48 مليون فدّان، مساحة تتيح لها إمكانية تحقيق درجة عالية وكاملة من الاكتفاء الذاتي من الغذاء والمحاصيل الإستراتيجية الزراعية، لكن في واقع الحال فإن إيران تعتبر مستوردًا كبيرًا للحبوب الرئيسية وبالتحديد للذرة والأرز والشعير والقمح بترتيب قيمة الواردات من كل منها، وأهم الدول التي تستورد منها احتياجاتها الغذائية والزراعية هي الإمارات والبرازيل وسويسرا وتايلاند وأوكرانيا، بينما تصدّر الفستق والزبيب والتوابل وتتوجه بصادراتها إلى الإمارات وألمانيا والعراق وروسيا وإسبانيا وغيرها من الدول[3].

ويعتبر الكثيرون القطاع الزراعي أضعف حلقة في هيكل الاقتصاد الإيراني فبالرغم من الوفرة المذكورة أعلاه إلا أنه لا يسهم في الناتج المحلي سوى 10%، ولذلك ليس من المبالغة القول أن ميزان إيران التجاري في شقه الزراعي يعاني من عجز وصل لغاية 3 مليارات دولار في العام، ويعود السبب في ذلك بدرجة أولى إلى أن الزراعة في إيران بعلية (معناها قائمة على المطر) في أكثر من 85% من مساحتها المزروعة، كما أنها زراعة متذبذبة ومنخفضة الإنتاج مقارنة بالزراعة المروية، هذه الأخيرة التي تتطلب جهدًا بشريًا

---

[1] - Keith Crane and others, op.cit. P-p 94-95-96.

[2] - زعرور، مرجع سابق، ص ص 139-140.

[3] - the world bank, world development indiraction, 2010, p 231.

واستثمارات كبيرة من الصعب على إيران القيام بها في ظل شح الموارد المالية بسبب العقوبات الاقتصادية عليها[1].

هذا وتتركز الأراضي الزراعية في شمال إيران قرب بحر قزوين وفي إقليم الأحواز وعض المناطق الشمالية الغربية، في حين نجد أن أغلب مناطق وسط وجنوب إيران عبارة عن هضبة صحراوية، كما ساهمت الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الإيراني بنسبة 9.8% في بدايات الألفية الجديدة لترتفع إلى 10.25% منتصف العقد الأول، وتستقر عند حدود 12% عام 2008، زيادة ترجع بالأساس إلى الاهتمام بالزراعة خاصة بعد زيادة أسعار النفط، الذي ساعد على زيادة القروض الزراعية المقدمة للمزارعين[2].

وفي نفس السياق أعلاه، نجد أن قطاع الزراعة في إيران يلعب دورًا مهمًا في توفير فرص العمل إذ استوعبت حوالي 32% من القوى العاملة في تسعينيات القرن الماضي، لتنخفض إلى حدود 25% بحلول عام 2005، لتستمر في الانخفاض في السنوات الماضية نتيجة الهجرة من الريف للمدينة بسبب توفر الخدمات في هذه الأخيرة من جهة، وشح الموارد المالية من قبل الدولة التي تأذت بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[3].

يظهر في هذا العنصر كذلك أن القطاعين الصناعي والزراعي قد تأذى بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، صحيح أنها كانت في جانب كبير منها موجهة لقطاع الطاقة، لكن تبعاتها ألمت تقريبًا بكل القطاعات، وذلك راجع بدرجة أولى كون إيران دولة ريعية يقوم اقتصادها على تصدير النفط والغاز، والذي يتيح تدفق الموارد المالية والعملات الأجنبية، وبدخول العقوبات الأخيرة حيز النفاذ وما استتبعه من خسائر فادحة على المستوى الداخلي في الاقتصاد الإيراني، خرج مرشد الثورة الإسلامية **آية الله على خامنئي** بنظرية أسماها **نظرية الاقتصاد المقاوم**، كآلية جديدة من أجل درء عواقب العقوبات الاقتصادية والحظر النفطي الإيراني، وهو ما سيتم تناوله في المحور التالي.

المحور الثالث: اقتصاد المقاومة: خمر مُعتَّقَةٌ في قوارير جديدة

من خلال الفكرة العامة التي وُسِم بها هذا المحور يتضح تقريبًا المعنى العام له، وهو أن اقتصاد المقاومة كفكرة كانت قديمة جدًا لم تكن كما يعتقد البعض من أنها وليدة السنوات القليلة الماضية، ذلك أنها تعود إلى مرشد الثورة الإسلامية آية الله الخميني، ودعواته للشعب الإيراني في الأسابيع الأولى من نجاح الثورة عام

---

[1] - IMF. Direction of trade statistics. Yearbook 2008, pp 138-140.

[2]– منظمة المؤتمر الإسلامي، التقرير الاقتصادي السنوي 2009، أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2009، ص 127.

[3]– محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص ص 236–237.

1979 بأن يعتمد على ما تجود به أرض إيران وعلى سواعد أبناء إيران دون الحاجة لمدّ اليد للخارج سيما من دول الاستكبار العالمي، لكنها بقيت كأفكار فقط لم تجد السبيل ولا الفرصة السانحة للتطبيق، فلما توفرت الفرصة متمثلة بتشديد العقوبات الأمريكية على إيران وفرض حظر على صادراتها سيما الطاقوية منها" تخمرت" الأفكار ووجدت السبيل لإفراغها في قالب نظري جديد وهو ما أسميناه " قوارير جديدة"، من قبل المرشد الحالي آية الله علي خامنئي. وفيما يلي نستعرض معاني وخلفيات المصطلح، ومن ثم نعرج على مرتكزاته من وجهة نظر المرشد الإيراني، وما إذا كان كافيًا لدرء العقوبات الأمريكية والحصار الغربي على إيران.

الفرع الأول– اقتصاد المقاومة: بين معاني المفهوم وخلفيات المصطلح

"... لقد اخترت أن يكون شعار هذا العام هو: الاقتصاد المقاوم، تنفيذ وعمل، فهذا السبيل طريق مستقيم وواضح في اتجاه ما نحتاج إليه، وينبغي ألا نتوقع أن يحل هذا الطريق كل مشاكلنا خلال عام واحد، ولكني واثق من أنه لو تم هذا التنفيذ والعمل من خلال الخطط، وقمنا به بشكل جيد، سوف نرى في أواخر هذا العام آثارًا وعلامات..."، بهذه الكلمات افتتح مرشد الثورة في إيران جلسة عرض سياسات الاقتصاد المقاوم لعام 2014، ولعل إطلاق هذه التسمية على النظام الاقتصادي الجديد في إيران بعد العقوبات الجديدة المفروضة عليها، يعكس وجهة النظر الإيرانية في تحدي العقوبات والمحاولات الغربية التي ترمي –ظاهرًا– إلى إيقاف العمل بالبرنامج النووي الإيراني [1].

وإذا بحثنا في كُنْهِ المفهوم فإننا لن نجد أحسن من توصيف آية الله الشيخ **علي أكبر السيفي المازندراني** والذي أورده في كتابه الموسوم بـ" **الاقتصاد المقاوم** "، حيث يقول أن هناك فريقين من الباحثين كل منهما له نظرته الخاصة في تعريفه للاقتصاد المقاوم؛ الأول يرى بأنه (الاقتصاد المقاوم) ينبني على أصول وقواعد وقوانين اقتصادية تطبيقية، ويتكل على منابع وثروات طبيعية وافرة، ويستمد من العلماء بالقوانين الاقتصادية وأشخاص مجربين مدبرين من الوطنيين في إدارة الأمور الاقتصادية، بحيث يكون مستقلًا غير محتاج إلى ضخ النقد من الدّول الخارجية، ولا يتزعزع ولا يفشل ولا يتوقف تحت شرائط الضغوط والتحوّلات.

[1]– أحمد عبد الكاظم موسى، مكانة إيران الإقليمية في الإستراتيجية الأمريكية بعد عام 2003، دكتوراه منشورة، جامعة النهرين، قسم السياسة الدولية، 2015، ص 139.

الفريق **الثاني** يرى بأنه (الاقتصاد المقاوم) ذلك الاتجاه الاقتصادي في مواقع الضغط وشرائط الأزمة، وذلك بتنظيم قوانين تطبيقية واتجاه اقتصادي مناسب وتدابير خاصة تمنع وتصون من التزعزع والتزلزل، تعطي الثبات والقرار والدوام في جهة الرشد والازدهار الاقتصادي في خصوص هذه المواقع.[1]

أما بالنسبة للمصطلح في حد ذاته فهو إيراني بحت، ولم يسبق لأي أحد من الدول أو المفكرين الاقتصاديين ولا السياسيين أن قال به، مما يعطيه طابعًا خاصًا ومميزًا في أدبيات الاقتصاد وكذلك السياسة. للإشارة فإن كُنْهَ المفهوم يرجع إلى سنوات خلت، مع الأسابيع الأولى لنجاح للثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وحثِّ المرشد الأسبق للثورة **آية الله الخميني** للشعب أن يقفوا بمرصاد قوى الاستكبار العالمي وأن يحموا مكاسب ثورتهم ولا يرضخوا للحصار والعقوبات الغربية.

أما بالنسبة لسَكّ المصطلح بهذا المعنى كان على لسان مرشد الثورة الحالي **آية الله علي خامنئي** عام 2010 في إحدى خطاباته، والتي دعا فيها الشعب الإيراني لتعزيز الاعتماد على الاقتصاد المحلي، وضرورة تقديم نموذج اقتصاد إسلامي قادر على مواجهة الأعداء الذين يشنون حربًا اقتصادية على الشعب الإيراني، كما أكد أنه يجب على إيران أن تثبت للأعداء أنها تستطيع في ظل النظام الإسلامي والتعاليم الإسلامية أن تقدم نموذجًا اقتصاديًا إسلاميًا متقدمًا، وعلى أن هذا الاقتصاد هو أحد أنواع النظام الاقتصادي الإسلامي، وأنه ضرورة حتمية للتعامل مع العقوبات المفروضة ضد إيران.[2]

وعن خلفيات المصطلح، فلا أحد يخفى عليه معاناة إيران من جهة من العقوبات الاقتصادية ليس ضد صادراتها بل ضد وارداتها كذلك، في المقابل كانت الحكومة الإيرانية على مدار عدة عقود تقوم بإلغاء التعريفات الجمركية على الواردات من السلع القادمة للداخل الإيراني، الأمر الذي زاد من معاناة الميزان التجاري من جهة أخرى، سيما منذ 2010، وهو تاريخ تشديد العقوبات من قبل أمريكا والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن، الأمر الذي دفع بالحكومة لمراجع الإلغاء وتفعيل نظرية "الاقتصاد المقاوم" وتدعيم الإنتاج المحلي، من أجل خلق بنية تحتية قوية قادرة على دعم النمو والتطور الاقتصادي، ولن يتأتى ذلك بحسب

---

[1]– نقلا عن موقع الاجتهاد ، متوفر على الرابط:
http://ijtihadnet.net/%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%8B-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85-%D9%84%D8 % A2%D9%8A

[2]– رهام عامر، هل نجح الاقتصاد المقاوم كبديل في إيران ؟ ، (27–07–2019)، متوفر على الرابط:
https://www.ida2at.com/has-the-resistant-economy-succeeded-as-an-alternative-in-iran/

مرشد الثورة الإيرانية إلا عن طريق تقليص الاعتماد على القطاع الطاقوي وبالمقابل الاهتمام بقطاعي الزراعة والصناعة ليس على المدى المتوسط بل على المدى البعيد [1].

الفرع الثاني- نظرية الاقتصاد المقاوم: خصوصية راسخة ومرتكزات ثابتة

لا مناص من اعتبار نظرية " الاقتصاد المقاوم" خير أنموذج ليس على المستوى المحلي بل العملي كذلك، كونها تنطلق في جوهرها من التغييرات الإقليمية المحيطة بإيران، ومن ثم تستشرف المستقبل برؤى بعيدة المدى، من جهة أخرى فإن النظرية تتمتع بمرونة تجعلها قادراً على التكيّف مع الظروف والأحوال المختلفة والمتغيّرة، معنى هذا الكلام أنها نظرية "الاقتصاد المتكيّف"، خصوصيتها البارزة هي أنها تنبني على التوافق في تحديد ماهيتها وتعيين لزوميتها على مستوى النخب الحاكمة[2].

إن الكلام أعلاه يبين أن الإيرانيين يعتبرون النظرية نموذجًا محليًّا وعلميًّاً يصدر عن ثقافة الثورة والإسلام (ذو الخصوصية الإيرانية)، وتتلاءم مع وضعية إيران حالياً ومستقبلاً، بمعنى أنها ليست حبيسة الأفق الزمني الضيق، فهي تدبيرٌ بعيد المدى لاقتصادٍ إيراني قوي وحيوي في الآن نفسه، ويعبّر المرشد الإيراني علي خامنئي عن هذه الأمور كلها بقوله: "إننا لا نضع هذه السياسات في إطار مغلق وجامد ومتحجّر، بل هي قابلة للتكميل، ولها قابلية التطابق والتأقلم مع الظروف المختلفة التي قد تطرأ في أي وقت وحين....فعمليّاً، تجعل من الاقتصاد الإيراني اقتصاداً مرناً، أي أنها تقوّي مناعة اقتصاد البلاد في مقابل الضربات والرجّات المختلفة....هذا النموذج أُعدّ بفضل جهود وتعاون شخصيات نافذة البصيرة، وبالتنسيق مع مجلس تشخيص مصلحة النظام، وبحضور رؤساء السلطات الثلاثة والمسؤولين الكبار، وفي واقع الأمر، يعتبر التوافق إحدى حسنات هذا النموذج "[3].

بالنسبة لمرتكزات النظرية، وبحسب المنظّر الأول والروحي لها، فإنها ينبغي أن ترتكز على عشر مرتكزات تكمّل كلّ منها الأخرى؛ **الأولى** هي خلق الحيوية والنشاط في اقتصاد البلاد وتحسين مؤشراته الكبرى. **والثانية** القدرة على مقاومة العوامل المهدّدة. **والثالثة** الاعتماد على القدرات المحلية. **والرابعة** هي المنحى أو العقيدة الجهادية. **والخامسة** مركزية العنصر البشري أو الحاضنة الشعبية. **والسادسة** تأمين المواد الأساسية والإستراتيجية. **والسابعة** تقليص تبعية الاقتصاد للنفط. **والثامنة** إصلاح نمط الاستهلاك. **والتاسعة** محاربة

---

[1]- AMIR Toumaj , “ **Iran’s Economy of Resistance: Implications For Future Sanctions** ”, Critical Threats Project, American Enterprise Institute, November 2014, p 9.

[2]- أيمن عمر، الاقتصاد المقاوم في مواجهة العقوبات الأمريكية، (27-07-2019) ، متوفر على الرابط: https://www.annahar.com/article/870705

[3]- أحمد موسى، نظرية "اقتصاد المقاومة" ومرتكزاتها عند مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية ، (27-07-2019) ، متوفر على الرابط: https://www.hespress.com/writers/252892.html

الفساد، **والعاشرة** وهي الخيط الناظم للسياسة المقاومة، ونعني بها مسألة المحورية العلمية[1]. وفيما تفصيل لكل ركيزة من الركائز العشرة للنظرية:[2]

1- **تحسين المؤشرات الاقتصادية:** ففي سبيل تحسين السياسات الاقتصادية الكبرى لإيران ينبغي خلق دينامية ونشاط في الاقتصاد الإيراني وتجويد المؤشرات الرئيسة من جهة، ومن جهة ثانية ينبغي تأمين العدالة الاجتماعية.

2- **مواجهة العوامل المهدّدة:** لابد من التركيز على الإمكانيات الذاتية والتمحور حول القدرات الداخلية والعمل على تقويتها بحيث تصبح قادرة على تحمّل الرجّات الخارجية من قبيل العقوبات وصد الأزمات الاقتصادية.

3- **الاعتماد على القدرات والكفاءات الداخلية:** يجب الإفادة من القدرات الداخلية والخارجية بنفس القدر وفي نفس الآن، لكن وفق هذه النظرية يجب الاعتماد أكثر على الذات بدرجة أكبر ضمانًا للاستقلالية.

4- **العقيدة الجهادية في مجال الاقتصاد:** والتي تكون حركتها بحسب المرشد أسرع من الحركة المتوسطة التي يقوم بها الإنسان في الظروف العادية. بعبارة أخرى، فالجهاد يعني الاستفادة القصوى والمطلوبة والإلهية في أفق تحقيق الأهداف المرجوّة.

5- **الارتكاز إلى الحاضنة الشعبية:** يؤكد مرشد الثورة الإيرانية على أهمية حضور العنصر البشري ومحوريته في الاقتصاد المقاوم، ويشدد على أن الحكومة معنية بتهيئة الأرضية لحضور الشعب وإرشاده إلى المواطن التي يمكنه فيها تفجير قدراته، ومعنية أيضاً بدعم المواطنين، وهذه هي مسؤوليتها الأساسية.

6- **تأمين المواد الأساسية والإستراتيجية:** المواد الإستراتيجية كما يراها علي خامنئي، هي التي بفقدها تنحدر البلاد إلى أسفل الدركات، لذا يتعيّن على الحكومة أن تجعلها في سلم أولوياتها.

7- **تقليص الاعتماد على عائدات الموارد النفطية:** بحسب آية الله خامنئي فالاتكال على البترول معناه التبعية للاقتصاد العالمي، لذلك فإن أي تغيير سلبي في سوق الذهب الأسود ينعكس سلباً على البلاد، ويمكنه أن يلحق أضراراً جمة بالاقتصاد الإيراني.

8- **إصلاح نمط الاستهلاك الوطني:** ويعني به نمط الاستهلاك السليم، أي الاستفادة المثلى من الموارد دون تبذير أو إسراف، كلٌّ في مجال عمله ومسؤولياته.

9- **محاربة الفساد:** فبحسب المرشد فإن الأمن الاقتصادي مرتبط بمحاربة الفساد، وإذا كانت البيئة الاقتصادية نظيفة وسليمة فإن الاستثمارات ستتقاطر على البلاد.

---

[1]- أيمن عمر، مرجع سابق.

[2]- أحمد موسى، مرجع سابق.

10- التمحور حول العلم والتخصص: فالتمحور حول العلم في الاقتصاد في فكر علي خامنئي يعنى إعطاء الأولوية للقوى المتخصصة في مجال الإنتاج.

خاتمة: لقد كان الهدف من خلال هذه الدراسة البحث في تأثيرات العقوبات الاقتصادية الدولية على هياكل الاقتصاد الإيراني الثلاثة: الطاقة، الصناعة والزراعة، وتبيان دور نظرية الاقتصاد المقاوم في التصدي لهذه العقوبات ومدى نجاعتها، وقد خلصت الدراسة لعدة نقاط هي استبصارات عامة:

- لا تمثل العقوبات الاقتصادية غاية في حد ذاتها، ولكن مجرد وسيلة من وسائل الاقتصاد السياسي، إلا أنها تطورت في الحالة الغربية-الإيرانية حيث يتم فرض المزيد منها كلما مرّ الوقت وتعقدت المفاوضات مع إيران، دون امتلاك إستراتيجية للتعامل مع إيران، وبالتالي دخلت العقوبات الاقتصادية الغربية على إيران التاريخ ليس بوصفها تطبيقا للقوانين بل بوصفها إفلاسا إستراتيجيا للدول المعاقِبة.
- يظهر جليّا مدى الترابط العضوي بين قطاعات الاقتصاد الإيراني المختلفة، بل إن غالبية القطاعات تتبع القطاع الطاقوي لما يوفّره لها من سيولة مالية، وأي إضرار به يعني إضرارا غير مباشر للقطاعات الأخرى، لذلك تعمل إيران على تقليل اعتمادها على الريع الطاقوي في مقابل اهتمامها بالقطاعات الأخرى في مقدمتها الصناعة والزراعة.
- يقود تقليب النظر في هيكل الاقتصاد الإيراني إلى نتيجة مفادها أن فرض حصار نفطي على صادرات إيران من شأنه التأثير على النظام؛ كون الطاقة ذراعها الاقتصادي الأقوى، لكن من جهة أخرى فإن حجب 3 ملايين برميل يوميا عن السوق العالمية ستصيبها في مقتل، ومهما ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك من سيعوض هذه الكمية. إلا أن ذلك ليس حلّا مثاليا بل يعدّ حلّا آنيًّا (وقتيّا) .
- تناور إيران على الأقطاب الدولية "روسيا والصين" بمنحهما امتيازات اقتصادية خاصة (نفطية بالأساس)، لكن ليس كحال العراق قبل 2003، فهي في إطار هذه السياسة تتوخى عدم التخلي عن الشطر الكبير من مواردها الطاقوية لهما، ضمانا لاستقلالها من جهة ومن جهة ثانية كبادرة حسن نية من أجل خلق تقارب بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.
- إن طول الفترة الزمنية التي يتعرض فيها الاقتصاد الإيراني لعقوبات أمريكية أو دولية، منذ ما يزيد عن أربعة عقود، قد ساعدت على تكيفه مع هذا الوضع، وبناء قدرة على التعايش معها؛ والاقتصاد المقاوم يعكس في جانب كبير هذه الحصانة وهذه الخبرة في التعاطي مع العقوبات كيفما كانت حدّتها.

المبحث الثالث: تجليات العقوبات المرفوضة على إيران

The economic characteristics of Iran - Iran's economy between external sanctions and domestic resistance

الأستاذة هيبة غربي

باحثة أكاديمي – الجزائر

Hibapolitique1980@hotmail.fr

تقديم

تضج الساحة السياسية الدولية في هذه الآونة بحزمة العقوبات الى فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، والتي دخلت يوم الرابع من **نوفمبر 2018** رسمياً حيز التنفيذ، حيث أُعلن عنها مباشرة في **ماي 2018** بعد انسحاب الولايات المتحدة **مارس 2018** من الاتفاق النووي الإيراني بـــ سبب عدم التزام طهران بــ بنود الاتفاق حسب الولايات المتحدة، ويقضي القرار الأمريكي بمنع كلّ من يتعامل اقتصادياً مع إيران من دخول السوق الأمريكية، مع وجود استثناءات مؤقتة لبعض الدول أين سيسمح لها بمواصلة شراء الخام من إيران لمدة **6 أشهر** فقط بعد سريان العقوبات. ستواصل أمريكيا الضغط على النظام الإيراني "**دون هوادة**"، حتى يُغير سلوكه "**المزعزع للاستقرار**" في الشرق الأوسط. هذه ليست المرة الأولى التي تفرض فيها الولايات المتحدة الأمريكية عقوباتها المختلفة على إيران، فطيلة ما يقارب الأربعين عاماً عاشت إيران تحت طائلة عقوبات اقتصادية وتجارية قاسية، مست قطاعات حيوية في البلاد. كما يُدرك الرئيس الأمريكي "**ترامب**" أنّ قراره قد يُغيّر معادلاتٍ كثيرة لن تتوقف عند ما هو اقتصادي فقط، حيث وصف العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، بأنها "**الأكثر صرامة**" في تاريخ أمريكا، مشيراً إلى أنّ طهران بدت على وشك السيطرة على الشرق الأوسط قبل بداية عهده، وأنّ الأمور تغيرت مؤخراً بعد مجيئه، منبهاً في ذلك إلى أنّ السبب في هذه العقوبات هو السلوك الإيراني، واصفاً إياها أنها دولة مارقة، ودورها يهدد استقرار المنطقة[1]. هذا وقد تعددت أوجه تأثير العقوبات على إيران ولا يمكن حصر تأثيرها في المجال الاقتصادي فقط بل في عدة مجالات، وهو ما يناقشه هذا التقرير التي تناقش تجليات هذه العقوبات في السياسة الداخلية والخارجية لإيران.

المحور الأول: أبرز التجليات على التنمية الاقتصادية

يُعتبر هيكل الاقتصاد الإيراني الأكثر تنوعاً مقارنة بمثيلتها الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول "**أوبك**"، وهذا، لا ينفي حقيقة أنّ قطاع النفط والغاز، مازال يُشكل القطاع الرائد في الهيكل

---

[1] زهرية الطاهر القمعودي، "**إيران والعقوبات الأمريكية المتصاعدة**"، مجلة المسلح، موقع: http://www.almusallh.ly/ar/stratigystud، 2019/07/03.

الاقتصادي، ويُساهم بـــ نسبة لا يُستهان بها في الإيرادات الحكومية، ويُشكل الدعامة الرئيسية لصادرات البلاد، ولكن دون شك، تتوافر إمكانات قوية لنمو بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل البتروكيماويات والصلب والغزل والنسيج، وصناعة السيارات، هذا إلى جانب قطاع الخدمات، فيما تُشكل الزراعة أحد الأنشطة الاقتصادية الهامة أيضاً، ومصدر رئيسي بعد النفط للتصدير[1].إلاّ أنّ العقوبات الأمريكية التي فرضت على إيران كانت لها انعكاسات على كل هذه القطاعات الرئيسية للاقتصاد الإيراني أين سندرس كل قطاع على حدا:

الفرع الأول: القطاع النفطي:

بعد الاتفاق النووي، ارتفع إنتاج إيران من النفط إلى نحو **4 ملايين برميل** يومياً، كان يتم تصدير نحو **2.5 مليون برميل** منها، والباقي للاستهلاك المحلي وللفساد الاقتصادي والمالي، ورغم ذلك الارتفاع استمرت الأزمات والمشاكل الاقتصادية والمعيشية في اتساعها، ومع بداية العقوبات انخفض حجم صادرات النفط الإيراني إلى نحو **مليون ونصف المليون برميل** يومياً، وبعد القرار الأميركي الجديد، فإنّ هذا الرقم سينخفض أكثر، فرغم أنه لا يمكن التأكيد مما إذا كانت صادرات النفط الإيراني سوف تصل إلى الصفر أم لا، إلاّ أنه حتى إذا تمكنت طهران من مواصلة بيع جزء من نفطها، فإنها ستواجه تحدياً كبيراً في عملية حصولها على أموال النفط، كما ينبغي عليها خفض أسعار نفطها كثيراً لأجل تشجيع المشترين على المغامرة وتحدي العقوبات الأميركية، وهو ما سيكون غير مجدياً لطهران.

أمّا داخلياً سيكون لهذه القرارات انعكاسات سلبية كبيرة تصل إلى درجة تهديد بقاء نظام الملالي، فالاقتصاد الإيراني يعاني من أزمات كبيرة، مثل الفساد المالي وغسيل الأموال وسوء الإدارة وإهدار مئات المليارات في مشاريع توسعية وأيديولوجية خارج إيران انعكست بشكل سلبي للغاية على الداخل الإيراني وحياة المواطنين، ومع انخفاض الميزانية الحكومية نتيجة انخفاض تصدير النفط سيزيد الأمر تعقيداً، وسيضاعف من تلك الظروف السيئة التي تسببت في اندلاع احتجاجات شعبية في أكثر من **100** مدينة إيرانية نهاية العام الماضي، والتي أطلق فيها المتظاهرون شعارات ضد المرشد "**علي خامنئي**" والحكومة الإيرانية وطالبوا بإسقاط نظام الولي الفقيه. إنّ إصرار الولايات المتحدة على تصفير صادرات إيران النفطية ليست سوى جزء من جملة عقوبات أميركية ضد إيران، التي سيكون لها تأثير كبير في الداخل الإيراني، فمن المتوقع وفقاً للعديد من التقارير الدولية أن يصل نمو الاقتصاد الإيراني في السنة الجارية **2019** إلى **-6%**، بعد أن وصل إلى **-4%** السنة الماضية، ونسبة البطالة سترتفع إلى أكثر من **30%** في بعض المناطق والمدن

---

[1] إدارة البحوث والدراسات، "**القوى الاقتصادية في المجتمع الإيراني**"، المعهد المصري للدراسات، موقع: https://eipss-eg.org، 2019/06/30.

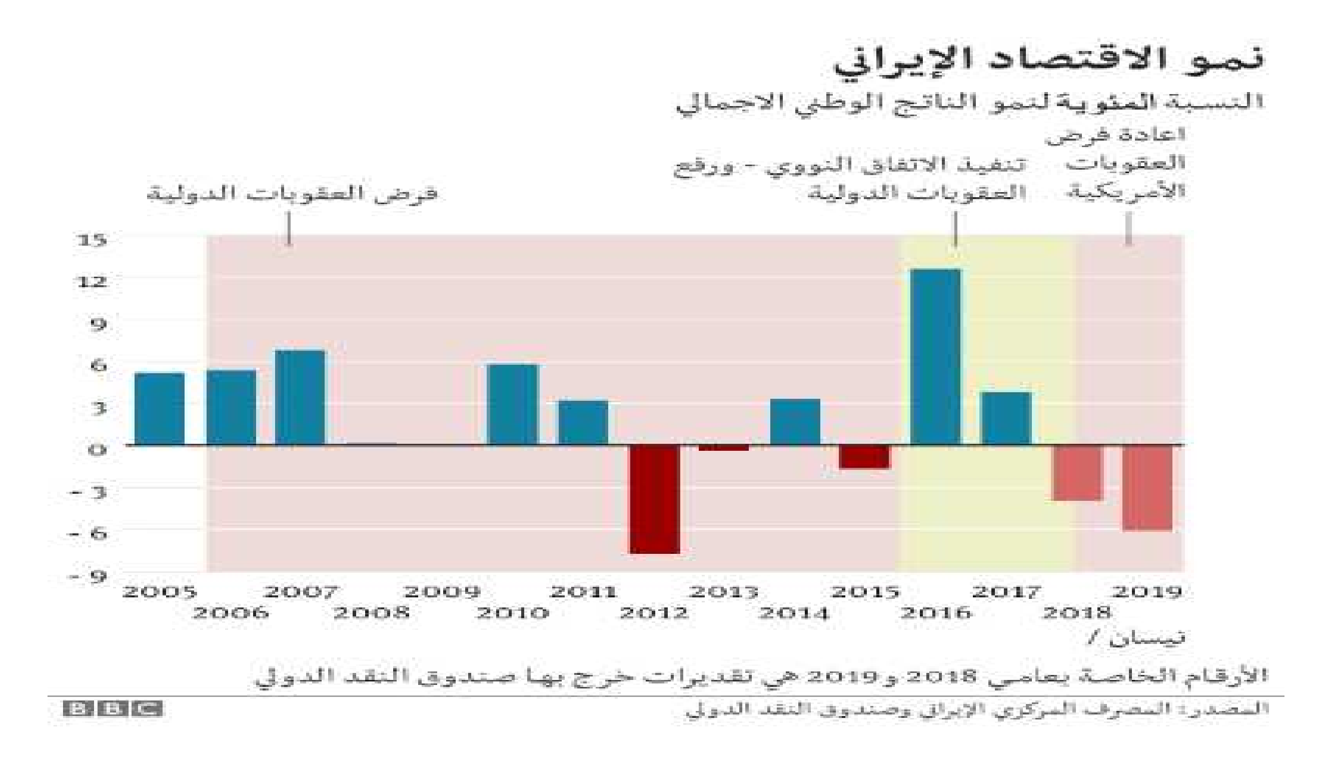
الإيرانية، والتضخم سيزيد عن **40%**، ما سيزيد من تردي الأوضاع والظروف الداخلية لدرجة تدفع الشعوب الإيرانية إلى الإعلان عن رفض نظام ولاية الفقيه عبر ثورة شعبية تعم البلاد [(1)] .

كما أنّ التصريحات الإيرانية التي يطلقها قادة النظام والحرس الثوري والترويج لفكرة أنّ الولايات المتحدة لن تكون قادرة على تصفير صادرات النفط الإيراني، وأنّ طهران لديها خيارات منها إغلاق مضيق هرمز لمواجهة القرارات الأميركية، ليست سوى دعاية إعلامية للتسويق المحلي من جهة، ومحاولة تحفيز زبائن النفط الإيراني على عصيان قرارات الولايات المتحدة والتمرد عليها بما يعطي طابعًا للمجتمع الدولي أنّ العالم منقسم إلى نصفين إزاء هذه القرارات من جهة ثانية، لكن ما هو مؤكد أنّ صادرات النفط الإيراني ستشهد هبوطاً تدريجياً خلال الأشهر القادمة، ومن المتوقع أن تصل نهاية السنة الجارية إلى ما دون الـ **600 ألف برميل** يومياً، وسيكون السبب في استمرار تصدير النفط هو بعض طرق الالتفاف التي سيتبعها الحرس الثوري في عملية بيعه، مثل استخدام البواخر النفطية التابعة لـــ دول أخرى لـ تصدير النفط الإيراني، ووقف أجهزة نظام التعريف الآلي بالموقع (**AIS satellite tracking**) ، حتى تقوم بإخفاء مساراتها ووجهتها، مع الحرص على إخفاء المشترين، وأيضاً استخدام العراق وتركيا وقطر لتمرير صفقات البيع، وتقديم تنازلات وامتيازات مغرية للدول التي تناكف الولايات المتحدة مثل الصين وروسيا وبعض دول أميركا اللاتينية لدفعها إلى مواصلة شراء النفط الإيراني، إضافة إلى استخدام بعض مخازن ومستودعات النفط التي أنشأها الحرس الثوري خلال الأشهر الماضية لـــ ضمان بيع النفط الإيراني لفترة من الزمن، ومن غير المستبعد أن تسعى إيران إلى استخدام الحوثيين لإرهاب الملاحة البحرية واستهداف ناقلات نفط سعودية وإماراتية، واستخدام عمالقة تكنولوجيين لمحاولة شن هجوم سيبراني على قطاعات النفط السعودية والإماراتية بهدف إلحاق الضرر بالأسواق النفطية العالمية وخلق نقص حاد يؤدي إلى اضطرابها، إلاّ أنّ الآليات التي ستتبعها الولايات المتحدة وحلفاؤها سوف تحد كثيراً من محاولات إيران للالتفاف على العقوبات واستخدام مثل هذه الأنشطة الإرهابية، وهو أمر مؤكد بعد تأكيدات مسؤولين أميركيين أنه تم وضع العديد من الخطط والبرامج التي ستضمن مراقبة شديدة لعمليات تصدير النفط الإيراني والدول المشترية، فضلاً عن أنّ هذه الطرق الإلتوائية سوف تُكبد إيران خسائر مالية كبيرة، لأنها ستكون مضطرة لبيع نفطها بـــ أسعار منخفضة، كما أنها لن تكون قادرة على الحصول على عوائد بيع نفطها في الوقت الذي تريده[2].

[(1)] "**تصفير صادرات النفط وحسابات إيران الخاطئة**"، مركز المزماة للدراسات والبحوث، موقع: https://almezmaah.com، 2019/07/01.

[2] **المرجع نفسه**.

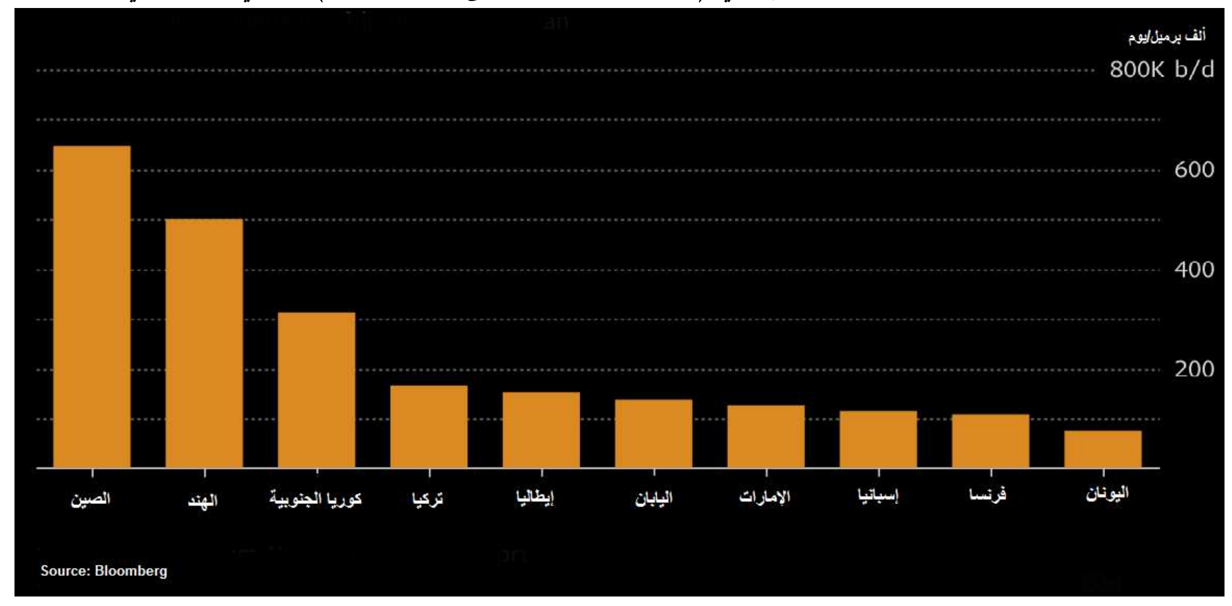
شكل01: نمو الاقتصاد الإيراني



المصدر: المصرف المركزي الإيراني وصندوق النقد الدولي

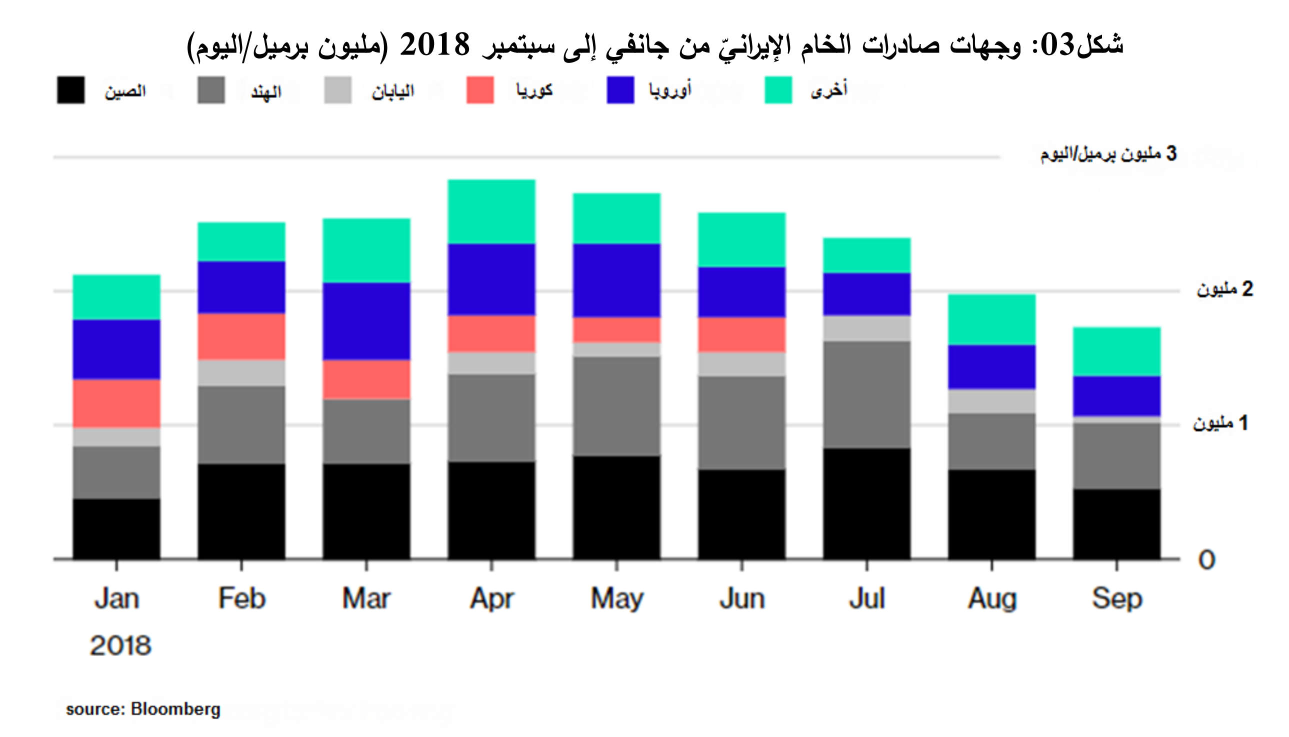


شكل02: أكبر الدول المستوردة للنِّفْط الإيرانيّ (من نوفمبر 2017 إلى أبريل 2018)، وتأتي الصين في المقدمة



المصدر: احمد شمس الدين ليلة، "الإستراتيجية الإيرانية لمواجهة العقوبات الأمريكية: الآليات واحتمالات المستقبل"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/06/29.

شكل03: وجهات صادرات الخام الإيرانيّ من جانفي إلى سبتمبر 2018 (مليون برميل/اليوم)



المصدر: احمد شمس الدين ليلة، "الإستراتيجية الإيرانية لمواجهة العقوبات الأمريكية: الآليات واحتمالات المستقبل"،المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، **2019/06/29.**

من خلال الرسم البياني، وبداية من شهر ماي (انسحاب الولايات المتَّحدة من الاتِّفاق النووي) إلى شهر سبتمبر **2018** يتبين لنا انخفاض واردات كل دولة من تلك الدول تدريجيًّا (الصين، الهند، اليابان، كوريا، أوروبا)، بما يعني أنّ غالبية المستوردين الرئيسيين للخام الإيرانيّ خفضوا وارداتهم استجابة للضغوط الأمريكيَّة بالأساس. هذا وفق السجلات الرسميَّة المتتبِّعة للوجهات النهائية لحمولات النِّفْط الإيرانيّ.

لقد سعت طهران مع ارتفاع مستوى العقوبات الأميركية على النفط الإيراني، إلى التحايل على هذه العقوبات بعدة طرق، يبدو أنّ جميعها باء بالفشل، والتي آخرها توجه الساسة الإيرانيون إلى دول الجوار وخاصة العراق لتفادي سقوط مدو للصادرات الإيرانية بعد انخفاض حاد في حجم التبادل التجاري بين إيران وشركائها التجاريين التقليديين وعلى رأسهم الصين وروسيا، وذلك كنتيجة لوقف عدد من الشركات الصينية والروسية والهندية تجاراتها مع طهران خشية العقوبات الأميركية، غير أنّ تعزيز إيران لتجارتها مع دول الجوار كمحاولات للسيطرة على الأوضاع الاقتصادية لن تكون مجدية أبداً، ولا يمكن أن تكون بديلاً بأي حال من الأحوال عن التجارة مع الشركاء التجاريين الكبار كالصين والدول الأوروبية، فحجم التجارة مع كافة دول الجوار، بما فيها العراق، لم تصل إلى حجم التجارة مع شريك واحد من الشركاء التجاريين لإيران كالصين مثلًا، فضلًا عن الفروق الكبيرة في النوعية والجودة.[1]

---

[1] "**العقوبات الأميركية على إيران بين فشل المواجهة ونتائج قاسية**"، مركز المزماة للدراسات والبحوث، موقع: https://almezmaah.com، 2019/07/01.

الفرع الثاني: صناعة السيارات:

يُعتبر قطاع إنتاج وتصنيع السيارات في إيران من أكثر القطاعات تأثراً بـ الأزمات الاقتصادية، خصوصاً تلك التي تأتي من جرّاء العقوبات الاقتصادية الدولية والأمريكية. إذ يُعتبر القطاع الثاني بعد قطاع النفط والغاز ويساهم بنحو **10%** من مجمل الدخل القومي. وقد تأثر هذا القطاع وما يرتبط به من قطاعات إنتاجية بالعقوبات بشكل مباشر، بين صعود وهبوط، ويمكن القول أنّ سنة **2011** تُعتبر السنة المثالية لهذا القطاع، إذ وصل مستواه من الإنتاج والتصنيع إلى أكثر من **1.6 مليون ألف** سيارة في السنة، ثم عاد وتراجع، سنة **2014**، حيث وصل الإنتاج إلى حدود **737 ألف** سيارة في السنة، ليعود إلى الارتفاع سنة **2016** مع بداية رفع العقوبات الدولية على إيران، ليصل مستوى الإنتاج إلى نحو **1.35 مليون** سيارة.

يُوظف هذا القطاع نحو **4%** من القوى العاملة الإيرانية أي نحو **700 ألف** شخص، موزعين بين **500 ألف** في قطاع صناعة السيارات، ونحو **200 ألف** من العاملين في قطاع إنتاج قطع التبديل والغيار. إلاّ أنّ خفض الرواتب وعدم القدرة على تأمين المواد الخام، تسببا في إقالة نحو **100 ألف** عامل في هذا القطاع، وأنّ إنتاجه قد انخفض إلى النصف، كما أنّ استمرار تراجع الإنتاج سينعكس سلباً على عدد العاملين فيه ويُهدد بخلق البطالة، إضافة إلى انعكاساته السلبية على قطاع صناعة السيارات.

من هنا، يمكن القول أنّه مع تزايد حدة العقوبات الاقتصادية ضد إيران، وتراجع مستوى الإنتاج في قطاع السيارات، فإنّ سوق بيع هذا القطاع شهد مساراً غير منطقي أعطى السوق الإيراني خصوصية فريدة، إذ مع ارتفاع أسعار السيارات شهد هذا الأخير زيادة في الطلب. وهذا المسار يرجعه خبراء اقتصاديون إلى ارتفاع حجم السيولة الكبير لدى طبقة محددة من الأشخاص الذين يستثمرون في قطاع التسويق. كما يؤكد الخبير في قطاع صناعة السيارات، "**أمر الله اميني**"، أنّه وبسبب تراجع مؤسسة التنمية عن دورها في العقدين الماضيين، وانتقال هذه المسؤولية إلى تجمع المصنعين، فإنّ سوق السيارات، سنة**2019**، سيواجه أزمات كثيرة، وسيشهد تراجعاً في الإنتاج، أمّا في حال قرر رفع الإنتاج فانه سيكون على حساب النوعية. وعليه لا يمكن توقع إنتاج سيارات رخصية وبنوعية عالية[1].

ثالثاً/ قطاع البيتروكيماويات:

في الوقت الذي بدأت فيه إيران تكتوي بنيران العقوبات الأمريكية على قطاعها النفطي، وتشعر بوجود تهديد مباشر على بقاء النظام فيها، بعد أن أعلن المسؤولون الإيرانيون مرات عديدة أنّ هذه العقوبات لن يكون لها

---

[1] حسن فحص، "صناعة السيارات في إيران بين انخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار واقتصار الطلب على طبقة صغيرة"، **القدس العربي**، 20 افريل 2019.

أي تأثير يُذكر، وأنّ الولايات المتحدة غير قادرة على تصفير صادرات النفط الإيراني، التي ستستمر فوق مستوى **المليون برميل** يومياً، تصر طهران على إتباع نفس نهج المكابرة في تعاملها وردودها على العقوبات الأميركية الجديدة على قطاع صناعات البتروكيماويات الذي يُعتبر ثاني أكبر القطاعات الاقتصادية الإيرانية بعد النفط، لـ تؤكد أنّ العقوبات الجديدة لن تؤثر على هذا القطاع، بينما تؤكد تقارير المختصين أنّ هذه العقوبات سوف تترك تأثيراً سلبياً كبيراً على العوائد المالية لهذا القطاع بالنسبة لإيران، ما سينعكس سلباً على الصين والهند أيضاً، باعتبارهما أكبر مستوردي الصناعات البتروكيماوية الإيرانية، الأمر الذي سيدفعهما إلى البحث عن أسواق أخرى غير إيران.

في إطار انتهاجها سياسة "**الضغوط القصوى**"، وكخطوة مهمة لمكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات جديدة، وُصفت بـــ الصارمة، على **39** شركة ومؤسسة تتبع لأكبر شركة بتروكيماويات قابضة في إيران، والتي تنتج **40%** من الطاقة البتروكيماوية في إيران، وتؤمن **50%** من صادرات البتروكيماويات الإيرانية بقيمة **22 مليار دولار**، وذلك لتورطها بتقديم الدعم المباشر للحرس الثوري ومؤسساته المصنفة "**إرهابية**" أين أكد وزير الخزانة الأميركي "**ستيفن منوتشين**" أنّ واشنطن بـــ استهداف هذه الشبكة، تعتزم قطع التمويل عن عناصر رئيسية من قطاع البتروكيماويات الإيراني التي تُقدم الدعم المالي للحرس الثوري لزعزعة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتأكيداً على ذلك قال وزير الخارجية الأمريكي "**مايك بومبيو**" أنّ الولايات المتحدة ستحرم النظام الإيراني من الأموال التي يحتاجها لزعزعة استقرار الشرق الأوسط[1].

في الحقيقة، وبعيداً عن القضايا السياسية، فإنّ العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة على شركة الخليج للصناعات البتروكيماوية ستؤثر بشكل كبير على هذا القطاع، ووفقاً للمدير التنفيذي للشركة الوطنية للبتروكيماويات "**بهزاد محمدي**" ربحت إيران منه في السنة الماضية نحو **12 مليار دولار** من صادرات المنتجات البتروكيماوية. على أقل الاحتمالات، فإنّ هذه العقوبات سوف تحرم إيران بداية نحو **3.5 مليار دولار** من عوائد الصادرات غير النفطية في إيران، وستنخفض حصة الصادرات البتروكيماوية بشدة، فحصة شركة الخليج القابضة من مجموع إنتاج وتصدير البتروكيماويات في إيران تقارب **40%** إلى **50%**، وهذا يُوضح غاية البيت الأبيض من هذه الضغوطات الجديدة، كما تكمن أهمية هذه الشركة في أنّ الحكومة الإيرانية قد أوكلت لها إدارة حصتها في جميع الشركات الأخرى، وبعبارة أخرى فإنّ المنتجات البتروكيماوية

---

[1] فارسي، "**مدى تأثير العقوبات الأمريكية الجديدة على قطاع البيتروكيماويات في إيران**"، مركز المزمات للدراسات والبحوث، موقع: https://almezmaah.com، 2019/07/07.

تُشكل ثُلث الصادرات غير النفطية، ونصف هذا المبلغ تُسيطر عليه شركة الخليج القابضة المستهدفة من العقوبات الأميركية الجديدة، كما ستشكل العقوبات الأميركية صداعاً مزمناً لمشتري الصناعات البتروكيماية من إيران، وستخلق عوائق وتحديات كبيرة أمام شرائهم لهذه السلع من إيران، ما يدفعهم إلى البحث عن أسواق أخرى أكثر أماناً. فضلاً عن أنّ قطاع البتروكيماويات في إيران يعاني من فساد إداري ومالي منظم كشفت عنه قضية تورط المدير التنفيذي السابق للشركة التجارية للبتروكيماويات "**رضا حمزه لو**" و**13** متهماً آخرين في قضايا فساد مالي بـــ مبلغ قدره **6 مليارات** و**656 مليون يورو** في مجال البتروكيماويات، ما يعني أنّ عوائد هذا القطاع المالية يذهب نصفها فساداً بـــ هدف شراء الولاءات، والنصف الآخر لتمويل أنشطة الحرس الثوري وفيلق القدس الإرهابية في المنطقة.

أمّا فيما يخص الرد الإيراني على ذلك، جاء كعادته منتهجاً أسلوب المكابرة في التقليل من أهمية هذه العقوبات، إذ اعتبر رئيس الشركة الوطنية لصناعات البتروكيماويات "**بهزاد محمدي**" أنّ قطاع البتروكيماويات ليس قابلاً للحظر، وكان أمين عام اتحاد مقاولي البتروكيمياويات "**أحمد مهدوي أبهر**" قد أعلن سابقاً أنّ المنتجات البتروكيمياوية غير قابلة للحظر عكس النفط، وأنّ صادراتها لم تتوقف في أحلك الظروف، وسارع الإعلام الإيراني إلى الترويج لعدم تأثير هذه العقوبات على ثاني أهم القطاعات الاقتصادية الإيرانية [1].

الفرع الرابع: قطاع الخدمات المالية الإيرانية:

انخفض سعر صرف الريال الإيراني بشدة منذ تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية الحزمة الأولى من العقوبات على إيران في **أوت 2018**، إذ تراجعت العملة في السوق غير الرسمية لأكثر من **150 ألف** ريال مقابل الدولار الأمريكي مقابل قيمتها البالغة نحو **106 ألف** ريال في بداية **أوت 2018**، ولتزيد في الوقت نفسه الفجوة مع السوق الرسمية، حيث تصل قيمتها حاليًا إلى نحو **42 ألف** ريال مقابل الدولار الواحد. ومن المقرر أن تفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على كافة المعاملات المالية والتجارية لإيران بما فيها النفط، ففي إطار الحزمة الأولى من العقوبات، فرضت وزارة الخزانة عقوبات على تجارة إيران للمعادن والذهب وشراء الدولار وإصدار أو تسهيل إصدار الديون السيادية بجانب عقوبات أخرى على قطاع السيارات. أمّا في **نوفمبر 2018**، فقد شملت العقوبات موانئ الشحن الإيرانية بما فيها شركة الشحن الملاحية، إلى جانب بعض الشركات النفطية، وهي شركة النفط الوطنية وشركة ناقلات إيران وشركة نفط إيران للتجارة، إلى جانب منع المؤسسات المالية الأجنبية من تقديم الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية

---

[1] **المرجع نفسه.**

للمؤسسات الإيرانية كافة. وعلى ضوء هذه العقوبات، يتوقع أن يتضرر الاقتصاد الإيراني بشدة في الفترة المقبلة، ويتزامن ذلك مع انسحاب الشركات الأجنبية من مشروعاتها بـــ السوق الإيرانية. ومن المرجح أيضًا أن تنخفض صادرات إيران النفطية لأقل من **مليون برميل** يوميًا مقابل نحو **2.5 مليون** برميل، وهو ما يعني فقدانها لجزء كبير من المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي، على نحو سيؤدي بلا شك إلى مزيد من تدهور العملة الإيرانية.

هذا ما سيدفع إيران، على الأرجح، إلى إعادة بناء شبكتها المالية الخفية التي وفرت لها موارد من النقد الأجنبي لتمويل الاستيراد ومواصلة نشاطها بـ الشرق الأوسط، سواء من خلال شبكات تهريب النقد عبر الحدود أو على متن الرحلات الجوية، أو الشركات الوهمية، أو عبر شبكات مصرفية، إلى جانب احتمال استخدام العملات الإليكترونية. ورغم هذا وذاك فانّ أهمية هذه الشبكات للاقتصاد الإيراني، لن تُجنب العملة الإيرانية الضغوط المستمرة التي ستتعرض لها في الفترة المقبلة[1].

الفرع الخامس/ قطاع الزراعة:

يرى الخبير الاقتصادي ورجل الأعمال الكويتي، "**علي عبّاس النقي**"، أنّ العقوبات الجديدة "**تقصّ الأجنحة الاقتصادية لـ النظام**" الإيراني متوقعاً أن يكون قطاع المواد الغذائية، وتحديداً المنتجات الزراعية، التي تُعد من أهم الصادرات الإيرانية بعد النفط والغاز والبتروكيماويات، هو القطاع المقبل المستهدف بـ العقوبات الأميركية. وأوضح أنه على الرغم من عدم وجود بوادر حتى الآن على اتّجاه أميركي لفرض حصار على المواد الغذائية، إلاّ أنه غير مُستبعد، خصوصاً أنّ واشنطن تشنّ حرباً اقتصادية كاملة على النظام، واعتبر أنه إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على فرض حصار على المواد الغذائية الإيرانية فستكون نتائجه مؤلمة جداً، لأن منتجات كالزعفران والفستق والمكسرات وغيرها، تمتاز إيران بـ صدارة عالمية في إنتاجها وتصديرها، كما توقع تواصل موجة العقوبات حتى تعود طهران إلى طاولة المفاوضات بشروط أميركية تتجاوز موضوع التعامل مع الطموحات الإيرانية النووية، لتفتح جميع ملفات النظام[2].

الفرع السادس/ قطاع الصلب:

لدى إيران صناعات تعدينية قوية تشمل بـ الأساس الحديد والنحاس إلى جانب الألومنيوم، ويُدير معظمها الشركات الحكومية أو شبه الحكومية. وخلال الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية الإيرانية الماضية

---

[1] "تجارب الماضي: **آليات إيران لبناء شبكات توفير النقد الأجنبي بعد العقوبات**"، Future for Advenced Reaserch and Studies، موقع: https://futureuae.com، 2019/07/09.

[2] كفاية اولير، "واشنطن تقص أجنحة النظام الإيراني باستهداف اكبر شركاته للبتروكيماويات"، **INDEPENDENT عربية**، 11 جوان 2019.

"**مارس 2018/جانفي 2019**"، تجاوز إجمالي المنتجات المعدنية في إيران نحو **65 مليون طن**، إذ قامت بـــ تصدير **8 ملايين طن** منها أي أقل من **12%** من إجمالي الإنتاج. في العادة، يأتي الصلب على قائمة الصادرات المعدنية بما يتجاوز **7.5 مليون طن** وبـــ قيمة **3.9 مليار دولار**، يليه النحاس بـــ **138. ألف طن** بما يقرب من **700 مليون دولار**، وغيرهما من المعادن التي تبلغ قيمتها الإجمالية **5 مليار دولار**، حيث تُشكل معًا نحو **11%** من الصادرات غير النفطية أو حوالي **5%** من إجمالي صادراتها للعالم.

إلاّ أنّ جولة العقوبات الأمريكية الجديدة تفرض على قطاع التعدين الإيراني تجليات اقتصادية عديدة وهي كالتالي:

ـ حرمان إيران من عائدات صادرات تقدر بـ **5 مليار دولار**. وعلى الرغم من أنها لا تُمثل رقمًا كبيرًا قياسًا بـ الخسارة المتوقعة لصادرات النفط بقيمة **50 مليار دولار**، وفقًا لبعض التقديرات، إلاّ أنها ستؤدي على أية حال إلى زيادة الضغوط المالية عليها. وربما تكون الشركات الحكومة أكثر المتضررين من هذه الخطوة، حيث أن أكبر ثلاث شركات منتجة للصلب في البلاد مملوكة للدولة وتنتج معًا أكثر من **50%** من الحديد والصلب، فيما تُعتبر صناعة الألومنيوم مملوكة بشكل شبه كامل للدولة، مع العلم بأنّ الحرس الثوري لديه بعض الحصص في شركات الألومنيوم، بما يعني أنه هو الآخر سيُحرم من دخل إضافي بسبب العقوبات[1].

ـ إبطاء برنامج إيران للتوسع في الصناعات المعدنية، حيث كان لدى الأخيرة طموح في أن تصبح سادس أكبر منتج للصلب في العالم ومضاعفة الطاقة الإنتاجية من **30 مليون طن** إلى **55 مليون** بحلول سنة **2025**. فيما كان من المقرر خلال هذا العام تشغيل بعض مصاهر الألومنيوم الجديدة، والتي من المفترض أن تُضيف **300 ألف طن** منه. وعليه، يمكن القول أنّ حظر الصادرات الإيرانية من المنتجات المعدنية سيدفع طهران إلى خفض طاقتها التشغيلية وغلق بعض خطوط الإنتاج الجديدة والقديمة وتسريح عدد ليس بقليل من العمالة في هذا القطاع، فيما لم تتمكن من استيراد المواد الخام اللازمة للصناعات المعدنية بسبب العقوبات الجديدة أو العقوبات المالية والمصرفية المفروضة عليها.

ـ توسيع نطاق الضغوط على القطاعات الأخرى، حيث من المتوقع أن ينتقل أثر هذه العقوبات إلى الصناعات الأخرى مثل السيارات أو حتى الصناعات العسكرية، التي لن تتمكن من الحصول على احتياجاتها من المنتجات المعدنية بسبب صعوبات الاستيراد من الأسواق الدولية أو ركود القطاع

---

[1] **ضغوط إضافية: لماذا فرضت واشنطن عقوبات على قطاع التعدين الإيراني؟**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com، 2019/07/10.

المحلي. في العادة، كانت إيران تحصل على احتياجاتها من المواد الخام اللازمة للقطاع من دول خارج المنطقة على غرار الصين وكوريا الجنوبية وكازاخستان وروسيا.

ـ تضييق الخناق على الاقتصاد الإيراني، حيث أنّ هذه الخطوة تأتي بعد أن ألغت الإدارة الأمريكية، في **2 ماي** الماضي، الإعفاءات الممنوحة لثماني دول لمواصلة شراء النفط الإيراني بهدف حرمان إيران من إيرادات نفطية حيوية تبلغ قيمتها نحو **50 مليار دولار** سنويًا، الأمر الذي سيؤدي إلى تصاعد حدة المشكلات الاقتصادية مثل تدهور قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم واتساع عجز الموازنة العامة.

ـ تعرُض الأسواق المستوردة للمنتجات المعدنية الإيرانية لمشكلة مؤقتة بانقطاع الإمدادات لحين استبدالها بـ منتجات من أسواق أخرى[1].

بناءا على ما تقدم فان الخبير الاقتصادي الإيراني، "**علي سر زعيم**"، لا يقلّل من تأثير العقوبات، إلاّ أنه يرى أنها لن تكون أكثر مما فعلته الولايات المتحدة الأميركية في السابق، ويُؤكد على قدرة إيران على التعامل مع هذه الأزمة وإدامة تصدير نفطها على الرغم من التهديد الأميركي بمنع ذلك، وأنها قامت بـــ سلسلة إجراءات لضبط إيقاع الاقتصاد الإيراني بما يتواءم مع تحديات هذه المرحلة. كما يُشير خبراء اقتصاديون إلى عدم وقوعها تحت عبء الدين الخارجي، وصلابة وتماسك الجبهة الداخلية كعوامل تساعد إيران على تحمل العقوبات.

في حقيقة الأمر يبدو أنّ مشاكل الاقتصاد الإيراني لا ترجع إلى العقوبات الأميركية فقط بل يمكن الإشارة إلى ضعف الإدارة، لدرجة أنه ووفقًا للخبير الاقتصادي، "**أمير رضا حسني**"، وبـــ الاستناد إلى تقرير لمركز الأبحاث التابع لمجلس الشورى، فإنّ **35%** فقط من المشكلات الاقتصادية التي شهدتها إيران في السنوات الأخيرة كانت نتيجة للعقوبات الدولية، في حين أنّ **65%** منها بسبب المشاكل الداخلية والضعف الإداري[2].

⬅ بما أنّ الاقتصاد الإيراني لا يزال معتمدًا بصورة كبيرة على عائدات النفط، فإنّ أهم تأثير للعقوبات سيكون على انخفاض عائدات النفط وانخفاض صادرات المنتجات ذات الصلة بـــ هذا القطاع.

كلنا يعلم أنّ السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة بمعنى أنّ ما يُؤثر على الجانب الاقتصادي سيؤثر حتماً على الجانب السياسي وكذلك الجانب الاجتماعي وهو ما سنتطرق إليه من خلال المحور الثاني.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] فاطمة الصمادي، "**هل تحقق العقوبات على إيران ما يريده ترامب**"، مركز الجزيرة للدراسات، موقع: http://studies.aljazeera.net، 2019/07/08.

المحور الثاني: ابرز التجليات على التنمية السياسية والاجتماعية

أولاً/ التأثير على المستوى السياسي:

أدى انهيار الاقتصاد إلى ثورة عدد من النخب الإيرانية ورجال الدين على الفريق الاقتصادي لـــ "**حسن روحاني**" والمطالبة بـــ تغييره، بل وتوجيه النقد إلى روحاني نفسه وطلب سماع شهادته في البرلمان الإيراني بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية. من الواضح أنّ الوضع السياسي في الجمهورية الإسلامية فقَدَ استقراره بشكل كامل خلال الفترة الماضية، فظهرت فجوة بين النخبة الحاكمة في البلاد وبين الشعب الإيراني بشكل زائد، خاصة بعد عودة العقوبات. هذه العقوبات التي لم تضع الرئيس "**حسن روحاني**" وفريقه في خطر وحسب، بل جعلته على استعداد للحوار مع الغرب، فالضعف السياسي المتزايد للرئيس "**حسن روحاني**" وحكومته سمح لخصومهم من المتطرفين والمؤيدين المتشددين في إيران، بـــــ تعزيز مواقفهم ولعب دور مهم في السياسة الداخلية وأيضًا الخارجية.

هذا الضعف السياسي أدى إلى ظهور مطالب تلوح في الأفق بعزل "**حسن روحاني**"، فالبرغم من تأييد خامنئي لهذا الأخير، وهذا التأييد بسبب الخوف من الانفجار السياسي الداخلي، لكن الأوضاع كانت واضحة أمام الجميع والدالة كلها على فشله. ومع ذلك، وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن لسياسات روحاني (الداخلية والخارجية)، تحت تأثير ضغط المعارضة، أن تتغير على الإطلاق في اتجاه الإصلاح والتحرير. إلاّ انه الآن يحتاج إلى إصلاحات اقتصادية طارئة وإلاّ فسوف يجد نفسه أمام طوفان كبير، سواء من المتشددين في إيران، الذين ينتظرون العودة بقوة للساحة الإيرانية، أو من الشعب الإيراني الذي ضاق ذرعًا بنظام لا يهتم لأمره.

ثانياً/ التأثير على المستوى الاجتماعي:

أثر انهيار الاقتصاد الإيراني على المجتمع والشعب بشكل كبير، فقد أثر على معدل التحضر، ومعدل الإيجارات في العقارات، ونصيب الفرد من الدخل، والضريبة على السكن، ومعدل البطالة، والناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي في الإسكان. وأظهرت النتائج أنّ الانهيار الذي شهدته البلاد أدى إلى تهميش المواطن الإيراني أكثر ممّا كان عليه الأمر من قبل، فتراجعت مستويات معيشة المواطن، كما تراجعت القوة الشرائية لعمال البلاد ومالكي العقارات بـــ نسبة**72%**. يبدو أنه لا توجد بارقة أمل تلوح في الأفق، فيتوقع الخبراء زيادة أسعار المساكن وأسعار العملات والذهب، وسيزداد المواطنون فقرًا، وستعاني الطبقات الدنيا والوسطى أكثر من غيرها. فوفقًا للنتائج الأولى بعد فرض العقوبات خلال السنتين الماضيتين والحالي من السنة الإيرانية، نزل أكثر من **3 ملايين** مواطن من الطبقة الوسطى إلى خط الفقر المطلق، وهؤلاء الذين لم

يتمكنوا من الحفاظ على وضعهم في زخم العقوبات. إنّ البطالة هي أحد الأسباب الرئيسية للفقر في المجتمع، وهذا الفقر بحد ذاته سيُؤدي إلى أشكال مختلفة من انعدام الأمن، الأمر الذي يترتب عليه عدم الأمان الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن نمو الجرائم، وخفض تكلفة الاستثمار، وسيزداد هذا الأمر بـــ انهيار الاقتصاد بشكل كامل. كما إنّ الانخفاض الحاد في القوة الشرائية للناس بسبب ارتفاع سعر العملة، يعني ضعف العملة الوطنية، سيكون هذا الأمر من العوامل الرئيسية في الاضطرابات اللاحقة في البلاد.[1].

في السياق ذاته، سلطت صحيفة "**قانون الإيرانية**" ووكالة أنباء "**إيلنا**"، الضوء على مستوى المعيشة المتردي حاليًا في إيران، الذي يتناقض مع معدلات الرواتب التي يتلقاها الإيرانيون. وتُعتبر تلك القضية واحدة من القضايا الرئيسية في الأيام الأخيرة، حيث حاول النظام الإيراني زيادة رواتب وأجور العمال الإيرانيين، إلاّ أنّ الأمر قُوبل بـــ معارضة شديدة؛ لأن هذا الإجراء يترتب عليه زيادة في السيولة وارتفاع معدل التضخم في البلاد. فخلال الأشهر الأخيرة، ومع تفاقم الأزمة والتقلبات في الأسواق، خاصة أسواق العملات والصرف، أثر الارتفاع الحاد في الأسعار والتضخم على الاقتصاد وسبل العيش للشعب، وهو ما حدا بالحكومة إلى الإعلان عن توفير حزمة دعم للمواطنين، واحدة منها كانت زيادة في الرواتب.

هذا وقد حذر الخبراء مرارًا وتكرارًا من آثار وعواقب تقلبات أسعار الصرف وتأثيراتها السلبية على سبل عيش العمال والفئات الدنيا من المجتمع، وطالب الكثير من الهيئات العمالية في إيران بـــ العمل على زيادة الرواتب خلال الفترة المقبلة.

كما كشفت الصحيفة ذاتها عن عجز كبير في عدد من الأدوية في إيران، خلال الفترة الماضية، في الوقت الذي تم فيه رفع الدعم الحكومي والتأمينات على الأدوية الأجنبية المماثلة لتلك الموجودة في السوق الداخلية، ما وضع عبئًا مضاعفًا على المرضى. إنّ البلاد تُعاني من نقصٍ حاد في الأدوية ووصل عدد الأدوية غير الموجودة في إيران إلى **80 دواء**. كما أنّ صناعة الأدوية والمعدات الطبية تواجه ديونًا تبلغ حوالي **7** أو **8 تريليونات تومان**، وقد تم رفع التأمينات عن العقاقير المستوردة التي تشبه تلك الموجودة في الداخل، ما يزيد العبء على المريض الذي لا يستطيع أن يتحمّل تكلفة أسعار الأدوية. ووفقًا للتقرير، تم استدعاء رئيس لجنة الاستشارات الإسلامية لاتخاذ بعض القرارات بـــ شأن القضايا المتعلقة بتوريد الأدوية، خلال الفترة الماضية من أجل مواجهة هذا العجز الشديد. إضافة إلى ذلك فقد شارت تقارير أبرزتها

---

[1] عمر رأفت، "**تدهور الاقتصاد الإيراني وتأثيره على الأوضاع السياسية والاجتماعية في إيران**"، مركز دراسات دور أنتاش، موقع: https://www.dusc.org، 2019/09/20.

وسائل الإعلام الإيرانية إلى أنه يجب تخصيص العملة الأجنبية في الوقت المناسب وفي الجانب الصحي، وهو أكبر التحديات التي تُواجه النظام خلال الفترة القادمة[1].

ما يمكن أن نستخلصه هو أنّ العقوبات كان لها تأثير كبير على الرفاه الاجتماعي للشعب الإيراني ماديًا ونفسيًا، حيث ازداد الشعور بـــ الحرمان النسبي من قبل الناس، وتراجع الشعور بـــ السعادة والشعور بــــالرضا عن الحياة، وتزايد القلق بــــ شأن المستقبل والأمن الوظيفي والوضع المالي. وإذا كان الغرض من العقوبات هو الضغط على الشعب الإيراني فقد تحقق هذا الهدف.

المحور الثالث: تجليات العقوبات على قطاع التسلح الإيراني

قامت إيران، بـــ نظام حكمها الذي يعد من أكثر الأنظمة العالمية خطراً، وبسرعة، بدعم برنامجها النووي، كما نشرت الصواريخ البالستية ذات المدى الذي يتجاوز **2000 كيلومتر**، ممّا يضع العشرات من الدول، بما فيها إسرائيل وأجزاء كبيرة من جنوب أوروبا في مرمى النيران الإيرانية. ومن واجب المجتمع الدولي إلقاء المسؤولية على إيران عن ممارساتها العدوانية واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لمنعها من التقدم نحو تحقيق طموحاتها النووية قبل أن تكون الفرصة قد فاتت. وتقوم الولايات المتحدة بـ قيادة هذا المسعى، ومن أمثلة ذلك كونها قد انسحبت مؤخرا من "**الصفقة الإيرانية الخاطئة**"، وأعادت فرض العقوبات على النظام الإيراني. وسوف تستمر إسرائيل في التعاون مع المجتمع الدولي لضمان ألّا تصبح إيران النووية حقيقة واقعة، خاصة وأن هناك توقعات للكثير من الخبراء بأنّ إيران بعد سنة واحدة عن إنتاج وقود نووي يكفي لصنع سلاح نووي، فيما يرى آخرون أنّ إيران لا تبعد سوى ثمانية أشهر عن تحقيق الشروط المطلوبة، وبكلمة أبسط إنّ المجتمع الدولي له حيز ضيق من الزمان لضمان عدم امتلاك إيران للقدرات النووية[2].

هذا ما جعل البرنامج النووي الإيراني مصدر انشغال للمجتمع الدولي، إذ تجدر الإشارة إلى أنّ إيران قد وقعت سنة **1968** معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وصادقت عليها سنة **1970**، فكان ذلك التزاماً منها بعدم تطوير أسلحة نووية. غير أنه اعتباراً من سنة **2002**، أصبح البرنامج النووي الإيراني مصدر قلق للمجتمع الدولي، بعد اكتشاف وجود موقعين سريين، "**نطنز وأراك**". وعليه فان برنامجها حول الحصول على السلاح النووي يتمحور وفق طريقتين هما:

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) "**ما الخطر الكامن في امتلاك إيران لسلاح نووي**"، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، موقع: https://mfa.gov.il، 2019/07/18.

استعمال اليورانيوم: تقتضي صناعة السلاح النووي استعمال اليورانيوم العالي التخصيب بـ الإضافة إلى منشأة "**نطنز**"، فقد أنشأت إيران منشأة ثانية سراً في "**فوردو**"، تم الكشف عنها سنة **2009**. كما تُطور إيران نماذج مختلفة لأجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم. إذ تقوم بـ تخصيبه في يومنا هذا بمستويات تتوافق مع الاستعمال للأغراض المدنية، لكن قدراتها قد تتطور إلى درجة إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب.

استعمال البلوتونيوم: يحتاج السلاح النووي عدة كيلوغرامات من البلوتونيوم أين تقوم إيران بــ بناء مفاعل للبحوث في "**أراك**" يعمل بــ الماء الثقيل، قد يملك القدرة على إنتاج كمية كافية من البلوتونيوم لصنع قنبلة نووية في غضون سنة واحدة(1).

وعلى هذا الأساس فقد طالب تقرير صادر من مشروع "**ويسكونسن الأمريكي**" للحد من الأسلحة النووية، إدارة الرئيس "**دونالد ترمب**" بــ التحرك لردع الصواريخ الباليستية الإيرانية التي تستخدم كسلاح إرهابي في المنطقة.

وضع مجموعة من الخبراء والمختصين خارطة طريق لوقف التهديد الإيراني عبر **8** خطوات مهمة، تستلزم استخدام أحدث التقنيات والمصادر العلمية المفتوحة لــ مراقبة البرنامج النووي الإيراني، وخنق محاولات نظام الملالي لتطويره، من خلال عملية رصد شاملة لا تسمح لهم أن يفعلوا شيئاً من خلف ظهر العالم.

ولفت التقرير الذي يشتمل على مجموعة من الأسرار المهمة إلى أنّ إيران اختارت الصواريخ الباليستية كأسلوب مفضل في نقل الأسلحة النووية، وستسعى لاستخدامها في حروبها التقليدية، الأمر الذي يستلزم ردع ذلك بقوة ودون تهاون.

جمع مشروع "**ويسكونسن الامريكي**" في **جوان 2018** فريقاً مكوناً من لجنة من الخبراء والباحثين لمناقشة كيفية دعم الأدوات والبيانات المفتوحة المصدر للجهود الأمريكية والجهود المتعددة الأطراف لتقييد برنامج إيران الصاروخي، سواء من خلال العقوبات أو اتفاق نهائي. كما ناقش هذا التقرير الحد من الأسلحة النووية، ودور المصادر المفتوحة في تقييد برنامج الصواريخ الإيرانية، إلى أنّ المراقبة والتحقق أمران أساسيان في تنفيذ العقوبات وأي اتفاق رسمي مع إيران، وشدد على أنّ عملية المراقبة والتحقق تستلزم توفير الأدوات وبيانات المصدر المفتوح، مثل التعلم الآلي، وتقنيات الاستشعار عن بعد، وبيانات التجارة والشركات والأدوات والبيانات، التي يُشار إليها مجتمعة بــ اسم "**الوسائل التقنية العامة**"، تسمح لعدد أكبر من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني، بـ المساهمة في جهود المراقبة والتحقق(2).

(1) "**فهم الاتفاق النووي مع إيران في عشر دقائق**"، الدبلوماسية الفرنسية، موقع: https://www.diplomatie.gouv.fr، 2019/07/18.
(2) أماني يماني، "8 خطوات لردع صواريخ إيران الباليستية"، **مكة المكرمة**، 09 مارس 2019.

انطلاقاً مما سبق ثمة أزمةً ثلاثية تكتسح الجمهوريةَ الإسلامية، مغطّية الأبعادَ الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وحتى البيئية التي حفّزت جميعُها وبشكل مترابط بروز احتجاجات مستمرّة منذ قبل ثورة سنة **2018/2017**. انطلاقاً، من أنّ إيران تُعاني بُؤساً اجتماعياً اقتصادياً، إذ يعيش نصف سكّان البلاد قُرب خطّ الفقر ويقطن قُرابة ثلث سكّان المدن الأحياءَ الفقيرة وتُسجّل البلاد أحد أعلى معدّلات بطالة الشباب في العالم. مروراً، بـــ مواجهتا جموداً سياسياً لا سابق له من خلال التشكيك بشدّة بـــ شرعيّة النظام بكامله. وصولاً إلى أنّ إيران تُعاني من كارثةً بيئيةً تسبّبت هي بمعظمها. فتبعاً لسلطات الأمم المتّحدة وإيران، إذا استمرّت التوجّهات الجارية، ستصبح نصف محافظات البلاد غير صالحة للسكن في غضون **15** إلى **20** سنة، وبـــ حلول سنة **2050**، قد تتحوّل البلاد إلى صحراء. إذ تُشكّل هذه الكارثة البيئية، بما فيها نقص الماء، تهديداً على الأمن الوطني الإيراني[1].

وعليه ستستمرّ هذه الأزمة الثلاثية، نظراً إلى احتمال بقاء أسبابها الكامنة ثابتة أو تفاقمها. ويتّصف هذا العهدُ الجديد من تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية بمرحلةٍ من الاضطراب وعدم الاستقرار المحتمل. الأهمّ من ذلك أنه بسبب غياب الحلول البديلة، من الممكن أن تُمهّد هذه الأزمة الطريق أمام مفاوضات إيرانية مع الولايات المتّحدة وتزيد في الوقت عينه من اعتماد طهران على القوى العظمى، بما فيها روسيا وأوروبا.

---

[1] علي فتح الله نجاد، "**أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية**"، مركز بروكنجز الدوحة، موقع: https://www.brookings.edu، 2019/07/20.

المبحث الرابع : إدارة الأزمة التنموية في ايران
Managing Development Crisis In Iran

د. حمدان أو عمران
Hamdan Abu Omean
دكتوراه : العلوم السياسية والعلاقات الدولية
PhD: Political Science and International Relations
hamdanimran2018@gmail.com

تقديم

يتطرق هذا المبحث إلى عرض لأهم المفاهيم المتعلقة بالأزمة التنموية الإيرانية وآليات وسبل الوقاية والخروج من الأزمة من خلال بناء الاقتصاد الوطني المقاوم والمرن الذي يتماشى مع المتغيرات الإقليمية والدولية وخاصة في ظل تشديد العقوبات الأمريكية على إيران، مما أثر على المقدرات الوطنية الإيرانية بشكل ساهم إلى تغيرات في الانماط والأساليب الإدراية والتى انعكست على السياسات الداخلية والخارجية للنظام الايراني الحاكم بهدف تقليل الأضرار المترتبة على تلك العقوبات.

أولاً– مفهوم وطرق ادارة الأزمة:

يُعد مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمعات المعاصرة؛ فهي تمسُ بشكل أو بآخر نواحي الحياة كافة، سواء على المستوى الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الفكري. والأزمات بشكل عام تبدأ بالفرد مرورًا بالأزمات التي تمر بها المجتمعات والحكومات والمؤسسات وانتهاء بالأزمات الدولية، حتى صار يُطلق على عصرنا هذا بـ "عصر الأزمات"[(1)]. ولاشك أن الأزمات التي تمر بها الدولة تقف عائقاً أمام التنمية بمختلف أوجهها، مما يتطلب من صانعي القرار في الدولة وضعَ الخُطط المناسبة، والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة هذه الأزمات.

- **مفهوم ادارة الأزمة:**

عرَّف **(milburn)** إدارة الأزمات بأنها: التعامل الفعّال مع جانبي الأزمة السلبي والإيجابي بهدف تقليل المخاطرة والأضرار المحتملة واغتنام الفرص لتعزيز الإيجابية[(2)]. أما إدارة الأزمات التنموية فقد عرفها **(Mitroff)** بأنها "سلسلة النشاطات المساهمة في اكتشاف الأزمة أو منعها أو التحضير لها أو منع انتشارها والتغليب على مخرجاتها وإعادة الوضع للسابق بل وأفضل، والتعلم منها"[(3)]. إن العلاقة المتبادلة بين

---

[1]منهج القرآن الكريم في ادارة مختلف الأزمات، محمد بولقصاع، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 2.

[2]ادارة الأزمات والكوارث، عبد الكريم أحمد جميل، ط1، 2016م، الجنادية للنشر والتوزيع ، ص 12

[3]Lan I. Mitroff , "crisis management and environmentalism: A natural fit " , California Management Review , Vol.36,No.2,winter 1994,p102

السياسة والاقتصاد، تحتم الكشف عن طبيعة العلاقة بين الممارسة السياسية وبين التنمية بمفهومها الواسع، ولأن الأزمة التنموية في إيران مرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية، فإن ذلك يمنحها بعدًا دوليًا، يحولها إلى أزمة دولية، أي إن الحديث عن الأزمة التنموية في إيران يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتطورات العلاقات بين إيران وعلاقاتها الخارجية، وعليه أصحبت الأزمة التنموية أزمة دولية تُحدد ملامحها وطبيعتها ومستقبلها الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الأطراف الدولية ذات الصلة.

– **مفهوم الأزمة الدولية:**

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأزمة الدولية، بتعدد آراء الباحثين والمهتمين وكذلك بتعدد المدارس الفكرية ذات الاهتمام، فقد عرفها الدكتور ربيع حامد بأنها:"مجموعة من الأحداث التي تتطور بصورة متتالية مما يرفع مستوى التأثيرات الاختلالية لبعض القوى التي تتفاعل داخل مجموعة الأنظمة الدولية الفرعية المنبثقة عنه، وذلك على نحو غير طبيعي بما يرفع من احتمال انفجار الموقف بأية درجة من درجات العنف"[(1)]. أما مايكل بريتشر فعرّفَ الأزمة الدولية بأنها: تدهور خطير في العلاقات بين دولتين وأكثر نتيجة تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للأطراف، وهذا التدهور يخلق لدى صنّاع القرار إدراكًا للتهديدِ الخارجي للقيم وللأهداف الرئيسية لسياساتهم الخارجية، ويزيد من إدراكهم لاحتمالات التورط في أعمال العداء العسكري، كما يزيد من إدراكهم لضغوط الوقت المحدود المتاح للاستجابة لذلك والرد عليه"[(2)]. وهناك من ينظر إلى الأزمة في السياسة الدولية باعتبارها "محاولة لموازنة المجابهات أو المنازعات بقصد الحفاظ على المصالح المشتركة دون اللجوء للحرب"[(3)].

– **وسائل إدارة الأزمات الدولية:**

تنوعت أساليب إدارة الأزمات الدولية منها الدبلوماسية مثل: المفاوضات، والمساعي الحميدة، والتوافق بين الدول، وعرض المنازعات على المنظمات الإقليمية والدولية، وأساليب قانونية: مثل التحكيم الدولي والقضاء الدولي، أما الأساليب والوسائل القهرية، فتكون على شكل من أشكال الضغوطات الاقتصادية كالحظر والحصار والمقاطعة وتجميد الأموال أو حجزها في الخارج، وصولاً إلى الوسائل غير الدبلوماسية كاللجوء إلى القوة كخيار أخير.

[1]ربيع حامد، سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974م، ص 78.

2عبد الفتاح عفيفي الدويك، إدارة الأزمات الدولية، الرياض: مكتبة فهد الوطنية للنشر، 2013، ص15.

[33]محمد صدام جبر، ص 68 المعلومات وأهميتها في ادارة الأزمات ، المجلى العربية للمعلومات، تونس، المجلد التاسع، العدد الأول، 1998، ص68.

تؤدي المفاوضات دوراً مهمًا في إدارة الأزمات الدولية؛ خاصة في المجال النووي الذي يتطلب حكمةٌ بالغةٌ في سبيل حلها دون اللجوء للخيار العسكري، لما يترتب عليه من نتائج خطيرة وكارثية تلحق بأطراف الأزمة. ويعد النمو الاقتصادي والنفط والتكنولوجيا وامتلاك الأسلحة النووية وغير التقليدية، من المحددات الأساسية للمكانة الدولية والإقليمية، ولاشك أن امتلاك الدولة لهذه العناصر يؤدي دورًا كبيرًا في استراتيجية الردع وتؤثر في النسق العام لاستراتيجيات التفاوض التي تخوضها الدول ذات العلاقة.

ثانياً– اقتصاد المقاومة والممانعة:

نظرة على الاقتصاد الإيراني: يعد الاقتصاد القاعدة الأساسية والمرتكز الصلب التي تقوم عليه الدولة، وينعكس حجم الموارد والمقومات الاقتصادية حتمًا على قوة الدولة أو ضعفها، سواء على صعيد جبهتها الداخلية أو الخارجية، وكلما كانت الدولة متقدمة اقتصاديًا كلما ارتفعت درجة تفاعلها في النظام الإقليمي والدولي، وتكون فرص التعاون والتحالف أكثر من احتمالات الدخول في سلوكيات صراعية، وبصفة عامة، تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً مركزيًا في اختيارات الدولة وسلوكها الخارجي.

تأتي إيران في المرتبة الخامسة والأربعين على مستوى العالم من حيث التصدير، ففي عام 2016م، صدرت بـ 40.6 مليار دولار، واستوردت بـ 52.2 مليار دولار، فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 418 مليار دولار، ومتوسط دخل الفرد 19.9 ألف دولار، وتستورد إيران من الصين والإمارات العربية وتركيا وكوريا الجنوبية وألمانيا[(1)].

وفق آخر تقرير لمنظمة أوبك؛ فإن إيران تأتي في المرتبة الرابعة إنتاجاً للنفط بعد السعودية والعراق والإمارات، فقد بلغ إنتاجها في شهر مارس/آذار من عام 2019م، حوالي 2.7 مليون برميل يوميًا، يصدّر منها 1.7 مليون برميل. وتعد الصين أكبر مستوردي النفط الإيراني حيث بلغت **630000** برميل يوميًا، فيما بلغت الصادرات النفطية للهند حوالي **350000** برميل ، وتستورد كوريا الجنوبية من إيران **300000** برميل أيضا، بينما تصدر إيران لليابان **87000** برميل نفط يومياً.كما تعتبر إيران ثالث منتج للغاز في العالم 850 مليون متر مكعب ، ويعد تركيا والعراق أكبر مستوردي الغاز الإيراني[(2)] أما الاستثمارات في القطاع الخاص واستثمارات أجنبية في قطاع صناعة النفط والغاز فقد بلغت قرابة **20** مليار دولار[(3)].

[1] موقع الخليج أون لاين https://alkhaleejonline.ne

[2] تقرير قناة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ 2019/5/1م.

[3] تقرير مؤسسة الاستثمارات والمساعدات الفنية والاقتصادية الإيرانية .https://www.investiniran.ir/ar/investmenguide/economicadvantagesofiran

وتُعَدّ إيرادات النفط أكبر الموارد المالية المكونة للاحتياطي الإيراني من العملات الأجنبية، ولذلك فإن نقص هذا المورد سيؤثر على التصنيف الائتماني لإيران وعلى سعر صرف العملات الأجنبية أمام التومان، الأمر الذي يقود إلى مزيد من الضغوط التضخُّمية، وارتفاع في تكاليف المعيشة اليومية. ولاشك أن اعتماد الاقتصاد الإيراني على عائدات النفط بالدرجة الأولى مع الأخذ بالاعتبار تنوع مصادر الإيرادات الأخرى، لا يمنح إيران ميزة تنافسية بين الاقتصاديات الإقليمية؛ بل يضعها تحت تأثير الدول الكبرى مما يخلق تحديات كبيرة أمام تمويل المشاريع التنموية.

ثالثاً- الأزمة التنموية في إيران في ضوء العلاقات الإيرانية الأمريكية:

هناك العديد من القضايا والملفات العالقة بين الإدارة الأمريكية وإيران، وهذه القضايا عززت الأزمة بين الطرفين، ومن أبرز هذه الملفات البرنامج النووي الإيراني والموقف من إسرائيل، والنفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة العربية، وقضايا أخرى، فيما تعمل إيران على توسيع نفوذها الاقليمي، وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية معتمدة في ذلك على جملة من المرتكزات العسكرية والجغرافية والاقتصادية والمذهبية الأيديولوجية، وبناء أذرع خارجية لتنفيذ الأجندة الإيرانية.

إن ثمة عوامل ساهمت في تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية - وهو نقطة الخلاف الرئيسة بين الولايات المتحدة وإيران- ومن أهمها الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، وعدم وجود مشروع عربي موحد ترك فراغاً استراتيجيًا عملت طهران على ملئه عبر استراتيجية مزدوجة تهدف إلى زعزعة الوجود العسكري الأمريكي من خلال دعم حركات المقاومة السنية والشيعية، وتوطيد علاقاتها بالنخبة الشيعية الحاكمة لتضمن تحكمها في المعادلة السياسية وتوجيه تفاعلاتها في الاتجاه الذي يخدم مصالحها الاستراتيجية[1].

كما أسهم الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1 في عام 2015م في توقف إيران عن عملية تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات الدولية والإفراج عن أرصدتها المجمدة التي قدرت بعشرات المليارات، هذا إضافة إلى تحالف طهران مع عواصم دول كبرى ذات ثقل دولي مؤثر مثل موسكو وبكين، واستفادت إيران من الفراغ الإقليمي الذي تركته إدارة أوباما خلفها بعدما تراجعت المنطقة كأولوية في السياسة الخارجية الأمريكية مما أتاح فرصة لكسر العزلة الدولية والعقوبات الدولية، وبالتالي حقق لها أيضا توازنًا في مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة[2].

---

[1] أحمد سيد أحمد، قمة الرياض وآفاق الدور الإيراني في الإقليم، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو 2017، ص75.

[2] أحمد سيد أحمد، المرجع السابق نفسه، ص 76.

بعد وصول دونالد ترامب إلى الحكم حدث تغير مهم ولافت في السياسية الأمريكية تجاه إيران، وظهرت تجلياتها خلال استراتيجية جديدة انتهجتها الإدارة الأمريكية ضد إيران، ففي مايو أيار أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وفرض سلسلة من العقوبات أشد صرامة من العقوبات السابقة التي كانت إدارة أوباما قد رفعتها في **2016**م، في المقابل اعتمدت إيران في ضوء هذه العقوبات وتلك السياسات التي استمرت لأكثر من عقدين– استراتيجيات متنوعة للخروج أو لمواجهة الأزمة الاقتصادية مثل اعتماد نظرية الاقتصاد المقاوم.

- **الاقتصاد المقاوم: هكذا تواجه إيران العقوبات الأميركية**

كما ذكرنا فإن النظام الإيراني يواجه عقوبات أمريكية قاسية تهدف إلى حصاره، وتجفيف موارده المالية، وزيادة الضغوط الاقتصادية والمجتمعية عليه لإجباره على تغيير استراتيجياته السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط، وربما تغيير سياساته فيما يتعلق بقوانين الاستثمار الأجنبية. وقد دفعت هذه التحديات صانع القرار في إيران إلى اتخاذ سلسلة خطوات وإجراءات لمواجهة الأزمة الاقتصادية، واتبعت طهران نظرية الاقتصاد المقاوم والممانع* – بمعنى التحول نحو الاقتصاد الإلزامي– واتخاذ جملة من التدابير طويلة الأمد، والتي تجعل الأولوية للإنتاج المحلي بهدف الخروج من الأزمة الاقتصادية، وكسر حاجز العقوبات والعزلة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، والتي أثرت على مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأيضًا على سياستها الخارجية، وفي هذا السياق قال مرشد الثورة علي خامنئي: "لقد اخترت أن يكون شعار هذا العام هو: "الاقتصاد المقاوم، تنفيذ وعمل"، فهذا السبيل طريق مستقيم وواضح في اتجاه ما نحتاج إليه، وينبغي ألا نتوقع أن يحل هذا الطريق كل مشاكلنا خلال عام واحد، ولكني واثق من أنه لو تم هذا التنفيذ والعمل من خلال الخطط، وقمنا به بشكل جيد، سوف نرى في أواخر هذا العام آثارا وعلامات"(1).

أما أسس هذا الاقتصاد تبعًا لرؤية خامنئي وتخص إيران نفسها، عبارة عن 10 عناصر ذكرها في خطبه هي على التوالي(2):

---

*والاقتصاد المقاوم كمصطلح علمي هو :" طريقة للتعامل مع العقوبات ضد بلد أو منطقة في الحالات التي لا يسمح لها بالواردات والصادرات ، وهي إحدى النظريات الجديدة التي طرحها مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، كوسيلة أو حل الأزمة الاقتصادية التي تواجه الدولة الإيرانية وطريقة للتعامل مع العقوبات الاقتصادية والتجارية التي تقودها الولايات المتحدة ضدها.

[1]محمد السعيد عبد المؤمن، نظرية الاقتصاد المقاوم في إيران تجربة تستحق الدراسة، مقال منشور على الصحفة الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي فبس بوك ، بتاريخ 25 أبريل 2016م.

[2]موقع نون بوست ، مقال هلتجديفلسفة "الاقتصادالمقاوم" التييدعواليهاخامنئيلإنقاذإيرانمنالعقوبات؟ ، على الرابط: http://www.noonpost.com/content/17187

- الحيوية في اقتصاد البلاد وتحسين المؤشرات الاقتصادية العامة.
- قدرة المقاومة أمام العوامل التي يمكن أن تشكل تهديدًا عليها.
- الاعتماد على الطاقات الداخلية.
- الحاجة للتخطيط والنهضة العلمية والعزيمة.
- الاعتماد على الشعب محورًا.
- توفير أمن السلع الاستراتيجية وخفض الاعتماد على عائدات النفط
- تعديل نمط الاستهلاك بمعنى تجنب الإسراف والتبذير بصورة جدية،
- مكافحة الفساد من خلال التصدي للمفسدين الاقتصاديين والأشخاص الذين يلتفون على القانون.
- استهداف اقتصاد العلم والمعرفة حيث أشار أن العلم يعتبر أهم البنى التحتية الاقتصادية لأي بلد.

رابعاً– مخاطر إدارة الأزمة بين التفاوض والردع:

حاولت الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة أوباما استيعاب إيران، وإيجاد مساحة للتفاهم معها، ومن ثمّ أسفرت مفاوضات الدول الخمس الكبرى، بالإضافة إلى ألمانيا مع إيران إلى عقد الاتفاق النووي تبعه تخفيف العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على إيران في يناير **2016**م، والتي كانت قد استهدفت القطاعات المالية والطاقة – خاصة الغاز والنفط – والنقل، وبموجب الاتفاق وافقت إيران على الحد من أنشطتها النووية الحساسة والسماح بعمل المفتشين الدوليين، ويرى بعض المحللين أن هذا الاتفاق أسهم في زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، لأن الإشكالية الجوهرية للاتفاق لم يشمل ضمن تفاهماته السياسية اتفاقاً لتحويل الدور الإيراني في المنطقة العربية من دور سلبي ومقعد للأزمات إلى دور إيجابي يساعد في التوصل إلى حلول سياسية توافقية شاملة تضمن استقرار وحدة هذه الدول والتعايش بين مكوناتها المختلفة[(1)].

إن ثمة تغير مهم ولافت في السياسية الأمريكية تجاه إيران في عهد إدارة الرئيس ترامب، حيث صعدت من لهجة الخطاب الأمريكي ضد إيران، ثم رفضت الاتفاق النووي واعتبرته سيئًا بالنسبة للمصالح الأمريكية، ثم في مايو أيار أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وفرض عقوبات أمريكية على إيران في **7** أغسطس **2018**م، استهدفت الحزمة الأولي من العقوبات قطاع السيارات وتجارة الذهب والمعادن وعقوبات خاصة بالعملة الإيرانية، بينما جاءت الحزمة الثانية من العقوبات في **5** نوفمبر من العام نفسه، لاستهداف قطاع الطاقة والنفط والمعاملات المالية الخاصة بالبنك المركزي

---

[1] أحمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 76

الإيراني(1)، وتصاعدت نبرة الخطاب السياسي والدبلوماسي لإدارة ترامب تجاه طهران، فاتهمها صراحة بأنها ترعى الإرهاب والتسبب في تعقيد الأزمات ودعم عدم الاستقرار في المنطقة(2).

الملاحظ أن سياسة ترامب الخارجية تعتمد على نقطتين أساسيتين هما: تصعيد الخطاب الأمريكي ضد الخصوم والمنافسين ثم فرض عقوبات اقتصادية صارمة، وهو ما سيدفعهم للجلوس على طاولة المفاوضات وتنبع سياسة ترامب من إيمانه بقدرته التفاوضية من خلال الضغط على القادة المنافسين والخصوم والحصول على تنازلات خلال القمم الثنائية(3)؛ ولذلك نجد أن الاستراتيجية الأمريكية للتعامل مع إيران في عهد ترامب تقوم على ثلاثة مرتكزات(4):

المرتكز الأول: حشد وتعبئة القوى الإقليمية والدولية المعادية للسلوك الإيراني ضد إيران.

المرتكز الثاني: تقويض الاتفاق النووي واستعادة برنامج العقوبات الاقتصادية على إيران.

المرتكز الثالث: تشكيل التحالفات العسكرية والسياسية لتحجيم النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

تصاعدت حدة التهديدات الأمريكية لإيران والتي تمثلت في الآتي:

- فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية تحديدًا على صادرات الإيراني ووقف الإعفاءات التي كانت تقدمها لثماني دول أبرزها الصين والهند وتركيا واليابان وكوريا الجنوبية. كما طالت العقوبات الأمريكية المؤسسات المالية الأجنبية التي تتعامل مع البنك المركزي الإيراني، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق الإيرانية، زيادة الطلب على العملات الأجنبية في المصارف المحلية، وتدهور قيمة العملة الإيرانية، وزيادة نسبة التضخم وارتفاع أيضا نسبة البطالة، وتراجع مستويات المعيشة وتراجع الاستثمارات الأجنبية بعد إعلان الشركات الكبرى انسحابها من إيران؛ يضاف إلى ذلك ظهور بعض الحراك الجماهيري الشعبي بين الحين والآخر. الأمر الذي تسبب في أزمة اقتصادية خانقة في ظل ارتفاع الأعباء المالية والعسكرية للتدخلات الإيرانية في المنطقة سواء في سوريا والعراق أو اليمن من خلال دعم جماعة الحوثي(5).

---

[1] تفاصيل العقوبات الأمريكية على إيران، موقع روسيا اليوم، بتاريخ 6 أغسطس 2018، متاح على الرابط الآتي: https://arabic.rt.com/business/961783

[2] أحمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص91.

[3] عمرو عبد العاطي، "أمريكا يإيران.. من المهادنة إلى المواجهة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 214، أكتوبر 2018، ص86.

[4] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي ، الناتو العربي: السياقات والتحديات وفرص النجاح، ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ص 4.

[5] عارف بني حمد، صحيفة رأي اليوم،سيناريوهات التصعيد الأمريكي وحافة الهاوية ضد إيران قد تقود الى صفقة جديدة، 2019/4/27م، على الرابط: 2019/4/27https://www.raialyoum.com/index.php/

- كما عززت من اجراءاتها العسكرية في قواعدها بالخليج العربية والعراق والبحر الأحمر والأبيض المتوسط ونشرت طائرات وقاذفات بـي **52** في الشرق الأوسط ونشر **1500** جندي أمريكي إضافي إلى منطقة الخليج وذلك لردع إيران عن القيام بأي عمل يهدد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

- سعي الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف عسكري سياسي يهدف إلى محاصرة إيران وتشديد العقوبات الاقتصادية والضغوطات السياسية عليها.

أما إيران فقد تبنت إيران استراتيجية لتحصين الاتفاق النووي لحماية المكتسبات التي حققها المشروع الإيراني في الخارج ومواجهة التهديدات الأمريكية من خلال الاعتماد على مسارين متوازيين:

الأول: تكثيف العلاقات لتعزيز إيران كشريك دولي، لا سيما مع الدول المؤثرة في النظام الدولي وتحديداً أعضاء الترويكا الأوروبية الشركاء في الاتفاق (انجلترا، وألمانيا وفرنسا) بجانب روسيا والصين والاتحاد الأوروبي.

الثاني: تكثيف النشاط الإقليمي من أجل امتلاك مزيد من الأوراق والنفوذ في المنطقة، وامتلاك أوراق إقليمية يمكن أن تساوم بها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية[(1)].

في مقابل استراتيجية التهديد والردع التي تستخدمها الولايات المتحدة مع إيران، فإن استراتيجية التفاوض بين الطرفين مازالت حاضرة؛ فقد حدد وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" في **21** مايو **2018**م، اثني عشر شرطًا (انظر ملحق رقم 1) لبدء مفاوضات جديدة مع إيران تفضي لاتفاق جديد بشأن برنامجها النووي[(2)]. كما أعلن ترامب أن بلاده لا تسعى إلى " تغيير النظام" في إيران بل تريد إزالة الأسلحة النووية، وقال أنه منفتح على مفاوضات جديدة قال: "أعتقد أن إيران لديها الرغبة في الحوار، وإذا رغبوا في الحوار فنحن راغبون أيضاً"، مؤكداً أن لإيران تصرفات كثيرة غير مقبولة في الشرق الأوسط[(3)]، وأضاف ترامب في مؤتمر صحافي مع رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في طوكيو "أعتقد حقاً أن إيران ترغب في إبرام اتفاق وأعتقد أن ذلك ينم عن ذكاء وأعتقد أن هذا يمكن أن يتحقق"، وأوضح "أمامها فرصة لكي تصبح دولة عظيمة بالقيادة نفسها، نحن لا نتطلع لتغيير النظام.. أريد فقط أن أوضح ذلك. نحن نتطلع إلى عدم

---

[1] محمود حمدي أبو القاسم، الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية /https://rasanah-iiis.org

[2] موقع قناة روسيا اليوم، وزيرالخارجيةالأمريكي: 12 طلباأمامإيرانمقابلتطبيعالعلاقاتمعواشنطن، https://arabic.rt.com/world/945293-%D8%A8%D9%88%D9%85%D8%A8%D9%8A%D9%88-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%

[3] موقع البيان الإلكتروني. أمريكا: التفاوضمعإيرانرهنتنفيذالشروط، https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2019-05-29-1.3571979

امتلاك إيران أسلحة نووية"[1]. وربما يكون الهدف من سياسة واشنطن الدفع بطهران للانسحاب من خطّة العمل الشاملة المشتركة، وإجبارها على القبول باتّفاقية جديدة تخدم المصالح الاستراتيجية الأمريكية وتزاحم المصالح الروسية والصينية وكذلك الأوروبية في إيران؛ خصوصًا أن الأخيرة لديها من الاحتياطات النفطية ما يؤهلها لتكون سوقًا استثمارية مهمة بالنسبة للشركات الأمريكية الكبرى.

قابلت طهران عروض التفاوض مع واشنطن بالإصرار على موقفها، فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إن طهران لا ترى أي فرصة للتفاوض مع الولايات المتحدة، وذلك بعد يوم واحد فقط من تصريحات للرئيس الأميركي دونالد ترامب تحدث فيها عن إمكانية التوصل لاتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي[2]، وعلى الرغم من هذه التصريحات؛ إلا أن باب التفاوض بالنسبة للإيرانيين لم يغلق، حيث قالت قناة "برس تي. في" التلفزيونية الرسمية الإيرانية: إن الرئيس حسن روحاني أشار إلى أن المحادثات مع الولايات المتحدة ممكنة و"الباب لم يغلق إذا رفعت الولايات المتحدة العقوبات ونفذت التزاماتها" بموجب الاتفاق النووي، أي أن إيران هنا تشترط رفع العقوبات لاستئناف المفاوضات مع واشنطن[3]، وتفسير عدم الرغبة الإيرانية في إبقاء الباب مفتوح أمام المفاوضات مرده إلى إدراك إيراني حقيقي لخطورة الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة؛ إذ إن العقوبات الاقتصادية أفرزت أزمات داخلية اقتصادية واجتماعية مثل تراجع سعر التومان الإيراني أمام العملات الأجنبية، وارتفاع نسبة التضخم وأزمات تأمين السلع الأساسية، وزيادة نسبة البطالة؛ إضافة إلى ذلك خطورة التحديات الاقتصادية والسياسية التي أفرزت تحركات واحتجاجات شعبية داخل المدن الإيرانية، وهي بمثابة مصدر قلق وتحدي صعب بالنسبة لصانع القرار الإيراني.

وبين التفاوض والردع تبقى الأزمة على أشدها؛ ففي الوقت الذي تراهن الولايات المتحدة على تصاعد الأزمة الداخلية المركبة سياسياً واقتصادياً، والتي يعاني منها النظام الإيراني، فإن إيران تسعى لمواجهة أبعاد هذه الأزمة داخلياً وخارجياً.

داخليا: من خلال الاعتماد على الاقتصاد المقاوم: أمام الهدف الأمريكي المعلن وهو تصفير مبيعات النفط الإيراني لإجبار إيران على تقديم تنازلات استراتيجية، تتجه إيران لتخفيف الاعتماد على النفط مقابل

---

[1] صحيفة الشرق الأوسط، طهران لا ترى مجالا للتفاوض مع واشنطن، الثلاثاء 28 مايو 2019م.
https://aawsat.com/home/article/1742951

[2] صحيفة الشرق الأوسط، المرجع نفسه.

[3] طهران تشترط رفع العقوبات لاستئناف المفاوضات مع واشنطن الأربعاء 2019/5/29م، موقع الميدل ايست. https://middle-east-online.com/

صـادرات أخـرى وتعزيـز الاكتفـاء الـذاتي وصـناعة نمـوذج اقتصـادي يمكنـه الاسـتمرار تحـت الضـغوطات الخارجية. بمعنـى أن سياسـة إيران الاقتصـادية ستتحول من سياسـة تصـدير رسمي للبضـائع الموجودة على لوائح العقوبات الأميركية إلى زيادة التصدير غير الرسمي لهذه البضائع وتلك السلع.(1)

خارجياً: من خلال عدة اتجاهات:

الاتجـاه الأول: تعزيز التعـاون الاقتصـادي والسياسـي مـع الشرقية كالصـين وروسـيا، كانـت بكـين قـد انتقدت القرار الأمريكي بفرض عقوبـات جديـدة علـى إيران، وقالـت: إنـه يضـر بمصـالحها، وجـاء فـي بيان لـوزارة الخارجيـة الصـينية، إن الصـين تـدعم إيران لحمايـة حقوقهـا المشـروعة، وتـتفهم موقـف إيـران(2)؛ فيمـا وصـفت روسـيا العقوبـات الأمريكيـة الجديـدة ضـد طهـران بأنهـا إجـراءات غيـر مسـبوقة، واعتبـرت أنهـا تبطـل الإشارات حول استعداد واشنطن للحوار مع طهران(3)، وفي الوقت ذاته ربما تنظر طهران بأهمية كبيرة على قدرة أنقرة على اقناع واشنطن التغاضي عن استمرارها في استيراد النفط الإيراني.

الاتجـاه الثـانـي: التطلـع إلـى مسـاعدة الاتحـاد الأوروبـي فـي إيجـاد طريقـة قانونيـة وماليـة لاسـتمرار التعاملات المالية الدولية، صحيح أن الدول الأوروبية الثلاثة المعنية بالاتفاق النووي الإيراني، وهي (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا)، لا تستطيع الخروج عن السياسة الأمريكية إلى حد ما فيما يتعلق بالموضوع الإيراني؛ إلا إن لهـذه الـدول مصـالح اسـتراتيجية واقتصـادية وتجاريـة بحكـم أنهـا سـاهمت بـدور كبيـر فـي تحـديث البنيـة التحتية الصناعية لإيران، إضافة المصالح الأوروبية في المحافظة على الاستقرار في منطقة الخليج لتأمين الإمـدادات النفطيـة، كـل هـذه الظـروف تمـنح إيـران فرصـة لمواجهـة العقوبـات والسياسـات الأمريكيـة تجـاه طهران.

الاتجاه الثالث: السعي لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع تركيا والعراق وقطر والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول.

إن التطـورات الأخيـرة التـي شـهدتها العلاقـات الأمريكيـة الإيرانيـة يعنـي دخـول المواجهـة مرحلـة (عـض الأصـابع)، وهـي مرحلـة (اللاسـلم واللاحـرب)، وتعـد الأخطـر علـى التنميـة الاقتصـادية فـي إيـران، فـي ظـل تشـديد العقوبـات المفروضـة عليهـا؛ وبالتـالي ربمـا تـذهب إيـران باتجـاه تسـوية أو اتفاقيـة جديـدة مـع الولايـات

---

1 الاقتصاد المقاوم".. هكذا تواجه إيران العقوبات الأمريكية. موقع الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/5/13

2 صحيفة الشرق الأوسط، الصين تعارض العقوبات الأحادية على إيران، السبت – 13 شهررمضان 1440 هـ – 18 مايو 2019 مرقمالعدد [14781].

3 موقع قناة روسيا اليوم، https://arabic.rt.com/russia/1028086-

المتحدة الأمريكيـة مـع الأخـذ بعين الاعتبـار أن الـدول الكبـرى مثـل الصـين وروسـيا لا ترغبـا فـي مواجهـة عسكرية ربما تصل إلـى حد تغيير النظـام فـي إيران، ولا ترغبا أيضـا فـي انفتـاح إيرانـي كبير علـى الولايـات المتحدة بحيث تصبح منافساً قويًا لكل من روسيا والصين وبالتالي التأثير علـى نفوذهما ومحاصرة وتهديد مصالحهما الاستراتيجية.

الملحق رقم (1) الشروط الأمريكية للتفاوض مع إيران هي:

1. وقف تخصيب اليورانيوم وعدم القيام بتكرير بلوتونيوم، بما في ذلك إغلاق مفاعلها العام لعلى الماء الثقيل
2. تقديم تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول البعد العسكري لبرنامجها النووي والتخلي بشكل كامل عن القيام بمثل هذه الأنشطة
3. منح مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول إلى كل المواقع في البلاد
4. وقف نشر الصواريخ الباليستية والتطوير اللاحق للصواريخ القادرة على حمل الأسلحة النووية
5. إخلاء سبيل كل المحتجزين من الولايات المتحدة والدول الحليفة والشريكة لها، الذين تم توقيفهم بناء على اتهامات مفبركة أو فقدوا في أراضي إيران
6. التعامل باحترام مع الحكومة العراقية وعدم عرقلة حل التشكيلات الشيعية المسلحة ونزع سلاحها
7. سحب جميع القوات، التي تخضع للقيادة الإيرانية، من سوريا
8. وقف تقديم الدعم لـ"التنظيمات الإرهابية"، الناشطة في الشرق الأوسط، بما في ذلك "حزب الله" اللبناني، وحركة "حماس"، وحركة "الجهاد الإسلامي"، ووقف الدعم العسكري للحوثيين في اليمن، ولحركة "طالبان" و"الإرهابيين" الآخرين في أفغانستان، وعدم إيواء مسلحي "القاعدة".
9. وقف "دعم الإرهاب" بواسطة قوات "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني.
10. التخلي عن لغة التهديد في التعامل مع دول مجاورة لها، كثير منها حلفاء للولايات المتحدة، بما في ذلك الكف عن التهديدات بالقضاء على إسرائيل والهجمات الصاروخية على السعودية والإمارات.
11. التخلي عن تهديد عمليات النقل البحرية الدولية.
12. وقف الهجمات السيبرانية.

خاتمة التقرير:

توصل التقرير إلى أن مستوى الأزمة التى تعاني منها إيران والمخاطر التى تأثرت بها الجمهورية الإسلامية كان لها دور مباشر في ضعف الاستقرار الداخلي مما تراجعت المؤشرات الاقتصادية في العام 2019م، إذ أنه سوف تستمر الأزمة الاقتصادية في ايران وتراجع الاستثمار الاجنبي وذلك بسبب العقوبات الأمريكية التى فرضها ترامب على إيران.

تأثر الشعب الإيراني والقطاع الاجتماعي بشكل مباشر وخاصة الرفاه الاجتماعي للشعب بشكل مادي أو مهنوي فقد شعر الناس بالحرمان من الرفاه الاجتماعي والسعادة والشعور بالرضا، مما رفع القلق بالمستقبل والأمن الوظيفي الحالة المادية؛ ويرجع ذلك لاعتماد الاقتصادر الايراني على عائدات النفقط وأهم تأثيراتها على المنتجات المرتبطة بهذا القطاع.

ظهر للباحثين أن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحد مما أثر بشكل مباشر على ارتفاع الضغوط الشعبية والايرانية وتدهور في العلاقات الايرانية بالوسط المحيط من دول مجلس التعاون الخليجي، إن التغييرات الاجتماعية المصاحبة للعقوبات والضغط الشعبي الهائل على الحكومية من شأنها وضع المفاوضات في أزمة ويضعف الموقف الإيراني، وهذا يتطلب الرجوع إلى بناء اقتصاد مقاوم يتميز بالدعم الشعبي وبناء جبهة داخلية قوية تستطيع التفاوض بشكل قوي ومرن.

كما أن العقوبات الاقتصادية وسيلة من وسائل التهديد الاقتصادي السياسي وهذا ساهم في تعقد المفاوضات مع إيران، إن طوال فترة العقوبات الاقتصادية على ايران يتطلب التعايش مع الأزمة لأكبر فترة ممكنة وذلك بما يتماشى مع المتغيرات ومزيد من العقوبات التى تفرضها أمريكيا، وتتجه إيران التعامل مع روسيا والصين كبدائل للتعامل مع التهديدات الأميريكية المتكررة بين الحين والآخر.

المراجع

المراجع العربية:

- عماد آبشناس، "**الاقتصاد المقاوم**".. هكذا تواجه إيران العقوبات الأميركية،الأميركية
- أحمد السيد النجار، "**الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران**"، شرق نامه، العدد الثامن، يناير/كانون الثاني 2011.
- أحمد سيد أحمد، **قمة الرياض وآفاق الدور الإيراني في الإقليم**، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو 2017.
- أحمد عبد الكاظم موسى، **مكانة إيران الإقليمية في الإستراتيجية الأمريكية** بعد عام 2003، دكتوراه منشورة، جامعة النهرين، قسم السياسة الدولية، 2015.
- أحمد السيد النجار، مصر وإيران وتركيا: **الواقع الاقتصادي والعلاقات** الأوروبية، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003.
- مصطفى اللباد، "**العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران**"، شرق نامه، العدد الثامن، يناير/كانون الثاني2011.
- لزهر وناسي، فهيم رملي، " المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط : دراسة في الأدوار والتفاعلات"، في : التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط ، تحرير: حسين قادري، الجزائر-باتنة : منشورات مخبر الأمن الإنساني ، الطبعة الأولى، السداسي الأول 2019.
- محمد السعيد عبد المؤمن، " **النفط المتنازع عليه** "، **مختارات إيرانية** ، العدد 6، 2006.
- مصطفى شفيق علام، الدولة الإيرانية: محددات القوة وعوامل الضعف، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2010.
- عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2015.
- فهد مزبان الخزار، " **الإستراتيجية الناعمة في الفكر الإستراتيجي الإيراني**"، شؤون إيرانية ، العدد 31، 2009.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2010، ص 358.
- عادل سيد أحمد، " **أنابيب الطاقة الجغرافية تقود السياسة** "، السياسة الدولية ، العدد 164، 2006.
- فهد مزبان الخزار، " **إيران وفكرة إنشاء تكتل للغاز على غرار الأوبك** "، شؤون إيرانية ، العدد 32، 2009.
- علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2013.
- عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد 2003: من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم إيران الفارسية، بغداد: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2014.
- مهدي حسن الخفاجي، النفط الإسلامي والتآمر الاستكباري، إيران: المركز الإسلامي للدراسات السياسية، 1985.
- وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 ، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010.
- روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، وما بعدها.

- فاليري مارسيل، وجون ق ميتشيل، عمالقة النفط وشركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007.
- عبد الحافظ الصاوي، "النتائج الاقتصادية للاتفاق النووي الإيراني ورفع العقوبات وانعكاسات ذلك على الصراع في المنطقة "، في: الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، أحمد بن عبد الرحمن الصويان محررا، التقرير الارتيادي الإستراتيجي ، الإصدار الثالث عشر ، الرياض: مجلة البيان، 2016.
- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2015.
- فهيم رملي، الدور الإقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: المحددات والرهانات، مذكرة ماجستير (منشورة)، قسم الدراسات الدولية : تخصص الدراسات الآسيوية، جامعة الجزائر 3، 2014.،
- هينر فورتج، " **الخلافات الدولية بشأن العقوبات على إيران : الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين**"، شرق نامه ، العدد الثامن، يناير /كانون الثاني 2011.
- لويس دياموند، الدبلوماسية متعددة المسارات : منهج منظوماتي للسلام ، ترجمة:عبد الكريم ناصيف، سورية: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.
- مصطفى اللباد، " **أنابيبستان : الحرب النفطية وبناؤها الصراعي**"، شرق نامه ، العدد 3، ربيع 2002، ص 14.
- حمد جاسم محمد الخزرجي، مستقبل النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية، بيروت: منشورات زين الحقوقية والأدبية، الطبعة الأولى.
- هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية (أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، وكوريا الشمالية)، بيرون: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، 2017.
- منظمة المؤتمر الإسلامي، التقرير الاقتصادي السنوي 2009، أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2009.
- محمد بولقصاع، منهج القرآن الكريم في ادارة مختلف الأزمات، ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- عبد الكريم أحمد جميل، ادارة الأزمات والكوارث، ط1، 2016م، الجنادية للنشر والتوزيع.
- ربيع حامد، سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974م.
- عبد الفتاح عفيفي الدويك، إدارة الأزمات الدولية، الرياض: مكتبة فهد الوطنية للنشر، 2013.
- محمد صدام جبر، المعلومات وأهميتها في ادارة الأزمات، المجلى العربية للمعلومات، تونس، المجلد التاسع، العدد الأول، 1998.
- عمرو عبد العاطي، "أمريكا ـإيران.. من المهادنة إلى المواجهة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 214، أكتوبر 2018.
- عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي ، الناتو العربي: السياقات والتحديات وفرص النجاح، ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

المراجع الالكترونية والاعلامية

- أحمد موسى، نظرية "اقتصاد المقاومة" ومرتكزاتها عند مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية ، (27-07-2019) ، متوفر على الرابط: https://www.hespress.com/writers/252892.html
- إيران تخصص 20% من إيرادات النفط لاحتياطي صندوق التنمية، طهران ـ العربي الجديد، 17 فبراير 2019، https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/17/

- أيمن عمر، الاقتصاد المقاوم في مواجهة العقوبات الأمريكية، (27-07-2019) ، متوفر على الرابط: https://www.annahar.com/article/870705
- إدارة البحوث والدراسات، "**القوى الاقتصادية في المجتمع الإيراني**"، المعهد المصري للدراسات، 2019/06/30. موقع: https://eipss-eg.org،
- سناء الدويكات، مفهوم التنمية لغة واصطلاحاً، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦ https://mawdoo3.com
- سلطان محمد النعيمي، الخطة التنموية السادسة في إيران.. المعوقات والأهداف، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء - 21 شهر رمضان 1436 هـ - 07 يوليو 2015 مـ رقم العدد 13370 /https://aawsat.com/home/article
- مؤشرات وحدة الاستخبارات الاقتصادية :Economist Intelligence Unit http://www.eiu.com/home.aspx
- تقرير اممي.. إيران حققت أكبر نمو في مؤشر التنمية الإنسانية خلال العقود الأربعة الأخيرة، 2 February، 2018، http://almanar.com.lb/3313396
- 2019/5/13، مقال منشور على موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/5/13
- صحيفة الشرق الأوسط، الصين تعارض العقوبات الأحادية على إيران، السبت - 13 شهررمضان 1440 هـ - 18 مايو 2019 مرقم العدد [14781].
- عمر حرزالله، 10 حقائق صادمة عن الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات، التاريخ: 11 يونيو 2019، https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2019-06-11-1.3581347
- **تقرير وكيل وزارة الخارجية الأميركي سيمون آيزنشتات عن أثر العقوبات**، النشرة الإعلامية الصادرة عن السفارة الأمريكية بدمشق، مجلة الفكر السياسي، ص 89، نقلا عن: http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/1/6-report.pdf
- مصطفى اللباد، " القرار النووي الإيراني من مرحلة خاتمي-روحاني إلى نجاد-لاريجاني"، (27-07-2019)، متاح على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/443.htm
- شهروز إبراهيمي، " **أمنيت خليج فارس، نقش آمريكا وجايكاه** "، فصلنامه مطالعات خاورميانه، مركز بزوهشهاى علمى ومطالعات استراتيژيك خاور ميانه، سال هفدهم، شماره أول، طهران. متاح على الرابط: https://www.sid.ir/fa/journal/ViewPaper.aspx?ID=263783
- نقلا عن موقع الاجتهاد ، متوفر على الرابط: http://ijtihadnet.net/%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%8B-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85-%D9%84%D8%A2%D9%8A
- رهام عامر ، هل نجح الاقتصاد المقاوم كبديل في إيران ؟ ، (27-07-2019)، متوفر على الرابط: https://www.ida2at.com/has-the-resistant-economy-succeeded-as-an-alternative-in-iran/
- زهرية الطاهر القمعودي، "**إيران والعقوبات الأمريكية المتصاعدة**"، مجلة المسلح، 2019/07/03. موقع: http://www.almusallh.ly/ar/stratigystud،
- مركز المزماة للدراسات والبحوث، "**تصفير صادرات النفط وحسابات إيران الخاطئة**"، 2019/07/01. موقع: https://almezmaah.com،
- مركز المزماة للدراسات والبحوث، "**العقوبات الأميركية على إيران بين فشل المواجهة ونتائج قاسية**"، موقع: https://almezmaah.com، 2019/07/01.

- مركز المزمات للدراسات والبحوث، فارسي، "**مدى تأثير العقوبات الأمريكية الجديدة على قطاع البيتروكيماويات في إيران**"، 2019/07/07. موقع: https://almezmaah.com،
- "**تجارب الماضي: آليات إيران لبناء شبكات توفير النقد الأجنبي بعد العقوبات**"، Future for Advanced Research and Studies، 2019/07/09. موقع: https://futureuae.com،
- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **ضغوط إضافية: لماذا فرضت واشنطن عقوبات على قطاع التعدين الإيراني؟**، 2019/07/10. موقع: https://futureuae.com،
- فاطمة الصمادي، "**هل تحقق العقوبات على إيران ما يريده ترامب**"، مركز الجزيرة للدراسات، 2019/07/08. موقع: http://studies.aljazeera.net،
- عمر رأفت، "**تدهور الاقتصاد الإيراني وتأثيره على الأوضاع السياسية والاجتماعية في إيران**"، مركز دراسات دور أنتاش، 2019/09/20. موقع: https://www.dusc.org،
- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية "**ما الخطر الكامن في امتلاك إيران لسلاح نووي**"، 2019/07/18، موقع: https://mfa.gov.il،
- "**فهم الاتفاق النووي مع إيران في عشر دقائق**"، الدبلوماسية الفرنسية، 2019/07/18. موقع: https://www.diplomatie.gouv.fr،
- أماني يماني، "8 خطوات لردع صواريخ إيران الباليستية"، **مكة المكرمة**، 09 مارس 2019.
- علي فتح الله نجاد، "**أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية**"، مركز بروكنجز الدوحة، 2019/07/20. موقع: https://www.brookings.edu،

موقع الخليج أون لاين https://alkhaleejonline.ne

- تقرير قناة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ 2019/5/1م.
- تقرير مؤسسة الاستثمارات والمساعدات الفنية والاقتصادية الإيرانية https://www.investiniran.ir/ar/investmenguide/economicadvantagesofiran
- وقع نون بوست ، مقال هل تجدي فلسفة "الاقتصاد المقاوم" التي يدعو إليها خامنئي لإنقاذ إيران من العقوبات؟، على الرابط: http://www.noonpost.com/content/17187
- تفاصيل العقوبات الأمريكية على إيران، موقع روسيا اليوم، بتاريخ 6 أغسطس 2018، متاح على الرابط الآتي: https://arabic.rt.com/business/961783
- عارف بني حمد، صحيفة رأي اليوم، سيناريوهات التصعيد الأمريكي وحافة الهاوية ضد إيران قد تقود الى صفقة جديدة، 2019/4/27م، على الرابط: https://www.raialyoum.com/index.php/ 2019/4/27
- محمود حمدي أبو القاسم، الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية https://rasanah-iiis.org/
- موقع قناة روسيا اليوم، وزيرالخارجيةالأمريكي: 12 طلب أمام إيران مقابل تطبيع العلاقات مع واشنطن، **https://arabic.rt.com/world/945293-%D8%A8%D9%88%D9%85%D8%A8%D9%8A%D9%88-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%**
- موقع البيان الإلكتروني. أمريكا: التفاوض مع إيران رهن تنفيذ الشروط، https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2019-05-29-1.3571979
- صحيفة الشرق الأوسط، طهران لا ترى مجالا للتفاوض مع واشنطن، الثلاثاء 28 مايو 2019م.
- https://aawsat.com/home/article/1742951
- طهران تشترط رفع العقوبات لاستئناف المفاوضات مع واشنطن الأربعاء 2019/5/29م، موقع الميدل ايست

https://middle-east-online.com/

- الاقتصاد المقاوم".. هكذا تواجه إيران العقوبات الأميركية. موقع الجزيرة نت.

https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/5/13

- موقع قناة روسيا اليوم، https://arabic.rt.com/russia/1028086-
- حسن فحص، "صناعة السيارات في إيران بين انخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار واقتصار الطلب على طبقة صغيرة"، **القدس العربي**، 20 افريل 2019.
- كفاية اولير، "واشنطن تقص أجنحة النظام الإيراني باستهداف اكبر شركاته للبتروكيماويات"، **INDEPENDENT عربية**، 11 جوان 2019.
- محمد السعيد عبد المؤمن، نظرية الاقتصاد المقاوم في إيران تجربة تستحق الدراسة، مقال منشور على الصحفة الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي فيس بوك ، بتاريخ 25 أبريل 2016م.

المراجع الإنجليزية

- Haidar, J.I., 2015."Sanctions and Exports Deflection: Evidence from Iran," Paris School of Economics, University of Paris 1 Pantheon Sorbonne, Mimeo Moin Khomeini, (2000).
- Akbar E. Torbat, "Impacts of the US Trade and Financial Sanctions on Iran", The World Economy, Vol. 28, No. 3, March 2005.
- "Iran's next president, Hassan Rouhani, seen as best hope for ending nuclear standoff with West". The Washington Post.
- Kessler ،Glenn (18 December 2008). "U.S. Links Iranian Bank To Fifth Avenue Building". Washington Post.
- Brooks, Risa A. " **Sanctions and Regime Type: What Works, and When**?", Security Studies, Vol. 11, No 4, June 200.
- Byungwon Woo , Danie Verdier, " **Sanctions, Rewards and Regime Types** ", (July 05, 2019), Available at: https://polisci.osu.edu/sites/polisci.osu.edu/files/Sanctions%2C%20rewards%20and%20regime%20type.pdf .
- David J. Lektzian and Christopher M. Sprecher, " **Sanctions, Signals, and Militarized Conflict**" , American Journal of Political Science , Vol. 51, No 2, Apr 2007.
- Lan I. Mitroff , "crisis management and environmentalism: A natural fit " , California Management Review , Vol.36,No.2,winter 1994.
- AMIR Toumaj , " **Iran's Economy of Resistance: Implications For Future Sanctions** ", Critical Threats Project, American Enterprise Institute, November 2014.
- Kenneth Katzman, Iran Sanctions, Congressional Research Service, July 12, 2019.
- Marck Landler, " U.S sanctions 8 Iran Officials For Crackdown", New York Times, Sept 29,2010, Available at: https://www.nytimes.com/2010/09/30/world/middleeast/30sanctions.html?mtrref=www.google.com&gwh=1B59AB255B70D8E9910FAAC3B1F66325&gwt=pay
- Keith Crane and others, Iran's Political, Demographic, Economic Vulnerabilities, Washington: Santa Monica, 2008.
- Hassan Rohany, « **Peaceful Nuclear Activity and Our Construction with the World** », National Interest , Vol 1,No 1, Winter 2005.
- the world bank, world development indiraction, 2010, p 231.
- IMF. Direction of trade statistics. Yearbook 2008, pp 138-140.

تحليل سياسي: سيناريو حرب الناقلات إلى أين؟

Political Analysis: Scenario War Tanker to Where?

د. على المعموري

Ali AB M Alma'amouri

استاذ مساعد – كلية القانون – جامعة بابل – العراق

ملخص

تعد المضايق أهم الطرق التي تمر بها الملاحة البحرية، وتأتي أهميتها نتيجة مرور الناقلات وخاصة منها النفطية والتجارية والتي توفر عائدات إقتصادية ذات النفع العالي، ولتحقيق ذلك النفع والذي يسهم بصورة مباشرة على المردودات الإقتصادية للدول يجب تحقيق الاستقرار الأمني في هذا المضيق سواء بالنسبة للدول المتشاطئة ومنها دول الخليج العربي على ذلك المضيق او الدول التي تمر سفنها وناقلاتها عبره كالولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والصين والاتحاد الأوروبي.

لقد كفلت الإتفاقيات الدولية جميعها حرية الملاحة في كل المضايق الموجودة في العالم، ومنها مضيق هرمز، وان اي اخلال أو اعاقة للأمن في المضيق سيهدد أمن الملاحة البحرية، ومما يُعد عملا عدوانياً يستهدف المصالح الإقتصادية لجميع الدول التي تمر ناقلاتها عبره. ولأن ازمة استهداف الناقلات في المضيق تزامنت مع الأزمة بين واشنطن و طهران اصبح للموضوع بعدا آخراً وهو سياسي متأثراً بنتيجة التصعيد بين الدولتين على خلفية انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي.

Abstract

The straits are the most important routes through which maritime navigation passes, and their importance comes as a result of the passage of tankers, especially oil and commercial, which provides high economic returns, and to achieve that benefit, which contributes directly to the economic returns of states must achieve security stability in this strait, both for riparian countries and The Arab Gulf states on that strait or the countries whose ships and carriers pass through it, such as the United States, Britain, Japan, China and the European Union.

All international conventions have guaranteed freedom of navigation in all straits in the world, including the Strait of Hormuz, and that any breach or impediment to security in the Strait would threaten the security of maritime navigation, which is an act of aggression aimed at the economic interests of all countries through which its carriers pass. Because the crisis of targeting tankers in the Strait coincided with the crisis between Washington and Tehran has become another dimension of the subject, a politician affected by the result of escalation between the two countries against the backdrop of the US withdrawal from the nuclear deal.

تقديم

ترتبط حرب الناقلات بطريقة مباشرة بالمضايق المائية، ولأهمية الأخيرة حيث تُعد من القنوات الرئيسة التي تمر من خلالها جميع الناقلات النفطية في العالم، التي تحدد من خلالها الشريان الإقتصادي العالمي، ولأن المضايق بشكل أو بآخر تُعد ذات أهمية إستراتيجية عالمية تتجاوز فيها الحدود الجغرافية، فهي متاحة للجميع فلا يمكن لأي دولة تطل على ذلك المضيق بعرقلة الحركة الملاحية للسفن التجارية أو الناقلات النفطية التي تمر من خلاله.

يعد مضيق هرمز من أهم تلك المضايق، فعند إحتدام الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينات القرن الماضي أصبح إستهداف الناقلات النفطية الصفة السائدة على صيغة الحرب بالمجمل، ذلك لأنه يمثل الركيزة الأساسية التي تتحكم بالملاحة البحرية، لما لها من أهمية استراتيجية ترتقي الى بؤرة صراع الدول التي تمتد على طولها. مضيق هرمز واحد من أحد عشر مضيقاً في العالم ذات الأهمية الإقتصادية الكبيرة والتي لها علاقة بمصالح دول العالم أجمع وذلك لكونه ممراً للسفن المحملة بالبضائع ومصادر الثروة والتكنولوجيا والمعدات الحديثة، إذ يشكل مرور النفط من المضيق جوهر هذه الأهمية الإقتصادية، حيث يعتمد معظم اقتصاد العالم الحر على الثروة بالنفط والذي يعد هذه الممر الحيوي بوابته الى العالم الخارجي وهو منفذ النفط وشريان الحياة للعالم الصناعي بوجه خاص، لذا يعرف خبراء الطاقة وشركات الملاحة مضيق هرمز بأنه "العنق الرئيسي للعالم". وقد حظي هذا المضيق باهتمام المختصين، فأصبح يشار إليه ب (المضيق استراتيجي) و(صمام الأمان الدولي) و(الممر الدولي للنفط) و(شريان الطاقة)[1].

لقد عملت الولايات المتحدة خصوصاً بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي (1991-1992) على إنشاء قواعد عسكرية في معظم الدول الحليفة لها التي تشرف على الخليج العربي، ذلك من أجل تأمين إمتدادات النفط لها ولحلفائها، التي تعبر مضيق هرمز، فأهمية المضيق تأتي أيضاً مما يختزنه الخليج العربي من النفط الذي يشحن عبره الى مصانع مختلف دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة واليابان والدول الأوروبية بالإضافة الى الصين[2].

أولاً: واشنطن وايران .. بداية الأزمة ؟

ترتبط بدايات الأزمة في مضيق هرمز بالإتفاق النووي الذي عقد بين ايران و الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى من ضمنها (روسيا، الصين، فرنسا، المانيا ، بريطانيا) عام 2015 في فترة الرئيس

---

[1] تغريد رامز هاشم، مضيق هرمز: البدائل المتاحة في حال إقفاله، دراسة جيوبوليتيكية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد12، ص3.
[2] علي ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، دار الفارابي، بيروت، لبنان ،ط1، 2013 ،ص73.

السابق أوباما، والذي يعد من أهم الاتفاقيات التي تحد من تطوير البرنامج النووي الإيراني (على الأقل من وجهة نظر إدارة أوباما آنذاك).

أما حول الأسباب الرئيسة التي دعت الرئيس الأمريكي ترامب إلى الإنسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، فتتلخص بأربعة محاور رئيسة، وهي[1]:-

1) يرى أن الإتفاق النووي كان سيء للغاية، "وأن العقلية التي كانت وراء هذا الإتفاق هي نفس العقلية المسؤولة عن توقيع الكثير من الإتفاقيات التجارية في الأعوام الماضية التي ضحت بمصالح الولايات المتحدة التجارية وغلبت مصالح دول أخرى وأضاعت ملايين فرص العمل على أبناء وطننا" كما يقول ترامب.
2) أن هذا الإتفاق وفر أموالاً طائلة لإيران فاقت المئة مليار دولار وأن طهران إستخدمتها في تمويل الإرهاب... في إشارة الى الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية والأوروبية منذ عقود.
3) هو أن الإتفاق لا يتوافر فيه أية ضمانات لفترة ما بعد إنتهاء صلاحية الإتفاق العام 2025. وفي غضون سبعة أعوام سيصل الإتفاق لنهايته وستتحرر منه إيران ويكون بمقدورها إنتاج أسلحة نووية وهو أمر لا يمكن قبوله من وجهة نظر ترامب.
4) إن الإتفاق لا يحمل بعداً إقليمياً ولا ينطوي على أية نقاط تكبح الطموح الإيراني للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، ورغم توقيع الإتفاق فإن النظام الإيراني استمر في تغذية الصراعات والارهاب في الشرق الأوسط، وهو سلوك يوضح أن إيران لا تحترم روح الإتفاق، فما زالت تطور برنامجها للصواريخ الباليستسة الموجهة طويلة الأمد وهو ما يهدد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة (دول الخليج واسرائيل) كما أن التدخل الإيراني في سوريا لصالح نظام بشار الأسد يعد أمراً غير مقبول بالنسبة للولايات المتحدة.

بناءًا على كل ما ذُكر يتبين لنا أن السبب وراء الأزمة في مضيق هرمز بدأ بإنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني وفرض مجموعة من حزم العقوبات على إيران مما أدى الى ارتفاع منسوب حدة التوترات بين الطرفين بدأت بالتصريحات والتهديدات الإعلامية ومن ثم دخلت حيز النفاذ الى استهداف طائرة التجسس الأمريكية التي أوقعتها ايران في المياه الإقليمية.

ثانيا: أسباب الأزمة

بدأت الأزمة كما ذكرنا سابقاً عند إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الإتفاق النووي الإيراني، وفي الحقيقة أن كلاً من الطرفين كان يتبادلان الإتهامات بشأن خرق بنود الإتفاق، وكان لإنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق في واقع الأمر عدة أبعاد، ومنها الملف السوري وحرب اليمن ولبنان وأخرى غيرها،

[1] أهم بنود الإتفاق النووي الإيراني ولماذ يريد ترامب الخروج منه؟ ، حسين عمارة ، وكالة فرانس 24، www. france24.com

فالولايات المتحدة تتقن فن التلاعب بخلط أوراق قضايا لتصل إلى قضية أخرى ليس مطروحة في الوقت الحالي، إلا أنها تتبنى في الوقت نفسه إحراج المجتمع الدولي في ضرورة التدخل بشكل جماعي لحلحلة مشكلة ما، فعلى سبيل المثال عندما فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في ايجاد تدخل أممي برعايتها في الملف السوري كما حصل في العراق وليبيا، بسبب التدخل الروسي– الإيراني فيه، حاولت ألا يتكرر نفس الخطأ في مضيق هرمز.. على الرغم من إختلاف أهمية الموقعين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

تجددت الأزمة بين الطرفين في المضيق فعلياً في يونيو/حزيران 2019، بإستهداف إيران لطائرة إستطلاع أمريكية بدون طيار من طراز تريتون إم كيو-4 سي تابعة للبحرية الأمريكية، وتم إسقاطها من قبل الحرس الثوري الإيراني بصاروخ أرض جو، حيث أعلنت إيران أنها أسقطتها بعد أن دخلت المجال الجوي الإيراني، قرب كوهمو باراك في إقليم هورمو زكان الجنوبي، بينما قال الكابتن بيل أوربان المتحدث بإسم القيادة المركزية للجيش الأمريكي أن الطائرة التي أسقطت هي طائرة إستطلاع، ووصف ما حدث بأنه هجوم غير مبرر على مورد "سلاح" استطلاع أمريكي في الأجواء الدولية، بينما نقلت وسائل إعلام إيرانية عن قائد الحرس الثوري اللواء حسين سلامي قوله" حدودنا هي خطوط حمراء، وسوف نرد بقوة على أي إعتداء... إيران لا تسعى الى الحرب مع أي بلد لكننا مستعدون تماماً للدفاع عنها"، وجاء هذا الحادث بعد أيام من إعلان وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) نشر 1000 جندي إضافي وبطاريات صواريخ باتريوت في منطقة الخليج، رداً على ما وصفتهواشنطنب "السلوك العدائي" من جانب القوات الإيرانية.[1]

بهذا نرى أن واشنطن وطهران كانتا على خطى الأزمة قبل هذا الوقت ولكن لأمور تخص الاتفاق النووي قد أجل حث هذه الأزمة وبذلك فإن مراحل ارتفاع منسوب الأزمة وشد التوتر بين الطرفين قد بدأ فعلياً منذ الاتفاق النووي، وهذا ما يرجح تطور الأزمة الى حد المواجهة المباشرة.

ثالثاً: حرب الناقلات والاستهداف المباشر

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أن أي استهداف لمصالحها خارج حدودها، أو أي استهداف لمصالح حلفاؤها ما هو إلا استهداف مباشر للمصالح القومية الأمريكية والتي يمثل الخليج العربي جزءًا أصيلًا منها وحيث تمر صادرات النفط من خلال مضيق هرمز كما أشرنا سالفاً. إن مشكلة تعاطي طرفي الأزمة مع الوساطات التي تقوم بها بعض الدول هي أساس المشكلة، حيث يريد كلا طرفي النزاع ينتظر من الطرف الآخر تقديم تنازلات ولأن موضوع الأزمة بالأساس يخص انسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي، هذا

[1] القيادة المركزية الأمريكية: إيران اسقطت بلا مبرر طائرة إستطلاع أمريكية بدون طيار فوق المياه الدولية، شبكة أخبار بي بي سي، 20 يونيو / حزيران 2019، BBC News Arabic / www. bbc.com

ما جعل طهران تقوم بتصعيد موقفها في مضيق هرمز والإشارة بطريقة أو أخرى أن واشنطن هي من تقوم بالإستفزازات في المضيق وتلوح بإستخدتم القوة، مما جعل الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام التحركات العسكرية وخلق نوع من عدم الإستقرار حول مرور ناقلات النفط .

1. الإستهداف المباشر للناقلات الأربعة :

بدأت حرب الناقلات في مضيق هرمز حين تم إستهداف أربع ناقلات قبالة سواحل الفجيرة الإماراتية في 12 مايو/ آيار 2019، وهذه الناقلات تختلف جنسياتها، وهي ناقلتي نفط سعوديتين وسفينة إماراتية وسفينة أخرى نرويجية، وعلى الرغم من أن دولة الإمارات أبلغت مجلس الأمن الدولي بأن التحقيق الأولي بشأن العمليات التخريبية التي استهدفت ناقلات النفط قبالة سواحلها يشير الى تورط إحدى الدول، إلا أنها لم تحدد جهة بعينها تعتقد أنها وراء الحادث، وأفاد التقرير الإماراتي بأن الهجمات "تحمل بصمات عملية معقدة ومنسقة"، في حين إتهمت الولايات المتحدة الأمريكية إيران بأنها تقف وراء الحادث حيث أعلن مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون "من الواضح أن إيران تقف وراء الهجوم"، لكن طهران نفت صحة ذلك، ودعت الى إجراء تحقيق.[1]

هذا كله في واقع الأمر يشكل صدمة سواء للدول المتشاطئة على مضيق هرمز مثل السعودية والإمارات أو التي لها مصالح مهمة تقوم بنقل النفط عن طريق الناقلات مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والدول الأوروبية وحتى الصين؛ ذلك أن الأزمة بين واشنطن وطهران قد يشتد حزمها ليصل الى مستوى إستهداف ناقلات النفط، وهذا ليس حكم مسبق على الأقل من وجهة نظر الولايات المتحدة التي اتهمت صراحة طهران بهذا الإستهداف.

2. إستهداف ناقلتي نفط قبالة خليج عُمان:

إن الأهمية الجيوإقتصادية*لمضيق هرمز يدفع بنا الى تحليل الكارثة الإقتصادية التي ستشمل الجميع، في حالة نشوب حرب مباشرة فيه، وعلى الرغم من ذلك كله نجد أنه لم تمر فترة طويلة على استهداف الناقلات

---

[1] تقرير أماراتي: الهجوم على ناقلات النفط يحمل بصمات عملية معقدة، شبكة أخبار الـ بي بي سي، 7 يونيو / حزيران ، BBC News Arabic ، www.bbc.com

*الجيواقتصادية : مصطلح جديد ظهر سنة 1990 مع تحليلات الاقتصادي الأمريكي "Edward Luttwak" ، ويعني إرتكاز النظام العالمي الجديد على السلاح الإقتصادي بدلاً من من السلاح العسكرس، كأداة فعالة تستخدمها الدول والشركات الكبرى لفرض قوتها ومكانتها في العالم. في حين ذهب "Pascal Lorot" في تعريفه لهذا المصطلح الى إعتباره "علم يهدف الى تحليل الإستراتيجيات ذات الصبغة الإقتصادية لا سيما التجارية التي تنتهجها الدول في إطار سياساتها الهادفة لحماية إقتصادياتها الوطنية عبر إحتكار التكنولوجيا الدقيقة وعبر التحكم في الأسواق العالمية المتعلقة بالإنتاج والتسويق لمنتوج أو مجموعة من المنتجات الحساسة، التي نجد إمتلاكها أو التحكم فيها يمنح ممتلكها سواء كان دول أو مؤسسات وطنية قوة و إشعاعاً دوليين ويؤدي الى تمتين إمكانياتها الإقتصادية و الإجتماعية".

الأربع قبالة ميناء الفجيرة الإماراتي، حتى تم استهداف ناقلتين أخريين قبالة خليج عمان في 13يونيو/ حزيران 2019 والتي شكلت استهدافهما صدمة أخرى للدول التي تمر ناقلاتها عبرها. يمر نحو 22.5 مليون برميل من النفط عبر مضيق هرمز كل يوم منذ مطلع عام 2018، وفقاً لشركة تحليلات الطاقة "فورتيكسا"، وهذا يعادل تقريبا 24% من انتاج النفط اليومي في العالم، لذا أصبح استهداف ناقلتي النفط في خليج عمان يشكل عبئاً إضافياً كبيراً إلى مجموعة العوامل السلبية التي تؤثر على توازن السوق النفطية العالمية، إذ توالت التقارير التي تؤكد على ارتفاع في كلف التأمين على شحنات النفط والغاز من خلال مضيق هرمز، مما يؤثر على أسعار الخام المصدرة من الدول العربية المنتجة، ليس هذا فقط وإنما اتسعت دائرة الإنعكاسات لتطال ارتفاع المخاوف على الإستثمارات في الدول الخليجية وكذلك على الأسواق المالية، وازدياد تكاليف التأمين على الديون في كل من السعودية وقطر ولبنان لأجل خمس سنوات وفق بيانات شركة تحليل بيانات الطاقة "آي.اتس. اس ماركت"[1].

رابعاً: بريطانيا على خط الاستهداف

حرصت الجمهورية الإسلامية على عدم التصريح الرسمي حول احتجازها لناقلات النفط جاء في إطار حالة التوتر والتصعيد الراهنة بين إيران والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وتجسد ذلك في التبريرات القانونية التي ساقتها طهران لإحتجازها السفينة البريطانية سواء بزعم تلويثها البيئة والإنحراف عن مسارها القانوني أو بغرض التحقيق في اصطدام الناقلة بقارب صيد إيراني فيما كانت الحادثة نفسها كاشفة عن حقيقة السياسة الإيرانية الممنهجة تجاه التعاطي مع مسألة عبور الناقلات البحرية من منطقة الخليج إذ روج للحادثة من بعض أقطاب النظام على أنها جاء كردة فعل على احتجاز بريطانيا لناقلة النفط الإيرانية "غريس 1" أثناء العبور من مضيق جبل طارق بحجة أنها متجهة لتزويد نظام بشار الأسد بالنفط الذي يتم بمخالفة العقوبات الدولية المفروضة عليه. يظهر المدى الزمني الذي تصاعدت فيه سياسة إيران تجاه حركة الناقلات في الخليج العربي وخليج عمان، مدى الإرتباط بين هذا السلوك الإيراني بتشديد الولايات المتحدة عقوباتها عليها مما وصل بالأمر إلى حد الأزمة غير المسبوقة بحسب اعتراف الرئيس الإيراني حسن روحاني نفسه، وهو ما يعني أن هناك سياسة إيرانية مقصودة من وراء استهدافها لأمن الملاحة في الممرات البحرية في المنطقة وناقلات النفط تحديداً[2].

---

[1] استهداف نقلات النفط.. تصاعد المخاوف على الإمدادات والأسواق، العربي الجديد، لندن، 15 يونيو، 2019، www.alaraby.co.uk

[2] إيران و استهداف الناقلات البحرية في الخليج العربي: ماالمستقبل؟، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019، ص2–3.

وكرد فعل على احتجاز سلطات جبل طارق (التابعة ادارياً إلى بريطانيا) على ناقلة النفط الإيرانية بدعوى أنها متجهة إلى سوريا وهذا خرقًا للعقوبات المفروضة على النظام السوري، قامت قوات الحرس الثوري الإيراني باحتجاز ناقلة النفط البريطانية (ستينا إمبيرو)، حيث اتهم الحرس الثوري الايراني أن ناقلة النفط البريطانية خالفت قوانين الملاحة أثناء عبورها مضيق هرمز وهو سبب كاف لإحتجازها. بينما نشرت وزارة النقل البريطانية، خريطة تقول أن الناقلة البريطانية "ستينا إمبيرو" كانت في المياه الإقليمية العمانية عندما اعترضتها قوات الحرس الثوري الإيراني[1].

كما كشفت صحيفة "ديلي ميرور" البريطانية أن السفينة الحربية "دانكان" المتجهة إلى الخليج لدعم التواجد العسكري البريطاني هناك أعلنت حالة التأهب القصوى بعد العثور على قارب إيراني مفخخ في طريقها. وقالت الصحيفة أن القارب الإيراني كان محملاً بكميات كبيرة من المتفجرات ولم يكن مأهولاً ما يشير إلى أنه كان مهيئاً للتفجير عن بعد. كما أوضحت أن القارب يمكن التحكم فيه عن بعد 4 أميال ويستطيع إحداث ثقب في هيكل المدمرة البريطانية حال تفجيره لكن تمكن القوات السعودية من كشف القارب بعد رصده أحبط محاولة الهجوم، كما أعلنت واشنطن في وقت سابق عن مبادرة تستهدف تشكيل تحالف دولي موسع يتولى ضمان الملاحة البحرية في الممرات الحيوية للتجارة العالمية ولإمدادات النفط قبالة اليمن وإيران أي في مضيقي باب المندب وهرمز[2].

وبالنسبة لناقلة النفط الإيرانية المحتجزة لدى سلطات جبل طارق، فقد أعلن رئيس وزرائه فابيان بيكاردو في 2019/8/15، أنه يمكن السماح للناقلة الإيرانية المحتجزة لإنتهاك عقوبات الإتحاد الأوروبي بالمغادرة، رغم أن الأمر قد ينتهي بنظر المسألة في المحكمة مرة أخرى بسبب طلب قانوني أمريكي بمنعها من ذلك[3].

خامساً: تحليل المخاطر المتوقعة لحرب الناقلات

لم يعد من الممكن أن تتحمل المنطقة المزيد من التوتر، خاصة في ظل تصاعد حدة تبادل الإتهامات والتصعيد، فحرب الناقلات يعد من أخطر الحروب التي تهدد الأمن والسلم الاقليمي والدولي للمنطقة، لما يترتب عليه من كوارث أمنية وبيئية واقتصادية وحتى اجتماعية، ذلك ان استهداف الناقلات النفطية والتجارية في مضيق هرمز ومضيق باب المندب، واقع الحال يبرز عدد من السيناريوهات التي ممكن أن تطال الوضع القائم، والتي قد يكون منها:-

---

[1] ايران تلعب بالنار في محاولة استهداف مدمرة بريطانية، الشرق الاوسط الالكترونية، MEO، 2019/7/16، middle-east-online.com

[2] لندن: خريطة تثبت أن الناقلة البريطانية كانت في المياه الإقليمية العمانية، 2019/7/21، Sputnik Arabic، Arabic.sputniknews.com

[3] جبل طارق : الناقلة الإيرانية يمكنها المغادرة عند جهوزيتها، أخبار دويتش الالمانية، 2019/8/16، www.dw.com.

1. **على المستوى السياسي والأمني:**

بأي حال من الأحوال إن أي توتر في مضيق هرمز يؤثر سلبًا على الوضع الأمني والاستقرار السياسي التي يمكن أن تشهدها الدول التي يمر من خلاها المضيق، فدول الخليج هي أولى الدول المتضررة من زيادة التوتر في المضيق، كما لا نستبعد تأثر إيران بصورة مباشرة بالوضع في حال تأزمه، وانعكاس ذلك بشكل أو بآخر على الوضع الداخلي الإيراني. إن استمرار استهداف الناقلات لا يمكن أن يمر دون عواقب، فالولايات المتحدة الأمريكية تعد نفسها حامية مصالحها ومصالح حلفاؤها في مضيق هرمز كما تعد أن أي استهداف لأي ناقلة في المضيق يعد من باب العدوان والاستهداف على مصالحها وبالتالي تفاقم الوضع السياسي وتوتر العلاقات، ليس بين طهران وواشنطن وإنما تدخل على خط الأزمة الكثير من الدول، مما ينذر بأزمة أمنية تهدد مجمل الملاحة البحرية في المنطقة ويهدد أمنها.

2. **على المستوى الإقتصادي:**

أهم المخاطر التي من الممكن أن تشهدها الدول التي تمر ناقلاتها النفطية والتجارية عبر مضيق هرمز، في حال استمرار حرب الناقلات وارتفاع استهدافها أو الوصول إلى المواجهة المباشرة هو تأثر تلك الدول بعمق اقتصادها خاصة دول الخليج المصدرة للبترول، أو للدول الأوروبية والصين والولايات المتحدة وبريطانيا، وبالتالي أن التوتر في المضيق يجعل من الصعوبة بمكان تأمين الملاحة البحرية للسفن التجارية والنفطية للدول مما يرفع سقف تكاليف النقل وتكاليف شركات الحراسة التي تتعاقد معها شركات السفن والناقلات، وهذا يؤدي بدوره إلى جعل تكاليف المنتوجات النفطية ومشتقاته والتبادل التجاري يرتفع إلى مستوى قياسي جديد، أضف إلى أن ارتفاع المخاطر التي تهدد المضيق سيجعل الدول تراجع حساباتها في مرور بضائعها وتجارتها ونقلها لمنتوجاتها من هذا الطريق الحيوي، وكل هذا التخوف سيرفع أسعار المنتوجات النفطية وسفن التجارة في سوق الأسهم، لذا يجب حساب مستويات الربح والخسارة ملف الملاحة البحرية التي تمر من خلال مضيق هرمز وباب المندب، وايجاد حل يوازن كفة فرض الأمن البحري مع فرصة تفادي أي أزمة تهدد الممرات البحرية والتي ستؤدي بالجميع إلى فقدان مستويات اقتصادية مهمة كانت تعود لها بالفائدة الاقتصادية.

الاستنتاجات

يمكن لأي أزمة يمكن أن تحل بطرق دبلوماسية ما لم يكن أطرافها يرغبون في غير ذلك، ولأن محددات الأزمة الموجودة باستهداف الناقلات البحرية معقدة ذلك أنها ذات أبعاد مركبة كونها مرتبطة في الأصل بإنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران الذي عقد عهد الرئيس السابق أوباما،

وفرض عقوبات كارثية على تصدير النفط الإيراني، فهذا كله استفز طهران التي تقوم جميع الدول بمرور ناقلاتها النفطية من أمام المضيق القريب عليها بهذا عقدت العزم على منع مرور الناقلات النفطية سواحلها وعلى خط الملاحة البحرية الدولية، ولكي تجد طهران أزمة مركبة تطال الجميع لإستخدامها كورقة ضغط سياسية واقتصادية على الدول الأوروبية وبريطانيا والصين وجميع الدول التي تمر ناقلاتها عبر مضيق هرمز، من أجل عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق النووي واستفزازها، من خلال الإخلال بالأمن البحري والتجارة الدولية.

إن تأزم الوضع في مضيق هرمز، واستهداف إيران لناقلات البحرية جعل للدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين والإتحاد الأوروبي أمام وضع جديد ومخاطر جدية، جعلها تفكر بعدة سيناريوهات، ومنها:-

1. قيام الولايات المتحدة بإنشاء تحالف يضمن العديد من الدول التي تمر ناقلاتها النفطية والتجارية من المضيق لكن ليس فقط تأمين الملاحة البحرية، وإنما هناك أبعاد أخرى، حيث تكون بذرة لإستخدام هذا التحالف فيما بعد لمواجهة قد تكون عسكرية أو حتى تحجيمها وتقليص نفوذها من خلال محاصرتها من جهة المياه الإقليمية.
2. قيام إيران بمحاولة الاستمرار بالأزمة وباستهداف الناقلات والوصول إلى مرحلة تتدخل بها الدول الأوروبية إلى وساطة يتم فيها حل الأمور بما يناسب إيران وبما يحفظ هيبة الولايات المتحدة وحلفاؤها مثل بريطانيا، أو تقديم تنازلات غير مباشرة من قبل حلفاءء الولايات المتحدة إلا وهي بريطانيا بالايعاز إلى الإفراج عن الناقلة الإيرانية مقابل ضمانات، وبالتالي يُفرج عن ناقلة المحجوزة من قبل إيران، وهذا يُعد تهدئة لحرب الناقلات بين الأطراف، وهذا ما حصل فعلًا بين ناقلة النفط الإيرانية المحجوزة في جبل طارق (غريس 1).
3. السبب الرئيس كما ذكرنا، وراء استهداف الناقلات هو الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، الذي كان بضمانات أوروبية، لذا يمكن أن تدخل الدول الأوروبية لايجاد صيغة جديدة لاتفاق جديد نووي بين واشنطن وطهران يتم فيها حل موضوع الاتفاق النووي، وبالتالي سيتم إنهاء بشكل أو آخر استهداف إيران للناقلات النفطية، أو الأزمة برمتها.
4. للصين وروسيا أوراق كثيرة يمكن استخدامها للضغط على إيران للحد من الأزمة أو عدم تفاقمها، ذلك أنهما معنيان بشكل مباشر بالإستهداف لأن يوجد لديهما الكثير من الناقلات النفطية والتجارية التي تمر عبر المضيق، مما يجعل الموضوع في كفتي ميزان بين استمرار دعمهما لإيران وبين استهداف تجارتهما المارة من خلال المضيق والتي ليس بالشيء الهين.

المصادر والمراجع

1. تغريد رامز هاشم، مضيق هرمز: البدائل المتاحة في حال إقفاله، دراسة جيوبوليتيكية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد12، ص3.
2. علي ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، دار الفارابي، بيروت، لبنان ،ط1، 2013 ،ص73.
3. أهم بنود الإتفاق النووي الإيراني ولماذ يريد ترامب الخروج منه؟ ، حسين عمارة ، وكالة فرانس 24، www. france24.com
4. القيادة المركزية الأمريكية: إيران اسقطت بلا مبرر طائرة إستطلاع أمريكية بدون طيار فوق المياه الدولية، شبكة أخبار بي بي سي، 20 يونيو / حزيران 2019، BBC News Arabic / www. bbc.com
5. تقرير أمارتي: الهجوم على ناقلات النفط يحمل بصمات عملية معقدة، شبكة أخبار الـ بي بي سي، 7 يونيو / حزيران ، BBC News Arabic ، www.bbc.com
6. استهداف نقلات النفط.. تصاعد المخاوف على الإمدادات والأسواق، العربي الجديد، لندن، 15 يونيو، 2019، www.alaraby.co.uk
7. إيران و استهداف الناقلات البحرية في الخليج العربي: ماالمستقبل؟، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019، ص2-3.
8. ايران تلعب بالنار في محاولة استهداف مدمرة بريطانية، الشرق الاوسط الالكترونية، MEO،2019/7/16، middle-east-online.com
9. لندن: خريطة تثبت أن الناقلة البريطانية كانت في المياه الإقليمية العمانية، 2019/7/21، Sputnik Arabic، Arabic.sputniknews.com
10. جبل طارق : الناقلة الإيرانية يمكنها المغادرة عند جهوزيتها، أخبار دويتش الالمانية، 2019/8/16، www.dw.com.

تقدير موقف

الميزان العسكري الإيراني
The Iranian Military Balance

د. فراس عباس هاشم

كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين -العراق

Ferashashem48@yahoo.com

الملخص :

يسعى تقدير الموقف هذا إلى دراسة انعكاسات تطورات الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في زيادة الإنفاق العسكري الإيراني. كما يعرض التقدير حجم الإنفاق العسكري الإيراني مقارنه بدول الجوار الإقليمي. بالإضافة إلى ذلكيناقش التقدير تطوير إيران للقدرات العسكرية اللامتماثلة لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة،خصوصاً بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وما يفرضه الواقع الجديد من زيادة المخاطر التي تواجها، فضلاً عن ذلك يستعرض التقدير الاتجاه الإيراني نحو الاعتماد على التصنيع المحلي في تعزيز قدراتها الدفاعية العسكرية للتعويض عن استمرار العقوبات المفروضة عليها في مجال استيراد الأسلحة من الدول الغربية.

Abstract:

This assessment of the situation seeks to examine the implications of developments in the Middle East region in the increase of Iranian military spending. In addition, the assessment discusses Iran's development of asymmetric military capabilities to meet the new security challenges, especially after the US withdrawal from the nuclear agreement and the new realities posed by the increased risks they face. On the continuation of sanctions imposed on them in the field of importing weapons from Western countries.

تقديم

تشهد منطقة الشرق الأوسط العديد من التوترات والصراعات الإقليمية المتصاعدة وبالتالي تنعكس تأثير هذه التحديات في تشكيل التوجهات الرئيسة في مواقف الدول تجاه زيادة ميزانيتها الدفاعية في ظل ارتفاع التهديدات الأمنية، وعليه تدرك إيران في ضوء تطورات الأحدث أهمية عامل القوة في حماية أمنها القومي من التحديات والتهديدات الأمنية المحلية والإقليمية وتمتعها بقدرات ردعية ضد الآخرين في حالة الأقدام على مهاجمتها، وبالتالي يتطلب ذلك تطوير قدراتها الدفاعية من المستوى التكنولوجي والتقني وحجم التسليح، ومن هنا تولي إيران أهمية كبيرة بالنسبة للصناعات العسكرية؛ وذلك لتعويض النقص في المعدات العسكرية المتطورة ومحدودية قدراتها؛ وذلك لعدم قدرتها على استيراد الأسلحة المتطورة من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها في مجال الأسلحة، ولذلك شهدت الصناعة العسكرية الإيرانية انجازات كبيرة على المستوى المحلي في مختلف أنواع الاسلحة بما فيها الصواريخ الباليستية والقطع البحرية والطائرات المسيرة.

الإنفاق العسكري الإيراني والعوامل المؤثرة فيه

مما لا شك إن القوة العسكرية هي الوسيلة الفاعلة والرادعة لحفظ الأمن القومي وحمايته لأية دولة وهي الوسيلة التي يتم اللجوء إليها في حالة قصور الوسائل الأخرى عن تحقيق مصالح الدولة ويرتبط مفهوم القدرة العسكرية للدولة بمدى إمكانية صنّاع القرار السياسي على توظيف قواتها المسلحة كماً ونوعاً بمسار يخدم أهداف السياسة الخارجية في وقتي السلم والحرب[1].

وفي ضوء ذلك يحدد حجم (الإنفاق العسكري) [*] ما تخصصه الدول من ناتجها القومي الإجمالي لمجال الدفاع والأمن، سواء أكان لاستيراد الأسلحة من الخارج، أم تصنيعها محليًا وللتطوير والبحث العلمي من أجل الإرتقاء بالتكنولوجيا العسكرية كما أنَّه يحدد مدى إدراكها لوجود تهديد خارجي لأمنها القومي وما تتكبده من تكلفة مالية على نشاطها العسكري وهذه التكلفة هي بمثابة مدخلات للقطاع العسكري، ولذا فإنّها لا تفيد بمفردها في تقدير القوة الأمنية أو العسكرية والتي هي مخرجات لذلك القطاع فتلك القوة بشقيها

---

[1] مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية : دراسة مقارنة ،(بغداد : مطبعة دار الحكمة للتوزيع والنشر ، 1991)، ص 187.

[*]يعرف الانفاق العسكري وفق الأمم المتحدة "هو ما يتم تخصيصه من أموال الميزانية العامة في الدول لتغطية تكاليف نفقات القوات المسلحة"، ومن هنا يتيح وضع تعريف محدد للأنفاق العسكري إمكان قياس ومقارنة تخصيص الموارد المالية للمؤسسة الدفاعية من ضمن ما يخصص من الموازنة العامة، بمعنى التعرف إلى ميزانية الدفاع للسنة المالية مقارنة بميزانيات الوزارات الأخرى في الدولة . بشير رجب الصفصاف، اتجاهات الإنفاق العسكري والتسلّح في المنطقة العربية وعلاقتها بالسلم والأمن الإقليمي، مجلة المستقبل العربي، العدد (470)،(بيروت: مركز دراسات الواحدة العربية، 2018)، ص 132.

تتوقف على التوازن بين فئات الإنفاق المختلفة بضمن ميزانية الدفاع والتكلفة ومستوى التكنولوجيا والتدريب وعلى العقيدة العسكرية، ولذلك فان ميزانية الدفاع الإجمالية قد تفضي إلى مستويات مختلفة من الأمن أو التهديد تبعًا لكيفية الإنفاق[1].

ووفقاً لما تقدم يُمكّن رصد أهم ملامح سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط من خلال ما تشير إليه احصائيات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام **(SIPRI)** فقد تراجع اجمالي الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط بنسبة **17%** خلال العام **(2016)**، مقارنة بالعام **(2015)**، ولكنه ارتفع بنسبة **19%** مقارنة بالعام **(2007)** وذلك بالرغم من انخراط كل دول هذه المنطقة فيما عدا سلطنة عمان في نزاعات محلية وتراجعت السعودية إلى المرتبة الرابعة من حيث الإنفاق العسكري، وراء الولايات المتحدة والصين وروسيا على التوالي، في حين أنّ السعودية (التي تقدر ميزانية إنفاقها العسكري **(63.7)** مليار دولار في العام **(2016)** كانت ترفع من إنفاقها العسكري سنوياً منذ عام **(2002)**، إلاّ أنّ إنفاقه االعسكري في عام **(2016)** انخفض بنسبة **30%** مقارنة بعام **(2015)**، ومن ناحية أخرى ارتفع الإنفاق العسكري الإيراني بنسبة **17%** خلال العامين **(2015 -2016)**[2].

وفي ذات السياق تشير البيانات الأحدث التي اعدها تقرير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام **(SIPRI)** لعام **(2017)** إلى أنّ الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ في عام **(2016)** نحو **16,7%** في عمان، ونحو **10,4%** في السعودية، ونحو **6,7%** في الجزائر، ونحو **6,5%** في الكويت، ونحو **5,8%** في الكيان الصهيوني، ونحو **4,8%** في كل من البحرين والعراق، ونحو **3,2%** في المغرب، ونحو **3%** في إيران، ونحو **2,3%** في تونس، ونحو **2%** في تركيا، ونحو **1,6%** في مصر[3]، وأوضح المعهد في تقريره أن معدل الزيادة في الإنفاق العسكري الإيراني تسارع بوتيرة عالية في العام **(2019)** إذ احتلت إيران المرتبة الثامنة عشرة عالميًا في الإنفاق العسكري حيث وصل حجم انفاقها العسكري إلى **13** مليار دولار في العام **(2018)**[4]، لذلك تمثل زيادة الإنفاق العسكري الإيراني أعلى بنسبة **53٪** في عام **(2018)** عما كان عليه الإنفاق العسكري قبل خمس سنوات انظر الرسم البياني رقم (1)[5].

---

[1] مجموعة باحثين ،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي لعام 2003 ، ترجمة :عمر الأيوبي ، و أمين سعيد الأيوبي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003)، ص 444.

[2] بيتر د. ويزمان ، الإنفاق العسكري وعمليات نقل الاسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، في كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي (2017)، ترجمة : عمر سعيد الايوبي ، أمين سعيد الايوبي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2018)، ص 147 وما بعدها .

[3] المصدر نفسه ، ص 147.

[4] Iran - Military Spending, globalsecurity, https://www.globalsecurity.org /military/world/iran/budget.htm

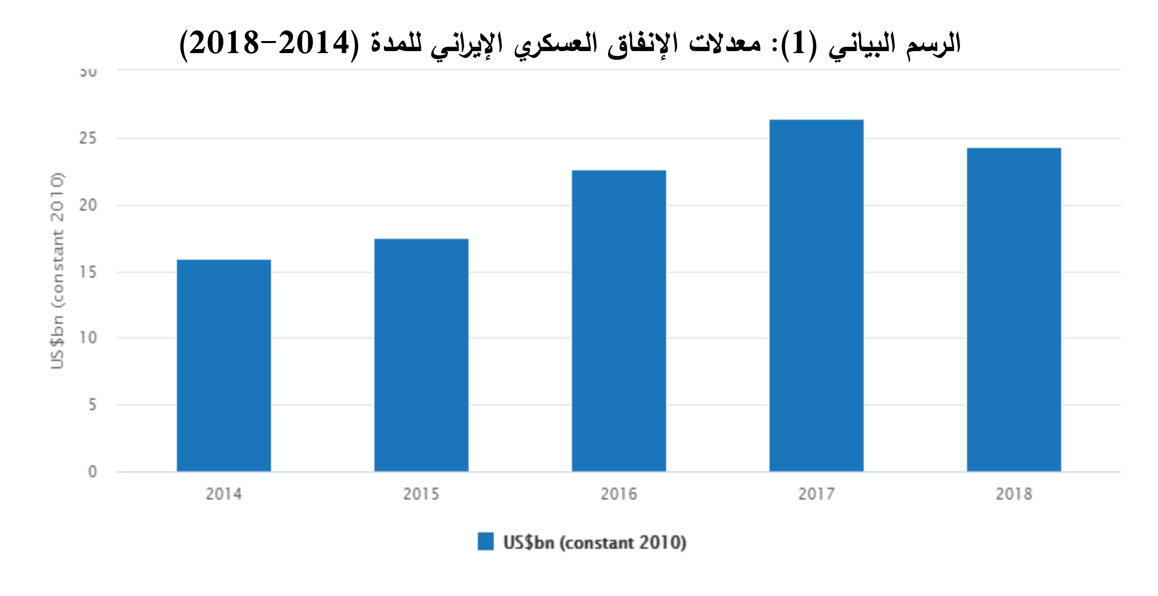
[5] Jennifer Chandler, Decoding Iran's defence spending: pitfalls and new pointers November13,2018,https://www.iiss.org/blogs/military.../decode-iran-defence-spending

ومن هنا يلاحظ تزايد حجم في الإنفاق العسكري الإيراني بدءً من عام **(2018)** عقب إعلان الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق النووي، وبالتالي يتطلب ذلك الوضع المضطرب تصاعد في حجم التهديد أمام التصعيد الأمريكي، مما يتطلب الأمر مزيد من الموارد العسكرية لمواجهة تلك المخاطر.

وما يجب ذكره هنا أن إيران ترى بأن تحقيق أمنها أمام التحديات الخارجية يجب أن يتواكب مع تعزيز قدراتها العسكرية في المجالات التقليدية وغير التقليدية، وهو ما يفسر زيادة الحكومة الإيرانية من الدعم المالي للإنفاق العسكري في مشروع موازنة عام **(2019)**، في خطوة تأتي لتعزز الدفاع تجاه المخاطر الإقليمية[(1)].

وعليه شكل تطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى تزايد الوجود الأجنبي في المنطقة والتدافع على تحقيق المصالح إلى حالة من عدم الاستقرار الأمر الذي دفع إيران إلى زيادة إنفاقها العسكري سواء باستيراد الأسلحة من الخارج أو تصنيعها محليًا لتعزيز أمنها مما يرفع الموازنة المالية الإيرانية المخصصة للدفاع.

الرسم البياني (1): معدلات الإنفاق العسكري الإيراني للمدة (2014–2018)



المصدر :

Jennifer Chandler, Decoding Iran's defence spending: pitfalls and new pointersNovember13,2018,https://www.iiss.org/blogs/military.../decode-iran- defence-spending

–القدرات العسكرية الإيرانية: تولي إيران اهتمام كبير لتطوير قدراتها العسكرية وأعلنت في ضوء ذلك عن انجازات في صناعاتها الحربية المختلفة والعمل على تحديثها على الرغم من تراجع العائدات النفطية بسبب العقوبات النفطية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عليها، فضلاً عن العقوبات على استيراد الأسلحة

(1) فراس عباس هاشم ، اتجاهات صعود مقتربات التحوط الاستراتيجي الإيراني وتمثلاتها في فضاء التّحولات الإقليمية ، مجلة مدارات إيرانية ، العدد (4) ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي ، 2019)، ص 79 .

وانسجاماً مع ما تقدم، يشير معهد "غلوبل فاير بور" **(Global Fire Power Institute)** أن إيران تحتل في المرتبة الثامنة عالميًا من حيث حجم القوات المسلحة[1]، إذ يصل عدد أفراد القوات البرية إلى أكثر من **(545،000** فرداً) تقريباً، بينهم **(220** ألف) مجند في الخدمة الإلزامية أمّا فيما يتعلق بالمعدات فتمتلك القوة البرية نحو **(1658)** دبابة، ومن ناحية أخرى وبحسب تقديرات (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية) في لندن يتألف الحرس الثوري الإيراني **(IRGC)** تتألف من **(350** ألف) في حين يرى (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية) في واشنطن أنّ عدد أفراده لا يتجاوز **(120** ألفًا) وللحرس الثوري قوات برية وبحرية وجوية، بالإضافة إلى ذلك يتبع القوات البحرية نحو **(20** ألف) جندي والباقون موزعون على القوات البرية والجوية [2].

وضمن هذا السياق يمكن التعرف على مستوى التسلح لإيران، من خلال التقرير الذي أعده المعهد الدولي للدراسـات الاسـتراتيجية حول "التوازن العسكري" في العام **(2019)**، أشار فيه الى أن إيران تمتلك نحو **(32)** بطارية من صواريخ أرض جو سام– **(300)** تسلمتها من روسيا في العام **(2016)**، ومن جهة أخرى أشار التقرير أن إيران طـورت نسخًا من هـذه الأسلحة، ومن بينها منظومتا (باور **373**) و(سـام رعـد) [3]، بالإضافة إلى ذلك استمرت إيران في تطوير قدراتها الصاروخية باعتبارها وسيلة للردع طالما أنها تطال أهدافاً بعيدة ولأطراف تراها خصومًا لها وأنها مجال لتطوير التقنية الوطنية ومنذ العام **(2008)** أجريت إيران تجربة صاروخية على صاروخ من صنعها وتصميمها من مدى **(2000**كم) وبذلك اعفت إيران نفسها من الاعتماد على استيراد التقنية الأجنبية، وفي العام **(2009)** ارسلت إيران أول قمر صناعي مستخدمة صاروخًا عابرًا للقارات وكان ذلك إيذانًا بلأنها دخلت إلى صناعة مثل هذه الصواريخ البعيدة المدى[4]، وبدأت إيران جهوداً كبيرة في توسيع البرنامج الخاص بالصواريخ الباليستية وأصبحت قادرة على تصميم وإنتاج الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى[5]، إذ تشير التقديرات إلى امتلاك إيران واحدة من أكبر ترسانات من الصواريخ

---

[1]تعرف على موازين القوة العسكرية ونقاط الاحتكاك بين إيران وأمريكا ، موقع الجزيرة للدراسات ، 2019/5/9 ، شوهد في 2019/7/2 ، في mubasher.aljazeera.net:

[2] اميرة محمد عبد الحليم ، نفوذ الحرس الثوري في افريقيا :ادوار متعددة وتحديات قائمة ، مجلة دراسات إيرانية ، العدد السادس،(الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018)، ص 114.

[3]الناتو قلق إزاء سلوك إيران في المنطقة ،صحيفة العرب اللندنية ، العدد (11389)،ص5 (2019/6/26).

[4]فراس عباس هاشم ، مصدر سبق ذكره، ص 79 .

[5]Jumana Al Tamimi,Iran's military capabilities exaggerated,Gulf News Newsletter,January 09, 2019, https://gulfnews.com/.../irans-military-capabilities-exaggerated-report.

الباليستية في المنطقة، مع تركيزها على تحديث قدراتها الصاروخية الإيرانية وتطور مدياتها ودقتها بالاعتماد على القدرات الذاتية[1].

وفي ضوء ذلك يمكننا القول في إطار تحديث قدراتها الدفاعية عملت إيران على تطوير قدراتها اللامتماثلة من خلال تعزيز تواجدها في المنطقة عبر حلفائها من التنظيمات المسلحة التي تشكل وسيلة دفاع متقدمة بالنسبة اليها وأداة ضغط إقليمي لمواجهة التحديات التي تهدد أمنها.

يضاف إلى ذلك كشفت إيران في الآونة الأخيرة النقاب عن نظام صواريخ الدفاع الجوي المحلي (**15** خرداد) وأورد وزير الدفاع الإيراني الجنرال (أمير حاتمي) أن صواريخ (صياد **3**) يمكنها إسقاط الطائرات المقاتلة والمركبات القتالية الجوية دون طيار من على مسافة **120** كم[2]، ووفقاً للمعلومات عن قدرة (خرداد) على تتبع الاجسام الخفية، فإن هذا النظام يمكنه التتبع من مسافة **85**كم والاشتباك على بعد **45** كم، أن الإطار الزمني لنشر النظام مدته خمس دقائق بينما سيكون قادرًا على الاشتباك مع ستة أهداف في وقت واحد[3]، من ناحية أخرى طورت إيران نظام رادار(آراش **2**) القادر على تحديد الأجسام الطائرة الصغيرة، وعلى حد تعبير قائد الدفاع الجوي في خاتم الانبياء العميد (فرزاد إسماعيلي)، فإن أحد هذه الانظمة عبارة عن "رادار فضائي بعيد المدى مزود بترددات مجتمعة وقدرة على اكتشاف الأجسام الطائرة الصغيرة بالإضافة إلى صواريخ الكروز[4]، إلى جانب ذلك عززت إيران تطوير قدراتها في الإمكانات التكنولوجية والقدرات التشغيلية للإنترنت وأيضاً في القدرات الهجومية السيبرانية كوسيلة أخرى لاستراتيجيتها الجديدة غير المتماثلة، وقد جعلتها تلك الإمكانات تحقق تقدما نوعيًا واضحاً، وتدخل ضمن أقوى 5 دول إلكترونيًا في العالم، بعد كل من الولايات المتحدة، والصين، وأصبحت إيران قادرة على الوصول لأهداف بعيدة المدى، إذ خصَّصت إيران ما يقرب من **76** مليون دولار سنويًا من أجل تطوير قدراتها التكنولوجية[5].

وما يجب ذكره هنا تصنع إيران حاليًا طائرات بدون طيران حيث يرجع تاريخ صناعة الطائرات المسيرة إلى ما قبل ثورة عام **(1979)**، إذ بدأ (محمد رضا شاه) عام **(1970)** برنامجًا للتصنيع المحلي للطائرات المسيرة إلاّ أنه توقف بعد الثورة الإيرانية لكن من منجزات البرنامج تأسيس مصنع الصناعات الجوية قدس بمدينة قم

---

[1] Anthony H. Cordesman and Nicholas Harrington,The Arab Gulf States and Iran: Military Spending, Modernization, and the Shifting Military Balance,December 12, 2018

[2] تقرير الحالة الإيرانية (مايو 2019)، (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2019)، ص 23.

[3] المصدر نفسه ، ص 23.

[4] المصدر نفسه، ص 24.

[5] باسم راشد ، نمو متصاعد للقدرات الإيرانية في مجال الحرب الإلكترونية ، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 20 /4/ 2016 ، شوهد في 2019/7/13 ، في: https://rasanah-iiis.org

وافتتاحه في عام(1985) وانتج الطائرة المسيرة (مهاجر) ومن بعدها (مهاجر3) و(أبابيل) والتخطيط لإنشاء مركز دراسات الصناعات الجوية شاهد بمدينة اصفهان الذي قدم الدراسات والتصميمات اللازمة لتصنيع الطائرة (هسا 100) المسيرة وهي النموذج الذي تم تطويره في عام (2005) ليصبح الطائرة (شاهد 123 النموذج الأولي من الطائرة (شاهد 129) التي تعد العمود الفقري الحالي لأسطول الطائرة المسيرة الإيرانية[1]، كما أعلنت إيران عن إنتاج روبوتات استطلاع نوع (ARIO-RS10) بهدف الاستفادة منها في العمليات العسكرية قصيرة المدى، وتنفيذ عمليات الاستطلاع والمراقبة المستدامة للمراكز الخاصة والعسكرية الإيرانية، وأيضاً استخدامها في تنفيذ العمليات العسكرية [2].

في ضوء ما سبق يمكن القول أن استمرار حالة التوتر في منطقة الشرق الأوسط خصوصًا بين إيران والولايات المتحدة انعكست على التفاعلات الإقليمية، فضلًا عن زيادة المخاوف لدى الدول في اتساع مناطق التوتر في المنطقة، لا سيما بعد إعادة الانتشار الأمريكي وزيادة في اعداد قوتها العسكرية، وبالتالي ترى إيران في ذلك تهديدًا لأمنها ولتحقيق سياسة الردع عملت على تطوير قدراتها الردعية وبناء قدراتها الصاروخية رغم انخفاض أسعار النفط واستمرار العقوبات الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يغير من زيادة انفاقها العسكري لمواجهة تلك التحديات الخارجية.

المراجع:

-مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة مقارنة، (بغداد: مطبعة دار الحكمة للتوزيع والنشر، 1991).

-بيترد. ويزمان، الإنفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي(2017)، ترجمة: عمر سعيد الايوبي، أمين سعيد الايوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018).

-مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي لعام 2003، ترجمة: عمر الأيوبي، وأمين سعيد الأيوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

-فراس عباس هاشم، اتجاهات صعود مقتربات التحوط الاستراتيجي الإيراني وتمثلاتها في فضاء التّحولات الإقليمية، مجلة مدارات ايرانية، العدد (4)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019).

-بشير رجب الصفصاف، اتجاهات الإنفاق العسكري والتسلّح في المنطقة العربية وعلاقتها بالسلم والأمن الإقليمي، مجلة المستقبل العربي، العدد (470)، (بيروت: مركز دراسات الواحدة العربية، 2018).

-أميرة محمد عبد الحليم، نفوذ الحرس الثوري في أفريقيا: أدوار متعددة وتحديات قائمة، مجلة دراسات ايرانية، العدد السادس، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات لإيرانية، 2018)

-تقرير الحالة الإيرانية (يناير –فبراير 2018)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018).

-تقرير الحالة الإيرانية (مايو 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2019).

[1] تقرير الحالة الإيرانية (ابريل 2018)،(الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018)، ص 15.

[2]تقرير الحالة الإيرانية (يناير –فبراير 2018)، (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018)، ص 16.

-تقرير الحالة الإيرانية (ابريل 2018)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2018).

-تعرف على موازين القوة العسكرية ونقاط الاحتكاك بين إيران وأمريكا، موقع الجزيرة للدراسات، 2019/5/9 ، شوهد في 2019/7/2 ، في : mubasher.aljazeera.net

-باسم راشد، نمو متصاعد للقدرات الإيرانية في مجال الحرب الإلكترونية، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 20 /4/ 2016، شوهد في 2019/7/13، في : https://rasanah-iiis.org

-Jumana Al Tamimi, Iran's military capabilities exaggerated, Gulf News Newsletter, January 09, 2019,https://gulfnews.com/.../irans-military-capabilities-exaggerated-report.

-Anthony H. Cordes man and Nicholas Harrington, The Arab Gulf States and Iran: Military Spending, Modernization, and the Shifting Military Balance, December 12, 2018.

-Jennifer Chandler, Decoding Iran's defence spending: pitfalls and new pointers November13,2018,https://www.iiss.org/blogs/military.../decode-iran- defence-spending.

-Iran - Military Spending, global security, https://www.globalsecurity.org /military/world/iran/budget.htm.

مجـــــــلة مدارات إيـــــــــــــــرانية 2019م

الدور الإيراني في الأزمة السورية بين البعد المذهبي والخيارات الإستراتيجية

Iranian role in the Syrian crisis between sectarian dimension and strategic options

أ. رمال خديجة

باحثة دكتوراه علوم سياسية– جامعة الجزائر 03

khadija-r@hotmail.fr

ملخص

أواخر سنة 2010 و مطلع 2011 شهد الوطن العربي احتجاجات اصطلح عليها بـ" الربيع العربي"، ارتبط بظروف داخلية و متغيرات خارجية، ساهم في الإطاحة بالأنظمة السياسية في كل من تونس، مصر، ليبيا و اليمن، بينما أجبر دولا أخري علـى المبادرة بالتغيير والإصلاح السياسي مثلما حدث في: الجزائر، المغرب، و السعودية، كما لعب دورا مؤثرا في أمن المنطقة العربية و توازناتها، و اظهر معايير إدارة هذه الأزمات، طبقا لأهمية كل دولة في الاستراتيجية الإقليمية و الدولية علي غرار ما يحدث في سوريا. تدخلت إيران في الازمة السورية و بدا دورها مختلفا عن باقي مواقف الدول، ذلك راجع لمكانة سوريا في الاستراتيجية الإيرانية و طبيعة العلاقات بين نظام طهران ودمشق والتي أنتجت حلفا قويا بين الجانبين سيترك تأثيره على موازين الأمن في المنطقة .

<u>الكلمات المفتاحية</u>: الربيع العربي، الأزمة السورية، الدور الإيراني، الإستراتيجية الإيرانية.

Abstract :

At The End Of 2010 And The Beginning Of 2011, The Arab World Defined Protests As The "Arab Spring", Which Was Linked To Internal Conditions And External Variables, Which Contributed To The Overthrow Of Political Regimes In Tunisia, Egypt, Libya And Yemen, While Other Countries Were Forced To Initiate Political Change And Reform In Algeria, Morocco And Saudi Arabia. He Also Played An Influential Role In The Security And Balance Of The Arab Region And Showed The Criteria For Managing These Crises According To The Importance Of Each Country In The Regional And International Strategy, As In Syria. ran intervened in the Syrian crisis and its role differed from the rest of the states' positions. This was due to Syria's position in the Iranian strategy and the nature of the relations between Tehran and Damascus, which produced a strong alliance between the two sides.

key words: The Arab Spring, the Syrian crisis, the Iranian role, the Iranian strategy

مقدمة:

عرفت الجمهورية السورية بدورها حراكًا شعبيًا لمطالبة النظام بإجراء اصلاحات سياسية اقتصادية واجتماعية عاجلة، من شأنها تغيير الوضع القائم وتحسين المستوى المعيشي، أخذت الاحتجاجات في التمدد الأفقي لتشمل معظم المحافظات تدريجيًا، وتحولت من حراك سلمي إلى صدام مسلح بين النظام والمعارضة. نتيجة انشغال الدول العربية في قضاياها الداخلية وغياب دور عربي فعال، لم تنحصر الأزمة السورية بين النظام الحاكم والمعارضة بشقها السياسي والمسلّح فتح المجال أمام أطرافًا إقليمية على غرار إيران للتدخل، ما جعل من الجغرافيا السورية ساحة للتوازنات والحسابات قد تؤدي لا محالة إلى تحول فعلي في خارطة العلاقات بين الوحدات السياسية على الصعيد الإقليمي والدولي.

المحور الأول طبيعة الأزمة السورية

نهاية سنة 2010 وبداية 2011 شهدت المنطقة العربية انتفاضات شعبية سلمية اصطلح عليها بـ "الربيع العربي"، قصد إعادة تأسيس بنية سياسية، إقتصادية وإجتماعية تحل محل تلك التي فقدت مشروعيتها باعتبارها سبب الأزمات وليست جزءًا من الحل كونها لم تعد قادرة على الاستمرارية في استيعاب وتلبية مطالب الشعب التي تركزت على أساسيات الحياة والعيش الكريم، لذا لا بد من تحول سلمي ينبثق من البيئة الداخلية للدول العربية مع رفض نموذج الديمقراطية الجاهزة التي تسوّق للوحدات السياسية على اختلاف خصوصياتها الإجتماعية، بعد فشل التغيير بالقوة عن طريق احتلال العراق.

لم تكن الأزمة السورية وليدة اللحظة التي اندلعت فيها بل كانت حصيلة تراكمات سياسية، اقتصادية وإجتماعية، انطلقت من أسباب ودوافع انتجتها البيئة المحلية وعرفت تصاعدًا تدريجيًا إلى أن وصلت مرحلة الانفجار، أحدثت مفاجأة لدى القيادة السورية التي ترسخت لديها قناعة رضوخ الشعب السوري وأظهرت سوء تقديرها بشأن قابلية المجتمع للتغيير الذي فرضته التحولات الحاصلة في المنطقة العربية أنذاك، تشترك بنيويًا مع دول الربيع العربي في وجود نظام تسلطي أوليغارشي، لكنها تختلف من ناحية خصوصية المجتمع السوري الذي يضم تركيبة سوسيولوجية بالغة التعقيد، تجعل منه متعدد الهوية، مما يعرقل بناء دولة وطنية تنصهر فيها الإنتماءات الفرعية[1]، ساهم في ترسيخها النظام السياسي بنزعته

[1] **المظاهر الغنفية في الثورة السورية..الدوافع و التحديات**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2012). ص.25.

الطائفية التي باتت تحدد علاقته بالمجتمع السوري بتنوعاته المختلفة لتسهيل إدارة الدولة والسيطرة علي الحكم[1]، ناهيك عن محيطها الجيوبوليتيكي الذي صنع الفارق مع تطور للأزمة[2].

حدثت الأزمة السورية فوق رقعة جغرافية محل تنافس بين القوى الإقليمية والدولية وخط الصدام والمواجهة، ما جعل منها تدار بناء على حساب وخيارات الفواعل الخارجية كي يضمن كل طرف صموده في وجه الآخر وبمعنى أدق أنّ سقوط أي جبهة يمنح لنظيرتها التقدم وتحقيق المكاسب وبالتالي زيادة ثقلها الإستراتيجي في المنطقة بما أن الأطراف تتقاطع أساليب وتفاصيل إدارتها للأزمة وتتباتين ادراكاتها الإستراتيجية[3].

المحور الثاني: العلاقات السورية الإيرانية

تعد العلاقات السورية الإيرانية من أمتن الروابط في منطقة الشرق الأوسط، اتسمت بمجموعة من الثوابت التي كان لها الأثر البالغ على الجوانب العسكرية، السياسية والإقتصادية، تمتد تاريخيًا إلى عهد حضارة بلاد الرافدين والحضارة الفارسية، تراوحت سابقًا بين التعاون والصراع، إذ تعرضت الشام للغزو الفارسي في الفترة بين (539-333 ق.م) شكلت مدنها آنذاك أسواقًا تجارية هامة لفارس، وقد ساهم التقارب الجغرافي في رسم الإمتدادات الحضارية والدينية للبلدين، حيث أدى الفتح الإسلامي إلى سقوط الدولة الساسانية في فارس وتحول دمشق مقرًا للخلافة الأموية التي انتقلت لاحقًا إلى بغداد عرفت هذه المرحلة تعاونًا ثقافيًا واسعًا من خلال الكتابة وترجمة الدواوين المالية للولايات الشرقية إلى اللغة العربية لتصبح هذه الأخيرة لغة الإدارة، كما وُضِعَتْ أسس العلوم الإسلامية بمساهمة العرب الفرس[4]، بحلول الفترة العباسية لعب المثقفون ورجال العلم دورًا بارزًا في توطيد العلاقات والتواصل الثقافي بين البلدين إذ مثلت الشام أهم المراكز العلمية التي استقطبت الأدمغة وذوي الخبرات مما زاد التواصل الثقافي والفكري الذي استمر حتى بعد سقوط الخلافة وتشتت أراضيها إلى دويلات وإمارات[5].

---

[1] عزمي بشارة، جمال الباروت وآخرون، **مسألة أكراد سورية الواقع–التاريخ– الأسطرة** (بيروت: المركز العربي للابحاث و ددراسة السياسات، ط.1، جانفي 2013)، ص.ص.8-9.

[2] عزمي بشارة، **سورية درب الآلام نحو الحرية..محاولة في التاريخ الراهن** (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013)، ص92.

[3] عامر مصباح، **علم الإستراتيجية و تحليل قضايا الشرق الأوسط**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2017)،ص.ص.43-47.

[4] عبد العزيز الدوري و آخرون، **العلاقات الإيرانية العربية: إتجاهات راهنة و آفاق المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العرية، 1996)، ص.ص.45-46.

[5] عمر بكرو، "التواصل الثقافي في إيران في عهد سيف الدولة"، **الثقافة الإسلامية**، (دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، ع.100، 2006)، ص. 138.

بعد تولي الأسرة الصفوية العرش بين 905 م/1500م شهدت إيران نقطة تحول بقيادة "إسماعيل شاه" الذي أعلن المذهب الشيعي الإثنى عشري مذهبًا رسميًا، بينما وقعت سوريا تحت السيطرة العثمانية لمدة أربعة عقود تدهورت خلالها العلاقات السورية الإيرانية نتيجة المواجهات المتكررة بين السلطنة العثمانية والدولة الصفوية[1]، باستقلال سوريا وقيام الدولة اليهودية على الأراضي الفلسطينية تنامت القومية العربية التي أثارت المخاوف الإيرانية خشية أن تمتد تأثيراتها داخل طهران حيث يتواجد العرب، مما يؤدي إلى زعزعة الإستقرار وتشجيع الميول الإنفصالية لهؤلاء ناهيك عن النظرة العربية العدائية اتجاه ايران بصفتها عميلًا لتنفيذ المخططات الأمريكية في الشرق الأوسط [2] منذ تولى الأسرة البهلوية للحكم سنة 1925[3].

عقب استلام حافظ الأسد للحكم في سوريا سنة 1970 شهدت العلاقات السورية الإيرانية تطورًا إيجابيًا طغى عليها الطابع العقائدي، إذ عمل على تمتين علاقاته مع شيعة طهران وبيروت، فيما حضيت الطائفة العلوية التي ينتمي إليها النظام الحاكم باعتراف الزعيم الشيعي اللبناني موسى الصدر واعتبارها من الشيعة الإثنى عشرية بعدما وصفت بالمغالاة[4]، كما زاد التواجد السوري في لبنان على إثر الحرب الأهلية من ترسيخ أواصر التعاون عن طريق حماية مصالح الجماعات المناوئة لحكم الشاه في إيران والتي ترتبط دينيًا بشيعة لبنان[5]، ولم ينحصر التعاون في هذا الجانب بل تعداه إلى توطيد الروابط الثقافية بين البلدين بتوقيع بروتوكول طهران عام 1975 الذي تم بموجبه لاحقًا تدريس االلغة الفارسية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في دمشق[6].

بنجاح الثورة الإسلامية في طهران واندلاع الحرب العراقية الإيرانية جاء الموقف السوري مخالفًا للعرب بوقوفها ضد بغداد وقامت بإغلاق أنبوب النفط العراقي كركوك- بانياس لحرمان العراق من موارده المالية، تلقت على إثرها دعمًا معتبرًا من قبل إيران تمثل في العتاد الحربي والمواد التموينية[7]، اضافة إلى استفادتها

[1] قسطنطين بازيلي، **سوريا و فلسطين تحت الحكم العثماني**، تر: طارق معصراني، (الإتحاد السوفياتي: دار التقدم، 1989)، ص.ص. 28-29.

[2] Jubin Goodarzi, **Syria and Iran: diplomatic alliance and power politics in the Middle East**, (London: touris academic studies, 2006), p.13.

[3] عصام السيد عبد الحميد، **الخطاب الإعلامي للثورة وأثره على العلاقات الخارجية**، (القاهرة: عين الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، ط.1، 2006)، ص.79.

[4] Ely karmon, **Iran-Syria-hizbllah-hamas: A coalition against nature**, (USA: the national intelligence university , 2008), p18.

[5] رضوان زيادة، " العلاقات السورية اللبنانية بين الماضي و الحاضر"، **السياسة الدولية**، ع.164، أفريل 2006، ص.ص.159-171.

[6] حسن الشفيعي، "التواصل الثقافي في إيران في عهد سيف الدولة"، **الثقافة الإسلامية**، (دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، ع.100، 2006)، ص. 138.

[7] خالد عبد العظيم، **التحولات الكبرى في الإستراتيجية العالمية الخليج وافغانستان تحليل المشهد الإستراتيجي**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص.90.

من النفط الإيراني بسعر منخفض قدر ب 28 دولار للبرميل بينما حددته الاوبيك ب 34 دولار للبرميل[1] نظرا للعداء المشترك مع النظام العراقي توطد التحالف الاستراتيجي، ناهيك عن رغبة سوريا استخدام إيران من أجل التأثير في التوازنات العربية لصالحها من أجل الضغط على دول الخليج ومنعها من اتخاذ سياسات مناوئة لها في الصراع مع اسرائيل[2]، مما زاد من توثيق العلاقات عقب انتهاء الحرب، إذ عرفت مرحلة التسعينات تزايد حجم الإستثمارات والتبادل التجاري بين الدولتين نتيجة بحكم التوجه الإقتصادي السوري بتشجيع الإستثمار وخلق الفرص لتنمية الإقتصاد[3].

بوفاة باسل الأسد عام 1994 وتدهور الوضع الصحي للرئيس الراحل حافظ الأسد استغلت إيران الوضع لصالحها بعد عودة بشار الأسد من بريطانيا وتهيئته لإستلام السلطة خلفًا لوالده، إذ قامت بالتدخل بالوكالة عن طريق تكليف الأمين العام لحزب الله "حسن نصر الله" للتقرب من بشار الأسد الذي يفتقد الخبرة السياسية وأظهر دعمه المطلق لتولي هذا الأخير الحكم في سوريا، حيث تمكّن من إقناعه بإحداث تغييرات في القادة العسكريين بابعاد الحرس القديم واستبدالهم بالموالين لإيران في سوريا ولبنان، إضافة إلى تعميق العلاقات مع طهران والسماح لمواطنيها بالتردد على المزارات الشيعية في سوريا.

مع تولي بشار الأسد تطور التحالف العلوي مع شيعة إيران[4]، حيث سعت هذه الأخيرة لتثبيت وجودها لحماية المراقد الشيعية في سوريا كمرقد "السيدة زينب" كما عملت على تشييد مزارات بخطة مدروسة تحيط بالعاصمة دمشق لتطويقها، ما جعل من سوريا وجهة للسياحة المذهبية الطائفية تستقطب بين 500 ألف ومليون زائر إيراني سنويًا فضلًا عن الأموال الإيرانية المخصصة لتمويل الحوزات العلمية، التي تعمل على تشييع السوريين[5]، أخذت هذه الظاهرة في التوسع خلال عام 2009 بفتح أزيد من 10 حسينيات في ريف دمشق قرب مرقد "السيدة زينب" يشرف عليها رجال الدين من إيران، وأفغانستان، وباكستان لتعليم الوافدين الجدد مبادئ المذهب الشيعي

---

[1] Jubin Goodarzi,**op cit**,**pp**. 54-55.

[2] حسن طوالبة، **مناقشة النزاع العراقي – الإيراني**، (بيروت: دار الكتب والوثائق الوطنية، 1984)، ص.ص. 121- 130.

[3] " الإقتصاد الإيراني ملاذ ومكمل"، 2007/11/11، تاريخ التصفح 2018/07/20، على الساعة :12.00، على الموقع الإلكتروني: www.aliqtisad.com/index.php

[4] صداح الحباشنة، " محددات السياسة الخارجية السورية اتجاه إيران 1979- 2009، **المجلة الأردنية في القانون و العلوم السياسية**، م.4، ع.4 ، جانفي 2012، ص.ص.208-223.

[5] على حسن باكير، " الأبعاد الجيواسراتيجية للسياستين الإيرانية و التركية حيال سوريا" ، **خلفيات الثورة دراسات سورية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.ص 519-520.

على الصعيد الإقتصادي والعسكري تعزّزت العلاقات أكثر عقب زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى دمشق شهر أكتوبر 2004 إذ تم توقيع مذكرات تفاهم في مختلف المجالات الإقتصادية الذي زاد من تثمينها الرغبة الإيرانية في البحث عن البيئة الآمنة لإستثمار الفائض الناتج عن الطفرة النفطية، كما وقّعت سوريا مع إيران مذكّرة تفاهم للتعاون العسكري بين البلدين أثناء زيارة حسن تركماني وزير الدفاع السوري لطهران في: 2006/06/18 قبيل الحرب الإسرائيلية على لبنان، حيث تم الإتفاق على تعزيز التعاون العسكري من خلال التصنيع الدفاعي المشترك والتدريب، الإمدادات العسكرية المختلفة، إضافة إلى بناء أنظمة دفاع جوية لردع اسرائيل من اختراقها المجال الجوي لسوريا، كما تم توقيع مذكرة تفاهم للدفاع المشترك والشؤون العسكرية عام 2009 نصّت على أن الهجوم على دمشق بمثابة الهجوم على طهران يتيح لهذه الأخيرة إرسال جيوشها للدفاع عن سوريا ضد أي جهة كانت[1].

المحور الثالث: الموقف الإيراني من الأزمة السورية

تطور المشروع الإيراني المبني على التوسع على أسس عقائدية خارج الحدود الجغرافية لطهران للعب دور مهم في منطقة الشرق الأوسط وتحقيق الريادة الإقليمية على جميع الأصعدة مطلع 2025، قد حددت مجالها الإقليمي بجنوب غرب أسيا الذي تشمل آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة الشرق الأوسط، إذ ركّزت إيران على تحسين علاقاتها مع الأنظمة السياسية على غرار سوريا والعراق، إضافة إلى تصدير مذهبها بتوظيف الجماعات الشيعية الفاعلة إقليمًا كحزب الله في لبنان، الحوثيين في اليمن إضافة إلى المعارضة البحرينية معتمدة في هذه الإستراتيجية على الحوزة العلمية وحرس الثورة الإيرانية[2].

استفادت إيران من الأحداث الإقليمية سيما الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001م وسقوط نظام صدام حسين إذ شّكل العراق قبل الإحتلال جدارًا سنيًا ضد المد الشيعي الإيراني انهار سنة 2003م وأصبحت طهران لاعبًا جيواستراتيجيًا في المنطقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية[3]، أوشك مشروعها الإقليمي على التجسيد تدريجيًا عقب تراجع نفوذ واشنطن بموجب سحب القوات الأمريكية من بغداد و كابول[4] وتحقق أول تواصل جغرافي بين إيران، العراق سوريا ولبنان كمنطلق لإحياء الإمبراطورية الفارسية من منظور الثورة الإسلامية وتحقيق الوحدة السياسية الشيعية في المنطقة ليكتمل مدار الهلال الشيعي الذي يفصل تركيا عن شبه الجزيرة العربية ويشمل كل من: طهران، بغداد، دمشق بيروت وسعيها الحثيث ليمتد إلى البحرين

---

[1] على حسن باكير، **مرجع سابق**، ص.ص 511–512.

[2] رشيد حوراني، **إرتدادات التدخل العسكري الإيراني في سوريا** ،(اسطنبول: مركز طوران للدراسات الإستراتيجية، 2017)،ص.04.

[3] لقاء مع السيد/ عبد الرحمان جعفر الكناني، الملحق الثقافي لسفارة الجمهورية العراقية بالجزائر، بتاريخ:2013/04/03، على الساعة: 09.20.

[4] ابراهيم عبد الكريم و آخرون، **الثورات العربية: تقدير موقف**، (عمان: مركز دراسات الشرث الأوسط، 2012)، ص.58.

الرياض، الدوحة، الإمارات العربية المتحدة واليمن كما هو مبين في الخريطة التالية، لذا فإن سقوط النظام السوري سيحول دون إكتمال هذا المسعى.[1]



خريطة رقم 1 توضح الإمتداد الجغرافي للهلال الشيعي الذي تطمح ايران في تشكيله، "بتصرف من الباحث"، أنظر: خريطة الشرق الأوسط، تاريخ التصفح:2013/05/28، على الساعة، 23.30، على الموقع الإلكتروني:www.aljaml.com

عقب اندلاع الإحتجاجات الشعبية في الوطن العربي اتخذت طهران مواقف متباينة وفق المصالح والعلاقات الدبلوماسية التي تربطها ببلدان الربيع العربي، إذ أَوْلَتْ إهتماما بالوضع في دمشق واعتبرت الأزمة شأنًا داخليًا لا يحق لأي طرف التدخل فيه، ثم اتّخذت موقفًا معلنًا بمساندة النظام القائم وأصدرت أول تصريح رسمي لسفيرها في دمشق "أحمد الموسوي" خلال مؤتمر "الصحوة الإسلامية ومواجهة الفتنة في سوريا" بأن ما يجري مؤامرة أجنبية – بمثابة نسخة شبيهة بالحركة الخضراء التي شهدتها إيران عام 2009 – التي تهدف للمساس بأمن سوريا جرّاء موقفها المعادي للغرب ولإسرائيل على وجه الخصوص.[2]

تجاوز الدعم المساندة الإعلامية والسياسية من خلال تقديم طهران مساعدات مالية وإمدادات عسكرية للنظام السوري لدعمه كي يصمد في وجه المعارضة إلى جانب نشر قوّاتها المتمثلة في الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس ميدانيًا، كما أشرفت على تدريب القوات الموالية للنظام على القتال، غير أن المعارضة الإيرانية المتمثلة في "الثورة الخضراء" والتي يتزعمها "موسى موسري" وقفت إلى جانب الشعب السوري الذي يطمح لتحقيق العدالة وارساء الديمقراطية[3] وعارضت وقوف نظام بلدها مع بشار الأسد، منتقدة في الوقت

---

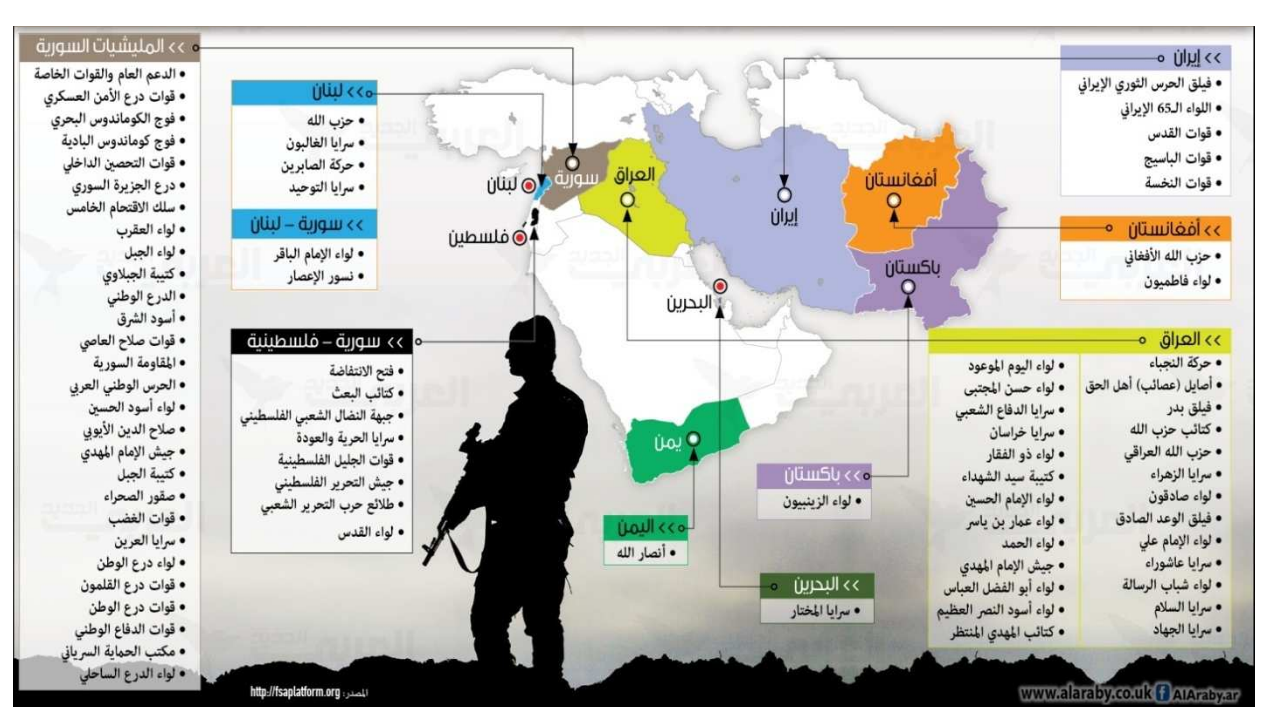
[1] مروان قبلان، " موقع السياسة و العلاقات الدولية في الصراع على سوريا تضارب المصالح و تقاطعها في الأزمة السورية"، **الثورة دراسات سورية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013)، ص. 491.

[2] عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص. 519- 520.

[3] محجوب الزويري، "إيران و اتفاق جنيف تجديد الشرعية أم استجابة للتحدي"، **سياسات عربية**، 2014، ع.6، ص.ص. 50-61.

ذاته سياسة الدعم المفتوح إذ كان يُفْتَرَضُ على طهران تخصيص الموارد المالية لتحسين أوضاع الشعب الإيراني، لذا طرأ تغيير ملحوظ في موقف إيران إتجاه المعارضة السورية ودعوتها للحوار مع النظام بعد أن اتهمتها بالإرهاب والعمالة للدول الأجنبية.[1]

دخل الجيش السوري الحرب ضد المعارضة بعد عسكرة الأزمة بجاهزية لا تتعدى 45% ما ساهم في تصدع مختلف التشكيلات العسكرية وتزايد الانشقاقات في أوساط الجيش السوري إذ بلغ منتصف 2013م قرابة 6500 ضابط من مختلف الرتب بينما وصل عدد ضباط الصف 4000 عنصر ممن فروا إلى الدول المجاورة أو إلتحقوا بالمعارضة المسلحة ناهيك عن ارتفاع معدل القتلى والإصابات المفضية إلى العجز،[2] ما دفع بإيران بتعويض هذا العدد باستقدام مليشيات من العراق، وباكستان وأفغانستان وغيرها من الدول لتقاتل إلى جانب بشار الأسد، تموّلها طهران وتتمتع بالإستقلالية في التحرك على امتداد الجغرافيا السورية والاستحواذ على الموارد المحلية وبسط السيطرة العسكرية عقب استرجاع المناطق التي كانت خاضعة للمعارضة دون تسليمها للقوات النظامية في ظل وجود دولة ضعيفة[3]، التي نستعرضها في الخريطة رقم (2)



خريطة رقم 2 توضح المليشيات التي تقاتل إلى جانب النظام السوري، أنظر: "خارطة المليشيات الإيرانية في سوريا"، العربي الجديد، 2017/02/17، تاريخ التصفح: 2018/12/15، على الساعة: 10.00، على الموقع الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/2/17

---

[1] علي حسن باكير، **قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011)، ص.03.

[2] مصطفى الشيخ، " **الجيش السوري و مليشيات إيران: من يقود من؟**، العرب، لندن، ع.10745، ص.06 بتاريخ: 2017/09/08، تاريخ التصفح: 2018/12/12، على الساعة 20.00 على الموقع الإلكتروني: https://alarab.co.uk

[3] رشيد حوراني، **مرجع سابق** ، ص.ص.09-10.

ساهم تزايد عدد وقوة المليشيات وطبيعة هيكلتها إضافة إلى تبعيتها للقيادة الإيرانية في إضعاف الجيش السوري – على نفس النهج المطبق في بيروت وتقوية حزب الله علي حساب الجيش اللبناني وعلى غرار استخدامها للمليشيات الشيعية بالوكالة في بغداد وتشكيل جبهة موازية للجيش العراقي الأقل منها عدّة وعتادًا[1] – وجعله في متناول إيران بعد أن افتكت منه قرار العمليات العسكرية المرتبطة بمصير بلده وفوق أرضه وتولّت طهران القيادة يليها حزب الله، ليحل الضباط السوريون في المرتبة الثالثة، ناهيك عن أن هذه التشكيلات لا تخضع للقوانين المحلية ولا تقع على عاتقها أية مسؤولية، تتمتع بامتيازات واسعة صلاحيات غير محدودة تقيّد حتى تحركات الجيش السوري النظامي في بعض المناطق، لذا تعد المليشيات عقبة أمام أي سلطة تحكم سوريا بعد الأزمة إذ أن العناصر المحلية يمكن إدماجها في مختلف الأسلاك الأمنية النظامية أو إجبارها على تسليم السلاح بينما المعضلة تكمن في الكتائب التي شكّلتها إيران من مختلف الجنسيات والتي يصعب حّلها بعد أن أنفقت أموالًا طائلة في تدريبها وترغب في ابقائها داخل سوريا لتحقيق أهداف استراتيجية على المدى البعيد في منطقة الشرق الأوسط، مما يمس بسيادة الدولة المركزية ويعرضها للانكشاف الأمني من هذا المنطلق عارضت ايران هيكلة الجيش وانشاء الفيلق الخامس وبرز التباين بين موسكو التي تفضّل الحل السياسي مع بقاء مؤسسات الدولة متماسكة بما فيها القطاع العسكري، فيما ترغب إيران خروج سوريا ضعيفة وتابعة لها بعد الأزمة.[2]

تعتمد إيران على استراتيجية الدفاع عن نفسها خارج حدودها بخلق حزام من الدول والأذرع العسكرية الإقليمية، كخط دفاع متقدم عن أراضيها تضمن به أمنها إذا استمر وجودها على الأراضي المجاورة ، تمثّل سوريا فيه نقطة الارتكاز التي تضمن وصولها إلى مياه المتوسط من خلال تأثيرها علي الساحة اللبنانية[3] غير أن انهيار النظام يجعل منها دولة محاصرة بين أعدائها لا يتيح لها إيصال المساعدات إلى حركات المقاومة في فلسطين وحزب الله في لبنان، مما يجعلها تخوض مبارة صفرية مع خصومها الإقليميين بشأن سوريا لن تقدّم فيها أي تنازلات أو بدائل تحتّم وجود طرف رابح بكل النقاط وآخر خاسر لا يحوز شيء لذا اعتبرت النظام السوري خط أحمر لن تسمح بسقوطه[4]

---

[1] **Payam Mohseni**, **Hassan Ahmadian**,"What Iran Really Wants In Syria", **Foreign policy**, May 10, 2018 At : Https://Foreignpolicy.Com/2018/05/10/What-Iran-Really-Wants-In-Syria/

[2] حسين عبد العزيز، " تباينات روسية إيرانية في سوريا"، بتاريخ: 2017/01/23، **موقع الجزيرة**، تاريخ التصفح: 2018/12/16، على الساعة: 12.00 على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net

[3] حسين عليوي، أيسر الياسري، "الأزمة السورية والمواقف الإقليمية والدولية، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**،ع.17. 2013، ص.ص 400-420.

[4] علي حسن باكير، **مرجع سابق**، ص.35.

تعمل إيران على مد طريق بري يجتاز العراق عند الحدود الفاصلة بين البلدين ويتجه نحو الموصل، ومنه إلى شمال شرق سوريا عند معبر الربيعة الحدودي مع العراق، وصولًا إلى كوباني ثم عفرين الواقعة تحت السيطرة الكردية، ليتجه نحو حلب وإدلب ثم حمص وينحرف شمالًا إلى المناطق العلوية وصولًا إلى ميناء اللاّذقية التي يقطنها الموالين لنظام الأسد والمطلة على البحر الأبيض المتوسط كما هو مبيّن في الخريطة التالية، مما يرسّخ التواجد الإيراني في المنطقة ويمكنها بسهولة نقل أرتال القوات، المعدّات العسكرية وتقديم الدعم اللوجستي بشكل متاح بين طهران والبحر المتوسط وقت ما تريد وعبر ممر آمن يخضع لحراسة الموالين لها[1]، ما دفع بتركيا لإدراك خطورة الوضع وبدأت تتحرك في منطقة الجزيرة السورية الواقعة في القسم الشمالي الشرقي لسوريا.



خريطة رقم 03 توضح طريق طهران إلى المتوسط عبر ميليشياتها الشيعية، أنظر: محمد السعيد، " الممر الإستراتيجي طموحات عابرة للحدود، تاريخ التصفح: 2018/03/01، على الموقع الإلكتروني: http://midan.aljazeera.net/reality/politics/2017/1/2

[1] **Martin Chulov, "**Iran changes course of road to Mediterranean coast to avoid US forces", **the guardian** ,16/05/2017,at https://www.theguardian.com/world/2017/may/16/

الخلاصة

تسعى ايران من تدخلها في الأزمة السورية إلى الحفاظ على مكانتها الإقليمية في الشرق الأوسط وفرض هيمنتها التي اكتسبتها منذ نجاح الثورة الإسلامية لذا لابد من الحفاظ على هذه المكاسب ببقاء النظام السوري الذي يضمن لها تواجدًا متقدمًا خارج حدودها في سوريا ولبنان.

تهدف الإستراتيجية الإيرانية من خلال التدخل في الأزمة السورية إلى كسر كل محاولة لاحتواء إيران ضمن حدودها مع ايجاد خيارات استراتيجية وبدائل تتيح لها التحرك بأريحية في مجالها الإقليمي المشكل من دول تشهد إزاءها توترًا ملحوظًا.

ساهم التواجد الايراني في سوريا في تعطل مسارات الحل السياسي في أكثر من موطن مما عزز السيطرة الأمنية والعسكرية لبعض القوات الموالية لإيران بالشراكة مع الجيش السوري التابع لبشار الأسد.

قائمة المراجع

✓ **الكتب باللغة العربية:**

01/ حسن طوالبة، **مناقشة النزاع العراقي – الإيراني**، (بيروت: دار الكتب والوثائق الوطنية، 1984)

خالد عبد العظيم، **التحولات الكبرى في الإستراتيجية العالمية الخليج و افغانستان تحليل المشهد الإستراتيجي**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)

02/ عامر مصباح، **علم الإستراتيجية و تحليل قضايا الشرق الأوسط**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2017)

03/ عبد العزيز الدوري و آخرون، **العلاقات الإيرانية العربية: إتجاهات راهنة و آفاق المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العرية، 1996).

04/ عزمي بشارة ، جمال الباروت و آخرون، **مسألة أكراد سورية الواقع–التاريخ– الأسطرة** (بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، ط.1، جانفي 2013)،

05/ عزمي بشارة، **سورية درب الآلام نحو الحرية...محاولة في التاريخ الراهن** (بيروت: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، 2013)

06/ عصام السيد عبد الحميد، **الخطاب الإعلامي للثورة و أثره على العلاقات الخارجية**،(القاهرة: عين الدراسات و البحوث الإنسانية و الإجتماعية ، ط.1، 2006).

07/ علي حسن باكير، **قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011).

08/ عمر بكرو، "التواصل الثقافي في إيران في عهد سيف الدولة"، **الثقافة الإسلامية**، (دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، ع.100، 2006).

09/ قسطنطين بازيلي، **سوريا و فلسطين تحت الحكم العثماني**، تر : طارق معصراني، (الإتحاد السوفياتي: دار التقدم، 1989.

10/**المظاهر العنفية في الثورة السورية..الدوافع و التحديات** ، (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، سبتمبر 2012).

✓ **المجلات و الدوريات**

01/ حسن الشفيعي، "التواصل الثقافي في إيران في عهد سيف الدولة"، **الثقافة الإسلامية**، (دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، ع.100، 2006)

02 /حسين عليوي، أيسر الياسري " الأزمة السورية و المواقف الإقليمية و الدولية، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية**، ع.17. 2013، ص.ص 400-420.

03/ رضوان زيادة، " العلاقات السورية اللبنانية بين الماضي و الحاضر"، **السياسة الدولية**، ع.164، أفريل 2006،ص.ص.159-171

04/ صداح الحباشنة، " محددات السياسة الخارجية السورية اتجاه إيران 1979 -2009، **المجلة الأردنية في القانون و العلوم السياسية**، م.4، ع.4 ، جانفي 2012، ص.ص.208-223.

05/على حسن باكير، " الأبعاد الجيواسراتيجية للسياستين الإيرانية و التركية حيال سوريا" ، **خلفيات الثورة دراسات سورية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.ص 519-520.

06/محجوب الزويري، "إيران و اتفاق جنيف تجديد الشرعية أم استجابة للتحدي"، **سياسات عربية**، 2014، ع.6، ص.ص. 50-61.

07/مروان قبلان، " موقع السياسة و العلاقات الدولية في الصراع على سوريا تضارب المصالح و تقاطعها في الأزمة السورية"، **الثورة دراسات سورية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013)، ص. 491.

✓ **الكتب الأجنبية**

01/ Ely karmon, **Iran-Syria-hizbllah-hamas: A coalition against nature**,(USA : the national intelligence university , 2008), p18.

02/Jubin Goodarzi, **Syria and Iran: diplomatic alliance and power politics in the Middle East**, (London: touris academic studies, 2006), p.13.

✓ **المواقع الإلكترونية باللغة العربية**

01/"خارطة المليشيات الإيرانية في سوريا"، **العربي الجديد**، 2017/02/17، تاريخ التصفح: 2018/12/15، على الساعة 10.00:، على الموقع الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/2/17

02/ الإقتصاد الإيراني ملاذ و مكمل"، 2007/11/11، تاريخ التصفح 2018/07/20، على الساعة :12.00، على الموقع الإلكتروني: www.aliqtisad.com/index.php

03/ حسين عبد العزيز، " تباينات روسية إيرانية في سوريا"، بتاريخ: 2017/01/23، **موقع الجزيرة**، تاريخ التصفح: 2018/12/16، على الساعة: 12.00 على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net

04/ محمد السعيد، " الممر الإستراتيجي طموحات عابرة للحدود، تاريخ التصفح: 2018/03/01، على الموقع الإلكتروني:http://midan.aljazeera.net/reality/politics/2017/1/2

05/مصطفى الشيخ، " **الجيش السوري و مليشيات إيران: من يقود من؟**، العرب، لندن، ع.10745، ص.06 بتاريخ: 2017/09/08، تاريخ التصفح: 2018/12/12، على الساعة 20.00 على الموقع الإلكتروني: https://alarab.co.uk

✓ **المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية**

01/Martin Chulov, "Iran changes course of road to Mediterranean coast to avoid US forces", the guardian 16/05/2017 ,at https://www.theguardian.com/world/2017/may/16

02/ Payam Mohseni, Hassan Ahmadian,"What Iran Really Wants In Syria", **Foreign policy**, May 10, 2018 At : **Https://Foreignpolicy.Com/2018/05/10/What-Iran-Really-Wants-In-Syria/**

"العلاقات الإيرانية السعودية في ظل الضغوطات الأمريكية" 2001-2005

Iran-Saudi relations under US pressure 2001-2005

هالة محمود طه دودين

Hala Mahmoud TahaDoudeen

ماجستير دراسات دولية- جامعة بيرزيت- رام الله فلسطين

Master of International Studies, Birzeit University, Ramallah, Palestine

الملخص

شهدت العلاقات الإيرانية السعودية حالة من عدم الاستقرار نتيجة لعدة عوامل وأسباب دفعت بها للتصعيد أحياناً، وأحياناً أخرى وصلت بها إلى درجة عالية من الدبلوماسية والعلاقات الجيدة. كان من ضمنها السياسة التي يتبعها كل حاكم خلال فترة حكمه، عوامل إقليمية ودولية أثرت على تلك العلاقات منها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب الأمريكية على العراق 2003، الموقف الأمريكي الذي لعب دوراً كبيراً في حدوث تقارب أو تباعد في العلاقات السعودية الإيرانية. تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي "لأي مدى أثرت الضغوطات الأمريكية على العلاقات الإيرانية السعودية في الفترة ما بين 2001-2005؟"، كما تفترض الدراسة أن الدور الأمريكي كان حاسماً في العلاقات الايرانية السعودية.

الكلمات المفتاحية: إيران، السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الحرب على العراق 2003. الاتفاقية الأمنية.

Abstract

The Iranian-Saudi relations have witnessed a state of instability due to several factors and reasons that led to the escalation sometimes, and sometimes reached a high degree of diplomacy and good relations. Including the policy pursued by each ruler during his reign, regional and international factors affected those relations, including the events of September 11, 2001 and the US war on Iraq in 2003, the American position, which played a large role in the convergence or divergence in Saudi-Iranian relations. Therefore, the study attempts to answer the extent to which the United States influenced the rapprochement between Iran and Saudi Arabia between 2001 and 2005. The study assumes that the American role was decisive in the relations between Iran and Saudi Arabia.

Keywords: Iran, Saudi Arabia, United States of America, September 11, 2001, War on Iraq 2003. Security Agreement.

1. المقدمة

تلعب السعودية وإيران دوراً فاعلاً في منطقة الشرق الأوسط ويؤثران إلى حدٍ كبير في السياسات الإقليمية بحكم موقعهما الهام وامتلاكهما أكبر مخزون من النفط، بالإضافة إلى أنهما يشكلان محركاً قوياً للاقتصاد والسياسات الإقليمية والدولية بسبب ما تصدره تلك الدولتان الى السوق العالمية. تعتبر العلاقات الإيرانية السعودية معقدة منذ نشأتها بسبب الاختلاف المذهبي فهي تتفاوت ما بين التقارب والتباعد وتتأثر إلى حدٍ كبير بالأحداث الإقليمية والمواقف الأمريكية المبنية على المصالح، بالإضافة إلى التنافس على الدور الإقليمي والصراع على سيادة الخليج.

أدت هزيمة العراق في العام 2003 وغيابها عن الساحة الخليجية إلى تغيير في العلاقات الإيرانية السعودية بحيث أصبح هناك تنافس بينهما على الدور الإقليمي لملئ الفراغ الحاصل من خروج العراق ومنع حدوث خلل في ميزان القوى، وأصبحت كل منهما تسعى للحد من نفوذ الآخر في المنطقة ما أدى إلى حدوث توتر في العلاقات. وعادت العلاقات إلى الاستقرار في عهد الرئيس خاتمي حيث اتبع سياسة تبادل الحضارات بدلاً من سياسة تصدير الثورة ودعى إلى التعاون وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية واتبع سياسات دبلوماسية مع الخليج للتخفيف من حدة الخوف والحذر من التعاون مع إيران، خاصة بعد تطور التكنولوجيا النووية في إيران وصرح بأنها لأغراض سلمية ولن تكون مصدر تهديد لأمن الخليج. كان من مصلحة إيران ودول مجلس التعاون الخليجي تحسين العلاقات لأنه في حال حدوث أي تدخل غربي سيؤثر على المنطقة بأكملها ويؤدي إلى حدوث توتر في العلاقات.

تناولت الدراسة محوراً يتضمن تحليل قيادة الإصلاحيين الإيرانيين للحكم وانعكاسات ذلك على العلاقات الخارجية، كما تم التركيز على الأحداث الدولية والإقليمية العامة لتحليل ذلك كأحداث 11سبتمبر 2001 والحرب على العراق.

1.1 إشكالية الدراسة:

شهد العالم عدة تغيرات وأحداث أثرت على طبيعة العلاقات الإيرانية السعودية، وساهمت أحياناً في تطور العلاقات بين البلدين أو حافظت على استقرارها للحفاظ على الأمن ولضمان مصلحة الجميع. وفي بعض الأحيان أدت هذه التغيرات والأحداث لتباعد وصراع في العلاقات أدت بها إلى مزيد من التصعيد والتنافس. ومنه ظهر **التساؤل الرئيس التالي:** لأي مدى أثرت الضغوطات الأمريكية على العلاقات الإيرانية السعودية في الفترة ما بين 2001-2005؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى:

- ما هي عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الإيرانية السعودية؟
- لأي مدى أثرت الأحداث الإقليمية على العلاقات الإيرانية السعودية؟
- ما مدى تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على التقارب الخليجي الإيراني وعلى العلاقات السعودية الأمريكية؟

2.1 فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن الدور الأمريكي كان حاسماً في العلاقات الإيرانية السعودية ولعب دوراً كبيراً في تحديد عوامل التقارب والتباعد ما بين الطرفين.

3.1 أهمية الدراسة:

تكتسب كل من إيران والسعودية أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة بحكم امتلاكهما لأكبر احتياطي عالمي من النفط، والذي بدوره مكنهما من التأثير إلى حد ما في السياسات الدولية وسياسات منطقة الشرق الأوسط. ومما يكسب الدراسة أهمية تناولها لفترة زمنية حدثت فيها عدة تطورات عالمية: أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والحرب على العراق 2003. هذه التطورات أثرت على العلاقات الإيرانية السعودية حيث أن العلاقات بين البلدين تتأثر بتطور الأوضاع العالمية والإقليمية، ولم تكن العلاقات دائماً جيّدة بين البلدين وإنما كان هناك فترات تقارب وتباعد بين الطرفين، وهذا ما ستحاول الدراسة توضيحه.

4.1 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي من خلال تتبع العلاقات الإيرانية السعودية في الفترة ما بين 2001-2005 بالاعتماد على الكتب التاريخية والدراسات التي تناولت هذه المرحلة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العلاقات الإيرانية السعودية، وتحليل أثر الأحداث الإقليمية على تلك العلاقات.

5.1 الإطار النظري:

تساعد النظرية الواقعية في فهم محددات السياسة الإيرانية السعودية، حيث تسعى كل من إيران والسعودية لزيادة قوتها وتحاول بسط هيمنتها على الآخر وتعزيز هذه القوة. وبسبب فوضوية النظام الدولي وغياب السلطة العليا تسعى كل دولة لتعظيم قوتها على حساب الآخر دون مراعاة للأخلاق، كما ترى الواقعية أن التعاون ممكن ولكن في حدود التنافس والمصلحة. وترى أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية القائمة على الصراع والحرب نتيجة فوضوية النظام، وتؤمن بنظام توازن القوى لحفظ السلام

والاستقرار الدوليين. أما سياسة المحافظين الجدد فهي التي تفسر التدخل الأمريكي في المنطقة، حيث تهتم أفكار المحافظين الجدد بطبيعة النظام الداخلي للدول لأنه يؤثر على سلوكها الخارجي، ويؤمن المحافظون الجدد باستخدام القوة من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية بمعزل عن القانون الدولي أي أنهم لا يؤمنوا بفاعلية القانون الدولي، وقدرة المنظمات الدولية على تحقيق الأمن والعدالة ونتج عن تبنيهم لأفكار المحافظين الجدد الحرب الأمريكية على أفغانستان 2001، والحرب الأمريكية على العراق 2003، ويؤمنوا بمبدأ الحرب الإستباقية.

2. قراءة في العلاقات الإيرانية السعودية منذ 2001 إلى 2005

تراوحت العلاقات الإيرانية السعودية بين التعاون والتنافس، ففي موسم الحج عام 1943 اتسمت العلاقات بالاستقرار وما لبث هذا الاستقرار أن تحول إلى حالة من التوتر بعد قيام السعودية بالاعتداء على أحد الحجاج الإيرانيين، واستمر هذا التوتر إلى أن تم استئنافه بطلب من ملك السعودية بعد قيامه بإرسال رسالة إلى الشاه الإيراني حيث أعرب عن قبوله استئناف العلاقات، ما دفع شاه إيران إلى توجيه دعوة لملك السعودية لزيارة طهران واعتبرت الزيارة الأولى بين البلدين منذ تأسيسهما كدول معترف بها وهذا أدى إلى تطور العلاقات مرة أخرى بين البلدين.[1]

توترت العلاقات الإيرانية السعودية فترة الثورة الإسلامية 1979 وكانت إيران تتبع في سياستها نهج تصدير الثورة، وفي الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 وقفت دول الخليج إلى جانب العراق ما أدى إلى توتر العلاقات الإيرانية السعودية.[2] واستند القرار السعودي بدعم العراق إلى الخوف من أن إيران ودعايتها ضد المملكة يعرضان النظام السعودي وسلطته للخطر، وقامت السعودية بإقراض العراق 40 مليار دولار لتعزز جيشها، وشكل هذا القرار تحولاً مهماً حيث تحول تحالف القوة في المنطقة من محاولة إيران والسعودية لاحتواء العراق إلى محاولة السعودية والعراق احتواء إيران.[3] تميزت العلاقات بالتقلبات حتى بداية التسعينيات فكان للغزو العراقي للكويت دوراً في إصلاح العلاقات الإيرانية السعودية، حيث شعرت الدولتين أن العراق يشكل خطراً على الخليج وهذا دفعهم لإنهاء الخصومة، وظهرت حالة من الود بين إيران والسعودية تمثلت بإعادة فتح السفارات في كلا البلدين، وعلى إثر ذلك قام الحجاج الإيرانيين بمظاهرات سلمية في مكة فترة الحج.[4]

---

[1] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003،(بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، 11-17.
[2] Ali Omidi, Five Reason why Iran- Saudi conflict wont escalate,Almonitor: The Pulse of The Middle East (2016).
[3] Ariel Jahner,"Saudi Arabia and Iran: The struggle for Power and Influence," The Gulf, No3, International affairs review(2012):40.
[4] عصام عبد الحميد، العلاقات السعودية الإيرانية 1982-1997(القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 2006)، 63-64.

كان للتغيرات التي حدثت في الساحة الإقليمية والعربية مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، ونهاية الحرب الباردة وانتهاء حرب الخليج الثانية، دوراً في تقوية العلاقات الإيرانية السعودية. حيث كانت الشيوعية تمثل تهديداً للدولتين وعلى إثر انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت إيران ترى نفسها تحل محله، وتمنع أي تدخل غربي في منطقة الخليج، في حين كانت ترى بعض الدول ضرورة تدخل أمريكا في المنطقة تحديداً المملكة العربية السعودية لحفظ أمن الخليج بعد حرب العراق على الكويت. وهذا فتح المنافسة من جديد بين إيران والسعودية فكل منهما تريد الحد من نفوذ الآخر. زادت حدة التوتر بين البلدين بعد الهجوم المسلح على مكتب بعثة التدريب الأمريكي للحرس الوطني السعودي وتفجير ثكنات العسكريين الأمريكيين في ميناء الخُبر بالسعودية والذي كان وراءه إيران التي دعمت مجموعة سعودية أطلقت على نفسها حزب الله السعودي، وبوصول محمد خاتمي للسلطة في العام 1997-2005 اتبع لهجة أكثر اعتدالاً من سابقيه فأخذت العلاقات بالتحسن وبدأت اللقاءات والاتصالات بين البلدين لعقد منظمة المؤتمر الإسلامي.[1]

انتهج الرئيس خاتمي مشروع إصلاحي يدعو إلى فكرة حوار الحضارات بدلاً من فكرة تصدير الثورة وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية. وصرحت السعودية أن أمنها وأمن الخليج يعتمد على إيران ودول الخليج كافة خاصة وأن إيران تمتاز بجغرافيتها وقوتها العسكرية والاقتصادية.[2]

تعتبر الاتفاقية الأمنية التي عقدت بين إيران والسعودية في العام 2001، من أهم الأحداث التي توضح التطور في العلاقات بين البلدين وتحسنها. وكان من بنودها مكافحة الإرهاب ومنع عمليات غسيل الأموال ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين. لاقت هذه الاتفاقية ترحيباً من باقي الدول الخليجية التي رأتها مهمة في دعم العلاقات الإيرانية الخليجية، فتحسن العلاقات الإيرانية السعودية يساعد على تحسنها مع باقي الدول الخليجية. أيضاً انتفاضة الأقصى وحصار العراق كان لهما دوراً كبيراً في تقوية العلاقات الإيرانية السعودية حيث أن السعودية اتخذت موقفاً ضد سياسة أمريكا بسبب انحيازها لإسرائيل. وكانت السعودية ترغب بتحقيق تقارب مع إيران لتواجه التحالف التركي الإسرائيلي.[3]

ما ساعد على التعاون بين البلدين علاقتهم داخل منظمة أوبك وهي منظمة تضم اثنا عشرة دولة تكسب دخلها المادي من صادراتها النفطية، ومهمتها المحافظة على مصالح دول المنظمة من سياسات الدول المستهلكة للنفط، وإيران والسعودية من أهم الدول المنتجة للنفط وبالرغم من ذلك إلا أن التنافس بقي بينهم

[1]Ibrahim Faraihat, Keeping Iran and Saudi Arabia From War, Foreign Affairs,(2016).

[2]محمد الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية. (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، 42-51.

[3]مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية حالة دراسية)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة (2007)، 8-10.

حول رئاسة المنظمة.[1] أدى التعاون الإيراني السعودي إلى تحديد سعر برميل النفط اثنا وعشرون دولاراً كحد أدنى للبرميل وثمانٍ وعشرون دولاراً كحد أقصى ومعدل إنتاج يومي من النفط للدول الأعضاء خمسمائة ألف برميل. تعزز التعاون الإيراني الخليجي ووصل حد التعاون العسكري وتبادل الخبرات بين البلدين، ورأت الدولتان أن كل طرف منهما لا يمثل خطراً على الآخر.[2]

تلعب المصالح دوراً كبيراً في التقارب أو التباعد في العلاقات بين البلدين، كذلك الدور الأمريكي الذي يشكل الدور الحاسم في تحديد طبيعة العلاقات سواء تقارب أو تباعد. فإيران تسعى لأن تكون الأقوى في منطقة الخليج وتحاول تحسين علاقاتها مع السعودية كونها الحليف الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية، وترفض أي تدخل غربي في المنطقة وتحاول كسر الجمود في سياساتها الخارجية نتيجة العزلة التي حدثت لها بعد حربها مع العراق. أيضاً تسعى السعودية لتحسين علاقاتها مع إيران لأسباب اقتصادية تتمثل بالنفط والتجارة، ولكون إيران تملك وزناً سياسياً من الممكن أن يؤثر على استقرار المنطقة. وأدى وصول خاتمي للسلطة إلى خلق جو من التفاهم والتعاون وكسر حاجز الخوف من إيران كون الرئيس خاتمي إصلاحي ويدعو للتعاون. هذه الأحداث كلها ساعدت على حدوث لقاءات متبادلة بين البلدين ودعت لطي صفحة الخلافات القائمة.

3. أثر بعض الأحداث الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية السعودية

لعبت عدة عوامل في السياسة الإيرانية دوراً في تحديد سياستها تجاه المملكة السعودية كان منها الثورة الإسلامية عام 1979 والتي عملت على مبدأ تصدير الثورة الإيرانية، وتلاها الحرب الإيرانية العراقية التي استمرت ثمانية أعوام دون تحقيق النصر لأي من الطرفين والتي راح ضحيتها مليون ونصف المليون تقريباً من الطرفين، ووقفت دول الخليج إلى جانب العراق في تلك الحرب ما ساعد على تباعد وتوتر في العلاقات الإيرانية السعودية. ومن الأحداث التي لعبت دوراً في تحديد السياسة الإيرانية تجاه السعودية حرب العراق مع الكويت عام 1991، حيث ساعدت هذه الحرب على تحسين العلاقات الإيرانية السعودية ووقفت إيران إلى جانب الكويت في هذه الحرب. كذلك أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والحرب الأمريكية على العراق 2003. وهنا سيتم التركيز على هذين الحدثين بناءً على الفترة التي تناولتها هذه الدراسة.

---

[1] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003(بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، 109-110.

[2] كيهانبر زيجار، سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية السعودية، (2000). http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1890&lang

1.3 أحداث الحادي عشر من سبتمبر وأثرها علىالتقارب الخليجي الإيراني وعلى العلاقات السعودية الأمريكية

تعاظم الدور الإيراني إقليمياً وأصبحت تنظر إلى حماية نفسها من أي اعتداء خارجي نتيجة للتحولات السياسية والأمنية الواقعة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، خاصة أن الشرق الأوسط يعتبر منطقة دائمة التوترات بسبب امتلاكه على الثروات الطبيعية كالنفط. ونظراً لقوة إيران على عدة أصعدة فكل الدول تحاول التعاون معها والتقرب منها.[1] استغلت إيران هذه الأحداث وحاولت التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من أعدائها في الشرق والغرب وعرضت على أمريكا التعاون معها في القضاء على طالبان في حربها على أفغانستان، وتمت مصافحة كولن باول ووزير خارجية إيران كمال خرازي في المؤتمر السنوي للأمم المتحدة عام 2001، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تعاون كبير لأن أمريكا لا تثق بإيران، وكانت هناك محاولات أمريكية بالتعاون مع معارضين إيرانيين لإسقاط نظام الحكم القائم في إيران آنذاك.[2]

أصبح هناك تقارب في العلاقات الإيرانية الخليجية نتيجة السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق، ما دفع إيران لتقوية علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي حتى تحافظ على استقرار المنطقة، ومن أجل ضمان الأسواق الخليجية أمام العمالة والبضائع الإيرانية والمحافظة على استقرار أسعار النفط من خلال سياسات تنسيقية مع دول مجلس التعاون الخليجي.[3]

وقام الرئيس خاتمي باتباع سياسة حوار الحضارات بدلاً من سياسة تصدير الثورة واتبع سياسة التعاون المتبادل، حيث زادت معدلات التبادل التجاري بين إيران والدول الخليجية عام 2001، وحاولت إيران تطبيع العلاقات مع دول الخليج من خلال التخفيف من الإنفاق على الأسلحة وهذا ما يؤدي إلى التقليل من حدة التوترات، وساعد تحسن العلاقات الإيرانية السعودية هذه الفترة على خفض مؤشرات التسلح في البلدين وانعكس على باقي دول الخليج. أدت التطورات الإقليمية والدولية إلى تقوية العلاقات الإيرانية الخليجية وأصبح هناك تخوف من تعاظم الدور الأمريكي في المنطقة.[4]

[1] حمدي سليمان، انعكاسات الاستراتيجية الامنية الايرانية على دول الخليج العربي 1988-2014، (2015)، 35.

[2] Jay Solomon, The Iran wars: spy games, Bank Battles, and the secret Deals that Reshaped the middle East. New York: Random House, (2016), 42.

[3] مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية حالة دراسية)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة (2007)، 356-359.

[4] المرجع السابق، 356-359.

نتيجة للتحقيقات التي جرت حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تبين ضلوع عدد من السعوديين المنتمين إلى تنظيم القاعدة في هذا الهجوم، ما أدى إلى فتور في العلاقات الأمريكية السعودية بالرغم من متانتها في السابق. لكن هذا لا يعني قطع العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية مع دول الخليج، فبينما تميزت العلاقات الأمريكية السعودية بالفتور تعززت العلاقات الأمريكية مع دول الخليج الأخرى. وبقيت العلاقات الأمريكية السعودية قائمة على التعاون المتبادل حيث قدمت تسهيلات سرية لحملة الولايات المتحدة على العراق بالرغم من المعارضة العلنية لها، وتعاون الطرفان في قضايا الحرب على الإرهاب وأصبحت العلاقة بين البلدين قائمة على المصالح والتي يحددها النفط والمصالح الأمنية.[1]

ونتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحرب استباقية على أفغانستان بحجة القضاء على الإرهاب ومن ثم شنت حرب على العراق. وقفت إيران موقف الحياد من الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق وكانت تلك الحروب تشكل مكسب لإيران من خلال الإطاحة بنظام طالبان، ونظام صدام حسين التي كانت تنظر لهم إيران بأنهم أعداء لها على حدودها.[2]

كان هناك تطابق في الموقف الرسمي للسعودية وإيران بما يخص الحملات الإعلامية الغربية التي تدعو إلى العداء مع المسلمين، وأدانوا الحملة الإعلامية التي مست المبادئ الإسلامية ودعت إلى تشويهها، وعارض البلدان قصف أمريكا لأفغانستان طيلة شهر رمضان دون مراعاة لحرمة الشهر ومشاعر المسلمين.[3]

3.2 أثر حرب العراق 2003 على العلاقات الإيرانية السعودية

واجه الخليج العربي عدة حروب كانت منها حرب العراق وإيران والتي استمرت ثمانية أعوام في الفترة من 1980-1988م، وحرب العراق والكويت عام 1991، وأخيراً الحرب الأمريكية البريطانية على العراق عام 2003م والتي نتج عنها سقوط نظام صدام حسين. كل هذه الأحداث كان من شأنها التأثير على أمن الخليج العربي وأصبحت بحاجة لإيجاد نظام جديد يحقق أمن واستقرار المنطقة. وبالرغم من أهمية منطقة الخليج إلا أنه لا يوجد اتفاق حول أمنه بسبب اختلاف مصالح الأطراف، ومن هذه الأطراف المعنية بأمن المنطقة بعد الحرب العراقية على الكويت والتي انتهت بتحرير الكويت، "الولايات المتحدة الأمريكية والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي الست وإيران". وما أن شنت أمريكا حربها على العراق حيث تغيرت المعادلة

---

[1] أحمد هليل، العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، (2011)، 63-64.

[2] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003 (بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، 34.

[3] محمد الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، 71.

وخرجت العراق من المنافسة بعد سقوط صدام حسين، وأصبح هناك خلل في ميزان القوى الإقليمي وصارت المنافسة تضم إيران والولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.[1]

أدت الحرب الأمريكية على العراق إلى حدوث تهديدات لمنطقة الخليج بالرغم من خروج العراق كلاعب قوي في المنطقة. فتفوق إيران الإقليمي على جميع الأصعدة العسكرية والديموغرافية والاقتصادية وتطويرها للسلاح النووي، كل ذلك أثار القلق والتخوف من نفوذها في المنطقة بالرغم من وجود أمريكا كلاعب أساسي نظرت له دول الخليج بأنه ضروروي لحفظ أمن الخليج ونشر الديموقراطية.[2]

كانت دول الخليج تنظر إلى وجود القوات الأجنبة في المنطقة بأنها مهمة لحفظ الأمن الإقليمي والمحافظة على توازن القوى خاصة بعد الاحتلال العراقي للكويت، وهذا ما دفعها لعقد اتفاقيات أمنية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. ورأت السعودية أن أمن الخليج مسؤولية دولية وأن دول الخليج لا تملك القدرة لوحدها في الحفاظ على الأمن الإقليمي، وعملت ما يسمى بدرع الجزيرة لتطوير القوة الأمنية الخليجية ونظام الأمن الجماعي، ولكن إيران رفضت التدخل الغربي ورأت أن هذا يهدد أمن الخليج وأمنها بشكل خاص، حيث أن أمريكا تحاول منع إيران من امتلاك القوة النووية لمنع هيمنتها في المنطقة.[3]

حاولت الولايات المتحدة اتباع سياسة الاحتواء مع دول الخليج بعقد اتفاقيات دفاعية مع دِوَلِه لتعمل على إخماد القوة الإيرانية في المنطقة، وتنفرد هي بالمنطقة بدعوى أنها تحافظ على التوازن الإقليمي لامتلاكها القوة العسكرية والاقتصادية. وعن طريق وجود قواعد عسكرية غربية في المنطقة، حاولت الولايات المتحدة تحقيق غاياتها بمواجهة تهديدات إيران وإضعاف الاقتصاد الإيراني وإنهاكه عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية عليه حتى لا تملك إيران القوة النووية، وبالتالي إضعاف دورها الإقليمي في المنطقة. أدت الحرب الأمريكية على العراق إلى خروج العراق من منظومة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج، ما أدى إلى حدوث عدم توازن واختلال في ميزان القوى وهذا ساعد إيران على ملئ الفراغ الذي حدث لتصبح هي والسعودية أكبر قوة بالخليج بحكم ما تمتلك كل منها من قدرات ومقومات تساعدها على أن تكون ذات نفوذ وخصوصاً امتلاكهما أكبر احتياطي من النفط وثقل ديموغرافي وجغرافي.[4]

---

[1] أشرف كشك، "أمن الخليج بعد حرب العراق،"مجلة السياسة الدولية، العدد 155 (2004)، ص148.

[2] أحمد شكارة، مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص3.

[3] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003 (بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، ص77.

[4] المرجع السابق، ص 78-79.

نتيجة لذلك رأت كل من إيران والسعودية أن التعاون هو أفضل وسيلة لتحقيق مصالحهما في المنطقة، وبحكم الأوضاع الصعبة التي تشهدها المنطقة العربية نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي، ووجود خلل في التوازن الإقليمي ساعد على حدوث تقارب بين البلدين. وباعتبار إيران قوة إقليمية مهمة في المنطقة ولها مصالح عدة فيها كان لا بد من حدوث ترتيبات جديدة لعمل توازن إقليمي ومواجهة التقارب التركي الإسرائيلي.[1] لم تستمر العلاقات بين إيران والسعودية قائمة على التعاون فقد حدث بينهما نوع من التنافس بعد سقوط العراق وتغلغل إيران في العراق. وقامت بتقديم الدعم للتيارات الشيعية على حساب السنية وهذا أثار غضب السعودية وزاد من تخوفها من هيمنة إيرانية في المنطقة، ما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين وعدم الثقة بينهما.[2]

أدى تخوف إيران من الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق إلى تطوير السلاح النووي والذي بدوره زاد من تخوف السعودية وحذرها في علاقاتها مع إيران. ورأت السعودية أن امتلاك إيران للسلاح النووي يهدد استقرارها ويهدد الأمن القومي. وأدى التواجد الأمريكي في المنطقة إلى توتر العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثر ذلك على العلاقات الإيرانية الخليجية فالدول الخليجية ترى أنه من الضروري وجود القوات الغربية في المنطقة تحديداً الأمريكية للحفاظ على الأمن القومي خاصة وأنها تتميز باللااستقراروعدم توازن القوى. في حين رفضت إيران أي تواجد أجنبي أو تدخل خارجي واعتبرته تهديداً لأمنها وأمن المنطقة بأكملها. ساعد الفراغ الذي خلفته الحرب الأمريكية على العراق على زيادة التوسع الإيراني وبسط الهيمنة الإيرانية على المنطقة وتحولت العلاقات الإيرانية السعودية إلى علاقات تنافسية ومتوترة، وكذلك أثر توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية على استقرار المنطقة.[3]

إن من أبرز المظاهر التي ظهرت نتيجة الحرب الأمريكية على العراق العلاقات التنافسية بين إيران والسعودية على زعامة العالم الإسلامي. وهذا أدى إلى توترات شيعية سنية والتي تؤثر على أمن واستقرار المنطقة بأكملها. وكان التنافس إما علني أو غير علني فالنظام السياسي في كل بلد يؤثر على التنافس بينهما، كذلك كان هناك تعارض أيدولوجي بين البلدين ظاهر من خلال محاولة كل بلد فرض أيدولوجيته على البلد الذي يحدث فيه نزاع كما حدث في العراق، حيث قامت إيران بدعم الشيعة والسعودية بدعم السنة.

---

[1] محمد أبو عامود، "إيران ودول الخليج العربية.. علاقات متوترة،" مجلة السياسة الدولية، العدد 176 (2000)، 153.

[2] حمدي سليمان، انعكاسات الاستراتيجية الامنية الايرانية على دول الخليج العربي 1988-2014، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، 2015، 37.

[3] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003 (بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، 147.

3.3 الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج

تعتبر جغرافيا المنطقة وتاريخ إيران من أهم العناصر التي ترسم استراتيجة إيران تجاه دول الخليج. ففي عهد الثورة اتبعت استراتيجية تصدير الثورة زمن الشاه، ثم اتبعت استراتيجية تبادل الحضارات بعد تولي خاتمي الحكم. تتبع إيران استراتيجية تتغير بتغير الأوضاع الإقليمية وترتكز على النفوذ والقوة في منطقة الخليج وقد اتسمت بالمتناقضة خلال فترة الثورة وتتغير تبعاً لفكر القائد وصانع القرار فترة حكمه. وترى إيران أن استراتيجيتها تجاه دول الخليج ترتكز على التفوق العرقي الفارسي والطائفي والإقليمي وأهميتها الجيوسياسية والحجم الديموغرافي وجغرافيا المنطقة، فموقعها ساعدها في السيطرة على الممرات المائية. تتعامل إيران بمبدأ الفوقية والتراث التاريخي حيث الامبراطورية الفارسية التي تميزت بالتوسع والهيمنة وبسط النفوذ.[1]

تغيرت السياسة الإيرانية فترة حكم خاتمي وتميزت بالانفراج وتحسين علاقات إيران الخارجية وكانت تقوم على الانفتاح والحوار وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية. ولاقت هذه الاستراتيجية قبول الدول الخليجية تحديداً السعودية وحدثت عدة زيارات متبادلة بين البلدين وهذا مؤشر على تحسن العلاقات بين إيران ودول الخليج الأخرى. وكان للاتفاقية الأمنية بين إيران والسعودية عام 2001 دوراً في عقد اتفاقيات أمنية أخرى بين إيران وباقي دول الخليج. إلا أن الإمارات العربية رفضت أي اتفاقية مع إيران بسبب الخلاف على الجزر الإماراتية "طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى". ساعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إيران على زيادة توسعها وبسط نفوذها الإقليمي وتحركت نحو الشيعة في الخليج العربي، واستخدمتهم كورقة ضغط للتأثير على الواقع العربي، وربطهم بالحياة الاقتصادية والسياسية، وهذه الاستراتيجية تساعد إيران على إنجاح مشروعها النووي وبالتالي تصبح القوة العظمى في المنطقة.[2]

حاولت إيران إيجاد دور إقليمي لها في منطقة الخليج في الفترة ما بين 2001-2005 يساعدها على أن تكون ذات نفوذ إقليمي، وتحاول ملئ الفراغ الحاصل بعد خروج العراق كقوة مؤثرة في ميزان القوى الإقليمي. وكانت ترفض التدخل والتواجد الأمريكي في المنطقة وترغب في التخلص من عزلتها وتحسين صورتها أمام الدول العربية. كذلك حاولت الابتعاد عن المواجهة العسكرية مع دول المنطقة ولجأت للطرق السلمية والدبلوماسية في سياساتها وكانت تسعى لأن يكون لها دوراً في أمن الخليج وتعزيز التعاون والمشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية.

[1] نجلاء مكاوي، و يحيى صهيب،وتامر بدوي، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي(بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015)، 209-2011.

[2] تاج الدين الطائي، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي(دمشق: دار مؤسسة رسلان، 2013)، 150-155.

4. الموقف الأمريكي من العلاقات الإيرانية السعودية

يتضح الموقف الأمريكي تجاه العلاقات الإيرانية السعودية بعد حرب العراق على الكويت بدعم السعودية وتقويتها حتى تصبح قوة رادعة ضد إيران والعراق. وساعدت السعودية بتشكيل مجلس التعاون الخليجي كخطوة منها لمنع اتساع رقعة الحرب. حسنت أمريكا علاقاتها مع العراق وأصبحت العراق والسعودية يملكان أفضل قوات مسلحة في المنطقة، وزادت قوة مجلس التعاون لدول الخليج؛ ويرجع سبب تحسن العلاقات الأمريكية العراقية لمنع الهيمنة الإيرانية في المنطقة. ومع تعاظم القوة العسكرية السعودية ووصولها إلى قوة لا يستهان بها وامتلاكها دور قيادي في المنطقة حاولت إيران التقرب من السعودية وتحسين العلاقات وبدأت بالتحاور معها، إلا أنه كان هناك رفض شديد من قبل المتشددين الإيرانيين نتيجة لما حدث في موسم الحج من قتل للحجاج الإيرانيين والاختلاف على الأعداد المسموح لها بالذهاب للحج.[1]

رأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد فشلها في تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران أن تحسن العلاقات الإيرانية السعودية يؤدي إلى التقليل من حدّة التوتر في المنطقة، وبالتالي يحقق مصالح المنطقة ومصالح أمريكا القومية. وصرحت أمريكا بأنه إذا تم إقناع إيران بوقف دعمها للإرهاب وتبني مواقف أقل عدائية فإنها ترحب بتحسن العلاقات الإيرانية السعودية وترغب في تكوين علاقات طيبة مع باقي دول الخليج شريطة أن تغير إيران سياساتها الخارجية. وقامت أمريكا بتخفيف الحضر على صادرات إيران لبعض السلع مثل الكافيار والفستق والسجاد، واعتذرت وزيرة الخارجية الأمريكية عن سياسة أمريكا السابقة تجاه إيران ولاقت سياسات أمريكا تلك ترحيب السعودية.[2]

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بذل جهد كبير من أجل تحسن العلاقات الإيرانية السعودية كخطوة منها لجعل السعودية تلعب دور الوسيط لتطبيع العلاقات الإيرانية الأمريكية. ورأت الولايات المتحدة أن التقارب الإيراني السعودي يعتبر بمثابة جسر للعلاقات الإيرانية الأمريكية وكان كل تقارب يحدث بين السعودية وإيران تقف خلفه أمريكا.[3]

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات متناقضة حيال العلاقات الإيرانية السعودية فكانت تدعو أحياناً لتحسين العلاقات بين البلدين وأحياناً أخرى تقوم بزرع الفتنة بينهم وتسعى إلى توتر العلاقات. ويرجع ذلك إلى مصلحة أمريكا من حدوث التقارب أو عدمه، وأصبحت أمريكا ترى أن حدوث تعاون واتفاق بين

---

[1] عصام عبد الحميد، العلاقات السعودية الإيرانية 1982-1997(القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2006)، 63.

[2] محمد أبو عامود، "إيران ودول الخليج العربية.. علاقات متوترة،" مجلة السياسة الدولية، العدد 176 (2000)، 154.

[3] محمد الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، 69.

السعودية وإيران يصب في مصلحتها، حيث يساعد ذلك على استقرار أسعار النفط داخل منظمة أوبك واستمرار تدفقه للدول المستهلكة وتعد إيران والسعودية من أكبر الدول المنتجة للنفط وأهمها. وتسعى أمريكا دائماً لدعم السعودية لتضمن اعتدال أسعار النفط، ولأن السعودية لا تربط مواقفها السياسية بسياستها النفطية في بعض القضايا.

5. عوامل التقارب في العلاقات الإيرانية السعودية

تأثرت عوامل التقارب في العلاقات الإيرانية السعودية بعوامل داخلية وإقليمية وعالمية. تمثلت العوامل الداخلية بالتحولات التي حدثت داخل إيران وهيأت الفرصة لتطور العلاقات مع السعودية حيث تغيرت سياسة إيران بعد وصول الرئيس خاتمي للحكم من سياسة تصدير الثورة إلى سياسة تبادل الحضارات. أما العوامل الإقليمية فمتعلقة بتوازن القوى في منطقة الخليج العربي حيث حدث خلل في ميزان القوى في المنطقة نتيجة لخروج العراق من معادلة القوة بعد الحرب الأمريكية التي شُنت عليه والتي أطاحت بنظام الحكم. فرأت إيران والسعودية كونهما أكبر قوتين في الخليج العربي أن التعاون هو الوسيلة الأفضل لمصالحهما. وأيضاً ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من صراع عربي إسرائيلي ساعد في حدوث تقارب إيراني سعودي للتصدي للتقارب الإسرائيلي التركي حيث ترى السعودية أنه لا يمكن تجاهل الدور الإيراني كقوة إقليمية مهمة قادرة على التأثير وتحقيق قدر من التوازن في المنطقة. فيما تمثلت العوامل العالمية بالنفط، فقد واجهت كل منهما مشكلة تدهور أسعار النفط في السوق العالمي وكان التوصل إلى حل لهذه المشكلة يتطلب تعاون مشترك من قبل البلدين.[1]

وَقّعَت إيران والسعودية اتفاقية أمنية ساعدت في حدوث تقارب في العلاقات نصت على التعاون المشترك بين البلدين ودعت إلى محاربة الإرهاب والجريمة وتزوير الوثائق وعمليات تهريب الأسلحة وكل شيء من المحتمل أن يضر الاقتصاد وتبادل الخبرات الأمنية وشؤون الحدود. واكتسبت هذه الاتفاقية أهمية كبيرة لأنها بيّنت حسن نوايا إيران تجاه السعودية. إلا أنه بقي هناك جدل حول توقيعها وحذر من تطبيع العلاقات خاصة وأن السعودية لها علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت بدعم العراق في حربها على إيران وكانت دائماً ضد رفع أسعار النفط التي كانت تدعو لها إيران. وما يثير الجدل أيضاً احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث "طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى" في أوائل السبعينيات، وهذا يبين مدى

[1] محمد أبو عامود، "إيران ودول الخليج العربية.. علاقات متوترة،" مجلة السياسة الدولية، العدد 176 (2000)، 153.

سوء العلاقات بين البلدين حتى أواخر الثمانينيات ثم بدأ التحسن يتضح أوائل التسعينيات أي بعد حرب الخليج الثانية، ومما أكسبها أهمية أيضاً موقع البلدين الهام والثقل الديموغرافي لهما.[1]

وكان لهذه الاتفاقية أبعاد مختلفة فبالنسبة لإيران اعتُبِرَت بمثابة بداية للتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي خاصة مع المملكة العربية السعودية التي تعتبر ذات الوزن والتأثير الأقوى من بين دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا يخفف من حدّة الخوف والحذر الناتج عن طموحات إيران في المنطقة الذي تشعر به باقي دول المجلس إزاء التقارب في العلاقات الإيرانية السعودية. ورأت السعودية أن هذه الاتفاقية بمثابة اختبار لنوايا إيران تجاه المنطقة وأن تحسين العلاقات والتعاون بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي مهم للحفاظ على أمن الخليج، ومن الممكن أن تفتح هذه الاتفاقية المجال أمام اتفاقيات أخرى مماثلة بين إيران وباقي دول مجلس التعاون الخليجي. رفضت هذه الاتفاقية الوجود الأجنبي في منطقة الخليج تحديداً السعودية التي أصبحت تفكر برحيل القوات الغربية أو تخفيضها لأنها أصبحت تشكل عبئ على خزينتها.[2]

6. عوامل التباعد في العلاقات الإيرانية السعودية

ربطت العلاقات الإيرانية السعودية مع بعضها بالمصالح المشتركة بحكم التقارب الجغرافي، إلا أن هذا لم يمنع من وجود قضايا خلافية بين البلدين عكرت العلاقات وأدت إلى ما يشبه الحرب الباردة بينهم. وكان من أبرز القضايا الخلافية أمن الخليج الذي تريد إيران أن تكون هي المسيطرة عليه بحكم قوتها ونفوذها، حيث أصبح استقرار الخليج والحفاظ على أمنه يثير خوف كبير في السياسة الخارجية للدول الإقليمية المطلة على الخليج تحديداً إيران، التي لا تريد أي وجود أو تدخل غربي في المنطقة وترى أنه تهديد لأمن الخليج وتطمح بأن تكون هي المسيطرة وصاحبة النفوذ وسعت لإيجاد أمن إقليمي تكون شريك فيه.[3] ويمثل الأمن الإقليمي سياسة الدول التي تنتمي لنفس الإقليم وتسعى لتنظيم عسكري وأمني لمنع أي قوة أجنبية من التدخل.[4]

وكان من بين القضايا الخلافية الأخرى الخلاف حول الملفات العربية كالخلاف الإيراني على البحرين والتي ظلت إيران تعتبره تحت سيطرتها، وبقيت تشكك في استقلال البحرين إلى أن حدث استفتاء شعبي أشرفت عليه الولايات المتحدة يبين استقلال البحرين عن إيران. واعترف المجتمع الدولي بالبحرين كدولة مستقلة وَوُقِعَت عدة اتفاقيات بين إيران والبحرين قامت على أساس التعاون بين البلدين، والتزمت البحرين بحسن

---

[1] جمال مظلوم، "الاتفاقية الأمنية بين المملكة العربية السعودية وإيران،" مجلة الدفاع، العدد 180 (2001)، 15.

[2] محمد الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979–2011 دراسة تاريخية سياسية(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، 66-68.

[3] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003 (بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، 72-74.

[4] حمدي سليمان، انعكاسات الاستراتيجية الامنية الايرانية على دول الخليج العربي 1988–2014، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–، 2015، 35.

الجوار وعدم التدخل في الشؤون الإيرانية الداخلية في حين أن إيران اعتادت إثارة الموضوع بين الفترة والأخرى، وفيما بعد اعترفت بدولة البحرين وحدث بينهما تبادل للبعثات الدبلوماسية.[1]

بعد سقوط العراق على إثر الغزو الأمريكي أصبح هناك نفوذ إيراني كبير فيها خاصة أن الشيعة في العراق تشكل نسبة كبيرة من السكان مما يتيح المجال لإيران بسط نفوذها. وانعكست سيطرة الشيعة على السلطة في العراق إلى باقي الشيعة في دول الخليج، خاصة في المنطقة الشرقية من السعودية التي يسيطر عليها الشيعة والتي تمتلك احتياطي كبير من النفط ما يعزز ويقوي الدور الإيراني في المنطقة.[2]

تعتبر مشكلة الجزر الإماراتية "طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى" من أهم مصادر التوتر في العلاقات الإيرانية السعودية بسبب تعارض موقف البلدين من تلك الجزر، حيث ترفض إيران مناقشة هذه القضية وعقدت عدة جلسات لمناقشتها إلا أنها باءت بالفشل.[3]

وبحكم افتقار إيران للأدلة القانونية والتاريخية بملكيتها لهذه الجزر رفضت القبول بأي تحكيم دولي، ويرجع احتلال إيران للجزر الثلاث لدوافع استراتيجية حيث تمكنها السيطرة على هذه الجزر من فرض سيطرتها على مضيق هرمز ومراقبة المحيط الهندي إلى الخليج العربي، بالإضافة لوجود دوافع اقتصادية لما تحتويه هذه الجزر من أكسيد أحمر.[4]

قامت إيران باختراق لمجلس التعاون الخليجي والتأثير على توجهاته بما يتناسب مع المصالح الإيرانية، وأدى هذا الاختراق إلى حدوث توتر في العلاقات بين البلدين. وهذا ما تعتبره السعودية تعدي على نفوذها الاستراتيجي وترى أن إيران تحاول التأثير على دورها في القضايا العربية فهي تسعى للتدخل في القضايا العربية المتعلقة بفلسطين والأزمة اللبنانية والعراق، فتصبح منافساً للسعودية على زعامة العالم الإسلامي. وكذلك التدخل الإيراني في اليمن حيث تدعم الحوثيين وتقدم لهم الدعم المالي وتقوم بتدريب الحوثيين، في المقابل تدعم السعودية نظام "علي عبد الله صالح" لمواجهة الحوثيين. وتشجع إيران مواقف الشيعة في السعودية وتلجأ للتضخيم الإعلامي لما يحدث في السعودية وتحاول إثارة القلاقل والفتن الداخلية عن طريق بعض الأفراد الشيعة من السعوديين.[5]

---

[1] محمد أبو عامود، "إيران ودول الخليج العربية.. علاقات متوترة،" مجلة السياسة الدولية، العدد 176 (2000)، 194-195.

[2] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003 (بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، 88-92.

[3] محمد الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979–2011 دراسة تاريخية سياسية(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، 14.

[4] ضاري الحمداني، ضاري سياسة إيران تجاه دول الجوار(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012)، 150.

[5] محمد أبو عامود، "إيران ودول الخليج العربية.. علاقات متوترة،" مجلة السياسة الدولية، العدد 176 (2000)، 196.

7. الملف النووي الإيراني وأثره على أمن الخليج

تطمح إيران بأن تكون ريادية في الشرق الأوسط وفي العالم وتحاول صياغة نظامها تبعاً لسياسات وبرامج تعود لمصلحتها ودورها في المنطقة، وبالتالي التقليل من دور الولايات المتحدة والغرب.[1] بدأ اهتمام إيران بالسلاح النووي في ستينيات القرن الماضي، وكانت قد شجعتها الولايات المتحدة الأمريكية على امتلاك طاقة نووية للأغراض السلمية فقط، ووقعت مع إيران اتفاقية تعاون عام 1972 وقدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيران كل ما يلزم.[2]

ظهرت عدة شكوك خلال فترة الثمانينات والتسعينيات حول أنشطة إيران النووية والتي ظهرت علناً فيما بعد عام 2002، مما أثار خوف الدول وخاصة بعد خرق إيران لاتفاقية تعليق الأنشطة النووية عام2003. إن ما يعزز من قوة إيران في المنطقة والعالم جذورها الفارسية التي ترى أن من حقها أن تبقى قوية وتطور من قدراتها الصناعية ولا تبقى فقط معتمدة على النفط.[3]

شهدت فترة تولي خاتمي للحكم في إيران تطوراً في المجال النووي وصرح بأن التكنولوجيا النووية فقط للأغراض السلمية وهو يرفض امتلاك السلاح النووي، ويدعم فكرة شرق أوسط خالي من السلاح النووي وأن هناك حاجة لتطوير التكنولوجيا النووية من أجل تنويع مصادر الطاقة لأنه خلال عقود سينضب الإحتياطي من النفط والغاز، وأن من حق إيران امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية التي لا تؤدي أي أضرار ولا تهدد الأمن القومي. وتعاقدت إيران مع عدة شركات روسية قدمت لها الخبراء والمدربين والدعم التكنولوجي.[4]

سعت إيران تدريجياً لامتلاك التكنولوجيا النووية وأصبحت على استعداد لمواجهة الأخطار الدولية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبعد احتلال أمريكا للعراق 2003. ورأت أنه من الممكن أن تكون هي القادمة بعد العراق، فسارعت إلى تطوير سلاحها النووي حتى تعزز من قوتها الإقليمية والتصدي في حال حدوث عدوان عليها وكخطوة منها للحفاظ على أمنها القومي. وصرح بعض المعارضين للسلطة في إيران عن امتلاكها لثلاثة منشآت سرية في "نتانز وأراك وعبالي. وهذا ما دفع إيران للاعتراف بوجود هذه المنشآت وسمحت للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش، وعلى إثر ذلك لجأت إيران للسياسات الدبلوماسية

---

[1] شاهر امتشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، 179.

[2] شاكر كسرائي، تاريخ إيران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع الغرب(بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2016)، 540.

[3] البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، 9.

[4] فداء أبو جزر، العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي 1997-2005، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر(2014)، 76-77.

وحاولت تبرير موقفها بادعائها أن ما حدث بعد عام 2003 هو ما جعلها تعمل على تعزيز قدرتها النووية. وكان احتلال العراق واستسلام ليبيا وأزمة كوريا من الأحداث التي صرفت الأنظار قليلاً عن إيران، كما أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى أرباح هائلة استغلتها إيران مباشرة في تطوير قوتها النووية.[1]

أصبح تطور إيران النووي يشكل خطراً على منطقة الخليج وأصبحت السعودية تشعر بقلق حيال أمنها القومي في حال استمرت إيران في سعيها لامتلاك السلاح النووي.[2] وكان الموقف الخليجي هو المعارضة لأي تسلح نووي في منطقة الخليج وفي العالم العربي ككل، وفي حال تم تسوية الملف النووي الإيراني سلمياً فإنه لن يشكل خطراً على أمن الخليج. ويبقى هناك مخاوف من ضغوط اسرائيلية ووعود بالرد العسكري على إيران، وهذا يزيد من خطر تهديد المنطقة وبالتالي أفضل موقف لدول مجلس التعاون الخليجي في هذه الحالة هو الحياد، لأن أي نزاع عسكري سيؤثر على المنطقة وسيطال القواعد الغربية في الخليج وتحديداً السعودية ويشرك المنطقة بأكملها بالخطر. انقسمت الآراء في منطقة الخليج تجاه امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية فبعضها يرى أنه من حق إيران امتلاك الطاقة النووية السلمية مثل عُمان، في حين تراه دول أخرى تهديداً لأمن الخليج وأنه من الممكن أن يتطور ليصبح قوة عسكرية تهدد المنطقة.[3]

يعتبر موقف دول مجلس التعاون الخليجي صعب حيال الملف النووي الإيراني، فهي لا تريد أن تكون هناك حرب ضد دولة لها عمق ديني في دول الخليج، ولا تريد أن تملك إيران القدرة النووية التي تهدد أمن الخليج. كذلك ترفض إيران أي تواجد أجنبي في المنطقة وتدعو إلى تقليل الإنفاق على التسلح لكنها بالمقابل تسعى لتعظيم قدرتها النووية، وتلجأ إلى الخيار الدبلوماسي في سياساتها الخارجية لطمئنة دول الخليج ونزع الشك والخوف من تهديد التسلح النووي. تريد إيران أن تملئ الفراغ بعد خروج العراق من منظومة الأمن القومي، لكنها بالمقابل تُطور من قدراتها النووية وهذا يؤدي إلى خلل في توازن القوى الإقليمي ويهدد الاستقرار وبالتالي يصعب تحقيق الأمن الإقليمي للمنطقة.[4]

8. الخاتمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط عدة تطورات في الفترة التي تناولتها الدراسة وكان من أبرزها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب الأمريكية على العراق2003. وهذه الأحداث بدورها أثرت على المنطقة بأكملها ونتيجة لبعض التغيرات التي حصلت ظهرت قوى إقليمية فاعلة في السياسة أثرت على العلاقات في

[1] إحسان هادي، العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003 (بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2013)، 80-82.
[2] Thom Poole, Iran and Saudi Arabia's great Rivalry explained, BBC News, 2016.
[3] عبد الله الأشعل، تحديات الحوار العربي الإيراني(القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010)، 108-111.
[4] حمدي سليمان، انعكاسات الاستراتيجية الامنية الايرانية على دول الخليج العربي 1988-2014، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2015، 58.

المنطقة. فقد تراوحت العلاقات الإيرانية السعودية ما بين التعاون والتنافس على حسب الأوضاع الراهنة التي كانت تحدث ومبادئ كل حاكم والمصالح المرجوة من تحسين العلاقات. وكان من مصلحة إيران والسعودية تحسين علاقاتهما بعد أحداث 11سبتمبر 2001 تخوفاً من تعاظم الدور الأمريكي في المنطقة خاصة بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بحرب استباقية على أفغانستان، وكان هناك تطابق في المواقف الرسمية للبلدين بما يخص الحملات الغربية التي تدعو إلى العداء مع المسلمين، كما عارض البلدان القصف الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان طيلة شهر رمضان.

كذلك كان لحرب العراق 2003 دوراً في تحديد طبيعة العلاقات الإيرانية السعودية، فخروج العراق كلاعب قوي في المنطقة أدى إلى حدوث تهديدات لأمن الخليج وحدوث فراغ واختلال في ميزان القوى، دفع كل من إيران والسعودية لإبداء التعاون بينهما لأنه الوسيلة لتحقيق مصالحهما المشتركة في المنطقة، وكان لا بد من حدوث تقارب في العلاقات بين البلدين لمواجهة التغيرات الإقليمية في المنطقة وعمل توازن إقليمي لمواجهة التقارب التركي الإسرائيلي، كما أن الصراع العربي الإسرائيلي الذي تشهده المنطقة العربية ساعد في حدوث تقارب بين البلدين. وبعد سقوط العراق وتغلغل إيران فيها عن طريق دعم التيارات الشيعية ثار غضب المملكة العربية السعودية وزاد تخوفها من هيمنة إيران في المنطقة خصوصاً بعد تطوير إيران لسلاحها النووي، ما أدى إلى توتر في العلاقات من جديد.

كما أنه لا يمكن إغفال الدور الأمريكي في العلاقات الإيرانية السعودية، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب العراق على الكويت بدعم السعودية وتقويتها لتصبح قوة رادعة ضد إيران، كما ساعدت بتشكيل مجلس التعاون الخليجي لمنع اتساع رقعة الحرب. لكن وبعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران، رأت أنه من الأفضل تحسين العلاقات الإيرانية السعودية لتخفيف التوتر في المنطقة ورحبت بتحسن العلاقات بين البلدين لأن ذلك يحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية القومية، فتحسين العلاقات الإيرانية السعودية يجعل السعودية تلعب دور الوسيط لتطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية كون إيران من أكبر الدول المنتجة للنفط وأهمها، كما أن تحسين العلاقات الإيرانية السعودية يؤدي إلى استقرار أسعار النفط في منظمة أوبك ويضمن استمرار تدفقه للدول المستهلكة.

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسات متناقضة تجاه العلاقات الإيرانية السعودية فهي أحياناً تدعو إلى تحسين العلاقات، وأحياناً أخرى ترى أن مصالحها تكمن في حدوث توتر في العلاقات الإيرانية السعودية أي أن المصالح الأمريكية هي الحكم الفصل في تلك العلاقات.

9. النتائج

- المصالح الأمريكية تلعب الدور الأساسي في العلاقات الإيرانية السعودية.
- كان لأحداث 11سبتمبر 2001 والحرب على العراق 2003 دوراً في حدوث نوع من التنافس والتعاون في العلاقات الإيرانية السعودية تحكمه المصالح.
- إيران ترفض قطعياً الوجود الأمريكي في المنطقة في حين ترى السعودية بضرورته للحفاظ على الأمن وترى أن أمن الخليج مسؤولية دولية.
- بعد تحول إيران من سياسة تصدير الثورة إلى سياسة تبادل الحضارات حدث نوع من التعاون وتحسن في العلاقات الإيرانية السعودية.
- تطوير الملف النووي الإيراني أدى إلى حدوث توتر في العلاقات الإيرانية السعودية.
- حدوث توترات شيعية سنية تؤثر على استقرار وأمن المنطقة بأكملها.
- اختلاف أيديولوجي ظاهر بين البلدين حيث أن كل بلد يحاول فرض أيدولوجيته على البلد الذي يحدث فيه نزاع كما في العراق.
- تحسن العلاقات الإيرانية السعودية يساعد في استقرار أسعار النفط.

10. المراجع بالعربية

- أبو جزر، فداء. 2014. العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي (1997-2005). رسالة ماجستير. جامعة الأزهر.
- أبو عامود، محمد. 2009. إيران ودول الخليج العربية.. علاقات متوترة، مجلة السياسة الدولية، عدد 176، 194-199.
- البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات 2007. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1.
- الأشعل، عبد الله. 2010. تحديات الحوار العربي الإيراني. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط1.
- الحمداني، ضاري. 2012. سياسة إيران تجاه دول الجوار. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1.
- الطائي، تاج الدين. 2013. استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي. دمشق: دار مؤسسة رسلان.
- الكواز، محمد. 2014. العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1.
- أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين. 1998. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية. ط1.
- اليوسف، يوسف. 2011. مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط1.
- تشوبين، شاهرام. طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1.

- دحمان،غازي. 2016. الدور الأمريكي الملتبس بالمنطقة كما تعكسه أزمة العلاقات السعودية الإيرانية، شؤون عربية، عدد 165، 42-50.
- سليمان، حمدي. 2015. انعكاسات الاستراتيجية الامنية الايرانية على دول الخليج العربي 1988-2014. رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-.
- شكارة، أحمد. 2010. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1.
- عبد الحميد، عصام. 2006. العلاقات السعودية الإيرانية 1982-1997. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، ط1.
- كسرائي، شاكر. 2016. تاريخ إيران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1.
- كشك، أشرف. 2004. أمن الخليج بعد حرب العراق. السياسة الدولية، عدد 155، 148-151.
- مبيضين، مخلد. 2007. العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 (السعودية حالة دراسية). رسالة ماجستير. جامعة مؤتة.
- مظلوم، جمال. 2001. الاتفاقية الأمنية بين المملكة العربية السعودية وإيران، الدفاع، عدد 180، 15-17.
- مكاوي، نجلاء. صهيب، يحيى. بدوي، تامر. 2015. الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي. بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط1.
- هادي، إحسان. 2013. العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام 2003. بيروت: دار ومكتبة البصائر، ط1.
- هليل، أحمد. 2011. العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الإحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط.
- هنتر، شيرين. 2001. إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الإنعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط1.

المراجع بالإنجليزية

- Solomon, Jay.2016. The Iran wars: spy games, Bank Battles, and the secret Deals that Reshaped the middle East. New York: Random House.
- Jahner, Ariel. 2012. Saudi Arabia and Iran: The struggle for Power and Influence The Gulf.No,3. International affairs review.
- Poole, Thom. 2016. Iran and Saudi Arabia’s great Rivalry explained, BBC News.
- Omidi, Ali. 2016. Five Reason why Iran- Saudi conflict wont escalate. Almonitor: The Pulse of The Middle East.
- Faraihat, Ibrahim. 2016. Keeping Iran and Saudi Arabia From War. Foreign Affairs.

مــستقبل الصراع الإيراني – السعودي وتـداعياته

The Iranian-Saudi Conflict
(Study in the future and The Repercussions)

إليـــاس ميـــسوم
MISSOUM ILYES
، أستـاذ مســاعد قسم – أ – جامعة وهران 2 محمد بن احمد، (الجزائر)
Assistant Professor - A- University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed, Algeria
ilyespoli3@gmail.com

ملخص:

لا تسعى هذه الورقة إلى بحث الصراع الإيراني – السعودي ككل باعتبار هذا الأمر صَعبًا للغاية، إنّما تهدف بشكل خاص إلى دراسة الصراع الإيراني – السعودي من ناحيتين: الأُولـى، تتعلق بمستقبل الصراع المستديم الدائر بين البلدين. أمّـا، الناحية الثانية فتندرج ضمن رصد أهم تداعات الصراع وآثاره. وقد خلصت الدراسة إلى أن مستقبل الصراع الإيراني – السعودي – وفقًا للمعطيات المتوفرة – لا يُبشر بالخير، إذ من المُحتمل أن تتسع دائرة الصـــراع بين الدولتين من ناحيتي المدى والكثافة مما ينتج عنه بالضرورة المزيد من التـــداعيــات السلبية والمدمرة ليس للطرفين فقط بل لكل المنطقة.

الكلمات المفتاحية: إيران؛ السعودية؛ الصراع الإيراني – السعودي؛ مستقبل الصراع؛ تداعيات الصراع.

Abstract:

This paper does not seek to discuss Iranian-Saudi Conflict as a whole, since this is very difficult. Aims specifically at studying the Iranian-Saudi conflict in two ways: the first concerns the future of the conflict between the two countries. The second is to uncover the most important repercussions of the conflict. The study concluded that the future of the Iranian-Saudi conflict is not so optimistic that the conflict between the two countries is likely to expand in extent and intensity, leading to more negative and destructive consequences not only for the two parties but for the region as a whole.

Keywords: Iran; Saudi Arabia; the Iranian-Saudi; the Future of the Conflict؛ the Repercussions of the Conflict.

مقدّمة:

تُعد منطقة الشرق الأوسط والخليج العربيّ – الفارسي من أهم بؤر التوتر التي عرفها التاريخ المُعاصر، ومن أكثر المناطق التي عرفت ومازالت تشهد صراعات وحروب، ولعل النصف القرن الأخير من تـاريخ هذه المنطقة كان أشدها وطأةً، فالخليج وحـده عـرف في أقل من أربعة عقود ثلاث حروب ساخنة بين دُوله وصراعات مازالت قائمة لحد الساعة، أهمها حاليًا الصراع الإيراني – السعودي. الذي يُعد بلا شك من الصراعات المُهمة في الشرق الأوسط، التي تلعب دورًا محوريًا ومُؤثرًا في رسم السّياسات في ظل الخارطة الإقليمية لهذه المنطقة، فضلًا عن عدم استقرارها. ويُعزز من هذه الوضعية الأخيرة الثقل السّياسي والاقتصادي والدِّيني للدولتين المُتصارعتين، وكـذا الأهمية الجيوستراتيجية للخليج بشكل عام، إضافةً طبعًا إلى التضارب في التصورات السّياسية، والأمنية، والاقتصادية بين دُوله. الأمر الذي دفـع العلاقات الإيرانية – السعودية لأنّ تكون عنوانًا لحالة من التوتر والصراع المُستمرين، وكذا الترقب الدائم من دول الجوار والعالـم حول مـستقبل هذا الصراع وتداعياته.

والحقيقة، أنَّ الحديث عن المستقبل – كما نعلم – يُعد من الأمور الصّعبة والمُعقدة للغاية على الرغم من التطور الكبير الذي عرفه العلم والمناهج المُتعلقة بالاستشراف أو علم المستقبليات **(Futurology)**، والذي يعني القيام بعملية علمية مؤداها البحث في مستقبل الظواهر ومشاكلها، ومحاولة التنبؤ بالحلول لها، رغم هذا يبقى التنبؤ بمستقبل الظواهر ومشاكلها أمرًا عسيرًا لا سِيَّما إذ اقترن الأمر بالظواهر والبحوث الإنسانية والاجتماعية التي يغلب عليها التعقيد والتشابك، ناهيك عن الديناميكية والتغيُّر المُستمرين.

وفي هذه الورقة نعكف على دراسة الصراع الإيراني – السعودي – ابتداءً من الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، حتّى الاتفاق النووي الإيراني عام 2015م – من حيث مستقبله وتداعياته، أَي صياغة رؤية استشرافية مستقبلية للعلاقات الإيرانية – السعودية ومآل الصراع الدائر بين طهران والرياض. وهذا عبر الإجابة عن تساؤلٍ مفاده: **كيف يمكن قراءة مستقبل الصراع الإيراني – السعودي وتداعياته في ظل المعطيات الحالية؟**

ولأجل هذا الغرض قَسَمْنَا هذا البحث إلى محورين: الأول عبارة عن رصد لأهم ما قِيل في هذا الشأن من طرف الباحثين المُتخصصين من جهة. من جهة ثانية، تصور الباحث لمستقبل الصراع الإيراني– السعودي. أخذين بعين الاعتبار في كل هذا التحولات الجديدة التي عرفتها منطقة الشـرق الأوسـط والخليج وكذا الوضع الدولـي السائد والتغييرات التي يعرفها، فضلًا عن حدود التغيُّر المتوقع على مستوى الأنـظمة السّياسية والنُّخبة الحاكمة وتوجهاتهما السّياسية. أمّـا المحور الثاني، فهو عبارة عن دراسة لتداعيات

الصراع الإيراني– السعودي. بينما تضمنت الخاتمة أهم الخلاصات والاستنتاجات المتعلقة بالدراسة. في حين اقتصرت المناهج المستخدمة – في هذه الدراسة – على ثلاثة مناهج أساسية، ويتعلق الأمر بكل من: **المنهج الوصفي؛ المنهج الاستقرائي؛ منهج دراسة الحالة.** كما استعملنا كأداة تحليلية بعض أدبيّات نظرية الصراع الدولي والأطر الفِكرية التي تفسّر السلوك الدولي الصراعي، فضلًا عن اقتراب النُّخبة.

المحـور الأوّل: مـستقبل الصراع الإيراني – السعودي

يُعد بحث مـستقبل الصـراع الإيراني – السعودي من الأسئلة التي حـاول الإجابة عنها العديد من الباحثين والمُهتمين بهذا الشأن، حيث أدلى كل واحد منهم بدلوه في هذه القضية المُعقدة، فمنهم من كان مُتفائلًا في تحليله للصراع واعتقد أنَّ الوصول إلى تسوية أو حل للصراع بين الغرمين أمرٌ لا مفر منه ومسألة وقت فقط بحيث سيدرك الطرافان بمرور الزمن أنَّ التسوية والوصول إلى توافق يُعدان أفضل حل لمشاكلهما العالقة.

وآخرون كانوا على نقيض الرأي الأوّل وحكموا على مستقبل العلاقـات الإيرانـية – السعـودية بالاضطراب والتوتر الدائمين، ذلـك أنَّهُ حسب وجهة النظر هذه يندرج الصـــراع الإيرانـــي – السعودي ضمن الصراعات التي لا تموت وتتوارثها الأجيال، وهـو وإنّ خف صوته في فترات زمنية معينة فإنّهُ ما يلبث لينهض أكثر شراسة من السابق. فالصراع الإيراني – السعودي شبيه إلى حد ما بالصـراع العربيّ – الصهيوني، أين تتداخل عدة مُتغيّرات فيه سياسية واقتصادية ثقافية ودينية... تجعل من الصُّعوبة بمكان الوصول إلى تسوية – أو حل – مقبولة من جميع الأطراف.

عـلاوة على ذلك، فإنّ التوتر وتراشق الاتهامات لفترة طويلة – بين طهران والرياض– زادت عن الثلاثة عقود، ناهيك عن الموروث الثقافي والتاريخي الرافض للتعايش وقبول الآخر بحيث جعل العداوة بين الرياض وطهران تنتقل من على مستوى الأنظمة السّياسية والنُّخبة الحاكمة لتهبط إلى المستوى الشعبي والجماهيري. وتسهر هنا قنوات التنشئة الاجتماعية والتثقيف السّياسي والدِّيني المسيطر عليها من طرف المؤسسة الوّهَابيّة في السعودية وعلماء الشِّيعة المُتشدّدين في إيران على تغذية هذا التصور لدى الجماهير أكثر فأكثر في كلا البلدين.

وعلى الرغم، من أنَّ الصراعات الدولية تأخذ نظريًا أحد أربعة اتجاهات، وهي: **التصعيد (Escalation)؛ التناقص والانحسار (Abatement)؛ الاستقرار (Stabilization)، النهاية (Termination)**؛ بَيْدَ أَنَّ احتمال انتهاء أو استقراره الصراع الإيراني – السعودي وفق المعطيات الحالية يبقى– حسبنا – أمرًا صّعب

المنال ومُستبعدًا إلى حد كبير، لنكون أمام خيارين رئيسيين، إمّا التصعيد أي الزيادة في ناحيتي المدى والكثافة؛ بمعنى اتساع حدود الصراع وارتفاع درجة التوتر فيه أو ما يُمكن تسميته بـ: **السيناريو المُتشائم** حول مستقبل الصراع الإيراني – السعودي. أمّا الخيار الثاني فهو عكس الأوّل بمعنى انحسار الصراع أي ما يُمكن تسميته بـ: **السيناريو المُتفائل**.

ومما يجب الانتباه إليه هنا أنَّ موضوع الكثافة والمدى – من الناحية النظرية – في الصراع يرتبط هو الآخر بالعديد من الأمور والمتغيّرات المختلفة، لعل أهمها [1]:

– الحدود الجغرافية للصراع.
– عدد الأطراف المشتركة فيه.
– حجم الموارد والإمكانيات التي تخصص للصـــراع.
– نوعية الأسلحة المستخدمة في الصراع والأهداف التي تحددها الدول من وراء الصراع، وما إذا كانت شاملة أو محددة.

أولًا: مـستقبل الصـــراع الإيرانـــي – السعـــودي: من وجـهة نظـر بعض البـاحثـين

فـي خضم بحث مستقبل الصراع الإيراني– السعودي يعتقد الباحث الإيراني **أمين سيكل (Amin Saikal)** مدير مركز الدراسات العربيّة والإسلامية **(CAIS)** بالنظر إلى القضايا الخلافية والمشاكل المتراكمة بين الغرمين، فإنّ هناك سيناريوان محتملين للعلاقـة المستقبلية بين الرياض وطهران، فمن ناحية أُولـى يُمكـن أنْ تتسبب الخلافات الإيرانية – السعودية في اتساع وتفاقم شدة التوتر والخلاف بينهما مما يأدي حتمًا لعدم استقرار أكثر في المنطقة غير المُستقرة أصلًا، كما يُمكن من جهة أخرى أن تقوم طهران بأخذ زمام المبادرة في رأب الصدع بينها بين الرياض، وهذا بتسريع جهودها من أجل التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدورها يُمكن أنْ تساعد القيادة السعودية والإيرانية على تحويل علاقاتهما بشكل أسرع إلى تعاون وتنسيق، وبالتّالي استقرار إقليمي أكثر [2].

وإذا اعتمدنا التصور الثاني لـ: **سيكل**، فإنّ مفتاح حل الصراع الإيراني – السعودي بيد الطرف الأمريكي أكثر من أي طرف آخر، فالوصول إلى تسوية أمريكية – إيرانية سيجبر السعوديين لا محالة على الرضوخ إلى هذا الأمر والكف عن التشويش على إيران. ومع ذلك، يبقى الوصول إلى تسوية أمريكية – إيرانية بمثل هذا الشكل الذي يتحدث عنه **سيكل** – أي تطبيع شامل للعلاقات الإيراني – الأمريكـية – أمرًا مستبعدًا

[1] محمد نصر مهنا وخلدون ناجي معروف، **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشاكلات الشرق الأوسط**، (القاهرة: مكتبة غريب للطباعة والنشر، 1996)، ص ص 14 – 15.

[2] Amin Saikal ,"Iranian–Saudi Relations in a Changing Regional Environment", in: Amin Saikal (Eds), **The Arab World and Iran A Turbulent Region in Transition**, (New York: Palgrave Macmillan, 2016), p166.

وصَعبًا، فعلى الرغم أَنَّ إيران تُدرك أَنَّهُ في ظل موازين القوى الحالية، والتي هي لصالح أمريكا طبعًا، فإنّ علاقتها مع هذه الأخيرة تُشكّل المفتاح الرئيسي لكل مشاكلها السّياسية والاقتصادية، وكذا مستقبل دورها السّياسي في المنطقة[1]. لكنّها بحكم الواقع تصطدم أمام مُعوقين جوهرين، **الأوّل** يمكن اعتباره داخلي: ويتعلق ببُنية النظام السّياسي الإيراني في حد ذاته، فالعداء لأمريكا – التي تُمثل **الشيطان الأكبر** **(Great Satan)** من منظور الخُمينية **(Khomeinism)** – يُعد أحد الأُسس غير القابلة للنقاش التي أَرْساها الخميني للجمهورية الإسلامية وأيّ مساس به يُهدد شرعية واستقرار النظام ككل، ومنه استمراره. أمّـا المُعوق **الثـــاني:** فهو خارجي إنْ صح التعبير إذ يتعلق أكثر بحلفاء أمريكـا في الشـرق الأوسـط والخليج ونقصد هنا بدرجة أُولـى السعــوديين والإسرائيلـيين، فهما ضدَّ أيّ تقارب أمريكــي – إيرانـــي من شأنه أن تعطي إيران شرعية دولية في المنطقة ويعزز من نفوذها – ونفوذ حلفائها – الإقليمـي أكثر فأكثر.

أمّـا الباحثة الأردنية **فاطــمة الصمـــادي**، المُتخصصة في الشأن الإيراني والتي لها العديد من المؤلفات والبحوث المهمة في هذا الشأن، فإنّ الحديث حسبها عن مستقبل للعلاقات الإيرانية – السعودية يضعنا أمـام سيناريوان لا ثلاثــة لهما: **الأوّل** يتمحور حول الوصول إلى عميلة تسوية بين الطرفيين تنزع فتيل الأزمة، خصوصًا إذا كان هنالك دعم أمريكــي لمثل هذا الأمر، لا سِيَّما بعد صعود تنظيم الدولة الإسلامـية (داعش) والذي يُمثل تهديـدًا وتحـديًا أمـنيًا مشتركًا للإيرانـــيين والسعوديين على حد سواء مما قد يدفع لتعاون إيراني – سعودي لمواجهته ضمن تسوية تضمن للطرفين مستوى مقبول من النفوذ الجيوسّياسي والجيوستراتيجي، وفي نفس الوقت، قد يكون العامل الاقتصادي وأسعار النِّفط سبب آخر للتقارب بعد أنْ وظف هذا العامل في الصــراع.

أمّا، السيناريو **الثاني** التي تراه الصمادي للعلاقات الإيرانية – السعودية، فيتمحور حول استمرار التوتر والصراع، بل من المُحتمل أنْ يزيد ويتطور – عموديًا وأفقيًا – نحو مستويات أعلى، حيث أَنَّ إيران في ظل استمرار الأزمة القائمة بينها وبين الرياض، ومع استمرار التهديد والتنافس الشديدين حول مستقبل الشـرق الأوسط، قد تنتهج سّياسة ذات أبعاد صراعية أعمق، وستواصل دعمها للجماعات المسلحة واللاعبين غير الحكوميين. وفي مقابل هذه السّياسة سوف تسعى السعودية ودول الخليج العربيّة بصورة عامة إلى البحث عن وسائل جديدة لمواجهة إيران، وبخاصة مع بدء تُشكّل قناعة لديها بأَنَّهُ لم يُعد بالإمكان الاعتماد على الحليف الأمريكي كالسابق {تشكّلت هذه القناعة في فترة باراك أوباما **(Barack Obama)**}، وسيدفعها ذلك

---

[1] ظافر ناظم سلمان، "حول مستقبل الدور الإيرانـــي"، **مجلة المستقبل العربـــيّ**، مج 23، العدد 258 (2000)، ص 189.

إلى تعزيز خيار الحرب بالوكالة. ومنه، لن تقف الأزمة عند حدود التوتر والقطيعة الدبلوماسية بل قد تأخذ شكّل مواجهة [1].

والواقـع، أنَّ مستقبل الصراع الإيراني – السعودي حسب المعطيات الحالية – حسب اعتقادنا – تميل الكفة فيه إلى السيناريو المُتشائم، فالقضايا الخلافية زادت عما كانت عليه أيام الخميني، والوضع في المنطقة أصبح أكثر هشاشة، خصوصًا عقب أحـداث الربيع العربيّ؛ فالسعوديون يعتقدون أنَّهم خسروا لحد الآن الكثير من المعارك، أين وصول لهيب الحرب والصراع بينهم وبين إيران إلى عقر دار آل سعود المتصدع، بدءً من اليمن والبحرين إلى غاية تمرد قطر (5 يونيو 2017) عن السرب السعـودي ووصفها إيـــران بـ: "**الدولـة الشريفـة**"، ناهيـك عن تخلخل أسطورة الصراع السُّنّي– الشِّيعي، والتي كانت المملكة تستعملها كورقة لكسب دعم السُّنّة في العالم ضدَّ طهران.

هـذا، إضـافة إلى مُشكل النظام السوري الذي أصبح حلم زواله بعيدًا، وكذا العراق ولبنان ما جعل اللذان هما تحت سيطر طهران كما يعتقد السعوديون مما يجعلهم يحسون بخطر داهم يُهدد استقرارهم، فهم ليسوا مستُعدين لخسارة أخرى قد تهدد وجودهم من الخريطة. لهـذ، فإنّهم هذه المرة لن يدخروا جهدًا أو مالًا في موجهة إيران وبشتى الطـرق والوسائـل المشروعة منها وغير المشروعة. خصوصًا وأَنَّ محمد بن سلمان ولـي العهـد ووزير الدفاع، والذي يُمكن أنْ يكون ملكًا في أيّة لحظة مُؤمن بهذا أيما إيمان، ويسعى إلى تعزيزيه من خلال تقوية علاقته بالولايات المتحدة بل وإسرائيل أيضًا، وحتّى الجماعات الشِّيعية العربيّة في العـراق التي كانت تتحرج السعودية سابقًا من دعمهم.

فمـحمد بـن سـلمان، – كما قال كما قال **سايمون هندرسون (Simon Henderson)** – مهووس بالخطر الذي تُشكّـله إيران، ناهيك أنَّ كمية السلطة التي تتركز في يد هذا الشاب المغمور لا مثيل لها في تاريخ المملكة. وهو ما فتئ يصرح ويقول: "**أنَّهُ لا يمكننا التفاهم مع إيران ونقاط الالتقاء معها تكاد تكون منعدمة**"، وأنّنا سننقل المعركة إلى الأراضي الإيرانية. وهـذا استنادًا على **عقـيد سلـمان (The Salman Doctrine)** الهُجومية وذات النزعة العسكرية المؤمنة بأَنَّ إيران تُشكّل السبب الجذري للعديد من المشاكل السّياسية، والأمنية،... وغيرها التي تعصف بالشرق الأوسط والخليج.

ويـبدو واضحًا أَنَّ صعود بن سلمان يُقلق الإيرانيين – إذا أخذنا بعين الاعتبار تصريحات المسؤولين الإيرانيين –، فهم كانوا يفضلون محمد بن نايف كأخف الضررين، إذ يُشكّـل محمد بن سلمان حسبهم حجرة

[1] فاطمة الصمادي، "إيـــران والسعــودية... حدود التنافس والصراع"، **مجلة رؤية تركية**، السنة 5، العدد 2 (صيف 2016)، ص 133.

عثرة أمـام حل الخلافات بين البلدين، أين عبر الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني ووزير الدفاع السابق **علــي شمخــانــي**، لـ: **وكالة مهر للأنباء الإيرانـية**، بقوله: "**إن خلافنا مع السعودية قابل للحل ولكن بعض القادة حديثي العهد بالسّياسة يفتقرون للمنطق ومغرورون مثل محمد بن سلمان، الذي هو أشبه بفقاعة ما تلبث أن تنفجر**" [1]. ويـرى **عبد الحي**، – الذي أحد أهم باحثي الاستشراف في العالم العربيّ – أنَّ التناقض بين إيران والسعودية هو تناقض استراتيجي (في البُنية الداخلية) و(الروابط الإقليمية) و(الروابط الدولية) وما يتفرع عن كل منها، حيث تمثل الأزمة السعودية – الإيرانية الراهنة امتدادًا لصـراع قديم وأحداث متراكمة منذ عام 1979. وبلغة الأرقام، فيما يُسميه بـاحثو العلاقات الدولية بـ: **المسافة السّياســية (Political Distance)** التي تقيس مؤشرات التباعد بين دولتين، فإنّ المسافة السّياسـية بين الدولتين تصل إلى 25 نقطة عداء من بين 27 نقطة يتم من خلالها قياس المسافة السّياسـية [2].

وبأي حـال، فإنّ هذا التحليل الرقمي لواقع الأزمة السعــودية – الإيرانية يدل بما لا يدع مجالًا للشك أَنَّ مـستقبل الصراع الإيراني – السعودي يتجه نحو المزيد من التصعيد والتصادم. وعلـيه، مازالـت الطريق طويلة أمام الغرمين لإدراك أنْ لا جدوى من الصراع بينهما. فمن المُستبعد جدًا أنْ يحدث تقارب بين البلدين أو حتّى الوصول إلى اتفاق يسوي المشاكل على المدى القريب بحيث أَنَّ عودة العلاقات بين الرياض وطهران إلى الحالة الطبيعية أمرٌ يتطلب المزيد من الوقت والكثير من الوعي من الجانين، فضـلًا عن الرغبة السّياسـيـة المتبادلة، لأَنَّهُ لا يُمكن التوقع بأَنَّ الطرفين المُختصمين سينسيان بسهولة ما سبباه لبعضـهما البعض من جروح لأَنَّ الأمر سيبدو حينها غير منطقي وغير واقعي[3]. فالصـراع الإيراني – السعودي كما عبر عنه **كريم سجادبور (Karim Sadjadpour)**: "**تحول إلى حرب جيوسياسية بالوكالة مغلّفة بمنازعات عِرقيّة (عربيّة – فارسية) وطائفية (الشِّيعة – سُنّية). إنّها على هذا حلقة مفرغة حيث تشعل الطموحات الإقليمية المتصارعة الشوفينية وسّياسة الهوية في كلا البلدين ما يؤدي إلى تفاقم خلافاتهما الجيوسّياسية**" [4].

---

[1] "شمخاني: السعودية مصدر انتاج الفكر التكفيري الذي يغذي داعش"، **وكالة مهر للأنباء**، 08 يونيو 2017، شوهد في 20 أغسطس 2017، في:<http://bit.ly/2waRO6i>

[2] وليد عبد الحي، "الأزمة السعــودية الإيرانــية"، شوهد في 20 يوليو 2018، في: <https://bit.ly/2u0ifKH>

[3] نور الدين الدغير، "أيّ مستقبل للعلاقات السعــودية – الإيرانــية ؟"، **الجزيرة**، 12 سبتمبر 2017، شوهد في 20 يوليو 2018، في: <https://bit.ly/2z53iwP>

[4] كريم سجادبور، "ما آفاق التقارب بين السعــودية وإيـــــران؟"، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، 18 أبريل 2016، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <http://ceip.org/2NmOQSX>

أمّا، **رضوان السيد** فيعتقد أنَّ العلاقات العربيّة – الإيرانية بشكل عام والإيرانية – السعودية بشكل خاص، من المُتوقع أنْ تبقى دائمًا في حالة من التوتر السائد مادام هناك ثلاث مسائل أو مسالك لم تسوى بعد، وهي السبب في بقاء الصراع مشتعلًا دائمًا، **أوّلها:** التدخل الإيراني المستمر والمتفاقم أمـنًا وسّياسـةً في العـراق ولبـنان والبحرين واليمـن. **ثــانـــيها:** الدخول الإيرانــي القوي في خط القضية الفلسطينية عسكريًا وسّياسيًا بحيث صارت إيـــران هي التي تقود جبهة المقاومة والمعارضة الرافضة للحلول الاستسلامية والتطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي، بينما تتجه الرياض أكثر فأكثر إلى التطبيع مع الكيان الصهيونــي والقبول بشروطه. **ثالثها:** الدخول في خط الاستقرار الداخلي في الدول العربيّة عن طريق الأقليّات الشّيعية أو حركات الإسلام السّياسي السُنّية [(1)].

بينـما يرى **محجوب الزويري** أَنَّهُ ثَمَّة أربعة ملفات كبرى بين البلدين يتم حولها الصراع، وتتفرع منها جملة من القضايا العامة. أوّل هذه الملفات الهامة هو الملف الدِّيني المذهبي، والثـاني مُتعلق بالتنافس على القيادة والصدارة في العالم الإسلامي. والملف الثالث العلاقة مع الغرب وتحديدًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيرًا ملف النِّفط ضمن منظمة أوبك[(2)]. في حين يرجع الباحث السعودي **عـوض البادي**، أسباب الصراع الإيراني – السعودي إلى عوامل تاريخية – دِّينية، تتمحور حول أربع قضايا جوهرية، وهي في المقام الأوّل الوصاية على الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ وطقوس الحُجاج الفُرس الشِّيعة؛ والتدخل في الشؤون الداخلية؛ وسيادة البحرين. وبالتّالي، فإنّ كل التقلبات الإيجابية والسلبية على السواء التي شهدتها العلاقات الإيرانية – السعودية ترجع بالدرجة الأُولى إلى أُسس العلاقات بين الدولتين والمبادئ التي بُنيت عليها أيام الشاه[(3)]، وفي المقابل، فإنّ عدم الوصول إلى تسوية حول هذه الملفات يجعل مستقبل العلاقات الثنائية بين الدولتين يتسم بالاضطراب الدائم وعدم التفاهم مما يعني استدامة الحالة الصراعية.

أمّا، تحسن العلاقات الخليجية – الإيرانية عمومًا والسعودية – الإيرانية على خصوصًا، فإنّهُ حسب **أبو القاسم قاسم زاد**، مستشار وزير الخارجية الإيرانية السابق في عهد الرئيس خاتمي، مرهونٌ: بفتح باب

---

(1) رضوان السيد، **العرب والإيرانيون والعلاقات العربـــيّة – الإيرانـــية في الزمن الحاضر**، (بيروت: الدار العربـيّة للعلوم ناشرون، 2014)، ص 127.

(2) محجوب الزويري، "العلاقات الإيرانـية – السعـودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 09 مايو 2012، شوهد في 06 مارس 2016، في: <http://bit.ly/2KVWNlx>

(3) Awadh Al-Badi, "Saudi-Iranian Relations: A Troubled Trajectory", in: Gawdat Bahgat [et. Al.], **Security and Bilateral Issues between Iran and Its Arab Neighbours**, (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017), p190.

الحوار مع هذه الدول بغرض إزالة التوتر على أن يكون شاملًا وعميقًا[1]، غير أَنَّ الحوار الإيراني – السعودي نتيجة لتعقد الوضع الراهن لا يبدو أَنَّهُ سهل المنال، فحسب رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية في إيران **كمال خرازي**، فإنّ أوّل شروط هذا الحوار حتّى يكون مفيدًا أنْ يُؤمن به الطرفان معًا، إضافة أَنَّ على السعودية توقيف تدخلها في اليمن وسّياستها في البحرين وإعادة النظر في مواقفها تجاه سورية والعراق [2]. وهذا ما يصّعب تحقيقه على المدى القريب والمتوسط على الأقل.

وحسب **زاد**، فإنّ المعوقات التي تعرقل وجود علاقة طبية بين السعودية وإيران كثيرة لكنّ أغلبها ناتج عن سوء فهم للآخر أو سوء إدراك التهديد، وقد لخصها (المُعوقات) كتاب: **نظريات أمنية في السّياسية الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية**، في النقاط التّالية [3]:

- وجود خلافات عالقة حول الأرض والحدود بين دول الخليج العربيّة وإيران، أهمها الخلاف حول الجزر الإمارتية.
- تخوف الدول الخليجية من السّياسات الإيرانــية وهيمنتها على المنطقة.
- وجود قوى من خارج الإقليم، بالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية تربطها علاقة قوية مع الدول الخليجية وصلت إلى إنشاء قواعد عسكرية أمريكـية داخلها، الأمر الذي تعتبره إيران تهديدًا مباشرًا لها.

أمّـا، الباحث الإيرانــي **مهــران كامــرافا (Kamrava Mehran)** فيبدو متفائلًا حول مستقبل العلاقات الإيرانية – السعودية، إذ يعتقد أَنَّ كل السّياسة الإيرانية والسعودية هما في صلبهما سّياستان مبنيتان على أُسس براغماتية – مصلحية، فكل التوتر والتعقيدات الحالية بين البلدين من المُحتمل على المستوى القصير والمتوسط على الأقل أنْ نشهد تحلحلًا في العلاقة بينهما، خصوصًا أَنَّ الديناميات الناشئة في صلب النظام الإيراني ستعمل على الأرجح على تقوية النزعة نحو تعاون إقليمي أكبر وعلاقات جوار أفضل مع دول المنطقة بما فيها السعودية [4]. فقد جلست السعودية وإيران على طاولة المباحثات الخاصة بالملف السوري في فيينا منتصف نوفمبر 2015، أين اتفقت الدولتان من حيث المبدأ على عملية سّياسية من شأنها إنهاء الحرب في سورية وتأمين وحدة البلاد، إلّا أَنَّهما لا تزالان تختلفان حول المصير السّياسي لبشار الأسد.

---

[1] أبو القاسم قاسم زاد، "دولة خاتمي: نظرة في مستقبل العلاقات العربــيّة – الإيرانــية"، **مجلة المستقبل العربــيّ**، العدد 255 (ايار/ مايو 2000)، ص ص 29 – 30.

[2] نور الدين الدغير، **المرجع السابق**.

[3] أبو القاسم قاسم زاد، **المرجع السابق**، ص ص 29 – 30.

[4] مهران كامرافا، "السّياسة الخارجية الإيرانـية في الخليج العربــيّ"، ضمن: مجموعة مؤلفين، **العلاقات العربــيّة – الإيرانــية في منطقة الخليج**، (الدوحة: منتدى العلاقات العربــيّة الدولية، 2015)، ص 115.

ثانيًا: الصراع الإيراني – السعودي: أيّ مستقبل؟

إنّ مـستقبل الصراع إذن مرهون بعدة قضايا وعدة أطراف وليس من السهولة بمكان تجاوزها إلى تسوية وعلاقات طبيعية بين ليلة وضُحاها بل تتطلب المزيد من الوقت والكثير من الجهود المبذولة من الطرفين لا سِيَّما فيما يتعلق بمسألة الهيمنة على الإقليم والدور الإيراني في المنطقة، حيث أنَّ تراجع الدور الإيرانـــي أو تقدمه سيحددان شكل العلاقات الإيرانية – السعودية ومستقبلها، فإمّا أن نشهد استمرارًا للتنـافس والصراع على النفوذ والتأثير في قضايا الإقليم، وهو التنافس الذي يقوم على الاختلاف في معظم المواقف ليستمر الصراع بين القطبين السُّنّي والشِّيعي، أو أنّ يأخذ شكل العلاقة منحى تنافسيًا طبيعيًا لكن بعيدًا عن العداوة الصريحة والواضحة، وربّما يتحول ذلك لتعاون ثنائي يحلحل بعض القضايا [1].

وبطبيعة الحـال، فإنّ هــذا الوضع غير المُطمئن يضع مستقبـل النـظامين الإيرانـــي والسعـــودي والمنطقة على المحك بحيث أضحت تحكمه العديد من القضايا والمُتغيّرات والأطراف، وقد لا نكون نُبـالغ إذا ما قلنـا إنّ العلاقــات الإيرانـيـة – السعــودية خرجت من إطارها الثنائـي، حيث لم تُعد علاقة بين دولتين ونظامين يسعيان إلى توسيع دائرة النفوذ والهيمنة الخاصة بهما، إنّما امتد الأمر إلى علاقة متشابكة يتحكم في مصيرها عدة أطراف داخلية وخارجية بما يخدم مصالحها مما جعل من عملية التوافق مهمة شاقة تستدعي العديد من التضحيات. بَيْدَ أَنَّ احتمال وقـوع حرب ساخنة بين البلدين يبقى غير مرجح، إذ من المحتمل أن تستمر الحرب البـاردة الإقليمية دون أن تتحول إلى نزاع مسلّح مباشر بين الطرفين.

والسبـب في هذا يعود إلى عاملين أساسين: الأوّل يتمثل في تجربة إيـــران المُؤلمة في الحرب مع العـراق (1980 – 1988) والتي لا يفضل بكل تأكيد النـــظام تكرارهـا، فضـلًا على أَنَّ المملكة تضم الأماكن المقدسة الإسلامـية (مكة والمدينة) لذلك فإنّ أيّ هجوم على الدولة التي تأويهم سيكون بمثابة مشكلة كبيرة تواجه النـظام الإسلامـي في إيـــران لا سِيَّما على الصعيدين العربـــيّ – الإسلامـي. أمّـا العامل الثـانـــي فهو مرتبط بالسعـــودية، فقد أبـانت تجربة اليمـن مطلع عام 2015 (عاصفة الحزم) أَنَّها لا تملك الامكانيات الحقيقية – رغم التسلّيح الجيّد – لخوض حرب حقيقة وكسبها لا سِيَّما وأَنَّ مجلس التعاون الخليجـي (CCG) يعرف انشقاقًا داخليًا تجلى بشكل واضح في الأزمة القطريـة. كـما أَنَّ خوض حرب في ظل انخفاض أسعار النِّفط والجبهات العديدة التي فتحها الطرفان يُعد مُغامرة خطيرة قد تمس بالاستقرار الداخلـي لكلا للبلدان.

[1] فرج الزمان أبو شعير، "إيـــــران والسعـــودية: إرث من الخلاف، والعلاقة رهن بالمتغيرات الإقليمية"، (تقارير)، **مركز الجزيرة للدراسات**، 22 يناير 2014، ص 6.

وعلى هذا، سيستمر الطرفان في الحروب بالوكالة والتهديدات الإعلامية بالحرب من أجل السيطرة على الشـرق الأوسط دون أنْ يتمكن الطرفان من تجسيدها على أرض الواقع، ما يعني أَنَّ المواجهة العسكرية المباشرة بين السعودية وإيران ليست هي السيناريو الأكثر احتمالاً، بالنسبة لكلا الدولتين، إذ ستكون الحرب خطيرة جدّا ومكلفة، وسيكون من الصّعب صياغـة هدف قابل للتحقيق بالنسبة للطرفين، والأرجح في هذه الحالة أن يستمر الصراع في التصاعد من خلال الحروب بالوكالة **(Proxy war)** والحروب القذرة **(Dirty Wars)** أو أنْ يتم فتح ساحات جديدة للصراع، لا سِيَّما عقب أحداث الربي العربيّ، كما هو الحال في اليمن أو سورية أو النزاعات السّياسية بين اللبنانيين، والعراقيين، والتي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالصـراع الإيرانـي – السعودي وتداعياته.

مـع ذلـك، تبقى تداعيـات مواصلة شن الحـروب بالوكالـة على جميع الجبهات والأصعدة من طرف القوتين الإقليميتين الكبيرتين اللتين تجسدان أُنموذجين سّياسيين وطائِفيين مختلفين، مدمرةً بالنسبة للمنطقة بأسرها. وعلى هـذا، يُمكن القول إنّ الصراع والاضطراب الدائرين حاليًا يفوق بكثير ذلك الذي كان أيـام الخميني وشعارات تصدير الثورة؛ فالطرف السعودي هذه المرة لم يُعد يعمل في الكواليس بل أصبح يبادر هو الآخر إلى الهجوم مثلما تفعل إيران. ناهيك عن ظهور عدة عوامل جديدة – بالإضافة إلى القديمة – أصبحت تؤثر بشكل رئيسي مباشرة على الصراع. فقد أجبرت التغييرات في هيكلة صُنْع القرار بالمملكة – منذ وفاة الملك عبد الله – السعوديين على إعادة النظر في الخيارات السّياسية التي استخدموها في الماضي. ذلك أَنَّ القادة الجدد يملكون نظرة مغايرة للصراع مع إيران والتعامل معه، لا سِيَّما في ظل الوضع الإقليمي المُضطرب في العـراق وسوريـة واليمـن.

إنّ مـستقــبل الصـراع الإيراني – السعودي أصبح مرهـونًا بقيام نظام إقليمي جديدة لتوازن القوى والذي يُعوض ذلك الدور الذي كانت تقوم به العراق، ولأَنَّ احتمال عـودة العراق في المستقبل القريب إلى مكانتها السابقة يُعد أمـرًا مُستبعدًا على المدى المتوسط، ستبقى الحالة الصراعية بين إيران والسعودية في تزايد بدون أيّ طرف ثالث يضبط ميزان القوة من جهة. من جهة أخـرى، يرتبط قيام علاقـات طبيعية بين السعودية وإيران بعاملين رئيسيين هما: **الأوّل** هـو موقف علماء الدِّين الوّهَابيّون في السعودية من الشِّيعية – الخُمينية، وموقف المُلّالي الإيراني من الوّهَابيّة – السعودية حيث تُعد المؤسسة الدِّينية الرسمية أخطر قناة والمورد الرئيسي لتغذية الصراع الإيراني – السعودي واعطائه شرعية دِّينية وسّياسية لدى الطرفين. في حين يرتبط العامل **الثـــاني** بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تُعتبر أساس الأمن السعودي وفي نفس الوقت أكبر تـهديد يراه الإيرانـيون.

المحور الثاني: تداعيات الصراع الإيراني – السعودي

أولًا: التداعيات الإقليمية للصراع الإيراني – السعودي

مـا من شـك أَنَّ الأزمـات الحاصلة بين طهران والرياض تُؤثر على منطقة الشـرق الأوسـط بأكملها. وعليه، فإنّ تداعيات الصـراع الإيراني – السعودي – بعد كل الذي ذكرنـاه سابقًا – هي بلا شك كارثية ومُدمرة ليس فقط على النظامين والبلدين، وإنّما على المنطقة ومستقبلها بحيث أصبح الشـرق الأوسـط حلبة للصراع والحرب البـاردة الإقليمية ناهيك عن تدخل القوى الإقليمـية والدولية وإقامتها قواعد عسكرية في أراضيه. وهـذا، أكيد ليس في صالح الطرفين. وعلى غرار الصراع الإيراني – السعودي المُعقد والمُتشابك من حيث أسبابـه، تُعد تداعياته هي الأخرى مُعقدة ومتشابكة من حيث النتائج، أين يُمكن تقسيمها – أَي التداعيات – وتصنيفها في عدة اتجاهات وأبعاد وأطراف. إذ تأخذ تداعيـات الصراع بُعدًا زمنيًا يتمثل في تداعيات آنية، وأخرى متوسطة المدى، وأخرى بعيدة المدى.

أمّا، التداعيات من حيث الاتجاه فتتراوح بين البُعد المحلي، الإقليمي، والدولي. أين أصبحت كل الساحات وكل القارات أرضًا للصراع بين الرياض وطهران، حتّى أَنَّ الحرب الكلامية بين الرياض وطهران – كما تُشير **كيم غطاس** – وصلت إلى شواطئ الولايات المتحدة أين يبدو الجدل واضحًا على مستوى النُّخب والإعلام الأمريكيين اللذان أصبحا منقسمين بين الطرفين[1]. في حين كان من تداعيات هذا الصراع الطويل تعدد الأطراف فيه، ولا نقصد هنا الأطراف الدولية فقط بدل تدخل الفواعل غير الدولية (**Non-State Actors**) من جماعات وطوائِف وأفراد بشكل قوي في هذه اللعبة.

وعلى الرغم من أَنَّهُ ليس من السهولة بمكان الحديث عن تداعيات بعيدة المدى للصراع الإيراني – السعودي لا سِيَّما في ظل التطورات السريعة والكثير التي يشهدها العالم والمنطقة، بَيْدَ أَنَّ المعطيات الحالية في حال استمرارها لا تبشر بالخير، ذلك أَنَّ الجروح التي سببها الطرفان لبعضها البعض يستحيل أنْ تندمل أو يتم تناسيها على المستوى القريب أو المتوسط، خصوصًا أَنَّ الطرفان عازمان على المضي قُدمًا في مشروعهما ونهجيهما.

وفي حين تُعد التداعيات الآنية للصراع ظاهرةً للعيان ولا تتطلب الكثير من الذكاء أو التحليل السّياسي لإدراكها، فما يشهده الشـرق الأوسط من تفتت وتمزق ومن تهافت القوى الكبرى عليه في جزءٍ كبير منه راجعٌ الى الصراع بين إيران والسعودية. كما يرمي الصراع بينهما بظلاله على كل القضايا والملفات منها

[1] كيم غطاس، "الحرب السعـــودية – الإيرانـــية تصل إلى واشنطن (1–2)"، ترجمة: فاطمة زيدان، **المصري اليوم**، شوهد في 02 فبراير 2018، في: <http://bit.ly/2KWvQy4>

السّياسية، والاقتصادية، والدِّينية، والأمنية، والعسكرية،... وغيرها. كما ينعكس الصراع بالوكالة على الدول في الشرق الأوسط من اليمن إلى سورية ومن العراق إلى لبنان وفلسطين. كما أَنَّ استمرار العداء بين الغريمين يطيل أمد الأزمة والمعاناة في هذه الدول بالتحديد، خاصةً في ظل استبعاد التوصل إلى حل سّياسي أو دبلوماسي، فقد أصبح لبنان – الذي يُعد إحدى أقدم ساحة التنافس والصراع بين الرياض وطهران – مثلًا مُنقسمًا داخليًا على نفسه إلى مُعسكرين مع / ضدَّ السعودية أو إيران، وما الأزمة التي نجمت عن استقالة رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري (مولود بالسعودية يحمل الجنسية السعودية أيضًا) سوى صورة من التنافس المتنامي بين القوتين الإقليميتين السُّنّية والشِّيعية. فوفقًا لعدد كبير من المراقبين، كان ضغط السعوديون على رئيس الوزراء اللبناني للاستقالة التي بُثت حصريًا عبر القنوات السعودية (قناة العربيّة) هدفه زعزعة استقرار هذ البلد الصغير عن طريق الضغط على حليف إيران في لبنان آلا وهو حزب الله.

وفي اليمن أيضًا، والعراق، وسورية تبقى رهانات النفوذ والمصالح الجيوستراتيجية الإيرانية –السعودية مستمرة. أمّا الجزيرة الصغيرة البحرين فيزيد الصراع من تنامي الطائفِية وعدم استقرار الأوضاع، وحتّى القضية الفلسطينية تم التضحية بها نتيجة هذا الصراع، حيث قايضت السعودية القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية لصالح الإسرائيليين حسب ما أشارت إليه صحيفة **نيويورك تايمز** **(The New York Times)**، ذلك أَنَّ ولي العهد السعودي محمد بن سلمان التقى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وعرض عليه اقتراحًا بالتخلي عن القدس الشرقية كعاصمة الدولة الفلسطينية لصالح مدينة أبو ديس جنوب شرق المدينة المقدسة [(1)].

في حين، أصبح اليمن السعيد تعيسًا – نتيجة الصراع الإيراني – السعودي المُستمر منذ سنوات – وهو في حالة أقرب إلى الحرب الأهلية المصبوغة بلون طائِفي مقيت بين جماعات وطوائِف تلقى الرعاية والدعم من طهران والرياض. بينما مازال وضع العراق غير مستقرٍ منذ عام 2003، بل تنامت فيه الطائِفية والأصولية إلى درجة غير معقولة (ظهور داعش). وفي سورية كان الدعم الإيراني للرئيس بشار الأسد موجها إلى حد كبير لصد الجماعات المُتمردة المدعومة من السعودية وحلم هذه الأخيرة في إضعاف إيران عبر إسقاط أهم حليف استراتيجي لها.

---

(1) Yves Cornu, "Jérusalem le spectaculaire revirement de l'Arabie saoudite", **Le Point**, 06/12/2017, at : <https://bit.ly/2NgJgCu>

ومـن تداعيات الصراع أيضًا تفكك المنظومة الخليجية نتيجة الأزمـة القطـرية والمزيد من التفكك في الصف العربيّ الخليجـي من خلال فرض الحصار على قطـر ومحاولة إجبارها على الامتثال لسلطة السعــودية، وحسب ما نقلته **وكالة مهر للأنباء الإيرانيـة** عن مقابلة تلفزيونية أجريت مع أمير قطر على شبكة **سي بي أس (CBS)** الأمريكية، فإنّ الأمير الشاب **تميـم بـن حمـد**، صرح: "**أنَّهُ لن يتراجع عن التعاون مع إيران**"[(1)]. وعليه، وفي حالة لم تنجح جهود رأب الصراع بين دول مجلس التعاون الخليجي فمن المُحتمل أنْ ينهار.

ومن تداعيات الصراع الخطيرة المزيد من السباق نحو التسلّح، تسلّحٌ قد يكون هذا المرة السباق فيه نوويًا، وهذا أكيد لا يخدم استقرار المنطقة لا سِيَّما أنَّ الصراع الإيراني – السعودي قد قوض على حد ما – بعد الانسحاب الأمريكي منه – الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية والذي أعتبر معلمًا بارزًا لحل سلمي لهذه لمشكلة امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي طال أمدها في العالم العربيّ والإسلامي. وعليه، فإنّهُ من المُحتمل أنْ تستأنف طهران برنـامجها النـووي، وفي المقابل تسعى المملكة بشتى السبل إلى الحصول إلى القدرة النووية، نتيجة هذا المزيد من التفكك في العالم العربيّ والإسلامي المُفكك أصلًا وبمزيد من التدخل في شؤونه.

ويُشير الصحفي الأمريكي **ماكس فيشر (Max Fisher)** في هذا المضمار بقوله: "**أنَّهُ إذا أردت تفسير تفكك الشرق الأوسط فما عليك سوى تتبع تاريخ الخصومة والصراع بين إيران والسعودية**" [(2)]. كما نشب عن الصراع تقارب سعودي – إسرائيلي لا سِيَّما وأنَّ إسرائيل والمملكة العربيّة السعودية تُعتبران الدولتان اللتان تعارضان بشدة الاتفاق النووي مع إيران، وقد اتضح الموقف الاسرائيلي تجاه التقارب مع السعودية بشكل جلي أثناء الأزمة القطرية، والتي اختار فيها الاسرائيليين الاصطفاف إلى جانب السعوديين، على الرغم أَنَّ العلاقات القطرية مع إسرائيـل لم تكون بذلك السوء، فالقطريون كانوا من الدول الخليجية السباقة لإقامة علاقات تجارية واقتصادية مع إسرائيـل ابتداءً من عام 1996، أين كـان **سامـي ريفـيل (Sammy Revel)**، صاحب الكتاب المشهور: **قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية**، أوّل مدير إسرائيلي للمكتب التجاري في الدوحة.

ويُعد هـذا التقارب السعودي – الاسرائيلي بمثابة أحد الأخطاء الاستراتيجية التي وقعت فيها المملكة إذ نتج عنه المزيد من التباعد بين السعودية والعديد من الشعوب والأنظمة العربيّة والإسلامية الرافض لهذا الأمر،

---

(1) أمير قطر: لن نوقف قناة الجزيرة ولا تعاوننا مع إيـــــران"، **وكالة مهر للأنباء**، 29 أكتوبر 2017، شوهد في 11 نوفمبر 2017، في: <http://bit.ly/2Nu7CYX>

(2) MAX FISHER, "How the Iranian-Saudi Proxy Struggle Tore Apart the Middle East", **The New York Times**, NOV. 19, 2016, accessed on 13/10/2017, at:<https://nyti.ms/2CDWsMX>

حيث أنَّ استمرار السعودية على نهج "**عــدو عدوي صديقي**" سيأدي لا محالة بالمساس بأهم عومل القوة السعودية والتي لا تستطيع لا إيران ولا غيرها منافستها فيها، والمُتمثل في الزعامة الإسلامـية الناتجة عن البُعد الجيوبوليتيكي لها وإدارتها للأمـاكن المقدسة.

كما نتج عن الصراع المزيد من الاختراق للنظام الإقليمي الخليجي والشرق أوسطي**(Penetration System)** حيث لم تُعد الولايات المتحدة الأمريكية الوحيدة التي تحتكر السيطرة على المنطقة وتحمي مصالحها فيها عسكريًا، بل أنَّ حلفائها الغربيين وخصومها كذلك – على غرار الدُب الروسي – أصبحوا يتنافسون من أجل ضمان مصالحهم، والحصول على منطقة نفوذ، وعلى التغلغل أكثر في هذا الإقليم. وفي هـذا الصدد، نجد الولايات المتحدة باعتبارها أكبر قوة لا تعارض كثيرًا هذه التدخلات لا سِيَّما تلك الصادرة عن حلفائها في حلف الناتو **(NATO)**، وبالأخص الدول الأوروبية. أين لعبت هذه الأخيرة أدوارًا مساعدة في جل الحروب التي قادتها الولايات المتحدة بدءً من العراق في عام 1991، كما تحملت جزءً من أعباء الحرب في أفغانستان بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وفي عام 2003 كان البريطانيـون حلفاء حقيقين مع الولايات المتحدة في الحرب الثـانـــية ضدَّ العـراق[1]. والحقيقة، أنَّ سّياسات الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين تجاه المنطقة وإيران ذات أثر بليغ على ديناميات العلاقات الإيرانية – السعودية، ذلك أنَّ سّياسة القوى العظمى للحد من التوترات الإقليمية وتشجيع الأمن والتعاون بين الدول الإقليمية سيحسن العلاقات بين إيران والسعودية. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ التنافس بين هذه القوى العظمى كما هو حاصل حاليًا واستخدامهم للوكلاء الإقليميين سيؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة بين طهران والرياض.

ثـــانيًا: التداعيات الدولية للصراع الإيراني – السعودي

على الرغم من كون الصراع الإيراني – السعودي صراعًا إقليميًا إلّا تداعيات هذا الصراع تجاوزت منطقة الخليج والشرق الأوسط بحيث أصبح الصراع عابر للقارات والذي من المُمكن أنْ نجده في أفريقيـا السوداء، كما هو مُمكن بصورة أكيدة أنْ نجده كذلك في شـرق أسيا، كما مُمكن أنْ نجده حاضرًا في أوروبا، كما تعدى الصراع التحالفات التقليدية، وسنحاول أنْ نشير إلى بعض الساحات الجديدة التي امتد إليها الصراع.

ففي شمال أفريقيا تُعاني دولة مثل الجزائر أو ليبيا وهي دول كما نعلم نِّفطية – ريعية بامتياز من تداعيات الصراع النِّفطي بين عملاق النِّفط السعودية وغريمته إيران، بينما تستفيد أطرف أخرى على الأقل اقتصاديًا

[1] Richard L. Russell, "The Gulf in a Wider Context: Outside Nation-States in the Intensifying Iranian Arab Security Competition", in: Gawdat Bahgat, [et. Al.], **Security and Bilateral Issues between Iran and Its Arab Neighbours,** (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017), 43.

من بقاء الصراع، حيث برز عدد من المستفيدين من تراجع أسعار الطاقة التي تُعتبر نعمة اقتصادية تعزز من مستوى الأداء الاقتصادي للدول المستوردة للنِّفط. ويُشير أحد التقارير (الصادر في 2018) المُعدة من قِبل **البنك الدولي** حول منطقة شمال أفريقيا أَنَّ المغرب ومصر وتونس شهدت تحسنًا في موازين معاملاتها التجارية بعد انخفاض فواتير أسعار النِّفط[1]. ولعل المغرب الأقصى يُعد أكثر الدول في منطقة المغرب العربيّ تأثرًا من حيث مواقفه السّياسية تجاه الصراع الإيراني – السعودي، أين لم يتردد في قطع علاقاته الدبلوماسية مع طهران من خلال الادعاء أَنَّ حزب الله اللبناني المدعوم من إيران يقوم بتزويد جبهة البوليساريو **(Polisario Front)** بالأسلحة في الصحراء الغربية. وفي المقابل، نجد موقف الجزائر تجاه الصراع الإيراني – السعودي أقرب إلى طهران منه إلى الرياض، لا سِيَّما بعد موقف الجزائر من الأحداث في سورية ومن الأزمة الخليجية، وكذا تصويتها بـ: لا على التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب، الذي اقترحته السعودية في عام 2015، وبهذا كانت واحدة من خمس دول صوتت بـ: لا – وهي: الجزائر، سورية، العراق، إيران، وقطر – من أصل 41 إسلامية.

أمّا في شرق أسيا، فقد تشهد العلاقات السعودية – الصينية المزيد من التقارب على أساس أَنَّ الصين تعتبر من أكبر المستفيدين من انخفاض أسعار النِّفط خصوصًا وهي ثاني أكبر سوق للنِّفط في العالم، خاصة بعدما كانت المملكة العربيّة السعودية ترفض الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كدولة في الماضي بحيث لم تكن هناك أيّة علاقات دبلوماسية بين الدولتين قبل عام 1990. وبالتّالي باتت المملكة تحاول تعميق التقارب مع الصين لتنويع قاعدتها الاقتصادية ولكسب الموقف السّياسي الصيني المهم في التحولات الإقليمية. وقد تجلى هذا التقارب مُؤخرًا في زيارة العاهل السعودي الملك سلمان الأخيرة إلى الصين في مارس 2017 وإبرام صفقات بقيمة 65 مليار دولار[2]. كما فاوضت أمريكيا الصين على نِّفط الخليج والعراق في للضغط على الصين حتّى تقبل العقوبات على إيران سنة 2011[3].

إنّ الحرب الباردة بين الرياض وطهران وهما العضوان الأقوى في منظمة الأوبك وهي بلا شك واحدة من أسباب انخفاض أسعار النِّفط. فالمملكة استعملت لفترة طويلة ضمن سّياستها تعويم السوق النِّفطية ومنه ضرب الأسعار بهدف إضعاف منافستها (إيران) على الجانب الآخر من الخليج، والتي تعتمد ميزانيتها

[1] نوح الهرموزي، "عن تداعيات الصراع الإيراني – السعودي على منطقة شمال أفريقيا"، **معهد واشنطن**، 31 مارس 2016، شوهد في 03 فبراير 2018، في: <https://bit.ly/2lSE2Ad>

[2] أحمد القيسي، "التقارب الصيني – السعودي ومحدودية تأثيره على العلاقات السعودية – الأمريكية"، **معهد واشنطن**، 02 فبراير 2018، شوهد في 03 فبراير 2018، في: <https://bit.ly/2lNGx71>

[3] محمد حامد الأحمري، "الأوهام والحقائق في العلاقات العربيّة – الإيرانية"، (سلسلة ملفات)، **المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات**، 2011، ص 3.

الحكومية على أكثر من 70 في المائة من عائدات النِّفط. لكنّ هذه الخطورة أدت في نفس الوقت إلى جعل المملكة تعاني من تداعيات الصراع نتيجة العجز القياسي في الميزانية. هذا ما يعني أَنَّ تداعيات الصراع الإيراني – السعودي الذي ينجر عنه انخفاض أسعار النِّفط يؤدي إلى تدمير ميزانية الدولة في كلا البلدين. كما تؤدي هذه الحالة الصراعية لأكبر دولتين ريعيتين في المنطقة إلى استنفاذ مواردهما الطبيعية والمالية بشكل أسرع، ما يعني انخفاض مستوى التنمية وارتفاع معدلات البطالة ما يهدد الاستقرار الداخلي.

كما أَنَّ المواجهة بين الدولتين وصلت إلى العديد من المنظمات الإسلامية الدولية والدولية مثل: جامعة الدول العربيّة، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي. وعن هذه الأخيرة فقد كان لها دورًا كبيرًا وواضحًا في الصراع حيث استطاعت السعودية أنْ توظف ثاني أكبر هيئة دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم 57 دولة مسلمة، في حربها الباردة ضدَّ إيران، من خلال القرار الصادر ضدَّ إيران في 21 جانفي 2016، حيث اتهم القرار طهران بدعم الإرهاب والتدخل في شؤون البلدان الأخرى، فضلًا عن ذلك ظلت منظمة المؤتمر الإسلامي صامتة وبدون أي موقف تجاه تنفيذ حكم الإعدام في حق الشيخ نمر النمر [1].

من تداعيات الصراع تنامي الطائِفية وهو ما يُضعف تماسك الدولة ويزيد من احتمال التمردات والنزاعات الانفصالية والتوظيف السّياسي للأقليّات، حيث تدمر الطائِفية السُّنّية – الشِّيعية الشرق الأوسط، ناهيك عن تبلور الفِكر الأُصولي والمُتطرف، إذ يُعد أخطر تداعيات الصراع لذلك التفريخ للفِكر التكفيري والمُتشدّد، وعلى هذا، فإنّ الأمن سواءً كان داخلي مُجتمعي أو إقليمي سيكون أوّل المُتضررين من هذه الوضعية. إنّ انعدام الأمن لا محالة سيؤدي إلى المزيد من التعزيزات الأمنية وتكثيف التسلّح ما يدخل النظامين فيما يُعرف في نظريات العلاقات الدولية بـ: المعضلة الأمنية[*] نتيجتها تحول المنطقة إلى حلبة للتنافس العسكري السباق المحموم نحو التسلّح. وفي هذه الحالة، يُعد **المحور (المُجمع) الصناعي العسكري** (**The Military-Industrial Complex**) أكبر المستفيدين من استمرار وتنامي الصراع، فالحرب والسباق نحو

---

[1] Ildus G. Ilishev, "The Iran-Saudi Arabia Conflict and its Impact on the Organization of Islamic Cooperation", **Woodrow Wilson International Center for Scholars**,30/01/2016,at: <https://bit.ly/2aMXpol>

[*] صاغ هذا المصطلح لأوّل مرة الباحث الألماني **جون هارتز** (John H. Herz)، سنة 1951 في كتابه: **الواقعية السياسية والمثالية السياسية Political Realism And Political Idealism**.

التسلّح ما هما إلّا أمرًا جيّدًا وحيويًا لقطاع الصناعات العسكرية على رأي البروفسور **بول روجرز (Paul Rogers)**[**].

لا شك إذن، بأَنَّ الصراع بين السعودية وإيران بات يُشكل معضلةً كبيرةً للشرق الأوسط، كما لا شك أَنَّ الخلافات الإيرانية – السعودية في أوجها حاليًا، وهي تعرف مُنعطفًا خطيرًا للغاية قد يهدد بقاء النظامين ويدخل المنطقة في دوامة أخرى من الفوضى وعدم الاستقرار، إذ أَنَّ المُؤشر الصراعي لا يزال تصاعديًّا، فهناك ملفات ثنائية مُعقدة، وهنـاك ملفات إقليمية أكثر تعقيدًا لم يتم التوصل إلى حلها أو تسوية بشأنها[1]. ما قد يعني أَنَّ الأزمة الإيرانية – السعودية تسير في نهج وطريق غير محدد المعالم، ومن المُتوقع أنْ يطول أمد الأزمة والصراع أكثر في ظل استمرار المعطيات الحالية. إذا، فالمرحلة الراهنة من العلاقات الإيرانية – السعودية هي أقرب للاستمرار في المزيد من لصراع غير محدد المعالم والحدود، وحتّى الملفات والقضايا محلا الخِلاف أصبحت تحديدهما بشكل دقيق مسألة غاية في الصُّعوبة مما يعني أَنَّ عملية فهم وتفسير الصراع الإيراني – السعودي أصبحت أكثر صُّعوبةً وأكثر تعقيدًا.

خاتمة:

يتضح لنا أَنَّهُ من الصّعب تفسير الصراع الإيراني – السعودي بنظرية جامعة مانعة أو سبب (مُتغيّر) واحد فقط. كـما أَنَّ مـستقبل الصراع لا يزال غامضًا بل مُبهمًا في ظل التحولات والتطورات الدولـية الكثيرة والمتسارعة والتي تجعل من أيّة عملية توقـع أو استشراف عملية غير دقيقة وفي غاية الصُّعوبة. بَيْدَ أَنَّهُ – يبقى من جهة نظرنا وكذا العديد من المُتخصصين – أقـرب إلى السيناريو التشاؤمـي أَي المزيد من التصادم والصراع في ظل استمرار الأوضـاع على حالها. وعليـه، مازالت الطريق طويلة وغير متهيئة أمام الطرفين لقيام علاقات طبيعية بينهما، ذلـك أَنَّ إذابة الجليد المُتراكم عبر سنوات طويلة من التنافس والصراع يتطلب المزيد من الصبر وفي نفس الوقت الكثير من الإرادة من الطرفين لتجاوز مخلفات وآثار هذا الصراع المُعقد، حيث أَنَّ الوصول إلى علاقات طبيعة مبنية على المصلحة المشتركة – في الوقت الحالي – يُعد أمرًا صّعب المنال لا سِيَّما مع انعدام الثقة والرغبة المُتبادلة.

[**] تُعد أمريكـا في هذا الصدد أكبر المستفيدين حيث من ضمن أكبر عشر (10) شركـات عالمية لصناعة السلاح تمتلك الولايات المتحدة أهمها، على غرار: لوكهيد مارتن (Lockheed Martin)، وشركة بوينغ (Boeing)، وجنرال داينامكس (General Dynamics)، وفرايثيون (Raytheon).

[1] محمد بن صقر السلمي، "مستقبل العلاقات السعــودية – الإيرانـية"، **مركز الخليج العربـــيّ للدراسات الإيرانـــية**، 10 يوليو 2016، شوهد في 23 مايو 2017، في: <https://bit.ly/2ILN3UM>

أمّا تداعيــات الصراع، فهي في المُجمل تخلق نوعًا من الفوضى عبر الوطنية التي توفر الظروف المثالية لزعـزعة الأمن والاستقرار والتدخل في شؤون الغير، ناهيك عن تنامي التطرف والأصولية. إنّ عواقب الصراع تزعزع بالفعل الشرق الأوسط بأكمله – من سورية ولبنان إلى العراق واليمن إلى قطاع النِّفط – وعليه، لا يُمكن التوصل إلى حل للصراع إلّا إذا اتفق الطرفان على حل وسط ثم تنفيذه. إلّا أنَّ جرعة وكثافة الصراع الإيراني – السعودي يجعل ذلك يبدو غير واقعيًا على الأقل في المستقبل القريب والمتوسط.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع باللغة العربيّة

أ. الكتب

1) السيد، رضوان. **العـرب والإيرانيـون والعلاقات العربـــيّة – الإيرانــــية في الزمن الحاضر.** (بيروت: الدار العربـــيّة للعلوم ناشرون، 2014).
2) مجموعة مؤلفين، **العلاقات العربـــيّة – الإيرانـــية في منطقة الخليج.** (الدوحة: منتدى العلاقات العربـــيّة الدولية، 2015).
3) مهنا، محمد نصر ومعروف، خلدون ناجي. **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشاكلات الشرق الأوسط.** (القاهرة: مكتبة غريب للطباعة والنشر، 1996).

ب. المقالات:

1) أبو شعير، فرح الزمان. "إيـــران والسعــودية: إرث من الخلاف، والعلاقة رهن بالمتغيرات الإقليمية." (تقارير)، **مركز الجزيرة للدراسات:** 22 يناير 2014.
2) الأحمري، محمد حامد. "الأوهام والحقائق في العلاقات العربــيّة – الإيرانـــية." (سلسلة ملفات)، **المركز العربـــيّ للأبحاث ودراسة السّياسات:** 2011.
3) زاد، أبو القاسم قاسم. "دولة خاتمي: نظرة في مستقبل العلاقات العربـــيّة – الإيرانـــية." **مجلة المستقبل العربــــيّ:** العدد 255 (ايار/ مايو 2000).
4) سلمان، ظافر ناظم. "حول مستقبل الدور الإيرانـــي." **مجلة المستقبل العربـــيّ:** مج 23، العدد 258 (2000)، ص 189.
5) الصمادي، فاطمة. "إيـــران والسعــودية... حدود التنافس والصراع."، **مجلة رؤية تركية:** السنة 5، العدد 2 (صيف 2016).

ت. المصادر الإلكترونية:

1) "أمير قطر: لن نوقف قناة الجزيرة ولا تعاوننا مع إيـــران." **وكالة مهر للأنباء:** 29 أكتوبر 2017، شوهد في 11 نوفمبر 2017، في: <http://bit.ly/2Nu7CYX>
2) "شمخاني: السعودية مصدر انتاج الفكر التكفيري الذي يغذي داعش." **وكالة مهر للأنباء:** 08 يونيو 2017، شوهد في 20 أغسطس 2017، في:<http://bit.ly/2waRO6i>

3) الدغير، نور الدين. "أيّ مستقبل للعلاقات السعــودية – الإيرانـيـة ؟." **الجزيرة:** 12 سبتمبر 2017، شوهد في 20 يوليو 2018، في: <https://bit.ly/2z53iwP>

4) الزويري، محجوب. "العلاقات الإيرانــيـة – السعــودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة." **مركز الجزيرة للدارسات:** 09 مايو 2012، شوهد في 06 مارس 2016، في: <http://bit.ly/2KVWNlx>

5) سجادبور، كريم. "ما آفاق التقارب بين السعــودية وإيـــران؟." **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي:** 18 أبريل 2016، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <http://ceip.org/2NmOQSX>

6) السلمي، محمد بن صقر. "مستقبل العلاقات السعــودية – الإيرانــية." **مركز الخليج العربـــيّ للدراسات الإيرانـــية:** 10 يوليو 2016، شوهد في 23 مايو 2017، في: <https://bit.ly/2ILN3UM>

7) عبد الحي، وليد. "الأزمة السعــودية الإيرانــية." شوهد في 20 يوليو 2018، في: <https://bit.ly/2u0ifKH>

8) غطاس، كيم. "الحرب السعــودية – الإيرانـــية تصل إلى واشنطن (1-2)." ترجمة: فاطمة زيدان، **المصري اليوم:** شوهد في 02 فبراير 2018، في: <http://bit.ly/2KWvQy4>

9) القيسي، أحمد. "التقارب الصيني – السعودي ومحدودية تأثيره على العلاقات السعودية – الأمريكية." **معهد واشنطن:** 02 فبراير 2018، شوهد في 03 فبراير 2018، في: <https://bit.ly/2lNGx71>

10) الهرموزي، نوح. "عن تداعيات الصـــراع الإيرانـــي – السعــودي على منطقة شمال أفريقيا." **معهد واشنطن:** 31 مارس 2016، شوهد في 03 فبراير 2018، في: <https://bit.ly/2lSE2Ad>

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

a) BOOKS:

1) Bahgat, Gawdat [et. Al.]. **Security and Bilateral Issues between Iran and Its Arab Neighbours**. (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017).
2) Saikal, Amin (Eds). **The Arab World and Iran A Turbulent Region in Transition**. (New York: Palgrave Macmillan, 2016).

b) E-SOURCES :

1) Cornu, Yves. "Jérusalem le spectaculaire revirement de l'Arabie saoudite." **Le Point** : 06/12/2017, at : <https://bit.ly/2NgJgCu>
2) FISHER, MAX. "How the Iranian-Saudi Proxy Struggle Tore Apart the Middle East." **The New York Times**: NOV. 19, 2016, accessed on 13/10/2017, at:<https://nyti.ms/2CDWsMX>
3) Ilishev, Ildus G. "The Iran-Saudi Arabia Conflict and its Impact on the Organization of Islamic Cooperation." **Woodrow Wilson International Center for Scholars**: 30/01/2016,at: <https://bit.ly/2aMXpol>

الاتفاقية البريطانية- الايرانية عام 1919م ، دراسة في الوثائق الفارسية

The British-Iranian Agreement of 1919, Study in Persian Documents

أ.م.د. احمد شاكر العلاق

Hussein Ahmed Dakhiel

تدريسي متخصص بتاريخ ايران الحديث والمعاصر –جامعة الكوفة- كلية الاداب - العراق

ahmedalalaq@gmail.com

الملخص

شهدت إيران في أعقاب الحرب العالمية الأولى أحداث مهمة، الأمر الذي أدى إلى الضغط المتزايد على القوى السياسية الإيرانية لعقد مجموعة من الاتفاقيات التي هدفت من ورائها الإدارة البريطانية جعل إيران ضمن عجلة الاستراتيجية البريطانية. اعتمد البحث على منهجية تحليل الوثائق الفارسية التي تناولت مضمون ومحتوى الاتفاقية البريطانية – الإيرانية لعام 1919م وتداعياتها على المستوى الداخلي والخارجي.

أهم نتائج البحث كانت: أن بريطانيا كانت تهدف من عقدها للاتفاقية إلى إحتواء الأزمات الطارئة التي كانت تمر بها إيران، وتوسيع خطط الاستيلاء والسيطرة على جميع مقدرات إيران، جعل السياسة الخارجية الإيرانية تسير في ركب الإدارة البريطانية

أهم التوصيات: الدعوة إلى دراسة ذلك الكم الهائل من الوثائق الفارسية التي تناولت خطط بريطانيا في منطقة الخليج العربي، ودراسة وتحليل أبرز التطورات التي مرت بها إيران خلال مدة حكم أحمد شاه قاجار، واخضاع كافة الدراسات السابقة إلى مقارنة مع ما جاء في مضامين الوثائق الفارسية والبريطانية.

Abstract

In the aftermath of World War I, Iran witnessed significant events, which led to increasing pressure on the Iranian political forces to conclude a series of agreements aimed at bringing the British administration into the wheel of British strategy. The research was based on the methodology of analyzing the Persian documents which dealt with the content and content of the British-Iranian agreement of 1919 and its repercussions on the internal and external levels.

The hottest search results were: Britain was aiming at containing the agreement to contain the emergency crises experienced by Iran, Expansion plans to seize and control all the capabilities of Iran, to make Iranian foreign policy in the direction of the British administration

Main Recommendations: Calling for the study of the vast amount of Persian documents that dealt with Britain's plans in the Arabian Gulf region, Study and analysis of the most prominent developments experienced by Iran during the rule of Ahmad Shah Qajar, subject all previous studies to a comparison with the contents of the documents in the Persian and British.

مقدمة

حاولت الإدارة البريطانية أن تحكم سيطرتها الفعلية على إيران في أعقاب الحرب العالمية الأولى عبر سلسلة من الإجراءات منها عقد الإتفاقيات الملزمة لحكومة إيران أن تسير وفق وجهة نظر الساسة البريطانيين.

سوف تعمل الدراسة على كيفية تحليل الكم الهائل من الوثائق التي تناولت مضامين ومجريات الاتفاقية، وتداعياتها على الصعيد الداخلي والخارجي، ومعالجة أبرز حدث في تاريخ إيران الحديث على مستوى العلاقات الخارجية.

تهدف الدراسة إلى بيان مضامين الاتفاقية البريطانية – الايرانية عام 1919م وفق ما جاء في الوثائق الفارسية وتحليلها تحليل علمي. وقد حددت الدراسة مدة حكم أحمد شاه قاجار (1909–1925) وبالتحديد عام 1919م ، وما حدث من مجريات مهمة أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى .

وأثناء البحث في الأدبيات العربيو لم يجد الباحث دراسات تناولت موضوع العلاقات البريطانية – الإيرانية من وجهة نظر وثائقية، إذ تناولت بعض تلك الدراسات موضوع الاتفاقية عبر الاعتماد على مجموعة من المصادر العربية فقط.

المبحث الأول : أهداف وأسباب عقد الاتفاقية

مارست الحكومة البريطانية ضغوطًا على إيران استهدفت من وراءها وضع الساسة الإيرانيين في موقف يضطرون معه مجاراة مشاريعهم في إيران لاسيما وأن الأخيرة كرقعة جغرافية بحد ذاتها تعتبر من بين أهم المرتكزات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، ولعل هذا ما يفسر تصريح كرزن من أن "سلامة فارس يجب أن تسجل كجزء من عقيدتنا"[1]، وأن "إيران بالنسبة لنا تعد من المناطق الاستراتيجية المهمة، فلو تركناها تدخل أعداءونا فيها.... إن جيشنا يعتمد اعتمادا حياتيًا على النفط الإيراني"[2]. لذلك احتلت إيران مركزًا خاصًا في السياسة البريطانية لتعويض ما فقدته أبان الحرب العالمية الأولى من الناحية الاقتصادية الى درجة عدم إمكانية دفع رواتب عدد غير قليل من المستشارين البريطانيين في إيران، مما أدى إلى نشوب أزمة اقتصادية أرادت من خلالها الحكومة البريطانية الضغط على وزارة وثوق الدولة من خلال إثارة قضايا تسديد القروض البريطانية، وبالتالي اجبارها على توقيع "معاهدة كريمة جدًا"[3] تضمن ديمومة تقدم

([1])جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الاوسط، ترجمة، عمر الاسكندري، (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، 1957، ص395.

([2]) مقتبس عن، روافد جبار شرهان، المؤسسة العسكرية الايرانية في عهد رضا شاه بهلوي 1921–1941، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة البصرة: كلية الاداب 2005).، ص14.

([3])R.W. cottam, Nationlism in Iran, u. s. A, 1963, P. 18.,

ابراهيم صفائى، كودتاى 1299 وآثار آن، (تهران: جاب شركة افست تهران، 1353ش)، ص2.

المصالح البريطانية في إيران مستغلة شكل الهيكلة الوزارية وعلى رأسهم رئيس الوزراء وثوق الدولة الذي أبدى استعداده لعقد "اتفاق المساعدة البريطانية من أجل تقدم إيران ورفاهيتها"(1)، على الرغم من أن المجلس النيابي كان معطلًا، وهذا يعني بحد ذاته خرقًا للقانون الأساسي، ومع ذلك فقد اتبع وثوق الدولة سياسة تتماشى والسياسة البريطانية في الوقوف بوجه البرلمان الإيراني، أملًا في الحصول على قرض مالي بقيمة مليون باون استرليني دعما لمركزه السياسي(2)، من جهتها السياسة البريطانية هدفها الأساس الحفاظ على المصالح النفطية والحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات التجارية، كون إيران سوق لتصريف المنتجات البريطانية خاصة بعد انحسار النفوذ الروسي فيها بعد ثورة اكتوبر 1917(3).

وبما أن عدم الاستقرار داخل إيران يضر بالمصالح البريطانية، فقد مثلت الأخيرة دور المنقذ للوضع المتردي، مؤكدة رغبتها بتزويد إيران بكل ما تحتاجه من المستشارين وفي كافة المجالات(4) بموجب رسالة بعثت بها لرئيس الوزراء وثوق الدولة في 13 اذار 1919، مقابل أن تدفع له إعانة مالية قدرها 300 ألف تومان شهريا(5)، وفي الشهر ذاته أوعز كرزن إلى سفيرة في طهران بأن يقوم بمفاوضة بعض رجالات الحكومة الإيرانية ممن يوالي السياسة البريطانية أمثال صارم الدولة(6) ونصرت الدولة للتمهيد لعقد اتفاق بين بلديهما(7)، حيث أن صارم الدولة كان حينذاك رئيسًا للمصرف الشاهنشاهي وهو يعلم أن هناك مبالغ ضخمة توضع لحساب وثوق الدولة بدون وصولات(8)، علاوة على حماسته ووزير الخارجية نصرت الدولة

([1]) على الرغم من ان وثوق الدولة كان قد ابلغ برسي كوكس منذ ت2 1918 بان مقترح بريطانيا بارسال خبراء لايران لم يعد مقبولا للراي العام الايراني، وعليه فالخبراء غير البريطانيين هم افضل من غيرهم في ايران، كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، (بغداد: مطبعة، 1985).، ص75 .

([2])يحيى دولت ابادى، تاريخ معاصر حيات يحيى، (تهران: كتابخانه سقراط، 1331ش)، جلد جهارم، ص123.

([3]) D. B. F. P., 1919- 1939, F. s, vol, 111, PP. 1119-1112.,

هايونكاتوزيان، الاتجاهات الوطنية في ايران 1921-1926، ترجمة، هاشم كاطع لازم، "الخليج العربي" (مجلة)، (جامعة البصرة" مركز الدراسات الخليج العربي، 1984)، العدد الاول، المجلد 26، ص60.

([4]) The Encyclopedia American, u. s. A, 1963, vol, 13, P. 623.,

روز ماري سعيد، النزاع حول الجزر العربية في الخليج العربي 1928-1971، "دراسات الخليج العربي والجزيرة" (مجلة)، 1983، العدد 6، ص13.

([5]) حسن الامين، صرعات في الشرق، (بيروت: مركز الغدير، 2001)، ص308.

([6]) من اكبر وزراء وثوق الدولة واحد الاركان الثلاثة لحكومة الاتفاقية، وهو اكبر مرزا مسعود ابن ظل السلطان الذي لعب دورا ايام المشروطة، وقد توهم عبد الاله عندما ذكر بان صارم الدولة كان معارضا لسياسة وثوق الدولة. للمزيد ينظر، عبد الاله بدر علي الاسدي، المصدر السابق، ص117.؛ علي ابو الحسن (منذر)، فشروطة ورزيم بهلوبيونرها وكَيستها، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران، شمارة 15و16، سال جهارم، 1379ش، ص92-93.

([7])على ابو الحسنى (منذر)، مشروطه ورزيم بهلوبيوندها وكَمستها، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران 1379ش، شمارة 15 و 16، سال جهارم، ص93.

([8]) للمزيد عن المضوع ينظر، أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 734/5، نامة مؤرخ نهم اوت 1919، رونوشت سه فقرة (روز آمضاىقرارداد) به امضاسريرسكاكس از سه وزير امضاى كنزة قرارداد (ميرزا حسن وثوق الدولة، صارم الدولة، ونصرت الدولة)، ص31.؛

F. o., 371/754, Tel, Norman to curzon, November, 19, 1920.

لتمرير الإتفاقية لأجل تعويض "اتعاب توقيعهم على الاتفاق"[1]، وهذا يعني أن أحد العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل توقيع الاتفاقية، قد تم تجاوزها ولم يبقى سوى الوفد الإيراني في باريس الذي يحمل وجهات نظر مغايرة لتوجهات حكومة طهران[2].

المبحث الثاني : بنود ومواد الاتفاقية:

بدأت المفاوضات بين الجانبين، حيث مثل إيران (الأركان الثلاثة) أي وثوق الدولة ونصرت الدولة وصارم الدولة[3]، بعد أن أخذ البريطانيين تعهدًا من أحمد شاه بإعطاء هؤلاء صلاحيات كاملة للتوقيع على الاتفاقية الاتفاقية أنه سافر لأوروبا[4]، بينما مثل الجانب البريطاني الوزير المفوض برسي كوكس، وفي 7 تموز 1919، قام الأخير بإبلاغ الخارجية البريطانية بأن النص النهائي للاتفاقية قد أعد ولم يبقى سوى التوقيع عليه، وبعد مفاوضات دامت لعدة شهور وقعت الإتفاقية في 9 آب 1919، وجاءت من مقدمة وستة مواد[5]. جاءت عبارات الاتفاقية منمقة كما هو معتاد في عقد الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها بريطانيا مع الدول الأخرى[6]، فقد نصت ديباجيتها على "بالنظر للعلاقات الودية القوية التي كانت سابقًا تربط بين الدولتين وبالنظر للاعتقاد الكامل بأن هذه الاتفاقية سوف تعود بالمنافع المشتركة لكلا الدولتين ولغرض تثبيت تلك الروابط ونظرًا لإلتزام حكومة بريطانيا بتهيئة كافة وسائل الترقي للحكومة الإيرانية تقرر عقد الاتفاقية"[7]. أما أبرز ما جاء في موادها، فقد نصت المادة الأولى، على تأكيد حكومة بريطانيا على التعهدات التي إلتزمت بها منذ السابق باحترام استقلال إيران وسيادتها، وجاء في المادة الثانية، توفير حكومة بريطانيا ما تحتاجه إيران من مستشارين متخصصين في دوائرها كما تتفق عليه الحكومتان وعلى نفقة الحكومة الإيرانية بحيث يعقد الخبراء عقودًا يكونوا بموجبها إجراء لديها ويتمتعون بالصلاحيات اللازمة، وكما يبدوا أن هذه المادة لم تحدد عدد المستشارين بالضغط ولا جنسياتهم لاسيما وأن بريطانيا تسيطر على مساحة واسعة من جغرافية العالم. أما المادة الثالثة فقد نصت على قيام حكومة بريطانيا بإعداد المسؤولين والأعتدة اللازمين لتشكيل قوة موحدة تحتاجها الحكومة الإيرانية لحماية الأمن والنظام في الداخل وفي

([1]) للمزيد ينظر، أ.م.و.خ.ب، سند شمارة 720/16، تلكَراف مؤرخ جهارم اوت 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن، ص46-47.

([2]) غير انه تم تجاوز هذه العقبة باقرار بريطانيا عدم مشاركة الدول الغير متحاربة في المؤتمر وتعليق ذلك بموافقة جماعية لدول الحلفاء، للمزيد ينظر، أز/و.خ.ب.، سند شمارة 858/3، مؤرخ 22 ك2 1919، سربرسكاكس به كرزن، ص32.

([3])خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه ايران 1896-1919، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، (جامعة بغداد: كلية الاداب، 1991)، ص371.

([4]) أ.م.و.خ.ب. سند شمارة 593/8، نامة مؤرخ 5 اذار 1919، لرد كرزن به كاكس، ص32.

([5]) للاطلاع على نص المواد ينظر، .J.c.Hurewitz, op. cit, PP. 64-66

([6]) "العمران" (مجلة)، القاهرة، العدد 9، المجلد التاسع، السنة 24، 1919، ص193-195.

([7]) يحيى دولت آبادى، المصدر السابق، جلد جهارم، ص124.

المناطق الحدودية، وسوف يتم تحديد العدد الضروري من الضباط وكميات الذخائر بواسطة لجنة مشتركة من كلا الجانبين، كما تعهدت بريطانيا بموجب المادة الرابعة بمنح حكومة طهران قرضًا ماليًا لتهيئة النقد اللازم لإجراء الإصلاحات المذكورة في المادتين الثانية والثالثة من الاتفاقية، مقدارة 2 مليون جنيه استرليني[1] وبفائدة قدرها 7٪ على أن يسدد بعد عشرين عامًا من تاريخ عقد الاتفاقية[2] بضمان تسديده من قبل الكَمارك الإيرانية، وبذلك تصبح بريطانيا المتحكم الرئيسي في مالية إيران[3] فمن خلال الكمارك تسيطر تسيطر بريطانيا على صادرات وواردات إيران. وتعهدت بريطانيا في المادة الخامسة بإجراء مباحثات مع الجانب الإيراني حول مد السكك الحديدية مع التاكيد الكامل للاحتياجات الضرورية لحكومة ايران في مجال تطوير وسائل النقل التي تساعد على توسيع التجارة[4]، وختمت المادة السادسة الإتفاقية، بالإتفاق ما بين الحكومتين على ترشيح أخصائيين لتشكيل لجنة لمراجعة التعريفة الكَمركَية واعادة النظر بها لكي تتفق مع مصالح البلدين وتمهد لتوسيع مستلزمات التقدم[5].

وبناءًا على ذلك يمكن القول بأن تعهد الحكومة الإيرانية على تسليم زمام الشؤون المالية والعسكرية للمستشارين البريطانيين، وتأكيد بريطانيا رغبتها في السيطرة على هذه المؤسسات دليل على رغبة الأخيرة بالتحكم بواردات إيران الاقتصادية مما يؤدي بالنهاية إلى احتكار السوق الإيرانية للتجارة البريطانية، وبصفة عامة فهذه الإتفاقية واحدة من الإتفاقيات غير المتكافئة بين دولتين لكل واحدة خصوصية[6] وفي السياق ذاته، الحقت بالاتفاقية رسالتين ارسلتا الى رئيس الوزراء الايراني يومي 10و 11 اب 1919، اكدت الاولى على معاضدة حكومة بريطانيا لإيران فيما يتعلق بقضية إعادة النظر بالمعاهدات النافذة بين الدولتين، وتعديل حدود إيران في المواقع التي يوافق الطرفان على جواز تعديلها[7]، مع مراعاة الأوضاع الجغرافية

([1]) نصف القرض بعهدة حكومة لندن ونصفة الاخر بعهدتحكومة الهند البريطانية، ينظر، صادق خرازى، ار زيابىاجمالىكودتاى سوم اسفند 1299، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران، شمارة 15و16، سال جهارم، 1379ش، ص40.

([2]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 711/1، تلكَراف مؤرخ نهم اوت 1919 سربرسكاكس به لرد كرزن، ص29.

([3]) كان اول قسط استلمته حكومة طهران هو (131،147) تومان و (11 شلسن و 9 بنسات)، أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 721/17، تلكَراف مؤرخ بانزدهم أوت 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن، ص47.

([4]) على اكبر خدرى زادة، حسين علاء وروابط ايران وامريكا (1300-1303ش)، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران، شمارة هفتم سال دوم، 1377، ص10.

([5]) جلال الدين مدنى، تاريخ سياسى معاصر .....، المصدر السابق، جلد اول، ص149.

([6]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 726/22، تلكَراف مؤرخ هفدهم أوت 1919، سرجرجكَراهام (از باريس) به لرد كرزن، ص51.؛ HoMAKaTouzlAN, The comPaign Against the Anglo- Iranian Agreement of 1919, "British Journal of middle Fastern studies", vol, 25, No, 1, 1998, PP. 5-46.

([7]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 726/22، تلكَراف مؤرخ يازدهم أوت 1919، لرد كرزن به سربرسيكاكس، ص32.؛ سند شمارة 868/162، تلكَراف مؤرخ جهارمدسامبر 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن (مربوط به مسئلة اصلاح خطوط حرزين ايران)، ص265.

والجذور العنصرية لسكان المناطق الحدودية الإيرانية[1]، بينما أكدت الرسالة الثانية على تكفل حكومة بريطانيا برواتب الضباط والجنود البريطانيين المتواجدين على الأراضي الإيرانية[2]، غير أن بريطانيا تراجعت عن وعودها تلك لاسيما مسالة إعادة النظر بالمعاهدات السابقة، بحجة أن روسيا قد انتهى دورها في إيران وبالتالي لابد من إبقاء الإتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وإيران سارية المفعول بين الدولتين[3]. فطالبت الحكومة الإيرانية يوم 28 اب 1919، حكومة بريطانيا بضرورة التدخل لإجراء تعديلات جوهرية على أقل تقدير على بنود معاهدة تركمانجاي التي عقدت بين روسيا وإيران في 22 شباط 1818[4]. لاسيما لاسيما فيما يتعلق بحق روسيا ببحر الخزر وبسواحله الجنوبية ومحاولة منها تحجيم دور الروس في الحصول على منافع اقتصادية في شمال إيران[5]، علاوة على مطالبة حكومة طهران بتقديم العون اللازم لتشكيل قوة بحرية إيران في البحر المذكور واعتبارها ضمن بنود وملاحق اتفاقية 1919[6]، وتأكيد حكومة طهران على طرح مسالة اصلاح خطوط المواصلات البرية والسكك الحديدية التي تربط عدد من الولايات الحدودية بمدن إيران الأخرى، كولاية نخجوان[7]، على أن توفر حكومة بريطانيا الحماية الكافية لهذه الولاية من الاعتداءات التي يقوم بها الأرمن بين الحين والآخر[8].

ففي جلسته يوم 8 ايلول 1919 وبحضور كبار أعضاء وزارة الخارجية وموظفي وزارة الهند البريطانية. قرر مجلس العموم البريطاني تشكيل شركة بريطانية هدفها تنفيذ عدد من المشاريع البريطانية في إيران ضمن ما اتفق عليه مواد الإتفاقية، ومنها إنشاء خط حديدي من كرمنشاه- همدان وحتى طهران. وخط حديدي يربط ميناء بندر عباس حتى سعيد آباد[9] ومن شيراز حتى كرمان، وخط آخر يربط سيستان بمشهد[10].

([1]) أ.م.و.خ.ب.، بيوست سند شمارة 872/1665، يادداشت مؤرخ 20 دسامبر 1919، وزير امور خارجة ايران (نصرت الدولة فيروز) به لرد كرزن، ص272.

([2])عبد الاله بدر علي الاسدي، العلاقات البريطانية- الايرانية 1918-1933، اطروحة دكتوراه، غير منشورة (جامعة بغداد: كلية الاداب، 1994)، ص94.

([3]) كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ....، المصدر السابق، ص117.

([4]) عقدت ما بين روسيا وايران، حلت محل معاهدة كَلستان المعقودة في 24 ت1 1813 بكل امتيازاتها فقد حصلت على التزام ايران بدفع غرامة حربية لروسيا مقدارها 20 مليون روبل ذهب، وحق الروس في انشاء قنصليات روسية متى ما ارادوا ذلك وغيرها من الشروط الجائرة. للمزيد ينظر R.K. Ramazani, op. cit, PP. 46-47.,

([5]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 740/36، مؤرخ 28 أوت 1919، كاكس به كرزن، ص273.

([6]) أ.م.و.خ.ب. سند شمارة 752/52، مؤرخ 2 سامبر 1919، كرزن به كاكس، ص273.

([7]) نخجوان، بالضم ثم السكون وجيم مضمومة وبعضهم يقول نقجوان، منطقة تقع باقصى اذربيجان، للمزيد ياقوت الحموي، معجم البلدان، (بيروت: دار الكتب العلمية، درت)، ج5، ص318.

([8]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 746/44، تلكَراف مؤرخ سو ويكم اوت 1919، برس كاكس به لرد كرزن، ص73.

([9]) سعيد آباد او آباذ. بلدة في جبال طبرستان وهي قلعة من ناحية رامجرد من كورة اصطخر وكانت سابقا تسمى بـ اسفيذ آباد. وهي حاليا منصور آباد. ياقوت الحموي، ج3، المصدر السابق، ص251.

([10]) للمزيد ينظر، أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 823/118، بيست ويكم اكبر 1919، لرد كرزن به برس كاكس، ص182.

وفيما يتعلق بتنفيذ بنود اتفاقية 1919 لاسيما في الأمور التي تجدها بريطانيا ضرورية لتوفير الأمن والاستقرار السياسي في إيران، تعهدت الحكومة البريطانية بتقديم المساعدات العسكرية لإيران عن طريق استقبال البعثات العسكرية الإيرانية وإرسال ضباط بريطانيين لتدريب قطعات الجيش وتجهيزة بالأسلحة الحديثة[1]، فقد أكدت ملاحق الإتفاقية على ضرورة قيام بريطانيا بتزويد إيران وعلى نفقة الحكومة الإيرانية بما تحتاجه من مسؤولين وتجهيزات وعتاد عسكري لتشكيل قوة موحدة "تراها الحكومة الإيرانية ضرورة ملحة لحفظ النظام في الداخل وعلى الحدود"[2].

ففي برقية بعث بها كوكس إلى اللورد كرزن يوم 21 اب 1919، أكد له على ضرورة تعيين عددًا من المنتسبين البريطانيين في الجيش الإيراني وتشكيل وحدات عسكرية وتقسيمها إلى فرقة ولواء وفوج، وسوف تكون هناك لجنة استشارية عسكرية على غرار الهيئة الاستشارية الموجودة في الجيش البريطاني[3] مهمتها تحديد ما تحتاج إليه إيران من أسلحة وضباط وتخصيص ميزانية مالية من أجل صرفها على الجند وعلى شراء الأسلحة اللازمة[4]، محذرًا في برقية أخرى يوم 26 اب 1919، أنه إذا ما تم ذلك "فستبدأ الشكاوي الحقيقية للضباط والجنود... وستظهر بعض الاشكالات الناجمة عن توقيع الاتفاقية..."[5]. وبناءًا على ذلك ذلك تم تشكيل لجنة مشتركة اقتصرت مهمتها في النظر في القضايا المالية لقوات الجيش الإيراني، واقترحت اللجنة بدورها يوم 29 اب 1919، على تخصيص ما يقارب 100،000 تومان كمبالغ خاصة لنفقات الجيش الشهرية[6].

ولم تقتصر فكرة تشكيل اللجان المشتركة على الجانب العسكري فحسب بل شملت الجانب الاقتصادي أيضًا، حيث اتفق الطرفين على تشكيل لجنة اقتصادية مهمتها إعادة النظر في القوانين الكَمركَية وبنسبة التعريفة الكَمركَية المفروضة على البضائع الإيرانية[7]، فضلًا عن دورها "المرتقب في إدخال وسائل التطور الاقتصادي في إيران عن طريق تحديث الاقتصاد الإيراني[8].

---

(1) استيفنكينزر، همه ى مردان شاه، ترجمة، شهريار خواجيان، تهران، 1382ش، ص93.

(2) ايرجذوقى، تاريخ روابط سياسى ايران وقدرتهاى بزرك 1900-1925، (تهران: بنجا، 1368ش)، بخش يك، ص281.

(3) أ.م.و.خ.ب. سند شمارة 713/7، تلكَراف مؤرخ يازدهم أوت 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن (كه رونوشت ان هندوستاننيز وخابره شده)، 33-33-34.

(4) جلال الدين مدني، تاريخ تحولات سياسى وروابط خارجى ايران، (قم: انتشارات اسلامى، 1366ش)، جلد دوم، ص232.

(5) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 19/ 723، تلكَراف مؤرخ شانزدهم أوت 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن، ص48.

(6) ولعل من ابرز الاعضاء البريطانيين (مونس، فورتسكيو، استيل، ولاموند)، للمزيد ينظر، أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 741/33، تلكَراف مؤرخ 29 اوت 1919، سربرسكاكس لرد كرزن (سركرزن ركه رونوشت آن به هندوستاننيز وخابره شده)، ص66.؛ سند شمارة 39/ 750، مؤرخ دوم سبتامبر 1919، لرد كرزن به سربرسيكاكس، ص70.؛ سند شمارة 863/157، تلكَراف مؤرخ ششمدسامبر 1919، لرد كرزن به برس كاكس، ص256.

(7) دونالد ولبر، ايران ماضيها وحاضرها، ترجمة، عبد النعيم محمد حسنين، (القاهرة: مكتبة مصر، 1958)، ص106 .

(8) The Encyclo Pedia American, u. s. A., 1963, vol, 30, P. 623.

وتضـمنت الاتفاقيـة بنـودًا وفقرات سرية كشفت فيما بعد، بحيث أحتوت عدد من الرسائل التـي تعهـد فيهـا كوكس لوثوق الدولة وزملائه والشاه بالدعم المادي والمعنوي وقبولهما وأعوانهم لاجئين عند الضـرورة[1]. ففـي 30 آب 1919 بعث كوكس برسالة سرية لرئيس الوزراء، أكد فيها علـى إلتزام بريطانيا بعهودها المقطوعة تجاه العائلة الإيرانية الحاكمة فيما يتعلق بتوفير الحماية البريطانية "لأحمد شاه وولـي عهده ما داما يسيران وفق سياستنا ورؤيتنا الصـحيحة فـي إيـران"[2]. وأضـاف فـي رسـالة أخـرى "أن أحمد شـاه ونائبيـه سيتمتعون بدعم صاحب الجلالة ملك بريطانيا... وسوف يحضوا بدعمنا وتوفير ما يحتاجونه من المـال..."[3]. وفيمـا يتعلق بالأركان الثلاثـة، أكد كوكس أنه بعد توقيع الإتفاقية فإن "المملكة البريطانية علـى استعداد أن تضـع خدماتها تحت تصرفكم... وتوفر المسـاعدات المالية وللجوء إلـى الأراضـي البريطانية عند الضـرورة..."[4]، وأعرب كـوكس فـي 13 ت2 1919 لوثـوق الدولـة عن رغبـة حكومـة لنـدن علـى الرعايـة الكاملـة لحمايـة اسـتقلال إيـران داخليًـا وخارجيًـا، وتـأمين مـا تحتاجـه إيـران مـن مسـتلزمات تحقيـق العمـران الكامـل لتنميـة اقتصادية بشكل "كبير ومتكامل"[5].

كـذلك تضـمنت الإتفاقيـة اغراءات ماليـة تعهـدت بـدفعها الحكومـة البريطانيـة للشـاه ومعاونيـه، منهـا المرتـب الشـهري للشـاه وقـدرة 15،000 تومـان ويسـتمر لأحفاده من بعده مع التعهد باستمرار حياة الرفاهية للعائلـة الحاكمة[6]، بل إن بعض الوثائق كشفت عن مبالغ خصصت لبعض الصـحفيين للترويج الإعلامـي للإتفاقيـة وبيان مدى أهميتها علـى الصـعيد السياسي والاقتصـادي لإيران[7]، قدرت بحـوالي 400،000 تومـان أي مـا يعادل 131،47 جنيه استرليني، وقد أكدت إحدى الوثائق البريطانية بأن وثوق الدولـة واثنين من مساعديه وهم صـارم ونصرت الدولة تلقوا مبلغ قدرة 110،000 دولار مقابل تمرير الاتفاقية عبر مجلس النواب[8].

جلال الدين مدنى، تاريخ تحولات سياسى......، المصدر السابق، جلد دوم، ص232.

(1) للتفاصيل ينظر، أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 734/2، نامة مؤرخ 22 آوت 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن، ص29-30. سند شمارة 5 (خميمة سند شمارة 734)، رونوشت سه فقرة نامة يكسان كه در تاريخ نهم اوت 1919، ص31.

(2) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 3 (جزء ضمايم سند شمارة 734)، نامة مؤرخ نهم اوت 1919، سربرسكاكس به وثوق الدولة، ص30.

(3) جلال الدين مدنى، تاريخ تحولات ساسى......، المصدر السابق، جلد دوم، ص332.

(4) المصدر نفسه، ص332-333.

(5) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 785/81، تلگراف مؤرخ 13 نوفمبر 1919 "سربرسكاكس به وثوق الدولة، ص108-109.

(6) أ.م.و.خ.ب.، سند 4 (جزء ضمايم سند شمارة 734)، نامة مؤرخ نهم اوت 1919، برس كاكس به وثوق الدولة، ص30-31.

(7) حسين مكى، مختصرى از زندگانسياسى......، المصدر السابق، ص98-100.

(8) ففي 11 اب 1919 تم دفع مبلغ قدرة 10،000 تومـان وفيي 13 اب 1919 دفع مـا يقارب 90،000 تومـان الـى صـارم الدولـة عن طريق المصرف الشاهنشاهي، وفي 19 ايلول 1919 تم ايداع مبلغ قدرة 20،000 تومان لحساب وثوق الدولة، وذكرت احدى الوثائق البريطانية انه فـي نهاية ت2 1920 تم دفع ما يقارب 100،000 تومان لكل من صارم الدولة ونصرت الدولة. للمزيد ينظر .

F.o., 371/583, Tel, Norman to curzon, November, 191, 1920.,

F.o., 371/606, Tel, curzon to Norman, December, 1, 1920.,

"بغداد" (جريدة)، بغداد، 25 يوليو 1926، العدد الاول، السنة الثانية.

المبحث الثالث : الموقف الشعبي والرسمي من الاتفاقية :

ولدت هذه المعطيات موجة غضب ضد الشاه وحكومته وبريطانيا حيث إن الوجود البريطاني في إيران أصبح ينظر إليه كعدو لدود يجب اقتلاعه بأي ثمن. فقد ورد في تقرير أحد كبار القادة العسكريين البريطانيين، من أن الاتفاقية الأخيرة بين بريطانيا وإيران، وضعت الحكومة الإيرانية تحت تصرف الإدارة البريطانية وجعلت البلاد محمية بريطانية[1] وجعلتها "مستعمرة متخفية بزي تنكري"[2]، وأشارت الوثائق البريطانية إلى أن الاتفاقية "قد صيغت بصورة جيدة جدًا بحيث تستفاد منها بريطانيا فائدة ليس لها حدود..."[3] وبذلك تولدت قناعة تامة لدى الساسة البريطانيين، بأن بريطانيا هي القوة الوحيدة في المنطقة التي لها وحدها الحق في إقامة مصالح مشتركة مع إيران، "فمن المستحيل تمامًا... أن لا نبالي بما يحدث في إيران إذا أتركت وحدها... إننا نملك في الزاوية الجنوبية الغربية من إيران ثروة ضخمة... وهي تشغل لمصلحة البحرية البريطانية..."[4].

لقد أثرت الإتفاقية وبنودها على كافة مجالات الحياة في إيران، لاسيما الجانب العسكري، لأنها وضعت مقدرات الجيش الإيراني تحت السيطرة البريطانية، بحيث إن الضباط الإيرانيين لا يمكنهم الإرتقاء بالمراتب العسكرية إلا في حالات استثنائية وبموافقة كبار القادة البريطانيين[5]، لاسيما بعد قرار اللجنة العسكرية المشتركة في 22 آب 1919 بعدم السماح للضباط الإيرانيين بالترقي بعد رتبة النقيب، مما أدى الى نفور عدد غير قليل من ضباط الجيش وبخاصة داخل صفوف القوزاق[6]. وعليه فإن الاتفاقية قد ألغت موضوع استقلال إيران الوارد في المادة الأولى من الاتفاق التي الحقت بالاتفاقية، فإذا أرادت إيران أن تقترض أموالًا أو تقيم مشروع سكك حديدية أو تقوم بأي عمل تنموي اقتصادي وعسكري، فلابد لها أن تأخذ موافقة الحكومة البريطانية ممثلة بمستشاريها الاقتصاديين والعسكريين، إضافة إلى أن الاتفاقية لم تكلف الخزينة البريطانية نفقات جديدة، خاصة بعد أن تعالت صيحات عدد من رجال الحكم في بريطانيا بالدعوة لتخفيض نفقات بريطانيا العسكرية خارج البلاد، مع المحافظة على المصالح الاستراتيجية لبريطانيا[7]، لاسيما وأن

---

(1) دونالد ولبر، العدد السابق، ص106.؛ عبد الهادي كريم سلمان، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية، (جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الاجتماعية، 1986)، ص106.

(2) روسن، اسيا المعاصرة، ترجمة سامي حسن سري، (القاهرة: دار شركة الاعلانات، درت)، ج3، ص103.

(3) F.o., 371/16949, Tel, Norman to curzon, October, 22, 1921., D.B.F.P., 1919-1939, F.s, vol, 71, P. 1119.

(4) مقتبس عن، عبد الاله بدر علي الاسدي، المصدر السابق، ص95-96.

(5) للمزيد ينظر، روافد جبار شرهان، المصدر السابق، ص16-17.

(6) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 732/28، تلكَراف مؤرخ بيست ودوم اوت 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن، ص58.

(7) ولعل ابرز من مثل هذا الاتجاه هو وزير الحربية البريطاني ونستون تشرشل، ووكيل وزارة المالية كَينيس ووزير الحربية بلفور ووزير حكومة الهند البريطانية أدوين مونتاج ونائب السلطنة وحاكم الهند اللورد ريدنك والمندوب البريطاني في فلسطين هربرت صموئيل، علاوة على عدد من العملاء في

كلفة النفقات البريطانية في إيران قد وصلت إلى (2،250،000) جنيه استرليني في الشهر، أي ما يعادل 600،000 ليرة إنكَليزية اسبوعيا[1]، وهذا يعني بالنسبة لرجال بريطانيا هو سحب القوات البريطانية من إيران لارتفاع نفقاتها العسكرية وتحقيق ذلك الفرض لابد من التوصل إلى إتفاقية مع حكومة طهران[2] لضمان المصالح البريطانية ولم يكن ذلك لولد اللياقة غير الطبيعية التي بذلها برسي كوكس في متابعته للتطورات التي رافقت عقد الاتفاقية"[3]، فبفضله دخلت السياسة البريطانية تجاه إيران مرحلة جديدة حاولت من خلالها الأولى أن تعزز نفوذها بشكل أكبر وتجعل من سيطرتها على البلاد ذا صبغة شرعية. في الوقت الذي يجب على حكومة وثوق الدولة أن تدرك بأن بريطانيا هي القوة الوحيدة التي لها علاقة وثيقة بمصير إيران "وليس لأحد دور في أوضاع إيران الداخلية وسياستها الخارجية"[4] كارد الفعل الشيعي الإيراني عن الاتفاقية امتعاض واحساس شديدين بعدم الرضا امتزج بالسخط على الحكومة الإيرانية وحليفتها بريطانيا على حد سواء[5]، على الرغم من طمئنة كوكس للورد كرزن في برقية له يوم 27 آب 1919. بأن تداعيات الإعلان عن توقيع الاتفاقية لازال قيد التحجيم وذلك بفضل ما أبدته "الأركان الثلاثة من تعاطف مستمر مع بريطانيا والدفاع عن مشاريعها السياسية في إيران"[6]. ففي برقية له يوم 18 ت1 1919، أكد وثوق الدولة لكوكس بأن حكومته عازمة على المضي قدمًا في سبيل تنمية إيران وفق الرؤية البريطانية وعدم وجود "أدنى شك في نوايا الإعلام البريطاني في هذا المجال مادمت الاتفاقية هدفها احترام استقلال وتأمين الحماية الكاملة للأراضي الإيرانية وتحويل إيران إلى إحدى بلدان أسيا المقتدرة"[7].

وفي رغبة من حكومة البلدين لمنع اتساع رقعة المعارضة الإيرانية اقتضت الضرورة نشر بعض بنود الاتفاقية بالصحف المحلية في إيران وبريطانيا في وقت واحد. ففي برقية له يوم 28 آب 1918 أشار كرزن إلى أن من مصلحة بريطانيا نشر فقرتين من الاتفاقية وهما المقدمة (الديباجة) وملحق القرض المالي، مؤكدًا على أهمية بقاء جميع الملاحق المرفقة بالاتفاقية طي الكتمان والسرية التامة[8] محذرًا في برقية له

ايران امثال كتلة اليقظة الايرانية (بيداري ايرانيان) واعضاء مدرسة اليانس الاسرائيلية وغيرهم، للمزيد، عبد الله سرنبازى، زندكَى وزمانه على دشتى، "فصلنامة مطالعات تاريخى"،(مجلة) يتبع... (تهران: مؤسسة مطالعات وبزوشهاسياسى، 1383ش)، سال اول، شمارة دوم، ص11-12.؛ خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا...، المصدر السابق، ص372.

([1]) "الاستقلال" (جريدة)، بغداد، 12 ك2 1921، العدد 34 السنة الاولى.

([2]) خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا....، المصدر السابق، ص372.

([3]) أزم.و.خ.ب.، سند شمارة 712/6، تلكَراف مؤرخ يازدهم أوت 1919، لرد كرزن به برس كاكس، ص32.

([4]) D. B. F. P., 1919–1939, F. s, vol, 17, P. 1119.

([5]) جمال حيدرى، اطلاعاتعمومبيام نوين، جلد دوم، (تهران: انتشارات بيامأزادى، جابخانهبيام حق، 1384ش)، ص538–539.

([6]) أزم.و.خ.ب.، سند شمارة 737/33، تلكَراف مؤرخ بيست وهفتم اوت 1919، برس كاكس به لرد كرزن، ص63.

([7])أ.م.و.خ.ب.، بيوست نامة شمارة 1135، نامة وثوق الدولة به برس كاكس، 118 كبر 1919، ص168.

([8]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 712/36، مؤرخ 26 اوت 1919، كرزن به كوكس، ص65.

يوم 29 أب 1919 من خطورة عدم نشر تلك الوثائق دفعة واحدة لأن "نشرها بالتدريج من شأنه أن يحدث ارتيابا بوجود وثائق لانريد نشرها"[1]، وأنه لابد من عرض متن الاتفاقية على مجلس العموم البريطاني لأعطاءها الصبغة الرسمية من قبل حكومة لندن تحسبًا للتغيرات التي سوف تقوم بها بريطانيا على هيكلة الحكومة الإيرانية في حال تعذر على الحكومة الحالية تمرير الاتفاقية عن طريق مجلس النواب[2].

ومهما يكن من أمر، يبدوا أن عقد هذه الإتفاقية أدى إلى زوال ما كان يعرف بـ "الاستقلال السياسي والاقتصادي لإيران"، الذي قضت عليه الحكومة البريطانية، لاسيما بعد الفراغ الذي نجم عن الانسحاب الروسي في إيران، وسياسة عدم التدخل الأمريكي، مما عزز من هيمنة بريطانيا على إيران.

الخلاصة

تتمتع منطقة الخليج العربي عامة وإيران خاصة بأهمية اقتصادية وسياسية وعسكرية، وكانت الأهمية التي تمتاز بها هذه المنطقة سببًا في استقطاب القوى العالمية للسيطرة عليها.

ويكتسب موضوع العلاقات الإيرانية – البريطانية أهمية تاريخية كبيرة، لما حفلت به إيران في هذا العهد من تطورات خطيرة أثرت في مستويات الحياة كافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية، بحيث وقفت إيران على اعتاب مرحلة تاريخية جديدة تمثلت في وضع اللبنات الأولى لبناء دولة إيران المعاصرة. وتشمل أحداثها مرحلة قائمة بحد ذاتها إلى حد كبير دشنت انطلاقاً لمرحلة لاحقة، وتظهر المدة الزمنية لموضوع البحث طبيعة الصراع الدولي ليس في إيران فحسب بل في كل منطقة الشرق الأوسط ولاسيما بعد دخول عنصر النفط عاملاً أساسياً في طبيعة العلاقات الدولية.

لقد شهدت مدة أحمد شاه وقائعاً في غاية الأهمية وتحولات على المستويين الداخلي والخارجي. فقد تميزت تلك الأحداث بالتوتر الدائم وعدم الاستقرار السياسي الذي أسس النظام المركزي وقت ذاك .

([1]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 718/14، 29 اوت 1919، كرزن به كوكس، 65.

([2]) أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 763/47، تلكَراف مؤرخ هشتم سبتامبر 1919، لرد كرزن به كاكس، ص74.

المصادر والمراجع

اولاً : الوثائق البريطانية غير المنشورة :

1-F. o., 371/754, Tel, Norman to curzon, November, 19, 1920.
2-F.o., 371/583, Tel, Norman to curzon, November, 191, 1920
3-F.o., 371/606, Tel, curzon to Norman, December, 1, 1920.
4-F.o., 371/16949, Tel, Norman to curzon, October, 22, 1921.

ثانيا: الوثائق الفارسية :

1- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 734/5، نامة مؤرخ نهم اوت 1919، رونوشت سه فقرة (روز آمضاىقرارداد) به امضاىسرپرسكاكس از سه وزير امضاى كنزة قرارداد (ميرزا حسن وثوق الدولة، صارم الدولة، ونصرت الدولة).
2- أ.م.و.خ.ب، سند شمارة 720/16، تلكَراف مؤرخ جهارم اوت 1919، سرپرسكاكس به لرد كرزن،
3- أز/و.خ.ب.، سند شمارة 858/3، مؤرخ 22 ك2 1919، سرپرسكاكس به كرزن،
4- أ.م.و.خ.ب. سند شمارة 593/8، نامة مؤرخ 5 اذار 1919، لرد كرزن به كاكس،
5- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 711/1، تلكَراف مؤرخ نهم اوت 1919 سرپرسكاكس به لرد كرزن،
6- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 721/17، تلكَراف مؤرخ بانزدهم أوت 1919، سرپرسكاكس به لرد كرزن،
7- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 726/22، تلكَراف مؤرخ هفدهم أوت 1919، سرجرجكَراهام (از باريس) به لرد كرزن،
8- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 726/22، تلكَراف مؤرخ يازدهم أوت 1919، لرد كرزن به سرپرسيكاكس،
9- سند شمارة 868/162، تلكَراف مؤرخ جهارمدسامبر 1919، سرپرسكاكس به لرد كرزن (مربوط به مسئلة اصلاح خطوط حرزين ايران)،
10- أ.م.و.خ.ب.، بيوست سند شمارة 872/1665، يادداشت مؤرخ 20 دسامبر 1919، وزير امور خارجة ايران (نصرت الدولة فيروز) به لرد كرزن،
11- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 740/36، مؤرخ 28 أوت 1919، كاكس به كرزن،
12- أ.م.و.خ.ب. سند شمارة 752/52، مؤرخ 2 سامبر 1919، كرزن به كاكس،
13- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 746/44، تلكَراف مؤرخ سو ويكم اوت 1919، برس كاكس به لرد كرزن،
14- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 823/118، بيست ويكم اكبر 1919، لرد كرزن به برس كاكس،
15- أ.م.و.خ.ب. سند شمارة 713/7، تلكَراف مؤرخ يازدهم أوت 1919، سرپرسكاكس به لرد كرزن (كه رونوشت ان هندوستاننيز وخابره شده)،
16- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 19/ 723، تلكَراف مؤرخ شانزدهم أوت 1919، سرپرسكاكس به لرد كرزن،
17- ، أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 741/33، تلكَراف مؤرخ 29 اوت 1919، سرپرسكاكس لرد كرزن (سركرزن ركه رونوشت آن به هندوستاننيز وخابره شده)،
18- سند شمارة 39/ 750، مؤرخ دوم سبتامبر 1919، لرد كرزن به سرپرسيكاكس، ص70
19- سند شمارة 863/157، تلكَراف مؤرخ ششمدسامبر 1919، لرد كرزن به برس كاكس،
20- أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 734/2، نامة مؤرخ 22 آوت 1919، سرپرسكاكس به لرد كرزن، ص29-30. سند شمارة 5 (خميمة سند شمارة 734)، رونوشت سه فقرة نامة يكسان كه در تاريخ نهم اوت 1919،
21-أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 3 (جزء ضمايم سند شمارة 734)، نامة مؤرخ نهم اوت 1919، سرپرسكاكس به وثوق الدولة،
22-أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 785/81، تلكَراف مؤرخ 13 نوفمبر 1919 "سرپرسكاكس به وثوق الدولة،

23-أ.م.و.خ.ب.، سند 4 (جزء ضمايم سند شمارة 734)، نامة مؤرخ نهم اوت 1919، برس كاكس به وثوق الدولة،
24-أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 732/28، تلكَراف مؤرخ بيست ودوم اوت 1919، سربرسكاكس به لرد كرزن،
25-أزم.و.خ.ب.، سند شمارة 712/6، تلكَراف مؤرخ يازدهم أوت 1919، لرد كرزن به برس كاكس،
26-أزم.و.خ.ب.، سند شمارة 737/33، تلكَراف مؤرخ بيست وهفتم اوت 1919، برس كاكس به لرد كرزن،
27-أ.م.و.خ.ب.، بيوست نامة شمارة 1135، نامة وثوق الدولة به برس كاكس، 118 كبر 1919،
28-أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 712/36، مؤرخ 26 اوت 1919، كرزن به كوكس،
29-أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 718/14، 29 اوت 1919، كرزن به كوكس،
30-أ.م.و.خ.ب.، سند شمارة 763/47، تلكَراف مؤرخ هشتم سبتامبر 1919، لرد كرزن به كاكس،

ثالثا : المصادر الفارسية :

1- ابراهيم صفائى، كودتاى 1299 وآثار آن، (تهران: جاب شركة افست تهران، 1353ش)،
2- استيفنكينزر ، همه ى مردان شاه، ترجمة، شهريار خواجيان، تهران، 1382ش
3- ايرجذوقى، تاريخ روابط سياسى ايران وقدرتهاى بزرك 1900-1925، (تهران: بنجا، 1368ش)، بخش يك،
4- جلال الدين مدني، تاريخ تحولات سياسى وروابط خارجى ايران، (قم: انتشارات اسلامى، 1366ش)، جلد دوم،
5- صادق خرازى، ار زيابباجمالكودتاى سوم اسفند 1299، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران، شمارة 15و16، سال جهارم، 1379ش،
6- عبد الله سرنبازى، زندكَى وزمانه على دشتى، "فصلنامة مطالعات تاريخى"،(مجلة) يتبع... (تهران: مؤسسة مطالعات وبزوشهاسياسى، 1383ش)، سال اول، شمارة دوم
7- على ابو الحسن (منذر)، فشروطة ورزيم بهلوبيونرها وكَيستها، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران، شمارة 15و16، سال جهارم، 1379ش،.
8- على ابو الحسنى (منذر)، مشروطه ورزيم بهلوبيوندها وكَمستها، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران 1379ش، شمارة 15 و 16، سال جهارم.
9- على اكبر خدرى زادة، حسين علاء وروابط ايران وامريكا (1300-1303ش)، "تاريخ معاصر ايران" (مجلة)، تهران، شمارة هفتم سال دوم، 1377،
10- يحيى دولت ابادى، تاريخ معاصر حيات يحيى، (تهران: كتابخانه سقراط، 1331ش)، جلد جهارم .
11- جمال حيدرى، اطلاعاتعموميبام نوين، جلد دوم، (تهران: انتشارات بيامأزادى، جابخانهبيام حق، 1384ش)،

رابعا: المصادر العربية والمعربة :

1- جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الاوسط، ترجمة، عمر الاسكندري، (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، 1957.
2- حسن الامين، صرعات في الشرق، (بيروت: مركز الغدير، 2001)،
3- دونالد ولبر، ايران ماضيها وحاضرها، ترجمة، عبد النعيم محمد حسنين، (القاهرة: مكتبة مصر، 1958).
4- روسن، اسيا المعاصرة، ترجمة سامي حسن سري، (القاهرة: دار شركة الاعلانات، درت)، ج3،
5- عبد الهادي كريم سلمان، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية، (جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الاجتماعية، 1986)،
6- كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، (بغداد: مطبعة، 1985).،.
7- ياقوت الحموي، معجم البلدان، (بيروت: دار الكتب العلمية، درت)، ج5

خامسا : الرسائل والاطاريح الجامعية :

1- خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه ايران 1896-1919، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، (جامعة بغداد: كلية الاداب، 1991)،

2- روافد جبار شرهان، المؤسسة العسكرية الايرانية في عهد رضا شاه بهلوي 1921-1941، رسالة ماجستير ، غير منشورة، (جامعة البصرة: كلية الاداب 2005).

3- عبد الاله بدر علي الاسدي، العلاقات البريطانيـة- الايرانية 1918-1933، اطروحة دكتوراه، غير منشورة (جامعة بغداد: كلية الاداب، 1994)،

سادسا : المصادر الانكليزية :

1- R.W. cottam, Nationlism in Iran, u. s. A, 1963
2-D. B. F. P., 1919- 1939, F. s, vol, 111.,
3- The Encyclopedia American, u. s. A, 1963, vol, 13, ,
4-HoMAKaTouzlAN, The comPaign Against the Anglo- Iranian Agreement of 1919, "British Journal of middle Fastern studies", vol, 25, No, 1, 1998
5-The EncycloPedia American, u. s. A., 1963, vol, 30.

سابعا: الدراسات والمقالات العربية والمعربة :

1- "الاستقلال" (جريدة)، بغداد، 12 ك2 1921، العدد 34 السنة الاولى.

2- "العمران" (مجلة)، القاهرة، العدد 9، المجلد التاسع، السنة 24، 1919،

3- "بغداد" (جريدة)، بغداد، 25 يوليو 1926، العدد الاول، السنة الثانية.

4- روز ماري سعيد، النزاع حول الجزر العربية في الخليج العربي 1928-1971، "دراسات الخليج العربي والجزيرة" (مجلة)، 1983، العدد 6.

5- هايونكاتوزيان، الاتجاهات الوطنية في ايران 1921-1926، ترجمة، هاشم كاطع لازم، "الخليج العربي" (مجلة)، (جامعة البصرة" مركز الدراسات الخليج العربي، 1984)، العدد الاول، المجلد 26.

"السياسة الخارجية الإيرانية إزاء أمريكا عهد "دونالد ترامب

Iranian foreign policy toward America, the era of Donald Trump

هيبة غربي

Gharbi Hiba

متحصلة على شهادة الماستر في العلوم السياسة قسم العلاقات الدولية/اختصاص الدراسات الأمنية والإستراتيجية 2017 بـــ جامعة قسنطينة 3 /الجزائر.

Master's degree in Political Science, Department of International Relations / Specialization of Security and Strategic Studies 2017, University of Constantine 3 / Algeria.

hibapolitique1980@hotmail.fr

الملخص:

لفهم الأساس المنطقي للسياسة الخارجية الإيرانية، يتعيّن أن نلاحظ أنّ ثورة **1979** كانت قبل كل شيء رفضاً للهيمنة الأجنبية على البلاد، خاصة منها النفوذ الأميركي. فمنذ انسحاب الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" من الاتفاق النووي الإيراني، زادت إدارته بشكل مطرد من الضغوط الاقتصادية ضد النظام الإيراني، حيث فرض عددًا غير مسبوق من العقوبات لتخريب صادراتها النفطية ومعاقبة دعمها لوكلاء المنطقة. ما دفع طهران الإعلان على أنها ستتحدّى القيود المفروضة عليها بموجب الاتفاق النووي المُبرم سنة **2015** بشأن مخزونها من اليورانيوم المنخفض التخصيب. هنا بالذات حدث التغير على مستوى أفكار صناع القرار بلجوء الطرفان إلى التفاوض كحل دبلوماسي وعلى الطرفان استغلال هذه النبرة الهادئة لإمكانية التفاوض والوصول إلى انفراج الأزمة النووية القائمة.

الكلمات المفتاحية: **السياسة الخارجية الإيرانية/ أمريكا "دونالد ترامب"/ الاتفاق النووي**

Summary:

To understand the rationale for Iran's foreign policy, we must note that the 1979 revolution was above all a rejection of foreign domination over the country, especially US influence. Since the withdrawal of US President "Donald Trump" from the Iranian nuclear deal, his administration has steadily increased economic pressure against the Iranian regime, imposing an unprecedented number of sanctions to sabotage its oil exports and punish its support to regional agents. This prompted Tehran to declare that it would defy the restrictions imposed on it under the 2015 nuclear deal on its stockpile of low-enriched uranium. Here, there has been a change in the level of ideas of decision-makers by resorting to negotiation as a diplomatic solution and the parties must use this tone of calm to the possibility of negotiation and to reach a breakthrough nuclear crisis.

key words : Iranian foreign policy / America "Donald Trump" / Nuclear agreeme

مقدمة:

يُلخص الكاتب الإيراني "**محسن شهيدي**" فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه العالم إجمالاً بقوله:"...**لا ينبغي أن تكون سياستنا سياسة خلق أعداء، ولكن لا ينبغي أيضاً أن نُلبس العدو تاج الصديق، وأن نعتبره عدوًا بلا خطر، والخطر هو أن نستبدل سياسة المواجهة مع العدو بالتفاهم معه...**"[(1)] إنّ الرفض الإيراني لبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة منفردة في النظام العالمي، وفي ظل العلاقات السلبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والثورة الإسلامية، عقب سقوط الاتحاد السوفياتي سنة **1992**، هو بمثابة مبدأ أصيل ودائم في الإستراتيجية الإيرانية، يدعمه موقف راسخ تتبناه الثورة الإسلامية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة سنة **1979**، ويُعبر عن نزعة كراهية دفينة لممارسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، قبل الثورة وبعدها، وقد تابع النظام الإيراني هذه الإستراتيجية، حتى بعد رحيل "**روح الله الخميني**"[(2)]. وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذه الدراسة وكيف تبنت إيران سياستها الخارجية تجاه أمريكا في عهد الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**". على هذا الأساس تُطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت العقوبات الاقتصادية الأمريكية في عهد "دونالد ترامب" جعل إيران تتبنى سياسة خارجية جديدة تتماشى والأزمة النووية القائمة؟.

الفرضية: يُعتبر التحول الملحوظ والكبير على مستوى المؤسسة السياسية في طهران، التي راهنت على مدى الــ 40 سنة الماضية شرعيتها على تحدي الولايات المتحدة، وكانت معادية بشكل خاص لـ "دونالد ترامب". جزء من الإستراتيجية الجديدة الناشئة التي قررت إيران انتهاجها في سياستها الخارجية لاسيما بعد العقوبات الاقتصادية الأمريكية المكثفة وهذا للوصول إلى انفراج الأزمة النووية القائمة.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج أهمها:

المنهج الاستنباطي: الانتقال من الكل إلى الجزء (انطلاقاً من السياسة الخارجية الإيرانية جيوستراتيجيتها وأهم محدداتها وصولًا إلى السياسة الخارجية الإيرانية في عهد ترامب لاسيما بعد العقوبات الاقتصادية المكثفة وأزمة الاتفاق النووي).

المنهج الوصفي: من خلال وصف العلاقة الشائكة بين أمريكا وإيران قبل وفي ظل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي. والتحول الملحوظ والكبير الذي حدث على مستوى المؤسسة السياسية في طهران، التي

---

(1) احمد صالح، "**التطورات الداخلية في إيران وصعود خاتمي وأثرها على التفاعلات السياسية الإيرانية**"، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص 11.

(2) **المرجع نفسه**، ص 14.

راهنت على مدى الـ **40** سنة الماضية شرعيتها على تحدي الولايات المتحدة، وكانت معادية بشكل خاص لـ "**دونالد ترامب**".

مصطلحات الدراسة:

السياسة الخارجية: سلوك الدولة أو الفواعل الدولية خارج حدودها الجغرافي، ومن أهداف السياسة الخارجية تحقيق المصلحة الوطنية.

المصلحة الوطنية: المحافظة على البقاء القومي.

القومية: الإحساس النفسي بالانتماء إلى عصب معين والى جنس أو جماعة معينة، لها أثر إيجابي وآخر سلبي على السياسات الداخلية والخارجية.

الواقعية والقوة: إن الواقعية الكلاسيكية تختلف في استخدامها لمفهوم القوة عن الواقعية الجديدة، فتعريف الواقعية الكلاسيكية للقوة يرادفه المصلحة الوطنية، بمعنى تنفيذ الدولة لسياستها الخارجية يحكمه في الغالب مفهوم القوة. إمّا عن طريق الاحتفاظ بالقوة أو تحقيق الهيمنة. أمّا عن مفهوم الواقعية الجديدة للقوة هو البحث عن الأمن هذا ما سيؤدي إلى استخدام القوة لكن بطريقيه شرعية. وبالتالي تصبح القوة "**وسيلة**" وليس "**الغاية**" لأن الغاية هنا هو "**الأمن**".

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية جيوستراتيجيتها وأهم محدداتها

إنّ تحليل تاريخ إيران يتميز بنوع خاص من الشعور القومي، الذي يربط الوضوح بـــ التشدد السياسي، وتبدو القومية كتعبير عن تحولات عميقة أثرت في بلورة مضامين العلاقات الداخلية والخارجية لتنمية الشعور بعظمة إيران. "**إنّ إيران تريد نشر نفوذ الإسلام في العالم**"، على حد تعبير "**آية الله**" **روح الله خميني**، الذي حكم إيران في الفترة من سنة **1979-1989**، ثم أضاف مؤكداً :"**أنّ طهران لا تُجبن أمام اتهامها بالتوسعية، وبأنها تحلم بإقامة إمبراطورية إسلامية كبرى**"، انطلاقاً من هذه المبادئ، حدد **الإمام** "**خميني**" ثلاثة أهداف أساسية لـ جمهورية إيران، تتمثل في :**القضاء على الصهيونية، والرأسمالية، والشيوعية في العالم.**

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية

كي نفهم الأساس المنطقي لهذه السياسة الخارجية الإيرانية، يتعيّن أن نلاحظ أن ثورة **1979** كانت قبل كل شيء رفضاً للهيمنة الأجنبية على البلاد، خاصة منها النفوذ الأميركي. فالقضايا الرئيسة التي لمّت شمل المعارضة الإيرانية المتنوّعة، كانت النزعة المعادية للإمبريالية والولايات المتحدة. وقد استخدم الثوريون

شعاراً شعبوياً "**لا شرق ولا غرب**" لـــ تأكيد رغبتهم بأنّ تشق إيران طريقاً إيديولوجياً وسياسياً مستقلاً. تضمنت الثورة ألواناً من القومية الإيرانية والإسلاموية التي رددت أصداء فكر الفيلسوف "**فرانز فانون**"، وأرادت صياغة الإسلام الشيعي بوصفه النظام السياسي الوطني والمحلي الحقيقي. إضافة إلى ذلك، كان لدى الخميني أجندة إسلامية قوية [1]. بعد الثورة، برز الخمينيون كجناح مُهيمن، وكان عداؤهم لأميركا حازماً وجازماً، تماماً كرغبتهم في إقامة حكم إسلامي على إيقاع نظرية الخميني في ولاية الفقيه. هذا النظام من الحكومة الدينية، التي تمّ تبنيه في دستور الجمهورية الإسلامية سنة **1979**، وضع السيطرة الكلّية تقريباً بين يدي رجل دين شيعي واحد، هو المرشد الأعلى الذي سيُشرف على كل أفرع الدولة وله حق النقض "**الفيتو**" على عملية صنع القرار. وقد عمل المرشدان، وهما "**روح الله الخميني**" الذي تسلّم المنصب من سنة **1979** حتى وفاته سنة **1989**، و"**علي خامنئي**" الذي خلفه في ذلك العام والذي لا يزال في هذا المنصب، كمشرفين عاملين على عملية صنع القرار وليس كمديرين لكل دقائقها. صحيح أنّ مكتب المرشد الأعلى في عهد "**علي خامنئي**" بات أكثر انخراطاً في تقرير السياسات عما كان الأمر في عهد "**روح الله الخميني**"، إلاّ أنّ الهيئات الرسمية مُنحت عموماً حرية تطبيق أجنداتها، طالما أنها لا تخرج عن السياقات التي يحددها المرشد الأعلى. هناك، عدا المرشد الأعلى، مؤسسات حكومية أخرى استُحدِثَت بعد الثورة للنهوض بـــ المهام اليومية الخاصة بوضع السياسة العامة وتنفيذها، منها السلطة التنفيذية المُنتخبة ديمقراطياً المنوط بها السياسة الخارجية. أمّا مجلس صيانة الدستور – الذي يتكوّن من فقهاء شيعة دينيين ومدنيين – فيقوم بالتدقيق في ملفات المرشحين للمناصب، ويعمل لضمان توافق وانسجام سياسات الحكومة مع الشرع الشيعي. ويُعتبر المجلس الأعلى للأمن القومي اليوم أهم هيئة في إيران لصنع القرارات الإستراتيجية، وهو يتألف من كبار المسؤولين الحكوميين، والقادة العسكريين، وممثلي القائد الأعلى. ويُقال أنّ هذا المجلس هو الذي يجب أن يُقرّ رسمياً القرارات الإستراتيجية والسياسات الخارجية، سواء جاءت من الحكومة أو من الحرس الثوري، قبل أن تشق هذه طريقها إلى حيّز التنفيذ. لقد كان الحرس الثوري الآلية الرئيسة لتحقيق هذه السياسة وكما عبرت هذه المنظمة سنة **1980** ***لامناص أمامنا سوى تعبئة كل القوى المؤمنة في الجمهورية الإسلامية، وأيضاً تعبئة كل القوى في المنطقة برمتها. يجب أن نُلقي الرعب في قلوب أعدائنا حتى تهجر قلوبهم فكرة غزو وتدمير ثورتنا الإسلامية. وإذا لم يكن لدى ثورتنا رؤية عالمية وهجومية متّقدة، فسيعمد أعداء الإسلام إلى استعبادنا مجدداً ثقافياً وسياسياً"*** [2].

---

[1] أبو بكر سلطان، "**المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية: حين تتصادم سياسات الهوية مع الإستراتيجية**"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، موقع: https://carnegie-mec.org، 2019/08/29.

[2] **المرجع نفسه.**

المطلب الثاني: جيوستراتيجية السياسة الخارجية الإيرانية

"إنّ السياسة الخارجية لإيران ستبقى كما كانت دائماً، لأنها بُنيت للدفاع عن المصالح الخاصة لبلدنا. إن فلسفتنا السياسية هي :التفاهم مع البلدان الغربية، وهذا لن يتغير لكن هذا الموقف لا يمنعنا من رؤية 2500 كم من الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفيتي، لذا فنحن نرتب البيت بسلام وحسن جوار، وبصداقة مع السوفييت دونما تخلي عن مبادئنا السياسية". بهذه العبارات حدد شاه إيران "**محمد رضا بهلوي**" مفهوم السياسة الخارجية منذ سنة **1963**، والتي استندت على إستراتيجية تضمنت أربعة مفاهيم للقوة وهي كالتالي:

_ التحالف مع الغرب للحصول على العلوم والتكنولوجيا.

_ موازنة الخوف من الماركسية، بإرساء علاقات طبيعية ومتكاملة مع الاتحاد السوفيتي.

_ لمجابهة الخوف من الإسلام السياسي، حاول جعل إيران بلداً مسلماً بالمعنى الديني للكلمة، وليس بالمعنى السياسي.

_ جعل إيران القوة المهيمنة في الخليج العربي، والشرق الأوسط ، والمحيط الهندي.

بناءاً على هذا، تطور التعاون العسكري والتكنولوجي بين إيران والدول الغربية الصناعية الرأسمالية، وبدرجة أقل مع الاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية. ففي مجال التعاون الاقتصادي والاستثمار الأجنبي مع إيران خلال سنتي **1973-1976**، احتلت اليابان **47%**، الولايات المتحدة الأمريكية **20%**، ألمانيا الغربية **15%**، وفرنسا **5%**. أما الاتحاد السوفيتي فقد اتبع دبلوماسية هادئة بعد زيارة الرئيس "**ليونيد برجينيف**" **"Leonid Brezhnev"** لـــ طهران سنة **1963**. حيث استوردت إيران معدات عسكرية غير إستراتيجية. وقامت الشركات السوفيتية بـــ بناء مجمع الحديد والصلب في "**أصفهان**"، وبوشر بـــ العمل لمدّ أنبوب الغاز الذي بدأ بتجهيز الاتحاد السوفيتي بـ **9.3 مليار م^3** سنة **1976**.

بعد إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية سنة **1979**، حصل تطور راديكالي في السياسة الخارجية الإيرانية، عندما أُدينت سياسة الهيمنة والتوسع، وتمّ الإعلان عن الخروج من الأحلاف، وحل "**منظمة المعاهدة المركزية** **Central Treaty Organization**"، وبدأت إيران تبحث عن إرساء علاقات متوازنة مع دول الجوار الإقليمي، وأعلنت وزارة الخارجية عن الإيمان بمبادئ الاستقلال، وفلسفة حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية[1].

[1] غزي فيصل حسين، "**سوسيولوجية السياسة الخارجية الإيرانية**"، مركز أمية البحوث والدراسات الإستراتيجية، موقع: http://www.umayya.org، 2019/08/19.

المطلب الثالث: أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية

إنّ السياسة الخارجية لأي دولة لها محدّدات، أين تشمل هذه الأخيرة عددًا من الظروف والضوابط التي تؤطّر آليات هذه السياسة، وتشكل قيودًا على خيارات صانع القرار، ولا يمكنه تجاهلها، ومن ثَمّ تُحدِث هذه المحدّدات رقابةً ذاتيةً عنده، في أثناء تحديد البديل المناسب من بين البدائل المتعددة، ولاشك أنّ هذه المحدّدات كثيرة ومتنوعة، إلاّ أنّنا سنتناول هنا المحدّدات الأكثر تأثيرًا في السياسة الخارجية لإيران، المتمثلة في: **المحدّد السيكولوجي أو النفسي، الثقافة السياسية والمرجعية الأيديولوجية، المحدّد الاقتصادي، المحدّد الإثني، المحدّد الأمني، وأخيراً المحدّد الإقليمي والدولي.**

أولا/المحدد السيكولوجي أو النفسي: يعتقد الإيرانيون أنهم ينتسبون عرقيًّا إلى السلالة الآرية، وهي من أعرق السلالات البشرية، وهذا الأمر مستقرّ في الضمير الجمعي للمجتمع الإيراني، من هنا انعكس في سلوك راسم السياسة الخارجية، الذي ينطلق من هذا الفهم في محاولته لصنع مكان ودور بارز في الإقليم والعالم، عبر التدخل بصورة مباشرة في مختلف القضايا الإقليمية؛ لتتبوّأ الدولة الإيرانية المكانة التي تستحقها على هذا الأساس.

ثانيا/المحدد الأيديولوجي: في الحالة الإيرانية نجد أنّ البعد الأيديولوجي كبير التأثير في سياستها الخارجية، هذا ما يجعل صانع السياسة الخارجية أسيرًا لهذا البعد عند اتخاذ القرارات، إلى جانب تأثر العلاقات والتحالفات السياسية الإيرانية بهذا المحدّد، أين ينعكس ذلك في سلوك النظام السياسي في تعامله مع الواقع الدولي مستندًا في كثير من الأحيان إلى مرجعياته الأيديولوجية، كما لا ينحصر البعد الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية في البعد الديني الطائفي المذهبي فقط، وإنما يمتدّ إلى البعدين الوطني والقومي، على اعتبار أنّ البعد الديني أحد مكونات شخصية الدولة الإيرانية، لكنه ليس الوحيد، هذا ما يُتيح الفرصة أمام صانع السياسة الخارجية للتعامل مع بعض جوانب الواقع الدولي بدون الالتزام بالقيود الدينية[1].

ثالثاً/المحدّد الاقتصادي: قامت الثورة الإسلامية على محدد الاستقلال الاقتصادي للدولة الإيرانية وبشكل يسعى إلى التحرر من القيود الخارجية، إلاّ أنّ مفهوم التحلل من التزامات الروابط العضوية الاقتصادية الدولية اتضح متغيراً في علاقات إيران الخارجية خاصة منذ بداية المرحلة الثانية من عمر الثورة، لذا أصبح المحدد الاقتصادي يأخذ منحى آخر في تحقيق مصالح الدولة الإيرانية نحو مسار الاقتصاد العالمي الذي باتت تنتهجه حول العالم نتيجة سيطرة النظام الرأسمالي وغياب النظام الاشتراكي.

(1) "مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية"، **رؤية تركية**، ع 2، 09 ماي 2019.

خامساً/المحدّد الأمني: تبنت الثورة الإسلامية المحدد الأمني في سياستها الخارجية انطلاقاً من سنة **1979**، حيث كانت رموز الثورة تحمل رؤية التعنت تجاه العالم الخارجي بشكل عام ممّا أثر في محدودية تعاملها مع ملف السياسة الخارجية، وذلك استناداً إلى نزعة الاستقلالية التامة والخروج من كافة معالم التبعية لسياسات الدول الكبرى. بمعنى آخر ركزت السياسة الإيرانية على محور الأمن من خلال مفهومها الثوري في المرحلة الأولى من عمر الثورة الإسلامية "**عهد الخميني**"، إلاّ أنّ الدور بات أكثر واقعية في سياسة إيران الخارجية لتكون أكثر توازناً في المرحلتين الثانية والثالثة، خاصة وأنّ المحدد الأمني دفع بـــ إيران لفتح آفاق جديدة في علاقاتها الإقليمية والدولية بعد أن أعلنت واشنطن استهدافها لإيران على ضوء ما يسمى بــــ "**محور الشر**".

سادساً/ محدّد القوة والدور: تركز إيران على محدد الدور الفاعل في السياسة الخارجية، ويتجلا ذلك من خلال إظهار هيبتها الإقليمية، وتركيز سياستها على تطوير التقنيات العسكرية أكثر من تركيزها على تطوير مؤسساتها الدستورية والسياسية. ويتضح ذلك من خلال تمسكها في مواقفها الإقليمية بـــ برنامجها النووي[1].

أما فيما يخص محدد "**الكتلة الحيوية**"، أو "**الكتلة الحرجة**" **Critical Mass** للدولة، والمتعلقة بدراسة خصائص الأرض والسكان، والتي تعد من أهم محددات القوة الإستراتيجية للدولة الحديثة، وفقاً لمنهج قياس الدولة **Measuring State Power Approach**، فانّ الخريطة المجتمعية في إيران تتسم بالتشابك والتعقيد، إلى حد كبير، وقد ساعدت السياسات التي تبنتها الدولة، بالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية والديمغرافية لإيران، في منع المكونات الاجتماعية من التواصل فيما بينها أو تكوين حشد مجتمعي يمكن أن يمارس ضغوطاً قوية على الدولة للاستجابة لمطالب القوميات، بشكل دفع الأخيرة إلى تبني سياسات منفصلة في التعامل مع الدولة برغم أن بعض أهدافها تبدو متشابهة.

ومن ثم فالمجتمع الإيراني يبدو منقسماً؛ إثنياً ومذهبياً، وتتداخل مكوناته مع دول الجوار الجغرافي الأمر الذي يُشكل نقطة ضعف شديدة للدولة الإيرانية التي تسعى إلى الظهور كدولة قوية موحدة أمام المنافسين والمناوئين لها في المنطقة، وهو الأمر الذي عبر عنه "**روبرت كابلن**" الخبير في الشؤون الدولية، بأنه "**انتقام الجغرافيا**". إضافة إلى هذا وذاك فان إيران تعاني من ديمقراطية زائفة واقتصاد طبقي ما جعلها لم

---

[1] احمد المقداد، "**تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة**"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 40، ع 2، 2013، ص 456.

تستطع بعد صياغة إستراتيجية داخلية جامعة لمكوناتها المجتمعية في سياق من الحكم الرشيد[1]. وهو ما يتنافى تماماً مع المحددات التي تقوم عليها الدولة الإيرانية في سياستها الخارجية.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه أمريكا فترة "دونالد ترامب"

يتنافس على سياسة إيران الخارجية، لاسيما العلاقات مع الولايات المتحدة في عهد "**دونالد ترامب**"، اتجاهان داخل تركيبة السلطة، أحدهما يُروج للانفتاح الحذر مع الولايات المتحدة والغرب، والمضي قُدمًا في تطوير العلاقات والاستفادة من الفرص المتاحة، واتجاه آخر رافض لهذا التوجه ويرفع شعار العداء والمواجهة الذي تبنته إيران الثورة منذ قيامها.

المطلب الأول: "دونالد ترامب" كمحور رئيسي بين اتجاهان في السياسة الخارجية الإيرانية

الاتجاه الأول: لا يزال يُعول على المكاسب المتوقعة بعد إبرام الاتفاق النووي، وما قد يصحبها من مكاسب اقتصادية قد تُسهم في تدفق الاستثمارات وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، ومن ثم إنعاش الاقتصاد والانخراط في السياسة والاقتصاد العالميين، وذلك رغم سلوك "**دونالد ترمب**" العدائي تجاه إيران ورغم سياساته التي أعادت إلى الواجهة سيناريو العقوبات والضغط والعزلة.

الاتجاه الثاني: وهو الذي وجد في سياسة الولايات المتحدة وسلوك الرئيس الأميركي العدائي تجاه إيران حُجة للتشكيك في جدوى الحوار معها والتشكيك في جدوى الاتفاق النووي، وتُهيمن على هذا الاتجاه القوى المتشددة والمؤسسات العسكرية التي لديها مصلحة في استمرار عملية التصعيد، بوصفه مبررًا لتحكمها في السياسات الداخلية والخارجية، وهي المؤسسات التي بيدها القرار السياسي فعلياً.

أين جعل هذا الاتجاه مسألة العلاقة مع الولايات المتحدة مسألة عقدية لمصادرة حق الطرف الآخر وحق المجتمع في اختيار ما يراه مناسبًا لصالحه. في هذا الإطار على سبيل المثال صرح إمام جمعة مشهد، أحمد علم الهدى، قائلًا: "**ذلك الشخص الذي يتحدث عن المصالحة مع أمريكا من أجل حل المشكلات، يعاني من مشكلة في معرفة الله والاعتقاد به وبيوم الميعاد وأن قدرته أعلى من كل القوى**". واستغل هذا الاتجاه العملية الإرهابية التي استهدفت البرلمان ومرقد "**علي الخميني**" **جوان 2017**، لـــ تعبئة الرأي العام ضد الولايات المتحدة، بـــ اعتبارها من تقف خلف هذه العمليات. الحقيقة أنّ هذا الخلاف ما هو إلاّ مجرد دعاية ودعاية مضادة من جانب تياربن يدافعان في النهاية عن نفس المبادئ، لأن الواقع يفيد بأنّ

[1] مصطفى شفيق علام، "**خريطة الضعف الإيراني**"، موقع، https://ar.islamway.net، 2019/09/01.

الجميع يعملون تحت مظلة سياسية واحدة، يُمثلها الولي الفقيه الذي يحدد بدوره بوصلة السياسات والخيارات، لاسيما الإستراتيجية منها.أين يبقى العداء لأميركا حازماً وجازماً.

المطلب الثاني: الواقع الداخلي المركب اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية

لقد انعكس هذا الواقع الداخلي الإيراني المركب تجاه الولايات المتحدة على ردود فعل إيران رسميًا على السياسات الأميركية تجاه إيران، وذلك على النحو الآتي:

أولاً/ الحفاظ على مكتسبات الاتفاق النووي: رغم ما يبدو من نقاش داخلي حول الاتفاق النووي وآثاره، فإنّ أطراف الداخل الإيراني سواء من المتشددين أو الإصلاحيين لديهم رغبة في الحفاظ على هذا الأخير ومكتسباته، لأن الاتفاق يضمن لإيران الخروج من العزلة، وينعش اقتصادها المأزوم، لهذا فإن الاتفاق يمثل مصلحة حيوية لإيران[1]. فأمام الأزمة الداخلية المركَّبة السياسية–الاقتصادية–والاجتماعية التي يُعانيها النظام، ربما لأنها نقطة ضعف قد تسنح بنتائج إيجابية مع تكثيف الضغط على إيران، لاسيما أنّ هذه الساحة تأثرت سلبًا إلى حد بعيد بعد توقيع الاتِّفاق النووي على عكس المتوقع، وذلك لأسباب داخلية متعلقة بإخفاق صناع القرار في إيران في تطبيق سياساته الاقتصادية، حيث فشلت خطط "**حسن روحاني**" الإصلاحية، ولم يتمكن من تهيئة البيئة الداخلية لاستقبال مكتسبات الاتِّفاق النووي، أين بقي الحرس الثوري حجر عثرة أمام دفع عجلة الاقتصاد وأمام خطط إصلاحه وإدماجه عالميًّا من خلال هيمنته على مقدَّرات الاقتصاد وثروات البلاد، بل وإهدارها في مشروع التوسُّع الخارجي الذي يتبناه، وعدم استجابته لدعوات "**حسن روحاني**" بالتخلي عن هذا الدور الذي أصبح عبئًا على السياسة والاقتصاد، فضلًا عن أنّ المشروع الخارجي قد استنفد موارد ضخمة وأهدر الفرص التي منحها الاتِّفاق النووي لنمو الاقتصاد، ومعالجة الأوضاع المعيشية التي تزداد صعوبة ممثلة في تزايد البطالة وتدني مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، ومن ثم بدأت تظهر بوادر الغضب الشعبي، واحتلت الاحتجاجات المشهد السياسي وعكست عمق الأزمة في الداخل، ومعها رفعت شعارات نالت من شرعية النظام وممثليه الدينيين والسياسيين على السواء. إضافة إلى ما سبق فإنّ انسحاب "**دونالد ترامب**" من الاتِّفاق النووي وشروعه في تطبيق الحزمة الأولى من العقوبات فاقم المشكلة الاقتصادية التي لها جذورها بـــ الأساس، وتعرضت العملة الوطنية إلى الانهيار قبل أن تظهر بعض مؤشرات التحسن الطفيف مؤخرًا، وازدهرت السوق السوداء لتبادل الدولار الأمريكي، وشهدت البلاد تظاهرات عامة مطلع سنة **2018**، وأخرى بنهاية شهر **جويلية** ومطلع شهر **أوت 2018**،

---

[1] محمود حمدي أبو القاسم، "**السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب...ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/05/21.

فضلًا عن الاحتجاجات الفئوية والإضرابات المتواصلة منذ أشهر، والتي تعكس عمق الغضب الشعبي. بعدما تصاعدت أبعاد الأزمة في الداخل مارس المتشددون ضغوطًا كبيرة على الرئيس "**حسن روحاني**"، واستخدموه ككبش فداء بعدما أعلن "**دونالد ترامب**" انسحابه من الاتّفاق النووي، وفرضوا تغييرات على أعضاء حكومته طالت وزيري العمل والاقتصاد ومحافظ البنك المركزي، وذلك على وقع الأزمة الاقتصادية، وتصاعد الغضب الشعبي، بل ووُجِّهَت أسئلة إلى"**حسن روحاني**" في البرلمان، بما يعني كسب المتشددين لجولة في مواجهة "**حسن روحاني**" تحت تأثير فشل الاتّفاق وغضب الرأي العام وتردي الأوضاع في الداخل، ولم يكُن هذا حلًّا للأزمة بقدر ما كان انعكاسًا لأزمة النظام السياسي والصراع بين أطرافه، بما لا يُمثِّل معالجة للأزمة بل، إنه يزيد حالة الاستياء.

على صعيد آخر كان لحزمة العقوبات التي فرضها "**دونالد ترامب**" وتهديداته للشركات والدول التي تستثمر في حقول النفط الإيرانية دور في خفض إنتاج النفط الإيراني، وهو ما أثر بدوره على الإيرادات الحكومية، وغلّ من قدرتها على مواجهة أزمة العملة ومن الوفاء بـــ التزاماتها، وهو ما نتج عنه أزمة العملة الوطنية التي فجرت الاحتجاجات ضد النظام وطالت أحد أهم الفئات المؤيدة له وهم تجار البازار[1]. يفترض أن تستهدف العقوبات القادمة في **نوفمبر** الماضي قطاع الطاقة في إيران ووقف التعامل بـــ الدولار، بهدف الوصول بتصدير النفط الإيراني إلى المعدل صفر، وهو إذا تم فإنه قد يفرض تحدِّيًا وجوديًّا على النظام الإيراني .

في ظل هذه المعطيات ترى الإدارة الأمريكية وجود فرصة سانحة لتضييق الخناق على النظام والتأثير على شرعيته، وإرغامه على التنازل مقابل رفع العقوبات وإعادة الاستقرار الداخلي، لاسيما أنّ الأزمة الداخلية تتفاقم يومًا بعد يوم، ولا شك أنّ النظام الإيراني يُحاول معالجة وضعه الداخلي المتأزم، من خلال محاولات لمواجهة الفساد وإعادة الاستقرار لسوق العملة من أجل لجم غضب الفئات الرئيسة التي يستمد منها شرعيته ويكتسب تأييده، كتجار البازار تحديدًا الذين أعربوا عن استيائهم وغضبهم من السلطة بعد انهيار سوق العملة، وقادوا تظاهرات داخلية استمرت لأيام، بعد الانسحاب الأمريكي من الاتّفاق وبالتزامن مع تطبيق الحزمة الأولى من العقوبات، لكن هذا الغضب مرشح أن يتصاعد جراء العقوبات المصرفية والركود الذي صاحب حزمة عقوبات نوفمبر الماضية، وهو التكتيك الذي تعتمده الإدارة الأمريكية بكثافة وتُحاول أن تهيأ

[1] محمود حمدي أبو القاسم، "**الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، https://rasanah-iiis.org ، 2019/08/23.

الظروف الخارجية والداخلية لنجاحه[1]. فوفقًا لتقرير مؤتمر التجارة والتنمية بمنظمة الأمم المتحدة **UNCTAD** حول أوضاع الاستثمار العالمي، فقد سجلت إيران معدلات جذب استثمارات بقيمة **3 مليارات و372 مليون دولار** سنة **2016**، أي بمعدل نمو **64%**، ولا شك أنّ هذا النمو من ثمار الاتفاق النووي، كما أنّ له مردودات ايجابية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. في السياق ذاته يشير التقرير الشهري الصادر من منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك إلى أنّ إنتاج إيران للنفط في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الميلادي الحالي وصل إلى **3.796 مليون برميل** يومياً، مسجلًا ارتفاعًا بمعدل **55 ألف برميل**، مقارنة بالفترة ذاتها سنة **2016**، كما ارتفعت أعداد السياح الأوروبيين والأميركيين في إيران خلال هذه السنة مقارنة بـــ الأعوام السابقة، ولهذا تتمسك إيران بالاتفاق[2].

وعليه فانه رغم الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على إيران وتهديد الدول التي تستمر في علاقاتها مع إيران. إلاّ أنّ هذه الأخيرة تظل متمسكة بالاتفاق النووي مع الأطراف الشريكة فيه، محاولة توظيف الخلافات الأمريكية مع بعض الأطراف الإقليمية والدولية من أجل استمرار الشراكة الاقتصادية معها[3].

ثانياً/ بناء شراكة اقتصادية مع القوى الدولية الفاعلة: على الرغم من أنّ اتّباع واشنطن نهجاً متشدّداً مع إيران قد قوّى أوساط متشدّدة في إيران معادية لخطّة العمل الشاملة المشتركة، يُظهر قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية استعداداً للإبقاء على الاتّفاقية. ففي **23 ماي**، طلب المرشد الأعلى الإيراني من أوروبا أن تقدّم ستّ ضمانات ملموسة. وتشمل هذه الضمانات زيادة واردات الاتّحاد الأوروبي للنفط من إيران للتعويض عن العقوبات التي أعادت الولايات المتّحدة فرضها، من دون ذكر مسألة برنامج الصواريخ البالستية الإيراني وسياسات إيران الإقليمية. ويُشير قلقُ "**علي الخامنئي**" الصريح إزاء خسارة إيرادات الصادرات النفطية، ولاسيّما في سياق الأزمة الاقتصادية الحادّة في البلاد، بالإضافة إلى نيّته المعلنة في الالتزام بخطّة العمل الشاملة المشتركة بمساعدة الاتّحاد الأوروبي، إلى أنّ الجمهورية الإسلامية تحتاج إلى أوروبا لحاجاتها الخاصّة، ومن أجل مساعدتها على التخفيف من حدّة الضغط الأمريكي. وتبقى النقطة الأخيرة سياسة لطالما اعتمدتها إيران ما بعد الثورة. تكمن نقاط القوّة لعلاقة أوروبا مع إيران في الدور الرئيسي الذي اضطلعت به أوروبا في تحديث البنية التحتية الصناعية لإيران، وفي السمعة الحسنة التي

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] محمود حمدي أبو القاسم، "السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب...ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة"، **المرجع سبق ذكره.**

[3] محمود حمدي أبو القاسم، "**الاحتجاجات الفئوية والتعبئة الاجتماعية في إيران**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: http://www.acrseg.org، 2019/09/21.

تتمتّع بها لدى مختلف الأطياف السياسية في الجمهورية الإسلامية، وفي دورها المهمّ في مساعدة طهران على تحسين مكانتها في النظام الدولي. ومن المهمّ أن تدرك أوروبا أيضاً بأنّها القوّة الوحيدة التي بإمكانها أن تقدّم لإيران المنافع الاقتصادية التي تسعى إليها. وتشكّل في الواقع هذه الأفضليات المقارنة نفوذَ الاتّحاد الأوروبي في علاقاته مع طهران عند المقارنة مع قوى عظمى غير غربية[1].

إضافة إلى هذا، هناك عدد من الشركاء الدوليين الذين لديهم مصالح اقتصادية مع إيران تعززت في مرحلة ما بعد الاتّفاق كروسيا والصين والهند واليابان، وهذه الدول تبدي مقاومة للموقف الأمريكي وتحاول تدبير مسارات لاستمرار التعاون حفاظاً على مصالحهم سواء من خلال سياسات مقاومة للضغوط الأمريكية أو محاولة الحصول على استثناءات لتفادي العقوبات مثل اليابان تحديدًا في هذا المجال[2]. فبالنسبة لـــ روسيا **فقد شهدت هذه الأخيرة تناميًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، لاسيَّما بعد توقيع الاتّفاق النوويّ، الذي لعبت روسيا دورًا كبيرًا وفعَّالًا في إبرامه، أين خَطَت الدولتان خطوات جادَّة في طريق تعزيز أوجه التعاون في شَتَّى المجالات السياسة والاقتصاديَّة والعسكريَّة، فضلًا عن التعاون على مستوى الأزمة السُّوريَّة.** كما تُمثل فترة ما بعد توقيع الاتّفاق النوويّ زيادة ملحوظة في حجم التعاون الإيرانيّ–الرُّوسي، تَجلَّت في توقيع عدد كبير من الاتّفاقيات، شملت التعاون في المجال العسكريّ، والطاقة النوويَّة، والنِّفْط، وإلغاء التأشيرات، إضافة إلى تعاون في المجال المصرفي[3].

بالنسبة لــ الصين **فقد أصبحت هذه الأخيرة ، تُشكِّل شريان الحياة لإيران في عهد الرئيس الأمريكيّ "دونالد ترامب"، إذ ازدهر التبادل التجاري دون انقطاع بين البلدين ليصل إلى 48 مليار دولار سنة 2018، ولأن الصين هي أكبر مستورد للنِّفْط الإيرانيّ، فإنّ حصولها على استثناء من الولايات المتَّحدة بشأن العقوبات على إيران يخفف من آثار العقوبات والعزلة على طهران.** ففي ظلّ توقعات النموّ الاقتصادي المذهل في الصين بـــ حلول سنة **2030**، فإنّ حاجة العملاق الآسيوي من الطاقة سترتفع بشدة، والوقوف إلى جانب طهران في الأوقات العصيبة سوف يُؤتِي أُكُلَه من خلال ردّ الجميل لبكين خلال العقود القادمة[4].

---

[1] علي فتح الله نجاد، "**أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية**"، مركز بروكنجز الدوحة، موقع: https://www.brookings.edu، 2019/08/22.

[2] محمود حمدي أبو القاسم، "الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران"، **المرجع سبق ذكره.**

[3] معتصم صديق عبد الله، "**إيران وروسيا..ما بعد الاتفاق النووي**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/08/22.

[4] بهز بان فارسي، "**إيران والصين في ظل العقوبات الأمريكية**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/08/22.

في حقيقة الأمر هذا التعاون بين إيران والقوى الدولية الفاعلة السالفة الذكر لا يمكن وصفه بالاستراتيجيّ، بل هي عَلاقة اقتضتها الضرورة بفعل العوامل الداخليَّة والإقليميَّة والعالَمِيَّة، أجبرت البلدان على تقارُب وتعاون يبدو ظاهره متماسكًا لكن باطنه مليء بالاختلافات الجِدِّيَّة والعميقة. فكلا الجوانب تبحث عن تحقيق لمصالحها لا أكثر ولا أقل، فإيران تريد تحصين نفسها عسكريًّا وتحسين ترسانتها العسكريَّة المتهالكة، فضلًا عن كسب حليف قوي كروسيا بديلًا من أمريكا، على الأقلّ في الوقت الحالي، في حين تعمل روسيا والصين وأوروبا على كسب أسواق بديلة وجديدة لبيع أسلحتها ومنتجاتها العسكريَّة في ظلّ الأزمات الاقتصاديَّة التي تمرّ بها.

ثالثا/ تعزيز القدرات العسكرية والصاروخية: ما زالت إيران حريصة على تأكيد عدم تراجعها عن سياستها، لاسيما فيما يتعلق ببرنامج الصواريخ الباليستية، رغم الضغوط الدولية التي تتعرض لها في هذا السياق، بسبب اتساع نطاق الاهتمام الدولي بالتهديدات التي يفرضها استمرارها في تطوير تلك الصواريخ، على الصعيدين النووي والإقليمي، وهو ما لا يمكن فصله عن مجمل التطورات التي شهدتها الساحتان الإقليمية والدولية في الفترة الأخيرة، وكانت محل متابعة خاصة من جانب طهران، سواء على مستوى التوتر المتصاعد حول الاتفاق النووي، أو على صعيد الانتقادات الإقليمية والدولية الموجهة للأدوار التي تقوم بها إيران في المنطقة، ومساعيها لتكريس وجودها العسكري داخل سوريا. وقد طرحت التصريحات التي أدلى بها قائد القوة الجوفضائية التابعة للحرس الثوري "**أمير علي حاجي زاده**"، في **6 مارس** من سنة **2018**، قائلاً: "أنّ "**إيران تُعتبر ضمن الدول الخمس الرائدة في مجال الصواريخ والدفاع العسكري والرادارات والقنابل والطائرات المُسيَّرة على مستوى العالم**"[(1)].

رابعا/ تعزيز النفوذ الإقليمي: على الساحة الإقليمية، كما لم يعُد زمام المبادرة للولايات المتحدة كفاعل دولي وحيد كما كان الوضع في السابق، فإنّ التفاعلات أصبحت لا تخلو من أدوار لقوى إقليمية رئيسة، مصالحها شديدة التناقض والتنافس والتداخل، بحيث لا يمكن رسم سيناريو سلس لـــ مواجهة دور إيران دون تحديات ومواجهات معقدة، فالروس لديهم تحالف استراتيجي مع إيران في الساحة السورية، والحكومتان العراقية والسورية حليفتان رئيستان لإيران ولا يُمكنهما فك الارتباط معها سياسيًّا ومذهبيًّا، وتركيا تقاطعت مصالحها مع إيران بصورة رئيسة في عدد من الملفات المشتركة وفي بعض مناطق النفوذ المؤثرة، كما تعززت مكانة حزب الله في لبنان، بل وتعزز دوره إقليمياً كقوة عسكرية لديها مرونة في التحرك خارج

(1) "**أهداف متعددة: لماذا تواصل إيران استعراض قدراتها الصاروخية**"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com، 2019/08/22.

الحدود بصورة منفردة أو بالتنسيق مع الجيش اللبناني، وربما الساحة اليمنية التي تدخلت فيها المملكة العربية السعودية من خلال عاصفة الحزم هي الساحة الوحيدة التي يجوز القول إنه تم تضييق الخناق فيها على إيران إلى حد بعيد. [1]

لقد أصبحت إيران تمتلك أوراقًا مهمة في عديد من الملفات في العراق وسوريا واليمن ولبنان، ولم يعد من الممكن تجاهل دورها كفاعل إقليمي له تأثيره، وليس من السهولة بـــ مكان الحد من هذا الدور على الأقل على المدى المتوسط إلاّ بضغوطات خارجية وداخلية معاً. ويعتقد كثيرون أنّ خروج بعض قوات إيران النظامية من تلك الدول لن يحد من نفوذ وكلائها وأذرعها وحلفائها الذين أصبحوا جزءًا من الأزمة الناشئة على خطوط الصدع السياسي والمذهبي والطائفي الذي يشيع في المنطقة وداخل دولها. كما تسمح حدود إيران المتسعة وعلاقاتها الإقليمية بـ التحايل على صعوبات حظر نفطها. في الوقت نفسه الذي تُهدد فيه حركة الملاحة البحرية في باب المندب ومضيق هرمز في حالة ممارسة مزيد من الضغوط عليها والوصول بنفطها إلى المعدل صفر، كما تُهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وهو الأمر الذي قد يجر المنطقة لمواجهة مفتوحة تؤثر بالضرورة على حركة النفط وإمداداته وأسعاره عالمياً، وبطبيعة الحال قد لا تتحمل الدول المصدرة أو المستوردة للطاقة تبعات هذه الحالة[2].

تدرك إيران طبيعة أزمتها ونقاط ضعفها وقوتها، هي تناور مستفيدة من الظروف المتعلقة بالأزمة، لهذا هي لا تزال متمسكة ببقاء الاتِّفاق ما التزم به أي من أطرافه، ولا تكف عن التهديد بــــ الخروج منه كورقة ضغط ومناورة وحسب. كما تُكثف من نشاطها الدبلوماسي للحصول على تأييد لمواقفها في مواجهة الولايات المتحدة ولأجل ضمان استمرار علاقاتها التجارية الخارجية، كما تُعزز من حضورها في الساحات الإقليمية والاشتباك المكثفة، وظهر ذلك في ضرباتها الصاروخية لــــ "**تنظيم داعش**" في سوريا مؤخراً، وفي ضرب معسكرات الجماعات الكردية المسلحة في كردستان العراق، بوصف هاتين الساحتين الدولية والإقليمية هما مكسبها الرئيس ورهانها الأكبر أثراً في مواجهة الولايات المتحدة وضغوطها[3].

خامساً/التهديد باستهداف المصالح الأمريكية في الخليج والمنطقة: تسعى إيران لمواجهة الضغوط والعقوبات عبر حدودها المتسعة والمصالح المتبادلة مع عدد من دول الجوار الجغرافي، كالعراق وتركيا اللتين أعلنت القيادة السياسة فيهما رفض العقوبات الأمريكيَّة، إضافةً إلى العمق الاستراتيجي الإيرانـيّ في

---

[1] محمود حمدي أبو القاسم، "الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران"، **المرجع سبق ذكره.**

[2] محمود حمدي أبو القاسم، "الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران"، **المرجع سبق ذكره.**

[3] محمود حمدي أبو القاسم، "الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران"، **المرجع سبق ذكره.**

سوريا ولبنان واليمن الذي يُوفِّر لإيران أوراق ضغط في إطار تحدِّي الضغوط الذي تواجهه. وقد حدَّد "**حسن روحاني**" ضمن إستراتيجية إيران لمواجهة الضغوط الأمريكيَّة، لاسيما ما يتعلق بــ العقوبات النِّفْطية، أهمِّيَّة تحرك إيران على عدة محاور إقليمية لــ مواجهة العقوبات إلى جانب تلك الدول، فأشار إلى جانب تركيا والعراق إلى أفغانستان ودول حوض بحر قزوين وبعض دول الخليج العربي.

فعلى سبيل المثال تُوفِّر البنوك ومكاتب الصرافة في عدد من الدول الإقليمية قنوات للتغلب على العقوبات المالية، فإيران استخدمت البنوك الأفغانية لــ دفع ثمن الواردات الإيرانيَّة وتحويلها إلى دولارات أمريكيَّة مقابل حصول الوسطاء على عمولة تتراوح بين **5% و7%**، إلى جانب تجار المقاطعات الحدودية الأفغانية الذين يحولون الدولار خلال تجارتهم مع إيران، ونجم عن هذا التبادل المالي نقص الدولار الأمريكيّ في أفغانستان إلى نحو مليونين أو **3 ملايين دولار** يوميًّا.

كذلك يُوفِّر عدد من الشبكات في هذه الدول خدمات مهمَّة في ما يتعلق بعديد من إجراءات ووسائل التحايل على العقوبات، فهذه الشبكات تنخرط فيها دول وشركات ذات صفة وطنية، وشركات خاصَّة ووسطاء، وشركات شحن إيرانيَّة وغير إيرانيَّة، فضلًا عن مصارف محلية داخل إيران، لاسيما البنك المركزي، ومصارف وبنوك في الخارج في أكثر من دولة، فضلًا عن مليشيات إقليمية تابعة لإيران، وأخيرًا شركات مختلفة الأنشطة ورؤساء شركات. وتفيد المعلومات بأن هذا النمط يحقِّق لإيران ثلاثة أهداف رئيسية[1]:

أ/التغلُّب على العقوبات المتعلقة بالصادرات النِّفْطية.

ب/التغلُّب على العقوبات المتعلقة بالتعاملات المالية مع الخارج.

ج/ تقديم المساعدة للمليشيات وحركات المقاومة في المنطقة.

منذ انسحاب الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" الاتفاق النووي الإيراني، زادت إدارته بشكل مطرد من الضغوط الاقتصادية ضد النظام الإيراني، حيث فرض عددًا غير مسبوق من العقوبات لتخريب صادراتها النفطية ومعاقبة دعمها لوكلاء المنطقة. هو ما استدعى "**جون بولتون**" إلى التلميح على أنه هناك تهديدات إيرانية غير محددة للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، بينما لمح في خطوة أكثر جدية: "**التهديد باستخدام العنف**". لم يكشف مسؤولو الإدارة حتى الآن عما أثار بالتحديد المخاوف بشأن استهداف إيران للولايات المتحدة أو حلفائها، حيث أشار وزير الدفاع بالنيابة "**باتريك شاناهان**"، على سبيل المثال، إلى "**مؤشرات على وجود تهديد حقيقي من جانب قوات النظام الإيراني**" في المنطقة، وخاصة في ظل تعمّق مهمة كل

---

[1] محمود حمدي أبو القاسم، "**عوامل القوة والضعف في الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/08/25.

من القوات الإيرانية والأمريكية هناك، وهناك الكثير من الفرص للإيرانيين لمضايقة أمريكا وحلفائها إذا اختاروا ذلك. تعمل القوات الإيرانية أو وكلائها على مقربة من القوات الأمريكية والقوات المدعومة من الولايات المتحدة في كل من العراق وسوريا. إذ تُهدد إيران بشكل روتيني بـــ عرقلة تجارة النفط العالمية عبر مضيق هرمز قبالة سواحلها؛ كما أنّ القوات المتحالفة معها في اليمن وقطاع غزة تُهدد بشكل مباشر حلفاء الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية وإسرائيل بهجمات صاروخية[1] .

إذ ظلت التحذيرات المحددة حول نية إيران غامضة، فإنّ احتمال تهديد إيران للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة أمر خطير.يُصرح "**علي فايز**" الخبير في شؤون إيران بمجموعة الأزمات الدولية قائلاً: "**الحقيقة هي أنّ الولايات المتحدة مكشوفة إلى حد كبير في المنطقة**"، مضيفًا: "**لدى الإيرانيين الكثير من الخبرة التي تستهدف القوات الأمريكية في المنطقة بشكل غير مباشر من خلال استخدام حلفائهم من الميليشيات الشيعية**".خاصة وانه لدى الولايات المتحدة حوالي **2000 جندي** في سوريا، حيث يوجد لإيران ووكلائها وجود عسكري مادي؛ ولدى الولايات المتحدة أيضاً **5000** من قوات الأمن في العراق، ولا تزال الجمهورية الإيرانية لاعباً مؤثرا في العراق؛ وفي أفغانستان هناك **14000 جندي أمريكي**، وقد حققت طهران هدفا مشتركا مع طالبان يتمثل في القتال ضد "**تنظيم داعش**". وكذلك، لدى إيران الوسائل لتصعيد التوترات في أي من هذه البلدان[2]. في الحقيقة الأساليب كثيرة ومتنوعة، والنِّظام الإيراني يتفنّن في البحث عن طرق وحيل للالتفاف على العقوبات، وما إن تفشل طريقة حتى يبتكر طريقة أخرى، ومن ثمّ تبحث الولايات المتّحدة عن طريقة للمواجهة قد تنجح أو لا. لكن يبقى أمر هامّ، هو أنّ غالبية هذه الحيل أكثر تكلفة على الفرد والاقتصاد الإيرانيّ من إتباع الطرق المباشرة والقانونية.

المطلب الثالث: أهم القرارات المتخذة من إيران إزاء أمريكا

استوعب القادة الإيرانيون وطأة عقوبات "**الضغط الأقصى**" بحذر غير معهود، ولاسيما منذ خروج "**دونالد ترامب**" من خطّة العمل الشاملة المشتركة. فحتى بعد **12 شهراً** من الهجوم غير المتهاون لإدارة هذا الأخير على الاتفاق النووي، بقي الاتفاق راسخاً، حتّى مع تصاعد المواجهة بين واشنطن وطهران. ولم يبدأ ردٌّ إيراني مدروس نوعاً ما بالبروز سوى في الأسابيع القليلة الماضية، بعد فترة طويلة من التأكّد من أنّ المجتمع الدولي لن يقوم بأي إجراءات بطولية لإبعاد إيران عن وطأة الضربات الموجعة التي تسببها

(1) كاثي جيلسينان وكريشناديف كالامور، "**إيران قادرة على استهداف المصالح الأمريكية ....والأمور تخرج عن السيطرة بـــ سرعة كبيرة**"، مجلة اتلانتيك الأمريكية، موقع: http://www.nlka.net، 2019/08/25.

(2) كاثي جيلسينان وكريشناديف كالامور، "**إيران قادرة على استهداف المصالح الأمريكية والأمور تخرج عن السيطرة بـــ سرعة كبيرة**"، **مرجع سابق**

العقوبات الأمريكية وليس سوى بعد أن عملت واشنطن على زيادة حدّة الحصار عبر عدم القبول بالتنازلات للاستمرار بتصدير النفط الإيراني. هذا ما دفع طهران الإعلان على أنها قريباً ستتحدّى القيود المفروضة عليها بموجب الاتفاق النووي المُبرم سنة **2015** بشأن مخزونها من اليورانيوم المنخفض التخصيب. وتأتي هذه الخطوة البارزة الأولى التي اتخذتها إيران والتي تنحرف عن الاتفاق النووي منذ أن انسحبت الولايات المتحدة منه سنة **2018**[1] . هذا وقد سبق هذه الخطوة قرارين اثنين هما[2]:

_ قرار الإجراءات المتعلقة بـــ الماء الثقيل وتخزينه مع تأكيد طهران أنها ستتوقف عن بيع الماء الثقيل واليورانيوم المخصب وعلى مدار ستين يومًا، مانحًا الدول الأوروبية الفترة نفسها للتفاوض.

_ قرار هيئة الطاقة الذرية الإيرانية التي قررت زيادة إنتاج إيران من اليورانيوم المنخفض التخصيب بـ أربعة أضعاف حجمه الحالي، ولكنها بقيت ضمن المسموح به وفقا للاتفاق النووي.

أثارت الخطوات الإيرانية التي اتخذها طهران عدداً من التساؤلات حول دوافع القرارات الإيرانية، وكيف كانت المواقف الدولية منها، بجانب تساؤلات أخرى يطرحها المجتمع الدولي بخصوص ماذا تعنيه القرارات الإيرانية بعد إعلانها موعداً لبدء تخصيب اليورانيوم إلى مستوى أعلى من المنصوص عليه في الاتفاق النووي، وإلى أي مدى يمثل ذلك تهديداً للأمن الدولي، وتهديداً للاتفاق النووي المبرم سنة **2015** والذي انسحبت منه واشنطن وليكن ا**هتمامنا هنا بــ الإجابة على التساؤل "ماذا تعني قرارات إيران بتجاوز نسب تخصيب اليورانيوم؟!"، وذلك تركيزاً على النقاط الرئيسية الآتية:**

أولاً/ ما هو تخصيب اليورانيوم الذي يدور الحديث عنه؟: تخصيب "**اليورانيوم**" هو عملية فصل نظائر اليورانيوم (**فصل اليورانيوم–238 عن اليورانيوم–235**)، بغرض الحصول على نسبة مرتفعة من **اليورانيوم–235**، الذي يصلح للاستخدام في مفاعلات الطاقة النووية المدنية وكذلك إنتاج أسلحة نووية.

يحتوي عنصر "**اليورانيوم**" في الطبيعة على نسبة **99.3%** من نظير **اليورانيوم–238**، و**0.7%** من نظير **يورانيوم–235**، وحينما تزيد نسبة تركيز **اليورانيوم–235** عن **0.7%** يصبح مفيداً للاستخدام في مجال الطاقة النووية. وتتم عملية رفع نسبة **اليورانيوم–235** "**التخصيب**" على عدة مراحل، يتم في كل مرحلة منها عزل كميات أكبر من النظير المرغوب فيه "**يورانيوم–235**" عن نظائره من خلال أجهزة الطرد المركزي، بحيث يزداد "**اليورانيوم**" تخصيباً بعد كل مرحلة لحد الوصول إلى نسبة النقاء المطلوبة **5.3%** من اليورانيوم–**235** لـــــ إنتاج الطاقة الكهربائية في المفاعلات النووية، أو **20%** لمفاعلات البحوث العلمية، أو

[1] سوزان مالوني، "**للازمة الأمريكية الإيرانية لتخفيف الاحتدام: كيف نحرص على اتخاذه**"، BROOKINGS، موقع: https://www.brookings.edu، 2019/08/27.

[2] "**ماذا يعني تجاوز إيران سقف تخصيب اليورانيوم المحدد بالاتفاق النووي؟**"، موقع: https://www.aljazeera.net، 2019/08/27.

90% لإنتاج الأسلحة النووية[1].وكانت السلطات الإيرانية قد أعلنت، **الإثنين 1 جويلية 2019**، أنها تجاوزت سقف مخزونها من **"اليورانيوم المنخفض التخصيب"** المحدد بموجب الاتفاق، الأمر الذي يعبد الطريق أمام إنتاج رؤوس نووية حربية، وهي الخطوة التي استندت فيها طهران إلى مادتين في اتفاق **2015** تتيح لأي طرف أن يكون بحِل من التقيد ببعض التزاماته لفترة معينة، في حال اعتبر أن الطرف الثاني لا يفي بها، وذلك ردًا على قرار الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب** "الانسحاب أحاديًا من الاتفاق النووي في **ماي/ 2018**، وإعادة فرض عقوبات على إيران. خطوة يعتبرها البعض تصعيدًا إيرانيًا في إطار حرب الوجود التي تخوضها ضد واشنطن، حفاظًا على استقلالها وسيادتها، فيما يذهب آخرون إلى أنها مناورة سياسية تهدف إلى مزيد من الضغط على شركاء الاتفاق الأوروبيين، لدفع الجانب الأمريكي لإعادة النظر في قرار الانسحاب الأحادي والتحايل لتخفيف تبعات العقوبات الاقتصادية المفروضة على الإيرانيين.

أكد مساعد الشؤون السياسية للخارجية الإيرانية "**عباس عراقجي**" قائلاً: "**إنّ طهران أعطت الدبلوماسية وقتًا كافيًا خلال عام كامل، وأنّ تقليص التزاماتها ليس انتهاكًا للاتفاق**". جدير بالذكر أنّ البند الخامس في الاتفاق النووي ينصّ على تعهد إيراني على مدى **15** عامًا حتى سنة **2025**، لإبقاء نسبة "**تخصيب اليورانيوم**" على **3.67%**، وهو الأقل عن نسبة الـ **20%** التي وصلت لها قبل التوقيع على الاتفاق، لكن الانسحاب الأحادي الأمريكي دفع طهران للتخلي عن هذا التعهد[2].

ثانيا/ دوافع القرارات الإيرانية من التخصيب واهم المواقف الدولية:

أ/ دوافع القرارات الإيرانية: من بين أهم الدوافع التي دفعت إيران تجاوز حد "**تخصيب اليورانيوم**" المنصوص عليه في الاتفاق المبرم سنة **2015** ما يلي:

_ أنّ إيران أعطت وقتاً كافياً للحل الدبلوماسي، وأنّ الأوروبيين فشلوا بـ التزاماتهم في الاتفاق النووي[3].

_ تأكد إيران بعد فترة طويلة من أنّ المجتمع الدولي لن يقوم بأي إجراءات بطولية لإبعادها عن وطأة الضربات الموجعة التي تُسببها العقوبات الأمريكية وليس سوى بعد أن عملت واشنطن على زيادة حدّة الحصار عبر عدم القبول بالتنازلات للاستمرار بتصدير النفط الإيراني[4].

_ الانسحاب الأحادي الأمريكي من الاتفاق سنة **2018**.

---

[1] "**ما لا تعرفه عن عملية تخصيب اليورانيوم الإيراني**"، المركز الخبري الوطني، موقع:https://nnciraq.com ، 2019/09/27.

[2] عماد عنان، "**انتهاء المهلة...طهران تقلص التزاماتها النووية وتُبقي باب الدبلوماسية مفتوحاً**"، موقع: http://www.noonpost.com، 2019/09/27.

[3] عباس موسوي، "**الخارجية الإيرانية: الاتحاد الأوروبي لا يحق له الرد على رفع نسبة تخصيب اليورانيوم**"، موقع: https://www.independentarabia.com، 2019/08/27.

[4] سوزان مالوني، **المرجع سبق ذكره**.

ب/ أهم المواقف الدولية: أثار قرار إيران، الأحد، زيادة نسب تخصيب اليورانيوم، قلقًا أوروبيًا على مصير الاتفاق النووي، وتحريضًا إسرائيليًا على فرض عقوبات جديدة على طهران، فضلًا عن اتهام روسي للولايات المتحدة الأمريكية بتحمل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع. بعدما أمهلت طهران الدول الأوروبية المشاركة في الاتفاق **60** يومًا أخرى، للوفاء بالتزاماتها تجاه إيران بموجب الاتفاق، وذلك بعد مهلة مماثلة بدأت في **8 ماي** الماضي.

أوروبا قلقة وتتمسك بالاتفاق: صرحت المتحدثة باسم السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، "**مايا كوتشيانتيتس**" قائلة: "**نعرب عن تخوفنا وقلقنا العميق إزاء إعلان إيران بدء رفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى أعلى من 3.67%، المنصوص عليها في خطة العمل المشتركة**". ودعت، في تصريح صحفي، إيران إلى "**عدم اتخاذ إجراءات إضافية من شأنها تقويض التزامها بالاتفاق النووي**". وتابعت: "**نحن على تواصل مع أطراف الاتفاق النووي بشأن الخطوات التالية بموجب بنود الاتفاق**. "**وننتظر المزيد من المعلومات من الوكالة الدولية للطاقة الذرية**".

فرنسا.. انتهاك للاتفاق: أعرب الرئيس الفرنسي، "**إيمانويل ماكرون**"، عن قلقه الشديد إزاء قرار إيران، واصفاً زيادة تخصيب اليورانيوم بأنه "**انتهاك للاتفاق النووي**".

إسرائيل تطالب بعقوبات قاسية: جدد رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته، "**بنيامين نتنياهو**"، دعوته العواصم الأوروبية إلى فرض عقوبات "**سريعة**" **و**"**قاسية**" على طهران، على خلفية قرارها زيادة نسب تخصيب اليورانيوم. معتبراً أن القرار الإيراني "**خطوة خطيرة جدا جداً**". كما شدد على أنّ "**إيران انتهكت التزامها الرسمي أمام مجلس الأمن الدولي بعدم تخصيب اليورانيوم فوق مستوى محدد**".. وتابع قائلاً: "**أتوجه إلى أصدقائي زعماء فرنسا وبريطانيا وألمانيا لقد وقعتم على هذا الاتفاق، وقلتم أنكم ستفرضون عقوبات قاسية، في حال اتخاذ طهران هذه الخطوة.. أين أنتم منه الآن**". موضحاً أنّ تخصيب إيران لليورانيوم له هدف واحد فقط، وهو صناعة "**القنابل النووية**". وابتزاز إسرائيل والولايات المتحدة والعالم نوويًا..

موسكو تحمل واشنطن المسؤولية: اعتبر رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الاتحاد الروسي، "**قسطنطين كوساتشيف**"، "**أن مطالب إيران بـــ الحفاظ على الاتفاق النووي لها ما يبررها، ومسؤولية الحفاظ عليه تقع على عاتق الولايات المتحدة**". مضيفاً: "**أنّ الكرة في الجانب الأمريكي، ووحدها واشنطن هي التي تستطيع إنقاذ الاتفاقيات المصدقة من مجلس الأمن الدولي**". في ظل تصاعد التخوفات والقلق

والتحريض على فرض عقوبات جديدة على إيران، صرح وزير خارجيتها، "**محمد جواد ظريف**" قائلاً: **أنّ طهران ستواصل إتباع السبل القانونية في حماية مصالحها، تجاه "الإرهاب الاقتصادي" الذي تنتهجه واشنطن"**[(1)].

هكذا استخدمت إيران قضية زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم على الحد المنصوص عليه في الاتفاق المبرم سنة **2015** كورقة ضغط على عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية، معتبرة في ذلك أن هذه الخطوة الأولى من نوعها هي الورقة التي يُلعب بها في باب التفاوض على الساحة الدولية وأنّ الاتفاق النووي هو وحده الذي سيفتح الباب لحل سياسي قادم.

ثالثاً/ التفاوض والحل الدبلوماسي: أكد "**حسن روحاني**" أنّ بلاده مستعدة لمفاوضات عادلة وقانونية تحفظ عزتها، مضيفاً أنّ طهران لن تستسلم في أي مفاوضات. وأنّ هناك إمكانية للتفاوض، و لن تُضيع فرصة للتفاوض مع واشنطن. فبعد فترة طويلة من التصعيد، بدت اللهجة الأمريكية الإيرانية أقل حدة في التصريحات الأخيرة التي خرجت عن الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**"، ونظيره الإيراني "**حسن روحاني**". هذه النبرة الهادئة طرحت للواجهة عدة سيناريوهات، أهمها إمكانية الوصول إلى انفراج للأزمة النووية القائمة، عبر مفاوضات قريبة قد تكون بشكل مباشر وعلني، أو عن طريق الوسطاء. أين أعربت الإدارة الأمريكية مراراً عن رغبتها في التفاوض مع السلطات الإيرانية، الأمر الذي لم تخفيه طهران أيضاً، إذ عبر الرئيس الإيراني "**حسن روحاني**" في الـ **24** من شهر **جويلية** من نفس السنة، عن استعداد بلاده للتفاوض مع الولايات المتحدة، مشيراً إلى أنّ طهران لم ولن تُضيع فرصة التفاوض مع واشنطن. كما أكد، "**محمد محسن أبو النور**"، رئيس المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية "**أفايب**"، قائلاً: "**إنّ التوتر ما بين أمريكا وإيران في الخليج سوف يهدأ، وسيلجأ الطرفان إلى المفاوضات، سواء بشكل مباشر علني، أو غير مباشر برعاية دول أخرى مثل اليابان أو سلطنة عمان، قطر أو فرنسا، أو أي من الدول التي تربطها علاقات جيدة مع الجانب الإيراني والأمريكي معاً**". مضيفاً: "**أنّ هناك 4 عوامل أدت إلى الهدوء في نبرة التصعيد بين الطرفين، منها: الرغبة الأمريكية في التفاوض، وهناك شواهد كثيرة على ذلك، وهو ما أعلنه الرئيس "دونالد ترامب" أكثر من مرة. الرغبة الإيرانية في التفاوض أيضاً وهو ما أعلنه الرئيس "حسن روحاني" ووزير الخارجية ومسؤولين في الحكومة. رغبة الأطراف الوسيطة في نزع فتيل التوتر، هذه الأطراف التي تُمثل القوى الدولية ومنها العراق وقطر وعمان ومصر، إضافة إلى بعض دول الخليج،**

---

(1) "زيادة تخصيب اليورانيوم الإيراني..قلق أوروبي وتحريض إسرائيلي واتهام روسي (محطة)"،Anadolu Agency، موقع: https://www.aa.com.tr، 2019/08/28.

وقوى دولية بزعامة روسيا واليابان والصين، كل هذه القوى لا تُريد أن يكون هناك أي عمليات عسكرية بين إيران وأمريكا. مشيراً إلى أنّ العامل الرابع يتمثل في الخبرة التاريخية، والتي أبرزت على مر السنين أنّ أمريكا وإيران دائمًا ما يلجأون للحوار"[1].

ربما قوة الأفكار لدى الطرفين قد لعبت دورها وذلك من خلال محاولة التغيير السلمي الذي حول رؤية إيران للغرب من عدو يجب القضاء عليه إلى طرف قابل للتفاوض والتحاور معه، نفس الشيء بالنسبة للسبب الذي حول رؤية الغرب لـ إيران من عدو يجب القضاء عليه إلى طرف قابل للتفاوض والتحاور معه... هذه البداية السلمية لم تُحددها القوة المادية ولا القوة العسكرية، وإنّما حددتها قوة الأفكار أي التغيير الذي حدث على مستوى أذهان صناع القرار والنخبة الحاكمة. وعليه لا يوجد شيء حتمي وثابت في العلاقات الدولية وهناك إمكانية للتغير وهو ما عبّرت عليه مقاربة البنائية في اعتبارها أنّ كل شيء تذاتاني في العلاقات الدولية هذا ما يجعل العالم من صنع ذواتنا... هذا التغيير الذي حدث على مستوى أذهان صناع القرار والنخبة الحاكمة يُحركه عاملًا أساسياً، ألا وهو المصلحة وعلى هذا الأساس لمن يريد تحليل العلاقة الدولية فيما بين الدول عليه أن يستحضر حقيقة أنّ السياسة الخارجية للدول إنّما تُبنى على المصالح لا المبادئ، وأنّ هذه المبادئ التي تؤسس –نظرياً– للعلاقات الدولية، سرعان ما تتبدل وتتغيّر ويتم تجاوزها إذا ما تعارضت مع أي مصلحة مباشرة.

النتائج:

ـ إنّ تحليل تاريخ إيران يتميز بنوع خاص من الشعور القومي، الذي يربط الوضوح بـــ التشدد السياسي، وتبدو القومية كتعبير عن تحولات عميقة أثرت في بلورة مضامين العلاقات الداخلية والخارجية لتنمية الشعور بعظمة إيران. وهو ما أكده "**روح الله الخميني**" قائلاً: **أنّ طهران لا تُجبن أمام اتهامها بالتوسعية، وبأنها تحلم بإقامة إمبراطورية إسلامية كبرى".**

ـ يتنافس على سياسة إيران الخارجية، لاسيما العلاقات مع الولايات المتحدة في عهد "**دونالد ترامب**"، اتجاهان داخل تركيبة السلطة، أحدهما يُروج للانفتاح الحذر مع الولايات المتحدة والغرب، والمضي قُدمًا في تطوير العلاقات والاستفادة من الفرص المتاحة، واتجاه آخر رافض لهذا التوجه ويرفع شعار العداء والمواجهة الذي تبنته إيران الثورة منذ قيامها.

ـ من بين أهم الدوافع التي دفعت إيران تجاوز حد "**تخصيب اليورانيوم**" المنصوص عليه في الاتفاق المبرم سنة **2015** هو أنّ إيران أعطت وقتاً كافياً للحل الدبلوماسي، وأنّ الأوروبيين فشلوا بـ التزاماتهم

[1] "**بعد إعلان أمريكا وإيران إمكانية التفاوض ....هل تشهد الأزمة النووية انفراجة قريبة**"، موقع: https://arabic.sputniknews.com، 2019/08/29.

في الاتفاق النووي. وتأكدها بعد فترة طويلة من أنّ المجتمع الدولي لن يقوم بأي إجراءات بطولية لإبعادها عن وطأة الضربات الموجعة التي تُسببها العقوبات الأمريكية وليس سوى بعد أن عملت واشنطن على زيادة حدّة الحصار عبر عدم القبول بالتنازلات للاستمرار بتصدير النفط الإيراني. إضافة إلى الانسحاب الأحادي الأمريكي من الاتفاق سنة **2018**.

_ استخدمت إيران قضية زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم على الحد المنصوص عليه في الاتفاق المبرم سنة **2015** كورقة ضغط على عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية، معتبرة في ذلك أنّ هذه الخطوة الأولى من نوعها هي الورقة التي يُلعب بها في باب التفاوض على الساحة الدولية وأنّ الاتفاق النووي هو وحده الذي سيفتح الباب لحل سياسي قادم.

_ التفاوض والحل الدبلوماسي تُرجم من خلال ما عبر عنه "**محمد محسن أبو النور**" قائلاً: "**إنّ التوتر ما بين أمريكا وإيران في الخليج سوف يهدأ، وسيلجأ الطرفان إلى المفاوضات، سواء بشكل مباشر علني، أو غير مباشر برعاية دول أخرى مثل اليابان أو سلطنة عمان، قطر أو فرنسا، أو أي من الدول التي تربطها علاقات جيدة مع الجانب الإيراني والأمريكي معاً**".

_ ربما قوة الأفكار لدى الطرفين قد لعبت دورها وذلك من خلال محاولة التغيير السلمي الذي حول رؤية إيران للغرب من عدو يجب القضاء عليه إلى طرف قابل للتفاوض والتحاور معه، نفس الشيء بالنسبة للسبب الذي حول رؤية الغرب لـــ إيران من عدو يجب القضاء عليه إلى طرف قابل للتفاوض والتحاور معه... هذه البداية السلمية لم تُحددها القوة المادية ولا القوة العسكرية، وإنّما حددتها قوة الأفكار أي التغيير الذي حدث على مستوى أذهان صناع القرار والنخبة الحاكمة. وعليه لا يوجد شيء حتمي وثابت في العلاقات الدولية وهناك إمكانية للتغير وهو ما عبّرت عليه مقاربة البنائية في اعتبارها أنّ كل شيء تذاتاني في العلاقات الدولية هذا ما يجعل العالم من صنع ذواتنا....

_ إنّ التغيير الذي حدث على مستوى أذهان صناع القرار والنخبة الحاكمة يُحركه عاملًا أساسياً، ألا وهو المصلحة وعلى هذا الأساس لمن يريد تحليل العلاقة الدولية فيما بين الدول عليه أن يستحضر حقيقة أنّ السياسة الخارجية للدول إنّما تُبنى على المصالح لا المبادئ، وأنّ هذه المبادئ التي تؤسس – نظرياً– للعلاقات الدولية، سرعان ما تتبدل وتتغيّر ويتم تجاوزها إذا ما تعارضت مع أي مصلحة مباشرة.

التوصيات:

_ على إيران التخلي ولو جزء عن سياستها التوسعية **وبأنها تحلم بإقامة إمبراطورية إسلامية كبرى**، إذ حدد الإمام "**روح الله الخميني**" انطلاقاً من مبادئها، ثلاثة أهداف أساسية لـ جمهورية إيران، تتمثل في :**القضاء على الصهيونية، والرأسمالية، والشيوعية في العالم**.

ـ بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على إيران وتهديد الدول التي تستمر في علاقاتها معها. على إيران بل ومن الضروري أن تظل متمسكة بالاتفاق النووي مع الأطراف الشريكة فيه، محاولة توظيف الخلافات الأمريكية مع بعض الأطراف الإقليمية والدولية من أجل استمرار الشراكة الاقتصادية معها.

ـ على إيران استغلال فرصة أنه هناك عدد من الشركاء الدوليين الذين لديهم مصالح اقتصادية معها تعززت في مرحلة ما بعد الاتّفاق كروسيا والصين والهند واليابان، وهذه الدول تُبدي مقاومة للموقف الأمريكي وتُحاول تدبير مسارات لاستمرار التعاون حفاظاً على مصالحهم سواء من خلال سياسات مقاومة للضغوط الأمريكية أو محاولة الحصول على استثناءات لتفادي العقوبات مثل اليابان تحديدًا في هذا المجال.

ـ على طهران مواصلة إتباع السبل القانونية في حماية مصالحها، تجاه "**الإرهاب الاقتصادي**" الذي تنتهجه واشنطن. في ظل تصاعد التخوفات والقلق والتحريض على فرض عقوبات جديدة على إيران.

ـ إنّ مسؤولية الحفاظ على الاتفاق النووي تقع على عاتق الولايات المتحدة، وأنّ الكرة في الجانب الأمريكي، ووحدها واشنطن هي التي تستطيع إنقاذ الاتفاقيات المصدقة من مجلس الأمن الدولي خاصة وإنّ مطالب إيران بـ الحفاظ على الاتفاق لها ما يبررها.

ـ على الطرفان استغلال هذه النبرة الهادئة وهذا التغيير المفاجئ على مستوى الأفكار، وإمكانية التفاوض للوصول إلى انفراج الأزمة النووية القائمة.

خاتمة:

هناك تحولاً ملحوظاً وكبيراً في المؤسسة السياسية في طهران، التي راهنت على مدى الــ **40** سنة الماضية شرعيتها على تحدي الولايات المتحدة، وكانت معادية بشكل خاص لـ "**دونالد ترامب**". كما أنّ المواقف المتناقضة للرئيس الإيراني "**حسن روحاني**" أخيراً، تُشير إلى أنه ربما يكون هناك خلافات داخلية بينه وبين المرشد الأعلى لإيران "**علي خامنئي**". لكن حسب المحللين الدارسين جيداً للتسلسل الهرمي الإيراني، يعتقدون أنّ سلوك روحاني يجب أن يُنظر إليه على أنه جزء من الإستراتيجية الجديدة الناشئة التي قررت إيران انتهاجها في سياستها الخارجية، وأنّ هذه الأخيرة تتبع مسارين متوازيين، الأول في إظهار موقف أكثر تحدياً بشأن سياسات إيران في مجال الطاقة النووية لإثارة غضب "**دونالد ترامب**"، والثاني يُشير إلى استعداده للمفاوضات في ظل ظروف معينة. وعلى الطرفان استغلال هذه النبرة الهادئة وهذا التغيير المفاجئ على مستوى الأفكار، وإمكانية التفاوض للوصول إلى انفراج الأزمة النووية القائمة.

المراجع:

أولاً/ المجلات والدوريات:

1_ أحمد المقداد، "**تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة**"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 40، ع 2، 2013.

2_ كاثي جيلسينان وكريشناديف كالامور، "**إيران قادرة على استهداف المصالح الأمريكية ....والأمور تخرج عن السيطرة بـــ سرعة كبيرة**"، مجلة اتلانتيك الأمريكية، موقع: http://www.nlka.net، 2019/08/25.

ثانياً/ المواقع الالكترونية:

1_ احمد صالح، "**التطورات الداخلية في إيران وصعود خاتمي وأثرها على التفاعلات السياسية الإيرانية**"، مركز الحضارة للدراسات السياسية.

2_ أبو بكر سلطان، "**المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية: حين تتصادم سياسات الهوية مع الإستراتيجية**"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، موقع: https://carnegie-mec.org، 2019/08/29.

3_ غزي فيصل حسين، "**سوسيولوجيا السياسة الخارجية الإيرانية**"، مركز أمية البحوث والدراسات الإستراتيجية، موقع: http://www.umayya.org، 2019/08/19.

4_ محمود حمدي أبو القاسم، "**السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب...ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/05/21.

5_ محمود حمدي أبو القاسم، "**الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، https://rasanah-iiis.org، 2019/08/23.

6_ محمود حمدي أبو القاسم، "**الاحتجاجات الفئوية والتعبئة الاجتماعية في إيران**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: http://www.acrseg.org ، 2019/09/21.

7_ علي فتح الله نجاد، "**أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية**"، مركز بروكنجز الدوحة، موقع: https://www.brookings.edu، 2019/08/22.

8_ معتصم صديق عبد الله، "**إيران وروسيا..ما بعد الاتفاق النووي**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/08/22.

9_ بهز بان فارسي، "**إيران والصين في ظل العقوبات الأمريكية**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/08/22.

10_ "**أهداف متعددة: لماذا تواصل إيران استعراض قدراتها الصاروخية**"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com، 2019/08/22.

11_ محمود حمدي أبو القاسم، "**عوامل القوة والضعف في الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/08/25.

12_ سوزان مالوني، "**للازمة الأمريكية الإيرانية لتخفيف الاحتدام: كيف نحرص على اتخاذه**"، BROOKINGS، موقع: https://www.brookings.edu، 2019/08/27.

13_ "**ما لا تعرفه عن عملية تخصيب اليورانيوم الإيراني**"، المركز الخبري الوطني، موقع: https://nnciraq.com ، 2019/09/27.

14_ "**زيادة تخصيب اليورانيوم الإيراني..قلق أوروبي وتحريض إسرائيلي واتهام روسي (محطة)**"،Anadolu Agency، موقع: https://www.aa.com.tr، 2019/08/28.

15_ "**ماذا يعني تجاوز إيران سقف تخصيب اليورانيوم المحدد بالاتفاق النووي؟**"، موقع: https://www.aljazeera.net، 2019/08/27.

16_ عماد عنان، "**انتهاء المهلة...طهران تقلص التزاماتها النووية وتُبقي باب الدبلوماسية مفتوحاً**"، موقع: http://www.noonpost.com، 2019/09/27.

17_ عباس موسوي، "**الخارجية الإيرانية: الاتحاد الأوروبي لا يحق له الرد على رفع نسبة تخصيب اليورانيوم**"، موقع: https://www.independentarabia.com، 2019/08/27.

18_ سوزان مالوني، "**للازمة الأمريكية الإيرانية لتخفيف الاحتدام: كيف نحرص على اتخاذه**"، BROOKINGS، موقع: https://www.brookings.edu، 2019/08/27.

19_ "**بعد إعلان أمريكا وإيران إمكانية التفاوض ....هل تشهد الأزمة النووية انفراجة قريبة**"، موقع: https://arabic.sputniknews.com، 2019/08/29.

20_ مصطفى شفيق علام، "**خريطة الضعف الإيراني**"، موقع، https://ar.islamway.net، 2019/09/01

21_ "مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية"، **رؤية تركية**، ع 2، 09 ماي 2019.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مدارات إيرانية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد السادس ديسمبر/ كانون الأول 2019

رقم التسجيل: VR.3373.6322.B

مدارات إيرانية (دورية دولية علمية محكّمة)

Iranian orbits

International scientific periodical journal






مجلة مدارات إيرانية علمية دولية محكمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا- برلين، تعنى بالشأن الإيراني داخليًا وإقليميًا ودوليًا

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland
ISSN 2626-4927
Journal of Iranian Orbits

Is An international Scientific Periodical journal issued by the Democratic Arabic Center –Germany- Berlin
It aims at Publishing Studies and Research on Iranian affairs internally, regionally and internationally.
Registration number : VR. 3373 – 6322. B

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية - برلين- ألمانيا

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail : ***orbits@democraticac.de***

شروط النشر

- تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة التي تلزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميًا، وعلى أن تكون مكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية التي لم يسبق نشرها.
- يقدم الأصل مطبوعًا على ورق (A4) بنسخة واحدة بحدود (10.000-5.000) كلمة بخط (Simpelied Arabic) على أن ترقم الصفحات ترقيمًا متسلسلًا.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في حدود صفحة مستقلة على أن يحتوى ذلك عنوان البحث، ويكون الملخّص بحدود (350) كلمة، على أن يحتوى البحث على الكلمات المفتاحية.
- أن تحتوى الصفحة الأولى من البحث على اسم الباحث وعنوانه، جهة العمل (باللغتين العربية والإنجليزية)، البريد الإلكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث في صلب البحث أو أية إشارة إلى ذلك.
- يُشار إلى المصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر البحث وتراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمّن: اسم الكتاب، ورقم الصفحة.
- يزوّد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، ويراعي في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو الأبحاث في المجلات أو أسماء المؤلفين.
- تطبع الجداول والصور واللوحات على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الشكل إلى مصدره، أو مصادره مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.
- إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يشير فيما إذا كان البحث قد قدّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشر ضمن أعمالها، كما يُشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث أو المساعدة في إعداده.
- ألا يكون البحث قد نشر سابقًا، وليس مقدمًا إلى أية وسيلة نشر أخرى وعلى الباحث تقديم تعهّد مستقلّ بذلك.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.
- تخضع الأبحاث المنشورة لبرنامج الإستلال العلمي (Turnitin)
- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيئة التحرير إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير، على أن يكون خلال مدة اسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.

- يحـق للمحلـة ترجمـة البحثـو المنشـور فـي أعـداد المجلـة إلـى اللغـات الأخـرى، مـن غيـر الرجـوع إلى الباحث.
- ترسل البحوث على الإيميل (orbitd@democraticac.de)
- تخضـع الأبحـاث لتقـويم سـرّي لبيـان صـلاحيتّها للنشـر، ولا تعـاد البحـوث إلـى أصـحابها سـواء أقبلت للنشر أم لم تقبل، وذلك وفق الآلية التالية:

أ. يبلغ الباحث بتسلّم المادة المرسلة للنشرة خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.

ب. يخطـر أصـحاب الأبحـاث المقبولـة للنشـرة موافقـة هيـأة التحريـر علـى نشـرها وموعـد نشـرها المتوقّع.

ت. الأبحـاث التـي يـرى المقوّمـون وجـوب إجـراء تعـديلات أو إضـافات عليهـا قبـل نشـرها تعـاد إلـى أصحابها مع الملاحظات المحددة، علي يعملوا على إعدادها نهائيًا للنشر.

ث. الأبحاث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

فهرس المحتويات

ايران... نفوذها... مصالحها... ما هو ممكن... وما هو غير ممكن؟

ترامب يشكر إيران..... ويطلب التفاوض دون شروط مسبقة مع النظام.....

ترامب يعمق ويجذر العقوبات الاقتصادية على إيران. ...

نائب الرئيس الايراني يصرح بأن إيران تمر بأسوأ وضع منذ اربعون عاما. ...

الاحتجاجات في إيران. .... انتهت. ..

الاحتجاجات في الدول ذات الارتدادات الإيرانية تتصاعد والنهايات مفتوحة لكل الاحتمالات.

يصدر هذا العدد في نهاية عام 2019م، ويستعد العالم لعام جديد يطمح فيه للأمن والسلام.

يعلم الجميع أن إيران بلد يمتلك العديد من مفاتيح القوة والنفوذ والتأثير العالمي والإقليمي وذلك لما تملكه سيا سة هذا البلد من مفاهيم ورؤى وبرامج وسمات سيكولوجية منفردة للقيادات والشعب على حد سواء مما جعلها تعكس للعالم أجمع قدرتها على التعامل بأسلوب النفس الطويل والصبر والتروي والإصرار لتحقيق ما تريد و فقًا لما يخدم مصالحها المتنوعة في العديد من المجالات والأمكنة والأزمنة. إضافة للموقع الجغرافي والمساح ة الشاسعة والموارد المتنوعة والبنى التحتية المتطورة إلى حد ما.

هذا الأمر جعلها تضع استراتيجيات وتكتيكات تتفاعل بجدية وحذر وصبر مع ما يحدث من متغيرات سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي أو الداخلي، لذلك يلاحظ المتتبع لسياسة هذا البلد، والمستقرأ والمستنبط لط بيعة عمل النظام السياسي الإيراني والمدرك لماهية المفاهيم والرؤى والاجتهادات المستندة عليها. إنها تلجأ د ائما إلى تثبيت مرتكزاتها وتغيير تموضعها وفقًا لما تتطلبه استراتيجيتها للعمل

هذا الامر يدفعنا إلى القول بأن إيران ستربح لعبة الجلوس والتفاوض من أجل ملفها النووي، وستعيد بل ويج ب أن تعيد تموضعها في ارتداداتها الإقليمية بثوب جديد وشكل مميز ومضمون مختلف كي تضمن مالها م ن نفوذ لا تقبل التنازل عنه أو تقليصه. لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن وبعد انتهاء احتجاجاتها، هل تس تطيع أن تحافظ على نفوذها كاملًا أم تسعى للحفاظ على بعض منه جراء هذه الثورات واثقة في أكثر من د ولة؟ وماذا عليها ان تفعل؟

الإجابة بالتأكيد ستكون ليست سهلة حيث الشعب الايراني يعاني الأمرين من جراء الوضع الاقتصادي المنه ار والميزانية التي اقرت هي موازنة مقاومة... هل سيصمد الشعب جراء كل هذا الضغط الاقتصادي؟؟

يبدو لي ومن خلال استقراء واستنباط وتحليل ومتابعة الماضي والحاضر الايراني، أن الشعب سيصمد سواء بقناعته أم لا... لكنه سيستجيب لموازنة المقاومة وسيبقى النظام السياسي داخليًا يعيش حالة معقولة نوعا ما من التوازن والاستقرار والثبات على أسس ومرتكزات وثوابت هذا النظام.

أما ارتداداتها لدول الثورات ونفوذها فيها... فهل ستتمكن من البقاء بذات الصيغة والأسس وشكل ونوع النفو ذ؟؟

يبدو لي بأن هذا النظام لو تصور ومجرد التصور بأن الوضع سيبقى على ما هو عليه وهي تمارس ذات ال دور وبذات الطريقة. ستصل في أغلب الاحتمال إلى التعامل بطريقة تؤدي مستقبلًا إلى نهايات مفتوحة وم

تناقضة مما يفضي إلى انغماسها بتعاملات ترهق وتهدد وقد تقوض استراتيجيتها وتكتيكها... لذا ننطلق من عقلانية تفكير القوى الاقليمية عمومًا.

إن العالم متغير والمصالح الدولية للقوى العظمى يجب أن تبقى في سياقاتها المعروفة وموضوع بقاء النظام العالمي في حالة توازن واستقرار مسألة جوهرية وقضية لا يتم التضحية بها لصالح مغامرات وطموحات وأط ماع لصالح أي طرف إقليمي... فهنالك سوق النفط العالمي... وسوق الأسلحة العالمي... والنادي النووي.. . وبقاء سيادة وقوة الدولار... والتجارة العالمية بدءًا من عصير الأناناس وصولًا للمفاعلات النووية. العولمة. .. الديمقراطية الأفضل... محاربة الفساد... الخ

كل هذا لا يمكن إغفاله أبدًا للقوى العظمى وأي تغيير ممكن أن يحصل، لا يتم إلا بالحفاظ على هذه الأركا ن والمرتكزات.

لذا الوضع الراهن يحتاج إلى الحكمة ودراسة الواقع بعمق واللجوء إلى التغيير الجوهري والفعال والسريع من خلال إعادة التموضع والسعي لطرق وإشكال ومضامين ورؤى ومفاهيم لا بل وحتى ايدلوجيات جديدة يتم ال عمل فيها ومن خلالها لبروز شكل وجوهر جديد يحافظ على بقاء كينونة القوى الإقليمية ومنها إيران والتي تع تبر جزء لا يتجزأ من النظام العالمي والقوى والمؤسسات الفاعلة فيه.

وعليه نقول بكلمة أخيرة إن إيران هذه القوة الإقليمية الفاعلة أمام مفترق طرق للحفاظ على مقومات نفوذها ا لذي بات يتصدع بفعل الثورات العربية، وما عليها سوى إعادة قراءة للخارطة السياسية وقواها الفاعلة الآن و اللجوء إلى دراسة معمقة وسريعة لرسم خارطة سياسية غير التي عرفها ورفضها الجميع لإعادة تموضعها وا لحفاظ على الأهداف العليا لها باعتبارها قوة إقليمية لا يستهان بها في المنطقة. حيث تنهار القوى العظمى والحضارات حين لا تتعامل بسرعة وموضوعية ودقة مع المتغيرات السريعة والمتلاحقة. وللتاريخ شواهد كثير ة في ذلك.

يجب فهم دروس التاريخ،،، للشعوب ارادة،،، النظام العالمي يجب أن لا ينهار ،،، للقوى العالمية مصالح،،، للقوى الاقليمية مصالح يجب أن تبقى تعمل في ظل ثوابت النظام العالمي والقوى الفاعلة فيه في إطارها الم ؤسساتي والحركي،،، التغيير سنة الحياة .

رئيس التحرير

استاذ دكتور نداء مطشر صادق الشرفة

10_12_2019

التقرير السياسي: العلاقة الإيرانية الخليجية بين الواقع والمأمول

Political Report: The Iranian-Gulf Relationship between Reality and Hopes

الدكتور اياد خازر المجالي
Ayad Khazir Majali Dr
جامعة مؤته – الاردن

الدكتور امجد سعد شلال
Dr Amjad Saad Shallal
جامعة القادسية / كلية التربية – قسم التأريخ

الدكتور حمدان أبوعمران
Dr Hamdan Abu Omran
معهد فلسطين للدراسات/ فلسطين

الدكتور فراس عباس هاشم
Dr firas Abbas Hashem
باحث مختص بالشؤون الإيرانية والإقليمية

الخلاصة التنفيذية

مما لا شك فيه أن الظروف التي تمر بها العلاقات الإيرانية –الخليجية وتطوراتها سيكون لها تبعاتها على المنطقة، والتي تشهد بؤر توترات وتطورات خطيرة تزيد من مستويات التهديد بين الأطراف الفاعلة بما فيها العلاقات الإيرانية –الخليجية، على الرغم من الخطاب السائد بين الأطراف المذكورة بالدفع نحو بناء علاقات إقليمية قائمة على التعاون إلا أنها ماتزال تراوح في مكانها.

وإزاء ذلك لقد حاول هذا التقرير أن يقدم تحليلاً واقعياً لمحددات العلاقات الإيرانية–الخليجية وأبرز التطورات والمتغيرات في تحولات العلاقات بينهما، وليمد بالتحليل المهتمين بالشأن الإيراني –الخليجي ما طرأ على العلاقات الإيرانية –الخليجية من تأثيرات على مسرح الأحداث الإقليمية.

ومن هنا أردنا في هذا التقرير البحث في العوامل المؤثرة في صنع القرارات السياسية الإيرانية تجاه دول الجوار، والتي تشكل محددات سلوك وتفاعل النظام السياسي الثيوقراطي في إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولاعباً مفصلياً في تحولات هذه العلاقات وظهورها على المسرح السياسي، خاصة وان النظام السياسي الدولي أو القوى المتحكمة فيه تعد محدداً دوليًا هاماً من محددات بيئة القرار السياسي الخارجي لإيران ودول المنطقة.

وعليه يمكن القول أن التقرير في اتجاهات العامة يقدم واقعا مليئاً بالمخاطر لما تواجه العلاقات الإيرانية – الخليجية في ظل الاستراتيجيات المختلفة والمتقاطعة تجاه القضايا الإقليمية ، سيما في ظل دينامية التحولات

الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط على كافة الاصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية ،وفي ظل هذه الحقيقة تتولد مخاطر عدة ناجمة عن كثافة التفاعلات الإقليمية بين الدول الفاعلة في الإقليم، وعليه فأن هذا الوضع الدراماتيكي الذي بات يواجه المنطقة خصوصا بعد الانسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتفاق النووي مع إيران لم تكن منطقة الخليج العربي بعيدة عنه خصوصا طبيعة العلاقات بين الدول الخليجية وإيران وآليات التفاعل التي تحكم مسارات العلاقات بينهما واتجاهاتها وأهدافها. وقد تصاعدت أهمية المنطقة بشكل كبير وبرزت اهميتها في قمة الاهتمامات الدولية نظراً لمكانتها الاستراتيجية وقدراتها الاقتصادية وثرواتها النفطية. كما إن للمتغير الجغرافي أهميته في طبيعة التفاعلات بين الجانب الخليجي والإيراني نظراً لأهمية موقع الخليج العربي الاستراتيجي باعتباره نقطة اتصال بين ثلاثة مجالات آسيوية غرب آسيا ووسط آسيا وجنوب آسيا، فضلا عن ذلك لما تتمتع به المنطقة من مزايا استراتيجية شاملة على طريق طرق الملاحة الدولية.

فيما ذهبت التقرير في احد محاورة لتناول ما تشهده العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي من توترات سيكون له تداعيات على مستقبل العلاقات بين الجانبين. ولهذا نلاحظ في هذا السياق سعى الأطراف في حماية مصالحها أمام التهديدات المتبادلة فعلي خلاف إيران الدول الخليجية تعتمد على تحقيق أمنها على الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك زادت حدة التوتر في العلاقات بين الجانبين الايراني والخليجي على خلفية تصاعد حدة التوترات بين الولايات المتحدة وإيران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي وزيادة العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد إيران بهداف امكانية التوصل الى اتفاق جديد واعادة النظر في مجالات نفوذها الإقليمية نظرا للتأثيرات التي تمخضت عنه في الاخلال في ميزان التوازنات الإقليمية بالتزامن مع واقع دولي يشهد تسارعاً في طبيعة القوى الفاعلة. هذه السياسات أدت إلى استدعاء القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي حيث برزت تلك التحولات كمتغير اقليمي مهما للترتيبات الإقليمية تجاه العلاقات الإيرانية الخليجية وانعكاساتها ازاء الافاق المستقبلية لاتجاهات العلاقات بين الجانبين.

فضلا ًعن ذلك ستقود حالة التفاعلات بين الجانبين إلى واقع جديد في المنطقة بعد تزايد دور إيران واتساع نفوذها الإقليمي مما شكل نقطة تصادم مع الدول الخليجية وخصوصا السعودية والامارات ومحاولة كل طرف رسم واقع جيوسياسي جديد في المنطقة لصالحه ووفق رؤيته، وعليه لا يمكننا إغفال رؤية الدول الدولية الفاعلة لمستقبل الخليج العربي الذي رسم الدور الفاعل لها في ظل التنافس الدولي على المنطقة. وتحاول الدول الخليجية الاستعانة بالدور الدولي لتحقيق التوازن مع إيران من خلال تواجد عسكري غربي في منطقة الخليج العربي.

ينقسم التقرير إلى محورين رئيسين هي:

- المحور الأول: محددات العلاقات الإيرانية الخليجية.
- المحور الثاني: مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية.
- نتائج الدراسة والمراجع.

المحور الأول: محددات العلاقات الإيرانية الخليجية

Determinants of Iranian - Gulf Relations

الدكتور اياد خازر المجالي
Dr. Ayad Khazir Majali
جامعة مؤته – الاردن

الدكتور امجد سعد شلال
Dr. Amjad Saad Shallal
جامعة القادسية / كلية التربية – قسم التأريخ

ملخص:

أملت العوامل المؤثرة في صنع القرارات السياسية الايرانية تجاه دول الجوار، يقظة تشكل محددات سلوك وتفاعل النظام السياسي الثيوقراطي في ايران مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولاعباً مفصلياً في تحولات هذه العلاقات وظهورها على المسرح السياسي، خاصة وان النظام السياسي الدولي أو القوى المتحكمة فيه تعد محدداً دوليًا هاماً من محددات بيئة القرار السياسي الخارجي لإيران ودول المنطقة. لذلك يحاول هذا المحور يبدوا تأثير المحددات الدولية في علاقات ايران بدول مجلس التعاون الخليجي ترتبط في حجم المتغيرات والاحداث الدولية التي امتدت لتشمل علاقة ايران بدول الاقليم بدء من تلك التي تختص بالنظام العالمي الجديد وتفرد الولايات المتحدة بقيادة القطب الواحد. ثم يستعرض المحور ابراز المحددات الإقليمية بينهما ، من خلال الابعاد المختلفة (الجغرافية والتاريخية والدينية والمذهبية والاقتصادية السياسية والأمنية والعسكري) كما ناقش الأثر السياسي التي تحدثه تلك المحددات في طبيعة العلاقة بين إيران ودول الخليج العربي .

كلمات مفتاحية :الولايات المتحدة ،الاتحاد الاوربي، الإقليمية ،الخليج العربي، سباق التسلح.

Abstract

The factors influencing Iranian political decisions towards the neighboring countries dictated vigilance that determines the behavior and interaction of theocratic political system in Iran with the countries of the Gulf Cooperation Council, and a crucial player in the transformations of these relations and their emergence on the political stage, especially since the international political system or the forces controlling it are specific. Internationally, an important determinant of the foreign policy decision environment of Iran and the countries of the region. Therefore, this axis is trying to show the impact of international determinants on Iran's relations with the Gulf Cooperation Council states related to the size of international changes and events that have extended to include Iran's relationship with the countries of the region starting from those that are concerned with the new world order and the uniqueness of the United States led by the unipolar. Then the axis reviews the highlighting of the regional determinants between them, through the various dimensions (geographical, historical, religious, sectarian, economic, political, security, and military). He also discussed the political impact of those determinants on the nature of the relationship between Iran and the Arab Gulf states.

Key words: the United States, the European Union, regionalism, the Persian Gulf, an arms race.

أولاً: البعد الدولي: International dimension

د. اياد خازر المجالي

من نافلة القول تحكم العلاقات الايرانية –الخليجية العديد من المحددات التي تساهم في رسم سلوكهما الاقليمي وفي صياغة المدركات الاستراتيجية لكليهما لتبرير سياستهما في ظل تصاعد اوجه التنافس بين الجانبين في المنطقة وعليه سوف يتم المحور كالاتي:

المقدمة

تتعرض البيئة الاقليمية في الشرق الاوسط لحجم هائل من المتغيرات ادت الى صياغة العلاقات بين اطرافها الاقليميين والفواعل الدوليين على السواء، بشكل جعلها بيئة ذات اهتمام قصوى للمجتمع الدولي تحددها مصالح وأهداف أطراف اقليمية ودولية عديدة، بإطار التحالفات والتكتلات السياسية ذات الاستراتيجيات المتباينة وبمحددات اقليمية ودولية تتفاعل فيها علاقات هذه الاطراف ضمن سياسة خارجية لكل طرف.

الاستراتيجية الايرانية تجاه دول الجوار تحكمها جملة من العوامل المؤثرة الخارجية منها والداخلية، وتحدد القرارات السياسية الايرانية تجاه كافة الاطراف والوحدات السياسية المحيطة ضمن هذه المحددات، حيث ينعكس تأثيرها بشكل أو بأخر على السياسات والسلوك السياسي الخارجي على أساس التفاعل والتأثير في علاقاتها مع سياسات وسلوك دول الخليج العربي، في الوقت الذي تمثل فيه المحددات الاقليمية لعلاقة إيران بدول مجلس التعاون العربي لاعباً مفصلياً في تحولات هذه العلاقات وظهورها على المسرح السياسي، فإن درستنا في هذا المقام ترتكز على تحليل وتفسير العوامل الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الايرانية في جانبها الدولي التي يمتد تأثيرها على علاقة النظام السياسي الايراني الحاكم في طهران مع دول الجوار الاقليمي، خاصة وان النظام السياسي الدولي أو القوى المتحكمة فيه تعد محدداً دوليًا هاماً من محددات بيئة القرار السياسي الخارجي لإيران ودول المنطقة، كما هو الحال في الوقائع والاحداث والمتغيرات الاقليمية التي تعيشها المنطقة.

وبالنظر لتعدد المبررات والمسوغات التي تدفع بإيران ودول مجلس التعاون في التسابق والتنافس للنهوض واحتلال موقع الصدارة على الخريطة العالمية، جعلت دول الاقليم ومنها إيران في بوتقة واحدة تتفاعل مع بعضها البعض في اطار الصراع والتوتر، رغم عدم إمكانية قيام دولة بمفردها بمنأى عن النظام العالمي، لذلك لابد لها من اقامة علاقات متباينة على كافة مستويات أطراف المجتمع الدولي إلى جانب العضوية المشتركة في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية؛ لذلك يبدوا تأثير المحددات الدولية في علاقات ايران بدول مجلس التعاون الخليجي ترتبط في حجم المتغيرات والأحداث الدولية التي امتدت لتشمل علاقة ايران بدول الاقليم بدء من تلك التي تختص بالنظام العالمي الجديد وتفرد الولايات المتحدة بقيادة القطب الواحد، أو ما شكلته العولمة من سياسات فرضت على أطرافه ووحداته السياسية التعامل معها والسير في ركابها، إلى جانب التأثر بمساعي إيران ودول الخليج العربي إلى سباق التسلح وتأثير الارهاب الدموي الذي طالت تداعياته تهديد الأمن والسلم الدوليين' إضافة إلى ما شهده الإقليم والعالم في أعقاب احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام (2003) من أثار لامست كافة شعوب المنطقة.

أولا: المحدد الدولي لعلاقة ايران بدول الخليج: الاتفاق النووي الايراني (P5+1)

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت داعمة ومؤيدة لطموحات إيران النووية أبان حكم الشاه محمد رضا بهلوي، خاصة في جانب تحقيق التقدم والقوة والهيبة لنظامه الملكي بتطوير أقدم برنامج نووي في الشرق الأوسط، الذي انطلق في إيران عام (1959) برعاية المبادرة الأمريكية التي أطلقها الرئيس الأمريكي الأسبق (دوايت أيزنهاور–Dwight Eisenhower) (الذرة مقابل السلام) في العام (1953)، إلا أن السياسات الأمريكية جاءت لاحقا مترددة بالسماح للإيرانيين بتطوير برنامج نووي عسكري، فكان لابد من فرض قيود تمنع وصول إيران إلى امتلاك التكنولوجيا النووية، لذلك استمرت المفاوضات المضنية بين الجانبين طيلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي ترتكز على تقييد المشروع النووي الايراني باتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية عام (1968) وحول عدم تمكنها من الحصول على الطاقة النووية حتى بعد دخول ايران لاتفاقية منع الانتشار [1].

منذ قيام الثورة الاسلامية الايرانية عام (1979)، واستمرار النظام السياسي الثيوقراطي الحاكم للجمهورية الاسلامية في البناء وتحفيز برامج الدولة القائمة والجديدة السياسية منها والسياسية والعسكرية، ظلت القدرات العسكرية الايرانية هدفًا استراتيجيًا لمختلف التيارات التي حكمت بعد الثورة المحافظة منها أو الإصلاحية، فقد تمسكت بكل أوراق القوة السياسة التي تمكنها من أحكام السيطرة وضبط الوضع الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف الثورة واستراتيجية نظامها السياسي الديني، خاصة في تعزيز مقدراتها العسكرية البري والبحري والجوي إضافة إلى التصنيع العسكري والبرنامج النووي، فكان جزء منها تركة وارث تمكنت منه الثورة عقب سقوط نظام الشاه وأخر تم العمل عليه وبناؤه أثناء الحرب العراقية الإيرانية وفي أعقابها.

فقد شكل هذا الصعود في القدرات العسكرية وتطوير برامج الصواريخ الباليستية طويلة المدى وإصرار النظام الإيراني على تطوير برنامج نووي متقدم، يرافقه بناء قوة عسكرية برية وبحرية وجوية متقدمة برعاية استراتيجية سياسية توسعية ايرانية عدائية لدول الجوار الاقليمي وتدخل مباشر في إدارة أنماط الصراع القائم فيها، عاملًا مؤثرًا فيما شهدته العلاقات بين الجمهورية الايرانية ودول مجلس التعاون، الذي اتسمت بالعديد من التقلبات صعودًا وهبوطًا، ولا يبدو أن العقود الماضية من عمر الجمهورية الايرانية قد غيرت في سياسات الطرفين شيئًا يذكر، لابل أصبحت مصدرًا لتهديد الأمن القومي العربي في دول الخليج، دفع بها إلى إنشاء مجلس تعاون الخليج العربي الذي بدورة اتخذ قراره الداعم والممول للعراق في حربه ضد إيران في ثمانينات القرن الماضي، بهدف إضعاف واستنزاف القوة الإيرانية التي باتت تشكل مصدر تهديد مباشر لها ولشعوب المنطقة.

وبما اننا نتناول التحليل الاستراتيجي لبرنامج ايران النووي كمحدد دولي مؤثر في العلاقات الايرانية الخليجية، فإن تسليط الضوء على أهم تحول استراتيجي لسياسة إيران الخارجية تجاه دول الخليج العربي تحديدًا جاء على إثر الصفقة التي عقدها الرئيس الإيراني (حسن روحاني) عام (2015) مع المجتمع الدولي وتحديدًا

[1] عائشة آل سعد، **محددات السياسة الخارجية الايرانية وابعادها تجاه دول الخليج العربي في سياق مناقشات النووي الايراني**،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)،ص127.

مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا، المسمى بخطة العمل المشترك الشامل (P5+1)، لاقى ترحيبًا دوليًا واسعًا، قابلته دول الخليج العربي بردود فعل متباينة تراوحت بين الشك والحذر والرفض، انعكس هذا المتغير على العلاقات الإقليمية والدولية الإيرانية بشكل كبير، خاصة وأن صانع القرار السياسي الإيراني أصبح لدية قناعة راسخة بأن الاتفاق النووي سيغير موقع إيران في النظام العالمي، وسيرافقه تغييرات استراتيجية على المستوى الإقليمي بعد رفع العقوبات الاقتصادية التي تعيد للخزينة الايرانية دخلًا يقدر (7 مليارات دولار) من العائدات النفطية وتحرير اصول إيرانية مجمده بقيمة (130 مليار دولار) بشكل تدريجي، يتبعها فتح أفاق التواصل مع الولايات المتحدة والشركاء الأوروبيين، وإصدار قرارات أممية لصالح إيران سواء في جانبها السياسي أو الاقتصادي، إلى جانب منحها بهذا الاتفاق إمكانية تطوير برنامجها النووي والعودة إلى تخصيب اليورانيوم في غضون عشر سنوات.

بينما تعد أبرز التداعيات السياسية التي جاءت نتيجة لهذا الاتفاق المحدد الدولي الفعلي لعلاقة إيران بدول الخليج العربي، إن الاتفاق شكل اعترافاً دولياً بحق إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية واستخدامها، كما اعترفت بموقع إيران ودورها كقوة إقليمية تدعم توجهات المرشد الأعلى السيد (علي الخامنئي) وسياسته الخارجية بمحددات إقليمية ودولية ضمن إطار مشروعها التوسعي وتصدير الثورة لحكم العالم الإسلامي، فقد مكنها هذا الاتفاق توفير إمكانيات كبيرة للتدخل في إدارة الصراع القائم في العراق وسوريا واليمن ومما استشعر دول الخليج العربي نوايا إيران العدوانية تجاه كافة دول المنطقة.

في الوقت الذي انتظر الشركاء الأوروبيين والولايات المتحدة من إيران عقب توقيع الاتفاق النووي الإيراني عام (2015) العودة بسلوكها السياسي إلى تفاعلات دولية جديدة مع دول الجوار والمجتمع الدولي، خاصة تلك التي سعت إلى تعطيل هذا الاتفاق من دول الخليج العربي لمنع إيران من امتلاك قدرة تطوير برنامج نووي يخلق خلل في موازين القوى الإقليمية، كما توقع المجتمع الدولي أن هذا يعزز من مكانة إيران ويخرجها من عزلتها السياسية والاقتصادية، ويمكنها من تطوير علاقات صداقة وتعاون مع مختلف الأطراف الدولية والإقليمية، بعد تمكنها من تحقيق امكانيات هائلة من مصالحها السياسية والاقتصادية، بعد أن أدى هذا الاتفاق أيضًا إلى زوال صفة إيران بين أغلب دول المجتمع الدولي بأنها دولة مارقة، ترتب على ذلك فتح أفاق الاندماج أمام صانع القرار الإيراني مع مجموعة جديدة من متطلبات السياسة الدولية القائمة على التعاون والاحترام المتبادل[1].

ومن أكثر التداعيات تأثير لهذا المتغير جاءت بصور سوء تقدير النظام السياسي في إيران في قراءاته للربيع العربي وبطريقة رؤيته لنتائج تفكك العديد من الأنظمة السياسية التي رافقت هذا التحول، فكان جليًا وواضحا انخراط إيران بشكل مباشر وغير مباشر في أنماط الصراع التي عمت بعض دول الربيع العربي، وغرقت في صراع طائفي وسياسي جاء بنتائج عكسية على شعوب تلك الدول، ووضع إيران في حالة خلاف حاد وصدام مباشر مع الأنظمة السياسية في المنطقة وتحديدًا مع دول مجلس التعاون الخليجي، الذي تمثل

[1] James M.Dorsey,"The Iran Nuclear Deal: Rewriting the Middle East Map" Insight Turkey.vol.16.no.1 February 2014, https://www.researchgate.net

بمواجهه غير مباشرة لوقف تدخل إيران وتمددها في السيطرة على أربع دول عربية[1]، مثالاً لسياسة إيران العدوانية تجاه المنطقة التي لم تحقق أي من توقعاتها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية بهذا الجانب، لا بل زادت من الفرقة والعداء مع دول مجلس التعاون الخليجي الذي يعتبر هذا المحدد مصدر يهدد أمنها القومي.

ثانيا: المحدد الدولي لعلاقة إيران بدول الخليج: الأزمة الأمريكية –الإيرانية

في ضوء المتغيرات التي طرأت على المنطقة عقب وقف اطلاق النار بين العراق وإيران، وما شهده عقد التسعينات من نهاية الحرب الباردة بانهيار (الاتحاد السوفيتي) السابق واحتلال العراق للكويت في العام (1990) الذي دفع بالمجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة إعلان الحرب على العراق وتحرير الكويت، هي بالمطلق متغيرات لم تجلب للمنطقة سوى التوتر وعدم الاستقرار، رغم التحالف الاستراتيجي الخليجي الأمريكي الذي يوفر الحماية والأمن لها عبر وجود عسكري مكثف لأساطيل بحرية في مياه الخليج وقواعد جوية منتشرة في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها لم تمنع إيران من التعامل مع هذا الوجود الأمريكي المتزايد في المنطقة بأنه مصدر تهديد لأمنها القومي، هذا التقاطع والتناقض في الرؤى السياسية بين الجانبين الإيراني والخليجي تفاعل بمراحل تاريخية وعبر أحداث ووقائع تاريخية دفع نحو الخلاف الحاد والتوتر والتصعيد في أكثر من مناسبة.

يستثنى من هذه التوتر تقلبات رافقت العلاقة بين الطرفين بعد التحرك العسكري للقوات العراقية واحتلالها الكويت، خاصة وأن حرب الخليج الثانية مثلت نقطة تحول إيجابية في انفتاح إيران على العالم العربي، فقبلها لم تكن القيادة الإيرانية تأمل في أن تمارس دوراً إقليمياً مهيمناً، إلا أنه بعد انكسار قوة العراق العسكرية أصبح النظام الإيراني يتمتع بهامش واسع من حرية الحركة في المنطقة، قامت العراق عقب احتدام أزمة الخليج الثانية بقبول اتفاقية الجزائر لتحييد القوة الإيرانية في الصراع، وذلك بعد حرب استمرت ثماني سنوات. كما استغلت إيران الخلافات العربية– العربية في ظل ما ساد من تداعيات انتهاء حرب الخليج الأولى والخوف الخليجي من القوة العراقية. وظهرت عدة عوامل دولية وإقليمية أخرى ساعدت على توطيد العلاقات الإيرانية الخليجية، فقد شهدت المنطقة تطورات هامة في مقدمتها دخول كل من الهند وباكستان النادي النووي، الأولى تمتلك سواحل طويلة على الطريق المؤدي لبحر عمان والخليج والبحر الأحمر والثانية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بإيران عبر حدود برية تتجاوز الخمسمائة كيلومتر. ثم تصاعد الأزمة الأفغانية وسيطرة طالبان وعلاقاتها بباكستان.

وبالمثل جاء التعاون الاستراتيجي العسكري بين تركيا وإسرائيل وانعكاساته السلبية على الأمن القومي العربي والإيراني على السواء دافعا قويًا لتكريس الرغبة الإيرانية في الانفتاح على دول الخليج والمنطقة العربية عامة في وقت تذبذبت فيه عملية السلام ثم توقفت، وتطلعت إيران إلى أن تصبح القوة الرئيسية في منطقة الخليج، فهي تمتلك من المقومات الموضوعية ما يسمح لها بذلك، سواحل على طول الخليج، تعداد يتعدى (65 مليون نسمة)، و(أكبر دولة من ناحية السكان في المنطقة)، وبعد الحظر على النفط العراقي أصبحت ثاني

---

[1] James , Op.Cit.no.1

أضخم منتج للنفط بعد السعودية، لتصف إيران نفسها كأكبر دولة في المنطقة وبالتالي صاحبة أكبر مصالح بها ومن ثم يجب أن تكون مسموعة الكلمة في ما يخص شؤون المنطقة[1].

من ناحية أخرى تدرك إيران أن كبر موارد قوتها الجيوبوليتيكية والاقتصادية والثقافية تعد حائلًا هامًا أمام تحالفها إقليميًا مع دول الخليج حيث تغذى مخاوف هذه الدول من احتمالات هيمنة إيران على المنطقة ولذا تشعر بأمان أكثر باللجوء لدول من خارج المنطقة مثل الولايات المتحدة، فقد انسجمت مواقف إيران مع دول الخليج العربي في رفض هذا العدوان العراقي على دولة الكويت بالمطلق، وجاء موقف النظام السياسي الإيراني داعماً لكافة الإجراءات الدولية التي من شأنها إنهاء الوجود العراقي في الكويت، إلا هذا التقارب لم يدم طويلا لكنه عاد إبان احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق عام (2003) لتشهد العلاقات الإيرانية الخليجية تحسناً ملحوظاً مع صعود الفصائل الأكثر ارتباطًا بالسلطة في إيران، لكنها عادت إلى مزيدًا من التوتر والشك وعدم الثقة بعد أن تأزمت العملية السياسية في العراق وتنامت قوى سياسة مؤدلجة طائفية مدعومة إيرانياً في إحكام سيطرتها على العراق، قابلها صعود للتيار السلفي السني المتحالف مع قوى معارضة ومقاومة للاحتلال الأمريكي، كانت نواة لتنظيم (داعش) الارهابي الذي شكل حالة من التصعيد القصوى لكافة الاطراف الدولية والاقليمية عقب تمدده واحتلال الموصل عام (2014) والمنطقة الغربية من العراق واجزاء واسعة من البادية السورية.

لا شك أن انكشاف برامج إيران في تطوير منظومة التسلح الصاروخي وبرنامجها النووي كانت بمثابة المحفز الأكبر لتوتر العلاقات الإيرانية الخليجية، إلا ن نقطة التحول الكبرى في تاريخ هذه العلاقات كمحدد دولي جاءت بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام (2003)، فقد قوض الاحتلال الامريكي توازن القوى الحساس في المنطقة ومهد الطريق امام إيران ذات الاستراتيجية التوسعية ليكون لها تأثير ونفوذ في المنطقة.

هذا إلى جانب أن قرار الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب–Donald Trump) الذي اتخذه في حزيران/ يونيو عام (2018) المتضمن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الايراني، قد جاء قراراً صادماً لإيران والمجتمع الدولي رافقه عقوبات اقتصادية مشدده، لاقى هذا المسار السياسي الأمريكي ردود فعل متباينة من دول مجلس التعاون الخليجي وأطراف المجتمع الدولي راوحت بين التشجيع والقلق من اشتعال حرب عالمية ثالثة، إضافة إلى الاعتقاد بأن الوصول إلى اتفاق جديد يبقي على قوة ايران المتنامية تحت السيطرة مسار افضل من التصعيد العسكري او اعلان الحرب الاقتصادية عليها.

لذلك جاء استمرار التوتر بين الجانبين بالتزايد مع دخول إيران في مواجهه دبلوماسية مع الولايات المتحدة كعامل مؤثر في توتر العلاقات الإيرانية الخليجية، بمسوغ سلوك إيران السياسي في تدخلها العسكري والدعم لمليشيات وفصائل سياسية وعسكرية مسلحة في اليمن والعراق وسوريا، ومساعيها في تطوير برامجها في التسليح بتكنولوجيا الصواريخ الباليستية طويلة المدى وتخصيب اليورانيوم لإنتاج ما من شأنه تدمير المنطقة

---

[1] باكينام الشرقاوي ، "ايران وتطور العلاقات مع العرب "،مركز الجزيرة للدراسات ،في : https://www.aljazeera.net

نووياً، إلى جانب ما تعده دول الخليج تهديدًا إيرانيًا لعدة اعتبارات أبرزها على الاطلاق البعد البيئي والطبيعة العسكرية المحتملة لهذه البرامج، إضافة إلى تصاعد هيمنة إيران في المنطقة من خلال نفوذها عبر أذرعها وميليشياتها المؤدلجة المسلحة في العراق وسوريا واليمن ولبنان.

ثانياً: البعد الإقليمي: Regional dimension

د. أمجد سعد شلال

المقدمة

جاء التقارب "الجغرافي" بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول الخليج العربي عاملاً مهماً في رسم معالم المحددات الإقليمية تارة، وتحديد طبيعة العلاقة بينهما تارة أخرى، كشف الأثر السياسي التي تحدثه المحددات الإقليمية في طبيعة العلاقة بين إيران ودول الخليج العربي وعليه لا يمكن بطبيعة الحال، أن تستشف البعد الإقليمي للعلاقات الإيرانية – الخليجية من دون تقسيم العنوان إلى مطلبين، هما:

أ: مفهوم الإقليمية

يتطلب إخراج هذا التقرير توضيح معنى الإقليمية، إذ ذهب الكثير من مختصي السياسة وعلومها إلى اعتبار التقارب الجغرافي والتبادل الاقتصادي بين دول الجوار هو المعيار الأساسي في تحديد مفهوم الإقليمية، إلا أن هذا الاعتبار بات محل ضيق وقصور عند الكثير من رجال الفكر السياسي؛ بسبب المتغيرات والتحولات على مسرح الأحداث السياسية عقب الحرب الباردة، الذي حصر المفهوم في نطاق هي أوسع منه[1]. يمكن استشراف معنى الإقليمية من خلال تعريف النظام الإقليمي، إذ هو:

"**النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر، وتكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية واجتماعية وتاريخية تساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية**" [2].

سنلحظ من خلال ثنايا هذا الكلام بان الإقليمية ونظامها تتحدد وفق –إن جاز القول –مستويات، هي: "جغرافية –اجتماعية –اقتصادية –سياسية –عسكرية" [3].

ب: المحددات الإقليمية

ثمة نقطة مهمة قبيل التحدث عن هذا المطلب إلا وهي تتمثل في تحديد نطاق معالجته ابتداءً في تبيان الدول التي تدخل على صعيد إيران إقليماً، على سبيل التمثيل لا الحصر دول الخليج العربي والعراق والسعودية وتركيا ... وغيرها، يمكن إيضاح تلك المحددات على النحو الآتي:

أولاً: المحدد الجغرافي

مثل الالتماس الجغرافي لدول الخليج العربي والسعودية والعراق وتركيا لإيران وغيرها من دول الجوار مجالاً حيوياً لها تارة، واستراتيجياً لها تارة أخرى، وعلى وجه الخصوص دول الخليج العربي التي نالت مركز اهتمام في صانع القرار السياسي الإيراني، ما يؤكد القول تصريح أحد ساسة إيران بهذا الشأن، ما نصه:

---

1 حجاب عبد الله، "السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج العربي (1979–2011)"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012 ، ص7.

2 المصدر نفسه، ص9.

3 المصدر نفسه، ص ص10–20.

"إن ساحلنا الجنوبي والخليج العربي هي حدودنا الاستراتيجية الأكثر أهمية، والمنطقة (الخليج العربي) حيوية بالنسبة إلينا، لا يمكن ان نكون مبالين حيالها".[1]

ثانياً: المحدد التاريخي

ترتبط إيران بدول الخليج العربي والعراق والسعودية وغيرها من دول الجوار بروابط "اجتماعية –اقتصادية – ثقافية –دينية" ترجع جذورها إلى العصور الغابرة، على سبيل التمثل لا الحصر ادعاءاتها وسيادتها على بعض المدن والجزر الخليجية كالبحرين والجزر الثلاثة (طنب الكبرى – طنب الصغرى – أبو موسى) ومثيلاتها، وأن مجموع الجزر في الخليج العربي ما يقارب (107) تدعي إيران بملكية (41) جزيرة منها، في الحين انها تملك في عام (1956) حوالي (25) جزيرة من مجموع ما تدعيه [(2)].

هنا استشهد بكلام للكاتب البريطاني (جيمس موريه– James Moreira) الذي زار جزر الخليج العربي أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، قائلا: "وصلنا إلى جزيرتين يطلق عليهما أسماء طنب الكبرى وطنب الصغرى، وهما أسماء إيرانية تخص القطاع الإيراني ...".[3]

وهناك أيضاً تصريحات إيرانية تجاه البحرين في جعلها لواء إيراني، فضلاً عن تصريح من قبل الشاه (محمد رض پهلوي) وضغطه على مجلس الشورى الوطني في إصدار لائحة تعلن فيه البحرين ولاية إيرانية [(4)].

ثالثاً: المحدد الديني والمذهبي

تشترك إيران مع دول الخليج العربي ودول الجوار وفق محيطها الإقليمي في اعتناقها الديانة الإسلامية، وبالأخص ذات التوجه في المذهب "الشيعي –الجعفري"، مثل ما يلتحم في نسيجها المجتمعي "السني – الشيعي"، فان لها مشتركات دينية ومذهبية متشابهة مع هذه الدول وجاراتها، زد على ذلك ادعاءاتها في رعاية وحماية الشيعة أينما وجدوا في بقاع الأراضي الخليجية ودول الجوار.

في هذا السياق يمكن القول بان هناك إحصائيات عن الشيعة في دول الخليج العربي وضعت بحسب عام 1971م تشير إلى ان نسبتهم في دبي بـ(70%) والعراق بـ(50%) والبحرين بـ(50%) والشارقة بـ(50%) ورأس الخيمة بـ(20%) والكويت بـ(20%) والسعودية بـ(10) [(5)].

رابعاً: المحدد الاقتصادي

تقييم إيران مع دول الخليج العربي ودول الجوار علاقات اقتصادية متعددة النوع والسلعة ، وعشية حقبة ثمانيات القرن المنصرم سعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى تذويب جميع التصادفات والعقبات مع دول الخليج العربي، حتى إنها بذلت مساعي دبلوماسية في جعل نفسها مراقب في مجلس التعاون الخليجي

---

1 نقلا عن: حجاب عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص79.

2 طارق نافع الحمداني ، **دول الخليج العربي في وثائق البلاط الملكي العراقي (1930-1958)**،(بغداد : بيت الوراق ، 2012)، ص ص27-28.

3 نقلا عن : بيروز مجتهد زاده ، **جزر طنب وأبو موسى** ، ترجمة : محمد الناهض ،(بيروت : دار المنتظر ، 2000)، ص69.

4 طارق نافع الحمداني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص28-29.

5 حجاب عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص81.

وجامعة الدول العربية، على سبيل التمثيل لا الحصر ذكر في إحدى التقارير الاقتصادية الاستثمارية في دولة الإمارات الصادر في حزيران/ يونيو عام (2009) بان قطاع الاستثمار الإيراني قد حصل على ما يقارب ملياري دولار ، ناهيك عن تراوح حجم التبادل التجاري بينهما ما بين (7–13 مليار دولار خلال المدة الممتدة ما بين عامي (2006–2009)[1]، اما النموذج الثاني فهو العراق ، وهنا أود الإفصاح عن حقيقة على لسان مسؤول الملحق التجاري في السفارة الإيرانية بالعراق السيد (علي حيدري) ما مفاده :

"**إن العلاقات الاقتصادية بين العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية أخذت تنمو منذ عام (2003)، كما ان حجم التبادل التجاري زاد بأكثر من عشرة أضعاف عما كان عليه قبيل هذا العام**"[2].

خامساً: المحدد السياسي والأمني

باتت الجمهورية الإسلامية الايرانية قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط؛ بفضل استثماراتها لكم هائل من مبررات القوة، هي[3]:

1–مساحتها الجغرافية الشاسعة.

2–موقعها (الجيو – استراتيجي).

3–كثافتها السكانية.

4–قدراتها الاقتصادية ومواردها الطبيعية.

5–قوتها العسكرية وبرنامجها النووي.

سادسا: أرثها الحضاري والتاريخي.

إذا عملت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على توظيف تلك المبررات في صياغة الترتيبات الأمنية وقوتها على المسرحين "السياسي" و"العسكري" في منطقة الشرق الأوسط، ثم اتباع سياسة إقليمية فعالة فيه.

في مقابل ذلك، سعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على محافظة أمن دول الخليج العربي ودول الجوار وفق محيطها الإقليمي؛ لما لها من أهمية بالغة على واقعها السياسي "الداخلي – الخارجي" والأمني، مما دفعها إلى تنوع تحركاتها تجاه دول الخليج العربي الدبلوماسية كعقد اتفاقيات أمنية وعسكرية في مواجهة الإرهاب وصد الهجمات المتطرفة عليها وعلى حلفاءها في منطقة الشرق الأوسط، أو فتح سفارات وقنصليات في الخليج العربي[4].

سابعا: المحدد العسكري (سباق التسلح – البرنامج النووي)

تبنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية استراتيجية تقوم عليها علاقاتها مع دول الخليج العربي ومحيطها الإقليمي، التي تمثلت في تعزيز قدراتها العسكرية وتطوير برنامجها النووي وترسانتها البرية والبحرية؛ من أجل توسيع

1 المصدر نفسه، ص ص85–86.

2 نقلا عن: حجاب عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص89.

3 إحسان محمد هادي، **العلاقات (الإيرانية – السعودية) بعد عام 2003**، (بيروت: دار البصائر ، 2013)، ص55.

4 حجاب عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص96.

نفوذها في تلك الدول[1]، اليوم بقيت الاستراتيجية العسكرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في دعم المؤسسة العسكرية من خلال مشتريات الأسلحة وأجهزة الرادار الحديثة المتطورة مع السير قدماً في برنامجها النووي.

خاتمة المحور الأول

ارتبطت إيران قبل الثورة بالكتلة الغربية وقامت بأدوار مختلفة منها دور حامية المنطقة، حيث تبدل وتغيير في الاستراتيجية الإيرانية عبر حقبها التاريخية، على سبيل التمثيل لا الحصر استخدام الشاه محمد رضا بهلوي تحرك "استراتيجي –سياسي" مختلف عن استراتيجيات رؤساء إيران في عهد الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مختلف الأصعدة والمستويات. الا أنه مع نجاح الثورة الإسلامية ورغبتها في القيام بدور مستقل على الساحة الدولية انقلبت المعادلات الموجودة وتسببت في ردود أفعال متعددة من قبل الدول الغربية منها الحصار الاقتصادي والحرب مع العراق، ومن أهم الإشكاليات التي تواجه صانع السياسة الخارجية الايرانية في تحديد علاقته بدول الخليج العربي، الضغوط دولية والتصعيد الامريكي حول رفض مسارات وسلوك ايران السياسي الخارجي، اضافة الى برامج ايران العسكرية وتطويرها لبرنامجها الصاروخي بعيد المدى والبرنامج النووي الايراني، فقدت على اثرها أهمية محورية في بناء العلاقة مع العالم الخارجي ككل، العراق، أمن الخليج، النفط والغاز، إسرائيل، فلسطين، العلاقات مع العرب.

فقد تتعدد المتغيرات الجذرية في اغلب دول المنطقة والتي تشكل محددات دولية للسياسة الخارجية لكلا الطرفين الايراني والخليجي تجاه مصالحهما، خاصة في سعي كافة الاطراف لمواجهة خطر الارهاب والتطرف الذي شكل تحدياً كبيراً لكافة أطراف المجتمع الدولي، مع الاعتراف الضمني ان مسارات سياسية اقليمية ودولية دفعت بهذا الارهاب الى المسرح السياسي، أملا في تحقيق مصالح من تعزيز حالة التفكك وعدم الاستقرار لسوريا والعراق واليمن.

والنتيجة مما تقدم تبدوا من تأثير المحددات الدولية والإقليمية في علاقات إيران بدول مجلس التعاون الخليجي، والتي ترتبط في حجم المتغيرات والأحداث الدولية بسبب التقارب الجغرافي بين الهضبة الإيرانية وبعض دول الخليج العربي، فكان له الأثر في تشخيص المحددات الإقليمية للعلاقة بينهما، التي امتدت لتشمل علاقة ايران بدول الإقليم، بدء من تلك التي تختص بالنظام العالمي الجديد وتفرد الولايات المتحدة بقيادة القطب الواحد، أو ما شكلته العولمة من سياسات فرضت على أطرافه ووحداته السياسية التعامل معها والسير في ركابها، إلى جانب التأثر بمساعي إيران ودول الخليج العربي إلى سباق التسلح الذي طالت تداعياته تهديد الأمن والسلم الدوليين لكافة الأطراف الدوليين.

1 إحسان محمد هادي، مصدر سبق ذكره ، 56.

المحور الثاني :مستقبل العلاقات الايرانية الخليجية

The future of Iranian - Gulf relations

الدكتور حمدان أبوعمران
Dr Hamdan Abu Omran
معهد فلسطين للدراسات/ فلسطين

الملخص

تناول المحور سيناريوهات العلاقات الإيرانية الخليجية، من خلال تتبع مسار العلاقات الإيرانية الخليجية في مراحل سابقة، والتعرف على أهم القضايا الخلافية بين الطرفين، وقد تحدث المحور عن ثلاث سيناريوهات لاستشراف مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية، أهمها: سيناريو الصدام المباشر، وسيناريو الحوار والتصالح، وأخيراً سيناريو الردع المتبادل، والذي يعد السيناريو الأقرب لما ستكون عليه العلاقات الإيرانية الخليجية في المستقبل المنظور .

الكلمات المفتاحية: المستقبل، الردع، الصدام.

Abstract

The axis dealt with the scenarios of Iranian-Gulf relations, through tracking the course of Iranian-Gulf relations in previous stages, and identify the most important controversial issues between the two sides. Mutual deterrence, which is the closest scenario to what Iran-Gulf relations will look like in the foreseeable future.

Keywords: future, deterrence, clash.

أولاً- مسار العلاقات الإيرانية الخليجية:

ظلَّ تاريخُ العلاقات بين إيران والدول الخليجية يتأرجحُ بين التقارب والتنافر، وكان التعقيد حائلاً دون وصول هذه العلاقات في كثيرٍ من الأحيان إلى مستوى التحالف أو التعاون الاستراتيجي، ويرجع جزء كبير من أسباب هذا التعقيد إلى إيران نفسها، والبعض الأخر يرجع إلى الدول الخليجية، بالإضافة إلى ظروف دولية، أهمها؛ تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل واستغلالها للظروف والتوترات للحيلولة دون حدوث تقارب بين إيران والدول الخليجية، مصورة أن إيران هي المهدد الأمني في المنطقة وليس (اسرائيل) مشتغلة الأدوار السلبية التي أدتها إيران في السابق. ويفسر كثير من الباحثين منشأ التباين في العلاقات الخليجية- الإيرانية بالإصرار الإيراني على (تصدير الثورة) من خلال الدعم التي تقدمه إيران إلى قوى ومنظمات عربية؛ خاصة في بلدان الخليج العربي، ربما لتحقيق ثورة مماثلة لتلك التي حصلت في إيران، وربما لجعل هذه المنظمات ورقة تستخدمها إيران في صوغ علاقاتها مع هذه الدول، لكن لا يجب إغفال البيئة الاقليمية والدولية كأساس لذلك التوتر، ولا يستحسن آخرين تحميل إيران وحدها مسؤولية هذا التوتر أو هذا التباين، علماً بأن هذه البيئة وتحولاتها هي التي سمحت بشكل رئيسي بذلك التحول في العلاقات الإيرانية العربية[1]، ورغم أن العلاقات الإيرانية الخليجية شهدت على الدوام مراحل من التقارب أو العداء،

---

(1) ممدوح بريك الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية (2003-2011)**، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص60.

الا أن افتقاد بوصلة عربية دقيقة وموحدة للعلاقة مع إيران في هذه المرحلة كان سبباً لخلافٍ طويل ومعقد بسبب النزعة الإيرانية الطامحة لسيادة إقليمية، وإن كانت هذه السيادة مرهونة بتوافقات مع الولايات المتحدة في اطار الحسابات السياسية والجيوستراتيجية في المنطقة[1].

ثانياً- القضايا الخلافية بين إيران ودول الخليج العربي:

ما فتئت العلاقات العربية الإيرانية تشهد شداً وجذباً كبيراً على خلفيات عدة قضايا سياسية ومذهبية، ومرت هذه العلاقات بتطورات كثيرة في العقود الماضية الأخيرة؛ سياسياً ملف جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة عليها واحد من أعقد الملفات ليس على صعيد العلاقات الإيرانية الخليجية فحسب؛ بل على صعد العلاقات العربية الإيرانية كلها، كما أن الرؤية للقضية الفلسطينية كانت أهم القضايا الشائكة بين إيران وبعض الدول العربية بالتحديد دول (الاعتدال) فبينما ترى إيران أن القوة وليس التفاوض ودعم المقاومة المسلحة هي السبيل لتحرير فلسطين، ترى بعض الدول العربية إمكانية الوصول إلى حل سياسي عبر تسوية للقضية الفلسطينية والاعتراف بدولة إسرائيل، ولم يكن الصراع المذهبي الذي تجلى بشكل واضح في العراق وسوريا واليمن ولبنان بعيداً عن المشهد؛ فكان هذا الصراع يتزايد مع تطور الأحداث في المنطقة العربية تحديداً بعد ثورات الربيع العربي، وبخلاف الرؤية العربية للبرنامج النووي الإيراني ترى ايران أن نشاطاتها النووية هي سلمية تمامًا بينما تتهم الدول الخليجية إيران بمحاولات الحصول على القنبلة النووية لمزيد من السيطرة والنفوذ في المنطقة وتهديد المصالح الاستراتيجية العربية.

إنَّ ثمةَ عوامل ساهمت في تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية وهو نقطة الخلاف الرئيسة بين إيران ودول الخليج العربي ومن أهمها الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، وعدم وجود مشروع عربي موحد ترك فراغاً استراتيجيًا عملت ايران على ملئه عبر استراتيجية مزدوجة تهدف إلى زعزعة الوجود العسكري الأمريكي من خلال دعم حركات المقاومة السنية والشيعية، وتوطيد علاقاتها بالنخبة الشيعية الحاكمة لتضمن تحكمها في المعادلة السياسية وتوجيه تفاعلاتها في الاتجاه الذي يخدم مصالحها الاستراتيجية[2]، كما أسهم الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1) في عام (2015)، في توقف إيران عن عملية تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات الدولية، والإفراج عن أرصدتها المجمدة التي قدرت بعشرات المليارات، هذا إضافة إلى تحالف طهران مع عواصم دول كبرى ذات ثقل دولي مؤثر مثل روسيا والصين[3].

بعد وصول دونالد ترامب إلى الحكم حدث تغير مهم ولافت في السياسية الأمريكية تجاه إيران، وظهرت تجلياتها خلال استراتيجية جديدة انتهجتها الإدارة الأمريكية ضد إيران؛ ففي أيار/ مايو عام (2018)، أعلن الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب- Donald Trump) انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وفرض سلسلة من العقوبات أشد صرامة من العقوبات السابقة التي كانت إدارة الرئيس الامريكي السابق

---

[1] لقاء مكي، "المصالح العربية والعلاقة مع إيران"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، مجلد 14، العدد، (51)، (2010)، ص23.

[2] أحمد سيد أحمد، "قمة الرياض وآفاق الدور الإيراني في الإقليم"، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد (الثالث)، (2017)، ص75.

[3] المصدر نفسه، ص 76.

(باراك أوباما-Barack Obama) قد رفعتها في عام (2016)، وقد جاءت القمة الإسـلامية- الأمريكية التي عقدت في العاصــمة الســعودية (الرياض) عام (2017)، لتمثل نقطةَ تحولٍ مهمةٍ في رســم معالم سياسة إقليمية جديدة تضع تحديات رئيسية تطلعات إيران الإقليمية.

في الآونة الأخيرة تفاقم التوتر بين إيران والدول الخليجية على عدة خلفيات، منها: الصــراع المحتدم في اليمن منذ نحو خمســة أعوام بين القوات الحكومية المدعومة من التحالف الســعودي الإماراتي، وبين المسلحين الحوثيين الذين تُتهم إيران بدعمهم[1]، كما زاد التوتر على خلفية اتهام إيران باستهداف أو تحريض جماعات أخرى لاســتهداف ناقلات نفطية في الخليج العربي، وهو ما نفته ايران، وفي ايار /مايو عام (2019)، تعرضــت أربع ســفن لعمليات تخريبية قبالة إمارة الفجيرة خارج مضــيق هرمز، ويتعلق الأمر بناقلتي نفط ســعوديتين، وناقلة نفط نرويجية، وســفينة شــحن إماراتية، كما تعرضــت ناقلتا نفط لاعتداء، بالقرب من مضيق هرمز أثناء عبورهما خليج عمان[2]

وعلى الرُغم من تبني جماعة الحوثي الهجمات التي استهدفت موقعي نفط تابعين لشركة أرامكو في ايلول/سبتمبر عام (2019)[3]، إلا أن المملكة العربية السعودية اتهمت إيران بدعم هذه الهجمات، حيث أوضح المتحدث العسكري السعودي العقيد الركن تركي المالكي في مؤتمر صحفي في الرياض بالقول: "الهجوم انطلق من الشمال، وبدعم من إيران بدون أدنى شك"[4]، في المقابل نفى وزير الدفاع الإيراني، (أمير حاتمي)، اتهامات مُوجهة إلى إيران بالوقوف وراء هذه الهجمات.[5]

لاقت هذه الهجمـات ردود فعل دول الخليج العربي؛ ففي بيـانٍ لهـا أعربـت وزارة الخـارجيـة الكويتيـة عن اسـتنكارها الشـديد للهجومين[6]، فيما أدانت البحرين الهجوم ووصـفته بالعمل الإرهابي[7]، أما الإمارات العربية المتحدة، فقد وصــفت الهجوم بالعمل الإرهابي التخريبي[8]، وكذلك الأمر بالنســبة لقطر التي دانت هذه الهجمات[9]، وفي نفس الســياق وصــف الأمين العام (عبد اللطيف الزياني) الأمين العام لمجلس التعاون

---

[1] مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط المختصر : https://cutt.us/tZkoM

[2] "حرب الناقلات في الخليج. إلى أين"، موقع الخليج أونلاين، 2019/7/18، في: https://cutt.us/bEU2o

[3] "هجمات جوية تضرب العمق السعودي واستمرار العمليات العسكرية بمختلف الجبهات"، موقع أنصار الله، 2019/9/15، في: https://www.ansarollah.com/archives/277872

[4] "السعودية تتهم إيران بدعم هجوم أرامكو وتؤكد أن مصدره من الشمال"، موقع قناة فرانس24، 2019/9/18، في: https://cutt.us/3lOgQ

[5] "وزير الدفاع الإيراني ينفي وقوف طهران وراء هجوم أرامكو: فعلها اليمنيون"، موقع السي ان ان ، 2019/9/18، في: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/09/18/iran-saudi-arabia-houthi-aramco

[6] "الكويت تستنكر بشدة الهجوم على منشأتين تابعتين لشركة أرامكو السعودية". وكالة الأنباء الكويتية (كونا). 14 أيلول (سبتمبر) 2019. https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2818672&Language=ar

[7] "مملكة البحرين تدين وتستنكر بشدة العمل الإرهابي الذي استهدف معملين تابعين لشركة أرامكو السعودية "،موقع وزارة الخارجية البحرينية، 2019/9/14، في: https://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid:

[8] "الإمارات تستنكر الهجوم الإرهابي على معملين بشركة (أرامكو) السعودية"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2019/9/14، في : .. https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2818675&Language=ar

[9] "قطر تدين الهجمات على المنشآت النفطية السعودية"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)،2019/9/16 ، في: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2819059&Language=ar

الخليجي وصف الهجمات بأنها: "عملٌ إرهابي وجبان وتهديد سافر لأمن المملكة واستقرارها ومصالحها الحيوية"[1]، من جانبه نُقِل عن السفير الأمريكي في السعودية (جون أبي زيد–John Abizaid) قوله عبر حساب السفارة على تويتر: "أن الولايات المتحدة تدين بشدة الهجمات التي نفذتها اليوم طائرات مسيرة على منشأتي نفط في محافظة بقيق وهجرة خريص. إن هذه الهجمات التي تستهدف البنية التحتية الحيوية والتي تعرض المدنيين للخطر تصرف غير مقبول، وستفضي عاجلا أم آجلا إلى فقدان أرواح بريئة"[2]، لقد شكلت هجمات أرامكو الأخيرة محطة تاريخية مهمة في تاريخ العلاقات بين إيران دول الخليج العربي في مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة، وهي أيضاً تُعد من المحددات المهمة التي تسهم في رسم مستقبل معالم العلاقة بين الطرفين.

ثالثاً –مستقبل العلاقات بين دول الخليج وإيران: رؤية استشرافية

في ضوء التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة وتعدد وتشابك ملفات وقضايا التعاون والنزاع، بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، فإنه من الصعوبة بمكان التنبؤ باتجاه مسار هذه العلاقات على نحو دقيق. ومع ذلك، يمكن القول: إن ثمة ثلاثة سيناريوهات يمكن استشرافها لشكل العلاقات الخليجية-الإيرانية خلال المستقبل المنظور:

1- سيناريو الصدام المباشر: في ظل احتدام الصراع بين إيران ودول الخليج العربي تثار في بعض الأحيان سيناريوهات الصدام العسكري المباشر بين الطرفين، ويقوم هذا السيناريو على احتمال تصاعد وتيرة التوتر الحالية وتجاوزها نقطة التوازن، لتصل إلى نوع من الصدام العسكري المباشر، وإن كان محدودًا، ورغم احتمالية حدوثه، تبقى نسبة تحقق هذا السيناريو عند مستوياتها الدنيا؛ نظرًا لعدة أسباب:

- كون السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي لا تعتمد القوة منهجًا لإدارة علاقاتها الدولية وحل قضاياها الخلافية مع دول العالم[3]، وبالتالي فإن دول الخليج العربي تحديداً المملكة العربية السعودية ربما لا تسعى للمواجهة العسكرية، ففي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بقوله: " الحرب بين السعودية وإيران تعني بداية كارثة كبرى في المنطقة، وسوف تنعكس بقوة على بقية العالم"[4].

---

[1] "التعاون الخليجي يدين الاعتداء على معملين للنفط بالسعودية"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)،2019/9/14، شوهد في 2019/9/14، في: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id

[2] "السفير الأمريكي لدى السعودية يدين الهجمات على منشأتي أرامكو"، وكالة رويترز للأنباء،2019/9/14، في: https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN1VZ0AS

[3] محمد بدري عيد، "مستقبل العلاقات الخليجية–الإيرانية بعد الاتفاق النووي"، موقع الجزيرة للدراسات، 2015/10/8، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/10/201510410339837824.html

[4] "الأمير محمد بن سلمان الحرب بين السعودية وإيران ستكون كارثية على اقتصاد العالم"، موقع فرانس 24، 2019/9/30 ، في: https://cutt.us/wWYSU

- وجود كوابح دولية رادعة لأي سلوك إيراني غير حكيم قد يَرِد في الأفق، وفي مقدمة هذه الكوابح: الالتزام الأميركي بأمن الخليج العربي، والحفاظ على سلامة وسلاسة المرور في الممرات البحرية في المنطقة[1].
بمعنى آخر، إن اندلاع مواجهة عسكرية في منطقة الخليج العربي لن يكون تطوراً إقليمياً فحسب في ظل احتواء المنطقة على مصالح استراتيجية للقوى الكبرى؛ بل يستدعي تدخلاً من جانب تلك الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة[2]، في هذا الشأن استبعدَ أستاذ العلوم السياسية الإماراتي الدكتور (عبدالخالق عبدالله)، حدوث صدام عسكري بين دول الخليج العربي وإيران، باعتبارها ليست معركتها الأساسية، مضيفاً: "المواجهة الأساسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وليس دول الخليج، لأن الرئيس الأمريكي (ترامب) يتبع سياسة العصا الغليظة ضد إيران على كافة المستويات بهدف تصفير صادرات إيران من النفط"[3]، أما الخبير العسكري والاستراتيجي(ناظم صبحي توفيق)، في تصريحات لـ"الخليج أونلاين": إن "قرار الحرب ليس قراراً سعودياً ولا خليجياً، ولا إيرانياً حتى، وإنما بيد الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما أقدمت على تحرك ما، فلو ضربت بارجة أمريكية لاشتعلت الحرب فوراً"[4]، ومن المستبعد أيضاً في المنظور القريب تبني الولايات المتحدة الأمريكية الخيار العسكري ضد إيران؛ بل إن استخدام خيار الضغوط والاحتواء بهدف تغيير سلوكها وسياساتها هو الخيار الأقرب. ما سبق هي مؤشرات على أن خيار المواجهة العسكرية بين إيران ودول الخليج العربي يظل خياراً مستبعداً على الأقل في المنظور القريب.

2- سيناريو الحوار والتصالح: يقوم هذا السيناريو على إقامةِ حوارٍ جاد بين الجانبين عبر قنوات اتصال دورية رسمية واضحة، بشأن قضايا الخلاف الرئيسية، وفي مقدمتها السلوك الإيراني التدخلي في شؤون بعض دول مجلس التعاون الخليجي(5).

عند تتبع الخطاب السياسي لدول الخليج يتضح أن هذه الدول لم تعارض الحوار مع إيران، ففي مراحل سابقة من تاريخ العلاقات الإيرانية الخليجية حدث تقارب وتفاهم تحديداً في عهد الرئيس الايراني الأسبق (محمد خاتمي) ففي عام (2001)، توصلت إيران والمملكة العربية السعودية اتفاقية أمنية لتنظيم التعاون في مختلف المجالات الأمنية التي تهم البلدين[6]، لكنَّ السياسات الإيرانية التوسعية التي مارستها إيران تحديداً بعد الفراغ الاستراتيجي الذي تركه الغزو الأمريكي للعراق، وما تبعه من أحداث وتطورات وصولاً التدخل الإيراني السياسي والعسكري الفج في قضايا الدول العربية بعد أحداث ما يسمى الربيع العربي، كل هذه قضايا تعد عائقاً أمام حوار جدي بين إيران ودول الخليج العربي التي ترى في هذه السياسات خطراً استراتيجياً يهدد أمنها القومي، إلا أن تطور الأحداث الأخيرة في المنطقة ربما تفرض على الطرفين فتح

---

[1] محمد بدري عيد، مصدر سبق ذكره.

[2] أشرف محمد كشك، "دول الخليج وإيران قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة"، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد الأول، (2016) ، ص 25.

[3] إيمان هلب، "لن تكون مع العرب سيناريوهات مواجهة إيران في الخليج"، موقع الوطن الالكتروني، 2019/5/19، في: https://cutt.us/SHAEZ

[4] "ما سيناريوهات اندلاع حرب في الخليج بعد هجمات أرامكو"، موقع الخليج أونلاين ، 2019/9/19 ، في: https://alkhaleejonline.net

[5] محمد بدري عيد، مصدر سبق ذكره.

[6] "الاتفاقيات الأمنية بين السعودية وإيران"، **الشرق الأوسط**، 30 /4/ 2001.

حوار شــامل لبحث القضــايا العالقة بينهما، ولذلك فإن الحديث عن ســيناريو الحوار والتصــالح يتعين اتفاق الطرفين على أســس الحوار وأطرافه وأهدافه، وآلياته، ومدته الزمنية، في هذا الســياق أبدى وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، اســـتعداد بلاده للحوار مع دول الخليج في أي وقت[1]، من جانب آخر بدأ الحديث يدور حول وســاطة باكســتانية لتقريب وجهات النظر بين المملكة العربية الســعودية وإيران، فقد قال رئيس وزراء باكستان عمران خان:" لقد تحدّثت مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وهو أيضا طلب مني التحدّث مع الرئيس الإيراني"[2].

إن سيناريو الحوار والتصـالح يُعدّ الأفضل من المنظور الخليجي، لكن تحققه يظل رهنًا بمدى توافر الرغبة الصـادقة والإرادة السـياسـية الحقيقية لدى إيران لتغليب مبادئ حسـن الجوار والمصـالح المتبادلة على مبدأ بسط الهيمنة والنفوذ الإقليمي المستند إلى منطق القوة وحده.

3-سـيناريو الردع المتبادل: ويمثل هذا السـيناريو اسـتمرارًا للحالة الاعتيادية التي تتسـم بها العلاقات بين دول الخليج وإيران على امتداد العقود الأربعة الأخيرة، والتي تراوح فيها بين التقارب والتعاون تارة، والتباعد والنزاع تارة أخرى[3]. ويســـتند هذا الســـيناريو على تكثيف جهود الدول الخليجية لتقوية جبهتها من خلال تدشـين اتفاقيات أمنية ثنائية مع الدول الكبرى، والطلب من الولايات المتحدة اعتماد اسـتراتيجية الضـغوط الاقتصــادية، لخفض الصــادرات النفطية الإيرانية إلى أدنى مســتوياتها، بهدف اجبار النظام الإيراني على تغيير ســلوكه الخارجي تجاه دول الخليج العربي. فقد قالت وســائل إعلام ســعودية إن المملكة وعدداً من الدول الخليجية وافقت على طلب الولايات المتحدة إعادة انتشــار قواتها العســكرية في مياه الخليج وعلى أراضـــي دول خليجية. وقالت المصـــادر إن الموافقة جاءت بناء على اتفاقات ثنائية بين واشـــنطن ودول خليجية، وأن الدافع لإعادة الانتشار هو ردع إيران عن أي محاولة لتصعيد الموقف عسكرياً ومهاجمة دول الخليج أو مصـالح الولايات المتحدة، وليس للدخول في حرب معها[4]، تجدر الإشـارة أيضًا، إلى ما قاله وزير الدولة للشئون الخارجية السعودي عادل الجبير: "لا أحد يريد اندلاع حرب في الخليج.. وإيران مسؤولة عن التصعيد"[5].

إن عدم اتفاق دول الخليج العربي على موقف موحد شـــامل وجامع تجاه الســياســة الإيرانية، ابتداء من اسـتمرار الأزمة بين المملكة العربية السـعودية وقطر، والاعتبارات الاقتصـادية والأمنية التي تحكم العلاقة بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، إضــافة إلى موقف ســلطنة عمان الذي يشــبه دور الوســيط بين

---

[1] "إيران تعرض الحوار على دول الخليج"، الخليج أونلاين، 2019/7/20، في: http://khaleej.online/G73mRa

[2] " رئيس وزراء باكستان يكشف أن ترامب وبن سلمان طلبا منه التوسط في الأزمة مع إيران"، موقع القدس العربي، 2019/9/24، في: https://www.alquds.co.uk

[3] محمد بدري عيد، مصدر سبق ذكره.

[4] "في ظل التوتر مع إيران. دول الخليج توافق على طلب واشنطن إعادة الانتشار"، موقع الجزيرة للدراسات، 2019/5/18، في: https://www.aljazeera.net

[5] "مقابلة وزير الدولة للشئون الخارجية السعودية عادل الجبير"، موقع قناة فرانس 24، 2019/6/24، في: https://www.france24.com

هذه الأطراف، كل هذه المحددات والقضـايا تشـكل عائقاً أمام تشـكيل جبهة قوية في مواجهة إيران ونفوذها المتزايد في المنطقة؛ وبالتالي فإن هذا الســـيناريو هو المرشـــح للتحقق عمليًّا، في ضـــوء معطيات البيئة الإقليمية الراهنة، والتي لا تزال تعج بالملفات الخلافية بين الجانبين، وخاصـــة في كل من اليمن وســـوريا والعراق، كما ذكرنا آنفاً[1].

خاتمة

مما تقدم يتبين لنا إن المحدد الأهم لمسـتقبل هذه العلاقات سـيكون مرتبط بمدى إدراك صـانعوا السـياسـة الخارجية الإيرانية التي تقضـــي بأهمية تطوير منظومة العلاقات مع الدول المجاورة، خاصـــة دول الخليج العربي، وبناء العلاقات قائمة على المصـالح المشـتركة والمتبادلة وعدم التدخل في الشـئون الداخلية للدول المجاورة، الأمر الذي يتطلب مزيد من التعاون الاسـتراتيجي المصـلحي اسـتناداً إلى الأهمية الاسـتراتيجية لمنطقة الخليج العربي في التوازنات الدولية والإقليمية.

الخاتمة والاستنتاجات

مما تقدم شهدت العلاقات الإيرانية –الخليجية تطورات مهمة في ظل تسارع وتيرة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط تلك التحولات فرضت تحديات حقيقية امام مستقبل العلاقات بين الطرفين في المنطقة، انعكس ذلك على نطاق تحركاتهما ورسم دورهما الإقليمي الجديد بوما يتناسب مع التطورات الجديدة في ظل التباين الواضح في اهدافهما ومصالحهما، الأمر الذي زاد من التدخلات الدولية في الساحات الإقليمية بما فيها منطقة الخليج العربي في إطار البحث عن اهدافها ومصالحها الاستراتيجية وعليه تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات كالاتي:

1–شكلت العلاقات الإيرانية –الخليجية نقطة الاهتمام في العلاقات الإقليمية بما تحمله من تقاطعات بمراحل مختلفة من الصراع يطغي على العلاقات بين الطرفين.

2–شهدت العلاقات الإيرانية–الخليجية تطورات مهمة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة تغيرات الاولويات السياسية الهادفة إلى محاولة كل طرف توسيع مناطق تمركزه ونفوذه.

3–فرضت استراتيجية الضغوط الأمريكية تجاه إيران بسبب البرنامج النووي تحديات حقيقية امام مستقبل الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة.

4–محاولة كل طرف تعزيز مصادر قوته المختلفة على حساب الطرف الاخر سيخلق تغييرات في معادلات القوة في بيئات المواجهة الإقليمية.

5–تكشف مؤشرات العلاقات الإيرانية –الخليجية استمرار مسارات التوتر واتساع حجم الفجوة في العلاقات بين الجانبين وعلى طبيعة التفاعلات بينهما نتيجة الأحداث التي تشهدها المنطقة.

[1] محمد بدري عيد، مصدر سبق ذكره .

المراجع

اولا: العربية

-إحسان محمد هادي، **العلاقات (الإيرانية – السعودية) بعد عام 2003**، (بيروت: دار البصائر، 2013).

-بيروز مجتهد زاده، **جزر طنب وأبو موسى** ، ترجمة : محمد الناهض ،(بيروت: دار المنتظر، 2000).

-طارق نافع الحمداني ، **دول الخليج العربي في وثائق البلاط الملكي العراقي (1930-1958)**،(بغداد : بيت الوراق ، 2012).

-عائشة آل سعد، **محددات السياسة الخارجية الايرانية وابعادها تجاه دول الخليج العربي في سياق مناقشات النووي الايراني**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

-ممدوح بريك الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية (2003-2011)**، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014).

ثانيا : المجلات والدوريات

-أحمد سيد أحمد، "قمة الرياض وآفاق الدور الإيراني في الإقليم"، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد (الثالث)، (2017).

-أشرف محمد كشك، "دول الخليج وإيران قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة"، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد الأول، (2016).

-لقاء مكي، "المصالح العربية والعلاقة مع إيران"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، مجلد 14، العدد،(51)،(2010).

ثالثا: الاطاريح والرسائل

-حجاب عبد الله ، "السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج العربي (1979-2011)" ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2012.

رابعا: المواقع الالكترونية

-"حرب الناقلات في الخليج.. إلى أين"، موقع الخليج أونلاين، 2019/7/18، في:https://cutt.us/bEU2o

-باكينام الشرقاوي ، "ايران وتطور العلاقات مع العرب "، مركز الجزيرة للدراسات ،في : https://www.aljazeera.net

-موقع الجزيرة للدراسات ، متاح على الرابط المختصر : https://cutt.us/tZkoM

-هجمات جوية تضرب العمق السعودي واستمرار العمليات العسكرية بمختلف الجبهات "، موقع أنصار الله ، 2019/9/15 ،في: https://www.ansarollah.com

-السعودية تتهم إيران بدعم هجوم أرامكو وتؤكد أن مصدره من الشمال"، موقع قناة فرانس24، 2019/9/18، في : https://cutt.us/3lOgQ

-"وزير الدفاع الإيراني ينفي وقوف طهران وراء هجوم أرامكو : فعلها اليمنيون"، موقع السي ان ان ، 2019/9/18، في: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019

-"الكويت تستنكر بشدة الهجوم على منشأتين تابعتين لشركة أرامكو السعودية". وكالة الأنباء الكويتية (كونا). 14 أيلول (سبتمبر) 2019. https://www.kuna.net.kw

-"الإمارات تستنكر الهجوم الإرهابي على معملين بشركة (أرامكو) السعودية"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2019/9/14، في :.. https://www.kuna.net.kw

-"مملكة البحرين تدين وتستنكر بشدة العمل الإرهابي الذي استهدف معملين تابعين لشركة أرامكو السعودية" ،موقع وزارة الخارجية البحرينية، 2019/9/14، في : https://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid

-محمد بدري عيد، "مستقبل العلاقات الخليجية–الإيرانية بعد الاتفاق النووي"، موقع الجزيرة للدراسات، 2015/10/8 ، في: http://studies.aljazeera.net/.html

-"قطر تدين الهجمات على المنشآت النفطية السعودية"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)،2019/9/16 ، في: https://www.kuna.net.kwr

-التعاون الخليجي يدين الاعتداء على معملين للنفط بالسعودية"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)،2019/9/14 ، شوهد في 2019/9/14 ، في : https://www.kuna.net.kwd

-"السفير الأمريكي لدى السعودية يدين الهجمات على منشأتي أرامكو"، وكالة رويترز للأنباء،2019/9/14،في: https://ara.reuters.com/article

-"الأمير محمد بن سلمان الحرب بين السعودية وإيران ستكون كارثية على اقتصاد العالم"، موقع فرانس 24 ،2019/9/30 ، في: https://cutt.us/wWYSU

-إيمان هلب، "لن تكون مع العرب سيناريوهات مواجهة إيران في الخليج"، موقع الوطن الالكتروني، 2019/5/19 ، في: https://cutt.us/SHAEZ

-"مقابلة وزير الدولة للشئون الخارجية السعودية عادل الجبير"، موقع قناة فرانس 24، 2019/6/24 ، في https://www.france24.com:

-"إيران تعرض الحوار على دول الخليج"، الخليج أونلاين، 2019/7/20 ، في: http://khaleej.online/G73mRa

-"في ظل التوتر مع إيران.. دول الخليج توافق على طلب واشنطن إعادة الانتشار"، موقع الجزيرة للدراسات، 2019/5/18 ، في : https://www.aljazeera.net

-" رئيس وزراء باكستان يكشف أن ترامب وبن سلمان طلبا منه التوسط في الأزمة مع إيران"، موقع القدس العربي، 2019/9/24، في: https://www.alquds.co.uk

"ما سيناريوهات اندلاع حرب في الخليج بعد هجمات أرامكو"، موقع الخليج أونلاين ، 2019/9/19 ، في: https://alkhaleejonline.net

خامسا : الاجنبية

-James M.Dorsey,"The Iran Nuclear Deal: Rewriting the Middle East Map" Insight Turkey.vol.16.no.1 February 2014, https://www.researchgate.net

تحليل سياسي: الاحتجاجات السياسية العراقية.. والتأثير والتدخل الايراني "نظرة تحليلية"

Iraqi political protests and Iranian influence and interference "Analytical View"

الدكتور ميثاق بيات الضيفي
Dr. Methaq Bayyat Al-Dhaifi

ملخص:

ان الاحتجاج السياسي هو ظاهرة اجتماعية سياسية متعددة الجوانب، والتي يمكن أن يكون لها أكثر الأشكال تنوعًا بما في ذلك الإجراءات السياسية التقليدية وغير التقليدية والممارسات السلوكية، والتي لا تتضمن افعال المواجهة والعنيفة فحسب بل تشمل أيضًا الأعمال التقليدية بدءًا من المظاهرات والإضرابات عن الطعام وانتهاءً بالإيماءات الرمزية في صورة رفع العلم أو الاختراق الصوتي ضد واقع الفساد اليومي. ويشهد العراق حالياً اشبه ما يكاد ان يكون ثورة تعيد تشكيل جميع الأوراق في البلاد والمنطقة، وهي تهديد حقيقي لإيران، التي لها علاقات كبيرة بالساسة العراقيين الذين تولوا السلطة في العراق منذ عام 2003، وعبر شعاراتهم وأفعالهم عبر المتظاهرين عن رفضهم للتأثير الإيراني، وأيضاً عن أيّ طموح هدف إلى إبقاء وديمومة السلطة ونخبة البلاد السياسية، ولم تعد القاعدة الشعبية في العراق تحدد مُواطنتها وفقاً لوضعها الطائفي ولكن قبل كل شيء بموجب انتمائها القومي. وان المشاعر المعادية لإيران هي مصطلح مرن إلى حد ما ولذا أعتقد أن العديد من العراقيين معادين لإيران بطريقة تميل أكثر نحو الاستياء وليس تجاه العداء الأيديولوجي، وهي عميقة للغاية لأنها تتمحور في نهاية المطاف كوظيفة للغضب من النظام السياسي العراقي، وهذه السببية من التظلم من المهم أن نأخذها في عين الاعتبار لان الهدف من الغضب اليوم هو النظام السياسي العراقي والأوليغارشية الحاكمة وبذلك فأن المشاعر المعادية لإيران هي نتيجة ثانوية لهذا الغضب المناهض للنظام وهذا هو السبب في وصف الاحتجاجات على أنها معادية لإيران مع القليل من التأهيل الإضافي.

Abstract

Political protest is a multifaceted socio-political phenomenon, which can have the most diverse forms including traditional and unconventional political actions and behavioral practices, which include not only acts of confrontation and violence but also traditional actions from demonstrations and hunger strikes to symbolic gestures. In the form of raising the flag or voice penetration against the reality of daily corruption. Iraq is witnessing almost a revolution that is reshaping all the cards in the country and the region, a real threat to Iran, which has great relations with Iraqi politicians who have been in power in Iraq since 2003, and their slogans and actions through the demonstrators expressed their rejection of Iranian influence, as well as any An ambitious goal is to maintain and sustain the power and political elite of the country. The grassroots base in Iraq no longer defines its citizenship according to its sectarian status but above all under its national affiliation. Anti-Iranian sentiment is a fairly flexible term and so I think many Iraqis are hostile to Iran in a way that tends to be more resentful rather than ideological antagonism, and it is so profound that it is ultimately centered as a function of anger at the Iraqi political system. We take them into consideration because the purpose of the anger today is the

Iraqi political system and the ruling oligarchy. Thus, anti-Iranian sentiment is a by-product of this anti-regime outrage and that is why the protests are described as anti-Iranian with little additional qualification.

لا يوجد تفسير واضح لمفهوم الاحتجاج السياسي، يشمل جميع الباحثين، استنادًا إلى مهامهم العلمية الخاصة والى العديد من الإجراءات السياسية وأشكال المشاركة السياسية المختلفة للمواطنين في هذا المفهوم، وان وجهة النظر المشتركة إلى حد ما هي تعريف الاحتجاج السياسي باعتباره أحد أشكال المشاركة السياسية للمواطنين معبراً عنها في تجسيده للموقف السلبي تجاه النظام السياسي ككل أو لعناصره الفردية، القواعد، والقيم في شكل مفتوح، فتشمل أشكال الاحتجاج السياسي المظاهرات والإضرابات والاعتصامات إلخ. كما ان الاحتجاج السياسي يعرف بأنه عمل جماعي أو نظام من الإجراءات الجماعية يهدف إلى تغيير أنظمة السلطة التمثيلية أو التنفيذية، أو سياسة الدولة أو العلاقة بين المواطنين والدولة ككل، وأنه يستخدم الأعمال الجماعية المدمرة التي تستهدف المؤسسات والنخب والحكم والجماعات الأخرى وملتزم بتحقيق بعض الأهداف والمطالب الجماعية للمتظاهرين. فيتم فهم الاحتجاج السياسي، أولاً وقبل كل شيء، كشكل جماعي للمشاركة السياسية غير النظامية كما يتم قبول تفسير مماثل للاحتجاج السياسي من حيث نموذج المشاركة السياسية غير التقليدي أو غير القانوني، مما قللها فقط إلى تصرفات الجهات الفاعلة الجماعية المباشرة، وفهم سلوك الاحتجاج باعتباره شكلاً من أشكال المشاركة، بما في ذلك مجموعة من ردود الفعل السلبية العلنية للفاعلين الاجتماعيين على أنشطة النظام السياسي، بهدف التأثير في صنع القرار. وعبر ذلك يبدو لنا أن هذه التعاريف تترك أشكالاً سلبية من سلوك الاحتجاج تتجاوز نطاق التعريف كما في شكل عدم وعي مشاركة السكان في الحياة السياسية، وفي الوقت نفسه وفي ظل الظروف الحرجة تنخفض قيمة المؤسسات الانتخابية ويصبح رد الفعل عبر عدد هائل من السكان حينما يقاطعون او يمتنعون عن الانتخاب مما سيعرف بأنه "احتجاجاً انتخابياً"، وان التصويت "ضد الجميع" أو إفساد الأصوات أو التجاهل المتعمد لإجراء الانتخابات ليس من قبيل المصادفة أن يُنظر إلى الغياب الجماعي للناخبين العراقيين من قِبل العديد من الباحثين على أنه رد فعل سلوكي منطقي تمامًا لعدم وجود المنافسة السياسية ولشيوع التزوير والاحتيال في الانتخابات ويمكن تقييمه بحق كعنصر من عناصر سلوك الاحتجاج.[1]

ان تحليل "الاحتجاج السياسي"، والذي يرتبط بتقييم بعض الباحثين لهذه الظاهرة على أنها مشاركة سياسية غير تقليدية بحتة ينطلق من فهمه باعتباره مشاركة سياسية غير قانونية للمواطنين، وأنه يختلف عن السلوك غير التقليدي من حيث أن هذه الأعمال لا ينص عليها القانون، ولكنها لا تنطوي على اللجوء إلى العنف كما أن تلك الأعمال غير التقليدية والاحتجاجية والعنيفة تشكل تسلسل هرمي أحادي البعد، فلذا ومن وجهة نظرنا فأن الاحتجاج السياسي هو ظاهرة اجتماعية سياسية متعددة الجوانب، والتي يمكن أن يكون لها أكثر الأشكال تنوعًا بما في ذلك الإجراءات السياسية التقليدية وغير التقليدية والممارسات السلوكية، والتي لا تتضمن افعال

[1] ABDULLAEV, K.; BARNES, Politics of compromise, The Tajikistan peace process, London 2001, pp.46_51, 78.

المواجهة والعنيفة فحسب بل تشمل أيضًا الأعمال التقليدية بدءًا من المظاهرات والإضرابات عن الطعام وانتهاءً بالإيماءات الرمزية في صورة رفع العلم أو الاختراق الصوتي ضد واقع الفساد اليومي، وبالتالي فإن مفهوم "الاحتجاج السياسي" ينبغي ألا يشمل فقط أشكالا نشطة وعامة من السخط الاجتماعي، ولكن أيضا الممارسات السلوكية السياسية السلبية التي تعكس عدم الرضا الاجتماعي عن النظام السياسي الحالي أو عناصره الفردية.[1] وهنا نؤكد أن وجهة نظر بعض الباحثين الذين وسعوا مفهوم الاحتجاج السياسي إلى مستوى الوعي العام والحالات الاجتماعية ذات الطبيعة المعارضة تبدو متطرفة مختلفة، وإدراكًا لأهمية مراعاة المكونات المعرفية والأخلاقية والنفسية والعاطفية للظاهرة الاجتماعية السياسية التي تم تحليلها، نعتقد أن الاحتجاج السياسي لا يتحقق كظاهرة اجتماعية إلا في ردود الفعل السلوكية النشطة والسلبية على حد سواء للفرد أو الجماعة، ولذا يجب التمييز بين الهياكل العقلية والمشاعر العامة المعارضة في الاحتجاجات السياسية المناسبة.

بالنسبة لمهام البحث في الاحتجاج السياسي، من المهم تنظيم الأشكال الرئيسية لردود الفعل الاحتجاجية، لذا يمكن تصنيف نشاط السلوك الاحتجاجي لثلاثة أسباب: مستويات منخفضة النشاط ومتوسطة وعالية، فالمنخفضة هي المتمثلة بالاحتجاج المتغيب كقراءة وسائل الإعلام المعارضة والمشاركة في "الشبكات الاجتماعية" الافتراضية للتوجه الاحتجاجي والتوقيع على طعون المعارضة والالتماسات والنداءات الموجهة إلى السلطات، اما المتوسطة النشاط فتكون متمثلة بإنشاء محتوى معارض في "الشبكات الاجتماعية" والقيام باحتجاج انتخابي وإنشاء محتوى متطرف في الشبكات الاجتماعية و المشاركة في المظاهرات والتجمعات غير المصرح بها والإضراب عن الطعام، أما مستوى النشاط العالي فيتمثل بالمشاركة في عمل أحزاب المعارضة وفي الحملات الانتخابية والمشاركة في تجمعات المعارضة والاجتماعات والبروز بالنشاط كسياسي في الترشح والمشاركة في الانتخابات، وقيادة الحركة السياسية أو الحزب و المشاركة في أعمال العصيان المدني وعدم دفع الضرائب والمشاركة في الاستيلاء على المباني والشركات ورفض مغادرة مكان العمل وحظر حركة المرور والمشاركة في أعمال العنف. [2]

الحالة الراهنة للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق تستلزم التركيز تفاقم التوتر الاجتماعي والاقتصادي مما قد يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى النشاط الاحتجاجي وفي الوقت نفسه يعد الشباب مجموعة من المخاطر الحقيقية خاصة بسبب تعرضهم لأكبر تأثير من وسائل الإعلام[3]، بما في ذلك الصحافة العالمية والإنترنت، ووجود روح شابة ومتمردة، وعدم اليقين بشأن وضعية حياتهم بحاضره وضبابية مستقبله، وكل ما سبق يمكن استغلاله لأغراض سياسية مدمرة. وان الأسباب الرئيسية لتشكيل بؤر التوتر السياسي تشمل تركيز الحرمان النسبي الجماعي والإمكانات العالية للتنظيم الاجتماعي التفاضلي، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحرمان النسبي وإمكانات التنظيم التفاضلي الاجتماعي لا يعملان كمتغيرات مستقلة، ولكنهما نظاميان

---

[1] FORSTER, C.OWEN, J, Understanding Iran: a solution to the nuclear crisis, The Foreign Policy Centre. London 2006 pp.103_111.

[2] AFRASIABI, K, After Khomeini: New Directions in Iran’s Foreign Policy, San Francisco and Oxford 1994, pp.49_60.

[3] REISSNER, J, Iran : Stabilität statt Revolutionsexport, In: REITER, E, Hrsg 2001, pp.166_171.

بطبيعتهما وتتشكلان بعوامل موضوعية اقتصادية واجتماعية، اضافة الى الدينية والتاريخية وغيرها للنظام الاجتماعي والسياسي القائم، وهذا يتمثل بشبكة معقدة من التفاعلات بين المتغيرات التي تولد خصائص النظام التي لا يمكن اكتشافها باستخدام المكونات الفردية للمؤشرات وتحليلها في ضوء العلاقات السببية من جانب واحد، وبالتالي ترتبط ظاهرة التوتر في النظام السياسي برد فعل مجموعات اجتماعية محددة على الوصول المحدود إلى المزايا المادية والاجتماعية والسياسية، مع تكوين وتطوير مستوى السلوك المنحرف من خلال الموقف التفاضلي لهذه المجموعات وقواعد وقيم النظام الاجتماعي والسياسي القائم فتنتشر أنواع مختلفة من السلوكيات المعادية للمجتمع بسبب التخبطات السياسية مما ادى الى ان يدعم مواقف الأفراد في انتهاك قواعد وقيم النظام الاجتماعي،[1] وعلى عكس المواقف التي لا تفضي إلى انتهاك هذه المعايير والجيل الأصغر سنا قد يتأثر بالتحديد بهذا التأثير.

الحقيقة التي يجب التأكيد عليها، عند النظر إلى أيّ مجتمع، سواء كان حديثاً وكامل التكوين والتبنين ويتأرجح بين التقليدي والحداثي ليعمل علىُ صنع النظام الاجتماعي ويُعيد صنعه باستمرار،2 ولذلك نجد إنّ المعضلة الأكثر صعوبة التي تعيشها المجتمعات العربية هي النقص الحاد في الاندماج الاجتماعي وسياد الإجحاف التاريخي وغياب الاعتراف بالحقوق الثقافية لعرق معيّن او أكثر، والتمايز عن بقية مكونات المجتمع، وهذه الأشكال نسميها بالتفكّك الاجتماعي، والذي يشهد العراق أكثر أشكاله حدةً وجدية. ويشهد العراق حالياً اشبه ما يكاد ان يكون ثورة تعيد تشكيل جميع الأوراق في البلاد والمنطقة، وهي تهديد حقيقي لإيران، التي لها علاقات كبيرة بالساسة العراقيين الذين تولوا السلطة في العراق منذ عام 2003، وعبر شعاراتهم وأفعالهم عبر المتظاهرين عن رفضهم للتأثير الإيراني، وأيضاً عن أيّ طموح هدف إلى إبقاء وديمومة السلطة ونخبة البلاد السياسية، ولم تعد القاعدة الشعبية في العراق تحدد مُواطنتها وفقاً لوضعها الطائفي ولكن قبل كل شيء بموجب انتمائها القومي، كما ادت تسرب مئات من وثائق الاستخبارات الإيراني عن مدى تأثير طهران في العراق في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من العراق في عام 2011 وتأثير طهران في العراق، والذي أصبح هدفاً لغضب المتظاهرين العراقيين، وهذه التسريبات غير المسبوقة تكشف عن نفوذ إيران الهائل في العراق، وتعرض تفاصيل سنوات من العمل الدقيق والتسلل إلى جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والدينية، كما وتعكس محتويات الوثائق المشاعر الغاضبة والرافضة التي أعرب عنها العديد من العراقيين المشاركين في احتجاجات غير مسبوقة، ومع كل ذلك لكننا يجب ان نقر ان ايران حليف ذو وزن ثقيل في العراق وأصبحت حليفاً مهماً له، خاصة في السنوات الأخيرة، بعد ما يقرب من عقد من الهيمنة الأمريكية، وترتبط إيران بعلاقات وثيقة مع العديد من السياسيين العراقيين، كما ان العراق سلة الخبز الإيرانية وأوّل منفذ لسوقها الدولي الذي يسمح لها بتصدير منتجاتها والتحايل على العقوبات التي تفرضها أمريكا عليها كما أنّها شريك تجاري رئيسي، تبيع الكهرباء والغاز الطبيعي للعراق.

[1] AFRASIABI, K, op, cit, pp.109_118.
[2] ibid, pp. 122_127.

بسبب تلك الهيمنة، والتي هي بداخل أبواب مغلقة، اهتزّ العراق منذ ما يقرب الشهرين بسبب التمرد الواسع الذي اندلع بإدانة الفساد الذي ابتليت به السلطة، وعجز الحكومة عن توفير الخدمات العامة الأساسية وغياب العدالة والحقوق والمساواة تظاهر الآلاف من العراقيين منذ الأول من تشرين الأول الماضي في بغداد وفي الجنوب، ولكن استجابة الحكومة جاءت عنيفة. ونحن نشهد انيا تكثيفاً للتعبئة الجماهيرية والمظاهرات الآن أكثر تنظيماً سياسياً مما كانت عليه في بداية شهر تشرين الأول الماضي وغالبية المحتجين يعرفون بالضبط ما يريدون وهو رحيل الحكومة، والتي حسب رأيهم لم تكن بمستوى التحدي، تتحمل المسؤولية عن عدد كبير من الوفيات والسلطة التنفيذية الآن تتعثر،[1] ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أنّ هذه الانتفاضة تتمتع بفهمٍ حقيقي من قبل الشعب العراقي بأسره وإنّ اعتدال المطالب، وسلامة المسيرات تجعل المظاهرات تحظى بشعبية كبيرة، وفي بغداد وأماكن أخرى تتميز المسيرات بدرجة عالية من الكياسة.

إننا نشهد في العراق تحولاً في الخطاب الوطني، مع إعادة استثمار الرموز، سواء على مستوى العَلَم أو على مستوى النشيد فعندما نسأل المتظاهرين عن معنى كونهم عراقيين، يجيبون أنّهم قبل كل شيء مواطنون في هذا البلد، وأنهم لابد ان يستفيدوا من المزيد من العدالة وأن يكونوا أقل إذلالاً.2 والمجتمع العراقي ابان في مظاهراته رفضه الكبير للتدخل الإيراني السياسي والأيديولوجي والأمني، لكن طهران يبدو انها لم تدرك أنّ البلاد قد وصلت إلى مستوى الأزمة لدرجة أنّها لا تملك سوى التمرد، لان العراق يمثل لها كل الاستمرارية الجغرافية والسياسية والاستراتيجية في الشرق الأوسط وايضا هو يوفر لها طريقاً إلى سوريا ولبنان. وأن الاحتجاجات هزت المنطقة لكن لم تعتلِ السلطة في أي منها أنظمةٌ جديدة خرج رؤساء وسقطت حكومات والأنظمة ظلت قوية في مصر وتونس والسودان، وفي ليبيا واليمن انهارت مؤسسات الدولة بشكل كامل، مع هذا لا تزال البلدان بلا نظام بديل ودولة فعالة، وكما رأى العالم في العراق، فإن الاحتجاجات مثيرة للدهشة، لأنها غير متوقعة بهذا الزخم والاستمرارية وفي معظم المدن، وبأعداد هائلة من الناس. ورغم تعدد مرات قطع شبكة الانترنيت والحملة الإعلامية المضادة، والقتل العمد، فإنها لم تتراجع ومن المستبعد رغم إصرار المحتجين أن يُسقطوا النظام فلربما تنجح الجموع المحتجة على دفع الحكومة إلى الاستقالة وتغيير بعض القرارات، غير اننا هنا نصر على ان الاحتجاجات حتى لو فشلت في إسقاط النظام العراقي فإنها أسقطت قدسية القيادات والزعامات السياسية، وهيبة مؤسسات الدولة، وأذلت الفساد، ووحدت المطالب. وان الحكومة تبدو في نظر المحتجين عاجزة، وهي فعلاً عاجزة، لا تسيطر على الأجهزة الأمنية التي في الميدان، وكما قال رئيس الوزراء فإن استقالة الحكومة هي أسهل شيء يمكنها أن تقدمه لأنه ليس لديها شيء آخر يمكنها أن ترضيهم به**!!** وان إسقاط الحكومة سهل والبديل ليس بالأفضل، سيمنح البرلمان المزيد من السلطة، والبرلمان أكثر سوءاً من الحكومة لأن الفساد أيضاً ممثل في صفوفه، وحتى اللجوء إلى أجهزة الرقابة، مثل هيئة النزاهة والمجلس الأعلى لمكافحة الفساد لن يؤدي الى حل لأنها وُلدت من رحم نفس المؤسسات محل الاعتراض. فالفساد في

---

[1] SHAFFER, B, Borders and Brethren, Iran and the Challenge of Azerbaijani Identity, Cambridge and London 2002, pp..178_190.
[2] ibid, pp. 202_209.

العراق ليس مجرد مسألة جشع شخصي ولا انحطاط أخلاقي انما اصبح فساد مؤسسات وجزء لا يتجزأ من النظام، فلذا عندما يحتج الناس على الفساد والفقر واللا مساواة فإنهم بذلك يعارضون النظام الذي عمّق تلك المشاكل، ومع ذلك فإن الأزمة تشير إلى أنه سيكون من الصعب تحقيق تغيير ذي معنى لأن الجمهور فقد أي إيمان بوعود الحكومة،[1] ولأن السلطة في العراق لا تتركز في مكان واحد بل تنتشر بين مراكز متعددة مما يجعل النظام غير قادر على التصرف بشكل متماسك، وهذه هي النتيجة لكل من الصيغة العرقية والطائفية للحكم والتي نشرت القوة والموارد بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة وضعف مؤسسات الدولة التي سمحت لهؤلاء الفاعلين بالتنافس بشكل غير محسوب فيه سلطة الدولة على العديد من المستويات بما في ذلك تحدي احتكارها للعنف المشروع،[2] وبالتالي سيكون من الصعب الشروع في أي إصلاح جدي يمكن أن يهدد أحد مراكز تلك القوى. وان المشاعر المعادية لإيران هي مصطلح مرن إلى حد ما ولذا أعتقد أن العديد من العراقيين معادين لإيران بطريقة تميل أكثر نحو الاستياء وليس تجاه العداء الأيديولوجي، وهي عميقة للغاية لأنها تتمحور في نهاية المطاف كوظيفة للغضب من النظام السياسي العراقي، وهذه السببية من التظلم من المهم أن نأخذها في عين الاعتبار لان الهدف من الغضب اليوم هو النظام السياسي العراقي والأوليغارشية الحاكمة وبذلك فأن المشاعر المعادية لإيران هي نتيجة ثانوية لهذا الغضب المناهض للنظام وهذا هو السبب في وصف الاحتجاجات على أنها معادية لإيران مع القليل من التأهيل الإضافي.

الكثير من الفساد وعدم الكفاءة التي دمرت المؤسسات العامة وحرمت الكثير من العراقيين سوف تستمر في الازدهار مع الإيرانيين أو بدونهم، فإن العديد من العراقيين ينظرون إلى إيران بحق على أنها الضامن الرئيسي والمستفيد من النظام السياسي، والمشاعر المعادية لإيران هي جزء من الرفض الشعبي الأوسع للتدخل الأجنبي من أي نوع،[3] وبالتالي فإن بصمة إيران الثقافية والسياسية والأمنية في العراق قد توسعت بشكل مطرد على مر السنين، الغضب من النظام السياسي كما هو عليه اليوم سيكون حتما عنصرا مزعجا لإيران بالنظر إلى دورها في السياسة العراقية.[4] وقد تجلت المشاعر المعادية لإيران بطرق متعددة خلال الجولات الأخيرة من الاحتجاجات العراقية . إلى جانب ظهور الشعارات المناهضة لإيران التي ظهرت مرارًا وتكرارًا، فقد أظهرت هذه الاحتجاجات عنفًا أكثر شمولية وانفتاحًا ضد الأصول والمصالح الإيرانية مقارنةً بالمظاهرات السابقة والاضطرابات ولم تكن الاحتجاجات الحالية في العراق تتعلق بالدرجة الأولى بإيران أو كان من المفترض أن تكون معادية لإيران، ولكنها تعارض الإعداد السياسي الذي استثمرت فيه إيران بعمق، وفي سياق ما بعد الطائفية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق أصبحت الظروف الاجتماعية والاقتصادية ومطالب الحكم الأفضل هي القضايا الجديدة التي تحدث حولها التعبئة، وكلما تمكنت إيران من مقاومة التغيير الحقيقي في طريقة حكم العراق ستكون المشاعر المناهضة لها جزءًا من خطاب وتصورات المتظاهرين والمتعاطفين معهم.

---

[1] AFRASIAB, K, op, cit, pp.135_142.

[2] ibid, pp.149_153.

[3] FORSTER, C.OWEN, J, pp.122_128.

[4] AFRASIABI, K, op, cit, pp. `66_171.

الخلاصة/

هناك الكثير من الاستفسارات والتساؤلات التي طرحتها وتطرحها قيام وتصاعد قضية الاحتجاجات ومن أبرزها سوسيولوجيا الجهات الفاعلة وأماكن الاحتجاج فمن أين أتوا المحتجين؟ ومن هم؟ ان الهدف من ذلك هو فهم الطرق السياسية والمسارات الاجتماعية للمتظاهرين وقادة ومنسقي حركات الاحتجاج، بناءً على مناهج السيرة الذاتية "النوعية" أو المسوحات المنهجية فأن من الواضح أن تحليل ملامح المحتجين وانصارهم لا يمكن فصله عن تحليل أماكن الاحتجاج، مما يفتح انعكاساً محتملاً على تأثير الأسرة أو القرية أو التضامن الإقليمي أو حتى القبلي في إطلاق وتطوير الحركات. كما ان العلاقات والمعاملات والتحالفات بين المعارضة والمحتجين هي مع وجوبها فأنها متوفرة وضرورية للطرفين، في حين تميل وسائل الإعلام والمراقبين إلى وصف الاحتجاجات بأنها "عفوية" و "غير رسمية"، بينما الأوضاع كانت ولازالت أكثر تعقيدًا، لأنها تكشف عن وجود ائتلافات مركبة، حيث سعى غير المحترفين في الاحتجاج بسرعة إلى الحصول لدعم بين أحزاب المعارضة والنقابات وحتى بعض القطاعات "المنشقة" في الأنظمة، لذلك ارى وجوب مراعاة تعقيدات التحالفات والائتلافات والاحتجاجات، مع التركيز على تسليط الضوء على "العناصر التجميعية الجديدة" وظواهر التبعثر والتمزق التي تميز المواقف السياسية.

والسؤال المتردد دوما وفي كل تظاهرة وبكل مكان في العالم وهو هل هنالك حقا دور لوسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في الاحتجاجات؟ وان كان لهن دور فهل كان دورهن باعتبارهن مشغلات أم أتباع؟ كما ان هنالك امر اخر يتردد كثيرا ايضا وهو التكوينات القمعية ودور قوات الأمن، لشرح النجاح أو النقيض في بيان نتائج الحركات الاحتجاجية ونميل إلى الإشارة إلى خصائص الأجهزة الامنية ودرجة انفتاحها على القطاعات الأخرى في المجتمع والبيئة الدولية، وارى هنا في الابتعاد عن الأساطير الثورية التي تمنح جيشًا معينًا "هالة جمهورية" أو "قربًا من الناس" ولآخر "جسم فاسد وعفن" و"متعطش للقتل وللدماء" ومع ذلك فإن الحماسة العلمية والإعلامية الحديثة لدور قوات الأمن في الاحتجاجات العراقية تتناسب تناسبا عكسيا مع البيانات الاجتماعية المنتجة على هذه المنظمات نفسها التي لا تزال "صناديق سوداء"، فنحن ماذا نعرف عن الأجهزة الأمنية المدنية والعسكرية، الخاصة والعامة؟ ولذلك نرى وجوب "إلغاء تدنيس" تمثيلات الأجهزة الأمنية المنطقية في الأنظمة الاستبدادية وإظهار كيف أن عملية "الحضارة"، التي كانت تمر بها منذ منتصف الثمانينات، كان يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الاحتجاجات، حيث تتأرجح بين وظيفة التوحيد وزعزعة الاستقرار، فيمكن وحسب السياقات العلمية والبحثية التعامل مع هذه الأبعاد المختلفة بطريقة "معزولة" أو "مستعرضة"، والتي يشترط ان تضم عناصر تجريبية ونظرية مبتكرة حازمة وغير تقليدية.

المراجع:

- ABDULLAEV, K.; BARNES, Politics of compromise, The Tajikistan peace process, London 2001, pp.46_51.
- FORSTER, C.OWEN, J, Understanding Iran: a solution to the nuclear crisis, The Foreign Policy Centre. London 2006 pp.103_111.
- AFRASIABI, K, After Khomeini: New Directions in Iran's Foreign Policy, San Francisco and Oxford 1994, pp.49_60.
- REISSNER, J, Iran : Stabilität statt Revolutionsexport, In: REITER, E, Hrsg 2001, pp.166_171.
- SHAFFER, B, Borders and Brethren, Iran and the Challenge of Azerbaijani Identity, Cambridge and London 2002, pp..178_190.

تقدير موقف

التوترات الإيرانية الأمريكية وسيناريوهات المواجهة المحتملة في الخليج

Iranian-American tensions and the possible confrontation scenarios in the Gulf

د. محمود عزت عبد الحافظ السيد
دكتوراه في العلوم السياسية
Dr. Mahmoud Ezzat Abdelhafez Elsayed
Political Science PhD.
نائب مدير بقطاع الإعلام والاتصال، مكتبة الإسكندرية
مدرس العلوم السياسية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الإسكندرية
Deputy Director at Media and communication sector, Bibliotheca Alexandrina
Professor of Political Science, Arab Academy for Science & Technology, Alexandria

الملخص

منذ توالي الأخبار من جانب العديد من وكالات الأنباء العالمية عن إرسال قوات ومعدات عسكرية أمريكية غير مسبوق منذ غزو العراق عام 2003 إلى منطقة الخليج العربي، رداً على بعض المؤشرات التي تشير إلى رفع جاهزية النظام الإيراني لشن عمليات هجومية انتقامية محتملة ضد القوات والمصالح الأمريكية في داخل المنطقة، فقد شكل الأمر مسألة هامة ومحورية فيما يخص أمن الخليج ومستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية، وهذا الذي جعل عدد كبير من دوائر صنع القرار الخليجي منشغلة بمتابعة تطورات تصاعد هذه الأزمة الشائكة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، لذا جاءت قراءة واستشراف بعض السيناريوهات المحتملة لشكل وتفاصيل المواجهة بينهم وتداعياتها على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، لاسيما مع تزامن هذه التطورات الدرامية مع حدوث بعض الأعمال التخريبية الغامضة في عدد من المنشآت والمرافق الحيوية داخل كل الإمارات والسعودية على وجه التحديد، وتوجيه أصابع الاتهام بشكل واضح إلى طهران وبعض وكلائها في المنطقة.

وفي سياق قراءة السيناريوهات التي تم تناولها في تلك الدراسة وهي: **السيناريو الأول:** نجاح أمريكا في تركيع إيران دون حرب عسكرية، **السيناريو الثاني:** عمليات عسكرية تكتيكية خاطفة، السيناريو الثالث: الذهاب إلي حرب إقليمية موسعة. فقد برزت العديد من التساؤلات حول حقيقة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو الحرب مع إيران، وقدرات النظام الإيراني العسكرية في مثل هذه المواجهة المحتملة. وعلى الرغم من أن السيناريو الأكثر ترجيحاً في رأى عدد كبير من المراقبين، هو الوقوف على تخوم الحرب وليس قيام عمليات عسكرية تكتيكية أو حرب مباشرة بين الطرفين، إلا أن سيناريوهات الاتجاه إلى العمليات العسكرية المحدودة أو حتى الحرب الإقليمية الشاملة ستظل قائمة، خاصة إذا أدت سياسة حافة الهاوية الإيرانية إلى الصدام المباشر مع

الولايات المتحدة عبر إغلاق مضيق هرمز، أو استهداف القواعد والمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

Abstract

Since the news came from many international news agencies about sending US troops and military equipment unprecedented since the invasion of Iraq in 2003 to the Arabian Gulf region, in response to some indications that the Iranian regime is ready to launch possible retaliatory attacks against US forces and interests inside In the region, it was a pivotal issue for the security of the Gulf and the future of US-Iranian relations, This has made a large number of Gulf decision-making circles preoccupied with the follow-up developments of this thorny crisis between Iran and the United States, so came to read and anticipate some possible scenarios of the form and details of the confrontation between them and its repercussions on the security and stability of the Arab Gulf region, especially with these dramatic developments coincide with the occurrence Some mysterious acts of sabotage in a number of vital facilities and facilities within both the UAE and Saudi Arabia in particular, clearly pointing fingers at Tehran and some of its agents in the region.

In the context of reading, the scenarios addressed in that study, namely: Scenario I: America's success in kneeling Iran without a military war, Scenario II: military tactical blitz, Scenario III: going to a regional war expanded. Many questions have arisen about the fact that the United States is heading toward war with Iran, and the Iranian regime's military capabilities in such a possible confrontation. Although the most likely scenario in the view of many observers, is to stand on the frontiers of war and not the establishment of tactical military operations or direct war between the parties, but the scenarios of the direction of limited military operations or even a comprehensive regional war will remain, especially if the policy The brink of Iranian abyss leads to a direct clash with the United States by closing the Strait of Hormuz, or targeting US bases and interests in the Middle East.

تمهيد

خلال الأيام القليلة الماضية، توالت الأخبار من جانب العديد من وكالات الأنباء العالمية عن إرسال قوات ومعدات عسكرية أمريكية غير مسبوق منذ غزو العراق عام 2003 إلى منطقة الخليج العربي، رداً على بعض المؤشرات التي تشير إلى رفع جاهزية النظام الإيراني لشن عمليات هجومية انتقامية محتملة ضد القوات والمصالح الأمريكية في داخل المنطقة، الأمر الذي جعل عدد كبير من دوائر صنع القرار الخليجي منشغلة بمتابعة تطورات تصاعد هذه الأزمة الشائكة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة قراءة بعض السيناريوهات المحتملة لشكل وتفاصيل المواجهة بينهم وتداعياتها على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، لاسيما مع تزامن هذه التطورات الدرامية مع حدوث بعض الأعمال التخريبية الغامضة في عدد من المنشآت والمرافق الحيوية داخل كل الإمارات والسعودية على وجه التحديد، وتوجيه أصابع الاتهام بشكل واضح إلى طهران وبعض وكلائها في المنطقة.

وفي سياق ذلك، برزت العديد من التساؤلات حول حقيقة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو الحرب مع إيران، وقدرات النظام الإيراني العسكرية في مثل هذه المواجهة المحتملة. ويبدو أن الإجابات قد تظل مفتوحة –إلى حد ما–في ظل وجود روايتين متنافستين حول وضع قواعد الاشتباك مع هذه التساؤلات، حيث ترتكز الرواية الأولى، والتي تفضلها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على أن إيران لديها نوايا سيئة بالفعل،

وأن هناك استعدادات رصدت لشن هجوم على أهداف أمريكية. وبالرغم من أن التفاصيل التي جرى الكشف عنها قليلة، فقد جاءت التغريدة التي كتبها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على موقع توتير مساء يوم الأحد الموافق 19 مايو/أيار 2019، لتزيد من قوة طرح هذه الرواية، حيث أكد ترامب "إذا أرادت إيران الحرب فإنها ستكون نهايتها رسمياً"، وأضاف في تغريدته مخاطبًا الإيرانيين "لا تهددوا الولايات المتحدة مرة أخرى"[1]. والرسالة إلى طهران من ذلك واضحة، وهي أن أي هجوم على هدف أمريكي من أي مصدر، سواء كانت إيران أو أيا من وكلائها في المنطقة، سيجابه برد عسكري ضخم .

أما الرواية الأخرى فتلقي باللائمة في هذه الأزمة على واشنطن. والحقيقة أنه ليس من المستغرب أن تتمسك إيران بهذه الرواية، لكن العديد ممن ينتقدون طريقة عمل إدارة ترامب في الداخل الأمريكي، يفضلون أيضاً هذه الرواية، بل إن عددا من حلفاء ترامب الأوروبيين الرئيسيين يتملكهم بعض المخاوف بهذا الشأن. ووفقًا لهذه الرواية، فإن "صقور إيران" في الإدارة الأمريكية، من أمثال مستشار الأمن القومي الأمريكي، جون بولتون، أو وزير الدفاع، مايك بومبيو، يرون في هذه الأمر فرصة سانحة لإحداث تغيير في النظام الإيراني، وإذا لم تفلح الدرجة القصوى من الضغوط الاقتصادية في القيام بذلك، فإنهم يعتقدون أن العمل العسكري غير مستبعد حسب الظروف.

وتعكس هاتان الروايتان تفسيرات مختلفة لحقيقة الأمر. وكما هو الحال في الغالب، فكل منها تعمل على إبراز حقائق معينة وإغفال أخرى. إلا أن قراءة التطورات الفعلية على الأرض هنا ستكون مهمة بقدر أهمية الحقيقة نفسها، بل إنها ستكون بطرق كثيرة سببًا في الوصول السيناريو الأكثر ترجيحًا بين سيناريوهات المواجهة المحتملة بين واشنطن وطهران.

خطة المواجهة الأمريكية

كانت صحيفة نيويورك تايمز، قد كشفت إن وزير الدفاع الأميركي بالوكالة، باتريك شاناهان، قد خطة عسكرية متطورة إلى إدارة الرئيس دونالد ترامب، تشمل إمكانية إرسال 120 ألف جندي إلى منطقة الشرق الأوسط إذا هاجمت إيران قوات أميركية بالمنطقة أو سرعت وتيرة العمل لإنتاج أسلحتها النووية. وقد نقلت الصحيفة الأمريكية عن مسؤولين بإدارة ترامب لم تذكر أسماءهم أن شاناهان قدّم الخطة في اجتماع لكبار مساعدي الرئيس الأمنيين يوم الخميس الموافق 9 مايو/أيار 2019، وهو الاجتماع الي جرت فيه مناقشة خطط عدة للمواجهة العسكرية المحتملة مع إيران. وعلى الرغم من التأكيد على أن الخطط الأمريكية التي تمت مناقشتها كانت لا تهدف في مجملها إلى احتلال أراض إيرانية، إلا أن الاتجاه الأقوى داخل هذا الاجتماع دعا إلى نشر 120 ألف جندي أمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي قد يستغرق أسابيع أو شهورا لإتمامه. وقد أشارت الصحيفة الأمريكية إلى أن مراجعة الخطط العسكرية الأمريكية المحتملة بخصوص إيران، قد جاءت بطلب من جانب بعض الصقور في إدارة ترامب، من أمثال مستشار الأمن القومي، جون

[1] – " دونالد ترامب: الحرب مع إيران تعني "نهايتها"، موقع قناة بي بي سي بالعربية، 2019/5/20، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:
- http://www.bbc.com/arabic/middleeast-48331189

بولتون، ومديرة وكالة المخابرات المركزية، جينا هاسبل، ومدير المخابرات الوطنية، دان كوتس، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، جوزيف دنفورد[1].

وقد جاءت هذه الأنباء في ظل توتر شديد في منطقة الشرق الأوسط، بعدما أرسل البنتاغون حاملة حاملة الطائرات "ابراهام لنكولن"، وبعض المقاتلات الأخرى القادرة على حمل رؤوس نووية إلى منطقة الخليج العربي، وذلك في إشارة واضحة إلى استعراض القوة إزاء ما قال عنه بعض المسؤولين الأمريكيين إنها تهديدات إيرانية محتملة ضد للقوات والمصالح الأمريكية المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط. وبالرغم من نفى الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بنفسه للتقارير الإعلامية التي ذكرت أنه يفكر جديًا في إرسال ما يقرب من نحو 120 ألف جندي أمريكي لمواجهة إيران، إلا أنه لم يستبعد في نفس الوقت إرسال "عدد أكبر بكثير" من الجنود في المستقبل.

والحقيقة أن قراءة هذه التطورات الدرامية السريعة، قد تعيد للأذهان قرار انسحاب ترامب، من الاتفاق النووي مع إيران قبل عام، وهو القرار الذي عارضه الجميع حول العالم باستثناء معسكر الصقور داخل إدارة الرئيس ترامب وإسرائيل، ورغم ذلك صمم عليه الرئيس الأمريكي وواصل التصعيد الممنهج ضد النظام السياسي الإيراني من خلال إعادة فرض العقوبات ضد طهران، حتى وصلت الأمور إلى إرسال حاملة طائرات وقاذفات جوية لتصبح تحت إمرة الأسطول الخامس المتمركز في البحرين. لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل يعني ذلك اتخاذ قرار بالفعل؟ الإجابة الأولية على هذا السؤال جاءت على لسان قائد الأسطول الأمريكي الخامس، الأميرال جيم مالوي، نفسه حينما قال لوكالة رويترز إن القوات الأمريكية في حالة تأهب شديد، لكنه أكد في نفس الوقت على إن الجيش الأمريكي لا يسعى أو يعد لحرب مع إيران، مضيفاً: "لست في وضع التخطيط لحرب ولم توكل إليّ مهمة القيام بذلك ... لكننا جاهزون تماماً للرد على أي عدوان ضد الولايات المتحدة أو الشركاء في المنطقة أو مصالحنا"[2].

وبعد ذلك، بعد الوسائل الإعلامية أن الرئيس ترامب نفسه أرسل رسالة إلى مساعديه خلال أحد الاجتماعات، مفادها أنه لا يريد أن تتحول حملة الضغط الأمريكية المكثفة على إيران إلى صراع وحرب مفتوحة[3]. وقد جاءت هذه الرسالة في ظل تجديد الدعوات الضمنية من جانب ترامب للقيادة الإيرانية إلى المبادرة بالجلوس والحوار بشأن التخلي عن برنامجهم النووي، حيث نقلت شبكة "سي إن إن" عن بعض المصادر الدبلوماسية الأمريكية قولها إن البيت الأبيض قد حدد رقمًا هاتفيًا خاصًا، في حال أرادت إيران الاتصال بالرئيس دونالد

---

[1] – "خطة جديدة على مكتب ترامب.. نشر قوات لمواجهة إيران في حالتين"، قناة الجزيرة، 2019/5/14، شوهد في 219/5/21 على الرابط التالي:
- https://bit.ly/2HNas9R

[2] – " واشنطن قد ترسل حاملة طائرات إلى مضيق هرمز رغم التوتر مع إيران"، موقع قناة تي ار تي بالعربية، 2019/5/10، شوهد في 1/21، 2019 على الرابط التالي:

- https://bit.ly/2H90cIU

[3] – " ترامب لوزير دفاعه: لا أريد حربا مع إيران"، جريدة البيان، 2019/5/17، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:
- https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2019-05-17-1.3562531

ترامب عن طريق دولة سويسرا، التي تقوم بدور رعاية مصالح أميركا في إيران، وتؤمن قناة اتصال وتفاوض دبلوماسية سرية بين البلدين(1).

لكن في ظل استمرار التهديدات الإيران المتكررة بإغلاق مضيق هرمز الذي يمر منه خمس نفط العالم، يبدو أن إدارة ترامب قد قررت اتخاذ القرار بإرسال حاملة الطائرات في ضوء سعي إدارة ترامب لردع أي تفكير في التصعيد العسكري الفعلي من جانب صقور طهران، وفي نفس الوقت ترك نافذة الوصول لاتفاق جديد مفتوحة. وبحسب صحيفة نيويورك تايمز، قال مسؤولون بالإدارة الأمريكية إن الرئيس دونالد ترامب، سعى لكبح المواجهة التي تختمر مع النظام الإيراني في الأيام الأخيرة، فأخبر وزير الدفاع الأمريكي بالإنابة، باتريك شاناهان، إنّه لا يريد خوض حرب مع إيران، في حين بدأ كبار دبلوماسييه البحث عن سبل لنزع فتيل التوتر(2). وبالتالي، من المرجع أن تواصل إدارة ترامب أسلوبها القائم على دفع الأمور إلى حافة الهاوية، بوضع أكبر قدر ممكن من الضغوط على الخصم الإيراني، والتهديد باستخدام القوة العسكرية دون أن يعني ذلك بالضرورة استخدامها فعليًا.

ماذا عن رد الفعل والاستعداد الإيراني؟

إيران من جانبها واصلت تحدي واشنطن ورأت أن الحشد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، مجرد محاولة بائسة لتخويفها وإعادتها إلى طاولة المفاوضات تحت مزيد من الضغوط، هذا ما جاء على لسان نائب القائد العام للحرس الثوري للشؤون السياسية، يد الله جواني، يوم الجمعة الموافق 17 مايو/أيار 2019، حيث أكد في تعليقه على مقترح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للتفاوض مع طهران، أنه لن تكون هناك مفاوضات مع واشنطن، مؤكداً أن إيران لن تخضع للمفاوضات تحت الضغوط، كما أضاف أن هناك إجماعًا داخل إيران على اتباع استراتيجية الصمود في مواجهة الضغوط الأمريكية، وذلك بحسب ما جاء في موقع روسيا اليوم(3). المعني نفسه، جدده الرئيس الإيراني حسن روحاني، حينما أعلن عن عدم جاهزية طهران للتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد تصاعد حدة التوترات الأخيرة بين الطرفين. ففي تصريحات نقلها التلفزيون الإيراني الرسمي للدولة، قال روحاني خلال لقاء جمعه، يوم الاثنين الموافق 20 مايو 2019، بعدد من العلماء ورجال الدين الشيعة، إن إيران بشكل عام مع دولة تسعى إلى التفاوض والدبلوماسية، لكنه أكد في نفس الوقت أن "ظروف اليوم ليست مناسبة للتفاوض" مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها "ظروف مقاومة وصمود" فقط. وأضاف: "العام الماضي خلال سفري للأمم المتحدة أكثر من خمس رؤساء دول كبيرة توسطوا لدي لنبدأ مفاوضات مع الولايات المتحدة؛ لكننا رفضنا". كما تابع الرئيس الإيراني قائلاً: "العدو دائما كان يسعى لنكون

---

[1] – "ترامب لإيران: رقم هاتفي عند سويسرا اتصلوا متى شئتم"، موقع قناة الجزيرة، 2019/5/11، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:
- https://bit.ly/30wlPM4

[2] – "إذا كانت إيران وأمريكا تستبعدان الحرب ولا تريدانها.. فمن الذي يريدها إذاً؟"، عربي بوست، 2019/5/19، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:
- https://bit.ly/2JWRPmS

[3] – "الحراك الأمريكي في الخليج: حشد عسكري برسائل سياسية"، موقع قناة روسيا اليوم، 2019/5/10، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:
- https://bit.ly/2Hedp4i

البادئين، وأحد أهم الأعمال التي ستسجل لصالح حكومتنا هي أن الجمهورية الإسلامية لم تكن البادئة بالتصعيد"[1].

كانت وكالة "فارس" الإيرانية للأنباء، قد نشرت مؤخراً فيديو قالت فيه إنه يبين أحد سيناريوهات الرد الإيراني على أي عدوان عسكري أمريكي محتمل ضد طهران. وبحسب الفيديو الذي تم إذاعته، فإن ما يدعيه البنتاغون من أن حاملة الطائرات الأمريكية والسفن المرافقة لها يمكنها تدمير أكثر من 2000 هدف، لن يحول دون استهدافها وتدميرها، من خلال مهاجمتها بمجموعة كبيرة من الزوارق الحربية السريعة، والقذائف الصاروخية، حيث أظهر الفيديو كيفية استخدام عدد كبير من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، والتي زعمت الوكالة الإيرانية إنها تتميز بدقة عالية في إصابة الهدف[2]. وفي سياق متصل، نقلت بعض وكالات الأنباء العالمية، عن مصادر في الاستخبارات الأميركية أن إيران قد حركت بالفعل عدة صواريخ باليستية قصيرة المدى عبر القوارب في منطقة الخليج العربي، وذلك بعد تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز، مؤكدة أن هذا الأمر قد يكون أحد الأسباب الحاسمة وراء القرار الأمريكي بنقل مجموعة من حاملات الطائرات والقاذفات من طراز B-52 إلى منطقة الشرق الأوسط[3].

وفي خطوة أخرى للرد على التهديد الأمريكي بالتصعيد العسكري، أعلنت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية زيادة إنتاج إيران من اليورانيوم المنخفض التخصيب بمعدل أربعة أضعاف حجمه الحالي. لكنها نفت في الوقت نفسه وجود أي نية لدى طهران للانسحاب من الاتفاق النووي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مساعد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، كان قد قال قبل عدة أيام إن مهلة الشهرين التي حددتها إيران للأوروبيين للوفاء بالتزاماتهم في إطار الاتفاق النووي أمر محسوم، وإنه بانتهائها ستبدأ إيران إجراءات لتقليل التزامها بالاتفاق، في إشارة إلى إمكانية العودة إلى تخصيب اليورانيوم بمستويات عالية، وذلك بالتزامن مع تصاعد التوتر والحشد العسكري الأميركي في المنطقة[4]. وعلى الرغم من أن مثل هذا القرار قد لا يخالف بالفعل الاتفاق النووي الإيراني كما أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني، إلا أنه من الواضح أن توقيت الصدور يؤكد أنه ذات أبعاد سياسية مهمة في ظل استعراض كل من الولايات المتحدة وإيران لقواتهما في إطار الحروب النفسية والإعلامية المستمرة بينهما.

الانتقال من التهديد إلى التنفيذ

---

[1] – "إيران: رفضنا وساطة 5 رؤساء دول كبرى للتفاوض مع أمريكا"، عربي 21، 2019/5/21، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:
- https://bit.ly/2wf1KMc

[2] – " وكالة إيرانية: هكذا سيكون الرد العسكري الإيراني على عدوان أمريكي محتمل.. (فيديو)"، موقع قناة روسيا اليوم، 2019/5/16، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:
- https://bit.ly/2YJkKz0

[3] – " نقل إيران صواريخ بالقوارب.. سبب تحرك القوات الأميركية"، موقع قناة العربية، 2019/5/8، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:
- https://bit.ly/2VQlxky

[4] – " الخطوة الثانية للرد على ترامب.. إيران تزيد إنتاج اليورانيوم لأربعة أضعاف"، موقع قناة الجزيرة، 2019/5/20، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:
- https://bit.ly/2JRk8mq

بالرغم أن التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز ليست بالأمر الجديد، إلا أن بعض التطورات والأحداث التي شهدتها الأيام القليلة الماضية، قد تشكل بداية الاقتراب من صراع إقليمي ممتد، قد تضطر معه دول ترى أن هذا المضيق ما هو إلا جزء محوري من أمنها القومي، وممر استراتيجي لتدفق نفطها إلى دول العالم، للدخول فيها.

ويبدو أن طهران قد انتقلت بالفعل من مرحلة التهديد التقليدي بإغلاق الشريان الرئيسي لنقل الطاقة في العالم، إلى تحريك عدد من أذرعها في المنطقة لإثارة الاضطراب في هذا المجال الاستراتيجي، حيث شهدت الأيام الماضية استهداف الحوثيون بطائرات من دون طيار محطتي ضخ لخط أنابيب نفط سعودي رئيسي، ينقل خمسة ملايين برميل من الخام من المنطقة الشرقية الغنية إلى موانئ على البحر الأحمر. وقبل يومين من هذا الهجوم، كانت أربع سفن بينها ثلاث ناقلات نفط قد تعرضت إلى عمليات تخريبية قبالة سواحل الإمارات بالقرب من ميناء الفجيرة الواقع في شرق الدولة، خارج مضيق هرمز أيضًا. والحقيقة أن هذا التطور الخطير يطرح الكثير من التساؤلات حول تأمين الممرات البديلة والمنشآت التي تمضي السعودية والإمارات قدمًا في بنائها لمواجهة التهديدات الإيرانية المستمرة بإغلاق مضيق هرمز، ويؤكد من جهة أخرى كيف أن إيران تروج لخطاب التهدئة بيد وتدفع وكلاءها في المنطقة لإثارة البلبلة باليد الأخرى[1].

وفي سياق الإجابة على هذه التساؤلات، كان تحليل أجراه الأدميرال المتقاعد دينيس بلير، مدير المخابرات القومية في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، وكينيث ليبرثال، المستشار السابق لشؤون سياسات الصين في البيت الأبيض، قد خلص إلى أن إيران تعلم جيداً أنها سوف تواجه مشكلة حقيقة في إيقاف عبور الشحنات عبر مضيق هرمز[2]. وبالرغم من أن طهران لم تنفذ إيران يومًا تهديداتها المستمرة بإغلاق مضيق هرمز، خاصة وأنها أكثر العارفين بتداعيات تنفيذ مثل هذه الخطوة على اقتصادها الضعيف، وإدراكها أن خطوة كهذه ستكون سببًا في مشاكل وردود فعل دولية قد تهدد بقاء النظام، إلا أن الخطير هذه المرة أن أحد وكلاء إيران في المنطقة هو من تولى الهجوم وأشعل فتيل التوتر في هذه المنطقة الاستراتيجية من ناحية، ناهيك على أنها تود بعث رسالة من وراء هذه الأعمال التخريبية في دول الخليج، مفادها أن الممرات البديلة والمنشآت النفطية الخليجية خارج مضيق هرمز أيضًا، لن تكن بعيدة عن الاستهداف من قبل إيران ووكلاءها في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما وأن طهران قد استمرت على مدى السنوات الماضية في إرسال عملاء من حزب الله اللبناني ومجموعة متنوعة من المقاتلين الشيعة المحلّيين من العراق والكويت والبحرين واليمن من أجل تنفيذ هجمات بالنيابة عنها.

سيناريوهات المواجهة المحتملة

في ضوء هذا المشهد وتعقيداته الإقليمية والدولية المختلفة، يمكن النظر إلى الصورة الكلية من ثلاث زوايا متباينة، يحمل كل منهما احتمالًا أو سيناريو قابلاً للتحقق وفق مجموعة من التطورات السياسية والجيوسياسية

---

1 – " إغلاق مضيق هرمز: دول الخليج لديها البدائل، ماذا عن إيران"، جريدة العرب، 2019/5/18، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:
- https://bit.ly/2WkMGeI

2 – المرجع السابق.

التي سوف تشهدها المنطقة خلال الأشهر القلية القادمة، فضلاً عن التغير أو الثبات في موقف الإدارة الأمريكية تجاه إيران، وإصرار طهران على تسويق الأمر باعتباره حربًا ضد الشعب الإيراني أو تراجعها عن هذا الموقف لصالح موقف التهدئة لاحتواء تنامي احتجاجات الداخل المستمرة، ناهيك عن موقف عدد من الأطراف الإقليمية المحورية، لاسيما السعودية والإمارات وإسرائيل، تجاه احتمالات تصاعد مثل الصراع وتداعياته على أمنها القومي. ولذلك، سنستعرض في السطور القليلة القادمة وبشكل موجز أهم ملامح هذه السيناريوهات الثلاثة.

السيناريو الأول: نجاح أمريكا في تركيع إيران دون حرب عسكرية

يقوم هذا السيناريو على تخيل أن استمرار الضغط والتصعيد من جانب الولايات المتحدة بفرض مزيد من التصعيد والعقوبات الجديدة على إيران، ونجاحها في اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الدول والشركات التى تتعاون مع طهران، وتشديد الحصار عليها، فضلاً عن نجاحها في تقليب الرأي العام الداخلي ضد النظام الإيراني الحالي. وذلك إلى الحد الذي قد تستجيب معه طهران أو ترضخ بمعنى أدق إلى المطالب والأهداف الأمريكية، وتقبل بالمبادرة إلى السعي للتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن برنامجها النووي، بهدف التوصل إلى اتفاق جديد يشمل برامجها الصاروخية الباليستية ودورها الإقليمي وتواجدها العسكري في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط.

ويستبعد عدد كبير من المراقبين إمكانية حدوث مثل هذا السيناريو بشكل سلس لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها الشك في قدرة الولايات المتحدة على فرض مثل هذه العقوبات الواسعة النطاق على العديد من الحلفاء والشركاء قبل الخصوم في ظل بيئة معقدة ومحكومة بالمصالح قبل كل شيء. بالإضافة إلى أن التوسع في التهديدات بالتصعيد العسكري الأمريكي ضد طهران قد يؤدي لنتيجة عكسية في الداخل الإيراني بزيادة قوة المتشددين في طهران، وذلك على العكس من توقع البعض بأن فرض العقوبات على إيران، سيدفع الشعب الإيراني، الذي يعاني في ظل سلطة فشلت في إدارة النظام الاقتصادي، إلى الثورة ضد حكومته وإجبارها على الإذعان للمطالب الأمريكية.

السيناريو الثاني: عمليات عسكرية تكتيكية خاطفة

يقوم هذا السيناريو على اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لشن بعض العلميات العسكرية المحدودة ضد عدد من المنشآت والأهداف الحيوية الإيرانية في الداخل أو تجاه بعض وكلائه في المنطقة، وذلك بهدف إرباك وإضعاف قدرات النظام الإيراني، وإجباره على الذهاب القسري إلى المسار السياسي والمفاوضات الأمريكية المشروطة. ويتوقع بعض المراقبين أن يكون النهج الأمريكي المستخدم في مثل هذه العلميات العسكرية التكتيكية، هو الضربات الاستباقية المركزة ضد أهداف إيرانية محددة، تتراوح ما بين 10 أهداف و15 هدفًا استراتيجيا كمراكز السيادة والسيطرة والمفاعلات النووية وما شابه ذلك، ثم يمكن أن تصل إلى درجة أعلى لتصبح بالمئات، ويدرج فيها بعض الموانئ والمطارات والمنشآت التابعة للحرس الثوري الإيراني، لتصل بعد

ذلك إلى أهداف قد تتجاوز الألف. وفي هذه الحالة سيتم التوسع في مهاجمة العديد من منشآت ومرافق البنية التحتية الرئيسية.

ولكن هذا السيناريو أيضًا قد يكون صعب التنفيذ في ظل استمرار عدم التيقن من قدرة إيران على الصمود في مواجهة مثل هذه العمليات العسكرية التكتيكية، بل وسوء تقدير قدرتها على الرد الانتقامي تجاه عدد كبير من الأهداف والمصالح الأمريكية المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد ما شهدته الأيام الماضية من حدوث بعض الأعمال التخريبية التي نفذتها إيران من خلال وكلائها، وطالت عدد من الدول الخليجية الحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن استمرار التحركات الخارجية لعدد من المسئولين الإيرانيين لحشد الوكلاء في المواجهة المحتملة مع إيران، ناهيك عن مواقف عدد من الأطراف الإقليمية والدولية التي تؤكد أن مجرد حدوث مثل هذه العمليات العسكرية التكتيكية، يعنى التهديد الشديد لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة والاتجاه بها إلى حافة الهاوية.

السيناريو الثالث: الذهاب إلي حرب إقليمية موسعة

يتمحور تخيل شكل هذا السيناريو على أن يحدث خطأ استراتيجي ما، حتى ولو كان غير مقصود، في ظل استمرار عمليات التصعيد المتبادلة بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، يؤدي بالفعل إلى بدء شرارة حرب إقليمية موسعة، تكون فيها معظم الدول الإقليمية المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط شريكاً أساسيًا، بحيث تتحزب تلك الدول ضد إيران أو في خندقها.

ويستبعد عدد كبير من المراقبين الوصول لمثل هذا السيناريو الأكثر خطورة على أمن المنطقة، مؤكدين أن الولايات المتحدة الأمريكية تعلم جيدًا أنها غير قادرة على حصر أي تحرك عسكري متوقع منها في حدود دولة إيران فقط، لأن احتمالات امتداد هذه التحركات لدول أخرى في المنطقة مثل دول الخليج العربي، وكذلك لبنان والعراق وسوريا، وربما داخل حليفها الاستراتيجي الأول في المنطقة إسرائيل، هي احتمالات كبيرة جدًا في ظل تزايد نفوذ وقدرات طهران في العديد من دول المنطقة.

وعلاوة على ذلك، يؤكد البعض على أن خبرة إيران التاريخية أيضًا، تفيد بأنها لا تلجأ أبدا إلى استخدام الحروب المباشرة إلا فيما ندر، خاصة في مواجهة القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تفضل معها الحروب بالوكالة اعتمادًا على تواجد قوات الحرس الثوري وبعض المليشيات العسكرية الموالية لها في عدد ليس بالقليل من دول المنطقة التي تشهد نزاعات وصراعات مفتوحة، وقدرتها على قيادة أنماط الحروب غير المتماثلة فقط لا غير.

المراجع:

- " دونالد ترامب: الحرب مع إيران تعني "نهايتها"، موقع قناة بي بي سي بالعربية، 2019/5/20، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:

- http://www.bbc.com/arabic/middleeast-48331189

- "خطة جديدة على مكتب ترامب.. نشر قوات لمواجهة إيران في حالتين"، قناة الجزيرة، 2019/5/14، شوهد في 219/5/21 على الرابط التالي:

- https://bit.ly/2HNas9R

- "واشنطن قد ترسل حاملة طائرات إلى مضيق هرمز رغم التوتر مع إيران"، موقع قناة تي ار تي بالعربية، 2019/5/10، شوهد في 1/21، 2019 على الرابط التالي:

- https://bit.ly/2H90cIU

- "ترامب لوزير دفاعه: لا أريد حربا مع إيران"، جريدة البيان، 2019/5/17، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:

- https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2019-05-17-1.3562531

- "ترامب لإيران: رقم هاتفي عند سويسرا اتصلوا متى شئتم"، موقع قناة الجزيرة، 2019/5/11، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:

- https://bit.ly/30wlPM4

- "إذا كانت إيران وأمريكا تستبعدان الحرب ولا تريدانها.. فمن الذي يريدها إذاً؟"، عربي بوست، 2019/5/19، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:

- https://bit.ly/2JWRPmS

- "الحراك الأمريكي في الخليج: حشد عسكري برسائل سياسية"، موقع قناة روسيا اليوم، 2019/5/10، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:

- https://bit.ly/2Hedp4i

- "إيران: رفضنا وساطة 5 رؤساء دول كبرى للتفاوض مع أمريكا"، عربي 21، 2019/5/21، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:

- https://bit.ly/2wf1KMc

- "وكالة إيرانية: هكذا سيكون الرد العسكري الإيراني على عدوان أمريكي محتمل.. (فيديو)"، موقع قناة روسيا اليوم، 2019/5/16، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:

- https://bit.ly/2YJkKz0

- "نقل إيران صواريخ بالقوارب.. سبب تحرك القوات الأميركية"، موقع قناة العربية، 2019/5/8، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:

- https://bit.ly/2VQlxky

- "الخطوة الثانية للرد على ترامب.. إيران تزيد إنتاج اليورانيوم لأربعة أضعاف"، موقع قناة الجزيرة، 2019/5/20، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:

- https://bit.ly/2JRk8mq

- "إغلاق مضيق هرمز : دول الخليج لديها البدائل، ماذا عن إيران"، جريدة العرب، 2019/5/18، شوهد في 2019/5/21 على الرابط التالي:

- https://bit.ly/2WkMGeI

في العلاقات الصينية- الإيرانية
In Chinese-Iranian relations

د. شاهر إسماعيل الشاهر*
Dr. Shaher Ismail Al Shaher
Associate Professor
School of International Studies
Sun Yat-Sen University
Sh.alshaher77@gmail.com

الملخص:

تسعى السياسة الصينية تجاه إيران إلى المواءمة بين أمرين: أولهما أن العقوبات الأمريكية على طهران تجعل الثانية تبحث عن صديق وشريك تجاري لا تنطبق مواصفاته ربما إلا على الصين. وثانيهما: أن الصين لا تريد أن تصبح أمريكا هي المتحكم في السياسة الدولية، لذا تعلن رفضها للعقوبات الأمريكية أحادية الجانب وتسعى للتحالف مع إيران كدولة قوية تعادي الولايات المتحدة الأمريكية. وترى الصين أن إيران واحدة من أهم الدول لربط آسيا بأوروبا من خلال مبادرة الحزام والطريق، التي تمثل المحرك الأساس للسياسة الخارجية الصينية منذ أعلنها الرئيس الصيني شي جين بينغ في العام 2013، ولاعب أساسي في الحفظ على استقرار منطقة الخليج العربي التي تعد الشريان الرئيس لوصول النفط إلى الصين.

الكلمات المفتاحية:

الصين- إيران- الملف النووي- سورية- العقوبات.

Summary:
China's policy toward Iran seeks to coordinate two things: the first is that US sanctions against Tehran make the second one looking for a friend and a trade partner whose specifications may apply only to China.
Second, China does not want America to become the dominant player in international politics. It therefore declares its rejection of unilateral US sanctions and seeks an alliance with Iran as a strong state hostile to the United States.
China believes that Iran is one of the most important countries to link Asia to Europe through the Belt and Road Initiative, which has been the main engine of China's foreign policy since it was announced by Chinese President Xi Jinping in 2013, and a key player in maintaining stability in the Gulf region, which is the main artery of oil access to China.

key words:
China, Iran, nuclear file, Syria, sanctions.

مقدمة:

اتسمت السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا بالعمل على تحقيق شعار "سياسة خارجية مستقلة من أجل السلام"، تعمل على تحقيق أهداف الدولة الصينية في صون استقلال وسيادة ووحدة الاقليم الصيني، وتوفير المناخ الدولي الموائم لتنفيذ برامج الاصلاح والانفتاح

* - بروفيسور في مدرسة الدراسات الدولية، جامعة صن يات سين الحكومية - الصين.

وبناء دولة متقدمة. وكانت وزارة الخارجية الصينية قد حددت مصادر الخطر المتوقع بثلاثة أشياء، وهي: الارهاب والتطرف والانفصال.

ويوجد بمحيط الصين ستّ مناطق جيوسياسية مختلفة: شمال شرق آسيا، أوقيانيا*، المنطقة البرية من جنوب شرق آسيا، المنطقة البحرية من جنوب شرق آسيا، جنوب آسيا، آسيا الوسطى، وتطرح كل منطقة من هذه المناطق مشاكل دبلوماسية وأمنية معقدة.

ويمكن تلخيص نظرة الصين إلى العالم بمايلي:

- "الشرق الأوسط" شكل مقبرة للدول الكبرى، لذا فالحكومة الصينية شديدة الحذر، تركز دائماً على لعب دور الوساطة لا أكثر، تماماً كما فعلت خلال مفاوضات الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران. وترى أن قدرة الولايات المتحدة على الهيمنة على "الشرق الوسط" ضعفت وأصبح من الصعب الاعتماد عليها. وهذا الوضع سوف يدفع دول المنطقة إلى التعاون مع الصين.
- التركيز الصيني على دول جنوب أوروبا، لأنها دول ضعيفة اقتصادياً منذ تعرضت لأزمة اليورو وبالتالي هي الأرخص في ثمن الأراضي والعقارات والشركات.
- أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لإفريقيا على مدى 9 سنوات متتالية.
- سيكون للصين منطقة تجارية واقتصادية تنافس في مساحتها وقوتها الاقتصادية منطقة الأطلسي التجارية التي أخضعت العالم كله لإرادتها وأنظمتها ولقنته مفاهيمها التجارية والثقافية على امتداد ثمانين عاماً هي عمر الجماعة الأطلسية.
- الصين تدافع في المقام الاول عن مصالحها، ولا تولي مسألة المعاملة بالمثل إلا النذر اليسير من اهتمامها.

وكان وزير الخارجية الصيني يانغ جيتشي قد أعلن أثناء زيارته لجنوب السودان في آب 2011، ما أسماه السّمات الست للدبلوماسية الصينية، وهي:

1- تلتزم الصين دائماً بمبدأ استقلالية السياسة الخارجية.
2- تعارض الصين نزعة الهيمنة وتسعى إلى حفظ السلام العالمي.
3- تعمل الصين بنشاط على إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومنصف.
4- تحرص الصين على إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

* – أوقيانوسيا أو أوقيانيا (باللاتينية: Oceania) هي منطقة تتمركز في جزر المحيط الهادئ الاستوائية. تتكون أوقيانوسيا من مجموعة من الجزر المرجانية والبركانية في جنوب المحيط الهادئ ومنطقة معزولة بالكامل بين آسيا والأمريكتين.

5- تنتهج الصين سياسة الانفتاح الشامل الأبعاد على الخارج، وتستعد لإجراء التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني والتواصل العلمي والثقافي على نطاق واسع مع بلدان ومناطق العالم على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، لتدعيم الرخاء المشترك.

6- تشارك الصين مشاركة فعالة في نشاطات دبلوماسية متعددة الأطراف، وتعد قوة ثابتة لحفظ السلام والاستقرار على المستويين الدولي والإقليمي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يرى أن طهران وبسبب العقوبات الأمريكية تجد نفسها بحاجة لصديق، وأن بكين ربما تصبح الصديق الاستراتيجي بالنسبة لها. فطهران بحاجة إلى علاقة مختلفة نوعياً مع الحكومة الصينية قبل أن تتمكن من الالتزام بأن تصبح مرساة الصين في غرب آسيا.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات التالية:

- ترجح كفة العلاقة بين إيران والصين لصالح الصين، وهو ما يسبب بعض القلق لإيران.
- ازدياد العقوبات الأمريكية على طهران يجعلها مضطرة للتعامل مع الصين في كثير من الأوقات لكسر طوق العزلة المفروض عليها.
- ستستمر الصين بشراء النفط الإيراني لأنه رخيص الثمن من جهة، ولرغبتها في عدم الانصياع للإملاءات الأمريكية.

تساؤلات البحث:

في الصدام الجيوسياسي الكبير الحاصل بين الولايات المتحدة والصين من غير المنطقي أن ترضخ بكين لجدول أعمال واشنطن بعزل طهران. وفي الواقع استطاع الصينيون كسر العقوبات الاقتصادية الأميركية على إيران بالاستمرار في شراء النفط الإيراني.

إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤلات البحثية وهي:

- كيف ترى الصين مصالحها طويلة المدى في إيران؟
- هل الصين قادرة على الاستمرار في التعامل مع طهران ورفض العقوبات الأمريكية عليها؟

منهج البحث:

يستخدم الباحث في بحثه المنهج الاستقرائي الذي يصف الواقع دون الاستفاضة في تحليل هذا الواقع. وكذلك المنهج التاريخي لاستعراض مراحل تطور العلاقات بين البلدين.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على السياسة الصينية تجاه إيران، وأهمية إيران الاستراتيجية بالنسبة لبكين، والتحديات المشتركة، والتهديدات والمخاطر التي تتعرض لها الدولتين ومستقبل العلاقات بين البلدين.

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية

إيران إحدى الدول المحورية بمنطقة الشرق الأوسط في ضوء ما تمتلكه من مقومات حضارية وثقافية وموقع جيواستراتيجي بالغ الأهمية، يضم بداخله جميع مقومات القوة الشاملة للدولة، وهو ما جعلها إحدى القوى الرئيسة التي يصعب تجاهلها، فإيران كانت وستبقى إحدى دول التنافس الحضاري في منطقة الشرق الأوسط[1]. ومما يزيد من أهميتها الجيوستراتيجية أنها ترى في منطقة الخليج العربي مجالها الحيوي الرئيس، والذي يحقق طموحاتها وتطلعاتها السياسية والاقتصادية، وهذا ما يتعارض والسياسة الأمريكية، ويتفق نوعاً ما مع الرؤية الصينية[2].

فإيران تمتلك من المقومات ما يؤهلها بأن تصبح قطباً إقليمياً فاعلاً، فهي تمتلك عناصر القوة، وتستثمر بالفعل تلك العناصر لاكتساب دور إقليمي، وتسعى سياسياً واستراتيجياً لأن تصبح قوة إقليمية مهابة عن طريق مد نفوذها تجاه دول المنطقة العربية. وتتركز الأهداف والمصالح السياسية الإيرانية في الآتي[3]:

- المحافظة على نظام الحكم الديني فى إيران والقضاء على أي معارضة في الداخل تهدد هذا النظام والتصدي بكل قوة للمعارضة الخارجية.
- العمل على جعل إيران الأقوى سياسياً، وتعزيز وضع إيران داخل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي وآسيا الوسطى، حيث تضطلع إيران للقيام بالدور الرئيس في إقرار نظام أمني خليجي، والاستفادة من المتغيرات الأخيرة بالمنطقة، ورفض الاعتماد على قوى خارجية في منظومة الأمن الخليجي.
- العمل على تصدير الثورة ونموذج الدولة الإيرانية وفق توجهات النظام الحاكم فى طهران إلى بقية الدول الإسلامية الأخرى، مع جعل ولاية الفقيه هي الأساس فى الحكم، معتمدة فى ذلك على عامل الجوار الجغرافي والاعتبارات الحضارية والثقافية التي تربطها بالدول الاسلامية.
- تحقيق التوازن مع القوى الفعالة العربية والإسلامية والغربية، وذلك من خلال توظيف موقعها الجيواستراتيجي والجيوبولتيكي والقدرات الشاملة للدولة للحصول على دور مؤثر في قلب منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وأيضاً من خلال إرساء أسس علاقات جديدة مع القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على أساس من المصالح المتبادلة بما يسهم في اضطلاعها بدور يتناسب مع ثقلها الإقليمي.

تسعى إيران لأن تكون في العام 2025 الدولة المركزية في المنطقة. وما سيوصلها إلى ذلك هو التطور العلمي والتكنولوجي. فإنتاج إيران (العلمي) يتضاعف كل ثلاث سنوات، وفي العام 2010 احتلت إيران

---

[1] – طايل يوسف عبد الله العدوان، **الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2013، ص 123.

[2] سهيلة عبد الأنيس محمد، "**العلاقات الإيرانية – الأوروبية: الابعاد وملفات الخلاف**"، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 126، 2007، ص11.

[3] – حسن الرشيدي، "**أهداف السياسة الخارجية لإيران**"، 22 ابريل، 2008، على الرابط:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=2169

المركز الأول عالمياً في البحوث العلمية المحكمة المنشورة ويفارق عن الدولة التي تليها مباشرة (اليابان) بـ 12000 بحث[1]. فإيران تعتمد على استراتيجية شاملة لحيازة المكانة والنفوذ الإقليميين، قائمة على تعزيز عناصر القوة وملء فراغاتها الناشئة عن التغيرات الحادثة في اختلالات التوازن المستمرة التي تشهدها المنطقة باضطراد.

ثانياً: دور الأزمة السورية في تعزيز العلاقات الايرانية الصينية

تعتمد إيران اعتماداً كبيراً في مشروعها الإقليمي على جملة من المرتكزات الجغرافية، والايديولوجية والأمنية لإدارة الانتشار الاستراتيجي الإيراني في الشرق الأوسط حيث عملت إيران طوال السنوات التى أعقبت عام 2003 على ربط الدول والحركات التى تقترب من إيران أيديولوجياً باستراتيجيتها بشكل مباشر لا سيما في العراق وسوريا واليمن ومصر ولبنان والبحرين وليبيا، ويبقى الملف النووي الإيراني الذى تتشكل منه القدرات العسكرية الإيرانية السقف الأعلى للمشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط، وإن وصول إيران إلى امتلاك القدرات النووية يعنى وصول استراتيجيتها إلى منتهاها، لذا عملت إيران على تطوير برنامجها النووي.

وتحتل سورية مكانة مميزة في الاستراتيجية الإيرانية، فمن خلالها يمكن لطهران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى سوريا وصولاً إلي لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة؛ حيث تعد العلاقات الإيرانية السورية أكثر ثباتاً وديمومة من أي علاقة أخري في المنطقة العربية تقريباً. وتتمثل أهم العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقات بين البلدين على النحو التالي:

- المصالح المشتركة بين الدولتين والدور الاستراتيجي لسورية في معادلات المنطقة.
- الاعتبارات المتعلقة بميزان القوى الإقليمية والحفاظ على المصالح الاستراتيجية للدولتين، خاصة في ظل الاحساس الثنائي المتعلق بالمخاطر المحيطة بهم[2].

رفضت سورية في العام 2009 العرض القطري بتمرير أنبوب للغاز من قطر يمر بالسعودية والأردن وسوريا لينقل الغاز القطري إلى أوروبا عبر تركيا، وذلك لصالح "خط الغاز الإسلامي" الإيراني والذي يمر عبر العراق إلى سوريا ومنها إلى لبنان ثم إلى أوروبا عبر قبرص، والذي تم توقيعه 2011 بعد مفاوضات بدأت في 2009، حيث ستمتد الأنابيب على مسافة 5600 كيلومتر سينقل عبرها 110 ملايين متر مكعب يومياً. يعد خط الأنابيب الإيراني تهديداً لمصالح قطر وتركيا وروسيا، التي تحتكر تقريباً توريد الغاز إلى أوروبا وترغب بإبقاء إيران تصدر فقط إلى آسيا والصين وبعيدة عن أوروبا، لذا فإن الدخول الروسي على خط الأزمة السورية إنما يأتي على حساب الدور الإيراني وطموحات إيران بوصول غازها إلى أوروبا عبر المتوسط.

---

[1] – **عبد الحي**، وليد– مستقبل المكانة الاقليمية لإيران عام 2020، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010، ص 256.

[2] – باتريك سيل، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992، ص 573.

إن امتلاك إيران لمنفذ على المتوسط سيحرم تركيا من أهم ورقة لدخولها الاتحاد الأوروبي، لذلك فإن الموقف السوري من خط الغاز الإسلامي الإيراني كان أحد الأسباب الجيوسياسية لاستهداف سورية.

وفي العام 2009 عقدت إيران مفاوضات أولية مع كل من العراق وسوريا لمناقشة المشروع وفي يوليو 2011 توصلت الثلاث دول لاتفاق لتنفيذ للمشروع بتكلفة 10 مليار دولار، وفي آذار 2013 توصلت جميع الأطراف لاتفاق نهائي، وأخيراً في يوليو 2013 اتفق الجانب العراقي مع الإيراني على زيادة حجم الغاز الذي سيتم تصديره.

ومن المتوقع أن يبلغ طول خط الغاز الإسلامي الممتد حتى سوريا والجنوب اللبناني تقريباً 2000 كيلو متر. سينطلق خط الغاز من عسلوية المُطلة على الخليج وصولاً إلي الحدود العراقية، ليتم ضخ الغاز إلى العراق عن طريق خطين فرعيين، خط عيلام الذي سيغذي بغداد، المنصورية والصدر وخط خرم شهر الذي سيغذي البصرة، ومن المتوقع أن يبلغ حجم الغاز المُصدر إلى العراق عن طريق الخطين 40-45 مليون متر مكعب يومياً، ثم سيتفرع خط الغاز العراقي الذي سيبلغ 500 كيلو من داخل الأراضي العراقية ليغذي دمشق بطاقة 25- 30 مليون متر مكعب يومياً عبر خط يبلغ طوله 600 – 700 كيلومتر، كما أن الخط سيتفرع من داخل الأراضي السورية ليغذي الجنوب اللبناني بطاقة 5 – 7 مليون متر مكعب يومياً. ستكون طاقة ضخ الخط الإسلامي كلياً حوالي 110 مليون متر مكعب من الغاز يومياً و 40 بليون متر مكعب سنوياً. من المتوقع أن تدير صادرات الغاز من هذا الخط 3.7 مليار دولار سنوياً إلى الخزانة الإيرانية، أما في المستقبل البعيد فإن إيران تخطط لمد خط الغاز إلى قبرص فاليونان ثم إيطاليا من لبنان عبر المتوسط ليبلغ طول الخط 4900 كيلو متر[1].

وكانت إيران بالنسبة لسوريا أهم الموردين للنفط؛ حيث استوردت دمشق ما يقرب من 4 مليون برميل من طهران منذ عام 2012، بتخفيض 10%، عبر خط ائتمان قدره 3.6 مليار دولار، لمواجهة حالة العجز المالي للنظام السوري، كما وقع الطرفان اتفاقية بموجبها تتمكن إيران من الاستحواذ على حصص ضخمة من استثمارات ومشروعات سوريا المستقبلية.

إن إيران تسعى إلى تكريس نفوذها في المنطقة من خلال حالة الفراغ الاستراتيجي التي وفرت لها البيئة المناسبة للتوغل الداخلي وذلك من خلال دعمها لبعض الأطراف الموالين لها في تهديد أمن واستقرار تلك الدول، كما تستخدم إيران الموقع الاستراتيجي والموارد الاقتصادية والعسكرية كأدوات في تحقيق مصالحها القومية الخارجية، بما يعزز نفوذها الإقليمي، أيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً.

كذلك اتسم موقف الصين تجاه الأزمة السورية بالاختلاف عن موقف الولايات المتحدة تجاهها، وهو تباين في المواقف ليس جديداً. فطالما تناقضت التوجهات السياسية للصين مع مثيلاتها الأمريكية في الحقبة الأخيرة، في ظل سياسة خارجية صينية براغماتية تحكمها تقاطعات الأيديولوجيا بالمصالح. إلا أن الجديد في موقف الصين تجاه الأزمة السورية بأنه تعدى حدود الاختلاف الموقفي المعهود مع سياسات الولايات

---

[1]- **بدوي**، تامر – "ماذا تعني سورية بالنسبة لإيران جيو – استراتيجياً"، نون بوست، تاريخ 2013/9/6.

المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وبلغ حد التصادم والمواجهة السياسية في سابقة تعد الأولى من نوعها في هذه المنطقة. ويسهم تدخل الصين في واقع توازنات معادلة القوى في الشرق الأوسط إلى جانب كل من روسيا وإيران في مواجهة الولايات المتحدة والدول الغربية، في إحداث تطور جديد على تلك المعادلة، خصوصاً في ظل تصاعد أزمات المنطقة إلى حدٍ بلغ نزاعات مسلحة تعكس واقع تلك التوازنات[1].

الموقف الصيني من الأزمة السورية يمثل رداً مباشراً على الإعلان الأمريكي عن تحول في الاستراتيجية الأميركية نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوية، وهي منطقة تنامي النفوذ الصيني، وهو ما يعني وجود توتر بين الطرفين في هذه المنطقة، مما يجعل الصين تعمل على الرد في مناطق أخرى ، وقد شكّلت الأزمة السورية فرصة للقيام بذلك، إضافة إلى اتهام الصين للولايات المتحدة الأمريكية بالمساس بمصالحها الجوهرية، إما عن طريق بيع أمريكا أسلحة لتايوان، أو تشجيعها للمجموعات الانفصالية في التبت، وبالتالي فإنّ الصين اتخذت المناكفة في الأزمة السورية كجزء من الرد، ولو سياسياً فقط.

وأحد أكبر المؤشرات على أننا أصبحنا نعيش في عصر اللا قطبية هو التحرر الملاحظ في سلوك القوى الاقليمية، فهذه القوى كانت في فتره الحرب الباردة تراعي بشكل كبير التوازن الدولي بين المعسكرين كمحدد أساسي لسياستها الخارجية واستمر نفس السياق مع عالم الأحادية القطبية. واليوم القوى الاقليمية المركزية تصنع سياستها بشكل أكثر استقلالية، ولم تعد بنية النظام الدولي أبرز محدد لسياستها الخارجية لأن هذه البنية انتقلت من حالة " الاستقطاب " مهما كان شكله إلى حالة " اللا استقطاب"[2]. وفي وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الأخيرة التي أعلن عنها الرئيس ترامب في 2017/12/18 حديث عن عصر جديد للتنافس العالمي (اعتراف أمريكي بعالم متعدد الاقطاب)*. كما أن النظام الدولي يفقد جزئياً طابعه الأيدولوجي الليبرالي، ولذلك لم يعد هناك تشديد على الديمقراطية في الخطاب الدولي.

لقد تخلت الصين عن سياسة النأي عن التدخل في الأزمات الواقعة خارج نطاق مصالحها المباشرة أو فضائها الجيوسياسي المباشر، وذلك للمرة الأولى في تاريخها الحديث، فعلى الرغم من جميع المطالبات الغربية، أبقت الصين سفارتها في دمشق مفتوحة طوال فترة الحرب على سورية، وطرحت وزارة الخارجية الصينية في شباط 2012 مبادرتها لحل الأزمة السورية

فإذا كانت برلين قد شهدت ولادة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، فإن دمشق شهدت ولادة التحوّل التاريخي في السياسة الخارجية الصينية. فقد اتسم الموقف الصيني بشأن الأزمة السورية برفض التدخل الخارجي بصفة عامة، والتدخل العسكري على وجه التحديد، ومن ثم رفض أي إجراء في مجلس الأمن من شأنه

---

[1] – سنية الحسيني، "**سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 440، تشرين الأول 2015، ص41.

[2] – ألكسندر دوغين، "**المشاكل الجيوبولتيكية وقوانين المدى الكبير والعولمة والمفارقة الروسية**"، مركز كاتخيون للدراسات، 201/10/14

* – أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب البنود الأساسية من النسخة المحدثة لاستراتيجية الأمن القومي، مؤكدا أن الولايات المتحدة تدخل "عصراً جديداً من التنافس"، تتحداها فيه روسيا والصين. وقال ترامب: "إن الاستراتيجية الجديدة تتضمن "الاعتراف، وسواء طاب لنا ذلك أم لا، بأننا دخلنا عصراً جديداً من التنافس.

أن يفتح الطريق أمام احتمال هذا التدخل، وهو ما يفسر استخدامها الفيتو مرات متتالية ضد قرارات بشأن سورية. وهي المرة الأولى في تاريخ حق النقض التي يستخدم من أجل دولة عربية. كما أن سورية هي الدولة الوحيدة التي استخدمت الصين من أجلها حق الفيتو /6/ مرات. فسوريا تُعد رصيداً إستراتيجياً للصين، لا من ثروتها الطبيعية، بل من زاوية ثقلها الجيوسياسي على صعيد الموقع الجغرافي والمكانة الحضارية، والدور الذي تلعبه في معادلات السياسة الشرق أوسطية. وترى بكين أن الفيتو الروسي-الصيني المشترك سيفتح "نافذةً من الفرص" لحلّ الأزمة السورية. وأن استخدامها للفيتو ينطلق من معارضتها لأي تدخل غربي في سورية، بعد أن أساء حلف شمال الأطلسي استخدام قرار مجلس الأمن في ليبيا فتدخل لإسقاط الدولة الشرعية فيها، لا حماية المدنيين كما ادعى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني ودور إيران الإقليمي

استقطب الملف النووي الإيراني المشهد العربي والإقليمي والدولي بحيث أصبح يمثل الأزمة الكبرى التي ينضوي تحت لوائها كافة مشاكل المنطقة، وذلك لما له من تداعيات على أمنها واستقرارها وهو ما يحتم تناول تلك التداعيات والانعكاسات بشيء من التحليل والتفصيل وذلك لما لهذه التداعيات من صدى، سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي.

لقد دأبت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قبل الاتفاق النووي الأخير على إصدار تهديدات دورية بإمكانية بتوجيه ضربات عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية إن لم تستجب إيران للمطالب الغربية بضرورة وضع برنامجها تحت الرقابة الدولية المباشرة، بما يمكّن من منع تحوله من الأغراض السلمية إلى المجال العسكري، وما زال ذلك أمراً وارداً سيما بعد فوز المرشح الجمهوري ترامب بالرئاسة الأمريكية وتهديده باتخاذ إجراءات معادية للاتفاق النووي الأخير مع إدارة أوباما، مما يوضح أهمية تناول هذا الملف من زاوية التهديدات العسكرية بمعزل عن بقية المعطيات الأخرى.

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت أنه من الصعب فرض العزلة الكاملة على طهران، وأنها أصبحت منافسة لها في الشرق الأوسط فلذلك حددت أهدافها تجاه إيران في ثلاثة أمور:

1- تحريض الأقليات العرقية في إيران على الانفصال مثل العرب، والكرد، والبلوش، والأذريين لتفكيك إيران.

2- قصف المواقع والأهداف العسكرية والنووية لمنعها من الوصول إلى تصنيع السلاح النووي.

3- إسقاط النظام في إيران من خلال القصف وإثارة الشعب الإيراني.

وتكمن صعوبة استهداف البرنامج النووي الإيراني لأسباب، منها[1]:

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود، "**البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة.. بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر 2005، ص25- 28.

– عدم توفر معلومات دقيقة عن مواقع المفاعلات النووية الإيرانية، وهذا أمر تتكفل به فرق التفتيش الدولية عادة، كما أن الأقمار الاصطناعية الإسرائيلية والأمريكية المصممة لغايات التجسس تزود بمعلومات مهمة في هذا الشأن.

– شرط القرب المكاني الضامن لوصول الطيران العسكري إلى الأهداف داخل إيران وضربها والرجوع إلى القواعد، وهذا يثير إشكالاً للإسرائيليين الذين يبعدون عن المفاعلات الإيرانية حوالي 1500 كيلومتر، لكن مصاعب المسافة يمكن التغلب عليها بالانطلاق من إحدى الدول المجاورة لإيران.

– صعوبة المقدرة على مفاجأة السلاح الجوي الإيراني، وإلا فإن الطيران المهاجِم قد يتعرض نظرياً للإسقاط، كما يمكن إبعاد بعض المواد والتجهيزات عن منطقة الخطر إذا لم تحصل مفاجأة، لكن سلاح الطيران والدفاع الجوي في إيران متخلفان جداً بالمقارنة مع القوة الأمريكية والإسرائيلية.

– الحاجة إلى غطاء سياسي عالمي، وهذا غير متوفر الآن لكن من الوارد أن يتوفر مستقبلاً بيسر، فالمظلة الدولية الوحيدة التي تحتمي بها إيران اليوم هي روسيا والصين، لكن لديهما من المصالح المتبادلة مع واشنطن وأوروبة ما يصلح لمقايضات من وراء ستار في شأن إيران.

ويبقى العائق الجدي الذي قد يحول دون وقوع أو نجاح ضربة إجهاضية ضد المنشآت النووية الإيرانية محصوراً في أمرين اثنين[1]:

– أن المواقع النووية الإيرانية متباعدة في المكان على مساحة الدولة الإيرانية، كما أن بعض هذه المواقع مبني تحت الأرض ومحصن تحصيناً قوياً. فإذا قررت إسرائيل أو الولايات المتحدة أو هما معاً ضرب المنشآت الإيرانية فلن يكون الأمر ضربة واحدة، بل حملة جوية شاملة قد تستمر يومين أو ثلاثة أيام على مدار الساعة، بحكم تعدد المنشآت الإيرانية وتباعدها، وهو ما يُنهي عنصر المفاجأة مع أول ضربة ويمكِّن الإيرانيين من تنظيم دفاعاتهم واستنقاذ ما يمكن إنقاذه.

فإذا أدى قصف إسرائيل للمواقع النووية الإيرانية إلى تسرب إشعاعي، فإن استعمال الإيرانيين للسلاح الكيميائي ضد إسرائيل يصبح أمراً مؤكداً، وهو ما يرعب الإسرائيليين، ومن ردود الفعل الإيرانية الممكنة ضد إسرائيل ضرب المصالح الإسرائيلية عبر العالم من خلال الجماعات الموالية لإيران[2].

ومع وصول الرئيس روحاني إلى السلطة في إيران عام 2013، لم يحصل أي تغيير جذري في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، إلا أن ملامح التغير قد تتضح في الآتي[3]:

1– أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية"، مختارات إيرانية، العدد 6، يناير 2001.

2– علي حسن باكير، "**السعودية وخيارات الرد على إيران نووية**"، مجلة آراء حول الخليج، العدد 59، آب 2009، ص22.

3– سماح عبد الصبور، "**التغيرات المحتملة: السياسة الخارجية الإيرانية بعد فوز روحاني بالرئاسة**"، القاهرة: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 2013/6/17، على الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/915/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8.

1. التغير في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية نحو إعطاء دور أكبر للدبلوماسية الإيرانية في العمل بالقضايا الشائكة، مثل قضية البرنامج النووي الإيراني، والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والعلاقات مع دول الخليج العربي. فقد أكد روحاني على التفاهمات المشتركة مع دول الجوار، وإيجاد مصالح مشتركة، ونبذ الخلاف، وهو دبلوماسي ماهر ذو خبرة كبيرة في السياسة الخارجية.
2. تخفيف حدة خطاب السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، مع التأكيد على ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية، كونها سياسة لا شرقية ولا غربية قائمة على مبادئ الثورة، وترفض التدخلات الخارجية في شؤونها، ولا يحمل ذلك أي تغيير في مضمون العلاقات أو القضايا وإن اختلف في الأسلوب والأداة، إذ إن الرئيس نجاد كان ينتهج خطاباً شديد اللهجة تجاه تلك الدول.
3. تخفيف الضغوط الداخلية والخارجية على إيران، عبر التفاوض ودعم العلاقات المشتركة، والتركيز على الملف الاقتصادي، مما يعني خلق مصالح أوسع مع الدول الأخرى، وإن كان الرئيس محمود أحمدي نجاد قد بدأ ذلك بالفعل عبر توسيع علاقة إيران بأمريكا اللاتينية وأفريقيا.
4. تتجه إيران في ظل الرئيس روحاني إلى دعم قوتها الناعمة، وتأكيد دور الدبلوماسية في السياسة الخارجية كإحدى أهم أدوات القوة الناعمة. وجدير بالذكر أن الرئيس نجاد قد انتهج سياسة قائمة على "القوة الذكية" التي تجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة في تحركات السياسة الخارجية دون إهمال أي منهما.

وكانت قمة العشرين التي استضافتها مدينة أوساكا اليابانية ومحادثات فيينا في 27-28 يونيو 2019، قد فشلت في تخفيف حدة التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على خلفية الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع دول (5+1)، وما ترتب عليه من تداعيات سلبية بالنسبة للاقتصاد الإيراني؛ لكن تتمسك دول مثل الصين وروسيا بدعم إيران على الرغم من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

رابعاً: الاستراتيجية الصينية تجاه إيران:

كان لإصدار الحكومة الصينية عام 1954 مع حكومتي الهند وميانمار (بورما سابقاً) كلٌ على حِدَة بياناً مشتركاً لتحديد مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي كمبادئ أساسية لإرساء العلاقات بين الجانبين، أثرٌ بالغ في ميلاد المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والتي شكلت وأصبحت تدريجياً هي المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية في المجالين السياسي والاقتصادي وغيرهما.

توجه الصين دائماً رسالتها نحو الخارج بالتأكيد على بعض العبارات، أهمها: " النهضة السلمية" واحترام "المبادئ الخمس، وهي: احترام السيادة، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل، والتكافؤ في المنفعة المشتركة، والتعايش السلمي". إضافة لـ " طمأنة دول الجوار" و " الشراكة الاستراتيجية". واتباع النهج السلمي يعني التفاوض والتفاهم والنأي عن الخوض في الخلافات المستعصية وتأجيلها للظرف المناسب، والتركيز على إجراءات بناء الثقة، ومتابعة الانخراط في عمليات التكامل الاقتصادي الثنائي والمتعدد.

وقد أخذت العلاقات بين الصين وإيران شكل التحالف الاستراتيجي منذ عشرات السنوات، وتحديداً في عام 1986، حين قدّمت الصين صواريخ من طراز كروز مضادّة، للسفن الإيرانية سنة 1986، تلاها بعامين موافقة الصين على تأمين التكنولوجيا المطلوبة لتطوير طهران نماذجها الخاصّة من صواريخ أرض – أرض، وتواصلت بعد ذلك إمدادات الصين العسكرية لإيران حتى بلغت قيمة التعاون العسكريّ بين الطرفين مليار دولار بين عامي 1993 و2000، قبل أن تشهد انخفاضًا ملحوظًا على إثر العقوبات الغربية على إيران؛ لتعاود الصعود من جديد قبل عامين.

تتمثل استراتيجية الصين في الخليج العربي بالحفاظ على الخليج مفتوحاً من خلال المواءمة مع إيران، بسبب القلق من حظر بحري أمريكي على إمدادات الطاقة إلى الصين في حال حدوث أزمة بين بكين وتايوان، وهذا ما تناوله الكاتب الصيني **تانغ شيبينغ** في مقال نشرته صحيفة "**Strategy and Management**" عام 2000، إذ ذكر في مقاله "أن الصين يجب أن تصطف مع إيران لمواجهة الهيمنة الأمريكية في الخليج العربي عن طريق حلفائها العرب مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، وبما أن الولايات المتحدة وحلفائها يسيطرون على الضفة الغربية من الخليج العربي، ستصطف الصين مع إيران من أجل السيطرة على ضفة الخليج العربي الشرقية ومنع إغلاقه التام من خلال فرض حصار بحري، وعلى المدى القصير، تشرع الصين بإنشاء خطوط الأنابيب البرية والسكك الحديدية، وكذلك طرق سريعة لتجاوز خطوط الاتصالات البحرية الخاضعة لحراسة دوريات البحرية الأمريكية، بينما تعمل بثبات على بناء قدراتها البحرية على المدى البعيد"[1].

لقد شكّلت إيران بوابة العبور للصين لتوسيع نفوذها في الخليج، سواءً كان هذا النفوذ عسكريًا أو اقتصاديًا؛ محاولةً بذلك مزاحمة الخصم الأمريكي الذي سعي للتضييق علي هذه المحاولات الدائمة من جانب الصين. بدأت أولى هذه المحاولات في سبتمبر (أيلول) 2010؛ حين وقّع وزير السكك الحديدية الصيني ليو زيجون مع وزير المواصلات الإيراني حميد بهبهاني في طهران، اتفاقًا لإقامة خطّ سكك حديد في غرب إيران، بتكلفة قُدرت بنحو 2 مليار دولار، كجزءٍ من خطّ سكك حديد يربط العاصمة الصينية بكين بالشرق الأوسط عبر إيران، يصل العاصمة الإيرانية طهران بمدينة خسروي على الحدود مع العراق، ويمر عبر مدن آراك وهمدان وكرمنشاه.

وبما أن الصين أكبر مستهلك عالمي للطاقة وتستورد سنوياً 300 مليون طن نفط يأتي نصفها من الشرق الأوسط. وتقدر التجارة البينية ب 300 مليار دولار في العام 2013 تحتل السعودية المرتبة الأولى وتليها دولة الإمارات بكم التجارة، مع تزايد ملحوظ للتجارة مع العراق، إضافة للشراكة التقليدية مع السودان وجنوبه. علماً أن مفاوضات التجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي التي بدأت منذ العام 2004 مازالت مستمرة دون التوصل لإتفاق رغم الإلحاح الصيني.

---

[1] علي شهاب، "**العلاقات الصينية – الإيرانية في مواجهة واشنطن وحلفائها**"، مجلة افراسيا، 2011/1/6، ص3. على الرابط: http://afrasianet.net/portal/index.php?option=com، في 2015/8/16.

وتطورت العلاقات العسكرية بين كين وطهران من جديد، وأخذت الزيارات والوفود العسكرية بينهما تتوالى، فيوقّعان أثناءها الاتفاقيات، ويستعرضان حجم التعاون العسكري بينهما. ففي أكتوبر (تشرين الأوّل) 2015 وقّعت شركة الدفاع الإلكتروني الإيرانية «صا إيران» عقدًا مع عددٍ من الشركات الصينية، يقضي باستخدام نظام «بايدو-2» للملاحة بالأقمار الصناعية الخاص بها لأغراضٍ عسكرية، وهي الإشارات التي ساهمت بشكلٍ ملحوظ في تحسين استخدام إيران للملاحة بالأقمار الصناعية في صواريخها والطائرات بدون طيار.

وعقب الانسحاب الأمريكيّ من الاتّفاق النووي في مايو 2018، طُبِّقَت المرحلة الأولى من العقوبات في أغسطس من نفس العام على منتجات حيوية بالنسبة إلى الاقتصاد الإيرانيّ، كتجارة السيارات والمعادن والسجاد، إضافة إلى عقوبات على تحويل الأموال إلى إيران بالدولار الأمريكيّ. ثم استؤنفت المرحلة الثانية من العقوبات الأمريكيَّة على إيران في الرابع من نوفمبر 2018، التي تفرض عقوبات مالية على مشتري النِّفط الخام الإيرانيّ ومنتجاته، وعلى المتعاملين مع قطاع الموانى والتأمين في إيران أو الشحن البحري من وإلى إيران، وعلى التعاملات المالية مع البنك المركزي والمؤسَّسات المالية الإيرانيَّة[1].

وكانت بكين العاصمة الأولى التي يزورها وزير الخارجية الإيرانيّ جواد ظريف بعد الانسحاب الأمريكيّ من الاتّفاق النووي، مما يُبرِز أهميتها لإيران في هذا التوقيت، ويبدو من المرجح أن التعاون التجاري والاستثماري الصيني-الإيرانيّ سيظلّ قائماً وقابلاً للتطوير بشرط إيجاد آلية آمنة للتبادلات المالية بين البلدين. هذا التعاون المحتمَل له عدة أسباب: فبجانب تأمين مصادر متنوعة للنِّفْط والاستفادة من التخفيضات السعرية التي ستقدمها إيران لترويج نفطها، يمكن للصين أن تستغل تعاونها مع إيران كورقة ضغط على الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في النزاع الدائر بينهما حول ملفّ التعريفات الجمركية والانسحاب الأمريكيّ من اتِّفاقية باريس للمناخ. ويرى دانيل جلاسر، وهو خبير عمل في فرض العقوبات بوزارة الخزانة الأمريكيَّة، أن الصين لن تغير استراتيجيتها طويلة المدى في مجال الطاقة بسبب نزاع دبلوماسي قصير المدى، كما ستستفيد الصين كثيراً من الحاجة الإيرانية الماسَّة إليها في الدفع الآجل بدلًا من النقدي أو في مقابل تصدير منتجات وبضائع صينية مقابل النِّفْط الإيراني[2].

ولعل أهم العوامل التي رسّخت العلاقات بين الصين وإيران بشكلٍ أكبر، هو أن إيران أصبحت أكبر مستوردي السلاح من الصين، جنباً للنفوذ السياسي والعسكري المتنامي لطهران فى الشرق الأوسط، وهي المسألة التي تعاملت معها بكين بشكلٍ براغماتي؛ إذ رأت في توطيد علاقاتها مع إيران خصماً لنفوذ أمريكا، ومزاحمةً لأدوارها في منطقة الخليج. ومما يعزز العلاقة الثنائية بين الصين وإيران تقاطع مواقفهما السياسية تجاه عدد من القضايا الإقليمية؛ وتأتي على رأسها الأزمة السورية؛ فكلاهما يدعمان بقاء الرئيس بشار الأسد من خلال المساندة العسكرية والماليّة للحيلولة دون تغييره أمام الرغبة الأمريكية الساعية لعزله. وكذلك تشابه مواقفهما تجاه الملف اليمني والعراقيّ، خصوصاً في ظل الرغبة المتزايدة للتنين الصيني على خلق نفوذ سياسي داخل

---

[1] - Segal, Stephanie. "The Economic Impact of Iran Sanctions". Center for strategic & international Studies (CSIS.org). Nov 2018. https://goo.gl/52XEyr (accessed September 2018) .

[2] - Abdo Geneive. "Sorry, Iran, China Isn't Going to Save You". bloomberg.com. June 2018. https://goo.gl/kqpJWN

منطقة الخليج، ومعارضة كلتا الدولتين السياسة الأحادية الأمريكية والهيمنة الأمريكية، في ظل التوتر الملحوظ بين أمريكا والبلدين الشهور الأخيرة.

خامساً: رفض الصين للعقوبات الأمريكية على طهران

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لإيران وزبونها النفطي، ويمتد التعاون بينهما ليشمل مبيعات الأسلحة والميزان الجيواستراتيجي ضد الولايات المتحدة. وعارضت الصين من قبل العقوبات الأمريكيَّة أحادية الجانب واعتبرت عقوبات الأمم المتَّحدة فقط هي ما يمكن أن تعترف به[1]. وبالنسبة إلى إيران فالصين تُعَدّ المتنفَّس المحتمَل الأهمّ خلال الحصار الأمريكيّ، فهي الشريك التجاري الأول لإيران، وقد اتضح الكثير من الرؤية الصينية للتعاون المشترك في زيارة جين بينغ لطهران في يناير/كانون الثاني 2016، إذ اتفقت الدولتان على توسيع التجارة بينهما إلى ستمئة مليار دولار خلال عشر سنوات، كما قدمت الحكومة الصينية قرضا بقيمة عشرة مليارات دولار للشركات الصينية لبناء السدود ومولدات الطاقة والبنية التحتية الأخرى في إيران.

وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما 37 مليار دولار عام 2017[2]، وهي أكبر مشترٍ للنِّفْط الإيرانيّ، ورفضت طلب الولايات المتَّحدة وقف شراء النِّفْط الإيراني، وإن تعهدت بعدم زيادة مشترياتها مستقبلًا (أكثر من 700 ألف برميل نفط يوميًّا اشترتها الصين من يناير إلى مايو 2018، فاقت قيمتها 8 مليارات دولار)، لكنها استحوذت على حصة شركة توتال الفرنسية بعد خروجها من عقد تطوير حقل الغاز الإيرانيّ بارس الجنوبي. تنتج إيران ما يعادل 2.5 مليون برميل نفط يوميًّا، وعليه اضطرت طهران لتخفيض سعر النفط، فضلًا عن المساهمة في نقله بكل السبل الممكنة إلى الدول المستوردة له، على خلفية انخفاض صادرات إيران من النفط الخام انخفاضًا كبيرًا في مايو 2019 مقارنة بشهر أبريل من العام ذاته، كما أن الهبوط كان بنسبة كبيرة وصلت إلى أكثر من مليوني برميل في اليوم الواحد[3].

وتستمر الصين في شراء النفط الإيراني، في طريق آخر للالتفاف على العقوبات الأمريكية وتحدي واشنطن، على خلفية الحرب التجارية الدائرة بين الطرفين. كما تعد مبيعات النفط الإيراني لكل من روسيا والصين جزءاً كبيراً من جهود إيران لمقاومة حملة «الضغوط الكبيرة» للعقوبات المالية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انسحابها من خطة العمل المشتركة الشاملة. وكذلك أصبحت شركات الطاقة الصينية تهيمن على تطوير حقول النفط والغاز الطبيعي في إيران التي تمتلك ثاني أكبر غاز طبيعي بعد روسيا، وواحدة من أكبر احتياطيات النفط الخام التقليدية في العالم.

ويعتقد وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف أن على الصين مواجهة التحدي المتمثل في إنهاء "التعصب الأميركي" في جميع أنحاء العالم، مؤكداً أن بلاده ستقدم بكل سعادة دعمها لهذا الجهد. فالصين ليست

---

[1] - Lavites Matt. “China keeps buying Iranian oil and the trade war adds a reason to defy US sanctions”. Cnpc.com. July 2018 https://goo.gl/dtV9cX (accessed October 2018.

[2] - Iran Daily. “Iran-China trade hit $37b in 2017”. March 2018. http://www.iran-daily.com/News/211821.html (accessed September 2018).

[3] - Tom Whipple, Steve Andrews, Peak Oil Review: 17 June 2019, Resilience, available athttps://www.resilience.org/stories/2019-06-17/peak-oil-review-17-june-2019./

بحاجة إلى إيران للمحافظة على تدفق النفط من الخليج العربي فحسب، ولكن أيضاً بوصفها عقدة في طريق الحرير الجديد للطاقة الذي يربط الخليج العربي وبحر قزوين وآسيا الوسطى بالصين. وفي هذه الشبكة الآسيوية لأمن الطاقة، تحتاج الصين إلى سلسلة من خطوط الأنابيب، بما في ذلك خط الأنابيب بين إيران وباكستان والوصلة الداخلية بين إيران وتركمنستان، والتي تحتوي على وصلة برية مباشرة بين إيران والصين، وذلك بهدف تجنب مضيق ملقا، الذي تجوبه دوريات البحرية الأمريكية. وفي شهر كانون الأول من عام 2009، أعلنت تركمانستان عن نيتها في مد الصين بالغاز الطبيعي عبر خط انابيب جديد[1].

وبناءً عليه، تعتمد العلاقات الاقتصادية الصينية –الإيرانية على ركائز قوية، وفي مقدمتها[2]:

1. تستورد الصين النفط من إيران بمقدار 14% من وارداتها، وتعمل الصين في إيران من خلال شركات نفط صينية، أو من خلال شركات نفط صينية مشتركة مع دول أخرى، مثل شركة سوناغول المشتركة بين الصين وأنغولا، والتي وقعت عقداً مع إيران بـ 7.5 مليار دولار لتطوير حقلي أزاديجان وبارس الجنوبي، بالإضافة إلى توقيع الطرفين، في تشرين الأول/2004، عقداً بـ 70 مليار دولار لشراء نفط وغاز مسال من إيران لمدة 25 عاماً، وتطوير حقل النفط في يادافاران.

2. إن الصين مصدِّر رئيس للأسلحة إلى إيران، فقد زودتها بمعدات تكنولوجية عسكرية متطورة، بما في ذلك تكنولوجيا الصواريخ. وتشير الإحصائيات إلى إن إجمالي حجم الصادرات العسكرية الصينية إلى إيران بلغ ما يقارب 810 مليون دولار للمدة من 2000– 2009، وهو ما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات على عدد من الشركات الصينية العاملة في مجال السلاح، لانتهاكها إجراءات الولايات المتحدة الأمريكية والمراقبة الدولية بشأن نقل تقنية الأسلحة إلى إيران ودول أخرى، كما قدمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقريراً إلى الكونغرس الأمريكي خلاصته أن الشركات الصينية ساعدت إيران في مجال إنتاج الصواريخ الباليستية، وتتزايد الاتهامات للصين بتزويد إيران بصواريخ متطورة مضادة للسفن الحربية من شأنها تهديد سيطرة البحرية الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن مساعدتها لتطوير برامجها في مجال إنتاج الصواريخ الباليستية طويلة المدى. وعلى الرغم من رضوخ الصين جزئياً للمقاطعة الأمريكية، إذ أوقفت تعاونها مع إيران منذ عام 1999 في مجال الصواريخ، لكنها مازالت تصدر السلاح إلى إيران بدافع رغبتها في تأمين تدفق إمدادات البترول، كما أخفقت جهود الإدارة الأمريكية في إقناع القيادة الصينية بعدم تصدير تقنيات عسكرية إلى دول تعُدها الولايات المتحدة الأمريكية معادية وراعية للإرهاب، مثل إيران وكوريا الشمالية.

---

[1] فهد مزبان خزار، "**الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية – الصينية**"، العراق، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة دراسات إيرانية، العدد 15، آذار/2012، ص5 – 6.

[2] المرجع السابق، ص9.

.3 ظلت الصين، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بما يتوافر لها من خبرات، المصدِّر الرئيس لتكنولوجيا الصناعات الكيمائية والإليكترونية. فقد ارتفع التبادل التجاري بين إيران والصين من 11 مليار دولار عام 2005 إلى ما يقارب 27 مليار دولار عام 2009، وإلى 50 مليار دولار عام 2014.[1]

المراجع:

1. طايل يوسف عبد الله العدوان، **الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2013.
2. سهيلة عبد الأنيس محمد، "**العلاقات الإيرانية – الأوروبية: الابعاد وملفات الخلاف**"، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 126، 2007.
3. حسن الرشيدي، "**أهداف السياسة الخارجية لإيران**"، 22 ابريل، 2008، على الرابط: http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=2169
4. وليدعبد الحي، **مستقبل المكانة الاقليمية لإيران عام 2020**، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010.
5. باتريك سيل، **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992.
6. تامريدوي، "**ماذا تعني سورية بالنسبة لإيران جيو – استراتيجياً**"، نون بوست، تاريخ 2013/9/6.
7. سنية الحسيني، "**سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 440، تشرين الأول 2015.
8. ألكسندر دوغين، "**المشاكل الجيوبولتيكية وقوانين المدى الكبير والعولمة والمفارقة الروسية**"، مركز كاتخيون للدراسات، 201/10/14
9. أحمد إبراهيم محمود، "**البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة.. بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر 2005.
10. أحمد إبراهيم محمود، "**البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية**"، مختارات إيرانية، العدد 6، يناير 2001.
11. علي حسن باكير، "**السعودية وخيارات الرد على إيران نووية**"، مجلة آراء حول الخليج، العدد 59، آب 2009.
12. سماح عبد الصبور، "**التغيرات المحتملة: السياسة الخارجية الإيرانية بعد فوز روحاني بالرئاسة**"، القاهرة: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 2013/6/17، على الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/915/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8.
13. علي شهاب، "**العلاقات الصينية – الإيرانية في مواجهة واشنطن وحلفائها**"، مجلة افراسيا، 2011/1/6، ص3. على الرابط: http://afrasianet.net/portal/index.php?option=com في 2015/8/16.
14. فهد مزبان خزار، "**الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية – الصينية**"، العراق، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة دراسات إيرانية، العدد 15، آذار/ 2012.
15. فاطمة الصمادي، "**ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟ الرابحون والخاسرون**"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، حزيران/2012.

[1] فاطمة الصمادي، "**ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟ الرابحون والخاسرون**"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، حزيران/2012، ص9.

المراجع الأجنبية:

1. Abdo Geneive. “Sorry, Iran, China Isn’t Going to Save You”. bloomberg.com. June 2018. https://goo.gl/kqpJWN
2. Iran Daily. “Iran-China trade hit $37b in 2017”. March 2018. http://www.iran-daily.com/News/211821.html (accessed September 2018).
3. Lavites Matt. “China keeps buying Iranian oil and the trade war adds a reason to defy US sanctions”. Cnpc.com. July 2018 https://goo.gl/dtV9cX (accessed October 2018.
4. Segal, Stephanie. “The Economic Impact of Iran Sanctions”. Center for strategic & international Studies (CSIS.org). Nov 2018. https://goo.gl/52XEyr (accessed September 2018 .
5. Tom Whipple, Steve Andrews, Peak Oil Review: 17 June 2019, Resilience, available athttps://www.resilience.org/stories/2019-06-17/peak-oil-review-17-june-2019./

مقاربات الحل في الخليج وفرص التسوية

Approaches to solution in the Gulf and opportunities for compromise

د. محمود البازي
Mahmoud albazi
دكتوراة حقوق؛ كاتب ومحلل سياسي
Ph.D of law; Author and political analyst
albazimahmoud@gmail.com

ملخص:

في وقتٍ سابقٍ، أُعطي الضوء الأخضر من السعودية للعراق وباكستان للشروع في وساطة بينها وبين طهران في ظل توترات وهجمات شهدتها المنطقة. يبدو أن الرياض وصلت إلى قناعة تامة أنَّ الولايات المتحدة لم تعد معنية أبداً بشن حروب جديدة في منطقة الشرق الأوسط إلا إذا تعرضت مصالحها الشخصية لهجمات من قبل إيران؛ ونقصد هنا جنودها أو قواعدها العسكرية المتواجدة في المنطقة، وغير ذلك يجب أن تدافع السعودية بنفسها عن نفسها أمام التهديدات الإيرانية.

في ظل تراجع النفوذ السعودي في المنطقة العربية استغلت إيران هذا الفراغ وتوغلت وعزّزت نفوذها في الدول العربية، واستطاعت أن تخلق لنفسها بُعداً استراتيجيا قويا يمكّنها من إرسال رسائلها للولايات المتحدة، بأنها قوة إقليمية تفرض حلولها في المنطقة. السعودية من جانبها غارقة في خضام مشاكل خارجية أهمها حصار قطر، وحرب اليمن، وفقدان البوصلة بشأن القضية الفلسطينية وملفات حقوق الإنسان ومقتل خاشقجي.

الوساطة العراقية والباكستانية كان من الممكن أن تلعب دوراً مهماً في خفض مستوى التوتر في المنطقة وإيقاف الحرب اليمنية التي تشكل عبئا ثقيلا على كاهل السعودية، وقد تكون هذه المفاوضات فرصة مهمة لشروع مفاوضات مباشرة بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية تجّنب المنطقة شبح حرب مدمرة لن يخرج منها أي طرف سالم أبداً، إلا أن الرسائل المتضاربة التي ترسلها السعودية عبر عادل الجبير والمشاكل الداخلية في العراق حالت دون إتمام هذه المهمة.

في هذه الدراسة نسعى لتوضيح مواقف الدول صاحبة الشأن وهي إيران، السعودية والولايات المتحدة. ثلاثية مترابطة ببعضها البعض ولا يمكن فصلها أبدا.

كلمات مفتاحية: السعودية، هجمات أرامكو، مقاربات الحل والتسوية، العلاقات الأمريكية الإيرانية، النفط.

Abstract:

Earlier, Saudi Arabia has given the green light for Iraq and Pakistan to begin mediating between Saudi Arabia and Tehran amid tensions and attacks in the region. Riyadh seems to have come to the conviction that the United States is no longer interested in waging new wars in the Middle East unless its own interests are attacked by Iran; Otherwise, Saudi Arabia must defend itself against Iranian threats.

In light of the decline of Saudi influence in the Arab region, Iran took advantage of this vacuum and penetrated and strengthened its influence in the Arab countries, and was able to create a

strong strategic dimension to enable it to send its messages to the United States, as a regional force imposes solutions in the region. For its part, Saudi Arabia is mired in foreign problems, the most important of which are the siege of Qatar, the Yemen war, the loss of the compass on the Palestinian issue, the human rights files and the killing of Khashoggi.
The Iraqi and Pakistani mediation could have played an important role in reducing the level of tension in the region and stopping the Yemeni war, which is a heavy burden on Saudi Arabia. Nevertheless, the conflicting messages that Saudi Arabia sends through Adel al-Jubeir and the internal problems in Iraq have prevented this task from being completed.
Keywords: Saudi Arabia, Aramco attacks, approaches to solution and settlement, US-Iranian relations, oil.

مقدمة:

تعددت الوسطات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية. فالعراق وباكستان دخلتا على خط فتح حوار بين البلدين من شأنه أن يجّنب المنطقة حرباً مدمرة. العلاقة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والسعودية دفعت السعودية إلى تبني موقفا حادا من إيران، ودفعت المسؤولين السعوديين إلى ربط موقفهم بتصريحات الرئيس دونالد ترامب. إلا أن المتابع للسياسة الخارجية التي يتبعها الرئيس ترامب بالنسبة للشرق الأوسط سيكتشف بأنه غير معني أبدا بشن حروبا جديدة في الشرق الأوسط بل هو يسعى لسحب قواته كليا من هذه المنطقة. إيران من جانبها تلعب على وتر حساس جداً، فهي سعت لوضع حدود فاصلة بين المصالح الأمريكية المباشرة وبين مصالح حلفاء الولايات المتحدة، وبالتالي توصّلت إلى نتيجة مفادها بأن الولايات المتحدة لن تتدخل بحرب ضدها إلا في حال ضرب المصالح الأمريكية نفسها (قواعد عسكرية أمريكية وجنود أمريكيين). بدورها جاءت هجمات أرامكو لتثبت للسعوديين عدم رغبة الولايات المتحدة بشن حروب أبدا وكشفت مدى العجز الذي تعانيه المملكة في الدفاع عن نفسها أمام هجمات حوثية. كل ذلك دفعها لطرح فكرة الحوار مع إيران تلك الفكرة التي تلقفتها دول مثل العراق وباكستان ودخلتا كوساطة فاعلة بين البلدين. الظروف الداخلية في العراق والرسائل المتناقضة التي أرسلتها السعودية وإستقدام ثلاثة آلاف جندي أمريكي إلى السعودية كانت سببا في عودة هذه الفرصة إلى السبات الشتوي. كلا البلدين بحاجة لهذا الحوار وإن بنسب متفاوتة فإيران التي تعاني من عقوبات غير مسبوقة على اقتصادها تسعى إلى إقامة علاقات مع دول الجوار من خلال هذا الحوار تسعى لمنع دول خارجية للدخول إلى المنطقة عبر الخليج. أما السعودية فمصلحتها من الحوار مع إيران كثيرة منها إيقاف الحرب على اليمن (التي استنزفت الإقتصاد السعودي) وتجنّب هجمات ضد عصب الإقتصاد السعودي. بعد السبات الشتوي علينا أن ننتظر ونراقب آفاق هذا الحوار في المستقبل وما إذا كانت هناك أحداث قد تدفع فرص الحوار إلى الأمام.

نتيجة لما سبق طرحه، تجيب ورقتنا هذه على العديد من الأسئلة لعل أهمها:

1- ماهي رؤية ولي العهد السعودي محمد بن سلمان للحوار مع إيران؟

2- العلاقات الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على المنقطة؟

وفي محاولة منا لفهم هذه العلاقة المعقدة في منطقة الخليج، طرحنا عدة فرضيات هي:

الفرضية الأولى: بعد هجمات أرامكو سعى ولي العهد لطرح مقاربته للحل مع فهم جدي للواقع السعودي هذه المقاربة تقوم على أن هجمات أرامكو استهدفت إمدادات النفط العالمية ولم تستهدف السعودية فحسب؛ ربط الموقف السعودي بالموقف الأمريكي. ونتيجة إدراك ولي العهد بأن الولايات المتحدة غير مستعدة لخوض حروب في المنطقة، أرسل ولي العهد رسائل متناقضة إلى إيران منها الدعوة لحوار وحل سياسي مع إيران وأخرى استقدام ثلاثة آلاف جندي أمريكي لحماية السعودية. هذه الرسائل كانت أحد الأسباب في تعطيل الوساطات بين البلدين.

الفرضية الثانية: العلاقات الأمريكية الإيرانية في حالة مد وجزر، ولا يرجع ذلك لعهد الرئيس ترامب بل ترجع جذور هذا التوتر إلى نشأة الجمهورية الإسلامية في إيران. إلا أن هذا التوتر لهو حدود لا يرغب الطرفين بتصعيدها إلى حرب.

منهج البحث: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي نظراً لما له من دور في تحليل المعطيات وتوظيفها في سبيل فهم العلاقة المعقدة بين السعودية وإيران والولايات المتحدة.

أولاً: المقاربة السعودية للحل

لم يُظهر الهجوم البري الكبير الذي صرح عنه الحوثيون ضد الألوية السعودية وأسرهم العشرات من الأسرى والجنود (بحسب زعمهم) ضعف أنظمة الدفاع السعودية وحسب؛ بل أظهر قدرات الحوثيين على شن هجمات أرامكو بل ودفع إلى التفكير ملياً بقدراتهم على شن هجمات جديدة أخرى على مفاصل الحياة في المملكة العربية السعودية.

ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بوصفه مهندس السياسية السعودية

ولي العهد السعودي شأنه شأن بقية المسؤولين في السعودية، اتبع نهجا واضحا مبتنيا على ركيزتين اثنتين عند الحديث عن هجمات أرامكو؛ الركيزة الأولى هي أنّ هذه الهجمات لم تستهدف السعودية وحسب بل استهدفت إمدادات النفط العالمية، وبناء عليه اعترض خلال مقابلته في "برنامج 60 دقيقة" على سؤال مقدمة البرنامج التي سألته: ضرب هذا الهجوم قلب صناعة النفط السعودية، هل كنت مصدوماً؟ صحح لها ولي العهد ليقول: "قد اختلف معك في هذه النقطة؛ لم يصب هذا الهجوم قلب صناعة الطاقة السعودية، بل أصاب قلب صناعة الطاقة العالمية. لقد عطل 5.5٪ من احتياجات العالم من الطاقة، واحتياجات الولايات المتحدة والصين والعالم بأسره"[1]. حاول المسؤولون السعوديون منذ اللحظة الأولى لهجوم أرامكو أن يُظهروا للعالم مدى خطورة هذا الهجوم على الإقتصاد العالمي، في محاولة منهم لإقناع دول العالم بالتدخل بشكل أكبر في مواجهتهم المفترضة مع إيران. ولكن هذه الدول امتنعت عن التدخل واكتفت بإدانة الهجوم، لإن المجتمع الدولي ليس لديه رغبة بخوض حروب جديدة في المنطقة؛ وحتى أن الحلفاء امتنعوا عن طرح الموضوع أمام مجلس الأمن ولم يقوموا بدعوة طارئة لعقد جلسة لمجلس الأمن؛

[1]- Norah O'Donnell, In '60 Minutes' interview, saudi Arabia Crown Prince Mohammad bin Salman denies ordering khashoggi murder but says he takes responsibility, (visited at: 30/9/2019), https://www.cbsnews.com/news/mohammad-bin-salman-denies-ordering-khashoggi-murder-but-says-he-takes-responsibility-for-it-60-minutes-2019-09-29/

الركيزة الثانية: هي ربط الموقف السعودي بالموقف الأمريكي. دآب السعوديون دوماً على ربط موقفهم بالموقف الأمريكي، فولي العهد أكّد على أنه يتفق مع وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بأن الهجوم على منشأتي النفط السعوديتين من قبل إيران هو"عمل حرب"[1]. أما بشأن الحوار مع ايران فهو يعتقد أن "على الرئيس ترامب الاجتماع بالرئيس روحاني وصياغة صفقة جديدة، وهذا ما يطلبه ترامب، وهذا ما نسعى إليه جميعًا.. ولكن الإيرانيين هم الذين لا يريدون الجلوس إلى طاولة المفاوضات"[2].

الرسائل التي أرسلها ولي العهد السعودي هي رسائل متضادة مع تصريحاته وأفعاله، بل وهي متناقضة مع تصريحاته السابقة. كما يسود الموقف السعودي من التسوية مع الحوثيين وإيران، ضبابية وضيعان. فالرجل وخلال مقابلة حصرية مع قناة "الإخبارية" السعودية الرسمية، ورداً منه على سؤال ما إذا كانت السعودية قد تقيم حواراً مع إيران قال: "كيف أتفاهم مع "واحد" أو نظام لديه قناعة مرسخة بأنه نظام قائم على أيدولوجية متطرفة منصوص عليها في دستوره ومنصوص عليها في وصية (زعيم الثورة الإيرانية الراحل، روح الله الموسوي) الخميني بأنه يجب أن يسيطروا على مسلمي العالم الإسلامي ونشر المذهب الجعفري الاثني عشري الخاص فيهم في جميع أنحاء العالم الإسلامي حتى يظهر المهدي الذي ينتظرونه.. هذا كيف أقنعه؟ وما مصالحي معه؟ وكيف أتفاهم معه؟"[3].

بل وأكد الأمير محمد أن عهد وثوق السعودية في إيران ولّى، مشدداً: "لا يُلدغ المرء من جحر مرتين"، حيث قال: "لُدغنا من إيران مرة، المرة الثانية لن نُلدغ. ونعرف أننا هدف رئيسي للنظام الإيراني. الوصول لقمة المسلمين هدف رئيسي لإيران، ولن ننتظر حتى تصبح المعركة في السعودية، بل سنعمل لكي تكون المعركة عندهم في إيران وليس في السعودية"[4].

وفي الوقت الذي تم بث مقابلة ولي العهد في برنامج 60 دقيقة؛ تحدث علي ربيعي، المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، خلال مؤتمر صحفي عن تلقي حسن روحاني رسائل سعودية عبر دول ثالثة"[5].

إن السعودية اليوم تطلب الحوار وتخاف منه بنفس الوقت، فهي منزوية تماما في العالم العربي والإسلامي والعالمي، كل ذلك كان نتيجة السياسات المتهورة التي اتخذتها على مرّ السنوات الماضية.

والسؤال الذي يطرح نفسه دائما هو، لماذا لا نشاهد أذرع للسعودية في المنطقة؟ لماذا فشلت السعودية بتحقيق عمق استراتيجي قوي لها في المنطقة يحميها ويضرب باسمها هنا وهناك؟ الجواب سهل جدًا، لأنها عادت

1– المصدر السابق نفسه.

2– المصدر السابق نفسه.

3– محمد بن سلمان: لن نُلدغ من إيران مرتين.. وسنعمل لتكون المعركة عندهم وليس في السعودية، سي إن إن العربية، 2017/5/3، (تم الدخول: 1أكتوبر/تشرين الأول 2019).
https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/05/03/saudi-mohammed-bin-salman-relationship-iran

4 – المصدر السابق نفسه.

5– سخنگوى دولت: سران برخى كشورها پيام‌هايى از سران عربستان آورده‌اند، (المتحدث الرسمي باسم الحكومة: لقد حمل لنا قادة بعض الدول رسائل من القادة السعوديين)، راديو فردا، 8 مهر، 1398 ش، (1أكتوبر/تشرين الأول 2019):
https://www.radiofarda.com/a/saudi-arabia-has-sent-messages-to-iran-s-president---iran-government-spokesman/30191154.html

كل الشعوب وكل الفئات الاجتماعية وعادت الديمقراطية التي حلم بها الشعب العربي وفقدت بوصلتها وضلت طريقها تائهة في سياسات طائشة وحروب دامية ضد شعوب عربية.

فالسبب وراء انزواء الحكومة السعودية يعود في جذوره التاريخية إلى مرحلة اجتياح العراق من قبل القوات الأمريكية؛ فالفرصة كانت مواتية للسعوديين للعودة وبقوة إلى المشهد الإقليمي والحضور بقوة في المشهد العراقي ومحاولة خلق وكلاء لها في العراق إلا أن السعودية انسحبت من العراق وجعلت الساحة خالية تماما مما سمح بتوغل إيراني كاسح في العراق وهو ما سمح لها بتشكيل نواة وقوى داعمة لإيران في العراق، وهو ما تُوّج بوصول نوري المالكي "رئيس الوزراء السابق" إلى سدة الحكم وتنفيذ كل ما ترغب به إيران وكما سمح لها بتشكيل قوات عسكرية قوية بعد أزمة داعش تدين بولائها لإيران ومستعدة للهجوم على المصالح السعودية أو الإسرائيلية بمجرد إشارة من إيران.

لم تتوقف هذه الانسحابات عند العراق فحسب، بل انتقلت إلى سوريا؛ ففي سوريا حاولت السعودية قيادة ملف الأزمة السورية بدعمها فصائل متشددة بالمال دون تقديم دعم لوجستي أو دعم قوات على الأرض أو حتى اختيارها لمعارضة معتدلة ضنا منها أنها ستقطع يد إيران في سورية إن هي قدمت المساعدات المالية المطلوبة؛ ولكن السعودية فشلت مرة أخرى على هذا الصعيد وخرجت خالية الوفاق من المشهد السوري كما فشلت بإنشاء معارضة معتدلة قادرة على إدارة بعض المناطق في سوريا، وخرجت من المشهد السوري مهزومة لصالح إيران، ونرى اليوم أن من يقرر المصير السوري هم الدول الثلاث الضامنة وهم (تركيا، إيران وروسيا). وعند الحديث عن الوكلاء أو الأذرع فإن الذراع الوحيد الذي يمكن وصفه كذلك للسعودية في المنطقة، كان تيار المستقبل بقيادة سعد الحريري، حيث يعتبر تيار المستقبل حامي المصالح والمنافع السعودية في لبنان إلا أنّ السعودية ومرة أخرى وبسياساتها الطائشة احتجزت رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري وأرغمته على الاستقالة.

وعلى الصعيد الفلسطيني؛ السعودية هي احدى الديكتاتوريات العربية المتجذرة والتي كانت يوما ما قائدا للعالم السني وقائدا للعالم العربي من جهة أخرى، وكانت ضامنا مهم لحماية حقوق الشعب الفلسطيني. الديكتاتورية الابن سلمانية "محمد بن سلمان" شذّت عن قواعد ديكتاتوريات المنطقة وربطت مصيرها بشبه دول متزعزعة وغير مستقرة كإسرائيل، واعتبرت أن التطبيع مع إسرائيل يعتبر حماية لها في ظل المخاطر الأمنية التي يتوهمها ولي العهد. وبذلك ضيعت وتضيع حقوق الفلسطينيين اليوم لصالح اسرائيل، ليس ذلك فحسب بل صرّح بن سلمان بأن: "الإسرائيليون لديهم حق العيش بسلام على أرضهم ولا مشكلة لنا مع اليهود ولدينا مصالح مع إسرائيل.. ولا يمكننا المخاطرة بالأمن القومي السعودي في منطقة فيها داعش والقاعدة وحزب الله وحماس وإيران.. وخامنئي أخطر من هتلر"[1].

1 - Ben Hubbard, Saudi Prince Says Israelis Have Right to 'Their Own Land', the new york times, 3/4/2018, (visited at: 1/10/2019),
https://www.nytimes.com/2018/04/03/world/middleeast/saudi-arabia-mohammed-bin-salman-israel.html

وما كانت الدعوة لعقد ورشة المنامة لتتم لولا موافقة سعودية، فالسعودية وإعلامها اليوم يرّوج للتطبيع مع اسرائيل بل وهي من تروج لصفقة القرن، في الوقت الذي تتوغل فيه إيران بكل قوة ضمن الفصائل الفلسطينية مثل الجهاد الإسلامي وتحاول إعادة علاقاتها مع حماس.

في العمق الخليجي، خسرت السعودية حليفا قويا يدعى قطر بسبب مطالب واهية وفي محاولة منهم الاعتداء على سيادة الدول. فكانت سياساتها سببا في انشقاق الصف الخليجي ودفعت القطريين دفعا للتعاون مع إيران نتيجة الحصار الخانق الذي فرضته السعودية على الشعب القطري؛

وأخيرا وليس آخرا في 26 مارس 2015، شن التحالف العربي المؤلف من تسعة أعضاء غارات جوية، هاجمت الحوثيين في اليمن، شهدت استراتيجية بن سلمان فشلا ذريعا في اليمن. فالوعود التي أطلقها محمد بن سلمان بإنهاء الحرب في اليمن خلال أسبوعين [1] فشلت واستمرت الحملة سنوات. وكانت سببا بتفكك التحالف العربي وبقاء السعودية وحيدة في حربها ضد اليمن والشعب اليمني. بل وعلى العكس تمكن الحوثيون من تعزيز قواتهم وشن هجمات في الداخل السعودي.

بعد كل ذلك ونتيجة السياسات المتهورة والعجولة التي اتبعتها السعودية في محيطها العربي، تجد اليوم نفسها محاصرة بوكلاء إيران في المنطقة. فالعراق من الشمال، واليمن من الجنوب؛ ورغم ذلك كله فإن الهجمات التي تعرضت لها تأتي من بوابة اليمن والأزمة اليمنية ويبدو أن الحكومة السعودية وولي عهدها وصلوا لنتيجة مفادها أن التفاوض مع إيران وإغلاق الملف اليمني قد يكون مفتاحا لعودتها إلى الساحة العربية، وأن هذا المفتاح سيفتح لها متنفسا تستطيع المناورة فيه. خصوصا بعد أن توّصل السعوديون لنتيجة مفادها أن الولايات المتحدة ليست مهتمة بشن حرب ضد إيران (وهو ما سنبحثه لاحقا) في الوقت الذي لا تبدو صورة السعودية في واشنطن أفضل كثيرًا من صورة إيران، ما يزيد من صعوبة الدفاع عنها حال تعرضها لهجوم. فالرياض تعاني تقلص قاعدة حلفائها في الكونغرس الأميركي على خلفية عدد من القضايا، منها الانتهاكات التي ترتكبها في حرب اليمن منذ عام2015م؛ وهو ما دفع الكونغرس إلى التصويت بأغلبية مجلسيه، النواب والشيوخ، في أيار /مايو 2019، على قرار يمنع الولايات المتحدة من استمرار تقديم الدعم للحلف السعودي، وقد اضطر ترامب إلى استخدام الفيتو لوقفه .أضف إلى ذلك تداعيات جريمة اغتيال الصحفي السعودي، جمال خاشقجي، الذي كان يحمل إقامة أميركية، في قنصلية بلاده في إسطنبول، في تشرين الأول /أكتوبر 2018م[2]. فضلاً عن أن ملف حقوق الإنسان في المملكة لا يزال يثير انتقادات واسعة في واشنطن والعالم. من كل ذلك لا يبدو أن الوضع الداخلي أو الخارجي يساعد السعودية على الاستمرار بسياساتها السابقة وهو

---

[1] - Saudi Arabia's Prince Mohammed bin Salman rules out dialogue with Iran, the national, 2/5/2017, (visited at: 1/10/2019), https://www.thenational.ae/world/saudi-arabia-s-prince-mohammed-bin-salman-rules-out-dialogue-with-iran-1.13072

[2] – الأزمة الإيرانية – السعودية بعد هجمات «أرامكو » واحتمالات التصعيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدرسات السياسية، 23 سبتمبر/أيلول 2019، ص2.

ما دفعها لطلب تدخل وساطات للحوار مع إيران. ونحن نعتقد بأنها حصلت على ضوء أخضر أمريكي قبل الإقدام على هذه الخطوة.

ثانياً: المد والجزر في العلاقة الأمريكية-الإيرانية

يبدو أن سوء العلاقات الأمريكية الإيرانية لم يبدأ من ولاية الرئيس دونالد ترامب بل إن تأزم هذه العلاقة يعود منذ نشأت الجمهورية الإسلامية بإيران. وحتى في أوج التعاون بين البلدين من خلال الاتفاق النووي ساد التوتر بين البلدين وهو ما دفع الرئيس السابق باراك أوباما لفرض العقوبات مرة أخرى. حيث كان يسعى الرئيس أوباما إلى التوصل إلى اتفاقات أخرى يمكن أن نطلق عليه الاتفاق الثاني وهو يشمل تدخلات إيران في المنطقة، وثالث للصواريخ الباليستية وهو ما لم يسعفه الزمن عندما انتهت مدة ولايته. حيث قال ذات مرة: "لا نزال حازمين في تنديدنا بسلوك إيران الذي يزعزع الاستقرار"، مشيرا إلى انتهاكات حقوق الإنسان وبرنامج الصواريخ الباليستية [1].

بدأ الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب" حملته الانتخابية بانتقاد واسع لتركة الرئيس أوباما ومن أبرز هذه الملفات، الاتفاق النووي الإيراني حيث وعد بتمزيق هذا الاتفاق بمجرد استلامه لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. وكخطوة أولى وبتاريخ 27/كانون الثاني 2017 وبعد أسبوع من تنصيبه، حظر دونالد ترامب دخول الولايات المتحدة على مواطني سبع دول إسلامية بينها إيران. تلاها فرض عقوبات، انتهاء بالخروج من الاتفاق النووي بتاريخ 8/ أيار 2018 [2].

كما قلنا يبدو أن المشاكل العالقة بين الولايات المتحدة وإيران هي مشاكل تتعلق بماهية الدولتين، أولاً ومن حيث وجود ملفات أخرى غير النووي الإيراني كالصواريخ البالستية وحضور إيران في المنطقة وهي مشاكل غير قابلة للحل كما قال المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي[3].

أما عن سبب احجام الرئيس الأمريكي عن شن هجمات عسكرية ضد إيران يمكن تلخيصها فيما يلي:

- على الرغم من غضبه العرضي من التهديدات والهجمات الحوثية ضد أرامكو وإتهامه لإيران بتنفيذها وغيرها من التحركات التي قامت بها إيران ضد حلفاء الولايات المتحدة، فإن السيد ترامب متردد بشدة في المخاطرة بمواجهة عسكرية مفتوحة في الشرق الأوسط من شأنها أن تعرض إمدادات النفط العالمية للخطر في منتصف حملة إعادة انتخابه؛

1- إيران تفلت من عقوبات «النووي» لتواجه أخرى تتعلق بصواريخها الباليستية، جريدة الشرق الأوسط، 18/ كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 1أكتوبر/تشرين الأول 2019):
https://aawsat.com/home/article/546126/

2- محمود البازي، أزمة العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب: بين احتمالية المواجهة والنزعة نحو التفاوض، مجلة مدارات إيرانية، العدد الأول، سبتمبر/أيلول 2018، ص162-163.

3- يقول السيد الخامنئي: " با أمريكا مشكلات ما حلشدنى نيست؛ اينها با اصل نظام مشكل دارند"، (ترجمة: إن مشكلاتنا مع أمريكا غير قابلة للحل هم لديهم مشكلة مع أصل النظام في ايران")، پايگاه تحليلى صراط، (9/ مرداد 1397: 31/ تموز 2018)، (تاريخ الدخول: 29 سبتمبر/آيلول 2019):
https://www.seratnews.com/fa/news/424263/

- إن القوى الأوروبية تلوم السيد ترامب على بدء التصعيد من خلال انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق عام 2015 الذي وقّعت عليه القوى العالمية مع إيران لإزالة العقوبات مقابل فرض قيود على البرنامج النووي لإيران وبالتالي فحشد ائتلاف دولي عسكري ضد إيران يعتبر بعيد المنال بالنسبة للرئيس ترامب؛
- إنّ الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني في المقام الأول كان حركة قوّت من نفوذ المتشددين في الداخل الإيراني بل وكانت سببا في رصّ الصفوف بين جناحي الحكم في إيران متمثلين بالإصلاحيين والأصوليين؛ الأمر الذي انعكس واضحا في تصريحات الطرفين بالنسبة لعدم جدوى التفاوض مع الولايات المتحدة.

قبل الاتفاق النووي كان هناك صراع محتدم بين الأجنحة في إيران حول التفاوض مع الولايات المتحدة انتهى بانتصار الإصلاحيين كون الأغلبية البرلمانية ومقعد رئيس الجمهورية كان في أيديهم وجاء الانسحاب ليقوض مركز الرئيس روحاني في الداخل الإيراني أو بتعبير أصح جعل الرئيس روحاني ووزير خارجيته ظريف ينظمان إلى الخطاب القائل بأنه لا جدوى للتفاوض مع الولايات المتحدة. أجهزة الاستخبارات الأمريكية على يقين تام بأن شن ضربات عسكرية محدودة أو حرب شاملة ضد إيران سوف يقوي ويعزز نفوذ الأصوليين في إيران وهو ما لا يرغب به الرئيس ترامب؛

- الرئيس ترامب الذي استطاع أن يحول وعوده الانتخابية إلى واقع وبحسب ما يصف نفسه بأنه إذا وعد أوفى. فجميع الوعود الانتخابية التي وعد بها حققها من منع دخول المسلمين إلى أمريكا، زيادة الإنفاق والأعباء المالية التي تتحملها الدول الأوربية في حلف الناتو، الخروج من اتفاقية المناخ، اعتبار القدس عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة، تمزيق الاتفاق النووي الإيراني، تمزيق قانون التأمين الصحي السابق للرئيس أوباما الموسوم ب "أوباما كير"، زيادة فرص العمل إلى فرض الرسوم الجمركية على كل من كندا وأوروبا والصين وغيرها. هذه الوعود وغيرها هي من الوعود المعلنة للرئيس الأمريكي وهناك مجموعة من الوعود الغير معلنة وأهمها عدم خوض حرب غير مجدية في الشرق الأوسط ولعل هذا الوعد هو من أهم الوعود المتوافق عليها بين ترامب والقاعدة الانتخابية المصطفة خلف الرئيس الأمريكي. إن خوض مثل هذه الحروب سوف يُفقد الرئيس شعبيته ويُخسره القاعدة الانتخابية التي تقف وراءه بكل خطوة يقوم بها.
- هذا الرجل تاجر ورجل أعمال وكل التصريحات التي يطلقها هنا وهناك تعتمد أولا وأخيرا على الاقتصاد والتكلفة والربح. إن شن حرب على إيران ليس بالقرار السهل من الناحية الاقتصادية للرئيس الأمريكي فالتكلفة ستكون ضخمة للغاية.
- شن حرب على نطاق واسع مع إيران يعني ارتفاع أسعار النفط إلى 300 دولار نتيجة الاضطرابات التي ستشهدها منطقة الشرق الأوسط والخطورة المحتملة لتصدير النفط عبر المضائق البحرية في المنطقة. وهو ما سيهوي بالاقتصاد العالمي إلى هوة الانهيار؛

- إن إيران ليست عراق صدام حسين وليست أفغانستان، إن الجيش الأمريكي هاجم العراق عندما كان العراق منهك من العقوبات الاقتصادية والحصار الذي دام لأكثر من 12 عام أدى هذا الحصار إلى انهيار كامل للبلاد مما سهل دخول الولايات المتحدة إلى هناك وعلى الرغم من سهولة الدخول إلاّ أن المدة طالت والخسائر كبرت نتيجة الهجمات العنيفة التي شنتها فصائل عراقية أدت إلى قتل العديد من الجنود الأمريكيين وتكبدهم خسائر فادحة أعطتهم درسا استفادت منه القيادة الأمريكية بعدم التدخل العسكري في أي منطقة في الشرق الأوسط نتيجة الخسائر التي ستتكبدها من خلال هذه التدخلات وهو بالفعل ما شاهدناه في سوريا.

إيران اليوم لديها مخزون كبير من الصواريخ بعيدة المدى القادرة على ضرب المصالح الأمريكية في منطقة الخليج والعراق. بالإضافة لذلك فلديها العديد من المجموعات الموالية لها سواء في سوريا، لبنان، العراق، اليمن وفلسطين فبمجرد شن هجوم ضد إيران ستتحرك هذه المجموعات على نطاق واسع مما يؤدي إلى فوضى عارمة لا يمكن التنبؤ بنهايتها أبدا. ففي العراق ستهاجم المجموعات الموالية لإيران المصالح الأمريكية هناك (لا تنسى عزيزي القارئ الهفوة المدمرة حينما عجزت الولايات المتحدة عن حماية سفارتها بليبيا بهجوم ما يسمى هجوم بنغازي، مما أدى إلى مقتل جميع من كانوا فيها بمن فيهم السفير الأمريكي في ليبيا زمن الرئيس أوباما)[1]، واحتمالية الخسائر البشرية الفادحة في العراق. بالمقابل قد تقوم المجموعات الفلسطينية بشن هجمات ولو محدودة في إسرائيل مما قد ينزلق بالأمر إلى حرب شاملة يتدخل فيها حزب الله هناك حزب الله الذي حصل على عدد لا يستهان به من الصواريخ من سوريا وإيران خلال الحرب السورية. من جهة أخرى ستكون القواعد الأمريكية في منطقة الخليج تحت مرمى نيران الجيش الإيراني، وستتحرك مجموعة الحوثي بفاعلية أكبر هناك. فالتفاعلات التي ستنتج عن هجمة ضد إيران ستكون وخيمة بالفعل.

- السبب الأخير والأهم هو النفط حيث تساءلت مجلة فورين بوليسي الأمريكية عن أبعاد ودلالات موقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من استمرار واشنطن في تحملها 81 مليار دولار سنويا، لحماية الخليج، فيما لم تعد في حاجة لنفط السعودية بشكل خاص بعد أن أصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج للطاقة في العالم. وأشارت المجلة إلى رد ترامب "الصريح إلى حد الفجاجة" قبل وبعد "هجوم" إيران على مرافق النفط بالسعودية، وتأكيده أن أمريكا المكتفية نفطيا لم تعد بحاجة لحماية المنطقة، وإن فعلت فإنها يجب أن تلقى مقابلا لذلك.

ونوهت المجلة لتغريدة لترامب على حسابه على "تويتر": "لماذا نحمي ممرات الشحن البحري لصالح بلدان أخرى سنوات عديدة دون الحصول على أي تعويضات مالية؟ لسنا بحاجة حتى لأن نكون هناك بعد أن أصبحت بلادنا أكبر منتج للطاقة في العالم!"[(2)].

---

[1]– مقتل السفير الأمريكي في الهجوم على قنصلية واشنطن في بنغازي، فرانس 24، 12/أيلول 2012، (تاريخ الدخول: 29 سبتمبر/أيلول 2019): http://www.france24.com/ar/20120912-

[2]- - Iran-Saudi Crisis Resurrects an Old Question: Does the U.S. Need to Be There at All?, foreign policy, 20/9/2019, (visited at: 1/10/2019):

وتساءلت عما إذا كان على أمريكا الاستمرار في بذل الدم والمال لحماية تدفق النفط من الخليج، في وقت يكرر ترامب قوله إن الولايات المتحدة قد حققت استقلالها النفطي تقريبا، وأن على الدول، التي تعتمد على نفط السعودية والخليج مثل الصين واليابان، دفع الفاتورة.

وأكدت في هذا السياق أن التزام أمريكا بحماية الخليج كان مفهوما لأنها تستورد وحدها مليوني برميل من نفط الخليج يوميا، كما أن حلفاءها المهمين في أوروبا يستوردون أكثر من ذلك من المنطقة نفسها.

غير أن الصورة تغيّرت الآن، وأصبحت أمريكا تستورد أقل من مليون برميل من النفط من منطقة الخليج، وكذلك أوروبا التي قل حجم استيرادها من المنطقة. وفي المقابل فإن ثلاثة أرباع النفط الذي يمر بخليج هرمز يوميا يذهب إلى منطقة آسيا، خاصة الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية[1].

ثالثاً: المقاربة الإيرانية للحل والتسوية من الولايات المتحدة كأصل إلى السعودية كفرع

يتسائل المواطن العربي مرارا وتكرارا حول موضوع مهم وهو لماذا تقوم إيران باستفزاز الولايات المتحدة، نحن نعتقد أن الإيرانيين يقصدون تحقيق هدفين من هذه التصرفات.

أولاً: لقد كانت تصريحات الرئيس الأمريكي وإدارته نوعاً ما غامضة بخصوص في أي ظروف ستهاجم الولايات المتحدة إيران عسكريا، واستمر هذا الإبهام لفترة طويلة فالرئيس الأمريكي ووزير خارجيته ومستشاره للأمن القومي "بولتون" سابقا، ضلوا يرددون جملة غامضة نوعا ما وهي: نحن لا نريد الحرب ولكن في حال قامت إيران بمهاجمة المصالح الأمريكية وحلفائها سوف نهاجم إيران عسكريا. ولذلك إذا ما فرضنا (جدلاً ونحن لا نمتلك الحقيقة) أن إيران كانت خلف مهاجمة ميناء الفجيرة والسفن في بحر عمان والهجمات الحوثية على مصافي النفط في السعودية (آرامكو)، فهم (الإيرانيون)بهذا الفعل قشعوا بعض الغبار عن غموض الموقف الأمريكي من الهجوم العسكري. فأصبحوا متيقنين أن المقصود بالمصالح الأمريكية لا يشمل دول الخليج. أي أن الولايات المتحدة لن تخوض حربا إذا تعرضت السفن السعودية آو مصافي النفط لهجوم من وكلاء إيران في المنطقة. في المرحلة الثانية وقد كانت مرحلة خطيرة للغاية حيث أسقط الإيرانيون طائرة "درون" الأمريكية وقالوا أنها دخلت الحدود الإيرانية. قالها يوما الرئيس روحاني: "با دام شير بازي نكنيد" أي "لا تعبثوا بذيل الأسد". يبدو أنها لعبة تعيين حدود للطرفين فلا يجب لأحد أن يعبث "بذيل" الأسد الإيراني والأمريكي. ذيل الأسد الإمريكي هو التحرك ضد المصالح الحقيقية للولايات المتحدة أو قواتها أو قواعدها العسكرية لإن الرد سيكون حتمي. ذيل الأسد الإيراني هو بيع النفط الإيراني. حيث لم تكترث إيران على مدى الأربعين سنة الماضية بالعقوبات الأمريكية إلا أن العقوبات التي استهدفت قطاع النفط تؤلم الإيرانيين بحق والسياسة التي يتبعها دونالد ترامب وهي تصفير صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر هي سياسة دفعت وزير النفط الإيراني بيجن زنكنة (وهذه ليست مصادفة أن يكون تصريح الوزير قبل يوم واحد من إسقاط الطائرة المسيرة الأمريكية) إلى القول: "ظروف اليوم أصعب من زمن الحرب، لأن زمن الحرب لم تكن لدينا مشكلة

https://foreignpolicy.com/2019/09/20/iran-saudi-crisis-resurrects-an-old-question-does-the-u-s-need-to-be-there-at-all/

[1]– المصدر السابق نفسه.

في صادرات النفط، وصدام حسين وحده من كان يستهدف نفطنا، بينما كنا نأخذ أموالاً من بيع النفط، لكن هذه العملية الآن صعبة التحقيق، لا يمكننا الأن أن نبيع النفط باسم إيران"[1]. المثل العربي الذي يقول "لا تحاصر القط في الزاوية لأنه سيتحول إلى ذئب" أفضل مثال على ما نحن فيه. وبهذه الحركة تم تحديد الحدود الواجبة لتجنب خوض حرب بين الولايات المتحدة وإيران؛

ثانيا: لقد أرسى الرئيس "جون كنيدي" واحدا من أهم أصول التفاوض في مجال العلاقات الدولية على الإطلاق حيث قال:

“Let us never negotiate out of fear, but let us never fear to negotiate”

أي: "دعونا لا نتفاوض أبدا بدافع الخوف، ولكن دعونا أيضا لا نخشى التفاوض أبدا".

إيران كانت تشعر أن المفاوضات مع الولايات المتحدة سيكون بدافع الخوف ولذلك كانت خائفة من التفاوض أما اليوم وبعد أن تعادلت الكفة بين الطرفين يبدو أن ذهاب الإيرانيين إلى التفاوض لن يكون بدافع الخوف ولن يكونوا خائفين من التفاوض حسب الأصول التي حددها الرئيس جون كنيدي لبداية مفاوضات جدية بين الطرفين. معادلة الكفة استلزمت اسقاط الطائرة وهجمات ضد مصافي النفط السعودية واستلزمت إجراءات احترازية قامت بها إيران.

الكفة تعادلت بين الطرفين واليوم هي أفضل فرصة للإيرانيين للجلوس على طاولة المفاوضات، ذلك أن سياستهم الحالية "لا حرب ولا تفاوض"، تنقض أحد أهم القواعد في الأعراف الدولية وهي "الحرب تبدأ في الوقت الذي تنتهي فيه الدبلوماسية". لذلك نرى أن المستويات العليا في إيران تستطيع إعطاء الضوء الأخضر للوسطاء بالدخول في مفاوضات غير مباشرة مع الولايات المتحدة على مبدأ "لا غالب ولا مغلوب" خصوصا بعد التوازن الذي أحدثته في علاقاتها بالولايات المتحدة.

أما فيما يخص العلاقة مع المملكة العربية السعودية فيجب القول أن السعودية كانت صندوق بريد أوصلت من خلاله إيران رسائلها للولايات المتحدة والمنطقة، فسواء كانت إيران خلف هجمات أرامكو أم لم تكن؛ فالصورة لم تتغير . فالرسالة من هذه الهجمات هي أن المنطقة ستشتعل في حال شن هجوم ضد إيران، وأن سياسة "الصبر الاستراتيجي"[2] التي اتبعتها إيران في العام الأول من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي انتهت في ظل سعي الإدارة الأمريكية إلى "تصفير صادرات النفط الإيرانية" العصب الحياتي للاقتصاد الإيراني.

من جانبها تعلم القيادة في إيران أن الدخول في مفاوضات مع السعودية والتوصل إلى تسوية معها قد يقود إلى مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة وتخفيف الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الإيراني، وقد يقود إلى وضع حد للأزمة التي يعاني منها الشعب اليمني.

---

[1]– وزير نفت ايران: نمی‌توانيم به اسم ايران نفت صادر كنيم، (وزير النفط الإيراني: لا نستطيع بيع النفط بإسم إيران)، بي بي سي فارسي، 29/خرداد 1398ش، (تاريخ الدخول: 2أكتوبر/تشرين الأول 2019): https://www.bbc.com/persian/iran-48682195

[2]– صبر راهبردى.

خاتمة:

لم تكن الوساطة التي قام بها العراق بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسعودية وساطة اختيارية بل هي وساطة نابعة من خوف القيادات العليا في العراق وباكستان (متمثلة برئيس الجمهورية، رئيس الوزراء ورئيس البرلمان العراقي) من جرّ المنطقة إلى حرب شاملة يكون العراق طرفاً فيها. ونتيجة لذلك جاءت زيارة عادل عبد المهدي رئيس الوزراء العراقي إلى السعودية لبحث هذه الوساطة. التحركات السابقة التي قام بها مسؤولون عراقيون لإيجاد حل للخلاف بين السعودية وإيران لم تجنِ ثمارها، لاسباب اهمها، أن السعودية لم تكن تعتقد يوماً انها ستهزم في حربها مع اليمن، ولم يكن في حسبانها ان تضرب مواقعها الاقتصادية في العمق السعودي، وقد توقفت هذه الوساطة نتيجة الأوضاع الداخلية التي يعاني منها العراق. لذلك وفي ظل تردد الموقف الأمريكي حيال إيران لم تجد السعودية منفذا إلا الدعوة للحوار مع فاعل إقليمي مهم في المنطقة. المشكلة في هذا الحوار من وجهة نظرنا هو كمية الأوراق الرابحة في يد كل من الطرفين فالسعودية هي من يتعرض للهجمات وهي من تشهد أزمة عالمية وليس لديها ما تقدمه على طاولة المفاوضات أما الإيرانيون فهم يملكون أوراق رابحة عديدة فهم من يتحكم بمضيق هرمز وهم من يدعم الحوثي في اليمن. على أي حال الايرانيون من جهتهم أرسلوا رسائل عديدة، تؤكد حرصهم على حماية امن المنطقة من قبل الدول نفسها دون الحاجة الى "الحماية الدولية" والتدخلات الاجنبية، ولم يستثنوا "السعودية "من الدعوة، كما تركوا الباب مفتوحاً لأي حوار وتفاهمات مع المملكة بما يصب بالمصلحة العامة للبلدين والمنطقة، وهو ما ضهر جليا في تصريحات رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني من أن حوارا سعوديا إيرانيا يمكنه حل الكثير من مشاكل المنطقة الأمنية والسياسية، مؤكدا أن طهران توصي الحوثيين بقبول أي وقف لإطلاق النار مع السعودية. كما دعا أيضا لتشكيل نظام أمني جماعي خاص بالخليج بمشاركة جميع الدول الخليجية [1].

السعودية إذا كانت تبحث عن دور محوري في المنطقة عليها أولا أن تعيد لملمة البيت الخليجي وتنهي الحصار التي فرضته على الشعب القطري وعليها تحسين ملفها في مجال حقوق الإنسان وإيقاف الحرب على اليمن والشروع بمفاوضات وحوار مباشر مع الإيرانيين من شأنه أن يجنب المنطقة ويلات الحرب.

المصادر باللغة العربية:

- محمد بن سلمان: لن نُلدغ من إيران مرتين.. وسنعمل لتكون المعركة عندهم وليس في السعودية، سي إن إن العربية، 2017/5/3، (تم الدخول: 1أكتوبر/تشرين الأول 2019).
https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/05/03/saudi-mohammed-bin-salman-relationship-iran
- الأزمة الإيرانية – السعودية بعد هجمات «أرامكو » واحتمالات التصعيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدرسات السياسية، 23 سبتمبر/أيلول 2019.
- إيران تفلت من عقوبات «النووي» لتواجه أخرى تتعلق بصواريخها الباليستية، جريدة الشرق الأوسط، 18/ كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 1أكتوبر/تشرين الأول 2019):
https://aawsat.com/home/article/546126/

[1] – أبوابنا مفتوحة.. رد إيراني على تصريحات بن سلمان، الجزيرة نت، 2019/10/1، (تاريخ الدخول: 2أكتوبر/تشرين الأول 2019)، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/1/

- محمود البازي، أزمة العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب: بين احتمالية المواجهة والنزعة نحو التفاوض، مجلة مدارات إيرانية، العدد الأول، سبتمبر/أيلول 2018.
- مقتل السفير الأمريكي في الهجوم على قنصلية واشنطن في بنغازي، فرانس 24، 12/أيلول 2012، (تاريخ الدخول: 29 سبتمبر/آيلول 2019): http://www.france24.com/ar/20120912-
- أبوابنا مفتوحة.. رد إيراني على تصريحات بن سلمان، الجزيرة نت، 2019/10/1، (تاريخ الدخول: 2أكتوبر/تشرين الأول 2019)، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/1/

المصادر باللغة الفارسية:

- سخنگوی دولت: سران برخی کشورها پیام‌هایی از سران عربستان آورده‌اند، (المتحدث الرسمي باسم الحكومة: لقد حمل لنا قادة بعض الدول رسائل من القادة السعوديين)، راديو فردا، 8 مهر، 1398 ش، (1أكتوبر/تشرين الأول 2019):

  https://www.radiofarda.com/a/saudi-arabia-has-sent-messages-to-iran-s-president---iran-government-spokesman/30191154.html
- يقول السيد الخامنئي: " با آمریکا مشکلات ما حل‌شدنی نیست؛ این‌ها با اصل نظام مشکل دارند"، (ترجمة: إن مشكلاتنا مع أمريكا غير قابلة للحل هم لديهم مشكلة مع أصل النظام في ايران")، پایگاه تحلیلی صراط، (9/ مرداد 1397: 31/ تموز 2018)، (تاريخ الدخول: 29 سبتمبر/آيلول 2019):

  https://www.seratnews.com/fa/news/424263/
- وزير نفت ايران: نمی‌توانیم به اسم ايران نفت صادر کنیم، (وزير النفط الإيراني: لا نستطيع بيع النفط بإسم إيران)، بي بي سي فارسي، 29/خرداد 1398ش، (تاريخ الدخول: 2أكتوبر/تشرين الأول 2019):

  https://www.bbc.com/persian/iran-48682195

المصادر باللغة الإنكليزية:

- Ben Hubbard, Saudi Prince Says Israelis Have Right to 'Their Own Land', the new york times, 3/4/2018, (visited at: 1/10/2019),

  https://www.nytimes.com/2018/04/03/world/middleeast/saudi-arabia-mohammed-bin-salman-israel.html
- Saudi Arabia's Prince Mohammed bin Salman rules out dialogue with Iran, the national, 2/5/2017, (visited at: 1/10/2019),

  https://www.thenational.ae/world/saudi-arabia-s-prince-mohammed-bin-salman-rules-out-dialogue-with-iran-1.13072
- Iran-Saudi Crisis Resurrects an Old Question: Does the U.S. Need to Be There at All?, foreign policy, 20/9/2019, (visited at: 1/10/2019):

  https://foreignpolicy.com/2019/09/20/iran-saudi-crisis-resurrects-an-old-question-does-the-u-s-need-to-be-there-at-all/

منظمة مجاهدين خلق (مجاهدي الشعب) ودورها السياسي في ايران 1965 – 1975م

Organization of the People's Mujahideen (People's Mujahideen) and its political role in Iran 1965 – 1975The Iranian-Saudi Conflict

أ.م.د. احمد شاكر العلاق
Hussein Ahmed Dakhiel
تدريسي متخصص بتاريخ ايران الحديث والمعاصر – جامعة الكوفة –كلية الآداب –العراق
ahmedalalaq@gmail.com

الملخص

شهدت إيران مطلع ستينات القرن العشرين ظهور مجموعة من الاحزاب والتيارات السياسية المعارضة التي اخذت على عاتقها مقارعة النظام البهلوي بالاعتماد على ايديولوجيات ومفاهيم واساليب جديدة ومنها المزج بين الشريعة الاسلامية ومتطلبات العلم الحديث. اعتمد البحث على منهجية تحليل النص التاريخي من مصادره الاصيلة وهي المصادر الفارسية وبيانات منظمة مجاهدي خلق وكتابها تلك الرؤى التي طبقت بكل معانيها في السنوات اللاحقة.

أهم أبرز نتائج البحث:

- أسباب تشكيل المنظمة في ظل الظروف المعقدة التي كانت تواجهها إيران وقتذاك.
- انتهاج الخط الديني في بداية انطلاق عمل المنظمة ومن ثم تحولها الى الاتجاه الماركسي
- موقف السلطات الايرانية من انبثاق المنظمة وموقف الشارع الايراني

أهم التوصيات:

- ضرورة اجراء مسح كامل لبيانات المنظمة للوقوف على طبيعة عملها حال انبثاقها
- الاطلاع على السير الذاتية لمؤسسيها عبر الاطلاع على الوثائق الحكومية
- مراقبة ومتابعة نشاط اعضاء المنظمة داخل إيران وخارجها

Abstract

In the early 1960s, Iran witnessed the emergence of a number of opposition political parties and currents that took on the fight against the Pahlavi regime based on new ideologies, concepts and methods, including the mixing of Islamic law with the requirements of modern science.
The research relied on the methodology of analyzing the historical text from its original sources, namely the Persian sources and the statements of the PMOI and its writers.
Important search results:
1. The reasons for the formation of the organization under the complex circumstances faced by Iran at the time
2 - the adoption of the religious line at the beginning of the work of the organization and then turned to the direction of Marxism
3 - The position of the Iranian authorities on the emergence of the organization and the position of the Iranian street

Main Recommendations:
1. The need to conduct a full survey of the organization's data to determine the nature of its work once it emerges
2. Review the curricula vitae of its founders through access to government documents
3-Monitor and follow-up the activities of the organization members inside and outside Iran

الاطار العام للبحث:

حاول القائمون على تأسيس المنظمة بناء كيان سياسي جديد يتخذ الشريعة الإسلامية نهجًا عقائديًا وسلوكيًا حال انبثاقها ومن غيرت المنظمة من طبيعة سلوكياتها واتجهت صوب استخدام العمل العسكري المسلح.

المشكلة البحثية:

كيفية المقارنة بين بيانات ومنشورات المنظمة ومقارنة ما جاء بها من أفكار وطروحات على مر تاريخها الطويل ومن ثم مواقف السلطات الايرانية منها ومن طبيعة عملها.

أهداف البحث:

إلقاء الضوء بشكل تاريخي علمي تحليلي على أسباب تأسيس المنظمة والوقوف على السير الذاتية لمؤسسيها وبيان مواقفهم من بقية الأحزاب المعارضة.

الإطار الزمني:

يتحدد الإطار منذ عام تأسيس المنظمة عام 1965 ولغاية عام 1975 وهو العام الذي غيرت فيه المنظمة من فكرها من الاتجاه الاسلامي إلى الماركسي.

الدراسات السابقة:

لم يسبق وأن تناولت دراسات علمية تاريخ المنظمة بالاعتماد على بيانات المنظمة ووفق الكتب والمصادر والوثائق الفارسية.

المبحث الأول: أسباب تأسيس منظمة مجاهدي خلق:

أرسى قواعد هذه المنظمة عدداً من الشخصيات السياسية –الأكاديمية في إيران إلى جانب طائفة من الشباب الايراني من موالي حزب نهضت ازادي، والمتأثرين بأفكار وطروحات مهدي بازركان[1] منذ شهر آب عام 1965م[2]، واغلب المؤسسين لهذه المنظمة كانت من النخب الجامعية وأعضاءً من حزب نهضت ازادي

[1] مهدي بازركان (1908 – 1995م) ولد في طهران عام 1908م، عاش في اجواء الحركة الدســتورية وكان والده من النشــطاء في الحركة، درس بازركان على يد معلمين اكفاء امثال ابو الحسن فروغي الذي كان يجمع بين العلم والدين وكان ضـمن اول مجموعة طلابية ارسلت الى فرنسا حيث درس فيها علم الهندســة والميكانيك، توفي في طهران عام 1995م. للمزيد: مجيد محمدي، اتجاهات الفكر الديني المعاصــر في ايران، ترجمة، ص. حسين، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010م)، ص175–176.

[2] فالطيف الفكري لبازركان كان له ميزاته الخاصة، وأنه واحد من المفكرين اللذين يقولون بالتنسيق والتماثل بين مبادئ وقواعد الأوامر الشرعية ومبادئ العلم الحديث. للمزيد ينظر: بامد ميريت برويز قليج خاني، "آرش" (مجله)، تهران، آبان 1380ش، شماره 179، ص23؛ المصدر نفسه، ص178–200.

المتأثرين بالأفكار الليبرالية، والتي كانت من الناحية الأيديولوجية تواصل مسيرة حركة المقاومة الوطنية التي تأسست في خمسينات القرن العشرين[1].

يعتبر محمد حنيف نجاد[2] وسعيد محسن[3]، وعبد الله نيكيتن[4]، أول من وضع اللبنات الأولى للمنظمة بمشاركة عدد آخر من الشباب المتحمس لفكرة إنشاء منظمة سياسية جديدة[5]، ممن تأثر بنتاجات بازركان الاصلاحية، ذات الاتجاه الاسلامي – الحركي في تعاملهم وتحليلهم للطبقات الاجتماعية.

قادة المنظمة الأوائل، كانوا يعتقدون أن أساليب المواجهة التقليدية كانت تفتقر لنظرية عمل ثابتة، فاعتمدوا الايديولوجية الاسلامية كنظرية عمل جديدة تنظم أسلوب "مقاومتهم" للتواجد الغربي، بل ذهبوا لأبعد من ذلك في أن الأحزاب الإسلامية كان فهمها خاطئ لتعاليم الإسلام؛ مما سبب هزيمة في المواجهة أبان السنوات المنصرمة قبل عقد الستينات[6]، وتعتقد المنظمة أن إسلام ذاك العصر خالٍ من "**الفكر الثوري**" وبالتالي لا يمكن تعليق الأمل عليه ليكون عاملاً محركاً بل هو سبب من أسباب الجمود والرضا بالقضاء والقدر[7].

فالمنظمة في بدايتها تبنت فكرة الإسلام الديناميكي المسلح الذي بدأ حركته خلال هذه المدة، ومن ثم فعل المنظمة كان يختلف وطبيعة عمل بقية التيارات الإسلامية التقليدية في إيران.

كانت انتفاضة حزيران/ خرداد 1963م، وتداعياتها والمواقف العملية للأحزاب والتجمعات السياسية الإيرانية إزاء نظام الشاه، كان له دوراً في اقبال الشباب المثقف على الانتماء لمنظمة مجاهدي خلق قبل أن تعلن نفسها منظمة سياسية. فبعد أحداث الانتفاضة المذكورة، توصل محمد حنيف نجاد أن لا سبيل غير الكفاح المسلح لمواجهة محمد رضا بهلوي والأجهزة الإيرانية، وبعد عودته من الخدمة العسكرية في سلطنة اباد عام

---

[1] نشأت حركة المقاومة الوطنية عام 1951م، وضمت العديد من رجالات إيران من شخصيات سياسية ودينية ابرزهم، آية الله رضا الزنجاني، عباس مرادينا، ناصر صدر الحفاضي، رحيم عطائي، مهدي بازركان، ويد الله سحابي وشاهبور بختيار. للتفاصيل عن الحركة ينظر: جهاندار اميري، روشنفكري وسياست، بررسي تحولات روشنفكري در ايران معاصر، (تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامي، 1383ش)، ص229.

[2] محمد حنيف نجاد (1938 –1972م) ولد في طهران، وانهى دراسته الابتدائية في تبريز ثم دخل كلية الزراعة في كرج عام 1950م، وفي عام 1961م انضم الى حزب نهضت ازادي ليتعرف من خلاله على العناصر السياسية المؤثرة في الحزب المذكور. عام 1962م القي القبض عليه وزج في سجن قزل قلعه. للمزيد ينظر: جمعي ازبزوهشكران، سازمان مجاهدين خلق بيدا بي تا فرجام 1344-1384ش، (تهران: مؤسسه مطالعات وبزوهشهاي سياسي، 1386ش)، جلد اول، ص 418؛ ابراهيم الدسوقي شتا، الثورة الايرانية، الجذور الايديولوجية، ط2، (بيروت: الزهراء للإعلام العربي، 1988م)، ص147.

[3] سعيد محسن (1940– 1972م) حفيد آية الله الميرزا يوسف الاردبيلي المجتهد المعروف والاستاذ في الحوزة العلمية في النجف الاشرف، ولد في زنجان، اكمل الابتدائية والمتوسطة في مسقط رأسه كان سعيد طالباً في كلية الهندسة وقضى خدمته العسكرية الالزامية في محافظة جهرم، القي القبض عليه عام 1971م وبقي في المعتقل حتى وفاته عام 1972م. للمزيد ينظ: جمعي از بز وهشكران، المصدر نفسه، ص283-284.

[4] المعروف بـــــ "**عيدي**" من اهالي مشهد، تعرف على الأفكار والطروحات الدينية من خلال مركز التبليغ الاسلامي الذي أنشئ عام 1947م، درس الرياضيات في جامعة طهران وشارك في تأسيس منظمة مجاهدي خلق، القي القبض عليه عام 1971م وزج في السجن حتى عام 1975م. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص467.

[5] منهم: علي ميهن دوست، ورضا رضائي، وناصر صادق، واصغر بديع زادكاني، وعلي باكري، وعبد الرسول مشكين فام، وحسين روحاني، ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء مثلوا الجناح المتطرف في حركة المقاومة الوطنية الايرانية. المصدر نفسه، ص469.

[6] جهاندار اميري، روشنفكري وسياست، بررسي تحولات روشنفكري در إيران معاصر، (تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامي، 1383ش)، ص231.

[7] محمد شفيعي فر، الاسس الفكرية للثورة الاسلامية الايرانية، ترجمة، محمد حسن زراقط، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2007م)، ص220.

1963م التقى ببعض رفاقه في الفكر وناقشهم بما يجول بخاطره وبعد مراجعة مستفيضة لتلك الأحداث والمسيرة الجهادية خاصة التي تخص الأحزاب السياسية الإيرانية، وسبب فشلها أدركوا بأن عهد العمل والنشاط الاصلاحي قد ولى وأن الكفاح المسلح الثوري هو السبيل الوحيد للإطاحة بالنظام الإيراني[1] خاصة وأن انتفاضة خرداد/ حزيران، وحسب قادة المنظمة تتبنى استراتيجية عملية للنضال بحيث كان من المفترض "**أن ترتكز على تقييم موضوعي لكافة جوانب الموقف المتصل بوعي القرن العشرين**"[2]، فكانوا يرون أن حركة آية الله الخميني في ظل أحداث خرداد لا يمكنها تجاوز الثقافة الحاكمة على الفكر الشيعي وأحداث الثورة في صفوف المجتمع. فباعتقاد نجاد وزملائه، أن النضال ينبغي أن ينطلق من الايديولوجية الإسلامية (الإسلام الحق) الذي لا يعرف الانعزالية والتقوقع، والدين حسب طروحات هؤلاء لابد أن يستوعب المجتمع والحركة والمسؤولية وسعيه إحالة المجتمع البشري إلى مجتمع خالٍ من أي نوع من أنواع الظلم والجور[3].

فقد كانوا يؤمنون بأن الهدف السامي للإسلام، هو القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وخلق "**مجتمع تذوب فيه الطبقية**"[4] فحسين روحاني[5] وتراب حق شناسي[6] اللذان يعتبران من مؤسسي التنظيم وفي معرض اشارتهما لأيديولوجية المجاهدين كتبوا بأن الهدف الأساس لهم ولمن شاركهم العضوية التأكيد على أن الإسلام الأصيل ينسجم مع نظرية التطور الفكري والاجتماعي والحتمية التاريخية والصراع الطبقي[7]. بعيداً عن ما يمت الصلة بالفكر الماركسي الالحادي.

اعتقد نجاد ورفاقه وممن حذا حذوهم بأن الطرح الجديد للإسلام الحركي يمكن أن يكون "**راية جديدة**" لمواصلة خط الأنبياء، لاسيما وأن للتيار الديمقراطي الاشتراكي الذي برز في إقليم اذربيجان وكيلان منذ عهد المشروطة وتطوره إلى تيار سياسي جمع بين الطروحات الإسلامية المعاصرة وأسلوب الكفاح المسلح وفكرة التصفية الجسدية لخصومه[8] كان من بين العوامل التي مهدت لبروز فكرة العمل الجهادي المسلح لدى قادة المنظمة. ترفض المنظمة من الناحية الفلسفية الفكر المادي وتؤمن بالله والتوحيد الذاتي والصفات والافعال وكذلك أصل النبوة والوحي إلى جانب سائر أصول الدين، غير أن أيديولوجية المنظمة التي يبدو ظاهرها اسلامياً وعلمياً لم تكن سوى الماركسية وطروحاتها المعروفة، حتى فيما يتعلق بتفسيرهم للقرآن والسيرة النبوية وسيرة

---

[1] "انترنيت": مجلس عشائر الجنوب، نبذة عن تاريخ منظمة مجاهدي خلق، 2010/10/29، WWW. Ashair Janob . com .

[2] وليد محمود عبد الناصر، ايران، صعود وهبوط التيار الاسلامي التقدمي، (القاهرة: المستقبل العربي، د –ت)، ص61.

[3] جهاندار اميري، المصدر السابق، ص197.

[4] "بيكار" (روزنامه)، تهران، ارديبهشت 1343ش، سال دوم، شماره 13.

[5] حسين احمدي روحاني (1942) ولد في مشهد أكمل دراسته المتوسطة ثم التحق بكلية الزراعة في كرج. للمزيد: جمعي ازيز وهشكران، سازمان مجاهدين...، مجلد أول، ص431–432.

[6] سيد مرتضى تراب حق شناسي (1943 –1972م) ولد في مدينة جهرم، أكمل دراسته المتوسطة هناك، وفي عام 1957 توجه الى مدينة قم، ومنذ عام 1960م درس الادب الانجليزي في احدى كليات جامعة طهران. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص438–439.

[7] "بيكار" (روزنامه)، ارديبهشت 1343ش، شماره 13، المصدر السابق.

[8] فقد برزت حركة محمد خياباني في اذربيجان وكوجك خان في كيلان منذ اندلاع الشرارة الاولى للحرب العالمية الاولى واستمرتا حتى عام 1921م، وقد مزجتا كلتا الحركتين المسلحتين الافكار الثورية الاشتراكية وتعاليم الاسلام سيما وان زعماءها كانا من رجالات الحوزة العلمية الايرانية. للتفاصيل ينظر: أحمد شاكر عبد العلاق، إيران في عهد احمد شاه 1909–1925، (عمان: دار البداية ناشرون، 2017م)، 142–154.

الائمة (عليهم السلام) ويسمون ذلك بـــ "**الإسلام الاصيل**"[1]، حيث النظرة الانفتاحية للإسلام التي تعتبر الانســان غنياً عن الواســطة في معرفة الإســلام وتعاليمه. كما آمنوا منذ اليوم الاول من انطلاقة عمل المجاهدين بأن ســر الادراك والاســتيعاب الموضــوعي للإســلام يمكن من خلال الالتزام العملي بمفردتي **(الفداء)** و**(الصـــدق)**، إذ أنه وبدون الفداء لا تتحقق الحرية في المجتمع ولا تزال قيود الظلم والقمع، وبدون الصـدق أمام الشـعب وأمام الالتزامات الشـعبية لا يمكن خوض عالم الادراك والواقع[2]، ادراكاً منهم بصـعوبة الاسـتغناء عن الإسـلام ومنطلقاته، فعمدوا إلى تقويم بعض المفاهيم الإسـلامية ذات الصـلة بالجهاد والحركة والعمل لتكون حلقة وصـــل بين ما يقبله الناس وبين مفاهيم الفكر المعاصـــر التي عدوها "**علم المواجهة والنضال**" مع اغفال سائر المفاهيم الدينية التي ليست ضرورية في المواجهة ولا تخدم الأهداف[3].

فمن خلال الامتزاج بين مبادئ الدين الاسلامي وقوانين العلم الحديث أراد مؤسسوا المنظمة تشكيل منظومة سياسية جديدة يمكن من خلالها استقطاب اكبر قدر ممكن من الشباب الإيراني المنفتح والمتدين في الوقت ذاته، على اعتبار أن الإسـلام مقبول عند الكادر المؤسـس للتنظيم، بشـرط أن يكون اسـلاماً متوافقاً وطبيعة العلم الحديث ولهذا أكدت المنظمة على إيمان العضـو بالإسـلام ، حتى وإن كان إيماناً **(ضـيق الافق)**[4]، وأن لا يكون فاسداً أو مدمن، والاطمئنان من الناحية الأمنية للشخص المنتسب، حيث كان نجاد يؤكد وبقوة على الانضـــباط والالتزام وعلى هذا الأســاس كان يهتم ببعض العناصـــر ويوبخ البعض الآخر[5]، كما تضـــمنت شروط العضوية أن يستشعر الفرد بالحرمان لأوضاع البلاد القائمة، والاستعداد للتضحية بكل ما يملك[6].

<u>المبحث الثاني : بدايات نشاط عمل المنظمة السياسي والفكري:</u>

ومنذ ايلول عام 1965م، انطلقت انشـطة الفريق المؤسـس بصـورة رسـمية تحت اسـم (جيش تحرير ايران) (ارتش ازادي بخش) واهتم قادة المنظمة بدراسـة أوضـاع العالم المعاصـر الإنساني، بهدف تعريف الأعضـاء بتاريخ الثورات والمبادئ الفكرية التي تحكم العالم، حيث كان الســؤال المهم الذي يراودهم ويفتشـــون له عن حلول وإجابات، هو طبيعة الأوضـــاع القائمة في العالم أبان تلك الحقبة وكيف ينبغي تقييم الاوضـــاع في إيران لاسيما على الصـعيد الاقتصـادي، وكيف يتم التعامل مع مصـطلحات من قبيل الامبريالية، الاستعمار، الاســتغلال، الاشــتراكية، الرأســمالية، وأخيراً ما هي الايديولوجية التي ينبغي اعتمادها في مواجهة النظام

---

[1] سـازمان مجاهدين خلق إيران، بيانيه ى إعلام مواضـع ايديولوزيك سـازمان مجاهدين خلق إيرا، (خارج از كشـور، بهمن، 1354ش)، جاب سـوم، ص125.

[2] جلال الدين مدني، تاريخ ايران السياسي المعاصر، ترجمة، سالم مشكور، (طهران: منظمة الاعلام الاسلامي، 1993م)، ص171 ؛ "انترنيت": ركن السياسة، نبذة مختصرة عن منظمة مجاهدي خلق الايرانية،

WWW. Rokon Alseyasa .org .

[3] محمد شفيعي فر، المصدر السابق، ص220.

[4] "انترنيت": منظمة مجاهدي خلق، الافكار والطروحات،

WWW. MuJahiden .wa .

[5] جمعي ازبزوهشكران ، سازمان مجاهدين....، جلد اول ، ص294.

[6] المصدر نفسه، ص295.

وبالتالي الآلية التي يجب العمل بها على الصـــعيد الســـياســـي[1]، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الســـنوات الاولى من عمر المنظمة خصـصـت لغرض وضـع منهجاً عملياً واضـحاً يمكن لأجيال قادمة أن تعتمد عليه في مسيرة حياة منظمة مجاهدي خلق وحتى لا يتهموا فيما بعد بأنهم يعادوا المذاهب السياسية عن جهل.

حيث شــكلت حلقات مناقشـــة في إطار التفاعل بين الفكر والحركة، في مناطق مختلفة من إيران منذ أواخر عام 1965م، وقد امضـت هذه الحلقات وقتاً في الدراسـة المكثفة للتاريخ الاسـلامي والمذاهب الاسـلامية مع اعادة تقييمها بشكل ينسجم مع المرحلة، لاسيما المذهب الشيعي الامامي، وعقب ذلك اسست المنظمة خلايا فدائية في اقاليم اصفهان وتبريز حيث رحب الكثير من الشباب الايراني المثقف بالانضمام لصفوف المنظمة وفق المعطيات الجديدة والطروحات والافكار المنشورة في بياناتهم الرسمية[2].

وبدأت عمليات الكسب والانتساب لعضوية المنظمة من قبل العديد من طلبة الجامعات وعلى شكل صفوف كل صـف يضـم ثلاثة أو أربعة اعضـاء وتعقد الجلسـة لهؤلاء اسبوعياً، وكان اسلوب الكسب ان يُرصـد الفرد بادئ الامر ثم تدرس تفاصـيل حياته في منطقته من قبل المسـؤول المعني ثم يتحرك عليه احد الاعضـــاء ويتواصـــل معه ويختبره، كأن يصـــطحبه الى بعض المناطق الخطرة ليرى تماسـكه أو خوفه[3] وذلك من اجل اعداده نفسياً وجسدياً وتهيئته لتنفيذ مهامه الملقاة على عاتقه و ذلك شرط من شروط الانتساب.

كان نظام الشـــاه يرى مهمة رجال المؤســـســـة الدينية تنحصـــر في الوعظ والارشـــاد والجانب العبادي، وبغية اعطاء هذه النظرة صـــفة النفي انشــئت المنظمة لجان بحث متعددة المهام والواجبات ، لتدوين ســـياســـتهم وايديولوجيتهم ، تأخذ على عاتقها تدوين نصـــــوص اعتمدتها المنظمة في اعداد وتطوير كوادرها ، بحيث لم تتعامل المنظمة مع المتون الدينية التقليدية بما في ذلك التفاســـير واقتصـــرت على القرآن الكريم ونهج البلاغة[4]، ولعل ابرز تلك اللجان (لجنة الايديولوجيا) التي انبثقت أواخر عام 1967م ، برئاســـة نجاد، وعضـــوية علي مهين دوســـت[5] وحســـين روحاني، اخذت على عاتقها مع مطلع عام 1968م ، تدوين النصـــوص الابتدائية للأيديولوجية "**الثورية**" للمنظمة تزامناً مع اقتناع النخبة المؤســـســـة للتنظيم باعتماد الاسلوب المسلح لأسقاط حكومة الشاه(6) ، وكانت مهمة نجاد وعبر دراسته للمتون الاولية التي تعد من قبل اللجنة ، تدوين المضـــمون الايديولوجي للمنظمة(7) . وقد خلصـــت اللجنة الى وجود نوعان من الاســـلام ، اســـلام تقليدي وآخر ثوري ، فالأول ، لا ينفع في العالم المعاصـــر وهو بنظرها "**متحجر ورجعي**" وقد أخطأ

---

[1] رسول جعفريان، المصدر السابق، ص471.

[2] وليد محمود عبد الناصر، المصدر السابق، ص59.

[3] جمعي ازبزوهشكران، سازمان مجاهدين....، مجلد أول، ص294.

[4] غلام رضا نجاتي، التاريخ الايراني المعاصر، ترجمة، عبد الرحيم الحمراني، (قم: دار الكتاب الاسلامي، 2008م)، ص363.

[5] علي مهين دوست (1945 -1972م) ولد في قزوين، بعد اكمال دراسة المتوسطة في طهران دخل المعهد الفني هناك واكمل تحصيله عام 1960م. للمزيد: جمعي ازبزووهشكران، سازمان مجاهدين...، مجلد اول، ص446.

[6] رسول جعفريان، المصدر السابق، ص471.

[7] سازمان مجاهدين خلق إيران، شرح تأسيس وتاريخجه وقايع وسازمان مجاهدين خلق إيران از سال 1344ش تا 1350ش، (تهران: انتشارات سازمان مجاهدين خلق إيران، 1358ش)، ص29-30.

بزعم المنظمة علماء الدين عندما تعاملوا مع هكذا نوع من الاســـلام ، بل كانوا ســـبب تخلف الامة عندما نشروا وروجوا تلك النسخة من الاسلام ، إما الاسلام الثوري ، فهو الاسلام الذي ينسجم مع قوانين الديالكتيك ونظرية التطور ، ومما جاء في احدى دراســاتهم الايديولوجية في هذا الشــأن ما نصـــه "**ان الايديولوجية الاســـلامية التي نتبناها تقوم على الرؤية التوحيدية التي تدافع عن المحرومين اللذين هم ارقى الطبقات الاجتماعية....وان هذه الطبقة الاجتماعية وبخاصـــة المجاهدون والمعادون للامبريالية والرجعية والاستغلال حددت هدفها للسير نحو الثورة باستخدام الوسائل المسلحة للوصول الى اهدافها التوحيدية**"[1].

وفي السياق ذاته، ظهرت اللجنة السياسية بعد تشكيل لجنة الايديولوجيا تألفت من عدة كوادر تنظيمية على رأسها سعيد محسن، وكانت مسؤولية اللجنة تدوين مقالات المنظمة وجمع آراءها السياسية كملازم وكراسات يستفيد منها الاعضاء والمسؤولين[2]، وتعتبر مقالة (**المواجهة**) (مبارزه) لسعيد محسن أحد انشطة اللجنة السياسية المشار إليها، تضمنت جملة مبادئ عملية عبرت عن توجهات التيار تمثلت بـ: [3]

1-رفع المستوى الثقافي.

2-التخصصية في الكسب لطبيعة "**الحكومة البوليسية**".

3-توظيف المنظمة والامكانات المتاحة لها بصفتهما عاملان حيويان.

وبعد تأمل المسائل الدينية ودراسة النصوص السياسية للتيارات الاسلامية، صاغ مفكري المنظمة النظرية الفكرية من خلال عدة مطبوعات[4]، فكانت اولى مؤلفاتهم كتاب (**ما هو النضال**) تضمن التأكيد على الثقافة العلمية الصحيحة في النضال، مستلهمين من الماركسية باعتبارها "**علم وفن للنضال**"[5].

الكتاب الآخر للمنظمة حمل عنوان (**المنهجية**) أو (**المعرفة**) (شناخت)، تضمن بعض الافكار التي لا تختلف ووجهات النظر الماركسية، ألفه العضو حسين روحاني، عقب دراسات جماعية خلال المدة 1965-1968م[6].

---

[1] محمد شفيعي فر، المصدر السابق، ص221.

[2] شرح تأسيس وتاريخچه وقايع وسازمان مجاهدين خلق إيران از سال 1344ش تا 1350ش، (تهران: انتشارات سازمان مجاهدين خلق إيران، 1358ش)، ص30-31.

[3] جمعي ازيز وهشكران، سازمان مجاهدين....، جلد اول ، ص343

[4] أبرزها: الطريق الذي سُلك، الله في المجتمع، الذرة اللامتناهية، العمل في الاسلام، الاسلام، القرآن، قبسات من القرآن، لبازركان وطالقاني، وكتب انتقاد البلدان النامية وكتب تتعلق بثورات امريكا اللاتينية والجزائر في الشؤون الدولية. للمزيد ينظر: رسول جعفريان، المصدر السابق، ص482؛ غلام رضا نجاتي، التاريخ الايراني...، ص363؛ "انترنيت": مجاهدين خلق إيران داستاهناي، المصدر السابق.

[5] "انترنيت": منظمة منافقي خلق: البداية والنهاية، "البينة" (مجله)، 1428/3/8هـ،

[6] نركس كلاكس ، خاطرات عرب شاهي ، (تهران : مركز اسناد انقلاب اسلامي ، 1384ش)، ص249.

يعد الكتاب تلخيصاً لكتاب الفلسفة المادية الديالكتيكية لجوزيف ستالين[1] (J.STALEN) وكتاب اصول الفلسفة لجورج بليستر(G.PLAISTER) وكتاب أربعة مقالات فلسفية لماوتسي تونغ[2] (MAOW)، عرض روحاني من خلاله وبالتفصيل طريق كفاح المنظمة وادراكها لحقيقة النظام الحاكم وتسلطه على رأس المال العام واستغلال الطبقة الكادحة وحرمانها من تحقيق انسانيتها ومن ثم وضع سياسة بناء الذات لتطبيقها كمرحلة اولية ومن ثم الانطلاق لتحقيق سياسة "**الاستنزاف**" في القتال[3].

الكتاب الآخر جاء تحت مسمى **(نهج الانبياء ونهج البشرية)** (راه انبياء راه بشر) بقلم حنيف نجاد والذي استلهم فيه اراء بازركان في كتابه الطريق الذي سُلك[4]، بين فيه بأنه مضطراً للقيام باصلاح الفكر الديني التقليدي وتقديم صورة أكثر عصرية وقبولاً عن الدين، لأن الفكر الديني التقليدي وحسب ما جاء في الكتاب لم يكن بمجموعه قابلاً للدفاع عنه[5].

والكتاب الاخر كتاب **(التكامل)** (تكامل) بقلم علي ميهن دوسـت أحد الاصدارات التي خرجت من رحم منظمة مجاهدي خلق والذي تمحور هو الآخر حول الرؤية الماركسية – الاسلامية ، يعتبر سبيل الله وسبيل التكامل واحد ، معرفاً العالم بأنه "**مادة في حال تغيير وان الحركة هي العقائد المادية بصدد العالم**" **موضحاً مواقف المنظمة تجاه مختلف القضايا فيقول "نحن عباد الله ولكننا لا نستبعد الماركسية....ان الاساس المشترك للايديولوجيات هو محو الاستغلال...لا توجد ايديولوجيا في المجتمع اللاطبقي لأنه لا يوجد استغلال يحتاج الى ايديولوجيا لإزالته...**"[6]، وبناءاً على ذلك فالمجتمع اللاطبقي حسب فهم الاعضاء وهو مجتمع موحد وسيكون مجتمعاً شيوعياً ، وقد قُسم الكتاب الى خمسة مفردات هي ، ما هو العالم ؟ وما هي الحياة؟، الانسان والرأفة، ما هي العوامل الاساسية التي تجعل من الانسان يحث الخطى نحو التكامل؟ وأخيراً قانون العالم المتكامل[7].

وقد استوحى المؤلف افكاره في طرح موضوعات الكتاب من جملة مصادر اسلامية وماركسية[8].

---

[1] جوزيف ستالين (1879 –1953م) زعيم شيوعي بارز ورجل دولة حكم الاتحاد السوفيتي حكماً مطلقاً خلال المدة 1928 –1953م، ولد ستالين في مدينة غوري في جمهورية جورجيا من اسرة فقيرة، وقد عمل منذ مطلع شبابه عضواً في الحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي الروسي ، ومنذ العام 1906م ، كتب ستالين اول دراسة له تحت عنوان الفوضوية الاشتراكية توفي عام 1953م في موسكو . للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، (بيروت: الدار العربية للدراسات والنشر، د– ت)، ج3، ص 137 –138 .

[2] ماوتسي تونغ (1893 – 1976م) رجل دولة صيني، واحد ابرز الوجوه السياسية التي عرفها القرن العشرين، ولد تونغ في مدينة شاوشان ضمن مقاطعة هونان عام 1893م، من عائلة فقيرة وقد عمل تونغ منذ نعومة اظفاره في الزراعة غير انه استطاع ان يوفق بين مهنته وتحصيله الدراسي، تبنى الفكر الماركسي منذ العام 1920م ، واخذت سيرته تقترن بتاريخ الحركة الثورية الصينية توفي عام 1976م . للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط2، (بيروت: الدار العربية للطباعة والنشر، 1990م) ، ج5 ، ص 697 – 698 .

[3] سازمان مجاهدين خلق ايران، تحليل آموزش بيانية ابورتونيست هاي جب نما، (تهران: انتشارات سازمان مجاهدين خلق ايران، 1358ش)، ص81.

[4] كتب جلال الدين الفارسي على هامش الطبعة الخامسة لهذا الكتاب بهذا الخصوص "**بالنظر لقربي من نجاد فإني استبعد ان يكون هو من الف هذا الكتاب**". جمعي ازيزوهشكران ، سازمان مجاهدين.... ، جلد اول ، ص407 ؛ رسول جعفريان ، المصدر السابق ، ص484.

[5] للتفاصيل عن الكتاب ينظر: سازمان مجاهدين خلق ايران، شرح تاسيس....، ص39.

[6] جمعي ازيز وهشكران، سازمان مجاهدين....، مجلد اول، ص322–323.

[7] المصدر نفسه، ص323–324.

[8] راجع المصادر في: المصدر نفسه، ص323–324.

كما ظهرت نسخاً من كتاب **(طريق الحسين)** (راه حسين) أو **(ملامح المسلم)** (سيماي يك مسلم) بقلم احمد رضـائي[1]، ويرى فيه ان فهم القرآن الكريم مشـروط بدراسـة وفهم الثورات العملية المعاصـرة وأن رسـالة الوحي تسـتند الى المفاهيم الثورية، وقد تركزت موضـوعات الكتاب حول دراسـة ثورة الامام الحسـين (عليه السـلام) معتمداً على مصادر التراث الاسلامي[2].

وكتب سعيد محسن دراسة اخرى ظهرت أواخر عام 1968م، تحت عنوان **(مقدمة في الدراسات الماركسية)** أوضـــــح فيها نظريته المتعلقة بالجمع بين الدين والمادة وبالعوامل التي حفزته وزملائه للمضــــي قُدماً في اســتكمال بناء تشـــكيلات منظمة المجاهدين باعتبارهم عناصـــراً "ملتزمة وعازمة" على تحمل العبء الثقيل الناجم عن النضــال والقدرة على مواصلـة "الدرب وحشـد الجماهير" ومما جاء فيه "**ان الظروف الصـعبة هي عامل الفرز الدقيق بين الحركة والحركة المضـــادة...فذلك هو الدليل على تطور النضـــال ، ففي مثل هذه الحالة لن يكون هناك مكان للانتهازيين ودعاة التسوية....**"[3]، وألف مسعود رجوي[4] كتاب **(حركية القرآن)**، تضمن دراسات متعددة الجوانب عبرت بشكل أو بآخر عن افكار وآراء المنظمة[5].

يؤكد حسين روحاني ان كل هذه المصادر تهدف الى ضرورة مطالعة الادبيات الماركسية بغية الوقوف على "علم المواجهة والنضال وإدراك المبادئ الايجابية لهذه المدرسة" وذلك من قبيل المادية التاريخية[6]. ولعل أهم النقاط التي ركز عليها الاعضاء في تلك المطالعات هي فكرة (مشروعية الكفاح المسلح) مؤكدين بأن النظام الايراني هو الذي سل سيف السلاح أولاً و"**فتح النار على عمال القمامة والمحاجر**" ثم على المتظاهرين العُزل في انتفاضة خرداد 1963 مسترسلين بالقول بأن الحكومة هي التي بدأت بالضرب والفتك، فالواجب على كل مسلم ان يحاربها وباستخدام بعض الآيات القرآنية والاحاديث النبوية اثبتوا ان أي وسيلة في ظروف مكانية وزمانية معينة توصلنا الى الهدف فهي حق وان نفس الوسيلة في ظروف اخرى لا توصلنا الى الهدف وتبعدنا عنه هي باطل وعلى هذا الاساس فالقديم يعبد طريق التكامل والجديد هو عامل تكامل[7].

---

[1] رسول جعفريان، المصدر السابق، ص485.

[2] للتفاصـيل عن الكتاب ينظر: سـازمان مجاهدين خلق ايران، شـرح تأسـيس....، ص39؛ جمعي ازيز وهشـكران، سـازمان مجاهدين...، مجلد اول، ص330-331.

[3] سازمان مجاهدين خلق ايران، المصدر نفسه، ص39.

[4] مسعود رجوي (1948)، ولد في طبس، ومنذ عام 1966م التحق بكلية الحقوق والعلوم السياسية في طهران وحتى حزيران 1971م ، اكمل تحصيله العلمي هناك . للمزيد: جمعي ازيز وهشكران، سازمان مجاهدين...، مجلد اول، ص439-440.

[5] للتفاصيل ينظر: رسول جعفريان ، المصدر السابق ، ص485 ؛ المصدر نفسه ، ص331-333.

[6] رسول جعفريان، المصدر نفسه ، ص486.

[7] "انترنيت": (مجله البينة) ، مجاهدي خلق ايران الحقيقة ، WWW. Al-Bayna .com .

المبحث الثالث: المحتوى الفكري والتنظيري والاداري لمنظمة مجاهدي خلق:

وبما ان المنظمة ترى ان اصـــل البلاء في المجتمع الايراني هو الامبريالية نجدها قلما تعنى بالقضـــايا السـياسـية قياسـاً الى العوامل الاقتصـادية من خلال إعادة تركيب البناء الاجتماعي من جديد عندما تكون المشـكلة اقتصـادية وذلك بالاسـتناد الى الايديولوجية الاسـلامية الاصـيلة وتطهير الاسـلام مما علق به من "حشـــو واضـــافات" وعليه فالقوة الوحيدة التي يمكنها النهوض بهذه المهمة "**الخطيرة**" هي المنظمة الثورية الاســـلامية[1] ، وهكذا أخذت القيادات على عاتقها تنوير الطبقة العاملة الفقيرة من عمال وفلاحين ، لأن الاصـــلاح باعتقاد هؤلاء لا يبدئ من البلاط ولا من الطبقة الرأسـماليـة بل من الطبقة العمالية وان الحل الأنجع هو ما اصطلح عليه بـــ "**الاصلاح الاشتراكي**" وعليه فالثورة البيضاء هي ثورة سوداء تهدف الى مزيد من النهب لثروات الامة لتأمين مصـالح الاسـتعمار[2]، وان ما فعله الشـاه في ثورته ليس إلا محاولة لسـحب البسـاط من تحت اقدام الامة وحرفها عن مسـارها الصـحيح . وللوصـول الى الاهداف حددت المنظمة جملة مراحل افترضت ضرورة ان تمر بها الامة وهي:

1-تحول المواجهة الى مواجهة شعبية من اجل استفزاز النظام الايراني في المدن.

2-نقل المواجهة الى القرى والارياف بين الفلاحين والعمال ومهاجمة المدن ومحاصرتها من الريف.

3-تشكيل جيش تحرير شعبي والقيام بعمليات مسلحة في القرى[3].

فبرنامج المنظمة حسـب المعطيات الآنفة الذكر كان يسـتند الى ضـرورة المشـاركة الجماعية والتعرف على تفاصـيل المجتمع بكل حيثياته، فالفرد "**المجاهد**" لابد ان يقضـي مدة زمنية داخل المجتمعات الايرانية النائية والمســـحوقة للتعرف عليها وجمع الحقائق عنها ومن ثم توعيتها، وذلك في إطار توثيق عرى العلاقات الانسانية بين فئات المجتمع كافة.

وبعد تشـــكيل النواة المركزية للتنظيم في طهران، أخذ القادة المؤســـســـون على عاتقهم ومنذ عام 1969م الاجتماع مرتين كل اسـبوع بغية مناقشـة اسـتراتيجية التنظيم ومشـاريعه المسـتقبلية من قبيل البنية الهيكلية والايـديولوجيـة للمجـاهدين واعداد وتدوين النصـــوص الايـديولوجيـة في مرحلـة متقدمة من عمر المنظمـة والتعليمات المتعلقة بأعداد الكوادر وتشـــكيل اللجنة القروية تنفيذاً لأفكار وطروحات ســـابقة، واعداد المشروعات الثقافية ووضعها موضع التنفيذ[4].

ففي اطار النشـاط القروي وايماناً من الاعضـاء بضـرورة دراسـة اوضـاع القرية والطبقة الفلاحية، شُـكلت **(اللجنة القروية)** برئاسـة عبد الرسـول مشـكين فام[5] في شـباط عام 1969م، دون ملاحظاته وتحقيقاته في كراس **(تحليل قروي)** توصـــل من خلاله الى حقيقة مفادها، أهمية وضـــع الارياف والقرى والمناطق النائية

---

[1] جلال الدين مدني ، تاريخ ايران...، ص171 ؛ رسول جعفريان ، المصدر السابق ، ص485.

[2] انتشارات 15 خرداد ، زند كينامه نايب الامام خميني ، "بانزده خرداد" (مجله) ، تهران ، 1352ش، شماره جهارم ، ص108-110.

[3] محمد شفيعي فر، المصدر السابق ، ص227.

[4] غلام رضا نجاتي، التاريخ الايراني...، ص364.

[5] عبد الرسول مشكين فام (1946 -   ) ولد في شيراز ، بعد اكمال دراسته الاعدادية التحق بكلية الزراعة في كرج ثم توجه الى موسكو لاستكمال تحصيله العلمي هناك . للمزيد : جمعي ازبز وهشكران ، سازمان مجاهدين....، جلد اول ، ص445-446.

موضـع الاهتمام والعناية، اذا ما اريد للمنظمة ان تنشـط في العمل السـياسـي بشـكل ينافس بقية الاحزاب والتنظيمات الايرانية[1].

اللجنة القروية زودت المنظمة بتقارير غاية في الاهمية في تدوين وتحديث اسـتراتيجية المجاهدين بين الحين والآخر، ولعل أبرز ما طرح من دراسات وتقارير الرسالة المسماة بـــــ "**القرى والثورة البيضـاء**" التي تناولت دراسة الظروف التي تشهدها القرى، مؤلفة من خمسة أقسام: [2]

1-المضمون الاساسي للتطورات في القرى وعلى كافة الصعد.

2-دراسة قانون الاصلاح الزراعي.

3-استراتيجية الشاه الجديدة.

4-دراسة اوضاع القرى.

5-اصلاحات الشاه وحُكم الشعب.

وكان الهدف من ذلك هو الاطاحة والتشـــكيك بكل مســميات ومعطيات الثورة البيضـــاء، بل وبكل ما يمت الصلة بمشاريع الشاه الاصلاحية ابتداءً من القرى والارياف وانتهاءً بالمدن الايرانية الكبرى.

ويبدو ان افكار حرب العصابات المسلحة ودراسات ومؤلفات قادة الثورات الماركسية، كانت قد أخذت تشغل حيزاً من تفكير مؤسـســوا منظمة مجاهدي خلق والرغبة من قبل الاخرين في الاسـتفادة من خبرات وتجارب تلك الطروحات دون السـعي الى تبنيها عملياً ، سـيما بعد ان فشـلت امام ناظريهم محاولات بعض الاحزاب الايرانية من ممارسـة دورها السـياسـي داخل المدن وبشـكل علني، فآلت على نفسـها ان لا تكرر تجربة توده وسـواه ، وتماشـياً مع مسـتجدات عمل التنظيم ، أُعيد تشـكيل الهيكلية القيادية للجنة المركزية بتاريخ اواسـط شـباط عام 1969م، فبلغ عديد عناصـرها الجدد عشـرة اعضـاء وضـمت اعضـاءً في القيادة السـابقة[3]، وتم تشـكيل لجنة اعلامية واخرى لوجسـتية ومعلوماتية[4]، خدمت بمجموعها انشـطة المنظمة المسـلحة بعد عام 1971م . وأصبح التسلسل التنظيمي في ظل التركيبة الجديدة يتألف من: [5]

- المركزية (اللجنة المركزية للمنظمة).
- الفروع الثلاثة (كل فرع يحوي ثلاثة الى اربعة عناصر مركزية).
- فروع الدرجة الاولى (مؤلفة من بضعة افراد).
- فروع الدرجة الثانية (مؤلفة من بضعة افراد).

---

[1] سازمان مجاهدين خلق ايران، شرح تاسيس....، ص24-25 ؛ غلام رضا نجاتي ، التاريخ الايراني...، ص364.

[2] جمعي ازيز وهشكران ، سازمان مجاهدين...، جلد اول ، ص348.

[3] وهم: نجاد، وسعيد محسن ، وبديع زادكان ، ومحمود محمد عسكر زاده ، وبهمن بازركان ، وحسين احمدي روحاني ، وناصر صادق ، وعلي باكري ، وعلي ميهن دوسـت ، ونصـر الله اسـماعيل زادة . جمعي ازيز وهشـكران، سـازمان مجاهدين...، جلد اول، ص383؛ غلام رضـا نجاتي، التاريخ الايراني...، ص368.

[4] محمد صادق علوي، بررسي شي جريكي در ايران وسازمان مجاهدين خلق ايران، (تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامي، 1379ش)، ص23.

[5] جمعي ازيز وهشكران، سازمان مجاهدين.....، جلد اول ، ص384.

وقدم التنظيم بهذا الشــكل، للحد من نســبة الخســائر إذا ما تعرض لهجوم من قبل القوات الامنية او جهاز السافاك.

واســـتكمالاً للهيكلة التنظيمية للمجاهدين تم تنشـــيط عمل التيار العمالي (اللجنة العمالية) مطلع اذار عام 1969م ، لممارسـة النشـاط وسـط العمال وكسـبهم، وقد ضـم اربعة اعضـاء بزعامة ناصـر صـادق مهمته اعداد التقـارير واجراء التحليلات والتعليقات حول الطبقة العـاملـة الايرانيـة وتزويـد المنظمـة بهـا[1]، كمـا تم استحداث (القسم العلمائي) (الروحاني) في الشهر ذاته برئاسة نجاد وعضوية احمد رضائي ومصطفى جوان خوشـدل وجواد سـعيدي، تولى مهمة تنظيم لقاءات دورية برجال الدين ومحاولة كسـب دعمهم وتعاونهم مع التنظيم[2]، وكان الهدف واضـحاً وهو الاسـتفادة من النفوذ الاجتماعي لرجال المؤسـسـة الدينية لتحقيق أهداف المنظمة.

ويلاحظ حتى أواســط عام 1969م، لم تنظم إلى صــفوف المنظمة آية امرأة، وبشــكل عام فإن أفكار نجاد كانت تعارض الزواج (النظام الأسـري) وتعده نمطاً من أنماط التبعية وأنه عقبة "**أمام النضــال**"، لكن شـيئاً فشـيئاً أخذت تتجلى أهمية مشـاركة المرأة والاسـتفادة منها كسـتار لقيادات التنظيم، ولمد الجسـور والعلاقات حيث كان جهاز السـافاك يركز على الرجال دون النسـاء، وعليه فبإمكان المرأة حمل ما تشـاء تحت العباءة، ولم يُشــدد على هذا الأمر إلا بعد ســنوات ومنذ حزيران من العام ذاته، بدأ المجاهدون باســتقطاب النســاء وتأســســت تبعاً لذلك خلية نســوية بقيادة منصــور بازركان، أحد الاعضـــاء القدامى والتحق بالتنظيم بوران بازركان[3] شـقيقة منصـور، ثم ليلى زمرديان[4] شـقيقة العضـو علي رضـا زمرديان، وفاطمة اميني[5] واخريات[6] فكل عضـو لديه شقيقة عليه جلبها بشرط أن "**تنفع التنظيم**" أو بحسب أوامر المنظمة يجب على تلك النسوة الزواج بأعضاء التنظيم من الرجال وهو ما اصطلح عليه لاحقاً بـ "**الزواج التنظيمي**"[7].

---

[1] المصدر نفسه ، ص347.

[2] ولعل ابرز من اتصلت بهم المنظمة، علي خامنئي، وحسن الطهراني ، وهاشمي رفسنجاني ، ومهدوي، ولاهوئي، ورباني شيرازي. المصدر نفسه، ص348.

[3] بوران بازركان (1938) بنت مجيد بازركان، ولدت في مدينة مشهد، أكملت الدراسة الثانوية في طهران ثم دخلت جامعة طهران وحصلت على شهادة بكـالوريوس وعملـت مـدرســـة في مـدرســـة الرفـاه للبنـات. للمزيـد ينظر: جمعي ازيز وهشـــكران، ســـازمـان مجـاهـدين...، مجلـد اول، ص389-390؛ "انترنيت": تأبين بوران بازركان،
WWW. Peykarandesh .org .

[4] ليلى زمرديان (1949 - 1977م) بنت عبد العلي، ولدت في طهران، حاصـــلة على شـــهادة البكالوريوس في علم الاجتماع، تم اغتيالها من قبل الشرطة الايرانية بتاريخ الرابع من كانون ثاني عام 1977م. للمزيد: جمعي ازيز وهشكران، المصدر نفسه، ص390.

[5] فاطمة اميني (1951) بنت علي أصـغر اميني، انضمت للمنظمة عن طريق العضـو منصـور بازركان، تم اعتقالها من قبل السافاك عام 1975م. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص391.

[6] للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص388-400.

[7] فقد تزوجت بوران بازركان من نجاد وكذا الحال مع مجموعة من النساء اللاتي انتسبن للمنظمة. امثال، سيمين حالي، وفاطمة مزتوك زادة، ومنيجة اشرف زادة، وطاهرة ميرزا جعفر علاف، ومحبوبة تدين. للمزيد ينظر: "انترنيت": مجاهدي زنان،
WWW. AlJawar . org .

بوران بازركان تتحدث عن نفسها وعن الأسباب التي دفعتها وزميلاتها بالانتساب لعضوية التنظيم، بالاضطهاد الذي تعرضن له من قبل جهاز السافاك و"**وحشية أجهزة الأمن الإيرانية...جعلني ذلك أكثر وعياً لأهمية انشطتي وموقفي....كنت قد انضممت إلى النضال من أجل الحرية والديمقراطية...وانضممت إلى موجة من النضال ضد الرقابة والقمع الحكومي....نحن لا يمكننا أن نبقى غير مباليات عن حياتنا وحياة الاخريات....**"[1]، وبناءً على ذلك انشئت نسوة المنظمة ما عرف بـ (**الرابطة الاسلامية للمرأة**)[2] أخذت على عاتقها اعداد الكوادر والكفاءات النسوية وفق المعطيات والنظريات المطروحة من قبل مؤسسي التنظيم، سيما بعد حالات الزواج التي شهدها التنظيم، فأصبح للمرأة دورها في المشاركة بصياغة الأفكار والمفاهيم الجديدة التي تنظم عمل المجاهدين على الصعيدين النظري والعملي، لاسيما الكفاح المسلح، حيث عمم التنظيم استراتيجيته العسكرية في كتاب المعرفة ومن خلال النشرة التي أخذ التنظيم بإصدارها بعد استكمال التنظيمات الادارية والتي حملت عنوان (**المقاومة الشاملة**)، علاوة على كتاب العضو جلال الدين الفارسي الموسوم (**القوة التنفيذية للمستضعفين**) والذي بين فيه الأسس العملية "**لمجاهدة**" القوى الأمنية[3]. ومع مطلع عام 1970م، أقامت المنظمة علاقات مع منظمة فتح الفلسطينية والاستفادة من قدراتها وخبراتها في مجال التدريب والتكتيك العسكري[4]. والجدول الآتي يوضح أعداد العناصر الموفدة للمعسكرات الفلسطينية والكيفية التي استطاعوا بموجبها أن يصلوا إلى معسكرات التدريب الفلسطينية.

جدول الرقم (1) يوضح اعداد من اوفدوا من منظمة مجاهدي خلق الى المعسكرات الفلسطينية[5]

ت	اسم العضو	كيفية الخروج	الملاحظات
1	ابراهيم أوخ	تهريب عن طريق دبي	عاد الى إيران واعتقل عام 1971م
2	اصغر بديع زاكان	سافر جواً	عاد الى البلاد واعتقل عام 1971م
3	حسين احمد روحاني	سافر جواً	اعتقل عام 1975م
4	حسين خوشرو	تهريب عن طريق ابو ظبي	عاد واعتقل عام 1975-1976م
5	رضا دارابي زادة	سافر جواً	اعتقل عام 1971م
6	رضا رضايي	تهريب عن طريق دبي	عاد واعتقل عام 1971م
7	سيد جليل سيد احمديان	سافر جواً	عاد واعتقل عام 1971م
8	سيد محمد سيدي كاشاني	سافر جواً	عاد واعتقل عام 1971م
9	سيد محمد صادق سادات	سافر جواً	احد الثلاثة الذين خطفوا الطائرة المتوجهة الى العراق من دبي ، عاد واعتقل عام 1971م
10	سيد مرتضى تراب حق شناسي	تهريب عن طريق قطر	عاد على هامش الثورة الاسلامية عام 1979م

---

[1] "انترنيت": تأبين بوران بازركان، المصدر السابق.

[2] المصدر نفسه.

[3] للتفاصيل عن الكتاب ينظر: ابراهيم الدسوقي شتا، المصدر السابق، ص156-157.

[4] للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص148؛ جهاندار اميري، المصدر السابق، ص434.

[5] جمعي ازيز وهشكران، سازمان مجاهدين....، مجلد اول، ص409-410 ؛ جهاندار اميري، المصدر نفسه، ص434؛ ابراهيم الدسوقي في شتا، الثورة الايرانية، الجذور الايديولوجية، ط2، (بيروت: الزهراء للاعلام العربي ، 1988م)، ص148.

ت	اسم العضو	كيفية الخروج	الملاحظات
11	عبد الرسول مشكين	تهريب عن طريق دبي	احد الثلاثة الذين خطفوا الطائرة المتوجهة الى العراق من دبي عاد الى ايران واعتقل عام 1971م
12	علي باكري	سافر جواً	عاد الى البلاد واعتقل عام 1971م
13	فتح الله ارزنك خامنه أي	تهريب عن طريق قطر	اعتقل عام 1971م
14	كاظم شفيعيها	تهريب عن طريق دبي	عاد واعتقل عام 1971م
15	كريم تسليمي	تهريب عن طريق دبي	عاد فاعتقل عام 1971م
16	لطفعلي بهبور	سافر جواً	ارســـل كمترجم الى فلســـطين واعتقل بعد ان عاد الى ايران عام 1971م
17	محسن نجات حسيني	تهريب عن طريق دبي	اعتقل وحكم عليه في لبنان عام 1971م
18	محمد بازركاني	تهريب عن طريق دبي	عاد الى البلاد واعتقل عام 1971م
19	محمد يقيني	سافر جواً	اعتقل في لبنـان وحكم عليـه عـام 1971م ثم عـاد الى ايران عـام 1975م
20	محمود شامخي	تهريب عن طريق دبي	عاد واعتقل عام 1971م
21	مسعود رجوي	تهريب عن طريق دبي	اوفد كمترجم واعتقل عام 1971م
22	موسى نصير اوغلو خياباني	تهريب عن طريق دبي	عاد الى ايران واعتقل عام 1971م

وبناءً على ذلك شكل نجاد ورفاقه ، مطلع شهر نيسان عام 1970م، (فصيل الامدادات) بأمرة ناصر صادق ومحمد بازركاني، ومهمته اعداد وتهيئة الاسلحة في الداخل والتنسيق مع العناصر الموفدة الى فلسطين[1]، كما تم تشكيل (فصيل الكيمياء والمتفجرات) بعضوية بديع زادكان وعلي باكري وكريم تسليمي وعلي اصغر منتظري حقيقي، ووظيفته اعداد وتدوين القضايا المتعلقة بالمتفجرات، تعليم الأفراد هذه الأمور، وشُكل فيما بعد (فصيل التدريب العسكري) الذي وقع على عاتقه مهمة تسهيل واعداد التدريب العسكري سواء بصيغة نظرية أو عملية وتولى عضويته افراداً عادوا مع مطلع عام 1971م من المعسكرات الفلسطينية[2].

كانت المدة 1970-1971م، مرحلة بناء الاستراتيجية العسكرية بالنسبة لمنظمة مجاهدي خلق، التي استندت في عملها على خلاصة العمل الثوري المسلح وتوصلت إلى نتيجة حتمية مفادها، ضرورة زعزعة النظام البهلوي بكل ما تمتلكه المنظمة من طاقات بشرية شابة وعلى كافة الصُعد سيما الاختراقات العسكرية والسياسية، فأخذت منذ ذلك الحين تأسيس قوات شعبية مسلحة لم تقتصر على المدن فحسب بل شملت القرى والأرياف والقصبات باعتبارها أرضية خصبة لديمومة حرب العصابات المسلحة للوصول للغاية المرجوة.

[1] سازمان مجاهدين خلق ايران ، شرح تاسيس....، ص53.

[2] جمعي ازيز وهشكران ، سازمان مجاهدين....، جلد اول ، ص413-414.

الخلاصة

اقتضـت طبيعة الظروف السـياسـية والفكرية التي واجهتها إيران ابان مطلع سـتينات القرن العشـرين ظهور مجموعة من التيارات الســـياســـية والفكرية التي كانت تنظر الى النظام البهلوي على انه نظاما دكتاتوريا متسلطا يهدف الى احتواء جميع مكونات الشعب الايراني وصهرها في دائرة عمله.

ظهرت منظمة مجاهدي خلق من رحم تيارات سياسية كانت تعمل وفق المنظومة الدينية الاسـلامية وق وجد عدد من المثقفين ان الظروف مواتية لانبثاق عمل منظمتهم الجديدة فأعلنوا عن ظهورها للوهلة الاولى كتيار ديني يعمل على التثقيف الجماهيري لاسقاط حكم الشاه محمد رضا بهلوي.

عكف القائمون على المنظمة على اصـــدار مجموعة من الدراســـات ذات الطبيعة الفكرية الحركية للوقوف على ابرز المشاريع الفكرية والدينية واحياء الاسلام الحركي وعدم جعله محتوى فارغ من مضمونه.

المصادر والمراجع

اولاً : المصادر الفارسية :

1- جمعي ازبزوهشـــكران، ســـازمان مجاهدين خلق بيدا بي تا فرجام 1384-1344ش، (تهران: مؤســـســـه مطالعات وبزوهشهاي سياسي، 1386ش)، مجلد اول.

2-جهاندار اميري، روشـنفكري وسـياسـت، بررسـي تحولات روشـنفكري در إيران معاصـر، (تهران: مركز اسـناد انقلاب اسلامي، 1383ش).

3-ســـازمان مجاهدين خلق إيران، بيانيه ى اعلام مواضـــع ايديولوزيك ســـازمان مجاهدين خلق إيران، (خارج از كشـــور، بهمن، 1354ش)، جاب سوم.

4-ســـازمان مجاهدين خلق إيران، تحليل آموزش بيانية ابورتونيســـت هاي جب نما، (تهران: انتشـــارات ســـازمان مجاهدين خلق إيران، 1358ش)

5-ســـازمان مجاهدين خلق إيران، شـــرح تأســـيس وتاريخچه وقايع وســـازمان مجاهدين خلق إيران از ســـال 1344ش تا 1350ش، (تهران: انتشارات سازمان مجاهدين خلق إيران، 1358ش)،

6- شـــرح تأســـيس وتاريخچه وقايع وســـازمان مجاهدين خلق إيران از ســـال 1344ش تا 1350ش، (تهران: انتشـــارات سازمان مجاهدين خلق إيران، 1358ش)

7- محمد صـادق علوي، بررسـي سـشـي جريكي در إيران وسـازمان مجاهدين خلق إيران، (تهران: مركز اسـناد انقلاب اسلامي، 1379ش)

8-نركس كلاكس، خاطرات عرب شاهي، (تهران : مركز اسناد انقلاب اسلامي ، 1384ش)

ثانياً: المصادر العربية والمعربة :

1-ابراهيم الدسوقي شتا، الثورة الايرانية، الجذور الايديولوجية، ط2، (بيروت: الزهراء للإعلام العربي، 1988م)

2-احمد شاكر عبد العلاق، إيران في عهد احمد شاه 1909-1925، (عمان: دار البداية ناشرون، 2017م).

3-جلال الدين مدني، تاريخ إيران الســياســي المعاصــر، ترجمة، ســالم مشــكور، (طهران: منظمة الاعلام الاســلامي، 1993م)

4- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، (بيروت: الدار العربية للدراسات والنشر، د-ت)، ج3.

5- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط2، (بيروت: الدار العربية للطباعة والنشر، 1990م)، ج5

6- غلام رضا نجاتي، التاريخ الايراني المعاصر، ترجمة، عبد الرحيم الحمراني، (قم: دار الكتاب الاسلامي، 2008م)

7-مجيد محمدي، اتجاهات الفكر الديني المعاصـــر في إيران، ترجمة، ص. حســين، (بيروت: الشــبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010م).

8-محمد شـفيعي فر، الاسـس الفكرية للثورة الاسـلامية الايرانية، ترجمة، محمد حسـن زراقط، (بيروت: مركز الحضـارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2007م

9-وليد محمود عبد الناصر، إيران، صعود وهبوط التيار الاسلامي التقدمي، (القاهرة: المستقبل العربي، د -ت)

ثالثاً : المقالات والمجلات الفارسية :

1- "بيكار" (روزنامه)، تهران، ارديبهشت 1343ش، سال دوم، شماره 13.

2- انتشارات 15 خرداد، زند كينامه نايب الامام خميني، "بانزده خرداد" (مجله)، تهران، 1352ش، شماره جهارم

3-بامد ميريت برويز قليج خاني، "آرش" (مجله)، تهران، آبان 1380ش، شماره 179.

رابعاً : شبكة الانترنيت :

1-"انترنيت": مجلس عشائر الجنوب، نبذة عن تاريخ منظمة مجاهدي خلق، 2010/10/29،
WWW. Ashair Janob . com .

2-"انترنيت": ركن السياسة، نبذة مختصرة عن منظمة مجاهدي خلق الايرانية،
WWW. Rokon Alseyasa .org .

3- "انترنيت": منظمة مجاهدي خلق، الافكار والطروحات،
WWW. MuJahiden .wa .

4-"انترنيت": منظمة منافقي خلق: البداية والنهاية، "البينة" (مجله)، 1428/3/8هـ،
WWW. Al-Bayyana . com .

5- "انترنيت": (مجله البينة)، مجاهدي خلق إيران الحقيقة،
WWW. Al-Bayna .com .

6- "انترنيت": تأبين بوران بازركان،
WWW. Peykarandesh .org .

7- "انترنيت": مجاهدي زنان،
WWW. AlJawar . org .

مظاهر اتجاهات التغييرات الإقليمية وتأثيراتها في تشكيل فضاءات التحركات الإسرائيلية تجاه إيران

Manifestations of regional changes and their effects on the formation of the Israeli movement towards Iran

د. فراس عباس هاشم

باحث بالشؤون الإقليمية –حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة النهرين –العراق

ferashashem48@yahoo

الملخص:

تركز الدراسة على الدور الإسرائيلي وفاعليته في مناطق الصراع الحيوية داخل منطقة الشرق الأوسط التي ماتزال تشهد توترات مستمرة بشكل تصاعدي خصوصا بعد دخول لاعبين إقليميين كإيران في مساحات التجاذب الإقليمية الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الفواعل من غير الدول .وتسعى الدراسة لاكتشاف ما فرضته التطورات الجديدة في الإقليم من تحديات أمنية على إسرائيل، في ظل محاولة كل طرف توظيف الامكانات والقدرات المتاحة لدية من أجل تحقيق مكاسب جيوسياسة في فضاءات الصراع المختلفة بما يحقق أهدافه ومصالحة الاستراتيجية ، وبالتالي تهدف الدراسة إلى تبيان البناء الاستراتيجي الإسرائيلي لمواجهة معطيات الواقع الاستراتيجي بعد اقتراب التموضع الإيراني وحلفائها من حدودها الجغرافية ، وتخلص الدراسة إلى حصول تحول في السلوك الاستراتيجي الإسرائيلي لاستيعاب التحديات الأمنية بما تمتلكه من قدرات عسكرية وتكنولوجية للحد من تأثيرات الواقع الجديد.

كلمات مفتاحية: إسرائيل ، إيران ، الفواعل من غير الدول ، سوريا ، العراق ،لبنان.

Abstract:

The study focuses on the Israeli role and its effectiveness in the vital conflict areas within the Middle East region, which is still experiencing continuing tensions, especially after the entry of regional players such as Iran in the areas of attraction of regional regional in the Middle East, as well as non-state actors. The new situation in the region poses security challenges for Israel, as each side tries to utilize its available capabilities and capabilities in order to achieve geopolitical gains in different conflict areas in order to achieve its objectives and reconcile the strategy. The Israeli strategy to confront the realities of strategic reality after the Iranian position and its allies approached its geographical borders.

Keywords: Israel, Iran, non-state actors, Syria, Iraq, Lebanon.

المقدمة

تشهد بيئة منطقة الشرق الأوسط تحولات على مستوى الفواعل الإقليمية سيما بعد الأحداث التي مرت بها المنطقة أواخر العام 2010 وهو الأمر الذي ابرز الأهمية الجيوسياسية لعدد من الدول ومنها إسرائيل ودورها الإقليمي كمحرك رئيس لمختلف السياسات والأحداث في المنطقة، حيث أصبحت منطقة الشرق الأوسط من أكثر الفضاءات الجغرافية في العالم ديناميكية(ديناموجينيك) من حيث التحولات في الفاعلين أو الترتيبات الأمنية الجديدة ،ومن هنا كان الاهتمام الاسرائيلي تجاه إيران ينطلق من اعتبارات جيوبوليتيكية والمتمثلة حسب ادعائها في تعاظم نفوذ ايران ومكانتها الاقليمية، واصبحت تمثل تهديداً استراتيجياً لها لا سيما بعد اقترابها من دائرة حدودها الجغرافية في سوريا ،ومن هنا تلقي هذه التطورات بتحدياتها على التصورات الإسرائيلية في التعامل الامثل مع هذه التحديات الاستراتيجية الجديدة في ظل محاولاتها بكسر حاجز الطوق التي بدأت تفرضه ايران عليها.

عموماً تبقى إسرائيل أمام ظروف لتغييرات جديدة آتية قد تخضع للسعي الواضح من أجل التأثير في محيطها لتحافظ عليه إذا ما بدى مناسبا لها، خصوصا بعد الاسهام الذي وفره الدعم الأمريكي المطلق لها مع وصول أدارة دونالد ترامب للحكم في فك العزلة الإقليمية تجاه محيطها العربي بالإضافة إلى الاعتراف الأمريكي بحقها في ضم هضبة الجولان لحدودها الجغرافية ،لذلك بدأت حريصة على مواجهة تلك التحديات من خلال توجهاتها المعلنة باستهداف قواعد التمركز الإيرانية في فضاءات التمركز الإقليمية، مستغلة حالة الاضطراب التي تمر بها المنطقة مع تصاعد وتيرة حدة الأزمة الحالية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

وعليه تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة للبحث في التحركات الإسرائيلية في المنطقة واستخدامها للقوة العسكرية كأداة للردع ضد إيران وحلفائها من الفاعلين من غير الدول وبالتالي أصبح هذا الموضوع يشكل نقطة تحول حيال التصعيد الإسرائيلي وتداعياته الخطيرة على الاستقرار الإقليمي. ولأهمية هذا الموضوع وبالتالي ممكن طرح اشكالية" ترتكز المقاربات الادراكية لإسرائيل في التعامل مع إيران انطلاقاً من افتراضات أساسية بتنويع الخيارات الاستراتيجية لمواجهة نطاق التحديات الإيرانية في المجالات الحيوية لإسرائيل والتي تمثل نقطة ارتكاز إقليمي لها". وتنطلق الإجابة على هذا التساؤلات من خلال فرضية مفادها" ما يزال عامل القوة راسخا في سياسة إسرائيل تجاد ترسيم معادلات التوازن الإقليمي والتحكم بها بما يخدم مصالحها الحيوية وأهدافها الاستراتيجية في منطقة".

واتساقا مع ما تقدم سيتم توزيع هيكلية الدراسة إلى ثلاث محاور يشمل المقدمة. ويركز المحور الأول: أسس مسارات التوجه الإسرائيلي تجاه مجالات الصراع وديناميكيتها. أما المحور الثاني: الانزياح الإسرائيلي نحو توسعة مساحات المواجهة وتهديدات الامتداد الجغرافي. فيما تناول المحور الثالث: معضلات التحدي لحركة الفعل الإسرائيلي حيال دوائر النطاق الإقليمي.

المحور الأول

أسس مسارات التوجه الإسرائيلي تجاه مجالات الصراع الاقليمية وديناميكيتها

أدت التحولات الإقليمية التي تعرضت اليها منطقة الشرق الأوسط جملة من المتغيرات منذ أحداث حركات التغيير في المنطقة، وما نتج عنها من انعكاسات سلبية وايجابية على طبيعة التفاعلات الإقليمية يقف في مقدمتها الاخلال في ميزان القوى لصالح الأطراف الهامشية كإسرائيل وإيران ...، سيما بعد سقوط بعض الأنظمة العربية التي كانت تشكل موازنا اقليميا بالإضافة إلى تصاعد ادوار الفواعل من غير الدول على الساحة الإقليمية التي بدأت تشكل عبئا على الأهداف والمصالح الإسرائيلية في المنطقة وما يستلزم ذلك من تبني استراتيجيات متعددة في التعامل مع تلك الأحداث والتطورات الإقليمية .

ومن هنا افضت التفاعلات الدراماتيكية في منطقة "الشرق الأوسط"[*] إلى تنامي دور ومحورية إسرائيل وفاعليتها في المنطقة، وهذا ما أكدته الأحداث بعد موجه التغيير(الثورات العربية) في المنطقة، إذ قُدر لها انتماؤها الجغرافي أن تكون في موقع يؤهلها إلى اجتراح دور إقليمي يعزز من قدرتها على التحكم في توجهات وطموحات بقية اللاعبين السياسيين في المنطقة، بالموازاة مع امتلاكها الأدوات المؤثرة في لعبها هذا الدور، قد تشي بالكثير من الايماءات لصالح تأثيرها وتوغلها في المحيط الجيوسياسي للمنطقة، رغم افتقارها إلى المعطيات الداعمة من قبيل موقعها أو مساحتها الجغرافية ،ولذلك فهي تدرك أن إعادة مستويات التعاون مع الولايات المتحدة يسهم في ايجاد وسائل لتعزيز القدرة على تبديل الوضع الجيوبوليتيكى القائم إلى الحد الذى يؤثر على مصالح المنافسين لها على وجه الخصوص إيران مع تأكيدها على وجود عداء تاريخي مع إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية في العام (1979)[1].

وبالعودة لما سبق تزامن نمو دور إسرائيل الإقليمي مع زيادة مؤشرات تراجع الأفكار الخاصة بالتمييز بين قلب النظام وأطرافه من ناحية وذلك فيما يتعلق في داخل النظام وهامش النظام أي دول الجوار الجغرافي التي تقع خارجه. فقد نجحت دول الهامش كإسرائيل أن تتغلغل في داخل منطقة الشرق الأوسط ،ولامست العمق الاستراتيجي للمنطقة في منطقة الخليج العربي والمشرق العربي ،وأن تصبح طرفاً مؤثرا في تفاعلاتها السياسية، وأن تتجه نحو انشاء تفاعلات مع بعض الدول العربية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية[2].يبقى القول أن إيران لاعب إقليمي لا يمكن الغاء مزايا تأثيرها في مجريات الأحداث في الشرق الأوسط بوصفها لاعباً أساسياً في المنطقة بما تملكه من أدوات التأثير سواء السياسية أو الاقتصادية أو

(*) للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الشرق الأوسط وتطوره ينظر: علي وهب ،**الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط : التآمر الأمريكي-الصهيوني** ،ط2،(بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015).

(1) محمد رمضان أبو شعيشع،"ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط"، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/3/12، شوهد في2019/9/1، في:www.acrseg.org/40684 .للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر: مجموعة باحثين ،**الشرق الأوسط : تحولات الأدوار والمصالح والتحالفات** ،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2016).

(2) احمد حلواني ،(وآخرون)، **حال الأمة العربية (2015-2016) العرب وعام جديد من المخاطر**، علي الدين هلال (محرراً) ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016)،ص 81.

الدبلوماسية وجهودها الحثيثة نحو ترسيخ مكانتها كدولة تخدم مصالحها الحيوية في فضاءات الجغرافية الإقليمية .

في الواقع يتعزّز وضع إسرائيل الاستراتيجي على المستوى الإقليمي انطلاقاً من تصورات نابعة بالأساس من وجود علاقات وثيقة بين الولايات المتّحدة وإسرائيل، وهي معادلات تضبط نقطة مركزية في المنطقة أيضاً تحمل تناغم مصالحها مع مصالح الدول الخليجيّة، وبالتالي أشرت على ذلك خارطة تحالفات جديدة في المنطقة ،بالمقابل نلمس حيوية غير معهودة في المنطقة تسعى إسرائيل من خلاله سعيا نحو مواجهة المدّ الإيراني خاصّة في سورية ولبنان، لاعتبارات مصلحة وصولا إلى تأكيد وجودها في المنطقة لهذا نحو وضع معادلة تحمل خصائص اقتصادية وسياسية وأمنية يمكن من خلالها دفع مستوى التطبيع تجاه دول المنطقة .[1]

تاريخياً، تولي الولايات المتحدة لإسرائيل أهمية قصوى كحليف رئيسي في الشرق الأوسط، وتعمل الولايات المتحدة على حفظ الاختلال في طبيعة وحجم الموازين بين إسرائيل وفلسطين، ومع ذلك لا يكف اغلب السياسيين الإسرائيليين عن الاعتقاد أن مركز القوة في منطقة الشرق الأوسط لا يزال أمريكيا وفي حاله تراجع دور أمريكا العالمي سيترك تداعياته في المنطقة ولن يمكن لقوى أخرى استيعاب دورها، وهذا ما أكده نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (موشيه يعلون-Moshe Ya'alon) قائلاً" أن أمريكا هي أحد أهم مركبات الأمن القومي الإسرائيلي، وإسرائيل قلقة من تآكل مكانة الولايات المتحدة ، من خلال الصعوبات التي تواجها في كبح منافسيها والحفاظ على ثقتها لدى حلفائها ، وهذا القلق ليس من أحداث التغيير (الثورات العربية) فقط بل من تبعات القراءة الأمريكية للأحداث ، ومن التراجع الأمريكي بشكل عام في الشرق الأوسط بشكل خاص وبالإضافة إلى الاستدارة الأمريكية نحو آسيا"[2].

وفي هذا الصدد تشير العلاقات الأميركية الإسرائيلية المتميزة التي تجد ترجمتها في عهد إدارة الرئيس الأمريكي(دونالد ترامب–Donald Trump) وتحولها الى مصدر قوة، ويفسر من خلال التحول الواضح من سياق التقارب بين إسرائيل ودول المنطقة، وهو ما شجع على تطور انطباع خاص لدى الكثير من الدول، بما فيها دول عربية وإسلامية، أن الوصول إلى الإدارة الأميركية يكون من خلال إسرائيل، ومن ثم طبيعة هذا الانطباع أعطته أيضا الإدارة الأميركية في أكثر من مناسبة، حيث قاطعت منظمات ودول صوتت ضد إسرائيل في المؤسسات الدولية، لا بل اتخذت سياسات تسبق إسرائيل في مواقفها الإقليمية منذ صعود(دونالد ترامب–

---

[1] فادي نحاس، "التحديات الأمنيّة والعسكريّة لإسرائيل: أكثر وضوحًا وتحديدًا وأقل مرونة"، **التقرير الاستراتيجي (2019)**، (فلسطين : المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، 2019)، ص 124.

[2] مجموعة باحثين، **أحداث العالم العربي :التفاعلات الإقليمية والدولية (٢٠١٣ – ٢٠١٤)**، قاسم عز الدين(محرراً) ، (بيروت : المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، ٢٠١٥)،ص ١٦٣.

Donald Trump)[1].كشفت حالة التصعيد الإسرائيلية تجاه إيران وحلفائها في جغرافية النطاقات المكانية عن حالة الانقسامات التي تعاني منها دول المنطقة والتي القت بظلالها على تشكيل طبيعة تحالفاتها الجديدة. من خلال ذلك ينسجم الموقف الرسمي الإسرائيلي مع سياسة الرئيس الأميركي (ترامب) بشأن إلغاء الاتفاق النووي مع إيران، لا سيما أنّ المخاوف الإسرائيلية لا تتعلق فقط بالقدرات العسكرية الحاليّة لإيران، بل بما يمكن أن تقوم به إيران في المدى المنظور، والتداعيات العسكرية والاستراتيجية للمجهود الإيراني المستمر على المستوى الصناعة العسكرية، خصوصا عبر تطوير منظوماتها الصاروخية الباليستية، التي باتت تمثل تهديدًا للأمن القومي لإسرائيل، وتمس مرتكزات ومنطلقات التفوّق النوعي للقدرات الإسرائيلية أمنيًّا واستراتيجيا، لذا، استمرت المعارضة الإسرائيلية الرسميّة للاتفاق النووي الإيراني منذ لحظة توقيعه، وبقيت القيادة الإسرائيلية متمسكة بالجوانب والتداعيات السلبية للاتفاق، على الأقل من منطلق الحسابات والطموحات الإسرائيلية الإقليمية [2].

ونتيجة اتساع حدة المواجهة بين إسرائيل والولايات المتحدة من جهة وإيران من جهة أخرى وعبء عدم اليقين في سيرورة العلاقات داخل "الفضاءات الأكثر ديناميكية" (Dynamo-genic) من حيث طبيعة الفواعل الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط، يشير الباحثين كل من(عاموس يدلين-Amos Yadlin) و (آري هيشتاين- Ari Hechstein) إلى تحديد ثلاثة أهداف يجب أن تحققها إسرائيل في إطار مواجهتها مع إيران، وهي: منع إيران من الوصول للقدرات النووية أطول فترة زمنية ممكنة، ومنع تمدد النفوذ الإيراني إقليميًّا، وتجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران[3].

من هذه المنطلقات الافتراضية الأساسية وظفت إسرائيل القوة العسكرية للحفاظ على معايير السلوك الاستراتيجي ومن ثم تحول الردع إلى سلسلة من الأعمال القوية التي تهدف الى تثقيف المنافسين وغيرهم بـ " قواعد اللعبة" وينظر إليه على أنه "حلقة تعليم وتعلم"(Learning Teaching Episode) حول القدرة والعزم واستخدام القوة على نحو يحافظ على السمعة ويؤكد المصداقية ويتفق هذا المفهوم مع مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي التقليدي والذي يتوقع جولات مستمرة من العنف وهكذا فان الردع الإسرائيلي لم يكن يهدف تقليديا إلى القضاء على العنف لكنه سعى إلى تأجيل جولته المقبلة وتخفيض حجمه[4]. وفي هذه المسألة تمسّكت المؤسسة الأمنية باستراتيجية "المعركة بين الحروب"(War Between the Wars) من ناحية وضعية قابلة

---

[1] مهند مصطفى ، "تعزيز تحالفات إسرائيل مع قوى اليمين العالمي"، **التقرير الاستراتيجي (2019)**، (فلسطين : المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، 2019)، ص 89.للمزيد حول ذلك انظر : فراس عباس هاشم ، الرؤى الاستراتيجية الأمريكية ومنطلقاتها الدعائية تجاه إيران ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (485)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2019).

[2] فادي نحاس، مصدر سبق ذكره، ص 127.

[3] سعيد عكاشة، "رسالة لبغداد: دوافع إسرائيل لتوسيع المواجهة غير المباشرة مع إيران"، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019/9/7، شوهد في 2019/9/10: https://futureuae.com

[4] رغدة البهي، "تغيرات الردع الإسرائيلي. الانماط والاشكاليات "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (217)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، 2019)، ص 12.

للتعاطي معها في الظروف الإقليمية المستجدّة والمتغيّرة وهي تؤثر عليها تأثيرا حقيقيا، أي وضعية التكيّف مع مخاطر البيئة الاستراتيجية المتغيرة منذ اندلاع حركات التغيير في المنطقة العربية[1].

إلى جانب ذلك يهدف احتفاظ إسرائيل بتفوق عسكري وكمي ونوعي في المجالين التقليدي وفوق التقليدي، في نفس الوقت يمكنها من تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في دائرة مجالها الحيوي، إضافة إلى تفعيل سياسة الردع ببعديها النفسي والمادي من خلال امتلاك قدرات ردع تقليدية وفوق تقليدية متنوعة في إطار فرض ارادتها على المنطقة ، فضلاً عن الاستعداد للجوء للعمل العسكري بشكل مباشر وغير المباشر يمنع حدوث اي خلل في الميزان العسكري لغير صالحها، أو خرق الترتيبات الأمنية المتفق عليها أو عند ظهور بوادر لشن عمليات عسكرية شاملة أو محدودة أو استنزافية من طرف اعدائها، عبر تأكيد الاستعداد لتوجيه ضربات وقائية واستباقية عند اللزوم داخل أرض الدول المعادية[2].

وعليه يكمن القلق الإسرائيلي بشكل ملحوظ تجاه السياق المكاني للممارسات الإيرانية في المنطقة انطلاقاً من اعتقادها محاولة إيران إقامة "ممر أرضي" في وسط الشرق الأوسط، يمتد من إيران مروراً بالعراق وسوريا ووصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط، ويعتبر هذا الممر وسيلة نحو إقامة منطقة متاخمة للنفوذ الإيراني المباشر في العراق وسوريا، استناداً إلى زيادة تعزيز التّأثير الإيراني وبشكل أساسي على الحكومة العراقية والسورية على نطاق واسع، وبشكل نسبي على الحكومة اللبنانية، وفقا لذلك يمكن لهذا الممر أن يمكن إيران من تعزيز قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية في العراق وسوريا ولبنان، وإبرازها بصورة أكثر فاعلية، بما في ذلك تسليح حلفائها بأسلحة متطورة [3].

وتتحدث تقديرات المتخصصين بمجالات الدراسات الاستراتيجية أن مؤشرات توزيع القوة في منطقة الشرق الأوسط تتجه نحو دخول المنطقة في حروب الوكالة بسبب المتغيرات الجيوسياسية فضلاً عن طبيعة التحالفات غير المدروسة بسبب انهيار منظومة التوازن الإقليمي الذي دفع بعض الدول الطرفية كإسرائيل إلى ممارسة دور جيواستراتيجي كبير على حساب العمق الاستراتيجي، بما يثبت وجود أثر بشكل سلبي على نسب استقرار معادلة الأمن الإقليمي في المنطقة، بما في ذلك وضع تنبؤات تصورية عن تراجع وضعف المنظومات الإقليمية الرئيسية كالجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، وعدم فاعليتهما في ممارسة دورهما السابق في المنطقة[4]. إلى جانب ذلك دفعت جملة المتغيرات الحاصلة في المنطقة أكثر نحو تحول إسرائيل إلى لاعب مركزي في البيئة الإقليمية، وجدت نفسها ميلا في النزوع نحو التداخل في الصراعات المختلفة في الإقليم،

---

[1] فادي نحاس ، مصدر سبق ذكره ، ص 123.

[2] "تحليل للتطورات السياسية والأمنية في إسرائيلي"، **التقدير نصف الشهري** ، العدد (93)،(بيروت : باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ، 2019)،ص 8.

[3] مايكل هيرتسوغ، "الخطر المتزايد لوقوع مواجهة بين إسرائيل وإيران في سوريا "، موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، شوهد في 2019/8/12، في: https://www.washingtoninstitute.org

[4] محمود المنير ، "التحولات الاستراتيجية الكبرى في الشرق الأوسط من 2011 إلى 2017 ،موقع نون بوست، 31/ 10/ 2017، شوهد في 2019/9/3، في: www.noonpost.org/content/20518

سواء بشكل مباشر (الهجمات في سورية ولبنان) أو بشكل غير مباشر (التعاون مع دول عربية كالسعودية)[1]. وعليه لا يخرج الاستخدام الإسرائيلي للقوة الصلبة في المواجهة العسكرية ضد إيران بما تمتلكه من تكنولوجية متطورة واساليب للحرب الحديثة من تعزيز لنفوذها السياسي بالإضافة إلى تعزيزها لقوة الردع العسكري في ممارساتها الإقليمية مستغلة بذلك الجهود الأمريكية وحلفائها لمواجهة نفوذ إيران في المنطقة.

المحور الثاني

الانزياح الإسرائيلي نحو مساحات المواجهة ضد إيران وتهديدات الامتداد الجغرافي

أصبح تعامل إسرائيل مع التحديات الإقليمية في إطار تحقيق أهدافها ومصالحها والتي تقضي منع تواجد أي تهديدات أو تحديات سواء في الجغرافيا القريبة، الامر الذي رشح تزايد ضرباتها العسكرية في الساحة السورية أو تجاه الفضاءات الإقليمية البعيدة كالساحة العراقية ضد الحشد الشعبي وبالتالي تجعل هذه التطورات التصورات الإسرائيلية تتجه بشكل وأضح نحو التركيز على أحداث تغيير استراتيجي في مسار المواجهة الميدانية مع إيران وحلفائها في المنطقة.

وعليه يمكن القول تبرز محورية وأهمية الأطراف الإقليمية التي تضطلع بأدوار تنفيذية ضمن دوائر فضاءات الصراع في منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على حجم وطبيعة حركية الفواعل الإقليمية لهذه الأدوار ومنها ضمنياً إسرائيل من خلال الأحداث التي صنعتها الأوضاع في المنطقة، والتي أسهمت في ضمان نجاح الافكار والمقترحات المطروحة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها بيئة

تشهد متغيرات متشابكة بما يجعل من كل دولة أو طرف إقليمي رقماً مهما في معادلة الحل كما في معادلة الحرب[2]. وفي هذا السياق أولت إسرائيل أهمية كبيرة لتطوير مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، منذ أن صاغها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (ديفيد بن غوريون- David Ben Gurion) مطلع خمسينيات القرن العشرين، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين ومع تغير ظروف البيئة الخارجية عسكرياً وسياسياً، وتبدل وتنوع التهديدات والمخاطر الخارجية، عملت القيادة الإسرائيلية على تعديل مفهوم الأمن القومي، فبعد أن كان يقوم على "مثلث الأمن"، الردع، والإنذار، والحسم، وهو ما يشكل صلب مفهوم الأمن القومي التقليدي، أدخلت القيادة الإسرائيلية الدفاع مركباً رابعاً إضافياً، بما يتوافق مع هذه التطورات، فأضافت أربعة مكونات جديدة، هي: الوقاية (المنع) والإحباط، والعلاقات المميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتحالفات الإقليمية، والتكيَف والملاءمة[3]، وهكذا تتمحور سياسة الردع التي استخدمتها إسرائيل تقرره الاعتبارات الجغرافية في مواجهة

---

[1] مهند مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص 93.للمزيد حول هذا الموضوع انظر :مهند مصطفى ، **إسرائيل والبيئة الإقليمية: التحولات الاستراتيجية والحالة الفلسطينية**،(فلسطين: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية ، 2016).

[2] سامح راشد، البحث عن تسويات تاريخية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (212)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، 2018)، ص 187.

[3] باسم جلال القاسم، الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه الازمة السورية (2011-2018)، سلسلة دراسات علمية محكمة (12)، (بيروت: مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، 2019)، ص 10. متاح على الرابط التالي:

https://www.alzaytouna.net

الفاعلين من غير الدول على ركيزتين رئيسيتين هما: الاستراتيجيات الوقائية والاستباقية أو بعبارة أخرى استخدام التهديد الردع إلى جانب الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية الإلزام[1].

لذلك كان الردع ولا يزال احدى الركائز الرئيسية لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي جنبا إلى جنب مع نقل ساحة المعركة إلى أرض العدو وبالتالي فقد اعتمدت العقيدة الأمنية الإسرائيلية بفعل تنامي الإحساس بالتهديد على نقل المعركة إلى أرض العدو إلى جانب دعم السلاح الجوي[2].وهو ما فسره البعض ضمن الأنواع الجديدة للحروب أو ما تسمى بـ "حرب الظل"(The Shadow War) التي تحدث في مساحات بينية بين حالتي السلم والحرب، وفي ساحة تكتيكية بين العمل السري والقوة العلنية، وهي حرب تجري على أكثر من جبهة، وداخل أكثر من ساحة في الوقت ذاته، وكما ذكر(فاليري غيراسيموف–Valery Gerasimov)[*] الغرض من "حرب الظل"، يتمثل في إنشاء جبهة دائمة عبر كامل أراضي دولة العدو، أي نقل الحرب إلى أرض العدو وتحويلها بالكامل إلى ساحات معارك [3].

تأسيسا على ذلك نلاحظ تغييرًا في الخطاب الاستراتيجي للقيادة الإسرائيليّة نحو إعادة تعريف المجال المكاني وطبيعة التحديات متعددة الاتجاهات، خاصة في الأقاليم أو مناطق ذات الأهمية البالغة وفق الجيوسياسية الإسرائيلية ،إذ أصبح هناك اتجاه نحو المزج بين الجبهتين السورية واللبنانية واعتبارهما مسرحا للحرب والأزمات والصراعات ،وما تمخض عنها منطقًا عملياتيًا وعسكريًا جديدًا، فعلى سبيل المثال لم تعد القيادة الإسرائيلية تتحدث عن الساحة اللبنانية، أو الحدود مع سورية، بشكل تتألّف من جبهة شمالية موحّدة يفصل الواحدة عن الأخرى، بل أصبحت تتعامل مع الجيش السوري سويًّا مع التواجد العسكري الإيراني، وقوات حزب الله والقواعد العسكرية الروسية في سورية[4].

في ضوء ذلك ستخلق الاستهدافات المتكررة الإسرائيلية للمواقع العسكرية الإيرانية في المنطقة تحديا إلى إيران ومكانتها كقوة إقليمية فاعلة ومصداقيتها في المنطقة، وفي ضوء ذلك سيدفع التصعيد الإسرائيلي إيران إلى ردود فعل محتملة لاستعادة زمام المبادرة بتوظيف حلفائها للصراع في فضاءات المواجهة الهشة.

من هنا على ذكر الفضاءات أو المجالات التي تتسم ساحتها بوتيرة كثيفة من التفاعلات التي يمكنها أحداث التأثيرات في موازن القوة الإقليمية، يشير في هذا الصدد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (ارئيل شارون– Ariel Sharon) إلى دائرة المجالات الحيوية التي تضم مصالح إسرائيل الاستراتيجية، إذ حددها بانها المنطقة التي تضم" جميع الدول العربية المتاخمة بالإضافة إلى إيران وتركيا وباكستان وشمال أفريقيا حتى زيمبابوي

---

[1] رغدة البهي، مصدر سبق ذكره، ص 19.

[2] المصدر نفسه ، ص 12. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر :مجموعة باحثين ، **سياسة إسرائيل الأمنية** ، ترجمة :بدر عقيلي ، زئيف كلاين ،ويهودا شيف (محررين) ،(الاردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2014).

[*] رئيس أركان القوات المسلحة الروسية.

[3] جيم سكيتو ، حرب الظل: كيف تخطط روسيا والصين لهزيمة الولايات المتحدة ،موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2019/9/18، شوهد في 2019/9/18، في:https://futureuae.com

[4] فادي نحاس ، مصدر سبق ذكره ، ص 126.

وجنوب أفريقيا جنوبا"، ثم اتسعت هذه الدائرة لتشمل "الساحل الشرقي للأطلنطي غربا ودول آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً" [1].

إذا في هذا السياق نجد أن إسرائيل تخوض حربًا إقليمية حديثة بما تمتلكه من قدرات عسكرية متطورة لبناء ساحات جديدة للصراعات أو المواجهة، لا تعتمد على مسك الأرض وإنما على تدمير التهديد المحتمل بعيدًا عن مسرح العمليات الميداني وعلى جبهات مختلفة بما تمتلكه من ترسانة عسكرية تمكِّنها من القيام بذلك، قد أرسى ذلك إلى توسَّعة دائرة استهدافها بضربات جوية وصاروخية لدول عديدة ذات صلة بفضاءات أخرى بالإقليم (انظر الجدول رقم (1))على نحو يمكن توصيفه بنموذج" استراتيجية جز العشب"(Grass Mowing)[*]وما تعنيه من رسوخ فكرة مواجهة إيران وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط[2].

ولمدة طويلة تعتبر إسرائيل أن الردع الإيراني في مد نفوذها الجغرافي اليها نقطة تحول بالمواجهة معها ،وأصبح بالمقابل يهدد بفقدانها ميزة استراتيجية اتجاه ظهور حدود جديدة للنفوذ القائمة، كما أنه يعرضها لمخاطر أمنية جسيمة لاسيما على الحدود مع كل من لبنان وسوريا، وهو ما استخدمته إسرائيل في الضربات المتواصلة في سوريا، وامتداد ذلك إلى العراق بسلسلة من الهجمات على مواقع ومخازن تابعة لهيئة الحشد الشعبي[**] **لما تعتقده أنها حليفة لإيران وتشكل مصدر تهديد لأمنها القومي**، معتبرة أنها ضربات جوية استباقية وقائية دفاعية، ضد أهداف وتهديدات محتملة وبعيدة نسبيًّا والتي تسمى بالمصطلح العسكري "عمليات تجريد جوي"، وهو النمط الأمني الإسرائيلي الجديد الذي لا يعتمد على مسك الأرض وإنما على الضربات التكتيكية[3].وعليه يثير التصعيد المتبادل بين الطرفين الإيراني والإسرائيلي المخاوف الأمنية الذي يساور تصورات العديد من دولة المنطقة وانعكاساته على تحقيق الأمن الإقليمي واستقراره مما يزيد من تجذر ادخال المنطقة في حروب بالوكالة.

---

[1] تحليل للتطورات السياسية والأمنية في إسرائيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص

[*]مفاد هذا الاستراتيجية يقوم على تكرار الحرب كلما بدأ العشب أي قدرات المقاومة القتالية وبصورة خاصة ترسانتها الصاروخية على النمو وزادت عن الحد الذي يمكن التغاضي عنه . للمزيد ينظر: مجموعة باحثين ، **العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير** ، احمد خليفة (محررا) ،(بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2015)،،ص 15.

[2] حاتم الفلاحي ، "الهجمات الإسرائيلية في المنطقة: الضرب بالنيابة" ، **تقارير** ، موقع الجزيرة للدراسات ، 2019/9/5 ، شوهد في 2019/9/10 ، في: studies.aljazeera.net

[**] لم تؤكد إسرائيل مسؤوليتها بشكل رسمي عن الهجمات داخل العراق، لكن المؤشرات الصادرة عن الجيش الإسرائيلي بنشره صورًا عبر الأقمار الصناعية لحجم الأضرار في أحد المواقع التابعة للحشد الشعبي المستهدفة داخل العراق تُفصح عن وقوف إسرائيل وراءها، إضافة إلى ذلك أن السيد نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي (جمال جعفر محمد) وجه الاتهام إلى إسرائيل باستهداف مواقع ومستودعات تابعة للحشد الشعبي في العراق بواسطة هجمات بطائرات مسيرة. للمزيد ينظر :يمان دابقي ، الضربات الإسرائيلية بين تعدد الجبهات والمصالح ، تقرير موقف ، مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، 2019/9/20، شوهد في 2019/9/22، في: https://barq-rs.com

[3]حاتم الفلاحي ، مصدر سبق ذكره .

جدول (1): المواقع المستهدفة من قبل إسرائيل للمدة (من 2019/7/19 ولغاية 2019/9/17)

ت	التاريخ	الحادثة
1	2019/7/19	اتهام إسرائيل باستهداف (معسكر الشهداء)، التابع لهيئة الحشد الشعبي في منطقة آمرلي بمحافظة صلاح الدين شمال (بغداد).
2	2019/7/28	اتهام إسرائيل باستهداف معسكر أبو منتظر المحمداوي (معسكر أشرف سابقا) التابع لهيئة الحشد الشعبي في محافظة ديالى بواسطة طائرة مسيرة .
3	2019/8/12	اتهام إسرائيل باستهداف مستودعات أسلحة تابعة لهيئة الحشد الشعبي في معسكر صقر في (بغداد) بواسطة طائرة مسيرة .
4	2019/8/20	اتهام إسرائيل باستهداف مستودع أسلحة تابع لهيئة الحشد الشعبي في قاعدة بلد الجوية (قاعدة البكر سابقا) في محافظة صلاح الدين بواسطة طائرة مسيرة .
5	2019/8/24	اعلنت إسرائيل عن استهداف موقعًا قرب بلدة عقربا، جنوب شرقي (دمشق)، ادعت أنها دمرت خلاله مجموعة من الطائرات المسيرة الإيرانية.
6	2019/8/25	اعلنت إسرائيل عن استهداف مواقع تابعة للحرس الثوري الإيراني جنوب العاصمة(دمشق).
7	2019/8/25	اعلنت إسرائيل عن استهداف أهدافًا في الضاحية الجنوبية في (بيروت)بواسطة طائرتان مسيرتان.
8	2019/8/25	اتهام إسرائيل باستهداف مستودع اسلحة تابع لهيئة الحشد الشعبي في قضاء (القائم) بمحافظة الانبار بواسطة طائرة مسيرة .
9	2019/9/9	استهداف إسرائيل أربعة مواقع تتمركز فيها قوات للحرس الثوري وفصائل مسلحة في منطقة السوق الحرة بقرية الهري في ريف مدينة (البو كمال) السورية.
10	2019/9/17	استهداف إسرائيل ثلاثة مواقع للحرس الثوري الإيراني وفصائل مسلحة في ريف مدينة (دير الزور) السورية بواسطة غارات جوية .

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

-حاتم الفلاحي ، "الهجمات الإسرائيلية في المنطقة: الضرب بالنيابة"، موقع الجزيرة للدراسات، 2019/9/5 ، شوهد في 2019/9/10 ، في: studies.aljazeera.net:

-"حسابات التصعيد الإسرائيلي ضد إيران على جبهات متعددة "، **تقدير موقف** ، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2019/8/29 ، شوهد في 2019/9/11 ، في: https://www.dohainstitute.org:

– "البوكمال السورية.. ساحة مواجهة إسرائيلية إيرانية"، موقع الجزيرة للدراسات ، 2019/9/10 ، شوهد في 2019/9/15 ، في: www.aljazeera.net:

-"قصف جديد على مواقع الحرس الثوري الإيراني في البوكمال" ، **صحيفة الشرق الأوسط** ، العدد (14904)، ص 1، (2019/9/18).

في السياق نفسه أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي(بنيامين نتنياهو–Benjamin Netanyahu) على استمرار ممارسات اسرائيل في حق الدفاع عن ما تعتبره حقها السيادي في المنطقة قائلا "إن إيران تقيم قواعد ضد إسرائيل في العراق واليمن وسوريا ولبنان"، مضيفا "نعمل في مناطق كثيرة ضد إيران" مؤكدا "انه أصدر توجيهاته بفعل أي شيء ضروري لتقويض نفوذ إيران في المنطقة" [1]، وهو ما يعكس من وجهة نظر الواقعية توجهات الموقف الاستراتيجي الإسرائيلي تجاه الوضع السوري، الذي يرتكز إلى حالة التموضع العسكري

[1] "الخارجية العراقية تستدعي القائم بأعمال السفارة الأمريكية" ، **صحيفة العرب اللندنية** ، العدد (11446)، ص 3 ،(2019/8/24).

الإيراني في سورية ودعمها لحلفائها من الفواعل من غير الدول على جغرافية الأرض السوريّة، لا سيما حسب ما اقرته ابعاد التداخل الذي ينعكس في رفع سقف التحدّيات الإسرائيلية إلى اعتبار أنّ إيران قد انتقلت إلى حدودها وأنّها باتت تشكّل خطرًا وجوديًا عليها[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه في هذه المرحلة مع تعاظم المخاوف الأمنية الإسرائيلية بإزاء التوسع الايراني في سورية والذي يأتي من تواجد بعض حلفائها على مساحات جغرافية قريبة من حدودها، هذا الوضع الجديد يتطلب تكثيف اتصالاتها مع الجانبين الأمريكي والروسي وآليات عملها في هذا الاتجاه ،بغرض إعطاء تصور أن هذا التواجد الإيراني يمثل جبهة ثالثة بجانب جبهتي جنوب لبنان وغزة في فلسطين، وبالتالي ينسحب الأمر ذاته على محاولة إسرائيل تحقيق عدة أهداف من خلال مسانده روسيا لاستراتيجيتها من أجل تقويض نفوذ إيران في سوريا [2].وإلى جانب الأدوار الاستراتيجية التي تمارسها إيران تجاه مجال التأثير الحيوي، فأنها تسعى إلى تعزيز هذا الدور من خلال توظيف شكل من أشكال التكامل التنظيمي يتخذ نمطا مميزا من التحالفات الاستراتيجية مع فواعل من غير الدول ذات دور بارز في تقدير السياسات الإقليمية، إذ يستند هذا التوظيف على ثلاث معطيات أساسية [3]

١- التكامل الإيديولوجي والترابط الفكري العقيدي والذي لا يرتبط فقط بالعقيدة الفكرية للنظام، إنما تشمل الدوافع المصلحية المتجانسة لاسيما العوامل الثورية القائمة على أساس التحرر من الاستكبار العالمي.

٢- ارتباط الهيكل التنظيمي للفاعل من غير الدول، بالفاعل الإقليمي، لاسيما في مجال التوجيه والأهداف المحورية.

٣- أدوار الفاعل من غير الدول ضمن المجال الوطني، حيث إن دوره في تقدير السياسات الوطنية يساهم بشكل كبير في التأثير على مكانة إيران ضمن المجال الحيوي لها.

من خلال ذلك تتعامل إسرائيل مع الفواعل من غير الدول الحليفة لإيران في إطار مفهوم "الردع النشط"، الذي يقوم على تقليص قوة هذه الجماعات وإضعاف قدرتها على احتمالية شن هجوم يشكل تحديًا دفاعيًا لإسرائيل، يعطي تلك العلاقة محاولة كل طرف نحو تحسين أو تعزيز موقعة ،خاصة بعد المعطيات الجديدة التي أنتجها الصراع السوري والحرب ضد تنظيم (داعش) في العراق [4]،وضمن نفس السياق يمكن التنبيه إلى أن النشاط العسكري الإسرائيلي في المنطقة، بناء على العوامل المتاحة ينبئ بإعلان الانتقال إلى مرحلة جديدة في المواجهة مع إيران، عبر التحوّل نحو استراتيجية عسكرية جديدة تقوم على خفض تكاليف العمليات الإسرائيلية، وتوسيع مساحة الاستهداف الاستباقي، ورفع تكاليف

---

[1] فادي نحاس ، مصدر سبق ذكره ، ص 131.

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي، "مواقف ومخططات إسرائيل تجاه الأزمة السورية الراهنة"، موقع مجلة شؤون عربية، شوهد في 2019/7/1، في: arabaffairsonline.org/article.php?p=378

[3] علي فارس حميد، "العراق وتحديات البيئة الإقليمية (دراسة في توظيف المعطيات والفرص الاستراتيجية)"، **كراس النهرين**، العدد (7)، (بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 2017)، ص 35.

[4] "حسابات جديدة: متى يمكن أن تندلع مواجهة بين إسرائيل وحزب الله"، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، شوهد في 2019/9/9، في 2019/9/12: https://futureuae.com:

الهجوم المضاد للعدو [1]. وفي هذه المسالة تعكس هذه الاستراتيجية العسكرية الجديدة، على استنزاف الاقتصاد الإيراني بالشراكة مع الحصار الأمريكي، فيتحدد من خلال تركّز إسرائيل في هجماتها على استهداف المجالات المكانية التي تحوي على المنشآت والمستودعات التي تعود لحلفاء ايران في المنطقة، وفقا لذلك فهي محاولة إسرائيلية للاستفادة من المواجهة الأمريكية–الإيرانية لكسر توازن الرعب من جهة، ومن جهة أخرى تحجيم هيبة القوات الإيرانية أمام باقي دول المنطقة، من اجل تحقيق انضمام الدول المترددة خاصة في الدخول مع التحالف الأمريكي ضد ايران[2].

ختاماً لما تقدم يمكن القول إن الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة قائمة على تطويق خصومها في سوريا ومنها إيران، ونتيجة لذلك فهي معنيّة باستمرار التواجد العسكري الأميركي في سورية من أجل موازنة النفوذ الروسي فيها فضلاً عن تقويض للنفوذ الإيراني، وأسهَم الوجود الأمريكي في تمكينها من دفع روسيا لمراعاة جزء من مصالحها[3].

المحور الثالث

معضلات التحدي لحركة الفعل الإسرائيلي حيال دوائر نطاق المواجهة الإقليمية

عملت اِلاختلافات التي شهدتها الأطراف المعنية، على إعادة ترتيب تواجدها العسكري، وبالرغم من محدودية حجمه ونطاق عملياته، إلا أنه يحمل العديد من الدلالات بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة مع القوى الدولية والإقليمية التي تتواجد في الأراضي السورية ومصالحها الاستراتيجية وهي، (روسيا وتركيا وإيران وإسرائيل)، الأمر الذي يؤشر على وجود خرائط نفوذ جديدة تحدد مسار المواجهات في سوريا[4].

من جهة أخرى تراقب إسرائيل بشكل فاعل التطورات المحتملة من امكانية نشوء افضلية حاسمة بالتدريج للحكومة السورية بعد ضم العديد من الأراضي لسيطرتها وميل كفة الميزان لصالحة، سيشكل ذلك انتصارا

---

[1] "الكيان الإسرائيلي من استراتيجية التفوق الثقيل إلى استراتيجية المقاومة الصهيونية"، **تقدير موقف**، موقع مركز الدراسات والأبحاث الأنتروستراتيجية، شوهد في 2019/9/12، في: casrlb.com . اسهم استخدام أنظمة الأسلحة المعززة بالذكاء الاصطناعي، في تقديم خيارات إضافية غير متماثلة للدول لإبراز القوة العسكرية وانعكاساتها على إعادة ترتيب موازين القوى، وهو ما أسهم في التوسع في عمليات تطبيق تلك التقنيات داخل المناطق المتنازع عليها وغير المسموح لها باختراقها والتي تقوم بتنفيذ مهامها بالكامل دون تدخل بشري مثل إسقاط ذخيرة الهجوم (LAMs) على الأهداف (سواء رادارات العدو أو السفن أو الدبابات)، بناءً على معايير الاستهداف المبرمجة مسبقًا، حيث يتم تدمير الهدف تلقائيًا عند استكشاف أجهزة الاستشعار لرادارات الدفاع الجوي للعدو. ومن أبرز الأمثلة على ذلك النوع من الأنظمة هي أنظمة الطائرات بدون طيار أو ما تسمى بـ(الدرون)، الإسرائيلية (Harop). للمزيد من التفاصيل ينظر: جيمس جونسون، أتمته الحروب: تأثير الذكاء الاصطناعي في سباق التسلح العالمي، عرض: سارة عبدالعزيز سالم، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019/9/15، شوهد في 2019/9/17، في:.https://futureuae.com وايضاً انظر: ربيع محمد يحي، الطائرات **من دون طيار الهيمنة الأمريكية –الإسرائيلية والقوى الصاعدة**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).

[2] "الكيان الإسرائيلي من استراتيجية التفوق الثقيل إلى استراتيجية المقاومة الصهيونية"، مصدر سبق ذكره.

[3] فادي نحاس، مصدر سبق ذكره، ص 135.

[4] علي حسين حميد، فراس عباس هاشم، **التيلوروكراتيا المعقدة: تطبيقات فكرة الردع الديناميكي في تخوم مقتربات الاحتكاك الأرضي الجيوبوليتيكيا الحالة السورية أنموذجا**،(القاهرة : نور للنشر ، 2019)، ص 30.

للحليف الاستراتيجي الحكومة السورية إيران وحلفائها من الفاعلين من غير الدول ومن شأنه أن يؤدي ذلك إلى اقتراب إيران من الحدود الجغرافية مع كل من الأردن وإسرائيل خصوصا في هضبة الجولان[1].

وعليه تبلورت الرؤية الإسرائيلية بموجب قراءات أكثر جدة تجاه المعطيات الدالَّة على خروج الوضع الإقليميّ عن الحدود التي تحرص عليها إسرائيل، ما جعل التعامل مع الفضاءات المكانية امراً حيويا خصوصا في توسعة النفوذ الإيراني وتمدده إلى أقصى ما يمكن عن حدودها الجغرافية من ناحية، ومن جهة أخرى يشمل بروز اللاعب الروسي دوليا والتركي إقليمياً حيث تملأ روسيا الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة في الأزمات الإقليميّة بصورة عامّة والأزمة السورية وبصفة خاصّة، إلى حد خشيتها ان يعزز نفوذُ إيران في سورية من قدراتها على تمكين حزب الله في لبنان ،فهي ستعمل بجديَّة على اضعاف وتقويض التموضع الإيراني في وسوريا لا سيّما أنّ ثمة موقعا لإيران ودورا معترفا بهما من القوة الكبرى [2]. بالمقابل تكشف التحركات الايرانية في المنطقة انها حليف يمكن الاعتماد عليه بما تمتلكه من علاقات استراتيجية بما تمتلكه من مقومات للقوة وموقعا جغرافيا يجعلها متواصلة مع جوراها الجغرافي ما يمكن ان تستثمره في المواجهة مع اسرائيل.

هذا بالإضافة إلى أن حزب الله اللبناني احتل موقعًا مهمًا في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، وهو ما يترافق مع امكانية بروز مناطق اضافية يتواجد فيها حلفاء إيران من الجماعات المسلحة بحيث تصبح بؤرا للمواجهة، على نحو بدا جليًا في التطورات الأخيرة التي طرأت على الساحة العراقية[3]. لكن ذلك في مجمله لا ينفي أن المواجهة بين إسرائيل وحزب الله لا تزال محكومة بمتغيرات عديدة لن تُخرِجها عن السيطرة، منها حدود معادلة الاشتباك الجديدة التي يفرضها الطرفان، وتأثير مسار التفاوض الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في ضوء جهود الوساطة التي تقودها فرنسا، وربما تتعثر على ضوء التهديدات المستمرة من جانب إيران بمواصلة تخفيض مستوى التزاماتها في الاتفاق النووي والتي قد تتخذ مساراً ستكون إيران في وضع المواجهة من جديد[4].

في سياق آخر ووفقًا لتقديرات إسرائيلية، فإن حزب الله لا يزال يتعامل مع إسرائيل في إطار "الردع المتبادل"، خاصة أن التطورات الحالية ليست ملائمة بالنسبة له للانخراط في مواجهة مفتوحة مع اسرائيل، على ضوء استمرار مشاركته في الصراع السوري، وما يفرضه ذلك من أعباء سياسية وعسكرية وبشرية عليه، فضلاً عن حرصه على تجنب التأثيرات التي يمكن أن ينتجها ذلك على موقعه داخل خريطة القوى السياسية اللبنانية، خاصة في ضوء التوتر الذي تتسم به علاقاته مع بعض القوى السياسية الأخرى خصوصا فيما يتعلق في التعامل مع تطورات الصراع في سوريا[5].

---

[1] عاموس هرئيل،" دير الزور انتقلت من يد إلى يد خلال الحرب السورية والآن يتنافس عليها نظام الأسد والمتمردون"، **صحيفة القدس العربي اللندنية** ، العدد (8867) ، ص 20، (2017/12/20).

[2] علي حسين حميد، فراس عباس هاشم، مصدر سبق ذكره، ص 34.

[3] "حسابات جديدة: متى يمكن أن تندلع مواجهة بين إسرائيل وحزب الله "، مصدر سبق ذكره.

[4] المصدر نفسه.

[5] المصدر نفسه.

وفي هذا الإطار يمكن القول تواجه إسرائيل سياقا جغرافيا معقدا بعد توتر علاقاتها مع روسيا بعد حادثة إسقاط الطائرة العسكرية الروسية "إيل–20" في العام (2018) من قبل الدفاعات الجوية السورية في أعقاب عملية عسكرية قامت بها إسرائيل في سورية بعد أن استغلت الطائرات الإسرائيلية الطائرة الروسية لتخفي نفسها أمام الدفاعات السورية، ومالت العلاقة بينهما أن تصبح أكثر احتمالاً للانغلاق، حيث شهدت الفترة التي أعقبت إسقاط الطائرة تضييقيا على الهجمات الإسرائيلية في سوريا، إلى جانب ذلك نجحت روسيا في توظيف الحادث في تقييد المجال الجوي للسلاح الجو الإسرائيلي فوق الجغرافية السورية[1]،ولهذا أصبحت إسرائيل تتمسّك بقواعد الاشتباك ضمن التنسيق العميق والتفاهمات العسكريّة السياسيّة المعلنة مع روسيا لكن، ما زالت التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية تصنف العلاقة مع روسيا لا تأخذ صيغة تحالف استراتيجي[2].

علاوة على ذلك تشعر إسرائيل أن مجريات الأحداث والتغييرات في سوريا زادت من أهمية إيران، ومن هنا تهتم إسرائيل بنتائج الصراع في وسوريا من منطلق أنه نافذة للفرص التي تسعى من خلالها لتوطيد وتوسيع ملامح شكل وجودها في الإقليم، حيث تُعتبر إيران هي القوة المهدِّدة لأطماعها في تكريس هذا الوجود، وفي الوقت نفسه فرصة للتقارب مع دول الإقليم لمجابهتها، وفي نفس السياق تؤكد تطورات الصراع تزايد التموضع الإيراني في سوريا، وتعاظم قدرات حليفها حزب الله على الساحتين السورية واللبنانية، الأمر الذي فرض معادلة جديدة لتوازن القوى ليست في صالح المصلحة والأمن الإسرائيلي، خاصة بعدم تحقيق هدفها بتحجيم نفوذ إيران في سوريا وهو ما يمثل جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية [3].

وبصفة عامة يتبين أن الحرب السورية كشفت عن تحولات في التفاعلات ما بين القوى الفاعلة الاقليمية ومنها إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط التي تتجه نحو مرحلة من المواجهات المكشوفة، وربما المفتوحة، التي رسمت أهم ملامح المنطقة، وتتمثل أهم الاتجاهات الرئيسية تصاعد احتمالات حدوث انماط معدلة للصراعات بين الدول تقترب من المواجهات المباشرة أو غير المباشرة سواء المواجهات العسكرية المحدودة أو نقل المعركة إلى أرض الخصم أو الحروب المباشرة أو بالوكالة، بالإضافة إلى الاتجاه لتصعيد المواجهات إلى المستوى الأعلى بالتحول من الاشتباك إلى الصدام المباشر، يضاف إلى ذلك خروج القوى الإقليمية كافة من حدودها الجغرافية إلى الحدود الاستراتيجية، لاستباق التهديدات[4]. ولا بد من الإشارة هنا تشكل الشراكة الاستراتيجية الإسرائيلية مع الولايات المتحدة أحدى أهم ركائز الموقف الاستراتيجي الإسرائيلي وقوة الردع الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط فأي ضعف يعتري مكانة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط يحدث تأثيرا مباشرا وسلبيا في الموقف الاستراتيجي الاسرائيلي[5]. ولهذا كان الردع الإسرائيلي سواء

---

[1] مهند مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 93.

[2] فادي نحاس، مصدر سبق ذكره، ص 123.

[3] رضوى عمار،"فرصة تل أبيب: السياسات الإسرائيلية تجاه سيناريوهات الصراع السوري"، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2017/9/11، شوهد في 2019/9/18، في: https://futureuae.com

[4] علي حسين حميد، فراس عباس هاشم، مصدر سبق ذكره، ص 35. للمزيد حول الأزمة السورية انظر: كمال ديب، **الحرب السورية: تاريخ سورية المعاصر (1970–2015)**، (بيروت: دار النهار للنشر، 2015).

[5] مجموعة باحثين، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، مصدر سبق ذكره، ص 103.

في مداه أو في قدرته على التأثير عرضة للتأثر بالتصور السائد بشان تراجع النفوذ الامريكي وقدرتها على ممارسة التأثير في منطقة الشرق الأوسط وتفضيلها لمقاربة استراتيجية القيادة من الخالف وعدم التدخل العسكري المباشر [1].

هنا يمكن القول بأن إسرائيل اصبحت تنظر إلى تعاظم تحولات الواقع العسكري في الفضاء الإقليمي الحافل بالتفاعلات والتطورات الجديدة، لذا وجدت تلك المؤشرات في بعدها الصراعي، كما يشير كل من (يوئيل جوزنسكي–Joel Kosinski) و(سيما شاين-Sima Shine) في أن الهجمات التي استهدفت منشآت معالجة وتكرير النفط الخام في (بقيق) وحقول (خريص) التابعة لشركة النفط الوطنية السعودية(ارامكو) في 14 ايلول /سبتمبر عام (2019)، تؤسس لجيوسياسية واقعية تحمل دلالات بالغة التعقيد بالنسبة لإسرائيل، ومن جهة أخرى تثبت أن إيران قادرة على توظيف قدراتها العسكرية المتطورة بشكل يمكن أن يهدد العمق الإسرائيلي في سياق الصراع الإقليمي، وهذا ضمن الأطر التي تتصور أن إيران بإمكانها توظيف استخدام قدراتها العسكرية في الرد على الهجمات الإسرائيلية التي تستهدفها وحلفائها في المنطقة [2].وفي ضوء ذلك يمكن القول أن الاستهداف الإسرائيلي المتكرر للمواقع الإيرانية وحلفائها في المنطقة لم يحقق أهدافها الاستراتيجية في اضعاف قدرات حلفاء ايران العسكرية وتعطيل ميزة احتمالي استثمارهم في أي صراع ضدها، وانما أسهم ذلك في إعادة رسم خارطة المواجهة العسكرية مع إسرائيل بوصفها قوة ردع تدعم مكانه إيران ومركزيتها الإقليمية .

الخاتمة

رسمت ملامح التغيير التي تشهدها المنطقة عن حالة عمق التعقيد في بنى هياكل القوى الإقليمية الصاعدة، لا سيما إسرائيل وإيران وانعكاس حالة التصعيد المتبادلة بين الدولتين في فضاءات الشرق الأوسط، ومحاولة اثبات كل طرف خلق التأثير في سياسات الطرف الآخر من خلال الردع المتبادل، ومن هنا جاءت التصورات الإسرائيلية نحو بناء أدوات الردع من خلال تصعيدها الأخير تجاه القواعد الإيرانية في سوريا وحلفائها في العراق وسوريا ولبنان، حيث اخذ الصراع بعداً جيوبوليتيكيا ونقل المواجهة في المجالات الحيوية في المنطقة، إذ يرتكز التحرك الإسرائيلي على بناء تصورات في ذهنية القيادة الإيرانية عن جديتها في التصعيد سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي دفع الاخير للامتناع من التصعيد أو ردة الفعل من خطوة من شانها الاخلال بميزان القوة في المنطقة لصالحة، وأصبحت وتحاول بذلك إسرائيل الاستفادة من استمرار تصاعد الأزمة الحالية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في منطقة الخليج العربي، في خلق توافق إقليمي سواء من قبل الدول العربية أو الدولية الولايات المتحدة والدول الغربية حيال استمرار المواجهة العسكرية مع إيران في المساحات الجغرافية في الشرق الأوسط .

المراجع

---

[1] المصدر نفسه، ص 68.

[2] صالح النعامي، "قلق إسرائيلي من دلالات استهداف المرافق النفطية السعودية"، موقع العربي الجديد، 2019/9/18، شوهد في 2019/9/18، في: https://www.alaraby.co.uk

أولا: العربية والمترجمة

–احمد حلواني، (وآخرون)، حال الأمة العربية (2015–2016) العرب وعام جديد من المخاطر، على الدين هلال (محررا)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).

–ربيع محمد يحي، الطائرات من دون طيار الهيمنة الأمريكية –الإسرائيلية والقوى الصاعدة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2014).

–علي حسين حميد، فراس عباس هاشم، التيلوروكراتيا المعقدة: تطبيقات فكرة الردع الديناميكي في تخوم مقتربات الاحتكاك الأرضي الجيوبوليتيكيا الحالة السورية أنموذجا، (القاهرة: نور للنشر، 2019).

–على وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي–الصهيوني، ط2، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015).

–كمال ديب، الحرب السورية: تاريخ سورية المعاصر (1970–2015)، (بيروت: دار النهار للنشر، 2015).

–مجموعة باحثين، سياسة إسرائيل الأمنية، ترجمة: بدر عقيلي، زئيف كلاين، ويهودا شيف (محررين)، (الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014).

–مجموعة باحثين، الشرق الأوسط: تحولات الأدوار والمصالح والتحالفات، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2016).

– مجموعة باحثين، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحورب إسرائيل في العقد الأخير، احمد خليفة (محررا)، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015).

–مجموعة باحثين، أحداث العالم العربي: التفاعلات الإقليمية والدولية (٢٠١٣ – ٢٠١٤)، قاسم عز الدين (محرراً)، (بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ٢٠١٥).

–مهند مصطفى، إسرائيل والبيئة الإقليمية: التحولات الاستراتيجية والحالة الفلسطينية، (فلسطين: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 2016).

ثانياً: المجلات والدوريات

– علي فارس حميد، "العراق وتحديات البيئة الإقليمية (دراسة في توظيف المعطيات والفرص الاستراتيجية)"، كراس النهرين، العدد (7)، (بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 2017).

–رغدة البهي، "تغيرات الردع الإسرائيلي. الانماط والاشكاليات"، مجلة السياسة الدولية، العدد (217)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، 2019).

–سامح راشد، البحث عن تسويات تاريخية، مجلة السياسة الدولية، العدد (212)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، 2018).

–فراس عباس هاشم، الرؤى الاستراتيجية الأمريكية ومنطلقاتها الدعائية تجاه إيران، مجلة المستقبل العربي، العدد (485)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019).

ثالثا: التقارير

–تحليل للتطورات السياسية والأمنية في إسرائيلي"، التقدير نصف الشهري، العدد (93)، (بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2019).

-فادي نحاس، "التحديات الأمنيّة والعسكريّة لإسرائيل: أكثر وضوحًا وتحديدًا وأقل مرونة"، التقرير الاستراتيجي (2019)، (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، 2019).
-مهند مصطفى، "تعزيز تحالفات إسرائيل مع قوى اليمين العالمي"، التقرير الاستراتيجي (2019)، (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، 2019).

رابعاً: الصحف

-"الخارجية العراقية تستدعي القائم بأعمال السفارة الأميركية"، صحيفة العرب للندنية، العدد (11446)، ص 3، (2019/8/24).
-عاموس هرئيل،" دير الزور انتقلت من يد إلى يد خلال الحرب السورية والآن يتنافس عليها نظام الأسد والمتمردون"، صحيفة القدس العربي اللندنية، العدد (8867)، ص 20، (2017 /12/20).

خامساً: المواقع الإليكترونية

-مايكل هيرتسوغ، "الخطر المتزايد لوقوع مواجهة بين إسرائيل وإيران في سوريا "، موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، شوهد في 2019/8/12، في: https://www.washingtoninstitute.org
-محمد رمضان أبو شعيشع،"ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط"، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/3/12، شوهد في2019/9/1، في :www.acrseg.org/40684
-سعيد عكاشة ،"رسالة لبغداد: دوافع إسرائيل لتوسيع المواجهة غير المباشرة مع إيران"، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،2019/9/7 ، شوهد في 2019/9/10 في : https://futureuae.com
-محمود المنير ، "التحولات الاستراتيجية الكبرى في الشرق الأوسط من 2011 إلى 2017 ،موقع نون بوست، 31/ 10/ 2017، شوهد في 2019/9/3، في :www.noonpost.org/content/20518
-جيم سكيتو ، حرب الظل: كيف تخطط روسيا والصين لهزيمة الولايات المتحدة ،موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2019/9/18، شوهد في 2019/9/18، في: https://futureuae.com
-حاتم الفلاحي ، "الهجمات الإسرائيلية في المنطقة: الضرب بالنيابة" ، تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2019/9/5 ، شوهد في 2019/9/10 ، في : studies.aljazeera.net
-مصطفى عبد العزيز مرسي ، "مواقف ومخططات اسرائيل تجاه الأزمة السورية الراهنة"، موقع مجلة شؤون عربية ، شوهد في 2019/7/1 ، في : arabaffairsonline.org/article.php?p=378
-حسابات جديدة: متى يمكن أن تندلع مواجهة بين إسرائيل وحزب الله" ، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2019/9/9 ، شوهد في 2019/9/12 ، في : https://futureuae.com
-"الكيان الإسرائيلي من استراتيجية التفوق الثقيل إلى استراتيجية المقاومة الصهيونية"، تقدير موقف، موقع مركز الدراسات والأبحاث الأنتروستراتيجية ،شوهد في 2019/9/12، في : casrlb.com.
-رضوى عمار ،"فرصة تل أبيب: السياسات الإسرائيلية تجاه سيناريوهات الصراع السوري"، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2017/9/11، شوهد في 2019/9/18،في: https://futureuae.com

الاحتجاجات العراقية اللبنانية جرّاء تنامي السيطرة الإيرانية وزيادة نفوذها في المنطقة (دراسة تحليلية)

Iraqi-Lebanese protests over growing Iranian control and influence in the region (analytical study)

هيبة غربي

Gharbi Hiba

متحصلة على شهادة الماستر في العلوم السياسة قسم العلاقات الدولية/اختصاص الدراسات الأمنية والإستراتيجية 2017 بـ جامعة قسنطينة 3 /الجزائر.

Master's degree in Political Science, Department of International Relations / Specialization of Security and Strategic Studies 2017, University of Constantine 3 / Algeria.

hibapolitique1980@hotmail.fr

الملخص:

اندلعت جولة احتجاجات جديدة بـ العراق مطلع أكتوبر 2019 ضد تفاقم مؤشرات الفساد بـ كلّ أشكاله، جرّاء تنامي ما وصفه المحتجّون بـ السيطرة الإيرانية على المعادلة العراقية، هذا واجتاحت مظاهرات حاشدة وغير مسبوقة منذ سنوات في لبنان في 17 أكتوبر 2019، لأسباب مشابهة تقريبًا للحالة العراقية بـ تنامي نفوذ "حزب الله" في المعادلة اللبنانية، وهو ما أسفر عن تقديم رئيس الحكومة "سعد الحريري" استقالته يوم 29 أكتوبر 2019، وفي العراق، إعلان الرئيس "برهم صالح" يوم 31 أكتوبر 2019 موافقة رئيس الحكومة "عادل عبد المهدي" على الاستقالة من منصبه، فالدولتان العربيتان تشهدان التحديات ذاتها، المتعلقة بـ مشروع إيران الرامي إلى ضرب مفهوم الدولة الوطنية بغية خلق دول رديفة تعمل لصالح طهران.

Summary :

A new round of protests broke out in Iraq in early October 2019 against the worsening indicators of corruption in all its forms, as a result of the growing protesters described the Iranian control of the Iraqi equation, and swept mass demonstrations and unprecedented years in Lebanon on October 17, 2019, for almost similar to the Iraqi situation. Hezbollah's growing influence in the Lebanese equation, which resulted in the resignation of Prime Minister Saad Hariri on October 29, 2019.In Iraq, President Barham Saleh announced on October 31, 2019 the approval of Prime Minister Adel Abdul Mahdi to resign. From the post , The two countries are experiencing the same challenges only Arab, related to Iran aimed to strike a draft concept of the state in order to create a national collocates countries working for Tehran.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاجات **العراقية اللبنانية**/ السيطرة الإيرانية

Key words: Iraqi - Lebanese protests / Iranian control

مقدمة:

يُواجه صنّاع القرار في إيران تحدّيات غير محسوبة في تنفيذ المشروع التوسعي الإقليمي في دائرة دول المجال الحيوي الأول القريبة جغرافيًّا من إيران، إذ تحوَّل أحد أهمّ مرتكزات المشروع الإيراني الإقليمي، المتمثل في الخريطة المذهبية السكانية والطبقات الفقيرة والشبابية العريضة، التي طالما تُعوِّل عليها إيران في عمليات الدمج والشحن الطائفي لضخ الدماء في شرايين مشروعها التوسعي العابر للحدود، إلى أكبر فاجعة باتت تؤرق قياداتها الدينية والسياسية، وهم يشاهدون انفراط عقد الاحتجاجات في أهمّ دولتين عربيتين لتنفيذ مشروع إيران الإقليمي.

فلم تمرّ سوى أسابيع قليلة على اندلاع جولة احتجاجات جديدة بـ العراق مطلع أكتوبر 2019 ضد تفاقم مؤشرات الفساد بـ كلّ أشكاله، جرّاء تنامي ما وصفه المحتجّون بـ السيطرة الإيرانية على المعادلة العراقية، حتى اجتاحت مظاهرات حاشدة وغير مسبوقة منذ سنوات لبنان في 17 أكتوبر 2019، لأسباب مشابهة تقريبًا للحالة العراقية بـ تنامي نفوذ حزب الله في المعادلة اللبنانية، وهو ما أسفر عن تقديم رئيس الحكومة "سعد الحريري" استقالته يوم 29 أكتوبر 2019، وفي العراق، إعلان الرئيس "برهم صالح" يوم 31 أكتوبر 2019 موافقة رئيس الحكومة "عادل عبد المهدي" على الاستقالة من منصبه، فالدولتان العربيتان تشهدان التحديات ذاتها، المتعلقة بـ مشروع إيران الرامي إلى ضرب مفهوم الدولة الوطنية بغية خلق دول رديفة تعمل لصالح طهران[1]. وعليه ستهتم هذه الدراسة التحليلية في البحث عن سمات هذه الاحتجاجات أسبابها انعكاساتها على النفوذ الإيراني الإقليمي واهم السيناريوهات المتوقعة. خاصة أن الاحتجاجات في البلدين تميل إلى استهداف أحزاب وأطراف محلية متحالفة مع إيران.

أولاً/ المظاهرات في العراق سماتها أسبابها انعكاساتها على النفوذ الإيراني الإقليمي واهم السيناريوهات المتوقعة:

1/السمات العامة للاحتجاجات:

رغم أن دوافع مظاهرات سنة **2019** لا تختلف كثيرًا عن سابقاتها، سواءً ضد حكومة "**المالكي**" سنة **2014**، أو "**حيدر العبادي**" سنة **2018**؛ إلاّ أنّ الاحتجاجات هذه المرة تختلف في العديد من السمات، ومن ذلك: غياب القيادة المنظمة للاحتجاجات، وشعبية المطالب وتجاوزها الكتل والمرجعيات، وتصدر الشباب للمشهد الاحتجاجي، واستخدام العنف المفرط من طرف الميليشيات، إضافة إلى تجاوز الطائفية سواءً من خلال دراسة الهتافات أو تركز المظاهرات في المناطق الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية. وسنتناول هذه السمات تفصيلًا فيما يلي:

أ/غياب القيادة المنظِّمة: تبرز عفوية التظاهرات وعدم التخطيط لها غياب القيادة المنظمة، خاصة في ضوء تجنب الكتل السياسية والمرجعية الدينية المشاركة الفعلية بها، بـــ استثناء "**مقتدى الصدر**" زعيم كتلة "**سائرون**"

---

[1] "**المجتمعات الثائرة: الاحتجاجات الشعبية في لبنان والعراق، ومآلات مشروع إيران الإقليمي**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org/، 2019/11/28.

الذي دعا أعضاء كتلته لمقاطعة جلسات مجلس النواب تضامنًا مع المحتجين دون أن يدعو أنصاره للمشاركة في الفعل الاحتجاجي نفسه. وتُشير التقارير إلى تمثيل هذه الاحتجاجات للفئات الأكثر احتياجًا داخل المجتمع العراقي، خاصة ممن أنهكتهم الحرب وأرهقهم الفساد المستشري في أجهزة الدولة ومؤسساتها. أين اعتمد المحتجّون في تجمعاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما دعا حكومة "**عبد المهدي**" إلى حجبها والتشويش عليها.

ب/تزايد مشاركة الشباب: يبرز من هذه الاحتجاجات سطوة العنصر الشبابي في الفئة العمرية بين **17-29** عامًا، حيث يُعاني معظمهم من البطالة، والفساد في التعيينات الحكومية التي تعتمد على المحسوبية وغياب العدالة.

ت/تورط الميليشيات المدعومة إيرانيًا: تُمثل هذه الاحتجاجات تحديًا حقيقيًّا للمنظومة الحاكمة بـــ رمتها. وبالفعل وجه المتظاهرون اتهامات للميليشيات العراقية المدعومة إيرانيًّا بالتورط في موجة العنف الأخيرة ضد المتظاهرين وأفراد الشرطة لإرباك المشهد الاحتجاجي وتصويره على أنه حالة من العنف بهدف حماية المنظومة الحاكمة وإجهاض التظاهرات التي تطالب بتقليص النفوذ الإيراني. وفي هذا السياق، أعلن وزير الداخلية فتح تحقيق موسع لكشف العناصر والجهات المتورطة في قتل المتظاهرين وأفراد الأمن الذين تعرض بعضهم لعمليات قنص[1].

ث/تجاوز الطائفية: تركزت الاحتجاجات هذه المرة على المناطق الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية، وغابت في المناطق الكردية والسنية. وتجدر الإشارة إلى أن المناطق الجنوبية كانت تصوت في الماضي لصالح تكتل الحكومة، ولكنها تعاني الآن من نقص ورداءة الخدمات الحكومية العامة كالكهرباء والماء، إضافة إلى انتشار البطالة بين صفوف أبنائها. ومثلت هتافات الاحتجاجات بُعدًا جديدًا يوحي بتجاوز المسألة الطائفية، وهو ما برز في الهتافات مثل "**إخوان سنة وشيعة.. وطن ما نبيعه**"[2].

لـــ العراق أهمية خاصة بالنسبة لإيران منذ أن جعلت السلالة الصفوية، الشيعية الدين الرسمي للدولة في القرن السادس عشر. فالإسلام الشيعي وُلد في العراق، كما أن المدن الشيعية المقدسة "**النجف وكربلاء**" هي مراكز شيعية تقليدية للتعلم ووجهة للحجاج الدينيين. وعلى مدى عدة قرون، كان الحضور الفارسي في المدينتين المقدستين قوياً جداً. ونتيجة لذلك، تعتبر إيران جنوب العراق جزءاً من مجال نفوذها التاريخي. وبالتالي، فإنّ الإطاحة بـــ "**صدام حسين**" على يد القوات الأمريكية وقوات التحالف سنة **2003** شكّلت فرصة تاريخية لإيران لتوسيع نفوذها في العراق، ولـــ تحويله من عدو إلى شريك أو حليف. كما أنّ إنشاء ما يسمى بـــ . **تنظيم** "**الدولة الإسلامية في العراق والشام**" داعش أو ما يُعرف بـــ "**الدولة الإسلامية**" في شمال العراق وغربه سنة **2014** سمح لإيران بـــ تعزيز نفوذها في بغداد وتقديم نفسها كحامية للعراق[3].

---

[1] محمود جمال عبد العالي، "**هل تؤدي الاحتجاجات الشعبية إلى تغيرات جذرية في العراق..؟**"، المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، موقع: https://futureuae.com/، 2019/11/29.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] مايكل ايزنشتات، " **إيران والعراق**"، معهد واشنطن، موقع: https://www.washingtoninstitute.org/، 2019/11/29.

لكن سرعان ما تحولت هذه الحماية إلى هيمنة إيرانية والممثلة بـــ "**ميلشيات الحشد الشعبي المسلحة**" في العراق على الساحة العراقية واكتراث النخبة الحاكمة لمصالحها ومصالح الدولة الداعمة أي إيران على حساب المستوى المعيشي للمواطنين العراقيين.

إنّ غضب العراقيين عبر عنه كثير من الشباب، الذين طالبوا برحيل الفاسدين وتأمين فرص عمل، بعد أن اجتاحت البلاد الفوضى والفساد، لدرجة أن يحتل العراق المرتبة الـــ **12.** في لائحة الدول الأكثر فساداً في العالم[1]. ففي خضم تلك الاحتجاجات رفع شعارات ضد النفوذ الإيراني في العراق، وفي حرق صور المرشد الإيراني "**علي خامنئي**" في الناصرية، ثم إسقاط صور قائد الثورة الإسلامية في إيران "**روح الله الخميني**" في كربلاء، وتنظيم فعاليات في النجف وذي قار والبصرة لإحراق العلم الإيراني وصور زعامات ورموز إيرانية مختلفة، وصولاً إلى محاصرة القنصلية الإيرانية في كربلاء وإنزال العلم الإيراني منها ورفع العراقي، مع تعليق يافطة "**مغلق بأمر الشعب**"، ومهاجمة قادة الأحزاب والمليشيات ووصفهم عبر صور ويافطات بـــ "**عملاء إيران**" و"**خدم الخارج**"[2]. هذا وهاجم الشباب الغاضب مقرات الأحزاب والميليشيات الموالية لإيران، ومنها "**منظمة بدر**"، و"**تيار الحكمة**"، و"**عصائب أهل الحق**".

تقع مظاهرات العراق الشعبية وغير الحزبية، ما بين الغضب الشعبي من الأداء الحكومي السيئ، والتذمر من التدخل والنفوذ الإيراني، أين تسمع فيها هتافات "**إيران بره بره.. بغداد تبقى حرة**" كما رُفعت فيها لافتات "**لا صدرية ولا مدنية ولا شيوعية ولا دعوية ولا حكيمية ولا عشائرية مطالبنا وطنية**"، تؤكد حالة الغضب والتذمر الشعبي من التدخل الإيراني السافر، في ظل صمت حكومي وحزبي مخزٍ. هذا الحراك لا يمكن عزله عن المشاكل المعيشية، التي منها ارتفاع البطالة وانتشار الفساد وضعف أو انعدام الخدمات العامة من الصحة والتعليم والبنية التحتية، في عموم العراق، خاصة في محافظات الجنوب[3].

تتركز الاحتجاجات في العراق في المناطق الأكثر فقرًا، أين نجد المشاركون بـــ الاحتجاجات هم الطبقة الفقيرة الأكثر تضررًا من البطالة وعدم توافر المستوى الأدنى من الخدمات. وقد تركز الحراك في مناطق "**الصدر والزعفرانية ومدينة الشعب وحي خور والبلديات وطريق محمد القاسم**"، إضافةً إلى ساحة ا"**الطيران وساحة التحرير وساحة الخلاني**" باعتبارهم ساحات تقليدية للتظاهرات. هذا وامتدت الاحتجاجات أيضا لـــ "**محافظة المثنى**" التي انضمت في اليوم الثاني للتظاهرات، حيث تظاهر المئات أمام مبانٍ حكومية، فيما وضعت القوات الأمنية أطواقًا لحماية مبنى مجلس المحافظة، وإلى مدينة البصرة التي لطالما شهدت احتجاجات كبيرة هي الأخرى في الأشهر الماضية، ومست أيضًا وسط المدينة في ظل إجراءات أمنية مشددة

---

[1] جبريل العبيدي، "**مظاهرات العراق ...ثورة ضد التغلغل الإيراني**"، الشرق الأوسط، ع 14922، 06 أكتوبر 2019.

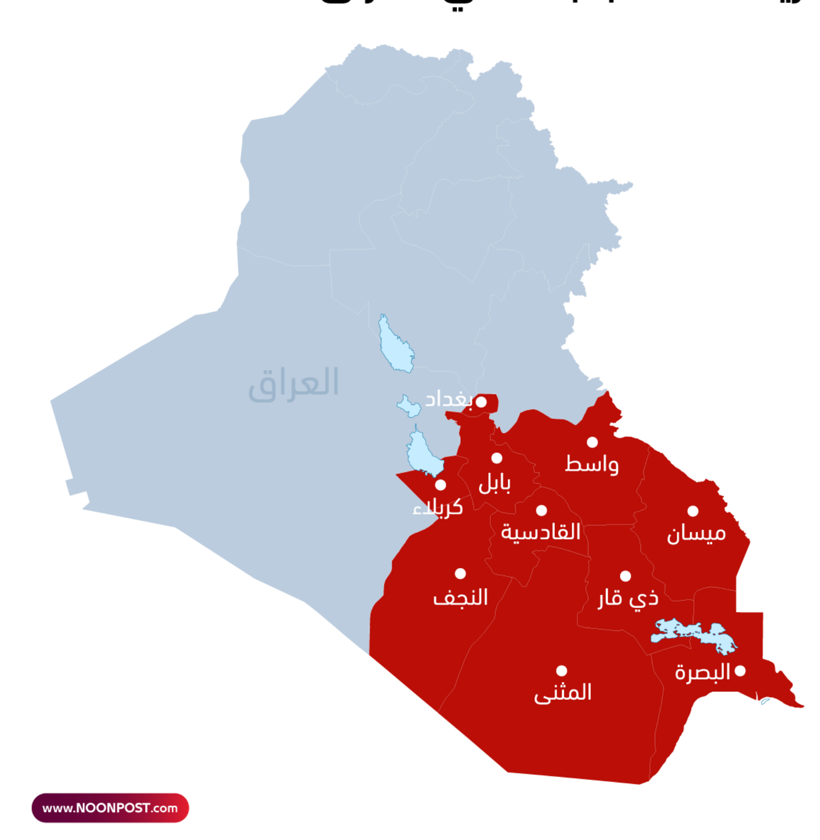
[2] "**القلق: عنوان الموقف الإيراني من احتجاجات العراق**"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، موقع: https://rawabetcenter.com/، 2019/11/29.

[3] جبريل العبيدي، **المرجع سبق ذكره.**

وانتشار لقوات مكافحة الشغب، كما انضمت مجموعة من النساء للتظاهرات احتجاجًا على القمع الذي مُورس ضد المتظاهرين [1].

ورداً على تلك الاحتجاجات لجأت القوات الأمنية إلى استخدام القمع المفرط، واستخدام القنابل الصوتية والرصاص المطاطي والحي، والغاز المسيل للدموع، والاعتقال ضد المتظاهرين السلميين، والتي تسببت في مقتل **140** وجرح أكثر من **6000** متظاهر في عموم العراق. كما شنت قوات الأمن العراقية والمليشيات التابعة لها حملة شرسة استهدفت النشطاء والصحفيين، حيث، تعرضت عدد من وسائل الإعلام العراقية والعربية في بغداد إلى الاقتحام أو الحرق. كما تعرض مكتب قناة " **أن أر تي العراقية**"، و"**قناة العربية**"، و"**الحدث**"، و"**تي آر تي**" التركية، وأخرى للاقتحام من قبل قوات الأمن والميليشيات التابعة لها، كما تعرض أحد مراسلين التلفزيون الألماني **ZDF** للاعتداء، وأصابه مراسل قناة السومرية العراقية "**هشام وسيم**" أثناء تأديته واجبه في تغطية التظاهرات[2] .

شكل رقم 1 خريطة الاحتجاجات في العراق



المصدر : https://www.noonpost.com.

[1] تمام أبو الخير، "**خريطة المظاهرات: ما يجب أن تعرفه عن احتجاجات العراق الغاضبة**"، موقع: https://www.noonpost.com/، 2019/11/29.

[2] أزهر الربيعي، "**تظاهرات العراق: ضد الفساد الداخلي والنفوذ الإيراني**"، معهد واشنطن، موقع: https://www.washingtoninstitute.org/، 2019/11/29.

أما فيما يخص موقف إيران من هذه الاحتجاجات، فهي تُصر على إضفاء صفة المؤامرة على الاحتجاجات العراقية، واتهام ما تُسميها عناصر مندسة في الاحتجاجات بـــ تلقي تدريب في معسكرات خاصة بـــ أمريكا والسعودية، كما جاء في تصريح عضو هيئة رئاسة مجلس خبراء القيادة في إيران، "**عباس كعبي**"، خصوصاً أنّ جزءاً من مطالب الجمهور يتعلق بـــ التحرر من التدخلات الخارجية، ولهذا وصف المرشد الإيراني، "**علي خامنئي**"، الاحتجاجات العراقية بـــ أنها "**مؤامرة من الأعداء تهدف إلى التفريق بين إيران والعراق**"، وصرح في تغريدة له على تويتر قائلاً: "**إن إيران والعراق شعبان ترتبط أجسادهم وقلوبهم وأرواحهم بـــ وسيلة الإيمان بالله وبالمحبّة لأهل البيت وللحسين بن علي**".

2/دوافع الاحتجاجات في العراق:

مثّل تصاعد الفساد، وانتشار الفقر، والبطالة؛ عاملًا حاسمًا في تزايد الاحتجاجات وتركزها في بغداد والمناطق ذات الأغلبية الشيعية. وتتشابك هذه الدوافع مع الأسباب المتعلقة بنقص الخدمات الحكومية، وتهالك البنية التحتية، ومطالب مواجهة الميليشيات العسكرية، والنفوذ الإيراني بالعراق. ومن ثمّ يمكن الإشارة إلى أبرز دوافع تصاعد الاحتجاجات فيما يلي:

أ/انتشار الفساد: يُعاني العراق من انتشار الفساد داخل الدوائر الحكومية وخارجها؛ حيث صنف تقرير "**منظمة الشفافية الدولية**" العراق في المركز **الثاني عشر** في قائمة الدول الأكثر فسادًا. وتجاوزت قضايا الفساد التلاعب بـــ العقود والتوريدات الحكومية إلى ما يتعلق بـــ حياة المواطن وأمنه وسلامته؛ إذ كُشف في **سبتمبر 2019** عن فساد في أجهزة كشف المتفجرات بـــ منطقة الكرادة بعد حدوث انفجار كبير نتج عنه **300** قتيل[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ البرلمان العراقي قد حجب الثقة عن وزير الدفاع السابق "**خالد العبيدي**" سنة **2016** بعد اتهامه رئيسَ البرلمان وقتها وعددًا من أعضاء مجلس النواب بـــ مساومته للمشاركة في قضايا فساد تتعلق بـــ تسليح الجيش العراقي. وفي السياق ذاته، كشف تقرير برلماني عن إحصائية بوجود **6000** مشروع وهمي كلف موازنة الدولة **178 مليار دولار** منذ سنة **2003**. ولم يُفتح أي تحقيق حول ما توصل له التقرير لتورط كثير من الزعامات السياسية الحالية والسابقة. وتحاول حكومة "**عبد المهدي**" جذب الاستثمارات الأجنبية –خاصة الصينية– التي تُبدي تخوّفاتها من ابتزازات المافيات داخل العراق. وفور توليه الحكومة، شكّل "**عبد المهدي**" المجلس الأعلى لـــ مكافحة الفساد، ولكنه لم يستطع تقديم شيء، وتشير التقارير إلى أنّ تهديدات بـــ القتل أُرسلت إلى من أبدوا ترحيبهم بـــ التعاون مع المجلس، ومن بينهم الوزراء الذين يرسلون معلومات عن الفساد بوزاراتهم بصورة سرية.

ب/ارتفاع معدلات الفقر: على الرغم من أنّ العراق يمتلك **رابع** أكبر احتياطي من النفط في العالم، ولكن يُشير "**تقرير البنك الدولي**" الصادر في مارس **2019** إلى أنّ **22.5%** من السكان فقراء. ويُمثل الفقراء

---

[1] محمود جمال عبد العالي، **المرجع سبق ذكره**.

والعاطلون وقود هذه الموجة الاحتجاجية. ومن المتوقع أن تشهد موازنة العراق لسنة **2020** عجزًا يُقدّر بحوالي **30 مليار دولار**.

ت/نقص الخدمات: لا تزال البنية التحتية العراقية تُعاني من آثار التدمير الممنهج الذي اتبعه مقاتلوا "**تنظيم داعش**" الإرهابي، وهو ما يُعد أحد بواعث تجدد الاحتجاجات في المناطق الجنوبية. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاحتجاجات التي شهدتها مدن الغرب السني السنة الماضية طالبت كذلك بتحسين البنية التحتية خاصة قطاع المياه والكهرباء.

ث/مواجهة النفوذ الإيراني: رغم أنّ مطالب مواجهة النفوذ الإيراني بـ العراق لم تكن المحرك الأساسي للتظاهرات، إلاّ أنّ المحتجين رفعوا شعارات مناهضة لتدخلات طهران. وفي هذا الصدد، انتشرت هتافات "**إيران برة برة**، **بغداد تبقى حرة**"، ونشط كذلك كوسم على موقع التواصل الاجتماعي تويتر الذي تضمن تغريد العديد من المشاركين في التظاهرات ضد النفوذ الإيراني. وقام عدد من المتظاهرين بـــ حرق العلم الإيراني، متهمين طهران بـــ دعم الميليشيات لإضعاف الدولة وتقويض دورها في حفظ الأمن وبسط السيادة[1].

3/ انعكاسات المظاهرات في العراق على النفوذ الإيراني الإقليمي واهم السيناريوهات المتوقعة:

يبدو أنّ هناك إدراكًا شعبيًّا عراقيًّا متناميًا لـــ خطورة ما تقوم به الميليشيات الشيعية المسلحة لصالح إيران من "**الطأفنة**" على أوضاعهم المعيشية والاقتصادية، ولما تقوم به هذه الأخيرة من استنزاف مقدَّرات دولهم الاقتصادية والزجّ بـــ أبنائهم في صراعات مذهبية لخدمة الأجندة الإيرانية[2].هذه الادراكات ستنعكس حتماً على النفوذ الإيراني في المنطقة وستُحدد لنا أهم السيناريوهات المتوقعة:

أ/ الانعكاسات:

تُعد إيران من أكثر الدول اهتمامًا بـــ ما تشهده الساحة العراقية من احتجاجات انطلقت في **أكتوبر 2019**، نظرًا لما تُمثله نتائج هذه الاحتجاجات من تداعيات على إيران داخليًّا وخارجيًّا، وما تُشكله من تأثير على مصالحها في العراق، خاصة وأنّ مطالب هذه الاحتجاجات تتضمن إنهاء النفوذ الإيراني في العراق، وهو مطلب صريح جسده شعار "**إيران بره بره**" الذي رفعه المحتجون العراقيون، إذ يرى هؤلاء المحتجون أنّ إيران مسئولة عن التدهور في العراق من عدة جوانب، تتمثل في دعمها للأحزاب السياسية والسياسيين المتهمين بـــ ملفات فساد كبرى وهم حلفاء إيران في العراق .

في حقيقة الأمر، تُعتبر الاحتجاجات الأخيرة تحديًا جديدًا لإيران في الساحة العراقية لما لها من تداعيات مختلفة تتمثل في مطالباتها بـــ إنهاء التدخل الإيراني في العراق، وهو النفوذ الذي سعت إيران إلى ترسيخه في العراق بعد سنة **2003** لما يُشكله من أهمية لها ويمنحها أوراقًا للضغط في العديد من الملفات الإقليمية والدولية، وقد ترسخ هذا النفوذ من خلال علاقات طهران الوطيدة مع العديد من القوى والأحزاب السياسية

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] "المجتمعات الثائرة: الاحتجاجات الشعبية في لبنان والعراق، ومآلات مشروع إيران الإقليمي"، **المرجع سبق ذكره**.

الرئيسية في العملية السياسية، ومن خلال علاقاتها بـــ الفصائل والميليشيات العراقية المسلحة، بـــ الإضافة إلى أنها تُمثل أحد أهم مصادر الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي والسلع والبضائع بـــ النسبة للعراق. وجاءت الاحتجاجات لـــ تُهدد مصالح إيران في العراق، حيث طالبت بـــ إنهاء نفوذ القوى والأحزاب الموالية لإيران في العراق، إذ نادى المحتجون بـــ محاسبة هذه الأحزاب، ناهيك عن المطالبة بإبعاد إيران عن العراق، وفي حال حدوث هذا الأمر فإنه سيؤدي إلى إضعاف دور حلفاء طهران في العراق عند إيجاد معادلة سياسية جديدة يكون الطرف الموالي لإيران فيها هو الأضعف.

من جانبٍ آخر، فإنّ طهران تتعرض لـــ عقوبات أمريكية مشددة، ويُمثل العراق بـــ النسبة لها المخرج الاقتصادي الأساسي والمتنفس الذي تمكنت خلاله من مقاومة هذه العقوبات لما يُوفره لها من حصول على العملة الصعبة والتحايل على العقوبات من خلاله، كما أنّ إيران كانت تتخوف منذ بدء الاحتجاجات العراقية من انتقال عدوى الاحتجاجات إليها نظرًا لزيادة السخط الشعبي في الشارع الإيراني تجاه النظام وما يتعرض له المجتمع الإيراني من اضطهاد وتداعيات للعقوبات، ولكن هذا التخوف كان في محله، إذ انطلقت شرارة الاحتجاجات في إيران في **نوفمبر 2019** على إثر رفع السلطات الإيرانية أسعار الوقود.

وعليه يُمكن القول إنْ اعتمدت إيران على سردية المؤامرة في التعامل مع هذه الاحتجاجات، وتبنت موقفًا معارضًا لها على أساس أنّها مخطط خارجي يستهدف العراق وإيران معًا. وفي حال استمرار الاحتجاجات فإنّها ستكون بداية إنهاء النفوذ الإيراني في العراق بعدما فقدت طهران مؤيديها في الشارع العراقي، وربما تُحرم إيران من متنفسها الاقتصادي الأبرز في حال نجاح الاحتجاجات[1].

ب/ أهم السيناريوهات المتوقعة في ظل هذه الاحتجاجات: تتمثل أهم السيناريوهات المحتملة للاحتجاجات فيما يلي:

احتواء الاحتجاجات: يرتبط هذا السيناريو بـــ تمكن الحكومة من احتواء الموجة الاحتجاجية، وهو ما بدأت بوادره تظهر في القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في جلسته التي انعقدت في **6 أكتوبر 2019**؛ حيث أعلن مجلس الوزراء عن **17** قرارًا لاحتواء الغضب. وتُعد هذه القرارات محاولةً لتحييد وقود التظاهرات من العاطلين والفقراء عن المشاركة في الاحتجاجات. ومن بين هذه القرارات اعتبار ضحايا الاحتجاجات من الشهداء، وتضمينهم ضمن القوانين المنظمة وما ترتبه من امتيازات، ودعم العاطلين، وتوفير التدريب المهني لهم، وتقديم منح لعدد لا يتجاوز **150 ألفًا** من غير القادرين على العمل بدل بطالة لمدة **3 أشهر** مع مساعدتهم خلال هذه الفترة في البدء بـــ مشاريعهم الخاصة، وفتح باب التطوع للشباب بوزارة الدفاع، وتوجيه وزارة الداخلية بإعادة المفصولين إلى الخدمة، إضافة إلى تسهيل قروض الإسكان وتوزيع عددٍ من الأراضي والوحدات السكنية للفئات الأكثر احتياجًا مع منح الأولوية للمحافظات الأكثر فقرًا. بيد أنّ قرارات مجلس الوزراء **السبعة عشر** لم تتعرض للفساد الذي كان قوام مطالب المحتجين في الساحات والشوارع.

[1] مثنى العبيدي، "**تهديد النفوذ: لماذا تتبنى إيران سردية المؤامرة اتجاه احتجاجات العراق**"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com/، 2019/11/29.

تغيير القيادات الرئيسية: دائمًا ما تشهد حالات التغيير السياسي في العراق منذ إسقاط نظام الرئيس الراحل "**صدام حسين**" سنة **2003** تغييرًا على مستوى الأوجه دون تغير حقيقي في منظومة الحكم برمتها. وغالبًا ما ينتهي ضغط الشارع إلى تبديل الأوجه والحفاظ على المنظومة. وحدث ذلك في حالة رئيس الوزراء الأسبق "**نوري المالكي**" سنتي **2014/2006** الذي استقالت حكومته بعد احتجاجات عنيفة شهدتها المدن العراقية سنة **2014**، و"**حيدر العبادي**" سنتي "**2018/2014**" الذي واجهت حكومته قُبيل سقوطها في الانتخابات تظاهرات عنيفة. ومن الممكن أن يتكرر الأمر نفسه مع حكومة "**عبد المهدي**" التي فشلت في مواجهة الفساد. ويكتسب هذا السيناريو وجاهته من عدم مشاركة الأحزاب والكتل في هذه الاحتجاجات لأنها تستهدف الفساد في المقام الأول، وتُمثل الأحزاب قوام الفساد، وبـــ التالي مالت الأحزاب والكتل السياسية في السابق للتضحية بــ رئيس الوزراء من أجل الحفاظ على المنظومة الحاكمة.

تغييرات جذرية: رغم حالة العنف المفرط التي واجهت بها قوات الأمن المحتجين، إلاّ أنّ مطالب الاحتجاجات توحي بـــ تغير كبير في نمط الاحتجاجات العراقية التي بدت متجاوزة للمرجعيات الدينية والكتل السياسية، وهو ما يُمكن أن يُهدد القوى السياسية التقليدية التي تصاعد دورها منذ سنة **2003**، ويتهمها العراقيون بـــ التورط في الفساد. وتفرض هذه الحالة الجديدة على الشارع السياسي العراقي سيناريوهات قد تتجاوز تغيير رأس الحكومة كما كان يحدث في السابق، إلى محاولة فرض واقع سياسي جديد في منظومة الحكم بـــ أكملها بشرط استمرار حالة الزخم في الاحتجاجات، أو في أضعف التقديرات يُمكن أن تنجح الفئات المشكِّلة للاحتجاجات –خاصة الفئات الشبابية– في تكوين كتلة سياسية جديدة عابرة للمرجعيات والأحزاب لتكون نواة لحركة معارضة جديدة.

يبدو أنّ **السيناريو الأول** هو الأرجح على المدى القصير على الأقل، حيث يظهر في هذا السيناريو رغبة الحكومة الجادة في احتواء الاحتجاجات، وهو ما يظهر في استجابتها للعديد من المطالب الاجتماعية والاقتصادية، ودعوتها لشخصيات بارزة في الاحتجاجات للحوار، واستخدام أعلى درجات العنف لقمعها، إضافة إلى عدم دعم المرجعية الدينية في النجف صراحة للاحتجاجات، وحرصها على إمساك العصا من المنتصف، من خلال دعوتها للاستجابة لمطالب المحتجين والدعوة إلى عدم استخدام العنف[1].

ثانياً/ المظاهرات في لبنان سماتها أسبابها انعكاساتها على النفوذ الإيراني الإقليمي واهم السيناريوهات المتوقعة:

يعيش المجتمع اللبناني حالة حراك شعبي واسع منذ **السابع عشر** من **أكتوبر 2019** على إثر إعلان الحكومة اللبنانية ضريبة على المكالمات الصوتية بواسطة تطبيقات الإنترنت "**الواتسأب**" بـــ معدل **ستة دولارات** شهرياً، ضمن مجموعة من الإجراءات التقشفية الهادفة إلى التخفيف من الأزمة المالية التي تمر بها البلاد. ضم هذا الحراك مختلف الطوائف؛ السنية والشيعية والمسيحية؛ على اعتبار أنّ هذه الإجراءات لا تطول المتنفذين من الطبقة السياسية وإنما تستهدف بشكل أساسي الطبقة الفقيرة– وهي الغالبة– في المجتمع اللبناني، كما أنّ مثل هذه الإجراءات تحمّل الشعب عاقبة السياسات الحكومية الفاسدة المستمرة منذ عقود.

---

[1] محمود جمال عبد العالي، **المرجع سبق ذكره**.

ونظراً إلى الموقع الاستراتيجي للبنان، وقربه من كثير من الملفات الحساسة في المنطقة، فقد كان للأطراف الخارجية دور كبير في تعميق حالة الارتهان للخارج من أجل الحفاظ على التوازنات السياسية الداخلية، وهو ما أدى إلى تراكم الإشكاليات والقضايا وتعقدها بمرور الوقت. أضف إلى ذلك مسألة تزامن الحراك اللبناني مع الاحتجاجات في العراق في الوقت الراهن، وهو ما قد يؤثر بشكل كبير في الجانب الأمني في المنطقة[1].

1/السمات العامة للاحتجاجات:

لم يكن الإعلان عن فرض رسومٍ على استخدام تطبيق "**الواتساب**" للمحادثة سوى الشرارة التي فجّرت موجة الاحتجاجات الأخيرة في لبنان؛ إذ إن حالة الاحتقان الشعبي في الشارع اللبناني قد تصاعدت تدريجيًّا على مدار فترة ممتدة نتيجة لتعثر مؤسسات الدولة اللبنانية في أداء وظائفها الأساسية، وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وتزايد سياسات الاعتماد على نموذج الجباية الضريبية، وهو ما أنتج زخمًا احتجاجيًّا عابرًا للانتماءات الطائفية للمطالبة بالتغيير [2]. ويتضح الاحتقان الشعبي من المشروع الإيراني في هتافات وشعارات ومطالب المحتجّين، وخريطة توزيع الاحتجاجات في لبنان كالتالي:

أ/مطالب المحتجّين اللبنانيين:

تخطَّت مطالب المحتجّين في لبنان مجرَّد المطالب الإصلاحية المعتادة خلال فترات ماضية، وذلك بـــــ تركيزهم على مطلب إسقاط النظام الحاكم في لبنان وسيطرة "**حزب الله**" وحلفائه المدعومين من إيران على الحكم ، ورحيل الطبقة السياسية في لبنان "**ميشال عون، نبيه بري، حسن نصر الله، سعد الحريري، وليد جنبلاط، سمير جعجع**"، وبقية أفراد الطبقة، مطالبين بذلك ضرورة إخراج إيران وميليشياتها المسلحة من لبنان، وهو ما كشفت عنه صراحة هتافات وشعارات المحتجّين، من خلال تفعيل وسوم مناهضة للوجود الإيراني على مواقع التواصل الاجتماعي. هذا فضلًا عن مطلب إصلاح النظام الحاكم من جديد وفق أطر دستورية جديدة بما يضمن محاربة الفساد، ومكافحة الفقر، ومعالجة البطالة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والخدمات الاجتماعية مثل المياه والكهرباء، وحرمان الساسة الطائفيين من استغلال توزيع موارد الدولة لصالحهم، وبناء دولة وطنية تقف على مسافة واحدة من جميع الأطياف والتيارات السياسية، ومحاربة الطائفية بما يضمن إبعاد إيران وميليشياتها من المعادلة اللبنانية.

ب/هتافات وشعارات المحتجّين اللبنانيين:

رفع المحتجّون اللبنانيون من كل فئات وأطياف وانتماءات ومناطق لبنان– شعارات معادية لإيران ووكلائها في لبنان، و التي شهدت احتجاجات –لم تُستثنَ منها أي منطقة أو طائفة ولم يُسلم منها أي رمز سياسيّ بغضّ النظر عن انتماءاته العرقية أو الدينية– فمنذ **السابع عشر** من **أكتوبر 2019**، ردّد فيها المحتجّون

[1] "**لبنان... هل ينجح الحراك اللبناني في تحقيق أهدافه**"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، موقع: https://fikercenter.com/، 2019/11/29.

[2] نوار الصمد، "**مسارات بيروت: إلى أين تتجه احتجاجات لبنان..؟**"، المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، موقع: https://futureuae.com/، 2019/11/30.

هتافات عابرة للطائفية بعيدًا عن التحيزات الضيقة للمذهب أو الطبقة، رافضين خطاب التهديد والوعيد للأمين العام لـــ "**حزب الله**" "**حسن نصر الله**"، في **19 أكتوبر 2019**، الذي يُحظى حزبه وحلفاؤه بـــ الأغلبية البرلمانية والوزارية، والذي رفض خلاله مطلب استقالة الحكومة مهدِّدًا بـــ النزول إلى الشارع ضد المحتجّين.

هذا وقد رفضوا القرارات الإصلاحية الـــــ **24.** لـــ رئيس الحكومة –غالبية وزرائها محسوبون على "**حزب الله**"– "**سعد الحريري**" التي أعلنها في **20 أكتوبر 2019**، وتشمل تخفيض رواتب الوزراء والمسؤولين إلى النصف، قبل تقديمه الاستقالة في **29 أكتوبر 2019**، وذلك بـــ هتافهم "**كلن يعني كلن.. نصر الله واحد منن "منهم""**، في إشارة منهم إلى ضرورة رحيل الطبقة السياسية الحاكمة بـــ شكل كامل وفي القلب منها وزراء ونوّاب "**حزب الله**"[(1)].

ت/الجماعات المستهدَفة من المحتجّين اللبنانيين:

تنامت مشاعر السخط الشعبي والغضب ضد الميليشيات الموالية لإيران، إذ ركّز المحتجّون اللبنانيون على مطلب إخراج إيران وأتباعها بـــ شكل مباشر من لبنان ، خصوصًا بعد تهديدات "**نصرالله**"، التي زادت الاحتجاجات حدّة وشدّة، والتي لوّح خلالها بإنزال مناصريه، الذين يقدّر عددهم بـــــ الآلاف، إلى الشوارع لدعم بقاء الحكومة، التي يُعَدّ حزبه وأنصاره الجزء الأكبر منها، وصرح قائلا: "**إنّ وقت تظاهر أنصار الحزب ونزولهم إلى الشارع لم يأتِ بعد**"، وهو ما يضع إمكانية مواجهة محتملة لآلاف المحتجّين بعضهم مع بعض في الشوارع، وقد انعكست مشاعر الاحتقان والغضب من أذرع إيران، حيث أحرق المحتجّون صورًا لقادة إيران ورموزها الدينية والسياسية ولقادة "**حزب الله**"، وحمَّل رئيس الوزراء الأسبق "**فؤاد السنيورة**" "**حزب الله**" والرئيس "**ميشال عون**"، التابع لتحالف **8 مارس** الذي ينتمي إليه "**حزب الله**"، وإيران مسؤولية تفاقم الأزمات في البلاد، موضحًا أنّ من أبرز أسباب الاحتجاجات "**سيطرة حزب الله الكاملة على مقاليد الأمور**[(2)]".

ث/ خريطة توزيع الاحتجاجات:

تكشف خريطة توزيع الاحتجاجات عن امتدادها لتطال ربوع **لبنان** "**صيدا، طرابلس، جبيل، بعلبك، النبطية، شتورة**"، وفي القلب منها الضاحية الجنوبية معقل "**حزب الله**"، ثم معقل "**حركة أمل**". هذا، وتشير خريطة انتشار الاحتجاجات وهتافات محتجّيها إلى تخطِّيهم –ولو مؤقتًا– الكثير من الانقسامات الطائفية والسياسية التي اتسمت بها الحياة السياسية اللبنانية منذ مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة[3]. هذا وقد خرج القسم الأكبر من المحتجين بـــ شكل عفوي نحو الساحات العامة، وكان لافتًا مشاركة جزء من مناصري الأحزاب المنخرطة في السلطة من دون مراجعة قيادة أحزابهم أو التقيد بقراراتهم، كما كان لافتًا انتشار التظاهرات في المناطق التي تقع تحت نفوذ "**حزب الله**" وحركة "**أمل**" كالنبطية وصور وبعلبك، وقام المتظاهرون بـــ طرد بعض

[(1)] المجتمعات الثائرة: الاحتجاجات الشعبية في لبنان والعراق، ومآلات مشروع إيران الإقليمي"، **المرجع سبق ذكره.**

[(2)] **المرجع نفسه.**

[(3)] **المرجع نفسه.**

الرموز السياسية التي أرادت ركوب الموجة بعد حضورها إلى ساحات الاعتصامات، حيث اعتبروهم مسئولين عن التدهور الاقتصادي الذي وصلت إليه لبنان، رافضين محاولات هذه الرموز تبييض صفحاتهم، حيث أصر المحتجون على رفع شعار "**كلن يعني كلن**" أي عدم استثناء أحد من الموجودين بالسلطة.

استطاع منظموا هذه التحركات بدءًا من اليوم الثاني من انطلاق الاحتجاجات الحد من المظاهر المسيئة لتحركهم، كمنع إحراق الأخشاب والأثاث، ومنع المواجهات مع القوى الأمنية، كما تم وضع "**مبادئ سلوك**" على مداخل بعض الاعتصامات تؤكد ضرورة التحرك السلمي، وعدم طائفية التحرك، وعلى المواطنة بين المسلمين والمسيحيين، حيث شجعت هذه الأجواء المزيد من العائلات على النزول والمشاركة، بحيث تخطت أعداد المشاركين في اليوم الثالث –حسب وكالة رويترز–**المليون ومائتي ألف** على مستوى كل لبنان.

على مستوى آخر، دعت بعض الأحزاب المعارضة للمشاركة في الاحتجاجات –مثل "**حزب الكتائب**"– الذي صرح رئيسه "**سامي الجميل**" قائلًا: "**إننا نؤيد التحرك، ولن نسيسه، وندعو أنصارنا للتحرك السلمي لتغيير السلطة الحالية، لأنها سلطة محاصصة ومتاجرة بحياة الناس**". فيما طالب رئيس حزب القوات اللبنانية "**سمير جعجع**"، والممثل في الحكومة بـــ **4** وزراء، رئيس الحكومة "**سعد الحريري**" بـــ استقالة حكومته، مشددًا على تقديره لمدى الجهود التي بذلها الرئيس "**سعد الحريري**" في سبيل احتواء الأوضاع، ولكن الأكثرية الوزارية، ويا للأسف، كانت في مكان آخر، وذلك على حد تعبيره، كما أنه أعلن لاحقًا في مساء نهار السبت، **19 أكتوبر 2019**، عن طلبه من وزرائه تقديم استقالاتهم ومن مناصريه المشاركة في الحراك ولكن من دون حمل الأعلام الحزبية.

كما وقد أعلن رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي "**وليد جنبلاط**"، الممثل بـــ الحكومة بوزيرين، عن وقوفه إلى جانب "**سعد الحريري**"، مشيرًا إلى أن استقالتهما ستكون معًا، ودعا أنصاره إلى التحرك الهادئ السلمي ضد "**العهد**" الذي خرّب كل شيء، واستأثر بـــــــ كل شيء، معتبرًا أنّ "**العهد**" فريق رئيس الجمهورية "**ميشال عون**" يُحاول أن يرمي المســـئولية على الغير، وهو الذي عطّل كل المبادرات الإصـــلاحية الممكنة وحرض عليها مستخدمًا كل الوسائل[1].

في حين انتقد الموقف الإيراني الحراك اللبناني الذي تزامن مع الحراك الشعبي في العراق، وحمل المرشد الإيراني، "**علي خامنئي**"، الولايات المتحدة وإسرائيل المسؤولية عن "**أعمال الشغب وانعدام الأمن**" في العراق ولبنان، وذلك وفق تصريحات نقلتها عنه وكالة "**تسنيم الإيرانية**" يوم **الأربعاء 30 أكتوبر 2019**.[2]. في حقيقة الأمر، فإنّ النظام الإيراني مرتبك في طريقة تعامله مع مآلات الاحتجاجات في لبنان. ويبدو أنّ لا خيار للنظام إلاّ زيادة دعم غير مباشر للنخب السياسية والاقتصادية والدينية في هذه الدول التي تُدين له بـــ الولاء وتحصينها من احتمالات التغيير الشامل الذي يُطالب به المحتجون. ومن المرجح أن تُدعم إيران بـــ شدة قمع أي محاولات للانقلاب على حلفائها في السلطة في العراق ولبنان بهدف إيقاف حلم التغيير كي لا

(1) نوار الصمد، **المرجع سبق ذكره**.

(2) "لبنان... هل ينجح الحراك اللبناني في تحقيق أهدافه"، **المرجع سبق ذكره**.

يغري الإيرانيين أيضاً في الداخل وينتفضون مثل جيرانهم ضد فساد مستشري على الرغم من تسجيل تراجع طفيف في السنة الأخيرة[1].

2/دوافع الاحتجاجات في لبنان:

تتمثل أهم دوافع الاحتجاجات فيما يلي:

أ/انعدام الثقة: حيث ترسخت قناعة لدى قطاع كبير من المواطنين بـــ أنّ الهدف الحقيقي الذي يعمل "**العهد**" على تحقيقه ليس إيجاد حلول لمشاكلهم الحياتية والمعيشية، بل يقتصر فقط على تأمين خلافة رئيس الجمهورية الحالي "**ميشال عون**"، ودعم صهره ووزير الخارجية الحالي "**جبران باسيل**" للوصول للرئاسة على حد زعمهم، حيث اعتبر وزير الصناعة اللبناني "**وائل أبو فاعور**" أنّ إعلان "**جبران باسيل**" مؤخرًا عن زيارة سوريا ليس من أجل إعادة النازحين، بل لتتوسلوا الرئاسة، لأنه قيل لكم إن طريق الرئاسة يمر من دمشق، وذلك على حد ما ذكره نصًّا.

ب/تكلفة الإصلاحات الاقتصادية: تسعى الحكومة اللبنانية من خلال موازنة **2020** التي تعكف على تحضيرها إلى تأمين واردات جديدة لــ خزينة الدولة لخفض العجز والإيفاء بـــ تعهداتها التي قطعتها للحصول على أموال "**مؤتمر سيدر**" الذي يشترط القائمون عليه ضرورة القيام بـــ إصلاحات هيكلية في الاقتصاد اللبناني، بيد أنّ هذه الإصلاحات عادةً ما يتحملها محدودوا الدخل والطبقات المتوسطة، حيث تمثّلت الضرائب الجديدة في ضريبة "**للواتساب**"، وضريبة على القيمة المضافة والمحروقات، فيما يتم استثناء القطاع المصرفي الذي يحقق أرباحًا طائلة، ممّا ساهم في تأجيج الغضب الشعبي.

ث/سياسات التمييز الوظيفي: تُشير العديد من التحليلات إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب في لبنان، وممّا فاقم من غضب الشباب اللبناني ودفعه إلى المشاركة بـــ كثافة في الاحتجاجات الحالية ممارسات السلطة الحالية التي تقوم على انتهاج سياسة زبائنية في التوظيف، حيث تعمد إلى حصر وظائف الدولة بـــ مناصريها في مخالفة لـــ قوانين التوظيف العام، كما يتم تعطيل نتائج مباريات مجلس الخدمة المدنية التي تُتيح إلحاق الكفاءات بالوظائف العامة. وفي هذا السياق، اعتبر النائب "**بلال عبدالله**" أنّ أولى خطوات الإصلاح للحكومة، وقف التوظيف العشوائي بـــ شتى أنواعه خارج مجلس الخدمة المدنية، واحترام نتائج كل المباريات التي أجراها المجلس وفق القوانين والأنظمة، وإنصاف مئات الشابات والشباب الناجحين المؤمنين بالوطن خارج الطوائف والمذاهب والمحاصصة[2].

ح/إدراك شعبيّ بـ خطورة الهيمنة الإيرانية: تسببت سيطرة الفصائل الشيعية المسلَّحة المقرَّبة من إيران في خلق حالة احتقان في الأوساط الشعبية اللبنانية، وليس هذا فقط، بل في امتعاض العديد من الشيعة داخل

---

[1] "**مشروع إيران التوسعي في المنطقة يتجمد وقتياً**"، مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والإستراتيجية MenaCC، موقع: https://www.menaccenter.com/، 2019/11/30.

[2] نوار الصمد، **المرجع سبق ذكره**.

المكوّن الشيعي ذاته الذين شعروا بفقدان مكانتهم في المعادلة اللبنانية. كل ذلك خلق وضعًا اقتصاديًّا ومعيشيًّا مأساويًا، وشكَّل وقودًا للحراك الاحتجاجيّ في لبنان.(1)

3/ انعكاسات المظاهرات في لبنان على النفوذ الإيراني الإقليمي واهم السيناريوهات المتوقعة:

إنّ خروج الاحتجاجات بشكل متكرر في لبنان مؤشر على رفض الشعب اللبناني للتخندق المذهبي والطائفي، وهو ما يُعَدّ تحديًا جديدًا أمام مشروع إيران الإقليمي، يأتي من داخل الدول المستهدفة بالمشروع الإيراني ذاتها وليس بصنع الدول المنافسة، ما يزيد من التكلفة الإيرانية إذا ما أرادت إيران المضيّ قُدمًا في مشروعها الإقليمي.

أ/الانعكاسات:

بعد استقالة رئيس الوزراء "**سعد الحريري**" وهو ما يضع "**حزب الله**" المدعوم من إيران والشريك في الائتلاف الحكومي في مأزق، أين يعكس هذا تقلص نفوذ إيران في أنحاء مختلفة من الشرق الأوسط، وهي التي عولت منذ فترات طويلة على أذرعها الميليشياوية في المنطقة، منذ شكلت طهران جماعة "**حزب الله**" في لبنان سنة 1982(2).

ب/ أهم السيناريوهات المتوقعة في ظل هذه الاحتجاجات: ما يميز الحراك اللبناني الحالي هو تنوعه وسلميته، وهو ما يشير إلى قدرته على الاستمرار، لكن قدرته على التأثير مرهونة بـــ قدرته على تنظيم نفسه وتصديره لقيادات– أو على أقل تقدير متحدثين باسمه– ليتمكن من تحريك المياه الراكدة لتحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية. تتمثل أهم السيناريوهات المحتملة للاحتجاجات فيما يلي:

نجاح الحراك في تحقيق أهدافه جزئياً: يفترض هذا السيناريو قدرة الحراك اللبناني على تحريك المياه الراكدة في الجانب السياسي، وهو ما قد يفضي إلى تشكيل حكومة جديدة لا تقوم على المحاصصة الطائفية وإنما على الكفاءات التي قد تسهم في تنفيذ إجراءات تعمل على إخراج لبنان من حالة الاحتقان الاقتصادي والسياسي القائم. كما يعزز هذا السيناريو الاستجابة السريعة من قبل الحكومة، وتفاعل مختلف الأطراف السياسية مع مطالب الحراك، خصوصاً بعد أن ارتفع سقف مطالبها من إصلاح الأوضاع الاقتصادية إلى تغيير المنظومة السياسية ككل.

تعزيز الانقسام المجتمعي: يفترض هذا السيناريو فشل الحراك اللبناني في تحقيق مطالبه وإمكانية انزلاقه إلى صراعات ومناوشات بين الأطراف الداخلية، ما قد يفضي إلى اندلاع حرب أهلية على غرار ما حدث في وقت سابق، خصوصاً أن بوادر المناوشات الطائفية ظهرت منذ بداية الحراك، إضافة إلى وجود انقسامات داخلية في الحراك نفسه حول مسائل جانبية؛ كقطع الشوارع من عدمها، أضف إلى ذلك التهديدات المباشرة التي أطلقها "**حزب الله**" في وقت سابق في اعتراضه على مطالب الحراك، وهو ما يُبرر احتمالية اندلاع

---

(1) المجتمعات الثائرة: الاحتجاجات الشعبية في لبنان والعراق، ومآلات مشروع إيران الإقليمي"، **المرجع سبق ذكره.**

(2) "**احتجاجات العراق ولبنان تهز نفوذ إيران**"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية"، موقع: https://rawabetcenter.com/، 2019/11/30.

صراعات بين مختلف الفصائل اللبنانية في الداخل. ورغم وجود مؤشرات تستبعد تحقق هذا السيناريو؛ كتأثير الموقع الجغرافي للبنان وارتباطها بكثير من الملفات الحساسة، تبقى إمكانية تحققه واردة؛ نظراً لحالة الاحتقان السياسي على المستوى الداخلي، والتجاذبات الإقليمية على المستوى الخارجي[1].

⬅ من خلال هذه الدراسة التحليلية في البحث عن سمات هذه الاحتجاجات أسبابها انعكاساتها على النفوذ الإيراني الإقليمي واهم السيناريوهات المتوقعة. خاصة أنّ الاحتجاجات في البلدين تميل إلى استهداف أحزاب وأطراف محلية متحالفة مع إيران. نركز على ثلاثة عوامل أساسية يجب أن تُأخذ بعين الاعتبار:

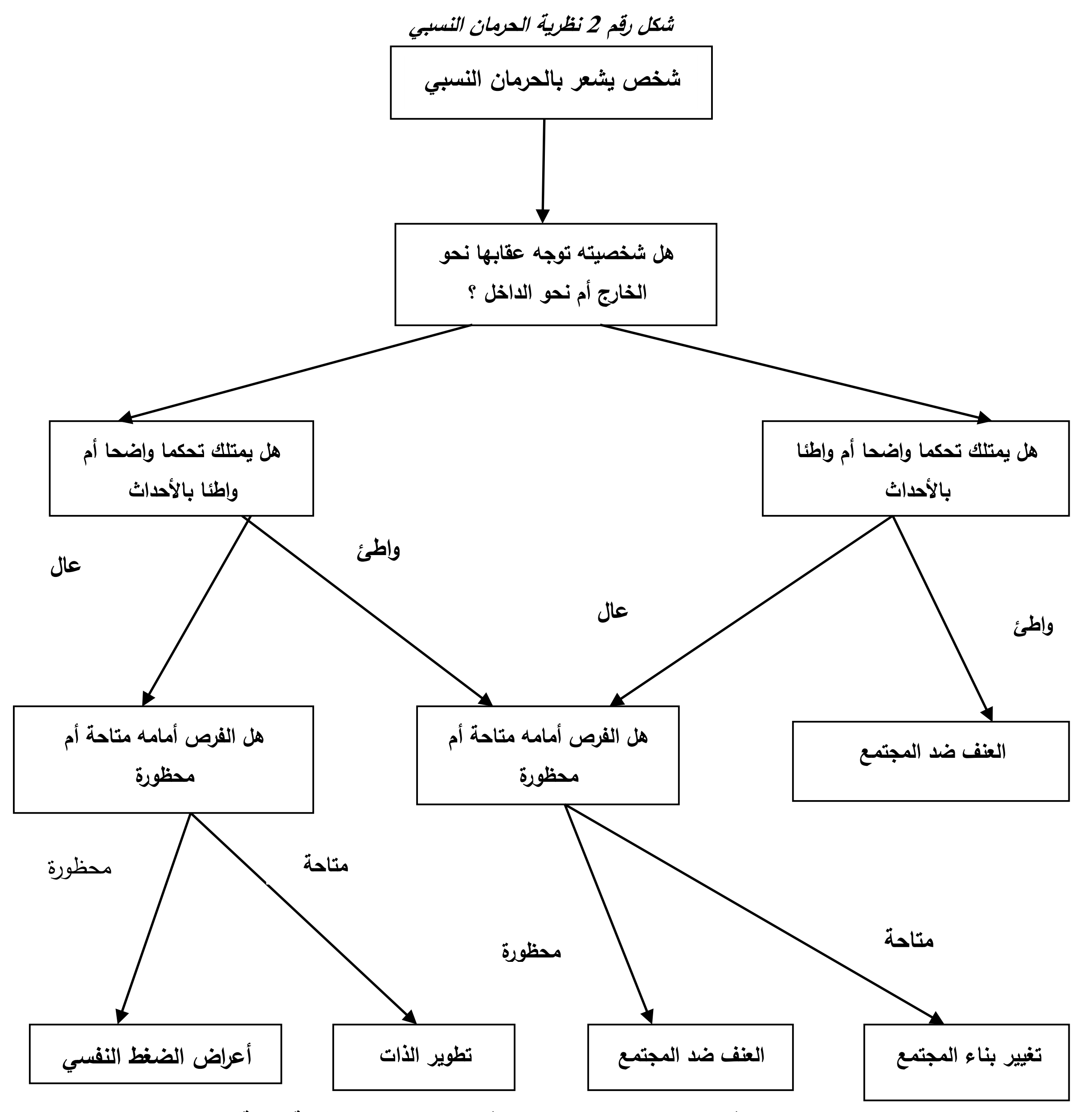
أولاً/ عامل المصلحة في السياسة الخارجية الإيرانية، **فالواقعيّة والمصلحة الوطنيّة المرادف للقوة يؤثران كثيراً على سياستها الخارجية هذا ما جعلها تتجرع اشد السموم، ووقعوعها في أزمات شتى لعل الاحتجاجات في العراق ولبنان ومن ثم إيران أكبر دليل على ذلك.**

ثانياً/عامل الحرمان وعلاقاته بالعصيان "الاحتجاجات"، هذا ما تفسره "نظرية الحرمان النسبي" والتي ترى انه هناك شبه إجماع بين كثير من المحللين والباحثين على وجود محرك رئيسي لظاهرتي العنف والتطرف وهو الإحساس بـــ الحرمان النسبي بوصفه حافزاً رئيساً للتعبير العلني على الظلم والتهميش واللاعدالة الاجتماعية. خاصة وانه هناك ثمة إدراك واسع لكون ظاهرة العنف والتطرف تبدأ من خلال المظلومية وانعدام العدل، ما يتبعه انعزال الفرد عن المجتمع الظالم والآثم، وكرد فعل على هذه المظلومية يبحث هذا الأخير عن هوية جديدة أو فلسفة أخرى للحياة من خلال الانخراط في الجماعات المتطرفة المسلحة (سواء بالسعي لـــ الانضمام لها أو بالتجنيد من قبلها)، أين يُصبح جزءاً من هذه الجماعة المتطرفة. وعليه يُعتبر عمق ومدى الشعور بالإحباط الناتج من إدراك الحرمان هو الحافز الرئيسي للعصيان، فكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع، وتقلصت شرعية النظام، ونمت الأفكار الثورية، كانت قدرة الناس على العنف والتمرد كبيرة. الشكل 1 يوضح الارتباط بين الحرمان والعنف.

---

[1] "لبنان... هل ينجح الحراك اللبناني في تحقيق أهدافه"، **المرجع سبق ذكره.**

شكل رقم 2 نظرية الحرمان النسبي



المصدر: حوراء محمد علي قاسم، الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بسلوك الاحتجاج (رؤية نظرية) ، ص 150.

ثالثاً/وعي المواطنين اللبنانيين والعراقيين بـــــــ خطورة الوضع من خلال بروز إدراكاً شعبيًّا لبنانيًّا عراقيًّا متناميًا لخطورة ما تقوم به الميليشيات الشيعية المسلحة لصالح إيران من "الطأفنة". ربما قوة الأفكار لدى الشعبين قد لعبت دورها وذلك من خلال التغيير السلمي الذي حول رؤيتهما للنظام الإيراني من نظام قابل للتعايش والتعاون معه، إلى عدو يجب القضاء عليه والتخلص منه.....هذه البداية السلمية مع الذات لم تحددها القوة المادية ولا القوة العسكرية، وإنّما حددتها قوة الأفكار أي التغيير الذي حدث على مستوى أذهان الشعبين العراقي واللبناني. وعليه لا يوجد شيء حتمي وثابت في العلاقات الدولية، وهناك إمكانية للتغير وهو ما عبّرت عليه مقاربة البنائية في اعتبارها أنّ كل شيء تذاتاني هذا ما يجعل العالم من صنع ذواتنا....

خاتمة:

باتت سياسة الكيل بـــ مكيالين في سياسة إيران الخارجية تستفز الشباب خاصة المتحمس للتغيير. إذ بات جلي انحياز النظام لدعم حركات الاحتجاج والثورات في بعض دول الربيع العربي ما عدى الدول الحليفة لها كسوريا ولبنان والعراق، في المقابل قاوم النظام الإيراني بـــ شدة كل محاولات الاحتجاج والتغيير ضد حكوماته التي يتهمها طيف واسع من الإيرانيين بـ سوء أدائها في تحسين مؤشرات التنمية والاقتصاد والقضاء على الفساد المستشري، حيث تعتبر إيران من بين أكثر دول العالم تسجيلاً لمعدلات الفساد المرتفعة. ونظراً لزيادة نمو الوعي والثقافة السياسية والولوج الى المعلومة، فانّ إدراك الكثير من شباب الشرق الأوسط لازدواجية الخطاب الإيراني وسياساته التي تقمع مطالب التغيير في الداخل وتُساندها في بعض الدول غير الحليفة معها في الخارج، بات من الطبيعي أن يؤثر على التعاطف مع النظام في طهران. كما أنّ تدخله الواضح في شؤون دول مجاورة كالعراق ولبنان ومحاولة التأثير على سياساتها الداخلية كشف عيوب سياسات النظام الإيراني إزاء شعوب هذه الدول.

المراجع:

1_ "**المجتمعات الثائرة: الاحتجاجات الشعبية في لبنان والعراق، ومآلات مشروع إيران الإقليمي**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org/، 2019/11/28.

2_ محمود جمال عبد العالي، "**هل تؤدي الاحتجاجات الشعبية إلى تغيرات جذرية في العراق..؟**"، المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، موقع: https://futureuae.com/ ، 2019/11/29.

3_ مايكل ايزنشتات، " **إيران والعراق**"، معهد واشنطن، موقع: https://www.washingtoninstitute.org/، 2019/11/29.

4_ جبريل العبيدي، "**مظاهرات العراق ...ثورة ضد التغلغل الإيراني**"، الشرق الأوسط، ع 14922، 06 أكتوبر 2019.

5_ "**القلق: عنوان الموقف الإيراني من احتجاجات العراق**"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، موقع: https://rawabetcenter.com/، 2019/11/29.

6_ أزهر الربيعي، "**تظاهرات العراق: ضد الفساد الداخلي والنفوذ الإيراني**"، معهد واشنطن، موقع: https://www.washingtoninstitute.org/، 2019/11/29.

7_ مثنى العبيدي، "**تهديد النفوذ: لماذا تتبنى إيران سردية المؤامرة اتجاه احتجاجات العراق**"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com/، 2019/11/29.

8_ "**لبنان... هل ينجح الحراك اللبناني في تحقيق أهدافه**"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، موقع: https://fikercenter.com/، 2019/11/29.

9_ نوار الصمد، "**مسارات بيروت: إلى أين تتجه احتجاجات لبنان..؟**"، المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، موقع: https://futureuae.com/، 2019/11/30.

10_ "**مشروع إيران التوسعي في المنطقة يتجمد وقتياً**"، مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والإستراتيجية MenaCC، موقع: https://www.menaccenter.com/، 2019/11/30.

11_ "**احتجاجات العراق ولبنان تهز نفوذ إيران**"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية"، موقع: https://rawabetcenter.com/، 2019/11/30.

12_ تمام أبو الخير، "**خريطة المظاهرات: ما يجب أن تعرفه عن احتجاجات العراق الغاضبة**"، موقع: https://www.noonpost.com/، 2019/11/29.

المباني الفكرية للحكم الدستوري " الحياة البرلمانية " في إيران عام 1906م – في رؤى الميرزا محمد حسين النائيني

The intellectual buildings of constitutional rule "parliamentary life" in Iran in 1906 - In the visions of Mirza Mohammed Hussein Naini

أ.م.د. أمجد سعد شلال المحاويلي
جامعة القادسية / كلية التربية – قسم التاريخ– العراق
University of Qadisiyah / Faculty of Education - Department of History
E:amjad.almahawily.qu.edu.iq

الملخص

تناول الباحث في ثنايا هذا البحث السيرة الذاتية للميرزا محمد حسين النائيني ومسيرته العلمية حتى نيله درجة الاجتهاد وأبرزا مواقفه السياسية التي تمثلت في مشاركته بحرب الجهاد عام 1914م ضد التحرك البريطاني لاحتلال العراق ، فضلاً عن تسليط الضوء على واقع الحكم "السلطة" في إيران حتى نشوب الثورة الدستورية الإيرانية (1905–1911)، وتأسيس الحكم الدستوري فيها، وانبثاق مجلس الشورى الوطني الإيراني عام 1906م، زيادة على ذلك بيان ضمانات الحكم الدستوري من وجهة نظر الميرزا النائيني، **تبين** من خلال الدراسة الدور الفعال للميرزا النائيني في نجاح حداثة الحياة – **التجربة** – البرلمانية في إيران ، في شقيها "**البرلماني**" و"**الدستوري**" ذات الاقتباس الغربي في مختلف النواحي ابتداءً بالتأسيس والتشكيل،، وانتهاءً بالقوانين والممارسات تحت قبة مجلس الشورى الوطني الإيراني، وعلى الرغم من عدم معرفة الشاه القاجاري وحكومته والمجتمع الإيراني بكافة مكوناته بهذه التجربة، إلا أنه سعى جاهداً في تشذيب وتقليل الاقتباسات الأوربية، وتقويم وتقييم تلك الحياة.

الكلمات المفتاحية: الحكم الدستوري، الميرزا النائيني، الحياة البرلمانية، ضمانات الحكم الدستوري، البرلمان الإيراني، القانون الأساسي.

ABSTRACT

The researcher discussed the curriculum vitae of Mirza Mohammad Hussein Al-Naini and his scientific career until he attained the degree of ijtihad. He highlighted his political stances in his participation in the war of jihad in 1914 against the British move to occupy Iraq, in addition to shed light on the reality of power in Iran until the revolution. The Iranian Constitutional Constitution (1905-1911), the establishment of constitutional rule, and the emergence of the Iranian National Shura Council in 1906, in addition to the statement of guarantees of constitutional rule from the perspective of Mirza Naini, shows through the study the active role of Mirza Naini in the success of modern life - experience - Berl In the Iranian parliament, both the parliamentary and constitutional constitutional quarters in various aspects, starting with the establishment and formation, and ending with the laws and practices under the dome of the Iranian National Shura Council, and although the Qafari Shah, his government and Iranian society are not aware of all this experience, He endeavored to refine and reduce European quotations, and to evaluate and evaluate that life.

Keywords : Constitutional rule, Mirza Naini, parliamentary life, guarantees of constitutional rule, Iranian parliament, statute.

المقدمة

استفاضت الدراسات الأكاديمية في حقل التأريخ الإيراني الحديث وشخصياته في مختلف جوانبه "**الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية**"، وعلى الرغم من كثرتها إلا أن هناك جانب بات محل إهمال وعدم تسليط الضوء من قبل الباحثين لدراسته إلا وهو "**الأثر الفكري للميرزا محمد حسين النائيني في صياغة المنطلقات الفكرية للحكم الدستوري في إيران**".

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة للوقوف على بواعث موضوعية أدت إلى دراسته، في قيدومها:

- ☒كشف المباني الفكرية للحكم الدستوري " **الحياة البرلمانية** " في إيران خلال العقد الأول من القرن – **العشرين الميلادي** – المنصرم.
- ☒ان الميرزا محمد حسين النائيني في نظر الكتاب والمهتمين في تاريخ إيران الحديث في غضون حقبة الثورة الدستورية الإيرانية (1905-1911) عَد منظرها.
- ☒ استطاع الميرزا محمد حسين النائيني ان يضع **المباني والمنطلقات الفكرية للحياة البرلمانية** عشية هذه الثورة وانبثاق مجلس الشورى الوطني الإيراني.

إشكالية الدراسة

تكمن إشكالية الدراسة في انها تطرح جملة من الاستفهامات والإبهامات، تأتي في مقدمتها:

- ❖ من هو الميرزا محمد حسين النائيني؟
- ❖ ما المباني الفكرية للحكم الدستوري في إيران؟
- ❖ هل الحياة البرلمانية في إيران ثمرة الثورة الدستورية (1905-1911)؟
- ❖ ما ضمانات الحكم الدستوري في إيران من وجهة نظر الميرزا محمد حسين النائيني؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية قوامها: " **بان رؤى وطروحات الميرزا محمد حسين النائيني تجاه الحكم الدستوري والحياة البرلمانية في إيران، وضمانات هذا الحكم التي تكمن في ثلاث هي: (البرلمان – الدستور –هيئة أمناء)، جاءت منسجمة وفق الشريعة الإسلامية المحمدية، بكلام آخر منبثقة من تعاليم الإسلام والقرآن الكريم**".

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في هذا البحث على مناهج لإثبات فرضية الدراسة ، هي :

أولاً: المنهج التاريخي: جاء اختيار هذا المنهج لضرورة تتبع الأحداث التاريخية ومجرياتها؛ لما لها أثر في فهم ضمانات الحكم الدستوري في إيران حسب تسلسلها الزمني، وإيضاح جذور وبدايات نشوء ضمانات **الحياة البرلمانية** الإيرانية.

ثانياً: المنهج التحليلي: ركز الباحث على هذا المنهج لاستخراج رؤى وطروحات الميرزا محمد حسين النائيني تجاه الحكم الدستوري في إيران.

ثالثاً: المنهج المقارن: أتى هذا المنهج من قبل الباحث عندما تعالت أصوات الاعتراض والرفض للأفكار وطروحات الميرزا محمد حسين النائيني السياسية تجاه "**الحكم الدستوري**" في إيران، أو السير قدماً في تقليد "**الغرب**" لركائز السلطة الدستورية وضماناتها في الدول الأوربية.

هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة على **مقدمة** وثلاثة **محاور** و**خاتمة** التي تضمنت أهم الاستنتاجات:

- المحور الأول: **الميرزا محمد حسين النائيني أضواء على سيرته الشخصية ومسيرته العلمية**
- المحور الثاني: **الحكم الدستوري والحياة البرلمانية في إيران ثمرة الثورة الدستورية الإيرانية (1905-19115)**
- المحور الثالث: **ضمانات الحكم الدستوري في إيران**

منابع الدراسة

تنوعت منابع الدراسة ما بين مصادر ومراجع عربية ومعربة وفارسية وسياسية ورسائل واطاريح أكاديمية، وبالأخص **كتاب** "**تنبيه الأمة وتنزيه الملة**"، رسالة الماجستير الموسومة بـ"**الميرزا محمد حسين النائيني (دراسة تاريخية)**"، واطروحة دكتوراه معنونه بـ"**مجلس الشورى الوطني الإيراني (1906-1911) دراسة تاريخية – تحليلية**" ... وغيرها غرضها **إغناء** و**استقصاء** متن البحث.

المحور الأول: الميرزا محمد حسين النائيني أضواء على سيرته الشخصية ومسيرته العلمية

ولد الميرزا النائيني[1] في يوم الأحد المصادف السابع والعشرين من شهر ذي القعدة من عام 1276هـ الموافق السابع عشر من شهر حزيران في عام 1860م[2] في مدينة نائين ، وله نسب فهو: **الميرزا محمد حسين بن الشيخ عبد الرحيم شيخ الإسلام بن الميرزا محمد سعيد**[3] "**النائيني**"[4] من أسرة فارسية عريقة امتازت بالعلم

[1] **أختلف** المؤرخون في **تدوين سنة ولادة** الميرزا النائيني، فمنهم **من يذكر** بأنه: ولد في عام (1272هــ / 1856م). ينظر: باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث، مراجعة ناجي معروف (بغداد: مطبعة أوفسيت، 1978)، جـ1، ص281-282. و**البعض الآخر** دون أنه: ولد في عام (1273هـ / 1857م). ينظر: ضياء الحسن، المرجعية العاملة دراسة تحليلية لحياة السيد أبو الحسن الأصفهاني، (بغداد: مطبعة هيئة محمد الأمين، 2000)، ص21. و**منهم ذكر** أنه: ولد في عام (1277هــ / 1860م). ينظر: أغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة، (النجف الأشرف: المطبعة العلمية، 1956)، جـ1، ص593. **والأصح ما ثبت**.

[2] الشيخ عبد الرحيم، تعريف بتاريخ ولادة أبناءه، ((مخطوط))، ((قم: جعفر النائيني، د.ت))، ورقة (1).

[3] نسبة إلى **مدينة نائين**. ينظر: محسن امين، شيخ اسلام نائينى (تبيان أنديشه)، (مقال)، (أصفهان: چاپخانه انجمن آثار فرهنكى أصفهان، 1379)، ص367. نقلا عن: محمد اسفنديار ومحمد نورى، تبيان انديشه گزيده مقالات پژوهشى در آراء ميرزا نائينى، (أصفهان: چاپخانه أنجمن آثار فرهنگى أصفهان، 1379). وسنشير في هامش **البحث لهذه المقالات** بالصورة التالية: **اسم الكاتب، عنوان المقال (تبيان أند يشه)، (مقال).**

[4] محمد هادي الأميني، معجم رجال الفكر والأدب في النجف الأشرف خلال ألف عام، ط2، (بيروت: د. م، 1992)، مجـــ3، ص1261؛ محمد الغروي، الحوزة العلمية في النجف الأشرف، (بيروت: مطبعة دار الاضواء، 1994)، ص166-167.

والتقوى والشرف، ولها شأن مرموق في المدينة[1] وحظ وافر من الآداب والإنشاء والثقافة[2]، كان والده **الشيخ عبد الرحيم** الملقب بـ "**شيخ الإسلام**" المتوارث عن آبائه وأجداده[3] وأخذ أبناؤه يتوارثون هذا اللقب، ومن كبار رجال الدين "**العلماء**" الذين تم تعيينهم من قبل **شاهات الأسرة القاجارية**، تزوج والده مرتين من امرأتين علويتي النسب فأنجبت الأولى له الميرزا النائيني، والثانية لم يخلف منها عقب[4]، حظي بعناية ورعاية الأبوين وبين ظهران عشيرته[5] في بيئة مفعمة بالمثل الإسلامية والعلم والأدب، فتربى تربية دينية بحته[6] أسهمت إسهاما فاعلاً في تكوين ملامح شخصيته المشغوفة بألوان الثقافة والمعرفة ولاسيما في مسيرته العلمية وآثاره وأراءه الفكرية.

بدأ الميرزا النائيني تعليمه على يد والده الشيخ عبد الرحيم في مدينة نائين العلوم الأولية تعلم القراءة والكتابة والحساب، بدأ بدراسة علوم اللغة والآداب العربية والفارسية على يد عدد من مشايخ المدينة، فحذْق فيها آداب اللغتين[7]، وخلال وجوده فيها درس العلوم الأولية التي تدرس في مرحلة المقدمات[8] في الحوزة[9] العلمية كالنحو والصرف والمنطق... وغيرها[10]، بعدها عزم على الهجرة إلى مدينة أصفهان[11] ومنها إلى مدينة سامراء[12] وأخيرا إلى مدينة النجف الأشرف ليحضر الدرس الخاص للشيخ الملا محمد كاظم الخراساني[13] والمعروف بـ"**الآخوند**"،

---

[1] عبد الرحيم العقيقي البخشايشي ، فقهاء نامدار شيعه ، چاب سوم ، (قم : چاپخانه نويد اسلام ، 1376) ، ص362-364 ؛ محمد جواد ميرزا ، ميرزا نائينى ، ((پاسدار اسلام)) ، (مجلة) ، قم ، شماره سي ويك ، تير 1363 ، ص51-53 ؛ أمجد سعد شلال المحاويلي ، الميرزا محمد حسين النائيني (1860-1936) دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة الكوفة : كلية الآداب ، 2006) ، ص17.

[2] ((الموسم)) ، (مجلة) ، هولندا ، العدد 5 ، السنة الثانية ، 1990 ، ص47 ؛ محمد اسفنديار ومحمد نورى ، تبيان أنديشه گزيده مقالات پژوهشى در آراء ميرزا نائينى ، (أصفهان : چاپخانه أنجمن آثار فرهنگى أصفهان ، 1379) ، ص259 .

[3] المحقق النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ترجمة: عبد الحسين آل نجف وعبد الكريم آل نجف، (قم المقدسة: مطبعة سبهر ، 1999)، ص29.

[4] لمعرفة التفاصيل عن **أسرة الميرزا النائيني**، وأفراد عائلته. ينظر: أمجد سعد شلال المحاويلي، الميرزا محمد حسين النائيني، ص ص18-32-33.

[5] (الرضوان)، (مجلة)، الهند، العدد 7، السنة 2، جمادى الأخرى 1355هـ، ص15.

[6] هاشم فياض الحسيني، حياة الميرزا محمد حسين النائيني، (النجف الأشرف: منشورات مركز البحوث والدراسات الإسلامية، 2002)، ص12.

[7] (الموسم)، العدد الخامس، السنة الثانية، 1990، ص47.

[8] وتنقسم **الدراسة** في الحوزة العلمية على **ثلاث مراحل** هي: المرحلة الأولى تعرف بـــ **(المقدمات)** و**(السطوح)** و**(البحث الخارج)** ... للاستزادة. ينظر: عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم، (بيروت: مطبعة دار المرتضى، 2003)، ص150-151.

[9] **الحوزة:** وهي المؤسسة الدينية العلمية التي تقام لغاية الدراسات العلمية والشرعية لتمكن الطالب من معرفة الأحكام الشرعية في مختلف مجالات الحياة. ينظر: علي احمد البهادلي، الحوزة العلمية في النجف معالمها وحركتها الإصلاحية (1920-1980)، (بيروت: مطبعة الزهراء، 1993)، ص ص87، 94.

[10] محمد حسـين النائيني، الفتاوي، (قم المقدسـة: مطبعة أفق، 1999)، جـــــ1، ص7؛ نور الدين على لو، ميرزا نائينى نداى بيدارى، (قم: چاپخانة شمشاد، 1374)، ص17.

[11] وفي مدينة أصفهان حضر درس: "**الشيخ محمد باقر الأصفهاني**" و"**الشيخ محمد حسن الأصفهاني**" و"**الميرزا محمد إبراهيم الكلباسي**" و"**الميرزا محمد حسن الهزار جريبي**" و"**الشيخ محمد تقي آقا نجفي**" و"**الشيخ جهانكير خان القشقشائي**" في علم "**الفقه**" و"**الأصول**" و"**الفلسفة**" ... للتفاصيل. ينظر: أمجد سعد شلال المحاويلي، الميرزا محمد حسين النائيني، ص22-25.

[12] وفي مدينة سامراء حضر درس: " **السيد محمد حسن الشيرازي** " و" **السيد محمد بن أبي القاسم الفشاركي** " **ملا فتح علي السلطان أبادي** " و" **الشيخ حسين بن محمد تقي النوري** " و" **السيد إسماعيل بن محمد صدر الدين الصدر** " و" **الشيخ الميرزا محمد تقي بن محب الشيرازي** " لاستكمال دراسته في علم " **الفقه** " و" **الأصول** " و" **الرجال** " و" **الحديث** " و" **التفسير** " ... للتفاصيل. ينظر: أمجد سعد شلال المحاويلي ، الميرزا محمد حسين النائيني ، ص25-31.

([13]) **الملا محمد كاظم الآخوند (1839-1911):** ولد في مدينة مشهد ، ثم هاجر إلى مدينة النجف الأشرف وحضر عند أبرز شيوخها منهم : الشيخ مرتضـى الأنصـاري والسـيد محمد حسـن الشـيرازي ... وغيرهما ، وعندما هاجر الأخير إلى مدينة سـامراء المقدسـة بقي في النجف الأشـرف ، فألت

وأصبح من خواص أصحابه[1]، وأخذ التعاون بينهما سياسياً وعلمياً، وبالأخص في الثورة الدستورية (1905-1911)[2]، فعُد النصير الأكبر له في هذه الثورة التي قادها لإصلاح الحياة السياسية في إيران[3]، وأمتاز الميرزا النائيني من بين العلماء والفقهاء بالإحاطة بكليات الفقه وإتقان أصوله، مما خلف العديد من المؤلفات تتنوعت ما بين "**مخطوط**" و"**مطبوع**"[4].

كان للميرزا النائيني مواقف وأدوار إبان التطورات السياسية الداخلية في العراق وإيران في غضون الحقبة التاريخية الممتدة ما بين عام (1914-1936)، وعلى سبيل التمثيل لا الحصر دوره في **حركة الجهاد** عام 1914م[5]... وغيرها، واستمر على **هذا المنوال** حتى **فاضت روحه** الطاهرة في يوم السبت المصادف الرابع والعشرين من شهر تموز في عام 1936م، وشيع جثمانه إلى مدينة النجف الأشرف، ليدفن في الحجرة الخامسة من الجهة الجنوبية الشرقية للعتبة العلوية المقدسة، لمرقد الإمام علي بن أبي طالب (ع)[6].

المحور الثاني: الحكم الدستوري والحياة البرلمانية في إيران ثمرة الثورة الدستورية الإيرانية (1905-19115)

وقعت الثورة الدستورية الإيرانية (1905-1911) بتأثير بواعث معينة من داخل إيران وخارجها على السواء[7]، أثرت في تعميق المدارك السياسية بين مكونات المجتمع الإيراني بكافة فئاته وطوائفه وقومياته[8]، فرام من حمل زمام قادتها إصلاح جميع مفاصل مؤسسات الدولة القاچارية، وفي مختلف جوانب حياة الفرد في البلاد.

بعد ملاحظة ما تقدم، أود تقديم حقيقة توضح مدى **التقارب** و**التباعد** بين رؤى الميرزا النائيني والأفكار والطروحات السياسية تجاه "**الحكم الدستوري**" في إيران **أولاً**، السير قدماً في تقليد "**الغرب**" والتشبث بـ"**ركائز**"

المرجعية له بعد وفاة السيد الشيرازي ، واستقل بالدرس والبحث ، فحضر عليه جمع كبير من العلماء ، وابرز مواقفه السياسية هي قيادة الثورة الدستورية الإيرانية (1905-1911) في مدينة النجف الأشرف ، وبوفاته انتهت الثورة ، ولم يكن هذا فحسب ، بل كانت له مواقف جهادية وفتاوى ضد الاعتداء الروسي على ايران والاعتداء الإيطالي على ليبيا عام 1911م ، وله مؤلفات عديدة ابرزها : ((كفاية الأصول)) الذي يدرس في حوزة النجف الأشرف ... للاستزادة . ينظر : عبد الرحيم محمد علي، المصلح المجاهد الشيخ محمد كاظم الخراساني، (النجف الأشرف: مطبعة النعمان، 1972) ، ص22-158 ؛ عدي محمد كاظم السبتي ، الملا محمد كاظم الآخوند (1839-1911) دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير منشورة ، (جامعة الكوفة : كلية الآداب ، 2007) .

[1] على أصغر حلبي، نائينى واستبداد (تبيان أنديشه)، (مقال)، (اصفهان: چاپخانة أنجمن آثار فرهنكى أصفهان، 1379)، ص327.

[2] لم تقتصر المواقف والرؤى السياسية للميرزا النائيني عند انتهاء هذه الثورة فحسب، بل استمرت مواقفه وتدخلاته في الشأن السياسي لــــ" **إيران** " و" **العراق** " حتى وفاته عام 1936م ... لمعرفة التفاصيل. ينظر: أمجد سعد شلال المحاويلي، الميرزا محمد حسين النائيني، ص90-231.

[3] المصدر نفسه، ص20-33.

[4] على سبيل المثال لا الحصر كتاب: ((**تنبيه الأمة وتنزيه الملة**)) و((**ذخيرة الصالحين**)) و((**رسالة في مسائل الحج ومناسكه**)) و((**وسيلة النجاة**)) و((**الصلاة في اللباس المشكوك**)) ... وغيرها. للاستزادة. ينظر: أمجد سعد شلال المحاويلي، الميرزا محمد حسين النائيني، ص45-60.

[5] سنوضح دور الميرزا النائيني فيها لاحقاً.

[6] أمجد سعد شلال المحاويلي، الميرزا محمد حسين النائيني، ص228.

[7] للاطلاع على **بواعث الثورة الدستورية الإيرانية ومجريات تطوراتها وتأثيراتها الداخلية والخارجية**. ينظر: أ. مجد اسلام كرمانى، طريقى انقلابى مشروطيتى إيران، (اصفهان: چاپخانه فرهنگى استان اصفهان، 1351)، ص79-99؛ صباح كريم رياح الفتلاوي، الثورة الدستورية الإيرانية والتطورات السياسية الداخلية في إيران (1907-1909) دراسة تاريخية، مراجعة: الدكتور حسين محمد عبد الله الصولاغ، (بيروت: دار الرافدين ، 2013).

[8] لمعرفة **مكونات المجتمع الإيراني من حيث الفئات والطوائف والقوميات**. ينظر: أمجد سعد شلال المحاويلي، البناء الفكري في إيران خلال القرن التاسع عشر الميلادي " الأسس – الروافد "، (مخطوط) ، 2017م، ورقة (6-18).

و"**مرتكزات**" السلطة الدستورية في الدول الأوربية **ثانياً**، وتفعيل مبادئ "**الحكم**" كـ((**الحرية – المساواة – الشورى**)) في أوساط المجتمع الإيراني ضمن اطار إسلامي بحت **ثالثاً**، مستشهداً بهذا المضمار بنص ذكر فيه:

"لا يخفى ان الشيخ محمد النائيني هو أحد منظري الحركة الدستورية، وأحد قادة المواجهة ضد الاستعمار الأجنبي[1]، فعمل في شرعنة الدولة الدستورية، رغم إصراره على غصبية السلطة في حال غياب الإمام المعصوم (ع)[2]، فقد نجح في طرح حل توفيقي استطاع ان يقيد به سلطة الحاكم الجائر المستبد وفق دستور[3] ينتمي إلى الشريعة الإسلامية، ويعترف للامة والفرد بحق المشاركة في السلطة[4]، مع إطلاق سراح مبادئ الحكم (الحرية – المساواة – الشورى) وتفعيلها داخل الوسط الاجتماعي، من أجل تكوين دولة تتحرك في إطار الإسلام"[5].

ثم، ذهب الميرزا النائيني إلى **تشخيص** مبررات "**أصل**" و"**تشييد**" السلطة في إيران، التي هي ذاتها **وظائف أساسية**، تجدها على ممر العصور وفي مختلف الحقب التاريخية حتى الأنبياء (عليهم السلام) والحكماء سعوا جاهدين في إقامتها؛ لأنها تنظم سائر الأجهزة والوظائف النوعية للدولة، فضلاً عن ذلك نلتمسها في الشريعة الإسلامية المطهرة، فحواها:

"إن أصل قيام السلطة مرهون بحفظ النظام الداخلي للبلاد، وتنمية المجتمع، وإيصال كل ذي حق إلى حقه، والحيلولة دون بغي أفراد الشعب على بعضهم، والتحفظ من تدخل الأجانب في أمور البلاد، والاحتياط من مؤامراتهم، وتهيئة القوة الدفاعية والاستعداد الحربي مما يلزم لصيانة الاستقلال، بل يمكن القول ان إقامة تلك الوظائف هي السبب الذي لأجله قامت السلطة، وجرى تنظيم سائر الأجهزة السياسية، فوجدنا الأنبياء (عليهم السلام) والحكماء في مختلف الحقب التاريخية سعوا في نفس الاتجاه، كما تقرها الشريعة الإسلامية المطهرة"[6].

لما تعالت الأفكار "**التغريبة – الأوربية**"، وتلاعبت الأهواء النفسانية، وتنوعت الدعوات والمطالبات ما بين "**تأييد**" و"**تعارض**" في صفوف الثوار الدستوريين في إيران، حول "**استمرارية**" و"**شرعنة**" حكم –**الشجرة الخبيثة** – الأسرة القاچارية في إدارة دفت الحكم في البلاد، **بكلام** أخر "**إبقاء**" أو "**أقصاء**" **الشاه مظفر الدين قاچار** (1896–1907) أم "**تبديله**" أو "**تعين**" أبنه ولي العهد **الميرزا محمد علي قاچار** (1907–1909) شاهاً لإيران، بناءً عليه خطا الميرزا النائيني خطوة جريئة وكبيرة في ذات الوقت لحسم هذا الخلاف "**نظرياً**" و"**شرعياً**"

---

[1] قصد به **مواقفه تجاه تحرك القوات البريطانية لاحتلال العراق ، ومخططات البريطانيين بعد الاحتلال** . سنشير بذلك لاحقاً.

[2] ابتغى به **الإمام محمد بن الحسن المهدي** (عج) .

[3] سنشير برؤى الميرزا النائيني اتجاهه لاحقاً .

[4] رام الإشارة إلى " **المجلس – البرلمان** "، وسنشير برؤى الميرزا النائيني اتجاهه لاحقاً .

[5] ماجد الغرباوي ، الشيخ محمد حسين النائيني منظر الحركة الدستورية ، (قم المقدسة : مؤسسة الأعراف ، 1999) ، ص5.

[6] محمد حسين النائيني ، تنبيه الأمة وتنزيه الملة ، ص246–247.

أولاً، والرد بعنف وقوة نحو **الطروحات الغربية** حول "**السلطة**" في إيران **ثانياً**، بهذا الصدد نقتبس جزء مما ذكر:

"***ان استقام النظام العام، وانتظام حياة البشر مرهون بوجود الدولة ذات السلطة القادرة على فرض النظام، فليس ثمة فرق في الإقرار بالحاجة إلى السلطة، بين القائلين بضرورة كونها فردية أو جماعية أو مشروعية حكمها، بالنظر إلى وصولها عن طريق الانتخاب أو الوراثة أو الغلبة والقهر، لذا صيانة شرف البلاد واستقلالها وتماسكها كأمة، والمحافظة على مختصاتها الدينية منوط بقيام سلطة نابعة من ذاتها، معبرة عن ثقافتها وهويتها، فالشريعة المطهرة جعلت حفظ بيضة الإسلام من أهم الواجبات***"[1].

جاءت رؤى الميرزا النائيني تجاه "**قوام**" و"**عدالة**" السلطة "**حكم الشاه القاجاري**" في إيران منسجمة تماماً مع مطاليب الدستوريون الإيرانيون من الشاه مظفر الدين قاجار في عام 1905م، من أبرزها[2]:

- دستور – قانون أساسي.
- تشكيل مجلس "**برلمان**" تشريعي.

التي تعمل أيضاً في " **تقويم** " و" **تنقيح** " سلطة الشاه القاجاري، تأسيساً على ذلك أشار قائلا:

" ***ان البلاد تحتاج في كل الأحوال إلى وسائل فعالة لحفظ العدالة، ومنع تحول السلطة من كونها أمانة إلى وسيلة للاستئثار والغصب، والحيلولة دون أي انحرافات شهوانية، وأرفع تلك الوسائل هي العصمة، لكن الوسائل لا يمكن بالضرورة ان ترفع الحاكم إلى مقامها، لكنها فعالة في جعل الحكم دستوري، ومن أهم الوسائل اثنتان هي: الضمانة الأولى: الدستور، والضمانة الثانية: الرقابة والمحاسبة***[3] ***...***"[4].

وإذا تصفح القارئ الكريم آراء الميرزا النائيني من أجل "**سَداد**" و"**صَواب**" سلطة **الشاه القاجاري** تارة، ونجاح مسيرة الركنان **الأول**: الدستور، و**الثاني**: مجلس شورى تارة أخرى، فلا غرو ان تجده عامد على أضافت **ركن ثالث** يعرف بـ"**تعين هيئة أمناء**" أو "**هيئة فقهاء – علماء**"، وعلى هذا الأساس تفوه ما نصه: "***يمكن تحديد تصرفات الغاصب للسلطة من خلال تعيين هيئة من النظار والأمناء...*** "[5].

نشير هنا إلى مفارقة هامة وجديرة بالاهتمام عند الميرزا النائيني، تكاد تنعدم عند العديد من رجال الدين – **فقهاء الشيعة الإمامية** – في تبرير **تسلط الحكام** و**تصرفاتهم** بواقع البلاد والعباد كيفما يشاء، إلا وهي تتوجه نحو مراجع التقليد "**المجتهدين**" أو العلماء "**الفقهاء**"، إذ من خلالهم يمكن استنقاذ البلاد والعباد من جور هؤلاء؛ لان سيرتهم هي استئناف لسيرة الأنبياء والأولياء (عليهم السلام) **أولاً**، ويمكن تحويل صورة ومعالم حكم **الشاه القاجاري** في إيران إلى حكم ذات صور وأشكال دستورية "**ولايتية**" **ثانياً**؛ بفقدان الأخير تنعدم الحقوق الواجبات تجاه البلاد والعباد **تارة**، وتطاول الاستعمار "**الغربي – الأوربي**" في التدخل بشؤونهم **تارة**

---

[1] محمد حسين النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ص245–246.

[2] للاطلاع على المزيد من **مطاليب الثوار الدستوريين الإيرانيين**. ينظر: أمجد سعد شلال المحاويلي، الميرزا محمد حسين النائيني، ص95–96.

[3] قصد الميرزا محمد حسين النائيني تشكيل " **برلمان – مجلس شورى وطني** " للبلاد، سنشير بإيضاحه لاحقاً.

[4] محمد حسين النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ص ص254 ، 257.

[5] محمد حسين النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ص285.

أخرى، مما يوشك ضياع – **سلطان الإسلام**– هيبة الدولة الإسلامية، وتأكل أركانها وانقراضها، مما يؤدي إلى تسلط الكفار على بلاد الإسلام **تارة ثالثة**، بهذا الخصوص قال:

"العلماء والروحانيين هم يتحملون المسؤولية، وان يسعوا بكل ما أوتوا من قوة لاستنقاذ حرية المسلمين المكبلة، واستعادة حقوقهم المسلوبة، وتخليص رقابهم من ذل عبودية الجائرين، لاستئناف سيرة الأنبياء والأولياء (عليهم السلام)، وإدامة طريقهم، عليهم الاجتهاد في تحويل السلطة الغاصبة من صورتها الملكية الاستبدادية إلى صورة ولايتية دستورية، التي ستكون سبباً في إعادة الأمور إلى مجاريها، وإصلاح أمور الأمة، بعد ان أدى تطاول الزمن في ظل الاستبدادية[1] إلى سيطرة الكفرة[2] على بلاد المسلمين ، وشيوع المفاسد، وتفاقم أسباب الخراب، حتى ليوشك ان يصبح أصل الدولة الإسلامية على شرف الانقراض والتآكل"[3].

المحور الثالث: ضمانات الحكم الدستوري في إيران

انسجاماً مع ما تقدم، ارتأى الباحث وحسب السبق التاريخي معالجة رؤى الميرزا النائيني تجاه **ضمانات الحكم الدستوري في إيران**، ابتداءً بـ "**ضمانة الرقابة والمحاسبة**" المتعارف عليها في أدبيات التاريخ الإيراني الحديث بـ"**البرلمان – المجلس**"؛ لان بانبثاقه ينبثق الضمان الأخر "**الدستور**" وما شابه ذلك.

أولاً: مجلس الشورى الوطني "البرلمان" الإيراني

في ضوء استقراء الأحداث التاريخية التي عصفت إيران حتى انها أوشكت على اقتلاع – **ان جاز القول** – الشجرة **الخبيثة** المتمثلة بعرش الشاه **مظفر الدين قاجار**، أذعن لمطاليب الدستوريين الإيرانيين على إصدار **فرماناً** في الخامس من شهر آب في عام 1906م وافق فيه على تأسيس "**مجلس الشورى الوطني**"، وبإعلانه بدء الحياة "**الدستورية – النيابية**" في إيران[4]، انسجاماً مع منطق تحديد الشروط والضوابط **أولاً**، تجاه التأسيس والانتخاب والترشيح لهذا المجلس **ثانياً**، التي جاءت متناغمة مع آليات الانتخاب والترشيح لـ "**البرلمان الأوربي –الغربي**" ومتطلعات وتوجهات أصحاب "**التغريب**" **ثالثاً**؛ لأنها جاءت متطابقة مع "**البرلمان الفرنسي**" و"**البرلمان الروسي**" **رابعاً**[5]، في ضوء تلك المعايير أنبرى الميرزا النائيني في الرد على تلك الآليات تارة، وتحديد أعمال النواب "**الوكلاء – الوكيل**" في المجلس تارة أخرى، جاء فيه:

---

[1] عرفت فترة تعطيل **عمل مجلس الشورى الوطني الإيراني وضربه** بأمر من الشاه محمد علي قاجار في الثالث والعشرين من شهر حزيران في عام 1908م، لقرابة عام وثلاثيين يوم من قبل الدستوريين عليها بــ" **الاستبداد الصغير** " ... للاستزادة . ينظر: أمجد سعد شلال المحاويلي ، الميرزا محمد حسين النائيني ، ص109–123.

[2] على سبيل المثال لا الحصر قصد الميرزا النائيني **الاعتداء الروسي على إيران في عام 1909م** ، وكذا الحال في سيطرة البريطانيين على بلدان العالم الإسلامي .

[3] محمد حسين النائيني ، تنبيه الأمة وتنزيه الملة ، ص273–274.

[4] للاطلاع على **حثيات** و**مجريات الأحداث** تجاه " **مجلس الشـــورى الوطني** " في إيران ، **وعلى الأســس القانونية للانتخابات** ، وآلية **الانتخاب في دورتيه الأولى** و**الثانية** . ينظر: عدي محمد كاظم السبتي ، مجلس الشورى الوطني الإيراني (1906–1911) دراسة " تأريخية – تحليلية " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الكوفة : كلية الآداب ، 2013) ، ص58–99.

[5] لمعرفة التفاصيل . ينظر: المصدر نفسه ، ص61–62.

" لكي نضمن التزام السلطة بالدستور، ينبغي إقامة هيئة للإرشاد والرقابة – مجلس – تضم علماء البلاد وحكماءها، من المعروفين بالصلاح والعارفين بأمور الدولة، ومقتضيات السياسة والقانون الدولي، تتولى النظر في أعمال المسؤولين التنفيذيين، للتأكيد من مطابقتها لمصالح الشعب، كما تمنع أي تعدي على حقوق المواطنين أو تفريط في حقوق الدولة، ويعتبر أعضاء هذه الهيئة ممثلين للشعب، والمجمع الرسمي للهيئة هو مجلس الشوى الوطني، وان فاعليته من قدرته على خضوع كل فرد من أعضاء السلطة التنفيذية لقراراته "[1].

واسترسل الميرزا النائيني في الردع والزجر على طروحات "**المتغربين**" ودعواتهم "**التغريبية**" في إيران، حتى أفضى إلى بيان **مشروعية** أعمال **مجلس الشورى الوطني** المنتخب من قبل الشعب الإيراني، بهذا المحط ذكر ما نصه:

"بناء على أصول مذهبنا –الشيعي –الجعفري فأننا نعتبر أمور الولاية والنظام في عصر الغيبة من وظائف نواب الإمام[2] وهم الفقهاء المجتهدين، وعليه فان وجود بعض الفقهاء العدول في المجلس، أو على اقل التقدير الفضلاء المأذون لهم من الفقيه العادل، ثم موافقة الفقهاء على صحة ونفاذ الآراء الصادرة عن مجلس الشورى، يعتبر كافياً لإسباغ المشروعية على عمل المجلس"[3].

ثانياً: الدستور الإيراني "القانون الأساسي"

لما بات الدستور على انه: **مجموعة قواعد قانونية تعمل على تحديد نظام الحكم وشكله في الدولة، وتحديد العلاقة ما بين الأخيرة والمواطن من حيث الحقوق والواجبات** من جانب، ومسألة صياغته – **القانون الأساسي** – من أهم وأجلُ الواجبات الملقاة على عاتق مجلس الشورى الوطني الإيراني من جانب أخر، وبالأخص عندما عَلا وسمَا صوت انصار **التغريب** تحت قبته في كتابة وأعداد دستور مستنسخ ومطابق لقوانين **الدول الغربية** ذات الحياة البرلمانية[4]، امتعض الميرزا النائيني واستشاط حتى زاد سخطاً واغتاظاً ما حل بين نواب – **وكلاء** – المجلس، بهذا الصدد تلفظ قائلا:

" يعتبر الدستور أعلى القوانين وأحكامه لازمة الأجراء على كل فرد في جهاز الدولة، بمن فيهم الحاكم، وان يتضمن تعريفاً وافياً يحدد طبيعة السلطة وأغراضها وواجباتها وكيفية ممارستها، ويحدد صلاحيات الحاكم، ويعرف حقوق الشعب وحرياته وفقا لمقتضيات الدين الإسلامي، كما يعين الحدود التي لا يجوز تخطيها ، والأعمال التي يعتبر القيام بها من نوع التقصير في وظيفة الحراسة وحفظ الأمانة ، التي يتحمل

[1] محمد حسين النائيني ، تنبيه الأمة وتنزيه الملة ، ص257–258.

[2] قصد الميرزا النائيني **الأمام محمد بن الحسن المهدي** (عليهما السلام) والمعروف بـ" **المهدي المنتظر** " (عج) .

[3] محمد حسين النائيني ، تنبيه الأمة وتنزيه الملة ، ص259.

[4] لمعرفة مجريات ما حدث جرى داخل قبة البرلمان – **مجلس الشـــورى الوطني** – الإيراني وتطورات الأحداث ، وفحوى مواد الدســـتور **(القانون الأساسي)** الإيراني . ينظر: عدي محمد كاظم السبتي ، مجلس الشورى الوطني الإيراني ، ص117–133.

مسؤوليتها أصحاب القرار السياسي ، ويعتبر التفريط فيها مثل سائر أنواع خيانة الأمانة ، موجبا للعزل الأبدي من السلطة"[1].

يأتي الكلام الآتي للميرزا النائيني تأصيلاً جاداً لردم الهوة المفتعلة بين الإيراني " **المتغرب** " و" **الأصيل** " ، بكلام آخر بين " **المفكر** " المتأثر بطروحات الغرب و" **الفقيه** " المتشبث بتعاليم الإسلام المحمدي ، وصولا لأفضل وانضج طرق التعاطي مع متشابكات **الدستور الإيراني** ، حتى رسم معالم التشابه بين تطبيق الحاكم " **الشاه القاچاري** " لمواده ، والتزام المكلف بفتاوي " **الفقيه – المرجع** " في رسالته العملية " **العبادات – المعاملات** "، في احدى الحالتين سواء **شاهاً** كان أم **مقلداً** ملزماً ومقيداً وواجب التطبيق والعمل في ضوئه ، ما مؤداه :

"***أخذاً بعين الاعتبار انتماء الدستور، بما فيه من تحديدات للمصالح والأنظمة إلى أبواب السياسية والأنظمة النوعية من الفقه، فانه يعتبر في بابه بمنزلة الرسالة العملية التي يطرحها الفقيه لمقلديه، فيعرض خلالها فتاواه الخاصة في أبواب العبادات والمعاملات، باعتبارها واجبة على المقلد، ان الأساس في حفظ حدود السلطة هو الالتزام بأحكام الدستور والحذر من تخطيها، كما هو الشأن في الرسالة العملية بالنسبة للمكلف العادي، لذا السبب فقد أسمي الدستور القانون الأساسي والرسالة النظامية***"[2].

لما أرتفع أصوات المتغربين داخل أركان مجلس الشورى الوطني الإيراني في استحصال الموافقة على تعين خبير "**غربي – إنكليزي**"، يعمد على متابعة سير عملية تدوين الدستور "**القانون الأساسي**" الإيراني **أولاً**، واشتداد الخلاف بين "**المتغربين**" و"**المتدينين – رجال الدين**" حول مضامين مواد الدستور ومدى تطابقها مع الشريعة الإسلامية[3] **ثانياً**، بطبيعة الحال ستكون هناك صيحات ما بين "**تطابق**" و"**تعارض**" تجاه مشروعية الدستور داخل قبة البرلمان وبين أوساط مختلف مكونات المجتمع الإيراني **ثالثاً**، لكن الميرزا النائيني اقتحم هذا المعترك الصعب، وقدم رأي من خلاله يمكن بيان **شرعية بنود القانون الأساسي**، ما نصه:

"***يستمد الدستور مشروعيته من عدم مخالفة أي بند من بنوده لأحكام الشريعة المقدسة، وتضمنه جميع ما يلزم لحفظ مصالح البلاد والعباد، ولا نرى بعد هذا التحديد ضرورة لأي شرط آخر لأثبات شرعيته أو تأكيد صحته***"[4].

ثالثاً: هيئة أمناء "فقهاء مجتهدين"

من الحري في مستهل الحديث في هذا المجال الوقوف عند أعمال وحدود هيئة "**الأمناء – الفقهاء**" تجاه البلاد والعباد، والتمعن فيها من وجهة نظر الميرزا النائيني، إذ أشار إلى أن: "***هيئة الأمناء تعمد للنظر في تصرفات الحاكم، أو تحديد تصرفات المتصدي، ومنع التعدي والحيف، ويقومون على صيانة العين الموقوفة***

1 محمد حسين النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ص257.

2 المصدر نفسه.

3 لمعرفة التفاصيل. ينظر: عدي محمد كاظم السبتي، مجلس الشورى الوطني الإيراني، ص119.

4 محمد حسين النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ص257.

المغصوبة، وصيانة المال عن الاستهلاك في غير الموارد الموضوع لها، أو صرف عائدها في الموارد المقصود بها"[1].

كما يلزم الالتفات هنا إلى نقطة في غاية الأهمية نحو **أعمال هيئة الأمناء**، لتضاف لمهامها الآنفة الذكر، وهي أن ملحق الدستور[2]– **القانون الأساسي** – تضمن في **مادته الثانية** تشكيل هيئة من خمسة "**فقهاء**"، تقوم بالأشراف على جميع القوانين لتأكد من عدم مخالفتها لتعاليم الشريعة المحمدية ومصادقتها، فنالت هذه المادة قبول واستحسان العديد من "**نواب – وكلاء**" رجال الدين "**العلماء**" داخل مجلس الشورى الوطني الإيراني، بهذا الصدد أود الإشارة إلى أن الميرزا النائيني كان من ضمن العلماء المرشحين من قبل الملا محمد كاظم الآخوند القاطن آنذاك في مدينة النجف الأشرف، على أي حال انتخب خمسة فقهاء[3] من دون الميرزا[4].

الخاتمة والاستنتاجات

ما أن حل القرن العشرين الميلادي المنصرم في عقده الأول حتى عصفت رياح التغير والتجديد إيران، فركب المجتمع الإيراني بمختلف مكوناته وأطيافه تلك الرياح للسير قدماً نحو الرقي والتقدم، حتى تمثل في انبثاق ثورة – **حركة** – دستورية عرفت في أدبيات التاريخ الإيراني الحديث بـ "**الثورة الدستورية الإيرانية** (1905–1911)"، التي تجلت مطالبها في إقامة "**حكم – سلطة**" دستورية تستند على **ركنين**، **أحدهما**: **مجلس شورى وطني**، و**الأخر**: **دستور – قانون أساسي** للبلاد، فأعان الميرزا محمد حسين النائيني الدستوريين في حركتهم، وعاونهم في تحقيق مبتغاهم **بلسانه** و**قلمه**، ليدفع ويرد شبهات ومغالطات المعارضين في إقامة هكذا حكم.

في ضوء هذه المعايير السالفة الذكر، تجاذبت وتضاربت الآراء والطروحات بين رجال الفكر "**الغربي**" أو متثقفي "**التغريب**" من جهة، ورجال الدين "**العلماء**" حماة الإسلام المحمدي ومؤيديهم الملتزمين بشريعة الدين الإسلامي من جهة أخرى، تجاه **آليات** تشييد **الحكم الدستوري في إيران**، لكن الغريب في الأمر تعالي أصوات المتغربين ومؤيديهم من الغرب داخل مجلس الشورى الوطني الإيراني، حتى زعزعت أركانه وتخلخلت وتشرذمت أراء وردود حماة الشريعة السمحاء نحو الآليات، فأنبرى الميرزا النائيني في تقوية وشد عزيمة رجال الدين ومؤيديهم داخل قبة المجلس، من خلال إخراج مسوغات ومخرجات وآليات إقامة هذا الحكم في البلاد تتناسق تتوافق مع شريعة الإسلام.

تبين من خلال الدراسة الدور الفعال للميرزا النائيني في نجاح حداثة الحياة – **التجربة** – البرلمانية في إيران، في شقيها "**البرلماني**" و"**الدستوري**" ذات الاقتباس الغربي في مختلف النواحي ابتداءً بالتأسيس والتشكيل، وانتهاءً بالقوانين والممارسات تحت قبة مجلس الشورى الوطني الإيراني، وعلى الرغم من عدم معرفة الشاه

---

(1) المصدر نفسه ، ص ص285–286 ، 287.

(2) للاطلاع على **حثيات كتابة ملحق الدستور من تشكيل اللجان والمواد** . ينظر: عدي محمد كاظم السبتي ، مجلس الشورى الوطني الإيراني ، ص125–133.

(3) وهم : " **زين العابدين القمي – السيد أبي الحسن الأصفهاني – علي الحائري – السيد حسن المدرس – إمام جمعة خوئي** " . ينظر: عدي محمد كاظم السبتي ، مجلس الشورى الوطني الإيراني ، ص114.

(4) لمعرفة التفاصيل . ينظر: المصدر نفسه ، ص ص113–114 ، 127–128.

القاجاري وحكومته والمجتمع الإيراني بكافة مكوناته بهذه التجربة، إلا أنه سعى جاهداً في تشذيب وتقليل الاقتباسات الأوربية، وتقويم وتقييم تلك الحياة.

نلتمس مما سبق، بان الميرزا النائيني عَد أحد كبار رجالات الدين ومجتهدي المذهب الجعفري "**الإمامي**" في عصره، وصاحب مدرسة من الطراز الأول في مقارعة الغرب "**فكراً**" من خلال مؤلفه الموسوم: "**تنبيه الأمة وتنزيه الملة في لزوم مشروطية الدولة المنتخبة لتقليل الظلم على أفراد الأمة وترقية المجتمع**"، والمشهور بـ: "**تنبيه الأمة وتنزيه الملة**"، والذي دون باللغة الفارسية عام 1909م.

وإذا ذهبنا أكثر من ذلك، وفهمنا متن البحث، يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات الآتية:

- ❖ حدد البعد التاريخي في بزوغ وتطبيق الحكم الدستوري وممارسة الحياة البرلمانية في إيران الا وهو عام 1906م، أي عقب نشوب الثورة الدستورية الإيرانية (1905-1911).
- ❖ تكاتف والتعاون بين كافة مكونات المجتمع الإيراني في تطبيق الحكم الدستوري بدل من حكم الأسرة القاجارية وفق نظامها الملكي.
- ❖ وقوف المؤسسة الدينية بكافة مراتبها "رجل الدين – الطالب – المجتهد – المقلد" لنصرة الحكم الدستوري وضماناته.
- ❖ الدور الكبير للميرزا محمد حسين النائيني في صياغة ضمانات الحكم الدستوري وفق التعاليم الإسلامية، حتى بات منظر هذا الحكم في إيران.

ثبت المصادر

القرآن الكريم

أولاً : الرسائل والاطاريح

1- أمجد سعد شلال المحاويلي ، الميرزا محمد حسين النائيني (1860-1936) دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة الكوفة : كلية الآداب ، 2006) .

2- عدي محمد كاظم السبتي ، الملا محمد كاظم الآخوند (1839-1911) دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير منشورة ، (جامعة الكوفة : كلية الآداب ، 2007) .

3- =============== ، مجلس الشورى الوطني الإيراني (1906-1911) دراسة " تأريخية – تحليلية " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الكوفة : كلية الآداب ، 2013) .

ثانياً : المخطوطات

1- أمجد سعد شلال المحاويلي ، البناء الفكري في إيران خلال القرن التاسع عشر الميلادي " الأسس – الروافد " ، (مخطوط) ، 2017م .

2- الشيخ عبد الرحيم ، تعريف بتاريخ ولادة أبناءه ، ((مخطوط)) ، ((قم : جعفر النائيني ، د. ت)) .

ثالثاً : الكتب (العربية – المعربة – الفارسية)

أ- العربية

1- صباح كريم رياح الفتلاوي ، الثورة الدستورية الإيرانية والتطورات السياسية الداخلية في إيران (1907-1909) دراسة تأريخية ، مراجعة : الدكتور حسين محمد عبد الله الصولاغ ، (بيروت : دار الرافدين ، 2013) .

2- ضياء الحسن ، المرجعية العاملة دراسة تحليلية لحياة السيد أبو الحسن الأصفهاني ، (بغداد : مطبعة هيئة محمد الأمين ، 2000) .
3- عبد الرحيم محمد علي ، المصــلح المجاهد الشــيخ محمد كاظم الخراســاني ، (النجف الأشــرف : مطبعة النعمان ، 1972) .
4- عبد الهادي الفضلي ، هكذا قرأتهم ، (بيروت : مطبعة دار المرتضى ، 2003) .
5- علي احمد البهادلي ، الحوزة العلمية في النجف معالمها وحركتها الإصلاحية (1920-1980) ، (بيروت : مطبعة الزهراء ، 1993) .
6- ماجد الغرباوي ، الشيخ محمد حسين النائيني منظر الحركة الدستورية ، (قم المقدسة : مؤسسة الأعراف ، 1999).
7- محمد الغروي ، الحوزة العلمية في النجف الأشرف ، (بيروت : مطبعة دار الأضواء ،1994) .
8- محمد حسين النائيني ، الفتاوي ، (قم المقدسة : مطبعة أفق ، 1999) ، جـ1.
9- هاشم فياض الحسيني ، حياة الميرزا محمد حسين النائيني ، (النجف الأشرف : منشورات مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، 2002) .

ب- المعربة

1- المحقق النائيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ترجمة: عبد الحســـين آل نجف وعبد الكريم آل نجف ، (قم المقدســـة : مطبعة سبهر ، 1999) .

ت- الفارسية

1- أ. مجد اسلام كرمانى، طريقى انقلابى مشروطيتى إيران، (اصفهان: چاپخانه فرهنگى استان أصفهان، 1351).
2- عبد الرحيم العقيقي البخشايشى، فقهاء نامدار شيعه، چاب سوم، (قم: چاپخانه نويد اسلام، 1376).
3- محمد اسفنديار ومحمد نورى، تبيان انديشه گزيده مقالات پژوهشى در آراء ميرزا نائينى، (أصفهان: چاپخانه أنجمن آثار فرهنگى أصفهان، 1379).
4- محمد اسفنديار ومحمد نورى، تبيان أنديشه گزيده مقالات پژوهشى در آراء ميرزا نائينى، (أصفهان: چاپخانه أنجمن آثار فرهنگى أصفهان، 1379).
5- نور الدين على لو، ميرزا نائينى نداى بيدارى، (قم: چاپخانة شمشاد، 1374).

رابعاً: المعاجم والموسوعات

1- أغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة، (النجف الأشرف: المطبعة العلمية، 1956)، جـ1.
2- باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث، مراجعة: ناجي معروف، (بغداد: مطبعة أوفسيت، 1978) ، جـ1.
3- محمد هـادي الأميني، معجم رجـال الفكر والأدب في النجف الأشـــرف خلال الف عـام، ط2، (بيروت: د . م، 1992)، مجـ3.

خامساً: المقالات الفارسية

1- على أصـــغر حلبى، نائينى واســتبداد (تبيان أنديشــه)، (مقال)، (اصــفهان: چاپخانة أنجمن آثار فرهنكى أصــفهان، 1379).
2- محســن امين، شــيخ اســلام نائينى (تبيان أنديشــه)، (مقال)، (أصــفهان: چاپخانه انجمن آثار فرهنكى أصــفهان، 1379).
3- محمد جواد ميرزا، ميرزا نائينى، ((پاسدار اسلام))، (مجلة)، قم، شماره سي ويك، تير 1363ش.

سادساً: الدوريات

1- (الرضوان)، (مجلة)، الهند، العدد 7، السنة 2، جمادى الأخرى 1355هـ.
2- (الموسم)، (مجلة)، هولندا، العدد الخامس، السنة الثانية، 1990م.

الموقف الدولي من الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م)

International positions of the Iraq Iran war (1980-1988)

اسلام محمد المغير
Islam Mohammed Almoghayer
باحثة في التاريخ - فلسطين

الملخص

ساهم التوتر السائد على الحدود العراقية الايرانية في نهاية سبعينيات القرن الماضي إلى نشوء نزاعات بين الدولتين تسبب بحرب استمرت ثماني سنوات. هدفت الدراسة إلى بيان الموقف الدولي من الحرب الايرانية العراقية 1980-1988م، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لوصف ظاهرة المشكلة والمنهج التحليلي لتحليل المواقف الدولية تجاه تلك الظاهرة، خلصت الدراسة إلى تباين مستوى المواقف الدولي من الحرب فمثلًا فرنسا وقفت لجانب العراق، أمتا ألمانيا وإيطاليا فكانت على الحياد، أما روسيا فكانت مع العراق بحكم العلاقات الثنائية المميزة بينهم، وأمريكيا حافظ على التوازن بين الدولتين، على صعيد اسرائيل استغلت الفرصة لضرب المفاعل النووي الإيراني وفي منتصف الحرب ذهب لاجتياح لبنان عام 1985 لاستهداف منظمة التحرير التي تربطها علاقات مميزة مع الدولتين. وقد ذهبت الصين لدعم العراق لعلاقتها بالمنظومة الشيوعية والاتحاد السوفيتي، والهند ذهبت لدعم الجهود الداعية لوقف الوساطات الدولية لإيقاف العرب، وأخيرًا الأمم المتحدة أصدرت العديد من القرارات المتعلق بوقف الحرب واستخدام الوسائل السلمية لحل الخلافات والنزاعات بين العراق وإيران.

abstract

The prevailing tension, at the end of the 1970s, contributed to conflicts between two countries caused the war that continued eight-years in the Iraq Iran borders. The study aimed to explain the international position of Iraq Iran 1980-1988, the researcher used descriptive approach to describe phenomenon of problem, and analytical approach to analysis international positions that related to phenomenon. The study concluded that disparity of international positions of war, for instance France stood for side Iraq, Germany and Italy stood neutrality, Russia stood with Iraq according to special bilateral relations between them, and America kept stability between the both countries. Level of Israel, it used the opportunity to attack Iranian nuclear reactor, and in middle of war it went to invasion Lebanon in 1985 to targeting (PLO) Palestine Liberation Organization that associated special relations with both countries. China went to support the convening efforts to stop international act of honor to discontinue Arab and finally United Nations issued many decisions that related stopping war and using peaceful means to resolve differences and conflicts between Iraq and Iran.

المقدمة

ادت الخلافات الحدودية بين العراق، وإيران لنشوب حرب طويلة بينهما عام 1980م استمرت حتى عام 1988م، نتيجة لتلك الحرب تدخلت العديد من الوساطات الدولية بين الطرفين مثل هيئة الأمم المتحدة محاولة منها لإيقاف تلك الحرب بين البلدين الجارتين المسلمتين، ولم تفلح تلك الجهود بإيقاف الحرب الا بعد ثماني سنوات عام 1988م

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى

1- التعرف على الحرب بين العراق، وإيران متى وكيف بدأت ومتى انتهت
2- بيان دور القوى العظمى في الحرب كالاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية.
3- ابراز جهود الأمم المتحدة في الحرب، والقرارات التي صدرت عنها بشأن الحرب
4- معرفة التباين بين الدور الأوروبي في الحرب
6- القاء الضوء على الموقف الإسرائيلي من الحرب

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج التاريخي من خلال جمع المعلومات من المراجع المتعلقة بالدراسة، أما التوثيق فقد اتبعت المنهج الانجلوسكسوني.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: منذ بداية الحرب عام 1980م، حتى نهايتها عام 1988م.

الحدود المكانية: العراق، وإيران

الكلمات المفتاحية

العراق، إيران، الحرب، النزاع، الأسلحة، الثورة، الأمم المتحدة

تمهيد

بدأت حرب بين العراق، وإيران بسبب الخلافات الحدودية بين الطرفين، وقد استمرت تلك الحرب لثماني سنوات.

أولًا: بدء الحرب العراقية الإيرانية

هناك عدة أسباب ادت لنشوب الحرب بين العراق، وإيران، منها تصريحات إيران بزعامة آية الله الخميني ضد العراق، وضد الحكومة العراقية، وحول تصدير الثورة، مثل تصريح الخميني يوم 31 مارس 1980م، بأنه يجب على ايران أن تبذل قصارى جهدها لتصدير ثورتها إلى الأجزاء الأخرى من العالم، وتترك فكرة بقاء الثورة ضمن حدودها[1].

---

[1] جابر الراوي: الغاء الاتفاقية العراقية الإيرانية لعام 1975م في ضوء القانون الدولي، وزارة الثقافة والاعلام، العراق، ص102.

أيضًا بتاريخ 22 أبريل 1980م أعلن الخميني في خطاب جماهيري حاشد في إيران إن إيران قادرة على احتلال بغداد في ساعات، ثم خاطب الجيش العراقي بقوله "انفروا ضد الموقف المخزي لنظام بغداد وتخلصوا من صدام حسين كما تخلصنا من الشاه"[1].

منذ أن تسلم النظام الجديد بزعامة الخميني الحكم في إيران اظهرت معاداته للعراق نظامًا، وشعبًا، ووقف موقف عدائي من العراق، على الرغم من أن العراق ابدت تأييدها للجمهورية الإيرانية[2].

شهدت الحدود بين العراق، وإيران حوادث، واشتباكات متعددة[3]، حيث قامت القوات الإيرانية بالعديد من الاستفزازات العسكرية على الحدود العراقية، فقد سجلت خلال الفترة من 23 فبراير 1979م، وحتى 26 مايو 1980م، 54 حادث اختراق للطائرات الإيرانية عبر الأجواء العراقية، و15 اعتداءً بريًا على مخافر الحدود العراقية، و12 اعتداءً على البحرية العراقية، واستمرت الاعتداءات من قبل لإيران لذلك أعلنت العراق الحرب على إيران يوم 22 سبتمبر 1980م واستمرت حتى نهايتها عام 1988م [4].

ثانيًا: موقف هيئة الأمم المتحدة:

تمهيد

تدخلت هيئة الأمم المتحدة منذ بداية الحرب لوضع حد للنزاع بين العراق وإيران، فقامت بإصدار العديد من القرارات لإيقاف الحرب، لكن إيران كانت دائمًا ترفض قرارات الأمم المتحدة.

منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية تدخلت هيئة الأمم المتحدة محاولة منها لإيقاف الحرب بين الطرفين من خلال اصدار العديد من القرارات وفرضها على طرفي النزاع [5]، وقد كان اول القرارات هو قرار 479 الذي صدر يوم 28 أيلول 1980م، بدعوة من المكسيك والنرويج لمناقشة الحرب[6]، وأهم ما جاء في ذلك القرار:[7]

1- دعوة العراق وإيران إلى الامتناع فورًا عن استخدام القوة وأن يحلا نزاعهما بالطرق السلمية.
2- دعا العراق وإيران لقبول أي عرض مناسب للوساطة تتقدم به المنظمات الاقليمية.
3- أيضًا دعا القرار طرفي النزاع لممارسة اقصى درجات الامتناع عن اتخاذ أي اجراءات تعمل على تصعيد النزاع.

---

[1] هشام عبد العزيز: حقائق وأسباب الحرب العراقية الإيرانية؛ http;// www.articles.abolkhaseb.net

[2] جابر الراوي: مرجع سابق، ص101.

[3] مؤسسة الدراسات والأبحاث، الصراع العربي الفارسي، منشورات العالم العربي، ص40.

[4] حسن طوالبة: مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1984م، ص49، 79.

[5] فخري المهنا: أوراق سياسية حول العدوان الفارسي على العراق، مطبعة الأمير البغدادية المحدودة، بغداد، 1986م، ص207.

[6] مؤسسة الدراسات والأبحاث، الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص145.

[7] united nations, resolution, 479 of 28 september 1980, p23.

استمر مجلس الأمن بمحاولة ايجاد حل للحرب، وعندما قامت القوات الإسرائيلية بالاعتداء على المفاعل النووي العراقي عام 1981م، أدان مجلس الأمن تلك الغارة على الرغم من أنه قلما يصدر قرار من مجلس الأمن يدين اسرائيل [1].

صدر عن مجلس الأمن قرار اخر يحمل رقم 514 يوم 12 تموز 1982م، ونص ذلك القرار : [2]

1- وقف اطلاق النار، وانهاء العمليات العسكرية، وسحب القوات إلى الحدود المعترف بها دوليًا.
2- ارسال مجموعة من مراقبي الأمم المتحدة للإشراف على وقف اطلاق النار، والحث على استمرار جهود الوساطة من خلال الأمين العام بهدف التوصل إلى تسوية مقبولة لكلا الطرفين.

وصدر قرار اخر عن مجلس الأمن بتاريخ 31 اكتوبر 1983م، يحمل رقم 540، ومما جاء فيه: [3]

1- دعوة طرفي النزاع لوقف العمليات العسكرية الموجهة ضد الأهداف المدنية.
2- أكد القرار على حرية الملاحة في المياه الدولية.

صدر قرار جديد عن مجلس الأمن في حزيران 1984م حمل رقم552 وقد جاء فيه:[4]

1- مناشدة جميع الدول بأن تحترم حرية الملاحة طبقًا للقانون الدولي.
2- أكد على حرية الملاحة الدولية، والطرق البحرية للدول التي ليست طرفًا في النزاع.
3- كما ادان القرار الاعتداءات على السفن من وإلى موانئ الكويت والسعودية

أيضًا صدر قرار جديد عن مجلس الأمن بتاريخ 24 أبريل 1986م، ويحمل رقم 582، وحث ذلك القرار على تبادل شامل لأسرى الحرب، كما طالب الطرفين بوقف إطلاق النار، وسحب جميع القوات إلى الحدود[5]، وتبعه قرار اخر في 8 اكتوبر 1986م، حمل رقم 588، طالب طرفي النزاع بالعمل على تنفيذ قرار 582 [6].

في 20 يوليو 1987م صدر قرار اخر عن مجلس الأمن، حمل رقم598، نص ذلك القرار على:[7]

1- مطالبة العراق وإيران بوقف إطلاق النار.
2- الافراج عن أسري الحرب واعادتهم الى اوطانهم.
3- على جميع الدول ضبط النفس والامتناع عن القيام بأي عمل عسكري قد يؤدي الى تصعيد الصراع.

في مايو 1988م صدر قرار جديد عن مجلس الأمن حمل رقم 612، بذلك القرار تم ادانة العراق بسبب استخدامها الأسلحة الكيماوية في الحرب، وطالب بتطبيق رقابة على تصدير المنتجات الكيماوية إلى طرفي

---

[1] وليد مصطفى: مؤشرات التعاون الأمريكي العراقي خلال حرب الخليج الأولى (1980-1988م)؛ مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع29، دار طيبة، سبتمبر، 2011م، ص642-643.

[2] united nations, resolution, 514 of 12 july,1982, p19.

[3] قرار مجلس الأمن 540 (1983/10/31م)؛ http;// www.un.org,p7

[4] قرار مجلس الأمن 522 بشأن حرية الملاحة في الخليج العربي (1984/6/1م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص451.

[5] قرار مجلس الأمن 582 (1986/2/24)؛ http;// www.un.org,p23-24

[6] قرار مجلس الأمن 588 (1986/10/8)؛ http;// www.un.org,p27

[7] نص قرار مجلس الأمن الدولي 598 الخاص بالحرب العراقية الإيرانية (1987/9/18م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص605.

النزاع[1]، وفي 9 أغسطس 1988، صدر قرار اخر حمل رقم 619، اكد ذلك القرار على ما جاء في قرار 598 الذي صدر في 20 يوليو 1987م[2]، كما صدر قرار جديد يوم 26 أغسطس 1988 حمل رقم 620، اكد ذلك القرار عل أن الأسلحة الكيماوية استخدمت في الحرب بصورة مستمرة بين العراق وإيران، واعتبر مجلس الأمن ذلك خرقًا للقانون الدولي[3].

يتبين من خلال القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن بأن موقف الأمم المتحدة من الحرب كان فقط الاكتفاء باتخاذ قرارات وتوصيات، دون اتخاذ أي اجراءات رادعة لوقف الحرب بين العراق، وإيران[4].

ثالثًا: موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب العراقية الإيرانية

تمهيد

منذ بداية الحرب رفض الاتحاد السوفيتي تفرد صدام حسين بقرار الحرب، فمنع عن العراق الامدادات العسكرية، لكن عاد الاتحاد السوفيتي لإمداد العراق، وإيران بالأسلحة، محاولة لكسب صداقة إيران.

منذ بداية الحرب اعتقد قادة الاتحاد السوفيتي بأنهم من الدول التي ستستفيد من سقوط نظام شاه ايران محمد رضا بهلوي لاعتقادهم بأن نجاح الثورة الإيرانية سيؤدي لإزالة القواعد الأمريكية الموجودة على حدود الاتحاد السوفيتي[5]، لكن الخميني كان يعتبر الاتحاد السوفيتي عدوًا له لأنه اصدر أوامر عام 1979م للجيش السوفيتي لغزو افغانستان البلد الإسلامي الذي أوشك أن يتحول لجمهورية إسلامية[6]، اضافة إلى أن الخميني كان يدعم المجاهدين الأفغان، وقد شكل ذلك عقبة أمام تحقيق الطموحات السوفيتية[7].

عندما بدأت الحرب شعر الاتحاد السوفيتي بالغضب من الرئيس العراقي صدام حسين لانفراده بقرار الحرب دون استشارته[8]، لذلك اوقف مد العراق بالأسلحة، وظل على ذلك الموقف لعدة سنوات الأمر الذي دفع القيادة العراقية للبحث عن مصادر تسليح بديلة[9]، لكن خوف الاتحاد السوفيتي من فك العراق تحالفه معه سمح فيما بعد بتصدير أسلحة للعراق، وإيران لنفس الكمية محاولة من الاتحاد السوفيتي كسب ود وصداقة إيران[10]

---

[1] قرار مجلس الأمن رقم612 (1988/5/9)؛ http;// www.un.org,p22

[2] قرار مجلس الأمن رقم619 (1988/8/9)؛ http;// www.un.org,p24-25

[3] قرار مجلس الأمن رقم620 (1988/8/26)؛ http;// www.un.org,p27

[4] فخري المهنا: مرجع سابق، ص209.

[5] هادي العلوي: الثورة الإيرانية والتشخيص الصائب لجبهة الاعداد؛ شؤون فلسطينية، ع87-88، (فبراير - مارس/1979م)، ص22.

[6] جوردهان كونسلمان: سطوع نجم الشيعة، ترجمة: محمد أبو رحمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1993م.ص196.

[7] محمد ادريس: النظام الاقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 200م،ص483.

[8] لبيب عبد الستار: قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر (3200ق.م/1988م-1409ه)، دار المجاني، لبنان، 1989م، ص196.

[9] عبد الوهاب القصاب: احتلال ما بعد الاستقلال، التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007م، ص83.

[10] إبراهيم حسن: الصراع الدولي في الخليج العربي، العدوان العراقي على الكويت الأبعاد والنتائج العربية والدولي، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ط1، 1996م، ص25.

منذ عام 1982م شعر الاتحاد السوفيتي بإمكانية انتصار إيران بالحرب اضافة إلى أن العراق بذلك الوقت قام بالتشهير بالاتحاد السوفيتي لعدم وفائه بالمعاهدات، فكان ذلك سببًا في توتر العلاقات بين الطرفين، لذا شعر الاتحاد السوفيتي بأنه كي يكسب إيران خسر مصداقيته مع عدد كبير من الدول العربية؛ لذلك عاد مرة أخرى لمحاولة كسب العراق إلى جانبه[1].

رابعًا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العراقية الإيرانية

تمهيد:

منذ البداية ايدت الولايات المتحدة الأمريكية الثورة الإيرانية، لكن إيران اعتبرتها عدوة لها، لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم العراق، ثم قامت فيما بعد بإمداد إيران بالأسلحة، خوفًا من أن تبرز العراق في المنطقة كقوة عظمى.

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن نجاح الثورة الإيرانية تهديدًا لمصالحها في المنطقة، خاصة أن إيران تشكل سوقًا تجاريًا ضخمًا للبضائع الأمريكية، كما أن إيران مستوردًا كبيرًا للأسلحة الأمريكية، ومصدر للنفط، لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنها من الممكن أن تخسر بعض مصالحها في منطقة الخليج العربي، خاصة أنها تشترك مع عُمان في السيطرة على مضيق هرمز[2]، رغم ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن الثورة الإيرانية يمكن التعايش معها والاستفادة منها طالما أنها عقبة في وجه الاتحاد السوفيتي وتستطيع منعه من التسلل داخل الخليج العربي[3].

قام عدد من الطلاب في إيران يوم 4 نوفمبر 1979م بالتظاهر أمام مبنى السفارة الأمريكية في طهران احتجاجًا على استضافة الولايات المتحدة الأمريكية للشاه، ومنحه حق العلاج، ثم قاموا باحتجاز العاملين بالسفارة الأمريكية كرهائن، وقد أوضح الخميني بأن الرهائن هم أسوأ مجرمين، وهم أعداء الله، وأعداء الشعب[4]، لكن بعد العديد من الاتصالات والمفاوضات تم اطلاق سراح الرهائن، وكان ذلك في نفس اليوم الذي فاز فيه رونالد ريغان بالانتخابات الرئاسية في يناير 1980م[5].

منذ أن بدأت الحرب اجتمع وزير الخارجية الأمريكية أدموند موسكي مع وزير خارجية السوفيت أندرية غروميكو في نيويورك ووصلا إلى قرار الحياد في تلك الحرب[6]، رغم ذلك الموقف إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت الوقوف لجانب العراق، وقد اشارت التقارير الصادرة عن البيت الأبيض أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد انتصار إيران في الحرب، كما أنها لا تريد أن تبرز العراق كقوة مهمة، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت معارضة لقيام دولة قوية في منطقة الخليج تهدد مصالحها[7] .

---

[1] المرجع السابق، ص26.

[2] حليم أحمد: الثورة الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي؛ شؤون فلسطينية، ع87-88، (فبراير- مارس 1979م)، ص253.

[3] عبد الرحمن النعيمي: الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2، 1984م، ص83.

[4] نيفين مسعد: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2002م، ص237-238.

[5] دانيال ف. دافيز، مانورمان لنجر: تاريخ الولايات المتحدة منذ عام 1945م، ترجمة: عبد العليم الأبيض، الدار الدولية، القاهرة، 1990م، ص404.

[6] مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص136.

[7] عبد الرحمن النعيمي: مرجع سابق، ص85.

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية باتباع سياسة الحياد المزعوم حتى بداية ظهور الانتصارات الإيرانية عام 1982م، حين شعرت بأنها ستخسر إذا انتصرت إيران في الحرب[1]، وفي اكتوبر عام 1983م عقد مجلس الأمن الأمريكي اجتماعًا أكد خلاله بعض المسؤولين أن انهيار العراق ليس في مصلحتها، لذلك قادت الولايات المتحدة الأمريكية حملة في العواصم الأوروبية لتسهيل تزويد العراق بالسلاح والمعدات، ثم قامت بفرض حظر كامل أواخر عام 1983م على مبيعات الأسلحة لإيران[2]، لكن إيران عام 1986م، أعلنت بأنها تريد شراء أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية لأن جزء كبير من الأسلحة الإيرانية أمريكية الصنع وبحاجة لقطع غيار[3]، لذلك تم عقد صفقة سرية لمد الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة لإيران، لكن رئيس مكتب دائرة الحركات التحررية في الحرس الثوري الإيراني مهدي هاشمي فضح تلك الصفقة التي عُرفت بإسم فضيحة إيران كونترا غيت[4].

كانت صفقة الأسلحة الأمريكية الإيرانية سببًا في توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية، والعراق؛ لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استعادة مصداقيتها لدى العراق من خلال تقديم الدعم لها، كما تعهدت بوقف دعم إيران بالأسلحة، ثم قامت بالضغط على مجلس الأمن لإصدار قرار 598 في يوليو 1987م[5].

بصفة عامة كان دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب بارزًا أكثر من دور الاتحاد السوفيتي، وذلك لأن الاتحاد السوفيتي كان مصنفًا بأن دوره لا يمكن إلا أن يكون مكملًا للدور الأمريكي[6].

خامسًا: الموقف الأوروبي من الحرب العراقية الإيرانية

تمهيد

اختلف الموقف الأوروبي من الحرب العراقية الإيرانية، ففرنسا ايدت العراق في الحرب، أما بريطانيا اعتبرت أن العراق استغلت اوضاع إيران المضطربة فأعلنت عليها الحرب، في حين وقفت ألمانيا على الحياد.

1- موقف فرنسا

منذ البداية وقفت فرنسا لجانب العراق، وأعلنت استعدادها لوضع تكنولوجيتها في خدمة قيادة الجيش العراقي، وبالفعل كانت الطائرات الفرنسية ذات كفاءة عالية، جعلت العراق تتفوق في سلاحها الجوي على إيران[7].

قامت فرنسا بجمع الدول الأوربية الغربية حولها للبحث في موضوع الحرب، وبناءً على ذلك اصدر مجلس الوزراء الفرنسي في 24 سبتمبر 1980م تصريح أشار فيه إلى التخوف من القيام بأي عمل عسكري يحد

---

[1] عبد الرضا أسيري: الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية أثناء وبعد الحرب العراقية الإيرانية؛ المجلة العربية للدراسات الدولية، ع1، 1989م، الجمعية العربية للدراسات الدولية، ص69.

[2] وليد مصطفى: مرجع سابق، ص645- 651.

[3] نيفين مسعد: مرجع سابق، ص224.

[4] محمد ادريس: مرجع سابق، ص486.

[5] عايدة سري الدين: الحرب الباردة في الخليج الساخن، دار بيسان، بيروت، ط1، 1999م، ص21.

[6] احمد كمال: انفجار الخليج المغبون وكلمة للتاريخ، مكتبة مدبولي، مصر، ص34.

[7] جردهارد كونسلمان: مرجع سابق، ص233.

من حرية الملاحة في منطقة الخليج[1]، وبناءً على اقتراح من جان فرانسوا بونسيه وزير خارجية فرنسا أعلنت المجموعة الأوروبية بأنها تعلق أهمية كبرى على المعارك التي تدور في منطقة الخليج، وأمام التهديدات الإيرانية بغلق مضيق هرمز اطلقت الدول الأوروبية التسع نداء (ألمانيا، ايطاليا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبرج، هولندا، الدنمارك، المملكة المتحدة، ايرلندا)، تضمن ذلك النداء:

أ- ضرورة الحفاظ على حرية الملاحة في منطقة الخليج

ب-تعلن عن عزمها على البحث لإيجاد حل للنزاع بين العراق، وإيران[2].

كان هدف فرنسا من دعم العراق هدفًا تجاريًا في المقام الأول، وسياسيًا في المقام الثاني، فقد كان رأي الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران هو الحيلولة دون هزيمة العراق، لكن دون أن تحقق نصرًا كاملًا[3].

استمرت فرنسا بدعمها للعراق، لكن في عام 1986م تم الكشف عن صفقة أسلحة نقلت من ميناء فرنسي إلى إيران، وكانت تلك الأسلحة فرنسية الصنع، لذا تحدثت العراق مع الحكومة الفرنسية لإعطائها تفسيرات حول تلك الصفقة، فأخبرت الحكومة الفرنسية العراق بأنه لم يصدر قرار حكومي بتزويد إيران بالسلاح، وأن ما جرى هو تصرف غير قانوني لشركة فرنسية، وأنها ستواصل التحقيق في تلك المسألة، لكن بذلك الوقت تغيرت الحكومة الفرنسية، وتشكلت حكومة جديدة[4]، وقد اكد الرئيس الفرنسي الجديد جاك شيراك في 22 مايو 1986م أن فرنسا تعتبر نفسها صديقة العراق، وحليفته، وأن موقفها لم يطرأ عليه أي تغيير [5].

2- موقف بريطانيا

اعتبرت رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر أن العراق هي البادئة بالحرب، كما اعتبرت أن الرئيس العراقي صدام حسين استغل الفوضى الداخلية في إيران، وقام بإلغاء اتفاقية الجزائر الموقعة بين العراق، وإيران عام 1975م، لذا قامت بريطانيا بفرض حظر على تصدير المعدات العسكرية لكل من العراق، وإيران، لكن الشركات البريطانية لم تلتزم بذلك الحظر [6].

اخذ الدور الأوروبي ينمو في منطقة الخليج لذلك قررت بريطانيا ارسال سفن حربية لمنطقة الخليج في 11 أغسطس 1987م، تبع ذلك ضغط بريطاني على بلجيكا، وايطاليا، وهولندا لتأخذ دور أكثر إيجابية من الحرب، نتيجة لذلك تم عقد اجتماع في 1987م بين دول أوروبا الغربية، لكن المؤتمر فشل في تحقيق أي نتائج، وذلك لأن ألمانيا رفضت اتخاذ أي اجراء عملي، أما ايطاليا فأصرت أن تقوم الأمم المتحدة بمبادرة ما

---

[1] مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص137.

[2] المرجع السابق، ص135.

[3] علي محافظة: حرب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، المؤسسة العربية، بيروت، ط1، 2012م، ص37.

[4] حديث صحافي مع طارق عزيز وزير الخارجية العراقي حول الحرب العراقية الإيرانية والعلاقات العربية (1986/3/30م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص556.

[5] ألان غريش، دومنيك فيدال: الخليج مفاهيم لفهم حرب معلنة، ترجمة: إبراهيم العريس، دار قرطبة، ط1، 1991م، ص200.

[6] علي محافظة: حرب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، مرجع سابق، ص24-27.

لإنهاء الحرب، وهولندا لجأت لبريطانيا طلبًا للحماية الجوية، والتأمين الإداري لكاسحة ألغام لترسلها للخليج، ووافقت بريطانيا على ذلك، كما قامت بلجيكا بإرسال كاسحتي ألغام لمنطقة الخليج[1].

3- موقف ألمانيا

أعلنت ألمانيا الحياد من الحرب العراقية الإيرانية، لكن رغم ذلك اتبعت سياسة التعاون الاقتصادي مع العراق، وإيران[2]، لكن في عام 1984م قامت ألمانيا الاتحادية بفرض حظر على تصدير المواد الكيماوية إلى العراق؛ لأن العراق استطاعت التعديل على المعمل الألماني وتصنيع غاز الأعصاب[3].

هناك شركات ألمانية ساهمت في مشروع عراقي لتطوير الصواريخ، وقد بدأ ذلك المشروع عام 1986م، لكن بعد ضرب العراق لإيران بالصواريخ بعيدة الأمد اتخذت الحكومة الألمانية قرارًا بمنع تصدير أي مواد، وتجهيزات أو تكنولوجيا لها صلة بصناعة الصواريخ وتطويرها، لكن ذلك القرار لم يردع الشركات الألمانية عن مواصلة أعمالها في مشروع تطوير الصواريخ الإيرانية[4].

سادسًا: موقف الصين والهند من الحرب العراقية الإيرانية

تمهيد

استغلت الصين الحرب للعب دور اقليمي في المنطقة، أما الهند فقد ابقت الحكومة الهندية على علاقاتها الجيدة مع إيران، لكن الشعب الهند احتج وتظاهر ضد المواقف الإيرانية العدائية.

1- موقف الصين

كانت الصين ترغب بلعب دور دولي، خاصة بعد انتهاء عهد ماوتسي تونغ للتدخل في منطقة الخليج؛ لذلك استغلب الحرب بين العراق، وإيران، لتحقيق هدفها، فقامت بدعم إيران بالأسلحة، ولقد كان سبب وقوف الصين لجانب إيران في الحرب هو أنها كانت معارضة للاتحاد السوفيتي الذي كان يدعم العراق، كما التقت سياسة كل من الصين، وإيران في دعم المعاضة الأفغانية ضد الاتحاد السوفيتي[5].

2- موقف الهند

كانت العلاقات بين الهند وإيران خلال فترة حكم الشاه سيئة، بسبب تحالف الشاه محمد رضا بهلوي مع باكستان في صراعها ضد الهند، لكن بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، اخذت العلاقات شكلًا جديدًا، فقد نجح النظام السياسي في الهند باستيعاب ولاد الهنود المسلمين للخميني، رغم ذلك فإن رئيسة الوزراء الهندية أنديرا غاندي أخذت تحذر من مخاطر الأصولية الإسلامية، وآثارها المستقبلية على مصالح القوى العظمى بالمنطقة، لكن رغم ذلك الرأي لم تقف الهند ضد إيران، بل بقيت على علاقتها الجيدة معها[6].

---

[1] عبد الحليم أبو غزالة: الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م)، ص299-230.

[2] محمد كمال، فؤاد نهرا: صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001م، ص183.

[3] حديث صحافي مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقية (1984/8/18م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص529.

[4] علي محافظة: ألمانيا والوحدة الوطنية (1945-1995م)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002م، ص227-230.

[5] تدويل حرب الخليج ينضج على نار هادئة؛ البيادر السياسي، ع260 (1987/7/11م)، ص18.

[6] ب.م: حول تطور العلاقات الهندية الإيرانية؛ السياسة الدولية، ع115، يناير 1994م، ص13.

على صعيد الشعب الهندي، منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية تظاهر عدد كبير من الشباب الهنود أمام السفارة الإيرانية احتجاجًا على سياسة حكومة الخميني، كما اشار عضو البرلمان الهندي ختام محمد بنات والا بالموقف الإيجابي للعراق في صراعها مع إيران، حيث اوضح بأن العراق كانت إيجابية لأنها تجاوبت منذ البداية مع كل الجهود الدولية لإيقاف الحرب بينها وبين إيران[1].

سابعًا: الموقف الإسرائيلي من الحرب العراقية الإيرانية

تمهيد:

استغلت إسرائيل الحرب، فقامت عام 1982م بضرب المفاعل النووي الإيراني، وباجتياح الأراضي اللبنانية، كما تخوفت من قوة العراق، فقامت بدعم إيران بالأسلحة.

منذ أن اندلعت الحرب العراقية الإيرانية اجتمع الكنيست الإسرائيلي لبحث موضوع الحرب، بعدها اصدر قرارًا يعبر عن ارتياحه لقيام الحرب بين العراق، وإيران، كما اكد الكنيست بأن الحرب ما قامت إلا لتستمر[2]، كما انتهزت إسرائيل فرصة قيام الحرب فقامت طائراتها يوم 8 يونيو 1981م بضرب المفاعل النووي الإيراني، ولم تقم العراق بأي ردة فعل على تلك الغارة سوى التوعد بالانتقام من إسرائيل[3].

في 3يونيو 1982م اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن بأن إسرائيل تمد إيران بالسلاح، كما اوضح وزير الدفاع الاسرائيلي أرئيل شارون أن هدف إسرائيل من امداد إيران بالسلاح هو العمل على اضعاف العراق([4]).

استغلت إسرائيل الحرب فقامت عام 1982م باجتياح الأراضي اللبنانية، ومواقع القوات الفلسطينية([5])، كما قامت باستغلال الحرب مرة أخرى فهاجمت طائراتها عام 1985م مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس([6]).

استمرت إسرائيل بدعم إيران بالسلاح، كما أنها لعبت دور بارز في صفقة الأسلحة الإيرانية كونترا غيت([7]).

الخاتمة

1- منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، بدأت المشاكل بين العراق، وإيران، خاصة بعد اعلان إيران تصدير ثورتها.

---

[1] عبد الرزاق أسود: موسوعة الحرب العراقية الإيرانية، مج3، الدار العربية للموسوعات، ص174.

[2] أحمد كمال: مرجع سابق، ص30.

[3] وليد مصطفى: مرجع سابق، ص642.

([4]) عبد الله الضبعان: العلاقات الأمريكية الإيرانية الوجه الأخر، العالم الإسلامي عوامل النهضة وآفاق البناء، الرياض، 2008م، ص236.

([5]) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1979-1990م)، دار القادسية خانيونس، ط1، 2003م، ص155.

([6]) سمير بهلوان: قراءة في الحرب العراقية الإيرانية 1980م؛ دراسات تاريخية، ع91-92، 2005م ص268.

([7]) محمد ادريس: مرجع سابق، ص483.

2- تفاقمت المشاكل الحدودية بين العراق، وإيران، بعد نجاح الثورة في إيران، ما ادى لإعلان العراق الحرب على إيران، والتي استمرت لثماني سنوات.

3- اصدر مجلس الأمن العديد من القرارات لإنهاء النزاع بين العراق، وإيران، ولكن دون جدوى.

4- على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي يعتبر صديقًا للعراق إلا أنه قام بمد طرفي النزاع بالأسلحة لإيجاد نوع من التوازن بينهما.

5- منذ نجاح الثورة أعلنت إيران عدائها للولايات المتحدة الأمريكية، ما دفعها للوقوف لجانب العراق ضد إيران.

6- كان الموقف الأوروبي مختلف فبعض الدول وعلى رأسها فرنسا اعلنت وقوفها لجانب العراق، فيما أعلنت دول اخرى الحياد بين الطرفين.

قائمة المراجع

أولًا: الوثائق

1- United nations, resolution 479 of 28 september 1980.
2- United nations, resolution 514 0f 12 july 1982.

3-قرار مجلس الأمن 540 (1983/10/31م)؛ http;// www.un.org,p7

4-قرار مجلس الأمن 522 بشأن حرية الملاحة في الخليج العربي (1984/6/1م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

5-قرار مجلس الأمن 582 (1986/2/24)؛ http;// www.un.org,p23-24

6-قرار مجلس الأمن 588 (1986/10/8)؛ http;// www.un.org,p27

7- نص قرار مجلس الأمن الدولي 598 الخاص بالحرب العراقية الإيرانية (1987/9/18م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

8-قرار مجلس الأمن رقم612 (1988/5/9)؛ http;// www.un.org,p22

9-قرار مجلس الأمن رقم619 (1988/8/9)؛ http;// www.un.org,p24-25

10-قرار مجلس الأمن رقم620 (1988/8/26)؛ http;// www.un.org,p27

11-حديث صحافي مع طارق عزيز وزير الخارجية العراقي حول الحرب العراقية الإيرانية والعلاقات العربية (1986/3/30م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

12-حديث صحافي مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقية (1984/8/18م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

ثانيًا: الكتب العربية

1-ابراهيم حسن: الصراع الدولي في الخليج العربي، العدوان العراقي على الكويت الأبعاد والنتائج العربية والدولي، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ط1، 1996م.

2-أحمد كمال: انفجار الخليج المغبون وكلمة للتاريخ، مكتبة مدبولي، مصر.

3-جابر الراوي: الغاء الاتفاقية العراقية الإيرانية لعام 1975م في ضوء القانون الدولي، وزارة الثقافة والاعلام، العراق.
4-حسن طوالبة: مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1984م.
5-عايدة سري الدين: الحرب الباردة في الخليج الساخن، دار بيسان، بيروت، ط1، 1999م.
6-عبد الحليم أبو غزالة: الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م).
7-عبد الرزاق أسود: موسوعة الحرب العراقية الإيرانية، مج3، الدار العربية للموسوعات.
8-عبد الرحمن النعيمي: الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2، 1984م.
9-عبد الله الضيعان: العلاقات الأمريكية الإيرانية الوجه الأخر، العالم الإسلامي عوامل النهضة وآفاق البناء، الرياض، 2008م.
10- عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1979-1990م)، دار القادسية خانيونس، ط1، 2003م.
11- عبد الوهاب القصاب: احتلال ما بعد الاستقلال، التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007م.
12- علي محافظة: ألمانيا والوحدة الوطنية (1945-1995م)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002م.
13- علي محافظة: حرب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، المؤسسة العربية، بيروت، ط1، 2012م.
14- فخري المهنا: أوراق سياسية حول العدوان الفارسي على العراق، مطبعة الأمير البغدادية المحدودة، بغداد، 1986م.
15-لبيب عبد الستار: قصة الخليج تفاعل دائم وصرع مستمر (3200ق.م/1988م-1409هـ)، دار المجاني، لبنان، 1989.
16-محمد ادريس: النظام الاقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 200م.
17-محمد كمال، فؤاد نهرا: صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001م.
18-مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، منشورات العالم العربي.
19-نيفين مسعد: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2002م.

ثالثًا: الكتب المترجمة

1-آلان غريش، دومنيك فيدال: الخليج مفاهيم لفهم حرب معلنة، ترجمة: إبراهيم العريس، دار قرطبة، ط1، 1991م.
2-جوردهان كونسلمان: سطوع نجم الشيعة، ترجمة: محمد أبو رحمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1993م.
3-دانيال ف. دافيز، مانورمان لنجر: تاريخ الولايات المتحدة منذ عام 1945م، ترجمة: عبد العليم الأبيض، الدار الدولية، القاهرة، 1990م.

رابعًا: الدوريات

1-ب. م: حول تطور العلاقات الهندية الإيرانية؛ السياسة الدولية، ع115، يناير، 1994م.

2-تدويل حرب الخليج ينضج على نار هادئة، البيادر السياسي، ع260، (1987/7/11م).

3-حليم أحمد: الثورة الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي؛ شؤون فلسطينية، ع87-88، (فبراير- مارس 1979م).

4-سمير بهلوان: قراءة في الحرب العراقية الإيرانية 1980م؛ دراسات تاريخية، ع91-92، 2005م.

5-عبد الرضا أسيري: الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية أثناء وبعد الحرب العراقية الإيرانية؛ المجلة العربية للدراسات الدولية، ع1، 1989م، الجمعية العربية للدراسات الدولية.

6-هادي العلوي: الثورة الإيرانية والتشخيص الصائب لجبهة الاعداد؛ شؤون فلسطينية، ع87-88، (فبراير، مارس_1979م).

7-وليد مصطفى: مؤشرات التعاون الأمريكي العراقي خلال حرب الخليج الأولى (1980-1988م)؛ مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع29، دار طيبة، سبتمبر، 2011م.

خامسًا: المواقع الالكترونية

1-هشام عبد العزيز: حقائق وأسباب الحرب العراقية الإيرانية؛ http;// www.articles.abolkhaseb.net